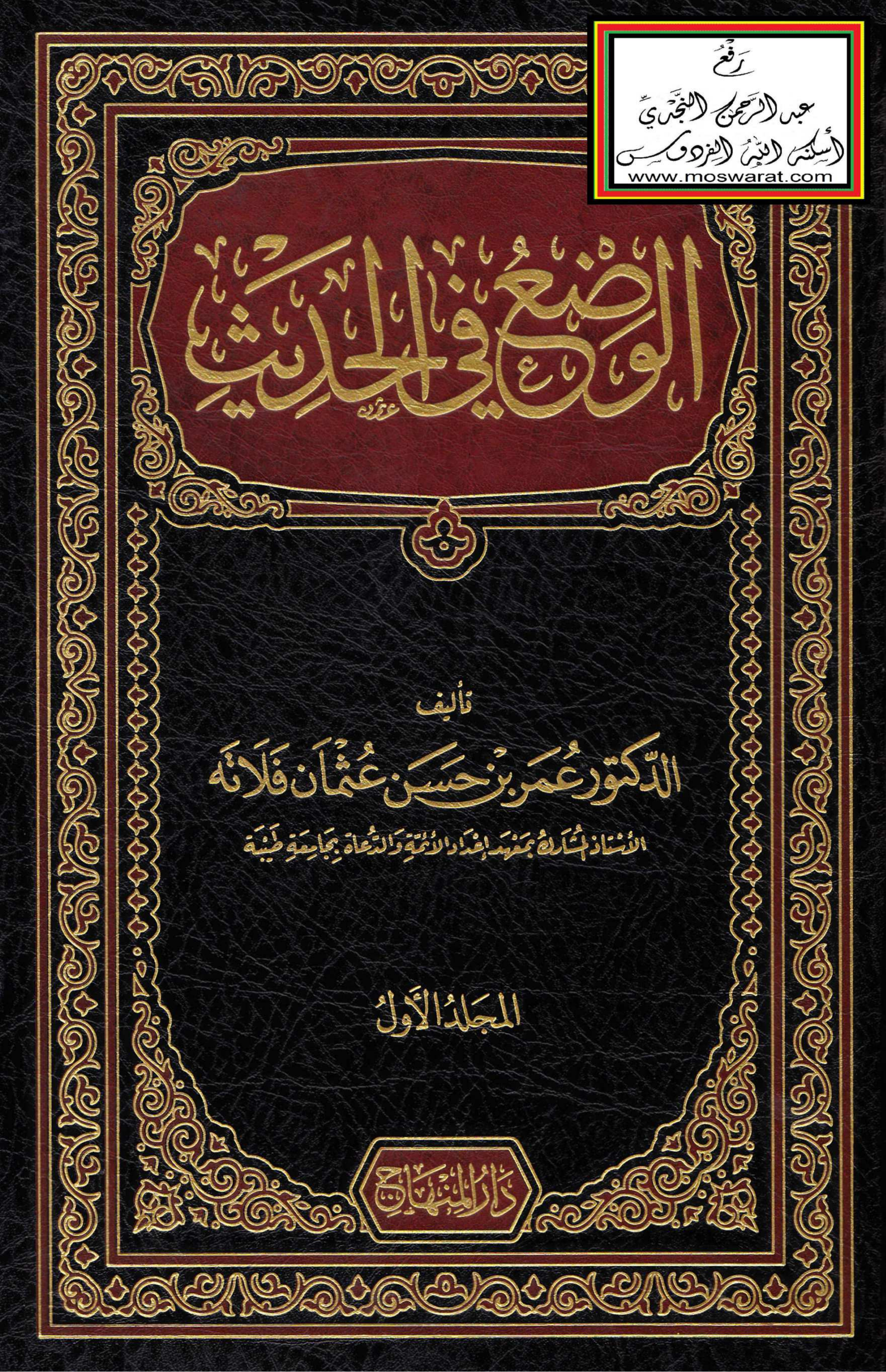
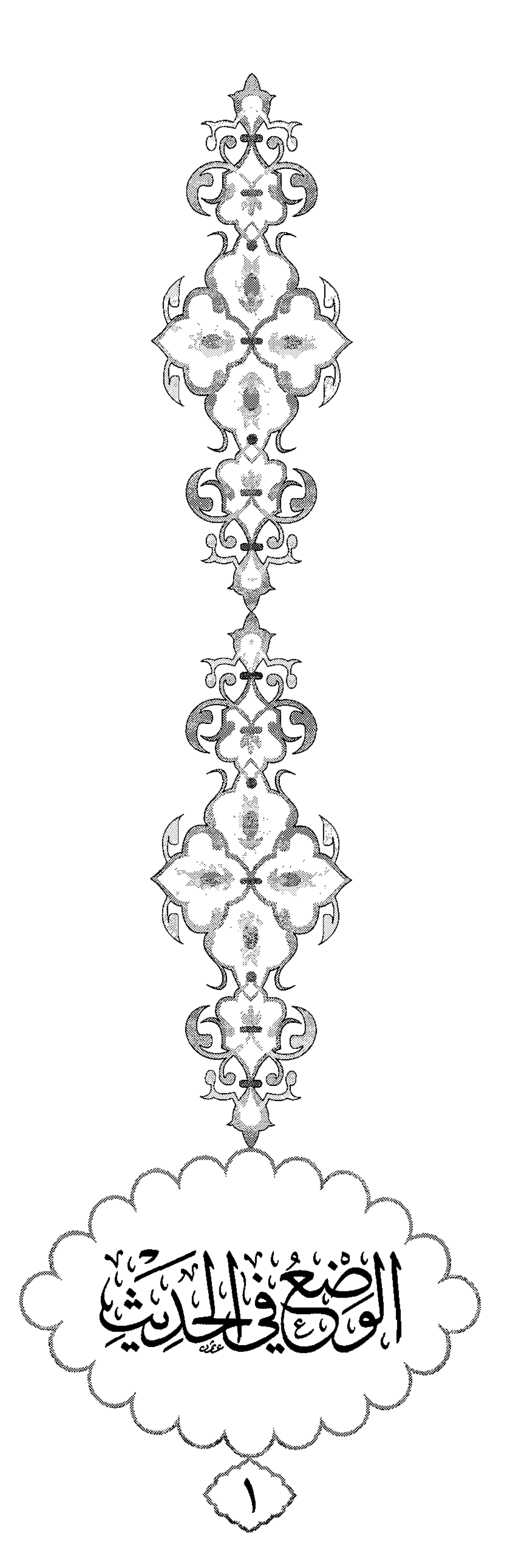
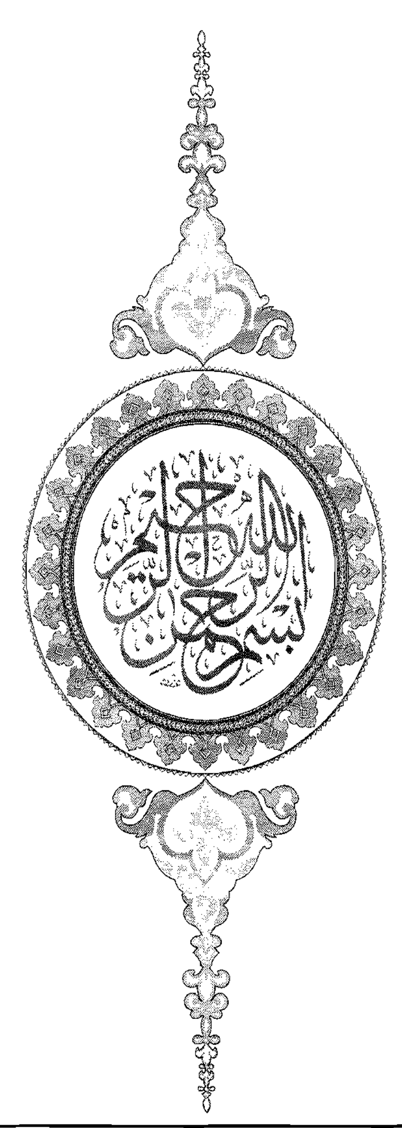


الوضع في الحديث
تأليف
الدكتور عمر بن حسن عثمان فلاته
الأستاذ المشارك بمعهد إعداد الأئمة والدعاة بجامعة طيبة
المجلد الأول
دار المنهاج




الوضع في الحديث
١



أصل هٰذا الكتاب رسالة مقدمة للحصول علىٰ درجة العالمية (الدكتوراه)

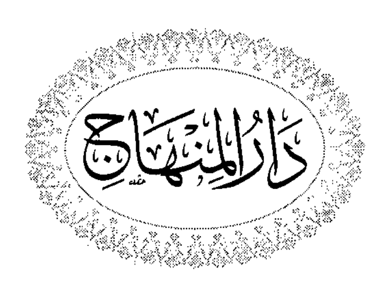
من قسم الحديث ـ كلية أصول الدين ـ جامعة الأزهر

الوضع في الحديث

تأليف

الدكتور عمر بن حسن عثمان فلاته
الأستاذ المشارك بمعهد إعداد الأئمة والدعاة بجامعة طيبة





الطَّبْعَة الأولى ـ الإصْدار الثَّاني
مصححة ومزيدة ومنقحة
١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م

اسم الكتاب : الوضع في الحديث
المؤلف : الدكتور عمر فلاته
الإعداد : مركز دار المنهاج للدراسات
موضوع الكتاب : حديث
مقاس الكتاب : (٢٥ سم)
تصنيف ديوي الموضوعي : (٢٣٧)

عدد الأجزاء : (٣)
عدد المجلَّدات : (٣)
نوع الورق : شاموا فاخر
نوع التجليد : مجلَّد فني
عدد الصفحات : (٢٠١٦ صفحة)
عدد ألوان الطباعة : لون واحد

التصميم والإخراج : مركز المنهاج للصف والإخراج الفني



الرقم المعياري الدولي
ISBN: 978 - 9953 - 541 - 80 - 8



دار المنهاج

لبنان ـ بيروت

هاتف: 806906 05 ـ فاكس: 813906 05

دار المنهاج للنشر والتوزيع

لصاحبها عمر سالم باجخيف

وفقه الله تعالى

المملكة العربية السعودية ـ جدة

حي الكندرة ـ شارع أبها تقاطع شارع ابن زيدون

هاتف رئيسي 6326666 ـ الإدارة 6300655

المكتبة 6322471 ـ فاكس 6320392

ص. ب 22943 ـ جدة 21416

عضو في الاتحاد العام للناشرين العرب

عضو في إدارة جمعية الناشرين السعوديين

عضو في نقابة الناشرين في لبنان

www.alminhaj.com

E-mail: info@alminhaj.com

الموزّعون المعتمدون داخل المملكة العربيّة السّعوديّة

جدة

مكتبة دار كنوز المعرفة

هاتف 6570628 ـ 6510421

مكة المكرمة

مكتبة الأسدي

هاتف 5570506 ـ 5273037

مكة المكرمة

مكتبة نزار الباز

هاتف 5473838 ـ فاكس 5473939

المدينة المنورة

دار البدوي

هاتف 0503000240

المدينة المنورة

مكتبة الزمان

هاتف 8366666 ـ فاكس 8383226

الطائف

مكتبة المزيني

هاتف 7365852

الدمام

مكتبة المتنبي

هاتف 8344946 ـ فاكس 8432794

الرياض

دار التدمرية

هاتف 4924706 ـ فاكس 4937130

الرياض

مكتبة الرشد

هاتف 2051500 ـ فاكس 2253864

الرياض

مكتبة جرير

وجميع فروعها داخل المملكة وخارجها

هاتف 4626000 ـ فاكس 4656363

الرياض

مكتبة العبيكان

وجميع فروعها داخل المملكة

هاتف 4654424 ـ فاكس 2011913

الموزعون المعتمدون خارج المملكة العربية السعودية



فيرجن وفروعها في العالم العربي

الجمهورية اليمنية

مكتبة تريم الحديثة ـ حضرموت

هاتف 417130 ـ فاكس 418130

الإمارات العربية المتحدة

حروف للنشر والتوزيع ـ أبو ظبي

هاتف 5593007 ـ فاكس 5593027

مكتبة الإمام البخاري ـ دبي

هاتف 2977766 ـ فاكس 2975556

مكتبة دبي للتوزيع ـ دبي

هاتف 3339998 ـ فاكس 3337800

مملكة البحرين

مكتبة الفاروق ـ المنامة

هاتف 17272204 ـ فاكس 17256936

دولة الكويت

مكتبة دار البيان ـ حَوَلي

تلفكس 22616490 ـ جوال 9952001

دار الضياء للنشر والتوزيع ـ حَوَلي

هاتف 22658180 ـ فاكس 22658180

جمهورية مصر العربية

دار السلام ـ القاهرة

هاتف 22741578 ـ فاكس 22741750

مكتبة نزار الباز ـ القاهرة

هاتف 25060822 ـ جوال 0122107253

الجمهورية اللبنانية

الدار العربية للعلوم ـ بيروت

هاتف 785107 ـ فاكس 786230

مكتبة التمام ـ بيروت

هاتف 707039 ـ جوال 03662783

المملكة المغربية

مكتبة التراث العربي ـ الدار البيضاء

هاتف 0522853562 ـ فاكس 0522854003

دار الأمان ـ الرباط

هاتف 0537723276 ـ فاكس 0537200055

دولة قطر

مكتبة الثقافة ـ الدوحة

هاتف 44421132 ـ فاكس 44421131

المملكة الأردنية الهاشمية

دار محمد دنديس ـ عمّان

هاتف 4653390 ـ فاكس 4653380

الجمهورية العربية السورية

مكتبة المنهاج القويم ـ دمشق

هاتف 2235402 ـ فاكس 2242340

جمهورية العراق

مكتبة دار الميثاق ـ الموصل

هاتف 7704116177 ـ فانوس 7481732016

جمهورية الجزائر

دار البصائر ـ الجزائر

هاتف 021773627 ـ فاكس 021773625

جمهورية الصومال

مكتبة دار الزاهر ـ مقديشو

هاتف 002525911310

جمهورية أندونيسيا

دار العلوم الإسلامية ـ سوروبايا

هاتف 0062313522971

جوال 00623160222020

ماليزيا

مكتبة توء كنالي ـ كوالا لمبور

هاتف 00601115726830

جمهورية فرنسا

مكتبة سنا ـ باريس

هاتف 0148052928 ـ فاكس 0148052997

انكلترا

دار مكة العالمية ـ برمنجهام

هاتف 01217739309 ـ جوال 07533177345

فاكس 01217723600

الجمهورية التركية

مكتبة الإرشاد ـ إستانبول

هاتف 02126381633 ـ فاكس 02126381700

الهند

مكتبة الشباب العلمية - لكناؤ

هاتف 00919198621671

جميع إصداراتنا متوفرة على



موقع مكتبة نيل وفرات . كوم لتجارة الكتب

www.nwf.com



موقع رائد لتجارة الكتب والبرمجيات العربية

www.furat.com

إهداء

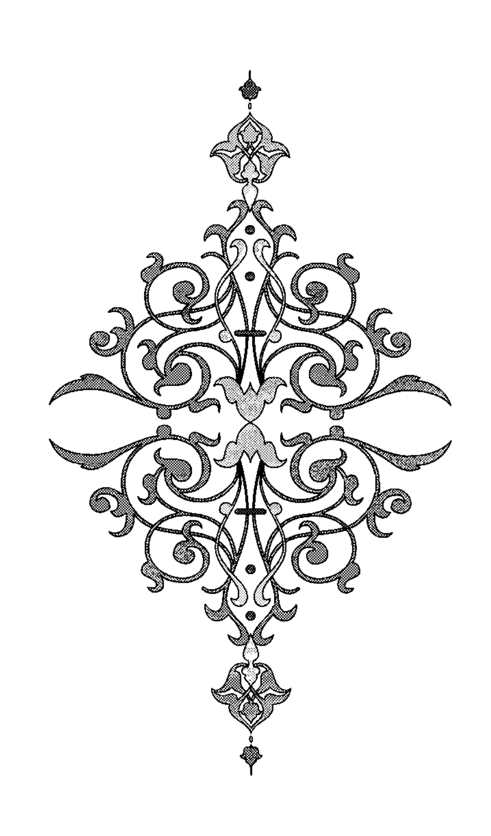
إلىٰ من شارك والديَّ في تربيتي ، وتكفل بالقيام بمؤونة تعليمي ، وأخذ بيدي دافعاً بي إلىٰ سبيل الخير . . .

إلىٰ من اختار لنفسه في هـٰذه الدنيا القيام بكفالة اليتامىٰ والسهر علىٰ رعايتهم ، والتفاني في تربيتهم وتنشئتهم .

إلىٰ خالي الأستاذ : محمد بكر مدني .

أقدم هـٰذه الرسالة التي هي ثمرة غرسه ؛ اعترافاً بفضل أجدني عاجزاً عن وفائه ، سائلاً الله أن يجزيه عني خير الجزاء .

ابن أختك : عمر



شكر وثناء

أحمد الله سبحانه وتعالىٰ علىٰ عظيم فضله ، وأشكره علىٰ جزيل إحسانه ، وأصلي وأسلم علىٰ أشرف رسله وأفضل أنبيائه .

وبعد :

فإن من الواجب عليّ أن أتقدم بخالص الشكر وجزيل الامتنان ، لكل من تفضلّ علي ، وقدم لي يد العون والمساعدة ، في سبيل إعداد هٰذه الرسالة وإنجازها ، وهم كثير ؛ أخص منهم بالذكر :

صاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور مصطفىٰ أمين التازي ، الذي تفضل بالإشراف ، فأحاطني برعايته وعنايته وحنوه الأبوي ، زيادة علىٰ توجيهاته السديدة وإرشاداته القيمة ، التي كان لها أكبر الأثر في إنجاز هٰذا العمل ، وفي إخراجه علىٰ هٰذه الصورة ، فجزاه الله عني أحسن الجزاء ، وأعظم له الأجر والمثوبة .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من :

صاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور موسىٰ شاهين لاشين ، وكيل كلية أصول الدين ، ورئيس قسم الحديث بالكلية .

وصاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور السيد محمد السيد الحكيم .

اللذين تفضلا فقبلا الاشتراك في مناقشة الرسالة ، وتجشما التعب في تقويمها ، فجزاهما الله عني خير الجزاء ، ووفقهما لكل خير .

وكذٰلك أتقدم بالشكر والعرفان بالفضل لصاحب الفضيلة الشيخ حماد بن محمد الأنصاري ، الذي أتاح لي الاطلاع علىٰ ما احتجت إليه من

مكتبته ، ولم يبخل بوقت ، ولم يضن علي بتوجيه وإرشاد ، فأحسن الله تعالىٰ له المثوبة ، وأجزل له العطاء ووفقه وسدد خطاه .

كما أقدم شكري وعظيم امتناني لجامعة الملك عبد العزيز ، التي هيأت لي هٰذه الفرصة ، وتفضلت بوفادتي إلىٰ جامعة الأزهر لهٰذا الغرض النبيل ، وفق الله العاملين المخلصين فيها لكل خير .

كما أتقدم بخالص تقديري وعظيم امتناني لجامعة الأزهر ، التي شرفتني بالانتماء إليها ، وأتاحت لي الفرصة لأنهل من معينها ، جعلها الله منار هدىً دائم .

وفي معرض الثناء والشكر لا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري لسعادة المستشار التعليمي السعودي بالقاهرة ، الذي جعلنا محل عنايته ورعايته ، وأمدنا بتوجيهاته ، وبذل غاية جهده في تذليل ما واجهنا من صعاب ، وكذٰلك سائر أعضاء المكتب المخلصين ، فجزاهم الله عني أحسن الجزاء .

كما أتقدم بالشكر لسائر أساتذتي وزملائي وإخواني الذين مدوا لي يد العون والمساعدة ، وأمدوني بنصائحهم ومقترحاتهم ، فأحسن الله إليهم .

وبعد ذٰلك : فإنه لزام عليَّ أن أقدم شكري للحاج صلاح الطوبحي وأسرة مكتبه ، الذين لم يألوا جهداً في سبيل إخراج هٰذه الرسالة في هٰذا الشكل الطيب ، فلهم مني خالص الشكر ، راجياً لهم من الله تعالى العون والتسديد ، والحمد لله رب العالمين .



بسم الله الرحمن الرحيم

(مقدمة الطبعة الثانية)

الحمد لله ، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله ؛ سيدنا محمد بن عبد الله ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين .

وبعد :

فهٰذا الكتاب في طبعته الثانية ، يأتي في ثوب جديد ، بعد ما تتابعت بفضل الله ـ وله الحمد والمنة ـ علىٰ مدىٰ سنوات ، إفاداتُ طلاب العلم منه ، وإشاداتُ بعض أهل العلم بما فيه من دراسة جادَّة ، أبرزتْ جانباً مُهمّاً من جوانب خِدْمات علماء الإسلام لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ذٰلك هو : جانب تلك المرويات ، الذي جاء به نَقْلُ من هم ليسوا بأهل لنقلها ، من رُواة غالبهم تعمدوا الكذب وصناعة الأخبار ، وبعضهم لم يتعمدوا ؛ لٰكنهم لم يُعطوا الرواية حقَّها من العناية والاهتمام والاحتياط المطلوب لها ، فوقع في مروياتهم ـ بعد فحص أهل العلم لها ، حسَب قواعد علوم الحديث ـ ما تنتفي نسبته إلى الرسول صلى الله عليه وسلم .

وكان صاحب القِدح المُعلَّىٰ في ذٰلك هو العلامة أبو الفرج عبد الرحمٰن ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ الذي لم أقف علىٰ جمعٍ واسعٍ للأحاديث الموضوعة يُضاهي ما جمعه في كتابه « الموضوعات » ، ولا علىٰ منهج دقيق لتتبُّعها ولرصدها ، وسَعة مدلول (الموضوع) من الحديث ؛ كمنهجه في كتابه هٰذا ، ممَّا هو أجدر بأن يكون أوقىٰ لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأحرىٰ بأن يُؤخذ به لصدِّ الدخيل عليها ورده .

جلَّىٰ هٰذا الكتاب ـ وهو في الأصل رسالة علمية بمرحلة (العالِميَّة العالية) ـ الخطوطَ العريضة في كتاب ابن الجوزي ، واستشفَّ من تصرُّف مُؤلفه فيه دقائق حيثيَّات أحكامه على الأحاديث بالوضع ؛ لأنَّ كتابه هٰذا رائدٌ في هٰذا الباب ، ومُتميِّزٌ في مُعالجة قضاياه ؛ تميُّزاً سلَّم له أولو الألباب ، فصار له القبول الواسع لدىٰ أهل العلم ، مِمَّن دقَّق وانتقد وتحرىٰ ، ثم أثنىٰ عليه بالثناء اللائق به ، ونوَّه بالاعتداد بغالب ما فيه .

ولعلَّ أبرز هٰؤلاء شيخ الإسلام ابن تيمية ـ تغمده الله بواسع رحمته ـ وهو من قال عنه تلميذه ـ الأخصُّ به ـ الإمام الذهبي : (كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث)[١] ، وكذٰلك علماء آخرون كثيرون[٢] .

في نظري أن كتاب العلامة ابن الجوزي ـ هٰذا ـ أساسٌ شُيِّدت عليه أركان كتابنا هٰذا[٣] ، مع نظر مُدقِّق ، وفحص مُتعمِّق ، وانتقاء لمَّاح ، وحُسن تدبُّر ، وبديع تفكُّر .

وقد عمل في خدمة هٰذه الطبعة الثانية ـ علىٰ مدىٰ (١٢) عاماً أو تزيد ـ جمعٌ من أهل العلم ؛ هم :

ـ د . إبراهيم بن محمد نور بن سيف ، وكانت مناسبة تدريس مقرر (الوضع والوضاعون) ـ حيث هٰذا الكتاب أحد كتابي هٰذا المقرر ـ سبباً في تواصل الإفادة منه ، والإسهام بإضافات يسيرة إليه ، ومراجعات .

---

(١) الدرة اليتيميَّة في السيرة التيميَّة للذهبي (ص ٢٥٦) ، ضمن تكملة الجامع لسيرة شيخ الإسلام ، تحقيق د . علي بن محمد العمران ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية سنة (١٤٢٢هـ) .

(٢) كما هو ظاهر في التعليق علىٰ هٰذا الكتاب (١/١٥١ ـ ١٥٥) .

(٣) تكرر ذكر (ابن الجوزي) في هٰذا الكتاب (٧٤٧) مرة ، وكتابه « الموضوعات » ما يقارب ذٰلك .

ـ د . أحمد سردار محمد مهر الدين ، في فترة دراسته للمقرر بكلية الحديث ، وفيما بعدها ، وهو خريج كلية الحديث الشريف ، ثم من قسم العقيدة ، بكلية الدعوة وأصول الدين ، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

ـ الشيخ عباس بن صفاخان بن شهاب الدين ، خريج كلية الحديث الشريف من مرحلة (الماجستير) ، من قسم (علوم الحديث) ، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، تغمده الله بواسع رحمته .

ـ د . حميد بن أحمد نعيجات ، خريج كلية الحديث الشريف ، ثم من قسم العقيدة ، بكلية الدعوة وأصول الدين ، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، وأستاذ مساعد بقسم العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية حالياً .

ـ الشيخ محمود سعيد آل ياسين بمرحلة (الماجستير) ، بقسم (فقه السنة) ، بكلية الحديث الشريف .

ـ الشيخ عامر علي عوض ، بمرحلة (الماجستير) ، بقسم (علوم الحديث) ، بكلية الحديث الشريف .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وصلواته وسلامه وبركاته علىٰ معلم الناس الخير ؛ سيدنا محمد ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين .

وكتب

إبراهيم بن محمد نور بن سيف

الرموز المستعملة

وثمة رموز استعملتها إبَّان البحث ؛ رغبة في الاختصار ، ونفوراً من التكرار ، وهٰذه الرموز إشارة إلىٰ كتب معينة هي :

ت	جامع الترمذي
التاريخ	التاريخ الكبير للإمام البخاري
تقريب	تقريب التهذيب لابن حجر
تهذيب	تهذيب التهذيب لابن حجر
الجرح	الجرح والتعديل لابن أبي حاتم
جه	السنن لابن ماجه (١)
حم	المسند للإمام أحمد
خ	الجامع الصحيح للبخاري
خت	البخاري تعليقاً
د	السنن لأبي داود
دي	السنن للدارمي
ط	موطأ الإمام مالك

(١) هٰذا الرمز الذي استخدمته في سائر الرسالة ؛ تبعاً لاستخدام المتقدمين ، ما عدا الباب الثالث ـ عند الإشارة إلىٰ من أخرج للراوي في صدر ترجمته ـ حيث استخدمت رمز القدماء (ق) .

ع	الجماعة : (أصحاب الكتب الستة)
كم	المستدرك للحاكم
اللآلئ	اللآلئ المصنوعة للسيوطي
لسان	لسان الميزان لابن حجر
م	صحيح مسلم
مجروحين	معرفة المجروحين من المحدثين لابن حبان
مق	مقدمة صحيح مسلم
ميزان	ميزان الاعتدال
ن	السنن « المجتبىٰ » للنسائي [١]

❋ ❋ ❋

(١) وهٰذا الرمز هو الذي استخدمته في سائر الرسالة ، باستثناء الإشارة إلىٰ من أخرج للراوي في الباب الثالث عند صدر الترجمة ، حيث استعملت رمز المتقدمين (س) .

بسم الله الرحمن الرحيم

(مقدمة الطبعة الأولىٰ)

الحمد لله وكفىٰ ، وسلام علىٰ عباده الذين اصطفىٰ

أما بعد :

فلما كانت **السُّنَّة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي** ، حيث هي أحد قسمي الوحي الذي أُنزل علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حيث جاءت تُبيّن ما أُبهم في القرآن ، وتُفصّل ما أُجمل فيه ، وتُخصص عموماته ، وتُقيّد مطلقاته ، ولهـٰذا وجدت العنايةَ القُصوىٰ من علماء هـٰذه الأمة في سبيل حفظها وصيانتها ، وأدائها كما سُمِعَتْ منه صلى الله عليه وسلم .

و قد تكفّل الله تعالىٰ بحفظها كما تكفّل بحفظ القرآن ، حيث قال : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[1] ، فحفظها دلّت عليه الآية الكريمة : إما اقتضاءً ؛ إذا أُريد بلفظ (الذكر) الوحيُ ؛ لأنه يقتضي السُّنَّة ، وإما لُزوماً : إذا قُصِر لفظ (الذكر) على القرآن فقط ؛ لأن السُّنَّة شارحة ومُبيّنة للقرآن ، ومن تكفّل بحفظ المُبَيَّن والمشروح فقد تكفّل بحفظ الشارح والمُبَيِّن .

وحيث إن **أقوال النبي** صلى الله عليه وسلم **وأفعاله وتقريراته وتصرفاته** تُرْجِمَتْ فيها معاني القرآن ؛ فقد كانت **الشارح الفِعْليَّ للقرآن** ، وحيث إنها من الوحي الذي أُنزل عليه صلى الله عليه وسلم ؛ وعُرف باسم : حديثه

---

(١) سورة الحجر : (٩) .

صلى الله عليه وسلم ؛ فقد ألزمنا الله تعالىٰ ، وفرض علينا اتّباعَهُ والائتمار بأمره ، والانتهاء عن نهيه ؛ قال تعالىٰ : ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ . . . ﴾ الآية [1] ، بل قد صرّحت آياتٌ أُخَرُ بأن كُلّ من أطاع الرسول فقد أطاع الله ، قال تعالىٰ : ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ . . . ﴾ الآية [2] .

بل إن النبي صلى الله عليه وسلم نبّه إلىٰ أن ما جاء به ـ مما ليس في القرآن ـ هو من عند الله ، فقد اشتهر عنه صلى الله عليه وسلم قوله : « لا أُلْفِيَنَّ أحدكم مُتَّكئاً علىٰ أريكته ، يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول : ما أدري ، ما وجدنا في كتاب الله اتّبعناه » [3] ، وفي لفظ : « ألا إني أُوتيت الكتاب ومثله معه . . . » الحديث [4] .

فقد صرّح الحديث : بأن النبي صلى الله عليه وسلم أوتيَ السُّنَّةَ وحياً ، وأن لها حكم القرآن في التشريع ، لهٰذا فقد لَفَتَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم نظر أصحابه إلىٰ ضرورة التزام سنته والتمسك بها ، كالتزامهم لأحكام القرآن وآدابه ، وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم في هٰذا المعنىٰ أحاديث كثيرة ؛ منها قوله المشهور : « فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ؛ عَضُّوا عليها بالنواجذ . . . » الحديث [5] .

---

(١) سورة الحشر : (٧) .

(٢) سورة النساء : (٨٠) .

(٣) عن أبي رافع رضي الله عنه ، حم : (٨/٦) ، د : ٣٥ (السنة) ، ٦ (باب في لزوم السنة) ، رقم (٤٥٩٧) ، كم : (١٠٨/١) وصححه علىٰ شرطهما ولم يتعقبه الذهبي ، وهو في « صحيح الجامع » رقم (٧١٧٢) .

(٤) عن المقدام بن معدي كرب رضي الله عنه ، حم : (١٣١/٤) ، د : ٣٥ (السنة) ، ٦ (باب في لزوم السنة) ، رقم (٤٥٩٤) .

(٥) من حديث للعرباض بن سارية رضي الله عنه ، د : ٣٥ (السنة) ، ٦ (باب في لزوم السنة) ←

ولمكانة السُّنَّة من التشريع الإسلامي ؛ فقد حثّ صلى الله عليه وسلم أمته علىٰ حفظها وروايتها كما جاءت عنه صلى الله عليه وسلم ، فقد اشتهر عنه حديث : « نضّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها . . . » الحديث[1] ، كما حضّهم علىٰ أن يكون النقل عنه صحيحاً مضبوطاً لا زيادة فيه ولا إخلال ، لأنّ كُلّاً منهما يُؤدِّي إلى التّقوُّل عليه بما لم يَقُلْ ، وهو ضرب من الكذب ، يستوجب فاعله الوعيد المُعَدَّ لذٰلك ، وهو التبوُّءُ في النار ، قال صلى الله عليه وسلم : « من يقل عليَّ ما لم أقل ؛ فليتبوأ مقعده من النار »[2] ، وفي رواية : « من كذب عليَّ متعمداً ؛ فليتبوأ مقعده من النار »[3] .

بل نبه إلىٰ خطورة الكذب عليه ، حيث إن الأمر يُتَّخذ ديناً فتكون مفسدته أعظم ؛ قال صلى الله عليه وسلم : « إن كذباً علي ليس ككذبٍ علىٰ أحد . . . » الحديث[4] .

← رقم (٤٥٩٩) ، ت : ٤٢ (العلم) ، ٦ (باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع) ، رقم (٢٦٧٦) ، جه : مقدمة ، رقم (٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤) ، دي : ٣٥ (السنة) ، ٦ (باب اتّباع السنة) ، رقم (٩٥) ، وهو في « صحيح الجامع » رقم (٢٥٤٩) .

(١) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ، د : ١٠ (العلم) ، ١٠ (باب فضل نشر العلم) ، رقم (٣٦٥٢) ، ت : ٤٢ (العلم) ، ٧ (باب ما جاء في الحث علىٰ تبليغ السماع) ، رقم (٢٦٥٦) ، والحديث متواتر ، وتُنظر فيه : « دراسة حديث (نضر الله امرأً سمع مقالتي) رواية ودراية » للشيخ عبد المحسن بن حمد العباد ، مطابع الرشيد ، المدينة المنورة ، طبعة : ١ ، عام : (١٤٠١ هـ) .

(٢) عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه ، خ : ٣ (العلم) ، ٣٨ (باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم) ، رقم (١٠٩) .

(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، خ : ٣ (العلم) ، ٣٨ (باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم) ، (١١٠) ، م : (المقدمة ، باب تغليظ الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، (ص ١٠) ، وهو متواتر ، ويُنظر فيه طرق حديث « من كذب علي متعمداً » للطبراني ، تحقيق علي حسن عبد الحميد ، نشر المكتب الإسلامي ، بيروت ، سنة : (١٤٠٩هـ) .

(٤) عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ، م : (مقدمة ، باب تغليظ الكذب علىٰ رسول الله ←

لِكُلّ هٰذه الأسباب وغيرها اهتمّ علماء الإسلام بالحديث اهتماماً شديداً ، وشمروا عن ساعد الجد في دراسته ، ونتج من تلك الدراسات المستفيضة ذٰلك التراثُ الضخم الذي عُرِفَ بـ (علوم الحديث) .

فقد بدؤوا دراستهم بجمعه وتدوينه وتصنيفه ، فاستتبع ذٰلك قيام دراسات تتعلق بشطريه : **سنده ومتنه** .

ففيما يتعلق بسنده : نشأ علمُ الجرح والتعديل ؛ ألفاظه ، ومراتبه ، والكلام على الرواة من حيث ضبطِهم وعدالتُهم .

وعلمُ الإسناد : من حيث صِيَغُهُ في التحمل والأداء ، ومن حيث وقوعُه اتّصالاً وانقطاعاً .

وعلم الرجال : من حيث أسماؤهم وكُناهم وألقابهم ، ومعرفتهم وجهالتهم ، ومواليدهم ووفياتهم وطبقاتهم ، وغيرها من العلوم التي تتعلق بمعرفة سند الحديث .

وفيما يتعلق بالمتن : فقد وُجِدت دواوين لمتونه ، وجوامع لشروحه ، ومعاجم لغريبه ، ومؤلفات مختصة بعلله ، ومختلفه ، وناسخه ومنسوخه ، وصحيحه وضعيفه وموضوعه ، وترتيب أطرافه ، وتصنيف أبوابه ، وغيرها من العلوم التي تناولها العلماء ولها تعلُّق بمتن الحديث .

كلُّ هٰذه العلوم ـ وغيرها مما تطرق إليه العلماء ـ قامت لخدمة السُّنَّة النبوية : إما مباشرةً وإما وسيلةً ، وفي الحقيقة أن هٰذه العناية من العلماء بالسُّنَّة لم تكن وليدة فكرة عارضة ، أو رغبة طامحة في التأليف ، وإنما استهدفت جمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتنقيته من كل شائبة قد تسربت إليه ؛ إما بقصد وإما بغير قصد ، خصوصاً أنهم قد جعلوا

← صلى الله عليه وسلم) ، (ص ١٠) .

نُصب أعينهم أنّ ما يقومون به هو دين ، ولذا جاء في كلام كثير منهم : (إن هـٰذا العلـم ديـنٌ ، فانظروا عمن تأخذون دينكم)[1] ، بل يعُدُّونه عبادةً قد تُعُبِّدُوا بها ؛ لما جاء في قوله صلى الله عليه وسـلم : « نضَّر الله امرأً سـمع مقالتـي فوعاهـا ، فأداها كما سـمعها . . . » الحديـث[2] ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « لِيُبلغ الشاهد الغائب »[3] .

ومن الجوانب التي أولاها علماء الحديث عنايةً خاصة في مؤلفاتهم وبحوثهم ، وجمعهم وتصنيفهم : الأحاديثُ الموضوعةُ ، والأخبار المكذوبة ، التي نُسِبَتْ إلى النبي صلى الله عليه وسلم ورُفِعَتْ إليه ؛ وهي مما لم يَقُلْ أو يفعل .

فقد نتج من العناية بهـٰذا البحث والتتبع والتفتيش الدقيق : أن وُجِدَتْ مؤلفاتٌ شتَّىٰ ، بعضها أُفرد للتأليف في هـٰذا النوع من الحديث ، وبعضها تناوله في طيّاتها ؛ وجاء كلام علماء الحديث فيه مقروناً بغيره .

وهـٰذه الدراسة التي بين أيدينا استهدفت جمْعَ ما تفرق ، ولَمَّ ما تشتّت بين طيات تلك المؤلفات ، وقد حاولت عرضه في ثوبٍ قشيبٍ ، ونظمه في سلك بديعٍ ، فأسفر محتواه عن **مقدمةٍ ، وأربعة أبواب ، وخاتمة** .

*** ـ المقدمة :**

وقد اشتملت علىٰ ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في بيان الدافع لاختيار الموضوع ، ومنهج الرسالة ، والهدف من تأليفها .

---

(١) مثلاً : عن محمد بن سيرين ، م : مقدمة (١٤/١) ، ٥ باب بيان أن الإسناد من الدين .

(٢) سبق تخريجه قريباً (٢١/١) هامش (١) .

(٣) عن أبي بكرة رضي الله عنه ، خ : ٣ (العلم) ، ٩ (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : « رب مبلغ أوعىٰ من سامع ») ، رقم (٦٧) .

المبحث الثاني : في التعريف بالسُّنَّة والحديث والأثر والخبر ، وبيان وجه الاتّفاق والاختلاف فيما بينها .

المبحث الثالث : في تقسيم الحديث إلىٰ مقبول ومردود ، وبيان ما يتعلق بكل قسم .

*** ـ الباب الأول : في التعريف بالوضع وأحكامه .**

وقد اشتمل علىٰ ثلاثة فصول :

الفصل الأول : التعريف بالوضع ، وبيان الألفاظ المستعملة في الدلالة عليه ، وعلىٰ من يطلق المحدثون وصف الكذب

ويشمل المباحث الآتية :

المبحث الأول : الوضع في اللغة .

المبحث الثاني : تعريف الحديث الموضوع في الاصطلاح .

المبحث الثالث : المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي .

المبحث الرابع : هل يعد الموضوع من الحديث ؟ ولم ساغ ذكره في كتبه ؟

المبحث الخامس : الألفاظ المستعملة في الدلالة على الوضع والرمي بالكذب .

المبحث السادس : علىٰ من يطلق المحدثون وصف الكذب .

الفصل الثاني : في وقوع الوضع في الحديث ، ونشأته وأسبابه

وقد تناول المباحث الآتية :

المبحث الأول : في وقوع الوضع في الحديث

المبحث الثاني : في نشأة الوضع في الحديث ، ومتىٰ بدأ ؟

المبحث الثالث : في أسباب الوضع في الحديث والحامل عليه

المبحث الرابع : فيما يثبت به الوضع في الحديث

الفصل الثالث : في أحكام تتعلق بالوضع والوضاعين

ويضم المباحث الآتية :

المبحث الأول : ما قيل في الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكمه .

المبحث الثاني : حكم الكاذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

المبحث الثالث : هل تقبل توبة الكاذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

المبحث الرابع : حكم رواية الحديث الموضوع .

المبحث الخامس : متىٰ تسوغ رواية الحديث الموضوع أو كتابته ؟

المبحث السادس : حكم رواية الإسرائيليات .

المبحث السابع : حكم العمل بالحديث الموضوع .

المبحث الثامن : إذا حُكِمَ على الحديث بالوضع فهل يقتضي ذٰلك أن يكون كذباً في نفس الأمر أم لا ؟

المبحث التاسع : هل يُكتفَىٰ في الحكم على الحديث بالوضع بظاهره ، أو لا بد من الطعن في أحد رواته ؟

المبحث العاشر : إذا حُكِمَ علىٰ حديث بالوضع فهل يكفي في إثباته أو صحته مطابقته للتجربة أو المكاشفة ؟

*** ـ الباب الثاني : في معرفة الموضوعات .**

وقد اشتمل علىٰ ثلاثة فصول :

الفصل الأول : معرفة الموضوعات .

ويضم المباحث التالية :

المبحث الأول : كيفية معرفة الوضع في السند .

ـ تعريف السند .

ـ أهمية الإسناد ومكانته .

ـ بداية الإسناد وشيوعه .

ـ ما يُعْرَفُ به الوضع في السند .

ـ صُوَر للوضع في السند .

المبحث الثاني : كيفية معرفة الوضع في المتن .

ـ تعريف المتن .

ـ كيفية وقوع الوضع في المتن .

ـ أنواع الموضوعات .

ـ صور للوضع في المتن .

الفصل الثاني : في النسخ الموضوعة .

ويشمل المباحث الآتية :

المبحث الأول : معنى النسخة الموضوعة ، ومراد المحدِّثين منها .

المبحث الثاني : معجم الرجال الذين رويت عنهم نسخ موضوعة .

المبحث الثالث : أنواع النسخ الموضوعة .

الفصل الثالث : في الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع ، وقد جاءت في كتاب أو أكثر من الكتب الستة .

ويشمل المباحث الآتية :

المبحث الأول : التعريف بالكتب الستة ، وبيان شروط مؤلفيها .

المبحث الثاني : الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع وهي في أحد الكتب الستة .

*** ـ الباب الثالث : في معرفة الوضاعين .**

ويشتمل علىٰ ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في الرواة المُتّفق على الحكم عليهم بالوضع .

ويتناول المباحث الآتية :

المبحث الأول : في الرواة المُتعمّدين للوضع .

ـ الكذابون الذين ادعوا الصحبة .

ـ الرواة المُقِرُّون بالوضع .

ـ الرواة المتعمدون للوضع الذين أثبت النقاد كذبهم .

المبحث الثاني : في الرواة الذين جرى الكذب علىٰ لسانهم دون قصد أو تعمد :

ـ الجهلة .

ـ الصالحون .

ـ المختلطون .

ـ فاحشو الغلط ، وكثيرو الوهم .

ـ المغفلون .

الفصل الثاني : في الرواة المختلف في الحكم عليهم بالوضع .

ويشمل المباحث الآتية :

المبحث الأول : الأقران الذين اتهم بعضهم بعضاً بالكذب .

المبحث الثاني : من دفع عنه الأئمة تهمة الوضع والكذب .

المبحث الثالث : المجهولون الذين رُويت عنهم أحاديث موضوعة .

المبحث الرابع : من قيل فيهم : فلان عن فلان بخبر موضوع ونحوه .

الفصل الثالث : في الرواة الذين رُمُوا بالكذب ، ولهم رواية في واحد أو أكثر من الكتب الستة .

*** ـ الباب الرابع : جهود العلماء في مقاومة الوضع .**

ويشتمل علىٰ فصلين :

الفصل الأول : جهود العلماء الوقائية في مقاومة الوضع .

ويتناول المباحث الآتية :

المبحث الأول : الحثّ على التثبُّت في الرواية وعدم أخذها إلا مِمّن كان أهلاً لها .

المبحث الثاني : حكم الرواية عن أهل البدع والأهواء .

المبحث الثالث : حكم الرواية عن الضعفاء .

المبحث الرابع : حكم الرواية عن القصاص .

المبحث الخامس : كتابة حديث الضعفاء وحفظه لمعرفته ؛ خشيةً من التلبيس به علىٰ بعض الرواة بقلبٍ أو سرقةٍ أو تركيب .

الفصل الثاني : جهود العلماء العلاجية في مقاومة الوضع .

ويشمل المباحث التالية :

ـ الامتناع من الرواية عن الكذابين .

ـ كشف أحوال الكذابين وإظهار أمرهم .

ـ تعنيف الكذابين .

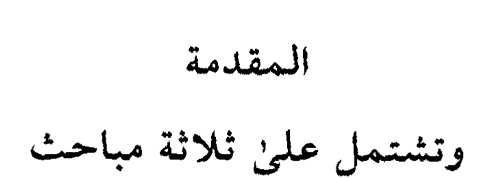
ـ تأليف الكتب في الكذابين .

*** ـ الخاتمة .**

هٰذا ما اشتملت عليه هٰذه الرسالة من مباحث ، أرجو من الله تعالىٰ أن أكون قد وُفّقت في عرض ما جاء فيها من مسائل .

* * *





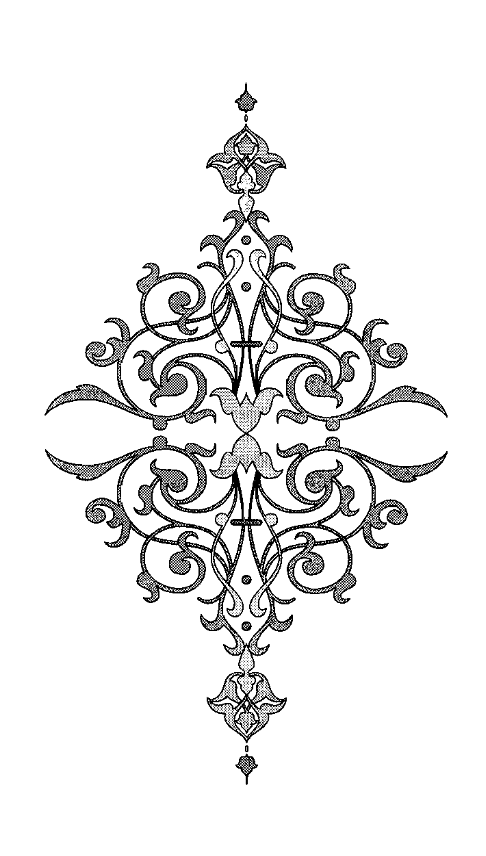
المقدمة

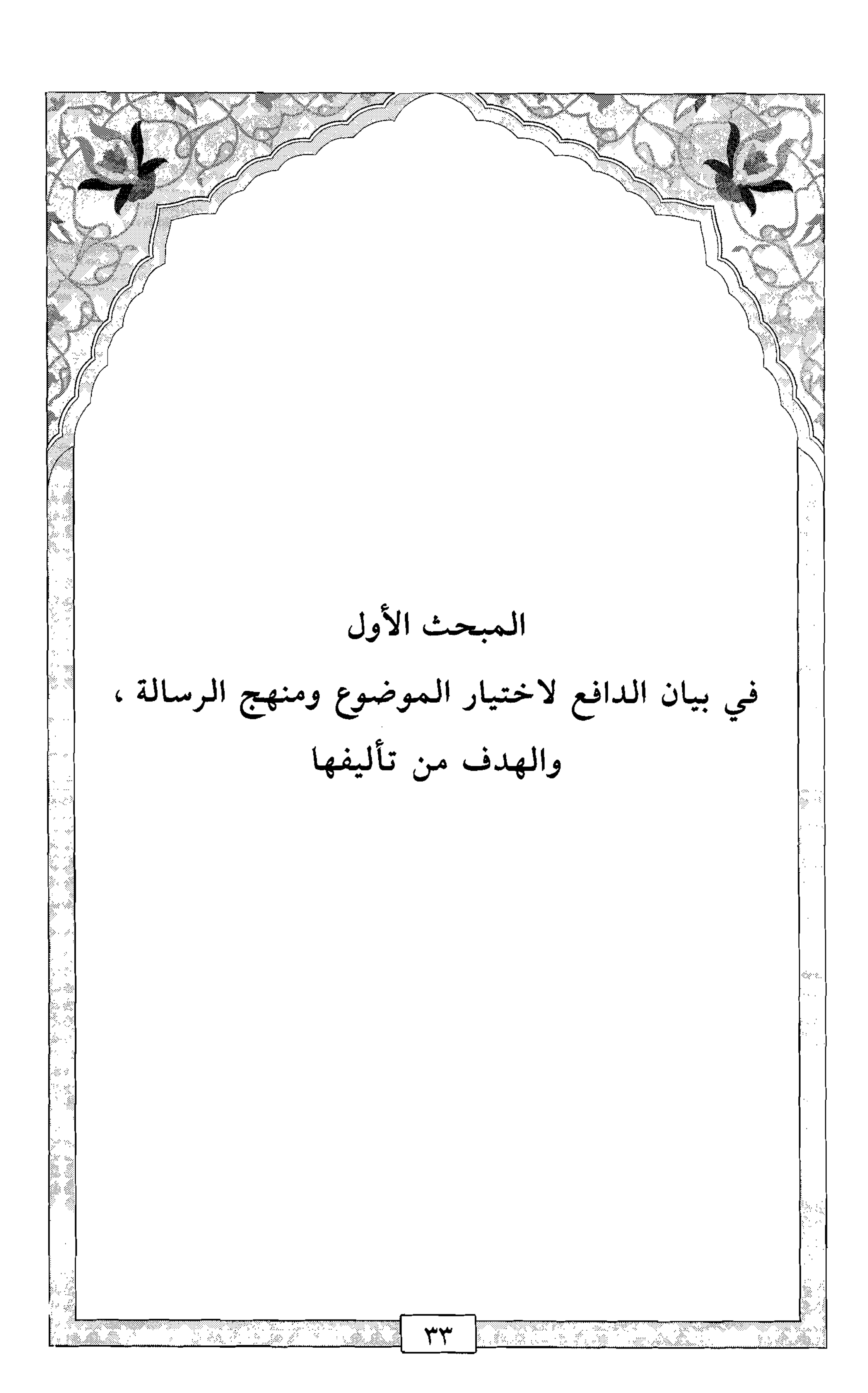
وتشتمل علىٰ ثلاثة مباحث

المبحث الأول : في بيان الدافع لاختيار الموضوع ومنهج الرسالة ، والهدف من تأليفها

المبحث الثاني : في التعريف بالسُّنَّة والحديث والأثر والخبر وبيان أوجه الاتّفاق والاختلاف فيما بينهما

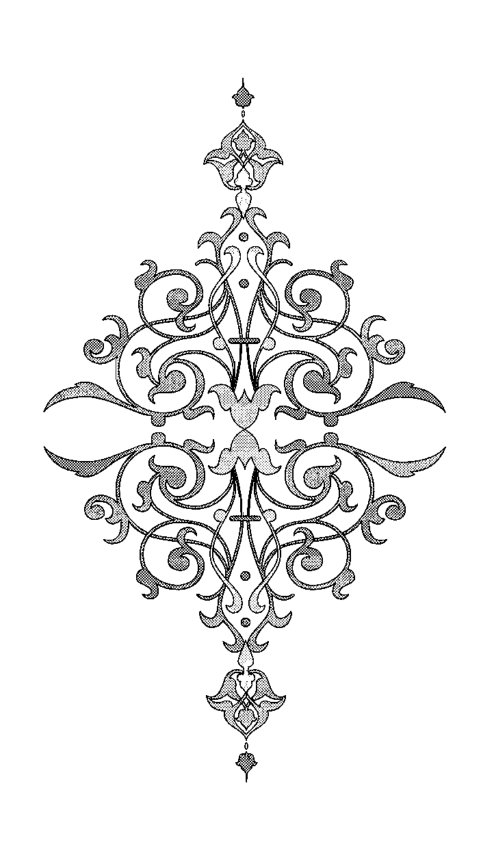
المبحث الثالث : في تقسيم الحديث إلىٰ مقبول ومردود ، وبيان ما يتعلق بكل قسم





المبحث الأول

في بيان الدافع لاختيار الموضوع ومنهج الرسالة ، والهدف من تأليفها



تمهيد

عندما أُتيحت لي فرصة الدراسة في شعبة الدكتوراه ، تتابعت عليّ موضوعات أَجَلْتُ فيها الفكر ، وصعّدتُ فيها البصر وصوّبته ، فوجدت دافعاً يدفعني إلى اختيار هٰذا الموضوع ، ويلفت نظري إليه كلما تولىٰ عنه البصر واتّجه إلىٰ غيره ، ولعلي في ذٰلك أكون سالكاً نهج كثير من السلف الذين اشتهر عنهم أنهم كانوا أوّل ما يبدؤون به في تعليم تلاميذهم من الحديث تعليم ما لا أصل له وما لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فرأيت أن أمتثل أمرهم وآخذ بنصيحتهم ، فأبدأ بدراسة هٰذا الصِّنْف من الأحاديث .

هٰذا بالإضافة إلىٰ أن من ألقىٰ نظرة فاحصة على الكتب المؤلفة في هٰذا النوع من الأحاديث ؛ يجدها تسير في **أحد طريقين** :

١ ـ بعضها سلك طريق الاقتصار في الكلام على الأحاديث الموضوعة : إما تقريراً لوضعها ، وإما دفاعاً عنها ، فالقصدُ من تأليفها : بيانُ الأحاديث الموضوعة .

٢ ـ وتطرّق بعضها إلى الكلام عن نَقَلَةِ تلك الأحاديث ، وعرض ما يتعلق بهم من حيث إظهارُ ضبطهم أو عدالتهم ، أو بيان صدقهم أو كذبهم ، فكان الغرض من تأليفها هو بيان أحوال رواتها .

وقد يَعْرِضُ كلٌّ من المنهجين للآخر ويُفيد منه ، إلا أن تعريج كُلٍّ منهما علىٰ ذٰلك هو : إما بمثابة التمهيد ، أو مقدمة للوصول إلى الغرض المنشود ، وإما لضرورةٍ يقتضيها المقام في بعض الأحيان ، ومع تَتَبُّعِي لأكثر هٰذه المؤلفات ـ بِشِقَّيْهَا ـ لم أقف علىٰ كتاب حاول الجمع بين

القسمين ، فرجوت أن أجعل بحثي هٰذا جامعاً بين الحُسنيين .

ويُضاف إلىٰ ذٰلك : أنّ المُتَتَبِّع لكثير من أقوال الأئمة المتقدمين والمتأخرين ـ وخاصة من تكلم منهم في الجرح والتعديل ـ يراهم كثيراً ما يطلقون العبارات المعروفة في الرمي بالوضع علىٰ معانيَ لا تقتصر على المعنى المُتَبَادِرِ العام ، بل تتجاوزه إلىٰ معانِي أُخَر ، أصبح التعبير عنها بتلك العبارات مصطلحاتٍ ؛ لم يلحظها فريق آخر ممن يشتغل بعلم الحديث ، ولم ينكشف له مراد الفريق الأول ، فظنّ أنهم قصدوا المعنى المشهور ، فكان ذٰلك مثار انتقاد ، ونقطة اختلاف ، بل اتهاماً لهم بالإفراط في الحكم ، وإلقاء التهمة لأدنىٰ شبهة ، فنتج عنه هٰذا الاختلافُ في المراد ، والتبايُنُ في الحكم ، واستتبع ذٰلك انتقاد الفريقين بعضهم بعضاً ، ومنازعتهم بالإفراط أو التفريط ، وبالغلوّ أو التقصير ، فكان صنيعهم هٰذا دافعاً لي في اختيار هٰذا الموضوع ؛ رغبة في الوصول إلى الحق الذي هو منشودٌ للجميع ، بالإضافة إلىٰ تقريب وِجْهات الأنظار ، وتضييق هُوَّة الاختلاف ، مُستعيناً في ذٰلك ببيان مُراد كُلٍّ من الفريقين ، كاشفاً عن مصطلحاتهم ، موضِّحاً ما تنطوي عليه عباراتهم .

وزيادة على الأمرين السابقين ؛ فإن ثمة ظاهرة ملموسة من تصرفات كثير ممّن له ارتباط بالوظائف الدينية الذين لم يكن الحديث صناعتهم ، ولا غبّروا فيه أقدامهم ، حيث اقتحموا باب الرواية ، ولم يقتصروا في الأخذ من الكتب التي جَهِدَ مُؤلّفوها في انتقائها وتخليصها وترتيبها وتقديمها في أجمل الصور ، بل أخذت تطيش أبصارهم بين الصحائف ؛ ينقلون عنها من كل ضرب ، ويتبعون فيها كل ناعق ، غاية ما ينشدون هو تصدير الخبر أو الأثر بـ : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) أو (فعل) ،

فنقلوا الموضوع ، ورووا المكذوب ، لا سيما أنّهم مُغْرَمُونَ بِتَتَبُّع الغرائب ، والصحيح فيها يَقِلّ .

ومما زاد الأمر سوءاً : أنهم ينقلون ذٰلك للعامّة ، حيث الصلةُ بهم والتعاملُ معهم من خلال المنابر وحلقات الوعظ ، أو غيرها من وسائل إعلام الناس وتعليمهم ودعوتهم إلى الخير والصلاح ، فكانوا بصنيعهم هٰذا أداة إفساد أكثر ممّا يُصلحون ، حيث يُلصِقون بهٰذا الدين كثيراً من العجائب ، وبنبيّ الإسلام صلى الله عليه وسلم كثيراً من الأباطيل .

وفي مقابل هٰؤلاء جماعة أطلقوا لأنفسهم العِنان في إلقاء التهمة علىٰ نَقَلَةِ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ حتىٰ بلغ بهم الأمر إلى القول بهجر السُّنَّة ، ونبذ آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وراء ظهورهم ، والمناداة بالاقتصار على القرآن .

وكِلا طرفيِ الأمر ذميم ، فكان صنيع هٰؤلاء وهٰؤلاء دافعاً لي ـ أيضاً ـ إلى اختياري هٰذا الموضوع ، مُتطلّعاً لبيان الحق والصواب ، مُبيّناً الدوافع التي حملت كُلّاً علىٰ سلوك الطريق التي نَهَجَهَا ، مُظهراً أنه ليس كل ما أُضيف إليه صلى الله عليه وسلم صحّت نسبته إليه ، كما أنه ليس كلّ ما نُقِلَ عنه عَبِثَتْ به أيدي الناس وتطرّق إليه الشك ، كاشفاً عن القواعد والضوابط التي وضعها علماء الحديث وجهابذته في تمييز حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيره ، وتفرُّدِهِ عمّا سواه ، وحفظِهِ نقيّاً من كلّ شائبةٍ علىٰ مرّ العصور وكرّ الأيام .

كُلُّ هٰذه الأسباب حَبَّبَتْ إليَّ تناوُلَ هٰذا الموضوع ؛ البارزِ تكلُّفُهُ ، الظاهرِ عناؤُهُ ، مُسْتَسْهِلاً صِعابَه ، ضارباً صفحاً ، مُزمِعاً صُدُوداً عما اعترضني من عقبات ، راجياً من الله تعالى التوفيق والسداد .

❋ ❋ ❋

الغرض من هٰذه الدراسة

استهدفتُ من هٰذه الدراسة المتواضعة لهٰذا الموضوع **مسائل ثلاث** :

١ ـ إبراز الموضوع في صورة متكاملة ، وإطْلاع القارئ علىٰ جوانبه المتعددة ؛ وذٰلك بلمِّ شعثه المبثوث ، وجمع متفرقاته من شتى المؤلفات والبحوث ، حيث إن العلماء الذين عرضوا للتأليف فيه كان يلوح لهم جانب من جوانبه ، وناحية من نواحيه ، فيولونها اهتمامهم ، ويصرفون إليها أبصارهم وأنظارهم ، مُجملين الكلام في سائر النواحي ، أو مُغْفِلين لها ، ولهٰذا جاء كلامهم أشتاتاً ، وبحوثهم كانت متفرقة ، كلٌّ يمَّم شطراً استهدفه ، وجانباً رعاه حقَّه ، وكان تناوُلهم للموضوع ذا شُعَب ، فمنهم من تعرّض لأحكامه ، ومنهم من بحث في أحاديثه وأخباره ، ومنهم من وجّه جُلّ اهتمامه إلىٰ رجاله ورُواته ، فكانت غايتي هي جمع ما تفرّق ، ولَمُّ ما تشتّت ، والسبيل في ذٰلك هو السبر لأقوالهم ، والتتبُّع لما أُثِرَ عنهم .

٢ ـ الوصول إلى الحقائق الثابتة ، والوقوف على المسائل المستنبطة ، وكشف جوانب قوّتها أو ضعفها ، وترسيخ هٰذه الحقائق والنظريات ، ومحاولة إبرازها وتجسيدها وتطبيقها .

وحيث إن الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي ـ مؤلف أوسع كتاب فيها ، فيما أعلم ـ قد نازعه في حكمه علىٰ بعضها عدد من العلماء ، لا سيما ما جاء منها في بعض الكتب الستة ، لذا رأيت أنها خير ميدان لتطبيق تلك الحقائق عليها ، وتجريب تلك النظريات المستنبطة منها ؛ لمعرفة صحتها من كذبها ، والوصول إلى المستقيم منها .

٣ ـ وحيث إن الحكم علىٰ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالثبوت أو البطلان أمر يتطلّب التحرِّي والتفكير والتقدير ، والقول علىٰ بصيرة ؛ لأن إدخال ما ليس منه ـ فيه ـ يستوي في الحكم مع إخراج ما هو منه عنه ، لِما لِكُلِّ ذٰلك من ضرر على الأمة الإسلامية ؛ إذ تدين بما ليس ديناً أو ترفض ما هو دين ، فقد أدرك الغيورون من علماء الأمة وجهابذة الحديث هٰذا الأمر وقَدَرُوهُ حق قدْره ، وعرفوا المواطن التي يمكن أن يُؤتى الناس منها ، فنبّهوا عليها ، ووضعوا القواعد والضوابط الدقيقة ، والمعايير الحسّاسة ، التي تُميّز حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيره ، وتنقّيهِ مما شابَهُ ، وتُصفّيهِ مما كدّره ، حيث كشفت عن زيفه ، وأظهرت المسالك والطرائق التي سُلِكتْ للدسّ فيه ، فكانت مجهوداتهم في ذٰلك برهاناً علىٰ يقظتهم ، وكان ذٰلك الجهد جديراً بالتنويه بمكانته في هٰذه الدراسة ، وإبراز منزلته ، لهٰذا جعلت من مقصد الرسالة الإشادة بتلك الجهود ، وإظهار تلك العناية الفائقة بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من قِبَلِ هٰؤلاء الأئمة الفاضلين .

الصعوبات التي واجهت البحث :

إنّ مِن فضل الله تعالىٰ على الباحث أنه لم يُصادف عقبات أثّرت في نتائج البحث أو عاقت السيرَ فيه ، إلا أن ما يمكن اعتباره من الصعوبات التي اعترضت طريق البحث : أنّ كثيراً من مصادر البحث ومراجعه هي من القسم الذي لا يزال ثاوياً في كثير من زوايا المكتبات الإسلامية المنتشرة في أطراف بلدان العالم الإسلامي ؛ لمَّا يطبع [١] .

(١) **قلت** : هٰذا قديماً إبان عملي في الأطروحة ، وبحمد الله قد توفَّر الكثير منها الآن ، في وقت إخراج هٰذه الطبعة .

كما أن بعض هٰذه المصادر والمراجع قد طُبع في أواخر القرن السالف وأوائل القرن الحالي الذي نحن بِصَدَدِ توديعه[1] ، وغالبها قد نَفِد ، حيث غدت نادرة وأصبحت عزيزة .

كما أن بعض المتوفر منها في بعض المكتبات قلّت الإفادة منه ؛ لوجود كثير من الإجراءات (الروتينية) والإدارية وغيرها مما يُعرقل على الباحث سيره .

وقد يسر الله تعالىٰ وأعان على التغلُّب علىٰ هٰذه الصعاب .

أما بالنسبة للمخطوطات المتفرقة : فقد تمكّنتُ بفضل الله من تصوير كثير منها وتكبيره .

وأما بالنسبة لما عزَّ وُجوده ونَدَرَ : فقد يسّر الله تعالىٰ لي الوقوف عليها بالرحلة إليها ، حيث جُمِع جُلُّها في مكتبة الشيخ حماد بن محمد الأنصاري يرحمه الله ، التي عُنِيَ فيها بجمع كتب الحديث والرجال وما يتعلّق بهما من مخطوط ومطبوع ، فغدت تعد من فرائد المكتبات .

ولقد أحاطني الشيخ ـ رحمه الله ـ بعنايته ورعايته ، وهيَّأ لي الجو المناسب للاطّلاع والتتبُّع ، ولم يضنّ علي بشيء ، فجزاه الله عني أحسن الجزاء ، ورحمه رحمة واسعة .

كما أن سعادة المستشار التعليمي بالقاهرة ـ أثابه الله ـ[2] كان له أثر بارزٌ ومُهمٌّ في تذليل صعوبات عديدة ، حيث قام بتأمين كثير من المصادر والمراجع ، وخاصة الكتب الكبيرة والمراجع العامة ، فزوّد مكتبة البعثة

(١) كان الفراغ من إعداد الرسالة وتقديمها ، ثم مناقشتها في صبيحة يوم الثامن والعشرين من رمضان في عام (١٣٩٧هـ) .
(٢) كان سعادة الملحق وقتها هو : الأستاذ حمزة محمد عابد رحمه الله رحمة واسعة .

بهٰذه الكتب ، ويسّر على الباحثين الإفادة منها اطّلاعاً وإعارة .

منهج الرسالة :

لقد أشرت عند بيان أهداف الرسالة ، والغرض منها ، إلىٰ أن الوسيلة التي استخدمتها في إعداد هٰذا البحث هي التتبع والاستقراء ، وقد استلزم هٰذا الأمر : الاطِّلاع علىٰ كثير من الكتب والمؤلفات التي تتعلق بهٰذا الموضوع ؛ بقصد الوقوف علىٰ أقوال السابقين والتقاطها ، وكانت الخطوة الأولىٰ جمع كل من رُمي بالكذب من الرُّواةِ والنَّقَلَةِ ، وتدوين ما قيل فيهم ممّا له تعلُّقٌ بالموضوع ، والقصد من ذٰلك هو معرفة مراد المحدِّثين والوقوف علىٰ قصدهم ، وقد اعتمدت في ذٰلك علىٰ كِتَابَيْ « ميزان الاعتدال » للذهبي ، و« لسان الميزان » لابن حجر ؛ حيث استخرجت منهما كُلَّ من وُصِفَ بالكذب ورُمِيَ بالوضع .

وحيث إن تناوُل الموضوع كان متعدد الجوانب ، مختلف المسالك ؛ فقد طَرَقَ الباحث فيه نواحيَ شتىٰ في سبيل جمعه ؛ فأرىٰ من المناسب عرض المنهج حسب ما جاء به الكتاب وتمخض عنه ترتيبه .



ـ **أما المقدمة** : فقد اشتملت علىٰ **ثلاثة مباحث** :

المبحث الأول : أُفْرِدَ لبيان منهج البحث في الرسالة من حيث الدافعُ لاختيار الموضوع ، والهدفُ المنشود من هٰذا البحث ، والطريقةُ التي بُيِّنَ بها ذٰلك .

المبحث الثاني والثالث : هما عبارة عن مدخل للرسالة .

أُفْرِدَ الأول منهما : لِعَرْضِ معنى السُّنَّة وما يُرادفها من ألفاظ ، وبيان

أوجه استعمالات العلماء لهٰذه العبارة ، وقد استهدف الباحث في ذٰلك بيانَ الاستعمال الذي سار عليه في استخدام هٰذه العبارة ؛ حيث سلك فيها طريق المحدِّثين .

وأما المبحث الثاني : فلمّا كان الحديث الموضوع في اعتبار المحدِّثين قسماً من الأحاديث الضعيفة ؛ فقد دعا المقام إلى التعرُّض لأقسام الحديث ، وبيان المقبول منه والمردود ، والأمور المُوجبة لقبول الحديث أو ردِّه ، ومنشأ الضعف في الحديث وأنواعه ، وحكم العمل به وروايته ، وما يتقوّىٰ منه وما لا يتقوّىٰ ، والقصد من ذٰلك تحديد مكان (الحديث الموضوع) ، وبيان موقِعِهِ وتدنِّي منزلته ، بالإضافة إلىٰ إعطاء القارئ تصوُّراً عاماً مُتكاملاً عن الجهد الذي بذله علماء الأمة في سبيل نقاء ما اؤتمنوا عليه ، وتشرفوا بأن كانوا حفظته وحَمَلَتَهُ ، وكانوا عليه شهداء .

فالمبحثان قد جاءا توطئةً وتمهيداً للموضوع ، وانتقالاً من العامّ إلى الخاصّ فالأخصّ .

ـ وأما موضوع الرسالة « الوضع في الحديث » : فقد حاولت في هٰذه الدراسة إعطاء صورة كاملة له في إطار الغرض الذي استهدفته ـ وقد سبق التصريح به ـ وتبعاً لذٰلك فقد جعلت مباحثها مضمنة في **مسائل ثلاث رئيسية** :

المسألة الأولى : الإلمام بما يتعلّق بالوضع وأحكامه من حيث التعريفُ به ، ومعرفة ما يدل عليه من عبارات وألفاظ ، ومجال إطلاق المحدِّثين له ، ووجوده ووقوعه ، ونشأته ، ودوافعه ، وما يثبت به ، والأحكام المتعلقة بِكُلٍّ من واضعه ، وراويه ، والعامل به ، وقد حاولت استيفاء ذٰلك كلّه في **الباب الأول** ، ولذا جاء في **ثلاثة فصول** :

الفصل الأول : في التعريف بالوضع ، وبيان الألفاظ المُستعملة فيه ،

وعلىٰ أيّ شيء يُطلق المحدثون صفة الكذب ؛ ومَن يُطلِقون عليه وصف الكذب ـ من الرُّواة ـ تَبَعاً لذٰلك .

الفصل الثاني : في وقوع الوضع ونشأته وأسبابه وما يَثْبُتُ به .

الفصل الثالث : في أحكام تتعلق بـ : (الموضوع) من حيث حُكْمُهُ ، وروايتُهُ ، والعملُ به .

وقد تمخّض عن هٰذه الدراسة قواعدُ ومسائل حَاوَلت ضبطَهُ وحصرَهُ .

المسألة الثانية : وقد حاولت أن أُبْرِزَ في هٰذه المسألة المُنْعرجاتِ التي سلكها الكذّابون ، والطرائقَ التي تَرَسَّمُوها في محاولتهم للدخول بها إلىٰ صفوف حملة الحديث الشريف ، ومحاولة تسوُّر قلاعه ومعاقله ، وكذٰلك الوسائل التي استخدموها للوصول إلىٰ أهدافهم ، للتعرُّف على الكيفية والهيئة التي يُمكن الوقوف بها على الموضوعات ، مُستخدِماً في ذٰلك تطبيقَ القواعد والمسائل .

ولما كان الكلام عليها يتطلّب النظرَ في الأحاديث الموضوعة والوقوف علىٰ رُواتها ، أفْردتُ لِكُلٍّ منهما باباً خاصاً :

فالباب الثاني : لمعرفة الموضوعات .

والباب الثالث : لمعرفة الوضّاعين .

وتطلُّعاً لاستيفاء البحث وإبرازه في صورةٍ مُكْتَمِلَةٍ قسّمت **الباب الثاني** ـ وهو ما يتعلق بمعرفة الموضوعات ـ إلىٰ **فصول ثلاثة** :

الفصل الأول : في معرفة الموضوعات .

وحيث إن الكلام في معرفة الموضوعات مُتَطَرِّقٌ إلى السند والمتن ؛ فقد جعلته في **مبحثين** :

المبحث الأول : في كيفية معرفة الوضع في السند ؛ تعرّضتُ فيه لتعريف

السند ، ومكانته ، وضرورته ، وأهميته ، ونشأته ، ثم تناولت طرائق الوضع فيه ، وختمته بإعطاء صورٍ من الوضع فيه .

والمبحث الثاني : خصَّصته لبيان كيفية معرفة الوضع في المتن ، أوردت فيه تعريف المتن ، وكيفية وقوع الوضع فيه ، وأنواع الموضوعات في المتن ، وصوراً أدخلها العلماء تحت الوضع في المتن .

الفصل الثاني : عَرَضْتُ فيه لبيان مرادِ المحدِّثين من النُّسَخ الموضوعة مع تعريفٍ لها ، وذكرِ مُعجم بأسماء من نُسِبَتْ لهم نسخٌ موضوعة ، ومراد المحدِّثين من وصف النسخة بالوضع .

أما الفصل الثالث : فقد حاولت أن أُجَسِّدَ فيه قواعدَ المحدِّثين ونظرياتِهم وتصوراتِهم ومواقفهم من الحديث الموضوع ، وقد اخترت لذٰلك الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع ؛ وهي في أحد الكتب الستة ، وكان الدافعُ لهٰذا الاختيار هو حَسَاسِيَة هٰذه الأحاديث ، وتعدُّد اختلاف وجهات النظر فيها ، ومكانة الكتب التي جاءت فيها في نفوس العلماء .

أما الشقّ الثاني ؛ وهو ما يتعلق بالوضّاعين : فقد أفردتُ له الباب الثالث من الرسالة ، وتبعاً لتعدد جوانب البحث فيهم ؛ **فقد قسّمتُ الباب** أيضاً إلىٰ **فصولٍ ثلاثة** :

الفصل الأول : في الرُّواة المُتَّفق على الحكم بالوضع علىٰ ما رووه .

ونظراً لأنَّ هٰؤلاء الرُّواة قد أَتَوْا بما حَكم عليه المحدثون بالوضع ، واتّفقوا علىٰ أن ما ورد عنهم هو مما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم مما لا تصحُّ نسبته إليه ؛ فقد تكشَّفَ لهم أن الرُّواة في ذٰلك لم يكونوا سواء ، حيث وُجِدَ منهم المُتَعَمِّدُ القاصِدُ ، كما وُجد فيهم من جَرىٰ علىٰ

لسانه دون قصد ؛ حَمَلَهُ علىٰ ذٰلك الخطأ أو الغفلة ، لذا فقد قسمت الكلام فيهم في مبحثين :

المبحث الأول : في الرواة المُتعمّدين للكذب القاصدين للوضع ، نبّهت فيه علىٰ أنواعهم ، والأغراض التي استهدفوها والطرائق التي سلكوها .

المبحث الثاني : عرَضتُ فيه للرواة الذين وقعوا في الكذب دون قصد أو تعمُّد ؛ بل جرىٰ علىٰ ألسنتهم ، مُبيّناً الأسبابَ والدوافع التي أوقعتهم في ذٰلك .

أما الفصل الثاني : فقد تناولت فيه الرُّواة الذين كان لعلماء الجرح والتعديل وأئمة النقد في الحديث فيهم أخذٌ ورد ، حيث اختلفوا في الحكم عليهم بالكذب ورميهم بالوضع ، مُستهدِفاً من ذٰلك بيان مواقف العلماء من هٰذا الصِّنْف ، كاشفاً عن مدىٰ حساسية معاييرهم ودِقّتها .

وأما الفصل الثالث : فقد كان بمثابة التطبيق لقواعد المحدِّثين وتأصيلاتهم في رمي بعض الرُّواة بالكذب ، أو تبرئتهم منه ، وقد رأيت أن خير مجال لتطبيق ذٰلك : الرواةُ الذين انْتُقِيَ من مرويّاتهم ، وحظيت بعض أحاديثهم بإخراج كتب شهيرة لها ؛ أعني بهم : رُواة الكتب الستة ، فذكرتهم مُرتّبين علىٰ حروف المعجم ، مُبيّناً ما لهم وما عليهم .

المسألة الثالثة : إبراز أثر أئمة الحديث وعلمائه ، والإفصاح عما بذلوه من جهد وما واجهوه من عَنَاء في سبيل القضاء على الأحاديث الموضوعة ، ومُقاومة الوضّاعين وكشف ألاعيبهم ، وإظهار زيفهم ، مما أعاد الثقة الكاملة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن حاول زعزعتها فعل هٰؤلاء الوضاعين وصنيع هٰؤلاء المُبطِلين ، وقد وُفِّقُوا ـ رحمهم الله ـ في ذٰلك أيَّما توفيقٍ ، فرأيت من المناسب إظهار هٰذا الأثر لإعطاء القارئ صورة ناصعة

عن مواقف هٰؤلاء الأئمّة الكبار ، وتحمُّلهم الشدائد في سبيل الحفاظ علىٰ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم نقيّاً مُصَفّىً ، حيث ختمتُ بالكلام عنهم هٰذه الرسالة .

فجاء **الباب الرابع** مُفرَداً للكلام عليهم ، تحت عنوان : (جهود العلماء في مقاومة الوضع) ، وقد تناولتُ هٰذه الجهود **في فصلين** :

الفصل الأول : في الجهود الوقائيّة من العلماء في مقاومة الوضع ، أشرتُ فيه لِمَدَىٰ بُعْدِ نظر النقاد ـ رحمهم الله ـ من حيث إدراكُهُم لمكانة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنزلته ، ومعرفتُهُم بالمنافذ التي قد يتسرّب منها الكذب إلىٰ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومُحاولتُهُم ـ بناءً علىٰ ذٰلك ـ إيصاد كُلِّ سبيل يتطرق منه الكذب ؛ وذٰلك بمنعهم من الرواية عن الضعفاء ، وأهل البدع ، والأهواء ، والقُصّاص ، وأضرابهم ، وبغيرها من المسالك التي استهدفتْ تَجْنِيبَ حديثِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم مِن تطرُّق الكذب إليه ، أو احتمال إلصاق الموضوع به .

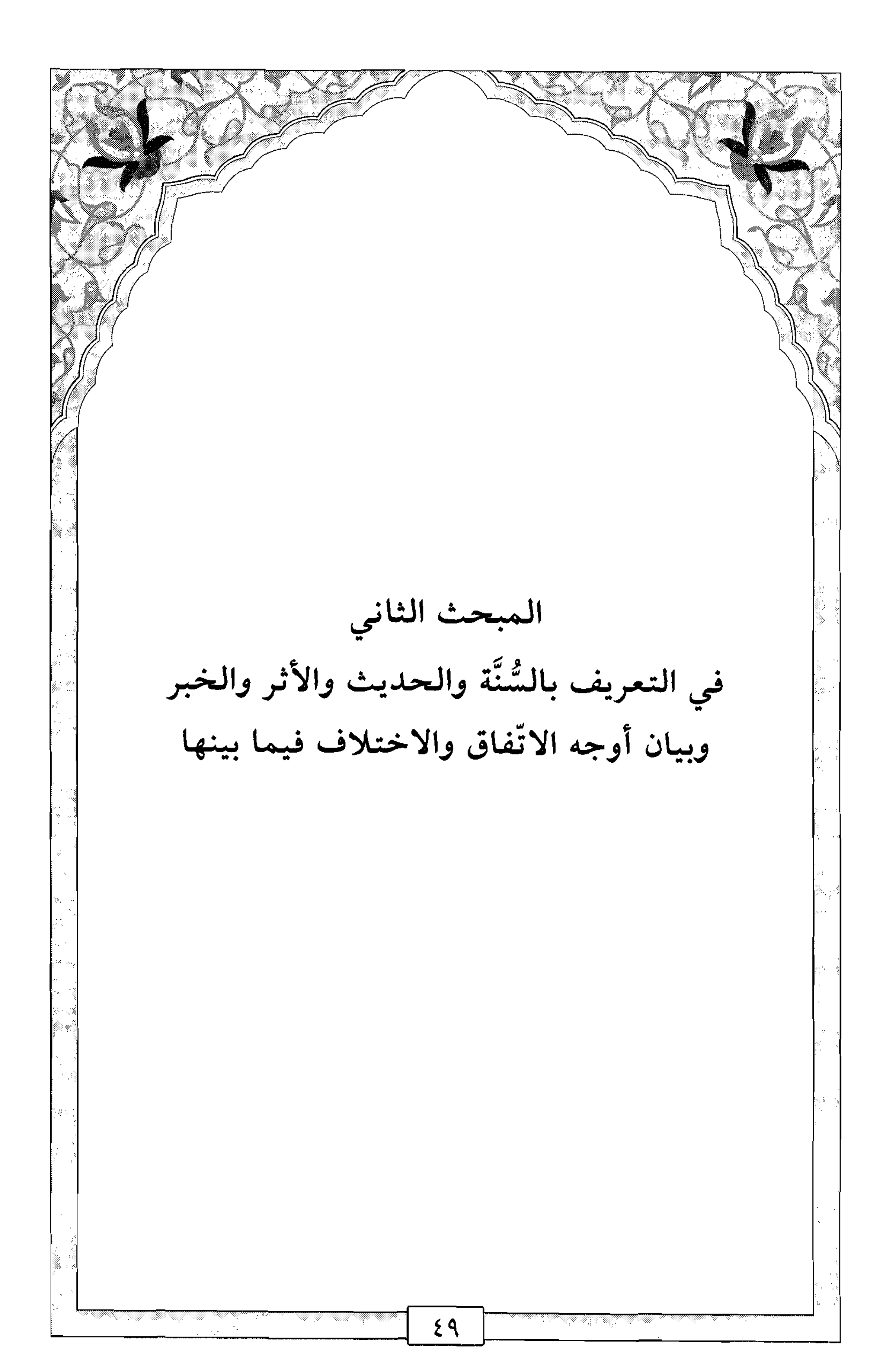
الفصل الثاني : أفردتُهُ لِعَرْضِ جهود العلماء العلاجية في مقاومة الوضع ، حيث إنّهم لم يَقِفُوا مَكْتُوفِي الأيدي أمام الكذّابين الوضّاعين ، بل إنهم واصلوا السير في ردّ كذبِ هٰؤلاء وزيفِهِم بِشتَّى الطرق ؛ إما بالامتناع من الأخذ عن الكذابين ، أو بكشف أحوالهم وإظهار أمرهم ، أو بتعنيفهم إذا اقتضى الأمرُ ذٰلك ، وخِتامُ المطاف : هو التأليفُ فيهم وتخليدُ أسمائهم بما يَشِينُهُمْ في العاجلة ، ويبقىٰ شاهداً عليهم في الآجلة .

ثم ختمت الرسالة بذكر خاتمةٍ لهٰذا التَّطْواف ، حاولتُ فيها إظهار أهمّ النتائج التي انتهىٰ إليها البحث .

هٰذا ما اشتمل عليه هٰذا العمل المتواضع ، والتصوُّر الذي حاولتُ به الانطلاقَ في هٰذا الطريق ، مُسْتَمِدّاً من الله تعالىٰ فيه التسديد والتوفيق .

فإن أصبتُ الهدف فذٰلك مِن فضل الله وهو ذو الفضل العظيم ، وإن كنت قد حِدتُ عن ذٰلك وأخطأتُ الغرضَ فَمِنْ زلَّات النفس وإزلال الشيطان فأستغفرُ الله وأتوب إليه ، وصلى الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وأصحابه ، ومَن سار علىٰ نهجه إلىٰ يوم الدين .

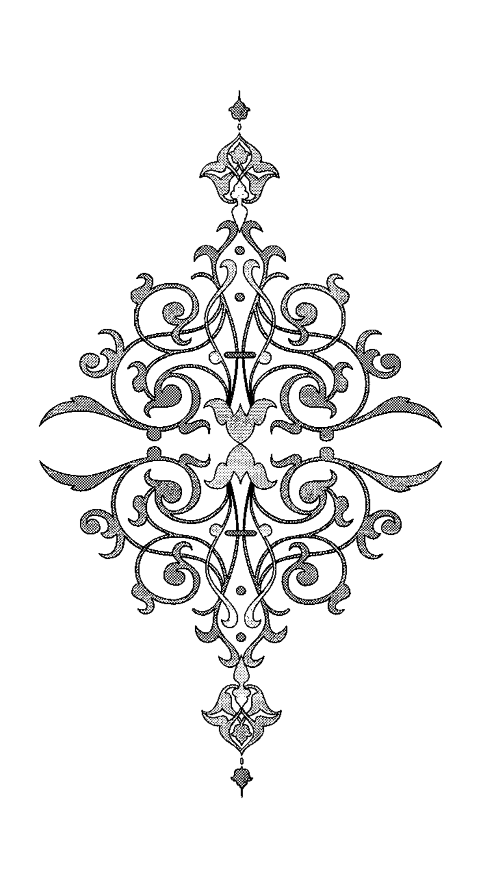
❋ ❋ ❋



المبحث الثاني

في التعريف بالسُّنَّة والحديث والأثر والخبر

وبيان أوجه الاتّفاق والاختلاف فيما بينها



تمهيد

لقد تناول كثير من علماء الحديث والمشتغلين به ، الكلام عن السُّنَّة من حيث التعريفُ بها ، ومرادهم عند إطلاقها ، والاحتجاج بها ، ومكانتها في التشريع الإسلامي ، ولهم في ذٰلك مقالات مُسهَبة ، وبحوث قويّة جيدة ، وخاصة فيما يتعلق بحُجّيَّةِ السُّنَّة ومكانتها في التشريع ، فقد أَوْلَوْهَا عنايةً فائقة ، وألّفوا فيها الكتب والبحوث .

وقد كان لإمام السُّنَّة وشيخ الفقهاء الإمام الشافعي اليدُ الطُّولَىٰ في ذٰلك في كتابه « الرسالة » ، وقد تَبِعَهُ العلماء واقتدىٰ به الفُضَلاء قديماً وحديثاً ، في بيان مكانةِ السُّنَّة النبوية في التشريع الإسلامي ، وضرورةِ الاحتجاج بها ، ووجوبِ العمل بما صحَّ منها ؛ بِمُؤَلَّفات خاصة ، أو في أثناء بحوث ودراسات ؛ وأَوْسَعُوا هٰذا المجالَ بما فيه الكفاية .

وسأُحاول في هٰذا المبحث الاقتصارَ علىٰ بيان معنى السُّنَّة ، والاستعمالاتِ الخاصة التي استُعْمِلَتْ فيها ؛ خاصةً في المفهوم الإسلامي ، ومرادَ المحدِّثين منها عند الإطلاق أو التقييد ، والألفاظ المرادفة لها في الاستعمال ؛ كالحديث والخبر والأثر ، فأقول وبالله التوفيق :

*** ١ ـ تعريف السُّنَّة :**

أ ـ السُّنَّة في اللغة : تطلق السُّنَّة في اللغة علىٰ معان عدة[١] ؛ منها :

١ ـ ما يدل على الصَّقَالَة والمَلَاسَة ، ومن ذٰلك إطلاقها على الوجه ، أودائرته أو صورته ؛ لِصَقَالَتِهِ ومَلَاسَتِهِ .

قال الأعشىٰ[٢] :

كَرِيمـاً شَـمَائِلُهُ مِـنْ بَنِـي مُعَاوِيَـةَ ٱلأَكْرَمِيـنَ السُّـنَنْ

والمعنى : الأكرمينَ الوجوهَ ، فأراد بالسُّنن الوجوه ، ومفردها السُّنّة ؛ أي : الوجه .

وقال ذو الرمة[٣] :

تُرِيكَ سُـنَّةَ وَجْـهٍ غَيْـرَ مُقْرِفَـةٍ مَلْسَـاءَ لَيْـسَ بِهَـا خَـالٌ وَلَا نَدَبُ

والمعنىٰ : تريك دائرة وجهها ، فَعَنَىٰ بِسُنّةِ الوجه : دائرتَهُ .

وأنشد ثعلب[٤] :

بَيْضَـاءُ فِـي الْمِـرْآةِ سُـنَّتُهَا فِـي الْبَيْتِ تَحْـتَ مَوَاضِعِ اللمس

أي : في المرآة صُورَتُهَا ، فقصد بالسُّنَّة : الصورة .

---

(١) قال ابن فارس في « معجم مقاييس اللغة » (٣/٦٠) : (السين والنون أصل واحد مطّرد ؛ وهو جريان الشيء واطّراده في سهولة) ، ثم ذكر استعمالات ذٰلك ؛ فمنها هٰذه المعاني الأربعة .

(٢) ديوان الأعشى الكبير : ميمون بن قيس (١/١٣٤) .

(٣) ديوان ذي الرمة (١/٢٩) .

(٤) لسان العرب (١٣/٢٢٤) ، وانظر « القاموس المحيط » (٤/٢٣٩) .

٢ ـ السيرة والطريقة ، حسنة كانت أو قبيحة :

قال خالد بن زهير الهذلي [١] :

فَلَا تَجْزَعَنْ مِنْ سُنَّةٍ أَنْتَ سِرْتَهَا فَأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا

والمعنىٰ : فأول راضٍ طريقةً .

وبهٰذا المعنىٰ ورد قوله صلى الله عليه وسلم : « من سن في الإسلام سنَّة حسنة ؛ فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة ؛ كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء . . . » الحديث [٢] .

فكل من ابتدأ عملاً أو أمراً عمل به قوم من بعده يقال : هو الذي سنَّه .

قال نصيب [٣] :

كَأَنِّي سَنَنْتُ الْحُبَّ أَوَّلَ عَاشِقٍ مِنَ النَّاسِ إِذْ أَحْبَبْتُ مِنْ بَيْنِهِمْ وَحْدِي

والمعنىٰ : كأني أول من ابتدأ الحب وأحدثه .

وخصّها بعضهم بالطريقة الحسنة دون غيرها .

قال الأزهري : (**والسُّنَّة** : الطريقة المستقيمة المحمودة ، ولذٰلك قيل : فلان من أهل السُّنَّة) [٤] .

---

(١) شرح أشعار الهذليين (٢١٣/١) .

(٢) عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه ، م : ٢ (الزكاة) ، ١٠ (باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة ، وأنها حجاب من النار) ، رقم (١٠١٧) ، ٤٧ (العلم) ، ٦ (باب من سن سنة حسنة أو سيئة ، ومن دعا إلىٰ هدىً أو ضلالة) .

(٣) لسان العرب (٢٢٥/١٣) .

(٤) تهذيب اللغة (٢٩٨/٤) .

٣ ـ تتابُع الشيء وتَوَالِيهِ :

يقال : سنّ الماء إذا صبّه ، ووَالَىٰ في ذٰلك وتابعه[١] ، من باب تشبيه السُّنَّة الحسنة ـ لاطِّرَادِ العمل بها ـ بالماء المصبوب ؛ لِتَوَالِيهِ علىٰ مكان واحد[٢] .

٤ ـ العناية بالشيء ورعايته :

يقال : سَنَّ الإبل ؛ إذا أحسن رعايتها ، وأظهر العناية بها .

قال شمّر : (**السُّنَّة في الأصل** : سُنّة الطريق ، وهو طريق سَنَّهُ أوائلُ الناس فصار مسلكاً لمن بعدهم ، وسنَّ فلانٌ طريقاً من الخير يَسُنُّهُ : إذا ابتدأ أمراً من البرِّ لم يعرفه قومه ، فاستسنّوا به وسلكوه)[٣] .

ويقال : سنّ الطريق سَنّاً وسَنَناً ، فالسَّنُّ المصدر ، والسَّنَنُ الاسم ؛ بمعنى المسنون[٤] .

ب ـ السُّنَّة في الاصطلاح :

إن المتتبع للاستعمالات الخاصة لكلمة السُّنَّة يرىٰ أن هٰذه اللفظة استُعملت في أكثر من اصطلاحٍ لدىٰ علماء التشريع الإسلامي ، حيث إن كل فريق منهم يُعطيها مدلولاً خاصاً بها ، ويمكن عزو ذٰلك إلى الاستعمال الإسلامي لها ، حيث اصطبغت في الإسلام صبغة أكسبتها معانيَ عدّة ؛ فاستمدّ كل فريق من علماء الإسلام المدلول الخاص به من تلك الصبغة ؛ إذ إنها من الكلمات التي خصّصها المفهوم الإسلامي ، فنقلها عن معناها

(١) القاموس (٢٣٩/٥) .
(٢) البدعة (ص ١١٧) .
(٣) لسان العرب (٢٢٦/١٣) .
(٤) لسان العرب (٢٢٦/١٣) .

اللغوي المطلق ـ مثل كلمة الصلاة والزكاة ـ إلىٰ معانيَ اصطلاحيةٍ مخصوصةٍ .

وأرىٰ من المناسب عرض المعاني التي استُعملت فيها كلمة السُّنَّة ؛ مُبتدئاً بالاستعمال الإسلامي ، ثم الاستعمال الخاصّ بكل فريق :

أولاً : لقد استعملت كلمة السُّنَّة بمعنى الشعائر الإسلامية ، وعلىٰ هـٰذا المعنىٰ تشمل كافة الشعائر الواردة في القرآن والحديث ، والمستنبطة منهما مما هو حجة ، ويُحمل علىٰ هـٰذا المعنىٰ ما جاء من الأخبار والآثار التي تحثّ على التزام شعائر الإسلام وعدم التفريط فيها ، وكذٰلك الأحاديث التي تُبيّن أحكاماً معينة لحوادث وقعت ، أو تُظهِر الأمر الذي كان عليه عمل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، عند وقوع مخالفةٍ لذٰلك ، فكلها تستعمل السُّنَّة بمعنىٰ شعائر الشريعة .

والأحاديث في هـٰذا المعنىٰ كثيرة ، سَأُحاول الإشارة إلىٰ بعضها ؛ من ذٰلك قوله صلى الله عليه وسلم : « ما بال أقوامٍ قالوا كذا وكذا ، لـٰكني أصلي وأنام ، وأصوم وأفطر ، وأتزوج النساء ؛ فمن رغب عن سنتي فليس مني »[1] .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن كان عبداً حبشياً ، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين ؛ تمسّكوا بها ، وعَضُّوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة »[2] .

وكـذٰلك قـول ابن مسـعود رضـي الله عنه : (من سـرّه أن يلقـى الله غداً

---

(١) عن أنس رضي الله عنه ، خ : ٧٠ (النكاح ، باب الترغيب في النكاح) ، رقم (٤٦٧٦) ، م : ٦ (النكاح ، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤونة ، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم) ، رقم (١٤٠١) .

(٢) تقدم مختصراً (١/ ٢٠) .

مسلماً فَلْيُحَافِظْ علىٰ هٰؤلاء الصلوات حيث يُنادَىٰ بهن ؛ فإنّ الله شرع لنبيكم صلى الله عليه وسلم سنن الهدىٰ ، وإنّهن من سنن الهدىٰ ، ولو أنّكم صليتم في بيوتكم ـ كما يصلي هٰذا المتخلف في بيته ـ لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم . . .) الحديث [(١)] .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إن أول ما نبدأ به في يومنا هٰذا : نصلي ، ثم نرجع فننحر ، من فعله فقد أصاب سُنّتَنَا ، ومن ذبح قبلُ فإنما هو لحم قدَّمه لأهله . . . » الحديث [(٢)] إلىٰ غير ذٰلك من الأحاديث .

وقد أشار إلىٰ هٰذا المعنى التهانوي ـ رحمه الله ـ حيث قال في تعريف السُّنَّة : (وفي الشريعة تطلق علىٰ معان ؛ منها : الشريعة ؛ وبهٰذا المعنىٰ وقع في قولهم : « الأولىٰ بالإمامة الأعلم بالسُّنَّة ») [(٣)] .

وكذٰلك قول الشيخ محمد أبي زهو ـ رحمه الله ـ : (وبعض الأصوليين يطلق لفظ السُّنَّة علىٰ ما عمل عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سواء أكان ذٰلك في الكتاب العزيز ، أم عن النبي صلى الله عليه وسلم أم لا ، كما فعلوا في جمع المصحف وتدوين الدواوين ونحو ذٰلك ،

---

(١) م : ٥ (المساجد) ، ٤٤ (باب صلاة الجماعة من سنن الهدىٰ) ، رقم (٦٥٤) ، ن : ٨ (المساجد) ، ٥٠ (المحافظة على الصلوات حيث يُنادىٰ بهن) ، رقم (٨٤٩) .

(٢) عن البراء بن عازب رضي الله عنه ، خ : ٧٦ (الأضاحي ، باب سنة الأضحية) ، رقم (٥٥٤٥) ، م : ٣٥ (الأضاحي ، باب وقتها) ، رقم (١٩٦١) ، وفي سابعها باللفظ المذكور .

(٣) كشاف اصطلاح الفنون (٩٧٩/١) ، والحديث الذي أشار إليه هو حديث أبي مسعود الأنصاري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ؛ فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ؛ فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة ؛ فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلماً ، ولا يَؤُمَّنَّ الرجل الرجل في سلطانه ، ولا يقعد في بيته علىٰ تكرمته إلا بإذنه » أخرجه م : ٥ (المساجد) ، ٥٣ (باب من أحق بالإمامة) ، رقم (٦٧٣) ، ن : ١٠ (الإمامة) ، ٣ (من أحق بالإمامة) ، رقم (٧٨٠) ، د : (الصلاة) ، ٦١ (باب من أحق بالإمامة) ، حديث رقم (٥٨٥) .

ويدل علىٰ هـٰذا الإطلاق قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم [١] : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي » ، وذهب إلىٰ هـٰذا أيضاً طائفة من المحدِّثين) [٢] .

وفي هـٰذا المعنىٰ يذكر د . عجاج الخطيب : أن السُّنَّة تُطلق أحياناً ـ عند المحدِّثين وعلماء أصول الفقه ـ علىٰ ما عمل به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سواء أكان ذٰلك في الكتاب الكريم ، أم في المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم أم لا [٣] .

ويحتج لذٰلك بقوله صلى الله عليه وسلم : « عليكم بسنتي . . . » الحديث ، وقوله أيضاً : « تفترق أمتي علىٰ ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة » ، قالوا : ومن هم يا رسول الله ؟ قال : « ما أنا عليه وأصحابي » [٤] .

وكـذٰلك أوضح تصوير هـٰذا المعنىٰ د . عزت عطية فقال : (وفي مجالنا هـٰذا ـ مجال الحديث عن البدعة وتحديدها ـ تطلق السُّنَّة علىٰ ما يقابل البدعة ؛ استناداً إلى المقابلة بينهما في الأحاديث ؛ كحديث العرباض بن سارية رضي الله عنه ، وفيه : « فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين . . . وإياكم ومحدثات الأمور . . . » الحديث ، وحديث : « من أحيا سنة من

---

(١) تقدم (١/٢٠) مختصراً ، ووقع هنا وهم فليس هـٰذا الحديث في « صحيح مسلم » .

(٢) الحديث والمحدثون (ص ٩ ـ ١٠) .

(٣) بتصرف من كتابه « أصول الحديث علومه ومصطلحه » (ص ٢١ ـ ٢٢) ، ط (٤) : (١٤٠١ هـ) .

(٤) الحديث أخرجه : جه : ٣٦ الفتن ، ١٧ باب افتراق الأمم ، حديث رقم (٣٩٩١) من حديث أبي هريرة ، و(٣٩٩٢) من حديث عوف بن مالك ، و(٣٩٩٣) من حديث أنس بن مالك ، وهو حديث صحيح . انظر « صحيح الجامع » رقم (١٠٨٢ ـ ١٠٨٣) ، وانظر للتوسع كتاب « حديث افتراق الأمة جمعاً ودراسة » للدكتور أحمد سردار ، رسالة ماجستير بكلية الدعوة وأصول الدين ، الجامعة الإسلامية .

ـسنتي . . . ومن ابتدع بدعة لا ترضي الله ورسـوله . . . »[1] ، ونحو ذٰلك ، فيقـال : فلان علىٰ سـنة : إذا عمل علىٰ وفق ما عمـل النبي صلى الله عليه وسـلم ، كان ذٰلك مما نص عليه في الكتـاب أم لا ، وفلان علىٰ بدعة : إذا عمل علىٰ خلاف ذٰلك ، وعلىٰ ذٰلك تشمل السُّنَّة كل ما تشتمل عليه الشريعة من قرآن وغيره مما ورد عن الرسـول صلى الله عليه وسـلم ، وقد تشمل ما اسـتند إلى الشـريعة عن طريق أقرته كاجتهاد صحيح ، قال الشيخ الخضر حسين : وتطلق ـ أي : السُّنَّة ـ علىٰ ما يقابل البدعة ، فيراد بها ما وافق القرآن أو حديـث النبي صلى الله عليه وسـلم من قول أو فعل أو تقرير ، وسـواء كانت دلالة القرآن أو الحديث علىٰ طلب الفعل مباشرة ، أو بوسيلة القواعد المأخوذة منهما ، وينتظم في هٰذا السلك عمل الخلفاء الراشدين والصحابة الأكرمين ، للثقة بأنهم لا يعملون إلا علىٰ بينة من أمر دينهم)[2] .

ومثل الفعل : الترك ؛ فما جاءت السُّنَّة بطلب تركه يعتبر الخروج عن هٰذا الطلب بدعة ؛ ومن هنا يمكننا أن نقول مع ابن حزم : (السُّنَّة هي الشريعة نفسها ، وأقسامها في الشريعة فرض أو ندب أو إباحة أو كراهة أو تحريم ، كل ذٰلك قد سنّه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل)[3] .



(١) الحديث أخرجه : ت : ٤٢ (العلم) ، ٦ (باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع) ، رقم (٢٦٧٧) ، وقال : (هٰذا حديث حسن) ، جه : (المقدمة) ، ٥ (باب من أحيا سنة قد أميتت) ، رقم (٢٠٩ ـ ٢١٠) ، وقد ضعفه الألباني في مواضع من كتبه ؛ منها تحقيقه لـ « السنة » لابن أبي عاصم ، رقم (٤٢) ، وعلته كثير بن عبد الله وهو المزني ، ضعيف ، أفرط من نسبه إلى الكذب ، كما في « التقريب » ترجمة رقم (٥٦١٧) .

(٢) البدعة (ص ١٠١ ـ ١٠٢) ، نقلاً عن « رسائل الإصلاح » (٨٣/٣ ـ ٨٤) .

(٣) البدعة (ص ١٠١) ، وتمامه : لأنه مخالفة ومضاهاة للسُّنَّة الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذٰلك ، وكلام ابن حزم في « إحكام الأحكام » (٤٣/١) .

ثانياً : في كثير من الأحاديث جاءت كلمة السُّنَّة في مقابلة القرآن أو معطوفة علىٰ كلمة الكتاب ، والمقابلة والعطف يقتضيان المغايرة غالباً ، فمن الطبيعي أن تحمل علىٰ معنىً مستقل يغاير المعنى الأول ، الذي هو شعائر الإسلام ، وقد فُسِّرَت بالوحي غير المتلو وغير المعجز الذي كان ينزل علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي عُرِف لدى العلماء بـ (الحديث) .

وهٰذا التفسير أخص من التفسير الأول ؛ حيث إن التفسير الأول لكلمة السُّنَّة يشمل القرآن والحديث ، والمعنى الثاني يختص بالحديث فقط ، وقد أشرت إلى الموجب لهٰذا التفسير ، وهو ذكر السُّنَّة في مقابلة القرآن أو معطوفة على الكتاب ، ويمكن القول بأنه متى اجتمعا افترقا ، وحيث يُكْتَفَىٰ بذكر السُّنَّة تشمل الاثنين معاً ، وقد جاءت الأحاديث بالمعنى الثاني كما جاءت بالمعنى الأول ، ومن ذٰلك قوله صلى الله عليه وسلم : « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي : كتاب الله ، وسنة رسوله »[1] .

وحديث معاذ رضي الله عنه لما بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) الحديث أخرجه : ط : ٤٦ (القدر ، باب النهي عن القول في القدر) ، رقم (١٥٩٤) ، د : (السنة ، باب لزوم السنة) ، (٢٠١/٤) ، رقم (٤٦٠٧) ، ت : (العلم ، باب الأخذ بالسنة واجتناب البدعة) ، (١٤٩/٤ ـ ١٥٠) ، رقم (٢٨١٦) ، جه : (مقدمة ، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين) ، (١٥/١ ـ ١٧) ، رقم (٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤) ، دي : (مقدمة ، باب اتباع السنة) ، (٤٣/١ ـ ٤٤) رقم (٩٦) ، قال ابن عبد البر في « التمهيد » (٣٣١/٢٤) : (هٰذا أيضاً محفوظ معروف مشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم عند أهل العلم شهرة يكاد يستغني بها عن الإسناد) ، ثم ذكره بأسانيده من طرق كثيرة ، كم : (١٧١/١ ـ ١٧٢) ، وقال : (احتج البخاري بأحاديث عكرمة ، واحتج مسلم بأبي أويس ، وسائر رواته متفق عليهم . . . وقد وجدت له شاهداً من حديث أبي هريرة) ، ولم يتعقبه الذهبي ، وابن حزم في « الإحكام » (٢٤٣/٦) وصححه ، وغيرهم ، وحسنه الشيخ الألباني في « المشكاة » رقم (١٨٦) .

إلى اليمن ، قال : « أرأيت إن عرض لك قضاء كيف تقضي ؟ » قال : أقضي بكتاب الله ، قال : « فإن لم يكن في كتاب الله ؟ » قال : فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : « فإن لم يكن في سنة رسول الله ؟ » قال : أجتهد رأيي ولا آلو ، قال : فضرب صدره ثم قال : « الحمد لله الذي وفق رسولَ رسولِ الله لما يرضي رسول الله »[1] .

وكذٰلك قوله صلى الله عليه وسلم : « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ؛ فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسُّنَّة ، فإن كانوا في السُّنَّة سواء . . . » الحديث[2] .

ومن ذٰلك ما روىٰ قبيصة بن ذؤيب أنه قال : جاءت الجدة إلىٰ أبي بكر الصديق تسأل ميراثها ، فقال لها أبو بكر : (ما لَكِ في كتاب الله شيء ، وما عَلِمْتُ لَكِ في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ، فارجعي حتىٰ أسأل الناس . . .) الحديث[3] .

ومن ذٰلك أيضاً حديث حذيفة رضي الله عنه قال : حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن الأمانة نزلت من السماء في جذور قلوب

---

(١) أخرجه : حم : (٢٣٠/٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٢) ، د : ٩ (الأقضية) ، ١٠ (باب اجتهاد الرأي في القضاء) ، رقم (٣٥٩٢) ، ت : ٣ (الأحكام) ، ٣ (باب ما جاء في القاضي كيف يقضي) ، رقم (١٣٢٧) وقال : (ليس إسناده عندي بمتصل) ، دي : (مقدمة ، باب الفتيا وما فيه من الشدة) ، (٥٥/١) ، رقم (١٧٠) ، وقال الألباني : (منكر) وله رحمه الله كلامٌ مطول في « السلسلة الضعيفة » في بيان علله ، وأن طرقه كلها ضعيفة لا تتقوىٰ ببعضها ، وإسهابٌ في بيان نكارة متنه ، رقم (٨٨١) .

(٢) الحديث سبق تخريجه . انظر : هامش (٣) (٥٦/١) .

(٣) أخرجه : ط : ٧ (الفرائض) ، ٨ (باب ميراث الجدة) ، رقم (١٠٧٦) ، د : ٣ (الفرائض) ، ٥ (باب في الجدة) ، رقم (٢٨٩٤) ، ت : ٣٠ (الفرائض) ، ٩ (باب ما جاء في ميراث الجدة) ، رقم (٢٧٢٤) ، جه : ٣ (الفرائض) ، ٤ (باب ميراث الجدة) ، رقم (٢٧٢٤) ، وفي سنده انقطاع ، كما في « التلخيص الحبير » (٨٢/٣) ، وضعفه الألباني في « الإرواء » (١٢٤/٦) .

الرجال ، ونزل القرآن ، فقرؤوا القرآن وعلموا مِنَ السُّنَّة . . . » الحديث [١] .

وكذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كيف أنتم إذا نزل فيكم ابن مريم فأمَّكم منكم » ، فقلت لابن أبي ذئب : إن الأوزاعي حدثنا عن الزهري ، عن نافع ، عن أبي هريرة : « وإمامكم منكم » ، قال ابن أبي ذئب : (تدري ما أمَّكم منكم ؟) ، قلت : تخبرني ، قال : (فأمَّكم بكتاب ربكم تبارك وتعالىٰ ، وسنة نبيكم صلى الله عليه وسلم . . .) الحديث [٢] ، إلىٰ غير ذٰلك من الأخبار والآثار التي نقلت عن الصحابة والتابعين ، حيث جُمع فيها بين الكتاب (القرآن) والسُّنَّة ، وكما تقدم أنهما إذا اجتمعا افترقا ، فالعطف فيها للمغايرة .

بهٰذين المعنيين عُرِفت كلمة السُّنَّة في الرعيل الأول ، وبهما اصطبغت الكلمة في المفهوم الإسلامي في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وعصر الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ، ثم بدأت كلمة السُّنَّة تأخذ مفهوماً أخص ، حيث إن علماء التشريع الإسلامي بدأت نظراتهم تختلف في مدلول كلمة (السُّنَّة) تبعاً لاختلاف الموضوع الذي يبحث فيه كل فريق منهم .

فثم جماعة غايتهم البحث في تصحيح وتضعيف ما نُقِل عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقوال ، أو أفعال ، وتقريرات ، وصفات ، وشمائل ،

---

(١) أخرجه : خ : ٩٦ (الفتن) ، ٣ (باب إذا بقي في الناس حثالة من الناس) ، رقم (٦٦٧٥) ، ٩٩ الاعتصام ، ٢ (باب الاقتداء بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، رقم (٦٨٤٨) ، م : ١ (الإيمان) ، ٦٤ (باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب ، وعرض الفتن على القلوب) ، رقم (١٤٣) ، ت : ٣٤ (الفتن) ، ١٧ (باب ما جاء في رفع الأمانة) ، (١٢١/٣) ، رقم (٢٢٧٠) ، جه : ٣٦ (الفتن) ، ٢٧ (باب ذهاب الأمانة) رقم (٤٠٥٣) .

(٢) أخرجه بهٰذا اللفظ : م : ١ (الإيمان) ، ٧١ (باب نزول عيسى بن مريم حاكماً بشريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم) ، رقم (١٥٥) ، وهو في : خ مختصراً : ٦٤ (الأنبياء) ، ٥٠ (باب نزول عيسى بن مريم عليهما السلام) ، رقم (٣٢٦٥) .

وسير ، منذ ولادته صلى الله عليه وسلم حتى انتقاله إلىٰ جوار ربه ؛ **وهم علماء الحديث** .

وهناك قومٌ كان هدفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث إنه مُشَرِّع ، وأن أقواله وأفعاله وتقريراته حجةٌ تُستنبط منها الأحكام ؛ **وهم علماء أصول الفقه** .

وجماعة ثالثة كانت غايتها عرض ما يصدر من الناس ـ من أعمال يتعبَّدون بها ـ علىٰ ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من تعاليم ؛ فما وافق ذٰلك كان سنة ، وما أُحدِث مخالفاً له فهو بدعة ؛ **وهم علماء العقيدة** .

وآخرون كانت نظرتهم إلىٰ أفعال المكلفين ، ومراتب تكليفهم بأحكام الشرع : من جهة كونها واجبة ، أو مندوبة ، أو مباحة ، أو محرمة ، أو مكروهة ؛ **وهم علماء الفقه** .

لكل هٰذه النظرات المختلفة في استعمال كلمة (السُّنَّة) جاء تعريفُ كلِّ طائفة مختلفاً عن تعريف الطائفة الأخرىٰ ؛ تبعاً لوجهة النظر التي يُعنَىٰ بها كل فريق ، ويمكن توضيح تعريف كل فريق بإيجاز :

أ ـ تعريف السُّنَّة في اصطلاح المحدِّثين :

هي : ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير ، أو صفة خُلُقية أو خَلْقِية أو سيرة ، سواء كان ذٰلك قبل البعثة ـ كتَحَنُّثِه صلى الله عليه وسلم في غار حراء ـ أم بعدها [١] .

---

(١) تدريب الراوي (ص ١١٦ ـ ١١٧) ، إرشاد الفحول (ص ٣٣) ، السنة قبل التدوين (ص ١٦) ، أصول الحديث ـ د . عجاج الخطيب ـ (ص ١٩٠) ، الحديث والمحدثون (ص ١٠) ، البدعة (ص ١١٨) ، لمحات في أصول الحديث (ص ٢٧) ، السنة النبوية ومكانتها في التشريع ـ عباس متولي حمادة ـ (ص ٢٣) ، **والتحنث** : التعبد .

وتعريفهم هٰذا مبنيٌّ علىٰ عنايتهم بالبحث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الإمام الهادي الذي أخبر الله عنه أنه قدوة حسنة ، وأسوة يجب على المسلمين أن يتَأَسَّوْا به ، لذا كان عملهم البحث عن صحة كل ما يتصل به من أقوال أو أفعال أو تقريرات ، وخُلُق وسيرة وشمائل وأخبار ، سواء أَثْبَتَتْ أحكاماً شرعيةً أو لا ، وسواء كان ذٰلك قبل الرسالة أو لا ، وهي بهٰذا المعنىٰ مُرَادِفَةٌ للحديث .

وقد استُمِد هٰذا الاصطلاح من الاستخدام النبوي لكلمة السنة في مقابلة القرآن ؛ كما سبق بيانه ، كذٰلك من تفسير السلف للسُّنَّة بأنها آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ من ذٰلك ما أورده السيوطي قال : (وأخرج ـ اللالكائي ـ عن أحمد بن حنبل قال : السُّنَّة عندنا آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والسُّنَّة تفسير القرآن ؛ وهي دلائل القرآن)[١] .

ب ـ السُّنَّة في اصطلاح علماء أصول الفقه :

هي كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم ـ غير القرآن الكريم المنزَّل ـ من قول أو فعل أو تقرير ، مما يَصِّح أن يكون دليلاً لحكم شرعي[٢] .

وذهابُ علماء أصول الفقه إلىٰ هٰذا التعريف مبني علىٰ أن موضوع علم أصول الفقه عندهم مُتَّجِهٌ إلى الدليل ، ومنه السُّنَّة التي هي عبارة عن أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته التي كانت طريقته في الدين بالبيان ، وأُمِرْنا بِاتِّبَاعِهَا ، ولذا يقول الأصولي : هٰذا الحكم ثابت بالسُّنَّة ؛ أي : دليله السُّنَّة ؛ لا غيره من الأدلة .

---

(١) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة (ص ٨١) .

(٢) إرشاد الفحول (ص ٣٣) ، السنة قبل التدوين (ص ١٦) ، أصول الحديث (ص ٢٠) ، البدعة (ص ١١٩) ، لمحات في أصول الحديث (ص ٣١) ، السنة النبوية ومكانتها في التشريع (ص ٢١) ، الحديث والمحدثون (ص ٩) ، كشاف اصطلاح الفنون (٧٠٣/٣) .

جـ ـ السُّنَّة في اصطلاح الفقهاء :

هي الطريقة المُتَّبَعَة في الدين من غير افتراض ولا وجوب [1] .

وتعريف علماء الفقه للسُّنَّة بهٰذا التعريف معتمد علىٰ أنهم بحثوا عن وجه دلالة أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تدل علىٰ حكم شرعي ، فيبحثون عن حكم الشرع في أفعال العباد : وجوباً ، أو حرمةً ، أو إباحةً ، أو غير ذٰلك ، وقد استمدُّوا هٰذا الاصطلاح من إطلاق بعض السلف السُّنَّة علىٰ ما طُلِبَ شرعاً طلباً غير جازم ؛ من ذٰلك ما جاء عن علي

---

(١) السنة قبل التدوين (ص ١٨) ، وقد اختلف الفقهاء في تحديد السنة تبعاً لاختلاف أنظارهم وتفاوت أفهامهم ، وقد ذكر اللكنوي في كتابه « تحفة الأخيار في إحياء سنة سيد الأبرار » عدَّة تعريفات للسنة لدى الفقهاء ، واعترض علىٰ كثير منها ، وارتضىٰ منها تعريفاً هو : (ما في فعله ثواب ، وفي تركه : عتاب لا عقاب) ، وجعلها بعض الفقهاء من قبيل المندوب ، كالبيضاوي في « منهاجه » فقال : (والمندوب ما يُحمد فاعله ولا يُذَمُّ تاركه ، ويسمىٰ سنة ونافلة) ، وقال البدخشي : (والسنة ـ عند الحنفية ـ هي : الطريقة المسلوكة في الدين ، يُطالَب بإقامتها بلا افتراض ووجوب ، وقسموها إلىٰ سنن الزوائد ؛ كَسِيَرِ النبي صلى الله عليه وسلم ، في اللباس والقيام والجلوس ، وسنن الهدىٰ ؛ كالأذان والإقامة ونحوهما ، وأوجبوا علىٰ ترك الثانية الإساءة والكراهة دون الأولىٰ) باختصار من « البدعة » (١٠٠ ـ ١٠١) ، وقد أوضح ذٰلك التهانوي أيضاً ، فقال في تعريف السنة في « الاصطلاح » : (**ومنها** ما ثبت في السنة ، وبهٰذا المعنىٰ وقع فيما روي عن أبي حنيفة أن الوتر سنة ، **ومنها** ما يَعُمُّ النفل ؛ وهو ما فعله خير من تركه من غير افتراض ولا وجوب ، **ومنها** النفل ؛ وهو ما يُثاب المرء علىٰ فعله ولا يعاقب علىٰ تركه ـ كذا في « البرجندي » في بيان سنن الوضوء ، **ومنها** الطريقة المسلوكة في الدين من غير وجوب ولا افتراض ، ونعني بالطريقة المسلوكة : ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يُتْرَك إلا نادراً ، أو واظب عليه الصحابة كذٰلك ؛ كصلاة التراويح ، فإن تَعَلَّقَت بتركها كراهة أو إساءة فهي سُنَة الهدىٰ ، وتسمىٰ سنة مؤكدة أيضاً ؛ كالأذان والجماعة ، والسنن الرواتب ؛ كسنة الفجر ، وإلا ؛ أي : وإن لم يتعلق بتركها كراهة وإساءة تُسَمَّىٰ سنن الزوائد ، و الغير مؤكدة ، فتارك المؤكدات يعاتب ، وتارك الزوائد لا يعاتب ، فبالتقييد بالمسلوكة في الدين خرج النفل) مختصر من « كشَّاف اصطلاح الفنون » (٩٧٩/١ ـ ٩٨٠) ، وانظر كذٰلك « أصول الحديث » للدكتور عجاج الخطيب (ص ٢٠) ، و« السنة ومكانتها في التشريع » (ص ٦١) ، و« إرشاد الفحول » (ص ٣٣) ، و« السنة النبوية ومكانتها في التشريع » (ص ٢٣) ، و« لمحات في أصول الحديث » (ص ٣١) ، و« الإحكام في أصول الأحكام » (٢٤١/١) .

رضي الله عنه أنه قال : « السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة » ، وكذلك قول مكحول رحمه الله : (السُّنَّة سنَّتان ، سنَّة الأخذ بها فريضة ، وتركها كفر ، وسنَّة الأخذ بها فضيلة ، وتركها غير حرج)[١] ، وربما[٢] قُصِد هذا المعنى فيما جاء عن عليٍّ رضي الله عنه أنه قال : (السُّنَّة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة)[٣] .

وعن ابن الزبير رضي الله عنهما في قوله : (صف القدمين ووضع اليد على اليد من السُّنَّة)[٤] .

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في قوله ـ لما رأى رجلاً يصلي قد صف قدميه ـ قال : (أخطأ السُّنَّة ، ولو راوح بينهما كان أعجب إليَّ)[٥] .

د ـ السُّنَّة في اصطلاح علماء العقيدة والوعظ والإرشاد :

هي ما وافقت الكتاب والحديث ، وإجماع سلف الأمة من الاعتقادات والعبادات ، وتقابلها البدعة .

---

(١) أخرجه : دي : ٤٩ (باب السنة قاضية على كتاب الله) ، رقم (٥٨٩) ، ينظر كلام الألباني في « الضعيفة » (٣٧٣٦) فقد أورده مرفوعاً ، ثم وضح وضعه ونكارته .

(٢) لم أجزم بذلك لاختلاف أهل العلم في المقصود بهذه الجملة ، ونحوها من الألفاظ التي نُظِرَ عند بعض المحدثين أنها مرفوعة حكماً ، انظر « تدريب الراوي » (١/١٨٨) .

(٣) أخرجه : د : ٢ (الصلاة) ، ٢١ (باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة) ، رقم (٧٥٦) ، قال النووي في « شرح مسلم » (٤/١١٥) : (متفق على تضعيفه) ، وانظر للتوسع فيه « إرواء الغليل » (٢/٦٩) .

(٤) أخرجه : د : ٢ (الصلاة) ، ١٢٠ (باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة) ، رقم (٧٥٤) ، وقد ضعفه الألباني بهذه الصيغة في « الإرواء » (٢/٧٤) ، وصححه موقوفاً من فعل ابن الزبير .

(٥) أخرجه : ن : ١١ (الافتتاح) ، ٣ (الصف بين القدمين في الصلاة) ، رقم (٨٩٢ ـ ٨٩٣) ، وضعفه الألباني في « الإرواء » للانقطاع بين عبيد وأبيه ابن مسعود رضي الله عنه ؛ فإنه لم يسمع منه كما رجح الحافظ في « التقريب » ترجمة رقم (٨٢٣١) .

وهٰذا التعريف تبعٌ لاشتغال علماء العقيدة والوعظ والإرشاد في حصر الأعمال التعبدية ، وضرورة موافقتها لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وردِّ كل ما خالف ذٰلك ، وهٰذا الاستعمال مُسْتَمَدٌّ من الآثار التي جاءت فيها السُّنَّة في مقابلة البدعة ؛ من ذٰلك ما روى ابن مسعود رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « سيلي أموركم بعدي رجال يطفئون السُّنَّة ويعملون بالبدعة ، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها » ، فقلت : يا رسول الله ؛ إن أدركتهم كيف أفعل ؟ قال : « تسألني يا ابن أم عبد كيف تفعل ؟ لا طاعة لمن عصى الله »(١) .

وكذٰلك ما روي أن عمران بن حصين رضي الله عنه سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يقع بها ، ولم يشهد علىٰ طلاقها ولا علىٰ رجعتها ؟ فقال : (طلقت لغير سنة ، وراجعت لغير سنة)(٢) .

وكذٰلك ما جاء عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : (القصد في السُّنَّة خير من الاجتهاد في البدعة)(٣) .

وما روىٰ سفيان عن أبي رباح شيخ من آل عمر قال : (رأىٰ سعيد بن المسيب رجلاً يصلي بعد العصر ركعتين يكثر ، فقال له : يا أبا محمد ؛ أيعذبني الله على الصلاة ؟ قال : لا ، ولٰكن يعذبك الله بخلاف السُّنَّة)(٤) .

---

(١) أخرجه : جه : ٢٤ (الجهاد) ، ٤٩ (باب لا طاعة في معصية الله) ، رقم (٢٨٦٥) ، قال الألباني في « الإرواء » رقم (٥٩٠) : (إسناد جيد علىٰ شرط مسلم) .

(٢) أخرجه : د : ٧ (الطلاق) ، ٦ (باب الرجل يراجع ولا يشهد) ، رقم (٢١٨٦) ، قال الألباني في « الإرواء » (١٥٩/٧) : (هٰذا إسناد صحيح علىٰ شرط مسلم) .

(٣) أخرجه : دي : (المقدمة ، باب في كراهية أخذ الرأي) ، رقم (٢١٧) ، بسند ضعيف فيه شيخ الدارمي ؛ وهو موسى بن خالد الشامي ، قال عنه الحافظ في « التقريب » ترجمة (٦٩٥٧) : (مقبول) ، كم : (١٨٤/١) وقال : (صحيح علىٰ شرطهما ولم يخرجاه) .

(٤) أخرجه : دي : (المقدمة ، باب ما يتقىٰ من تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقول ←

هـٰذه أهم الاصطلاحات المتفق عليها ، والتي ذهب إليها علماء الشريعة الإسلامية في استعمال كلمة السُّنَّة ، وهي ـ كما سلف ـ مختلفة المراد تبعاً لاختلاف الموضوع الذي يبحث فيه .

هـٰذا وقد جاء استعمال آخر لكلمة (السُّنَّة) أطلقه بعض العلماء علىٰ معنىً معين ، قُصِد منه ما كان عليه العمل المأثور في الصدر الأول [١] ، وهـٰذا الاستعمال يختلف عن التعريفات السابقة ، وخاصة تعريف علماء الحديث للسُّنَّة ؛ إذ إن السُّنَّة جاءت في كلامهم معنياً بها ما كان عليه العمل في الصدر الأول وكأنها تتعارض مع الحديث ؛ بمعنى الخبر المروي عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولهـٰذا جاء في ظاهر عبارات بعض الأئمة تَعَارُضُ السُّنَّة مع الحديث ، قال عبد الرحمـٰن بن مهدي : (لم أر أحداً قط أعلم بالسُّنَّة ـ ولا بالحديث الذي يدخل في السنة ـ من حماد بن زيد) [٢] .

وقال أيضاً عندما سئل عن سفيان الثوري ، والأوزاعي ، ومالك : (سفيان الثوري إمام في الحديث ، وليس بإمام في السُّنَّة ، والأوزاعي إمامٌ في السُّنَّة وليس بإمام في الحديث ، ومالك إمام فيهما) [٣] .

ويتضح ذٰلك جلياً في قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه لعبد الله بن

← غيره عند قوله) ، رقم (٤٣٦) ، وصححه الألباني في « الإرواء » (٢٣٦/٢) من طريق البيهقي في « الكبرىٰ » (٤٦٦/٢) وفيها : (يكثر الركوع والسجود فنهاه) .

(١) وذكر الحافظ ابن رجب في « جامع العلوم والحكم » (١٢٠/٢) السنة فقال : (هي الطريقة المسلوكة ، فيشمل ذٰلك : التمسك بما كان عليه هو وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات والأعمال والأقوال ؛ وهـٰذه هي السنة الكاملة) ، وعزا للحسن البصري والأوزاعي والفضيل بن عياض القول بمعنىٰ ذٰلك .

(٢) الجرح والتعديل (١٣٨/٢/١) ، أصول الحديث (ص ٢٥) .

(٣) أصول الحديث (٢٥ ـ ٢٦) .

جعفر عندما جلد شارب الخمر أربعين جلدة : (كُفَّ ، جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين ، وأبو بكر أربعين ، وكملها عمر ثمانين ، وكلٌّ سنة)[1] .

أما ما نعنيه بالسُّنَّة في هٰذه الدراسة ؛ فهو ما عرفها به المحدثون وهي : ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير ، أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة ، سواء كان ذٰلك قبل البعثة ـ كتحنثه في غار حراء ـ أو بعدها .

وهي بهٰذا التعريف مرادفة للحديث النبوي ، وهنا تبرز الحاجة لبيان معنى الحديث لغة واصطلاحاً .

*** ٢ ـ تعريف الحديث :**

أ ـ الحديث لغةً :

الحديث من الأشياء ، ضد القديم ؛ لأنه يحدث شيئاً فشيئاً ، والجمع أحاديث ؛ كقطيع وأقاطيع ، وهو شاذٌّ علىٰ غير قياس ، ويستعمل في قليل الكلام وكثيره[2] .

قال في « القاموس » : (حَدُثَ حدوثاً وحداثة : نقيض قَدُمَ ، وتضم داله إذا ذُكِرَ مع قدم ، وحِدْثَان الأمر ـ بالكسر ـ : أوله وابتداؤه ؛ كحداثته ، والحديث : الجديد ، والخبر ؛ كالحِدِّيثَىٰ ، جمعه أحاديث ، شاذ)[3] ،

---

(١) أخرجه : م : (الحدود ، باب حد الخمر) ، رقم (١٧٠٧) ، وهٰذا لفظ حم : (٩٧/١) ، رقم (٦٢٤) .

(٢) الخلاصة في أصول الحديث (ص ٣٠) ، تدريب الراوي (ص ٦) ، كشاف اصطلاح الفنون (٢٧٩/٢) .

(٣) القاموس المحيط (١٦٤/١) .

ويجمع علىٰ أحدثة وحُدُث ؛ كأرغفة وقُضُب [1] .

ويراد به أيضاً : كل كلام يُتَحَدَّث به ويُنقل ؛ ويُبَلَّغ الإنسان من جهة السمع أو الوحي ، في يقظته أو منامه ؛ من ذٰلك مثلاً قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴾ [2] ، وقوله : ﴿ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ ﴾ [3] ، فقد سمىٰ كتابه حديثاً ، وذٰلك على الأصل اللغوي ، وفي القرآن الكريم أيضاً : ﴿ وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا ﴾ [4] ، ﴿ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ﴾ [5] أي : ما يُحَدَّث به الإنسان في نومه [6] .

ب ـ الحديث في الاصطلاح :

إن المحدِّثين جعلوا الحديث مرادفاً للسُّنَّة فتعريفه هو تعريف السُّنَّة ، كما أن الأصوليين نظروا هٰذه النظرة للحديث فجعلوه مرادفاً للسُّنَّة حسب اصطلاحها عندهم ، وعَرَّفوه أيضاً حسب تعريف السنة .

قال الشيخ طاهر الجزائري : (**الحديث** : أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله ، ويدخل في أفعاله تقريره ، وهو عدم إنكاره لأمر رآه ، أو بلغه ، عمن يكون منقاداً للشرع ، وأما ما يتعلق به عليه الصلاة والسلام من الأحوال : فإن كانت اختيارية ؛ فهي داخلة في الأفعال ، وإن كانت غير اختيارية ـ كالحلية ـ لم تدخل فيه ؛ إذ لا يتعلق بها حكم يتعلق بنا ، وهٰذا التعريف هو المشهور عند علماء أصول الفقه وهو الموافق لفنهم ، وذهب

---

(١) محاضرات في علوم الحديث (ص ٣٥) .

(٢) سورة النساء : (٨٧) .

(٣) سورة الطور : (٣٤) .

(٤) سورة التحريم : (٣) .

(٥) سورة يوسف : (١٠١) .

(٦) لمحات في أصول الحديث (ص ٢٧) .

بعض العلماء إلىٰ إدخال كل ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث ، فقال في تعريفه : علم الحديث : أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وأحواله ، وهٰذا التعريف هو المشهور عند علماء الحديث ، وهو الموافق لفنهم ، فيدخل في ذٰلك أكثر ما يذكر في كتب السيرة ؛ كوقت ميلاده عليه الصلاة والسلام ومكانه ونحو ذٰلك)[١] .

وذهب بعضهم في تعريفه : إلىٰ أنه ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابي أو التابعي ، فينطوي تحته : ما رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وهو الحديث المرفوع ، وما أضيف إلى الصحابي ؛ وهو الحديث الموقوف ، وما وقف به عند التابعي ؛ وهو الحديث المقطوع[٢] .

وعرف الندوي الحديث : بأنه كل واقعة نسبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان فعلها مرة واحدة في حياته الشريفة ، أو رواها عنه شخص واحد[٣] .

وذهب بعضهم في تعريف الحديث : إلىٰ أنه ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول فقط ، قال الجزائري : (وأما السُّنَّة : فتطلق في الأكثر علىٰ ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير ، فهي مرادفة للحديث عند علماء الأصول ، وهي أعم منه عند من خصَّ الحديث بما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول فقط)[٤] .

❁ ❁ ❁

---

(١) توجيه النظر (ص ٢) .

(٢) لمحات في أصول الحديث (ص ٢٧) .

(٣) تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها للسيد سليمان الندوي (ص ١٨) .

(٤) توجيه النظر (ص ٣) ، ويلاحظ أن الاصطلاح في كلمة الحديث مستمد من إطلاق النبي صلى الله عليه وسلم علىٰ أقواله وأفعاله اسم (الحديث) ، كما جاء في حديث أبي هريرة ←

وثمة **كلمتان** كثيراً ما تترددان علىٰ ألسنة المحدِّثين ، لهما صلة بما نحن بصدده ، هما : **الخبر والأثر** ، ففيما يلي تعريفهما وبيان ما بينهما وبين الحديث من صلة .

*** ـ أولاً : الخبر :**

أ ـ الخبر في اللغة : قال الفيروزأبادي : (**الخبر** ـ مُحَرَّكَةً ـ : النبأ ، جمع أخبار ، جمع الجمع أخابير ، ورجل خابر وخبير ، وخبر ؛ ككتف وحجر ، عالـم به ، وأخبره خبوره : أنبأه ما عنده)[1] .

وقال الطيبي : (**الخبر** : هو كلام يفيد بنفسه نسبة شيء إلىٰ شيء في الخارج ، والكلام يشمل المفيد وغيره ، فقوله : يفيد بنفسه ، يخرج غيره ، مثل (قائم) : في زيد قائم ، وقولك : (الغلام) الذي في قولك : الغلام لزيد ، فعل كذا وكذا ، وقوله في الخارج : الإنشائيات)[2] .

← رضي الله عنه : أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة ؟ فقال له : « لقد ظننت ألا يسألني عن هـٰذا الحديث أحد أولىٰ منك ، لما رأيت من حرصك على الحديث . . . » الحديث ، أخرجه : خ : (العلم ، باب الحرص على الحديث) ، رقم (٩٩) ، وانظر كذٰلك : « نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي » لعلي حسن عبد القادر (ص ١١٦) ، و« السنة قبل التدوين » (ص ٢١) .

وكذٰلك ما روىٰ أبو هارون العبدي قال : (كنا إذا أتينا أبا سعيد الخدري قال : مرحباً بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : قلنا : وما وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنه سيأتي من بعدي قوم يسألونكم الحديث عني ؛ فإذا جاؤوكم فالطفوا بهم وحدثوهم . . . » الحديث ، شرف أصحاب الحديث (٢١) ، السنة قبل التدوين (٤٤) ، وإذا أطلق الحديث لدى المحدثين ؛ فإنه ينصرف إلى السند والمتن معاً ، وقد يراد به السند دون المتن ، كما قال الدارقطني : (دخلت علىٰ أبي محمد ابن زبر ـ وأنا إذ ذاك حَدَثٌ ـ وبين يديه كاتب له وهو يملي عليه الحديث من جزء والمتن من آخر ، وظن أني لا أتنبه علىٰ هـٰذا) لسان الميزان (٤٢٦/٤) .

(١) القاموس المحيط (١٧/٢) .

(٢) الخلاصة (ص ٣٤) أي : حديث النفس .

وقال الغزالي : (**الخبر** : القول الذي يتطرق إليه التصديق أو التكذيب)[1] .

ب ـ **الخبر في الاصطلاح** : ذهب بعض العلماء في تعريف الخبر : بأنه ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابي أو التابعي ، وذهب آخرون إلىٰ أن الخبر : ما أضيف إلى الصحابي أو التابعي ، فعلى التعريف الأول يكون الخبر مرادفاً للحديث عند من عرَّف الأخير بالمرفوع والموقوف والمقطوع ، أعم من الحديث عند من قصر الحديث على المرفوع فقط ، أو المرفوع والموقوف .

أما على التعريف الثاني : فالخبر مباين للحديث ؛ إذ الحديث خاص بالمرفوع ، والخبر خاص بالموقوف والمقطوع[2] .

قال الجزائري : (قد عرفت أن الحديث ما أضيف إلى النبي عليه الصلاة والسلام فيختص بالمرفوع عند الإطلاق ، ولا يراد به الموقوف إلا بقرينة ، وأما الخبر : فإنه أعم ؛ لأنه يطلق على المرفوع والموقوف ، فيشمل ما أضيف إلى الصحابة والتابعين ، وعليه : يسمىٰ كل حديث خبراً ، ولا يسمىٰ كل خبر حديثاً ، وقد أطلق بعض العلماءِ الحديثَ على المرفوع والموقوف ؛ فيكون مرادفاً للخبر ، وقد خص بعضهم الحديث بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والخبر بما جاء عن غيره ؛ فيكون مبايناً للخبر)[3] .

وقال ابن حجر : (**الخبر** عند علماء الفن مرادف للحديث ، فيطلقان

---

(١) المستصفىٰ (١٣١/٢) .

(٢) تدريب الراوي (ص ٦) ، كشاف اصطلاح الفنون (٢٨١/٢) .

(٣) توجيه النظر (ص ٣) .

على المرفوع وعلى الموقوف والمقطوع ، فيشمل ما جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن الصحابه والتابعين ، وقيل : بينهما عموم وخصوص مطلق ، فكل حديث خبر ولا عكس)[1] .

وقال عجاج الخطيب : (وقيل : **الحديث** : ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، **والخبر** : ما جاء عن غيره ، ومن ثَم قيل لمن يشتغل بالسُّنَّة : محدِّث ، وبالتواريخ ونحوها : أخباري)[2] .

قلت : هٰذا ما يتعلق بالخبر ، وهي كما ترىٰ مصطلحات يتسع لها المعنى اللغوي ، ولا يمكن ترجيح بعضها علىٰ بعض ؛ إذ لا مشاحة في الاصطلاح .

*** ـ ثانياً : الأثر .**

أ ـ الأثر في اللغة :

قال في « القاموس » : (الأثر ـ محركة ـ : بقية الشيء ، جمعه آثار وأثور ، والآثار : الأعلام ، والأثر : فرند السيف ، ويكسر ؛ كالأثير جمعه أثور ، والأَثْر : نقل الحديث وروايته ؛ كالأثارة)[3] .

وقال السيوطي : (ويقال : أثرت الحديث ، بمعنىٰ : رويته ، ويسمى المحدِّث أثرياً نسبة للأثر)[4] .

ب ـ الأثر في الاصطلاح :

وأما في الاصطلاح : فهو مرادف للخبر .

---

(١) تدريب الراوي (٢٩/١) ، السنة قبل التدوين (ص ٢١) .
(٢) السنة قبل التدوين (ص ٢١) .
(٣) القاموس المحيط (٣٦٢/١) .
(٤) تدريب الراوي (٢٩/١) .

قال الجزائري : (وأما **الأثر** : فإنه مرادف للخبر ، فيطلق على المرفوع والموقوف ، وفقهاء خراسان يسمون الموقوف بالأثر ، والمرفوع بالخبر)[1] .

قلت : فعلى الاصطلاح الأول يكون الأثر مرادفاً للخبر ، وعلى اصطلاح فقهاء خراسان يكونان مُتَبَايِنَيْنِ .

قال السيوطي : (إن المحدِّثين يسمون المرفوع والموقوف بالأثر ، وإن فقهاء خراسان يسمون الموقوف بالأثر ، والمرفوع بالخبر)[2] .

هٰذا بعض ما يتعلق بالأثر ، وقبل أن أختم هٰذا المبحث يجدر بي أن أتناول بيان الفرق بين السنَّة والحديث حسب تعريف علماء التشريع الإسلامي .

*** ٣ ـ الفرق بين السُّنَّة و الحديث :**

بعد تعريف كلٍّ من السُّنَّة والحديث نقول : إنهما مترادفان لدىٰ غالب المحدِّثين والأصوليين ، وقد أشرت إلىٰ أن بعض العلماء قد ذهب إلى التفريق بينهما ، **وعرف السُّنَّة** : بأنها التطبيق العملي ، أو العمل المتوارث عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، أو النقل العملي المتواتر .

وعرف الحديث : بأنه واقعات نسبت إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو أنه ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول فقط .

ومن المناسب عرض هٰذه الأقوال ومناقشتها وبيان ما يترجح لي منها .

قال التهانوي : (وكثيراً ما يقع في كلام أهل الحديث ـ ومنهم العراقي ـ ما يدل علىٰ ترادفهما ، والمفهوم من التلويح أن السُّنَّة أعم من الحديث ؛

---

(١) توجيه النظر (ص ٣) .

(٢) تدريب الراوي (١/٢٩) .

حيث قال : السُّنَّة ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم غير القرآن من قول ـ ويسمى الحديث ـ أو فعل أو تقرير)[١] .

وقال الندوي : (كنا عقدنا مقالنا هٰذا لبيان السُّنَّة والدعوة إليها ، ولٰكن اقتضت الحال أن نبحث أولاً عن الحديث الذي هو أعم من السُّنَّة ، وإذا انتهىٰ ذٰلك فلنبحث عن معنى السُّنَّة ، ولنذكر الفرق بين السُّنَّة والحديث ؛ فإن كثيراً من الناس لا يفرقون بينهما ويجعلونهما في منزلة واحدة ، وينشأ عن ذٰلك ضرر كبير)[٢] .

قلت : ثم عرف الحديث والسُّنَّة بقوله : (**الحديث** : كل واقعة نسبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولو فعلها مرة واحدة في حياته الشريفة ، أو رواها عنه شخص واحد ، **وأما السُّنَّة** : فهي ـ في الحقيقة ـ اسم للعمل المتواتر ؛ أعني : كيفية عمل الرسول صلى الله عليه وسلم المنقولة إلينا بالعمل المتواتر ؛ بأنه قد عمله النبي صلى الله عليه وسلم ثم من بعده الصحابة ، ومن بعدهم التابعون ، وهلم جراً .

ولا يشترط تواترها بالرواية اللفظية ، فيمكن أن يكون الشيء متواتراً عملاً ولا يكون متواتراً لفظاً ، كذٰلك يجوز أن تختلف الروايات اللفظية في بيان صورة أو واقعة فلا يسمىٰ متواتراً من جهة السند ، ولٰكن تتفق الروايات العملية علىٰ كيفية العمل العمومية ، فيكون متواتراً عملياً ، فطريقة العمل المتواتر هي المسماة بالسُّنَّة ، وهي المقرونة بالكتاب في قوله عليه السلام : « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما : كتاب الله وسنة رسوله »[٣] ، وهي التي لا يجوز لأحد من المسلمين

---

(١) كشاف اصطلاح الفنون (١/٦٢٧) .

(٢) تحقيق معنى السنة (ص ١٨) .

(٣) سبق تخريجه (١/٥٩) .

كائناً من كان تركها أو مخالفتها ، وإلا فلا حظ له في الإسـلام .

مثلاً : إذا علمنا أن النبي صلى الله عليه وسلم من حين فرضت عليه الصلوات الخمس واظب عليها مدة حياته الشريفة في هٰذه الأوقات المعلومة وبهٰذه الهيئة المعروفة ، وكذٰلك الصحابة بعده ، والتابعون بعدهم ، ثم المسلمون إلىٰ يومنا هٰذا ، سواء منهم الذين وجدوا قبل تدوين كتب الحديث أو الذين وجدوا بعدهم ، واتفق المسلمون قرناً بعد قرن ـ مع اختلاف أعصارهم وبلدانهم وأفكارهم ونحلهم ـ علىٰ أن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة كانوا يصلون خمس مرات في اليوم والليلة في هٰذه الأوقات المعلومة بهٰذه الصورة المخصوصة ، وبهٰذه الأركان ، فهٰذا هو التواتر العملي ، وإنكاره مكابرة بل جنون ، لا يتجرأ عاقل أن يقول : إن تعيين هٰذه الأوقات للصلاة أو هٰذه الأركان هو من وضع المحدِّثين أو الفقهاء ، وقلدهم فيها المسلمون ؛ لأننا لو فرضنا أن كتب الحديث والفقه ما وجد منها شيء ، ففي تلك الحالة أيضاً كانت الصلاة تكون معروفة بهٰذا الشكل ، منقولة إلينا بالتواتر العملي .

وكذٰلك الأمر في الزكاة والصيام والحج وسائر الفروض والمحرمات ، وتدوين كتب الحديث إنما هو بمنزلة تسجيل لتاريخ هٰذا العمل بصورة واضحة محفوظة ، فهل هٰذا التسجيل لكونه وقع في القرن الثاني أو الثالث يسقط ذٰلك التواتر العملي عن درجة الاعتبار أو ينقص من قيمته ؟! كلا ، بل زادت قيمته ودرجته بهٰذا التسجيل الخالد الذكر ، العديم المثال .

وقد ظهر مما تقدم أن بين الحديث والسُّنَّة فرقاً كبيراً ، **فالحديث** : هو الرواية اللفظية لأقوال الرسول عليه السلام وأعماله وأحواله .

وأما السُّنَّة : فهي الطريقة المتواترة للعمل بالحديث ، بل بالقرآن أيضاً ،

مثلاً ورد في القرآن الأمر بإقامة الصلاة وبين فيه بعض تفاصيلها كذلك ، فالرسول عليه السلام صلَّىٰ بموجب ذلك وقال لنا : « صلوا كما رأيتموني أصلي »[1] ، واستمر علىٰ تلك الكيفية ، وكذلك الصحابة فالتابعون وسائر المسلمين .

وهـٰكذا الأمر في الصيام والزكاة والحج وسائر الأوامر القرآنية ، فالصورة العملية التي رسمها الرسول عليه السلام لألفاظ القرآن هي السُّنَّة ، وهي في الحقيقة تفسير عملي للقرآن ؛ وهي من هـٰذه الحيثية أعلىٰ من الروايات اللفظية بمراتب كثيرة)[2] .

وقال الدكتور محمد أديب صالح : (ولا يفوتنا أن نذكر أنه قد ترتب علىٰ تنوع النظرة إلى السُّنَّة وتعدد تعريفاتها ـ حسب هـٰذا النوع ـ نتيجةٌ هامةٌ في الفرق بين كونها قول الرسول صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره ، وبين كونها الواقع العملي المنقول عن الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه في تطبيق مبادئ الدين وأحكامه ؛ فقد ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث لفظي يتناول حكماً من الأحكام ، وفي ميدان البحث والنظر يثبت للعلماء أن الواقع الذي جرىٰ عليه العمل من فعل الرسول وأصحابه مختلف عن المدلول الذي يعطيه ذلك الحديث اللفظي ، وفي مثل هـٰذه الحال نرى العلماء يعبرون بقولهم : جاء الحديث في كذا والسُّنَّة علىٰ كذا ؛ أي : إن الذي جرىٰ عليه العمل في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وتناقله المسلمون من أصحابه هو علىٰ خلاف ما جاء في النص المنقول لفظاً عنه عليه السلام .

---

(١) أخرجه : خ : (الأذان ، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة) ، رقم (٦٠٥) .
(٢) تحقيق معنى السنة (ص ١٨ ـ ٢٠) .

وهـٰذا كثير عن الإمام مالك رحمه الله تعالىٰ ، الذي كان يقيم كبير وزن لعمل أهل المدينة باعتبارهم المؤتمنين علىٰ ميراث النبوة من التطبيق العملي للشريعة ، ولم يترك العلماء هـٰذا الأمر هدراً ، بل ضبطوه علىٰ أساس من قواعد المعارضة والترجيح ؛ فإذا صلح هـٰذا المأثور ـ وهو السنة ، لمعارضة الحديث اللفظي : بأن كان كل منهما صحيح الثبوت ـ عمل المجتهد على التوفيق إن أمكن ، وإلا عمد إلى القرائن التي يمكن أن ترجح واحداً منهما على الآخر ، هـٰذا إذا لم يعلم تاريخ كل منهما ، أما إذا علم التاريخ ؛ كان المتأخر ناسخاً للمتقدم ، شأن أي حديثين لفظيين قد يبدو بينهما شيء من التعارض .

ومن هـٰذا الباب في التفريق بين معنى الحديث والسُّنَّة ـ في بعض الحالات وحسب الاستعمالات ـ يحمل مثل قول عبد الرحمـٰن بن مهدي ؛ وهو من هو وثوقاً ومعرفة بالرجال حين سئل عن الأوزاعي وسفيان بن عيينة ومالك بن أنس : أيهم أعلم ؟ فقال : « الأوزاعي إمامٌ في السُّنَّة وليس بإمام في الحديث ، وسفيان إمام في الحديث وليس بإمام في السنة ، ومالك إمام فيهما معاً »)[1] .

وقبل مناقشة هـٰذين القولين يجمل تلخيصهما فيما يلي :

أ ـ أن السُّنَّة أعم من الحديث ؛ إذ الحديث خاص بقول النبي صلى الله عليه وسلم ، أما السُّنَّة : فتشمل القول والفعل والتقرير ، وهـٰذا رأي بعضهم ، وذهب بعض آخر إلىٰ أن الحديث أعم من السُّنَّة ؛ لأن الحديث إنما هو بمثابة السجل التاريخي للسُّنَّة ، فهو يشمل كل واقعة حدثت للنبي

---

(١) لمحات في أصول الحديث (ص ٣٢ ـ ٣٣) ، وانظر « السنة قبل التدوين » (ص ١٩ ـ ٢٠) ، ففيه : (سفيان الثوري) ، وبه جاءت أكثر المراجع .

صلى الله عليه وسلم ، بخلاف السنة ؛ فإنها العمل المتواتر المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه .

وأصحاب هٰذا القول حملهم علىٰ هٰذا التفريق بين السُّنَّة وبين الحديث أنهم نظروا إلىٰ ما يلي :

١ ـ كون السُّنَّة هي العمل المتواتر المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه .

٢ ـ كون الحديث لم يبلغ درجة التواتر ؛ لأنه لم يدون إلا في القرن الثاني أو القرن الثالث .

٣ ـ تفريق بعض العلماء بين السُّنَّة والحديث ؛ وهو دليل علىٰ تغايرهما في الاصطلاح .

٤ ـ وقوع التعارض بين السنَّة والحديث ، وسلوك العلماء فيهما مسلك التعارض بين الدليلين ؛ إما بالإعمال وإما بالإهمال ، وذٰلك بالجمع أو الترجيح ؛ وهو دليل علىٰ تغايرهما .

المناقشة :

١ ـ أن قصر الحديث علىٰ أقوال النبي صلى الله عليه وسلم دون أفعاله وتقريراته اصطلاح لقائله لا يترتب عليه أي اختلاف ، وإنما هو من باب المغايرة في الأسماء ، فيطلق على الأقوال : الحديث ، وعلىٰ غيرها : السُّنَّة ، وغيره يطلق الحديث أو السُّنَّة على الأقوال والأفعال والتقريرات ، وكلٌّ اصطلاحٌ لا مشاحة فيه .

٢ ـ أن ما ذهب إليه الندوي من جعله الحديث أعم من السنَّة ، وتعريفه السنَّة : بأنها العمل المتواتر المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم دون

غيره ، وتمثيله هـٰذا العمل بالصلاة والزكاة والحج ؛ فإن أراد إثبات شرعيتها وأن النبي صلى الله عليه وسلم عملها واستمر علىٰ ذٰلك ؛ فمسلَّم أن ذٰلك نقل عنه بالتواتر .

أما كيفية الأداء لبعض الجزئيات : فلا شك أن هناك أموراً اتفق الصحابة فمن بعدهم علىٰ نقلها ، وهـٰذا الاتفاق في النقل أكسبها التواتر أيضاً ، لـٰكنهم اختلفوا في بعض الهيئات والصور والأداء ، وهـٰذا المختلف فيه لا يمكن أن يكون متواتراً ، وكلٌّ من المتفق عليه والمختلف فيه نقلته كتب الحديث .

فإن قصد أن السُّنَّة هي المتفق عليه دون غيره ؛ فهو اصطلاحٌ خاص به لم يسبق إليه ، بل المنقول عن الصحابة وغيرهم أنهم يطلقون كلمة السنَّة أحياناً على الحكمين المختلفين ؛ من ذٰلك ما جاء عن عليٍّ رضي الله عنه في قوله لعبد الله بن جعفر عندما جلد شارب الخمر أربعين : (كُفَّ ؛ جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين ، وجلد أبو بكر أربعين ، وكمَّلها عمر ثمانين ، وكلٌّ سنة)[(١)] .

بل إنهم غالباً ما يطلقون لفظ السنَّة علىٰ ما يرجحونه من الحكمين ، كما جاء في حديث عطاء بن أبي رباح قال : (صلىٰ بنا ابن الزبير في يوم عيدٍ في يوم جمعة أول النهار ، ثم رحنا إلى الجمعة فلم يخرج إلينا فصلينا وحداناً ، وكان ابن عباس بالطائف ؛ فلما قدم ذكرنا ذٰلك له فقال : أصاب السنَّة)[(٢)] .

---

(١) الحديث سبق تخريجه (١/٦٨) .

(٢) الحديث أخرجه : د : (الصلاة ، باب إذا يوم الجمعة يوم عيد) ، رقم (١٠٧١) ، وصححه الشيخ الألباني في « صحيح أبي داود » رقم (٩٤٦) ، وانظر كتابه « الأجوبة النافعة » (ص ٤٩ ـ ٥٠) .

وكذٰلك ما روىٰ سالم قال : كان ابن عمر ينكر الاشتراط في الحج يقول : (حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إن حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ، ثم حلَّ من كل شيء حتىٰ يحج عاماً قابلاً فَيُهْدي ، أو يصوم إن لم يجد هدياً)[1] .

وكذٰلك ما روىٰ طاووس قال : (قلنا لابن عباس في الإقعاء على القدمين فقال : هي السنة ، فقلنا : إنا لنراه جفاء بالرجل ، فقال : هي سنة نبيكم)[2] .

بل جاءت أحاديث استعملت لفظ السُّنَّة لبيان حكم حادثة وقعت وليس العمل المتواتر المنقول عليها ؛ من ذٰلك ما روىٰ أبو سعيد الخدري قال : خرج رجلان في سفر ، فحضرت الصلاة ، وليس معهما ماء ، فتيمما صعيداً طيباً فصليا ، ثم وجدا الماء في الوقت ، فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ، ولم يعد الآخر ، تم أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرا ذٰلك له ، فقال للذي لم يعد : « أصبت السنة ، وأجزأتك صلاتك . . . » الحديث[3] .

وكذٰلك ما روىٰ تميم الداري قال : قلنا : يا رسول الله ؛ ما السنَّة في الرجل من أهل الكتاب يسلم علىٰ يدي الرجل ؟ قال : « هو من أولى الناس بمحياه ومماته »[4] .

---

(١) الحديث أخرجه : خ : (أبواب الإحصار وجزاء الصيد ، باب الإحصار في الحج) ، رقم (١٧١٥) .

(٢) الحديث أخرجه : م : (المساجد ، باب جواز الإقعاء) ، رقم (٥٣٦) ، ت : (الصلاة ، باب الرخصة في الإقعاء) ، رقم (٢٨٢) .

(٣) الحديث أخرجه : د : (الطهارة ، باب في المتيمم يجد الماء بعدما يصلي في الوقت) ، رقم (٣٣٨) ، ن : (الغسل ، باب التيمم لمن لم يجد الماء بعد الصلاة) ، رقم (٤٣٣) ، دي : (الوضوء ، باب التيمم) ، رقم (٧٤٤) ، وصححه الألباني في « صحيح سنن أبي داود » رقم (٣٦٦) .

(٤) الحديث أخرجه : خ تعليقاً ، (الفرائض ، باب إذا أسلم علىٰ يديه) ، (٢٤٨٣/٦) ، د : (الفرائض ، باب في الرجل يسلم علىٰ يدي الرجل) ، رقم (٢٩١٨) ، ت : (الفرائض ، باب ما ←

كل هٰذه الأحاديث والآثار وغيرها تدل علىٰ أن تخصيص السُّنَّة بالعمل المنقول بالتواتر هو اصطلاح خاص لا مشاحة فيه ، أما كونه إطلاقاً عاماً معروفاً لدى العلماء ـ وهو مما عناه ـ فهٰذا ما لا يسلم له .

٣ ـ أما كون الحديث هو الرواية اللفظية لأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأعماله وأحواله ؛ فهٰذا أمر لا شك فيه ، إلا أن ما ذهب إليه من أن الحديث لم يبلغ درجة التواتر ؛ كالسُّنَّة العملية ، فإن أراد الغالب فصحيح ، وإلا فقد بلغت أحاديث درجة التواتر ، ولا أدلَّ علىٰ ذٰلك من تقسيم علماء المصطلح الحديث إلىٰ متواتر وآحاد ، بل إن بعض العلماء جمع الأحاديث المتواترة في مؤلفات خاصة[١] .

وشأن السُّنَّة في ذٰلك شأن الحديث ، الغالبُ فيهما الآحاد ، وما نقل بالتواتر قليل بالنسبة لجميع المنقول ، علىٰ أن المتفق عليه لدى العلماء أن الحديث المتفق علىٰ تواتره هو حديث لفظي لم يكن للعمل المتواتر فيه أي تأثير ، وهو حديث : « من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »[٢] .

← جاء في الرجل يسلم علىٰ يدي الرجل) ، رقم (٢١١٢) ، جه : (الفرائض ، باب الرجل يسلم علىٰ يدي الرجل) ، رقم (٢٧٥٢) ، وحسنه الألباني في « الصحيحة » ضمن الكلام علىٰ حديث رقم (٢٣١٦) .

(١) من تلك المؤلفات كتاب « نظم المتناثر في الحديث المتواتر » للكتاني ، وقد أشار في مقدمته إلىٰ من سبقه في إفراد التأليف في الحديث المتواتر ؛ **منهم** الحافظ السيوطي في كتاب « الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة » ، ثم اختصره في كتاب « الأزهار المتناثرة » ، **ومنهم** محمد بن طولون في كتاب « اللآلىء المتناثرة في الأحاديث المتواترة » ، **ومنهم** محمد مرتضى الزبيدي في كتاب « لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة » ، **ومنهم** صديق حسن خان في كتاب « الحرز المكنون من لفظ المعصوم المأمون » انظر مقدمة « نظم المتناثر » (ص ٤) ، وفي هٰذه الكتب أحاديث محكوم لها بالتواتر ، لٰكن حول الحكم بتواتر بعضها مناقشة .

(٢) الحديث سبق تخريجه (١/٢١) .

وما ذهب إليه من أن الحديث لم يبلغ درجة التواتر ؛ لأنه لم يدون إلا في القرن الثاني أو الثالث ؛ فالجواب عنه : أن التدوين ليس هو طريق التواتر ، بل إن التواتر يثبت من طرقٍ : التدوينُ أحدها ، هـٰذا إذا سُلِّم أن الحديث لم يدون إلا في القرن الثاني أو الثالث ، والذي يظهر لي أن الحديث دُوِّن كثير منه قبل ذٰلك بكثير ؛ فقد دون منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي عهد الصحابة وكبار التابعين ، والمقام لا يقتضي تناول ذٰلك تفصيلاً [1] .

ولعل السبب فيما ذهب إليه أنه لم يتصور التفريق بين تدوين الحديث وتصنيفه حسب الأبواب .

٤ ـ تفريق بعض علماء السلف بين الحديث والسنة ، هو دليل علىٰ تغايرهما ، كما نقل ذٰلك عن عبد الرحمـٰن بن مهدي في مقارنته بين سفيان والأوزاعي ومالك .

قلت : الذي ظهر لي من قول عبد الرحمـٰن بن مهدي رحمه الله تعالىٰ يدل علىٰ دقته رحمه الله تعالىٰ في التعبير ؛ إذ إن المترادفين يشتركان في أغلب الجزئيات التي يدلان عليها ، كما ينفرد كل واحد منهما بجزء يختص به ، وحيث إنه أراد رحمه الله أن يحدد جوانب الاتفاق والافتراق بين سفيان والأوزاعي رحمهما الله ذكر هـٰذه العبارة الدقيقة ، فالإمامان يشتركان في معرفة السُّنَّة والحديث ، لـٰكن المتتبع لأحوالهما يرىٰ أن الأوزاعي أرسخ قدماً في استنباط الأحكام وتخريج الفروع وتقعيد القواعد

(١) ومن أراد الوقوف علىٰ ما دوِّن في هـٰذا الموضوع فليراجع « تقييد العلم » (ص ٦٥٤) فما بعدها ، و« القرآن والنبي » للدكتور عبد الحليم محمود (ص ٣٢٤ ـ ٣٣٩) ، و« تاريخ التراث العربي » (١/٢٢٧ ـ ٢٣٥) ، و« السنة قبل التدوين » (ص ٢٩٣ ـ ٣٨١) ، و« سنة الرسول صلى الله عليه وسلم » للحافظ التيجاني (ص ١٩ ـ ٧١) .

من الأحاديث ، وأن سفيان أعلىٰ كعباً في معرفة طرق الحديث وأسانيده وعلله وصحته أو ضعفه ، فلذا وصف الأوزاعي بأنه أعلم بالسُّنَّة ، ووصف سفيان بأنه أعلم بالحديث ، في حين أن كليهما يشتغل في عمل واحد .

ولما كان الإمام مالك رحمه الله تعالىٰ قد جمع بين الاستنباط ومعرفة الأدلة والوقوف على السند والعلة وغيرهما ـ مما عرف لدىٰ علماء الحديث بـ (علم الحديث رواية ودراية) ـ وصفه بأنه إمام فيهما .

والذي حدا بي إلىٰ هـٰذا التفسير : استخدام الرعيل الأول هـٰذا الاصطلاح ؛ فتارة يطلقون لفظ السُّنَّة ويقصدون بها الحكم والقاعدة في المسألة ؛ من ذٰلك قول عائشة رضي الله عنها : (كان في بريرة ثلاث سنن) فكانت إحدى السنن الثلاث : (أنها أعتقت فَخُيِّرَت في زوجها) ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الولاء لمن أعتق » ، ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم والبرمة تفور بلحم ، فقرب إليه خبز وإدام من أدم البيت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألم أر البرمة فيها لحم ؟ » فقالوا : بلىٰ يا رسول الله ، ولـٰكن ذٰلك لحم تُصُدِّقَ به علىٰ بريرة ، وأنت لا تأكل الصدقة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هو عليها صدقة ، وهو لنا هدية » (١) .

وكذٰلك حديث تميم الداري السابق ذكره ، وفيه : (ما السُّنَّة في الرجل من أهل الشرك يسلم علىٰ يدي رجل من المسلمين ؟ . . .) الحديث (٢) ، إلىٰ غير ذٰلك من الآثار ، كما أنهم كانوا يطلقون كلمة الحديث على السند دون المتن ـ كما سبق ذكره عن الدارقطني ـ وعلىٰ هـٰذا فتفريق ابن مهدي

(١) الحديث أخرجه : ط : (الطلاق ، باب ما جاء في الخيار) ، (١٥٦٢/٢) ، خ : (النكاح ، باب الحرة تحت العبد) ، رقم (٤٨٠٩) ، م : (العتق ، باب إنما الولاء لمن أعتق) ، رقم (١٥٠٤) .
(٢) سبق تخريجه (٨١/١) .

بين السُّنَّة والحديث لم يخرجهما عما ذهب إليه المحدِّثون من ترادفهما .

٥ ـ أن وقوع التعارض بين السُّنَّة والحديث لا يدل علىٰ تغايرهما ، فقد وقع التعارض بين آيات القرآن ، ولم يقل أحد : إن التعارض بين آياته دليل علىٰ تغاير بينهما ، بل إن مسلك العلماء رحمهم الله تعالىٰ في دفع التعارض بالجمع إن أمكن أو بالترجيح بدليلٍ خارجي ؛ دليل علىٰ تنزيلهما منزلة واحدة وعدم التفريق بينهما ، بل العمل يكون بالراجح منهما ، وإن كان ما ذهب إليه الندوي رحمه الله أن السُّنَّة أعلىٰ مرتبة من الحديث ، وهو مشعر بالترجيح لأنها سنة لا غير ، وقد وضح ما في قوله ، والله أعلم .

❋ ❋ ❋

المبحث الثالث

في تقسيم الحديث إلىٰ مقبول ومردود ، وبيان ما يتعلق بكل قسم

القسم الأول : الحديث المقبول .

أ ـ الحديث الصحيح .

ب ـ الحديث الحسن .

القسم الثاني : الحديث المردود ـ وهو الحديث الضعيف ـ : تعريفه ومراد المحدِّثين منه .

١ ـ متىٰ يتقوى الحديث الضعيف ؟ ومتىٰ لا يتقوىٰ ؟

أ ـ ما كان الضعف فيه ناشئاً من قبل الطعن في ضبط الراوي .

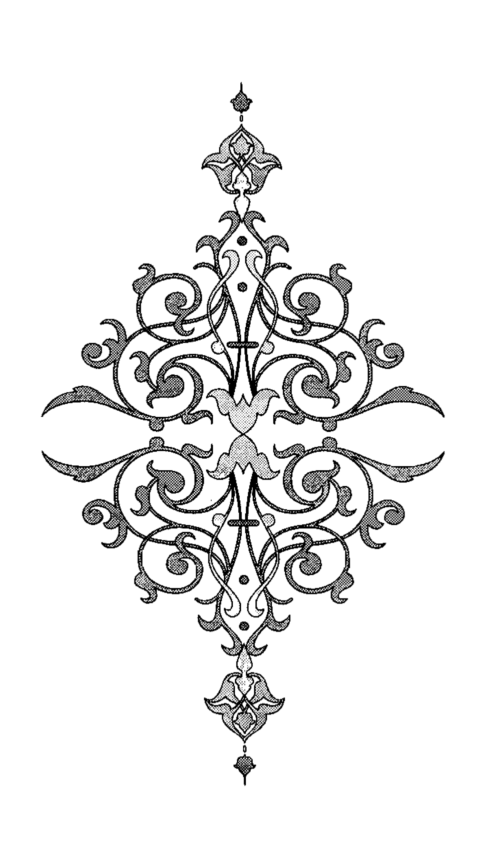
ب ـ ما كان الضعف فيه ناشئاً من قبل الجهل بالراوي .

ج ـ ما كان الضعف فيه ناشئاً من جهة الطعن في عدالة الراوي .

٢ ـ حكم العمل بالحديث الضعيف .

٣ ـ حكم رواية الحديث الضعيف .

٤ ـ أقسام الحديث الضعيف .



تمهيد

بعد أن عرفنا أن القول الحق : هو أن السُّنَّة والحديث مترادفان ، ووقفنا علىٰ تعريف كلٍّ لدى المحدِّثين ، وهو ما نعتني به في دراستنا ، فسأتناول في هٰذا المبحث تقسيم الحديث من حيث قبوله وردُّه .

من المعلوم أن **مصادر التشريع الإسلامي** ترجع إلىٰ أمرين هما : **الكتاب والسُّنَّة** .

أما الكتاب ـ وهو القرآن الكريم ـ : فهو متواتر الثبوت والنقل ، وقد نال من عناية الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم فالصحابة الدرجة القصوىٰ ؛ إذ تلقوه ونقلوه نقلاً متواتراً محفوظاً في الصدور ، مكتوباً في السطور ، تنقله الكافة عن الكافة حيث يستحيل تواطؤهم على الكذب فيه ، وهٰكذا ظل الشأن في تلقِّيه ونقله إلىٰ يومنا هٰذا وإلىٰ أن يرث الله الأرض ومن عليها ، منقولاً بالتواتر ، محفوظاً بحفظ الله تعالىٰ له إذ يقول : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[1] ، لذٰلك بقي القرآن محفوظاً من التغيير والتبديل والتحريف .

وأما السُّنَّة النبوية : فهي القسم الثاني من أقسام الوحي ، إلا أنها لم يتعبدنا الله تعالىٰ بلفظها كالقرآن ، لذٰلك لم يباشر النبي صلى الله عليه وسلم تدوينها بنفسه كالقرآن ، ولم يرد عنه نهي عن روايتها بالمعنىٰ ؛ وصار حفظها لأصحابه رضوان الله عليهم بعد أن بيَّن لهم مكانتها وحجيتها ومنزلتها من التشريع ، فعلمهم إياها ، وأمرهم بحفظها والعمل

---

(١) سورة الحِجر : (٩) .

بها والتمسك ، بل العض عليها بالنواجذ ، ووعد بالأجر العميم من أحياها بعد مماتها ، ودعا بالنضرة والرحمة لمن بلَّغها بعدما سمعها ، وأذن لمن رغب في كتابتها وتدوينها .

كما نهىٰ عن تركها والانصراف عن الالتزام بها ، أو الابتداع فيها ، أو اتباع غيرها ، بل أوعد من كذب عليه فيها أو ردَّها وطلب العلم في غيرها ، كل هٰذه الأمور وغيرها مما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أدَّىٰ إلىٰ حفظها ونقلها ، وإن لم يبلغ هٰذا الحفظ والنقل ـ في الجملة ـ تواتر القرآن الكريم وحفظه ونقله ، وبالرغم من ذٰلك فإن الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم أولوا السنَّة غاية جهدهم ، وبذلوا في سبيل حفظها كل ما يستطيعون من حيث جمعها ونقلها وتعليمها وإشاعتها إلىٰ حدٍّ فاق الوصف وتجاوزه .

ولما كانت الطرق موصدة أمام أعداء الإسلام لنيل بغيتهم من القرآن الكريم ؛ هرعوا إلى السُّنَّة محاولين النيل منها بالدَّسِّ فيها ، أو التقليل والحط من شأنها ، سالكين في ذٰلك مختلف المسالك ، طارقين شتى الطرق ، إلا أن كل محاولاتهم قد باءت بالفشل ، وصدق الله وعده في حفظ ذكره من الزيف والدخن ، حيث هيأ للسُّنَّة رجالاً يذودون عن حياضها ، يستخلصونها مما علق بها من زيف الدخلة والمغرضين ، وكانت النتيجة الباهرة والثمرة اليانعة التي آتت أكلها : كتبَ الحديث التي صُنِّفت وجَمَعَت كل ما نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم أُفْرِد كل صِنْفٍ حسب ما رآه المصنفون ، فأفردوا الصحيح وما قاربه ، وميزوا الضعيف علىٰ حدة ، كما خصوا الموضوعات والمكذوبات بمؤلفات مفردة .

وتبعاً لذٰلك التصنيف والتمييز : ظهر علم مصطلح الحديث ، وعلم الجرح والتعديل ، وتاريخ الرجال ، والطبقات ، والبلدان ، التي قُصِد من

وضعها وتأليفها حفظ السُّنَّة النبوية وصيانة الأحاديث المصطفوية .

ومن نتائج هٰذا العمل الشاق المجهد المضني : تقسيم العلماء حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث ثبوته أو عدمه إلىٰ قسمين رئيسيين هما :

أولاً : الحديث المقبول ؛ وهو ما توافرت فيه شروط معروفة عندهم هي :

أ ـ اتصال السند .

ب ـ العدالة .

ج ـ الضبط .

د ـ عدم الشذوذ .

هـ ـ عدم العلة .

ثانياً : الحديث المردود ؛ وهو ما فقد شرطاً واحداً أو أكثر من هٰذه الشروط ، ويتفاوت ردُّه بحسب فقده لشروط القبول قلة وكثرة ؛ فما فقد شرطين أو أكثر كان أدعىٰ للرد مما فقد شرطاً واحداً ، كما أن هٰذه الشروط نفسها متفاوتة ، فبعضها يمكن التساهل في فقده ؛ كفقد الضبط ويحتمل الحديث بعدمه ، وبعضها لا يمكن التساهل فيه ؛ كالطعن في العدالة ، فلا يمكن قبول الحديث بفقده مثل هٰذا الشرط .

وهٰذا التقسيم هو الذي كان عليه المتقدمون من المحدِّثين ، فالحديث عندهم إما صحيح وإما ضعيف .

❋ ❋ ❋

أولاً : الحديث المقبول

أ ـ تعريف الحديث الصحيح :

فالحديث الصحيح يستوي تعريفه لدى المتقدمين والمتأخرين ، فقد عرفه ابن الصلاح بقوله : (هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلىٰ منتهاه ، ولا يكون شاذاً ولا معللاً ، وفي هٰذه الأوصاف احتراز عن المرسل والمنقطع ، والمعضل والشاذ ، وما فيه علة قادحة ، وما في راويه نوع جرح)[1] .

ودرجات الصحة في الحديث متفاوتة تبعاً لتفاوت رواته من حيث الأضبط والأحفظ والأوثق وكثرة العدد ، وإن كانوا مشتركين في الضبط والحفظ والتوثيق .

ويقسم **العلماء الحديث الصحيح إلىٰ قسمين** : صحيح لذاته ، وصحيح لغيره :

ـ **فالصحيح لذاته** : هو الحديث الذي توافرت فيه الشروط السالف ذكرها .

ـ **وأما الصحيح لغيره** : فهو في الأصل حديث نزل عن درجة الصحة ؛ لفقده شرط تمام الضبط ، ثم جاء من طرق توبع فيها بأقوىٰ منه أو بمثله ، أو بأقل منه مع التعدد ، حيث زالت العلة التي من أجلها قصر الحديث عن درجة الصحة ، فيرتقي بمجموع طرقه إلىٰ درجة الصحة ، ويسمىٰ **صحيحاً لغيره** .

---

(١) علوم الحديث (١١ ـ ١٢) .

قال السيوطي : (وحدَّ شيخ الإسلام في « النخبة » الصحيح لذاته بما نقله عدلٌ تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ ، ثم قال : فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته ، فَشَرَّكَ بينه وبين الصحيح في الشروط إلا تمام الضبط)[1] .

وأما الحديث الضعيف عند المتقدمين : فهو ما قصر عن درجة الصحيح .

وأما المتأخرون : فقد قسموا الحديث الضعيف عند المتقدمين إلىٰ قسمين هما : الحديث الحسن ، والحديث الضعيف ، بخلاف المتقدمين ، فإنهم لم يراعوا في تقسيمهم الحديثَ الحسنَ ، حيث كان غالبهم يلحق الحديث الحسن بالحديث الضعيف ، وبعضهم يلحق بعض أنواع الحديث الحسن بالحديث الصحيح .

وقد أشار إلىٰ ذلك الجزائري حيث قال : (وأما المتقدمون : فقد كان أكثرهم يقسم الحديث إلىٰ قسمين فقط : صحيح وضعيف ، وأما الحسن : فذكر بعض العلماء أنهم كانوا يدرجونه في الصحيح ؛ لمشاركته له في الاحتجاج به ، وذكر العلامة ابن تيمية أنهم كانوا يدرجونه في الضعيف ، قال في « منهاج السُّنَّة النبوية » : « أما نحن فقولنا : إن الحديث الضعيف خير من الرأي » ، ليس المراد به الضعيف المتروك ، لٰكن المراد به الحسن ؛ كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وحديث إبراهيم الهجري ، وأمثالهما ممن يُحَسِّن الترمذي حديثه أو يصححه ، وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي إما صحيح وإما ضعيف .

والضعيف نوعان : ضعيف متروك ، وضعيف ليس بمتروك ، فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح ، فجاء من لا يعرف إلا اصطلاح الترمذي فسمع

---

(١) تدريب الراوي (١٧٣/١) .

بعض قول الأئمة : « الحديث الضعيف أحب إلي من القياس » ، فظن أنه يحتج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي)[1] .

وإذا عرف هٰذا التفريق بين العلماء المتقدمين والمتأخرين في تعريف الحديث الضعيف ؛ فينبغي ذكر تعريف المتأخرين للحديث المردود عند المتقدمين حسب ما استقر عليه اصطلاحهم من أن الحديث المردود ينقسم إلىٰ قسمين : حسن وضعيف .

ب ـ تعريف الحديث الحسن :

عرف الإمام الترمذي الحديث الحسن بقوله : (وما ذكرنا في هٰذا الكتاب « حديث حسن » إنما أردنا به حسن إسناده عندنا ، كل حديث يرویٰ لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويرویٰ من غير وجه نحو ذاك ؛ فهو عندنا حسن)[2] .

وعرفه الإمام أبو سليمان الخطابي بقوله : (ما عرف مخرجه ، واشتهر رجاله ، وعليه مدار أكثر الحديث ، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ، ويستعمله عامة الفقهاء)[3] .

كما جاءت تعريفات أخرىٰ للحديث الحسن تغاير هٰذين التعريفين السابقين[4] ، وسبب اختلاف هٰذه التعريفات للحديث الحسن هو اختلاف نظرة العلماء فيما يشمله حَدُّ الحديث الحسن .

---

(١) توجيه النظر (ص ٦٨) ، وانظر « تدريب الراوي » (٩١) ، و« فتاوى ابن تيمية » (١٨/٥٣) .

(٢) انظر « التقييد والإيضاح » (٤٥) .

(٣) التقييد والإيضاح (٤٣ ـ ٤٤) ، وانظر « تدريب الراوي » (١/١٥٣) .

(٤) انظر « علوم الحديث » (٢٦ ـ ٢٨) ، و« التقييد والإيضاح » (٤٣ ـ ٤٥) ، و« تدريب الراوي » (١/١٥٣ ـ ١٦٣) .

وقد أجاد ابن الصلاح رحمه الله تعالىٰ في محاولته حصر هٰذا التباين في تعريف الحسن ، فقسم الحديث الحسن إلىٰ قسمين ، وعرف كل قسم فقال : (وقد أمعنت النظر في ذٰلك والبحث ، جامعاً بين أطراف كلامهم ، ملاحظاً مواقع استعمالهم ، فتنقح لي واتضح أن **الحديث الحسن قسمان** :

ـ **أحدهما** : الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته ، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ، ولا هو متهم بالكذب في الحديث ؛ أي : لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق ، ويكون متن الحديث مع ذٰلك قد عُرِفَ ؛ بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر ، حتى اعتضد بمتابعة مَن تَابَعَ راويه علىٰ مثله ، أو بما له من شاهد ؛ وهو ورود حديث آخر بنحوه ، فيخرج بذٰلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً ، وكلام الترمذي علىٰ هٰذا القسم يتنزل .

ـ **القسم الثاني** : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة ، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح ؛ لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان ، وهو مع ذٰلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكراً ، ويعتبر في كل هٰذا ـ مع سلامة الحديث من أن يكون شاذّاً ومنكراً ـ سلامته من أن يكون معللاً ، وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي)[1] .

وإن كان لا بد من قول : فإنه لما كان الحديث الحسن دائراً بين الصحيح والضعيف ، فمن الطبيعي أن تتفاوت أطرافه ؛ فإن كان قريباً من الحديث الصحيح حيث توافرت فيه شروط الحديث الصحيح ، إلا أن راويه لم يبلغ

(١) علوم الحديث (٣١ ـ ٣٢) .

في الضبط والإتقان والحفظ درجة رجال الصحيح ، فحينئذٍ يسمىٰ هٰذا النوع من الحديث بـ (الحسن لذاته)[1] .

أما إذا فقد الحديث شرطاً أو أكثر من شروط الحديث الصحيح ، لٰكن لم يتهم الراوي بالكذب أو الفسق أو الغلط الفاحش ، وحفَّته من القرائن ما يترجح بها صدقه ، كأن تعددت طرقه ، بالإضافة إلىٰ معرفة متنه وسلامته من الشذوذ أو العلة ؛ فحينئذٍ يسمى الحديث بـ (الحسن لغيره) .

فالأصل في الحديث الحسن لغيره : أنه حديث ضعيف بالنظر إليه حَسَبَ أفراده ، لٰكن وجود القرائن المذكورة ترجح صدقه ، ويغلب على الظن ثبوته ، فيرتقي الحديث من درجة الضعيف إلىٰ درجة الحسن .



(١) انظر « قواعد في علوم الحديث » (٣٤) ، و« لمحات في أصول الحديث » (١٦٥ ـ ١٦٦) .

ثانياً : الحديث المردود

أشرت فيما سبق إلىٰ أن المتقدمين من العلماء يقسمون الحديث إلىٰ صحيح وضعيف ، أو إلىٰ مقبول ومردود ، والمقبول هو ما توافرت فيه شروط القبول ، وكل ما قصر عن درجة القبول فهو المردود ، وهو الضعيف ، وهو عندهم قسمان : ضعيف متروك ، وضعيف ليس بمتروك ، كما سبق تقسيم ابن تيمية له ، هٰذا تعريف الحديث الضعيف علىٰ رأي المتقدمين .

وأما علىٰ رأي المتأخرين : فقد عرفه ابن الصلاح بقوله : (كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ، ولا صفات الحديث الحسن المذكورات فيما تقدم ؛ فهو حديث ضعيف)[(١)] .

وقد اعترض الجزائري على ابن الصلاح في تعريفه فقال : (وقال بعضهم : الأولىٰ في حدِّه أن يقال : هو ما لم يبلغ مرتبة الحسن ، ولا يخفىٰ أن ما يكون نازلاً عن مرتبة الحسن يكون عن مرتبة الصحيح أنزل ، فلا احتياج إذاً إلىٰ ذكر الصحيح في حدِّه)[(٢)] .

ونتيجة الخلاف بين تعريف المتقدمين وتعريف المتأخرين : أن المتقدمين لم يلحظوا في تقسيمهم الحديث الحسن ، لذا فهو مندرج عندهم تحت أحد القسمين ؛ **أما بالنسبة للحديث الحسن لغيره** : فهم متفقون علىٰ أنه من أنواع الحديث الضعيف ، إلا أن وجود القرائن المرجحة لقبوله أخرجته من دائرة الحديث الضعيف لدى المتأخرين .

---

(١) علوم الحديث (٤١) ، تدريب الراوي (١٠٥) ، الخلاصة (٤٤) ، توجيه النظر (٢٣٨) .
(٢) توجيه النظر (٢٣٨) .

وأما الحديث الحسن لذاته : فغالب المتقدمين ألحقه بالحديث الضعيف باعتبار أنه فقد شرطاً من شروط الصحة [1] .

وبعضهم أدرجه في الصحيح لمشاركته له في الاحتجاج به ، ثم جاء من أطلق عليه اسم الحسن وجعله قسماً من أقسام الحديث ؛ كالصحيح والضعيف [2] .

وممن ذهب إلىٰ تقسيم الحديث إلىٰ صحيح وضعيف : الإمام أحمد وغيره من المتقدمين ، وقد أوضح ذٰلك الجزائري بقوله : (وأما المتقدمون : فقد كان أكثرهم يقسم الحديث إلىٰ قسمين فقط : صحيح وضعيف ، وأما الحسن : فذكر بعض العلماء أنهم كانوا يدرجونه في الصحيح ؛ لمشاركته له في الاحتجاج به ، وذكر العلامة ابن تيمية أنهم كانوا يدرجونه في الضعيف ، قال في « منهاج السنة النبوية » : « أما نحن فقولنا : إن الحديث الضعيف خير من الرأي » ، ليس المراد به الضعيف المتروك ، ولٰكن المراد به الحسن ؛ كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وحديث إبراهيم الهجري ، وأمثالهما ممن يحسن الترمذي حديثه أو يصححه ، وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي إما صحيح وإما ضعيف .

والضعيف نوعان : ضعيف متروك ، وضعيف ليس بمتروك ، فتكلم أئمة الحديث بذٰلك الاصطلاح ، فجاء من لا يعرف إلا اصطلاح الترمذي فسمع

---

(١) وهو ظاهر صنيع الإمام أحمد بن حنبل وابن مهدي وسفيان الثوري وابن عيينة وابن المبارك وأبي زكريا العنبري ، حيث نقل عنهم التشدد في حديث الأحكام ، فلم يقبلوا منها أمثال حديث بقية بن مسلم ، ومحمد بن إسحاق .

(٢) وهٰذا صنيع الإمامين البخاري ومسلم ، وكذٰلك الترمذي ، حيث قسموا الحديث إلىٰ ثلاثة أقسام : صحيح وحسن وضعيف . انظر « مقاصد الحديث » (١٢٢/٢) .

بعض قول أئمة الحديث : « الضعيف أحب إلي من القياس » ، فظن أنه يحتج بالحديث الذي يضعِّفه مثل الترمذي)[1] .

وقد زاد الأمر إيضاحاً في موضع آخر فقال : (وأما قسمة الحديث إلىٰ صحيح وحسن وضعيف : فهٰذا أول من عرف أنه قسمه هٰذه القسمة أبو عيسى الترمذي ولم تعرف هٰذه القسمة عن أحد قبله ، وقد بيَّن أبو عيسىٰ مراده بذٰلك ، فذكر أن الحسن ما تعددت طرقه ولم يكن فيهم متهم بالكذب ، ولم يكن شاذاً ، وهو دون الصحيح الذي عرفت عدالة ناقليه وضبطهم . . . إلىٰ أن قال : والضعيف الذي عرف أن ناقله متهم بالكذب رديء الحفظ ، فإنه إذا رواه المجهول خيف أن يكون كاذباً أو سيئ الحفظ ، فإذا وافقه آخر لم يأخذ عنه عرف أنه لم يتعمد كذبه . . . ثم قال ابن تيمية : وأما من قبل الترمذي من العلماء : فما عرف عنهم هٰذا التقسيم الثلاثي ، لٰكن كانوا يقسمونه إلىٰ صحيح وضعيف ، والضعيف عندهم نوعان : ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به ؛ وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي ، وضعيف ضعفاً يوجب تركه ؛ وهو الواهي ، وهٰذا بمنزلة مرض المريض ، قد يكون قاطعاً لصاحبه فيجعل التبرع من الثلث ، وقد لا يكون قاطعاً بصاحبه ، وهٰذا موجود في كلام الإمام أحمد وغيره ، ولهٰذا يقولون : هٰذا فيه لين ، فيه ضعف ، وهٰذا عندهم موجود في الحديث)[2] .

ومما يوضح مقصد الإمام أحمدَ ـ من أن الضعيف عنده ما اصطُلِحَ عليه بأنه الحسن ـ ما حكاه عباس الدوري عنه قال : (سمعت أحمد بن حنبل وهو

---

(١) توجيه النظر (ص ٦٨) ، قواعد التحديث للقاسمي (٩٩) .

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٨/٢٣ ـ ٢٥) باختصار .

شاب على باب أبي النضر فقيل له : يا أبا عبد الله ؛ ما تقول في موسى بن عبيدة ، ومحمد بن إسحاق ؟ قال : أما محمد : فهو رجل نسمع منه ونكتب عنه هٰذه الأحاديث ـ يعني : المغازي ونحوها ـ وأما موسى بن عبيدة : فلم يكن به بأس ، ولٰكنه روىٰ عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر أحاديث مناكير ، فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا أقواماً هٰكذا ! قال العباس : وأرانا بيده ، قال الخلال : وأرانا العباس فعل أبي عبد الله : قبض كفيه جميعاً وأقام إبهاميه)[1] .

وقد أشار ابن القيم إلىٰ مراد الإمام أحمد رحمه الله تعالىٰ من الحديث الضعيف فقال : (وليس المراد بالضعف عنده[2] الباطل ولا المنكر ، ولا ما في رواته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه والعمل به ، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح ، وقسم من أقسام الحسن ، ولم يكن يقسم الحديث إلىٰ صحيح وحسن وضعيف ، بل إلىٰ صحيح وضعيف ، وللضعيف عنده مراتب)[3] .

فجملة القول : أن المتقدمين من المحدِّثين ذهبوا إلىٰ أن الحديث إما صحيح وإما ضعيف ، وأن الضعيف عندهم قسمان : ضعيف ضعفاً لا يمنع العمل به ، وضعيف ضعفاً يمنع العمل به ، وأن تقسيم الحديث إلىٰ صحيح وحسن وضعيف تقسيم اشتهر لدى المتأخرين من المحدِّثين من لدن الترمذي ، وأن غالب الحديث الحسن يندرج ضمن الحديث الضعيف لدى المتقدمين .

---

(١) الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/٣٠٩) .
(٢) أي : الإمام أحمد .
(٣) إعلام الموقعين (٢/٥٥) .

والموجب لرد الحديث والحكم عليه بالضعف عشرة أشياء هي :

١ ـ الكذب .

٢ ـ التهمة به .

٣ ـ فحش الغلط .

٤ ـ الغفلة .

٥ ـ الوهم .

٦ ـ المخالفة .

٧ ـ الفسق .

٨ ـ الجهالة .

٩ ـ البدعة .

١٠ ـ سوء الحفظ [١] .

وهي ـ كما يلاحظ ـ متعددة الجوانب ؛ منها ما يتعلق بالإسناد ، من حيث الرواة : معرفتهم وضبطهم وعدالتهم ، ومنها ما يتعلق بالمتن ، من حيث حفظه ومعرفته أو شذوذه ونكارته وسلامته من العلل .

وقد تعددت أسماء الحديث الضعيف تبعاً لتعدد موجبات الطعن فيه ، وقد أطلق علماء الحديث علىٰ أغلب أنواعه أسماء خاصة ، إلا أنه يمكن حصرها تحت **أقسام ثلاثة :**

١ ـ ما كان الضعف فيه ناشئاً من قبل الطعن في ضبط الراوي .

٢ ـ ما كان الضعف فيه ناشئاً من قبل الطعن في عدالة الراوي .

٣ ـ ما كان الضعف فيه ناشئاً من قبل الجهل بالراوي .

---

(١) توجيه النظر (٢٤٢) .

وقبل تناول كل قسم من هٰذه الأقسام وبيان الأنواع التي تدخل تحته ، أورد مسائل تتعلق بالحديث الضعيف هي :

١ ـ متىٰ يتقوى الحديث الضعيف وينجبر ضعفه ، ومتىٰ لا يتقوىٰ ولا ينجبر ؟

فقد ظهر مما تقدم أن الضعف يلحق بالحديث في أحوال ثلاثة هي :

أ ـ ما كان الضعف فيه ناشئاً من قبل الطعن في ضبط الراوي .

ب ـ ما كان الضعف فيه ناشئاً من قبل الجهل بعدالة الراوي .

ت ـ ما كان الضعف فيه ناشئاً من قبل الطعن في عدالة الراوي .

فإذا وردت روايةٌ مطعونٌ فيها من إحدىٰ هٰذه النواحي كان الحديث ضعيفاً ، لٰكن تارة يكون الضعف ممكن الزوال ، وتارة يتعسَّر زوال ضعفه .

فإن كان منشأ الضعف النوع الأول ـ وهو الطعن في ضبط الراوي ـ وجاء مَن رواه من جهة أخرىٰ فوافق الرواة الحافظين الضابطين ، عرفنا أنه قد حفظ هٰذه الرواية ، ولم يختَلَّ ضبطه ، فيزول الضعف[1] ، ويرتفع الحديث من درجة الضعف إلىٰ درجة الحسن لغيره ؛ لخفة الضعف وقوة الجابر ، وقد يكون الاحتجاج بمجموع طرقه لا بمفرده .

أما إذا كان منشأ الضعف الجهالة بعدالة الراوي ، ووردت الرواية من طريق أخرىٰ غير الطريق الأولىٰ ، وعُرف الساقط من الإسناد ، ووضح المبهم ، وانتفى احتمال الانقطاع في المرسل ، وكان الراوي مقبول الرواية ؛ زال الضعف ، وارتفع الحديث إلىٰ درجة الحسن أو الصحة ، بحسب توافر الشروط فيه .

---

(١) هٰذا الضعف ينبغي أن يكون مما ينجبر بالمتابعة ، وإلا فثمة أنواع يطعن بها في ضبط الراوي ومع ذٰلك لا يزول ضعفها ؛ كرواية فاحش الغلط وكثير الغفلة .

أما إذا كانت العلة في الضعف الطعنَ في عدالة الراوي ؛ فإن ورد الحديث من طرق أخرىٰ مثله أو أقل منه فإن الضعف باقٍ ولا يزول ، ولا تؤثر فيه المتابعة أو الاعتبار ؛ لشدة الضعف وتقاعد الجابر (١) .

أما إذا كان المتابع أقوىٰ منه : فالعبرة بالرواية القوية ، وتهمل الرواية المطعون في عدالة راويها ، فلا تفيد موافقتها ، كما لا تضر مخالفتها .

وذهب بعض الحفاظ إلىٰ أن الحديث إذا كان راويه مطعوناً في عدالته بغير الكذب أو التهمة به ؛ كالطعن بالفسق أو فحش الغلط أو الغفلة ، وتعددت طرق الحديث بمثله ، ارتفع الحديث عن درجة المنكر أو كونه لا أصل له إلىٰ درجة الضعيف الذي لا يعمل به ، وصار مثل حديث المستور سيئ الحفظ (٢) .



(١) فتعدد الطرق لا يرقىٰ به الحديث مطلقاً إلىٰ درجة الحسن فضلاً عن الصحة ، ولهـٰذا استدرك الشيخ أحمد شاكر رحمه الله على السيوطي في « ألفيته » ترقية ما ضعف بسبب فسق الراوي أو اتهامه بتعدد طرقه بقوله : (بل يزداد ضعفاً إلىٰ ضعف ؛ إذ أن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين في عدالتهم بحديث لا يرويه غيرهم يرجح عند الباحث المحقق التهمة ، ويؤيد ضعف روايتهم ، وبذٰلك يتبين خطأ المؤلف هنا وخطؤه في كثير من كتبه في الحكم علىٰ أحاديث ضعاف بالترقي إلى الحسن مع هـٰذه العلة القوية) انظر « علوم الحديث » (٣٠ ـ ٣١) ، و« تدريب الراوي » (١/١٧٦ ـ ١٧٧) ، و« قواعد في علوم الحديث » (٧٩) ، و« شرح ألفية السيوطي » (١٥ ـ ١٦) .

(٢) انظر « تدريب الراوي » (١/١٧٦ ـ ١٧٧) ، و« توجيه النظر » (١٣٣) ، و« أصول الحديث » (٣٤٦ ـ ٣٤٧) ، و« قواعد التحديث » (٨٩ ـ ٩١) ، هـٰذا وقد خالف في ذٰلك ابن حزم حيث ذهب إلىٰ أن الحديث لا يتقوىٰ مطلقاً وإن تعددت طرقه . انظر « قواعد التحديث » و« توجيه النظر » ، فقد نقلاه عن « الفِصَل » (٢/٨٣) ، وقد ذهب الغماري إلىٰ أن الحديث الضعيف إذا كان ضعفه شديداً بأن كان منكراً ؛ فإن تعددت طرقه ارتقىٰ إلىٰ درجة المستور ، فإن جاء بعد ذٰلك من طرق أخرى الضعف فيها محتمل ، ممكن الزوال ارتقىٰ إلىٰ درجة الحديث الحسن لغيره ؛ أما إذا كان في كل طرقه أو أكثرها ضعف قريب فإنه يرتقي بمجموعها إلىٰ درجة الصحيح . انظر « فتح الملك العلي » (ص ٢٩) .

٢ ـ حكم العمل بالحديث الضعيف :

اتفق العلماء علىٰ أن الحديث الضعيف إذا كان ضعفه لا ينجبر ولا يتقوىٰ ، ويتعسر إزالة ضعفه ؛ وذٰلك فيما إذا كان الضعف فيه ناشئاً من جهة الطعن في عدالة الراوي ؛ كرواية الكذاب أو المتهم بالكذب ، أو المغفل فاحش الخطأ ، فإن حديث مَن هـٰذا شأنه لا يجوز العمل به لشدة ضعفه ، وتقاعد الجابر أو عدمه ، وقد حكى الاتفاق علىٰ ذٰلك الحافظ العلائي[١] .

أما إذا كان الضعف يمكن دفعه ، وتقويته ـ كما سبق بيانه ـ فقد اختلف العلماء في جواز العمل بهـٰذا النوع من الحديث إلىٰ **ثلاثة مذاهب** :

أ ـ جواز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً .

ب ـ منع العمل بالحديث الضعيف مطلقاً .

ت ـ جواز العمل بالحديث الضعيف بشروط .

أ ـ المذهب الأول : جواز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً ، سواء كان ذٰلك في العقائد والأحكام والقصص وفضائل الأعمال والمواعظ وغيرها مما له تعلق بالدين ، وقد عُزِيَ ذٰلك إلى الإمام أبي حنيفة[٢] وأتباعه ،

---

(١) تدريب الراوي (١٨٩ ـ ١٩٩) .

(٢) انظر « قواعد التحديث » للقاسمي (٩٩) ، و« قواعد في علوم الحديث » (٩٤ ـ ٩٥) للتهانوي ، فقد نقلا عن ابن حزم قوله : (جميع الحنفية مجمعون علىٰ أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث عنده أولىٰ من الرأي) ، وقال ابن القيم : (وليس أحد من الأئمة إلا وهو مُوَافِقُه ـ أي : الإمام أحمد ـ علىٰ هـٰذا الأصل من حيث الجملة ؛ فإنه ما منهم أحد إلا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس ، فقدم أبو حنيفة حديث (القهقهة في الصلاة) علىٰ محض القياس ـ وأجمع أهل الحديث علىٰ ضعفه ـ وقدم حديث (الوضوء بنبيذ التمر) على القياس ـ وأكثر أهل الحديث يضعفه ـ وقدم حديث : (أكثر الحيض عشرة أيام) ـ وهو ضعيف باتفاقهم ـ علىٰ محض القياس ؛ فإن الذي تراه في اليوم الحادي عشر مساو في الحد والحقيقة والصفة لدم اليوم العاشر ، وقدم حديث : (لا مهر أقل من عشرة دراهم) ـ وأجمعوا علىٰ ضعفه بل بطلانه ـ علىٰ ←

وأنه صنيع الحافظ النسائي في « سننه » حيث لا يترك من الرواة إلا من اتفق علىٰ تركه[1] ، وهو مذهب أبي داود حيث يخرج الضعيف إذا لم يجد

محض القياس ؛ فإن بذل الصداق معاوضة في مقابلة بذل البضع ، فما تراضيا عليه جاز قليلاً كان أو كثيراً ، وقدَّم الشافعي خبر (تحريم صيد وَجّ) ـ مع ضعفه ـ على القياس ، وقدم خبر (جواز الصلاة بمكة في وقت النهي) ـ مع ضعفه ومخالفته لقياس غيرها من البلاد ـ وقدم في أحد قوليه حديث : « من قاء أو رعف فليتوضأ وليبن علىٰ صلاته » على القياس ـ مع ضعف الخبر وإرساله ـ وأما مالك : فإنه يقدم الحديث المرسل والمنقطع والبلاغات وقول الصحابي على القياس . انظر « إعلام الموقعين » (٢/٥٦ ـ ٥٧) .

قلت : إن هٰذا القول ـ أعني : اتفاق الأئمة على العمل بالحديث الضعيف ـ مسلمٌ به لو نُقِلَ نص عن الأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي يصرحون فيه بأنهم يأخذون بالحديث الضعيف ، كما نُقِلَ عن الإمام أحمد ، أما أن يحكم بحكم عليهم بأنهم يقولون بالأخذ بالحديث الضعيف ، ويقدمونه على القياس بمجرد استدلالهم بأحاديث ضعيفة ؛ كالمرسل والمنقطع ونحوهما ؛ فهو غير مسلم إلا إذا نقل عنهم أنهم حكموا علىٰ هٰذه الأحاديث بالضعف ثم استدلوا بها ، فحينئذ يقال : إن صنيعهم هٰذا يدل علىٰ أنهم يأخذون بالحديث الضعيف ، كما أن استدلالهم بالمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق ونحوها ليس دليلاً علىٰ أخذهم بالحديث الضعيف ؛ لأن قبولهم لهٰذه الأحاديث من حيث وثوقهم برواتها ، لا أنها أحاديث ضعيفة وهم يأخذون بالأحاديث الضعيفة ، فَلْيُلَاحَظْ ذٰلك .

(١) ذكر الحافظ ابن منده مما سمعه عن محمد بن سعد الباوردي : أن النسائي صاحب « السنن » لا يقتصر في التخريج على المتفق علىٰ قبولهم ، بل يخرج عن كل من لم يجمع الأئمة علىٰ تركه .

قلت : وهٰذا لا يقتضي أنه يقول بالحديث الضعيف مطلقاً ؛ إذ لا تلازم بينهما ، لا سيما إذا عرفنا أنه يذكر الحديث بإسناده ، ومن أسند فقد أحال ، كما أن المشهور عن الإمام النسائي أنه من المتعنتين المتشددين في الرجال ، بل قالوا : إن له شرطاً أشد من شرط الإمامين البخاري ومسلم ، قال محمد بن طاهر المقدسي : (سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني بمكة ، عن حال رجل من الرواة فوثقه ، فقلت : إن أبا عبد الرحمـٰن النسائي يضعفه ، فقال : يا بني ؛ إن لأبي عبد الرحمـٰن في الرجال شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم) شروط الأئمة الستة (١٨) .

ويقول الكوثري : (والنسائي ـ علىٰ تأخره زمناً ـ ذكره بعضهم بعد « الصحيحين » في المرتبة ؛ لأنه أشد انتقاداً للرجال من الشيخين ، وأقل حديثاً منتقداً بالنظر إلىٰ مَنْ بعد الشيخين ، ويحسن بيان العلل) ، هامش « شروط الأئمة الخمسة » (٥٦) .

وكذٰلك يقول ابن رجب في « شرح علل الترمذي » : (أما النسائي : فشرطه أشد من ذٰلك ، ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه الوهم ولا من فحش خطؤه وكثر) عن هامش « شروط الأئمة الخمسة » (٥٦) .

في الباب غيره ، وحجتهم في ذٰلك أن الحديث الضعيف ـ عندهم ـ أحب إليهم من القياس ومن رأي الرجال[1] .

بل إن الدارقطني يقدم حديثه علىٰ حديث ابن خزيمة مع إمامته وإفراده مؤلفه بالصحيح .
قال ابن طاهر المقدسي : (قرأت علىٰ أبي القاسم الفضل بن أبي حرب الجرجاني بنيسابور ، أخبركم أبو عبد الرحمـٰن محمد بن الحسين السلميُّ الصوفي فيما أذن لك ، قال : سألت أبا الحسن علي بن عمر الدارقطني الحافظ فقلت : إذا حدث محمد بن إسحاق بن خزيمة وأحمد بن شعيب النسائي حديثاً ، من تقدم منهما ؟ قال : النسائي ؛ لأنه أسند ، علىٰ أني لا أقدم على النسائي أحداً ، وإن كان ابن خزيمة إماماً ثبتاً معدوم النظير) ، والذي يؤكد شدة مذهبه ما ذكره الدارقطني قال : (سمعت أبا طالب الحافظ يقول : من يصبر علىٰ ما يصبر عليه أبو عبد الرحمـٰن النسائي ؟ كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة ، فما حدث بها ، وكان لا يرىٰ أن يحدث بحديث ابن لهيعة) .
ونختم المسألة بكلام النسائي نفسه في « سننه » إذ يقول : (لما عزمت علىٰ جمع كتاب « السنن » استخرت الله تعالىٰ في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء ، فوقعت الخيرة علىٰ تركهم ، فتركت جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم) انظر « شروط الأئمة الستة » (١٨) .
كل هـٰذه النصوص تدل علىٰ أن النسائي لم يكن يروي الحديث الضعيف في « سننه » مع إقراره بضعفه ، فضلاً أن يجيز العمل به مطلقاً ، أما ما ورد من الأحاديث التي حكم عليها بالضعف في « سننه » فهي إما أن يُنَازَع في تضعيف من ضعف من رجاله ، وإما أن يكون أوردها إظهاراً لعلتها وبياناً لخطأ من احتج بها ، وصنيعه في « سننه » يشير إلىٰ ذٰلك ، وسيأتي (٢/٧٤٠) مزيد تفصيل لها عند الكلام علىٰ شروط الكتب الستة إن شاء الله ، وكذٰلك الشأن في أبي داود ، وقد تناول ابن طاهر المقدسي الكلام علىٰ شروط النسائي وأبي داود في « سننيهما » ، وذكر ما يوضح ما أشرت إليه فقال : (وأما أبو داود فمن بعده فإن كتبهم تنقسم **إلىٰ ثلاثة أقسام** :
القسم الأول : صحيح ، وهو الجنس المخرج في « الصحيحين » .
القسم الثاني : صحيح علىٰ شرطهما .
القسم الثالث : أحاديث أخرجوها للضدية في الباب المتقدم ، وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها ، وربما أبان المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة) .
قلت : والذي ظهر لي والله أعلم : أنه لا يقول بهـٰذا المذهب أحد من الأئمة ، وقد تبين أن مرادهم خلاف ما حُكِي عنهم ، وقد ألحق بعضهم الإمام أحمد فيمن يقول بجواز العمل بالضعيف مطلقاً ، ولـٰكن غفل هـٰؤلاء عن مراد الإمام أحمد بالحديث الضعيف والمواطن التي يستدل بها فيه ، وسيأتي تفصيل ذٰلك في حينه .
(١) تدريب الراوي (١٩٦ ـ ١٩٧) ، قواعد التحديث (٩٤) ، مقاصد الحديث (١٣٩) ، أصول الحديث (٣٤٨ ـ ٣٤٩) .

ب ـ **المذهب الثاني** : منع العمل بالحديث الضعيف مطلقاً ، سواء كان ذٰلك في العقائد أو الأحكام أو فضائل الأعمال من قصص ومواعظ وترغيب وترهيب مما له تعلق بالدين ، وقد عزي هٰذا المذهب إلى الإمام يحيى القطان [(١)] ، وأنه صنيع الإمامين البخاري ومسلم [(٢)] ، وأبي بكر ابن العربي [(٣)] ، وهو مذهب ابن حزم [(٤)] ، وما جنح إليه أبو شامة [(٥)] والشوكاني [(٦)] .

---

(١) حكاه عنه ابن سيد الناس . انظر « قواعد التحديث » (٩٤) ، و« مقاصد الحديث » (١٣٨) ، و« أصول الحديث » (٣٤٨) ، ويدل علىٰ ذٰلك ما أورده الخطيب في « الجامع » بسنده إلىٰ أبي بكر محمد بن خلاد الباهلي قال : (أتيت يحيىٰ مرةً فقال لي : أين كنت ؟ فقلت : كنت عند ابن داود ، فقال : إني لأشفق علىٰ يحيىٰ مِنْ ترك هٰؤلاء الرجال الذين تركهم ، فبكىٰ يحيىٰ وقال : لأن يكون خصمي رجلاً من عرض الناس شككت فيه فتركته ، أحب إلي من أن يكون خصمي النبي صلى الله عليه وسلم يقول : بلغك عني حديث سبق إلىٰ قلبك أنه وهم فَلِمَ حدثت به) الخطيب الجامع (١٢٣/٢) .

(٢) ويدل علىٰ ذٰلك شرط الإمام البخاري في « صحيحه » ، وتشنيع الإمام مسلم علىٰ رواة الضعيف ، وعدم إخراجهما في « صحيحيهما » شيئاً منه . انظر « قواعد التحديث » (٩٤) ، و« مقاصد الحديث » (١٣٨/٢) ، و« أصول الحديث » (٣٤٨) ، و« لمحات في أصول الحديث » (١٩٧) .

(٣) انظر « تدريب الراوي » (١٩٦) ، و« قواعد التحديث » (٩٤) ، و« مقاصد الحديث » (١٣٨/٢) ، و« أصول الحديث » (٣٤٨) ، و« لمحات في أصول الحديث » (١٩٧) .

(٤) واستدلوا علىٰ منعه العمل بالحديث الضعيف بما جاء في كتابه « الفِصَل » من قوله : (شيء نُقِل كما ذكرنا ؛ إما بنقل أهل المشرق والمغرب ، أو كافة عن كافة ، أو ثقة عن ثقة ، حتىٰ يبلغ إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا أن في الطريق رجلاً مجروحاً بكذب ، أو غفلة ، أو مجهول الحال ، فهٰذا أيضاً يقول به بعض المسلمين ، ولا يحل عندنا القول به ، ولا تصديقه ، ولا الأخذ بشيء منه) الفصل (٨٣/٢) ، وانظر « قواعد التحديث » (٩٤) ، و« مقاصد الحديث » (١٣٨/٢) ، و« لمحات في أصول الحديث » (١٩٧) .

وكلام ابن حزم لا يدل علىٰ ما عزي إليه ؛ إذ إنه خص الرد بالمجروح بالكذب والغفلة وجهالة الحال ، وليست هي كل أنواع الضعيف ، إذا كان راويه مطعوناً في عدالته ، وكلام ابن حزم ـ في أكثره ـ لا يتجاوز ذٰلك ، وهو في غير محل النزاع ، بل مما اتفق عليه العلماء ، أما موطن النزاع : فهو ما إذا كان الضعف ممكن الزوال ؛ كرواية مجهول الحال ، فليلاحظ .

(٥) لمحات في أصول الحديث (١٩٧) .

(٦) لمحات في أصول الحديث (١٩٧) .

وحجة منع العمل بالحديث الضعيف مطلقاً : أن لدينا مما صح من الفضائل والترغيب والترهيب من جوامع كلم المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم ثروة يعجز البيان عن وصفها ، وهي تغنينا عن رواية الأحاديث الضعيفة في هـٰذا الباب ، وخاصة أن الفضائل ومكارم الأخلاق من دعائم الدين ، ولا فرق بينها وبين الأحكام من حيث ثبوتها بالحديث الصحيح أو الحسن ، فمن الواجب أن يكون مصدرها جميعاً الأخبار المقبولة [١] .

❁ ❁ ❁

ت ـ المذهب الثالث : جواز العمل بالحديث الضعيف بشروط ، والقائلون بجواز العمل بالحديث الضعيف بشروط يتفقون مع أصحاب المذهب الثاني في أنه لا يجوز العمل بالحديث الضعيف في العقائد والأحكام ، ويخالفونهم في جواز العمل به في فضائل الأعمال والقصص والمواعظ .

وأصحاب المذهب الثالث ـ أعني : القائلين بجواز العمل بالحديث الضعيف بشروط ـ **ينقسمون إلىٰ قسمين** :

القسم الأول : أجاز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال وكرائم الأخلاق ، وجميع الخصال وفي الترغيب والترهيب مطلقاً ، وهـٰذا مذهب كثير من المتقدمين من المحدِّثين ؛ كالإمام أحمد [٢] ،

---

(١) مقاصد الحديث (١٣٨/٢) ، أصول الحديث (٣٤٨) .

(٢) وقد نقل عنه ذٰلك الخطيب ، قال : (سمعت النوفلي يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : إذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد ، وإذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في فضائل الأعمال وما لا يضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد) ، الكفاية (١٣٤) ، وانظر « الآداب الشرعية » لابن مفلح (٣٠٩/٢ ـ ٣١٠) ، وقال الخطيب أيضاً : (أخبرني الميموني قال : سمعت أبا عبد الله يقول : أحاديث الرقاق يحتمل أن يتساهل فيها حتىٰ يجيء شيء فيه حكم) الكفاية (١٣٤) .

وأورد ابن مفلح قال : (قال عباس بن محمد الدوري : سمعت أحمد بن حنبل ـ وهو شاب ـ علىٰ ←

وابن مهدي [1] ، ....

← باب أبي النضر فقيل له : يا أبا عبد الله ؛ ما تقول في موسى بن عبيدة ومحمد بن إسحاق ؟ قال : أما محمد : فهو رجل نسمع منه ونكتب عنه هـٰذه الأحاديث ـ يعني : المغازي ونحوها ـ وأما موسى بن عبيدة : فلم يكن به بأس ، ولـٰكنه روىٰ عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر أحاديث مناكير ، فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا أقواماً هـٰكذا ، قال العباس : وأرانا بيده ، قال الخلال : وأرانا العباس فعل أبي عبد الله ، قبض كفيه جميعاً وأقام إبهاميه) الآداب الشرعية (٢/٢٨٥ ـ ٢٨٦) ، وانظر « مقاصد الحديث » (٢/١٣٧) ، و« قواعد التحديث » (٩٤ ـ ٩٥) ، إلا أنه ممن ذهب إلىٰ أن الإمام أحمد ممن يقول بجواز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً ، وهو خلاف ما نص عليه الإمام .

تنبيه

ما جاء عن بعض الحفاظ ؛ كابن مهدي والإمام أحمد وغيرهما في ذٰلك حمله أهل العلم علىٰ وجوه ؛ **منها** :

١ ـ أن مرادهم بذٰلك رواية هـٰذه الأحاديث ، أو كتابتها بأسانيدها لا العمل أو الاحتجاج ، وهـٰذا الذي تدل عليه ظواهر عباراتهم المنقولة عنهم في ذٰلك . ينظر « شرح العلل » لابن رجب (١/٧٢ ـ ٧٤ ، ٩٤) ، و« الأنوار الكاشفة » (ص ٨٧ ـ ٨٨) ، والألباني في « تمام المنة » (ص ٣٥ ـ ٣٧) .

٢ ـ حمل ما جاء في ذٰلك على الحديث الضعيف المنجبر ، وهو (الحسن) عند الترمذي ، أو (الحسن لغيره) عند المتأخرين .

ينظر « قاعدة جليلة » (ص ٧٧٦ ـ ٧٧٧) ، و« شرح العلل » (١/٣٤٤) ، و« النكت » لابن حجر (١/٤٠٢) ، و« الباعث الحثيث » (١/٢٧٩) .

جاء في كلام لفضيلة الشيخ د . بدر العماش ـ حفظه الله ـ حول هـٰذه الأقوال : بأن هناك معاني أخرىٰ لكلام هـٰؤلاء الأئمة ، هي أولىٰ أن يُفَسَّر بها كلامهم من جواز العمل بالحديث الضعيف ، ومن ذٰلك :

١ ـ أن المراد : أنهم في الحلال والحرام يأخذون الحديث الذي يرويه الثقات والجهابذة ، وأما في الترغيب والترهيب فينزلون إلىٰ درجة مَنْ دون ذٰلك ، وهـٰذه الدرجة هي المعروفة عندنا بالأحاديث الحسان .

٢ ـ أن المراد هو الرواية لا العمل ؛ فإذا روينا في الأحكام والعقائد شددنا في الأسانيد فلم نذكر إلا ما صح ، وإذا روينا في الترغيب والترهيب تساهلنا فذكرنا الأحاديث وسقناها بأسانيدها ، وقد قيل : (من أسند فقد أحالك) .

(١) وقد نقل عنه البيهقي في « المدخل » قال : (إذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والأحكام شددنا في الأسانيد وانتقدنا في الرجال ، وإذا روينا في الفضائل والثواب ←

وابن المبارك [١] ، وسفيان الثوري [٢] ، وسفيان بن عيينة [٣] ، وأبي زكريا العنبري [٤] ، ومن المتأخرين الحافظ السخاوي [٥] .

القسم الثاني : أجاز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ونحوها بشروطٍ ثلاثة :

١ ـ أن يكون الضعف غير شديد ، فيخرج ما انفرد به الكذابون والمتهمون بالكذب ومن فحش غلطه [٦] .

← والعقاب سهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال) انظر « قواعد التحديث » (١٦٦) ، وقال الخطيب : (حدثنا محمد بن إسحاق بن راهويه قال : كان أبي يحكي عن عبد الرحمـٰن بن مهدي أنه كان يقول : إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد والرجال ، وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشددنا في الرجال) ، الجامع لأحكام الراوي وآداب السامع (١٢٣/٢) ، قواعد التحديث (٩٥) .

(١) نقله السيوطي وقال : (وممن نقل عنه ذٰلك ابن حنبل وابن مهدي وابن المبارك قالوا : إذا روينا في الحلال والحرام شددنا ، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا) ، تدريب الراوي (٣٥٠/١ ـ ٣٥١) ، وفي « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم (٣٠/٢) قول ابن المبارك حين سئل عن رجل ضعيف فقال : (يحتمل أن يروىٰ عنه هـٰذا القدر) وفسَّره عَبْدَة راويه بقوله : (في أدب ، في موعظة ، في زهد ، أو نحو هـٰذا) .

(٢) قال رواد بن الجراح : (سمعت سفيان الثوري يقول : لا تأخذوا هـٰذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان ، ولا بأس بما سوىٰ ذٰلك من المشايخ) ، الكفاية (١٣٤) ، الكامل (١٥٣/١) .

(٣) وقد حكى الخطيب أيضاً قوله بسنده إلىٰ يحيى بن المغيرة قال : (سمعت ابن عيينة يقول : لا تسمعوا من بقية ما كان في سُنَّة ، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره) ، الكفاية (١٣٤) .

(٤) وقد أبان الخطيب مذهبه قال : أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب ، قال : أنا محمد بن نعيم ، قال : سمعت أبا زكريا العنبري يقول : (الخبر إذا ورد لم يحرم حلالاً ، ولم يحل حراماً ، ولم يوجب حكماً ، وكان في ترغيب أو ترهيب أو تشديد أو ترخيص ، وجب الإغماض عنه والتساهل في رواته) ، الكفاية (١٣٤) ، وانظر « قواعد التحديث » (٩٤) ، و« مقاصد الحديث » (١٣٧/٢) .

(٥) انظر « قواعد التحديث » (٩٥) ، و« مقاصد الحديث » (١٣٧/٢ ـ ١٣٨) ، و« أصول الحديث » (٣٤٨ ـ ٣٤٩) ، ولـٰكن هـٰذا الشرط في نظري تحصيل حاصل .

(٦) تدريب الراوي (١٩٦) ، مقاصد الحديث (١٣٧/٢ ـ ١٣٨) ، أصول الحديث (٣٤٨ ـ ٣٤٩) .

٢ ـ أن يندرج تحت أصل معمول به [١] .

٣ ـ ألا يعتقد عند العمل به ثبوته ، بل يعتقد الاحتياط [٢] .



٣ ـ حكم رواية الحديث الضعيف :

والكلام علىٰ هٰذه المسألة فرع عن الكلام في المسألة السابقة لها ـ

(١) وقد أوضح الشيخ التازي القصد من قولهم : (أن يندرج تحت أصل معمول به) بقوله : (إما أن تكثر طرقه التي تصلح للاعتبار بها ، فلا يكفي مجيئه من طريق أو طريقين ، وإما أن يعضده اتصال للعمل به ، وإما أن يوافقه شاهد صحيح من السنة ، وإما أن يوافقه ظاهر القرآن الكريم) مقاصد الحديث (١٧٢/٢) .

وقال د . عجاج الخطيب : (والشروط التي قيد بها المتأخرون العمل بالضعيف ، فإني أرىٰ أن هٰذه الشروط إن تحققت لا تقوىٰ علىٰ جعل الضعيف مصدراً لإثبات حكم شرعي أو فضيلة خلقية ، وفي نظري أن الحديث الضعيف الذي توفرت فيه هٰذه الشروط يثير شبهة استحباب العمل من باب الاحتياط ، لا من باب الإثبات) ، هامش « أصول الحديث » (٣٥٣) .

قلت : أما إذا كان المراد بالاندراج تحت أصل معمول به هو تعدد الطرق أو وجود شاهد له من القرآن أو السنة ونحو ذٰلك ؛ فإنه بمجموع طرقه ونحوها يرتقي إلىٰ درجة الحسن لغيره ، ويصير حجة يعمل به حسبما سبق بيانه ، ولا يسمىٰ ضعيفاً ، فلا يحتاج إلىٰ بقية الشروط ، وهٰذا خاصة في مفهوم المتأخرين الذين أصبح الحديث في مصطلحهم صحيحاً وحسناً وضعيفاً ، فيكون الخلاف حينئذ لفظياً ، وتكون الشروط الواردة غير متوقَّف عليها ، نعم ، بالنسبة للسابقين الذين قسموا الحديث إلىٰ صحيح وضعيف ؛ فالضعيف ـ الذي يقدمونه على الرأي في اصطلاحهم ـ هو الحسن في اصطلاح المتأخرين .

بيَّن فضيلة د . بدر العماش أن المراد بالأصل المعمول به : أن يكون العمل الذي جاء في الحديث الضعيف قد ثبتت شرعيته بالكتاب أو السنة ، سواء ثبت أنه مُرَغَّب فيه أو منهي عنه ، ثم يأتي حديث بعد ذٰلك فَيُبَيِّن مقدار ثواب ذٰلك العمل أو مقدار عقابه فحسب ، وهٰذا المعنىٰ سبق أن أوضحه العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ في مقدمة كتابه « تمام المنة » (ص ٣٥) .

وينظر « مجموع الفتاوىٰ » (٦٥/١٨) ، و« الفتاوى الكبرىٰ » لشيخ الإسلام (٣٤٤/٥) ، و« تبيين العجب » (٣) .

(٢) وهناك شرط ذكره الحافظ ابن حجر في « تبيين العجب » (٣) أنه لا يشهر العمل به ، وعزا إلى العز بن عبد السلام أن معنىٰ كلامه كذٰلك .

أعني : مسألة العمل بالحديث الضعيف ـ فقد جرىٰ فيها الكلام الذي جرىٰ في مسألة العمل بالحديث الضعيف اتفاقاً واختلافاً ، وقد سبق تفصيل ذٰلك بما يغني عن الإعادة .

أما الآراء في هٰذه المسألة فيمكن إيجازها فيما يلي :

١ ـ اتفق العلماء جميعاً علىٰ منع رواية الحديث الموضوع ، أو الحديث الضعيف شديد الضعف الذي لا يمكن زوال ضعفه ، وإذا رُوي فلا بد أن يقرن ببيان وضعه أو ضعفه ؛ خروجاً من الوقوع في الوعيد الوارد في الحديث الذي رواه الإمام مسلم في مقدمة « صحيحه » بإسناده إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من حدث عني بحديث يرىٰ أنه كذب ؛ فهو أحد الكاذبين »[١] .

وكذٰلك حديث : « من كذب علي متعمداً ؛ فليتبوأ مقعده من النار »[٢] .

٢ ـ كذٰلك اتفق العلماء علىٰ أنه لا يجوز رواية الحديث الضعيف الشديد الضعف فيما يتعلق بالقرآن من وجوه قراءاته أو تفسيره أو أسباب نزوله أو نسخه أو تخصيصه ، وكذٰلك فيما يتعلق بالعقائد ، وذٰلك فيما يتناول ما يجب ، وما يجوز ، وما يمتنع في حق الله تعالىٰ بالنسبة لذات الله تعالىٰ وأسمائه وصفاته أو أفعاله .

وكذٰلك ما يتعلق بالأمور الغيبية والأمور التوقيفية ، وكذٰلك ما يتعلق بالأحكام من حيث الحل أو الحرمة .

---

(١) م : (المقدمة ، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين ، والتحذير من الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، (٩) .

(٢) الحديث متواتر ، وقد أخرجه أصحاب الكتب الستة وغيرهم ، وهو أشهر من أن يشار إلىٰ من أخرجه .

٣ ـ **اختلف العلماء** في رواية الحديث الضعيف فيما يتعلق بفضائل الأعمال ونحوها من القصص والمواعظ والترغيب والترهيب **إلىٰ فريقين** :

١ ـ منع رواية الحديث الضعيف في الفضائل ونحوها ؛ وهم المانعون من العمل بالحديث الضعيف ، وقد تبيّن وجهة نظرهم في ذٰلك .

٢ ـ جواز رواية الحديث الضعيف في الفضائل ونحوها ؛ وهم القائلون بجواز العمل بالحديث الضعيف كما سلف بيانه .

٤ ـ كيفية رواية الحديث الضعيف :

الحديث الضعيف إما أن يرویٰ بسند أو يرویٰ بغير سند :

فإن روي بسند : فالعلماء علىٰ جواز ذٰلك دون بيان لضعفه ؛ لأن الراوي بذكره الإسناد يحيل الناظر إلى البحث عن صحته وتتبع رواته ، وقد اشتهر عند علماء الحديث قولهم : (من أسند الحديث فقد أحالك علىٰ إسناده والنظر في أحوال رواته) ، والبحث عنهم ، ومن أرسل منهم حديثاً مع علمه ودينه وإمامته وثقته ؛ فقد قطع لك بصحته ، وكفاك النظر فيه .

أما إذا روي الحديث بغير إسناد فللراوي أحد أمرين :

أ ـ أن يورد الحديث ويشير إلىٰ ضعفه عقب ذكر الحديث .

ب ـ أن يذكر الحديث مُصَدِّراً له بصيغة التمريض كأن يقول : رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، أو يُروىٰ عنه ، ونحو ذٰلك ، أما إذا رواه بصيغة الجزم في نسبته إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فقد اتفق العلماء علىٰ منع ذٰلك ، والله أعلم .

❁ ❁ ❁

٥ ـ أقسام الحديث الضعيف :

أشرت فيما سبق إلىٰ أن **منشأ الضعف في الحديث وأسبابه** ، يرجع **إلىٰ أمور ثلاثة** ؛ هي : الطعن في ضبط الراوي ، أو الطعن في عدالته ، أو الطعن بجهالته[1] ، وسأتناول في هـٰذه العجالة الكلام علىٰ كل قسم ، مبيناً ما ينطوي تحته من أنواع اشتهرت لدىٰ علماء الحديث باسم خاص ، فأقول وبالله التوفيق :

القسم الأول : وهو ما كان الضعف فيه ناشئاً من قبل الطعن في ضبط الراوي .

وقبل أن أعرض لتفصيل هـٰذا القسم أبيِّن معنى الضبط :

أصل الضبط : الحفظ بالجزم[2] ، وحيث إن الراوي يؤدي الحديث كما تحمله دون زيادة أو نقصان ، دلَّ ذٰلك علىٰ حفظه وإتقانه .

والضابط من الرواة : هو الذي يقل خطؤه في الرواية ، **وغير الضابط** : هو الذي يكثر غلطه ووهمه فيها ، سواء كان ذٰلك لضعف استعداده ، أو لتقصير في اجتهاده[3] .

والمراد بالضبط : أن يكون حفظه لما يسمعه أرجح من نسيانه وعدم حفظه ، وذكره له أرجح من سهوه ، فلا يضره طروء النسيان والسهو والوهم أحياناً ، فإن هـٰذا لا يخلو منه أحد[4] .

---

(١) وقد أرجع بعضهم أسباب الرد إلىٰ أمرين فقط ، قال الجزائري : (وقد أرجع بعضهم سبب الرد إلىٰ أمرين : أحدهما عدم الاتصال في السند ، والثاني وجود أمر في الراوي يوجب طعناً) ، توجيه النظر (٢٤١) ، فقوله : (وجود أمر في الراوي يوجب طعناً) يشمل الطعن في الراوي أو الحكم بجهالة الراوي ، لـٰكن ما ذهبت إليه من تقسيم أكثر إيضاحاً ، والله أعلم .

(٢) انظر : « القاموس المحيط » (٢/٣٧٠) .

(٣) توجيه النظر (٣٢) .

(٤) انظر « قواعد في علوم الحديث » (١٩٨) .

ويُعرف كون الراوي ضابطاً : بأن تُعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان ؛ فإن وجدنا رواياته موافقة ـ ولو من حيث المعنىٰ ـ لرواياتهم ، أو موافقة لها في الأغلب ، والمخالفة نادرة ؛ عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً ، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم ؛ عرفنا اختلال ضبطه ولم يُحْتَجّ بحديثه[1] .

فإذا أخلَّ الراوي بهٰذا الشرط في حديثه ؛ ضُعِّفَ حديثه ولم تُقبل روايته .

ولما كانت مراتب الضبط متفاوتة ، والإخلال فيه مُتَبَايِناً ، فتارة يكون عدم الضبط نادراً ، وأحياناً يكون الغالبَ علىٰ حديث الراوي ، وفي بعض الأحيان يكون عدم الضبط بإسقاط بعض المتن ، وأحياناً يكون بزيادة في المتن ؛ وليست منه ، وتارة يكون بتقديم أو تأخير ، أو بتغيير في إسناد الحديث ، أو بتبديل في شكل الكلمة أو نقطها ـ إعجاماً وإهمالاً ـ فقد راعىٰ علماء الحديث كل ذٰلك ، وأطلقوا علىٰ كل نوع من هٰذه الأنواع أسماء مُعَيَّنَة ، تنحصر كلها تحت اسم الحديث الضعيف ، وترجع كلها إلىٰ عدم ضبط الراوي .

وسأشير بإيجاز إلىٰ هٰذه الأنواع حسب تعريف علماء الحديث لكل نوع :

١ ـ الحديث الشاذ :

والمعتمد في تعريفه لدىٰ علماء أصول الحديث هو : ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أرجح منه[2] ، فمخالفة الراوي وإن كان ثقة لمن هو

---

(١) انظر « علوم الحديث » (٩٥ ـ ٩٦) ، و« تدريب الراوي » (٢٠١) .

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (١١٩) ، علوم الحديث (٦٨) ، الخلاصة (٦٩) ، تدريب ◄

أوثق منه لمزيد ضبط ، أو كثرة عدد ، أو غير ذٰلك من وجوه الترجيح مظنة لوهمه ، وعدم ضبطه لهٰذا الحديث بعينه ، فيحكم عليه بالشذوذ ، ويوصف الراجح بالمحفوظ .

ويقع الشذوذ في المتن ، كما يقع في الإسناد .

٢ ـ الحديث المنكر :

والمعتمد في تعريفه لدىٰ غالب المحدِّثين لا سيما المتأخرين منهم أنه : ما رواه الضعيف مخالفاً للثقات [١] ، وعلىٰ هٰذا التعريف يظهر في الحديث علتان :

الأولىٰ : كون راويه ضعيفاً .

الراوي (١٤٦ ـ ١٤٩) ، توجيه النظر (٢٢٠ ـ ٢٢٢) ، لمحات في أصول الحديث (٢٥٥ ـ ٢٦٠) ، وقد اختلف علماء الحديث في تعريف الحديث الشاذ ، فعرفه الشافعي ـ رحمه الله ـ وكذٰلك جماعة من أهل الحجاز بأنه : (ما رواه الثقة مخالفاً لما روى الناس) ، وعرفه أبو يعلى الخليلي بأنه : (ما ليس له إلا إسناد واحد ، يشذ به شيخٌ ـ ثقة كان أو غير ثقة ـ فما كان عن غير الثقة فمتروك لا يقبل ، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به) ، وعرفه الحاكم بأنه : (حديث يتفرَّد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذٰلك الثقة) ، فتلخص من أقوالهم تعريفان للحديث الشاذ :

أ ـ الحديث الشاذ : هو الحديث الذي تفرد به راوٍ ، وقد قيَّد الحاكم كون الراوي المتفرد بأنه ثقة ، أما الخليلي : فقد أطلق ذٰلك ، فالشذوذ في اعتبارهما هو مطلق التفرد ، واعْتُرِضَ عليهما بأفراد الثقات التي أُخرجت في « الصحيحين » ، إذ يلزم من تعريفهم ردّها ، لا سيما وقد قالا بعدم قبول الحديث الشاذ .

ب ـ **التعريف الثاني** : هو الحديث الذي خالف فيه الثقة من هو أوثق منه ، أو أرجح منه ، ومن ذهب إلىٰ هٰذا التعريف لم يكتف بالتفرد ، بل لا بد من المخالفة ، وهٰذا هو الذي استقر عليه علماء الحديث في تعريف الحديث الشاذ بحسب الاصطلاح ، واشترطوا في صحة الحديث انتفاء الشذوذ ؛ لأن مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه مظنة الوهم وعدم الضبط .

(١) تدريب الراوي (١٥٢) ، لمحات في أصول الحديث (٢٦٠) ، توجيه النظر (٢٢٢ ـ ٢٢٣) . وما أوردته من تعريف للمنكر هو ما استقر عليه الاصطلاح ، وقد ذهب ابن الصلاح والطيبي إلىٰ أن الشاذ والمنكر نوع واحد ، وأنهما مترادفان ، **وله معنيان** :

والثانية : كونه مخالفاً للثقات ، فيقال لمن هٰذا حديثه : منكر ، ويوصف مقابله بالحديث المعروف ، وتكون النكارة في الإسناد والمتن .

وجعل بعضهم المنكر شاملاً للحديث الذي ينفرد بروايته من فحش غلطه ، أو كثرت غفلته ، أو تبيَّن فسقه بغير الكذب ، وهٰذا علىٰ رأي من لم يشترط في المنكر مخالفة راويه للثقات(1) .

٣ ـ الحديث المضطرب :

هو الحديث الذي يُرْوَىٰ من قبل راوٍ ، أو رُواة متعددين ، علىٰ أوجه مختلفة متساوية لا يمكن الترجيح بينها ولا الجمع ، وهٰذا الاختلاف مُشعِر بعدم ضبط الراوي ، أو الرواة ؛ إذ يُشترط في قبول الحديث كون الراوي ضابطاً ، وغالباً ما يكون الاضطراب في السند ، وقد يقع في المتن(2) .

الأول : الحديث الذي رواه ثقة أو غير ثقة وخالف من هو أرجح منه ، فإنه يسمىٰ شاذاً منكراً .
الثاني : الحديث الذي تفرد به غير ثقة ، سواء خالف أو لم يخالف ، فإنه يسمىٰ شاذاً ومنكراً .
وقد عرف البرديجي المنكر بأنه : (الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته ، لا من الوجه الذي رواه منه ، ولا من وجه آخر) .
والإمام أحمد ممن يطلق كلمة منكر الحديث على التفرد أيضاً . انظر إيضاح هٰذه المسألة في « علوم الحديث » (٧١ ـ ٧٤) ، وتعليقات د . نور الدين العتر علىٰ « مقدمة ابن الصلاح » ، وكذٰلك « الرفع والتكميل » (١٤٣ ـ ١٥٢) ، و« تعليقات أبي غدة » ، وكذٰلك « توجيه النظر » (٢٢٠ ـ ٢٢٤) ، و« تدريب الراوي » (١٥١ ـ ١٥٣) ، و« قواعد في علوم الحديث » (٢٥٨ ـ ٢٦٢) ، و« الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين » (١٤٤ ـ ١٤٥) ، و« لمحات في أصول الحديث » (١٦٠ ـ ١٦٣) .

(١) توجيه النظر (٢٥٣) .

(٢) ويعزو الجزائري ذٰلك إلىٰ أن المحدثين إنما قلَّ حكمهم علىٰ متن الحديث ؛ لأن ذٰلك ليس من شأنهم ، وإنما هو من عمل المجتهدين من الفقهاء ، لذا كان جلُّ اهتمامهم موجهاً إلى النظر في الأسانيد التي هي مجال بحثهم . انظر « توجيه النظر » (٢٥٧) ، وليس هٰذا علىٰ إطلاقه ؛ فقد قال الحافظ ابن حجر في « النكت » (٢/٧٩٠ ـ ٧٩١) : (وأما الاختلاف الذي يقع في المتن ؛ فقد أعلَّ به المحدثون والفقهاء كثيراً من الأحاديث ، وأمثلة ذٰلك كثيرة) .

فإن أمكن الترجيح بين الروايات بأحد أوجه الترجيح فلا يُسَمَّى الحديث مضطرباً ، بل المقبول يكون راجحاً ، والمردود مرجوحاً [١] .

٤ ـ الحديث المعلّ :

وهو الحديث الذي اطُّلِعَ فيه علىٰ علة قادحة تقدح في صحته مع أنَّ ظاهره السلامةُ منها ، وسماه غالب المتقدمين بـ (المعلول) [٢] ، وأطلق عليه المتأخرون اسم المعلل [٣] .

وتُدرك العلة : بتفرد الراوي ، أو بمخالفة غيره له ، مع قرائن تَنْضَمُّ إلىٰ ذٰلك يتنبَّـه لها العارف بهـٰذا الشـأن ؛ كإرسـال في الموصـول ، أو وقف في المرفـوع ، أو دخـول حديـث فـي حديـث ، أو وهـم ، أو غيـر ذٰلك ، بحيث

---

(١) انظر « علوم الحديث » (٨٤ ـ ٨٥) ، و« تدريب الراوي » (١٦٩ ـ ١٧٠) ، و« الخلاصة » (٧٦) ، و« توجيه النظر » (٢٥٧) ، و« لمحات في أصول الحديث » (٢٤٧ ـ ٢٥١) ، و« قواعد في علوم الحديث » (٤٤) (١٦٥ ـ ١٦٦) ، و« الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين » (١٤٤ ـ ١٤٥) .

وهنا مسألة يجدر الإشارة إليها ؛ فقد قال السيوطي : (وقع في كلام شيخ الإسلام ـ ابن حجر ـ أن الاضطراب قد يجامع الصحة ؛ وذٰلك بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد ، وأبيه ، ونسبته ونحو ذٰلك ، ويكون ثقة ، فيحكم للحديث بالصحة ، ولا يضر الاختلاف ـ فيما ذكر ـ مع تسميته مضطرباً ، وفي « الصحيحين » أحاديث كثيرة بهـٰذه المثابة ، وكذا جزم الزركشي بذٰلك في « مختصره » فقال : وقد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسمي الصحيح والحسن) .

قلت : وهـٰذا فيما إذا كان الاختلاف في الأسماء مع معرفة الأشخاص وتوثيقهم إذا أُمِن اللبس في أن يكون المخْتَلَف فيه ضعيفاً مردود الرواية ، ويلحق الاختلاف في بعض ألفاظ الحديث بحيث لا يؤثر الاختلاف في الحكم الناتج منه ، والله أعلم .

(٢) ممن جاء في كلامه (المعلول) : الإمام البخاري والترمذي وابن عدي والدارقطني وأبو يعلى الخليلي والحاكم وغيرهم . انظر « توجيه النظر » (٢٦٤) ، و« لمحات في أصول الحديث » (٢٦٤) هامش .

(٣) وممن عبَّر بالمعلل : الحافظ ابن حجر . انظر « لمحات في أصول الحديث » (٢٦٤ ـ ٢٦٥) هامش .

يغلب علىٰ ظنه فيحكم بعدم صحة الحديث ، أو يتردد فيتوقف فيه .

وتُعرف العلة : بتتبع رواة الحديث وجمع طرقه وأسانيده ، والنظر في اختلاف رُواته واعتبار مكانتهم في الحفظ ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط .

والإعلال : يدخل في عدد من الأبواب الأخرىٰ ؛ لأنه يشمل الطعن في الحديث علىٰ سبيل الإجمال ، وبعد كشف العلة وبيانها يلحق الحديث بالنوع الذي يندرج تحته ؛ مما اتَّصَفَ باسم خاص ؛ كالشذوذ ، والاضطراب ، والإدراج ، والانقطاع ، والإرسال ، والإعضال ، وغير ذٰلك .

وأبرز صفات العلة : هو كونها خفيةً فتغاير الأنواع التي لها مُسَمَّيَاتٌ خاصة ، ولهٰذا كانت مما يَخْتَصُّ به الجهابذة المتمرسون ، والأئمة والأعلام في هٰذا الشأن ، علىٰ أن المتتبع لصنيع المحدثين يرىٰ كثيراً منهم يعلون الحديث بكل علة خفية كانت أو ظاهرة ، بل توسَّع بعضهم حتىٰ أعل بالعلة غير القادحة ، فأعل الرواية المتصلة بالمرسلة ، بل جعل بعضهم النسخ علة ، حتىٰ جاء قولهم : (من الصحيح صحيح معلول)[١] .

والعلة كما تكون في السند تكون في المتن ، إلا أن الغالب فيها كونها في السند .

٥ ـ الحديث المدرج :

هو أن يُورَدَ في متن الحديث أو إسناده ما ليس منه ؛ علىٰ وجهٍ يُوهِم أنه منه[٢] .

---

(١) انظر « علوم الحديث » (٨١ ـ ٨٤) ، و« الخلاصة » (٧٠ ـ ٧٣) ، و« تدريب الراوي » (١٦١ ـ ١٦٦) ، و« توجيه النظر » (٢٦٤ ـ ٢٦٥) ، و« قواعد في علوم الحديث » (٤٣ ـ ٤٤) ، و« الإمام الترمذي » (١٤٨ ـ ١٥٢) ، و« لمحات في أصول الحديث » (٢٦٤ ـ ٢٧٣) .

(٢) توجيه النظر (١٧١) .

والإدراج يكون في المتن ويكون في الإسناد ، وإن كان الثاني مردُّه إلى الأول ؛ لأن الإدراج في الحقيقة إنما يكون في المتن[1] .

والإدراج في المتن يكون علىٰ ثلاثة أنواع :

١ ـ أن يكون الإدراج في أول متن الحديث ؛ وهو قليل .

٢ ـ أن يكون الإدراج في وسط المتن ، ونادراً ما يوجد .

٣ ـ أن يكون الإدراج في آخر المتن ؛ وهو الغالب المشهور .

وغالب الإدراج إنما يأتي لتفسير غريب ، أو لتوضيح مشكل ، أو لبيان مجمل .

والإدراج في الإسناد علىٰ أربعة أضرب :

١ ـ أن يكون للراوي حديثان بإسنادين مختلفين ، فيأتي شخص ويروي عنه أحد الحديثين بإسناده ، ويُدرج متن الحديث الآخر كله أو بعضه في الحديث الأول علىٰ أنهما حديث واحد .

٢ ـ أن يكون بعض الرواة سمع الحديث بأسانيد مختلفة فيها ألفاظ متغايرة ، فيأتي راوٍ آخر سمع منه تلك الروايات المختلفة فيجمعها في إسناد واحد من غير بيان للاختلاف ، فيدرج بعض الروايات في بعض .

٣ ـ أما الضرب الثالث فله صورتان :

أ ـ أن يكون الحديث عند راويه بإسناد إلا طرفاً منه ، فهو عنده بإسناد آخر ، فيروي الراوي عنه الحديث جميعه بالإسناد الأول[2] .

---

(١) لمحات في أصول الحديث (٢٩٩) .

(٢) علوم الحديث (٨٦ ـ ٨٨) ، تدريب الراوي (١٧٣ ـ ١٧٨) ، توجيه النظر (١٧٠ ـ ١٧٣) ، لمحات في أصول الحديث (٢٩٨ ـ ٣٠١) ، التقييد والإيضاح (١٢٧ ـ ١٣٠) .

ب ـ أن يسمع الراوي الحديث من شيخه إلا طرفاً منه لم يسمعه من شيخه مباشرة ، وإنما تحمَّله بواسطة ، ثم يروي الراوي الحديث جميعه عنه عن شيخه دون الإشارة إلى الواسطة (١) .

٤ ـ أن يذكر الراوي إسناده لحديث ثم يعرض له عارض ، فيذكر كلاماً من عند نفسه ليس للحديث فيه مدخل ، فيظن بعض من سمعه أن هٰذا الكلام هو متن الإسناد الذي ذكره فيرويه عنه علىٰ أنه حديث (٢) .

ويعرف الإدراج بورود الحديث منفصلاً في رواية أخرىٰ موثقة خالية من الزيادة ، أو بالنص على الإدراج من قبل الراوي نفسه ، أو من بعض الأئمة المطلعين ، وقد يعرف أيضاً باستحالة صدوره من النبي صلى الله عليه وسلم (٣) .

والحامل على الإدراج في الحديث دافعان :

أ ـ أن يقصد بالإدراج تفسير غريب ، أو توضيح مشكل ، أو بيان مجمل ، أو الاستدلال بمتن الحديث علىٰ حكم شرعي أو رَدِّهِ .

ب ـ الدافع الثاني : وهو التمويه ، أو الخطأ ، أو الإغراب .

وحكم الإدراج في الحديث : الحرمة إذا تعمد ، ويتساهل في الدافع الأول ، وينبغي أن يُفَرَّق بين كلامه وبين كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، قال ابن السمعاني : (من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة ، وممن يحرف الكلم عن مواضعه ، وهو ملحق بالكذابين) (٤) .

---

(١) توجيه النظر (١٧٣) ، وقد أفرد هٰذا النوع بالذكر دون غيره .

(٢) لمحات في أصول الحديث (٣٠٢) ، وقد أفرد هٰذا النوع بالذكر دون غيره ولم يشر إلى النوع الثالث ، وكلهم قسموا مدرج الإسناد إلىٰ ثلاثة ، وجمعاً بين كلامهم قسمته إلىٰ أربعة أقسام .

(٣) لمحات في أصول الحديث (٣٠٢ ـ ٣٠٣) .

(٤) تدريب الراوي (١/٣٢٢) ، توجيه النظر (١٧٢) .

أما المخطئ : فلا يلحقه الإثم لخطئه ، لٰكن هل يلحق الحديث المدرج بالحديث الموضوع أو لا ؟ هٰذا ما سنبينه فيما يأتي إن شاء الله تعالىٰ عند الكلام على التعمد في الوضع وعدم التعمد[1] .

٦ ـ الحديث المقلوب :

هو الحديث الذي وقعت فيه المخالفة بالتقديم أو التأخير ، أو التبديل أو التغيير[2] .

وقال بعضهم في تعريفه : هو أن يعطي أحد الشيئين ما اشتهر للآخر[3] .

وقيل : هو أن يكون الحديث علىٰ وجه فينقلب بعض ألفاظه على الراوي فيغير معناه[4] .

والقلب يكون في المتن ، ويكون في السند .

أما القلب في المتن : فله نوع واحد ، وذٰلك بتقديم أو تأخير في متن الحديث يؤدي إلىٰ تغيير المعنىٰ .

وأما القلب في الإسناد : فأنواع :

أ ـ ما كان القلب فيه بتقديم أو تأخير في اسم الراوي واسم أبيه ؛ مثل : كعب بن مرة بمرة بن كعب ، والوليد بن مسلم بمسلم بن الوليد .

ب ـ أن يكون الحديث مشتهراً براوٍ من الرواة ، فيأتي أحد الرواة فيبدل

---

(١) انظر : « علوم الحديث » (٨٦ ـ ٨٩) ، و« التقييد والإيضاح » (١٢٧ ـ ١٣٠) ، و« تدريب الراوي » (١٧٨) ، و« توجيه النظر » (١٧٠ ـ ١٧٣) ، و« لمحات في أصول الحديث » (٢٩٨ ـ ٣٠٣) ، و« الخلاصة » (٤٩ ـ ٥٠) .

(٢) توجيه النظر (٢٥٤) ، قواعد في علوم الحديث (٤٤) .

(٣) توجيه النظر (٢٥٥) .

(٤) توجيه النظر (٢٥٦) .

الراوي ـ المشتهر بالرواية ـ بآخر من طبقته لم تُعرف عنه هـٰذه الرواية .

جـ ـ أن يعمد إلىٰ إسناد متن فيجعله لمتن آخر ، ويجعل من الإسناد الثاني إسناد المتن الأول .

والدافع للقلب إما الوهم ، وإما الخطأ ، وهو دليل علىٰ عدم ضبط الراوي ، ولذا يحكم على الحديث المقلوب بالضعف ، هـٰذا بالإضافة إلىٰ أنه يخل بفهم السامع ويحمله على الخطأ .

وقد يكون الدافع لقلب الحديث التعمد والقصد ، ولذٰلك أسباب ؛ منها :

١ ـ أن يقصد بقلبه الحديث اختبار حفظ المحدث ، أو معرفة كونه ممن يقبل التلقين أو لا يقبله ، وقد أجاز العلماء تَعَمُّد القلب لهـٰذا الغرض بشرط ألا يَسْتَمِرَّ عليه ، بل ينتهي بانتهاء الحاجة ولا يَسْتَقِرَّ حديثاً .

٢ ـ أن يقصد بالقلب الإغراب ؛ ليرغب في روايته ، أو ليُعَدِّدَ طرقه للاحتجاج به ، لا سيما إذا قلب الإسناد علىٰ ثقة .

وقد اتفق علماء الحديث علىٰ أن هـٰذا النوع من القلب حرام ، وقد يطلق علىٰ فاعله أنه سارق للحديث ، وهو من أنواع الوضع ؛ إذ اشتهر عن بعض الوضاعين فعله ، وسيأتي مزيد تفصيل له في حينه إن شاء الله تعالىٰ[١] .

ويدل على القلب أمران :

أولاً : أن ترد رواية الثقات مخالفة للرواية المقلوبة ، مبينة بذٰلك عدم ضبط الراوي فيما رواه .

ثانياً : أن يدل على القلب ما يقتضيه وجه الكلام ومعناه ؛ إذ يدل

---

(١) انظر (١/٣٨٩) .

الحديث علىٰ خلاف ذٰلك مما هو مستبعد من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو فعله مثل قوله : « حتىٰ لا تعلم يمينه ما تنفق شماله » إذ المعهود أن الإنفاق يكون باليد اليمنىٰ دون الشمال إلىٰ غير ذٰلك[١] .

٧ ـ الحديث المصحَّف :

وهو ما وقعت المخالفة فيه بتغير النقط في كلمة منه مع بقاء صورة الخط[٢] .

والتصحيف يقع في المتن ، ومثاله : حديث « من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال . . . » الحديث[٣] ؛ فقد صحفه الصولي فرواه « من صام رمضان وأتبعه شيئاً من شوال »[٤] .

وكما يقع التصحيف في المتن يقع في الإسناد ؛ مثاله : العوام بن مراجم ؛ فقد صحفه يحيى بن معين بالعوام بن مزاحم[٥] .

٨ ـ الحديث المحرَّف :

هو ما وقعت فيه المخالفة بتغير في شكل الكلمة مع بقاء صورة الخط[٦] .

---

(١) انظر : « علوم الحديث » (٩١ ـ ٩٢) ، و« الخلاصة » (٧١ ـ ٧٧) ، و« تدريب الراوي » (١٩١ ـ ١٩٤) ، و« توجيه النظر » (٢٥٤ ـ ٢٥٦) ، و« لمحات في أصول الحديث » (٢٥١ ـ ٢٥٥) .

(٢) انظر « توجيه النظر » (٢٦١) ، و« قواعد في علوم الحديث » (٤٠) .

(٣) أخرجه مسلم : (كتاب الصوم ، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعاً لرمضان) ح (١١٦٤) ، وأبو داود : (كتاب الصوم ، باب في صوم ستة أيام من شوال) ح (٢٤٣٣) ، والترمذي : (كتاب الصوم ، باب ما جاء في صيام ستة أيام من شوال) ، رقم (٧٥٩) ، وابن ماجه : (كتاب الصيام ، باب صيام ستة أيام من شوال) ، رقم (١٧١٦) .

(٤) علوم الحديث (٢٥٥) .

(٥) علوم الحديث (٢٥٢) .

(٦) توجيه النظر (٢٦١) ، قواعد في علوم الحديث (٤١) .

ويقع التحريف في المتن ، ومثاله في حديث : « ثم يخرج من النار من قال : لا إلٰه إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذَرَّة » ، قال فيه شعبة : « ما يزن ذُرَة » ـ بالضم والتخفيف ـ فنُسِبَ فيه إلى التحريف[1] .

وكذٰلك يقع التحريف في الإسناد ، كأن يقال في : بَشِير ـ بالفتح فالكسر ـ بُشَير : بالضم فالفتح .

وقد يطلق كل من التصحيف والتحريف علىٰ ما يشمل الآخر ، وقد يطلق كل منهما علىٰ كل تغيير يقع في الكلمة ، ولو مع عدم بقاء صورة الخط[2] .

وقد قسَّم ابن الصلاح التصحيف والتحريف إلىٰ قسمين من حيث إن الخطأ ينشأ من جهة السمع ، ومن جهة البصر ، فقال : (**وينقسم** ـ قسمةً أخرىٰ ـ إلىٰ قسمين : **أحدهما** : تصحيف السمع ، **والآخر** : تصحيف البصر)[3] .

كما قسَّمه تقسيماً آخر من جهة اللفظ والمعنىٰ فقال : (وينقسم ـ قسمة ثالثة ـ إلىٰ تصحيف اللفظ ، وهو الأكثر ، وإلىٰ تصحيف يتعلق بالمعنىٰ دون اللفظ)[4] .

---

(١) علوم الحديث (٢٥٣) ، والحديث أخرجه البخاري ، ح (٧٤١٠) ، ومسلم ، ح (١٩٢) ، وذكر مسلم تصحيف شعبة .

(٢) توجيه النظر (٢٦١) ، وهو الذي سار عليه ابن الصلاح في كتابه ، حيث أطلق على الجميع اسم المصحف . انظر « علوم الحديث » (٢٥٢ ـ ٢٥٦) ، و« التقييد والإيضاح » (٢٨٢ ـ ٢٨٥) ، و« تدريب الراوي » (٣٨٤ ـ ٣٨٦) ، ثم قال : (**تنبيه** : قسم شيخ الإسلام هٰذا النوع إلىٰ قسمين : **أحدهما** : ما غير فيه النقط فهو المصحف ، **والآخر** : ما غُيِّر فيه الشكل مع بقاء الحروف فهو المحرف) .

(٣) علوم الحديث (٢٨٣) .

(٤) علوم الحديث (٢٨٣) .

هٰذه أهم الأنواع التي أطلق عليها علماء الحديث أسماء معينة ، وحكموا عليها بالضعف ، ومنشأ الضعف فيها هو عدم ضبط الراوي .

القسم الثاني : ما كان الضعف فيه ناشئاً بسبب الجهل بعدالة الراوي .

وإنما تكون الجهالة بعدم معرفة عين الراوي ، أو حاله ، أو إبهامه ، أو سقوطه من السند ، سواء كان السقط من أول السند ، أو من وسطه ، أو من آخره ، وسواء كان السقط على التوالي أو لا .

وقد وضع العلماء لكل نوع من هٰذه الأنواع اسماً يخصه ، وإليك بيان ذٰلك بالتفصيل :

١ ـ المجهول :

وينقسم إلىٰ ثلاثة أقسام[1] :

أ ـ مجهول العين .

ب ـ مجهول الحال .

جـ ـ المستور .

أ ـ مجهول العين :

عرفه الجمهور : بأنه من لم يرو عنه إلا واحد ولم يوثق .

فمدار جهالة العين ومعرفتها عندهم على الراوي عنه ، فمن روىٰ عنه واحد فقط فهو مجهول العين عندهم ، إلا إذا زكَّاه واحد من أئمة الجرح

(١) قسَّم الخطيب المجهول إلىٰ قسمين ، وهو الذي اعتمده الحافظ ابن حجر ، وتقسيم ابن الصلاح لا يوجد في الواقع في كتب الجرح والتعديل ، وإنما هو تقسيم عقلي أخذه من كتب أصول الفقه ، ولو فُرِض وجوده فإنما كان ذٰلك بين ظهراني الأئمة عندما كان الجرح والتعديل علىٰ قدم وساق ، كما أفاده د . عبد العزيز العبد اللطيف رحمه الله ؛ فالمستور هو نفسه مجهول الحال .

والتعديل ، فالتزكية ترفع عنه الجهالة ، ويمكن الاحتجاج به في الصحيح ، وبه يجاب علىٰ من اعترض علىٰ صاحبي الصحيح في إخراج رواية من لم يرو عنه إلا واحد ـ وهم ليسوا من الصحابة ـ بأن هٰؤلاء وإن تفرد بالرواية عنهم راوٍ واحد ، إلا أنهم وثقوا من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل ، فمجرد التوثيق كافٍ في رفع جهالته .

أما من روىٰ عنه اثنان فأكثر : فقد ارتفعت جهالة عينه وإن لم تثبت له العدالة الباطنة .

وذهب الحنفية في تعريفه : إلىٰ أنه من لم يعرف إلا بحديث أو حديثين وجهلت عدالته ، سواء انفرد بالرواية عنه واحد أم روىٰ عنه اثنان فصاعداً ، فالعبرة في جهالة العين عندهم قلة المروي عنه ، لا قلة الرواة عنه [١] .

وذهب أكثر علماء الحديث إلىٰ عدم قبول روايته ؛ لعدم الوقوف علىٰ عدالته ، وهٰذا في عامة الرواة إلا الصحابة ، فإن جهالتهم لا تضر ؛ لثبوت العدالة لهم بالصحبة مطلقاً .

وهناك من يرىٰ أن رواية مجهول العين تكون مقبولة إذا كان الراوي عنه لا يروي إلا عن ثقة ، وهو مذهب من لا يشترط التعدد في قبول الرواية ، وقيل : يقبل حديثه إذا كان مشهوراً ـ في غير العلم ـ بالزهد أو النجدة ، وإلا فلا يقبل .

وذهب الحنفية إلىٰ أن هٰذا المجهول إن كان صحابياً فلا تضر جهالته ، وإن كان غيره : فإما أن يظهر حديثه في القرن الثاني أو لا ؛ فإن لم يظهر : جاز العمل به في الثالث لا بعده ، وإن ظهر : فإن شهد له السلف بصحة

---

(١) انظر « قواعد في علوم الحديث » (٢٠٧) .

الحديث أو سكتوا عن الطعن فيه قُبِل ، أو ردوه رُدَّ ، أو قبله البعض ورده البعض مع نقل الثقات عنه : فإن وافق حديثه قياساً قُبِل ، وإلا رُدَّ[1] .

ب ـ مجهول الحال ، وهو مجهول الصفة :

وعرفوه بأنه : من روىٰ عنه اثنان فأكثر ولم يوثق .

فمدار جهالة صفته تتوقف علىٰ تزكية الأئمة له ؛ فإن زكَّاه واحد ارتفعت جهالة حاله ، وإلا بقي مجهول الحال .

حكم روايته : ذهب الشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم إلىٰ عدم قبول روايته ، بل لا بُدَّ من خبرة باطنة بحاله .

وقال أبو حنيفة وأتباعه : يكتفىٰ في قبول الرواية بظهور الإسلام والسلامة من الفسق ظاهراً ؛ أي : أنه مقبول الرواية عنده ، وقيل : إن كان من روىٰ عنه فيهم من لا يروي إلا عن عدل قُبل ، وإلا فلا[2] .

والفرق بين مجهول الحال ومجهول العين : أن مجهول الحال روىٰ عنه اثنان ، وأن مجهول العين لم يرو عنه إلا راوٍ واحد ، وإن اشتركا في أن كلّاً منهما لم يوثق ولم يجرح من قبل أئمة الجرح والتعديل .

جـ ـ المستور :

وهو من جهلت عدالته باطناً وعرفت عدالته في الظاهر ؛ بأن روي عنه ولم يجرح ، فعدم التجريح إنما يُثْبِت عدالته في الظاهر ؛ أما عدالته في الباطن فلا تثبت إلا بأقوال المزكين .

---

(١) انظر « قواعد في علوم الحديث » (٢٠٧) ، و« تدريب الراوي » (٢١٠ ـ ٢١١) ، و« قواعد في علوم الحديث » (٢٠٣ ـ ٢٠٤ ، ٣٢٩ ـ ٣٣٠) .

(٢) تدريب الراوي (٢١٠ ـ ٢١١) ، قواعد في علوم الحديث (٢٠٣ ـ ٢٠٤ ، ٣٢٩ ـ ٣٣٠) .

حكم روايته : ذهب كثير من العلماء إلىٰ قبول روايته ؛ لأن أمر الأخبار مبني علىٰ حسن الظن بالراوي ، ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن ، فاقتصر فيها علىٰ معرفة ذٰلك في الظاهر [١] .

٢ ـ المبهم :

وهو أن يروي الراوي عمن لا يسميه [٢] ، بأن يقال : (عن رجل) ونحوه ، أو يذكره بصيغة تعديل ؛ كقوله : (عن ثقة) ، وقد أدرج كثير من العلماء الكلام على المبهم ضمن الكلام علىٰ مجهول العين ، ولم يُفَرِّقوا بينهما ، مع أن بينهما فرقاً ؛ لأن مجهول العين سُمِّي ، لٰكنه غير معروف لدى المحدِّثين ، بخلاف المبهم حيث لم يُسَمَّ مطلقاً ، أو وُصِفَ بوصفٍ لا يميزه .

حكمه : والمبهم كما عرفت **نوعان** :

الأول : من لم يسم ، **وحكمه** عند علماء الحديث حكم مجهول العين [٣] ، وذٰلك لجهالة عدالته ؛ لأن من أُبْهِم اسمه لا تُعْرَف عينه ، فضلاً عن معرفة عدالته .

والثاني : أن يوصف بصفة تعديل كأن يقال : (حدثني الثقة) ، أو (حدثني من لا أتهم) ونحو ذٰلك ، فالأصح عدم قبوله ؛ لأنه قد يكون ثقة عند الراوي ، لٰكن لو سَمَّاه لظهر جرحه عند غيره ، بل الإضراب عن تسميته ريبة توقع في القلب تردداً [٤] .

---

(١) حاشية الأجهوري علىٰ شرح منظومة البيقوني (٦٧) .

(٢) علوم الحديث (١٠١) ، تدريب الراوي (٢١٠) ، التقييد والإيضاح (١٤٥) ، قواعد في علوم الحديث (٢٠٩) ، لمحات في أصول الحديث (٣٢٩ ـ ٣٣٠) .

(٣) لمحات في أصول الحديث (٣٣٠) .

(٤) علوم الحديث (٩٩ ـ ١٠٠) ، التقييد والإيضاح (١٤٣) .

وقيل : إن كان الراوي الموثق إماماً أجزأ ذٰلك في حق من يوافقه في مذهبه لا من يخالفه [١] .

وقد ذهب جماعة إلىٰ أن المبهم إذا كان في عصر التابعين أو القرون المشهود لها بالخير ، فإنه يُسْتَأْنَس بروايته ، ويُسْتَضَاء بها في مواطن [٢] .

٣ ـ المرسل :

أصح تعريف للحديث المرسل : هو ما أضافه التابعي إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وهٰذا التعريف الذي أوردته فيه تفريق بين الحديث المرسل والحديث المنقطع والمعضل والمعلق ، **وقد اختلف** المحدثون والفقهاء والأصوليون في تعريف المرسل **إلىٰ أقوال** هي :

أ ـ المرسل : ما سقط من إسناده راوٍ فأكثر .

ب ـ المرسل : هو قول التابعي الكبير : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

جـ ـ ما سقط من إسناده راوٍ واحد ، سواء كان المُرْسِل تابعياً أو غيره [٣] .

حكمه : وهو حديث ضعيف لدىٰ غالب المحدِّثين ، إلا إذا كان التابعي المرسِل ثقة ولا يروي إلا عن الثقات ، فحينئذ يقبل مُرْسَلُه ، أو إذا اعتضد مرسله بقرينة تدل علىٰ أن للحديث أصلاً ؛ وذٰلك بأن يرد متصلاً من طريق

---

(١) علوم الحديث (١٠٠) ، التقييد والإيضاح (١٤٣) .

(٢) لمحات في أصول الحديث (٣٣١) ، وقال التهانوي : (اختلف في قبول حديثه ، والذي ينبغي أن يكون مذهبنا : قبوله وإن أبهم بغير لفظ التعديل ، ولٰكن بمثل الشرط الذي اعتبرناه في المرسل ، وهو أن يكون من القرون الثلاثة دون ما عداها) ، قواعد في علوم الحديث (٢٠٣) .

(٣) انظر « جامع التحصيل لأحكام المراسيل » (٢ ـ ٢٢) .

آخر ، أو يَرِدَ مرسلاً من طريق غير طريق المرسل الأول ، أو يوافقه قول الصحابة بما لا مجال للرأي فيه [١] ، فيقبل حينئذٍ .

والموجب لرد المرسل : هو الجهل بعدالة الراوي ؛ لاحتمال أن يكون غير صحابي ، فيؤثر الجهل به ، لٰكن إذا ترجح كون الساقط صحابياً قُبِلَ مرسله ، ولذٰلك قبل العلماء مرسل الصحابي [٢] .

وهل يجوز تعمد الإرسال أو لا ؟ قال الحافظ ابن حجر : (إن كان شيخه الذي حدثه به عدلاً عنده وعند غيره فهو جائز بلا خلاف ، أو لا فممنوع بلا خلاف ، أو عدلاً عنده فقط أو عند غيره فقط فالجواز فيهما محتمل بحسب الأسباب الحاملة عليه) [٣] .

---

(١) ما أوردته هو مذهب غالب المحدثين في قبول الحديث المرسل ، **وقد اختلف العلماء في قبول المرسل إلىٰ مذاهب عشرة** كما أشار إلىٰ ذٰلك الحافظ العلائي والسيوطي ، إلا أنه **يمكن تلخيصها في ثلاثة مذاهب رئيسية** هي :

١ ـ **قبول المرسل مطلقاً** : فقد قبل بعضهم مراسيل القرون الثلاثة الأولىٰ ، وتجاوز البعض إلىٰ قبول كل مرسل ، سواء قرب عهد مُرْسِلِه أم بعد إذا كان الراوي عدلاً ، وذهب قوم إلىٰ أن المرسل أعلىٰ من المسند .

٢ ـ **رد المرسل مطلقاً** : فقد رد جماعة من العلماء المرسل مطلقاً من أي عصر كان ، بل ذهب بعضهم إلىٰ رد مراسيل الصحابة .

٣ ـ **قبول المرسل بشروط** ، ورد ما خالف ذٰلك : فمنهم من خص القبول بمراسيل كبار التابعين دون غيرهم ، ومنهم من ذهب إلىٰ قبول مراسيل الثقات الذين لا يروون إلا عن ثقات دون غيرهم ، وهٰذا الذي رجحته . انظر الكلام علىٰ مذاهب العلماء في قبول المرسل : « جامع التحصيل لأحكام المراسيل » (٥٣ ـ ٥٥) .

(٢) **والمقصود بمرسل الصحابي** : ما أخبر به الصحابي عن شيء وقع للنبي صلى الله عليه وسلم ونحوه مما يعلم أنه لم يحضره لغيابه ، أو لصغر سنه ، أو لتأخر إسلامه ، أو غير ذٰلك ، فهٰذا النوع من الأحاديث قبلها الأئمة ، إلا ما نقل عن أبي إسحاق الإسفراييني وطائفة يسيرة معه من رَدِّ مراسيل الصحابة ، لا للطعن فيهم ، وإنما لاحتمال أخذهم هٰذه الأحاديث عن التابعين ، والجهالة بالتابعي تؤثر في قبول الحديث . انظر التفصيل في ذٰلك في « جامع التحصيل » (٣١ ـ ٣٣) .

(٣) فتح المغيث (١/٢٧٤) هامش قواعد في علوم الحديث (١٥٥) ، وانظر بحث في المرسل ←

٤ ـ المنقطع :

وأصح ما قيل في تعريفه : هو الحديث الذي سقط من أثناء إسناده راوٍ أو أكثر لا على التوالي قبل الصحابي [(١)] ، وهو حديث ضعيف لجهالة الساقط ، وهي مؤثرة في حديثه [(٢)] .

ويعرف الانقطاع : بمجيء الحديث من طريق آخر ذكر فيه الساقط ، أو بالوقوف علىٰ أن الراوي لم يَلْقَ من رَوَىٰ عنه ، أو لم يسمع منه ذٰلك الحديث ، وينبغي أن يُلَاحَظ أن عبارة التحمل تكون بغير السماع [(٣)] .

٥ ـ المعضل :

وهو ما سقط من وسط إسناده ـ أو آخره ـ راويان أو أكثر على التوالي [(٤)] .

← في « علوم الحديث » (٤٧ ـ ٥١) ، و« التقييد والإيضاح » (٧٠ ـ ٧٥) ، و« تدريب الراوي » (١١٧ ـ ١٢٥) ، و« الخلاصة » (٦٥ ـ ٦٧) ، و« جامع التحصيل » (٧ ، ٥٥) ، وانظر هامش « قواعد في علوم الحديث » (١٣٨ ـ ١٦٠) ، و« لمحات في أصول الحديث » (٢٢٦ ـ ٢٣٤) .

(١) هـٰذا التعريف يفرق بين المنقطع والمعضل والمعلق ، وقد اختلف العلماء في تعريفه ، فقد جعله بعضهم هو والمرسل متساويين ، وهما شاملان لكل ما لم يتصل ، وخصَّه بعضهم في أن المنقطع يكون فيما دون الصحابي ، وعرف بعضهم المنقطع بأنه ما سقط منه الراوي أو أُبْهِم بأن ذُكِرَ بصيغة (رجل) ، أو (شيخ) ، أو نحو ذٰلك ، وأطلق بعضهم المنقطع علىٰ ما أُضيف إلى التابعي ، وما أوردته هو التعريف الذي استقر عليه الاصطلاح ، كما أن اختصاص كل نوع من أنواع الانقطاع باسمٍ أولىٰ . انظر « علوم الحديث » (٥١ ـ ٥٣) ، و« تدريب الراوي » (١٢٦ ـ ١٢٨) ، و« معرفة علوم الحديث » (٢٧ ـ ٢٩) ، و« قواعد في علوم الحديث » (١٦٣) ، و« لمحات في أصول الحديث » (٢٣٤ ـ ٢٣٧) .

(٢) **ومذهب الحنفية** : أن منقطع القرون الثلاثة مقبول ، وما بعد القرون الثلاثة إذا كان الراوي عدلاً قُبل ، وإلا فلا . انظر « قواعد في علوم الحديث » (١٦٣) .

(٣) إذ لو صرح بالسماع وثبت عدم لقائه أو سماعه فهو مشعر بكذبه ، ويعتبر ذٰلك ضرباً من الوضع .

(٤) وهـٰذا التعريف يخرج المنقطع والمرسل والمعلق . انظر « علوم الحديث » (٥٤ ـ ٥٦) ، و« التقييد والإيضاح » (٨١ ـ ٨٣) ، و« تدريب الراوي » (١٢٩ ـ ١٣٠) ، و« الخلاصة » (٦٥ ـ ٦٦) ، و« لمحات في أصول الحديث » (٢٣٧ ـ ٢٣٨) .

وهو حديث ضعيف لجهالة الساقطين في إسناده ، وهي مؤثرة في صحة الحديث [١] .

والمعضل أسوأ حالاً من المنقطع في مكان واحد ، وإلا فيتساويان إذا كان الانقطاع في أكثر من موضع ، والمنقطع في مكان واحد أسوأ حالاً من المرسل .

ويُعرف المعضل : بورود الحديث بإسنادٍ متصلٍ فيظهر فيه من سقط من الإسناد .

وبعضهم يطلق على المقطوع ـ مما لا مجال للرأي فيه ـ أنه معضل .

وذهب آخرون إلىٰ إطلاق المعضل على المقطوع إذا كان للرأي فيه مجال ، وورد الحديث من طريق آخر متصلاً ؛ فإن لم يَرِد من طريق آخر متصلاً ، سُمِّيَ مرسلاً ، وإنما كان معضلاً لسقوط اسم الصحابي ورسول الله صلى الله عليه وسلم منه [٢] .

٦ ـ المعلق :

هو ما حُذف من مُبْتَدَأ إسناده راوٍ أو أكثر ولو إلىٰ آخر الإسناد [٣] .

وهو حديث ضعيف لجهالة الساقط ، وهي مؤثرة في صحة حديثه [٤] .

---

(١) وينبغي أن نشير هنا إلى القاعدة التي سار عليها الحنفية ، وهي قبول المعضل إذا كان الساقط من الإسناد من القرون الثلاثة ، كما هو مذهبهم في المرسل والمنقطع .

(٢) وقال السيوطي في « تدريب الراوي » (٢٤٤/١) : (ثم رأيت عن شيخ الإسلام : أنَّ لما ذكره ابن الصلاح شرطين : **أحدهما** : أن يكون مما يجوز نسبته إلىٰ غير النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فإن لم يكن فمرسل ، **الثاني** : أن يُرْوَىٰ مسنداً من طريق ذٰلك الذي وُقِفَ عليه ؛ فإن لم يكن فموقوف لا معضل) .

(٣) تدريب الراوي (١٣٦ ـ ١٣٧) ، التقييد والإيضاح (٨٩ ـ ٩٣) ، لمحات في أصول الحديث (٢٨٠ ـ ٢٨٣) .

(٤) وذهب الحنفية إلىٰ أن تعليق القرون الثلاثة مقبول ، وكذٰلك يلحق بالمقبول ما وقع من ←

ويلحق بالتعليق قول الراوي : يُروىٰ عن فلان ، ويُذكر عن فلان ، وهو استعمال عُرِفَ بين المتأخرين[1] .

٧ ـ المدلس : وهو قسمان :

القسم الأول : تدليس الإسناد ، ويسمىٰ تدليس السماع[2] .

وهو أن يروي عمن لقيه وسمع منه ما لم يسمعه منه بلفظ يُوهِم أنه سمعه منه[3] .

وهو أنواع :

أ ـ تدليس التسوية : وهو أن يسمع المدلس حديثاً عن ثقة عن ضعيف عن ثقة ، فيسقط الضعيف ، ويجعل الرواية عن الثقتين مباشرة ، بلفظ يُوهِم الاتصال ، ويُشْتَرَط في تسميته بتدليس التسوية **شرطان**[4] :

١ ـ أن يكون الثقة الأول لقي الثقة الثاني ـ يعني : شيخ شيخه ـ في غير هٰذه الرواية ، وسمع منه مباشرة غير هٰذا الحديث ؛ أما هٰذا الحديث فسماعه له عن طريق الضعيف ؛ فإن لم يلقه فلا يسمىٰ تدليساً ، وإنما يسمىٰ تسوية فقط أو تجويداً[5] .

تعليق بصيغة الجزم في « الصحيحين » . انظر : تفصيل ذٰلك في « علوم الحديث » (٦١ ـ ٦٣) ، و« قواعد في علوم الحديث » (١٦٣ ـ ١٦٤) .

(١) التقييد والإيضاح (٩٣ ـ ٩٤) ، لمحات في أصول الحديث (٢٨٢ ـ ٢٨٣) .

(٢) انظر « جامع التحصيل » (١٥٨) .

(٣) انظر « علوم الحديث » (٦٦) ، و« التقييد والإيضاح » (٩٥ ـ ١٠٠) ، و« تدريب الراوي » (١٣٩ ـ ١٤٥) .

(٤) وقد عرَّفه العلائي بقوله : (أن يسمع الراوي من شيخه حديثاً قد سمعه من رجل ضعيف عن شيخ سمع منه ذٰلك الشيخ هٰذا الحديث ، فيسقط الراوي عنه الرجل الضعيف مِنْ بينهما ، ويروي الحديث عن شيخه عن الأعلىٰ ، لكونه سمع منه أو أدركه) ، جامع التحصيل (١٠٢) ، التقييد والإيضاح (٩٥ ـ ٩٦) .

(٥) انظر « تدريب الراوي » (١٤١ ـ ١٤٢) .

٢ ـ أن تكون لفظة التحمل توهم السماع ، كعن ، أو قال ، أو نحو ذٰلك .
وهٰذا النوع من التدليس شر أنواع التدليس .

ب ـ تدليس القطع : وله صورتان :

١ ـ أن يسقط أداة الرواية وشيخه ثم يذكر بقية الحديث ، وهٰذا التدليس لا يظهر إلا إذا حوقق الراوي في السماع ، مثاله : ما رویٰ علي بن خشرم قال : (كنا عند ابن عيينة فقال : الزهري ، فقيل له : حدثكم الزهري ؟ فسكت ، ثم قال : الزهري ، فقيل له : سمعته من الزهري ؟ فقال : لا ، ولا ممن سمعه من الزهري ، حدثنا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري)[١] .

قلت : ويشترط فيه أن يكون المدلِّس قد سمع من الشيخ المذكور غير هٰذا الحديث ، وإلا كان تعليقاً ؛ حيث حذف راوياً أو أكثر من بداية إسناده ، ولا يسمىٰ تدليساً .

٢ ـ أن يقول الراوي : حدثنا وسمعت ـ أي : يذكر أداة التحمل ـ ثم يسكت برهة ، ثم يورد الحديث ، ومثاله : ما ذكر عن عمر بن علي المقدمي : أنه كان يدلس تدليساً شديداً يقول : سمعت وحدثنا ، ثم يسكت ، ثم يقول : هشام بن عروة . . . إلخ[٢] .

جـ ـ تدليس العطف : وهو أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه ، ويكون المدلس قد سمع الحديث من أحدهما دون الآخر ، فيصرح بالسماع من الأول ، ويعطف الثاني عليه موهماً أنه سمع منهما ، في حين أنه إنما سمع من أحدهما دون الآخر ، فيوهم أنه حدث عن الآخر بالسماع منه أيضاً .

---

(١) تدريب الراوي (١/٢٥٧) .

(٢) تدريب الراوي (١٤٢) .

ومثاله ما نقل الحاكم والخطيب عن هشيم : أن جماعة من أصحابه اجتمعوا يوماً علىٰ ألا يأخذوا منه التدليس ، ففطن لذٰلك ، فكان يقول في كل حديث يذكره : حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم ، فلما فرغ قال لهم : هل دلست لكم اليوم ؟ فقالوا : لا ، فقال : لم أسمع من مغيرة حرفاً مما ذكرته ، إنما قلت : حدثني حصين ؛ ومغيرةُ غيرُ مسموع لي [1] .

القسم الثاني : تدليس الشيوخ ، وهو أن يصف شيخه الذي سمع منه الحديث بما لم يشتهر به من اسم أو كنية ، أو قبيلة أو بلدة ، أو صنعة أو نحو ذٰلك [2] .

والفرق بين التدليس والإرسال في مفهوم الأصوليين : أن التدليس رواية الراوي عمن لقيه وسمع منه ما لم يسمع منه ، والإرسال رواية الراوي عمن لم يلقه ، سواء عاصره أم لا ؛ فإن لم يعاصره فهو الإرسال ، وإن عاصره فهو الإرسال الخفي [3] .

والإرسال أحسن حالاً من التدليس ، حيث إن الانقطاع فيه مُبَيَّن ، والتدليس موهم للاتصال وليس متصلاً [4] ، ولهٰذا ذم التدليس كثير من العلماء وشنعوا على المدلسين ، حتىٰ إن جماعة من العلماء ذهبوا إلىٰ جرح المدلس مطلقاً ؛ لإيهامه سماع ما لم يسمع ، فلم يقبلوا حديثاً منه وإن صرح بالسماع ، وقال آخرون : إن كان الغالب عليه التدليس

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (١٠٥) ، وانظر تعريف تدليس العطف في « تدريب الراوي » (١٤٢) .

(٢) تدريب الراوي (١٤٢) .

(٣) لمحات في أصول الحديث (٢٤١) .

(٤) جامع التحصيل (١٥٩) .

عمن عاصره ـ ولم يلقه ولا سمع منه ـ لم تقبل روايته [1] ، وإن كان تدليسه عمن لقيه وسمع منه فيقبل منه ما صرح فيه بالسماع دون ما دلس .

والصحيح الذي عليه جمهور أئمة الحديث والفقه والأصول : الاحتجاج بما رواه المدلِّس الثقة بما صرح فيه بالسماع ، دون ما رواه بلفظ محتمل ؛ لأن جماعة من الكبار قد دلَّسوا ، وقد اتفق الناس على الاحتجاج بهم ، لم يقدح التدليس فيهم ، وأيضاً فإن التدليس ليس كذباً صريحاً ، بل هو ضرب من الإيهام ، لذا لا يقبل من المدلس حديث حتىٰ يقول : حدثنا أو سمعت [2] .

والذي ينبغي أن يُنَزَّل عليه قول من جعل التدليس مقتضياً لجرح فاعله : علىٰ من أكثر التدليس عن الضعفاء وأسقط ذكرهم تغطية لحالهم ، وكذٰلك من دلس اسم الضعيف حتىٰ لا يُعْرَف [3] .

والتدليس درجات ، شرها تدليس التسوية ؛ لما فيه من غش وتغطية لحال الحديث الضعيف ، ولما فيه من تلبيس علىٰ من أراد الاحتجاج به ، ولأن المدلس يروي عن شيخه ما لم يحمله عنه ؛ لأنه لم يسمع منه الحديث إلا بتوسط الضعيف ، ولم يروه شيخه بدونه ، ولأن المدلس تصرف علىٰ شيخه بتدليس لم يقع منه ، وقد يُلْحِق بشيخه وصمة التدليس إذا اطَّلع المحدثون علىٰ أنه رواه عن الواسطة الضعيف ، ثم يوجد في هٰذه

---

(١) قلت : هٰذا حسب الاصطلاح لدى الأصوليين وبعض المحدثين ، وهو إرسال وليس تدليساً ؛ لأن شرط التدليس ـ كما أسلفت ـ اللقي والسماع .

(٢) جامع التحصيل (١٦٠ ـ ١٦٢) .

(٣) جامع التحصيل (١٦٦) .

الرواية ، فَيُظَنَّ أن شيخه هو الذي أسقط الضعيف ودلس الحديث [1] .

ويليه في المرتبة تدليس الشيوخ بغرض التعمية علىٰ شيخه الضعيف ، وعدم تبيين حاله للناس حتىٰ لا يُعْرَف .

ثم بقية أنواع التدليس ، **وأخفها ضرراً** : مَن يدلس اسم شيخه كيلا يَتَكَرَّر ؛ لأنه كثير الرواية عنه ، أو لكونه متأخر الوفاة قد شاركه فيه جماعة ، فيدلسه للإغراب ، أو لكونه أصغر منه ، أو لشيء وقع بينهما .

وغاية الضرر في هٰذا النوع هو تضييع المروي عنه ، وتوعير طريق معرفته علىٰ من يروم ذٰلك .

والموجب لِرَدِّ حديث المدلس : هو الجهل بالراوي الساقط لاحتمال ضعفه .

ويحرم التدليس بقصد تغطية حال الراوي الضعيف ، سواء أسقطه ـ كما في تدليس التسوية ـ أو ذكره باسم لم يشتهر به حتىٰ لا يعرف ـ كما في تدليس الشيوخ ـ ولا شك أن فعل ذٰلك يقتضي جرح فاعله [2] .

أما تدليس اسم الشيخ بكنية أو لقب ونحوهما : فقد تسامح فيه كثير من الفقهاء ، لا سيما إذا كان كثير الرواية [3] .

وجمهور المحدِّثين علىٰ أن الحديث المدلَّس حديث ضعيف ، وذهب الحنفية إلىٰ أن حكم المرسل يجري في المدلس علىٰ ما سبق بيانه [4] .

---

(١) جامع التحصيل (١٧٠ ـ ١٧١) ، وانظر « تدريب الراوي » (١٤٣ ـ ١٤٤) .
(٢) جامع التحصيل (١٦٦) .
(٣) علوم الحديث (٦٨) ، تدريب الراوي (١٤٣) .
(٤) قواعد في علوم الحديث (١٥٨) .

القسم الثالث : ما كان الضعف فيه ناشئاً من قبل الطعن في عدالة الراوي :

وقبل تناول الموضوع تفصيلاً أوضح معنى العدالة ، والمراد منها لدىٰ علماء الحديث .

العدالة : مصدر عدُل بالضم ، يقال : عدل فلان عدالة ، وعدولة ، فهو عدل ؛ أي : رِضاً ومقنع في الشهادة[(١)] .

والتعديل : التقويم والتزكية والتسوية ، يقال : عدل الحكم تعديلاً : أقامه ، وفلاناً : زكاه ، والميزانَ : سواه ، وتعديل الشيء : تقويمه ، يقال : عدله تعديلاً فاعتدل ؛ أي : قوَّمه فاستقام ، وكل مثقف معدل ، وتعديل الشاهد : نسبته إلى العدالة[(٢)] .

والعادل من الناس : من يقضي بالحق ، والعدل من الأشياء : ما قام في النفوس أنه مستقيم ، والمرضي قوله وحكمه ، وجائز الشهادة[(٣)] .

والتعديل اصطلاحاً : وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته[(٤)] ، **وقيل** : هي ملكة تحمل صاحبها علىٰ ملازمة التدين ، والمحافظة على التقوىٰ والأخلاق والمروءة مما يبعث على الثقة بصدقه وأمانته[(٥)] .

وتتحقق العدالة : بالإسلام والبلوغ والعقل ، والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة[(٦)] .

وتثبت العدالة : بالاستفاضة فيمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم وشاع

---

(١) توجيه النظر (٢٨) .
(٢) توجيه النظر (٢٨) ، القاموس المحيط (١٣/٤) .
(٣) المختصر في علم رجال الأثر (٤٣) .
(٤) المختصر في علم رجال الأثر (٤٣) .
(٥) انظر : « توجيه النظر » (٢٦ ـ ٢٧) ، و« لمحات في أصول الحديث » (٣٢٣) .
(٦) التقييد والإيضاح (٢٦ ـ ٢٧) ، لمحات في أصول الحديث (٣٢٣) .

الثناء عليه ، أو بتنصيص عدلين عليها [١] ، وذهب ابن عبد البر إلىٰ أن كل حاملِ علم معروف العناية به محمولٌ أبداً على العدالة حتىٰ يتبين جرحه [٢] .

والعدالة كالضبط تقبل الزيادة والنقصان والقوة والضعف [٣] .

والعدالة والضبط إما أن ينتفيا عن الراوي ، أو توجد فيه العدالة وحدها ، أو الضبط وحده ، فإن انتفيا من الراوي لم يُقْبَل حديثه مطلقاً ، وإن اجتمعا فيه قُبِلَ حديثه وكان صحيحاً ، وإن وجدت فيه العدالة دون الضبط تُوُقِّف فيه علىٰ شاهد مُنفصل يجبر ما فات من ضبطه ، وإن وُجد فيه الضبط دون العدالة لم يُقبل حديثه ؛ لأن العدالة هي الركن الأكبر في الرواية [٤] ، ولذا كان الطعن فيها لا ينجبر ، بخلاف الضبط فإنه ينجبر بورود المتابع أو الشاهد ، وذٰلك بأن تَرِدَ الرواية من طريق أخرىٰ موافقة لرواية الراوي المطعون في ضبطه ، حيث يدل ذٰلك علىٰ ضبطه في هٰذه الرواية .

أما الطعن في عدالة الراوي : فهي موجبة لردِّ حديثه وعدم قبوله ، كما أنه لا يفيد فيها المتابعة أو الاعتبار ؛ إذ الطعن في عدالة الراوي إما أن تكون بكذب الراوي ، أو تهمته بالكذب أو بالفسق .

وربما قال بعض أهل العلم بتفاوت درجات العدالة ، لٰكنه أمر لم يظهر لبعض العلماء ، فذهبوا إلى القول بعدم تفاوتها [٥] .

---

(١) قال ابن حجر في « نزهة النظر » (١٨٩) : (وتقبل التزكية من عارف بأسبابها ولو من واحد على الأصح) .

(٢) علوم الحديث (٩٥) ، التقييد والإيضاح (١٣٧ ـ ١٣٨) ، تدريب الراوي (٣٠١/١ ـ ٣٠٢) ، لمحات في أصول الحديث (٣٢٤) ، المختصر في علم رجال الأثر (٤٦ ـ ٤٧) .

(٣) توجيه النظر (٣٥) .

(٤) توجيه النظر (٣٠) .

(٥) توجيه النظر (٣١) .

ولعل خفاء تفاوت العدالة بين الرواة جعل أئمة الحديث قلَّما رجحوا بها ؛ أعني : العدالة ، حيث غالب ترجيحهم بأمور تتعلق بالضبط ، ولعل السبب في ذلك : أن الترجيح بزيادة العدالة قد يُوهم الناس أن الراوي المرجوح ليس عدلاً فيسيئون الظن به ، أو يشكُّون في سائر مروياته ، وقد فُرِض أنه عدل ضابط ؛ إلا أن غيره أعدل منه .

وكثيراً ما نراهم يلجؤون إلى الترجيح بأمور عارضة ؛ غالباً ما تتعلق بالضبط ، ولا أثر فيها للعدالة ، ككون الحديث الذي رواه أحد الراوين قد تلقَّاه عمن كثرت ملازمته له ، أو زيادته في ممارسة حديث شيخه أو نحو ذلك (١) .

ومن هنا يتَّضح الفرق جلياً بين الطعن في ضبط الراوي ، والطعن في عدالة الراوي ؛ فالطعن في ضبط الراوي غالباً ما يتقوَّىٰ ، وذلك بورود الرواية من طريق ، أو طرق أخرىٰ ، تدل علىٰ أن الراوي ـ وإن كان غير ضابط في الغالب ـ إلا أنه حفظ وضبط هٰذه الرواية .

أما الطعن في العدالة : فإنه لا ينجبر ولا يتقوَّىٰ ، ولا يُفيد ورود الرواية من طريق أخرىٰ ، ولا تنفع الراوي المطعون في عدالته ، بل إن تعدد الروايات من رُواة مطعون في عدالتهم تزيد الحديث نكارة ؛ لاحتمال تواطئهم على الكذب ، أو سرقة بعضهم من بعض ، كما سيأتي تفصيله في حينه إن شاء الله تعالىٰ .

أما الطعن في الرواية من جهة الجهل بالراوي : فيُتَوقف في قبولها أو ردِّها علىٰ ورود الخبر من طريق ، أو طرق أخرىٰ تَبَيَّن فيها الراوي الساقط ؛ فإذا عرف الراوي الساقط فإما أن يكون ثقة فيقبل خبره ، وإما

---

(١) توجيه النظر (٣١) .

أن يكون ضعيفاً ، وهٰذا الضعف إما أن يكون ناشئاً من قبل ضبطه ؛ فإذا احتفت بالخبر قرائن ترجح قبوله قبلت روايته ، وإلا رُدَّت ، أما إذا كان الضعف ناشئاً من جهة الطعن في عدالة الراوي فيُردُّ حديثه حينئذ ولا ينجبر .

كما أطلق العلماء أسماء خاصة علىٰ أنواع الحديث الضعيف الذي نشأ ضعفه من جهة الطعن في ضبط رواته ، وأخرىٰ من جهة الجهل برواته ، كذٰلك أطلقوا علىٰ أنواع الحديث الضعيف الذي نشأ ضعفه من قبل الطعن في عدالة رواته أسماء سأتناولها بالذكر مع شيء من الإيجاز .

١ ـ الحديث المنكر :

سبق أن عرفت المنكر في القسم الأول من الحديث الضعيف ، ولما كان المنكر ذا شقين : قسم يتعلق ضعفه بالضبط ، وقسم يتعلق ضعفه بالطعن في العدالة ؛ لذا ساغ تكراره في القسمين ، وقد عرفته هناك حسب ما يقتضيه مقامه .

أما تعريفه في هٰذا المبحث فهو : حديث الراوي الذي تبيَّن فسقه بغير الكذب أو التهمة به .

فإذا تفرد الفاسق برواية حديث كان منكراً ، وهٰذا النوع لو تعددت طرقه فإنه لا يتقوىٰ ؛ لأن اجتماع الفاسقين في رواية لا يزيدها ثقة بل يزيدها نكارة .

وذهب بعضهم إلىٰ أن تعدد طرقه ـ وإن لم يقوِّ الحديث إلىٰ درجة الاحتجاج ـ فإنها تدل علىٰ أن للحديث أصلاً .

٢ ـ المتروك :

هو الحديث الذي في سنده راوٍ متهم بالكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم [١] .

أو هو الحديث الذي يكون في رواته من اشتهر بالكذب في كلام الناس ، وإن لم يظهر كذبه في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، **ويشترط في تسمية حديثه بالمتروك شرطان :**

أ ـ أن ينفرد بالرواية ، ولا تعرف إلا من جهته .

ب ـ أن يكون الحديث مخالفاً للقواعد المعلومة من الشرع [٢] .

وبعض العلماء يطلق على الحديث **المتروك** اسم الحديث المطروح ، ويجعل المتروك مما له اسمان .

وذهب بعضهم إلى التفريق بينهما ، وعرف المطروح : بأنه هو ما نزل عن الضعيف ، وارتفع عن الموضوع [٣] .

والمتروك حديث ضعيف ، وضعفه موجب الطعن في عدالة راويه ، واتهامه بالكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو وقوعه في الكذب في حديث الناس .

وهٰذا النوع من الحديث لا ينجبر ولا يتقوىٰ مهما تعددت طرقه ، بل إن تعدد طرقه علىٰ هٰذه المثابة يزيد الحديث نكارةً وتركاً .

---

(١) توجيه النظر (٢٥٢) .

(٢) قواعد في علوم الحديث (٤٣) ، تدريب الراوي (١/٢٤٠) أنه عرف المتروك بقوله : (فالحديث الذي لا مخالفة فيه وراويه متهم بالكذب ، بألا يُروىٰ إلا من جهته ، وهو مخالف للقواعد المعلومة ، أو عُرِف به في غير الحديث النبوي ، أو كثير الغلط ، أو الفسق ، أو الغفلة ، يسمى المتروك) .

(٣) توجيه النظر (٢٥٣) .

٣ ـ الموضوع :

والحديث الموضوع : هو الحديث المكذوب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سواء كان عمداً أو خطأً[١] .

❋ ❋ ❋

وهٰذا النوع هو مقصد الرسالة ، وسيأتي الكلام عليه مفصلاً إن شاء الله تعالىٰ ، وقد حان أوان الشروع في المقصود ، فأقول مستعيناً بالله ، ومنه أستمد العون والتوفيق :

---

(١) توجيه النظر (٢٥٢) ، وقال المعلمي رحمه الله : (إذا قام عند الناقد من الأدلة ما غلب علىٰ ظنه معه بطلان نسبة الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقد يقول : باطل أو موضوع ، وكلا اللفظين يقتضي أن يكون الخبر مكذوباً عمداً أو خطأ ، إلا أن المتبادر من الثاني الكذب عمداً ، غير أن هٰذا المتبادر لم يلتفت إليه جامعو كتب الموضوعات ، بل يوردون فيها ما يرون قيام الدليل علىٰ بطلانه وإن كان الظاهر عدم التعمد) مقدمة « الفوائد المجموعة » (٧) .

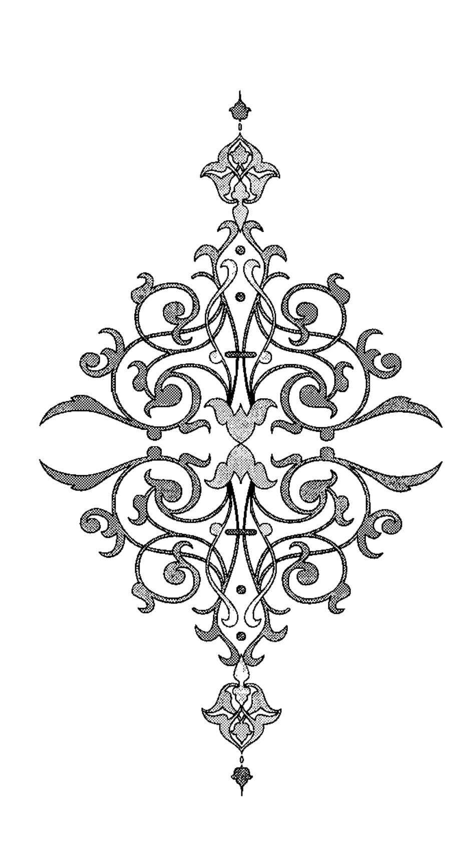


الباب الأول
في التعريف بالوضع وأحكامه
ويشتمل علىٰ ثلاثة فصول

الفصل الأول : في التعريف بالوضع ، وبيان الألفاظ المستعملة في الدلالة عليه ، وعلىٰ من يطلق المحدِّثون وصف الكذب .

الفصل الثاني : في بيان وقوع الوضع ، ونشأته ، وأسبابه ، وما يثبت به .

الفصل الثالث : في أحكام الوضع والوضاعين .



الفصل الأول

في التعريف بالوضع ، وبيان الألفاظ المستعملة في الدلالة عليه ، وعلىٰ من يطلق المحدثون وصف الكذب

ويشمل المباحث الآتية

المبحث الأول : الوضع في اللغة .

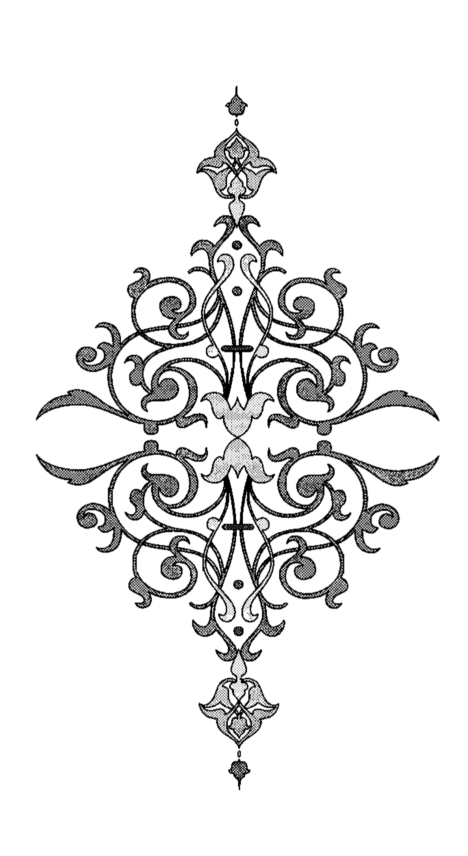
المبحث الثاني : تعريف الحديث الموضوع في الاصطلاح .

المبحث الثالث : المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي .

المبحث الرابع : هل يعد الموضوع من الحديث ؟ ولم ساغ ذكره في كتبه ؟

المبحث الخامس : الألفاظ المستعملة في الدلالة على الوضع والرمي بالكذب .

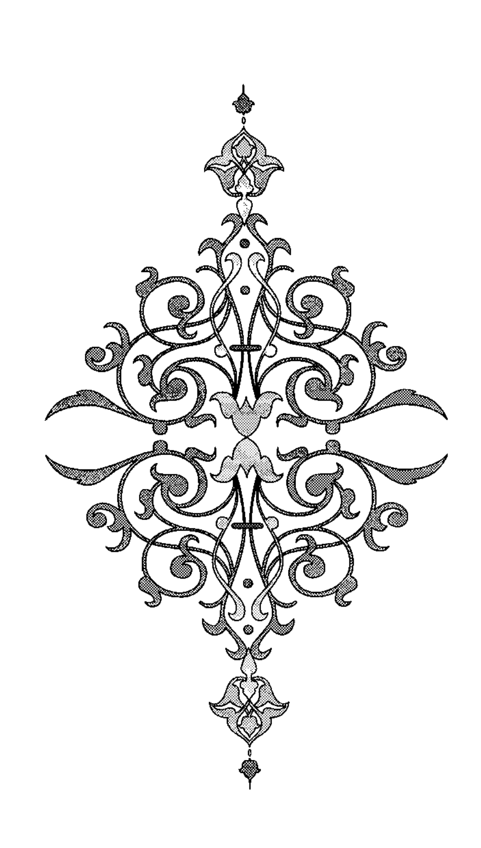
المبحث السادس : علىٰ من يطلق المحدثون وصف الكذب .





المبحث الأول

الوضع في اللغة



الوضع في اللغة

يُستعمل الوضع في اللغة لِمعانٍ عدّةٍ ؛ منها :

الحطُّ ، يقال : وضعه ، يضعه ، وضعاً ، بمعنىٰ : حطَّه ، ووضع عنه ؛ أي : حطَّ من قدره ، ووضع عن غريمه ؛ أي : أنقص مما عليه شيئاً [١] ، ومنه : وضعت المرأة حملها : إذا ولدت ، ووُضِعَ في تجارته : إذا خسر فيها [٢] وانحطّ من رأس مالها .

ومنها : الإسقاط ، يقال : وضع عنقه ؛ أي : أسقطها ، ووضع عنه الجناية ؛ أي : أسقطها [٣] .

ومنها : الاختلاق ، يقال : وضع الشيء وضعاً ؛ أي : اختلقه [٤] .

ومنها : الإلصاق ، يقال : وضع فلان علىٰ فلان كذا ؛ أي : ألصقه به [٥] .

والموضوع : اسم مفعول من وضع ، ومنه : الحديث الموضوع ، فيكون معناه : الحديث المنحط ، أو المسقط ، أو المختلق ، أو الملصق [٦] .

---

(١) القاموس المحيط (٣/٩٣) ، وانظر « معجم مقاييس اللغة » (٦/١١٧) .

(٢) القاموس (٣/٩٣) ، معجم مقاييس اللغة (٦/١١٧) ، تهذيب اللغة (٣/٧٤) ، المحكم (٢/٢١٢) ، تنزيه الشريعة (١/٥) .

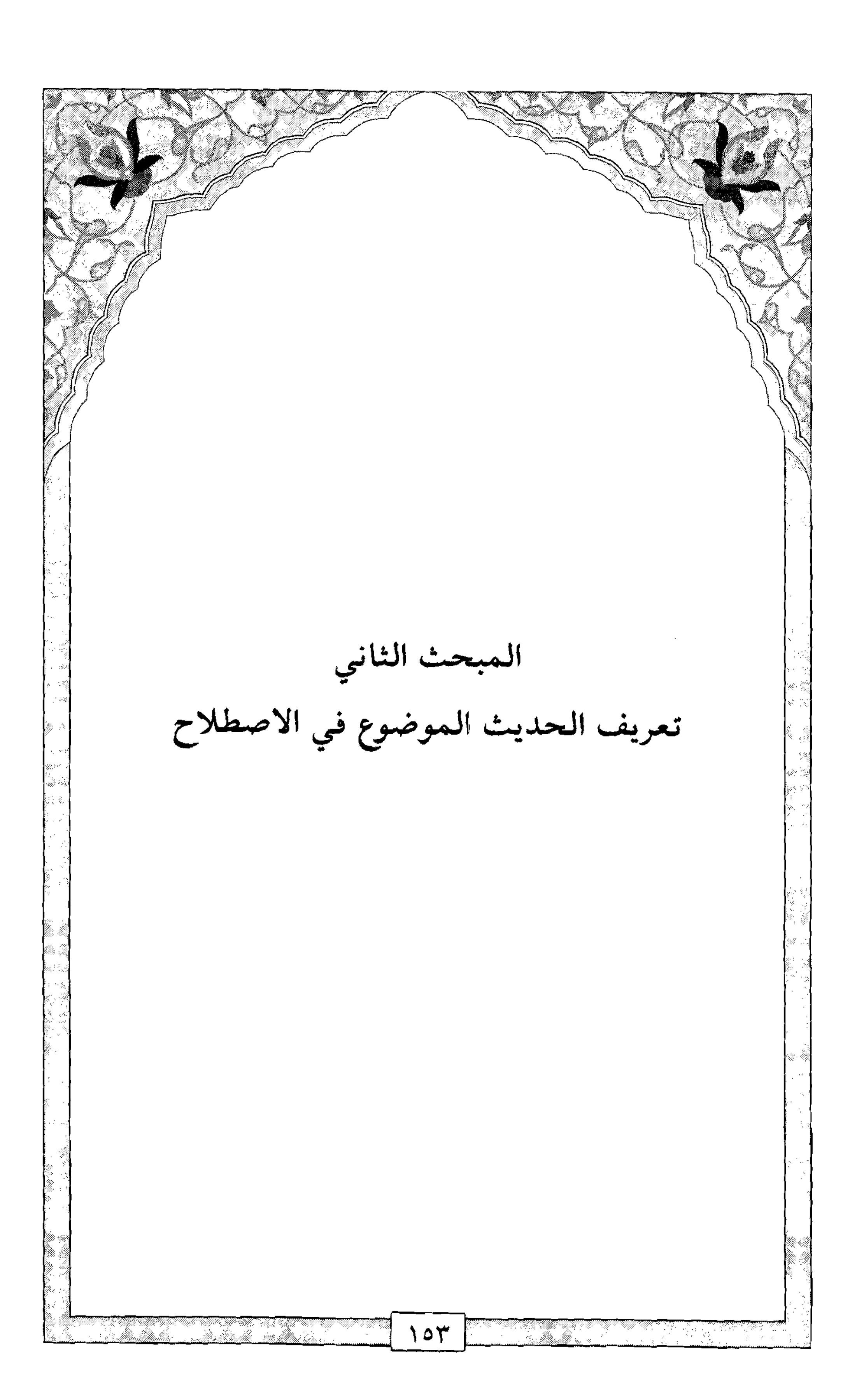
(٣) القاموس (٣/٩٣) .

(٤) المحكم (٢/٢١٢) ، وقد جعله الزبيدي من المجاز ؛ قال : (ومن المجاز : الأحاديث الموضوعة ، هي المُختلقة التي وُضعت على النبي صلى الله عليه وسلم وافتُريت عليه ، وقد وضع الشيء وضعاً : اختلقه) ، تاج العروس (١/٥) .

(٥) فتح المُغيث (١/٢٣٤) ، تنزيه الشريعة (١/٥) .

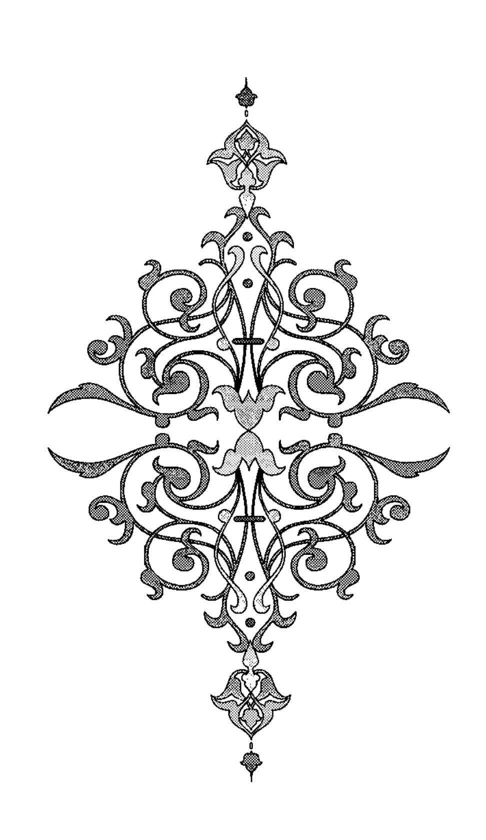
(٦) ويذهب أبو الخطاب ابن دحية إلىٰ تقديم (الملصق) ، نظراً لقولهم : (وضع فلان علىٰ فلان عاراً : ألصقه به) انظر كتابه « أداء ما وجب في وضع الوضّاعين في رجب » (ص ١٤٨) ، وكذٰلك قدّمه الحافظ في « النكت » (٨٣٨) حين نقله عن ابن دحية فقال إنه : (أليق بهٰذه الحيثيّة) .





المبحث الثاني

تعريف الحديث الموضوع في الاصطلاح



تعريف الحديث الموضوع في الاصطلاح

عرفه علماء الحديث بأنه[1] : الحديث المختلق المصنوع المكذوب

---

(١) **المقصودُ** : أكثرُ علماء الحديث ، فهٰذا أسلوبٌ قصَدَ به المؤلف ـ حفظه الله ـ : ترجيحَ ما ذهب إليه الأكثرون ، ولهٰذا نسبه لعُلماء الحديث كأنّهم جميعاً قائلون بهٰذا التعريف : أنه (الحديث المُختلق . . . عمداً أو خطأً) ، ثم عطف عليه التعريف الآخر : أنّ (بعضهم خصّه بالعمد دون الخطأ) ، وهو أسلوبٌ قويّ في الترجيح حيث عدل عن الاستفتاح بأن يقول مثلاً : (اختلف العلماء فيه علىٰ قولين : أوّلهما : . . .) ، أو : (للعلماء فيه قولان : . . .) لهٰذا السبب .

وللتعريف الأوّل أكثرُ من سبب لترجيحه ، ومِمّا أشار به فضيلته للمعنىٰ هٰذا ـ بعد ما سبق ـ : نسبتُهُ التعريف الثاني لبعضهم ، فالقائلون بالأوّل هم الأكثرون .

وصرّح المؤلف ـ حفظه الله ـ في الأسطُر الآتية بترجيح الأوّل واعتماده في سيره عند تناول مباحث الرسالة ، ووفّىٰ بما وعد به في مباحثه فيها ؛ تصريحاً وتلميحاً ، وتقريراً وتأكيداً .

وأذكر هنا أنه استوقفني سُؤالان للطلبة :

أوّلهُما وأهمُّهما : عن عزو فضيلة المؤلف للتعريف الأوّل إلىٰ كُلٍّ من : ابن الصلاح في « علوم الحديث » ، والسيوطي في « تدريب الراوي » ، والسخاوي في « فتح المغيث » ، وابن عراق في « تنزيه الشريعة » إذ لم يأتِ في تعريف واحد منهم التعريجُ على التفصيل وذِكر التعمُّد والخطأ ، ثم توصّلت إلى الإجابة وإلىٰ تصويب عزو فضيلته بعد أن ألهمني الله ذٰلك عن طريق وسائط تدرّجتُ في تقريرها كما يلي :

١ ـ شرح التعريف ؛ حيث وردتْ فيه ثلاثة أوصاف : (المُختلق) ، (المصنوع) ، (المكذوب) ، والتي وجَّهَ اجتماعَها السخاويُّ في « فتح المغيث » (١/٢٩٤) بقوله : (جيء بهٰذه الألفاظ الثلاثة المُتقاربة للتأكيد في التنفير منه) ، وقد رأيت أن الأظهر من الوصفين الأوّلين إرادة ما كان عن تعمُّد بهما ، وأن الوصف الثالث : (المكذوب) ظاهره الإشارة إلىٰ إدخال ما كان وَضْعُهُ عن خطأ في تعريف (الموضوع) .

٢ ـ ذكرتُ جُمْلَةَ مُرجّحاتٍ لِلتّعريف الأوّل الشامل للخطأ ؛ توطئة لتقرير عزو القول به لأكثر أهل العلم ؛ فمِن ذٰلك ما ذكرته في (ص ٣) من مذكرة تدريسي في المستوى الثامن بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية ، وهو :

أ ـ أن المؤلفين في الموضوعات اعتمدوه في جمعهم للموضوعات ، كما نبّه عليه الشيخ عبد الرحمٰن المعلمي ـ رحمه الله ـ في مُقدمة تحقيقه لكتاب « الفوائد المجموعة » للشوكاني في (ص ز) . ←

. . . .

← ب ـ أن عليه أكثر أهل العلم ؛ حتىٰ مِمّن لم يُؤلف في الموضوعات .
ج ـ أن معنى (الكذب) في أصل اللغة يُساعد علىٰ هـٰذا ، فهو الإخبار بخلاف الواقع عمداً أو خطأ .
٣ ـ ثم تابعتُ البحث للتوصُّل إلىٰ تبيين قضيةِ كونِ الأكثرين ـ من العلماء ـ قائلين بالتعريف الأول الشامل ، وتسمية من أمكنني تسميته منهم ، فقرّرته تحت عنوان خاص بذٰلك (ص ٦ ـ ٧) بالأسلوب الآتي :
* كون أكثر أهل العلم يذهبون إليه بِمَجِيء تعبيرهم عنه بأكثر من أسلوب :
أولاً : الذين صرّحوا بذٰلك ؛ وجاء كلامهم في سياق تعريف أو نحوه :
١ ـ الحافظ العراقي (ت ٨٠٦هـ) قال : (ومن أقسام الموضوع ما لم يقصد وضعه ، وإنما وهم فيه بعض الرواة) شرح التبصرة والتذكرة (٣١٦/١) ، وعلق عليه الصنعاني في « توضيح الأفكار » (٨٨/٢) بقوله : (فسماه موضوعاً) أي : العراقي .
٢ ـ الشيخ طاهر الجزائري (ت ١٣٣٨ هـ) قال : (المكذوب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان عمداً أم خطأً) توجيه النظر (ص ٢٥٢) .
٣ ـ الشيخ عبد الرحمـٰن بن يحيى المعلمي (ت ١٣٨٦ هـ) قرّره في مقدمة تحقيقه لكتاب « الفوائد المجموعة » للشوكاني ، في الصفحات (١١) حيث قال : (إذا قام عند الناقد من الأدلة ما يغلب علىٰ ظنه ـ معه ـ بُطلانُ نسبة الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقد يقول : « باطل » أو « موضوع » ، وكلا اللفظين يقتضي أن الخبر مكذوب عمداً أو خطأً . . .) .
٤ ـ الشيخ ظفر بن محمد العثماني التهانوي (ت ١٣٩٤ هـ) قال : (المُختلق أي المكذوب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم عمداً . . . أو يكون الوضع وهماً وغلطاً) قواعد علوم الحديث (٤٢ ـ ٤٣) .
ثانياً : الذين جاء الشمول في ظاهر كلامهم ؛ حيث أهملوا ذكر القصد (فلم يذكروا : عمداً ولا خطأ) ، فظاهره أنهم يُدخلون في التعريف كُلّاً من العمد والخطأ ؛ لأنهم أطلقوا ـ وسبقت الإشارة إليه في شرح التعريف ـ فصنيع ابن الصلاح عليه ، وهو عُمدة المتأخرين ، والذين بعده قالوا بقوله .
ثالثاً : الجامعون للموضوعات ، واعتمادهم هـٰذا التعريف في جمعهم لها ، وأشهرهم ابن الجوزي في كتابه « الموضوعات » ، وكثيرون جاؤوا بعده ، واعتنوا بكتابه ، وساروا بسيره .
رابعاً : مَن حكىٰ ـ مِن أهل العلم ـ صنيع ابن الجوزي حكاية المُوافق له علىٰ منهجه ، وقرّر ذٰلك ووجّهَهُ ، وهو شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ وعنه في ذٰلك ثلاثة نصوص :
في « التوسل والوسيلة » في النصّين (٤٦٨ ـ ٤٦٩) وفي مقدمة « أصول التفسير » (ص ٢٣) ، ←

. . . .

← و« المصعد الأحمد » (ص ٣٤ ، ٣٥) ، وللحافظ ابن حجر نحو ذٰلك في كتابه « النكت » (ص ٨٥٠) .

- **فالمُحصَّل مِمّا تقدم بيانه** : أن أكثر العلماء يقولون بالتعريف الشامل للعمد والخطأ ، والحمد لله .

أما السؤال الثاني : فقد تفرّع البحث فيه عن تقرير الجواب على السؤال الأول ؛ فإذا كان (الخطأ) داخلاً في تعريف الموضوع فهل يكون خطأ (الثقة) ، أو (الصدوق) مشمولاً بالتعريف ؟!

والجواب : أنّ الثقة لا يَلِيقُ أن يَصْدُرَ عنه الموضوع - وقد وُصف بالثقة - فالتفريق واردٌ ، والمحدثون فرّقوا بين ما يُخالف فيه الثقةُ الثقاتِ ؛ فيصفونه بالشذوذ ، وما يخُالفهم فيه الضعيفُ فيَصِفُونَهُ بالمنكر ، وهٰذا نبّهني عليه فضيلة المؤلف - حفظه الله - حينما ذكرتُ له هٰذا ، ثم يُلحظ أنهم ربما سمَّوا الموضوع (منكراً) ولم أجدهم يسمُّونه (شاذّاً) ، فهٰذا جانبٌ آخر ، و(الثقة قد يَهِمُ في الشيء) - كما قال الذهبي - وليس هو بالمعصوم ، فلذٰلك يكفي أن يُردَّ : ما خالف فيه الثقةُ الثقاتِ ولا يُقبل ؛ لأنه دالٌّ علىٰ وهمه وكونه شُبّه عليه فيه فيُحكم بشذوذه ، أما ما رواه - وطَرَقَهُ احتمالُ أن يكون مُنتفِيَ النسبة عن النبي صلى الله عليه وسلم - فَيَصْعُبُ نَفْيُ نِسْبَتِهِ ؛ لِبُعْدِ احتمالِ وُقوعِ ذٰلك ، فالثّقةُ لم يَنَلْ مَنزلةَ الثقةِ إلا حين قلّ خطؤه ونَدَرَ ، ثم يَصعُبُ - كلَّ الصُّعوبةِ - التوصُّلُ لَنفيه الباتّ ، بيقين أو بظنٍّ غالب ، وإن تهيّأتْ أسبابُ ردِّهِ ، وما أمكن فيه ذٰلك : فَمِن قَبِيلِ النّادر الذي لا تُبنَىٰ عليه الأحكام ، لٰكنَّ الأمرَ بخلاف ذٰلك فِيمَن ليس بِثقةٍ ، ومَن يُمكنُ أنْ أَصِفَهُ بوصفٍ عامّ هو : (غير المُتحرّي) وأعني به : الصدوقَ كثيرَ الخطأ ومَن في منزلته ، لِكونِ هٰذا النوع مِن الرُّواة يكثُر أن يَصدُر مِنه : ما نِسبَتُهُ عن النبي صلى الله عليه وسلم مُنتفيةٌ ، فيتأكّد رصده ، وفصله عن الثابت من الحديث ، فالتعريف الشامل للموضوع مع تفسيره هو :

(الحديث المُختلق المصنوع المكذوب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم عمداً أو خطأً) أي : مِن غير المُتحرّي .

وهنا ملحوظات أذكرها تؤيد ما سبق :

- **ذَكَرَ الشيخ المعلمي** - رحمه الله - أمراً أدقَّ من ذٰلك : هو أنه قد يَستنكِرُ الأئمّةُ المتنَ ويكونُ ظاهرُ سنده الصحّةَ فتُطلب له - حِينئذٍ - علّةٌ قادحة فلا تُوجد ؛ فيُعلُّ بِما لا يقدح في الأغلب ؛ كعدم التصريح بالسماع مع أنه لا يُعرف للراوي تدليسٌ ، أو بإعلالاتٍ أُخرىٰ نَبَّهَ عليها ، وذكر السبب في ذٰلك وهو أنّه (إنما بُنِيَ علىٰ أنّ دخول الخلل مِن جِهتها نادر) ، كما في مقدمة تحقيقه « للفوائد المجموعة » (ص ١١) .

- **أفدْتُ مِن تقريره لِلنُّدرةِ** - هٰذه - لِكي أقول : (إنّ مِن النادر أن نجد حديثاً رُواتهُ ثقاتٌ - وخلا عن العلّة - وهو موضوع ، وينبغي أن يُبحث له عن مثالٍ فلعلّه لا يُوجد) ، ثم لأقول : (وإنّ مِن ←

علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم عمداً أو خطأً [1] ، وخصَّه بعضهم بالعمد دون الخطأ [2] .

← النادر أن نجد حديثاً رُواته ثقات ؛ وحَكَمَ عليه ناقدٌ بالوضع ، وسُلِّمَ له حكمُهُ بذٰلك ، وقد يُقال فيه كما قيل في الأوّل) كما في « المذكرة » (ص ٤) .

ـ **أنّ ما يرويه الثقةُ** : في محلّ التقدير والاهتمام ، ولِهٰذا تَصْعُبُ تَخْطِئَتُهُ أو توهيمه ، والشواهد علىٰ ذٰلك من تصرُّفات المُحدّثين كثيرةٌ ؛ منها قول الذهبي عن حديث حفظ القرآن الذي حسنه الترمذي وصحّحه الحاكم : (أخاف ألا يكون موضوعاً ، وقد حيّرني والله جودة سنده) ، كما نرىٰ ـ في مثالٍ آخر ـ مِن العلماء مَن يُراجع الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ فيما رواه طاوس عن ابن عباس رضي الله عنه : أنّ طلاق الثلاث بلفظ واحد يكون طلقةً ، وليست هٰذه المُراجعة إلا لِمكانة ثقته ؛ كما نقله ابنُ قدامة في « المغني » (١٠/٣٣٤ ـ ٣٣٥) ، (قال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن حديث ابن عباس بأي شيء تدفعه ، فقال : أدفعه برواية الناس عن ابن عباس مِن وُجوه خِلافَهُ ، ثم ذكر عن عِدّةٍ عن ابن عباس ـ مِن وجوه ـ أنها ثلاث) .

ـ **أنّ ما يرويه غيرُ المُتحرّي** ويظهر عدم صحّة نسبته للنبي صلى الله عليه وسلم لا تلزم على الحكم بوضعه اللوازمُ الآتية :

ـ أن يُوصفَ راويه بالوضع ، فيُمكن أن يَصدُرَ عنه الحديث الموضوع دون أن يُقال عنه : وضّاع أو كذاب ؛ لِعدم تعمُّده ، فهو علىٰ صفته التي عِند علماء الجرح والتعديل ، ولا تتغيّر صفته بروايته الموضوع ، مع كون بعضهم ربما وَصَفَهُ بالكذب ؛ لإكثاره من رواية الموضوعات دون أن يتعمّدها ، ولٰكن يكونُ وصفُهُ بذٰلك علىٰ خِلاف الأصل ، ويكون جرحاً مُبهماً لا يُؤخذ به إلا مُبيّناً .

ـ أن يَنتقِلَ جميعُ ما جاء من الأحاديث ـ تحت أبواب الضعيف ـ فيدخل تحت باب الموضوع ، فذٰلك لا يحصُل إلا للضعيف الذي دلّت القرائن على انتفاء نسبته ، وانقدح في نفس الناقد وضعه : بيقين أو غلبة ظنٍّ ، دون ما لم تدُلُّ القرائن على انتفاء نسبته فيبقىٰ تحت بابه من أبواب الضعيف .

ـ كونُ ابنِ الجوزي خُولف في حكمه علىٰ بعض الأحاديث ـ وأنّها لا تبلغ درجة الوضع ـ لا يُلزمنا بمُوافقة المُعترضين عليه بذٰلك : ألا يكون ابن الجوزي مُصيباً في مُعظم ما حكم بوضعه مِن هٰذا القبيل ، بل هو مُصيب فيه ، وهو موجود في كتابه ـ وكُتُب مَن تَابَعَهُ ـ بِكثرةٍ ، وقد تمّ تقريرُ هٰذا بناءً علىٰ ما جاء في كلام أهل العلم وتتبُّعِهِمْ ؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن حجر وغيرهم ، كما تقدم ، (كتبه : د . إبراهيم بن محمد نور بن سيف) .

(١) علوم الحديث (٨٩) ، تدريب الراوي (١٧٨) ، فتح المغيث (١/٢٣٤) ، تنزيه الشريعة (١/٥) .

(٢) **مِمّن وقفت عليه من هٰؤلاء :**

ـ الحافظ أبو العلاء الهمذاني (ت ٥٦٩ هـ) كما في « التوسل والوسيلة » النص رقم (٤٧٠) . ←

وعرفه بدر الدين محمد بن سلامة المارديني بأنه : ما صحَّ أنه مكذوب[1] ، وهو يرجع في الحقيقة إلى الأول ؛ لأن المختلق المصنوع لا يكون إلا إذا صحَّ كذبه .

وقد عرّف شيخ الإسلام ابن تيمية الحديث الموضوع بتعريفين ؛ نظراً لاختلاف العلماء في مفهوم الحديث الموضوع ؛ فعرفه أولاً بقوله : (إن لفظ الموضوع ، قد يُراد به المختلق المصنوع الذي يتعمد صاحبه الكذب) .

وعرّفه ثانيةً بقوله : (ما يُعلم انتفاء خبره وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب بل أخطأ فيه)[2] .

وكِلا التعريفين[3] في الحقيقة يَرجعان إلى التعريف الأول حيث يشمل كل ما ألصق بالنبي صلى الله عليه وسلم ، سواء تعمد في ذٰلك مُلْصِقُهُ أو لا[4] .

وهٰذا التعريف هو الذي سأسير عليه بإذن الله في تناول مباحث هٰذه الرسالة ، حيث أتناول بموجب ذٰلك كل ما أسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم مما لم يقله أو يفعله أو يقره ، سواء كان ذٰلك عمداً أو خطأً ؛ إذ

← - الإمام الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) كما في « الموقظة » (٣٦) .
- الكافيجي (ت ٨٧٩ هـ) كما في رسالته « أصول الحديث » (١٤٩) .
- القاسمي (ت ١٣٣٢ هـ) كما في « قواعد التحديث » (١٥٠) ، (د . إبراهيم بن محمد نور بن سيف) .

(١) تحذير المسلمين (١٨) .

(٢) المصعد الأحمد (١٦) .

(٣) يعني : اللذينِ عن ابن تيميّة ، أو يُقال : إنهما شِقّان لتعريفٍ واحد .

(٤) وقد زاد الشيخ أبو شهبة في تعريفه : (. . . أو علىٰ مَن بعده من الصحابة والتابعين ، ولٰكنه إذا أُطلق ينصرف إلى الموضوع على النبي صلى الله عليه وسلم ، أما الموضوع علىٰ غيره فيُقيّد ؛ فيُقال ـ مثلاً ـ : موضوع على ابن عباس ، أو علىٰ مُجاهد مثلاً) الإسرائيليّات والموضوعات (١٤) .

إن العلماء مجمعون على الأول ، وتختلف نظرتهم للثاني حيث يتحرج بعضهم في وصمه بالكذب ؛ لعدم شموله الوعيد الذي توعد به من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وبعض علماء الحديث[١] خَصَّ تسميةَ ما نُسِبَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم خطأً من غير قصد بأسماء خاصة ؛ كالإدراج والقلب والعلة مما لا يعتبر موضوعاً حسب اصطلاحهم وإن كان الحكم فيها الرد[٢] ، كما أن البعض يرى أن الحكم على الحديث بالوضع وعدمه ، إنما هو من الأمور الظنية التي لا ينبغي التسرُّعُ فيها ، بلِ الاحتياطُ فيها ينبغي مُراعاته ، وعدم التسرع في الحكم بالوضع يقتضي عدم الحكم بالوضع على غير المُتَعَمِّد[٣] ، لكن هذا لا يمنع أن نُلْحِقَ بالموضوع ما نُسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم خطأً مما لم يقله وإن كان بعض الرواة عزاه إليه دون قصد .

والذي دفعني إلى أن ألحق بالموضوع ما نسب إليه صلى الله عليه وسلم خطأً مكانة ومنزلة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ إذ هو المصدر

---

(١) مقدمة الفوائد المجموعة (ص ٧) .

(٢) مِن قبيل ذلك قول الذهبي في « الموقظة » (٣٦) حين جعل الموضوع على مراتب ، وجعل بعد المرتبة المُتّفق عليها ما قال عنه : (مِنه : ما الأكثرون على أنه موضوع ، والآخرون يقولون : هو حديث ساقط مطروح ولا نجسُرُ أن نُسمّيه موضوعاً) ، ثم ذكر مرتبة يُشير بها إلى أحاديث قد يختلف الاجتهاد في الحكم عليها بقوله : (منه : ما الجمهور على وهنه وسقوطه ، والبعض على أنه كذب) ، فهذا بعضٌ لعلّه مُتشدّد في أحاديث يراها الجمهور ضعيفة جداً لا موضوعة .

(٣) قال الذهبي في « الموقظة » (٣٨) : (كثيرٌ من الأحاديث التي وُسِمت بالوضع لا دليل على وضعها) ، وقد استشكل هذا بعض أهل العلم لكونها لا يُوجد راوٍ كذاب في إسنادها ، لكنّ الناقد قد يغلب على ظنّه انتفاءُ نسبتها فيبني على غلبة الظن ، وهو أمرٌ سائغٌ لا إشكال فيه .

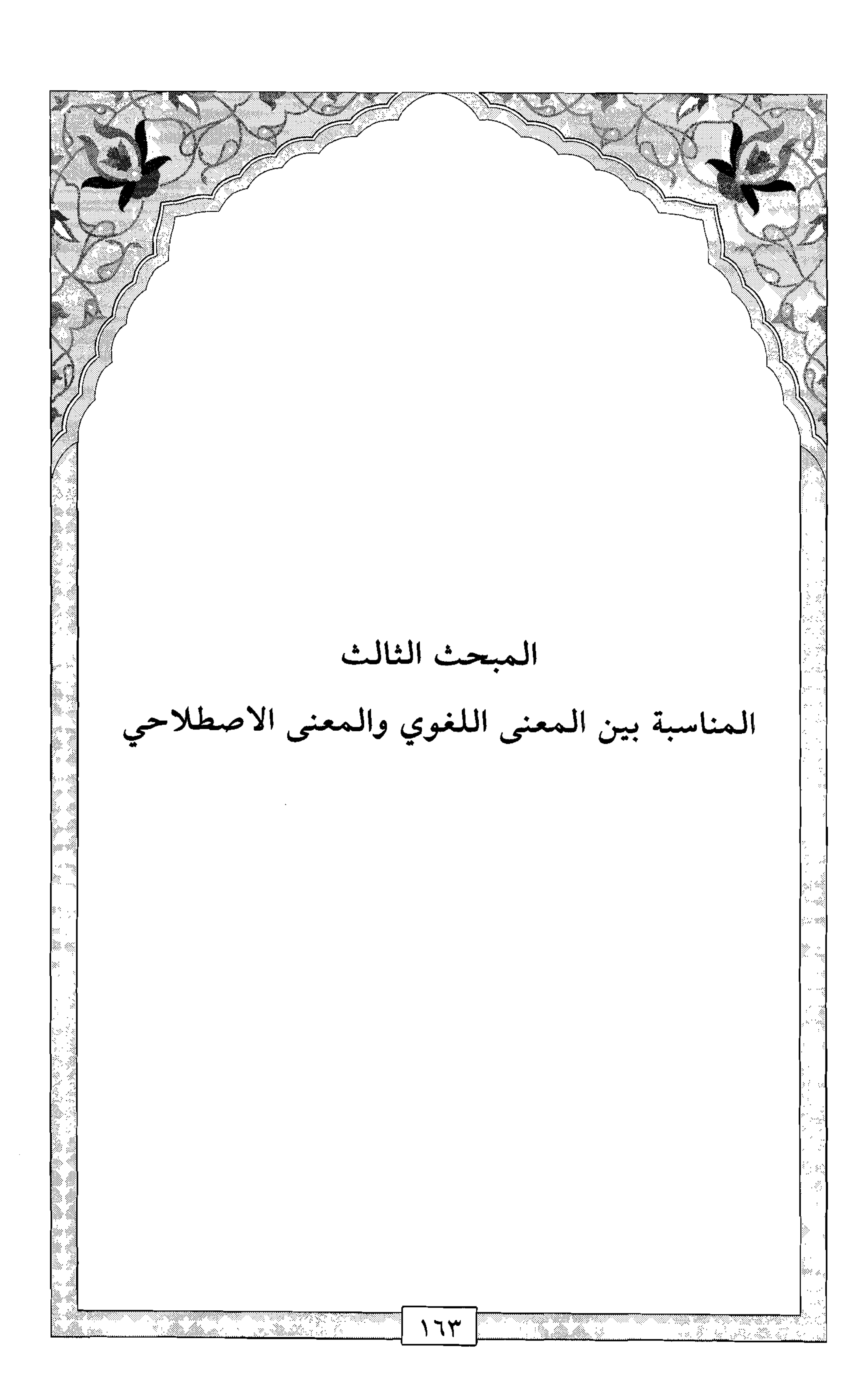
الثاني من مصادر التشريع الإسلامي ، وقد أوجب الله تعالىٰ علىٰ هٰذه الأمة العمل به ، والتثبت في تحمله وفي أدائه ، فلا بد من التشدد في قبوله ، والتثبت في أخذه ، ورد ما غلب على الظن أنه ليس منه ، وقد كان هٰذا هو منهج السلف من المحدثين ، ورحم الله تعالى الإمام يحيى القطان فقد كان إماماً في ذٰلك .

روى الخطيب بسنده إلىٰ أبي بكر محمد بن خلاد الباهلي قال : (أتيت يحيىٰ مرة فقال لي : أين كنت ؟ فقلت : كنت عند ابن داود فقال : إني لأشفق علىٰ يحيىٰ مِن ترك هٰؤلاء الرجال الذين تركهم ، فبكىٰ يحيىٰ وقال : لأَن يكون خصمي رجلاً من عرض الناس شككتُ فيه فتركته ، أحب إلي من أن يكون خصمي النبي صلى الله عليه وسلم يقول : بلغك عني حديث سبق إلىٰ قلبك أنه وهم فَلِم حدثت به ؟)[١] .

❋ ❋ ❋

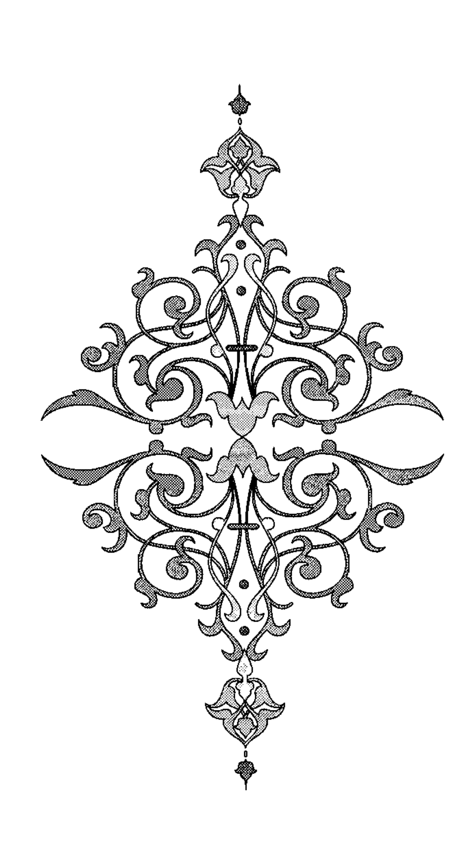
(١) الجامع (٢/١٢٣) .





المبحث الثالث

المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي



المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي

عند المقارنة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي نرىٰ أن المناسبة بينهما ظاهرة ملائمة للمعاني المُتعدّدة .

أما على المعنى الأول : فقد روعي فيه أن الحديث الموضوع مطروح وملقىً لا يستحق الرفع أصلاً ، بل هو منحط عن الاعتبار والاحتجاج ، لا ينجبر أصلاً[1] .

وأما على المعنى الثاني : فالحديث الموضوع ساقط لا يجوز اعتباره ولا الاستدلال به أو رفعه .

وأما على المعنى الثالث : فَلِمَا فيه من معنى التوليد والتسبُّب في الوجود والتصنيع .

وأما على المعنى الرابع : فالحديث الموضوع ملصق بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وليس هو مما قاله أو فعله أو أقره[2] .

والحديث الموضوع من حيث مادته ونصه ينقسم إلىٰ قسمين :

١ ـ أن يضع الواضع كلاماً من عند نفسه ثم ينسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

٢ ـ أن يأخذ الواضع كلام بعض الصحابة أو التابعين أو الحكماء أو الفقهاء أو غيرهم فينسبه إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ليروج وينال القبول[3] .

❋ ❋ ❋

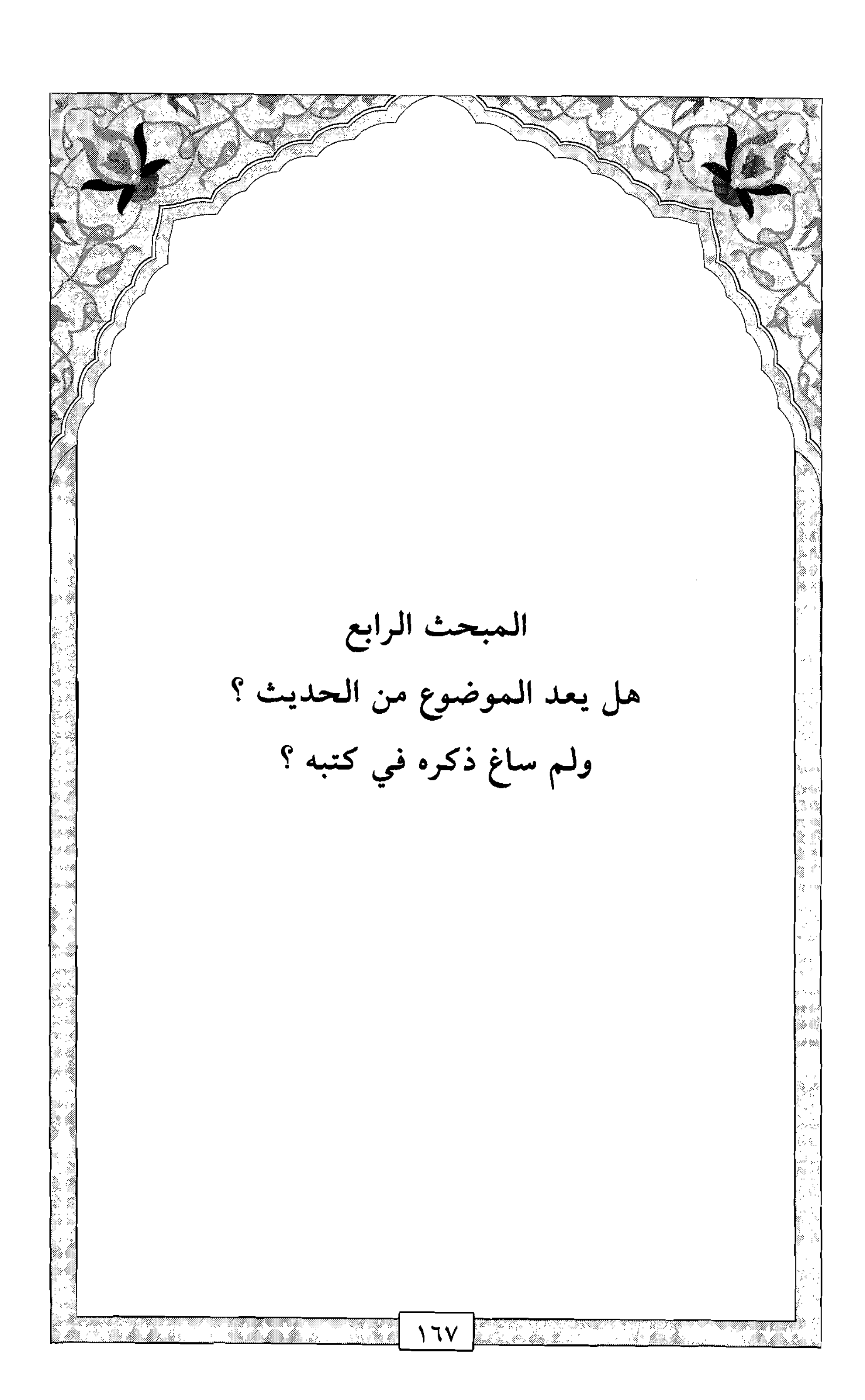
---

(١) تنزيه الشريعة (١/٥) ، تحذير المسلمين (١٩) .

(٢) تنزيه الشريعة (١/٥) .

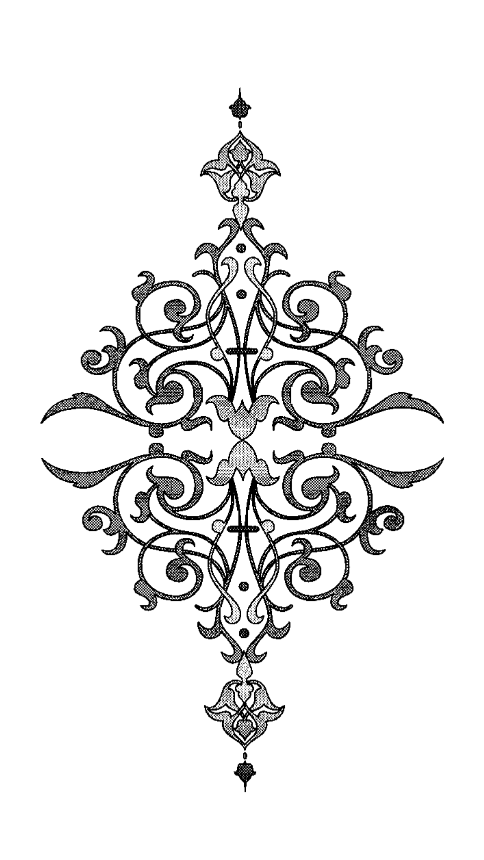
(٣) الإسرائيليّات والموضوعات (٢٤) .





المبحث الرابع

هل يعد الموضوع من الحديث ؟
ولم ساغ ذكره في كتبه ؟



هل يعد الموضوع من الحديث ؟ ولم ساغ ذكره في كتبه ؟

تبين لنا من تعريف الحديث الموضوع لغة واصطلاحاً : أن النبي صلى الله عليه وسلم ليس مصدره ، وإنما هو مختلق ومدسوس عليها وملصق بها ، فكان هٰذا مقتضياً ألا يعدّ الموضوع من الأحاديث النبوية ، وبمجرد الحكم عليه بالوضع ترتفع عنه الخصائص التي تعطىٰ لسائر أحاديث المصطفىٰ ، وبالتالي : فإن ذكره في كتب الحديث وإلحاق كتب الموضوعات بكتب الحديث أمر مخالف للأصل .

إلا أننا نرىٰ أن العلماء خالفوا هٰذا الأصل وأوردوا كثيراً من الموضوعات بين طيات كتب الحديث ، بل عدوا كتب الموضوعات من كتب الحديث ، ولعل السبب في ذٰلك أمور :

أولاً : أن الحكم على الحديث بالوضع إنما هو حكم ظني يترجح للعالم عدم عزوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم غالباً ، ونادراً ما يقطع بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقله أو يفعله أو يقره ، والحكم بالظن وإن كان راجحاً إلا أن احتمال كونه صدقاً في نفس الأمر مسوغ لذكره في كتب الحديث واعتباره ضمن كتب الحديث .

ثانياً : أن إدراج الموضوعات في كتب الحديث وعدّ مؤلفاتها ضمن المؤلفات في الحديث إنما هو بالنظر إلىٰ زعم واضعها .

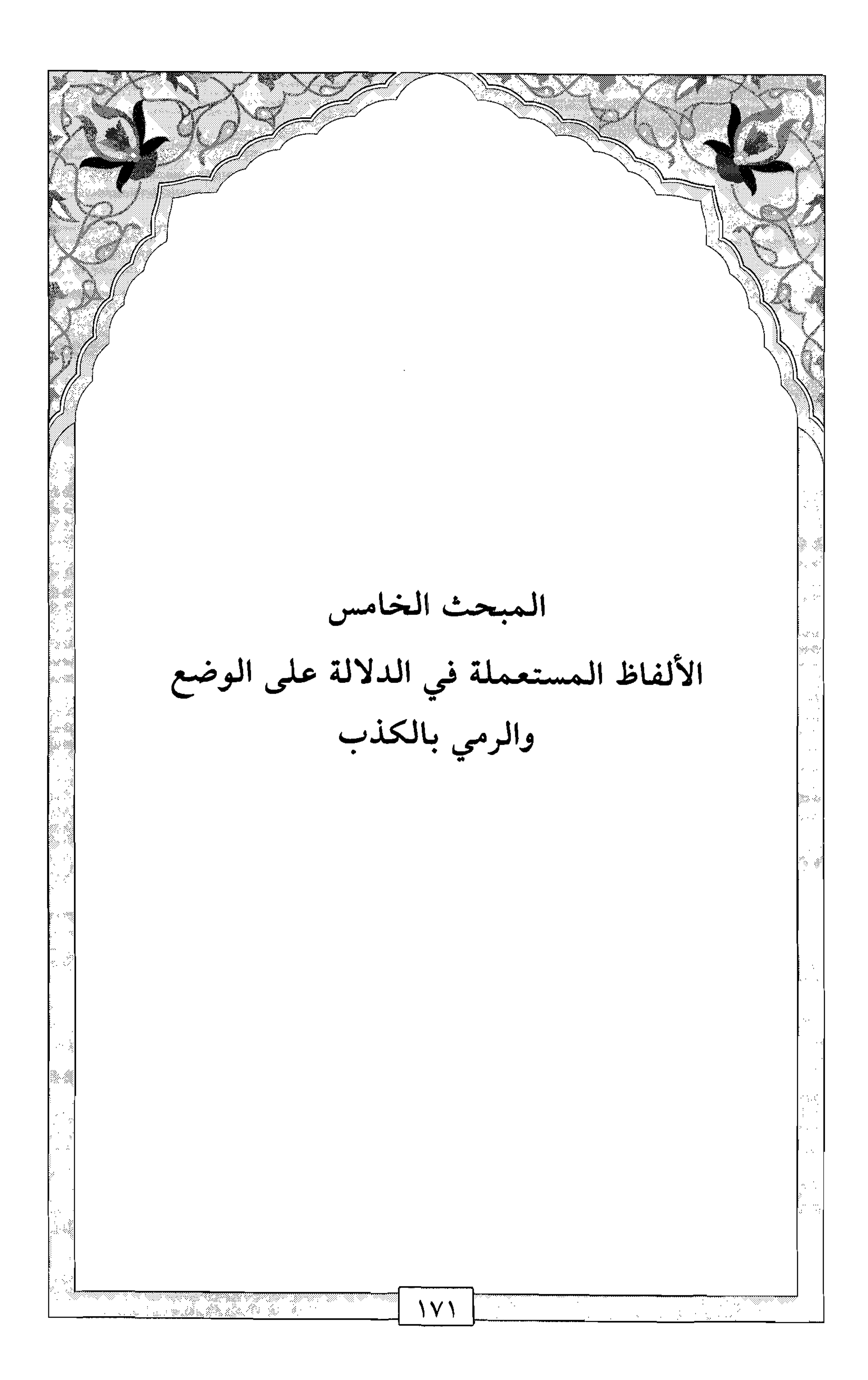
ثالثاً : أنه أدرج ضمن الحديث واعتبر منه من أجل الوقوف علىٰ طرقه التي يتوصل بها لمعرفة كذبه ، فينفىٰ عنه القبول ويحكم برده[1] .

---

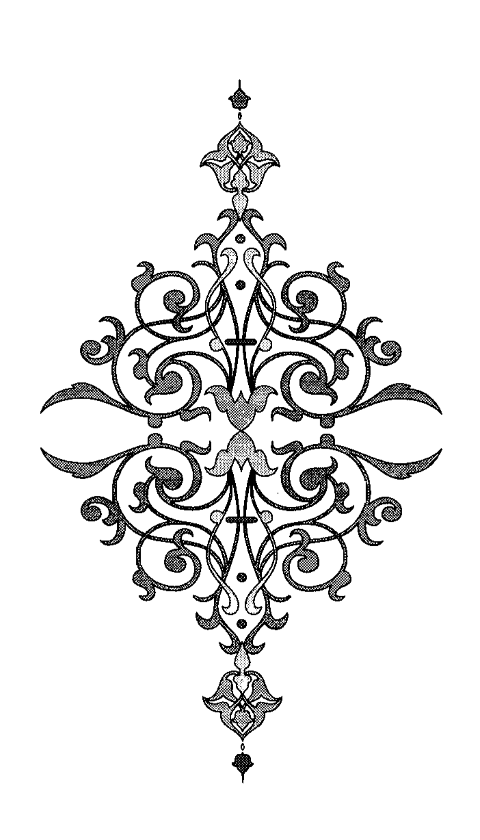
(١) فتح المغيث (١/٢٣٥) ، تحذير المسلمين (١٩) ، لمحات في أصول الحديث (٣٠٥) .

كل هٰذه الأمور جعلت العلماء يتجاوزون في إدراج الموضوعات ضمن الحديث واعتباره من الحديث وإن كان في الواقع ليس من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم .

❋ ❋ ❋



المبحث الخامس
الألفاظ المستعملة في الدلالة على الوضع والرمي بالكذب



الألفاظ الدالة على الوضع لدىٰ علماء الحديث

اصطلح علماء الجرح والتعديل علىٰ ألفاظ معينة يعدلون بها الرواة ، وأخرىٰ يجرحونهم بها ، وهي معروفة عندهم بـ : (مراتب الجرح والتعديل) ولكلٍّ من القسمين درجات عليا ودنيا وبين ذٰلك ، والذي يهمنا تناوله في هٰذا المبحث ما يتعلق بالألفاظ المستعملة في الرمي بالوضع والكذب .

وهٰذه الألفاظ منها ما هو متفق على الاصطلاح به لدى المحدثين ، ومنها ما انفرد بها إمام خاص دون غيره ، إلا أن هٰذه الاصطلاحات بعضها صريح في دلالته ، وبعضها يدل على الوضع بالكناية ، لذا فإني أحاول إيراد هٰذه الألفاظ مبيناً ما اتفق عليه منها لدى المحدثين ، وما انفرد به بعض العلماء ، مع بيان الصريح منها والكناية :

١ ـ الألفاظ المتفق في دلالتها على الوضع ، **وهي نوعان :**

أ ـ الألفاظ الدالة على الوضع صراحة ، **وهي مراتب :**

المرتبة الأولىٰ : ما كان التعبير فيها بصيغة أفعل ؛ كقولهم : (أكذب الناس) وما يلحق بها ؛ كقولهم : فلان أوضع الناس ، أو منبع الكذب [١] ، أو ممن يضرب به المثل في الكذب ، أو ممن يضرب المثل بكذبه [٢] أو إليه المنتهىٰ في الكذب ، أو إليه المنتهىٰ في الوضع ، أو فلان أحد أركان الكذب [٣] .

---

(١) المصباح في علوم الحديث للسيد قاسم الأنديجاني (١٣٩) .

(٢) قال الذهبي في ترجمة أحمد بن عبد الله الجويباري : (**قلت** : الجوباري ممن يضرب المثل بكذبه) ميزان (١/١٣٣) .

(٣) فتح المغيث (١/٣٤٣) ، المصباح في علوم الحديث (١٣٩) ، أصول الحديث (٢٧٦) .

المرتبة الثانية : ما كان التعبير فيها بصيغة المبالغة من مادة الكذب أو الوضع ، وما يدل علىٰ معناهما ؛ كقولهم : فلان كذاب ، فلان وضاع ، فلان دجال[1] ، وفلان أفاك[2] .

المرتبة الثالثة : ما كان التعبير فيها بصيغة الفعل ، كقولهم : فلان يضع الحديث ، أو يكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويلحق بها : فلان وضع حديثاً ، أو كذب في حديثه ، أو فلان يختلق الحديث[3] ، أو يفتعل الحديث[4] ونحو ذٰلك ، كقولهم : رماه فلان بالكذب ، وكذّبه فلان[5] .

ب ـ الألفاظ الدالة على الوضع بالكناية :

ومن هـٰذه الألفاظ[6] :

قولهم : فلان يزرف الحديث[7] ، وقولهم : فلان يحدث بالأباطيل ،

---

(١) فتح المغيث (٣٤٣/١) ، أصول الحديث (٢٧٦) .

(٢) قال الذهبي في ترجمة عمرو بن زياد الباهلي : (قال أبو حاتم : كان كذاباً أفاكاً يضع الحديث) ميزان (٢٦٧/٣) ، لسان (٣٦٤/٤) انظر كذٰلك « الميزان » (١٦١/١ ـ ١٦٢) .

(٣) فتح المغيث (٣٤٣/١ ـ ٣٤٤) .

(٤) قال ابن أبي حاتم في ترجمة سهل بن عامر البجلي : (سمعت أبي يقول ذٰلك ، ويقول : هو ضعيف الحديث ، روىٰ أحاديث بواطيل ، أدركته بالكوفة وكان يفتعل الحديث) الجرح (٢٠٢/٤) .

(٥) كثيراً ما يستخدم الإمام البخاري تعبير : (رماه فلان بالكذب ، أو كذبه فلان) لأنه رحمه الله كان يستخدم في التجريح عبارات خاصة سيأتي ذكرها قريباً ، ولأنه كان لطيف العبارة في تجريحه ، وقد نقل عنه أنه قال : (لا يحاسبني ـ الله ـ أني اغتبت أحداً) سير أعلام النبلاء (٤٣٩/١٢) .

(٦) هـٰهنا نصوص عن الأئمة اشتملت علىٰ ألفاظ ظاهر استعمالهم لها أنهم أرادوا بها الدلالة على الوضع ، ومنها ما يوصف به المروي ، ومنها ما يوصف به الراوي بما يدل علىٰ وضع ما رواه ، وسيأتي التعليق علىٰ بعضها بما يؤثر علىٰ دلالتها على المقصود هنا . د . إبراهيم بن محمد نور بن سيف ، ود . أحمد سردار .

(٧) قال ابن أبي حاتم في ترجمة الكلبي : (حدثني أبي ، حدثنا نصر بن علي وسليمان بن ←

ويحدث بالبواطيل[1] ، وله أحاديث باطلة[2] ، ومن أباطيله . . .[3] ، أتىٰ بخبر باطل[4] .

وقولهم : فلان له بلايا ، ومن بلاياه . . . ، وهـٰذا الحديث من بلاياه[5] ، لعل البلاء منه[6] .

وقولهم : له مصائب ، من مصائبه[7] ، وقولهم : . . . .

← معبد المروزي ، قالا : حدثنا الأصمعي ، حدثنا قرة بن خالد قال : (كانوا يرون أن الكلبي يزرف ـ يعني : يكذب ـ) الجرح (٢٧١/٧) ، وفي « القاموس » في مادة زرف : (زرف كقفز ، وإليه : تقدم ، وفي الكلام : زاد ، كزرف ، وازدرف : اشترىٰ ، والناقة : حثّها ، والرجل : تقدم ، وككُناسة : الكذاب) القاموس (١٤٧/٣) .

(١) قال الذهبي في ترجمة إبراهيم بن زكريا أبي إسحاق العجلي : (قال أبو حاتم : حديثه منكر ، وقال ابن عدي : حدث بالبواطيل) ميزان (٧١/١) .

(٢) قال الذهبي : (علي بن قتيبة الرفاعي ، قال ابن عدي : له أحاديث باطلة عن مالك) ميزان (١٥١/٣) .

(٣) قال الذهبي في ترجمة العباس بن بكار الضبي : (ومن أباطيله : عن خالد بن أبي عمرو الأزدي ، عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : مكتوب على العرش : لا إلـٰه إلا الله وحدي ، محمد عبدي ورسولي أيدته بعلي) ميزان (٣٤٧/٢) ، لسان (٢٣٨/٣) .

(٤) قال الذهبي في ترجمة أحمد بن عبد الله بن مسمار : (عن أبي الربيع الزهراني بخبر باطل في فضل معاوية) ميزان (١٣٦/١) .

(٥) قال الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف : (ومن ألفاظهم أيضاً : فلان له بلايا ، وهـٰذا الحديث من بلاياه ، قال البرهان الحلبي : هو كناية عن الوضع فيما أحسب) هامش « تدريب الراوي » (٢٣٤) ، وقال الذهبي في ترجمة إبراهيم بن زكريا أبي إسحاق العجلي : (ومن بلاياه : عن همام ، عن قتادة ، عن قدامة ابن ضمرة ، عن الأصبغ بن نباتة ، عن علي مرفوعاً : اللهم ؛ اغفر لمتسرولات أمتي) الميزان (٧١/١) ، وقال في ترجمة أبان بن سفيان المقدسي : (ومن بلاياه : ما روىٰ عن عبد الله بن سعيد ، عن أبين بن سفيان ، عن ضرار بن عمرو ، عن الحسن ، عن عمران بن الحصين مرفوعاً : من خرج يطلب باباً من العلم لينتفع به ويعلمه غيره . . . الحديث) ميزان (٥١/١) .

(٦) جاء في هامش كتاب « الكشف الحثيث » (١٤) : (إبراهيم بن بشر الكسائي . . . الخبر أورده ابن عدي في ترجمة شريك القاضي وقال : إبراهيم ليس بذاك المعروف ، ولعل البلاء منه) .

(٧) قال الذهبي في ترجمة العباس بن بكار الضبي : (ومن مصائبه : حدثنا عبد الله بن زياد ←

عنده[1] عجائب[2] ، عنده أوابد ، فلان ذو أوابد[3] ، من أوابده ، هـٰذا من إفكه[4] ، أو فلان له طامات ، أو من طاماته ، وقولهم : فلان أحاديثه لا يتابع عليها لا متناً ولا إسناداً[5] ، وقولهم : يأتي عن الثقات بأشياء موضوعات كأنه المتعمد لها[6] ، وقولهم : يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها[7] .

وقولهم : كأنه مما عملت يداه[8] ، وقولهم : كان يرفع المراسيل

← الكلابي ، عن الأعمش ، عن زر ، عن حذيفة ـ مرفوعاً ـ في المهدي : فقال سلمان : يا رسول الله ؛ من أي ولدك ؟ قال : « من ولدي هـٰذا » ، وضرب بيده على الحسين) ميزان (٣٤٧/٢) ، لسان (٢٣٧/٣ ـ ٢٣٨) .

(١) لم يذكر الشيخ أمثلة للفظ : له طامات .

(٢) قال أبو الفضل ابن طاهر المقدسي : (« لو كان القرآن في إهاب ما مسته النار . . . » الحديث ، فيه عبد الوهاب بن الضحاك ، قال البخاري : عنده عجائب) تذكرة الحفاظ رقم الحديث (٦٥٦) (ص ٢٦٥) ، وقال البخاري عن جسرة بنت دجاجة : عندها عجائب ، ومع ذٰلك قال أبو الحسن بن القطان : (هـٰذا القول لا يكفي لمن يسقط ما روت) تهذيب التهذيب (٦٦٧/٤) ، وقال عنها الحافظ في « التقريب » : (مقبولة) ، وهذان الإمامان لم يفهما من قول البخاري الرمي بالوضع .

(٣) قال الذهبي في ترجمة أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط بن شريط شيخ الطبراني : (ذو أوابد) المغني (٣٤/١) .

(٤) قال الذهبي في ترجمة أحمد بن نصر الذارع : (قال الدارقطني : دجال ، يكنىٰ أبا بكر ، فمن أباطيله . . . ثم قال : فهـٰذا من إفك الذارع) ميزان (١٧٤/١) .

(٥) قال برهان الدين الحلبي في ترجمة خالد بن يزيد القسري : (قال ابن عدي : أحاديثه كلها لا يُتابَع عليها لا متناً ولا إسناداً) الكشف الحثيث (١٠٨) ، وقال ابن طاهر المقدسي : (حديث : « أتاني جبريل فقال لي : أَحْبِبْ مَن شئت فإنك مُفارقه . . . » الحديث ، رواه مُدرك بن عبد الرحمـٰن الطفاوي ، يروي عن حميد ما لا يُتابَع عليه) تذكرة الحفاظ رقم (٦) ، (ص ٩) .

(٦) قال برهان الدين الحلبي في ترجمة بزيع بن حسان : (قال ابن حبان : يأتي عن الثقات بأشياء موضوعات كأنه المُتعمّد لها) الكشف الحثيث (٧٥) .

(٧) وقال أيضاً في ترجمة بكر بن خنيس الكوفي : (قال ابن حبان : يروي عن البصريين والكوفيّين أشياء موضوعة يسبق إلى القلب أنه المُتعمّد لها) الكشف الحثيث (٧٨) .

(٨) وقال أيضاً في ترجمة أيوب بن خُوط أبي أمية البصري : (قال ابن حبان : منكر الحديث جداً ، ←

وينظر لها طريق الثقات[1] ، وقولهم : كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها[2] ، وقولهم : ما في الإسناد من يُحمل عليه سواه[3] ، وقولهم : آفته فلان ، قال برهان الدين الحلبي : (والظاهر أن قولهم : « آفته فلان » كناية عن الوضع ، ويحتمل أن يكون المراد آفته في رده أو نكارته)[4] .

وقال ابن عراق : إن قالوا : منكرٌ آفته فلان ، فمرادهم آفته في نكارته ، وإن قالوا : آفته فلان فهٰذا محل التردد[5] ، والظاهر أن هٰذه العبارة تستخدم في المراتب الدنيا في التجريح ، وحديث من وُصِمَ بها لا يتقوّىٰ ولا يُعتضد به ولا يعتبر به ولا يستشهد به ، إلا أن القرائن تُحدّد المراد به ، كما أشار إلىٰ ذٰلك برهان الدين الحلبي وابن عراق ، فحيث وُجِدتْ في كتب الموضوعات تعتبر من الألفاظ الدالة على الوضع ، وإذا ذكرت في غيرها فالمراد بها الجرح الشديد بغير الوضع .

← يروي المناكير عن المشاهير ؛ كأنه مِمّا عملت يداه) الكشف الحثيث (٧٤) .

(١) قال ابن طاهر المقدسي : (حديث : « إن خيار الناس أحسنهم قضاء » ، فيه يحيى بن محمد بن قيس ؛ كان يرفع المراسيل ويقلب الأسانيد فاستحق الترك ، وينظر له طريقاً غير هٰذا) ، تذكرة الحفاظ رقم (٢٧١) ، (ص ١١٧) .

(٢) قال ابن حبان في ترجمة محمد بن عبد الرحمٰن البيلماني : (يروي عن أبيه ، روىٰ عنه أهل البصرة ، كان مِمّن أخرجت له الأرض أفلاذ كبدها ، حدث عن أبيه بنسخة ـ شبيهاً بمائتي حديث ـ كلها موضوعة) المجروحين (٢/٢٦٤) ، المنار المنيف (٤٧) .

(٣) قال برهان الدين الحلبي في ترجمة أحمد بن العباس بن حمويه الخلال : (متهم ، روىٰ أبو بكر ابن شاذان عنه ، عن الزعفراني ، عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « ملعون من سبّ أباه . . . » ، فذكر حديثاً طويلاً ، قال الخطيب : ما في الإسناد مَن يُحمل عليه سواه ، وهٰذا منه كالتصريح في أنه وضعه ، والله أعلم) الكشف الحثيث (٤٧) .

(٤) هامش « تدريب الراوي » (٢٣٤) .

(٥) هامش « تدريب الراوي » (٢٣٤) .

ويلحق بهٰذه العبارة[1] قولهم : فلان ساقط ، فلان هالك ، وفلان إِزْم به ، وفلان ذاهب أو ذاهب الحديث[2] .

وقولهم : فلان يسرق الحديث ، **وسرقة الحديث لها صورتان :**

أ ـ أن ينفرد محدث بحديث ، فيدّعي السارق أنه سمعه من شيخ ذٰلك المحدث وشاركه في روايته[3] .

ب ـ أن يكون الحديث مشهوراً براوٍ تفرد به ، فيسنده السارق لراوٍ آخر من طبقة المحدث الذي انفرد بالحديث[4] .

ويرى الإمامان الذهبي والسخاوي أن سرقة الحديث أهون في الإثم من وضعه واختلاقه[5] .

الذي يبدو لي والله أعلم : أنهما يستويان في الوضع ؛ إذ إن كُلّاً من الاختلاق والسرقة نسبة قول لغير قائله ، فيشتركان في اختلاق نسبة الحديث لغير قائله ، وتختص السرقة بالنسبة لغير النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أما الوضع فيختص بالرسول صلى الله عليه وسلم .

وكذٰلك قولهم : شِبْهُ موضوعٍ ، أو كأنه موضوع ، أو شِبْهُ حديث الكذابين .

قال السيوطي في حديث : « قلوب بني آدم تلين في الشتاء ، وذٰلك بأن الله تعالىٰ خلق آدم من طين ، والطين يلين في الشتاء »[6] : (لا يصح ،

---

(١) لم يدلَّل عليها من كلام الأئمة في أنها تدل على الوضع .

(٢) فتح المغيث (١/٣٤٤) ، المختصر في علم رجال الأثر (٦٤ ـ ٦٥) .

(٣) فتح المغيث (١/٣٤٤) .

(٤) فتح المغيث (١/٣٤٤) .

(٥) فتح المغيث (١/٣٤٤) .

(٦) الحديث أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٥/٢١٦) ، وقال : (تفرد برفعه عن شعبة عمر بن يحيىٰ وهو متروك الحديث ، وصحيحه من قول خالد ، حدث به ابن أبي داود عن ابن زكريا) ، وانظر « الموضوعات » (١/١٥٢) .

وإنما هو محفوظ من قول خالد ، كما قال أبو نعيم ، والمتهم برفعه عمر بن يحيىٰ ، وهو متروك ، ومحمد بن زكريا يضع ، **قلت** : قال في « الميزان » : عمر بن يحيىٰ متروك ، أتىٰ بحديث شبه موضوع وهو هٰذا ، قال : ولا نعلم لشعبة عن ثور رواية)[1] .

وقال القاوقجي : (حديث : « كان يشهد مع المشركين مشاهدهم ، فسمع ملكين أحدهما يقول لصاحبه : اذهب حتىٰ تقوم خلفه . . . » الحديث ، أنكره أحمد بن حنبل جداً وقال : موضوع أو شبيه بالموضوع ، وقال غيره : منكر ، والمعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه من قوله : « بغِّضت إليَّ الأصنام » وأنه لم يشهد مشاهدِهم ، نعم ، أخرجه عمه إلىٰ بعض أعيادهم فرجع مرعوباً)[2] .

وقال ابن أبي حاتم في ترجمة سالم بن عبد الله الكلابي : (روىٰ عن أبي عبد الله القرشي ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « خضاب الصفرة للمؤمن ، وخضاب الحمرة للمسلم ، وخضاب السواد للكافر » ، وهو حديث منكر شبه الموضوع ، وأحسبه من أبي عبد الله القرشي الذي لم يسَمَّ ، روىٰ عنه إسماعيل بن عياش)[3] .

وقال الذهبي في ترجمة محمد بن عمر المحْرم بعد ذكر حديث له من طريق ابن عدي : (قال محمد : أشهد به علىٰ عطاء في قبره أنه حدثني به ، قلت ـ أي : الذهبي ـ : هٰذا كأنه موضوع)[4] .

---

(١) ميزان (٣/٢٤٠) ، لسان (٤/٣٣٧) ، اللآلىء المصنوعة (١/٩٨) ، تنزيه الشريعة (١/١٧١) .

(٢) اللؤلؤ المرصوع (١٣٨) .

(٣) الجرح (٤/١٨٥ ـ ١٨٦) .

(٤) ميزان (٤/٢٢٣) ، لسان (٥/٢٣٠) ، زاد قوله : (وإن لم يكن موضوعاً فما في الدنيا حديث موضوع) .

وقال أيضاً في ترجمة محمد بن الحارث القرشي : (عن ابن عباس ، قال : لما حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الطائف ، خرج رجل من الحصن واحتمل رجلاً من الصحابة ليدخله الحصن ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « من يستنقذه وله الجنة !! » فقام العباس فمضىٰ ، فقال : « امض ومعك جبريل وميكائيل » ، فمضىٰ واحتملهما جميعاً حتىٰ وضعهما بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ، وكأنه موضوع)[1] .

وقال الفتني : (حديث النهي أن تقص الرؤيا حتىٰ تطلع الشمس ، قال النسائي : شبه حديث الكذابين)[2] .

وقولهم : (هٰذا حديث لا أصل له) .

قال السيوطي : (قولهم : هٰذا الحديث لا أصل له ، أو ليس له أصل ، قال ابن تيمية : معناه : ليس له إسناد)[3] .

---

(١) ميزان (٤/٧٨ ـ ٧٩) ، لسان (٥/١١١) .

(٢) تذكرة الموضوعات (١٦٦) .

(٣) تدريب الراوي (١/٣٥٠) ، وانظر « قواعد التحديث للقاسمي » (١٠٣) ، وقال أبو غدة : (قولهم : لا أصل له ، أو لا أصل له بهٰذا اللفظ ، أو ليس له أصل ، أو لا يعرف له أصل ، أو لم يوجد له أصل ، أو لم يوجد ، أو نحو ذٰلك ، هٰذه الألفاظ يريدون بها أن الحديث المذكور ليس له إسناد ينقل به) .

قال الحافظ السيوطي : (وقولهم : هٰذا الحديث ليس له أصل أو لا أصل له ، قال ابن تيمية : معناه ليس له إسناد) ، ثم قال : (وإذا كان الحديث لا إسناد له فلا قيمة له ولا يلتفت إليه ؛ إذ الاعتماد في نقل كلام سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هو الكلام الصحيح وما لا إسناد له لا صحة له) مقدمة تحقيق « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » (٧) .

ويشكل علىٰ ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية ـ من تفسيره قولهم : لا أصل له أو ليس له إسناد ـ أن بعض الحفاظ تعقبوا أحاديث رويت مسندة بقولهم : لا أصل له ، كما ذكر ذٰلك الذهبي في ترجمة محمد ابن عمر بن الخطاب العدوي العمري ، قال : (ذكره العقيلي وقال : لا يصح حديثه ، ولا يعرف بنقل الحديث ، حدثناه أحمد بن الخليل ، حدثنا إبراهيم بن محمد الحلبي ، حدثنا محمد بن عبد الله بن عمر بن القاسم ، أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً : ←

وكذٰلك قول الحافظ المشهور باطلاعه في الحديث : لا أعرفه ، أو لم

« اقتدوا بالذين من بعدي : أبو بكر وعمر » فهٰذا لا أصل له من حديث مالك ، بل هو معروف من حديث حذيفة بن اليمان) ميزان (١٧٢/٤ ـ ١٧٣) ، لسان (٢٦٤/٧) ، وزاد : (وقال العقيلي بعد تخريجه : هٰذا حديث منكر لا أصل له ، أخرجه الدارقطني من رواية أحمد بن الخليل البصري بسنده ، وساق نسبه كذٰلك ، ثم قال : لا يثبت ، والعمري هٰذا ضعيف ، ثم أخرجه عن أبي العباس بن عقدة ، عن يونس بن سابق ، حدثنا محمد بن خالد العمري ، حدثنا مالك به ، وقال : كذا قال محمد بن خالد العمري ، وأشار إلىٰ أنه واحد ، اختلف في اسم أبيه) ، فالحديث روي بأسانيد إلىٰ مالك ، ومع ذٰلك قال العقيلي والدارقطني : لا أصل له .

وكذٰلك ما ذكره ابن حجر في ترجمة علي بن قتيبة الرفاعي ، قال : (قال أحمد بن داود المكي : حدثنا علي بن قتيبة ، حدثنا مالك ، عن أبي الزبير ، عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً : « بروا آباءكم تبركم أبناؤكم . . . » الحديث ، وبه عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً : « لا تكرهوا مرضاكم على الدواء » .

وأورد له الدارقطني في « غرائب مالك » الحديث الأول ، وقال : تفرد به علي بن قتيبة وكان ضعيفاً ، ولا يثبت هٰذا عن أبي الزبير ولا عن مالك ، وقال العقيلي يحدث عن الثقات بالبواطيل ، وبما لا أصل له ، وأورد له الأول ، وفي آخره : « ومن تنصل إليه فلم يقبل لم يرد على الحوض » وأورد له أيضاً عن مالك ، عن موسى الأحمر ، عن أبي هريرة رضي الله عنه رفعه : « لكل أمة فتنة ، وفتنة أمتي المال . . . » الحديث ، وقال : ليس لهما أصل من حديث مالك ولا من وجه يثبت) لسان (٨/٦) .

وقال ابن حبان في ترجمة الجارود بن يزيد : (روىٰ عن بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أترعون عن ذكر الفاجر ؟! اذكروه بما فيه كي يحذره الناس » حدثناه أبو بسطام وجماعة عن سلمة بن شبيب عنه ، ثم قال : وأما حديث بهز بن حكيم فما رواه عن بهز بن حكيم إلا الجارود هٰذا ، وقد رواه سليمان بن عيسى السجزي عن الثوري عن بهز ، قدم نيسابور فقيل له : إن الجارود يروي هٰذا الحديث عن بهز ! فقال : حدثنا سفيان الثوري عن بهز ؛ فصار حديثه ، وسليمان بن عيسىٰ يؤلف في الروايات ، فاتصل هٰذا الخبر بعمر بن الأزهر الحراني ـ وكان مطلق اللسان ـ فرواه عن بهز بن حكيم ، ورواه العلاء بن بشر ـ لما اتصل به ـ عن ابن عيينة ، عن بهز وقلب متنه ، ورواه شيخ من أهل الأُبُلَّة يقال له : نوح بن محمد ـ رأيته وكان غير حافظ للسانه ـ عن أبي الأشعث ، عن معتمر ، عن بهز ، والخبر في أصله باطل ، وهٰذه الطرق كلها بواطيل لا أصل لها) المجروحين (٢٢٠/١ ـ ٢٢١) ، قال ابن حجر : (وأورد له العقيلي حديث بهز ، وقال : ليس له أصل من حديث بهز ولا من حديث غيره ، ولا يتابع عليه من طريق يثبت) لسان (٤١٠/٢) .

وقال ابن حبان في ترجمة الحسين بن علوان الكلبي : (روىٰ عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن

أعرفه ، أو لا يوجد ، ونحو ذٰلك ، ولم يتعقبه أحد من الحفاظ ، كان ذٰلك حكماً منه على الحديث بالوضع ، واعتبرت هٰذه الألفاظ من العبارات الدالة على الوضع .

قال السيوطي : (إذا قال الحافظ المطَّلع الناقد في حديثٍ : لا أعرفه ، اعتمد ذٰلك في نفيه ، كما ذكر شيخ الإسلام)[1] .

وقال ابن عراق في بيان أمارات الوضع : (ومنها ما ذكره الإمام فخر الدين الرازي : أن يُرْوى الخبر في زمن قد استقرئت فيه الأخبار ودُوِّنت فيفتش عنه ، فلا يوجد في صدور الرجال ولا في بطون الكتب ؛ فأما في

← عائشة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أربع لا يشبعن من أربع : أرض من مطر ، وعين من نظر ، وأنثىٰ من ذكر ، وطالب علم من علم » ، وبإسناده قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ادّهن بدهن جعل في راحته اليسرىٰ ، وبدأ بحاجبيه ثم شاربيه ثم لحيته ثم رأسه ، وما يشبه هٰذا ـ مما يكثر ذكره ـ إذا سمعه من ليس الحديث صناعته اتهمه بالوضع ، وروىٰ عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : وقّت رسول الله صلى الله عليه وسلم للنفساء أربعين يوماً ، إلا أن ترى الطهر قبل ذٰلك فتغتسل وتصلي ولا يقربها زوجها في الأربعين ، وروىٰ عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « السخاء شجرة في الجنة ، أغصانها في الدنيا ؛ فمن تعلق بغصن منها قاده ذٰلك الغصن إلى الجنة ، والبخل شجرة في النار ، أغصانها في الدنيا ؛ من تعلق بغصن منها قاده ذٰلك الغصن إلى النار » ، وروىٰ عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء ثم خرج دخلت بعده فلا أرىٰ شيئاً إلا أني أجد ريح الطيب ، فذكرت ذٰلك له فقال : « يا عائشة ؛ أما علمت أنّا معشر الأنبياء نبتت أجسادنا علىٰ أرواح أهل الجنة فما خرج منا شيء ابتلعته الأرض » قال ابن حبان : وليس لهٰذه الأحاديث كلها أصول ؛ لأنها كلها موضوعة إلا حديث السخاء ؛ فإنه يعرف من حديث الأعرج عن أبي هريرة) المجروحين (١/٢٤٥) .

(١) تدريب الراوي (١/٣٤٩) ، وقال أيضاً : (ومن المقطوع بكذبه : ما نقب عنه من الأخبار ولم يوجد عند أهله من صدور الرواة وبطون الكتب) اهـ ، تدريب الراوي (١/٣٢٦) ، قال أبو غدة : (قولهم في الحديث : لا أعرفه ، أو لم أعرفه ، أو لم أقف عليه ، أو لا أعرف له أصلاً ، أو لم أجد له أصلاً ، أو لم أقف له علىٰ أصل ، أو لا أعرفه بهٰذا اللفظ ، أو لم يرد فيه شيء ، أو لا يُعلم من أخرجه ولا إسناده ونحو هٰذه العبارات ؛ إذا صدر من أحد الحفاظ المعروفين ولم يتعقبه أحد كفىٰ للحكم علىٰ ذٰلك الحديث بالوضع) اهـ ، مقدمة المصنوع (٢٥) .

عصر الصحابة وما يقرب منه حين لم تكن الأخبار استقرئت فإنه يجوز أن يروي أحدهم ما ليس عند غيره ، قال العلائي : وهـٰذا إنما يقوم به ـ أي : بالتفتيش عنه ـ الحافظ الكبير الذي قد أحاط حفظه بجميع الحديث أو معظمه ؛ كالإمام أحمد ، وعلي بن المديني ، ويحيى بن معين ، ومن بعدهم ؛ كالبخاري ، وأبي حاتم ، وأبي زرعة ، ومن دونهم ؛ كالنسائي ، ثم الدارقطني ؛ لأن المآخذ التي يحكم بها غالباً على الحديث بأنه موضوع إنما هي جمع الطرق والاطلاع علىٰ غالب المروي في البلدان المتنائية بحيث يعرف بذٰلك ما هو من حديث الرواة مما ليس من حديثهم .

وأما من لم يصل إلىٰ هـٰذه المرتبة فكيف يقضي بعدم وجدانه للحديث بأنه موضوع ؟ هـٰذا مما يأباه تصرفهم ، قال ابن عراق : فاستفدنا من هـٰذا أن الحفاظ الذين ذكرهم وأضرابهم إذا قال أحدهم في حديث : لا أعرفه ، أو لا أصل له ؛ كفىٰ ذٰلك في الحكم عليه بالوضع) .

وكذٰلك قولهم : لا يصح ، أو لا يثبت .

كثير من العلماء يتعقبون الحديث بقولهم : لا يصح ، أو لا يثبت ويقصدون بذٰلك الحكم على الحديث بالوضع ، وهـٰذا الإطلاق خاص إذا ذكر قولهم في كتب الضعفاء والموضوعات ، أما إذا ذكر ذٰلك في كتب الأحكام والخلاف فإنهم يريدون نفي الصحة الاصطلاحية ، ولا يلزم من نفيها إثبات الوضع ، بل يجوز فيه الحسن أو الضعف ، والله أعلم[1] .

(١) استخدم هـٰذه العبارات في الدلالة بها على الوضع وأكثر من التعبير بها : ابن الجوزي ، كما أشار إلىٰ ذٰلك أبو غدة إذ يقول : (وقد عددت الأحاديث التي قال فيها ابن الجوزي في كتابه « الموضوعات » : لا يصح ؛ فزادت علىٰ ثلاثمائة حديث) اهـ ، مقدمة « المصنوع » (٣٠) ، وقد تبعه في هـٰذا الاستعمال الحفاظ : السيوطي وابن عراق والشوكاني ، وكلهم يعنون بعدم الصحة : البطلان والوضع ؛ إذ إن كلامهم دائر حول الأحاديث الموضوعة ، وقد اعترض عليهم بعض ←

← العلماء بأن قولهم : لا يصح ، إنما يعني : نفي الصحة الاصطلاحية ، ولا يلزم منه نفي الحسن والضعف ، كما أن هناك فرقاً بين قولهم : لا يصح ، وقولهم : موضوع ، قال الزركشي في « نكته على ابن الصلاح » : (بين قولنا : موضوع ، وقولنا : لا يصح بونٌ كبير ؛ فإن الأول إثبات الكذب والاختلاق ، والثاني : إخبار عن عدم الثبوت ، ولا يلزم منه إثبات العدم) ، هٰكذا جاء النص ، ولعل مراده : والثاني : إخبار عن عدم الصحة ، ولا يلزم منه إثبات العدم ، (وهٰذا يجيء في كل حديث قال فيه ابن الجوزي : لا يصح أو نحوه) اهـ . انظر « اللآلئ المصنوعة » (١/١١) ، و« تنزيه الشريعة » (١/١٤٠) ، وقد تبع الزركشي في ذٰلك ابن حجر ، فقد ذكر السخاوي عنه قوله : (إن لفظ : لا يثبت ، لا يلزم منه أن يكون موضوعاً ، فإن الثابت يشمل الصحيح فقط ، والضعيف دونه) اهـ ، انظر « تذكرة الموضوعات » للفتني (٧) ، و« قواعد التحديث » (١٠٣) .
وكذٰلك السمهودي عقب قول الإمام أحمد علىٰ حديث التوسعة على العيال يوم عاشوراء : لا يصح ، قال السمهودي : (لا يصح أن يكون باطلاً ، فقد يكون غير صحيح وهو صالح للاحتجاج به ؛ إذ الحسن رتبة بين الصحيح والضعيف) اهـ ، انظر « الرفع والتكميل » (١٩٥) ، نقلاً عن السمهودي في كتابه « جواهر العقدين في فضل الشرفين » .
وكذٰلك الزرقاني في « شرح المواهب اللدنية » عند كلامه علىٰ حديث : « يطلع الله ليلة النصف من شعبان . . . » الحديث قال : (ونقل القسطلاني عن ابن رجب : أن ابن حبان صححه ، فيه رد علىٰ قول ابن دحية : لم يصح في ليلة النصف من شعبان شيء ، إلا أن يريد نفي الصحة الاصطلاحية ، فإن حديث معاذ هٰذا حسن لا صحيح) اهـ ، الرفع والتكميل (١٩٧) نقلاً عن « المواهب » .
وكذٰلك ممن ذهب إلى التفريق بين قولهم : موضوع ، وبين قولهم : لا يصح ، علي القاري في كتابه « الموضوعات الكبرىٰ » ، و« المصنوع في الحديث الموضوع » ، قال في الأول عند حديث : (« من طاف بهٰذا البيت أسبوعاً وصلىٰ خلف المقام ركعتين ، وشرب من ماء زمزم ، غفرت له ذنوبه بالغة ما بلغت » قال السخاوي : لا يصح ، وقد ولع به العامة كثيراً لا سيما بمكة ، حيث كُتب علىٰ بعض جدرها الملاصق لزمزم ، وتعلقوا في ثبوته بمنام وشبهه بما لا تثبت الأحاديث النبوية بمثله ، **قلت** : وحيث أخرجه الواحدي في « تفسيره » ، والجندي في « فضائل مكة » ، والديلمي في « مسنده » بلفظ : « من طاف بالبيت أسبوعاً ثم أتىٰ مقام إبراهيم فركع عنده ركعتين ثم أتىٰ زمزم فشرب من مائها ؛ أخرجه الله من ذنوبه كيوم ولدته أمه » ، لا يقال : إنه موضوع ، غايته أنه ضعيف ، مع أن قول السخاوي : لا يصح ، لا ينافي الضعف والحسن ، إلا أن يريد به أنه لا يثبت ، وكأن المنوفي فهم هٰذا المعنىٰ حتىٰ قال في « مختصره » : إنه باطل لا أصل له) اهـ ، « الموضوعات الكبرىٰ » ، « الأسرار المرفوعة » (٣٣٥) .
وكذٰلك حكى القاري قول الزركشي مؤيداً له في ديباجتي كتابه « الموضوعات الكبرىٰ » ، « الأسرار ←

ما يلي :

← المرفوعة » ، وكذٰلك « الموضوعات الصغرىٰ » ، « المصنوع » فقال في مقدمة « الموضوعات الكبرىٰ » : (ثم ما اختلفوا في أنه موضوع تركت ذكره للحذر من الخطر ، لاحتمال أن يكون موضوعاً من طريق وصحيحاً من وجه آخر ، فإن هٰذا كله بحسب ما يظهر للمحدثين من حيث نظرهم إلى الإسناد ، وإلا فلا مطمع للقطع في مقام الاستناد ؛ لتجويز العقل أن يكون الصحيح في نفس الأمر ضعيفاً أو موضوعاً ، والموضوع صحيحاً مرفوعاً ، إلا الحديث المتواتر ؛ فإنه في إفادة العلم اليقيني يكون مقطوعاً ، ولذا قال الزركشي : بين قولنا : لم يصح ، وقولنا : موضوع بونٌ بيِّن ؛ فإن الوضع إثبات الكذب ، وقولنا : لم يصح إنما هو إخبار عن عدم الثبوت ، ولا يلزم منه إثبات العدم ، والله سبحانه أعلم) الموضوعات الكبرىٰ (٩٩) ، ونحوه من « الموضوعات الصغرىٰ » (١٧ ـ ١٨) .

وممن يرى التفريق كذٰلك الفتني ، فقد ساق في مقدمة كتابه قول الزركشي وقول السيوطي في « الوجيز » : (فرق بين المنكر والموضوع) ، كذٰلك قول ابن حجر الذي أورده السخاوي ، ثم أيد كل هٰذه الأقوال واستحسنها ، انظر مقدمة « تذكرة الموضوعات » (٧) ، وممن صار إلىٰ ذٰلك أيضاً اللكنوي انظر « الرفع والتكميل » (١٣٧ ـ ١٤٢) ، والقاسمي في « قواعد التحَديث » (١٠٣ ـ ١٠٤) ، والمعلمي في تعليقه على « الفوائد المجموعة » انظر (٢٠) ، وقد حكىٰ أقوالهم كلها الشيخ أبو غدة في مقدمة كتاب « المصنوع » لعلي القاري من (١٢ ـ ١٣) فانظره ، فكل هٰؤلاء ذهبوا إلىٰ أن عبارة لا يصح أو لا يثبت لا يعبر بها عن الوضع والبطلان ، ولا تدل علىٰ أن المراد بالحديث الموصوف بها أنه موضوع مكذوب ، بل غاية ما تدل عليه هو نفي الصحة الاصطلاحية ، ولا يلزم من نفيها نفي الحسن أو الضعف ، واعتبروا أقوال الأولين خطأ ، بل شنعوا عليهم فيما ذهبوا إليه .

وقد جمع بعضهم بين أقوال الطائفتين ، ونزل كل قول من أقوالهم علىٰ إطلاق معين بما ملخصه : أنها إذا قيلت في كتب الأحكام والخلاف قصد بها المعنى الاصطلاحي ، أما إذا جاءت في كتب الموضوعات والضعفاء فيراد بها البطلان والوضع .

وممن قال بذٰلك المسند الأوحد ابن هِمَّات الدمشقي ، فقد نقل عنه الكوثري قوله من كتاب « التنكيت والإفادة في تخريج خاتم سفر السعادة » : (**اعلم** : أن البخاري وكل من صنف في الأحكام يريد بقوله : لم يصح الصحة الاصطلاحية ، ومن صنف في الموضوعات والضعفاء يريد بقوله : لم يصح أو لم يثبت ، المعنى الأعم ، ولا يلزم من الأول نفي الحسن أو الضعف ، ويلزم من الثاني البطلان) اهـ ، أبو غدة مقدمة « المصنوع » (٢٧ ـ ٢٨) نقلاً عن الكوثري في مقدمة « انتقاد المغني » .

وكذٰلك الكوثري ذهب إلىٰ ما ذهب إليه ابن همات فقال في مقدمة كتاب « المقالات » : (إن قول النقاد في الحديث : إنه لا يصح ، بمعنىٰ أنه باطل في كتب الضعفاء والمتروكين ، لا بمعنىٰ أنه ←

قولهم : (فلان جراب الكذب) .

وقولهم : (فلان ينسبونه إلى الكذب) .

وقولهم : (وجدت حديثه كذباً وزوراً) .

وقولهم : (حديثه يدل على الكذب) .

وقولهم : (ليس بمحل أن يؤخذ عنه العلم ؛ لأنه كذاب) .

وقولهم : (لا أرىٰ حديثه يشبه حديث أهل الصدق) .

وقولهم : (كأنه واضع هٰذه الخرافة) .

وقولهم : (أتىٰ بحديث باطل لعله هو المتفضل بوضعه) .

وقولهم : (غالب ظني أن الحديث من عمل فلان) .

وقولهم : (حدث بموضوعات) .

وقولهم : (فلان عن فلان بخبر باطل فهو آفته) .

وقولهم : (خبيث الحديث) .

وقولهم : (كان زيفاً) .

وقولهم : (ساقط) .

وقولهم : (دامر) .

← حسن وإن لم يكن صحيحاً ، كما نص علىٰ ذٰلك أهل الشأن ، بخلاف كتب الأحكام كما أوضحت ذٰلك في مقدمة « انتقاد المغني ») اهـ ، مقدمة « المصنوع » (٢٨) نقلاً عن الكوثري .

وقد تعرض للمسألة بإسهاب الشيخ أبو غدة ، وأورد أقوال الأئمة ، ورجح القول الأخير ، وساق له من الأمثلة التي استخدم فيها الأئمة الذين عنوا بالكلام على الموضوعات عبارات : لا يصح ، أو لا يثبت ، أو لم يصح ، أو لم يثبت ، أو ليس بصحيح ، أو ليس بثابت ، أو غير ثابت ، أو لا يثبت في شيء ، ونحوه من هٰذه التعابير إذا قالوها في كتب الضعفاء أو الموضوعات ، فالمراد بها أن الحديث المذكور موضوع لا يتصف بشيء من الصحة ، وإذا قالوها في كتب الأحكام ، فالمراد بها نفي الصحة الاصطلاحية ، انظر مقدمة « المصنوع » (١٠) .

وقولهم : (قد فرغ منه منذ دهر) .

٢ ـ العبارات التي تفرد بها بعض أئمة الجرح والتعديل وقصد بها الرمي بالوضع :

وثمة ألفاظ استخدمها بعض أئمة الحديث ؛ للتعبير بها في الطعن بالكذب والرمي بالوضع ، وهـٰذه العبارات استعمالات خاصة لا تدل بظاهرها على الطعن بالكذب ، إلا أن هـٰؤلاء الأئمة استعملوها لمناسبةٍ ما ، وغالبهم آثر استعمال هـٰذه الألفاظ غير الصريحة ؛ تجنباً للغيبة أو تكسية للألفاظ وتحسيناً لها ، بالرغم من أن هـٰذه العبارات استعملها سائر علماء الحديث في الدلالة علىٰ معان مغايرة للاستعمال الذي أطلقته الطائفة الأولىٰ ، إلا أن علماء الجرح والتعديل ميزوا بين الاستعمالين ، وبينوا ذٰلك بالتفريق بين الاستعمالين ، وحددوا مقصد كل إمام بما استخدم من ألفاظ ، وإتماماً للفائدة أرىٰ بيان هـٰذه العبارات معزوة إلىٰ قائليها بإيجاز :

١ ـ قول أبي حاتم الرازي : (فلان مود) .

قال السخاوي : (وكذا ينبغي تأمل الصيغ ، فرب صيغة يختلف الأمر فيها بالنظر إلى اختلاف ضبطها ، كقولهم : فلان مود ، فإنها اختلف في ضبطها ، فمنهم من يخففها ؛ أي : هالك ، قال في « الصحاح » : أودىٰ فلان ؛ أي : هلك ، فهو مود ، ومنهم من يشددها مع الهمزة ؛ أي : حسن الأداء ، أفاده شيخي في ترجمة سعد بن سعيد الأنصاري من « مختصر التهذيب » نقلاً عن أبي الحسن ابن القطان الفاسي)[١] .

---

(١) فتح المغيث (٢/٢٩٨ ـ ٢٩٩) قال الذهبي : (وقال أبو حاتم : سعد بن سعيد ، مودٍ ، قال شيخنا ابن دقيق العيد : اختلف في ضبط مود ، فمنهم من خففها ؛ أي : هالك ، ومنهم من شددها ؛ أي : حسن الأداء) اهـ ، ميزان (٢/١١٤) . ←

وقوله أيضاً : (بين يدي عدل) ، أو (علىٰ يدي عدل) .

قال ابن أبي حاتم في ترجمة جبارة بن المغلِّس : (سألت أبي عن جبارة فقال : هو علىٰ يدي عدل ، مثل القاسم بن أبي شيبة)[1] ، قال الحافظ السخاوي : (وأفاد شيخنا أيضاً أن شيخه الشارح كان يقول في قول أبي حاتم : هو علىٰ يدي عدل ، أنها من ألفاظ التوثيق ، وكان ينطق بها هٰكذا : بكسر الدال الأولىٰ بحيث تكون اللفظة للواحد وبرفع اللام وتنوينها ، قال شيخنا : كنت أظن ذٰلك كذٰلك إلىٰ أن ظهر لي أنها عند أبي حاتم من ألفاظ التجريح ، وذٰلك أن ابنه قال في ترجمة جبارة بن المغلس : سمعت أبي يقول : هو ضعيف الحديث ، ثم قال : سألت أبي عنه فقال : هو علىٰ يدي عدل ، ثم حكىٰ أقوال الحفاظ فيه بالتضعيف ، ولم ينقل عن أحد فيه توثيقاً[2] ، ومع ذٰلك فما فهمت معناها ولا اتجه

← قلت : مما ينبغي أن يلاحظ أن الذي جاء في « الجرح والتعديل » ما يلي : (حدثنا عبد الرحمـٰن ، قال : سمعت أبي يقول : سعد بن سعيد الأنصاري مؤدي ، قال أبو محمد : يعني : أنه كان لا يحفظ ، يؤدي ما سمع) ، الجرح (٨٤/٤) ، قال الشيخ المعلمي : (سقط من « م » ـ يعني : سقط من قوله : قال أبو محمد . . . إلىٰ قوله : ما سمع ـ وذكر المزي حاصل ما تقدم ، وذكر ابن حجر فيما زاده : وقال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » : ذكر أبي ، عن إسحاق بن منصور ، عن يحيى بن معين أنه قال : سعد بن سعيد الأنصاري مؤدي ، كذا قال ، وإنما وقع في نسخته سقط فتدبر) ، هامش الجرح والتعديل (٨٥/٤) ، وقال الحافظ ابن حجر : (وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : سعد بن سعيد الأنصاري مؤدي ؛ يعني : أنه كان لا يحفظ ويؤدي ما سمع) اهـ ، تهذيب (٤٧٠/٣) ، وقال ابن أبي حاتم في « الجرح » : (ذكر أبي عن إسحاق بن منصور ، عن يحيى بن معين أنه قال : سعد بن سعيد الأنصاري مؤدي ، قال أبو الحسن ابن القطان الفاسي : اختلف في ضبط هـٰذه اللفظة ، فمنهم من يخففها ؛ أي : هالك ، ومنهم من يشددها ؛ أي : حسن الأداء) اهـ ، تهذيب (٤٧١/٣) .

(١) الجرح (٥٥٠/٢) .

(٢) وترجمته كما أوردها ابن أبي حاتم : (جبارة بن المغلس أبو محمد الحماني كوفي ، روىٰ عن محمد بن طلحة وأبي بكر النهشلي وقيس بن الربيع ، ضعيف الحديث ، سمعت أبي يقول ذٰلك ، ←

لي ضبطها ، ثم بان لي أنها كناية عن الهالك ، وهو تضعيف شديد)[1] .

٢ ـ قول معمر : (كان يثبّج الحديث) .

قال البخاري في ترجمة إسماعيل بن شروس : (قال عبد الرزاق عن معمر : كان يثبج الحديث)[2] .

قال المعلمي تعليقاً : (هٰكذا في الأصلين وبهامش « كو » أي : لا يأتي

← قال أبو محمد : روىٰ عن سعير بن الخمس ، روىٰ عنه أبو سعيد الأشج ، حدثنا عبد الرحمٰن ، نا حسين بن الحسن قال : سمعت يحيى بن معين يقول : جبارة كذاب ، قال أبو محمد : كان أبو زرعة حدث عنه في أول أمره وكناه ، قال : حدثنا أبو محمد الحماني ثم ترك حديثه بعد ذٰلك فلم يقرأ علينا حديثه .

حدثنا عبد الرحمٰن ، قال : سمعت أبا زرعة ذكر جبارة بن المغلس فقال : قال لي ابن نمير : ما هو عندي ممن يكذب ، قلت : كتبت عنه ؟ قال : نعم ، قلت : تحدث عنه ؟ قال : لا ، قلت : ما حاله ؟ قال : كان يوضع له الحديث فيحدث به ، وما كان عندي ممن يتعمد الكذب ، سألت أبي عن جبارة ، فقال : هو علىٰ يدي عدل مثل القاسم بن أبي شيبة) اهـ ، الجرح (٢/٥٥٠) .

(١) وهو مثل يضرب لمن يتيقن هلاكه ويئس منه ، وقد أشار السخاوي إلىٰ كتابي « إصلاح المنطق » و« أدب الكاتب » لابن قتيبة في سبب ضرب هٰذا المثل ، قال ابن السكيت : (وقول الناس للشيء إذا يئس منه : هو علىٰ يدي عدل ، قال ابن الكلبي : هو العدل بن جزءٍ ، وجزءٌ جميعاً ابن سعد العشيرة ، وكان ولي شرط تبع ، فكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه ، فقال الناس : وضع علىٰ يدي عدل) اهـ ، إصلاح المنطق (٣١٥) ، وانظر « فتح المغيث » (٢/٢٩٩ ـ ٣٠٠) .
وقال ابن قتيبة : (ويقولون : هو علىٰ يدي عدل ، قال ابن الكلبي : هو العدل بن جزء بن سعد العشيرة ، وكان ولي شرطة تبع ، وكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه ، فقال الناس : وضع علىٰ يدي عدل ، ثم قيل ذٰلك لكل شيء قد يئس منه) اهـ ، أدب الكاتب (١/٤٣) ، وانظر « فتح المغيث » (٢/٢٩٩ ـ ٣٠٠) ، وقال السخاوي : (وذكر أبو الفرج الأصبهاني بسند له أن أبا عيسى ابن الرشيد وطاهر بن الحسين كانا يوماً يتغديان مع المأمون ، فأخذ أبو عيسىٰ هندباءةً فغمسها في الخل ، وضرب بها عين طاهر ، فانزعج وقال : يا أمير المؤمنين ؛ إحدىٰ عيني ذاهبة ، والأخرىٰ علىٰ يدي عدل ، يفعل بي هٰذا بين يديك) انظر « فتح المغيث » (٢/٢٩٩ ـ ٣٠٠) .

(٢) التاريخ الكبير (١/٣٥٩ ـ ٣٦٠) ، ميزان (١/٢٣٤) .

به على الوجه ، **أقول** : وفي « الميزان » ، و« لسانه » عن ابن عدي حكاية هٰذه الكلمة عن البخاري بلفظ : « يضع » ، فلزم من ذٰلك ما لزم ، والله المستعان)[1] .

وقال الذهبي : (إسماعيل بن شروس الصنعاني أبو المقدام ، روىٰ عبد الرزاق ، عن معمر قال : كان يثبج الحديث ، **قلت** : يروي عن عكرمة ، وقال ابن عدي : قال البخاري : قال معمر : كان يضع الحديث ، وقال عبد الرزاق : قلت لمعمر : ما لك لم تكتب عن ابن شروس ؟ قال : كان يثبج الحديث)[2] .

وقال الفيروزأبادي : (**الثبج محرّكة** : ما بين الكاهل إلى الظهر ، ووسط الشيء ومعظمه ، وصدر القطا ، واضطراب الكلام ، وتفنينه ، وتعمية الخط وترك بيانه كالتثبيج)[3] .

---

(١) هامش التاريخ الكبير (١/٣٥٩) .

(٢) في نسخة « الميزان » التي بين أيدينا هٰكذا : (يثبج) في الموضعين ، وفي « لسان الميزان » كلمة (يضع) بدلاً عن (يثبج) في الموضعين ، وتعليق الشيخ المعلمي علىٰ قول معمر يشعر بأن معمراً لم يقصد بقوله : (يثبج) بمعنىٰ يضع ، وإنما هو بمعنىٰ لا يأتي به على الوجه ، وإنما فهم ذٰلك من إبدال ابن عدي كلمة يثبج بـ : (يضع) ، وتعقبه علىٰ ذٰلك الذهبي وابن حجر .

والظاهر أن بعض نسخ « الميزان » جاءت فيها الكلمة (يثبج) ، وبعضها (يضع) ، والأخرىٰ هي التي وقعت للحافظ ابن حجر حيث لم يذكر في « اللسان » كلمة (يثبج) ، لٰكن المسلم به أن معمراً استعمل كلمة (يثبج) كما نقل عنه ذٰلك الإمام البخاري ، وكما جاء في بعض نسخ « الميزان » ، والذي يظهر لي والله أعلم : أن تفسير كلمة (يثبج) بمعنىٰ : لا يأتي به على الوجه هو من قبل أحد العلماء الذي كانت لهم تعليقات على « التاريخ الكبير » ، كما أورد ذٰلك المعلمي ، وهو فهم للمعلق ، وإن كان الظاهر أن معمراً يقصد بيثبج أنه يضع ، حيث صرح بذٰلك كما نقله ابن عدي عنه ، قال الذهبي : (قال ابن عدي : قال البخاري : قال معمر : كان يضع الحديث) اهـ ، الميزان (١/٢٣١) ، لسان (٢/١٣٣) .

(٣) القاموس المحيط (١/١٨٠) .

٣ ـ قول الإمام الشافعي : (حديثه ليس بشيء) .

قال السخاوي : (علىٰ أننا قد روينا عن المزني قال : سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول : فلان كذاب ، فقال لي : يا أبا إبراهيم ؛ اكس ألفاظك حسنها ، لا تقل : كذاب ، ولٰكن قل : حديثه ليس شيء ، وهٰذا يقتضي أنها حيث وجدت في كلام الشافعي ، تكون في المرتبة)[١] .

قال الشيخ أبو غدة : (وهٰذا يقتضي أنها حيث وجدت في كلام الشافعي أو المزني تكون من المرتبة الأولىٰ ، فهي عندهما من ألفاظ المرتبة السادسة التي هي أشد ألفاظ التجريح ، ولٰكنها كناية وليست بالصريح)[٢] .

وقوله أيضاً : (فلان الرواية عنه حرام) .

قال الذهبي في ترجمة حرام بن عثمان : (وقال الشافعي وغيره : الرواية عن حرامٍ حرامٌ)[٣] .

٤ ـ قول البخاري : (منكر الحديث) .

قال الذهبي : (ونقل عن ابن القطان أن البخاري قال : كل من قلت فيه : منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه)[٤] .

---

(١) وانظر هامش « قواعد في علوم الحديث » (٢٥٢) ، حيث نقل الشيخ أبو غدة ذٰلك عن السخاوي من « فتح المغيث » ومن « الإعلان بالتوبيخ » .

(٢) هامش قواعد في علوم الحديث (٢٥٢) ، **قلت** : وهٰذه العبارة لدىٰ غالب المحدثين من عبارات التجريح ، لٰكنها ليست من ألفاظ الرمي بالوضع ، وإنما انفرد بها الإمام الشافعي ، وأما ابن معين : فإنه يقصد بها تضعيف الرواة في غالب إطلاقه : ليس بشيء ، وتارة يقصد بها قلة حديث الراوي ، انظر تفصيل ذٰلك فيما ذكر اللكنوي في « الرفع والتكميل » (١٥٢ ـ ١٥٣) ، وتعليق أبي غدة عليه هامش (١٥٢ ـ ١٥٣) ، وكذٰلك استدراكه فيما ألحقه بالكتاب من (٣٨٢ ـ ٣٨٩) ، وانظر « قواعد في علوم الحديث » (٢٦٣) .

(٣) ميزان (٤٢٩/١) ، لسان (١٨٢/٢) .

(٤) ميزان (٥٠/١) في ترجمة أبان بن جبلة الكوفي ، (٢٠٢/٢) في ترجمة سليمان بن داود اليمامي .

قال الشيخ أحمد شاكر : (وكذٰلك قوله : منكر الحديث ، فإنه يريد به الكذاب)[1] .

وقال السيوطي : (ويطلق ـ أي : البخاري ـ منكر الحديث علىٰ من لا تحل الرواية عنه)[2] .

وقوله أيضاً : (سكتوا عنه) .

قال العراقي في « شرح ألفيته » : (فيه نظر ، وسكتوا عنه ، وهاتان العبارتان يقولهما البخاري فيما تركوا حديثه)[3] .

---

(١) الباعث الحثيث (١٠٦) ، وقد اختلفت عبارات المحدثين في التجريح بالنكارة ، واختلف تبعاً لذٰلك قصدهم ومرادهم ، فجاء من عبارتهم : منكر الحديث ، روىٰ مناكير ، وروىٰ أحاديث منكرة ، أنكر ما روىٰ فلان ، وهٰذا حديث منكر .

فالإمام البخاري يعني بقوله : فلان منكر الحديث : أنه لا تحل الرواية عنه ، وهو الطعن بالرمي بالكذب كما أشار إلىٰ ذٰلك الشيخ أحمد شاكر ، واللفظة عينها ؛ يعني بها المتأخرون من المحدثين : حديث الفاسق بغير الكذب ، أو المبتدع ، أو فاحش الغلط .

وأما قولهم : روىٰ مناكير ، أو روىٰ أحاديث منكرة ؛ فالمنقول عن الإمام أحمد أنه يقصد تفرد الراوي وإن كان ثقة ، ويقصد بها غالب المحدثين مخالفة الراوي الضعيف لروايات الثقات .

وأما قولهم : أنكر ما روىٰ : إما أن يراد به : أغرب مروياته ، أو الأحاديث التي رواها مخالفاً فيها من هو أوثق منه .

وأما قولهم : هٰذا حديث منكر ، فهو علىٰ قصد الإمام أحمد : حديث فرد ، وعلىٰ ما ذهب إليه المتأخرون : أنه حديث رواه ضعيف خالف فيه الثقات .

فنرىٰ أن المحدثين اختلفوا في مرادهم من هٰذه العبارات ، والقرينة تحدد المقصود ، وقد اقتصر بعضهم علىٰ لفظ من هٰذه العبارات ؛ كالإمام البخاري في اقتصاره علىٰ منكر الحديث وتعيينه قصده ، وبعضهم استعمل أكثر من عبارة ولم يعين المراد من ذٰلك ، إلا أن المتأخرين عينوا قصده ؛ وذٰلك باستقرائهم أقواله وتتبعها وبيان مراده منها وترجيحه ، انظر « الرفع والتكميل » (١٤٣ ـ ١٥٢) ، وانظر تعليق أبي غدة ، فقد حاول استيفاء قصد المحدثين من هٰذه الألفاظ ، وكذٰلك انظر « قواعد في علوم الحديث » (٢٥٨) .

(٢) تدريب الراوي (١/٤١٠) .

(٣) انظر مقدمة « الضعفاء الصغير » (١) ، و« الرفع والتكميل » (٤٠٢) .

وقال البخاري : (يوسف بن خالد بن عمير البصري السمتي القرشي : سكتوا عنه ، قال لي محمد بن المثنىٰ : مات عبد الأعلى بن عبد الأعلىٰ سنة (١٨٩ هـ) ، ومات فيها السمتي ، قال ابن معين وعمرو بن علي : يوسف يكذب كنيته أبو خالد)[١] .

وقال السخاوي : (وكذا منها : مجمع علىٰ تركه ، وهو علىٰ يدي عدل ، أو مود بالتخفيف ، كما سيأتي معناهما ، أو فيه نظر ، وفلان سكتوا عنه ، وكثيراً ما يعبر البخاري بهاتين الأخيرتين فيمن تركوا حديثه ، بل قال ابن كثير : إنهما أدنى المنازل عنده وأرداها)[٢] .

وقال السيوطي : (تنبيهات : البخاري يطلق : فيه نظر ، وسكتوا عنه فيمن تركوا حديثه)[٣] .

وقال ابن كثير : (وثمّ اصطلاحات لأشخاص ينبغي التوقيف عليها ، من ذٰلك : أنّ البخاري إذا قال في الرجل : سكتوا عنه أو فيه نظر ؛ فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده ، ولٰكنه لطيف العبارة في التجريح فليعلم ذٰلك)[٤] .

وكذٰلك قوله : (فيه نظر) ، أو (في حديثه نظر) .

قال الذهبي : (حتىٰ إنه ـ أي : البخاري ـ قال : إذا قلت : فلان في حديثه نظر فهو متهم واه)[٥] .

---

(١) التاريخ الكبير (٣٨٨/٤) ، فبالرغم من نقله تصريح ابن معين وعمرو بن علي علىٰ تكذيبه ـ أي : السمتي ـ إلا أنه قال فيه : (سكتوا عنه) .

(٢) فتح المغيث (٢٩٠/٢ ـ ٢٩١) .

(٣) تدريب الراوي (٤١٠/١) .

(٤) اختصار علوم الحديث لابن كثير (١٠٦) ، وانظر « المصباح في علوم الحديث » (١٠٥ ـ ١٠٦) ، و« الرفع والتكميل » (٢٥٤) ، ونقله كلام الذهبي من كتابه « سير أعلام النبلاء » .

(٥) الرفع والتكميل (٤٠٢) ، مقدمة الضعفاء (١) .

وقال في ترجمة عبد الله بن داود الواسطي : (قال البخاري : فيه نظر[1] ، ولا يقول هـٰذا إلا فيمن يتهمه غالباً)[2] ، وقد مر معنا أيضاً نقل العلماء عنه قوله : (فيه نظر) ، أو (في حديثه نظر) ضمن الكلام علىٰ قوله : (سكتوا عنه)[3] .

٥ ـ قول النسائي : (متروك الحديث) .

قلما يصرح النسائي في تجريح الرواة بالكذب ، وبعد تتبع لكتابه

---

(١) التاريخ الكبير (٣ : ٨٢) ، ميزان (٢/٤١٥) .

(٢) ميزان (٢/٤١٦) .

(٣) قال التهانوي : (البخاري يطلق : فيه نظر ، أو سكتوا عنه ، فيمن تركوا حديثه) اهـ ، قواعد علوم الحديث (٢٥٤) ، قال أبو غدة : (هـٰذا هو المشهور المعروف في مراد البخاري من قوله : فيه نظر ، ثم قال : وقد كتب إليَّ شيخنا العلامة المحدث النبيل حبيب الرحمـٰن الأعظمي تعليقاً علىٰ ما نقله اللكنوي عن العراقي والذهبي ، يقول سلمه الله : لا ينقضي عجبي حين أقرأ كلام العراقي والذهبي هـٰذا ثم أرىٰ أئمة هـٰذا الشأن لا يعبؤون بهـٰذا فيوثقون من قال فيه البخاري : فيه نظر ، أو يدخلونه في الصحيح ، ثم ساق أمثلة ذكر فيها :

تمام بن نجيح قال فيه البخاري : فيه نظر ، ووثقه ابن معين ، وقال فيه البزار : صالح الحديث ، وأن البخاري روىٰ له أثراً موقوفاً معلقاً في رفع عمر بن عبد العزيز يديه حين يركع .

وراشد بن داود الصنعاني ، قال فيه البخاري : فيه نظر ، ووثقه يحيى بن معين ودحيم ، وابن حبان ، وروىٰ له النسائي ، وقال ابن حجر : صدوق له أوهام .

وثعلبة بن يزيد الحماني ، قال البخاري : في حديثه نظر لا يتابع في حديثه ، وقد وثقه النسائي ، وقال ابن عدي : لم أر له حديثاً منكراً في مقدار ما يرويه ، وقال ابن حجر : صدوق شيعي .

وجعدة المخزومي ، قال البخاري : لا أعرف له إلاهذا الحديث ، وفيه نظر ، وروىٰ له الترمذي ، وقال ابن حجر : مقبول .

وجميع بن عمير التيمي ، قال البخاري : في أحاديثه نظر ، وقد وثقه العجلي ، وقال أبو حاتم : محله الصدق ، وقال الساجي : صدوق ، وقال ابن حجر : صدوق يخطىء ويتشيع ، وروىٰ له الأئمة الأربعة .

وحبيب بن سالم ، قال البخاري : فيه نظر ، وقال ابن عدي : ليس في متون أحاديثه حديث منكر ، بل قد اضطُرِبَ في أسانيد ما يروىٰ عنه ، ووثقه أبو داود وابن حبان ، وروىٰ له مسلم والأربعة ، وقال ابن حجر : لا بأس به . ←

« الضعفاء والمتروكون » لم أر من صرح بكذبه سوىٰ ثلاثة نفر هم :

وحريش بن خِرِّيت ، قال البخاري : فيه نظر ، قال أبو عبد الله : أرجو ، قال المعلمي تعليقاً : كأنه يريد أرجو أنه لا بأس به ، وقال أبو حاتم : لا بأس به ، وقال ابن حجر : قال البخاري في « تاريخه » : أرجو أن يكون صالحاً .

وسليمان بن داود الخولاني ، قال البخاري : فيه نظر ، وقد أثنىٰ عليه أبو زرعة ، وقال أبو حاتم وعثمان بن سعيد وجماعة من الحفاظ : لا بأس به ، قال ابن حجر : لا ريب في أنه صدوق .

وطالب بن حبيب المدني الأنصاري ، قال البخاري : فيه نظر ، روىٰ له أبو داود ، وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به ، ووثقه ابن حبان والهيثمي في « مجمع الزوائد » .

وصعصعة بن ناجية ، قال البخاري : فيه نظر ، وهو صحابي ، ذكره ابن حجر في « تهذيب التهذيب » ، و« الإصابة » .

وعبد الرحمٰن بن سليمان الرعيني ، قال البخاري : فيه نظر ، وقد وثقه ابن يونس ، وقال أبو حاتم : ما رأيت من حديثه منكراً ، وهو صالح الحديث ، وأخرج له مسلم حديثاً ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال ابن حجر : لا بأس به .

ثم قال : والصواب عندي : أن ما قاله العراقي ليس بمطرد ولا صحيح علىٰ إطلاقه ، بل كثيراً ما يقوله البخاري ولا يوافقه عليه الجهابذة ، وكثيراً ما يقوله ويريد به إسناداً خاصاً كما قال في « التاريخ » في ترجمة عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد رائي الأذان : فيه نظر ؛ لأنه لم يذكر سماع بعضهم من بعضهم ، وكثيراً ما يقوله ولا يعني الراوي بل حديث الراوي ، فعليك بالتثبت والتأني) اهـ كلام الأعظمي بتصرف .

قال أبو غدة : وقد أيقظ حفظه الله تعالىٰ إلىٰ موضوع هام من العلم كان مأخوذاً بالتسليم والمتابعة من العلماء فجزاه الله خيراً عن السنة وعلومها ، وهٰذه الأمثلة ـ علىٰ كثرتها ـ هي غيض من فيض مما في كلام البخاري في كتبه مثل « التاريخ الكبير » ، و« الضعفاء الكبير » وغيرهما ، فيستحق هٰذا الموضوع أن يوليه بعض الباحثين الأفاضل تتبعاً خاصاً ؛ رجاء أن يتوصل به إلىٰ تقعيد قاعدة مستقرة تحدد مراد البخاري من تعابيره المختلفة إذ يقول : فيه نظر ، في حديثه نظر ، وفي أحاديثه نظر ، ونحو هٰذا ؛ إذ لا بد أن يكون هناك فرق بين تعبير وتعبير عنده ؛ لما عرف عنه من الدقة البالغة في لفظه وعبارته .

وكذٰلك ينبغي تتبع مواطن قوله : في إسناده نظر ، فقد جاء تعبيره به علىٰ أكثر من معنىً ، انظر « الرفع والتكميل » وما علقته عليه (ص ٢١٣) اهـ ، هامش « قواعد التحديث » (٢٥٤ ـ ٢٥٧) .

وقال اللكنوي في بيان خطة ابن عدي في « كامله » وأن الذهبي ترجم لرجال ثقات في « الميزان » تبعاً لكلام ابن عدي فيهم ، فذكر رجالاً ممن أوردهم ابن عدي في « الكامل » وتبعه الذهبي إلا أنه وثقهم فقال : (وقال في ترجمة أويس القرني : قال البخاري : يماني مرادي ، في إسناده نظر

. . . .

← فيما يرويه ، وقال البخاري أيضاً في « الضعفاء » : « في إسناده نظر » ، قلت : هٰذه عبارته يريد أن الحديث الذي روي عن أويس في الإسناد إلىٰ أويس نظر ، ولولا أن البخاري ذكر أويساً في « الضعفاء » لما ذكرته ، فإنه من أولياء الله الصالحين) اهـ ، الرفع والتكميل (٢١٣ ـ ٢١٤) ، نقلاً عن « الميزان » (٢٧٨/١ ـ ٢٧٩) .

قال أبو غدة معلقاً : (وقع في الأصلين : هٰذه العبارة تؤيد أن الحديث . . . والذي أثبتُّهُ هو نص « الميزان » و« اللسان » وعبارتهما يريد أن الحديث الذي . . . ولا يزال في العبارة غموض وتعقد ظاهر .

وقال الحافظ ابن حجر في « هدي الساري » في ترجمة أوس بن عبد الله الربعي : وذكر ابن عدي في « الكامل » ، وحكىٰ عن البخاري أنه قال : في إسناده نظر ، ثم شرح ابن عدي مراد البخاري فقال : يريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما ، لا أنه ضعيف عنده ، قلت ـ أي : ابن حجر ـ أخرج البخاري له حديثاً واحداً من روايته عن ابن عباس : « كان اللات رجلاً يلُتُّ السويق » ، وروىٰ له الباقون) اهـ ، هامش الرفع والتكميل (٢١٣ ـ ٢١٤) نقلاً عن « هدي الساري » (١١٧/٢) .

وهٰذا الإشكال الوارد عن الإمام البخاري ملزم لو لم يصرح رحمه الله بمراده من العبارة ، أو كانت القاعدة مأخوذة بالاستقراء لأقواله ؛ أما أنه قد صرح بذٰلك ـ كما نقل الذهبي ذٰلك عنه ـ فقد قطع قوله كل احتمال ، وبقي النزاع في التزامه في تطبيق الحكم على الأفراد .

أما كون الجهابذة النقاد لم يوافقوه في ذٰلك ، بل خالفه بعضهم ؛ كابن معين وابن حبان ، فلا يلزم منه أن يحمل كلامه علىٰ غير مراده ، فالمعروف أن التوثيق والتجريح لم يقلد الأئمة فيه بعضهم بعضاً ، بل اجتهد كل واحد منهم في التجريح والتوثيق وحكم بما أداه إليه اجتهاده ، كما أن ابن معين لا يمكن أن يتبع الإمام البخاري ، بل الأصل لو كان في الأمر اتباع أو تقليد أن يتبع البخاري ابن معين لأنه شيخه ، لٰكن اجتهاد البخاري أداه إلىٰ تجريح من يوثقهم ابن معين ، وهو دليل علىٰ أن الأمر اجتهاد لا تلزم فيه الموافقة ، لا سيما إذا لاحظنا أن الحافظ ابن حجر لم يوثق من جرحهم البخاري كما صنع ابن معين وأبو حاتم ، بل قال في بعضهم : صدوق ، وفي بعضهم : لا بأس به أو مقبول ، والمعروف عن ابن حجر أنه إذا تعارضت أقوال أئمة الجرح والتعديل في رجل حاول الجمع بينها وأعطىٰ حكماً وسطاً كما هو صنيعه في « التقريب » ، وأما توثيق ابن حبان فهو مبني علىٰ شرطه في أن الأصل في الرواة العدالة والجرح طارئ ، وكم جرح الأئمة رجالاً وثقهم ابن حبان ، بل المعروف أنه أحياناً يوثق المجاهيل ، وتساهله في التوثيق بيِّنٌ ، فلا يلزم من توثيقه تغيير رأي البخاري في الجرح ، أو إعادة النظر في مفهوم اصطلاح اتخذه لنفسه .

وأما إخراج أهل السنن حديثاً لراوٍ فلا يقتضي توثيقه ؛ لأنهم لم يقتصروا علىٰ إخراج حديث الثقات دون غيرهم ، بل أخرجوا الصحيح والحسن وغيره ، وشرطهم معروف ، فوجود حديث ←

أحمد بـن عبـد الله الجويبـاري[1] ، وأحمـد ابـن أخـت عبد الـرزاق[2] ، وأحمد بـن عبـد الرحمـٰن ابـن أخـي ابن وهـب[3] ، وبعـد تتبع واسـتقراء وجـد أنه يسـتخدم عبـارة متروك الحديث للرمي بالوضـع ، فقد جاء قوله : (الكذابون المعروفون بوضع الحديث علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعـة : إبراهيـم ابـن أبي يحيـىٰ بالمدينة ، والواقـدي ببغـداد ، ومقاتل بن سليمان بخراسان ، ومحمد بن سعيد بالشام ، يعرف بالمصلوب)[4] .

ثم قال في ترجمته لهم في كتابه « الضعفاء » :

(إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ : متروك الحديث مدني)[5] .

(محمد بن عمر الواقدي : متروك الحديث)[6] .

فبعد أن صرح بكذبهم وأنهم مشهورون بذٰلك ، اقتصر في ترجمته لهم علىٰ قوله : (متروك الحديث) ، فدل ذٰلك علىٰ أنه يعني بها الرمي بالوضع ، والله أعلم[7] .



← رجل طعن فيه البخاري في السنن لا يلزم منه حمل كلام البخاري علىٰ معنىً مخالف لما نص عليه البخاري نفسه .

(١) قال النسائي : (أحمد بن عبد الله الجويباري الهروي : كذاب) اهـ ، الضعفاء (٥٩) .

(٢) وقال : (أحمد بن أخت عبد الرزاق : كذاب) ، الضعفاء (٦٠) .

(٣) وقال : (أحمد بن عبد الرحمـٰن بن أخي ابن وهب : كذاب) ، الضعفاء (٦٠) .

(٤) الضعفاء والمتروكون (٨٦/ب) .

(٥) الضعفاء والمتروكون (٤٠) .

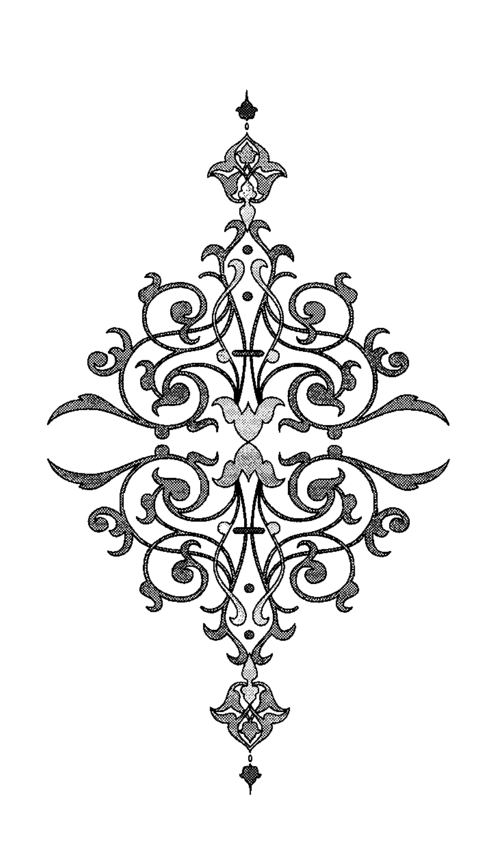
(٦) الضعفاء والمتروكون (٢١٧) .

(٧) ويؤيد ما ذهبت إليه قوله في ترجمة يحيى بن سعيد قاضي شيراز : (يروي عن الزهري أحاديث موضوعة ، متروك الحديث) اهـ ، الضعفاء (٢٥١) .



المبحث السادس

علىٰ من يطلق المحدثون وصف الكذب ؟



علىٰ من يطلق المحدثون وصف الكذب ؟

إن الناظر في كتب تاريخ الرواة والمؤلفات في الجرح والتعديل ، يرىٰ أن أئمة الحديث يجرحون بعض الرواة برميهم بالكذب ، ويصفونهم بأنهم وضاعون أو دجالون . . . إلىٰ غير ذٰلك من الألفاظ المستعملة في الرمي بالكذب والمين ، وبسبر أحوال بعض الرواة يظهر الوصف بالكذب فيهم جلياً ، حيث ينص أئمة النقد علىٰ أنهم كذبوا في أحاديث علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقلها ، وألصقوا به أفعالاً لم يعملها ، فالوصف في حق هٰؤلاء بيّن واضح لا مرية فيه ، لٰكنا نجد آخرين من الرواة رموا بما رمي به الأولون ، ووصموا بالكذب والوضع في حديث سيد المرسلين ، إلا أن التهمة في حقهم غير ظاهرة ، والجريمة التي نسبت إليهم غير واضحة ، مما يجعل الباحث يتردد في بادئ الأمر في إدراك المراد من هٰذا التجريح ، وهل هو مقبول أو مردود ؟ وهل تصح نسبة هٰذا الطعن أو ترد ؟ لا سيما أن الراوي المجروح لم ينص أحد من النقاد علىٰ أنه اختلق حديثاً أو افترىٰ علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وبإمعان النظر ، وتتبع أقوال أئمة هٰذا الشأن ، وتصور مصطلحاتهم ، والوقوف على استعمالاتهم ؛ يتبين المراد من ذٰلك ، كما أنه من ناحية أخرىٰ يظهر جلياً حساسية معاييرهم التي يزنون بها الرواة ، ودقة المقاييس التي يقيسون بها من يتصدىٰ لنقل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ إذ إنهم يعتبرون أن كل من أفرط في تحمله أو فرط في أدائه ولم يؤد الأمانة ، استحق الرمي بالخيانة ، فالكذب عندهم ليس مقصوراً فيمن يتعمد ؛ بأن تَقَوَّلَ علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو افترىٰ ، أو

ادعىٰ سماع ما لم يسمع ، أو أسند الرواية إلىٰ غير راويها ، أو أخطأ في عزوها إلىٰ قائلها ، أو أدرج في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس منه ، أو تطاول بلسانه فنال من أصحابه صلى الله عليه وسلم ، أو تعرض لهم بالسب أو الشتم ، أو بلغت به الغفلة فقبل التلقين ، كل ذٰلك يعتبر في نظرهم كذباً وميناً يوصم صاحبه .

ويلحق به تهمة التقول علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأن حامل حديث المصطفىٰ عليه الصلاة والسلام يحمل أمانة عظمىٰ ، فلا بد أن يكون أهلاً لهٰذه الأمانة ؛ لأن الأمر لا يقتصر علىٰ كونه حمل عن سلف وأدَّىٰ إلىٰ خلف ، أو تحمل ثم أدىٰ ، بل هو بالدرجة الأولىٰ ديانة يدان الله بها ، وعبادة يتعبد بها ، فلا بد أن يكون أهلاً عند التحمل ، ملتزماً لآدابه ، سالكاً السبيل المشروعة في ذٰلك كما يجب أن يكون أهلاً عند أدائه ملتزماً لآدابه ، سالكاً السبيل المشروعة في ذٰلك ، مبيناً الصيغة التي تحمل بها من : سماعٍ ، أو قراءة أو عرض أو إملاء أو كتابة أو إجازة أو وجادة إلىٰ غير ذٰلك من طرق التحمل .

ومن المناسب عرض مراد المحدثين في قولهم : كذب ونحوه ، وفيمن يقولون فيهم كذابون أو وضاعون ونحو ذٰلك ؛ إذ يترتب علىٰ معرفة مرادهم من ذٰلك تجنب كثير من الأخطاء والأوهام التي وقع فيها بعض الباحثين الذين ظنوا أن إطلاقهم لا يتجاوز معنىً واحداً ، فأدىٰ ذٰلك إلىٰ وقوعهم في أخطاء لم تغفر لهم ، واعتبرت من هناتهم وسقطاتهم ، مستعيناً في ذٰلك بما جاء من نصوص علىٰ ألسنتهم تبين مرادهم من إطلاق الكذب .

أولاً : إطلاق الكذب على الاختلاق والوضع .

إذا رمى المحدثون الراوي بالكذب ؛ فالأصل أنهم يقصدون بذٰلك

أنه يتقول علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ويختلق ، وهو الغالب علىٰ استعمالهم ، ويعبرون عنه بقولهم : كذاب ، أو وضاع ، أو روىٰ حديثاً كذباً ، أو وضع حديثاً ، أو يكذب ، أو يضع .

قال ابن عدي في ترجمة أحمد بن محمد بن حرب الملحمي : (يتعمد الكذب)[1] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن المحدثين يكادون يجمعون على التعبير بـ (يضع الحديث) ، أو (وضع) ، أو (وضاع) ، علىٰ من تعمد الكذب والاختلاق ، إلا أن أبا حاتم ابن حبان تارة يعبّر بقوله : (يضع الحديث على الثقات) ولا يقصد به الاختلاق ، بل يريد بذٰلك بعض المعاني التي يطلق فيها المحدثون الكذب علىٰ غير الاختلاق والوضع ؛ كقلب الإسناد ، وإلزاق الحديث ، ووصل المرسل والمنقطع ، كما جاء ذٰلك وتكرر في كتابه « المجروحين من المحدثين » ، ومن ذٰلك قوله : في الحارث بن عمران الجعفري : (يضع الحديث على الثقات) ثم قال مبيناً نوع الوضع : (روىٰ عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : « تخيروا لنطفكم ، وأنكحوا الأكفاء ، وأنكحوا إليهم . . . » الحديث ، حدثنا ابن خزيمة ، حدثنا أبو سعيد الأشج ، حدثنا الحارث بن عمران ، وقد تابع عكرمة بن إبراهيم الحارث بن عمران في هٰذه الرواية عن هشام بن عروة ، وهما جميعاً ضعيفان ، أصل الحديث مرسل ، ورفعه باطل) اهـ[2] .

فقوله : (تابع عكرمة بن إبراهيم الحارث بن عمران) يدل علىٰ أن

---

(١) الكامل لابن عدي (١/٢٠٠) .

(٢) مجروحين (١/٢٢٥) .

الحارث لم يختلق الحديث علىٰ هشام كما يظهر من إطلاقه عبارة يضع ، بل عنىٰ بها أن الحارث جعل الحديث مرفوعاً والصحيح أنه مرسل ، إلا أن هـٰذا الإطلاق من ابن حبان قليل ، وغالباً ما يتفق في تعبيره مع إطلاق المحدثين .

ثانياً : إطلاق الكذب على ادعاء السماع .

كذٰلك يطلق المحدثون الكذب ويصفون الراوي بأنه كذاب إذا روىٰ عن شيخ حديثاً أو أحاديث مصرحاً فيها بالسماع منه ـ في حين أنه لم يسمع منه ـ لوجود قرائن تدل علىٰ عدم سماعه منه ، فاستحق الراوي الوصم بالكذب لتصريحه بالسماع ـ وهو خلاف الواقع ـ ولجرأته علىٰ أداء رواية لم يتحملها بالهيئة التي أدىٰ بها ، مع أنه في الغالب قد تحملها لـٰكن بغير الطريقة التي أدىٰ بها ، لهـٰذين الأمرين استحق الرمي بالكذب ، وَعُدَّ من الكذابين الذين ترد روايتهم ، علماً بأن الحديث نفسه معروف من حديث الشيخ المروي عنه .

وينبغي أن يلاحظ أن عامة من يرمىٰ بالكذب من أجل ادعاء السماع إنما يكون ذٰلك فيمن صرح بالسماع من المروي عنه ، كأن يقول : حدثني أو سمعت ، مما يدل على التصريح بالسماع ، أما إذا روىٰ عمن لم يسمع منه بصيغة لا تقتضي التصريح بالسماع ، فإن من المتفق عليه بينهم أنه لا يجرح مطلقاً بروايته عمن لم يسمع منه ، فضلاً عن رميه بالكذب ، والخلاف في قبول روايته أو ردها مشهور كما مر في الكلام على الحديث المرسل والمنقطع[١] .

---

(١) انظر صفحة (١/١٣٠ ، ١٣٢) .

وعدم سماع الراوي حديث المروي عنه ، واتهامه بالكذب في ادعائه سماعه يعرف من وجوه ، أجملها فيما يلي :

أ ـ أن يحدث عن قوم ثبت أنهم ماتوا قبل أن يولد ، وممن رمي بالكذب من أجل ذٰلك :

أحمد بن أبي سليمان القواريري :

قال الخطيب في ترجمته : (كذب هٰذا الشيخ ظاهر يغني عن تعليل روايته بجواز دخول السهو عليه وإلحاق الوهم به ، وذٰلك أن محمد بن إسحاق كانت وفاته في سنة « ١٥١ هـ » أو « ١٥٢ هـ » ، وقد قيل أيضاً توفي قبل ذٰلك ، فكيف يكتب عنه هٰذا الشيخ ومولده علىٰ ما ذكر في سنة « ١٥١ هـ » ؟ وأعجب من هٰذا ادعاؤه سماعه منه بالكوفة ثم بالمدينة ، وإنما قدم ابن إسحاق الكوفة في حياة الأعمش ، وذٰلك قبل مولد هٰذا الشيخ بسنين كثيرة)[١] .

عبد الله بن سلمة البصري الأفطس :

قال الفلاس : (سمعته يقول : حدثني موسى بن عقبة ، فذكرته ليحيىٰ بن سعيد فقال : لم يسمع منه ، قدم معنا المدينة وقد مات موسىٰ قبل ذٰلك)[٢] ، و« اللسان » : (كان يحيىٰ ينسبه إلى الكذب)[٣] .

عمر بن هارون البلخي :

قال ابن أبي حاتم : (حدثنا علي بن الحسين بن الجنيد قال : سمعت

---

(١) تاريخ بغداد (٢٨٨/٥) ، لسان (٤٧٩/١) .
(٢) لسان (٤٨٨/٤) .
(٣) (٤٨٨/٤) .

يحيى بن معين يقول : عمر بن هارون كذاب ، قدم مكة وقد مات جعفر بن محمد فحدث عنه)[١] .

وقال الحسين بن حبان : (قال أبو زكريا : عمر بن هارون البلخي كذاب خبيث ، ليس حديثه بشيء ، قد كتبت عنه ، وبِتُّ علىٰ بابه ، وذهبنا معه إلى النهروان ، ثم تبين لنا أمره فحرقت حديثه ، ما عندي عنه كلمة ، فقلت : ما تبين لكم من أمره ، قال : قال عبد الرحمٰن بن مهدي : قدم علينا فحدثنا عن جعفر بن محمد ، فنظرنا إلىٰ مولده وإلىٰ خروجه من مكة ، فإذا جعفر مات قبل خروجه)[٢] .

ب ـ أن يحدث الراوي عن قوم حكم النقاد بأنه لم يرهم ، سواء عاصرهم أو لم يعاصرهم ، وممن رمي بالكذب من أجل ذٰلك :

أحمد بن محمد بن مقسم المقري :

قال حمزة السهمي : (حدث عمن لم يره)[٣] ، وقال أبو القاسم الأزهري : (كذاب)[٤] .

أيوب بن مدرك الحنفي :

قال ابن حبان : (يروي المناكير عن المشاهير ، ويدعي شيوخاً لم يرهم ويزعم أنه سمع منهم ، روىٰ عن مكحول نسخة موضوعة ولم يره)[٥] .

الحسن بن علي أبو علي النخعي :

قال ابن عدي : (رأيته ببغداد في الخلد ، ولم أكتب عنه ؛ لأنه كان

---

(١) الجرح (١٤١/٣) ، تهذيب (٥٠٣/٧) .
(٢) تهذيب (٥٠٤/٧) ، الجرح (١٤٠/٣/١ ـ ١٤١) ، مجروحين (٩١/٢) .
(٣) ميزان (١٥٤/١) ، لسان (٥٩٩/١) .
(٤) ميزان (١٥٤/١) .
(٥) مجروحين (١٦٨/١) ، ميزان (١٢٣/١) ، لسان (٤٨٨/١ ـ ٤٨٩) .

يكذب كذباً فاحشاً ، يحدث عن قوم لم يرهم ، ويلزق أحاديث قوم تفردوا به علىٰ قوم ليس عندهم)[1] .

جـ ـ أن يحدث الراوي عن شيخ معاصر له ، ثم يصرح أحد الأئمة النقاد بأنه لم يسمع منه ، وممن رمي بالكذب لهٰذه العلة :

جعفر بن محمد بن الفضل الدقاق :

قال السهمي : (جاء من مصر سنة أربع وثمانين ، حدث عن ابن مجاهد وابن صاعد وأبي بكر النيسابوري ، قال الدارقطني : يكذب ، ما سمع من هٰؤلاء)[2] .

الفضل بن سخيت :

قال الذهبي : (قال ابن معين : ما سمع من عبد الرزاق ، لعن الله من يكتب عنه ، وهو أبو العباس السندي ، كذاب)[3] .

خالد العبد :

قال الفلاس : (سمعت أبا قتيبة يقول : أتيت خالداً العبد فأخرج لي درجاً ، فجعل يقول : حدثنا الحسن ، حدثنا الحسن ، فانفلت الدرج من يده ؛ فإذا في أوله حدثنا هشام بن حسان ، وقد محاه ، فقلت : ما هٰذا ؟

---

(١) الكامل (٣٤٦/٢) .

(٢) ميزان (٣٨٠/١) .

(٣) ميزان (٣٥٠/٣) ، لسان (٤٤١/٤) ، وكذٰلك انظر « ميزان » (٢٢٣/٢) ، و« لسان » (٢٠٤/٤) ، وقول إبراهيم السعدي في سهل بن عمار : (إن سهل بن عمار يتقرب إليَّ بالكذب يقول : كتبت معك عند يزيد بن هارون ، ووالله ما سمع معي منه) ، وكذٰلك قول ابن عدي في ترجمة محمد بن أحمد بن حسين الأهوازي الجريجي : (يروي عمن لم يلقه ، قد كتبت عنه بتنيس ، وسألت عنه عبدان فقال : كذاب ، كتب عني أحاديث ابن جريج وادعاها عن شيوخ) اهـ ، ميزان (٣٤/٣) ، لسان (٣٥/٥) .

قال : كنت أنا وهشام ، قلت : تكون أنت وهشام تكتب : حدثنا هشام وتمحاه ! قال : ما أعرفني بك ، ألست خرجت مع إبراهيم بن عبد الله ، وقال مبارك بن فضالة : لم أر خالداً العبد عند الحسن قط)[1] .

د ـ أن يحدث الراوي بعد المائتين عن الصحابة أو كبار التابعين ، مما علم يقيناً أنه لم يسمع منهم ؛ لأنهم قد ماتوا ، وقد رمي جماعة من الرواة بالكذب من أجل ذٰلك منهم :

الحسن بن زكردان الفارسي :

قال ابن حجر : (قيل : حدَّث بواسط سنة « ٣١٣ هـ » عن علي رضي الله عنه ، وزعم أنه ابن ثلاثمائة وبضع وعشرين سنة ، وروىٰ متوناً باطلة)[2] .

أبو خالد السقاء :

قال الذهبي في ترجمته : (طير غريب ، قال لهم في سنة تسع ومائتين : رأيت ابن عمر ، وسمعت من أنس كذا وكذا ، قال محمد بن عبد الوهاب الفراء : كنا عند أبي نعيم فذكروا هٰذا الرجل ، فقال أبو نعيم : ابن كم يزعم ؟ قالوا : ابن خمس وعشرين ومائة سنة ، قال : فعلىٰ زعمه ولد بعد موت ابن عمر بخمس سنين)[3] .

أبو الدنيا :

قال الذهبي في ترجمته : (كذاب طرقي ، كان بعد الثلاثمائة ، ادعى السماع من علي بن أبي طالب)[4] .

---

(١) لسان (٣/٣٥١) ، وانظر « المجروحين » (١/٢٧٣ ـ ٢٧٤) ، وقد أورد القصة وسمىٰ أبا قتيبة : الحسن بن قتيبة .

(٢) لسان (٣/٤٧) .

(٣) ميزان (٥/٢٣٧) ، لسان (٩/٦٠) .

(٤) ميزان (٥/٢٣٩) ، لسان (٩/٦٦) ، ومن ذٰلك أيضا ما ذكره الذهبي في ترجمة جابر بن ←

هـ ـ أن يدعي الراوي السماع من شيخ ؛ فإذا سئل عنه لم يعرفه ، بل ربما كان التلميذ المحدث هو الشيخ المروي عنه ؛ فإذا سئل الراوي عن شيخه ادعىٰ أنه لقيه في مكان ما أو في زمان ما مما يدل علىٰ عدم صحة دعواه ، وممن رمي بالكذب بسبب ذٰلك :

عبد الرحمٰن بن قطامي :

روى ابن عدي عن عمرو بن علي قال : (رأيت في كتابه ـ يعني : عبد الرحمٰن بن قطامي ـ بين سطرين : ثنا عمر بن علي بن مقدم ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ـ وعمر يومئذ حي ـ فقلت له : من عمر بن علي هٰذا ؟ قال رجل لقيته قبل الطاعون)[1] .

عبد الله بن محمد أبو القاسم بن الثلاج :

قال الخطيب : (حدثني أحمد بن محمد بن العتيقي ، قال : ذكر لي أبو عبد الله ابن بكير : أن أبا سعد الإدريسي لما قدم بغداد قال لأصحاب الحديث : إن كان هٰهنا شيخ له جموع وفوائد وتخريج فدلوني عليه ، فدلوه علىٰ أبي القاسم ابن الثلاج ، فلما اجتمع معه ، أخرج له طرق (قبض العلم) ، فإذا فيه : حدثني أبو سعد عبد الرحمٰن بن محمد الإدريسي . . . فقال له الإدريسي : أين سمعت من هٰذا الشيخ ؟ فقال : هٰذا شيخ قدم علينا حاجاً فسمعنا منه ، فقال : أيها الشيخ ، أنا أبو سعد

← عبد الله اليمامي قال : (كذاب ، حدث ببخارىٰ بعد المائتين عن الحسن البصري ، فنفاه خالد بن أحمد الأمير) اهـ ، ميزان (٣٤٩/١) ، لسان (٤٠٥/٢) ، وكذٰلك قول المستغفري في عيسى بن عبد الله العثماني : (يكفيه في الفضيحة أنه ادعى السماع من آمنة بنت أنس بن مالك لصلبه) اهـ ، ميزان (٣١٨/٣) ، لسان (٢٧٣/٦) .

(١) لسان (١٢٠/٥) .

عبد الرحمٰن بن محمد الإدريسي ، وهٰذا حديثي ، والله ما رأيتك ولا اجتمعت معك قط)[1] .

و ـ أن يحدث الراوي عن شيخ ويدعي أنه سمع منه في مكان معين ، إلا أن أئمة النقد ينصون علىٰ أنه لم يدخل الشيخ ذٰلك المكان قط ، وممن كذِّب بادعائه ذٰلك :

أحمد بن محمد بن حرب أبو الحسن الملحمي :

قال ابن عدي في ترجمته : (حدثنا أحمد بن محمد بن حرب ، حدثنا إبراهيم بن الحكم بن أبان ـ وزعم أنه كتب عنه بجرجان ـ وكَذَبَ ؛ لأن إبراهيم ما دخل جرجان قط ، ومات قبل أن يولد)[2] .

ز ـ أن يحدث الراوي عن شيخ سمع منه أحاديث لم يسمعها منه ؛ بصيغة يصرح فيها بالسماع ، ويتبين ذٰلك بأن يصرح الراوي نفسه بأنه لم يسمع من شيخه إلا حديثاً واحداً أو أحاديث ، أو يصرح بذٰلك أحد أئمة الجرح والتعديل ، وممن رمي بالكذب لهٰذه العلة :

محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي :

قال ابن أبي حاتم : (سمعت أبا زرعة يقول : أخبرني وهب الفامي قال : سمعت محمد بن خالد الواسطي يقول : لم أسمع من أبي إلا حديثاً واحداً : خالد عن بيان عن الشعبي : لا أدري أيهما أكبر في الناس ، البخل أو الكذب ، ثم حدث عنه حديثاً كثيراً)[3] .

---

(١) لسان (٥٨٢/٤ ـ ٥٨٣) .

(٢) الكامل (٢٠١/١) .

(٣) الجرح (٢٤٣/٣) ، تهذيب (١٤١/٩ ـ ١٤٢) .

ثم قال : (سمعت أبا زرعة يقول : أخبرني أبو عون ابن عمرو ابن عون قال : أخرج ابن خالد الواسطي عن أبيه ، عن الأعمش كتاباً ، قال أبو زرعة : ولم يسمع أبوه من الأعمش حرفاً)[1] .

أحمد بن محمد بن حرب أبو الحسن الملحمي :

قال ابن عدي : (سمعت أحمد بن محمد بن حرب يقول : كنا عند القواريري ، فدخل عليه علي بن الجعد مسلِّماً وهو راكب بغلة ؛ فلما خرج تعلقنا بلجام بغلته ليحدثنا فقال : كنا عند شريك ـ وشريك يصلي ـ فلما فرغ استند وتحلقنا حوله ، فجاء شاب فتخطىٰ حتىٰ جلس إلىٰ جنب شريك ، فالتفت إليه شريك فقال : من أنت ؟ وما تريد ؟ فانتسب إلىٰ محمد بن عمار بن ياسر ، فقال شريك لغلام بين يديه : خذ بيد هٰذا وأخرجه ، فالتفت الشاب فقال : أتفعل بي مثل هٰذا وأنا من ولد عمار ؟ فأنشأ شريك يقول :

لَئِـنْ فَخَـرْتَ بِأَقْـوَامٍ مَضَوْا سـلفاً　　لَقَدْ صَدَقْتَ وَلَـٰكِنْ بِئْسَ مَا خَلَّفُوا

قال الشيخ ـ أي : ابن عدي ـ : قال لنا أحمد بعقب هٰذه الحكاية : وليس عندي عن علي بن الجعد غير هٰذا ، ثم أخرج إلينا جزءاً بعد هٰذا عن علي بن الجعد وقال : يا بني ؛ لي غرفة مظلمة ، فوجدت جزءاً لعلي بن الجعد ، وكان ذٰلك الجزء فيه أحاديث مشاهير لشعبة)[2] .

ثالثاً : إطلاق الكذب علىٰ من روىٰ أحاديث دون أن يتحمل روايتها .

مما يطلق عليه المحدثون صفة الكذب ، ويرمون الراوي من أجله بالكذب : **إذا روىٰ حديثاً أو أحاديث دون أن يتحملها .**

---

(١) الجرح (٣/٢٤٣ ـ ٢٤٤) ، وانظر « تهذيب » (٩/١٤١ ـ ١٤٢) .
(٢) الكامل (١/٢٠١) .

ومعنىٰ ذٰلك : أن رواية الحديث لا يجوز لأي شخص أن يباشرها إلا إذا كان أهلاً لها .

ومن الأهلية : أن يكون قد تحمل الرواية التي يقول فيها : حدثنا أو سمعت ، أما أن يثب علىٰ كتب الناس ، أو يحصل علىٰ أحاديثهم من طريق غير مشروع ثم يرويها ـ دون أن يكون له حق روايتها بأحد من أوجه التحمل ـ فإن المحدثين مجمعون على اعتبار فاعل ذٰلك أنه كذاب تردُّ روايته من أجل ذٰلك ، وقد وصم أئمة النقد كثيراً من الرواة بالكذب ، وردوا مروياتهم ؛ لأنهم رَوَوْا أحاديث دون أن يتحملوها ؛ من هٰؤلاء :

أحمد بن عطاء الهجيمي البصري :

قال ابن المديني : (أتيته يوماً فجلست إليه ، فرأيت معه درجاً يحدث به ؛ فلما تفرقوا عنه قلت له : هٰذا سمعته ، قال : لا ، ولٰكن اشتريته ، وفيه أحاديث حسان أحدث بها هٰؤلاء ليعملوا بها ، وأرغبهم ، وأقربهم إلى الله ، ليس فيه حكم ولا تبديل سنة ، قلت له : أما تخاف من الله ؟ تقرب العباد إلى الله بالكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم)[1] .

أحمد بن محمد بن الصلت بن المغلس الحماني :

قال ابن عدي : (ما رأيت في الكذابين أقل حياء منه ، وكان ينزل عند أصحاب الكتب يحمل من عندهم رزماً فيحدث بما فيها ، وباسم من كُتِبَ الكتاب باسمه ، فيحدث عن الرجل الذي اسمه في الكتاب ولا يبالي ذٰلك الرجل متىٰ مات ، ولعله قد مات قبل أن يولد ، منهم من ذكرت : ثابت الزاهد ، وعبد الصمد بن النعمان ، ونظراؤهما ، وكان تقديري في سنه لما

---

(١) لسان (٥٣٧/١) .

رأيته سبعين سنة أو نحوه ، وأظن ثابت الزاهد قد مات قبل العشرين بيسير أو بعده بيسير ، وعبد الصمد قريب منه ، وكانوا قد ماتوا قبل أن يولد بدهر)[1] .

عبد المنعم بن إدريس اليماني :

قال الساجي : (كان يشتري كتب السيرة فيرويها ، ما سمعها من أبيه ولا بعضها)[2] .

وقال عبد الخالق بن منصور عن يحيى بن معين : (الكذاب الخبيث ، قيل له : يا أبا زكريا ؛ بم عرفته ؟ قال : حدثني شيخ صدق أنه رآه في زمن أبي جعفر يطلب هٰذه الكتب من الوراقين ، وهو اليوم يدّعيها فقيل له : إنه يروي عن معمر ، فقال : كذاب)[3] .

وقال ابن المديني : (ليس بثقة ، أخذ كتباً فرواها)[4] .

موسى بن إبراهيم أبو عمران المروزي :

قال محمد بن الربيع الجيزي : (رأيته وكان صاحب فقه ، ثم جاء إلى الجامع فقعد مع قوم هناك ، ثم جاء بكتاب معه فقرأ في الجامع ، فجاءه أصحاب الحديث فقالوا له : إمل علينا ، فأملىٰ عليهم عن ابن لهيعة وغيره شيئاً لم نسمعه قط ، ولم يسمعه هو قط حديثاً ، لا أدري إيش قصة ذاك الكتاب اشتراه أو استعاره أو وجده ؟)[5] .

---

(١) الكامل (١/١٩٩) ، لسان (١/٢٧٠) .
(٢) لسان (٥/٢٨٠) .
(٣) لسان (٥/٢٨٠) .
(٤) لسان (٥/٢٨٠) .
(٥) لسان (٨/١٨٨) .

حفص بن سليمان الأسدي القاري :

قال ابن حبان : (كان يأخذ كتب الناس فينسخها ويرويها من غير سماع)[1] .

وقال أحمد بن حنبل : (حدثنا يحيى القطان ، قال : ذكر شعبةُ حفصَ بنَ سليمان فقال : كان يأخذ كتب الناس وينسخها ، أخذ مني كتاباً فلم يرده)[2] .

عبد العزيز بن أبان أبو خالد الأموي :

قال ابن حبان : (وكان ممن يأخذ كتب الناس فيرويها من غير سماع ، ويسرق الحديث ، ويأتي عن الثقات بالأشياء المعضلات ، تركه أحمد بن حنبل وكان شديد الحمل عليه ، سمعت يعقوب بن إسحاق يقول : سمعت الدارمي يقول : سمعت يحيى بن معين يقول : عبد العزيز بن أبان القرشي ليس بثقة ، قيل : من أين جاء ضعفه ؟ قال : كان يأخذ أحاديث الناس فيرويها)[3] .

وقال ابن محرز عن ابن معين : (ليس حديثه بشيء ، كان يكذب) ، وقال مرة : (يحدث بأحاديث موضوعة ، وأتوه بحديث أبي داود الطيالسي ، عن الأسود بن شيبان فقرأه عليهم ؛ يعني : ولم يكن سَمَاعَه)[4] .

العلاء بن خالد الواسطي :

قال ابن حبان : (كان يعرف بأربعة أحاديث ، ثم زاد الأمر وجعل يحدث

---

(١) مجروحين (١/٢٥٥) ، ميزان (١/٥٥٨) .

(٢) الضعفاء الصغير (٣٥) ، الجرح (٢/١ : ١٧٤) ، ميزان (١/٥٥٨) ، تقريب (٢/٤٠١) .

(٣) مجروحين (٢/١٤٠) ، وقد أورد الذهبي كلام الدارمي ، انظر « ميزان » (٢/٦٢٢) .

(٤) تهذيب (٦/٣٢٩) .

بكل شيء سئل عنه ، فلا يحل ذكره في الكتب إلا علىٰ سبيل القدح فيه)[1] .

وفي تهذيب التهذيب : (كان عنده أربعة أحاديث ، ثم أخرج كتاباً)[2] .

يحيى بن عبد الحميد الحماني :

قال عبد الله بن عبد الرحمـٰن الدارمي : (قدمت الكوفة فنزلت بالقرب من يحيى الحماني ، فذاكرته بأحاديث من حديث سليمان بن بلال ، فكان يستغربها ويقول : ما سمعت هـٰذا من سليمان ، قال الدارمي : ثم خرجت إلى الشام فأودعته كتبي ، وختمت عليها ، فلما انصرفت وجدت تلك الخواتيم قد كسرت ، ووجدت تلك الأحاديث التي كنت ذاكرته بها قد أخرجها في مصنفاته) ، وروى القصة ابن خراش ، عن الذهلي ، عن الدارمي ، وزاد قبلها : (وكنت سمعت منه « المسند » ، ولم يكن فيه من حديث خالد بن عبد الله الواسطي وسليمان بن بلال حديث واحد ، فقدمت فإذا كتبي علىٰ خلاف ما كنت تركتها ، وإذا به قد نسخ حديث خالد وسليمان ووضعه في « المسند »)[3] .

وقال أبو طالب ، عن الحسن بن الربيع : (جاءني يحيى الحماني ، فسألني عن حديثين من حديث ابن المبارك ، فأمليتهما عليه ، ثم بلغني أنه حدث بهما عن ابن المبارك)[4] .

وقال السليماني : (سمعت الحسين بن إسماعيل البخاري يقول :

---

(١) مجروحين (٢/١٨٣) ، تهذيب (٨/١٨٠) .
(٢) تهذيب (٨/١٨٠) .
(٣) تهذيب (١١/٢٤٧) .
(٤) تهذيب (١١/٢٤٨) .

سمعت محمد بن عبيد يقول : سمعت شيخاً يقال له : عيسى بن الجنيد يقول : خلفت عند ابن الحماني كتباً من أحاديث الواسطيين ، وخرجت إلىٰ مكة ؛ فلما قدمت وجدته قد انتسخ من كتبي أحاديث ورواها ، أو كما قال)[1] .

إلىٰ غير هٰؤلاء من الرواة الذين رموا بالكذب في الحديث من أجل روايتهم أحاديث ، دون أن يتحملوها ، وقد اكتفيت بما ذكرت ، وما لم أذكر أكثر وإنما قصدت بذٰلك ترك التطويل ؛ إذ القصد التمثيل لما أردت بيانه ، والله أعلم .

رابعاً : إطلاق الكذب علىٰ قلب الإسناد .

ومما يعتبره المحدثون نوعاً من الكذب يستحق مرتكبه الوصم به : قلب الحديث ، ومرادهم بـ (**قلب الحديث**) الذي يرمىٰ فاعله بالكذب ما يلي :

أ ـ أن يكون الحديث مشهوراً برواية شخصٍ ما ، فيأتي الراوي ويبدل الشخص المشهور بالرواية براوٍ آخر من طبقته لم تعرف عنه تلك الرواية .

ب ـ أن يعمد الراوي إلىٰ حديثين ، فيجعل إسناد كلٍّ منهما للآخر .

ولقلب الحديث أسباب ودوافع ، قد أشرت إلىٰ بعضها عند الكلام عليه ضمن أقسام الحديث الضعيف[2] .

وهٰذان النوعان من القلب يعرفان عند أئمة الحديث بـ (**قلب الإسناد**) ، ويعتبر الراوي المتعمد له كذاباً مردود الرواية ، كما أن قلب الإسناد يعد نوعاً من أنواع الوضع والكذب في الحديث ، وقد طعن في كثير من الرواة

---

(١) تهذيب (١١/٢٤٨) .

(٢) انظر (١/١٢٣) .

ورموا بالكذب ؛ لتعمدهم قلب الإسناد ، ومنهم :

أحمد بن الحسن بن أبان المصري :

قال ابن حبان : (كذاب دجال ، يضع الحديث على الثقات وضعاً ، أخبرنا إسحاق بن عبد الله البلدي بالبصرة ، حدثنا أحمد بن الحسن بن أبان المصري ، وعن أبي عاصم ، عن سفيان وشعبة ، عن سلمة بن كهيل ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمـٰن ، عن أبي هريرة قال : (جاء حارثة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « كيف أصبحت يا حارثة ؟ » ، قال : أصبحت يا رسول الله مؤمناً حقاً . . .) الحديث .

قال ابن حبان : (والحديث إنما هو عند الثوري ، عن معمر ، عن صالح بن مسمار ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ما حدث بهـٰذا سلمة بن كهيل قط ، ولا أبو سلمة ولا أبو هريرة)[1] .

وقال ابن حبان : (أخبرنا إسحاق بن عبد الله البلدي بالبصرة ، حدثنا أحمد بن الحسن بن أبان المصري ، عن إبراهيم بن بشار ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، قال : قال عبد الله بن مسعود : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يقبل الله قولاً إلا بعمل ، ولا يقبل قولاً وعملاً إلا بنية ، ولا يقبل قولاً وعملاً ونية إلا بما وافق الكتاب والسنة ») .

قال ابن حبان : (والحديث هو قول الثوري ، فقلبه ـ أي : أحمد بن الحسن ـ علىٰ إبراهيم بن سعد[2] ، فجعل له إسناداً)[3] .

---

(١) مجروحين (١/١٥٠) بتصرف .

(٢) هـٰكذا في « المجروحين » ، والصواب : إبراهيم بن بشار ؛ إذ الراوية عنه .

(٣) مجروحين (١/١٥٠) بتصرف .

إسحاق بن إدريس الأسواري :

قال ابن حبان : (روى الحسن بن علي الحلواني ، عن إسحاق بن إدريس الأسواري ، عن عبد الله بن رجاء المكي ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، عن السائب بن يزيد ، عن أبيه ، قال : نفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم نفلاً سوىٰ نصيبنا من الخمس ، فأصابني شارف . . . الحديث) ، قال ابن حبان : (هٰذا مقلوب ، إنما معناه رواه الزهري ، [عن السائب] ، عن أبيه قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية ، فبلغ سهماننا اثنا عشر بعيراً ، ونفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيراً بعيراً ، فأقلب متنه وإسناده جميعاً)[1] .

حفص بن عمر بن دينار الأبلي[2] :

قال ابن حبان : (يقلب الأخبار ، ويلزق بالأسانيد الصحيحة المتون الواهية ، ويعمد إلىٰ خبر يعرف من طريق واحد فيأتي به من طريق لا يعرف .

حدثنا محمد بن جعفر البغدادي بالرملة ، حدثنا محمد بن سليمان بن الحارث ، حدثنا حفص بن عمر الأبلي ، عن ابن أبي ذئب وإبراهيم بن سعد ويزيد بن عياض ومالك بن أنس ، قالوا : حدثنا الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، قال : قلت لسعد : أنت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي ، قال : نعم ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول غير مرة : « إن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك ، وأنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ إلا أنه لا نبي بعدي » .

---

(١) مجروحين (١/١٣٥) .

(٢) بضم الهمزة والموحدة وتشديد اللام . انظر « تقريب التهذيب » (٤٣٤) .

وليس هٰذا من حديث سعيد بن المسيب [1] ، ولا من حديث سعيد بن المسيب ، ولا من حديث الزهري ، ولا من حديث مالك ، وإنما عند مالك : يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن سعيد بن المسيب عن سعد قال : جمع لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد فقال : « ارم فداك أبي وأمي » .

حدثناه المفضل بن محمد الجندي بمكة ، حدثنا علي بن زياد اللحجي ، حدثنا أبو قرة ، قال : ذكر مالك عن يحيى بن سعيد فساقه ، فحمل حفص بن عمر الأبلي متن خبر يزيد بن عياض علىٰ مالك بن أنس ، عن الزهري عن سعيد متوهماً أو متعمداً ، وقرن إليه ابن أبي ذئب وإبراهيم بن سعد ، وليس هٰذا من حديثهما ، وقوله : « المدينة لا تصلح إلا بي أو بك » باطلٌ ، ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هٰذا قط ، ولا سعد رواه ، ولا سعيد بن المسيب حدث به ، ولا الزهري قاله ، ولا مالك رواه ، ولست أحفظ لمالك ولا للزهري فيما رويا من الحديث شيئاً في مناقب علي رضي الله عنه أصلاً ، فالقلب إلىٰ أنه موضوع أميل) [2] .

وقال ابن عدي : (حدثنا محمد بن أحمد بن هارون الدقاق ، حدثنا محمد بن سليمان بن الحارث ، حدثنا حفص بن عمر الأبلي ، حدثنا مسعر ، عن عبد الملك بن عمير ، سمعت ربعي يقول : سمعت حذيفة بن اليمان رضي الله عنه يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لقد هممت أن أبعث رجالاً يعلمون السنن والفرائض ، كما بعث عيسى بن مريم عليه السلام الحواريين من بني إسرائيل » فقيل له : أين أنت عن أبي بكر

(١) هٰكذا في « المجروحين » ، والظاهر أنه خطأ ، والصواب : وليس هٰذا من حديث سعد ، كما يدل عليه السياق .
(٢) مجروحين (١/٢٥٨) .

وعمر ؟ قال : « لا غنىٰ بي عنهما ، وإنهما من الدين كالسمع من البصر » .

قال الشيخ ـ أي : ابن عدي ـ : وهٰذا الحديث عن مسعر ليس يرويه غير أبي إسماعيل ، وإنما هٰذا الحديث عند مسعر بهٰذا الإسناد : اقتدوا باللذين من بعدي أبو بكر وعمر)[1] .

قلت : فقد قلب حفص بن عمر هٰذا الحديث علىٰ مسعر .

عباد بن جويرية :

قال ابن أبي حاتم : (أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل ـ فيما كتب إلي ـ قال : سألت أبي عن **عباد** بن جويرية فقال : كذاب أفاك ، أتيته وعلي بن المديني وإبراهيم بن عرعرة فقلنا له : أخرج إلينا كتاب الأوزاعي ، فأخرج إلينا ؛ فإذا فيه مسائل أبي إسحاق الفزاري : سألت الأوزاعي ؛ فإذا هو قد جعلها عن الزهري ، وفيها : وقال خصيف عن الزهري مثله ، فقال الأوزاعي : عن خصيف ، فقال : هٰذا خصيف الكبير ، فتركناه ، وكان كذاباً)[2] .

عمرو بن محمد الأعسم :

نقل البرقاني عن الدارقطني قوله : (بغدادي كان ضعيفاً كثير الوهم) ، ثم قال : (أورد له ـ أي : الدارقطني ـ حديثه عن عدي بن الفضل ، عن حميد ، عن أنس في النهي عن الاختصار في الصلاة ، قال الدارقطني : وليس هٰذا من حديث حميد ، وإنما رواه عدي وغيره عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة رضي الله عنه)[3] .

---

(١) الكامل (٢/٣٨٩) .
(٢) الجرح والتعديل (٣/٧٨) ، لسان (٣/٢٢٨) .
(٣) لسان (٦/٢٢٧) .

نصر بن طريف :

قال ابن أبي حاتم : (حدثنا محمد بن عبادة بن البختري الواسطي ، قال : سمعت يزيد بن هارون يقول : كان أبو جزي مرض مرضة ظن أنها الموت ، فتاب من أحاديث ادعاها لعمرو بن دينار ؛ فلما استقل من مرضه عاودها ، فلم يقبل منه)[١] .

قال ابن حجر : (وأسند ابن عدي عن عبد الرحمٰن بن مهدي قال : مرض أبو جزي ، فدخلنا عليه نعوده فقال : أسندوني ، فأسندوه فقال : كل ما حدثتكم عن فلان وفلان فليس كذٰلك ، وإنما حدثني به فلان ، قال ابن مهدي : فقلنا : جزاك الله خيراً ، وخرجنا وإنه لأجلّ الناس عندنا ، ثم عوفي بعد ذٰلك ، فحدثنا بتلك الأحاديث عن فلان وفلان التي قال : إنه ليست عنده عنهما)[٢] .

وقال أيضاً : (ومن طريق بشار بن حسان الأنصاري : عمّر نصر فمرض ، فجاءني علىٰ حمار فقال : أخرج كتاب فلان وفلان ، فأخرجت الكتب ، فذكر نحو ما تقدم)[٣] .

وقال ابن مهدي : (بعث إلي أبو جزي وهو مريض فقال : حديث كذا وكذا كيف كنت كتبته عني ؟ قلت : حدثتني عن قتادة فقال : اجعله عن سعيد عن قتادة ، حتىٰ أملىٰ علي أحد عشر حديثاً قد كتبتها عنه عن قتادة ، يُدخِلُ بينه وبين قتادة رجلاً ، فقلت له : جزاك الله عن نفسك خيراً ، ما أحسن ما صنعت ؛ فلما صح من مرضه أنكر ذٰلك ، وعاد في روايته عن

---

(١) الجرح (٤/٤٦٧) .
(٢) لسان (٨/٢٦٢) .
(٣) لسان (٨/٢٦٢) .

قتادة ، فتركه عبد الرحمٰن وأخبر الناس بقصته فذهب)[1] .

حبيب بن أبي حبيب ـ كاتب مالك ـ :

قال ابن أبي حاتم : (أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل ـ فيما كتب إلي ـ قال : سمعت أبي ذكر حبيباً الذي كان يقرأ لهم علىٰ مالك بن أنس فقال : ليس بثقة ، قدم علينا رجل ـ أحسبه قال : من أهل خراسان ـ كتب عن حبيب كتاباً ، عن ابن أخي ابن شهاب الزهري ، عن عمه عن سالم والقاسم ، فإذا هي أحاديث ابن لهيعة ، عن خالد بن أبي عمران ، عن القاسم وسالم ، فقال أبي : أحالها على ابن أخي ابن شهاب عن عمه ، قال أبي : كان حبيب يحيل الحديث ويكذب ، ولم يكن أبي يوثقه ولا يرضاه ، وأثنىٰ عليه شراً وسوءاً)[2] .

عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب :

قال أبو طالب عن أحمد : (ليس بشيء ، وقد سمعت منه ومزقته ، وكان يقلب حديث نافع عن ابن عمر يجعله عن عبد الله بن دينار) .

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : (أحاديثه مناكير ، كان كذاباً)[3] .

محمد بن حميد الرازي :

قال صالح بن محمد الأسدي ـ جزره ـ : (كان كل ما بلغه عن سفيان يحيله علىٰ مهران ، وما بلغه عن منصور يحيله علىٰ عمرو بن أبي قيس ، كل شيء

---

(١) لسان (٢٦٢/٨) .
(٢) الجرح (١٠٠/١) ، تهذيب (١٨١/٢) .
(٣) تهذيب (٢١٣/٦ ـ ٢١٤) .

كان يحدثنا ابن حميد كنا نتهمه فيه ، كانت أحاديثه تزيد ، وما رأيت أحداً أجرأ على الله منه ، كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضه علىٰ بعض)[1] .

خامساً : إطلاق الكذب علىٰ إلزاق الحديث .

ومن **الأمور التي يطلق عليها المحدثون الكذب** ويعتبرون من يأتيها كذاباً مردود الرواية : أن يلزق الراوي حديثاً أو أحاديث علىٰ شيخ ، أو يزيدها في كتابه ، أو يسقط الضعيف من الإسناد ويسوي حديثه ، وهٰذه الأعمال يسميها أئمة النقد (**إلزاق الحديث**) ، وهي قريبة من قلب الحديث ، إلا أن الغالب في إلزاق الحديث أن يكون مدار الحديث علىٰ ضعيف ، فيأتي الراوي وينسبه إلىٰ شيخ ثقة مقبول الرواية ، ولا يشترط أن يكون المنسوب إليه الحديث من طبقة الراوي الذي عليه مدار الحديث ، وهٰذا هو الفارق بين قلب الحديث وإلزاق الحديث .

وإلزاق الحديث له طرق هي :

أ ـ أن يكون الحديث دائراً علىٰ رجل ضعيف ، فيأخذ الراوي الحديث ويلزقه علىٰ ثقة ؛ ليقوي الحديث ويروجه ، وقد ابتلي بعض الرواة بفعل ذٰلك ، وعدوا من الكذابين ، وردت مروياتهم بسبب ذٰلك ، **وممن عرف من الرواة بذٰلك :**

أحمد بن محمد بن حرب أبو الحسن الملحمي :

قال ابن عدي : (حدثنا أحمد بن محمد بن حرب ، حدثنا عبيد الله القواريري ، عن حماد بن زيد ، عن ثابت ، عن أنس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ساقي القوم آخرهم » .

---

(١) تهذيب (١٢٩/٩) .

قال الشيخ : (وكذب على القواريري ، وإنما يروي هٰذا الحديث عبد الله بن أبي بكر المقدمي ـ وهو ضعيف ـ عن حماد بن زيد ، فألزقه هو على القواريري ، والقواريري ثقة ، والمقدمي مع ضعفه ، أخطأ علىٰ حماد بن زيد فقال : عن ثابت عن أنس ، وكأن هٰذا الطريق أسهل عليه ، وإنما هو ثابت ، عن عبد الله بن رباح ، عن أبي قتادة)[١] .

الحسن بن علي بن صالح بن زكريا بن يحيى بن زفر أبو سعيد العدوي :

قال ابن عدي : (حدثنا الحسن ، حدثنا صالح بن حاتم بن وردان ، حدثنا سعد بن سعيد ، عن أخيه ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما جاء من الله فهو حق ، وما جاء مني فهو السنة ، وما جاء عن أصحابي فهو سعة » .

قال الشيخ : وهٰذا الحديث يروىٰ عن شيخ مدني ليس بمعروف ، يقال له : صالح بن جميل الزيات ، أنا عنه ابن ناجية وغيره ، فسمع العدوي بذكر صالح ما ، ولم يعرف ابن جميل هٰذا فظن أنه صالح بن حاتم ، فألزقه عليه ، وتعمد بالإلزاق عليه ، وصالح بن حاتم صدوق ، وهٰذا منكر الحديث ، وإنما جاء عن شيخ ليس بمعروف ؛ وهو صالح بن جميل)[٢] .

وقال : (حدثنا الحسن ، حدثنا محمد بن عبيد بن حساب ، حدثنا حماد بن زيد ، ثنا أبو عمرو بن العلاء ، عن يونس بن عبيد ، عن الحسن ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أقيمت

---

(١) الكامل (٢٠١/١) .

(٢) الكامل (٣٤٠/٢) .

الصلاة فأتوها وعليكم السكينة والوقار ، فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا » .

قال الشيخ : (وهٰذا يرويه عبد الله بن محمد بن سنان الواسطي ، عن عبيد بن عبدة أو غيره ، عن حماد بن زيد ، فألزقه العدوي على ابن حساب ، وابن حساب ثقة ، وابن سنان هٰذا ليس بشيء)[1] .

وقال : (حدثنا الحسن ، حدثنا هدبة ، حدثنا همام ، عن ثابت ، عن أنس ، أن أبا بكر الصديق حدثه ، قلت للنبي صلى الله عليه وسلم : « لو أن أحدهم نظر إلىٰ قدميه لأبصر ما تحتهما . . . » الحديث .

قال الشيخ : (وهٰذا الحديث ، حدث به عفان وحبان ومحمد بن سنان عن همام ، فألزقه العدوي علىٰ هدبة ، وليس الحديث عند هدبة ، وعندنا نسخة همام من رواية هدبة عنه ، عن جماعة شيوخ ، وليس فيه هٰذا الحديث)[2] .

ب ـ أن يأخذ الراوي كتاب شيخ معروف فيزيد فيه أحاديث :

وثم جماعة من الرواة ألزقوا أحاديث في مصنفات لمشايخ معروفين ، فاستحقوا التعيير بالكذب والرمي بالوضع ؛ منهم :

عبد الله بن محمد بن جعفر أبو القاسم القزويني الفقيه :

قال ابن يونس : (وضع أحاديث علىٰ متون معروفة ، وزاد في نسخ

---

(١) الكامل (٢/٣٤٠) .

(٢) الكامل (٢/٣٤٠) ، هٰذا وقد ذكر ابن عدي مجموعة من الأحاديث التي ألزقها العدوي على الثقات من الرواة وهي لا تعرف إلا عن الضعفاء ، وللمزيد علىٰ ما ذكرت انظر « الكامل » (٢/٣٤٠) .

مشهورة ، فافتضح وخُرِّقت الكتب في وجهه)[1] .

وقال الحاكم عن الدارقطني : (كذاب ، ألّف كتاب « سنن الشافعي » وفيها نحو مائتي حديث لم يحدث بها الشافعي)[2] .

وقال الدارقطني : (وضع القزويني في نسخة عمرو بن الحارث أكثر من مائة حديث)[3] .

عبد العزيز بن الحارث أبو الحسن التميمي :

قال الذهبي : (من رؤساء الحنابلة ، وأكابر البغاددة ، إلا أنه آذىٰ نفسه ووضع حديثاً أو حديثين في « مسند الإمام أحمد » ، قال ابن رزقويه الحافظ : كتبوا عليه محضراً بما فعل ، كتب فيه الدارقطني وغيره ، نسأل الله السلامة)[4] .

عمرو بن مالك :

قال الترمذي : (قال محمد بن إسماعيل : هٰذا كذاب ، كان استعار كتاب أبي جعفر المسندي فألحق فيه أحاديث)[5] .

الفضل بن أحمد اللؤلؤي :

قال أبو الشيخ : (حضرت مع أصحابنا مجلسه ، فأخرج عن إسماعيل بن عمرو ، ثم ادعىٰ عن سعيد بن سليمان الواسطي وبكر بن خلف إلىٰ أن قال : . . . ثم حدث عن إسماعيل بن عمرو بأحاديث كثيرة كان يشتريها

---

(١) ميزان (٤٤١/٢) ، لسان (٥٧٥/٤) .

(٢) ميزان (٤٤١/٢) ، لسان (٥٧٥/٤) .

(٣) ميزان (٤٤١/٢) ، لسان (٥٧٥/٤) .

(٤) ميزان (٥٤٦/٢) ، لسان (١٩٧/٥) .

(٥) ميزان (٢٨٨/٣) ، لسان (٢٢٤/٦) .

ويضعها علىٰ إسماعيل ، فاتفق أبو إسحاق وأبو أحمد ومشايخنا علىٰ ترك حديثه وأنه كذاب)[1] .

محمد بن محمد بن أحمد بن عثمان أبو بكر البغدادي الطرازي :

قال الذهبي : (قال الخطيب : ذاهب الحديث ، روىٰ مناكير وأباطيل ، وزاد في نسخة خراش ما ليس منها)[2] .

قال ابن حجر : (الذي في « تاريخ الخطيب » : كان فيما بلغني يظهر التقشف وحسن المذهب ، إلا أنه روىٰ مناكير وأباطيل ، وقال : قد رأيت له أشياء مستنكرة تدل علىٰ وهاء حاله وذهاب حديثه ، ومما ذكره الخطيب أنه زاده في نسخة خراش عن أنس ، فيما زعم بأن العدوي حدث به ، حديث : « التمسوا الخير عند حسان الوجوه » ، وحديث : « ما ضاق مجلس بمتحابين » ، وحديث : « ما حسن الله خلق امرئ ولا خلقه فتطعمه النار » ، قال الخطيب : ونسخة خراش التي رواها العدوي ليس فيها شيء من هٰذه الأحاديث ، وكأنه سلك في هٰذه الأحاديث السهولة واتبع في رواتها المخرِّج ، فإنه كان يحدث كثيراً من حفظه)[3] .

جـ ـ أن يروي أحاديث موضوعة عن مشايخ متهمين وضعوها علىٰ ثقات ، فيسقط مشايخه المتكلم فيهم ، ويسوي حديثهم بإلزاقه على الثقات مباشرة .

وقد وقع جماعة من الرواة في هٰذا ، فردت رواياتهم وعدوا من الكذابين ؛ من هٰؤلاء :

---

(١) لسان (٦/٣٣٥) .

(٢) ميزان (٤/٢٥٩) ، لسان (٧/٤٧٧) .

(٣) لسان (٧/٤٧٨) ، وانظر « تاريخ بغداد » (٣/٤٤٤ ـ ٤٤٥) .

الحسن بن عمارة :

قال ابن حبان : (كان بلية الحسن بن عمارة أنه كان يدلس عن الثقات ما وضع عليهم الضعفاء ، كان يسمع من موسى بن مطير وأبي العطوف وأبان بن أبي عياش وأضرابهم ، ثم يسقط أسماءهم ويرويها عن مشايخهم الثقات ؛ فلما رأىٰ شعبة تلك الأحاديث الموضوعة التي يرويها عن أقوام ثقات أنكرها عليه ، وأطلق عليه الجرح ، ولم يعلم أن بينه وبينهم هٰؤلاء الكذابين ، وكان الحسن بن عمارة هو الجاني علىٰ نفسه بتدليسه عن هٰؤلاء ، وإسقاطهم من الأخبار حتى التزقت الموضوعات به)[(١)] .

سادساً : إطلاق الكذب علىٰ سرقة الحديث .

ومما يعد عند أئمة الحديث من الكذب ، ويلحق صاحبه بالكذابين : (**سرقة الحديث**) ، وهي أن يعمد السارق إلىٰ حديث تفرد به راوٍ ، فيدعي مشاركته له ، فيرويه عن شيخ من تفرد بالرواية إما مباشرة أو بواسطة ، وهٰذا العمل ضرره عظيم جداً ؛ إذ إن غالب الأحاديث المسروقة تكون ضعيفة أو موضوعة ـ وقد اتهم بها الراوي المتفرد بها ـ وعُدَّت من منكراته ، وغالباً ما يكون الراوي متكلماً فيه ؛ فإذا جاءت هٰذه الروايات المسروقة ظن من ليس الحديث صناعته أن الراوي الأول لم يتفرد بها ، وأنه توبع في روايته من قبل الراوي الثاني الذي شاركه ، والواقع أن الراوي الثاني لم يزد علىٰ أنه سطا على الرواية وادعىٰ سماعها من شيخ الراوي الأول الذي تفرد بالرواية ، فتلحق التهمة الشيخ ، ويُجَرَّح بسبب الرواية الموضوعة ، وغالباً ما يكون ثقة ، ومن جهة أخرىٰ يتقوىٰ حديث الراوي المتفرد الذي غالباً ما يكون ضعيفاً أو متهماً ، وقد كذِّب جماعة من الرواة في الحديث وردَّت

---

(١) المجروحين (١/٢٢٩) .

رواياتهم ؛ لأنهم اتهموا بسرقة الحديث ، ومن هٰؤلاء :

الحسن بن علي بن صالح بن زكريا بن يحيى العدوي :

قال ابن عدي : (حدثنا العدوي ، حدثنا حوثرة بن أشرس ، حدثنا حماد بن سلمة ، عن شعبة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم في تور من شبهٍ تختلف فيه أيدينا ، قال الشيخ : فحدث بها عن حوثرة عبد الله بن أحمد بن حنبل ، وعبد الله بن أيوب بن زاذان ولا أعرف لهما ثالثاً ، وسرقه العدوي منهما)[1] .

الحسين بن الفرج الخياط البغدادي :

قال ابن أبي حاتم : (سئل أبي عن حسين بن الفرج فقال : تكلم الناس فيه ، والذي أنكر عليه حديث ابن أبيرق[2] ، وذاك حديث لم يكن إلا عند ابن أبي شعيب ، فرواه هو ، وكان أحمد بن حنبل ويحيى ابن معين لا يرضيانه)[3] .

حميد بن الربيع بن حميد بن مالك بن سحيم :

قال ابن عدي : (يسرق الحديث ويرفع الموقوف)[4] .

وقال الخليلي : (طعنوا عليه في أحاديث تعرف بالقدماء من أصحاب هشيم رواها)[5] .

---

(١) الكامل (٣٤١/٢) .

(٢) الحديث في قصة ابن أبيرق في سبب نزول قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴾ انظر « تفسير ابن جرير » (١٥١/٥) .

(٣) الجرح (٦٣/١) ، لسان (٢٠٠/٣) .

(٤) ميزان (٥٦٢/١) ، لسان (٢٩٨/٣) .

(٥) لسان (٢٩٨/٣) .

محمد بن عبد السلام بن النعمان :

قال ابن حجر : (ومن مصائب هٰذا الرجل : أنه سرق الحديث الذي غلط فيه ثابت الزاهد علىٰ شريك حين قال وهو يسمع : من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار ، فظن ثابت أن هٰذا الكلام متن الإسناد الذي كان شريك ابتدأ به فحدث به عن شريك ، وضعف ثابت بسببه ، فزعم هٰذا الرجل أن عبد الله بن شبرمة الشريكي حدثه به أيضاً عن شريك ، فقرأت علىٰ أبي الحسن الجوزي ، عن أحمد بن محمد المؤدب ، أن ابن خليل الحافظ أخبرهم ، أنا الجمال ، أنا الحداد ، أنا أبو نعيم ، حدثنا أبو عمرو عثمان بن محمد بن عمر بن محمد بن عبد الملك بن سليمان العثماني قدم علينا من البصرة ، حدثنا محمد بن عبد السلام ، حدثنا عبد الله بن شبرمة الكوفي ، حدثنا شريك ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار »)[١] .

قلت : فادعىٰ محمد بن عبد السلام أنه سمع الحديث من ابن شبرمة عن شريك ، في حين أن الحديث انفرد بالرواية به ثابت بن موسى الزاهد ، وكل من رواه عن شريك غير ثابت فقد سرقه[٢] .

سابعاً : إطلاق الكذب علىٰ من أدخل عليه في حديثه أو زيد في كتابه فرواه .

---

(١) لسان (٣٠٣/٧) .

(٢) للمزيد من الأمثلة في معرفة سرقة الحديث وإطلاق اسم الكذب يراجع « الكامل » في ترجمة كلٍّ من : حميد بن علي بن هارون العبسي ، والسري بن عاصم بن سهل ، وعبد الله بن حفص الوكيل ، وعلي بن الحسين المكتب ، وعلي بن قرين بن بهيس ، وأسيد بن نجيح ، ومحمد بن سليمان بن هشام بن بنت مطر الوراق .

ومن يطلق عليه المحدثون صفة الكذب ، ويعتبرون مرتكبه كذاباً : **أن يأخذ الراوي كتاب شيخه فيزيد فيه مما ليس من حديثه أثناء نسخه ، ثم يعرضه علىٰ شيخه ، أو يقرأ الشيخ عليه الكتاب ويقره علىٰ تلك الزيادة** ، فيعتبر الشيخ كذاباً ؛ لإقراره بتلك الزيادة .

وقد رمى المحدثون جماعة من الرواة بالكذب ؛ لأنه قد أدخل عليهم في حديثهم أحاديث لغيرهم فأقروها ، وعدوها من أحاديثهم ؛ منهم :

خارجة بن مصعب :

قال الحسين بن محمد القباني : (قال لي أبو معمر الهذلي : أتدري لم تُرِك حديث خارجة ؟ فقال : لمكان رأيه ، قال : لا ولـٰكن كان أصحاب الرأي عمدوا إلىٰ مسائل لأبي حنيفة فجعلوا لها أسانيد عن يزيد بن أبي زياد ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، فوضعوها في كتبه فكان يحدث بها)[1] .

سفيان بن وكيع بن الجراح :

قال ابن أبي حاتم : (سمعت أبي يقول : جاءني جماعة من مشيخة الكوفة فقالوا : بلغنا أنك تختلف إلىٰ مشايخ الكوفة تكتب عنهم ، وتركت سفيان بن وكيع ، أما كنت ترعىٰ له في أبيه ؟ فقلت لهم : إني أوجب له ، وأحب أن تجري أموره على الستر ، وله وراق قد أفسد حديثه ، قالوا : فنحن نقول له : أن يبعد الوراق عن نفسه ، فوعدتهم أن أجيئه فأتيته مع جماعة من أهل الحديث وقلت له : إن حقك واجب علينا في شيخك وفي نفسك ، فلو صنت نفسك وكنت تقتصر علىٰ كتب أبيك لكانت الرحلة

---

(١) تهذيب (٣/٧٧) .

إليك في ذٰلك ، فكيف وقد سمعت ؟ فقال : ما الذي يُنْقَم عليّ ؟ فقلت : قد أدخل وراقك في حديثك ما ليس من حديثك ، فقال : فكيف السبيل في ذٰلك ؟ **قلت** : ترمي بالمخرجات وتقتصر على الأصول ، ولا تقرأ إلا من أصولك ، وتنحي هٰذا الوراق عن نفسك ، وتدعو بابن كرامة وتوليه أصولك فإنه يوثق به ، فقال : مقبول منك ، وبلغني أن وراقه كان قد أدخلوه بيتاً يتسمع علينا الحديث فما فعل شيئاً مما قاله ، فبطل الشيخ ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التي قد أدخلت بين حديثه)[1] .

وقال ابن حبان : (كان شيخاً فاضلاً صدوقاً ، إلا أنه ابتلي بوراق سوء كان يدخل عليه الحديث ، وكان يثق به ، فيجيب فيما يقرأ عليه ، وقيل له بعد ذٰلك في أشياء منها فلم يرجع ، فمن أجل إصراره علىٰ ما قيل له استحق الترك)[2] .

عبد الله بن زياد بن سمعان :

قال ابن أبي حاتم : (حدثني أبي ، حدثنا إسحاق بن الصيف ، قال : سمعت أبا مسهر يقول : سمعت سعيداً ـ يعني : ابن عبد العزيز ـ يقول : قدم عليهم ابن سمعان فأخرج إليهم كتبه فزادوا فيها ، فلما حدثهم بها قالوا : كذاب)[3] .

عبد الله بن صالح أبو صالح ـ كاتب الليث بن سعد ـ :

قال ابن أبي حاتم : (سمعت أبي يقول : الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه ؛ نرىٰ أن هٰذه مما افتعل خالد بن

---

(١) الجرح (٢/١/٢٣١ ـ ٢٣٢) ، تهذيب (٤/١٢٤) ، ميزان (٢/١٧٣) .

(٢) مجروحين (١/٣٥٩) ، ميزان (٢/١٧٣) ، تهذيب (٤/١٢٤) .

(٣) الجرح (٥/٦١) ، ميزان (٢/٤٢٣) ، تهذيب (٥/٢٢٠) .

نجيح ، وكان أبو صالح يصحبه ، وكان سليم الناحية ، وكان خالد بن نجيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس ، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب ، كان رجلاً صالحاً)(١) .

وقال ابن حبان : (كان في نفسه صدوقاً يكتب لليث بن سعد الحساب ، وكان كاتبه على الغلات ، وإنما وقع المناكير في حديثه من قبل جار له ، رجل سوء ، سمعت ابن خزيمة يقول : كان له جار بينه وبينه عداوة ، فكان يضع الحديث علىٰ شيخ عبد الله بن صالح ، ويكتب في قرطاس بخط شبيه بخط عبد الله بن صالح ، ويطرح في داره في وسط كتبه ، فيجده عبد الله فيحدث به فيتوهم أنه خطه وسماعه ، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره)(٢) .

وقال ابن حجر : (وقال البرذعي : قلت لأبي زرعة : رأيت بمصر أحاديث لعثمان بن صالح عن ابن لهيعة ـ يعني : منكرة ـ فقال : لم يكن عثمان عندي ممن يكذب ، ولٰكن كان يسمع الحديث مع خالد بن نجيح ، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملىٰ عليهم ما لم يسمعوا فَبُلُوا به ، وبُلِيَ به أبو صالح أيضاً في حديث زهرة بن معبد ، عن سعيد بن المسيب ، عن جابر ، ليس له أصل ، وإنما هو من خالد بن نجيح ، وكذا قال أحمد بن يحيى التستري ، عن أبي زرعة في حديث الفضائل ، وزاد : فكان خالد يضع في كتب الشيوخ ما لم يسمعوا ، ويدلس لهم ، وله غير هٰذا)(٣) .

---

(١) الجرح (٨٧/٥) ، الضعفاء لابن الجوزي (١٢٣/٢) ، ميزان (٤٤١/٢) ، تهذيب (٢٥٩/٥) .
(٢) مجروحين (٤٠/٢) ، الضعفاء لابن الجوزي (١٢٣/٢) ، ميزان (٤٤١/٢) ، تهذيب (٢٦١/٥) .
(٣) تهذيب (٢٥٨/٥ ـ ٢٥٩) .

يزيد بن عياض بن يزيد بن جعدبة :

قال حسين بن حبان : (قلت لابن معين : كيف قصته ؟ قال : أفسدوه ، جعلوا يدخلون له الأحاديث فيقرؤها ، وإذا كان لا يعقل ما سمع مما لم يسمع فكيف يكتب عنه ؟)[١] .

ثامناً : إطلاق الكذب على التلقين .

ومما يطلق عليه المحدثون وصف الكذب ويعدون من وصف به كذاباً : (**التلقين**) ، وهو أن يعرض الراوي علىٰ شيخه حديثاً أو أحاديث ثم يسأله إجازتها له ، فيقره الشيخ عليها ويجيزه في روايتها ، وهٰذه الأحاديث إما أن تكون كلها أو بعضها ليست من حديث الشيخ ، فإذا أقرَّ بروايتها سمي ذٰلك تلقيناً ، وقد اعتبر بعض المحدثين إدخال الحديث في كتب الشيخ من التلقين ، والذي يظهر أن التلقين يخالف القسم الذي قبله ؛ أعني : إدخال الحديث على الشيخ في بعض الصور :

منها : أن أحاديث الشيخ التي يدخل فيها ما ليس منها هي من مروياته ، وله حق إجازتها ، إلا أن الراوي يزيد فيها بعض الأحاديث ، أو يرفع المرسل منها ، أو يوصل المنقطع ، ونحو ذٰلك ، بخلاف التلقين فإنه غالباً ما يبتدر التلميذ الشيخ بأحاديث ليست من مروياته ، فيعرضها **عليه** علىٰ أنها من مسموعاته ، ثم يطلب إجازتها له ، علىٰ أنه في كثير من الصور يتداخل التلقين وإدخال الحديث على الشيخ .

والتلقين مشعر بعدم ضبط الشيخ لحديثه ، أو إسرافه في سماع ما ليس من حديثه ، وكلٌّ من الأمرين يوجب رد روايته والطعن فيه .

---

(١) تهذيب (١١/٣٥٣) .

علىٰ أنه قد جاء عن أئمة النقد اعتبار التلقين كذباً ، فقد جاء عن الخطيب قوله : (أخبرنا أبو الحسين ابن الفضل قال : أنا دعلج بن أحمد ، قال : أنا أحمد بن علي الأبار ، قال : حدثنا القاسم بن عيسىٰ ، قال : حدثنا حماد بن زيد ، قال : سألت سلمة بن علقمة عن شيء فرفع ، ثم نظر إليَّ فقال : إن سرك أن تكذب صاحبك فلقنه ، ثم رجع)[١] .

وجاء في رواية أخرىٰ : (قال حماد بن زيد : لقَّنْت سلمة بن علقمة حديثاً فحدثنيه ، ثم رجع عنه وقال : إذا سرك أن تكذب أخاك فلقنه)[٢] .

كما أن بعض الأئمة صرح برد حديث من يتلقن ، فقد أورد الخطيب بسنده إلى الحميدي فقال : (ومن قبل التلقين ترك حديثه الذي لقن فيه ، وأخذ عنه ما أتقن حفظه ، إذا علم ذٰلك التلقين حادثاً في حفظه لا يعرف به قديماً ، وأما من عرف به قديماً في جميع حديثه فلا يقبل حديثه ولا يؤمن أن يكون ما حفظه مما لقن)[٣] .

وقد أدخل جماعة من الرواة في عداد الكذابين ، وردت مروياتهم لاشتهارهم بين الرواة بقبول التلقين ؛ منهم :

أبان بن أبي عياش :

قال أبو عوانة : (لما مات الحسن اشتهيت كلامه ، فجمعته من أصحاب الحسن ، فأتيت أبان بن أبي عياش فقرأه عليَّ عن الحسن ، فما أستحل أن أروي عنه شيئاً)[٤] .

---

(١) الكفاية (١٤٦) .

(٢) الكفاية (١٤٩) .

(٣) الكفاية (١٤٩) .

(٤) التاريخ الكبير (١/٤٥٤) ، وانظر « ميزان الاعتدال » (١/١٢) ، وقد ذكر نحوه عن أحمد بن حنبل .

وقال أيضاً : (أتيت أبان بن أبي عياش بكتاب فيه حديث من حديثه ، وفي أسفل الكتاب حديث رجل من واسط ، فقرأه عليّ أجمع)[1] .

وقال يزيد بن زريع : (إنما تركت أبان لأنه روىٰ حديثاً عن أنس ، فقلت له : عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : وهل يروي أنس إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم)[2] .

عطاء بن عجلان :

قال ابن حبان : (كان قد سمع الحديث ، فكان لا يدري ما يقول ، يتلقن كما يلقن ، ويجيب فيما يسأل ، حتىٰ صار يروي الموضوعات عن الثقات ، لا يحل كتابة حديثه إلا علىٰ سبيل الاعتبار)[3] .

وقال ابن معين : (كان يوضع له الحديث فيحدث به)[4] .

وقال أبو معاوية : (وضعوا له حديثاً من حديثي وقالوا له : قل : حدثنا محمد بن خازم ، فقال : حدثنا محمد بن خازم ، فقلت : يا عدو الله ؛ أنا محمد بن خازم ، ما حدثتك !!)[5] .

وقال أحمد بن علي الأبار ، عن العوام بن إسماعيل : (سمعت أبا بدر يقول : جاء علي بن غراب والسمتي وأبو معاوية فقال : تشكّون في أمره ، فأخذوا فكتبوا أنفسهم عن الرجال ودفعوا إليه ، فقرأ عليهم فقال : أتشكون في شيء ؟ قال : قلت للعوام : كيف كتبوا ؟ قال : كتبوا : حدثنا أبو معاوية

---

(١) الجرح (٢/٢٩٥) .

(٢) ميزان (١/٥٤) .

(٣) مجروحين (٢/١٣٠) ، الضعفاء لابن الجوزي (١/١٩) ، تهذيب (٧/٢١٠)

(٤) ميزان (٣/٨٣) .

(٥) تهذيب (٧/٢٠٩) .

عن فلان ، وحدثنا السمتي عن فلان)[١] .

وقال الساجي : (منكر الحديث ، حدث عن خالد الجصاص ، وخالد هو : أبو يوسف السمتي ، فبلغني أن يوسف بن خالد كان يقول : ما حدث أبي بحديث قط)[٢] .

محمد بن معاوية النيسابوري :

قال ابن أبي حاتم : (سألت أبا زرعة عن محمد بن معاوية نزيل مكة ، فقال : كان شيخاً صالحاً ، إلا أنه كلما لقن تلقن ، وكلما قيل : إن هٰذا من حديثك حدث به ، يجيئه الرجل فيقول : هٰذا من حديث معلى الرازي وكنت أنت معه ، فيحدث بها على التوهم)[٣] .

موسى بن دينار :

قال ابن عدي : (كتب إلي محمد بن الحسن البري ، حدثنا عمرو بن علي ، سمعت يحيى بن سعيد يقول : كنا عند شيخ من أهل مكة أنا وحفص بن غياث ، وإذا أبو شيخ جارية بن هرم يكتب عنه ، فجعل حفص يضع له الحديث فيقول : أحدثتك عائشة بنت طلحة عن عائشة ؟ فيقول : حدثتني عائشة بنت طلحة ، عن عائشة بكذا وكذا ، ثم يقول له : وحدثك القاسم بن محمد عن عائشة بكذا ، فيقول : حدثني القاسم عن عائشة ، ويقول : حدثك سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله ، فيقول : حدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله ؛ فلما فرغ ضرب حفص بيده ألواح جارية فمحا ما فيها ، فقال : تحسدونني ، قال حفص : لا ، ولٰكن هٰذا

---

(١) تهذيب (٢٠٩/٧) .

(٢) تهذيب (٢٠٩/٧) .

(٣) الجرح (١٠٤/٤) ، تهذيب (٤٦٥/٩) ، ميزان (٤٤/٤ ـ ٤٥) .

كذب ، فقلت ليحيىٰ : من الرجل ؟ فلم يسمه ، فقلت له يوماً : يا أبا سعيد ؛ لعل عندي من هـٰذا الشيخ ولا أعرفه ، فقال : هو موسى بن دينار) [١] .

والملاحظ أن هـٰذه الأنواع باستثناء الأول منها ؛ أعني : إطلاق الكذب على الاختلاق والوضع إطلاق خاص ، إذ إنهم لا يقصدون به المعنى العام المتبادر من كلمة الكذب أو الوضع ، ولذا فإنا نرىٰ بعض الأئمة يفرق في الإطلاق بين الوضع والكذب ، كما سلف ذكره .

ويمكن إجمال إطلاق المحدثين الكذب على ادعاء السماع ، أو رواية ما لم يتحمل ، أو تعمد قلب الإسناد ، أو إلزاق أحاديث الضعفاء على الثقات ، أو سرقة الحديث ، أو التلقين ، بأن هـٰذا كذب في الإسناد ؛ إذ العلة التي من أجلها رمي الراوي بالكذب تتعلق بإسناد الحديث دون متنه .

تاسعاً : إطلاق الكذب علىٰ أغراض أخرىٰ .

علىٰ أنه من المحدثين من يطلق الكذب علىٰ بعض الرواة لأغراض لا تعلق لها بالرواية ، بل **تتعلق بصفاتهم أو سلوكهم** ؛ لأن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ينبغي ألا تشوبه شائبة تكدر من صفوه ، سواء كانت من جهة متنه أم من جهة نقلته ، فكما يؤثر أي تغيير علىٰ صحته ، فكذٰلك يؤثر علىٰ صحته أي خلل في رواته .

ومن هـٰذه الأمور التي اعتبرها أئمة الحديث مسوغة في وصم صاحبها بالكذب ، وإلحاقها بكتب الموضوعات ما يلي :

١ ـ الكذب في حديث الناس ، وإن لم يعرف عن الراوي أنه كذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم :

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١٧٥/٢) ، تهذيب (٤٦٥/٩) ، ميزان (٤٤/٤ ـ ٤٥) .

ولما كان الكذب عادة مذمومة تنافي الإيمان فاتصاف الراوي به ، واشتهاره بأنه يكذب في حديث الناس كاف لرد حديثه ؛ فإن أئمة الحديث يردون روايته ولا يقبلونها ، وإن لم يظهر كذبه في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه ما دام متصفاً بهٰذه الصفة القبيحة لا تؤمن روايته ؛ لاحتمال أن يكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لتعوُّده على الكذب .

وممن طعن فيهم أئمة النقد وتجنبوا حديثهم ؛ لأنهم عرفوا بالكذب في حديث الناس :

أحمد بن طاهر بن حرملة :

قال ابن حبان : (سمعت أحمد بن الحسن المدائني بمصر ـ وذكر أحمد بن حرملة ـ فقال : كان أكذب البرية ، كان يكذب بالكذب الذي لا يستحل للمسلم أن يكذبه ، قال : مررت يوماً ببرادة ماء في دار عالية قال : وكان عطشاناً ، فحذفت بحصاة كانت معي ، فأصابت الكوز ، فانفتح فشرب منه ، ثم ابتل الطين فسدَّ تلك الثقبة ، وزعم أنه رأىٰ قرداً بالرملة يصوغ ويضع علىٰ يده الماس الذي فيه الحلي ، ويضرب بيده الأخرىٰ ، فإذا أراد أن ينفخ على الحلي أومأ إلىٰ إنسان فنفخ له .

وذكر أنه كان علىٰ سطح ، فمر به حمام فقال : يشبه أن يكون حمامنا الفلاني الذي طار ، فقال له إنسان : هٰذا في الهواء كيف تعرفه ؟ فذرق الطير فإذا هو مكتوب : (صدق) على الأرض بذرقه ، وما يشبه هٰذا ، وذكر لي أحمد بن الحسن عنه أشياء كثيرة كرهت التطويل في ذكرها ، ومن استحل مثل هٰذا لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا علىٰ سبيل الاعتبار ، فأما كتاب « السنن » التي رواها عن الشافعي فهي كلها صحيحة

في نفسها من كتب حرملة من « المبسوط » أو سمع من جده تلك)[١] .

وقال ابن عدي : (ضعيف جداً ، يكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا روى ، ويكذب في حديث الناس إذا حدث عنهم)[٢] .

أنس بن عبد الحميد :

قال ابن أبي حاتم : (سمعت أبي يقول : سمعت يحيى بن المغيرة ، قال : سألت جريراً عن أخيه أنس فقال : لا يكتب عنه ، فإنه يكذب في كلام الناس ، وقد سمع من هشام بن عروة وعبيد الله بن عمر ، ولكن يكذب في حديث الناس ، فلا يكتب عنه)[٣] .

الفضل بن سهل الإسفرايني :

قال ابن الجوزي : (كانوا يتهمونه بالكذب ، فحكى شيخ الشيوخ إسماعيل بن أبي سعد قال : كان عندي الشيخ أبو محمد المقرئ ، فدخل الأثير الحلبي ، فجعل يثني على أبي محمد فقال : من فضائله : أن رجلاً أعطاني مالاً فجئت به إليه فلم يقبله ، فلما قام قال أبو محمد : والله ما جاءني بشيء ولا أدري ما يقول ، الحمد لله الذي لم يقل : عنده وديعة لرجل)[٤] .

قال الذهبي : (آخر من حدث عنه بالإجازة ابن المقيَّر[٥] ، سماعه صحيح ، لكنه متهم بالكذب فيما يحكيه)[٦] .

---

(١) مجروحين (١/١٥١ ـ ١٥٢) ، الكامل (١/١٩٦) .

(٢) الكامل (١/١٩٦) ، ميزان (١/١٠٥) ، لسان (١/١٨٩) .

(٣) الجرح (١/٢٨٩ ـ ٢٩٠) انظر « ميزان » (١/٢٧٧) ، و« لسان » (١/٤٩٦) .

(٤) لسان (٦/٣٤٢) .

(٥) كذا في المطبوع ، والصواب : ابن المُقَيَّر ، كما في « الميزان » (٥/٤٢٨) وهو الصواب ، وانظر « سير أعلام النبلاء » (٢٣/١١٩) .

(٦) ميزان (٣/٣٥١) ، لسان (٤/٤٤٢) .

القاسم بن محمد بن حميد المعمري :

قال يحيى بن معين : (كذاب خبيث) ، قال عثمان الدارمي : (ليس هو كما قال يحيىٰ ، وأنا أدركته ببغداد) ، قال الذهبي : (ما أظن عنده سوىٰ حكاية الجعد ، روىٰ عنه أبو بكر الأعين والحسن بن الصباح وقتيبة ، وهو راوي قصة الأضحية بالجعد بن درهم)[1] .

٢ ـ إطلاق الكذب علىٰ من شتم الصحابة رضوان الله عليهم ، أو نال منهم ، أو تنقصهم :

وكذٰلك **مما يطلق عليه المحدثون وصف الكذب : من نال من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم** ، أو جعلهم غرضاً ينتقصهم ، أو يشتمهم ، أو يعرض لهم بسوء ؛ إذ من المسلم به أن من حظي بشرف الصحبة فقد جاوز القنطرة ، ولا يحق لمن جاء بعدهم أن ينال منهم ، بل يجب عليه أن يقف حيث وقفه الله تعالىٰ إذ يقول : ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ﴾[2] ، فحبهم إيمان ، وبغضهم نفاق وغل ، وكل من عرض لهم بسوء فقد جانف الحق وكشف عن سريرته ؛ إذ النيل منهم وسيلة للنيل من الإسلام ؛ لأنهم حملته وأمناؤه .

ولقد أحسن أئمة الحديث أيما إحسان عندما أقفلوا هٰذا الباب في وجه كل مغرض تسول له نفسه الوصول إلىٰ غايات خبيثة وأهداف سيئة ، ولا أدري كم كان يعاني المسلمون اليوم لو تهاون أئمة المسلمين في هٰذا

---

(١) ميزان (٣/٣٧٧) .

(٢) سورة الحشر : (١٠) .

الجانب ولم يوصدوا هٰذا الباب ، ولٰكن الله سلم ، وبالرغم من أنهم حالوا بين الصحابة رضوان الله عليهم وما يشتهيه هٰؤلاء المغرضون ، إلا أننا نسمع بين الفينة والفينة نباحاً يُدَوِّي في جنبات الثرىٰ يطمع في النيل من الثريا ، هدفه النيل من طائفة من خيار هٰذه الأمة وأوسطها ، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ، ولوكره الكافرون .

وكل من نال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو بعيد عن الصدق ، غارق في الكذب ، مجروح العدالة ، وحقاً ما قال إمام أهل النقد وسيد العارفين بالرجال ، أبو زكريا يحيى بن معين : (وكل من شتم عثمان أو طلحة أو أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم دجال لا يكتب عنه ، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين)[١] .

ولذا رد بعض أئمة النقد أحاديث رجال عرفوا بعدائهم لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدوهم في الكذابين ، وضمنوا أحاديثهم كتب الموضوعات ؛ **من هٰؤلاء** :

تليد بن سليمان الحارثي :

قال أحمد بن حنبل : (هو عندي كان يكذب)[٢] .

وقال يحيى بن معين : (**تليد** بن سليمان كان كذاباً ، وكان يشتم عثمان بن عفان ، وكل من يشتم عثمان أو أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم دجال فاسق ملعون ، لا يكتب حديثه ، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين)[٣] .

---

(١) تهذيب (٥٠٩/١) .

(٢) الكامل (٨٦/٢) ، تهذيب (٥٠٩/١) .

(٣) الكامل (٨٦/٢) ، تهذيب (٥١٠/١) .

عثمان بن مقسم البُرّي :

قال العقيلي : (حدثنا أحمد بن علي الأبار ، حدثنا مؤمل بن إهاب ، حدثنا مؤمل بن إسماعيل ، سمعت عثمان البري يقول : كذب أبو هريرة) ، قال الذهبي : (فما ضر أبا هريرة تكذيب البري ، بل يضر البُرّي تكذيب الحفاظ له ، قال يحيى بن معين : عثمان البري ليس بشيء ، وهو من المعروفين بالكذب ووضع الحديث)[١] .

عمارة بن جوين أبو هارون العبدي :

قال ابن عدي : (حدثنا الحسن بن سفيان ، حدثني عبد العزيز بن سلام ، حدثني علي بن مهران ، سمعت بهز بن أسد ، سمعت شعبة يقول : أتيت أبا هارون فقلت له : أخرج إليّ ما سمعته من أبي سعيد ، فأخرج إليّ كتاباً ، فإذا فيه : حدثنا أبو سعيد : أن عثمان أدخل حفرته وإنه لكافر بالله ، فدفعت الكتاب في يده وقمت)[٢] .

قال ابن عبد البر : (أجمعوا علىٰ أنه ضعيف الحديث ، وقد تحامل بعضهم فنسبه إلى الكذب ، روي ذٰلك عن حماد بن زيد ، وكان فيه تشيع ، وأهل البصرة يفرطون فيمن يتشيع بين أظهرهم لأنهم عثمانيون) .

قال ابن حجر : (كيف لا ينسبونه إلى الكذب وقد روى ابن عدي عن الحسن بن سفيان . . . إلخ ، قال : قلت : تقر بهٰذا ؟ قال : هو كما ترىٰ ، قال : فدفعت الكتاب في يده وقمت ، فهٰذا كذب ظاهر علىٰ أبي سعيد)[٣] .

---

(١) ميزان (٦٢/٣ ـ ٦٣) ، لسان (١٥٥/٤ ـ ١٥٦) .

(٢) ميزان (١٨٣/٣) .

(٣) تهذيب (٤١٣/٧ ـ ٤١٤) .

ميناء بن أبي ميناء :

قال أبو حاتم : (منكر الحديث ، روىٰ أحاديث في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مناكير ، لا يعبأ بحديثه ، كان يكذب)[1] .

وقال عباس الدوري : (سمعت يحيى بن معين يقول : ومَنْ ميناء الماص بظر أمه حتىٰ يتكلم في الصحابة ؟ وسمعته أيضاً يقول : روىٰ عبد الرزاق عن أبيه ، عن ميناء مولىٰ عبد الرحمـٰن بن عوف ، وميناء ليس بثقة)[2] .

يونس بن خباب الأسدي :

قال يحيى بن سعيد : (كان كذاباً) .

وقال الذهبي : (إبراهيم بن زياد سَبَلَان ، حدثنا عباد بن عباد ، قال : أتيت بيونس بن خباب فسألته عن حديث عذاب القبر ، فحدثني به ، فقال : هنا كلمة أخفوها الناصبة ، قلت : ما هي ؟ قال : إنه ليسأل في قبره من وَلِيُّكَ ؟ فإن قال : عليٌّ ؛ نجا ، فقلت : والله ما سمعنا بهـٰذا في آبائنا الأولين ، فقال لي : من أين أنت ؟ قلت : من أهل البصرة ، قال : أنت عثماني خبيث ، أنت تحب عثمان ، وإنه قتل بنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلت : قتل واحدة فلم زوجه الأخرىٰ ؟ فأمسك)[3] .

وقال الحاكم أبو أحمد : (تركه يحيىٰ وعبد الرحمـٰن ، وأحسنا في ذٰلك ؛ لأنه كان يشتم عثمان ، ومن سب أحداً من الصحابة فهو أهل أن لا يروىٰ عنه)[4] .

---

(١) الجرح (٣٩٥/٤) ، تهذيب (٣٩٧/١٠) .

(٢) ميزان (٤٢٣/٤) .

(٣) ميزان (٢٠١/٥) .

(٤) تهذيب (٤٣٨/١١) .

وقال الدوري عن ابن معين : (رجل سوء ، وكان يشتم عثمان)[1] .

٣ ـ إطلاق الكذب علىٰ من يروي الموضوعات :

وكذٰلك ممن **يطلق عليه المحدثون الكذب** ، ويعدون من اتصف به من الكذابين الذين ترد مروياتهم : **من عرف برواية الأحاديث الموضوعة دون بيان وضعها** ؛ لأنهم يعتبرون رواية الحديث الموضوع من غير بيان كذبه جريمة يأثم بها الراوي ، ويُعَدُّ مجروحاً مردود الرواية ، وقد اعتمد المحدثون ذٰلك امتثالاً لما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله : « من حدث عني بحديث يرىٰ أنه كذب ، فهو أحد الكاذبين »[2] ، ولهٰذا شددوا في رواية الحديث الموضوع أيّاً كان موضوعه ، وقد جاء عن أئمة الحديث ما يدل علىٰ تجريح رواة الحديث الموضوع من غير بيان لوضعه ، فقد روى الثوري عن حبيب بن أبي ثابت أنه قال : (من روى الكذب فهو الكذاب)[3] .

وكذٰلك ما جاء عن الخطيب من قوله : (يجب على المحدث ألا يروي شيئاً من الأخبار المصنوعة والأحاديث الباطلة الموضوعة ؛ فمن فعل ذٰلك باء بالإثم المبين ، ودخل في جملة الكذابين)[4] .

وقد ألحق جماعة من الرواة بالكذابين ؛ لأنهم رووا أحاديث موضوعة دون أن يشيروا إلىٰ أنها مكذوبة ؛ **من هٰؤلاء** :

بشر بن عبيد :

قال الذهبي : (كذبه الأزدي)[5] .

---

(١) تهذيب (٤٣٨/١١) .
(٢) م ـ المقدمة (٩/١) .
(٣) فتح المغيث (١٠٠/٢) .
(٤) فتح المغيث (١٠٠/٢) .
(٥) ميزان (٣٠١/١) ، لسان (٢٦/٢) .

وقال ابن عدي ـ بعد أن ساق له عدة أحاديث ـ : (وبشر بن عبيد الدارسي هٰذا هو بيِّن الضعف أيضاً ، ولم أجد للمتكلمين فيه كلاماً ، ومع ضعفه أقل جرماً من بشر بن إبراهيم الأنصاري ؛ لأن بشر بن إبراهيم إذا روىٰ عن ثقات الأئمة أحاديث موضوعة يضعها عليهم ، وبشر بن عبيد إذا روىٰ إنما يروي عن ضعيف مثله أو مجهول أو محتمل ، أو يروي عمن يرويه عن أمثالهم)[1] .

الحسن بن مسلم المروزي :

قال ابن حبان : (روىٰ عن الحسين بن واقد ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من حبس العنب زمن القطاف حتىٰ يبيعه من يهودي أو نصراني ، أو ممن يعلم أنه يتخذه خمراً ؛ فقد تقدم على النار علىٰ بصيرة » أخبرناه محمد بن عبد الله بن الجنيد ، حدثنا عبد الكريم بن عبد الله السكري ، حدثنا الحسن بن مسلم التاجر من أصحاب ابن المبارك ، وهٰذا حديث لا أصل له عن حسين بن واقد ، وما رواه ثقة ، والحسن بن مسلم هٰذا راويه يجب أن يعدل به عن سنن العدول إلى المجروحين برواية هٰذا الخبر المنكر)[2] .

خارجة بن مصعب الضبعي :

قال ابن حبان : (كان يدلس عن غياث بن إبراهيم وغيره ، ويروي ما سمع منهم مما وضعوه على الثقات عن الثقات الذين رآهم ، فمن هنا وقع في حديثه الموضوعات عن الأثبات ، لا يحل الاحتجاج بخبره)[3] .

---

(١) الكامل (١٥/٢) .

(٢) مجروحين (٢٣٦/١) .

(٣) مجروحين (٢٨٨/١) .

٤ ـ إطلاق الكذب على الخطأ .

وقبل أن أختم هٰذا المبحث أود أن أشير إلىٰ نقطة هامة ، تلك هي أن بعض المحدثين يطلق عبارة : (كَذَبَ) أو (كذاب) ويقصد بها أخطأ أو مخطئ ، دون أن يترتب علىٰ هٰذا الإطلاق جرح للراوي يلزم منه رد حديثه ، وإنما يطلقون هٰذه العبارة تبعاً لأهل الحجاز الذين تعني هٰذه العبارة في لهجتهم : الخطأ ، كما في قولهم : كذب سمعي ، وكذب بصري ؛ يعني : أخطأ[1] ، ومنه ما جاء من قوله صلى الله عليه وسلم : « صدق الله وكذب بطن أخيك »[2] .

قال ابن حبان : (أهل الحجاز يطلقون « كذب » في موضع أخطأ) ، وقد استعمل بعض أئمة الجرح هٰذه العبارة ، ووصف بها بعض الرواة ؛ قاصداً بذٰلك هٰذا المعنىٰ ـ أعني : الخطأ ـ لٰكن بعض النقاد اعتبر ذٰلك جرحاً اعترض به علىٰ مرويات ذٰلك الراوي الذي قيلت فيه هٰذه العبارة ، ولم يلحظ مقصد من أطلق اللفظة ، إلا أن المحققين من النقاد أدركوا مراد

(١) قال ابن منظور : (وفي حديث صلاة الوتر : كذب أبو محمد ؛ أي : أخطأ ، سماه كذباً ؛ لأنه يشبهه في كونه ضد الصواب ، كما أن الكذب ضد الصدق ، وإن افترقا من حيث النية والقصد ؛ لأن الكاذب يعلم أن ما يقوله كذب ، والمخطئ لا يعلم ، وهٰذا الرجل ليس بمخبر ، وإنما قاله باجتهاد أداه إلىٰ أن الوتر واجب ، والاجتهاد لا يدخله الكذب ، وإنما يدخله الخطأ ، وأبو محمد صحابي ، واسمه مسعود بن زيد ، وقد استعملت العرب الكذب في موضع الخطأ ، وأنشد بيت الأخطل : « كذبتك عينك أم رأيت بواسط » ، وقال ذو الرمة : « وما في سمعه كذب » ، وفي حديث عروة : قيل له : إن ابن عباس يقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم لبث بمكة بضع عشرة سنة ، فقال : كذب ؛ أي : أخطأ ، ومنه قول عمران لسمرة حين قال : المغمىٰ عليه يصلي مع كل صلاة صلاة حتىٰ يقضيها ، فقال : كذبت ، ولٰكنه يصليهن معاً ؛ أي : أخطأت) اهـ ، لسان العرب (٧٠٩/١) .

(٢) حديث أخرجه الشيخان ، خ : (كتاب الطب ، باب الدواء بالعسل وقول الله تعالىٰ : ﴿ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ﴾) ، صحيح البخاري (٢١٥٢/٥) ، ح (٥٣٦٠) ، م : (باب التداوي بسقي العسل) ، صحيح مسلم (١٧٣٦/٤) ، ح (٢٢١٧) .

القائلين ، وميَّزوا بين معاني هـٰذه العبارة ، فلم يروا ذٰلك قدحاً في الراوي ، وغالباً ما تكون هـٰذه العبارة إن قصد بها الخطأ مصحوبة بقرينة تكون مرجحة للمعنى المقصود .

وقد أطلقت هـٰذه العبارة علىٰ جماعة من الرواة ؛ منهم :

برد مولىٰ سعيد بن المسيب :

قال الحافظ ابن حجر : (قال ابن حبان في « الثقات » : كان يخطئ ، وأهل الحجاز يسمون الخطأ كذباً ، قلت : يعني قول مولاه له : لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس رضي الله عنهما)[1] .

ثابت بن موسى الضبّي :

قال أبو معين الرازي : (سمعت ابن معين يقول : ثابت أبو يزيد كذاب)[2] .

قال ابن حبان : (كان يخطئ كثيراً ، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، هو الذي روىٰ عن شريك ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار » ، وهـٰذا قول شريك ، قاله في عقب حديث الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر : « يعقد الشيطان علىٰ قافية رأس أحدكم ثلاث عقد » ، فأدرج ثابت بن موسىٰ في الخبر ، وجعل قول شريك كلام النبي صلى الله عليه وسلم)[3] .

---

(١) لسان (٢/٢٦٩) .

(٢) ميزان (١/٣٤٢) .

(٣) مجروحين (١/٢٠٧) .

قال ابن عدي ـ بعد روايته لحديثه من طرق ـ : (وبلغني عن محمد بن عبد الله بن نمير أنه ذكر له هٰذا الحديث عن ثابت فقال : باطلٌ ، شُبّه علىٰ ثابت ، وذٰلك أن شريكاً كان مزَّاحاً ، وكان ثابت رجلاً صالحاً ، فيشتبه أن يكون ثابت دخل علىٰ شريك ، وكان شريك يقول : الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : فالتفت فرآني ثابت ، فقال يمازحه : « من كثَّر صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار » ، فظن ثابت لغفلته أن هٰذا الكلام الذي قاله شريك هو من الإسناد الذي قرأه ، فحمله علىٰ ذٰلك ، وإنما ذٰلك قول شريك ، والإسناد الذي قرأه متن حديث معروف)[1] .

جنادة بن مروان الحمصي :

قال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عنه فقال : ليس بقوي ، أخشىٰ أن يكون كذب في حديث عبد الله بن بسر : أنه رأىٰ في شارب النبي صلى الله عليه وسلم بياضاً بحيال شفتيه)[2] .

قال ابن حجر : (**قلت** : أراد أبو حاتم بقوله : كذب ، أخطأ ، وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وأخرج له هو والحاكم في الصحيح ، وأما قول ابن الجوزي عن أبي حاتم أنه قال : أخشىٰ أن يكون كذب في الحديث ، فاختصار مفض إلىٰ رد حديث الرجل جميعه ، وليس كذٰلك إن شاء الله تعالىٰ)[3] .

❋ ❋ ❋

(١) الكامل (٩٩/٢) .
(٢) الجرح (٥١٦/٢) ، لسان (٤٩٥/٢) .
(٣) لسان (٤٩٥/٢) .

ويمكن إجمال ما جاء في هٰذا المبحث من أن أئمة الحديث يطلقون الكذب علىٰ معان ؛ هي :

١ ـ الوضع والاختلاق وهو الأصل المتبادر عند إيراده دون تقييد .

٢ ـ يطلق الكذب علىٰ **معان أخرىٰ** عدة تتعلق بالإسناد **أهمها** :

أ ـ إطلاقه علىٰ من ادعىٰ سماع حديث من شيخ لم يسمع منه .

ب ـ إطلاقه علىٰ من روىٰ أحاديث دون أن يتحملها بلفظ السماع ونحوه .

جـ ـ إطلاقه علىٰ من تعمد قلب الإسناد .

د ـ إطلاقه علىٰ من ألزق أحاديث الضعفاء على الثقات .

هـ ـ إطلاقه علىٰ من سرق أحاديث غيره .

و ـ إطلاقه علىٰ من أقر بما أدخل عليه في حديثه ، أو زيد في كتابه مما ليس منه .

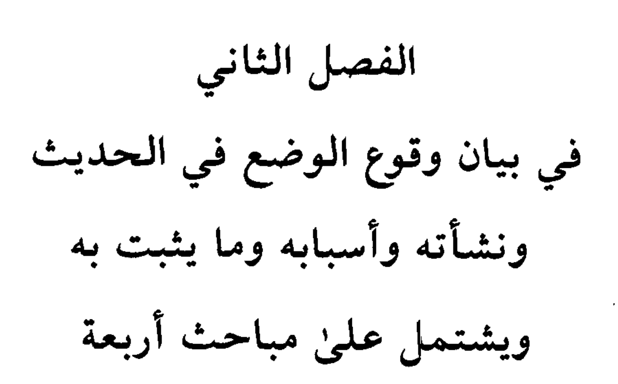
ز ـ إطلاقه علىٰ من قبل التلقين .

٣ ـ إطلاقه علىٰ من كذب في حديث الناس وإن لم يعرف عنه أنه كذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٤ ـ إطلاقه علىٰ من شتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو نال منهم ، أو انتقص قدرهم ، أو تعرض لهم بسوء .

٥ ـ إطلاقه على الخطأ .

❋ ❋ ❋



الفصل الثاني

في بيان وقوع الوضع في الحديث ونشأته وأسبابه وما يثبت به

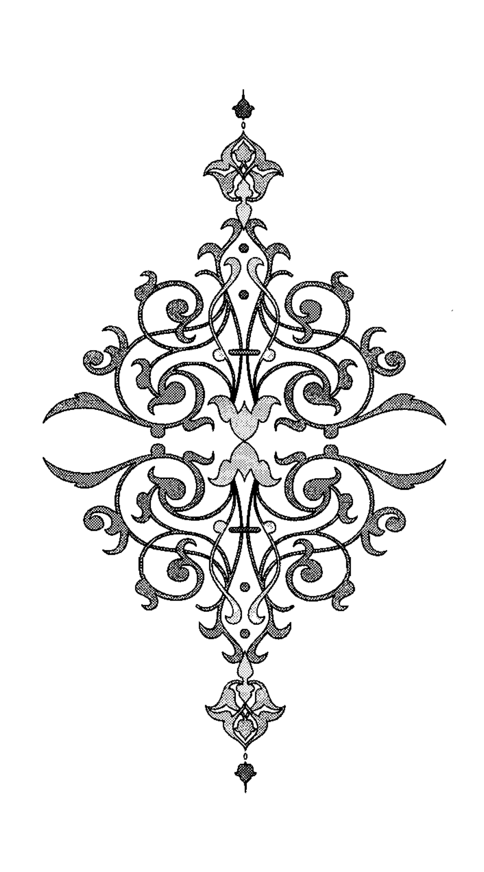
ويشتمل على مباحث أربعة

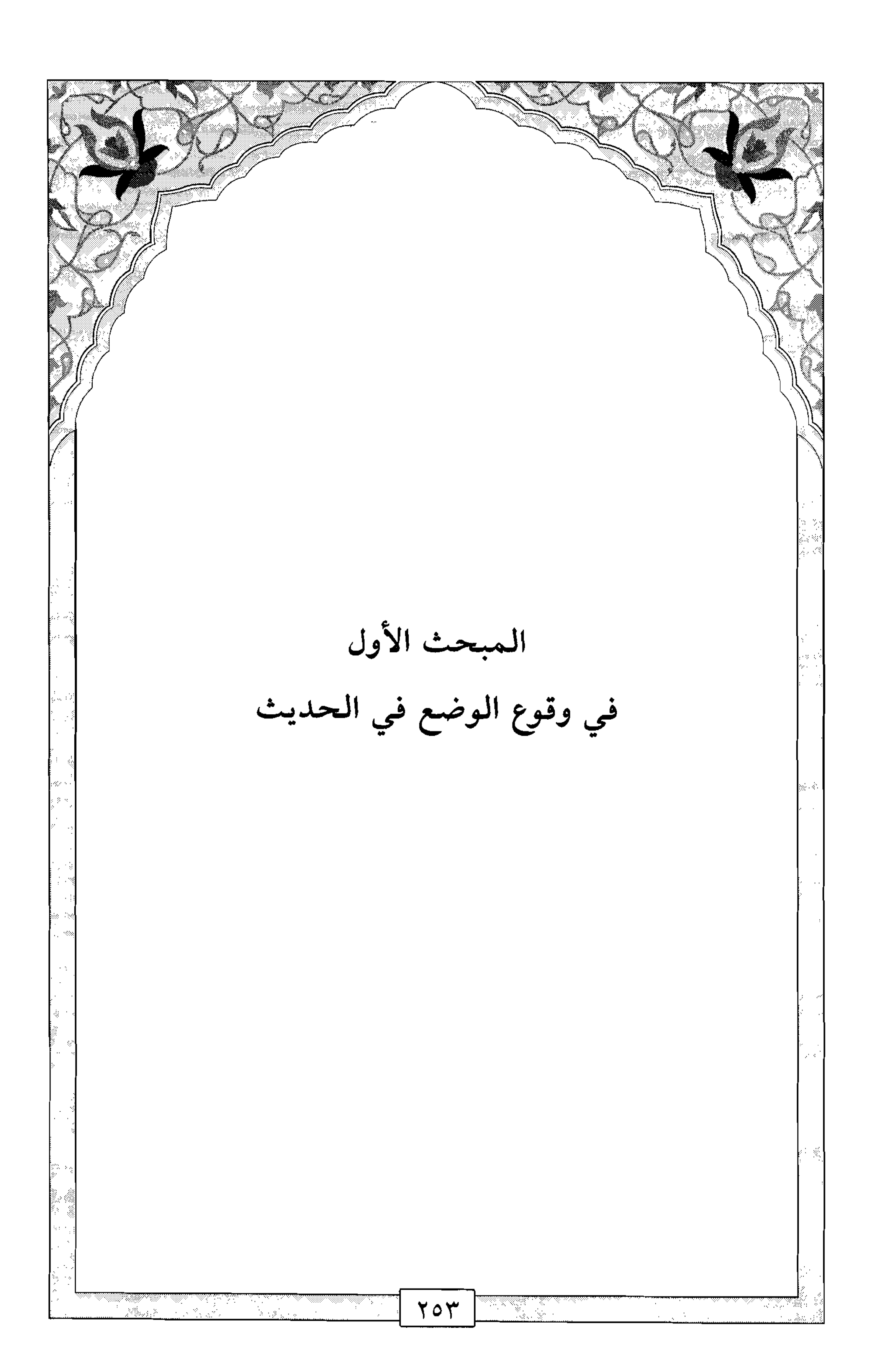
المبحث الأول : في وقوع الوضع في الحديث .

المبحث الثاني : في نشأة الوضع في الحديث ، ومتى بدأ ؟

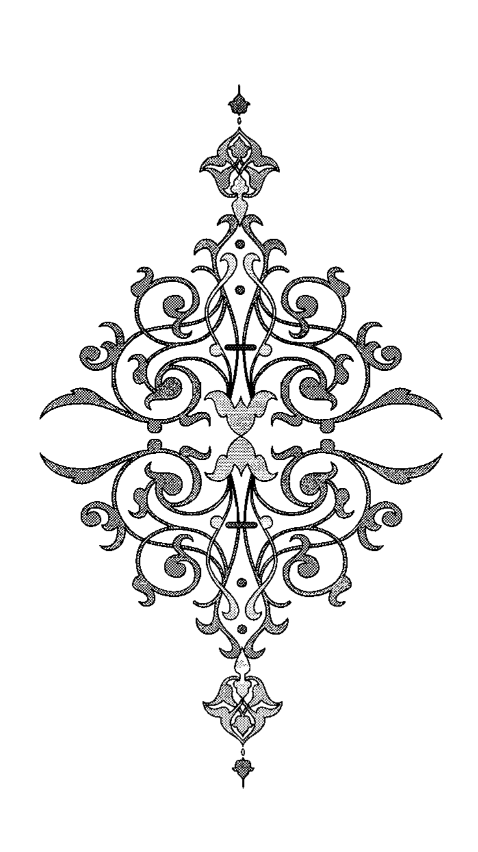
المبحث الثالث : في أسباب الوضع في الحديث والحامل عليه .

المبحث الرابع : فيما يثبت به الوضع في الحديث .





المبحث الأول
في وقوع الوضع في الحديث



وقوع الوضع في الحديث

هل وقع الوضع في الحديث ؟

يبدو أن طرح مثل هـٰذا السؤال غريب ، لا سيما إذا نظرنا إلى الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعة ، وكذٰلك تناول علماء أصول الحديث هـٰذه المسألة وعقد الأبواب لها في كتبهم ، كما أن هناك طائفة كبيرة من رواة الحديث جُرِّحوا ورُدَّت مروياتهم ؛ لاتهامهم بالكذب والوضع في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا أن الموجب لطرح هـٰذا السؤال ما أورده الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالىٰ من أن بعض المتكلمين أنكر وقوع الوضع في الحديث بالكلية ، غير أنه لم ينسبه إلىٰ شخص بعينه ، أو طائفة معروفة ، وإنما ذكره عن بعض المتكلمين ، ثم إنه رحمه الله تعالىٰ تعقب ذٰلك بأن : (هـٰذا القائل : إما أنه لا وجود له أصلاً ، أو أنه في غاية البعد عن ممارسة العلوم الشرعية)[١] .

قلت : إن إنكار وقوع الوضع إنكار أمر محسوس ، لا سيما إذا عرف أن هناك من الأدلة المحسوسة والشواهد الواقعة ما يدل علىٰ أن بعض ما ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم لا يمكن أن يصدر من مشكاة النبوة ، أو يتلفظ به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد حاول بعض العلماء الرد علىٰ من ادعىٰ إنكار وقوع الوضع في الحديث ؛ محتجاً بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله : « سيكذب علي »[٢] ، قالوا : فهـٰذا الحديث

---

(١) الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث (٨٠) ، وانظر « الوضع في الحديث » لأبي شهبة (٩) .

(٢) قال ابن الملقن في « تذكرة المحتاج إلىٰ أحاديث المنهاج » (٤٨/١) : (هـٰذا الحديث لم ←

إن كان صحيحاً فهو يدل علىٰ أن الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم سيقع لا محالة ، وإن كان الحديث كذباً فقد حصل المقصود بورود هٰذا الحديث نفسه .

وقد اعترض على الاستدلال : بأنه لا يلزم من الإخبار بوقوع الكذب أن يكون قد وقع الآن ؛ إذ يبقىٰ ليوم القيامة زمان يمكن أن يقع فيه ما ذكره ، ثم قال الحافظ ابن كثير بعد رد القول والاستدلال له ، والاعتراض على الدليل : (وهٰذا القول والاستدلال عليه والجواب عنه من أضعف الأشياء عند أئمة الحديث وحفاظهم الذين كانوا يتضلعون من حفظ الصحاح ، ويحفظون أمثالها وأضعافها من المكذوبات ؛ خشية أن تروج عليهم أو علىٰ أحد من الناس)[1] .

وقد بات من المسلَّم به لدىٰ أئمة الحديث وعلماء النقد : أن وقوع الوضع في الحديث من الأمور التي لا يصح أن يمترىٰ فيها ، وأن من الجهل المركب ادعاء إنكارها .

يقول الشيخ أبو شهبة : (إن السائر علىٰ نهج هٰؤلاء القوم في معرفة السنة يجزم كما جزموا بوقوعه ، فهناك من الأحاديث الكثيرة ما لا يشك عاقل وُهب هٰذه المنحة الربانية أنه مكذوب مختلق لاستحالة أن يأتي به الشرع ؛ فإن الشرع لا يناقض العقل ولا يأتي علىٰ خلافه ، وهٰذا الرأي ـ أي : إنكار وقوع الوضع في الحديث ـ له خطره على الشريعة ؛ لأن التمسك به يقتضي تصحيح الباطل والمحال ، واعتماد روايات تقلل الثقة بالأنبياء

← أره كذٰلك) ، ونقل العطار في « حاشيته علىٰ جمع الجوامع » (١٤٦/٢) عن السيوطي قوله : (حديث لا يعرف) .

(١) الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث (٨٠) ، وانظر « الوضع في الحديث » (٩) .

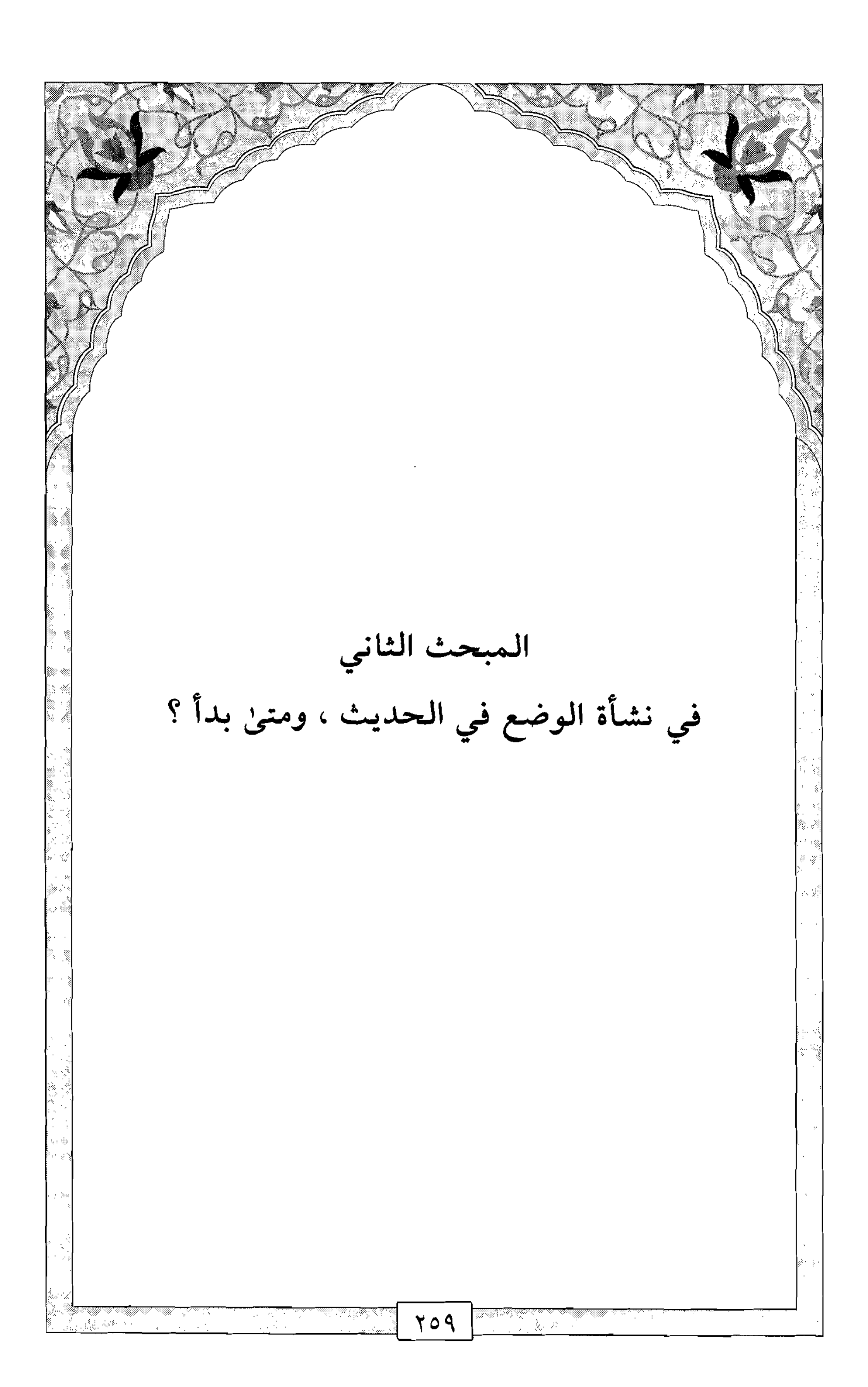
والمرسلين وتذهب بعصمتهم ، وفي هٰذا من الخطر على الشرائع والأديان ما لا يمكن معه إقامة دين ، وإثبات حق ، فما أحق هٰذا الرأي أن يجعل دبر الأذنين .

وجملة القول : بأن الوضع في الحديث والكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر حاصل واقع لا مرية فيه ، وهو الدافع الأول لاهتمام أئمة الحديث والنقد في بذل الجهد لإفناء العمر في تنقية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل ما شابه مما ليس منه ، وقد أسفر هٰذا الجهد الجهيد ، والكفاح الدائم عن وجود هٰذا العدد الهائل من المؤلفات في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، التي تميز صحيحه من ضعيفه ، وصدقه من كذبه ، مما يعجز الباحث عن حصر أسمائها فضلاً عن جمعها واستيعابها .

وإذا كان الوضع في الحديث أمراً واقعاً لا يتطرق إليه احتمال فلا بد أن نتحدث عن مبدأ نشأته وأسبابه ، وما يثبت به ، وهٰذا ما سنحاول بيانه في المباحث الآتية .

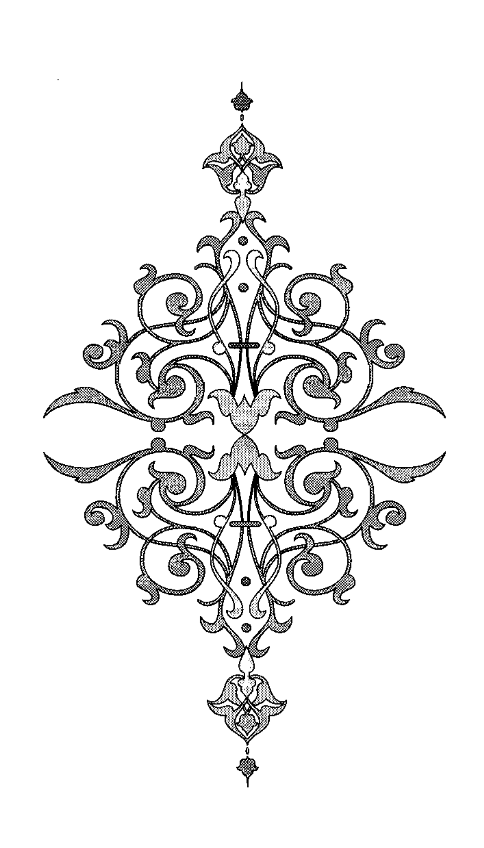






المبحث الثاني

في نشأة الوضع في الحديث ، ومتىٰ بدأ ؟



الوضع في الحديث ، ومتىٰ بدأ ؟

من أهم التعاليم التي جاء بها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلىٰ أصحابه ، وعوَّدهم عليها ، وأكد عليهم التمسك بها ، ولم يتساهل في الإخلال بها ؛ الصدق ، فقد عرف صلى الله عليه وسلم أنه كان يتحلىٰ بالصدق ، ويتصف به ، وبلغ من التحلي به أن سمي قبل الرسالة بـ (الصادق الأمين) ، وكذٰلك رغب صلى الله عليه وسلم أصحابه في الصدق وحذرهم من الكذب ، حتىٰ جعل الصدق من علامات الإيمان ، والكذب من علامات النفاق .

فقد جاء عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أربع من كن فيه فهو منافق خالص ، ومن كانت فيه خلة منهن كان فيه خلة من نفاق حتىٰ يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر »[1] ، وفي رواية : « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا اؤتمن خان »[2] .

كما أنه علمهم أن المؤمن قد يُجبل علىٰ بعض الخلال المشينة إلا

---

(١) الحديث أخرجه : خ : (كتاب الإيمان) ، ٣ (باب علامة المنافق) ، (٢١/١) رقم (٣٤) ، م : (الإيمان) ، ٥ (باب بيان خصال المنافق) ، (٧٨/١) رقم (٥٨) ، د : (السنة) ، ٦ (باب الدليل علىٰ زيادة الإيمان ونقصانه) ، (٢٢١/٤) رقم (٤٦٨٨) ، ت : (الإيمان) ، ٤ (باب ما جاء في علامة المنافق) ، (١٩/٥) رقم (٢٦٣٢) ، ن : (الإيمان) ، ٢٠ (باب علامة المنافق) ، (١١٦/٨) رقم (٥٠٢٠) ، حم : (٣٨٤/١ ، ٤٠٥ ، ٤٣٢) .

(٢) أخرج : خ : (الإيمان) ، ٣ (باب علامة المنافق) ، (٢١/١) رقم (٣٣) ، م : (الإيمان) ، ٥ (باب بيان خصال المنافق) ، (٧٨/١) رقم (٥٩) ، ت : (الإيمان) ، ٤ (باب ما جاء في علامة المنافق) ، (١٩/٥) رقم (٢٦٣١) ، ن : (الإيمان) ، ٢٠ (باب علامة المنافق) ، (١١٦/٨) رقم (٥٠٢١) ، حم (١٨٩/٢ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٣٥٧ ، ٥٣٦) .

الكذب فلا يتصف به المؤمن ، فقد روىٰ صفوان بن سليم أنه قال : قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أيكون المؤمن جباناً ؟ قال : « نعم » ، فقيل : أيكون المؤمن بخيلاً ؟ قال : « نعم » ، فقيل : أيكون المؤمن كذاباً ؟ قال : « لا »[(١)] .

كل هـٰذه الأحاديث وغيرها من الأحاديث التي جاءت عنه صلى الله عليه وسلم محذراً فيها من الكذب مطلقاً جعلت الصحابة رضوان الله عليهم يتحرون الصدق في أقوالهم وأفعالهم ، وحيث إن النبي صلى الله عليه وسلم هو الأسوة التي يتأسىٰ بها ، والقدوة التي يقتدىٰ بها ، وإن كل ما يصدر عنه من أمر الشريعة مطلوب فيه التأسي والاتباع ، فقد حرص علىٰ أن يبلغ ذٰلك عنه ، يتناقله جيل بعد جيل .

ولذا حضهم صلى الله عليه وسلم على التبليغ عنه ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « فليبلغ الشاهد منكم الغائب »[(٢)] ، ونحوه قوله صلى الله عليه وسلم : « نضر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها ، فرب مبلغ أوعىٰ من سامع »[(٣)] .

---

(١) أخرجه : ط : (الكلام) ، ٧ (باب ما جاء في إضاعة المال) ، (٢/٩٩٠) رقم (١٧٩٥) ، ومن طريقه البيهقي في « شعب الإيمان » (٤/٢٠٧) رقم (٤٨١٢) ، عن صفوان بن سليم مرسلاً ، قال ابن عبد البر في « التمهيد » (١٦/٢٥٣) : (لا أحفظ هـٰذا الحديث مسنداً بهـٰذا اللفظ من وجه ثابت ، وهو حديث حسن) ، ولذٰلك ذكره الألباني في « ضعيف الترغيب والترهيب » رقم (١٧٥٢) .

(٢) أخرجه : خ : (كتاب العلم ، باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب) ، (١/٥٢) رقم (١٠٥) ، م : (كتاب القسامة ، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال) ، (٣/١٣٠٦) رقم (١٦٧٩) ، ن : (٥/٢٠٥) رقم (٢٨٧٦) ، جه : المقدمة (١/٨٥ ـ ٨٦) رقم (٢٣٣ ـ ٢٣٤) .

(٣) أخرجه : ت : (كتاب العلم ، باب ما في الحث علىٰ تبليغ السماع) ، (٥/٣٣) رقم (٢٦٥٦ ، ٢٦٥٧) ، جه : (المقدمة ، باب من بلغ علماً) ، (١/٨٥) رقم (٢٣٢) ، وابن حبان في « صحيحه » (١/٢٦٨ ـ ٢٦٩) رقم (٦٦ ، ٦٩) ، حم : (١/٤٣٦) رقم (٤١٥٧) .

وخشية من أن يتجرأ شخص ما علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول ما لم يقل أو يكذب عليه ، حذر الأمة من الكذب عليه ، وبين العقوبة المعدة لمن يتعمد الكذب عليه فقال : « من كذب علي متعمداً ؛ فليتبوأ مقعده من النار »[1] ، بل لم يكتف بإظهار مجرد العقوبة ، وإنما نبههم إلىٰ أن الكذب عليه صلى الله عليه وسلم يختلف عن الكذب علىٰ غيره ؛ لما يترتب على الكذب عليه من مفسدة تعم بها البلوىٰ ، ولما يلحق بالإسلام من انتقاص وتناقض هو منهما براء ، بخلاف الكذب علىٰ غيره ؛ فقد جاء قوله صلى الله عليه وسلم : « إن كذباً علي ليس ككذب علىٰ أحد . . . » الحديث[2] .

لكل هٰذا عاش الرعيل الأول من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم مجانبون للكذب هاجرون له ، ولم يثبت أن أحداً منهم تجرأ عليه بكذب ، ولما لحق رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلىٰ ، واجتمع الناس علىٰ أبي بكر ، أحكم أمر الناس في القرآن ؛ إذ جمع المصحف ، ووضع الأسس الحصينة لصيانة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن يتطرق إليه ما ليس منه مما قد يهم به البعض أو يخطئ ، فكان رضي الله عنه لا يكتفي بقبول الرواية عن واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مع تصديقه لهم ، وإنما كان يطلب شاهداً ومؤيداً ، إذ باجتماعهما يرتفع احتمال الوهم والخطأ فضلاً عن التخرص والكذب .

وسار الفاروق رضي الله عنه علىٰ نهج سلفه أبي بكر رضي الله عنه وزاد

---

(١) سبق تخريجه (١/٢١) .

(٢) أخرجه : خ : (كتاب الجنائز ، باب ما يكره من النياحة على الميت) ، (١/٤٣٤) رقم (١٢٢٩) ، م : (المقدمة ، باب تغليظ الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، (١/١٠) رقم (٤) .

في الاحتياط والحذر ، فكم من صحابي رَوَّع وهو لا يتهمه ـ كما صرح بذٰلك ـ[1] إلا أن الدافع لذٰلك هو صيانة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن يتطرق إليه شك ، أو يختلط به غيره .

وأسلمت روح عمر رضي الله عنه لربها وقد عظم في الناس أمر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسار عثمان رضي الله عنه علىٰ ما سار عليه صاحباه ، وأخذ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمون من عايشهم ممن لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويربونهم على الصدق ، ويحذرونهم من الكذب وعاقبته ، وخاصة ما كان منه علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهٰكذا عاش الجيل الأول من التابعين محاذراً للكذب مجانباً له ، لا يلوي علىٰ شيء مما يروىٰ تخرصاً وكذباً ، إلىٰ أن وقعت الفتنة الكبرىٰ ، وتفرق المسلمون شيعاً وأحزاباً ، كل يرى الحق معه ، والصواب بجانبه .

كما أنه اندس في تلك الحقبة جماعة يكيدون للإسلام فانضموا تحت لوائه ، وتستروا بمسوحه أذكوا نار الفتنة ، وأخذوا يتصيدون في الماء

---

(١) كما جاء عنه في قصة أبي موسىٰ رضي الله عنه ؛ فقد روىٰ أبو داود بسنده عن أبي سعيد قال : كنت جالساً في مجلس من مجالس الأنصار فجاء أبو موسىٰ فزعاً ، فقلنا له : ما أفزعك ؟ قال : أمرني عمر أن آتيه ، فأتيته فاستأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي ، فرجعت ، فقال : ما منعك أن تأتيني ؟ قلت : قد جئت فاستأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع » ، قال : لتأتيني علىٰ هٰذا بالبينة ، قال : فقال أبو سعيد : لا يقوم معك إلا أصغر القوم ، قال : فقام أبو سعيد معه فشهد له » أخرجه : د : (كتاب الأدب ، باب كيف الاستئذان) ، (٣٤٥/٤) رقم (٥١٨٠) ، وفي رواية : فقال عمر لأبي موسىٰ : (أما إني لم أتهمك ، ولٰكن خشيت أن يتقول الناس علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، وفي رواية : (فقال عمر لأبي موسىٰ : إني لم أتهمك ، ولٰكن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد) ، د : (كتاب الأدب ، باب كم مرة يسلم الرجل في الاستئذان) ، (٣٤٦/٤) رقم (٥١٨٣ ، ٥١٨٤) .

العكر رغبة في السيادة ، وإكمالاً لمركب النقص الذي اعتراهم عقب سقوط دولهم ومملكاتهم ، ونتيجة لذٰلك الخلاف فقد بدأ أفراد الفرق الإسلامية لا يثق بعضهم في بعض ، بل يطعن بعضهم في بعض ، ويلعن بعضهم بعضاً ، فهرعوا إلى القرآن يبحثون فيه عما يؤيد مذاهبهم وأهواءهم إما صراحة أو تحميلاً .

ولما أعياهم أن يجدوا في القرآن ما ينشدون ، يمموا شطر السنة رغبة في الحصول علىٰ أربهم وأنىٰ لهم ذٰلك ، وهي والقرآن صنوان ، ولما أعيتهم السنة الصحيحة أن يجدوا فيها ما يبحثون عنه ، وضاقت نفوسهم ذرعاً أن يحصلوا علىٰ ما يطلبون ؛ انقدح في زناد عقول الفاسقين منهج التقول علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وزين لهم الشيطان ما كانوا يعملون ، فانغمسوا في الكذب إلىٰ أطراف آذانهم وما رعوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم حرمة ، فكانت بداية الوضع في الحديث في تلك الحقبة من الزمان .

وفي الحقيقة إن كتب التاريخ الحريصة علىٰ تدوين كل واقعة جليلة كانت أو دقيقة ، عظيمة أو حقيرة ، لم تسجل لنا حادثة معينة نستطيع أن نحدد بها بداية الوضع في الحديث ، وكل ما جاء من ذٰلك أمور عامة تشير إلىٰ أن بعض الصحابة ممن تأخرت بهم الوفاة ، وكذٰلك كبار التابعين بدؤوا يتوقفون عن قبول كل حديث يروىٰ ، أو قبول رواية كل من قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ إذ الثقة بالرواة بدأت تتزعزع ، فقد أخرج الإمام مسلم بسنده إلىٰ مجاهد قال : (جاء بشير العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ، ولا ينظر إليه ، فقال : يا ابن عباس ؛ مالي لا أراك تسمع لحديثي ؟ أحدثك

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تسمع ؟ فقال ابن عباس : « إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا إليه بآذاننا ؛ فلما ركب الناس الصعب والذلول ، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف »)[١] .

وجاء في رواية أخرى التصريح بأن ابن عباس لم يطعن في بشير بن كعب ، بل قبل منه ما يعرفه ورد ما لم يعرفه ؛ إذ لم يثق فيما لم يعرف[٢] .

فقد روىٰ مسلم بسنده إلىٰ طاوس قال : (جاء هٰذا إلى ابن عباس ـ يعني : بشير بن كعب ـ فجعل يحدثه ، فقال له ابن عباس : عد لحديث كذا وكذا ، فعاد له ، ثم حدثه ، فقال له : عد لحديث كذا وكذا ، فعاد فقال له : ما أدري أعرفت حديثي كله وأنكرت هٰذا ، أم أنكرت حديثي كله وعرفت هٰذا ؟ فقال له ابن عباس : « إنا كنا نحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لم يكن يكذب عليه ؛ فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه »)[٣] .

كما أنه جاء عن ابن سيرين ما يدل علىٰ أن علماء الصحابة والتابعين بدؤوا يتحفظون فيما يروىٰ عن النبي صلى الله عليه وسلم بعد قيام الفتنة ؛ حيث أخذوا يتأكدون ممن ينقل الحديث ويرويه ؛ فإن كان أهلاً للتحمل قُبل حديثه ، وإلا رُدَّ ، فقد أخرج الإمام مسلم بسنده إلى ابن سيرين قال : (لم يكونوا يسألون عن الإسناد ؛ فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا

---

(١) أخرجه : م : (المقدمة ، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء) ، (١/١٣) .

(٢) وظاهر أن ابن عباس إنما رد بعض روايات بشير بن كعب التي لم يعرفها ؛ لكون بشير أرسلها ، ولم يذكر الواسطة بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن يكون الساقط غير ثقة . انظر « جامع التحصيل » (٧٠) .

(٣) أخرجه : م : (المقدمة ، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء) ، (١/١٣) .

رجالكم ؛ فينظر إلىٰ أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلىٰ أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)[1] .

فقد نص ابن سيرين علىٰ أنه قد جرت العادة علىٰ قبول الحديث من أهله قبل وقوع الفتنة ، وأنه بوقوعها بدأت الريبة تسري إلىٰ قلوب أئمة الحديث ، فلم يقبلوا الحديث إلا ممن توفرت فيه شروط الرواية[2] .

هـٰذه أهم الآثار التي اعتمد عليها كثير من الباحثين والمؤرخين في تحديد بداية الوضع في الحديث ، وأنها بدأت بفتنة عثمان رضي الله عنه التي أدت إلىٰ قتله ، وبعضهم يرىٰ أن الوضع بدأ بمقتل عثمان رضي الله عنه واختلاف الناس علىٰ عليٍّ ومعاوية رضي الله عنهما ، وما نجم عن ذٰلك من وجود الخوارج والشيعة وأهل الشام ، كل ذٰلك أدىٰ إلى الوضع في الحديث[3] .

---

(١) أخرجه : م : (المقدمة ، باب بيان أن الإسناد من الدين) ، (١٥/١) .

(٢) وهـٰذا العمل منهم أمر طبيعي فرضه الوقت ، وذٰلك لإدراكهم مكانة السنة من الدين ومنزلتها من التشريع ، وهـٰذا يقتضيهم الأخذ بالحيطة والتثبت في قبول كل رواية ، ولا يلزم من صنيعهم هـٰذا أن يكون عملهم ردةَ فعل لوقوع الكذب ، أو اكتشافهم له ، لا سيما وأن لهم سلفاً في ذٰلك من صنيع الشيخين رضي الله عنهما .

(٣) انظر « السنة قبل التدوين » (١٨٩) حيث يقول : (ويجدر بنا أن نبين أن الوضع لم يصل إلىٰ ذروته في هـٰذا القرن ؛ لأنه نشأ قبل منتصف القرن الهجري الأول بقليل ، وسرعان ما كان يعرف الحديث الموضوع لكثرة الصحابة والتابعين الذين عرفوا الحديث وحفظوه ، ولم يأخذوا بأراجيف الكذابين وأخبار الوضاعين ، هـٰذا إلىٰ أن أسباب الوضع في ذٰلك القرن لم تكن كثيرة ، وكانت الأحاديث الموضوعة تزداد بازدياد البدع والفتن ، وكان الصحابة وكبار التابعين وعلماؤهم في معزل عنها) .

ويقول د . نور الدين عتر : (ثم برز قرن الفتنة التي أدت إلىٰ قتل الخليفة المظلوم عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وظهرت الفرق ، وراج المبتدعة تبحث عن مستندات من النصوص تعتمد عليها في كسب أعوان لهم ، فعمدوا إلى الوضع في الحديث ، فاختلقوا علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل ، فكان مبدء ظهور الوضع في الحديث منذ ذٰلك الوقت سنة « ٤١هـ ») مقدمة علوم الحديث (٧) .

والذي يظهر أن هـٰذه أمور نظرية تفتقر إلىٰ دليل مادي محسوس يثبت به حادثة تبين أن شخصاً ما وضع حديثاً بعينه في تلك الفترة ، حتىٰ يمكن بذٰلك تحديد بداية الوضع في الحديث بها ، وأما قيام تلك الفرق بعد مقتل عثمان فلا يقتضي أن مبتدعي تلك الفرق هم الواضعون الحقيقيون ، بل الظاهر من الأمر أن مقلدي وأتباع أصحاب هـٰذه الفرق هم الذين أفرطوا في إثبات تلك النحل بوضعهم الحديث .

وقد حاول بعض الباحثين إثبات بداية الوضع بحوادث ذكرت في كتب التاريخ والرجال استنبطوا منها أن الوضع في الحديث بدأ قبل نهاية النصف الأول من القرن الأول ، بل ذهب بعضهم إلىٰ أنه حدث زمن النبوة .

وبعد إمعان النظر فيما ساقوا من حوادث وشواهد استدلوا بها علىٰ ما ذهبوا إليه ، بدا لي ـ والله أعلم ـ أن ما اعتمدوا عليه فيه نظر ، لذا فإني أحاول في هـٰذا المبحث أن أعرض هـٰذه الآراء وأناقشها ، وأبدي ما ترجح لي والله أعلم .

← ويقول د . أبو شهبة : (ومما يؤسف له أن دعوته ـ أي : عبد الله بن سبأ ـ وجدت آذاناً صاغية من بعض الأمة ، وبخاصة أهل مصر ، وقد نجح هـٰذا اليهودي الماكر في إثارة الفتنة التي أطاحت برأس الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وما أن تولى الخلافة سيدنا علي حتىٰ وجد التركة مثقلة بالخلافات ، فقد ناصبه أنصار عثمان العداوة من أول يوم ، واستفحلت الفتنة ، ووقعت حروب طاحنة فني فيها كثيرون من خيرة المسلمين ، وظهرت طائفة أخرىٰ ، وهم الخوارج الذين لم يرتضوا التحكيم بين علي ومعاوية ، وكانت النهاية أن أطاحت الفتنة ركناً آخر من أركان الإسلام ؛ وهو الخليفة الرابع ، وأضحت الأمة الإسلامية في فرقة واختلاف ، ودب إليها داء الأمم قبلها ، وتمخضت الفتنة عن شيعة ينتصرون لسيدنا علي ، وعثمانية ينتصرون لسيدنا عثمان ، وخوارج يعادون الشيعة وغيرهم ، ومروانية ينتصرون لمعاوية وبني أمية ، وقد استباح بعض هـٰؤلاء لأنفسهم أن يؤيدوا أهواءهم ومذاهبهم بما يقويها ، وما زالت حركة الوضع تسير وتتضخم حتىٰ دخل بسببها على الحديث بلاء غير قليل ، وهـٰذا العصر هو ما يعرف بعصر صغار الصحابة وكبار التابعين) الإسرائيليات والموضوعات (٢٠ ـ ٢١) .

١ ـ ذهب الأستاذ أحمد أمين إلىٰ أن الوضع حدث زمن النبوة ، وأن هناك حادثة كانت السبب في قوله صلى الله عليه وسلم : « من كذب علي متعمداً ؛ فليتبوأ مقعده من النار » ، وقولُه في ذٰلك : (ويظهر أن هٰذا الوضع حدث حتىٰ في عهد الرسول ، فحديث : « من كذب علي متعمداً ؛ فليتبوأ مقعده من النار » يغلب على الظن أنه إنما قيل لحادثة زوّر فيها على الرسول ، وبعد وفاته صلى الله عليه وسلم كان الكذب عليه أسهل ، وتحقيق الخبر عنه أصعب)[١] .

٢ ـ يرى الدكتور أكرم العمري أن الوضع قد بدأ في النصف الثاني من خلافة عثمان رضي الله عنه ، وقد اعتمد فيما ذهب إليه إلىٰ حادثة أوردها ، يقول : (وقد حدث في النصف الثاني من خلافة عثمان رضي الله عنه اختلاف وشقاق كبير ؛ إذ نقم البعض علىٰ عثمان ، فاشتعلت الفتنة ، وأسفرت عن مقتل عثمان ، ولٰكن ما أحدثته من تصدع للمجتمع الإسلامي ظل أثره باقياً ، فقد ولّدت الأحقاد وأزالت الصفاء من نفوس الكثيرين ، ومع ذٰلك فنحن لا نجد في خلافة عثمان روايات تشير إلى الوضع في الحديث ؛ وأما ما حكاه أبو ثور الفهمي قال : قدمت علىٰ عثمان ، فصعد ابن عديس المنبر وقال : ألا إن عبد الله بن مسعود حدثني : أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ألا إن عثمان أضل من عبيدة علىٰ بعلها » ، فأخبرت عثمان فقال : كذب والله ابن عديس ، ما سمعها من ابن مسعود ، ولا سمعها ابن مسعود من رسول الله صلى الله عليه وسلم قط)[٢] ، فلعل ابن عديس هٰذا كان أول من وضع في الحديث ، وقد حدث ذٰلك في خلافة عثمان .

---

(١) فجر الإسلام (٢٥٨) .

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة (٤ ـ ٥) .

٣ ـ ذهب الشيخ أبو شهبة إلىٰ أن الوضع بدأ حوالي سنة أربعين هجرية يقول : (وقد انتهز أعداء الإسلام من المنافقين والزنادقة واليهود سماحة السيد الحيِيّ عثمان بن عفان رضي الله عنه ، ودماثة خلقه ، فبذروا البذور الأولىٰ للفتنة ، فكان ابن سبأ اليهودي الخبيث يطوف في الأقاليم ويؤلب عليه الناس ، وقد أخفىٰ هـٰذه السموم التي كان ينفثها تحت ستار التشيع وحب سيدنا علي وآل البيت الكرام ، فصار يزعم أن علياً رضي الله عنه هو وصي النبي والأحق بالخلافة حتىٰ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، ووضع على النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً : « لكل نبي وصيٌّ ، ووصيِّي علي . . . » ، وكان ذٰلك حوالي سنة أربعين للهجرة)[1] .

٤ ـ ويتفق الشيخ أبو زهو مع الشيخ أبي شهبة في تحديد بداية الوضع ؛ إذ يرىٰ أن الوضع بدأ سنة إحدىٰ وأربعين فيقول : (ولما أن ولي عثمان رضي الله عنه ، ووقعت الفتنة في زمنه ، وجد الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم من أتباع عبد الله بن سبأ اليهودي الذي أوقد نيران الفتنة ، وألّب الناس علىٰ خليفة المسلمين حتىٰ قتلوه ظلماً ، ثم لما ولي عليٌّ كرم الله وجهه الخلافة ، وكان ما كان بينه وبين معاوية في صفين ، افترق الناس إلىٰ شيعة وخوارج وجمهور ، كما رأيت ، وهنا ظهر الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واشتد أمره من الشيعة والخوارج ودعاة بني أمية ، لذٰلك يعتبر العلماء مبدأ ظهور الوضع في الحديث من هـٰذا الوقت سنة إحدىٰ وأربعين هجرية ، وهـٰذا التحديد إنما هو لظهور الوضع في الحديث ، وإلا فقد وجد الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ذٰلك حتىٰ في زمنه صلى الله عليه وسلم ، ومن أجل ذٰلك يقول صلى الله

---

(١) الإسرائيليات والموضوعات (٢٠ ـ ٢١) .

عليه وسلم : « من كذب علي متعمداً ؛ فليتبوأ مقعده من النار » فما قال النبي صلى الله عليه وسلم ذٰلك إلا لحادثة وقعت في عصره كذب عليه فيها)[1] .

هٰذه هي أهم الآراء التي ذهب إليها الباحثون في تحديد بداية الوضع ، ويمكن تلخيصها بما يلي :

١ ـ بدأ الوضع في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان نتيجة لذٰلك قوله : « من كذب علي متعمداً . . . » الحديث .

٢ ـ بدأ الوضع في الأيام الأخيرة من خلافة عثمان رضي الله عنه ، أو في النصف الأخير من خلافته .

٣ ـ بدأ الوضع نتيجة للفتنة التي أودت بالخليفتين الثالث والرابع ، وكانت سبباً في انقسام الأمة الإسلامية شيعاً وأحزاباً .

وبعد إمعان النظر في هٰذه الآراء التي ذهب إليها الباحثون تبين لي أن ما ذهبوا إليه فيه نظر ، وسأتناول مناقشة هٰذه الآراء بإيجاز غير مخل ، ثم أبين ما ظهر لي في المسالة ، والله أعلم :

١ ـ بالنسبة لما ذهب إليه الأستاذ أحمد أمين ، وكذٰلك ما يلوح من كلام الشيخ أبي زهو أن الكذب وقع في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد اعتمد الأستاذ أحمد أمين ، واستأنس الشيخ أبو زهو علىٰ ذٰلك بما روي سبباً في ورود حديث : « من كذب علي متعمداً . . . » من حديث بريدة[2] .

والسبب الذي ذكراه في ورود قوله صلى الله عليه وسلم : « من كذب

---

(١) الحديث والمحدثون (٤٨٠) .

(٢) الحديث والمحدثون (٤٨٠) ، وقد أورد الذهبي حديث ابن عدي من طريق علي بن مسهر ، عن صالح بن حيان ، عن ابن بريدة ، عن أبيه . انظر « الميزان » (٢/٢٩٣) .

علي متعمداً . . . » الحديث ، إنما جاء من حديث بريدة وحديث عبد الله بن الزبير .

أما حديث بريدة : فقد أخرج ابن الجوزي من طرق[1] ، والطحاوي من طريقين بأسانيد إلىٰ علي بن مسهر ، عن صالح بن حيان ، عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ، كان حي من بني ليث من المدينة علىٰ ميلين ، وكان رجل قد خطب منهم في الجاهلية فلم يزوجوه ، فأتاهم وعليه حلة فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كساني هٰذه الحلة ، وأمرني أن أحكم في أموالكم ودمائكم ، ثم انطلق فنزل علىٰ تلك المرأة التي كان يحبها ، فأرسل القوم إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « كذب عدو الله » ، ثم أرسل رجلاً فقال : « إن وجدته وما أراك تجده حياً فاضرب عنقه ، وإن وجدته ميتاً فاحرقه بالنار » ، قال : فجاء فوجده قد لدغته أفعىٰ فمات ، فحرقه بالنار قال : فذٰلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كذب علي متعمداً ؛ فليتبوأ مقعده من النار »[2] .

وأما حديث ابن الزبير : فقد أورده ابن الجوزي بسنده إلى المعافى بن زكريا قال : حدثنا محمد بن هارون أبو حامد الحضرمي ، قال : حدثنا السري بن يزيد الخراساني ، قال : حدثنا أبو جعفر محمد بن علي الفزاري ، قال : حدثنا داود بن الزبرقان ، قال : أخبرني عطاء بن السائب ، عن عبد الله بن الزبير ، قال : قال (كذا) يوماً لأصحابه : أتدرون ما تأويل هٰذا الحديث : « من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ؟ قال : عشق رجل امرأة فأتىٰ أهلها مساء فقال : إني رسول رسول الله صلى الله

(١) الموضوعات (١/٥٥ ـ ٥٦) .

(٢) شرح مشكل الآثار (١/٣٥٢) .

عليه وسلم قد بعثني إليكم أن أتضيف في أي بيوتكم شئت ، قال : وكان ينتظر بيتوتته المساء ، قال : فأتىٰ رجل منهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن فلاناً أتانا يزعم أنك أمرته أن يبيت في أي بيوتنا ما شاء فقال : « كذب ، يا فلان ؛ انطلق معه ، فإن أمكنك الله عز وجل منه فاضرب عنقه ، واحرقه بالنار ، ولا أراك إلا قد كفيته » ، فلما خرج الرسول ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ادعوه » ، فلما جاء قال : « إني قد كنت أمرتك أن تضرب عنقه وأن تحرقه بالنار ، فإن أمكنك الله منه فاضرب عنقه ولا تحرقه بالنار ، فإنه لا يعذب بالنار إلا رب النار ، ولا أراك إلا قد كفيته » ، فجاءت السماء فصبت فخرج ليتوضأ فلسعه أفعىٰ ، فلما بلغ ذٰلك النبي صلى الله عليه وسلم قال : « هو في النار »[1] .

وبإمعان النظر في سندي الحديثين يتجلىٰ ما يلي :

أما الحديث الأول ـ أعني : حديث بريدة ـ : فمدار طرقه كلها علىٰ صالح بن حيان ، وهو المتفرد به ، وصالح بن حيان قد اتفق الأئمة علىٰ تجريحه ولم يوثق ، قال فيه البخاري : (فيه نظر)[2] ، وقال النسائي : (ليس بثقة)[3] ، وقال ابن معين : (ضعيف الحديث)[4] ، وقال ابن حبان : (يروي عن الثقات أشياء لا تشبه حديث الأثبات ، لا يعجبني الاحتجاج

---

(١) الموضوعات (١/٥٦) .

(٢) التاريخ الكبير (٤/٢٧٥) ، التاريخ الصغير (١/١٧١) ، وقد سبق في (مبحث الألفاظ المستعملة في الرمي بالوضع) أن البخاري إذا قال في رجل : (فيه نظر) فقد اتهمه ، ولا تحل الرواية عنه . انظر (١/١٧٣) ، وانظر « ميزان » (٢/٢٦٩) .

(٣) الضعفاء والمتروكون (١٣٥) ، ميزان (٢/٢٩٢) ، وقال الذهبي في « المغني » : (صالح بن حيان الكوفي عن ابن بريدة ، قال النسائي وغيره : متروك) المغني (٤٣٣) .

(٤) الجرح (٢/٣٩٨) ، ميزان (٢/٢٦٩) ، والذي في « الميزان » : (ضعفه ابن معين ، وقال مرة : ليس بذاك) تهذيب (٤/٣٨٦) ، مجروحين (١/٣٦٩) .

به إذ انفرد)[1] ، وقال ابن عدي : (عامة ما يرويه غير محفوظ)[2] ، فعلماء الجرح والتعديل مجمعون علىٰ ضعفه ، وقد أبلغ البخاري وابن معين والنسائي وأبو حاتم وابن عدي القول فيه حيث حكموا علىٰ حديثه بالترك والنكارة ، وقد سبق أن من كان هـٰذا حديثه فلا يعتبر ولا يتقوىٰ ؛ لأن راويه متهم[3] .

وأما حديث ابن الزبير ففي طريقه :

السري بن يزيد الخراساني ، ومحمد بن علي الفزاري أبو جعفر ، لم أقف لهما علىٰ ذكر فيما بين يدي من كتب التراجم والرجال .

وأما داود بن الزبرقان[4] :

فقال فيه أبو حاتم الرازي : (ضعيف الحديث ، ذاهب الحديث)[5] ، وقال ابن معين : (ليس حديثه بشيء)[6] .

وقال النسائي : (ليس بثقة)[7] ، وقال الأزدي : (متروك الحديث)[8] ، وقال أبو داود : (ترك حديثه)[9] ، وقال الجوزجاني : (كذاب)[10] ،

---

(١) مجروحين (١/٣٦٩) ، ميزان (٢/٢٧٠) .

(٢) ميزان (٢/٢٧٠) .

(٣) انظر (١/٩٥) .

(٤) داود بن الزبرقان الرقاشي أبو عمرو البصري ثم البغدادي عن أيوب وثابت ، وعنه سعيد وبقية وعلي بن حجر ، قال أبو زرعة : متروك ، توفي سنة (١٨٦هـ) ، تهذيب التهذيب (٣/١٨٥) .

(٥) الجرح (١/٤١٣) .

(٦) الجرح (١/٤١٣) ، ميزان (٢/٧) ، تهذيب (٣/١٨٥) .

(٧) الضعفاء والمتروكون (٩٩) ، ميزان (٢/٨) ، تهذيب (٣/١٨٥) .

(٨) الضعفاء لابن الجوزي (١/٢٦٢) .

(٩) ميزان (٢/٩) وفي « التهذيب » : (وقال أبو داود : ضعيف ، وقال مرة : ليس بشيء ، وقال أيضاً : ترك حديثه) (٣/١٨٥) الضعفاء لابن الجوزي (١/٢٦٢) .

(١٠) ميزان (٢/٩) ، تهذيب (٣/١٨٥) .

وقال البخاري : (حديثه مقارب)[1] ، وقال ابن حبان : (عندي صدوق فيما وافق الثقات إلا أنه لا يحتج به إذا انفرد)[2] ، وقال ابن المديني : (كتبت عنه ورميت حديثه)[3] ، وقال ابن عدي : (عامة ما يرويه لا يتابع عليه)[4] .

وقال ابن خراش ، ويعقوب بن سفيان والساجي والعجلي : (ضعيف الحديث)[5] ، فضعف داود هٰذا ـ إذا أضيف إلىٰ جهالة بقية الإسناد ـ يكفي لرد حديثه وعدم قبوله ، وعليه فالحديث لا يصلح للاعتبار فضلاً عن الاحتجاج به ، وبالتالي لا يصلح أن يكون دليلاً في إثبات وقوع الكذب في عهده صلى الله عليه وسلم ، ولا يمكن أن يكون دليلاً علىٰ إثبات وقوع الوضع في الحديث في تلك الحقبة .

وقد يعترض علىٰ هٰذا : بأن الحديث يتقوىٰ بمجموع طرقه فيصلح للاحتجاج ، فالجواب علىٰ ذٰلك ؛ بأن الطرق يمكن أن تتقوىٰ لو كان الضعف محتملاً ، أما وقد انفرد في كل طريق راو متهم فحديثه لا ينجبر ولا يتقوىٰ ، بل إن مجموع الطرق علىٰ هٰذا الشأن تزيد الحديث نكارة كما سبق بيانه[6] .

٢ ـ ما ذهب إليه الدكتور أكرم ضياء العمري من أن الوضع بدأ في

---

(١) ميزان (٢/٩) ، تهذيب (٣/١٨٥) .
(٢) مجروحين (١/٢٩٢) ، تهذيب (٣/١٨٦) .
(٣) ميزان (٢/٩) ، والذي في « التهذيب » : (كتبت عنه شيئاً يسيراً ورميت به ، وضعفه جداً) (٣/١٨٥) الضعفاء (١/٢٦٢) .
(٤) ميزان (٢/٩) ، وفي « التهذيب » : (عامة ما يرويه عن كل من روىٰ عنه مما لا يتابعه عليه أحد ، وهو في جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم) (٣/١٨٥) .
(٥) تهذيب (٣/١٨٦) .
(٦) انظر الكلام علىٰ : متىٰ يتقوى الحديث الضعيف ومتىٰ لا يتقوىٰ ؟ (١/١٠٢) .

النصف الثاني من خلافة عثمان رضي الله عنه ، وقد اعتمد في ذلك على ما أورده من حديث أبي ثور الفهمي [١] ، عن عبد الرحمن بن عديس [٢] .

والحديث أورده ابن الجوزي قال : (أنبأنا المبارك بن علي ، قال : أنبأنا شجاع بن فارس ، قال : أنبأنا أبو طاهر محمد بن أحمد الأشناني ، قال : أنبأنا علي بن أحمد بن عمر الحمامي ، قال : أنبأنا علي بن محمد بن أبي قيس ، قال : حدثنا أبو بكر بن عبيد القرشي ، قال : حدثت عن كامل بن طلحة ، قال : حدثنا ابن لهيعة ، قال : حدثنا يزيد بن عمرو المعافري ، أنه سمع أبا ثور الفهمي ، قال : قدمت على عثمان ، فصعد عبد الرحمن بن عديس منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : ألا إن عبد الله بن مسعود حدثني : أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ألا إن عثمان أضل من عيبة بفلاة عليها قفل ضلَّ مفتاحها » [٣] ، فدخلت على عثمان فأخبرته فقال : كذب والله ابن عديس ، ما سمعها من ابن مسعود ، ولا سمعها ابن مسعود من رسول الله صلى الله عليه وسلم) [٤] .

قال أ . د . أكرم ضياء العمري : (فلعل ابن عديس كان أول من وضع في

---

(١) أبو ثور الفهمي له صحبة ، لا يعرف اسمه ولا اسم أبيه ، له حديث واحد ، يروي عنه أهل مصر . انظر ترجمته في « فتوح مصر وأخبارها » (٣٠٣) ، و« الاستيعاب » (١٦١٨/٤) ، و« الإصابة » (٦٠/٧ ـ ٦١) .

(٢) عبد الرحمن بن عديس البلوي أبو محمد المصري ، صحابي شهد الحديبية ، وممن بايع تحت الشجرة ، وكان أمير الجيش القادم من مصر إلى المدينة عند حصر عثمان رضي الله عنه ، توفي بالشام سنة (٣٦هـ) ، الاستيعاب (٨٤٠/٢) ، الإصابة (٣٣٤/٤ ـ ٣٣٥) .

(٣) هكذا في « الموضوعات » ، وصححها المعلق بـ : (عتبة على قفلها) ، وفي « اللآلئ المصنوعة » : (عبيدة على بعلها) انظر (٣١٨/١) ، وفي « تنزيه الشريعة » : (عيبة على قفلها) انظر (٣٤٩/١) ، والصواب ما أثبته كما في « دلائل النبوة » للبيهقي (٣٩٥/٦) .

(٤) الموضوعات (٣٣٥/١) ، تلخيص كتاب « الموضوعات » للذهبي (١٠٨/١) ، اللآلئ (٣١٨/١) ، تنزيه الشريعة (٣٤٩/١ ـ ٣٥٠) .

الحديث ، وقد حدث ذلك في خلافة عثمان)[١] .

وبعد إمعان النظر في هٰذه الرواية ظهر لي والله أعلم : أن بها هنات تستوجب ردها وعدم قبولها ، وسأوجز ذلك فيما يلي :

١ ـ إن هٰذه الرواية أثبتها ابن الجوزي في « موضوعاته » لبيان كذبها ، وأنها مما وضع في مثالب الخليفة عثمان رضي الله عنه ، وهٰذا أمر لا يختلف فيه ، إلا أن المسألة الجديرة بالاهتمام أن ابن الجوزي رحمه الله ألصق تهمة الكذب في هٰذا الحديث بعبد الرحمٰن بن عديس ، وجعلها من تخرصاته فقال : (هٰذا حديث لا نشك في أنه كذب ، ولسنا نحتاج إلى الطعن في الرواة ، وإنما هو من تخرص ابن عديس)[٢] .

والجدير بالذكر أن عبد الرحمٰن بن عديس هٰذا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين شملهم حد الصحبة المتفق عليه ، لا سيما وأنه ممن حضر صلح الحديبية ، وضرب على يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم عند شجرة الرضوان ، وممن دخل في قوله تعالىٰ : ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾[٣] ، فمن المستبعد جداً بل من المحال أن يجرأ على التقول والاختلاق علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، منفرداً خالياً فضلاً عن أن يتخرص علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم فوق منبره وعلىٰ ملأ من صحابته صلى الله عليه وسلم ، ولا ينكرون عليه ، حتىٰ لو فرضنا بعضاً منهم واجداً على الخليفة عثمان رضي الله عنه ، إلا أن الأمر لم يقتصر

---

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة (٥) ، لٰكنه رجع عن ذلك في الطبعة الثانية منه .

(٢) الموضوعات (١/٣٣٥) .

(٣) سورة الفتح ، الآية : (١٧) .

على النيل من عثمان ، وإنما تجاوزه إلى الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا يجهل أحد منهم خطره على الأمة ، بل لا يجهلون عظيم إثمه وإثم السكوت عليه .

والذي آسف له : أن ما ذهب إليه ابن الجوزي ردَّده بعض أئمة الحديث الذين ألفوا في الموضوعات عند الكلام علىٰ هـٰذا الحديث ، وألقوا القول دون أن يتنبهوا لهـٰذه الزلة العظمىٰ في حق هـٰذا الصحابي رضي الله عنه .

قال الذهبي بعد إيراد الحديث : (لا يدرىٰ ممن أخذه ابن أبي الدنيا ، وابن لهيعة مع ضعفه فيه تشيع قوي ، أو قد افتراه ابن عديس)[1] .

وقال السيوطي : (صدق عثمان ، هـٰذا من كذب ابن عديس)[2] .

وقال ابن عراق : (وصدق عثمان رضي الله عنه في أن هـٰذا من تخرص ابن عديس)[3] .

فأنت ترىٰ أن هـٰؤلاء الأئمة الأعلام قد وقعوا من حيث لا يشعرون في هـٰذا الخطأ الفاحش ، علىٰ أن الحافظ الذهبي ـ وإن كان قد نبه إلىٰ علل قوية أخرىٰ توجب الريبة في الرواية وتقضي بردها وهي أولىٰ وأقوىٰ من تهمة ابن عديس ـ إلا أنه لم ينج مما وقع فيه القوم ، وإن كان قد أشار إلى العلل الأخرىٰ ، فقد أشار رحمه الله إلىٰ علتين أخريين في الحديث .

الأولى : الانقطاع الموجود في الحديث بين ابن أبي الدنيا[4] وبين

---

(١) تلخيص الموضوعات (١/١٠٨) .

(٢) اللالئ المصنوعة (١/٣١٨) .

(٣) تنزيه الشريعة (١/٣٥٠) .

(٤) هو عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان الأموي مولاهم ، أبو بكر ابن أبي الدنيا ، الحافظ ، صاحب التصانيف ، قال أبو حاتم : (صدوق) ، مات سنة (٢٨١هـ) ، الخلاصة (٢١٣) .

كامل بن طلحة[1] حيث جاء في الرواية قول ابن أبي الدنيا : (حدثت عن كامل بن طلحة) ، ولا شك أن الانقطاع في الرواية علة يرد لها الحديث ؛ لجهالة الراوي الساقط[2] .

هٰذا بالإضافة إلىٰ أن كامل بن طلحة لم يسلم من تجريح بعض أئمة النقد ، وإن كان قد رضيه بعض منهم ، فقد قال فيه الإمام أحمد : (مقارب الحديث) ، وفي رواية الميموني : (سألت أبا عبد الله عنه فقال : هو عندي ثقة) ، وفي رواية عن عبد الله عن أبيه : (أنه سئل عنه وعن أحمد بن محمد بن أيوب فقال : ما أعلم أحداً يدفعهما بحجة)[3] ، وقال أبو حاتم الرازي : (لا بأس به)[4] ، كما وثقه الدارقطني[5] ، وذكره ابن حبان في « الثقات »[6] .

أما تجريحه والطعن فيه : فقد جاء عن بعض الأئمة ، روى الدوري عن ابن معين قال : (ليس بشيء)[7] .

---

(١) هو كامل بن طلحة الجحدري ، أبو يحيى البصري ، نزيل بغداد ، وثقه أحمد وابن حبان والدارقطني ، وضعفه غيرهم ، مات سنة (٢٣١هـ) ، الخلاصة (٣١٩) .

(٢) قال د . العربي الدايز في « تعليقه علىٰ تاريخ ابن شبة » (٢١٨) : (تعليله بالانقطاع لا يضر) وأنه (متصل من الطرق الأخرىٰ ؛ وهي طريق المنذر عن ابن وهب عن المصنف ـ يعني : ابن شبة ـ وعبد الله بن يوسف التنيسي والوليد بن مسلم عن ابن عساكر ، وكلهم عن ابن لهيعة والوليد بن مسلم مدلس ، وقد صرح بالسماع ، وهو متابع فتدليسه هنا مأمون) ، ويلاحظ أن رواية الوليد بن مسلم ليست مرفوعة ، وفيها عنعنة شيخ شيخ الوليد وهو يدلس تدليس التسوية .

(٣) ميزان (٣/٣٩٦) ، تهذيب (٨/٤٠٨) .

(٤) الجرح (٣/١٧٢) .

(٥) تهذيب (٨/٤٠٩) .

(٦) تهذيب (٨/٤٠٩) .

(٧) ميزان (٣/٣٩٦) ، تهذيب (٨/٤٠٩) .

وقال الآجري : (سألته ـ أي : أبا داود ـ عن كامل بن طلحة فقال : رميت بكتبه)[1] .

فنحن نرىٰ أنه في رأي أبي داود متروك الحديث ، ولذا رمىٰ بحديثه الذي كتب عنه ، كما أن ابن معين ضعفه ولم يرضه ، ولذا جرحه بقوله : (ليس بشيء) ، وهي عبارة يستعملها ابن معين في التجريح ، ومع ما فيه من تجريح فإني أرىٰ أنه بريء من تهمة هـٰذا الحديث ؛ حيث إن هناك رواية أخرىٰ موقوفة على ابن عديس تابع فيها الوليد بن مسلم كامل بن طلحة ، فبرئ من تهمته .

أما العلة الثانية التي أشار اليها الذهبي : فهي تفرد ابن لهيعة مع ضعفه وشدة تشيعه[2] .

أما التشيع : فقد بيَّن الدكتور أكرم أنه هنا مؤثر فقال : (وهو من طريق ابن لهيعة ، وهو مفرط في التشيع ، والرواية في مثالب عثمان رضي الله عنه مما يوافق هواه ، ولا تقبل منه)[3] .

ثم إن كثيراً من أقوال أئمة الجرح والتعديل علىٰ تجريحه ، بل إن من أثنىٰ عليه لم يوثقه بحيث تقبل روايته مطلقاً ، وإنما قيد ذٰلك بمرويات جماعة عنه ، والجمهور علىٰ قبول ما اعتضد من حديثه ، وأن روايته تصلح للاعتبار ، أما ما تفرد به من أحاديث فالأكثر علىٰ ردها وضعفها ، والرواية التي بين أيدينا مما تفرد به ابن لهيعة ، وتفرد ابن لهيعة في الرواية مع ضعفه يجعل الرواية منكرة ، وأنه هو آفتها والمتهم بها .

---

(١) ميزان (٣/٣٩٦) ، تهذيب (٨/٤٠٨) .

(٢) تلخيص الموضوعات (١/١٠٨) .

(٣) بحوث في تاريخ السنة المشرفة (١٥) الطبعة الخامسة ، وفيه تراجع منه عما ذكره في الطبعة الأولىٰ .

ولعل السبب فيما ذهب إليه أن ابن لهيعة ـ كما تبين من أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه ـ أنه غير ضابط لحديثه ، متساهل في الرواية ، كثير التدليس عن الضعفاء ، يقبل التلقين ، كثيراً ما يرفع الموقوف[١] ، يقرأ كل ما جيء به وإن لم يكن من حديثه ، كل هـٰذا يظهر أن من جرحه فقد فسَّر تجريحه ، بخلاف من عدله ، وبهـٰذا يترجح تجريحه علىٰ تعديله حسب قواعد علماء الجرح والتعديل ، وهـٰذا يجعله مظنة للتهمة ، لا سيما إذا أضيف إلىٰ ما سبق أن ابن كثير أورد القصة عن محمد بن عائذ الدمشقي[٢] ، عن الوليد بن مسلم ، عن ابن لهيعة ، عن يزيد بن عمرو ، عن أبي ثور الفهمي موقوفة على ابن عديس ، فزالت التهمة عمن دون ابن لهيعة .

قال ابن كثير : (وقال محمد بن عائذ الدمشقي : حدثنا الوليد ابن مسلم ، حدثنا عبد الله بن لهيعة ، عن يزيد بن عمرو ، أنه سمع أبا ثور الفقيمي[٣] يقول : قدمت علىٰ عثمان ، فبينا أنا عنده فخرجت فإذا بوفد أهل مصر قد رجعوا ، فدخلت علىٰ عثمان فأعلمته ، قال : فكيف رأيتهم ؟ فقلت : رأيت في وجوههم الشر ، وعليهم ابن عديس البلوي ، فصعد ابن عديس منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلىٰ بهم الجمعة ، وتنقص عثمان في خطبته ، فدخلت علىٰ عثمان فأخبرته بما قال فيهم فقال : كذب والله ابن عديس ، ولولا ما ذكرتَ ما ذكرتُ ؛ إني رابع أربعة في الإسلام ، ولقد

---

(١) قال الذهبي : (خالد بن خداش قال : رآني ابن وهب لا أكتب حديث ابن لهيعة فقال : إني لست كغيري في ابن لهيعة فاكتبْها ، وقال لي في حديث عقبة بن عامر : « لو كان القرآن في إهاب ما مسته النار » ، ما رفعه لنا قط في أول عمره) ميزان (٤٢٧/٢) .

(٢) محمد بن عائذ القرشي الدمشقي صاحب « الفتوح والمغازي » ، قال جزرة : (ثقة قدري ، مات سنة « ٢٣٤هـ ») الخلاصة (٣٤٣) .

(٣) هـٰكذا في « البداية والنهاية » ، والصواب الفهمي كما مرت ترجمته ، وكما ورد اسمه في كتب الصحابة .

أنكحني رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته ثم توفيت فأنكحني ابنته الأخرىٰ ، ولا زنيت ، ولا سرقت في جاهلية ولا إسلام ، ولا تعنيت ، ولا تمنيت منذ أسلمت ، ولا مسست فرجي بيميني منذ بايعت بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولقد جمعت القرآن علىٰ عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أتت عليَّ جمعة إلا أنا أعتق فيها رقبة منذ أسلمت ، إلا أن لا أجدها في تلك الجمعة فأجمعها في الجمعة الثانية) ، ورواه يعقوب ابن سفيان ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن ابن لهيعة قال : (لقد اختبأت عند ربي عشراً فذكرهن)[1] .

فهـٰذه الرواية تبين فيها أن ابن عديس لما صعد المنبر وخطب تنقص عثمان ، والظاهر أن ما تنقص به عثمان هو من قوله ، فقد عُرف أنهم لقبوه بنعثل[2] ، وليس بمستبعد أن مما انتقص به عبدُ الرحمـٰن عثمانَ رضي الله عنه قوله : « ألا إن عثمان أضل من عيبة بفلاة عليها قفل ضلَّ مفتاحها » ، إذ إن الملاحظ من جواب عثمان رضي الله عنه لأبي ثور مشعر بذٰلك ، وقد روى ابن لهيعة الحديث في أول أمره على الوجه كما ذكر ذٰلك عنه ابن عائذ في رواية ابن كثير ، ثم إنه لما اختلط واحترقت كتبه وهم في ذٰلك ، فأدخل حديثاً في حديث ، أو فأقحم في الرواية ابن مسعود ورفع قول ابن عديس إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم خطأ دون قصد .

علىٰ أن شيخ ابن لهيعة هو يزيد بن عمرو المعافري ، ذكره البخاري في « تاريخه » ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[3] .

---

(١) البداية والنهاية (٧/٣٣٠) .

(٢) **النعثل** هو : الشيخ الأحمق . انظر « لسان العرب » (١١/٦٦٩) ، وحاشا عثمان رضي الله عنه أن يكون كذٰلك .

(٣) التاريخ الكبير (٤/٢٨١) .

وقال فيه أبو حاتم الرازي : (لا بأس به)[1] ، وقال الذهبي : (صدوق)[2] ، وذكره ابن حبان في « الثقات »[3] .

وقد سبق أن مرّ معنا أن كلّاً من أبي ثور الفهمي وعبد الرحمٰن بن عديس صحابيان ، فتعين أن يلحق الوهمُ ابنَ لهيعة في رفعه الرواية إن كان للقصة أصل ، وأنها موقوفة على ابن عديس .

فعلىٰ هٰذا : فإن ما اعتمد عليه أكرم العمري في أن الوضع بدأ في أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه لا يقوىٰ أن يكون دليلاً ، لا سيما وقد رجع عنه .

٣ ـ ما ذهب إليه الشيخان أبو شهبة وأبو زهو من أن الوضع بدأ سنة أربعين ، أو سنة إحدىٰ وأربعين ، وقد احتج الشيخ أبو شهبة : بأن ابن سبأ وضع على النبي صلى الله عليه وسلم حديث : « لكل نبي وصي ، ووصِيّي علي . . . »[4] .

أما الشيخ أبو زهو : فقد اكتفىٰ بقوله : (لذٰلك يعتبر العلماء مبدأ ظهور الوضع في الحديث من هٰذا الوقت سنة إحدىٰ وأربعين هجرية ، وهٰذا التحديد إنما هو لظهور الوضع في الحديث)[5] .

وبإمعان النظر فيما ذهب إليه الشيخ أبو شهبة تبين أنه ذكر الرواية عن ابن سبأ دون عزوها إلىٰ مصدرها ، وبتتبع مظان الرواية في مصادرها وجد أن جُلَّ من تطرق لهٰذه المسألة اعتمد في ذٰلك علىٰ ما أورده ابن جرير

---

(١) الجرح (٢٨١/٤) .

(٢) الكاشف (٥٢٣/٤) .

(٣) تهذيب (٣٥١/١١) .

(٤) الإسرائيليات والموضوعات (٢٠) .

(٥) الحديث والمحدثون (٤٨٠) .

الطبري في « تاريخه » ، ومن الأولىٰ ذكر الرواية ليتسنىٰ بيانها .

قال ابن جرير : (فيما كتب به إليَّ السري ، عن شعيب ، عن سيف ، عن عطية ، عن يزيد الفقعمي قال : كان عبد الله بن سبأ يهودياً من أهل صنعاء ، أمه سوداء ، فأسلم زمان عثمان ، ثم تنقل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم ، فبدأ بالحجاز ثم بالبصرة ثم الكوفة ، ثم الشأم فلم يقدر علىٰ ما يريد عند أحد من أهل الشأم فأخرجوه حتىٰ أتىٰ مصر ، فاعتمر فيهم ، فقال لهم فيما يقول : لعجب ممن يزعم أن عيسىٰ يرجع ، ويكذب بأن محمداً يرجع ، وقد قال الله عز وجل : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ ﴾[1] ؛ فمحمد أحق بالرجوع من عيسىٰ ، قال : فقبل ذٰلك عنه ، ووضع لهم الرجعة ، فتكلموا فيها ، ثم قال لهم بعد ذٰلك : إنه كان ألف نبي ، ولكل نبي وصي ، وكان عليٌّ وصيَّ محمد ، ثم قال : محمد خاتم الأنبياء ، وعلي خاتم الأوصياء ، ثم قال بعد ذٰلك : من أظلم ممن لم يجز وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ووثب علىٰ وصي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتناول أمر الأمة ، ثم قال لهم بعد ذٰلك : إن عثمان أخذها بغير حق ، وهٰذا وصي رسول الله صلى الله عليه وسلم فانهضوا في هٰذا الأمر فحركوه ، وابدؤوا بالطعن علىٰ أمرائكم ، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تستميلوا الناس وادعوهم إلىٰ هٰذا الأمر)[2] .

فرواية ابن جرير يظهر منها أن ما جاء به ابن سبأ شبه من آراء ومعتقدات ، وهي نظريات ادعاها واخترعها من قبل نفسه ، استنبطها من يهوديته أو افتعلها ، وجعلها وسيلة لغاية ينشدها وغرض يستهدفه ، لٰكنه لم يعزها

---

(١) سورة القصص : (٨٥) .

(٢) تاريخ الطبري (٣٤٠/٤) ، وانظر « الكامل في التاريخ » لابن الأثير (٤٦/٣) .

إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يتجرأ برفعها إليه ، وإنما جاء بها بقصد الدس في المجتمع الإسلامي بغية النيل من وحدته ، وإذكاء نار الفتنة وبذر بذور الشقاق والفرقة بين أوساطه ، فكان مما نتج عن ذٰلك قتل أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه ، وتفرق الأمة الإسلامية شيعاً وأحزاباً ، ولا يزال العالم الإسلامي يعاني من آثار هٰذه الدعوىٰ إلىٰ يومنا هٰذا .

وابن سبأ لم يجرأ أن يعزو دعواه إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنَّىٰ ذٰلك وجمهور أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم له بالمرصاد ؛ يردون كذبه ويوقفونه عند حدِّه ، وغاية ما زعمه أن أتىٰ بمقدمات صادقة وبنىٰ عليها مبادئ فاسدة راجت لدىٰ بعض الناس ، وقد سلك في ذٰلك مسالك ملتوية لبس فيها علىٰ من حوله حتى اجتمعوا عليه ، فطرق باب القرآن يتأوله علىٰ زعمه الفاسد حيث ادعىٰ رجعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما سلك طريق القياس الفاسد في ادعاء إثبات الوصية لعلي رضي الله عنه ، حتىٰ إذا ما استقر الأمر في نفوس أتباعه انتقل إلىٰ هدفه الآخر ، وهو خروج الناس على الخليفة عثمان رضي الله عنه ، فصادف ذٰلك هوىً في نفوس بعض القوم فتمكن ، والمهم من قصة ابن سبأ أن ما جاء به من آراء ومعتقدات ونظريات ادعاها واخترعها من غير أن يعزوها إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولذا فإن ما أورده الشيخ أبو شهبة من أن ابن سبأ وضع علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أمر يحتاج إلىٰ دليل واضح صريح في ذٰلك ، وإذا كان الأمر علىٰ ما بينت فما ساقه من دليل لإثبات الوضع لا يصلح أن يكون دليلاً علىٰ بداية الوضع في الحديث .

أما ما ذهب إليه الشيخ أبو زهو من أن سنة إحدىٰ وأربعين هجرية

هـي بدايـة الوضـع فـي الحديـث ؛ حيث تفرقـت الأمـة الإسـلامية إلىٰ أهل سـنة وخـوارج وشـيعة ودعـاة للأمويين في الشـام ؛ فإن مجرد تفـرق الأمة لا يلـزم منـه الكـذب ، لا سـيما وأن بداية الاختـلاف كانت في أمـور اجتهادية تتعلـق بأولويـة الخلافـة ، وأحقيتهـا وصحتها ونحـو ذٰلك ؛ كتقويم أعمال قـام بهـا الخليفتان عثمان وعلي رضي الله عنهما كان من نتائجها تكفيرهما وتفسـيقهما لدى البعـض ، فالقطـع بأن هٰذه السـنة تعتبر بدايـة للوضع أمر يفتقر إلىٰ دليل ، وكل ما أورده شبه لا تصلح أن تكون دليلاً كما سبق بيانه .

والـذي يظهـر لي والله أعلم : أن الوضع فـي الحديث ؛ أعني : الكذب علـىٰ رسـول الله صلـى الله عليـه وسـلم : بـدأ متأخـراً عـن هٰذه الفترة ، ويمكـن تحديـده بالثلـث الأخير من القـرن الأول ، حيـث إن الأدلة قامت علـىٰ وجـود محاولات للكذب علىٰ رسـول الله صلى الله عليه وسـلم في تلك الحقبة ، إلا أن هناك أموراً تفشت في الأمة الإسلامية عقب اختلافها وتمزقها يمكن اعتبارها توطئة وتمهيداً لهٰذه الجريمة البشعة النكراء التي انتهكـت حرمة رسـول الله صلى الله عليه وسـلم بالتقـول عليه ، والإخبار عنـه بمـا لـم يقل أو يفعـل ، وهٰذا ما أرجـو توضيحه فـي هٰذه العجالة ، وبالله التوفيق .

منهـا : انتهـاك حرمـة أصحـاب رسـول الله صلـى الله عليـه وسـلم من الخلفاء ، ومن تحمل منهم مسـؤولية في الدولة الإسـلامية ، **ويتجلىٰ ذٰلك في مسائل :**

أ ـ إظهـار مـا عابـه الغوغـاء والجهـال عليهم ، كمـا عابوا علـىٰ عثمان رضي الله عنه أموراً حكموا فيها بأنه خالف من سلفه من الأئمة والخلفاء ؛ مثـل : إتمـام الصلاة فـي السـفر وزيادته فـي الحِمَىٰ ، وجمعـه الناس علىٰ

مصحف واحد ، وإحراق ما دون ذٰلك بعد أن كانت مصاحف ، وإعادته طريد رسول الله صلى الله عليه وسلم [١] ، وأنه استعمل الأحداث ، وآثر ذوي قرباه ، وأنه أعطى الفيء غير مستحقيه ، ووهب رجالاً من بني أمية أموالاً طائلة من مال المسلمين دون سائر الناس [٢] .

كما عابوا علىٰ علي رضي الله عنه مسألة التحكيم ، وكانوا يردون عليه بقولهم : لا حكم إلا لله بعد أن أجبروه عليه [٣] .

ب ـ تأليب بعضُ المغرضين العامةَ على الأئمة والخلفاء : **ومن ذٰلك** انتقاص ابنُ عديس عثمانَ رضي الله عنه علىٰ منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم [٤] .

وقيام محمد بن أبي بكر الصديق في الجيش إبان غزوة ذات الصواري مؤلباً علىٰ عثمان رضي الله عنه ، زاعماً أن الله تعالىٰ قد أباح دمه ، وأنه لا بد من الخروج عليه [٥] .

ومن الطرق التي سلكها البعض في التحريض على الخلفاء أو الوصول إلىٰ ما يرجون : تزوير الكتب علىٰ ألسنة كبار الصحابة ، وبعض

---

(١) هو الحكم بن أبي العاص ، عم عثمان رضي الله عنه ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سيره من مكة إلى الطائف ؛ فلما ولي عثمان رضي الله عنه أعاده ، وقد احتج عثمان رضي الله عنه علىٰ خصومه بأن النبي صلى الله عليه وسلم ردَّه بعد أن سيَّره ، وقد ذهب بعضهم إلىٰ أن عثمان شفع له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فشفعه ، إلا أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما لم يأذنا له بالعودة ، فلما ولي عثمان رضي الله عنه ردَّه بناء علىٰ أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولذٰلك احتج عليهم رضي الله عنه بما احتج . انظر « تاريخ الطبري » (٤/٣٤٧) .

(٢) انظر تفصيل ما عيب به علىٰ عثمان رضي الله عنه ، وردَّه علىٰ ذٰلك ، « تاريخ الطبري » (٤/٣٤٦ ـ ٣٤٨) ، وكذٰلك « البداية والنهاية » (٧/١٧١) .

(٣) انظر « الكامل في التاريخ » (٣/١٦١ ـ ١٦٦) .

(٤) البداية والنهاية (٧/١٨١) .

(٥) الإصابة (٦/٥٣) .

زوجات رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول ابن حجر : (أخرج ـ أي : الكندي ـ من طريق الليث ، عن عبد الكريم بن الحارث الحضرمي ، أن ابن أبي حذيفة كان يكتب الكتب علىٰ ألسنة أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في الطعن علىٰ عثمان ، كان يأخذ الرواحل فيحصرها ، ثم يأخذ الرجال الذين يريد أن يبعث بذٰلك معهم ، فيجعلهم علىٰ ظهور بيت في الحر ، فيستقبلون بوجوههم الشمس ليلوحهم تلويح المسافر ، ثم يأمرهم أن يخرجوا إلىٰ طريق المدينة ، ثم يرسلوا رسلاً يخبروا بقدومهم فيأمر بتلقيهم ، فإذا لقوا الناس قالوا لهم : ليس عندنا خبر ، الخبر في الكتب ، فيتلقاهم ابن أبي حذيفة ومعه الناس فيقول لهم الرسل : عليكم بالمسجد ، فيقرأ عليهم الكتب من أمهات المؤمنين ، إنا نشكو إليكم يا أهل الإسلام كذا وكذا ، من الطعن علىٰ عثمان ، فيضج أهل المسجد بالبكاء والدعاء)[1] .

ومن ذٰلك : ما كتب مروان بن الحكم علىٰ لسان عثمان رضي الله عنه ، وختم الكتاب بخاتمه إلىٰ عبد الله بن أبي السرح في قتل وتعزيز بعض الخارجين علىٰ عثمان رضي الله عنه من أهل مصر[2] .

ومن ذٰلك : ما كتب المختار بن أبي عبيد الثقفي علىٰ لسان محمد بن الحنفية ، فكان يطلع عليه الخاصة ، ويدعو فيه لابن الحنفية ، وكذٰلك ما كتبه إلىٰ إبراهيم بن الأشتر علىٰ لسان محمد بن الحنفية[3] .

---

(١) الإصابة (٦/٥٣) .

(٢) هٰذا محل نظر عند بعض أهل السير ، وقد استبعده جداً الدكتور محمد الغبان في كتابه « فتنة مقتل عثمان » (١/١٣٢ ـ ١٣٣) ، وبيَّن عدم صحته . د . أحمد سردار .

(٣) الطبقات الكبرىٰ لابن سعد (٥/٧٢) ، سير أعلام النبلاء (٣/٣٥٤) ، تاريخ الطبري (٦/١٦/١٧) ، وانظر نص الكتاب .

ج ـ قتل الخلفاء :

لم ينته الأمر بالوقوف عند إظهار عيوب الخلفاء وتأليب العامة عليهم أو المناداة بخلعهم ، بل تجاوز الحد إلىٰ تلك النتائج السيئة التي مني بها المجتمع في تلك الحقبة ، وهي أولاً قتل عثمان رضي الله عنه بعد حصار دام أكثر من أربعين ليلة ، منعوا أثناءها دخول أحد عليه أو خروجه هو من داره ، حتىٰ أدى الأمر إلىٰ منعه من الصلاة في المسجد ، بل تجاوز بهم الأمر إلىٰ أن حالوا بينه وبين الماء ، ثم تسوروا عليه داره وانتهكوا حرمة المدينة ، وحرمة الشهر الحرام ، وحرمة الرجل الصالح الذي قتل صابراً صائماً تالياً .

وهـٰذا ما حدث أيضاً لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ؛ إذ اتَّعَد ثُلَّة من الخوارج علىٰ قتله ومعاوية وعمرو بن العاص ، فتمكنوا منه ، وأخطؤوا الآخرين .

ومنها : تفرق المسلمين :

كان من نتائج الفتن التي أطاحت بالخليفة عثمان ، ونصبت علياً رضي الله عنهما أميراً على المؤمنين حيث : (بايعه المهاجرون والأنصار وكل من حضر ، وكتب بيعته إلى الآفاق فأذعنوا كلهم إلا معاوية في أهل الشام فكان بينهم بعد ما كان)[١] ، وتفرق البعض عليه رضي الله عنه بسبب عدم مباشرته بالأخذ بدم عثمان وتأجيله لذٰلك .

وبعد وقعة الجمل ومقتل طلحة والزبير استتب الأمر في الحجاز والعراق واليمن ومصر لعلي رضي الله عنه ، وبقيت الشام تحت إمرة معاوية ، فغدا الناس إذ ذاك فريقين : أتباع علي ؛ وهم غالب الناس ، وأتباع معاوية ؛ وهم

(١) فتح الباري (٧/٧٢) .

أهل الشام ، والخصومة إذ ذاك كانت في المطالبة بثأر عثمان والاقتياد من قتلته ، فالفريقان يريان علياً أحق بالخلافة وأولىٰ بها ؛ خصوصاً بعد قتل طلحة والزبير .

وبعد قيام وقعة صفين ، تفرق الناس علىٰ علي رضي الله عنه إلىٰ فريقين :

فريق خرج عليه ، أنكر عليه التحكيم مخطئاً له في قبوله ، بل كفّره بعضهم حتى استشهد علىٰ يد رجل منهم ، ثم ما لبث أن أصبح الفريق الواحد شيعاً ومذاهب .

أما الطائفة التي بقيت معه : فلم تلبث أيضاً أن حصل فيها تفرق واختلفت ؛ فطائفة كانت ترىٰ أنه الخليفة الشرعي بعد عثمان ، حيث أقامه أهل الحل والعقد خليفة على المسلمين وأميراً للمؤمنين ، وبايعه الناس طائعين مختارين ، فلزمتهم بيعته وأصبحت باقية في أعناقهم ، ليس لهم نقضها أو الاستقالة منها .

وشرذمة ادعت أنه هو الإلـٰه فضلاً عن كونه خليفة ، وكلما تأخر بهم الزمان تشعبت الفرق الضالة إلىٰ أوزاع وأحزاب ، وهـٰكذا أضحت الأمة الإسلامية فرقاً وأحزاباً ، تزعم كل فرقة أنها على الحق ، وأنها صاحبته ، وتطعن كل فرقة علىٰ من خالفها ، وهرعت كل فرقة إلى القرآن الكريم تؤيد بآياته دعاواها وترد بها علىٰ غيرها ، سواء كان الاستدلال بالآيات ظاهراً أو مؤولاً ، حتىٰ ولو كان التأويل متكلفاً متعسفاً ، ولما أعياهم البحث أن يجدوا من الآيات ما يحتجون به صراحة ، يمَّمُوا شطر السنة المطهرة سالكين فيها ما سلكوه مع آيات القرآن .

والجدير بالملاحظة أنه في هـٰذه الفترة بدأ الخلاف بين الفرق المتنافرة

يتسم بالخلاف العقدي ، بعد أن كان مبناه على الاجتهاد إبان عصر علي ومعاوية رضي الله عنهما ، لذا بدأ الخلاف في تلك الفترة توجهه العصبية المذهبية ، ونصرة الهوى الذي يفتقر إلىٰ ما يؤيده من القرآن أو السنة الصحيحة .

وخلاصة القول : أنه في هٰذه الحقبة ظهرت بوادر كثير من الفرق الإسلامية التي عرفت فيما بعد بالشيعة والخوارج والنواصب ، وتميز عنهم من بقي علىٰ مذهب السلف ولم يبدل ؛ وهم أهل السنة والجماعة .

ومنها : شيوع كثير من النظريات الفاسدة والآراء والمبادئ الغريبة في المجتمع الإسلامي في تلك الحقبة تسربت إلى المجتمع الإسلامي وهي نظريات غريبة ، وأفكار غير مألوفة في شعائر الإسلام عن طريق بعض من انتحل الملة الإسلامية وانضوىٰ تحت لواء الأمة الإسلامية طوعاً أو كرهاً ؛ إما عمداً أو خطأ ، حيث دخل كثير من الأمم في الإسلام ، وكان منهم من أظهر الإسلام وهو مبطن للكفر بغية محاربته بالدس فيه ، والكيد له ، وتشويه شعائره حيث لم يتمكنوا من الطعن فيه علانية بعد أن قوض المسلمون دولهم ، وأزالوا مملكاتهم وإمبراطورياتهم .

ومن أبرز هٰذه النظريات التي تفشت في تلك الحقبة : ما أورده بعض المؤرخين عن رجل يهودي أظهر إسلامه إبان خلافة عثمان رضي الله عنه ، ثم بدأ ينفث تلك النظريات والأفكار الغريبة في المجتمع الإسلامي ، متنقلاً بين الأقطار والأمصار ، ذٰلك هو عبد الله بن سبأ[1] ، فقد كان في

(١) عبد الله بن سبأ يعرف بـ (ابن السوداء) ، رجل من أهل صنعاء ، كان يهودياً ثم أظهر الإسلام ، وكان له دور كبير في التأليب علىٰ عثمان ، وفي إرساء قواعد التشيع ، وقد ظهرت محاولات من بعض الباحثين وخاصة من الشيعة في إنكار وجوده ، وأنه أسطورة أو خرافة ، فقد ألف مرتضى العسكري كتاباً في هٰذا الغرض ، سماه « عبد الله بن سبأ » ، وقد ذهب بعضهم إلىٰ ←

اليمن حينما أظهر إسلامه ، إذ به يتنقل إلى الحجاز ثم البصرة فالكوفة فالشام ، ثم ألقىٰ عصا الترحال بمصر حيث وجدها أخصب أرضاً وأطيب مرتعاً ، وكلما نزل قطراً من هٰذه الأقطار أنشأ بها مسجداً ضراراً يأوي إليه أتباعه ، يتلقون فيه تعاليمه التي يصدرها إليهم ، ويتولىٰ أتباعه إذاعتها فيمن وقعوا فريسة في حبائله ، وسقطوا في شراكه .

أما الوسيلة التي استخدمها للوصول إلىٰ غايته : فهي وسيلة ظاهرها فيه الرحمة ، وباطنها العذاب ، وسيلة تجذب إليها القلوب ، وتلعب بعواطفها ، وتسري في النفوس سريان النار في الهشيم ، تلك هي آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حبهم ونصرتهم والتقرب إليهم ، وقد استغل هٰذا الخبيث مكانة آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث وضعهم الله ، وحيث منزلتهم في قلوب المؤمنين ، فادعىٰ لهم أموراً كان آل البيت أول المنكرين لها ، وقد جعل علياً رضي الله عنه فرسها المُجَلِّي ، ومن هٰذه المزاعم والترهات التي تعلق بها هٰذا اليهودي :

إثبات الرجعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الدنيا بعد التحاقه بالرفيق الأعلىٰ ، علىٰ ما سبق ذكره[1] .

← أن ابن سبأ هو عمار بن ياسر ، وليس هٰذا مجال مناقشة هٰذه الآراء . انظر ما يتعلق بترجمته في « تاريخ الطبري » (٣٤٠/٤) ، و« ميزان » (٤٢٦/٢) ، و« لسان » (٢٨٩/٣ ـ ٢٩٠) .
وانظر ما يتعلق بنفي وجوده كتاب مرتضى العسكري « عبد الله بن سبأ » ، و« تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة » للدكتور عبد الله فياض (٩٥ ـ ٩٧) ، وأما من ذهب إلىٰ أن ابن سبأ هو عمار بن ياسر فانظر « الصلة بين التصوف والتشيع » د . كامل مصطفى الشيبي (٤٥/٤٠) ، و« تاريخ الإمامية وأسلافهم الشيعة » (٩٨ ـ ٩٩) .

(١) انظر (٢٨٧/١) ، وانظر « تاريخ الطبري » (٣٤٠/٤) ، و« الكامل » لابن الأثير (٧٧/٣) ، وانظر الكلام على الرجعة عند الشيعة في « تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة » (١٦٩ ـ ١٧٢) .

ومنها القول بالوصية وأنها سنة الأنبياء ، وأن وصي محمد صلى الله عليه وسلم هو علي ، كما تقدم ذكره[1] .

زعمه أن علياً استودع من العلم تسعة أمثال القرآن ، يقول الذهبي : (قال الجوزجاني : زعم ـ أي : ابن سبأ ـ أن القرآن جزء من تسعة أجزاء ، وعلمه عند علي ، فنفاه علي بعدما همّ به)[2] .

ادعاؤه أن علياً كان يضمر سوءاً للشيخين .

قال ابن حجر : (وقال أبو إسحاق الفزاري ، عن شعبة ، عن سلمة بن كهيل ، عن أبي الزعراء ، عن زيد بن وهب ، أن سويد بن غفلة دخل علىٰ علي في إمارته فقال : إني مررت بنفر يذكرون أبا بكر وعمر ـ أي : بسوء ـ يرون أنك تضمر لهما مثل ذٰلك ؛ منهم عبد الله بن سبأ ، وكان عبد الله أول من أظهر ذٰلك ، فقال علي : ما لي ولهٰذا الخبيث الأسود ، ثم قال : معاذ الله أن أضمر لهما إلا الحسن الجميل ، ثم أرسل إلىٰ عبد الله بن سبأ فسيره إلى المدائن وقال : لا يساكنني في بلدة أبداً ، ثم نهض إلى المنبر حتى اجتمع الناس ، فذكر القصة في ثنائه عليهما بطوله ، وفي آخره : ألا ولا يبلغني عن أحد يفضلني عليهما إلا جلدته حد المفتري)[3] .

ومنها : تخرصه بأن علياً هو الإلٰه : يقول فخر الدين الرازي : (وكان ـ

---

(١) انظر (١/٢٧٠) ، وانظر « تاريخ الطبري » (٤/٣٤٠ ـ ٣٤١) ، و« الكامل » (٣/٧٧) .

(٢) ميزان (٢/٣٨٤) ، لسان (٤/٤٨٤) ، زاد ابن حجر : (وقال أبو يعلى الموصلي في « مسنده » : حدثنا أبو كريب ، حدثنا محمد بن الحسن الأسدي ، حدثنا هارون بن صالح ، عن الحارث بن عبد الرحمٰن ، عن أبي الجلاس ، سمعت علياً يقول لعبد الله بن سبأ : والله ما أفضىٰ إليّ بشيء كتمه أحداً من الناس ، ولقد سمعته يقول : إن بين يدي الساعة ثلاثين كذاباً ، وإنك لأحدهم) .

(٣) لسان (٤/٤٨٤ ـ ٤٨٥) .

عبد الله بن سبأ ـ يزعم أن علياً هو الله تعالىٰ ، وقد أحرق علي رضي الله عنه منهم جماعة)[1] .

وقد اتخذ المختار الثقفي كرسياً ادعىٰ أنه آية لنصره ، وأنه بمثابة التابوت في بني إسرائيل[2] .

يقول الطبري : (إنه ـ أي : المختار ـ اتخذ كرسياً وإنه خطب الناس فقال : (إنه لم يكن في الأمم الخالية أمر إلا وهو كائن في هـٰذه الأمة مثله ، وإنه كان في بني إسرائيل التابوت فيه بقية مما ترك آل موسىٰ وآل هارون ، وإن هـٰذا فينا مثل التابوت . . . إلخ)[3] .

. . . إلىٰ غير ذٰلك من النظريات الفاسدة والآراء الباطلة والأفكار الدخيلة التي مني بها المجتمع الإسلامي من حروب وبلايا ومحن ، وكان من أبين نتائجها انتهاك حرمة بعض صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخاصة البارزين منهم ذوي المسؤوليات ، الذين تلقوا منه صلى الله عليه وسلم القرآن والسنة ، فغدا المجتمع الإسلامي مجتمعاً متحارباً ، كل طائفة تعادي الطوائف الأخرىٰ ، وبين ثنايا تلك الحروب الطاحنة التي أخذت الفتن فيها بمجامع القلوب والألباب ، استشهد قلة قليلة من أصحاب

---

(١) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي (٥٧) ، وانظر « تاريخ الإمامية » (١٠٠) ، ويقول الحافظ ابن حجر : (وله أتباع يقال لهم : السبئية ، يعتقدون إلـٰهية علي بن أبي طالب ، وقد أحرقهم علي بالنار في خلافته) لسان (٤/٤٨٥) .

(٢) تاريخ الطبري (٦/٨٢ ـ ٨٣) ، وقد أورد ابن جرير قصة هـٰذا الكرسي وخرافة انتصار المختار به ، ويتلخص في أن طفيل بن جعدة بن هبيرة أعدم مرة فوجد كرسياً لدىٰ زيات كان يستخدمه ، وقد اتسخ من كثرة ما صب عليه من الزيت ، وما علق به من التراب ، فأتى المختار الثقفي وادعىٰ أن الكرسي من آثار أبيه جعدة بن هبيرة وأن فيه أثارة من علم ، فأخذ المختار ولفق عليه تلك التهمة ، وكان يأمر بحمله بين يدي جيشه يستنصر به . انظر تفصيل القصة في « تاريخ الطبري » .

(٣) تاريخ الطبري (٦/٨٣) .

رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الفتنة الحالكة ، التي لم ينج منها إلا من عصم الله تعالىٰ ، من الجمهور الأعظم لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين اعتزلوها ؛ امتثالاً لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأظهروا ما عندهم من العلم في ذٰلك .

وما أن تنفس الناس الصعداء بتنازل الحسن بن علي رضي الله عنهما عن الخلافة لمعاوية واستتب الأمر للأخير ، ووضعت الحرب أوزارها حتىٰ عاد أوار الفتن يشتعل من جديد إثر حمل الناس على البيعة ليزيد ، وما حدث إثر موت معاوية من قيام الحسين بن علي وابن الزبير علىٰ يزيد بن معاوية والذي أدىٰ إلىٰ أمور عظيمة .

الكذب على الصحابة :

وبرزت في هٰذه الحقبة أيضاً ظاهرة التقول على الصحابة ، وإلصاق بعض الفتاوىٰ بهم لتروج في الناس ، وتنسب لمن اشتهر منهم بالفتوىٰ ، وأكثر ما ابتلي بذٰلك الإمام علي رضي الله عنه ، فقد أخرج الإمام مسلم في مقدمة « صحيحه » قال : (حدثنا عمرو الناقد ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن هشام بن حجير ، عن طاوس ، قال : أُتي ابن عباس بكتاب فيه قضاء علي رضي الله عنه فمحاه إلا قدر ، وأشار سفيان بن عيينة بذراعه)[١] .

وقد ذكر مسلم أيضاً رواية أخرىٰ أظهر فيها سبب محو ابن عباس بعض ما في الصحيفة ، فقد روىٰ في مقدمة « صحيحه » بسنده إلى ابن أبي مليكة قال : (كتبت إلى ابن عباس أسأله أن يكتب لي كتاباً ويخفي عني ، فقال : ولد ناصح ، أنا أختار له الأمور اختياراً وأخفي عنه ، قال : فدعا بقضاء علي

---

(١) م : المقدمة (١٤) .

فجعل يكتب منه أشياء ، ويمر به الشيء فيقول : والله ؛ ما قضىٰ بهٰذا علي إلا أن يكون ضل)[1] .

وروىٰ بإسناده عن الأعمش عن أبي إسحاق ، قال : (لما أحدثوا تلك الأشياء بعد علي رضي الله عنه قال رجل من أصحاب علي : قاتلهم الله ؛ أي علم أفسدوا)[2] .

ولذا ردَّ كثير من علماء السلف ما يروىٰ عن علي رضي الله عنه من طريق أصحابه الذين اتهموا بالتزيد عليه ، وقَبِلُوا ما جاء عنه من طريق أصحاب ابن مسعود ، يقول المغيرة : (لم يكن يصدق علىٰ علي رضي الله عنه في الحديث عنه إلا من أصحاب عبد الله بن مسعود)[3] .

كل هٰذه الفتن إلىٰ غيرها مما ماج بالعالم الإسلامي في تلك الفترة كانت أموراً مهيئة وموطئة لارتكاب جريمة أفظع وأشنع ، وكانت بمثابة المقدمة لظاهرة الوضع في الحديث حيث تجرَّأ بعض من لا خلاق له علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتقوّل عليه كذباً ، وقد بدأت في هٰذه الفترة تتحول الخلافات بين الطوائف المختلفة من الصبغة السياسية إلى الصبغة الدينية ، وذٰلك بجعل آرائهم شرعيةً ، آراء يخضعون لها آيات القرآن الكريم تعزيزاً لأهوائهم ، وكذٰلك السنة النبوية لما لها من المنزلة والحجية لديهم .

والذي يفرض علينا القول ؛ بأن تلك الفترة كانت مقدمة وموطئة لظهور جريمة الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن مؤلفي كتب التاريخ الإسلامي والمهتمين بتدوين حوادث تلك الحقبة بالرغم من اهتمامهم

---

(١) م : المقدمة (١٣) .

(٢) م : مقدمة (١٤) .

(٣) م : مقدمة (١٤) .

وتدوينهم لما دق وجلَّ من الحوادث تفصيلاً وإجمالاً ، فإني لم أقف علىٰ حسب ما تيسر لي من استقراء وتتبع علىٰ حادثة تثبت من وجه مقبول تجرُّؤَ أحد من لدن انتقال الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلىٰ ، حتىٰ بداية الثلث الأخير من القرن الأول بالكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يمكن اعتباره بداية للوضع في الحديث .

وأن أول حادثة دلَّت علىٰ ذٰلك ما أورده ابن الجوزي بسنده إلى الخطيب قال : (أنبأنا القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري قال : حدثنا محمد بن المعلى بن عبد الله الأزدي إملاء بالبصرة قال : أنا أبو جَزء محمد بن حمدان ، قال : حدثنا أبو العيناء ، عن أبي أنس الحراني ، قال : قال المختار ـ يعني : ابن أبي عبيد الثقفي ـ لرجل من أصحاب الحديث : ضع لي حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أني كائن بعده خليفة ، وطالب له بترة ولده ، وهٰذه عشرة آلاف درهم ، وخلعة ، ومركوب ، وخادم ، فقال الرجل : أما عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا ، ولٰكن اختر من شئت من الصحابة ، وأحطك من الثمن ما شئت ؟ قال : عن النبي صلى الله عليه وسلم أوكد ، قال : والعذاب أشد)[١] .

كما قد جاءت رواية أخرىٰ أوضح من هٰذه الرواية ؛ إذ بينت اسم الرجل الذي طلب منه المختار الكذب علىٰ رسول الله ، كما أوضحت بأن الرجل رفض ذٰلك ولم يجبه إلىٰ طلبه ، فقد أخرج البخاري قال : (أخبرنا سليمان بن داود الهاشمي ، حدثنا إبراهيم بن سعد ، أخبرني سلمة بن كثير ، عن ابن الربعة الخزاعي وكان جاهلياً ، وكان للمختار مسلحة بالعذيب يحبسون الناس حتىٰ يأتوه بأخبارهم ، وكتب إليه يقاومه ؛ فلما

---

(١) الجامع (١/١٩٧) ، الموضوعات (١/٣٩) ، اللآلئ (٢/٤٦٨ ـ ٤٦٩) .

قدمت الكوفة إذا هم يقولون : هٰذا الراكب الذِّعلبة ، فأدخلت عليه فقال : إنـك يا شـيخ أدركت النبي صلى الله عليه وسـلم ، ولا تُكَـذَّب بما حدَّثت عنـه ، فقَوِّنـا بحديث النبي صلى الله عليه وسـلم ، وهٰـذه سـبعمائة دينار ، قلت : الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم النار ، وما أنا بفاعل)[1] .

والظاهر أن المختار طلب وضع أحاديث علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ليقوي بها أمره من أكثر من شخص ، فقد روي عنه أنه طلب ذٰلك أيضاً من محمد بن عمار بن ياسر ، فأبىٰ فقتله .

قال ابن أبي حاتم : (روىٰ ـ أي : محمد بن عمار ـ عن أبيه ، روىٰ عنه ابنه أبو عبيدة ، قتله المختار ، وسأله المختار أن يحدث عن أبيه بكذب فلم يفعل فقتله)[2] .

وقال البخاري : (حدثنا بشر بن محمد ، عن عبد الله بن جعفر بن برقان ، عن يزيد بن الأصم ، قال : قال لي المختار : هٰذا محمد بن عامر بن ياسر[3] قد أظلني ، فأين أنزله ؟ قال يزيد : فدخلت علىٰ محمد فقال : قدمت علىٰ رجل يفتري على الله ورسوله ، ثم رأيته أخرجه فضرب عنقه)[4] .

ومن المعروف أن المختار لم يلجأ إلىٰ ذٰلك إلا عندما ظهر في الكوفة ، ودعا لبيعة محمد بن الحنفية والأخذ بثأر الحسين وتتبع قتلته ، والخروج على ابن الزبير وعبد الملك بن مروان حتىٰ قتل سنة سبع وستين هجرية[5] .

---

(١) التاريخ الصغير (١/١٧٤) .

(٢) الجرح (٤/٤٣) .

(٣) هٰكذا في « التاريخ الصغير » ، وهو خطأ وصوابه : محمد بن عمار بن ياسر .

(٤) التاريخ الصغير (١/١٧٥) .

(٥) انظر تفصيل ذٰلك في « تاريخ الطبري » (٦/٦ ـ ١١٦) ، و« البداية والنهاية » (٨/٢٨٧ ـ ٢٩٢) ، و« أنساب الأشراف » (٢١٧ ـ ٢٧٣) .

فهٰذه الأخبار كلها صرحت بأن المختار الثقفي قد حاول أن يحمل بعض الناس على الوضع والكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا أن الروايات وإن أفادت بأنه لم يجبه أحد إلىٰ طلبه فإنه يمكن اعتبارها بداية للوضع في الحديث ، حيث اتجه التفكير في ذٰلك ، كما ثبت أن الوضع لم يكن قبل ذٰلك ، وإنما يظن وقوعه بعد تلك المحاولات بزمن قريب .

ولذا فإني أرجح بأن الوضع في الحديث إنما بدأت المحاولة فيه في الثلث الأخير من القرن الأول .

وقد يعترض علىٰ ما ذهبت إليه : بأن ثمة نصوصاً تروىٰ عن ابن عباس وابن سيرين ظاهرها أن الكذب وقع إبان الفتنة حيث توقف أئمة الحديث من الأخذ إلا عن الثقات ، ورد حديث غيرهم ، والموجب لذٰلك هو وقوع الكذب ، فقد روى الإمام مسلم في مقدمة « صحيحه » قال : (حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح ، حدثنا إسماعيل بن زكرياء ، عن عاصم الأحول ، عن ابن سيرين ، قال : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ؛ فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم ؛ فينظر إلىٰ أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلىٰ أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم)[(١)] .

فابن سيرين جعل قيام الفتنة بداية التفتيش عن الإسناد ، وقبل ذٰلك لم يكن الناس متشددين في السؤال عن الإسناد ، بل كانوا يقبلون الرواية وإن كانت مرسلة ثقة بالراوي .

وكذٰلك روىٰ مسلم بسنده إلىٰ طاوس قال : (جاء هٰذا إلى ابن عباس يعني بشير بن كعب فجعل يحدث ، فقال له ابن عباس : عد لحديث كذا

---

(١) م : (مقدمة ، باب بيان أن الإسناد من الدين) ، (١٥/١) .

وكذا ، فعاد له ، ثم حدثه فقال له : عد لحديث كذا وكذا ، فعاد له ، فقال : ما أدري أعرفت حديثي كله وأنكرت هٰذا ، أم أنكرت حديثي كله وعرفت هٰذا ؟ فقال له ابن عباس : إنا كنا نحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لم يكن يكذب عليه ؛ فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه)[1] .

فهٰذا ابن عباس يبين أنه قد كُذب على النبي صلى الله عليه وسلم بعد وقوع الفتنة ، وهو ما عبر عنه بركوب الناس الصعب والذلول ، ولذا لم يقبل إلا ما يعرف ، ولا شك أن وقوع الفتنة كان قبل الثلث الأخير من القرن الأول بكثير ؛ إذ بدأت الفتنة في بداية الثلث الثاني من القرن الأول .

ويمكن الجواب عن هٰذا الاعتراض بما يلي :

إن أثر ابن سيرين لا يدل علىٰ أن الكذب حدث بوقوع الفتنة ، بل غايته أن احتياط أئمة الحديث في الرواية وتشددهم في قبولها جعلهم يردون رواية المبتدع ؛ إما تنكيلاً وتقريعاً علىٰ سلوكه طريقاً خالف فيها الرعيل الأول ، وإما خوفاً من أن يدفعه دخوله في البدعة وتمسكه بها إلى التساهل في قبول الرواية عن الضعفاء ، أو الوقوع في الكذب ؛ خصوصاً إذا كانت الرواية تؤيد بدعته ، وهٰكذا يظهر أن أثر ابن سيرين لا يدل علىٰ أن الكذب وقع ببداية الفتنة ، بل يدل علىٰ أن أئمة الحديث كانوا أكثر يقظة وأشد حيطة .

أما أثر ابن عباس : فهو محمول علىٰ أخريات حياته حيث توفي رضي الله عنه في بداية الثلث الأخير من القرن الأول ، فلا يتنافىٰ ذٰلك مع ما رجحته من أن الكذب وقع في تلك الفترة ؛ أعني : الثلث الثالث من القرن الأول .

---

(١) م : (مقدمة ، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها) ، (١/١٢ ـ ١٣) .

وعلاوة علىٰ ذٰلك يمكن القول : بأن أثر ابن عباس قد جاء بروايات مختلفة ؛ منها الرواية السالفة الذكر ، ومنها رواية أخرىٰ أخرجها مسلم أيضاً ، فروىٰ بسنده إلىٰ طاوس قال : (جاء هٰذا إلى ابن عباس يعني بشير بن كعب فجعل يحدثه ، فقال له ابن عباس : عد لحديث كذا وكذا ، فعاد له ، ثم حدثه فقال له : عد لحديث كذا وكذا ، فعاد له ، فقال له : ما أدري أعرفت حديثي كله وأنكرت هٰذا ، أم أنكرت حديثي كله وعرفت هٰذا ؟ فقال ابن عباس : إنا كنا نحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لم يكن يكذب عليه ؛ فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه)[1] .

وفي رواية ثانية عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عياش قال : (إنما كنا نحفظ الحديثَ والحديثُ يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فأما إذ ركبتم كل صعب وذلول فهيهات)[2] .

وفي رواية ثالثة : (عن مجاهد قال : جاء بشير العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه ، فقال : يا ابن عباس ؛ ما لي لا أراك تسمع لحديثي ؟ أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تسمع ، فقال ابن عباس : إنا كنا مرة[3] إذا سمعنا رجلاً يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا ؛ فلما ركب الناس الصعب والذلول ، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف)[4] .

---

(١) م : (مقدمة ، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها) ، (١/١٢ ـ ١٣) .
(٢) م : (مقدمة ، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها) ، (١/١٣) .
(٣) قال النووي في « شرح مسلم » (١/٨٢) : (أي : وقتاً ، ويعني به : قبل ظهور الكذب) .
(٤) المصدر نفسه .

فهٰذه الروايات الثلاثة كلها تحكي قصة ابن عباس مع بشير بن كعب العدوي ، ومما لا شك فيه أنها قصة واحدة ، لكنا نرىٰ في رد ابن عباس له اختلافاً في الروايات مرجعه بلا مرية إلى الرواية بالمعنىٰ في البعض ، وبإمعان النظر في هٰذه الروايات عن ابن عباس نستنتج أن ابن عباس يقرر أن العلة في انشغاله عن سماع حديث بشير بن كعب هي ركوب الناس الصعب والذلول .

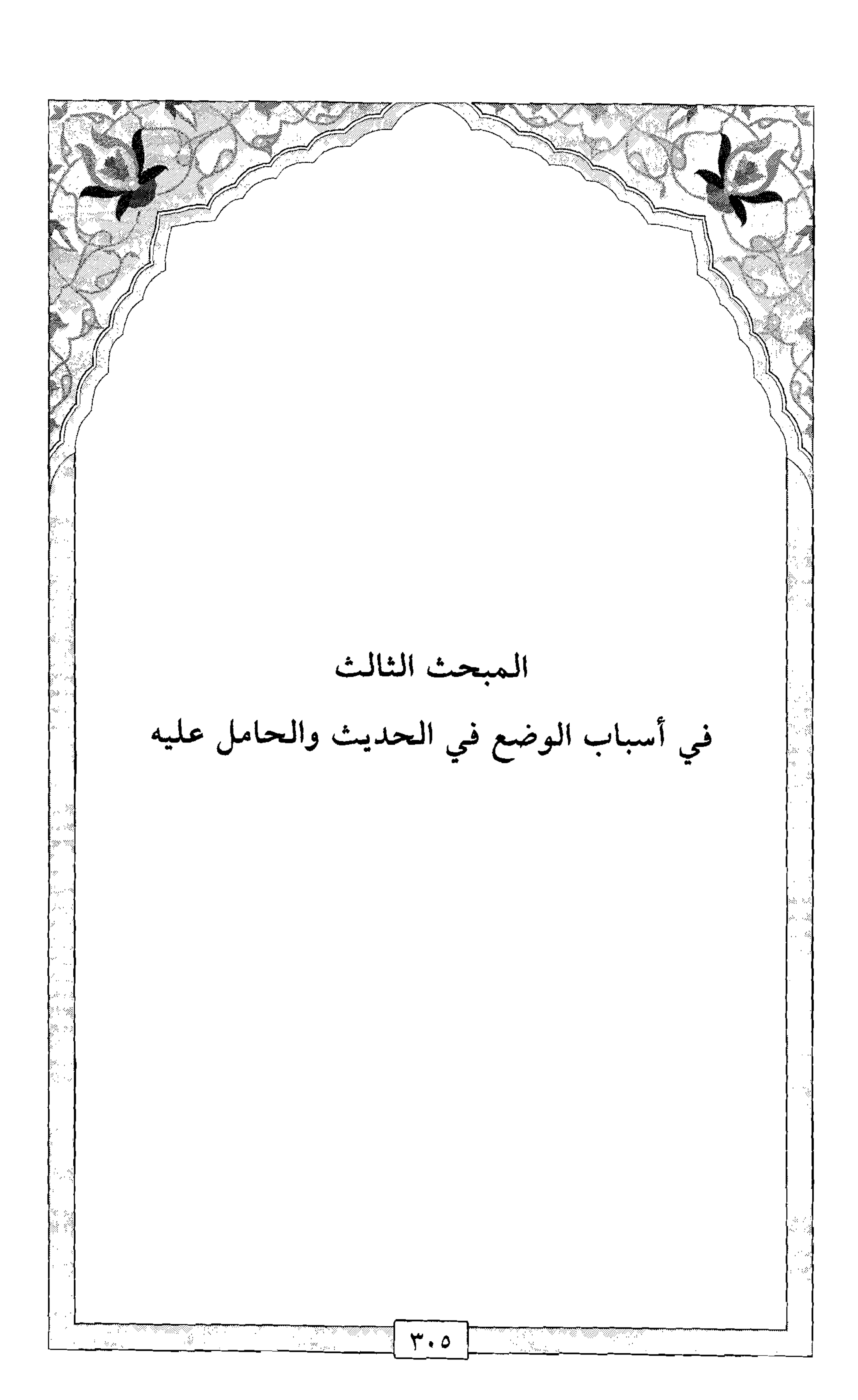
ويظهر والله أعلم : أن المراد من هٰذه العبارة هو تفرق الناس واختلافهم تبعاً للحوادث التي عمت ، والفتن التي فرضت عليهم ، حيث انقسموا إلىٰ خوارج وشيعة وأتباع لبني أمية وغير ذٰلك ، لا كما فسره بعض الرواة من أن الناس كذبوا علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ إذ لو كان مراد ابن عباس ذٰلك لما قبل من بشير بن كعب حديثاً مطلقاً ؛ إذ من المسلم به عدم قبول رواية الكذاب ، علماً بأن الرواية الأولىٰ تشير إلىٰ أنه سمع منه حيث استعاده أحاديث من حديثه ، فسماعه بعض الحديث ورده البعض الآخر يدل علىٰ أنه لم يكذبه ؛ إذ لو كذّبه لما سمع منه حديثاً قط .

أما ما جاء في الرواية الأولىٰ من أن العلة من رد حديث بشير بن كعب كذب الناس علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم فذٰلك ما فهمه الراوي ، فأداه بالمعنى الذي فهم من قوله : فلما ركب الناس الصعب والذلول ، ويؤيد ما ذهبت إليه أنه جاء في الرواية الأولىٰ عنه أنه ترك الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهٰذا ينافي صنيع ما جاء في الرواية حيث أخذ بعض الحديث ، وانشغل عن بعضه ، ويؤيده قوله في الرواية الأخرىٰ : (لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف) ، وعلىٰ ذٰلك فيكون مراد ابن عباس أنه لما اختلف الناس وتفرقوا لم نقبل من الناس إلا ما نعرف من حديث رسول

صلى الله عليه وسلم ، وهو نفسه قصد ابن سيرين من أن قيام الفتنة كان البداية في التثبت وعدم قبول الحديث مطلقاً إلا ما كان من أهل السنة ، أو ما كان معروفاً لدى ابن عباس الذي كان في تلك الفترة حبر الأمة ، لا سيما وأنه في تلك الحقبة كان قد جمع الكثير من الحديث كما عرف ذلك عنه ، والله أعلم .

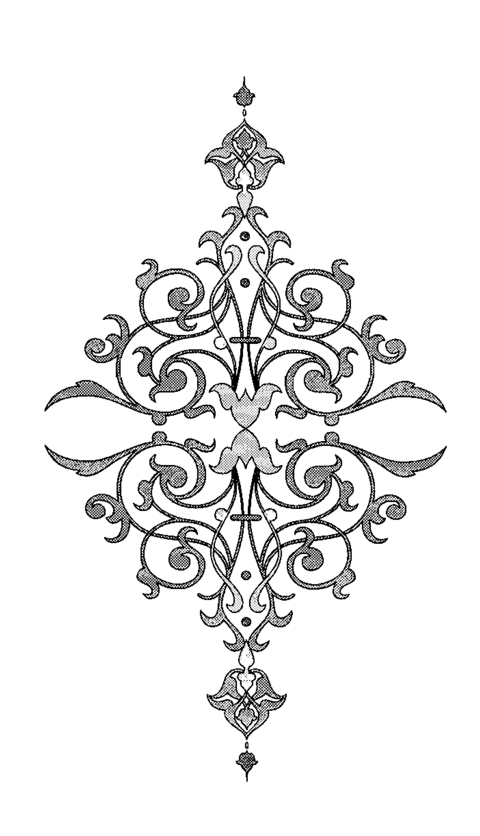






المبحث الثالث

في أسباب الوضع في الحديث والحامل عليه



أسباب الوضع في الحديث والحامل عليه

بعد أن تحدد لدينا بداية الوضع في الحديث ، وأنها كانت في الثلث الأخير من القرن الأول ، أرىٰ من المناسب أن أعرض للدوافع والأسباب التي حدت بالكذابين والوضاعين إلىٰ أن يفتئتوا علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويتقولوا عليه ما لم يقل .

فمن المعروف لدى الأمة الإسلامية أن القرآن الكريم والسنة المحمدية هما الوحي الذي أنزل علىٰ محمد صلى الله عليه وسلم ، ويوضح ذٰلك قوله صلى الله عليه وسلم : « ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه . . . » الحديث[1] ؛ فهما مصدر التشريع ومناط الأحكام ، منهما تستمد التشريعات ، وإليهما يختصم المختلفون ، هٰكذا سار الناس في عصر الخلافة الراشدة ، يبحثون عن حكم النازلة إذا وقعت في القرآن ؛ فإذا لم يجدوا فيه الحكم لجؤوا إلى السنة ، وذٰلك حسب تعليم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فلما وقعت الفتن واختلف الناس ، وغدوا فرقاً وأوزاعاً ، وكانت بداية الخلاف حول اشتراط القصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه وتوقيت ذٰلك ، ثم ترسب هٰذا الخلاف فيما بعد علىٰ مر الزمان حتى اتخذ الصبغة الدينية ، وأقامت كل فرقة علىٰ ذٰلك الخلاف نظريات وآراء ركنت إليها ، ثم اتجهت إلى القرآن تفتش فيه عما يؤيد مذهبها ؛ فلما لم تحصل علىٰ إربها اتجهت إلى السنة ، ولما أعياها أن تجد في السنة بغيتها اتجه بعض

(١) الحديث أخرجه : د : (كتاب السنة ، باب في لزوم السنة) ، (٤/٢٠٠) ، رقم (٤٦٠٤) .

الفسقة إلى الكذب والوضع علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتقويله ما لم يقل .

ولما اتسعت رقعة الإسلام ، ودخل كثير من الناس فيه أفواجاً طائعين ومكرهين اندس فيهم من لم ينشرح للإسلام صدره ، فبدؤوا يكيدون له ، وحيث إن الله تعالىٰ قد تكفل بحفظ القرآن من أي تحريف أو تغيير أو تبديل ، ظن هـٰؤلاء أنهم باستطاعتهم الوصول إلىٰ غرضهم عن طريق السنة وذٰلك بالزيادة فيها ، والكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

هـٰذا بالإضافة إلىٰ أنه قد انتقل مع تراث الإمبراطوريات التي تقوضت ، والمملكات التي انهارت ودانت للإسلام ، كثير من علومهم ونظرياتهم وحِكَمهم وبعض عاداتهم وتقاليدهم ، ولما رأى المتحمسون لهـٰذه الآراء أنه لا يمكن قبولها إلا إذا أضفيت عليها هالة التقديس ، حيث يكون لها أصل في دين الله ، لجأ بعضهم إلىٰ إضفاء تلك الصبغة عليها ، فعزاها كذباً وميناً إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

زيادة علىٰ ذٰلك ما انتشر في تلك العصور من مجالس التذكير والقصص والوعظ ، فقد انخرط في نظمها قوم ليسوا أهلاً لذٰلك ، وغلت طائفة منهم فيما تعظ به العامة ، ورغبة في أعطيات الناس ، وجرياً وراء كل غريب وجد البعض منهم إشباع نهمهم ذٰلك بالتخرص علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

كما دفع قيام التنافس والتعصب بين القبائل وأهل المدن وأصحاب المذاهب لذٰلك ، فلجأ من لا خلاق له من القوم إلىٰ دعم تفضيل بعض الشعوب أو القبائل أو المدن أو اللون أو الجنس أو الصناعة علىٰ بعض بما زعموه علىٰ لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومما زاد الطين بلة : أنه وجد بين الأمة قوم انتحلوا الزهد علىٰ جهل ، وتعلقوا بالتقشف وظلف العيش علىٰ غير علم ، عاشوا في مجتمع مترف ، ورأوا الناس قد انشغلوا عن القرآن واللهو في دنياهم عن الإعداد لآخرتهم ، فوضعوا لهم أحاديث رغبة منهم في حمل الناس على الخير فضلوا وأضلوا .

هٰذا إلىٰ ما جبلت عليه بعض الطبائع ، واتصف به بعض الرواة من قصور في الاستعداد للتحمل فقصروا في الحفظ ، وأخطؤوا في الفهم ، فزلت بهم الأقدام في الأداء ، وقالوا علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل ، فوقعوا في الكذب عليه دون قصد وتعمد .

كل ما ذكرت بالإضافة إلىٰ دوافع أخرىٰ كانت الحامل لبعض الرواة على الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسأعرض لهٰذه الأغراض بشيء من التفصيل مبيناً فيها مقصد كل طائفة ، مشيراً إلىٰ يقظة أئمة الحديث والنقد الذين لم يقفوا مكتوفي الأيدي ، بل كشفوا عن نواياهم وفضحوهم ، وكشفوا عن مخططاتهم بما لا يدع مجالاً للشك فيهم ، فأقول وبالله التوفيق :

أولاً : الزندقة والإلحاد في الدين .

الزندقة لفظة فارسية معربة ، قيل : أصلها زندوين ؛ أي : دين المرأة[1] ، وقيل : زند معناها : التفسير أو التاويل[2] ، فالزندقة معناها : التفسير الخارج عن الحدود الطبيعية للتأويل ، وقد أطلقت عند تعريبها علىٰ تأويل

---

(١) القاموس المحيط : مادة زندقة (٣/٢٤٢) ، وكذٰلك انظر الكلام على الزندقة وأصلها ومما تعربت ، وفيما استخدمها المسلمون ، « دائرة المعارف الإسلامية » ما زنديق (١٠٤٤٥) .

(٢) هامش دائرة المعارف الإسلامية (١٠/٤٤٥) .

نصوص القرآن أو الحديث تأويلاً يخالف المعنى المقصود مخالفة غير معقولة ، أو تأويلاً منافياً للأصول الاعتقادية (١) .

والزنادقة : هم الذين يؤولون القرآن والسنة تأويلاً فاسداً منافياً لأصول العقيدة الإسلامية .

وقيل : هم الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام ، أو الذين لا يتدينون بدين ، يفعلون ذٰلك استخفافاً بالدين يتقون به الناس (٢) .

وقد اندس الزنادقة بين صفوف المسلمين عندما اضطروا على الدخول في دين الله ، فأظهر جماعة منهم الإسلام ، ولم تنشرح صدورهم له ، وقد كان بعض هٰؤلاء الزنادقة ذوي مكانة في مجتمعاتهم قبل الفتح الإسلامي لبلدانهم ، وبسقوط إمبراطورياتهم ومملكاتهم أضحوا نسياً منسياً ، فدفع بهم الحقد الدفين في نفوسهم إلى الكيد للإسلام والمسلمين ، وقد أجهدوا أنفسهم للوصول إلىٰ أغراضهم ، ولما كان باب القرآن قد أوصد أمامهم ، منذ جُمع الناس علىٰ مصحف واحد ؛ لجؤوا إلىٰ باب السنة منه يدخلون ، وعلى السذج من المسلمين يلفقون ، فأذكوا نار الفتنة ووسعوا دائرة الخلاف بين المسلمين ، وأدرجوا في الشريعة السمحاء من معتقداتهم الباطلة يعزونها بوضع الحديث علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد تعددت طرقهم في كيفية بثِّ سمومهم ونشر مفترياتهم ؛ فمنهم من اتخذ التشيع له شعاراً ينشر منه مفترياته كما فعل ابن سبأ (٣) .

وكما نقل عن بيان بن سمعان (٤) ، أنه ادعىٰ إلـٰهية علي ، وأن فيه جزءاً

---

(١) هامش دائرة المعارف الإسلامية (٤٤٥/١٠) .

(٢) فتح المغيث (٢٣٩/١) .

(٣) انظر مبحث : نشأة الوضع في الحديث ومتىٰ بدأ ؟ (٢٥٩/١) .

(٤) بيان بن سمعان النهدي ، من بني تميم ، ظهر بالعراق بعد المائة ، وقال بإلـٰهية علي ، قتله ←

إلهياً متحداً بناسوته [1] ، وأن ذٰلك في محمد بن الحنفية بعده ، ثم في أبي هاشم بن محمد بن الحنفية من بعد أبيه ، ثم انتقل الأمر من بعدهم إلىٰ بيان نفسه ، ثم ادعى النبوة في كتاب كتبه إلىٰ أبي جعفر الباقر [2] .

ومنهم من كان يدس الأباطيل والأكاذيب السخيفة علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ قاصدين بذٰلك تشويه صورة الإسلام الناصعة في عقائده وعباداته ومقاصده ، فقد وضعوا أحاديث تتعلق بذات الله وصفاته تتناقض مع عقيدة الإسلام الصحيحة ، وهي تنم عما تنطوي عليه بواطنهم ، بالإضافة إلىٰ ما يقصدون من وراء ذٰلك من تنفير العامة عن الإسلام ، وإظهاره بمظهر الدين المتناقض الذي يشتمل علىٰ كثير من الأمور المتناقضة وغير المعقولة ، **ومن أمثلة ما وضعوا في ذٰلك** :

ما روى ابن الجوزي بسنده من طريق الحاكم إلىٰ أبي هريرة قال : (قيل : يا رسول الله ؛ مم ربنا ؟ قال : « من ماء مرور قال : لا من أرض ولا من سماء ، خلق خيلاً فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذٰلك العرق ») [3] .

وكذٰلك ما أخرجه أيضاً بسنده من طريق الخطيب والعقيلي وغيرهما من حديث معاذ : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن قال : « إنهم سائلوك عن المجرة فإن سألوك فقل : إنها من عرق الأفعى التي تحت العرش » [4] ، قال أبو القاسم البلخي : (وما يستجيز أن يروىٰ مثل

← خالد بن عبد الله القسري ، وأحرقه بالنار . انظر ترجمته في « ميزان » (١/٣٥٧) ، و« لسان » (٢/٦٩ ـ ٧٠) .

(١) **الناسوت** : هو الطبيعة البشرية ، ويقابله اللاهوت بمعنى الألوهية ، المعجم الوسيط (٢/٨٩٥) .

(٢) ميزان (١/٣٥٧) ، لسان (٢/٦٩ ـ ٧٠) .

(٣) الموضوعات (١/١٠٥) ، اللآلئ (١/٣) ، تنزيه الشريعة (١/١٣٤) .

(٤) الموضوعات (١/١٤١ ـ ١٤٢) ، اللآلئ (١/٨٥) .

هـٰذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من لا يبالي بدينه ، ومتىٰ قال المسلمون : إن تحت العرش أفعىٰ ؟! وهل يجوز أن يكون هـٰذا إلا من دسيس الزنادقة ليقبح الإسلام)[1] .

ومما تجدر الإشارة إليه : أن هـٰؤلاء الزنادقة كثيراً ما نراهم يقرون بالوضع ، بل إن غالبهم كان يقرُّ بأنه وضع أحاديث كثيرة تركها تجول بأيدي العامة من الناس .

فهـٰذا عبد الكريم بن أبي العوجاء ، لما أراد محمد بن سليمان بن علي ضرب عنقه قال : (والله ؛ لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث ، أحرم فيها الحلال ، وأحل فيها الحرام ، ولقد فطرتكم في صومكم ، وصومتكم في يوم فطركم)[2] .

وهـٰذا المهدي يقول : (أقر عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمائة حديث فهي تجول في أيدي الناس)[3] .

ويقول حماد بن زيد : (وضعت الزنادقة علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة عشر ألف حديث)[4] .

ويقول ابن لهيعة : (دخلت علىٰ شيخ وهو يبكي فقلت له : ما يبكيك ؟ قال : وضعت أربعمائة حديث أدخلتها في « بارنامج » الناس فلا أدري كيف أصنع)[5] .

---

(١) قبول الأخبار ومعرفة الرجال للبلخي (١/٦٢) ، وانظر « السنة قبل التدوين » (٢٠٧) .
(٢) الموضوعات (١/٣٧) .
(٣) الموضوعات (١/٣٨) .
(٤) الموضوعات (١/٣٨) ، وقول الإمام حماد بن زيد رحمه الله يحتمل أمرين :
١ ـ أنه وقف علىٰ تلك الأحاديث ، ثم إن الله عز وجل أذهبها .
٢ ـ أنه قال ذٰلك مجاراة وحكاية لما قالوه ، وهم كاذبون فيه .
(٥) مجروحين (١/٦٣) ، وانظر « بحوث في تاريخ السنة المشرفة » (١٧) .

ويرىٰ بعض الباحثين : أن إقرار الزنادقة بوضع الحديث وإصرارهم علىٰ ذٰلك إنما هو من تحديهم للمسلمين وإصرارهم علىٰ زندقتهم[1] .

وقد بدا لي والله أعلم : أن إقرار بعضهم واعترافهم بالوضع في الحديث بصور هائلة وأرقام خيالية هو جزء من مخططهم الرهيب ، فقد أبت زندقتهم إلا تنفير أناس من معتقداتهم والطعن عليهم في دينهم ، وقد بذلوا جهدهم في ذٰلك حال تمتعهم بحرياتهم ؛ فلما أخذوا وأيقنوا بالهلاك عملوا علىٰ تنفيذ مخططاتهم بالتشكيك فيما في أيدي الناس من الأحاديث والروايات ، وليس معنىٰ هـٰذا أنهم لم يكذبوا مطلقاً ، بل إنهم كذبوا علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض الأحاديث ، وهم بذٰلك يعدون كذابين وضاعين إلا أنه لا ينبغي أن يسلم لهم وضع هـٰذه الأعداد الهائلة ، لا سيما أن بعضهم حصرها في تحليل الحرام أو تحريم الحلال ، ولو تتبعنا الكتب التي عنيت بجمع الأحاديث الموضوعة لم تبلغ هـٰذا العدد ، فضلاً عن أن تبلغ أحاديث الأحكام هـٰذا الرقم ، فالزنادقة كما أفسدوا حال حياتهم أرادوا أن يفسدوا أيضاً بعد أخذهم وتقتيلهم ، فألقوا القول رغبة في تشكيك الناس في سنة رسولهم صلى الله عليه وسلم ، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون .

وقد أحسن الخلفاء صنعاً حينما أخذوهم وقعدوا لهم كل مرصد ، وأراحوا الأمة الإسلامية منهم بإنزال أشد العقوبة بهم ، وكفوا المسلمين شرهم ، فقد سن الوالي خالد بن عبد الله القسري[2] سنة حسنة فيهم حينما ضحىٰ بالجعد بن درهم سنة (١٢٤ هـ) ، ثم صار خلفاء بني العباس علىٰ

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع (١٠٠) .

(٢) خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد القسري ، أمير الحجاز ثم الكوفة ، قتل سنة ستة وعشرين ومائة ، روىٰ له أبو داود ، تقريب (٢١٥/١) .

سنته لما أحسوا بخطرهم علىٰ كيان الإسلام ، فتعقبوهم قتلاً وتشريداً ، وأشهر من أعمل في رقابهم التأديب الخليفة المهدي الذي أنشأ ديواناً خاصاً للزنادقة ، يتتبع فيه أوكارهم ، ويقضي علىٰ رؤسائهم[1] .

❁ ❁ ❁

ثانياً : نصرة المذاهب والأهواء .

حرص النبي صلى الله عليه وسلم علىٰ ترك أمته مجتمعاً واحداً يسوده الاتفاق ، ولا يجد الاختلاف إليه سبيلاً ، ففي كل مناسبة كان صلى الله عليه وسلم يحض على الاتفاق وجمع الكلمة ، وينفّرهم من الاختلاف وتفرق الناس ، وقد سدَّ كل سبيل يتطرق منه إلى الأمة الافتراقُ ، ولما انتقل صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلىٰ ، واستخلف الناس أبا بكر رضي الله عنه ، سار علىٰ نهجه صلى الله عليه وسلم وكان من أوائل أعماله رضي الله عنه إعادة المرتدين إلىٰ جماعة المسلمين ، وجمع كلمة المسلمين ، وقلع بذور الفتنة ، وخشية من تفرق كلمة المسلمين عهد بالأمر من بعده إلىٰ عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ، فسار الأخير علىٰ طريق الأول ، يستشير كبار الصحابة فيما ينزل ، ولا يقطع أمراً دونهم ، ويقضي على الفتنة حيث تبدأ .

ثم أسلم رضي الله عنه القياد لثُلَّة هم خير الأمة ، علىٰ أن يختاروا أحدهم ، فسلموا زمامهم رضي الله عنهم لعثمان بن عفان ، فسار فيهم سيرة الشيخين شطر خلافته الأولىٰ ، ثم نقم عليه بعضهم أموراً رأوها مخالفة لما كان عليه الأمر الأول ، ومع ذٰلك فقد كانت كلمتهم مجتمعة ، فلم يتوقف الغزو ، ولم تطو ألوية الفتوح ، حتىٰ بلغت الفتنة أقصاها ،

---

(١) انظر « السنة ومكانتها في التشريع » (١٠٠) .

وعلا حبابها ، واشتد أوارها بقتل عثمان رضي الله عنه ، ونجم من جراء ذٰلك تفرق المسلمين ، ومقاتلة بعضهم بعضاً ؛ فكانت موقعة الجمل ، ثم موقعة صفين ، ثم أخذت الفتن تقع بالمسلمين تترىٰ كلما استقرت فتنة واشتد إنكار الجماعة لها ، لاحت في الأفق فتنة أخرىٰ .

ومما يؤسف له أن كل فتنة تجد من يتبناها وينتصر لها ، ويدعي أنها الحق الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ، ويخطِّئ أو يكفر من لم يقل بها ، وهٰكذا بدأ ظهور الفرق والمذاهب يعم أرجاء العالم الإسلامي ، وأخذ كل قوم ينتصر لمذهبه ، ومن الطبيعي أن يمم القوم شطر الكتاب والسنة ؛ إذ عليهما المعول وإليهما الملجأ .

وقد أوجز شيخ الإسلام ابن تيمية الحوادث والبدع التي حدثت منذ مقتل عثمان رضي الله عنه حتىٰ نهاية القرن الأول فقال : (والصحابة رضي الله عنهم كانوا أقل فتناً من سائر من بعدهم ؛ فإنه كلما تأخر العصر عن النبوة كثر التفرق والخلاف ، ولهٰذا لم يحدث في خلافة عثمان بدعة ظاهرة ؛ فلما قتل وتفرق الناس حدثت بدعتان متقابلتان ، بدعة الخوارج المكفرين لعلي ، وبدعة الرافضة المدعين لإمامته وعصمته أو نبوته أو إلهيته ، ثم لما كان آخر عصر الصحابة في إمارة ابن الزبير وعبد الملك حدثت بدعة المرجئة والقدرية ، ثم لما كان في أول عصر التابعين في أواخر الخلافة الأموية ، حدثت بدعة الجهمية والمشبهة الممثلة ، ولم يكن علىٰ عهد الصحابة شيء من ذٰلك ، وكذٰلك فتن السيف ، فإن الناس كانوا في ولاية معاوية رضي الله عنه متفقين يغزون العدو ؛ فلما مات معاوية قتل الحسين ، وحوصر ابن الزبير بمكة ، ثم جرت فتنة الحرة بالمدينة ، ثم لما مات يزيد جرت فتنة بالشام ، بين مروان والضحاك بمرج راهط ، ثم وثب

المختار على ابن زياد فقتله ، وجرت فتنة ، ثم جاء مصعب بن الزبير فقتل المختار وجرت فتنة ، ثم ذهب عبد الملك إلىٰ مصعب فقتله ، وجرت فتنة ، وأرسل الحجاج إلى ابن الزبير فحاصره مدة ثم قتله وجرت فتنة ، ثم لما تولى الحجاج العراق خرج عليه محمد بن الأشعث مع خلق عظيم من العراق وكانت فتنة كبيرة ، فهٰذا كله بعد موت معاوية ، ثم جرت فتنة ابن المهلب بخراسان ، وقتل زيد بن علي بالكوفة ، وقتل خلق كثير آخرون ، ثم قام أبو مسلم وغيره بخراسان وجرت حروب وفتن يطول وصفها)[1] .

بعد هٰذا العرض السريع للفتن التي حدثت في المجتمع الإسلامي إبان القرن الأول نرىٰ أن الخلاف الذي برز في تلك الحقبة خلاف سببه الانحراف في المعتقد عما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته ، ويمكن حصره من حيث متعلقه في نقطتين :

النقطة الأولىٰ :

الخلاف الناجم عن مسألة الخلافة والولاية ، ومن أحق بها ، والذي تولد منه قيام طوائف الشيعة[2] ، والخوارج[3] ، والنواصب ، والتي عرفت فيما بعد بالفرق الإسلامية ، وقد عني المؤرخون بالكلام علىٰ هٰذه الفرق ومنشئها ومنازلها إلىٰ غير ذٰلك مما يتعلق بها .

---

(١) المنتقىٰ من منهاج الاعتدال (٤٠١ ـ ٤٠٢) ، وانظر « السنة قبل التدوين » (١٨٩ ـ ١٩٠) .

(٢) هٰذا من حيث أصل النشأة ، وإلا فإن طوائف الشيعة ـ وخاصة الموجودين اليوم ـ من له انحرافات كثيرة متعلقة بالنقطة الثانية ، بل إن أوائلهم لم يسلموا منها ؛ كدعوىٰ إلـٰهية علي ، والحلول والاتحاد ، والرجعة والوصية ، وغير ذٰلك .

(٣) وهٰذا كذٰلك من حيث أصل النشأة ، وإلا فإن أهم عقائد الخوارج التي ميزتهم منذ النشأة تكفير مرتكب الكبيرة ، وتخليده في النار ، وإنكار شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل الكبائر وغير ذٰلك ، ثم ضلوا فيما بعد في أبواب عديدة من الاعتقاد ، مما تشمله النقطة الثانية .

النقطة الثانية :

الخلاف الناجم عن الانحرافات العقدية في باب أسماء الله وصفاته ونحو ذٰلك ؛ كالرسل والكتب ، والبعث والقدر ونحو ذٰلك ، والذي تولد منه قيام الفرق الكلامية التي تتمثل في معتقد القدرية والمرجئة والجهمية والمشبهة الممثلة والمعتزلة ، وغيرها من الفرق الكلامية .

كما أنه ببداية القرن الثاني لاح في الأفق الاختلاف الفقهي ، وأعني به : اختلاف العلماء في بعض الأحكام الفرعية ، وأخذ كل مذهب يتسم بطابع معين ، عرف فيما بعد بالمذاهب الفقهية .

وتفرق الناس تبعاً لهٰذا الاختلاف ، وأصبح هَمُّ كل فريق مناصرة ما ذهب إليه وتأييده ، واعتقاد أنه هو الحق الذي جاء محمد صلى الله عليه وسلم بنصه أو بروحه ، ومن الطبيعي أن يدعم كل قوم رأيهم بالدليل ؛ إما من القرآن أو من السنة ، وحيث إنه لا يتسنىٰ للضدين الاستدلال بالشيء الواحد ، كما أنه لا يحتمل القرآن أو السنة الصحيحة تضاد هٰذه المذاهب ؛ إذ الحق واحد لا يتعدد [1] ، كل ذٰلك دفع بعض مقلدي

---

(١) ينبغي توضيح نقطة هامة كثير ما تدور في أذهان بعض طلبة العلم ، ذٰلك أن من المسلم به أن دين الله تعالىٰ واحد ، وأن الله تعالىٰ أرسل رسولاً واحداً ، وأن الشريعة الإسلامية واحدة ، ومع ذٰلك فقد جاء في بعض تعاليمها ما يؤذن بأن الاختلاف فيها مقصود ، وأن التفرق فيها ملحوظ ، كما جاء من إقراره صلى الله عليه وسلم اختلاف أصحابه في أداء صلاة العصر يوم بني قريظة ، وإقراره لاختلافهم في أداء أعمال يوم النحر ، وتشريعه الحج علىٰ أنساك ثلاثة ، وغيرها من المسائل التي يتعذر حصرها .

هٰذه النقطة كثيراً ما تدور في الأذهان ، ويمكن الإجابة عن التساؤل عنها بأنه مما لا شك فيه أن شعائر الإسلام نهت عن الخلاف ، وأمرت الأمة الإسلامية بالاتفاق ، وأن تكون أمة واحدة تدين لإلـٰه واحد ، وتعبد رباً واحداً ، وتتبع نبياً واحداً ، وأن الأمثلة التي ضربت فيما يشعر ظاهره أن الاختلاف فيها مقصود ملحوظ غير مسلمة ؛ إذ إن هٰذا الترخيص في الاختلاف إنما كان في الوسيلة التي هي كيفية الأداء وتنوع العبارات ، لا في العبادات نفسها ، وذٰلك بغرض دفع الحرج ←

هٰذه المذاهب والمتعصبين لهٰذه الآراء إلىٰ أن يلجؤوا إلى الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وسأحاول في هٰذه العجالة أن أبين أثر هٰذا التعصب واتباع الهوىٰ في الوضع في الحديث ، وقبل أن أضرب الأمثلة لذٰلك أرىٰ من الإيضاح للمسألة حصر الخلاف الذي تفرق الناس تبعاً له من حيث متعلقه إلىٰ ثلاثة أقسام :

١ ـ المذاهب الناجمة عن مسألة الخلافة والولاية .

٢ ـ المذاهب الناجمة عن الانحراف في باب الأسماء والصفات ونحوه .

٣ ـ المذاهب الفقهية .

١ ـ المذاهب الناجمة عن مسألة الخلافة والولاية .

سبقت الإشارة إلىٰ أنه بمجرد إلقاء حرب صفين أوزارها انقسم الناس إلىٰ فرق ثلاث : فرقة خرجت علىٰ علي رضي الله عنه ، واعتزلته لقبوله مبدأ التحكيم ، وأخرىٰ جددت بيعتها له علىٰ أن تكون سلماً لمن سالم وحرباً لمن حارب ، والثالثة أتباع معاوية الذين أرسلوا المصحف للتحاكم إلىٰ ما فيه ، هٰذا بالإضافة إلىٰ وجود طائفة اعتزلت الفتنة ولزمت دورها مثل : ابن عمر وأبي موسى الأشعري وأبي هريرة وغيرهم ، ثم تطورت هٰذه الفرق فيما بعد حتى اشتهرت بالخوارج والشيعة والمروانية أو أهل الشام ، وقد كان للجهلة من مقلدي هٰذه الطوائف ومن لا خلاق لهم أثر في وضع الحديث انتصاراً وتعصباً لآراء هٰذه المذاهب ، وهٰذا ما أحاول عرضه في هٰذا المبحث .



← عن المسلمين ، ورفع الإصر عنهم ، فالاختلاف علىٰ ذٰلك ليس مقصوداً لذاته .

١ ـ الخوارج وأثرهم في وضع الحديث :

الخوارج : جمع خارج ، وهو الذي خلع طاعة الإمام الحق ، وأعلن عصيانه ، وألَّب عليه[١] ، فكل من خرج على الإمام الحق ، الذي اتفقت الجماعة عليه يسمىٰ : خارجياً ، واعتقد تكفير مرتكب الكبيرة ، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين ، أو كان بعدهم على التابعين لهم بإحسان ، أو الأئمة في كل زمان[٢] .

وعند الإطلاق يقصد بهم : القوم الذين خرجوا على الإمام علي رضي الله عنه في وقعة صفين عقب قبوله التحكيم ويسمونهم بالحرورية ، والنواصب ، والشراة ، والمحكمة .

والخوارج فرق كثيرة ، ومن رؤوسهم هٰذه الفرق : المحكمة[٣] ، والأزارقة[٤] ، والنجدات[٥] ، . . . .

(١) هامش مقالات الإسلاميين لمحيي الدين عبد الحميد (١/١٦٧) .

(٢) الملل والنحل للشهرستاني (١/١١٤) ، وانظر لتعريف الخوارج ما حققه د . سليمان الغصن في كتابه « الخوارج » (٤٦ ـ ٥٢) .

(٣) هم الذين خرجوا علىٰ أمير المؤمنين علي رضي الله عنه حين جرىٰ أمر الحكمين ، واجتمعوا بحروراء ، ورؤوسهم : عبد الله بن الكواء ، وعتاب بن الأعور ، وعبد الله بن وهب الراسبي ، وعروة بن جرير ، ويزيد بن أبي عاصم المحاربي ، وحرقوص بن زهير البجلي المعروف بذي الثدية ، وكانوا يوم النهروان اثني عشر ألف رجل . انظر « الملل والنحل » (١/١١٥) ، و« الفرق بين الفرق » (٥٦ ـ ٥٧) .

(٤) هم أتباع أبي راشد نافع بن الأزرق الذين خرجوا مع نافع بالبصرة إلى الأهواز ، فغلبوا عليها وعلىٰ كورها وما وراءها من بلدان فارس وكرمان في أيام عبد الله بن الزبير ، ولم تكن للخوارج قط فرقة أكثر عدداً ولا أشد منهم شوكة ، وقد انفردوا عن الخوارج بقولة : إن من أقام من المسلمين في دار الكفر فهو كافر ، كما أنهم يرون قتل النساء والأطفال ، وانظر « مقالات الإسلاميين » (١/١٦٨) ، و« الفرق بين الفرق » (٦٢ ـ ٦٣) ، و« الملل والنحل » (١/١١٨ ـ ١٢٢) .

(٥) هم أتباع نجدة بن عامر الحنفي ، ويسمون بالعاذرية ، وهم يقولون بأن الدين أمران :
أحدهما : معرفة الله تعالىٰ ومعرفة رسله وتحريم دماء المسلمين ، يقصدون بالمسلمين : من وافقهم ، والإقرار بما جاء من عند الله جملة ، فهٰذا واجب على الجميع ، والجهل به لا يعذر منه . ←

والبيهسية [١] ، والعجاردة [٢] ، والثعالبة [٣] ، والإباضية [٤] ، والصفرية [٥] .

← ثانيهما : ما سوىٰ ذٰلك ، فالناس معذورون فيه ـ أي : بجهلهم ـ إلىٰ أن تقوم الحجة عليهم في الحلال والحرام ، ولهم آراء أخرىٰ غير ذٰلك ، انظر « مقالات الإسلاميين » (١٧٤/١ ـ ١٧٦) ، و« الفرق بين الفرق » (٦٦ ـ ٧٠) ، و« الملل والنحل » (١٢٢/١ ـ ١٢٥) ، و« شرح الحور العين » لنشوان أبي سعيد الحميري (١٧٠) .

(١) وهم أصحاب أبي بيهس الهيصم بن جابر ، وهو أحد بني سعد بن ضبيعة ، وقد كان الحجاج طلبه أيام الوليد ، فهرب إلى المدينة ، فطلبه بها عثمان بن حبان المزني فظفر به وحبسه ، وكان يسامره إلىٰ أن ورد كتاب الوليد بأن يقطع يديه ورجليه ثم يقتله ، ففعل به ذٰلك ، وقد تفرع من هٰذه الفرقة العوفية ، وأصحاب التفسير ، وأصحاب السؤال ، انظر « مقالات الإسلاميين » (١٩١/١) ، و« الفرق بين الفرق » (٨٧ ـ ٨٨) ، و« الملل والنحل » (١٢٥/١ ـ ١٢٧) ، و« شرح الحور العين » (١٧٦) .

(٢) وهم أصحاب عبد الكريم بن عجرد ، وقد كان موافقاً للنجدات في بدعهم ، وقيل : إنه كان من أصحاب أبي بيهس ثم خالفه ، وقد انفرد ببدع منها : تجب البراءة عن الطفل حتىٰ يدعىٰ إلى الإسلام ، ويجب دعاؤه إذا بلغ ، وأطفال المشركين في النار مع آبائهم ، ولا يرى المال فيئاً حتىٰ يقتل صاحبه ، ويحكىٰ عنهم أنهم ينكرون كون سورة يوسف من القرآن ، ويزعمون أنها قصة من القصص ، وقد افترق العجاردة أصنافاً انفرد كل صنف بمذهب وقول ، وهم : الصلتية ، والميمونية ، والحمزية ، والخلفية ، والأطرافية ، والشعيبية ، والخازمية ، والمعلومية ، والمجهولية . انظر « مقالات الإسلاميين » (١٧٧/١ ـ ١٨٣) ، و« الفرق بين الفرق » (٧٢ ـ ٨٠) ، و« الملل والنحل » (١٢٨/١ ـ ١٣١) ، و« الحور العين » (١٧١ ـ ١٧٢) .

(٣) وهم أصحاب ثعلبة بن عامر ، وكان مع عبد الكريم بن عجرد يداً واحدة ، ثم اختلفا في أمر الأطفال فقال ثعلبة : أنا علىٰ ولايتهم صغاراً وكباراً حتىٰ نرىٰ فيهم إنكاراً للحق ورضاً بالجور ، فبرئت العجاردة من ثعلبة ، وقد انقسم من هٰذه الفرقة فرق هي : الأخنسية ، والمعبدية ، والرشيدية ، والشيبانية ، والمكرمية ، والبدعية . انظر « مقالات الإسلاميين » (١٧٩/١ ـ ١٨١) ، وقد جعلها من العجاردة ، و« الفرق بين الفرق » (٨٠ ـ ٨٢) ، و« الملل والنحل » (١٣١/١ ـ ١٣٤) .

(٤) وهم أتباع عبد الله بن إباض ، خرج أيام مروان بن محمد ، فوجه إليه عبد الله بن محمد بن عطية فقتله ، وأهم مبادئهم أن مخالفيهم من أهل القبلة كفار غير مشركين ، ومناكحتهم جائزة ، وموارثتهم حلال ، وغنيمة أموالهم من السلاح والكراع عند الحرب وما سواه حرام ، وحرام قتلهم وسبيهم في السرِّ غِيلةً إلا بعد نصب القتال وإقامة الحجة ، وهم فرق ، هي : الحفصية ، والحارثية ، واليزيدية ، وأصحاب طاعة لا يراد الله بها . انظر « مقالات الإسلاميين » (١٨٣/١ ـ ١٨٩) ، و« الفرق بين الفرق » (٨٢ ـ ٨٥) ، و« الملل والنحل » (١٣٤/١ ـ ١٣٦) ، و« الحور العين » (١٧٣ ـ ١٧٥) .

(٥) هم أتباع زياد بن الأصفر ، وقد انفردوا بمقالات خالفوا فيها سائر الخوارج ؛ منها : أنهم لم يكفروا القعدة عن القتال إذا كانوا موافقين في الدين والاعتقاد ، ولم يسقطوا الرجم ، ولم ←

وتجتمع آراء الخوارج في القول بكفر علي رضي الله عنه[1] ، والتبري من عثمان وعلي رضي الله عنهما وأصحاب الجمل والحكمين ، وكذٰلك من رضي بالتحكيم ، ويقدمون ذٰلك علىٰ كل طاعة ، ولا يصححون المناكحات إلا علىٰ ذٰلك ، ويكفرون أصحاب الكبائر ، ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة حقاً واجباً[2] .

كما أن هناك مسائل اختلفوا فيها كانت سبباً في تعدد فرقهم ، وكلها تدور في فلك هـٰذه الأصول التي بنوا عليها مذهبهم .

هـٰذه أهم المسائل التي انفردوا بها ، وعليها قام مذهبهم ، أما ما يتعلق بالمذاهب العقدية فلم تكن قد حدثت بعد ، وإنما يتفق متأخروهم مع بعض الفرق الإسلامية في عقائدهم ، فهم يقولون بخلق القرآن ، والقدر ، وأن الإمامة لا تختص بقريش وغير ذٰلك .

قال شيخ الإسلام : (كان شعار المعتزلة أولاً هو المنزلة بين المنزلتين ، وإنفاذ الوعيد ، وبه اعتزلوا الجماعة ، ثم دخلوا بعد ذٰلك في إنكار القدر ، وأما إنكار الصفات فإنما ظهر بعد ذٰلك ، وكذٰلك حكاية ذٰلك عن الخوارج إنما يكون عن متأخرة الخوارج الموجودين بعد حدوث هـٰذه المقالات التي صنفها المعتزلة والشيعة . . . وأما قدماء الخوارج الذين كانوا علىٰ عهد الصحابة والتابعين فماتوا قبل حدوث هـٰذه الأقوال المضافة إلى المعتزلة والجهمية)[3] .

← يحكموا بقتل أطفال المشركين وتكفيرهم وتخليدهم في النار ، وقالوا : التقية جائزة في القول دون العمل . . . إلىٰ غير ذٰلك من المسائل . انظر « مقالات الإسلاميين » (١/١٨٢ ـ ١٨٣) ، و« الفرق بين الفرق » (٧٠ ـ ٧١) ، و« الملل والنحل » (١/١٣٧) .

(١) مقالات الإسلاميين (١/١٦٧) .

(٢) الملل والنحل (١/١١٥) .

(٣) بيان تلبيس الجهمية (١/٤١٩) ، وانظر آراءهم العقدية ، والآراء التي اختلفوا فيها ، وتنوع ←

أما المسائل الفقهية : فقد عرفت لبعضهم آراء تفرد بها ؛ كالقول بعدم رجم الزاني المحصن[1] ، وقول طائفة منهم : بأن المفروض من الصلاة ركعتان في الغداة وركعتان في العشي[2] .

أثر الخوارج في وضع الحديث :

اختلفت نظرة الباحثين في أثر الخوارج في وضع الحديث إلىٰ فريقين :

الفريق الأول : يرىٰ أن الخوارج كغيرهم من الفرق الإسلامية ، كان لبعض جهلتهم والمتعصبين منهم أثر في الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، انتصاراً أو تعصباً للآراء التي ينتحلونها ، وقد استدلوا فيما ذهبوا إليه بأدلة هي :

١ ـ قال الرامهرمزي : (حدثني الحسين بن عبد الله الجشمي من ولد مالك بن جشم ، حدثنا عبيد بن هشام ، حدثنا عبيد الله بن عمرو ، عن عبد الكريم ، قال : قال لي رجل من الخوارج : إن هٰذا الحديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم ؛ إنا كنا إذا هوينا أمراً جعلنا في حديث)[3] .

وكذٰلك ما رواه الخطيب بسنده إلىٰ أبي نعيم الحلبي قال : (حدثنا أبو عبد الرحمٰن المقري ، عن ابن لهيعة ، قال : سمعت شيخاً من الخوارج

← فرقهم ، وأشهر آرائهم الفقهية ، والمشاهير ممن اتهم برأي الخوارج في « مقالات الإسلاميين » (١٦٦/١ ـ ٢١٢) ، و« الفرق » (٥٤ ـ ٩٢) ، و« الملل والنحل » (١٣١/١ ـ ١٣٨) .

(١) الملل والنحل (١٢١/١) وهو ما ذهب إليه الأزارقة .

(٢) الحور العين (١٧٨) ، وقد عزا هٰذا المذهب إلىٰ طائفة تسمى البدعية قال : (ومن الخوارج : البدعية ، وهم يقولون : إن الصلوات ركعتان بالعشي ، وركعتان بالغداة لا غير ذٰلك ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ . . . ﴾ الآية) .

(٣) المحدث الفاصل (٤١٥ ـ ٤١٦) ، وانظر « بحوث في تاريخ السنة المشرفة » (١٣ ـ ١٤) .

وهو يقول : إن هٰذه الأحاديث دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم ؛ فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً)[1] .

فقد أشارت الروايتان إلىٰ أن الخوارج كانوا يضعون الحديث فيما يؤيد آراءهم .

٢ ـ قال الرامهرمزي : (حدثنا الحضرمي ، حدثنا ابن نمير ، حدثنا ابن إدريس ، عن الأعمش ، قال : (جالست إياس بن معاوية فحدثني بحديث ، قلت : من يذكر هٰذا ؟ فضرب لي مثل رجل من الحرورية ، فقلت : إليّ تضرب هٰذا المثل ، تريد أن أكنس الطريق بثوبي ، فلا أدع بعرة ولا خنفساء إلا حملتها)[2] .

فقد دل كلام الأعمش علىٰ أن الخوارج يجانفون الصدق في مروياتهم ، ولذا مثل رواياتهم بالبعر والخنفساء تحقيراً واستهانة ، ولو لم يظهر له من كذبهم ما شبه حديثهم بما شبه[3] .

الفريق الثاني : ويرىٰ هٰذا الفريق أن الخوارج لم يكن لهم دور في وضع الحديث ، ولم يقم دليل يثبت به أنهم وضعوا حديثاً ، وقد صور هٰذا الرأي أصدق تصوير الدكتور عجاج الخطيب ، فقال : (إلا أننا لم نجد دليلاً يثبت عليهم ـ أي : الخوارج ـ هٰذا بين الأحاديث الموضوعة ، وربما كان عدم كذبهم هٰذا لاعتقادهم أن مرتكب الكبيرة كافر ، والكذب من الكبائر)[4] ، ثم نقل أقوالاً عن بعض العلماء يثنون فيها علىٰ صدق

---

(١) الكفاية (١٢٣) .

(٢) المحدث الفاصل (٢٠٩) .

(٣) الحديث والمحدثون (٨٦ ـ ٨٧) ، السنة قبل التدوين (٢٠٤) ، بحوث في تاريخ السنة المشرفة (١٣ ـ ١٤) .

(٤) السنة قبل التدوين (٢٠٤) ، بحوث في تاريخ السنة المشرفة (١٣) .

الخوارج ، وخُلُوِّ مروياتهم من الكذب ؛ من ذٰلك ما روى الخطيب بسنده إلىٰ أبي عبيد محمد بن علي الآجري قال : (سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث يقول : ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثاً من الخوارج)[١] .

وكذٰلك ما نقل عن شيخ الإسلام في رده على الشيعة قال : (ونحن نعلم أن الخوارج شر منكم ، ومن هٰذا فما نقدر أن نرميهم بالكذب ؛ لأننا جربناهم فوجدناهم يتحرون الصدق لهم وعليهم)[٢] ، وكذٰلك قوله : (ومن تأمل كتب الجرح والتعديل رأى المعروف عند مصنفيها بالكذب في الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف ، والخوارج مع مروقهم من الدين فهم من أصدق الناس حتىٰ قيل : إن حديثهم من أصح الحديث)[٣] .

ولم يكتف الدكتور بتأييد هٰذا الرأي ، بل تولى الرد على الفريق الأول فقال : (لا بد لنا من مخرج لما روي عنهم من الكذب ، فالأخبار الأولىٰ تدل علىٰ وقوع الوضع منهم باعتراف أحد شيوخهم ، إلا أننا لم نعرف هٰذا الشيخ ، وقد روى الخطيب عن حماد بن سلمة نحو حديث ابن لهيعة عن شيخ من الرافضة ، فيمكن أن يحمل علىٰ أنه خطأ من الكاتب أو الراوي ، وإذا فرضنا أنه أخطأ فما موقفنا من الخبرين الآخرين اللذين لا سبيل إلىٰ تسرب الخطأ إليهما ، إلا أن الأخبار التي تدل علىٰ صدقهم تعارض هٰذه الروايات ، والبحث لا يؤدي إلىٰ دليل يدين الخوارج بالوضع ، فلا بد من حمل تلك الأخبار علىٰ وهم الراوي أن الشيخ خارجي ، وهو ليس كذٰلك ، وأرجح من هٰذا أن الخبرين ضعيفان لجهالة الشيخ)[٤] .

---

(١) الكفاية (١٣٠) ، السنة قبل التدوين (٢٠٥) ، بحوث في تاريخ السنة المشرفة (١٤) .
(٢) المنتقىٰ من منهاج الاعتدال (٥٠٥) ، وانظر « السنة قبل التدوين » (٢٠٤ ـ ٢٠٥) .
(٣) المنتقىٰ من منهاج الاعتدال (٢٤) ، وانظر « السنة قبل التدوين » (٢٠٥) .
(٤) السنة قبل التدوين (٢٠٥) .

مناقشة آراء الفريقين :

بعد عرض آراء الفريقين وبيان ما استدل به كل فريق منهم ، وقبل أن أسطر ما ترجح لي ، أرىٰ من اللازم مناقشة هـٰذه الأدلة والقرائن التي اعتمد عليها كل فريق ، فأقول وبالله التوفيق :

١ ـ بالنسبة لأثر ابن لهيعة ، فقد جاء بطرق مختلفة .

أ ـ قال الخطيب : (أنا علي بن أبي علي المعدل ، أنا عبيد الله بن محمد بن سليمان المخرمي ، ثنا أبو بكر جعفر بن محمد الفريابي ، نا يوسف بن الفرج ثم حدثني أبو نعيم الحلبي ، ثم حدثني إسحاق بن بهلول الأنباري قالوا جميعاً : حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ ، حدثنا ابن لهيعة قال : سمعت شيخاً من الخوارج تاب ورجع وهو يقول : إن هـٰذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم ؛ فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً)[1] .

وكذٰلك روى الخبر ابن الجوزي بسنده إلىٰ جعفر بن محمد الفريابي به .

ورواه الخطيب أيضاً بسنده إلىٰ أبي نعيم الحلبي قال : (حدثنا أبو عبد الرحمـٰن المقرئ عن ابن لهيعة قال : سمعت شيخاً من الخوارج وهو يقول . . . إلخ)[2] فحاصل هـٰذه الرواية تنص علىٰ أن الشيخ التائب كان من الخوارج ، كما أنها تلتقي في أبي نعيم الحلبي ، وهو عبيد بن هشام ، وقد تابعه في رواية الخطيب الأولىٰ ورواية ابن الجوزي كل من يوسف بن الفرج وإسحاق بن بهلول الأنباري .

وهناك رواية عن عبد الكريم الجزري من طريق أبي نعيم أيضاً .

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/٢١٠) .

(٢) المصدر نفسه (١/٢١٠) .

قال الرامهرمزي : (حدثني الحسين بن عبد الله الجشمي من ولد مالك بن جشم ، حدثنا عبيد بن هشام ، حدثنا عبيد الله بن عمرو ، عن عبد الكريم قال : قال لي رجل من الخوارج : إن هٰذا الحديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم ؛ فإنا كنا إذا هوينا أمراً جعلنا حديثاً)[1] .

فهٰذه الرواية تشهد لرواية ابن لهيعة في أن الشيخ التائب من الخوارج .

إلا أنه قد جاءت رواية أخرىٰ عن ابن لهيعة تذكر أن الشيخ التائب من أهل البدع ، ومن غير طريق أبي نعيم الحلبي فقد روى الخطيب قال : (أخبرنا أبو الفضل عمر بن أبي سعد الهروي ، حدثنا عبد العزيز بن جعفر الحريري ببغداد ، حدثنا أحمد بن إسحاق بن بهلول ، حدثنا أبي ، قال : حدثنا أبو عبد الرحمٰن المقرئ ، قال : سمعت ابن لهيعة يذكر أنه سمع رجلاً من أهل البدع رجع عن بدعته فجعل يقول : انظروا هٰذا الحديث عمن تأخذونه ؛ فإنا كنا إذا رأينا رأياً جعلناه حديثاً)[2] .

فقد صرحت هٰذه الرواية علىٰ أن الشيخ من أهل البدع ، ولم تخصه بأنه من الخوارج ؛ إذ البدع أعم من أن تكون بدعة الخوارج .

وروى ابن حبان قال : (سمعت عبد الله بن علي الجبلي بجبل يقول : سمعت محمد بن أحمد بن الجنيد الدقاق يقول : سمعت عبد الله بن يزيد المقرئ يقول : عن رجل من أهل البدع رجع عن بدعته ، جعل يقول : انظروا هٰذا الحديث ممن تأخذون ؛ فإنا كنا إذا رأينا رأياً جعلنا له حديثاً)[3] .

---

(١) المحدث الفاصل (٤١٥ ـ ٤١٦) .

(٢) الكفاية (١٢٣) .

(٣) مجروحين (١/٨٢) .

فهٰذه الرواية صرحت بأن الشيخ من أهل البدع ، وهي من قول عبد الله بن يزيد المقرئ ، ولم ينسبها إلى ابن لهيعة ، وإذا تأملنا هٰذه الروايات يتبين لنا ما يلي :

أ ـ أن النقل عن ابن لهيعة مختلف ، فرواية أبي نعيم الحلبي عن ابن لهيعة وعن عبد الكريم الجزري تذكر أن الشيخ من الخوارج .

ب ـ أن رواية إسحاق بن بهلول مختلفة عنه أيضاً ، فرواية جعفر الفريابي التي قرنه فيها مع أبي نعيم الحلبي ويوسف بن الفرج ذكر فيها أن الشيخ خارجي ، أما رواية ابنه أحمد بن إسحاق بن بهلول عنه ؛ فقد ذكر فيها أن الشيخ من أهل البدع .

أما رواية ابن حبان : فقد تابع فيها محمدُ بن أحمد بن الجنيد إسحاقَ بنَ بهلول هٰذا في أن الشيخ من أهل البدع ، لٰكن الرواية من قول عبد الله بن يزيد المقرئ الراوي عن ابن لهيعة .

وبإمعان النظر في هٰذه الروايات وتتبع لبعض رواتها تبين لي ما يلي :

أن رواية ابن لهيعة من طريق الخطيب والرامهرمزي قد التقتا في جعفر بن محمد الفريابي ـ وهو ثقة حافظ إمام ـ[1] ، وقد رواها مقرونة عن يوسف بن الفرج وإسحاق بن بهلول وعبيد بن هشام ، عن عبد الله بن يزيد المقرئ ، عن ابن لهيعة : أن شيخاً من الخوارج . . . إلخ .

أما يوسف بن الفرج : فلم أعثر له علىٰ ترجمة فيما بين يدي من مراجع[2] .

(١) قال السيوطي : (وكان ثقة مأموناً ، وقال الخطيب : كان من أوعية العلم من أهل المعرفة والفهم ، طوف شرقاً وغرباً) طبقات الحفاظ (٣٠٥) .

(٢) لعله المذكور في « التكملة لكتاب الصلة » (٢٠١/٤) .

أما إسحاق بن بهلول : فقد قال فيه ابن أبي حاتم : (صدوق)[١] ، وقال السيوطي : (كان ثقة)[٢] .

وأما عبيد بن هشام أبو نعيم الحلبي : فقد قال فيه ابن أبي حاتم : (صدوق)[٣] ، وروىٰ عنه أبو داود حديثاً واحداً من رواية ابن داسة ، وقال : (ثقة ، إلا أنه تغير في آخر أمره ، لقن أحاديث ليس لها أصل) ، وقال أبو أحمد الحاكم : (حدث عن ابن المبارك ، عن مالك بن أنس أحاديث لا يتابع عليها) ، وقال صالح جزرة : (صدوق ، ولٰكنه ربما غلط) ، وقال أبو العرب القيرواني في الضعفاء : قال أبو الطاهر أحمد بن محمد بن عثمان : (ضعيف) ، وقال الخليلي : (صالح)[٤] .

أما رواية ابن حبان : فقد تابع محمد بن أحمد بن الجنيد فيها إسحاق ابن بهلول عن عبد الله بن يزيد المقرئ في أن الرجل من أهل البدع ، ومحمد بن أحمد بن الجنيد هٰذا قال فيه ابن أبي حاتم : (صدوق)[٥] .

والخلاصة : أن محمد بن أحمد بن الجنيد وإسحاق بن بهلول لم يتكلم فيهما ، في حين أن عبيد بن هشام أبا نعيم الحلبي متكلم فيه ، وليس معنىٰ هٰذا أن أبا نعيم وهم في روايته ، بل الظاهر أنه روىٰ عن ابن لهيعة بالمعنىٰ حيث ظن أن المراد بأهل البدع : الخوارج ، ويؤيد ذٰلك روايته عن عبيد الله بن عمرو الرقي ، عن عبد الكريم ، كما أن جعفر بن محمد

---

(١) الجرح (٢/٢١٤ ـ ٢١٥) .

(٢) قال السيوطي : (الحافظ الناقد الإمام أبو يعقوب الأنباري ، ألف « المسند الكبير » وكتاباً في الفقه وفي القراءات ، وكان ثقة ، وله أقوال اختارها ، وحدث ببغداد بخمسين ألف حديث من حفظه لم يخطئ في واحد منها) طبقات الحفاظ (٢٣٠) .

(٣) الجرح (٣/٥) .

(٤) تهذيب (٧/٧٦ ـ ٧٧) ، وانظر « ميزان » (٣/٢٨) .

(٥) الجرح (٣/١٨٣) ، وقد أثنىٰ عليه الخطيب ، كما في « تاريخ بغداد » (١/٣٨٥) .

الفريابي لما قرن روايته مع رواية يوسف بن الفرج ورواية إسحاق بن بهلول لاحظ زيادة المعنىٰ في عبارة : (من الخوارج) من رواية عبيد بن هشام ، وعدم تعارضها مع عبارة : (من أصحاب البدع) في رواية إسحاق بن بهلول ، فروىٰ ذٰلك بالمعنىٰ .

وبهٰذا يمكن القول بأن رواية : (من أهل البدع) هي الأصل ، وأن رواية : (من الخوارج) قد جاءت بالمعنىٰ حسب فَهْمِ الراوي ، وهٰكذا يرتفع الخلاف الظاهر في رواية ابن لهيعة ، والله أعلم .

وكذٰلك القول في رواية عبد الكريم التي أوردها الرامهرمزي ، فهي من رواية عبيد بن هشام ؛ حيث رواها بالمعنىٰ باعتبار أنها موافقة لرواية ابن لهيعة ، والله أعلم .

هٰذا ما يتعلق برواية ابن لهيعة ، فقد ترجح لدي والله أعلم في رواية ابن لهيعة حيث قال : (سمعت شيخاً من أهل البدع تاب ورجع وهو يقول . . . إلخ) أن من صرح بأن الشيخ من الخوارج فقد روىٰ ذٰلك حسب المعنى الذي فهم ، وعلىٰ ذٰلك فأثر ابن لهيعة قد لا يصلح أن يكون دليلاً علىٰ أن الخوارج وضعوا الحديث أو كذبوا علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجاء في خبر لحماد بن سلمة أن الشيخ الذي أقر بالكذب والوضع كان من الرافضة .

قال الخطيب : (أنبأنا أبو الحسن علي بن أحمد بن إبراهيم البزار ، قال : حدثنا يزيد بن إسماعيل الخلال ، حدثنا أبو عوف البزوري ، قال : حدثنا عبد الله بن أبي أمية ، قال : حدثني حماد بن سلمة ، قال : حدثني شيخ لهم ـ يعني : الرافضة ـ قال : كنا إذا اجتمعنا فاستحسنا شيئاً جعلناه حديثاً)[1] .

---

(١) وفي سنده أبو عوف البزوري ، اتهمه ابن حبان بوضع الحديث ، انظر « لسان » (٢٠٤/١) ←

هـٰذا ما يتعلق برواية ابن لهيعة .

٢ ـ أما أثر الأعمش الذي أورده الرامهرمزي : فلا يدل علىٰ أن الخوارج كانت تضع الحديث ، وكل ما تشير إليه الرواية أن الأعمش لا يقبل الرواية عن كل أحد[١] ، بل لا بد من التثبت فيما يتحمل ، ولا يلزم من ذٰلك أن يكون الخوارج كذبة ، بل إن قول الأعمش : (فضرب لي مثل رجل من الحرورية) لا يشير من قريب ولا من بعيد إلىٰ أنهم يكذبون .

أما أدلة الفريق الثاني : فكلها نقول عن العلماء في الثناء على الخوارج من حيث صدقهم ، وتوفر شروط الصحة في حديثهم .

والذي يظهر لي والله أعلم : أن الخوارج لم يكن لهم أثر في وضع الحديث :

أ ـ إذا أمعنا النظر في الكتب المؤلفة لجمع الأحاديث الموضوعة ، والتي تناولت كل الجزئيات التي تطرق إليها الوضع بما في ذٰلك أحاديث الفرق والمذاهب التي وضعت تأييداً أو انتصاراً لتلك المذاهب ، فإنا لا نرىٰ لآراء الخوارج التي بنوا عليها مذهبهم ذكراً في تلك المؤلفات ، مما يدل علىٰ أن الخوارج لم يكذبوا علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي لا شك شهادة تثبت أن الخوارج لم يسلكوا هـٰذا السبيل انتصاراً لمذهبهم أو للدعوة إلىٰ آرائهم ، وإذا ثبتت براءتهم فيما انفردوا به مع إعوازهم إلى الانتصار والتأييد ؛ فإن تبرئتهم فيما شاركوا فيه غيرهم أولىٰ وألزم .

ب ـ أن كثيراً من طوائف الخوارج يقتصرون في الاحتجاج علىٰ ظواهر

← وللحافظ فيه كلام جيد في كونه رجلاً واحداً ، وأنه هو الذي وثقه الخطيب .

(١) وكان بعض السلف لا يرى الرواية عن أهل البدع مطلقاً ، د . حميد نعيجات .

القرآن ، ولا يحتجون بالسنة[1] ، ولذا فقد خالفوا المشهور من السنة ، بل المتواتر في بعض ما ذهبوا إليه ؛ كقولهم بإسقاط الرجم عن الزاني ؛ إذ ليس في القرآن ذكره ، وإسقاط حد القذف عمن قذف المحصن من الرجال ، مع وجوب الحد علىٰ قاذف المحصنات من النساء ؛ لأن القرآن نص عليهن دون الرجال ، وكقولهم : إن الصلوات ركعتان بالعشي وركعتان بالغداة لا غير ذٰلك ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ . . . ﴾ الآية[2] ، وحيث إنهم لا يقولون بحجية السنة فمن الطبيعي أنهم لا يلجؤون إلى الوضع في الحديث ؛ لعدم حاجتهم إلىٰ ذٰلك[3] .

ج ـ إن من أصول الخوارج أن مرتكب الكبيرة في الذنب كافر ، والكذب عندهم من الكبائر ، ولذا فهم يكفرون الكاذب .

د ـ اتصافهم بالشدة والغلظة والغلو الشديد لما يعتقدون مما لا يحتاجون فيه إلىٰ ما قالوا برهاناً مع عدم قولهم بالتقية ، واعتمادهم على السيف والقوة في إدخال الناس إلىٰ بدعهم حيث لم يعرف الجدل والمناقشة إليهم سبيلاً .

هـ ـ كونهم أعراباً أقحاحاً ؛ إذ لم يكن للموالي والعجم أثر أو تأثير عليهم في بدعتهم ، مع اتصافهم بالبداوة والحياة المجانفة للمدنية والحضارة التي من شأنها المداهنة والملق الدافع إلى الكذب وتبريره .

و ـ شهادة جماعة من أئمة الحديث وعلماء الأمة بصدق الخوارج ،

---

(١) وقد أشار إلىٰ ذٰلك الأشعري قال : (واختلفت الخوارج في اجتهاد الرأي ؛ وهم صنفان : فمنهم من يجيز الاجتهاد في الأحكام ؛ كنحو النجدات وغيرهم ، ومنهم من ينكر ذٰلك ، ولا يقول إلا بظاهر القرآن وهم الأزارقة) مقالات الإسلاميين (٢٠٦/١) .

(٢) الملل والنحل (١٢١/١) ، شرح الحور العين (١٧٨) .

(٣) انظر « الحديث والمحدثون » (٨٦ ـ ٨٧) ، و« السنة قبل التدوين » (٢٠٤ ـ ٢٠٥) ، و« بحوث في تاريخ السنة المشرفة » (١٣ ـ ١٤) .

وترفعهم عن الكذب ، وصحة حديثهم ، مع مخالفتهم لهم ، والحق ما شهدت به الأعداء ، وقد اختص الخوارج عامة بهٰذه الميزة بخلاف غيرهم من الطوائف .

قال أبو داود : (ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثاً من الخوارج)[1] .

وقال ابن تيمية : (ونحن نعلم أن الخوارج شر منكم ، ومع هٰذا فما نقدر أن نرميهم بالكذب ؛ لأننا جربناهم فوجدناهم يتحرون الصدق لهم وعليهم)[2] .

وقال أيضاً : (ومن تأمل كتب الجرح والتعديل رأى المعروف عند مصنفيها بالكذب في الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف ، والخوارج مع مروقهم من الدين فهم من أصدق الناس حتىٰ قيل : إن حديثهم من أصح الحديث)[3] .

وكل هٰذه الأمور مجتمعة تظهر لنا أن الخوارج لم يقعوا في حمأة الكذب ، ولم يعرف عنهم التجرؤ علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم أو التقول عليه ، والله أعلم .

٢ ـ الشيعة وأثرهم في وضع الحديث :

الشيعة : مأخوذة من المشايعة ، وهي الموالاة والمناصرة ، والشيعة هم الأولياء والأنصار والأحزاب والأصحاب ، وتطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث[4] .

---

(١) الكفاية (١٣٠) ، السنة قبل التدوين (٢٠٥) .

(٢) المنتقىٰ من منهاج الاعتدال (٥٠٥) ، وانظر « السنة قبل التدوين » (٢٠٤ ـ ٢٠٥) .

(٣) المنتقىٰ من منهاج الاعتدال (٢٤) .

(٤) انظر « شرح الحور العين » (١٧٨ ـ ١٧٩) ، و« تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة » (٣٢١ ـ ٣٢٢) .

وفي الاصطلاح : من يعتقدون أن علياً أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو الإمام من بعده بوصية منه ـ جلية أو خفية ـ وأن الإمامة في ولده خاصة من بعده ، ولا تخرج عنهم إلا بظلم من غيرهم أو بتقية منهم [١] .

وهٰذا التعريف هو ما ترتضيه الشيعة ، ولعلماء السنة تعريفات تغاير ذٰلك :

فالشيعة لدى المتقدمين : من يقدم علياً علىٰ عثمان [٢] ، وينال ممن حارب ؛ علياً كطلحة والزبير ومعاوية وعائشة ـ مع تفضيل الشيخين وتقديمهما ـ وهٰذا يعد عندهم غلواً .

أما لدى المتأخرين : فهو الرفض المحض ؛ وهو تفضيل عليّ على الشيخين رضي الله عنهم .

يقول الذهبي : (فالشيعي الغالي في زمن السلف وعرفهم هو : من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً رضي الله عنه وتعرض لسبهم) [٣] .

ويقول ابن حجر : (فالتشيع في عرف المتقدمين هو : اعتقاد تفضيل عليٍّ علىٰ عثمان ، وأن علياً كان مصيباً في حروبه ، وأن مخالفه مخطئ ، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما) [٤] .

---

(١) انظر تعريف الشيعة في « مقالات الإسلاميين » (٦٥/١) ، و« الملل والنحل » (١٤٦/١) ، و« تاريخ الإمامية » (٣١ ـ ٣٤) .

(٢) حكى الجاحظ أنه كان في الصدر الأول لا يسمىٰ شيعياً إلا من قدم علياً علىٰ عثمان ، ولذٰلك قيل : شيعي وعثماني ، فالشيعي : من قدم علياً علىٰ عثمان ، والعثماني من قدم عثمان علىٰ عليٍّ ، الحور العين (١٨٠) .

(٣) ميزان (٥٠/١) .

(٤) تهذيب (٩٤/١) .

وهٰذه التعريفات التي ذهب إليها أهل السنة تختلف مع التعريف الذي يراه الشيعة ، حيث إن علماء أهل السنة يقصرون التشيع على التفضيل فحسب بخلاف الشيعة .

أما المبادئ التي بنىٰ عليها الشيعة مذهبهم فهي :

١ ـ اعتقاد أن الإمام أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن علياً رضي الله عنه أفضل من سائر الصحابة بما في ذٰلك الشيخان[١] .

٢ ـ اعتقاد إمامته رضي الله عنه وإثباتها بوصية منصوص عليها من رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر خفي أو جلي من الله تعالىٰ[٢] ، وأن الإمامة ليست قضية مصلحية تناط باختيار العامة ، وينتصب الإمام لها بتنصيب الناس له ، بل هي قضية أصولية ، وهي ركن الدين ، لا يجوز للرسل عليهم السلام إغفاله أو إهماله ، ولا تفويضه للعامة وإرساله .

٣ ـ توارث الإمامة وحصرها في أبناء علي رضي الله عنه خاصة ، ولا يجوز خروجها عنهم إلا بظلم لهم ، وأن كل إمام منهم ينص علىٰ من بعده حيث لا يمكن خلو الأرض منهم[٣] .

٤ ـ القول بعصمة الأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر ، فهم يرون أن علياً رضي الله عنه كان مصيباً في جميع أحواله ، وأنه لم يخطئ في شيء من أمور الدين[٤] .

---

(١) مقالات الإسلاميين (٨٩/١) ، أصل الشيعة وأصولها لمحمد محمد الحسين آل كاشف الغطاء (١٠٢) .

(٢) الملل والنحل (١٤٦/١) ، أصل الشيعة وأصولها (١٠٧ ـ ١١٠) .

(٣) الملل والنحل (١٤٦/١) ، مقالات الإسلاميين (٩٠/١) ، أصل الشيعة وأصولها (١٠٩ ـ ١١٠) .

(٤) مقالات الإسلاميين (٨٩/١) ، أصل الشيعة وأصولها (١٠٢ ـ ١٠٣) .

٥ ـ القول بغيبة بعض أئمتهم واختفائهم ثم ظهورهم مرة أخرىٰ ؛ لتجديد الدعوة وملء الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً ، وتختلف الفرق فيما بينها في تحديد الإمام الغائب اختلافاً لا يسع المجال لذكره(١) .

٦ ـ يرى الشيعة أن كافة أعمال المكلفين من حركة وسكون لها حكم شرعي يدور بين الأحكام وجوباً وحرمة ، وندباً وكراهة ، وإباحة وصحة وفساداً ، وأن الله تعالىٰ قد أودع أحكام هٰذه الأفعال نصاً عند نبيه ، وعرفها النبي بالوحي من الله تعالىٰ ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم أودعها عند أوصيائه ، كل وصي يلقنها من بعده ، سواء احتيج إليها أم لا ، ينشرها الوصي في الوقت المناسب لها ، وهم يعنون بذٰلك أن الأحكام الشرعية كلها منصوص عليها ، وأن مصدرها الأئمة فقط ، ولذا فهم لا يقبلون من السنة إلا ما جاء عن طريق أئمتهم ، ويردون ما خالف ذٰلك(٢) .

هٰذه هي المبادئ المتفق عليها إجمالاً لدى الشيعة ، وإن اختلفوا فيما بينهم في تفصيلاتها ، كما أن لهم مبادئ أخرىٰ يوافقون فيها غيرهم ، أو ينفرد بها بعض طوائفهم دون بعض ، وتلك المسائل لا يعنينا ذكرها في هٰذه العجالة .

وتختلف وجهة نظر الباحثين في بداية التشيع ونشأته ، وظهوره إلىٰ آراء يمكن إجمالها فيما يلي :

١ ـ أن التشيع ظهر في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، حيث إن النبي صلى الله عليه وسلم حض على الالتفاف بعلي ، وأشاد بمن شايعه ، ووعدهم بفضل لا يكون لسواهم ، فالتف بعلي رضي الله عنه جماعة من

---

(١) أصل الشيعة وأصولها (١١٠ ـ ١١١) .
(٢) أصل الشيعة وأصولها (١١٨ ـ ١٢١) .

الصحابة واحتفوا به ولازموه ، وعرفوا بموالاتهم له ، وفي طليعتهم سلمان الفارسي وعمار بن ياسر وأبو ذر الغفاري والمقداد بن الأسود(١) .

٢ ـ ظهر التشيع عقب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم حيث تبع جماعة من الصحابة علياً في الامتناع عن مبايعة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، ويعللون ذٰلك بادعاء عليٍّ أولويته وأحقيته في الخلافة(٢) .

٣ ـ بدأ التشيع بعد مبايعة عثمان رضي الله عنه ، ويحكون في ذٰلك أقوالاً تنسب إلىٰ عمار بن ياسر والمقداد بن الأسود(٣) .

٤ ـ إنما ظهر التشيع إثر قبول علي رضي الله عنه التحكيم ، واختلاف أصحابه ؛ فمن وافقه وأقر علياً علىٰ قبول التحكيم هم الشيعة ، ومقابلهم الخوارج(٤) .

والذي يظهر لي والله أعلم : أن ظهور التشيع حسب مبادئ الشيعة التي أشرت إليها قبل لم يحدث إلا بعد وقوع الفتن وحصول التحكيم .

أما ما سبق قبل ذٰلك من التشيع لعلي : فلم يثبت النقل به ، ولو صح : فهو تشيع بمعناه اللغوي ، وليس بالمعنى المصطلح عليه(٥) .

وبالرغم من اتفاق الشيعة علىٰ هٰذه المبادئ التي ذكرتها آنفاً إلا أنهم فرق وطوائف يختلفون تبعاً لافتراقهم في بعض الآراء ، ومع ذٰلك فيمكن

(١) أصل الشيعة وأصولها (٨٧ ـ ٩١) ، الصلة بين التصوف والتشيع (١٧ ـ ١٨) ، تاريخ الإمامية (٣٥ ـ ٣٦) ، الزينة لأبي حاتم الأثري (٢٥٩) .

(٢) الصلة بين التصوف والتشيع (١٨) ، تاريخ الإمامية (٣٦) .

(٣) انظر « مروج الذهب » (٣٤٣/٢) ، و« الصلة بين التصوف والتشيع » (١٩) .

(٤) تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة (٣٧) .

(٥) كانت بدايات ظهور التشيع علىٰ يد ابن سبأ الخبيث ، ثم بدأ يأخذ طابع الفرقة والتمذهب بعد معركة صفين . انظر « فرق معاصرة » للدكتور غالب العواجي (١٦٩/١ ـ ١٧٧) .

تصنيفهم إلىٰ أربع طوائف رئيسية ، تحت كل طائفة مجموعة فرق صغيرة ، وهي كالتالي :

١ ـ **غلاة الشيعة** : وهم الذين غلوا في حق أئمتهم حتىٰ أخرجوهم من حدود الخليقة وأنزلوهم منزلة الآلهة ، وزعموا أنهم مزيج من اتحاد اللاهوت بالناسوت ، وقد استمدوا شبهاتهم من مذاهب الحلولية والقائلين بالتناسخ .

وبدع الغلاة محصورة في أربع مسائل هي : التشبيه ، والبداء ، والرجعة ، والتناسخ ؛ وهم فرق مختلفة ، وطوائف متفرقة أشهرها : السبئية [١] ، والكاملية [٢] ، والعلبائية [٣] ، والمغيرية [٤] ، والمنصورية [٥] ،

---

(١) هم أصحاب عبد الله بن سبأ الذي ادعىٰ إلـٰهية علي رضي الله عنه ، وهو أول من أظهر القول بالنص في إمامة علي ، وقد زعم أن علياً حي لم يمت ، وفيه جزء إلـٰهي لا يجوز أن يستولىٰ عليه ، وهو الذي يجيء في السحاب ، والرعد صوته ، والبرق تبسمه ، وأنه ينزل إلى الأرض بعد ذٰلك فيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً ، الملل والنحل (١/١٧٤) .

(٢) أصحاب أبي كامل ، و هو الذي كفر الصحابة رضوان الله عليهم بتركهم بيعة علي ، وطعن في علي لتركه المطالبة بحقه ـ كما يزعم ـ ولم يعذره في القعود ، وكان يرىٰ أن الإمامة نور يتناسخ من شخص إلىٰ شخص ، وذٰلك النور قد يكون نبوة وقد يكون إمامة . انظر « الملل والنحل » (١/١٧٤ ـ ١٧٥) .

(٣) وهم أتباع العلباء بن ذراع الدوسي ، كان يزعم أن علياً أفضل من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وزعم أن علياً هو الذي بعث محمداً ، وادعىٰ أنه الإلـٰه ، وكان يقول بذم محمد صلى الله عليه وسلم ، وبعض أتباعه ، كما يقول بإلـٰهية محمد وعلي ، وبعضهم يزعم أن الإلـٰهية لأصحاب الكساء : محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين ، وقالوا : خمستهم شيء واحد ، والروح حالَّة فيهم بالسوية . انظر « الملل والنحل » (١/١٧٥ ـ ١٧٦) .

(٤) هم أتباع المغيرة بن سعيد العجلي ، ادعى الإمامة بعد محمد بن عبد الله بن الحسن النفس الزكية ، ثم ادعى النبوة وغلا في عليٍ غلواً لا يعتقده عاقل ، ثم قال بإلـٰهية الباقر ، وقال برجعته . انظر « الملل والنحل » (١/١٧٦ ـ ١٧٨) .

(٥) هم أصحاب أبي منصور العجلي ، وهو الذي عزا نفسه إلىٰ أبي جعفر الباقر ؛ فلما تبرأ منه وطرده ادعى الإمامة لنفسه ، وهو الذي يزعم أن علياً رضي الله عنه هو الكسف الساقط من ←

والخطابية [١] والكيالية [٢] والهشـــامية [٣] ، والنعمانية [٤] ، واليونسية [٥] ، والنصيرية الإسحاقية [٦] .

٢ ـ الكيسانية : وهم طائفة من الشيعة يقولون بإمامة محمد بن الحنفية ، ويعتقدون فيه اعتقاداً فوق حده ودرجته ، من إحاطته بالعلوم كلها ، واقتباسه من الحســنين الأســرار بجملتها من علــم التأويل والباطــن ، وعلم الآفاق والأنفس ، ويجمعهم القول : بأن الدين طاعة رجل ، حتىٰ إنهم فسروا الأركان الشــرعية من صلاة وصيــام وزكاة وحج بأنها رجال تلــزم طاعتهم ، فأدىٰ

← السماء ، إلىٰ غير ذٰلك من الترهات . انظر « الملل والنحل » (١٧٨/١ ـ ١٧٩) .

(١) هم أتباع محمد بن أبي زينب الأسدي أبو الخطاب ، ادعى الإمامة لنفسه بعد أن تبرأ منه جعفر الصادق ، وزعم أن الأئمة أنبياء ، ثم زعم أنهم آلهة ، وقال بإلـٰهية جعفر الصادق وإلـٰهية آبائه ، وأنهم أبناء الله وأحباؤه ، والإلـٰهية نور في النبوة ، والنبوة في الإمامة ، والعالم لا يخلو من هـٰذه الآثار والأنوار ، وله مزاعم أخرىٰ . انظر « الملل والنحل » (١٧٩/١ ـ ١٨١) .

(٢) أتباع أحمد بن الكيال ، وكان من دعاة أحد الأئمة المستورين ، ثم أبدع مقالةً في كل باب علمي ، علىٰ قاعدة غير مسموعة ولا معقولة ، ادعى الإمامة لنفسه بعد أن تبرؤوا ولعنوه ، وأمروا شيعتهم بمنابذته ، ثم ادعىٰ أنه القائم ، وله مذهب فاسد لا يساوي ذكره المداد الذي يكتب به . انظر « الملل والنحل » (١٨١/١ ـ ١٨٤) .

(٣) هم أتباع هشام بن الحكم ، وأتباع هشام بن سالم الجواليقي ، وقولهما في التشبيه غني عن ذكره ، وقد غلا هشام بن الحكم في علي فادعىٰ أنه إلـٰه واجب الطاعة ؛ أما هشام بن سالم : فكان يجوز الخطأ على الأنبياء ولا يجوزه على الأئمة . انظر تفصيل ذٰلك في « الملل والنحل » (١٨٤/١ ـ ١٨٦) .

(٤) هم أصحاب محمد بن النعمان أبو جعفر الأحول ، الملقب بـ (شيطان الطاق) ، وأتباعه يسمون بـ (الشيطانية) أيضاً ، والشيعة تقول : مؤمن الطاق . انظر « الملل والنحل » (١٨٦/١ ـ ١٨٦) .

(٥) أصحاب بن عبد الرحمـٰن القمي ؛ وهو من المشبهة ، وقد صنف كتباً في ذٰلك ، ويزعم أن الملائكة تحمل العرش ، والعرش يحمل الرب ، هـٰذه المسائل تحتاج إلىٰ تفصيل نفياً وإثباتاً ، وانظر « بيان تلبيس الجهمية » (٥٣٨/١) ففيه بحث مطول حول حمل العرش وحملته للرحمـٰن . انظر « الملل والنحل » (١٨٨/١ ـ ١٨٩) .

(٦) أصحاب محمد بن نصير النميري ، وهو من جملة غلاة الشيعة ، ويقولون بإلـٰهية علي ، وبعضهم بنبوته وشركته للنبي صلى الله عليه وسلم في رسالته .

ذٰلك بعضهـــم إلىٰ ترك القيام بالعبادة بعـــد الوصول إلىٰ طاعة الرجل ، وهم فرق أشهرها : المختارية [1] ، والهاشـــمية [2] ، والبيانية [3] ، والرزامية [4] .

٣ ـ **الإمامية** : وهم طائفة من الشيعة ، ويعرفون بـ (الاثني عشرية) نسبة إلىٰ عدد أئمتهم ، ويقولون بإثبات الإمامة لعلي نصاً ظاهراً وتعييناً صادقاً من غير تعريض بالوصف ، بل إشارة له بالعين ، ويقولون : بأن الإمامة في أولاد الحسين خاصة ، إلا أنهم يختلفون اختلافاً كبيراً في تعيين الأئمة بعد علي بنْ الحسين ، كما يقولون : بأنه ليس في الدين أمر أهم من تعيين الإمام ، ولهم شبهات يثبتون بها دعواهم ، وهم فرق أشهرهم : الباقرية [5] ،

---

(١) ينسبون إلى المختار الثقفي ، وكان خارجياً ثم صار زبيرياً ثم صار شيعياً ، وقال بإمامة محمد بن الحنفية ، وكان يقول بالبداء وبغيبة محمد بن الحنفية وبرجعته ، وقد ادعى النبوة وأنه يوحىٰ إليه ، وله سجع متكلف ، كان يلبس به على الناس فيما يدعي . انظر « الملل والنحل » (١٤٨/١ ـ ١٥٠) .

(٢) وهم القائلون بإمامة أبي هاشم بن محمد بن الحنفية انتقلت إليه من أبيه ، وقد بنوا مذهبهم على القول بالظاهر والباطن ، وأن لكل شخص روحاً ، ولكل تنزيل تأويلاً . . . إلىٰ غير ذٰلك ، وقد اختلفت هٰذه الطائفة بعد أبي هاشم وتنازعوا على الإمامة من بعده ، كل يزعم أنه الموصىٰ له ، ولم تثبت الوصية علىٰ قاعدة تعتمد . انظر « الملل والنحل » (١٠٥/١ ـ ١٥٣) .

(٣) هم أتباع بيان بن سمعان التميمي ، وقد زعم أن الإمامة انتقلت إليه من أبي هاشم ، ويعد من الغلاة الذين قالوا بإلـٰهية علي رضي الله عنه ، وقد ادعى النبوة ، وكانت نهايته علىٰ يد خالد بن عبد الله القسري . انظر « الملل والنحل » (١٥٢/١ ـ ١٥٣) .

(٤) أصحاب رزام بن رزم ، ادعوا أن أبا هاشم بن محمد بن الحنفية أوصىٰ بالإمامة لعلي بن عبد الله بن عباس ، ثم إلىٰ محمد بن علي ، وأوصىٰ محمد إلى ابنه إبراهيم الإمام وهو صاحب أبي مسلم الخراساني الذي دعا إليه وقال بإمامته ، وهم أيضاً من الغلاة الذين قالوا بإلـٰهية أئمتهم ، وقالوا بتناسخ الأرواح . انظر « الملل والنحل » (١٥٣/١ ـ ١٥٤) .

(٥) هم أتباع محمد الباقر بن علي زين العابدين ، ويعرفون بـ (الجعفرية) نسبة إلىٰ جعفر الصادق بن محمد الباقر ، حيث قالوا بإمامتهما بعد علي بن الحسين ، ومن توقف عند الباقر وقالوا برجعته عرفوا بـ (الباقرية) ، ومن قال برجعة جعفر وتوقف عنده سموا بـ (الجعفرية) ، ويطلق عليهم الواقفية ؛ لتوقفهم عند الباقر والصادق . انظر « الملل والنحل » (١٦٥/١ ـ ١٦٦) .

والناووسية[1] ، والأقطحية[2] ، والشمطية[3] ، والإسماعيلية[4] ، والموسوية[5] ، والاثنا عشرية[6] .

٤ ـ **الزيدية** : وهم المنتسبون إلىٰ زيد بن علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم ، وهم يرون الإمامة في أولاد علي من فاطمة ، ويجوزون لكل فاطمي عالم شجاع سخي خرج وطالب بالإمامة أن يكون إماماً واجب الطاعة ، سواء كان من أولاد الحسن أو من أولاد الحسين ، كما يجوزون خروج إمامين في قطرين ما داما يستجمعان الشروط المطلوبة ، ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة ، ويرون جواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل ، ويقولون : بأن علياً رضي الله عنه أفضل الصحابة ، إلا أن الخلافة فوضت إلىٰ أبي بكر ؛ لمصلحة رأوها وقاعدة دينية راعوها ، وكان قوله بصحة إمامة أبي بكر وعمر سبباً في تبرُّؤ شيعة الكوفة منه ورفضهم له فسموا

---

(١) هم أتباع رجل يقال له : ناووس ، وقيل : نسبوا إلىٰ قرية ناوسا ، وهم يقولون : إن الصادق حي لا يموت حتىٰ يظهر أمره ، وهو المهدي القائم ، الملل والنحل (١٦٦/١ ـ ١٦٧) .

(٢) نسبوا إلىٰ عبد الله بن جعفر الصادق المعروف بـ (الأقطح) ، ونسبوا إليه ؛ لأنهم يرون إمامته بعد أبيه جعفر الصادق ؛ لأنه أسن أولاده .

(٣) هم أتباع يحيى بن أبي شميط ، والإمام بعد جعفر الصادق هو ابنه محمد . انظر « الملل والنحل » (١٦٧/١) .

(٤) هم القائلون بإمامة إسماعيل بن جعفر الصادق بعد أبيه بنص منه واتفاق من أولاد جعفر ، وقد اختلفوا في موته ، فادعىٰ بعضهم أنه لم يمت ، وأنه إنما أظهر موته تقية من خلفاء بني العباس . انظر « الملل والنحل » (١٦٧/١) .

(٥) وهم القائلون بإمامة موسى بن جعفر بعد أبيه ، وأن جعفراً نص علىٰ إمامته ، وقد توقف بعضهم في موته وقالوا : لا ندري أمات أم لم يمت وسيخرج بعد الغيبة ، ويقال لهم : الواقفة . انظر « الملل والنحل » (١٦٨/١ ـ ١٦٩) .

(٦) هم طائفة من الشيعة الإمامية ، سموا بذٰلك ؛ لقولهم باثني عشر إماماً ، وهم متفقون علىٰ سوق الإمامة إلىٰ موسى الكاظم بن جعفر الصادق ، ثم يختلفون بعد ذٰلك فيمن بعده اختلافاً كبيراً وصل بالاستقراء إلىٰ إحدىٰ عشرة جماعة . انظر تفصيل أقوالهم في « الملل والنحل » (١٦٩/١ ـ ١٧٣) .

بـ (الرافضة) ، وقد افترق أصحابه إلىٰ ثلاثة فرق :

الجارودية[1] ، والسليمانية[2] ، والصالحية ، والبترية[3] ، **هٰذه هي أهم فرق الشيعة ، أو المنسوبين إلى التشيع .**

أما أثرهم في وضع الحديث : فقد أطبق العلماء علىٰ أن للشيعة أثراً بارزاً في الكذب ووضع الحديث ولم يخالف في ذٰلك أحد ، بل إن نفراً من الشيعة أنفسهم يقرون : بأن بعض من انتسب إليهم كان يفتري ويتقول علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم وآل بيته ، والاعتراف كما يقال : سيد الأدلة .

يقول ابن أبي الحديد : (إن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة ؛ فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفة في صاحبهم ، حملهم علىٰ وضعها عداوة خصومهم ؛ فلما رأت البكرية ما صنعت الشيعة وضعت لصاحبها أحاديث في مقابلة هٰذه الأحاديث ؛ فلما رأت الشيعة ما قد وضعت البكرية أوسعوا وضع الحديث)[4] .

---

(١) الجارودية أصحاب أبي الجارود زياد بن أبي زياد ، وهم يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نص علىٰ إمامة علي بالوصف دون التسمية ، ويخالفون مذهب الزيدية في تكفير الصحابة لمبايعة أبي بكر ، الملل والنحل (١٥٧/١ ـ ١٥٨) .

(٢) أتباع سليمان بن جرير ، وهم يقولون : إن الإمامة شورىٰ ، ويصح أن تنعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين ، وتصح للمفضول مع وجود الأفضل ، ويثبتون إمامة أبي بكر وعمر وإن كان أخطؤوا في تولية أبي بكر رضي الله عنه إلا أنهم لا يؤاخذون علىٰ خطئهم ، كما أنهم كفروا عثمان رضي الله عنه للأحداث التي أحدثها ، وكفروا عائشة وطلحة والزبير لمحاربتهم علياً ، وخالفوا سائر الشيعة في القول بالبداء والتقية . انظر « الملل والنحل » (١٥٩/١ ـ ١٦٠) .

(٣) أما الصالحية : فهم أتباع صالح بن الحسين بن حي ، وأما البترية : فهم أتباع كثير النوى الأبتر ، وهم متفرقون في المذهب ، ويوافقون السليمانية في كثير مما ذهبوا إليه ، ويخالفونهم في أمر عثمان رضي الله عنه ، فهم متوقفون فيه للتعارض بين فعله وما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضله . انظر « الملل والنحل » (١٦١/١ ـ ١٦٢) .

(٤) السنة ومكانتها في التشريع (٩٣) ، السنة قبل التدوين (١٩٥) ، نقلاً عن « شرح نهج البلاغة » .

وهاك أقوال بعض أئمة الحديث المعتد بأقوالهم يصرحون بدور الشيعة في وضع الحديث :

يقول الإمام الشافعي : (وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة ؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم) ، وحكي أن هـٰذا مذهب ابن أبي ليلىٰ وسفيان الثوري ، وروي مثله عن أبي يوسف القاضي [١] .

وأخرج الخطيب بإسناده إلىٰ حرملة بن يحيىٰ قال : (سمعت الشافعي يقول : لم أر أحداً من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة) [٢] .

ورویٰ أيضاً بإسناده إلىٰ علي بن الجعد قال : (سمعت أبا يوسف يقول : أجيز شهادة أهل الأهواء أهل الصدق منهم إلا الخطابية والقدرية ، قال أبو أيوب : سئل إبراهيم عن الخطابية فقال : صنف من الرافضة) [٣] .

كما روى الخطيب أيضاً بسنده إلى ابن المبارك قال : (سأل أبو عصمة أبا حنيفة ممن تأمرني أن أسمع الآثار ؟ قال : من كل عدل في هواه إلا الشيعة ؛ فإن أصل عُقَدهم تضليل أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم) [٤] .

وقال يونس بن عبد الأعلىٰ : (قال أشهب : سئل مالك رضي الله عنه عن الرافضة ؟ فقال : لا تكلمهم ولا ترو عنهم ؛ فإنهم يكذبون) [٥] .

وقال يزيد بن هارون : (يكتب عن كل مبتدع إذا لم يكن داعية إلا الرافضة ؛ فإنهم يكذبون) [٦] .

---

(١) الكفاية (١٢٠) .
(٢) الكفاية (١٢٦) ، المنتقىٰ (٢٣) .
(٣) الكفاية (١٢٦) .
(٤) الكفاية (١٢٦) .
(٥) المنتقىٰ (٢٣) .
(٦) المنتقىٰ (٢٣) .

وقال شريك : (احمل العلم عن كل من لقيته ، إلا الرافضة ؛ فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً)[1] .

وقال أيضاً : (أدركت الناس وما يسمونهم إلا الكذابين ؛ يعني : أصحاب المغيرة بن سعيد)[2] .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (وأما الرافضة : فأصل بدعتهم عن زندقة وإلحاد ، وتعمُّد الكذب كثير فيهم ، وهم يقرون بذٰلك ؛ حيث يقولون : ديننا التقية ، وهو أن يقول أحدهم بلسانه خلاف ما في قلبه ، وهٰذا هو النفاق)[3] .

وقال الذهبي : (والرافضة يقرون بالكذب حيث يقولون : ديننا التقية ، وهٰذا هو النفاق ، ثم يزعمون أنهم هم المؤمنون ويصفون السابقين الأولين بالردة والنفاق ، كما قيل : رمتني بدائها وانسلت)[4] .

هٰذه بعض الآثار الواردة عن سلف الأمة وخلفها تجاه الشيعة وأثرهم في وضع الحديث ، ولو أمعنا النظر لرأينا أن ثمة مؤثرات حدت بكثير من منتسبي الشيعة إلى الوضع في الحديث ، وهٰذه المؤثرات يمكن تقسيمها إلىٰ قسمين :

أ ـ مؤثرات خارجية .

ب ـ مؤثرات داخلية .

أ ـ المؤثرات الخارجية ، وتتمثل فيما يلي :

١ ـ انخراط الكثير من أعداء الإسلام بعد أن تظاهروا بالدخول فيه

---

(١) المنتقىٰ (٢٣) .

(٢) المنتقىٰ (٢٤) والمراد بهم المغيرية ؛ وهم طائفة من الغلاة سبقت الإشارة إليهم قريباً .

(٣) منهاج السنة (٦٨/١) .

(٤) المنتقىٰ (٢٤) .

في صفوف كثير من الشيعة وانتحلوا مذهبهم ، وتظاهروا بحب آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم يهدفون بذٰلك إلىٰ نشر آرائهم الباطلة ، وبث نظرياتهم المعادية للإسلام ، فاتخذوا التشيع ستاراً يعملون من خلفه ؛ لتحقيق أهدافهم والوصول إلىٰ مآربهم ، وقد استغلوا مكانة آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفوس المسلمين ، وبعدهم عن السلطة بعد تنازل الحسن عن الحكم ، فأشعلوا نار الفتنة وأذكوها حتى اشتد أوارها باسم آل البيت ليبلغوا ما أرادوا ، فلم يكتفوا بتفريق كلمة المسلمين ـ حيث غدوا يشتم بعضهم بعضاً ، ويلعن بعضهم بعضاً ، بل يضرب بعضهم رقاب بعض ـ حتىٰ بثوا تعاليمهم المخالفة صراحة للإسلام ، فسووا بين الأئمة والأنبياء ، بل جعل بعضهم الأئمة آلهة عبدوها من دون الله ، وطعنوا في الذات العلية ، وجعلوها مكاناً (لو قيل : مصدراً) للجهل والتناقض . . . وما تعدُّدُ طوائف غلاة الشيعة والمبادئ التي نادوا بها إلا دليل قاطع علىٰ أن دعاة هٰذه الطوائف قوم انتحلوا الإسلام بقصد هدمه وإفساده ، ولما كان من الصعب الجهر بهٰذه الآراء ابتداءً ؛ فقد زملوها ثوب التشيع ، ودثروها حب آل البيت ، فتقولوا علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلىٰ أئمة أهل البيت ما لم يقولوا ، وألصقوا بهم ما برأهم الله منه مما صدح به اليهود ، ودعا إليه النصارىٰ واعتقده أصحاب الأديان الوثنية ، ولا أدل علىٰ ما أقول من تزعم ابن سبأ والمغيرة بن سعيد ومحمد بن أبي زينب أبي الخطاب وغيرهم من أمثالهم ، ممن كانوا طالع سوء على الشيعة الذين اتبعوهم وجعلوهم أئمة لهم ، بهم يهتدون ، وعلىٰ سننهم يستنون .

٢ ـ انتحال بعض الكذابين والفسقة مذهب التشيع ، والقيام بالدعوة

لبعض أئمة آل البيت والأخذ بثأرهم ، وإنما غرضهم من ذٰلك الوصول إلى السلطة والحياة في ظل الإمرة ، وقد سوغوا لأنفسهم الكذب ووضع الحديث والحض عليه ، بل تجاوز الأمر في ذٰلك حتى ادعوا الإمامة ، بل النبوة ، ويكفي في ذٰلك مثالاً قيام المختار الثقفي الكذاب الذي طلب من بعض الصحابة وأبنائهم أن يقووه بأحاديث يضعونها علىٰ لسان الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ ليبلغ بها الوصول إلى الإمارة والسلطة ، وقد سبقت الإشارة إلىٰ ذٰلك عند الكلام علىٰ بداية الوضع [1] .

ب ـ المؤثرات الداخلية :

وهي تتمثل في بعض آراء انفرد بها الشيعة ، ومحور هٰذه الآراء يتعلق بالإمامة وغيرها ؛ إذ يترتب على ادعائها لبعض رجال آل البيت الوقوع في الكذب من حيث يشعرون أو لا يشعرون .

١ ـ فقد جعلوا شرط الإمامة الأفضلية ، وقالوا بأفضلية علي رضي الله عنه على الإطلاق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يكتفوا بما صح من الآثار في فضله حتى اختلقوا أحاديث يؤكدون فيها ذٰلك ؛ فوضعوا أحاديث تبين المادة التي خلق منها تدل علىٰ ميزته وفضله [2] ، كما وضعوا أحاديث في سبقه للإسلام واستقرار الإيمان في قلبه قبل غيره [3] ، ووضعوا أحاديث تنص علىٰ أنه خير الناس مطلقاً ، ويكفرون من ينكر ذٰلك [4] ، ووضعوا أحاديث توعد من لا يحبه فضلاً عمن يبغضه ويشنؤه [5] .

---

(١) انظر (١/٢٥٩) .

(٢) انظر « الموضوعات » (١/٣٣٩ ـ ٣٤٠) ، و« اللآلىء المصنوعة » (١/٣٢٠ ـ ٣٢١) .

(٣) الموضوعات (١/٣٤٠ ـ ٣٤١) .

(٤) الموضوعات (١/٣٤٧ ـ ٣٤٩) .

(٥) الموضوعات (١/٣٨٥ ـ ٣٨٦) .

٢ ـ كما اقتضىٰ إثباتهم الوصية له من رسول الله صلى الله عليه وسلم التقول عليه : بأن وضعوا أحاديث تنص علىٰ أنه وارثه وأنه وصيه من بعده[١] ، ولما عورضوا في دعواهم هٰذه بإجماع الصحابة علىٰ أبي بكر وعمر ومبايعتهم لهما حكموا بتخطئة الصحابة أو بكذبهم ، بل تجرأ بعضهم فحكم بكفرهم ـ مع أن الله تعالىٰ صرح بأنه رضي عنهم ـ وأن علياً رضي الله عنه نص بالوصية لمن بعده ، وكذٰلك كل إمام ينص علىٰ من بعده .

٣ ـ كما أن دعواهم بأن الأئمة محيطون بالأحكام المتعلقة بأفعال العباد ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم لقنهم إياها ، سواء فيما وقع أو فيما سيقع ، وأن معرفة هٰذه الأحكام مما استأثر الأئمة به ، فلا يعلمها غيرهم إلا من طريقهم ، كل هٰذا سوغ لبعض من انتسب إليهم أن يضع في ذٰلك أحاديث ينسبها إليهم ، ويسلسل إسناده بأئمتهم ، فقد اشتهر لدىٰ أئمة الحديث نسخ موضوعة ، ألصقت بآل البيت ؛ من ذٰلك :

١ ـ نسخة أحمد بن عامر بن سليمان الطائي عن آل البيت .

٢ ـ نسخة محمد بن سهل بن عامر البجلي عن موسى الرضا عن آبائه .

٣ ـ نسخة أحمد بن علي بن صدقة عن علي بن موسى الرضا عن آبائه .

وغير ذٰلك من النسخ التي حكم عليها الجهابذة بالوضع والكذب[٢] .

٤ ـ كما أن قول الشيعة بالبداء قد سوغ لبعض المنتسبين منهم الوضع والكذب علىٰ الله عز وجل ، وعلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛

---

(١) الموضوعات (١/٣٤٦ ـ ٣٤٧) ، اللآلئ (١/٣٧٤ ـ ٣٧٨) .

(٢) انظر « الموضوعات » (١/١٢٩) ، و« اللآلئ » (١/٣٧٧) ، وانظر المبحث الذي أفردته للكلام على النسخ الموضوعة .

فإذا كشـف أمره ، وبدت عورته ، وأسـقط في يده ، زعم أنه بدا لله غير ما أخبر [1] .

٥ ـ زيادة علىٰ ذٰلك : فإن قول بعضهم : إن الأئمة يحيطون بعلم الظاهر والباطن ، سوغ لبعض أدعيائهم أن ينسبوا إلىٰ أئمتهم كل تفسير للقرآن الكريم متعسف أو تأويل متكلف ؛ زعماً منهم أن ذٰلك تأويل الباطن المتلقىٰ عن أئمتهم .

كل هٰذه المبادئ وغيرها مما انفرد به الشيعة سوغت لبعضهم الوضع في الحديث ، والتقول علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلىٰ أئمة آل البيت ، ولم يقتصر وضع الشيعة علىٰ هٰذه المسائل ، بل تجاوز الأمر إلىٰ مسائل أخرىٰ يتلخص **أهمها فيما يلي** :

أ ـ الوضع في مثالب الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وقذفهما بالظلم ، والحط من قدرهما وفضلهما ، وادعاء إساءتهما لعلي وآل بيته مما لا يخفىٰ كذبه ، وقد أشار ابن أبي الحديد إلىٰ كذب الشيعة في ذٰلك فقال : (فأما الأمور الشنيعة المستهجنة التي تذكرها الشيعة من إرسال قنفذ إلىٰ بيت فاطمة . . . وأن عمر ضغطها بين الباب والجدار وجعل في عنق علي حبلاً يقاد به ؛ فكله لا أصل له عند أصحابنا ، ولا يثبته أحد منهم ، ولا رواه أهل الحديث ولا يعرفونه ، وإنما هو شيء تنفرد الشيعة بنقله) [2] ، وقد ألفت كتب في مثالب الشيخين لو بحثنا عن مؤلفيها لوجدناهم من الشيعة .

---

(١) انظر « الملل والنحل » (١/١٤٨ ـ ١٤٩) ، في تفسير البداء ، وقد أشار إلى الأسباب التي حملتهم على القول بالبداء .

(٢) السنة قبل التدوين (١٩٩) ، نقلاً عن « شرح نهج البلاغة » لابن أبي الحديد .

ب ـ لم يكتف الشيعة بالنيل من معاوية رضي الله عنه بلعنه أو شتمه أو الطعن فيه لمحاربته علياً رضي الله عنه ، حتىٰ وضعوا أحاديث علىٰ لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر فيها بقتله[١] ، ويوعده علىٰ ولايته[٢] ، ويدعو عليه وعلىٰ عمرو بن العاص بالإركاس والدع في النار[٣] ، بل لم يقتصروا علىٰ ذٰلك حتىٰ ألحقوا بني أمية كلهم ، وتقولوا علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : إن الله عناهم بقوله : ﴿ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِي ٱلْقُرْءَانِ ﴾[٤] .

كل هٰذا وغيره يبين لنا أثر الشيعة في الوضع في الحديث ، وأجدني غير غالٍ إذا قلت : إن الشيعة كان لها نصيب أوفر[٥] في ذٰلك ، وكتب الموضوعات أكبر شاهد علىٰ هٰذا القول ، والله أعلم .

٣ ـ الجهلة والفسقة من المنتسبين لأهل السنة وأثر بعض في وضع الحديث .

وإنما أعني بهٰؤلاء الفسقة والجهلة : بعض من انتسب للجمهور الذين لم تنحرف بهم الأهواء يمنة وشملة ؛ إذ سبق الكلام على الخوارج وأثرهم في وضع الحديث .

أما دور هٰذه الطائفة من الناس : فالمتتبع لكتب الحديث ـ خاصة ما

---

(١) والحديث هو : « إذا رأيتم معاوية يخطب علىٰ منبري هٰذا فاقتلوه » انظر « الموضوعات » (٢/٢٤ ـ ٢٦) .

(٢) الحديث طويل ، والمقصود منه قوله : « كيف بك إذا وليت حقباً تتخذ السيئة حسنة والقبيح حسناً ، يربو فيها الصغير ، ويهرم فيها الكبير ، أجلك يسير وظلمك عظيم » ، الموضوعات (٢/٢٨) .

(٣) الموضوعات (٢/٢٨) .

(٤) سورة الإسراء : (٦٠) .

(٥) بل لو قيل : أوفر نصيب لما أظن يكون الأمر مبالغاً فيه .

اختصت بتدوين الأحاديث الموضوعة والمكذوبة ـ سيرىٰ أن بعض الجهلة والفسقة ممن أخذته العزة بالإثم وقابلوا الشر بمثله قد ولجوا في حمأة الوضع ومستنقعات الكذب ، فقابلوا الشيعة في ثلبها الشيخين والنيل من معاوية ومن كان معه ، فوضعوا أحاديث في فضل الشيخين ، حيث رأوا أن الفضائل الثابتة لهما غير كافية لمجابهة ذٰلك السيل من بهت الشيعة وانتقاصهم أبا بكر وعمر ، فتقولوا علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل ، ووضعوا أحاديث أفردت في فضائل أبي بكر ، وأخرىٰ في فضائل عمر ، وثالثة في فضلهما معاً ، ورابعة في فضلهما مع عثمان رضي الله عنه .

ومن ذٰلك : ادعاؤهم في أبي بكر أنه فضّل في المادة والروح التي خُلق منها[1] ، وأن الله تعالىٰ يتجلىٰ له خاصة ، وأن حبه سبب في دخول الجنة ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم نص علىٰ خلافته من بعده ، وحض العباس وعلياً رضي الله عنهما علىٰ طاعته والامتثال له[2] . . . إلىٰ غير ذٰلك مما وضعوه انتصاراً لأبي بكر مع أنه رضي الله عنه غني عن ذٰلك كله[3] ، كما وضعوا أحاديث في فضائل عمر رضي الله عنه[4] ، وأحاديث في فضائل عثمان رضي الله عنه[5] ، فمِمَّا وضعوه عليه صلى الله عليه وسلم : « يا علي ؛ إن الله أمرني أن أتخذ أبا بكر والداً ، وعمر مشيراً ، وعثمان سنداً ، وأنت يا علي ظهيراً ، أنتم أربعة قد أخذ الله

(١) الموضوعات (١/٣١٠ ـ ٣١٢) .
(٢) الموضوعات (١/٣٠٤ ـ ٣٠٨) .
(٣) الموضوعات (١/٣١٥ ـ ٣١٧) .
(٤) انظر الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي مما وضع في فضائل أبي بكر غير ما أشرت إليه ، في « الموضوعات » (١/٣١٧ ـ ٣١٩) .
(٥) الموضوعات (١/٣٢٠ ـ ٣٢١) .

لكم الميثاق في أم الكتاب ، لا يحبكم إلا مؤمن تقي ، ولا يبغضكم إلا منافق شقي ، أنتم خلفاء أمتي ، وعقد ذمتي ، وحجتي علىٰ أمتي »[1] ، ومن ذٰلك قوله : « إذا كان يوم القيامة نادىٰ مناد تحت العرش : أين أصحاب محمد ؟ فيؤتىٰ بأبي بكر وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم ، فيقال لأبي بكر : قف علىٰ باب الجنة فأدخل من شئت برحمة الله ، ورُدَّ من شئت بعلم الله عز وجل ، ويقال لعمر : قف على الميزان فثقل من شئت برحمة الله ، وخفف من شئت بعلم الله ، قال : ويكسىٰ عثمان بن عفان حلتين ، فيقال له : البسهما ؛ فإني خلقتهما وادخرتهما حين أنشأت خلق السمٰوات والأرض ، ويعطي علي بن أبي طالب رضي الله عنه عصا عوسج من الشجرة التي خلقها الله تعالىٰ بيده في الجنة فيقال له : ذُد الناس عن الحوض »[2] ، إلىٰ غير ذٰلك من الافتراءات التي هي من أبرد الكذب[3] .

كما أن بعض الجهلة والفسقة من المنتسبين لأهل السنة قابل ما وضعته الشيعة في ذم معاوية بن أبي سفيان فزعموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعله ثالث الأمناء بعده وبعد جبريل[4] ، وأن الله تعالىٰ خصه بقلم من ذهب دون سائر كتبة الوحي ، أهداه إليه[5] ، كما زعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه سهاماً[6] ، وقيل : سفرجلاً[7] ، ووعده أن

---

(١) الموضوعات (٤٠٢/١) .

(٢) الموضوعات (٤٠٣/١) .

(٣) الموضوعات (٤٠٣/١ ـ ٤٠٥) .

(٤) الموضوعات (١٦/٢ ـ ٢٠) .

(٥) الموضوعات (١٥/٢ ـ ١٦) .

(٦) الموضوعات (٢٠/٢ ـ ٢٢) .

(٧) الموضوعات (٢٢/٢ ـ ٢٣) .

يلقاه بهن في الجنة ، إلىٰ غير ذٰلك من الأحاديث التي يلمح فيها الناظر أنها افتراء محض[1] .

وهٰكذا نرىٰ أن هٰذه الخصومات كان لها أثر بيِّن في وضع الحديث والكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٤ ـ الخلافات والمذاهب العقدية .

جاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى الناس بالمحجة البيضاء ، ودعاهم إلى العقيدة السمحاء ، وعود أصحابه على الإيمان بما جاء من الله تعالىٰ إيماناً مطلقاً ، وخاصة فيما يتعلق بذات الله تعالىٰ وأسمائه وصفاته ، وحضهم على التسليم والرضا بما قدر الله وقضىٰ ، ونهاهم عن التكلف والخوض فيما سكت عنه رحمة بهم من غير نسيان .

وهٰكذا انتقل صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلىٰ والصحابة رضوان الله عليهم علىٰ ما عودهم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم سائرون ، ولتعاليمه متبعون ، ويؤمنون بما جاء في كتاب الله ، وبما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جملة وتفصيلاً ، يثبتون لله ما أثبته لنفسه ، وينفون عنه ما نفاه ، ولا يقفون ما ليس لهم به علم ، ولا يتكلفون في بحث ما لم يؤمروا ببحثه ، ولا يحكمون في المسألة حتىٰ تقع .

وهٰكذا سار السلف حتىٰ إذا اتسعت رقعة الإسلام ، ودخل الناس فيه جماعات ووحداناً سوقة وملوكاً ، جهلة ومتعلمين ، وانتقلت بعض حضاراتهم ومعارفهم إلى الأوساط الإسلامية ، فأثر المسلمون فيمن انضم إلىٰ صفوفهم كما تأثروا ببعض معارفهم ، وبدأت بعض البدع تظهر على الصعيد الإسلامي ، وكلما استقرت بدعة واتسعت رقعتها أعقبتها بدعة أخرىٰ .

---

(١) الموضوعات (٢/٢٣ ـ ٢٦) .

ففي أواخر عصر الصحابة أيام إمرة ابن الزبير وعبد الملك بن مروان ظهرت بدعة القدرية المرجئة ، ثم بزغت بدعة الجهمية المشبهة الممثلة مع بداية عصر التابعين ، ثم أتبع ذٰلك بدعة القول بخلق القرآن . . . إلىٰ غيرها من البدع التي كان ميدانها العقيدة الإسلامية .

ومما زاد في سعيرها واشتداد أوارها تبني بعض الخلفاء والأمراء والولاة لهٰذه البدع ، وحمل الناس عليها ، وعقد المناظرات العميقة بين فرسانها ، وهٰذه المناظرات وإن كان فيها شحذ للأذهان وصقل للعقول ، وتفتيق للأفكار ، وسعة أفق للألباب إلا أن تمكن رؤوس أهل البدع منها ، وحظوتهم عند بعض الخلفاء ، وتسلمهم زمام الأمور في إدارتها فتح على المجتمع الإسلامي باباً من الفتن أسهم في تمزيق كيانه .

كما أنها ضخمت الجانب النظري المجرد على الجانب العملي الذي كان منهج الصحابة والرعيل الأول ؛ حيث وقفوا عند النصوص ، وامتثلوا أمر الله تعالىٰ ، عملوا بالمحكم ، وآمنوا بالمتشابه ، وفوضوا أمر كيفيتها إلى الله تعالىٰ دون تأويل أو تمثيل أو تشبيه أو تعطيل ، فحافظوا بذٰلك علىٰ صفاء العقيدة وإشراقها في حين أضاع أرباب الكلام ذٰلك الوضوح والصفاء بجدالهم الذي لم يزده توضيحهم إلا غموضاً وتعليلهم إلا تخبطاً .

وهرع كل فريق إلى القرآن يلتمس فيه بغيته ، ويفتش فيه عن حاجته ؛ فلما أعوزهم أن يجد كل فريق طلبته ، نقبوا في السنة لعلهم يهتدون ، ولجأ قليلو الورع منهم والفاسقون إلى الوضع في الحديث تأييداً لبدعتهم ، وانتصاراً لمذهبهم ، **والبدع التي أحدثت كثيرة** ، إلا أنه **يمكن حصر أصحابها في ثلاثة طوائف رئيسية هي** :

أ ـ المعتزلة [1] .

ب ـ الجبرية [2] .

ج ـ الصفاتية [3] .

---

(١) نسبوا إلىٰ ذٰلك ؛ لاعتزال رئيسهم واصل بن عطاء مجلس شيخه الحسن البصري ، ويسمون (**أصحاب العدل والتوحيد**) ، ويلقبون بـ (**القدرية**) ، وأهم مبادئهم القول : بأن العبد خالق لأفعاله ، وأن كلام الله مخلوق ، وأن مرتكب الكبيرة مخلد في النار ، وأن أصول المعرفة وشكر النعمة والحسن والقبح تجب معرفتهما بالعقل ، **وهم فرق** ؛ أهمها : **الواصلية** نسبة إلىٰ واصل بن عطاء ، **والهذيلية** أصحاب أبي الهذيل العلاف ، **والنظامية** أصحاب إبراهيم بن سيار النظام ، **والخابطية** أتباع أحمد بن خابط ، **والحدثية** أصحاب الفضل الحدثي ، **والبشرية** أتباع بشر بن المعتمر ، **والمعمرية** أصحاب معمر بن عباد السلمي ، **والمرادية** أصحاب عيسى بن صبيح أبو موسى المردار ، **والثمامية** ينسبون إلىٰ ثمامة بن أشرس النميري ، **والهشامية** أصحاب هشام بن عمرو القوطي ، **والجاحظية** نسبة إلىٰ أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، **والخياطية** أصحاب أبي الحسن بن أبي عمرو الخياط ، **والجبائية** أصحاب أبي محمد بن عبد الوهاب الجبائي ، **والبهشمية** نسبة إلىٰ أبي هاشم عبد السلام الجبائي . انظر تفاصيل مذاهبهم والكلام علىٰ طوائفهم في « الملل والنحل » (١/٤٣ ـ ٨٥) .

(٢) سموا بذٰلك ؛ لأنهم ينفون الاختيار في فعل العبد ، ويضيفون أفعاله إلى الرب ، ويرون أن العبد مجبور في أفعاله ، كما يذهبون إلىٰ نفي صفات الباري جل وعلا ؛ لأنه في رأيهم لا يجوز أن يوصف بصفة يوصف بها خلقه ، وأن حركات أهل الخلود تنقطع ، وأن الجنة والنار تفنيان بعد دخول أهلهما فيهما ، وأنه يكفي في الإيمان الإقرار بالقلب ، وأن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل ؛ **وهم شيع** ، وأهمها : **الجهمية** : نسبة إلىٰ جهم بن صفوان ، **والنجارية** أتباع الحسين بن محمد النجار ، **والضرارية** أتباع ضرار بن عمرو وحفص الفرد . انظر « الملل والنحل » (١/٨٥ ـ ٩١) .

(٣) ونسبوا إلى الصفات ؛ لأنهم يثبتون الصفات الأزلية لله تعالىٰ ؛ **وهم فرق** : **منهم** من يثبت له بعض الصفات ويؤول بعضها ، **ومنهم** من قال بتشبيه الباري تعالىٰ ببعض مخلوقاته تعالى الله عن ذٰلك علواً كبيراً ، **وأهم فرقهم الأشعرية** ، نسبوا إلىٰ أبي الحسن الأشعري ، **والمشبهة** ، **والكرامية** أصحاب عبد الله بن محمد بن كرام . انظر تفصيل أقوالهم في « الملل والنحل » (١/٩٢ ـ ٩٣) .
وممن يطلق عليه مصطلح الصفاتية : أهل السنة والجماعة أتباع السلف الصالح ، من الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن سار علىٰ نهجهم إلىٰ يوم الدين ، باعتبار إثباتهم للصفات في مقابل المعتزلة النفاة والجهمية المعطلة ، فهم يثبتون جميع الأسماء والصفات الواردة في الكتاب والسنة الصحيحة ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ولا تكييف ولا تمثيل ، إثباتاً بلا تمثيل ، وتنزيهاً بلا تعطيل . د . حميد نعيجات .

وكل طائفة منهم شيع وأحزاب ، وقد تجلىٰ أثرهم في وضع الحديث **في نقاط ثلاث :**

١ ـ وضع أحاديث تؤيد مذهبهم ، وتنص علىٰ صحة بدعتهم ، فقد وضعت القدرية حديث : « إذا كان يوم القيامة جمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد ، فالسعيد من وجد لقدمه موضعاً ، فينادي منادٍ من تحت العرش : ألا من برأ ربه من ذنبه فليدخل الجنة »[١] .

وقد وضع في مقابلة هٰذه الأحاديث من المخالفين لهم أحاديث يؤيدون بها مذهبهم ؛ منها حديث طويل ذكروا فيه خصومة لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما في القدر ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرهم بأن جبريل وميكائيل وقعا في الخصومة نفسها ، وأنه صلى الله عليه وسلم قضىٰ فيها بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بقضاء إسرافيل بين جبريل وميكائيل فقال : « أوجب القدر خيره وشره ، وضره ونفعه ، وحلوه ومره ، فهٰذا قضائي بينكما » ، ثم ضرب علىٰ كتف أبي بكر أو فخذه ـ وكان إلىٰ جنبه ـ فقال : « يا أبا بكر ؛ إن الله لو لم يشأ أن يعصىٰ ما خلق إبليس » ، فقال أبو بكر : (أستغفر الله ، كانت مني يا رسول الله زلة أو هفوة ، لا أعود لشيء من هٰذا . . .) الحديث[٢] .

وغير ذٰلك من الأحاديث التي علىٰ سيرة هٰذا .

كما وضعت المرجئة أحاديث تقوي بها بدعتها ؛ مثل حديث : قدم وفد ثقيف علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : جئناك نسألك عن الإيمان أيزيد أو ينقص ؟ قال : « الإيمان مثبت في القلوب كالجبال

---

(١) الموضوعات (١/٢٧٢) .

(٢) الموضوعات (١/٢٧٣ ـ ٢٧٤) .

الرواسي ، وزيادته ونقصانه كفر »[1] ، ونحوه في الأحاديث[2] .

وقد جاراهم بعض الجهلة من أهل السنة فوضعوا أحاديث على النقيض من ذلك ؛ فقد وضعوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث : « الإيمان قول وعمل يزيد وينقص »[3] .

ووضعوا أحاديث في الرد على الجهمية الذين قالوا بخلق القرآن ، من ذلك : « كل ما في السموات والأرض وما بينهما فهو مخلوق غير الله والقرآن ، ذلك أنه كلامه منه بدأ وإليه يعود ، وسيجيء أقوام من أمتي يقولون : القرآن مخلوق ؛ فمن قاله منهم كفر بالله العظيم ، وطلقت امرأته من ساعته ؛ لأنه لا ينبغي لمؤمنة أن تكون تحت كافر ، إلا أن تكون سبقته بالقول »[4] .

كما وضعت طائفة منهم حديث : « إن من تمام إيمان العبد الاستثناء ، أن يستثني فيه »[5] .

وقد وضع المخالفون لذلك حديث : « إن أمتي على الخير ما لم يتحولوا عن القبلة ، ولم يستثنوا في إيمانهم . . . » الحديث[6] .

وحديث : « كما لا ينفع مع الشرك شيء ، كذلك لا يضر مع الإيمان شيء »[7] .

٢ ـ ذهب بعضهم إلى وضع أحاديث في ذم أصحاب تلك البدع التي نصوا عليها ، وقذف أهلها بالكفر ، ووصفهم بأقذع الصفات ، وإيعادهم

---

(١) الموضوعات (١٣١/١) .

(٢) الموضوعات (١٣١/١ ـ ١٣٣) .

(٣) الموضوعات (١٢٩/١ ـ ١٣٠) .

(٤) الموضوعات (١٠٧/١) .

(٥) الموضوعات (١٣٥/١) .

(٦) الموضوعات (١٣٥/١) .

(٧) الموضوعات (١٣٦/١) .

بالخلود في النار ، فمما وضعوا الحديث السابق ذكره آنفاً فيمن قال بخلق القرآن ، وكذٰلك حديث : « صنفان من أمتي لا تنالهما شفاعتي ، المرجئة والقدرية » ، قيل : يا رسول الله ؛ من القدرية ؟ قال : « قوم يقولون : لا قدر » ، قيل : فمن المرجئة ؟ قال : « قوم يكونون في آخر الزمان إذا سئلوا عن الإيمان يقولون : نحن مؤمنون إن شاء الله »[1] .

وكذٰلك حديث : « من قال : الإيمان يزيد وينقص ؛ فقد خرج من أمر الله ، ومن قال : أنا مؤمن إن شاء الله ؛ فليس له في الإسلام نصيب »[2] .

وكذٰلك حديث : « ما كانت زندقة إلا وأصلها التكذيب بالقدر »[3] .

وحديث : « إن لكل أمة يهوداً ، ويهود أمتي المرجئة »[4] .

وحديث : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المرجئة فقال : « لعن الله المرجئة ؛ قوم يتكلمون على الإيمان بغير عمل ، وأن الصلاة والزكاة والحج ليست بفريضة ؛ فإن عمل فحسن ، وإن لم يعمل فليس عليه شيء »[5] .

كما أن بعض مخالفي هٰذه البدع وضعوا أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يبين فيها ما تختص به كل طائفة من قول ، وسوىٰ بينهم في الوعيد والعقوبة ، فقد رووا عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله لعن أربعة علىٰ لسان سبعين نبياً » ، قلنا : من هم يا رسول الله ؟ قال : « القدرية والجهمية والمرجئة والروافض » ،

---

(١) الموضوعات (١/١٣٤) .

(٢) الموضوعات (١/١٣٥) .

(٣) الموضوعات (١/٢٧٤) .

(٤) الموضوعات (١/٢٧٦) .

(٥) الموضوعات (١/٢٧٦ ـ ٢٧٧) .

قلنا : يا رسول الله ؛ ما القدرية ؟ قال : « الذين يقولون : الخير من الله ، والشر من إبليس ، ألا إن الخير والشر من الله » ، قال : « فمن قال غير ذٰلك فعليه لعنة الله » ، قلنا : يا رسول الله ؛ فما الجهمية ؟ قال : « الذين يقولون : إن القرآن مخلوق ، ألا إن القرآن غير مخلوق ، فمن قال غير ذٰلك فعليه لعنة الله » ، قلنا : يا رسول الله ؛ فما المرجئة ؟ قال : « الذين يقولون : الإيمان قول بلا عمل » ، قلنا : يا رسول الله ؛ فما الروافض ؟ قال : « الذين يشتمون أبا بكر وعمر ، ألا فمن أبغضهما فعليه لعنة الله »[1] .

وكذٰلك وضعوا حديث : « المرجئة والقدرية والروافض والخوارج يسلب منهم ربع التوحيد ، فيلقون الله عز وجل كفاراً خالدين مخلدين في النار »[2] ، إلىٰ غير ذٰلك من الأحاديث التي لا يشك من له أدنىٰ مسكة من عقل أنها متقوَّلة علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما أوردته غيض من فيض ، كل ذٰلك يدل علىٰ أن الخلافات الكلامية والمذاهب العقدية كان لها أثر واضح على الوضع في الحديث ، والتخرص علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٥ ـ الخلافات والمذاهب الفقهية .

كما ظهر لنا مما سبق اختلاف الناس وتفرقهم في بعض المسائل العقدية ، فقد كان اختلافهم في المسائل الفرعية والتطبيقات العملية أكثر ، لا سيما وأن الشارع وكل إلى الفقهاء المجتهدين استنباط بعض المسائل الفرعية ، بعد أن وضع لهم الأصول الكلية حسب وسائل يتبعونها ، ومسائل يراعونها ، فأدىٰ ذٰلك إلىٰ وجود اختلاف في بعض المسائل الفرعية التي

---

(١) الموضوعات (١/٢٧٦) ، اللآلئ المصنوعة (١/٢٦٢) .

(٢) الموضوعات (١/٢٧٨) ، اللآلئ (١/٢٦٣) .

أجاز الشارع فيها ذٰلك الاختلاف ، وعدَّها من تنوع العبادات ؛ خصوصاً إذا كان في ذٰلك مصلحة للأمة الإسلامية ، ودفع لِعَنَتٍ يلحقها ، وحَرَجٍ يصيبها ، ولٰكن الجهلة المقلدين الذين ضاق أفقهم ، ووجم عطنهم ، جعلوا الانتصارَ للمذهب غايتهم ، وحملَ الناس علىٰ رأيهم هو هدفهم ، فدفع ذٰلك الفسقة منهم إلىٰ طرق باب الوضع في الحديث للوصول إلىٰ مآربهم ، ولإضفاء القدسية علىٰ مذهبهم ، وسلكوا في سبيل الوصول إلىٰ ذٰلك طريقين :

أ ـ الطريقة الأولىٰ :

وضعوا أحاديث في مناقب أئمتهم ، وأخرىٰ في مثالب أئمة مخالفيهم ؛ زعماً منهم أن في الإشادة والمنقبة لإمامهم أو أئمتهم دليلاً علىٰ صحة كل ما ذهبوا إليه أو قالوه ، كما أن في الأخرىٰ دليلاً على انتقاص ما ذهب إليه غيرهم وعدم صحته ، فمما وضع هٰؤلاء الفسقة في مناقب بعض الأئمة حديث : « يكون في أمتي رجل يقال له : النعمان بن ثابت يكنىٰ أبا حنيفة ، يحيي الله علىٰ يديه ديني وسنتي »[١] ، وفي رواية أخرىٰ : « سيكون في أمتي رجل يقال له : أبو حنيفة ، هو سراج أمتي »[٢] .

أما أحاديث المثالب : فمنها حديث : « يكون في أمتي رجل يقال له : محمد بن إدريس ، أضر علىٰ أمتي من إبليس »[٣] ، وغيره من الأحاديث المروية في ذٰلك .

ب ـ الطريقة الثانية :

فقد لجأ بعضهم إلىٰ وضع حديث ، أو أحاديث يؤيد بها رأي إمام في

---

(١) الموضوعات (٢/٤٩) ، اللآلئ (١/٤٥٨) .
(٢) الموضوعات (٢/٤٨) ، اللآلئ (١/٤٥٧) .
(٣) الموضوعات (٢/٤٨ ـ ٤٩) ، اللآلئ (١/٤٥٧) .

مسألة بعينها ، قال فيها الإمام قولاً ، فيعزز هٰؤلاء المتعصبون لهٰذا الإمام قوله بحديث يختلقونه علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومما وضعوا انتصاراً لمذاهبهم حديث : « إذا كان في الثوب قدر درهم من الدم غسل الثوب وأعيدت الصلاة »[1] .

وكذٰلك حديث يروىٰ عن ابن مسعود : (صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ومع أبي بكر وعمر ، فلم يرفعوا أيديهم إلا عند افتتاح الصلاة)[2] .

وكذٰلك حديث يروىٰ عن أبي هريرة ، وأنس بن مالك : « من رفع يديه في الصلاة ، وفي رواية في التكبير فلا صلاة له »[3] .

وقد وضع المخالفون لهم حديثاً آخر يؤيد ما ذهبوا إليه ، حيث لم يكتفوا بما ورد من أحاديث صحيحة[4] ، وما الدافع لذٰلك إلا التعصب والجهل .

والحديث الذي وضعوه عن علي رضي الله عنه قال : لما نزلت ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ﴾ ، قال النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل : « لم هٰذه

---

(١) الموضوعات (٢/٧٥ ـ ٧٦) ، الآلئ (٢/٤٣) .

(٢) الموضوعات (٢/٩٦) .

(٣) الموضوعات (٢/٩٧) .

(٤) قال ابن الجوزي : (وما أبله من وضع هٰذه الأحاديث الباطلة ؛ ليقاوم بها الأحاديث الصحيحة ، ففي « الصحيحين » من حديث ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتىٰ تحاذي منكبيه ، وإذا أراد أن يركع وبعدما يرفع رأسه من الركوع ، قال ابن المديني : حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم لهٰذا الحديث ، قال المصنف ـ أي : ابن الجوزي ـ : قلت : وهٰذه حسنة ـ كذا في رسالة الشيخ والمطبوع من « الموضوعات » ولعل الصواب : سنة ـ قد رواها عن رسول الله أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، وعبد الرحمٰن بن عوف وحسين بن علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل وعمار بن ياسر ، وأبو موسىٰ وعمران بن حصين وابن عمر وابن عمرو ، وابن عباس وجابر وأنس وأبو هريرة ، ومالك بن الحارث وسهل بن سعد وبريدة ووائل بن حجر ، وعقبة بن عامر وأبو سعيد الخدري وأبو حميد الساعدي وأبو أمامة الباهلي ، وعمر بن قتادة وعائشة ، واتفق على العمل بها مالك والشافعي وأحمد بن حنبل) . الموضوعات (٢/٩٧ ـ ٩٨) .

النحيرة التي يأمرني بها الله عز وجل » ، قال : ليست بنحيرة ، ولـٰكنه يأمرك إذا تحرمت للصلاة أن ترفع يديك إذا كبرت ، وإذا ركعت ، وإذا رفعت رأسك من الركوع ، فإنه من صلاتنا وصلاة الملائكة الذين في السمـٰوات السبع ، إن لكل شيء زينة ، وزينة الصلاة رفع الأيدي عند كل تكبيرة » قال : وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « رفع الأيدي في الصلاة من الاستكانة . . . » الحديث [1] .

كما وضعوا حديث : « لا يجتمع علىٰ مؤمن خراج وعشر » [2] .

إلىٰ غير ذٰلك من الأحاديث التي وضعت انتصاراً لآراء بعض الأئمة وتأييداً لمذاهبهم ، وما ذكرته هو مما وُضع في مذاهب أهل السنة ، أما بالنسبة للشيعة ؛ فقد سبقت الإشارة إلىٰ أنهم لا يقبلون من الحديث إلا ما روي عن طريق أئمتهم ، وقد حمل ذٰلك قليلي الورع منهم علىٰ وضع أحاديث علىٰ أئمتهم [3] .

كل ذٰلك يشير إلىٰ أن التعصب لبعض الآراء والمذاهب الفقهية الفرعية حمل بعض الفساق على المين في الحديث ، والكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ويلحق بالتعصب للمذاهب والآراء ما تجرأ به بعض من لا خلاق له من الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم تفضيلاً لقبيلة علىٰ أخرىٰ ، أو لجنس علىٰ جنس آخر ، أو لشعب علىٰ شعب مقابل ، أو للون علىٰ لون ، دون أن يكون هناك دافع للتفضيل سوى اتصافهم ببعض الصفات

---

(١) الموضوعات (٢/٩٩) ، اللآلىء (٢/٢٠) .

(٢) الموضوعات (٢/١٥١) ، اللآلىء (٢/٧٠) .

(٣) انظر (١/٣٣٤) .

الجِبلية ، ككونهم عرباً أو فرساً ، أو كونهم من ربيعة أو مضر ، أو كونهم ساميين أو غيرهم ، بل تناول الأمر تفضيل بعض البلدان ، وذم بعض المدن والأمصار ، ضاربين عرض الحائط بالمبادئ التي جاء بها الإسلام ونص فيها على العدل بين الناس ، وأنه لا فرق بين عربي وعجمي وبين أبيض وأسود إلا بالتقوىٰ .

وقد زاد من تلك النعرات ، وأمكن من رفع تلك الشعارات إيثار بعض الخلفاء في الدولة الأموية والعباسية بعض القبائل أو الشعوب ، وتفضيل بعض الأجناس ، وقصر العمل عليهم دون غيرهم ، وتوليتهم مهام أمور الدولة ، فأدىٰ ذٰلك إلىٰ فخر القبائل العربية والدعوة إلى الشعوبية ، والمناداة بفضل السودان ، وادعاء المزية لأبناء فارس أو أبناء الرومان ، وكان لفسقة كل طائفة أثرهم في تأييد دعواهم بالتقول علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لا يخفىٰ كذبه ، ولا يجهل وضعه ، فمما وضعوا في فضل العربية وذم غيرها من اللغات حديث : « أبغض الكلام إلى الله تعالى الفارسية ، وكلام الشيطان الخوزية ، وكلام أهل النار الحارية ، وكلام أهل الجنة العربية »[١] .

كما وضع الشعوبيون مقابل ذٰلك حديث : « إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية ، وإذا رضي أنزل الوحي بالفارسية »[٢] .

كما وضعوا حديث : « إن كلام الذين حول العرش بالفارسية ، وإن الله إذا أوحىٰ أمراً فيه يسر أوحاه بالفارسية ، وإذا أوحىٰ أمراً فيه شدة أوحاه بالعربية »[٣] .

---

(١) الموضوعات (١/١١١) ، اللآلئ (١/١١) .
(٢) الموضوعات (١/١١١) ، اللآلئ (١/١١) .
(٣) الموضوعات (١/١١٠) ، اللآلئ (١/١٠) .

كمـا وضـع بعضهم في ذم السـود حديث ذكر السـودان عند رسـول الله صلـى الله عليـه وسـلم فقـال : « دعوني مـن السـودان ، إنما الأسـود لبطنه وفرجه »[1] .

وحديث : رأىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً فقال : « لمن هٰذا ؟ » ، فقال العباس : للحبشة أطعمهم وأكسوهم ، فقال : « يا عم ؛ لا تفعل ؛ لأنهم إن جاعوا سرقوا ، وإن شبعوا زنوا »[2] .

أمـا الأحاديـث التي وضعت في فضائل البلدان أو ذمها فهي كثيرة ، ولا تكاد مدينة من مدن الدولة الإسلامية إلا وضع فيها حديث يشيد بفضلها ، أو يظهر ذمها والحط منها ، أو يحذر من السكنىٰ بها ، أو يرغب في ذٰلك ، ولعل تنقل مقر السلطة بين الحجاز وبين الشام وبين العراق كان له دور في ذٰلك ، فقـد وضعـت أحاديث في فضائل مكة ، والمدينة ، وبيت المقدس ، ودمشـق[3] ، وجـدة[4] ، والإسـكندرية ، وعسـقلان[5] ، وقزويـن[6] ، ونصيبين[7] ، وخراسان[8] .

كمـا وضعـت أحاديـث فـي ذم القسـطنطينية ، وطبريـة ، وأنطاكيـة ، وصنعاء[9] ومصر[10] ، ....

(١) تنزيه الشريعة (٣١/٢) .

(٢) تنزيه الشريعة (٣١/٢) .

(٣) الموضوعات (٥١/٥) ، اللآلىء (٤٥٩/١) .

(٤) الموضوعات (٥١/٢) ، اللآلىء (٤٦٠/١) .

(٥) الموضوعات (٥١/٢ ـ ٥٢) ، اللآلىء (٤٦٠/١ ـ ٤٦٣) .

(٦) الموضوعات (٥٥/٢ ـ ٥٦) ، اللآلىء (٤٦٣/١ ـ ٤٦٤) .

(٧) الموضوعات (٥٦/٢) ، اللآلىء (٤٦٤/١) .

(٨) الموضوعات (٥٨/٢ ـ ٦٠) .

(٩) الموضوعات (٥١/٢) ، اللآلىء (٤٥٩/١) .

(١٠) الموضوعات (٥٧/٢) ، اللآلىء (٤٦٥/١) .

والبصرة [١] ، وبغداد [٢] والسودان [٣] ، إلىٰ غيرها من الأحاديث التي تشير إلىٰ أن العصبية القبلية ، والفخر بالجنس أو اللون أو الدم أو المدن كان له أثر بارز في وضع الحديث والاختلاق علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقريب من هٰذا النوع ـ أعني : التعصب ـ ما حمل بعض الكذبة على الوضع في الحديث انتصاراً لكذاب ، فقد روى ابن الجوزي : أن محمد بن عبد الواحد وضع حديث معاذ : (دخلت يوماً على النبي صلى الله عليه وسلم وقد فات وقت الصلاة ، فجاء أبو بكر إليَّ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عائشة نائمين ، ففتح أبو بكر الباب بيده ، ودخل الحجرة ، وكان ساق النبي صلى الله عليه وسلم ملتفاً بساق عائشة ، ففتحت عائشة عينها فرأت أباها قائماً فقالت : يا أبتاه ؛ ما وراءك ؟ وبكت ، فوقع دمعها علىٰ وجه النبي صلى الله عليه وسلم . . .) الحديث ، قال ابن الجوزي : (وبلغني عن أبي الفتح ابن أبي نصر بن ماجه أنه قال : لما وضع محمد الجوهري حديث معاذ في التيمم وأخرجه ورواه أنكر عليه أهل العلم ، فبلغ ذٰلك محمد بن عبد الواحد ، فدخل البيت ، ووضع هٰذا الحديث وركبه علىٰ هٰذا الإسناد ، وكتبه علىٰ ظهر جزء ، وأخرجه إعانة لمحمد الجوهري) [٤] .

ومن ذٰلك ما وضعه بعض الكذبة رداً علىٰ كذاب ، فعالج الكذب بمثله كما فعل أحمد بن عبد الله بن كادش ، قال ابن عساكر : (قال لي أبو العز

---

(١) الموضوعات (٢/٦٠) ، اللآلئ (١/٤٦٨) .

(٢) الموضوعات (٢/٦٠ ـ ٧٠) ، اللآلئ (١/٤٦٩ ـ ٤٧٨) .

(٣) الموضوعات (٢/٧٠ ـ ٧١) ، اللآلئ (١/٤٧٨) .

(٤) الموضوعات (٢/٨٣ ـ ٨٤) ، اللآلئ (٢/٨) ، تنزيه الشريعة (٢/٦٨) .

ابن كادش ـ وسمع رجلاً قد وضع في حق علي حديثاً ـ : ووضعت أنا في حق أبي بكرحديثاً ، بالله أليس فعلت جيداً ؟)[١] .

❁ ❁ ❁

ثالثاً : الرغبة في الدعوة إلى الخير بالترغيب والترهيب مع الجهل ونقص في الأهلية .

بعد أن تبين جلياً دور الخلافات المذهبية بنواحيها المختلفة في وضع الحديث والكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإن من الضروري الإشارة إلىٰ دور آخر لا يقل أهمية عما سبق ، بل يمكن القول بأنه أهم دور كان له الأثر البارز والخطير في وضع الحديث .

أما بروزه : فيبدو في العدد الكثير من الأحاديث التي اختلقت من قبل هـٰذه الطائفة ، حتىٰ إنها لتمثل الغالبية العظمىٰ من الأحاديث الموضوعة ، فهي تتناول حياة الناس اليومية ؛ إذ لم يخل جانب من جوانب العبادة ، أو سجية من أخلاق الناس إلا تناولته بحديث أو أكثر .

وأما خطورته : فتتجلىٰ في نقاط أوجز أهمها فيما يلي :

١ ـ انتساب رواده إلى الصلاح والزهد والانكباب على العبادة ، بل الغلو فيها ، مما غرر بالكثير من الخاصة ـ فضلاً عن العامة ـ في قبول أقوالهم ، وتصديق أحاديثهم وأخبارهم .

٢ ـ احتساب هـٰؤلاء الكذابين الأجر والثواب عند الله فيما وضعوا واختلقوا ؛ زعماً منهم أن حمل الناس على العبادة وشغلهم بها ، وتوجيههم لقراءة القرآن ، وقيام الليل ، وصيام النهار ـ ولو كان ذٰلك الحمل بأحاديث

---

(١) لسان (٥٢٣/١) .

موضوعة مكذوبة ملفقة ـ فيه ثواب عظيم عند الله تعالىٰ ، حيث إنهم بعملهم هٰذا صرفوا الناس عن الاشتغال بما لا فائدة فيه في نظرهم ، وإن كان هٰذا الشغل ؛ مثل فقه أبي حنيفة ، ومغازي محمد بن إسحاق ، فأدىٰ ذٰلك الاعتقاد إلى الإسراف في الكذب والإغراق فيه .

٣ ـ إفراطهم في الوعد حيث رتبوا على العمل اليسير الذي لا يتجاوز كونه نافلة في حكم الشرع ثواباً عظيماً فوق ثواب الفرض الواجب ، حتىٰ إن بعض الجهلة الذين خدعوا بكذب هٰؤلاء يتركون عمل الفرائض ؛ اكتفاءً بالثواب العظيم المؤمل من أداء العبادة اليسيرة التي تكفل لهم ذٰلك الحديث بالحصول عليه ، وقد أحسن صنعاً من جلّىٰ أثر المنتسبين للزهد والصلاح والدعوة إلى الله فيمن اغتر بهم وأصغىٰ لكذبهم فقال : (كم لون قد اصفرّ بالجوع ، وكم هائم علىٰ وجهه بالسياحة ، وكم مانع لنفسه ما قد أبيح ، وكم تارك رواية العلم زعماً منه مخالفة النفس في هواها في ذٰلك ، وكم مؤتِّم أولاده بالتزهد وهو حي ، وكم معرض عن زوجته لا يوفيها حقها ، فهي لا أيم ولا ذات بعل)[١] .

كما أفرطوا في الوعيد ، حيث رتبوا علىٰ أعمال يعتبرها الشارع من صغائر الذنوب عذاباً عظيماً يستوجب الخلود في النار واليأس من رحمة الله ، مما لم يوعد مثله مقترفو الكبائر ، فأخلوا بموازين الأعمال ، وأفسدوا مقادير الوعد والوعيد .

هٰذه هي أهم الجوانب التي تشير إلىٰ خطورة هٰذا الدور في وضع الحديث ، وأعني به دور بعض من انتحل سجية الزهد ، أو صفة الدعوة إلى الخير ، دون أن يكون أهلاً لها ؛ لأنهم فقدوا أهم شرطين فيهما ، هما :

---

(١) الموضوعات (٣٢/١) .

العلـم بحقيقـة الزهد وما يقوم عليـه ، ومعرفة أصول الدعـوة وكيفية القيام بهـا ، والصـدق الـذي يجـب أن يتحلىٰ بـه هـٰؤلاء ، فلا يَعْدُون مـا جاء عن رسـول الله صلى الله عليه وسـلم فيما يريدون أن يدعو الناس إليه ، أما أن يطلقوا لأنفسهم العنان ، ويَقْفوا على الله ورسوله ما ليس لهم به علم ؛ فإنه لا يبرر لهم ذٰلك مهما ارتفعت نتيجة دعوتهم في إصلاح الناس .

ولقد تيقظ أئمة الحديث رحمهم الله تعالىٰ إلىٰ خطورة هـٰذه الطائفة علىٰ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأظهروا أمرهم ، وأبدوا عوارهم ، قال يحيى بن سعيد القطان : (لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث) [١] .

وفـي روايـة أخـرىٰ : (لـم تَـرَ أهـل الخيـر فـي شـيء أكـذب منهـم في الحديث) [٢] .

ولقد سلك هـٰؤلاء الزهاد والدعاة إلى الخير بغير علم سبلاً في وضع الحديث ؛ أهمها :

١ ـ اهتمت طائفة منهم بوضع أحاديث في فضائل القرآن وثواب قارئيه ؛ إذ لم يروا فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائله كفاية تحمل الناس علىٰ قراءته ، فوضعوا أحاديث في فضل من قرأ سور القرآن سورة

---

(١) م : (مقدمة ، باب بيان أن الإسناد من الدين) (١٧/١) .

(٢) م : (مقدمة ، باب بيان أن الإسناد من الدين) (١٨/١) ، وقد جاء في « موضوعات ابن الجوزي » قوله : (ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير والزهد) (٤١/١) ، وإن كان بعض العلماء حمل الكلام على الوهم ، فقد فسر الإمام مسلم ذٰلك : بأن الكذب يجري علىٰ لسانهم ولا يتعمدون ، وقال العراقي : (يريد ـ والله أعلم ـ المنسوبين للصلاح بغير علم يفرقون به بين ما يجوز لهم ويمتنع عليهم ، أو أن الصالحين عندهم حسن ظن وسلامة صدر ، فيحملون ما سمعوه على الصدق ، ولا يهتدون لتمييز الخطأ من الصواب) بحوث في تاريخ السنة المشرفة (٣٦) ، نقلاً عن « فتح المغيث » للعراقي .

سورة ، وكان فرسان هٰذا الضرب من الكذب : أبا عصمة نوح بن أبي مريم ، وميسرة بن عبد ربه ، ورجلاً آخر .

فقد أخرج الحاكم بسنده إلى ابن عمار المروزي قال : (قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم المروزي : من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة ، وليس عند أصحاب عكرمة هٰذا ؟ فقال : إني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن ، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق ، فوضعت هٰذا الحديث حسبة)[١] .

وقد روى ابن حبان بسنده إلى ابن مهدي أنه قال لميسرة بن عبد ربه : (من أين جئت بهٰذه الأحاديث ، من قرأ كذا فله كذا ؟ قال : وضعتها أرغب الناس فيها)[٢] .

وأخرج ابن الجوزي بأسانيد من طريق الخطيب وغيره إلىٰ محمود بن غيلان قال : (سمعت مؤملاً يقول : حدثني شيخ بفضائل سور القرآن الذي يروىٰ عن أبي بن كعب ، فقلت للشيخ : من حدّثك ؟ قال : حدثني رجل بالمدائن وهو حي ، فصرت إليه ، فقلت : من حدثك ؟ فقال : حدثني شيخ بواسط وهو حي ، فصرت إليه فقال : حدثني شيخ بالبصرة ، فصرت إليه ، فقال : حدثني شيخ بعبدان ، فصرت إليه ، فأخذ بيدي فأدخلني بيتاً فإذا فيه قوم من المتصوفة ومعهم شيخ ، فقال : هٰذا الشيخ حدثني ، فقلت : يا شيخ من حدثك ؟ فقال : لم يحدثني أحد ، ولكنا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هٰذا الحديث ؛ ليصرفوا وجوههم إلى القرآن)[٣] .

---

(١) الموضوعات (١/٤١) ، تدريب الراوي (١/٢٨٢) .

(٢) مجروحين (١/٦٤) ، تدريب (١/٢٨٣) .

(٣) الموضوعات (١/٢٤١) .

وفي رواية أخرىٰ فقال : (إنا اجتمعنا فرأينا الناس قد رغبوا عن القرآن وزهدوا فيه وأخذوا في هٰذه الأحاديث ، فقعدنا فوضعنا لهم هٰذه الفضائل حتىٰ يرغبوا فيه)[١] .

٢ ـ سلكت طائفة ثانية طريقاً آخر في وضع الأحاديث ، بأن وضعت أحاديث تشرع صلوات متعددة في أوقات معلومة ، وأيام مخصوصة ، لأغراض شتىٰ ، ورتبوا علىٰ كل صلاة ثواباً عظيماً ، وغالباً ما يفضل ثواب الفريضة ، بل يغني عنها أحياناً ، ووضعوا أحاديث لصلوات مخصوصة في كل يوم وليلة فليوم السبت وليلته صلاة[٢] ، وليوم الأحد وليلته صلاة[٣] ، وهٰكذا بقية أيام الأسبوع ولياليه[٤] .

كما وضعوا أحاديث في فضل صلوات في مناسبات خاصة ؛ كليلة عاشوراء ويومها[٥] ، وأول ليلة من شهر رجب[٦] ، وليلة النصف منه[٧] ، وليلة النصف من شهر شعبان[٨] ، وليلة عيد الفطر ويومه[٩] ، ويوم عرفة

---

(١) الموضوعات (١/٢٤١ ـ ٢٤٢) ، تدريب الراوي (١/٣٤٠) ، و قال : (**قلت** : لم أقف علىٰ تسمية هٰذا الشيخ ، إلا أن ابن الجوزي أورده في « الموضوعات » من طريق بزيع بن حسان عن علي بن زيد بن جدعان وعطاء بن أبي ميمونة ، عن زرّ بن حبيش ، عن أبيّ ، وقال : الآفة فيه من بزيع ، ثم أورده من طريق مخلد بن عبد الواحد ، عن علي وعطاء ، وقال : الآفة فيه من مخلد ، فكأن أحدهما وضعه والآخر سرقه ، أو كلاهما سرقه من ذٰلك الشيخ الواضع) ، وانظر « الحديث والمحدثون » (١/٢٣٩ ـ ٢٤١) .

(٢) انظر « الموضوعات » (٢/١١٣ ـ ١١٥) .

(٣) انظر « الموضوعات » (٢/١١٥ ـ ١١٦) .

(٤) انظر « الموضوعات » (٢/١١٥ ـ ١١٦) .

(٥) انظر « الموضوعات » (٢/١٢٢) .

(٦) انظر « الموضوعات » (٢/١٢٣ ـ ١٢٤) .

(٧) انظر « الموضوعات » (٢/١٢٦) .

(٨) انظر « الموضوعات » (٢/١٢٧ ـ ١٣٠) .

(٩) انظر « الموضوعات » (٢/١٣٠ ـ ١٣٢) .

وليلة النحر[١] ، كما اختلقوا أحاديث تشرع صلوات لأغراض خاصة ؛ كصلاة التوبة[٢] ، وصلاة إضاعة الصلاة[٣] ، وصلاة لرؤية الإنسان مكانه في الجنة[٤] ، وأخرىٰ لرؤية الإنسان ربه[٥] ، وثالثة لرؤية رسول الله صلى الله عليه وسلم[٦] إلىٰ غيرها من الأغراض التي وضعت لها صلاة علىٰ كيفية مخصوصة ، تؤدىٰ علىٰ طريقة مخصصة[٧] ، وسأكتفي بذكر حديثين مما صنعت أيدي هٰؤلاء لتدل علىٰ غيرها ، ويظهر فيها كذب واضعيها ؛ فقد أورد ابن الجوزي بإسناده إلىٰ أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من صلىٰ يوم السبت أربع ركعات يقرأ في كل ركعة الحمد مرة ، وقل يا أيها الكافرون ثلاث مرات ، وقل هو الله أحد ثلاث مرات ؛ فإذا فرغ من صلاته ، قرأ آية الكرسي مرة ؛ كتب الله له بكل يهودي ويهودية عبادة سنة ، صيام نهارها ، وقيام ليلها ، وبنى الله له بكل يهودي ويهودية مدينة في الجنة ، وكأنما أعتق بكل يهودي ويهودية رقبة من ولد إسماعيل ، وكأنما قرأ التوراة والإنجيل والزبور والفرقان ، وأعطاه بكل يهودي ويهودية ثواب ألف شهيد ، ونور الله قلبه وقبره بألف نور ، وألبسه حلة ، وستر عليه في الدنيا والآخرة ، وكان يوم القيامة تحت ظل عرشه مع النبيين والشهداء ، يأكل ويشرب معهم ، ويدخل الجنة معهم ، وزوجه الله

---

(١) انظر « الموضوعات » (٢/١٣٢ ـ ١٣٤) .
(٢) انظر « الموضوعات » (٢/١٣٤ ـ ١٣٥) .
(٣) انظر « الموضوعات » (٢/١٣٥) .
(٤) انظر « الموضوعات » (٢/١٣٦) .
(٥) انظر « الموضوعات » (٢/١٣٦ ـ ١٣٧) .
(٦) انظر « الموضوعات » (٢/١٣٧) .
(٧) انظر « الموضوعات » (٢/١٣٨ ـ ١٤٨) ، فقد وضعوا أحاديث في صلاة قضاء الحوائج ، وأحاديث لصلوات مطلقة ، وأحاديث لصلاة التسابيح ، وأحاديث لصلاة أخذ البراءة للمصلين .

بكل حرف حوراء ، وأعطاه الله بكل آية ثواب ألف صديق ، وأعطاه بكل سورة من القرآن ثواب ألف رقبة من ولد إسماعيل ، وكتب له بكل يهودي ونصراني حجة وعمرة »[1] .

أما الحديث الثاني : فقد أخرج ابن الجوزي بإسناده إلىٰ أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : دخل شاب من أهل الطائف علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ؛ إني عصيت ربي ، وأضعت صلاتي فما حيلتي ؟ قال : « حيلتك بعدما تبت وندمت علىٰ ما صنعت أن تصلي ليلة الجمعة ثمان ركعات ، تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب مرة ، وخمساً وعشرين مرة قل هو الله أحد ؛ فإذا فرغت من صلاتك فقل بعد التسليم ألف مرة : صلى الله علىٰ محمد النبي الأمي ؛ فإن الله عز وجل يجعل ذٰلك كفارة لصلواتك ولو تركت الصلاة مائتي سنة ، وغفر الله لك الذنوب كلها ، وكتب الله لك بكل ركعة مدينة في الجنة ، وأعطاك بكل آية قرأتها ألف حوراء ، وتدخل الجنة بغير حساب ، ومن صلىٰ بعد موتي هٰذه الصلاة يراني في المنام من ليلته ، وإلا فلا تتم من الجمعة القابلة حتىٰ يراني في المنام ، ومن رآني في المنام فله الجنة »[2] .

٣ ـ كما سلكت طائفة أخرىٰ مسلكاً آخر في وضع الحديث لحمل الناس على الطاعة والزهد ، والتحلي بكريم الخصال ، وفضائل الأعمال ، فكان بعضهم يضع الحديث في الرقائق يحتسب بذٰلك ، فقد روى ابن عدي قال : (سمعت أبا عبد الله النهاوندي قال : قلت لغلام خليل : هٰذه الأحاديث

---

(١) الموضوعات (١١٣/٢ ـ ١١٤) ، اللآلىء (٤٩/٢) ، وهٰذا الحديث وضع في فضل صلاة ليلة السبت .

(٢) الموضوعات (١٣٥/٢ ـ ١٣٦) ، اللآلىء (٦٤/٢) ، وهٰذه الصلاة تعرف بصلاة إضاعة الصلاة .

التي تحدث بها من الرقائق ؟ فقال : وضعناها لنرقق بها قلوب العامة)[1] .

وكان بعضهم يضع الحديث ولا يضع إلا ما فيه زهد وأدب .

قال ابن المديني : (كان عبد الله بن المسور الذي يحدث عن خالد بن أبي كريمة يروي عنه جرير بن عبد الواحد ، يضع الحديث علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يضع إلا ما فيه أدب أو زهد ، فيقال له في ذٰلك فيقول : إن فيه أجراً)[2] .

إلىٰ غير ذٰلك من الأخبار التي تظهر أثر المنتسبين إلى الزهد والصلاح والدعاة إلى الخير في وضع الحديث والكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومما يؤسف له أن هٰؤلاء الزهاد والصالحين قد استفزهم الشيطان في وضع الحديث والكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ رغبة في حث الناس على الخير ، وحملهم على الطاعة ، واتصافهم بالفضائل ، وزجرهم عن المعاصي ، وقد توهموا في فعلهم هٰذا أنهم مأجورون ، ولما عند الله تعالىٰ من الثواب محتسبون .

ولما عورضوا بأن فعلهم هٰذا كذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم يستوجب الوعيد المنصوص عليه من قبله صلى الله عليه وسلم حيث قال : « من كذب علي متعمداً ؛ فليتبوأ مقعده من النار » تأولوا هٰذا الحديث وتعلقوا بأوهام توهموا بها أنهم غير مقصودين بالوعيد ،

---

(١) الموضوعات (١/٤٠) ، ميزان (١/١٤١) ، وغلام خليل أحمد هو : أحمد بن محمد بن غالب الباهلي ، وهو زاهد بغداد ، كان يتقوت الباقلاء صرفاً ، وكان يحفظ علماً كثيراً ، وكان مشهوراً بزهده ، حتىٰ إن أسواق بغداد غلقت لموته ، وحمل في تابوت إلى البصرة ، توفي سنة (٢٧٥ هـ) .

(٢) قبول الأخبار (١/٣١) ، لسان (٣/٣٦١) ، وهو عبد الله بن المسور بن عون بن جعفر بن أبي طالب أبو جعفر الهاشمي .

ويتلخص ذلك الوهم في أربع نقاط :

أ ـ أن المراد بالكذب أن يقال : ساحر أو مجنون .

ب ـ أن المراد بقوله : « من كذب علي » أي : يقصد إساءته وعيب دينه صلى الله عليه وسلم .

ج ـ المراد بذلك : إذا كان الكذب لا يوجب ضلالاً جاز ، وإلا فلا .

د ـ أن المراد بذلك : أن هٰذا الوعيد لمن كذب عليه ، ونحن نكذب له ونقوي شرعه ، ولا نقول ما يخالف الحق ؛ فإذا جئنا بما يوافق الحق ، فكأن الرسول صلى الله عليه وسلم قاله .

وقد تعلقوا في كل تأويل تأولوه بروايات لا تقوىٰ علىٰ تقييد الإطلاق الوارد في الحديث مما يدل علىٰ وهن المتعلق ، وخطأ المتعلق (١) .



رابعاً : الأغراض الدنيوية .

كذلك من الدوافع التي حملت البعض على الوضع في الحديث أغراض دنيوية ؛ أعني بذلك : أن الوضاعين كانوا يتطلعون بوضعهم إلىٰ فوائد مادية ، أو معنوية يعود نفعها عليهم علىٰ عكس الدوافع الأخرى التي سبق بيانها ، حيث كان هدف الوضاعين ؛ إما إفسادَ عقيدة ، أو انتصاراً لرأي ، أو دعوةً إلىٰ خير ، وفي كل ذلك كانوا محتسبين الأجر والثواب في فعلهم ، مؤملين في إرضاء ضمائرهم .

أما في هٰذا الدافع : فإن الكذابين إنما يحملهم دافع مادي أو معنوي

---

(١) انظر « الموضوعات » (١/٩٤ ـ ٩٨) ، فقد أورد الروايات التي تشمل علىٰ زيادات ظن المسوغون لأنفسهم الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لها مفهوماً يخرجهم من الوعيد ، وقد أوردها ثم تولى الرد عليها مبيناً ضعفها وعدم صحتها .

يعود عليهم في دنياهم ؛ كحطام يجمعونه أو مكانة ومنزلة ينشدونها ، أو شهرة يكتسبونها ، ولهم طرق ووسائل سلكوها للوصول إلىٰ أهدافهم يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ ـ التقرب إلى الحكام ، والتزلف إليهم رغبة فيما عندهم ، وطمعاً في صلتهم ، أو تطلعاً إلىٰ منصب قريب منهم .

وقد حفظت لنا كتب التواريخ حوادث حاول فيها بعض الجهلة والمنتسبين ظلماً إلى العلم أو من أغراه الشيطان فاشترىٰ دنياه بآخرته ، أن يتقرب إلى الحكام ويجاريهم في أهوائهم بالكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد اشتهر عن جماعة من الوضاعين أنهم وضعوا أحاديث ، أو همُّوا أن يضعوها إرضاء لبعض الولاة والحكام ، إلا أن هـٰذا الصنف من الوضاعين قليلون بالنسبة لغيرهم من الأصناف ، وكتب التاريخ مع اهتمامها بمثل هـٰذه الأخبار لم تدون لنا إلا حوادث لا تبلغ عدد أصابع اليد الواحدة ، وهـٰذا يدل علىٰ ندرة[١] من يلجأ إلىٰ هـٰذا السبيل في الوضع في الحديث ، ولولا أن كثيراً ممن كتب في أسباب الوضع في الحديث اهتم بهـٰذه النقطة وأولاها مزيداً من العناية لما رأيت إيرادها ، وممن عرف بذٰلك ممن انتسب إلى العلم :

---

(١) ذكر الحاكم في « المدخل إلى الإكليل » (ص ٥٥ ـ ٥٦) في أصناف الوضاعين جماعات عنون لكل جماعة منهم بوصف ، ومنهم جماعة سماهم في سياق عموم الوضاعين ، وضمنهم بقوله : (في جماعة يطول ذكرهم) ، وذٰلك بعدما ذكر جماعة وضعوا الحديث للملوك ، وقد يفهم من ذٰلك شمول الواضعين للملوك لمن ضمنهم بقوله : (يطول ذكرهم) ، لـٰكن مع التأمل والمراجعة يظهر أنه قصد بهم عموم الوضاعين وليس الواضعين للملوك خاصة .

غياث بن إبراهيم النخعي الكوفي أبو عبد الرحمٰن :

روى الخطيب بإسناده إلىٰ زهير بن حرب ، قال : (قدم على المهدي بعشرة محدثين فيهم الفرج بن فضالة وغياث بن إبراهيم وغيرهم ، وكان المهدي يحب الحمام ويشتهيها ، فأدخل عليه غياث بن إبراهيم فقيل له : حدث أمير المؤمنين ، فحدثه بحديث أبي هريرة : « لا سبق إلا في حافر أو نصل » وزاد فيه : أو جناح ، فأمر له المهدي بعشرة آلاف ؛ فلما قام قال : أشهد أن قفاك قفا كذاب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما استجلبت ذاك أنا ، فأمر بالحمام فذبحت ، فما ذكر غياثاً بعد ذٰلك)[1] .

ورویٰ أيضاً بسنده إلىٰ داود بن رشيد قال : (دخل غياث بن إبراهيم على المهدي ، وكان يحب الحمام التي تجيء من البعد ، قال : فحدثه ـ يعني : حديثاً رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ـ قال : لا سبق إلا في حافر أو خف أو جناح ، فأمر له بعشرة آلاف درهم ؛ فلما قام قال : أشهد أن قفاك قفا كذاب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : جناح ، ولٰكنه أراد أن يتقرب إلي)[2] .

مقاتل بن سليمان بن بشر أبو الحسن البلخي :

روى الخطيب بسنده إلىٰ أبي عبيد الله قال : (قال لي أمير المؤمنين المهدي لما أتانا نعي مقاتل ، اشتد ذٰلك علي ، فذكرته لأمير المؤمنين أبي

---

(١) تاريخ بغداد (٢٧٧/١٤) .

(٢) تاريخ بغداد (٢٧٧/١٤) ، وانظر « السنة قبل التدوين » ، وقد عزا القصة إلى « المدخل » (٥٥) ، و« تدريب الراوي » (٢٨٥/١) ، و« توضيح الأفكار » (٧٦/٢) ، وانظر « بحوث في تاريخ السنة المشرفة » (٢٧) ، وقد علق على القصة بقوله : (وكان الأولىٰ أن يعاقب هٰذا الكذاب بدلاً من أن يصله بجائزة) .

جعفر فقال : لا يكبر عليك ، فإنه كان يقول لي : انظر ما تحب أن أحدثه فيك حتىٰ أحدثه)[1] .

ورویٰ أيضاً بسنده إلىٰ أبي عبيد الله قال : (قال لي المهدي : ألا ترىٰ ما يقول هٰذا ـ يعني : مقاتلاً ـ قال : إن شئت وضعت لك أحاديث في العباس ، قال : قلت : لا حاجة لي فيها)[2] .

وهب بن وهب أبو البختري :

روى الخطيب بسنده إلىٰ أبي سعيد العقيلي قال : (لما قدم الرشيد المدينة أعظم أن يرقىٰ منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في قِباء أسود ومنطقة ، فقال أبو البختري : حدثني جعفر بن محمد ، عن أبيه قال : نزل جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم وعليه قِباء ومنطقة محتجزاً فيها بخنجر)[3] .

وروى البرقاني بسنده إلىٰ زكريا الساجي قال : (بلغني أن أبا البختري دخل على الرشيد ـ وهو قاض ـ وهارون إذ ذاك يطير الحمام ، فقال : هل تحفظ في هٰذا شيئاً فقال : حدثني هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطير الحمام فقال : أخرج عني ، ثم قال : لولا أنه رجل من قريش لعزلته)[4] .

وهٰكذا نرىٰ هٰؤلاء اتخذوا الكذب سبيلاً يتزلفون به إلى الحكام ، ويدنون به إلى الأمراء ، فلم يزدهم ذٰلك إلا بعداً وتحقيراً وذلّاً .

---

(١) تاريخ بغداد (٢١٦/١٥) .
(٢) تاريخ بغداد (٢١٦/١٥) .
(٣) تاريخ بغداد (٦٢٧/١٥) .
(٤) تاريخ بغداد (٦٢٩/١٥) .

٢ ـ **القصص والقصاص .**

القصص : مصدر قصَّ ، بمعنىٰ : تتبع أثر الشيء ، والقصص هو تتبع الأثر شيئاً بعد شيء ، والقصة الجملة من الكلام .

والقاص : هو من يأتي بالقصة ، وسمي بذٰلك لاتباعه خبراً بعد خبر ، وسوقه الكلام سوقاً [١] .

وفي الاصطلاح : هو الذي يتبع القصص الماضية بالحكاية عنها ، والشرح لها ، وهو من يروي أخبار الماضين [٢] ، فالقصص هو اتباع القصص الماضية بالحكاية عنها والشرح لها .

وهناك ثلاثة أمور يتداخل بعضها في بعض هي : القصص والتذكير والوعظ ، **أما القصص** : فقد تم بيانه .

وأما التذكير : فهو تعريف الخلق نعم الله عز وجل عليهم ، وحثهم علىٰ شكره وتحذيرهم من مخالفته .

وأما الوعظ : فهو تخويف يرق له القلب [٣] .

ونظراً لتداخل هٰذه الأمور وعدم انفكاك بعضها عن بعض ، أطلق الناس اسم القصص عليها جميعاً ، وكذٰلك سمي من يقوم بذٰلك القاص ، أو المذكر ، أو الواعظ ، إلا أن الغالب إطلاق اسم القاص .

يتضح من التعريف للقصص والقاص : أن المادة التي يعتمد عليها هي الأمم السابقة من حيث أخبارها وأحوالها ومواقفها من أنبيائها ورسلها ، وأنباء ملوكها وسلاطينها ، لٰكنه حسب عرف الناس وما غلب

---

(١) تهذيب اللغة (٢٥٦/٨) .
(٢) تحذير الخواص (٢٢٠) .
(٣) تحذير الخواص (٢٢٢) .

عليهـم إطلاقـه ، هو مـن يجمع الأمـور الثلاثة حيث يهـدف إلىٰ تخويف النـاس ، وتذكيرهـم نعم البـاري جل وعلا عليهم ، وحثهم على اتباع أمره وعـدم معصيتـه ومخالفة أوامره بأخبار الأمـم الماضية ، وأثر امتثالهـم لأمر ربهـم واتباعهـم لأنبيائهـم ورسـلهم ، وعاقبـة معصيتهم ونتيجـة عنادهم وكفرهم .

ويبدو أن القصص بمعناه الغالب بدأ في عهد عمر رضي الله عنه ، فقد أخرج الطبراني بسند جيد عن عمرو بن دينار : (أن تميماً الداري استأذن عمر رضي الله عنه في القصص ، فأبىٰ أن يأذن له ، ثم استأذنه فأبىٰ أن يأذن له ، ثم استأذنه فقال : إن شئت وأشار بيده ؛ يعني : الذبح)[1] .

وفـي روايـة أخرجهـا ابن عسـاكر عـن حميد بن عبـد الرحمـٰن : (أن تميماً الداري استأذن عمر في القصص سنين فأبىٰ أن يأذن له ، فاستأذنه فـي يـوم واحـد ، فلمـا أكثـر عليه قال لـه : ما تقـول ؟ قال : أقـرأ عليهم القـرآن ، وآمرهـم بالخيـر ، وأنهاهم عن الشـر ، قـال عمر : ذٰلك الذبح ، ثـم قـال : عـظ قبل أن أخرج فـي الجمعة ، فكان يفعـل ذٰلك يوماً واحداً في الجمعة)[2] .

---

(١) تحذير الخواص (٢٢٣) .

(٢) تحذير الخواص (٢٣٩) ، ويظهر من النص أن ما قام به تميم الداري هو الوعظ ، حيث كان يعتمد على القرآن والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومن قول عمر رضي الله عنه : (عظ قبل أن أخرج إلى الجمعة) ، لـٰكن كما أشرت إلىٰ أن إطلاق كلمة القصص غلب علىٰ ذٰلك ، علىٰ أن عمر رضي الله عنه لم يخص بالنهي تميماً ، بل كان ذٰلك شأنه ، فقد روى الإمام أحمد بسنده إلى الحارث بن معاوية الكندي : (أنه ركب إلىٰ عمر بن الخطاب فسأله عن القصص ، فقال : ما شئت ـ كأنه كره أن يمنعه ـ قال : إنما أردت أن أنتهي إلىٰ قولك ، قال : أخشىٰ عليك أن تقص فترتفع في نفسك ، ثم تقص فترتفع في نفسك ، حتىٰ يخيل إليك أنك فوقهم بمنزلة الثريا ، فيضعك الله تحت أقدامهم يوم القيامة بقدر ذٰلك) تحذير الخواص (٢٣٣ ـ ٢٣٤) ، وإنما كان ◄

علىٰ أن هناك روايات أخرىٰ تشير إلىٰ أن القصص إنما كان بعد عصر عمر رضي الله عنه ، فقد روى ابن ماجه بسنده إلىٰ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : (لم يكن القصص في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا زمن أبي بكر ، ولا زمن عمر) [1] .

وفي رواية أخرجها الإمام أحمد والطبراني عن السائب بن يزيد قال : (إنه لم يكن يقص علىٰ عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا زمن أبي بكر ، ولا زمن عمر) [2] .

كما جاءت روايات أخرىٰ تشير إلىٰ أن القصص إنما بدأ حين وقعت الفتنة .

قال السيوطي : (أخرج ابن أبي شيبة والمروزي ـ يعني : محمد بن نصر ـ عن ابن عمر قال : لم يقص علىٰ عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عهد أبي بكر ، ولا عهد عمر ، ولا عهد عثمان ، إنما كان القصص حيث كانت الفتنة) [3] .

وفي الحقيقة أن عمر رضي الله عنه لم يكن المنفرد بهٰذا الموقف من القصص والقصاص ، وإنما وافقه في ذٰلك الصحابة والتابعون رضوان الله

← نهي عمر رضي الله عنه من القصص ؛ خشية من الغرور والرياء الذي قد يطرأ على الواعظ أو المذكر فيكون سبباً لإحباط عمله ، كما يظهر ذٰلك من تعليل عمر رضي الله عنه للحارث بن معاوية الكندي ، وقد وردت رواية أخرجها ابن عساكر يشير فيها إلىٰ أن عمر علل لتميم الداري السبب في نهيه عن القصص ، فقد روىٰ بكير : (أن تميماً الداري استأذن عمر في القصص فقال له عمر : أتدري ما تريد ؟ إنك تريد الذبح ، ما يؤمنك أن ترفعك نفسك حتىٰ تبلغ السماء ثم يضعك الله) تحذير الخواص (٢٣٩) .

(١) تحذير الخواص (٢٢٢) .

(٢) تحذير الخواص (٢٢٢) .

(٣) تحذير الخواص (٢٤٥) .

عليهم في إنكارهم على القصاص ، وتنفير الناس منهم ومنعهم من مجالستهم والاستماع إليهم ، وسيأتي شيء من ذلك عند الكلام على جهود العلماء في مقاومة الوضع [1] .

والقصص لم يذم لنفسه ؛ لأن في أخبار السابقين عبرة لمعتبر ، وعظة لمزدجر ، واقتداء بصواب لمتبع ، **وإنما كره السلف القصص لأمور ؛ منها :**

أ ـ أن القصص وظيفة دينية تختص بالحاكم ، وتفتقر إلى إذن منه ولذا لم يُبَح التطفل عليها ، فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : « لا يقص على الناس إلا أمير أو مأمور أو مختال » [2] .

ب ـ اعتبار السلف أن القصص بدعة دينية ؛ إذ لم تكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وموقفهم من البدع أشهر من أن يذكر ، لذا كان إنكارهم شديداً على القصاص ، فقد روى الطبراني عن عمرو بن زرارة قال : (وقف عليّ عبد الله بن مسعود وأنا أقص ، فقال : يا عمرو ؛

---

(١) انظر (٣/٤٤١) .

(٢) جاء هذا الحديث بروايات عدة ، فقد روى ابن ماجه بسنده إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يقص على الناس إلا أمير أو مأمور أو مراء » ، جه : (الأدب ، باب القصص) ، حديث رقم (٣٧٥٣) ، انظر « تحذير الخواص » (٢٢٤) ، وروى أبو داود عن عوف بن مالك قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يقص إلا أمير أو مأمور أو مختال » ، د : (كتاب العلم ، باب في القصص) ، رقم (٣٦٦٥) ، انظر « تحذير الخواص » (٢٢٥) .

وروى الإمام أحمد بسنده إلى عبد الجبار الخولاني قال : (دخل رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد ، فإذا كعب يقص ، قال : من هذا ؟ قالوا : كعب يقص ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يقص إلا أمير أو مأمور أو مختال » ، قال : فبلغ ذلك كعباً فما رئي يقص بعد) انظر « تحذير الخواص » (٢٢٤) ، وقال السيوطي : (وروى الطبراني بسند جيد عن كعب بن عياض ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « القصاص أمير أو مأمور أو مختال » تحذير الخواص (٢٢٤) .

لقد ابتدعت بدعة ضلالة أو إنك لأهدىٰ من محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه ؟ فقال عمرو بن زرارة : فلقد رأيتهم تفرقوا عني حتىٰ رأيت مكاني ما فيه أحد)[1] .

وأخرج ابن أبي شيبة عن جرير بن حازم أبي النضر قال : (سأل رجل محمد بن سيرين ، ما تقول في مجالسة هٰؤلاء القصاص ؟! قال : لا آمرك به ، ولا أنهاك عنه ، القصص أمر محدث ، أحدثه هٰذا الخلق من الخوارج)[2] .

وأخرج الخطيب عن الخواص أنه قال : (سمعت بضعة عشر من مشايخ الصنعة أهل الورع والدين والتمييز وترك الطمع كلهم مجمعون علىٰ أن القصص في الأصل بدعة)[3] .

ج ـ أن القصص عن المتقدمين وحكاية أخبارهم يندر صحتها خاصة ما يتعلق منها ببني إسرائيل ؛ إذ دخله التحريف والتلفيق ، لا سيما ما يتعلق بالأنبياء مما يعتبر محالاً ؛ كالقصص التي تذكر عن داود ويوسف عليهما السلام ، فيجب أن ينزه الأنبياء عن ذٰلك ، كما أن حكاية تلك الأخبار عنهم تهون على الجاهل ارتكاب المعاصي .

د ـ أن التشاغل بقصص السابقين مشغلة عن المهم ؛ كقراءة القرآن ، ورواية الحديث ، والتفقه في الدين .

هـ ـ أن في القرآن والحديث من القصص والعظة ما يكفي عن غيره مما لا يتيقن صحته ، ولذا فقد كان بعض السلف ينبه القصاص إلى الاكتفاء

---

(١) تحذير الخواص (٢٢٨) .

(٢) تحذير الخواص (٢٤٦ ـ ٢٤٧) .

(٣) تحذير الخواص (٢٣٩) .

في القصص بما جاء في القرآن وعدم تجاوزه ، فقد روي عن ابن سيرين : (بلغ عمر أن رجلاً يقص بالبصرة فكتب إليه : ﴿ الٓر ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ . . . ﴾ الآيات[1] ، قال : فعرف الرجل فتركه)[2] .

وروي عن ابن عباس أنه جاء حتىٰ قام علىٰ عبيد بن عمير ، وهو يقص فقال : (﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا . . . ﴾ الآيات ، ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِسْمَٰعِيلَ ﴾ ، ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِدْرِيسَ . . . ﴾ الآيات ، ذَكِّر بأيام الله ، وأَثْنِ علىٰ من أثنىٰ عليه الله)[3] .

و ـ أن عموم القصاص وغالبهم لا يتحرون الصواب ، ولا يتحرزون من الخطأ ؛ لقلة علمهم وتقواهم ، ولتتبعهم الغريب من الحديث ، وخوارق العادات ؛ رغبة فيما عند الناس وتطلعاً لما في أيديهم ، فوقعوا فيما هو أعظم ، وأفسدوا قلوب العامة بكذبهم[4] .

والأدلة علىٰ ذٰلك كثيرة ، سأعرض لبعضها عند الكلام علىٰ دور القصاص في وضع الحديث .

والأصل أن يلحق القصاص بطائفة الزهاد والدعاة إلى الخير ، إلا أنه لما غدا القصص مهنة يرتزق منها ، وأصبحت وسيلة لجمع العطيات والحصول علىٰ ما في أيدي الناس ، كان إلحاقها بالأغراض الدنيوية أولىٰ .

أما الأثر الذي كان للقصاص في الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه

---

(١) سورة يوسف : (١ ـ ٤) .

(٢) تحذير الخواص (١٩٩) ، قال : (أخرج ابن أبي شيبة والمروزي عن ابن سيرين . . .) إلخ .

(٣) سورة مريم : (٤١ ـ ٥٦) .

(٤) انظر « تحذير الخواص » (١٢٠ ـ ١٢١) ، فقد أورد بعض الأسباب التي حملت السلف علىٰ إنكار القصص .

وسلم ؛ فقد كان كبيراً ، والقصص التي تنقل عنهم تشعر بذٰلك ؛ حتىٰ أدىٰ ذٰلك إلى اتهام غالب القصاص ، حيث جمع المال غايتهم ، والكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم أداتهم ووسيلتهم ، ولقد رويت عنهم أخبار تحاكي الخيال ، وحوادث تشبه الخرافات والأساطير ؛ **من ذٰلك** ما روي أن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين صليا في مسجد الرصافة ، فقام بين أيديهم قاص فقال : (حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا : حدثنا عبد الرزاق قال : أنبأنا معمر عن قتادة ، عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال : لا إلـٰه إلا الله ، يخلق من كل كلمة منها طير ، منقاره من ذهب وريشه من مرجان . . . » إلخ ، وأخذ في قصة نحو عشرين ورقة ، فجعل أحمد ينظر إلىٰ يحيىٰ ، ويحيىٰ ينظر إلىٰ أحمد فقال : أنت حدثت بهـٰذا ؟ فقال : والله ؛ ما سمعت به قط إلا الساعة ؟ قال : فسكتوا جميعاً حتىٰ فرغ من قصصه ، وأخذ قطاعه ثم قعد ينتظر بقيتها ، فقال له يحيى بن معين بيده : أن تعال ، فجاء متوهماً لنوال غيره ، فقال له يحيىٰ : من حدثك بهـٰذا الحديث ؟ فقال : أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، قال : أنا يحيى بن معين وهـٰذا أحمد بن حنبل ، ما سمعنا بهـٰذا قط في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن كان لا بد والكذب فعلىٰ غيرنا ، فقال له : أنت يحيى بن معين ؟ قال : نعم ، قال : لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ما علمته إلا الساعة ، فقال له يحيىٰ : وكيف علمت أني أحمق ؟ قال : كأن ليس في الدنيا يحيىٰ وأحمد غيركما ، كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل غير هـٰذا قال : فوضع أحمد بن حنبل كمه علىٰ وجهه ، وقال : دعه يقوم ، فقام كالمستهزئ بهما)[1] .

---

(١) مجروحين (١/٨٥) ، الموضوعات (١/٤٦) .

ومن كذبهم أيضاً ما قال ابن حبان : (دخلت باجَرْوَان ـ مدينة بين الرقة وحران ـ فحضرت مسجد الجامع ؛ فلما فرغنا من الصلاة قام بين أيدينا شاب فقال : حدثنا أبو خليفة ، حدثنا أبو الوليد ، حدثنا شعبة ، عن قتادة ، عن أنس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قضىٰ لمسلم حاجة فعل الله به كذا . . . » ، وذكر كلاماً طويلاً ؛ فلما فرغ من كلامه دعوته فقلت : من أين أنت ؟ قال : من أهل بردعة ، قلت : دخلت البصرة ؟ فقال : لا ، قلت : رأيت أبا خليفة ؟ قال : لا ، قلت : فكيف تروي عنه وأنت لم تره ؟ فقال : إن المناقشة معنا من قلة المروءة ، أنا أحفظ هٰذا الإسناد الواحد ؛ فكلما سمعت حديثاً ضممته إلىٰ هٰذا الإسناد فرويته ، فقمت وتركته)[1] .

إلىٰ غير ذٰلك من أخبار القصاص التي تصور مدىٰ تجرئهم على الله ورسوله ، ووقوعهم في الكذب والتخرص ، ولم يكتف هٰؤلاء القصاص بالقيام عقب الصلوات وإراقة ماء الوجه والاسترزاق بالكذب ، حتىٰ طرقوا باب التأليف وصناعة الكتابة في تنفيق كذبهم ونشر أباطيلهم ، فقد ذكر ابن الجوزي أن قصاصاً معاصراً له صنف كتاباً في تلك الترهات ، وذكر من كذبه : (أن الحسن والحسين دخلا علىٰ عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو مشغول ؛ فلما فرغ من شغله رفع رأسه فرآهما ، فقام فقبلهما ، ووهب لكل واحد منهما ألفاً ، وقال : اجعلاني في حل ، فما عرفت دخولكما ، فرجعا وشكراه بين يدي أبيهما علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقال علي : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : عمر بن الخطاب نور في الإسلام ، وسراج لأهل الجنة ، فرجعا فحدثاه ، فدعا بدواة وقرطاس

(١) مجروحين (١/٨٥ ـ ٨٦) ، الموضوعات (١/٧٤) ، وقد أورد الخبر مختصراً .

وكتب : بسم الله الرحمٰن الرحيم ، حدثني سيدا شباب أهل الجنة عن أبيهما المرتضىٰ ، عن جدهما المصطفىٰ ، أنه قال : عمر نور الإسلام في الدنيا وسراج أهل الجنة في الجنة ، وأوصىٰ أن تجعل في كفنه علىٰ صدره ، فوضع ؛ فلما أصبحوا وجدوه علىٰ قبره وفيه : صدق الحسن والحسين ، وصدق أبوهما ، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم : عمر نور الإسلام ، وسراج أهل الجنة)[1] .

ومن العجب أن تبلغ الوقاحة بمثل هٰؤلاء القصاص حتىٰ يسودوا الصحائف بمثل هٰذا الكذب البارد ، الذي يشير كل حرف منه إلىٰ منزلة مؤلفه ، وأعجب منه أن يتجرأ هٰذا الكاذب فيعرض كتابه علىٰ كبار فقهاء عصره ليكتبوا عليه تصويب ذٰلك المصنف ، وصدق ابن الجوزي إذ يقول : (فلا هو عرف أن مثل هٰذا محال ولا هم عرفوا ، وهٰذا جهل متوفر ، علم به أنه من أجهل الجهال الذين ما شموا ريح النقل)[2] .

هٰذه بعض بصمات القصاص التي يظهر فيها الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والوضع في الحديث ، وقد تركت أثراً سيئاً على المجتمع مما استنفد جهداً للسلف في كشفها وبيان عوارها ، وسأتناول توضيح ذٰلك في فصل جهود العلماء في مقاومة الوضع إن شاء الله تعالىٰ .

٣ ـ الوضع من أجل تنفيق سلعة وترويجها وعكسه ، أو الثناء علىٰ عمل أو ذمه .

كذٰلك من الدوافع التي حملت بعض الفسقة على الوضع في الحديث ،

---

(١) الموضوعات (١/٤٤ ـ ٤٥) .

(٢) الموضوعات (١/٤٥) .

الترويج لسلعة أو إعطائها فوائد طبية خاصة ، فقد وضع من هٰذا النوع أحاديث كثيرة ؛ منها ما وضعه محمد بن حجاج اللخمي في فوائد الهريسة ، عن حذيفة مرفوعاً : « أطعمني جبريل الهريسة ؛ ليشد بها ظهري لقيام الليل »[1] .

وحديث معاذ : (قلت : يا رسول الله ؛ هل أتيت من الجنة بطعام ؟ قال : نعم ، أتيت بالهريسة فأكلتها فزادت في قوتي قوة أربعين ، وفي نكاحي نكاح أربعين » ، قال : فكان معاذ لا يعمل طعاماً إلا بدأ بالهريسة)[2] .

وحديث جابر بن سمرة : « أمرني جبريل بالهريسة أشد بها ظهري لصلاة الليل »[3] ، ونحوه من حديث علي[4] .

وكذٰلك حديث وضعه فضالة بن حسين الضبي : (ما عرض على النبي صلى الله عليه وسلم طيب فرده)[5] .

قال ابن عدي : (انفرد بروايته فضالة ، وكان عطاراً ، فاتهم بهٰذا الحديث لينفق العطر)[6] .

كما وضع هناد بن إبراهيم النسفي أحاديث في فضل البطيخ ؛ منها : حديث طويل عن ابن عباس وفيه : (أما إنه طعام أكله آدم في الجنة ، فزن إبليس زنة تحت تخوم الأرض السابعة لما علم أن آدم أكلها ، وقال : أخاف ألا يبقىٰ معي أحد من ذريته في النار إلا وأخرج منها ، فإن الله تبارك

---

(١) الموضوعات (١٧/٣) .

(٢) الموضوعات (١٦/٣) .

(٣) الموضوعات (١٧/٣) .

(٤) الموضوعات (١٨/٣) .

(٥) في هٰذا المعنىٰ حديث ثابت عن أنس رضي الله عنه ، بوب له البخاري رحمه الله في « صحيحه » رقم (٥٥٨٥) طبعة دار ابن كثير : (باب من لم يرد الطيب) .

(٦) لسان (٣٣١/٦) .

عليها وعلىٰ من أكل منها ، فكيف يكون في النار من تبارك عليه الجبار ، وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ماؤها رحمة ، وحلاوتها مثل حلاوة الجنة »)[١] .

قال ابن الجوزي : (وأنا أتهم به هناداً ؛ فإنه لم يكن بثقة ، وقد سمعنا عنه أحاديث كثيرة منها مرفوع ، ومنها عن الصحابة والتابعين ، كلها في فضائل البطيخ لم نجدها عند غيره)[٢] .

وكذٰلك سائر الأحاديث التي وضعت في فضائل بعض الأطعمة وفوائدها ؛ كالعدس[٣] ، والباذنجان[٤] ، وبعض الفاكهة ؛ كالرمان[٥] ، والعنب[٦] ، وبعض الحبوب ؛ كالحلبة[٧] ، والبقول ؛ كالهندباء[٨] ، والجرجير[٩] ، وبعض أنواع الحلوىٰ ؛ كالفالوذج[١٠] ، إلىٰ غيرها من الأطعمة .

كما وضعت أحاديث في فضائل بعض الأشربة وفوائدها[١١] .

كما وضعوا أحاديث في فضائل بعض الصناعات ؛ كحديث : « عمل الأبرار من رجال أمتي الخياطة ، وأعمال الأبرار من النساء المغزل »[١٢] ،

---

(١) الموضوعات (٢/٢٨٥ ـ ٢٨٦) .
(٢) الموضوعات (٢/٢٨٦) .
(٣) الموضوعات (٢/٢٩٤) .
(٤) الموضوعات (٣/٣١) .
(٥) الموضوعات (٢/٢٨٥) .
(٦) الموضوعات (٢/٢٨٦) ، اللآلئ (٢/٢٩٠ ـ ٢٩١) .
(٧) الموضوعات (٢/٢٩٧) .
(٨) الموضوعات (٢/٢٩٨ ـ ٢٩٩) .
(٩) الموضوعات (٢/٢٩٩) .
(١٠) الموضوعات (٢/٢١ ـ ٢٢) .
(١١) الموضوعات (٣/٤٠) .
(١٢) الموضوعات (٢/٢٥١) .

وحديث : « الناس أكفاء إلا حائكاً وحجاماً » ، وحديث : « أكذب الناس الصباغون والصواغون »[1] وغيرها من الأحاديث التي يظهر فيها جلياً أنها من عمل يد بعض المستفيدين منها .

٤ ـ وضع الحديث دفعاً للخصم ، أو كسباً للمناظرة أو إجابة لسؤال .

فقد تجرأ بعض من لا خلاق له من أدعياء العلم علىٰ أن يكذبوا علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لتأييد رأي ذهبوا إليه ، إذا ما عورضوا فيما ذهبوا إليه ، فيلجأ بعضهم إلى التقول علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ليدفع بذٰلك الكذب خصمه ، ويقوي رأيه ، وممن ذكر عنه ذٰلك :

عبد العزيز بن الحارث التميمي :

أورد الخطيب : أن عمر بن المسلم قال : (حضرت مع عبد العزيز بعض المجالس ، فسئل عن فتح مكة أكان صلحاً أو عنوة ؟ فقال : عنوة ، قيل : فما الحجة في ذٰلك ؟ قال : حدثنا أبو علي . . . عن أنس : أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في فتح مكة أكان صلحاً أو عنوة ، فسألوا عن ذٰلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « كان عنوة » ، قال ابن المسلم : فلما خرجنا من المجلس قلت له : ما هٰذا الحديث ؟ قال : ليس بشيء ، وإنما صنعته في الحال أدفع به عني حجة الخصم)[2] .

محمد بن إسحاق بن حرب اللؤلؤي :

ذكر عنه أنه كان عند المناظرة يضع في الحال[3] إلىٰ غيرهم من

---

(١) الأسرار المرفوعة (٤٠٧) .

(٢) تاريخ بغداد (٢٣٣/١٢) ، ميزان (٦٥٥/٢) ، لسان (٢٧/٤) .

(٣) لسان (٥٤٨/٦) ، وأورد عن أحمد بن سيار قوله : (وأخبرني أبو حاتم الجوزجاني : أنه كان عند المناظرة يضع في الحال ، وزعموا أنه ناظر ابن الشاذكوني ، فكان كل واحد منهما ينتصف ←

الكذابين الذين أخذوا الكذب وسيلة للشهرة والظهور .

٥ ـ الوضع في الحديث لمصالح تتعلق بالكذاب .

فقد وضع بعض الكذابين أحاديث تتعلق بمصالحه ، فقد وضع محمد بن عبد الملك الأنصاري ـ وكان رجلاً أعمىٰ ـ أحاديث في فضل قيادة الأعمىٰ ؛ منها : حديث : « من قاد أعمىٰ أربعين خطوة وجبت له الجنة »[(١)] .

وكذلك وضع سعد بن طريف الإسكاف حديثاً عندما جاءه ابنه من الكتاب يبكي ، فقال : ما لك ؟ قال : ضربني المعلم ، فقال : أما والله لأخزينهم ، حدثني عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « معلمو صبيانكم شراركم أقلهم رحمة لليتيم ، وأغلظهم على المساكين »[(٢)] .

وكذلك وضع نفيع بن الحارث أبو داود الأعمىٰ ـ وقد كان سائلاً يتكفف الناس ـ حديث : « ما من ذي غنىً إلا سيود أنه كان أعطىٰ قوتاً في الدنيا »[(٣)] .

ووضع أبو عبد الله بن عطاء الإبراهيمي حديث : « أدوا الزكاة وتحروا بها أهل العلم ؛ فإنهم أبر وأتقىٰ » ، قال هبة الله السقطي : (كان الإبراهيمي يركب الأسانيد علىٰ متون) ، وربما كانت موضوعة ، وساق هـٰذا الحديث ثم قال : (هـٰذا حديث منكر المتن والإسناد ، فإنه لا يعرف ابن عنبة ولا ابن

← من صاحبه ، وقال عبد المؤمن بن خلف النسفي : سألت صالح بن محمد عن ابن أبي الدنيا فقال : صدوق ، إلا أنه كان يسمع من إنسان يقال له : محمد بن إسحاق البلخي ، كان يضع للكلام إسناداً ، وكان كذاباً يروي أحاديث من ذات نفسه مناكير) .

(١) تذكرة الموضوعات (٦٩) .

(٢) مجروحين (١/٦٦) .

(٣) انظر « تهذيب » (١٠/٤٧١ ـ ٤٧٢) .

شنبة ، ورجال الإسناد كلهم مجاهيل ، والإسناد مركب إلىٰ سفيان ابن وكيع ، وأما المتن : فلا يعرف ، وإنما وضعه الإبراهيمي مستطعماً للعوام)[1] .

إلىٰ غير هٰؤلاء الذين كانوا يلفقون الكذب ويسندونه إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم طمعاً في الوصول إلىٰ غاياتهم ورغباتهم ، وحرصاً منهم علىٰ قضاء مصالحهم ومتطلباتهم .

٦ ـ الوضع بقصد الإغراب ، وادعاء الانفراد بأحاديث أو طرق .

لقد دفع الشره ببعض الكذابين من المحدثين إلىٰ أن يعمد إلىٰ أحاديث مشهورة من طريق بعينها فيقلبها علىٰ شيخ آخر ؛ كخبر مشهور عن سالم ، عن عبد الله بن عمر ، يجعله عن نافع ، أو رواية معروفة لمالك عن نافع ، يجعلها لعبيد الله بن عمر عن نافع ، مدعياً بذٰلك تفرده بتلك الطريق ، وانفراده بذٰلك الإسناد ، وقد سبقت الإشارة ـ مرة ـ إلىٰ ذٰلك تحت عنوان : (علىٰ من يطلق المحدثون وصف الكذب ؟)[2] .

كما كان بعضهم يعمد إلىٰ شيخ له مجروح ، فيكنيه بكنية اشتهر بها غيره ؛ ليوهم الناس أن ما يرويه هو من حديث المشهور بتلك الكنية ، وممن كان يفعل ذٰلك :

عطية بن سعد العوفي :

فقد كان يروي عن الكلبي ، ويكنيه : أبا سعيد ، موهماً غيره أنه : أبو سعيد الخدري[3] .

ومن الأغراض الحاملة على الوضع : الوضع بقصد الامتحان ؛ فقد كان

---

(١) لسان (١٢١/٣) .
(٢) انظر (١٩٩/١) .
(٣) المجروحون (١٧٦/٢) ، ميزان (٧٩/٣ ـ ٨٠) ، تهذيب (٢٢٥/٧ ـ ٢٢٦) .

بعض أئمة الحديث يضع بعض الأحاديث أو يقلبها بقصد امتحان بعض الرواة والوقوف علىٰ معرفتهم ويقظتهم ، ومن ذٰلك ما اشتهر عن علماء بغداد وقلبهم الحديث لأمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري ، وقد سبقت الإشارة إلى القصة[١] .

ومن ذٰلك أيضاً ما روى ابن حبان بسنده إلىٰ يحيى بن سعيد قال : (كنا عند شيخ من أهل مكة أنا وحفص بن غياث ، وإذا أبو شيخ جارية بن هرم يكتب عنه ، فجعل حفص يضع له الحديث ويقول : حدثتك عائشة بنت طلحة ، عن عائشة بكذا ؟ فيقول : حدثتني عائشة بنت طلحة عن عائشة بكذا ، ثم يقول له : وحدثك القاسم بن محمد عن عائشة بكذا ؟ فيقول : حدثني القاسم بن محمد عن عائشة بكذا ، ويقول : حدثك سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله ؟ فيقول : حدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس ؛ فلما فرغ : ضرب حفص بيده إلىٰ ألواح جارية فمحاها ، فقال : تحسدوني !! فقال له حفص : لا ، ولٰكن هٰذا كذب)[٢] .

هٰذه أهم الأسباب والدوافع التي حملت بعض الناس على الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهناك غيرها من الأسباب التي ضربت عنها صفحاً خشية التطويل ؛ إذ إنه يمكن أن تندرج تحت هٰذه الأحوال التي أشرت إليها .

هٰذا ، وقد قابل الجهابذة من العلماء والغيورون من حملة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم هٰذا العمل المشين ؛ بأن كشفوا أمر هٰؤلاء الكذابين وفضحوهم ، ونبهوا إلىٰ غاياتهم ووسائلهم ، وأشهروا كذبهم

---

(١) انظر (١/١٢٣) .

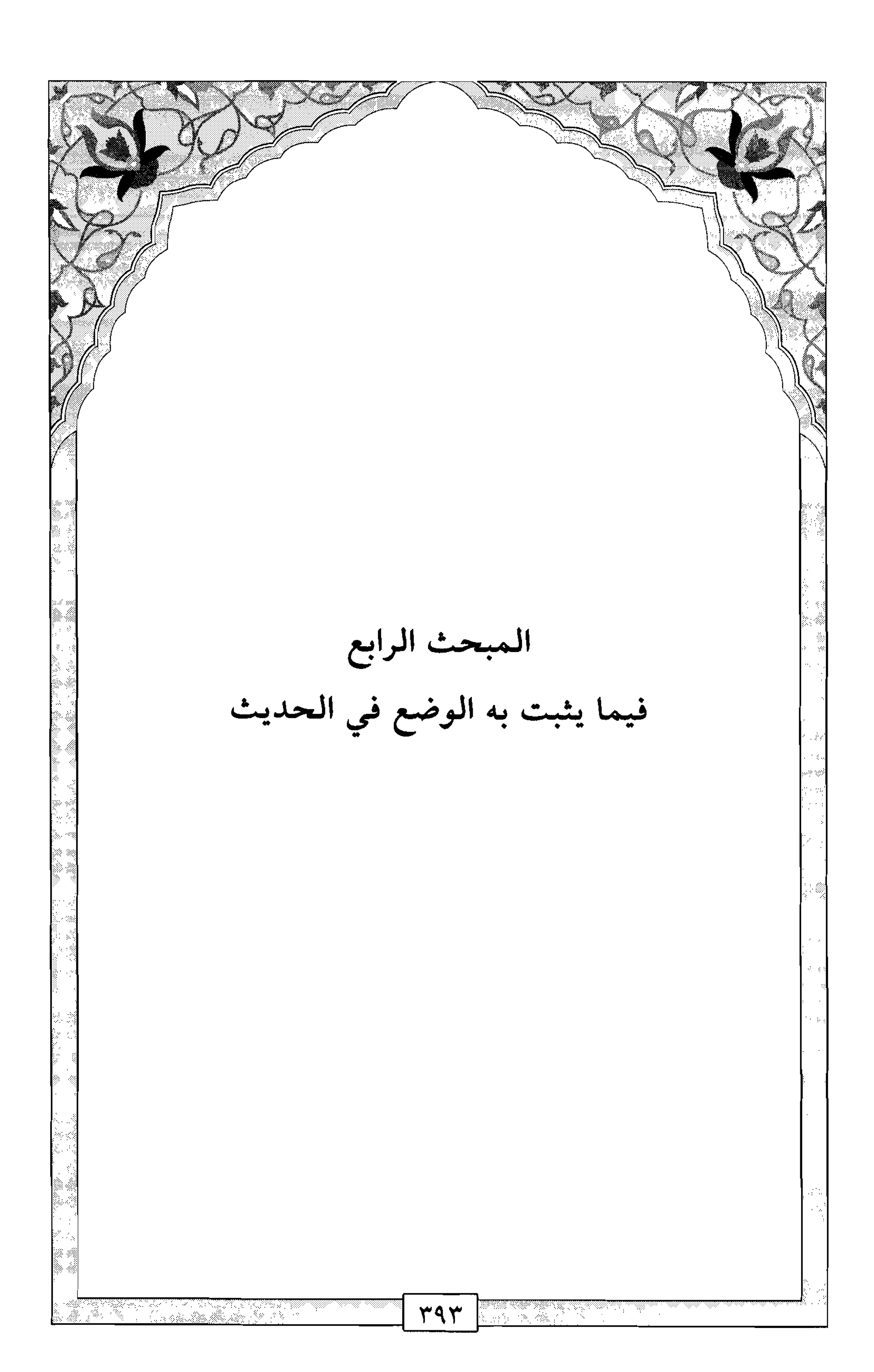
(٢) مجروحين (١/٦٩) .

واختلاقهم ، فكانوا عظة وعبرة لغيرهم ممن تسول لهم أنفسهم أن ينتهكوا حرمة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يقاربوا ذلك .

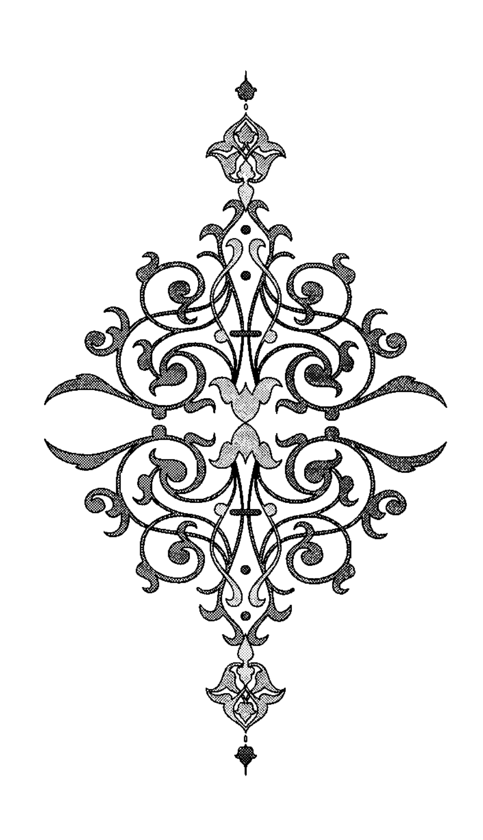
كل هٰذه الدوافع والأسباب التي حملت الكذابين على الوضع محرمة ممقوتة ، إلا النوع الأخير ، وأعني به : الوضع من أجل الامتحان ؛ شريطة كشفه وبيانه بمجرد انتهاء الغرض منه ؛ فقد سمح به بعض العلماء .

* * *





المبحث الرابع
فيما يثبت به الوضع في الحديث



فيما يثبت به الوضع في الحديث

مسألة إثبات الوضع مسألة عسرة ؛ إذ هي قائمة علىٰ قرائن ظنية لا يحتاج للقطع بها إلا في حالات خاصة تتضافر فيها هٰذه القرائن حتىٰ تبلغ درجة العلم واليقين .

والقرائن التي يثبت بها كون الحديث موضوعاً : **منها** ما يثبت به الحكم على الحديث بالوضع جملة دون تحديد المتهم بالكذب ، **ومنها** ما يثبت به الحكم على الحديث تفصيلاً ؛ أي : بحسب أفراده ، وفيه تحديد للراوي المتهم بالكذب .

أما القرائن الأولى التي تتعلق بإثبات الوضع في الحديث جملة ؛ فهي ما سأحاول بسطها هنا ؛ إذ غايتها إظهار أن الحديث موضوع مكذوب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير قصد لتعيين الراوي المتهم بالكذب ، بخلاف القسم الثاني فهو كالصريح في طعن الراوي وإلقاء تهمة الكذب عليه .

والقرائن التي سأعرض لها متعددة يمكن إجمالها فيما يلي :

١ ـ إقامة البيِّنة علىٰ وضع الحديث [١] : وذٰلك بأن يشهد عدلان علىٰ أن هٰذا الحديث أو الأحاديث موضوعة ، سواء كانت مصنفة مخترعة محدثة من الواضع ونسبت إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أخذت من كلام غيره وجعلت من كلامه صلى الله عليه وسلم ، وقد ذهب الإمام

(١) قال ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٨/١) : (وهل ثبت الوضع بالبينة ؟ كأن يرىٰ عدلان رجلاً يصنف كلاماً ثم ينسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم) .

الزركشي إلىٰ أن إقامة البيِّنة في إثبات الوضع يتردد فيها بين القبول وعدمه قياساً علىٰ شهادة الزور ؛ فإن التردد فيها قائم في ثبوتها بالبينة ، والظاهر أن البينة يثبت بها الوضع حيث إنها حكم علىٰ أمر محسوس ، بخلاف شهادة الزور التي هي أمر خفي يفتقر إلىٰ قرينة تضم إلى البينة ، والحكم يثبت بالبينة ، بل يعد من أقوىٰ درجات الإثبات ، وبالرغم من قول الزركشي بالتردد في إثبات الوضع بالبينة[١] إلا أنه يوافق الإجماع المنعقد علىٰ رد الحديث الثابت وضعه بالبينة وعدم العمل به[٢] .

٢ ـ إقرار الراوي بالوضع : وذٰلك بأن يعترف الراوي بأنه وضع حديثاً أو أحاديث علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد اعتبر أئمة الحديث إقرار الراوي بالوضع من أقوى القرائن في إثبات وضع الحديث ، إلا أن الشيخ ابن دقيق العيد اعترض علىٰ ذٰلك بما حاصله : أن قبول إقرار الراوي بالوضع يلزم منه إثبات القطع بالوضع بمجرد الإقرار ، في حين أن الراوي يحتمل أن يكون كاذباً في إقراره ، فيلزم منه القطع بالوضع كذباً[٣] .

كما أن جماعة من العلماء فهموا من اعتراض ابن دقيق العيد ما حاصله : أن إثبات الوضع بإقرار الراوي علىٰ نفسه بالكذب عمل بقوله بعد اعترافه علىٰ نفسه بالكذب ، ويلزم من قبول قوله العمل بكذبه[٤] .

---

(١) يظهر أن الزركشي رحمه الله لم يتردد ، بل جزم بإلحاقها بشهادة الزور علىٰ مقتضىٰ أقوال الفقهاء إذا رفعت الرواية للحاكم ، وصرح بأن تصرف المحدثين علىٰ خلافه . انظر « النكت » للزركشي (٢/٢٥٥) . د . أحمد سردار ، د . حميد نعيجات .

(٢) انظر « تدريب الراوي » (١٨٠) ، و« تنزيه الشريعة » (١/٨) ، و« المصباح » (٩٩) .

(٣) فتح المغيث (١/٢٥٠ ـ ٢٥١) ، المصباح (٩٧) .

(٤) تدريب الراوي (١/٢٧٥) .

كما ذهب بعضهم إلىٰ أن مراد ابن دقيق العيد لا يعمل بالإقرار بالوضع أصلاً [١] .

وقد أجيب علىٰ هٰذا الاعتراض وما تفرع منه : من أن قبول اعتراف الراوي بالكذب بمجرد الاعتراف من غير قرينة معه ، مع قيام احتمال كذبه في إقراره بعينه ليس فيه القطع بقوله في إثبات الوضع أو قبول قوله ، ويمكن توضيح ذٰلك بما يلي :

أ ـ أن الحكم بإثبات الوضع بإقرار الراوي لا يلزم منه أن يكون قاطعاً ، بل يكفي في ذٰلك غلبة الظن المأخوذة من قوله ، وإنما رجحنا احتمال الصدق ؛ لأنه يبعد عادة أن ينسب مسلم إلىٰ نفسه مثل هٰذا الأمر الشنيع الذي اتفق علماء الأمة علىٰ أنه كبيرة ؛ حتىٰ ذهب بعضهم إلىٰ أن يكفر فاعله من غير باعث ديني أو دنيوي ، علىٰ أن الغالب أن يكون الدافع إلى الإقرار في مثل هٰذه الحالات هو التوبة ، وحينئذ يبعد أن يكون الإقرار كذباً ، بل إن مجرد الباعث على الإقرار ؛ وهو التوبة غالباً بالإضافة إلىٰ قرائن أخرىٰ قد تبلغ به درجة اليقين ؛ إذ الأدلة إذا تواردت علىٰ شيء أدت به إلى القطع [٢] .

ب ـ ويحتمل أن يكون الباعث علىٰ إقراره كذبَهُ وجرأته على الله ، أو قلة حيائه من الخلق ، أو قصد إفساده في الرواية ، أو التشكيك في دين الأمة [٣] ، ونحو ذٰلك ، فحينئذ يكتفىٰ بإقراره مؤاخذة له ، بصرف النظر عن

(١) فتح المغيث (١/٢٥١) ، المصباح (٩٧) .
(٢) انظر « الوضع في الحديث » لأبي شهبة (٣٧ ـ ٣٩) ، و« فتح المغيث » (١/٢٥٠ ـ ٢٥١) .
(٣) قلت : وهٰذا الذي يغلب علىٰ ظني في إقرار جماعة من الزنادقة بأنهم وضعوا آلاف الأحاديث عندما يساق بهم إلى الموت ، وقد أشرت إلىٰ ذٰلك عند الكلام عليهم . انظر (١/٣١٢) .

صدقه ، كما يؤخذ الزاني والقاتل والسارق بمجرد إقراره معاقبة له ، وإن كان كاذباً في الواقع [1] .

ج ـ أما ما ذكر من أن مراد ابن دقيق العيد أنه لا يعمل بإقراره أصلاً ؛ فليس هٰذا مراده ، وإنما دل قوله علىٰ نفي القطع الوضع بإقراره ، ولا يلزم من نفيِ القطع نفيَ الحكم ؛ لأن الحكم يقع بالظن الغالب ، وهو هنا كذٰلك [2] .

هٰذا ، وقد حكم علماء الحديث علىٰ عدد من الرواة بالكذب ؛ لأنهم أقروا واعترفوا بوضعهم الحديث علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ منهم :

عمر بن صبح :

قال البخاري : (حدثني يحيى اليشكري ، عن علي بن جرير ، قال : سمعت عمر بن صبح يقول : أنا وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم) [3] ، وثمة مجموعة من الرواة سأفرد ذكرهم في مبحث خاص عند الكلام على الوضاعين إن شاء الله تعالىٰ [4] .

٣ ـ ما يتنزل منزلة إقرار الراوي بالكذب : هناك قرائن شتىٰ جعلها أئمة الحديث والنقد مثبتة للوضع والكذب في حديث الراوي ، حيث إنهم أنزلوها منزلة إقرار الراوي بالكذب في حديثه ؛ لما فيها من الشواهد البينة الدالة علىٰ عدم صدق الراوي وعلىٰ تعمده الكذب فيما يدعيه ، وهٰذه القرائن :

منها : ما يعرف بها كذب الراوي فيما يدعيه من السماع من مشايخه .

---

(١) الوضع في الحديث (٣٩) .

(٢) فتح المغيث (١/٢٥١) ، المصباح في علوم الحديث (٩٨) .

(٣) التاريخ الأوسط للبخاري (٢/١٩٢) ، وانظر « تدريب الراوي » (١٨٠) .

(٤) انظر « الرواة المقرون بالوضع » (٣/٤٣) .

ومنها : ما يعرف بها كذبه فيما يسنده إليهم من أحاديث .

ومنها : ما يدل علىٰ كذبه فيما يخبر به .

ولذا نرىٰ أئمة الحديث كثيراً ما يفتشـون عن هٰذه القرائن في أحاديث الـرواة ؛ إذ بهـا يتبيـن صدق الـراوي من كذبـه ، وصحة دعواه مـن غيرها ، علـىٰ أن هٰذه القرائـن لا يلجـأ إليها أئمة النقد إلا إذا شـكوا في الراوي أو في صحة حديثه ، فهي بمثابة مرجحات للشـك الوارد في صدق الراوي أو كذبه .

وقد بذل أئمة الحديث جهدهم في كشف كثير من عوار الكذابين ، وعرفوا بواطن أمورهم ؛ وذٰلك بتتبع أحوالهم وشؤونهم ، حتىٰ إن الإنسان يذهل في أول أمره عندما يرىٰ إماماً يحكم علىٰ مجموعة من الرواة بالكذب أو بالضعف ، أو بعدم السماع من مشايخ أو جماعة ، كيف استطاع أن يصل إلىٰ معرفة ذٰلك ، ولم يكن ذٰلك الإمام لهٰؤلاء معاصراً أو مساكناً ، لٰكن إذا تتبع الطرق التي يسلكونها ، والشباك التي يتصيدون بها عرف أن الحكم مبني علىٰ غاية متناهية في الدقة ، وليس الأمر كما يظن البعض أنه تخرص أو مجازفة .

وقد أشرت إلىٰ أن هٰذه القرائن تنقسم إلىٰ أربعة أقسام رئيسية ، تحت كل قسم منها أنواع سأجملها فيما يلي :

١ ـ قرائن يعرف بها كذب الراوي فيما يدعيه من السماع وهي أنواع ؛ **منها** :

أ ـ أن يروي الراوي عن شيخ أو مشايخ لم يرهم ، بلفظ السماع ، ويدعي السماع منهم مباشرة ، وتصريح الراوي بالسماع من غير لقي دليل علىٰ كذبه ، ولا شك ؛ فإذا حوقق عن سماعه منهم يتبين كذبه ، وقد يكون بعض

الشيوخ الذين يروي عنهم ماتوا قبل أن يولد بدهر ، **وممن عرف بذلك** :

إسحاق بن بشر أبو حذيفة البخاري :

قال الخطيب : (أنا الحسن بن محمد الدَّرْبَندي ، أنا محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان البخاري ، نا أبو عمر عبد الواحد بن أحمد بن محمد بن عمر المنكدري ، أنا إسحاق بن أحمد بن خلف ، قال : سمعت خالي عبد الله بن محمد بن أبي السري ، يقول سمعت أبي يقول : قدم أبو حذيفة البخاري مكة ، وجعل يروي عن ابن جريج وابن طاوس فقيل لسفيان : إن رجلاً من أهل خراسان قدم ، يروي عن ابن طاوس ، فقال : سلوه في أي سنة سمع ، قال : فسألوه فأخبر أنه سمع في سنة كذا ، فقال سفيان : سبحان الله ! مات عبد الله بن طاوس قبل مولده بسنتين)[1] .

الحسين بن داود أبو علي البلخي :

قال الحاكم في « تاريخه » : (روىٰ عن جماعة لا يحتمل سنه السماع منهم ؛ مثل ابن المبارك وأبي بكر بن عياش وغيرهما ، وله عندنا عجائب يستدل بها علىٰ حاله)[2] .

محمد بن إسماعيل بن موسى بن هارون أبو الحسن الرازي :

قال الذهبي ـ بعد أن روىٰ حديث : « النظر إلىٰ وجه عليٍّ عبادة » من طريقه ـ : (**قلت** : المتهم بوضعه الرازي ، ثم إن محمد بن أيوب بن الضريس لم يدرك هوذة ، ولا ابن جريج أبا صالح ، وقد ساق الخطيب في

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٩٦) .

(٢) لسان (٣/١٦٣) .

ترجمة هٰذا ـ أي : محمد بن إسماعيل ـ عدة أحاديث من وضعه وعاش إلىٰ بعد « ٣٥٠ هـ » ، وذكر أنه سمع من موسى بن نصر الرازي صاحب جرير ، فما صدق ولا لحقه)[1] .

أحمد بن محمد بن الأزهر بن حريث السجستاني أبو العباس الأزهري :

قال ابن حبان : (قد روىٰ عن محمد بن المصفىٰ أكثر من خمسمائة حديث ، فقلت له : يا أبا العباس ؛ أين رأيت محمد بن المصفىٰ ؟! فقال : بمكة ، فقلت : في أي سنة ؟ قال : سنة ست وأربعين ، قلت : وسمعت هٰذه الأحاديث منه في تلك السنة بمكة ؟ قال : نعم ، فقلت : يا أبا العباس ؛ سمعت محمد بن عبيد الله بن الفضيل الكلاعي عابد الشام بحمص يقول : عادلت محمد بن المصفىٰ من حمص إلىٰ مكة سنة ست وأربعين ، فاعتل بالجحفة علة صعبة ، ودخلنا مكة فطيف به راكباً ، وخرجنا في يومنا إلىٰ منىً ، واشتدت به العلة ، فاجتمع علي أصحاب الحديث وقالوا : أتأذن لنا حتىٰ ندخل عليه ؟ قلت : هو لما به ، فأذنت لهم ، فدخلوا عليه ، وهو لما به لا يعقل شيئاً ، فقرؤوا عليه حديث ابن جريج عن مالك في المغفر ، وحديث محمد بن حرب عن عبيد الله بن عمر : « ليس من البر الصيام في السفر » ، وخرجوا من عنده ، ومات فدفناه ، فبقي أبو العباس ينظر إلي)[2] .

ثم قال ابن حبان : (وكنت عنده يوماً فذكر حديث عمرو بن الحارثي ، عن دراج ، عن أبي الهيثم ، عن أبي سعيد : « لا حليم إلا ذو عثرة » ، فقلت له : يا أبا العباس ؛ هٰذا حديث مصري ، ما رواه مصري ثقة عن ابن وهب ، وإنما حدث عنه الغرباء ، قال : حدثنا يزيد بن موهب ، عن ابن وهب ،

---

(١) ميزان (٤/٦٠ ـ ٦١) ، لسان (٦/٥٧٤) .

(٢) مجروحين (١/١٦٤) ، ميزان (١/١٣١) ، لسان (١/٢٥٣) .

فقلت له : أين رأيت يزيد بن موهب ؟ قال : بمكة سنة ست وأربعين ، فقلت له : سمعت ابن قتيبة يقول : دفنا يزيد بن موهب بالرملة سنة اثنتين وثلاثين ، فبقي ينظر إلي)[1] .

العباس بن عبد الله بن عصام الفقيه :

قال ابن حجر : (قال سهل بن بشر : أخبرنا علي بن عبد الله الكسائي الهمذاني ، سمعت أبا نصر عبد الرحمٰن بن أحمد بن الحسن الأنماطي يقول : قدم علينا العباس سنة « ٣٢٥ هـ » وكان كذاباً ، فاستعدوا عليه بقزوين ، فخرج إلىٰ أذربيجان ، فروىٰ عن ابن ديزيل ، وما رآه ولا في نومه)[2] .

عمر بن هارون البلخي :

قال ابن أبي حاتم : (نا علي بن الحسن الهسنجاني ، قال : سمعت يحيى بن المغيرة قال : سمعت ابن المبارك يغمز عمر بن هارون في سماعه من جعفر بن محمد ، وكان عمر يروي عنه ستين حديثاً أو نحو ذٰلك)[3] .

وقال : (سألت أبي عن عمر بن هارون البلخي فقال : تكلم ابن المبارك فيه فذهب حديثه ، قلت لأبي : إن أبا سعيد الأشج حدثنا عن عمر بن هارون البلخي فقال : هو ضعيف الحديث ، نخسه ابن المبارك نخسة فقال : إن عمر بن هارون يروي عن جعفر بن محمد ، وقد قدمت قبل قدومه ، وكان قد توفي جعفر بن محمد)[4] .

---

(١) مجروحين (١٦٥/١) ، ميزان (١٣١/١) ، لسان (٢٥٣/١) .
(٢) لسان (٤١٠/٤) .
(٣) الجرح (١٤١/٣) .
(٤) الجرح (١٤١/٣) ، تهذيب (٥٠٣/٧) .

وقال أيضاً : (حدثنا علي بن الحسين بن الجنيد ، قال : سمعت يحيىٰ بن معين يقول : عمر بن هارون كذاب ، قدم مكة وقد مات جعفر بن محمد فحدث عنه)[١] .

وقال الحسين بن حبان : (قال أبو زكريا[٢] : عمر بن هارون البلخي كذاب خبيث ليس حديثه بشيء ، قد كتبت عنه وبت علىٰ بابه وذهبنا معه إلى النهروان ، ثم تبين لنا أمره فحرقت حديثه ، ما عندي عنه كلمة ، فقلت : ما تبين لكم من أمره ؟ قال : قال عبد الرحمـٰن بن مهدي : قدم علينا فحدثنا عن جعفر بن محمد ، فنظرنا إلىٰ مولده وإلىٰ خروجه إلىٰ مكة فإذا جعفر مات قبل خروجه)[٣] .

ب ـ أن يروي الراوي عن شيخ بلفظ السماع أو لفظ مصرح باللقاء ، فإذا سئل أن يصف الشيخ لم يعرفه ، بل ربما يكون السائل له هو الشيخ الذي ادعى السماع منه ، ولا شك أن هـٰذا الأمر يكشف كذب الراوي في ادعائه ، وقد حكم علىٰ جماعة من الرواة بالكذب ؛ لأنهم ادعوا السماع من مشايخ ؛ فلما سئلوا عنهم لم يعرفوهم ، **ومن هـٰؤلاء :**

سهيل بن ذكوان أبو السندي :

قال الذهبي : (وقال عباد بن العوام : قلت لسهيل بن ذكوان : رأيت عائشة ؟ قال : نعم ، قلت : صفها لي ، قال : كانت أدماء ، قال عباد : كنا نتهمه بالكذب قد كانت رضي الله عنها بيضاء شقراء)[٤] .

---

(١) الجرح (٣/١٤١) ، مجروحين (٢/٩١) ، إلا أنه جاء في عبارته : (كذاب ، دخل المدينة وقد مات) بدلاً من قوله : (قدم مكة) تهذيب (٧/٥٠٣) .

(٢) يعني : يحيى بن معين .

(٣) تهذيب (٧/٥٠٤) .

(٤) ميزان (٢/٢٢٥) ، لسان (٤/٢١١) .

وقال ابن المديني : (حدثنا محمد بن الحسن الواسطي ، عن سهيل بن ذكوان قال : لقيت عائشة بواسط) ، قال ابن حجر : (وهٰكذا يكون الكذب ، فقد ماتت عائشة قبل أن يخط الحجاج مدينة واسط بدهر)[1] .

عبد الله بن زياد بن سمعان :

قال أبو بكر بن أبي أويس : (حدث ابن سمعان مرة فقال : حدثني شهر بن جوست ، فقلت : من هٰذا ؟ قال : بعض العجم من أهل خراسان قدم علينا ، فقلت : لعلك تريد شهر بن حوشب ؟ فسكت)[2] .

ج ـ وقريب من هٰذا النوع ما إذا روى الراوي عن شيخ ثم سئل الشيخ عن حديث التلميذ الذي رواه عنه أنكر الشيخ أن يكون قد حدث التلميذ ذٰلك الحديث أو الأحاديث ، إلا أنه مما يجدر ذكره أنه ينبغي أن يكون إنكار الشيخ صريحاً ، كما يشترط أن يكون الراوي ـ أعني : التلميذ ـ متكلماً فيه ضعيفاً ، فإذا اجتمعت هٰذه الأمور دل ذٰلك علىٰ كذب الراوي وعدم صدقه في دعواه .

ومن الرواة الذين أثبت الأئمة كذبهم ؛ لأنهم رووا عن مشايخ أنكروا تحديثهم بها :

الحسن بن عمارة :

قال ابن أبي حاتم : (أنا ابن أبي خيثمة ـ فيما كتب إليَّ ـ قال : حدثنا ابن أبي رزمة ، حدثنا عبدان ، عن أبيه ، عن شعبة ، قال : روى الحسن بن

---

(١) ميزان (٢/٢٢٥) ، لسان (٤/٢١١) .

(٢) تهذيب (٥/٢٢٠) ، **قلت** : وشهر بن حوشب هو أبو سعيد ، ويقال : أبو عبد الله ، ويقال : أبو عبد الرحمٰن الأشعري الشامي ، مولىٰ أسماء بنت يزيد ، من التابعين ترجمته في « تهذيب » (٤/٣٦٩ ـ ٣٧٢) .

عمارة ، عن الحكم ، عن يحيى الجزار ، عن علي سبعة أحاديث ، فلقيت الحكم فسألته عنها فقال : ما حدثت بشيء منها)[1] .

وقال الذهبي : (وقال شعبة : روى الحسن بن عمارة أحاديث عن الحكم ، فسألنا الحكم عنها فقال : ما سمعت منها شيئاً)[2] .

علي بن عاصم بن صهيب الواسطي أبو الحسن :

قال يزيد بن زريع : (حدثنا علي عن خالد ببضعة عشر حديثاً فسألنا خالداً عن حديث فأنكره ، ثم آخر فأنكره ، ثم ثالث فأنكره ، فأخبرناه فقال : كذاب فاحذروه)[3] .

وفي رواية أخرىٰ قال يزيد بن زريع : (أفادني علي بن عاصم أحاديث عن خالد الحذاء ، فأتيت خالداً الحذاء فأنكرها وما عرف منها واحداً ، وأفادني عن هشام بن حسان فأتيت هشاماً فسألته عنه فأنكره وما عرف)[4] .

وقال ابن حبان : (كان شعبة يقول : أفادني علي بن عاصم عن خالد الحذاء أشياء سألت خالداً عنها فأنكرها)[5] .

يحيى بن عبد الحميد الحماني :

قال محمد بن إبراهيم البوشنجي : (حدثنا يحيى الحماني ، حدثنا أحمد بن حنبل ، قال البوشنجي : وحدثناه أحمد بن حنبل ، حدثنا إسحاق الأزرق ، عن شريك ، عن بيان ، عن قيس ، عن المغيرة حديث : « أبردوا

---

(١) الجرح (١٣٨/١) .

(٢) ميزان (٤٦٩/١) .

(٣) التاريخ الكبير (٢٩٠/٣ ـ ٢٩١) .

(٤) الجرح (١٩٨/١٣) ، مجروحين (١١٣/٢) ، ميزان (١٤٧/٣) .

(٥) مجروحين (١١٣/٢) .

بالصلاة . . . » الحديث ، وقال حنبل : (قلت لأحمد : إن ابن الحماني حدثنا عنك بهٰذا الحديث ، فقال : ما أعلم أني حدثته به ، ولا أدري لعله على المذاكرة حفظه ، وأنكر أن يكون حدثه به) ، وقال المروذي : (قلت لأحمد : إن ابن الحماني روىٰ عنك حديث الأوزاعي ، وزعم أنه سمعه منك علىٰ باب ابن علية ، فأنكر أن يكون سمعه ، وقال : ليس من رأسي ، قلت : ادعىٰ أن هٰذا على المذاكرة ، فقال : وأنا علمت في أيام إسماعيل أن هٰذا الحديث عندي ـ يعني : إنما أخرجه بآخره ـ وقال : قولوا لهارون الحمال : يضرب علىٰ حديث الحماني) ، وقال الآجري عن أبي داود : (حدث يحيى بن عبد الحميد عن أحمد بحديث إسحاق الأزرق ، فأنكره أحمد ، وقال يحيىٰ : حدثنا به علىٰ باب إسماعيل بن علية ، فقال أحمد : ما سمعناه من إسحاق إلا بعد موت إسماعيل)[1] .

٢ ـ قرائن يعرف بها كذب الراوي فيما يسنده وينسبه إلىٰ شيوخه مما يعتبرون منه برآء ، وذٰلك بأن يلزق بهم أحاديث ليست من حديثهم يدعيها عليهم ، فقد استطاع جهابذة النقد من المحدثين كشف هٰذه الألاعيب وبيان زيفها وكذب نسبتها ، واستخدموا في ذٰلك طرقاً منها :

أ ـ أن يروي الراوي كتاب شيخه فيزيد فيه ، فيعمد الحفاظ إلى الرجوع إلىٰ كتاب الشيخ ويستعرضونه ، فلا يجدون فيه تلك الأحاديث التي انفرد ذٰلك الراوي بعزوها إلىٰ كتاب شيخه ، فيحكمون عليه بالكذب ، وممن عرف بذٰلك وألحق بالكذابين :

الحسن بن علي بن صالح بن زكريا بن يحيى العدوي :

قال ابن عدي : (حدثنا الحسن ، حدثنا لؤلؤ بن عبد الله أبو بكر ،

---

(١) تهذيب (٢٤٣/١١) .

وكامل بن طلحة ، قالا : حدثنا الليث بن سعد ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما أحسن الله عز وجل خَلْق رجل وخُلُقَه فأطعمه النار » .

قال الشيخ : (وهٰذا الحديث باطل بهٰذا الإسناد ، وعندنا نسخة الليث عن نافع عن ابن عمر ، وما فيه شيء من هٰذا)[1] .

وقال : (حدثنا الحسن ، حدثنا هدبة بن همام ، عن ثابت ، عن أنس ، أن أبا بكر الصديق حدثه ، قلت للنبي صلى الله عليه وسلم : « لو أن أحدهم نظر إلىٰ قدميه لأبصر ما تحتهما . . . » الحديث ، فقال : « يا أبا بكر ؛ ما ظنك باثنين الله ثالثهما ؟ ») .

قال الشيخ : (وهٰذا حديث حدث به عفان وحبان ومحمد بن سنان عن همام ، فألزقه العدوي علىٰ هدبة ، وليس الحديث عند هدبة ، وعندنا نسخة همام من رواية هدبة عنه عن جماعة شيوخ ، وليس فيه هٰذا الحديث)[2] .

العباس بن الفضل الأزرق البصري :

قال عبد الله بن علي بن المديني : (سمعت أبي ـ وسئل عن حديث رواه عباس الأزرق عن أبي الأسود ، عن حميد ، عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم استبرأ صفية بحيضة فأنكره وقال : ليس هٰذا في كتب أبي الأسود ، وضعف عباساً جداً)[3] .

محمد بن أيوب بن هشام الرازي :

قال ابن أبي حاتم : (روىٰ عن الحميدي عن ابن عيينة جوابات القرآن ،

---

(١) الكامل (٣٣٩/٢) .
(٢) الكامل (٣٤٠/٢) .
(٣) تهذيب (١٢٨/٥) .

وروىٰ عن الأصمعي ، سألت أبي عنه فقال : هـٰذا كذب ، لم يكن عند الحميدي من هـٰذا شيء ، وهـٰذا شيخ كذاب)[1] .

محمد بن عبد الله بن القاسم أبو الحسين الحارثي النحوي الرازي :

قال الشيرازي في « الألقاب » : (سمعت محمد بن عبد الواحد الخزاعي يقول : سمعت منه ـ أي : محمد بن عبد الله بن القاسم ـ . . . حدثنا أبو حاتم قال : حدثنا شاذان وعفان وعارم ، قالوا : حدثنا شعيب ، عن قتادة ، عن أنس رضي الله عنه ، رفعه : « يوزن مداد العلماء ودم الشهداء ، فيرجح مداد العلماء علىٰ دم الشهداء » ، فعرضناه علىٰ شيخنا أبي علي بن عبد الرحيم فقال : كذب ، فلم يكن عند أبي حاتم عن شاذان شيء ، ولـٰكن قولوا : حدثنا جراب الكذب في زاوية الكذب بحديث كذب)[2] .

ب ـ أن يروي الراوي عن شيخ نسخة يشاركه في سماعها رواة عدول ، وبمقارنة نسخة الراوي بنسخ الرواة الآخرين نجده ينفرد بأحاديث ليست موجودة في نسخ الرواة الآخرين ، فيعتبر الراوي قد ألزق بشيخه تلك الأحاديث وأدخلها في حديثه ، وهـٰذا العمل كما سبق بيانه يعد لدىٰ أئمة الحديث كذباً ترد به رواية مقترفه ، وقد اتهم جماعة من الرواة بالكذب بهـٰذا الصنيع ، وعدوا من الكذابين ، **وممن وسم بذٰلك :**

خالد بن عمرو القرشي الأموي السعيدي :

قال الذهبي : (قال ابن عدي : له عن الليث وغيره مناكير .

أبو نعيم الحلبي ، حدثنا خالد بن عمرو ، عن الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي قبيل ، عن أبي هريرة وابن عمر قالا : ابتاع رسول الله

---

(١) الجرح (١٩٨/٧) ، وانظر « لسان » (٨٧/٨) .

(٢) لسان (٢٤٥/٧) .

صلى الله عليه وسلم من أعرابي قلائص إلىٰ أجل ، فقال : أرأيت إن أتىٰ عليك أمر الله ؟ قال : « أبو بكر يقضي ديني وينجز موعدي » ، قال : فإن قبض ؟ قال : « عمر يحذوه ويقوم مقامه ، لا تأخذه في الله لومة لائم » ، قال : فإن أتىٰ علىٰ عمر أجله ، قال : « فإن استطعت أن تموت فمت » .

وبه عن يزيد ، عن أبي الخير ، عن أبي هريرة مرفوعاً قال : « ألا أدلك علىٰ صدقة يحبها الله ؟ » ، قلت : بلىٰ ، قال : « بنتك مردودة عليك لا تجد ملاذاً غيرك » .

وبه عن يزيد ، عن أبي عبد الله الصنابحي ، عن أبي بكر مرفوعاً : يقول الله : « إن كنتم تريدون رحمتي فارحموا خلقي » .

وبه عن يزيد ، عن سالم ، عن أبيه مرفوعاً : « يا نساء الأنصار ؛ اختضبن غمساً ، واختفضن ولا تنهكن ، فإنه أسرىٰ للوجه وأحظىٰ عند الزوج » .

قال ابن عدي : عندي أنه وضع هـٰذه الأحاديث ؛ فإن نسخة الليث عن يزيد بن أبي حبيب عندي من رواية يحيى بن بكير وقتيبة ويزيد بن موهب وزغبة ، ما فيها من هـٰذا شيء)[1] .

خالد بن القاسم المدائني :

قال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عن خالد بن القاسم المدائني فقال : متروك الحديث ، صحب الليث من العراق إلىٰ مكة وإلىٰ مصر ؛ فلما انصرف كان يحدث عن الليث بالكثير ، فخرج رجل من أهل العراق يقال له : أحمد بن حماد الكذوا بتلك الكتب إلىٰ مصر ، فعارض بكتب الليث ، فإذا قد زاد فيه الكثير وغيَّره ، فترك حديثه)[2] .

---

(١) ميزان (١/٥٨٧) انظر « تهذيب » (٣/١٠٩ ـ ١١٠) .

(٢) الجرح (٢/٣٤٧) ، لسان (٢/٣٨٤) .

وقال ابن حجر : (أخرج العقيلي من طريق مجاهد بن موسىٰ قال : رأيت خالد بن القاسم يحدث هٰذا بشيء ، وهٰذا بشيء ، وجاؤوا بحديث الليث ـ يعني : من رواية خالد هٰذا ـ إلىٰ يونس بن محمد فقابلوها فإذا هي لا تتفق)[1] .

وقال الحاكم وأبو الحسن محمد بن أحمد بن سفيان الكوفي الحافظ : (كان يدخل على الليث) زاد الكوفي : (من حديث ابن لهيعة)[2] .

العباس بن الضحاك البلخي :

قال ابن حبان : (روىٰ عن عبد الله بن عمر بن الرماح ، حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كتب بسم الله الرحمـٰن الرحيم ، ولم يعور الهاء التي في الله ؛ كتب الله له ألف ألف حسنة ، ومحا عنه ألف ألف سيئة ، ورفع له ألف ألف درجة » .

أخبرناه محمد بن عبدوس النيسابوري بالرملة من أصل كتابه ، حدثنا عباس بن الضحاك البلخي ، حدثنا عبد الله بن عمر بن الرماح ، وهٰذا شيء موضوع لا شك فيه ، ولقد كتبت كل شيء عن ابن الرماح عن أبي معاوية ، عن الأعمش على الوجه ، وليس هٰذا فيه .

حدثنيه محمد بن شادل الهاشمي ، حدثنا ابن الرماح ، حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش بتلك النسخة)[3] .

٣ ـ قرائن تتعلق بذات الراوي تؤكد وضعه للحديث ؛ وذٰلك بأن تشير

---

(١) لسان (٣/٣٣٥) .

(٢) لسان (٣/٣٣٥) .

(٣) مجروحين (٢/١٩١) .

إلىٰ سبب كذبه ، أو الدافع الذي حمله على اختلاق الحديث ووضعه مما لا يترك مجالاً للشك في كذب الراوي .

ونظرة العلماء إلىٰ هٰذه القرائن متفاوتة ، فمن متوسع مفرط فيها بحيث أنه جعل كل حديث يخالف قواعد معينة في نظره موضوعاً ، ومن متحفظ مفرط فيها حتىٰ إنه كثيراً ما يتوقف في أحاديث حكم أئمة الحديث عليها بالوضع ، بحجة عدم ظهور القرينة فيها بشكل جلي لا يبقىٰ معه أي تطرق للشك في صحة الحديث .

ومن متوسط محقق بذل جهده ، وتحرى الدقة في الحكم على الحديث بالوضع أو بالثبوت ؛ لما للحديث من أهمية وحساسية ، يخشىٰ منها الإنسان أن يدخل ما ليس من الحديث فيه ، أو يخرج منه ما هو منه(١) .

علىٰ أني سأكتفي بذكر ما اتفق عليه الأئمة من القرائن التي يعتمد عليها في إثبات الوضع في الحديث فيما يتعلق بذات الراوي دون غيرها ؛ **فمنها :**

أ ـ إخبار الراوي عن أمر مستحيل عن نفسه ، وهو وإن لم يكن فيه تصريح بالكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لٰكن كما سبق بيانه أنه إذا عرف الراوي بالكذب في غير حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

---

(١) **فمن القسم الأول** : ابن بدران الموصلي ، وابن الجوزي ، حيث حكموا علىٰ كثير من الأحاديث بالوضع لأدنىٰ علة .

ومن القسم الثاني : الإمام السيوطي ، حيث حاول إثبات كثير من الأحاديث وأنها ترتفع عن درجة الوضع بكل وسيلة ، وخاصة ما كان من الأحاديث في الكتب الستة أو طرف منها ، وقبله الحافظ ابن حجر ؛ إذ صنع ذٰلك في كتاب « القول المسدد » .

ومن القسم الثالث : الحافظ الإمام أبو بكر ابن القيم في كتابه « المنار » ، وسنرىٰ تفصيل ذٰلك عند الكلام على الكتب المصنفة في الموضوعات إن شاء الله تعالىٰ .

فإنه يرد حديثه الذي يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ صيانة له من أن يؤخذ من معادن الكذب ، وهٰذا فيما شاركه فيه الثقات ناهيك عما تفرد به ، أو خالف فيه غيره .

وقد رد أئمة النقد حديث جماعة من الرواة عرفت عنهم روايات عن أنفسهم ظاهره الكذب لاستحالة وقوعها ؛ منهم :

أحمد بن طاهر بن حرملة :

وقد سبق ذكره وبيان قصته وكذبه [١] .

محمد بن السائب الكلبي :

قال الخطيب : (أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق ، قال : أنا عثمان بن أحمد ، قال : حدثنا حنبل بن إسحاق ، قال : حدثنا يحيى بن معين ، قال : حدثنا يحيى بن يعلىٰ ، قال : قلت لزائدة : ثلاثة لا تحدث عنهم ، فلم لا تروي عنهم ؟ قال : ومن هم ؟ قلت : ابن أبي ليلىٰ ، وجابر الجعفي ، والكلبي ، قال : أما ابن أبي ليلىٰ : فبيني وبينهم ـ يعني بني أبي ليلىٰ ـ حسن ، فلست أذكره ، وأما جابر الجعفي : فكان والله كذاباً ، وأما الكلبي : فمرض مرضة ، وكنت أختلف إليه ، فسمعته يقول : مرضت فنسيت ما كنت أحفظه ، فأتيت آل محمد صلى الله عليه وسلم فتفلوا في فيّ فحفظت كل ما نسيت ، فقلت : لله علي ألا أروي عنك شيئاً بعد هٰذا فتركته) [٢] .

ويلحق بهٰذا فيما إذا روى الراوي حادثة أو واقعة يستحيل وقوعها ، فهي لا مناص مشعرة بكذبه فيما روىٰ ، ومن ذٰلك : ما روى البيهقي في

---

(١) انظر : علىٰ من يطلق المحدثون وصف الكذب (١/١٩٩) .

(٢) الكفاية (١٣٠) .

« المدخل » بسنده الصحيح : أنهم اختلفوا بحضور أحمد بن عبد الله الجويباري في سماع الحسن من أبي هريرة ، فروىٰ لهم بسنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « سمع الحسن من أبي هريرة »[١] .

وهٰذا لا شك عين الكذب ؛ إذ من المستحيل أن يقول النبي صلى الله عليه وسلم ذٰلك ، وهٰذا الحديث مؤكد كذب واضعه .

ب ـ مجاراة الراوي لهوىٰ بعض الحكام أو الرغبة فيما عندهم من عرض ؛ وذٰلك بأن يرى الحاكم علىٰ أمر قد لا يليق بمثله ، فيضع له حديثاً يقره علىٰ أمره ، ويوافقه فيه علىٰ هواه ، ومن وقع في مثل هٰذا وثبت بذٰلك كذبه :

غياث بن إبراهيم :

قال السيوطي : (غياث بن إبراهيم : حيث ، وضع للمهدي في حديث : « لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر » ، فزاد فيه : « أو جناح » ، وكان المهدي إذ ذاك يلعب بالحمام فتركها بعد ذٰلك ، وأمر بذبحها ، وقال : أنا حملته علىٰ ذٰلك ، وذكر أنه لما قام قال : أشهد أن قفاك قفا كذاب)[٢] .

٤ ـ قرائن تتعلق بذات المروي ؛ إذ ترد فيه أشياء تشير إلىٰ كذب الراوي فيما أتىٰ ؛ وذٰلك بأن تحمل العبارة الواردة أو المعنى الذي يشير إليه الحديث تصريحاً بالكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم في قول شيء لم يقله ، أو فعل أمر لم يفعله ، أو باستحالة أن يرد علىٰ لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل تلك المعاني أو العبارات ؛ لأن من

---

(١) تنزيه الشريعة (١/٦) .

(٢) تدريب الراوي (١/٣٣٧) انظر « الموضوعات » (١/٤٢) ، و« السنة قبل التدوين » (٢١٧) ، و« المجروحين » (١/٥٥) .

المُسَلَّم به أن الإسلام دين متكامل مصدره القرآن والسنة ، وهما من الله تعالىٰ ، والسنة شارحة وموضحة للقرآن ، فمن البدهي أن يتوافقا ، ولا يتناقضا ؛ لأن مصدرهما واحد ، والتناقض موجب اختلاف المصدر .

كما أن الإسلام اعتبر العقل السليم ؛ إذ جعله مناط التكليف والخطاب ، وما دام هو قد راعى العقل حق رعايته ، فمن غير المعقول أن يأتي بما يخالفه فضلاً عن أن يلغيه .

كـذٰلك من المُسَـلَّم بـه أن الله تعالىٰ تحدى العرب بـل فصحاءهم عن أن يجـاروا القـرآن فصاحـة وسلاسـة ، وهيأ رسـوله صلى الله عليه وسـلم بـأن جعله خير من ينطق بالضاد وسـيد الفصحـاء ، فليس من المعقول أن يعجز من كانت هٰذه حاله عن إقامة جمل قصيرة أو تصوير معنىً متناولاً يفوقـه فـي ذٰلك من اكتسـب اللغة اكتسـاباً ، فـي حين أنه سـيد الفصحاء سليقة وجبلة .

كل هٰذه القرائن تشعر بالمين الملصق به صلى الله عليه وسلم وهو منه براء ، وكم كانت نظرة الجهابذة العارفين مصيبة حينما وضعوا هٰذه المعايير في التفريق بين ما نسب إليه صلى الله عليه وسلم من حق ومن باطل ، ولذا نراهم يحكمون علىٰ راو بالكذب ويعتبرون حديثه باطلاً ، ويأخذون الدليل والشاهد عليه مما قال وروىٰ ، ويمكن إجمال هٰذه القرائن فيما يلي :

١ ـ مخالفة المروي لنص القرآن : من ذٰلك حديث مقدار الدنيا ، وأنها سبعة آلاف سنة ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث في الألف السابعة ، قال ابن القيم : (وهٰذا من أبين الكذب ؛ لأنه لو كان صحيحاً لكان كل أحد عالماً أنه قد بقي للقيامة من وقتنا هٰذا مئتان وأحد وخمسون سنة ،

والله تعالىٰ يقول : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ . . . ﴾ الآية[1] ، وقال تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ . . . ﴾ الآية)[2] .

٢ ـ مخالفة الحديث للسنة المتواترة أو الصحيحة مخالفة صريحة ، بحيث يتعذر الجمع أو الترجيح بينهما من كل وجه ولا يثبت النسخ ، وقد حكم أئمة الحديث علىٰ مرويات بالكذب ؛ لمناقضتها صريح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة .

فمن ذٰلك الأحاديث التي اختلقت في تحريم النار علىٰ من تسمىٰ بمحمد أو بأحمد ، فمن المعلوم أن النار لا يجار منها بالأسماء ، وإنما تتقىٰ بالأعمال .

قال ابن القيم في بيان القرائن التي تدل علىٰ كذب الحديث : (**ومنها** : مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة ، فكل حديث يشتمل علىٰ فساد أو ظلم أو عبث أو مدح باطل أو ذم حق أو نحو ذٰلك فرسول الله صلى الله عليه وسلم منه بريء ، ومن هٰذا الباب : أحاديث مدح من اسمه محمد وأحمد ، وأن كل من يسمىٰ بهٰذه الأسماء لم يدخل النار ، وهٰذا مناقض لما هو معلوم من دينه صلى الله عليه وسلم أن النار لا يجار منها بالأسماء والألقاب ، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال)[3] .

٣ ـ مناقضة الحديث للعقل الصريح ، وقد سلف أن الإسلام جاء ليرعى العقل ويعمله ، ولذا فمن غير الحق أن يغفله أو يهمله ، وقد

---

(١) سورة الأعراف : (١٨٧) .

(٢) سورة لقمان : (٣٤) ، انظر « المنار المنيف » (٥٩) .

(٣) المنار المنيف (٤٣) .

اعتبر الأئمة مما يثبت به الوضع ويعرف به كذب الراوي في حديثه إيراده لحديث يناقض العقل الصريح ويناهضه ، ويلغيه ولا يعتبره ، ومما حكم عليه بالكذب لأجل ذٰلك : حديث : « مم خلق الله تعالىٰ نفسه ؟ » .

فقد أخرج ابن الجوزي بسنده إلىٰ أبي هريرة قال : قيل : يا رسول الله ؛ مم ربنا ؟ قال : « من ماء مرور ، لا من أرض ولا من سماء ، خلق خيلاً فأجراها فعرقت ، فخلق نفسه من ذٰلك العرق » .

وقد رواه عبد العزيز بن محمد بن أحمد بن منده عن محمد بن شجاع فقال فيه : « إن الله عز وجل خلق الفرس فأجراها فعرقت ، ثم خلق نفسه منها »[1] ، فمن عنده مسكة من عقل يعلم بأن هٰذا الحديث باطل موضوع ؛ إذ كيف يَخلق قبل أن يوجد ، أو كيف يخلق نفسه وهو موجود ؟ لٰكن الحمد لله علىٰ نعمة العقل بعد نعمة الإسلام .

٤ ـ ومن القرائن التي أثبت بها المحدثون كذب الراوي ، وعدوها شاهداً علىٰ كذب حديثه : أن يشتمل الحديث علىٰ ركة في لفظه ومعناه ، أو تفاهة في معناه أو في لفظه ، إذا ادُّعي أن ذٰلك هو لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لاستبعاد أن يكون رواه بالمعنىٰ ؛ إذ من البديهي ألا تصدر الركة ممن أوتي جوامع الكلم وسخرت له البلاغة والفصاحة ، ولا يصدر عنه كلام يمجه السمع ويمقته الذوق ، والدين الإسلامي كله محاسن ، وذٰلك يقتضي ألا يرد منه ما يناقض ذٰلك .

ومن الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بالوضع لركتها ، ما روى ابن الجوزي بسنده عن ابن عباس قال : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من صلى الضحىٰ يوم الجمعة أربع ركعات يقرأ في كل ركعة بالحمد

---

(١) الموضوعات (١/١٠٥) ، اللآلئ (١/٣) ، تنزيه الشريعة (١/١٣٤) .

عشر مرات ، وقل أعوذ برب الفلق عشر مرات ، وقل أعوذ برب الناس عشر مرات ، وقل هو الله أحد عشر مرات ، وقل يا أيها الكافرون عشر مرات ، وآية الكرسي يقرأها في كل ركعة ، فإذا صلى الأربع ركعات فتشهد ثم سلم ، ثم يقول : سبحان الله والحمد لله ولا إلـٰه إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، سبعين مرة ثم يقول : أستغفر الله الذي لا إلـٰه إلا هو غافر الذنوب وأتوب إليه سبعين مرة ؛ فمن صلىٰ هـٰذه الصلاة وقال هـٰذا القول علىٰ ما وصف ؛ دفع الله عنه شر الليل والنهار ، وشر أهل السماء وشر أهل الأرض ، وشر الإنس ، وشر كل سلطان جائر وشيطان مارد ، والذي بعثني بالحق ؛ لو كان عاقاً لوالديه لرزقه برهما وغفر له ، ويقضي له سبعين حاجة من حوائج الآخرة ، وسبعين حاجة من حوائج الدنيا » ، وذكر من هـٰذا الجنس ثواباً طويلاً لا نضيع الزمان بذكره . . . إلىٰ أن قال : « والذي بعثني بالحق ؛ إن له من الثواب كثواب إبراهيم وموسىٰ ويحيىٰ وعيسىٰ ، ولا يقطع له طريق ولا يغرق له متاع ») .

قال ابن الجوزي : (وهـٰذا حديث موضوع علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا شك ، فلا بارك الله فيمن وضعه ، فما أبرد هـٰذا الوضع وما أسمجه ! وكيف يحسن أن يقال : من صلىٰ ركعتين فله ثواب موسىٰ وعيسىٰ ، وفيه مجاهيل أحدهم قد عمله)[1] .

قال ابن القيم : (وكأن هـٰذا الكذاب الخبيث لم يعلم أن غير النبي لو صلىٰ عمر نوح عليه السلام لم يعط ثواب نبي واحد)[2] فضلاً عن أن يعطىٰ ثواب هـٰؤلاء الأنبياء جميعاً) .

إلىٰ غير هـٰذا من الأحاديث التي تنطق بكذبها استحالة صدورها من

---

(١) الموضوعات (١١٢/٢) .
(٢) المنار المنيف (٣٨) .

مشكاة النبوة ؛ لما تحمل في جنباتها من سماجة وتفاهة معنىً يبرأ منها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولولا خشية الإطالة لسقت منها جملة .

٥ ـ ومن القرائن التي تدل علىٰ كذب الحديث ووضعه : أن يرد الحديث في الكتب بدون إسناد ويضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من غير بيان الطريق إليه ، والإسناد له درجة هامة ، فهو بمنزلة الباب في الدار ، أو بمنزلة السلم إلى السطح ، عليه تتوقف صحة الحديث ، ولهٰذا اهتم علماء الحديث به ، وردوا كل حديث خلا منه لضرورته ، وقد نبهوا كثيراً علىٰ أهميته ، كما جاء ذٰلك عن أئمتهم ؛ منهم الزهري ، قال سفيان بن عيينة : (حدث الزهري يوماً بحديث ، فقلت له : هاته بلا إسناد ، فقال : أرتقي السطح بلا سلم ؟)[1] .

وقال سفيان الثوري : (الإسناد سلاح المؤمن ؛ فإذا لم يكن معه سلاح فبم يقاتل ؟)[2] .

وقال شعبة : (كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا فهو خل وبقل)[3] .

وقال عبد الله بن المبارك : (الإسناد عندي من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء)[4] ، وقال : (بيننا وبين القوم القوائم) أي : الإسناد[5] .

وقال : (مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم)[6] .

---

(١) جامع التحصيل (٥٨) .

(٢) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي (٤٢) ، جامع التحصيل (٥٩) .

(٣) الكفاية (٢٨٣) ، شرح علل الحديث لابن رجب الحنبلي (٥٨٧/٢) .

(٤) م : (مقدمة ، باب الإسناد من الدين) ، (١٥/١) ، شرف أصحاب الحديث (٤١) ، معرفة علوم الحديث (٦) ، الإلماع للقاضي عياض (١٩٤) ، جامع التحصيل (٧٢) .

(٥) م : (المقدمة ، باب الإسناد من الدين) ، (١٥/١) .

(٦) شرف أصحاب الحديث (٤٢) .

وأخرج الخطيب بسنده إلىٰ أبي عيسىٰ أحمد بن يحيى بن محمد بن شاذان الجوهري قال : (حدثني جدي ، قال : سألت علي بن المديني عن إسناد حديث سقط عليَّ ، فقال : تدري ما قال أبو سعيد الحداد ؟ قال : الإسناد مثل الدرج ، ومثل المراقي ؛ فإذا زلت رجلك عن المرقاة سقطت ، والرأي مثل المرج)[1] .

كل هٰذه الأقوال دفعت المحدثين إلىٰ أن يتوقفوا في قبول كل حديث خلا من الإسناد ، واعتبروا الحديث الذي يذكر بدون إسناد في دواوين السنة حديثاً ملصقاً بالنبي صلى الله عليه وسلم ؛ إذ الإسناد من خصيصة هٰذه الأمة ، وعليه مدار نقل آثار الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ، ولا يمكن بقاء أخباره بغير نقلة ، لذا عدوا كل حديث ليس له إسناد حديثاً موضوعاً مكذوباً عليه صلى الله عليه وسلم ، إلا أنهم لا يصدرون هٰذا الحكم إلا بعد استقراء وتتبع ، ولذا فإن الحكم على الحديث بالوضع لعدم وجود إسناد له قليل في كلامهم ؛ إذ لا يصدر ذٰلك إلا من إمام مطلع ، جامع لغالب دواوين السنة .

ومن الأحاديث التي حكم عليها بالوضع لورودها بغير إسناد :

حديث : « كل الأعمال فيها المقبول والمردود إلا الصلاة عليَّ فإنها مقبولة غير مردودة » .

قال ابن حجر : (لم يذكره من المخرجين أحد ، ولا أظهر له سنداً ليكون سنداً معتمداً)[2] .

---

(١) شرف أصحاب الحديث (٤٢) .

(٢) اللؤلؤ المرصوع للقاوقجي (١٤٠) ، قال السخاوي : (حديث : كل الأعمال فيها المقبول والمردود . . . إلخ ، قال شيخنا : إنه ضعيف جداً ، قلت : وقد سلف كون الصلاة عليه صلى الله ←

وكـذٰلك حديـث : « كنـت كنـزاً مخفيـاً لا أُعـرف ، فأحببـت أن أعـرف فخلقت خلقاً وتعرفت إليهم فعرفوني » .

قال ابن تيمية : (ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يعرف له سند صحيح ولا ضعيف ، وتبعه الزركشي وابن حجر)[1] .

٦ - ومن القرائن التي يثبت بها أئمة الحديث الكذب والوضع في الروايات : أن يورد المتأخرون حديثاً أو أحاديث لا توجد في دواوين السنة التي دونت حتىٰ زمن استقرار كتابة الحديث ؛ فإن من الأحاديث التي يحكم عليها بالكذب أن يجاء بحديث لا يوجد في كتب الحفاظ من المحدثين ؛ لأن خلو مجموع كتب الحديث منه دليل علىٰ عدم صدقه ، فالكتب وإن لم ينفرد كل واحد منها بحصر جميع الأحاديث إلا أن مجموعها تجمع أفراد

← عليه وسلم مقبولة) المقاصد الحسنة (٣٢٢) ، وانظر « كشف الخفاء » (٢/١٧٤) ، وقال أيضاً في حرف الصاد : (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا ترد ، هو من كلام أبي سليمان الداراني ، ولفظه : الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقبولة ، وفي لفظ : إن الله يقبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، أخرجه باللفظ ابن النميري ، كما بينته في « القول البديع » ، بل في « الإحياء » مرفوعاً مما لم أقف عليه ، وإنما هو عن أبي الدرداء من قوله : إذا سألتم الله حاجة فابدؤوا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فإن الله أكرم من أن يسأل حاجتين فيقضي إحداهما ويرد الأخرى) المقاصد الحسنة (٢٦٦) ، وانظر « كشف الخفاء » (٢/٣٩) .

(١) المقاصد الحسنة (٣٢٧) ، اللؤلؤ المرصوع (١٤٣) ، وزاد قوله : (ولـٰكن معناه صحيح ظاهر ، وهو بين الصوفية دائر) ، وقال العجلوني : (وتبعه الزركشي والحافظ ابن حجر في « اللآلىء » والسيوطي وغيرهم ، وقال القاري : لـٰكن معناه صحيح مستفاد من قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ أي : ليعرفوني ، كما فسره ابن عباس رضي الله عنهما ، والمشهور على الألسنة : كنت كنزاً مخفياً ، فأحببت أن أعرف فخلقت خلقاً فبي عرفوني ، وهو واقع كثيراً في كلام الصوفية ، واعتمدوه ، وبنوا عليه أصولاً لهم) كشف الخفاء (٢/١٥٥) ، وانظر « الأسرار المرفوعة » (٩٣) ، وكذٰلك « المصنوع » (١١٠) ، إلا أنه اقتصر علىٰ رد الأئمة له ، علماً بأن شرطه في هـٰذا الكتاب إثبات ما ترجح وضعه فيه ، **قلت** : وظاهر أن المعرفة ليست هي العبادة ، وسياق الآية لا يشير إلىٰ ذٰلك ؛ إذ قصرت العلة في خلق الجن والإنس على العبادة ، ولا يقتضي أن يكون العارف عابداً ، بل العكس .

الحديث النبوي ، ومما هو مسلم به أن الحديث النبوي محفوظ بحفظ الله تعالىٰ له تضمناً إذا اعتبرنا أن الذكر مطلق الوحي ، أو اقتضاء إذا قصرنا الذكر على القرآن في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [1] .

فمجيء حديث في زمن قد استقرت فيه الأخبار ، ودونت في الكتب والأسفار ، ويفتش فيها فلا يوجد في واحد منها ، قرينة تكفي في إثبات كونه كذباً وإفكاً .

قال البيهقي : (فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه) [2] .

وقال السيوطي : (وأما الآن : فالعمدة على الكتب المدونة ؛ فمن جاء بحديث غير موجود فيها ـ أي : الكتب ـ فهو رد عليه وإن كان من أتقى المتقين ، وإن كان فيها لم يتصور فيه الرد وإن كان من أفسق الفاسقين) [3] .

هٰذه هي القرائن التي ينزلها العلماء منزلة إقرار الراوي بالوضع ، ويعتبرونها وسيلة من وسائل إثبات الكذب في حديث الراوي وعدم صدقه ، وهي لا شك قرائن قوية يترجح بها كذب الراوي ، وهي وإن كانت كل واحدة منها ظنية إلا أن وجودها مع الطعن في الراوي ترجح عدم صدقه ، وكلما تضافرت القرائن علىٰ حديث قويت التهمة بكذبه ، حتىٰ تبلغ في بعض الأحيان إلىٰ درجة اليقين ، والله أعلم .

❋ ❋ ❋

---

(١) سورة الحجر : (٩) .

(٢) علوم الحديث (١٢١) .

(٣) الفوائد الموضوعة (ص ٦٩) .

الفصل الثالث
في أحكام تتعلق بالوضع والوضاعين
ويشمل المباحث الآتية

المبحث الأول : ما قيل في الكذب علىٰ رسول الله ﷺ وحكمه .

المبحث الثاني : حكم الكاذب علىٰ رسول الله ﷺ .

المبحث الثالث : هل تقبل توبة الكذاب في حديث رسول الله ﷺ ؟

المبحث الرابع : حكم رواية الحديث الموضوع .

المبحث الخامس : متىٰ تسوغ رواية الحديث الموضوع أو كتابته ؟

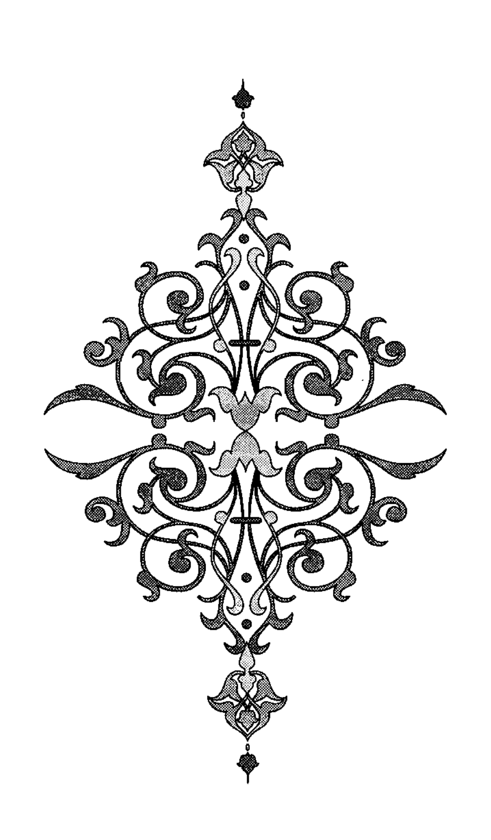
المبحث السادس : حكم رواية الإسرائيليات .

المبحث السابع : حكم العمل بالحديث الموضوع .

المبحث الثامن : إذا حكم على الحديث بأنه موضوع ، فهل يقتضي ذٰلك أن يكون كذباً في نفس الأمر أم لا ؟

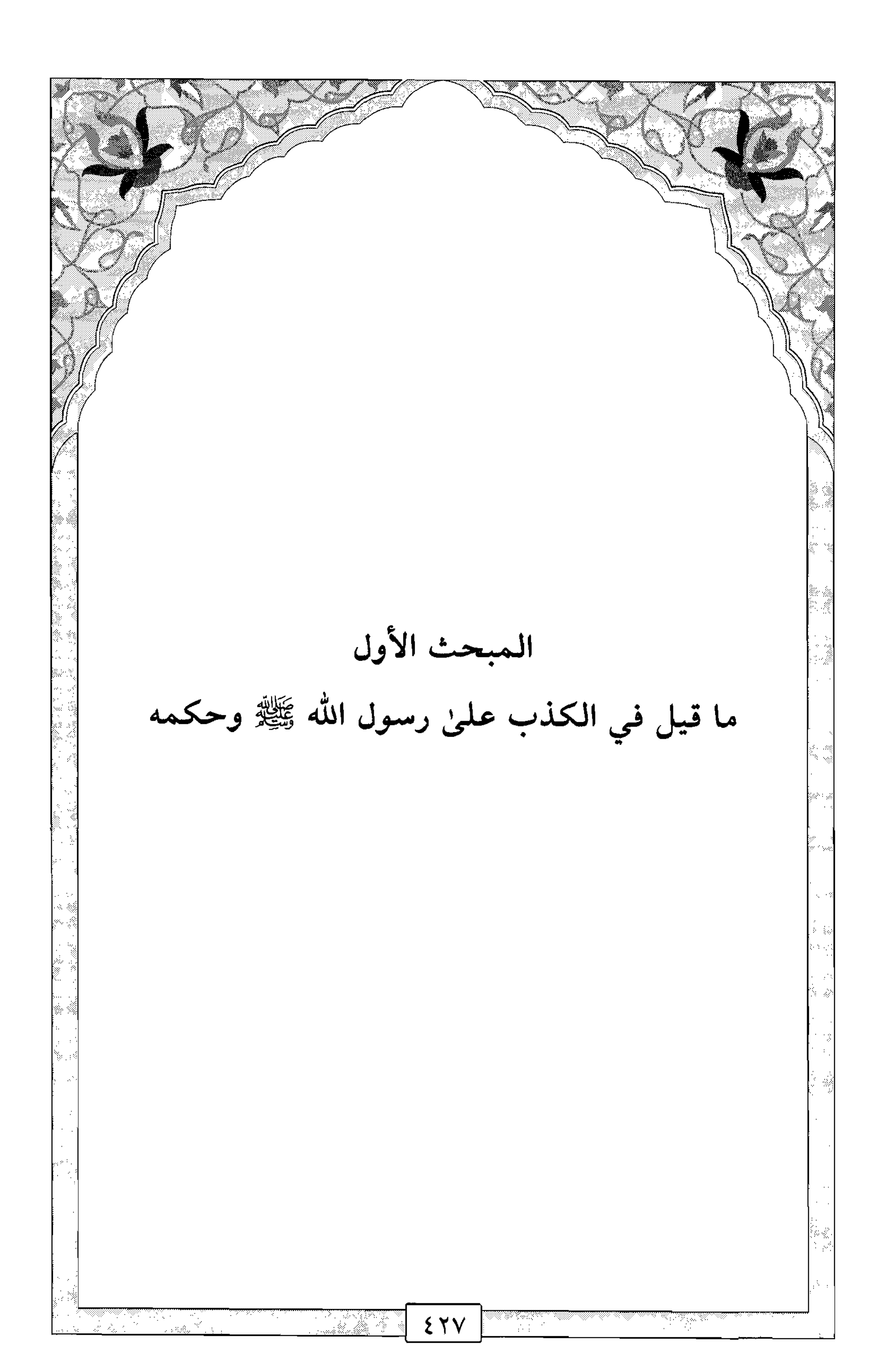
المبحث التاسع : هل يكتفىٰ في الحكم على الحديث بالوضع بظاهره ، أو لا بد من الطعن في أحد رواته ؟

المبحث العاشر : إذا حكم على الحديث بالوضع ، فهل يكفي في إثباته أو صحته مطابقته للتجربة أو المكاشفة ؟



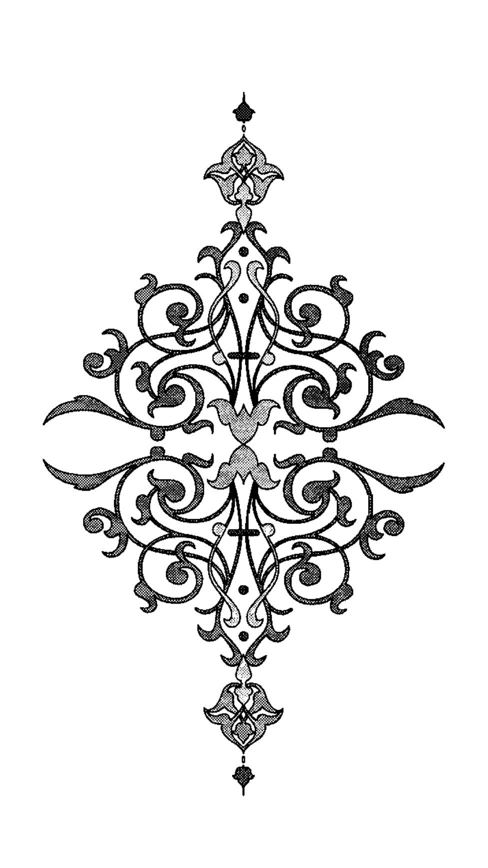
تمهيد

بعد أن تعرضت في الفصل السابق للكلام علىٰ إثبات الوضع وبدايته وأسبابه ، أرىٰ من المناسب تخصيص هٰذا الفصل للكلام علىٰ أحكام تتعلق بالوضع ، من حيث جوازه ومنعه ، ومن حيث حكم الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورواية الحديث الموضوع ، وهل الحكم على الحديث بالكذب يقتضي كونه كذباً في الواقع ، وهل يمكن تصحيح الحديث المحكوم عليه بالوضع ؟ ومن حيث حكم الكاذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهل تقبل توبة المختلق في الحديث ؟ كل هٰذه المسائل أحاول أن أعرض لها في هٰذا الفصل بشيء من الإيجاز غير المخل أو الإطناب الممل فأقول وبالله التوفيق :



المبحث الأول

ما قيل في الكذب علىٰ رسول الله ﷺ وحكمه



ما قيل في الكذب علىٰ رسول الله ﷺ وحكمه

اتفق أئمة الحديث ومن يعتد برأيه علىٰ أنه لا يجوز الوضع في الحديث مهما كانت الدوافع والأسباب ، إلا أنه عند الكلام علىٰ أسباب الوضع في الحديث ظهر أن جماعة وضعوا أحاديث حسبة لله تعالىٰ ، وهٰذا مشعر بأنهم يجيزون ذٰلك في رأيهم ، إذ لا يمكن الاحتساب في إتيان محرم ، ومن هٰؤلاء أبو عصمة نوح بن أبي مريم ، وميسرة بن عبد ربه وغيرهما ، كما أسلفت الكلام علىٰ ذٰلك[1] .

كما جوز الكرامية[2] الوضع في الحديث ، وخصوا ذٰلك في الترغيب والترهيب[3] .

وجوز جماعةٌ إسناد كل كلام حسن إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد أخرج ابن الجوزي بسنده من طريق العقيلي إلىٰ محمد بن سعيد[4] قال : (لا بأس إذا كان كلام حسن أن تضع له إسناداً)[5] .

---

(١) انظر (١/٣٥٣) .

(٢) أصحاب محمد بن كرام ، يزعمون أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب ، وأنكروا أن تكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان إيماناً ، وزعموا أن المنافقين الذين كانوا علىٰ عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا مؤمنين على الحقيقة ، وزعموا أن الكفر بالله هو الجحود والإنكار باللسان ، مقالات الإسلاميين (١/٢٢٣) ، الفرق الإسلامية للكرماني (٩٣ ـ ٩٤) .

(٣) قال أبو بكر محمد بن المنصور السمعاني : (ذهب بعض الكرامية إلىٰ جواز وضع الأحاديث على النبي صلى الله عليه وسلم فيما لا يتعلق به حكم من الثواب والعقاب ؛ ترغيباً للناس في الطاعة ، وزجراً لهم عن المعصية ، واغتروا بأحاديث) الموضوعات (١/٩٦) ، وانظر « فتح المغيث » (١/٢٤٣) ، و« تدريب الراوي » (١/٢٨٣) .

(٤) قال السخاوي : (كأنه المصلوب) .

(٥) الموضوعات (١/٤١ ـ ٤٢) ، فتح المغيث (١/٢٤٥) ، الكشف الحثيث (١٠) .

وذكر الترمذي في « العلل » التي بآخر « جامعه » عن أبي مقاتل الخراساني أنه حدث عن عون بن أبي شداد بأحاديث طوال في وصية لقمان ، فقال له ابن أخيه : (يا عم ؛ لا تقل : حدثنا عون ، فإنك لم تسمع منه هٰذا ؟ فقال : يا ابن أخي ؛ إنه كلام حسن)(١) .

وهٰذا العمل من هٰؤلاء خلاف ما اتفق عليه العلماء ، وخرق للإجماع ممن يعتد به علىٰ منع الوضع في الحديث والكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد سوغ هٰؤلاء لأنفسهم ما صنعوا ، **وجوزوا لها الكذب** علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم **بأدلة** توهموا أنها تبيح لهم صنعهم ، **وهٰذه الأدلة هي** :

١ ـ أنه جاءت روايات لحديث : « من كذب علي متعمداً » تقيد إطلاق الوعيد الوارد في آخره ، وتحمله علىٰ حالات خاصة ؛ وهي :

أ ـ إذا ما أريد بالكذب إضلال الناس ، ومما ورد من ذٰلك :

حديث البراء بن عازب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كذب علي متعمداً ؛ فليتبوأ مقعده من النار » ، ثم قال بعد : « من كذب علي متعمداً ليضل الناس ؛ فليتبوأ مقعده من النار »(٢) .

---

(١) ت : العلل (١/٧٨ ـ ٧٩) ، فتح المغيث (١/٢٤٥) .

(٢) الحديث أخرجه ابن عدي قال : (أنبأنا محمد بن يحيى بن سليمان المروزي ، قال : أنبأنا الحكم بن موسىٰ ، قال : حدثنا محمد بن سالم الحراني ، عن الفزاري ، عن طلحة بن مصرف ، عن عبد الرحمٰن بن عوسجة ، عن البراء بن عازب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : . . . الحديث) .

قال ابن الجوزي : (وهٰذا لا يرويه عن طلحة غير الفزاري ، وإنما كنىٰ به محمد بن سلمة لضعفه ، قال يحيىٰ : لا يكتب حديث العرزمي ، وقال النسائي : متروك) الموضوعات (١/٩٧) .
قلت : والفزاري هو محمد بن عبيد الله بن ميسرة العرزمي الكوفي ، روىٰ له : ت ، د ، ميزان (٣/٦٣٥ ـ ٦٣٦) .

وحديث جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كذب علي متعمداً ليضل الناس ؛ فليتبوأ مقعده من النار »[1] ، وفي رواية : « من كذب علي متعمداً ليحل حراماً ويحرم حلالاً أو يضل الناس بغير علم فليتبوأ مقعده من النار »[2] .

وكذلك حديث عبد الله بن مسعود : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من كذب علي متعمداً ليضل به الناس ؛ فليتبوأ مقعده من النار »[3] .

ونحوه حديث يعلى بن مرة[4] .

---

(١) أما حديث جابر : فقد رواه ابن عدي أيضاً من طريقين ، قال : (حدثنا بهلول بن إسحاق ، قال : حدثنا محمد بن عمرو بن حبان ، قال : أنبأنا بقية ، قال : أخبرني محمد الكوفي ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : . . . الحديث) ، وقال ابن عدي : (حدثنا محمد بن عبد الله بن فضيل الحمصي ، قال : حدثنا محمد بن مصفىٰ ، حدثنا بقية ، عن محمد الكوفي ، عن الأعمش . . . بمثله) .

قال ابن الجوزي : (فيهما محمد الكوفي ، قال ابن عدي : كان بقية يروي عن الضعفاء ويدلسهم ، والكوفي مجهول ، وأنا لا أراه إلا العرزمي أيضاً) الموضوعات (١/٩٧) .

(٢) الموضوعات (١/٩٦ ـ ٩٧) .

(٣) الحديث أخرجه ابن عدي قال : (حدثنا العباس بن أحمد بن أبي محمد الحسلي ، قال : حدثنا محمد بن أبان ، قال : حدثنا يونس بن بكير ، عن الأعمش ، عن طلحة ـ هو ابن مصرف ـ عن عمرو بن شرحبيل ، عن عبد الله ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من كذب علي . . . ») الحديث .

قال ابن الجوزي : (فقد روي من طريق آخر وليس فيه : يضل به ، قال أبو عبد الله الحاكم : وهم يونس بن بكير في هٰذا الحديث في موضوعين : **أحدهما** : أنه أسقط بين طلحة وعمرو بن شرحبيل أبا عمار ، **والثاني** : أنه أسنده ، والمحفوظ أنه مرسل عن عمرو بن شرحبيل ، عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير ذكر ابن مسعود) الموضوعات (١/٩٧ ـ ٩٨) .

(٤) وأما حديث يعلى بن مرة : فقد أورده ابن عدي قال : (أنبأنا علي بن سعد بن بشير ، قال : حدثنا سهل بن زنجلة ، قال : حدثنا الصباح بن محارق ، عن عمرو بن عبد الله بن يعلى بن مرة ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كذب علي . . . ») الحديث ، قال ابن الجوزي : (ليس يرويه غير الصباح ، قال العقيلي : الصباح يخالف في حديثه) ابن الجوزي (١/٩٧ ـ ٩٨) .

وحديث عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال علي كذباً ليضل الناس بغير علم ؛ فإنه بين عيني جهنم يوم القيامة ، وما قال : من حسنة فالله ورسوله يأمران بها ، قال الله عز وجل : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ ﴾ »[1] .

ب ـ أن الوعيد خاص بمن كذب عليه ، بأن قال : ساحر أو مجنون .

فقد استدلوا في ذٰلك بحديث يروىٰ عن أعين مولىٰ مسلم بن عبد الرحمٰن رفعه قال : لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كذب علي متعمداً . . . » الحديث ، قالوا : يا رسول الله ؛ نسمع منك الحديث فنزيد فيه وننقص ، فهٰذا كذب عليك ؟ قال : « لا ، ولٰكن من حدث[2] علي يقول : أنا كذاب أو ساحر »[3] .

ج ـ أن الوعيد خاص بمن كذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم بقصد عيبه صلى الله عليه وسلم أو شين الإسلام[4] .

---

(١) الحديث أورده ابن عدي قال : (حدثنا محمد بن صالح بن أبي عصمة الدمشقي ، قال : حدثنا هشام بن عمار ، قال : حدثنا محمد بن عيسى بن سميع ، قال : حدثنا محمد بن أبي الزعيزعة ، قال : سمعت نافعاً يقول : قال ابن عمر : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . الحديث) الموضوعات (٩٦/١) .

(٢) هٰكذا في « الموضوعات » ويظهر أنه خطأ ، والصواب : (من كذب علي) .

(٣) الحديث أورده ابن الجوزي قال : (أنبأنا أبو سعد أحمد بن محمد البغدادي ، قال : أنبأنا عبد الوهاب بن أبي عبد الله بن منده ، قال : أنبأنا أبي ، قال : أنبأنا خيثمة ، قال : حدثنا عمران بن بكار ، قال : حدثنا يزيد بن عبد ربه ، قال : حدثنا بقية ، قال : حدثني إبراهيم بن أدهم ، قال : حدثني أعين مولىٰ مسلم بن عبد الرحمٰن يرفعه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : . . . الحديث) قال ابن الجوزي : (أعين مجهول ، ولا حجة فيه لمن يريد الوضع ؛ لأنه لو صح كان معنىٰ قولهم : نزيد وننقص ؛ أي : في الألفاظ التي لا تخل بالمعنىٰ ـ وهو جائز ـ فليس فيه راحة لمن يقصد الكذب عليه) الموضوعات (٩٥/١) .

(٤) انظر « الموضوعات » (٩٥/١) ، و« فتح المغيث » (٢٤٤/١) ، و« الكشف الحثيث » (١٠) .

واحتجوا لهٰذا بحديث عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كذب علي متعمداً ؛ فليتبوأ مقعده بين عيني جهنم » ، فشق ذٰلك علىٰ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله ؛ إنا نحدث عنك بالحديث فنزيد وننقص ، فقال : « ليس ذاكم ، إنما أعني الذي يكذب عليَّ يريد عيبي وشين الإسلام »[1] .

٢ ـ أن الكذب في الترغيب والترهيب هو كذب للشارع صلى الله عليه وسلم لا عليه ؛ لكونه مقوياً لشريعته وليس فيه ما يخالف الحق بل يوافقه ، وما يوافق الحق فكأن الرسول صلى الله عليه وسلم قاله ، وهٰذا النوع من الكذب لا تعلق له بالأحكام فيحظر[2] .

وقد احتج لهٰذا الرأي بحديث يروىٰ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من حدث عني حديثاً هو لله رضاً فأنا قلته وبه أرسلت »[3] .

٣ ـ أن الحديث ورد لسبب خاص ، وهو مقصور علىٰ سببه ولا يتعداه إلىٰ غيره[4] .

وقد أجاب الأئمة علىٰ هٰذه الشبهات وفندوها ، وبينوا توهم المستمسكين بها بما يلي :

بالنسبة للزيادة الواردة في الحديث ، والتي قيدت الكذب بقصد الإضلال ونحوه كأن يقال : ساحر أو مجنون ، أو الكذب بقصد عيب النبي

---

(١) موضوعات (١/٩٥) .

(٢) الموضوعات (١/٩٨) ، فتح المغيث (١/٢٤٣ ـ ٢٤٤) ، الكشف الحثيث (١٠) ، و« تدريب الراوي » (١/٢٨٣) .

(٣) الموضوعات (١/٩٨) .

(٤) فتح المغيث (١/٢٤٤) ، وقد سبق (١/٢٥٩) ذكر الحديث في مبحث : (نشأة الوضع في الحديث ، ومتىٰ بدأ ؟) .

صلى الله عليه وسلم ، أو شين الإسلام ، كل هٰذه الزيادات لم تثبت من طريق صحيح ، ولو سلم ثبوتها فإنها لا مفهوم لها ، كما يقال : إن من شأن الكاذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم تضليل الناس ، ومن أمثلة التضليل أن يقال : ساحر أو مجنون ، كما أن الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم مهما كان ففيه عيبه وشين الإسلام ؛ إذ إنه صلى الله عليه وسلم جاء بالدين كاملاً لا نقص فيه ولا لبس ، والكاذب عليه مهما كان غرضه فهو عائب له وشائن للدين ؛ إذ يرىٰ أن الدين مفتقر لمثل كذبه ، كما أن كثيراً من الأحاديث التي وضعها محتسبوها هي مما يسيء إلى الدين أكثر من إصلاحها ، لا سيما الأحاديث التي جاءت مغرقة في وصف ما أعد الله لعباده في الجنة ولذائذها ومتعها ، وما وعد به داخلها ، مما فيه سماجة وسخف ظاهر .

كما أجابوا علىٰ قيد : « ليضل به الناس » : أنه لا مفهوم له ، وأن اللام ليست للتعليل ، وإنما هي للعاقبة ، بمعنىٰ : ليصير كذبهم للإضلال ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [1] ، فهم لم يلتقطوه من أجل ذٰلك ، بل التقطوه فصار لهم ، وكذٰلك الكذب عليه صلى الله عليه وسلم طريق لإضلال الناس وإن لم يقصد الكاذب ذٰلك .

وقيل : إن اللام للتأكيد ، بمعنىٰ : إن الكذب عليه صلى الله عليه وسلم مضل للناس ، سواء قصد به ذٰلك أم لا ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ . . . ﴾ الآية [2] ، فافتراء الكذب على الله محرم مطلقاً ، سواء قصد به الإضلال أم لا [3] .

---

(١) سورة القصص : (٨) .

(٢) سورة الأنعام : (١٤٤) .

(٣) فتح المغيث (١/٢٤٤) ، الكشف الحثيث (١٠) .

وأما رواية : « من كذب عليَّ يقول : أنا كذاب أو ساحر » فقد عرفنا أن الرواية لم تصح ؛ لجهالة أعين الخوارزمي مع كونها مرسلة[1] .

وأما رواية : « ليس ذاكم ، إنما أعني الذي يكذب عليَّ يريد عيبي وشين الإسلام » فالرواية من مفردات محمد بن الفضل ، وقد كذبه يحيى بن معين والفلاس وغيرهما ، وقال أحمد بن حنبل : (ليس بشيء ، وإنما وضع هٰذا من في نيته الكذب)[2] .

وأجابوا عن الدليل الثاني ، وهو أن الكذب في الترغيب والترهيب كذب له ، وأنه لا تعلق له بالأحكام فيكون محظوراً ؛ بأن هٰذا جهل منهم باللسان العربي ؛ لأن عملهم هٰذا كذب عليه لاستوائهما في المعنىٰ ، كما أن ذٰلك متعلق بالأحكام ؛ لأن أقل ما يثبت من الترغيب الندب ، ومن الترهيب الكراهة ، والمندوب والمكروه من الأحكام الشرعية ، فيكون الكذب فيهما كذباً عليه في الأحكام ، هٰذا بالإضافة إلى انتقاصهم له صلى الله عليه وسلم بظنهم قصور الشريعة ، وافتقارها إلىٰ مثل ترهاتهم وتخليطهم ، كما أن في ذٰلك إفساداً لموازين مقادير الأعمال التي أوضحتها الشريعة الإسلامية ، فكثيراً ما يضعون لنوافل العبادات من الثواب والأجر ما يفوق الفرائض بكثير ، بل أحياناً يفوق ثواب الأنبياء والمقربين ـ كما سبق بيانه ـ أما زعمهم أن الحديث ورد لسبب ولا يتعداه إلىٰ غيره ؛ فمردود من ناحيتين :

الناحية الأولىٰ : أن السبب الذي تعلقوا به لم يثبت ، وقد سبقت الإشارة إلىٰ ذٰلك[3] .

---

(١) الموضوعات (١/٩٥) .

(٢) الموضوعات (١/٩٥) .

(٣) انظر الفصل الثاني ، مبحث : (نشأة الوضع في الحديث ، ومتىٰ بدأ ؟) (١/٢٥٩) وما بعدها .

الناحية الثانية : لو سلمنا ثبوت السبب ؛ فإن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، كما هو مقرر لدىٰ أهل الشأن .

وبهٰذا يظهر جلياً فساد ما ذهب إليه من أجاز الوضع في الحديث مهما كان الحامل عليه .

وإذا تبين هٰذا : فما حكم الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ وقبل أن أخوض في تناول هٰذه المسألة أود الإشارة إلىٰ نقطة جديرة بالملاحظة أوردها السخاوي بقوله : (وأغرب من هٰذا كله ما عزاه الزركشي ـ وتبعه شيخنا ـ لأبي العباس القرطبي صاحب « المفهم » قال : استجاز بعض فقهاء أصحاب الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم نسبة قولية فيقول في ذٰلك : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كذا ، ولهٰذا ترىٰ كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة ؛ لأنها تشبه فتاوى الفقهاء ، ولا تليق بجزالة كلام سيد المرسلين ، ولأنهم لم يقيموا لها سنداً صحيحاً)[١] .

وقد أورد السيوطي هٰذا الكلام مجملاً فقال : (وقال بعض أهل الرأي فيما حكاه القرطبي : ما وافق القياس الجلي جاز أن يعزىٰ إلى النبي صلى الله عليه وسلم)[٢] ، وكذا البرهان الحلبي فقال : (كما استجاز بعض فقهاء الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم نسبة قولية وحكاية نقلية فيقول في ذٰلك : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كذا وكذا)[٣] .

---

(١) فتح المغيث (٢/١٢٠) .

(٢) تدريب الراوي (١/٣٣٤) .

(٣) الكشف الحثيث (٣٠) ، وهٰذا القول إن ثبت فهو أمر خطير يلزم منه إعادة النظر في كافة الأحاديث التي تفرد بها أصحاب هٰذا المذهب .

أما حكم الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم :

والذي يظهر لي والله أعلم : أن هـٰذا القول فيه نظر ، ولا يبعد عن أحد أمرين :
إما أن يكون الدافع إلىٰ هـٰذا القول التحامل والتعصب المذهبي ، وهـٰذا ما أرجو أن يكون مستبعداً ، خاصة من أمثال أبي العباس القرطبي الذين قطعوا شوطاً كبيراً في العلم والفهم ، وذٰلك كفيل بأن ينزههم عن مثل هـٰذا التعصب الوخيم العفن ، ويجعلهم مترفعين عن مثل هـٰذا التعصب المذهبي ، وإما أن يكون عدم إدراك المراد من مذهب أصحاب الرأي ، وتناولهم لهـٰذه المسألة ؛ لأن الحنفية يجعلون ما دل عليه القياس الجلي عند غيرهم مما ثبت بدلالة النص لا بالقياس ، ويوردونه ضمن دلالة الألفاظ ، لا في باب القياس ، فهم يرون النص يدل عليه دلالته علىٰ ما ورد عليه النص ، بمعنىٰ : كأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله ، لا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله ، قال في « كشف الأسرار » : (« وأما الثابت بدلالة النص ؛ فما ثبت بمعنى النص لغة ، لا اجتهاداً ولا استنباطاً ؛ مثل قوله تعالىٰ : ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ ، هـٰذا قول معلوم بظاهره ، معلوم بمعناه وهو الأذىٰ » ، قوله : « بمعنى النص لغة » أي : بمعناه اللغوي ، لا بمعناه الشرعي ، و« لغة » تمييز ، « لا اجتهاداً ولا استنباطاً » ترادف ، وهـٰذا نفي كونه قياساً .
واعلم : أن الحكم إنما يثبت بالدلالة إذا عرف المعنى المقصود من الحكم المنصوص ، كما عرف أن المقصود من تحريم التأفيف والنهر كف الأذىٰ عن الوالدين ؛ لأن سوق الكلام لبيان احترامهما ، فيثبت الحكم في الضرب والشتم بطريق التنبيه ، وكما أن الغرض من تحريم أكل مال اليتيم في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا ﴾ ترك التعرض لها فيثبت الحكم في الإحراق والإهلاك أيضاً ، ولولا هـٰذه المعرفة لما لزم من تحريم التأفيف تحريم الضرب ؛ إذ قد يقول السلطان للجلاد إذا أمره بقتل ملك منازع : لا تقل له : أف ، ولـٰكن اقتله ؛ لكون القتل أشد في دفع محذور المنازعة من التأفيف ، ويقول الرجل : والله ؛ ما قلت لفلان : أف ، وقد ضربه ، والله ؛ ما أكلت مال فلان ، وقد أحرقه ؛ فلا يحنث ، ثم إن كان ذٰلك المعنى المقصود معلوماً قطعاً كما في تحريم التأفيف ؛ فالدلالة قطعية ، وإن احتمل أن يكون غيره هو المقصود كما في إيجاب الكفارة على المفطر بالأكل والشرب ؛ فهي ظنية ، ولما توقف ثبوت الحكم بالدلالة علىٰ معرفة المعنىٰ ، ولا بد في معرفته من نوع نظر ظن بعض أصحابنا وأصحاب الشافعي وغيرهم أن الدلالة قياس جلي ، فقالوا : لما توقف علىٰ ما ذكرنا وقد وجد أصل ؛ كالتأفيف مثلاً ، وفرع ؛ كالضرب ، وعلة جامعة مؤثرة ؛ كدفع الأذىٰ ، يكون قياساً ؛ إذ لا معنىٰ للقياس إلا ذٰلك ، إلا أنه لما كان ظاهراً سميناه : جلياً ، وليس كما ظنوا علىٰ مذهب الجمهور ؛ لأن الأصل في القياس لا يجوز أن يكون جزءاً من الفرع بالإجماع ، وقد يكون في هـٰذا النوع ما تخيلوه أصلاً جزءاً مما تخيلوه فرعاً ، كما لو قال السيد لعبده : لا تعط زيداً ذرة ؛ فإنه يدل علىٰ منعه من إعطائه ما فوق الذرة ، مع أن الذرة المنصوصة داخلة فيما زاد عليها ، ولأنه كان ثابتاً قبل شرع القياس ، فعلم أنه من الدلالات اللفظية ، وليس بقياس ، ولهـٰذا اتفق أهل العلم علىٰ

أجمع الأئمة علىٰ أن تعمد الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم كبيرة من الكبائر ؛ لأنه ذنب توعد فاعله بالتبوؤ في النار ، فقد تواتر النقل عنه صلى الله عليه وسلم قوله : « من كذب علي متعمداً ؛ فليتبوأ مقعده من النار »[1] ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تكذبوا عليَّ ؛ فإنه من يكذب علي يلج النار »[2] ، فلا يجوز بحال من الأحوال الكذب عليه صلى الله

← صحة الاحتجاج به من مثبتي القياس ونفاته ، إلا ما نقل عن داود الظاهري لفهم المعنىٰ منه علىٰ سبيل القطع أو الظن ، « وهـٰذا معنىٰ يفهم منه لغة ، حتىٰ شارك فيه غير الفقهاء أهل الرأي والاجتهاد ، كمعنى الإيلام من الضرب ، ثم يتعدىٰ حكمه إلى الضرب والشتم بذٰلك المعنىٰ ، فمن حيث إنه كان معنىً لا عبارة لم نسمه نصاً ، ومن حيث إنه ثبت به لغة لا استنباطاً يسمىٰ دلالة ، وأنه يعمل عمل النص » .

فأما إذا كان المعنىٰ ثابتاً بالنص وعرف قطعاً أن الحكم متعلق به : فالحكم يدور علىٰ هـٰذا المعنىٰ لا غير ؛ كطهارة سؤر الهرة لما تعلقت بالطوف ، وحاصل فرق المصنف أن المفهوم بالقياس نظري ، ولهـٰذا شرط في القائس أهلية الاجتهاد بخلاف ما نحن فيه لأنه ضروري بمنزلته ؛ لأنا نجد أنفسنا ساكنة إليه في أول سماعنا هـٰذه اللفظة ، ولهـٰذا شارك أهل الرأي غيرهم فيه ، فلا يكون قياساً لانتفاء المشروط بانتفاء الشرط ، وقوله : « أنه يعمل عمل النص » أي : هـٰذا النوع ؛ وهو دلالة النص يثبت به عند المصنف ما يثبت بالنصوص ؛ فأما عند من جعله قياساً من أصحابنا فلا يثبت به الحدود والكفارات ؛ لأنها لا تثبت بالقياس عندنا ، فهـٰذا هو فائدة الخلاف ، وإليه أشار المصنف فيما بعد ، وسمعت عن شيخي قدس الله روحه ، وهو كان أعلىٰ كعباً من أن يجازف أو يتكلم من غير تحقيق أنها تثبت بمثل هـٰذا القياس عندهم ، كما تثبت بالقياس الذي علته منصوصة ، فعلىٰ هـٰذا لا يظهر فائدة الخلاف ، ويكون الخلاف لفظياً ، ويؤيده ما ذكر الغزالي في « المستصفىٰ » ، وقد اختلفوا في تسمية هـٰذا القسم قياساً ويبعد تسميتها قياساً لأنه لا يحتاج فيه إلىٰ فكرة واستنباط علة ومن سماه قياساً اعترف بأنه مقطوع به ، ولا مشاحة في الأسامي ؛ فمن كان القياس عنده عبارة عن نوع من الإلحاق يشمل هـٰذه الصورة ولا مشاحة في عبارة) كشف الأسرار (١/٧٣ ـ ٧٥) .

(١) الحديث كما أشرت متواتر ، وقد أخرجه أصحاب الكتب الستة ، وانظر علىٰ سبيل المثال : م : (مقدمة ، باب تغليظ الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، (١/١٠) ح (٣٢٢) .

(٢) م : (مقدمة ، باب تغليظ الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، (١/٩) ح (١) .

عليه وسلم مهما كان الموجب لذٰلك ؛ إذ يترتب على الكذب عليه مفسدة عامة تلحق ضرراً بالدين ولا تقتصر عليه صلى الله عليه وسلم ؛ لأن كل ما يتعلق به يُتخذ شريعة ، ولذا أشار صلى الله عليه وسلم إلىٰ ذٰلك بقوله : « إن كذباً عليَّ ليس ككذب علىٰ أحد . . . » الحديث [1] .

* * *

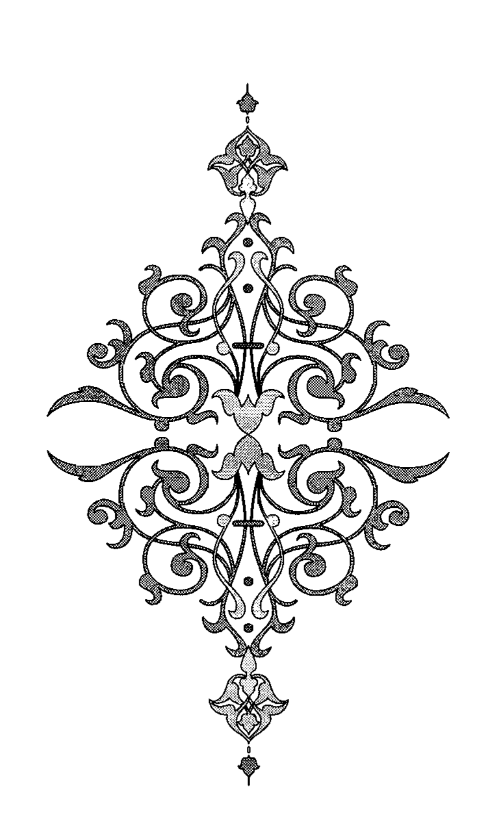
(١) سبق تخريجه (٢١/١) .





المبحث الثاني

حكم الكاذب علىٰ رسول الله ﷺ



حكم الكاذب علىٰ رسول الله ﷺ

اتفق الأئمة وعلماء الأمة علىٰ أن الكاذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم متعمداً مرتكب كبيرة من الكبائر ؛ لاقترافه إثماً توعد فاعله بالتبوء في جهنم ، وقد بالغ والد إمام الحرمين ومن تبعه فحكم بكفر من تعمد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم كفراً يخرجه عن الملة ويبيح دمه [١] ، وقد خالف الجمهور في ذٰلك ، حتىٰ إن إمام الحرمين أبا المعالي الجويني اعتبر ذٰلك من هفوات والده [٢] .

والذي يظهر لي والله تعالىٰ أعلم : أن من تعمد الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم دون أن يستحل ذٰلك ـ مع علمه بحرمة الكذب والوضع عليه صلى الله عليه وسلم ، وإقراره بالمعصية ـ فهو فاسق مستوجب للوعيد ؛ لاقترافه كبيرة من الكبائر .

---

(١) وممن ذهب إلىٰ هٰذا الرأي : والد إمام الحرمين أبو محمد الجويني من الشافعية فقال : (يكفر من تعمد الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، ومال إلىٰ ذٰلك الإمام ناصر الدين ابن المنير من المالكية ووجهة الرأي عنده : أن الكاذب عليه في تحليل حرام مثلاً لا ينفك عن استحلال ذٰلك الحرام أو الحمل على استحلاله ، واستحلال الحلال كفر ، والحمل على الكفر كفر . انظر « فتح الباري » (٢٠٢/١) ، وانظر « تحذير الخواص » (٦٤ ـ ٦٥) ومال إلىٰ ذٰلك أبو بكر ابن العربي . انظر « فتح الباري » (٣٨٩/٦) ، كما ذهب إلى القول بكفر الكاذب المتعمد أبو الفضل الهمداني شيخ ابن عقيل من الحنابلة ، ومال إلىٰ ذٰلك الحافظ الذهبي فيما إذا كان الكذب يحل حراماً أو يحرم حلالاً فقال : (قد ذهبت طائفة من العلماء إلىٰ أن الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم كفر ينقل عن الملة ، ولا ريب أن تعمد الكذب على الله تعالىٰ ورسوله في تحليل حرام أو تحريم حلال كفر محض) الكشف الحثيث (٢٥ ـ ٢٦) .

(٢) قال الحافظ ابن حجر : (وفيما قاله نظر لا يخفىٰ ، والجمهور علىٰ أنه لا يكفر إلا إذا اعتقد حِلَّ ذٰلك) فتح الباري (٢٠٢/١) ، وقال البرهان الحلبي : (وقد ضعف ذٰلك ولده الإمام وعدَّه من هفوات والده) الكشف الحثيث (٢٥) .

أما إذا استحل الكذب عليه صلى الله عليه وسلم دون تأويل ولو فاسداً ، ولم يعتقد حرمة الكذب عليه صلى الله عليه وسلم ؛ فهو كافر حلال الدم لا لمجرد الكذب ، بل لاستحلاله واستباحته فعل الكبيرة ، ولا يقتصر ذلك على الوضع في تحريم الحلال أو تحليل الحرام ، بل يتعداه إلىٰ مطلق الكذب عليه صلى الله عليه وسلم ، ويؤيد ذلك صنيع السلف وأئمة الحديث رحمهم الله تعالىٰ حيث استباحوا دم الكذبة علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال يحيى بن معين في سويد الأنباري : (هو حلال الدم)[1] .

وفي رواية أخرىٰ قال : (لو وجدت درقة وسيفاً لغزوت سويداً الأنباري)[2] .

وقال سفيان بن عيينة لما حدث معلى بن هلال عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن عبد الله قال : (التقنع من أخلاق الأنبياء) ، قال ابن عيينة : (إن كان المعلىٰ يحدث بهٰذا الحديث عن ابن أبي نجيح ما أحوجه أن تضرب عنقه)[3] .

وقال الشعبي لداود بن يزيد الأزدي وجابر الجعفي : (لو كان لي عليكما سبيل ولم أجد إلا الإبَرَ لسبكتها ثم غللتكما به)[4] .

وروى ابن عدي بسنده إلىٰ حسين بن محمد بن حاتم قال : (كنت مع حفص بن الهذيل عند أبي هشام الرفاعي فأملىٰ علينا حديث ابن إدريس ، عن إسماعيل ، عن قيس عن جرير : أتاني جبر باليمن . . . الحديث ، فقال

---

(١) ميزان (٢/٢٣١) ، تحذير الخواص (١١٢) .

(٢) ميزان (٢/٢٣١) ، تحذير الخواص (١١٢) .

(٣) ميزان (٤/٢٦٠ ـ ٢٦١) ، تحذير الخواص (١١٢ ـ ١١٣) .

(٤) الكامل لابن عدي (٣/٨٠) وفيه (الإبر) بدل (تبراً) ، وانظر « تحذير الخواص » (١١٦) .

له ابن الهذيل : أخرج إليَّ أصل هٰذا فدخل بيته فمكث ساعة ثم أخرج رقعة جديدة ، فقال له ابن هذيل : لا أسمعك تحدث بهٰذا فأصلبك)[1] .

إلىٰ غير ذٰلك من الأقوال الواردة عنهم في كتب الجرح والتعديل ، والتي صرحوا فيها بإباحة دم الكذابين علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن المعلوم أنه لم يصرح أحد من العلماء بأن الكاذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل حداً ، أو أن الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم حده القتل ، فدل صنيعهم علىٰ أن إباحة دمائهم مقتضية لتكفيرهم[2] .

أما من استجاز الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم متأولاً لذٰلك ـ ولو كان التأويل فاسداً ـ فإنه ترد روايته ، ويستوجب الوعيد لكذبه .

أما من أخطأ فكذب في الحديث ، أو جرى الكذب علىٰ لسانه دون أن يتعمد ذٰلك ؛ فإنه مخطئ ترد روايته ؛ صيانة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يستوجب الوعيد لتعلقه بالتعمد[3] ، ولا يأثم فضلاً

---

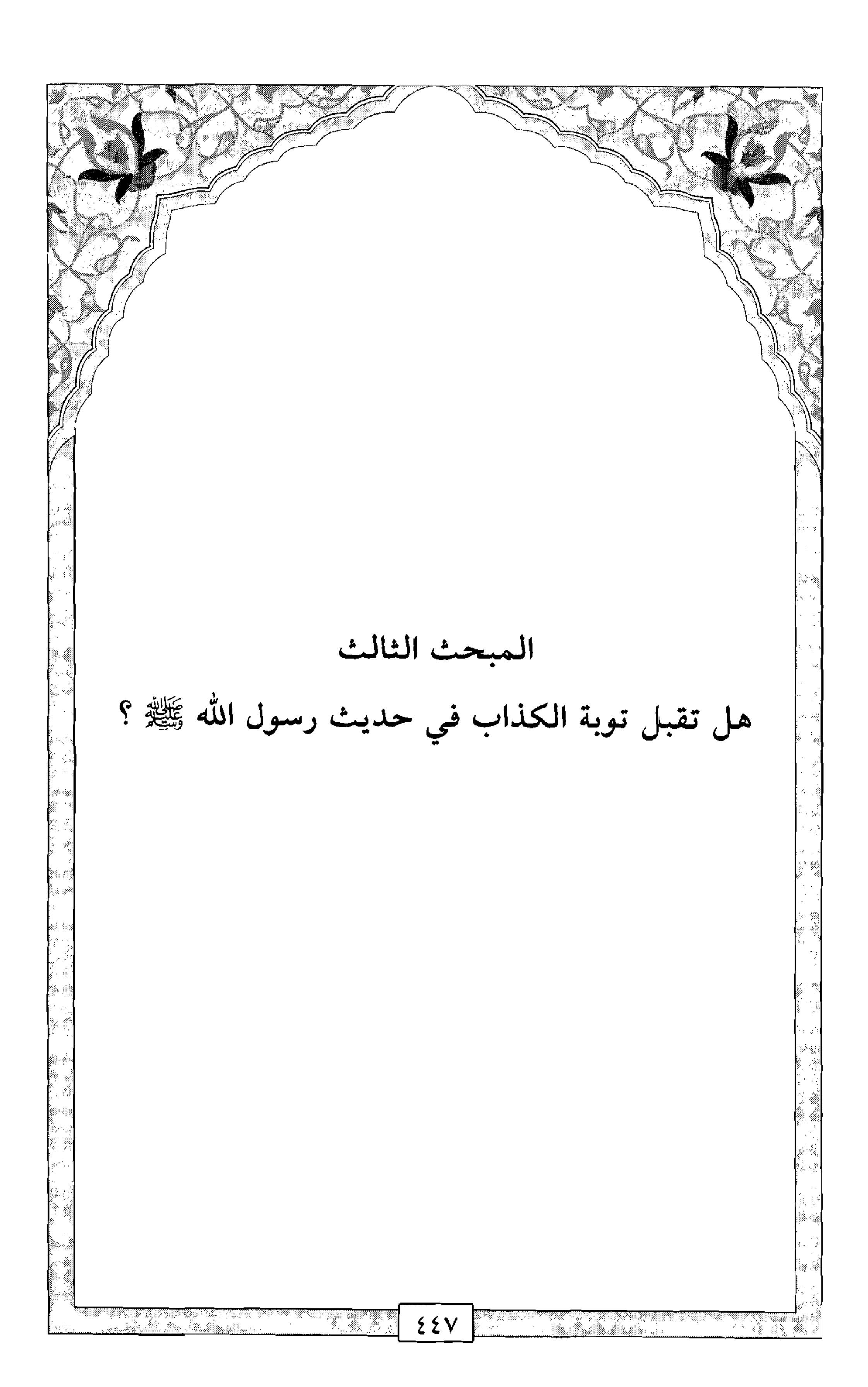
(١) الكامل لابن عدي (٢٧٤/٦) ، وانظر « تحذير الخواص » (١١٦) .

(٢) اختلف أهل العلم في موجب هٰذا القتل هل هو الكفر أو التعزير والحد ؟ انظر تفصيل الأقوال وتوجيهها في « الصارم المسلول » (٧٨/١) ، و« الفتاوى الكبرىٰ » (٥٣٢/٥) حيث صرح فيها بأن قتل متعمد الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم حده يشبه حد الحرابة الذي يقام على المبتدع ؛ لأن الجميع أفسد الدين ، هٰذا بيده ، وذاك برأيه ، وهٰذا بروايته . د . حميد نعيجات .

(٣) أظن أن حصر الوعيد بالعمد فقط فيه نظر ؛ لأنه يتعلق أيضاً بالتساهل الشديد ، وعدم التثبت في أمره إلىٰ حد التهاون فيه والاستهانة بأمره ، فأين من اجتهد في حفظه ثم خانه حفظه ممن روىٰ كيفما اتفق دون تثبت ولا تدقيق ؟! فهٰذا أقرب إلى الكذب الصريح ، ولعل حديث النبي صلى الله عليه وسلم : « كفىٰ بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع » ، وكذا الشروط التي ذكرها علماء مصطلح الحديث عند الكلام في الرواية والأداء تفيد هٰذا المعنىٰ ، والله أعلم . د . حميد نعيجات .

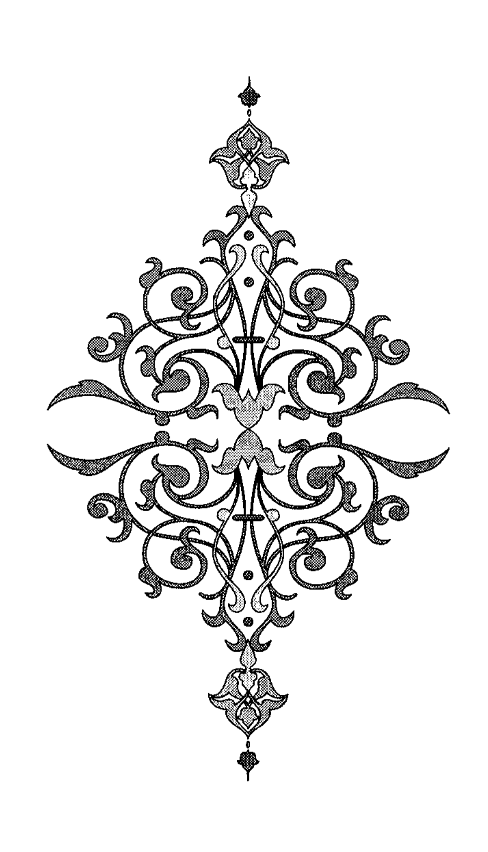
عن رميه بالفسق ؛ لأن الخطأ مرفوع عن الإنسان تبعاته ، وغاية ما يترتب عليه رد حديثه ؛ لأنه مشعر بعدم ضبطه ، وإذا عرف حكم الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن ذٰلك كبيرة فهل تقبل توبة مقترف هٰذه الكبيرة أو لا ؟ هٰذا ما سأعرض له في هٰذا المبحث .

* * *



المبحث الثالث

هل تقبل توبة الكذاب في حديث رسول الله ﷺ ؟



هل تقبل توبة الكذاب في حديث رسول الله ﷺ ؟

أ ـ اتفق العلماء علىٰ أن الكاذب في حديث الناس إذا تاب تقبل توبته وتصح روايته .

ب ـ كما اتفقوا علىٰ أن الراوي إذا كذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم خطأً ؛ بأن رفع حديثاً موقوفاً ، أو أسند حديثاً مرسلاً ، أو جرى الكذب علىٰ لسانه ، ثم تبين له خطؤه ، أو نبه إليه فتاب ورجع ؛ فإنه تقبل توبته .

قال الخطيب : (فأما إذا قال : كنت أخطأت فيما رويته ولم أتعمد الكذب ؛ فإن ذٰلك يقبل منه ، وتجوز روايته بعد توبته)[١] .

وقال القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري : (إذا روى المحدث خبراً ثم رجع عنه ، وقال : كنت أخطات فيه ؛ وجب قبوله ؛ لأن الظاهر من حال العدل الثقة الصدق في خبره ، فوجب أن يقبل رجوعه عنه ، كما تقبل روايته)[٢] .

ج ـ ذهب المتأخرون إلىٰ أن الراوي إذا استجاز الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم لشبهة ؛ كالكذب عليه في الترغيب والترهيب مثلاً معتقداً أن هٰذا لا يضر ، أو كذب في حديث ؛ لضر يلحقه من عدو[٣] ، ثم عرف ضرر كذبه ، أو أمن عدوه فتاب ورجع ، فإنه تقبل توبته[٤] .

---

(١) الكفاية (١١٨) .

(٢) الكفاية (١١٨) .

(٣) كما وقع ذٰلك مع الشعبي في حادثة مسجد تدمر التي يأتي ذكرها مفصلة في الباب الرابع عند الكلام علىٰ جهود العلماء في مقاومة الوضع . انظر (٤٤١/٣) .

(٤) فتح المغيث (١١٣/١) ، تدريب الراوي هامش (٢٢١) .

د ـ أما من كذب عليه صلى الله عليه وسلم متعمداً دون شبهة ، أو من أخطأ فكذب عليه ، أو جرى الكذب علىٰ لسانه وصمم علىٰ خطئه بعد بيان ذٰلك له ممن يوثق بعلمه لمجرد عناد ؛ فقد اختلفت وجهة نظر العلماء في قبول توبته [1] .

فذهب الجمهور إلىٰ أنه لا تقبل توبته مطلقاً ، وترد روايته ، وإن حسنت طريقته .

وممن صرح بهٰذا القول : الإمام أحمد [2] ، وعبد الله بن المبارك [3] ، وأبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي [4] ، وأبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفي [5] ، ويحيى بن ....

---

(١) قال الحافظ ابن كثير : (وأما من غلط في حديث فبيّن له الصواب فلم يرجع إليه : فقال ابن المبارك وأحمد بن حنبل والحميدي : لا تقبل روايته أيضاً ، وتوسط بعضهم فقال : إن كان عدم رجوعه إلى الصواب عناداً : فهٰذا يلتحق بمن كذب عمداً ، وإلا فلا) مختصر علوم الحديث (١٠٣) .

(٢) قال الخطيب : (حدثت عن عبد العزيز بن جعفر الحنبلي ، قال : حدثنا أحمد بن محمد بن هارون الخلال ، قال : أخبرنا موسى بن محمد الوراق ، قال : حدثنا أبو عبد الرحمٰن عبيد الله بن أحمد الحلبي ، قال : سألت أحمد بن حنبل عن محدث كذب في حديث واحد ثم تاب ورجع ، قال : توبته فيما بينه وبين الله تعالىٰ ، ولا يكتب حديثه أبداً) الكفاية (١١٧) .

(٣) روى الخطيب بسنده إلىٰ عبد العزيز بن أبي رزمة قال : (قال عبد الله بن المبارك : ومن عقوبة الكاذب أن يرد عليه صدقه) الكفاية (١١٧) .

(٤) وكلامه أورده الخطيب بإسناده إلىٰ بشر بن موسىٰ قال : (قال عبد الله بن الزبير الحميدي : فإن قال قائل : فما الذي لا يقبل به حديث الرجل أبداً ؟ قلت : هو أن يحدث عن رجل أنه سمعه ولم يدركه ، أو عن رجل أدركه ثم وجد عليه أنه لم يسمع منه ، أو بأمر يتبين عليه في ذٰلك كذب ، فلا يجوز حديثه أبداً لما أدرك عليه من الكذب فيما حدث به) الكفاية (١١٨) .

(٥) وقوله : (كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر) التقييد والإيضاح (١٢٨) ، تدريب الراوي (٢٢١) ، المصباح (١٣٤) ، وقال أيضاً : (وليس يطعن على المحدث إلا أن يقول : تعمدت الكذب ، فهو كاذب في الأول ـ أي : في الخبر الذي رواه واعترف بالكذب فيه ـ ولا يقبل خبره بعد ذٰلك ـ أي : مؤاخذة له بإقراره علىٰ ما قرر في الموضوع) فتح المغيث (٢/٢٣٧) ، نقلاً عن الصيرفي .

معين [١] ، وأبو المظفر ابن السمعاني [٢] ، والخطيب البغدادي [٣] .

وهم يعنون بقبول التوبة ظهور أثرها علىٰ حديث الراوي حيث تقبل روايته ويؤخذ عنه ، وليس المراد بقبول التوبة هو رفع عقوبة الكذب وعفو الله تعالىٰ وتجاوزه ، فهو مما اختص الله تعالىٰ به ، ولا يمكن الحكم فيه إلا بنص ، ولذا قال الإمام أحمد ـ عندما سئل عن محدث كذب في حديث واحد ثم تاب ورجع ـ قال : (توبته فيما بينه وبين الله تعالىٰ ، ولا يكتب حديثه أبداً) [٤] .

وذهب الإمام النووي إلىٰ أن التائب من الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم تقبل توبته مطلقاً ، فقال في « التقريب » بعد أن حكىٰ قول الصيرفي والسمعاني : (قلت : هـٰذا كله مخالف لقاعدة مذهبنا ومذهب غيرنا ، ولا يقوى الفرق بينه وبين الشهادة) [٥] .

---

(١) روى الخطيب بسنده إلىٰ حسين بن حبان قال : (قلت ليحيى بن معين : ما تقول في رجل حدث بأحاديث منكرة فردها عليه أصحاب الحديث ، إن هو رجع عنها وقال : ظننتها ، فأما إذ أنكرتموها ورددتموها عليَّ فقد رجعت عنها ، فقال : لا يكون صدوقاً أبداً ، إنما ذٰلك الرجل يشتبه له الحديث الشاذ والشيء فيرجع عنه ، فأما الأحاديث المنكرة التي لا تشتبه لأحد فلا ، فقلت ليحيىٰ : ما يبرئه ؟ ، قال : يخرج كتاباً عتيقاً فيه هـٰذه الأحاديث ، فإذا أخرجها في كتاب عتيق فهو صدوق ، فيكون شبه له فيها وأخطأ كما يخطئ الناس فيرجع عنها ، قلت : فإن قال : قد ذهب الأصل ، وهي في النسخ ؟ قال : لا يقبل ذٰلك منه ، قلت له : فإن قال : هي عندي في نسخة عتيقة ، وليس أجدها ، فقال : هو كذاب أبداً حتىٰ يجيء بكتابه العتيق ، ثم قال : هـٰذا دين ، لا يحل فيه غير هـٰذا) الكفاية (١١٨ ـ ١١٩) .

(٢) قال : (من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه) مختصر علوم الحديث (١٠١) ، التقييد والإيضاح (١٥١) ، تدريب الراوي (٢٢٠) .

(٣) قال الخطيب البغدادي بعد أن أورد قول الحميدي السابق : (هـٰذا هو الحكم فيمن إذا تعمد الكذب وأقر به) الكفاية (١١٨) .

(٤) الكفاية (١١٧) .

(٥) تدريب الراوي (٣٩١/١) .

وقال في « شرح صحيح مسلم » ـ بعد أن حكىٰ قول الصيرفي ـ : (ولم أر دليلاً لمذهب هٰؤلاء ، ويجوز أن يوجه : بأن ذٰلك جعل تغليظاً وزجراً بليغاً عن الكذب عليه صلى الله عليه وسلم لعظم مفسدته ، فإنه يصير شرعاً مستمراً إلىٰ يوم القيامة ، بخلاف الكذب علىٰ غيره والشهادة ، فإن مفسدتهما قاصرة ليست عامة ، قلت : وهٰذا الذي ذكره هٰؤلاء الأئمة ضعيف مخالف للقواعد الشرعية ، والمختار القطع بصحة توبته في هٰذا ، وقبول رواياته بعدها إذا صحت توبته بشروطها المعروفة ، وهي : الإقلاع عن المعصية والندم علىٰ فعلها ، والعزم علىٰ ألا يعود إليها ، فهٰذا هو الجاري علىٰ قواعد الشرع ، وقد أجمعوا علىٰ صحة رواية من كان كافراً فأسلم ، وأكثر الصحابة كانوا بهٰذه الصفة ، وأجمعوا علىٰ قبول شهادته ، ولا فرق بين الشهادة والرواية في هٰذا)[1] .

قلت : والراجح ما ذهب إليه الجمهور ؛ لأن في الكذب عليه صلى الله عليه وسلم مفسدة عظيمة لا تتوقف بتوبة الكاذب ، بل يصير كذبه شرعاً مستمراً إلىٰ يوم القيامة ، بخلاف الكذب أو الشهادة علىٰ غيره ، فإن مفسدتهما قاصرة علىٰ من كذب عليه ، وليست عامة ، ويزول ضررها بتوبته .

ولأن في رد روايته صيانة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من احتمال اختلاط حديث الراوي قبل توبته بحديثه بعدها ، لا سيما وأن كذبه لا يظهر من المرة الأولىٰ ، أو لا يمكن تمييز حديثه من قبل التوبة ومن بعدها .

---

(١) شرح صحيح مسلم (٧٠/١) ، وانظر « تدريب الراوي » (٣٣٠/١) ، و« الكشف الحثيث » (٦٠) ، و« فتح المغيث » (٣١٤/١) وقد أورد قول النووي مختصراً .

وأما ذكره للتوبة التي تقبل إذا توافرت فيها الشروط المذكورة ؛ فهٰذه يحكم فيها بتوبته فيما بينه وبين ربه ، ولا تعلق لها فيما نحن بصدده ، بل نص الإمام أحمد علىٰ قبولها كما سلفت الإشارة إلىٰ ذٰلك .

وأما قياسه التائب من الكذب على الكافر إذا أسلم ؛ ففيه نظر ؛ لأنه يصح للكافر التحمل إذا توافرت فيه شروطه ، ولا يصح له الأداء ، كما أنه قد زالت كل الموانع عند أدائه ، بخلاف التائب من الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث إن تجرؤه بالكذب عليه صلى الله عليه وسلم يبقىٰ ثلمة تلحق حديثه بعد توبته ؛ وذٰلك تغليظاً له لكذبه علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وزجراً بليغاً لمن تسول له نفسه ذٰلك .

وأما قوله : (ولم أر دليلاً لمذهب هٰؤلاء) ، فإن لرد حديث الكاذب بعد توبته نظائر ، فقد رد الإمام مالك شهادة شاهد الزور بعد توبته ، وقال الإمام أبو حنيفة والشافعي : (إن من ردت شهادته بالفسق أو العداوة ثم تاب وحسنت حاله ؛ لا تقبل منه إعادة الشهادة ؛ لما يلحقه من التهمة في تصديق نفسه)[1] .

قال السيوطي : (وقد وجدت في الفقه فرعين يشهدان لما قاله الصيرفي والسمعاني ؛ فذكروا في « باب اللعان » أن الزاني إذا تاب وحسنت توبته لا يعود محصناً ، ولا يحد قاذفه بعد ذٰلك لبقاء ثلمة عرضه ، فهٰذا نظير أن الكاذب لا يقبل خبره أبداً ، وذكروا أنه لو قذف ثم زنىٰ بعد القذف قبل أن يحد القاذف لم يحد ؛ لأن الله تعالىٰ أجرى العادة أنه لا يفضح أحداً من أول مرة ، فالظاهر تقدم زناه قبل ذٰلك ، فلم يحد له القاذف ، وكذٰلك نقول

---

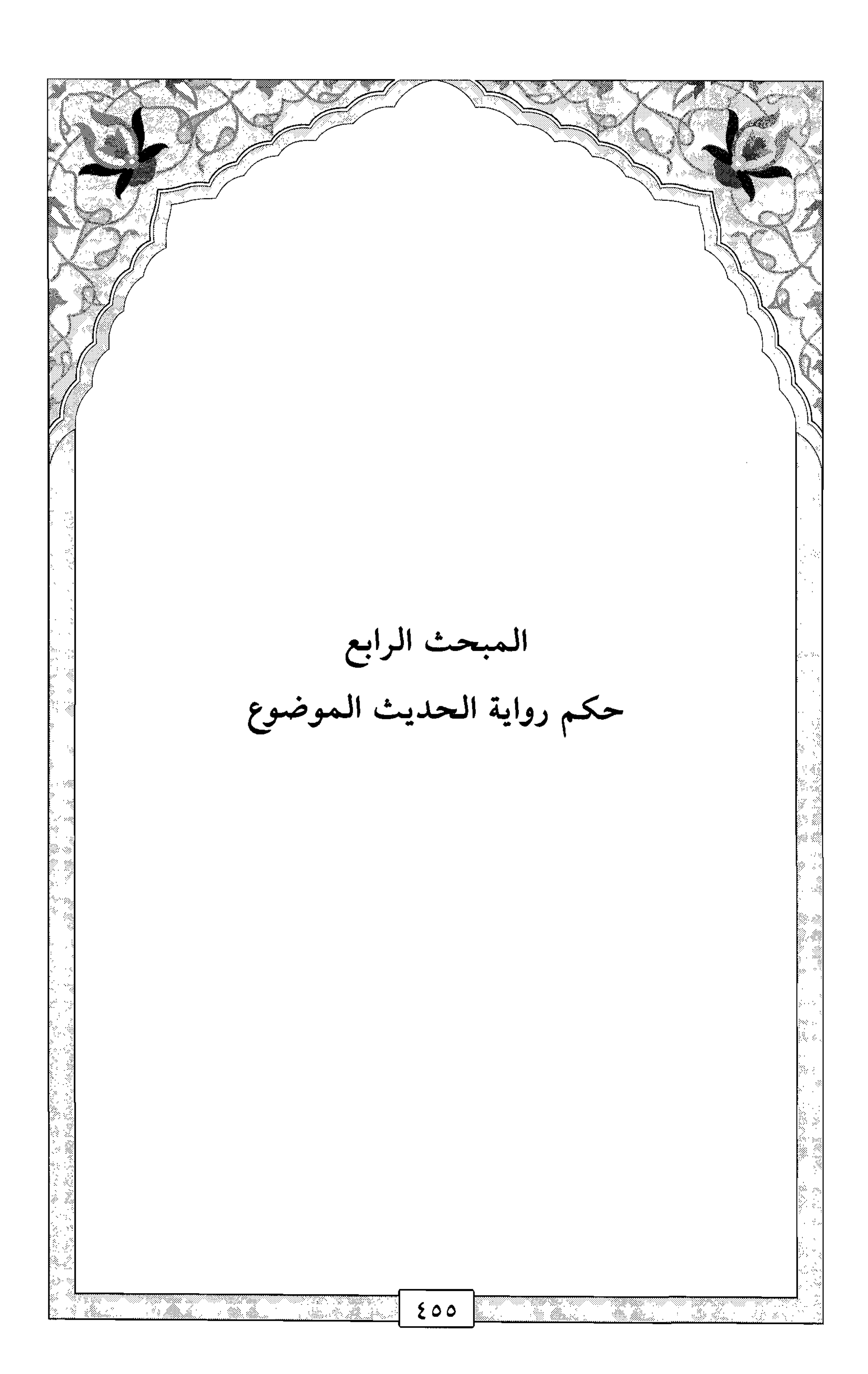
(١) الكشف الحثيث (٢٦) ، فتح المغيث (١/٣١٣) .

فيمن تبين كذبه : الظاهر تكرر ذلٰك منه حتىٰ ظهر لنا ، ولم يتعين لنا ذلٰك فيما روىٰ من حديثه ، فوجب إسقاط الكل)[1] .

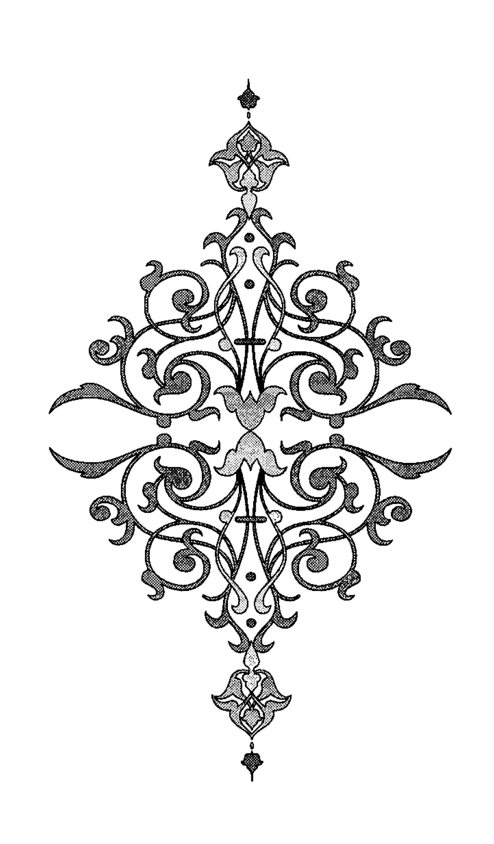
هـٰذا ما يتعلق بقبول توبة الكاذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن الجدير بالذكر الإشارة إلىٰ مسألة لها تعلق بحكم الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي : حكم رواية الحديث المكذوب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهـٰذا ما سأتناوله في المبحث القادم إن شاء الله تعالىٰ .

* * *

(١) تدريب الراوي (٢٩٢/١) ، الباعث الحثيث (١٠٢) ، وانظر الكلام علىٰ قبول توبة الكاذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدمها : « علوم الحديث » (١٠٤ ـ ١٠٥) ، و« الكفاية » (١٩٠ ـ ١٩٢) ، و« التقييد والإيضاح » (١٥٠ ـ ١٥١) ، و« تدريب الراوي » (٢٢٠ ـ ٢٢١) ، و« فتح المغيث » (٣١١/١ ـ ٣١٤) ، و« الباعث الحثيث » (٢٠١ ـ ٢٠٢) ، و« الكشف الحثيث » (٦ ـ ٧) ، و« المصباح » (١٣٣ ـ ١٣٤) .



المبحث الرابع
حكم رواية الحديث الموضوع



حكم رواية الحديث الموضوع

لا ينفك راوي الحديث الموضوع عن أنه : إما أن يكون جاهلاً بأنه موضوع ، وإما أن يكون عالماً بذلك ؛ فإن روى الحديث الموضوع وهو يجهل أنه موضوع فلا إثم عليه ، وإن كان يعتبر مقصراً في البحث عنه لجهله ، ولعدم تثبته فيما يروي .

وأما الذي يعلم أنه موضوع :

أ ـ فإما أن يرويه ليبين أنه مختلق مصنوع ، فقد اتفق العلماء على جواز روايته له على هذه الحال ، بل يثاب على صنيعه هذا ؛ لأن في ذلك دفع ضرره وخطره عن المسلمين ، وهو واضح في صنيع علماء الحديث وروايتهم للحديث الموضوع من أجل الاستشهاد به على عظيم ما جاء به والتعجب منه ، والتنفير عنه ، وهو بمثابة إظهار جرح الشاهد والحاجة إلى كشفه والإبانة عنه .

ب ـ وإما أن يرويه لا بقصد بيانه وكشفه : فقد أطبق العلماء على أنه تحرم رواية الحديث الموضوع لمن علم حاله في أي معنىً كان ، سواء كان في العقائد أو الأحكام أو الفضائل ، بل اعتبروا الراوي للحديث المكذوب شريكاً لواضعه في الإثم ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « من حدث عني حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين »[1] .

وقد نقل أبو سعيد محمد الحازمي عن أحمد بن محمد الفارابادي

---

(١) الحديث أخرجه : م : (مقدمة ، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين) ، (١/٩) ، وقوله : (يُرَىٰ) : هو بضم الياء بمعنى الظن ، وفي : (الكاذبين) روايتان : فتح الموحدة على إرادة التثنية ، وكسرها على إرادة الجمع .

في « رسالته » أنه قال : (إن نقل الأحاديث الموضوعة في الاعتقادات لا يجوز قطعاً ، سواء اعترف بموضوعيتها أو لم يعترف ، ويجوز في الأحكام الشرعية الفرعية ، مع اعتراف الموضوعية ، وأما في فضائل الأعمال فيجوز مطلقاً ، بالاعتراف أو بعدمه)[1] ، وهـٰذا قول شاذ مردود علىٰ قائله ؛ لما فيه من مخالفة صريحة لما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وخرق لما أجمع عليه علماء الأمة الإسلامية من قبل ومن بعد ، وما أوردته إلا لأبين بطلانه .

قال الخطيب : (يجب على المحدث ألا يروي شيئاً من الأخبار المصنوعة والأحاديث الباطلة الموضوعة ؛ فمن فعل ذٰلك باء بالإثم المبين ، ودخل في جملة الكذابين ، كما أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم)[2] .

وقال النووي : (تحرم رواية الحديث الموضوع علىٰ من عرف كونه موضوعاً غلب علىٰ ظنه وضعه ؛ فمن روىٰ حديثاً علم أو ظن وضعه ولم يبين حَالَ روايته ـ وضعه ـ فهو داخل في هـٰذا الوعيد ، مندرج في جملة الكاذبين علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويدل عليه أيضاً الحديث السابق : « من حدث عني بحديث يرىٰ أنه كذب فهو أحد الكاذبين »[3] ،

---

(١) مقدمة رسالة « فضائل القرآن » لأبي عبيد للأستاذ التيجاني جوهري (٧٠) نقلاً عن رسالة في الحديث الضعيف ، وقال عقب ذٰلك : (فإذا كان مراده جواز رواية الأحاديث الموضوعة في الفضائل فهـٰذا خلاف جمهور العلماء ، وإذا كان مراده مما اعتاد عليه بعض المحدثين القدامىٰ ، فيما قبل القرن الثاني من الاكتفاء بالأسانيد عن البيان ، فهـٰذا سائغ ، مع عدم سلامتهم من لوم العلماء النقاد المتقنين) مقدمة « فضائل القرآن » .

قلت : وهـٰذا القول متفرع عن القول بجواز الوضع في الفضائل وخاصة في الترهيب والترغيب ، الذي سبق بيان فساده وإظهار بطلانه .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/١٣٤) ، وانظر « فتح المغيث » (١/٢٣٥ ـ ٢٣٦) .

(٣) شرح صحيح مسلم (١/٧١) ، وانظر « تحذير الخواص » (٦٩) .

وقال قبل ذٰلك : (لا فرق في تحريم الكذب عليه صلى الله عليه وسلم بين ما كان في الأحكام وما لا حكم فيه ؛ كالترغيب والترهيب والمواعظ وغير ذٰلك ، فكله حرام من أكبر الكبائر وأقبح القبائح بإجماع المسلمين الذين يعتد بهم في الإجماع)[١] .

وقال القاضي عياض في « شرح مسلم » في حديث : « من حدث عني حديثاً يرىٰ أنه كذب فهو أحد الكاذبين » : (وكيف لا يكون كاذباً وهو داخل تحت حد الكاذب ؟ وكلامه داخل تحت حد الكذب)[٢] .

وقال أبو جعفر الطحاوي : (هو داخل في وعيد الحديث فيمن كذب على النبي صلى الله عليه وسلم)[٣] .

وقال أبو عبد الله الحاكم : (هٰذا وعيد للمحدث إذا حدث بما يعلم أنه كذب وإن لم يكن هو الكاذب)[٤] .

إلىٰ غير ذٰلك من أقوال الأئمة الأعلام الذين أطبقوا علىٰ حرمة رواية الحديث الموضوع ؛ إلا إذا كان مقروناً بما يكشف زيفه ويظهر كذبه[٥] .

---

(١) شرح صحيح مسلم (١/٧٠) ، تحذير الخواص (٧٠) .

(٢) تحذير الخواص (١٣١) .

(٣) تحذير الخواص (١٣١) .

(٤) تحذير الخواص (١٣١) .

(٥) قال السيوطي : (وقد أطبق علىٰ ذٰلك علماء الحديث فجزموا بأنه لا تحل رواية الموضوع في أي معنىً كان إلا مقروناً ببيان وضعه ، بخلاف الضعيف فإنه تجوز روايته في غير الأحكام والعقائد ، وممن جزم بذٰلك شيخ الإسلام محيي الدين النووي في كتابيه « الإرشاد » ، و« التقريب » ، وقاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة في « المنهل الروي » ، والطيبي في « الخلاصة » ، وشيخ الإسلام سراج الدين البلقيني في « محاسن الاصطلاح » وحافظ عصره الشيخ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم العراقي في « ألفيته وشرحها » . . . و . . . الإمام بدر الدين الزركشي في « نكته علىٰ مختصر ابن الصلاح » . . . و . . . حافظ العصر قاضي القضاة ←

وذهب السخاوي إلىٰ أن المتأخرين لا يبرؤون من العهدة بالاقتصار علىٰ رواية الحديث الموضوع بإسناد دون التصريح بكونه موضوعاً ، وإن كان المتقدمون أجازوا ذٰلك مع لحوق اللوم بهم ، ذٰلك لعدم الأمن من المحظور الذي من أجله حرمت رواية الحديث الموضوع [1] .

وما ذهب إليه رحمه الله تعالىٰ متجه ؛ لأن المتقدمين من المحدثين كانوا يعدون ذكر الإسناد نوعاً من البيان بخلاف المتأخرين ؛ لاندثار علم الجرح والتعديل ومعرفة الرجال ، ولٰكن الغاية من الإسناد عندهم هو التبرك وإبقاء الخصوصية لهٰذه الأمة .

كما ذهب رحمه الله إلىٰ أنه لا ينبغي عند بيان كذب الحديث وإظهار زيفه الاقتصار علىٰ قوله : موضوع ؛ لاحتمال عدم معرفة الاصطلاح ، وقد

← شهاب الدين أبو الفضل ابن حجر في « شرح النخبة » . . . و . . . في « نكته على ابن الصلاح ») باختصار وتصرف ، تحذير الخواص (١٣٣ ـ ١٣٤) .

وقال أبو شامة : (فتحفظوا عباد الله من مفتر يروي لكم حديثاً موضوعاً يسوقه في معرض الخير ، فاستعمال الخير ينبغي أن يكون مشروعاً من النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فإذا صح أنه كذب خرج من المشروعية ، وكان مستعمله من خدم الشيطان ؛ لاستعماله حديثاً علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينزل الله به من سلطان) الباعث علىٰ إنكار البدع والحوادث (٣٣) ، وانظر « تحذير المسلمين » (٢٥ ـ ٢٦) للحافظ أبي الخطاب ابن دحية ، وانظر في الكلام علىٰ ذٰلك « الجامع » (٩٨/٢) ، و« علوم الحديث » (٨٩) ، و« تذكرة الموضوعات » للفتني (٦ ـ ٨) ، و« تدريب الراوي » (١٧٨) ، و« تحذير المسلمين » (٢٥ ـ ٢٦) .

(١) انظر « فتح المغيث » (١٠١/٢) ، قال : (وكذا لا يبرأ من العهدة في هٰذه الأعصار بالاقتصار علىٰ إيراد إسناده بذٰلك لعدم الأمن من المحذور به ، وإن صنعه أكثر المحدثين في الأعصار الماضية في سنة مائتين وهلم جراً ، خصوصاً الطبراني وأبو نعيم وابن منده فإنهم إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهدته ، حتىٰ بالغ ابن الجوزي فقال في الكلام علىٰ حديث أُبيّ الآتي : إن شره جمهور المحدثين يحمل علىٰ ذٰلك ؛ فإن من عاداتهم تنفيق حديثهم ولو بالأباطيل وهٰذا قبيح منهم ، قال شيخنا : وكأن ذكر الإسناد عندهم من جملة البيان هٰذا مع إلحاق اللوم لمن سمينا بسببه) .

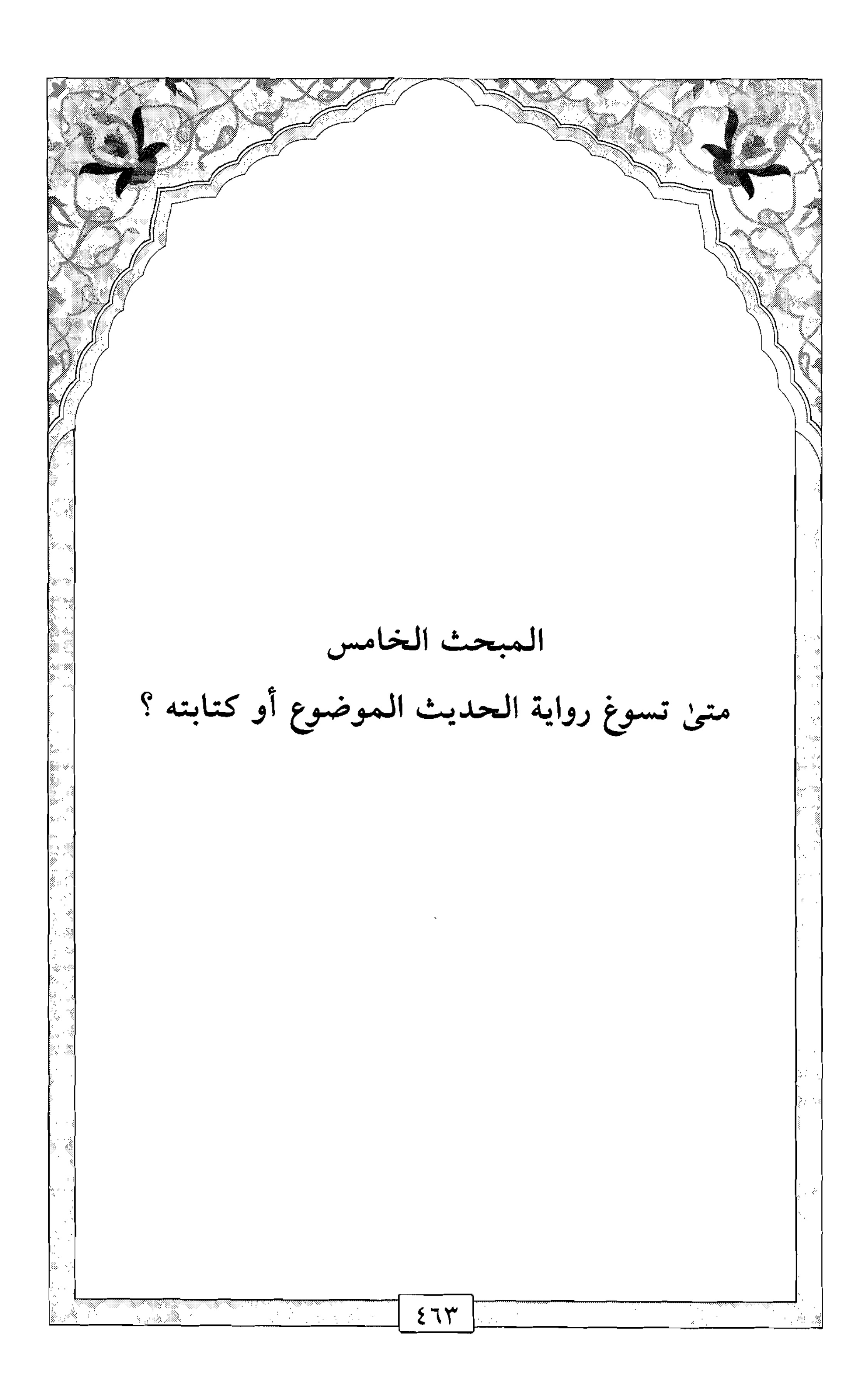
أشار إلىٰ حكاية ذكر فيها أن بعض علماء العجم لم يعرف الموضوع ولا الكتب التي أفردته بالتأليف[1] ، وما ذكره رحمه الله تعالىٰ بعيد ونادر .

* * *

---

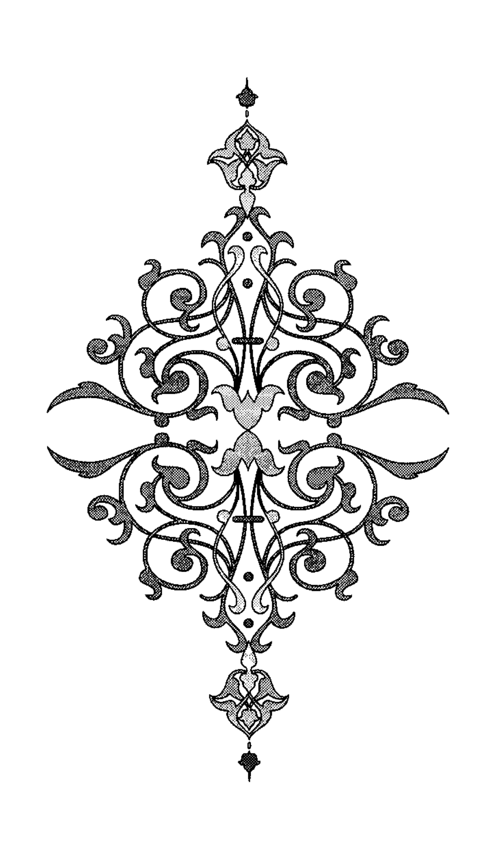
(١) قال السخاوي : (وفي الاقتصار على التعريف بكونه موضوعاً نظر ، فرب من يعرف موضوعه كما قدمت الحكاية فيه) ، والحكاية التي أشار إليها هي : (وقد بلغنا أن بعض علماء العجم أنكر على الناظم قوله في حديث سئل عنه : إنه كذب ، محتجاً بأنه في كتاب من كتب الحديث ، ثم جاء به من « الموضوعات » لابن الجوزي فتعجبوا من كونه لا يعرف موضوع الموضوع) فتح المغيث (٩٨/٢) .





المبحث الخامس

متىٰ تسوغ رواية الحديث الموضوع أو كتابته ؟



متىٰ تسوغ رواية الحديث الموضوع أو كتابته ؟

علىٰ أن هناك حالات استجاز فيها علماء الحديث كتابة الأحاديث الموضوعة وروايتها ، وإن لم يصرح فيها بأنها موضوعة وذٰلك لأسباب :

أ ـ إذا كتبت أو رويت بقصد معرفتها وحفظها ، وخاصة إذا كان ذٰلك من قبل الحفاظ وأئمة النقد ، حتىٰ لا يتجرأ شخص فيروجها ؛ فمن ذٰلك ما رواه الخطيب بسنده إلىٰ أبي بكر الأثرم قال : (رأىٰ أحمد بن حنبل يحيىٰ بن معين بصنعاء في زاوية وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس ، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه فقال له أحمد بن حنبل : تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة ، فلو قال لك قائل : إنك تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه ؟ فقال : رحمك الله يا أبا عبد الله ؛ أكتب هٰذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه ، فأحفظها كلها وأعلم أنها موضوعة حتىٰ لا يجيء بعد إنسان فيجعل بدل أبان ثابتاً[1] ، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس بن مالك فأقول له : كذبت ، إنما هي عن معمر عن أبان لا عن ثابت)[2] .

وكـذٰلك روى ابن حبان والخطيب كلٌّ بسـنده إلـىٰ محمد بن رافع قال : (رأيـت أحمد بـن حنبل فـي مجلس يزيد بن هارون ومعـه كتاب زهير عن جابـر ، وهـو يكتبه ، قلت : يا أبا عبد الله ؛ أنـت تنهانا عن جابر وتكتبه ؟ قال : نعرفه)[3] .

---

(١) أي : ثابت البناني .

(٢) الجامع (٢/٢٨٣) .

(٣) مجروحين (١/٢٠٩) ، الجامع (٢/٢٨٣) .

وروى الخطيب بسنده إلىٰ أبي غسان الكوفي قال : (جاءني علي بن المديني وكتب عني أحاديث إسحاق بن أبي فروة من حديث عبد السلام بن حرب ، فقلت : ما تصنع بكتابي هٰذه ؟ قال : نعرفها ، لا تُقلب علينا)[1] .

وروىٰ كذٰلك بإسناده إلىٰ وكيع قال : (قال الثوري : إني لأكتب الحديث علىٰ ثلاثة وجوه ؛ فمنه ما أتدين به ، ومنه ما أعتبر به ، ومنه ما أكتبه لأعرفه)[2] .

ب ـ إذا كان القصد من الرواية هو التعجب :

قال ابن أبي حاتم : (حدثنا أحمد بن سليمان الرهاوي ـ فيما كتب إليَّ ـ قال : سمعت زيد بن حباب يقول : سمعت سفيان الثوري يقول : عجباً لمن يروي عن الكلبي ، قال ابن أبي حاتم : فذكرته لأبي وقلت له : إن الثوري يروي عن الكلبي ، قال : كان لا يقصد الرواية عنه ، ويحكي حكايةً تعجباً ، فيعلقه من حضره ويجعلونه رواية عنه)[3] .

ج ـ إذا كان الراوي عارفاً بحديث الشيخ المتهم يميز بين صدقه وكذبه ، فيروي عنه ما يعلم صدقه دون غيره .

فقد ذكر الذهبي عن يعلى بن عبيد قال : (قال الثوري : اتقوا الكلبي ، فقيل : فإنك تروي عنه ! قال : أنا أعرف صدقه من كذبه)[4] .

د ـ أن يضطر الراوي إلى الرواية عن المتهم حيث ينفرد برواية حديث ، أو نسخة عن شيخ يكون الحديث معروفاً عنده فقط ، قال ابن أبي حاتم :

---

(١) الجامع (٢/٢٨٢) .

(٢) الجامع (٢/٢٨٤) .

(٣) الجرح (٣/٢٧٠) .

(٤) ميزان (٤/١٢٥) .

(حدثنا أبي ، حدثني مقاتل بن محمد الرازي ، حدثنا أبو داود ، حدثنا حماد بن سلمة قال : لولا الاضطرار ما حدثت عن محمد بن إسحاق)[1] .

وقال الذهبي : (قال إبراهيم بن أبي طالب : قلت لمسلم : كيف استجزت الرواية عن سويد في الصحيح ؟ فقال : ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة)[2] .

وروى ابن حبان وابن عدي بسنديهما إلىٰ وكيع قال : (قلت لشعبة : ما لك تركت فلاناً وفلاناً ورويت عن جابر الجعفي ! قال : روىٰ أشياء لم نصبر عنها)[3] .

قال الذهبي : (قال يزيد بن هارون : قال شعبة : داري وحماري في المساكين صدقة إن لم يكن أبان بن أبي عياش يكذب في الحديث ، قلت له : فلم سمعته منه ؟ قال : ومن يصبر عن ذا الحديث ؟ يعني : حديثه عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله ، عن أمه أنها قالت : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت في الوتر قبل الركوع)[4] .

قلت : أما النوعان الأولان : فقد اتفق العلماء علىٰ جواز فعل ذٰلك لمن عرف ذٰلك وأمن اللبس ، وأما النوعان الآخران : فهما محل نظر ، ويغلب على الظن أنها آراء لفاعليها حيث ثبت لهم أن الحديث صحيح ولم يتمكنوا من تحمله من غير هٰذه الطريق ؛ فلما أمنوا الوقوع في المحظور أجازوا لأنفسهم ذٰلك ، والجمهور علىٰ خلاف ذٰلك حيث يحظرون الرواية عن الكذابين ، أو الأخذ عنهم مطلقاً مهما كان الدافع إلىٰ ذٰلك ، بل يرون

---

(١) الجرح (٣/١٩٣) ، ميزان (٤/٤٦) .

(٢) ميزان (٢/٢٣١) ، تهذيب (٤/٢٧٥) .

(٣) مجروحين (١/٢٠٩) ، الكامل (٢/١١٧) ، ميزان (١/٣٨١) .

(٤) ميزان (١/٥٤) ، وقال : (ورواه خلاد بن يحيىٰ قال : حدثنا الثوري عن أبان) .

وجوب إسقاط حديثهم وعدم الاعتبار به ، فكذب الراوي يوجب طرح حديثه ، ولذا اشتهرت الرواية عنهم بترك حديث الكاذب .

روى الخطيب بسنده إلىٰ إسحاق بن عيسىٰ قال : (سمعت ابن المبارك يقول : يكتب الحديث إلا عن أربعة : غلاط لا يرجع ، وكذاب ، وصاحب بدعة وهوىً يدعو إلىٰ بدعته ، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه)[1] .

وروىٰ أيضاً بسنده إلى الحسين بن منصور قال : (سئل أحمد بن حنبل عمن يكتب العلم ، فقال : عن الناس كلهم إلا عن ثلاثة : صاحب هوىً يدعو إليه ، أو كذاب ، فإنه لا يكتب عنه قليل ولا كثير ، أو عن رجل يغلط فيرد عليه فلا يقبل)[2] .

وروى الخطيب بسنده أيضاً إلىٰ معن بن عيسىٰ قال : (كان مالك بن أنس يقول : لا يؤخذ العلم من أربعة وخذ عمن سوىٰ ذٰلك : لا تأخذ عن سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس ، ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس ، إذا جرب ذٰلك عليه وإن كان لا يتهم أن يكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا من صاحب هوىً يدعو الناس إلىٰ هواه ، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث)[3] .

فهٰذا الإمام مالك ينهىٰ عن الأخذ عمن يكذب في حديث الناس ، فمن كان يكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فيرد حديثه من باب أولىٰ .

إلىٰ غير ذٰلك من أقوال الأئمة التي تصرح بأن الكذاب يجب طرح

---

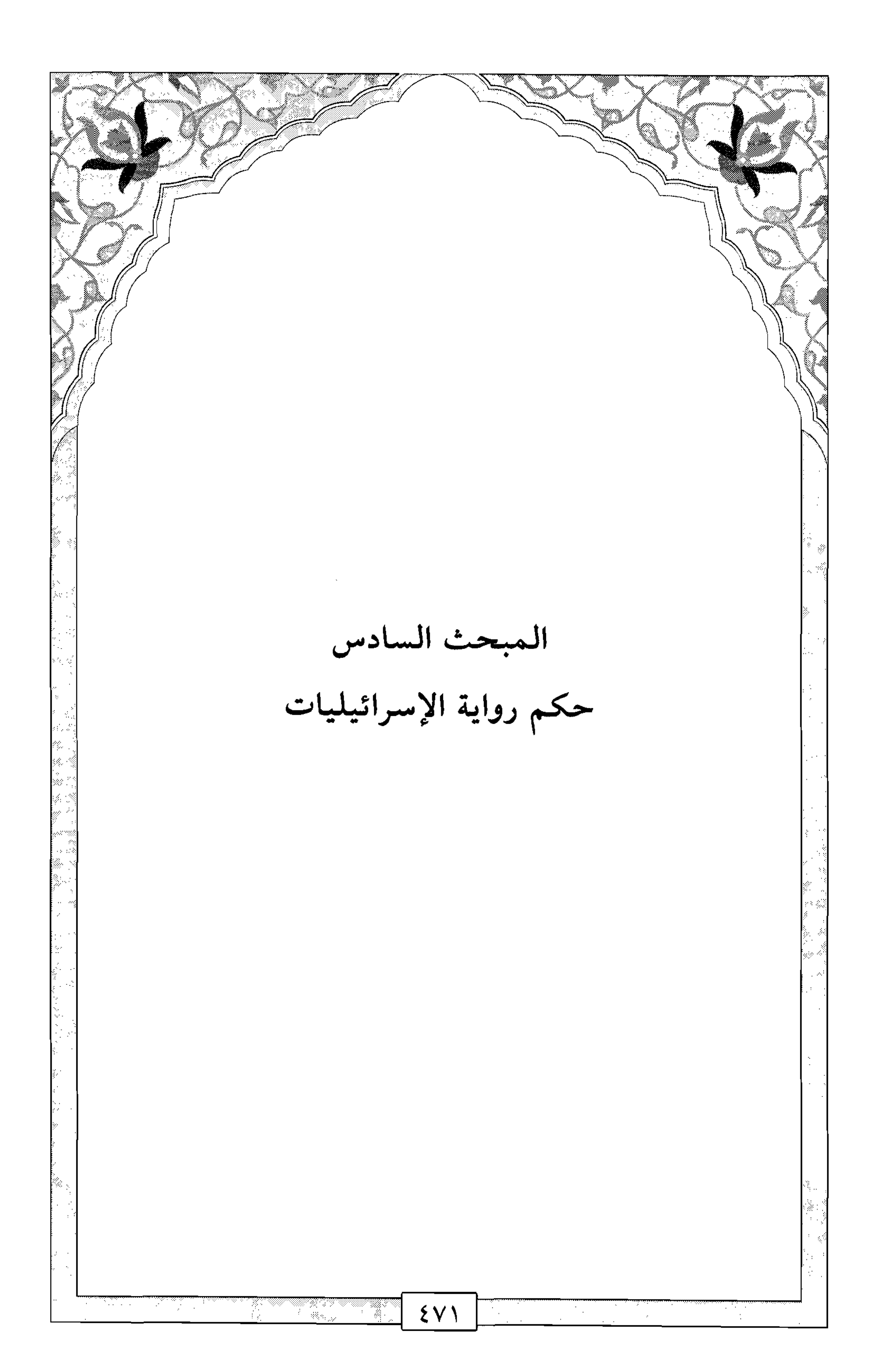
(١) الكفاية (١٤٣) .

(٢) الكفاية (١٤٤) .

(٣) الجامع (٢١٢/١) .

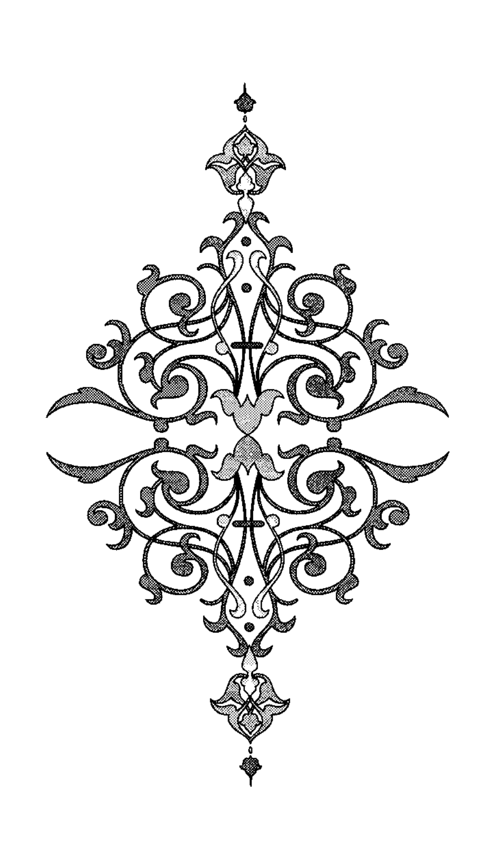
حديثه وترك روايته ، وكما أسلفت : إن الكذب عندهم ليس مقصوراً علىٰ من يضع متن الحديث ، بل يتجاوزه إلىٰ من يركب الإسناد أو يقلبه ، إلىٰ آخر الأسباب التي يطلق عليها المحدثون الكذب .

* * *



المبحث السادس

حكم رواية الإسرائيليات



حكم رواية الإسرائيليات

الإسرائيليات : جمع إسرائيلية ؛ نسبة إلىٰ بني إسرائيل ، والنسبة في مثل هٰذا تكون لعجز المركب الإضافي لا لصدره ، وإسرائيل هو يعقوب عليه السلام ، وبنو إسرائيل هم أبناؤه[1] .

والمراد بالإسرائيليات : الأخبار المتعلقة بأخبار أهل الكتاب اليهود والنصارى التي نقلت إلى المجتمع الإسلامي ، وقد فهم الصحابة رضوان الله عليهم من واقعة عمر رضي الله عنه منع الأخذ والرواية عن بني إسرائيل[2] ، ولذا كانوا يتحرجون من ذٰلك حتىٰ أذن لهم الرسول صلى الله عليه وسلم في الرواية عنهم ، وسمح لهم بالتحديث عنهم ، ورفع عنهم الحرج الذي حسبوه فقال صلى الله عليه وسلم : « بلغوا عني ولو آية ، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب علي متعمداً ؛ فليتبوأ مقعده من النار »[3] .

إلا أنه قيد الإذن بالتوقف في تصديق حديثهم أو تكذيبه ؛ لأن ما

---

(١) انظر « الإسرائيليات والموضوعات » (٢١ ـ ٢٣) .

(٢) روى الإمام أحمد في « مسنده » قال : (ثنا عبد الرزاق ، قال : أنبأنا سفيان ، عن جابر ، عن الشعبي ، عن عبد الله بن ثابت ، قال : جاء عمر بن الخطاب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ؛ إني مررت بأخ لي من قريظة فكتب لي جوامع من التوراة ، ألا أعرضها عليك ، قال : فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال عبد الله : فقلت له : ألا ترىٰ ما بوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال عمر : رضينا بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد صلى الله عليه وسلم رسولاً ، قال : فسرِّي عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال : و« الذي نفسي بيده ؛ لو أصبح فيكم موسىٰ ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم ، إنكم حظي من الأمم ، وأنا حظكم من النبيين ») (٣/٤٧٠ ـ ٤٧١) .

(٣) الحديث أخرجه : ت : (العلم ، باب ما جاء في الحديث عن بني إسرائيل) ، ح (٢٦٦٩) .

نقل عنهم شابه الكذب والتحريف والزيادة والنقصان ، ولذا منعهم من قبول رواياتهم أو ردها ، وإنما يسار فيها سير الأخبار المحتملة للصدق والكذب ، ولذا قال صلى الله عليه وسلم : « ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ، وقولوا : آمنا بالله ورسله ؛ فإن كان باطلاً لم تصدقوه ، وإن كان حقاً لم تكذبوه »[١] .

وعلىٰ هٰذا سار العلماء ، فوقفوا من الإسرائيليات موقف الأخبار ، فما ترجح صدقه بتأييد مما ورد في القرآن أو السنة قبلوه ، وما ترجح لديهم أنه يناقض الوحي أو يضاده أو يخالفه ردوه ، وما جاء مما لا يوافق ولا يخالف توقفوا فيه ، وهي في كل الأحوال لا تثبت حكماً ، ولا تكون مكاناً للاستنباط ، بل غايتها الاستئناس والاستشهاد ، قال ابن كثير : (ولٰكن هٰذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتضاد ، فإنها علىٰ ثلاثة أقسام :

أحدها : ما علمنا صحته مما في أيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح .

والثاني : ما علمنا كذبه مما عندنا ما يخالفه .

والثالث : ما هو مسكوت عنه ، لا من هٰذا القبيل ، ولا من هٰذا القبيل ، فلا نؤمن به ولا نكذبه ، وتجوز حكايته لما تقدم)[٢] .

وعلىٰ هٰذا سار السلف رضوان الله عنهم ، يتحملون أخبار أهل الكتاب ويؤدونها دون أي حرج ، روى ابن عدي بإسناده إلى المزني قال : (قال

---

(١) الحديث أخرجه : خ : (الأنبياء ، باب ما ذكر عن بني إسرائيل) ، (٤/٢٠٧) ، د : (العلم ، باب رواية الحديث أهل الكتاب) ، (٢/٢٨٥ ـ ٢٨٦) .

(٢) تفسير ابن كثير ، مقدمة (١/١٠) .

الشافعي : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ، وحدثوا عني ولا تكذبوا عليَّ » قال : معناه أن الحديث عن بني إسرائيل إذا حدثت به فأديته علىٰ ما سمعته ـ حقاً كان أو غير حق ـ لم يكن عليك حرج ، والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي أن يحدث به إلا عن ثقة ، وقد قال : « من حدث حديثاً وهو يرىٰ أنه كذب فهو أحد الكاذبين »)[1] .

إلا أنه لما اقترن برواية الإسرائيليات كثير من الخرافات والكذب ، بل أسند كثير منها عمداً أو خطأ إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان موقف العلماء منها موقف الأحاديث الموضوعة ، فحظروا روايتها ، وطعنوا في رواتها وحكموا علىٰ حديثهم بالكذب .

والحق أن هـٰذا الحكم ينطبق علىٰ من أسند هـٰذه الأخبار إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدَّها من حديثه ؛ لأنه قلب أسانيدها وركَّبها ، فالكذب ناشئ من القلب والتركيب ، ومنه صدر الحكم من العلماء بحرمة روايتها ، والنهي عن تحملها وأدائها ، لا من جهة كونها أخبار إسرائيليات ، ولهـٰذا جاء الإنكار من العلماء ، قال العلامة حسن صديق خان ـ بعد أن نقل حديثاً مما يرويه القصاص المولعون بالخرافات ـ ما نصه : (والأقرب في مثل هـٰذه السياقات أنها متلقاة من أهل الكتاب مما يوجد في صحفهم ؛ كروايات كعب الأحبار ووهب سامحهما الله فيما نقلا إلىٰ هـٰذه الأمة من بني إسرائيل من الأوابد والغرائب والعجائب مما كان ومما لم يكن ، ومما حُرِّف وبدِّل ونسخ)[2] .

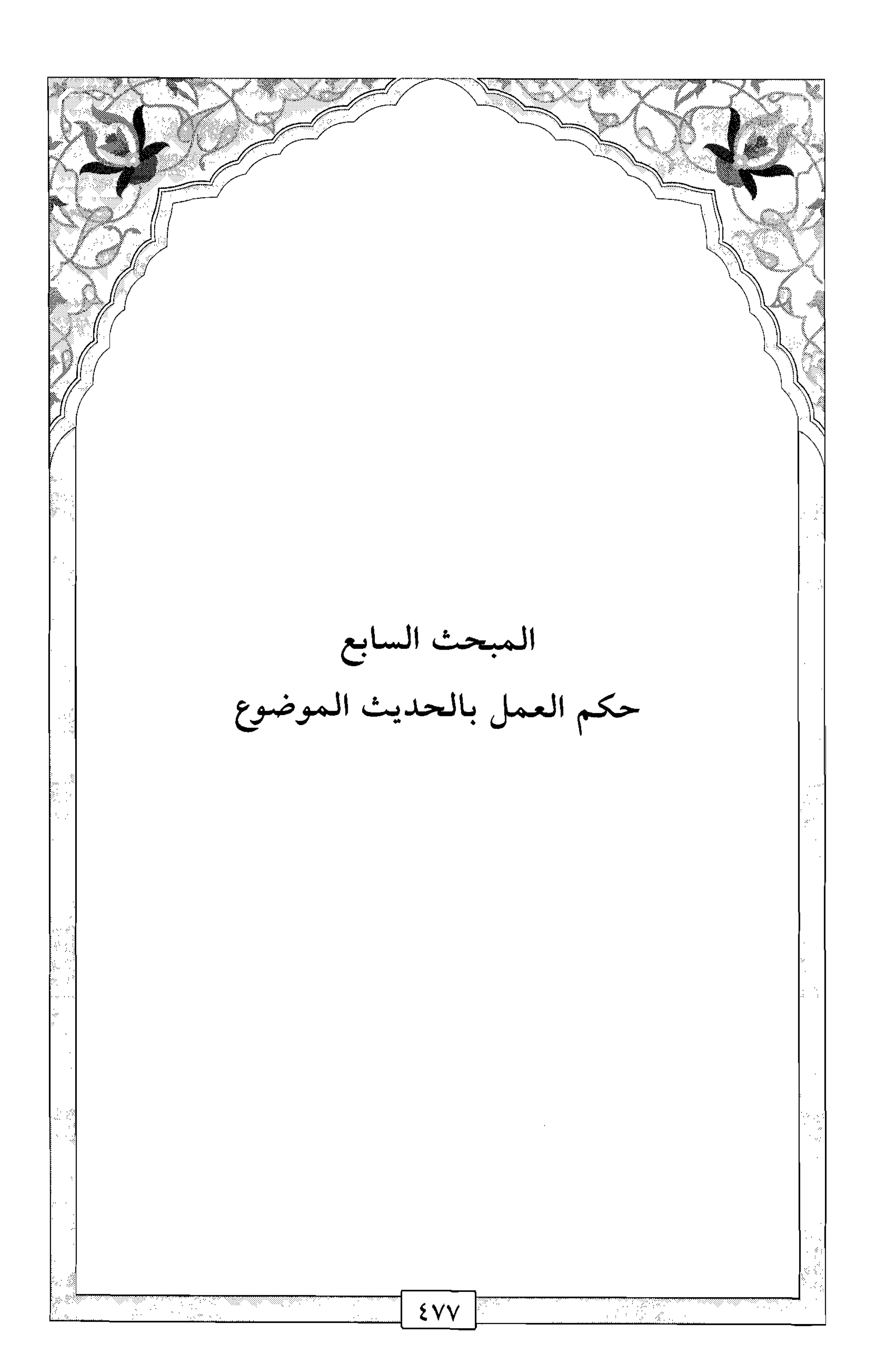
---

(١) الكامل لابن عدي (١١٦/١) ، وانظر « تحذير الخواص » (٧١ ـ ٧٣) .

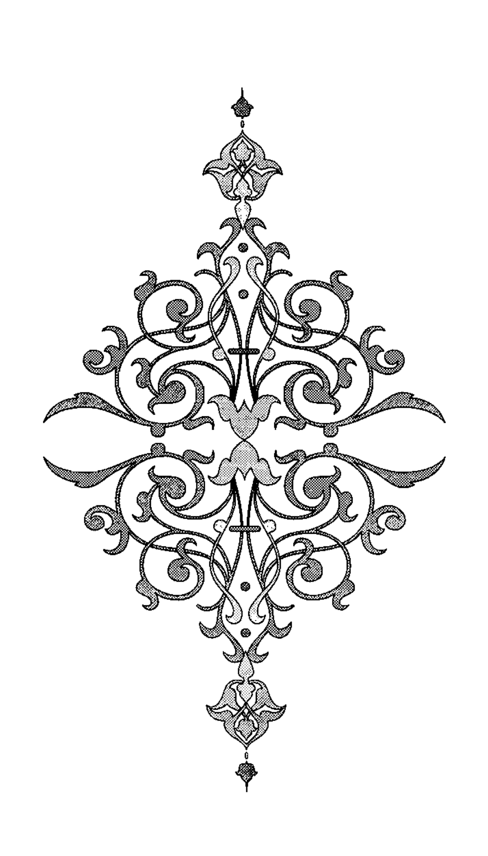
(٢) حسن الأسوة بما ثبت من الله ورسوله في النسوة (١٧٢) .

أما من رواها علىٰ أنها من الإسرائيليات ، وأنها من أخبار الأمم السابقة وحكاياتهم ، وأوقفها أو قطعها علىٰ رواتها ؛ فليس في ذٰلك خطر ، ولا يلحق الراوي إثم وإن كان الاشتغال بغيرها مما له نفع ، وإليه حاجة المسلمين أولىٰ وأجدىٰ ، والله أعلم .





المبحث السابع
حكم العمل بالحديث الموضوع

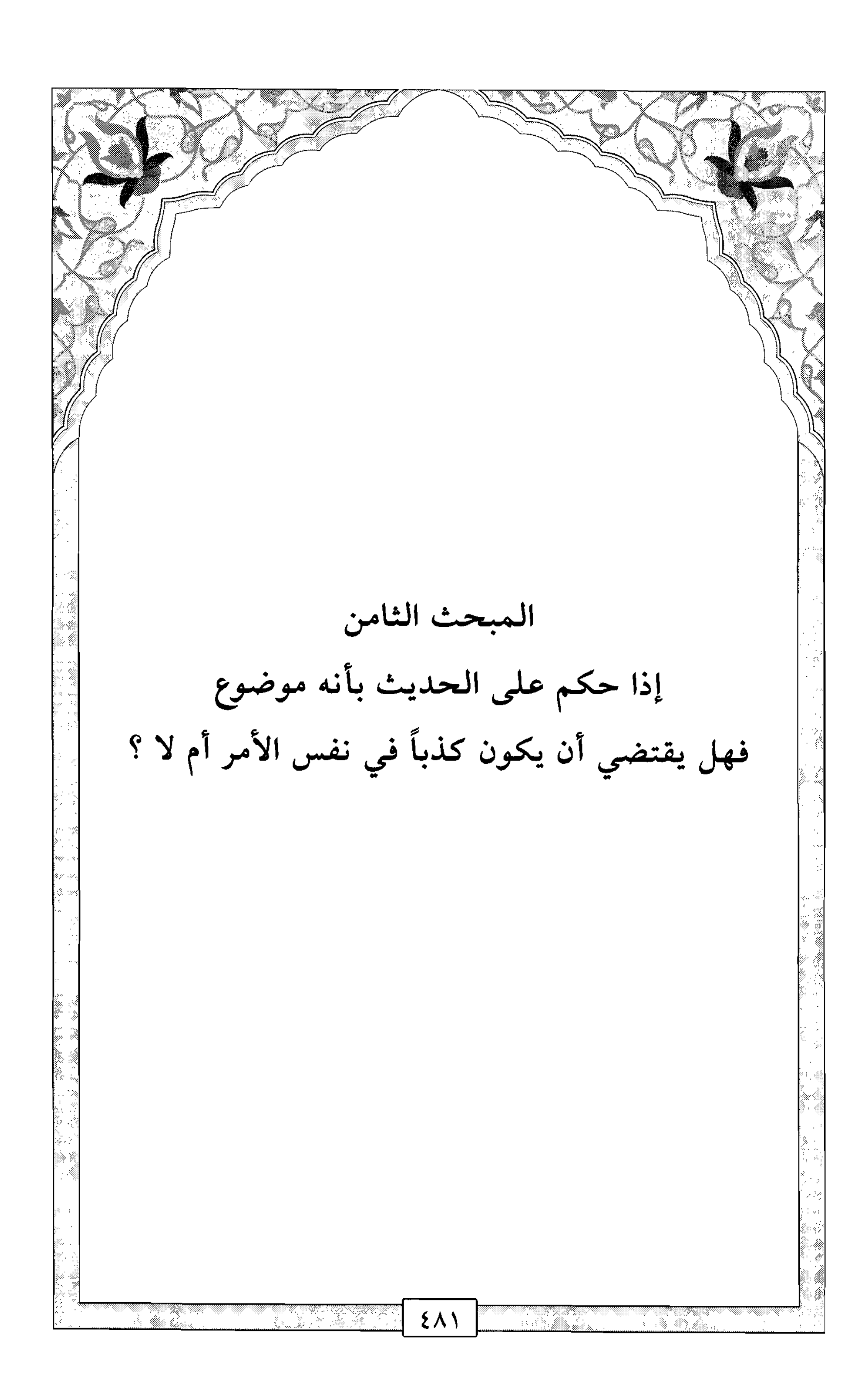


حكم العمل بالحديث الموضوع

سبق أن أشرت إلىٰ أن العلماء مجمعون علىٰ أن الحديث الضعيف الذي لا ينجبر ولا يزول ضعفه لا يجوز العمل به ، وهو مشعر ضمناً بأن الحديث الموضوع لا يجوز العمل به من باب أولىٰ ، بل صرحوا بتحريم لازمه وهو رواية الحديث الموضوع كما سبق بيانه ، وهو إجماع ضمني آخر علىٰ تحريم العمل بالموضوع ؛ إذ الغالب من روايته وتحمله العمل ، بل جاء التصريح بتحريم العمل به ، قال الزركشي عند الكلام علىٰ ثبوت الوضع بقيام البينة على الراوي : (يشبه أن يكون فيه التردد في أن شهادة الزور تثبت بالبينة مع القطع بأنه لا يعمل به)[1] ، بل جاء الإنكار منهم علىٰ من عمل بالحديث الموضوع ، قال زيد بن أسلم : (من عمل بخبر صح أنه كذب فهو خدم الشيطان)[2] .



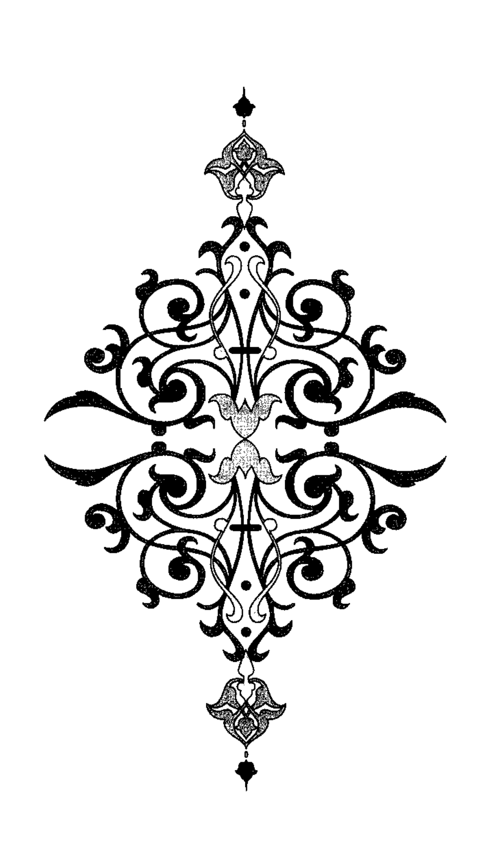
(١) تدريب الراوي (٣٢٦/١) نقلاً عن الزركشي ، وانظر « تنزيه الشريعة » (٨/١) .
(٢) تذكرة الموضوعات للفتني (٧) نقلاً عن « الرسالة » .



المبحث الثامن

إذا حكم على الحديث بأنه موضوع

فهل يقتضي أن يكون كذباً في نفس الأمر أم لا ؟



الحكم على الحديث بأنه موضوع
هل يقتضي أن يكون كذباً في نفس الأمر أم لا ؟

الأصل أن يكون الحديث الصحيح صادقاً في نفس الأمر ، والحديث الموضوع كذباً في نفس الأمر ؛ لأن الحديث إما أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم نطق به أو لا ، ولا ثالث بينهما ، هٰذا بالنسبة للحديث في واقع الأمر إلا أن الوصول إلىٰ هٰذا الحكم متعذر ، حيث انقطع السبيل إلىٰ معرفة صدق الحديث وكذبه في نفس الأمر بموته صلى الله عليه وسلم ، مما اضطر علماء الحديث إلىٰ وضع قواعد يحكم بموجبها الحديث بالصحة أو الكذب ، لٰكن هٰذه الأحكام هي بحسب الظاهر لا في نفس الأمر ؛ لاعتمادها علىٰ قرائن تحف بالحديث ، فتارة تغلب جانب ثبوته ، وأحياناً ترجح جانب كذبه ، وتارة يستوي في ذٰلك الأمران فيبقى الحديث في دائرة الشك .

وأيضاً ، فإن هٰذه القرائن التي ترجح جانب ثبوت الحديث وصحته ، أو تغلب جانب وضعه وكذبه متفاوتة الدرجات ، فتارة تحف الحديث قرائن قوية تقطع بصحته وثبوته ، أو بكذبه ووضعه ، وفي هٰذه الحالات يحكم على الحديث بصدقه أو بكذبه في نفس الأمر المطابق للظاهر .

والقرائن التي يقطع بها علىٰ كون الحديث موضوعاً في نفس الأمر كثيرة منها :

أ ـ تواتر النقل عن العلماء في حديث إما لفظاً أو معنىً بأنه موضوع مختلق علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيكون الحديث موضوعاً في نفس الأمر ؛ لأن قرينة التواتر تحيل الكذب على النقلة عادة .

ب ـ انعقاد الإجماع المعتد به علىٰ حديث بأنه موضوع علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيكون موضوعاً في نفس الأمر أيضاً ؛ لأن الإجماع المعتد به معصوم عن الخطأ .

ج ـ مناقضة الحديث صراحة للقرآن والسنة الصحيحة أو العقل من كل وجه ، فيحكم على الحديث بالوضع في نفس الأمر ؛ لاستحالة مناقضة السنة للقرآن أو للسنة مثلها ؛ إذ مصدرهما واحد ، كما أن من المحال مناقضة السنة الصحيحة للعقل الصريح ، فكل هٰذه القرائن تقطع بكذب الحديث في نفس الأمر ، مع الحكم بكذبه حسب الظاهر .

أما إذا تطرق إليها ـ أي : القرائن ـ الاحتمال ، فإنها لا تقوىٰ على القطع بكون الحديث موضوعاً في نفس الأمر لقيام احتمال صدق الكذوب ، أو ضبط سيئ الحفظ ، أو تيقظ المغفل ، أو تذكر الناسي ، أو سقوط عبارة من متن الحديث أخلت به ، أو قصوراً في أداء معنى الحديث لمن روىٰ بالمعنىٰ ، كل ذٰلك بالإضافة إلىٰ ورع علماء الحديث وجعلهم يحكمون في الغالب على الحديث بحسب الظاهر لا في نفس الأمر .

ولقد صور شيخ الإسلام ابن تيمية هٰذه المسألة تصويراً بيناً ـ وإن كان تناوله لمسألة صحة الحديث تقتضي كونه صدقاً ـ فقال جواباً على السؤال : (إن الصحيح أنواع ، وكونه صدقاً ؛ يعني به شيئان : فمن الصحيح ما تواتر لفظه كقوله : « من كذب علي متعمداً ؛ فليتبوأ مقعده من النار » ، ومنه ما تواتر معناه ؛ كأحاديث الشفاعة ، وأحاديث الرؤية ، وأحاديث الحوض ، وأحاديث نبع الماء من بين أصابعه ، وغير ذٰلك ، فهٰذا يفيد العلم ، ويجزم بأنه صدق ؛ لأنه متواتر إما لفظاً وإما معنىً .

ومن الحديث الصحيح ما تلقاه المسلمون بالقبول فعملوا به ، كما

عملوا بحديث الغرة في الجنين ، وكما عملوا بأحاديث الشفعة ، وأحاديث سجود السهو ونحو ذٰلك ، فهٰذا يفيد العلم ، ويجزم بأنه صدق ؛ لأن الأمة تلقته بالقبول تصديقاً وعملاً بموجبه ، والأمة لا تجتمع علىٰ ضلالة ، فلو كان في نفس الأمر كذباً لكانت الأمة قد اتفقت علىٰ تصديق الكذب والعمل به ، وهٰذا لا يجوز عليها)[1] .

وذهب ابن حزم رحمه الله إلىٰ أن الحديث المحكوم عليه بالوضع مكذوب في نفس الأمر لتلازمهما عنده ، فقال : (إننا قد أمنا ولله الحمد أن تكون شريعة أمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو ندب إليها ، أو فعلها عليه السلام فتضيع ولم تبلغ إلىٰ أحد من أمته ، إما بتواتر ، أو بنقل الثقة عن الثقة حتىٰ تبلغ إليه صلى الله عليه وسلم ، وأَمِنَّا أيضاً قطعاً أن يكون الله تعالىٰ يفرد بنقلها من لا تقوم الحجة بنقله من العدول ، وأَمِنَّا أيضاً قطعاً أن تكون شريعة يخطئ فيها راويها الثقة ، ولا يأتي بيان جلي واضح بصحة خطئه فيه ، وأمنا أيضاً قطعاً أن يطلق الله عز وجل من قد وجبت الحجة علينا بنقله علىٰ وضع حديث فيه شرع يسنده إلىٰ من تجب الحجة بنقله حتىٰ يبلغ به إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذٰلك نقطع ونبتُّ بأن كل خبر لم يأت قط إلا مرسلاً ، أو لم يروه قط إلا مجهول ، أو مجرح ثابت الجرحة فإنه خبر باطل بلا شك موضوع ، لم يقله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ إذ لو جاز أن يكون حقاً لكان ذٰلك شرعاً صحيحاً غير لازم لنا ؛ لعدم قيام الحجة علينا فيها)[2] .

---

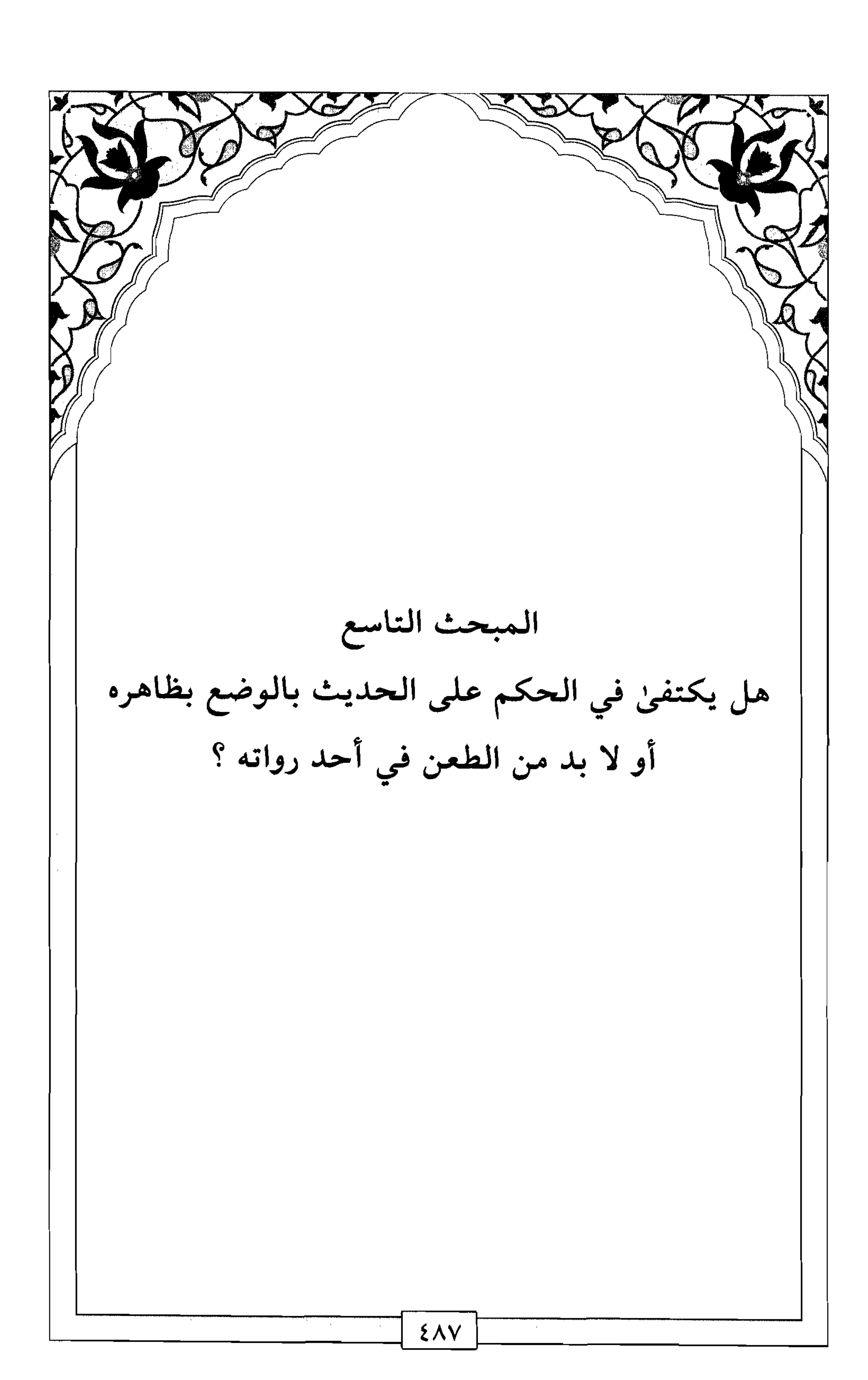
(١) مجموع الفتاوىٰ (١٨/١٦ ـ ١٧) .

(٢) إحكام الإحكام (١/١٣٦) ، وانظر « توجيه النظر » (٢٩٠) .

وقول ابن حزم هٰذا مبني علىٰ مذهبه في أن خبر الآحاد يفيد العلم اليقيني ، وهو خلاف ما عليه الجمهور من العلماء من أن خبر الآحاد لا يفيد العلم بمفرده ، بل لا بد من قرائن تحف به تكسبه ذٰلك[1] .

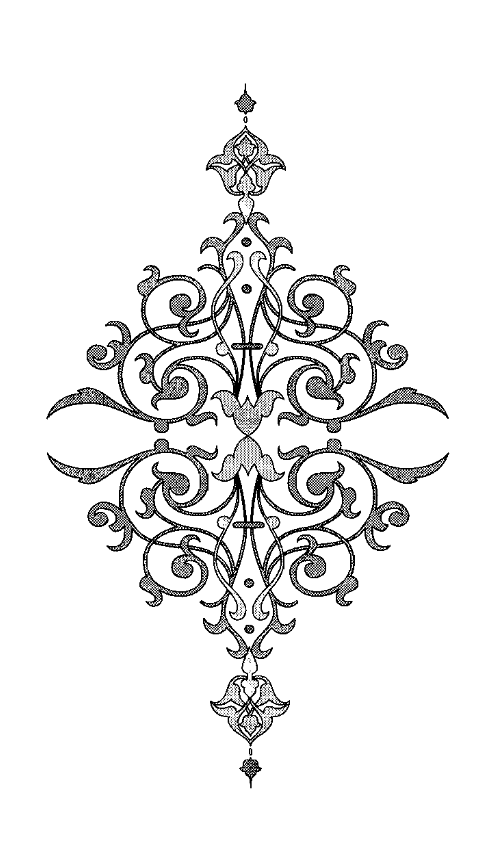
* * *

(١) لم يعتمد ابن حزم علىٰ مجرد رواية الثقات لحديث ما ، أو مجرد رواية الضعيف والمتهم لحديث آخر ، وإنما بنىٰ كلامه علىٰ أن السنة الصحيحة التي قالها صلى الله عليه وسلم أو ما نسب إليه ـ سواء عمداً أو خطأً ـ ولم يقله حقيقة ، لا يمكن أن يبقىٰ أمراً مشكوكاً فيه أو غير مقطوع به ، بل لا بد أن يقيم الله عز وجل بينة أو قرينة تفيد ذٰلك وإلا للزم أن يكون هناك من الشرع ما لم تعمل به أمة محمد صلى الله عليه وسلم لشكها في ثبوته ووضعه ، أو عملت بما ليس شرعاً ، فما قاله صلى الله عليه وسلم لا بد أن يصل إلينا بأحد طرق النقل ؛ إما التواتر أو نقل الثقات العدول ، واحتمال خطئهم ونحوه لا بد أن يظهر بشكل من الأشكال ، فعلوم الحديث كثيرة متنوعة كل نوع منها مختص بجانب من جوانب الرواية ؛ كعلم العلل والجرح والتعديل . . . . ، وهٰكذا فيما لم يقله صلى الله عليه وسلم فلا يمكن أن يكون هناك حديث قاله صلى الله عليه وسلم وينفرد بروايته كذاب أو متهم أو شديد الغفلة ونحو ذٰلك من التجريح ، ولا يأتي بطريق يتقوىٰ بها ، مما يفيد عدم صحة نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم . د . حميد نعيجات .



المبحث التاسع

هل يكتفىٰ في الحكم على الحديث بالوضع بظاهره أو لا بد من الطعن في أحد رواته ؟



هل يكتفىٰ في الحكم على الحديث بالوضع بظاهره أو لا بد من الطعن في أحد رواته ؟

يعتمد علماء النقد في الحديث في الحكم على الحديث بالوضع علىٰ قرائن تتعلق بمتنه أو سنده ، وهٰذه القرائن يمكن إجمالها في أمرين :

١ ـ تفرد الكذاب برواية لا تعرف إلا من طريقة أو متابعة مثله ، أو بهالك لا يعتبر بحديثه .

٢ ـ وجود النكارة في متن حديث ؛ وذٰلك إما بركته ، أو مناقضة للمعنى المعروف الثابت ، أو غرابته في الأمر المألوف .

وحكم النقاد على الحديث الذي فيه القرينتان ظاهر بيّن ، أما إذا ظهرت في الحديث إحدى القرينتين فهنا تختلف وجهة نظرهم ، ويكون الحكم في محل نظر وتردد بينهم .

فبعض النقاد لا يكتفي في الحكم على الحديث بالطعن في متنه ـ وإن كان يرىٰ ذٰلك مسوغاً للحكم ـ بل لا بد من الطعن في أحد رواته ، واتهامه بوضعه حتىٰ ولو كان الوضع ظاهراً في متنه ، وعلىٰ هٰذا سار غالب المؤلفين في الموضوعات ، فإنهم يوردون الحديث ويحكمون بوضعه ، ويتهمون به راوياً معيناً ، وأكثر المؤلفين التزاماً لذٰلك ابن الجوزي ، وقد ذكر حديث : « يجيء في آخر الزمان رجل يقال له : محمد بن كرام يحيي السنة والجماعة ، هجرته من خراسان إلىٰ بيت المقدس كهجرتي من مكة إلى المدينة » ، ثم قال : (هٰذا حديث موضوع ، والمتهم به إسحاق بن

محمشاذ ، قال أحمد بن علي بن مهبار : كان إسحاق بن محمشاذ كذاباً يضع الحديث علىٰ مذهب الكرامية ، وله كتاب مصنف في فضائل محمد بن كرام كله كذب موضوع ، **واعلم** : أن من شم ريح العلم يعلم أن هٰذه الأحاديث في مدح أبي حنيفة وابن كرام ، وذم الشافعي ونحوها موضوعة ، غير أنا نخاف من عامي جاهل يقول : هي في كتاب بإسناد ، فلهٰذا يقدح في رواتها)[1] .

وذهب بعضهم إلىٰ أنه يمكن الحكم على الحديث بالوضع لمعنىً ينقدح في نفس الناقد عند سماعه للحديث ، فتنفر عند ذكره أسماعهم ، وتنكره قلوبهم ، وتقشعر منه أشعارهم وأبشارهم ، ولا يحتاجون إلى الطعن في أحد رواته وإلصاق التهمة به ، بل ربما حكموا على الحديث بالوضع مع أن ظاهر سنده الصحة والسلامة ، إلا أن هٰذا الحكم يختص بمن مارس الحديث وحذقه وذاق حلاوة اللفظ النبوي ، وامتزج به دمه ولحمه ، فأصبح يميز بين صحيح الحديث وسقيمه ، وصوابه وباطله أو خطئه ، فيقبل على الصحيح ويميل إليه بمجرد سماعه ، وينفر من الحديث الموضوع أو الباطل وينكره قبل النظر في إسناده ، ويستند هٰؤلاء فيما ذهبوا إليه إلى الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم ، وتلين له أشعاركم وأبشاركم ، وترون أنه منكم قريب ؛ فأنا أولاكم به ، وإذا سمعتم الحديث عني تنكره قلوبكم ، وتنفر منه أشعاركم وأبشاركم ، وترون أنه منكم بعيد ؛ فأنا أبعدكم منه »[2] .

---

(١) الموضوعات (٢/٥٠) .

(٢) الحديث أخرجه : حم : (٣/٣٩٦) ، وهو مخرج في « السلسلة الصحيحة » برقم (٧٣٢) .

وقال الربيع بن خثيم : (إن للحديث ضوءاً كضوء النهار تعرفه ، وظلمة كظلمة الليل تنكره)[1] .

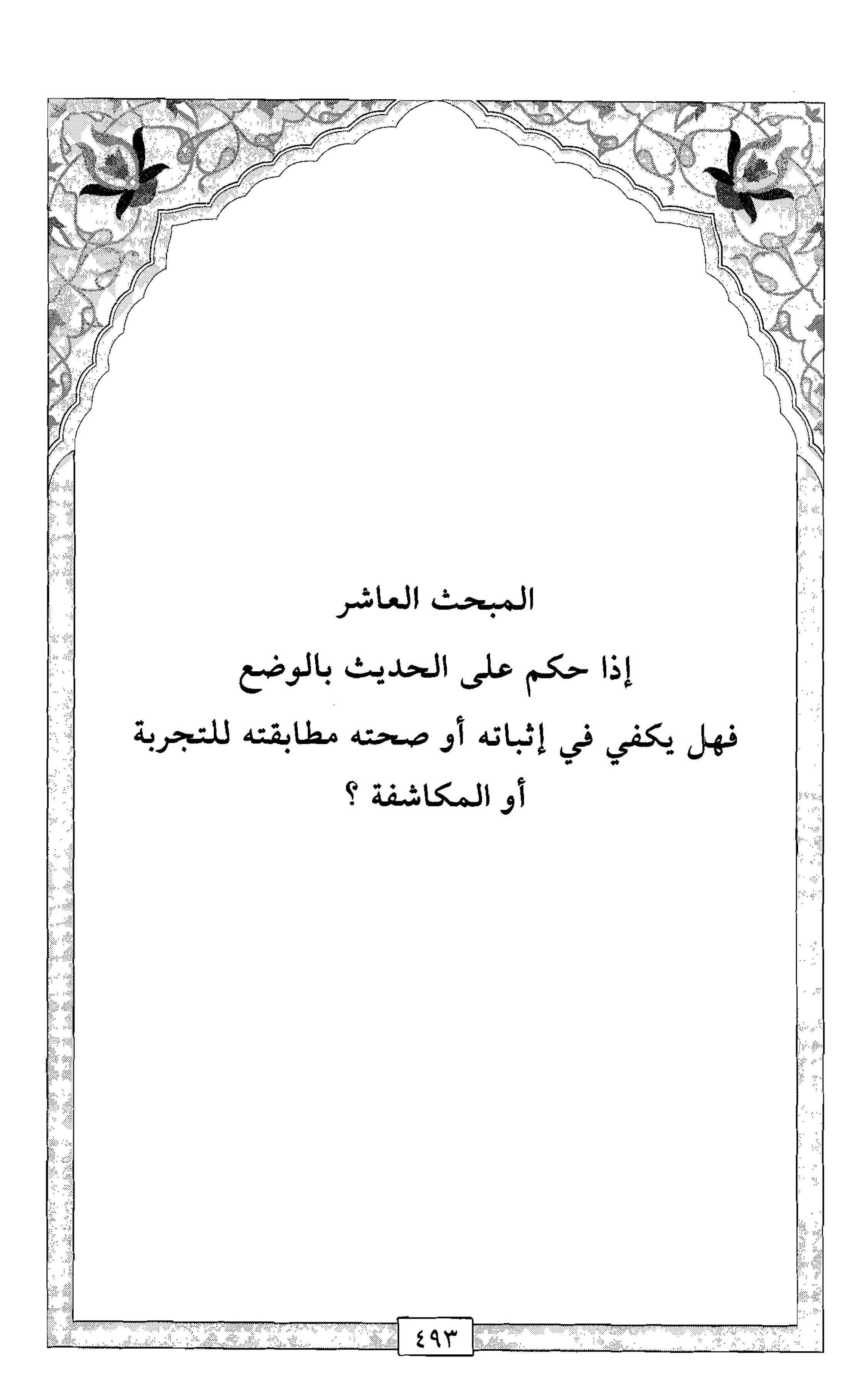
والظاهر والله أعلم : أنه لا تنافي بين ما ذهب إليه الفريقان ، فصنيع ابن الجوزي ومن دار في فلكه إنما هو زيادة في إثبات الحكم وتأكيده ، ودفع الاحتمال الوارد علىٰ من طعن في الرواية دون إبداء الدليل المادي ، فإن الوضع لا يثبت بمجرد قيام مثل هٰذه القرينة ؛ وهي النفور عند السماع والإنكار بالقلب في نفس الناقد ، كما أن النفور والإنكار قرينة غير منضبطة لتفاوت درجة المشتغلين بالحديث وتمكنه في نفوسهم ، وتمكنهم منه ، فلا ينضبط الحكم ، ولذا فإن ما ذهب إليه الفريق الثاني إنما هو بمثابة المؤشر الذي يسوغ التوقف في قبول الحديث والتنقيب عنه ، وإمعان النظر في متنه وسنده ؛ فإذا قامت القرينة المادية على الوضع وذٰلك بوجود المتهم في سنده ، أو قيام النكارة في متنه حكم على الحديث بالوضع ، أما الحكم على الحديث بالوضع بمجرد أن ينفر منه السمع أو ينكره القلب أو يقشعر منه الشعر فغير كاف في الحكم ، والله أعلم .



---

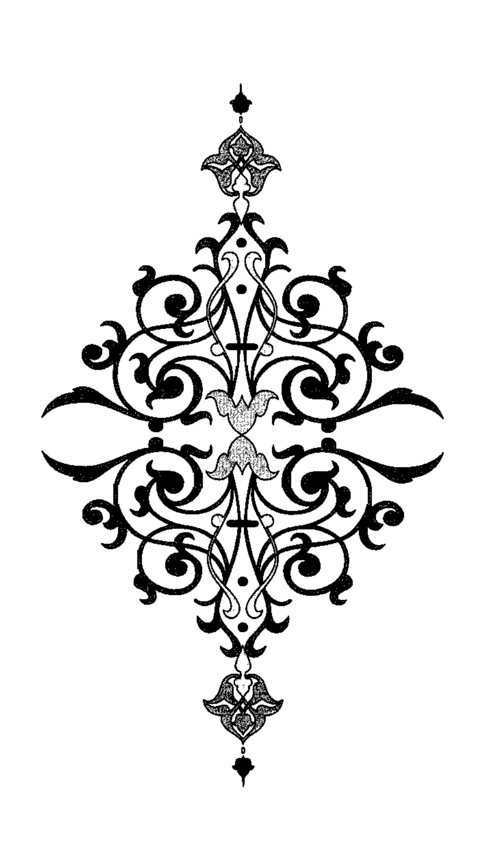
(١) تدريب الراوي (٣٢٥/١) ، وانظر « المغير على الجامع الصغير » (١٠٢ ـ ١٠٤) ، للوقوف علىٰ مزيد تفصيل لهٰذا الرأي .





المبحث العاشر

إذا حكم على الحديث بالوضع فهل يكفي في إثباته أو صحته مطابقته للتجربة أو المكاشفة ؟



إذا حكم على الحديث بالوضع
فهل يكفي في إثباته أو صحته مطابقته للتجربة أو المكاشفة ؟

قال القاوقجي في كتابه « اللؤلؤ المرصوع » : (حديث : « ما من مسلم دنا من زوجته وهو ينوي إن حبلت منه أن يسميه محمداً إلا رزقه الله ولداً ذكراً » موضوع ، قال ابن القيم : وفي ذلك جزء كله كذب[1] ، **قلت** ـ أي القاوقجي ـ : لكن جربته فوجدته كذلك ، والله أعلم)[2] .

والحديث أورده ابن الجوزي في « موضوعاته » ، قال : (أنبأنا ابن ناصر ، قال : أنبانا عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن منده ، قال : أنبأنا عبد الصمد بن محمد العاصمي ، قال : أنبانا إبراهيم بن أحمد المستملي ، قال : حدثنا محمد بن أحمد بن شبيب ، قال : حدثنا محمد بن عتاب ، قال : حدثنا سليمان بن داود ، قال : حدثنا عبثر بن الحسن ، قال : حدثنا يحيى بن سليم الطائفي ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن المسور بن مخرمة ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من مسلم دنا من زوجته وهو ينوي إن حملت منه أن يسميه محمداً إلا رزقه الله تعالىٰ ذكراً ، وما كان اسم محمد في بيت إلا جعل الله تعالىٰ في ذلك البيت بركة) .

قال ابن الجوزي : (وهذا لا يصح ، قال أبو حاتم الرازي : يحيى بن سليم لا يحتج به ، وسليمان مجروح ، وعبثر مجهول ، وقد روي في هذا الباب أحاديث ليس فيها ما يصح)[3] .

---

(١) المنار (٦١) .

(٢) اللؤلؤ المرصوع (١٦٤) .

(٣) الموضوعات (١/١٥٧ ـ ١٥٨) .

وقال الذهبي : (حديث موضوع وسنده مظلم)[1] .

وقد أورده السيوطي في « اللآلئ » وأقرَّ بوضعه[2] .

فالحديث كما يظهر محكوم عليه من قبل العلماء بالوضع ، إلا أن قول القاوقجي : (لـٰكن جربته فوجدته كذٰلك) مشعر بإثباته ، وأنه اعتمد في ذٰلك على التجربة ، وعلماء الحديث إنما يعتمدون في الحكم على الحديث صحة وضعفاً علىٰ قرائن تتعلق بسند الحديث ومتنه .

أما الاعتماد على التجربة ونحوها فهو دليل قاصر ، لا سيما مع مجيء الرواية من طريق تفرد بها مجروحون أو مجهولون لورود الاحتمالات الكثيرة عليه ، كما أن في قبول مثل هـٰذه القرائن ـ أعني : التجربة ، أو المكاشفة ، ونحوهما ـ فتح باب يتسرب منه كثير من الموضوعات والمختلقات إلىٰ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

كما أن أقوال بعض الحكماء وآراء بعض الأطباء وأمثال بعض الأدباء هي في حقيقتها صحيحة قيلت عن تجربة ودراية ، نسبت إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم خطأ ، فلو اعتمد على التجربة في صحة الحديث وإثباته للزم من ذٰلك صحة نسبة هـٰذه الأحاديث إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منها بريء ، والله أعلم .

ففي هـٰذا فساد لمقاييس العلماء الذين بذلوا جهدهم وأفنوا أعمارهم في خدمة السنة النبوية ، وتنقيتها من الشوائب التي تحاول التعلق بها ، فلذا لا يمكن أن يصح حديث ـ حكم عليه النقاد بالوضع لطعن في سنده ، أو نقد في متنه ـ بالتجربة ونحوها ، والله أعلم .

---

(١) تلخيص الموضوعات (٣٥) ، وانظر « تنزيه الشريعة » (١/١٧٤) .

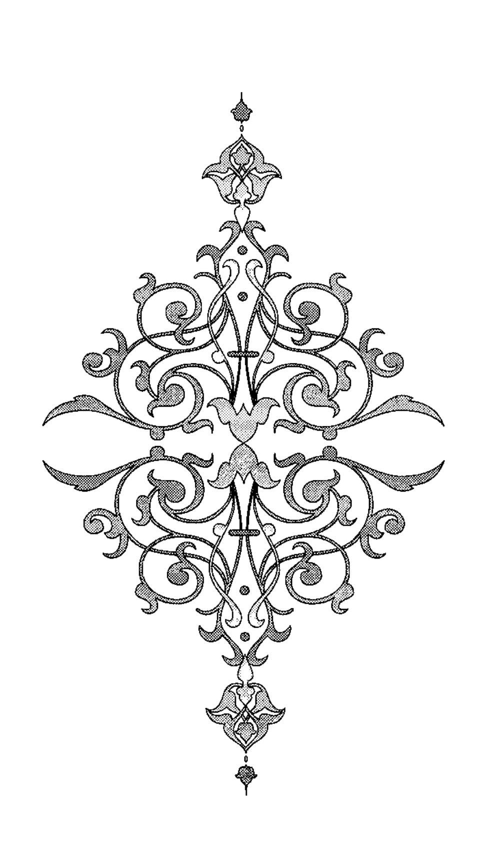
(٢) اللآلئ المصنوعة (١/١٠٦) .

علىٰ أن ما وقع للقاوقجي من الموافقة لا يدل علىٰ صحة التجربة ؛ إذ صحة التجربة أن يتفق مع الواقع عند كل الناس ، والله أعلم ، علىٰ أنه إن وقع ذٰلك لكثير من الناس فليس هو حجة علىٰ إثبات الحديث .

❋ ❋ ❋



الفهارس





فهرس الآيات

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ﴾	يوسف	١٠١	٦٩
﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ . . . ﴾	الحشر	٧	٢٠
﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴾	النساء	٨٧	٦٩
﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا . . . ﴾	الأعراف	١٨٧	٤١٥



فهرس الأحاديث

ـ قيل : يا رسول الله ؛ مم ربنا ؟ ٣١١ ـ ٤١٦

❋ ❋ ❋

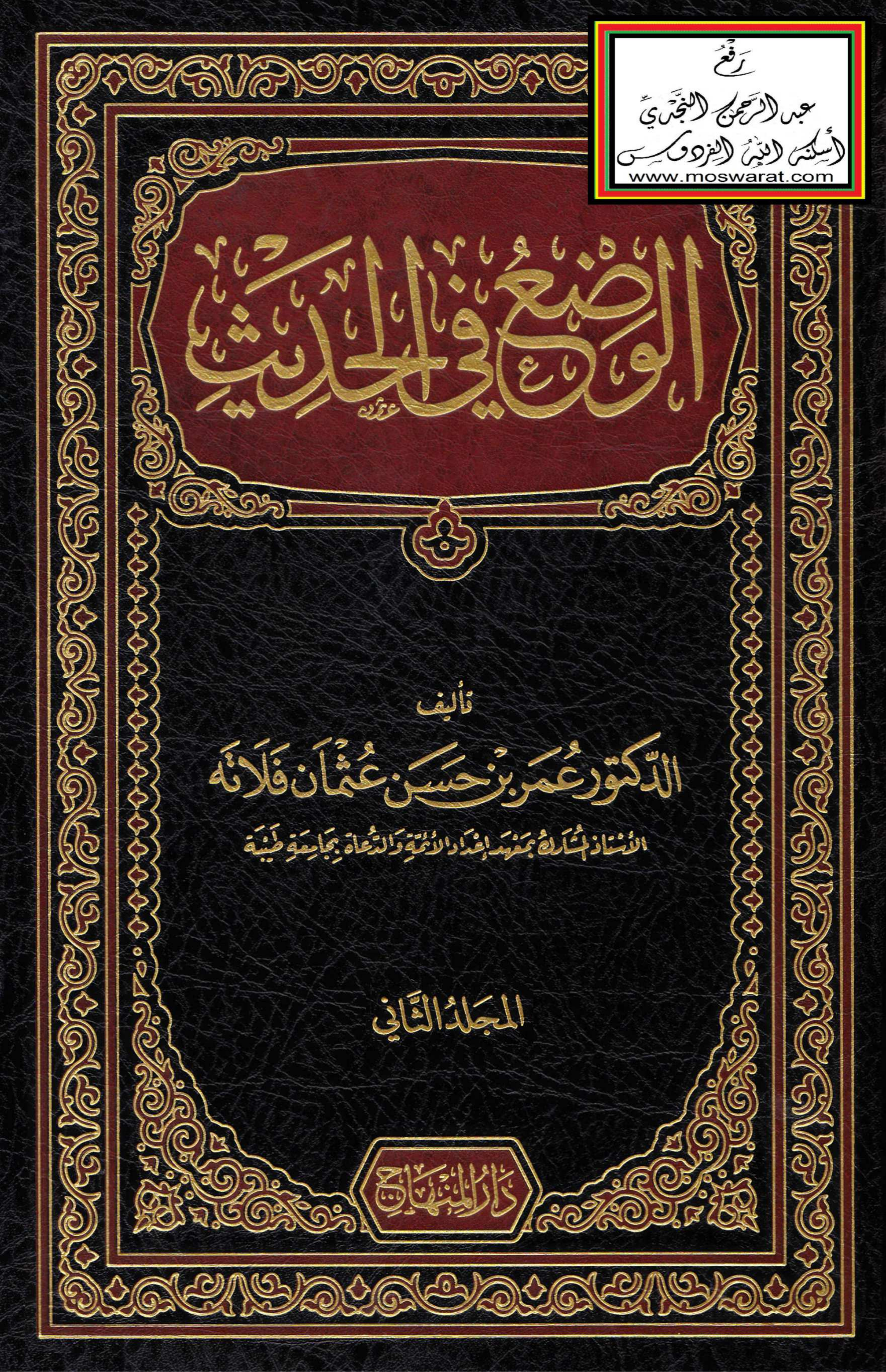


فهرس الموضوعات

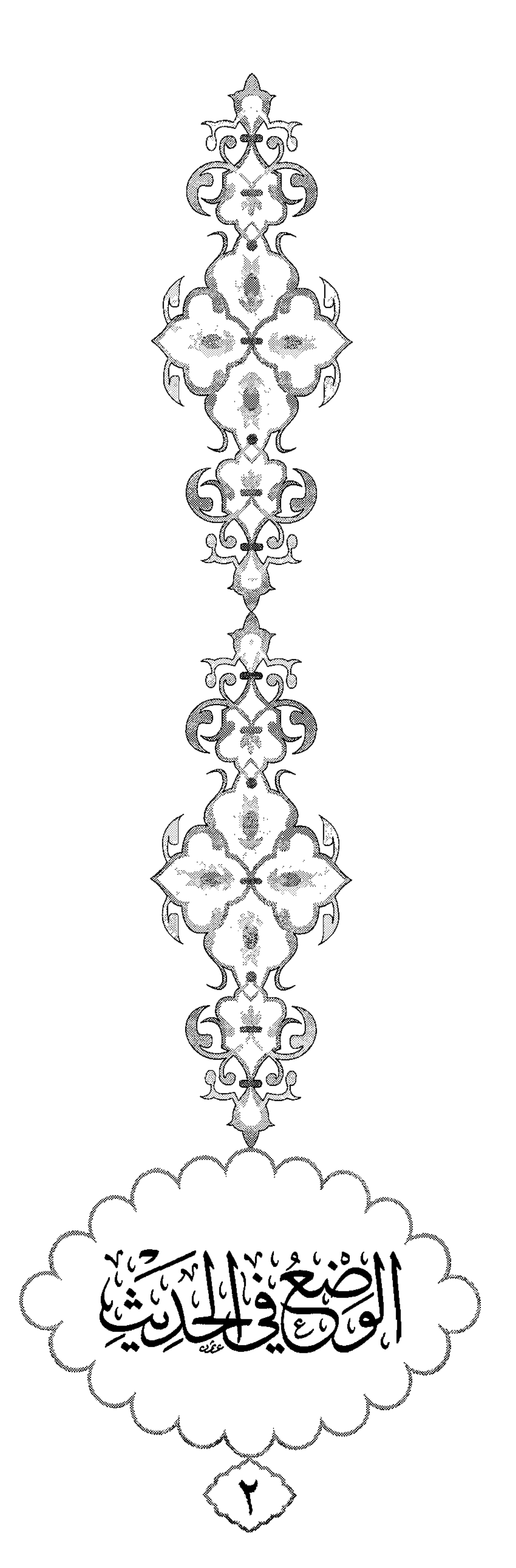
❋ ❋ ❋




رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
الوضع في الحديث
تأليف
الدكتور عمر بن حسن عثمان فلاته
الأستاذ المشارك بمعهد إعداد الأئمة والدعاة بجامعة طيبة
المجلد الثاني
دار المنهاج


الوضع في الحديث
٢

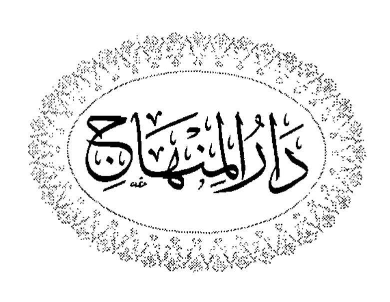

بسم الله الرحمن الرحيم

الوضع في الحديث

تأليف

الدكتور عمر بن حسن عثمان فلاته
الأستاذ المشارك بمعهد إعداد الأئمة والدعاة بجامعة طيبة





الطَّبْعَة الأولى ـ الإصدار الثاني
مصححة ومزيدة ومنقحة
١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م



المملكة العربية السعودية ـ جدة
حي الكندرة ـ شارع أبها تقاطع شارع ابن زيدون
هاتف رئيسي 6326666 ـ الإدارة 6300655
المكتبة 6322471 ـ فاكس 6320392
ص. ب 22943 ـ جدة 21416
www.alminhaj.com
E-mail: info@alminhaj.com
ISBN: 978 - 9953 - 541 - 80 - 8

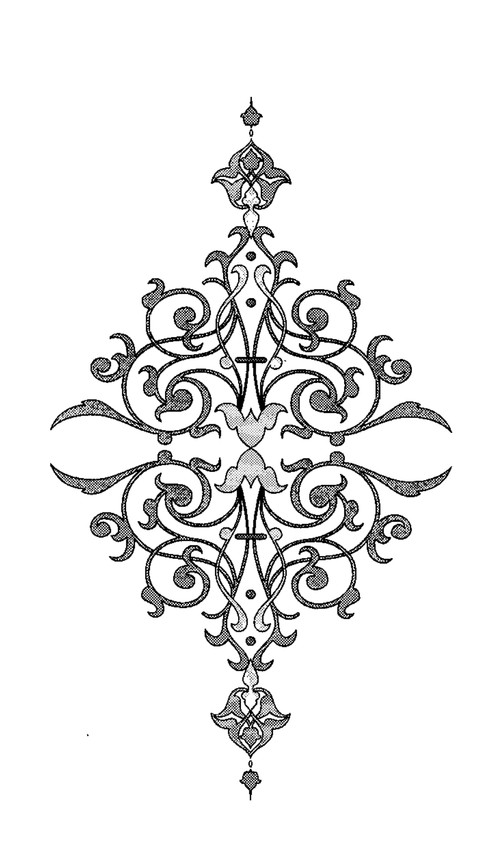


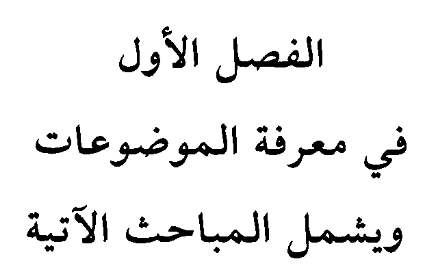
الباب الثاني
في معرفة الموضوعات
ويشتمل علىٰ ثلاثة فصول

الفصل الأول : في الكلام علىٰ معرفة الموضوعات .

الفصل الثاني : في الكلام على النسخ الموضوعة .

الفصل الثالث : في الكلام على الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع وهي في أحد الكتب الستة .





الفصل الأول
في معرفة الموضوعات
ويشمل المباحث الآتية

المبحث الأول : في كيفية معرفة الوضع في السند .

١ ـ تعريف السند .

٢ ـ أهمية الإسناد ومكانته .

٣ ـ بداية الإسناد وشيوعه .

٤ ـ ما يعرف به الوضع في السند .

٥ ـ صور للوضع في السند .

المبحث الثاني : في كيفية معرفة الوضع في المتن .

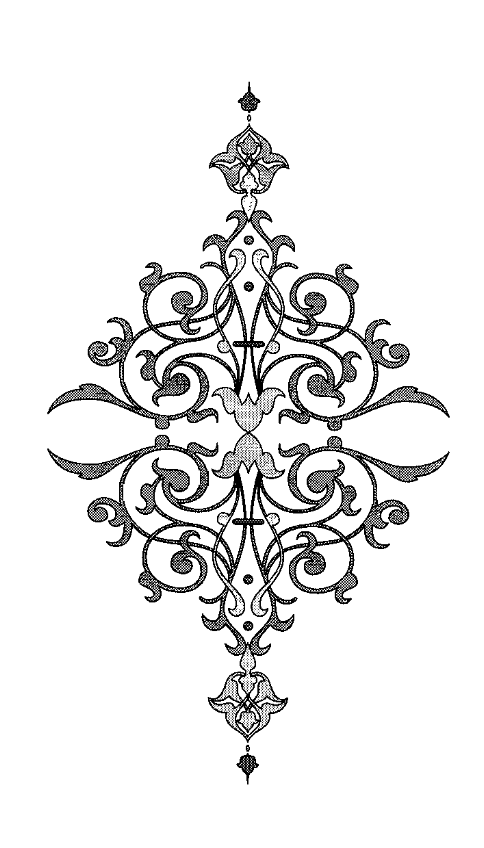
١ ـ تعريف المتن .

٢ ـ كيفية وقوع الوضع في المتن .

٣ ـ ضوابط الوضع في المتن .

٤ ـ أنواع الموضوعات .

٥ ـ صور للوضع في المتن .



تمهيد

تناولت في الباب السابق الكلام علىٰ مسائل تتعلق بتعريف الوضع ، والألفاظ الدالة عليه ، وبداية الوضع ، وكيفية إثباته ، وأسبابه ، وأحكامه ، والعمل به ، وروايته .

وسأفرد هٰذا الباب للكلام على الموضوعات من حيث أسانيدها ومتونها ، وكيفية معرفتها ، والنسخ المحكوم عليها بالوضع ، والمراد منها ، والأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع وهي في الكتب الستة ، ويقتضينا البحث إلىٰ تقسيم هٰذا الباب إلىٰ ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في الكلام علىٰ معرفة الموضوعات .

الفصل الثاني : في الكلام على النسخ الموضوعة .

الفصل الثالث : في الكلام على الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع ، وهي في بعض الكتب الستة أو أحدها .

وسأحاول تناول هٰذه المسائل بشيءٍ من الإيجاز ، سائلاً الله تعالى التوفيق ، طالباً منه العون والسداد ، فأقول وبالله التوفيق :

الفصل الأول
كيف تعرف الموضوعات ؟

ليس خافياً أن العلماء حينما يحكمون علىٰ حديث بالوضع إنما يقصدون به في الأصل الحكم على المتن ؛ إذ هو الغاية ، وعليه مدار النزاع بينهم ، وهم لا يطلقون هـٰذا الحكم إلا إذا قامت القرينة علىٰ كذب الحديث ـ إما تصريحاً وإما تلويحاً ـ في متن الحديث ، أو في سنده ، أو فيهما معاً ؛ إذ هما السبيل إلىٰ معرفة كذب الحديث ووضعه ، كما سبقت الإشارة إلىٰ ذٰلك في مبحث : إذا حكم على الحديث بأنه موضوع ، فهل يقتضي أن يكون كذباً في نفس الأمر أم لا ؟[1] .

ورغبة في تناول هـٰذا الموضوع بشيء من الإسهاب والتفصيل ، فلا بد من تقسيم هـٰذا الفصل إلىٰ مبحثين :

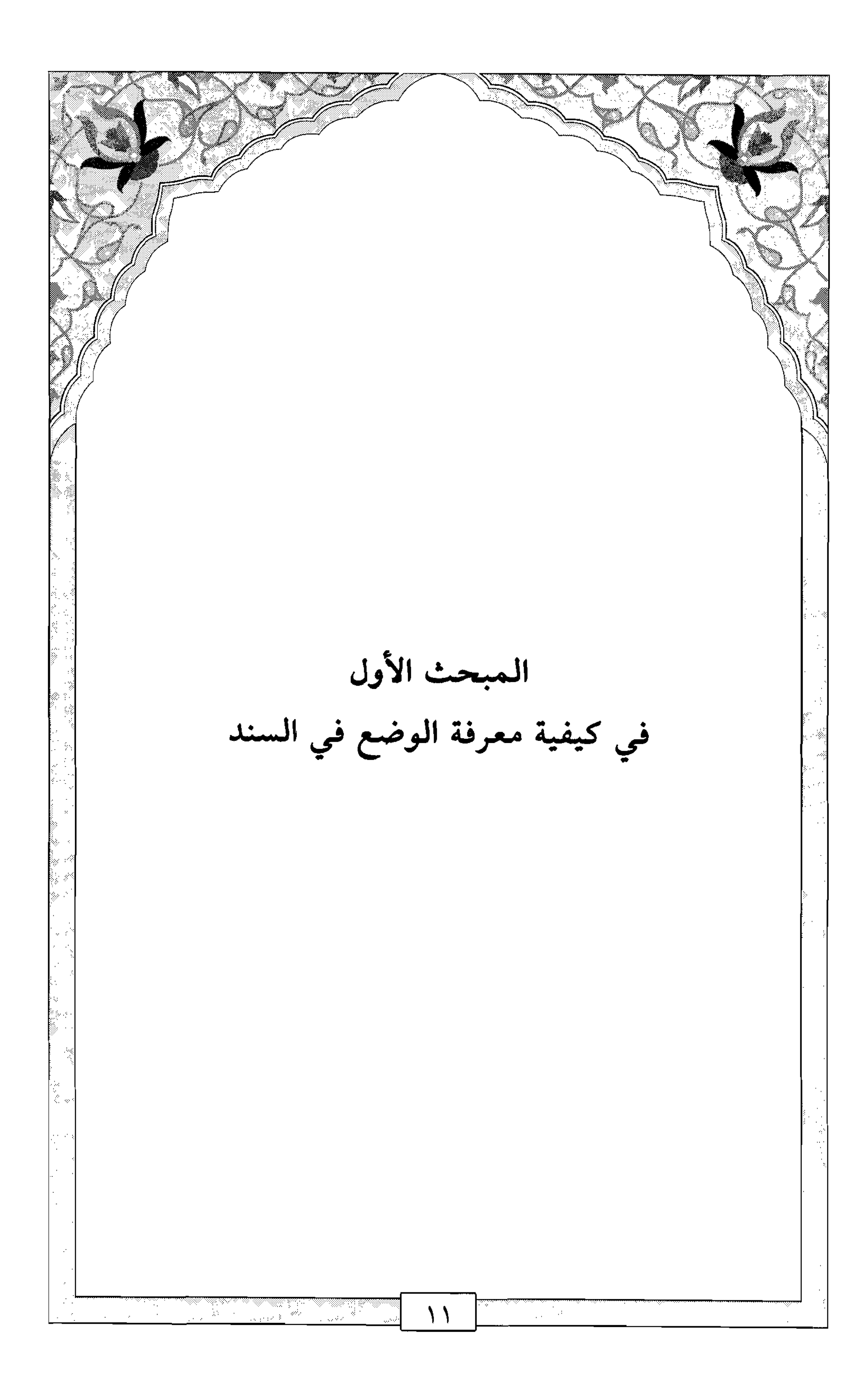
المبحث الأول : كيفية معرفة الوضع في السند .

المبحث الثاني : كيفية معرفة الوضع في المتن .

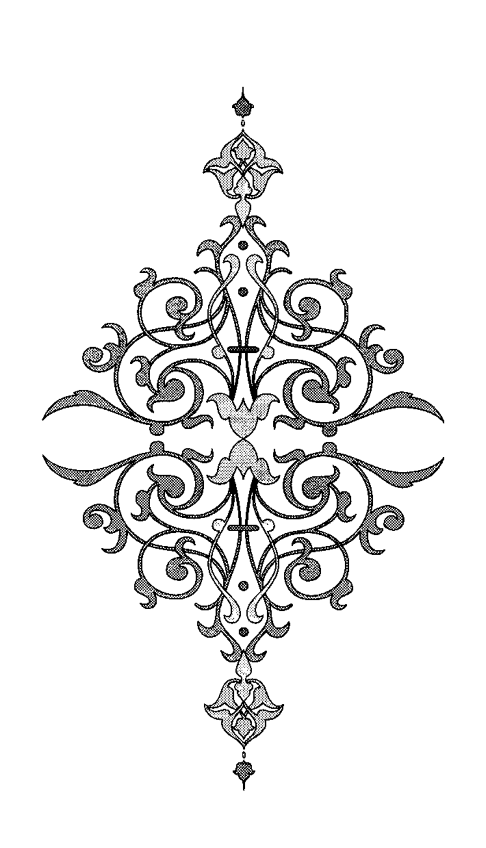
وقد سرت إلىٰ هـٰذا التقسيم حسب ما اعتاد عليه المحدِّثون في تناولهم المسائل الحديثية ، فهم يقسمون الكلام فيها إلىٰ قسمين : قسم يتعلق بالإسناد ، وقسم يتعلق بالمتن ، وهـٰذا التقسيم جاء تبعاً لتقسيم الحديث إلىٰ سند ومتن ، ولما في هـٰذا التقسيم من توضيح للمسائل المتعلقة بكل منهما مجتمعين ومنفردين ، والوضع كما سرىٰ إلى المتن فقد سرىٰ إلى الإسناد وإن كان الوضع في المتن هو الأصل .

❋ ❋ ❋

(١) انظر (١/٤٨١) .



المبحث الأول
في كيفية معرفة الوضع في السند



كيفية معرفة الوضع في السند

سبق تعريف كلمة الوضع ـ إبان الكلام عليها في الباب الأول ـ ومراد المحدثين منها بما يغني عن إعادته .

وأرىٰ من المناسب قبل الكلام على الوضع في السند وأنواعه ، تعريف السند في اللغة وفي الاصطلاح ، وبيان مكانته وأهميته عند المحدثين ، وبداية استعماله ، ومدى التزام المحدّثين به :

١ ـ تعريف السند :

السند في اللغة : هو ما ارتفع من الأرض من قِبَلِ جبل أو واد [١] ، أو هو معتمد الإنسان [٢] ، وكل ما استندت إليه من جدار وغيره [٣] ، يقال : سند إلى الشيء يسند سنوداً ، وأسند إليه ، واستند إليه ، وتساند إليه : ركن إليه واعتمد عليه ، ومن ذٰلك يقال لصك الدين وغيره : سند [٤] .

وجمعه : أسْناد [٥] ، وقيل : السند يثنىٰ ولا يجمع ، تقول : هٰذا حديث له سندان ، ولا يقال : هٰذا حديث له أسناد ـ بوزن أوتاد ـ كأنهم استغنوا بجمع الأسناد ـ بمعنى السند ـ عن جمعه [٦] .

---

(١) تهذيب اللغة (١٢/٣٦٥) ، قال في « القاموس » : (السند ما قابلك من الجبل وعلا من السفح) (١/٣٠٣) انظر « الإفصاح » (١٠٢٣) .

(٢) القاموس المحيط (١/٣٠٣) .

(٣) توجيه النظر (٢٥) .

(٤) الإفصاح (١٢٠٨) .

(٥) القاموس (١/٣٠٣) ، وقال : (أو الجمع كالواحد) ، قال الجزائري : (وقد ذكر بعض اللغويين أن السند بمعانيه اللغوية لم يجمع أيضاً) ، توجيه النظر (٢٥) .

(٦) توجيه النظر (٢٥) .

السند في الاصطلاح : وفي الاصطلاح : هو الإخبار عن طريق المتن [١] .

وقيل : هو الطريق الموصل إلى المتن [٢] .

شرح التعريف ومناسبة المعنى اللغوي للمعنى الاصطلاحي :

ومعنى الإخبار عن طريق المتن : أن الحديث إنما يروىٰ من طريق سلسلة من الرواة تبدأ بالراوي الذي يحدّث بالحديث وينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم [٣] ، كأن يقول يحيى بن يحيى الليثي ـ أحد رواة « الموطأ » ـ : أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : . . . الحديث ، فقول يحيىٰ : (أخبرنا . . .) هو سند الحديث ، ويقال له : الطريق ؛ لأنه يوصل إلى المقصود وهو : متن الحديث ، كما يوصل الطريق المحسوس إلىٰ ما يقصده السالك ، وقد يقال له : الوجه ، تقول : هـٰذا حديث لا يعرف إلا من هـٰذا الوجه ؛ أي : السند [٤] .

أما مناسبة المعنى اللغوي للمعنى الاصطلاحي فظاهر من قولهم : فلان سند ؛ أي : معتمد ، فَسُمِّيَ الإخبار عن طريق المتن سنداً ؛ لاعتماد الحفاظ عليه في صحة الحديث وضعفه [٥] .

---

(١) الخلاصة (٣٠) ، تدريب الراوي (٦) نقلاً عن ابن جماعة والطيبي .

(٢) المعتصر من مصطلحات أهل الأثر (١٠) للشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ، بحوث في تاريخ السنة المشرفة (٢٩) .

(٣) انظر « بحوث في تاريخ السنة المشرفة » (٢٩) ، وقال عجاج الخطيب في تعريف السند : (هو طريق المتن ؛ أي : سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن مصدره الأول) انظر « أصول الحديث » (٣٢) .

(٤) توجيه النظر (٢٥) ، ويقول د . العتر : (هو حكاية رجال الحديث الذين رووه واحداً عن واحد إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، منهج النقد عند المحدثين (٣٣) .

(٥) الخلاصة (٣٠) ، تدريب الراوي (٦) ، نقلاً عن ابن جماعة ، المعتصر (١٠) ، توجيه النظر (٢٥) .

وأما على المعنى الأول ـ وهو ما علا وارتفع من الأرض ـ فكأن المُسْنِد يرفع المتن إلىٰ قائله[1] ، والمعنى الأول أوفق .

وأود أن أشير إلىٰ أن كثيراً من المحدّثين يستعملون كلمة الإسناد بمعنى السند ، وهي مصدر للفعل أسند ، أو اسم مصدر للفعل سند ، فعلى الأول لا تثنىٰ ولا تجمع ، وعلى الثاني تثنىٰ وتجمع ، فيقال : هٰذا حديث له إسنادان ، وهٰذا الحديث له أسانيد ، وعليه يحمل استعمال المحدّثين له بمعنى السند[2] .

ومعناه لغةً : مطلق الإخبار ، **وفي العرف** : هو رفع الحديث إلىٰ قائله[3] ، فيتساوىٰ في المعنىٰ مع السند ؛ لأن في كلٍّ رفع الحديثِ وعزوه إلىٰ قائله .

وقد أشار ابن جماعة والطيبي إلى استعمال العلماء لهما بمعنىً واحد[4] .

ووجه ذٰلك : أن الرفع والإخبار والحكاية بمعنى الحدث ، وأن الطريق هم الرواة ، وكلاهما يعتمد عليه الحفاظ في صحة الحديث وضعفه[5] .



---

(١) قال ابن جماعة : (وأخذه إما من السند وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل ؛ لأن المسند يرفعه إلىٰ قائله) ، تدريب الراوي (١/٢٧) .

(٢) توجيه النظر (٢٥) .

(٣) المختصر (١٦) .

(٤) قال ابن جماعة : (المحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد) ، تدريب الراوي (١/٢٨) ، وقال الطيبي : (**الإسناد** : رفع الحديث إلىٰ قائله ، وقال عبد الله بن المبارك : « الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء » ، وهو يقصد به السند ، فعلىٰ هٰذا : السند والإسناد يتقاربان في معنى الاعتماد) ، الخلاصة (٣٣) ، وانظر « المعتصر » (١٠) .

(٥) المختصر (٢٥) ، وقال قبل ذٰلك : (**الإسناد لغة** : هو مطلق الإخبار ، **واصطلاحاً** : هو رفع الحديث إلىٰ قائله ، وقيل : هو الإخبار عن طريق المتن ، وقيل : هو حكاية طريق المتن ، ←

٢ ـ أهمية الإسناد ومكانته :

يتجلىٰ من تعريف الإسناد أهميته ومكانته لدىٰ علماء الحديث ، فهو يمثل شطر الحديث ؛ إذ الحديث سند ومتن ، والسند بمثابة الدعامة التي يعتمد عليها ويتوقف عليه غالباً قبول الحديث أو رده ، ولذا جعله ابن المبارك بمثابة القوائم فقال : (بيننا وبين القوم القوائم)[١] ـ يعني : الإسناد ـ فاعتماد المحدّثين على الإسناد كاعتماد الحيوان على القوائم ، بحيث يتوقف القبول عليها كما يتوقف نهوض الحيوان علىٰ قوائمه .

بل جعله بعضهم بمثابة السلاح حيث لا غنىٰ للمقاتل عنه ، قال سفيان الثوري : (الإسناد سلاح المؤمن ، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل ؟)[٢] .

ويرى البعض أن طلب الإسناد والتفتيش عنه أمر ديني يلزم كل مشتغل بالحديث الأخذ به ؛ لما فيه من حفظ الشريعة من الخلط والدس ، قال ابن

← وهٰذه التعريفات متقاربة في المعنىٰ ، وقيل : هو الطريق الموصلة إلى المتن ، والطريق هم الرجال والرواة ، وذكر ابن جماعة : أن رفع الحديث إسناد ، وأن الإخبار عن طريق المتن سند ، وذكر السخاوي أن الطريق الموصلة إلى المتن أشبه بالإسناد ، وقال الشيخ زكريا : والمحدثون يستعملونها بشيء واحد) .

وقال عجاج الخطيب : (**الإسناد** : هو رفع الحديث إلىٰ قائله ، **والسند** : بيان طريق المتن برواية الحديث مسنداً ، وقد يستعملون السند والإسناد بمعنىً واحد ، وقلما يقولون : هٰذا الحديث يروىٰ بإسناد ـ جمع سند ـ صحيحة ، بل يقولون بأسانيد ـ جمع إسناد ـ) أصول الحديث (٣٣) بتصرف ، وقال د . العتر : (وقد يطلق أحدهما ـ أي : السند والإسناد ـ على الآخر كما أنهما قد يطلقان علىٰ رجال سند الحديث ، ويعرف المراد بالقرائن) منهج النقد في علوم الحديث (٣٣) .

قلت : وهٰذا التعريف للإسناد المقيد بالحديث ، أما إذا أطلق الإسناد أو أضيف إليه العلم ـ بأن يقال : علم الإسناد ـ فله تعريف آخر ، وهو علم يُبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه من حيث صفات رواته وصيغ أدائهم ؛ ليعمل به أو يترك . انظر « توجه النظر » (٤٩) .

(١) أخرجه : م : (المقدمة ، باب بيان أن الإسناد من الدين) ، (١٥/١) .

(٢) مجروحين (٢٧/١) ، شرف أصحاب الحديث (٤٢) ، المختصر (١٧) .

المبارك : (الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء)[١] .

قال الحاكم مُعَقِّباً : (فلولا الإسناد وطلب هٰذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم علىٰ حفظه لدرس منار الإسلام ، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث ، وقلب الأسانيد ، فإن الأخبار إذا تعرّت عن وجود الأسانيد كانت بترا »[٢] .

كما اشتهر النقل عن محمد بن سيرين[٣] ، وأنس بن سيرين[٤] ، والضحاك بن مزاحم[٥] ، وعقبة بن نافع[٦] قولهم : (إن هٰذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم) .

فهم لم يكتفوا في حث طلابهم علىٰ مجرد الالتزام بالإسناد ، بل لا بد من التثبت في الأخذ والاعتماد على الثقات في التحمل .

وقال مالك بن أنس : (إن هٰذا العلم هو لحمك ودمك ، وعنه تسأل يوم القيامة ، فانظر عمن تأخذه)[٧] .

وقال زائدة : (إن هٰذا العلم دين فانظروا من تودعونه)[٨] ، فزائدة لم يكتف في طلبه بالتحمل عن الثقة ، بل لا بد له عند الأداء أن يتخير من هو أهل للتحمل من حيث العدالة والضبط ، كما يتخير الإنسان الأمين لودائعه .

بل جعل بعضهم الإسناد بمثابة الشهادة ، فلا يقبل إلا من ثقة ، ويشترط

---

(١) م : (المقدمة ، باب بيان أن الإسناد من الدين) ، (١/١٥) ، معرفة علوم الحديث (٦) .
(٢) معرفة علوم الحديث (٦) .
(٣) المحدث الفاصل للرامهرمزي (٤١٤) .
(٤) المحدث الفاصل (٤١٤ ـ ٤١٥) .
(٥) المحدث الفاصل (٤١٥) .
(٦) المحدث الفاصل (٤١٥) .
(٧) المحدث الفاصل (٤١٦) .
(٨) المحدث الفاصل (٤١٦) .

في الشاهد التحري والدقة ، قال سفيان : « الإسناد في الحديث بمنزلة الشهادة »[1] ، فكذلك يلزم الراوي أن يكون ثقة ضابطاً متحرياً ، وقال عبد الله بن المبارك : سمعت أبا نعيم الفضل بن دكين يقول : (إنما هي شهادات ، وهٰذا الذي نحن فيه ـ يعني الحديث ـ من أعظم الشهادات)[2] ، إلىٰ غير ذٰلك من الآثار التي تدل علىٰ مكانة الإسناد وأهميته في علم الحديث وروايته ، ولذا جاء عنهم أيضاً : أن الحديث الذي يخلو من الإسناد لا يعتبر مهما كان قائله .

قال شعبة : (كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا ؛ فهو خل وبقل)[3] .

قال ابن المبارك : (مثل الذي يطلب أمر دينه بلا سند كمن يرتقي السطح بغير سلم)[4] .

وقال الشافعي : (مثل من يطلب الحديث بلا إسناد ، كمثل حاطب ليل ربما احتطب في حطبه الأفعىٰ)[5] .

إلىٰ غيرها من الآثار التي تدل علىٰ عنايتهم بالإسناد واهتمامهم به .

والإسناد بنقل الثقة عن مثله إلى النبي صلى الله عليه وسلم خصوصية لهٰذه الأمة المحمدية امتازت به عن سائر الأمم ؛ فإن اليهود ليس لهم إلىٰ نبيهم إلا الإسناد المعضل ، ولا يقربون به إلىٰ موسىٰ عليه السلام قربنا لنبينا صلى الله عليه وسلم ، بل الانقطاع بينهم وبينه بأكثر من ثلاثين نفساً ، فغاية أسانيدهم تبلغ إلىٰ شمعون ونحوه .

---

(١) الجامع (٢/٢٩٨) .
(٢) الجامع (٢/٢٩٨) .
(٣) الكفاية (٢٨٣) ، شرح علل الترمذي لابن رجب (١/٣٦٢) .
(٤) المختصر (١٧) .
(٥) المختصر (١٧) .

أما النصارىٰ : فلا يعرفون الإسناد إلا ما يقال في تحريم الطلاق [١] .

وقد اهتم علماء الحديث بهٰذه الخصوصية ، وأولوها العناية الفائقة التامة التي كان من ثمارها حفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم علىٰ مرِّ الدهور والأزمنة ، كما جاء عنه دون أن يشوبه دخل أو دخن ، وفيما يلي سأتناول مبحث بداية الإسناد وشيوعه لدى المحدّثين ، كبرهانٍ علىٰ تلك العناية وذٰلك الاهتمام .



٣ ـ بداية الإسناد وشيوعه :

أ ـ ذهب كثير من الباحثين إلىٰ أن الإسناد بدأ عقب قيام الفتنة مستندين في ذٰلك إلىٰ قول ابن سيرين : (لم يكونوا يسألون عن الإسناد ؛ فلما وقعت الفتنة قالوا : سمّوا لنا رجالكم فينظر إلىٰ أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلىٰ أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم) [٢] ، إلا أنهم اختلفوا في المراد بالفتنة إلىٰ أقوال أجملها فيما يلي :

١ ـ ذهب الدكتور أكرم ضياء العمري ومن نحىٰ نحوه إلىٰ أن المراد

(١) المختصر (١٧) ، قال محمد بن حاتم بن المظفر : (إن الله أكرم هٰذه الأمة وشرفها وفضّلها بالإسناد ، وليس لأحد من الأمم قديمها وحديثها إسناد موصول ، إنما هو صحف في أيديهم ، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم ، فليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل وبين ما ألحقوا بكتبهم من الأخبار التي اتخذوها عن غير الثقات ، وهٰذه الأمة الشريفة ـ زادها الله شرفاً بنبيها ـ إنما تنص الحديث عن الثقة المعروف في زمانه بالصدق والأمانة عن مثله حتىٰ تتناهىٰ أخبارهم ، ثم يبحثون أشد البحث حتىٰ يعرفوا الأحفظ فالأحفظ ، والأضبط فالأضبط ، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقصر ، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهاً وأكثر حتىٰ يهذبوه من الغلط والزلل ويضبطوا أحرفه ويعدوه عداً) ، المختصر (١٧ ـ ١٨) .

(٢) م : (مقدمة ، باب بيان أن الإسناد من الدين) ، (١/١٤) ، الكامل : (١/٣١٧) ، المحدث الفاصل (٢٠٨ ـ ٢٠٩) .

بالفتنة التي أودت بقتل عثمان الخليفة الراشد رضي الله عنه ، وفي ذٰلك يقول : (وقد بدأ الاهتمام بالإسناد والسؤال عنه في فترة مبكرة ، وذٰلك في أعقاب الفتنة التي بدأت منذ خلافة عثمان رضي الله عنه ، وأدت إلى التمزق والانفلاق الضخم في كيان المجتمع الإسلامي ، وظهور الأهواء السياسية المتعارضة ، والآراء المتعصبة المتدافعة ، مما أدىٰ إلىٰ ظهور الكذب في الحديث . . . وهٰكذا اعتبر ابن سيرين الفتنة زمن عثمان بداية السؤال عن الإسناد ؛ لظهور الوضع وبروز الانشقاقات عن الجماعة ، حيث عبَّر ابن سيرين عن المنشقين باسم أهل البدع)[(١)] .

٢ ـ وزعم شاخت أن المراد بالفتنة هي فتنة قتل الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، واعتماده في ذٰلك أن ابن جرير الطبري ذكر قيام الفتنة في حوادث سنة (١٢٦ هـ)[(٢)] .

٣ ـ وذهب روبسون إلىٰ أن المراد بالفتنة هي فتنة ابن الزبير ، وقد استند في تفسيره هٰذا إلىٰ ما رواه الإمام مالك في « موطئه » حيث ذكر فتنة ابن الزبير[(٣)] .

---

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة (٤٤) .

(٢) والنص الذي اعتمد عليه هو قول ابن جرير : (وفي هٰذه السنة ـ أي : سنة « ١٢٦ » ـ اضطرب حبل بني مروان ، وهاجت الفتنة ، ذكر الخبر عما حدث فيها من الفتن) ، تاريخ الطبري (٧/٢٦٢) ، وقد لخص الدكتور أكرم ضياء العمري قول شاخت فقال : (وقد رأىٰ شاخت أن المقصود ليس الفتنة زمن عثمان ، بل فتنة مقتل الوليد بن يزيد ؛ معتمداً على التوافق في استعمال كلمة الفتنة بين قول ابن سيرين ونص ورد في الطبري ، حيث قال ـ في حوادث سنة « ١٢٦ هـ » : اضطرب أمر بني مروان وهاجت الفتنة) ، وقد جرَّ هٰذا الافتراض شاخت إلى اعتبار كلام ابن سيرين موضوعاً عليه ؛ لأنه توفي سنة (١١٠ هـ) أي : قبل الفتنة ، بحوث في تاريخ السنة (٤٥) .

(٣) أخرج مالك في « الموطأ » قال : (عن نافع ، عن عبد الله بن عمر أنه قال ـ حين خرج إلىٰ مكة معتمراً في الفتنة ـ : إن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأهلّ بعمرة من أجل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهلّ بعمرة عام الحديبية ، ثم ←

ب ـ وذهب البعض الآخر من الباحثين إلىٰ أن الإسناد إنما بدأ في الربع الأخير من القرن الأول ، وأول من عرف الإسناد واستعمله هو الزهري ، ويمثل هٰذا القول سزكين [١] ، وكايتاني [٢] ، وقد حكاه هوروفتس عن روبسون [٣] .

وقد اعتمد القائلون بهٰذا المذهب علىٰ ما روي عن مالك قال : (أول من أسند الحديث ابن شهاب) [٤] ، فقول مالك نص في أن الزهري هو أول من استخدم الإسناد في الحديث .

هٰذه أهم الأقوال المنقولة عن الباحثين في بداية استعمال الإسناد واستخدامه ، وبإمعان النظر في هٰذه الأقوال ، وتشخيص البصر في الأمر وتصويبه يبدو لي ـ والله تعالىٰ أعلم ـ : أن الإسناد بدأ استعماله قبل ذٰلك

← إن عبد الله نظر في أمره فقال : ما أمرهما إلا واحد ، ثم التفت إلىٰ أصحابه فقال : ما أمرهما إلا واحد ، أشهدكم أني قد أوجبت الحج مع العمرة ، ثم نفذ حتىٰ جاء البيت فطاف طوافاً واحداً ، ورأىٰ ذٰلك مجزياً عنه وأهدىٰ) ، ط : (الحج ، باب ما جاء فيمن أحصر بعدوّ) ، رقم (٩٩) .

فحمل روبسون الفتنة في كلام ابن سيرين علىٰ فتنة الزبير ، وحجته في ذٰلك : أن ابن سيرين عاصر فتنة ابن الزبير ، فيحمل كلامه عليها ، وقد أوجز الدكتور العمري مذهبه فقال : (وذهب إلىٰ أن المقصود فتنة ابن الزبير في حدود سنة « ٧٢ هـ » عندما أعلن نفسه خليفة ، ويستند روبسون علىٰ إطلاق مالك كلمة الفتنة علىٰ حركة ابن الزبير ، وهٰذا التفسير في رأيه يتفق مع عمر ابن سيرين الذي كانت ولادته سنة « ٣٣ هـ » مما يجعله عند حدوث فتنة ابن الزبير بعمرٍ يمكنه من الكلام بإدراك واطلاع عما حدث في هٰذه الفترة) ، بحوث في تاريخ السنة (٤٩) .

(١) وقد ذكر رأيه أكرم ضياء العمري في « بحوث في تاريخ السنة المشرفة » (٥٠) .

(٢) انظر مذهبه في « بحوث في تاريخ السنة » (٤٩) .

(٣) قال أكرم ضياء العمري : (وأما رأي هوروفتس الذىٰ لخصه روبسون : فهو يتفق مع رأي كايتاني الذي يعتقد أن الإسناد لم يكن موجوداً قبل سنة « ٧٥ هـ » ، وقد تابعهما في ذٰلك سزكين عندما قرر أن الإسناد بدأ بالزهري ، إلا أن روبسون يعود فينقل في موضع آخر رأي هوروفتس أيضاً في أن الإسناد بدأ قبل الزهري) ، بحوث في تاريخ السنة المشرفة (٤٩ ـ ٥٠) .

(٤) مقدمة الجرح (٢٠) ، وانظر « بحوث في تاريخ السنة » (٣٢) .

بكثير ، فقد بدأ مع بداية رواية الحديث ، ورواية الحديث وجدت منذ حياة النبـي صلى الله عليه وسـلم حيث كان الشـاهد يبلـغ الغائب ، وحيث كان الصحابة رضوان الله عليهم يتناوبون في حضور مجلسه ، ثم ينقل كل منهم للآخر ما سـمع من رسـول الله صلى الله عليه وسـلم[1] ، فكان الصحابي رضي الله عنه إذا سـمع من رسـول الله صلى الله عليه وسلم قولاً ، أو رأىٰ فعلاً ، وأراد أن يبلغه غيره قال : سـمعت رسـول الله صلى الله عليه وسـلم يقول : . . . ، أو رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل . . . ، أو كنت جالسـاً عنـد النبـي صلى الله عليه وسـلم ففعل كذا بحضرتـه . . . إلىٰ غير ذٰلك مـن أوجـه الإخبـار التي تصـرح بالتحمل منـه صلى الله عليه وسـلم مباشـرة دون احتمال واسـطة ، بل نرىٰ أنه في بعض الأحيان ترد في عبارة الصحابـي ألفـاظ تؤكـد أنه تلقـىٰ ذٰلك الحديث عن رسـول الله صلى الله عليه وسـلم مباشـرة ، كأن يقول : أحدثكم عن رسـول الله صلى الله عليه وسـلم حديثاً سـمعته أذناي ، ووعـاه قلبي . . . ، ونحـو ذٰلك من الروايات التي نقلها لنا الرواة ، وفيها من العبارات التي تقطع بالسماع منه صلى الله عليه وسلم وتؤكده .

وتارة ينقل الرواة عن الصحابي حالة أو هيئة أو صفة صاحبت تحمله للحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويلتزم الرواة ـ طبقة عن طبقة

---

(١) من ذٰلك ما أخرج الإمام البخاري في « صحيحه » قال : (حدثنا أبو اليمان ، أخبرنا شعيب ، عن الزهري ح ، قال أبو عبد الله : وقال ابن وهب : أخبرنا يونس ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور ، عن عبد الله بن عباس ، عن عمر قال : كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد ؛ وهي من عوالي المدينة ، وكنا نتناوب النزول علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ينزل يوماً وأنزل يوماً ؛ فإذا نزلت جئته بخبر ذٰلك اليوم من الوحي وغيره ، وإذا نزل فعل مثل ذٰلك ، فنزل صاحبي الأنصاري يوم نوبته فضرب بابي ضرباً شديداً فقال : أثم هو ، ففزعت فخرجت إليه فقال : قد حدث أمر عظيم . . . الحديث) ، خ : (العلم ، باب التناوب في العلم) ، (١/٣٣) .

ـ حكاية تلك الحالة أو الهيئة أو الصفة ، حتىٰ إن علماء الحديث أطلقوا علىٰ هٰذا النوع من الأحاديث اسماً خاصاً ؛ هو الحديث المسلسل [1] .

لٰكن لما كانت بداية الإسناد قصيرة حيث يقتصر في الغالب على الصحابي ـ مع تركهم في بعض الأحيان ذكر الإسناد ـ لم تتضح مسألة استعماله لبعض الباحثين ، فظن أن الصحابة والرعيل الأول لم يستعملوا الإسناد ، فأدَّىٰ ذٰلك إلى اختلافهم في تحديد بداية الإسناد لدى المحدثين ، وساعد علىٰ هٰذا الاتجاه من هٰؤلاء الباحثين أنهم مزجوا بين مسائل مختلفة حسبوها أمراً واحداً في حين أنها مسائل مختلفة ، وإن كانت كلها تتعلق بالإسناد ، وهٰذه المسائل :

ـ بداية استعمال الرواة للإسناد .

ـ بداية إلزام الرواة بذكر أسانيدهم .

ـ بداية التزام الرواة أنفسهم في ذكر أسانيدهم .

فكان تبعاً لهٰذا المزج بين هٰذه المسائل ظهور تلك الآراء المختلفة في تحديد بداية استعمال الإسناد واستخدامه حسب ما ذكرته آنفاً .

وإذا أردنا إظهار هٰذه المسألة فلا بد لنا من تناول الموضوع حسب هٰذا التقسيم الذي أوردته من قبل ؛ حتىٰ لا نقع في الاختلاط واللبس اللذين وقع فيهما بعض هٰؤلاء الباحثين .

١ ـ بداية استعمال الإسناد :

سبقت الإشارة إلىٰ أن الإسناد إنما بدأ استعماله مع بداية رواية

---

(١) قال ابن الصلاح في تعريف الحديث المسلسل : (هو عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه ـ واحداً بعد واحد ـ علىٰ صفة أو حالة واحدة ، وينقسم ذٰلك إلىٰ ما يكون صفة للرواية والتحمل ، وإلىٰ ما يكون صفة للرواة ، أو حالة لهم) ، علوم الحديث (٢٧٥) .

الحديث ، فكان الصحابة رضي الله عنهم إذا رووا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صدّروه بعبارة تشعر بتحمله ، وقد تكون العبارة صريحة في أخذه عنه صلى الله عليه وسلم مباشرة ، وأحياناً لا تتسم بالصراحة فيحتمل قيام الواسطة ، وهٰذا يظهر في أحادث صغار الصحابة ؛ كأنس بن مالك وابن عباس وغيرهما ، أو ممن يروي وقائع حدثت قبل دخوله في الإسلام ، أو حدثت مع عدم حضوره لها ؛ كالأحاديث المروية عن أبي هريرة رضي الله عنه مما يتعلق بأحاديث البعثة والهجرة وبعض الغزوات التي وقعت قبل غزوة خيبر مما لم يشهده أبو هريرة ، فاحتمال قيام الواسطة فيها قويٌّ ، مع إمكان تحمل بعضها من الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة بسؤاله أو استعادة ذكر الحادثة ـ وإن كان فيه بعد ـ وحيث إن الغالب في الواسطة صحابيٌّ شهد تلك الواقعة ، أو كان طرفاً فيها ؛ ساغ لهٰؤلاء الصحابة رضوان الله عليهم رفع ذٰلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم دون ذكر الواسطة ثقةً به ، وهٰذا النوع من الروايات يمثل الجانب الأقل ؛ إذ الغالب في مرويات الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة ، وهو يمثل الجانب الأكثر .

كذٰلك ينبغي التنبيه إلىٰ أن هناك مجموعة من الأحاديث دُوِّنَت في عصر الصحابة ، منها ما دُوِّن في حياته صلى الله عليه وسلم ؛ كصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص التي كان يسميها الصادقة ، وكان يرغب في الحياة من أجلها ، فكان يفخر بها حيث سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم مباشرة ، لم يكن بين النبي صلى الله عليه وسلم وبينه أحدٌ .

قال مجاهد : (رأيت عند عبد الله بن عمرو بن العاص صحيفة فسألته عنها فقال : هٰذه الصادقة ، فيها ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه

وسلم ليس بيني وبينه فيها أحد)[1] ، فقد استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتابة فأذن له ، يقول عبد الله بن عمرو : (استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب ما سمعت منه فأذن لي فكتبته)[2] .

وممن كتب عنه صلى الله عليه وسلم من الصحابة : علي رضي الله عنه ؛ فقد أخرج البخاري بسنده إلىٰ أبي جحيفة قال : (قلت لعلي : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتاب الله ، أو فهم أعطيه رجل مسلم ، أو ما في هـٰذه الصحيفة ، قال : قلت : فما في هـٰذه الصحيفة ؟ قال : العقل ، وفكاك الأسير ، ولا يقتل مسلم بكافر)[3] .

وكذٰلك ابن عباس ؛ فقد كانت له كتب كثيرة قدرت بوِقْرِ بعير ، وقد رويت عن طريق ابنه علي ، ومولاه كريب ، قال موسى بن عقبة : (وضع عندنا كريب حمل بعير ـ أو عدل بعير ـ من كتب ابن عباس) ، قال : (فكان علي بن عبد الله بن عباس إذا أراد الكتاب كتب إليه : ابعث إلي بصحيفة كذا وكذا ، قال : فينسخها فيبعث إليه بإحداهما)[4] .

وممن كتب عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنس بن مالك ؛ فقد روى الخطيب بإسناده إلىٰ هبيرة بن عبد الرحمـٰن قال : (كانوا إذا كثروا علىٰ أنس بن مالك في الحديث أتاهم بمجالٍّ[5] فقال : هـٰذه كتبتها ثم قرأتها علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، وفي رواية قال : (كان إذا

---

(١) الطبقات الكبرىٰ (٥/٨٣) .

(٢) الطبقات الكبرىٰ (٥/٨٣) ، وقد أشار ابن الجزري إلىٰ أن عدد أحاديث هـٰذه الصحيفة ألف حديث ، انظر « أسد الغابة » (٣/٢٣٣) .

(٣) خ : (العلم ، باب كتابة العلم) ، (١/٣٨) ، تقييد العلم (١١ ـ ١٩) .

(٤) الطبقات الكبرىٰ (٧/٢٨٩) .

(٥) جمع مجلة ؛ يعني : صحفاً ، النهاية (١/٢٨٩) ، وقال في « القاموس » (ص ١٢٦٥) طبعة الرسالة : (**والمجلة بالفتح** : الصحيفة فيها الحكمة ، وكل الكتب) .

حدث فكثر عليه الناس جاءنا بمجالٍ فألقاها ثم قال : هٰذه أحاديث سمعتها وكتبتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعرضتها عليه)[١] .

وروي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كانت له صحف ، وذٰلك فيما جاء عن حسن بن عمرو بن أمية الضمري أنه قال : (تحدثت عند أبي هريرة بحديث فأنكره ، فقلت : إني قد سمعته منك ، فقال : إن كنت سمعته مني فهو مكتوب عندي ، فأخذ بيدي إلىٰ بيته فأرانا كتباً كثيرة من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوجد ذٰلك الحديث)[٢] .

وكتب عبد العزيز بن مروان إلىٰ كثير بن مرة الحضرمي : أن يكتب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحاديثهم ، إلا حديث أبي هريرة فقد ذكر أنه عنده[٣] .

وهٰذا بشير بن نهيك يقول : (كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة ، فلما أردت أن أفارقه أتيته بكتابه فقرأته عليه وقلت له : هٰذا ما سمعت منك ؟ قال : نعم)[٤] .

فهٰذه الآثار تدل علىٰ أن حديث أبي هريرة كان مكتوباً عنده ، إلىٰ غير

---

(١) تقييد العلم (١٢١) .

(٢) جامع بيان العلم (٣٢٤) ، قال ابن عبد البر ـ عقب هٰذا الأثر ـ : (هٰذا خلاف ما تقدم في أول الباب عن أبي هريرة أنه لم يكتب ، وأن عبد الله بن عمرو كتب ، وحديثه بذٰلك أصح في النقل من هٰذا ؛ لأنه أثبت إسناداً عند أهل الحديث) .

(٣) الطبقات (٧/٤٤٨) ، انظر « مصادر الشعر الجاهلي » (١٤٥) .

(٤) دي (١/١٢٧) ، وانظر « الطبقات الكبرىٰ » (٧/٤٤٨) ، وقد روي لدىٰ علماء الحديث نسخة أبي اليمان الحكم بن نافع ، عن شعيب بن أبي حمزة ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، ونسخة يزيد بن زريع ، عن روح بن القاسم ، عن العلاء بن عبد الرحمٰن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، ونسخة عبد الرزاق ، عن معمر بن راشد ، عن همام بن منبه ، عن أبي هريرة ، الكفاية (٧٢٦) .

ذٰلك من الآثار التي تذكر أن جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم كتبوا حديثهم في صحف ، وأن هٰذه الصحف انتقلت من بعدهم إلىٰ أبنائهم أو مواليهم أو رواتهم ، وقد حفظت لنا مدونات السنة ـ كالمسانيد والسنن ـ هٰذه الأحاديث ونقلتها بأسانيدها ، إلا أن بعض هٰذه الكتب اشتهرت عند المحدثين منسوبة إلىٰ رواتها ، وهي في الحقيقة مرويات لهم عمن قبلهم ، لٰكنها عرفت بهم ونسبت إليهم ، فصحيفة عمرو بن شعيب ما هي إلا صادقة عبد الله بن عمرو ، لٰكنها اشتهرت لدىٰ علماء الحديث بـ (صحيفة عمرو بن شعيب) ، وهٰكذا غالب الصحف المنسوبة إلىٰ كثير من التابعين ما هي إلا أحاديث بعض الصحابة التي دَوَّنوها هم ، أو دُوِّنت عنهم ، ثم انتقلت إلىٰ هٰؤلاء الرواة واشتهروا بروايتها فنسبت إليهم ، وبالوقوف علىٰ هٰذه الصحف نرىٰ أنها مسندة إلى الصحابي الذي رويت عنه ، مما يؤكد أنها حديثه .

ولولا خشية الإطالة لتعرضت لذكر مجموعة من ذٰلك ، كل هٰذا يؤيد ما ذهبت إليه من أن الإسناد استعمل واستخدم مع رواية الحديث ، إلا أن قِصَر الإسناد في هٰذه الأحاديث واستحضارها بالتابعين أو تابعيهم[1] أوْهَم البعض بأن الإسناد لم يستخدم إلا في وقت متأخر حُدِّد بزمن الفتنة .

وليس معنىٰ هٰذا أن كل مرويات الصحابة رضي الله عنهم والتابعين كانت تلتزم ذكر الإسناد والتصريح به ؛ فقد صرح بعضهم بأنه قد يرفع

(١) من الأمثلة التي أوردناها نجد أن أحاديث بعض الصحابة اشتهر بها بعض التابعين وتابعيهم ، فقد أشرت إلىٰ أن أحاديث عبد الله بن عمرو اشتهر بها حفيده عمرو بن شعيب ، وأحاديث أبي هريرة اشتهرت بأحاديث بشير بن نهيك ، وأحاديث أنس بصحيفة ثابت وصحيفة أبان وغيرها ، وكذٰلك أحاديث ابن عباس فقد نسبت إلىٰ كريب وعكرمة ومجاهد وغيرهم ، ولو ألقينا نظرة فاحصة علىٰ « مسند الإمام أحمد » لوجدنا مجموعة من هٰذه الأحاديث مروية من طريق هٰؤلاء الرواة الذين رووا كتبهم .

الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو لم يتحمله منه مباشرة .

يقول البراء بن عازب رضي الله عنه : (ليس كلنا سمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كانت لنا ضيعة وأشغال ، وكان الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ ، فيحدث الشاهد الغائب)[١] .

ويقول أنس بن مالك : (ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعناه منه ، ولٰكن حدثنا أصحابنا ، ونحن قوم لا يكذب بعضهم بعضاً)[٢] .

بل إن بعض الصحابة رضي الله عنهم رووا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث أرسلوها عنه ؛ فلما روجعوا فيها صرحوا بعدم سماعها منه صلى الله عليه وسلم مباشرة ؛ فقد روىٰ أبو هريرة رضي الله عنه ـ مع كثرة ملازمته للنبي صلى الله عليه وسلم وأخذه عنه جُلَّ حديثه وعنايته فيما حفظ عنه ـ روىٰ حديث : « من أصبح جنباً فلا صيام له » ، فلما روجع فيه قال : (سمعته من الفضل بن العباس)[٣] .

وابن عباس رضي الله عنهما روىٰ حديث : « إنما الربا في النسيئة » عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً ، فلما حُقِّق في سماعه ذٰلك الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم ذكر أنه سمعه من أسامة بن زيد[٤] .

---

(١) الكفاية (٣٨٥) .

(٢) الكفاية (٣٨٦) .

(٣) الحديث أخرجه : خ : (الصوم ، باب الصائم يصبح جنباً) ، ح (١٩٢٦) ، م : (الصوم ، باب ما جاء في صيام الذي يصبح جنباً في رمضان) ، ح (١١) ، جه : (الصوم ، باب ما جاء في الرجل يصبح جنباً وهو يريد الصيام) ، ح (١٧٠٢) ، حم : (٢١١/١ ، ٢١٣) ، (٨٦/٢) ، (٩٩/٦ ، ١٨٤) ، مشكل الآثار (٢٢٤/١ ، ٢٣٠) .

(٤) الحديث أخرجه : خ : (البيوع ، باب بيع الدينار بالدينار نساء) ، ح (٢١٧٨ ، ٢١٧٩) ، م : (المساقاة والمزارعة ، باب بيع الطعام مثلاً بمثل) ، ح (١٥٩٦) ، ن : (البيع ، باب بيع الفضة ←

وكذٰلك قد روىٰ بعض الصحابة أحاديث لم يشهدوا وقوعها ؛ فقد روت عائشة[1] ، وجابر بن عبد الله[2] ، وأنس بن مالك[3] ، وغيرهم أحاديث بدء الوحي والإسراء وغير ذٰلك مما لم يكن بالمدينة ، ولم يصرحوا فيها بسماعهم من النبي صلى الله عليه وسلم .

فكان صنيع هٰؤلاء الصحابة رضوان الله عليهم من الأدلة التي ساقها بعض الباحثين علىٰ أنهم لم يستعملوا الإسناد ، بل كان الإرسال شأنهم وهو الأمر الشائع بينهم ، حتىٰ قامت الفتنة فبدأ الرواة في ذكر الإسناد واستعماله بناءً علىٰ سؤال الناس لهم .

وإذا أمعنا النظر في هٰذا القول ، واستقرأنا الأحاديث التي رواها الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان بينه وبينهم وسائط لم يذكروها ، نجدها قليلة بالنسبة للروايات المصرح فيها بالسماع والتلقي المباشر عنه صلى الله عليه وسلم ، مما يدل علىٰ أن ما ذهب إليه هٰؤلاء الباحثين فيه نظر ، ويترجح ما ذهبت إليه من أن الإسناد بدأ مع بداية الرواية ، والله أعلم .

لقد اتضح مما سبق بدايةُ استعمال الرواة للإسناد ، وكشفت من الملابسات التي توهَّم منها البعض أن الإسناد لم يبدأ استعماله إلا عقب الفتنة ، أرىٰ من المستحسن تناول مسألة بداية إلزام الرواة بذكر الإسناد ،

← بالذهب وبيع الذهب بالفضة) ، ح (٤٥٩٤ ، ٤٥٩٥) ، جه : (التجارات ، باب من قال لا ربا إلا في النسيئة) ، ح (٢٢٥٧) ، دي : (البيوع ، باب لا ربا إلا في النسيئة) ، (٢/٢٥٩) ، حم (٨/٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩) .

(١) الحديث أخرجه : خ : ح (٢ ، ٣ ، ٤٣١٥ ، ٤٩٥٣ ، ٤٩٥٥ ، ٤٩٥٦ ، ٤٩٥٧) ، م : (باب بدء الوحي إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، (١/٩٧ ـ ٩٨) ، ت : (المناقب) ، ح (٣٦٣٤) .

(٢) الحديث أخرجه : خ : ح (٤ ، ٣٢٣٨ ، ٤٩٢٢ ، ٤٩٢٣ ، ٤٩٢٥ ، ٤٩٥٤) ، م : (١/٩٨ ـ ٩٩) .

(٣) الحديث أخرجه : م : (باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم) ، (١/٩٩ ـ ١٠٥) .

وأعني ببداية إلزام الرواة بذكر الإسناد : الفترة التي فرض فيها السامعون على الرواة ذكر أسانيدهم ، وهل سمعوا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة أم بواسطة ؟

٢ ـ إلزام الرواة بذكر الإسناد :

وأول من بدأ بإلزام الرواة بذكر أسانيدهم وحمل لواءه أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، حيث سنَّ أمر التثبت من الراوي فلم يقبل من أحد من الصحابة رضي الله عنهم حديثاً يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم حتىٰ يشهد معه غيره بأنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد روىٰ قبيصة بن ذؤيب قال : (جاءت الجدة إلىٰ أبي بكر الصديق تسأل ميراثها ، فقال لها أبو بكر : ما لك في كتاب الله شيء ، وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ، فارجعي حتىٰ أسأل الناس ، فسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبة : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاها السدس ، فقال أبو بكر : هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة ، فأنفذه أبو بكر)[١] .

وقد سار عمر رضي الله عنه علىٰ سنة أبي بكر ؛ فقد روىٰ أبو سعيد الخدري : أن أبا موسىٰ سلَّم علىٰ عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له ، فرجع ، فأرسل عمر في أثره فقال : لم رجعت ؟ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا سلم أحدكم ثلاثاً فلم يجب

(١) الحديث أخرجه : ت : (فرائض ، باب ما جاء في ميراث الجدة) ، ح (٢١٠٠ ، ٢١٠١) ، جه : (فرائض ، باب ميراث الجدة) ، ح (٢٧٢٤) ، ط : (فرائض ، باب ميراث الجدة) ، ح (٤) ، وانظر « تذكرة الحفاظ » (١/٢ ـ ٣) ، القصة ضعيفة للانقطاع . انظر : « التلخيص الحبير » (٨٢/٣) ، طبعة اليماني ، و« الإرواء » (١٢٤/٦) .

فليرجع » ، قال : لتأتيني علىٰ ذٰلك ببينة أو لأفعلن بك ، فجاءنا أبو موسىٰ منتقعاً لونه ونحن جلوس ، فقلنا : ما شأنك ؟ فأخبرنا وقال : فهل سمع منكم أحد ؟ فقلنا : كلنا سمعه ، فأرسلوا معه رجلاً منهم حتىٰ أتىٰ عمر فأخبره[1] .

وروى المغيرة بن شعبة : أن عمر استشارهم في إملاص المرأة ـ يعني : السقط ـ فقال له المغيرة : قضىٰ فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرَّة ، فقال له عمر : (ائتني بمن يشهد معك) ، قال : فشهد محمد بن مسلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضىٰ بذٰلك[2] .

فصنيع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في هٰذه الأمثلة التي أوردتها عنهما يتضمن الكشف عن أسانيد الرواة وإلزامهم بذكرها ، وإن كان غاية أمرهما التثبت من صحة الرواية ونسبتها إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحيث كان هٰذا دأبهما فيمكن اعتبار عصرهما بداية إلزام الرواة بذكر الإسناد .

وقد اقتفىٰ علي بن أبي طالب رضي الله عنه أثرهما وسار علىٰ نهجهما ، وتوصل إلى الغاية التي كانا ينشدان بوسيلة وضعها لنفسه ، فكان يستحلف الراوي : أسمع حديثه من النبي صلى الله عليه وسلم أم لا ؛ فقد ورد في « السنن » عن أسماء بن الحكم الفزاري ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : كنت إذا سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً نفعني الله بما شاء منه ، وإذا حدثني غيري عن النبي صلى الله عليه وسلم لم أرض حتىٰ يحلف لي أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ،

---

(١) الحديث أخرجه : حم : (٢٩٣/٤) ، تذكرة الحفاظ (٦/١) .

(٢) الحديث أخرجه : م : (القسامة ، باب دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد علىٰ عاقلة الجاني) ، ح (١٦٨٩) ، تذكرة الحفاظ (٨/١) .

وحدثني أبو بكر ـ وصدق أبو بكر ـ : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما من إنسان يصيب ذنباً فيتوضأ ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله فيهما إلا غفر له »[1] .

فهٰذا مذهب علي رضي الله عنه ظاهر في إلزامه الراوي بذكر سنده ؛ لأنه اللازم من استحلاف الراوي .

كل هٰذه الآثار تبين لنا أن الإسناد قد تخطىٰ مرحلة استخدامه واستعماله إلىٰ مرحلة إلزام الراوي بذكر إسناده ، كما هو ظاهر من صنيع أبي بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم ، وهم عِلْيَة القوم والناس تبع لهم ، كما يظهر جلياً خطأ القول بأن الإسناد لم يظهر استعماله إلا بعد قيام الفتنة .

وهٰكذا دأب الناس علىٰ نهج الخلفاء الراشدين يتثبتون في سماع الرواية ، ويطلبون ذكر الطريق الذي تحمَّل منه الراوي الحديث ، لا سيما عقب قيام الفتنة التي أودت بقتل الخليفتين عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب ، وظهرت الفرق الإسلامية السياسية والعقدية والفقهية الفرعية ، وانتشر بين الناس عدم الثقة ، ولاح في الأفق كذب بعض الرواة ، حيث أصبح التفتيش عن الإسناد والبحث عن الرواة وتعريضهم للنقد ضرورة ملحة .

وقد صوّر ابن سيرين موقف المحدّثين في تلك الحقبة أحسن تصوير بقوله : (لم يكونوا يسألون عن الإسناد ؛ فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم فينظر إلىٰ أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلىٰ أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)[2] .

---

(١) الحديث أخرجه : د : (الصلاة ، باب الاستغفار) ، ح (١٥٢١) ، ت : (تفسير ، باب تفسير سورة البقرة) ، ح (٣٠٠٦) ، جه : (الصلاة ، باب ما جاء في أن الصلاة كفارة) ، ح (١٣٩٥) .
(٢) سبق تخريجه (١٩/٢) .

فحاصل كلام ابن سيرين أنه أصبح من عادة المحدثين سؤال الرواة ، وأن السؤال اشتهر بينهم عقب قيام الفتنة ، ولا يلزم منه أن السؤال كان منعدماً قبل قيام الفتنة ، فلا منافاة بين قول ابن سيرين وبين ما تقرر من أن إلزام الرواة بذكر الإسناد بدأ منذ عهد الصديق رضي الله عنه ، وقد حفظت لنا كتب الحديث والتاريخ ونقد الرجال كثيراً من الوقائع التي ألزم فيها الرواة بذكر أسانيدهم والإفصاح عمن تلقوا عنهم ؛ فقد روى الخطيب بإسناده إلىٰ عبد الله بن حنين أنه قال : (قال رجل من أهل العراق لعبد الله بن عمر : إن ابن عباس قال وهو علينا أمير : من أعطي بدينار مائة دينار فليأخذها ، فقال ابن عمر : سمعت عمر بن الخطاب يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر : الذهب بالذهب رباً إلا مثلاً بمثل ، لا زيادة فيه ، وما زاد فهو رباً ، فقال ابن عمر : فإن كنت في شك فسل أبا سعيد الخدري عن ذٰلك ، فانطلق فسأل أبا سعيد ، فقيل لابن عباس ما قال ابن عمر وأبو سعيد ، فاستغفر ابن عباس الله وقال : هٰذا رأيٌ رأيته)[١] .

وروى ابن أبي عاصم بإسناده إلىٰ أبي بردة قال : وفدت إلى الوليد بن عبد الملك فكان الذي يعمل في حوائجنا عمر بن عبد العزيز ، فلما قضيت حوائجي رجعت إليه فقال : ما رَدَّ الشيخ ؟ فلما قربت منه قلت له : إني ذكرت حديثاً حدثني به أبي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا كان يوم القيامة ذهب كل قوم إلىٰ ما كانوا يعبدون في الدنيا وبقي أهل التوحيد فيقال لهم : ما تنتظرون . . . » الحديث ، فقال عمر بن عبد العزيز لأبي بردة : آلله الذي لا

---

(١) الكفاية (٦٨) .

إلـٰه إلا هو لسمعت أباك حدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هـٰذا ؟ فاستحلفه علىٰ ذٰلك ثلاثة أيمان[1] .

وروى الرامهرمزي بإسناده إلى الربيع بن خيثم قال : « من قال لا إلـٰه إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت ، وهو علىٰ كل شيء قدير ؛ فله كذا وكذا » ، وسمىٰ من الخير ، قال الشعبي : فقلت : من حدثك ؟ قال : عمرو بن ميمون ، وقلت : من حدثك ؟ فقال : أبو أيوب صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال يحيى بن سعيد : وهـٰذا أول من فتش عن الإسناد[2] .

وروى الخطيب بسنده إلى الأصمعي قال : (حضرت ابن عيينة وأتاه أعرابي فقال : كيف أصبح الشيخ يرحمه الله ؟ فقال سفيان : بخير نحمد الله ، قال : ما تقول في امرأة من الحاج حاضت قبل أن تطوف بالبيت ؟ فقال : تفعل ما يفعل الحاج غير أنها لا تطوف بالبيت ، فقال : هل من قدوة ؟ قال : نعم ، عائشة حاضت قبل أن تطوف بالبيت ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تفعل ما يفعل الحاج غير الطواف ، قال : هل من بلاغ عنها ؟ قال : نعم ، حدثني عبد الرحمـٰن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة بذٰلك ، قال الأعرابي : لقد استسمنت القدوة ، وأحسنت البلاغ ، والله لك بالرشاد »[3] .

إلىٰ غير ذٰلك من الآثار التي تدل علىٰ شيوع إلزام الرواة بذكر أسانيدهم ،

---

(١) السنة لابن أبي عاصم (١٤٥) ، وانظر « الصحيحة » للألباني (٣٩٤/٢) .

(٢) المحدث الفاصل (٢٠٨) ، قلت : وهـٰذه الأولية فيها نظر ؛ إذ ظهر مما سبق من الأمثلة أن التفتيش عن الإسناد فيها ظاهر ، وقد وقعت قبل حادثة الشعبي ، والله أعلم ، انظر « بحوث في تاريخ السنة » (٣٢) ، ومقدمة « التمهيد » (٥١٤) .

(٣) الكفاية (٤٠٤) ، بحوث في تاريخ السنة (٣٦ ـ ٣٧) ، هـٰكذا في الأصل بالسين ، ولعلها : استثمنت بالثاء .

وطرقهم التي يروون بها أحاديثهم ، وبالرغم من كثرة سؤال المحدثين الرواة عن أسانيدهم ، وإلزامهم بذكرها ، فقد كان بعض الصحابة والتابعين لا يرىٰ ضرورة من ذكر الإسناد طالما أنه قد وجد الغرض الذي من أجله ينقر عن الإسناد ويكشف عن الرواة ، وهو حصول الثقة والطمأنينة في رجال إسناد الحديث ، ولذا فقد كانوا يجيبون على استشكال المحدّثين بعدم ذكر السند : بأنهم سمعوه من صحابي أو من ثقةٍ لم يكن الكذب من شأنه ، يقول البراء بن عازب : (ليس كلنا سمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كانت لنا ضيعة وأشغال وكان الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ ، فيحدث الشاهد الغائب)[١] .

ويقول أنس بن مالك : (ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعناه منه ، ولٰكن حدثنا أصحابنا ، ونحن قوم لا يكذب بعضهم بعضاً)[٢] .

وقال الأعمش : (قلت لإبراهيم النخعي : إذا حدثتني حديثاً فأسنده[٣] ،

---

(١) سبق (٢/٢٨) .

(٢) الكفاية (٣٨٦) ، بحوث في تاريخ السنة المشرفة (٤٦) ، وقد أورد هٰذا الأثر والذي قبله في معرض الاستدلال علىٰ أن الصحابة لم يكونوا يلتزمون ذكر الإسناد عندما لا يكون الصحابي سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة ، بل من صحابي آخر ، وقال : (ولٰكن السؤال عن الإسناد في البدء لم يكن مستساغاً ، بل قد يكون مدعاة لغضب الصحابي ، وكان أنس بن مالك إذا سئل عن حديث : أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم يغضب ويقول : ما كان بعضنا يكذب علىٰ بعض) ، وقد عزا النص إلى ابن الصلاح ، علوم الحديث (٣٨) ، فتح المغيث (١/١٢٥) ، والنص الذي سقته من « الكفاية » ليس فيه إشارة إلىٰ غضب أنس ؛ فإن كان النص واحداً فحمله على الاعتذار وعدم قيام الموجب لذكر الإسناد ـ كما هو ظاهر من النص ـ أولىٰ من حمله على الغضب ، والله أعلم .

(٣) قول الأعمش يؤيد ما ذهبت إليه من أن شأن المحدثين كان في تلك الفترة أنهم يلزمون الرواة بذكر أسانيدهم ، وبيان الطرق التي تحملوا عنها .

فقال : إذا قلت لك : قال عبد الله ؛ فقد حدثني جماعة ، وإذا قلت : حدثني فلان عن عبد الله ؛ فهو الذي حدثني)[1] .

وروىٰ عروة بن الزبير لعمر بن عبد العزيز ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له »[2] ، فقال له عمر بن عبد العزيز : أتشهد علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم بذٰلك ؟ قال : نعم ، أخبرني بذٰلك العدل الرضا[3] .

فهٰذه الأقوال من البراء بن عازب وأنس بن مالك وإبراهيم النخعي وعروة بن الزبير تصرح بأنهم إنما جنفوا عن ذكر الإسناد ثقةً بالرواة الذين أرسلوا عنهم ، ولذا اكتفى السائلون لهم بأقوالهم ، واقتنعوا بإرسالهم .

وقد كان لشعبة بن الحجاج دور كبير ومواقف جليلة في إلزام الرواة بذكر أسانيدهم وحملهم علىٰ كشفها ، فكم من راوٍ استوقفه ليظهر له إسناده ، ويثبت له سماعه .

روى ابن أبي حاتم بإسناده إلىٰ شعبة قال : (أخبرني جعدة ـ يعني : من ولد أم هانئ[4] ـ وكان سماك بن حرب يحدثه يقول : أخبرني ابنا أم هانئ ، قال شعبة : فلقيت أنا أفضلهما جعدة ، فحدثني عن أم هانئ : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها فناولته شراباً فشرب ، ثم ناولها فشربت ، قالت : يا رسول الله ؛ كنت صائمة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الصائم المتطوع أمين نفسه ـ أو أمير نفسه ـ إن شاء صام

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (١/٣٧ ـ ٣٨) ، جامع التحصيل (٧١) .

(٢) الحديث أخرجه : د : (باب في إحياء الموات) ، ح (٣٠٧٣ ، ٣٠٧٤) ، ط : (الأقضية ، باب القضاء في عمارة الموات) ، ح (٢٦ ، ٢٧) .

(٣) جامع التحصيل (٧٢) .

(٤) يعني : بنت أبي طالب .

وإن شاء أفطر » ، قال شعبة : فقلت لجعدة : سمعته أنت من أم هانئ ؟ قال : أخبرنا أهلنا وأبو صالح مولىٰ أم هانئ ، عن أم هانئ)[1] .

وروىٰ أيضاً بسنده إلىٰ شعبة ، عن أبي إسحاق ، عن أبي عبد الرحمـٰن السلمي ، عن علي أنه كان يصلي بعد الجمعة ستاً ، قال : فقلت ـ أي : شعبة ـ لأبي إسحاق : سمعته من أبي عبد الرحمـٰن ؟ فقال : ما أدري سمعته منه أم لا ، ولـٰكن حدثنيه عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمـٰن[2] .

وكان شعبة لا يكتفي في بعض الأحيان بتصريح الراوي بسماعه ممن روىٰ ، بل يستحلفه ، فقد روى ابن أبي حاتم بإسناده إلىٰ أبي داود قال : حدثنا شعبة عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر قال : (نهىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبته) ، قال شعبة : قلت لعبد الله بن دينار : أأنت سمعته منه ؟ قال : نعم ، سأله ابنه عنه[3] ، ثم قال ـ أي : ابن أبي حاتم ـ سمعت أبي ـ وذكر حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهىٰ عن بيع الولاء وعن هبته ـ : قال شعبة : استحلفت عبد الله بن دينار هل سمعتها من ابن عمر ؟ فحلف لي[4] .

وقال في موضع آخر : قيل لسفيان : إن شعبة استحلف عبد الله بن دينار ـ يعني : في حديث ابن عمر نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبته ـ قال سفيان : لكنا لم نستحلفه ، سمعناه مراراً[5] .

وتارة كان شعبة لا يكتفي بتصريح سماع الراوي ، بل يتتبع مشايخ

---

(١) تقدمة الجرح (١٦٣) .

(٢) تقدمة الجرح (١٦٧) .

(٣) تقدمة الجرح (١٦٣ ـ ١٦٤) .

(٤) تقدمة الجرح (١٧٠) .

(٥) تقدمة الجرح (١٦٤) .

الراوي فيسألهم عن أسانيدهم ليتأكد من صحة ذٰلك الإسناد ؛ فقد روى ابن أبي حاتم بإسناده إلىٰ يحيى بن كثير العنبري ، حدثنا شعبة ، عن قتادة ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر : (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهىٰ عن نبيذ الجر) ، قال شعبة : فقلت لقتادة : ممن سمعته ، قال : حدثنيه أيوب السختياني ، قال شعبة : فأتيت أيوب فسألته ، فقال : حدثنيه أبو بشر ، قال شعبة : فأتيت أبا بشر فسألته ، فقال : أنا سمعت سعيد بن جبير ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهىٰ عن نبيذ الجر[1] .

وروىٰ أيضاً بسنده إلىٰ شعبة قال : سألت الحكم عن دية اليهودي والنصراني فقال : قال سعيد بن المسيب : إن عمر جعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف[2] ، ودية المجوس ثمانمائة ، فقلت للحكم : أنت سمعته من سعيد بن المسيب ؟ فقال : لو شئتَ سمعتَ من ثابت الحداد ، قال شعبة : فأتيت ثابتاً الحداد فحدثني عن سعيد بن المسيب ، عن عمر مثله[3] .

إلىٰ غيرها من الأمثلة التي تدل علىٰ أن شعبة رحمه الله كان يهتم بأمر الإسناد ، ويلزم الرواة بذكر الطرق التي تحملوا عنها ، كل ذٰلك دليل على اهتمامه بأمر الإسناد والالتزام به ، كيف لا وهو القائل : (كل إسناد ليس فيه : حدثنا وأخبرنا . . فهو خل وبقل)[4] .

وممن كان يتتبع الرواة ويلزمهم بذكر الإسناد وكشف السماع : سفيان الثوري ، فقد روى ابن المديني قال : (سمعت عبد الرحمٰن بن مهدي

(١) تقدمة الجرح (١٦٩) .
(٢) في الأصل مكررة .
(٣) تقدمة الجرح (١٧٠) .
(٤) شرح علل الترمذي (١/٣٦٢) ، جامع التحصيل (٧١) .

قال : كنت مع سفيان الثوري عند عكرمة فجعل يوقفه علىٰ كل حديث على السماع)[1] .

وروى ابن المديني عن ابن مهدي أيضاً قال : (شهدت سفيان عند العمري ، فجعل يوقفه في كل حديث توقيفاً شديداً)[2] .

كل هٰذه الآثار وغيرها تدل علىٰ أن كثيراً من المحدثين كانوا يلزمون الرواة بذكر أسانيدهم وكشف سماعهم ، بل بلغ بالمحدّثين الأمر في هٰذه المرحلة إلى الإنكار علىٰ من يعلق حديثه ولا يسنده ، فقد حدّث عقبة بن أبي حكيم أنه كان عند إسحاق بن أبي فروة ـ وعنده الزهري ـ قال : (فجعل ابن أبي فروة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له الزهري : قاتلك الله يا ابن أبي فروة ؛ ما أجرأك على الله ، ألا تسند حديثك ، تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة)[3] .

٣ ـ التزام الرواة بذكر الإسناد :

بعد أن انتشر مبدأ إلزام الرواة بذكر أسانيدهم ، وأصبح الطلاب لا يجدون الحرج في ذٰلك ، وتبين للناس مكانة الإسناد وضرورة ذكره ـ خصوصاً بعدما تسرب الشك إلىٰ عدالة بعض الرواة ـ وجد الرواة أنهم من الأولىٰ أن يكفوا الطلاب مهمة السؤال عن الإسناد ، أو الاستفسار عن الرجال بإلزام أنفسهم بذكر الإسناد قبل أو بعد ذكر متن الحديث ، فهٰذا

---

(١) تقدمة الجرح (٦٨) .

(٢) تقدمة الجرح (٦٨) .

(٣) معرفة علوم الحديث (٦) ، شرح علل الترمذي (١/١٩٣) ، بحوث في تاريخ السنة المشرفة (٣٢) .

أبو داود يقول : (رأيت رجلاً يقول لشعبة : قل : حدثني وأخبرني ، فقال له شعبة : فقدتك ـ أي : عدمتك ـ وهل جاء بهٰذا أحد قبلي)[1] ، فقول شعبة مشعر بأنه كان يلتزم ذكر الإسناد .

وكان الأعمش ربما حدث بالحديث ثم يقول : (بقي رأس المال : حدثني فلان ، قال : حدثنا فلان)[2] ، فالأعمش كان يلتزم ذكر الإسناد ، وللاهتمام به كان يؤخر ذكره ، ويسميه رأس المال ؛ ليلفت نظر الطلاب إليه .

ويقول حماد بن سلمة : (كنا نأتي قتادة فيقول : بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وبلغنا عن عمر ، وبلغنا عن علي ، ولا يكاد يسند ؛ فلما قدم حماد بن أبي سليمان البصرة جعل يقول : حدثنا إبراهيم وفلان وفلان ، فبلغ قتادة ذٰلك فجعل يقول : سألت مطرفاً ، وسألت سعيد بن المسيب ، وحدثنا أنس بن مالك ، فأخبر بالإسناد)[3] .

وظاهر من هٰذا النص : أن حماد بن أبي سليمان كان ملتزماً بذكر الإسناد ، وأن قتادة رحمه الله بدأ يلتزم ذكر الإسناد بعد أن لم يكن ، وأنه عندما تحمل هٰذه الروايات تحملها مسندة ، إلا أنه كان يرسلها ، ثم استحسن ذكره وإيراده لما رأىٰ من صنيع حماد بن أبي سلمة .

وقال عبد الرحمٰن بن مهدي : (قال شعبة يوماً : حدثني رجل عن سفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم بكذا ، ثم قال : ما يسرني أني قلت : قال منصور وأن لي الدنيا كلها)[4] .

وقال أيضاً : (سمعت شعبة أو حدثني رجل عن شعبة أنه قال : كل

---

(١) تقدمة الجرح (١٦٦) .

(٢) مجروحين (١/٢٧) .

(٣) الطبقات الكبرىٰ (٩/٢٣٠) .

(٤) تقدمة الجرح (١٧٣) .

شيء حدثتكم به فذٰلك الرجل حدثني به أنه سمعه من فلان ، إلا شيئاً أُبَيِّنُه لكم)[1] .

وكلام شعبة وإن كان القصد منه أنه لا يدلس مطلقاً إلا أنه صريح في التزامه للإسناد وذكره .

وذكر الوليد بن مسلم أن الزهري قال : (يا أهل الشام ؛ ما لي أرىٰ أحاديثكم ليس لها أزمة ولا خطم) ، وتمسك أصحابنا بالأسانيد من يومئذ[2] ، وهو صريح في أن أصحاب الوليد التزموا ذكر الإسناد بعد تنبيه الزهري لهم بعد أن لم يكونوا ملتزمين ذٰلك ، كما أنه يدل علىٰ أن غير أهل الشام كانوا ملتزمين بذكر أسانيدهم .

ولم يقتصر المحدثون في هٰذه المرحلة على التزامهم بذكر الإسناد ، بل أنكر بعضهم علىٰ من يطلب سماع الحديث بدون ذكر الإسناد ، قال سفيان بن عيينة : (حدث الزهري يوماً بحديث فقلت له : هاته بلا إسناد ؟ فقال : أرتقي السطح بلا سلم ؟)[3] .

فقد جعل الزهري الإسناد بمثابة السلم الذي لا يمكن الوصول إلى السطح بدونه ، وفي هٰذا المعنىٰ يقول أبو سعيد الحداد : (الحديث درج ، والرأي مرج ، فإذا كنت في المرج فاذهب كيف شئت ، وإذا كنت في درج فانظر ألا تزلق فتدق عنقك)[4] .

---

(١) تقدمة الجرح (١٧٣) .

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٣٣/٥٥) ، وانظر « السنة ومكانتها في التشريع » (٣٩٣) ، و« بحوث في تاريخ السنة المشرفة » (٣٢) .

(٣) جامع التحصيل (٥٨) .

(٤) مجروحين (٢٦/١) ، شرف أصحاب الحديث (٤٢) ، وجاء النص فيه كالتالي : (سألت علي بن المديني عن إسناد حديث سقط عليَّ فقال : تدري ما قال أبو سعيد الحداد ؟ قال : الإسناد مثل الدرج ومثل المراقي ، فإذا زلت رجلك عن المرقاة سقطت ، والرأي مثل المرج) .

وقال ابن المبارك : (مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم)[1] .

وقد جعل بعضهم الإسناد بمثابة السلاح ، فكما يعتبر السلاح ضرورة للمقاتل ، كذٰلك يعد الإسناد ضرورة للمحدّث ، يقول سفيان الثوري : (الإسناد سلاح المؤمن ، إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل)[2] .

وقد جعل شعبة الإسناد بمثابة الراحلة للمسافر ، عليها يعتمد ، وبها يتمكن من مواصلة سفره ، وبدونها يتعرض للهلاك ، يقول في ذٰلك : (كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا فهو مثل الرجل بالفلاة معه البعير ليس له خطام)[3] .

بل نقل عنه تشبيه آخر لذكر الإسناد في الحديث ؛ إذ جعل الحديث الخالي من الإسناد بمثابة الطعام الخالي من العناصر الغذائية التي يقوم عليها الجسم فقال : (كل حديث ليس فيه أنا وثنا فهو خل وبقل)[4] .

بل صرح بعضهم برد الحديث الذي لا يلتزم الراوي فيه بذكر إسناده ، ويعتبره مرفوضاً ، قال بهز بن أسد : (لا تأخذوا الحديث عمن لا يقول : حدثنا)[5] .

مما سبق يتضح لنا بما لا مرية فيه : أن المحدّثين التزموا ذكر الإسناد وإظهاره ، ونتيجة لهٰذا الالتزام ظهرت المصنفات في الحديث متضمنة ذٰلك ، بل إنها من شدة التزامها بذٰلك سميت بالمسانيد .

---

(١) شرف أصحاب الحديث (٤١ ـ ٤٢) .
(٢) مجروحين (٢٧/١) ، شرف أصحاب الحديث (٤٢) .
(٣) مجروحين (٢٧/١) .
(٤) بحوث في تاريخ السنة المشرفة (٥٢) .
(٥) بحوث في تاريخ السنة المشرفة (٥٢) .

بل لم يقتصر ذكر الإسناد والالتزام به على المحدثين وحدهم فقد تجاوزهم إلىٰ غيرهم من أصحاب المعارف والعلوم الأخرىٰ ؛ كالفقه والعقيدة والتاريخ واللغة والأدب ، ويظهر ذٰلك من المؤلفات التي تناولت تلك المعارف في تلك الفترة ؛ إذ تصدرت أخبارها ومسائلها الأسانيد في الغالب ، لٰكن الملاحظ أن هٰذه الأسانيد في تلك الكتب لم تكن بالدقة والالتزام الذي سارت عليه كتب الحديث .

وخلاصة القول : إن استخدام الإسناد وشيوعه والتزام الرواة به مرَّ بمراحل ثلاثة هي :

١ ـ بدء الإسناد ، فقد صحب الرواية منذ بدايتها .

٢ ـ إلزام الرواة بذكر الإسناد ، وقد ظهر منذ مرحلة مبكرة حيث قاد لواءه الصديق أبو بكر رضي الله عنه .

٣ ـ التزام الرواة بذكر أسانيدهم ، وهٰذا ظهر عقب الأمرين الأولين .

وبهٰذا يمكن الجمع بين متفرق آراء الباحثين واختلافهم في بداية الإسناد والالتزام به نتيجة للمزج والخلط الذي فهموه من النصوص ، لٰكن ما ذهب إليه كلٌّ من شاخت وروبسون مستبعد جداً ، والله أعلم .



٤ ـ ما يعرف به الوضع في السند :

أشرت في فصل سابق إلىٰ أن علماء الحديث وضعوا ضوابط وعلامات يعرف بها كذب الحديث ووضعه ، وأن هٰذه الضوابط إجمالية وتفصيلية .

أما الإجمالية : فقد سبق ذكرها عند الكلام علىٰ مبحث : (ما يثبت به الوضع)[١] .

---

(١) انظر (٣٩٣/١) .

وفي هٰذا المبحث أتناول الكلام عن الضوابط التفصيلية والتي تعرف : بعلامات الوضع في الحديث .

وإذا ألقينا نظرة فاحصة علىٰ صنيع علماء الحديث تجاه هٰذه الضوابط والعلامات ، نرىٰ أن ما يتعلق بمتن الحديث أكثر مما يتعلق بالسند ، وهو لا يعني أن المحدّثين لم يعنوا بالسند عنايتهم بالمتن ، بل إن صنيعهم ذٰلك نتيجة طبيعية لهٰذا النوع من الدراسة ، فالمتن هو الغاية والهدف ، ولذا تتبع المحدّثون متون الأحاديث التي وصلت إليهم ، وعرضوها علىٰ أصول الشريعة ومقاصدها ، وقاسوها بمقياس كلمه صلى الله عليه وسلم ، وأخضعوها للنقد الذاتي داخلياً وخارجياً ، فكان ثمرة ذٰلك تلك الضوابط والعلامات التي تميز الصحيح من الباطل ، والصدق من الكذب .

أما السند : فلم تقل نظرتهم فيه عن نظرتهم في المتن ؛ لأنه الوسيلة والطريقة التي يتوصل بها إلى المتن ، والوسيلة لها حكم الغاية ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، ومع هٰذه النظرة الفاحصة والدراسة العميقة منهم ، فقد كانت هٰذه العلامات المتعلقة بالسند أقل بكثير من العلامات المتعلقة بالمتن ؛ لأن العلماء حصروا متون الأحاديث حسب ما وصلت إليهم ، وعرضوها علىٰ أصول الشريعة ومقاصدها ، وقاسوها بالمقاييس الدقيقة ، والمعايير الحساسة ، فحصل لهم من كثرة مزاولتهم ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم هيئة نفسانية وملكة قوية ، عرفوا بها ما يجوز وينبغي وما لا يجوز ولا ينبغي أن يكون من كلمه صلى الله عليه وسلم ، فقبلوا ما انضوىٰ تحت لوائها ، وردوا ما تعارض معها ، ووضعوا قواعد ثابتة يمكن بموجبها ـ في بعض الأحيان ـ الحكم على الأحاديث بالقبول أو الرد ، أو الصدق أو الكذب بمجرد النظر إلىٰ متونها من غير تتبع لأسانيدها ، وسأذكر

نماذج منها عند الكلام على الوضع في المتن[1] إن شاء الله تعالىٰ .

أما السند : فقد وضعت له الضوابط الإجمالية ، كما مر معنا ذٰلك عند مبحث : (ما يثبت به الوضع)[2] .

أما الضوابط التفصيلية فتتجلىٰ في مسألتين :

أ ـ الحكم علىٰ أسانيد بأنها أَوْهَى الأسانيد ، وهي وإن لم ينص عليها بالوضع إلا أنها تشتمل علىٰ كثير من الأسانيد الموضوعة ؛ لاشتمالها علىٰ رواة حكم عليهم بالكذب ، وهٰذه الأسانيد منها ما يتصل بصحابي معين ، ومنها ما يتصل بمدينة معينة .

أما ما يتصل بصحابي معين : فقد أشار النقاد إلىٰ جملة أسانيد تُعْزَىٰ إلىٰ بعض الصحابة بأنها لا تصح ولا تثبت عنهم ؛ **من ذٰلك** :

قال الحاكم : (**أوهىٰ أسانيد الصديق رضي الله عنه** : صدقة الدقيقي ، عن فرقد السبخي ، عن مرة الطيب ، عن أبي بكر رضي الله عنه)[3] .

وأوهىٰ أسانيد العمريين رضي الله عنه : محمد بن القاسم بن عمر بن حفص بن عاصم عن أبيه عن جده[4] ، قال الحاكم : (فإن محمداً والقاسم وعبد الله ، لم يحتج بهم)[5] .

وأوهىٰ أسانيد أهل البيت : عمرو بن شمر ، عن جابر الجعفي ، عن الحارث الأعور ، عن علي رضي الله عنه[6] .

---

(١) انظر (١٠/٢) وما بعدها .

(٢) انظر (٣٩٣/١) .

(٣) معرفة علوم الحديث (٥٧) ، تدريب الراوي (١٨٠/١) .

(٤) معرفة علوم الحديث (٥٧) ، تدريب الراوي (١٨٠/١) .

(٥) معرفة علوم الحديث (٥٧) .

(٦) معرفة علوم الحديث (٥٧) ، تدريب الراوي (١٨٠/١) .

قال الحاكم : (سمعت علي بن عمر الحافظ يحكي عن بعض شيوخهم قال : حضر نضلة مجلس أبي همام السكوني ، فقال أبو همام : حدثنا أبي قال : حدثنا عمرو ، عن جابر ، فقام نضلة فقال : أنت وأبوك وعمرو وجابر !! الله الله إن صبرنا ، وخرج من المجلس)[١] .

وأوهى الأسانيد عن ابن مسعود : شريك ، عن أبي فزارة ، عن أبي زيد ، عن ابن مسعود[٢] .

وأوهى الأسانيد عن أبي هريرة : السري بن إسماعيل ، عن داود بن يزيد الأودي ، عن أبيه ، عن أبي هريرة[٣] .

وأوهى الأسانيد عن ابن عباس : محمد بن مروان السدي (الصغير) عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس ، قال ابن حجر : (هٰذه سلسلة الكذب ، لا سلسلة الذهب)[٤] .

وأوهى الأسانيد عن أنس : داود بن المحبر ، عن قحذم ، عن أبيه ، عن أبان بن أبي عياش ، عن أنس[٥] .

وأوهى الأسانيد عن عائشة : الحارث بن شبل ، عن أم النعمان ، عن عائشة رضي الله عنها[٦] .

أما ما يتصل بالمدن : فقال الحاكم أيضاً :

---

(١) معرفة علوم الحديث (٥٦/٥٧) .

(٢) معرفة علوم الحديث (٥٧) ، تدريب الراوي (١/١٨٠) ، قال الحاكم : (إلا أن أبا فزارة راشد بن كيسان كوفي ثقة) .

(٣) معرفة علوم الحديث (٥٧) ، تدريب الراوي (١/١٩٧) .

(٤) تدريب الراوي (١/١٩٨) .

(٥) معرفة علوم الحديث (٥٧) ، تدريب الراوي (١/١٩٧) .

(٦) معرفة علوم الحديث (٥٧) ، تدريب الراوي (١/١٩٧) .

(أوهىٰ أسانيد **المكيين** : عبد الله بن ميمون القداح ، عن شهاب بن خراش ، عن إبراهيم بن يزيد الخوزي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس)[1] .

وأوهىٰ أسانيد **اليمانيين** : حفص بن عمر العدني ، عن الحكم بن أبان ، عن عكرمة ، عن ابن عباس[2] .

وأوهىٰ أسانيد **المصريين** : أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد ، عن أبيه ، عن جده ، عن قرة بن عبد الرحمٰن بن حيويل ، عن كل من روىٰ عنه ، فإنها نسخة كبيرة[3] .

وأوهىٰ أسانيد **الشاميين** : محمد بن قيس المصلوب ، عن عبيد الله بن زجر ، عن علي بن زيد ، عن القاسم ، عن أبي أمامة[4] .

وأوهىٰ أسانيد **الخراسانيين** : عبد الله بن عبد الرحمٰن بن مليحة ، عن نهشل بن سعيد ، عن الضحاك ، عن ابن عباس[5] .

ويلاحظ أن هٰذه الأسانيد ـ وإن نسبت إلى المدن ـ فهي أيضاً تشير إلىٰ أنها مما لا يثبت عن الصحابي الذي عزيت إليه هٰذه وغيرها من الأسانيد التي حكم عليها بالوضع ، أو أنهما أوهىٰ ما روي عن الصحابي ، وعن أهل البلد الذي نسبت إليه .

ب ـ الحكم علىٰ أحاديث أو نسخ لبعض الرواة بأنها موضوعة ، وسيأتي الكلام عليها مفصلاً في فصل النسخ الموضوعة إن شاء الله تعالىٰ[6] .

---

(١) معرفة علوم الحديث (٥٧) ، تدريب الراوي (١/١٩٧) .
(٢) معرفة علوم الحديث (٥٧) ، تدريب الراوي (١/١٩٧) .
(٣) معرفة علوم الحديث (٥٧) ، تدريب الراوي (١/١٩٨) .
(٤) معرفة علوم الحديث (٥٨) ، تدريب الراوي (١/١٩٨) .
(٥) معرفة علوم الحديث (٥٨) ، تدريب الراوي (١/١٩٧) .
(٦) انظر (٢/١١٣) وما بعدها .

هٰذه هي العلامات والضوابط التفصيلية التي يعرف بها الوضع في السند أو كون السند موضوعاً .

❊ ❊ ❊

٥ ـ صور للوضع في السند :

أرىٰ من المناسب ذكر بعض الصور التي يقع فيها الوضع في السند ، وهي عبارة عن علل تتعلق بالسند ، تؤثر على المتن لأن صحته وقبوله ـ أي : المتن ـ متوقف علىٰ صحة الإسناد وقبوله ، وهٰذه العلل تتعلق بالرواة أنفسهم ، أو بطريقة التحمل أو الأداء في الرواية ، فكما يحكم علماء الحديث على المتن ، كذٰلك يحكمون على السند ، وكثيراً ما يطلقون الحكم علىٰ حديث بأنه باطل وكذب أو لا يثبت ، ومتن الحديث قد يكون متواتراً أو مشهوراً صحيحاً مخرجاً في « الصحيحين » أو أحدهما ، وهم يقصدون في هٰذه الحالة سنداً معيناً ، وفي هٰذا يقول السيوطي : (**واعلم** : أنه جرت عادة الحفاظ أنهم يحكمون علىٰ حديث بالبطلان من حيثيةٍ لسند مخصوص ؛ لكون راويه اختلق ذٰلك **السند** لذٰلك المتن ، ويكون المتن معروفاً من وجه آخر ، ويذكرون ذٰلك في ترجمة ذٰلك الراوي يخرجونه به)[١] .

ومن الأحاديث التي حكم عليها النقاد بالوضع والبطلان مع أن متونها صحيحة ثابتة ما ذكره الذهبي في ترجمة موسى بن إبراهيم الدمياطي قال : (قال أبو القاسم ابن عساكر : مجهول ، **قلت** : وخبره باطل عن نافع ، عن ابن عمر)[٢] ، قال الحافظ ابن حجر : (والمتن : « من بدل دينه فاقتلوه » ،

(١) اللآلئ المصنوعة (١/١١٧) .

(٢) ميزان (٤/٣٩٥) ، لسان (٨/١٨٩) .

وليس المتن باطلاً ، وإنما أطلق المصنف ذلك بالنسبة إلى الإسناد)[1] .

قلت : الحديث أخرجه البخاري في « صحيحه » من حديث ابن عباس قال : (حدثنا علي بن عبد الله ، حدثنا سفيان ، عن أيوب ، عن عكرمة ، أن علياً رضي الله عنه حرق قوماً ، فبلغ ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تعذبوا بعذاب الله » ، ولقتلتهم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من بدل دينه فاقتلوه »)[2] .

ورواه من طريق آخر : (حدثنا محمد بن الفضل أبو النعمان ، حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب به)[3] .

ورواه الإمام أحمد في « مسنده » عن ابن عباس من طرق .

فرواه من طريق عفان ، حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب به[4] .

ومن طريق عفان أيضاً قال : حدثنا وهيب ، عن أيوب به[5] .

ومن طريق عبد الصمد ، حدثنا هشام بن أبي عبد الله ، عن قتادة ، عن أنس : (أن علياً أُتي بأناس من الزط يعبدون وثناً فأحرقهم ، فقال ابن عباس : إنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من بدل دينه فاقتلوه »)[6] .

وأخرجه أبو داود قال : (حدثنا أحمد بن حنبل قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، أخبرنا أيوب به)[7] .

---

(١) لسان (١٨٩/٨) .
(٢) خ : (جهاد ، باب لا يعذب بعذاب الله) ، (٧٥/٤) .
(٣) خ : (استتابة ، باب حكم المرتد والمرتدة) ، (١٨/٩ ـ ١٩) .
(٤) حم (٢٨٢/١) .
(٥) حم (٢٨٢/١ ـ ٢٨٣) .
(٦) حم (٣٢٢/١ ـ ٣٢٣) .
(٧) د : (الحدود ، باب الحكم فيمن ارتد) ، (٤٤٠/٢) .

ورواه الترمذي قال : (حدثنا أحمد بن عبدة الضبي البصري ، حدثنا عبد الوهاب الثقفي به)[١] .

ورواه النسائي من طرق إلىٰ أيوب عن عكرمة ، عن ابن عباس[٢] .

ورواه ابن ماجه قال : حدثنا محمد بن الصباغ ، أنبأنا سفيان بن عيينة ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من بدل دينه فاقتلوه »[٣] .

فمتن الحديث ـ كما ترىٰ ـ مخرج في « الصحيح » ، و« السنن » ، من طريق ابن عباس ، إلا أن الحكم على الخبر بالبطلان يتعلق بسند حديث موسى بن إبراهيم الدمياطي ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، دون المتن .

---

(١) ت : (حدود ، باب ما جاء في المرتد) ، ح (١٤٥٨) ، (٥٩/٤) .

(٢) ن : (تحريم ، الحكم في المرتد) ، (٩٦/٧ ـ ٩٧) ، قال النسائي : (أما الطرق التي روى الحديث فيها عن أيوب فهي : أخبرنا عمران بن موسىٰ قال : حدثنا عبد الوارث قال : حدثنا أيوب ، عن عكرمة ، قال : قال ابن عباس : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من بدل دينه فاقتلوه » ، وقال : أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك ، حدثنا أبو هشام قال : حدثنا وهيب قال : حدثنا أيوب به ، وقال : أخبرنا محمود بن غيلان قال : حدثنا محمد بن بكر قال : أنبأنا إسماعيل ، عن معمر ، عن أيوب به ، كما رواه من طريق أخرىٰ عن عكرمة ، قال : أخبرني هلال بن العلاء قال : حدثنا إسماعيل بن عبد الله بن زرارة قال : حدثنا عباد بن العوام قال : حدثنا سعيد ، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من بدل دينه فاقتلوه » .

ورواه عن الحسن مرسلاً ، قال : أخبرنا موسى بن عبد الرحمـٰن قال : حدثنا محمد بن بشر قال : حدثنا سعيد ، عن قتادة ، عن الحسن قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من بدل دينه فاقتلوه » .

قال أبو عبد الرحمـٰن : وهـٰذا أولىٰ بالصواب من حديث عباد .

كما أخرجه عن أنس : أن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من بدل دينه فاقتلوه ») .

(٣) جه : (حدود ، باب المرتد عن دينه) ، ح (٢٥٣٥) ، (٨٤٨/٢) (٢٨٢/١) .

ومنها أيضاً : ما ذكر الذهبي ، قال ـ في ترجمة رزق الله بن الأسود ـ : (قال العقيلي : حديثه منكر ، قلت : لـٰكن المتن صحيح وهو : « الولد للفراش » ، رواه عنه بكر بن محمد)[١] .

قال ابن حجر : (ولفظ العقيلي بعد أن أخرجه من طريق بكر بن محمد عنه ، عن ثابت ، عن أنس رضي الله عنه . . . إلخ : حديثه منكر غير محفوظ ، لم يروه إلا هـٰذا الشيخ)[٢] .

قلت : ومتن الحديث صحيح مشهور مخرج في « الصحيحين » و« مسند أحمد » و« السنن » ، فقد روي الحديث بطرق مختلفة إلى ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة رضي الله عنها في منازعة سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في ابن وليدة زمعة ، وقضاء النبي صلى الله عليه وسلم لعبد بن زمعة بالولد وقوله : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » ، رواه البخاري[٣] ، ومسلم[٤] ، وأبو داود[٥] ، . . . .

(١) ميزان (٤٦/٢) ، لسان (٤٦٩/٣) .
(٢) لسان (٤٦٩/٣) ، والذي في « الضعفاء » للعقيلي قال : (رزق الله بن الأسود القرشي ، عن ثابت : حديثه منكر غير محفوظ ، بصري) ، ثم ساق الحديث بسنده إلىٰ بكر بن محمد قال : (حدثنا رزق الله بن الأسود القرشي قال : حدثنا ثابت ، عن أنس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الولد للفراش ، وللعاهر الحجر » ، لا يحفظ عن ثابت إلا عن هـٰذا الشيخ ، والحديث قد رواه عن النبي عليه السلام جماعة من أصحابه بأسانيد جياد) ، الضعفاء (٦٧/٢) .
(٣) أخرجه في : (البيوع ، باب تفسير المشتبهات) (٧٠/٣) ، و(باب شراء المملوك من الحربي وهبته وعتقه) ، (١٠٦/٣) ، (الوصايا ، باب قول الموصي لوصيه : تعاهد ولدي ، وما يجوز للموصىٰ من الدعوىٰ) ، (٤/٤) ، (المغازي ، باب مقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة زمن الفتح) ، (١٩٢/٥) ، (الفرائض ، باب الولد للفراش) ، (١٩١/٨) ، (باب من ادعىٰ أخاً أو ابن أخ) ، (٩٤/٨) ، (الحدود والمحاربين) ، (٢٠٥/٨) ، (الأحكام ، باب من قضي له بحق أخيه فلا يأخذه) ، (٩٠/٩) ، (الخصومة ، باب دعوى الوصي للميت) ، (١٦١/٣) .
(٤) م : (الرضاع ، باب الولد للفراش وتوقي الشبهة) ، ح (١٤٥٧) ، (١٠٨٠/٣) .
(٥) د : (الطلاق ، باب الولد للفراش) ، (٥٢٨/١ ـ ٥٢٩) .

والنسائي [١] ، وابن ماجه [٢] ، والدارمي [٣] ، وأحمد [٤] .

كما روي الحديث من طريق عمر رضي الله عنه ، رواه أحمد في « مسنده » [٥] ، وابن ماجه [٦] .

ومن حديث عثمان رضي الله عنه : رواه أحمد في « مسنده » [٧] ، وأبو داود في « سننه » [٨] .

ومن حديث علي رضي الله عنه : أخرجه أحمد في « مسنده » [٩] .

ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : رواه أحمد [١٠] ، وأبو داود [١١] .

ومن حديث أبي هريرة : رواه البخاري [١٢] ، ومسلم [١٣] ، والترمذي [١٤] ، والنسائي [١٥] ، وابن ماجه [١٦] ، والدارمي [١٧] ، وأحمد [١٨] .

---

(١) ن : (الطلاق ، باب إلحاق الولد بالفراش) ، (١٤٨/٦) ، (باب فراش الأمة) ، (١٤٩/٦) .
(٢) جه : (النكاح ، باب الولد للفراش وللعاهر الحجر) ، ح (٢٠٠٤) ، (٦٤٦/١) .
(٣) دي : (النكاح ، باب الولد للفراش) ، (١٥٢/٢ ـ ١٥٣) .
(٤) حم : (٣٧/٦ ، ١٢٩ ، ٢٠٠ ، ٢٢٦ ، ٢٣٧) .
(٥) حم (٢٥/١) .
(٦) جه : (النكاح ، باب الولد للفراش) ، ح (٢٠٠٥) .
(٧) حم (٥٦/١ ، ٦٥ ، ٦٩) .
(٨) د : (الطلاق ، باب الولد للفراش) ، (٥٢٩/١) .
(٩) حم (١٠٤/١) .
(١٠) حم (١٧٩/٢ ، ٢٠٧) .
(١١) د : (الطلاق ، باب الولد للفراش) ، (٥٢٨/١) .
(١٢) خ : (فرائض ، باب الولد للفراش) ، (١٩١/٨) ، (حدود ومحاربين) ، (٢٠٥/٨) .
(١٣) م : (الرضاع ، باب الولد للفراش وتوقي الشبهة) ، ح (١٤٥٨) ، (١٨٠١/٣) .
(١٤) ت : (الرضاع ، باب ما جاء أن الولد للفراش) ، ح (١١٥٧) ، (٤٥٤/٣) .
(١٥) ن : (الطلاق ، باب إلحاق الولد بالفراش إذا لم ينفه صاحب الفراش) ، (١٤٨/٦) .
(١٦) جه : (النكاح ، باب الولد للفراش وللعاهر الحجر) ، رقم (٢٠٠٦) .
(١٧) دي : (النكاح ، باب الولد للفراش) ، (١٥٢/٢ ـ ١٥٣) .
(١٨) حم (٢٣٩/٢ ، ٢٨٠ ، ٣٨٦ ، ٤٦٦ ، ٤٧٥ ، ٤٩٢) .

ومن حديث عمرو بن خارجة : رواه الترمذي[1] ، وابن ماجه[2] ، وأحمد[3] .

وكذلك من حديث أبي أمامة الباهلي : رواه ابن ماجه[4] ، وأحمد[5] .

ومن حديث عبادة بن الصامت ، رواه أحمد أيضاً[6] .

ومن حديث عبد الله بن الزبير ، رواه النسائي[7] .

وكل هذه الطرق غير الطريق التي تكلم عنها العقيلي ـ كما نقله الذهبي ـ مع أن المتن واحد ، فدل ذلك على أن الحكم متعلق بالسند دون المتن ، والله أعلم .

وهذا الحكم يرد كثيراً في كلام النقاد من أهل الجرح والتعديل ، ولذا تعقب الحافظ ابن حجر كلام الذهبي بقوله : (واستدراك الذهبي المذكور يلزمه في أحاديث لا تحصى في كتابه هذا ؛ فإنهم يضعفون الرجل برواية تتعلق بالإسناد دون المتن ، إما أن يكون مقلوباً أو مركباً ، أو نحو ذلك مما يدل على ضعف الراوي أو سوء حفظه)[8] .

وإطلاق الوضع على السند هو إطلاق خاص ينفرد بمعرفته المشتغلون بعلوم الحديث ؛ لاختلافه عن المفهوم العام المتبادر عند الإطلاق .

ومن المسائل التي تدخل ضمن إطار الوضع في السند : سرقة الإسناد

---

(١) ت : (الوصايا ، باب ما جاء لزوجة الوارث) ، ح (٢١٥١) .
(٢) جه : (النكاح ، باب الولد للفراش) ، ح (٢٧١٢) .
(٣) حم (٤/١٨٦ ـ ١٨٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩) .
(٤) جه : (النكاح ، باب الولد للفراش) ، ح (٢٧١٢) .
(٥) حم (٥/٢٦٧) .
(٦) حم (٥/٣٢٦) .
(٧) ن : (الطلاق ، باب إلحاق الولد بالفراش) ، (٦/١٤٨ ـ ١٤٩) .
(٨) لسان الميزان (٣/٤٦٩) .

وقلب الإسناد ، وتركيب الإسناد ، بالإضافة إلىٰ مصطلحات أخرىٰ معروفة لدى المشتغلين بهٰذا الفن سأتناولها في هٰذا المبحث بإيجاز فأقول :

أولاً : سرقة الإسناد :

وهو أن يعمد الراوي إلىٰ حديث أو أحاديث معروفة براوٍ تفرد بها عن شيخٍ ، فيدعي راوٍ آخر مشاركته في روايتها عن ذٰلك الشيخ ؛ إما مباشرة أو بواسطة ، وغالباً ما تكون سرقة الإسناد في الأحاديث الضعيفة أو المنكرة أو الموضوعة .

ويقصد السارق بعمله هٰذا متابعة الراوي المتفرد وتقوية حديثه ، إلا أن جهابذة النقد حالوا بينه وبين غايته ، وكشفوا عن سرقته ، فلم تزد متابعته الحديث إلا نكارة ، ولا تعزيز روايته للحديث إلا ضعفاً ، ولذا فهم يحكمون على الرواية المسروقة بالوضع والكذب ، ويعدونها من الموضوعات ، وقد ضَمَّن جماعة منهم تلك الأحاديث كتب الموضوعات ، وهم يقصدون بذٰلك الحكم عليها من جهة السند بصرف النظر عن المتن ، وتعرف سرقة الراوي بأحد الطرق التي سبق ذكرها عند الكلام علىٰ مبحث : (ما يثبت به الوضع)[١] .

ومن الأحاديث التي حُكِم عليها بأن بعض رواتها سَرَقَهَا : ما رواه أشعث بن سعيد أبو الربيع السمان ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نبات الشعر في الأنف أمان من الجذام »[٢] .

---

(١) انظر (١/١٩٩) ، الفصل الأول ، مبحث : (علىٰ من يطلق المحدثون وصف الكذب ؟) .

(٢) الحديث رواه ابن عدي في « الكامل » (١/٣٧٧) ، وابن حبان في « المجروحين » (١/١٦٣) .

فقد تفرد بهٰذه الرواية أبو الربيع السمان عن هشام بن عروة ، وقد عرف الحديث واشتهر به [١] .

وقد سرقه منه جماعة فرووه عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، قال ابن عدي : (وهٰذا الحديث قد سرقه من أبي الربيع السمان جماعة من الضعفاء ؛ منهم : نعيم بن مورع ، ويعقوب بن الوليد الأودي ، ويحيى بن هاشم الغساني وغيرهم) [٢] .

وكذٰلك حديث أنس : « تفترق أمتي علىٰ سبعين ـ أو إحدىٰ وسبعين ـ فرقة ، كلهم في الجنة إلا فرقة واحدة » ، قالوا : يا رسول الله من هم ؟ قال : « الزنادقة ؛ وهم القدرية » .

فقد رواه الأبرد بن الأشرس ، عن يحيى بن سعيد ، عن أنس [٣] .

---

(١) قال ابن عدي : (حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ، حدثنا كامل بن طلحة وشيبان ، وأخبرنا محمد بن يحيى العمي البصري ، وحدثنا عبد الله بن معاوية قالوا : حدثنا أبو الربيع السمان ، حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نبات الشعر في الأنف أمان من الجذام » ، وقد رواه عن جماعة من الكبار منهم يحيى بن حسان . حدثنا الحسين بن بندار بن سعد ـ أنا سألته في سنة نيف وتسعين ـ حدثنا يونس بن عبد الأعلىٰ ، حدثنا يحيى بن حسان ، عن أشعث ، عن هشام بن عروة . . .) فذكر الحديث ، الكامل (٣٧٧/١) . وقال ابن حبان : (حدثنا أبو يعلىٰ ، حدثنا سعيد بن أبي الربيع ، عن أبيه ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « نبات الشعر في الأنف أمان من الجذام ») ، مجروحين (١٧٢/١) بتصرف .

(٢) الكامل (٣٧٧/١) ، الموضوعات (١٧١/١) ، اللآلىء (١٢٣/١) .

(٣) أخرجه العقيلي عنه قال : (حدثنا محمد بن مروان القرشي ، حدثنا محمد بن عبادة الواسطي ، قال : حدثنا موسى بن إسماعيل ، قال : حدثنا معاذ بن ياسين الزيات ، قال : حدثنا الأبرد بن الأشرس به) انظر « الموضوعات » (٢٦٧/١) ، و« اللآلىء » (٥٤٨/١) .
ورواه أيضاً ابن عدي من طريق علي بن أحمد الحواري قال : (حدثنا موسى بن إسماعيل ، حدثنا خلف بن ياسين ، حدثنا أبرد بن أشرس ، عن يحيى بن سعيد ، عن أنس به) ، اللآلىء (٢٤٨/١ ـ ٢٤٩) .

وقد سرقه منه ياسين بن معاذ الزيات ، عن سعد بن سعيد أخي يحيىٰ بن سعيد ، عن أنس[(١)] .

كما سرقه منه عثمان بن عفان القرشي ، فرواه عن حفص بن عمر الأيلي ، عن مسعر ، عن سعد بن سعيد به[(٢)] .

فالحديث معروف بالأبرد بن الأشرس ، وقد تفرد به عن يحيى بن سعيد ، فسرقه كلٌّ من : ياسين بن معاذ الزيات ـ وقد اضطرب في روايته ـ فتارة رواه عن يحيى بن سعيد على الجادة ، وتارة قلبه فرواه عن سعد بن سعيد .

وعثمان بن عفان القرشي فقد سرقه وقلبه أيضاً ، فرواه عن سعد بن سعيد .

وكذٰلك حديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما في الجنة شجرة إلا مكتوب علىٰ كل ورقة منها محمد رسول الله ، أبو بكر الصديق ، عمر الفاروق ، عثمان ذو النورين » .

فقد تفرد بهٰذا الحديث علي بن جميل الرقي ، عن جرير بن عبد الحميد ، عن ليث ، عن مجاهد ، عن ابن عباس[(٣)] .

---

(١) وقد روىٰ حديثه العقيلي قال : (حدثنا الحسن بن علي بن خالد الليثي ، حدثنا نعيم بن حماد ، حدثنا يحيى بن اليمان ، عن ياسين الزيات ، عن سعد بن سعيد أخي يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن أنس قال : قال رسول الله : . . .) الحديث . انظر « الموضوعات » (٢٦٧/١) ، و« اللآلىء » (٢٤٨/١) .

وقد رواه الحسن بن عرفة ، عن ياسين بن معاذ الزيات ، إلا أنه اضطرب في إسناده فرواه تارة عن يحيى بن سعيد ، وتارة عن سعد بن سعيد عن أنس به . انظر « اللآلىء » (٢٤٨/١ ـ ٢٤٩) .

(٢) الحديث رواه الدارقطني قال : (حدثنا أبو بكر محمد بن عثمان الصيدلاني قال : حدثنا أحمد بن داود السجستاني ، حدثنا عثمان بن عفان القرشي . . .) الحديث . انظر « الموضوعات » (٢٦٧/١) ، و« اللآلىء » (٢٤٨/١) .

(٣) الحديث رواه الطبراني قال : (حدثنا سعيد بن عبد ربه الصفار البغدادي ، حدثنا علي بن ←

وقد سرقه منه معروف بن أبي معروف ، فحدث به عن جرير[1] .

وكذٰلك سرقه من علي بن جميل : عبد العزيز بن عمرو الخراساني ، فرواه عن جرير ، عن ليث به[2] .

فنرىٰ من الأمثلة السابقة أن الحديث ينفرد به الراوي بروايته عن شيخ ، فيأتي رواة آخرون ويسطون على الحديث ، فيروونه عن الشيخ بإسناده ، فيحكم على الإسناد المسروق بالوضع ، وعلى الرواة السارقين بأنهم كذابون وضاعون .

ثانياً : قلب الإسناد :

سبق الكلام عند تعريف الحديث المقلوب عن أن القلب يكون في

جميل الرقي ، حدثنا جرير بن عبد الحميد ، عن ليث ، عن مجاهد ، عن ابن عباس مرفوعاً : « ما في الجنة شجرة إلا مكتوب علىٰ كل ورقة منها : لا إلـٰه إلا الله محمد رسول الله ، أبو بكر الصديق ، عمر الفاروق ، وعثمان ذو النورين » ، حدثنا علي بن جميل الرقي ، عن جرير بن عبد الحميد به) انظر « المجروحين » (١١٦/٢) .

ورواه الخطيب بإسناده إلىٰ أحمد بن محمد القاضي البوراني قال : (حدثنا الاحتياطي ، حدثنا علي بن جميل ، عن جرير به) ، تاريخ بغداد (١٣١/٦) .

ورواه أبو نعيم قال : (حدثنا القاضي أبو أحمد محمد ، حدثنا أحمد بن الحسن بن عبد الملك ، حدثنا علي بن جميل به) انظر « اللآلىء » (٣١٩/١) .

(١) روىٰ حديثه ابن عدي قال : (حدثنا أحمد بن عامر البرقعيدي ، حدثني معروف البلخي بدمشق ، حدثنا جرير ، عن ليث ، عن مجاهد ، عن ابن عباس به) انظر « ميزان » (٣٥٦/٤) ، و« لسان » (١٠٨/٨) ، زاد ابن حجر : (قال ابن عدي : معروف هـٰذا غير معروف ، ولعلَّه سرقه من علي بن جميل الرقي) ، وانظر « اللآلىء » (١٠٨/٨) ، وقال : (قال ابن عدي : معروف هـٰذا غير معروف ، ولعله سرقه من علي بن جميل) .

(٢) وقد روىٰ حديثه إسحاق بن إبراهيم الختلي في « الديباج » قال : (حدثني القاسم بن علي الكوفي ، قال حدثنا عبد العزيز بن عمرو الخراساني ، عن جرير فذكره) انظر « الموضوعات » (٣٣٧/١) ، و« اللآلىء » (٣١٩/١) .

المتن ويكون في السند ، وأن قلب الإسناد قد يكون بتقديم أو تأخير في اسم الراوي ، وقد يكون بتغيير أو تبديل في الإسناد كله أو بعضه (١) .

وقد عرف القلب في الإسناد بما يلي : أن يكون الحديث مشهوراً براوٍ ، فيأتي راوٍ آخر فيبدل الراوي المشهور في الرواية بآخر من طبقته لم تعرف عنه تلك الرواية ، أو أن يعمد الراوي إلىٰ إسناد متن معروف فيبدله بإسناد آخر .

وهـٰذا العمل يعدُّه المحدثون كذباً ووضعاً إذا تعمد الراوي فعله ، ويحكمون على الحديث بالوضع لسببه ، ولذا تضمنت كتب الموضوعات مجموعة من الأحاديث المقلوبة الإسناد مع أن متونها تثبت من طرق أخرىٰ ، وهي مخرجة في كتب الصحاح أو السنن أو المسانيد .

ومن الأحاديث التي وُسمت بالوضع لوقوع القلب في إسنادها :

حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلاً في تهمة .

رواه إبراهيم بن زكريا الواسطي ، عن أبي بكر بن عياش ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن أنس بن مالك (٢) .

أورده ابن طاهر المقدسي في « تذكرة الموضوعات » وقال : (فيه إبراهيم بن زكريا الواسطي ، وهو متروك الحديث ، وليس هـٰذا من حديث أنس ولا يحيىٰ ، وإنما المعروف من رواية بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده ، انفرد بها معمر) (٣) .

---

(١) انظر (١/٢١٦) وما بعدها .

(٢) وقد ذكر روايته هـٰذه ابن حبان في « المجروحين » (١/١٠٢) ، ونقل ابن حجر أن العقيلي أورده في « الضعفاء » . انظر « لسان » (١/٦٠) .

(٣) تذكرة الموضوعات (٩٨) .

قلت : وحديث بهز أخرجه أبو داود[1] ، والترمذي[2] ، والنسائي[3] بأسانيدهم إلىٰ معمر ، عن بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس رجلاً في تهمة . . . الحديث ، فقلبه إبراهيم بن زكريا الواسطي علىٰ أبي بكر بن عياش ، عن يحيى بن سعيد ، عن أنس .

وكذٰلك حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى العصر خمساً ، فسجد سجدتي السهو وهو جالس .

رواه سعيد بن بشير عن منصور ، عن الحكم بن عتيبة ، عن الحسن العرني ، عن ابن عباس[4] .

وأورده المقدسي أيضاً في « تذكرة الموضوعات » وقال : (رواه سعيد بن بشير ، عن منصور ، عن الحكم بن عتيبة ، عن الحسن العرني ، وهٰذا إسناد مقلوب ، وإنما رواه الحكم عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله هٰكذا)[5] .

---

(١) د : (الأقضية ، باب في الحبس في الدين وغيره) ، وقد رواه عن إبراهيم بن موسى الرازي قال : أخبرنا عبد الرزاق عن معمر به ، (٢٨٢/٢) .

(٢) ت : (الديات ، باب ما جاء في الحبس في التهمة) ، ح (٩٤١٧) ، وقد رواه عن علي بن سعيد الكندي ، حدثنا ابن المبارك ، عن معمر به ، (٢٨/٤) .

(٣) ن : (قطع السارق ، باب امتحان السارق بالضرب والحبس) ، (٥٩/٨ ـ ٦٠) ، وقد رواه عن عبد الرحمٰن بن محمد بن سلام ، حدثنا أبو أسامة ، أخبرني ابن المبارك ، عن معمر به ، ورواه أيضاً عن علي بن سعيد بن مسروق ، عن ابن المبارك .

(٤) وقد روىٰ حديثه ابن حبان قال : (وقد روىٰ ـ أي : سعيد ـ عن منصور ، عن الحكم بن عتيبة ، عن الحسن العرني ، عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى العصر خمساً ، فسجد سجدتي السهو وهو جالس . حدثناه ابن مكرم ، حدثنا إبراهيم بن هانئ ، حدثنا محمد بن بكار ، حدثنا سعيد بن منصور ، وهٰذا إسناد مقلوب ، إنما هو الحكم عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله ، هٰكذا رواه أصحاب الحكم ، مجروحين (٣١٩/١) .

(٥) تذكرة الموضوعات (١٠٠) .

وحديث ابن مسعود أخرجه البخاري[1] ، ومسلم[2] ، والترمذي[3] ، والنسائي[4] بأسانيد مختلفة إلى الحكم عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعود . . . الحديث .

وكما يقع القلب في كامل السند يقع في جزئه ، ويحكم عليه بما يحكم على القلب في السند كله .

ومما وقع القلب في بعض سنده وحكم عليه بالوضع حديث : « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » .

فقد قلبه طاهر بن الفضل الحلي علىٰ سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً . . . » الحديث[5] .

وأورده ابن طاهر المقدسي في « تذكرة الموضوعات » قال : (قد صح من حديث حميد الطويل عن أنس ، وطاهر هـٰذا جعله عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن أنس)[6] .

والحديث من طريق حميد أخرجه الترمذي[7] ، وأحمد[8] .

---

(١) خ : (الصلاة ، باب ما جاء في القبلة ومن لا يرى الإعادة علىٰ من سها فصلىٰ إلىٰ غير القبلة) ، (١١١/١) ، (السهو ، باب إذا صلىٰ خمساً) ، (٨٥/٢) .

(٢) م : (المساجد ومواضع الصلاة ، باب السهو في الصلاة والسجود له) ، ح (٩١) .

(٣) ت : (الصلاة ، باب ما جاء في سجود السهو بعد السلام والكلام) ، ح (٣٩٢) ، (٢٣٨/٢) .

(٤) ن : (السهو ، باب ما يفعل من صلىٰ خمساً) ، (٢٦/٣ ـ ٢٧) .

(٥) الحديث رواه ابن حبان في ترجمة طاهر بن الفضل . انظر « المجروحين » (٩/٢) .

(٦) تذكرة الموضوعات (١٤٢) .

(٧) ت : (الفتن ، باب) ، ح (٢٢٥٥) ، (٥٢٣/٤) .

(٨) حم (٢٠١/٣) .

والحديث معروف من طريق حميد الطويل عن أنس ، فقلب طاهر بن الفضل بعض إسناده ، وجعله عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن أنس [1] .

وكذلك حديث : « الأرواح جنودٌ مجندة ، فما تعارف منها ائتلف ، وما تنافر منها اختلف » .

قلبه علي بن سليمان بن شهريار الرقي على محمد بن عبد الله الأنصاري ، عن أم عوف ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة قال : « الأرواح جنود مجندة ، فما تعارف منها ائتلف ، وما تناكر منها اختلف » [2] .

وأورده ابن طاهر المقدسي في « تذكرته » وقال : (فيه علي بن سعيد بن شهريار قلبه ، والمتن صحيح) [3] .

قلت : الحديث معروف من طريق عبد العزيز بن محمد ، عن سهل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة [4] .

ومن طريق جعفر بن برقان ، عن يزيد بن الأصم ، عن أبي هريرة [5] .

فحكم المقدسي عليه بالوضع وإيراده في « تذكرته » إنما يعني بذلك

---

(١) وقد رواه أيضاً عن أنس : عبيد الله بن أبي بكر بن أنس ، عن أنس ؛ أخرجه : خ : (الإكراه ، باب يمين الرجل لصاحبه أنه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه ، وكذلك كل مكره يخاف ؛ فإنه يذب عنه المظالم) ، (٩/٢٨ ـ ٢٩) ، حم (٣/٩٩) ، ولم يعرف هذا الحديث من رواية الزهري عن أنس .

(٢) أورده ابن حبان في ترجمة علي بن سليمان المذكور ، وقال بعد ذكر الحديث : (حدثناه أبو قريش محمد بن جمعة القهستاني) .

(٣) تذكرة الموضوعات (١٥٩) .

(٤) الحديث أخرجه : م : (البر والصلة والآداب ، باب الأرواح جنود مجندة) ، ح (٢٦٣٨) .

(٥) أخرجه : م أيضاً : (البر والصلة والآداب ، باب الأرواح جنود مجندة) ، ح (٢٦٣٨) ، د : (الأدب ، باب من يؤمن أن يجالس) ، (٢/٥٥٩) .

السند دون المتن ، كما صرح بقوله : (والمتن صحيح) .

إلىٰ غير ذٰلك من الأحاديث التي حُكِم عليها بالوضع ؛ لوقوع القلب في بعض أسانيدها مع ورود متونها من طرق أخرىٰ ثابتة .

وقد صرح البرهان الحلبي : بأن تعمُّدَ القلب وضعٌ ، فقال في ترجمة عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي الفقيه : (قال ابن الجوزي : قال أبو سعيد الرواس يتهم بوضع الحديث ، وقال أحمد السليماني : كان يضع هـٰذا الإسناد علىٰ هـٰذا المتن ، وهـٰذا المتن علىٰ هـٰذا الإسناد ، وهـٰذا ضرب من الوضع)[1] .

وقال أيضاً في ترجمة عبد الرحمـٰن بن يزيد بن تميم الدمشقي : (وضعفه أحمد أيضاً فقال : قلب أحاديث شهر بن حوشب فجعلها من حديث الزهري ، **واعلم** : أن القلب عامداً : وضعٌ ـ كما تقدم أنه ضرب من الوضع ـ غير أنه أَخَفُّ ، وإن عمل هـٰذا تغفلاً لم يكن حجة)[2] .

وقال الجزائري : (وجعلوا القلب في الإسناد قسمين : أحدهما : أن يكون الحديث مشهوراً براوٍ فيجعل مكانه راوٍ آخر في طبقته ليصير بذٰلك غريباً مرغوباً فيه . . . ويقال : إن فاعل ذٰلك هو الذي يطلق عليه أنه يسرق الحديث ، وربما قيل في الحديث نفسه أنه مسروق ، وإطلاق السرقة في ذٰلك لا يظهر إلا فيما إذا كان الراوي المبدَّل به منفرداً به ، وحينئذ لا يستغرب أن يقال : إن المبدِّل قد سرق منه)[3] .

قلت : المشهور فيما ذكره الجزائري هو قلب الإسناد وهو غير السرقة ،

---

(١) الكشف الحثيث (١٥٩) .

(٢) الكشف الحثيث (١٦٦) .

(٣) توجيه النظر (٢٥٤) .

لـكن بعض المحدثين لا يرىٰ فرقاً بين السرقة والقلب ، فيطلق كلّاً منهما على الآخر ، كما فعل الجزائري ، والله أعلم .

ثالثاً : تركيب الإسناد :

أما تركيب الإسناد : فيطلق عندهم علىٰ كل وضعٍ للإسناد ، وبينه وبين سرقة الإسناد وقلب الإسناد عموم وخصوص مطلق ، فكل سرقة أو قلب للإسناد تركيب وليس العكس .

قال ابن طاهر المقدسي ـ في حديث : نظر إلىٰ رجل لا يقيم صلبه في الركوع . . . الحديث ـ : (فيه أحمد بن محمد الأنصاري ركَّبَه ، والمتن صحيح)[1] .

قلت : إنما عني قلب الإسناد[2] .

قال الخطيب : (وقد حدثني محمد بن علي الصوري قال : سمعت عبد الغني بن سعيد الحافظ يقول : قال لنا أبو الحسن علي بن عمر ـ أي : الدارقطني ـ : كتاب العقل وضعه أربعة ، أولهم ميسرة بن عبد ربه ، ثم سرقه منه داود بن المحبر فركَّبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة ، وسرقه عبد العزيز بن

---

(١) تذكرة الموضوعات (٣٦٨) .

(٢) كلام المقدسي مأخوذ من كلام ابن حبان ، فقد ترجم لأحمد بن محمد الأنصاري في كتابه « المجروحين » فقال : (يأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به ، روىٰ عن عبد الأعلى بن عبد الأعلىٰ ، عن هشام بن حسان ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر قال : نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلىٰ رجل لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ، فلما قضىٰ صلاته قال : « ارجع فصَلِّ فإنك لم تُصَلِّ » ، وبإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مثل الصلوات الخمس كمثل نهر جار ») ، ثم قال ابن حبان : (جميعاً باطلان ، لم يروهما جابر ولا عمرو بن دينار ، ومتناهما صحيحان من طريق غير هـٰذين الطريقين ، وإسنادهما مقلوبان ، ليس هـٰذا من حديث هشام بن حسان ، ولا من حديث عمرو بن دينار) ، مجروحين (١٤١/١) .

أبي رجاء فركَّبه بأسانيد أخر ، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي فأتىٰ بأسانيد أُخَر ، أو كما قال الدارقطني)[1] .

وقال الخطيب في حديث أنس يرفعه : « يقول الله تعالىٰ : يا ابن آدم ؛ أنا بُدُّكَ اللازم ، فاعمل لِبُدِّكَ ، كل الناس لك منهم بُدٌّ ، وليس لك مني بُدٌّ »[2] .

قال الخطيب : (هٰذا الحديث موضوع المتن ، مركب علىٰ هٰذا الإسناد ، ورجاله مشهورون معروفون بالصدق إلا ابن الجارود فإنه كذاب ، ولم نكتبه إلا من حديثه)[3] .

فالمراد بقوله : (مركب علىٰ هٰذا الإسناد) أي : موضوع الإسناد مختلقه .

ومن صور تركيب الإسناد :

١ ـ اختلاق الإسناد ، وممن عرف به :

أ ـ عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن زبر القاص :

قال الدارقطني : (دخلت علىٰ أبي محمد بن زبر ـ وأنا إذ ذاك حدث ـ وبين يديه كاتب له ، وهو يملي عليه الحديث من جزء ، والمتن من آخر ، وظن أني لا أتنبه علىٰ هٰذا)[4] .

---

(١) تاريخ بغداد (٣٢٨/٩) .

(٢) رواه الخطيب قال : (حدثنا الحسن بن أبي طالب ، حدثنا أبو عمر محمد بن الحسين البسطامي ، حدثنا أحمد بن عبد الرحمٰن بن الجارود ، حدثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي ، وعثمان بن خرَّزاذ الأنطاكي وعباس بن محمد الدوري قالوا : حدثنا عفان بن مسلم ، حدثنا شعبة ، عن أبي التياح ، عن أنس مرفوعاً) ، اللآلىء (٣٢١/٢) .

(٣) اللآلىء (٣٢١/٢) .

(٤) لسان (٤٢٦/٤) .

ب ـ علي بن هلال الأحمسي :

رویٰ عن شريك ، عن الأعمش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر حديثاً طويلاً ركيك الألفاظ ، فيه : (أن النبي صلى الله عليه وسلم وعلياً ينصب لهما منبرٌ فيه ألف مرقاة ، فيصعد النبي صلى الله عليه وسلم علىٰ أعلاها مرقاة ، ويصعد علي دونه بمرقاة ، فلا يزالان يسألان الله تعالىٰ حتىٰ يأذن لعلي فيكون معه . . .) الحديث .

قال ابن حجر : (فهٰذا المتن مركب علىٰ هٰذا الإسناد ، ولا يحتمل شريك هٰذا ، ولا أحد من رجاله ، فالآفة : علي بن هلال فيما أرىٰ)[1] .

ج ـ محمد بن عبد الواحد بن الفرج الأصبهاني :

رویٰ حديث معاذ قال : (دخلت يوماً على النبي صلى الله عليه وسلم ـ وقد فات وقت الصلاة ـ فجاء أبو بكر ، فذكر قصة أنه أنبه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ؛ أشرقت الشمس وفات وقت الصلاة ، فقام وهمّ أن يغتسل ويتوضأ للصلاة ، فجاء جبريل فقال : لا تغتسل ، وتيمم وصلِّ ، فإنه جائز)[2] .

قال الجوزقاني : (هٰذا حديث موضوع وهو مركَّب علىٰ هٰذا الإسناد ، ورواته برآء منه ، قال : وسمعت أبا الفتح ابن نصر بن ماجه الأصبهاني

---

(١) لسان (٦/٣٦) .

(٢) وقد رواه محمد بن عبد الواحد بن الفرج الأصبهاني ، عن عبد الكريم بن محمد بن أحمد بن حمدان ، أنا عبد الله بن عمر الجوهري ، أنا أحمد بن أفلح ، أنا قتات بن حفص ، حدثنا صالح بن عبد الله الترمذي ، حدثنا محمد بن الحسن البصري ، عن خصيف بن جحدر ، عن النعمان بن نعيم ، عن عبد الرحمٰن بن تميم ، عن معاذ قال : دخلت يوماً على النبي صلى الله عليه وسلم . . . الحديث .

يقول : لما وضع محمد الجوهري حديث معاذ في التيمم ورواه ؛ أنكر عليه أهل العلم ، فبلغ ذٰلك محمد بن عبد الواحد بن الفرج ، فدخل البيت ووضع هٰذا الحديث وركَّبه علىٰ هٰذا الإسناد ، وكتبه علىٰ ظهر جزء ، فأخرجه ورواه قوة وعوناً لمحمد الجوهري ، فأنكروا عليه أشد الإنكار ، وصنف يحيى بن منده جزءاً في رده وكيفية وضعه وبيان اسم واضعه)[1] ، وقد سبق ذكر ذٰلك .

٢ ـ تسوية الإسناد ؛ وممن عرف بذٰلك :

ـ غياث بن إبراهيم النخعي :

قال صالح جزرة : (كان يضع الحديث ، وروي عن غياث قال : كان يكون الحديث الحسن عند الشيخ الذي لا يجوز حديثه ، فآتي بالشيخ إلى الأعمش فيسمع الحديث ، فأرويه عن الأعمش ، وأطرح الشيخ)[2] .

٣ ـ وصل الإسناد :

وذٰلك أن يعمد الراوي إلى الأحاديث المنقطعة فيوصل أسانيدها ، وهٰذا العمل يعد وضعاً ، يحكم علىٰ فاعله بالكذب ، **وممن كذِّب بهٰذا الفعل :**

ـ خالد بن القاسم أبو الهيثم المدائني :

قال إسحاق بن راهويه : (كان كذاباً) ، وقال ابن أبي حاتم : (سئل أبو زرعة عن خالد بن القاسم المدائني فقال : هو كذاب ، كان يُحْدِث الكتب ، عن الليث ، عن الزهري ، فكل ما كان الزهري عن أبي هريرة جعله عن أبي

---

(١) لسان (٣٢١/٧) .

(٢) لسان (٣١١/٦) .

سلمة عن أبي هريرة ، وكل ما كان عن الزهري عن عائشة جعله عن عروة عن عائشة متصلاً)[1] .

وقال مؤمل بن إهاب : (سمعت يحيى بن حسان يقول : خالد المدائني يلزق أحاديث الليث إذا كان عن الزهري عن ابن عمر ، أدخل سالماً ، وإذا كان عن الزهري عن عائشة أدخل عروة ، فقلت له : اتق الله ؛ قال : ويجيء أحد يعرف هٰذا ؟)[2] .

وقال النسائي : (متروك الحديث) ، وقال الساجي : (أجمع أهل الحديث علىٰ ترك حديثه ، كان يعمد إلى الحديث المنقطع فيسنده)[3] .

كل هٰذه الصور وغيرها يطلق عليها علماء الجرح والتعديل تركيب الإسناد .

رابعاً : وجود الكذاب في سند الحديث :

ومن الصور التي يحكم فيها على الحديث بالوضع ـ باعتبار سنده ، بصرف النظر عن متنه ـ : أن يكون في سند الحديث راوٍ كذاب ، فيطلق على الطريق التي فيها الراوي الكذاب بأنها موضوعة ، وعلى الحديث بأنه موضوع ، علماً بأنه ورد من طرق أخرىٰ من غير هٰذا الكذاب ، فإطلاقهم الوضع على الحديث إنما يقصدون به السند الذي فيه الكذاب دون غيره .

فمن ذٰلك : ما أورد ابن طاهر المقدسي في « تذكرته » حديث : « ساقي

(١) الجرح (١/٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٢٦٧) .
(٢) ميزان (١/٥٨٨) ، لسان (٣/٣٣٣) ، الكشف الحثيث (٨١) ، وقال : (وهٰذا يقتضي الوضع) .
(٣) لسان (٣/٣٣٣) .

القوم آخرهم شرباً » قال : (فيه أحمد بن محمد بن الفضل ، كان يضع ، وكان كذاباً ، وقد روي من وجه صحيح)[١] .

قلت : الحديث صحيح من غير طريق أحمد بن محمد بن الفضل هٰذا ، فقد أخرج مسلم[٢] ، وابن ماجه[٣] ، وأحمد[٤] ، والدارمي[٥] من طريق ثابت البناني ، عن عبد الله بن رباح ، عن أبي قتادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ساقي القوم آخرهم شرباً » .

وأخرج أبو داود[٦] ، وأحمد[٧] من طريق شعبة قال : سمعت أبا المختار من بني أسد قال : سمعت عبد الله بن أبي أوفىٰ قال : أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه عطش ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ساقي القوم آخرهم » ، حتىٰ سقاهم كلهم .

وكذٰلك حديث : « من صام رمضان ، وأتبعه ستاً من شوال كان كمن صام الدهر » .

أورده ابن طاهر في « تذكرته »[٨] ، وعنىٰ بذٰلك طريق يحيى بن شبيب اليماني ، فقد رواه عن سفيان الثوري ، عن حميد ، عن أنس مرفوعاً : « من

---

(١) تذكرة الموضوعات (٢٠٨) ، وقد سبق (١٩٩/١) ذكره عند الكلام في مبحث : (علىٰ من يطلق المحدثون وصف الكذب ؟) ، وإنما أعدت ذكره لاختلاف المناسبة .

(٢) م : (المساجد ، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها) ، ح (٦٨١) ، (٤٩٢/٦ ـ ٤٧٤) .

(٣) جه : (الأشربة ، باب ساقي القوم آخرهم شرباً) ، ح (٣٤٣٤) ، (١١٣٥/٢) .

(٤) حم (٢٩٨/٥ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥) ، إلا أنه في هٰذه الرواية قال : (رواه عن هاشم بن المبارك ، عن بكر بن عبد الله ، عن عبد الله بن رباح ، عن أبي قتادة به) .

(٥) دي : (الأشربة ، باب في ساقي القوم آخرهم شرباً) ، (١١٢/٢) .

(٦) د : (الأشربة ، باب في الساقي متىٰ يشرب ؟) ، (٧٠٣/٢) .

(٧) حم (٣٥٤/٤ ـ ٣٨٢) .

(٨) تذكرة الموضوعات (٣٣٧) .

صام رمضان وأتبعه بست من شوال . . . » الحديث[1] .

فقد أخرجه مسلم[2] ، وأبو داود[3] ، وأحمد[4] ، والدارمي[5] من طريق سعد بن سعيد قال : أخبرنا عمرو بن ثابت بن الحارث الخزرجي قال : سمعت أبا أيوب الأنصاري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كمن صام الدهر » .

وأخرجه الدارمي من حديث ثوبان ، قال : حدثنا يحيى بن حسان ، حدثنا يحيى بن حمزة ، حدثنا يحيى بن الحارث الذماري ، عن أبي أسماء الرحبي ، عن ثوبان : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « صيام شهر بعشرة أشهر ، وستة أيام يعدل[6] شهرين ، وذلك تمام سنة » ، يعني : شهر رمضان وستة أيام بعده[7] .

ورواه أحمد من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري ، قال : عبد الله بن يزيد ، حدثنا سعيد بن أبي أيوب ، حدثني عمرو بن جابر الحضرمي قال : سمعت جابر بن عبد الله الأنصاري يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من صام رمضان وستاً من شوال فكأنما صام السنة كلها »[8] .

---

(١) مجروحين (١٢٩/٣) ، وانظر « ميزان » (٣٨٥/٤) ، و« لسان » (٣٢١/٦ ـ ٣٢٢) .
(٢) م : (الصيام ، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعاً لرمضان) ، ح (١١٦٤) .
(٣) د : (الصيام ، باب في صوم ستة أيام من شوال) ، (٥٦٧/١) .
(٤) حم (٤١٧/٥ ـ ٤١٩) .
(٥) دي : (الصيام ، باب صيام الستة من شوال) ، (٢١/٢) .
(٦) في نسخة : (بعدهن) .
(٧) دي : (الصيام ، باب صيام الستة من شوال) ، (٢١/٢) .
(٨) حم (٣٠٨/٣ ـ ٣٢٤) .

ومن صور الوضع في السند :

أن يروىٰ متن حديث من عدة طرق مختلفة ، وهٰذه الطرق قد يضعها راوٍ واحد ، أو يشترك جماعة في وضع تلك الأسانيد ؛ إما بالاتفاق ، أو بسرقة الإسناد ، أو قلبه وتركيبه ، وهٰذا الصنيع من الرواة غالباً ما يكون في الأحاديث الموضوعة أو المنكرة ، وهم بعملهم هٰذا إنما يقصدون ترويجه ونشره بين الناس ليلقى القبول ، ويُعتقد أن له أصلاً لا سيما وأن الرواة قد تابع بعضهم بعضاً ، وكثيراً ما يتنازع العلماء في هٰذا النوع من الأحاديث بين مثبت لها ونافٍ ، وتختلف وجهاتهم فيها ، ومنشأ ذٰلك هو تعدد طرق الحديث وتنوع أسانيده ، فالجهابذة النقاد المتمرسون العارفون بعلل الأحاديث وسقم أسانيدها ، والتواء الكذابين وحِيَل الوضاعين يكشفون ذٰلك ، فلا يخفىٰ عليهم ، ولا يزيدهم تعدد الطرق وتنوع الأسانيد إلا شكاً أو تأكيداً في الحكم بوضعها وكذبها ، فهم لا يبالون بتلك المتابعات ، ولا يعتبرون بما للحديث من شواهد ؛ لأنه غالباً ما يكون في كل طريق كذاب أو متهم أو ضعيف أُدْخِل عليه الحديث أو لُقِّنَهُ .

أما غير المتمرسين ومن كان جلُّ اهتمامه السند وتعدد الطريق فيظن أن تنوع الطرق وتعدد الأسانيد كافٍ في إثبات أن للحديث أصلاً علىٰ أقلِّ تقدير وأَسْوَءِ احتمال ، إن لم يحكم على الحديث بالحسن أو الصحة .

ومن الأحاديث التي حكم عليها بالوضع ـ بالرغم من تعدد طرقها وتنوع أسانيدها ـ : حديث : « لما أن مات ولدي من خديجة أوحى الله إليَّ : أن أمسك عن خديجة ، وكنتُ لها عاشقاً ، فسألت الله أن يجمع بيني وبينها ، فأتاني جبريل في شهر رمضان ليلة أربع وعشرين ومعه طبق من

رطب الجنة فقال : يا محمد ؛ كل من هٰذا وواقع خديجة الليلة ، ففعلتُ ، فحملت بفاطمة ، فما لثمت فاطمة إلا وجدت ريح ذٰلك الرُّطب ، وهو في عترتها إلىٰ يوم القيامة » .

وفي رواية أن عائشة قالت : يا رسول الله ؛ ما لك إذا جاءت فاطمة قبَّلْتَها حتىٰ تجعل لسانك في فيها كلِّه ، كأنك تريد أن تلعقها عسلاً ؟ قال : « نعم يا عائشة ، إني لما أسري بي إلى السماء أدخلني جبريل الجنة ، فناولني منها تفاحة ، فأكلتها فصارت نطفة في صلبي ، فلما نزلت واقعت خديجة ، ففاطمة من تلك النطفة ، وهي حوراء إنسية ، كلما اشتقت إلى الجنة قبلتها » .

فقد أورده ابن الجوزي في « موضوعاته » من حديث عمر بن الخطاب وابن عباس وعائشة ، وحديث عمر ذكر له طريقين :

الأول ساقه بسنده إلىٰ أبي بكر الشافعي : (حدثتني سمانة بنت حمدان بن موسى الأنباري ، حدثنا أبي ، حدثنا عمرو بن زياد الثوباني ، حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، حدثني زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن عمر . . . الحديث)[1] .

أما الطريق الثاني : فذكر إسناده إلىٰ قاسم بن الحسن : حدثنا عمرو بن زياد الثوباني به[2] .

وأما حديث ابن عباس : فأورده بسنده إلى الحسن بن عبيد الله الأبزاري ، حدثني إبراهيم بن سعيد ، حدثني المأمون ، عن الرشيد ، عن المهدي ، عن المنصور ، عن أبيه ، عن جده ، عن ابن عباس قال : (كان

---

(١) الموضوعات (١/٤٠٩ ـ ٤١٠) ، اللآلئ (١/٣٩٢) .

(٢) الموضوعات (١/٤١٠) .

النبي صلى الله عليه وسلم يكثر قُبَل فاطمة . . .) الحديث[1] .

وأما حديث عائشة : فذكره من طرق أربعة :

الطريق الأول : أورده بسنده إلىٰ هشام بن عروة عن أبيه عنها . . . الحديث[2] .

الطريق الثاني : ساقه بسنده عن طريق الخطيب إلىٰ هشام بن عروة به[3] .

أما **الطريق الثالث** : فساقه بسنده إلىٰ هشام بن عروة من طريق آخر ـ غير الطريقين ـ به[4] .

وكذلك **الطريق الرابع** : أورده بإسناده من طريق ابن حبان إلىٰ هشام به[5] .

ثم قال ابن الجوزي : (هـٰذا حديث موضوع لا يشك المبتدئ في العلم في وضعه فكيف بالمتبحِّر ؟ ولقد كان الذي وضعه أجهل الجهال بالنقل والتاريخ ؛ فإن فاطمة ولدت قبل النبوة بخمس سنين ، وقد تلقفه منه جماعة أجهل منه فتعددت طرقه ، وذكره الإسراء كان أشد لفضيحته ؛ فإن الإسراء كان قبل الهجرة بسنة بعد موت خديجة ، فلما هاجر أقام بالمدينة عشر سنين ، فعلىٰ قول من وضع هـٰذا الحديث يكون لفاطمة يوم مات النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين وأشهر ، فأين الحسن والحسين وهما

---

(١) الموضوعات (١/٤١٠ ـ ٤١١) ، اللآلىء (١/٣٩٤) .

(٢) الموضوعات (١/٤١١) ، اللآلىء (١/٣٩٣) .

(٣) الموضوعات (١/٤١١ ـ ٤١٢) .

(٤) الموضوعات (١/٤١٢) ، اللآلىء (١/٣٩٢ ـ ٣٩٣) .

(٥) الموضوعات (١/٤١٢ ـ ٤١٣) ، اللآلىء (١/٣٩٣ ـ ٣٩٤) .

يرويان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ وقد كان لفاطمة من العمر ليلة المعراج سبع عشرة سنة ، فسبحان من فضح هٰذا الجاهل الواضع علىٰ يد نفسه)[1] .

ثم ذكر الآفة في كل طريق فقال : (أما الطريق الأول والثاني عن عمر : ففيهما الثوباني ، وكان كذاباً ، قال الدارقطني : كان يضع الحديث ، وقال ابن عدي : كان يحدث بالبواطيل ويسرق الحديث)[2] .

(وأما حديث ابن عباس : ففيه الأبزاري ، وقد ذكرنا فيما تقدم أنه كذاب يضع الحديث)[3] .

وأما حديث عائشة : فالطريق الأول لا يعرف إلا من رواية أحمد بن الأحجم ، وقد كذبه علماء النقل ، وفي الطريق الثاني محمد بن الخليل ، قال ابن حبان : (كان يضع الحديث ، لا يحل ذكره) ، وفي الطريق الثالث غلام خليل ، وقد ذكرنا فيما مضىٰ أنه كذاب يضع الحديث ، وفي الطريق الرابع أبو قتادة ، وقد كانت تغلب عليه السلامة والغفلة ، فقد دُسَّ في حديثه ، وقد قال يحيى بن معين : (أبو قتادة ليس بشيء) ، وقال النسائي : (متروك الحديث) ، وقال البخاري : (تركوه)[4] .

وقد زاد السيوطي للحديث طريقين آخرين من حديث سعد بن أبي وقاص ، وحديث أم سليم .

---

(١) الموضوعات (١/٤١٣) .

(٢) الموضوعات (١/٤١٣) .

(٣) الموضوعات (١/٤١٣) .

(٤) الموضوعات (١/٤١٤) ، اللآلئ (١/٣٩١) ، وقال : (عبد الله بن واقد متروك ، ثم وجدت له إسناداً آخر عنه ، رواه الطبراني عن عبيد الله بن سعد الرقي ، عن أحمد بن أبي شيبة الرهاوي ، عن أبي قتادة ، فهو الآفة) انظر « ميزان » (٢/٤٦١) .

أمـا حديـث سـعد بن أبـي وقـاص : فقـد ذكـر أن الحاكـم أخرجـه في « المستدرك » قال : (حدثنا عبد الصمد بن علي بن مكرم ، حدثنا مسلم بن عيسى الصفار ، حدثنا عبد الله بن داود الخريبي ، حدثنا شهاب بن حرب ، عن الزهري ، عن سـعيد بن المسـيب ، عن سعد بن مالك مرفوعاً : « أتاني جبريـل بسـفرجلة مـن الجنـة ، فأكلتهـا ليلة أسـري بـي . . . » الحديث) ، وقـال ـ أي : الحاكـم ـ : (حديـث غريب ، وشـهاب مجهـول ، وباقي رواته ثقات)[1] .

قال الذهبي في « تلخيص المستدرك » : (هٰذا كذب جلِيٌّ ، وهو من وضع مسلم الصفار ؛ لأن فاطمة ولدت قبل النبوة فضلاً عن الإسراء)[2] .

أمـا حديـث أم سـليم : فـرواه مـن طريق ابن عسـاكر بسـنده إلىٰ أنس ، عـن أم سـليم زوجـة أبي طلحة الأنصـاري أنها قالت : (لـم تر فاطمة بنت رسـول الله صلـى الله عليـه وسـلم دمـاً قط في حيـض ولا نفـاس ، وكانت يصب عليها من ماء الجنة ؛ وذٰلك أن رسـول الله صلى الله عليه وسـلم لما أسري به دخل الجنة . . .) الحديث[3] .

والحديث مع تعدد طرقه وتنوع أسانيده ومتابعة رواته بعضهم لبعض ؛ فقد حكم عليه النقاد بالوضع والكذب ، وهو مثال أيضاً للوضع في السند والمتن معاً ، والظاهر أن أحد الكذابين المذكورين في سنده اختلقه ، والآخرين سرقوه منه ، وقلبوا إسناده وركَّبوه .

وكذٰلك حديث : « من قاد أعمىٰ أربعين خطوة وجبت له الجنة » ، وفي

---

(١) المستدرك (٦/٢٠٠) ، اللآلئ (١/٣٩٤ ـ ٣٩٥) .

(٢) تلخيص المستدرك (٦/٢٠٠) ، اللآلئ (١/٣٩٥) .

(٣) اللآلئ (١/٣٩٥) .

رواية : « من قاد أعمىٰ أربعين خطوة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر » .

فقد أورد هٰذا الحديث ابن الجوزي في « موضوعاته » ، وساقه من حديث عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعبد الله بن عباس ، وأبي هريرة ، وجابر بن عبد الله ، وأنس بن مالك رضي الله عنهم .

أما حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : فأورده من خمسة طرق :

الأول : ذكره بسنده من طريق أبي نعيم إلىٰ سلم بن سالم ، عن عروة بن علي ، عن محمد بن المنكدر ، عن ابن عمر [(١)] .

ومن طريق ابن شاهين عن عبد الكريم بن أحمد الرواس ، حدثنا أحمد بن المقدام ، حدثنا أحرم بن حوشب ، عن علي بن عروة به [(٢)] .

وأما الطريق الثاني : فساقه بإسناده إلى ابن شاهين : حدثنا علي بن محمد البصري ، حدثنا محمد بن عبد الرحمٰن بن بحير ، حدثنا خالد بن نزار ، حدثنا سفيان الثوري ، عن عمرو ، عن أبي وائل ، عن ابن عمر [(٣)] .

وأما الطريق الثالث : فساقه بسنده من طريق ابن عدي إلىٰ عامر بن سيار : حدثنا محمد بن عبد الملك ، عن محمد بن المنكدر به [(٤)] .

والطريق الرابع : قد أورده من طريق الخطيب بسنده إلى المعلَّى بن مهدي : حدثنا سفيان بن البختري ، عن عبيد الله بن أبي حميد ، عن نافع ، عن ابن عمر [(٥)] .

---

(١) الموضوعات (١٧٣/٢) .
(٢) الموضوعات (١٧٣/٢) .
(٣) الموضوعات (١٧٤/٢) .
(٤) الموضوعات (١٧٤/٢) .
(٥) الموضوعات (١٧٤/٢) .

وأما الطريق الخامس : فساقه من طريق ابن عدي : حدثنا إسماعيل بن محمد ، حدثنا سليمان بن عبد الرحمٰن ، حدثنا محمد بن عبد الرحمٰن القشيري ، حدثنا ثور بن يزيد ، عن محمد بن المنكدر به[1] .

وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : فأورده بسنده من طريق ابن الخطيب إلى الحسن بن عرفة قال : حدثنا سلم بن سالم البلخي ، عن علي بن عروة ، عن محمد بن المنكدر ، عن عبد الله بن عمرو به[2] .

وأما حديث ابن عباس : فرواه بسنده إلى ابن عدي قال : حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف المكي ، حدثنا عبد الله بن أبان الثقفي ، حدثنا سفيان الثوري ، حدثنا عمرو بن دينار ، عن ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : . . . الحديث[3] .

وأما حديث أبي هريرة : فرواه بسنده إلى ابن شاهين : حدثنا أحمد بن عمرو الزبيدي ، حدثنا أحمد بن عبد الرحيم الرقي ، حدثنا عمرو بن أبي سلمة ، حدثنا إبراهيم بن عمير البصري ، عن علي بن ثابت ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة[4] .

وأما حديث جابر بن عبد الله : فساقه من طريقين :

الطريق الأول : أورده بسنده إلى العقيلي قال : حدثنا عبد الله بن الحسن الحراني ، حدثنا يزيد بن مروان الخلال ، حدثنا محمد بن عبد الملك

---

(١) الموضوعات (١٧٤/٢) .

(٢) الموضوعات (١٧٤/٢ ـ ١٧٥) ، اللآلئ (٧٥/٢) ، والظاهر أن سلم بن سالم أو شيخه قلب إسناده أو أخطأ ؛ فرواه عن عمرو بن العاص بدلاً من ابن عمر .

(٣) الموضوعات (١٧٥/٢) ، ويظهر أن عبد الله بن أبان الثقفي سرقه من خالد بن نزار وقلب إسناده وركَّبه عن ابن عباس .

(٤) الموضوعات (١٧٦/٢) .

الأنصاري ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله به[١] .

وأما الطريق الثاني : فرواه بسنده إلىٰ ميمون بن سلمة ، حدثنا المسيب بن واضح ، حدثنا أبو البختري ، عن محمد بن أبي حميد ، عن ابن المنكدر ، عن جابر به[٢] .

وأما حديث أنس : فرواه من طرق ثلاثة :

الطريق الأول : رواه من طريق البغوي ، ومن طريق إسحاق بن إبراهيم الختلي ، عن خالد بن مرداس ، عن معلى بن هلال ، عن سليمان التيمي ، عن أنس[٣] .

والطريق الثاني : رواه من طريق المخلص ، حدثنا محمد بن هارون الحضرمي ، حدثنا عيسى بن مساور ، حدثنا يغنم بن سالم قال : قال لي أنس بن مالك : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : . . . الحديث[٤] .

والطريق الثالث : رواه بسنده إلىٰ محمد بن مسلم بن واره : سمعت أبا الوليد يقول : أتيت سليمان بن عمرو فجلست إليه فقال : حدثنا سليمان التيمي ، عن أنس قال : « من قاد أعمىٰ أربعين خطوة . . . » الحديث ، فقلت : قوموا من عند هـٰذا الكذاب[٥] .

---

(١) الموضوعات (١٧٦/٢) ، وظاهر في هـٰذا الطريق أن محمد بن عبد الملك الأنصاري قلبه فرواه عن ابن المنكدر عن جابر ، وقد مرَّ أنه رواه ابن المنكدر عن ابن عمر .

(٢) الموضوعات (١٧٦/٢) ، والذي يبدو لي أن الرواية التي أوردها من طريق ابن عمرو فيها سفيان البختري خطأ والصواب أبو البختري ، ويكون أبو البختري هو قَلَب هـٰذه الرواية علىٰ جابر بن عبد الله كما دلَّس اسم محمد بن أبي حميد في الرواية السابقة وسماه عبيد الله بن أبي حميد .

(٣) الموضوعات (١٧٥/٢) .

(٤) الموضوعات (١٧٥/٢) ، اللآلئ (٨٨/٢ ـ ٨٩) .

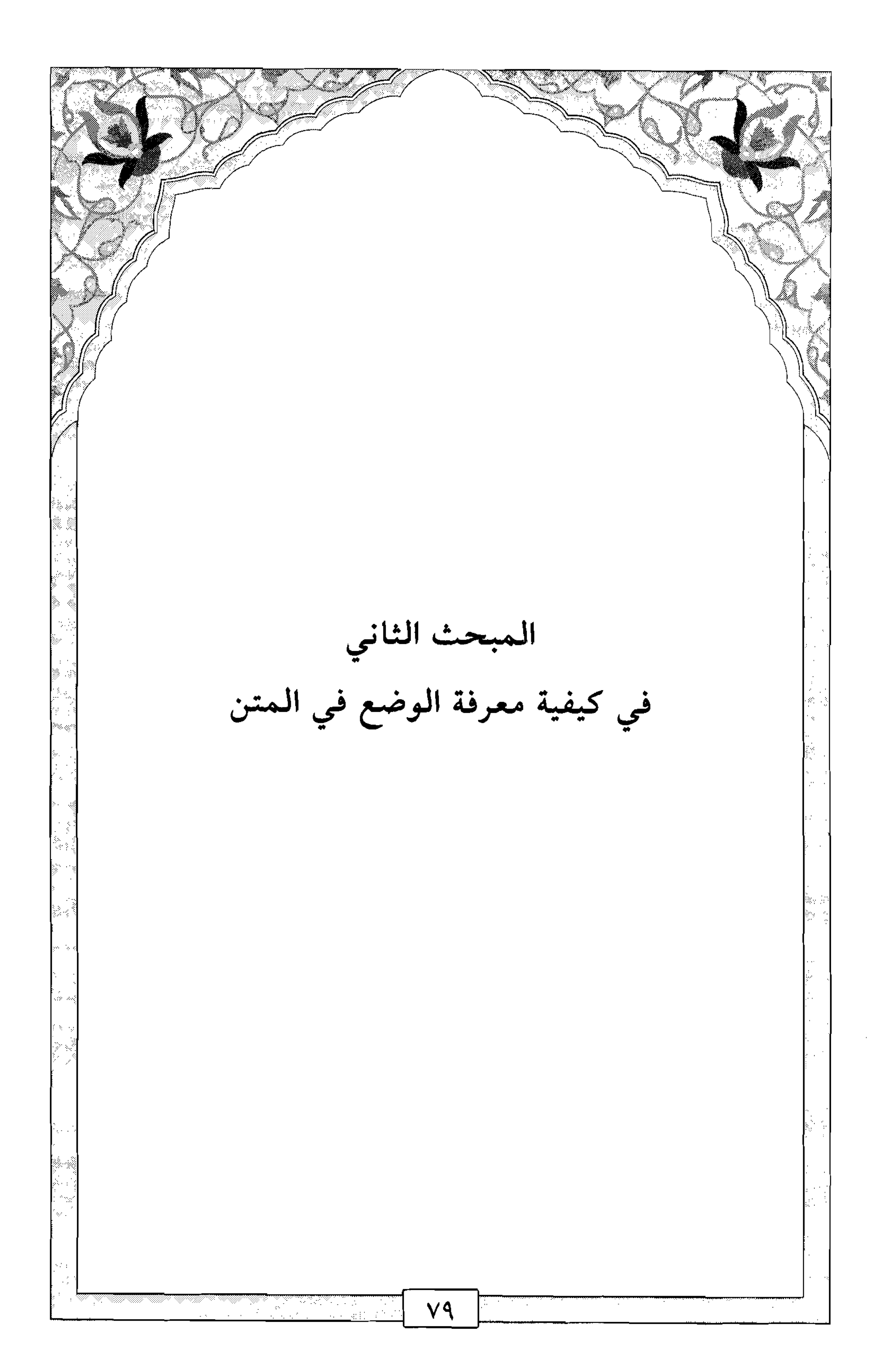
(٥) الموضوعات (١٧٥/٢ ـ ١٧٦) ، اللآلئ (٨٩/٢) .

فهٰذا الحديث ـ مع تعدد طرقه ـ حكم عليه بالوضع لوجود الكذابين والمتهمين في كل طريق من طرقه ؛ لأن بعضهم اختلقه ووضعه ، والآخرين سرقوه وقلبوه ، كما أشرت إلىٰ شيء من ذٰلك .

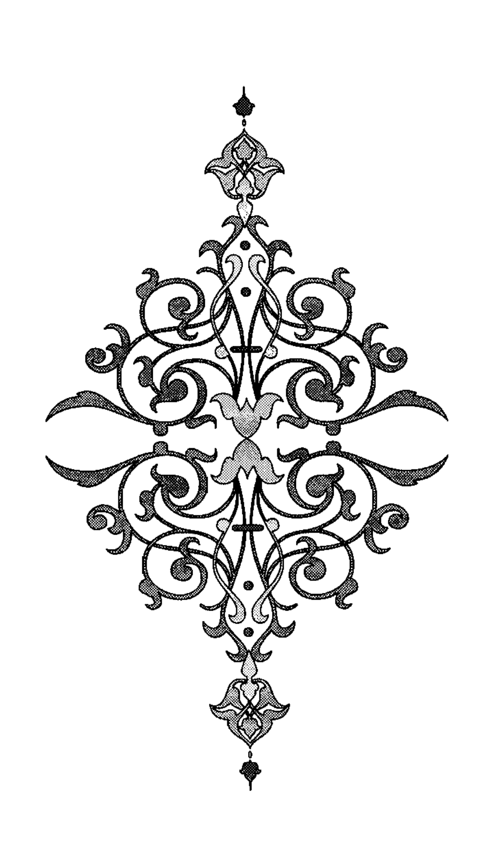
إلىٰ غير ذٰلك من الأحاديث الموضوعة التي تعددت أسانيدها وتنوعت طرقها ، وقد لجأ الوضاعون إلىٰ ذٰلك لترويج ما وضعوه ، ولتنفيق سلعتهم ، إلا أن صنيعهم لم يخف على العلماء فكشفوه وبينوا أمره ، وخشية من التطويل اقتصرت علىٰ ما أوردت من أمثلة .

هٰذه أهم صور الوضع في السند ، ـ وهي كما لا يخفىٰ ـ لا تقل خطورة عن الوضع في المتن ؛ لما فيها من إيراد الرواية علىٰ غير ما هي عليه ، وخطورتها تقل وتكثر حسب اختلاف الهدف والغاية التي وضعت من أجلها ، والله أعلم .





المبحث الثاني
في كيفية معرفة الوضع في المتن



كيفية معرفة الوضع في المتن

أولاً : تعريف المتن :

في اللغة : قال ابن فارس : (الميم والتاء والنون ، تدل علىٰ صلابة في الشيء مع امتداد وطول ، ومَتَن الشيء : اشتدَّ وقوي ، فهو متين ، والمتن : ما صلب من الأرض وارتفع ، والجمع مِتان كسهم وسهام ، والمتن : الظهر ، والمتنان : مُكْتَنِفَا الصلب من عصب ولحم ، ومَتَنْتُه : ضربت متنه ، ومَتَن الدابة : شق صفنها واستخرج بيضته ، والمماتنة : المباعدة في الغاية)[1] .

وقال الطيبي : (**المتن** : هو ما اكتنف الصلب من الحيوان ، وبه شُبِّه المتن من الأرض ، ومَتَن الشيءُ : قوي متنه ، ومنه : حبل متين ، فمتن كل شيء : ما يتقوم به ذٰلك الشيء ، كما أن الإنسان يتقوم بالظهر ويتقوىٰ به)[2] .

في الاصطلاح : قال الطيبي : (**متن الحديث** : ألفاظه التي تتقوم بها المعاني)[3] ، وقال ابن جماعة : (هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام)[4] .

المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي :

تظهر المناسبة على المصطلح الثاني الذي ذهب إليه ابن جماعة وهو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام ، مأخوذاً : (إما من المماتنة ، وهي

---

(١) معجم مقاييس اللغة ، مادة متن (٥/٢٩٤ ـ ٢٩٥) بتصرف ، المصباح المنير (٢/٢٢٦) .
(٢) الخلاصة (٣٣) .
(٣) الخلاصة (٣٣) ، تدريب الراوي (١/٢٨) .
(٤) تدريب الراوي (١/٢٨) ، وانظر « المعتصر » (٥) .

المباعدة في الغاية ؛ لأن المتن غاية السند ، وإما من : مَتَن الكبش : إذا شقَّ جلدة بيضته واستخرجها منها ؛ فكأن المسنِد استخرج المتن من السند ، وإما من المتن : وهو ما صلب وارتفع من الأرض ؛ لأن المسنِد يقويه بالسند ويرفعه إلىٰ قائله ، وإما من : تمتين القوس : إذا شدها بالعصب ؛ لأن المسنِد يقوي الحديث بسنده)[1] .

اختلف في متن الحديث : أهو قول الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، أو هو قول الرسول صلى الله عليه وسلم فحسب ؟ والأول أظهر ؛ لما تقرر من أن السنة إما قول أو فعل أو تقرير[2] ؛ إذ لا يقتصر إطلاق الحديث على القول فقط .



ثانياً : كيفية وقوع الوضع في المتن :

يقع الوضع في المتن علىٰ ضربين :

أ ـ أن ينشئ الواضع كلاماً من عند نفسه ثم ينسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى البخاري في « التاريخ الأوسط » عن عمر بن صبح بن عمران التميمي أنه قال : (أنا وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم)[3] .

وقال محمد بن عيسى الطباع : (قلت لميسرة بن عبد ربه : من أين جئت بهٰذه الأحاديث ؛ من قرأ كذا كان له كذا ؟ قال : وضعته أرغب الناس)[4] .

---

(١) تدريب الراوي (١/٢٨) بتصرف .

(٢) الخلاصة (٣٣) .

(٣) الضعفاء لابن الجوزي (٢/٢١١) ، تهذيب (٧/٤٦٣ ـ ٤٦٤) ، الخلاصة للخزرجي (٢٨٤) .

(٤) ميزان (٤/٤١٨) ، لسان (٨/٢٣٤) ، كما أقر بأنه وضع في فضل علي سبعين حديثاً . انظر « الباعث الحثيث » (٨٦) .

وقال الحاكم : (وضع أبو عصمة نوح بن أبي مريم حديث فضائل القرآن الطويل)[1] .

وقال إسماعيل بن محمد الصفار : (سمعت أبا العيناء يقول : أنا والجاحظ وضعنا حديث فدك ، وأدخلناه على الشيوخ ببغداد فقبلوه إلا ابن شيبة العلوي ؛ فإنه أباه وقال : هٰذا كذب)[2] .

وقال الفلاس : (عاصم بن سليمان أبو شعيب التميمي الكوثري : كان يضع الحديث ، ما رأيت مثله قط ، سمعته يحدث عن هشام ، عن محمد ، عن أبي هريرة مرفوعاً : شرب الماء على الريق يعقد الشحم ، فقال له رجل : الرجل يبزق في الدواة ثم يكتب منها ؟ فقال : حدثنا سعيد ، عن قتادة ، عن أبي سنان الأعرج ، عن ابن عباس : أنه كان يبزق في الدواة ثم يكتب منها ، فقال له : فابن عباس كان أعمىٰ ؟ قال : كان لا يرىٰ به بأساً)[3] .

ب ـ أن يأخذ الواضع كلاماً لبعض الصحابة والتابعين أو الحكماء أو ما يروىٰ من الإسرائيليات وغيرها فينسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ويجعله من المسند المرفوع ، وذٰلك ترويجاً له لينال القبول .

ومن الأحاديث التي نسبت إليه صلى الله عليه وسلم ، وضُمِّنت كتب الموضوعات ، وهي ثابتة عن الصحابة حديث : « الناس بزمانهم أشبه منهم بآبائهم » .

---

(١) الضعفاء لابن الجوزي (١٦٧/٣) ، المغني (٧٠٣/٢) ، الضعفاء (٣٢٠) ، ميزان (٢٧٩/٤) ، وقال أحمد شاكر : (وكما أقرَّ أبو عصمة نوح بن أبي مريم ، الملقب بنوح الجامع ، أنه وضع على ابن عباس أحاديث في فضائل القرآن سورةً سورةً) ، الباعث الحثيث (٨١) .

(٢) لسان (١٩١/٦) .

(٣) ميزان (٣١٩/٢) .

أورده ملا علي القاري وقال : (قيل : إنه من كلام عمر رضي الله عنه ، وقيل : إنه قول علي ، وهو الأشهر الأظهر)[١] .

قال السخاوي : (أورده الحافظ الصريفيني في بعض أجزائه من قول عمر بن الخطاب ، وقال : قال محمد بن أيوب : ارتحلت إلىٰ يحيى بن هشام الغساني من أجله)[٢] .

وكذٰلك حديث : « المعدة بيت الداء ، والحمية رأس كل دواء » .

قال القاري : (هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب ، ولا يصح رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم)[٣] .

وإطلاق الوضع عليها إنما هو لنسبتها إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي هٰذا يكمن الخطر ؛ لأن هٰذه الأقوال تعبر عن آراء قائليها ، واحتمال الخطأ والباطل أو مخالفتها ومناقضتها لصريح القرآن أو السنة الصحيحة قائم ، فيحكم تبعاً لذٰلك على الشريعة المحمدية بالتناقض ، وعلى السنة النبوية بالتضارب ، وحاشاها من ذٰلك ، وإن كان المتأخرون من العلماء قد اهتموا بجمع هٰذه الآثار وعزوها إلىٰ قائليها ، فقد جمع أبو حفص ابن بدر الموصلي كتاباً سماه : « معرفة الوقوف على الموقوف » ، أورد فيه ما أورده أصحاب الموضوعات في مؤلفاتهم فيها وهو صحيح عن غير النبي صلى الله عليه وسلم ؛ إما عن صحابي أو تابعي فمن بعد ، وقال : (إن إيراده في الموضوعات غلط ، فبين الموضوع والموقوف فرق)[٤] .

---

(١) الأسرار المرفوعة (٣٥٢) .

(٢) المقاصد الحسنة (٤٤١) ، كشف الخفا (٢/٤٣٠ ـ ٤٣١) ، تمييز الطيب من الخبيث لابن الديبع (١٥١) .

(٣) الأسرار المرفوعة (٣٠٩) ، المقاصد الحسنة (٣٨٩) ، كشف الخفا (٢/٢٩٧ ـ ٢٩٨) .

(٤) الوقوف على الموقوف (١) ، تدريب الراوي (١٦٧) ، توجيه النظر (٦٨) ، وفي هٰذا أيضاً ←

كما بيَّن بعض المؤلفين المتأخرين في الموضوعات كثيراً من هٰذه الأحاديث ، ونسبوها إلىٰ قائليها[1] .

ومن المؤلفات التي اهتمت بالتفريق بين المرفوع وغيره : الكتب التي تناولت الأحاديث المشتهرة والدائرة على الألسنة ، فقد عزت كثيراً من هٰذه الأحاديث إلىٰ قائليها ، وأشارت إلى المرفوع وغيره ، فعمل هٰؤلاء ـ بالإضافة إلىٰ أنه ميَّز بين المرفوع وغيره من الآثار ـ قد قلل من عدد الأحاديث الموضوعة[2] .

وقد حمل لواء هٰذا النوع من الوضع ـ أعني : نسبة كثير من الكلام إلىٰ رسول الله ـ جماعة من الرواة وصفوا بالوضع والكذب لذٰلك ؛ منهم :

محمد بن سعيد الشامي المصلوب :

قال ابن أبي حاتم : (حدثنا أبو زرعة قال : سمعت عبد الرحمٰن بن إبراهيم الدمشقي يقول : سمعت خالد بن يزيد الأزدي يقول : سمعت محمد بن سعيد الشامي يقول : إذا كان الكلام حسناً لم أر بأساً أن أجعل له إسناداً)[3] .

← تقليل لعدد الأحاديث المحكوم عليها بالوضع بالمفهوم العام ، وإن كان مفهوم الوضع بمعنىً خاص يشمل هٰذا النوع .

(١) منهم العلامة ملا علي القاري في كتابيه : « الموضوعات الكبرى » المسمىٰ بـ : « الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة » ، و : « الموضوعات الصغرى » المسمىٰ بـ : « المصنوع في معرفة الموضوع » ، وكذٰلك الشوكاني في كتابه : « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة » .

(٢) منها كتاب السخاوي : « المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة » ، وكتاب العلامة عبد الرحمٰن بن علي بن محمد بن الديبع الشافعي المسمىٰ بـ : « تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور علىٰ ألسنة الناس من الحديث » ، وكتاب محمد بن السيد درويش الشهير بالحوتي المسمىٰ : « أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب » ، وكتاب : « كشف الخفا ومزيل الإلباس » للعجلوني .

(٣) الجرح (٣/٢٦٣) ، وانظر « فتح المغيث » (١/٢٤٥) .

ومنهم : أبو مقاتل السمرقندي :

قال الترمذي : (أخبرنا موسى بن حزام قال : سمعت صالح بن عبد الله يقول : كنا عند أبي مقاتل السمرقندي ، فجعل يروي عن عون بن أبي شداد الأحاديث الطوال التي كانت تروىٰ في وصية لقمان ، وقتل سعيد بن جبير ، وما أشبه هٰذه الأحاديث ، فقال ابن أخ لأبي مقاتل : يا عم ؛ لا تقل : حدثنا عون ؛ فإنك لم تسمع هٰذه الأشياء ، قال : يا بني ؛ هو كلام حسن)[1] .



ثالثاً : ضوابط الوضع في المتن :

ذكرت في المبحث السابق ـ عند الكلام على الضوابط التفصيلية للوضع في السند ـ أن المحدثين قد وضعوا ضوابط إجمالية وتفصيلية للوضع في المتن ، وأن ضوابط المتن كانت أجلَّ وأدقَّ من ضوابط السند ، وهٰذا يدل علىٰ عظيم عنايتهم بالمتن كما عُنُوا بالسند ، ولا غرابة في ذٰلك ، فالمتن هو الغاية والهدف ، وكان صنيعهم في إحكام تلك الضوابط : أن تتبعوا متون الأحاديث ، وحصروها ، وعرضوها علىٰ أصول الشريعة ومقاصدها ، وقاسوها بمقاييس دقيقة ، ووزنوها بمعايير منضبطة ، ثم أخضعوها للنقد الداخلي والخارجي ، فكان ثمرة هٰذا الجهد : تلك الضوابط التي يمكن بمعرفتها الحكم على الحديث بالوضع دون الحاجة إلى النظر في سنده .

وهٰذه الضوابط ـ كما ذكرت ـ إجمالية وتفصيلية ، وقد أوردت بعضها

---

(١) شرح علل الترمذي (١/٧٨ ـ ٧٩) ، وانظر « فتح المغيث » (١/٢٤٥) .

عند الكلام على مبحث : ما يثبت به الوضع ، وأرى من المناسب أن أزيد الأمر وضوحاً بذكر أمثلة لم يسبق ذكرها من قبل :

أ ـ الضوابط الإجمالية :

١ ـ أن يكون الحديث مخالفاً لصريح القرآن ؛ لأن القرآن الكريم والسنة النبوية مصدرهما واحد ، وهما وحي من الله تعالى ، كما أن السنة النبوية شارحة للقرآن ؛ تبين مجمله ، وتوضح مشكله ، وتفسر غريبه ، ولذا فمن المحال أن تخالفه أو تناقضه ، وكل ما جاء منها مناقضاً للقرآن فهو كذب باطل أُلْصِق بها ، ومن الأحاديث التي حكم العلماء عليها بالوضع لمخالفتها صريح القرآن حديث : مقدار الدنيا ، وأنها سبعة آلاف سنة ، وأن الأمة المحمدية في الألف السابعة [١] .

قال ابن القيم : (وهٰذا من أبين الكذب ؛ لأنه لو كان صحيحاً لكان كل أحد عالماً أنه بقي للقيامة من وقتنا هٰذا مئتان وإحدى وخمسون سنة ، والله تعالى يقول : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ . . . ﴾ الآية [٢] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ ﴾) [٣] .

والحديث مناقض صراحةً لنص القرآن كما هو واضح ، إلى غيره من

---

(١) والمراد بذٰلك : الحديث الذي أورده ابن الجوزي في « موضوعاته » بإسناده إلى أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « عمر الدنيا سبعة أيام من أيام الآخرة ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ . . . » الحديث . انظر « الموضوعات » (٣/٢٤٣) .

(٢) سورة الأعراف : (١٨٧) .

(٣) سورة لقمان : (٣٤) ، وانظر « المنار المنيف » (٥٩) .

الأحاديث التي حكم النقاد بوضعها لمخالفتها صريح القرآن .

٢ ـ أن يكون الحديث مخالفاً لصريح السنة المتواترة[١] الصحيحة : ذلك لأن السنة مصدرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو لا ينطق عن الهوىٰ ، إنْ هو إلا وحي يوحىٰ ، ومن كان هٰذا شأنه فالتناقض محال عليه ، فكل ما روي عنه مما روي عنه ـ مما هو مخالف لسنته صلى الله عليه وسلم صراحة ـ فهو باطل كذب ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم منه بريء .

ومن ذٰلك حديث : « يوقف عبدان بين يدي الله تعالىٰ فيؤمر بهما إلى الجنة ، فيقولان : ربنا بم نستأهل ولم نعمل عملاً تجازينا ؟ فيقول لهما : عبديَّ أُدخلا الجنة ؛ فإني آليت علىٰ نفسي ألا أدخل النار من اسمه أحمد ولا محمد »[٢] .

وكذٰلك حديث : « من ولد له مولود فسماه محمداً تبركاً به ، كان هو ومولوده في الجنة »[٣] .

وهٰكذا الأحاديث التي يذكر فيها أن من تسمىٰ بمحمد أو بأحمد فإنه لا يدخل النار ؛ لأن هٰذه الأحاديث مناقضة لما هو معلوم من سنته صلى الله عليه وسلم : أن النار لا يجار منها بالأسماء ، أو بالألقاب ، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة[٤] .

٣ ـ أن تكون ألفاظ الحديث أو معانيه ركيكة يَمُجُّها السمع ويدفعها

---

(١) قال ابن حجر : (وتقييد السنة بالمتواترة احتراز من غير المتواترة ، فقد أخطأ من حكم بالوضع بمجرد مخالفة السنة) .

(٢) الحديث رواه ابن الجوزي في « موضوعاته » (١٥٧/١) .

(٣) الحديث رواه ابن الجوزي في « موضوعاته » (١٥٧/١) .

(٤) المنار المنيف (٥٧) .

الطبع ، ويسمج معناها للفطن ، والمدار كله علىٰ ركة المعنىٰ ، فحيث وجدت دلت على الوضع ، سواء انضم إليها ركة اللفظ أم لا ؛ لأن الدين كله محاسن ، والركة ترجع إلى الرداءة ، فبينها وبين مقاصد الدين مباينة ، وركة اللفظ وحدها قد لا تدل على الوضع ؛ لاحتمال أن يكون الراوي قد رواه بالمعنىٰ ، فعبَّر بألفاظ غير فصيحة من غير أن يخل بالمعنىٰ ، أما إذا صرح الراوي بأن هـٰذا هو لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فركة اللفظ حينئذ تدل على الوضع »[1] .

ومن الأحاديث التي حكم النقاد عليها بالوضع لركاكتها حديث : « من فارق الدنيا وهو سكران ؛ دخل القبر سكراناً ، وبعث من قبره سكراناً ، وأمر به إلى النار سكراناً ، إلىٰ جبل يقال له : سكران ، فيه عين تجري فيها القيح والدم ، وهو طعامهم وشرابهم ما دامت السمـٰوات والأرض »[2] .

٤ ـ أن يكون الحديث مخالفاً لمقتضى العقل بحيث لا يقبل التأويل ، أو يشتمل علىٰ ما يدفعه الحسُّ ويحكم بكذبه ، أو يكون الحديث مما تقوم الشواهد علىٰ بطلانه وزيفه .

فوجود هـٰذه القرائن في الحديث تدل علىٰ كذبه ووضعه .

فمن الأول حديث معاذ : لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يبعثني إلى اليمن قال : « إنهم سائلوك عن المجرة ، فإذا سألوك فقل : إنها من عرق الأفعى التي تحت العرش »[3] .

ومن الثاني حديث : « الباذنجان شفاء من كل داء ، ولا داء فيه »[4] .

---

(١) انظر « المنار المنيف » (٩٩) ، و« تنزيه الشريعة » (٧/١) .

(٢) الموضوعات (٤٣/٣) ، المنار (١٠٠) .

(٣) الموضوعات (١٤١/١ ـ ١٤٣) .

(٤) الحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣٠١/٢) بسنده إلى ابن عباس وقال : (هـٰذا ←

قال ابن القيم : (قبح الله واضعها ؛ فإن هـٰذا لو قاله يوحنا أمهر الأطباء لسخر الناس منه ، ولو أُكل الباذنجان للحمىٰ والسوداء الغالبة وكثير من الأمراض لم يزدها إلا شدة ، ولو أكله فقير يستغني لم يفده الغنىٰ ، أو جاهل ليتعلم لم يفده العلم)[1] .

ومن القسم الثالث : حديث عوج بن عنق الطويل ، وأن طوله كان ثلاثة آلاف ذراع وثلاثمائة وثلاثين وثلثاً ، وأن نوحاً لما خوَّفه الغرق قال له : احملني في قصعتك ، وأن الطوفان لم يصل إلىٰ كعبه ، وأنه خاض البحر فوصل إلىٰ حجزته ، وأنه كان يأخذ الحوت من قرار البحر فيشويه في عين الشمس ، إلىٰ غير ذٰلك من أخباره التي اختلقها الكذابون[2] .

قال الربيع بن خثيم : (إن للحديث ضوءاً كضوء النهار تعرفه ، وظلمة كظلمة الليل تنكره)[3] .

وقال ابن الجوزي : (الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم ، وينفر منه قلبه في الغالب)[4] .

← حديث موضوع علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا سقى الغيثُ قبرَ من وضعه ؛ لأنه قصد شين الشريعة بنسبة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلىٰ غير مقتضى الحكمة والطب ، ثم نسبه إلىٰ ترك الأدب في أكل باذنجانة في لقمة ، والباذنجان من أردأ المأكولات ، خلطه يستحيل مرة سوداء ، ويفسد اللون ، ويكلف الوجه ، ويورث البهق والسدد والبواسير وداء السرطان ، والمتهم بهـٰذا الحديث أحمد بن محمد بن حرب) .

(١) المنار (٣٩) .

(٢) المنار (٥٧) وقال : (وليس العجب من جرأة مثل هـٰذا الكذاب على الله ، إنما العجب ممن يدخل هـٰذا الحديث في كتب العلم من التفسير وغيره ولا يبين أمره ، وهـٰذا عندهم ليس من ذرية نوح ، وقد قال الله تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ ﴾ فأخبر أن كل من بقي علىٰ وجه الأرض فهو من ذرية نوح ، فلو كان لعوج هـٰذا وجود لم يبق بعد نوح) .

(٣) تدريب الراوي (١/٣٢٥) ، الباعث الحثيث (٨٢) ، الكشف الحثيث (١٢) .

(٤) تدريب الراوي (١/٣٢٥) ، الباعث الحثيث (٨٢) ، الكشف الحثيث (١٢) .

٥ ـ أن يشتمل الحديث علىٰ كلام لا يشبه كلام الأنبياء ، فضلاً عن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو من هو فصاحةً وبلاغةً ، بالإضافة إلىٰ أن ما ينطق به هو وحي يوحىٰ ، أو أن يشتمل الحديث علىٰ كلام هو بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق .

وقد حكم العلماء علىٰ أحاديث بالوضع لخلّوها من المسحة النبوية ، وبُعدها من الحكمة المحمدية ، ومن هٰذه الأحاديث : حديث : « ثلاثة يزدن في قوة البصر : النظر إلى الخضرة ، والماء الجاري ، والوجه الحسن »[١] .

ومنها حديث : (جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فشكا إليه قلة الولد ، فأمره أن يأكل البيض والبصل)[٢] .

٦ ـ أن يرد في الحديث تاريخ معيَّن لوقوع فتنة أو زوال نعمة أو هلاك أمة أو نحو ذٰلك .

ومما حكم عليه العلماء بالوضع من هٰذا الضرب : حديث : « ترفع زينة الدنيا سنة خمس وعشرين ومائة »[٣] .

---

(١) الحديث أورده ابن الجوزي في « موضوعاته » من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقال : (هٰذا حديث باطل ، ووهب بن وهب لا يختلف في أنه كذاب ، وقد كذب في الإخبار بمواجهة الرشيد بمثل هٰذا الكلام في حق ابنه ، هٰذا إن ثبت الحديث عن وهب ، وإنما فيه محنة أخرىٰ وهو أبو بكر الشافعي ، فإنه ليس بشيء ، ويغلب علىٰ ظني أنه هو الذي وضع هٰذا) ، الموضوعات (١٦٣/١) ، المنار المنيف (٦٢) .

(٢) الحديث ذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » (١٦/٣) بسنده إلى ابن عمر وقال : قال أبو حاتم : (محمد بن يحيىٰ يروي المقلوبات والملزقات ، لا يجوز الاحتجاج بخبره ، قال : وهٰذا الحديث سرقه منه جماعة فحدثوه ، وأدخل علىٰ أحمد بن الأزهر عن أبي الربيع فحدث به ، وأدخل علىٰ محمد بن أبي طاهر البلدي عن أبي الربيع فحدث به ، وقال : والخبر لا نشك أنه موضوع ، لا يحل ذكر مثل هٰذا في الكتب) ، وانظر « المنار » (٦٤) .

(٣) الحديث ذكره ابن الجوزي بسنده إلىٰ عبد الرحمٰن بن عوف ، وقال : (وقد رواه بركة عن الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله ←

٧ ـ أن يرد في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل أمراً ظاهراً بمحضر من الصحابة كلهم أو كثير منهم ، وأنهم اتفقوا علىٰ كتمانه ، وفعل خلافه ؛ كالأحاديث التي تروي أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بيد علي بن أبي طالب أمام جمع وملأ من الصحابة ، ونص علىٰ أنه الخليفة من بعده ، ثم إن الصحابة بعد موته اتفقوا علىٰ كتمانه وعملوا بخلافه [١] .

٨ ـ أن يكون الحديث خبراً عن أمر جسيم تتوفر الدواعي علىٰ فعله بحضرة الجمع الغفير ، أو يكون الحديث فيما يلزم المكلفين عمله وقطع العذر فيه ؛ ثم ينفرد بروايته واحد منهم ، أو لم ينقله إلا الواحد منهم [٢] .

٩ ـ أن يشتمل الحديث على المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وذٰلك بأن يفرط بالوعيد الشديد ، أو الوعد العظيم على الفعل اليسير ، وهٰذا كثير في حديث القصاص والزهاد ونحوهم [٣] .

١٠ ـ أن يروى الخبر في زمن قد استقرئت فيه الأخبار ودونت ، فيفتش

← عليه وسلم ، ورواه حبيب بن أبي حبيب عن مالك عن الزهري ، وهٰذا حديث موضوع علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال الدارقطني : (بركة الحلبي كان كذاباً) ، قال أحمد بن حنبل : (وحبيب ابن أبي حبيب كان يكذب) ، وقال الدارقطني : (وسعيد ضعيف ، ولا يصح عن مالك ، وليس محفوظاً عن الزهري) ، الموضوعات (١٩٣/٣) .

(١) تنزيه الشريعة (٧/١) ، تدريب الراوي (١٨٠) .

(٢) تدريب الراوي (١٨٠) ، تنزيه الشريعة (٣٧٨/١) ، من ذٰلك حديث أسماء قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوحىٰ إليه ورأسه في حجر علي رضي الله عنه ، فلم يصل العصر حتىٰ غربت الشمس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنه كان في طاعتك وطاعة رسولك فاردد عليه الشمس » ، قالت أسماء : فرأيتها غربت ، ثم رأيتها طلعت بعد ما غربت) ، الموضوعات (٣٥٥/٣) ، قال ابن القيم : (وكذٰلك روايتهم أن الشمس ردت لعلي بعد العصر والناس يشاهدونها ، ولا يشتهر هٰذا أعظم اشتهار ، ولا يعرفه إلا أسماء بنت عميس) ، المنار (٤٤) .

(٣) تدريب الراوي (١٨٠) .

عنه فلا يوجد في صدور الرجال ولا في بطون الكتب[1] .

١١ ـ أن يكون الحديث في فضائل آل البيت أو في ذم غيرهم ، وينفرد بروايته رافضي .

١٢ ـ أن يروىٰ عن شيخ حديث ، وقد حفظ واشتهر عنه خلافه وضده ، فيكون ذٰلك قرينة تدل علىٰ وضع الحديث ؛ فمن ذٰلك : ما رواه الخطيب بسنده إلىٰ عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : (حدثني أبي ، حدثنا سليمان بن حرب قال : قال رجل لأيوب : إن عمراً روىٰ عن الحسن : « لا يجلد السكران من النبيذ » قال أيوب : كذب ، أنا سمعت الحسن يقول : يجلد السكران من النبيذ)[2] .

وكذٰلك ما رواه الخطيب بسنده إلىٰ محمد بن إسماعيل ومحمد بن يوسف بن الحكم قالا : (لما قدم عبد الله بن عبد الرحمٰن الأسامي المديني بخارىٰ ، كنا نختلف إليه وهو يحدثنا ، فحدثنا يوماً بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يحتجم يوم السبت ، ثم قال : رأيت سفيان بن عيينة يحتجم يوم السبت غير مرة ، قال محمد بن يوسف : فأتينا

---

(١) تنزيه الشريعة (٧/١) ، نقلاً عن فخر الدين الرازي وقال : (فأما في عصر الصحابة وما يقرب منه حين لم تكن الأخبار استقرئت ؛ فإنه يجوز أن يروي أحدهم ما ليس عند غيره ، قال الحافظ العلائي : وهٰذا إنما يقوم به أي بالتفتيش عنه الحافظ الكبير الذي قد أحاط حفظه بجميع الحديث أو معظمه ؛ كالإمام أحمد وعلي بن المديني ويحيى بن معين ، ومن بعدهم ؛ كالبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة ، ومن دونهم ؛ كالنسائي ثم الدارقطني ؛ لأن المآخذ التي يحكم بها غالباً على الحديث بأنه موضوع إنما هي جمع الطرق والاطلاع علىٰ غالب المروي في البلدان المتنائية ، بحيث يعرف بذٰلك ما هو من حديث الرواة مما ليس من حديثهم ، وأما من لم يصل إلىٰ هٰذه المرتبة فكيف يقضىٰ بعدم وِجْدَانِهِ للحديث بأنه موضوع ؟ هٰذا مما يأباه تصرفهم) ، تدريب الراوي (٢٧٧/١) .

(٢) الجامع (٣٠٢/١) .

أبا جعفر المسندي فذكرنا له ذلك فقال : أقيموني ، أقيموني ؛ سمعت سفيان بن عيينة يقول : ما احتجمت قط إلا مرة واحدة فغشي علي ، قال : فعلمنا حينئذ أنه كذب ، قال أبو معشر : فلذلك كذبوه)[1] .

ومن ذلك ما أورده الحاكم عن محمد بن عكاشة الكرماني قال : (بلغني أنه كان ممن يضع الحديث حسبة ، فقيل له : إن قوماً يرفعون أيديهم في الركوع وعند الرفع منه ، فقال : حدثنا المسيب بن واضح قال : حدثنا عبد الله بن المبارك ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من رفع يديه قبل الركوع فلا صلاة له » ، فهذا ـ مع كونه كذباً ـ من أفحش الكذب ؛ فإن الرواية عن الزهري بهذا السند تبلغ القطع بإثبات الرفع عند الركوع وعند الاعتدال ، وهي في « الموطأ » وسائر كتب أهل الحديث ، والأمر فيها أشهر من أن يستدل له)[2] .

هذه هي أهم الضوابط الإجمالية التي يعرف بها كون متن الحديث موضوعاً ، وقد أجمل ابن الجوزي هذه الضوابط فقال : (ما أحسن قول القائل : إذا رأيت الحديث يباين المعقول ، أو يخالف المنقول ، أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع) .

قال : (ومن مناقضته الأصول أن يكون خارجاً عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة)[3] .

قال البلقيني : (وشاهد هذا أن إنساناً لو خدم إنساناً سنين ، وعرف

---

(١) الجامع (١/٢٠٣) .
(٢) لسان (٧/٣٥٥) ، وانظر « الباعث الحثيث » (٨٢) .
(٣) تدريب الراوي (١/٣٢٧) ، الباعث الحثيث (٧٨) .

ما يحب وما يكره ، فادعىٰ إنسان أنه كان يكره شيئاً يعلم ذٰلك أنه يحبه ، فبمجرد سماعه يبادر إلىٰ تكذيبه)[1] .

ب ـ الضوابط التفصيلية :

لقد حصل لكثير من المحدثين من مزاولتهم ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم ، وتتبع أحواله وهديه وكلامه صلى الله عليه وسلم ، وتضلعهم في ذٰلك حتى اختلط بدمائهم ولحومهم ، كل ذٰلك أوجد عندهم ملكة قوية وهيئة نفسانية عرفوا بها ما يجوز أن يخبر به صلى الله عليه وسلم وما لا يجوز ، وميزوا بذٰلك بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح ، وهـٰذا كله نتيجة لاستقرائهم أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسبرهم دواوين سننه ، وانكبابهم علىٰ متونها ، وتتبع لأبوابها ، ونقد ألفاظها ، ومراعاة الظروف التي قيلت فيها ، والأسباب التي وردت من أجلها ، والوقوف علىٰ أحوال رواتها ، ومعرفة صحيحها من ضعيفها ، أو صدقها من كذبها ، فكان من نتيجة هـٰذا العمل المتواصل والتتبع المضني : أن وضعوا ضوابط تفصيلية نَقَّت حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل شائبة ، وأبعدت الطفيليات التي كانت به عالقة ، وصاغوها في قواعد كلية يعرف من خلالها الأحاديث الموضوعة في كل باب أو مسألة من غير حاجة في الرجوع إلىٰ سندها ، ولا كشف عن أحوال رواتها ، وسأورد بعض هـٰذه الضوابط ليعرف بذٰلك مدى الجهد الذي بذله هـٰؤلاء الأئمة .

١ ـ كل حديث جاء فيه أن الإيمان يزيد أو ينقص ، أو جاء فيه أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص فهو مكذوب وموضوع .

---

(١) تدريب الراوي (٣٢٥/١) ، الباعث الحثيث (٨٢) .

٢ ـ كل حديث جاء فيه : أن القرآن مخلوق ، أو أنه غير مخلوق ، وكذٰلك الأحاديث الواردة في الوعد أو الوعيد فيمن قال بخلق القرآن ؛ فهي أحاديث مكذوبة .

٣ ـ كل حديث فيه إثبات مشروعية التنشيف بعد الوضوء فإنه لا يصح .

٤ ـ كل الأحاديث التي يذكر فيها أقل مدة الحيض أو أكثرها لا تصح عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٥ ـ كل حديث جاء فيه : من فعل كذا وكذا أعطي ثواب نبي أو أكثر فهو كذب [١] .

٦ ـ كل الأحاديث الواردة في مشروعية صلوات الأيام والليالي ؛ كصلاة يوم الأحد أو ليلة الأحد أو يوم الاثنين أو ليلته ، وهٰكذا سائر ليالي الأسبوع ؛ كلها موضوعة لا يصح منها شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٧ ـ أحاديث صلاة الرغائب أول ليلة من شهر رجب كلها كذب مفترىً على النبي صلى الله عليه وسلم .

٨ ـ الأحاديث المذكورة في مشروعية صلاة ليلة النصف من شعبان كلها أحاديث باطلة .

٩ ـ الأحاديث الواردة في مشروعية الصلاة يوم عاشوراء ، وكذٰلك الاكتحال فيه والتزين من أجله ، والتوسعة على العيال فيه ، إلىٰ غير ذٰلك من الفضائل التي ألصقت به ، كلها كذب مختلق علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يصح منها شيء ، ولا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أحاديث صيامه وما عداها فباطل .

---

(١) قال ابن القيم : (وكأن هٰذا الكذاب الخبيث لم يعلم أن غير النبي صلى الله عليه وسلم لو صلىٰ عمر نوح لم يعط ثواب نبي واحد) ، المنار (٣٨) .

١٠ ـ كل الأحاديث الواردة في ذكر صوم شهر رجب ، والصلاة في بعض لياليه فهي كذب مفترىً .

١١ ـ الأحاديث الواردة في النهي عن النكاح ، ومدح العزوبة كلها كذب باطلة .

١٢ ـ الأحاديث التي يذكر فيها الحض على اتخاذ السراري ، وأنهن مباركات الأرحام ، لا يصح منها شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم .

١٣ ـ كل الأحاديث الواردة في ذم الأولاد والحث علىٰ عدم الإنجاب ، وأنه لا يولد بعد المئة مولود لله فيه حاجة .

١٤ ـ جميع الأحاديث التي يذكر فيها الخضر ولقاؤه النبي صلى الله عليه وسلم واجتماعُه بإلياس وجبريل كل عام بعرفة .

١٥ ـ كل حديث يذكر فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نص علىٰ إثبات الخلافة لشخص بعينه بعده .

١٦ ـ كل حديث جاء فيه : « يا حميراء » ، أو ذكر فيه لفظ الحميراء .

١٧ ـ الأحاديث التي فيها مناقب معاوية[١] ، أو الأحاديث التي يذكر فيها مثالبه ، أو ذم عمرو بن العاص .

١٨ ـ الأحاديث الواردة في ذم أبي موسى الأشعري .

١٩ ـ الأحاديث التي تنص علىٰ ذم مروان بن الحكم أو الوليد بن عبد الملك .

---

(١) هـٰذا الكلام ليس علىٰ إطلاقه فقد تعقب مضمونه كثير من العلماء ؛ منهم الحافظ الذهبي ـ بعد إيراده جملة من الأحاديث الموضوعة في ذٰلك ـ بقوله : (فهـٰذه الأحاديث ظاهرة الوضع والله أعلم ، ويروىٰ في فضائل معاوية أشياء ضعيفة تحتمل) السير (٣/١٣١) ، وقريب منه الشوكاني في « الفوائد المجموعة » (١٩٥) . د . حميد نعيجات .

٢٠ ـ الأحاديث التي جاء فيها إثبات خلافة ولد العباس ، أو تحريم ولد العباس على النار ، أو جاء فيها مدح أهل خراسان الخارجين مع عبد الله بن علي بن العباس ، أو ذكر فيها عدد خلفاء بني العباس ، أو ورد فيها مدح للمنصور أو السفاح أو الرشيد .

٢١ ـ كل الأحاديث الواردة في مناقب الأئمة الأربعة التي نصَّت عليهم وسمَّتهم بأسمائهم ، وكذٰلك الأحاديث الواردة في ذمهم .

٢٢ ـ كل حديث جاء في مدح بغداد أو في ذمها ، وكذٰلك البصرة والكوفة ومرو وعسقلان والإسكندرية ونصيبين وأنطاكية ، وكذٰلك الأحاديث التي يذكر فيها : أن مدينة كذا من مدن الجنة ، أو أن مدينة كذا من مدن النار .

٢٣ ـ كل الأحاديث الواردة في فضل الخليل ، وكذٰلك الأحاديث الواردة في فضل الصخرة .

٢٤ ـ الأحاديث الواردة في ذكر فضائل سور القرآن سورة سورة ، أو الأحاديث التي أولها : من قرأ كذا فله كذا ، هي كذب من بعض الجهلة المتزهدين [١] .

٢٥ ـ كل حديث فيه ذم الحبشة والسودان ، أو ذم الترك والمماليك والخصيان .

٢٦ ـ الأحاديث الواردة في فضل الديك والثناء عليه والأمر باقتنائه ؛ كلها باطلة ، ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من الأحاديث في

---

(١) ليس كل أحاديث فضائل السور موضوعة ، فقد ثبت منها شيء يسير ، من ذٰلك : ما جاء في فضائل سورة الفاتحة ، والبقرة ، وآل عمران ، والآيات العشر الأول من سورة الكهف ، وسورة الملك ، وإذا زلزلت ، وقل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد ، والمعوذتين . انظر « المنار » (١١٣ ـ ١١٤) .

الديك إلا حديثان[١] ، وما عدا ذٰلك فكذب ، وكذٰلك أحاديث الحمام ، واتخاذ الدجاج .

٢٧ ـ الأحاديث التي وردت في مدح العدس أو الأرز أو الباقلاء أو الباذنجان أو الرمان أو الزبيب أو الهندباء أو الكراث أو البطيخ[٢] أو الجزر أو الجبن أو الهريسة[٣] .

٢٨ ـ الأحاديث الواردة في فضل الأزهار كالنرجس والورد والمرزنجوش والبنفسج والبان .

٢٩ ـ أحاديث الحناء وفضلها والترغيب في استعمالها كلها موضوعة ، إلا حديث : « إن أحسن ما غير هٰذا الشيب الحناء والكتم »[٤] .

٣٠ ـ كل الأحاديث الواردة في ذكر حسان الوجوه والثناء عليهم ، والأمر بالنظر إليهم أو التماس الحوائج منهم ، أو أن النار لا تمسهم .

---

(١) أما الأول : فقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تسبوا الديك فإنه يوقظ للصلاة » ، وفي رواية : « فإنه يدعو إلى الصلاة » ، رواه أبو داود : (الأدب ، باب ما جاء في الديك والبهائم) ، (٦٢١/٢) ، وأخرجه حم : (١٩٣/٤) .
أما الثاني : فقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا سمعتم صياح الديك فسلوا الله تعالىٰ من فضله ، فإنها رأت ملكاً ، وإذا سمعتم نهيق الحمار فتعوذوا بالله من الشيطان ، فإنها رأت شيطاناً » .
الحديث أخرجه : خ : (بدء الخلق ، باب) ، (١٦٩/٤) ، م : (ذكر استحباب الدعاء عند صياح الديك) ، حديث رقم (٢٧٢٩) ، (٢٠٩٢/٤) ، د : (الأدب ، باب ما جاء في الديك والبهائم) ، (٦٢١/٢) ، ت : (الدعوات ، باب ما يقول إذا سمع نهيق الحمار) ، حديث رقم (٣٤٥٩) ، (٥٠٨/٥) ، حم : (٣٠٦/٢ ـ ٣٠٧ ، ٣٢١ ، ٣٦٤) .

(٢) قال ابن القيم : (من ذٰلك أحاديث البطيخ وفضله ، وفيه جزء ، قال الإمام أحمد : لا يصح في فضل البطيخ شيء إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأكله) ، المنار (٨٣) .

(٣) فيها جزء كله كذب من أوله إلىٰ آخره . انظر « المنار » (١٣٨) .

(٤) الحديث أخرجه : د : (الترجل ، باب ما جاء في الخضاب) ، (٤٠٣/٢) ، ت : (اللباس ، باب في الخضاب) ، حديث رقم (١٧٥٢) ، (٢٧٢/٤) ، جه : (اللباس ، باب الخضاب بالحناء) ، حديث رقم (٣٦٢٢) ، حم : (١٤٧/٥ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٦٩) .

٣١ ـ الأحاديث الواردة في التحذير من التبرم عند أداء حوائج الناس .

٣٢ ـ كل الأحاديث التي يذكر فيها النهي عن سب البراغيث .

٣٣ ـ الأحاديث الواردة في أن من أهدىٰ إليه شيء فجلساؤه شركاء له في هديته .

٣٤ ـ الأحاديث التي يذكر فيها الحث على التختم بالعقيق .

٣٥ ـ الأحاديث الواردة في إباحة أو حرمة اللعب بالشطرنج .

٣٦ ـ جميع الأحاديث التي يذكر فيها الأبدال[١] والأقطاب والأغواث والنقباء والنجباء والأوتاد مما عرف بين أوساط الصوفية .

٣٧ ـ الأحاديث الواردة في فضل العقل[٢] .

٣٨ ـ الأحاديث التي يذكر فيها طنين الأذنين .

٣٩ ـ كل الأحاديث التي يرد فيها ذكر التواريخ المستقبلة ، أو اشتملت علىٰ مِثْلِ : إذا كانت سنة كذا وكذا ، أو إذا كان شهر كذا وكذا وقع كذا وكذا ، فهٰذه الأحاديث كلها موضوعة وكذب مفترىً .

إلىٰ غير ذٰلك من الضوابط الكثيرة التي هي نتيجة استقراء تام وتتبع دقيق من علماء الحديث وجهابذته ، فهي ترشد إلى الأحاديث

---

(١) الذي ورد في الأبدال هو أمثل ما ذكر ، ولا يمكن الجزم بوضعه ، وفي هٰذا يقول ابن القيم رحمه الله : (وأقرب ما فيها : « لا تسبوا أهل الشام ؛ فإن فيهم البدلاء ، كلما مات رجل منهم أبدل الله مكانه رجلاً آخر » ، ذكره أحمد ولا يصح أيضاً ؛ فإنه منقطع) ، المنار (٨٦) ، وانظر « الضعيفة » للألباني (٣٢٠/١٠) ، وقد سبق تقرير الشيخ حفظه الله : أن عدم الصحة لا يستلزم الوضع . د . حميد نعيجات .

(٢) قال الدارقطني : (إن كتاب العقل وضعه أربعة ، أولهم ميسرة بن عبد ربه ، ثم سرقه منه داود بن المحبر فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة ، وسرقه عبد العزيز بن أبي رجاء فركبه بأسانيد أخر ، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي فأتىٰ بأسانيد أخر) انظر « تاريخ بغداد » (٣٢٨/٩) ، و« المنار المنيف » (٦٦) .

الموضوعة بمجرد النظر فيها من غير أن يبحث في سندها ، وهي وإن دلت علىٰ شيء فإنما تدل علىٰ مدى الجهد المبذول من قبل هٰؤلاء الأعلام لتنقية السنة النبوية من كل دخيل ، وتخليصها من كل ما علق بها ودُسَّ فيها .

كما أنها دليل كاف في الرد علىٰ من زعم أن علماء الحديث إنما وجهوا عنايتهم لنقد السند ، وأنهم لم يعنوا بنقد المتن مثل عنايتهم بنقد الإسناد ، وسيأتي مزيد تفصيل لهٰذه المسألة عند الكلام علىٰ نقد المتن في فصل : (جهود العلماء في مقاومة الوضع) إن شاء الله تعالىٰ .

وقد أفرد بعض العلماء مؤلفات لهٰذه الضوابط التفصيلية ؛ منهم : الجوزقاني في كتابه « الأباطيل » ، وابن بدر الموصلي في كتابه « المغني عن الحفظ والكتاب » ، وابن القيم في كتابه « المنار المنيف » ، وسيأتي الكلام علىٰ هٰذه المؤلفات وميزات كل كتاب في المبحث المخصص للكلام على الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعة إن شاء الله تعالىٰ .

❁ ❁ ❁

رابعاً : أنواع الموضوعات :

أشرت فيما سبق إلىٰ أن الوضع في المتن قد يكون إما بإنشاء المتن ، وإما أن ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً لغيره .

كما أشرت إلىٰ أن الوضع يكون مقصوداً متعمداً ، وقد يكون الوضع غير مقصود ، وذٰلك بأن يأتي الراوي بالحديث علىٰ غير ما هو عليه ، فيقع في الوضع من غير شعور ولا قصد ، وسبب ذٰلك هو الوهم أو الغفلة أو سوء الحفظ ، وذٰلك بأن يَرفع الموقوف ويَصل المرسل والمنقطع ، أو يَقْلِب المتن .

وقد اختلف العلماء في هٰذا النوع من الحديث ، أَيُعَدُّ من الموضوع أم لا .

فذهب ابن معين إلىٰ أنه موضوع [(١)] ، والظاهر أنه رأي ابن حبان [(٢)] ، وهو مذهب ابن الجوزي ، فقد أكثر من ذكر الأحاديث المقلوبة ، والأحاديث التي وهم فيها الرواة فوصلوا مرسلها ومنقطعها ، ورفعوا موقوفها ومقطوعها ، ونحو ذٰلك في كتابه « الموضوعات » [(٣)] ، كما هو

---

(١) قال يحيى بن معين في ثابت بن موسى الضبي الذي روىٰ حديث : « من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار » قال فيه : (كذاب) مع أنه وهم في روايته وانقلب عليه إسناده ولم يتعمد الكذب . انظر : « الميزان » (١/٣٦٧ ـ ٣٦٨) .

(٢) انظر « مجروحين » (١/٧٠) ، فقد عدَّ من الكذابين رواة اشتهروا بقلب الحديث ووصل المرسل والمنقطع ، ومن قَبِل التلقين ، قال أيضاً : (ومنهم ـ أي : من المجروحين ـ من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب ؛ إذ العلم لم يكن من صناعته ، ولا اغبر فيها قدمه ، كما قال بعض أهل البصرة : كان بالكوفة شيخ عنده صحيفة عن حميد عن أنس ، وكان مؤذنهم ، فلما مات قيل لي : إن في ذٰلك المسجد شيخ يحدث بتلك الصحيفة عن حميد نفسه ، قال : فأتيته ؛ فإذا شيخ عليه سجادة وأثر الخير فيه بيّن ، فقلت له : صحيفة حميد ، فأخرجها إليَّ وإذا هي تلك الصحيفة نفسها ، فقلت : اقرأ ، فأخذ يقول : حدثنا حميد ، حتىٰ أتىٰ علىٰ آخرها ، فقلت له : أي موضع رأيت حميداً ؟ قال : لم أره ، قلت : فكيف تحدث عمن لم تره ؟ قال : وهٰذا لا يجوز ! قلت : لا ، قال : كان في هٰذا المسجد شيخ يؤذن ، ويحدث بهٰذه الصحيفة ، فلما مات ولوني الأذان مكانه ، وأعطوني الصحيفة وقالوا : أذن كما كان يؤذن ، وحدِّث كما كان يحدث ، فأنا أؤذن كما كان يؤذن ، وأحدِّث كما كان يحدث) .

(٣) بل صرح ابن الجوزي في مقدمة كتابه بذٰلك فقال : (**واعلم** : أن الرواة الذين وقع في حديثهم الموضوع والكذب والمقلوب انقسموا خمسة أقسام :

القسم الأول : قوم غلب عليهم الزهد والتقشف فتغفلوا عن الحفظ والتمييز ، ومنهم من ضاعت كتبه أو احترقت أو دفنها ثم حدث من حفظه فغلط ، فهٰؤلاء تارة يرفعون المرسل وتارة يسندون الموقوف ، وتارة يقلبون الإسناد ، وتارة يدخلون حديثاً في حديث .

والقسم الثاني : قوم لم يعانوا على النقل ، فكثر خطؤهم وفحش علىٰ نحو ما جرىٰ للقسم الأول .

والقسم الثالث : قوم ثقات لٰكنهم اختلطت عقولهم في آخر أعمارهم فخلطوا في الرواية . ←

صنيع ابن طاهر المقدسي ـ المعروف بابن القيسراني ـ في كتابه الشهير بـ « تذكرة الموضوعات » .

وذهب الحافظ ابن حجر إلىٰ أن مقلوب المتن خاصة لا يسمىٰ موضوعاً ، بل يلحق بالمدرج كما أشار إلىٰ ذٰلك الأستاذ أحمد شاكر [1] .

وتوسط ابن الصلاح فسماه شبه الموضوع قال : (وربما غلط غالط فوقع في شبه الوضع من غير تعمد) [2] .

وتبعه في ذٰلك النووي [3] ، والسيوطي [4] .

فمن اعتبر هٰذا النوع من الموضوع لاحظ أن الحديث أورده الراوي علىٰ خلاف ما هو .

ومن لم يجعله من الموضوع راعىٰ جانب قصد الراوي وتعمده .



← **والقسم الرابع** : قوم غلب عليهم البلاهة والغفلة ، ثم انقسم هٰؤلاء : فمنهم من كان يلقن فيتلقن ، ويقال له : قل ، فيقول ، وقد كان بعض أولاد هٰؤلاء أو وراقه يضع له الحديث فيرويه ولا يعلم ، ومنهم من كان يروي الأحاديث ـ وإن لم تكن سماعاً له ـ ظناً منه أن ذٰلك جائز ، وقد قيل لبعض مغفليهم : هٰذه الصحيفة سماعك ؟ فقال : لا ، ولٰكن مات الذي رواها فرويتها مكانه) ، فقد ضمن أحاديث هٰؤلاء كلهم كتاب الموضوعات (١/٣٦) .

(١) قال أحمد شاكر : (وهٰذا القسم ذكره ابن الصلاح في نوع الموضوع ، وجعله شبه وضع من غير تعمد ، وتبعه علىٰ ذٰلك : النووي والسيوطي ، وذكره في المدرج أولىٰ ، وهو به أشبه ، كما صنع الحافظ ابن حجر) ، الباعث الحثيث (٧٧) .

(٢) علوم الحديث (١٠٠) .

(٣) تدريب الراوي (١/٣٣٩) ، قال النووي في « التقريب » : (وربما وقع في شبه الوضع لغير قصد) .

(٤) قال السيوطي : (وربما وقع الراوي في شبه الوضع غلطاً منه بغير قصد ، فليس بموضوع حقيقة ، بل هو بقسم المدرج أولىٰ ، كما ذكره شيخ الإسلام في « شرح النخبة ») ، تدريب الراوي (١/٣٣٩) .

خامساً : صور للوضع في المتن :

وللوضع في المتن صور ؛ منها :

١ ـ أن يعمد الراوي إلىٰ متن حديث معروف فيزيد فيه لفظة أو جملة ، فيحكم على الحديث بالوضع من أجل تلك الزيادة التي ألحقت بالحديث وهي ليست منه ، ومن الأحاديث المحكوم عليها بالوضع لزيادة ألحقت بها ما ذكره العقيلي من حديث عبد الله بن داهر الرازي ، عن أبيه ، عن الأعمش ، عن عباية الأسدي ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأم سلمة : « إن علياً من لحمي ، وهو بمنزلة هارون من موسىٰ مني ، غير أنه لا نبي بعدي » ، قال ابن عباس : (تكون فتنة من أدركها فعليه بخصلتين : كتاب الله وعلي بن أبي طالب ؛ فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو آخذ بيد علي : « هٰذا أول من آمن بي ، وأول من يصافحني يوم القيامة ، وهو فاروق هٰذه الأمة ، يفرق بين الحق والباطل ، وهو يعسوب المؤمنين ، والمال يعسوب الظلمة ، وهو الصديق الأكبر ، وهو خليفتي من بعدي »)[1] .

وفي رواية أخرىٰ أنه قال : « يا علي ؛ المدينة لا تصلح إلا بي أو بك ، وأنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ » ، فقوله : « المدينة لا تصلح إلا بي أو بك » باطل[2] .

وقال ابن حجر : (ذكره العقيلي وقال : قوله : « أنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ » صحيح ، وأما سائر الحديث فليس بمعروف)[3] .

---

(١) ميزان (٥/٢) ، لسان (٣٩١/٣) ، الموضوعات (٣١٥/١) .
(٢) تذكرة الموضوعات (٤٠١) .
(٣) لسان (٣٩١/٣) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « أنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ ، إلا أنه لا نبي بعدي » ، بدون الزيادة أخرجه مسلم [١] ، والترمذي [٢] ، وابن ماجه [٣] .

ومن ذٰلك حديث : « بين كل أذانين صلاة » .

فقد رواه الفتني في « تذكرته » ثم قال : (في « الوجيز » : « بين كل أذانين صلاة إلا المغرب » ، قال : فيه حيان بن عبد الله كذاب) [٤] ، الحديث معروف بدون زيادة : « إلا المغرب » ، فقد رواه البخاري [٥] ، ومسلم [٦] ، وأبو داود [٧] ، والترمذي [٨] ، والنسائي [٩] ، وابن ماجه [١٠] ، والدارمي [١١] ،

---

(١) أخرجه في « فضائل الصحابة » ، باب فضل علي بن أبي طالب ، حديث رقم (٢٤٠٤) ، من حديث سعد بن أبي وقاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي : « أنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ ، إلا أنه لا نبي بعدي » ، وفي رواية قال سعد : خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب في غزوة تبوك فقال : يا رسول الله ؛ تخلفني في النساء والصبيان فقال : « أما ترضىٰ أن تكون مني بمنزلة هارون من موسىٰ ، غير أنه لا نبي بعدي » (١٨٧٠/١ ـ ١٨٧١) .

(٢) أخرجه : ت : (في المناقب ، من حديث سعد حديث) ، رقم (٣٧٢٤) أيضاً قال : أمر معاوية سعداً فقال : ما يمنعك أن تسب أبا تراب ؟ قال : أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلن أسبه ؛ لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي ـ وخلفه في بعض مغازيه ـ فقال له علي : يا رسول الله ؛ تخلفني مع النساء والصبيان ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أما ترضىٰ أن تكون مني بمنزلة هارون من موسىٰ ، إلا أنه لا نبوة بعدي . . . » الحديث ، (٦٣٨/٥) .

(٣) جه : من حديث سعد أيضاً ، (المقدمة ، فضل علي بن أبي طالب) ، حديث رقم (١١٥) .

(٤) تذكرة الموضوعات (٣٦) .

(٥) خ : (الأذان ، باب بين كل أذانين صلاة) ، (١٦٢/١ ـ ١٧١) .

(٦) م : (صلاة المسافرين وقصرها ، باب بين كل أذانين صلاة) ، حديث رقم (٥٧٣ ، ٨٣٨) .

(٧) د : (أبواب التطوع ، باب الصلاة قبل المغرب) ، (٢٩٥/١) .

(٨) ت : (الصلاة ، باب ما جاء في الصلاة قبل المغرب) ، حديث رقم (١٨٥) ، (٣٥١/١) .

(٩) ن : (الأذان ، الصلاة بين الأذان والإقامة) ، حديث رقم (٦٨٠) .

(١٠) جه : (إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في الركعتين قبل المغرب) ، حديث رقم (١١٦٢) ، (٣٦٨/١) .

(١١) دي : (الصلاة ، باب الركعتين قبل المغرب) ، (٣٣٦/١) .

وأحمد[١] من حديث عبد الله بن مغفل قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « بين كل أذانين صلاة ، بين كل أذانين صلاة » ، ثم قال في الثالثة : « لمن شاء » ، فحكم على الحديث بالوضع بسبب الزيادة التي ألحقت به .

وكذٰلك حديث : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » .

أورده الفتني في « تذكرته » بلفظ : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة إلا الصبح » ، وقال : قال البيهقي : (هٰذه الزيادة لا أصل لها ، وفيه حجاج بن نصير وعباد بن كثير ، ضعيفان)[٢] .

قلت : والحديث بدون الزيادة معروف أخرجه مسلم[٣] ، وأبو داود[٤] ، والترمذي[٥] ، والنسائي[٦] ، وابن ماجه[٧] ، والدارمي[٨] ، وأحمد[٩] من حديث عمرو بن دينار ، قال : سمعت عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أقيمت الصلاة ، فلا صلاة إلا المكتوبة » ومع ذٰلك فقد حكم عليه بالوضع من أجل الزيادة التي ألصقت به .

---

(١) حم : (٨٦/٤) ، (٥٤/٥ ، ٥٦ ، ٥٧) .

(٢) تذكرة الموضوعات (٤٠) .

(٣) م : (صلاة المسافرين وقصرها ، باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن) ، حديث رقم (٧١٠) ، (ص ٤٩٣) .

(٤) د : (الصلاة ، باب إذا أدرك الإمام ولم يصل ركعتي الفجر) ، (٢٩١/١) .

(٥) ت : (الصلاة ، باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) ، حديث رقم (٤٢١) ، (٢٨٢/٢) .

(٦) ن : (الإمامة ، باب ما يكره من الصلاة عند الإقامة) ، (٩٠/٢) .

(٧) جه : (إقامة الصلاة ، باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) ، حديث رقم (١١٥١) ، (٣٦٤/٤) .

(٨) دي : (الصلاة ، باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) ، (٣٣٧/١ ـ ٣٣٨) .

(٩) حم : (٣٣١/٢ ، ٤٥٥ ، ٥١٧ ، ٥٣١) .

٢ - ومنها : أن يرد متن الحديث بعبارات وألفاظ مغايرة للألفاظ المعروفة المشهورة ، فيحكم عليه بعض المحدثين بالوضع لذٰلك التغيير في الألفاظ ، مع العلم بأن معناهما قد يكون واحداً .

من **ذٰلك** : حديث : « لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » .

فقد رواه المقدسي بلفظ : « لا يلسع المؤمن من جحر مرتين » ، وقال : (فيه عبد السلام بن أبي فروة النصيبي ، هو سرقه وركَّبه)[١] .

والحديث مشهور بلفظ : « لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » فقد رواه الإمام البخاري[٢] ، ومسلم[٣] ، وأبو داود[٤] ، وابن ماجه[٥] ، والدارمي[٦] ، وأحمد[٧] من حديث الليث ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين » ، ويروىٰ عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر .

فحكم على الحديث بالوضع لتغيير لفظه ، ولأن الراوي سرقه وركَّبَه .

وكذٰلك حديث : (اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم واعتمرنا معه ؛ فلما دخل مكة طاف وطفنا معه ، وأتى الصفا والمروة وأتيناها معه ، وكنا نستره من أهل مكة أن يرميه أحد . . .) الحديث .

---

(١) معرفة التذكرة (٢٥٣) .

(٢) خ : (الأدب ، باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين) ، (٣٨/٨) .

(٣) م : (الزهد والرقائق ، باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين) ، حديث رقم (٢٩٩٨) (ص ٢٢٩٥) .

(٤) د : (الأدب ، باب الحذر من الناس) ، (٢٦٥/٢) .

(٥) جه : (الفتن ، باب العزلة) ، حديث رقم (٣٩٨٢ ، ٣٩٨٣) ، (ص ١٣١٨) .

(٦) دي : (الرقاق ، باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين) ، (٣١٩/٢) .

(٧) حم : (١٥/٢ ، ٣٧٩) .

فقد رواه ابن طاهر المقدسي في « معرفته » بلفظ : (دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة في بعض عمره ، فجعل أهل مكة يرمونه بالبناء الفاسد) ، وقال : (فيه إسحاق بن إبراهيم الطبري ، منكر الحديث ، والمشهور طاف بالبيت ونحن نستره من أهل مكة أن يرميه أحد ، وأما ذكر البناء الفاسد افتعله إسحاق)[1] .

والحديث معروف بلفظ : (لما دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة طاف وطفنا معه ، وأتى الصفا والمروة وأتيناها معه ، وكنا نستره من أهل مكة أن يرميه أحد) ، وقد أخرجه البخاري[2] ، وابن ماجه[3] ، والدارمي[4] ، وأحمد[5] من حديث عبد الله بن أبي أوفىٰ قال : (اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم واعتمرنا معه ؛ فلما دخل مكة طاف وطفنا معه . . .) الحديث .

إلىٰ غير ذٰلك من الأحاديث التي حكم عليها بالوضع ، وضمنت كتب الموضوعات ؛ لتغيير في ألفاظها مع أن أصولها ثابتة صحيحة .

والذي يبدو لي والله أعلم : أن إلحاقها ليس مقتصراً علىٰ حدوث التغيير في ألفاظها ، إنما يضاف إلىٰ ذٰلك رواية تلك اللفظة المبدَّلة من راوٍ متهم بالوضع ، وإلا فينسحب الإشكال علىٰ كل المرويات بالمعنىٰ ، خصوصاً وأن بعض العبارات المغيرة تدل علىٰ نفس المعنىٰ ، مثل كلمة : « يلسع » و« يلدغ » في المثال السابق .

---

(١) معرفة التذكرة (١٥٠) .

(٢) خ : (العمرة ، باب متىٰ يحل المعتمر) ، (٣/٧) .

(٣) جه : (المناسك ، باب العمرة) ، حديث رقم (٢٩٩٠) (ص ٩٩٥) .

(٤) دي : (المناسك ، باب في السعي بين الصفا والمروة) ، (٢/٦٩) .

(٥) حم : (٤/٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٨١) .

٣ ـ ومنها : أن يعمد الراوي إلىٰ مجموعة من الأحاديث لرواة مختلفين ، فيجمعها ويجعلها حديثاً واحداً يرويه بطريق واحد ، مع أن جمل الحديث أو أكثرها ثابتة من غير ذٰلك الطريق ، فيحكم النقاد على الحديث بالوضع بالنظر للمجموع دون مراعاة لثبوت أفراد جمله من طرق أخرىٰ .

ومما حكم عليه النقاد بالوضع من هٰذا النوع حديث : « نعم الإدام الخل ، وكفىٰ بالمرء شراً أن يتسخط ما قدم إليه » .

فقد أورده ابن طاهر المقدسي في « معرفته » وقال : (فيه يحيى بن يعقوب ، أبو طالب القاضي ، خال أبي يوسف القاضي ، هو ركّبه)[١] .

وأورده الذهبي في ترجمته فقال : (إبراهيم بن عيينة ، عن أبي طالب ، عن محارب ، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً : « نعم الإدام الخل ، وكفىٰ بالمرء إثماً أن يسخط ما قرب إليه »[٢] .

قلت : صدر الحديث ـ وهو قوله : « نعم الإدام الخل » ـ قد روي من حديث سفيان عن محارب بن دثار ، عن جابر بن عبد الله ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « نعم الإدام الخل » ، والحديث أخرجه أبو داود[٣] ، والترمذي وقال عقبه : (وهٰذا أصح من حديث مبارك بن سعيد)[٤] ، وابن ماجه[٥] .

وكذٰلك رواه المثنى بن سعيد ، عن طلحة بن نافع أبي سفيان ، عن

(١) معرفة التذكرة (٢٤١) .
(٢) ميزان (١٤٨/٥) ، لسان (٤٨٦/٨) .
(٣) د : (الأطعمة ، باب في الخل) ، (٣٢٣/٢) .
(٤) ت : (الأطعمة ، باب ما جاء في الخل) ، حديث رقم (١٨٤٢) ، (٢٧٩/٤) .
(٥) جه : (الأطعمة ، باب الائتدام بالخل) ، حديث رقم (٣٣١٧) ، إلا أنه عن قيس بن الربيع عن محارب بدلاً من سفيان عن محارب ، (ص ٢١٠٢) .

جابـر ، عن النبي صلى الله عليه وسـلم قال : « نعـم الإدام الخل » ، أخرجه مسـلم[1] ، وأبـو داود[2] ، والدارمـي[3] ، وأحمـد[4] ، وقـد تابـع المثنىٰ جماعـة فـرووه عن أبي سـفيان عن جابـر[5] ، واقتصروا علـىٰ قوله : « نعم الإدام الخل » .

وأما قوله : « وكفىٰ بالمرء شراً أن يسخط ما قدم إليه » .

فقد أورده السيوطي في « الجامع الصغير » بلفظ : « كفىٰ بالمرء شراً أن يتسخط ما قرب إليه » ، وعزاه إلى ابن أبي الدنيا في « قرى الضيف » ، وأبي الحسن بن بشران في « أماليه »[6] .

فحكم على الحديث بالوضع للمجموع ، وإن كان الحديث ثابتاً بحسب أفراده .

وممـن كان يصنـع ذٰلك : وهب بن وهب أبو البختـري ، قال ابن عدي : (وأبـو البختري من الكذابيـن الوضاعين ، كان يجمع في كل حديث يرويه أسـانيد ؛ من جسـارته على الكذب ووضعه على الثقات) ، قال ابن حجر : (ثـم أخـرج لـه ـ أي : ابن عدي ـ حديثاً متنه : « تسـموا بخياركم ، واطلبوا الخيـر عند حسـان الوجوه ، وإذا أتاكـم كريم قـوم فأكرموه » ، وقال : (هـٰذا

---

(١) م : (الأشربة ، باب فضيلة الخل والتأدم به) ، حديث رقم (٢٥٠١) ، ورقم (١٦٧ ، ١٦٨) من كتاب الأشربة (ص ١٦٢٢) .

(٢) د : (الأطعمة ، باب في الخل) ، (٣٢٣/٢) .

(٣) دي : (الأطعمة ، باب أي الإدام كان أحب إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟) ، (١٠١/٢) .

(٤) حم : (٣٠١/٣ ـ ٤٠٠) .

(٥) فقد رواه أبو بشر وحجاج بن أبي زينب ومبارك بن سعيد أخو سفيان بن سعيد الثوري كلهم عن أبي سفيان طلحة بن نافع .

(٦) انظر « الفتح الكبير » (٣١٧/٢) .

نوع آخر من الجسارة ؛ أن يجمع في متن واحد عدة أحاديث)[1] .

٤ ـ ومنها : أن يعمد الراوي إلىٰ حديث فيقلب متنه فيحكم على الحديث بالوضع لذٰلك .

ومن الأحاديث التي حكم عليها بالوضع وأوردت في كتب الموضوعات لقلب متونها حديث : « لا يصلح الكذب إلا في ثلاث : كذب الرجل امرأته ليرضيها ، وإصلاح بين الناس ، وكذب في الحرب »[2] .

فقد أورده ابن طاهر المقدسي في « معرفته » فقال : (رخص في الكذب إلا ثلاث ، الرجل يريد الإصلاح . . .) الحديث .

والحديث معروف بلفظ : « لا يصلح الكذب إلا في ثلاثة : كذب الرجل امرأته ليرضيها . . . . » الحديث ، فقد روي من حديث أم كلثوم بنت عقبة ، أخرجه أبو داود[3] ، والترمذي[4] ، وأحمد[5] ، ومن حديث أسماء بنت يزيد أخرجه الترمذي[6] ، وأحمد[7] ، والله أعلم .

❋ ❋ ❋

---

(١) لسان الميزان (٤٠٣/٨) .

(٢) معرفة التذكرة (١٥٥) .

(٣) د : (الأدب ، باب في إصلاح ذات البين) ، (٥٧٨/٢) .

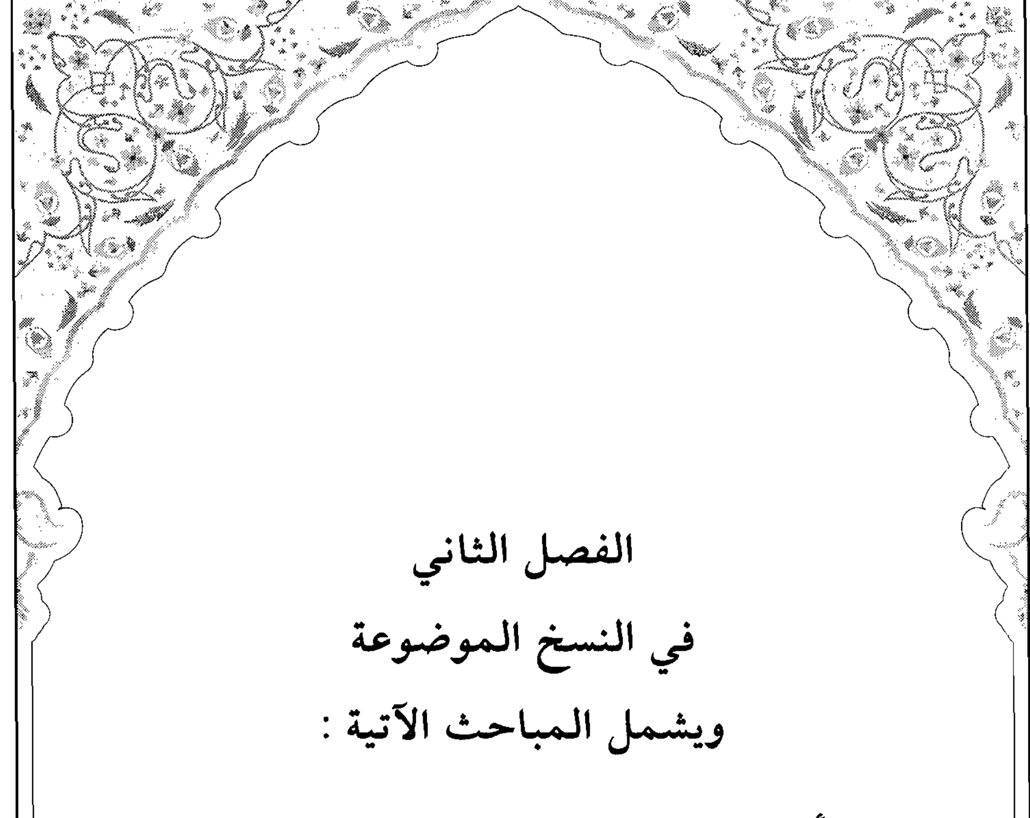
(٤) ت : (البر والصلة ، باب ما جاء في إصلاح ذات البين) ، حديث رقم (١٩٣٨) ، (٣٣١/٤) .

(٥) حم : (٤٠٣/٦ ـ ٤٠٤) .

(٦) ت : (البر والصلة ، باب ما جاء في إصلاح ذات البين) ، حديث رقم (١٩٣٩) ، (٣٣١/٤) .

(٧) حم : (٤٥٤/٦ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١) .



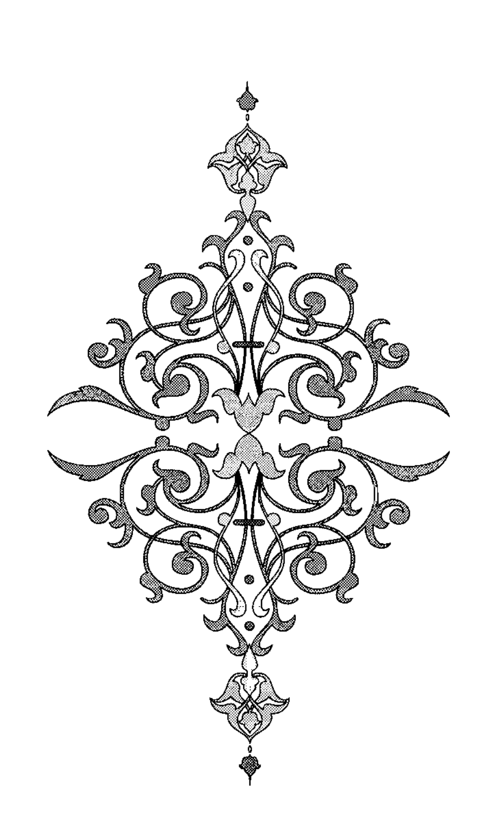


الفصل الثاني
في النسخ الموضوعة
ويشمل المباحث الآتية :

المبحث الأول : معنى النسخ الموضوعة .

المبحث الثاني : معجم الرجال الذين رويت عنهم نسخ موضوعة .

المبحث الثالث : أنواع النسخ الموضوعة .



تمهيد

كثيراً ما يذكر علماء الجرح والتعديل عن بعض الرواة بأن لهم نسخة موضوعة ، أو صحيفة أو صحفاً موضوعة ، أو كتاباً أو كتباً موضوعة .

وحيث إنا نتناول في هٰذا الفصل الكلام على الصحف والنسخ الموضوعة ؛ سأبيِّن قبل ذٰلك مراد المحدثين وعلماء الجرح والتعديل من إطلاق هٰذه العبارات ، وما السبب في وصم تلك النسخ أو الصحف أو الكتب بالوضع ؟ وهل وصفها بالوضع يعني أنها مختلقة ومكذوبة بالمعنى المتبادر ؟ أم أنها اصطلاح عندهم له مفهوم خاص أعم أو أخص من المعنى المتبادر الذي هو اختلاق الحديث ، أو نسبة كلام غير النبي صلى الله عليه وسلم إليه كما سبق ذكره ؟ وسأتناول في هٰذا الفصل المباحث التالية :

أ ـ معنى النسخ الموضوعة ، ومراد المحدثين منها .

ب ـ معجم بالنسخ المحكوم عليها بالوضع .

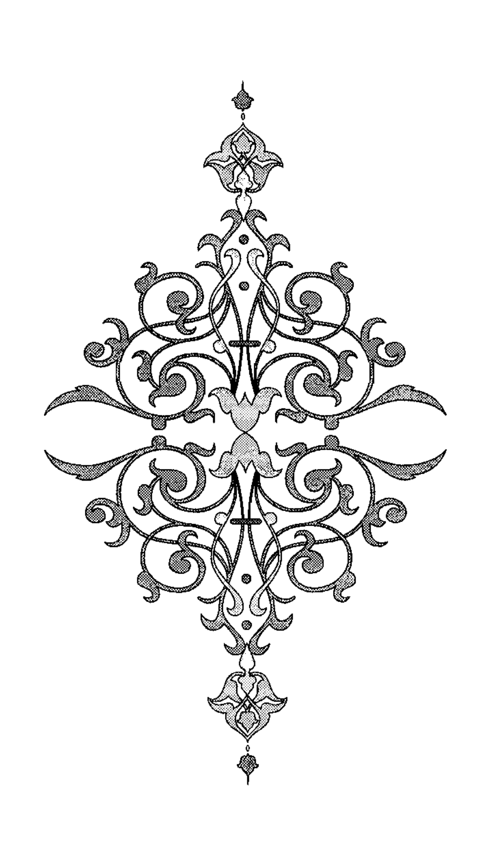
ج ـ أنواع النسخ الموضوعة .





المبحث الأول

معنى النُّسخ الموضوعة



معنى النسخ الموضوعة

يطلق علماء الحديث لفظ النسخة أو الصحيفة أو الكتاب علىٰ معنيين :

١ ـ مجموعة من الأحاديث لصحابي أو تابعي ينتهي إسنادها إليه ، ويشتهر بروايتها عنه شخص يكون مدارها عليه ، فتعرف لدىٰ علماء الحديث بصحيفة فلان أو نسخة فلان نسبة إلىٰ راويها ؛ كنسخة أبان ابن أبي عياش عن أنس ، ونسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، فالنسخة أو الصحيفة اشتهرت بالنسبة إلىٰ راويها ، في حين أنها أحاديث صحابي بعينه ، فنسخة أبان إنما هي أحاديث أنس ، لـٰكنها اشتهرت بأبان ، كما أن صحيفة عمرو بن شعيب إنما هي أحاديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، اشتهرت بنسبتها إلىٰ عمرو بن شعيب .

٢ ـ وتطلق النسخة أو الصحيفة أيضاً علىٰ مجموعة أحاديث تتناول موضوعاً واحداً ؛ كنسخة عباد بن كثير الثقفي في المناهي ، جمع فيها كل الأحاديث الواردة في النهي ، وكذٰلك كتاب الديات لخالد بن يزيد بن عبد الرحمـٰن الدمشقي ، وهـٰذا النوع من النسخ يطلق عليه بعضهم الصحيفة أو الكتاب ، وبعضهم يسميه نسخة .

وهـٰذه النسخ قد توصف بالصحة ؛ كصحيفة معمر عن أنس ، وصحيفة همام عن أبي هريرة ، وقد توصف بالحسن ؛ كصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وقد توصف بالوضع ؛ كصحيفة أبان عن أنس ، ونسخة بشر بن حسين عن الزبير بن عدي ، هـٰذا بالنظر إلى المعنى الأول المتعلق بالسند ، أما بالنظر إلى المعنى الثاني المتعلق بالمتن ؛ فالحكم ليس علىٰ إطلاقه ؛ لاختلاف طرق المتون الواردة وأسانيدها .

والنسخ الموصوفة بالوضع قد تكون مشتملة علىٰ أحاديث مختلقة وضعها كذاب وألصقها بالنبي صلى الله عليه وسلم ؛ كوصية علي رضي الله عنه التي اختلقها واضعها وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم وصىٰ بها علياً ، وهي تتعلق بالجماع وكيف يجامع ، قبح الله من وضعها .

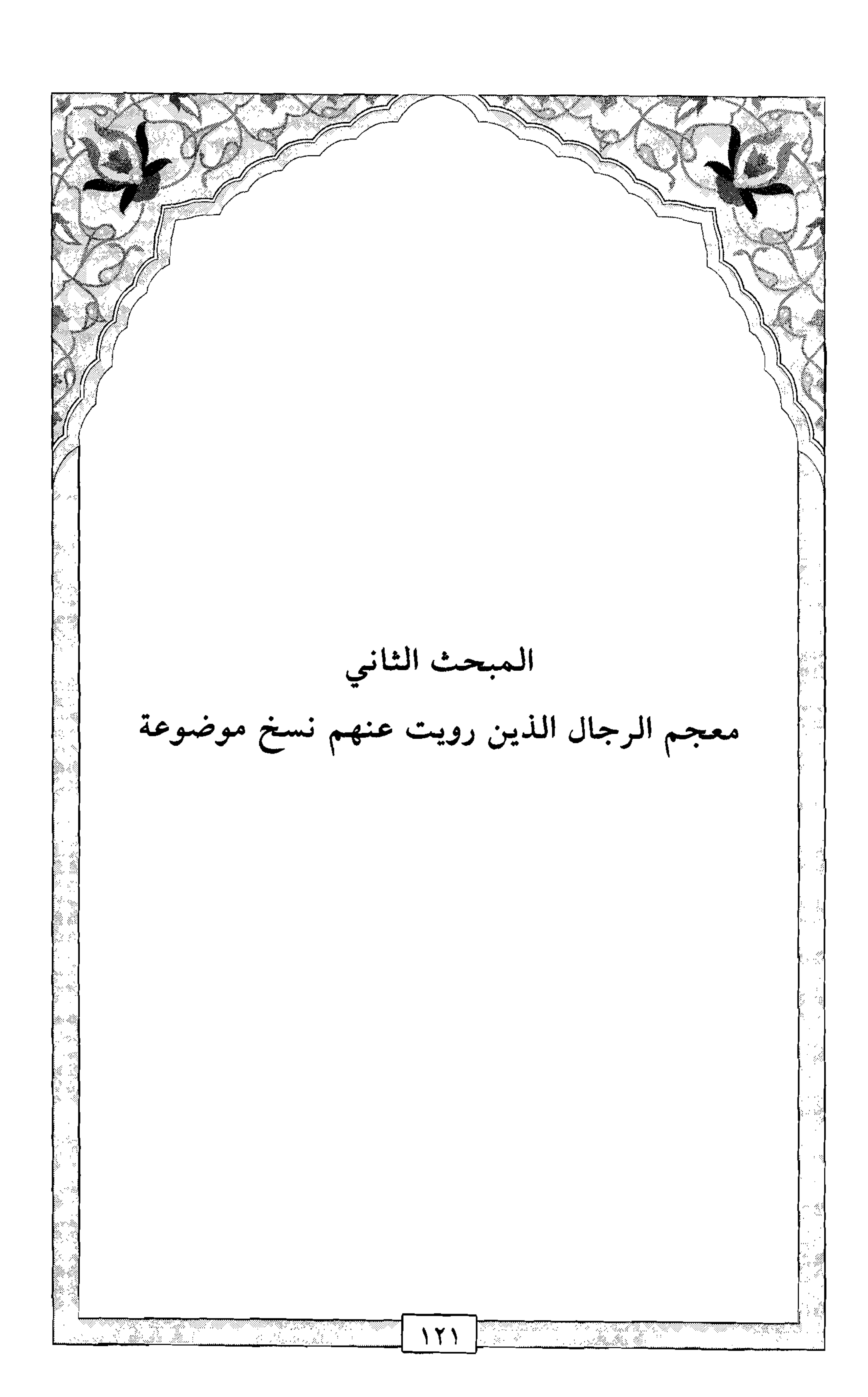
وقد تكون النسخة مشتملة علىٰ كلام لبعض العلماء أو الحكماء أو غيرهم ، ثم يأخذها الكذاب وينسبها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ كـ « الأربعين الودعانية » ، وفي هاتين الحالتين يتضح وصف النسخة بالوضع والكذب .

لكنا كثيراً ما نرىٰ أن بعض النسخ توصف بالكذب أو الوضع ولا يظهر فيها الأمران الموجبان للوصف بالكذب ، وإنما أطلق عليها الوصف بالكذب أو الوضع لعلة تتعلق برواية النسخة من حيث تحمل راويها ؛ كأن يحصل على النسخة بإحدى الطرق غير المشروعة في الرواية كأن يشتريها أو يسرقها ، أو يدعي سماعها ، أو ينسخها ، أو غير ذٰلك ، ثم يرويها على الوجه دون أن يكون له حق روايتها .

وقد تكون العلة من حيث الأداء ؛ كأن يقلب الراوي النسخة ، أو يركب إسنادها ، أو يلصقها بغير راويها ، أو يزيد فيها ، إلىٰ غير ذٰلك من العلل التي تدل علىٰ أن الراوي أتىٰ بالرواية علىٰ غير ما هي ، فتعتبر نسخته موضوعة لدىٰ علماء الحديث ؛ لتقصير الراوي في تحملها أو في أدائها .

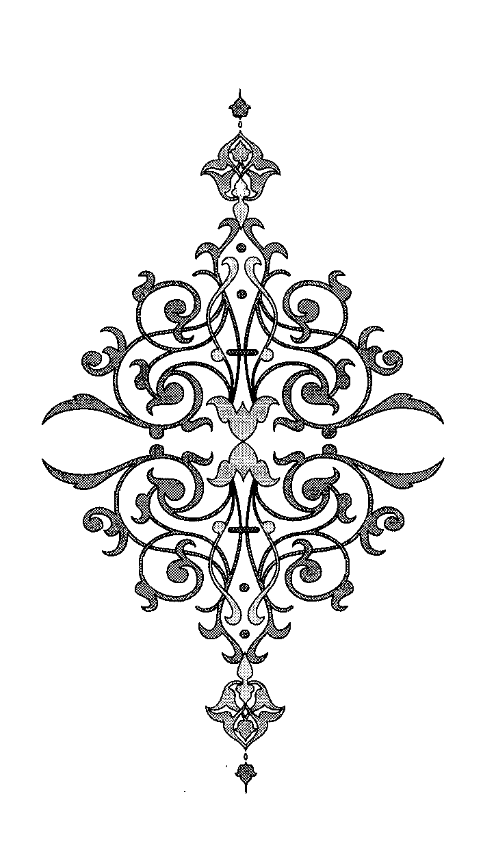
وقبل أن أورد كلام أئمة النقد لبيان ما ذكرت ، أذكر معجماً بأسماء الرواة الذين صرح أئمة الجرح والتعديل بأن لهم نسخاً أو صحفاً موضوعة ، لما يترتب على الوقوف عليها من توضيح لمرادهم بإطلاق هٰذه العبارة .

❋ ❋ ❋



المبحث الثاني

معجم الرجال الذين رويت عنهم نسخ موضوعة



معجم الرجال الذين رويت عنهم نسخ موضوعة

١ ـ أباء بن جعفر ، أبو سعيد البصري :

قال السهمي : (سمعت الحسن بن علي بن عمر القطان يقول : أباء بن جعفر النجارمي أبو سعيد ؛ كذاب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حدث بنسخة كتبناها عنه ، حدث عن شيخ له مجهول : أحمد بن سعيد الثقفي المطوعي ، عن سفيان بن عيينة ، فيها متون لا تعرف)[١] .

وقال ابن حجر : (وقال حمزة ـ أي : السهمي ـ عن الحسن بن علي بن غلام الزهري : أبَّا بن جعفر كان يضع الحديث ، وحدث بنسخة نحو المائة عن شيخ له مجهول ، زعم أن اسمه أحمد بن سعيد بن عمرو المطوعي ، عن ابن عيينة ، عن إبراهيم بن ميسرة ، عن أنس ، وفيها مناكير لا تعرف ، وقد أكثر عنه أبو الحارث في « مسند أبي حنيفة »)[٢] .

وسماه ابن حبان : أبان وقال : (ذهبت يوماً إلىٰ بيته للاختبار ، فأخرج إليّ أشياء خرجها عن أبي حنيفة ، فحدثنا منها : عن محمد بن إسماعيل الصائغ ، حدثنا محمد بن بشر ، حدثنا أبو حنيفة ، حدثنا عبد الله بن دينار ، حدثنا ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الوتر في أول الليل مسخطة للشيطان ، وأكل السحور مرضاة للرحمٰن » ، فرأيته قد وضع علىٰ أبي حنيفة أكثر من ثلاثمائة حديث ما لم يحدث به أبو حنيفة قط ، لا يحل أن يُشتغل بروايته ، فقلت له : يا شيخ اتق الله ؛ ولا

---

(١) ميزان (٥٨/١) .

(٢) لسان (٢٣١/١) .

تكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فما زادني علىٰ أن قال لي : لست مني في حل ، فقمت وتركته)[1] .

٢ ـ أبان بن أبي عياش :

قال أبو عوانة : (كنت لا أسمع بالبصرة حديثاً إلا جئت به أبان ، فحدثني به عن الحسن ، حتىٰ جمعت منه مصحفاً ، فما أستحل أن أروي عنه)[2] .

وقال عفان : (أول من أهلك أبان بن أبي عياش أبو عوانة ، جمع أحاديث الحسن ، فجاء به إلىٰ أبان بن أبي عياش فقرأه عليه)[3] .

وقال ابن حبان : (سمع أبان عن أنس أحاديث ، وجالس الحسن فكان يسمع كلامه ويحفظه ، فإذا حدث ربما جعل كلام الحسن الذي سمعه من قوله عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يعلم ، ولعله روىٰ عن أنس أكثر من ألف وخمسمائة حديث ، ما لكبير شيء منها أصل يرجع إليه)[4] .

ثم قال ابن حبان : (فمن تلك الأشياء التي سمعها عن الحسن فجعلها عن أنس أنه روىٰ عن أنس بن مالك قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم علىٰ ناقته الجدعاء فقال في خطبته : « أيها الناس ؛ كأن الحق فيها علىٰ غيرنا وجب . . . » الحديث . . . وروىٰ عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اسم الله الأعظم : قول العبد : اللهم ؛

---

(١) مجروحين (١/١٨٥) ، ميزان (١/٥٨) ، لسان (١/٢٣١) .
(٢) ميزان (١/٥٣) .
(٣) ميزان (١/٥٤) .
(٤) مجروحين (١/٩٦) .

إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت بديع السموات والأرض . . . ») الحديث[1] .

وإطلاق الكذب على هذه الأحاديث إنما هو لإلصاقها بأنس ، والحق أنها من حديث الحسن وليست من حديث أنس ، وحيث إنها جمعت في كتاب وصمت النسخة بأنها موضوعة .

وقال ابن حبان : (سمعت أحمد بن إسحاق السني الدينوري يقول : رأى أحمد بن حنبل رحمه الله يحيى بن معين في زاوية بصنعاء وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس ، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه ، فقال أحمد بن حنبل له : تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة ؟ فلو قال لك القائل : أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه ؟ فقال : رحمك الله يا أبا عبد الله ؛ أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر عن أبان عن أنس وأحفظها كلها ، وأعلم أنها موضوعة ، حتى لا يجيء إنسان فيجعل بدل أبانٍ ثابتاً ، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس ، فأقول : كذبت ، إنما هي عن أبان لا عن ثابت)[2] .

٣ ـ إبراهيم بن عمر بن أبان بن عثمان :

روى عن أبيه عن أبان بن عثمان عن ابن عمر نسخة ، وربما أسقط أبان بن عثمان بين أبيه وبين ابن عمر ، قاله ابن حبان[3] .

٤ ـ إبراهيم بن هدبة ، أبو هدبة :

قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد : (سمعت يحيى بن معين ـ وسئل عن

---

(١) مجروحين (١/٩٧) .
(٢) مجروحين (١/٣٢) .
(٣) مجروحين (١/٩٧) ، تذكرة الموضوعات (٢٨) ، لسان (١/٨٦) .

أبي هدبة ـ فقال : قدم علينا ها هنا وكتبنا عنه عن أنس ، ثم تبين لنا كذبه ، كذاب خبيث)[١] ، وذكره الصغاني[٢] ، والشوكاني[٣] ، والفتني[٤] ، في فصل : من عُرف عنهم نسخ موضوعة ، قالوا : (ومما وضع من الأحاديث بإسناد واحد . . . ومنها أحاديث أبي هدبة القيسي) .

٥ ـ إبراهيم بن حية (اليسع) بن الأشعث المكي أبو إسماعيل :

أورد له ابن طاهر المقدسي في « تذكرته » ؟ حديث : « أمرني ربي أن أقضي باليمين مع الشاهد » ، وقال : (فيه إبراهيم بن أبي حية ، وله نسخة)[٥] .

٦ ـ أحمد بن إبراهيم المزني :

قال ابن حبان : (روىٰ عن محمد بن كثير ، حدثنا الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألا أخبركم بأشقى الأشقياء ، من جمع الله عليه عذاب الآخرة وفقر الدنيا » .

وبإسناده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تقربوا اليهود والنصارىٰ في أعيادهم ، فإن السخطة تنزل عليهم » ، حدثنا بهٰذين الحديثين أبو المعاني أحمد بن إبراهيم الأنصاري بجبيل من أصل كتابه ، حدثنا أحمد بن إبراهيم المزني ـ مرّ بنا بجبيل ـ حدثنا محمد بن كثير ، عن الأوزاعي في نسخة كتبناها عنه بهٰذا الإسناد ، كلها موضوعة .

وقد كتبنا عن هٰذا الشيخ عن أحمد بن إبراهيم هٰذا ، عن الهيثم بن

(١) تاريخ بغداد (١٥٧/٧) ، ميزان (٧٢/١) ، لسان (١٢٠/١) .
(٢) الدر الملتقط رقم (١٠٣) مستلة من مجلة الإمام الأعظم في بغداد .
(٣) الفوائد المجموعة (٤٢٤) .
(٤) تذكرة الموضوعات (٩) .
(٥) تذكرة الحفاظ رقم (١٥٠) (ص ٧٢) .

جميـل ، عن أبـي عوانة ، عن قتادة ، عن أنس بن مالك نسـخة موضوعة ، أكره ذكر مثل هٰذه الأشياء ، ولٰكن أومئ فيه ليستدل به علىٰ ما رواه)[1] .

٧ ـ أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط بن شريط :

قال الذهبي : (عن أبيه عن جده بنسخة فيها بلايا)[2] .

وقال الشـوكاني في فصل النسخ الموضوعة : (ومنها نسخة أحمد بن إسـحاق بن إبراهيم بـن نبيط بـن شـريط عن أبيـه عن جـده ، كلها موضوعة)[3] .

٨ ـ أحمد بن عامر بن سليم الطائي :

قال السيوطي ـ بعد أن أورد حديثاً في فضائل علي بن أبي طالب في اللآلئ من طريق أحمد بن عامر بن سليم الطائي ـ : (روىٰ عن أهل البيت نسخة باطلة)[4] .

وذكر الفتني بأن له : (عن أهل البيت نسخة كلها باطلة)[5] .

وهٰذه النسخة رواها عنه ابنه عبد الله وسيأتي في حرف العين .

٩ ـ أحمد بن عبد الله بن محمد ، أبو الحسن البكري :

قال الذهبي : (ذاك الكذاب الدجال ، واضع القصص التي لم تكن قط ،

---

(١) مجروحين (١/١٤٤ ـ ١٤٥) ، وانظر « ميزان » (١/٨٠ ـ ٨١) ، و« لسان » (١/١٣٣) .

(٢) ميزان (١/١١٣) ، لسان (١/٤٠٤) ، وانظر « تذكرة الموضوعات » للفتني (١٠) ، وفيه : أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط بن شريط ، حدث عن أبيه عن جده بنسخة فيها بلايا ، لا يجوز الاحتجاج به فإنه كذاب .

(٣) الفوائد المجموعة (٣٦٨) ، تنزيه الشريعة (١/٢٥) .

(٤) اللآلئ المصنوعة (١/٣٧٧) .

(٥) تذكرة الموضوعات (١٤١) .

فما أجهله وأقل حياءه ، وما روىٰ حرفاً من العلم بسند ، ويكرىٰ له في سوق الكتبيِّين كتاب :

١ ـ ضياء الأنوار ، ٢ ـ رأس الغول ، ٣ ـ شر الدهر ، ٤ ـ كتاب كلندجة وحصن الدولاب ، ٥ ـ الحصون السبعة ، وصاحبها هضام بن الجحاف ، وحروب الإمام علي معه وغير ذٰلك)[١] .

وقال ابن حجر : (ومن مشاهير كتبه : « الذروة في السيرة النبوية » ، ما ساق غزوة منها علىٰ وجهها ، بل كل ما يذكره لا يخلو من بطلان ؛ إما أصلاً وإما زيادة)[٢] .

١٠ ـ أحمد بن علي بن مهدي بن صدقة :

روىٰ عن علي بن موسى الرضا ، وتلك النسخة مكذوبة ، اتهمه الدارقطني بوضع الحديث[٣] .

١١ ـ أحمد بن محمد بن الفضل القيسي ، أبو بكر الأيلي :

قال ابن حبان : (كتبت عنه شبيهاً بخمسمائة حديث ، كلها موضوعة ، بعضها نسخه عن الثقات) ، قال : (ولعل هٰذا الشيخ قد وضع على الأئمة المرضيين أكثر من ثلاثة آلاف حديث)[٤] .

١٢ ـ أحمد بن هارون بن موسى بن هارون :

قال ابن عدي : (كان يخرج لنا نسخاً لشيوخ الجزيرة المتقدمين ؛ مثل : عبد الكريم وخصيف ، وسالم الأفطس وعبد الوهاب بن بخت وغيرهم ،

---

(١) ميزان (١/١٣٧) ، لسان (١/٥٠٩) .

(٢) لسان (١/٥٠٩) .

(٣) ميزان (١/١٢٠) ، لسان (١/٢٢٢) ، قانون الموضوعات (٢٣٦) ، تنزيه الشريعة (١/٣٠) .

(٤) مجروحين (١/١٥٥ ـ ١٥٦) ، ميزان (١/١٤٨) ، لسان (١/١٤١) .

عن شيوخٍ له ، نسخ موضوعة مناكير ليس عند أحد منها شيء ، كنا نتهمه بوضعها ، وسمعت أبا عروبة يقول : يتهم هـٰذا الرجل بوضع هـٰذه النسخ) ، ثم أورد له أحاديث من هـٰذه النسخ ، ثم قال : (وهـٰذه الأحاديث التي ذكرتها مع أحاديث أخرىٰ له ونسخاً موضوعة لم أذكرها لكثرتها عندي)[1] .

١٣ ـ إسحاق بن بشر ، أبو حذيفة البخاري :

قال ابن حبان : (كان يضع الحديث على الثقات ، ويأتي بما لا أصل له عن الأثبات . . .) ، ثم قال : (أخبرنا يوسف بن بشر بن حمزة الرحابي بحصن مهدي ، حدثنا أحمد بن سعيد الباسياني ، حدثنا إسحاق بن بشر ، عن الثوري ، في نسخة كتبناها عنه للثوري وجعفر بن محمد وغيرهما أشياء موضوعة)[2] .

١٤ ـ إسحاق بن عبد الصمد بن خالد بن يزيد الفارسي :

قال الدارقطني في الغرائب ـ بعد أن أورد حديث : « داوموا على الصلوات الخمس » ـ : (وضعه إسحاق بن عبد الصمد في نسخة بهـٰذا الإسناد نحواً من عشرين حديثاً أو أقل أو أكثر)[3] .

١٥ ـ إسحاق بن محمشاد :

قال الذهبي : (له تصنيف في فضائل محمد بن كرام ، فانظر إلى المادح والممدوح ، وسند حديثه مجاهيل)[4] .

---

(١) الكامل (١/٢٠٢) .
(٢) مجروحين (١/١٣٦) .
(٣) لسان (٢/٦٥) ، قانون الموضوعات (٢٣٩) .
(٤) ميزان (١/٢٠٥) .

وقال ابن عراق : (روىٰ عن أبي فضل التميمي حديثاً في فضل محمد بن كرام هو وضعه بقِلَّة حياء ، وقال أحمد بن علي بن مهنا : كان كذاباً يضع الحديث علىٰ مذهب الكرامية ، وله مصنف في فضائل محمد بن كرام ، كله كذب موضوع)[1] .

١٦ ـ إسحاق بن نجيح الملطي :

ذكره الشوكاني فيمن له نسخة موضوعة فقال : (ومنها نسخة وضعها إسحاق الملطي ، كلها وضعها هو)[2] .

وقال الفتني : (وإسحاق الملطي له أباطيل منها : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله أن تعرج على السرج » ، ومنه : « من منع الماعون لزمه طرف من البخل » ، ومنه : « لعن الناظر والمنظور إليه » ، ومنه : « لا تقولوا : مسيجد ولا مصيحف ، ونهىٰ عن تصغير الأسماء ، وأن يسمىٰ : حمدون أو علوان أو يعموش ، وغيرها مما يجيء »)[3] .

قال ابن عدي : (كلها موضوعة وضعها هو ، وروىٰ عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن أبي سعيد الوصية لعلي رضي الله عنه في الجماع وكيف يجامع ، فانظر إلىٰ هـٰذا الرجل ما أجرأه)[4] .

١٧ ـ إسماعيل بن محمد بن يوسف بن يعقوب ، أبو هارون الثقفي :

قال ابن حبان : (يقلب الأسانيد ويسرق الحديث ، لا يجوز الاحتجاج به) ، ثم قال ـ بعد أن أورد له أحاديث ـ : (حدثنا بهـٰذه الأحاديث كلها

---

(١) تنزيه الشريعة (٣٧/١) .

(٢) الفوائد المجموعة (٤٢٥) .

(٣) تذكرة الموضوعات (١٠) .

(٤) الكامل (٣٣٢/١) بتصرف ، وانظر « ميزان » (٢٠١/١) .

الحسين بن إسحاق الأصبهاني بالكرج ، حدثنا أبو هارون إسماعيل بن محمد بن يوسف نسخة كتبناها عنه)[1] .

١٨ ـ الأشج :

قال ابن حجر : (وقفت علىٰ نسخة تزيد علىٰ أربعين حديثاً من طريق أخرىٰ[2] عن قيس بن تميم عن الأشج)[3] .

١٩ ـ أيوب بن مدرك الحنفي :

قال ابن حبان : (روىٰ عن مكحول نسخة موضوعة ، ولم يره)[4] .

٢٠ ـ البختري بن عبيد الطابخي :

قال ابن حبان : (يروي عن أبيه عن أبي هريرة نسخة فيها عجائب ، لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد لمخالفته الأثبات في الروايات)[5] .

وقال ابن عدي : (روىٰ عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قدر عشرين حديثاً عامتها مناكير ، فيها : « أشربوا أعينكم الماء » ، وفيها : « الأذنان من الرأس » ، حدثناه محمد بن بشر ، ومحمد بن خريم الفزاريان الدمشقيان جميعاً عن هشام بن عمار ، عن البختري بالنسخة كلها)[6] .

---

(١) مجروحين (١/١٣٠ ـ ١٣١) .

(٢) يشير إلىٰ خبر محمود الطرازي أحد الكذابين بعد الخمسمائة قال : (حدثنا الأشج صاحب النبي صلى الله عليه وسلم) ، وله طريقان آخران في حرف القاف في ترجمة قيس بن تميم (٥/٥٥٦) ، باعتبار أنه (قيس بن تميم الأشج) ، بدون (عن) التي قبل الأشج .

(٣) الإصابة (١/١٢٨) .

(٤) مجروحين (١/١٦٨) ، ميزان (١/٣٩٣) ، لسان (١/٤٨٨) ، قانون الموضوعات (٢٤٣) .

(٥) مجروحين (١/٢٠٢) ، تهذيب (١/٤٢٣) ، الضعفاء لابن الجوزي (١/١٣٦) .

(٦) الكامل (٢/٥٧) .

٢١ ـ بشر بن الحسين الأصبهاني الهلالي ، أبو محمد :

يروي عن الزبير بن عدي نسخة موضوعة ، ما لكثير منها أصل ، يرويها عن الزبير بن عدي شبيهاً بمائة وخمسين حديثاً مسانيد كلها ، وإنما سمع الزبير من أنس حديثاً واحداً : « لا يأتي على الناس زمان إلا والذي بعده شر منه » ، روىٰ عنه حجاج بن يوسف بن قتيبة تلك النسخة[١] .

وقال ابن أبي حاتم : (سئل أبي عن بشر بن حسين الأصبهاني فقال : لا أعرفه ، فقيل له : إنه ببغداد قوم يحدثون عن محمد بن زياد بن زبار ، عن بشر بن الحسين ، عن الزبير بن عدي ، عن أنس نحو عشرين حديثاً مسندة ، فقال : هي أحاديث موضوعة ، ليس يعرف للزبير عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أربعة أحاديث أو خمسة أحاديث)[٢] .

وقال الدارقطني : (بشر بن حسين أصبهاني ، عن الزبير بن عدي ، وله عنه نسخة موضوعة) ، قال : (والزبير ثقة)[٣] .

٢٢ ـ بشر بن عون القرشي الشامي :

قال ابن حبان : (روىٰ عن بكار بن تميم [عن مكحول] عن واثلة نسخة شبيهاً بمائة حديث كلها موضوعة ، لا يجوز الاحتجاج به بحال ، حدثنا بتلك النسخة محمد بن الحسن بن قتيبة بعسقلان ، حدثنا عبد الله بن الحسن الليثي ، حدثنا سليمان بن عبد الرحمٰن ، حدثنا بشر بن عون ، حدثنا بكار بن تميم ، عن مكحول ، عن واثلة بن الأسقع بهٰذه الأحاديث الثلاث وتلك النسخة كلها)[٤] .

---

(١) مجروحين (١/١٩٠) ، وانظر « الكامل » (٢/١٠) .
(٢) الجرح (٢/٣٥٥) .
(٣) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (٩٤) .
(٤) مجروحين (١/١٩٠) ، تنزيه الشريعة (١/٤٢) .

وقال الذهبي : (روىٰ عنه سليمان بن عبد الرحمـٰن الدمشقي نسخة نحو مائة حديث كلها موضوعة ؛ منها : « السيف والقوس في السفر بمنزلة الرداء » ، ومنها : « السحاق زنا النساء » وهـٰذه النسخة كلها عن مكحول عن واثلة)[١] .

قال ابن حجر : (وذكره ابن طاهر في « تكملة الإكمال » : أن أحاديثه نسخة موضوعة)[٢] .

وقال ابن طاهر المقدسي : (حديث : « يسلم النساء على الرجال ، ولا يسلم الرجال على النساء » ، فيه بشر بن عون الشامي ، عنده نسخة موضوعة)[٣] .

وقال الغماري : (« السحاق بين النساء زناهن » عن واثلة ، قلت : هو من نسخة بشر بن عون القرشي ، عن بكار بن تميم ، عن مكحول ، عن واثلة ، وهي نحو مائة حديث كلها موضوعة)[٤] .

٢٣ ـ بشر بن نمير القشيري :

قال ابن حبان ـ بعد أن أورد له حديثين ـ : (أخبرنا بالحديثين جميعاً الحسن بن سفيان ، حدثنا جعفر بن مهران السباك ، حدثنا عبد الوارث ، عن بشر بن نمير في نسخة طويلة كتبناها عنه بهـٰذا الإسناد)[٥] .

وقال الذهبي : (ولبشر عن القاسم نسخة كبيرة ساقطة)[٦] .

---

(١) ميزان (٣٠٢/١) ، لسان (٣٠٥/٢) .
(٢) لسان (٣٠٥/٢) .
(٣) تذكرة الحفاظ رقم (١٠٥٣) ، (ص ٤٠٦) .
(٤) المغير على الجامع الصغير (٢٠٨) .
(٥) مجروحين (١٨٨/١) .
(٦) ميزان (٣٠٥/١) .

٢٤ ـ جبارة بن المغلس الحماني ، أبو محمد :

قال ابن حجر : (روىٰ عن كثير بن سليم ، عن أنس نسخة)[١] .

٢٥ ـ جعفر بن الزبير الشامي الدمشقي :

قال ابن حبان : (روىٰ جعفر بن الزبير ، عن القاسم ، عن أبي أمامة نسخة موضوعة أكثر من مائة حديث)[٢] .

وأورد له ابن عدي أحاديث عدة بروايته ، عن القاسم ، عن أبي أمامة وقال : (ولجعفر هٰذا أحاديث غير ما ذكرت عن القاسم ، وعامتها مما لا يتابع عليها ، والضعف علىٰ حديثه بيّن)[٣] .

قال غندر : (رأيت شعبة راكباً علىٰ حمار فقال : أذهب فأستعدي علىٰ جعفر بن الزبير ، وضع علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعمائة حديث)[٤] .

٢٦ ـ جعفر بن محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين ، أبو الفضل الحسيني :

صاحب كتاب « العروس » ، أورده الشوكاني في فصل : من رويت عنه نسخ موضوعة ، وقال : (ومنها : كتاب « العروس » لأبي الفضل جعفر بن محمد بن علي ، قال الديلمي : كلها واهية لا يعتمد عليها ، وأحاديثه منكرة)[٥] .

وقال الفتني : (قال الديلمي : أسانيد كتاب « العروس » لأبي الفضل

---

(١) تهذيب (٥٧/٢) .

(٢) مجروحين (٢١٢/١) ، تهذيب (٩٢/٢) .

(٣) الكامل (١٣٦/٢) .

(٤) ميزان (٣٧٢/١) ، تنزيه الشريعة (٤٥/١) .

(٥) الفوائد المجموعة (٤٢٥) ، وانظر « تنزيه الشريعة » (٤٥/١) .

جعفر بـن محمد بن علي الحسـيني واهيـة لا يعتمد عليهـا ، وأحاديثه منكرة)[1] .

٢٧ ـ جعفر بن نسطور :

قـال الذهبـي : (لـم أر لـه ذكـراً فـي كتب الضعفـاء ، هو أسـقط من أن يشتغل بكذبه)[2] .

وقال ابن حجر : (أحد الكذابين الذين ادعوا الصحبة بعد النبي صلى الله عليه وسلم بمئين من السنين) .

وقال أيضاً : (وقد وقعت لنا نسخة من طريق منصور بن الحكم الزاهد الفرغاني عنه ؛ فمنها : قال : حدثنا جعفر بن نسطور الرومي قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فسقط السوط من يده ، فنزلت عن جوادي وأخذته فدفعته إليه فقال : مد الله في عمرك مداً ، فعشت بعدها ثلاثمائة وعشرين سنة) .

ثم قال أيضاً : (وقال السلفي : أخبرنا عبد الله بن عمر بن خلف القروي بمكة سنة « ٤٩٧ هـ » ، أخبرنا علي بن الحسين بن إسماعيل الكاشغري ، أخبرني أبو داود سليمان بن نوح بن محمد المرغيناني ، أخبرنا منصور بن الحكم الفقيه . . . فذكر النسخة ، وهي أحد عشر حديثاً ؛ منها الحديثان المذكوران)[3] ، ومنها : كنا جلوساً بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وهو يستاك ، فأشار بيده اليمنىٰ ثم اليسرىٰ ، فقلنا : يا رسول الله ؛ ما نرىٰ

---

(١) تذكرة الموضوعات (١٠) .

(٢) ميزان (٣٨٣/١) ، لسان (١٣٠/٢) .

(٣) أما الحديث الأول : فهو المذكور ، وأما الثاني فهو : « من مشىٰ إلىٰ خير حافياً فكأنما مشىٰ علىٰ أرض الجنة » .

أحداً ، إلىٰ من تشير ؟ قال : « كان جبرائيل وميكائيل بين يدي فأشرت إلىٰ جبرائيل ، فقال : ناول ميكائيل فإنه أكبر مني »[1] .

زاد السيوطي بعد أن نقل كلام ابن حجر : (ومنها : قال أبو علي الحداد وبإسناده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يقول الله تعالىٰ : لا إلـه إلا الله حصني ، ومن دخل حصني أمن من عذابي »)[2] .

وقال السيوطي : (روىٰ علي بن الحسين الكاشغري ، عن سليمان بن نوح المرغيناني ، عن منصور بن حكم ، عن جعفر نسخة مكذوبة)[3] .

وقال الذهبي في « التجريد » : (جعفر بن نسطور الرومي ، الإسناد إليه ظلمات ، والمتون باطلة ، وهو دجال أو لا وجود له)[4] .

٢٨ ـ حبيب بن إبراهيم بن سعد :

قال ابن حجر : (لقيه قتيبة بن سعيد بالإسكندرية ، فزعم أنه سمع من أنس بن مالك ، فحدثه بنسخة رواها عن قتيبة الحسن بن الطيب البلخي ، وفيها مناكير كثيرة)[5] .

٢٩ ـ الحسين بن داود بن معاذ ، أبو علي البلخي :

قال الخطيب : (قدم بغداد وحدث بها فروىٰ عنه من أهلها ، ولم يكن الحسين بن داود ثقة ، فإنه روىٰ نسخة عن يزيد بن هارون ، عن حميد ، عن أنس أكثرها موضوع)[6] .

---

(١) الإصابة (١/٢٨١) .
(٢) اللآلئ (١/١٩٦) .
(٣) اللآلئ (١/١٩٥) .
(٤) التجريد (١/٨٦) .
(٥) لسان (٢/٥٤٣) .
(٦) تاريخ بغداد (٨/٥٧٦) ، وانظر « لسان » (٢/٢٨٣) .

٣٠ ـ الحسين بن عبد الله بن ضميرة بن أبي ضميرة (سعد) الحميري المدني :

قال ابن حبان : (يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة) ، وقال أيضاً : (وكان حسين رجلاً صالحاً ، أقلب عليه نسخة أبيه عن جده فحدث بها ولم يعلم)[1] .

٣١ ـ الحسين بن علوان الكلبي الكوفي :

قال ابن حبان : (كان يضع الحديث علىٰ هشام بن عروة وغيره من الثقات وضعاً ، لا تحل كتابة إلا علىٰ جهة التعجب ، كذَّبه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين رحمهما الله) ، ثم ساق له أحاديث عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة وقال : (أنبأنا إسماعيل بن عباد الأرسوفي ، عن الحسين بن علوان في نسخة كتبناها عنه بهـٰذا الإسناد .

وروىٰ عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء ثم خرج دخلت بعده فلا أرىٰ شيئاً . . . الحديث ، أنبأناه علي بن الحسين بن عبد الجبار بنصيبين ، حدثنا الحسن بن السكين البلدي ، حدثنا حسين بن علوان ، عن هشام بن عروة ، وليس لهـٰذه الأحاديث كلها أصول ؛ لأنها كلها موضوعة إلا حديث السخاء ؛ فإنه يعرف من حديث الأعرج عن أبي هريرة)[2] .

٣٢ ـ الحسين بن محمد بن خسرو البلخي :

قال ابن حجر : (رأيت بخط هـٰذا الرجل جزءاً ، من جملته نسخة رواها

---

(١) مجروحين (١/٢٤٤) .

(٢) مجروحين (١/٢٤٦) ، وحديث السخاء هو : « السخاء شجرة في الجنة أغصانها في الدنيا ؛ فمن تعلق بغصن منها قاده ذلك الغصن إلى الجنة . . . » الحديث .

عن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله الواسطي ، حدثنا أبو بكر محمد بن عمر بجامع واسط ، حدثنا الدقيقي ، عن يزيد بن هارون ، عن حميد ، عن أنس ، والنسخة كلها مكذوبة على الدقيقي فمن فوقه ، ما حدثوا منها بشيء ؛ فمنها : حديث : « من كنت مولاه فعلي مولاه » ، وحديث : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » ، وحديث : « أصحابي كالنجوم » وغير ذٰلك ، وهٰذه الأحاديث وإن كانت رويت من طرق غير هٰذه فإنها بهٰذا الإسناد مختلَقة ، وما أدري هي من صنعة الحسين أو شيخه أو شيخ شيخه)[1] .

٣٣ ـ الحكم بن عبد الله بن خطاف ، أبو سلمة العاملي :

قال الدارقطني : (كان يضع الحديث ، روىٰ عن الزهري ، عن ابن المسيب نسخة نحو خمسين حديثاً لا أصل لها)[2] .

٣٤ ـ حماد بن عمرو النصيبي :

ذكر الشوكاني في بحث النسخ الموضوعة أنه وضع وصايا علي فقال : (قال الصغاني : ومنها وصايا علي كلها التي أوَّلُها : يا علي ؛ لفلان ثلاث علامات ، وفي آخرها النهي عن المجامعة في أوقات مخصوصة ؛ كلها موضوعة ، قال في « اللآلىء » : وكذا وصايا علي موضوعة ، واتهم بها حماد بن عمرو)[3] .

٣٥ ـ حميد بن عطاء الأعرج :

قال ابن حبان : (يروي عن عبد الله بن الحارث ، عن ابن مسعود بنسخة

---

(١) لسان (٢٠٨/٣) .

(٢) اللآلىء (٢٠٩/١) ، ميزان (٥٧٢/١) ، تهذيب (١١٨/٢) ، الكشف الحثيث (٧٧) .

(٣) الفوائد المجموعة (٤٢٤) ، تذكرة الموضوعات (٩) .

كأنها موضوعة ، لا يحتج بخبره إذا انفرد)[١] .

٣٦ ـ خالد بن عبيد العتكي ، أبو عصام :

قال ابن حبان : (يروي عن أنس بن مالك بنسخة موضوعة ما لها أصل ، يعرفها من ليس الحديث صناعته أنها موضوعة)[٢] .

٣٧ ـ خالد بن يزيد بن عبد الرحمٰن بن أبي مالك :

قال ابن أبي الحواري : (سمعت ابن معين يقول : بالعراق كتاب ينبغي أن يدفن : « تفسير الكلبي » عن أبي صالح ، وبالشام كتاب ينبغي أن يدفن : « كتاب الديات » لخالد بن يزيد بن أبي مالك ، لم يرض أن يكذب على أبيه حتى كذب على الصحابة) .

وقال : (سمعت هٰذا الكتاب من خالد ثم أعطيته للعطار ، فأعطى للناس فيه حوائج)[٣] .

٣٨ ـ خراش بن عبد الله :

قال ابن حبان : (شيخ كان يزعم أنه خدم أنس بن مالك ، روى عنه أهل العراق ، أتى عن أنس بن مالك بنسخة منها أشياء مستقيمة ، وفيها أشياء موضوعة ، لا يحل الاحتجاج به ، ولا كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار)[٤] .

وذكره الصغاني في بحث : من رويت عنه نسخ موضوعة فقال : (ومما

---

(١) مجروحين (٢٦٧/١) ، ميزان (٦١٤/١) ، تهذيب (٥٣/٣) .
(٢) مجروحين (٢٧٩/١) ، المغني (٢٠٤/١) ، ديوان الضعفاء (٨٢) ، تنزيه الشريعة (٥٦/١) ، تهذيب (١٠٥/٣ ـ ١٠٦) .
(٣) ميزان (٥٩٥/١) ، تهذيب (١٣٦/٣ ـ ١٣٧) .
(٤) مجروحين (٢٨٨/١) .

وضع من الحديث بإسناد واحد أحاديث الأشج ، وأحاديث خراش عن أنس)[١] .

٣٩ ـ الخليل بن مرة الضبعي البصري :

(يروي عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن ، عن أبي هريرة نسخة طويلة كلها مقلوبة ، رواها عنه طلحة بن زيد الرقي ، وهو غير ثقة) ، قاله ابن حبان[٢] .

٤٠ ـ داود بن سليمان الجرجاني الغازي :

قال الذهبي : (شيخ كذاب ، له نسخة موضوعة عن الرضا ـ علي بن موسىٰ ـ رواها علي بن محمد بن مهرويه القزويني الصدوق عنه)[٣] .

٤١ ـ داود بن عفان بن حبيب :

قال ابن حبان : (شيخ يدور بخراسان ويزعم أنه سمع أنس بن مالك ، ويروي عنه ويضع عليه ، روىٰ عن أنس نسخة موضوعة ، كتبناها عن عمار بن عبد المجيد عنه ، عن أنس ، لا يحل ذكره في الكتب إلا علىٰ سبيل القدح فيه)[٤] .

وقال أبو نعيم في مقدمة « المستخرج » : (داود بن عفان بن حبيب ، حدث عن أنس بنسخة موضوعة في فضائل الأعمال ، لا شيء) ، وبنحوه قال الحاكم وأبو سعيد النقاش[٥] .

---

(١) الدر الملتقط بالرقمين (٩٨) و(١٠٢) ، تذكرة الموضوعات (٩) .

(٢) انظر « مجروحين » (٢٨٦/١) ، و« تهذيب » (١٧٠/٣) ، و« الموضوعات » (٥٥) .

(٣) ميزان (٩/٢) ، لسان (٤١٧/٢) .

(٤) مجروحين (٢٩٣/١) ، ميزان (١٢/٢ ـ ١٣) ، لسان (٤٠٤/٣) ، الكشف الحثيث (٨٦) .

(٥) لسان (٤٠٤/٣) .

٤٢ ـ داود بن المحبر بن قحذم ، أبو سليمان :

من أهل بغداد ، صاحب « كتاب العقل » .

قال الدارقطني : (« كتاب العقل » وضعه ميسرة بن عبد ربه ، ثم سرقه منه داود بن المحبر فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة ، وسرقه عبد العزيز بن أبي رجاء فركبه بأسانيد أخر ، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي فأتىٰ بأسانيد أخر) [١] .

وقال ابن عدي : (وعند داود كتاب قد صنفه في « فضل العقل » ، وفيه أخبار كلها أو عامتها غير محفوظات) [٢] .

وقال الحاكم : (حدث ببغداد عن جماعة من الثقات بأحاديث موضوعة ، حدثونا عن الحارث بن أبي أسامة عنه بكتاب العقل ، وأكثر ما أودع ذٰلك الكتاب من الحديث الموضوع علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كذّبه أحمد بن حنبل) [٣] .

قال الذهبي : (ليته لم يصنفه) [٤] .

٤٣ ـ دليل بن عبد الملك الفزاري الحلبي :

قال ابن حبان : (يروي عن السدي ، روىٰ عنه ابنه عبد الملك بن دليل عنه ، عن السدي ، عن زيد بن أرقم نسخة موضوعة ، لا يحل ذكرها في الكتب) [٥] .

---

(١) ميزان (٢/٢٠) ، تهذيب (٣/٢٠٠) .
(٢) تهذيب (٣/٢٠٠) .
(٣) تهذيب (٣/٢٠٠ ـ ٢٠١) .
(٤) ميزان (٢/٢٠) .
(٥) مجروحين (١/٢٩٥) ، ميزان (٢/٢٨) ، لسان (٣/٤٣٢ ـ ٤٣٣) ، اللآلىء (١/٣٦٩) .

٤٤ ـ دينار بن عبد الله ، أبو مكيس الحبشي :

حدث في حدود الأربعين ومائتين بوقاحة عن أنس بن مالك ، روىٰ عنه نسخة وأشياء موضوعة ، لا يحل ذكره في الكتب[١] .

٤٥ ـ رتن الهندي :

قال الذهبي : (وقفت علىٰ نسخة يرويها عبد الله بن محمد بن عبد العزيز السمرقندي : حدثني صفوة الأولياء موسى بن مجلى بن بندار الدنيسري ، أخبرنا رتن بن نصر بن كربال الهندي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إياكم وأخذ الرفق من السوقة والنساء ، فإنه يبعد من الله »)[٢] .

وبه : « لو أن ليهودي حاجة إلىٰ أبي جهل فطلب مني قضاءها لترددت إلىٰ باب أبي جهل مائة مرة في قضائها » .

وبه : « نقطة من دواة عالم أحب إلى الله من عرق مائة ثوب شهيد » .

وبه : « من رد جائعاً وهو قادر علىٰ أن يشبعه عذبه الله ولو كان نبياً مرسلاً » .

وبه : « ما من عبد يبكي يوم قتل الحسين إلا كان يوم القيامة مع أولي العزم من الرسل » .

وبه : « البكاء يوم عاشوراء نور تام يوم القيامة » .

وبه : « من أعان تارك الصلاة بلقمة فكأنما أعان علىٰ قتل الأنبياء كلهم » فذكر نحو ثلاثمائة حديث .

قال الذهبي : (إن هـٰذه الخرافات وضعها موسىٰ هـٰذا الجاهل ، أو من

---

(١) انظر « مجروحين » (١/٢٩١) ، و« ميزان » (٢/٣٠ ـ ٣١) ، و« لسان » (٢/٤٣٤ ـ ٤٣٥) .

(٢) لسان الميزان (٣/٤٥٢) .

اختلق ذكر رتن الهندي ، وهو إما منيٌّ لم يخلق ، وإما شيطان بدا في صورة بشر ، وإما شيخ ضال كذاب)[1] .

٤٦ ـ زكريا بن دويد الكندي :

قال ابن حبان : (شيخ يضع الحديث علىٰ حميد الطويل ، كنيته أبو أحمد ، كان يدور بالشام ويحدثهم بها ، ويزعم أن له مائة سنة وخمسة وثلاثين سنة ، لا يحل ذكره في الكتب إلا علىٰ سبيل القدح فيه ، روىٰ عن حميد عن أنس قال . . .) الحديث .

(حدثنا بهما أحمد بن موسى بن الفضل بن معدان بحران قال : حدثنا زكريا بن دويد الكندي بنسخة كتبناها عنه بهٰذا الإسناد كلها موضوعة)[2] .

٤٧ ـ زيد بن عبد الله بن مسعود الهاشمي ـ المشهور بزيد بن رفاعة الهاشمي ـ أبو الخير :

معروف بوضع الحديث علىٰ فلسفة فيه ، له أربعون موضوعة سرقها ابن ودعان ، قاله الذهبي[3] .

وقال المزي في جوابه عن حال « الأربعين الودعانية » : (كان من أجهل خلق الله بالحديث ، وأقلهم حياء ، وأجرأهم على الكذب ، وقد وضع عامتها علىٰ أسانيد صحاح مشهورة بين أهل الحديث يعرفها الخاص منهم والعام)[4] .

---

(١) تذكرة الموضوعات للفتني (١٠٤) ، ولعله منقول بالمعنىٰ ، انظر « الإصابة » (٥٢٧/٢) ، و« لسان الميزان » (٤٥١/٢) .

(٢) مجروحين (٣١٤/١) ، ميزان (٧٢/٢ ـ ٧٣) ، لسان (٤٧٩/٢ ـ ٤٨٠) .

(٣) ميزان (١٠٣/٢) ، لسان (٥٥٤/٣) .

(٤) لسان (٥٥٤/٣) .

٤٨ ـ سعيد بن زياد بن فائد بن أبي هند الداري :

روىٰ عن أبيه عن جده نسخة .

قال ابن حبان : (تفرد بها سعيد ، فلا أدري البلية فيها منه ، أو من أبيه ، أو من جده)[١] .

٤٩ ـ سليمان بن عيسى بن نجيح السجزي :

سبقت الإشارة إلىٰ أنه أحد الكذابين الذين سرقوا « كتاب العقل » وركَّبه ، قال ابن عدي : (يضع الحديث ، له كتاب « تفضيل العقل » جزآن)[٢] .

٥٠ ـ سمعان بن مهدي :

قال الذهبي : (حيوان لا يعرف ، ألصقت به نسخة مكذوبة رأيتها ، قبح الله من وضعها)[٣] .

قال ابن حجر : (وهي من رواية محمد بن مقاتل الرازي ، عن جعفر بن هارون الواسطي ، عن سمعان ، فذكر النسخة وهي أكثر من ثلاثمائة حديث ، أكثر متونها موضوعة)[٤] .

وقال الشوكاني : (ومنها الكتاب المعروف بـ « مسند أنس البصري » مقدار ثلاثمائة حديث ، يروىٰ عن سمعان بن المهدي عن أنس ، وأوله : « أمتي في سائر الأمم كالقمر في النجوم . . . » ، قال في « الذيل » : لا يكاد يعرف ، ألصقت به نسخة موضوعة ، قاتل الله واضعها ، وقال في

---

(١) مجروحين (١/٣٢٧) ، ميزان (٢/١٣٨) ، لسان (٤/٥٣) .

(٢) ميزان (٢/٢٠٣) ، لسان (٣/١٠٠) .

(٣) ميزان (٢/٢١٧) ، لسان (٤/١٩١) ، اللآلئ (١/٤١ ـ ٤٢) .

(٤) لسان (٤/١٩١) .

« اللسان » : هي من رواية محمد بن مقاتل الرازي ، عن جعفر بن هارون عن سمعان)[1] .

٥١ ـ عامر بن سليمان الطائي :

قال الذهبي : (ولأبي أحمد عامر بن سليمان الطائي عنه ـ أي : علي بن موسى الرضا ـ نسخة كبيرة)[2] .

قلت : وهي نسخة عبد الله بن أحمد بن عامر التي مرَّ ذكرها في ترجمة أحمد وترجمة ابنه عبد الله ، إلا أنها تارة تنسب إلى الابن ، وتارة تنسب إلى الأب ، وتارة تنسب إلى الجد ، والله أعلم .

٥٢ ـ عباد بن عبد الصمد ، أبو معمر :

قال ابن حبان : (عباد بن عبد الصمد : عن أنس في نسخة كتبناها عنه بهٰذا الإسناد أكثرها موضوعة)[3] .

وقال العقيلي : (أحاديثه مناكير ، لا يعرف أكثرها إلا به ، وروىٰ عن أنس نسخة عامتها مناكير)[4] .

٥٣ ـ عباد بن كثير الثقفي :

ألف « كتاب المناهي » .

قال ابن عدي : (حدث في المناهي بمقدار ثلاثمائة حديث) ، قال ابن حجر : (وحديث النهي الذي أشار إليه الجوزجاني هو الذي ذكره ابن عدي

---

(١) الفوائد المجموعة (٤٢٤) ، تذكرة الموضوعات (٩) .
(٢) ميزان (١٦٨/٣) ، وانظر « تهذيب » (٣٨٧/٧) .
(٣) مجروحين (١٧١/٢) ، ميزان (٣٦٩/٢) ، لسان (٣٩٥/٤) ، الكشف الحثيث (١١٣) .
(٤) لسان (٣٩٥/٤) .

أنه مقدار ثلاثمائة حديث ، وصدق ابن عدي ، رأيتها كلها ، وكأنه لم يترك متناً صحيحاً ولا سقيماً فيه : نهىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كذا ، إلا ساقه علىٰ ذٰلك الإسناد الذي ركَّبه ، وهو : حدثني عثمان الأعرج ، حدثني يونس ، عن الحسن البصري قال : حدثني سبعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وجابر وأبو هريرة ومعقل بن يسار وعمران بن حصين ، فساق الحديث عنهم ، وافترىٰ في زعمه أن الحسن سمع هـٰؤلاء)[١] .

٥٤ ـ عبد الله بن أحمد بن عامر بن سليم :

قال ابن الجوزي : (روىٰ عن أهل البيت نسخة باطلة)[٢] .

قلت : هي نسخة أبيه التي سبق ذكرها في ترجمة أحمد بن عامر ، وأبوه يرويها عن علي بن موسى الرضا عن آبائه .

وقال الذهبي : (عبد الله بن أحمد بن عامر ، عن أبيه ، عن علي الرضا ، عن آبائه بتلك النسخة الموضوعة الباطلة ، ما تنفك عن وضعه أو وضع أبيه)[٣] .

٥٥ ـ عبد الله بن الحارث بن حفص بن الحارث بن عقبة القرشي الصنعاني ، أبو محمد :

قال ابن حبان : (شيخ دجال يروي عن عبد الرزاق بن همام وأهل العراق العجائب ، يضع عليهم الحديث وضعاً ، رأيته في قرية من قرىٰ إسفرائين يقال لها : بوزانة ، فسألته فحدثنا عن عبد الرزاق بنسخة كلها موضوعة ، وعن أحمد بن يونس وأحمد بن حنبل والعراقيين ، وعن يحيى بن يحيىٰ

---

(١) تهذيب (١٠١/٥) .

(٢) الموضوعات (١٢٩/١) .

(٣) ميزان (٣٥٣/٢) ، لسان (٢٥٢/٣) ، الكشف الحثيث (١١٣) .

وإسحاق وأهل خراسان ، كان كل كتاب يقع بيده يحدّث عمن فيه)[1] .

٥٦ ـ عبد الله بن زياد بن سمعان :

قال الفتني : (قال السيوطي في « اللآلئ » : وكذا وصاياه ـ أي : وصايا علي ـ التي وضعها عبد الله بن زياد بن سمعان أو شيخه)[2] .

٥٧ ـ عبد الله بن عباد البصري :

قال ابن حبان : (شيخ ، سكن مصر ، يقلب الأخبار ، روىٰ عنه روح بن الفرج أبو الزنباع نسخة موضوعة)[3] .

وأورد له ابن طاهر المقدسي حديثاً في « معرفة التذكرة » ثم قال : (فيه عبد الله بن عباد عنده نسخة موضوعة)[4] .

٥٨ ـ عبد الله بن عمير ، قاضي أفريقية :

قال ابن طاهر المقدسي : (حديث : « الشيخ في بيته كالنبي في قومه » ، فيه عبد الله بن عمير ، قاضي أفريقية ، كان يضع الحديث علىٰ مالك ، له نسخة)[5] .

٥٩ ـ عبد الله بن محمد البلوي :

قال ابن حجر : (هو صاحب رحلة الشافعي ، طوّلها ونمّقها ، وغالب ما أورده فيها مختلق)[6] .

---

(١) مجروحين (٢/٤٧) ، وانظر « ميزان » (٢/٤٠٥) ، و« لسان » (٣/٢٧٠) ، و« الكشف الحثيث » (١١٨ ـ ١١٩) .

(٢) تذكرة الموضوعات (٨) .

(٣) مجروحين (٢/٤٦) ، ميزان (٢/٤٥٠) ، لسان (٣/٣٠٣) .

(٤) معرفة التذكرة (٢٣٢) .

(٥) تذكرة الحفاظ رقم (١١٠٠) ، (ص ٤٢٢) .

(٦) لسان (٤/٥٥٧) .

٦٠ ـ عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني الفقيه أبو القاسم :

قال الحاكم : (قال الدارقطني : كذاب ، ألف كتاب « سنن الشافعي » ، وفيها نحو مائتي حديث لم يحدث بها الشافعي) .

وقال ابن يونس : (وضع أحاديث علىٰ متون معروفة ، وزاد في نسخ مشهورة ، فافتضح ، وحرقت الكتب في وجهه)[١] .

وقال الدارقطني : (وضع القزويني فىٰ نسخة عمرو بن الحارث أكثر من مائة حديث)[٢] .

٦١ ـ عبد الله بن محمد بن سنان الروحي الواسطي :

قال ابن حبان : (شيخ من أهل البصرة ، قدم الجبل فحدثهم بها ، يضع الحديث ، ويقلبه ، ويسرقه ، لا يحل ذكره في الكتب ، وضع علىٰ روح بن القاسم مقدار مائتي حديث ليس لها أصل يرجع إليه من حديث روح)[٣] .

وقال أبو نعيم : (قدم أصبهان ، وحدث بها ، كثير الوضع ، حدث بأحاديث لم يتابع عليها ، وبنسخة لروح بن القاسم لم يتابع عليها ، فلذٰلك سمي الروحي)[٤] .

٦٢ ـ عبد الله بن محمد بن عجلان :

قال ابن حبان : (كان ممن يروي عن أبيه ما ليس من حديثه ، روىٰ عن أبيه ، عن جده ، عن أبي هريرة بنسخة موضوعة ، ليست من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا من حديث أبي هريرة ، ولا من حديث

---

(١) ميزان (٤٤١/٢) ، لسان (٥٥٧/٤) .

(٢) لسان (٥٥٧/٤) .

(٣) مجروحين (٤٥/٢) ، ميزان (٤٨٩/٢) ، لسان (٣٣٦/٣) .

(٤) ذكر أخبار أصبهان (٥٤/٢) ، ميزان (٤٨٥/٢) ، لسان (٣٣٠/٣) .

أبيه ، لا تحل كتابة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب)[1] .

٦٣ ـ عبد الله بن محمد بن اليسع :

أخرج ابن الجوزي بسنده إلى الخطيب قال : (أنبأنا القاضي أبو العلا محمد بن علي ، قال : حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن اليسع ، قال : حدثنا الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن فيل الفارسي ، قال : حدثنا محمد بن سليمان بن حبيب لوين ، قال : حدثنا سويد بن عبد العزيز ، عن حميد ، عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لما أسري بي إلى السماء وانتهيت رأيت ربي عز وجل بيني وبينه حجاب بارز . . . ») الحديث .

قال أبو العلا : (حدثنا ابن اليسع بهٰذا الحديث في جملة أحاديث كثيرة بهٰذا الإسناد ، ثم رجع عن جميع النسخة وقال : وهمت إذ رويتها عن ابن فيل ، وإنما حدثني بجميعها قاسم بن إبراهيم الملطي عن لوين)[2] .

٦٤ ـ عبد الله بن مسلم بن رشيد :

قال ابن حبان : (يروي عن الليث بن سعد ، وابن لهيعة ، ومالك ، ويضع عليهم الحديث ، حدثنا عنه جماعة بنيسابور ، لا يحل كتابة حديثه ولا ذكره ، وهو الذي يروي عن أبي هدبة نسخة كلها معمولة)[3] .

٦٥ ـ عبد الله بن الوليد الحريري ، أبو محمد المصري[4] :

قال ابن طاهر المقدسي : (حديث : « إن من أبغض الحلال إلى الله عز

---

(١) مجروحين (١٩/٢) ، ميزان (٤٨٥/٢) ، لسان (٣٣٠/٣) .

(٢) الموضوعات (١١٥/١) ، اللآلىء (١٣/١ ـ ١٤) .

(٣) مجروحين (٤٤/٢) ، ميزان (٥٠٣/٢) ، لسان (٣٥٩/٣) .

(٤) ذكر ابن طاهر المقدسي في « تذكرته » أن راوي حديث « إن أبغض الحلال إلى الله الطلاق » هو ؛ عبيد الله بن الوليد الوصافي ، وهو ما ذكره ابن حبان في « المجروحين » ؛ وعليه فإن ←

وجل الطلاق » ، فيه عبد الله بن الوليد ، ليس بشيء ، وعنده نسخة)[1] .

وقال مسلمة بن قاسم : (أخذ منه رجل من أصحاب الحديث كتاباً لينسخه ، فزاد فيه ونقص فيه ، ثم رده عليه ، فحدث بالكتاب بعد أن زيد فيه جماعةٌ من أصحاب الحديث ، ولم يفطن الشيخ لذلك ، ثم أخبر الرجل أصحاب الحديث بذلك ، فامتحن الكتاب فظهرت فيه الزيادة ، فسقط الشيخ ، وبطلت روايته ، وتركت علىٰ عمد)[2] .

٦٦ ـ عبد الرحمـٰن بن حماد الطلحي ، من ولد طلحة بن عبيد الله التيمي :

قال ابن حبان : (يروي عن طلحة بن يحيىٰ بنسخة موضوعة ، روىٰ عنه ابن عائشة ، فلست أدري : أوضعها أو أقلبت عليه)[3] .

وأورد له ابن طاهر حديثاً في « تذكرته » وقال : (فيه عبد الرحمـٰن بن حماد ، يروي نسخة)[4] .

٦٧ ـ عبد الرحمـٰن بن داود الواعظ :

قال الشيخ الضياء : (رأيته بالقاهرة على المنبر ، ورأيت له « الأربعين في قضاء الحوائج » ؛ موضوعة ، قد ركب لها أسانيد من طرق البخاري وأبي داود وغيرهما)[5] .

الاستشهاد بقول ابن حجر يجانب الصواب ، لأن الراوي المنقولة ترجمته من « تذكرة الحفاظ » لابن طاهر المقدسي ، والمثبت في المجروحين لابن حبان (٢/٦٣) يغاير الراوي المذكور أعلاه والمعتمد في ذكر اسمه علىٰ كتاب لسان الميزان لابن حجر (٥/٣٥) .

(١) تذكرة الحفاظ رقم (٢٩٥) ، (ص ١٢٦) .

(٢) لسان (٥/٣٥) .

(٣) مجروحين (٢/٦٠) ، لسان (٣/٤١٢ ـ ٤١٣) ، وتذكرة الحفاظ (ص ٢٠٤) .

(٤) تذكرة الحفاظ (ص ٢٠٤) .

(٥) ميزان (٢/٤٩٣) ، الكشف الحثيث (١٣٢ ـ ١٣٣) .

٦٨ ـ عبد السلام بن صالح ، أبو الصلت الهروي :

قال ابن حجر في ترجمة علي بن موسى الرضا : (أورد ابن حبان بسند عن آبائه مرفوعاً : « السبت لنا ، والأحد لشيعتنا ، والاثنين لبني أمية ، والثلاثاء لشيعتهم ، والأربعاء لبني العباس ، والخميس لشيعتهم ، والجمعة للناس جميعاً ») .

وبه : « لما أسري بي إلى السماء فسقط إلى الأرض من عرقي فنبت منه الورد ، فمن أحب أن يشم رائحتي فليشم الورد » .

وبه : « ادهنوا بالبنفسج ؛ فإنه بارد في الصيف حار في الشتاء » .

وبه : « من أكل رمانة بقشرها حتىٰ يستتمها أنار الله قلبه أربعين يوماً » .

وبه : « الحناء بعد النورة أمان من الجذام » .

وبه : كان صلى الله عليه وسلم إذا عطس قال له علي : يرفع الله ذكرك ، فإذا عطس علي قال له : « أعلى الله كعبك » .

وفيه : « من أدىٰ فريضة فله عند الله دعوة مستجابة » .

قال النباتي في « ذيل الكامل » : (لم يذكر ابن حبان : هل هـٰذه الأحاديث من رواية أبي الصلت عن علي أم لا ؟

قلت : وهي من رواية أبي الصلت ، هي وغيرها في نسخة مفردة .

قال النباتي : (حديث الأيام : منكر ، وحديث الورد أنكر ، وحديث البنفسج منكر ، وحديث الرمانة أنكر ، وحديث الحناء أوهىٰ وأطم ، وحق لمن يروي مثل هـٰذا أن يترك ويحذر)[1] .

---

(١) تهذيب (٧/٣٨٩) .

٦٩ ـ عبد العزيز بن أبي رجاء :

قال الدارقطني : (له مصنف موضوع كله)[١] .

رواه عن مالك ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، وأبي سعيد .

٧٠ ـ عبد العزيز بن أبي رواد ـ واسم أبي رواد : ميمون ، وقد قيل : أيمن ـ أبو عبد الرحمٰن :

قال أبو حاتم : (روىٰ عبد العزيز ، عن نافع ، عن ابن عمر نسخة موضوعة ، لا يحل ذكرها في الكتب إلا علىٰ سبيل الاعتبار)[٢] .

٧١ ـ عبد العزيز بن عبد الرحمٰن البالسي :

قال ابن حبان : (روىٰ عن حبيب بن أبي مرزوق وخصيف وعبد الكريم الجزري ، يأتي بالمقلوبات عن الثقات فيكثِرْ ، والملزقات بالأثبات فيفحش ، كتبنا عن عمر بن سنان عن إسحاق بن خالد البالسي عنه نسخة شبيهاً بمائة حديث مقلوبة ؛ منها ما لا أصل له ، ومنها ما هو ملزق بإنسان ليس يروي ذٰلك الحديث ألبتة ، لا يحل الاحتجاج به بحال)[٣] .

٧٢ ـ عبيد الله بن زحر :

قال الدارقطني : (عبيد الله بن زحر ، عن علي بن يزيد نسخة باطلة)[٤] .

٧٣ ـ عبيد بن القاسم :

قال ابن حبان : (شيخ يروي عن هشام بن عروة ، روىٰ عنه العراقيون ،

---

(١) ميزان (٥٤٨/٢) ، لسان (٣١/٤) .

(٢) مجروحين (١٣٧/٢) ، ميزان (٦٢٨/٢) .

(٣) مجروحين (١٣٨/٢) ، ميزان (٦٣١/٢) ، لسان (٣٤/٤) .

(٤) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (١٦٦) .

كان ممن يروي عن هشام بن عروة بنسخة موضوعة ، لا يحل كتابة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب)[1] .

٧٤ ـ العلاء بن زيد ، وقيل : زيدل :

قال ابن حبان : (شيخ من أهل الأبلة ، يروي عن أنس بن مالك بنسخة موضوعة ، لا يحل ذكره في الكتب إلا علىٰ سبيل التعجب)[2] .

٧٥ ـ علي بن مجاهد الكابلي :

قال صالح بن محمد : (سمعت يحيى بن معين سئل عن علي بن مجاهد فقال : كان يضع الحديث ، وكان صنف « كتاب المغازي » ، فكان يضع للكل إسناداً)[3] .

٧٦ ـ علي بن محمد ، أبو أحمد الحبيبي المروزي :

قال الدارقطني : (علي بن محمد الحبيبي ، وابن عمه عبد الرحمٰن بن محمد الحبيبي ؛ يحدثان بنسخ وأحاديث مناكير)[4] .

٧٧ ـ علي بن مهدي بن صدقة القاضي :

قال الذهبي : (ولعلي بن مهدي القاضي ، عن علي بن موسى الرضا نسخة)[5] .

وقال ابن حجر في ترجمة علي بن موسى الرضا : (روىٰ عنه ابنه

---

(١) مجروحين (٢/١٧٥) ، ميزان (٣/٢١ ـ ٢٢) .
(٢) مجروحين (٢/١٨٠) ، ميزان (٣/٩٩ ـ ١٠٠) ، أسماء الضعفاء لابن الجوزي (١١٣) .
(٣) تهذيب (٧/٣٧٨) .
(٤) لسان (٦/٢٢) .
(٥) ميزان (٣/١٦٨) .

محمد . . . وعلي بن مهدي بن صدقة ، له عنه نسخة)[1] .

وقد سبق ذكر هٰذه النسخة في ترجمة ابنه أحمد بن علي بن صدقة بن مهدي الرقي ، وقد قلب اسم أبيه .

٧٨ ـ علي بن موسى الرضا :

قال ابن طاهر : (يأتي عن أبيه بعجائب) .

قال الذهبي : (إنما الشأن في ثبوت السند إليه ، وإلا فالرجل قد كُذِب عليه ، ووُضِع عليه نسخة سائرة ، كما كُذِب علىٰ جده جعفر الصادق ، فروىٰ عنه أبو الصلت الهروي أحد المتهمين ، ولعلي بن مهدي القاضي عنه نسخة ، ولأبي أحمد عامر بن سليمان الطائي نسخة كبيرة ، ولداود بن سليمان القزويني عنه نسخة)[2] .

٧٩ ـ عمارة بن جوين ، أبو هارون العبدي :

قال ابن أبي حاتم : (حدثنا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل ، حدثنا علي ـ يعني : ابن المديني ـ قال : سمعت يحيى بن سعيد قال : قال شعبة : كنت ألقى الركبان أسأل عن أبي هارون العبدي ؛ فلما قدم أتيته فرأيت عنده كتاباً فيه أشياء منكرة في علي رضي الله عنه ، فقلت : ما هٰذا ؟ فقال : هٰذا الكتاب حق)[3] .

وقال أيضاً : (حدثنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب إليَّ ، قال : سألت أبي عن أبي هارون العبدي فقال : ليس بشيء ، نا عبد الرحمٰن ، قال : قرئ على العباس بن محمد الدوري ، عن يحيى بن

---

(١) تهذيب (٣٨٧/٧) .
(٢) ميزان (١٦٨/٣) ، تهذيب (٣٨٧/٧) .
(٣) الجرح (٣٦٤/٣) ، ميزان (١٧٣/٣) .

معين أنه قال : أبو هارون العبدي كان عنده صحيفة ، يقول : هٰذه صحيفة الوصي ، وكان عندهم لا يصدق في حديثه)[1] .

وقال ابن عدي : (حدثنا الحسن بن سفيان ، حدثني عبد العزيز بن سلام ، حدثني علي بن مهران ، سمعت بهز بن أسد ، سمعت شعبة يقول : أتيت أبا هارون فقلت : أخرج إليّ ما سمعته من أبي سعيد ، فأخرج إليّ كتاباً فإذا فيه : حدثنا أبو سعيد أن عثمان أدخل حفرته ، وإنه لكافر بالله ، قال : قلت : تقرّ بهٰذا ؟ قال : هو كما ترىٰ ، قال : فدفعت الكتاب في يده وقمت ، فهٰذا كذب ظاهر علىٰ أبي سعيد)[2] .

٨٠ ـ عمار بن مطر الرهاوي :

قال ابن حبان : (يروي عن ابن ثوبان وأهل العراق المقلوبات ، يسرق الحديث ويقلبه ، لا اعتبار بما يرويه إلا للاستئناس إليه عند الوفاق من هو مثله في الإتقان ، حدثني القاسم بن عيسى القصار بدمشق ، حدثنا الوزير ابن محمد ، حدثنا عمار بن مطر ، حدثنا ابن ثوبان بنسخة كبيرة أكثرها مقلوبة)[3] .

٨١ ـ عمرو بن خالد القرشي :

قال ابن حجر : (روىٰ عن زيد بن علي بن الحسين نسخة .

قال الأثرم عن أحمد : كذاب ، يروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعة ، يكذب)[4] .

---

(١) الجرح (٣/٣٦٤) ، ميزان (٣/١٧٣ ـ ١٧٤) ، تهذيب (٧/٤١٢) .
(٢) تهذيب (٧/٤١٤) ، وانظر « ميزان » (٣/١٧٣) .
(٣) مجروحين (٢/١٩٦) ، ميزان (٣/١٦٩) ، لسان (٤/٢٧٥) .
(٤) تهذيب (٨/٢٦) .

وقال معلى بن منصور ، عن أبي عوانة : (كان عمرو بن خالد يشتري الصحف من الصيادلة ويحدث بها)[1] .

٨٢ ـ عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب :

قال ابن حبان : (من أهل الكوفة ، يروي عن آبائه أشياء موضوعة ، لا يحل الاحتجاج به ، كأنه كان يهم ويخطئ حتىٰ كان يجيء بالأشياء الموضوعة عن أسلافه فبطل الاحتجاج بما يرويه) ، ثم أورد له أحاديث ثم قال : (حدثنا بهٰذه الأحاديث كلها إسحاق بن أحمد القطان بتنيس ، حدثنا يوسف بن موسى القطان ، حدثنا عيسى بن عبد الله ، حدثني أبي ، عن أبيه ، عن جده علي في نسخة كتبناها عنه أكثرها معمولة)[2] .

وأورد له ابن طاهر المقدسي حديثاً في « تذكرته » وقال : (فيه عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب ، عنده نسخة موضوعة عن آبائه)[3] .

٨٣ ـ غنيم بن سالم :

يأتي في يغنم بن سالم .

٨٤ ـ كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني :

قال ابن حبان : (منكر الحديث جداً ، يروي عن أبيه عن جده بنسخة موضوعة ، لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا علىٰ جهة التعجب)[4] .

---

(١) ميزان (٣/٢٦٤) .

(٢) مجروحين (٢/١٢٢) ، وانظر « ميزان » (٣/٣١٥) ، و« لسان » (٤/٣٩٩) .

(٣) تذكرة الحفاظ رقم (٨٥٤) رقم (٣٣٨) .

(٤) مجروحين (٢/٢٢١) ، ميزان (٣/٤٠٦) ، تهذيب (٨/٤٢٢) .

وقال الحاكم : (حدث عن أبيه عن جده نسخة فيها مناكير)[1] .

٨٥ ـ فلاح مولىٰ بعض التجار :

قال ابن حجر : (ذكر في قصة مكذوبة ، سلت عن نسخة تشتمل علىٰ أحاديث موضوعة منها : أن أعرابياً سأل ، فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم قميصه ، فذهب إلى السوق فطلب فيه ثمانية دراهم ، فعرفه أبو بكر فاشتراه منه بثمانمائة درهم ، فتعجب منه الدلال ، فقال له : إنه قميص النبي صلى الله عليه وسلم ، فسمعه عبد لبعض التجار يقال له : فلاح ، فذهب إلىٰ سيده فأخبره ، فذهب إلى السوق فدفع في القميص ألف دينار .

وهٰذا من وضع القصاص ، وكذٰلك سائر النسخة)[2] .

٨٦ ـ مجاشع بن عمرو :

قال الذهبي : (ومجاشع هو راوي كتاب الأهوال والقيامة ، وهو جزآن كله ، خبر واحد موضوع ، رواه عن ميسرة بن عبد ربه ، عن عبد الكريم الجزري ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، وعنه علي بن قدامة المؤذن ، شيخ لإسحاق بن سنين)[3] .

٨٧ ـ محمد بن أبان بن أبي عائشة القصراني الرازي :

قال ابن أبي حاتم : (سمعت أبي وأبا زرعة يقولان : هو كذاب ، كان يفتعل الحديث وكان لا يحسن أن يفتعل) ، وقال أيضاً : (وسمعت أبا زرعة

---

(١) تهذيب (٨/ ٤٢٣) .

(٢) الإصابة (٥/٢٢٣) .

(٣) ميزان (٤/١٧) ، لسان (٥/١٥) .

يقول : أول ما قدم الري قال للناس : أي شيء يشتهي أهل الري من الحديث ؟ فقيل له : أحاديث في الإرجاء ، فافتعل لهم جزءاً في الإرجاء)[1] .

٨٨ ـ محمد بن إبراهيم السمرقندي الكسائي :

قال الذهبي : (شيخ لأبي عمرو ابن السماك ، حدث عنه بتلك الوصية المكذوبة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلعله هو الذي وضعها)[2] .

٨٩ ـ محمد بن أحمد السبخي ، أبو بكر الشاهد :

له جزء في فضل الحناء .

قال الذهبي : (حدث ببيت المقدس عن أبي إسماعيل حسين ، عن دحيم ، عن الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لأصحابه : « ادخروا لأنفسكم خيراً الحناء المدفون » ، فذكر بهٰذا السند أحاديث في فضل الحناء كلها كذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

ثم ساق له حديثين بسندين إلىٰ أبي هريرة وقال : (وفي التحني عدة أحاديث من هٰذا النمط كلها مكذوبة ، والله أعلم)[3] .

٩٠ ـ محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد الجبار العامري :

قال ابن يونس : (كان يكذب ، وحدّث بنسخة موضوعة)[4] .

---

(١) الجرح (٣/٢٠٠) ، ميزان (٣/٤٥٤) ، لسان (٥/٣) .
(٢) ميزان (٤/٢٩) ، لسان (٥/٢٤) .
(٣) لسان (٦/٥١٠) .
(٤) ميزان (٤/٣٧) .

٩١ ـ محمد بن أحمد بن عبد الله بن هاشم العامري المصري :

قال أبو سعيد ابن يونس : (حدث بنسخة موضوعة ، كان يكذب)[١] .

قال ابن حجر : (وذكر أن النسخة وضعها أبو جعفر ابن البرقي ، فجعلها عن بكر الأعنق ، ووقعت إلىٰ هـٰذا الورداني فحدّث بها ، وهي موضوعة بلا شك)[٢] .

٩٢ ـ محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عكاشة بن محصن الأسدي العكاشي :

قال ابن حبان : (كان ممن يضع الحديث على الثقات ، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا علىٰ جهة التعجب عند أهل الصنعة ، روىٰ عن الأوزاعي ، عن هارون بن رباب ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن أبي بكر الصديق قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أكرم مؤمناً فإنما يكرم الله » . . . الحديث ، حدثناه ابن ناجية ، حدثنا هاشم بن القاسم الحراني ، حدثنا محمد بن إسحاق العكاشي ، عن الأوزاعي في نسخة كتبناها عنه ، أكثرها لا أصول لها)[٣] .

٩٣ ـ محمد بن جعفر ابن بديل ، أبو الفضل الخزاعي ، أحد القراء :

قال الذهبي : (ألف كتاباً في قراءة أبي حنيفة ، فوضع الدارقطني خطه بأن هـٰذا موضوع لا أصل له)[٤] .

---

(١) ميزان (٤/٤٢) ، لسان (٦/٥٠٥) ، فرَّق الذهبي رحمه الله بين الترجمتين (٩٠ ، ٩١) في « الميزان » ، وجعلهما الحافظ ابن حجر واحداً ، وعند التأمل في الترجمتين في « الميزان » يظهر صواب ما صنعه الحافظ ابن حجر في « اللسان » . د . أحمد سردار .

(٢) لسان (٦/٥٠٥) .

(٣) مجروحين (٢/٢٨٤) .

(٤) ميزان (٤/٧٦) .

وقال ابن الجزري : (حكىٰ أبو العلاء الواسطي : أن الخزاعي وضع كتاباً في الحروف نسبه إلىٰ أبي حنيفة ، فأخذت خط الدارقطني وجماعة : أن الكتاب موضوع لا أصل له ، فكبر ذٰلك عليه ، ونزح عن بغداد)[١] .

٩٤ ـ محمد بن الحسن بن زبالة :

قال الساجي : (وضع حديثاً علىٰ مالك ، ووضع كتاب « مثالب الأنساب » ، فجفاه أهل المدينة)[٢] .

٩٥ ـ محمد بن الحسن العسكري الدعَّاء :

قال الذهبي : (اتهمه أبو بكر الخطيب بأنه يضع الحديث ، هو الذي انفرد برواية « كتاب الحيدة » ، رواه عنه أبو عمرو ابن السماك ، ورأيت له حديثاً إسناده ثقات سواه ـ وهو كذِبٌ ـ في فضل عائشة ، ويغلب على الظن أنه هو الذي وضع « كتاب الحيدة » ، إني لأستبعد وقوعه جداً)[٣] .

٩٦ ـ محمد بن حسان الكوفي الخزاز :

قال ابن أبي حاتم : (سئل أبي عنه فقال : صنف « كتاب المعراج » ، وكان كذاباً ، سمعت أبي يقول ذٰلك ، وقال : سئل محمد بن عبد الله بن نمير عنه ، وقيل له : بالري رجل كوفي يقال له : محمد بن حسان يروي عن أبيك قال : وأي شيء روىٰ عن أبي ؟ قالوا : روىٰ عن أبيك عن يحيىٰ بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، عن عبد الرحمٰن بن سمرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « رأيت رجالاً يؤتىٰ بهم . . . » الحديث

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء (١١٠/٢) .

(٢) تهذيب (١١٧/٩) .

(٣) لسان (٦٨/٧) (٧١/٧) .

الطويل ، قال : ترك الناس كلهم ، وجاء يكذب علىٰ أبي)[1] .

٩٧ ـ محمد بن الحسين بن عمر المقدسي ، لاحق :

قال الإدريسي : (يضع الحديث على الثقات ، ويسند المراسيل ، ويحدث عمن لم يسمع منهم ، حدثنا يوماً عن الربيع بن حسان والمفضل بن محمد الجندي ، فقلت : أين كتبت عنهما ؟ فقال : بمكة بعد العشرين وثلاثمائة ، قال الإدريسي : وقد ماتا قبل العشرين ، ووضع نسخاً لأناس لا نعرف أساميهم ؛ مثل : طرغال ، طربال ، وكركدّن ، وشعبوب ، ومثل هـٰذا أشياء غير قليل ، لا نعلم له ثانياً في عصرنا مثله في الكذب والوقاحة مع قلة الرواية ، قيل : كان اسمه محمداً فتسمىٰ : لاحقاً ؛ لكي يكتب عنه أصحاب الحديث)[2] .

٩٨ ـ محمد بن السائب الكلبي :

له كتاب في التفسير ، قال الإمام أحمد : (ثلاثة كتب ليس لها أصل : المغازي والملاحم والتفسير) .

قال الخطيب : (هـٰذا محمول علىٰ كتب مخصوصة في هـٰذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها ؛ لعدم عدالة ناقليها وزيادة القُصَّاص فيها ؛ فأما كتب التفسير فمن أشهرها كتابان للكلبي ومقاتل بن سليمان)[3] .

قال ابن أبي حاتم : (حدثنا أبي ، حدثنا أحمد بن أبي الحواري ، قال : قال لي مروان بن محمد : « تفسير الكلبي » باطل)[4] .

---

(١) الجرح (٢٣٨/٣) .

(٢) لسان (٤٠٧/٨) .

(٣) الفوائد المجموعة (٣١٦) .

(٤) الجرح (٢٧١/٣) .

وقال أحمد بن هارون : (سألت أحمد بن حنبل عن « تفسير الكلبي » فقال : كذب ، قلت : يحل النظر فيه ؟ قال : لا)[1] .

٩٩ ـ محمد بن سرور البلخي :

وقال الصغاني : (ومن الكتب الموضوعة : كتاب « فضائل الأعمال » لمحمد بن سرور البلخي ، أوله : من تعلم مسألة من الفقه قلده الله كذا وكذا)[2] .

١٠٠ ـ محمد بن سهل بن عامر البجلي :

قال السيوطي : (محمد بن سهل كذبه ابن معين ، ولم يعرفه ابن أبي حاتم ، وبكل حال : فهو شيخ كذاب له نسخة موضوعة عن الرضا ، رواها علي بن محمد مهرويه القزويني الصدوق عنه)[3] .

١٠١ ـ محمد بن عبد الرحمٰن بن البيلماني :

قال أبو حاتم ابن حبان : (يروي عن أبيه ، روىٰ عنه أهل البصرة ، كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ كبدها ، حدث عن أبيه بنسخة شبيهاً بمائتي حديث كلها موضوعة ، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره في الكتب إلا علىٰ جهة التعجب)[4] .

وأورد له المقدسي أحاديث في « تذكرته » وقال : (يروي نسخة عن أبيه عن ابن عمر موضوعة)[5] .

---

(١) مجروحين (٢/٢٥٤) .

(٢) الدر الملتقط رقم (٨٣) ، وانظر « الفوائد المجموعة » (٤٢٣) ، و« تذكرة الموضوعات » (٩) ، و« اللآلئ » (١/٣٥) .

(٣) اللآلئ (١/٣٥) .

(٤) مجروحين (٢/٢٦٤) ، ميزان (٣/٦١٩) ، المنار المنيف (٤٧) .

(٥) تذكرة الحفاظ رقم (٩٥٨) ، (ص ٣٧٤) ، وانظر « تذكرة الموضوعات » (١٦) .

١٠٢ ـ محمد بن عبد الله بن الخيام السمرقندي ، أبو المظفر :

قال الذهبي : (هو القائل : سمعت الخضر وإلياس يقولان : سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من قال علي ما لم أقل ؛ فليتبوأ مقعده من النار » ، قلت : هٰذه نسخة ما أدري من وضعها)[١] .

قال ابن حجر : (وفي هٰذه النسخة عدة أحاديث في هٰذا الجنس ، وعدتها اثنان وعشرون حديثاً)[٢] .

١٠٣ ـ محمد بن علي بن ودعان القاضي ، أبو نصر الموصلي :

قال الذهبي : (صاحب تلك « الأربعين الودعانية » الموضوعة ، قال السلفي : تبين لي حين تصفحت « الأربعين » له تخليط عظيم يدل علىٰ كذبه وتركيبه الأسانيد .

وقال ابن ناصر : رأيته ولم أسمع منه ؛ لأنه كان متهماً بالكذب ، وكتابه في « الأربعين » سرقه من عمِّه أبي الفتح ، وقيل : سرقه من زيد بن رفاعة وحذف منه الخطبة ، وركب علىٰ كل حديث منه رجلاً أو رجلين إلىٰ شيخ ابن رفاعة ، وابن رفاعة وضعها أيضاً ، ولفَّق كلمات من رقائق من كلمات الحكماء ، ومن قول لقمان ، وطوّل الأحاديث)[٣] .

وقال السلفي : (إن كان ابن ودعان خرَّج علىٰ كتاب زيد كتابه بزعمه حين وقعت له أحاديث عن شيوخه ، فقد أخطأ ؛ إذ لم يبين ذٰلك في الخطبة ، وإن كان سوَّىٰ ذٰلك وهو الظاهر ، قلت ـ أي : الذهبي ـ : لا ، بل المتيقن ، فأطم وأعم ؛ إذ غير متصور لمثله مع نزارة روايته وقلة طلبه أن

---

(١) ميزان (٤/١٦٥) ، لسان (٧/٢٣٨) .

(٢) لسان (٧/٢٣٨) .

(٣) ميزان (٤/٢١٤) .

يقع له كل حديث فيه من رواته من أورده الهاشمي)[1] .

وقال الصغاني : (وقد صنف جماعة كتباً في الحديث وجميع ما احتوت عليه موضوع ، وتلقاه الناس بالقبول لترصيفها وتزويق عبارتها ، منها : « الأربعون » المسماة بالودعانية ، أولها : « كأن الموت فيها علىٰ غيرنا كتب » .

وهٰذا الحديث قد ذكرناه مع غيره من الموضوعات التي تضمنها كتاب « الشهاب » ، وآخر « الأربعين » : « ما من ميت إلا وملك الموت يقف علىٰ بابه . . . » الحديث ، وابن ودعان مصنف هٰذه « الأربعين » مذكور فيمن يضع الحديث)[2] .

وقال الشوكاني في بحث النسخ الموضوعة : (منها « الأربعون الودعانية » التي يقال لها في ديار اليمن : البيلقية) .

وقال في « الذيل » : (إن « الأربعين الودعانية » لا يصح منها حديث مرفوع علىٰ هٰذا النسق في هٰذه الأسانيد ، وإنما يصح منها ألفاظ يسيرة ، وإن كان كلٌّ منها حسناً وعظة ، فليس كل ما هو حق حديثاً ، بل عكسه ، وهي مسروقة ، سرقها ابن ودعان من واضعها زيد بن رفاعة)[3] .

وقال المزي : (الأحاديث المنسوبة إلى ابن ودعان لا يصح منها حديث واحد مرفوع ، وإنما يصح يسيرة ؛ منها ما يحتاج في تمييزها إلىٰ نوع من التتبع)[4] .

---

(١) ميزان (٤/٢١٥) .
(٢) الدر الملتقط رقم (٤٧ ـ ٤٨) .
(٣) الفوائد المجموعة (٤٢٣) ، وانظر « تذكرة الموضوعات » (٩) .
(٤) تذكرة الموضوعات (٩) .

١٠٤ ـ محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي :

قال ابن أبي حاتم : (حدثنا يونس بن عبد الأعلىٰ قال : قال لي الشافعي : كتب الواقدي كذب .

وقال أحمد بن حنبل : كان الواقدي يقلب الأحاديث ، يلقي حديث ابن أخي الزهري علىٰ معمر ونحو هـٰذا ، قال إسحاق بن راهويه : كما وصف وأشد ؛ لأنه عندي ممن يضع الحديث)[١] .

١٠٥ ـ محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي ، أبو الحسن :

قال ابن عدي : (نزيل مصر ، كتبت عنه بها ، حمله شدة تشيعه أن أخرج إلينا نسخة قريباً من ألف حديث ، عن موسى بن إسماعيل بن موسىٰ بن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جده ، عن آبائه بخط طري ، عامتها مناكير ، فذكرنا ذٰلك للحسين بن علي بن الحسين العلوي شيخ أهل البيت بمصر فقال : كان موسىٰ هـٰذا جاري بالمدينة أربعين سنة ، ما ذكر قط أن عنده رواية لا عن أبيه ولا عن غيره)[٢] .

قال السهمي : (سألت الدارقطني عنه فقال : آية من آيات الله ، وضع ذاك الكتاب ؛ يعني : العلويات)[٣] .

قال ابن حجر : (وقد وقفت علىٰ بعض الكتاب المذكور ، وسماه : « السنن » ، ورتبه على الأبواب ، وكله بسند واحد)[٤] .

١٠٦ ـ محمد بن مروان السدي الأصغر :

قال ابن حبان : (روىٰ عنه العراقيون ، كان ممن يروي الموضوعات عن

---

(١) الجرح (٢١/٤) .

(٢) ميزان (٢٥٨/٤) ، لسان (٤٧٦/٧) .

(٣) ميزان (٢٥٨/٤) ، لسان (٤٧٦/٧) .

(٤) لسان (٤٧٦/٧) .

الأثبات ، لا يحل كتب حديثه إلا علىٰ سبيل الاعتبار ، ولا الاحتجاج به بحال من الأحوال) ، ثم أورد له حديثين قال بعدها : (حدثنا بالحديثين جميعاً قاسم بن علي المؤدب بالمصيصة قال : حدثنا المثنى بن الضحاك الأسدي ، حدثنا محمد بن مروان السدي في نسخة كتبناها عنه أكثرها معمولة ، لا يخفىٰ علىٰ من هـٰذا الشأن صناعته كيفيتها)[1] .

١٠٧ ـ محمد بن يوسف بن يعقوب بن إسحاق الرازي ، أبو بكر :

قال الدارقطني : (شيخ دجال كذاب ، يضع الحديث والقراءات والنسخ ، وضع نحواً من ستين نسخة قراءات ليس بشيء منها أصل ، ووضع من الأحاديث المسندة ما لا يضبط ، قدم إلىٰ هـٰهنا قبل الثلاثمائة فسمع منه ابن مجاهد وغيره ، ثم تبين كذبه ، فلم يحك عنه ابن مجاهد حرفاً)[2] .

قال الذهبي : (شيخ ، ظالم لنفسه ، وضع كثيراً من القراءات)[3] .

١٠٨ ـ معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع النبوي :

يروي عن أبيه عن جده .

قال ابن حبان : (ينفرد عن أبيه بنسخة أكثرها مقلوبة ، لا يجوز الاحتجاج به)[4] .

١٠٩ ـ مقاتل بن سليمان :

قال ابن أبي حاتم : (أنا محمود بن آدم المروزي فيما كتب إليّ قال : حضرت وكيعاً ـ وسئل عن كتاب التفسير عن مقاتل بن سليمان ـ

---

(١) مجروحين (٢/٢٨٦) .

(٢) تاريخ بغداد (٤/٦٢٨) ، ميزان (٤/٢٩٨) ، لسان (٧/٥٩٨) .

(٣) ميزان (٤/٢٩٨) ، لسان (٧/٥٩٨) .

(٤) ميزان (٤/٣٦٤) ، تهذيب (١٠/٢٥٠ ـ ٢٥١) ، أسماء الضعفاء (٣/١٣٣) .

فقـال : لا تنظـر فيه ، قال : ما أصنع به ؟ قال : ادفنه ، ثم قال : أليس زعموا أنـه كان يحفـظ ؟ كنـا نأتيـه فيحدثنـا ، ثم نأتيه بعـد أيام فيقلب الإسـناد والحديث)[1] .

١١٠ ـ منصور بن الحكم :

قال الذهبي : (روىٰ علي بن الحسين الكاشغري ، عن سليمان بن نوح المرغيناني ، عن منصور بن الحكم ، عن جعفر بن نسطور بنسخة مكذوبة ، سمعها السلفي ببغداد من شيخ عن آخر عن علي هـٰذا)[2] .

وروىٰ هـٰذه النسخة جماعة ؛ منهم : شهدة الكاتبة ، عن أبي الفرج محمد بن الحسن القزويني سماعاً قال : حدثنا أبو علي إبراهيم بن محمد الهاني ، أنا أبو القاسم إسماعيل بن أحمد النجمي البيوردي ، أنا أبو القاسم منصور بن الحكم)[3] .

١١١ ـ منصور بن عبد الحميد الجزري :

قال الذهبي : (وهاه ابن حبان وقال : قدم بلخ ، حدثنا محمد بن عبد الله بن الجنيد ، حدثنا عبد الله بن موسى الخاني عنه ، عن أبي أمامة بنسخة شبيهاً بثلاثمائة حديث أكثرها موضوعة ، لا تحل الرواية عنه)[4] .

١١٢ ـ موسى بن مطير الهلالي :

قال ابن حبان : (كان صاحب عجائب ومناكير ، لا يشك المستمع لها أنها موضوعة ، روىٰ عن أبيه عن أبي هريرة . . . حدثناه أبو يعلىٰ ، حدثنا

---

(١) الجرح (٣٥٤/٤) .
(٢) ميزان (٣٨٣/٤) ، لسان (١٥٨/٨) .
(٣) لسان (١٥٨/٨) .
(٤) ميزان (٣٨٥/٤) ، لسان (١٦٤/٨) .

غسان بن الربيع ، حدثنا موسى بن مطير ، عن أبيه في نسخة كبيرة كتبناها عنه بهٰذا الإسناد)[1] .

١١٣ ـ ميسرة بن عبد ربه :

قال الدارقطني : (كتاب « العقل » وضعه أربعة : أولهم ميسرة ، ثم سرقه منه داود فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة ، ثم سرقه عبد العزيز بن أبي رجاء فركَّبه بأسانيد أخر ، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي فركبه بأسانيد أخر)[2] .

قال الفتني : (وفي « اللآلئ » : آخر الخطبة الأخيرة عن أبي هريرة وابن عباس بطولها موضوعة ، اتهم بها ميسرة بن عبد ربه ، لا بورك فيه)[3] .

قلت : وقد سبق بيان ذٰلك في ترجمة كل من داود بن المحبر ، وسليمان بن عيسى السجزي ، وعبد العزيز بن أبي رجاء .

١١٤ ـ نبيط بن شريط :

أورد له الفتني في « تذكرته » عدة أحاديث من نسخته ، قال : (الذكر شكر من الله تعالىٰ ، فأدوا شكره ، من نسخة نبيط بن شريط المكذوبة)[4] .

---

(١) مجروحين (٢٤٢/٢) ، ميزان (٢٢٣/٤) ، لسان (١٣٠/٦) .

(٢) اللآلئ (١٢٨/١) .

(٣) تذكرة الموضوعات (٩) .

(٤) تذكرة الموضوعات (٥٥) ، وكلمة (المكذوبة) هنا في النصين التاليين ـ بحسب تصويب العلامة المعلمي رحمه الله في تعليقه على « الفوائد المجموعة » ـ الحديث رقم (١١٧٣) ، (ص ٣٩٧) ، وفي المواضع الثلاثة بدلها (الكذاب) ، وهو خطأ ؛ لأن نبيطاً رضي الله عنه صحابي ، كما في « الإصابة » (٤٢٢/٦) ، قال المعلمي : (وهو وهم ، نبيط صحابي ، وإنما جاء الكذب من بعض ذريته ، وهو أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط) .

وقال : (قال صلى الله عليه وسلم لرجل قد حمل ولده : « متعك الله به ، أما إني لو قلت بارك الله لك فيه لفقدته » ، من نسخة نبيط المكذوبة)[1] .

وقال : (« أقيلوا الحسن الخلق السخي زلته ؛ فإنه يعثر حتىٰ يأخذ الله بيده » ، من نسخة نبيط المكذوبة)[2] .

وقال ابن عبد الهادي : (وفي نسخة نبيط بن شريط الموضوعة : « أول من ضاف إبراهيم ، وأول من لبس السراويل إبراهيم ، وأول من اختتن إبراهيم بالقدوم وهو ابن عشرين ومائة سنة » .

وقال ابن العديم : وهٰذا الحديث من نسخة نبيط بن شريط برواية أبنائه عنه ، ضعفها أئمة الحديث ، وذكر البرقي في « تاريخه » أن لنبيط بن شريط عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثين لا غير ، وهما غير هٰذا الحديث)[3] .

١١٥ ـ نسطور الرومي :

قال الصغاني : (ومما وضع من الحديث بإسناد واحد : . . . وأحاديث نسطور الرومي)[4] .

١١٦ ـ نوح بن ذكوان :

قال الحاكم : (يروي عن الحسن كل معضلة) .

وقال ابن حجر : (وله صحيفة عن الحسن عن أنس لا شيء)[5] .

---

(١) تذكرة الموضوعات (٦٠) .

(٢) تذكرة الموضوعات (٦٣) .

(٣) الأحاديث الضعيفة لابن عبد الهادي (٢٢٣/ب ـ ٢٢٤/أ) ، تذكرة الموضوعات (٩) .

(٤) الدر الملتقط رقم (٥٣) ، وانظر « الفوائد المجموعة » (٤٢٤) ، و« تذكرة الموضوعات » (٩) .

(٥) تهذيب (٤٨٤/١٠) .

١١٧ ـ يحيى بن زهدم بن الحارث الغفاري :

قال ابن حبان : (روىٰ عن أبيه نسخة موضوعة)[١] .

وقال ابن حجر : (وبقية كلام ابن حبان : من أهل مصر ، روىٰ عنه أحمد بن علي بن الأفطح والمصريون ، عنده عن أبيه ، عن العرس بن عميرة نسخة موضوعة لا تصح ، أرجو أن يكون صدوقاً ، قلت : وكأن الآفة من شيخه)[٢] .

١١٨ ـ يسر ، مولىٰ أنس بن مالك :

روىٰ عن أنس صحيفة موضوعة .

أورده الصغاني[٣] ، والشوكاني[٤] ، والفتني[٥] في مبحث النسخ الموضوعة ، وذكروا أنه روىٰ عن أنس نسخة كلها موضوعة .

١١٩ ـ يغنم بن سالم :

يروي عن أنس نسخة موضوعة ، وبعضهم يصغره ويسميه : غنيم ابن سالم كما سبق ، ذكره الصغاني والشوكاني والفتني فيمن روىٰ نسخة موضوعة[٦] .

١٢٠ ـ أبو الدنيا :

وهو المعروف بالأشج ، وهو الذي يزعم أنه أدرك علياً رضي الله عنه ،

---

(١) ميزان (١١٧/٥) ، لسان (٤٤٠/٨) .
(٢) لسان (٤٤٠/٨) بتصرف .
(٣) الدر الملتقط رقم (١٠٠) .
(٤) الفوائد المجموعة (٤٢٤) .
(٥) تذكرة الموضوعات (٩) .
(٦) انظر « الدر الملتقط » (١٠١) ، و« الفوائد المجموعة » (٤٢٤) ، و« تذكرة الموضوعات » (٩) .

وعُمِّـر عمـراً طويـلاً وأخـذ بركابـه وأصابه ركابه فشـجه فقال : مـدَّ الله في عمرك مدّاً[1] ، له نسخة موضوعة .

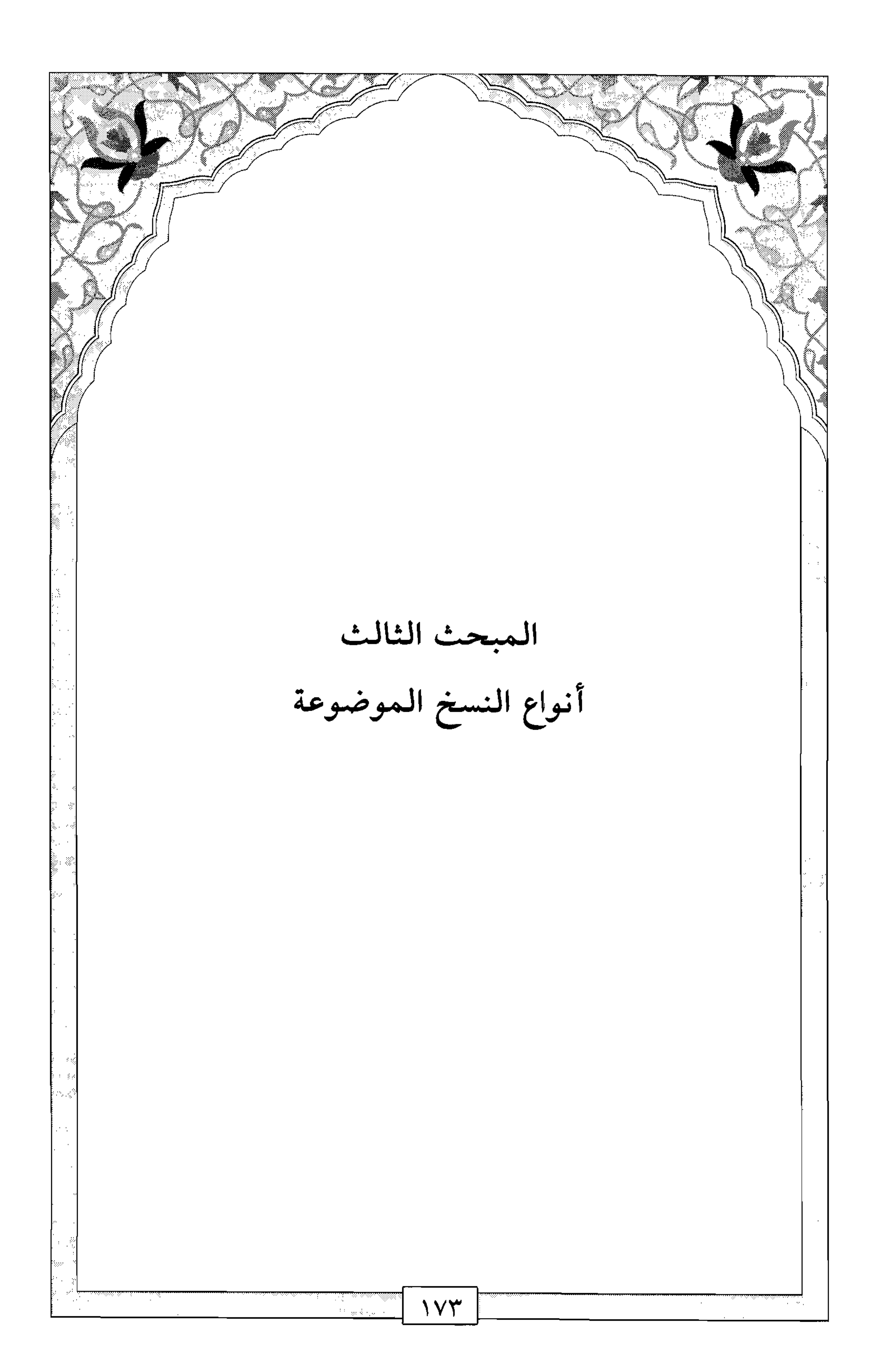
❁ ❁ ❁

وإذا ألقينا علىٰ هـٰذا المعجم نظرة فاحصة ، نجد أن نسخه وإن انضوت تحت اسم النسخ الموضوعة وجمعت بين طياتها مادة الأحاديث المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابة أو التابعين ؛ إلا أن ظهور الحكم عليها بالوضع متفاوت ، كما أنها تجمع بين نسخ تفردت بذكر مسانيد ، وأخرى اختصت بجمع أحاديث في موضوع واحد ، أو مسائل موحدة ، لذا فإني سأتناولها كما يلي :

---

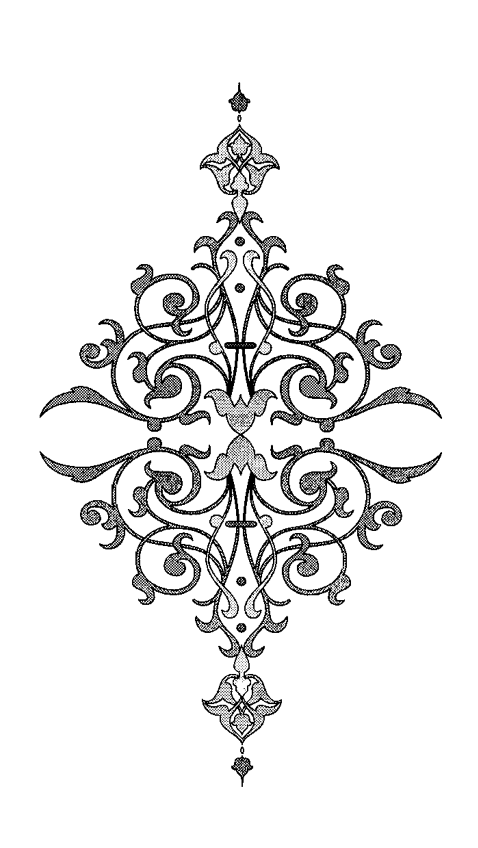
(١) الدر الملتقط (٩٨) ، الفوائد المجموعة (٤٢٤) ، تذكرة الموضوعات (٩) .





المبحث الثالث

أنواع النسخ الموضوعة



أنواع النسخ الموضوعة

١ ـ النسخ المحكوم عليها بالوضع لاختلاق أحاديثها .

٢ ـ النسخ المؤلفة في موضوعات ومسائل معينة .

٣ ـ النسخ المحكوم عليها بالوضع لأمر خاص .

القسم الأول : النسخ المحكوم عليها بالوضع لاختلاق أحاديثها .

وأعني بهـٰذا القسم : النسخ التي اختلقها أصحابها ووضعوا متونها علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واختلقوا لها الأسانيد التي يروونها بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وتعرف هـٰذه النسخ باشتمالها علىٰ أحاديث تقوم القرائن والشواهد علىٰ كذبها واختلاقها عليه صلى الله عليه وسلم ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقلها أو يتلفظ بها ، وقد سبق تناول هـٰذه القرائن في الفصل السابق ، وأهمها : إقرار الراوي بالوضع ، أو ما يتنزل منزلة إقراره مما بسط في مكانه .

وهـٰذه النسخ قد تناولها غالب من ألّف في الموضوعات ، واهتموا بذكرها ، وفرّقوها في كتبهم حسب النهج الذي ساروا عليه في تأليفهم ، وأشار بعضهم إلىٰ هـٰذه النسخ عند إيراد بعض أحاديثها ، وأغفل البعض ذكر ذٰلك .

ومن هـٰذه النسخ التي اختلقها الوضاعون ووضعوها على النبي صلى الله عليه وسلم كتاب « فضائل محمد بن كرّام » الذي وضعه إسحاق بن محمشاد ، فقد وضع فيه أحاديث في مدح محمد بن كرّام ومذهبه ، وذم الإمام الشافعي ومذهبه .

ومنها أيضاً : نسخة عمارة بن جوين أبي هارون العبدي التي اختلقها في فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ومثالب عثمان رضي الله عنه .

ومن هٰذه النسخ والصحف أيضاً : غالب الأحاديث التي يُزعم تفرد أئمة آل البيت بروايتها ، فقد ابتلي الأئمة من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم برواة كذابين ادّعوا السماع منهم والرواية عنهم ، ووضعوا عليهم نسخاً اختلقوها عليهم ، وزعموا أنها لا تعرف إلا من طريقهم ، وأنهم آثروهم بها ، والأئمة الكرام منها براء ، وما كانوا رضي الله عنهم ليكتموا علماً لا يُعرف إلا من طريق هٰؤلاء الخرّاصين ، مع أن المعروف عنهم والمعهود أنهم كانوا ينشرون علمهم ويبذلونه للقاصي والداني .

ولقد أساء هٰؤلاء الكذابون إلىٰ أئمة آل البيت بكثرة ما نسبوا إليهم من الكذب ، وتقوَّلوا عليهم ما لم يعرفوا ، بل أدىٰ ذٰلك إلىٰ تطرق الشك إليهم ، والنيل منهم والطعن فيهم من قبل بعض الأئمة النقاد[1] .

وأكثر من افُتري عليه ؛ منهم علي رضي الله عنه ، وجعفر بن محمد بن علي رضي الله عنهم ، وعلي بن موسى الرضا ، فقد رأينا هٰذا الأخير قد وضعت عليه أكثر من نسخة ، ومنها النسخ التي ألصقها بعض الكذابين

---

(١) فقد قال ابن حبان في علي بن موسى الرضا : (يروي عن أبيه عجائب ، كأنه كان يهم ويخطئ) ، نقله الدارقطني ، وقال فيه ابن طاهر : (يأتي عن أبيه بالعجائب) ، قال الحافظ الذهبي : (إنما الشأن في ثبوت السند إليه ، وإلا فالرجل قد كُذب عليه ووُضع عليه نسخة سائرة) ، ميزان (٣/١٦٨) ، وقال ابن السمعاني : (والخلل في رواياته من رواته ، فإنه ما روىٰ عنه إلا متروك ، والمشهور من روايته الصحيفة ، وراويها عنه مطعون فيه ، وكان الرضا من أهل العلم والفضل مع شرف النسب) انظر « التهذيب » (٧/٣٨٩) ، ومن أجل ذٰلك ترجم له الذهبي في « الميزان » ، و« المغني » و« الضعفاء » مع أنه قال عنه في « الضعفاء » : (صدوق) انظر « ديوان الضعفاء » (٢٨٦) ، و« المغني » (٢/٢٦) .

بروواة ليس لهم وجود ؛ كنسخة سمعان بن مهدي ، ونسطور الرومي ، ويغنم بن سالم .

فقد ذهب الجهابذة من النقاد : بأن هٰؤلاء الثلاثة لا وجود لهم ، وأن من وضع الأحاديث عليهم قد اختلقهم .

كل هٰذه النسخ تشتمل علىٰ أحاديث قد اختلقها واضعوها ، ووضعوا لها أسانيدها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي الحقيقة إن وصف هٰذه النسخ بالوضع والكذب وصف بيّن ظاهر يتفق مع المعنى المتبادر .

القسم الثاني : النسخ المؤلفة في موضوعات ومسائل معينة .

أما القسم الثاني من هٰذه الصحف الموسومة بالوضع ؛ فهي المصنفات التي أفردت لموضوعات معينة ؛ ككتاب « العقل » الذي ألفه ميسرة بن عبد ربه ، وكتاب « المناهي » الذي ألفه عباد بن كثير ، وكتاب « التفسير » للكلبي ومقاتل بن سليمان ، و« جزء الإرجاء » لمحمد بن أبان الرازي ، وكتاب « الأهوال والقيامة » لمجاشع بن عمرو ، وكتاب « المغازي » لعلي بن مجاهد الكابلي ، وكتاب « قراءة أبي حنيفة » لمحمد بن جعفر بن بديل الخزاعي ، وكتاب « مثالب الأنساب » لمحمد بن الحسن بن زبالة ، وكتاب « فضائل الأعمال » لمحمد بن سرور البلخي ، إلىٰ غيرها من الكتب التي أفردت في الكلام علىٰ موضوعات معينة ، أو تناولت أبواباً أو مسائل خاصة ، مما قد مر بيانه في المعجم السابق ، فلو تفحصنا عن سبب وصمها بالوضع والكذب لوجدنا أن الموجب لذٰلك أمران :

١ ـ أن مؤلفي هٰذه الكتب لم يكونوا أهلاً لأن يروىٰ عنهم ، أو معدناً لحمل سنة المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم ؛ لعدم توفر الشروط اللازمة فيهم كي يباح لهم أن يشتغلوا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

لما وجه إليهم من طعن من حيث ضبطهم وعدالتهم ، بل إن غالبهم يتهم فيما يروي ، وطالما أن شروط التحمل والأداء فيهم منعدمة أو ناقصة ؛ فإن مروياتهم لا قيمة لها عند علماء الجرح والتعديل كما سبق بيانه .

٢ ـ أن غالب المؤلفين لم يقتصروا في مؤلفاتهم على الثابت من حديثه صلى الله عليه وسلم وآثار الصحابة والتابعين ، بل كانوا كحاطب ليل يذكرون كل ما وقع بين أيديهم سواء صح ذلك أم لا ، بالإضافة إلىٰ أنهم يأخذون عن كل ضرب ، ولذا فقد ضمّنوا مؤلفاتهم كثيراً من الموضوعات التي كانت سبباً في وصمها بالوضع ورميها بالكذب لدخول مؤلفيها في وعيد حديث : « من روىٰ عني حديثاً يرىٰ أنه كذب فهو أحد الكذابين »[١] ، كل هٰذا جعل الأئمة يصفون مؤلفاتهم بأنها صحف أو نسخ موضوعة .

علىٰ أن منهم من جمع بين القسمين فوضع نسخة في موضوع معين ، كما فعل محمد بن أبان الرازي ، قال أبو زرعة : (أول ما قدم الري قال للناس : أي شيء يشتهي أهل الري من الحديث ؟ فقيل له : أحاديث في الإرجاء ، فافتعل لهم جزءاً في الإرجاء)[٢] .

وهٰذا القسم من النسخ الغالب فيها أن المؤلف لا يلتزم فيها بإسناد واحد ، بل يورد أحاديثه بأسانيد مختلفة ، وإن كان بعضهم روىٰ نسخته بإسناد واحد كما صنع محمد بن محمد بن الأشعث في كتابه « العلويات » ، ومحمد بن أحمد السبخي في فضائل الحناء .

ووصف هٰذا القسم من النسخ بالوضع أقل وضوحاً من القسم الأول ،

---

(١) انظر تخريجه فيما سبق (١/١١٢) .

(٢) الجرح (٣/ ٢٠٠) .

وإن كان غير خاف على المختصين المتمرسين في هٰذا الفن .

القسم الثالث : النسخ المحكوم عليها بالوضع لأمر خاص .

أما القسم الثالث : وهو ما كان إطلاق الوضع فيه على النسخ أكثر خفاء من القسمين الأولين ؛ لأن هٰذه النسخ وإن حكم عليها بالوضع إلا أن كثيراً من متون أحاديثها معروف نسبتها إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتنتهي بطرقها إلى الصحابي المروية عنه ، لٰكن من غير الطريق التي رويت بها في النسخ المحكوم عليها بالوضع .

فوصف هٰذه النسخ بالوضع في هٰذا القسم إنما هو وصف اصطلاحي ، يغاير الوصف المتبادر عند الإطلاق .

وإطلاق الوضع عليها إنما يرجع لأسباب متعددة هي عبارة عن علل مؤثرة وجدت في النسخة أو الصحيفة سوغت للنقاد وصفها بالوضع ، وهٰذه العلل المتعددة يمكن حصرها في قاعدة كلية هي : أن كل من روىٰ نسخة أفرط في تحملها ، أو فرط في أدائها ، حيث لم يروها علىٰ ما هي عليه ، توصف نسخته بالوضع .

فالموجب للوصف هو وجود علة تشعر بأن الراوي لم يكن أميناً عند تحمله أو عند أدائه ، وأنه تصرف في النسخة تصرفاً غير مأذون به ، فتعدي الراوي علىٰ ما اؤتمن ، أو تقصيره في حفظه وصيانته ؛ مسوغ للحكم عليه بالكذب وعلىٰ نسخته بالوضع .

وهٰذه العلل قد سبق بيانها في مبحث : (علىٰ أي شيء يطلق المحدثون وصف الكذب) ، وعرفنا كيف أنهم يرمون المتصف بها بالكذب ، ويعتبرون حديثه موضوعاً .

وسأشير هنا بإيجاز إلى العلل التي من أجلها وصف بعض النسخ

بالوضع ؛ ليعلم أن الحكم عليها حكم خاص يتعلق غالباً بسند الحديث من حيث عدالة رواته أو ضبطهم ، ومن حيث تحملهم أو أداؤهم ، بصرف النظر عن متون أحاديث هٰذه النسخ .

فمن العلل التي من أجلها وصفت بعض النسخ بأنها موضوعة :

١ ـ قلب الإسناد وسرقته ، وقد أسلفت بيان مراد المحدثين بقلب الإسناد ، وأنهم يعدون تعمد قلب الإسناد كذباً يجرح صاحبه ، ويلحقه بعداد الكذابين .

فقد رأينا أن بعض النسخ الموصوفة بالوضع قد أعلت بأنها مقلوبة ، كما في :

صحيفة إسماعيل بن محمد بن يوسف :

قال ابن حبان : (يقلب الأسانيد ، ويسرق الحديث ، لا يجوز الاحتجاج به) ، ثم أورد له أحاديث ، وهٰذه الأحاديث معروفة من طرق أخرىٰ غير طريق إسماعيل هٰذا ، ثم قال : (حدثنا بهٰذه الأحاديث كلها الحسين بن إسحاق الأصبهاني بالكرج ، حدثنا أبو هارون إسماعيل بن محمد بن يوسف بن جبرين في نسخة كتبناها عنه أكثر من هٰذا ، أكره التطويل ، ولولا ذٰلك لذكرتها)[1] .

فالحكم عليها بالوضع إنما هو ؛ لأن إسماعيل هٰذا يعرف بقلب الإسناد ، وهو نوع من أنواع الوضع ، ولا تعلق للمتن بالحكم .

وكذٰلك صحيفة حسين بن عبد الله بن حمزة :

فقد قال فيها ابن حبان : (يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة) ، ثم

---

(١) مجروحين (١/١٣٠) .

قال : (وكان حسين رجلاً صالحاً ، قلبت عليه نسخة أبيه عن جده فحدث بها ولم يعلم)[1] .

فحكمه على النسخة بالوضع إنما هو لأنها مقلوب إسنادها ، لا أن متون أحاديثها موضوعة .

وكذٰلك صحيفة الخليل بن مرة :

فقد قال ابن حبان : (هو الذي يروي عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم أفطر عند قوم فقال : « أفطر عندكم الصائمون ، وأكل طعامكم الأبرار ، وزارتكم الملائكة » .

والحديث معروف من رواية ابن الزبير ، أخرجه ابن حبان في « صحيحه »[2] ، ثم قال ابن حبان بعد أن أورد له حديثاً آخر : (في نسخة طويلة كلها مقلوبة ، روىٰ عنه إنسان ليس بثقة يقال له : طلحة بن زيد الرقي)[3] .

وكذٰلك صحيفة عبد الله بن عباد البصري :

فقد وصفت بالوضع لأنه قلب أسانيدها ، فقد قال فيه ابن حبان : (شيخ سكن مصر يقلب الأخبار ، روىٰ عن المفضل بن فضالة ، عن يحيى بن أيوب ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرة ، عن عائشة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له » ، وهٰذا مقلوب إنما هو عند يحيى بن أيوب ، عن عبد الله بن أبي بكر الصديق ، عن الزهري ، عن سالم ، عن حفصة فيما يشبه هٰذا[4] ،

---

(١) مجروحين (١/٢٤٤) .

(٢) انظر « الفتح الكبير » (١/٢١٤) .

(٣) مجروحين (١/٢٨٦) .

(٤) قد أخرجه الإمام أحمد في « مسنده » من طريق الحسن بن موسىٰ قال : حدثنا ابن لهيعة ، ←

رویٰ عنـه روح بـن الفـرج أبـو الزنباع نسـخة موضوعـة)[1] ، إلـىٰ غيرها مـن الصحف التي وسـمت بالوضـع ؛ لأن الرواة قلبوا أسـانيدها وألصقوها بمشايخ لم تعرف عنهم ، ووصفت هٰذه النسخ بالوضع ؛ لأن رواتها كذبوا فـي روايتهـا ، وغيروا في أسـانيدها ، وتصرفوا فيها تصرفـاً يخل بعدالتهم وضبطهم .

٢ ـ ومنها رواية الراوي لنسخة عن شيخ لم يسمعها منه ، فأحاديث تلك النسخة معلوم أنها من حديث الشيخ الذي تروىٰ عنه ، إلا أن راويها لم يعرف له سماع مطلقاً من ذٰلك الشيخ ، أو عرف له سماع لأحاديث يسيرة من ذٰلك الشيخ ، ثم يروي عنه نسخة كبيرة ، يصرح فيها بالسماع ، فالحكم على النسخة بالوضع إنما هو لادعاء الراوي سماع تلك الأحاديث من الشيخ ، لا أن تلك الأحاديث مختلقة موضوعة .

فمـن **النسـخ التـي وصفـت بالوضـع** لأن راويهـا حـدث بهـا دون أن يسـمعها : **نسـخة عبد الله بـن الحارث بـن حفص بـن الحارث بـن عقبـة القرشـي الصنعانـي** ، قـال ابن حبـان : (رأيته فـي قرية من قرىٰ أسـفرايين يقال لها : بوزانة ، فسـألته فحدثنا عن عبد الرزاق بنسـخة كاملة موضوعة ، وعـن أحمد بـن يونس وأحمد بن حنبـل والعراقيين ، وعن يحيى بن يحيىٰ وإسحاق وأهل خراسان ، كان كل كتاب يقع في يده يحدث عمن فيه)[2] ، فحكم ابن حبان علىٰ نسخته عن عبد الرزاق بالوضع ؛ لأنه رواها عنه دون أن يسمع منه ، وإنما أخذها ورواها عنه مباشرة .

← حدثنا عبد الله بن أبي بكر ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن حفصة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من لم يجمع الصيام مع الفجر فلا صيام له » انظر « حم » (٦/٢٨٧) .

(١) مجروحين (٢/٤٦) بتصرف .

(٢) مجروحين (٢/٤٧) .

وكذٰلك النسخ التي رواها محمد بن الحسين بن عمر المقدسي ؛ إذ رواها عن مشايخ لم يسمعها منهم ؛ لأنه ادعىٰ سماعها منهم في وقت قد ماتوا قبله ، قال الإدريسي : (يضع الحديث على الثقات ، ويسند المراسيل ، ويحدث عمن لم يسمع منهم ، حدثنا يوماً عن الربيع بن حسان ، والمفضل بن محمد الجندي ، فقلت : أين كتبت عنهما ؟ فقال : بمكة بعد العشرين وثلاثمائة ، قال الإدريسي : وقد ماتا قبل العشرين)[1] .

ومن القسم الثاني ـ وأعني به : النسخ التي وصفت بالوضع لأن راويها ادعىٰ سماعها من صاحبها ، والمعروف أنه لم يسمع منه إلا أحاديث قليلة ـ : **بشر بن حسين** ، فقد روىٰ عن الزبير بن عدي عن أنس رضي الله عنه نسخة نحو مائة وخمسين حديثاً ، ومعلوم أن الزبير بن عدي لم يسمع من أنس إلا أحاديث يسيرة ؛ قيل : إنها حديث واحد ، وقيل : خمسة أحاديث كما مرَّ ذكره[2] .

وكذٰلك نسخة أبان بن أبي عياش عن الحسن ، فإنه جالس الحسن وسمع منه ، إلا أنه روىٰ عن الحسن كل ما جمعه أبو عوانة ـ مما سمعه وما لم يسمعه ، فرميت نسخته بالوضع ، وقد سلف قول أبي عوانة[3] .

٣ ـ ومن العلل التي من أجلها أطلق علىٰ بعض النسخ الوضع ـ وهي قريبة مما سبق ـ : أن يروي المتهم النسخة عن شيخ لم يره بصيغة يصرح فيها بلقائه ، فوصف النسخة بالكذب إنما هو لادعاء اللقاء ، ومن النسخ التي وصفت بأنها موضوعة **لذٰلك** : نسخة أيوب بن مدرك الحنفي قال

---

(١) لسان (٨/٤٠٧) .

(٢) انظر صفحة (٢/١٣٢) .

(٣) انظر صفحة (٢/١٢٤) .

ابن حبان : (روىٰ عن مكحول نسخة موضوعة ولم يره)[1] ، ولذا قال البخاري : (حدث عن مكحول ، مرسل)[2] .

٤ ـ ومنها ـ أي : العلل ـ : أن يختلق الراوي أسانيد يركبها علىٰ أحاديث معروفة ، فإطلاق الوضع على النسخة إنما هو للسند دون المتن ، ومن النسخ المحكوم عليها بالوضع من أجل ذٰلك : نسخة الحسين بن محمد بن خسرو البلخي ، قال ابن حجر : (رأيت بخط هٰذا الرجل جزءاً ، من جملته نسخة رواها عن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله الواسطي ، حدثنا أبو بكر محمد بن عمر بجامع واسط ، حدثنا الدقيقي ، عن يزيد بن هارون ، عن حميد ، عن أنس ، والنسخة كلها مكذوبة على الدقيقي فمن فوقه ، ما حدثوا منها بشيء ، فمنها حديث : « من كنت مولاه فعلي مولاه » .

وحديث : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » .

وحديث : « أصحابي كالنجوم » وغير ذٰلك .

وهٰذه الأحاديث وإن كانت رويت من طرق غير هٰذه فإنها بهٰذا الإسناد مختلقة ، وما أدري هي من صنعة الحسين أو شيخه أو شيخ شيخه)[3] .

٥ ـ ومن تلك العلل : أن يزيد الراوي في نسخة شيخه ، ويدخل عليه أحاديث ليست له يرويها عنه ، أو يزاد له في نسخته أحاديث يدخلها عليه أحد الرواة ، فيرويها من غير أن يفطن لذٰلك ، علماً بأن شيخه لم يحدث بها .

وممن فعل ذٰلك فحكم علىٰ نسخته بالوضع عبد الله بن محمد بن

(١) مجروحين (١/١٦٨) .
(٢) لسان (٢/٢٥٥) .
(٣) لسان (٣/٢٠٨) .

جعفـر ، فقـد مـر أنه ألف كتاب « سـنن الشـافعي » ، وزاد فيهـا نحو مائتي حديـث لـم يحدث بها الشـافعي ، وأنه وضع في نسـخة عمرو بن الحارث أكثر من مائة حديث ، قال ذٰلك الدارقطني[1] .

وعبد الله بن الوليد الحريري ، فقد أخذ منه رجل من أصحاب الحديث كتاباً نسخه فزاد فيه ونقص فيه ثم رده عليه ، فحدث بالكتاب بعد أن زاد فيه جماعة من أصحاب الحديث ولم يفطن ، قاله مسلمة بن قاسم[2] .

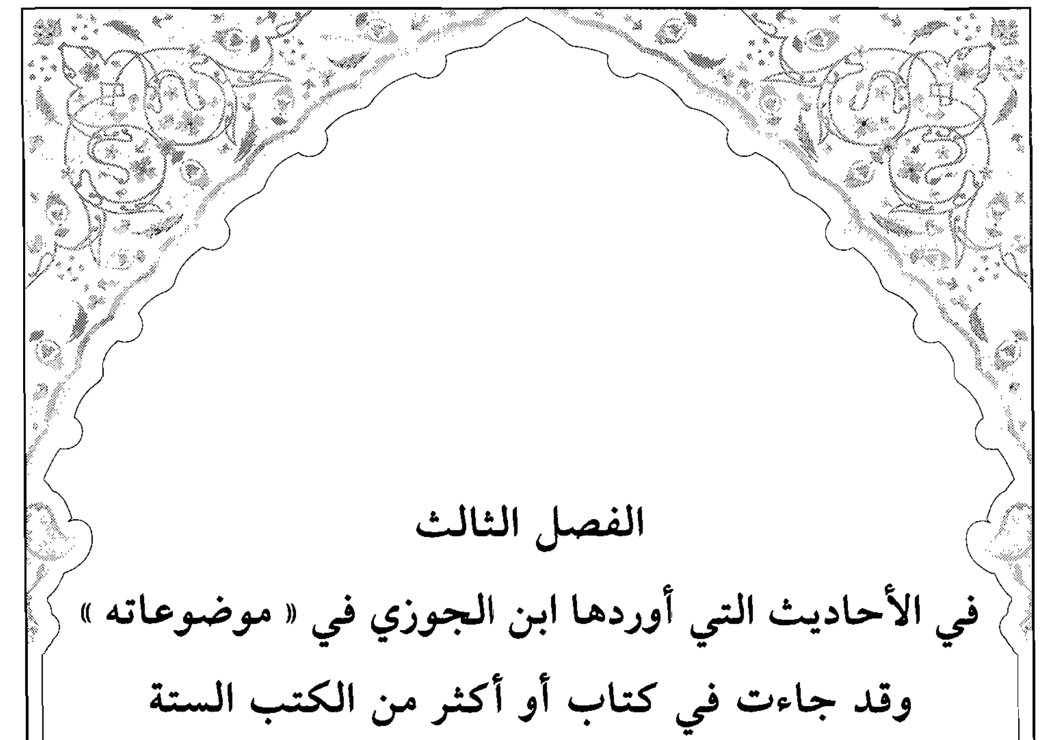
إلىٰ غيرها من العلل التي يطلق عليها المحدثون الكذب ، ومن أجلها يصمون الرواة وأحاديثهم بالوضع والكذب ، وهي وإن كانت تتعلق بالإسناد دون المتن ، ويعتبر وصف النسخ في مثل هـٰذه الحالة وصفاً اصطلاحياً خاصاً لا يراد به المعنى المتبادر ، فهو مؤثر في الرواة وأحاديثهم من حيث القبول والرد ، ذٰلك لأنا نرىٰ أن الرواة في هـٰذه الأحوال لم يلتزموا بشروط الرواية وآدابها ، وسوغوا لأنفسهم الكذب في تحملهم أو أدائهم ، وتصرفوا في مروياتهم تصرفاً غير مأذون لهم فيه ، فكان ذٰلك مشعراً بعدم عدالتهم أو ضبطهم ، مبيحاً للنقاد برميهم بالكذب ، ووصف مروياتهم بأنها موضوعة ، لما سبق تقريره من أن الوسيلة ـ وأعني بها : السند ـ لها حكم الغاية ، والله أعلم .



(١) انظر صفحة (١٤٨/١) .

(٢) انظر « لسان » (٣٧٥/٣) .



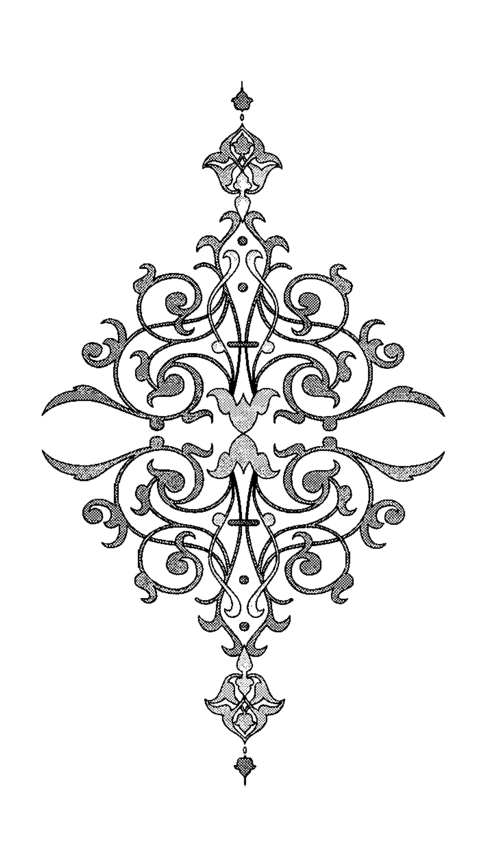


الفصل الثالث

في الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في « موضوعاته » وقد جاءت في كتاب أو أكثر من الكتب الستة ويشمل المباحث الآتية

المبحث الأول : تعريف الكتب الستة .

المبحث الثاني : الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي وهي في أحد الكتب الستة .

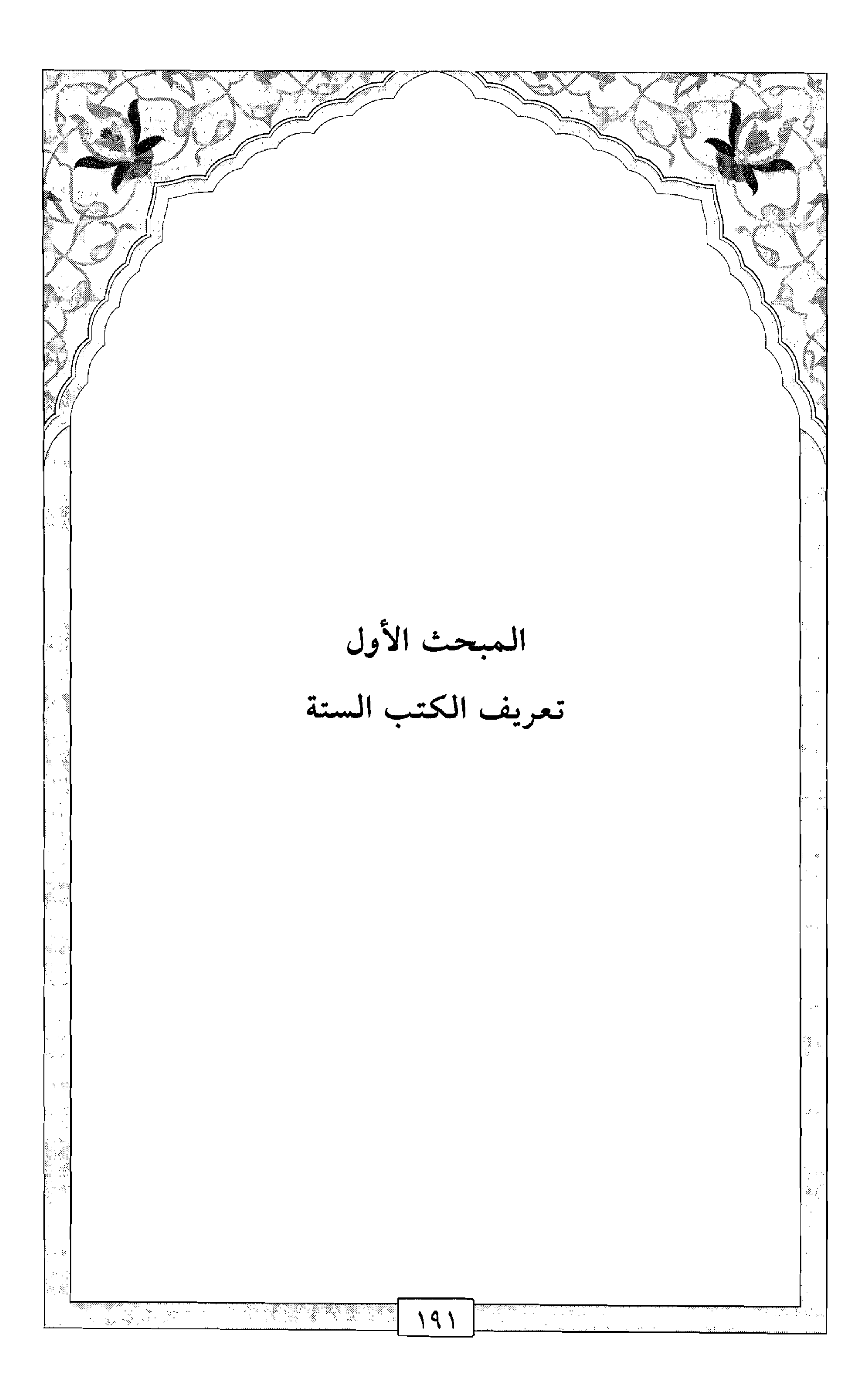


تمهيد

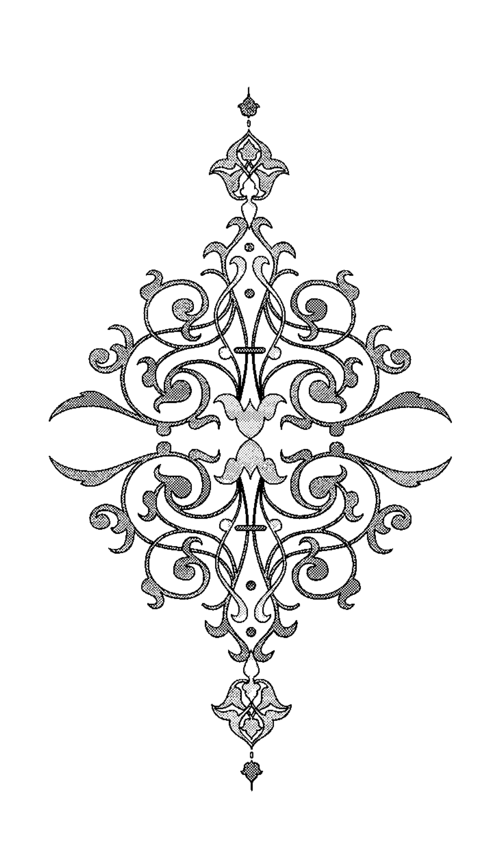
بعد أن تناولت في الفصل الثاني من هـٰذا البابِ الكلامَ على النسخ الموضوعة من حيث تعريفها والمراد منها وغير ذٰلك ، سأخصص هـٰذا الفصل لتناول الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع وهي في أحد الكتب الستة ، وقبل أن أتناولها بالبحث مستعرضاً للعلل التي تعلق بها ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع ، وما تُعُقِّب به عليه من قبل السيوطي وغيره ، وبيان الراجح من أقوالهم أضع بين يدي القارئ فكرة موجزة عن الكتب الستة من حيث تعريفها ، وأسباب تأليف كل كتاب منها ، وشروط كل كتاب ، ومميزات كلٍّ ، لمعرفة وجهات الاتفاق التي تجمع بينها ، ونواحي الاختلاف التي تفرَّد كل كتاب بها ، وموقف العلماء من هـٰذه الكتب .







المبحث الأول
تعريف الكتب الستة



تعريف الكتب الستة

أما كلمة الكتب الستة : فاصطلاح أطلقه المحدثون علىٰ مجموعة من المؤلفات في الحديث ، وهي مشهورة ، هي : « صحيح البخاري » ، و« صحيح مسلم » ، و« سنن أبي داود » ، و« جامع الترمذي » ، و« سنن النسائي » ، و« سنن ابن ماجه » .

وأول من أطلق هٰذا الاصطلاح عليها : هو محمد بن طاهر المقدسي حيث ألف كتاباً في شروط مؤلفيها ، سماه : « شروط الأئمة الستة » ، تناول فيه المنهج الذي سلكه أصحابها في تأليف كتبهم من حيث التزامهم في إخراج أحاديث طبقة معينة تتفاوت في أخذها عنهم .

والجامع بين هٰذه الكتب : أنها أفردت حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم علىٰ نهج خاص ، حيث الطابع العام لها أنها ألفت في الأحكام وما يتعلق بها ، ولذا نجدها مرتَّبة علىٰ أبواب الفقه ، عبادات ومعاملات ، وإن زاد بعضها الفضائل والسير والتفسير ونحو ذٰلك ، واشتركت في معظم طبقات رواتها ، واتفقت في كثير من متونها ، وكان تأليفها في وقت متقارب حيث كانت كلها في القرن الثالث الهجري .

ومن الدوافع التي دعت إلىٰ إطلاق هٰذه التسمية عليها : أن كثيراً من العلماء ممن جاء بعد مؤلفيها وجه الاهتمام إليها ، وخص بالتأليف كثيراً من الكتب فيما يتعلق بها ، فمن شارح لها أو مجرد لمتونها ، أو جامع بين أحاديثها ، أو متكلم علىٰ رجالها ورواتها ونحو ذٰلك ، بل ألفت الكتب في الجمع بين أحاديثها كلها أو بعضها ، والجمع بين رجالها ، وأول ما بدئ بذٰلك كان مقتصراً على « الصحيحين » ، فألف محمد بن عبد الله

الجوزقي ، ومحمد بن نصر الحميدي ، وأبو نعيم عبد الله بن الحسن ابن الحداد ، وعبد الحق الإشبيلي ، وعبد الغني الجماعيلي ، وغيرهم في الجمع بين « الصحيحين »[1] .

وألف خلف بن محمد الواسطي « أطراف الصحيحين »[2] .

كما وضع الحاكم كتابه « المستدرك على الصحيحين »[3] .

وألف البلقيني « زوائد مسلم على البخاري »[4] .

وألف الدارقطني « رسالة في بيان ما اتفق عليه البخاري ومسلم » ، وما انفرد به أحدهما عن الآخر ، كما ألف كتاب « التتبع » ، وهو يشمل ما أخرج في « الصحيحين » من الأحاديث وله علة[5] ، ووضع الحاكم كتاب « المدخل إلىٰ معرفة الصحيحين »[6] .

كما أفرد بعضهم التأليف في رجالهما ؛ فقد ألف الدارقطني رسائل عدة في ذٰلك هي :

١ ـ رجال البخاري ومسلم .

٢ ـ ذكر قوم ممن أخرج لهم البخاري ومسلم في « صحيحيهما » ، وضعفهم النسائي في كتاب « الضعفاء » .

٣ ـ أسماء الصحابة الذين اتفق في الإخراج لهم البخاري ومسلم ، وأسماء من انفرد بهم كل واحد منهما[7] .

---

(١) انظر « تاريخ التراث العربي » (١/٣٤٣ ـ ٣٤٥) .
(٢) تاريخ التراث العربي (١/٣٤٥) .
(٣) تاريخ التراث العربي (١/٣٤٥) .
(٤) انظر الكلام علىٰ هٰذه الكتب في « تاريخ التراث العربي » (١/٣٤٦) .
(٥) انظر الكلام علىٰ هٰذه الكتب في « تاريخ التراث العربي » (١/٣٤٤) .
(٦) انظر الكلام علىٰ هٰذه الكتب في « تاريخ التراث العربي » (١/٣٤٤) .
(٧) انظر الكلام علىٰ هٰذه الكتب في « تاريخ التراث العربي » (١/٣٤٤) .

كما ألف الحاكم كتاب « تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم »[1] .

كما ألف كلٌّ من ابن القيسراني ، وابن خلفون ، والذهبي ، وأحمد بن أحمد بن موسى الحكاوي ، وعبد الغني البحراني في رجال الصحيحين[2] ، إلىٰ غير ذٰلك من الكتب التي عنيت بـ « الصحيحين » فألفت في كلِّ ما يتعلق بهما .

وقد نال بقية الكتب الستة بعض ما نال « الصحيحين » فألف في شرحها ورجالها ، وغالب هٰذه المؤلفات كان مفرداً لكل كتاب ، ثم ألف لها مجتمعاً ، فألف ابن طاهر في شروطها ، وألف الحازمي في « شروط الأئمة الخمسة » ـ غير ابن ماجه ـ وألف البوصيري والهيثمي في « زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة »[3] ، وألف الذهبي كتاب « المجرد في أسماء رجال كتاب سنن أبي عبد الله ابن ماجه ، كلهم سوىٰ من أخرج له منهم في أحد الصحيحين » ، كما ألف عبد الغني المقدسي كتاب « الكمال » ، جمع فيه رجال أصحاب الكتب الستة ، ثم سار علىٰ نهجه المزي في كتابه « تهذيب الكمال » ، والذهبي في « تذهيب التهذيب » ، وابن حجر في « تهذيب التهذيب » و« تقريب التهذيب » .

هٰذا بعض آثار اهتمام العلماء بهٰذه الكتب ، وتأليفهم فيما يتعلق بها ، وقد حظيت هٰذه الكتب لدى العلماء المتأخرين وارتفعت مكانتها حتىٰ أُلحِقت بـ « الصحيحين » ، بل أطلق بعضهم اسم الصحاح والأصول فسميت بـ (الصحاح الستة) ، وبـ (الأصول الستة) .

---

(١) انظر الكلام علىٰ هٰذه الكتب في « تاريخ التراث العربي » (١/٣٤٤) .
(٢) انظر الكلام علىٰ هٰذه الكتب في « تاريخ التراث العربي » (١/٣٨٠) .
(٣) انظر الكلام علىٰ هٰذه الكتب في « تاريخ التراث العربي » (١/٣٨٠) .

فإطلاق التسمية عليها بالكتب الستة : إنما هو مراعاة لمعنىً يجمع بينها ، وهي أن أحاديثها تشترك في كثير من الرواة ، كما أنها تشترك في موضوعها ؛ وهي أحاديث الأحكام .

وقد راعىٰ هٰؤلاء المؤلفون أغراضاً استهدفوها عند تأليفهم هٰذه الكتب ، كما أن هناك أسباباً دفعتهم إلى التأليف على النهج الذي وضعوا به هٰذه السنن بشروط التزموا بها عند تأليفهم ، أعرض لهٰذه الأهداف والأسباب والشروط حتىٰ يمكن معرفة الخطوط العريضة لهٰذه الكتب ، والفلك الذي تدور فيه ، والنقاط التي تلتقي عليها ، والنواحي التي تفترق فيها .

الكتاب الأول : « صحيح البخاري » :

وهو كتاب أمير المؤمنين وإمام المحدثين بدون منازع أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري ، ولد سنة أربع وتسعين ومائة [١] ، وتوفي سنة ست وخمسين ومائتين [٢] ، وقد سمىٰ كتابه « الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه » [٣] ، والاسم يدل على المسمىٰ ، ويبين المقصد والمرمىٰ من تأليفه للكتاب ، فقد عُنِيَ بجمع الأحاديث الصحيحة المتصل سندها إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، المتعلقة بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، المبينة لأحكامه وهديه وتشريعاته وسيرته صلى الله عليه وسلم .

ويوضح ذٰلك الهدف والغرض السبب الدافع إلىٰ تأليفه هٰذا الكتاب ،

---

(١) تاريخ بغداد (٧/٢) .

(٢) تاريخ بغداد (٣٤/٢) .

(٣) هدي الساري (٨) .

فقد أورد الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالىٰ سببين دفعا الإمام البخاري رحمه الله إلىٰ تأليف هـٰذا الكتاب وتصنيفه .

السبب الأول : ما رواه الخطيب قال : (أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب ، قال : أنبأنا محمد بن نعيم الضبي ، قال : سمعت خلف بن محمد بن إسماعيل البخاري ، يقول : سمعت إبراهيم بن معقل النسفي ، يقول : سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، يقول : كنت عند إسحاق بن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا : لو جمعتم كتاباً مختصراً لسنن النبي صلى الله عليه وسلم ، فوقع ذٰلك في قلبي ، فأخذت في جمع هـٰذا الكتاب ؛ يعني : كتاب « الجامع »)[1] .

أما السبب الثاني : فقد قال الحافظ ابن حجر : (وروينا بالإسناد الثابت عن محمد بن سليمان بن فارس قال : سمعت البخاري يقول : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وكأني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب بها عنه ، فسألت بعض المعبرين فقال لي : أنت تذب عنه الكذب ، فهو الذي حملني علىٰ إخراج « الجامع الصحيح »)[2] .

وظاهر أن السببين لا تعارض بينهما ، حيث إن رأي إسحاق بن راهويه كان مثيراً ودافعاً علىٰ أن يرقىٰ ذٰلك المرتقى الصعب ، فينتقي من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صح منها وقوي ، فيجمعه ويخرجه للناس ينتفعون به ويعتمدون عليه ، لا سيما وأن الناس ليسوا جميعاً بقادرين على التمييز بين الصحيح وغيره .

---

(١) تاريخ بغداد (٣٢٦/٢) ، هدي الساري (٧) ، لـٰكن الرواية فيه أن القائل : (لو جمعتم . . .) هو إسحاق بن راهويه نفسه .

(٢) هدي الساري (٩) .

وكانت الرؤيا التي رأىٰ فألاً رأىٰ فيه توجه المسؤولية إليه ، وإلقاء أمر جمع ذٰلك الكتاب عليه ، فكأن النبي صلى الله عليه وسلم اختاره لذٰلك ، فكانت تلك الرؤيا وتعبيرها حافزاً آخر ودافعاً له إلىٰ تأليف ذٰلك « الجامع » الذي انتقاه واختاره من مجموعة ضخمة من الأحاديث ، فقد قال الخطيب : (كتب إليّ علي بن أبي حامد الأصبهاني يذكر أن أبا أحمد بن محمد بن محمد بن مكي الجرجاني حدثهم قال : سمعت السعداني يقول : سمعت بعض أصحابنا يقول : قال محمد بن إسماعيل : أخرجت هٰذا الكتاب ـ يعني : « الصحيح » ـ من زهاء ستمائة ألف حديث)[1] .

وكذٰلك نقل الحافظ ابن حجر قوله هٰذا عن أبي علي الغساني[2] .

شرطه في كتابه :

ومن ثم يبدو لنا أن البخاري رحمه الله تعالى التزم شروطاً سار عليها في كتابه ، ويمكن تلمس بعض هٰذه الشروط من الفصول التي جاءت في تسميته كتابه ، فقد جاء قوله : (الصحيح) ، وهو يقتضي أنه اشترط في تأليفه الاقتصار على الأحاديث الصحيحة دون غيرها ، وقد صرح رحمه الله تعالىٰ بأنه التزم بهٰذا الشرط ، فقد روى الخطيب قال : (أخبرنا أبو سعد الماليني قال : أنبأنا عبد الله بن عدي قال : سمعت الحسن بن الحسين البخاري يقول : سمعت إبراهيم بن معقل يقول : سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول : ما أدخلت في كتابي « الجامع » إلا ما صح ، وتركت من الصحاح لملال الطول)[3] .

---

(١) تاريخ بغداد (٢/٣٢٧) .

(٢) هدي الساري (٧) .

(٣) تاريخ بغداد (٢/٣٢٧) ، هدي الساري (٧) ، شروط الأئمة الستة (١٣) .

وروى الإسماعيلي عنه قال : (لم أخرج في هٰذا الكتاب إلا صحيحاً ، وما تركت من الصحيح أكثر)[1] .

والقيد الثاني الذي جاء في تعريف كتابه هو قوله : (المسند) ، يقتضي أنه استهدف ذكر الأحاديث المتصلة الإسناد ، وهي غرضه الأول .

لكنا نلاحظ أن كتابه لم يخل من ذكر الأحاديث غير المسندة ، فقد جاء فيه من الأحاديث المعلقة والمنقطعة وغيرها ما ليس بقليل ، فكان ذٰلك مثار اعتراض عليه رحمه الله ؛ لأنه بذٰلك قد أخل بشرطه وأخرج غير المسند في كتابه ، خاصة وأن تسمية كتابه تشعر بإلزامه نفسه بالاقتصار على المسند وعدم تجاوزه غيره .

وقد أجيب علىٰ ذٰلك بما مفاده : أن البخاري رحمه الله كان قد راعىٰ عند وضعه كتابه أنه مؤلف لبيان أدلة الأحكام الفقهية المتناولة للعبادات والمعاملات وغيرها ، والأدلة تتمثل في الكتاب العزيز والسنة المطهرة ، لذا فقد ساق كثيراً من الآيات الكريمة في مناسبات شتى استخرج منها الدلالات البديعة ، وسلك في الإشارة إلىٰ تفسيرها المسالك العجيبة .

أما ما يتعلق بالسنة المطهرة : فإنه التزم فيما كان علىٰ شرطه أن يورده مسنداً ، وقد علق بعضه رغبة عن التكرار حيث يورد الحديث في كتابه أكثر من مرة فيسوقه مسنداً أحياناً ، وقد يعلقه أو يورده منقطعاً اعتماداً على السياق الأول ، واكتفاء بذكره في بعض المواطن مسنداً ، وفي مثل هٰذه الإحالات يندفع الاعتراض عليه ، ولا يصح القول بأنه أخل بشرطه ولم يلتزم به .

---

(١) هدي الساري (١٠) .

لٰكن الاعتراض يتجه علىٰ ما جاء في كتابه من الأحاديث التي أخرجها معلقة أو منقطعة ولم ترد في مكان آخر مسندة ، وكذٰلك متون الأحاديث التي جعلها تراجم لبعض الأبواب من كتابه ، حيث المخالفة لشرطه الذي التزم به ظاهرة جلية .

وقد تناول أئمة الحديث الكلام علىٰ هٰذا الاعتراض ، وأجابوا عليه بإجابات عدة ، أمثلُها : أن البخاري رحمه الله تعالىٰ إنما أخرج في كتابه أحاديث غير مسندة لبيان أن الحديث الذي علقه أو ترجم به تقوم الحجة به ، لٰكنه لا يبلغ شرطه الذي التزمه في إخراج أحاديث الصحيح ، فقصد التنبيه إلىٰ ذٰلك مع بيان الحكم في المسألة ، فساق الحديث علىٰ هيئة تغاير المنهج الذي وضعه لكتابه ، ويعد هٰذا العمل من براعة تأليفه ودقة فهمه وترتيبه رحمه الله ، وقد لخص ذٰلك الحافظ ابن حجر فقال : (ثم ظهر لي أن البخاري مع ذٰلك فيما يورده من تراجم الأبواب علىٰ أطوار : إن وجد حديثاً يناسب ذٰلك الباب ـ ولو علىٰ وجه خفيٍّ ـ ووافق شرطه ؛ أورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه وهي : « حدثنا » وما قام مقام ذٰلك ، والعنعنة بشرطها عنده ، وإن لم يجد فيه إلا حديثاً لا يوافق شرطه مع صلاحيته للحجة كتبه في الباب مغايراً للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه ، ومن ثم أورد التعاليق ، وإذ لم يجد فيه حديثاً صحيحاً لا علىٰ شرطه ولا علىٰ شرط غيره ، وكان مما يستأنس به ويقدمه قوم على القياس استعمل لفظ ذٰلك الحديث أو معناه ترجمة « باب » ، ثم أورد في ذٰلك إما آية من كتاب الله تشهد له ، أو حديثاً يؤيد عموم ما دل عليه ذٰلك الخبر)[1] .

هٰذه أهم الشروط التي صرح بها رحمه الله والتزمها عند تأليفه كتابه ،

---

(١) انظر « هدي الساري » (١٢ ـ ١٣) .

وثمة شرط آخر أضافه إلى البخاري الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي ، مجمله : (أن الإمامين البخاري ومسلماً اشترطا أن يخرجا الحديث المتفق علىٰ ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات والأثبات ، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع ، فإن كان للصحابي راويان فصاعدا فحسن ، وإن لم يكن له إلا راو واحد إذا صح الطريق إلىٰ ذٰلك الراوي أخرجاه ، إلا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه ، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة)[1] .

قلت : والذي يظهر لي والله أعلم : أن كلام ابن طاهر منتقد من وجهين :

الأول : أن الشيخين لم ينصا على اشتراط ذٰلك ، ومن ثمَّ فلا يصح إلزامهما به .

---

(١) شروط الأئمة الستة (٨٦) مطبوع ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث ، وقد مثل لذٰلك بقوله : (مثل حماد بن سلمة ، وسهيل بن أبي صالح ، وداود بن أبي هند ، وأبي الزبير ، والعلاء بن عبد الرحمـٰن وغيرهم ، جعلنا هـٰؤلاء الخمسة مثالاً لغيرهم لكثرة روايتهم وشهرتهم ، فلما تكلم في هـٰؤلاء بما لا يزيل العدالة والثقة ترك البخاري إخراج حديثهم معتمداً عليهم تحرياً ، وأخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة ، ومثال ذٰلك : أن سهيل بن أبي صالح تكلم في سماعه من أبيه فقيل : صحيفة ، فترك البخاري هـٰذا الأصل ، واستغنىٰ عنه بغيره من أصحاب أبيه ، ومسلم اعتمد عليه لما سبر أحاديثه ، فوجده مرة يحدث عن عبد الله بن دينار عن أبيه ، ومرة عن الأعمش عن أبيه ؛ ومرة يحدث عن أخيه عن أبيه بأحاديث فاتته من أبيه ، فصح عنده أنه سمع من أبيه ، إذ لو كان سماعه صحيفة لكان يروي هـٰذه الأحاديث مثل تلك الأخر .

وكذٰلك حماد بن سلمة ، إمام كبير مدحه الأئمة وأطنبوا ، ولما تكلم فيه بعض منتحلي المعرفة أن بعض الكذبة أدخل في حديثه ما ليس منه لم يخرج عنه معتمداً عليه ، بل استشهد به في مواضع ليبين أنه ثقة ، وأخرج أحاديثه التي يرويها من حديث غيره من أقرانه ؛ كشعبة ، وحماد بن زيد ، وأبي عوانة ، وأبي الأحوص وغيرهم .

ومسلم اعتمد عليه ؛ لأنه رأىٰ جماعة من أصحابه القدماء والمتأخرين رووا عنه حديثاً لم يختلفوا عليه ، وشاهد مسلم منهم جماعة وأخذ عنهم ، ثم عدالة الرجل في نفسه وإجماع أئمة النقل علىٰ ثقته وإمامته) ، شروط الأئمة الستة (٨٦ ـ ٨٨) .

الثاني : أن في « الصحيحين » رواة لم يتفق الأئمة علىٰ توثيقهم ، بل تكلموا فيهم وجرحوهم ، وإن كان إخراج الشيخين لهم لا يقدح في كتابيهما ؛ لأنهم عندهما عدول ثقات ، أو لأنهما أخرجا لهم مثل متابع أو شاهد .

ويكفي دليلاً علىٰ هـٰذا أن البخاري أخرج لجماعة تكلم فيهم بعض الأئمة ، كما تكلم في بعض من أخرج لهم مسلم ، فقد تكلم في نحو ثمانين رجلاً ممن انفرد بهم البخاري[1] ، وإن كان إخراج البخاري لهم يقتضي توثيقه إياهم .

وقد ادعى الحاكم أن الشيخين لهما شرط التزماه في إخراج صحيحيهما ، فقد قال : (القسم الأول من المتفق عليها : اختيار البخاري ومسلم ، وهو الدرجة الأولىٰ من الصحيح ، ومثاله : الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابي ، وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور وله رواة ثقات من الطبقة الرابعة ، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة ، فهـٰذه الدرجة الأولىٰ من الصحيح)[2] .

ثم ذكر بقية الأقسام وهي أربعة أقسام تتلخص فيما يلي :

١ ـ الحديث الصحيح بنقل العدل عن العدل ، رواه الثقات الحفاظ إلى الصحابي ، وليس لهـٰذا الصحابي إلا راو واحد .

٢ ـ أخبار جماعة من التابعين عن الصحابة والتابعون ثقات ، إلا أنه ليس لكل واحد منهم إلا الراوي الواحد .

---

(١) المدخل إلىٰ كتاب الإكليل للحاكم (٣٣) .

(٢) شروط الأئمة الستة (٩٦) ، شروط الأئمة الخمسة (١١٥) .

٣ ـ الأحاديث الأفراد الغرائب التي يرويها الثقات العدول ، تفرد بها ثقة من الثقات ليس لها طرق مخرجة في الكتب .

٤ ـ أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم ، ولم تتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم إلا عنهم ، ثم قال : (وهٰذه الأقسام الخمسة مخرجة في كتب الأئمة محتج بها ، ولم يخرج في « الصحيحين » منها حديث ، لما بينا في كل قسم منها)[١] .

وقد انتقد الأئمة الحاكم في زعمه هٰذا الشرط للشيخين ، وردوا عليه بما مجمله :

١ ـ أن البخاري ومسلماً لم يشترطا هٰذا الشرط ، ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذٰلك .

٢ ـ أن الحاكم قدر هٰذا التقدير ، وشرط لهما هٰذا الشرط علىٰ حسب ظنه ، وهو شرط حسن لو كان موجوداً ، لٰكن هٰذه القاعدة التي أسسها الحاكم منتقضة في الكتابين جميعاً ؛ ذٰلك أن كلّاً من البخاري ومسلم أخرجا أحاديث عن صحابة ليس لهم إلا راو واحد[٢] .

---

(١) شروط الأئمة الخمسة مطبوع ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث (١١٥ ـ ١٢٠) بتصرف .

(٢) شروط الأئمة الستة (٨٩ ـ ٩٥) ، شروط الأئمة الخمسة (١١١ ـ ١٢٣) ، وقد ساق كل من ابن طاهر المقدسي والحازمي أحاديث كثيرة أخرجها كل من البخاري ومسلم عن صحابة لا يعرف لهم إلا راو واحد ، فقال المقدسي : (فمن ذٰلك في الصحابة : أن البخاري أخرج حديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي : « يذهب الصالحون أولاً فأولاً . . . » الحديث ، وليس لمرداس راو غير قيس ، وأخرج هو ومسلم حديث المسيب بن حزن في وفاة أبي طالب ، ولم يرو عنه غير ابنه سعيد ، وأخرج البخاري حديث الحسن البصري عن عمرو بن تغلب : « إني لأعطي الرجل والذي أدع أحب إلي . . . » الحديث ، ولم يرو عن عمرو غير الحسن ، هٰذا في أشياء عند البخاري علىٰ هٰذا النحو ، وأما مسلم : فإنه أخرج حديث الأغر المزني : « إنه ليغان علىٰ قلبي . . . » الحديث ، ولم يرو عنه غير أبي بردة ، وأخرج حديث أبي رفاعة العدوي ، ولم يرو عنه غير حميد بن هلال ، ←

٣ ـ أن الخبر الذي يرويه عن الصحابي عدلان ، وأن كل واحد من التابعين يروي عنهما عدلان ، يروي عن كل واحد منهما عدلان ، حتىٰ ينتهي ذٰلك إلىٰ من أخرج الحديث لا يوجد علىٰ هـٰذه الحالة في كتب الحديث قاطبة فضلاً عن أن يكون « الصحيحان » قائمين علىٰ ذٰلك[١] .

قال ابن حبان : (وأما الأخبار : فإنها كلها أخبار آحاد ؛ لأنه ليس يوجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر عن عدلين روىٰ أحدها عن عدلين ، وكل واحد منهما عن عدلين حتىٰ ينتهي ذٰلك إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فلما استحال هـٰذا وبطل ثبت أن الأخبار كلها أخبار آحاد)[٢] .

← وأخرج حديث رافع بن عمرو الغفاري ولم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت ، وأخرج حديث ربيعة بن كعب الأسلمي ولم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمـٰن ، هـٰذا في أشياء كثيرة اقتصرنا منها علىٰ هـٰذا القدر) شروط الأئمة الستة (٩٧) .

وقد أورد الحازمي بعض الأحاديث الآنف ذكرها وزاد عليها غيرها ثم قال : (ومن مفاريد التراجم في الكتابين : حديث : « الأعمال بالنية » ، فإن البخاري استفتح كتابه به ، رواه عن الحميدي ، عن سفيان ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن علقمة بن وقاص الليثي ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . . . الحديث ، وقد أخرج في الكتابين في عدة مواضع وهو من غرائب الصحيح ، مدني المخرج ، ولم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه يصح مثله إلا من حديث عمر ، فهو في الحقيقة من مفاريده ، ولا يثبت عن عمر إلا من رواية علقمة بن وقاص ، ولا رواه عن علقمة إلا التيمي ، تفرد به يحيى بن سعيد ، وقد رواه عن يحيىٰ خلق كثير ، ثم قال : (وهـٰذا باب لو استقصيته لأفضىٰ إلى الإكثار وتجاوز حد الاختصار ، ومن طالع تراجم حديث الشاميين والمصريين وجد لما ذكرناه نظائر كثيرة ، فإن حديث الحمصيين ، ومن يدانيهم ضيق المخرج جداً ، ولهـٰذا قلما يوجد للشاميين والمصريين حديث يعنىٰ بجمع طرقه ويذاكر به في السبر من حديث الشاميين والدمشقيين وذٰلك لضيق مخرج حديثهم ، ومن أمعن النظر في هـٰذه الأمثلة المذكورة بان له فساد الأقسام التي ذكرها الحاكم) ، شروط الأئمة الخمسة (١٤٠) .

(١) اعترض علىٰ هـٰذا الجواب بأن : (الظاهر أن الحاكم لم يرد ذٰلك ، وإنما أراد كل راوٍ في الكتابين منا لصحابة فمن بعدهم يشترط أن يكون له راويان في الجملة ، لا أنه يشترط أن يتفقا في رواية ذٰلك الحديث بعينه عنه) ، النكت (١/ ٢٤٠) ، التدريب (١/١٢٥ ـ ١٢٧) .

(٢) شروط الأئمة الخمسة (١٣٣) ، وهو إنما يقصد به الغريب لا ما قابل المتواتر .

وبعد معرفة كلام الحاكم وما رُدّ عليه به يمكن إجمال شرط البخاري رحمه الله تعالىٰ : بأنه لم يخرج في « صحيحه » من الأحاديث إلا ما صح إسناده إلى النبي صلى الله عليه وسلم عنده ، وأنه لم يستوعب إخراج الصحيح ، بل توخىٰ أن يكون كتابه مختصراً .

وثمة مسألة تجدر الإشارة بذكرها ، وهي أن ابن الجوزي ـ كما هو مشهور لدى المحدثين بتساهله في الحكم على الأحاديث بالوضع لأدنىٰ شبهة في الرواية ـ خلا كتابه من الأحاديث التي أخرجها البخاري في « صحيحه » حسب الروايات المشهورة ، إلا ما ذكر السيوطي في تعقيبه علىٰ حديث أورده ابن الجوزي بدون إسناد قال : (روى ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كيف بك يا ابن عمر إذا عُمِّرْتَ في قوم يخبئون رزق سنتهم »[1] ، قال أبو عبد الرحمٰن النسائي : هٰذا حديث موضوع) ، قال السيوطي في « اللآلىء » : (قلت : هٰذا أخرجه البخاري في « صحيحه » من رواية حماد بن شاكر)[2] .

وقال في « التعقبات » : (أورده بلا إسناد وقال : قال النسائي : إنه موضوع ، قلت : أورده الديلمي في « مسند الفردوس » ، وعزاه إلىٰ « صحيح البخاري » فقال : قال البخاري في كتاب الصلاة : حدثنا حامد بن عمر ، قال : حدثنا بشر بن المفضل ، حدثنا عاصم بن محمد ، عن واقد بن محمد ، عن أبيه ، عن ابن عمر مرفوعاً فذكره ، وزاد في آخره : « وضعف

(١) الواقع أن ابن الجوزي حكم بالوضع علىٰ حديث آخر يرويه عبد الله بن عمرو ، وليس ابن عمر ، وقد بيّن خطأ نسبة هٰذا الحديث إلىٰ « صحيح البخاري » د . عبد الباري بن حماد الأنصاري في بحث عنوانه : (جزء في بطلان نسبة الحديث الموضوع : « كيف بك يا ابن عمر إذا بقيت في قوم يخبئون رزق سنتهم ») ، إلىٰ « صحيح البخاري » .
(٢) اللآلىء (٢/١٨١) .

اليقيـن » ، ثـم رأيت بخط الحافظ العراقي ما نصه : ليس هو مما رويناه من نسخ « البخاري » ، وذكر المزي أنه في رواية حماد بن شاكر عن البخاري ، فـهـٰذا حديث في الموضوعـات من « صحيح البخاري » ، ثم وقفت له علىٰ إسناد آخر عن ابن عمر في « تفسير ابن أبي حاتم »)[1] .

وقال ابن عراق : (قال الحافظ ابن حجر : وقع هـٰذا الحديث في رواية حماد بن شاكر ، وليس هو في أكثر الروايات ، ولا استخرجه الإسماعيلي ولا أبو نعيم ، بل ذكره أبو مسعود في « الأطراف » ، وساقه الحميدي في « الجمع بين الصحيحين » نقلاً عن أبي مسعود .

وأخرجه عبد بن حميد من طريق الجراح بن منهال بلفظ : « كيف بك يا ابن عمر إذا بقيت في قوم يخبئون رزق سنتهم ، ويضعف اليقين » ، فوالله ما برحنا ولا ذهبنا حتىٰ نزلت : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[2] ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله لم يأمرني بكنز الدينار ، ولا اتباع الشهوات ؛ فمن اكتنزها يريد بها حياة باقية فإن الحياة بيد الله ، ألا فإني لا أكنز ديناراً ولا درهماً ، لا أخبئ رزقي لغد)[3] .

قلت : والذي يظهر لي والله أعلم : أن ابن الجوزي إنما حكم على الرواية بالوضع تبعاً للنسائي ، ولعل الحكم قائم علىٰ علة وقف عليها النسائي حكم على الحديث بالوضع بموجبها ، وهي غير طريق البخاري ـ إن صحت نسبتها إليه ـ وإلا فالأمر يُعَدُّ من هنات ابن الجوزي ، والله أعلم .

---

(١) التعقبات (ص ٢٥٨) رقم (٢٣١) والنكت البديعات (ص ٢١٢) رقم (٢٢٧) وتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٤١/٦) .

(٢) سورة العنكبوت : (١٠) .

(٣) تنزيه الشريعة (٢١٢/٢) ، وانظر « تذكرة الموضوعات » (١٧٦ ـ ١٧٧) .

الكتاب الثاني : « صحيح الإمام مسلم » :

ومؤلفه هو : الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ، أبو الحسين الحافظ إمام المحدثين ، ولد بنيسابور سنة (٢٠٤ هـ) ، وتوفي سنة (٢٦١ هـ)[١] .

واسم كتابه : « المسند الصحيح » ، وقد أشار رحمه الله تعالىٰ إلىٰ سبب تأليفه هٰذا الكتاب : بأنه إجابة إلىٰ سائل سأله أن يوقفه علىٰ جملة الأحاديث في الأحكام وغيرها ، مجموعة ملخصة خالية من التكرار بقصد فهمها والاستنباط بعد استيعابها ، فقال في مقدمته بعد الحمدلة : (**أما بعد** : فإنك ـ يرحمك الله بتوفيق خالقك ـ ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنن الدين وأحكامه ، وما كان منها في الثواب والعقاب والترغيب والترهيب ، وغير ذٰلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بها نقلت ، وتداولها أهل العلم فيما بينهم ، فأردت ـ أرشدك الله ـ أن توقف علىٰ جملتها مؤلفة محصاة ، وسألتني أن ألخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر ، فإن ذٰلك ـ زعمت ـ مما يشغلك عمّا له قصدت من التفهم فيها والاستنباط منها . . .) إلخ[٢] .

وهٰذا السبب قد يكون حقيقياً ، وقد يكون السؤال مفترضاً ، كما هو المعروف أن كثيراً من المؤلفين كان يفترض عند تأليفه سؤالاً يطرحه ثم يجيب عليه .

---

(١) تاريخ بغداد (١/١٠٠ ـ ١٠٤) ، وانظر ترجمته التي ساقها فؤاد عبد الباقي في نهاية « صحيح مسلم » (٥/٥٩٢ ـ ٥٩٣) نقلاً عن « وفيات الأعيان » ، و« تهذيب الأسماء واللغات » .
(٢) م : مقدمة (١/٣ ـ ٤) .

شرطه في « كتابه » : لقد صرح الإمام مسلم رحمه الله بشرطه في مقدمة « كتابه » ، ونبه إلىٰ أنه يقتصر في إخراجه علىٰ ما صح عنده ، فقد جاء في مقدمته قوله : (فإذا كان الأمر في هٰذا كما وصفنا فالقصد منه إلى الصحيح القليل أولىٰ بهم من ازدياد السقيم)[1] ، كما روىٰ عنه الحسين بن محمد الماسرجسي قال : (سمعت أبي يقول : سمعت مسلم بن الحجاج يقول : (صنفت هٰذا « المسند الصحيح » من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة)[2] .

كما أشار إلىٰ شرطه في الرجال الذين يخرج لهم في هٰذا الكتاب فقال : (ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت ، وتأليفه علىٰ شريطة سوف أذكرها لك ، وهو إنا نعمد إلىٰ جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنقسمها علىٰ ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس علىٰ غير تكرار . . .) إلىٰ أن قال : (فأما القسم الأول : فإنا نتوخىٰ أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقىٰ ، من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا ، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش ، كما قد عثر فيه علىٰ كثير من المحدثين وبان ذٰلك في حديثهم .

فإذا نحن تقصينا أخبار هٰذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان ؛ كالصنف المقدم قبلهم ، علىٰ أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم ؛ كعطاء بن السائب ، ويزيد بن أبي زياد ،

---

(١) م : مقدمة (٤/١) .

(٢) تاريخ بغداد (١٢١/١٥) .

وليث بن أبي سليم وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار . . .) ، إلىٰ أن قال : (فعلىٰ نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم ، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم ؛ كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني ، وعمرو بن خالد ، وعبد القدوس الشامي ، ومحمد بن سعيد المصلوب ، وغياث بن إبراهيم ، وسليمان بن عمرو أبي داود النخعي ، وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار ، وكذٰلك مَن الغالب علىٰ حديثه المنكر أو الغلط ، أمسكنا أيضاً عن حديثهم)[1] .

فقد قسم الرواة إلىٰ ثلاث طبقات :

الطبقة الأولىٰ : الثقات الحفاظ .

والطبقة الثانية : من يشملهم اسم الستر .

والطبقة الثالثة : المتهمون ومنكرو الحديث .

وقد صرح بأن يخرج في « كتابه » عن الطبقتين الأولىٰ والثانية ، إلا أنه لا يخرج عن الطبقة الثانية إلا بعد استيفاء أحاديث الطبقة الأولىٰ ، وهٰذا ما يعرف لدىٰ أئمة الحديث بالمتابعات ، فكأنه رحمه الله أشار إلىٰ أنه يخرج أحاديث الطبقة الثانية في المتابعات .

أما أحاديث الطبقة الثالثة : فإنه لا يعرج عليها ولا يدخلها كتابه .

ويمكن إجمال شرطه : بأنه استهدف في تأليفه إخراج الحديث المسند الصحيح بأنواعه ؛ إما أن يكون صحيحاً لذاته أو صحيحاً لغيره .

---

(١) م : المقدمة (١/٤ ـ ٧) .

وثمة نقطة أخرى اعتبرها بعض المحدثين من شرط الإمام مسلم ، وأنه يخالف فيها الإمام البخاري ويفارقه ، تلك هي اكتفاؤه في إثبات الاتصال بالمعاصرة مع إمكان اللقاء ، ولا يلزم في إثبات الاتصال ثبوت اللقي ، بخلاف البخاري رحمه الله فإنه اشترط في الاتصال اللقي ، وقد انتصر رحمه الله تعالىٰ لمذهبه ، وساق له من الحجج والأدلة ، كما شنع علىٰ من خالفه في ذٰلك وعدّه قائلاً برأي محدث لم يسبق إليه [(١)] .

وحيث إن شرطه في الرجال الذين أخرج لهم ، ومذهبه في إثبات الاتصال ، أخف من مذهب البخاري فقد طعن عليه في بعض رجاله ، وأعلت بعض مروياته بالانقطاع أكثر مما طعن على البخاري ، فإن الرجال الذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلاً ، المتكلم فيه بالضعف منهم مائة وستون رجلاً ، في حين أن الرجال الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضعة وثلاثون رجلاً ، المتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلاً [(٢)] .

كما أن الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث ، اختص البخاري منها بأقل من ثمانين حديثاً ، وباقي ذٰلك يختص بمسلم [(٣)] .

حتىٰ إن ابن الجوزي أدخل في « موضوعاته » حديثاً مما أخرج الإمام مسلم رحمه الله سيأتي الكلام عليه في حينه إن شاء الله تعالىٰ [(٤)] .

---

(١) م : (١/٢٩ ـ ٣٥) .
(٢) هدي الساري (١/١١) .
(٣) هدي الساري (١/١٢) .
(٤) انظر (٢/٢٣٤) .

الكتاب الثالث : « السنن » :

ومؤلفه : هو الإمام الحافظ أبو داود ، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد السجستاني ، ولد سنة (٢٠٢ هـ) ، وتوفي بالبصرة سنة (٢٧٥ هـ) ، واسم كتابه « السنن » ، ولم تشر المصادر إلىٰ سبب تأليفه لكتابه ، إلا أنها أشارت إلىٰ ظاهرة اختلف فيها عن الكتابين السالفين ، وهو أنه أفرد كتابه في الأحكام خاصة ، وقد صرح مؤلفه بذٰلك فقال : (ولم أصنف في كتاب « السنن » إلا الأحكام ، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها)[1] .

كما أنه رحمه الله رسم في رسالته إلىٰ أهل مكة المنهج الذي سار عليه في تأليفه كتابه ويمكن إجماله فيما يأتي :

١ ـ أن كتابه اشتمل علىٰ أقوى الأحاديث عنده في كافة الأبواب التي ذكرها في « السنن » .

٢ ـ أن كتابه لم يستوعب كل الأحاديث التي صحت عنده ، بل سلك فيه مسلك الاختصار والاقتصار علىٰ حديثٍ أو حديثين في الباب ، وما جاء في ظاهره أنه مكرر فإنما أعاد ذكره لنكتة تستوجب ذٰلك .

٣ ـ استهدف أبو داود من تأليفه : ذكر الأحاديث المسندة ؛ أما الأحاديث المرسلة فقد أفرد لها جزءاً خاصاً ، أورده في آخر جزء من « سننه » ، لـٰكنه اشتهر لدىٰ علماء الحديث بـ « مراسيل أبي داود » ، وقد عده بعضهم كتاباً مستقلّاً غير « السنن » ، ولذا خلت كثير من طبعات « السنن » من كتاب « المراسيل » ، كما طبع الكتاب مستقلّاً عن « السنن » ، في حين أن أبا داود صرح بأن « المراسيل » جزء من كتابه « السنن » فقال : (وعدد كتب هـٰذه

---

(١) رسالة أبي داود إلىٰ أهل مكة (٨) .

السنن ثمانية عشر جزءاً مع المراسيل ؛ منها جزء واحد مراسيل)[1] .

٤ ـ الأحاديث التي ضمنها من حيث الصحة والضعف درجات :

أ ـ منها الصحاح ، وهي التي وافق الشيخين في إخراجها في « سننه » ، وكذٰلك الأحاديث التي صحت أسانيدها عنده .

ب ـ ومنها أحاديث وصفها رحمه الله بأنها صالحة ، وقد استشكل الكوثري مراده بقوله : (صالحة) ، هل الصلاح للاعتبار أو للاحتجاج ؟ فقال : (أي : للاعتبار ، أو للحجة ، وتعيين أحدهما تابع للقرينة القائمة كما هو شأن المشترك ، وادعاء أنه صالح للحجة تقويل لأبي داود ما لم يقله ، قال النووي : في « سنن أبي داود » أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها مع أنه متفق علىٰ ضعفها ، فلا بد من تأويله)[2] .

قلت : الظاهر أن مراده ـ رحمه الله ـ من قوله : (صالح) أي : للاحتجاج عنده ؛ لأنه ألزم نفسه أن يبين الضعيف الشديد الوهن ، وقوله عقب ذٰلك مباشرة : (وبعضها أصح من بعض) : يفهم منه أنها يشملها في الجملة وصف الصحة وتتفاوت في درجاتها دنوّاً ورفعة ، لا سيما إذا وضعنا في اعتبارنا أن أبا داود يقسم الحديث إلىٰ صحيح وضعيف ، وأن درجة الحسن المستحدثة بعده تلحق بالصحيح عنده ، وكونه أورد أحاديث وسكت عليها ، وحكم عليها غيره بالضعف لا يدل علىٰ أنها ضعيفة عنده ، بل

---

(١) رسالة أبي داود (٨) .

(٢) هامش رسالة أبي داود (٦) ، ثم قال : (ثم ناقض النووي نفسه في « شرح المهذب » ، واحتج فيه بما سكت عليه أبو داود إطلاقاً ، وهٰذا ليس بجيد ، وقد روىٰ أبو داود عن أمثال ابن لهيعة ، وصالح مولى التوأمة ، وعبد الله بن محمد بن عقيل ، وموسى بن وردان ، وسلمة بن الفضل ، ودلهم بن صالح وغيرهم من الضعفاء ساكتاً عنهم ، وسكوته إنما يكون يتبين بعد استقصاء الروايات المختلفة من كتاب « السنن » لأن في بعضها ما ليس في الآخر) .

يشملها وصف الصحة في الجملة ، والتصحيح والتضعيف من الأمور النسبية التي تختلف فيها الأنظار باختلاف المقاييس .

ج ـ ومنها أحاديث حكم عليها بالضعف والنكارة ، وصرح بنكارتها بعد إخراجها ، وإنما الذي اضطره إلىٰ ذٰلك عدم وجود غيرها في الباب ، قال أبو داود : (وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر ، وليس علىٰ نحوه في الباب غيره) .

ولقد لخص ابن طاهر المقدسي درجات الأحاديث المخرجة في « سنن أبي داود » وباقي أصحاب السنن فقال : (وأما أبو داود فمن بعده : فإن كتبهم تنقسم علىٰ ثلاثة أقسام :

القسم الأول : صحيح ، وهو الجنس المخرج في هٰذين الكتابين للبخاري ومسلم ، فإن أكثر ما في هٰذه الكتب مخرج في هٰذين الكتابين ، والكلام عليه كالكلام على « الصحيحين » فيما اتفقا عليه واختلفا فيه .

والقسم الثاني : صحيح علىٰ شرطهم ، حكىٰ أبو عبد الله ابن منده أن شرط أبي داود ، والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع علىٰ تركهم ؛ إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال ، ويكون هٰذا القسم من الصحيح .

والقسم الثالث : أحاديث أخرجوها للضدية في الباب المتقدم ، وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها ، وربما أبان المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة [١] .

د ـ كما صرح بأنه لا يخرج في كتابه عن رجل متروك ، والظاهر أنه يعني

---

(١) شروط الأئمة الستة (١٢ ـ ١٣) بتصرف .

بالترك ما عليه جمهور المحدثين ؛ وهو الاتهام بالوضع ، وهٰذا يستلزم أنه لا يعرج علىٰ أحاديث الوضاعين ولا يلوي عليها ؛ لأنه إذا تجنب المتروك فتجنبه للكذاب من باب أولىٰ ، في هٰذا يقول : (وليس في كتاب « السنن » الذي صنفته عن رجل متروك الحديث)[1] .

وقد أورد عليه بأنه قد أخرج عن أمثال عمرو بن واقد الدمشقي ، ومحمد بن عبد الرحمٰن البيلماني ، وأبي جناب الكلبي ، وسليمان بن أرقم ، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ، وهم في عداد المتروكين عند بعضهم .

قال الكوثري : (فلا بد من تقييد كلام أبي داود هٰذا ، لذا قال ابن رجب في « شرح علل الترمذي » : مراده أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده علىٰ ما ظهر له ، أو لمتروك متفق علىٰ تركه ، فإنه قد أخرج لمن قيل فيه : إنه متروك ، ولمن قيل فيه : إنه متهم بالكذب)[2] .

هـ ـ لقد عُنِيَ أبو داود بتتبع العالي من الروايات وإخراجها في « سننه » ولو كان رجال الرواية العالية أقل ضبطاً من رجال الرواية النازلة ، وفي هٰذا يقول أبو داود : (إلا أن يكون قد روي من وجهين صحيحين فأحدهما أقدم إسناداً والآخر صاحبه قُدِّم في الحفظ وربما كتبت ذٰلك)[3] .

هٰذه هي أهم الخطوط العريضة لمنهجه في تأليفه « سننه » ، ويمكن استخلاص شرطه منها ، وهو : أنه لم يلتزم إخراج الصحيح في كتابه كما التزم بذٰلك الشيخان ، بل أخرج الصحيح وغيره إلا الموضوع وما في حكمه

(١) رسالة أبي داود (٥) .
(٢) هامش رسالة أبي داود (٥) .
(٣) رسالة أبي داود (٤) .

فإنه لم يخرجه ، وما كان من نوع الشديد الضعف فقد التزم تبيينه .

وقد أورد ابن الجوزي أحاديث في « موضوعاته » مما أخرج أبو داود ؛ منها أحاديث تفرد بها دون سائر الستة ، ومنها أحاديث اشترك في إخراجها مع غيره ، وهٰذه الأحاديث منها ما يترجح الحكم عليها بالوضع ، ومنها ما كان علىٰ خلاف ذٰلك ، وسيأتي الكلام علىٰ كل حديث منها مفصلاً في موضعه إن شاء الله تعالىٰ .

الكتاب الرابع : « الجامع الصحيح » ، « سنن الترمذي » :

ومؤلفه : الإمام أبو عيسىٰ محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الضرير الترمذي[1] .

وقد اختلف في اسم كتابه ، فسماه الخطيب « صحيح الترمذي »[2] ، وأطلق عليه الحاكم اسم « الجامع الصحيح » ، وقد اشتهر باسم « السنن » مضافاً إلىٰ مؤلفه ، وأصح تسمية له « الجامع » لأن المحدثين يطلقون هٰذا الاسم على الكتاب الذي يشتمل علىٰ ثمانية أنواع من الحديث وهي : السير ، والآداب ، والتفسير ، والعقائد ، والفتن ، والأحكام ، والأشراط ، والمناقب[3] ، وهٰذه التسمية أقرب إلىٰ واقع الكتاب ؛ لأن مؤلفه لم يلتزم الاقتصار علىٰ إخراج أحاديث الأحكام كما فعل أبو داود ، بل أخرج هٰذه الأنواع الثمانية فاستحق اسم الجامع .

ولم يشر الترمذي رحمه الله تعالىٰ إلىٰ سبب تأليفه كتابه مطلقاً ، بل أشار إلىٰ سبب تأليف الكتاب على النحو الذي سار عليه ، من حيث

---

(١) تذكرة الحفاظ (٦٣٣) ، الإمام الترمذي (٩) .

(٢) الإمام الترمذي (٤٤) ، نقلاً عن « تدريب الراوي » (٩٥) .

(٣) الإمام الترمذي (٤٤ ـ ٤٥) .

التعـرض لمذاهـب الفقهـاء وبيانهـا ، والتنبيـه إلى العلل الـواردة في بعض الأحاديث ، إلىٰ غير ذٰلك مما جاء في كتابه ، إذ إن ذٰلك كان جواباً لسؤال سُئله ، فألف كتابه على النهج الذي هو عليه مما لـم يسبق إليه [1] .

شرطه :

لـم ينص الترمذي رحمه الله تعالىٰ علىٰ **شرط** معين في كتابه ، وأما تناول الخطوات الرئيسية التي سار عليها في كتابه فسأجملها في هـٰذه العجالة ليتسنىٰ لنا معرفة شرطه .

١ ـ يعتبر مما تميز به كتاب الترمذي دون سائر كتب السنة أنه حكم علىٰ كل حديث أخرجه في كتابه بما يناسبه من حيث الصحة والحسن والضعف ، حيث يفردها تارة ، ويجمع بين بعضها تارة أخرىٰ حسب ما يراه في الحديث ، وهـٰذه الميزة لـم يشاركه فيها غيره من أصحاب الكتب الستة إذا استثنينا صاحبي « الصحيحين » .

٢ ـ تتبعه للطرق التي روي بها الحديث وبيانها ، وكشف ما طرأ عليها من علة بزيادة أو نقص ، والكلام علىٰ هـٰذه العلة ، وبيان الصواب والخطأ في ذٰلك ، وتارة يكون بإيراد الطرق لتقوية الحديث ؛ إذ في تعدد الطرق دفع توهم الخطأ أو الكذب ، وأحياناً يصدر الباب بالحديث المعل بقصد الكشف عن علته .

٣ ـ الإشارة إلىٰ ما للحديث من شواهد ، وذكر أسماء الصحابة الذين رويت عنهم تلك الشواهد ، وهـٰذا ما يعبر عنه غالباً بقوله : (وفي الباب عن فلان وفلان . . .) إلخ ، وهـٰذا يعد من مفرداته رحمه الله حيث لـم يشاركه في ذٰلك غيره .

---

(١) ت : العلل (٥/٧٣٨) .

٤ ـ إخراجه كثيراً من الأحاديث التي استدل بها الفقهاء في أحكامهم ؛ سواء اتفق علىٰ صحتها أو اختلف ، وسواء قيل بها أو لم يقل بها ، بل إنه أخرج بعض الأحاديث التي رأىٰ أن العلماء لم يعملوا بها ، قال في صدر كتاب « العلل » : (جميع ما في هـٰذا الكتاب من الحديث معمول به ، وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين ، حديث ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة ، والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطر » ، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا شرب الخمر فاجلدوه ؛ فإن عاد في الرابعة فاقتلوه » ، وقد بينا علة الحديثين جميعاً في هـٰذا الكتاب)[(١)] .

ويفهم من قوله هـٰذا : أنه ليس كل حديث أورده في « جامعه » قد عمل هو به شخصياً ، وإنما يورد الترمذي الحديث الذي قد استدل به بعض أهل العلم مطلقاً سواء وافقه أو خالفه ، ولذا فإن ما تعلل به بعض من رد على ابن الجوزي لحديث أورده في « موضوعاته » مما أخرجه الترمذي بقوله : (إن كل الأحاديث التي أوردها الترمذي في « جامعه » معمول بها عنده سوىٰ حديثين ، وليس ذٰلك الحديث منهما . . .) إلخ ، قولٌ فيه نظر ، وسيأتي مزيد كلام فيه إن شاء الله[(٢)] ، فكأن الترمذي رحمه الله أورد في كتابه الأحاديث التي يستدل بها العلماء على الأحكام بصرف النظر عن اقتناعه بثبوتها ، وإنما كونها مستدلّاً بها كاف في إدخالها كتابه ، وهـٰذه مسألة هامة ينبغي مراعاتها ، كما أنه أحياناً يخرج الحديث الذي يتفرد به بعض من يُتهم أو يُضعف لغفلته وكثرة خطئه ، مع تسليمه بأنه لا يحتج

(١) ت : العلل (٤/١) .
(٢) انظر (٢١٥/٢) وما بعدها .

به ، لٰكنه يبين ضعفه ويكشف عن درجته ، وهٰذا يفهم من قوله : (فكل من روي عنه حديث ممن يُتهم أو يضعّف لغفلته وكثرة خطئه ، ولا يعرف ذٰلك الحديث إلا من حديثه فلا يحتج به ، وقد روىٰ غير واحد من الأئمة عن الضعفاء وبينوا أحوالهم للناس)[١] .

٥ ـ ذكره مذاهب الفقهاء وآراءهم واختلافاتهم في المسائل الفقهية المتعلقة بالأحاديث التي يسوقها في كل باب ، وهي من مفردات كتابه التي خلت منها سائر كتب الأئمة الستة .

٦ ـ ذكر مصادر كتابه التي اعتمدها في تأليفه كتابه ؛ إذ إنه اعتمد علىٰ كثير من كتب الأئمة الفقهاء ذوي الشأن ، وقد بين طرقه وأسانيده إلىٰ هٰذه الكتب ، بل لم يكتف بذٰلك حتىٰ نبه إلىٰ أنه قد يأخذ عن كتاب الإمام الواحد من أكثر من طريق ، وأنه يعتمد في بعض الأبواب علىٰ سند ، وفي الأبواب الأخرىٰ علىٰ إسناد آخر ، وهٰذا يكشف لنا عن مدىٰ دقة الأمانة العلمية التي نهج عليها في تأليف كتابه ، وبيان مصادره في كتابه ، ومدىٰ إفادته من هٰذه المصادر[٢] .

٧ ـ تعقبه الأحاديث بذكر ما فيها من علل ، وكلامه علىٰ رجالها ، وبيان أقوال أئمة الجرح والتعديل في توثيقهم أو تجريحهم ، والتنبيه إلىٰ أن تعديل الرواة وتجريحهم أمر سار عليه السلف ، وتبعهم في ذٰلك الخلف ، وليس هو مستحدثاً ، كما أن الكلام في الرواة حكم يقتضيه الوقوف علىٰ صحة الحديث ، فهو واجب ، ولا يعد من نافلة القول ، فضلاً عن أن يكون أمراً منهياً عنه ؛ لأنه نوع من الغيبة . ، بل هو نوع من النصيحة للمسلمين .

---

(١) العلل (١/٧٢ ، ٧٦) .

(٢) انظر « العلل » (٥/٧٣٦ ـ ٧٣٨) .

٨ ـ تنبيهه إلى المراد من بعض المصطلحات التي عرفت به وشاعت بين المحدثين من كتابه ، سواء كانت مفردة ؛ كقوله : (حسن) ، وكقوله : (غريب) ، أو مركبة [١] كقوله : (حسن صحيح) ، (حسن غريب) ، (حسن صحيح غريب) وغير ذٰلك .

هٰذه بعض الخطوط العريضة التي استهدفها الترمذي رحمه الله في تأليف كتابه ، وهي تعد من أهم المسائل التي قصدها في تأليفه كتابه ، ويمكن أن يستخلص منها مجتمعة شرطه في كتابه وهو : أنه لم يلتزم إخراج الحديث المقبول وشرطه موافق لشرط أبي داود ، بل يزيد عليه بأن يخرج الحديث الذي فيه علة ليكشف عنها ، كما أنه يورد الأحاديث الضعيفة الشديدة الضعف ليبينها ، وزيادة علىٰ ذٰلك فقد التزم إخراج الأحاديث التي يستند عليها الفقهاء في أحكامهم ، سواء قيل بها أو لم يُذهب إليها ، وقد صنف أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الحق اليوسفي أحاديث « الجامع » إلىٰ أربعة أقسام ، فقال : (« الجامع » علىٰ أربعة أقسام :

١ ـ قسم مقطوع بصحته .

٢ ـ وقسم علىٰ شرط أبي داود والنسائي .

٣ ـ وقسم أخرجه وأبان عن علته .

٤ ـ وقسم أبان عنه فقال : ما أخرجت في كتابي هٰذا إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء) [٢] .

---

(١) لعل الترمذي رحمه الله لم ينبه إلى المراد من مصطلحاته المركبة ، وكان ذٰلك سبب الاختلاف الشديد بين علماء المصطلح في بيان مراده من مصطلحاته تلك ، ولو أنه بينها ونبَّه إليها ما وجد ذٰلك الاختلاف المشهور . د . حميد نعيجات .

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/٦٣٤) .

وقد ضمن ابن الجوزي طائفة من الأحاديث التي أخرجها الترمذي في « موضوعاته » ، وهٰذه الأحاديث منها ما غلب على الظن الحكم عليها بالوضع ، ومنها ما كان الغالب على الظن فيها عدم بلوغها درجة الوضع ، وسيأتي الكلام عليها مفصلاً في حينه ، والله أعلم .

الكتاب الخامس : « المجتبىٰ » :

ومؤلفه : الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر النسائي ، ولد سنة (٢١٥ هـ) تقريباً ، وتوفي سنة (٣٠٣ هـ)[١] .

سبب تأليفه كتابه : قال ابن خير الإشبيلي : (قال أبو محمد ابن يربوع ـ ومن خطه نقلت ـ : قال لي أبو علي الغساني : كتاب الإيمان والصلح ليسا من المصنف ، إنما هما من كتاب « المجتبىٰ » له من السنن المسندة لأبي عبد الرحمٰن النسائي ، اختصره من كتابه الكبير المصنف ، وذٰلك أن بعض الأمراء سأله عن كتابه في « السنن » أكله صحيح ؟ فقال : لا ، قال : فاكتب لنا الصحيح منه مجوداً[٢] ، فصنع « المجتبىٰ » ، فهو « المجتبىٰ من السنن » ، ترك كل حديث أورده في « السنن » مما تكلم في إسناده بالتعليل)[٣] .

فالنسائي ألف كتابه « المجتبى » استجابة لرغبة بعض الأمراء ، وأنه اختصره من كتابه « السنن » الذي عرف في أوساط المحدثين بـ « السنن

---

(١) تذكرة الحفاظ (٢/٦٩٨) .

(٢) هٰكذا في النسخة ، وقد صححت في الهامش بـ (مجرداً) انظر « فهرسة ابن خير الإشبيلي » (١١٦) .

(٣) فهرسة ابن خير الإشبيلي (٩٧) .

الكبرىٰ » ، وواضح من النص السابق سبب تسميته بـ « المجتبىٰ » ، وقد سماه بعضهم « المجتنىٰ » ـ بالنون بدلاً من الباء[1] ـ لٰكن المشهور لدى المحدثين الأول .

شرطه :

إن أبا الفضل ابن طاهر والحازمي اللذين ألفا في شروط الأئمة لم يذكرا شرطاً للنسائي صرح بأنه سار عليه في تأليف كتابه[2] ، وكل ما أورداه أن شرط النسائي مقارب لشرط أبي داود[3] ، كما أن النسائي رحمه الله لم يعرف عنه أنه بيّن منهجه في كتابه كسابقيه أبي داود والترمذي ، ومع هٰذا فيمكن استخلاص شرطه من صنيعه في تأليفه كتاب « المجتبىٰ » ، فقد أشار أبو علي الغساني إلىٰ أنه جرده واجتباه من كتابه « السنن » ، ولم يورد فيه إلا ما صح عنده حيث ترك كل حديث تكلم في إسناده بالتعليل .

كما أن ثمة نُقُولاً رويت عنه تكشف عن منهجه في تأليفه كتاب « السنن » ، فقد روىٰ أحمد بن محبوب الرملي قال : سمعت النسائي يقول : (لما عزمت علىٰ جمع « السنن » استخرت الله في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء ، فوقعت الخيرة علىٰ تركهم ، فتركت جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم)[4] ، فقوله رحمه الله يبين أنه لم يخرج في كتابه « السنن » أحاديث الرواة الذين استضعفهم وكان في قلبه منهم شيء ، والرواية قد أبهمت صفة هٰؤلاء ؛ إذ لو عرفوا لوضحت منزلة كتابه ، لٰكن جاء عن الحافظ أحمد بن نصر ـ شيخ الدارقطني ـ قوله : (من يصبر

(١) فهرسة ابن خير الإشبيلي (٩٧) ، وانظر « زهر الربىٰ على المجتبىٰ » (٦/١) .
(٢) انظر « زهر الربىٰ » (٥/١) .
(٣) انظر « شروط الأئمة الستة » (١٠٤) ، و« شروط الأئمة الخمسة » (١٦٧ ـ ١٧٢) .
(٤) شروط الأئمة الستة (١٠٤) ، زهر الربىٰ (٥/١) ، لٰكن في النص تحريف .

علىٰ ما يصبر عليه النسائي ، كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة فما حدث بها ، وكان لا يرىٰ أن يحدث بحديث ابن لهيعة)[1] ، قال الحافظ ابن حجر معلقاً : (وكان عنده عالياً عن قتيبة ، ولم يحدث به لا في « السنن » ولا غيرها)[2] .

فهٰذا القول يكشف لنا عن الصنف الذي تحاشاهم النسائي في « سننه » ، وقد عرف أن كتابه « المجتبىٰ » إنما انتقاه من كتابه « السنن » ، وأخرج فيه ما قد صح عنده ، وهو يسوغ القول بأن « المجتبىٰ » كتاب استهدف الإمام النسائي إخراج الحديث الصحيح فيه دون غيره ، وما جاء فيه من أحاديث معلولة إنما قصد بإيرادها بيان علتها ، شأنه في ذٰلك شأن غيره ، وفي هٰذا يقول محمد بن معاوية بن الأحمر ـ الراوي عنه ـ قال النسائي : (كتاب « السنن » كله صحيح ، وبعضه معلول ، إلا أنه لم يبين علته[3] ، والمنتخب المسمىٰ بـ « المجتبىٰ » صحيح كله)[4] ، وقال أبو الحسن المعافري : (إذا نظرت إلىٰ ما يخرجه أهل الحديث فما خرّجه النسائي أقرب إلى الصحة مما خرّجه غيره)[5] .

وقد أطلق الصحة علىٰ كتاب النسائي جماعة من الحفاظ وأئمة الحديث ؛ منهم : أبو علي النيسابوري ، وأبو أحمد ابن عدي ، وأبو الحسن الدارقطني ، وأبو عبد الله الحاكم ، وابن منده ، وعبد الغني بن سعيد ، وأبو

---

(١) شروط الأئمة الستة (١٠٥) ، زهر الربىٰ (١/٥) .

(٢) زهر الربىٰ (١/٥) .

(٣) هٰكذا في النسخة ، ولعل كلمة (لم) زائدة ؛ لأن منهج النسائي إيراد الحديث المعل وبيان علته لا العكس .

(٤) زهر الربىٰ (١/٦) .

(٥) زهر الربىٰ (١/٥) .

يعلى الخليلي ، وأبو علي ابن السكن ، وأبو بكر الخطيب وغيرهم [1] .

والذي يظهر لي والله أعلم : أن من أطلق على « المجتبى » اسم الصحة فإنما لاحظ منهج مؤلفه وصنيعه ، فهو صحيح من حيث قصد مؤلفه ومنهجه الذي سار عليه ، وإن لم يطلق عليه ـ أي : الكتاب ـ اسم الصحة وإنما سماه بـ « المجتبىٰ » ، وبهـٰذا الاسم اشتهر بين المحدثين .

لـٰكن قد يرد علىٰ هـٰذا : ما ذكره ابن الصلاح عن أبي عبد الله ابن منده : أنه سمع محمد بن سعد الباردي بمصر يقول : (كان من مذهب أبي عبد الرحمـٰن النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع علىٰ تركه) [2] ، فقد يفهم من قول الباردي هـٰذا : أن النسائي مذهبه متسع في الرواية ؛ لأنه يروي عمن اختُلِف في روايته وضعّفه بعضهم ، واجتماعهم علىٰ ترك راوٍ قليل جداً ، ولا يكون إلا فيمن رُمي بالكذب ، أو اتهم به وانكشف أمره للعامة والخاصة ، وقد فهم أبو الفضل العراقي الحافظ من قول الباردي هـٰذا الفهم ، فقال عن مذهب النسائي : (وهـٰذا مذهب متسع) [3] .

وقد أجاب الحافظ ابن حجر رحمه الله علىٰ هـٰذا الإيراد : بأن النسائي رحمه الله إنما أراد إجماعاً خاصاً فقال : (ما حكاه عن الباوردي أن النسائي يخرج أحاديث من لم يجمع علىٰ تركه : فإنه أراد بذٰلك إجماعاً خاصاً ؛ وذٰلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط ، فمن الأولىٰ : شعبة وسفيان الثوري ، وشعبة أشد منه ، ومن الثانية : يحيى القطان وعبد الرحمـٰن بن مهدي ، ويحيىٰ أشد من عبد الرحمـٰن ، ومن الثالثة :

---

(١) زهر الربىٰ (٦/١) .

(٢) مقدمة في علوم الحديث (٣٧) ، زهر الربىٰ (٦/١) .

(٣) زهر الربىٰ (٦/١) .

يحيى بن معين وأحمد بن حنبل ، ويحيىٰ أشد من أحمد ، ومن الرابعة : أبو حاتم والبخاري ، وأبو حاتم أشد من البخاري .

فقال النسائي : لا يُترك الرجل عندي حتىٰ يجتمع الجميع علىٰ تركه ؛ فأما إذا وثقه ابن مهدي وضعفه يحيى القطان مثلاً ، فإنه لا يترك ؛ لما عرف من تشديد يحيىٰ ومن هو مثله في النقد) ، ثم قال : (وإذا تقرر ذٰلك ، ظهر أن الذي يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النسائي في الرجال مذهب متسع ليس كذٰلك ، فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه ، بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال « الصحيحين » ، وقد حكىٰ أبو الفضل ابن طاهر قال : سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني بمكة عن حال رجل من الرواة ، فوثّقه ، فقلت : إن أبا عبد الرحمٰن النسائي ضعفه ، فقال : يا بني ؛ إن لأبي عبد الرحمٰن في الرجال شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم)[1] .

فعرف من هٰذا أن المراد بالإجماع طبقة من النقاد بعينها ، لا أنه عام يشمل جميع الطبقات .

ويجاب أيضاً : بأنه لو أراد بالإجماع عمومه ، وأنه يروي عمن لم يجمع علىٰ تركه ؛ فإنه محمول علىٰ مروياته في غير « المجتبىٰ » ، لما عرف من أنه أفرده فيما صح عنده ، ومن لازمه عدم إخراجه حديث غير الثقات ، والله أعلم .

وبعد هٰذا يقال : إن شرط النسائي في « المجتبىٰ » إخراج الأحاديث التي صحت عنده ، وهٰذا يستلزم الاقتصار علىٰ رواية من يدخل حديثه في دائرة الصحيح ، والله أعلم .

---

(١) زهر الربىٰ (١/٤) .

وقد أورد ابن الجوزي بعضاً من الأحاديث التي أخرجها النسائي في « المجتبىٰ » في « موضوعاته » ، لٰكن الذي ينبغي أن يلاحظ أن هٰذه الأحاديث التي ضمنها ابن الجوزي كتابه إنما هي من الأحاديث المعلولة التي أوردها النسائي في كتابه بقصد الكشف عنها والتنبيه إلىٰ عللها ، ولذا فإن التعقب على ابن الجوزي بالاقتصار علىٰ أن الحديث أخرجه النسائي أمر فيه لبس ، لا سيما إذا عرف القصد من إخراج النسائي لهٰذا الحديث ، وسيأتي الكلام مفصلاً علىٰ هٰذه الأحاديث ، وبيان القول الراجح فيها ، والله أعلم .

الكتاب السادس : « السنن » :

ومؤلفه : الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ، ولد سنة (٢٠٩ هـ) ، وتوفي سنة (٢٧٣ هـ)[١] .

سبب تأليفه :

بالرغم من أن « سنن ابن ماجه » يعتبر السادس للكتب الستة التي يعدها أصحاب الحديث أصولاً لكتب السنة ؛ إلا أننا نراه يختلف عن سائر الكتب الخمسة من حيث شهرة مؤلفه ، ومن حيث معرفة أسباب تأليفه ، وشرطه الذي سار عليه في وضعه للكتاب ، والغاية التي استهدفها عند تأليفه ، فلا نجد شيئاً من النصوص أو أقوال العلماء المتقدمين يكشف لنا من أمر هٰذا الكتاب سوىٰ ما قال أبو زرعة الرازي : (طالعت كتاب أبي عبد الله ابن ماجه فلم أجد فيه إلا قدراً يسيراً مما فيه شيء ، وذكر قريباً من بضعة عشر ، أو كلاماً هٰذا معناه)[٢] .

---

(١) تذكرة الحفاظ (٦٣٦/٢) .

(٢) شروط الأئمة الستة (١٠١) .

هٰذا هو النص الوحيد الذي عثرت عليه من كلام المتقدمين فيما يتعلق بالكلام عن « سنن ابن ماجه » ، وهو شهادة تدل علىٰ أن الكتاب لا يخلو من أحاديث فيها شيء .

وقد اختلف العلماء في اعتبار « سنن ابن ماجه » من كتب أصول السنة أَوْ لَا ؟ فذهب جماعة إلىٰ عدم اعتباره ؛ منهم الحازمي ، إذ لم يورده في كتابه « شروط الأئمة الخمسة » ، علماً بأنه اعتمد في كثير من كتابه على ابن طاهر المقدسي الذي ألحق كتابه بالأصول الخمسة ، فتركه علىٰ سبيل التعمد لا عن جهل ، فاقتصر في كتابه علىٰ شروط الأئمة الخمسة .

ومنهم ابن الأثير ، حيث جعل الأصل السادس هو « موطأ الإمام مالك » ، كما هو صنيعه في كتاب « جامع الأصول » ، ورأىٰ بعضهم استبدال كتاب ابن ماجه بـ « سنن الدارمي » .

والذي يظهر لي والله أعلم : أن أول من ألحق « سنن ابن ماجه » بكتب الأصول في الحديث هو أبو الفضل ابن طاهر المقدسي في كتابه « شروط الأئمة الستة » ، ثم تبعه الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه « الكمال » ، فكل من جاء بعدهما سار علىٰ نهجهما حيث إن الأمر أصبح مفروضاً .

والظاهر أن الكتاب لم يشتهر إلا بعد إلحاقه بالأصول ؛ إذ لم يعرف أن العلماء عنوا به وتناولوه بالشرح والاختصار ونحو ذٰلك إلا في المتأخرين منهم ، فأول من تناوله بالشرح هو العلامة علاء الدين مغلطاي بن قليج المتوفىٰ سنة (٧٦٢ هـ)[١] ، ثم جاء بعده السيوطي فألف كتابه « مصباح الزجاجة »[٢] .

---

(١) تاريخ التراث العربي (١/٢٨٧) .

(٢) تاريخ التراث العربي (١/٢٨٧) .

كما أن ابن ماجه لم ينقل عنه ـ رحمه الله ـ أنه كشف عن منهجه الذي سار عليه في وضعه كتابه ، كما لم ينقل عن أحد من تلاميذه أو غيرهم الغرض الذي استهدفه في تأليفه كتابه ، وكل ما وجد بين أيدينا ما قاله أبو الفضل ابن طاهر في كتابه « شروط الأئمة الستة » : (إن شرط ابن ماجه يشبه شرط الثلاثة الذين سبقوه ؛ وهم أبو داود والترمذي والنسائي)[1] ، وقد تجلىٰ لنا في هٰذه العجالة أن شرطهم مختلف ، وهدفهم عند تأليف كتبهم متباين ، فأبو داود رحمه الله قصد بيان أدلة الأحكام ، والترمذي استهدف بيان العلل ، بالإضافة إلىٰ ذكر كافة الأدلة التي استدل بها الفقهاء وغيرهم على المسائل التي طرقها مع بيان اختلافاتهم وترجيح ما يرجحه الدليل ، والنسائي استهدف ذكر الأحاديث التي صحت عنده دون غيرها .

ولذا فإن ما ذهب إليه أبو الفضل رحمه الله تعالىٰ فيه نظر ، لا سيما إذا عرفنا أن كثيراً من الأحاديث التي أخرجها ابن ماجه تنحط عن درجة الاحتجاج ؛ لأنها من مرويات الكذابين والمتهمين .

وقد أعطىٰ فؤاد عبد الباقي ـ رحمه الله ـ إحصائيةً دقيقة لأحاديث كتابه ، بيّن فيها عدد أحاديثه التي وافق فيها أصحاب الكتب الخمسة ، وعدد الأحاديث التي انفرد بها ، ودرجاتها من حيث الصحة والضعف ، فقال : (ولقد وقعت جملة أحاديث « السنن » في « ٤٣٤١ » حديثاً ، من هٰذه الأحاديث : « ٣٠٠٢ » حديثاً أخرجها أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم ، وباقي الأحاديث وعددها « ١٣٣٩ » ، هي الزوائد علىٰ ما جاء بالكتب الخمسة ، وبيان الزوائد « ٤٢٨ » أحاديث رجالها ثقات صحيحة الإسناد ، « ١٩٩ » أحاديث حسنة الإسناد ، « ٦١٣ » أحاديث ضعيفة

---

(١) انظر « شروط الأئمة الستة » (١٢) .

الإسناد ، « ٩٩ » حديثاً واهي الإسناد أو منكراً أو مكذوباً)[١] .

فهٰذه الإحصائية تبين ما في كتاب « ابن ماجه » من أحاديث ضعيفة ، بالإضافة إلى الأحاديث التي حُكِم عليها بالضعف في غيره من الكتب التي وافقها في إخراج تلك الأحاديث ، بالرغم من اختلاف الهدف الذي سيقت له هٰذه الأحاديث .

والذي يظهر لي والله أعلم : أن ابن ماجه قصد في تأليفه كتابه « السنن » مراعاة منهج المتقدمين والمتأخرين ، فألف « سننه » علىٰ حسب الأبواب والموضوعات وفقاً لمنهج المتأخرين ، الذين أفردوا السنن بالتأليف ، وخالفوا المتقدمين في تأليفهم بحسب المسانيد .

كما أنه سلك منهج المتقدمين في أنّ ذكر الإسناد مسوغ لرواية الحديث بقطع النظر عن كونه صحيحاً أو غير صحيح ؛ لأن من أسند فقد أحال ، ومن أرسل فقد تكفل ، وأن علىٰ من يستدل بالحديث النظر في رجاله ومعرفة أحوالهم ، ولذا فقد جاء كتابه مشتملاً علىٰ كثير من الأحاديث التي تكلم فيها أئمة الجرح والتعديل ، حتىٰ قال بعضهم : إن كل حديث تفرد به ابن ماجه ضعيف .

ويؤيد ما ذهبت إليه من أن ابن ماجه ذكر الحديث الصحيح وغيره ما جاء في (كتاب العتق) من « سننه » قال : (حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا علي بن ظبيان ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المدبّر من الثلث ») .

قال ابن ماجه : (سمعت عثمان ـ يعني : ابن أبي شيبة ـ يقول : هٰذا خطأ ـ يعني : حديث المدبر ـ قال أبو عبد الله : ليس له أصل) .

---

(١) جه : (١٥١٩/٢ ـ ١٥٢٠) .

قلت : فمع كونه حكم على الحديث بأنه لا أصل له أورده في « سننه »[1] .

وبعد هٰذا يمكن القول بأن شرط ابن ماجه في « كتابه » أنه صنفه لذكر أدلة الأحكام ، وأنه لم يلتزم في إخراج نوع معين من الحديث ، ولا طبقة من الرواة بعينها ، وإنما ساق الأحاديث التي يمكن الاستدلال بها ، مكتفياً في ذٰلك بالاعتماد علىٰ أسانيدها .

وقد كان لـ « سنن ابن ماجه » النصيب الأكبر من الأحاديث التي ضمنها ابن الجوزي في « موضوعاته » ، ولعل السبب في ذٰلك هو ما أشرت إليه من أن ابن ماجه إنما استهدف إخراج أحاديث الأحكام مطلقاً بصرف النظر عن كونها تصلح للاحتجاج أو لا ، في حين أن أصحاب الكتب الخمسة ؛ منهم من توخىٰ إخراج الحديث الصحيح والتزم بذٰلك ؛ كالبخاري ومسلم والنسائي ، ومنهم من استهدف إخراج أحاديث الأحكام مع الالتزام برواة معينين حيث تجنب المتروكين ومن في حكمهم ، ونبه إلى الضعف الوارد في بعض الأحاديث ، كما هو شأن أبي داود .

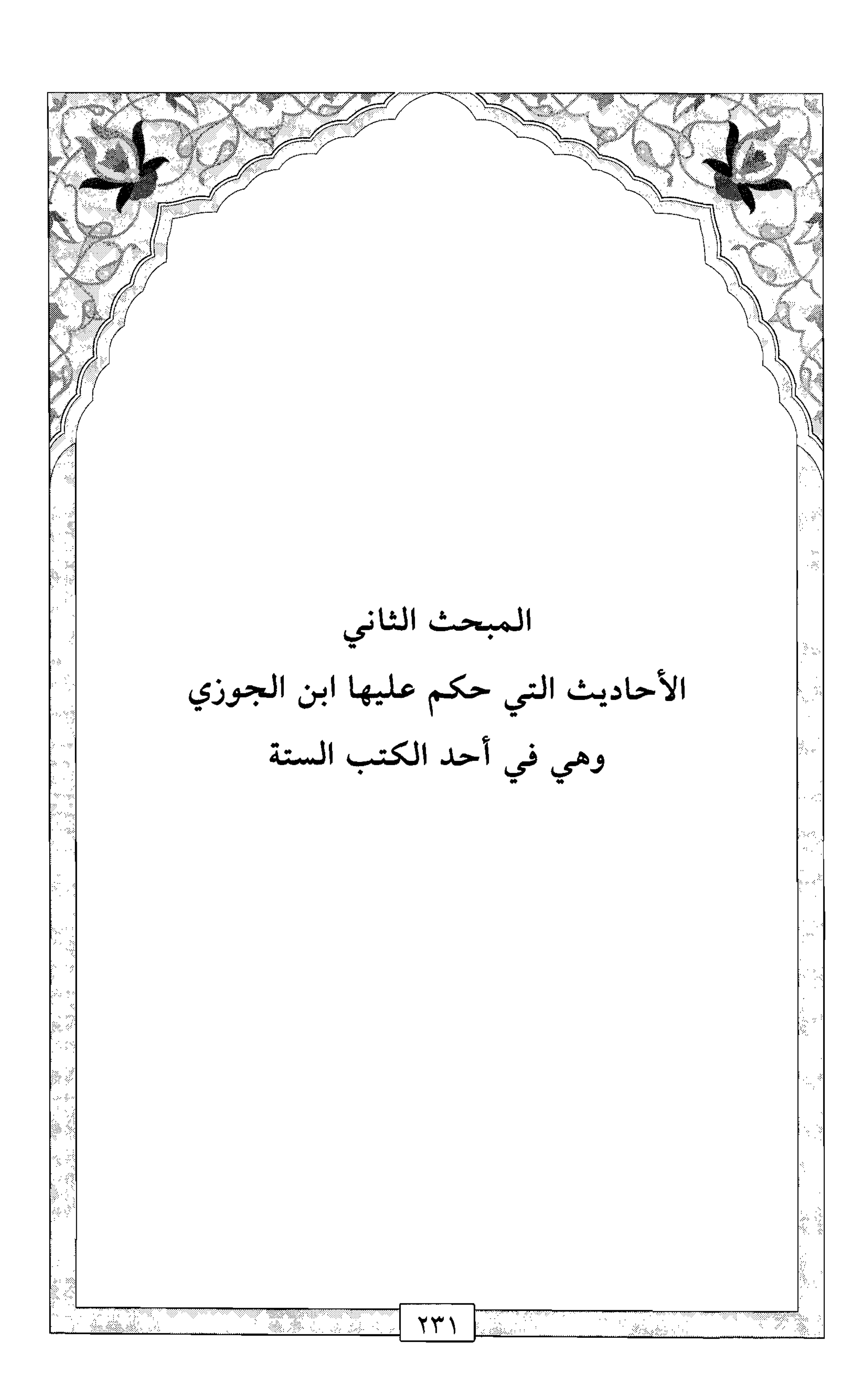
ومنهم من استهدف ذكر الأحاديث التي اعتمد عليها الفقهاء في استنباط أحكامهم ، والتزم ببيان درجاتها من حيث الصحة والحسن والضعف ، ومن حيث الشهرة والغرابة كما نبه على العلل الواردة فيها ، مع تجنب رواية الكذابين والمتهمين والمتروكين ، وهٰذا هو صنيع الإمام الترمذي ، ولذا فلا غرابة أن تكثر الأحاديث التي ضمنها ابن الجوزي في كتابه « الموضوعات » مما روى ابن ماجه .

❋ ❋ ❋

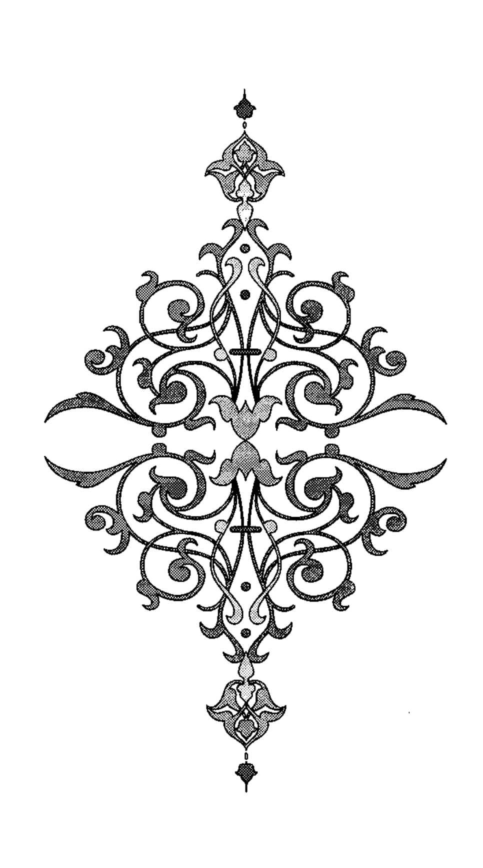
---

(١) جه : (العتق ، باب المدبر) ، حديث رقم (٢٥١٤) .





المبحث الثاني
الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي
وهي في أحد الكتب الستة



الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي
وهي في أحد الكتب الستة

وقد اقتصرت في هٰذا الفصل علىٰ إخراج الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في « موضوعاته » مما أخرجها أحد أصحاب الكتب الستة دون غيرها ، فأوردها حديثاً حديثاً مبيناً العلة التي أعل ابن الجوزي الحديث من أجلها ، وحكم عليه بالوضع بموجبها ، ثم أعقب ذٰلك بذكر اعتراض من اعترضه من الأئمة ، ثم أبين ما ترجح لي من الحكم على الحديث .

وحيث إن هٰذه الأحاديث ؛ منها ما تفرد بإخراجها واحد من أصحاب هٰذه الكتب ، ومنها ما اشترك في إخراجها أكثر من واحد ، لذا فإني أورد الأحاديث التي تفرد بها كل واحد من أصحاب هٰذه الكتب حسب الترتيب الذي عرفت به الكتب ، ثم أتبع ذٰلك بالأحاديث التي اشترك بعضهم في إخراجها حسب الترتيب نفسه .

فأقول وبالله التوفيق :

أولاً : الأحاديث الواردة في « صحيح البخاري » :

سبق أن أشرت عند الكلام علىٰ شرط البخاري في « كتابه » إلىٰ أن كتاب ابن الجوزي قد خلا من أي حديث ورد في « صحيح البخاري » في الروايات المشهورة عنه ، إلا رواية واحدة أوردها ابن الجوزي معلقة ، وحكم عليها بالوضع تبعاً للنسائي ، وتعقبه السيوطي بأنها في « صحيح البخاري » من رواية حماد بن شاكر ، وقد تناولت ما يتعلق بالحديث ، ثَمَّ بما يغني عن الإعادة(١) .

---

(١) انظر (٢/٢٠٥) .

ثانياً : الأحاديث الواردة في « صحيح مسلم » :

وفيه حديث واحد هو :

روى ابن الجوزي بسنده إلىٰ عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثني أبي ، حدثنا أبو عامر ، حدثنا أفلح بن سعيد ، حدثنا عبد الله بن رافع : سمعت أبا هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن طالت بك مدة أوشك أن ترىٰ قوماً يغدون في سخط الله عز وجل ويروحون في لعنته ، في أيديهم مثل أذناب البقر » .

قال ابن حبان : (هٰذا خبر بهٰذا اللفظ باطل ، وأفلح كان يروي عن الثقات الموضوعات لا يحل الاحتجاج به)[1] .

قال السيوطي في « اللآلئ » متعقباً : (لا والله ، ما هو بباطل ، بل صحيح في نهاية الصحة ، أخرجه مسلم عن جماعة من مشايخه عن أبي عامر العقدي .

وأخرجه من وجه آخر .

ولم أقف علىٰ شيء في كتاب « الموضوعات » حكم عليه بالوضع وهو في أحد « الصحيحين » غير هٰذا الحديث ، وإنها لغفلة شديدة منه .

وأفلح المذكور ثقة مشهور ، وثقه ابن معين ، وابن سعد ، والنسائي ، وأبو حاتم .

وروىٰ عنه ابن المبارك وطبقته ، وأخرج له مسلم في « صحيحه » ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً إلا أن العقيلي قال : لم يرو عنه ابن مهدي ، وهٰذا ليس بجرح ، وقد أخطأ ابن الجوزي في تقليده لابن حبان في هٰذا الموضع خطأً شديداً ، أو غلط ابن حبان في أفلح فضعفه بهٰذا الحديث .

---

(١) الموضوعات (١٠١/٣) .

وتعقب الذهبي في « الميزان » كلام ابن حبان فقال : حديث أفلح صحيح غريب ، وابن حبان ربما جرح الثقة حتىٰ كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه .

وقد تابعه سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ، أخرجه أحمد والحاكم ، والبيهقي في « الدلائل » ، وابن حبان في « صحيحه » ، قال : ولقد أساء ابن الجوزي لذكره في « الموضوعات » حديثاً في « صحيح مسلم » ، وهٰذا من عجائبه) [1] .

وقال في « التعقبات » : (قلت : قال الحافظ ابن حجر في « القول المسدد » : هٰذا الحديث أخرجه مسلم في « صحيحه » ، وهٰذه غفلة شديدة من ابن الجوزي ، وأفلح ثقة مشهور لم يتكلم فيه بجرح .

والعجب أن الحاكم أخرجه في « المستدرك » وقال : صحيح علىٰ شرط الشيخين) [2] .

ويتلخص تعقبه فيما يلي :

١ ـ أن الحديث أخرجه مسلم في « صحيحه » .

٢ ـ أن أفلح ثقة مشهور ، وثقه ابن معين وابن سعد والنسائي وأبو حاتم الرازي .

٣ ـ أن ابن حبان غلط في تجريح أفلح وإدخاله في الضعفاء ، مع أنه ذكره في الطبقة الرابعة من ثقاته ، وقد قلد ابن الجوزي ابن حبان فوقع فيما وقع فيه ابن حبان ، فكان أقبح وأشنع .

٤ ـ أن أفلح لم يتفرد بالرواية ، بل تابعه عليها سهيل عن أبيه عن

---

(١) اللآلىء (٢/١٨٣ ـ ١٨٤) ، وانظر « القول المسدد » (٣٢ ـ ٣٤) ، و« تنزيه الشريعة » (٢/٢٢٤) .

(٢) التعقبات رقم (٢٨٠) ، (ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦) ، وانظر « تذكرة الموضوعات » (١٨٤ ـ ١٨٥) .

أبي هريرة ، أخرجه الحاكم ، والبيهقي في « الدلائل » ، وابن حبان في « صحيحه » .

أما رواية مسلم : فقد قال فيها : (حدثنا ابن نمير ، حدثنا زيد ـ يعني : ابن حباب ـ حدثنا أفلح بن سعيد ، حدثنا عبد الله بن رافع مولىٰ أم سلمة ، قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يوشك إن طالت بك مدة أن ترىٰ قوماً في أيديهم مثل أذناب البقر ، يغدون في غضب الله ، ويروحون في سخط الله ») .

وقال : (حدثنا عبيد الله بن سعيد ، وأبو بكر بن نافع ، وعبد بن حميد قالوا : حدثنا أبو عامر العقدي ، حدثنا أفلح بن سعيد به)[(١)] .

والحديث في الطريقين مداره علىٰ أفلح بن سعيد ، وقد قوىٰ أمره غالب أئمة الحديث ، فوثقه ابن معين في رواية وقال : (يروي خمسة أحاديث)[(٢)] ، وقال ابن سعد : (كان ثقة قليل الحديث)[(٣)] ، وقال ابن معين والنسائي في رواية : (ليس به بأس) ، وقال أبو حاتم الرازي : (شيخ صالح) ، فقول السيوطي : إن النسائي وأبا حاتم الرازي وثقاه ، فيه تجاوز .

وقد ذكره العقيلي في « ضعفائه » وقال : (لم يرو عنه ابن مهدي)[(٤)] .

أما ابن حبان : فقد ذكره في كتاب « المجروحين من المحدثين » فقال : (أفلح بن سعيد ، شيخ من أهل قباء كان يسكن المدينة ، يروي عن الثقات الموضوعات ، وعن الأثبات الملزقات ، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه

---

(١) م : (الجنة ، باب النار يدخلها الجبارون ، والجنة يدخلها الضعفاء) ، حديث رقم (٢٨٥٧) .
(٢) تهذيب (٣٦٨/١) .
(٣) الطبقات الكبرىٰ لابن سعد (٦٢/٥ ـ ٦٣) ، تهذيب (٣٦٨/١) .
(٤) تهذيب (٣٦٨/١) ، الجرح (٣٢٤/١) ، ميزان (٢٧٥/١) .

بحال ، روىٰ عن عبد الله بن رافع مولىٰ أم سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن طالت بك مدة فسترىٰ قوماً يغدون في سخط الله عز وجل ، ويروحون في لعنته ، يحملون سياطاً مثل أذناب البقر » ، حدثنا ابن قتيبة ، حدثنا يزيد بن موهب الرملي ، حدثنا عيسى بن يونس ، حدثنا أفلح بن سعيد من أهل قباء ، عن عبد الله بن رافع ، هـٰذا خبر بهـٰذا اللفظ باطل ، وقد رواه سهيل عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : « اثنان من أمتي لم أرهما ، رجال بأيديهم سياط مثل أذناب البقر ، ونساء كاسيات عاريات »)[١] .

وظاهر صنيع ابن حبان أنه صحح رواية سهيل ؛ لأنه ساقها بمثابة الدليل علىٰ بطلان رواية أفلح ، والبطلان الذي عناه في رواية أفلح : إنما هو اللفظ المخالف لرواية سهيل ، وهو صدر المتن الذي خلت منه رواية سهيل ، وهـٰذه الزيادة تفرد بها أفلح ، وتفرده محتمل ؛ لأنه حسن الحديث علىٰ رأي أبي حاتم والنسائي ، صحيحه علىٰ رأي ابن معين وابن سعد .

أما تضعيف ابن حبان له : فيظهر من صنيعه ـ والله أعلم ـ أنه لتفرد أفلح بزيادة في صدر الحديث لم ترد في رواية سهيل .

قلت : إن كانت حجته هـٰذه فهي غير كافية في رد حديثه ؛ لأنها زيادة ليس فيها ما ينكر ، فلا يضيره تفرده بها ولا سيما وأنه مقبول الرواية ، نعم الزيادة غريبة ، لـٰكنها ليست علة تسوغ رد حديثه ، وقد أحسن الذهبي حيث قال : (حديث أفلح صحيح غريب)[٢] .

والذي ظهر لي والله أعلم : أن ابن الجوزي إنما وقع فيما وقع فيه من

(١) تهذيب (١/٣٦٨) ، مجرحين (١/١٧٧) .

(٢) ميزان (١/٢٦٢) .

تقليده المحض لابن حبان ، حيث سلم له جرحه في أفلح ، وقبل علته دون إمعان ، والله أعلم .

وأما متابعة سهيل لأفلح : فقد أخرجها مسلم [1] ، وأحمد [2] ، والبيهقي في « الدلائل » [3] ، وابن حبان في « صحيحه » [4] ، لكن يلاحظ أن مسلماً صدر بها الباب ، فكأنه جعلها أصلاً ، ورواية أفلح متابعة ، والله أعلم .



ثالثاً : الأحاديث الواردة في « سنن أبي داود » :

الحديث الأول :

روى ابن الجوزي بسنده إلى البغوي ، حدثنا هاشم بن الحارث الرمادي ، حدثنا عبيد الله بن عمرو ، عن عبد الكريم ، عن ابن جبير ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بهذا السواد كحواصل الحمام ، لا يريحون رائحة الجنة » .

قال البغوي : (حدثنا عبد الجبار بن عاصم ، حدثنا عبيد الله بإسناده نحوه عن ابن عباس ولم يرفعه) .

---

(١) حديث مسلم أخرجه في موضعين ؛ الأول : (في اللباس والزينة ، باب النساء الكاسيات العاريات) ، حديث رقم (٢١٢٨) ، والثاني : (في الجنة ، باب النار يدخلها الجبارون ، والجنة يدخلها الضعفاء) ، حديث رقم (٢٨٥٧) .

(٢) حم (٣٢٣/٢ ، ٣٥٥ ـ ٣٥٦) .

(٣) انظر « القول المسدد » (٣٤) ، قال : (أخرجه البيهقي في « دلائل النبوة » من طريق الحسن بن سفيان ، عن محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا زيد بن الحباب ، حدثنا أفلح بن سعيد ، فذكره) .

(٤) قال ابن حجر : (قال ابن حبان في « صحيحه » ، في النوع التاسع والمائة من القسم الثاني في « صحيحه » : أنا عبد الله بن شيرويه ، أنا إسحاق بن راهويه ، أنا جرير ، عن سهل . . . فذكره) ، القول المسدد (٣٤) .

هٰذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والمتهم به عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري ، قال أيوب السختياني : (والله إنه لغير ثقة) ، وقال يحيىٰ : (ليس بشيء) ، وقال أحمد بن حنبل : (ليس بشيء ، يشبه المتروك) ، وقال الدارقطني : (متروك) .

واعلم : أنه قد خضب جماعة من الصحابة بالسواد ؛ منهم الحسن والحسين وسعد بن أبي وقاص ، وخلق كثير من التابعين ، وإنما كرهه قوم لما فيه من التدليس ، فإما أن يرتقي إلىٰ درجة التحريم إذا لم يدلس فيجب فيه الوعيد فلم يقل بذٰلك أحد .

ثم نقول علىٰ تقدير الصحة : يحتمل أن يكون المعنىٰ : لا يريحون رائحة الجنة لفعلٍ يصدر منهم أو اعتقاد ، لا لعلة الخضاب ، ويكون الخضاب سيماهم ، فعرّفهم بالسيما كما قال في الخوارج : « سيماهم التحليق » ، وإن كان تحليق الشعر ليس بحرام)[1] .

وقد أقام ابن الجوزي دعواه في رد الحديث بما يلي :

١ ـ الحديث تفرد بروايته عبد الكريم بن أبي المخارق ، وهو هالك .

٢ ـ أن الحديث ورد من طريق آخر موقوف على ابن عباس ، وهو يعل الرواية المرفوعة ؟

٣ ـ ثبت عن جماعة من الصحابة أنهم خضبوا بالسواد ، ولو كان ذٰلك منهياً عنه لما تجرأ الصحابة على اقتراف النهي .

٤ ـ لو سلمنا بصحة الحديث وثبوته فهو محمول علىٰ أن الوعيد لجماعة علموا ما يستوجبون به ذٰلك الوعيد ، وأن من علاماتهم وسيماهم

---

(١) الموضوعات (٣/٥٥) .

وسجيتهم أنهم يخضبون بالسواد ، لا أن الخضاب بالسواد هو الموجب لهٰذا الوعيد .

قال السيوطي : (قال الحافظ ابن حجر في « القول المسدد » : أخطأ ابن الجوزي ، فإن عبد الكريم الذي في الإسناد هو الجزري الثقة المخرج له في « الصحيح » .

وقد أخرج هٰذا الحديث من هٰذا الوجه أحمد في « مسنده » ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن حبان في « صحيحه » ، والحاكم في « المستدرك » ، والبيهقي في « سننه » ، والضياء المقدسي في « المختارة ») [1] .

قلت : قد أخرج أبو داود حديثه في « سننه » فقال : (قال أبو توبة : حدثنا عبيد الله ، عن عبد الكريم الجزري [2] ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد كحواصل الحمام ، لا يريحون رائحة الجنة ») [3] .

وكذٰلك أخرجه النسائي فقال : (أخبرنا عبد الرحمٰن بن عبيد الله الحلبي ، عن عبيد الله ـ وهو : ابن عمرو ـ عن عبد الكريم ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس رفعه أنه قال : « قوم يخضبون بهٰذا السواد آخر الزمان كحواصل الحمام ، لا يريحون رائحة الجنة » [4] .

وعبد الكريم في الروايتين جاء غير منسوب ، ولذا ظن ابن الجوزي أنه

---

(١) اللآلئ (٢/٢٦٩) ، التعقبات رقم (١٧٤) ، (ص ١٧٤ ، ٢٠٨) ، وانظر « تنزيه الشريعة » (٢/٢٧٤ ـ ٢٧٥) ، و« تذكرة الموضوعات » (٢٢٢) .

(٢) هٰكذا جاء في النسخة المطبوعة ، ويبدو أن كلمة : (الجزري) من زيادات بعض المتأخرين ؛ لأن الأئمة صرحوا بأن رواية أبي داود وكذٰلك النسائي لم يصرحا فيها بنسبته ، والله أعلم .

(٣) د : (الترجل ، باب ما جاء في خضاب السواد) ، (٢/٤٠٤) .

(٤) ن : (الزينة ، باب النهي عن الخضاب بالسواد) ، (٨/١٣٨) .

ابن أبي المخارق ، وقد رد عليه العلماء هٰذا الظن : بأن عبد الكريم الذي في الإسناد هو ابن مالك الجزري ، وليس هو ابن أبي المخارق ، وقد اعترض على ابن الجوزي وخطأه الحافظ الذهبي فقال في « ترتيب الموضوعات » بعد ذكر الحديث : (ما هو ابن أبي المخارق ، والحديث صحيح ، أخرجه أبو داود والنسائي)[1] .

وكذٰلك الحافظ العلائي وقال : (إن البيهقي صرح بنسبة عبد الكريم في هٰذا الحديث بعينه في « كتاب الأدب » له)[2] ، وكذٰلك الحافظ المنذري ، وصوب أنه عبد الكريم بن مالك الجزري ، وأشار إلىٰ قرينة ترجح أنه الجزري ، فإن الراوي عنه هو عبيد الله بن عمرو الرقي ، فهو مشهور بالرواية عن الجزري ، بل هو أحفظ من روىٰ عنه ، فإذا أطلق في روايته : (عن عبد الكريم) انصرف إلى الجزري ، لا سيما أنهما جزريان من بلدة واحدة[3] ، وممن جزم بأن عبد الكريم هو الجزري من الحفاظ غير المنذري : أبو الفضل ابن طاهر ، وأبو القاسم ابن عساكر ، والضياء أبو عبد الله المقدسي[4] .

قلت : وثمة قرينة أخرىٰ ترجح بأنه الجزري ، وهي أن عبد الكريم الراوي عن سعيد بن جبير هو الجزري ، ولم يذكر أحد من علماء الجرح والتعديل أن ابن أبي المخارق روىٰ عن سعيد بن جبير[5] .

---

(١) ترتيب الموضوعات رقم (٨١٦) ، (ص ٢٣٥) .

(٢) انظر « تنزيه الشريعة » (٢٧٥/٢) .

(٣) انظر « مختصر سنن أبي داود » للمنذري (١٠٧ ـ ١٠٨) ، و« الترغيب والترهيب » (١١٨/٣ ـ ١١٩) .

(٤) العلل (٧٤٢/٥) .

(٥) العلل (٧٤٢/٥) .

وعبد الكريم الجزري ثقة مخرج له في « الصحيحين » ، وهو من أحفظ من روىٰ عن سعيد بن جبير فيحتمل تفرده .

وقد ساعد ابن الجوزي علىٰ ترجيح ما ذهب إليه من الحكم على الحديث بالوضع : أن البغوي رواه عن عبد الجبار بن عاصم ، عن عبيد الله بسنده إلى ابن عباس موقوفاً ؛ فيكون رفعه من باب الوهم والخطأ .

قلت : لا يلزم من ثبوت وقفه أن يكون رفعه خطأً ووهماً ، بل يقتضي وقفه إعطاءه حكم المرفوع ؛ لأن مثل هـٰذا الحديث لا مجال للرأي فيه ، أشار إلىٰ ذٰلك الحافظ ابن حجر[1] .

وكذٰلك ما ذكر من أن بعض الصحابة رضي الله عنهم عملوا بخلاف الحديث ، فنقل عنهم أنهم صبغوا بالسواد .

قلت : **أولاً** : إن الآثار التي أُثبت بها أنهم كانوا يصبغون بالسواد تحتاج إلىٰ نظر فيها .

ثانياً : لعله لم يبلغهم رضي الله عنهم وعيده صلى الله عليه وسلم في ذٰلك فبقوا على الحكم الأول .

ثالثاً : إن عمل الصحابي المخالف للحديث يكون قرينة في الحكم على الرواية بالوضع والكذب إذا نقل العمل عن الصحابي راوي الحديث نفسه ، أما عن غيره فلا تكون القرينة كافية في إثبات ذٰلك ، والله أعلم[2] .

---

(١) العلل (٧٤٢/٥) .

(٢) وانظر الكلام علىٰ رد الأئمة على ابن الجوزي في كل من « القول المسدد » لابن حجر (٤١ ـ ٤٢) ، الأجوبة عن أحاديث وقعت في « مصابيح السنة » ووصفت بالوضع ذكرت في آخر « مشكاة المصابيح » (٣٠٤/٩) ، و« فتح الباري » (٤٩٩/٦) ، و« عون المعبود » (١٣٩/٤ ـ ١٤٠) ، و« مختصر سنن أبي داود » (١٠٧/٦ ـ ١٠٨) ، و« الترغيب والترهيب » (١١٨/٣ ـ ١١٩) ، حم : تحقيق وتعليق علىٰ « مسند الإمام أحمد » ، لأحمد شاكر (١٨٦/٤) .

الحديث الثاني :

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي قال : (حدثنا أحمد بن علي بن المثنىٰ ، حدثنا عمارة بن زربىٰ ، حدثنا النضر بن حفص بن النضر بن أنس ، عن أبيه ، عن جده ، عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا أنس ؛ إن الناس سيمصرون أرضاً ويمصرون مصراً يقال لها : البصرة ، فإن أنت أتيتها فسكنت فيها ، فاجتنب مسجدها ، وسوقها ، وفيضها » ، وأحسبه قال : « وعليك بضواحيها ، فسيكون خسف ومسخ » .

قال أنس : فمِن هٰهنا سكنت القصر) .

قال ابن الجوزي : (هٰذا حديث لا يصح ، قال عبدان : كان عمار يكذب)(١) .

قال السيوطي في « التعقبات » بعد إيراد كلام ابن الجوزي : (**قلت** : له طريق آخر عن أنس ، أخرجه أبو داود في سننه ، وسكت عليه ، فهو عنده صالح)(٢) .

وقال في « اللآلىء » : (**قلت** : أخرجه أبو الشيخ في « الفتن » عن أبي يعلىٰ به .

وله طريق آخر أخرجه أبو داود في « سننه » ، عن عبد الله بن الصباح ، عن عبد العزيز بن عبد الصمد العمي ، عن موسى الحناط ، عن موسى بن أنس ، عن أنس به نحوه .

ثم رأيت الحافظ صلاح الدين العلائي قال : هٰذا الحديث ذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » ، وتعلق فيه بعمار بن زربي ، ولم ينفرد به

---

(١) الموضوعات (٢/٦٠) .

(٢) التعقبات رقم (٣٣٥) ، (ص ٣٥٦) .

عمار ، بل له سند آخر رواه أبو داود ، وساقه ثم قال : عبد الله بن الصباح من شيوخ البخاري ومسلم في « صحيحيهما » ، وكذلك احتجا بشيخه العمي وبموسى بن أنس ، واحتج مسلم بموسى الحناط ، ووثقه النسائي ولم يتكلم فيه ، الحديث إسناده من رجال الصحيح كلهم .

ورأيت له طريقاً ثالثاً عن أنس عند الطبراني ، قال في « الأوسط » : حدثنا محمد بن عبد الرحمٰن بن تغلب البصري ، حدثنا علي بن الحسين الدرهمي ، حدثنا عبد الخالق أبو هاني ، حدثني زياد الأبرص ، عن أنس بن مالك قال : كانت أم سليم تداوي الجرحىٰ في عسكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ؛ لو دعوت الله لابني ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنيس ؟ » قالت : نعم ، فأقعدني بين يديه ومسح علىٰ رأسي ، وقال : « يا أنيس ؛ إن المسلمين يمصرون بعدي يعني أمصاراً . . . » الحديث .

ورأيت له شاهداً عن ابن مسعود ، قال أبو الشيخ في « الفتن » : حدثنا أحمد بن جعفر الجمال ، حدثنا أحمد بن عبد الرحمٰن الدشتكي ، حدثنا عبد الله بن أبي جعفر الرازي ، عن أبيه ، عن الربيع ، عن رجل قال : جاء رجل إلى ابن مسعود فقال : يا أبا عبد الرحمٰن ؛ إني أريد أن أسكن البصرة ، قال : لا تسكنها ، قال : لا بد لي من ذٰلك ، قال : فإن كان لا بد ، فاسكن ربيتها ، ولا تسكن بسبختها ، فإنه قد خسف بها مرة ، وسيخسف بها .

وأخرج ابن أبي شيبة في « المصنف » : حدثنا أبو معاوية ، عن عاصم ، عن أبي عثمان ، قال : جاء رجل إلىٰ حذيفة فقال : إني أريد الخروج إلى البصرة ، قال : لا تخرج إليها ، قال : إن لي بها قرابة ، قال : لا تخرج ،

قال : لا بد لي من الخروج ، قال : إن كان لا بد لك من الخروج فانزل غدوتها ، ولا تنزل سوقها)[1] .

وينحصر تعقب السيوطي فيما يأتي :

١ ـ الحديث أخرجه أبو داود بسند آخر ، وسكت عليه فهو عنده صالح ، بل قال الحافظ العلائي : (إن رجال إسناده رجال الصحيح) .

٢ ـ للحديث طريق آخر من حديث أنس أخرجه الطبراني في « الأوسط » .

٣ ـ للحديث شاهدان من حديث ابن مسعود وأنس ، وحذيفة موقوفاً .

أما حديث أبي داود[2] : فقال : حدثنا عبد الله بن الصباح ، حدثنا عبد العزيز بن عبد الصمد ، قال : حدثنا موسى الحناط ـ لا أعلمه إلا ذكره ـ عن موسى بن أنس ، عن أنس بن مالك : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يا أنس ؛ إن الناس يمصرون أمصاراً ، وإن مصراً منها يقال له : البصرة أو البصيرة ، فإن أنت مررت بها أو دخلتها فإياك وسباخها وكلاءها وسوقها ، وباب أمرائها ، وعليك بضواحيها ، فإنه يكون بها خسف وقذف ورجف ، وقوم يبيتون ويصبحون قردة وخنازير »[3] .

قلت : رجال إسناده كما قال الحافظ العلائي ، لكن في السند علة ، وهي قول عبد العزيز بن عبد الصمد : (لا أعلمه إلا ذكره) فلم يجزم باتصاله بين موسى الحناط وموسى بن أنس .

وأما رواية ابن الجوزي : فقد ذكر أن فيها عمار بن زربي ، وأن عبدان

---

(١) اللآلىء (١/٤٦٨ ـ ٤٦٩) .

(٢) الحديث من طريق أبي داود : صححه الألباني في « صحيح الجامع الصغير » رقم (٩٥٨٧) ، و« تخريج أحاديث المشكاة » رقم (٥٤٣٣) .

(٣) د : (الملاحم ، باب ذكر البصرة) ، (٢/٤٢٨) .

الأهوازي كذبه ، قال الذهبي : (وقد سمع من عمار بن زربي : عبدان الأهوازي وتركه ، ورماه بالكذب)[١] .

وقد كذبه غيره أيضاً فقال أبو حاتم الرازي : (هو كذاب متروك الحديث) ، وضرب علىٰ حديثه ولم يقرأه[٢] ، وقال ابن عدي : (أحاديثه غير محفوظة) ، وذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : (يخطئ ويغرب)[٣] .

فالأئمة علىٰ تجريحه ورميه بالكذب ، فحكم ابن الجوزي على الحديث : بالنسبة لهٰذا السند لاشتماله علىٰ كذاب ، وهي طريقة النقاد الذين يتكلمون في العلل ، ولا يلزم من الحكم على السند الحكم علىٰ متن الحديث إذا ورد من طريق آخر خلا منه ذٰلك الكذاب .

نعم ؛ كان ينبغي على ابن الجوزي رحمه الله أن يشير إلى الطريق الثابتة ، أو يذكر أن الحديث ورد من طريق آخر غير طريق الكذاب ؛ لأن في الإشارة إزالة للبسٍ يوهم أن الحديث موضوع بجميع طرقه ، فحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع سائغ كما سبقت الإشارة عند الكلام علىٰ أنواع الموضوعات : أن النقاد يحكمون على الحديث بالوضع بالنسبة لسند بعينه لا مطلقاً ، والله أعلم .

الحديث الثالث :

قال ابن الجوزي : (روىٰ أبو معشر ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تقطعوا اللحم بالسكين ، فإن ذٰلك من صنع الأعاجم » .

---

(١) ميزان (٣/١٧٤) ، لسان (٦/٤٥) .
(٢) الجرح (٣/٩٢) ، لسان (٦/٤٥) .
(٣) لسان (٦/٤٥) .

قال أحمد بن حنبل : (ليس بصحيح ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتز من لحم الشاة ، هٰذا حديث أبي معشر ، واسمه نجيح بن عبد الرحمٰن ، قال يحيىٰ : « ليس بشيء » ، وقد سرقه من أبي معشر : يحيىٰ بن هاشم ، فأنبأنا أبو القاسم ابن السمرقندي ، أنبأنا ابن مسعدة ، أنبأنا أبو عمرو الفارسي ، حدثنا ابن عدي ، حدثنا علي بن أحمد بن مروان ، حدثنا عبدوس بن إبراهيم ، حدثنا يحيى بن هاشم ، حدثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : « نهىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقطع اللحم بالسكين على المائدة » .

قال يحيى بن معين : يحيى بن هاشم دجال هٰذه الأمة ، وقال أحمد : لا يكتب عنه ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال ابن عدي : كان يضع الحديث ويسرقه ، وقال ابن حبان : كان يضع الحديث على الثقات)[1] .

قال السيوطي في « التعقبات » : (قلت : أخرجه أبو داود في « سننه » ، وقال : ليس هو بالقوي ، والبيهقي في « الشعب » وقال : تفرد به أبو معشر المدني ، وليس بالقوي ، ثم أخرجه البيهقي من طريق آخر من حديث أم سلمة)[2] .

وقال في « اللآلئ » : (قلت : أخرجه أبو داود : حدثنا سعيد بن منصور ، حدثنا أبو معشر ، وأخرجه البيهقي في « الشعب » وقال : تفرد به أبو معشر المدني ، وليس بالقوي ، قال ـ أي : البيهقي ـ : وقد روينا عن عمرو بن أمية الضمري : أنه رأىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتز من كتف شاة

---

(١) الموضوعات (٣٠٣/٢) .

(٢) التعقبات رقم (١٥٧) ، (ص ١٩٦) ، وانظر « تنزيه الشريعة » (٢٤٨/٢) ، و« تذكرة الموضوعات » (١٤٥ ـ ١٤٦) .

في يده ، فدعي إلى الصلاة ، فألقاها والسكين التي كان يحتز بها ، ثم قام فصلىٰ ولم يتوضأ)[1] .

وقال الطبراني : حدثنا علي بن عبد العزيز ، حدثنا أحمد بن يونس ، حدثنا زهير ، حدثنا عباد بن كثير ، عن أبي عبد الله ، حدثني عطاء بن يسار ، عن أم سلمة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تقطعوا الخبز بالسكين ؛ فإن ذٰلك من فعل الأعاجم ، ولا تقطعوا اللحم طبيخاً ولا مشوياً بالسكين ، ولٰكن بيدك ، ثم تناوله بفمك ، فإنه أهنأ وأمرأ »[2] .

فيتلخص تعقب السيوطي فيما يلي :

١ ـ أن الحديث رواه أبو داود .

٢ ـ أن للحديث شاهداً من حديث أم سلمة ، رواه الطبراني .

أما أبو داود : فقد أخرج الحديث من طريق سعيد بن منصور ، قال : حدثنا سعيد بن منصور ، حدثنا أبو معشر ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تقطعوا اللحم بالسكين . . . » الحديث .

قال أبو داود : (وليس هو بالقوي)[3] .

قلت : الظاهر من كلام أبي داود أن الحديث ليس بقوي ؛ لأن الضمير يعود عليه ، ولم يوضح أبو داود السبب في ضعفه وعدم ثبوته ، لٰكن النقاد

---

(١) ثم قال : (قال صفوان بن أمية : رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا آخذ اللحم بيدي فقال لي : « يا صفوان » قلت : لبيك ، قال : « قرب اللحم من فيك فإنه أهنأ وأمرأ ») .
قلت : الحديث أخرجه : د : (الأطعمة ، باب في أكل اللحم) ، (٢/٣١٤ ـ ٣١٥) ، وقد أورد البيهقي الحديث الذي قبله معترضاً بهما علىٰ حديث أبي معشر ، والله أعلم .

(٢) اللآلىء (٢/٢٢٥ ـ ٢٢٦) .

(٣) د : (الأطعمة ، باب في أكل اللحم) ، (٢/٣١٤) .

أشاروا إلىٰ سبب ضعف الحديث ، وهو روايته من طريق أبي معشر ، واسمه نجيح السندي مولىٰ بني هاشم ، وقد أثنىٰ عليه بعض الأئمة وقوىٰ أمره ، قال هشيم : (ما رأيت مدنياً يشبهه ولا أكيس منه) ، وقال أبو نعيم : (كان أبو معشر كيّساً حافظاً) .

لـٰكن أغلب النقاد وأئمة الحديث علىٰ تضعيفه وجرحه ، قال البخاري : (منكر الحديث) ، وقال ابن مهدي : (تعرف وتنكر) ، وقال ابن معين : (ليس بشيء) ، وقال أحمد : (كان صدوقاً ، لـٰكنه لا يقيم الإسناد ، ليس بذاك) ، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عن أبي معشر ويضعفه ، ويضحك إذا ذكره ، وقال أحمد أيضاً : (عندي حديثه مضطرب ، لا يقيم الإسناد ، ولـٰكن أكتب حديثه للاعتبار) ، وقال أبو داود : (كان ضعيفاً) ، وقال صالح بن محمد : (لا يسوىٰ حديثه شيئاً) ، وقال النسائي : (ضعيف) ، وقال يحيىٰ : (ضعيف ، يكتب من حديثه الرقاق ، وكان رجلاً أمياً ، يُتقىٰ أن يروىٰ من حديثه المسندات) ، وقال علي بن المديني : (ضعيف ضعيف ، وكان يحدث عن محمد بن قيس ، ويحدث عن محمد بن كعب بأحاديث صالحة ، وكان يحدث عن المقبري ، وعن نافع بأحاديث منكرة) ، وقال عمرو بن علي : (أبو معشر ضعيف ، ما روىٰ عن محمد بن قيس ، ومحمد بن كعب ومشايخه فهو صالح ، وما روىٰ عن المقبري ، وهشام بن عروة ، ونافع ، وابن المنكدر ردية لا تُكتب)[1] .

ويلاحظ أن تجريح الأئمة له يتعلق بضبطه ، وقد فسروا ذٰلك بأنه كان أمياً ، فكان يحفظ ما يحدث به شيوخه ، وإذا روىٰ عن غير مشايخه وقع

---

(١) انظر ترجمته وأقوال الأئمة فيه في كل من « التاريخ الكبير » (١١٤/٤) ، و« الجرح » (٤٩٣/٤ ـ ٤٩٥) ، و« الضعفاء » (٢٧٨) ، و« الضعفاء » للنسائي (٣٠٥) ، و« تاريخ بغداد » (٤٢٧/١٣ ـ ٤٣١) ، و« ميزان » (٢٤٦/٤ ـ ٢٤٨) ، و« تهذيب » (٤١٩/١٠ ـ ٤٢٢) .

الغلط والنكارة في حديثه ، وحديث الباب من ذٰلك ؛ إذ صرح عمرو بن علي أن من رواياته الرديئة : حديثه عن هشام بن عروة ، وقد صرح ابن عدي بأن من منكراته : حديثه عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة وذكر الحديث[(١)] ، وقال النسائي : (أبو معشر له أحاديث مناكير منها هٰذا ، ومنها عن أبي هريرة : « ما بين المشرق والمغرب قبلة »[(٢)] ، فتفرده بالرواية مع ضعفه زيادة علىٰ تصريح النقاد بنكارة حديثه عن هشام بن عروة كاف في الحكم علىٰ حديثه بالرد ، وقد خالف في روايته من هو أقوىٰ منه ، كما أشار إلىٰ ذٰلك البيهقي في إيراده حديث عمرو بن أمية الضمري ؛ إذ جاء في حديثه أنه رأىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتز من كتف شاة في يده فدعي إلى الصلاة ، فألقاها والسكين الذي كان يحتز بها ، ثم قام وصلىٰ ولم يتوضأ .

قلت : والحديث أخرجه البخاري في عدة مواضع من « صحيحه » ، فأخرجه في الوضوء[(٣)] ، وفي الأذان[(٤)] ، وفي الجهاد[(٥)] ، وفي الأطعمة ، وترجم له بقوله : (باب اللحم بالسكين) ، وذكره في مواضع أخرىٰ في الأطعمة[(٦)] ، ورواه مسلم أيضاً في الحيض[(٧)] ، ورواه الترمذي[(٨)] ،

---

(١) انظر « ميزان » (٢٤٧/٤) .
(٢) عون المعبود (٢٥٣/١٠) .
(٣) خ : (الوضوء ، باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق) ، (٦٣/١) .
(٤) خ : (الأذان ، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة) ، (١٧٢/١) .
(٥) خ : (الجهاد ، باب ما يذكر في السكين) ، (٥١/٤) .
(٦) خ : (الأطعمة ، باب قطع اللحم بالسكين) ، (٩٦/٧) ، وأورده أيضاً في (باب شاة مسموطة والكتف والجنب) ، (٩٨/٧) ، وفي (باب إذا حضر العشاء فلا يعجل في عشائه) ، (١٠٧/٧) .
(٧) م : (الحيض ، باب نسخ الوضوء مما مست النار) ، حديث رقم (٣٥٥) ، (٢٧٤/١) .
(٨) ت : (الأطعمة ، باب ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرخصة في قطع اللحم بالسكين) ، حديث رقم (١٨٣٦) .

والدارمي[١] ، وأحمد[٢] ، ومخالفته هٰذه لحديث عمرو بن أمية قرينة أخرىٰ تضم إلى القرائن السابقة ، وهي ضعف الراوي وتفرده ، وإنكار الأئمة عليه في روايته عن هشام بن عروة .

وهناك قرينة أخرىٰ لا تقل قوة عن القرينة السابقة ، وهي أن الطرق التي روي بها هٰذا الحديث كلها ساقطة لا تقوم بها حجة ، فقد جاء لهٰذا الحديث متابعة تامة من رواية يحيى بن هشام ، حدثنا هشام بن عروة به ، أخرجها ابن عدي ، وأوردها ابن الجوزي في « الموضوعات » ، ونقل عن بعض الأئمة تكذيب يحيىٰ هٰذا كما أوردته ، والأئمة متفقون علىٰ طرح حديثه وكذبه ، بل قد صرح ابن الجوزي بأن يحيىٰ سرق هٰذا الحديث من أبي معشر ، فعرف بذٰلك أن مخرجهما واحد ، فلا عبرة بمتابعته .

وأما حديث أم سلمة : فقد أخرجه الطبراني كما ذكر ذٰلك السيوطي في « اللآلئ » ، وفيه عباد بن كثير الثقفي ، وهو ممن رمي بالكذب ووصم بوضع الحديث .

وقد روىٰ حديثه عن أبي عبد الله وهو المصري مولىٰ إسماعيل بن عبيد ، قال الذهبي : (لا يعرف) أي : مجهول ، وهٰكذا فالشاهد لا يصلح للاعتبار أو المتابعة لما فيه من العلل القادحة .

فمجمل القول : أن الحديث احتفت به من القرائن ما تسوغ الحكم عليه بالوضع ، كما ذهب إلىٰ ذٰلك ابن الجوزي ، وأما أبو داود فيرىٰ أن الحديث ضعيف ، ولذا نبه عليه بقوله : (ليس بقوي) ، والله أعلم .

---

(١) دي : (الوضوء ، باب الرخصة في ترك الوضوء مما مست النار) ، (١/ ١٨٥) .
(٢) حم (١/ ١٦٥) ، (٤/ ١٣٩ ، ١٧٩) ، (٥/ ٢٨٨) .

الحديث الرابع :

روى ابن الجوزي بسنده إلى العقيلي : حدثنا عبد الله بن أبي ميسرة ، حدثنا موسى بن إسماعيل ، حدثنا بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة ، حدثتني عمتي كبشة : أن أبا بكرة كان ينهىٰ عن الحجامة يوم الثلاثاء ، ويزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنه يوم الدم » ، ويقول : « فيه ساعة لا يرقأ فيها الدم » .

قال ابن الجوزي : (قال يحيىٰ : بكار ليس بشيء) ، قال العقيلي : (لا يتابع بكار علىٰ هٰذا الحديث)[1] .

قال السيوطي : (أخرجه أبو داود في « سننه » عن موسى بن إسماعيل وسكت عليه ، فهو عنده صالح ، وأخرجه البيهقي في « سننه » من طريق أبي داود ، وبكار استشهد به البخاري في « الصحيح » ، وروىٰ له في « الأدب المفرد » ، وقال ابن معين : (صالح) ، قال ابن عدي : (أرجو أنه لا بأس به ، وهو ممن يكتب حديثه) .

وللحديث شاهد ، قال الطبراني : حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ، حدثنا العباس بن الفضل ، حدثنا الوليد بن سلمة الأزدي ، عن مسلمة بن علي الخشني ، عن عمير بن هانئ ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نزلت سورة الحديد يوم الثلاثاء ، وخلق الله الحديد يوم الثلاثاء ، وقتل ابن آدم أخاه يوم الثلاثاء ، ونهىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحجامة يوم الثلاثاء »[2] .

وزاد في « التعقبات » : (والحديث أخرجه أبو داود في « سننه » وسكت

---

(١) الموضوعات (٣/٢١٣ ـ ٢١٤) .

(٢) اللآلئ (٢/٤١٢) .

عليه ، فهو عنده صالح ، ولم ينفرد به بكار ، بل تابعه عبد الله بن القاسم ، عن ابنة أبي بكرة ، أخرجه البخاري في « تاريخه » ، وابن أبي حاتم في « تفسيره »)[1] .

ويتلخص تعقبه فيما يأتي :

١ ـ الحديث أخرجه أبو داود ، وسكت عليه فهو عنده صالح ، كما هي قاعدته .

٢ ـ أن بكار بن عبد العزيز أبو بكرة يحتمل تفرده ؛ لأن بعض أئمة النقد قووا أمره ، فقال فيه ابن معين : (صالح) ، وقد استشهد به البخاري في « صحيحه » ، وروىٰ له في « الأدب المفرد » ، وقال ابن عدي : (أرجو أنه لا بأس به) ، ومن قيل فيه هٰذا يحتمل تفرده ، ولا يقتضي تفرده إلحاق حديثه بالموضوعات .

٣ ـ أن بكار بن عبد العزيز قد توبع في حديثه ، تابعه فيه عبد الله بن القاسم ، أخرج حديثه البخاري في « تاريخه » .

٤ ـ أن للحديث شاهداً من حديث ابن عمر ، أخرجه الطبراني .

قلت : أما أبو داود فأخرج الحديث في « سننه » قال : (حدثنا موسىٰ بن إسماعيل ، أخبرني أبو بكرة بكار بن عبد العزيز ، أخبرتني عمتي كبشة بنت أبي بكرة ـ وقال غير موسىٰ : كيسة بنت أبي بكرة ـ أن أباها كان ينهىٰ أهله عن الحجامة يوم الثلاثاء ، ويزعم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يوم الثلاثاء يوم الدم ، وفيه ساعة لا يرقأ)[2] .

---

(١) التعقبات رقم (٨٥) ، (ص ١٢٥) ، وانظر « تنزيه الشريعة » (٢/٣٥٩) ، و« عون المعبود » (١/٣٤٢) .

(٢) د : (الطب ، باب الحجامة) ، (٢/٣٣٢) .

فالحديث مداره علىٰ بكار ، وقد تابعه عليه عبد الله بن القاسم ، أخرج حديثه البخاري في « التاريخ » قال في ترجمة عبد الله بن حفص الطائي : (سمع عبد الله بن القاسم ، سمعت ابن أبي بكرة[1] : كان أبو بكرة ينهىٰ عن الحجامة يوم الثلاثاء)[2] ، وقال في ترجمة عبد الله بن القاسم أبو عبيدة : (وقال محمد بن عقبة : حدثنا عبد الله بن حفص الكناني ، سمع عبد الله بن القاسم ، سمعت ابنة أبي بكرة : أن أبا بكرة نهىٰ عن الحجامة يوم الثلاثاء ويقول : لا تهيجوا الدم يوم توبيغه)[3] .

ويلاحظ أن رواية البخاري موقوفة علىٰ أبي بكرة ، وعبد الله بن القاسم لم يرفعها إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في حين أن رواية أبي داود التي من طريق بكار مرفوعة .

وعبد الله بن القاسم أبو عبيدة : ترجم له البخاري ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وذكره ابن أبي حاتم فقال : (أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي قال : قلت ليحيى بن معين : شيخاً حدّث عنه معتمر يقال له : أبو عبيدة ، عن صالح الدهان ، عن جابر بن زيد ، من أبو عبيدة هٰذا ؟ قال : رجل يقال له : عبد الله بن القاسم ، ليس به بأس)[4] ، وقال ابن حجر : (عبد الله بن القاسم أبو عبيدة ، روىٰ عنه المعتمر بن سليمان ، قال ابن المديني : مجهول ، نقلته من خط ابن عبد الهادي)[5] .

قلت : أما جهالة عينه : فمرفوعة برواية معتمر بن سليمان ، وعبد الله بن

---

(١) هٰكذا في « تاريخ البخاري » ، وهو خطأ ، والصواب : ابنة أبي بكرة .

(٢) التاريخ الكبير (٧٦/٣) .

(٣) التاريخ الكبير (١٧٤/٣) .

(٤) الجرح (١٤١/٢) .

(٥) لسان (٥٤٤/٤) .

حفص الطائي عنه ، ثم إن توثيق ابن معين له يدفع عنه مطلق الجهالة ، فالرجل محتج به .

وأما رواية أبي داود : فمدارها علىٰ بكار بن عبد العزيز ، وقد اختلف فيه النقل عن ابن معين ، فروى الدوري عنه قال : (ليس حديثه بشيء) ، وروىٰ إسحاق بن منصور عنه قال : (صالح)[1] ، وكذٰلك البزار فقال مرة : (ليس به بأس) ، وقال مرة : (ضعيف) ، وذكره يعقوب بن سفيان في (باب من يرغب عن الرواية عنهم) وقال : (ضعيف) ، وأورده ابن عدي في « كامله » وقال : (أرجو أنه لا بأس به ، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم) ، وقال العقيلي : (لا يتابع علىٰ حديثه في ترك الحجامة يوم الثلاثاء الذي فيه ساعة لا يرقأ فيها الدم) ، وقال : (ليس في الحجامة شيء يثبت لا في الاختيار ولا في الكراهة) ، وذكره ابن حبان في « الثقات »[2] .

ويمكن الجمع بين قولي ابن معين : بأن بكاراً صالح في ذاته ، أما من حيث الرواية فحديثه ليس بشيء ، ولا منافاة بين كلامي البزار ؛ لأنهما متقاربان في الاصطلاح .

وأما كلام ابن عدي : فقد بيّن المعلمي رحمه الله مراده منه ؛ إذ يقصد بذٰلك أنه لا يتعمد الكذب ، وهو لا يدفع وقوعه في الخطأ ، وبهٰذا يظهر أن بكاراً ضعيف في الرواية ، إلا أن ضعفه محتمل يتقوىٰ حديثه إذا توبع ، أما إذا تفرد فيتوقف في حديثه ، وإذا خالف من هو أوثق منه كان الخطأ منه ، ولذا قال ابن عدي : (يكتب حديثه) ، بمعنىٰ أن يؤخذ حديثه في

(١) الجرح (٤٠٨/١) ، تهذيب (٤٧٨/١) .
(٢) تهذيب (٤٧٨/١ ـ ٤٧٩) .

المتابعات إذا وافق غيره ، أما إذا خالف من هو أوثق منه فيكون الخطأ منه ، وهو ما وقع في حديثه هٰذا حيث رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وخالفه عبد الله بن القاسم ، وهو أوثق من بكار ، فرواه موقوفاً علىٰ أبي بكرة ، وهو أشبه .

والذي يظهر لي والله أعلم : أنه لهٰذه العلة أورده العقيلي في « الضعفاء » ، واتهم به بكاراً ، وقال كلامه السابق فيه ، وتبعه علىٰ ذٰلك ابن الجوزي ، لٰكنهما لم يكشفا عن العلة الحقيقية ، وهي خطأ بكار في رفعه الحديث ، وصوابه أنه موقوف ، بل اكتفيا بجرحه ، وحكاية قول من ضعفه ، ورفع الموقوف ، سواء كان عمداً أو خطأً يلحقه بالموضوعات ؛ لوجود تفريط في تحمله أو أدائه ، لٰكنه يستوجب الوعيد في حالة التعمد دون الخطأ ، فحكم ابن الجوزي على الحديث بأنه موضوع موافق لقواعد المحدثين في إلحاقهم بالموضوعات ما رفع خطأ إلى النبي صلى الله عليه وسلم مما هو موقوف على الصحابة أو من دونهم .

وأما استشهاد البخاري ببكار في « صحيحه » ، وروايته له في كتاب « الأدب المفرد » : فذٰلك فيما وافق فيه غيره ، ورواه على الجادة ولم يخطئ فيه ؛ لأنه لم يصدر عنه ما يطعن في عدالته ويستوجب رد حديثه ، أما أن يسوّغ استشهاد البخاري له قبول كل رواياته حتىٰ ما ترجح فيها خطؤه ، فلا يقول بذٰلك أحد .

وأما حديث ابن عمر الذي ساقه شاهداً ؛ فقد أخرجه الطبراني ، وساق السيوطي إسناده ، وقد أورده الهيثمي وتعقبه بقوله : (فيه مسلمة بن علي الخشني ، وهو ضعيف)[1] .

---

(١) مجمع الزوائد (١١/٢٧٢) .

قلت : ضعفه بلغ درجة الترك والتهمة ، وأئمة الجرح والتعديل يكادون يتفقون علىٰ ذٰلك [١] .

وكذٰلك الراوي عنه ـ وهو الوليد بن سلمة الأزدي ـ فهو متروك ، رماه دحيم وغيره بالكذب ووضع الحديث [٢] .

وكذٰلك تلميذ الوليد بن سلمة ، وهو العباس بن الفضل ؛ مجمع علىٰ ضعفه وترك حديثه [٣] .

فوجود هٰذه الظلمة في سنده تنزل به عن درجة الاعتبار ، فلا يصلح أن يكون شاهداً .



رابعاً : الأحاديث الواردة في « جامع الترمذي » :

الحديث الأول :

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي قال : حدثنا علي بن أحمد بن بسطام ، حدثنا هدبة ، حدثنا حماد بن سلمة قال : حدثنا ثابت البناني ، عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا ﴾ [٤] ، قال : أخرج خنصره علىٰ إبهامه فساخ الجبل ، فقال حميد لثابت : تحدث بمثل هٰذا ؟ قال : فضرب بيده في صدري ، وقال : يقوله أنس ، ويقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أكتمه أنا ؟

قال ابن الجوزي : (وهٰذا حديث لا يثبت) .

(١) انظر ترجمته في « ميزان » (٤/١٠٩ ـ ١١٢) ، و« تهذيب » (١٠/١٤٦ ـ ١٤٧) .
(٢) انظر ترجمته في « ميزان » (٤/٣٣٩) ، و« لسان » (٦/٢٢٢) .
(٣) انظر ترجمته في « ميزان » (٢/٣٨٥) ، و« تهذيب » (٥/١٢٦ ـ ١٢٧) .
(٤) سورة الأعراف : (١٤٣) .

قال ابن عدي : (كان ابن أبي العوجاء ربيب حماد بن سلمة ، فكان يدس في كتبه هٰذه الأحاديث)[1] .

قال السيوطي : (هٰذا الحديث صحيح ، رواه خلق عن حماد ، وأخرجه الأئمة من طرق عنه ، وصححوه ، فأخرجه أحمد في « مسنده » من طريق معاذ بن معاذ العنبري ، عن حماد[2] ، ومن طريق روح عنه[3] .

وأخرجه الترمذي من طريق سليمان بن حرب ، عن حماد ، وقال : (حسن صحيح غريب)[4] .

وأخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » من طريق أسد بن موسىٰ وحجاج بن المنهال ، كلاهما عن حماد[5] .

وأخرجه ابن مردويه في « التفسير » من طريق مسلم بن إبراهيم ، عن حماد .

وأخرجه الحاكم في « المستدرك » من طريق عفان بن مسلم ، وسليمان ابن حرب ، كلاهما عن حماد .

وأخرجه البيهقي في « كتاب الرؤية » من طريق سليمان بن حرب ، ومن طريق محمد بن كثير ، عن حماد[6] .

وأخرجه الضياء المقدسي في « المختارة » وصححه ، وقد ذكر الزركشي

---

(١) الموضوعات (١٢٢/١) .

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢٤٤/٢) ، نقلاً عن « حم » ، وانظر « السنة لابن أبي عاصم » (٢١١/١) .

(٣) حم : (٢٠٩/٣) .

(٤) ت : (التفسير ، باب ومن سورة الأعراف) ، حديث رقم (٣٠٧٤) .

(٥) السنة ، (باب في ذكر تجلي ربنا عز وجل للجبل عند كلامه موسىٰ عليه السلام) : (٢١٠/١) .

(٦) المستدرك (٣٢٠/٢ ـ ٣٢١) ، وقد أقره الذهبي في « التلخيص » علىٰ أن الحديث صحيح علىٰ شرط مسلم .

في تخريج الرافعي أن تصحيحه أعلىٰ مزية من تصحيح الحاكم ، وأنه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان .

وقال ابن طاهر المقدسي في « تذكرة الحفاظ » : (أورد ابن عدي هٰذا الحديث في ترجمة حماد بن سلمة)[1] ، ولعله أشار إلىٰ تفرده به ، وحماد إمام ثقة .

وقال البيهقي بعد تخريجه : (وقد روي عن ابن عباس موقوفاً) .

ثم أخرج من طريق عمرو بن طلحة ، عن أسباط ، عن السدي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس في قوله تعالىٰ : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا ﴾ ، قال : (تجلىٰ منه مثل طرف الخنصر ، فجعل الجبل دكاً)[2] .

وأخرجه الحاكم وصححه ، وأخرجه الطبراني في « السنة » من طريق عمرو بن محمد العنقزي ، عن أسباط[3] .

ثم وجدت لحماد بن سلمة متابعاً عن ثابت عن أنس به .

أخرجه ابن مردويه أيضاً من طريق شعيب بن عبد الحميد الطحان ، عن

---

(١) الكامل (٢/٢٦٠) .

(٢) **قلت** : أخرجه ابن جرير الطبري في « تفسيره » قال : (حدثنا موسىٰ ، قال : حدثنا عمرو ، قال : حدثنا أسباط ، قال : زعم السدي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس أنه قال : تجلىٰ منه مثل الخنصر ، فجعل الجبل دكاً ، وخر موسىٰ صعقاً ، فلم يزل صعقاً ما شاء الله) ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١٣/٩٧) ، وانظر « تفسير ابن كثير » (٢/٢٤٤) .

(٣) أورده ابن جرير في « تفسيره » أيضاً قال : (حدثني الحسين بن محمد بن عمرو العنقزي ، قال : حدثني أبي ، قال : حدثنا أسباط ، عن السدي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس في قوله تعالىٰ : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا ﴾ ، قال : ما تجلىٰ منه إلا قدر الخنصر ، ﴿ جَعَلَهُۥ دَكًّا ﴾ ، قال : تراباً ، ﴿ وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ﴾ ، قال : مغشياً عليه) ، (١٣/٩٧) ، ومن طريقه أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » بأطول من حديث ابن جرير قال : (حدثنا حسين بن الأسود ، حدثنا عمرو بن محمد العنقزي به) ، (١/٢١٢) .

قرة بن عيسىٰ ، عن الأعمش ، عن رجل ، عن أنس به[1] .

وورد أيضاً من حديث ابن عمر ، أخرجه ابن مردويه من طريق المسيب بن شريك ، عن ابن البيلماني ، عن أبيه ، عن ابن عمر مرفوعاً به[2] .

وزاد في « التعقبات » : (وقد تابع حماد عن ثابت : شعبة ، أخرجه ابن منده في كتاب « الرد على الجهمية » وقال : إنه من حديث شعبة غريب)[3] .

وأخرجه أيضاً من طريق شعبة ، عن قتادة ، عن أنس .

وأخرجه ابن جرير في « تفسيره » من طريق الأعمش ، عن رجل ، عن أنس مرفوعاً[4] .

وأخرجه ابن جرير والبيهقي في « كتاب الرؤية » بسند صحيح عن ابن عباس موقوفاً[5] .

وأخرجه ابن مردويه من طريق ابن البيلماني عن أبيه ، عن ابن عمر موقوفاً .

وأورد الديلمي في « مسند الفردوس » حديث أنس ثم قال عقبه : « وفي الباب عن عمر بن الخطاب »)[6] .

---

(١) أخرجه ابن جرير قال : (حدثنا أحمد بن سهل الواسطي ، قال : حدثنا قرة بن عيسىٰ ، قال : حدثنا الأعمش ، عن رجل ، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

(٢) قال ابن كثير : (وأسنده ابن مردويه من طريق ابن البيلماني ، عن أبيه ، عن ابن عمر مرفوعاً ، ولا يصح) ، (٢/٢٤٤) .

(٣) قال ابن كثير : (وقد رواه عن داود بن المحبر ، عن شعبة ، عن ثابت ، عن أنس مرفوعاً ، وليس بشيء ؛ لأن داود بن المحبر كذاب ، رواه الحافظان أبو القاسم الطبراني وابن مردويه) ، (٢/٢٤٤) .

(٤) جامع البيان (١٣/٩٧) .

(٥) جامع البيان (١٣/٩٧) .

(٦) التعقبات رقم (٤) ، (ص ٢٨ ـ ٢٩) .

أمـا الترمـذي : فقـد أورده فـي « جامعـه » قـال : (حدثنـا عبد الله بـن عبـد الرحمٰن ، حدثنـا سـليمان بن حـرب ، حدثنـا حماد بن سـلمة ، عن ثابـت ، عـن أنـس : أن النبـي صلى الله عليه وسـلم قـرأ هٰذه الآية : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا ﴾ ، قال حماد : هٰكذا ، وأمسك سليمان بطرف إبهامه علىٰ أنملة أصبعه اليمنىٰ ، قال : فساخ الجبل ، وخر موسىٰ صعقاً .

هٰذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة)[١] .

قلت : الحديث مداره علىٰ حماد بن سلمة ، وقد تفرد به ، ورواه عنه جماعة كما صرح بذٰلك السيوطي وأورد رواياتهم ، وحماد بن سلمة إمام ثقة ، الأغلب علىٰ توثيقه وصحة حديثه ، إلا أن البخاري رحمه الله كان يتحاماه ، فلم يخرج حديثه في « صحيحه » ، وإنما استشهد به في مواضع ليبين أنه ثقة[٢] ، وكان قد كبر فساء حفظه[٣] .

وقد لخص الذهبي الكلام فيه فقال : (كان ثقة له أوهام)[٤] ، فيحتمل تفرده ، ولا يتوقف في حديثه إلا إذا خالف فيحمل ذٰلك علىٰ وهمه ، ولا يعلم له مخالف في هٰذه الرواية ، وقد روي حديثه عن ثابت عن أنس ، وتعتبر روايته عن ثابت من أصح حديثه ؛ لأنه كان من أثبت الناس في ثابت ، وقد صرح بعض الأئمة بذٰلك .

قال أحمد : (حماد بن سلمة أثبت من معمر) ، وقال ابن معين : (من خالف حماد بن سلمة في ثابت فالقول قول حماد) ، وقال ابن المديني :

---

(١) ت : (٢٦٥/٥) .

(٢) تهذيب (١٤/٣) .

(٣) تهذيب (١٤/٣) .

(٤) ميزان (٥٤٣/١) .

(لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة)[1] .

ولذا صحح بعض الأئمة هٰذا الحديث ، وأخرجوه في كتبهم كما بين ذٰلك السيوطي في « تعقباته » .

وقد أعل ابن الجوزي الرواية : بأن ابن أبي العوجاء ـ ربيب حماد بن سلمة ـ دسَّها في كتابه ، وأنها ليست من حديثه ، بل لُقِّنها ـ وإدخال الحديث وتلقينه نوع من أنواع الوضع ـ فالرواية موضوعة ، وقد نقل هٰذا عن ابن عدي ، فابن عدي قد ترجم في « كامله » لحماد بن سلمة ، وساق حديثه ثم قال : (حدثنا ابن حماد ، حدثنا أبو عبد الله محمد بن شجاع الثلجي ، أخبرني إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن مهدي ، قال : كان حماد بن سلمة لا يعرف بهٰذه الأحاديث حتىٰ خرج خرجة إلىٰ عبادان فجاء وهو يرويها ، فلا أحسب إلا شيطاناً خرج إليه في البحر فألقاها إليه ، قال أبو عبد الله : فسمعت عباد بن صهيب يقول : إن حماد بن سلمة كان لا يحفظ ، فكانوا يقولون : إنها دسّت في كتبه .

وقد قيل : إن ابن أبي العوجاء كان ربيبه ، فكان يدس في كتبه هٰذه الأحاديث ، قال الشيخ ـ أي : ابن عدي ـ : أبو عبد الله ابن الثلجي كذاب ، وكان يضع الحديث ، ويدس في كتب الحديث أحاديث كفريات ، فهٰذه الأحاديث من تدسيسه)[2] .

قلت : اعتمد ابن الجوزي كلام ابن الثلجي عن عباد بن صهيب في حديث حماد بن سلمة ، وعدَّه مما دَسَّ ابن أبي العوجاء في حديث حماد ؛ ولذا أدرجه في « موضوعاته » .

---

(١) تهذيب (٣/١٢) .

(٢) الكامل (٢/٢٦٠) .

لـٰكن ابن عدي نقض هـٰذه الرواية بتصريحه بكذب الثلجي ، وأنه دس هـٰذه الرواية علىٰ حماد ، لـٰكن ابن الجوزي رحمه الله أسند قول عباد بن صهيب لابن عدي علىٰ أنه من كلامه ، ولـم يشر إلىٰ تكذيب ابن عدي له ، وهـٰذا الفعل يعد من هناته رحمه الله ، وكان الأجدر به أن ينقل الكلام كله أو يغفله جميعه .

وقد أنكر الحفاظ على ابن الثلجي قوله ، قال الذهبي ـ بعد أن حكىٰ كلامه ـ : (ابن الثلجي ليس بمصدق علىٰ حماد وأمثاله ، وقد اتهم ، نسأل الله السلامة)[١] .

وقال ابن حجر ـ بعد حكايته كلام ابن الثلجي والذهبي ـ قلت : (وعباد أيضاً ليس بشيء ، وقد قال أبو داود : لم يكن لحماد بن سلمة كتاب غير كتاب قيس بن سعد ـ يعني : كان يحفظ علمه ـ وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : ضاع كتاب حماد عن قيس بن سعد ، وكان يحدثهم من حفظه)[٢] .

قلت : مراد ابن حجر بهـٰذا إبطال قول من زعم أن ابن أبي العوجاء كان يدس لحماد في كتبه ، وأنه لم يكن له كتب .

والذي يظهر لي والله أعلم : أن ابن عدي إنما أورده في « كامله » ليدحض كذب ابن الثلجي ، وقد تبعه الذهبي فذكره في « الميزان » كعادته ، لذا لم يقتصرا علىٰ ذكره ، بل تعقباه بما يرد كلامه .

وقد شنع بعض الأئمة علىٰ من تكلم في حماد ، فقال ابن المديني : (من تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه في الدين)[٣] ، وقال آخر : (إذا

---

(١) ميزان (١/٥٤٥) .
(٢) تهذيب (٣/١٥) .
(٣) تهذيب (٣/١٥) .

رأيت الرجل يقع في حماد فاتهمه على الإسلام)[1] .

فمن هٰذا يظهر أن تفرد حماد بن سلمة في هٰذا الحديث لا يؤثر في صحته لثقته أولاً ، ولتثبته في حديث ثابت ، مما يستبعد معه وجود الوهم أو الخطأ .

وابن الجوزي عندما حكم على الحديث بالوضع ، إنما كان معتمده أمراً لا أساس له من الصحة فكانت نتيجة حكمه نتيجة خاطئة ، والله أعلم .

الحديث الثاني :

روى ابن الجوزي بسنده إلى الطبراني : (حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ، حدثنا هشام بن عمار ، حدثنا محمد بن إبراهيم القرشي ، حدثنا أبو صالح ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قال علي رضي الله عنه : يا رسول الله ؛ إن القرآن يتفلت من صدري . . .) الحديث .

قال ابن الجوزي : (هٰذا حديث لا يصح ، ومحمد بن إبراهيم مجروح ، وأبو صالح لا نعلمه إلا إسحاق بن نجيح ، وهو متروك) .

طريق آخر رواه بسنده إلى الدارقطني : (حدثنا محمد بن الحسن بن محمد المقري ، حدثنا الفضل بن محمد العطار ، حدثنا هشام بن عمار ، حدثنا الوليد بن مسلم ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس أنه بينما هو جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ جاء علي بن أبي طالب . .) الحديث .

قال ابن الجوزي : (قال الدارقطني : تفرد به هشام عن الوليد ، قال المصنف : قلت : أما الوليد فقال علماء النقل : كان يروي عن الأوزاعي

(١) ميزان (١/٥٤٣) .

أحاديث هي عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء ، عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع ، والزهري ، فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عنهم ، وبعد هٰذا فأنا لا أتهم به إلا النقاش شيخ الدارقطني ، قال طلحة بن محمد بن جعفر : كان النقاش كذاباً ، وقال البرقاني : كل حديثه منكر ، وقال الخطيب : أحاديثه مناكير بأسانيد مشهورة)[١] .

ويتلخص كلام ابن الجوزي على الروايتين فيما يلي :

أما الرواية الأولىٰ : ففي إسنادها محمد بن إبراهيم القرشي ، وهو مجروح ، قلت : وقد اتهمه الذهبي بوضع هٰذا الحديث[٢] .

وفيه أيضاً : أبو صالح ، وهو إسحاق بن نجيح الملطي ، وهو مجمع علىٰ كذبه ، وأنه يضع الحديث صراحة[٣] .

وأما الرواية الثانية : ففيها النقاش ، وهو كذاب .

وكذٰلك فيها الوليد بن مسلم ، وهو مدلس تدليس التسوية ، فيحتمل أنه سوى الإسناد وأسقط منه الآفة ؛ لأنه كثيراً ما يصنع ذٰلك وخاصة في روايته عن الأوزاعي .

قال السيوطي في « اللآلىء » بعد إيراد الحديث : (قلت : قال الحافظ ابن حجر : هٰذا الكلام تهافت ، والنقاش بريء من عهدته ؛ فإن الترمذي أخرجه في « جامعه » من طريق الوليد به) .

وأخرجه الحاكم أيضاً : حدثنا أبو النصر الفقيه ، وأبو الحسن أحمد بن محمد بن سلمة قالا : حدثنا عثمان بن سعيد ، حدثنا أبو أيوب سليمان بن

---

(١) الموضوعات (١٣٨/٢ ـ ١٤٠) .
(٢) ميزان (٤٤٦/٣) .
(٣) انظر الكلام عليه في « الميزان » (٢٠٠/١ ـ ٢٠٢) .

عبد الرحمٰن الدمشقي ، حدثنا الوليد بن مسلم ، حدثنا ابن جريج ، عن عطاء وعكرمة ، عن ابن عباس به ، وقال : صحيح علىٰ شرط الشيخين)[١] .

وقال في « التعقبات » ـ بعد ذكر الحديث وتعليق ابن الجوزي مختصراً ـ : (قلت : قال الحافظ ابن حجر : هٰذا الكلام كله تهافت ، والنقاش بريء من عهدته ، فإن الحديث أخرجه الترمذي وحسنه ، والحاكم وصححه ، والبيهقي من طريق ليس فيها النقاش ولا أبو صالح ولا محمد بن إبراهيم)[٢] .

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يلي :

أن النقاش لم ينفرد برواية الحديث ، بل أخرجه الترمذي ، والحاكم من غير طريقه فبرئ من تهمته .

قلت : فحوىٰ كلام السيوطي أنه أقر ابن الجوزي على الحكم بالوضع على الرواية الأولىٰ ـ أعني : رواية الطبراني ـ لاشتمالها علىٰ متهمين بالوضع .

أما الرواية الثانية : فينحصر النزاع في النقاش ، فقد اتهمه ابن الجوزي ، وبرّأه السيوطي تبعاً لابن حجر العسقلاني ، حيث أشار إلىٰ رواية الترمذي والحاكم وخلوهما من النقاش ، ولا شك أنه بريئ من التهمة في هٰذا الحديث .

أما العلة الأخرىٰ ـ وهي تدليس الوليد بن مسلم ـ : فلم يعرج عليها السيوطي ، وقد حاول الذهبي دفع تهمة تدليس الوليد بن مسلم بتصريح الوليد بالسماع من ابن جريج حيث قال في « تلخيص المستدرك » : (هٰذا

---

(١) اللآلئ (٢/٦٧) .

(٢) التعقبات رقم (٦٣) ، (ص ١٠٦) .

حديث منكر شاذ ، أخاف لا يكون مصنوعاً ، وقد حيرني والله جودة سنده ؛ فإن الحاكم قال فيه : حدثنا أبو النصر . . . حدثنا أبو أيوب سليمان بن عبد الرحمٰن الدمشقي ، حدثنا الوليد بن مسلم فذكره مصرحاً بقوله : حدثنا ابن جريج)[1] .

قلت : تصريح الوليد بن مسلم بالسماع من ابن جريج لا يدفع تهمة التدليس ، وخاصة تدليس التسوية ؛ لأن هٰذا النوع من التدليس لا يكون إلا بإسقاط من فوق الشيخ ، وذكر صيغة توهم بسماع الشيخ من شيخه في ذٰلك السند بعينه كالعنعنة ـ كما هو الحال في هٰذا السند ـ حيث إنه ليس فيه تصريح ابن جريج بالسماع ممن فوقه .

والأئمة مع انتقادهم لابن الجوزي علىٰ حكمه على الحديث بالوضع إلا أنهم يوافقونه في أن الحديث متنه شاذ منكر ، قال المنذري : (طرق أسانيد هٰذا الحديث جيدة ومتنه غريب جداً)[2] ، وقال الشوكاني ـ بعد ذكر كلام الحاكم ـ : (ولم تركن النفس إلىٰ مثل هٰذا من الحاكم ، فالحديث يقصر عن الحسن فضلاً عن الصحة ، وفي ألفاظه نكارة)[3] .

وقد سبق قول الحافظ الذهبي في « تلخيص المستدرك » ، وقال في ترجمة سليمان بن عبد الرحمٰن ـ بعد أن قوىٰ من شأنه وقال : (لو لم يذكره العقيلي في « الضعفاء » لما ذكرته ؛ فإنه ثقة مطلقاً . . .) إلخ ـ قال : (وخرج له الترمذي عن الوليد : حدثنا ابن جريج ، عن عطاء ، عن عكرمة ، عن ابن عباس . . . الحديث ، وهو مع نظافة سنده حديث منكر جداً ، في

---

(١) تلخيص المستدرك (٢/٩٤) ، وانظر « تنزيه الشريعة » (٢/١١٢) .

(٢) تنزيه الشريعة (٢/١١٢) .

(٣) الفوائد المجموعة (٤٢) .

نفسي منه شيء ، فالله أعلم ، فلعل سليمان شبه له وأدخل عليه ، كما قال فيه أبو حاتم : لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم)[١] .

وقد حاول بعضهم الكشف عن علة هٰذا الحديث ، وهي مجملة في أمرين :

أ ـ أن الخطأ إنما حصل من الراوي عن الوليد بن مسلم ، وهو سليمان بن عبد الرحمٰن ؛ إذ وهم فركب هٰذا الحديث أن أدخل حديثاً في حديث ، فقد قال يعقوب بن سفيان : (كان صحيح الكتاب ، إلا أنه كان يحول ، فإن وقع فيه شيء فمن النقل)[٢] .

قال المعلمي معقباً : (يعني : أن أصول كتبه كانت صحيحة ، ولٰكنه كان ينتقي منها أحاديث يكتبها في أجزاء ، ثم يحدّث عن تلك الأجزاء ، فقد يقع له خطأ عند التحويل ، فيقع بعض الأحاديث في الجزء خطأ فيحدث به ، وأحسب بلية هٰذا الخبر من ذاك ، كأنه كان في أصل سليمان خبر آخر فيه : حدثنا الوليد بن مسلم ، حدثنا ابن جريج ، وعنده هٰذا الخبر بسند آخر إلى ابن جريج ، فانتقل نظره عند النقل من سند الخبر الأول إلىٰ سند الثاني ، فتركب هٰذا الخبر علىٰ ذاك السند)[٣] .

ب ـ أن الحديث وقع فيه تدليس تسوية من الوليد بن مسلم ؛ حيث أسقط رجلاً بين ابن جريج وبين عكرمة وهٰذا الرجل هو آفة الحديث ، وإلىٰ هٰذا ذهب الحافظ ابن حجر ، قال في « اللسان » : (لعل الوليد بن مسلم دلسه على ابن جريج ، فقد ذكر ابن أبي حاتم في ترجمة محمد بن

---

(١) ميزان (٢/١٩٩ ـ ٢٠٠) .

(٢) تهذيب (٤/٢٠٨) .

(٣) هامش الفوائد المجموعة (٤٣) .

إبراهيم القرشي أنه روىٰ عنه الوليد بن مسلم وهشام بن عمار)[1] .

قلت : وكلا الاحتمالين ممكن ، إلا أنهما يفتقران إلىٰ دليل أو قرينة ترجحهما ، ولذا فلا يمكن القطع ـ بل الظن ـ بأن هٰذا الحديث موضوع لهٰذه الاحتمالات ، وإن كان محكوماً عليه بالنكارة لغرابة لفظه ، والله أعلم .

وخلاصة القول : أن ابن الجوزي إنما حكم بالوضع على الرواية الأولىٰ ، أما الرواية التي أوردها الترمذي فلم يوردها في « موضوعاته » كما في النسخة التي بين أيدينا و« ترتيب الموضوعات » للذهبي ، ولو سلمنا جدلاً أنه ضمنها « موضوعاته » : فدليله في الحكم على الرواية بالوضع يقصر عن ذٰلك ، والله أعلم .

الحديث الثالث :

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان : حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل ، حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا كثير أبو هاشم الأيلي قال : سمعت أنس بن مالك يقول : إن أم سليم قالت : يا رسول الله ؛ ما من الأنصار رجل أو امرأة إلا وقد أتحفك بشيء غيري ، وليس لي إلا ولدي هٰذا ، وأحب أن تقبله مني يخدمك ، فقبلني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقعدني بين يديه ، ومسح يده علىٰ رأسي وبرّك عليّ ، وقال لي : « يا بني ؛ احفظ سري تكن مؤمناً ، يا بني ؛ إن استطعت أن تكون أبداً علىٰ وضوء فكن ؛ فإن ملك الموت إذا قبض روح العبد وهو علىٰ وضوء كتب له شهادة ؛ يا بني ؛ إن استطعت أن تكون أبداً تصلي فصلِّ ، فإن الملائكة

---

(١) انظر « تنزيه الشريعة » (١١٢/٢) نقلاً عن « اللسان » .

يصلـون عليـك ما دمـت تصلي ، يا بني ؛ إذا خرجت مـن رحلك فلا يقعن بصرك علىٰ أحد من أهل قبلتك إلا سلمت عليهم ، فإنك ترجع إلىٰ منزلك وقـد ازددت في حسـناتك ، يـا بني ؛ إذا ما دخلت رحلك فسـلم علىٰ أهل بيتـك تكـون بركـة عليك وعلىٰ أهل بيتك ، يا بنـي ؛ إن أطعتني فلا يكون شـيء أحـب إليك من المـوت ، يا بنـي ؛ إذا خرجت إلى الصلاة فاسـتقبل القبلة وارفع يديك ، وكبر ، وأقم صلبك حتىٰ يسكن كل عظم مكانه ، وإذا سجدت فضع عقبك تحت أليتك ، واذكر ما بدا لك ، وأقم صلبك فإن الله عز وجل لا ينظر إلىٰ من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود » .

قال ابن الجوزي : (هٰذا حديث لا يصح ، قال ابن حبان : أبو هاشم الأيلي كان يضع الحديث علىٰ أنس ، لا يحل كتب حديثه إلا اعتباراً .

وقد روي لنا من طريق آخر ـ ثم سـاق سـنده إلىٰ أبي الحسـن علي بن محمد المصري ـ حدثنا بشر بن إبراهيم أبو عمرو ، حدثنا عباد بن كثير ، عن عبد الرحمٰن بن حرملة ، عن سـعيد بن المسـيب ، عن أنس بن مالك قال : قدم النبي صلى الله عليه وسـلم المدينة وأنا ابن عشـر سـنين ، فأتته أمي فقالت : يا رسول الله ؛ إنه ليس من أهل المدينة أحد إلا وقد أتحفك بتحفـة غيـري ، وإني لـم أجد ما أتحفك به إلا ابنـي هٰذا يخدمك ، قال : فخدمت النبي صلى الله عليه وسـلم عشـر سـنين فما سـبني سبة قط ، ولا ضربنـي ضربـة ، ولا انتهرني قط ، وقال لي : « يا بني ؛ اكتم سـري » ، فإنه كانت أمي تسـألني عن سـر رسـول الله صلى الله عليه وسـلم فما أخبرها به ، وما أنا بمخبر سـر رسـول الله صلى الله عليه وسلم أحداً حتىٰ أموت ، فقـال : « يـا بني ؛ عليك بإسـباغ الوضوء يحفظـك الله وحفيظاك ، يا بني ؛ إذا خرجت من بيتك فلا يقعن بصرك علىٰ أحد من أهل القبلة إلا سلمت

عليه ترجع وقد زيد في حسناتك ، يا بني ؛ إذا دخلت بيتك فسلم علىٰ أهل بيتك تكن بركة عليك وعليهم ، يا بني ؛ إذا سجدت فلتكن[1] جبهتك من الأرض ، ولا تنقر كما ينقر الديك ، ولا تبسط ذراعيك كما يبسط الثعلب ، ولا تَقْع كما يقع الكلب ؛ فإذا ركعت فاحن ظهرك ، وافرج بين أصابعك ، وجاف عضدك عن جنبيك ، يا بني ؛ إن استطعت ألا يأتيك الموت إلا وأنت علىٰ وضوء ؛ فمن أتاه الموت وهو علىٰ وضوء أعطي الشهادة ، يا بني ؛ إن حفظت وصيتي لم يكن شيء أحب إليك من الموت ولا بد لك منه ، وإن ضيعت وصيتي لم يكن شيء أبغض إليك من الموت ولن تعجزه ») .

قال ابن الجوزي : (هٰذا حديث موضوع ، وفي هٰذا الطريق آفات : عبد الرحمٰن بن حرملة قد ضعفه البخاري .

وأما عباد بن كثير : فقال أحمد : روىٰ أحاديث كذب لم يسمعها ، وقال يحيىٰ : ليس بشيء في الحديث ، وقال البخاري والنسائي : متروك الحديث .

وأما بشر بن إبراهيم : فقال ابن عدي : هو عندي ممن يضع الحديث على الثقات ، قال ابن حبان : كان يضع الحديث على الثقات)[2] .

ويتلخص حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع فيما يلي :

أ ـ الرواية الأولىٰ من طريق كثير أبي هاشم الأيلي ، وهو كذاب يضع الحديث على الثقات .

ب ـ الرواية الثانية في إسنادها كلٌّ من : عباد بن كثير وبشر بن إبراهيم ،

---

(١) هٰكذا في المطبوعة ، والظاهر : (فلتمكن) .

(٢) الموضوعات (٣/١٨٧ ـ ١٨٨) .

وهما ممن رمي بالكذب ، وعبد الرحمـٰن بن حرملة ، وقد ضعفه البخاري .

قال السيوطي في « اللآلئ » ـ بعد ذكر الحديثين ومجمل كلام ابن الجوزي ـ : (قلت : لم يصنع المؤلف شيئاً ، قال الترمذي : حدثنا أبو حاتم الأنصاري البصري مسلم بن حاتم ، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ، عن أبيه ، عن علي بن زيد ، عن سعيد بن المسيب قال : قال أنس بن مالك : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا بني ؛ إذا دخلت علىٰ أهلك فسلِّم ، يكون بركة عليك وعلىٰ أهل بيتك » ، قال الترمذي : هـٰذا حديث حسن صحيح غريب ، وبهـٰذا الإسناد في كتاب العلم عن أنس قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا بني ؛ إن قدرت أن تصبح وتمسي وليس في قلبك غش لأحد فافعل ، ثم قال لي : يا بني ؛ وذٰلك من سنتي ، ومن أحيا سنتي فقد أحياني ، ومن أحياني كان معي في الجنة » ، وفي الحديث قصة طويلة .

قال الترمذي : « هـٰذا حديث حسن غريب من هـٰذا الوجه ، ومحمد بن عبد الله الأنصاري ثقة ، وأبوه ثقة ، وعلي بن زيد صدوق إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره ، ولا نعرف لسعيد بن المسيب عن أنس رواية إلا هـٰذا الحديث بطوله ، وقد روىٰ عباد المنقري هـٰذا الحديث عن علي بن زيد عن أنس ، ولم يذكر فيه عن سعيد بن المسيب » ، ثم ساق عدة روايات للحديث يشتمل غالبها علىٰ بعض ألفاظه ، وبعضها بزيادة)[1] .

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يأتي :

١ ـ أن الحديث أخرج طرفاً منه الترمذي في « جامعه » من طريق آخر

---

(١) اللآلئ (٢/٣٧٩ ـ ٣٨٤) .

غير طريق عبد الرحمٰن بن حرملة ، وقد تابعه علي بن زيد ، عن سعيد بن المسيب .

٢ ـ أن للحديث طرقاً أخرىٰ ، وكلها متابعات أو شواهد للحديث تنفي تهمة وضعه ، أما الترمذي : فقد أخرج الحديث في موضعين ، قال في الموضع الأول : (حدثنا أبو حاتم البصري مسلم بن حاتم ، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ، عن أبيه ، عن علي بن زيد ، عن سعيد بن المسيب ، عن أنس بن مالك قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا بني ؛ إذا دخلت علىٰ أهلك فسلم يكون بركة عليك وعلىٰ أهل بيتك » ، قال أبو عيسىٰ : هٰذا حديث حسن غريب)[1] .

وقال في الموضع الثاني : (حدثنا مسلم بن حاتم الأنصاري البصري ، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ، عن أبيه ، عن علي بن زيد ، عن سعيد بن المسيب قال : قال أنس بن مالك : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا بني ؛ إن قدرت أن تصبح وتمسي وليس في قلبك غش لأحد فافعل ، ثم قال لي : يا بني ؛ وذٰلك من سنتي ، ومن أحيا سنتي فقد أحبني ، ومن أحبني كان معي في الجنة » ، وفي الحديث قصة طويلة) .

قال أبو عيسىٰ : (هٰذا حديث حسن غريب من هٰذا الوجه ، ومحمد بن عبد الله الأنصاري ثقة ، وأبوه ثقة ، وعلي بن زيد صدوق إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره ، وسمعت محمد بن بشار يقول : قال أبو الوليد : قال شعبة : حدثنا علي بن زيد وكان رفّاعاً ، ولا نعرف لسعيد بن المسيب عن أنس رواية إلا هٰذا الحديث بطوله .

---

(١) ت : (الاستئذان ، باب ما جاء في التسليم إذا دخل بيته) ، حديث رقم (٢٦٩٨) .

وقد رویٰ عباد المنقري هٰذا الحديث عن علي بن زيد ، عن أنس ، ولم يذكر فيه عن سعيد بن المسيب) .

وقال أبو عيسىٰ : (وذاكرت به محمد بن إسماعيل فلم يعرفه ، ولم يعرف لسعيد بن المسيب عن أنس هٰذا الحديث ولا غيره ، ومات أنس بن مالك سنة « ٩٣ » ، ومات سعيد بن المسيب بعده بسنتين ، مات سنة « ٩٥ »[(١)]) .

ويلاحظ في رواية الترمذي الأمور التالية :

أ ـ أن الترمذي قال في كلا الروايتين : (حسن غريب) فقط ، ولم يصحح الرواية الأولىٰ كما نقل ذٰلك السيوطي عنه في « اللآلىء » فقال : (قال الترمذي : هٰذا حديث حسن صحيح غريب)[(٢)] ، وحكىٰ ذٰلك ابن عراق تبعاً له[(٣)] ، وهو وهم لا شك ، ولعل سببه وقوع خطأ في النسخة التي اعتمد عليها رحمه الله ، ويؤيد ذٰلك أن الترمذي حسّن الحديث واستغربه في الرواية الثانية وإسنادهما واحد ، وقد أشار إلىٰ وجود علة في السند ، فيستبعد جداً أن يحكم عليه بالصحة مع وجود تلك العلة .

ب ـ أن الحديث من المزيد في متصل الأسانيد ؛ لأن ذكر سعيد بن المسيب زيادة في الإسناد ؛ لأن سعيد بن المسيب لا تعرف له رواية عن أنس بن مالك ، ولأن عباد بن ميسرة المنقري روى الحديث عن علي بن زيد ، عن أنس مباشرة ، ولم يذكر فيه سعيد بن المسيب[(٤)] .

ج ـ وثمة علة أخرىٰ في الحديث ، وهي أن الحديث من رواية علي بن

---

(١) ت : (العلم ، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع) ، حديث رقم (٢٦٧٨) .
(٢) اللآلىء (٣٧٩/٢) .
(٣) تنزيه الشريعة (٣٤٢/٢) .
(٤) ت : (العلم) ، حديث رقم (٢٦٧٨) .

زيد ، ولم يوثقه أحد ، بل لم يقو أمره إلا الترمذي فقال فيه : (صدوق) ، وسائر الأئمة علىٰ جرحه وتضعيف حديثه [١] .

فخلاصة القول : أن رواية الترمذي تعتبر رواية ضعيفة ؛ لاشتمالها علىٰ علل تؤثر في صحتها ، وإنما حسّنها الترمذي باعتبار تعدد طرقها وتقوية أمر علي بن زيد .

وأما بالنسبة لحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع : فإنه قائم علىٰ قواعد تتعلق بسند الرواية ، وهي وجود الكذابين والمتهمين في إسنادها .

والذي يظهر لي والله أعلم : أن حكمه على الحديث بالوضع إنما تعلق بالسند دون المتن ، وتعبيره في الحديثين بقوله : (هٰذا حديث لا يصح) ، يشعر بذٰلك ، وقد سبق الإشارة إلىٰ أنه كثيراً ما يستعمل هٰذه العبارة ، وهي قوله : (لا يصح) إذا كان حكمه على الحديث إنما يتعلق بالسند دون المتن .

وثمة مسألة أخرىٰ سوغت لابن الجوزي ومَن حكم على الحديث بالوضع من قبله ، وهي دمج مجموعة من الأحاديث وجعلها حديثاً واحداً ، وقد ساق السيوطي مجموعة من الروايات بأسانيد مختلفة ، كل رواية تشتمل علىٰ جزئية من جزئيات الروايات التي أوردها ابن الجوزي ، فجمع هٰذه المتون وتركيب إسناد واحد لها يعد وضعاً لما فيه من قلب وتركيب للإسناد ، وقد سبق الكلام في أن بعض المحدثين يطلق الكذب علىٰ هٰذا النوع من الروايات [٢] ، فحكم ابن الجوزي إنما يتعلق بالسند

---

(١) انظر ترجمته في « الميزان » (٣/١٢٧ ـ ١٢٩) .

(٢) انظر (٢/٢٧٣) .

دون المتن ، ولا يلزم من الحكم علىٰ طريق بالوضع الحكم علىٰ سائر الطرق ، إلا أن الذي يؤخذ عليه رحمه الله إبهامه للأمر ، وعدم إظهاره وإزالة اللبس عنه .

الحديث الرابع :

روى ابن الجوزي بسنده من طريق الخطيب إلىٰ يوسف بن موسى القطان ، حدثنا أبو زهير عبد الرحمـٰن بن مغراء ، عن الأعمش ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يود أهل العافية لو أن لحومهم قرضت بالمقاريض لما يرون لأهل البلاء من جزيل الثواب » .

قال ابن الجوزي : (هـٰذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال علي بن المديني : عبد الرحمـٰن بن مغراء ليس بشيء)[1] .

قال السيوطي في « اللآلئ » : (قلت : أخرجه الترمذي ، والبيهقي في « سننه » من طريقه ، وصححه الضياء المقدسي فأخرجه في « المختارة » ، وقد أخرجه الخليلي في « الإرشاد » وقال : غريب من حديث الأعمش لم يروه عنه إلا أبو زهير وهو ثقة ، وقد تقدمت شواهده ، وروى الطبراني بسند جيد عن ابن مسعود موقوفاً : « يود أهل البلاء حين يعاينون الثواب لو أن جلودهم كانت تقرض بالمقاريض »)[2] .

فتعقب السيوطي يتلخص فيما يلي :

١ ـ أن الحديث أخرجه الترمذي ، والبيهقي في « سننه » ، وصححه الضياء في « المختارة » .

---

(١) الموضوعات (٣/٢٠٢ ـ ٢٠٣) .

(٢) اللآلئ (٢/٤٠١) .

٢ ـ أن الخليلي أخرج الحديث في « الإرشاد » واستغربه ، ووثّق أبا زهير عبد الرحمٰن بن مغراء .

٣ ـ أن للحديث شواهد ؛ منها : حديث الطبراني عن ابن مسعود موقوفاً .

أما رواية الترمذي : فقد قال فيها : (حدثنا محمد بن حميد الرازي ، ويوسف بن موسى القطان البغدادي ، قالا : حدثنا عبد الرحمٰن بن مغراء أبو زهير ، عن الأعمش ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يود أهل العافية يوم القيامة حين يعطىٰ أهل البلاء الثواب لو أن جلودهم كانت قرضت في الدنيا بالمقاريض » .

قال أبو عيسىٰ : (وهٰذا حديث غريب لا نعرفه بهٰذا الإسناد إلا من هٰذا الوجه ، وقد روىٰ بعضهم هٰذا الحديث عن الأعمش ، عن طلحة بن مصرف ، عن مسروق قوله شيئاً من هٰذا)[١] .

فالترمذي أخرج الرواية واستغربها ، وقد أشار إلىٰ أن بعض المحدثين أعلّ الرواية بعلتين هما :

الأولىٰ : أن الحديث مقطوع ، وهو من قول مسروق .

الثانية : أنه وقع في قلب إسناد الرواية فهي عن الأعمش ، عن طلحة بن مصرف ، عن مسروق ، لا عن الأعمش ، عن أبي الزبير ، عن جابر .

وابن الجوزي اتهم ابن مغراء في هٰذا الحديث ، وحكىٰ عن ابن المديني أنه قال فيه : (ليس بشيء) ، وابن مغراء مختلف فيه ، فقد وثقه أبو خالد الأحمر ، وابن حبان ، والخليلي ، وقال أبو زرعة : (صدوق) ،

---

(١) ت : (الزهد) ، حديث رقم (٢٤٠٢) .

وتكلم فيه آخرون ، فقال الساجي : (من أهل الصدق ، فيه ضعف) ، وقال علي بن المديني : (ليس بشيء ، كان يروي عن الأعمش ستمائة حديث تركناه ، لم يكن بذاك) ، قال ابن عدي : (وهو كما قال علي ، إنما أُنكِرت علىٰ أبي زهير هٰذا أحاديث يرويها عن الأعمش لا يتابعه عليها الثقات ، وله عن غير الأعمش ، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم)[1] .

فابن مغراء في رأي ابن المديني : منكر الحديث ليس بشيء ، وهٰذه العبارة منه لا تشعر بالحكم علىٰ روايته بالوضع ، وإلحاقه بالوضاعين ، وقد بيّن ابن عدي المراد منها حيث قال : (إنه من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم) أي : يكتب للاعتبار والمتابعة ، أما إذا تفردوا بالرواية فتكون منكرة كما هو مقرر في قواعد الأئمة .

هٰذا إذا صرفنا النظر عمن وثقه وقدمنا قول من جرحه باعتبار أن جرحه مفسّر ، ومع هٰذا فالحكم علىٰ حديثه لا يبلغ درجة الوضع ، وأقصىٰ ما يقال فيه : إنه حديث منكر ؛ لتفرد راويه به وهو ضعيف .

وأما تعليل الترمذي : فقد جاء مبهماً ، ولم يُبِن طريق من رواه موقوفاً علىٰ مسروق حتىٰ يمكن المقارنة بينها وبين رواية الباب وترجيح أقوى الطريقين ، والتعلق بتعليل الترمذي في أن الحديث مقلوب ـ وقلب الإسناد نوع من أنواع الوضع ـ لا يكفي في الحكم على الحديث بالوضع لإبهام من روىٰ ذٰلك ، وعدم معرفته .

ومجمل القول : أن رواية ابن مغراء لا تبلغ درجة الوضع ، وأقصىٰ ما يمكن القول فيها أنها من منكراته التي أنكرها عليه بعض الأئمة ؛ لأنه

---

(١) تهذيب (٦/٢٧٤ ـ ٢٧٥) .

تفرد بالرواية عن الأعمش مما لم يرو عنه الثقات ، هٰذا علىٰ مقتضىٰ قول من ضعفه ، وأما علىٰ حسب قول من وثقه فأقصىٰ ما يقال فيه : إن حديثه شاذ لمخالفته غيره من الثقات ، حيث إنهم رووه موقوفاً ومقطوعاً ، ورواه هو مرفوعاً[1] .

وعلىٰ مقتضىٰ قول كلٍّ فالحديث يقصر عن درجة الصحة ، بل الحسن لفقده شرطهما ، كما أنه لا يبلغ درجة الوضع لعدم المسوغ لذٰلك ، والله أعلم .

وابن الجوزي إنما حكم على الحديث بالوضع ؛ اعتماداً علىٰ قول علي بن المديني في ابن مغراء : (ليس بشيء) ، وهٰذه العبارة لا تكفي في اتهامه وإلحاق حديثه بالموضوعات ، والله أعلم .

الحديث الخامس :

روى ابن الجوزي بسنده إلى القاضي أبي جعفر محمد بن صالح بن ذريح قال : حدثنا نصر بن عبد الرحمٰن الوشاء ، قال : حدثنا أحمد بن بشير ، قال : حدثنا عيسى بن ميمون ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر يؤمهم غيره » .

قال ابن الجوزي : (هٰذا حديث موضوع علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أما عيسىٰ فقال البخاري : منكر الحديث ، وقال ابن حبان : لا يحتج بروايته ، وأما أحمد بن بشير فقال يحيىٰ : هو متروك)[2] .

---

(١) حسن الحديث الألباني في تخريج « المشكاة » برقم (١٥٧٠) .

(٢) الموضوعات (٣١٨/١) .

وقد استدرك السيوطي على ابن الجوزي إخراجه هٰذا الحديث في « موضوعاته » لأمور هي :

١ ـ أن الحديث أخرجه الترمذي في « جامعه » ، فرواه عن نصر بن عبد الرحمٰن الوشاء ، حدثنا أحمد بن بشير ، عن عيسى بن ميمون الأنصاري ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة به[1] .

٢ ـ أن أحمد بن بشير من رجال البخاري ، والأكثر علىٰ توثيقه .

٣ ـ أن عيسى بن ميمون قد قال فيه ابن معين مرة : (لا بأس به) ، وقال حماد بن سلمة : (ثقة) ، ومن ضعفه لم يتهمه بكذب .

٤ ـ جاءت روايات تؤيد الحديث ، وقصة تقديمه رضي الله عنه مشهورة في « الصحيح » .

٥ ـ أن ابن الجوزي وهِم في فهم الحديث ؛ إذ ترجم عليه : (باب إمامة من اسمه أبو بكر) ، ففهم أن المراد من الحديث كل من يكون اسمه أبا بكر ، ولذا استنكره وحكم بوضعه ، وهو فهم عجيب ، وإنما المراد أبو بكر الصديق رضي الله عنه خاصة .

٦ ـ لقد جاء الحديث من طريق آخر فيها بيان سبب ورود الحديث ، فقد روىٰ أبو العباس الزوزني في كتاب « شجرة العقل » بإسناده إلى ابن أبي عتبة ، عن داود بن وازع ، أنبأنا هشام بن عروة وعيسى بن ميمون ، وعبد الرحمٰن بن القاسم بن أبي بكر ، عن القاسم قال : وقع بين الناس من الأنصار من أهل العوالي شيء فذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلح بينهم ، فرجع وقد صلى الناس العصر ، قال : « من صلىٰ بالناس

---

(١) ت : (المناقب ، باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما) ، حديث رقم (٣٦٧٣) ، وانظر « تحفة الأحوذي » (٣١٢/٤) .

العصر ؟ » قالوا : أبو بكر ، قال : « لقد أحسنتم ، لا ينبغي لقوم يكون فيهم أبو بكر يصلي بهم غيره »[(١)] .

وفي هٰذه الطريق متابعة داود بن وازع لأحمد بن بشير ، ومتابعة هشام بن عروة وعبد الرحمٰن بن القاسم لعيسى بن ميمون .

٧ ـ روىٰ أحمد بن منيع في « مسنده » قال : حدثنا يزيد بن هارون ، أنبأنا عيسى بن ميمون ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة قالت : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الأنصار ليصلح بينهم ، فحضرت الصلاة[(٢)] ، فقال بلال لأبي بكر : قد حضرت الصلاة ، وليس رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهداً فهل لك أن أؤذن وأقيم وتصلي بالناس ؟ فقال : إن شئت ، فأذن بلال وأقام ، وتقدم أبو بكر فصلىٰ بالناس ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدما فرغ فقال : « أصليتم ؟ » قالوا : نعم ، قال : « من صلىٰ بكم ؟ » قالوا : أبو بكر ، قال : « أحسنتم ، لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمهم أحد غيره » .

قال السيوطي : (فهٰذه متابعة قوية من يزيد بن هارون لأحمد بن بشير)[(٣)] .

وبإمعان النظر فيما ذهب إليه كل من ابن الجوزي والسيوطي يتبين ما يلي :

١ ـ أن ابن الجوزي حين يحكم على الحديث فإن حكمه لا يقتصر على المتن وإنما يتعداه إلى الإسناد ، فتارة يحكم على الحديث بالوضع

---

(١) انظر « البيان والتعريف » (٢/٢٩٦ ـ ٢٩٧) ، و« اللآلىء المصنوعة » (١/٢٩٩) .
(٢) رواه أبو نعيم في « كتاب الإمامة » رقم (٤٦) ، (ص ٢٥٢) .
(٣) اللآلىء (١/٢٩٩ ـ ٣٠٠) .

لعلة في سنده وإن كان الحديث قد ورد من طرق أخرىٰ ثابتة ، فحكمه على الأحاديث حكم اصطلاحي يتعلق بروايةٍ بعينها بصرف النظر عن متابعاتها وشواهدها ، وهـٰذا هو المنهج الذي سار عليه في « موضوعاته » ، وأشار إليه في المقدمة في الفصل الذي عقده لبيان أقسام الرواة الذين وقع في حديثهم الموضوع والكذب والمقلوب كما سبق بيانه ، وشأنه في ذٰلك شأن العلماء المؤلفين في كتب العلل والجرح والتعديل ؛ كالحافظ ابن حجر والحافظ العلائي .

أما السيوطي ومن اعترض علىٰ صنيع ابن الجوزي : فإنهم راعوا في أحكامهم متن الحديث أولاً ، ولذا فإنهم يضعون في اعتبارهم المتابعات والشواهد ، شأنهم في ذٰلك شأن المتكلمين في الأحكام ، ولهـٰذا فقد تباينت في كثير من الأحاديث أحكامهم ، واختلفت آراؤهم ؛ نظراً لاختلاف محل النزاع ، وهـٰذا أمر هام ينبغي مراعاته .

أما ما يتعلق بهـٰذا الحديث : فالكلام عليه بما يلي :

مناقشة الآراء :

أ ـ أعل ابن الجوزي الحديث ؛ لأنه من رواية أحمد بن بشير ، وقد قال فيه يحيى بن معين : (متروك الحديث) ـ يعني : أن ابن معين اتهمه ـ واعترض السيوطي علىٰ ذٰلك ؛ بأن أحمد بن بشير أخرج له البخاري ، والأكثر علىٰ توثيقه ؛ أي : فانتفت التهمة .

وأحمد بن بشير هـٰذا روىٰ له البخاري حديثاً واحداً تابعه عليه مروان بن معاوية ، وأبو أسامة ، وقال فيه النسائي : (ليس بذاك القوي) ، وقال عثمان الدارمي : (متروك) .

قال ابن حجر : (فأما تضعيف النسائي له فمشعر بأنه غير حافظ ، وأما

كلام عثمان الدارمي فقد رده الخطيب بأنه اشتبه عليه براوٍ آخر اتفق اسمه واسم أبيه)[1] .

فقد أورده الخطيب في « تاريخه » قال : (قدم بغداد وحدث بها ، وروي عن عثمان بن سعيد الدارمي قال : قلت ليحيى بن معين : عطاء بن المبارك تعرفه ؟ قال : من يروي عنه ؟ قلت : ذاك الشيخ أحمد بن بشير ، قال : هٰذا ؟ كأنه تعجب من ذكر أحمد بن بشير فقال : لا أعرفه ، قال عثمان : أحمد بن بشير كان من أهل الكوفة ، ثم قدم بغداد وهو متروك قلت ـ أي : الخطيب ـ : ليس أحمد بن بشير الذي روىٰ عن عطاء بن المبارك مولىٰ عمرو بن حريث الكوفي ، ذاك بغدادي سنذكره بعد إن شاء الله ، وأما أحمد بن بشير الكوفي فليست حاله الترك ، وإنما له أحاديث تفرد برواياتها ، وقد كان موصوفاً بالصدق)[2] .

فقول ابن الجوزي في أحمد أن يحيىٰ قال فيه : (متروك) ، فإنما القائل فيه : (متروك) هو ابن عثمان بن سعيد الدارمي ، وقد وهم في جرحه ؛ لأنه عنىٰ شخصاً آخر غيره ، فتبين من هٰذا وهم ابن الجوزي في جرح أحمد بن بشير ، نعم أحمد ليس من الثقات الذين يعتمد حديثهم ؛ لأنه متكلم في حفظه ، والبخاري أخرج له متابعة فلا يحتمل تفرده ، بل يعتد بحديثه فيما وافق حديث الثقات ويرد فيما خالف .

ب ـ كما أعل ابن الجوزي الحديث بأنه ورد من طريق عيسى بن ميمون ، وهو منكر الحديث ، قاله البخاري[3] ، وقد سبق أن البخاري إنما يجرح بها من يتهمه .

---

(١) هدي الساري (١٠٠٥) .

(٢) تاريخ بغداد (٧٦/٥) .

(٣) التاريخ الكبير (٤٠١/٣/٢ ـ ٤٠٢) .

وعيسى بن ميمون هو القرشي المدني ، قال البخاري : (منكر الحديث) ، وقال ابن حبان : (منكر الحديث جداً ، يروي عن الثقات أشياء كأنها موضوعات فاستحق مجانبة حديثه ، والاجتناب عن روايته ، وترك الاحتجاج بما يروي لما غلب عليه من المناكير ، سمعت عمرو بن محمد يقول : قال أحمد بن سنان ، عن ابن مهدي قال : استعديت علىٰ عيسى بن ميمون فقلت : هٰذه الأحاديث التي تحدث بها عن القاسم عن عائشة ، فقال : لا أعود)[1] ، وقال ابن معين : (ليس بشيء)[2] ، وقال عمرو بن علي الفلاس : (متروك الحديث)[3] ، وقال النسائي : (ليس بثقة)[4] .

وأما الذي قال فيه ابن معين : (لا بأس به) : فهو عيسى بن ميمون أبو موسى الجرشي ، وهو غير القرشي مولى القاسم بن محمد[5] ، فظلت التهمة باقية .

وأما ما جاء عن السيوطي من أن ابن الجوزي ترجم للحديث (باب إمامة من اسمه أبو بكر) ، وأنه فهم أن المراد من الحديث كل من يكون اسمه أبا بكر ؛ فلا أدري من أين أخذه السيوطي ؟! وابن الجوزي أورد الحديث تحت ترجمة : (باب في فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه) ، ثم قال : (الحديث الثالث عشر) ، وهو ظاهر في أن مراده خاص بأبي بكر الصديق ، ويغلب على الظن أن الترجمة وضعت في النسخة التي وقف

---

(١) مجروحين (٢/١١٨) .

(٢) الكامل (٥/٢٤٠) .

(٣) الكامل (٥/٢٤٠) .

(٤) ميزان (٣/٣٢٦) .

(٥) انظر « ميزان » (٣/٣٢٧) ، وهامش « الفوائد المجموعة » (٣٣٤) ، وإن كان الذهبي حكىٰ ذٰلك في ترجمة القرشي المدني ، لٰكنه لم يذكر مصدره .

عليها ، وأنها من صنيع بعض النساخ توهم ذٰلك فترجمه ، ويؤيد ذٰلك أن الذهبي في « تلخيص الموضوعات » ومن تعقب ابن الجوزي ؛ كابن عراق والشوكاني لم يوردوا هٰذا الاعتراض ، ولم يشيروا إلىٰ تلك الترجمة من قريب أو بعيد مما يدل علىٰ أنها وقعت خاصة في نسخة السيوطي .

أما من تابع أحمد بن بشير في الرواية : فقد أشار الذهبي إلىٰ أن داود ابن الوازع تابعه ، وقد ضعفه الأزدي وغيره ، وقال فيه أبو حاتم : (مجهول)(١) .

كما تابعه يزيد بن هارون من رواية أحمد بن منيع في « مسنده » قال : حدثنا يزيد ، أنبأنا عيسىٰ به(٢) .

وتابعه أيضاً محمد بن يزيد الواسطي(٣) ، فقد أورد ابن عدي في ترجمة عيسى بن ميمون الجرشي قال : حدثنا سعد بن عثمان ، قال : حدثنا عبد الرحمٰن بن عبد الله بن أخي الإمام ، قال حدثنا محمد بن يزيد الواسطي ، عن عيسى بن ميمون ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة به ، قال ابن عدي : (ولعيسى بن ميمون غير ما ذكرت من الحديث ، وعامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه)(٤) ، وهٰذه متابعة تامة تبعد التهمة عن أحمد بن بشير .

وأما من تابع عيسى بن ميمون : فهشام بن عروة وعبد الرحمٰن بن القاسم في رواية أبي العباس الزوزني لٰكنها موقوفة على القاسم .

---

(١) ميزان (٢١/٢) ، لسان (٤١٢/٣) .
(٢) اللآلئ (٢٩٩/١ ـ ٣٠٠) .
(٣) لم أقف له علىٰ ترجمة .
(٤) الكامل (٢٤١/٥) .

والذي يظهر والله أعلم : أن الرواية مرسلة وأن النكارة في رفعها ، فحكم ابن الجوزي متعلق بالرفع ، وهو حكم متعلق بالناحية الصناعية ، وقد تبع في ذٰلك ابن عدي وابن حبان حيث أورد كل منهما الحديث في كتابه في ترجمة عيسى بن ميمون ، وصدق ابن عدي فإنه لم يتابعه أحد عليه ؛ أي : علىٰ وصل إسناده بعائشة .

وأما قول ابن كثير : (إن لهٰذا الحديث شواهد تقتضي صحته) ، ففيه إشارة إلى الحديث المشهور عنه صلى الله عليه وسلم : « مروا أبا بكر فليصل بالناس » .

وأورد السيوطي في « التعقبات » : (أخرج أبو يعلىٰ من وجه آخر عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليصل أبو بكر بالناس » ، قالوا : يا رسول الله ؛ لو أمرت غيره أن يصلي ، قال : « لا ينبغي لأمتي أن يؤمهم إمام وفيهم أبو بكر » .

وأخرج ابن عساكر في « تاريخه » من طريقين عن عتبة بن غزوان : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا ينبغي لأحدٍ من رجالكم أن يؤم أبا بكر ؛ فإنه ليس لأحد عندي فضل يدٍ في المحبة ولا في النصيحة إلا أبو بكر »)[1] .

النتيجة :

أن الحديث مرسل ، وأن النكارة في وصله ، لتفرد عيسى بن ميمون بوصله ؛ فإن كان وهماً منه ، فهو المنكر لضعفه وتفرده ، ومخالفته من

---

(١) التعقبات رقم (٣٠٢) ، (ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦) ، لٰكنها وردت هٰكذا معلقة ويحتاج إلى الوقوف علىٰ أسانيدها لمعرفة درجتها ، وانظر لمزيد الإيضاح « تحفة الأحوذي » (٤/٣١٢) ، و« الفوائد المجموعة » (٣٣٤) .

هو أوثق منه ، وإن تعمد ذٰلك فهو كذب ووضع ، لا سيما وأن ابن مهدي استعدىٰ عليه فيما يروي من منكرات عن القاسم عن عائشة ، فأقر ووعد بعدم العودة ، والله أعلم .

علىٰ أن إيراد الحديث في « جامع الترمذي » لا يدل علىٰ صحته ؛ لأن الترمذي لم يلتزم إخراج الصحيح في « جامعه » ، بل يورد الصحيح والحسن والضعيف ، بل يورد المنكر أحياناً إلا أنه رحمه الله كان يبين علة الحديث بعد ذكره كما صنع في هٰذا الحديث حيث قال عقبه : (هٰذا حديث غريب) ، والترمذي كان كثيراً ما يعبر بالغرابة عن النكارة ، وهٰذا معلوم في مظانه [١] .

الحديث السادس :

روى ابن الجوزي بسنده من طريق ابن عدي إلىٰ عثمان بن زفر ، ومن طريق خيثمة بن سليمان إلىٰ أحمد بن عمران الأخنسي قالا : حدثنا محمد بن زياد ، قال : حدثنا محمد بن عجلان ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : توفي رجل من الأنصار ، فأتينا النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرناه بجنازته فلم يصل عليه ، فدفناه ثم رجعنا فقلنا : قد دفناه رحمه الله ، فلم يرحّم عليه ، فقلنا : يا رسول الله ؛ ما أخبرناك بميت إلا صليت وترحمت عليه ، فما بال هٰذا ؟ قال : « إنه كان يبغض عثمان أبغضه الله » .

قال ابن الجوزي : (الطريقان علىٰ محمد بن زياد ، قال أحمد بن حنبل : هو كذاب خبيث ، يضع الحديث ، وقال يحيىٰ : كذاب خبيث ، وقال السعدي والدارقطني : كذاب ، وقال البخاري والنسائي والفلاس وأبو حاتم الرازي : متروك الحديث ، وقال ابن حبان : كان يضع الحديث

---

(١) وقال الألباني في الحديث : (ضعيف جداً) ، ضعيف الجامع (٦٣٧١) .

على الثقات ، لا يحل ذكره في الكتب إلا علىٰ وجه القدح فيه)[1] .

وقد تعقب السيوطي ابنَ الجوزي فأورد الحديث في « اللآلىء »[2] ، و« التعقبات »[3] ، وقال : (قال جابر : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتي بجنازة رجل فلم يصل عليها ، فقيل له ، قال : « إنه كان يبغض عثمان فأبغضه الله » ، مداره علىٰ محمد بن زياد ، وهو متروك) .

قلت : أخرجه الترمذي من هـٰذا الطريق وضعفه ، وظاهر الحال أن محمد بن زياد هو اليشكري الميموني صاحب ميمون بن مهران .

لـٰكن قال الذهبي في « الميزان » : (محمد بن زياد القرشي الذي روىٰ عن ابن عجلان لا يعرف ، وأتىٰ بخبر موضوع ، ذكره ابن عدي)[4] .

قال في « اللسان » : (وعندي أنه هو اليشكري الطحان الميموني ، فقد

---

(١) الموضوعات (١/٣٣٢ ـ ٣٣٣) .

(٢) اللآلىء (١/٣١٥ ـ ٣١٦) .

(٣) التعقبات رقم (٣٠٥) ، (ص ٣٢٧) .

(٤) ميزان (٤/١٢٢) .

قلت : قد فرق الذهبي بينه وبين محمد بن زياد الطحان اليشكري تبعاً لابن عدي ، فإنه قد ترجم ترجمتين ، قال في الأول : (محمد بن زياد الطحان اليشكري ، سمعت محمد بن سعيد بن عبد الرحمـٰن الحراني يقول : سمعت هلال بن العلاء يقول : سمعت أبا يوسف الصيدلاني يقول : قدم محمد بن زياد الرقة بعد موت ميمون بن مهران) ، ثم أورد تجريح الأئمة فيه ثم قال : (ولمحمد بن زياد هـٰذا غير ما ذكرت من الحديث ، وهو بين الأمر في الضعفاء ، يروي عن ميمون بن مهران أحاديث مناكير لا يرويها غيره ، لا يتابعه أحد من الثقات عليها) ، الكامل (٦/١٣٠) .

وقال في الثانية : (محمد بن زياد القرشي ، حدثنا عبد الكريم بن إبراهيم بن حيان بمصر ، حدثنا الليث بن الحارث البخاري ، حدثنا عثمان بن زفر التيمي ، حدثنا محمد بن زياد ، عن محمد بن عجلان ، عن أبي الزبير ، عن جابر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتي بجنازة رجل . . . الحديث ، قال الشيخ ـ أي : ابن عدي ـ : وهـٰذا عن ابن عجلان بهـٰذا الإسناد ما رواه عن ابن عجلان غير محمد بن زياد هـٰذا القرشي ، وليس هو بمعروف) ، الكامل (٦/١٣٢) .

اتهم بالكذب ، وروىٰ عن ابن عجلان ، أخرج له الترمذي)[1] .

قلت : تعقب السيوطي ابن الجوزي بأن الحديث أخرجه الترمذي لا محل له ؛ لأن الترمذي رحمه الله لم يلتزم إخراج الصحيح ، ولأنه عقب الحديث بقوله : (هٰذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هٰذا الوجه ، ومحمد بن زياد هٰذا صاحب ميمون بن مهران ضعيف في الحديث جداً)[2] .

وقد أشرت فيما سبق أن الترمذي إذا قال في حديث : (غريب) ، فهو يعني نكارته ، وغاية ما يعتذر للترمذي أن محمد بن زياد لم يبلغ عنده درجة التهمة ؛ لأنه قد صرح بضعفه الشديد .

والحديث كما هو ظاهر قد تفرد به محمد بن زياد هٰذا ، وقد صرح أئمة الحديث بكذبه ووضعه .

قال الإمام أحمد : (أعور كذاب خبيث ، يضع الحديث)[3] .

وقال ابن معين : (اجتمع الناس علىٰ طرح هٰؤلاء النفر ، ليس يذاكر بحديثهم ، ولا يعتد بهم ؛ منهم محمد بن زياد)[4] .

وقال البخاري : (محمد بن زياد يتهم بوضع الحديث)[5] .

وقال النسائي : (يروي عن ميمون بن مهران ، متروك الحديث)[6] ،

---

(١) ابن حجر ، اللسان (١٤٤/٧) .

(٢) ت : (المناقب ، باب في مناقب عثمان رضي الله عنه) ، (٦٣٠/٥) ، حديث رقم (٣٧٠٩) .

(٣) ابن عدي ، الكامل (١٢٩/٦) ، ميزان (٥٥٢/٣) ، تهذيب (١٧١/٩) ، الجرح والتعديل (٢٥٨/٣/٢) .

(٤) ابن عدي ، الكامل (٧٤/٣) .

(٥) البخاري ، التاريخ الكبير (٨٣/١) ، ابن عدي ، الكامل (٧٤/٣) .

(٦) النسائي ، الضعفاء والمتروكون (٢٢٢) ، ابن عدي ، الكامل (٧٤/٣) ، تهذيب (١٧١/٩) ، زاد ابن حجر وقال في موضع آخر : (كذاب) .

وقد تبين أن النسائي كثيراً ما يعبر عن الكذاب بمتروك الحديث [1] .

وقال السعدي : (محمد بن زياد الطحان كان كذاباً خبيثاً يحمل علىٰ ميمون بن مهران) [2] .

وقال الفلاس : (محمد بن زياد ، صاحب ميمون بن مهران : كان متروك الحديث ، منكر الحديث) [3] .

وهٰذا كاف في الحكم على الحديث بالوضع ، وكان الأولىٰ بالسيوطي رحمه الله بدلاً من تعقبه ابن الجوزي للأحاديث الظاهر فيها الوضع ، ودفعه عنها تهمة الكذب بأنها رويت في أحد الكتب الستة ، كان الأولىٰ به والأجدر توجيه اللوم إلىٰ من أخرجها ، وضمّن هٰذه الموضوعات حديث المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم ، وأدرج تلك المختلقات في كلمه صلى الله عليه وسلم ، وكشف حال هٰذه الأحاديث ، وبيان كذبها واختلاقها ، وتحذير الناس من العمل بها أو روايتها حتىٰ لا يدخلوا في عداد الكذبة عليه صلى الله عليه وسلم ؛ لأن من روىٰ حديثاً يرىٰ أنه كذب ، فهو أحد الكاذبين ؛ لأن الناس قد عنوا بهٰذه الكتب كل العناية ، بل منهم من أطلق عليها الصحة ، فسماها (الصحاح الستة) ، فيمموا شطرها ، ينهلون منها ، ويعتمدون كل ما جاء فيها ، فيعملون بالموضوع وهم لا يعلمون ، وقد وافق ابن الجوزي جماعة من الأئمة في حكمهم

---

(١) انظر (١٧٣/١) مبحث الألفاظ الدالة على الوضع .

(٢) ابن عدي ، الكامل (١٣٠/٦) .

(٣) ابن عدي ، الكامل (١٣٠/٦) ، الجرح والتعديل (٢٥٨/٣/٢) ، وقد زاد ابن حجر جملة ممن كذبوه فقال : (وقال أبو داود : سمعت أحمد يقول : ما كان أجرأه ، يقول : حدثنا ميمون بن مهران في كل شيء ، وقال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين : ليس بشيء ، كذاب ، وقال عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه : كتبت عنه كتاباً فرميت به ، وضعفه جداً ، وقال الجوزجاني : كان كذاباً ، وقال أبو زرعة : كان يكذب) ، تهذيب (١٧١/٩) .

علىٰ هٰذا الحديث بأنه موضوع ؛ منهم الحافظ الذهبي ، فقد أقر بوضعه في « مختصر الموضوعات »[1] ، وكذٰلك صرح بكذبه في « الميزان »[2] ، ومنهم الشوكاني[3] ، وابن عراق[4] ، والله أعلم .

وقد ذهب بعض المتأخرين مذهباً آخر في الرد على ابن الجوزي ، فقال في نقض كلام ابن الجوزي : (إن الإمام الترمذي قال في آخر « كتابه » : إن أحاديث كتابي معمول بها إلا حديثين) ، بيّنهما ، وأن هٰذا الحديث ليس من الحديثين اللذين ردهما ، فدل قوله علىٰ صحته ، وسيأتي مزيد تفصيل لهٰذا القول ورده قريباً[5] .

الحديث السابع :

روى ابن الجوزي بسنده من طريق ابن مردويه إلىٰ إسحاق بن الفيض قال : أنبأنا سلمة بن حفص ، قال : حدثنا أبو حفص الكندي ، عن كثير النواء ، عن عطية ، عن أبي سعيد : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي : « إنه لا يحل لأحد أن يجنب في هٰذا المسجد غيري وغيرك » .

قال ابن الجوزي : (هٰذا حديث لا صحة له ، وإنما هو مبني علىٰ سد الأبواب غير بابه ، وفيه آفات ؛ أما عطية : فأجمعوا علىٰ تضعيفه ، وقال ابن حبان : كان يجالس الكلبي ، فيقول ـ أي : الكلبي ـ : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيروي ذٰلك عنه ، ويكنيه أبا سعيد ، فيُظَنّ أنه أراد أبا سعيد الخدري ، لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب .

(١) مختصر الموضوعات (١٠٦) .

(٢) ميزان (٥٥٣/٣) .

(٣) الفوائد المجموعة (٣٤٠) .

(٤) تنزيه الشريعة (٣٧٥/١) .

(٥) انظر (٢٨٧/٢ ، ٢٨٩ ، ٣١٨ ، ٦٣٥) .

وأما كثير النواء : فضعفه الرازي ، والنسائي ، وقال السعدي : زائغ ، وقال ابن عدي : كان غالياً في التشيّع ، مفرطاً فيه)[١] .

وقد تعقب السيوطي ابنَ الجوزي لإخراجه هـٰذا الحديث في « موضوعاته » فقال بعد ذكر الحديث وكلام ابن الجوزي : (قلت : أخرجه الترمذي : حدثنا محمد بن فضيل ، عن سالم بن أبي حفصة ، عن عطية العوفي ، عن أبي سعيد به ، وقال : هـٰذا حديث حسن غريب ، وقد سمع محمد بن إسماعيل مني هـٰذا الحديث)[٢] .

وأخرجه البيهقي في « سننه » من طريق محمد بن فضيل به ، وقال : (روي ذٰلك من وجه آخر عن عطية)[٣] .

وقال في « التعقبات » : (أخرجه الترمذي والبيهقي في « سننه » من طريق سالم بن أبي حفصة ، عن عطية ، فزالت تهمة كثير)[٤] .

ثم قال في « اللآلىء » : (وقد ورد من طرق :

قال البزار : حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري ، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس ، حدثني أبي ، عن الحسن بن زيد ، عن خارجة بن سعد ، عن أبيه سعد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي : « لا يحل لأحد أن يجنب في هـٰذا المسجد غيري وغيرك » .

---

(١) الموضوعات (٣٦٨/١) .

(٢) قلت : وقد أهمل السيوطي رحمه الله كلمة الترمذي في « اللآلىء » وفي « التعقبات » ، وهي هامة ، فقد قال الترمذي : (وقد سمع محمد بن إسماعيل مني هـٰذا الحديث واستغربه) ، فاستغراب الترمذي وشيخه البخاري للحديث مشعر بنكارته . انظر « تحفة الأحوذي » (٣٣٠/٤ ـ ٣٣١) .

(٣) اللآلىء (٣٥٣/١) .

(٤) التعقبات رقم (٣١١) ، (ص ٣٣٥) .

وقال ابن منيع في « مسنده » : حدثنا الهيثم ، حدثنا حفص ، عن حرام بن عثمان ، عن ابني جابر ، عن جابر قال : جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن مضطجعون في المسجد ، فضربنا بعسيب كان في يده رطباً ، وقال : « ترقدون في المسجد ، إنه لا يرقد فيه » ، فانجفلنا ، وانجفل معنا علي ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعال ، إنه يحل لك في المسجد ما يحل لي » .

وقال ابن أبي شيبة في « مسنده » : حدثنا الفضل بن دكين ، عن ابن أبي غنية ، عن أبي الخطاب ، عن مجدوح الهذلي ، عن جسرة ، حدثتني أم سلمة قالت : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلىٰ صرحة المسجد فنادىٰ بأعلىٰ صوته : « ألا إن هٰذا المسجد لا يحل لجنب ولا حائض إلا النبي صلى الله عليه وسلم وأزواجه وعلياً وفاطمة ، ألا هل بينت لكم الأسماء أن تضلوا » .

أخرجه البيهقي في « سننه » وقال : مجدوح : قال البخاري : فيه نظر .

وقد روي من وجه آخر عن جسرة وفيها ضعف ، قال ـ أي : البيهقي ـ : أنبأنا أبو نصر عمر بن عبد العزيز بن عمر بن قتادة ، أنبأنا عطاء بن مسلم ، عن إسماعيل بن أمية ، عن جسرة ، عن أم سلمة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألا إن مسجدي حرام علىٰ كل حائض من النساء ، وكل جنب من الرجال إلا محمد وأهل بيته : علي وفاطمة والحسن والحسين » .

وروىٰ عبد الغني بن سعيد في « إيضاح الإشكال » بسنده إلىٰ عبد الواحد بن زياد ، حدثنا أفلت بن خليفة ، حدثتني جسرة بنت دجاجة قالت : سمعت عائشة تقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ووجوه

بيوت أصحابه شارعة في المسجد : « وجهوا هـٰذه الأبواب عن المسجد ، فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب إلا لمحمد »)[1] .

هـٰذه هي المتابعات والشواهد التي أوردها في « اللآلئ » ، وزاد في « التعقبات » رواية عمر بن الخطاب قال : (أخرجها أبو يعلىٰ ، وجابر بن عبد الله أخرجها ابن عساكر في « تاريخه » ، ومرسل أبي حازم الأشجعي أخرجه الزبير بن بكار) .

ويرىٰ من صنيع السيوطي أنه اعترض على ابن الجوزي في عدّه الحديث من الموضوعات بأمور ؛ أولها : أن كثير النواء متابع بسالم بن أبي حفصة ، فزالت تهمة كثير .

قلت : أما التهمة عن كثير : فزائلة ، وإن كانت متابعة كل من كثير وسالم بن أبي حفصة للآخر غير مرضية ، وقد بدِّعا بالغلو في التشيع والإفراط فيه[2] ، مع أن سالماً نُقل عن ابن معين والعجلي توثيقه[3] .

---

(١) اللآلئ رقم (٣٥٣/١ ـ ٣٥٤) .

(٢) أما كثير : فقال فيه أبو حاتم : (ضعيف الحديث) ، وقال الجوزجاني السعدي : (زائغ) ، وقال النسائي : (ضعيف) ، وقال في موضع آخر : (فيه نظر) ، وقال ابن عدي : (كان غالياً في التشيع مفرطاً فيه) ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال فيه العجلي : (لا بأس به) انظر « ميزان » (٤٠٢/٣) ، و« تهذيب » (٤١١/٨) .

وأما سالم بن أبي حفصة : فقد قال فيه ابن المديني : (تركه جرير) ـ يعني : للتشيع ـ وقال الفلاس : (ضعيف مفرط في التشيع) ، وقال النسائي : (ليس بثقة) ، وقال ابن عدي : (عيب عليه الغلو) ، وقال الجوزجاني : (هالك) ، وقال العقيلي : (ترك لغلوه ، وبحقٍّ تُرك) ، وقال أبو أحمد الحاكم : (ليس بالقوي عندهم) ، وقال ابن حبان : (يقلب الأخبار ويهم في الروايات) انظر « ميزان » (١١٠/٢) ، و« تهذيب » (٤٣٣/٣ ـ ٤٣٤) .

(٣) قال ابن حجر : (وقال إسحاق بن منصور وغير واحد عن ابن معين : ثقة) ، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : (كان شيعياً ، ما أظن به بأساً في الحديث) ، وقال العجلي : (ثقة) انظر « تهذيب » (٤٣٣/٣ ـ ٤٣٤) .

وأما عطية العوفي الذي عليه مدار الحديث : فغالب المحدثين علىٰ تضعيفه ، وقد رمي بالتشيع ، وكان يدلس تدليساً فاحشاً ، فقد قال أحمد وذكر عطية العوفي : (هو ضعيف الحديث ، بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي ويسأله عن التفسير ، وكان يكنيه بأبي سعيد ، فيقول : قال : أبو سعيد)[(١)] .

وقال ابن حبان : (سمع ـ أي : عطية ـ من أبي سعيد الخدري أحاديث ؛ فلما مات أبو سعيد ؛ جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه ، فإذا قال الكلبي : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، يحفظه ، وكنّاه أبا سعيد ، ويروي عنه ؛ فإذا قيل له : من حدثك بهٰذا ؟ فيقول : حدثني أبو سعيد ، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري ، وإنما أراد الكلبي[(٢)] ، وهو تدليس يجرّح عطية لما فيه من تغطية وتعمية للكذابين والمجروحين ، بالإضافة إلىٰ ضعفه ؛ فإذا عرف أن الرواية مصدرها الكلبي ، وقد رمي بالكذب عرفت درجة الحديث ، لٰكن إعلال ابن الجوزي الحديث بعطية وحده فيه قصور عن العلة الحقيقية التي هي الكلبي ، وكان الأولىٰ بابن الجوزي أن يعلّ الرواية به .

كما أن كلّاً من الكلبي وعطية وكثير وسالم متهمون بالغلو في التشيع ، وقد سبق أن من القرائن الدالة على الوضع في الحديث أن يكون الراوي رافضياً والحديث في فضائل آل البيت ، فحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع سائغ لهٰذه القرائن ، وهي تفرد الكذاب به ـ وهو الكلبي ـ وتفرد غلاة الشيعة بالحديث وهو في فضائل آل البيت ، والحكم يثبت بواحد منها فكيف لا يثبت بكلها .

---

(١) تهذيب (٢٢٥/٧) .

(٢) مجروحين (١٧٦/٢) .

وأما تفسير النووي تحسين الترمذي للحديث بقوله : (إنما حسنه الترمذي لشواهده)[1] ؛ فهو اجتهاد منه يثاب عليه بأجر واحد ؛ لأن الإمام الترمذي من شأنه أن يشير إلى الشواهد والمتابعات عقب إيراد الحديث ، وفي هٰذه الرواية لم يشر إلىٰ شيء من شواهدها أو متابعاتها ، فدل ذٰلك علىٰ عدم وجودها عنده ، فقول النووي يحتاج إلىٰ دليل .

وأما الشاهد الأول : وهو ما أخرجه البزار بإسناده إلىٰ خارجة بن سعد ، عن أبيه ؛ فقد ذكره الهيثمي وقال : (خارجة لم أعرفه)[2] .

قال المعلمي : (الذي عند البزار : إسماعيل بن أبي أويس ، حدثني أبي ، عن الحسن بن زيد ، عن خارجة بن سعد ، عن أبيه سعد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . الحديث ، أبو أويس : صدوق يهم ، وكذا الحسن بن زيد ، وخارجة : لا يعرف هو ولا أبوه ، فليس لسعد بن أبي وقاص ابنٌ اسمه خارجة)[3] .

وهٰذه جهالة عين ؛ فلا يصلح الحديث للمتابعة .

٣ ـ وأما رواية جابر التي في « مسند أحمد » بن منيع : فهي من طريق حفص بن ميسرة ، عن حرام بن عثمان ، عن ابني جابر ، عن جابر قال :

---

(١) اللآلئ (٣٢٣/١) .

(٢) مجمع الزوائد (٢٥٣/١٨) .

(٣) هامش الفوائد المجموعة (٣٦٧) ، **قلت** : هناك في الرواة رجل اسمه عامر بن خارجة بن سعد ، قال ابن أبي حاتم : (روىٰ عن جده سعد بن أبي وقاص ، روىٰ عنه حفص بن النضر السلمي ، سمعت أبي يقول ذٰلك ، وسمعته يقول : هٰذا إسناد منكر) ، الجرح (٤٠/٣) ، وذكره البخاري في « تاريخه » ، وأخرج له من طريق حفص بن النضر السلمي ، عن عامر بن خارجة بن سعد ، عن جده سعد رضي الله عنه خبراً ، وقال : (في إسناده نظر) ، التاريخ الكبير (٤٥٧/٣) ، ميزان (٣٥٩/٢) ، لسان (٢٢٣/٣) ، ولو فرض أن رواية البزار وقع فيها خطأ في اسم خارجة بن سعد أو سقط ؛ فقد عرفت شأن هٰذا الإسناد .

جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن مضطجعون . . . الحديث ، فيه : حرام بن عثمان الأنصاري ، قال فيه الإمام مالك : (ليس بثقة) ، وقال أحمد : (ترك الناس حديثه) ، وقال الشافعي وابن معين والجوزجاني : (الرواية عن حرام حرام) ، وقال ابن حبان : (كان غالياً في التشيع ، منكر الحديث فيما يرويه ، يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل) .

وساق الذهبي حديثه ثم قال : (وهٰذا حديث منكر جداً)[١] .

فإذا كان هٰذا حال حرام فحديثه لا يصلح للمتابعة ، بل يزيده نكارة ، وإذا أضيف إلىٰ ذٰلك أن حراماً قال : عن ابني جابر أراه عن جابر ، فهٰذا شك في وصل الحديث وقطعه ، وهي علة تقتضي رده[٢] .

وأما حديث أم سلمة الذي أورده السيوطي من طريق ابن أبي شيبة : فقد أخرجه ابن ماجه قال : حدثنا ابن أبي شيبة ومحمد بن يحيىٰ قالا : حدثنا أبو نعيم ، حدثنا ابن أبي غنية ، عن أبي الخطاب الهجري ، عن محدوج الذهلي ، عن جسرة قالت : أخبرتني أم سلمة قالت : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم صرحة هٰذا المسجد فنادىٰ بأعلىٰ صوته : « إن المسجد لا يحل لجنب ولا لحائض »[٣] .

فابن ماجه أخرجه بدون الزيادة التي ساقها البيهقي في « سننه » ، وهي قوله : « إلا الرسول صلى الله عليه وسلم وعلي وفاطمة والحسن والحسين ، ألا قد بينت لكم هٰذه الأسماء أن تضلوا » .

---

(١) انظر الكلام علىٰ حرام في « المجروحين » (٢٦٩/١) ، و« ميزان » (٤٣٠/١) ، و« لسان » (٦/٣) .

(٢) انظر كلام المعلمي على الحديث هامش « الفوائد المجموعة » (٣٦٧) .

(٣) جه : (الطهارة ، باب في ما جاء في اجتناب الحائض المسجد) ، حديث رقم (٦٤٥) .

ثم تعقب البيهقي الحديث بقوله : (أخبرنا أبو سعد الماليني ، أنا أبو أحمد ابن عدي قال : سمعت ابن حماد يقول : قال البخاري رحمه الله : (محدوج الذهلي عن جسرة ، قاله ابن أبي غنية ، عن أبي الخطاب ، فيه نظر)[(١)] .

قلت : وناهيك قول البخاري هـٰذا ؛ فإنه لا يطلقه إلا فيمن يتهمه ، كما سبق بيانه في مبحث : (الألفاظ الدالة على الوضع)[(٢)] ، هـٰذا ما يتعلق بمحدوج .

وأما أبو الخطاب الراوي عنه : فمجهول ، قاله المعلمي[(٣)] .

وأما جسرة : فتابعية وثقها العجلي وابن حبان[(٤)] ، فقد قال البخاري : (وقال ابن مهدي ، عن سفيان ، عن فلت الذهلي : سمع جسرة بنت دجاجة ودهثمة ، وعند جسرة عجائب)[(٥)] .

قلت : وهـٰذا منها إلا أن هـٰذه العجائب ليست من جسرة إلا أنها لا تحتملها ، والبلاء فيها من غيرها كما سيأتي بيانه ، فقد أورد ابن أبي حاتم حديث أم سلمة في « علله » بسند ابن ماجه والبيهقي إلىٰ أم سلمة قالت : خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلىٰ صرحة هـٰذا المسجد ، فقال : « لا يصح لجنب ولا لحائض إلا للنبي ولأزواجه وعلي وفاطمة بنت محمد » .

قال أبو زرعة : (يقولون عن جسرة عن أم سلمة ، والصحيح عن عائشة ،

---

(١) السنن الكبرىٰ (٧/٦٥) ، التاريخ الكبير (٤/٦٦) ، إلىٰ قوله : (عن أبي الخطاب) .
(٢) انظر (١/١٧٣) .
(٣) هامش الفوائد المجموعة (٣٦٧) ، ولا بد من صرف الجهالة إلىٰ جهالة الحال حسب القاعدة ؛ لأنه قد روىٰ عنه رجلان هما ابن أبي غنية وعلي بن عابس ، قاله البخاري ، الكنىٰ (٢٧) .
(٤) تهذيب (١/٤٠٦) .
(٥) التاريخ الكبير (١/٦٧) .

قال أبو محمد : قد روىٰ أفلت بن خليفة ، عن جسرة بنت دجاجة ، عن عائشة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم هٰذا الحديث ، غير أنه لم يذكر فيه : إلا للنبي ولأزواجه ، وإنما قال : لا يصلح لجنب ولا حائض فقط)[١] .

قلت : وحديث عائشة هٰذا أخرجه أبو داود قال : حدثنا مسدد ، حدثنا عبد الواحد بن زياد ، حدثنا الأفلت بن خليفة قال : حدثتني جسرة بنت دجاجة قالت : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول : (جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجوه بيوت أصحابه شارعة في المسجد فقال : « وجهوا هٰذه البيوت عن المسجد » ، ثم دخل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصنع شيئاً رجاء أن تنزل فيهم رخصة ، فخرج إليهم بعد فقال : « وجهوا هٰذه البيوت عن المسجد ، فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب »)[٢] .

فأبو داود أخرجه من حديث عائشة وقد رواه عنها جسرة دون ذكر الزيادة ، والذي يظهر لي والله أعلم : أن حديث أم سلمة سرق من حديث جسرة عن عائشة ، وقلب إسناده علىٰ أم سلمة رضي الله عنها أن يكون شاهداً لحديث الباب ؛ أعني : حديث أبي سعيد .

وأما الحديث الذي رواه من طريق عبد الغني بن سعيد : فهو حديث أبي داود الذي سبق ذكره ، ولم يذكر أبو داود الزيادة التي يكون الحديث من أجلها شاهداً لحديث أبي سعيد ؛ لأن المراد إثبات المنقبة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ، والحديث لم يشر إلىٰ ذٰلك لا بمنطوقه ولا بفحواه ، وقد وردت في بعض الروايات زيادة : « إلا لمحمد » ، وفي رواية

---

(١) علل الحديث (٢/١٣٨) ، وانظر « نصب الراية » (١/١٩٣ ـ ١٩٥) ، و« التلخيص الحبير » (١٣٩ ـ ١٤٠) .

(٢) د : (الطهارة ، باب في الجنب يدخل المسجد) ، (١/٥٣) .

البخاري في « تاريخه » : « إلا لمحمد وآل محمد »[1] .

كما أورد ذٰلك البيهقي وقال : (إنها من زيادة موسى بن إسماعيل ، عن عبد الواحد) ، إلا أنه ضعفها تبعاً للإمام البخاري[2] ، لذا فهو لا يصلح أن يكون شاهداً .

ومما يجدر ذكره أن الحافظ السيوطي رحمه الله كثيراً ما يتعقب ابن الجوزي بذكر شواهد للحديث إلا أنها ليست في محل النزاع ، ولا تثبت الحكم الذي سيقت من أجله ، بل تقتصر علىٰ إثبات أمر مسلّم ، كما هو الحال في هٰذا الحديث ، وهو تحريم المسجد على الجنب والحائض .

وأما الروايات الأخرى التي أشار إليها في « تعقباته » :

الأولىٰ : رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال السيوطي : (إن أبا يعلىٰ أخرجها) ، وأوردها السيوطي في « الخصائص الكبرىٰ » قال : (وأخرج أبو يعلىٰ عن عمر بن الخطاب قال : « لقد أعطي عليّ ثلاث خصال ، لأن تكون لي خصلة منها أحب إليّ من أن أعطىٰ حمر النعم : تزويجه فاطمة ، وسكناه المسجد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا يحل لي فيه ما يحل له ، والراية يوم خيبر)[3] .

والثانية : رواية جابر ، قال : (وأخرج ابن عساكر عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعليّ : « إنه يحل لك في المسجد ما يحل لي »)[4] .

---

(١) التاريخ الكبير (١/٦٧) .
(٢) السنن الكبرىٰ (٢/٤٤٢ ـ ٤٤٣) .
(٣) الخصائص الكبرىٰ (٢/٢٤٣) .
(٤) الخصائص الكبرىٰ (٢/٢٤٣) .

والثالثة : رواية أبي حازم الأشجعي ، قال : (وأخرج الزبير بن بكار في « أخبار المدينة » قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله أمر موسىٰ أن يبني مسجداً طاهراً لا يسكنه إلا هو وهارون ، وإن الله أمرني أن أبني مسجداً طاهراً لا يسكنه إلا أنا وعلي وأبناء علي »[1] .

وقد أورد هٰذه الأحاديث كما نرىٰ معلقة لم يذكر أسانيدها حتىٰ تعرف ، كما أنه لم يتعرض لها بتصحيح ولا تضعيف ، والذي يبدو لي والله أعلم : أنه لو كان فيها ما تقوم به الحجة لصرح بذٰلك ، فهٰذه الشواهد مع كثرتها لا تقوىٰ علىٰ إثبات نفسها فضلاً عن متابعة حديث الباب ، بل تزيده نكارة ، وما يصلح منها للاحتجاج لا يصلح أن يكون شاهداً ؛ لعدم اشتماله علىٰ معنىٰ حديث الباب .

فإن قيل : إن ورود المنكر من طرق يدل علىٰ أن للحديث أصلاً .

يقال : إن الأصل الذي يمكن أن تثبته ، هو حديث عائشة الذي أخرجه أبو داود ، أما الزيادة التي جاءت في غيره ومنها حديث الترمذي ؛ فهي منكرة مختلقة كما قال ابن الجوزي ، والله أعلم .

الحديث الثامن :

روى ابن الجوزي في « فضائل القرآن » بسنده إلى الدارقطني قال : حدثنا ابن صاعد قال : حدثنا أبو هشام الرفاعي قال : حدثنا زيد بن الحباب قال : حدثنا عمر بن راشد ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من قرأ سورة الدخان في ليلة أصبح يستغفر له سبعون ألف ملك » .

---

(١) الخصائص الكبرىٰ (٢/٢٤٣) .

قال ابن الجوزي : (تفرد به عمر ، قال أحمد بن حنبل : عمر بن راشد لا يساوي حديثه شيئاً ، وقال ابن حبان : يضع الحديث ، لا يحل ذكره في الكتب إلا بالقدح فيه)[١] .

وقد تعقب ابنَ الجوزي الإمام السيوطي فقال : (وأخرجه الترمذي : حدثنا سفيان بن وكيع ، حدثنا زيد بن الحباب به ، وأخرجه محمد بن نصر في كتاب الصلاة : حدثنا محمد بن حميد الرازي ، حدثنا زيد بن الحباب به ، وله طرق كثيرة ، عن الحسن عن أبي هريرة) .

ثم ساق أحاديث لا تتعلق بهٰذا الحديث ، وإنما تتعلق بحديث في فضل قراءة (سورة يسٓ) إلىٰ أن قال : (وقال الترمذي : حدثنا نصر بن عبد الرحمٰن ، حدثنا زيد بن الحباب ، عن هشام بن المقدام ، عن الحسن ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « من قرأ حم الدخان في ليلة الجمعة غفر له » .

ورواه البيهقي من هٰذا الطريق بلفظ : « من قرأ ليلة الجمعة حم الدخان ويس أصبح مغفوراً له » .

وقال ابن الضريس : أنبأنا موسىٰ وعلي قالا : حدثنا حماد ، عن أبي سفيان طريف السعدي ، عن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قرأ سورة الدخان في ليلة غفر له ما تقدم من ذنبه » .

وقال محمد بن نصر : حدثنا ابن يحيىٰ ، حدثنا وكيع ، عن الفضل بن دلهم ، عن الحسن قال : « من قرأ الدخان في ليلة غفر له » .

وقال محمد بن نصر : حدثنا محمد بن يحيىٰ ، قال : حدثنا محمد بن المبارك ، حدثنا صدقة ، عن يحيى بن الحارث ، عن أبي رافع قال : « من قرأ الدخان في ليلة الجمعة أصبح مغفوراً له » .

---

(١) الموضوعات (٣/١٣٤) .

وقال الدارمي : حدثنا يعلىٰ ، حدثنا إسماعيل ، عن عبد الله بن عيسىٰ ، قال : « أخبرت أنه من قرأ حم الدخان ليلة الجمعة إيماناً وتصديقاً بها أصبح مغفوراً له » .

وقال الطبراني ، عن أبي أمامة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قرأ حم الدخان ليلة جمعة أو يوم جمعة بنىٰ له الله بيتاً في الجنة » ، والله أعلم)[١] .

وقال في « التعقبات » : (حديث أبي هريرة رضي الله عنه : « من قرأ حم الدخان في ليلة أصبح يستغفر له سبعون ألف ملك » ، فيه عمر بن راشد : يضع ، قلت : أخرجه الترمذي ، وابن ماجه ، وقال الترمذي : غريب ، وعمر بن أبي خثعم يضعف ، قال محمد : هو منكر الحديث ، وقول ابن الجوزي : « إنه عمر بن راشد » تبع فيه ابن حبان ، وقال الذهبي في « الميزان » : عمر بن راشد غير أبي خثعم ، ذاك : عمر بن عبد الله ، وهو صاحب حديث سورة الدخان ولم يجرح بكذب ، فلا يلزم أن يكون حديثه موضوعاً)[٢] .

ويمكن تلخيص اعتراضات السيوطي على ابن الجوزي بما يلي :

أ ـ أن الحديث أخرجه الترمذي من رواية عمر بن أبي خثعم ، وليس هو عمر بن راشد ، وأن ابن الجوزي تبع ابن حبان في تسميته عمر بن راشد ، وقد فرق الذهبي بينهما ، وأن عمر بن أبي خثعم لم يجرح بكذب فلا يحكم علىٰ حديثه بالوضع .

ب ـ أن للحديث طرقاً كثيرة ، وتعدد مخارج هٰذه الطرق يخرج الحديث عن كونه موضوعاً .

---

(١) اللآلئ (١/٢٣٤ ـ ٢٣٦) .

(٢) التعقبات رقم (٣٥) ، (ص ٧٠) ، وانظر « تذكرة الموضوعات » (٧٩ ـ ٨٠) .

هٰذا ملخص اعتراضه ، وقبل أن أذكر ما ترجح لي في هٰذا الحديث أضع أمام ناظريك الأمور الآتية :

١ ـ أما إخراج الترمذي للحديث : فكما سبق أنه لا يلزم من ذٰلك صحته ؛ لأن الترمذي رحمه الله لم يلتزم الاقتصار علىٰ إخراج الصحيح في « جامعه » ، بل أخرج أحاديث متفاوتة الدرجات ، وتعقبها بما يراه من درجة للحديث ، كما هو الحال في هٰذا الحديث .

٢ ـ أن الإمام الترمذي رحمه الله تعالىٰ قال بعد ذكره الحديث : (هٰذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هٰذا الوجه ، وعمر بن أبي خثعم يضعف ، قال محمد : هو منكر الحديث)[١] .

فقد أوضح الترمذي نفسه منزلة الحديث بحكايته قول البخاري في عمر بن أبي خثعم ، وقد مر من قبل أن الإمام البخاري يقول فيمن يتهمه : منكر الحديث ، ولا أدري كيف غفل الحافظ السيوطي رحمه الله عن تكذيب الإمام البخاري عمر هٰذا فقال : (إن عمر بن عبد الله بن خثعم لم يجرح بكذب) ، وهو العالم باصطلاح البخاري .

وأما قوله : (إن ابن الجوزي سماه عمر بن راشد ، وتبع في ذٰلك ابن حبان ، وأن الذهبي قال في « الميزان » : عمر بن راشد غير ابن أبي خثعم ، ذاك عمر بن عبد الله ، وهو صاحب حديث سورة الدخان) .

أقول : إن الذي في « الميزان » خلاف ذٰلك ، فقد قال الذهبي في « الميزان » : (عمر بن راشد اليمامي ، عن نافع ويحيىٰ بن أبي كثير ، هو عمر بن أبي خثعم ضعفوه ، هٰكذا قال ابن حبان : إنه عمر بن أبي خثعم ، وإنما ابن أبي

(١) ت : (فضائل القرآن) ، حديث رقم (٢٨٨٨) ، وانظر « تحفة الأحوذي » (٤/٤٧) .

خثعم عمر بن عبد الله)[1] ، فإن الذهبي جزم في بداية الترجمة أن عمر بن راشد هو ابن أبي خثعم ، ثم حكىٰ قول ابن حبان ، ولم يفرق بينهما ، كما قاله ، وقد صرح الذهبي أيضاً بأنه هو ـ في « المغني » ـ فقال : (عمر بن راشد اليمامي ، عن ابن أبي كثير ونافع ، ضعفوه ، وهو عمر بن أبي خثعم)[2] .

وعمر بن أبي خثعم هٰذا : قال فيه البخاري : (ضعيف الحديث ، ذاهب ، وضعفه جداً) ، وقال أبو زرعة : (واهي الحديث ، حدث عن يحيىٰ بن أبي كثير ثلاثة أحاديث لو كانت في خمسمائة حديث لأفسدتها) ، وقال ابن عدي : (منكر الحديث ، وبعض حديثه لا يتابع عليه)[3] .

وقال الذهبي : (روىٰ عن يحيى بن أبي كثير ، له حديثان منكران : « من صلىٰ بعد المغرب ست ركعات » ، و« من قرأ الدخان في ليلة »)[4] ، وقال ابن حبان : (كان ممن يروي الأشياء الموضوعة عن ثقات الأئمة ، لا يحل ذكره في الكتب إلا علىٰ سبيل القدح فيه ، ولا كتب حديثه إلا علىٰ جهة التعجب)[5] .

فهٰذه أقوال الجهابذة في عمر بن أبي خثعم وحديثه ، وهي كافية في إسقاط حديثه ورده[6] .

---

(١) ميزان (٣/٢٠٢) .
(٢) المغني (٢/٤٠) .
(٣) تهذيب (٧/٤٦٨) .
(٤) ميزان (٣/٢٠٢) .
(٥) مجروحين (٢/٨٣) .
(٦) وقال المعلمي : (وزعم ابن حبان ـ وتبعه بعضهم ـ أن عمر بن أبي خثعم هو عمر بن راشد نفسه ، وخطأه الدارقطني وغيره ، وذكروا أن ابن أبي خثعم هو عمر بن عبد الله بن أبي خثعم ، وكلاهما يروي عن يحيى بن أبي كثير ، وكلاهما تالف ، ولعل ابن أبي خثعم أتلفهما) ، هامش الفوائد المجموعة (٣٠١) .

وزيادة علىٰ هـٰذا : أن الترمذي رحمه الله روى الحديث عن سفيان بن وكيع ، وسفيان هـٰذا قال فيه البخاري : (يتكلمون فيه لأشياء لقنوه إياها)[1] .

وقال ابن أبي حاتم : (كتب عنه أبي وأبو زرعة وتركا الرواية عنه) ، وقال : (سألت أبا زرعة عنه فقال : لا يشتغل به ، قيل له : هل يكذب ؟ قال : كان أبوه رجلاً صالحاً ، قيل له : كان يتهم بالكذب ؟ قال : نعم ، وقال أيضاً : سمعت أبي يقول : جاءني جماعة من مشيخة الكوفة فقالوا : بلغنا أنك تختلف إلىٰ مشايخ الكوفة تكتب عنهم وتركت سفيان بن وكيع ، أما كنت ترعىٰ له في أبيه ؟ فقلت لهم : إني أوجب له ، وأحب أن تجري أموره على الستر ، وله وراق قد أفسد حديثه ، قالوا : فنحن نقول له أن يبعد الوراق عن نفسه ، فوعدتهم أن أجيئه ، فأتيته مع جماعة من أهل الحديث ، وقلت له : إن حقك واجب علينا في شيخك وفي نفسك ، فلو صنت نفسك وكنت تقتصر علىٰ كتب أبيك لكانت الرحلة إليك في ذٰلك ، فكيف وقد سمعت ، فقال : ما الذي ينقم علي ؟ فقلت : قد أدخل وراقك في حديثك ما ليس من حديثك ، فقال : فكيف السبيل في ذٰلك ؟ قلت : ترمي بالمخرجات وتقتصر على الأصول ، ولا تقرأ إلا من أصولك ، وتنحي هـٰذا الوراق عن نفسك ، وتدعو بابن كرامة وتوليه أصولك ، فإنه يوثق به ، فقال : مقبول منك ، وبلغني أن وراقه كان قد أدخلوه بيتاً يتسمع علينا الحديث ، فما فعل شيئاً مما قاله ، فبطل الشيخ ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التي قد أدخلت بين حديثه ، وقد سرق من حديث المحدثين)[2] .

---

(١) ميزان (٢/١٦٣) ، تهذيب (٤/١٢٣ ـ ١٢٤) .

(٢) الجرح (٢/٢٣١ ـ ٢٣٢) ، وانظر « ميزان » (٢/١٧٣) ، و« تهذيب » (٤/١٢٤) ، و« مجروحين » (١/٣٥٥ ـ ٣٥٦) .

وقال النسائي : (ليس بثقة) ، وقال الآجري : (امتنع أبو داود من التحديث عنه) ، وقال ابن عدي : (وإنما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لقن ، ويقال : كان له وراق يلقنه من حديث موقوف فيرفعه ، وحديث مرسل فيوصله ، أو يبدل قوماً بقوم في الإسناد)[١] .

قلت : وقد سبق أن التلقين ، وإدخال الحديث على المحدث ، وسرقة الحديث وقلبه كلها تُعد عند المحدثين من الكذب والوضع الذي يرد فيه حديث الراوي ؛ فإذا انضم هـٰذا إلىٰ ما قيل في عمر بن أبي خثعم عرف درجة حديث الترمذي ، وكان الأولىٰ بالحافظ السيوطي إظهار هـٰذا وكشفه بدلاً من ركوبه الصعب والذلول لتبرئة ساحة الترمذي ، والله أعلم .

٣ ـ وأما رواية محمد بن نصر المروزي : فقد رواها عن محمد بن حميد الرازي : حدثنا زيد بن الحباب به ، وفيه محمد بن حميد الرازي وقد تضاربت فيه أقوال الأئمة ، والراجح فيه أنه متكلم فيه بل متهم بالكذب ، وأن من قوىٰ أمره لم يقف علىٰ حقيقة أمره ، ولم يظهر له ما ظهر لمن جرحه[٢] .

---

(١) تهذيب (١٢٤/٤ ـ ١٢٥) .

(٢) انظر ترجمته في « الجرح » (٢٣٢/٣/٢ ـ ٢٣٣) ، و« التاريخ الكبير » (٦٩/١/١ ـ ٧٠) ، و« المجروحين » (٢٩٦/٢ ـ ٢٩٧) ، و« ميزان » (٥٣٠/٣ ـ ٥٣١) ، و« تهذيب » (١٢٧/٩ ـ ١٣١) ، فممن قوىٰ أمره أبو زرعة قال : (من فاته ابن حميد يحتاج أن ينزل عشرة آلاف حديث) ، وقال أحمد : (لا يزال بالري علم ما دام محمد بن حميد حياً) ، وقال يحيى بن معين : (ثقة ، وهـٰذه الأحاديث التي يحدث بها ليس هو من قبله ، إنما هو من قبل الشيوخ الذين يحدث عنهم) ، وقال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي : (ابن حميد ثقة ، كتب عنه يحيىٰ ، وروىٰ عنه من يقول فيه : هو أكبر منهم) .

وممن جرحه البخاري قال : (في حديثه نظر) ، وسئل أبو عبد الله عن محمد بن حميد الرازي : (لماذا تكلم فيه ؟ فقال : كأنه أكثر علىٰ نفسه) ، وقال النسائي : (ليس بثقة) ، وقال الجوزجاني : (ردي المذهب ، غير ثقة) ، وقال فضلك الرازي : (عندي عن ابن حميد خمسون ألفاً ، لا ←

٤ ـ وأما حديث الترمذي الثاني : فقد رواه عن نصر بن عبد الرحمٰن الكوفي ، حدثنا زيد بن حباب ، عن هشام أبي المقدام ، عن الحسن ، عن أبي هريرة . . . الحديث ، ثم قال الترمذي عقبه : (هٰذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هٰذا الوجه ، وهشام أبو المقدام يضعف ، ولم يسمع الحسن من أبي هريرة ، هٰكذا قال أيوب ويونس بن عبيد وعلي بن زيد)[(١)] .

فقد ذكر الترمذي للحديث علتين : الأولىٰ ضعف هشام ، والثانية الانقطاع بين الحسن وأبي هريرة .

أما هشام هٰذا : فلم يوثق مطلقاً ، بل قال فيه البخاري : (ضعيف)[(٢)] ،

← أحدث عنه بحرف) ، وقال إسحاق بن منصور الكوسج : (قرأ علينا محمد بن حميد « كتاب المغازي » عن سلمة ، فقضي أني صرت إلىٰ علي بن مهران فرأيته يقرأ « كتاب المغازي » عن سلمة ، فقلت له : قرأه علينا محمد بن حميد ، فتعجب علي ، وقال : سمعه محمد بن حميد مني) ، وقال صالح بن محمد الأسدي جزرة : (كان كلما بلغه عن سفيان يحيله علىٰ مهران ، وما بلغه عن منصور يحيله علىٰ عمرو بن أبي قيس ، ثم قال : كان شيء كان يحدثنا ابن حميد كنا نتهمه ، وقال في موضع آخر : كانت أحاديثه تزيد ، وما رأيت أحداً أجرأ على الله منه ، كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضه علىٰ بعض) ، وقال أيضاً : (ما رأيت أحداً أحذق بالكذب من رجلين ، سليمان الشاذكوني ، ومحمد بن حميد الرازي) ، وقال أبو القاسم ابن أخي أبي زرعة : (سألت أبا زرعة عن محمد بن حميد ، فأومىٰ بأصبعه إلىٰ فمه ، فقلت له : كان يكذب ، فقال برأسه : نعم ، فقلت له : كان قد شاخ ، لعله كان يعمل عليه ويدلس عليه ، فقال : لا يا بني ، كان يتعمد) ، وقال أبو نعيم ابن عدي : (سمعت أبا حاتم الرازي في منزله وعنده ابن خراش وجماعة أهل الري وحفاظهم ، فذكروا ابن حميد ، فأجمعوا علىٰ أنه ضعيف في الحديث ، وأنه يحدث بما لم يسمعه ، وأنه يأخذ أحاديث أهل الكوفة والبصرة فيحدث بها عن الرازيين) ، وقال ابن خراش : (حدثنا ابن حميد ، وكان والله يكذب) ، وقال أبو علي النيسابوري : (قلت لابن خزيمة : لو حدث الأستاذ عن محمد بن حميد ، فإن أحمد قد أحسن الثناء عليه ، فقال : إنه لم يعرفه ، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنىٰ عليه أصلاً) ، وقال أبو أحمد العسال : (سمعت فضلك الرازي يقول : دخلت علىٰ محمد بن حميد وهو يركب الأسانيد على المتون) .

(١) ت : (فضائل القرآن) ، (١٦٣/٥) ، ح (٢٨٨٩) .

(٢) التاريخ الكبير (١٩٩/٣ ـ ٢٠٠) ، وقال عنه أيضاً : (يتكلمون فيه) انظر « ميزان » (٢٩٨/٤) ، و« تهذيب » (٣٨/١١) .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[1] ، وقال يحيى بن معين : (ليس بثقة) ، وقال أحمد : (ضعيف الحديث) ، وقال أبو حاتم الرازي : (ليس بالقوي ، ضعيف الحديث ، وكان جاراً لأبي الوليد الطيالسي فلم يرو عنه ، وكان لا يرضاه ، ويقال : إنه وقع إليه كتاب يونس بن عبيد عن الحسن ، فروىٰ عن الحسن ، وعنده عن الحسن أحاديث منكرة ، وهو منكر الحديث) ، وقال أبو زرعة : (ضعيف الحديث)[2] ، وقال ابن حبان : (يروي الموضوعات عن الثقات) ، وقال أبو داود : (كان غير ثقة)[3] ، وقال علي بن الجنيد الأزدي : (متروك الحديث) ، وقال النسائي عنه أيضاً : (ضعيف) ، وقال أيضاً : (ليس بثقة) ، وقال مرة : (ليس بشيء) ، وقال الدارقطني : (ضعيف الحديث ، وترك ابن المبارك حديثه) ، وقال ابن سعد : (كان ضعيفاً في الحديث) ، وقال أبو بكر ابن خزيمة : (لا يحتج بحديثه) ، وقال العجلي : (ضعيف) ، وقال يعقوب بن سفيان : (ضعيف ، لا يفرح بحديثه)[4] .

وبهٰذا نرىٰ أن هٰذه الطريق لا تصلح أن تكون شاهداً للطريق الأولىٰ ؛ لشدة ضعف هشام هٰذا ونكارته ، ومما يلاحظ أن الإمام الترمذي رحمه الله كان يسلك مسلك شيخه الإمام البخاري في أنه لا يغلظ في التجريح ، ولا يصرح وإنما كان يكني ، وغالباً ما ينسبه إلىٰ غيره كما في تجريحه هشاماً هنا ، حيث اكتفىٰ بقوله : (يضعف) ، فلا ينبغي أن ينزّل قوله علىٰ ما رآه بعض المتأخرين من أنها تطلق علىٰ أخف الدرجات من الجرح فقط .

وأما قوله بأن الحسن لم يسمع من أبي هريرة : فهٰذا الذي عليه جمهور

---

(١) الضعفاء والمتروكون للنسائي (٢٤٢) .

(٢) الجرح (٤/٥٨) .

(٣) ميزان (٥/٥٥) .

(٤) تهذيب (١١/٣٩) .

المحدّثين كما حكاه الترمذي عن أيوب ويونس بن عبيد وعلي بن زيد وبهز بن أسد ، وقال يونس بن عبيد : (ما رآه قط)[1] .

ولقد وجهوا الأحاديث التي جاء فيها التصريح بسماع الحسن من أبي هريرة بأحد احتمالين :

الاحتمال الأول : أن في ذٰلك تأويلاً ؛ أي : أن الحسن عنىٰ بقوله : (حدثنا أبو هريرة) : أنه حدث أهل البصرة وأن الحسن منهم ؛ لأن الحسن عند تحديث أبي هريرة أهل البصرة كان بالمدينة ، ولم يسمع منه شيئاً[2] .

الاحتمال الثاني : أن من قال : (عن الحسن ، حدثنا أبو هريرة) ، فقد أخطأ ، وهو اختيار أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين ؛ فقد قال ابن أبي حاتم : (سمعت أبا زرعة يقول : لم يسمع الحسن من أبي هريرة ولم يره ، فقيل له : فمن قال عنه : حدثنا أبو هريرة ؟ قال : يخطئ)[3] .

وقال أيضاً : (سمعت أبي ـ وذكر حديثاً حدثه مسلم بن أبي إبراهيم : حدثنا ربيعة بن كلثوم : سمعت الحسن يقول : حدثنا أبو هريرة رضي الله عنه قال : أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث . . . الحديث ، وقال ـ أي : أبو حاتم ـ : لم يعمل ربيعة بن كلثوم شيئاً ، لم يسمع الحسن من أبي هريرة ، فقلت لأبي : إن سالماً الخياط روىٰ عن الحسن قال : سمعت أبا هريرة ، قال : هٰذا مما يبين ضعف سالم)[4] .

وذهب البعض إلىٰ أن الحسن سمع من أبي هريرة في الجملة ، إلا أن

---

(١) المراسيل (٣٤) ، جامع التحصيل (١٦٤) .
(٢) انظر « الكفاية » (٢٨٣ ـ ٢٨٤) ، و« جامع التحصيل » (١١٤) .
(٣) المراسيل (٣٦) ، جامع التحصيل (١١٥) .
(٤) جامع التحصيل (١١٥) .

سماعه منه قليل ، والغالب الانقطاع ، وممن قال بذٰلك إسماعيل بن علية ؛ فقد روي عن سعيد بن أبي عروبة عنه ـ أي : عن الحسن ـ قال : حدثنا أبو هريرة[1] ، وقد روى الحافظ النسائي في « سننه » حديثاً من رواية أيوب ، عن الحسن ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (المنتزعات والمختلعات هن المنافقات) ، قال الحسن : (لم أسمعه من غير أبي هريرة) ، قال النسائي : (الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئاً)[2] .

قال الحافظ ابن حجر : (وهٰذا إسناد لا مطعن من أحد في رواته ، وهو يؤيد أنه سمع من أبي هريرة في الجملة ، وقصته في هٰذا شبيه بقصته في سمرة)[3] .

والراجح أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة ، ولو سلم سماعه فإنه قليل ، محمول علىٰ ما صرح فيه بالسماع ، والحديث الذي معنا ليس من ذٰلك ، فهو محمول على الانقطاع ، وهو علة قادحة .

فإن قيل : إن الحسن من التابعين ، ومراسيلهم مقبولة ، يجاب علىٰ ذٰلك : بأن الأئمة صرحوا بأن مراسيل الحسن لا شيء ؛ لأنه لا يبالي عمن يأخذ ، قال ابن سيرين : (حدثوا عمن شئتم ـ يعني : المراسيل ـ إلا عن الحسن وأبي العالية ؛ فإنهما لا يباليان عمن أخذا الحديث)[4] .

وقال أحمد بن حنبل : (ليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح ؛ فإنهما يأخذان عن كل أحد)[5] .

---

(١) جامع التحصيل (١٦٤) .
(٢) ن : (الطلاق ، باب الخلع) ، (١٣٨/٦) .
(٣) تهذيب (٢٧٠/٢) .
(٤) الكفاية (٣٩٢) ، جامع التحصيل (٧٩) .
(٥) جامع التحصيل (٧٩) .

وروىٰ حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد بن جدعان قال : (ربما حدثت الحسن بالحديث ، ثم أسمعه بعد يحدث به فأقول : من حدثك به يا أبا سعيد ؟ فيقول : لا أدري ، غير أني سمعته من ثقة ، فأقول : أنا حدثتك به)[1] .

وقال ابن عون : (قال بكر المزني للحسن وأنا عنده : عمن هٰذه الأحاديث التي تقول فيها : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : عنك ، وعن ذا)[2] .

فأقوال الأئمة هٰذه تبين لنا درجة مراسيل الحسن والروايات المنقطعة عنه ، وأنها لا تقوم بها حجة ؛ لجهالة الراوي الساقط ، واحتمال كونه غير ثقة .

ونخلص من هٰذا إلىٰ أن حديث الترمذي والبيهقي هٰذا لا يصلح أن يكون شاهداً ، والله أعلم .

٥ ـ وأما رواية ابن الضريس : فقال : أنبأنا موسىٰ وعلي قالا : حدثنا حماد ، عن أبي سفيان طريف السعدي ، عن الحسن : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : . . . الحديث .

وفي هٰذا الحديث علتان :

الأولىٰ : أنه مرسل ، وقد عرفت قيمة مرسل الحسن عند المحدثين .

والثانية : أن في سند الحديث : طريف بن شهاب أبو سفيان السعدي ، قال أحمد بن حنبل : (ليس بشيء ، لا يكتب عنه) ، وقال ابن معين : (ضعيف

---

(١) التمهيد (١/٥٧) ، جامع التحصيل (٧٩) .

(٢) التمهيد (١/٥٨) ، جامع التحصيل (٧٩) ، تهذيب (٢/٢٧٠) .

الحديث) ، وقال أبو حاتم الرازي : (ضعيف الحديث ، ليس بقوي)[1] ، وقال البخاري : (ليس بالقوي عندهم)[2] ، وقال النسائي : (متروك الحديث)[3] ، وقال ابن حبان : (كان شيخاً مغفلاً يهم في الأخبار حتىٰ يقلبها ، ويروي عن الثقات فلا يشبه حديث الأثبات)[4] .

وقال أبو داود : (ليس بشيء) ، وقال مرة : (واهي الحديث) ، وقال ابن عدي : (روىٰ عنه الثقات ، وإنما أنكر عليه في متون الأحاديث أشياء لم يأت بها غيره ، وأما أسانيده فهي مستقيمة) ، وذكره يعقوب بن سفيان في (باب من يرغب عن الرواية عنهم) ، وقال أبو بكر الرازي : (روىٰ عنه جماعة غير حديث لم يتابع عليه) ، وقال ابن عبد البر : (أجمعوا علىٰ أنه ضعيف الحديث)[5] .

فإذا كان هٰذا هو حال طريف فقد عرفت أنه لا يعتد بحديثه ولا يصلح للاعتبار .

٦ ـ أما رواية محمد بن نصر التي أخرجها عن محمد بن يحيىٰ ، حدثنا وكيع ، عن الفضل بن دلهم ، عن الحسن : فهٰذا الحديث كما ترىٰ موقوف على الحسن .

والفضل بن دلهم ضُعِّف إلا أنه يعتبر بحديثه[6] ، والذي يظهر لي والله

---

(١) الجرح (٤٩٣/٢) .

(٢) التاريخ الكبير (٣٥٧/٢) ، الضعفاء (٢٦٤) .

(٣) الضعفاء والمتروكين للنسائي (١٤٤) .

(٤) مجروحين (٣٨١/١) .

(٥) انظر « ميزان » (٣٠٧/٢) ، و« تهذيب » (١١/٥ ـ ١٢) .

(٦) قال يحيى : (الفضل بن دلهم عن الحسن ضعيف) ، وقال أبو داود : (ليس بالقوي ، ولا بالحافظ) ، وقال علي بن الجنيد : (في القلب من أحاديثه شيء) ، وقال أبو داود أيضاً : (حديثه منكر ، وليس هو برضي) ، نقله عنه أبو الحسن ابن العبد ، وقال أبو الفتح الأزدي : (ضعيف ←

أعلم : أن الحديث يثبت موقوفاً على الحسن ، وأن النكارة في رفعه .

٧ ـ وأما رواية محمد بن نصر الثانية : فقد رواها عن محمد بن يحيىٰ قال : حدثنا محمد بن المبارك ، حدثنا صدقة ، عن يحيى بن الحارث ، عن أبي رافع : « من قرأ الدخان في ليلة الجمعة أصبح مغفوراً له ، وزوج من الحور العين » ، وهـٰذه الرواية رواها الدارمي أيضاً عن محمد بن المبارك ، حدثنا صدقة بن خالد ، عن يحيى بن الحارث به(١) .

ورجال هـٰذه الرواية لا مطعن من أحد فيهم ، فكلهم ثقات ، والظاهر أن أبا رافع في هـٰذه الرواية هو مولىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحابي الشهير ؛ فإن كان هو : فالحديث منقطع ؛ لأن يحيى بن الحارث لم يدرك أبا رافع ؛ لأن يحيىٰ هـٰذا توفي سنة (١٤٥ هـ) عن سبعين عاماً(٢) ، فتكون ولادته سنة (٧٥ هـ) ، وأبو رافع رضي الله عنه توفي قبل مقتل عثمان بيسير ، وقيل : توفي في خلافة علي بن أبي طالب ، فهو الذي صوّبه ابن عبد البر(٣) .

وعلىٰ كلا الحالين لم يدرك يحيىٰ أبا رافع ، والانقطاع كما ترىٰ علة يرد من أجلها الحديث لجهالة الواسطة .

ويحتمل أن يكون أبو رافع هو إسماعيل بن رافع القاص ؛ لأنه توفي ما

← جداً) ، تهذيب (٨/ ٢٧٧) ، وقال المعلمي : (الفضل بن دلهم عن الحسن قال : من قرأ . . . إلخ ، الحسن تابعي ، والفضل ضعيف ، ولا سيما في روايته عن الحسن) ، هامش الفوائد المجموعة (٣٠٢) .

(١) دي : (فضائل القرآن ، باب فضل حم الدخان والحواميم والمسبحات) ، (٤٥٧/٢) .

(٢) انظر « تهذيب » (١٩٤/١١) .

(٣) انظر « الاستيعاب » (٨٥/١) ، (١٦٥٧/٤) ، و« تهذيب » (٩٢/١٢ ـ ٩٣) ، إلا أنه قال : (مات بعد مقتل عثمان) .

بين سنة عشر ومائة إلىٰ سنة عشرين ومائة كما ذكر ذٰلك البخاري [١] ، إلا أن روايته لا يفرح بها لشدة ضعفه ، ولأن أكثر النقاد ترك حديثه ، ووصفوه بأنه منكر الحديث ، متروك الحديث [٢] ، ومن كان هٰذا حاله فضعفه لا ينجبر ، وروايته لا تصلح للاعتبار [٣] .

وهٰكذا نرىٰ أن هٰذه الرواية لا تصلح للاعتبار ، ولا تكون شاهداً لحديث أبي هريرة .

٨ ـ وأما رواية الدارمي : فقد أخرجها عن يعلىٰ ، حدثنا إسماعيل ، عن عبد الله بن عيسىٰ قال : أُخبرت أنه من قرأ الدخان . . . [٤] .

فهٰذه الرواية لا مطعن لأحد في رجالها إلا أنها بلاغ ، وعبد الله بن عيسىٰ من أتباع التابعين ، ولا يحتمل إرساله لجهالة الواسطة ، ولذا فالرواية لا تقوىٰ على الاعتبار .

وأما حديث أبي أمامة الذي أخرجه الطبراني : فيه فضال بن جبير ، قال ابن حبان : (شيخ من أهل البصرة ، كان يزعم أنه سمع أبا أمامة ، يروي عن أبي أمامة ما ليس من حديثه ، لا يحل الاحتجاج به بحال) [٥] ، وقال ابن عدي : (أحاديثه غير محفوظة) ، وروى الكتاني عن أبي حاتم الرازي قال : (ضعيف الحديث) [٦] .

---

(١) تهذيب (٢٩٥/١) ، نقلاً عن البخاري من « تاريخه الأوسط » .

(٢) انظر أقوال الأئمة فيه في كلٍّ من « الميزان » (٢٢٧/١) ، و« تهذيب » (٢٩٤/١ ـ ٢٩٦) .

(٣) وقال المعلمي : (يحيى بن الحارث عن أبي رافع قال : من قرأ . . . . إلخ ، هٰذا منسوب إلىٰ أبي رافع من قوله ، فإن كان الصحابي فهو منقطع ؛ لأنه توفي قبل ولادة يحيى بن الحارث بمدة طويلة ، وإن كان غيره فمن هٰذا ؟) ، هامش الفوائد المجموعة (٣٠٢) .

(٤) دي : (فضائل القرآن ، باب فضل حم الدخان والحواميم والمسبحات) ، (٤٥٧/٢) .

(٥) مجروحين (٢٠٤/٢) ، ميزان (٣٤٧/٣ ـ ٣٤٨) ، لسان (٣٢٩/٦) .

(٦) ميزان (٣٤٧/٣) ، لسان (٣٢٩/٦) ، وقال المعلمي : (الطبراني عن أبي أمامة قال : قال ←

فحديث أبي أمامة كما ترىٰ ساقط ؛ لأن فضال الراوي عن أبي أمامة ألصق به أحاديث رواها عنه وزعم أنه سمعها منه ، والحال أنه ليس له سماع عن أبي أمامة ، فروايته لا تصلح أن تكون شاهداً لحديث أبي هريرة ؛ لما فيها من العوار البين .

وهٰكذا نرىٰ أن سائر الشواهد والمتابعات التي ساقها السيوطي للحديث تعجز عن إثبات نفسها فضلاً عن متابعة حديث الباب ، والله أعلم .

الحديث التاسع :

روى ابن الجوزي بسنده إلى الترمذي قال : حدثنا قتيبة قال : حدثنا عبد الله بن الحارث ، عن عنبسة ، عن محمد بن زاذان ، عن أم سعيد ، عن زيد بن ثابت قال : دخلت علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين يديه كاتب ، فسمعته يقول : « ضع القلم علىٰ أذنك ، فإنه أذكر للمملي » .

قال ابن الجوزي : (هٰذا حديث لا يصح ، أما عنبسة : فهو ابن عبد الرحمٰن البصري ، قال يحيىٰ : (ليس بشيء) ، وقال النسائي : (متروك) ، وقال أبو حاتم الرازي : (كان يضع الحديث) ، وأما محمد بن زاذان : فقال البخاري : (لا يكتب حديثه) [1] .

قال السيوطي بعد ذكر الحديث : (قلت : ورد من حديث أنس ، أخرجه ابن عساكر ـ ثم ساق الحديث بسنده إلىٰ هشام بن عمار ـ حدثنا عثمان بن عمرو ، حدثنا أبو مسعدة الأنصاري ، عن عمرو بن الأزهر ، عن حميد ،

← رسول الله صلى الله عليه وسلم : . . . إلخ ، أقول : هو من طريق فضال بن جبير وهو تالف ، زعم أنه سمع أبا أمامة ، وروىٰ عنه ما ليس من حديثه) ، هامش الفوائد المجموعة (٣٠٢) .

(١) الموضوعات (١/٢٥٩) .

عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكاتبه : « إذا كتبت فضع قلمك علىٰ أذنك فإنه أذكر لك » .

وقال الديلمي : أنبأنا عبدوس ، عن ابن لال ، أنبأنا أبو صالح القاضي ، عن محمد بن هشام ، عن إبراهيم بن محمد القرشي ، عن إبراهيم بن زكريا الواسطي ، عن عمرو بن أبي زهير ، عن حميد ، عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا كتبت فضع القلم خلف أذنك ؛ فإنه أذكر لك »)[1] .

وقال في « التعقبات » : (حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه : ضع القلم علىٰ أذنك . . . الحديث ، فيه عنبسة ؛ متروك ، عن محمد بن زاذان ؛ لا يكتب حديثه ، قلت : الحديث أخرجه الترمذي من هٰذا الوجه ، وله شاهد من حديث أنس أخرجه الديلمي)[2] .

وقال ابن عِرَاق بعد إيراد الحديث : (تُعقب بأن الترمذي لما أخرجه قال عقبه : إسناد ضعيف ، وعنبسة ومحمد بن زاذان يضعفان ، وبأنه جاء من حديث أنس)[3] .

ويتلخص تعقب السيوطي ومن تبعه لابن الجوزي بما يلي :

١ ـ أن الحديث أخرجه الترمذي .

٢ ـ أن الترمذي تعقبه بأن عنبسة ومحمد بن زاذان يضعفان ، فالحديث من طريقهما ضعيف لا موضوع .

٣ ـ أن للحديث شاهداً من رواية أنس أخرجه ابن عساكر والديلمي .

---

(١) اللآلىء (٢١٦/١) .

(٢) التعقبات رقم (٢١) ، (ص ٥١) .

(٣) تنزيه الشريعة (٢٦٦/١) .

أ ـ أما التعقب الأول ـ وهو قوله : إن الحديث أخرجه الترمذي ـ : فقد سبق أن الترمذي لم يلتزم إخراج الصحيح ، بل إنه يذكر الحديث ويبين درجته ، كما هو صنيعه في هٰذا الحديث ، كذٰلك يقال : إن الترمذي أخرجه ولم يتبين له أنه موضوع ، بل غاية ما ظهر له أنه ضعيف لضعف عنبسة وابن زاذان ، وقد ظهر لغيره أنه موضوع فلا لوم في ذٰلك على الترمذي .

ب ـ أن ابن الجوزي حكم على الحديث بالوضع ؛ لأن الحديث من رواية عنبسة ، وقد رمي بالكذب ، قال البخاري : (تركوه)[1] ، وقد مر أن هٰذه العبارة يطلقها البخاري بقصد التهمة ، وقال النسائي : (متروك الحديث)[2] ، وقال ابن معين : (متروك الحديث)[3] ، وقال أيضاً : (لا شيء) ، وقال أبو حاتم الرازي : (هو متروك الحديث ، كان يضع الحديث)[4] ، وقال ابن حبان : (صاحب أشياء موضوعة ، وما لا أصل له مقلوبة ، لا يحل الاحتجاج به)[5] ، وقال الترمذي عن البخاري : (ذاهب الحديث)[6] ، وقال أبو زرعة : (واهي الحديث ، منكر الحديث) ، وقال أبو داود والنسائي والدارقطني : (ضعيف) ، وقال النسائي أيضاً : (متروك) ، وقال الأزدي : (كذاب)[7] ، فكما هو واضح أن عنبسة قد رمي بالكذب من قبل البخاري والنسائي وأبي حاتم الرازي ، ويكفي قول هٰؤلاء في رد حديثه .

---

(١) التاريخ الكبير (٣٩/٤) ، الضعفاء (٢٧٢) .
(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي (١٧٨) .
(٣) التاريخ الصغير (٢٣٩) .
(٤) الجرح (٤٠٢/٣ ـ ٤٠٣) .
(٥) مجروحين (١٧٨/٢) .
(٦) ميزان (٣٠٣/٣) .
(٧) تهذيب (١٦٠/٨ ـ ١٦١) .

وأما محمد بن زاذان : فقال فيه البخاري : (منكر الحديث ، لا يكتب حديثه)[1] ، وقال أبو حاتم الرازي : (متروك الحديث ، ولا يكتب عنه)[2] ، وقال ابن معين : (ليس حديثه بشيء) ، وقال الترمذي لما خرج حديثه : (محمد بن زاذان منكر الحديث) ، وقال الدارقطني : (ضعيف)[3] .

فهٰذا إذا أضيفت نكارته إلىٰ نكارة عنبسة عرفت منزلة الحديث ، وظهر أن حكم ابن الجوزي مبني على القاعدة المعروفة وهي الحكم على الحديث بالوضع إذا تفرد بروايته كذاب ، كما هو الشأن في هٰذا الحديث .

وأما الشاهد الذي ساقه من رواية ابن عساكر ومن رواية الديلمي : فكلاهما من حديث عمرو بن الأزهر ، عن حميد ، عن أنس ، وعمرو بن الأزهر هٰذا قال فيه البخاري : (يرمىٰ بالكذب ، رماه أبو سعيد الحداد بالوضع)[4] ، وقال أبو حاتم الرازي : (متروك الحديث) ، وقال ابن معين : (ضعيف الحديث)[5] ، قال ابن عدي : (كان بواسط ، فعن أبي سعيد الحداد قال : كان عمرو بن الأزهر يكذب مجاوبةً) ، وقال أحمد : (كان يضع الحديث) ، وقال النسائي وغيره : (متروك)[6] ، وقال الدوري عن ابن معين : (كان كذاباً ضعيفاً) ، وقال الدولابي : (متروك الحديث) ، وقال الجوزجاني : (غير ثقة)[7] .

---

(١) التاريخ الكبير (١/٨٨) ، الضعفاء (٢٧٤) ، ميزان (٣/٥٤٦) ، تهذيب (٩/١٦٥) .

(٢) الجرح (٣/٢٦٠) ، تهذيب (٩/١٦٥) .

(٣) تهذيب (٩/١٦٥) .

(٤) التاريخ الصغير (٢٣٩) ، التاريخ الكبير (٣/٣١٦) .

(٥) الجرح (٣/٢٢١) .

(٦) ميزان (٣/٢٥٥) ، الضعفاء والمتروكون للنسائي (٣٠٠) ، لسان (٦/١٨٧ ـ ١٨٨) .

(٧) لسان (٦/١٨٧ ـ ١٨٨) .

فهٰذا كافٍ في الحكم على الحديث بالوضع ، كما قال ابن عِرَاق : (قلت : فيه عمرو بن الأزهر العتكي أحد الكذابين ، فلا يصلح شاهداً)[1] .

وبعد هٰذا فإني لأعجب من السيوطي رحمه الله ـ مع معرفته بالحديث وطرقه ـ كيف يسوغ لنفسه أن يتعقب ابن الجوزي ويعترض عليه في إدخاله هٰذا الحديث في « موضوعاته » بعد معرفة حاله ، وكان الأجدر به أن يؤيد ابن الجوزي في صنيعه ، فتنقية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مما اختلط به ، وتصفية سنّته مما شابها من الأباطيل والكذب ؛ أولىٰ من الدفاع المستميت عن الكتب الستة لمجرد أن الحديث وُجد في أحدها ، بل إن في بيان ما في الكتب الستة من الخطأ والوهم والغلط والأحاديث الضعيفة أو الموضوعة زيادة في الاهتمام بها ، والوثوق بما جاء فيها ، والتمسك بالعمل بأحاديثها ، وإعطائها المكانة اللازمة في نفوس الآخذين بها ؛ أفضل مما سار عليه السيوطي رحمه الله من محاولة يائسة في دفع ما اعترض به علىٰ هٰذه الكتب ، والحافظ السيوطي رحمه الله إن كان يهدف من ذٰلك إلىٰ بقاء مكانة الكتب الستة في نفوس الناس ، والحيلولة دون تطرق الشك إليها ، أو تعلق بعض المغرضين بشبهٍ يقصدون منها الطعن فيها ؛ إلا أن مسلكه ـ رحمه الله تعالىٰ ـ لم يقم علىٰ منهج علمي صحيح ، وكان التعصب غير المرغوب فيه بادياً في بعض صنيعه ، فالكتب الستة لم يَسِر أصحابها في تأليفها علىٰ نهج واحد ، منهم من التزم الصحة في تأليفه ولم يخرج في كتابه إلا ما صح عنده ، فلا غبار على الحافظ السيوطي رحمه الله لو اقتصر في وقوفه ذٰلك الموقف علىٰ تلك الكتب الملتزمة

---

(١) تنزيه الشريعة (١/٢٦٦) .

للصحيح ، أو الأحاديث التي صرح مؤلفوها بأنها صحيحة ، ودفاعه عنها ، ومحاولة نفي التهمة عنها بذكر الشواهد والمتابعات المؤيدة لها ، فموقفه آنئذ موقف محمود لما فيه من إظهار للحق وكشف له .

أما محاولته ذٰلك في كتب لم يلتزم مؤلفوها الاقتصار علىٰ ذكر الصحيح فيها ، بل أوردوا الصحيح وغيره ، بل صرح بعضهم بعدم صحة ذٰلك الحديث ونبّه إلىٰ ضعفه ، فيدّعي الحافظ رحمه الله ثبوته ، ويسوق له من الشواهد ، ويورد له من المتابعات التي لا تزيده إلا نكارة ، ولا تؤيد إلا ضعفه ، ولا تصلح لاعتباره ـ مع علمه رحمه الله تعالىٰ بذٰلك ـ فهٰذا موقف أقل ما يوصف بعدم الإنصاف ، وهو موقف لا شك غير محمود ، والله أعلم .

الحديث العاشر :

روى ابن الجوزي بسنده إلى الإمام الترمذي قال : حدثنا عبد الأعلىٰ بن واصل ، حدثنا محمد بن القاسم الأسدي ، عن الفضل بن دلهم ، عن الحسن قال : سمعت أنس بن مالك قال : (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً أم قوماً وهم له كارهون ، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط ، ورجلاً سمع حي على الفلاح ثم لم يجب) .

قال الترمذي : (هٰذا حديث لا يصح ، قال أحمد بن حنبل : أحاديث محمد بن القاسم موضوعة ليس بشيء ، رمينا حديثه) ، وقال النسائي : (متروك الحديث) ، وقال الدارقطني : (يكذب)[١] .

قال السيوطي ـ بعد أن أورد حديث الترمذي ، وحكىٰ قول ابن الجوزي الذي نقل فيه قول الأئمة في محمد بن القاسم الأسدي ـ : (قلت : قد وثقه

---

(١) الموضوعات (٢/٩٩) .

ابن معين ، وقال : ثقة ، كتبت عنه ، وللحديث شواهد عديدة ؛ منها :

حديث ابن عمرو : « ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة : الرجل يؤم قوماً وهم له كارهون » رواه أبو داود[(١)] ، وابن ماجه[(٢)] .

وحديث أنس : « ثلاثة لا تقبل صلاة لهم ولا تصعد إلى السماء ولا تجاوز رؤوسهم : رجل أم قوماً وهم له كارهون » رواه ابن خزيمة .

وحديث ابن عباس : « ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق رؤوسهم شبراً : رجل أم قوماً وهم له كارهون ، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط » رواه ابن ماجه[(٣)] .

وحديث أبي أمامة : « ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم : العبد الآبق حتىٰ يرجع ، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط ، وإمام قوم وهم له كارهون » رواه الترمذي وحسنه[(٤)] ، وصححه الضياء في المختارة .

وحديث طلحة بن عبيد الله : « أيما رجل أم قوماً وهم له كارهون لم تجاوز صلاته أذنيه » رواه الطبراني[(٥)] .

وحديث سلمان : « ثلاثة لا تقبل لهم صلاة : المرأة تخرج من بيتها بغير إذن زوجها ، والعبد الآبق ، والرجل يؤم القوم وهم له كارهون » رواه ابن أبي شيبة[(٦)] .

وحديث ابن عمر : « اثنان لا تجاوز صلاتهما رؤوسهما : عبد أبق من

---

(١) د : (الصلاة ، باب الرجل يؤم القوم وهم له كارهون) ، (٢٣٠/١) .

(٢) جه : (إقامة الصلاة وسننها ، باب من أم قوماً وهم له كارهون) ، ح (٩٧٠) .

(٣) جه : (إقامة الصلاة وسننها ، باب من أم قوماً وهم له كارهون) ، حديث (٩٧١) .

(٤) ت : (الصلاة ، باب ما جاء فيمن أم قوماً وهم له كارهون) ، ح (٣٦١) .

(٥) مجمع الزوائد (٦٧/٢ ـ ٦٨) وقال : (رواه الطبراني في « الكبير » من رواية سليمان بن أيوب الطلحي ، قال فيه أبو زرعة : عامة أحاديثه لا يتابع عليها ، وقال صاحب « الميزان » : صاحب مناكير ، وقد وُثق) .

(٦) المصنف (٤٠٧/١ ـ ٤٠٨) .

مواليه حتىٰ يرجع ، وامرأة عصت زوجها حتىٰ ترجع » رواه الحاكم [١] .

وحديث عمرو بن الحارث بن أبي ضرار : « اثنان من أشد الناس عذاباً : امرأة تعصي زوجها ، أو رجل أم قوماً وهم له كارهون » رواه الحافظ عبد الغني بن سعيد في « إيضاح الإشكال » [٢] .

ومن شواهده في الجملة الأخيرة :

حديث ابن عباس : « من سمع المنادي فلم يمنعه من إتيانه عذر لم يقبل الله الصلاة التي صلىٰ » رواه أبو داود [٣] ، وابن ماجه [٤] ، والدارقطني ، والحاكم [٥] ، ورواه ابن ماجه [٦] ، وابن حبان ، والحاكم بلفظ : « من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر » .

وحديث أبي موسىٰ : « من سمع النداء فارغاً صحيحاً فلم يجب فلا صلاة له » رواه البزار ، والطبراني [٧] ، والحاكم [٨] ، ورواه بهـٰذا اللفظ ابن

---

(١) المستدرك (١٩١/٤) .

(٢) قلت : الحديث أخرجه ابن أبي شيبة قال : حدثنا جرير ، حدثنا منصور ، عن هلال بن يساف ، عن زياد بن الجعد ، عن عمرو بن الحارث بن المصطلق قال : كان يقال : « أشد الناس عذاباً امرأة تعصي زوجها ، وعبد أبق من سيده » ، المصنف (٤٠٧/١) .

(٣) د : (الصلاة ، باب في التشديد في ترك الجماعة) ، (١٣٠/١) ، قال أبو داود : حدثنا قتيبة ، حدثنا جرير ، عن أبي جناب ، عن مغراء العبدي ، عن عدي بن ثابت ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس به .

(٤) جه : (المساجد والجماعات) ، ح (٧٩٣) ، قال : حدثنا عبد الحميد بن بيان الواسطي ، أنبأني هشيم ، عن شعبة ، عن عدي بن ثابت به ، (٢٦٠/١) .

(٥) المستدرك : (الصلاة ، باب من سمع النداء فلم يجب) ، (٢٤٥/١) ، رواه من طريق هشيم ، عن شعبة به ، ومن طريق عبدة إلىٰ سعيد بن جبير ، عن ابن عباس به . انظر (٢٤٥/١ ـ ٢٤٦) .

(٦) لفظ جه : « من سمع النداء فلم يأته فلا صلاة له إلا من عذر » ، (٢٦٠/١) .

(٧) مجمع الزوائد (٤٢/٢) ، وقال : (رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه قيس بن الربيع ، وثقه شعبة وسفيان الثوري ، وضعفه جماعة) .

(٨) المستدرك : (الصلاة ، من سمع النداء فلم يجب) ، (٢٤٦/١) ، قال الحاكم : حدثنا أبو ←

عدي من حديث أبي هريرة ، والعقيلي من حديث جابر .

وحديث معاذ بن أنس : « الجفاء كل الجفاء ، والكفر والنفاق من سمع منادِيَ الله ينادي إلى الصلاة ، يدعو حي على الفلاح فلا يجبه » رواه أحمد[1] ، والطبراني[2] .

وحديث يحيى بن أسعد بن زرارة : « من سمع نداء الجماعة ثم لم يأت ثلاثاً ، طبع علىٰ قلبه فجعل قلبه قلب منافق » رواه ابن أبي شيبة .

وحديث ابن مسعود : « لقد هممت أن آمر بلالاً يقيم الصلاة ، ثم أنصرف إلىٰ قوم يسمعون النداء فلا يجيبون فأحرق عليهم بيوتهم » رواه الطبراني[3] ، والله أعلم)[4] .

ويتلخص اعتراض السيوطي رحمه الله في أمرين :

١ ـ المنازعة في ضعف محمد بن القاسم الأسدي بتوثيق ابن معين له .

٢ ـ قيام الشواهد العديدة التي تؤيد الخبر وتثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله .

← بكر محمد بن عبد الله الشافعي ، حدثنا إسماعيل القاضي ، حدثنا أحمد بن يونس ، حدثنا أبو بكر ابن عياش ، عن أبي حصين ، عن أبي بردة بن أبي موسىٰ ، عن أبيه به ، قال الذهبي في « التلخيص » : (صحيح) .

(١) حم : قال : حدثنا حسن ، حدثنا ابن لهيعة ، حدثنا زيان ، حدثنا سهل ، عن أبيه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم به ، (٤٣٩/٣) .

(٢) مجمع الزوائد (٤٢/٢) ، وقال : (رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه زيان بن فائد ، ضعفه ابن معين ، ووثقه أبو حاتم) .

(٣) مجمع الزوائد (٤٣/٢) ، وقال : (رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورجاله رجال الصحيح) .

(٤) اللآلئ (٢١/٢) ، وفي « التعقبات » رقم (٥٠) ، (ص ٨٦) ، وزاد حديثاً آخر قال : (وأخرج مسدد في « مسنده » عن ابن مسعود مرفوعاً : « من سمع الأذان من غير علة ثم لم يأت الصلاة فلا صلاة له ») .

وقبل أن أعرض ما ترجح لي من الحكم علىٰ هٰذا الحديث أورد الحديث كما رواه الترمذي ، والعلل التي أشار إلىٰ وجودها في هٰذه الرواية .

قال الترمذي : (حدثنا عبد الأعلى بن واصل الكوفي ، حدثنا محمد بن القاسم الأسدي ، عن الفضل بن دلهم ، عن الحسن قال : سمعت أنس بن مالك قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة : رجلٌ أم قوماً وهم له كارهون ، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط ، ورجل سمع حي على الفلاح ، ثم لم يجب » .

وفي الباب عن ابن عباس وطلحة وعبد الله بن عمرو وأبي أمامة .

قال أبو عيسىٰ : حديث أنس لا يصح ؛ لأنه قد روي هٰذا عن الحسن ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل .

قال أبو عيسىٰ : ومحمد بن القاسم تكلم فيه أحمد بن حنبل وضعفه ، وليس بالحافظ . . .) إلخ[1] .

فالترمذي ذكر للحديث علتين :

أ ـ أن الحديث روي عن الحسن مرسلاً .

ب ـ أن محمد بن القاسم متكلم فيه .

أما الإرسال : فهو علة تقدح في صحة الحديث ، وقد مر ما في مراسيل الحسن .

وقد ورد الحديث عن الحسن مرسلاً ، رواه ابن أبي شيبة قال : حدثنا وكيع ، قال حدثنا أبو عبيدة الناجي ، عن الحسن قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أم قوماً وهم له كارهون لم تجز صلاته ترقوته » .

---

(١) ت : (الصلاة ، باب ما جاء فيمن أم قوماً وهم له كارهون) ، رقم (٣٥٨) ، (١٩١/٢) .

وقال أيضاً : حدثنا هشيم قال : حدثنا هشام بن حسان قال : حدثنا الحسن : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاثة لا تقبل لهم صلاة : رجلٌ أم قوماً وهم له كارهون ، والعبد إذا أبق حتىٰ يرجع إلىٰ مولاه ، والمرأة إذا باتت مهاجرة لزوجها عاصية له »[١] .

أما محمد بن القاسم الأسدي : فغالب النقاد علىٰ تجريحه .

قال البخاري : (كذبه أحمد)[٢] ، وقال أبو حاتم الرازي : (ليس بقوي ، ولا يعجبني حديثه)[٣] ، وقال أحمد : (محمد بن القاسم أحاديثه موضوعة ، ليس بشيء) ، وقال البخاري : (وقال أحمد : رمينا حديثه)[٤] ، وقال النسائي : (متروك الحديث)[٥] ، وقال أيضاً : (ليس بثقة ، كذبه أحمد) ، وقال الآجري عن أبي داود : (غير ثقة ولا مأمون ، أحاديثه موضوعة) ، وقال ابن عدي : (عامة ما يرويه لا يتابع عليه ، وقال البراء : حدث بأحاديث لم يتابع عليها) ، وقال الدارقطني : (كذاب) ، وقال العقيلي : (تعرف وتنكر ، تركه أحمد وقال : أحاديثه أحاديث سوء) ، وقال أبو أحمد الحاكم : (ليس بالقوي عندهم) ، وقال البغوي : (ضعيف الحديث) ، وقال الأزدي : (متروك) ، وقال ابن حبان : (كان ممن يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، ويأتي عن الأثبات ما لم يحدثوا ، لا يجوز الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه بحال ، كان أحمد بن حنبل يكذبه)[٦] .

---

(١) المصنف (١/٤٠٧) .

(٢) التاريخ الكبير (١/٢١٤) ، التاريخ الصغير (٢٢١) .

(٣) الجرح (٤/٦٥) .

(٤) ميزان (٤/٢٤٢) .

(٥) الضعفاء والمتروكون للنسائي (٢٢١) .

(٦) تهذيب (٩/٤٠٧ ـ ٤٠٨) .

وأما ابن معين : فقد قوىٰ أمره ، قال ابن أبي خيثمة : (سمعت يحيىٰ بن معين يقول : (محمد بن القاسم الأسدي ثقة ، قد كتبت عنه) ، وقال العجلي : (كان شيخاً صدوقاً عثمانياً)[١] .

وكما هو واضح أن الأكثر علىٰ تجريحه ، وأن من جرحه فعنده زيادة علىٰ من وثقه ، لا سيما وأن بعضهم فسر تجريحه ؛ كأحمد وابن حبان والبراء ، بل إن توثيق ابن معين له يزيده وهناً ؛ لأن محمد بن القاسم أوهم ابن معين بالضبط والعدالة ، وأظهر له خلاف واقعه ، وقد أشار إلىٰ هـٰذا المعلمي فقال : (ثبت تكذيبه من أوجه عن أحمد ، وتابعه البخاري وغيره ، وكذبه أيضاً أبو داود وغيره ، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : ثقة ، وقد كتبت عنه ، وعادة ابن معين في الرواة الذين أدركهم أنه إذا أعجبته هيئة الشيخ يسمع منه جملة من أحاديثه ؛ فإذا رأىٰ أحاديث مستقيمة ظن أن ذٰلك شأنه فوثقه ، وقد كانوا يتقونه ويخافونه ، فقد يكون أحدهم ممن يخلط عمداً ، لـٰكنه استقبل ابن معين بأحاديث مستقيمة ، ولما بعد عنه خلط ؛ فإذا وجدنا ممن أدركه ابن معين من الرواة مَن وثقه ابن معين وكذبه الأكثرون ، أو طعنوا فيه طعناً شديداً ؛ فالظاهر أنه من هـٰذا الضرب ، فإنما يزيده توثيق ابن معين وهناً ؛ لدلالته علىٰ أنه كان يتعمد)[٢] .

فإذا كان هـٰذا حال محمد بن القاسم الأسدي فلا عبرة بتوثيق ابن معين له ، وعليه فلا يكون لاعتراض السيوطي بتوثيقه أي فائدة .

وابن الجوزي إنما حكم على الحديث بالوضع ؛ لأن محمد بن القاسم تفرد بالرواية وهو كذاب ، والمحدثون يحكمون على الحديث بالكذب إذا

---

(١) تهذيب (٤٠٧/٩) .

(٢) هامش الفوائد المجموعة (٣٠) .

وجد في أحد رواته كذاب ، كما هو الحال في هٰذه الرواية .

نعم ؛ إن هٰذا الحكم حكم اصطلاحي خاص يتعلق بالسند ، وكان الأجدر بابن الجوزي أن يشير إلىٰ ذٰلك ، ولا يقتصر في إطلاق الحكم حتىٰ لا يظن أن المراد بحكمه المعنى الأعم ، وهو ما يشمل السند والمتن معاً كما سبق بيانه .

أما الشواهد التي أوردها السيوطي : فهي كما يلاحظ أحاديث ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا أنه لم ترد رواية واحدة منها تطابق رواية محمد بن القاسم ، فبعض الروايات تقتصر على الأمرين الأولين ، وبعضها انفردت بالقسم الأخير من الرواية ، وقد أشرت عند الكلام علىٰ صور الموضوعات أن بعض الكذابين يعمد إلىٰ مجموعة من الروايات فيجمع بينها ، ويرويها بإسناد واحد ، وهٰذا الفعل يعد عند المحدثين نوعاً من الوضع والكذب ، وهٰذه الرواية من ذٰلك ، والروايات التي ساقها السيوطي شواهد لهٰذه الرواية تقتصر علىٰ أن الثلاثة لا تقبل صلاتهم ولا تتجاوز رؤوسهم ، ولم ترد رواية للعنهم ، إلا رواية الترمذي ، وهٰذه مخالفة للروايات ، أو تفرد من ضعيف ، وتفرد الضعيف أو مخالفته لمن هو أقوىٰ منه يعتبرها المحدثون رواية منكرة لما سبق بيانه (١) ، فحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع قائم علىٰ هٰذا المعنىٰ ، والله أعلم .

الحديث الحادي عشر :

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن شاهين قال : حدثنا محمد بن علي بن محمد الواسطي ، حدثنا عمار بن خالد التمار ، حدثنا عبد الحكيم بن

---

(١) انظر المقدمة عند الكلام على الحديث المنكر .

منصور ، عن حسين بن قيس ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتىٰ باباً من أبواب الكبائر » .

أما حسين بن قيس : فقد كذبه أحمد بن حنبل ، وقال مرة : (متروك الحديث) ، وكذٰلك النسائي ، وقال يحيىٰ : (ليس بشيء) ، وقال العقيلي : (لا أصل له)[1] .

قال السيوطي ـ بعد أن حكىٰ قول ابن الجوزي مختصراً ـ : (تبع المصنفُ العقيليَّ ، فإنه أورد هٰذا الحديث في ترجمة حسين وقال : لا أصل له ، قال : وقد روي عن ابن عباس بإسناد جيد : أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء .

والحديث أخرجه الترمذي : حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف البصري ، حدثنا المعتمر بن سليمان ، عن أبيه ، عن حنش به ، وقال : حنش هو حسين بن قيس أبو علي الرحبي ، وهو ضعيف عند أهل الحديث ، والعمل علىٰ هٰذا عند أهل العلم .

وأخرجه الحاكم : حدثنا زيد بن علي ، حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ، حدثنا بكر بن خلف وسويد بن سعيد قالا : حدثنا معتمر بن سليمان ، عن أبيه ، عن حسين بن قيس به ، وقال : حسين أبو علي من أهل اليمن ، سكن الكوفة ، ثقة[2] .

وأخرجه الدارقطني : حدثنا عبد الوهاب بن عيسى بن أبي حية ،

---

(١) الموضوعات (٢/١٠١ ـ ١٠٢) .

(٢) المستدرك (١/٢٧٥) ، وزاد : (وقد احتج البخاري بعكرمة ، وهٰذا الحديث قاعدة في الزجر عن الجمع بلا عذر ، ولم يخرجاه) ، قال الذهبي في « تلخيص المستدرك » : (قلت : بل ضعفوه) أي : حنش .

وأحمد بن الحسين بن الجنيد ، قالا : حدثنا يعقوب بن إبراهيم ، حدثنا معتمر بن سليمان به ، وقال : حسين هٰذا هو أبو علي الرحبي ، متروك[1] .

وأخرجه البيهقي في « سننه » وقال : تفرد به حسين المعروف بحنش ، وهو ضعيف عند أهل النقل[2] .

وله شاهد موقوف أخرجه البيهقي عن أبي قتادة العدوي : أن عمر رضي الله عنه كتب إلىٰ عامل له : « ثلاث من الكبائر : الجمع بين الصلاتين إلا من عذر ، والفرار من الزحف ، والنهب »[3] .

وأخرج من وجه آخر عن أبي العالية ، عن عمر رضي الله عنه قال : « جمع الصلاتين من غير عذر من الكبائر »[4] .

أخرجه عبد الرزاق عن معمر ، عن قتادة ، عن أبي العالية الرياحي : أن عمر بن الخطاب كتب إلىٰ أبي موسىٰ : « **واعلم** : أن جمعاً بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر »[5] .

وقال حفص بن غياث عن أبي بن عبد الله قال : « جاءنا كتاب عمر بن

---

(١) السنن للدارقطني ، (الصلاة ، باب صفة الصلاة في السفر) ، (١/٣٩٥) .

(٢) السنن الكبرىٰ (٣/١٦٩) .

(٣) السنن الكبرىٰ (٣/١٦٩) ، وزاد : (أبو قتادة العدوي أدرك عمر رضي الله عنه ؛ فإن كان شهد كتابه فهو موصول ، وإلا فهو إذا انضم إلى الأولىٰ ـ يعني : رواية قتادة عن أبي العالية عن عمر ـ صار قوياً ، وقد روي فيه حديث موصول عن النبي صلى الله عليه وسلم في إسناده من لا يحتج به) .

(٤) السنن الكبرىٰ (٣ /٦٩) ، أورده بسنده إلى الحسين بن حفص ، عن سفيان ، عن قتادة ، عن أبي العالية ، عن عمر رضي الله عنه قال : « جمع الصلاة من غير عذر من الكبائر » ، قال الشافعي في سنن حرملة : (العذر يكون بالسفر والمطر ، وليس هٰذا بثابت عن عمر ، هو مرسل) ، قال الشيخ : (هو كما قال الشافعي ، والإسناد المشهور لهٰذا الأثر ما ذكرنا ، وهو مرسل ، أبو العالية لم يسمع من عمر رضي الله عنه ، وقد روي ذٰلك بإسناد آخر) .

(٥) المصنف لعبد الرزاق (٢/٥٥٢) .

عبد العزيز : لا تجمعوا بين الصلاتين إلا من عذر » ، والله أعلم)[1] .

وقال في « التعقبات » : (قلت : الحديث أخرجه الترمذي وقال : حسين ضعفه أحمد وغيره ، والعمل علىٰ هٰذا الحديث عند أهل العلم ، فأشار بذٰلك إلىٰ أن الحديث إذا اعتضد بقول أهل العلم ، وقد صرح غير واحد : بأن من دليل صحة الحديث قول أهل العلم به ، وإن لم يكن له إسناد يعتمد علىٰ مثله .

وأخرجه الحاكم وقال : حنش ثقة سكن الكوفة ، وأخرجه البيهقي في « سننه » ، وله شاهد عن عمر موقوفاً ، ولفظه : « من جمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر » ، أخرجه سعيد بن منصور ، وابن أبي شيبة في « المصنف » ، ومسدد في « مصنفه » ، وابن أبي حاتم في « تفسيره » ، والبيهقي في « سننه » من طرق عنه ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن أبي موسىٰ موقوفاً)[2] .

ويتلخص اعتراض السيوطي رحمه الله على ابن الجوزي فيما يلي :

١ ـ الحديث أخرجه الترمذي وتعقبه : بأن العمل عليه عند أهل العلم ، وقد صرح غير واحد بأن دليل صحة الحديث قول أهل العلم به ، وإن لم يكن له إسناد يعتمد علىٰ مثله .

٢ ـ وأن الحاكم أخرج الحديث في « مستدركه » وقال : (حسين بن قيس ثقة) .

---

(١) اللآلئ (٢/٢٣ ـ ٢٤) ، وأثر عمر بن عبد العزيز أخرجه من هٰذا الطريق ابن أبي شيبة في « مصنفه » (٥/٣٩٧) .

(٢) التعقبات رقم (٥١) ، (ص ٩٠) ، وانظر « تذكرة الموضوعات » (٣٩) ، و« تنزيه الشريعة » (٢/١٠٤) .

٣ ـ وأن للحديث شواهد تروىٰ موقوفة عن عمر رضي الله عنه .

والحديث أخرجه الترمذي ـ كما أشار إلىٰ ذٰلك السيوطي ـ فقال : حدثنا يحيى بن خليفة ، حدثنا المعتمر بن سليمان ، عن أبيه ، عن حنش ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتىٰ باباً من أبواب الكبائر » .

قال أبو عيسىٰ : (وحنش هٰذا هو أبو علي الرحبي ، وهو حسين بن قيس ، وهو ضعيف عند أهل الحديث ، ضعفه أحمد وغيره ، والعمل علىٰ هٰذا عند أهل العلم ألا يجمع بين الصلاتين إلا في السفر أو بعرفة ، ورخص بعض أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين للمريض ، وبه يقول أحمد وإسحاق ، وقال بعض أهل العلم : يجمع بين الصلاتين في المطر ، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق ، ولم ير الشافعي للمريض أن يجمع بين الصلاتين)[1] .

قلت : حكم ابن الجوزي على الحديث كما هو ظاهر من صنيعه مبني علىٰ تفرد حسين بن قيس به ، وحسين هٰذا متهم بالكذب ، فقد قال البخاري : (ترك أحمد حديثه)[2] ، وقال أيضاً : (أحاديثه منكرة جداً ، ولا يكتب حديثه)[3] ، وقال أحمد : (متروك الحديث ، ضعيف الحديث) ، رواه عنه ابنه عبد الله ، وقال أبو طالب عن أحمد : (ليس حديثه بشيء ، لا أروي عنه شيئاً)[4] ، وقال ابن معين : (ضعيف) ، وقال أيضاً : (ليس

---

(١) ت : (الصلاة ، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين في الحضر) ، (١/٣٥٦ ـ ٣٥٧) ، ح (١٨٨) .

(٢) التاريخ الكبير (١/٣٩٣) ، التاريخ الصغير (١٥٩) ، الضعفاء (٢٥٧) .

(٣) تهذيب (٢/٣٦٥) .

(٤) تهذيب (٢/٣٦٤) .

بشـيء)[1] ، وقـال ابـن أبـي حاتـم عن أبيـه : (ضعيـف الحديـث ، منكر الحديـث ، قيـل لـه : أكان يكـذب ؟ قـال : أسـأل الله السـلامة)[2] ، وقال النسـائي : (متـروك الحديـث)[3] ، وقال في موضع آخـر : (ليس بثقة) ، وقال ابن المديني : (ليس هو عندي بالقوي) .

وقال مسلم في « الكنىٰ » : (منكر الحديث) ، وقال الساجي : (ضعيف الحديـث متـروك ، يحـدث بأحاديث بواطيـل) ، وقال أبو أحمـد الحاكم : (ليـس بالقـوي عندهـم) ، وقال الجوزجانـي : (أحاديثه منكـرة جداً ، فلا يكتـب حديثـه) ، وقال الدارقطنـي : (متروك) ، وقـال العقيلي : (لا يتابع حديثـه ، ولا يعـرف) ، وقـال ابـن عـدي : (هـو إلى الضعـف أقـرب منـه إلى الصـدق)[4] ، وقـال ابـن حبـان : (كان يقلـب الأخبار ، ويلـزق رواية الضعفاء بالثقات)[5] .

فإذا كان هـٰذا حال حسين بن قيس هـٰذا ، فإن تفرده لا يحتمل ، ويعد حديثه منكراً لتفرده وضعفه ، فكيف به إذا خالف من هو أقوىٰ منه كما هو الشأن في حديثه هـٰذا ، فقد خالف من هو أقوىٰ منه ؛ حيث روىٰ عن عكرمة عن ابن عباس هـٰذا الحديث .

وروىٰ أبـو الزبيـر عـن سـعيد بن جبيـر ، عـن ابـن عباس قـال : (صلىٰ رسـول الله صلى الله عليه وسـلم الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء جميعاً في غير خوف ولا سـفر) ، وفي رواية : (صلىٰ رسـول الله صلى الله

---

(١) تهذيب (٢/٣٦٤) ، ميزان (١/٥٤٦) .
(٢) الجرح (١/٦٣ ـ ٦٤) ، تهذيب (٢/٣٦٤ ـ ٣٦٥) .
(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي (٨٦) ، ميزان (١/٥٤٦) ، تهذيب (٢/٣٦٥) .
(٤) تهذيب (٢/٣٦٤ ـ ٣٦٥) .
(٥) مجروحين (١/٢٤٣) .

عليه وسلم الظهر والعصر جميعاً بالمدينة في غير خوف ولا سفر)[1] .

فرواية أبي الزبير تقضي بنكارة حديثه ، ولذا قال العقيلي : (لا يُعرف إلا به ، ولا أصل له)[2] .

وقد سبق أن من القرائن التي يثبت بها المحدثون كذب الراوي : أن يروي عن شخص حديثاً وقد حُفظ عنه خلافه ، كما في هٰذا الحديث ؛ حيث إنه روي عن ابن عباس : أن الجمع بين الصلاتين من غير عذر كبيرة ، فقد تفرد حسين هٰذا به فلم يُعرف الحديث إلا به ، ولم يتابعه عليه غيره ، في حين أن المحفوظ عن ابن عباس خلافه ، حيث روىٰ : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء جميعاً ، في غير خوف ولا سفر ، فدل ذٰلك علىٰ أن حديثه موضوع .

واللفظ الذي رواه حنش هٰذا : محفوظ مشهور عن عمر رضي الله عنه من قوله ، وأنه موقوف عليه ، ولا يصح رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

والذي يظهر لي والله أعلم : أن حسيناً هٰذا أخذه وسرقه وقلب إسناده ، ورواه عن ابن عباس مرفوعاً ، ويؤيد ذٰلك قول ابن حبان : (وروىٰ حنش عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من ضم يتيماً من أبوين مسلمين . . . » الحديث ، وقال ابن عباس : هٰذا والله من غرائب الحديث وغرره .

---

(١) الحديث أخرجه : م : (مسافرين ، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر) ، ح (٧٠٥) ، وأخرج البخاري عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس : (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلىٰ بالمدينة سبعاً وثمانياً : الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، فقال أيوب : لعله في ليلة مطيرة ؟ فقال : عسىٰ) ، خ : (المواقيت ، باب تأخير الظهر) ، (١/١٤٣) .

(٢) تهذيب (٢/٣٦٥) .

أنبأنا ابن قتيبة ، حدثنا ابن أبي السري ، حدثنا معتمر بن سليمان ، حدثني أبي ، عن حنش في نسخة كتبناها عنه بهٰذا الإسناد ، وأكثرها مقلوبة ، وفي تلك النسخة : عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتىٰ باباً من أبواب الكبائر »)[1] .

وأما قول السيوطي رحمه الله : (وقد صرح غير واحد : بأن من دليل صحة الحديث قول أهل العلم به وإن لم يكن له إسناد يعتمد علىٰ مثله) .

أقول : إن هٰذا القول يحتمل في الأحاديث التي يكون الضعف في رواتها محتملاً يمكن أن يتقوىٰ ؛ أما إذا كان الضعف شديداً لا يمكن جبره ـ كما في هٰذه الرواية ـ حيث بلغ القدح درجة التهمة ؛ فإن الحديث في مثل هٰذه الحالة لا يمكن اعتضاده بقول أهل العلم ، أو عملهم بما يوافقه ؛ لشدة ضعفه وانحطاطه عن درجة الاعتبار ، وهٰذا كله في حالة التفرد فقط ؛ أما في حالة قيام مخالف له أقوىٰ ؛ فإن المخالفة لما هو أقوىٰ منه قرينة قوية في رده وعدم اعتباره .

وعلىٰ هٰذا : فإن حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع قائم علىٰ قواعد منهجية مقررة من قبل المحدثين ، لم يشذ في ذٰلك ولم يشطط ، والله تعالىٰ أعلم .

وأما الشواهد : فظاهر أن الموقوف منها علىٰ عمر محكوم بانقطاعه كما أشار إلىٰ ذٰلك البيهقي نقلاً عن الإمام الشافعي ؛ للانقطاع بين أبي قتادة وعمر ، وأبي العالية وعمر ، والله أعلم .

---

(١) مجروحين (١/٢٤٣) .

الحديث الثاني عشر :

روى ابن الجوزي بسنده إلى العقيلي قال : حدثنا جعفر بن محمد السوسي ، حدثنا محمد بن حرب الواسطي ، حدثنا سعيد بن محمد الوراق ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن عبد الرحمٰن بن هرمز الأعرج ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « السخي قريب من الله ، قريب من الناس ، قريب من الجنة ، بعيد عن النار ، وإن البخيل بعيد من الله ، بعيد من الناس ، بعيد من الجنة ، قريب من النار ، والفاجر السخي أحب إلى الله عز وجل من عابد بخيل » .

قال ابن الجوزي : (هٰذا الحديث لا يصح ؛ فأما طريق أبي هريرة فالمتهم به سعيد بن محمد الوراق ، قال يحيىٰ : ليس بشيء ، وقال النسائي : ليس بثقة)[1] .

وقد روى ابن الجوزي الحديث من طرق ثلاثة : **الأول ما ذكرته .**

والثاني : من حديث أنس ، رواه من طريق النقاش : أنبأنا أبو الفضل جعفر بن محمد ، حدثنا أحمد بن محمد بن صالح ، حدثنا محمد بن يزيد البلخي ، حدثنا محمد بن تميم ، حدثنا قبيصة بن محمد ، عن موسى بن عبيدة ، عن يزيد الرقاشي ، عن أنس به .

والثالث : من حديث عائشة ، من طريق غريب بن عبد الواحد القرشي ، عن سعيد بن المسيب ، عن عائشة ، وعن سعيد بن مسلمة ، حدثنا يحيىٰ بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن عائشة به[2] .

وقد تعقب السيوطيُّ ابنَ الجوزي فقال ـ بعد أن أورد الحديث ـ :

---

(١) الموضوعات (١٨٠/٢ ـ ١٨١) .

(٢) الموضوعات (١٨٠/٢ ـ ١٨١) .

(أخرجه الترمذي [1] ، وابن حبان في « روضة العقلاء » [2] ، والبيهقي في « شعب الإيمان » [3] ، والخطيب في « كتاب البخلاء » من طرق عن سعيد الوراق به) [4] .

وزاد في « التعقبات » : (حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي ، والبيهقي في « شعب الإيمان » ، ولم ينفرد به الوراق ، بل تابعه عبد العزيز بن أبي حازم ، أخرجه الديلمي .

وحديث عائشة أخرجه البيهقي في « الشعب » من طريق تليد بن سليمان وسعيد بن مسلمة ؛ كلاهما عن يحيى بن سعيد ، وقال : تليد وسعيد ضعيفان [5] .

فلم ينفرد به سعيد .

---

(١) ت : (البر ، باب ما جاء في السخاء) ، ح (١٩٦١) .

(٢) روضة العقلاء (٢٣٥) ، قال ابن حبان : (أنبأنا أحمد بن يحيى بن زهير بتستر ، حدثنا الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي ، حدثنا سعيد بن محمد الوراق ، حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري به) .

(٣) شعب الإيمان (٢٩٤/١٣) ، قال : (أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، حدثنا أبو منصور محمد بن أحمد بن بشر الخرقي الصوفي ، حدثنا الحسين بن محمد بن زياد القباني ، حدثنا عمرو بن زرارة ، حدثنا سعيد بن محمد الوراق ، حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة . . . الحديث ، وقيل : عن سعيد ، عن يحيىٰ ، عن الأعرج ، أخبرناه أبو سعد الماليني ، حدثنا أبو أحمد ابن عدي ، حدثنا أحمد بن الحسين بن عبد الصمد الموصلي ، ومحمد بن أحمد بن هارون ، قالا : حدثنا الحسن بن عرفة ، حدثني سعيد بن محمد الوراق الثقفي الكوفي ، عن يحيى بن سعيد ، عن عبد الرحمٰن الأعرج ، عن أبي هريرة ، فذكره مرفوعاً كذٰلك ، تفرد به سعيد بن محمد ، وهو ضعيف) .

(٤) اللآلىء (٩١/٢) ، وانظر « تذكرة الموضوعات » (٦٣ ـ ٦٤) ، و« التعقبات » ، رقم (٢١١) ، (ص ٢٤١) ، و« تنزيه الشريعة » (٢٩١/١٣ ـ ٢٩٢) .

(٥) قال البيهقي : (أخبرنا أبو محمد عبد الرحمٰن بن محمد بن أحمد بن بالويه المزكي ، حدثنا أبو العباس إسماعيل بن عبد الله بن محمد بن ميكال ، حدثنا عبد الله بن أحمد بن موسى الحافظ ، حدثنا سهل بن عثمان ، حدثنا تليد بن سليمان أبو إدريس ، وسعيد بن مسلمة ، ←

وأخرجه البيهقي أيضاً من حديث جابر بن عبد الله[1] ، وعبد الله ابن مسعود)[2] .

ويتلخص اعتراض السيوطي فيما يلي :

١ ـ أن الحديث أخرجه الترمذي .

٢ ـ أن سعيد بن محمد الوراق لم ينفرد بالرواية ، حيث تابعه عبد العزيز بن أبي حازم ، كما رواه الديلمي .

٣ ـ أن للحديث شواهد من حديث عائشة ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن مسعود ، وهٰذا كله ينفي تهمة وضعه .

أما رواية الترمذي : فقال : حدثنا الحسن بن عرفة ، حدثنا سعيد بن محمد الوراق ، عن يحيى بن سعيد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « السخي قريب من الله ، قريب من الجنة ، قريب من الناس . . . » الحديث .

قال أبو عيسىٰ : (هٰذا حديث غريب ، لا نعرفه من حديث يحيىٰ عن الأعرج ، عن أبي هريرة إلا من حديث سعيد بن محمد ، وقد خولف

← عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن علقمة بن وقاص ، عن عائشة . . . الحديث ، تليد ، وسعيد ضعيفان) .

وقال أيضاً : (أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، حدثنا الزبير بن عبد الواحد ، حدثنا عبد الله بن قحطبة ، حدثنا محمد بن الصباح ، حدثنا سعيد بن مسلمة ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد ابن إبراهيم ، عن عائشة به) ، شعب الإيمان (٢٩١/١٣ ـ ٢٩٢) .

(١) قال البيهقي : (أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان ، أخبرنا أحمد بن عبيد الصفار ، حدثنا محمد ابن عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا العلاء بن عمرو الحنفي ، حدثنا سعيد بن مسلمة ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . الحديث) ، شعب الإيمان (٢٩٢/١٣) .

(٢) التعقبات رقم (٢١١) ، (ص ٢٤١) .

سـعيد بن محمد في رواية هـٰذا الحديث عن يحيى بن سـعيد ، إنما يروىٰ عن يحيى بن سعيد ، عن عائشة ، مرسل)[1] .

فالترمذي وصف الرواية بالغرابة ، وهي تعني هنا : النكارة ، وقد فسر ذٰلك بمخالفة سعيدٍ غيرَه في هـٰذا الحديث ؛ حيث رواه عن يحيى بن سعيد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، والمشهور أن الحديث من رواية عائشة ، ومداره علىٰ يحيى بن سعيد الأنصاري ، فروي عن يحيىٰ تارة ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن علقمة بن وقاص ، عن عائشة ، رواه عنه سعيد بن مسلمة ، أخرجه البيهقي في « الشعب »[2] ، وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من طريق سعيد بن مسلمة هـٰذا ، وأعله به[3] .

وروي عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، عن عائشة به ، رواه عنه خلف بن يحيى القاضي ، عن غريب بن عبد الواحد القرشي ، عن يحيىٰ به ، أورده ابن الجوزي في « موضوعاته » وأعله بخلف[4] وغريب ، وقال : (كلاهما غريب مجهول)[5] .

وروي عن يحيى بن سعيد ، عن عائشة مرسلاً[6] ، كما ذكر ذٰلك الترمذي .

---

(١) ت : (البر ، باب ما جاء في السخاء) ، (٣٤٢/٤) ، ح (١٩٦٠) .

(٢) وقد رواه من طريق أخرىٰ قرن فيها تليد بن سليمان بسعيد بن مسلمة فقال : (. . . حدثنا عبد الله بن أحمد بن موسى الحافظ ، حدثنا سهل بن عثمان ، حدثنا تليد بن سليمان أبو إدريس وسعيد بن مسلمة ، عن يحيى بن سعيد به) .

(٣) الموضوعات (١٨١/٢) .

(٤) الذي في « الموضوعات » : (خالد بن يحيى القاضي) ، وفي « اللآلىء » : (خلف بن يحيى القاضي) ، وهو الصواب ؛ لأني لم أقف علىٰ ترجمة لخالد بن يحيى القاضي فيما وقفت عليه من كتب الرجال ، وسيأتي الكلام علىٰ خلف ، لـٰكن يلاحظ أن السيوطي تبع ابن الجوزي فأبدل خلفاً بخالد عند الكلام على الحديث . انظر « اللآلىء » (٩٢/٢) .

(٥) الموضوعات (١٨١/٢) .

(٦) عنىٰ به المعنى الأعم للإرسال الذي هو الانقطاع ، وإلا فعدم الاتصال بين يحيىٰ وعائشة يعتبر ←

وروواه البيهقي في « الشعب » عن سعيد بن محمد الوراق ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن أبيه ، عن عائشة [1] .

وذكر الخطيب في « تاريخه » عن أحمد بن حنبل : أن سعيد بن محمد الوراق روىٰ هٰذا الحديث عن يحيى بن سعيد ، عن عروة ، عن عائشة [2] .

وهٰذه الطرق كلها لا يخلو طريق منها من مقال ؛ لشدة ضعف سعيد بن مسلمة ، وتليد بن سليمان ، وخلف بن يحيى القاضي ، وغريب بن عبد الواحد القرشي ، وسعيد بن محمد الوراق .

أما سعيد بن مسلمة : فقال فيه يحيى بن معين : (لا شيء) ، وقال أبو حاتم الرازي : (ليس بقوي ، هو ضعيف الحديث ، منكر الحديث) [3] ، وقال البخاري : (فيه نظر ، عن عبد الله بن حسن ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مناكير) [4] ، وقال أيضاً : (سعيد بن مسلمة الأموي ، عن إسماعيل بن أمية منكر) [5] ، وقال النسائي : (ضعيف) [6] ، وقال ابن حبان : (روىٰ عنه العراقيون والشاميون ، منكر الحديث جداً ، فاحش الخطأ في الأخبار) [7] ، وقال ابن عدي : (أرجو أنه ممن لا يترك

← عند علماء المصطلح انقطاعاً لا إرسالاً .

(1) قال : (ورواه حميد بن زنجويه ، عن محمد بن بكير ، عن سعيد بن محمد الوراق ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن أبيه ، عن عائشة ، يزيد وينقص ، وقيل : عن يحيى بن سعيد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن عائشة ، وذٰلك غير محفوظ) .

(2) تاريخ بغداد (٩/٧٢) ، وانظر « تهذيب » (٤/٧٧) .

(3) الجرح (٢/٦٧) .

(4) التاريخ الكبير (٢/٥١٦) .

(5) الضعفاء الصغير (٥٤) .

(6) الضعفاء والمتروكون للنسائي (١٢٧) .

(7) مجروحين (١/٣٢١) .

حديثه) ، وقال الدارقطني : (ضعيف يعتبر به) ، وقال الساجي : (صدوق ، منكر الحديث)[1] .

وأما تليد بن سليمان : قال فيه البخاري : (تكلم يحيىٰ في تليد ورماه)[2] ، وقال النسائي : (ضعيف)[3] ، قال ابن معين : (كذاب ، يشتم عثمان ، وكل من شتم عثمان أو طلحة أو أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم دجال) ، وقال أبو داود : (رافضي يشتم أبا بكر وعمر) ، وفي لفظ : (خبيث) ، وقال أحمد : (حدثنا تليد ، وهو عندي كان يكذب) ، وقال العجلي : (لا بأس به ، كان يتشيع ويدلس) ، وقال يعقوب بن سفيان : (رافضي خبيث) ، وقال ابن عدي : (يتبين علىٰ رواياته أنه ضعيف) ، وقال الساجي : (كذاب) ، وقال الحاكم والنقاش : (رديء المذهب ، منكر الحديث) ، زاد الحاكم : (كذبه جماعة من العلماء)[4] ، وقال ابن حبان : (كان رافضياً يشتم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم)[5] .

وأما خلف بن يحيى القاضي الخراساني البخاري قاضي الري : قال أبو حاتم الرازي : (متروك الحديث ، كان كذاباً ، لا يشتغل به ولا بحديثه)[6] .

وأما غريب بن عبد الواحد :

فقال السيوطي متعقباً ابن الجوزي بعد أن أورد الحديث : (قلت : أقره

(١) تهذيب (٤ /٨٣ ـ ٨٤) ، وانظر « ميزان » (١٥٨/٢) .

(٢) التاريخ الكبير (١٥٩/١) .

(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي (٦٧) .

(٤) تهذيب (٥٠٩/١) ، وانظر « ميزان » (٣٥٨/١) .

(٥) مجروحين (٢٠٤/١) .

(٦) الجرح (٣٧٢/١) ، وانظر « ميزان » (٦٦٣/١) ، و« لسان » (٤٠٦/٢) .

صاحب « الميزان » علىٰ أن اسمه : غريب ، والذي في « كتاب البخلاء » للخطيب : عنبسة بن عبد الواحد)[1] .

قلت : سقطت ترجمته من « الميزان » في هـٰذه الطبعة[2] ، وقد أورده ابن حجر في « اللسان » وقال : (غريب بن عبد الواحد : عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، عن عائشة) ، وساق الحديث ، ثم قال : (رواه ابن أبي داود ، عن جعفر بن محمد بن المرزبان ، عن خالد بن يحيى القاضي ـ هـٰكذا ـ عنه ، قال ابن الجوزي : غريبٌ ، مجهول)[3] .

قلت : ولم أقف علىٰ ترجمة لعنبسة فيما وقفت عليه من تراجم[4] .

وأما سعيد بن محمد الوراق : فقال فيه يحيى بن معين : (ليس بشيء) حكاه البخاري[5] ، وقال أبو حاتم الرازي : (ليس بقوي)[6] ، وقال النسائي : (ليس بثقة)[7] ، وقال المروزي : (سألت أحمد بن حنبل عن سعيد بن محمد الوراق فليّنه وتكلّم فيه بشيء) ، وقال الأثرم : (سئل أبو عبد الله ـ يعني : أحمد بن حنبل ـ عن سعيد الوراق فقال : لم يكن بذاك ، وقد حكوا عنه حديثاً منكراً ، قلت : إيش هو ؟ قال : قال عن يحيى بن سعيد ، عن عروة ، عن عائشة شيء في السخاء) .

---

(١) اللآلئ (٩٢/٢) ، وانظر « تنزيه الشريعة » (١٣٩/٢) .

(٢) أعني : طبعة دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، تحقيق علي محمد البجاوي .

(٣) لسان (٣٠٢/٦) .

(٤) هو من رجال « التقريب » : رقم (٥٢٠٧) ثقة عابد (خت ، د) ، وفي « التهذيب » (١٤٣/٨) أنه يروي عن يحيىٰ ، وطريق الخطيب في « البخلاء » رقم (٥١) من طريق خلف بن يحيى القاضي به . د . حميد نعيجات .

(٥) التاريخ الكبير (٥١٥/٢) .

(٦) الجرح (٥٩/٢) .

(٧) الضعفاء والمتروكون للنسائي (١٢٨) .

وقال ابن الغلابي عن ابن معين : (ليس بثقة) ، وفي رواية معاوية بن صالح عن يحيىٰ : (ضعيف) ، وفي رواية الدوري وابن أبي خيثمة عن يحيىٰ : (ليس حديثه بشيء) ، وقال الجوزجاني : (غير ثقة) ، وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم ، وقال الدارقطني : (كوفي ، يروي عنه أبو كريب ، متروك)[1] ، وقال ابن سعد : (كان ضعيفاً وقد كتبوا عنه)[2] ، وقال ابن عدي بعد أن ساق له أحاديث : (يتبين الضعف علىٰ رواياته)[3] .

وقال الساجي : (حدث بأحاديث لا يتابع عليها) ، وضعفه أبو خيثمة ، وقال الحاكم : (هو ثقة) ، وذكره ابن حبان في « الثقات »[4] .

وهٰكذا نرىٰ أن الحديث وإن كان مداره علىٰ يحيى بن سعيد الأنصاري ـ وهو ثقة حجة ـ إلا أن رواة هٰذا الحديث عنه مجروحون متكلم فيهم ، فسعيد بن مسلمة وتليد بن سليمان وخلف بن يحيىٰ كلهم متهمون رموا بالكذب .

وأما غريب بن عبد الواحد فكما قال ابن الجوزي : مجهول ، فمتابعة هٰؤلاء لا تفيد شيئاً[5] ، بل تزيد الحديث نكارة ، والسند ظلمة ؛ لما فيهم من العوار البين .

وإني لأعجب من الحافظ السيوطي رحمه الله في قوله : (فلم ينفرد به

---

(١) تاريخ بغداد (١٠/١٠٢ ـ ١٠٣) ، وانظر « تهذيب » (٤/٧٧) .
(٢) الطبقات الكبرىٰ (٨/٥٢٢) .
(٣) الكامل في الضعفاء (٣/٤٠٤) .
(٤) ميزان (٢/١٤٨) ، وانظر « تهذيب » (٤/٧٧) .
(٥) وكذا متابعة عنبسة عند الخطيب البغدادي في « البخلاء » كما سبق قريباً ؛ لأنها من طريق يحيى بن خلف ، فالحمل عليه وليس علىٰ عنبسة ، فهو موثق من رجال الكتب الستة . د . حميد نعيجات .

سعيد) بعد ذكر رواية عائشة التي أخرجها البيهقي في « الشعب » من طريق تليد بن سليمان وسعيد بن مسلمة كلاهما عن يحيى بن سعيد ، وقوله ـ أي : البيهقي ـ : تليد وسليمان ضعيفان ، قال السيوطي : (فلم ينفرد به سعيد)[١] ، وقوله هٰذا في مقام التعقب على ابن الجوزي ، ولا أدري أتفيد متابعة تليد سعيداً هٰذا أم تضره ، فتليد رمي بالكذب ، وسعيد اتهم به ، فاتفاقهما والحالة هٰذه تنفي تهمة الكذب عنهما وتشعر بصدقهما ، أم تدل علىٰ تواطئهما ؟

وقد سبق في مبحث صور الموضوعات : أن من أنواع الموضوعات أن يروىٰ حديث موضوع ، يتتابع فيه رواة ضعفاء أو متهمون ، في روايته يتابع بعضهم بعضاً ، ولا يجزم فيه باتهام راوٍ معين ، فالنقاد يحكمون في مثل هٰذا الحديث بأن أحدهم وضعه ، وأن الآخرين سرقوه فيروونه على الجادة ، وأحياناً يقلب بعضهم سنده ، والظاهر والله أعلم : أن هٰذا الحديث من هٰذا النوع .

أما سعيد بن محمد الوراق : فقد ضعف تضعيفاً شديداً ، وبلغ حديثه درجة النكارة والترك ، فلا يصلح للاعتبار ، ومتابعة هٰؤلاء الهلكىٰ لا تفيده ، بل هي قرينة قوية علىٰ نكارة حديثه ، ولو سلم أن متابعتهم له تدفع عنه التهمة وتقوي حديثه ، فهٰذا يمكن قوله لو كانت روايته موافقة لهم وكان ثقة ، لٰكن كما هو ظاهر أن الروايات عنه مضطربة ، تارة عنه عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن عائشة كما في رواية البيهقي ، وتارة عن يحيى بن عروة ، عن عائشة كما في رواية الخطيب في « تاريخه » ، وتارة عنه ، عن يحيىٰ ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، وتارة عنه

---

(١) التعقبات رقم (٢١١) ، (ص ٢٤١) ، وانظر « تذكرة الموضوعات » (٦٣ ـ ٦٤) .

عـن يحيـىٰ ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن عائشـة كما أشـار إلىٰ ذٰلك البيهقي ، وقال : (وذٰلك غير محفوظ)[١] .

ولـم يتابعه في ذٰلك راوٍ مرضيٍ بالإضافة إلىٰ جرحه .

وقد أشار السيوطي رحمه الله إلىٰ رواية الديلمي وقال : إن عبد العزيز بن أبي حازم : تابع فيها سعيد بن محمد الوراق ، إلا أنه لم يورد إسنادها حتىٰ يمكن معرفة صحة السند إلىٰ عبد العزيز من عدمه ، أما عبد العزيز بن حازم : فإنه وثق ، وأخرج له أصحاب الكتب الستة ، لٰكن بعض الحفاظ من الأئمة ليّنه لا سيما في روايته عن غير أبيه ، فقد قال الإمام أحمد : (لم يكن يُعرف بطلب الحديث إلا كتب أبيه ، فإنهم يقولون : إنه سمعها وكان يتفقه ، ولم يكن بالمدينة بعد مالك أفقه منه ، ويقال : إن كتب سليمان بن بلال وقعت إليه ولم يسمعها ، وقد روىٰ عن قوم لم يكن يعرف أنه سمع منهم)[٢] ، وقال أيضاً : (أما روايته : فيرون أنه سمع من أبيه ، وأما هٰذه الكتب التي كانت عن غير أبيه فيقولون : إن كتب سليمان بن بلال صارت إليه ، قلت له ـ القائل أحمد بن محمد الراوي عنه ـ : وكان يدلسها ، قال : ما أدري)[٣] ، وقال ابن أبي خيثمة : (قيل لمصعب بن عبد الله : ابن أبي حازم ضعيفٌ إلا في حديث أبيه ، فقال : أو قد قالوها ؟ أما إنه سمع مع سليمان بن بلال ؛ فلما مات سليمان أوصىٰ إليه بكتبه) ، وقال ابن المديني : (كان حاتم بن إسماعيل يطعن عليه في أحاديث رواها عن أبيه ، قال لي حاتم : نهيته عنها فلم ينته)[٤] .

---

(١) شعب الإيمان (١٣ /٢٩٥) .

(٢) تهذيب (٦/٣٣٣ ـ ٣٣٤) .

(٣) ميزان (٢/٥٤٧) .

(٤) ميزان (٢/٥٤٧) .

فهو وإن وُثّق في حديث أبيه ، وأثبت له السماع في حديث سليمان ابن بلال ، إلا أنه طعن عليه أن يروي عن قوم لم يسمع منهم .

وظاهر كلام السيوطي أن عبد العزيز تابع سعيداً متابعة تامة ؛ أي : إنه روى الحديث عن شيخه ؛ وهو يحيى بن سعيد ، فتكون الرواية مما طعن فيها علىٰ عبد العزيز هٰذا ؛ لأنها من غير حديث أبيه أو حديث سليمان بن بلال ، ولذا فلا بد من الوقوف علىٰ رواية عبد العزيز هٰذا حتىٰ يمكن قبول متابعته .

والذي يظهر لي والله أعلم : أن رواية الترمذي مقلوبة ، قلبها سعيد بن محمد الوراق ؛ فبدلاً من أن يرويها على الجادة ـ أي : عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن عائشة ـ رواها عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، والقلب إذا كان متعمداً فهو ضرب من الوضع عند المحدثين كما سبق بيانه ، وإذا كان وهماً عُدّ الحديث منكراً للمخالفة ، فحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع بالنسبة لرواية الترمذي من أجل هٰذا .

أما بالنسبة لحديث عائشة : فلوجود الكذابين وتفردهم بروايته ، والله أعلم .

وأما حديث جابر : فقد عرف أنه من طريق سعيد بن مسلمة ، فلا يصلح للمتابعة .

وأما رواية ابن مسعود : فلم أقف عليها في « الشعب » للبيهقي ، ولم يذكر أحدٌ إسنادها حتىٰ تعرف [1] .

---

(١) قلت : هي في « شعب الإيمان » (١٣/٢٩٠) ، وقال البيهقي : (هٰذا إسناد ضعيف ، وقد روي من وجه آخر عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن ابن مسعود ـ مرفوعاً مرسلاً ـ في التجافي عن ذنب السخي ذكرناه بعد هٰذا) ، وانظر (٧/٤٣٣) د . حميد نعيجات .

الحديث الثالث عشر :

قال ابن الجوزي : (باب إثم من استطاع الحج ولم يحج) .

فيه عن علي وأبي هريرة وأبي أمامة رضي الله عنهم .

فأما حديث علي رضي الله عنه ، . . . حدثنا محمد بن يحيى القطعي ، حدثنا مسلم بن إبراهيم ، حدثنا هلال بن عبد الله مولىٰ ربيعة بن عمرو ، حدثنا أبو إسحاق الهمداني ، عن الحارث الأعور ، عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من ملك زاداً وراحلة تبلغه إلىٰ بيت الله ولم يحج ؛ فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً » .

وأما حديث أبي هريرة ـ ثم ساقه بسنده إلى ابن عدي قال ـ أنبأنا أحمد بن يحيى بن زهير ، حدثنا عبد الرحمٰن بن سعيد ، حدثنا عبد الرحمٰن القطامي ، حدثنا أبو المهزم ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من مات ولم يحج حجة الإسلام في غير وجع حابس ، أو حجة ظاهرة ، أو سلطان جائر ؛ فليمت أي الميتتين إما يهودياً أو نصرانياً » .

وأما حديث أبي أمامة : فله طريقان :

أورد الأول بسنده إلى ابن عدي قال : حدثنا أبو يعلىٰ ، حدثنا عبد الله بن عبد الصمد ، حدثنا عمار بن مطر ، حدثنا شريك ، عن منصور ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن أبي أمامة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لم يمنعه من الحج مرض حابس أو حاجة ؛ فليمت إن شاء يهودياً وإن شاء نصرانياً » .

وساق الطريق الثاني بسنده إلىٰ أبي عروبة الحراني ، أنبأنا المغيرة بن عبد الرحمٰن ، حدثنا يزيد بن هارون ، حدثنا شريك ، عن ليث ، عن

عبد الرحمـٰن بن سابط ، عن أبي أمامة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من لم يحبسه مرض أو حاجة ظاهرة أو سلطان جائر ولم يحج ؛ فليمت إن شاء يهودياً أو نصرانياً » .

قال ابن الجوزي : (هـٰذا حديث لا يصح ، أما حديث علي رضي الله عنه : فقال الترمذي : هلال بن عبد الله مجهول ، وأما الحارث : فقد كذبه الشعبي وغيره .

وأما حديث أبي هريرة : ففيه أبو المهزم واسمه : يزيد بن سفيان ، قال يحيىٰ : ليس حديثه بشيء ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وفيه عبد الرحمـٰن القطامي ، قال عمرو بن علي الفلاس : كان كذاباً ، وقال ابن حبان : يجب تنكب رواياته .

وأما حديث أبي أمامة : ففي الطريق الأول عمار بن مطر ، قال العقيلي : يحدث عن الثقات بالمناكير ، وقال ابن عدي : متروك الحديث .

وفي الطريق الثاني : المغيرة بن عبد الرحمـٰن ، قال يحيىٰ : ليس بشيء ، وفيه ليث وقد ضعفه ابن عيينة ، وتركه يحيى القطان ، ويحيى بن معين ، وابن مهدي ، وأحمد ، وإنما روىٰ عبد الرحمـٰن بن غنم عن عمر أنه قال : « من أمكنه الحج فلم يحج ؛ فليمت إن شاء يهودياً أو نصرانياً »)[1] .

قال السيوطي بعد إيراد الحديث وذكر كلام ابن الجوزي مختصراً : (قلت : أورد الذهبي في « الميزان » حديث علي من طريق هلال وقال : قد جاء بإسناد آخر أصلح من هـٰذا .

وأخرج البيهقي حديث أبي أمامة وقال : إسناده وإن كان غير قوي فله شاهد من قول عمر .

---

(١) الموضوعات (٢/٢٠٩ ـ ٢١٠) .

وقال القاضي عز الدين ابن جماعة في « مناسكه » : ولا التفات إلىٰ قول ابن الجوزي : إن حديث عليٍّ موضوع ، وكيف يوصف بالوضع وقد أخرجه الترمذي في « جامعه » ؟! وقال : إن كل حديث معمول به إلا حديثين ، وليس هٰذا أحدهما ، قال : والحديث مؤول إما علىٰ من يستحل تركه أو لا يعتقد وجوبه .

وقال الزركشي في « تخريج أحاديث الرافعي » : أخطأ ابن الجوزي بذكر هٰذا الحديث في « الموضوعات » ، إذ لا يلزم من الجهل بحال الراوي أن يكون حديثه موضوعاً .

وقال البيهقي : المراد به والله أعلم : من كان لا يرىٰ في تركه إثماً ولا فعله براً .

وقال شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر في « تخريج أحاديث الرافعي » : هٰذا الحديث له طرق ، فأخرجه سعيد بن منصور في « السنن » ، وأحمد [1] ، وأبو يعلىٰ [2] ، والبيهقي [3] من طرق عن شريك ، عن ليث بن أبي سليم ، عن ابن سابط ، عن أبي أمامة ، وليث ضعيف ، وشريكٌ سيئ الحفظ ، وقد خالفه سفيان الثوري فأرسله .

رواه أحمد في « كتاب الإيمان » له عن وكيع ، عن سفيان ، عن ليث ،

---

(١) لم أقف علىٰ روايته في « مسنده » ، وقد ساق له رواية واحدة من طريق ابن عياش ، عن ليث ، عن ابن سابط ، عن أبي أمامة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تصلوا عند طلوع الشمس . . . » الحديث ، (٥/٢٦٠) ، وأظن أنه أخرجه في « كتاب الإيمان » كما قيد ذٰلك في الرواية الثانية ، لٰكنه أطلق العزو إلىٰ أحمد ، وعند الإطلاق ينصرف العزو إلى « المسند » عادة ، والله أعلم .

(٢) أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من غير طريق أبي يعلىٰ ، كما هو ظاهر ، وأعله بالمغيرة بن عبد الرحمٰن .

(٣) السنن الكبرىٰ (٤/٣٣٤) .

عن ابن سابط قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : . . . فذكره .

وكذا ذكره ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص ، عن ليث مرسلاً .

وأورده أبو يعلىٰ من طريق آخر عن شريك مخالفة للإسناد الأول ، وراويه عن شريك : عمار بن مطر[1] ضعيف .

وأخرجه من حديث علي وقال : غريب ، وفي إسناده مقال ، والحارث يضعف ، وهلال بن عبد الله الراوي له عن أبي إسحاق مجهول[2] ، وسئل إبراهيم الحربي عنه فقال : من هلال ؟

وقال ابن عدي : تفرد بهٰذا الحديث ، وليس الحديث بمحفوظ .

وقال العقيلي : لا يتابع عليه ، وقد روي عن عليٍّ موقوفاً ، ولم يرو مرفوعاً من طريق أحسن من هٰذا .

وقال المنذري : طريق أبي أمامة علىٰ ما فيها أصلح من هٰذا .

وأخرجه ابن عدي من طريق عبد الرحمٰن القطان عن أبي المهزم ، وهما متروكان عن أبي هريرة وله طريق صحيحة إلا أنها موقوفة ، أخرجها سعيد بن منصور[3] ، والبيهقي عن عمر بن الخطاب قال : « ليمت يهودياً

---

(١) أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من طريقه ، وأعله بعمار بن مطر .

(٢) العبارة هٰكذا في « اللآلىء » : (وفي « التلخيص » : الثاني عن علي بن أبي طالب مرفوعاً : « من ملك زاداً . . . » الحديث ، رواه الترمذي وقال : غريب ، وفي إسناده مقال . . . إلخ) ، وهي أوضح .

(٣) قال البيهقي : (أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ وأبو صادق بن أبي الفوارس الصيدلاني ، قالا : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، حدثنا محمد بن إسحاق ، حدثنا حجاج قال : قال ابن جريج : أخبرني عبد الله بن نعيم ، أن الضحاك بن عبد الرحمٰن الأشعري ، أخبره أن عبد الرحمٰن بن غنم ، أخبره أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : « ليمت يهودياً أو نصرانياً ـ يقولها ثلاث مرات ـ رجل مات ولم يحج ، وجد لذٰلك سعة ، وخليت سبيله ، فحجة أحجها وأنا صرورة أحب إلي من ست غزوات أو سبع ـ ابن نعيم يشك ـ والغزوة أغزوها بعدما أحج أحب إلي من ست حجات أو سبع ـ ابن نعيم يشك فيها ـ ») ، السنن الكبرىٰ (٤/٤٢٦) .

أو نصرانياً ـ يقولها ثلاث مرات ـ رجل مات ولم يحج ، وجد لذٰلك سعة وخليت سبيله » لفظ البيهقي[1] ، ثم قال شيخ الإسلام : وإذا انضم هـٰذا الموقوف إلىٰ مرسل ابن سابط علم أن لهـٰذا الحديث أصلاً ، ومحمله علىٰ من استحل الترك ، ويتبين بذٰلك خطأ من ادعىٰ أنه موضوع[2] .

وقال أبو نعيم في « الحلية » : حدثنا محمد بن محمد ، حدثنا محمد ابن أحمد ، حدثنا محمد بن أسلم ، حدثنا قبيصة ، عن سفيان ، عن الأوزاعي ، عن إسماعيل بن عبيد الله ، عن عبد الرحمـٰن بن غنم ، عن عمر بن الخطاب قال : « من أطاق الحج ولم يحج حتىٰ مات فأقسموا عليه أنه مات يهودياً أو نصرانياً »)[3] .

وحكىٰ مثل هـٰذا في « التعقبات » وزاد : (قلت : ومن شواهده ما أخرجه ابن أبي حاتم في « تفسيره » عن ابن عمر قال : « من كان يجد وهو موسر صحيح لم يحج كان سيماه بين عينيه كافر ، ثم تلا هـٰذه الآية : ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَالَمِينَ ﴾[4] » .

وأخرج سعيد بن منصور من وجه آخر عن ابن عمر قال : « من وجد إلى الحج سبيلاً سنة ، ثم سنة ، ثم مات ولم يحج لم يُصلَّ عليه ، لا يُدرىٰ مات يهودياً أو نصرانياً »)[5] .

---

(١) قال ابن حجر : (عن عمر بن الخطاب قال : « لقد هممت أن أبعث رجالاً إلىٰ هـٰذه الأمصار فينظروا كل من له جِدَة ولم يحج فيضربوا عليه الجزية ، ما هم بمسلمين ، ما هم بمسلمين ») ، لفظ سعيد ، التلخيص الحبير (٢/٤٢٦) .

(٢) التلخيص الحبير (٢/٤٢٦) .

(٣) اللآلىء (٢/١١٨ ـ ١١٩) .

(٤) سورة آل عمران : (٩٧) .

(٥) التعقبات رقم (١١٢) ، (ص ١٥٧) ، وانظر « تنزيه الشريعة » (٢/١٦٧ ـ ١٦٨) ، و« الفوائد المجموعة » (١٠٢ ـ ١٠٣) ، و« تذكرة الموضوعات » (٧٣) .

ويتلخص تعقب السيوطي لابن الجوزي فيما يلي :

١ ـ حديث علي أخرجه الترمذي وقال : (هلال بن عبد الله مجهول ، والحارث يضعف في الحديث) ، ولا يلزم من جهالة حال الراوي أن يكون الحديث موضوعاً .

٢ ـ أن للحديث شواهد من حديث أبي أمامة وأبي هريرة ، وهي وإن كانت غير قوية إلا أنها تدل علىٰ أن للحديث أصلاً .

٣ ـ ما صح من حديث عمر موقوفاً وهو عاضد لمرسل ابن سابط .

٤ ـ الآثار الموقوفة عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وهـٰذا كله يرد علىٰ من قال بوضع الحديث .

وقبل مناقشة أدلة ابن الجوزي والسيوطي أورد حديث الترمذي الذي عليه مدار النزاع :

١ ـ قال الترمذي : (حدثنا محمد بن يحيى القطعي البصري ، حدثنا مسلم بن إبراهيم ، حدثنا هلال بن عبد الله مولىٰ ربيعة بن عمرو بن مسلم الباهلي ، حدثنا أبو إسحاق الهمداني ، عن الحارث ، عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من ملك زاداً وراحلة تبلغه إلىٰ بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً ، وذٰلك أن الله يقول في كتابه : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ») .

وقال أبو عيسىٰ : (هـٰذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هـٰذا الوجه ، وفي إسناده مقال ، وهلال بن عبد الله مجهول ، والحارث يضعف في الحديث)[1] .

---

(١) ت : (الحج ، باب ما جاء في التغليظ في ترك الحج) ، (٣/١٦٧ ـ ١٦٨) ، ح (٨١٢) .

فالترمذي رحمه الله حكم على الحديث بالغرابة ، وذكر للحديث علتين :

الأولىٰ : هلال بن عبد الله ، وقال : إنه مجهول .

والثانية : الحارث ـ أي الأعور ـ وقال : إنه يضعف في الحديث .

أما هلال بن عبد الله : فهو أبو هاشم مولىٰ ربيعة بن عمرو .

قال فيه البخاري : (منكر الحديث) ، وقال العقيلي : (لا يتابع علىٰ حديثه)[١] ، وقال الترمذي : (مجهول)[٢] ، وقال ابن عدي : (وهو معروف بهٰذا الحديث ، وليس هو بمحفوظ) ، وقال الحاكم أبو أحمد : (ليس بالقوي عندهم) ، وقال الحربي : (لا يعرف)[٣] .

وقد سبق غير مرة أن البخاري لا يجرح بهٰذه العبارة إلا من يتهمه ويحرم الرواية عنه .

وأما الحارث : فقد كذبه شعبة ، وإبراهيم ، ومحمد بن شيبة الضبي ، وأبو خيثمة[٤] ، والسعدي[٥] ، وضعفه أبو بكر ابن عياش ، ويحيى بن معين في رواية ، وأبو حاتم الرازي[٦] ، وابن حبان[٧] ، وابن عدي وقال :

---

(١) ميزان (٦٨/٥) ، تهذيب (٨٢/١١) .

(٢) قول الترمذي محمول علىٰ جهالة الحال لا العين ؛ لأنها انتفت برواية اثنين عنه ، فقال ابن حجر : (روىٰ عنه حبان بن هلال ، وهلال بن فياض) ، والراوي تنتفي جهالة عينه إذا روىٰ عنه اثنان كما هو مقرر في موضعه .

(٣) تهذيب (٨٢/١١) .

(٤) الجرح (٧٨/٢ ـ ٧٩) .

(٥) الكامل (١٨٥/٢) .

(٦) الجرح (٧٨/٢ ـ ٧٩) .

(٧) مجروحين (٢١٦/١) .

(عامة ما يرويه غير محفوظ)[1] ، وقال مغيرة : (لم يكن يصدق عن علي في الحديث) ، وقال جرير : (كان زيفاً) ، وقال الدارقطني : (ضعيف) ، وقال النسائي : (ليس بقوي)[2] ، وفي موضعٍ آخر قال : (ليس به بأس) ، وقال أبو زرعة : (لا يحتج به) ، وقال ابن سعد : (كان له قول سوء ، وهو ضعيف في رأيه)[3] .

وقد قوىٰ أمره يحيى بن معين فقال : (ثقة) ، قال عثمان بن سعيد الدارمي : (لم يتابع ابن معين علىٰ هٰذا) ، وقال ابن شاهين في « ثقاته » : (قال أحمد بن صالح المصري : الحارث الأعور ثقة ، ما أحفظه ، وما أحسن ما روىٰ عن علي ، وأثنىٰ عليه ، فقيل له : فقد قال الشعبي : كان يكذب ، قال : لم يكن يكذب في الحديث ، إنما كان كذبه في رأيه)[4] .

والذي يترجح لي : أن جرحه مقدم علىٰ تعديله ؛ لأمور يأتي تفصيلها في الباب الثالث ، في فصل الرواة المتهمين بالكذب ولهم رواية في أحد الكتب الستة ، إن شاء الله .

وإذا كان هٰذا حال الحارث ، وظهر قبلُ حال هلال بن عبد الله وقد تفرد بالرواية ؛ فابن الجوزي إنما أطلق حكمه بناء علىٰ ما ذهب إليه النقاد من المحدثين من أن الرواية يحكم عليها بالوضع والكذب إذا تفرد بروايتها كذاب أو متهم ، كما سبق بيانه .

وأما إخراج الترمذي له : فإنه كما تكرر أن الترمذي لم يلتزم إخراج

---

(١) الكامل (٢/١٨٦) .

(٢) ميزان (١/٣٩٩) .

(٣) تهذيب (٢/١٤٥ ـ ١٤٦) .

(٤) تهذيب (٢/١٤٦ ـ ١٤٧) .

الصحيح ، بل أخرج الصحيح وغيره ، بل إنه صرح في هٰذه الرواية بضعف الحديث ونكارته التي عبّر عنها بالغرابة ، والترمذي يظهر من صنيعه أنه ينحو طريق أستاذه البخاري رحمه الله في عدم التصريح بالتجريح ، وكثيراً ما يوري كما في عبارته هٰذه ، فقد قال عن هلال إنه مجهول في حين أن شيخه قال فيه : (منكر الحديث) ، وقال عن الحارث أنه ضعيف ، وقد عُرف رأي الشعبي وغيره له بالكذب .

وأما قول عز الدين ابن جماعة في أنه لا يلتفت إلىٰ كلام ابن الجوزي ؛ لأن الترمذي أخرجه في « جامعه » ، وقال : (إن كل حديث معمول به إلا حديثين ، وليس هٰذا أحدهما) .

فيقال : إن قول الترمذي محمول علىٰ ما ثبت من الأحاديث في « جامعه » ، وما كان الضعف فيه محتملاً يتقوىٰ ؛ أما إذا بلغ الضعف درجة النكارة والترك بحيث لا يمكن أن يتقوىٰ ولا يتابع ؛ فهٰذا لا يمكن حمل كلامه عليه ؛ لمخالفته القواعد الثابتة التي أقرها المحدثون[٥] ، وغاية ما يمكن قوله : إن الترمذي رحمه الله أخرج الحديث وظن أنه مما يمكن العمل به ، لٰكن ظهر لغيره من العلل في الحديث ما جعله يحكم عليه بالوضع ، فحكم بما ظهر له .

وأما قول الزركشي : (أخطأ ابن الجوزي بذكر هٰذا الحديث في « الموضوعات » ، إذ لا يلزم من جهالة الراوي الحكم علىٰ حديثه بالوضع) ، فهٰذا حق ، وقول الترمذي : إن هلالاً مجهول ، محمول علىٰ جهالة الحال لرواية شخصين عنه ، لٰكن قول البخاري في هلال هٰذا قاطع هٰذا الاحتمال لتصريحه بجرح هلال ، فانتفت جهالته وأصبح معروفاً مجروحاً .

---

(٥) انظر (١٠٤/١) حكم العمل بالحديث الضعيف .

٢ ـ أما الشواهد التي أشار إليها السيوطي ونقل كلام ابن حجر عنها فهي :

أما حديث أبي أمامة : فقد روي من طريقين :

الأول من طريق شريك ، عن ليث بن أبي سليم ، عن ابن سابط ، عن أبي أمامة ، أخرجه سعيد بن منصور ، وأحمد ، وأبو يعلىٰ ، والبيهقي .

وهٰذا الحديث فيه علل :

الأولىٰ : ضعف كل من شريك ، وليث بن أبي سليم .

أما شريك : فمتكلم فيه من قبل حفظه ، قال ابن معين : (شريك ثقة إلا أنه لا يتقن ويغلط ، ويذهب بنفسه علىٰ سفيان وشعبة) ، وقال أيضاً : (شريك صدوق ثقة إلا أنه إذا خولف ، فغيره أحب إلينا منه) ، قال معاوية بن صالح : (وسمعت أحمد بن حنبل يقول شبيهاً بذٰلك) ، وقال يحيى بن سعيد : (ما زال مخلطاً) ، وقال يعقوب بن شيبة : (شريك صدوق ثقة ، سيئ الحفظ) ، قال الجوزجاني : (شريك سيئ الحفظ مضطرب الحديث مائل) ، وقال أبو زرعة : (كان كثير الخطأ ، صاحب حديث ، وهو يغلط أحياناً) ، وقال أبو حاتم الرازي : (كان له أغاليط) ، وقال ابن عدي : (في بعض ما لم أتكلم عليه من حديثه مما أمليت بعض الإنكار ، والغالب علىٰ حديثه الصحة والاستواء ، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتي به من سوء حفظه ، لا أنه يتعمد شيئاً مما يستحق أن ينسب فيه إلىٰ شيء من الضعف) ، وقال ابن سعد : (كان ثقة مأموناً كثير الحديث وكان يغلط) ، وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري : (أخطأ في أربعمائة حديث) ، وقال أحمد : (حسن بن صالح أثبت من شريك ، كان شريك لا يبالي كيف حدث) ، وقال أيضاً : (كان عاقلاً صدوقاً محدثاً شديداً علىٰ أهل الريب

والبدع ، قديم السماع من أبي إسحاق ، قلت : إسرائيل أثبت منه ، قال : نعم ، قلت : يحتج به ، فقال : لا تسألني عن رأيي في هٰذا) ، وإنما يروي مسلم له في « المتابعات » .

وقال الأزدي : (كان صدوقاً إلا أنه مائل عن القصد ، غالي المذهب ، سيئ الحفظ كثير الوهم ، مضطرب الحديث) ، وقال عبد الحق الإشبيلي : (كان يدلس) ، قال ابن القطان : (كان مشهوراً بالتدليس) ، وقال يحيى القطان : (رأيت تخليطاً في أصول شريك) ، وقال الدارقطني : (ليس شريك بالقوي فيما ينفرد به)[1] .

فكل من جرحه إنما قال ذٰلك من جهة حفظه وضبطه ، وأنه يقبل حديثه إذا توبع ، أما إذا تفرد أو خالف فلا .

وأما ليث بن أبي سليم : فقد ضعف أيضاً من قبل حفظه وضبطه ، قال فيه أحمد : (مضطرب الحديث ، ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأياً منه في ليث بن أبي سليم وابن إسحاق وهمام ، لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم) ، وقال أبو حاتم الرازي : (ليث أحب إلي من يزيد ـ أي : ابن أبي زياد ـ كان أبرأ ساحة ، وكان ضعيف الحديث) ، وقيل ليحيىٰ : (ليث أضعف من يزيد وعطاء ، قال : نعم) ، وقال معاوية بن صالح عن ابن معين أيضاً : (ضعيف إلا أنه يكتب حديثه) ، (وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه) ، وقال عيسى بن يونس : (قد رأيته وكان قد اختلط ، وكان يصعد المنارة ارتفاع النهار يؤذن) ، وقال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان : (ليث لا يشتغل به ، هو مضطرب الحديث) ، وقال أبو زرعة أيضاً : (ليث بن أبي سليم لين الحديث ، لا تقوم به الحجة

(١) انظر « ميزان » (٢/٢٥٠ ـ ٢٥١) ، و« تهذيب » (٤/٣٣٣ ـ ٣٣٧) .

عند أهل العلم بالحديث) ، وقال ابن عدي : (له أحاديث صالحة ، وقد روىٰ عنه شعبة والثوري ، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه) ، وقال الدارقطني : (صاحب سنة ، يخرج حديثه ، إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد) ، وقال ابن سعد : (كان رجلاً صالحاً عابداً وكان ضعيفاً في الحديث ، يقال : كان يسأل عطاء وطاوساً ومجاهداً عن الشيء فيختلفون فيه ، فيروي أنهم اتفقوا من غير تعمد) ، وقال ابن حبان : (اختلط في آخر عمره ، فكان يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل ، ويأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم) ، وقال الترمذي في « العلل الكبير » : (قال محمد : كان أحمد يقول : ليث لا يفرح بحديثه ، قال البخاري : وليث صدوق يهم) ، وقال الحاكم أبو أحمد : (ليس بالقوي عندهم) ، وقال الحاكم أبو عبد الله : (مجمع علىٰ سوء حفظه) ، وقال الجوزجاني : (يضعف حديثه) ، وقال البزار : (كان أحد العباد إلا أنه أصابه اختلاط فاضطرب حديثه ، وإنما تكلم فيه أهل العلم بهٰذا ، وإلا فلا نعلم أحداً ترك حديثه) ، وقال يعقوب بن شيبة : (هو صدوق ضعيف الحديث) ، وقال عثمان بن أبي شيبة : (ليث صدوق ، ولٰكن ليس بحجة) ، وقال الساجي : (صدوق فيه ضعف ، كان سيئ الحفظ كثير الغلط ، كان يحيى القطان بأخرة لا يحدث عنه)[1] .

فإذا كان هٰذا حال كل من شريك وليث بن أبي سليم : فالحديث ضعيف لتفردهما بروايته ، وقد روىٰ هٰذا الحديث شريك ، عن ليث ، عن سابط ، عن أبي أمامة .

قلت : وهٰذه الرواية فيها انقطاع ؛ لأن ابن سابط لم يسمع من أبي

---

(١) انظر « ميزان » (٤١٣/٣ ـ ٤١٤) ، و« تهذيب » (٤٦٥/٨ ـ ٤٦٨) .

أمامة ، وذكر الإمام يحيى بن معين أنه لم يسمع من سعد بن أبي وقاص ، ولا من أبي أمامة ولا من جابر ، وهو مرسل[١] .

فالرواية منقطعة ؛ لعدم الاتصال بين ابن سابط وأبي أمامة ، وهي علة يرد لها الحديث ؛ فإذا ضمت إلىٰ ضعف كل من شريك وليث كانت علة قوية في رد الحديث .

ويضاف إلىٰ ذٰلك : أن رواية البيهقي فيها : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، حدثنا محمد بن إسحاق ، أنبأنا شاذان ، حدثنا شريك ، عن ليث ، عن ابن سابط ، عن أبي أمامة به .

فالراوي عن شريك : شاذان ، وهو النضر بن سلمة المروزي ، قال فيه أبو حاتم الرازي : (كان يفتعل الحديث ، ولم يكن بصدوق ، سمعت إسماعيل بن أبي أويس يذكر شاذان بذكر سوء ، وقال لي عبد العزيز الأويسي وإسماعيل بن أبي أويس : إن شاذان أخذ كتبنا نسخها ولم يعارض بها ولم يسمع منا ، وذكراه بالسوء)[٢] .

وسئل عباس بن عبد العظيم عنه فأشار إلىٰ فمه ، قال ابن عدي : (أراد أنه يكذب) ، وقال عبدان لعبد الرحمٰن بن خراش : (هٰذه الأحاديث التي يحدث بها غلام خليل من حديث المدينة من أين له ؟ قال : سرقها من عبد الله بن شبيب ، وسرقها ابن شبيب من شاذان ، ووضعه شاذان واسمه النضر بن سلمة)[٣] ، وقال الدارقطني : (كان بالمدينة ، وكان يتهم بوضع الحديث)[٤] .

---

(١) التاريخ والعلل لابن معين رقم (٣٦٦) ، (٨٧/٣) ، المراسيل (٨٤) ، تهذيب (١٨٠/٦) .
(٢) الجرح (٤٨٠/٤) .
(٣) ميزان (٢٠/٥) ، لسان (٢٧٤/٨) .
(٤) لسان (٢٧٤/٨) .

وهٰذا يزيد أيضاً من ضعف الرواية ، بل يسوغ الحكم بالوضع لوجود كذاب في سندها ، وقد أورد ابن الجوزي هٰذا الحديث في « موضوعاته » فذكره بسنده إلىٰ أبي عروبة الحراني ، أنبأنا المغيرة بن عبد الرحمٰن ، حدثنا يزيد بن هارون ، حدثنا شريك ، عن ليث ، عن عبد الرحمٰن بن سابط ، عن أبي أمامة به .

وقال : (هٰذا لا يصح ، وفيه المغيرة بن عبد الرحمٰن ، قال يحيىٰ : ليس بشيء ، وفيه ليث بن أبي سليم وقد ضعفه ابن عيينة ، وتركه يحيى القطان ويحيى بن معين وابن مهدي وأحمد)[(١)] .

وذكر ابن حجر أن سفيان الثوري خالف شريكاً فرواه عنه مرسلاً . أخرجه الإمام أحمد في « كتاب الإيمان » عن وكيع ، عن سفيان ، عن ليث ، عن ابن سابط قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من مات ولم يحج ولم يمنعه من ذٰلك مرض حابس أو سلطان ظالم أو حاجة ظاهرة . . . » الحديث ، فذكره مرسلاً ، قال : (وكذا ذكره ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص ، عن ليث مرسلاً) .

ثم قال الحافظ ابن حجر : (والبيهقي عن عمر بن الخطاب قال : « لقد هممت أن أبعث رجالاً إلىٰ هٰذه الأمصار فينظروا كل من له من جِدة ولم يحج ، فيضربوا عليه الجزية ، ما هم بمسلمين ، ما هم بمسلمين » ، لفظ سعيد ، ولفظ البيهقي : « أن عمر قال : ليمت يهودياً أو نصرانياً ـ يقولها ثلاث مرات ـ رجل مات ولم يحج ووجد لذٰلك سعة وخليت سبيله »)[(٢)] .

---

(١) موضوعات (٢/٢٠٩ ـ ٢١٠) .

(٢) الأثر رواه البيهقي فقال : (أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ ، وأبو صادق ابن أبي ←

قلت ـ أي : ابن حجر ـ : (وإذا انضم هٰذا الموقوف إلىٰ مرسل ابن سابط ، علم أن لهٰذا الحديث أصلاً)[1] .

أما أثر عمر رضي الله عنه : فقد أشار ابن الجوزي إليه ، وأنه هو الثابت من الروايات التي أوردها ، فبعد أن ساق الأحاديث وطعن فيها وبين عللها قال : (وإنما روىٰ عبد الرحمٰن بن غنم عن عمر أنه قال : « من أمكنه الحج فلم يحج فليمت إن شاء يهودياً أو نصرانياً »)[2] .

فقد أشار إلىٰ أن قول عمر يثبت موقوفاً ، أما المرفوع فلا يصح منه شيء ، وحكم على الطرق بأنها موضوعة كما سبق ذكره .

وأما قول الحافظ رحمه الله تعالىٰ بأن مرسل ابن سابط يعتضد بقول عمر رضي الله عنه ـ حسب قول الإمام الشافعي رحمه الله أن المرسل يعتضد بقول الصحابي ـ : فقوله رحمه الله فيه نظر لأمرين :

١ ـ أن الإمام الشافعي رحمه الله اشترط في المرسل الذي يعتضد : أن يكون من مراسيل كبار التابعين الذين جل روايتهم عن الصحابة رضي الله عنهم ، وابن سابط ليس من كبار التابعين ، بل هو من صغارهم ، حيث لم يتحقق سماعه إلا من صغار الصحابة[3] .

← الفوارس الصيدلاني ، قالا : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، حدثنا محمد بن إسحاق ، حدثنا حجاج قال : قال ابن جريج : أخبرني عبد الله بن نعيم ، أن الضحاك بن عبد الرحمٰن الأشعري ، أخبره أن عبد الرحمٰن بن غنم ، أخبره أنه سمع عمر بن الخطاب . . . ») ، السنن الكبرىٰ (٤/٣٣٤) .

(١) التلخيص الكبير (٢/٤٢٦) .

(٢) الموضوعات (٢/٢١٠) .

(٣) قال ابن حجر في ترجمته : (تابعي أرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروىٰ عن عمر وسعد بن أبي وقاص والعباس بن عبد المطلب وعباس بن أبي ربيعة ومعاذ بن جبل وأبي ثعلبة الخشني ، وقيل : لم يدرك واحداً منهم ، وعن أبيه ـ وله صحبة ـ وجابر وأبي أمامة وابن عباس ←

٢ ـ من شرط اعتضاد المرسل بقول الصحابي أن يكون قول الصحابي مما لا مجال للرأي فيه ، أما إذا كان لقول الصحابي مجال للرأي فلا عبرة لهٰذا الاعتضاد ؛ لاحتمال أن الراوي سمع قول الصحابي فظن أنه مرفوع فرواه مرسلاً .

وأثر عمر رضي الله عنه من النوع الأخير وهو مما فيه مجال للرأي ، حيث جاء في ظاهر بعض الروايات ما يدل علىٰ ذٰلك ، كما في الرواية التي أخرجها سعيد بن منصور ؛ إذ يقول فيها عمر رضي الله عنه : « لقد هممت أن أبعث رجالاً إلىٰ هٰذه الأمصار . . . » إلخ ، فهمُّه مشعر بأن ذٰلك من اجتهاده رضي الله عنه ؛ إذ لو كان متلقياً ذٰلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لما توقف عن امتناعه واكتفىٰ بالهم[1] .

وبهٰذا يتبين وهم من رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن الصواب وقفه علىٰ عمر رضي الله عنه ، وأن حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع إنما هو من جهة رفعه ، أما رواية عمر الموقوفة فقد أقرها وأشار إلىٰ أنها ثابتة عنه رضي الله عنه ، والله أعلم .

الحديث الرابع عشر :

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن شاهين : حدثنا الحسين بن محمد بن عفير ، حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني ، عن ثور بن يزيد ، عن خالد بن معدان ، عن معاذ بن جبل قال :

← وعائشة وعمرو بن ميمون الأودي وحفصة بنت عبد الرحمٰن بن أبي بكر) ، تهذيب (٦/١٨٠) ، وقد سبق قول ابن معين في عدم سماعه من أبي أمامة وجابر وسعد بن أبي وقاص .

(١) والبعض يرىٰ أن الحديث مما لا مجال للرأي فيه فهو في حكم المرفوع ؛ فالمتن صحيح من طريق عمر مرفوعاً حكماً ، وإن حكم على الحديث بالوضع باعتبار أسانيده ، حيث إن جميع الطرق التي روي بها لا تخلو من كذاب أو متهم ، والله أعلم .

قال رسـول الله صلى الله عليه وسـلم : « من عيّر أخاه بذنب لم يمت حتىٰ يعمله » .

قال ابن الجوزي : (هٰذا حديث لا يصح عن رسـول الله صلى الله عليه وسلم ، والمتهم به محمد بن الحسن ، قال أحمد بن حنبل : ما أراه يساوي شـيئاً ، وقـال يحيـىٰ : كان كذابـاً ، وقال النسـائي : متـروك الحديث ، وقال الدارقطني : لا شيء)[1] .

قـال السـيوطي معقبـاً : (أخرجـه الترمـذي وقـال : هٰذا حديـث حسـن غريب) ، وله شاهد ، قال ابن أبي الدنيا : حدثنا خالد بن خداش ، حدثني صالـح المـري قال : سـمعت الحسـن قال : كانـوا يقولون : « مـن رمىٰ أخاه بذنب قد تاب إلى الله منه لم يمت حتىٰ يبتليه الله به » .

قـال : وحدثنـا علي بـن الجعـد ، حدثنا إسـرائيل ، عـن الأعمش ، عن إبراهيم قال : « إني لأجد نفسي تحدثني بالشيء ، فما يمنعني أن أتحدث به إلا مخافة أن أبتلىٰ بمثله » ، والله أعلم)[2] .

وقـال فـي « التعقبـات » : (أخرجه الترمـذي ، والبيهقي في « الشـعب » مـن هٰذا الطريـق ، وقـال الترمـذي : حسـن غريـب ، ولـه شـواهد عن عمر وغيره)[3] .

ويتلخص تعقب السيوطي بما يلي :

١ ـ أن الحديث أخرجه الترمذي وحسنه ، ورواه البيهقي في « شعب الإيمان » ، ومن عادته رحمه الله أنه لا يخرج حديثاً موضوعاً .

---

(١) الموضوعات (٣/٨٢) .

(٢) اللآلئ (٢/٢٩٣) .

(٣) التعقبات رقم (٢٣٣) ، (ص ٢٦٠) ، وانظر « تذكرة الموضوعات » (١٧١) .

٢ ـ أن للحديث شواهد من حديث عمر والحسن وإبراهيم النخعي ، وهي تدل علىٰ أن للحديث أصلاً .

قال الترمذي : (حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني ، عن ثور بن يزيد ، عن خالد بن معدان ، عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من عيّر أخاه بذنب لم يمت حتىٰ يعمله » .

قال أحمد ـ أي : ابن منيع ـ : « من ذنب قد تاب منه » ، قال أبو عيسىٰ : هٰذا حديث غريب[1] ، وليس إسناده بمتصل ، وخالد بن معدان لم يدرك معاذ بن جبل ، وروي عن خالد بن معدان أنه أدرك سبعين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ومات معاذ بن جبل في خلافة عمر بن الخطاب ، وخالد بن معدان روىٰ عن غير واحد من أصحاب معاذ ، عن معاذ غير حديث)[2] .

فالترمذي أورد الحديث وذكر له علة ؛ وهي الانقطاع بين خالد بن معدان وبين معاذ بن جبل ، ويظهر أنه رحمه الله لم يبد له ضعف رواية محمد بن الحسن ؛ ولذا لم يشر إلىٰ ضعفه كما هي عادته ، ولو عرف ذٰلك لكشف حاله وبيّنه .

١ ـ أما عدم الاتصال بين خالد بن معدان ومعاذ : فهو كما قال الترمذي ، بل قال أبو حاتم الرازي : (لم يصح سماعه من عبادة ولا معاذ بن جبل ، هو مرسل ، وربما كان بينهما اثنان)[3] ، وخالد وإن كان ثقة إلا أن الانقطاع

(١) في النسخة هٰكذا ، والمنقول عنه قوله : (حسن غريب) .
(٢) ت : (صفة القيامة ، بابٌ) ، ح (٢٥٠٥) .
(٣) المراسيل (٥٢) ، جامع التحصيل (٣٦٦) ، تهذيب (١١٩/٩) .

بينه وبين معاذ علة تقدح في صحة الحديث .

٢ ـ أما محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني : فقال فيه يحيى بن معين : (ليس بثقة ، كان يكذب) ، وقال أحمد : (ضعيف الحديث ، ما أراه يساوي شيئاً) ، وقال أبو حاتم الرازي : (ليس بالقوي)[١] ، وقال النسائي : (متروك الحديث)[٢] ، وقال ابن حبان : (منكر الحديث ، يروي عن الثقات المعضلات)[٣] ، وقال الدارقطني : (لا شيء)[٤] ، وقال الذهبي : (تركوه)[٥] ، وقال أبو داود : (ضعيف) ، وقال مرة : (كذاب) ، وقال البخاري : (يذكر عن أحمد أنه سئل عنه فقال : ما أراه يساوي شيئاً ، كان ينزل عند مقابر الخيزران ، جعل يحدثنا بأحاديث يجيء بها ، لا يحدث بها ابن أبي زائدة ولا أبو معاوية) ، وقال الآجري عن أبي داود : (ضعيف ، بلغني عن أحمد أنه قال : لم يسمع حديثاً ، وثب علىٰ كتب أبيه) ، وقال أبو داود في موضع آخر : (كذاب ، وثب علىٰ كتب أبيه) ، وقال الذهبي : (حسن الترمذي حديثه فلم يُحسن)[٦] .

فالحديث تفرد به هٰذا الكذاب ، وهو مسوغ للحكم عليه بالوضع كما هو معروف عند المحدثين ، وإخراج الترمذي له لا يدفع عنه الوضع ؛ لعدم التزامه إخراج الصحيح ، كما أن الظاهر عدم وقوفه علىٰ جرح محمد بن الحسن راويه ، وكان الأولىٰ بالسيوطي رحمه الله التسليم بوضعه بدلاً من تعقب ابن الجوزي بما لا طائل تحته .

---

(١) الجرح (٣/٢٢٥) ، وانظر « تهذيب » (٩/١٢٠ ـ ١٢١) ، و« ميزان » (٣/٥١٤ ـ ٥١٥) .

(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي (٢١٩) ، تاريخ بغداد (٢/١٧٢) .

(٣) مجروحين (٢/٢٧٦) .

(٤) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣/٥٢) ، تاريخ بغداد (٢/١٧٢) .

(٥) ديوان الضعفاء (ص ٣٤٧) .

(٦) ميزان (٤/٨٩) ، تهذيب (٩/١٢٠ ـ ١٢١) .

وقد وافق ابنَ الجوزي علىٰ وضعه كل من الصغاني ، والقزويني [1] ، والذهبي وقال : (حسّن له الترمذي فلم يُحسن) [2] .

أما الشواهد التي أشار إليها السيوطي رحمه الله :

١ ـ ما رواه ابن أبي الدنيا قال : (حدثنا خالد بن خداش ، حدثني صالح المري قال : سمعت الحسن قال : كانوا يقولون : « من رمىٰ أخاه بذنب قد تاب إلى الله منه لم يمت حتىٰ يبتليه الله به ») .

وأثر الحسن هٰذا غير معزو ، فرواته مجهولون [3] ، وقد سبق أن الأئمة ضعفوا مراسيل الحسن ؛ لأنه يروي عن كل ضرب [4] ، فلا يصلح أثره أن يكون شاهداً ، وزيادة علىٰ ذٰلك فالأثر لا يثبت عن الحسن ؛ لأن في سنده صالحاً المري وهو مجمع علىٰ ضعفه ، بل متهم .

قال البخاري : (منكر الحديث) ، وقال النسائي : (ليس بشيء ، ضعيف الحديث ، له أحاديث مناكير) ، وقال مرة : (متروك الحديث) ، وقال صالح جزرة : (كان يقص ، وليس هو شيئاً في الحديث ، يروي أحاديث مناكير عن ثابت والجريري ، وعن سليمان التيمي أحاديث لا

---

(١) تذكرة الموضوعات (١٧١) ، وسلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (١/٨٠ ـ ٨١) ، هامش الفوائد المجموعة للمعلمي ، فقد قال تعقيباً علىٰ كلام الشوكاني ـ بعد أن أورد الحديث ـ : (قال الشوكاني : في إسناده كذاب ، وقد أخرجه الترمذي وحسّنه ، فلا وجه لذكره في الموضوعات) ، قال المعلمي : (وأي قيمة لتحسين الترمذي مع وجود الكذاب ، وقد قال الذهبي : حسّن الترمذي حديثه فلم يُحسن) ، الفوائد المجموعة (٢٢٩) .

(٢) تهذيب (٩/١٢١) .

(٣) **قلت :** هو في « كتاب الصمت » برقم (٢٨٩) ، ورجاله من رجال « التقريب » . د . حميد نعيجات .

(٤) الذي يظهر لي : أن هٰذا ليس من مراسيل الحسن ، بل هو قول يذكره كان منتشراً في وقته ، ولم ينسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم حتىٰ يقال : إنه مرسل .

تعرف) ، وقال ابن المديني : (ليس بشيئ ضعيف ، ضعيف) ، وقال عمرو بن علي الفلاس : (ضعيف الحديث ، حدث بأحاديث مناكير عن قوم ثقات ، وكان رجلاً صالحاً ، وكان يهم في الحديث) ، وقال الجوزجاني : (كان قاصاً واهي الحديث) ، وقال ابن عدي : (عامة أحاديثه منكرات تنكرها الأئمة عليه ، ليس هو بصاحب حديث ، وإنما أُتِي من قلة معرفته بالأسانيد والمتون ، وعندي أنه مع هٰذا لا يتعمد الكذب بل يغلط شيئاً) ، وقال ابن حبان : (غلب عليه الخير والصلاح حتىٰ غفل عن الإتقان والحفظ ، وكان يروي الشيء الذي سمعه من ثابت والحسن ونحو هٰؤلاء على التوهم فيجعله عن أنس ، فيظهر في روايته الموضوعات التي يرويها عن الأثبات فاستحق الترك عند الاحتجاج)[١] .

وإذا كان هٰذا حال صالح هٰذا : فحديثه لا يصلح للاعتبار فضلاً من أن يكون شاهداً لضعف صالح هٰذا ، وعدم رفعه[٢] .

٢ ـ أما أثر إبراهيم : فهو من قوله ، وقوله ليس صريحاً في معنى الحديث حتىٰ يصلح أن يكون شاهداً ، قال نحوه المعلمي[٣] .

٣ ـ وأما حديث عمر : فقال السيوطي : (أخرج ابن عساكر في « تاريخه » عن نافع : أن أناساً كانوا في الغزو مع أبي عبيدة فشربوا الخمر ، وكتب إليه عمر أن يجلدهم ، فكأن الناس عيّروهم ، فاستحيوا ولزموا بيوتهم ، فكتب عمر إلى الناس : لا تعيّروا أحداً فيفشوا فيكم البلاء)[٤] .

---

(١) تهذيب (٣٨٢/٤ ـ ٣٨٣) .

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٨٠/١ ـ ٨١) .

(٣) انظر هوامش « الفوائد المجموعة » (٢٢٩) ، **قلت** : فيه عنعنة الأعمش وهو مدلس .

(٤) التعقبات تبع حديث رقم (١٠٠) ، (ص ١٤٣ ـ ١٤٤) .

فقد أورده معلقاً دون ذكر سنده حتىٰ يعرف[1] ، وهو كما ترىٰ من قول عمر ، فلا يصلح أن يكون شاهداً للمرفوع .

٤ ـ يحيى بن جابر : (ما عاب رجل قط بعيب إلا ابتلاه الله بمثل ذٰلك العيب) .

قال السيوطي : (أخرجه البيهقي في « الشعب ») ، ولم يذكر طريقه[2] ، ويحيى بن جابر من أتباع التابعين ، وهو ثقة[3] ، إلا أن قوله لا يصلح أن يكون شاهداً للحديث المرفوع .

ويظهر من هٰذا : أن الآثار التي ساقها السيوطي كلها لا تصلح أن تكون شواهد للحديث المرفوع ؛ إما لضعف بعضها ، أو لأنها موقوفة ، أو مقطوعة ، وبذا يظهر أن ما ذهب إليه ابن الجوزي ظاهر من حيث رفعه ، وأما من حيث كونه موقوفاً أو مقطوعاً ؛ فليس محلّاً للنزاع ، والله أعلم .

الحديث الخامس عشر :

وروى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي : حدثنا محمد بن بكار القافلاني ، حدثنا أحمد بن منصور ، أنبأنا الحماني ، عن صالح بن حسان ، عن عروة ، عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن سرك اللحوق بي فلا تخالطين[4] الأغنياء ، ولا تستبدلي ثوباً بثوب حتىٰ ترقعيه » .

---

(١) ذكر سندها الطبري في « تاريخ الرسل والملوك » (٥٠٨/٢) ، وابن كثير في « البداية والنهاية » (١٠٦/٧) . د . حميد نعيجات .

(٢) التعقبات تبع الحديث رقم (١٠٠) ، (ص ١٤٤) ، تنزيه الشريعة (٢٩٥/٢) ، **قلت** : أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٠٥/٦٤) من طريق البيهقي .

(٣) انظر ترجمته في « تهذيب » (١٩١/١١) .

(٤) كذا ، وفي الطبعة الجديدة من « الموضوعات » ذكر المحقق أن في إحدى النسخ : (تخالِطنَّ) .

قال ابن الجوزي : (هٰذا حديث لا يصح ، قال يحيى بن معين : صالح بن حسان ليس حديثه بشيء ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الأثبات)[1] .

وقال السيوطي في « اللآلىء » : (قلت : الحديث أخرجه الترمذي من طريقه ، وهو ضعيف لٰكن لم يتهم بكذب ، وأخرجه الحاكم وصححه ، والبيهقي في « الشعب » ، والطحاوي في « مشكل الآثار » ، والله أعلم)[2] .

وقال في « التعقبات » : (أخرجه الترمذي وقال : حسن غريب ، والحاكم وقال : صحيح الإسناد ، والبيهقي في « الشعب » .

وقال الحافظ ابن حجر في « أماليه » : تساهل الحاكم في تصحيحه ، فإن صالحاً ضعيف عندهم .

قلت : وله شاهد ، أخرجه أبو نعيم في « الأربعين » عن أم الحصين قالت : كنت في بيت عائشة رضي الله عنها وهي ترقع قميصاً لها بألوان من الرقاع ، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « ما هٰذا يا عائشة ؟ » قالت : قميصي أرقعه ، فقال : « أحسنت ، لا تضعي ثوباً حتىٰ ترقعيه ، فإنه لا جديد لمن لا خَلِق له »)[3] .

وينحصر اعتراض السيوطي في الأمور التالية :

١ ـ أن الحديث أخرجه الترمذي وحسنه ، والحاكم وصحح إسناده .

٢ ـ أن صالح بن حسان الراوي المطعون في سند الحديث : ضعيف ،

---

(١) الموضوعات (٣/١٣٩ ـ ١٤٠) ، اللآلىء (٢/٣٢٣) .

(٢) اللآلىء (٢/٣٢٣) ، تنزيه الشريعة (٢/٣٠٤) .

(٣) التعقبات رقم (٢٣٤) ، (ص ٢٦١) ، تذكرة الموضوعات (١٧٦) .

لكن لم يصل لدرجة الاتهام بالكذب حتىٰ يحكم على الحديث من أجل ذٰلك بالكذب .

٣ ـ أن للحديث شاهداً من حديث أم الحصين يدل علىٰ أن لحديث الباب أصلاً .

أما الترمذي : فقد أورد الحديث في « جامعه » فقال : حدثنا يحيى بن موسىٰ ، حدثنا سعيد بن محمد الوراق وأبو يحيى الحماني ، قالا : حدثنا صالح بن حسان ، عن عروة ، عن عائشة قالت : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أردت اللحوق بي فيكفيك من الدنيا كزاد الراكب ، وإياك ومجالسة الأغنياء ، ولا تستخلقي ثوباً حتىٰ ترقعيه » .

قال أبو عيسىٰ : (هٰذا حديث غريب[١] ، لا نعرفه إلا من حديث صالح بن حسان ، قال : وسمعت محمداً يقول : صالح بن حسان منكر الحديث ، وصالح بن أبي حسان الذي روىٰ عنه ابن أبي ذئب ثقة)[٢] .

فالترمذي حكم على الحديث بالغرابة ، وأشار إلىٰ ضعف صالح بن حسان بأن البخاري قال فيه : (منكر الحديث) .

قلت : وقال النسائي : (متروك الحديث)[٣] ، وقد بينت فيما سبق أن هاتين العبارتين من البخاري والنسائي لا يطلقانها إلا علىٰ من يتهمانه ، فهي بمثابة التصريح بالتهمة ، ومثل السيوطي رحمه الله لا يخفىٰ عليه ذٰلك ، أفبعد هٰذا يقال : إنه ضعيف ولم يتهم ؟ وزيادة علىٰ هٰذا : أن

---

(١) هٰكذا في النسخة المطبوعة ، ولم يقل : حسن ، وفي « اللآلئ » لم يشر إلىٰ أن الترمذي حسنه ، وأورد ذٰلك في « التعقبات » وقال : (أخرجه الترمذي وقال : حسن غريب) ، وأظن الزيادة في بعض النسخ .

(٢) ت : (اللباس ، بابٌ) ، (١/٢٤٥) ، ح (١٧٨٠) .

(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي (١٣٥) .

الأئمة أجمعوا علىٰ ضعف صالح هـٰذا ، فقال أبو حاتم الرازي : (ضعيف الحديث ، منكر الحديث) ، وقال ابن معين : (ليس حديثه بشيء)[(١)] ، وقال أبو داود : (ضعيف) ، وقال في موضع آخر : (فيه نكارة) ، وقال ابن عدي : (وبعض أحاديثه فيها إنكار ، وهو إلى الضعف أقرب) ، وقال أبو نعيم الأصبهاني : (منكر الحديث ، متروك)[(٢)] ، وقال ابن حبان : (كان صاحب قينات وسماع ، وكان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، حتىٰ إذا سمعها مَن الحديث صناعته شهد لها بالوضع)[(٣)] .

فكل هـٰذا يؤكد ضعف صالح الشديد ، وأن حديثه لا يصلح للمتابعة .

قلت : وزيادة علىٰ هـٰذا : أن الراوي عن صالح هـٰذا : سعيد بن محمد الوراق ، وأبو يحيى الحماني .

أما سعيد : فقد سبق تجريح الأئمة له[(٤)] ، وهو هالك لا يصلح حديثه للمتابعة ، ولذا قال الذهبي رحمه الله معترضاً على الحاكم : (قلت : الوراق عدم)[(٥)] .

نعم ؛ إن الترمذي قرنه في الرواية بأبي يحيى الحماني ؛ وهو عبد الحميد بن عبد الرحمـٰن الحماني ، أخرج له الجماعة إلا النسائي ، واختلف فيه ، فقد وثقه ابن معين ، وابن قانع ، وابن حبان ، والنسائي في موضع ، وقال في موضعٍ آخر : (ليس بقوي) ، وقال ابن عدي : (هو وابنه ممن يكتب حديثه) ، وقال ابن سعيد وأحمد : (كان ضعيفاً) ، وقال

---

(١) الجرح (٣٩٨/٢) ، ميزان (٢٩١/٢) .

(٢) تهذيب (٣٨٥/٤) ، ميزان (٢٩١/٢) .

(٣) مجروحين (٣٦٧/١) ، تهذيب (٣٨٥/٤) .

(٤) انظر الكلام عليه في الحديث (١٢) ، (٣٣٦/٢) .

(٥) تلخيص المستدرك (٤٩٧/٩) .

العجلي : (كوفي ضعيف الحديث ، مرجئ) ، ونقل البرقي عن ابن معين : (كان ثقة ولٰكنه ضعيف العقل)[1] ، فلم يزل الضعف قائماً ؛ لجرح كلٍّ من صالح بن حسان وسعيد الوراق ، وضعف عبد الحميد .

وأما الحاكم : فقد أخرج الحديث من طريق جعفر بن محمد الخلدي ، حدثنا أبو العباس ، عن مسروق ، حدثنا شريح بن يونس ، حدثنا سعيد بن محمد الوراق ، حدثني صالح بن حسان به ، وقال : (هٰذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه)[2] ، وإنما حكم عليه بالصحة لتوثيقه سعيد الوراق كما سبق .

وتعقبه الذهبي في « تلخيص المستدرك » بقوله : (الوراق عدم)[3] ، ولم يشر إلىٰ ضعف صالح بن حسان ، وقال ابن حجر : (تساهل الحاكم في تصحيحه فإن صالحاً ضعيف عندهم)[4] .

قلت : ولم يشر إلىٰ ضعف سعيد الوراق ؛ فإن الحديث مروي من طريقه عند الحاكم .

وأما رواية البيهقي : فأخرجها بسنده إلى الحسين بن حماد ، حدثنا إبراهيم بن عيينة ، عن صالح بن حسان ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : جلست أبكي عند رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « ما يبكيك ؟ إن كنت تريدين اللحوق بي ، فيكفيك من الدنيا مثل زاد الراكب ، ولا تخالطي الأغنياء » .

---

(١) ميزان (٢/٤٨١) ، تهذيب (٦/١٢٠) .

(٢) المستدرك (٩/٤٩٧) .

(٣) تلخيص المستدرك (٩/٤٩٧) .

(٤) التعقبات رقم (٢٣٤) ، (ص ٢٦١) نقلاً عن ابن حجر في « أماليه » .

قال البيهقي : (وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ ومحمد بن موسىٰ قالا : حدثنا أبو العباس هو الأصم ، حدثنا محمد بن إسحاق ، حدثنا الحسن بن حماد . . . فذكرَه بإسناده .

وكذٰلك رواه أحمد بن يحيى الحلواني عن الحسن بن حماد الكوفي الوراق .

ورواه أبو يحيى الحماني ، عن صالح ، واختلف عليه ، فقيل : عنه عن صالح ـ هٰكذا ـ عن هشام عن أبيه ، وقيل : عنه عن صالح ، عن عروة نفسه .

ورواه سعيد بن محمد الوراق ، عن صالح ، عن عروة)[١] .

ففي رواية البيهقي تابع إبراهيمُ بن عيينة عبدَ الحميد الحماني ، وسعيداً الوراق .

وإبراهيم بن عيينة هو أخو سفيان ، أخرج له (د ، س ، ق) ، قال فيه ابن معين : (كان مسلماً صدوقاً ، ولم يكن من أصحاب الحديث) ، وقال أبو داود في بني عيينة : (كلهم صالح)[٢] ، وقال النسائي : (ليس بالقوي) ، وقال أبو حاتم الرازي : (شيخ يأتي بمناكير)[٣] .

وفيه ضعف كما هو الظاهر ، لٰكنه خالفهما فزاد في الإسناد هشاماً بين صالح وعروة ، وقد أشار البيهقي إلىٰ أنه اختلف عليه في ذٰلك فمنهم من قال : عن صالح عن هشام عن عروة ، ومنهم من قال : عن صالح عن عروة ، وهو مشعر باضطراب الرواية .

والذي يظهر لي والله أعلم : أن الحديث مداره علىٰ صالح بن حسان ،

---

(١) شعب الإيمان (١٣/٣٧) .

(٢) ميزان (١/٨٧) ، تهذيب (١/١٤٩ ـ ١٥٠) .

(٣) الجرح (١/١١٩) .

وهو محل النزاع ، ويتوقف الحكم على الحديث بالحكم عليه ، فمن حمل قول البخاري والنسائي على اتهامه حسب اصطلاحهما حكم على الحديث بالوضع والكذب ، كما فعل ابن الجوزي ، ومن حمل قولهما علىٰ ظاهره حكم على الحديث بأنه منكر أو متروك ، وهو صنيع السيوطي وابن حجر ، وفي كلا الحالين لا يجوز العمل بالحديث حتىٰ في فضائل الأعمال ، لما سبق تقريره من أن كلام الأئمة في جواز العمل بالحديث الضعيف محمول على الضعيف الذي يتقوىٰ ويحتمل .

أما الضعيف الشديد الضعف الذي لا ينجبر : فلا يجوز العمل به ولا في فضائل الأعمال ، وعلىٰ هـٰذا فالخلاف لا طائل تحته .

وأما الشاهد الذي أشار السيوطي إلىٰ أن أبا نعيم أخرجه عن أم الحصين قالت : كنت في بيت عائشة وهي ترقع قميصاً لها بألوان من الرقاع ، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « ما هـٰذا يا عائشة ؟ » قالت : قميصي أرقعه ، قال : « أحسنت ، لا تضعي ثوباً حتىٰ ترقعيه ؛ فإنه لا جديد لمن لا خَلِقَ له »[1] .

قلت : أورد الحديث دون أن يورد سنده حتىٰ يمكن الوقوف عليه ، كما أن حديثها غاية ما فيه استحسان فعلها ، لـٰكنه ليس شاهداً للحديث ؛ فإن إثبات طرف من الحديث لا يكفي لإثبات الحديث كله ، لا سيما وأن الحديث تفرد به غير ثقة .

وكثيراً ما يتعقب السيوطيُّ ابنَ الجوزي بذكر شواهد لجزء من الحديث أو لبعض جمله ، وهي وإن كانت تثبت القدر المشترك بين الحديثين لـٰكنها لا تثبت بقية الحديث ، والله أعلم .

---

(١) التعقبات رقم (٢٣٤) ، (ص ٢٦٢) .

الحديث السادس عشر :

قال ابن الجوزي في باب قوله : « اتقوا فراسة المؤمن » : (فيه عن ابن عمر وأبي سعيد وأبي أمامة وأبي هريرة) .

وأما حديث أبي سعيد : فساق طرقاً عدة بأسانيد إلىٰ محمد بن كثير عن عمرو بن قيس ، عن عطية ، عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اتقوا فراسة المؤمن ، فإنه ينظر بنور الله » ، ثم قرأ ابن عرفة : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ [1] .

ثم قال : (وأما حديث أبي سعيد : فإنه تفرد به محمد بن كثير عن عمرو ، قال أحمد بن حنبل : خرقنا حديثه ، وقال علي بن المديني : كتبنا عنه عجائب ، وخططت علىٰ حديثه ، وضعفه جداً) [2] .

قال السيوطي : (وأما حديث أبي سعيد : فأخرجه البخاري في « تاريخه » : حدثنا الفريابي ، حدثنا سفيان ، عن عمرو بن قيس به .

وأخرجه الترمذي : حدثنا أحمد بن أبي الطيب ، حدثنا مصعب بن سلام ، عن عمرو بن قيس به ، فلم ينفرد به محمد بن كثير ، ومصعب : قال أبو حاتم : محله الصدق ، ووثقه ابن معين فقال : محمد بن كثير شيعي ، لا بأس به ، وله متابع آخر عن عمرو بن قيس به .

ولعمرو بن قيس متابع عن عطية ، أخرجه أبو نعيم في « الطب ») [3] .

وقال في « التعقبات » : (حديث أبي سعيد لم ينفرد به محمد بن كثير ، بل تابعه مصعب بن سلام ، عن عمرو بن قيس ، ومن طريقه أخرجه البخاري

---

(١) الموضوعات (٣/١٤٦) .

(٢) الموضوعات (٣/١٤٧) .

(٣) اللآلئ (٢/٣٢٩) .

فـي « تاريخه » ، والترمذي ، وابـن جرير ، وابن أبي حاتـم ، ومصعب : وثقه ابن معين في روايته ، وقال أبو حاتم : محله الصدق ، ومحمد بن كثير مشّاه ابن معين وقال : شـيعي ، لا بأس به ، فحديثه بالمتابعة حسـن ، وله متابع آخـر عـن عمرو بن قيـس عند ابن مردويـه في « تفسـيره » ، وهو محمد بن مروان ، لـٰكنه واهٍ)[1] .

ويمكن تلخيص اعتراض السيوطي وتعقبه فيما يأتي :

١ ـ حديث أبي سعيد رواه الترمذي والبخاري في التاريخ وابن جرير وابن أبي حاتم .

٢ ـ أن محمد بن كثير الراوي الذي حكم ابن الجوزي على الحديث من أجله بالوضع مشّاه ابن معين وقال : (شيعي لا بأس به) .

٣ ـ أن محمد بن كثير لم يتفرد بالرواية ، بل تابعه غيره ، فتابعه مصعب بن سلام ومحمد بن مروان ، كما أن عمرو بن قيس لم ينفرد به عن عطية ، بل توبع به عن عطية .

قلت : أما الترمذي فقال : حدثنا محمد بن إسماعيل ، حدثنا أحمد بن أبي الطيب ، حدثنا مصعب بن سلام ، عن عمرو بن قيس ، عن عطية ، عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اتقوا فراسة المؤمن ، فإنه ينظر بنور الله » ، ثم قرأ : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَـٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ .

قال أبو عيسىٰ : (هـٰذا حديث غريب ، إنما نعرفه من هـٰذا الوجه ، وقد روي عن بعض أهل العلم في تفسير هـٰذه الآية : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَـٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ ، قال : للمتفرسين)[2] .

---

(١) التعقبات رقم (٢٣٦) (ص ٢٦٤) .

(٢) ت : (التفسير ، بابٌ) ، (٥/٢٩٨) ، ح (٣١٢٧) .

فالترمذي حكم على الحديث بالغرابة ، ورواه من طريق البخاري عن أحمد بن أبي الطيب ، حدثنا مصعب بن سلام ، ومصعب هٰذا قال البخاري عنه : (قال أحمد : انقلبتْ علىٰ مصعب بن سلام أحاديث يوسف بن مهيب جعلها عن الزبرقان السراج ، وقدم ابن أبي شيبة فجعل يذاكر عنه أحاديث عن شعبة ، هي أحاديث الحسن بن عمارة ، انقلبت عليه)[1] ، وقال أبو حاتم الرازي : (شيخ محله الصدق)[2] ، وضعفه ابن المديني وابن معين ، ووهاه أبو داود ، وقال البزار : (ضعيف جداً ، عنده أحاديث مناكير) ، وقال الساجي : (ضعيف ، منكر الحديث) ، وقال ابن عدي : (له أحاديث غرائب ، وأرجو أنه لا بأس به ، وما انقلبت عليه فإنه غلط منه لا تعمد) ، وقال ابن حبان : (كان كثير الغلط ، لا يحتج به)[3] .

فمصعب بن سلام ـ كما هو ظاهر من أقوال الأئمة ـ ضعيف الحديث ، إلا أن ضعفه مما يتقوىٰ ، ويعتبر حديثه بالمتابعة ، وقد تابعه محمد بن كثير القرشي ، ومن طريقه أورد ابن الجوزي الحديث ، وحكم عليه بالوضع من أجله ، فقد تكلم فيه أئمة الحديث والنقد ، قال فيه البخاري : (منكر الحديث)[4] ، وقال أبو حاتم الرازي : (ضعيف الحديث) ، وكان يحيىٰ بن معين يحسن القول فيه ، وقال أحمد بن حنبل : (خرقنا حديثه ولم نرضه)[5] ، وقال ابن المديني : (كتبنا عنه عجائب ، وخططت علىٰ حديثه) ، وقال ابن عدي : (الضعف علىٰ حديثه بيّن)[6] ، وقال أبو

---

(١) التاريخ الكبير (٣٥٤/٤) ، الجرح (٣٠٧/٤ ـ ٣٠٨) ، تهذيب (١٦١/١٠) .
(٢) الجرح (٣٠٨/٤) ، تهذيب (١٦١/١٠) .
(٣) تهذيب (١٠/ ١٦١) ، ميزان (١٢٠/٤) .
(٤) التاريخ الكبير (٢١٧/١) .
(٥) الجرح (٦٨/٤ ـ ٦٩) .
(٦) ميزان (٢٤٩/٤) .

داود عن أحمد أيضاً : (يحدث عن أبيه ، أحاديثه كلها مقلوبة) ، وقال إبراهيم بن الجنيد : (قلت لابن معين : محمد بن كثير الكوفي ، قال : ما كان به بأس ، قلت : إنه روىٰ أحاديث منكرات ، قال : ما هي ؟ قلت : عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن الشعبي ، عن النعمان بن بشير يرفعه : « نضر الله امرأ سمع مقالتي » ، وبهٰذا الإسناد يرفعه : « اقرأ القرآن ما نهاك ؛ فإذا لم ينهك فلست تقرأه » ، قال : ومن يروي هٰذا عنه ؟ قلت : رجل من أصحابنا ، فقال : عسىٰ هٰذا سمعه من السدي ؛ فإن كان هٰذا الشيخ روىٰ هٰذا فهو كذب ، وإلا فإني رأيت حديث الشيخ مستقيماً) ، وقال ابن معين : (شيعي ولم يكن به بأس)(١) .

فمتابعة مصعب لابن كثير برأته من تهمة الحديث ـ كما قاله السيوطي ـ بالرغم من أنه متهم من قبل بعض الحفاظ .

لٰكن آفة الحديث ليست محمد بن كثير كما قال ابن الجوزي ، وإنما آفته عطية وشيخه ، فقد سبق أن عطية كان يأخذ عن الكلبي ، وقد كناه أبا سعيد ، فكان يروي عنه فيقول : (قال أبو سعيد)(٢) .

والكلبي رمي بالكذب ، وعطية كان يدلسه ، فالحديث من مفتريات الكلبي لٰكن ابن الجوزي لم يشر إلىٰ ذٰلك ، وقد أغفل السيوطي رحمه الله ذكر هٰذه العلة مع علمه بها ، وكان الأجدر به رحمه الله أن ينبه إلىٰ علة الحديث ويكشفها بدلاً من أن يدافع عن الترمذي في إخراجه الحديث ؛ فإن صيانة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وتنقيته من الشوائب التي علقت به هي غاية المحدثين وأئمة النقد ، والأصل الاحتياط في

---

(١) تهذيب (٩/٤١٨) .

(٢) انظر (٢/٢٩٥) .

نسبة الحديث إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « من روىٰ عني حديثاً يرىٰ أنه كذب فهو أحد الكاذبين »[1] ، وصنيع الجهابذة النقاد يدل علىٰ ذلك .

وأما البخاري : فقد أخرج الحديث من طريق أحمد بن سليمان ، حدثنا مصعب بن سلام ، عن عمرو بن قيس ، عن عطية ، عن أبي سعيد به[2] ، وقد مرّ كلام الأئمة في مصعب ، وهو من حديث عطية .

وأما ابن جرير : فقد رواه من طريقين عن محمد بن كثير ، عن عمرو بن قيس ، عن عطية[3] ، والطريقان أسوأ حالاً من طريق الترمذي ؛ لوجود ابن كثير فيهما .

وأما ابن أبي حاتم : فقد أخرجه عن الحسن بن عرفة : حدثنا محمد بن كثير العبدي ، عن عمرو بن قيس الملائي ، عن عطية ، عن أبي سعيد به[4] .

وأما متابعة عمرو بن قيس : فقد تابعه ابن أبي ليلىٰ ، وقد أخرج حديثه أبو نعيم في « الطب » قال : (حدثنا جعفر بن محمد بن الحسين الخراز الكوفي ، حدثنا أبي ، حدثنا الحسن بن أبي جعفر ، حدثنا يحيى بن الحسن ، عن ابن أبي ليلىٰ ، عن عطية ، عن أبي سعيد به[5] ، وابن أبي ليلىٰ ضعيف في الحديث ، يكتب حديثه ولا يحتج به[6] ، وقد رواه عن ابن أبي ليلىٰ يحيى بن الحسن ، قال الذهبي : (لا يكاد يعرف حاله)[7] .

---

(١) الحديث سبق تخريجه (١١٢/١) .
(٢) التاريخ الكبير (٣٥٤/٤) .
(٣) جامع التأويل : تفسير ابن جرير (٤٦/١٤) .
(٤) تفسير القرآن العظيم : تفسير ابن كثير (٥٥٥/٢) ، نقلاً عن « ابن أبي حاتم » .
(٥) اللآلئ (٣٢٩/٢ ، ٣٣٠) ، نقلاً عن أبي نعيم .
(٦) انظر ترجمته في « الميزان » (١٧٥/٤) ، و« تهذيب » (٣٠١/٩ ـ ٣٠٢) .
(٧) ميزان (١١٠/٥) .

وقد أشار ابن الجوزي إلىٰ أن المحفوظ من هٰذا الحديث هو ما رواه العقيلي : حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح ، حدثنا حرملة بن يحيىٰ ، حدثنا ابن وهب ، أنبأنا سفيان ، عن عمرو بن قيس الملائي قال : (كان يقال : اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله)[١] .

فالأثر ثابت من حكاية عمرو بن قيس نفسه[٢] ، أما رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فغير ثابت ؛ لما عرف من تدليس عطية وكذب الكلبي ، والله أعلم .

---

(١) أورد الخطيب الحديث بسنده إلىٰ موسى بن داود : حدثنا محمد بن كثير ، عن عمرو بن قيس ، عن عطية ، عن أبي سعيد به ، ثم ذكر الحديث أيضاً بسنده إلىٰ موسى بن زياد ، حدثنا محمد بن كثير ، عن سفيان ، عن عمرو بن قيس ، عن عطية ، عن أبي سعيد . . . الحديث ، ثم قال : (كذا قال في هٰذا الحديث : عن محمد بن كثير ، عن سفيان ، عن عمرو بن قيس ، والأول المحفوظ ، وهو غريب من حديث عطية العوفي عن أبي سعيد ، لا نعلم رواه عنه غير عمرو بن قيس الملائي ، وتفرد به محمد بن كثير عن عمرو ، وهو وهم ، والصواب ما رواه سفيان عن عمرو بن قيس الملائي قال : كان يقال : « اتقوا فراسة المؤمن » ، وساق الحديث كذٰلك .
أنبأنا أحمد بن محمد العتيقي ، قال : أنبأنا يوسف بن أحمد بن يوسف الصيدلاني بمكة ، حدثنا محمد بن عمرو بن موسى العقيلي ، حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح قال : أنبأنا حرملة بن يحيىٰ ، حدثنا ابن وهب ، حدثنا سفيان ، عن عمرو بن قيس الملائي قال : كان يقال : « اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله ») ، تاريخ بغداد (٣١٣/٤) .

(٢) أقول : إذا كان الدليل علىٰ هٰذا هو رواية العقيلي التي من طريق سفيان ، فإن البخاري روى الحديث أيضاً من طريق سفيان كما في (٣٧٥/٢) عن عمرو بن قيس عن عطية عن أبي سعيد ، وكلا الطريقين إلىٰ سفيان معتد بهما ، فما وجه ترجيح أحد الطريقين على الآخر ؟ إذ إنه يمكن أن يقال : إن عمرو بن قيس كان تارة يحكي ذٰلك بقوله : (كان يقال . . .) ، وتارة كان يذكر سنده ، فحمله سفيان على الوجهين جميعاً ، ثم هٰهنا أمر في غاية الأهمية ، وهو أن الأثر لو كان ثابتاً من حكاية عمرو بن قيس نفسه ، لم يبق هناك وجه لإعلال الحديث بتدليس عطية ولا كذب الكلبي ، وإنما العلة الحقيقية فيمن دون عمرو بن قيس ، ألا ترىٰ أن سفيان روى الأثر موقوفاً علىٰ عمرو ، وخالفه مصعب بن سلام ومحمد بن كثير فأسنداه مرفوعاً ، وسفيان إمام جبل ، وأما مصعب فمشهور بالغلط والقلب ، ومحمد يأتي بالعجائب .
د . أحمد سردار .

الحديث السابع عشر :

روى ابن الجوزي بسنده إلى العقيلي : حدثنا أحمد بن إبراهيم القرشي ، حدثنا سليمان بن عبد الرحمٰن ، حدثنا عبد الأعلى بن محمد التاجر ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن الزهري[1] ، عن القاسم بن عبد الرحمٰن ، عن أبي أمامة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن من تمام العيادة أن تضع يدك على المريض وتقول : كيف أصبحت ، وكيف أمسيت ؟ » .

قال ابن الجوزي : (هٰذا حديث لا يصح ، قال العقيلي : عبد الأعلىٰ روىٰ عن يحيى بن سعيد أحاديث مناكير لا يتابع عليها ، ولا أصول لها ، منها هٰذا الحديث) .

قال المصنف : (قلت : وقد روىٰ عبيد الله بن زحر ، عن علي بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أمامة ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من تمام عيادة المريض أن تضع يده[2] ، وتسأله كيف هو » .

أما عبيد الله : فقال عنه يحيىٰ : ليس بشيء ، وقال أبو مسهر : صاحب كل معضلة .

وأما علي بن يزيد : فقال عنه يحيىٰ : ليس بشيء .

وأما القاسم : فقال أحمد : يروي عنه علي بن يزيد الأعاجيب ، وما أراها إلا من القاسم)[3] .

قال السيوطي بعد إيراد قول ابن الجوزي : (قلت : هٰذا الطريق أخرجه

---

(١) في « الموضوعات » : (عن الزبيري) ، وهو خطأ ، والتصويب من « عمل اليوم والليلة » ، و« اللآلىء » .

(٢) في « عمل اليوم والليلة » ، و« اللآلىء » : « أن تضع يدك عليه » .

(٣) الموضوعات (٣/٢٠٨) ، اللآلىء (٢/٤٠٥ ـ ٤٠٦) .

أحمد في « مسنده » : حدثنا خلف بن الوليد ، حدثنا ابن المبارك ، عن يحيى بن أيوب ، عن عبيد الله بن زحر به .

وأخرجه الترمذي عن سويد بن نصر ، عن ابن المبارك به .

وأخرجه من الطريق الأول ابن السني في « عمل اليوم والليلة »[1] .

وله شواهد :

قال الطبراني : حدثنا أحمد بن المعلى الدمشقي ، حدثنا هشام بن عمار ، حدثنا معاوية بن يحيى الأطرابلسي ، حدثنا معاوية بن سعيد ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن مرثد بن عبد الله اليزني ، عن أبي رهم السمعي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن من تمام عيادة المريض أن تضع يدك عليه وتسأله كيف هو » .

وقال البيهقي في « سننه » : أنبأنا أبو طاهر الفقيه ، أنبأنا أبو حامد بن بلال ، حدثنا محمد بن يحيىٰ ، حدثنا أبو المغيرة ، حدثنا عبد الرحمٰن بن يزيد ، حدثنا إسماعيل بن عبيد الله ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : « عاد رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من أصحابه ورجع وأنا معه ، فقبض علىٰ يده ، ووضع يده علىٰ جبهته ، وكان يرىٰ ذٰلك من تمام عيادة المريض »[2] .

وأخرجه ابن السني من طريق أبي المغيرة[3] .

وقال أبو يعلىٰ : حُدّثنا عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عاد مريضاً يضع يده على المكان الذي يألم ، ثم يقول :

---

(١) عمل اليوم والليلة ، (باب تلقين المريض الصبر) ، (٢٠١) ، ح (٥٤١) .

(٢) السنن الكبرىٰ (٣/٣٨١ ـ ٣٨٢) .

(٣) عمل اليوم والليلة ، (باب تلقين المريض الصبر) (٢٠٢ ـ ٢٠٣) ، ح (٥٤٧) .

« باسم الله ، لا بأس » رجاله موثقون .

وقال المروزي في « الجنائز » : حدثنا القواريري ، حدثنا سفيان بن حبيب ، عن ابن جريج ، عن عطاء قال : « من تمام العيادة أن تضع يدك على المريض » ، والله أعلم)[1] .

وقال في « التعقبات » : (قلت : الحديث أخرجه من الطريق الثانية أحمد في « مسنده » ، والترمذي ، والبيهقي في « الشعب » .

وله شواهد ، وقد ورد بهٰذا اللفظ من حديث أبي رهم السمعي ، أخرجه الطبراني ، وبنحوه من حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه[2] ، ومن حديث عائشة أخرجه أبو يعلىٰ بسندٍ رجاله موثقون ، ومن حديث جابر بن عبد الله أخرجه البيهقي في « الشعب »[3] ، وأخرجه أيضاً عن عطاء قوله)[4] .

---

(١) اللآلىء (٤٠٦/٢) ، وانظر « تنزيه الشريعة » (٣٥٧/٢) ، و« تذكرة الموضوعات » (٢١٠) .

(٢) وأورده البيهقي أيضاً قال : (وروينا عن أبي صالح الأشعري ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « أنه خرج يعود رجلاً من أصحابه ، فقبض علىٰ يده ووضع يده علىٰ جبهته ، وكان يرىٰ ذٰلك من تمام عيادة المريض ») ، شعب الإيمان ، الشعبة الثالثة والستون .

(٣) قال البيهقي : (وروي من وجه آخر أضعف ، حدثنا أبو محمد بن يوسف إملاء ، أخبرنا أبو الحسين محمد بن عمر بن الخطاب بالدينور قال : حدثنا عبد الله بن حمدان بن وهب الدينوري ، حدثنا اليمان بن سعيد ، حدثنا الوليد بن عبد الواحد ، حدثنا عمر بن موسىٰ ، عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا دخل أحدكم علىٰ مريض فليصافحه ، وليضع يده علىٰ جبهته ويسأله كيف هو ، ولينسىء له في أجله ، ويسأله أن يدعو لهم ؛ فإن دعاء المريض كدعاء الملائكة ») ، شعب الإيمان ، الشعبة الثالثة والستون .

(٤) التعقبات رقم (٧٧) ، (ص ١٢٠) ، قال البيهقي : (وقال : حدثنا أبو بكر ابن أبي الدنيا ، حدثنا عبيد الله بن عمر ، حدثنا سفيان بن حبيب ، عن ابن جريج ، عن عطاء قال : « من تمام العيادة أن تضع يدك على المريض » .

وأخبرنا أبو الحسن بن أبي المعروف الفقيه قال : أخبرنا أبو سهل الإسفرائيني ، أخبرنا أبو ←

وكلام السيوطي يتلخص فيما يلي :

١ ـ أن الحديث من رواية ابن زحر عن علي بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أمامة ، أخرجه الترمذي .

٢ ـ طريق عبد الأعلىٰ عن يحيى بن سعيد ، عن الزهري ، عن القاسم ، عن أبي أمامة أخرجها ابن السني .

٣ ـ للحديث طريق آخر عن أبي أمامة أخرجه البيهقي في « الشعب » .

٤ ـ للحديث شواهد :

أ ـ شاهد من حديث أبي رهم السمعي ، أخرجه الطبراني .

ب ـ شاهد من حديث أبي هريرة ، أخرجه ابن ماجه .

ج ـ شاهد من حديث عائشة ، أخرجه أبو يعلىٰ في « مسنده » بسند رجاله موثقون .

هـ ـ شاهد من حديث جابر بن عبد الله ، أخرجه البيهقي في « الشعب » .

د ـ شاهد من حديث عطاء ـ قوله ـ أخرجه المروزي ، والبيهقي في « الشعب » .

أما حديث الترمذي : فقد قال : حدثنا سويد بن نصر ، أخبرنا عبد الله بن المبارك ، أخبرنا يحيى بن أيوب ، عن عبيد الله بن زحر ، عن علي بن يزيد ، عن القاسم أبي عبد الرحمـٰن ، عن أبي أمامة رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تمام عيادة المريض أن يضع أحدكم

← جعفر الحذاء ، حدثنا علي بن المديني ، حدثنا سفيان بن حبيب ، حدثنا ابن جريج ، عن عطاء قال : « من تمام العيادة أن تضع يدك على المريض » ، قال : وحدثنا يحيى بن زكريا ، أخبرنا ابن جريج ، عن عطاء قال : « إن من تمام العيادة أن تمس المريض بيدك ») ، شعب الإيمان ، الشعبة الثالثة والستون .

يـده علـىٰ جبهتـه ـ أو قال : علىٰ يده ـ فيسـأله كيف هـو ، وتمام تحياتكم بينكم المصافحة » .

قال أبو عيسىٰ : (هـٰذا إسناد ليس بالقوي ، قال محمد : وعبيد الله بن زحر ثقة ، وعلي بن يزيد ضعيف ، والقاسم بن عبد الرحمـٰن يكنىٰ أبا عبد الرحمـٰن ، وهو مولىٰ عبد الرحمـٰن بن خالد بن يزيد بن معاوية ، وهو ثقة ، والقاسم شامي)[1] .

فالترمذي حكم علىٰ إسناد الحديث بالضعف تبعاً لضعف علي بن يزيد ، وقد وثّق عبيد الله بن زحر بحكايته توثيق البخاري ، والقاسم بن عبد الرحمـٰن ، وتوثيقه اجتهاد منه رحمه الله .

أما ابن الجوزي : فقد حكم على الحديث بالوضع اعتماداً على الطعن في روايته ، وقد نقل كلام الأئمة في رواته .

أما عبيد الله بن زحر : فقد اختلفت فيه آراء النقاد وأئمة الحديث ، فقد وثقه جماعة وجرحه آخرون .

أما من وثقه : فقد نقل الترمذي أن البخاري قال فيه : (ثقة) ، وقال البخاري في « التاريخ » : (مقارب الحديث ، ولـٰكن الشأن في علي بن يزيد) ، وقال النسائي : (لا بأس به) ، وقال أحمد بن صالح : (ثقة) ، وقال العجلي : (يكتب حديثه) ، وقال أبو زرعة : (لا بأس به ، صدوق)[2] .

أما من طعن فيه : فقد قال حرب بن إسماعيل : (سألت أحمد عنه فضعفه) ، وقال ابن أبي خيثمة وغيره عن ابن معين : (ليس بشيء) ، وقال

---

(١) ت : (الاستئذان ، باب ما جاء في المصافحة) ، (٥/٧٦) ، ح (٢٧٣١) .
(٢) تهذيب التهذيب (٧/١٣) .

الدارمي عن ابن معين : (كل حديثه عندي ضعيف) ، وقال ابن المديني : (منكر الحديث) حكاه عنه أبو الحسن ابن البراد ، وقال الحاكم : (ليّن الحديث) ، وقال الحربي : (غيره أوثق منه) ، وقال ابن عدي : (ويقع في أحاديثه ما لا يتابع عليه) ، وقال أبو مسهر : (هو صاحب كل معضلة ، وإن ذٰلك لبيّن علىٰ حديثه) ، وقال الدارقطني : (ضعيف) ، وقال ابن حبان : (منكر الحديث جداً ، روى الموضوعات عن الأثبات ؛ فإذا روىٰ عن علي بن يزيد أتىٰ بالطامات ، وإذا اجتمع إسناد خبر عبيد الله بن زحر وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمـٰن لم يكن متن ذٰلك الخبر إلا مما عملته أيديهم ، فلا يحل الاحتجاج بهـٰذه الصحيفة ، بل التنكب عن رواية عبيد الله بن زحر على الأحوال أولىٰ) .

وقال ابن حجر : (روىٰ عن علي بن يزيد الألهاني نسخة)[1] .

والظاهر : أن من جرحه فقد فسر جرحه[2] بأنه متعلق بروايته حديث علي بن يزيد ، ولذا فجرحه أولىٰ من توثيقه[3] ، وخاصة في روايته عن علي ، ومنها حديث الباب ، والله أعلم .

أما علي بن يزيد الألهاني : فقد أجمع الأئمة علىٰ جرحه وتضعيفه ، قال البخاري : (منكر الحديث) ، وقال أبو حاتم الرازي : (ضعيف الحديث ،

---

(١) تهذيب التهذيب (١٣/٧) .

(٢) الظاهر أن كل من ضعفه : فقد ضعفه دون تفسير ، ولم يقيد تضعيفه له بروايته عن علي بن يزيد الألهاني ، وأما الإمام البخاري رحمه الله : فقد وثقه ، وأشار إلىٰ أن في روايته عن علي شيئاً . د . أحمد سردار .

(٣) جرْح عبيد الله بن زحر مبهم غير مسفر ، اللهم إلا ما ذُكر من روايته عن علي ، والقاعدة : أنه إذا تعارض الجرح المبهم مع التعديل : فإن التعديل مقدم على الجرح المبهم . انظر « ضوابط الجرح والتعديل » (٤٥ ـ ٤٦) لشيخنا الدكتور عبد العزيز رحمه الله ، ولذا قال ابن حجر في عبيد الله : (صدوق يخطئ) . د . حميد نعيجات .

حديثه منكر ؛ فإن كان ما روىٰ علي بن يزيد ، عن القاسم على الصحة ، فيحتاج أن تنظر في أمر علي بن يزيد) ، وقال أبو زرعة : (ليس بقوي) ، وقال حرب بن إسماعيل : (قلت لأحمد : علي بن يزيد ، قال : هو دمشقي ، كأنه ضعفه)[1] ، وقال ابن حبان : (منكر الحديث جداً فلا أدري التخليط في روايته ممن ؟ هٰؤلاء ؛ في إسناده ثلاثة ضعفاء سواه ، وأكثر روايته عن القاسم أبي عبد الرحمٰن ، وهو ضعيف في الحديث جداً ، وأكثر ما روىٰ عنه عبيد الله بن زحر ، ومطرح بن يزيد ؛ وهما ضعيفان واهيان ، فلا يتهيأ إلزاق الجرح بعلي بن يزيد وحده ؛ لأن الذي يروي عنه ضعيف ، والذي روىٰ عنه واهٍ[2])[3] ، وقال النسائي : (متروك الحديث)[4] ، وقال أيضاً : (ليس بثقة) ، وقال الدارقطني : (متروك) ، وقال يحيى بن معين : (علي بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أمامة ضعاف كلها) ، وقال يعقوب : (علي بن يزيد واهي الحديث ، كثير المنكرات) ، وقال الجوزجاني : (رأيت غير واحد من الأئمة ينكر أحاديثه التي يرويها عنه عبيد الله بن زحر وابن أبي العاتكة ، ثم رأيت جعفر بن الزبير وبشر بن نمير يرويان عن القاسم أحاديث تشبه تلك الأحاديث ، وكان القاسم خياراً فاضلاً ممن أدرك أربعين من المهاجرين والأنصار ، وأظنهما أُتِيا من قبل علي بن يزيد ، علىٰ أن بشر بن نمير وجعفر بن الزبير ليسا بحجة) ، وقال محمد بن إبراهيم

---

(١) مجروحين (٢/١١٠) .

(٢) الإمام أحمد وابن حبان والغلابي ؛ كلهم جرحوا القاسم في نفسه ، ولم يجعلوا جرحه متعلقاً بحديثه الذي رواه عنه الضعفاء ، وقد بين البخاري وابن معين وأبو حاتم ـ وهم ممن وثقه ـ أن العلة ليست فيه ، وإنما في الرواة الضعفاء عنه ، ولذا فإن الحافظ ابن حجر مال في « التقريب » إلىٰ أنه صدوق يغرب كثيراً ، أقول : أما ابن حبان فهو من المتعنتين في الجرح . د . حميد نعيجات .

(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي (١٨٠) .

(٤) ميزان (٣/١٧١) ، تهذيب (٧/٣٩٦ ـ ٣٩٧) .

الكناني الأصبهاني : (قلت لأبي حاتم : ما تقول في أحاديث علي بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أمامة ؟ قال : ليست بالقوية ، هي ضعاف) ، وقال ابن يونس : (فيه نظر) ، وقال الأزدي والدارقطني والبرقي : (متروك) ، وقال أبو أحمد الحاكم : (ذاهب الحديث) ، وقال ابن عدي : (ولعلي بن يزيد أحاديث ونسخ ، ولعبيد الله بن زحر عنه أحاديث ، وهو في نفسه صالح ، إلا أن يروي عنه ضعيف ، فيُؤتىٰ من قِبَل ذٰلك الضعيف) ، وقال الساجي : (اتفق أهل العلم علىٰ ضعفه) ، وقال أبو نعيم الأصبهاني : (منكر الحديث)[1] .

فقد بلغ ضعفه وجرحه درجة الاتهام ، بحسب الأقوال المتقدمة .

وأما القاسم بن عبد الرحمٰن الدمشقي : فقد اختلف فيه : فوثقه قوم ، وضعفه آخرون ؛ فممن وثقه الترمذي ، وابن معين ، والعجلي ، ويعقوب بن سفيان ، ويعقوب بن شيبة ، وأبو إسحاق الحربي[2] .

وممن تكلم فيه أحمد بن حنبل : وحمل عليه ، وقال : (يقولون : هٰذه المناكير من قبل القاسم ، في حديث القاسم مناكير مما يرويها الثقات ، يقولون : من قبل القاسم) ، وقال أيضاً : (يروي عنه علي بن يزيد أعاجيب) ، وقال : (ما أرىٰ هٰذا إلا من قبل القاسم ، وإنما ذهبت رواية جعفر بن الزبير ؛ لأنه إنما كانت روايته عن القاسم ، وما حدث بشر بن نمير عن القاسم : قال شعبة ، ألحقوه به) ، وقال أيضاً : (ما أرى البلاء إلا من القاسم) ، وقال الغلابي : (منكر الحديث)[3] ، وقال ابن حبان : (كان

(١) تهذيب (٧/٣٩٦ ـ ٣٩٧) .

(٢) تهذيب (٨/٣٢٣ ـ ٣٢٤) .

(٣) ميزان (٣/٣٧١) ، تهذيب (٨/٣٢٣ ـ ٣٢٤) .

ممن يروي عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المعضلات ، ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات ، حتىٰ يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها)[1] .

ويبدو أن من جرحه قد بيّن السبب في جرحه وفسره ، وهو متعلق بحديثه الذي رواه عنه الضعفاء ؛ كعلي بن يزيد وأضرابه ، وحديث ابن الجوزي منها .

وبعد هٰذا يمكن القول : إن رواية الترمذي فيها راوٍ متهم ، وهو علي بن يزيد ـ حسب ما تقدم من الأقوال فيه ـ وأن ابن الجوزي بنىٰ حكمه علىٰ ذٰلك ، ولا شك أن تفرد علي بن يزيد الألهاني كافٍ في الحكم على الرواية بأنها منكرة ، واجتماعه هو وابن زحر والقاسم يزيد في نكارة الرواية ، بل يسوغ القول بأنها رواية متروكة لاتهام ابن زحر[2] .

وإذا كان هٰذا شأن الرواية فلا تفيدها المتابعة والشواهد ؛ لأنها وصلت إلىٰ درجة لا تصلح للاعتبار ، والله أعلم[3] .

وكثيراً ما يحكم الأئمة النقاد علىٰ حديث بأنه باطل ، ويكون في رواته ضعفاء لم يتهم واحد منهم بالكذب ، ومع ذٰلك فهم يصرحون ببطلان الحديث ونكارته ، وسيأتي مزيد تفصيل لهٰذا النوع في الباب الثالث عند الكلام على الوضاعين[4] .

---

(١) مجروحين (٢/٢١٢) .

(٢) لم يسبق ما يدل على اتهام ابن زحر إلا قول ابن حبان ، وهو متعنت في الجرح . د . أحمد سردار .

(٣) ارتضى الحافظ : أن سنده ضعيف ، وأقره الألباني . انظر « السلسلة الضعيفة » (٣/٤٥٠) . د . أحمد سردار .

(٤) انظر (٣/٥) .

وقد أخرج الحديث من رواية ابن زحر به الإمام أحمد في « مسنده » قال : حدثنا خلف بن الوليد ، حدثنا ابن المبارك وعلي بن إسحاق ، حدثنا ابن المبارك ، عن يحيى بن أيوب ، عن عبيد الله بن زحر به [1] .

وأخرجه البيهقي في « الشعب » بسنده إلىٰ عبد الله بن أبي الدنيا ، حدثنا داود بن عمير ، حدثنا عبد الله بن المبارك ، عن يحيى بن أيوب ، عن عبيد الله بن زحر به [2] .

أما الرواية التي أوردها ابن الجوزي من طريق العقيلي : حدثنا أحمد بن إبراهيم القرشي ، حدثنا سليمان بن عبد الرحمـٰن ، حدثنا عبد الأعلىٰ بن محمد التاجر ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن الزهري ، عن القاسم بن عبد الرحمـٰن ، عن أبي أمامة به .

فقد أعلها بعبد الأعلىٰ وقال : (قال العقيلي : روىٰ عن يحيى بن سعيد أحاديث مناكير لا يتابع عليها ، ولا أصول لها ؛ منها هـٰذا الحديث) [3] ، وقال الأزدي : (ضعيف) ، وساق وروىٰ له ابن حجر حديثه هـٰذا نقلاً عن العقيلي [4] ، **قلت** : ولم يوثقه أحد .

وفي السند آفة أخرىٰ هو شيخه : يحيى بن سعيد ؛ فقد جاء في رواية ابن السني : حدثنا عبد الأعلى بن محمد البصري ، عن يحيى بن سعيد المدني ، وليس هو يحيى بن سعيد بن قيس [5] .

---

(١) حم (٥/٢٥٩ ـ ٢٦٠) .
(٢) شعب الإيمان ، الشعبة الثالثة والستون .
(٣) الموضوعات (٣/٢٠٨) .
(٤) ميزان (٢/٤٧٢) ، لسان (٥/٤٨) .
(٥) عمل اليوم والليلة (٢٥٢) ، قال : (أخبرني الحسين بن محمد ، حدثنا يزيد بن محمد بن عبد الصمد ، حدثنا سليمان بن عبد الرحمـٰن ، حدثنا عبد الأعلى بن محمد البصري ، عن ←

ويحيى بن سعيد هٰذا قال فيه البخاري : (منكر الحديث)[1] ، وقال أبو حاتم الرازي : (منكر الحديث ، ولا أعرفه ، هو مجهول)[2] ، وقال النسائي : (يروي عن الزهري أحاديث موضوعة ، متروك الحديث)[3] ، وقال ابن عدي وغيره : (يروي عن الثقات البواطيل) ، وقال ابن حبان : (كان ممن يخطئ كثيراً) ، وذكره الساجي والعقيلي وابن الجارود في الضعفاء[4] .

وهٰذا مما يزيد الرواية نكارة ، والذي يظهر لي والله أعلم : أن يحيىٰ بن سعيد وهم فقلب الحديث ، فرواه عن الزهري ، عن القاسم ، والمعروف عن علي بن يزيد ، عن القاسم ، فرواية عبد الأعلىٰ بما فيها لا تصلح متابعةً لرواية عبيد الله بن زحر ؛ لقوة ضعف رواتها ، وانحطاطهم عن رتبة المتابعة ، والله أعلم .

وأما الرواية الثالثة عن أبي أمامة : فقد أخرجها البيهقي في « الشعب » بسنده إلى ابن أبي الدنيا قال : حدثني عيسى بن يونس الطباع ، حدثنا ابن أبي فديك ، أخبرنا زيد بن يزيد الجزري ، عن أبي أمامة الباهلي : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من تمام عيادة أحدكم أخاه أن يضع يده عليه فيسأله كيف أصبح وكيف أمسىٰ »[5] .

← يحيى بن سعيد المدني ـ وليس هو يحيى بن سعيد بن قيس ـ عن الزهري ، عن القاسم أبي عبد الرحمٰن ، عن أبي أمامة رضي الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من تمام العيادة أن تضع على المريض يدك فتقول : كيف أصبحت ، أو كيف أمسيت ؟ ») .

(١) التاريخ الكبير (٢٧٧/٤) ، التاريخ الصغير (١٨٩) ، الضعفاء (٢٧٩) .

(٢) الجرح (١٥٢/٤) .

(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي (٢٥١) .

(٤) ميزان (١١٨/٥) ، لسان (٤٤٤/٨) .

(٥) شعب الإيمان ، الشعبة الثالثة والستون .

والحديث من رواية زيد بن يزيد الجزري عن أبي أمامة ، وهو زيد بن أبي أنيسة ، والأكثر علىٰ توثيقه ، وحكى العقيلي عن أحمد أنه قال : (حديثه حسن مقارب ، وإن فيها لبعض النكرة ، وهو علىٰ ذٰلك حسن الحديث) ، وسأله المروزي عنه فحرك يده وقال : (صالح ، وليس هو بذاك)[1] ، لٰكن روايته عن أبي أمامة منقطعة ، فقد ذكر ابن زبر أنه ولد سنة إحدىٰ وتسعين ، واختلف في وفاته فقيل سنة (١١٩ هـ) ، وقيل : (١٢٥ هـ) ، وقيل : (١٢٤ هـ) وعمره (٣٦) سنة .

أما أبو أمامة : فقد ذكر محمد بن عيسىٰ صاحب « تاريخ حمص » أنه مات سنة إحدىٰ وثمانين هجرية ، وقال عمرو بن علي وخليفة بن خياط وأبو عبيد وغير واحد أنه مات سنة (٨٦ هـ) ، فعلىٰ كلا الروايتين لم يدرك زيد بن أبي أنيسة أبا أمامة ، والانقطاع علة قوية تقتضي رد الحديث ؛ لاحتمال أن يكون الواسطة غير رضاً ، كما هو مقرر عند علماء الحديث ، وعلىٰ ذٰلك فهٰذه الرواية لا تصلح للمتابعة ، ومجمل القول : أن الحديث لا يثبت من طريق أبي أمامة ، وإن ثبت من طريق غيره ، والله أعلم .

الحديث الثامن عشر :

روى ابن الجوزي بسنده إلى القطيعي : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثني أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا أبو معاوية ، عن عبد الرحمٰن بن إسحاق ، عن النعمان بن سعد ، عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن في الجنة لسوقاً ما فيها بيع ولا شراء إلا الصور من النساء والرجال ، إذا اشتهى الرجل صورة دخل فيها ، وإن فيها لمجمعاً للحور العين ، يرفعن أصواتاً لم تر الخلائق مثلها ، يقلن : نحن الخالدات فلا

---

(١) تهذيب (٣/٣٩٧) .

نبيد ، ونحن الراضيات فلا نسخط ، ونحن الناعمات فلا نبأس ، طوبىٰ لمن كان لنا وكنا له » .

قال ابن الجوزي : (هـٰذا حديث لا يصح ، والمتهم به عبد الرحمـٰن بن إسحاق ، وهو أبو شيبة الواسطي .

قال أحمد : (ليس بشيء ، منكر الحديث) ، وقال يحيىٰ : (متروك))[1] .

وقال السيوطي متعقباً : (قال الحافظ ابن حجر في « القول المسدد » : أخرجه من طريقه الترمذي وقال : غريب ، وحسّن له غيره مع قوله : إنه تكلم فيه من قبل حفظه ، وصحح الحاكم من طريقه حديثاً غير هـٰذا ، وأخرج له ابن خزيمة في الصيام من « صحيحه » آخر ، لـٰكن قال : في القلب من عبد الرحمـٰن شيء ، وله شاهد من حديث جابر ، أخرجه الطبراني في « الأوسط » فيما رأيته في كتاب « الترغيب والترهيب » للمنذري رحمه الله ولفظه : « إن في الجنة لسوقاً ما يباع فيها ولا يشترىٰ ، ليس فيها إلا الصور ؛ فمن أحب صورة من رجل أو امرأة دخل فيها » ، وأخرجه أبو نعيم في « صفة الجنة » ، عن الطبراني .

والمستغرب من قوله : « دخل فيها » ، والذي يظهر لي أن المراد به : أن صورته تتغير فتصير شبيهة بتلك الصورة ، لا أنه دخل فيها حقيقة .

والمراد بالصورة الشكل والهيئة والبزة ، وأصل ذكر السوق في الجنة من غير تعرض لذكر الصور في « صحيح مسلم » من حديث أنس ، وفي الترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة)[2] .

وقد وجدت له طريقاً آخر عن علي ، قال ابن عساكر : أنبأنا أبو

---

(١) الموضوعات (٣/٢٥٦ ـ ٢٥٧) ، اللآلىء (٢/٤٥٤) .

(٢) القول المسدد (٨٢ ـ ٨٣) بتصرف .

محمد بن الأكفاني ، حدثنا عبد العزيز بن أحمد ، أنبأنا أبو القاسم عمر بن الحسن بن محمد بن درستويه ، أنبأنا أبو الحسن خيثمة بن سليمان الأطرابلسي ، أنبأنا أبو الحسن ابن فيل ، حدثنا أبو توبة ، حدثنا محمد بن الفرات الجرمي ، سمعت أبا إسحاق يذكر عن الحارث ، عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن في الجنة لسوقاً لا يباع فيها ولا يشترىٰ . . . ») الحديث[1] .

ويتلخص تعقب السيوطي بما يلي :

١ ـ الحديث رواه الترمذي وعبد الله بن أحمد في « زوائده على المسند » .

٢ ـ أن الترمذي أخرج لعبد الرحمٰن بن إسحاق وحسّن له غير هٰذا الحديث ، وصحح الحاكم له حديثاً آخر ، وأخرج له ابن خزيمة حديثاً في الصيام ، لٰكن قال : (وفي القلب من عبد الرحمٰن شيء) ، وهو يقتضي منع الحكم علىٰ حديثه بالوضع .

٣ ـ للحديث شاهد من حديث علي أخرجه ابن عساكر .

٤ ـ جاء ذكر سوق الجنة في أحاديث أخرجها مسلم والترمذي وابن ماجه .

وقبل مناقشة ما تعقب به السيوطي ابن الجوزي وبيان ما ترجح لدي أورد حديث الترمذي ، قال : (حدثنا أحمد بن منيع وهناد قالا : حدثنا أبو معاوية ، حدثنا عبد الرحمٰن بن إسحاق ، عن النعمان بن سعد ، عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن في الجنة لسوقاً ما فيها

---

(١) اللآلئ (٢/٤٥٤ ـ ٤٥٥) ، التعقبات رقم (٢٨٣) ، (ص ٣٠٨) ، تذكرة الموضوعات (٢٢٦) ، تنزيه الشريعة (٢/٣٨٣) .

شراء ولا بيع إلا الصور من الرجال والنساء ؛ فإذا اشتهى الرجل صورة دخل فيها » ، هٰذا حديث حسن غريب)[1] .

فالترمذي حكم على الحديث بالحسن مع الغرابة .

أما الحديث : فمداره علىٰ عبد الرحمٰن بن إسحاق ، وقد تكلم فيه النقاد ، ولم يوثق أيضاً ، وكلامهم فيه بليغ جداً قال البخاري : قال أحمد : (منكر الحديث ، فيه نظر)[2] ، وقال أبو حاتم الرازي : (هو ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، يكتب حديثه ولا يحتج به) ، وقال أبو زرعة : (ليس بقوي) ، وقال أحمد : (ليس بشيء ، منكر الحديث) ، وقال ابن معين : (ضعيف ، ليس بشيء)[3] ، وقال النسائي : (ضعيف)[4] ، وقال ابن حبان : (كان ممن يقلب الأسانيد ، وينفرد بالمناكير عن المشاهير ، لا يحل الاحتجاج بخبره)[5] ، وقال أحمد : (له مناكير ، وليس هو في الحديث بذاك) ، وقال يحيىٰ : (ضعيف) ، وقال مرة : (متروك)[6] ، وقال ابن سعد ويعقوب بن سفيان وأبو داود والعقيلي والعجلي : (ضعيف) .

وقال ابن خزيمة : (لا يحتج بحديثه) ، وقال أحمد : (وهو الذي يحدث عن النعمان بن سعد أحاديث مناكير) ، وقال البزار : (ليس حديثه حديث حافظ) ، وذكره يعقوب بن سفيان في (باب من يرغب عن الرواية

---

(١) ت : (صفة الجنة ، باب ما جاء في سوق الجنة) ، (٤/٦٨٦) ، ح (٢٥٥٠) .

(٢) التاريخ الكبير (٣/٢٥٩) ، التاريخ الصغير (١٥٦) ، الضعفاء (٢٦٦) .

(٣) الجرح (٢/٢١٣) .

(٤) الضعفاء والمتروكون للنسائي (١٥٧) .

(٥) مجروحين (٢/٥٤) .

(٦) ميزان (٢/٤٨٦) .

عنهم) ، وقال ابن عدي : (وفي بعض ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات) ، وقال الساجي : (أحاديثه مناكير)[١] .

فأقوال الأئمة كلها تصرح بنكارة حديثه ، بل إن قول البخاري يقتضي تهمته كما هو مصطلحه ، فحكم ابن الجوزي مبني على ذلك[٢] ، والله أعلم .

قلت : وفي الحديث علة أخرى ؛ وهي جهالة النعمان بن سعد ، قال الذهبي : (ما روى عنه سوى عبد الرحمن بن إسحاق أحد الضعفاء)[٣] ، وجهالته مؤثرة ؛ لأنها جهالة عين ، ولذا قال ابن حجر : (روى عنه ابن أخته أبو شيبة عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي ، ولم يرو عنه غيره فيما قال أبو حاتم ، **قلت** : والراوي عنه ضعيف فلا يحتج بخبره)[٤] .

نعم ؛ وثقه ابن حبان ، وإنما توثيقه له على حسب قاعدته ، فلا عبرة بتوثيقه ، والله أعلم ، فتفرد عبد الرحمن بالإضافة إلى جهالة النعمان ؛ تسوغ حكم ابن الجوزي على الحديث ، لما سبق بيانه من أن علماء الحديث منهم من حكم على الحديث بالوضع لتفرد المتهم به ، والله أعلم .

أما تحسين الترمذي للحديث ، وتصحيح الحاكم لرواية عبد الرحمن ؛ فلا أثر لهما مع تجريح الأئمة لعبد الرحمن لانتفاء شروط القبول .

---

(١) تهذيب (١٣٦/٦ ـ ١٣٧) .

(٢) لم ينقل ابن الجوزي قول البخاري ، وإنما نقل ما غايته أن يحكم على الحديث بالضعف الشديد ، ثم إن غالب الأئمة ـ خلافاً للبخاري وابن معين ـ خلاصة أقوالهم : إنه ضعيف ، وهو الذي ارتضاه الحافظ . د . أحمد سردار .

(٣) ميزان (٢٨/٥) .

(٤) تهذيب (٤٥٣/١٠) .

وكلام ابن خزيمة يفيد أنه علّق صحة الحديث على توثيق الراوي ، فإذا انتفىٰ توثيقه انتفى التصحيح ، ولذا قال : (لا يحتج بحديثه) ، كما نقله الحافظ ابن حجر نفسه في « التهذيب » كما ذكرته .

أما الشاهد الذي قال السيوطي بأن ابن عساكر أخرجه ، وذكر سنده ؛ ففيه محمد بن الفرات الجرمي أبو علي التميمي ، يروي عن أبي إسحاق ، قال البخاري : (منكر الحديث)[1] ، وقال ابن معين : (ليس حديثه بشيء) ، وقال أبو حاتم الرازي : (ضعيف الحديث ، ذاهب الحديث ، يروي عن أبي إسحاق أحاديث منكرة) ، وقال أبو زرعة : (كوفي ضعيف الحديث)[2] ، وقال النسائي : (متروك الحديث)[3] .

وقال أبو بكر ابن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير : (كذاب) ، ورماه أحمد بالكذب ، وقال الآجري عن أبي داود : (روىٰ عن محارب أحاديث موضوعة)[4] .

هـٰذا بالإضافة إلىٰ أن الحديث من طريق الحارث عن علي ، والكلام في الحارث الأعور معروف قد سبق بيانه ، ولا داعي لإعادته ، فهـٰذه الرواية لا تصلح للمتابعة ؛ لما في سندها من المتهمين بالكذب .

وأما الأحاديث التي ورد فيها ذكر السوق : فلا يلزم من صحتها صحة حديث الباب ؛ لما سبق أن من صور الموضوعات أن يأخذ الكذاب طرف حديث صحيح ويضم إليه زيادات منكرة .

---

(١) التاريخ الكبير (٢٠٨/١) ، الضعفاء (٢٧٦) ، التاريخ الصغير (١٩٠) .
(٢) الجرح (٥٩/٤ ـ ٦٠) .
(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي (٢٢١) .
(٤) تهذيب (٣٩٧/٩) ، وانظر بقية كلام الأئمة في تجريحه ، وانظر « ميزان » (٣/٤) .

وبهـٰذا يظهر أن الراجح ما ذهب إليه ابن الجوزي من الحكم على الحديث بالوضع ، والله أعلم .

الحديث التاسع عشر :

روى ابن الجوزي بسنده إلىٰ أبي عبد الله ابن بطة قال : حدثنا إسماعيل بن محمد الصفار ، قال : حدثنا الحسن بن عرفة ، قال : حدثنا خلف بن خليفة ، عن حميد الأعرج ، عن عبد الله بن الحارث ، عن عبد الله بن مسعود قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « كلم الله تعالىٰ موسىٰ يوم كلمه وعليه جبة صوف ، وكساء صوف ، ونعلان من جلد حمار غير ذكي ، فقال : من ذا العبراني الذي يكلمني من هـٰذه الشجرة ؟ قال : أنا الله » .

قال ابن الجوزي : (هـٰذا لا يصح ، وكلام الله لا يشبه كلام المخلوقين ، والمتهم به حميد ، واختلف في اسم أبيه فقيل : علي ، وقيل : عطاء ، وقيل : عمار ، وليس بحميد بن قيس الأعرج صاحب الزهري فإنه مخرج عنه في « الصحيحين » ، قال الدارقطني : حميد هـٰذا متروك)[1] .

وتعقب السيوطي ابن الجوزي فقال : (أخرجه من طريقه الترمذي وقال : غريب ، والحاكم في المستدرك ، وله شاهد من حديث أبي أمامة : « عليكم بلباس الصوف ، تجدون حلاوة الإيمان في قلوبكم » ، أخرجه الحاكم ، والبيهقي في « الشعب »)[2] .

وقال في « اللآلئ » : (قال الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » : كلا والله ، بل حميد بريء من هـٰذه الزيادة ، فقد أنبأنا به الحافظ أبو الفضل بن

---

(١) الموضوعات (١/١٩٢ ـ ١٩٣) .

(٢) التعقبات رقم (٥٠) ، (ص ٣٠) .

الحسين ، أنبأنا أبو الفتح الميدومي ، أنبأنا أبو الفرج بن الصقيل ، أنبأنا أبو الفرج بن كليب ، أنبأنا أبو القاسم بن بيان ، أنبأنا أبو الحسن بن مخلد ، أنبأنا إسماعيل بن محمد الصفار ، حدثنا الحسن بن عرفة ، حدثنا خلف بن خليفة ، عن حميد الأعرج ، عن عبد الله بن الحارث ، عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يوم كلم الله موسىٰ كانت عليه جبة صوف ، وكساء صوف ، وكمه صوف ، ونعلاه جلد حمار غير ذكي » .

وكذا رواه الترمذي عن علي بن حجر عن خلف بن خليفة به ، بدون هٰذه الزيادة .

وكذا رواه سعيد بن منصور عن خلف بدون هٰذه الزيادة .

وكذا رواه أبو يعلىٰ في « مسنده » عن أحمد بن حاتم ، عن خلف بن خليفة بدون هٰذه الزيادة .

ورواه الحاكم في « المستدرك » ظناً منه أن حميد الأعرج هو حميد بن قيس المكي الثقة ، وهو وهم منه ، وقد رواه عن طريق عمرو بن حفص بن غياث ، عن أبيه وخلف بن خليفة جميعاً عن حميد بدون هٰذه الزيادة .

وما أدري ما أقول في ابن بطة بعد هٰذا ، فما أشك أن إسماعيل بن محمد الصفار لم يحدث بها قط ، والله أعلم)[1] .

---

(١) اللآلئ (١٦٣/١ ـ ١٦٤) ، نقلاً عن ابن حجر في « لسان الميزان » (٣٤٢/٥) ، إلا أنه قال في بداية كلامه : (وقد وقفت لابن بطة علىٰ أمر استعظمته واقشعر جلدي منه) ، ثم أورد كلام ابن الجوزي وتعقبه بما نقله السيوطي ، وقال فيه كلامه : (وما أدري ما أقول ، وقد رويناه من طرق ليس فيها هٰذه الزيادة ، وما أدري . . .) إلخ .

ويتلخص تعقب السيوطي رحمه الله في الأمور الآتية :

١ ـ أن الحديث رواه جمع من الأئمة من طريق خلف عن حميد بدون هٰذه الزيادة ، فبرئ حميد هٰذا من عهدته .

٢ ـ أن الزيادة في الحديث المتعلقة بالكلام هي المنكرة في الحديث .

٣ ـ أن المتهم بهٰذه الزيادة هو ابن بطة لا حميد ؛ لأن الزيادة تفرد بها ، ولم تعرف إلا عنه ، وقد ورد الحديث من طريق غير طريق ابن بطة وليست فيه هٰذه الزيادة .

أما حديث الترمذي فقال : حدثنا علي بن حجر ، حدثنا خلف بن خليفة ، عن حميد الأعرج ، عن عبد الله بن الحارث ، عن ابن مسعود ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كان علىٰ موسىٰ يوم كلمه ربه كساء صوف ، وجبة صوف ، وكمة صوف ، وسراويل صوف ، وكانت نعلاه من جلد حمار ميت » .

قال أبو عيسىٰ : (هٰذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث حميد الأعرج ، وهو حميد بن علي الكوفي) ، قال : (سمعت محمداً يقول : حميد بن علي الأعرج منكر الحديث ، وحميد بن قيس الأعرج المكي صاحب مجاهد ثقة)[1] .

فالترمذي حكم على الحديث بالغرابة ، وقد ذكرت أنه يعني بها النكارة ، والقرينة ذكره كلام البخاري في حميد ، والحديث كما أشار إليه الحافظ ابن حجر مداره علىٰ حميد الأعرج ، وقد جرح الأئمة حميداً وتكلموا فيه ، ولم ينقل عن أحد أنه قوىٰ أمره ، قال البخاري : (منكر الحديث)[2] .

---

(١) ت : (اللباس ، باب ما جاء في لبس الصوف) ، (٤/٢٢٤ ـ ٢٢٥) ، ح (١٧٣٤) .

(٢) التاريخ الكبير (١/٣٥٤) ، الضعفاء (٢٥٧) .

وقال أحمد : (ضعيف) ، وقال ابن معين : (ليس حديثه بشيء) ، وقال أبـو حاتم الـرازي : (ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، قد لزم عبد الله بن الحارث ، عن ابن مسعود ، ولا يعرف لعبد الله بن الحارث عن ابن مسعود شـيء) ، وقال أبو زرعـة : (ضعيف الحديث ، واهـي الحديث)[1] ، وقال النسائي : (متروك الحديث)[2] ، وقال ابن حبان : (يروي عن عبد الله بن الحـارث ، عـن ابـن مسـعود نسـخة كأنهـا موضوعـة ، لا يحتج بخبـره إذا انفرد)[3] ، وقال الذهبي : (متروك)[4] ، وقال ابن عدي : (وهـٰذه الأحاديث عن عبد الله بن الحارث ، عن ابن مسعود ليست مستقيمة ولا يتابع عليها ، ولـه عن غير عبد الله بن الحارث) ، وقـال الدارقطني : (متروك ، وأحاديثه تشـبه الموضوعات) ، وذكره العقيلي والسـاجي وابـن الجارود وغيرهـم في الضعفاء[5] .

وإذا كان هـٰذا حال حميد فكيف ينكر على ابن الجوزي ذكره حديثه في الموضوعات ، وقد جاء عن الأئمة النقاد ما يدل علىٰ ذٰلك لا سيما البخاري والنسائي ، وقد تبين اصطلاحهما ؟! . وإني لأعجب من الحافظ السيوطي حيث اكتفىٰ في تعقبه على ابن الجوزي بقوله في حميد هـٰذا : (ضعيف) ، مع معرفته بقول الأئمة فيه .

والترمذي أخرج الحديث ووصفه بالغرابة ، كما قال في حميد : (منكر الحديث)[6] .

---

(١) الجرح (١/٢٢٦ ـ ٢٢٧) .

(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي (٨٤) .

(٣) مجروحين (١/٢٦٢) .

(٤) ميزان (١/٥٦٤) .

(٥) تهذيب (٣/٥٣) .

(٦) انظر « التهذيب » (٣/٥٣) ، فقد قال ابن حجر : (وقال البخاري والترمذي : منكر الحديث) .

وقد ذكرت فيما سبق أن الترمذي ينحو سبيل الإمام البخاري في عدم التصريح بالتجريح ، فإخراج حديثه في « جامعه » لا يدل علىٰ صحته لا سيما وقد بيّن حال راويه ، والله أعلم .

وأما قول الحافظ ابن حجر في « اللسان » : (رواه الحاكم في « المستدرك » ظناً منه أن حميد الأعرج هو حميد بن قيس المكي الثقة ، وهو وهم منه) ، وقد تبعه علىٰ ذٰلك السيوطي في « اللآلئ » كما ذكرته ، وابن عراق في « تنزيه الشريعة » فقد نقل كلام الحافظ وزاد : (قلت : سبقه إلى التنبيه علىٰ هٰذا الذهبي في « تلخيص المستدرك »)[1] ، ففي قولهم هٰذا نظر ؛ لأن الحاكم قال بعد إيراد الحديث : (قد اتفقا جميعاً على الاحتجاج بحديث سعيد بن منصور ، وحميد هٰذا ليس بابن قيس ، قال البخاري في « التاريخ » : حميد بن علي الأعرج الكوفي منكر الحديث ، وعبد الله بن الحارث النجراني محتج به ، واحتج مسلم وحده بخلف بن خليفة ، وهٰذا حديث كبير في الصوف والتكليم ولم يخرجاه)[2] .

فقد صرح الحاكم بأن حميداً هٰذا غير حميد بن قيس ، وأكد قوله بنقل كلام البخاري في حميد الأعرج راوي الحديث من « التاريخ » ، وزيادة في تأكيد التفريق بينهما نسب كلاًّ منهما ، فراوي الحديث ابن علي ، والثقة ابن قيس ، فمن الغريب أن يقال : إن الحاكم ظن أن حميداً الأعرج هو حميد بن قيس المكي الثقة ، مع تصريحه بأنه ليس هو .

أما الزيادة التي جاءت في الحديث وهي قوله : « من ذا العبراني الذي يكلمني من هٰذه الشجرة ؟ فقال : أنا الله » : فالظاهر من كلام الحافظ ابن

(١) تنزيه الشريعة (١/٢٢٩) .

(٢) المستدرك على الصحيحين (١/٦٦ ، ٧٦) ، تلخيص المستدرك (١/٢٨) .

حجر ومن تبعه أنها موضوعة ، وقد اتهم فيها ابن بطة ؛ لأن الحديث ورد من طرق عدة عن إسماعيل بن محمد الصفار بدون الزيادة ، ولم تعرف إلا من طريقه فإلحاق التهمة به أولىٰ من إلحاقها بحميد ، وقد برئ منها كما روىٰ ذٰلك عنه الثقات ، فقد أورد ابن حجر روايات عن الترمذي ، وسعيد بن منصور ، وأبي يعلىٰ ، والحاكم وقال : إنه روى الحديث من طرق أخرىٰ عن حميد ليس فيها هٰذه الزيادة ، وأنه لا يشك أن إسماعيل بن محمد الصفار لم يحدث بالزيادة قط (١) .

وقد ذكر الذهبي في « تلخيص الموضوعات » أن الحديث في نسخة ابن الصفار عن الحسن بن عرفة بدون الزيادة (٢) .

قلت : كلام الحافظ ابن حجر يرِد على ابن الجوزي لو أنه حكم على الحديث بالوضع من أجل الزيادة المذكورة ، لٰكن ابن الجوزي حكم على الحديث جملة من أجل الكلام في حميد بصرف النظر عن تلك الزيادة ، وقواعد المحدّثين تؤيد قول ابن الجوزي ، والله أعلم .

وأما الزيادة : فقد وافق ابن الجوزي الأئمة في الحكم عليها بالوضع واتهم بها ابن بطة ، وقد ذهب المعلمي رحمه الله إلىٰ أنها من باب الإدراج ، لا أن ابن بطة زادها كذباً في الحديث ، قال : (وليس في ذٰلك مما يطعن به على ابن بطة ؛ فإن هٰذه الزيادة لم يقلها إن شاء الله علىٰ أنها زيادة في الحديث ، وإنما قالها علىٰ وجه التفسير لربط الحديث بالآية ، فعلىٰ كل حال إنما يلام الراوي عن ابن بطة ؛ إذ لم يميز تفسير ابن بطة من أصل الحديث ، ولذٰلك نظائر وقعت في أحاديث لابن مسعود

---

(١) لسان (٣٤٢/٥) .

(٢) تلخيص الموضوعات رقم (٩٣) (ص ٤٨) .

وغيره ، وأُلِّفت في ذٰلك مؤلفات ، وهٰذا النوع الذي يسمونه المدرج)[1] .

قلت : سبق بيان الإدراج وحكمه ، وأن هٰذا النوع من الحديث يتنازعه الأئمة بين الحكم بالوضع من أجل الزيادة ، وبين الحكم بالإدراج ، وعلىٰ كل فحكم ابن الجوزي إنما يتعلق بالحديث جملة ، وأن الزيادة قرينة أخرىٰ تؤيد حكمه ، والله أعلم .

وأما الشاهد الذي أشار إليه عند الحاكم : فقد رواه الحاكم في « المستدرك » فقال ـ بعد أن أورد حديث ابن مسعود ـ : (وله شاهد من حديث إسماعيل بن عياش ، حدثناه علي بن حمشاذ وأبو بكر ابن بالويه قالا : حدثنا محمد بن يونس ، حدثنا عبد الله . . . عن أبي أمامة الباهلي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « عليكم بلباس الصوف تجدون حلاوة الإيمان في قلوبكم »)[2] .

فقد تعقب الذهبي الحاكمَ بقوله : (**قلت** : ساقه من طريق ضعيف ، وسقط نصف السند من النسخة)[3] .

قلت : وقد وقفت على السقط الوارد في السند ، فقد روى الحديث البيهقي في « شعب الإيمان » من طريق الحاكم فقال : (حدثنا أبو عبد الله الحافظ ، أنبأنا أبو بكر الفقيه ، أنبأنا محمد بن يونس ، حدثنا عبد الله بن داود ، حدثنا إسماعيل بن عياش ، عن ثور بن يزيد ، عن خالد بن معدان ، عن أبي أمامة الباهلي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « عليكم بلباس الصوف . . . » الحديث)[4] .

---

(١) كلامه في « التنكيل » (٢/٥٦١) نحوه .

(٢) المستدرك على الصحيحين (١/٦٧) ، وفي السند سقط .

(٣) تلخيص المستدرك (١/٦٧) .

(٤) اللآلئ (٢/٢٦٤) ، نقلاً عن البيهقي في « شعب الإيمان » .

وقد مر قول الذهبي : (إنه ضعيف) ، لكن الحديث فيه آفات .

فيه محمد بن يونس الكديمي ، رمي بالكذب[1] .

وعبد الله بن داود الواسطي شيخه متهم أيضاً[2] ، فالحديث لا يصلح للاعتبار ، ولا يقوىٰ علىٰ أن يكون شاهداً .

وقد حكم على الحديث بالوضع ابن الجوزي فساقه في « موضوعاته » من طريق الخطيب إلى الكديمي به[3] .

وأقره علىٰ ذٰلك السيوطي وذكر رواية الحاكم من طريق البيهقي[4] ، والله أعلم .

الحديث العشرون :

روى ابن الجوزي بسنده من طريق ابن عدي ، ومن طريق ابن مردويه إلىٰ عيسى بن حماد قال : (حدثنا ليث بن سعد ، عن الخليل بن مرة ، عن الحسن بن أبي الحسن السدوسي ، عن سعيد بن عمرو ، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من قرأ : قل هو الله أحد علىٰ طهارة مائة مرة كطهره للصلاة ، يبدأ بفاتحة الكتاب ؛ كتب الله له بكل حرف عشر حسنات ، ومحا عنه عشر سيئات ، ورفع له عشر درجات ، وبنىٰ له مائة قصر في الجنة ، ورفع له من العمل في يومه ذٰلك مثل عمل نبي ، وكأنما قرأ القرآن ثلاثاً وثلاثين مرة ، وهي براءة من الشرك ، ومحضرة

---

(١) انظر ترجمته في « ميزان » (٢٩٧/٤) ، و« تهذيب » (٥٣٩/٩) .

(٢) انظر ترجمته في « ميزان » (٣٧٤/٢) ، وقد قال فيه البخاري : (فيه نظر) ، والبخاري لا يقول ذٰلك إلا فيمن يتهمه غالباً .

(٣) الموضوعات (٤٨/٣ ـ ٤٩) .

(٤) اللآلئ (٢٦٤/٢) ، وممن حكم عليه بالوضع الشيخ ناصر الدين الألباني في « سلسلة الأحاديث الضعيفة » ، ح (٩٠) ، (١٢٨/١) .

للملائكة ، ومنفرة للشياطين ، ولها دوي حول العرش ، تذكر صاحبها حتىٰ ينظر الله إليه ؛ فإذا نظر إليه لم يعذبه أبداً » .

زاد ابن منده[1] : قال : « ومن قرأ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ مائتي مرة ؛ غفر الله له خطيئته خمسين سنة إذا اجتنب خصالاً أربعة : الدماء ، والأموال ، والفروج ، والأشربة » .

هٰذا حديث موضوع علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال يحيىٰ بن معين والنسائي : الخليل ضعيف ، وقال ابن حبان : منكر الحديث عن المشاهير ، كثير الرواية عن المجاهيل)[2] .

قال السيوطي : (قلت : أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » وقال : تفرد به الخليل بن مرة ، وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم ، وهو من رجال ابن ماجه ، وقال فيه أبو زرعة : شيخ صالح ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، وقال ابن عدي : ليس بمتروك ، وقال البخاري : حدث عنه الليث ، وفيه نظر .

وقال الذهبي : كان من الصالحين ، وهٰذا أنكر ما رواه .

وأنكر لفظٍ فيه قوله : « مثل عمل نبي » ، ورأيته في نسخة من « شعب الإيمان » بلفظ : « مثل عمل بني آدم ، فكأنه سقط آدم ، وتصحف : « نبي » بـ : « بني » .

ووجدت له طريقين آخرين ، قال ابن عساكر : أنبأنا أبو القاسم علي بن إبراهيم ، عن أبي علي الأهوازي ، أنبأنا عبد الوهاب بن عبد الله المري ، أنبأنا محمد بن سليمان الربعي ، حدثنا أبو الجهم أحمد بن الحسن بن

---

(١) هو شيخ ابن الجوزي الذي روى الحديث من طريق ابن مردويه . د . أحمد سردار .

(٢) الموضوعات (١/٢٤٩ ـ ٢٥٠) ، اللآلىء (١/٢٣٨) .

طلاب ، حدثنا أبو عامر موسى بن عامر ، حدثنا إبراهيم بن عبد الحميد الجرشي ، حدثنا أبو عبد الرحمٰن الهمداني الجبيلي ، عن أبي عبيدة ، عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قرأ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ في يوم مائة مرة ؛ كتب عمله يومئذ عمل نبي ، وكتب له بكل ثلاثٍ منها عدل قراءة القرآن ، وبني له بكل عشر منها برج في الجنة ، وكتب له بكل حرف منها عشر حسنات ، ومحي عنه عشر سيئات ، ورفع له عشر درجات في الجنة ، وهي محضرة للملائكة ، منفرة للشياطين ، وهي صفة الله ومعرفته » .

وقال الإسماعيلي في « معجمه » : أخبرني حامد بن محمد بن شعيب البلخي أبو العباس ، حدثنا أبو إبراهيم الترجماني ، حدثنا هارون بن محمد ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قرأ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ثلاث مرات فكأنما قرأ القرآن ، ومن قرأها عشر مرات بني له بيت في الجنة ، ومن قرأها مائة مرة فهو كفعل بني آدم ، ومن قرأها مائتي مرة غفر له ذنب خمسين سنة إلا الدماء والأموال ، وله بكل حرف عشر حسنات ، ويرفع به عشر درجات ، ويمحىٰ عنه عشر سيئات ، وهي نسبة الرب ، وبراءة من الشرك ، ومحضرة الملائكة ، ومنفرة الشياطين ، ولها دوي حول العرش تذكر صاحبها إلىٰ يوم القيامة حتىٰ ينظر الله إليه ، فإذا نظر الله إليه لم يعذبه أبداً » .

ثم قال السيوطي : الخطيب[1] : حدثنا إبراهيم بن مخلد بن جعفر ، حدثني إسماعيل بن علي الخطبي ، حدثنا إبراهيم بن هاشم ، حدثنا أبو الربيع الزهراني ، حدثنا حاتم بن ميمون ، عن ثابت ، عن أنس قال : قال

---

(١) إشارة إلىٰ أن ابن الجوزي أورد الحديث من طريق الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » .

رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قرأ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ مائتي مرة ؛ كتب الله له ألفاً وخمسمائة حسنة إلا أن يكون عليه دين » ، موضوع ، حاتم لا يحتج به بحال .

قلت : أخرجه الترمذي ، ومحمد بن نصر المروزي من طريقه ، وعاد المؤلف[1] فأخرجه في « الواهيات » ، قال الذهبي في « الميزان » : وقد روىٰ عنه الحديث المذكور محمد بن مرزوق لـٰكنه قال : « محي عنه ذنب خمسين سنة » .

وله طرق أخرىٰ عن أنس ، فأخرجه ابن الضريس في « فضائل القرآن » ، والبيهقي في « شعب الإيمان » من طريق الحسن بن أبي جعفر ، عن ثابت ، عن أنس مرفوعاً : « من قرأ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ مائتي مرة ؛ غفر له ذنوب مائتي سنة » .

وأخرجه البزار من طريق الأغلب بن تميم ، عن ثابت ، عن أنس ، وقال : لا نعلم رواه عن ثابت إلا الحسن بن أبي جعفر والأغلب ، وهما متقاربان في سوء الحفظ .

وأخرجه ابن الضريس والبيهقي من طريق صالح المري ، عن ثابت ، عن أنس .

وأخرج أبو يعلىٰ ، ومحمد بن نصر من طريق أم كثير الأنصارية ، عن أنس مرفوعاً : « من قرأ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ خمسين مرة ؛ غفر له ذنوب خمسين سنة » .

وأخرج سعيد بن منصور وابن الضريس عن ابن عباس قال : « من قرأ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ خمسين مرة ؛ غفر له ذنوب خمسين سنة ، ومائتي

---

(١) أي : ابن الجوزي .

مرة في أربع ركعات ، في كل ركعة خمسين ؛ غفر الله له ذنب مائة سنة ، خمسين مستقبلة ، وخمسين مستأخرة »)[1] .

وقال في « التعقبات » : (حديث أنس رضي الله عنه : « من قرأ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ مائة مرة . . . » الحديث ، فيه حاتم بن ميمون ، عن ثابت لا يحتج به .

قلت : أخرجه الترمذي من طريقه ، وله طرق أخرىٰ ، وأخرجه ابن الضريس في « فضائل القرآن » من طريق الحسن بن أبي جعفر ، عن ثابت ، عن أنس مرفوعاً : « من قرأ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ مائتي مرة ؛ غفر له ذنوب مائتي سنة » .

وأخرجه البزار من طريق الأغلب بن تميم ، عن ثابت ، عن أنس ، وقال : لا نعلم رواه عن ثابت إلا الحسن بن أبي جعفر والأغلب ، وهما متقاربان في سوء الحفظ .

وأخرج أبو يعلىٰ من طريق أم كثير الأنصارية عن أنس مرفوعاً : « من قرأ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ خمسين مرة ؛ غفر له ذنوب خمسين سنة » .

وأخرج ابن الضريس عن ابن عباس رضي الله عنه : « من قرأ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ مائتي مرة في أربع ركعات ، كل ركعة خمسين ؛ غفر له ذنبه مائة سنة ، خمسين مستقبلة وخمسين متأخرة »)[2] .

أورد السيوطي في « التعقبات » حديث أنس من طريق الخطيب ـ الرواية الثانية ـ ولم يورد حديثه من طريق ابن عدي وابن مردويه ـ الرواية الأولىٰ ـ وإن كان قد تعقبها في « اللآلئ » بما ملخصه :

---

(١) اللآلئ (١/٢٣٧ ـ ٢٣٩) .

(٢) التعقبات رقم (٣٦) ، (ص ٧١ ـ ٧٢) .

١ ـ أن الخليل بن مرة الذي عليه مدار الحديث من رجال ابن ماجه ، هو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم ، وقد ضعفه أبو زرعة وأبو حاتم وابن عدي بما لا يقتضي وضع حديثه .

٢ ـ أن أنكر لفظ في الرواية قوله : « مثل عمل نبي » وهو تصحيف ، والصواب مثل : « عمل بني آدم » كما جاء ذٰلك في نسخة من « الشعب » .

٣ ـ أن الحديث ورد من طريقين آخرين من غير طرق الخليل ، فزالت تهمته عن الحديث .

أما الخليل بن مرة : فهو ممن تفرد به ابن ماجه ، وأما قول أبي زرعة : (هو شيخ صالح) : فهو لا يمنع أنه مجروح ؛ لأنه عنى الصلاح النفسي لا أنه صالح الحديث ، ويؤيد ذٰلك أن أبا حاتم الرازي قال فيه : (ليس بقوي في الحديث ، هو شيخ صالح) [١] ، وكذٰلك قول الذهبي : (كان من الصالحين) [٢] ، وقد اتهمه الإمام البخاري فقال : (منكر الحديث) ، وقال في موضع آخر : (لا يصح حديثه) [٣] ، وقال في « التاريخ » : (روىٰ عنه الليث ، فيه نظر) [٤] .

قلت : وعبارتا البخاري من أشنع ألفاظ الجرح عنده ، وهي من العبارات التي يستخدمها رحمه الله في رمي الراوي وتهمته بالكذب كما سبق بيانه [٥] .

وقد ذكره في الضعفاء : الساجي والعقيلي وابن الجارود والبرقي وابن السكن ، وقال أبو الوليد الطيالسي : (ضال مضل) ، وقال أبو الحسن

---

(١) الجرح (٣٧٩/١) .

(٢) ميزان (٦١٥/١) ، وفيه : (شيخ صالح) ، والله أعلم .

(٣) تهذيب (١٦٩/٣) .

(٤) التاريخ الكبير (٩٩/١/٢) .

(٥) انظر (١٧٣/١) وما بعدها .

الكوفي : (ضعيف الحديث ، متروك) ، وقال النسائي : (ضعيف) ، وقال ابن حبان : (يروي عن جماعة من البصريين والمدنيين من المجاهيل ، وروىٰ عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة نسخة طويلة كأنها مقلوبة)[1] .

فجرح الخليل ثابت ، وأقل ما يقال فيه : إن ضعفه لا ينجبر ، وإن تفرده بالرواية يقتضي الحكم علىٰ حديثه بالطرح ، وهٰذا فيما يتعلق بالخليل ، فكيف إذا أضيف إلىٰ ذٰلك أن كلّاً من شيخ الخليل وشيخ شيخه ، (وهما : الحسن بن[2] الحسن السدوسي ، وسعيد بن عمرو) ، مجهول جهالة عين .

أما الحسن بن الحسن السدوسي :[3] فلم أقف علىٰ ترجمته فيما فتشت من مراجع .

وأما سعيد بن عمرو : فقد قال فيه الذهبي : (سعيد بن عمرو عن أنس ، مجهول)[4] .

وجهالة عينهما علة مؤثرة في الرواية ؛ فإذا ضمت إلىٰ شدة ضعف الخليل كانت مسوغة لإلحاق روايته بالموضوعات .

ثم إن في الحديث قرينة ترجح وضعه وكذبه ، وهي قوله : « رفع له من العمل في يومه ذٰلك مثل عمل نبي » فقد صرح أئمة الحديث بأن كل رواية تشتمل علىٰ هٰذه العبارة أو نحوها هي مما وضع علىٰ رسول الله صلى الله

---

(١) تهذيب (٣/١٧٠) .

(٢) سبق الإشارة إلىٰ أنه ورد : (بن أبي الحسن) .

(٣) هٰكذا في « الموضوعات » ، وفي « التهذيب » : الحسن السدوسي . انظر « تهذيب » (٣/١٦٩) .

(٤) ميزان (٢/١٤٦) ، لسان (٣/٣٩) .

عليه وسلم ؛ لأن غير النبي صلى الله عليه وسلم مهما بذل من العمل فلن يبلغ درجة النبي صلى الله عليه وسلم .

وقد حاول السيوطي رحمه الله تأويل ذلك ، فرأىٰ أن في العبارة تصحيفاً وسقطاً ، فقد قال : (وأنكر لفظ فيه قوله : « مثل عمل نبي » ، ورأيته في نسخة من « شعب الإيمان » بلفظ : « مثل عمل بني آدم » ، فكأنه سقط آدم ، وتصحف : « نبي » بـ : « بني »)[١] .

وهٰذا التأويل الذي أورده رحمه الله لا يدفع التهمة بل يؤكدها ؛ لأن لفظ : « بني آدم » يدخل فيه الأنبياء لشموله ، والرواية لم تذكر استثناء ، ثم إن السيوطي رحمه الله أورد الحديث من طريق ابن عساكر وفيه العبارة نفسها ، وهي تشعر بأن التصحيف إنما وقع في نسخة « الشعب » التي رآها رحمه الله ؛ لأن احتمال وقوع الخطأ في نسخة أولىٰ من احتمال وقوعه في عدة كتب ، بروايات مختلفة .

أما الطريقان اللذان أوردهما للحديث :

أ ـ فالطريق الأول من رواية ابن عساكر قال : أنبأنا أبو القاسم علي بن إبراهيم ، عن أبي علي الأهوازي ، أنبأنا عبد الوهاب بن عبد الله المري ، أنبأنا محمد بن سليمان الربعي ، حدثنا أبو الجهم أحمد بن الحسن بن طلاب ، حدثنا أبو عامر موسى بن عامر ، حدثنا إبراهيم بن عبد الحميد الجرشي ، حدثنا أبو عبد الرحمٰن الهمداني الجبيلي ، عن أبي عبيدة ، عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : . . . الحديث .

قلت : في إسناده إبراهيم بن عبد الحميد الجرشي[٢] ، وشيخه أبو

---

(١) اللآلئ (١/٢٣٧) .

(٢) ترجمته في « تاريخ الإسلام » للذهبي (١٤/٤١) ، و« تاريخ دمشق » (٧/١٧) وغيرهما ، وهو ←

عبد الرحمٰن الهمداني[1] لم أقف لهما علىٰ ترجمة فيما فتشت فيه من مصادر .

وفيه أبو عبيد عن أنس[2] ، قال الأزدي : (شبه لا شيء)[3] ؛ فهٰذه الطريق لا تقوم بها حجة ولا تصلح للمتابعة ، زيادة علىٰ ذٰلك أنها تشتمل على العبارة المنكرة التي سبقت الإشارة إليها .

ب ـ والطريق الثاني من رواية الإسماعيلي : أخبرني حامد بن محمد بن شعيب البلخي أبو العباس ، حدثنا أبو إبراهيم الترجماني ، حدثنا هارون بن محمد ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن أنس به .

قلت : في سنده هارون بن محمد وهو أبو الطيب ، قال يحيى بن معين : (كذاب)[4] ؛ فروايته ساقطة ولا تصلح للاعتبار ، والله أعلم .

وأما الرواية الأخرى التي أوردها السيوطي في « اللآلىء » من طريق الخطيب : حدثنا إبراهيم بن مخلد بن جعفر ، حدثني إسماعيل بن علي الخطبي ، حدثنا إبراهيم بن هاشم ، حدثنا أبو الربيع الزهراني ، حدثنا حاتم بن ميمون ، عن ثابت ، عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قرأ ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ مائتي مرة كتب الله له ألفاً وخمسمائة حسنة إلا أن يكون عليه دين » .

← لا بأس به . د . حميد نعيجات .

(١) ترجم له ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٦٠/٦٧) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولم أجده عند غيره . د . حميد نعيجات .

(٢) الذي في إسناد ابن عساكر السابق : (أبو عبيدة) ، وفي « الميزان » (٢٦٨/٢) : (أبو عبيدة عن أنس : روىٰ عباس عن يحيىٰ قال : هو حميد الطويل) ، ونص في ترجمته من « تاريخ دمشق » (٦٠/٦٧) علىٰ أنه : (أبو عبيدة) فالله أعلم . د . أحمد سردار .

(٣) ميزان (٢٦٤/٥) ، لسان (١١٨/٩) .

(٤) ميزان (٤٦/٥) ، لسان (٣١٠/٨) .

(موضوع ، حاتم لا يحتج به بحال)[1] ، وهي الرواية التي أفردها في « التعقبات »[2] ؛ إذ لم يورد الرواية الأولىٰ ، فظاهر صنيعه ـ رحمه الله ـ أن ابن الجوزي أورد هـٰذه الرواية في « موضوعاته » وأن السيوطي ساقها في « اللآلىء » و« التعقبات » تبعاً له ، لـٰكن النسخة التي بين أيدينا من « الموضوعات » خلت من ذكر هـٰذه الرواية ، ولم تشر إليها من قريب أو بعيد[3] .

فتعقب السيوطي لابن الجوزي بأنه أورد حديثاً في « موضوعاته » ـ وهو في « جامع الترمذي » ـ تعقب فيه تسامح وتساهل ، ولعل ذٰلك إنما نشأ من سبق بصره رحمه الله ، فظن المذكور في « العلل المتناهية » هو المذكور في « الموضوعات » ، لأن ابن الجوزي رحمه الله أشار إلى الحديث في « العلل » فقال : (حديث من قرأ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ مائتي مرة غفرت له ذنوب مائتي سنة ، فيه الحسن بن أبي جعفر : متروك ، عن ثابت ، عن أنس ، وحاتم بن ميمون واه ، عن ثابت بلفظ آخر)[4] .

فحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع إنما يتعلق بالحديث الأول ؛ أما الحديث الثاني فأقصىٰ ما يقال فيه : إنه حكم عليه بالضعف الشديد بذكره له في « العلل المتناهية » ، والله أعلم .

الحديث الحادي والعشرون :

روى ابن الجوزي بسنده إلى المسيب بن محمد بن علي القضاعي ، حدثنا أبو عبد الرحمـٰن عبد الله بن عمر بن علي الجوهري المروزي ،

---

(١) اللآلىء (١/٢٣٨) .

(٢) التعقبات (ص ٧١ ـ ٧٢) .

(٣) أورد ابن الجوزي الحديث في « الموضوعات » من طريق حاتم بن ميمون ، في باب آخر هو : باب تعظيم أمر الدين (٣/١٨ ـ ١٩) . د . حميد نعيجات .

(٤) تلخيص العلل المتناهية للذهبي رقم (٤٩) ، (ص ٤٠) .

حدثنا يحيى بن ساسويه المروزي ، حدثنا محمد بن النضر ، حدثنا سلمة بن رجاء ، عن أبي طاهر ، عن مرزوق أبي عبد الله الحمصي ، عن ثوبان [1] ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « النيران ثلاثة : نار تأكل وتشرب ، ونار تأكل ولا تشرب ، ونار تشرب ولا تأكل ؛ فأما النار التي تشرب وتأكل : فجهنم ، وأما النار التي تأكل ولا تشرب : فنار الدنيا ، وأما النار التي تشرب ولا تأكل : فالحمىٰ ؛ فإذا وجد أحدكم فليقم إلىٰ بئر فليستق منها وليصب عليه ، وليقل : اللهم ؛ اشف عبدك ، وصدق رسولك ، يفعل ذٰلك ثلاث غدوات ، فإذا ذهبت ، وإلا يفعل سبع غدوات ، فإنها ستذهب إن شاء الله » .

قال ابن الجوزي : (هٰذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفيه مجهولون وضعفاء ؛ منهم : سلمة بن رجاء ، قال يحيىٰ : ليس بشيء) [2] .

فحكم ابن الجوزي على الحديث بأنه موضوع قائم علىٰ أمرين :

أ ـ أن في إسناد الحديث مجهولين .

ب ـ أن في السند ضعفاء ؛ منهم : سلمة بن رجاء .

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي فقال في « اللآلئ » : (قلت : لآخره شاهد ، قال الترمذي : حدثنا أحمد بن سعيد الأشقر المرابطي ، حدثنا روح بن عبادة ، حدثنا مرزوق أبو عبد الله الشامي ، حدثنا سعيد رجل من أهل الشام ، حدثنا ثوبان ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أصاب أحدكم

---

(١) هٰكذا في نسخة « الموضوعات » ، والظاهر أن فيه سقطاً ، والصواب : (عن مرزوق أبي عبد الله الحمصي ، عن سعيد رجل من أهل الشام ، عن ثوبان ، كما في رواية الترمذي وأحمد) .

(٢) الموضوعات (٣/٢١٠) .

الحمىٰ ـ فإن الحمىٰ قطعة من النار ـ فليطفئها عنه بالماء ، وليستنقع في نهر جار ، ويستقبل جريه فيقول : بسم الله ؛ اشف عبدك ، وصدق رسولك ، بعد صلاة الصبح قبل طلوع الشمس ، فليغتمس فيه ثلاث غمسات ، ثلاثة أيام ؛ فإن لم يبرأ في ثلاث فخمس ، فإن لم يبرأ فسبع ؛ فإن لم يبرأ فتسع ؛ فإنها لا تجاوز تسعاً بإذن الله تعالىٰ » ، هٰذا حديث حسن غريب .

وخرجه أحمد في « مسنده » ، حدثنا روح به [١] .

وأخرجه ابن السني وأبو نعيم كلاهما في « الطب » من طريق روح به .

وقال سعيد ، عن منصور بن وهب المعافري : « إن رجلاً شكا إلى النبي صلى الله عليه وسلم الحمىٰ فقال له : اغتسل ثلاثة أيام قبل طلوع الشمس ، وقل : بسم الله وبالله ، اذهبي يا أم ملدم ، فإن لم تذهب فاغتسل سبعاً » .

وقال ابن أبي شيبة في « المصنف » : حدثنا أبو معاوية بن هشام ، حدثنا سفيان ، عن عبد الملك بن عمير ، عن رجل ، عن مكحول قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من رجل يحم فيغتسل ثلاثة أيام متتابعات يقول عند غسله : بسم الله ، اللهم ؛ إني اغتسلت التماس شفائك ، وتصديق نبيك إلا كشف عنه ») [٢] .

وقد أجمل ما فصله في « التعقبات » فقال : (حديث ثوبان : « إذا أصاب أحدكم الحمىٰ . . . » فيه سلمة بن رجاء ضعيف .

قلت : أخرجه أحمد والترمذي من وجه آخر ليس فيه سلمة ، بسند رجاله ثقات معروفون ، فهو علىٰ شرط الحسن .

---

(١) حم (٢٨١/٥) .

(٢) اللآلئ (٤٠٨/٢) .

وله شاهد من مرسل منصور بن وهب المعافري ، ومن مرسل مكحول ، أخرجه سعيد بن منصور في « سننه »)[1] .

ويتلخص تعقيبه فيما يلي :

أ ـ أن الحديث روي آخره من غير طريق سلمة بن رجاء بسند رجاله ثقات ، وقد أخرجه الترمذي وقال فيه : (حسن غريب) ، وأحمد في « مسنده » ، فبرئ من تهمته .

ب ـ أن للحديث شواهد مرسلة أخرجها سعيد بن منصور في « سننه » وابن أبي شيبة .

وقبل مناقشة رأي كل من ابن الجوزي والسيوطي أورد حديث الترمذي ، قال : حدثنا أحمد بن سعيد الأشقر الرباطي ، حدثنا روح بن عبادة ، حدثنا مرزوق أبو عبد الله الشامي ، حدثنا سعيد رجل من أهل الشام ، أخبرنا ثوبان ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أصاب أحدكم الحمىٰ ـ فإن الحمىٰ قطعة من النار ـ فليطفئها عنه بالماء ، فليستنقع في نهر جار ، فليستقبل جريته فيقول : بسم الله ، اللهم ؛ اشف عبدك ، وصدق رسولك ، بعد صلاة الصبح وقبل طلوع الشمس ، فليغتمس فيه ثلاث غمسات ، ثلاثة أيام ؛ فإن لم يبرأ في ثلاث فخمس ، وإن لم يبرأ في خمس فسبع ، فإن لم يبرأ في سبع فتسع ، فإنها لا تكاد تجاوز تسعاً بإذن الله » ، قال أبو عيسىٰ : (هٰذا حديث غريب)[2] .

---

(١) هٰكذا في « التعقبات » أن الحديثين أخرجهما سعيد بن منصور ، والصواب كما في « اللآلئ » ، و« تنزيه الشريعة » : أن مرسل منصور بن وهب أخرجه سعيد بن منصور ، ومرسل مكحول أخرجه ابن أبي شيبة . انظر « اللآلئ » (٤٠٨/٢) ، و« تنزيه الشريعة » (٣٥٨/٢) .

(٢) ت : (الطب ، باب) ، ح (٢٠٨٤) .

ويلاحظ أن الترمذي قال في الحديث : (إنه غريب) ، وأما ما نقله عنه السيوطي وابن عراق تبعاً له أن الترمذي قال في الحديث : (حسن غريب) ففيه نظر ، ويستبعد جداً أن يحسّن الترمذي الحديث وفيه راو مجهول ، وهو شيخ مرزوق أبي عبد الله الحمصي ، وقد جاء في بعض الروايات : (حدثنا سعيد رجل من أهل الشام) بصيغة الإبهام ، وهو سعيد بن زرعة الحمصي ، روىٰ عنه مرزوق أبو عبد الله الشامي والحسن ابن همام .

قال فيه أبو حاتم : (مجهول) ، والجهالة هنا جهالة حال لا جهالة عين لرواية رجلين عنه ، وإن كان ابن حبان ذكره في « الثقات » فهو علىٰ حسب قاعدته ، فالحديث فيه علة لجهالة سعيد هٰذا ، ولذا قال فيه الترمذي : (غريب) ، وقد سبق القول بأن الترمذي إنما يطلق الغرابة بمعنى النكارة ، ومع وجود هٰذه العلة في الرواية فلا يمكن تحسين الحديث ، فقول السيوطي : إن سند الحديث رجاله ثقات معروفون فيه نظر ؛ لأن وجود سعيد هٰذا ينقضه .

أما رواية ابن الجوزي : فقد أعلها بأن فيها مجاهيل وضعفاء .

فمن المجاهيل يحيى بن ساسويه المروزي ؛ إذ لم أقف له علىٰ ترجمته فيما فتشت من كتب بين يدي [1] .

ومنهم أبو طاهر ، وهو أيضاً لم أقف له علىٰ ترجمة .

وأما الضعفاء : فقد صرح ابن الجوزي بضعف سلمة بن رجاء ، وحكىٰ قول يحيىٰ فيه : (ليس بشيء) ، وهو مختلف فيه ، فقد قوىٰ أمره بعض النقاد وضعفه آخرون ، قال أبو زرعة الرازي : (صدوق) ، وقال أبو حاتم :

---

(١) أورده الدارقطني في إسناد وقال : (رجاله كلهم موثقون) انظر « موسوعة أقوال الدارقطني » (٥/٣٣٢) ، وكذا الحاكم في مواضع من « المستدرك » منها : (١/٤٣٠) .

(ما بحديثه بأس) ، ووثقه ابن حبان ، وقال النسائي : (ضعيف) ، وقال الدارقطني : (ينفرد عن الثقات بأحاديث) ، وقال ابن عدي : (أحاديثه أفراد وغرائب ، حدث بأحاديث لا يتابع عليها)[١] .

فلو رجحنا جانب ضعفه : فإنه لا يكفي ذٰلك للحكم علىٰ حديثه بالوضع ؛ لأن طعن الأئمة فيه من قبل ضبطه لا عدالته ، وأقصىٰ ما يقال : إن حديثه يبقىٰ منكراً حتىٰ يتابع .

كما أن ظاهر حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع لا يقتصر على الطعن في سلمة فقط ، بل اعتبر الطعن فيه قرينة من القرائن التي سوغت الحكم على الحديث بأنه موضوع .

قلت : وثمة قرينة أخرىٰ تغلب جانب الحكم علىٰ رواية ابن الجوزي بالوضع ، وهي أنا إذا ما قارنا بين رواية ابن الجوزي ورواية الترمذي نجد أن في رواية ابن الجوزي زيادة لا وجود لها في رواية الترمذي ، والزيادة هي ما جاء في صدر الرواية من تقسيم النار إلىٰ ثلاثة أقسام ، وهٰذه الزيادة لم ترد في الروايات الأخرىٰ ، وإنما جاءت من هٰذه الطريق غير المعروفة ، والذي يغلب على الظن أن هٰذه الزيادة أدرجت من قبل بعض الرواة المجهولين بعد سلمة بن رجاء ، ورويت علىٰ أنها من حديثه صلى الله عليه وسلم .

وقد تقدم أن بعض أئمة الحديث يعدون تعمد الإدراج وضعاً ، ويحكمون على الحديث بأنه موضوع ، فبعض هٰذه القرائن في رواية ابن الجوزي تسوغ الحكم عليه بالوضع ، فما بالك إذا اجتمعت ؟

---

(١) تهذيب (٤/١٤٤ ـ ١٤٥) .

ولتحرير محل النزاع يقال : **إن رواية ابن الجوزي حكم عليها بالوضع من أجل أمرين :**

أحدهما : ما يتعلق بسند الرواية ، وهي وجود المجهولين في سندها ، بالإضافة إلىٰ تفرد الراوي الضعيف .

ثانيهما : ما يتعلق بالمتن ، وهو وجود زيادة في الرواية لا توجد في سائر الروايات ، ولا يحتمل تفرد رواتها لما فيهم من الضعف والجهالة .

أما رواية الترمذي : فهي رواية ضعيفة لجهالة أحد رواتها ، ولا يلزم من الحكم علىٰ رواية ابن الجوزي بالوضع الحكم علىٰ رواية الترمذي ؛ لافتراقهما من حيث السند والمتن ، فابن الجوزي عندما حكم على الرواية بالوضع إنما عنى السند دون المتن ، وتعقب السيوطي عليه إنما يتعلق بالمتن فقط ، والله أعلم .

الحديث الثاني والعشرون :

روى ابن الجوزي بسنده إلىٰ سعيد بن أحمد بن عثمان ، حدثنا عمر بن إسماعيل بن مجالد ، حدثنا حفص بن غياث ، عن برد بن سنان ، عن مكحول ، عن واثلة بن الأسقع قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تظهر الشماتة بأخيك ، فيرحمه الله ويبتليك » .

قال ابن الجوزي : (هٰذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعمر بن إسماعيل لا يعد ، وقال يحيىٰ : « ليس بشيء ، كذاب ، رجل سوء وخبيث » ، وقال الدارقطني : « متروك » .

وقد رواه أبو حاتم ابن حبان من حديث القاسم بن أمية الحذاء ، عن حفص بن غياث .

قال : « ولا يجوز الاحتجاج بالقاسم » ، قال : « وهـٰذا حديث لا أصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم »)[1] .

وقد تعقب السيوطيُّ ابنَ الجوزي فقال : (الحديث أخرجه الترمذي من الطريقين وقال : هـٰذا حديث حسن غريب ، وله طريق ثالث ورابع .

فأخرجه المخلص في « فوائده » من طريق فهد بن حيان عن حفص بن غياث .

أخرجه الخرائطي في « اعتلال القلوب » من طريق فهد ، ومن طريق السري بن عاصم كلاهما عن حفص بن غياث .

وله شاهد من حديث ابن عباس ، قال الخطيب في « المتفق والمفترق » : أنبأنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي ، حدثنا أبو الحسن علي بن إسحاق المادراني ، أنبأنا أبو إسحاق إبراهيم بن أبي بشر ـ بكر ـ بن خلف بمكة ، حدثني أحمد بن عبد الله بن محمد الصنعاني ، حدثني إبراهيم بن الحكم بن أبان ، عن أبيه ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تشمت بالمصيبة فيرحمه الله ويبتليك » ، إبراهيم ضعيف)[2] .

وقال السيوطي في « التعقبات » بعد ذكر كلام ابن الجوزي مختصراً : (قلت : أخرجه الترمذي ، والبيهقي في « الشعب » من طريقه ، ولم ينفرد به ، بل تابعه أمية بن القاسم[3] ، عن حفص بن غياث ، أخرجه الترمذي أيضاً وقال : « حسن غريب » .

---

(١) الموضوعات (٣/٢٢٤) .

(٢) اللآلئ (٢/٤٢٨ ـ ٤٢٩) .

(٣) هـٰكذا جاء في « التعقبات » ، والصواب : (القاسم بن أمية) ، كما سيأتي بيانه .

وله شاهد عن عمر أخرجه ابن عساكر في « تاريخه » عن نافع : أن أناساً كانوا في الغزو مع أبي عبيدة فشربوا الخمر ، فكتب إليه عمر أن يجلدهم ، فكأن الناس عيّروهم ، فاستحيوا ولزموا بيوتهم ، فكتب عمر إلى الناس ألا يعيّروا أحداً فيفشوا فيكم البلاء .

وأخرج البيهقي في « الشعب » عن يحيى بن جابر قال : « ما عاب رجل قط بعيب إلا ابتلاه الله بمثل ذٰلك العيب » .

وأخرج عن إبراهيم النخعي قال : « إني لأرى الشيء أكرهه فما يمنعني أن أتكلم فيه إلا مخافة أن أبتلىٰ بمثله »)[١] .

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يلي :

١ ـ أن الحديث أخرجه الترمذي من الطريقين اللتين أوردهما ابن الجوزي ، وقال : (حديث حسن غريب) ، وقد تابع القاسم بن أمية الحذاء : عمر بن إسماعيل ، وقد تابعه أيضاً فهد بن حيان ، فرواه عن حفص بن غياث ، أخرجه المخلص في « فوائده » ، والخرائطي في « اعتلال القلوب » .

كما تابعه أيضاً السري بن عاصم ، فرواه عن حفص بن غياث أيضاً ، أخرجه الخرائطي في « اعتلال القلوب » أيضاً ، وذٰلك كله ينفي التهمة عن عمر بن إسماعيل[٢] .

٢ ـ أن للحديث شواهد بعضها مرفوع ، وبعضها موقوف ، وبعضها مقطوع .

أما المرفوع : فحديث ابن عباس ، أخرجه الخطيب في « المتفق

---

(١) التعقبات رقم (١٠٠) ، (ص ١٤٣ ـ ١٤٤) .
(٢) التعقبات رقم (١٠٠) ، (ص ١٤٣ ـ ١٤٤) .

والمفترق » ، لكن الحديث ضعيف لضعف أحد رواته ، وهو إبراهيم بن الحكم بن أبان .

أما الموقوف : فحديث عمر ، أخرجه ابن عساكر .

وأما المقطوع : فحديث إبراهيم النخعي ، وحديث يحيى بن جابر ، أخرجهما البيهقي في « شعب الإيمان » .

أما الترمذي فقال : حدثنا عمر بن إسماعيل بن مجالد الهمداني ، حدثنا حفص بن غياث ح ، قال : وأخبرنا سلمة بن شبيب ، حدثنا أمية بن القاسم الحذاء البصري [١] ، حدثنا حفص بن غياث ، عن برد بن سنان ، عن مكحول ، عن واثلة بن الأسقع قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تظهر الشماتة لأخيك ، فيرحمه الله ويبتليك » .

قال : (هٰذا حديث حسن غريب) [٢] .

قلت : أما سند الترمذي الأول : ففيه شيخه عمر بن إسماعيل بن مجالد ، كذبه ابن معين ، وقال النسائي : (ليس بثقة ، متروك الحديث) ، وقال أبو حاتم الرازي : (ضعيف الحديث) ، وقال الدارقطني : (ضعيف) ، وقال في موضع آخر : (متروك) .

وقد تابعه في الرواية القاسم بن أمية الحذاء ، وهو مختلف فيه ، قال فيه أبو حاتم : (ليس به بأس ، صدوق) ، وقال أبو زرعة : (كان صدوقاً) [٣] .

---

(١) هٰكذا ورد اسمه في رواية الترمذي مقلوباً ، قال ابن عراق : (قلت : انقلب اسم القاسم في سند الترمذي فقال : أمية بن القاسم ، والصواب القاسم بن أمية كما نبه عليه الحافظ المزي ، ونقله عنه تلميذه العلائي) تنزيه الشريعة (٣٦٩/٢) ، وانظر « تهذيب » (٣٠٨/٨ ـ ٣٠٩) حول تحقيق اسم الراوي ومصدر الخطأ في قلب اسمه .

(٢) ت : (صفة القيامة ، باب) ، (٦٦٢/٥) ح (٢٥٠٦) ، تحفة الأحوذي (٦٦٢/٤) .

(٣) تهذيب (٣٠٨/٨) .

وجرحه أبو حاتم ابن حبان فقال : (شيخ يروي عن حفص بن غياث المناكير الكثيرة ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد)[1] ، ومقتضىٰ قاعدة المحدثين أن الجرح مقدم على التعديل ؛ لأن الجرح جاء مفسراً ، وإن قال ابن حجر : (وشهادة أبي زرعة وأبي حاتم له أنه صدوق أولىٰ من تضعيف ابن حبان له) .

قلت : هٰذا يمكن الذهاب إليه لو أن الرجل توبع في روايته من قبل من يعتد بحديثه ، أما أن يتابعه الكذابون والمتهمون : فهي قرينة في الحكم علىٰ روايته بالنكارة ، وعلماء الحديث ينازعون في توثيق ابن حبان أكثر مما ينازعون في تجريحه ، ويسلمون له التجريح حينما يكون مفسراً .

فرواية الترمذي في الطريق الأولىٰ فيها كذاب ، وهي رواية لا يعتد بها ، ولا تصلح للاعتبار ، أما الطريق الثاني : ففيها راو ضعيف وروايته تعتبر منكرة لتفرده بها ، وحكم الترمذي على الرواية بأنها حسنة إنما جاء ذٰلك علىٰ حسب قاعدته باعتبار تعدد الطرق ، إلا أن التعدد لا يفيد شيئاً لوجود الكذاب في أحد الطريقين ، وحكمه على الرواية بالغرابة يشعر بما ذهبت إليه من أن الترمذي رحمه الله إنما يستعمل هٰذه العبارة للإشعار بأن في الرواية علة وهي تفرد القاسم ، ولذا قال ابن عراق : (لٰكنه غريب كما قال ؛ لتفرد القاسم)[2] .

وثمة قرينة تؤيد الحكم على الرواية بالوضع ، وهي : أن سائر الرجال الذين رووا الحديث عن حفص بن غياث لا تقوم بهم الحجة ، وقد صرح بكذب بعضهم كما سبق الكلام في عمر بن إسماعيل بن مجالد ، وكما

---

(١) مجروحين (٢/٢١٣) .
(٢) تنزيه الشريعة (٢/٣٦٩) .

يأتي في رواية السري بن عاصم ، وبعضهم ضُعّف تضعيفاً شديداً ، كما سيأتي في رواية فهد بن حيان .

والظاهر أن القاسم بن أمية سرق الحديث من أحد هٰؤلاء ورواه عن حفص بن غياث ، أو أدخل في حديثه فرواه على التوهم [١] .

أما الطريق الثالث الذي أورده السيوطي وأشار إلىٰ أن المخلص أخرجه في « فوائده » ، والخرائطي أخرجه في « اعتلال القلوب » من طريق فهد بن حيان عن حفص بن غياث ، وفهد بن حيان هٰذا هو النهشلي أبو بكر البصري ، مجمع علىٰ ضعفه ، جرحه ابن المديني وقال : (ذهب الفهدان ؛ فهد بن عوف ، وفهد بن حيان) ، وقال أبو حاتم الرازي : (ضعيف) ، وقال أبو زرعة : (منكر الحديث) [٢] ، وقال ابن حبان : (كان ممن يخطئ حتىٰ يجيء بأحاديث مقلوبة ، خرج عن حد الاحتجاج به لما أكثر من ذٰلك) [٣] .

فحديثه لا يحتج به ولا يصلح للاعتبار .

وأما الطريق الرابع : وهو الذي أخرجه الخرائطي أيضاً من طريق السري بن عاصم ، عن حفص به [٤] .

ففيه السري بن عاصم أبو عاصم الهمداني ، وهاه ابن عدي ، وقال : (يسرق الحديث) ، وكذبه ابن خراش [٥] .

---

(١) الحديث من طريق الترمذي الثاني : غاية أمره أن يكون ضعيفاً ، ولا يستحق أن يوصف بالوضع ؛ لتفرد ابن حبان بتضعيف القاسم ، وعليه : فالسند لا بأس به ، إلا أن فيه مكحولاً الشامي ، وهو مدلس ، وقد اختلف في سماعه من واثلة ، وهو ما اقتصر عليه الألباني في الحكم على الحديث ، رياض الصالحين (٥٨٥) . د . حميد نعيجات .

(٢) ميزان (٣/٣٦٤) .

(٣) مجروحين (٢/٢١٠) .

(٤) اللآلئ (٢/٤٢٩) .

(٥) ميزان (٢/١١١) .

فحديثه لا يصلح للاعتبار فضلاً عن الاحتجاج ؛ لوروده من طريق كذاب .

وهٰكذا يتبين أن الطرق الأربعة كلها لا تصلح للاحتجاج ؛ لورودها من طرق فيها مقال .

وأما الشواهد التي أوردها السيوطي رحمه الله : فأولها : حديث ابن عباس ، أخرجه الخطيب في « المتفق والمفترق » قال : أنبأنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر ، حدثني إبراهيم بن الحكم بن أبان ، عن أبيه ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تشمت بالمصيبة ، فيرحمه الله ويبتليك » .

قال السيوطي : (وإبراهيم ضعيف)[١] .

قلت : إبراهيم هٰذا هالك ، قال الذهبي : (تركوه ، وقلّ من مشّاه ، روىٰ عن أبيه مرسلات فوصلها) ، وقال ابن معين : (ليس بشيء) ، وقال أحمد : (في سبيل الله دراهم أنفقناها إلىٰ عدن إلىٰ إبراهيم بن الحكم) ، وقال النسائي : (متروك الحديث) ، وقال البخاري : (سكتوا عنه) ، وقال ابن عدي : (عامة ما يرويه لا يتابع عليه)[٢] .

فقول السيوطي رحمه الله : (ضعيف) فقط فيه تساهل ، فقد أغلظ القوم في تجريحه وخاصة البخاري والنسائي كما عرفت من اصطلاحهما ، فروايته تنحط عن درجة الاعتبار ولا تصلح للاحتجاج .

وأما الشاهد الموقوف علىٰ عمر رضي الله عنه : فقد أشار السيوطي

---

(١) اللآلىء (٢/٤٢٩) ، وقد وقع سقط لبضعة رجال من الإسناد في « المتفق والمفترق » المطبوع (١/٢٧٦) . د . حميد نعيجات .

(٢) ميزان (١/٦٧) .

رحمه الله إلىٰ أن ابن عساكر أخرجه ، فلم يذكر إسناده حتىٰ يعرف رواته ، ولو سلمت صحته فهو موقوف ، والنزاع في كونه مرفوعاً إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذا القول في الآثار المقطوعة التي أوردها في « تعقباته » ، وهي أيضاً مما للرأي فيه مجال ، فلا تصلح أن تكون شواهد .

الحديث الثالث والعشرون :

قال ابن الجوزي : (الحديث العاشر في ذكر مدينة العلم ، وفيه عن علي وابن عباس وجابر .

فأما حديث علي رضي الله عنه : فله خمسة طرق :

الطريق الأول : أنبأنا علي بن عبيد الله الزاغوني ، قال : أنبأنا علي بن أحمد البسري ، قال : أنبأنا أبو عبد الله ابن بطة العكبري ، قال : حدثنا أبو علي محمد بن أحمد بن الصواف ، قال : حدثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله البصري ، قال : حدثنا محمد بن عمر الرومي ، قال : حدثنا شريك ، عن سلمة بن كهيل ، عن الصنابحي ، عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها » .

الطريق الثاني : أنبأنا محمد بن عبد الباقي بن أحمد ، قال : أنبأنا أحمد بن أحمد الحداد ، قال : حدثنا أبو نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ ، قال : أنبأنا أبو أحمد محمد بن أحمد الجرجاني ، قال : حدثنا الحسن بن سفيان ، قال : حدثنا عبد الحميد بن بحر ، قال : حدثنا شريك ، عن سلمة بن كهيل ، عن الصنابحي ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها »

الطريق الثالث : أنبأنا علي بن عبيد الله ، قال : أنبأنا علي بن أحمد

البسري ، قال : أنبأنا عبيد الله بن محمد العكبري ، قال : حدثنا أبو بكر محمد بن القاسم النحوي ، قال : حدثنا عبد الله بن ناجية ، قال : حدثنا أبو منصور شجاع بن شجاع ، حدثنا عبد الحميد بن بحر البصري ، قال : حدثنا شريك ، قال : حدثنا سلمة بن كهيل ، عن أبي عبد الرحمٰن ، عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة الفقه وعليٌّ بابها » .

الطريق الرابع : رواه أبو بكر ابن مردويه من حديث الحسن بن محمد ، عن جرير ، عن محمد بن قيس ، عن الشعبي ، عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها » .

الطريق الخامس : رواه ابن مردويه من طريق الحسن بن علي ، عن أبيه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها ، فمن أراد العلم فليأت الباب »)[١] .

ثم أورد حديث ابن عباس من عشرة طرق .

ثم ساق حديث جابر من طريق واحد ، ثم قال : (هٰذا حديث لا يصح من جميع الوجوه) .

أما حديث علي : فقال الدارقطني : (قد رواه سويد بن غفلة عن الصنابحي لم يسنده ، والحديث مضطرب غير ثابت ، وسلمة لم يسمع من الصنابحي) .

قال المصنف : قلت : **ثم في الطريق الأول** محمد بن عمر الرومي ، قال ابن حبان : (كان يأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به بحال) .

---

(١) الموضوعات (١/٣٤٩ ـ ٣٥٠) .

وفي الطريق الثاني والثالث : عبد الحميد بن بحر ، قال ابن حبان : (كان يسرق الحديث ، ويحدث عن الثقات بما ليس من حديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به بحال) .

وفي الطريق الرابع : محمد بن قيس ، وهو مجهول .

وفي الطريق الخامس : مجاهيل[1] .

ويتلخص طعن ابن الجوزي في الحديث في مسائل :

١ ـ أن في سند الحديث انقطاعاً ؛ لأن سلمة بن كهيل لم يسمع من الصنابحي ، وشريك لا تقوم به حجة .

٢ ـ بالإضافة إلىٰ ذٰلك فإن في كل سند من الأسانيد الخمسة راوياً مجروحاً متكلماً فيه ، فكل الأسانيد لا تقوم بها الحجة ولا تصلح للاعتبار .

قال السيوطي في « التعقبات » : (حديث : « أنا مدينة العلم وعلي بابها) أورده من حديث علي وابن عباس وجابر .

قلت : حديث علي أخرجه الترمذي والحاكم .

وحديث ابن عباس أخرجه الحاكم .

وتعقب الحافظ أبو سعيد العلائي على ابن الجوزي في هٰذا الحديث بفصل طويل سقته في الأصل ، وملخصه أنه قال : هٰذا الحديث حكم ابن الجوزي وغيره بوضعه ، وعندي في ذٰلك نظر . . . ، إلىٰ أن قال : والحاصل أنه ينتهي بطرقه إلىٰ درجة الحسن المحتج به ، فلا يكون ضعيفاً فضلاً عن أن يكون موضوعاً ، ورأيت فيه فتوىٰ قدمت للحافظ ابن حجر فكتب عليها : هٰذا الحديث أخرجه الحاكم في « المستدرك » وقال : إنه صحيح ، وخالفه

---

(١) الموضوعات (٣٥٣/١) .

ابن الجوزي فذكره في « الموضوعات » وقال : إنه كذب ، والصواب خلاف قولهما معاً ، وأن الحديث من قسم الحسن لا يرتقي إلى الصحة ، ولا ينحط إلى الكذب ، وبيان ذلك يستدعي طولاً ، ولكن هذا هو المعتمد ، هذا لفظه بحروفه)[1] .

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي في « اللآلئ » بكلام طويل مجمله :

أ ـ أن حديث علي رضي الله عنه أخرجه الترمذي والحاكم ، كما أن له طرقاً أخرىٰ رواها الخطيب في « تلخيص المتشابه » ، وابن النجار في « تاريخه » ، والحربي في « أماليه » .

ب ـ للحديث شواهد من رواية ابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وأبي ذر الغفاري ، وأنس بن مالك .

ج ـ هناك جماعة من الأئمة الحفاظ ردوا على ابن الجوزي وتعقبوه في حكمه على الحديث بالبطلان ؛ منهم الحافظ العلائي في أجوبته عن الأحاديث التي تعقبها السراج القزويني علىٰ « مصابيح البغوي » ، ومنهم الحافظ ابن حجر في فتوىٰ له عن هذا الحديث ، ومجمل قولهما : إن الحديث من نوع الحسن ؛ لتعدد مخارجه وكثرة طرقه ، ولا يبلغ درجة الصحيح كما قال الحاكم ، ولا ينحط إلىٰ درجة الوضع كما حكم ابن الجوزي ، وإنما يرتقي بطرقه إلىٰ درجة الحسن[2] .

وقد تعقب ابن الجوزي ، ورد عليه في حكمه على الحديث بالوضع الشيخ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري رحمه الله ، ألف كتاباً سماه : « فتح الملك العلي » قطع فيه بصحة الحديث ، وبنىٰ حكمه في تصحيح

---

(١) التعقبات رقم (٣١٠) ، (ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤) .
(٢) انظر « اللآلئ » (١/٣٢٨ ـ ٣٣٦) .

الحديث علىٰ مسائل أهمها :

١ ـ تنوع مخارج الحديث ؛ إذ روي عن علي وابن عباس وجابر .

٢ ـ تعدد طرق كل مخرج من المخارج .

٣ ـ توثيق الرواة الذين عليهم مدار الحديث ممن طعن فيهم الأئمة ، وردوا الحديث من أجلهم[1] .

وموقف علماء الحديث من هـٰذا الحديث علىٰ ثلاث درجات :

١ ـ ذهب جماعة منهم إلىٰ تصحيح الحديث ؛ منهم الحاكم ، والغماري .

٢ ـ وذهب جماعة إلىٰ أن الحديث من نوع المقبول من درجة الحسن وذٰلك بمجموع طرقه ، لـٰكنه لا يبلغ درجة الصحة ؛ إذ لا يخلو كل طريق من طرقه من مقال ، وممن ذهب إلىٰ ذٰلك الحافظان العلائي وابن حجر .

٣ ـ ذهب جماعة إلىٰ أن الحديث موضوع من جميع طرقه لاشتمال كثير من هـٰذه الطرق علىٰ كذابين أو متهمين بسرقة الحديث أو مجهولين أو ضعفاء ضعفاً لا ينجبر ، بالإضافة إلىٰ وجود علل في بعض طرقه ، وزيادة علىٰ ذٰلك نكارة متنه .

ولمعرفة الراجح من الأقوال يمكن الكلام على الحديث في المسائل الآتية :

أ ـ النظر في طرق الحديث ومخارجه ؛ لمعرفة الطرق المقبولة التي تصلح للاحتجاج أو الاعتبار من الطرق المطروحة التي تنحط عن رتبة الاعتبار .

---

(١) والكتاب اسمه : « فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم عليّ » ، ويقع في (١١٧) صفحة من الحجم الصغير .

ب ـ الوقوف على العلل الموجودة في بعض الأسانيد ، ومعرفة القادحة منها من غيرها .

ج ـ النظر في متن الرواية ، وهل هي من المنكر أو المعروف ، فأقول وبالله التوفيق :

أ ـ حديث علي :

قال الترمذي : حدثنا إسماعيل بن موسىٰ ، حدثنا محمد بن عمر الرومي ، حدثنا شريك ، عن سلمة بن كهيل ، عن سويد بن غفلة ، عن الصنابحي ، عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا دار الحكمة ، وعلي بابها » .

قال الترمذي : (هٰذا حديث غريب منكر ، وروىٰ بعضهم هٰذا الحديث عن شريك ولم يذكروا فيه عن الصنابحي ، ولا نعرف هٰذا الحديث عن شريك ، ولم يذكروا فيه عن الصنابحي ، ولا نعرف هٰذا الحديث عن واحد من الثقات عن شريك)[1] .

وروى ابن بطة وأبو نعيم وابن مردويه بأسانيدهم إلىٰ عبد الحميد بن بحر ، حدثنا شريك ، عن سلمة بن كهيل ، عن الصنابحي ، عن علي به[2] .

وقال الخطيب في « تلخيص المتشابه » : أنبأنا علي بن أبي علي ، حدثنا محمد بن المظفر الحافظ ، حدثنا محمد بن الحسين الخثعمي ، حدثنا عباد بن يعقوب ، حدثنا يحيى بن بشار الكندي ، عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي ، وعن عاصم بن

---

(١) ت : (المناقب) ، ح (٣٧٢٣) .

(٢) الموضوعات (١/٣٤٩ ـ ٣٥٠) ، اللآلئ (١/٣٢٨) ، حلية الأولياء (١/٦٤) .

ضمرة ، عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد العلم فليأت الباب »[1] .

وأخرج ابن النجار في « تاريخه » بسنده إلىٰ علي بن محمد بن مهرويه ، حدثنا داود بن سليمان الغازي ، حدثنا علي بن موسى الرضا ، عن آبائه ، عن علي مرفوعاً مثله[2] .

وروى الحربي في « أماليه » : حدثنا إسحاق بن مروان ، حدثنا أبي ، حدثنا عامر بن كثير السراج ، عن أبي خالد ، عن سعد بن طريف ، عن الأصبغ بن نباتة ، عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وأنت يا علي بابها ، كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها »[3] .

أما الرواية الأولىٰ : فقد أخرجها الترمذي ، وتعقبها بقوله : (هٰذا حديث غريب منكر ، وروىٰ بعضهم هٰذا الحديث عن شريك ولم يذكروا فيه عن الصنابحي) ، قلت : أي : إنهم رووه عن شريك ، عن سلمة بن كهيل ، عن سويد بن غفلة ، عن علي ، ثم قال الترمذي : (ولا نعرف هٰذا الحديث عن واحد من الثقات عن شريك) .

فالترمذي أعل الرواية بعلتين :

الأولىٰ : أن في السند اضطراباً ، حيث رواه محمد بن عمر الرومي عن شريك بزيادة الصنابحي ، ورواه آخرون بإسقاط الصنابحي بين سويد بن غفلة وعلي .

---

(١) اللآلئ (١/٣٣٤) .

(٢) اللآلئ (١/٣٣٤ ـ ٣٣٥) .

(٣) اللآلئ (١/٣٣٥) .

الثانية : أن الحديث لم يروه ثقة عن شريك ، ففهم من كلامه أن البعض الذين رووا الحديث بدون ذكر الصنابحي غير ثقات ، فلا تصلح روايتهم للمتابعة .

ولذا حكم على الحديث بالغرابة والنكارة ، ويظهر أنها غير رواية عبد الحميد بن بحر ؛ فإنها صرحت بذكر الصنابحي ، لٰكنها أسقطت سويد بن غفلة الراوي عن الصنابحي ، فإذا ضم هٰذا إلىٰ قول الترمذي تبين الاضطراب في الرواية .

وقد حاول العلائي دفع الاضطراب ، فذهب إلىٰ أن ذكر الصنابحي في الرواية مزيد في متصل الأسانيد ، فقال : (ولا يرد عليه رواية من أسقط منه الصنابحي ؛ لأن سويد بن غفلة تابعي مخضرم أدرك الخلفاء الأربعة وسمع منهم ، وذكر الصنابحي فيه من المزيد في متصل الأسانيد)[1] .

وقول العلائي وإن كان محتملاً إلا أن إسقاط سويد بن غفلة في رواية عبد الحميد بن بحر لا يدفعه كلامه في دفع الاضطراب .

والحديث من رواية محمد بن عمر الراوي ، وقد ضعفه أئمة الجرح والتعديل ، وانفرد ابن حبان فذكره في « ثقاته » ، وقال فيه أبو زرعة : (شيخ فيه لين) ، وقال أبو حاتم : (صدوق قديم ، روىٰ عن شريك حديثاً منكراً) ، وقال الآجري عن أبي داود : (ضعيف)[2] ، وحديث مثله يصلح للمتابعة ، أما إذا تفرد بالرواية فلا يحتج به ، وقد شهد إمامان من أئمة الحديث ـ وهما الترمذي وأبو حاتم الرازي ـ بأن روايته عن شريك حديث : « أنا مدينة العلم » ، حديث منكر ، مع أن الترمذي أشار إلىٰ وجود طرق أخرىٰ

---

(١) اللآلىء (٣٣٤/١) .

(٢) تهذيب (٣٦٠/٩) .

توبع فيها محمد بن عمر الرومي ، فقد خالف منهجه فحكم على الحديث بالغرابة والنكارة ولم يعتد بالطرق الأخرى التي أومأ إليها مما يدل علىٰ أنها منحطة عن رتبة الاعتبار والمتابعة ، وأن رواية محمد بن عمر الرومي هي أصلح رواية ، ومع ذٰلك فهي رواية منكرة لتفرد الراوي بها ، وهٰذا يشعر بحكمه عليه بالضعف .

وقد استند العلائي علىٰ قول الترمذي : (رویٰ بعضهم هٰذا الحديث عن شريك)[١] ، بأن محمد بن عمر الرومي لم ينفرد بالرواية ، فقال عقب كلام الترمذي : (فقد برئ محمد بن عمر الرومي من التفرد به) .

قلت : لم يسم العلائي ـ ولا الترمذي من قبل ـ من تابع ابن الرومي ، بل صنيع الترمذي يدل علىٰ أن من تابع ابن الرومي لا يصلح حديثهم للاعتبار حيث أهمل تلك المتابعات ولم يلتفت إلىٰ شيء منها ، فاعتماد العلائي علىٰ قول الترمذي غير كاف .

ولذا قال الذهبي : (وأخرج الترمذي عن إسماعيل بن موسىٰ عن محمد بن عمر الرومي عن شريك حديث : « أنا دار الحكمة وعلي بابها » فما أدري من وضعه)[٢] .

ومجمل القول : إن حديث الترمذي حديث ضعيف منكر لتفرد الضعيف به ، فلا يصلح للاحتجاج به مع هٰذا التفرد ، وهو مفتقر إلىٰ متابعة تدل علىٰ أن له أصلاً ، وسائر المتابعات التي رويت تنحط عن رتبة الاعتبار كما سيأتي بيانه ، فيستوي وجودها وعدمها ؛ إذ لا تأثير لها في الحكم على الرواية .

---

(١) اللآلئ (١/٣٣٣) .

(٢) ميزان (٤/٢٢٣) .

أما الرواية الثانية : فهي ما أخرجه ابن بطة ، وأبو نعيم ، وابن مردويه كل بإسناده إلىٰ عبد الحميد بن بحر ، حدثنا شريك ، عن سلمة بن كهيل ، عن الصنابحي ، عن علي به .

وقد أورد ابن الجوزي الحديث من طريق ابن بطة وأبي نعيم ، وقد أعلها بعبد الحميد زيادة على الاضطراب الموجود في سندها فقال : (وفي الطريق الثاني والثالث : عبد الحميد بن بحر ، قال ابن حبان : كان يسرق الحديث ، ويحدث عن الثقات بما ليس من حديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به بحال)[1] ، وعبد الحميد بن بحر معروف بسرقة الحديث ، وقد قال ابن عدي فيه كما قال ابن حبان ، وقال الدارقطني : (ضعيف) ، وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش : (يروي عن مالك بن مغول وشريك أحاديث مقلوبة) ، وقال أبو نعيم : (يروي عن مالك وشريك أحاديث منكرة ، وروى الحسن بن سفيان عنه عن شريك حديث : « من كثرت صلاته بالليل » . . .) ، قال ابن عدي : (حدثناه الحسن ، وسرقه عبد الحميد من ثابت بن موسىٰ)[2] ، فهٰذه الرواية في اعتبار المحدثين مسروقة موضوعة ؛ لأن سرقة الحديث ضرب من ضروب الوضع ـ كما سبق تقريره ـ فلا تصلح للاعتبار والمتابعة .

ولذا يؤخذ على الغماري رحمه الله أنه جعل رواية عبد الحميد هٰذا متابعة لرواية محمد بن عمر الرومي ، وأغفل مذهب الأئمة في أن عبد الحميد سرق الرواية ، فقال في معرض الاحتجاج علىٰ صحة رواية محمد بن عمر الرومي : (وقد عرفت أن من هٰذا حاله لا ينزل عن درجة الصحيح ، خصوصاً ولم ينفرد بهٰذا الحديث ، بل تابعه عليه عبد الحميد بن بحر ،

---

(١) الموضوعات (٣٥٣/١) .
(٢) ميزان (٤٧٧/٢) ، لسان (٧٠/٥) .

أخرج متابعته أبو نعيم في « الحلية » قال : حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد الجرجاني ، حدثنا الحسن بن سفيان ، حدثنا عبد الحميد بن بحر ، حدثنا شريك ، حدثنا سلمة بن كهيل به ، إلا أنه قال : عن الصنابحي ، ولم يذكر سويد بن غفلة)[١] .

فتصريحه بأن رواية عبد الحميد متابعة لرواية الرومي ، مع إغفاله لاتفاق أئمة النقد بأنه سرق هٰذه الرواية ـ ولا بد أنه اطلع علىٰ ذٰلك ـ فيه مجانفة للأمانة العلمية .

يضاف إلىٰ ذٰلك أن في الرواية انقطاعاً بين سلمة بن كهيل والصنابحي .

فهٰذه الرواية لا تصلح للاعتبار فضلاً عن الاحتجاج ؛ لأنه محكوم عليها بالكذب والوضع لأن راويها سرقها ، وسرقة الإسناد نوع من أنواع الوضع ، والله أعلم .

وأما الرواية الثالثة : فقد أخرجها الخطيب بسنده إلىٰ عباد بن يعقوب ، حدثنا يحيى بن بشار الكندي ، عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي ، وعن عاصم بن ضمرة ، عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد العلم فليأت الباب »[٢] .

وهٰذه الرواية في إسنادها يحيى بن بشار وشيخه إسماعيل بن إبراهيم الهمداني وهما مجهولان ، فقد صرح الخطيب بذٰلك فقال : (يحيى بن بشار وشيخه إسماعيل مجهولان)[٣] .

---

(١) فتح الملك العلي (ص ٢٤) .
(٢) اللآلىء (١/٣٣٤) .
(٣) اللآلىء (١/٣٣٤) .

أما إسماعيل بن إبراهيم الهمداني : فلم أقف له علىٰ ترجمة فيما فتشت فيه من مصادر .

وأما يحيى بن بشار : فقد قال فيه الذهبي : (شيخ لعباد بن يعقوب الرواجني ، لا يعرف عن مثله بخبر باطل ، قال أبو جعفر محمد بن الحسين بن حفص الخثعمي : حدثنا عباد بن يعقوب ، حدثنا يحيى بن بشار الكندي ، عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي ، وعن عاصم بن ضمرة ، عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « شجرة أنا أصلها ، وعلي فرعها ، والحسن والحسين ثمرها ، والشيعة ورقها ، فهل يخرج من الطيب إلا الطيب ، أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد المدينة فليأت الباب »)[(١)] .

قلت : والزيادة التي صدّر بها الحديث تبين منزلة رواته ودرجة صدقهم ، فالرواية لا تصلح للاعتبار فضلاً عن الاحتجاج لما فيه من الجهالة في إسناده ، والنكارة في متنها ، وقد حاول الغماري رحمه الله تعالىٰ أن يصحح هٰذه الرواية فقال بعد أن حكىٰ كلام الخطيب في أن يحيى بن بشار وشيخه مجهولان : (المجهول إذا روىٰ عنه ثقة ولم يأت بما ينكر ، فحديثه صحيح مقبول علىٰ رأي جماعة من الحفاظ)[(٢)] .

قلت : أي نكارة أعظم مما نقل عنهما لا سيما ما جاء في صدر الحديث وخاصة قوله : (والشيعة ورقها . . .) إلخ ، وقد صرح الأئمة بالحكم علىٰ هٰذا الحديث بالوضع لهٰذه النكارة في متنه ، أفبعد هٰذا يقال : إنه لم يأت بما ينكر .

ثم إن قوله : (إن المجهول إذا روىٰ عنه ثقة ولم يأت بما ينكر ؛

---

(١) ميزان (٥/١٠٩) .

(٢) فتح الملك العلي (٢٣) .

فحديثه صحيح) ، قول مرجوح عند أئمة الحديث ؛ لأنه معلوم عندهم أن رواية الراوي عن غيره ليست توثيقاً له ، وهو مقرر في موضعه ، ويرد عليه أيضاً : أن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني مجهول ، والراوي عنه وهو يحيىٰ بن بشار مجهول أيضاً ، وشرط توثيق المجهول أن يكون الراوي عنه ثقة ، والراوي في هٰذه الرواية لم يوثق ، بل هو مجهول أيضاً كما هو مصرح به ، ومع هٰذا فالراوي عنهم وهو عباد بن يعقوب الرواجني مختلف فيه ، والأكثر علىٰ أنه صدوق إلا أنه رافضي شيعي كان يسب الصحابة [١] .

وزيادة علىٰ ذٰلك فالحديث مسلسل بالشيعة ، فعباد رافضي ، والحارث وعاصم بن ضمرة متشيعان .

ولو صرفنا النظر عن كل هٰذا : فالرواية لا تصلح للاعتبار لما في سندها من الجهالة ؛ وهي علة قادحة تمنع من قبول الرواية .

الرواية الرابعة :

وأما الرواية الرابعة : فقد أخرجها ابن النجار في « تاريخه » بسنده إلىٰ علي بن الحسن بن بندار بن المثنىٰ ، أنبأنا علي بن محمد بن مهرويه ، حدثنا داود بن سليمان الغازي ، حدثنا علي بن موسى الرضا ، عن آبائه ، عن علي مرفوعاً : « أنا مدينة العلم وعلي بابها » [٢] .

وهٰذه الرواية لا تصلح للاعتبار ، وهي في نظر المحدثين من الروايات الموضوعة ؛ لأنها من نسخة داود بن سليمان ، عن علي بن موسى الرضا ، وهي نسخة موضوعة .

قال الذهبي : (داود بن سليمان الجرجاني الغازي ، عن علي بن موسى الرضا ، وغيره ، كذبه يحيى بن معين ، ولم يعرفه أبو حاتم ، وبكل

---

(١) انظر ترجمته في « ميزان » (٣٤٣/٢) ، و« تهذيب » (١٠٩/٥ ـ ١١٠) .

(٢) اللآلئ (٣٣٤/١ ـ ٣٣٥) .

حال فهو شيخ كذاب له نسخة موضوعة على علي بن موسى ، رواها علي بن محمد بن مهرويه القزويني الصدوق عنه)[1] .

ومما يؤخذ على الغماري رحمه الله أنه أورد هٰذه الرواية في معرض الاحتجاج ، وساقها في مقام الاعتبار دون أن يشير إلى ما في الرواية من علة ، أو يدفع ذٰلك عنها[2] .

فالرواية لا تصلح للاعتبار ، وتنحط عن رتبة الاحتجاج ؛ لأن في سندها راوياً كذاباً .

وأما الرواية الخامسة : فقد أوردها الحربي في « أماليه » قال : حدثنا إسحاق بن مروان ، حدثنا أبي ، حدثنا عامر بن كثير السراج ، عن أبي خالد ، عن سعد بن طريف ، عن الأصبغ بن نباتة ، عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وأنت بابها يا علي ، كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها »[3] .

قلت : وهٰذه الرواية لا تقل نكارة عن الروايات السابقة ، فقد جاء في إسنادها كل من الأصبغ بن نباتة ، وسعد بن طريف ، وهما ممن لا تقوم بهما حجة .

أما الأصبغ بن نباتة : فقد كذبه أبو بكر ابن عياش ، وقال ابن معين : (ليس بثقة) ، وقال مرة : (ليس بشيء) ، وقال : (ليس يساوي حديثه شيئاً) ، وقال النسائي : (متروك الحديث) ، وقال مرة : (ليس بثقة) ، وقال أبو حاتم الرازي : (لين الحديث) ، وقال العقيلي : (كان يقول

---

(١) ميزان (٢/٩) .

(٢) انظر « فتح الملك العلي » (٢٨ ـ ٢٩) .

(٣) اللآلىء (١/٣٣٥) .

بالرجعة) ، وقال ابن حبان : (فتن بحب علي فأتىٰ بالطامات فاستحق الترك) ، وقال الدارقطني : (منكر الحديث) ، وقال ابن عدي : (عامة ما يرويه عن علي لا يتابعه أحد عليه ، وهو بيّن الضعف ، وإذا حدّث عنه ثقة فهو عندي لا بأس بروايته ، وإنما أتى الإنكار من جهة من روىٰ عنه) ، وقال ابن سعد : (كان شيعياً ، وكان يضعف في روايته ، وكان علىٰ شرطة علي) ، وقال أبو أحمد الحاكم : (ليس بالقوي عندهم) ، وقال الساجي : (منكر الحديث) ، وقال الآجري : (قيل لأبي داود : أصبغ بن نباتة ليس بثقة ، فقال : بلغني هٰذا) ، وذكره الفسوي في (باب من يرغب عن الرواية عنهم) ، وقال محمد بن عمار : (ضعيف) ، وقال الجوزجاني : (زائغ) ، وقال البزار : (أكثر أحاديثه عن علي لا يرويها غيره) .

وشذَّ العجلي فقال : (تابعي ثقة)[1] .

قلت : وبمقتضىٰ قاعدة المحدثين فإن جرحه مقدم علىٰ توثيق العجلي ؛ لأنه جاء مفسراً ، وهو قول أئمة الشأن ، وإذا كان هٰذا حال الأصبغ فإن روايته لا تصلح للاعتبار .

ويضاف إلىٰ ذٰلك أن الراوي عنه هو سعد بن طريف الإسكاف الحذاء الحنظلي الكوفي ، وهو مجمع علىٰ ضعفه وجرحه ، فقال فيه ابن معين : (ليس بشيء) ، وقال أيضاً : (لا يحل لأحد أن يروي عنه) ، وقال أحمد بن حنبل : (ضعيف الحديث) ، وقال عمرو بن علي : (ضعيف الحديث ، وهو يفرط في التشيع) ، وقال أبو زرعة : (لين الحديث) ، وقال أبو حاتم الرازي : (ضعيف الحديث ، منكر الحديث) ، وقال الجوزجاني : (مذموم) ، وقال البخاري : (ليس بالقوي) ، وقال أبو داود : (ضعيف الحديث) ، وقال

---

(١) انظر « ميزان » (١/٢٥٩) ، و« تهذيب » (١/٣٦٢ ـ ٣٦٣) .

الترمذي : (يضعف) ، وقال النسائي : (متروك الحديث) ، وقال ابن عدي : (ضعيف جداً) ، وقال العجلي : (ضعيف) ، وقال الساجي : (عنده مناكير يطول ذكرها) ، وقال الأزدي والدارقطني : (متروك الحديث) ، وقال الفسوي : (لا يكتب حديثه إلا للمعرفة) ، وقال ابن حبان : (يضع الحديث)[1] .

فسعد ـ كما ترىٰ ـ مجمع علىٰ ضعفه ، وتجريح الأئمة له يرد حديثه بحيث لا يصلح للاعتبار أو المتابعة .

يضاف إلىٰ ذٰلك أن كلّاً من إسحاق بن مروان وأبيه وعامر بن كثير : لم أقف لهم علىٰ ترجمة فيما فتشت من مصادر ، وأما أبو خالد فلم أعرف من هو ، والله أعلم .

فهٰذه الرواية أيضاً لا تصلح للاعتبار ، فضلاً عن الاحتجاج ؛ لما فيها من ضعفٍ شديد وجهالة في بعض رواتها ، والله أعلم .

وبعد الوقوف علىٰ كل الطرق لحديث علي رضي الله عنه : عرف أنها لا تقوم به الحجة ، سواء بأفراد طرقه أو بمجموعها ؛ لما في رواتها من تهمة أو جهالة أو ضعف لا ينجبر .

ثانياً : الشواهد :

الشاهد الأول : حديث ابن عباس :

وقد أورده ابن الجوزي في « موضوعاته » من عشرة طرق :

١ ـ الطريق الأول :

أخرج الخطيب بسنده إلىٰ محمد بن عبد الله أبي جعفر الحضرمي ، حدثنا جعفر بن محمد البغدادي الفقيه ، حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ،

---

(١) انظر « ميزان » (٢/١١٦) ، و« تهذيب » (٣/٤٧٣ ـ ٤٧٤) .

عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد العلم فليأت الباب »[1] .

٢ ـ الطريق الثاني :

أخرج الخطيب بسنده إلىٰ أبي عبد الله أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم ، حدثني رجاء بن سلمة ، حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد العلم فليأت الباب »[2] .

٣ ، ٤ ـ الطريق الثالث والرابع :

روى ابن الجوزي بسنده من طريق الخطيب إلىٰ أحمد بن عبد الله بن شابور ، وروىٰ بسنده أيضاً من طريق ابن بطة : حدثنا أحمد بن محمد بن يزيد الزعفراني قالا : حدثنا عمر بن إسماعيل بن مجالد ، حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد العلم فليأت الباب »[3] .

٥ ـ الطريق الخامس :

أخرج الخطيب بسنده إلى القاسم بن عبد الرحمٰن الأنباري قال : أنبأنا أبو الصلت عبد السلام بن صالح بن سليمان بن ميسرة الهروي ، قال : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وعلي بابها »[4] .

---

(١) تاريخ بغداد (٨/٥٥) .

(٢) تاريخ بغداد (٥/٥٧٢) .

(٣) الموضوعات (١/٣٥١) .

(٤) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٢٠) .

٦ ـ **الطريق السادس :**

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي : حدثنا عبد الرحمٰن بن سليمان بن موسى بن عدي ، قال : أنبأنا أحمد بن سلمة أبو عمرو الجرجاني ، قال : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم ، وعلي بابها ، فمن أراد مدينة العلم فليأتها من بابها »[1] .

٧ ـ **الطريق السابع :**

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي : حدثنا أحمد بن حفص ، حدثنا سعيد بن عقبة أبو الفتح الكوفي ، حدثنا الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد العلم فليأتها من قبل بابها » .

٨ ـ **الطريق الثامن :**

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي : حدثنا أبو سعيد العدوي ، حدثنا الحسن بن علي بن راشد ، حدثنا أبو معاوية ، حدثنا الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس .

٩ ـ **الطريق التاسع :**

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان : حدثنا الحسين بن إسحاق الأصبهاني ، قال : حدثنا إسماعيل بن محمد بن يوسف ، قال : حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ، عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس به .

---

(١) الموضوعات (١/٣٥٠ ـ ٣٥٢) .

١٠ ـ الطريق العاشر :

قال ابن الجوزي : روىٰ أبو بكر ابن مردويه من حديث الحسن بن عثمان ، عن محمود بن خداش ، عن أبي معاوية به [١] .

ثم قال ابن الجوزي : (وأما حديث ابن عباس : **ففي الطريق الأول** جعفر بن محمد البغدادي ، وهو متهم بسرقة هـٰذا الحديث .

وفي الطريق الثاني : جابر بن سلمة ، وقد اتهموه بسرقته أيضاً .

وفي الطريق الثالث والرابع : عثمان بن إسماعيل ، قال يحيى بن معين : ليس بشيء ، كذاب خبيث ، رجل سوء ، وقال الدارقطني : متروك .

وفي الطريق الخامس : أبو الصلت الهروي ، وقد سبق أنه كذاب ، وهو الذي وضع هـٰذا الحديث علىٰ أبي معاوية ، وسرقه منه جماعة .

وفي الطريق السادس : أحمد بن سلمة ، قال ابن عدي : يحدث عن الثقات بالبواطيل ويسرق الأحاديث .

وفي الطريق السابع : سعيد بن عقبة ، قال ابن عدي : هو مجهول غير ثقة .

وفي الطريق الثامن : أبو سعيد العدوي الكذاب صراحاً ، الوضاع .

وفي الطريق التاسع : إسماعيل بن محمد بن يوسف ، قال ابن حبان : يسرق الأحاديث ، ويقلب الأسانيد ، لا يجوز الاحتجاج به .

وفي الطريق العاشر : الحسن بن عثمان ، قال ابن عدي : كان يضع الحديث) [٢] .

---

(١) اللآلئ (١/٣٣٥) .

(٢) الموضوعات (١/٣٥٤) .

ثم قال ابن الجوزي : قال ابن عدي : (هٰذا الحديث موضوع يعرف بأبي الصلت ، وقد رواه جماعة سرقوه منه ، وقال أبو حاتم : هٰذا خبر لا أصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس من حديث ابن عباس ولا مجاهد ولا الأعمش ، ولا حدث به أبو معاوية ، وكل من حدث بهٰذا المتن إنما سرقه من أبي الصلت وإن قلب إسناده ، وقد سئل أحمد بن حنبل عن هٰذا الحديث فقال : قبح الله أبا الصلت ، وقد عدّ الدارقطني جماعة ممن سرقه ، أحدهم : عمر بن إسماعيل بن مجالد ، والثاني : محمد بن جعفر الفيدي ، والثالث : محمد بن يوسف شيخ لأهل الري ، حدث به عن شيخ مجهول عن أبي عبيد ، والرابع : شيخ شامي حدث به عن هشام بن عمار عن أبي معاوية .

وذكر ابن حبان خامساً ، وهو عثمان بن خالد العثماني ، روىٰ عن عيسى بن يونس ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، ولا يحل الاحتجاج به .

وقال الدارقطني : إنما رواه عن عيسى بن يونس : عثمان بن عبد الله الأموي ، قال ابن حبان : وكان يضع الحديث على الثقات .

وذكر ابن عدي سادساً ، فقال : وسرقه أحمد بن سلمة عن أبي الصلت ، فحدث به عن أبي معاوية ، وكان يحدث عن الثقات بالبواطيل .

وقال المصنف : قلت : وقد حدثنا بسابع ، وهو رجاء بن سلمة ، وبثامن ، وهو جعفر بن محمد البغدادي ، وبتاسع ، وهو أبو سعيد العدوي ، وبعاشر ، وهو ابن عقبة ، وكل هٰؤلاء رووه وحدثوا به ، والحديث لا أصل له)[1] .

---

(١) الموضوعات (١/٣٥٥) .

فهٰذه الطرق العشرة أعلها ابن الجوزي بثلاث علل :

١ ـ **العلة الأولىٰ** : أن الحديث من وضع أبي الصلت الهروي عبد السلام بن صالح .

٢ ـ **العلة الثانية** : أن جماعة من الرواة سرقوا الحديث منه ، ورووه عن أبي معاوية .

٣ ـ **العلة الثالثة** : أن بعض الطرق اشتملت علىٰ كذابين ومتهمين بالوضع فلا تصلح رواياتهم للاعتبار .

كما يلاحظ أن ابن الجوزي أورد تسع روايات بأسانيد مختلفة مدارها كلها علىٰ أبي معاوية ، ورواية واحدة تابعه فيها سعيد بن عقبة أبو الفتح ، فرواها عن الأعمش .

وثمة طرق أخرىٰ لحديث ابن عباس ؛ منها :

ما أخرج الخطيب في « تاريخه » بسنده إلىٰ إسحاق بن الحسن بن ميمون الحربي ، حدثنا عبد السلام بن صالح ـ يعني : الهروي ـ حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وعلي بابها »[1] .

وحديث ابن عباس هٰذا يعتبره النقاد أصل الباب ، فبنوا أحكامهم علىٰ أحاديث الباب تبعاً لحكمهم علىٰ هٰذا الحديث ، والمشهور من حديث ابن عباس رواية أبي الصلت .

فقد أخرجها الحاكم في « المستدرك » فقال : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، حدثنا محمد بن عبد الرحيم الهروي بالرملة ، حدثنا

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٣١٨) .

أبو الصلت عبد السلام بن صالح ، حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد العلم فليأت الباب »[1] .

قال : (هٰذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وأبو الصلت ثقة مأمون ، فإني سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب في « التاريخ » يقول : سمعت العباس بن محمد الدوري يقول : سألت يحيى بن معين ، عن أبي الصلت الهروي فقال : ثقة ، فقلت : أليس قد حدث عن أبي معاوية ، عن الأعمش : « أنا مدينة العلم » ، فقال : قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي ، وهو ثقة مأمون .

سمعت أبا نصر أحمد بن سهل الفقيه القباني إمام عصره ببخارىٰ يقول : سمعت صالح بن محمد بن حبيب الحافظ يقول ـ وسئل عن أبي الصلت الهروي فقال ـ : دخل يحيى بن معين ونحن معه علىٰ أبي الصلت فسلم عليه ، فلما خرج تبعته فقلت له : ما تقول رحمك الله في أبي الصلت ؟ فقال : هو صدوق ، قلت : إنه يروي حديث الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد العلم فليأتها من بابها » ، فقال : قد روىٰ هٰذا ذاك الفيدي ، عن أبي معاوية ، عن الأعمش كما رواه أبو الصلت .

حدثنا بصحة ما ذكره الإمام أبو زكريا يحيى بن معين ، حدثنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن تميم القنطري ، حدثنا الحسين بن فهم ، حدثنا محمد بن يحيى بن الضريسي ، حدثنا محمد بن جعفر الفيدي ، حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد عن ابن عباس به . . . .

---

(١) المستدرك على الصحيحين (٦/٣٩) .

قال الحسين بن فهم : حدثناه أبو الصلت الهروي عن أبي معاوية) .

قال الحاكم : (ليعلم المستفيد لهٰذا العلم أن الحسين بن فهم بن عبد الرحمٰن ثقة مأمون حافظ ، ولهٰذا الحديث شاهد من حديث سفيان الثوري بإسناد صحيح .

حدثني أبو بكر محمد بن علي الفقيه الإمام الشاشي القفال ببخارىٰ ـ وأنا سألته ـ حدثني النعمان بن هارون البلدي ببلد من أصل كتابه ، حدثنا أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا سفيان الثوري ، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم ، عن عبد الرحمٰن بن عثمان التيمي قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أنا مدينة العلم ، وعلي بابها ، فمن أراد العلم فليأت الباب »)[1] .

قلت : الحاكم جزم بصحة الحديث بناء علىٰ أمور :

١ ـ توثيق أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي .

٢ ـ أن أبا الصلت لم ينفرد برواية هٰذا الحديث بل تابعه علىٰ ذٰلك محمد بن جعفر الفيدي ، وقد صرح يحيى بن معين بمتابعته ، ومحمد بن جعفر الفيدي ثقة مأمون .

٣ ـ أن للحديث شاهداً أورد من طريق صحيح عن جابر بن عبد الله .

أما أبو الصلت : فهو عبد السلام بن صالح بن سليمان بن أيوب بن ميسرة القرشي ـ مولاهم ـ وقد تباينت فيه آراء أئمة النقد وعلماء الجرح والتعديل ، فقد وثقه الحاكم تبعاً ليحيى بن معين .

---

(١) المستدرك على الصحيحين (٦/١٤٠ ـ ١٤١) .

وأمـا يحيـى بن معين : فقولـه فيه مختلف ، ففي أول أمـره لـم يعرفه ، ولما سئل عن حديثه قال : (ليس بشيء) ، فقد روى الخطيب بسنده إلىٰ عبد الخالق بن منصور قال : (وسـألت يحيى بن معين عن أبي الصلت ؟ فقـال : مـا أعرفـه ، قلـت له : إنه يـروي حديـث الأعمش ، عـن مجاهد ، عـن ابـن عباس : « أنا مدينة العلم وعلـي بابها » ، فقال : ما هٰذا الحديث بشيء)[1] .

ثـم إنـه سئل عنه بعـد ذٰلك فأنكر حديثـه ، فقد روى الخطيب بسـنده إلـىٰ يحيـى بن أحمد بن زياد قال : وسـألته ـ يعني : يحيـى بن معين ـ عن حديث أبي معاوية الذي رواه عبد السـلام الهروي عنه عن الأعمش حديث ابن عباس فأنكره جداً[2] .

ثـم إنـه بعـد معرفته أبـا الصلت عـرف عنـه هٰذا الحديث ، فقد سـأله إبراهيم بن الجنيد عن أبي الصلت الهروي فقال : (وقد سـمع ، وما أعرفه بالكـذب ، قلـت : فحديث الأعمش عن مجاهد ، عـن ابن عباس ، قال : ما سمعت به قط ، وما بلغني إلا عنه) .

وقال مرة أخرىٰ : (سمعت يحيىٰ ـ وذكر أبا الصلت ـ : عندنا من أهل الكذب ، وهٰذه الأحاديث التي يرويها ما نعرفها) .

ثم إن ابن معين بعد معرفته أبا الصلت ، ووقوفه علىٰ رواية أخرىٰ للحديث عن أبي معاوية توبع فيها أبو الصلت ؛ قوىٰ أمره ووثقه ، وحكم بصحة حديثه عن أبي معاوية .

فقد روى الخطيب بسنده إلىٰ عمر بن الحسن بن علي بن مالك قال :

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٣١٩) .

(٢) تاريخ بغداد (١٢/ ٣١٩) .

(سمعت أبي يقول : سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال : (ثقة صدوق ، إلا أنه يتشيع)[1] .

وروى الخطيب أيضاً بسنده إلى القاسم بن عبد الرحمٰن الأنباري ، حدثنا أبو الصلت الهروي ، حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس . . . الحديث ، قال القاسم : (سألت يحيى بن معين عن هٰذا الحديث فقال : هو صحيح)[2] .

قال الخطيب معلقاً : (أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية ، وليس بباطل ؛ إذ قد رواه غير واحد عنه)[3] .

ومما قوىٰ مكانة أبي الصلت عند يحيىٰ أنه وجد له متابعاً في روايته ، فقد قال عباس الدوري : (سمعت يحيى بن معين يوثق أبا الصلت عبد السلام بن صالح ، فقلت أو قيل له : إنه حدث عن أبي معاوية عن الأعمش : « أنا مدينة العلم ، وعلي بابها » ، فقال : ما تريدون من هٰذا المسكين ؟ أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية هٰذا أو نحوه)[4] .

وقال صالح بن محمد ـ جزرة ـ : (رأيت يحيى بن معين يحسن القول فيه ـ أي : في أبي الصلت ـ ورأيت يحيى بن معين عنده ، وسئل عن الحديث الذي روي عن أبي معاوية ، حديث علي : « أنا مدينة العلم ، وعلي بابها » ، فقال : رواه أيضا الفيدي ، قلت : ما اسمه ؟ قال : محمد بن جعفر)[5] .

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٣١٨) .
(٢) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٢٠) .
(٣) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٢٠) .
(٤) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٢٠) .
(٥) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٢١) .

والذي حدا بابن معين للوثوق برواية أبي الصلت عن أبي معاوية ـ زيادة علىٰ وجود المتابع ـ وقوفه علىٰ قصة تشير إلى الدافع الذي دفع أبا معاوية لتحديث أبي الصلت هـٰذا الحديث بعد امتناعه عن التحديث به .

فقد روىٰ أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز قال : (سألت يحيىٰ بن معين عن أبي الصلت فقال : ليس ممن يكذب ، فقيل له في حديث أبي معاوية عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس : « أنا مدينة العلم ، وعلي بابها » ، فقال : هو من حديث أبي معاوية ، أخبرني ابن نمير قال : حدث به أبو معاوية قديماً ، ثم كف عنه ، وكان أبو الصلت رجلاً موسراً ، يطلب هـٰذه الأحاديث ، ويكرم المشايخ ، وكانوا يحدثونه بها)[(١)] .

ونخلص من هـٰذا كله إلىٰ أن ابن معين إنما وثق أبا الصلت وصحح روايته عن أبي معاوية بناءً علىٰ متابعة محمد بن جعفر الفيدي ، وحكاية ابن نمير .

أما سائر الأئمة الذين جرحوا أبا الصلت حتىٰ رماه بعضهم بالكذب فإنهم ينكرون رواية أبي معاوية لهـٰذا الحديث ، ويلقون التهمة فيها علىٰ أبي الصلت ، كما أنهم يرون أن كل من تابع أبا الصلت في رواية هـٰذا الحديث عن أبي معاوية فقد سرقه من أبي الصلت .

وإذا أمعنا النظر في تجريحهم له نجد أن ذٰلك قائم على الأمور الآتية :

١ ـ الطعن في ضبطه وعدالته .

فقال فيه أبو حاتم : (لم يكن بصدوق ، وهو ضعيف) ، وضرب أبو زرعة علىٰ حديثه وقال : (لا أحدث عنه ولا أرضاه) ، وقال الجوزجاني :

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٢٠) .

(كان مائلاً عن الحق) ، وقال ابن عدي : (له أحاديث مناكير في فضل أهل البيت ، وهو متهم فيها) ، وسئل أبو سعد الهروي وقيل له : ما تقول في أبي الصلت ؟ فقال : نعيم بن الهيصم ثقة ، قيل : إنما سألتك عن عبد السلام ؟ فقال : نعيم ثقة ، ولم يزد علىٰ هـٰذا)[١] .

وقال ابن حبان : (يروي عن حماد بن زيد وأهل العراق العجائب في فضائل عليٍّ وأهل بيته ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد) ، وقال الحاكم والنقاش وأبو نعيم : (روىٰ مناكير)[٢] .

٢ ـ رميه بالكذب واتهامه بوضع الحديث .

فقد قال فيه العقيلي : (كذاب) ، وقال محمد بن طاهر : (كذاب) ، وقال الدارقطني : (روىٰ حديث : « الإيمان إقرار بالقول » ، وهو متهم بوضعه ، لم يحدث به إلا من سرقه منه ، فهو الابتداء في هـٰذا الحديث) ، وقال ابن عدي : (متهم)[٣] ، وقال الجوزجاني : (سمعت من حدثني عن بعض الأئمة أنه قال فيه : هو أكذب من روث حمار الدجال)[٤] ، وسئل أحمد بن حنبل عن هـٰذا الحديث فقال : (قبح الله أبا الصلت)[٥] .

٣ ـ اتهامه بالتشيع وغلوه فيه ، بل بالرفض وشتم السلف .

قال ابن معين : (ثقة صدوق إلا أنه يتشيع)[٦] ، وقال الدارقطني : (كان

---

(١) تاريخ بغداد (٣٢٢/١٢) ، ميزان (٥٣٩/٢) ، تهذيب (٣٢١/٦ ـ ٣٢٢) .
(٢) مجروحين (١٥١/٢) .
(٣) ميزان (٥٣٩/٢) ، تهذيب (٣٢١/٦ ـ ٣٢٢) .
(٤) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٢١) .
(٥) الموضوعات (٣٥٤/١) .
(٦) تاريخ بغداد (١٢/ ٣١٨) ، تهذيب (٣٢٠/٦) .

رافضياً خبيثاً) ، وقال العقيلي : (رافضي خبيث)[1] ، وحكى الدارقطني أنه سمعه يقول : (كلب للعلوية خير من جميع بني أمية ، فقيل : إن فيهم عثمان ؟ فقال : فيهم عثمان)[2] .

وهٰكذا نرى ابن معين قد انفرد في توثيقه ، ولم يوافقه أحد إلا الحاكم فإنه كان له مقلداً .

وقد نبه المعلمي رحمه الله إلىٰ أن ابن معين كثيراً ما يوثق رواة مجروحين قد عاصرهم ؛ لأنه رحمه الله كان يُخْدَع فيهم ؛ إذ إنهم كانوا يخرجون له أحاديثهم التي يوافقهم فيها الحفاظ ، أما رواياتهم التي انفردوا بها أو التي أنكرت عليهم فكانوا يخفونها عنه ؛ لأنهم كانوا يتقونه ، فكان بناء علىٰ ذٰلك يوثقهم ويقوي من أمرهم ، ومن هٰؤلاء الرواة أبو الصلت . . . واستطاع أن يتجمل لابن معين حتىٰ أحسن الظن به ووثقه[3] .

وابن معين إنما صحح رواية أبي الصلت ؛ لأنه وجد له متابعاً ، ولأنه أخبره ابن نمير بأن أبا معاوية حدث بهٰذا الحديث قديماً ثم تركه ، وأن أبا معاوية خصّ أبا الصلت بهٰذا الحديث ؛ لأنه كان يكرمه .

أما المتابع : فقد خالف النقاد يحيى بن معين ، وعدوه سارقاً للحديث ، فلا تصلح متابعته في حين أن ابن معين جعله متابعاً .

وأما خبر ابن نمير : فهو وإن دل علىٰ أن أبا معاوية حدّث به لٰكن جاء فيه أن أبا معاوية كف عنه ، فامتناع أبي معاوية عن رواية هٰذا الحديث

---

(١) الضعفاء (٣/٧٠) ، تهذيب (٦/٣٢١) .

(٢) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٢٢) ، تهذيب (٦/٣٢١) .

(٣) هامش الفوائد المجموعة (٢٩٣) .

وعدوله عن التحديث به بعد أن حدث به قرينة قوية في ضعف الحديث ، كما أن امتناعه عن التحديث به بعد أن حدث به يقتضي أنه يصبح في منزلة من لم يحدث به أصلاً .

وثمة احتمال آخر ، وهو أن ابن نمير إنما حكىٰ قوله ذٰلك من قبل نفسه حسب ظنه ؛ لأنه رأىٰ أن كلّاً من أبي الصلت والفيدي ممن أخذ عن أبي معاوية قديماً ، مع أن سائر أصحاب أبي معاوية لا يعرفون هٰذا الحديث عنه ، فظن أن أبا معاوية حدث عنه قديماً وأنهم رووه عنه .

ولذا أنكر ابن معين نفسه علىٰ عمر بن إسماعيل بن مجالد لما روىٰ هٰذا الحديث عن أبي معاوية ، قال الدوري : (فذكرت ذٰلك لابن معين فقال : قل له : يا عدو الله . . . إنما كتبت أنت هٰذا عن أبي معاوية ببغداد ، ولم يحدث أبو معاوية هٰذا الحديث ببغداد)[1] ، فابن معين قطع بأن أبا معاوية لم يحدث بهٰذا الحديث في بغداد ، وفي الحقيقة ليس في أيدينا قرينة تثبت أن كلّاً من أبي الصلت والفيدي أخذ هٰذا الحديث من أبي معاوية قبل قدومه بغداد ، وكل ما يمكن قوله : إنهما رويا عن أبي معاوية ، بل إن أصحاب أبي معاوية وخاصة الذين أخذوا عنه لم يعرفوا هٰذا الحديث عنه ، ولم يسمعوه منه لا سيما أنهم قد خبروا روايته عن الأعمش خاصة وعرفوها ، وقارنوا مروياته بمرويات غيره ، ثم كان رأيهم علىٰ أنه أحفظ في الأعمش من غيره ، وقال ذٰلك أحمد وابن معين ووكيع وشعبة وغيرهم[2] .

بل إنهم أحصوا مروياته عن الأعمش وعدوها ، فقد أخرج ابن أبي

---

(١) الجرح (٣/ ٩٩) ، وانظر هامش « الفوائد المجموعة » (٣٤٩) .

(٢) انظر « تهذيب » (١٣٨/٩ ـ ١٣٩) .

خيثمة عن ابن معين قال : (قال لنا وكيع : من تلزمون ؟ قلنا : نلزم أبا معاوية ، قال : أما إنه كان يَعُدُّ علينا في حياة الأعمش ألفاً وسبعمائة)[1] .

وقال ابن المديني : (كتبنا عن أبي معاوية ألفاً وخمسمائة حديث ، وكان عند الأعمش ما لم يكن عند أبي معاوية أربعمائة ونيف وخمسون حديثاً)[2] ، فهٰؤلاء قد عرفوا حديث أبي معاوية ، بل عرفوا حديث الأعمش الذي لم يروه أبو معاوية عنه .

ومع ذٰلك فلم يعرفوا هٰذا الحديث عن أبي معاوية أو الأعمش ، مما يدل علىٰ أن أبا معاوية لم يحدث بهٰذا الحديث عن الأعمش ، فلزمت التهمة أبا الصلت .

ومن يمعن النظر في حال أبي الصلت فإنه لا يستبعد اتهامه بهٰذا الحديث ، فلم يكن الرجل عادياً ينتحل مذهباً معيناً ، بل كان يبدي مذاهب شتىٰ ، يتقرب بها إلىٰ ذوي المكانة ، وقد كشف المعلمي رحمه الله تعالىٰ عن حاله فقال : (وأبو الصلت كان داهية ؛ من جهةٍ ، خدم علي الرضا بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وتظاهر بالتشيع ، ورواية الأخبار التي تدخل في التشيع ، ومن جهةٍ ، كان وجيهاً عند بني العباس ، ومن جهةٍ ، تقرب إلىٰ أهل السنة برده على الجهمية ، واستطاع أن يتجمل لابن معين حتىٰ أحسن الظن به ووثقه ، وأحسبه كان مخلصاً لبني العباس ، وتظاهر بالتشيع لأهل البيت مكراً منه ؛ لكي يُصَدّق فيما يرويه عنهم ، فروىٰ عن علي بن موسىٰ عن آبائه الموضوعات الفاحشة ، كما ترىٰ بعضها في ترجمة علي بن موسىٰ من

(١) تهذيب (١٣٨/٩) .
(٢) تهذيب (١٣٨/٩) .

« التهذيب » ، وغرضه من ذٰلك حط درجة علي بن موسىٰ وأهل بيته)[1] .

قلت : بالرغم مما قال المعلمي في أبي الصلت ؛ فإن الذي يظهر لي والله أعلم : أن الحديث لم يكن مما صنعت يدا أبي الصلت ، بل إن هناك أيدي خفية نسجت هٰذه الرواية وركبت لها أسانيد وعددت طرقها ، وأدخلتها علىٰ طبقة أبي الصلت ، فرواها بعضهم من حديث ابن عباس ، والبعض من حديث علي ، وآخرون من حديث جابر .

إذ من المستبعد جداً أن يتلقف كل هٰؤلاء الذين رووا الحديث عن أبي معاوية ؛ رواية أبي الصلت ويسرقونها منه ثم يروونها عن أبي معاوية ؛ لأن غالبهم طبقة واحدة ، ولذا فإن من عرف حديث أبي معاوية فطن لذٰلك وأنكر هٰذه الرواية عنه ، أما من لم يعرف حديث أبي معاوية التبس عليه الأمر ، وظن أن تنوع مخارج الرواية دليل علىٰ أن أبا معاوية حدث بهٰذا الحديث ، وأن الرواة يتابع بعضهم بعضاً ، والدليل علىٰ ذٰلك أن كل من رواه من هٰذه الطبقة فهو ممن تكلم في ضبطه ، أو ضُعّف أو اتهم بالوضع ، أو بسرقة الحديث ورواية المناكير ، أما الثقات من الرواة فإنه لم يروه أحد منهم ، ولعل أبا الصلت أول من حدث به عن أبي معاوية فكان محل التهمة ، فاعتبر الحديث من وضعه ، وأن سائر من رواه عن أبي معاوية فقد سرقه منه .

ومهما يكن : فإن هٰذا الحديث موضوع علىٰ أبي معاوية ، وأن أبا معاوية لم يحدث به ، سواء قبل دخوله بغداد أو بعدها ، أما قبل دخوله بغداد ؛ فقد أحصى العلماء حديثه وعرفوه في حياة الأعمش ، وميزوا بين ما أخذه عن الأعمش ، وبين ما لم يروه منه ، وأما بعد دخوله بغداد ؛ فقد قطع ابن

---

(١) هامش الفوائد المجموعة (٣٤٩) .

معين رحمه الله بأن أبا معاوية لم يحدث بهٰذا الحديث .

هٰذا ما يتعلق برواية أبي الصلت عن أبي معاوية .

وقد سلك المعلمي مسلكاً آخر في رد كل من رواية أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، ورواية شريك ، عن سلمة بن كهيل ، عن سويد بن غفلة ، عن عليّ ، علىٰ فرض التسليم بأن كلّاً من أبي معاوية وشريك قد حدثا بهٰذين الحديثين .

فقال : (علىٰ فرض أن أبا معاوية حدث بذاك ، وشريكاً حدث بهٰذا فإنما جاء ذاك عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، وجاء هٰذا عن شريك ، عن سلمة بن كهيل ، وأبو معاوية والأعمش وشريك كلهم مدلسون متشيعون ، ويزيد شريك بأنه يكثر منه الخطأ ، فإن قيل : إنما ذكروا في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين ، وهي طبقة من احتمل الأئمة تدليسه ، وأخرجوا له في الصحيح ، قلت : ليس معنىٰ هٰذا أن المذكورين في الطبقة الثانية تقبل عنهم مطلقاً كمن ليس بمدلس ألبتة ، وإنما المعنىٰ أن الشيخين انتقيا في المتابعات ونحوها من معنعناتهم ما غلب علىٰ ظنهما أنه سماع ، أو أن الساقط منه ثقة ، أو كان ثابتاً من طريق أخرىٰ ، ونحو ذٰلك كشأنهما فيمن أخرجا له ممن فيه ضعف .

وقد قرر ابن حجر في « نخبته » ، ومقدمة « اللسان » وغيرها أن من نوثقه ونقبل خبره من المبتدعة يختص ذٰلك بما لا يؤيد بدعته ، فأما ما يؤيد بدعته فلا تقبل منه ألبتة .

وفي هٰذا بحث ، لٰكنه حق فيما إذا كان مع بدعته مدلساً ولم يصرح بالسماع ؛ فهٰذا الأعمش قد أعل البخاري في « تاريخه الصغير » خبراً رواه

عن سالم يتعلق بالتشيع بقوله : « والأعمش لا يُدرىٰ سمع هٰذا من سالم أم لا »[1] .

وقال أبو بكر ابن عياش عن الأعمش أنه قال : « نستغفر الله من أشياء كنا نرويها علىٰ وجه التعجب اتخذوها ديناً » ، ويشتد اعتبار تدليس الأعمش في هٰذا الخبر خاصة لأنه عن مجاهد ، وفي ترجمة الأعمش في « تهذيب التهذيب »[2] قال يعقوب بن شيبة في « مسنده » : ليس يصح للأعمش عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة ، قلت لعلي بن المديني : كم سمع الأعمش من مجاهد ؟ قال : لا يثبت منها إلا ما قال : سمعت ، هي نحو من عشرة ، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات ، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه في أحاديث الأعمش عن مجاهد : أبو بكر ابن عياش عنه : حدثنيه ليث بن أبي سليم عن مجاهد .

أقول : والقتات وليث ضعيفان ، ولعل الواسطة في بعض تلك الأحاديث من هو شر منهما ، فقد سمع الأعمش عن الكلبي أشياء يرويها عن أبي صالح باذام ، ثم رواها الأعمش عن باذام تدليساً ، وسكت عن الكلبي ، والكلبي كذاب)[3] .

ويتلخص كلام المعلمي رحمه الله فيما يلي :

١ ـ لو فرض أن أبا معاوية حدث بالحديث عن الأعمش عن مجاهد ، وأن شريكاً روى الحديث عن سلمة بن كهيل ، فإن كلّاً من أبي معاوية والأعمش وشريك مدلسون وخاصة الأعمش ، وكان يدلس عن الضعفاء

---

(١) التاريخ الصغير (١/١٦٣) .

(٢) تهذيب (٤/٢٢٥) ، هامش الفوائد المجموعة .

(٣) هامش الفوائد المجموعة (٣٥١ ـ ٣٥٢) .

والمتروكين ، ولذا فإنه لا ينبغي أن تقبل عنعنتهم إلا ما ترجح فيه السماع ، أو عرف الواسطة الساقط وكان ثقة .

٢ ـ أن كلّاً من أبي معاوية والأعمش وشريك متشيعون ، والقاعدة عند المحدثين : أن أصحاب الأهواء والبدع لا يقبل من رواياتهم ما يؤيد بدعتهم ، والحديث المروي يؤيد بدعتهم التي وقعوا فيها .

٣ ـ أن الأعمش كان يروي بعض الأحاديث متعجباً لها فيتوهم بعض تلاميذه أنه قصد تحديثهم بذٰلك ، فيؤدون ذٰلك علىٰ أنه من روايات الأعمش .

٤ ـ أن رواية الأعمش عن مجاهد فيها انقطاع ، إلا ما صرح فيه بالتحديث ، والحديث الذي بين أيدينا لم يصرح فيه الأعمش بالسماع عن مجاهد ، فهو منقطع ، ويحتمل أن يكون الواسطة بينهما من المتروكين ، فقد عرف عن الأعمش روايته عن المتروكين وتدليسهم .

قلت : إذا أضيفت هٰذه القرائن إلىٰ ما في رواية أبي معاوية وشريك من العلل الكبرى القوادح ؛ ترجح القول بأن هٰذا الحديث مما عملت أيدي الناس ، وأنه مجانف للصحة ، بل للحسن .

وبعد أن عرفنا ما يتعلق برواية أبي الصلت ، عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، سأعرض للطرق الأخرى التي روت هٰذا الحديث عن أبي معاوية ، فأقول :

أما الطريق الأول : فقد أورده ابن الجوزي بسنده إلى الخطيب قال : أنبأنا الحسين بن علي الصيمري قال : حدثنا أحمد بن محمد بن علي الصيرفي ، حدثنا إبراهيم بن أحمد بن أبي حصين ، حدثنا محمد بن عبد الله أبو جعفر الحضرمي ، حدثنا جعفر بن محمد البغدادي الفقيه ،

حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد العلم فليأت الباب »[1] .

قال ابن الجوزي : (فيه جعفر بن محمد البغدادي ، وهو متهم بوضع هٰذا الحديث)[2] .

وقال الخطيب عقب ذكر الحديث : (قال أبو جعفر[3] : لم يرو هٰذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد ، رواه أبو الصلت فكذبوه)[4] .

وجعفر بن محمد البغدادي الفقيه ذكره الذهبي في « ميزانه » وقال : (فيه جهالة) ، ثم ساق حديثه عن مطين ثم قال : (هٰذا موضوع)[5] ، زاد ابن حجر قوله : (وهٰذا الحديث له طرق كثيرة في « مستدرك الحاكم » أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل ، فلا ينبغي أن يطلق القول عليه الوضع)[6] .

قلت : وجهة نظر ابن حجر قائمة علىٰ تعدد طرق الحديث وتنوع مخارجه ، والتعدد لا يكفي لإثبات الحديث أو أن له أصلاً إلا إذا ورد من طرق يعتمد عليها ، أما إذا جاء من طريق المتهمين ، أو من لا يعرف فلا عبرة بتعدد تلك الطرق .

وجعفر بن محمد البغدادي جهالته جهالة عين ؛ فلا تصلح روايته للمتابعة .

---

(١) تاريخ بغداد (٥٥/٨) ، الموضوعات (٣٥٠/١) .

(٢) الموضوعات (٣٥٤/١) .

(٣) هو محمد بن عبد الله أبو جعفر الحضرمي .

(٤) تاريخ بغداد (٥٥/٨) .

(٥) ميزان (٣٨٠/١) ، لسان (٤٦٥/٢) .

(٦) لسان (٤٦٥/٢) .

وقد صحح الغماري رحمه الله تعالىٰ رواية الخطيب هٰذه بتوثيق جعفر بن محمد البغدادي بمسلك عجيب فقال : (جعفر بن محمد ذكره الذهبي في « الميزان » وقال : فيه جهالة ، وهٰذه الصيغة يستعملها فيمن يجهله من قبل نفسه ، كما ذكره في خطبة « الميزان » ، فلو سلمنا له جهالته فإن جعفر المذكور قد روىٰ عن ثقة ، ولم يجرحه أحد ، ولم يأت بما ينكر ، فحديثه صحيح علىٰ رأي الجمهور)[1] .

قلت : ويلاحظ عليه ـ رحمه الله ـ قوله : (فحديثه صحيح علىٰ رأي الجمهور) أيُّ جمهور هٰذا الذي يقول بتوثيق حديث المجهول ؟ كل ما هو معروف أن أبا حاتم ابن حبان شذ بتوثيق المجهول لاعتبار عنده ، هو أن الجهالة ليست جرحاً ، أو أنها ترتفع برواية ثقة عن المجهول ، وقوله في ذٰلك معروف كما نقله الغماري عن ابن عبد الهادي ، فقال عن ابن حبان أنه قال : (ضابط الحديث الذي يحتج به إذا تعرىٰ راويه من أن يكون مجروحاً ، أو فوقه مجروح أو دونه مجروح ، أو كان سنده مرسلاً أو منقطعاً ، أو كان المتن منكراً)[2] ، فهل ابن حبان هو الجمهور ؟

والظاهر أن الغماري رحمه الله ظن أن هٰذا هو رأي الجمهور من عبارة نقلها عن الحافظ ابن حجر فقال : (قال الحافظ في آخر من اسمه أيوب من « اللسان » : ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : روىٰ عنه مهدي بن ميمون لا أدري من هو ، ولا ابن من هو ، وهٰذا القول من ابن حبان يؤيد ما ذهبنا إليه من أنه يذكر في كتاب « الثقات » كل مجهول روىٰ عنه ثقة ولم يجرح ، ولم يكن الحديث الذي يرويه منكراً ، هٰذه قاعدته وقد نبه علىٰ

(١) فتح الملك العلي (١٤) .

(٢) فتح الملك العلي (٩) .

ذٰلك الحافظ صلاح الدين العلائي ، والحافظ شمس الدين ابن عبد الهادي وغيرهما رحمهما الله)[1] .

قلت : فظن الغماري أن قول الحافظ هٰذا وتنبيه العلائي وابن عبد الهادي هو موافقة لقول ابن حبان علىٰ مذهبه ، فاعتبره هو قول الجمهور ، في حين أن كلام الحافظ إنما هو توضيح لمذهب ابن حبان ، ثم أيّد الحافظ قوله : بأن كلّاً من العلائي وابن عبد الهادي فهما فهمه في كلام ابن حبان ونبّها إلىٰ ما نبه إليه ، فكيف يقال : إن هٰذا هو مذهبهم ، بل كيف يصرح بأن هٰذا هو مذهب الجمهور ؟!

وثمة ملاحظة أخرىٰ وهي : لو أنا سلمنا ـ فرضاً ـ لابن حبان رأيه في توثيق المجهول وتصحيح حديثه ؛ فقد قيده رحمه الله بألا يكون الحديث الذي يرويه منكراً ، والرواية التي في أيدينا تفقد هٰذا الشرط ؛ لأن كل الثقات الذين رووا عن أبي معاوية لم يرووا هٰذا الحديث عنه ، بل أنكروا علىٰ من روىٰ هٰذا الحديث عنه ، ومنهم جعفر بن محمد هٰذا ، فروايته تعتبر منكرة ، وحديثه لا يبلغ درجة الصحة حتىٰ علىٰ قاعدة ابن حبان فضلاً عن غيره ، فكيف يحكم علىٰ حديثه بالصحة ، والله أعلم .

أما الطريق الثاني : فقد ساقه ابن الجوزي من طريق الخطيب قال : أنبأنا أحمد بن محمد العتيقي ، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد الله الشاهد ، حدثنا أبو بكر أحمد بن فاذويه الطحان ، حدثنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم ، حدثني رجاء بن سلمة ، حدثنا أبو معاوية الضرير ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله

(١) لسان (٢/٢٦٠) ، فتح الملك العلي (١٠) .

صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد العلم فليأت الباب »[1] .

قال ابن الجوزي : (فيه رجاء بن سلمة ، وقد اتهموه بسرقته)[2] .

قلت : ساق ابن حجر له ترجمة في « لسان الميزان » ، ونقل قول ابن الجوزي ولم يزد عليه شيئاً[3] ، ولم أقف له علىٰ ترجمة فيما فتشت من مصادر أكثر مما قال ابن الجوزي ، وأقره عليه ابن حجر ، فروايته إذاً لا تصلح للاعتبار أو المتابعة كسابقتها .

أما الرواية الثالثة : فقد ساقها ابن الجوزي بسنده إلى الخطيب قال : أنبأنا علي بن أبي علي ، حدثنا محمد بن المظفر قال : حدثنا أحمد بن عبد الله بن سابور قال : حدثنا عمر بن إسماعيل بن مجالد قال : حدثنا أبو معاوية الضرير ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد العلم فليأت الباب »[4] .

وأما الطريق الرابع : فقد أورده ابن الجوزي بسنده إلىٰ عبيد الله بن محمد العكبري ، حدثنا أحمد بن محمد بن يزيد الزعفراني ، حدثنا عمر بن إسماعيل بن مجالد ، حدثنا أبو معاوية به[5] .

---

(١) تاريخ بغداد (٥/٥٧١ ـ ٥٧٢) ، الموضوعات (١/٣٥٠ ـ ٣٥١) .

(٢) الموضوعات (١/٣٥٤) .

(٣) لسان (٣/٤٦٥) .

(٤) تاريخ بغداد (١٣/ ٣٩ ـ ٤٠) ، الموضوعات (١/٣٥٢) ، وفي « تاريخ بغداد » وصف علي بن أبي علي بـ (المعدل) ، وإضافة راو آخر معه : (وعبيد الله بن محمد بن عبيد الله النجار ، قالا : . . .) وذكر في تاريخ بغداد أن أحمد بن عبد الله بن سابور « بالمهملة » ، وفي الموضوعات ذكره بالشين المعجمة « شابور » .

(٥) الموضوعات (١/٣٥١) .

قال ابن الجوزي : (وفي الطريق الثالث والرابع عمر بن إسماعيل ، قال يحيى بن معين : ليس بشيء ، كذاب خبيث ، رجل سوء ، وقال الدارقطني : متروك)[1] .

قلت : روى الخطيب بسنده ـ بعد أن أورد الحديث ـ إلىٰ إدريس بن عبد الكريم أبي الحسن قال : (وسألته ـ يعني : يحيى بن معين ـ عن المجالدي ، فقال : كذاب) ، وروىٰ أيضاً بسنده إلىٰ إبراهيم بن الجنيد قال : (سمعت يحيى بن معين ـ وسئل عن عمر بن إسماعيل بن مجالد بن سعيد ـ فقال : (كذاب ، يحدث أيضاً بحديث أبي معاوية عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وعلي بابها » ، وهٰذا كذب ليس له أصل) .

وروىٰ أيضاً بسنده إلىٰ يحيى بن أحمد بن زياد قال : (سألت يحيى بن معين عن حديث أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس : « أنا مدينة العلم » ، فأنكره جداً) .

وروىٰ أيضاً بسنده إلىٰ أبي زرعة قال : (حديث أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس : « أنا مدينة الحكمة وعلي بابها » ، كم من خلق افتضحوا فيه) ، ثم قال أبو زرعة : (أتينا شيخاً ببغداد يقال له : عمر بن إسماعيل بن مجالد ، فأخرج إلينا كراسة لأبيه فيها أحاديث جياد عن مجالد وبيان والناس ، فكنا نكتب إلى العصر فيقرأ علينا ؛ فلما أردنا أن نقوم قال : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش بهٰذا الحديث فقلت له : ولا كل هٰذا بمرة ، فأتيت يحيى بن معين فذكرت ذٰلك له فقال : قل له : يا عدو الله ؛ إنما كتبت

---

(١) الموضوعات (١/٣٥٤) .

أنت عن أبي معاوية ببغداد ، فمتىٰ روىٰ هو هـٰذا الحديث ببغداد)[1] .

فيحيى بن معين كذب عمر بن إسماعيل بن مجالد لروايته هـٰذا الحديث عن أبي معاوية ، واعتبر أبو زرعة هـٰذا الحديث موضوعاً فرواه ورد سائر روايات عمر بن إسماعيل ؛ لأنه روىٰ هـٰذا الحديث عن أبي معاوية ، وهو لم يسمعه منه .

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : (سمعت يحيى بن معين يقول : رأيت عمر بن إسماعيل بن مجالد ، ليس بشيء ، كذاب خبيث ، رجل سوء ، حدّث عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وعليّ بابها » ، وهو حديث ليس له أصل ، قال عبد الله : وسألت أبي عنه فقال : ما أراه إلا صدق)[2] .

فهـٰذا ابن معين كذب عمر بن إسماعيل لروايته هـٰذا الحديث عن أبي معاوية ، وقد أقره علىٰ ذٰلك الإمام أحمد وصدقه .

وعمر بن إسماعيل بن مجالد مجمع علىٰ ضعفه وتجريحه ، فقد قال فيه أبو حاتم الرازي : (ضعيف الحديث) ، وقال النسائي : (ليس بثقة ، متروك الحديث) ، وقال الدارقطني : (ضعيف) ، وقال في موضع آخر : (متروك)[3] ، وقال ابن عدي : (يسرق الحديث)[4] .

فإذا كان هـٰذا هو حال عمر بن إسماعيل بن مجالد ، فحديثه لا تقوم به حجة ، وهو منحط عن درجة الاعتبار فلا يصلح أن يكون متابعاً .

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/٤٠ ـ ٤١) .
(٢) الجرح (٣/٩٩) .
(٣) تهذيب (٧/٤٢٨) .
(٤) ميزان (٣/١٩١) .

وأما الطريق الخامس : فهو طريق أبي الصلت ، وقد سبق الكلام علىٰ هٰذه الطريق مسهباً .

وأما الطريق السادس : فقد أورده ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي قال : حدثنا عبد الرحمٰن بن سليمان بن موسى بن عدي قال : أنبأنا أحمد بن سلمة أبو عمرو الجرجاني قال : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد مدينة العلم فليأتها من بابها »[1] .

قال ابن الجوزي : (وفي الطريق السادس : أحمد بن سلمة ، قال ابن عدي : يحدث عن الثقات بالبواطيل ، ويسرق الأحاديث)[2] .

وأورد ترجمته الذهبي في « ميزانه » فقال : (أحمد بن سلمة الكوفي : حدث بجرجان عن أبي معاوية الضرير ، قال ابن حبان : كان يسرق الحديث ، قال الذهبي : هو السمري) أي : هو أحمد بن سالم بن خالد بن جابر بن سلمة[3] .

وقد فرق بينهما ابن عدي ، ورجح ذٰلك ابن حجر فقال : (وأما ابن عدي : ففرق بين أحمد بن سالم السمري وكنيته أبو سمرة ، وأحمد بن سلمة الكوفي وكنيته أبو عمر ، فقال ـ أي : ابن عدي ـ في هٰذا الثاني : كان بجرجان ، سكن سليمان آباذ ، حدث عن الثقات بالبواطيل ، ثم أخرج حديثه عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس

---

(١) الموضوعات (١/٣٥١ ـ ٣٥٢) .

(٢) الموضوعات (١/٣٥٤) .

(٣) ميزان (١/١٢٨) .

رفعه : « أنا مدينة العلم وعلي بابها » ، وهٰذا يعرف بأبي الصلت سرقه منه أحمد بن سلمة وجماعة)[1] .

فقد حكم ابن عدي علىٰ هٰذه الطريق بالوضع والكذب وسرقة الإسناد ، وأقره علىٰ ذٰلك الذهبي وابن حجر ، فروايته لا تصلح للاحتجاج ، ولا تعتبر في المتابعة لانحطاطها عن ذٰلك .

وأما الطريق السابع : فقد أورده ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي قال : حدثنا أبو سعيد العدوي ، حدثنا الحسن بن راشد ، حدثنا أبو معاوية ، حدثنا الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة . . . »[2] .

ثم قال ابن الجوزي : (فيه أبو سعيد العدوي الكذاب صراحاً ، الوضاع)[3] .

قلت : وأبو سعيد العدوي : هو الحسن بن علي بن زكريا بن صالح ، أبو سعيد العدوي البصري الملقب بالذئب ، مجمع علىٰ رميه بالكذب واتهامه بوضع الحديث[4] .

فلا عبرة بروايته ولا يصلح حديثه أن يكون متابعاً ، لأن العدوي سرقه وقلب إسناده ورواه عن الحسن بن راشد عن أبي معاوية .

وأما الطريق الثامن : فقد ساقه ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان قال : حدثنا الحسين بن إسحاق الأصبهاني ، قال : حدثنا إسماعيل بن محمد بن

---

(١) لسان الميزان (٤٧٤/١) .

(٢) الموضوعات (٣٥٤/١) .

(٣) الموضوعات (٣٥٢/١) .

(٤) انظر ترجمته في « ميزان » (٥٠٦/١ ـ ٥٠٩) ، و« لسان » (٢٢٨/٢ ـ ٢٣١) .

محمد بن يوسف ، قال : حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ، عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد الدار فليأتها من قبل بابها »[١] .

ثم قال ابن الجوزي : (فيه إسماعيل بن محمد بن يوسف ، قال ابن حبان : يسرق الأحاديث ويقلب الأسانيد ، لا يجوز الاحتجاج به)[٢] .

وإسماعيل بن محمد بن يوسف هو أبو هارون الجبريني الفلسطيني كذبه كذٰلك ابن طاهر ، نقل ذٰلك ابن الجوزي ، وقال الدارقطني : (ضعيف ، منكر الحديث) ، وقال الحاكم : (روىٰ عن سنيد وأبي عبيد وعمرو بن أبي سلمة أحاديث موضوعة)[٣] ، وقال ابن أبي حاتم : (كتب إلي بجزء فلم أجد حديثه حديث أهل الصدق)[٤] .

فإسماعيل هٰذا لا تصلح روايته للاحتجاج ولا تصلح للاعتبار والمتابعة ؛ لشدة ضعفه ورميه بالكذب واتهامه بوضع الحديث .

وأما الطريق التاسع : فقد أورده ابن الجوزي معلقاً قال : روىٰ أبو بكر ابن مردويه من حديث الحسن بن عثمان ، عن محمود بن خداش ، عن أبي معاوية به[٥] ، ثم قال ابن الجوزي : (فيه الحسن بن عثمان ، قال ابن عدي : كان يضع الحديث)[٦] .

---

(١) مجروحين (١/١١٨) ، الموضوعات (١/٣٥٢) .
(٢) مجروحين (١/١١٨) ، الموضوعات (١/٣٥٤) .
(٣) لسان (٢/١٦٦ ـ ١٦٨) طبعة أبي غدة .
(٤) الجرح والتعديل (١/١٩٦) ، لسان (١/١٦٦ ـ ١٦٨) .
(٥) الموضوعات (١/٣٥٢) .
(٦) الموضوعات (١/٣٥٤) .

والحسن بن عثمان : هو ابن زياد بن أبي حكيم ، أجمع النقاد على ضعفه وتجريحه .

قال ابن عدي : (الحسن بن عثمان بن زياد بن أبي حكيم : كان عندي يضع الحديث ويسرق حديث الناس ، وسألت عنه عبدان الأهوازي فقال : كذاب) ، وقال أبو علي النيسابوري : (هٰذا كذاب يسرق الحديث) ، وقال الدارقطني ـ بعد أن ساق له في « غرائب مالك » حديثاً ـ : (هٰذا الإسناد لا يصح عن مالك ، والحمل فيه على الحسن بن عثمان) ، وقال في « العلل » : (الحسن بن عثمان التستري كان ضعيفاً)[1] .

وأما الطريق العاشر[2] :

فقد أورده ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي قال : حدثنا أحمد بن حفص ، قال : حدثنا سعيد بن عقبة أبو الفتح الكوفي ، قال : حدثنا الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد العلم فليأتها من قبل بابها »[3] ، ثم قال ابن الجوزي : (فيه سعيد بن عقبة ، قال ابن عدي : هو مجهول ، غير ثقة)[4] .

قلت : هٰذه الرواية تابع فيها سعيد بن عقبة أبا معاوية ، وسعيد بن عقبة

---

(١) لسان (٦٨/٣) ، وقد تضاربت مصادر الترجمة في نسبة هٰذا الراوي ففي بعضها : ابن حكيم ، وفي البعض الآخر : ابن أبي حكيم ، وفي البعض : ابن حكم . د . حميد نعيجات .

(٢) هٰذه الرواية ساقها ابن الجوزي في الطريق السابع ، وأخرتها أنا إلى الطريق العاشر ؛ لأن سائر الطرق رويت عن الأعمش مباشرة ، وهٰذه الرواية تابع فيها الراوي أبا معاوية .

(٣) الموضوعات (٣٥٢/١) .

(٤) الموضوعات (٣٥٤/١) .

هٰذا مجهول كما قال ابن عدي ، وقال : (سألت ابن عقدة عنه فقال : لا أعرفه في الكوفيين)[1] .

وفي السند أيضاً أحمد بن حفص السعدي ، اتهمه الذهبي باختلاق هٰذا الحديث ، فقال بعد أن نقل كلام ابن عقدة : (قلت : لعله اختلقه السعدي) ، ثم ساق للسعدي حديثاً آخر وقال : (وهٰذا باطل)[2] ، وقال أيضاً : (صاحب مناكير)[3] ، وقال في « المغني » : (واه ليس بشيء) ، وقال الإسماعيلي : (كان يعرف بالحديث ، وهو صدوق) ، وقال في « معجمه » : (ممرور ، يكون أحياناً أشبه) ، قال ابن حجر : (فأشار إلىٰ أنه كان أحياناً يغيب عقله ، والممرور هو الذي يصيبه الخلط من المرة) ، وقال ابن عدي : (حدث بأحاديث منكرة لم يتابع عليها ، وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب ، وهو ممن يشتبه عليه فيحدث من حفظه فيغلط)[4] .

فهٰذه الرواية فيها علتان :

الأولىٰ : جهالة سعيد بن عقبة .

والثانية : شدة ضعف أحمد بن حفص ونكارته .

فالرواية تنحط عن درجة الاحتجاج ، ولا تصلح للاعتبار والمتابعة .

وبهٰذا يتبين لنا أن كل طرق حديث ابن عباس لا تصلح للاحتجاج مجتمعة أو منفردة ، ولا ترتقي إلىٰ درجة الاعتبار ، بل إن تعدد طرقها يزيدها نكارة ، ويرجح الحكم عليها بالوضع ؛ لأنه لا توجد منها طريق

(١) ميزان (٢/١٤٥) ، لسان (٤/٦٨) .
(٢) ميزان (٢/١٤٥) .
(٣) ميزان (١/١٢٣) ، لسان (١/٤٤٥ ـ ٤٤٦) .
(٤) لسان (١/٤٤٥ ـ ٤٤٦) .

واحدة تصلح للاحتجاج ؛ لاشتمال غالبها على الكذابين أو المتهمين ، أو المجهولين أو المجروحين ، والله أعلم .

وأما الشاهد الثاني : فهو حديث جابر ، أورده ابن الجوزي من طريقين :

الطريق الأول : ساقه ابن الجوزي بأسانيد إلى النعمان البلدي وغيره ، قالوا : حدثنا أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني أبو جعفر المكتب ، قال : أنبأنا عبد الرزاق ، قال : أنبأنا سفيان ، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم ، عن عبد الرحمٰن بن بهمان[1] ، قال : سمعت جابر بن عبد الله ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية وهو آخذ بيد علي ـ وقال ابن عدي : آخذ بضبع علي ـ : « هٰذا أمير البررة ، وقاتل الفجرة ، منصور من نصره ، مخذول من خذله » ، يمد بها صوته : « أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد العلم ـ وقال ابن عدي : فمن أراد الدار ـ فليأت الباب »[2] .

ثم قال ابن الجوزي : (فيه أحمد بن عبد الله المكتب ، قال ابن عدي : كان يضع الحديث)[3] .

قلت : ومن هٰذه الطريق أورده الحاكم في « المستدرك » شاهداً لحديث أبي الصلت ، عن أبي معاوية فقال : (ولهٰذا الحديث شاهد من حديث سفيان الثوري بسند صحيح) ، ثم أورده[4] .

وقد تعقبه الذهبي بقوله : (العجب من الحاكم وجرأته في تصحيحه

---

(١) هٰكذا في « الموضوعات » ، و« الميزان » ، و« اللسان » ، وفي « المستدرك » : (عبد الرحمٰن بن عثمان التيمي) .

(٢) الموضوعات (١/٣٥٣) .

(٣) الموضوعات (١/٣٥٤) .

(٤) المستدرك (٦/١٤١) .

هـٰذا وأمثاله من البواطيل ، وأحمد هـٰذا دجال كذاب)[1] .

قلت : أراد أحمد بن عبد الله بن يزيد أبا جعفر المكتب ، فقد قال في « الميزان » : (عن عبد الرزاق ، قال ابن عدي : كان بسامرا يضع الحديث ، ثم ساق حديثه)[2] .

زاد ابن حجر : (وقال الخطيب في حديث جابر المتقدم : هو أنكر ما روىٰ ، وفي بعض أحاديثه نكرة ، وقال الدارقطني : يحدث عن عبد الرزاق وغيره بالمناكير ، يترك حديثه)[3] .

وثمة علة أخرىٰ في السند ، وهي : جهالة عبد الرحمـٰن بن بهمان هـٰذا ، قال الذهبي : (ما حدث عنه سوىٰ عبد الله بن عثمان بن خثيم ، قال ابن المديني : لا نعرفه)[4] .

فإذا أضيفت جهالة عبد الرحمـٰن هـٰذا إلىٰ تهمة أحمد المكتب ؛ تبين أن الرواية لا تصلح للاحتجاج أو الاعتبار والمتابعة .

أما الطريق الثاني : فأورده ابن الجوزي معلقاً فقال : (وقد رواه أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى المصري ، عن عبد الرزاق مثله سواء ، إلا أنه قال : « فمن أراد الحكم فليأت الباب »[5] .

ثم قال : (وفي طريقه ـ أي : حديث جابر ـ الثاني أحمد بن طاهر بن حرملة ، قال ابن عدي : كان أكذب الناس)[6] .

---

(١) هامش المستدرك (١٤١/٦) .

(٢) ميزان (١٣٥/١) ، « لسان » (٥٠١/١) .

(٣) لسان (٥٠١/١) .

(٤) ميزان (٤٨٨/٢) .

(٥) الموضوعات (٣٥٣/١) .

(٦) الموضوعات (٣٥٤/١) .

ففي هٰذه الرواية تابع أحمدُ بن حرملة أحمدَ بن يزيد المكتب ، لٰكن أحمد بن حرملة مجمع علىٰ رميه بالكذب ، قال الدارقطني : (كذاب) ، وقال ابن عدي : (حدث عن جده عن الشافعي بحكايات بواطيل يطول ذكرها) ، وقال ابن حبان : (يروي عن جده حرملة بن يحيى المقلوبات ، سمعت أحمد بن الحسن المدائني بمصر ، وذكر أحمد بن حرملة فقال : كان أكذب البرية ، كان يكذب بالكذب الذي لا يستحل للمسلم أن يذكره ، ولا يجوز الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه إلا علىٰ سبيل الاعتبار)[١] .

وقال ابن عدي : (ضعيف جداً ، يكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا روىٰ ، ويكذب في حديث الناس إذا حدث عنهم) ، وذكر في ترجمته أشياء ثم قال : (وهو كذوب)[٢] .

قلت : فروايته لا تصلح للمتابعة .

وقد استدرك السيوطي على ابن الجوزي بطريق ثالث لحديث جابر فقال : (وقال أبو الحسن شاذان الفضلي في خصائص علي : حدثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن فيروز الأنماطي ، حدثنا الحسين بن عبد الله التميمي[٣] ، حدثنا حبيب بن النعمان ، حدثنا جعفر بن محمد ، حدثني أبي ، عن جدي ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة الحكمة وعلي بابها ، فمن أراد المدينة فليأت إلىٰ بابها » .

---

(١) مجروحين (١/١٥١ ـ ١٥٢) ، وانظر « لسان » (١/٤٨٧ ـ ٤٨٨) .

(٢) لسان (١/٤٨٧ ـ ٤٨٨) .

(٣) هٰكذا في « اللآلئ » ، وذهب المعلمي إلىٰ أن الاسم محرف ، والصواب : (الحسين بن عبيد الله بالتصغير) .

وأخرجه الخطيب في « تلخيص المتشابه » من طريق الدارقطني : حدثنا محمد بن إبراهيم الأنماطي به [١] .

قلت : وهٰذه الرواية فيها مجاهيل ، **أحدهم** : الحسين بن عبيد الله التميمي ، قال الذهبي : (لا يدرىٰ من هو) [٢] ، وقال العقيلي : (لا يتابع علىٰ حديثه ، وهو مجهول) [٣] .

وثانيهم : شيخه خبيب بن النعمان [٤] ، قال ابن حجر : (ذكره الطوسي في رجال الشيعة) [٥] .

وثالثهم : محمد بن إبراهيم بن فيروز الأنماطي ، لم أقف له علىٰ ترجمة فيما فتشت من مصادر [٦] ، وقد تعقب المعلمي السيوطي فقال : (وفي « اللآلىء » طرق أخرىٰ قد بيّن سقوطها ، وأخرىٰ سكت عنها) ، ثم قال : (للفضلي ، بسند إلىٰ جابر ، فيه من لم أعرفه ، عن الحسين بن عبد الله التميمي ـ أراه الحسين بن عبيد الله التميمي ، وهو مجهول واه ـ حدثنا خبيب بن النعمان ـ صوابه : حبيب بن النعمان ، شيعي مجهول ـ ذكر في « اللسان » أن الطوسي ذكره في رجال الشيعة) [٧] .

قلت : وهٰذه الرواية لا تصلح للمتابعة لجهالة نقلتها .

---

(١) اللآلىء (١/٣٣٥) .
(٢) ميزان (١/٤٩٣) .
(٣) الضعفاء (٩١) ، لسان (٣/١٨٤) .
(٤) هٰكذا في « اللآلىء » ، قال المعلمي : (وصوابه حبيب بالمهملة) .
(٥) لسان (٢/٥٥٥) .
(٦) ترجم له الذهبي في « السير » (١٥/٨) ، ونقل توثيقه عن القواس ، ونبه المحقق إلىٰ أنه وقع في « العبر » : (فيروز) ، وأفاد أنه تصحيف . د . حميد نعيجات .
(٧) هامش الفوائد المجموعة (٣٥٣) .

وأما الشاهد الثالث :

فقد استدركه السيوطي على ابن الجوزي فقال : (وقال الديلمي : أنبأنا أبي ، أنبأنا الميداني ، أنبأنا أبو محمد الحلاج ، أنبأنا أبو الفضل محمد بن عبد الله ، حدثنا أحمد بن عبيد الثقفي ، حدثنا محمد بن علي بن خلف العطار ، حدثنا موسى بن جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، حدثنا عبد المهيمن بن العباس ، عن أبيه عن جده سهل بن سعد ، عن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « علي باب علمي ، ومبيّن لأمتي ما أرسلت به من بعدي ، حبه إيمان ، وبغضه نفاق ، والنظر إليه رأفة »)[1] .

قلت : هٰذه الرواية لا يفرح بها ؛ لأنها لا تصلح للاعتبار فضلاً عن الاحتجاج ؛ لما فيها من علل تتعلق بإسنادها ومتنها .

ففيها أحمد بن عبيد الثقفي لم أقف له علىٰ ترجمة فيما فتشت من مصادر .

وفي سندها موسى بن جعفر بن إبراهيم ، قال العقيلي : (في حديثه نظر)[2] ، وقال ابن حجر : (تفرد عن مالك بخبر منكر جداً)[3] .

وفي سندها أيضاً : عبد المهيمن بن العباس بن سهل بن سعد ، قال فيه البخاري : (منكر الحديث) ، وقال النسائي : (ليس بثقة) ، وقال في موضع آخر : (متروك الحديث) ، وقال أبو حاتم الرازي : (منكر الحديث) ، وقال علي بن الجنيد : (ضعيف الحديث ، وقال ابن حبان : (لما فحش الوهم

---

(١) اللآلئ (١/٣٣٥) .

(٢) ميزان (٤/٣٩٦) ، لسان (٨/١٩٣) .

(٣) لسان (٨/١٩٣) .

في روايته بطل الاحتجاج به) ، وقال الساجي : (عنده نسخة عن أبيه ، عن جده فيها مناكير) ، وقال الحربي : (غيره أوثق منه) ، وذكره ابن البرقي في طبقة من كان الأغلب علىٰ روايته الضعف ، وقال الدارقطني : (ليس بالقوي) ، وقال مرة : (ضعيف) ، وقال أبو نعيم الأصبهاني : (روىٰ عن آبائه أحاديث منكرة ، لا شيء)[1] .

وفيها : محمد بن علي بن خلف العطار ، وهو مختلف فيه ، حكى الخطيب عن محمد بن منصور أنه كان يقول : (محمد بن علي بن خلف ثقة مأمون ، حسن العقل)[2] .

وقال الذهبي : (اتهمه ابن عدي وقال : عنده عجائب)[3] ، زاد ابن حجر : (وهو منكر الحديث ، والبلاء فيه عندي منه)[4] .

قلت : فابن عدي أورد جرحه وفسره ، ولذا فإنه يقدم علىٰ من وثقه بمقتضىٰ كلام أئمة الحديث وقواعدهم ، ولو فرضنا خلاف ذٰلك فإن الحديث لا يصلح للاعتبار فضلاً عن الاحتجاج ؛ لما في سنده من الضعفاء شديدي الضعف والمجاهيل ، والله أعلم .

وقد تعقب المعلمي السيوطي فقال : (للديلمي بسند إلىٰ سهل بن سعد ، عن أبي ذر ، وفيه من لم أعرفه ، عن محمد بن علي بن خلف العطار ـ متهم ـ حدثنا موسى بن جعفر بن إبراهيم ـ تالف ـ حدثنا عبد المهيمن بن العباس ـ متروك ـ)[5] .

---

(١) تهذيب (٤٣٢/٦) .

(٢) تاريخ بغداد (٩٣/٤) .

(٣) المغني (٢٤٣/٢) ، وانظر « ديوان الضعفاء » (٢٨٣) ، و« ميزان » (٦٥١/٣) ، و« لسان » (٣٥٧/٧) .

(٤) لسان (٣٥٧/٧) .

(٥) هامش الفوائد المجموعة (٣٥٣) .

وأما الشاهد الرابع :

قال السيوطي : (قال ابن عساكر في « تاريخه » : أنبأنا أبو الحسن علي بن قبيس ، حدثنا عبد العزيز بن أحمد ، حدثنا أبو نصر عبد الوهاب بن عبد الله بن عمر المري ، حدثنا أبو القاسم عمر بن محمد بن الحسين الكرخي ، حدثنا علي بن محمد بن يعقوب البردعي ، حدثنا أحمد بن محمد بن سليمان قاضي القضاة ، حدثني أبي ، حدثنا الحسن بن تميم بن تمام ، عن أنس مرفوعاً : « أنا مدينة العلم ، وأبو بكر وعمر وعثمان سورها ، وعلي بابها ، فمن أراد العلم فليأت الباب » .

قال ابن عساكر : منكر جداً إسناداً ومتناً .

وقال ابن عساكر : أنبأنا أبو الفرج غيث بن علي الخطيب ، حدثني أبو الفرج الإسفرائيني ، قال : كان أبو سعد إسماعيل بن المثنى الإستراباذي يعظ بدمشق فقام إليه رجل فقال : أيها الشيخ ما تقول في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وعلي بابها » ؟ فأطرق لحظة ثم رفع رأسه وقال : نعم ، لا يعرف هٰذا الحديث على التمام إلا من كان صدراً في الإسلام ، إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم ، وأبو بكر أساسها ، وعمر حيطانها ، وعثمان سقفها ، وعلي بابها » ، قال : فاستحسن الحاضرون ذٰلك وهو يردده ، ثم سألوه أن يخرج لهم إسناده فاغتم ولم يخرجه لهم ، ثم قال شيخي أبو الفرج الإسفرائيني : ثم وجدت له هٰذا الحديث بعد مدة في جزء علىٰ ما ذكره ابن المثنىٰ)[1] .

---

(١) اللآلىء (١/٣٣٥ ـ ٣٣٦) ، وقد أورد السخاوي في « المقاصد » روايات أخرىٰ فقال : (وقد أخرج الديلمي في « مسنده » بسند ضعيف جداً عن ابن عمرو مرفوعاً : « علي بن أبي طالب باب ◄

قلت : قد كفانا ابن عساكر رحمه الله مؤونة البحث في هٰذه الرواية حيث جاء قوله كقول جهيزة يقطع كلام كل خطيب ، ولذا فإن الرواية المنسوبة إلىٰ أنس رضي الله عنه لا تصلح للاعتبار ؛ لما فيها من الكذب الصراح علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وهٰكذا ترىٰ أن كافة الطرق التي ورد بها الحديث تشتمل إما علىٰ كذابين أو متروكين ، أو مجروحين جرحاً لا ينجبر ، أو مجهولين جهالة عين .

كما أن في بعض الروايات عللاً قادحة تحول دون قبوله وتؤثر في صحته .

بل إن تنوع مخارجه وتعدد طرقه علىٰ هٰذه الهيئة والحال التي ورد بها يزيده نكارة ، ويرجح الحكم عليه بالوضع والاختلاق .

وثمة مسألة أخرىٰ تتعلق بمتن الحديث ، وذٰلك أن كل من حكم على الحديث بالوضع إنما لاحظ نكارة متنه بالإضافة إلى الطعن في سنده ، **ولذا فقد حاول بعض الأئمة ممن يرىٰ ثبوت الحديث أن يجيب على اعتراض من أنكر متنه بأمرين :**

الأمر الأول : أن الحديث من قسم المعروف ـ لا من قسم المنكر ـ لأنه

← حطة ، فمن دخل فيه كان مؤمناً ، ومن خرج منه كان كافراً » ، ثم قال : ومن حديث ابن عباس رفعه : « أنا ميزان العلم ، وعلي كفتاه ، والحسن والحسين خيوطه » ، وأورد صاحب « الفردوس » وتبعه ابنه المذكور بلا إسناد عن ابن مسعود رفعه : « أنا مدينة العلم ، وأبو بكر أساسها ، وعمر حيطانها ، وعثمان سقفها ، وعلي بابها » ، وعن أنس مرفوعاً : « أنا مدينة العلم ، وعلي بابها ، ومعاوية حلقتها ») ، قال السخاوي : (وبالجملة فكلها ضعيفة ، وألفاظ أكثرها ركيكة ، وأحسنها حديث ابن عباس ، وهو حسن) ، المقاصد الحسنة (٩٧ ـ ٩٨) .

قلت : قد عرفت ما في حديث ابن عباس ، وبذٰلك يمكن معرفة الحكم علىٰ هٰذه الروايات التي ساقها السخاوي ، والله أعلم .

قد جاء عنه صلى الله عليه وسلم من الأحاديث ما يشبه لفظه ، خاصة في المناقب والفضائل التي أخبر صلى الله عليه وسلم بها عن نفر من أصحابه ، وممن ذهب إلىٰ ذٰلك العلائي في أجوبته على الأحاديث التي تعقبها القزويني علىٰ « مصابيح البغوي » ، وادعىٰ أنها موضوعة ، فقال ضمن الكلام علىٰ حديث : « أنا مدينة العلم وعلي بابها » : (وقد تفرد به ـ أي : أبو معاوية ـ عن الأعمش فكان ماذا ؟ وأي استحالة في أن يقول النبي صلى الله عليه وسلم مثله في حق علي رضي الله عنه)[1] .

وقال أيضاً : (وليس هو من الألفاظ المنكرة التي تأباها العقول ، بل هو كحديث : « أرحم أمتي بأمتي » . . .)[2] .

الأمر الثاني : قد يفهم البعض أن هٰذا الحديث يتعارض مع ما هو معلوم ومجمع عليه بين أهل السنة من أن أفضل الأمة بعد نبيها أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علي رضي الله عنهم ، فالتعارض في هٰذا مندفع ، والجمع بين منطوق هٰذا الحديث وأضرابه وبين هٰذا الإجماع ممكن ، وممن ذهب إلىٰ هٰذا السخاوي فقال : (وليس في هٰذا كله ما يقدح في إجماع أهل السنة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم علىٰ أن أفضل الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وسلم على الإطلاق أبو بكر ، ثم عمر رضي الله عنهما ، وقد قال ابن عمر رضي الله عنهما : « كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حي : أفضل هٰذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر وعثمان ، فيسمع ذٰلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكره » .

(١) اللآلئ (١/٣٣٣) .

(٢) المقاصد الحسنة (٩٧) .

بل ثبت عن عليٍّ نفسه أنه قال : « خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ثم رجل آخر ، فقال له ابنه محمد بن الحنفية : ثم أنت يا أبت ، فكان يقول : ما أبوك إلا رجل من المسلمين » ، رضي الله عنهم وعن سائر الصحابة أجمعين)[١] .

قلت : بالنسبة للأمر الأول ؛ فإن المتتبع لأقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والمتمرس في حديثه صلى الله عليه وسلم ، يرىٰ أن هـٰذا القول جاء نسيج وحده ، وهو علىٰ خلاف ما هو معروف عنه صلى الله عليه وسلم ، وأن ما ضرب به المثل لا يتفق وهـٰذا الحديث ؛ إذ إن المفاضلة التي جاءت في كثير من أحاديث المناقب والفضائل إنما كانت تجري بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضهم بعضاً ، وأنهم يشتركون في أمر ما ، ثم يفوقهم صاحب المنقبة .

أما أن يذكر لأحدهم منقبة ينفرد بها ولا يكون لغيره فيها أدنىٰ نصيب أو مشاركة ـ كما في هـٰذه الرواية ـ : فهـٰذا ما لم يعرف عنه صلى الله عليه وسلم إلا في هـٰذا الحديث ، ولذا فإن مَن قطع بوضع الحديث لم يتردد في نكارة لفظه ؛ لوروده علىٰ خلاف المألوف والمعروف عنه صلى الله عليه وسلم[٢] .

وبالنسبة للأمر الثاني : فإن الجمع بين المتعارضين إنما يصار إليه إذا كان الحديثان متساويين من حيث الثبوت ؛ أما إذا كان أحد الحديثين لا يبلغ درجة الاعتبار ، وينحط عن درجة الاحتجاج : فإنه يصار في مثل

---

(١) المقاصد الحسنة (٩٨) .

(٢) قال شيخ الإسلام : (لأبي بكر في « الصحاح » نحو عشرين حديثاً أكثرها خصائص) ، منهاج السنة (٨/٤١٩) . د . حميد نعيجات .

هٰذه الحال إلى الترجيح ولا يلتفت إلى الجمع .

ثم إن الحديث معارض بما صح عن علي رضي الله عنه أنه سئل : « أخصكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء ؟ فقال : ما خصنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء لم يعم به الناس كافة ، إلا ما كان في قراب سيفي هٰذا ، قال : فأخرج صحيفة مكتوب فيها : لعن الله من ذبح لغير الله ، ولعن الله من سرق منار الأرض ، ولعن الله من لعن والده ، ولعن الله من آوىٰ محدثاً »[1] .

فلو كان النبي صلى الله عليه وسلم قد خصه بكونه باب مدينة العلم لنبّه إلىٰ ذٰلك ، وأي خصوصية أفضل من هٰذه لو خُصّ رضي الله عنه ، بل إن نفيه أي خصوصية سوىٰ هٰذا الحديث يشعر ببطلان هٰذا الحديث ، لا سيما وأنه يروىٰ من طريقه رضي الله عنه ، والله أعلم .

وبهٰذا يتبين بما لا يدع مجالاً للشك أن هٰذا الحديث من الأحاديث التي اختلقت علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضعت عليه .

وقد حكم على الحديث بالوضع غير ابن الجوزي طائفة من النقاد والمحدثين ؛ منهم الإمام أحمد ، ويحيى بن معين ، والبخاري ، والترمذي ، والدارقطني ، والذهبي ، وابن دقيق العيد[2] ، فمَنِ النَّاسُ بعدهم ؟ والله أعلم .



(١) الحديث أخرجه : م : (الأضاحي ، باب تحريم الذبح لغير الله) ، ح (١٩٧٨) ، حم (١/١١٨ ، ١١٩ ، ١٥١ ، ١٥٢) .

(٢) انظر « المقاصد الحسنة » (٩٧ ـ ٩٨) ، ولمزيد من الإيضاح انظر « المستدرك » وهامشه (٣/١٢٦ ـ ١٢٧) ، و« تنزيه الشريعة » (١/٣٧٧ ـ ٣٧٨) ، و« الفوائد المجموعة » (٣٤٨ ـ ٣٤٩) وهامشه (٣٤٩ ـ ٣٥٣) ، و« مشكاة المصابيح » (٣/٣١٤ ـ ٣١٥) .

خامساً : الأحاديث الواردة في « سنن النسائي » :

الحديث الأول :

روى ابن الجوزي بسنده إلىٰ أبي القاسم عبيد الله بن أحمد بن علي الصيدلاني ، حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد ، حدثنا علي بن حرب ، حدثنا محمد بن فضيل ، حدثنا يزيد بن أبي زياد ، عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من شرب الخمر فجعلها في بطنه لم تقبل له صلاة سبعاً ؛ فإن مات فيهن مات كافراً ؛ فإذا أذهبت عقله عن شيء من الفرائض لم تقبل منه صلاة أربعين يوماً ، وإن مات فيها مات كافراً » .

ثم قال ابن الجوزي : (هٰذا حديث لا يصح ، قال ابن حبان وعلي : يزيد بن أبي زياد لا يحتج بحديثه ، وقال ابن المبارك : ارم به ، وقال النسائي : متروك الحديث .

وقد روىٰ من طريق آخر ـ ثم ساق سنده إلىٰ ـ الدارقطني : حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا ، حدثنا عباد بن يعقوب ، أنبأنا عمرو بن ثابت ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ؛ فإذا مات فيها مات كافراً ما دام في عروقه منها شيء » .

تفرد به عباد ، عن عمرو بن ثابت ، فأما عباد فقال ابن حبان : يروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك ، وأما عمرو فقال يحيىٰ : ليس بثقة ولا مأمون ، وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الأثبات .

وقد روىٰ نحوه عن إبراهيم بن عبد الله المصيصي حديث ابن عمرو ، وكان المصيصي يسرق الحديث ويسويه .

وفي حديث عطاء بن السائب من حديث ابن عمر نحوه ، إلا أنه لم يذكر فيه الكفر ، إلا أن عطاء قد اختلط في آخر عمره ، فقال يحيىٰ : لا يحتج بحديثه)[1] .

قلت : يتلخص كلام ابن الجوزي فيما يلي :

١ ـ الرواية الأولىٰ حكم بأنها موضوعة ؛ لأنها من رواية يزيد بن أبي زياد ، وهو متهم .

٢ ـ الرواية الثانية حكم عليها بالوضع ؛ لأنها من طريق عباد بن يعقوب عن عمرو بن ثابت وهما متهمان .

٣ ـ الرواية الثالثة حكم عليها بالوضع ؛ لأنها من حديث إبراهيم المصيصي ، وهو يسرق الحديث .

٤ ـ الرواية الرابعة حكم عليها بالوضع ؛ لأنها من طريق عطاء بن السائب ، وقد اختلط .

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي فقال في « اللآلىء » بعد ذكر الحديث الأول : (هـٰذا الحديث أخرجه النسائي)[2] .

وتعقب الحديث الثاني بقوله : (**قلت** : قال الطبراني : حدثنا محمد بن إسحاق ، حدثنا جرير بن حازم ، عن مغيرة ، عن فضيل بن عمرو ، عن عبد الله بن عمرو قال : « إني أجد في الكتاب المنزل : من شرب الخمر فلم يسكر لم تقبل له صلاة سبعاً ؛ فإن مات فيها مات كافراً ») .

وقال بعد ذكر الحديث الثالث والرابع : (قلت : حديث عطاء المذكور

---

(١) الموضوعات (٤١/٣ ـ ٤٢) .

(٢) اللآلىء (٢٠٢/٢) .

أخرجه الطيالسي في « مسنده » : حدثنا همام ، عن عطاء بن السائب ، عن عبد الله بن عبيد بن عمير ، عن أبيه ، عن ابن عمر : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ، فإن تاب تاب الله عليه ، وكان حقاً على الله أن يسقيه من طينة الخبال » ، قيل : يا أبا عبد الرحمٰن ؛ ما طينة الخبال ؟ قال : صديد أهل النار .

وأخرجه أحمد والترمذي من طرق عن عطاء بن السائب)[1] .

وقال في « التعقبات » : (قلت : الحديث صحيح قطعاً ، أما حديث ابن عمرو رضي الله عنهما : فأخرجه أحمد في « مسنده » من طرق كلها علىٰ شرط الصحيح ، والنسائي والحاكم وصححه بالجملة الأولىٰ دون الآخرة .

وأخرجه البزار من طريق آخر وفيه الجملة الأخيرة ، ولفظه : « وإن مات فيها كان كعابد وثن » .

وأخرجه الطبراني في « الأوسط » ، والحاكم وصححه من طريق آخر ، وفيه الجملة الأخيرة أيضاً ، ولفظه : « فإن مات وهي في بطنه مات ميتة جاهلية » .

وأما حديث ابن عمر : فأخرجه عن عطاء أحمد في « مسنده » ، والترمذي وحسنه ، وله طريق ثان ليس فيها عطاء ، أخرجه النسائي ، وثالث أخرجه ابن معين في « مسنده » .

وللحديث شاهد من حديث أسماء بنت يزيد ، أخرجه أحمد والطبراني بسند حسن بالجملتين أيضاً ، ولفظه : « فإن مات مات كافراً » .

---

(١) اللآلئ (٢/٢٠٢ ـ ٢٠٣) .

ومن حديث عياض بن غنم ، أخرجه أبو يعلىٰ والطبراني بالجملتين أيضاً ، ولفظه : « فإن مات فإلى النار » .

ومن حديث أبي ذر ، أخرجه أحمد والبزار والطبراني .

ومن حديث ابن عباس ، أخرجه الطبراني من طريقين عنه .

ومن شواهد الجملة الثانية ما أخرجه البخاري في « تاريخه » من طريق محمد بن عبد الله عن أبيه قال النبي صلى الله عليه وسلم : « مدمن خمر ، كعابد وثن » .

وأخرجه أيضاً من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعاً ، وهو عند ابن ماجه .

وأخرجه أحمد والبخاري في « تاريخه » من حديث ابن عباس ، والطبراني في « الأوسط » من حديث أنس .

وأخرجه البخاري في « تاريخه » من حديث جابر بلفظ : « من مات مدمن خمر مات كعابد وثن » .

ومن شواهد الجملة الأولىٰ أيضاً : ما أخرجه البخاري في « تاريخه » من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً : « لا يقبل الله لشارب الخمر صلاة ما دام في جسده منها شيء »)[1] .

قلت : أما رواية النسائي : فقد قال في « المجتبىٰ » : أخبرنا أبو بكر ابن علي ، قال : حدثنا سريج بن يونس ، قال : حدثنا يحيى بن عبد الملك ، عن العلاء ـ وهو ابن المسيب ـ عن فضيل ، عن مجاهد ، عن ابن عمر قال : « من شرب الخمر فلم ينتش لم تقبل له صلاة ما دام في جوفه أو عروقه

---

(١) التعقبات رقم (٤٩) ، (ص ١٨٧) .

منها شيء ، وإن مات مات كافراً ، وإن انتشىٰ لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ، وإن مات فيها مات كافراً » .

خالفه يزيد بن أبي زياد .

أخبرني محمد بن آدم بن سليمان ، عن عبد الرحيم ، عن يزيد ح وأنبأنا واصل بن عبد الأعلىٰ ، حدثنا ابن فضيل ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمرو ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ـ وقال محمد بن آدم : عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ قال : « من شرب الخمر فجعلها في بطنه لم يقبل الله منه صلاة سبعاً ، وإن مات فيها ـ وقال ابن آدم : فيهن ـ مات كافراً ؛ فإن أذهبت عقله عن شيء من الفرائض ـ وقال ابن آدم : القرآن ـ لم تقبل له صلاة أربعين يوماً ، إن مات فيها ـ وقال ابن آدم : فيهن ـ مات كافراً »[1] .

فالنسائي نبه إلىٰ مخالفة زياد لفضيل ؛ حيث روى الحديث عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، في حين أن فضيلاً رواه عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمر بن الخطاب .

وفي صنيع ابن الجوزي ما يسترعي انتباه الباحث ويلفت نظره ، ذٰلك أنه رحمه الله لم يورد في هٰذا الباب من الروايات المستقيمة رواية واحدة ، بل كل الروايات التي ساقها روايات تحمل بين جنباتها عللاً قادحة .

ومن المستبعد جداً ألا يعلم ابن الجوزي رحمه الله بعض الروايات المستقيمة إن لم يكن الكل ، والذي يظهر لي والله أعلم : أنه رحمه الله إنما ساق هٰذه الروايات بعينها في « موضوعاته » لأمور تتعلق بأسانيدها

---

(١) ن : (الأشربة ، باب الآثام المتولدة من شرب الخمر) ، (٨/٣١٦ ـ ٣١٧) .

دون متونها ، وأن الحكم عليها بالوضع إنما هو متعلق بالأسانيد دون المتن .

وثمة قرينة تؤيد ما ذهبت إليه ، وهي تعقبه الحديث بقوله : (هٰذا حديث لا يصح)[1] ، في حين أنه غالباً ما يتعقب الحديث بقوله : (هٰذا الحديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، فاقتصاره في هٰذا الحديث علىٰ نفي الصحة عن الحديث ، دون نفي صحة الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وابن الجوزي قد ذكر في مقدمة « كتابه » أن من الموضوعات ما كان نتيجة خطأ أو وهم ، وأن منها ما حكم عليه بالوضع لوجود كذاب في سنده[2] ، وهٰذا ما أحاول بيانه في هٰذه العجالة .

أما الرواية الأولىٰ : فقد ساقها بسنده إلىٰ عبد الله بن محمد بن زياد ، حدثنا علي بن حرب ، حدثنا محمد بن فضيل ، حدثنا يزيد بن أبي زياد ، عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمرو به .

وأعل الرواية بيزيد بن أبي زياد ، وهو ضعيف في الحديث كما قال ، وزيادة علىٰ ذٰلك قال البرديجي : (روىٰ عن مجاهد ، وفي سماعه منه نظر) ، وقال الدارقطني : (لا يخرج عنه في الصحيح ، ضعيف يخطئ كثيراً ، ويتلقن إذا لقن)[3] ، ويزيد ـ في رواية الحديث عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ـ خالف فضيل بن عمرو الفقيمي ، وهو ثقة[4] ، حيث قلب إسناد الرواية فجعلها من مسند عبد الله بن عمرو بن العاص .

---

(١) الموضوعات (٤١/٣) .

(٢) انظر « الموضوعات » ، وقد ساق الحديث وعدها من منكراته .

(٣) انظر ترجمته في « ميزان » (١٥٥/٥) ، و« تهذيب » (٣٣٠/١١ ـ ٣٣١) .

(٤) انظر ترجمته في « تهذيب » (٢٩٣/٨ ـ ٢٩٤) .

والواقع أنها من مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وقلب الإسناد في اعتبار المحدّثين نوع من أنواع الوضع كما سبق تقريره .

والنسائي رحمه الله تعالىٰ إنما أورد رواية يزيد لبيان العلة فيها ، فتعقب السيوطي لابن الجوزي بأن النسائي أخرجها مطلقاً ، دون الإشارة إلىٰ علتها : فيه تجاوز لا يليق به رحمه الله .

فإدراج ابن الجوزي للحديث في « موضوعاته » موافق لقواعد المحدثين في اعتبار القلب نوعاً من الوضع ؛ لمجيئه علىٰ خلاف الأمر الذي عليه الحديث .

وأما الرواية الثانية : فقد ساق سندها إلى الدارقطني : (حدثنا محمد ابن القاسم بن زكريا ، حدثنا عباد بن يعقوب ، أنبأنا عمرو بن ثابت ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمرو به .

وقد أعلها بأنها من رواية عباد بن يعقوب ، عن عمرو بن ثابت ، ونقل عن ابن حبان الطعن فيهما)[1] .

قلت : عباد بن يعقوب ، وعمروبن ثابت : من غلاة الروافض الذين اشتهروا بشتم السلف والنيل من الصحابة الكرام[2] ، وعلماء الحديث كانوا يردون حديث من يشتم الصحابة ، ويصمونهم بالكذب ، ويعتبرون حديثهم في عداد الموضوعات ، ولو كانت رواياتهم موافقة لمرويات الثقات ؛ لأنهم لا يقبلون الحديث إلا ممن تطهّر ظاهره وباطنه .

وقد سبق تقرير ذٰلك في فصل : (علىٰ أي شيء يطلق المحدثون الكذب ؟)

---

(١) الموضوعات (٤١/٣) .

(٢) انظر ترجمة عباد في « ميزان » (٣٤٣/٢) ، و« تهذيب » (١٠٩/٥ ـ ١١٠) ، وأما عمرو بن ثابت فانظر ترجمته في « ميزان » (٢٥٧/٣) ، و« تهذيب » (٩/٨ ـ ١٠) .

فإدراج ابن الجوزي لهٰذه الرواية ضمن كتب « الموضوعات » سائغ من هٰذه الجهة ، وحكمه اصطلاحي يتعلق بإسناد الرواية دون متنها .

وأما الرواية الثالثة : فقد أعلها بإبراهيم بن عبد الله المصيصي ، وقال : (كان المصيصي يسرق الحديث ويسويه)[1] .

قلت : حديثه أورده ابن حبان في ترجمته فقال : (وقد روىٰ عن حجاج بن محمد ، عن ابن جريج ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من شرب مسكراً نجس ونجست صلاته أربعين صباحاً ؛ فإن مات فيهن مات كافراً ، فإن تاب تاب الله عليه ، فإن عاد كان هٰذا حقاً علىٰ الله عز وجل أن يسقيه من طينة الخبال » ، قيل : يا رسول الله ؛ وما طينة الخبال ؟ قال : « ماء يسيل من صديد أهل النار » ، أخبرناه علي بن موسى بن حمزة البزيعي ببغداد ، حدثنا إبراهيم بن عبد الله)[2] .

وإبراهيم قال فيه ابن حبان : (يسوي الحديث ويسرقه ، ويروي عن الثقات ما ليس من حديثهم ، يقلب حديث الزبيدي عن الزهري على الأوزاعي ، وحديث الأوزاعي علىٰ مالك ، وحديث زياد بن سعد علىٰ يعقوب بن عطاء ، وما يشبه هٰذا)[3] .

وقال الذهبي : (هٰذا رجل كذاب ، قال الحاكم : أحاديثه موضوعة)[4] .

والظاهر أنه سرق الحديث وقلبه فرواه عن ابن جريج عن نافع ، والرواية مشهورة عن مجاهد عن ابن عمر ، وهٰذا الصنيع يعد كذباً ووضعاً لدىٰ

---

(١) الموضوعات (٣/٤١ ـ ٤٢) .
(٢) مجروحين (١/١١٧) .
(٣) مجروحين (١/١١٦) .
(٤) ميزان (١/٧٨) ، لسان (١/٣٠٣) .

أئمة الحديث ؛ لأن سرقة الإسناد نوع من الوضع كما سبق تقريره ، فحكم ابن الجوزي عليها بالوضع موافق لاصطلاح المحدّثين ، والله أعلم .

وأما رواية عطاء بن السائب : فقد أشار إليها وأعلها باختلاطه ، ومخالفته غيره في روايته .

وقد أخرج حديثه أحمد(١) ، والترمذي وحسنه(٢) .

ففي كلا الروايتين رواه عطاء عن عبيد الله بن عبيد بن عمير ، لٰكنه في رواية الترمذي أدخل بين عبيد الله وعبد الله بن عمر : عبيد بن عمير .

وعطاء بن السائب : تُكلم فيه ، وقد وثقه بعضهم ، إلا أنهم مجمعون علىٰ أنه اختلط وتغير ، وحدّث بعد الاختلاط ، وقد فرق أئمة الحديث بين من سمع منه قبل الاختلاط فقبلوا حديثهم ، ومن سمع منه بعد الاختلاط فردوا مروياتهم ، وتوقفوا فيها ، وقد حصر ابن حجر الرواة الذين تقبل مروياتهم عنه ؛ لأنهم سمعوا منه قبل الاختلاط ؛ وهم : سفيان الثوري ، وشعبة ، وزهير ، وزائدة ، وحماد بن زيد ، وأيوب ، قال : (ومن عداهم يتوقف فيه ، إلا حماد بن سلمة ، فقد اختلف قولهم فيه ، والظاهر أنه سمع منه مرتين)(٣) ، فيؤخذ من هٰذا أن رواية جرير عنه التي في الترمذي ، ورواية معمر التي عند أحمد عنه كانتا بعد الاختلاط ، بل إن رواية جرير

---

(١) قال في « المسند » : (حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر ، عن عطاء بن السائب ، عن عبد الله بن عبيد بن عمير ، عن ابن عمر مرفوعاً : « من شرب الخمر فسكر لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ؛ فإن تاب تاب الله عليه ، فإن عاد كان حقاً على الله أن يسقيه من نهر الخبال ، قيل : وما نهر الخبال ؟ قال : صديد أهل النار » ، (٣٥/٢) .

(٢) وأما الترمذي فقال : (أخبرنا قتيبة ، حدثنا جرير ، عن عطاء بن السائب ، عن عبد الله بن عبيد بن عمير ، عن أبيه قال : قال عبد الله بن عمر : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : . . .) الحديث . انظر « تحفة الأحوذي » (٦٠١/٥ ـ ٦٠٢) .

(٣) تهذيب (٢٠٧/٧) .

قد صرح بأنها ضعيفة ؛ لأنه أخذها عنه بعد الاختلاط .

قال ابن الجارود : (حديث سفيان وشعبة وحماد بن سلمة عنه جيد ، وحديث جرير وأشباه جرير ليس بذاك)[1] .

وقال يعقوب بن سفيان : (ما روىٰ عنه سفيان وشعبة وحماد بن سلمة سماع هـٰؤلاء سماع قديم ، وكان عطاء تغير بآخره ، فرواية جرير وابن فضيل وطبقتهم ضعيفة)[2] .

فعطاء بن السائب خالف الرواية المعروفة عن ابن عمر ، فهي من طريق مجاهد عنه ، ورواها عطاء عن عبيد الله بن عمير ، وفيها اضطراب حيث ساقها تارة عن عبيد الله عن أبيه ، وتارة أسقط عبيد بن عمير ، وهو اضطراب في سند الرواية .

وقد نبه ابن الجوزي إلىٰ وجود اختلاف في المتن بين رواية عطاء ورواية مجاهد[3] .

كل هـٰذا يدل علىٰ أن هـٰذه الرواية تأثرت باختلاط عطاء فرواها علىٰ خلاف ما هي عليه ، فساغ إطلاق اسم الوضع عليها ؛ لما فيها من الخطأ وإن لم يكن متعمداً .

فابن الجوزي عندما أدرج هـٰذه الروايات في « الموضوعات » فقد أقام حكمه عليها لعلل تتعلق بأسانيدها ، ولم يقصد بذٰلك متن الحديث .

والسيوطي رحمه الله عندما تعقبه إنما ظن أن ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع إنما قصد متنه ، ولذا ساق له من المتابعات والشواهد

---

(١) تهذيب (٢٠٧/٧) .

(٢) تهذيب (٢٠٧/٧) .

(٣) الموضوعات (٤٢/٣) .

ما يثبت بها متن الحديث ؛ حتىٰ إنه صححه لكثرة متابعاته وشواهده .

وإذا عرف هٰذا : تبيّن أن النزاع بينهما لم يتناول محلّاً واحداً ، فكانت هٰذه المباينة ، والذي أوقع السيوطي رحمه الله تعالىٰ ومن سلك نهجه ممن تتبع ابن الجوزي وتعقبه تقصير ابن الجوزي رحمه الله في بيان مراده من إدراج ببعض الروايات في « الموضوعات » ، فالمقدمة التي صدر بها كتابه لا تدل صراحة علىٰ مقصوده ، كما أن التعليقات التي ذيل بها الروايات لا تفصح عن مراده ، وكان ينبغي عليه رحمه الله أن يكشف عن العلل التي خولت له إدراج الرواية في « الموضوعات » بما يزيل اللبس ويدفع الشبه ، وهٰذا التقصير في البيان كان من الأسباب التي عرضت كتابه للنقد الشديد من قبل المحدّثين .

وبهٰذا يتبين أن حكم ابن الجوزي علىٰ هٰذه الروايات بالوضع له ما يبرره ، والله أعلم .



سادساً : الأحاديث التي انفرد بإخراجها ابن ماجه :

الحديث الأول :

روى ابن الجوزي بأسانيد إلىٰ يعقوب بن سفيان وأحمد بن محمد المخرجي ومحمد بن محمد بن سليمان الباغندي ، قالوا : حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك ، حدثنا إسماعيل بن عياش ، عن صفوان بن عمرو ، عن عبد الرحمٰن بن جبير ، عن كثير بن مرة ، عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله اتخذني خليلاً ، ومنزلي ومنزل إبراهيم يوم القيامة في الجنة تجاهين ، والعباس بيننا مؤمن بين خليلين » .

قال العقيلي : (عبد الوهاب متروك الحديث ، ولا يتابعه على هٰذا الحديث إلا من هو دونه ، أو مثله ، وليس له أصل عن ثقة) ، وقال أبو حاتم ابن حبان : (كان عبد الوهاب يسرق الحديث ، لا يحل الاحتجاج به) .

قال المصنف ـ أي : ابن الجوزي ـ : (قلت : وقد سرق هٰذا الحديث من عبد الوهاب ، أنبأنا . . . ، حدثنا أحمد بن معاوية الباهلي ، حدثنا ابن عياش ، عن صفوان بن عمرو به ، قال ابن عدي : هٰذا الحديث يعرف بعبد الوهاب ، وأحمد بن معاوية سرقه منه ، وكان يسرق الحديث ، ويحدث عن الثقات بالبواطيل)[1] .

قال السيوطي في « التعقبات » : (قلت : أخرجه من طريق عبد الوهاب ابن ماجه)[2] .

وقال في « اللآلئ » ـ بعد أن أورد الحديث وكلام ابن الجوزي ـ : (قلت : أخرجه ابن ماجه : حدثنا عبد الوهاب به .

وله طريق آخر ، قال الحاكم في « تاريخه » : حدثنا أبو حبيب المصاحفي ، حدثنا أبي ، حدثنا أحمد بن أبي الوجيه الجوزجاني ، حدثنا أبو معقل ابن يزيد بن معقل ، عن موسى بن عقبة ، عن سالم ، عن حذيفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله اتخذني خليلاً ، كما اتخذ إبراهيم خليلاً ، فقصري في الجنة وقصر إبراهيم في الجنة متقابلان ، وقصر علي بين قصري وقصر إبراهيم ، فيا له من حبيب بين خليلين »[3] .

---

(١) الموضوعات (٢/٣٢ ـ ٣٣) ، اللآلئ (١/٤٣٠) .
(٢) التعقبات رقم (٣٢٧) ، (ص ٣٤٨) .
(٣) اللآلئ (١/٤٣٠ ـ ٤٣١) .

فيتلخص تعقب السيوطي فيما يلي :

١ ـ أن الحديث أخرجه ابن ماجه .

٢ ـ أن للحديث طريقاً آخر أخرجه الحاكم في « تاريخه » .

أما ابن ماجه : فقد قال في « سننه » : (حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك ، حدثنا إسماعيل بن عياش ، عن صفوان بن عمرو ، عن عبد الرحمٰن بن جبير بن نفير ، عن كثير بن مرة الحضرمي ، عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً ، فمنزلي ومنزل إبراهيم في الجنة يوم القيامة تجاهين ، والعباس بيننا مؤمن بين خليلين »)[١] .

والحديث ـ كما قال ابن الجوزي ـ : مداره علىٰ عبد الوهاب بن الضحاك ، وهو ممن أجمع الأئمة النقاد علىٰ ضعفه وتجريحه ، بل تتفق عباراتهم علىٰ أنه ممن كان يكذب ويضع الحديث ، فقد قال البخاري : (عنده عجائب)[٢] ، وقال أبو حاتم الرازي : (كان يكذب) ، وترك حديثه والرواية عنه بعد أن سمع منه ، وسأل عنه أبا اليمان فقال : (لا يكتب عنه ، هٰذا قاص ، وقال محمد بن عوف : وقيل لي : إنه أخذ فوائد أبي اليمان فكان يحدث بها عن إسماعيل بن عياش ، وحدث بأحاديث كثيرة موضوعة ، فخرجت إليه فقلت : ألا تخاف الله عز وجل ؟ فضمن لي ألا يحدث بها ، فحدث بها بعد ذٰلك)[٣] ، وقال أبو داود : (كان يضع الحديث ، قد رأيته) ، ونقل الآجري عنه أيضاً أنه قال : (غير ثقة ولا

---

(١) جه : (مقدمة ، باب رقم ١١) ، ح (١٤١) .

(٢) التاريخ الكبير (٣/١٠٠) .

(٣) الجرح (٣/٧٤) .

مأمون) ، وقال النسائي : (ليس بثقة ، متروك) ، وقال العقيلي والدارقطني والبيهقي : (متروك) ، وقال صالح بن محمد الحافظ : (منكر الحديث ، عامة حديثه كذب) ، وقال الجوزجاني : (أقدم وجَسَر فأراح الناس) ، وقال ابن عدي : (وبعض حديثه لا يتابع عليه) ، وقال الدارقطني أيضاً : (عن إسماعيل بن عياش وغيره مقلوبات بواطيل)[1] .

فإذا كان هٰذا حال عبد الوهاب فكيف لا يحكم علىٰ ما تفرد به بالكذب والوضع ، والعجيب من السيوطي رحمه الله كيف يتعقب ابن الجوزي علىٰ إيراده هٰذا الحديث في « الموضوعات » لمجرد إخراج ابن ماجه له ؛ لأن إخراج ابن ماجه له لا يخرجه عن كونه موضوعاً ؛ إذ ابن ماجه لم يشترط إخراج الصحيح أو الثابت فقط ، وحتىٰ لو اشترط ذٰلك فإن قواعد النقاد والمحدثين تقضي بالحكم علىٰ هٰذا الحديث بالوضع .

ثم إن متن الحديث مشعر بوضعه ؛ إذ إن سائر الأنبياء غير محمد وإبراهيم ـ مع تميزهم بالرسالة ـ لم يبلغوا هٰذه المنزلة التي ادعاها هٰذا الكذاب للعباس رضي الله عنه ، وليس بعيداً أن هٰذا الدجال أراد أن يتقرب بحديثه هٰذا لبني العباس الذين كانوا خلفاء الدولة الإسلامية إذ ذاك ، ولٰكن صدق قول الجوزجاني : (أقدم وجسر فأراح الناس) ، فإن العباس رضي الله عنه في غنىً عن مثل هٰذا الكذب ، وله من المناقب والفضائل ما لا يحتاج معه إلىٰ هٰذا التخرص .

وأما الطريق الآخر الذي ساقه السيوطي من طريق الحاكم : فلا أدري كيف يعتبره طريقاً آخر للحديث ؟ لأن حديث ابن ماجه في مناقب العباس ، والحديث يذكر المنقبة لعلي رضي الله عنهما فهما مفترقان ، والحديث في

---

(١) تهذيب (٤٤٧/٦ ـ ٤٤٨) ، وانظر « ميزان » (٦٧٩/٢ ـ ٦٨٠) .

رواته مجاهيل ، فلم أقف علىٰ ترجمة لأبي معقل بن يزيد بن معقل ، ولا أحمد بن أبي الوجيه الجوزجاني فيما بين يدي من المصادر والمراجع[(١)] .

والظاهر والله أعلم : أن الحديث وضع في مناقب العباس ، ثم قلب فوضع في مناقب علي رضي الله عنه ، ويبدو أن السيوطي رحمه الله إنما قصد من ذكر هـٰذه الطريق التنبيه على الرواية الموضوعة في مناقب علي ، لا لإثبات الرواية ، والله أعلم .

وممن أقر ابنَ الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع : البوصيري في « زوائده على ابن ماجه »[(٢)] ، والشوكاني[(٣)] ، وابن عِراق[(٤)] ، والسندي[(٥)] ، والنعماني[(٦)] .

الحديث الثاني :

قال ابن الجوزي : (وأما رواية ابن عمر : فروىٰ عثمان بن مطر ، عن الحسن بن أبي جعفر ، عن محمد بن جحادة[(٧)] ، عن نافع ، عن ابن عمر ،

---

(١) نص ابن الجوزي نفسه علىٰ أنهما مجهولان عند إيراده للحديث في « العلل المتناهية » (٢٥٠/١) . د . حميد نعيجات .

(٢) قال الغماري وعبد الوهاب بن عبد اللطيف في تعليقهما علىٰ « تنزيه الشريعة » : (ونص علىٰ وضعه الحافظ البوصيري في « زوائد ابن ماجه » ، فلا يتعقب به) ، هامش تنزيه الشريعة (١٧/٢) .

(٣) الفوائد المجموعة (٤٠٢ ـ ٤٠٣) .

(٤) تنزيه الشريعة (١٧/٢) .

(٥) قال : (إسناده ضعيف لاتفاقهم علىٰ ضعف عبد الوهاب ، بل قال فيه أبو داود : يضع الحديث ، وقال الحاكم : روىٰ أحاديث موضوعة ، وشيخه إسماعيل اختلط بآخره ، وقال ابن رجب : انفرد به المصنف وهو موضوع ؛ فإنه من بلايا عبد الوهاب ، وقال فيه أبو داود : ضعيف الحديث) ، هامش جه : (مقدمة) ، ح (١٤١) .

(٦) انظر « ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه » (٣٨ ـ ٣٩) .

(٧) تصحف في الطبعة الجديدة من « الموضوعات » (٣٤٦/٢) إلىٰ : (حمادة) ، فليتنبه .

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يبدأ جذام ولا برص إلا يوم الأربعاء ») .

وأما حديث ابن عمر رضي الله عنه : فقال ابن حبان : (وكان عثمان بن مطر يروي الموضوعات عن الأثبات ، لا يحل الاحتجاج به)[1] .

قال السيوطي بعد أن أورد الحديث : (قلت : الحديث أخرجه ابن ماجه من هٰذا الطريق ، ومن طريق ثانية عن نافع ، وأخرجه الحاكم من طريقين آخرين عن محمد بن جحادة ، فبرئ عثمان من عهدته)[2] .

وقال في « التعقبات » : (أخرجه ابن ماجه من طريقه ، ولم ينفرد به ، فأخرجه ابن ماجه أيضاً والحاكم من وجه آخر عن ابن عمر)[3] .

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يلي :

١ ـ الحديث أخرجه ابن ماجه .

٢ ـ أن الحديث لم ينفرد بروايته عثمان بن مطر ، بل تابعه غيره فرووه عن محمد بن جحادة ، رواها الحاكم .

٣ ـ الحديث روي من طريق آخر عن نافع عن ابن عمر ، وهي متابعة أخرىٰ رواها ابن ماجه والحاكم .

أما ابن ماجه : فقد روى الحديث من طريقين :

الطريق الأول : قال : (حدثنا سويد بن سعيد ، حدثنا عثمان بن مطر ، عن الحسن بن أبي جعفر ، عن محمد بن جحادة ، عن نافع ، عن ابن

(١) الموضوعات (٢/٧٣ ـ ٧٤) ، اللآلئ (١/٤٨٥) .
(٢) اللآلئ (١/٤٨٥) ، تنزيه الشريعة (٢/٥٥) .
(٣) التعقبات رقم (٨٣) ، (ص ١٢٥) .

عمر قال : يا نافع ؛ قد تبيَّغ بي الدم فالتمس لي حجاماً ، واجعله رفيقاً إن استطعت ، ولا تجعله شيخاً كبيراً ، ولا صبياً صغيراً ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الحجامة على الريق أمثل ، وفيه شفاء وبركة ، ويزيد في العقل وفي الحفظ ، فاحتجموا علىٰ بركة الله يوم الخميس ، واجتنبوا الحجامة يوم الأربعاء والجمعة والسبت ويوم الأحد تحرياً ، واحتجموا يوم الاثنين والثلاثاء ؛ فإنه اليوم الذي عافى الله فيه أيوب من البلاء ، وضربه بالبلاء يوم الأربعاء ، فإنه لا يبدو جذام ولا برص إلا يوم الأربعاء أو ليلة الأربعاء »)[1] .

أما الطريق الثاني : قال : (حدثنا محمد بن المصفى الحمصي ، حدثنا عثمان بن عبد الرحمـٰن ، حدثنا عبد الله بن عصمة ، عن سعيد بن ميمون ، عن نافع به نحوه)[2] .

والحديث الأول أورده ابن الجوزي ، وأعله بعثمان بن مطر ، ونقل عن ابن حبان أنه يروي الموضوعات عن الأثبات ، لا يحل الاحتجاج به .

قلت : عثمان بن مطر أجمع الأئمة علىٰ ضعفه ، ولم يقوّ أحد منهم أمره ، بل اتهمه البخاري فقال : (منكر الحديث)[3] ، وقال أبو حاتم الرازي : (ضعيف الحديث ، منكر الحديث) ، وقال ابن معين : (ليس هو بشيء ، كان هـٰهنا ببغداد) ، وقال أبو زرعة : (ضعيف الحديث)[4] ، وقال يحيى بن معين : (كان ضعيفاً ضعيفاً) ، رواه محمد بن عثمان بن أبي شيبة ، وقال أيضاً : (ضعيف لا يكتب حديثه) ، قاله سعيد بن أبي مريم

---

(١) جه : (الطب ، باب في أي الأيام يحتجم ؟) ، ح (٣٤٨٧) .
(٢) جه : (الطب ، باب في أي الأيام يحتجم ؟) ، ح (٣٤٨٨) .
(٣) التاريخ الكبير (٣/٢٥٣) .
(٤) الجرح (٣/١٦٩ ـ ١٧٠) .

عن يحيىٰ ، وضعفه علي بن المديني جداً ، وقال أبو داود : (ضعيف) ، وقال صالح بن محمد : (لا يكتب حديثه) ، وقال النسائي : (ليس بثقة) ، وقال أحمد : (بصري قدم بغداد ، وسئل كيف هو ؟ قال : لا أدري ، قيل له : من روىٰ عنه ؟ فلم يعرف حديثه)[1] ، وقال البخاري : (عنده عجائب) ، وقال الساجي : (فيه ضعف ، سمعت عمر بن موسىٰ يحدث عنه عن ثابت مناكير) ، وقال البزار : (ليس بالقوي) ، وقال العقيلي : (كان يحدث عن الثقات بالمناكير) ، وقال ابن عدي : (متروك الحديث ، وأحاديثه عن ثابت خاصة مناكير ، والضعف علىٰ حديثه بيّن) ، وضعفه الدارقطني[2] ، وقال ابن حبان : (كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، لا يحل الاحتجاج به)[3] .

فهو وإن لم يصرح بكذبه من قبل الأئمة إلا أن قول البخاري يلحق به التهمة كما هو معلوم من اصطلاحه ، فابن الجوزي حكم علىٰ حديثه بالوضع تبعاً لابن حبان بناء على القاعدة ، وهي أن الراوي متهم تفرد بالرواية .

قلت : وثمة آفة أخرىٰ في السند ، وهو شيخ عثمان بن مطر ـ أعني : الحسن بن أبي جعفر ـ فقد تكلم فيه النقاد ، فقال فيه البخاري : (منكر الحديث)[4] ، وقال أبو حاتم الرازي : (ليس بقوي في الحديث ، كان شيخاً صالحاً في بعض حديثه إنكار) ، وقال أبو زرعة : (ليس بالقوي) ، وقال ابن معين : (لا شيء) ، وقال عمرو بن علي الفلاس : (رجل صدوق ، منكر

---

(١) تاريخ بغداد (١٥٢/١٣) ، تهذيب (١٥٤/٧ ـ ١٥٥) ، الضعفاء والمتروكين للنسائي (١٧٥) .
(٢) تهذيب (١٥٤/٧ ـ ١٥٥) ، وانظر « ميزان » (٥٣/٣ ـ ٥٤) .
(٣) مجروحين (٩٩/٢) .
(٤) التاريخ الكبير (٢٨٨/١) ، الضعفاء (٢٥٦) .

الحديث)[1] ، وقال النسائي : (متروك الحديث)[2] ، وقال ابن حبان : (كان الحسن بن أبي جعفر من المتعبدين المجابين الدعوة في الأوقات ، ولٰكنه ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظه ، واشتغل بالعبادة عنها ، فإذا حدث وهم فيما يروي ، وقلب الأسانيد وهو لا يعلم ، حتىٰ صار ممن لا يحتج به ، وإن كان فاضلاً) ، وقال : (تركه أحمد بن حنبل)[3] ، وقال ابن المديني : (ضعيف ، ضعيف ، وكان يحيى بن سعيد لا يحدّث عنه) ، وقال الترمذي : (ضعفه يحيى بن سعيد وغيره)[4] ، وذكره ابن عدي في « الضعفاء » ، وأورد له أحاديث وقال : (وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب ، أحاديثه صالحة ، ويروي الغرائب وخاصة عن غير محمد بن جحادة ، له نسخة يرويها المنذر بن الوليد الجارودي عن أبيه ، وله عن غير ابن جحادة عن ليث عن أيوب وعلي بن زيد وأبو الزبير وغيرهم ـ علىٰ ما ذكرت ـ أحاديث مستقيمة صالحة وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب ، وهو صدوق) .

وقال أبو داود : (لا أكتب حديثه)[5] .

والذي يبدو لي والله أعلم : أن هٰذا الحديث هو من منكرات الحسن بن أبي جعفر خاصة ، وأنه رواه عن محمد بن جحادة ، فهو وإن كان رجلاً صالحاً عابداً زاهداً إلا أنه لم يكن يحفظ ، وغلب عليه صلاحه فكان من أهل الغفلة الذين يجري الكذب علىٰ ألسنتهم دون أن يشعروا ، ولعل هٰذا الحديث من الأحاديث التي قلبت عليه فرواها عن محمد بن جحادة ضمن

(١) الجرح (٢٩/١) .
(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي (٢٨٨) .
(٣) مجروحين (٢٣٦/١) .
(٤) ميزان (٤٤٢/١) .
(٥) تهذيب (٢٦٠/٢ ـ ٢٦١) .

النسخة التي أنكرها الأئمة عليه كما أشار إلىٰ ذٰلك ابن عدي .

فهٰذه علة إذا انضمت إلى العلة التي أشار إليها ابن الجوزي أظهرت مكانة الحديث ، وبينت منزلته ، وأن ابن الجوزي لم يشطط حينما حكم عليه بالوضع والكذب .

أما الرواية التي توبع فيها عثمان بن مطر ، وأنها رويت عن محمد بن جحادة من غير طريق عثمان ؛ فقد أخرجها الحاكم قال : (حدثنا أبو بكر محمد بن سليمان الزاهد ، حدثنا علي بن الحسين بن الجنيد الرازي وجعفر بن محمد الفريابي ، وزكريا بن يحيى الساجي ، قالوا : حدثنا أبو الخطاب زياد بن يحيى الحساني ، حدثنا غزال بن محمد ، عن محمد بن جحادة ، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما . . .) الحديث .

ثم قال الحاكم : (رواة هٰذا الحديث كلهم ثقات إلا غزال بن محمد ، فإنه مجهول لا أعرفه بعدالة ولا جرح)[1] .

قلت : وترجم الذهبي في « ميزانه » لغزال فقال : (غزال بن محمد ، عن محمد بن جحادة ، لا يُعرف ، وخبره منكر في الحجامة)[2] .

والمتابعة في هٰذه الرواية للحسن بن أبي جعفر وليست لعثمان بن مطر ، والرواية فيها مجهول العين فلا تصلح للاعتبار أو المتابعة ؛ لأن كلّاً من الروايتين تقصر عن درجة الاعتبار والمتابعة ، أما الأولىٰ فلما فيها من الضعف الشديد البيّن ، وأما الثانية ففيها راو مجهول .

أما المتابعات الأخر التي أشار إليها السيوطي رحمه الله :

أ ـ أما الحديث الأول : فرواه ابن ماجه قال : (حدثنا محمد بن

---

(١) المستدرك (٢٨١/٩) ، وأقره الذهبي في « تلخيص المستدرك » علىٰ أن غزالاً مجهول .

(٢) ميزان (٣٣٣/٣) وذكر المحقق أن صوابه ، عذال ؛ بالذال المعجمة ، لسان (٣٠٢/٦) .

المصفى الحمصي ، حدثنا عثمان بن عبد الرحمٰن ، حدثنا عبد الله بن عصمة ، عن سعيد بن ميمون ، عن نافع) به .

عبد الله بن عصمة ، وسعيد بن ميمون : مجهولان .

قال ابن حجر في عبد الله : (أحد المجاهيل عن سعيد بن ميمون في الحجامة)[1] .

وقال في سعيد : (عن نافع في الحجامة ، وعنه عبد الله بن عصمة ، قلت : هو مجهول ، وخبره منكر جداً في الحجامة)[2] .

ب ـ **أما الحديث الثاني** : فقد أخرجه الحاكم قال : (حدثنا أبو علي الحافظ ، أنبأنا عبدان الأهوازي ، حدثنا محمد بن عمر بن علي المقدمي ، حدثنا عبد الله بن هشام الدستوائي ، حدثني أبي ، عن أيوب ، عن نافع قال : قال لي ابن عمر : يا نافع ؛ اذهب فأتني بحجام ، ولا تأتني بشيخ كبير ، ولا غلام صغير ، وقال : احتجموا يوم السبت ، واحتجموا يوم الأحد والاثنين والثلاثاء ، ولا تحتجموا يوم الأربعاء)[3] .

قلت : رواه عن ابن عمر موقوفاً .

وفي إسناده عبد الله بن هشام الدستوائي ، قال ابن أبي حاتم الرازي عن أبيه : (روىٰ عن أبيه عن أيوب السختياني) ، قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : (هو متروك الحديث)[4] ، وقال الذهبي في « تلخيص المستدرك » بعد إيراد الحديث : (قلت : عبد الله متروك)[5] ، وقال

---

(١) تهذيب (٣٢٢/٥) ، وانظر « ميزان » (٤١٢/٢) .

(٢) تهذيب (٩١/٤) ، وانظر « ميزان » (١٥٢/٢) .

(٣) المستدرك (٢٨٢/٩) وتراجع هٰذه النسخة فإن فيها اختلافاً عن هٰذه المعتمدة .

(٤) الجرح (١٩٣/٢) ، ميزان (٤٦٠/٢) .

(٥) تلخيص المستدرك (٢٨٢/٩) .

الساجي : (فيه ضعف ، ولم يكن صاحب حديث)[1] .

فالرواية ـ كما ترىٰ ـ لا تصلح للاعتبار ، وهي لا تزيد حديث الباب إلا نكارة ؛ لأن راويها عبد الله بن هشام متهم ، ولذا قال فيه أبو حاتم قولته .

ج ـ **أما الحديث الثالث** : فأخرجه الحاكم قال : (حدثنا أبو النضر الفقيه ، وأبو الحسن العنزي ، قالا : حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي ، حدثنا عبد الله بن صالح المصري ، حدثنا عطاف بن خالد ، عن نافع : أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال له . . .) الحديث[2] .

وفيه : عبد الله بن صالح كاتب الليث ، وقد اتهم ورمي بالكذب[3] ، فروايته أيضاً لا تصلح للاعتبار أو المتابعة لوجود راو متهم فيها .

وبهٰذا يظهر أن ما ساقه السيوطي من متابعات للحديث لا تصلح للاعتبار ؛ لما فيها من مجاهيل أو متهمين ، والله أعلم .

الحديث الثالث :

روى ابـن الجوزي مـن طريق العقيلي قال : (حدثنا محمد بن عتاب بن المربع ، حدثنا سـنيد بن داود ، حدثنا يوسـف بن محمد بن المنكدر ، عن أبيـه ، عـن جابر بن عبد الله ، عن النبي صلى الله عليه وسـلم قال : « قالت أم سـليمان بن داود عليهمـا السـلام : يـا بنـي ؛ لا تكثر النـوم بالليل ؛ فإن

---

(١) لسان (٣٠/٥) .

(٢) المستدرك (٢٨٢/٩) .

(٣) أبو صالح عبد الله بن صالح المصري قال عنه الحافظ في « التقريب » : (صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة) ، وقد أخرج له البخاري تعليقاً ، واستشهد به في « الصحيح » ، وقيل : روىٰ عنه ، ولذٰلك فقد أوتي الرجل من قبل غفلته وصحبته ، وليس من قبل صدقه وأمانته ، والله أعلم . انظر ترجمته في « التقريب » (ص ٣٠٨) ، و« ميزان » (٣٩٤/٢) ، و« تهذيب » (٢٥٦/٥ ـ ٢٦١) .

كثـرة النـوم بالليل تـدع الرجل فقيراً يوم القيامة » ، قـال ابن الجوزي : هٰذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويوسف لا يتابع علىٰ حديثه ، وقال الدارقطني : يوسف ضعيف ، وقال ابن حماد : متروك)[1] .

ثم تعقب السيوطي ابن الجوزي بقوله : (قال فيه أبو زرعة : صالح الحديث ، وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به ، والحديث أخرجه ابن ماجه في « سننه » : حدثنا زهير بن محمد بن قمير ، والحسن بن محمد بن الصباح ، والعباس بن جعفر بن أبي طالب ومحمد بن عمرو الحدثاني قالوا : حدثنا سنيد بن داود به[2] .

وأخرجه الطبراني : حدثنا جعفر بن سنيد بن داود ، حدثنا أبي به ، وقال : تفرد به سنيد .

وأخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » .

وقال العقيلي : حدثنا محمد بن عمران الجرجاني ، حدثنا الخليل بن عمرو ، حدثنا ابن السماك ، عن إبراهيم بن أبي يحيىٰ ، عن محمد بن المنكدر قال : قالت أم سليمان النبي عليه السلام لسليمان : يا بني ؛ لا تكثر النوم ، فإن كثرة النوم تدع الإنسان فقيراً يوم القيامة) .

وقال : (حدثنا علي بن عبد العزيز ، حدثنا أبو عبيد ، حدثنا أبو مسهر ، عن سعيد بن عبد العزيز ، عن ربيعة بن يزيد قال : قالت أم سليمان بن داود عليهما السلام لسليمان بن داود : « إياك وكثرة النوم ؛ فإنه يقعدك حين يحتاج الناس إلىٰ أعمالهم »)[3] .

---

(١) الموضوعات رقم (١٤٧٨) ، (٣/٢٥٠) في الطبعة الجديدة .
(٢) جه : (كتاب النوم ، باب ذم كثرة النوم) ، (١/٤٢٢) .
(٣) اللآلئ (٢/٣١) .

وقال في « التعقبات » بعد ذكر الحديث : (فيه : يوسف بن محمد بن المنكدر ، متروك ، قلت : كذا قال النسائي ، وقال أبو زرعة : صالح الحديث ، وقال ابن عدي : أرىٰ أنه لا بأس به ، وحديثه هٰذا أخرجه ابن ماجه ، فعلىٰ قول النسائي هو ضعيف لا موضوع ، وعلىٰ قول أبي زرعة وابن عدي هو حسن ، فإذا وجد له متابع حكم بحسنه علىٰ كل قول)[1] .

ومجمل تعقب السيوطي فيما يأتي :

١ ـ أن الحديث رواه ابن ماجه .

٢ ـ أن الراوي المتهم به لم يرم بالكذب ، بل قوىٰ أبو زرعة وابن عدي أمره ، فحديثه علىٰ قولهما حسن ، وغاية ما يحمل عليه قول النسائي أنه ضعيف ، فلا يقتضي ضعفه الحكم علىٰ حديثه بالوضع ، بل يحكم على الحديث بمتابعه أنه حسن لغيره .

٣ ـ أن الحديث ورد من طريق آخر ، رواه العقيلي .

وقبل مناقشة الآراء وبيان الراجح من الأقوال أورد حديث ابن ماجه .

قال : (حدثنا زهير بن محمد ، والحسن بن محمد بن الصباح ، والعباس بن جعفر ، ومحمد بن عمرو الحدثاني قالوا : حدثنا سنيد بن داود ، حدثنا يوسف بن محمد بن المنكدر ، عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قالت أم سليمان بن داود لسليمان : يا بني ؛ لا تكثر النوم بالليل ؛ فإن كثرة النوم بالليل تترك الرجل فقيراً يوم القيامة »)[2] .

---

(١) التعقبات رقم (٥٩) ، (ص ١٠٢) ، تنزيه الشريعة (١٠٦/٢) ، ما تمس إليه الحاجة (٣٩) ، حاشية السنن ، (إقامة الصلاة) ، ح (١٣٣٢) .

(٢) جه : (إقامة الصلاة ، باب ما جاء في قيام الليل) ، ح (١٣٣٢) .

فالحديث مداره علىٰ يوسف بن محمد بن المنكدر ، والأئمة متفقون علىٰ تضعيف حديثه ، ولم يقو أحد منهم حديثه ، وقول السيوطي : (إن أبا زرعة قال فيه : صالح الحديث) ، فهو وهم وقع فيه تبعاً لصاحب « الميزان »[1] ، حيث أخطأ النقل عن أبي زرعة ، ففي « الجرح والتعديل » : قال عبد الرحمـٰن : (سئل أبو زرعة عنه فقال : صالح ، وهو أقل رواية من أخيه المنكدر)[2] .

وفرق بين قوله : (صالح) ، وقوله : (صالح الحديث) إذ الوصف متعلق بذاته ، ومنه أُتي ، ولذا قال ابن حبان : (غلب عليه الصلاح فغفل عن الحفظ ، فكان يأتي بالشيء توهماً ، فبطل الاحتجاج به)[3] .

وقال أبو حاتم الرازي : (ليس بقوي ، يكتب حديثه)[4] ، وقال النسائي : (متروك الحديث ، شامي)[5] ، وقال أبو داود : (ضعيف) ، وقال الدولابي : (متروك الحديث) ، وقال العقيلي : (لا يتابع علىٰ حديثه) ، وقال الأزدي : (متروك الحديث) ، وقال الدارقطني : (ضعيف)[6] .

فلم يقو أحد منهم شأنه ، وقد حكم الدولابي والأزدي والنسائي بأنه متروك الحديث ، وهـٰذه العبارة يطلقها النقاد فيمن يتهمونه بالكذب عادة ، فهو علىٰ رأيهم متهم بالكذب ، بل إن النسائي يطلقها فيمن يرميه بالكذب صراحة ـ كما سبق توضيحه ـ فبمقتضىٰ قوله : الحديث موضوع ،

---

(١) ميزان (١٩٥/٥) .

(٢) الجرح (٢٢٩/٤) .

(٣) تهذيب (٤٢٣/١١) .

(٤) الجرح (٢٢٩/٤) .

(٥) الضعفاء والمتروكون (٢٤٦) .

(٦) تهذيب (٤٢٢/١١ ـ ٤٢٣) .

وبمقتضىٰ قولهم : فالحديث مطروح ، والنتيجة واحدة ؛ لأن الحديث في كلا الحالتين لا تجوز روايته ولا العمل به إلا مقروناً ببيان ضعفه ، كما هو مقرر في موضعه[١] .

فالراوي جرى الكذب علىٰ لسانه دون أن يتعمد ، والحكم على الحديث بالوضع إنما هو لرفعه ، وادعاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله ونطق به ، وإن كان الحديث ثابتاً لـٰكنه مقطوع كما سيأتي بيانه ، وسبب الوقوع في هـٰذا الكذب : الصلاح المشوب بالغفلة ؛ فإنه آفة كثير من الرواة ، حتىٰ قال يحيى بن سعيد القطان : (لم أر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث)[٢] .

أما قول السيوطي : (إن ابن عدي قال فيه : أرجو أنه لا بأس به) ، فهـٰذه العبارة قالها ابن عدي في ترجمته بعد أن أورد له ستة أحاديث انفرد بها ، وقال : (لا أعلم ليوسف غير هـٰذه الأحاديث التي ذكرتها ، وأرجو أنه لا بأس به)[٣] .

وقد بين المعلمي رحمه الله مقصود ابن عدي من هـٰذه العبارة التي كثيراً ما يطلقها فقال : (هـٰذه الكلمة رأيت ابن عدي يطلقها في مواضع تقتضي أن يكون مقصوده : أرجو أنه لا يتعمد الكذب ، وهـٰذا منها ؛ لأنه قالها بعد أن ساق أحاديث يوسف وقال : وعامتها لم يتابع عليها)[٤] .

وإذا عرف مراد ابن عدي من عبارته فإنه لا تنافي بينه وبين بقية الأئمة الذين جرحوه ، والله أعلم .

---

(١) انظر (١/١١٢) .

(٢) م : مقدمة (١/١٧) .

(٣) ميزان (٥/١٩٥) ، تهذيب (١١/٤٢٣) .

(٤) هامش الفوائد المجموعة (٣٥) .

أما الطريق الآخر الذي أورده العقيلي : (حدثنا محمد بن عمران الجرجاني ، حدثنا الخليل بن عمرو ، حدثنا ابن السماك ، عن إبراهيم بن أبي يحيىٰ ، عن محمد بن المنكدر قال : قالت أم سليمان . . .) الحديث .

فالرواية مقطوعة ، وهي من قول ابن المنكدر ، ومع ذٰلك ففي سندها إبراهيم بن أبي يحيىٰ ، وقد صرح غير واحد من الأئمة بكذبه في الحديث[١] ، وقد تابع في هٰذه الرواية يوسف بن المنكدر ، فروايته لا تصلح للمتابعة .

وأما الرواية الثانية : فرواها العقيلي قال : (حدثنا علي بن عبد العزيز ، حدثنا أبو عبيد ، حدثنا أبو مسهر ، عن سعيد بن عبد العزيز ، عن ربيعة بن يزيد قال : قالت أم سليمان بن داود . . .) الحديث .

فالرواية ـ كما هو ظاهر ـ موقوفة علىٰ ربيعة بن يزيد ، فوهم يوسف بن محمد بن المنكدر فرفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

وعلماء الحديث يحكمون علىٰ هٰذا النوع من الحديث ـ أعني : ما وهم فيه الراوي فرفعه وهو موقوف ـ بالوضع ، ويعتبرونه حديثاً موضوعاً ، إلا أن الفرق بين حديث الواهم وحديث المتعمد : أن المتعمد يلحقه الإثم والوعيد بخلاف الواهم ، وإن كانا يشتركان في رد حديثهما ، والله أعلم .

الحديث الرابع :

قال ابن الجوزي : (باب من صلىٰ بالليل حسن وجهه بالنهار ، قد روي من حديث جابر وأنس) .

---

(١) انظر « ميزان » (١/٩٢) .

ثم قال : (الطريق الثالث : . . . ـ وروىٰ بأسانيده إلى العقيلي ـ قال : حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ، ومحمد بن أيوب ، ومحمد بن عثمان في آخرين قالوا : حدثنا ثابت بن موسى العابد ، حدثنا شريك ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار » .

ثم قال نقل عن العقيلي قوله : وهـٰذا الحديث باطل لا أصل له ، وعن ابن عدي قوله : هـٰذا الحديث لا يعرف إلا بثابت ، وقد سرقه منه جماعة من الضعفاء ؛ منهم : عبد الحميد بن عبد الله بن شبرمة ، وإسحاق بن بشر الكاهلي ، وموسى بن محمد أبو الطاهر المقدسي ، قال : ورواه بعض الضعفاء عن رحمويه وكذب ؛ فإن رحمويه نفسه[1] قال : بلغني عن محمد بن عبد الله بن نمير أنه ذكر له الحديث عن ثابت فقال : باطل ، شبّه علىٰ ثابت ، وذٰلك أن شريكاً كان مزاحاً ، وكان ثابت رجلاً صالحاً ، فيشتبه أن يكون ثابت دخل علىٰ شريك وهو يقول : حدثنا الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فالتفت فرأىٰ ثابتاً فقال يمازحه : « من صلىٰ بالليل حسن وجهه بالنهار » ، فظن ثابت لغفلته أن هـٰذا الكلام الذي قاله شريك هو من الإسناد)[2] .

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي في « اللآلىء »[3] ، وبعد أن ساق مجمل كلام ابن الجوزي قال كلاماً طويلاً مجمله :

١ ـ أن الحديث رواه ابن ماجه من طريق ثابت بن موسىٰ به .

---

(١) ثقة ، كما في الكامل (٢/٩٩) والموضوعات (٢/٤١٤) الطبعة الجديدة .

(٢) الموضوعات (٢/١٠٩ ـ ١١٠) .

(٣) يلاحظ أن السيوطي لم يورد الحديث في « التعقبات » ، ويظهر من صنيعه هـٰذا إقراره ابن الجوزي علىٰ وضع الحديث ، والله أعلم .

٢ ـ أن القضاعي قال في « مسند الشهاب » : (روىٰ هٰذا الحديث جماعة من الحفاظ ، وانتقاه أبو الحسن الدارقطني من حديث أبي الطاهر الذهلي ، وما طعن أحد منهم في إسناده ولا متنه) ، ثم قال : (وقد روي لنا هٰذا الحديث من طرق كثيرة ، وعن ثقات عن غير ثابت بن موسىٰ ، وعن غير شريك) ، ثم ساق تلك الطرق [١] .

أما طريق ابن ماجه فقال : (حدثنا إسماعيل بن محمد الطلحي ، حدثنا ثابت بن موسىٰ أبو يزيد ، عن شريك ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار ») [٢] .

قال السندي : (معنى الحديث ثابت بموافقة القرآن وشهادة التجربة ، لٰكن الحفاظ علىٰ أن الحديث بهٰذا اللفظ غير ثابت ، أخرج البيهقي في « شعب الإيمان » عن محمد بن عبد الرحمٰن بن كامل قال : قلت لمحمد بن عبد الله بن نمير : ما تقول في ثابت بن موسىٰ ؟ قال : شيخ له فضل وإسلام ودين وصلاح وعبادة ، قلت : ما تقول في هٰذا الحديث ؟ قال : غلط من الشيخ ، وأما غير ذٰلك فلا يتوهم عليه) [٣] .

قلت : وقد أبان الأئمة سبب وقوع الغلط في هٰذا الحديث ، فقد روى الحاكم قصة هٰذا الحديث فقال : (دخل ثابت بن موسى الزاهد علىٰ شريك بن عبيد الله القاضي ، والمستملي بين يديه ، وشريك يقول : حدثنا الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه

---

(١) اللآلئ (٢/٣٢ ـ ٣٥) .

(٢) جه : (إقامة الصلاة ، باب ما جاء في قيام الليل) ، ح (١٣٣٣) .

(٣) حاشية سنن جه : انظر ح (١٣٣٣) .

وسلم ـ ولم يذكر المتن ـ فلما نظر إلىٰ ثابت بن موسىٰ قال : « من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار » ، وإنما أراد بذٰلك ثابت بن موسىٰ لزهده وورعه ، فظن ثابت بن موسىٰ أنه روىٰ هٰذا الحديث مرفوعاً بهٰذا الإسناد ، فكان ثابت يحدث به عن شريك ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر ، وليس لهٰذا الحديث أصل إلا من هٰذا الوجه ، وعن قوم من المجروحين سرقوه من ثابت بن موسىٰ)[1] .

فعلم من قول الحاكم ، أن كل من رواه عن غير ثابت بن موسىٰ فقد سرقه ، وبهٰذا يظهر حال الطرق التي ساقها السيوطي عن الشهاب القضاعي .

قال السندي : (وقد تواردت أقوال الأئمة علىٰ عد هٰذا الحديث من الموضوع علىٰ سبيل الغلط لا التعمد ، وخالفهم القضاعي في « مسند الشهاب » فمال في الحديث إلىٰ ثبوته)[2] .

قلت : وهو تكلف من القضاعي رحمه الله لا حاجة إليه ، لا سيما بعد معرفة الظروف التي دارت فيها قصة الحديث .

وهٰذا الحديث يورده علماء مصطلح الحديث في قسم المدرج ، وينازعون في الحكم عليه بالوضع ؛ لأن شريكاً لما نطق به لم يعتبره متناً للسند الذي ساقه ، وإنما أدرج علىٰ ثابت حيث وهم وعده متناً للسند الذي ذكره شريك ، وسماه بعضهم شبه الموضوع ؛ لأن ثابتاً رواه علىٰ أنه حديث مرفوع ، إلا أنه لم يقصد وضعه ، وإنما وهم في ذٰلك .

والظاهر والله أعلم : أن اعتباره حديثاً وهم وخطأ ، وهو نوع من أنواع

---

(١) اللآلئ (٣٢/٢) .

(٢) جه : ح (١٣٣٣) .

الموضوعات حيث جاء على خلاف الواقع ، فظن راويه أنه حديث لما سمعه من شيخه لا يخرجه عن كونه موضوعاً يُرَدّ من أجله حديث راويه لانعدام ضبطه ، وإن رفع عنه إثم التعمد ، أما من عرف أمره ورواه على أنه حديث منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فهو آثم ؛ لدخوله في عداد من روى حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين ، وهٰذه القرينة وهي معرفة سبب وقوع الخطأ والغلط في الرواية كافية في صرف النظر عن تتبع أسانيد الخبر ، وتعدد طرقه ؛ إذ لا طائل تحته ما دام الأمر واضحاً ؛ لأن تتبع الطرق وتعددها والحالة هٰذه تعسف وتكلف ، والله أعلم .

وقد حكم على الحديث بالوضع جل النقاد وأئمة الحديث ، وشذ في ذٰلك القضاعي ، بل صنيع السيوطي في عدم ذكر الحديث في « تعقباته » على ابن الجوزي مشعر بالحكم عليه بالوضع ، والله أعلم .

الحديث الخامس :

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي : (حدثنا محمد بن أحمد بن الحسين الأهوازي ، حدثنا عمرو بن علي ، حدثنا الفضل بن قرة ، أخبرني عمي الحسن بن أبي جعفر ، عن علي بن زيد ، عن سعيد بن المسيب ، عن عائشة رضي الله عنها ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من سقى ماء حيث يوجد الماء فكأنما أعتق نسمة ، ومن سقى ماء حيث لا يقدر على الماء فكأنما أحيا نفساً ») .

قال ابن الجوزي : (وأما الطريق الثاني : فالوهم فيه من الحسن بن أبي جعفر ، فإنه كان يخلط في الأحاديث ، تركه أحمد ، وقال يحيى : ليس بشيء ، ثم علي بن زيد أوهى منه)[1] .

---

(١) الموضوعات (٢/١٧٠) ، اللآلئ (٢/٨٥) .

قال السيوطي بعد إيراد الحديث في « اللآلئ » : (قلت : أخرجه ابن ماجه في « سننه » : حدثنا عمار بن خالد الواسطي ، حدثنا علي بن غراب ، عن زهير بن مرزوق ، عن علي بن زيد بن جدعان ، عن سعيد بن المسيب ، عن عائشة رضي الله عنها)[١] .

ويتلخص تعقب السيوطي في أن ابن ماجه روى الحديث في « سننه » ، ولم يورد الحديث في « التعقبات » .

أما رواية ابن ماجه فقال : حدثنا عمار بن خالد الواسطي ، حدثنا علي بن غراب ، عن زهير بن مرزوق ، عن علي بن زيد بن جدعان ، عن سعيد بن المسيب ، عن عائشة أنها قالت : يا رسول الله ؛ ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال : « الماء والملح والنار » ، قالت : قلت : يا رسول الله ؛ هٰذا الماء قد عرفناه ، فما بال الملح والنار ؟ قال : « يا حميراء ؛ من أعطىٰ ناراً فكأنما تصدق بجميع ما أنضجت تلك النار ، ومن أعطىٰ ملحاً فكأنما تصدق بجميع ما طيب ذٰلك الملح ، ومن سقىٰ مسلماً شربة من ماء حيث يوجد الماء فكأنما أعتق رقبة ، ومن سقىٰ مسلماً شربة من ماء حيث لا يوجد الماء فكأنما أحياها »[٢] .

أما ابن الجوزي : فقد روىٰ حديث عائشة من طريقين :

الطريق الأول : رواه بسنده إلى ابن عدي قال : (حدثنا عبد الله بن جعفر ، حدثنا أحمد بن محمد بن علي بن الحسن بن شقيق ، حدثنا

---

(١) اللآلئ (٢/٨٥) ، وانظر « تنزيه الشريعة » (٢/١٣٦) ، فقد أشار إلىٰ ما تعقب به على ابن الجوزي ، وكذٰلك الطرق التي روي بها الحديث ومن أخرجه ، وانظر أيضاً « الفوائد المجموعة » (٧٣) ، و« تذكرة الموضوعات » (١٤٧) .

(٢) جه : (الرهون ، باب المسلمون شركاء في ثلاثة) ، ح (٢٤٧٤) .

الحسين بن عيسىٰ ، أنبأنا عبد الله بن نمير ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة) ، وأعل هٰذه الطريق بأحمد بن محمد بن علي بن الحسن بن شقيق بأنه كذاب يضع الحديث[1] .

أما الطريق الثاني : فقد ساقه ابن الجوزي من غير طريق ابن ماجه ، وإن كان مدار الحديث في كلا الروايتين علىٰ علي بن زيد بن جدعان ، إلا أن ابن الجوزي أعل الرواية بالحسن بن أبي جعفر بالإضافة إلىٰ علي بن زيد ، ولذا فإن اقتصار السندي والنعماني علىٰ أن ابن الجوزي أعل الحديث بعلي بن زيد فقط فيه ترك للأهم ، وذكر للمهم ، وإن كان ابن الجوزي قد أشار إلىٰ أن علي بن زيد أوهىٰ من الحسن بن أبي جعفر ، ولعل هٰذه الإشارة من ابن الجوزي ، ومتابعة زهير بن مرزوق للحسن كان دافعاً لهما على الاقتصار على ابن زيد فقط .

والحسن بن أبي جعفر قد سبق الكلام عليه وأنه متهم .

أما علي بن زيد بن جدعان : فأكثر الأئمة علىٰ تضعيفه ، فهو ضعيف في الحديث ، يقلب الأحاديث ، ويرفع الموقوفات ، ورماه بعضهم بالتشيع المفرط والرفض ، إلا أن تفرده لا يلزم منه الحكم على الحديث بالوضع[2] .

فآفة الحديث عند ابن الجوزي : الحسن بن أبي جعفر ، وليس علي بن زيد بن جدعان ، وإن كان وروده في السند يزيد من نكارة الحديث .

أما رواية ابن ماجه : ففيها زهير بن مرزوق ، بالإضافة إلىٰ علي بن زيد بن جدعان .

---

(١) الموضوعات (٢/١٧٠) .

(٢) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٣/٢٧٥) ، و« الجرح » (٣/١٨٦ ـ ١٨٧) ، و« ميزان » (٣/ ١٣٩) ، و« تهذيب » (٧/٣٢٢ ـ ٣٢٤) .

أما علي بن زيد بن جدعان : فقد أشرت إلىٰ أنه ضعيف لا يحتج بحديثه .

وأما زهير بن مرزوق : فقد قال فيه الدارمي عن ابن معين : (لا أعرفه) ، وقال البخاري : (منكر الحديث ، مجهول) ، وقال الذهبي : (ضُعف)[1] ، فهو مجهول عيناً ؛ لأنه لم يرو عنه غير علي بن غراب ، وهو بحسب قول البخاري فيه : متهم ، وقد تابع زهير هٰذا الحسن بن أبي جعفر في رواية ابن الجوزي ، وكلاهما متهم فلا تصلح متابعتهما للاعتبار ، بل كلا الطريقين تزيد الأخرىٰ نكارة لما فيها من التهمة ، فالطريق التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع إنما كان حكمه حسب قواعد الأئمة النقاد ، ورواية ابن ماجه تستوي في نكارتها وضعفها برواية ابن الجوزي ، ولذا فالظاهر الحكم عليها بالوضع .

ويغلب علىٰ ظني أن السيوطي وافق ابن الجوزي علىٰ حكمه على الحديث بالوضع ؛ إذ لم يورد الحديث في كتابه الذي أفرده بالتعقب على ابن الجوزي ، والله أعلم .

وممن وافق ابن الجوزي في الحكم على الحديث بالوضع الشوكاني[2] .

الحديث السادس :

روى ابن الجوزي بسنده إلىٰ أبي سعيد ابن الأعرابي : (حدثنا عبد الله بن أيوب ، حدثنا إبراهيم بن بكر ، حدثنا عبد العزيز بن أبي داود ، حدثنا عكرمة ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « موت الغريب شهادة ») .

---

(١) ميزان (٧٩/٢) ، تهذيب (٣٥٠/٣) .

(٢) الفوائد المجموعة (٧٣) .

قال ابن الجوزي : (هٰذا لا يصح ، أما إبراهيم بن بكر : فقال ابن عدي : كان يسرق الحديث ، وقال أبو الفتح الأزدي : تركوه ، وأما عبد الله بن أيوب : فقال الدارقطني : متروك)[1] .

قال السيوطي بعد ذكر الحديث : (قلت : أخرجه ابن فيل في « جزئه » : حدثنا عقبة بن بكر العمي ، حدثنا الحكم بن المنذر أبو هذيل[2] ، أخبرني عبد العزيز بن أبي رواد ، عن عكرمة ، عن ابن عباس به .

وأخرجه ابن ماجه : حدثنا جميل بن الحسن ، حدثنا محمد بن كثير العبدي ، حدثنا الهذيل به ، فزالت تهمة عبد الله وإبراهيم .

قال الحافظ ابن حجر : وإسناد ابن ماجه ضعيف ؛ لأن الهذيل منكر الحديث ، وذكر الدارقطني في « العلل » الخلاف فيه على الهذيل هٰذا ، وصحح قول من قال : عن الهذيل ، عن عبد العزيز ، عن نافع ، عن ابن عمر .

واغتر عبد الحق بهٰذا فادعىٰ أن الدارقطني صححه من حديث ابن عمر ، وتعقبه ابن القطان فأجاد) .

ثم ساق السيوطي طرقاً وشواهد للحديث يمكن إجمالها فيما يأتي :

١ ـ رواية الدارقطني في « الأفراد » من حديث عبد الحميد بن سليمان البصري ، حدثني جعفر بن محمد الوراق الواسطي ، حدثنا عامر بن أبي الحسن الواسطي ، حدثنا إبراهيم بن بكر الشيباني ، عن عمر بن ذر ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، وأخرجها أبو نعيم من هٰذا الطريق .

٢ ـ رواية الطبراني من حديث حجاج بن عمران السدوسي ، حدثنا

---

(١) الموضوعات (٢/٢٢١) ، اللآلىء (٢/١٣٢) .

(٢) هٰكذا في « اللآلىء » وهو خطأ ، والصواب : (الهذيل بن الحكم أبو المنذر) .

عمرو بـن الحصيـن العقيلـي ، حدثنـا محمد بـن عبد الله بـن علاثة ، عن الحكم بن أبان ، عن وهب بن منبه ، عن ابن عباس .

٣ ـ رواية العقيلي : حدثنا جدي ، حدثنا يعلى بن أسد العمي ، حدثنا الهذيل بن الحكم الأزدي ، حدثنا الحكم بن أبان ، عن وهب بن منبه ، عن طاوس مرسلاً .

٤ ـ روايـة العقيلـي من حديـث أبي هريرة : حدثنـا جعفر بن محمد بن بريـق البغـدادي ، حدثنـا عبد الرحمٰن بـن نافع أبو زياد ، حدثنـا أبو رجاء الخراسـاني ، عن عبد الله بن الفضل ، عن هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة .

٥ ـ روايـة ابـن عسـاكر مـن حديـث أنـس قـال أبـو طاهـر المخلصـي : حدثنـا عبيد الله بن عبد الرحمٰن بن عيسى السـكري ، حدثنا عبيد الله بن عبد الواحد ، حدثنا نعيم بن حماد ، حدثنا سليمان بن المعتمر بن سليمان التيمـي ، عـن مولىٰ لآل مجدوح ، عن محمد بـن يحيى بن قيس المازني ، عن أبيه ، عن أنس بن مالك به .

٦ ـ رواية الطبراني من حديث عنترة : حدثنا خلف بن عمرو العكبري وأحمد بن يحيى الحلواني ، قالا : حدثنا سعيد بن سليمان المستعمل بن ملحان ، أنبأنا عبد الملك بن هارون بن عنترة ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم : « ما تعدون الشهيد منكم ؟ قلنا : يا رسول الله ؛ من قتل في سبيل الله فهو شهيد ، والمتردي شهيد ، والنفساء شهيد ، والغريق شهيد ، والسل شهيد ، والحريق شهيد ، والغريب شهيد »[1] .

---

(١) انظر « اللآلىء » (٢/١٣٢ ـ ١٣٣) .

ويلاحظ أن سند الرواية التي أوردها ابن الجوزي ، وسند رواية ابن ماجه ، يلتقيان في عبد العزيز بن أبي رواد .

وابن الجوزي اتهم في روايته إبراهيم بن بكر ، وعبد الله بن أيوب ، ونقل عن ابن عدي والأزدي تضعيف الأول ، وعن الدارقطني تضعيف الثاني .

أما عبد الله بن أيوب : فهو القربي الضرير ، وهو كما قال الدارقطني : (متروك)[1] .

وأما إبراهيم بن بكر الشيباني : فقال فيه الإمام أحمد : (قد رأيته ، وأحاديثه موضوعة) ، وقال العقيلي : (كثير الوهم) ، وقال ابن عدي : (كان ببغداد ، يسرق الحديث) ، وقال الأزدي : (منكر الحديث) ، وقال الدارقطني : (متروك)[2] ، وقال الذهبي : (واه كان يسرق الحديث) ، وقال الأزدي : (تركوه)[3] ، وقد نقل ابن حجر قول ابن عدي : (ويسرق الحديث) ، وقال : (أشار إلىٰ أنه سرقه من الهذيل) ، يعني : أن إبراهيم هـٰذا سرق الحديث من الهذيل ، ورواه عن عبد العزيز بن أبي رواد ، فإذا أثبت هـٰذا ؛ فحكم ابن الجوزي علىٰ هـٰذا الطريق بأنه موضوع يسير وفق قواعد المحدثين ؛ إذ يطلقون على الحديث المسروق بأنه موضوع ـ كما هو مقرر في موضعه ـ والظاهر أن هـٰذا هو مراد ابن الجوزي في إطلاقه الحكم على الحديث بأنه موضوع ، إنما عنى الطريق التي أوردها بصرف النظر عن الطرق الأخرىٰ ، حيث لم يشر لها من قريب أو بعيد ، علىٰ خلاف العادة التي سار عليها في كتابه .

---

(١) ميزان (٣٥٧/٢) ، المغني (٣٣٢/١) ، لسان (٢٦٢/٣) .

(٢) تاريخ بغداد (٥٤٧/٦) ، (٢٤/١) ، لسان (٢٥٣/١) .

(٣) المغني (٤٤/١) .

وتعقب السيوطي ابن الجوزي بأن الحديث ورد من طرق أخرىٰ ، ومنها طريق ابن ماجه فمحل النزاع بينهما مختلف ؛ إذ عنى ابن الجوزي السند دون المتن ، وقصد السيوطي المتن دون السند ، والله أعلم .

ومع اختلاف محل النزاع فإن طريق ابن ماجه ينبغي الوقوف عندها ؛ لما فيها من العلل التي تقتضي عدم ثبوت الحديث وصحته .

قال ابن ماجه : (حدثنا جميل بن الحسن ، قال : حدثنا أبو المنذر الهذيل بن الحكم ، حدثنا عبد العزيز بن أبي رواد ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « موت غُربةٍ شهادة »)[1] .

وسند ابن ماجه فيه الهذيل بن الحكم أبو المنذر ، وهو الذي سرق منه إبراهيم بن بكر الحديث ، والهذيل هـٰذا طعن فيه الأئمة النقاد ، فقال البخاري : (منكر الحديث) ، وقال العقيلي : (لا يقيم الحديث) ، وقال ابن معين : (هـٰذا الحديث منكر ليس بشيء[2] ، وقد كتبت عن الهذيل ، ولم يكن به بأس) ، وقال ابن حبان : (الهذيل منكر الحديث جداً)[3] .

ومع شدة ضعفه ونكارته فقد اضطرب في هـٰذه الرواية ، فمرة رواها عن عبد العزيز عن عكرمة عن ابن عباس ، كما عند ابن ماجه .

ومرة عن عبد العزيز بن أبي رواد ، عن نافع ، عن ابن عمر كما ذكر ذٰلك الدارقطني في « العلل » ، ورجحها علىٰ رواية ابن ماجه ، كما نقل ذٰلك عنه ابن حجر[4] .

---

(١) جه : (الجنائز ، باب ما جاء فيمن مات غريباً) ، ح (١٦١٣) .

(٢) إنما عنى ابن معين حديث : « موت الغريب شهادة » .

(٣) تهذيب (١١/٢٦) ، ميزان (٤/٢٩٤) ، وعد الحديث من منكراته ، المغني (٢/٧٠٩) ، الكاشف (٣/٢١٩) .

(٤) التلخيص الحبير (٢/٢٨٣) ، نقلاً عن « العلل » للدارقطني .

ومرة عن الحكم بن أبان ، عن وهب بن منبه ، عن طاوس مرسلاً ، وهي عند العقيلي ، كل هٰذا جعل النقاد يحكمون عليه بالنكارة والترك ، وعلىٰ روايته بأنها موضوعة أو منكرة ، كما جاء ذٰلك عن أحمد والبخاري وابن معين مع قوله فيه : إنه لا بأس به ، فقد حكم علىٰ حديثه بأنه منكر ، فلا تناقض بين حكمه على الحديث بأنه منكر ، وبين ثنائه على الهذيل .

فقول ابن حجر والسيوطي أن حديث ابن ماجه ضعيف ؛ لأنه أخرجه من طريق الهذيل ، والبخاري قال فيه : (منكر) : فيه نظر ؛ لأن البخاري إذا قال في شخص أنه منكر ، فهو غالباً عنده متهم ـ كما سبق بيانه ـ فعلىٰ حسب قول البخاري ينزل الحديث عن درجة الضعف ، وتصحيح الدارقطني رواية الهذيل عن عبد العزيز ، عن نافع ، عن ابن عمر ، يقتضي أن رواية ابن ماجه مقلوبة الإسناد ، والقلب نوع من الأنواع التي يطلق عليها المحدثون الوضع والكذب .

ومجمل القول : أن رواية ابن ماجه موضوعة أيضاً ، ولا فرق بينها وبين رواية ابن الجوزي ؛ لأن رواية ابن الجوزي سرقها إبراهيم بن بكر ، فرواها عن عبد العزيز ، ورواية ابن ماجه مدارها على الهذيل وهو متهم ، وروايته مقلوبة علىٰ عكرمة ، عن ابن عباس ، والصحيح خلاف ذٰلك .

وأما الطرق التي ساقها السيوطي للحديث : فهي طرق هالكة لا يثبت منها شيء .

١ ـ أما الرواية التي ساقها الدارقطني في « الأفراد » من حديث عبد الحميد بن سليمان البصري : حدثني جعفر بن محمد الوراق الواسطي ، حدثنا عامر بن أبي الحسن الواسطي ، حدثنا إبراهيم بن بكر الشيباني ، عن عمر بن ذر ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ؛ فالسند فيه إبراهيم بن بكر

الشيباني ، وقد مر تجريح الأئمة له وأنه يسرق الحديث ، والظاهر أنه سرق الرواية من الهذيل ، وقلب إسنادها فرواها عن عمر بن ذر ، عن عكرمة ، حيث لم يعرف رواية عمر بن ذر للحديث إلا من طريقه .

والراوي عن إبراهيم بن بكر : عامر بن أبي الحسن الواسطي ذكره العقيلي في « الضعفاء » وقال : (لا يتابع علىٰ حديثه) ، فالحديث لا يصلح للمتابعة لاتحاد مخرجهما ، وكل ما في الأمر أن إبراهيم سرقه وقلبه ، ولذا قال الدارقطني : (غريب من حديث عمر بن ذر ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، تفرد به إبراهيم بن بكر ، ولم يرو عنه غير عامر بن أبي الحسين)[1] ، وقال ابن حجر : (إسناده ضعيف تفرد به إبراهيم بن بكر الشيباني عن عمر بن ذر ، عن عكرمة ، قال ابن عدي : كان إبراهيم هٰذا يسرق الحديث ، وأشار إلىٰ أنه سرقه من الهذيل)[2] .

قلت : فإذا رجح ابن حجر أن الحديث مسروق فكيف يكتفي بقوله : (ضعيف) ، وسرقة الحديث نوع من أنواع الوضع .

٢ ـ وأما رواية الطبراني من حديث حجاج بن عمرو السدوسي : حدثنا عمرو بن الحصين العقيلي ، حدثنا محمد بن عبد الله بن علاثة ، عن الحكم بن أبان ، عن وهب بن منبه ، عن ابن عباس به .

فهٰذه الرواية فيها عمرو بن الحصين ، وهو متروك الحديث يروي الموضوعات عن ابن علاثة ، وقد كذبه بعضهم[3] .

وفيها أيضاً : محمد بن عبد الله بن علاثة ، اختلفت فيه أقوال الأئمة ،

---

(١) اللآلئ (١٣٢/٢) نقلاً عن الدارقطني .

(٢) التلخيص الحبير (٢٨٣/٢) .

(٣) انظر ترجمته في « ميزان » (٢٦٠/٣) ، و« تهذيب » (٢١/٨) .

فوثقه ابن معين ، وابن سعد ، وقال أبو زرعة : (صالح) ، وقال ابن عدي : (أرجو أنه لا بأس به) ، وضعفه البخاري وقال : (في حديثه نظر) ، وقال الدارقطني : (متروك) ، وقال الحاكم : (يروي أحاديث موضوعة) ، وقال ابن حبان : (يروي الموضوعات عن الثقات لا يحل ذكره إلا على القدح فيه) ، وقال الأزدي : (حديثه يدل على الكذب)[1] .

فهٰذه الرواية لا تصلح أن تكون متابعة لرواية ابن ماجه ؛ لشدة ضعفها واتهام رواتها ، والله أعلم .

٣ ـ وأما رواية العقيلي : حدثنا جدي ، حدثنا يعلى بن أسد العمي ، حدثنا الهذيل بن الحكم الأزدي ، حدثنا الحكم بن أبان ، عن وهب بن منبه ، عن طاوس مرسلاً .

ففيها : الهذيل بن الحكم ، وقد سبق الكلام عليه ، وفيها : يعلى بن أسد العمي ، ولم أقف له على ترجمة فيما وقفت عليه من المصادر .

٤ ـ وأما حديث أبي هريرة الذي رواه العقيلي أيضاً قال : حدثنا جعفر بن محمد بن بريق البغدادي ، حدثنا عبد الرحمٰن بن نافع أبو زياد ، حدثنا أبو رجاء الخراساني عبد الله بن الفضل ، عن هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة .

ففيه : عبد الله بن الفضل أبو رجاء الخراساني ، قال فيه العقيلي والذهبي : (منكر الحديث)[2] ، وفيه : جعفر بن محمد بن بريق البغدادي ، وعبد الرحمٰن بن نافع : مجهولان ، فالرواية لا تصلح للاعتبار ؛ لما فيها من الضعف البين وجهالة رواتها ، والله أعلم .

---

(١) راجع ترجمته في « ميزان » (١٥٨/٤) ، و« تهذيب » (٢٦٩/٩ ـ ٢٧١) .

(٢) ميزان (٤٢٢/٢) ، لسان (٥٤٣/٤) .

٥ ـ وأما رواية ابن عساكر من حديث أنس : ففيها راو مجهول ، وهو مولىٰ لآل مجدوح ، فلا تصلح أن تكون شاهداً .

٦ ـ وأما رواية عبد الله بن هارون بن عنتر ، عن أبيه ، عن جده ، ففيها : عبد الملك ، كذبه يحيى بن معين والسعدي قال : (دجال كذاب) ، وابن حبان قال : (يضع الحديث) ، وقال أبو حاتم الرازي : (متروك ، ذاهب الحديث) ، وقال أحمد والدارقطني : (ضعيف)[١] ، فلا تصلح روايته أن تكون شاهداً .

والذي يظهر لي والله أعلم : بعد تتبع الطرق والمتابعات والشواهد : أنها لا تثبت ولا تقوىٰ على الاعتبار ، وأن الحديث في غاية الضعف ؛ لدرجة يمكن التصريح فيها بأن الحديث موضوع ، والله أعلم .

الحديث السابع :

روى ابن الجوزي بسنده إلى العقيلي : حدثنا إبراهيم بن الحجاج الحميري ، حدثنا محمد بن عبد الله بن عبيد بن عقيل الهلالي ، حدثنا نصر بن القاسم أبو جزء ، حدثنا عبد الرحيم بن داود ، عن صالح بن صهيب ، عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « البركة في ثلاث : في البيع إلىٰ أجل ، والمقارضة ، واختلاط الشعير بالبر للبيت لا للبيع » .

قال العقيلي : وحدثنا عبد الله بن محمد بن ناجية ، حدثنا يحيى بن محمد بن السكن ، حدثنا بشر بن ثابت ، حدثنا عمر بن بسطام ، عن نصر ابن القاسم ، عن داود بن علي ، عن صالح بن صهيب ، عن أبيه قال : قال

---

(١) انظر ترجمته في « ميزان » (٢/٥٨٠) ، و« لسان » (٥/٢٧٦) .

رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاث فيها البركة : البيع إلىٰ أجل ، والمقارضة ، واختلاط البر بالشعير للبيت لا للسوق » .

هٰذا حديث موضوع علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعبد الرحيم بن داود ، وعمر بن بسطام مجهولان ، وحديثهما غير محفوظ[1] .

وقال السيوطي ـ بعد ذكر الحديث وكلام ابن الجوزي ـ : (قلت : أخرجه ابن ماجه في « سننه » من طريق عبد الرحيم)[2] .

وقال الذهبي : (إنه حديث واه)[3] .

وقال في « التعقبات » : (أخرجه ابن ماجه)[4] .

أما رواية ابن ماجه فقال فيها : حدثنا الحسن بن علي الخلال ، حدثنا بشر بن ثابت البزاز ، حدثنا نصر بن القاسم ، عن عبد الرحيم بن داود ، عن صالح بن صهيب ، عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاث فيهن البركة . . . » الحديث[5] .

ويلاحظ أن ابن الجوزي أورد الحديث بسندين ، ومداره علىٰ نصر بن القاسم ، وقد أعل السند الثاني بعمر بن بسطام زيادة علىٰ عبد الرحيم بن داود ، وهو المذكور في السند الثاني باسم علي بن داود ، فإنه يسمىٰ عبد الرحيم بن داود ، وقيل : عبد الرحمٰن ، وقيل : داود بن علي ، كما

(١) الموضوعات (٢/٢٤٨ ـ ٢٤٩) .

(٢) في « اللآلئ » : (عبد الرحمٰن) بدلاً من (عبد الرحيم) ، وهو خطأ ، والصواب ما ذكرت .

(٣) اللآلئ (٢/١٥٢) ، وانظر « تنزيه الشريعة » (٢/١٩٥) ، و« الفوائد المجموعة » (١٤٧ ـ ١٤٨) .

(٤) التعقبات رقم (١٣٤) ، (ص ١٧٤) ، وانظر « تذكرة الموضوعات » (١٣٦) .

(٥) جه : (التجارات ، باب الشركة والمضاربة) ، ح (٢٢٨٩) .

أشار إلىٰ ذٰلك ابن حجر في « التهذيب »[1] .

أما عبد الرحيم هٰذا : فقد قال العقيلي : (مجهول بالنقل ، حديثه غير محفوظ ، ولا يعرف إلا به)[2] ، وقال الذهبي : (لا يعرف ، وحديثه يستنكر)[3] ، فهو مجهول عيناً .

وأما نصر بن القاسم ، وقيل : نصير بن القاسم : فهو مجهول العين أيضاً ؛ لأنه لم يرو عنه إلا واحد ، قال الذهبي : (لا يكاد يعرف ، وعنه بشر بن ثابت فقط ، وقيل : بينهما رجل)[4] .

وقال ابن حجر : (روىٰ له ابن ماجه حديث صهيب : « البركة في ثلاث » ، قال البخاري : وهٰذا موضوع)[5] ، وهٰذا السند هو الذي أخرج به ابن ماجه الحديث ، وقد حكم عليه البخاري بالوضع ، وذٰلك لأن الحديث رواه مجاهيل ، وهم : صالح بن صهيب وعبد الرحيم بن داود ونصر بن القاسم ، ولم يتابعهم عليه معروف أو ثقة ، وقد روى الحديث بشر بن ثابت عن نصر بن القاسم ـ كما في رواية ابن ماجه ـ وفي رواية العقيلي زيادة عمر بن بسطام بين بشر ونصر ، وعلىٰ هٰذا فرواية ابن ماجه فيها انقطاع بين بشر ونصر ، والساقط هو عمر بن بسطام ، لٰكن ينازع في ذٰلك : بأن بشر بن ثابت وثقه ابن حبان والدارقطني[6] ، وقد صرح في الرواية بالتحديث

---

(١) تهذيب (٦/٣٠٥) .

(٢) تهذيب (٦/٣٠٥) .

(٣) ميزان (٢/٥٣١) .

(٤) ميزان (٥/١٧) .

(٥) تهذيب (١٠/ ٤٣٢) .

(٦) انظر « تهذيب » (١/٤٤٤) ، وقد نقل عن أبي حاتم أنه قال فيه : (مجهول) ، وقال الدارقطني : (ثقة ، وليس من الأثبات من أصحاب شعبة) .

المقتضي للسماع فلا يكون منقطعاً ، ويكون ذكر عمر بن بسطام من المزيد في متصل الأسانيد .

فابن الجوزي مسبوق في حكمه على الحديث بالوضع ، كما نقل ذلك ابن حجر عن البخاري ، وإخراج ابن ماجه له لا يقتضي عدم وضعه ؛ لأنه لا يشترط إخراج الصحيح وما قاربه في كتابه .

أما رواية العقيلي التي فيها عمر بن بسطام بين بشر بن ثابت ونصر بن القاسم : فقد أشار إليها الذهبي في « ميزانه » في ترجمة عمر بن بسطام فقال : (عن نصير بن القاسم وعنه بشير بن ثابت[(١)] ، إسناد مظلم ، والمتن باطل)[(٢)] ، زاد ابن حجر : (ذكره العقيلي فقال : إسناده مجهول ، وحديثه غير محفوظ) ، ثم ساقه من رواية بشير عنه ، عن نصير ، عن داود بن علي[(٣)] ، عن صالح بن صهيب ، عن أبيه رفعه : « ثلاث فيها البركة . . . » الحديث)[(٤)] ، فقد صرح الذهبي بأن الحديث باطل ، والسند مظلم ، وهو مخالف لما نقله السيوطي من أن الذهبي قال : (واه) ، والله أعلم .

الحديث الثامن :

قال ابن الجوزي : (باب التزوج بالحرائر ، فيه عن علي وابن عباس ، وأنس .

فأما حديث علي : رواه بسنده إلى ابن عدي : حدثنا إسحاق بن أحمد بن جعفر ، حدثنا محمد بن إسحاق البكائي ، حدثنا الحكم بن سليمان ، عن

---

(١) كذا في « الميزان » ، و« اللسان » في ترجمة عمر بن بسطام ، وهو خطأ ، والصواب : بشر بن ثابت ، كما في ترجمته فيهما وفي غيرهما .

(٢) ميزان (١٩٢/٣) ، لسان (٧٢/٦) .

(٣) هو عبد الرحيم بن داود كما سبق بيانه .

(٤) لسان (٧٢/٦) .

عمرو بن جميع ، عن جويبر ، عن الضحاك عن النَزَّال[1] ، عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من سره أن يلقى الله عز وجل طاهراً مطهراً فليتزوج الحرائر » .

وأما حديث ابن عباس ـ ثم ساق إسناده إلى ابن عدي ـ : حدثنا بهلول بن إسحاق ، حدثني محمد بن معاوية أبو علي النيسابوري ، حدثنا نهشل بن سعيد ، عن الضحاك ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . الحديث .

وأما حديث أنس ـ ثم ذكر سنده إلى ابن عدي ـ : حدثنا عمر بن سنان ، حدثنا هشام بن عمار ، حدثنا سلام بن سوار ، حدثنا كثير بن سليم ، عن الضحاك قال : سمعت أنس بن مالك يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . الحديث) .

قال ابن الجوزي : (هٰذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أما حديث علي : ففيه جويبر ، قال أحمد بن حنبل : لا يشتغل بحديثه ، وقال يحيىٰ : ليس بشي ، وفيه عمرو بن جميع ، قال يحيىٰ : كذاب خبيث ، وقال ابن عدي : كان يتهم بالوضع ، وقال النسائي والدارقطني : هو وجويبر متروكان .

وأما حديث ابن عباس : ففيه نهشل ، قال ابن راهويه : كان نهشل كذاباً ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال ابن حبان : يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب .

---

(١) إضافة من الطبعة الجديدة (٣/٥٠) .

وفيه : محمد بن معاوية ، رماه أحمد ويحيىٰ والدارقطني بالكذب ، وقال النسائي : ليس بثقة ، متروك الحديث .

وأما حديث أنس : ففيه كثير بن سليم ، قال النسائي : متروك الحديث ، وقال ابن حبان : يروي عن أنس ما ليس من حديثه ، ويضع عليه ، وقال ابن عدي : سلام منكر الحديث)[١] .

قال السيوطي ـ بعد إيراد الأحاديث ونقل كلام النقاد في رجال الإسناد مختصراً ـ : (حديث أنس أخرجه ابن ماجه عن هشام بن عمار به ، وقال أبو زكريا البخاري في « فوائده » : حدثنا الخليل بن عبد القهار الصيداوي ، حدثنا يحيى بن المبارك ، حدثنا كثير بن سليم به ، والله أعلم)[٢] .

وقال في « التعقبات » : (حديث : « من سره أن يلقى الله طاهراً مطهراً فليتزوج الحرائر » ، أورده من حديث أنس ، وقال : فيه سلام ابن سوار ، منكر الحديث ، عن كثير بن سليمان ، كذاب . . . ، قلت : حديث أنس أخرجه ابن ماجه)[٣] .

ويتلخص تعقبه فيما يلي :

١ ـ أن الحديث أخرجه ابن ماجه من حديث أنس .

٢ ـ أن يحيى بن المبارك تابع سلام بن سوار فبرئ من عهدته ، والله أعلم .

ويظهر من صنيع السيوطي رحمه الله أنه مقر بوضع الحديث من رواية

---

(١) الموضوعات (٢/٢٦١ ـ ٢٦٢) ، اللآلئ (٢/١٦٣ ـ ١٦٤) .

(٢) اللآلئ (٢/١٦٤) ، تنزيه الشريعة (٢/٢٠٧) ، الفوائد المجموعة (١٢٣) .

(٣) التعقبات رقم (١٣٨) (ص ١٧٨) ، وانظر « تذكرة الموضوعات » (١٢٧) ، و« ما تمس إليه الحاجة » (٤٠ ـ ٤١) .

علي وابن عباس ، ولذا فإنه لا داعي لتناولها وبيان وضعها ، وسأقتصر على الكلام في حديث أنس .

أما رواية ابن ماجه فقال : حدثنا هشام بن عمار ، حدثنا سلام بن سوار ، حدثنا كثير بن سليم ، عن الضحاك بن مزاحم قال : سمعت أنس بن مالك يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من أراد أن يلقى الله طاهراً مطهراً فليتزوج الحرائر »[(١)] .

فالحديث أخرجه ابن ماجه من طريق سلام بن سوار ، عن كثير بن سليم .

أما كثير بن سليم : فهو الضبي البصري المدائني أبو سلمة ، ضعفه الأئمة وتكلموا فيه ، فقال يحيى بن معين : (ضعيف) ، وقال أبو زرعة : (واهي الحديث) ، وقال أبو حاتم الرازي : (ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، لا يروي عن أنس حديثاً له أصل من رواية غيره)[(٢)] ، وقال البخاري[(٣)] : (منكر الحديث)[(٤)] ، وقال النسائي : (متروك الحديث)[(٥)] ، وقال ابن المديني : (ضعيف ، وكان يحدث عن أنس أحاديث يسيرة خمسة أو نحوها فصارت مائة حديث) ، وقال أبو داود : (ضعيف ، سمعت يحيىٰ يقول : لا يكتب حديثه) ، وقال الأزدي : (متروك)[(٦)] ، وقال ابن حبان :

---

(١) جه : (النكاح ، باب تزويج الحرائر والولود) ، ح (١٨٦٢) .

(٢) الجرح (١٥٢/٣) ، ميزان (٤٠٥/٣) ، تهذيب (٤١٧/٨) .

(٣) قال البخاري هٰذا في كثير بن عبد الله الأبلي ، وهو غير كثير بن سليم ، كما عليه جماعة من الأئمة ، خلافاً لابن حبان والدارقطني . انظر ترجمة كثير بن سليم وكثير بن عبد الله الأبلي في « تهذيب التهذيب » . د . أحمد سردار .

(٤) التاريخ الكبير (٢١٨/٤ ـ ٢١٩) ، الضعفاء الصغير (٢٧٤) .

(٥) الضعفاء والمتروكون (٢٠٧) ، ميزان (٤٠٥/٣) ، تهذيب (٤١٧/٨) .

(٦) تهذيب (٤١٦/٨ ـ ٤١٧) .

(يروي عن أنس ما ليس من حديثه ، ويضع عليه)[1] .

فظاهر من أقوال الأئمة أنه متهم بالكذب كما في قول البخاري[2] والنسائي وأبي حاتم الرازي وابن حبان .

وقد روىٰ عنه سلام بن سليمان بن سوار ، قال فيه العقيلي : (لا يتابع علىٰ حديثه) ، وقال ابن عدي : (منكر الحديث ، وعامة ما يرويه حسان إلا أنه لا يتابع عليه) ، وقال أبو حاتم الرازي : (ليس بالقوي) ، وقال النسائي : (ثقة مدائني)[3] .

فسلام هـٰذا ـ كما نرىٰ ـ مختلف فيه ، والغالب علىٰ تجريحه ، وعلىٰ كل حال فهو ليس آفة الحديث ، وإنما الآفة شيخه ؛ لأن عليه مدار الحديث ، وقد أجمع الأئمة علىٰ تجريحه ، واتهمه البخاري[4] والنسائي .

وقد أورد السيوطي الرواية من طريق آخر تابع فيها يحيى بن المبارك سلام بن سويد عن كثير به ، فقال السيوطي : (قال أبو زكريا البخاري في « فوائده » : حدثنا الخليل بن عبد القهار الصيداوي ، حدثنا يحيى بن المبارك ، حدثنا بشر بن سليم به) .

فقد تابع يحيى بن المبارك سلام بن سوار ، لـٰكن يحيىٰ هـٰذا تالفٌ ، روىٰ حديثاً موضوعاً ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ـ كما قال الذهبي ـ ونقل عن الخطيب بأنه مجهول[5] ، وقال الدارقطني : (ضعيف ، يحدث

---

(١) مجروحين (٢/٢٢٣) ، تهذيب (٨/٤١٧) .

(٢) انظر التعليق السابق .

(٣) ميزان (٤/١٧٦) ، لسان (٩/٣١٥) .

(٤) انظر التعليق السابق .

(٥) ميزان (٤/١٧٦) .

عن مالك بما لا يتابع عليه)[1] ، فمتابعة يحيىٰ هٰذا لا تفيد شيئاً لشدة ضعف يحيىٰ ، والتهمة في وضع الحديث باقية .

والذي يظهر لي والله أعلم : أن الحديث موضوع ، وضعه أحد الكذبة على الضحاك ، ثم سرقه الباقون وقلبوا إسناده ، فتارة رووه عن علي ، وتارة عن ابن عباس ، ومرة عن أنس بن مالك ، وهم منه براء ، والحديث لم يقله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا حدث به الصحابة رضوان الله عليهم ، ولا رواه الضحاك بن مزاحم ، والله أعلم .

الحديث التاسع :

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان قال : روىٰ محمد بن إبراهيم الشامي ، عن الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تعزير فوق عشرين سوطاً » .

قال أبو حاتم ابن حبان : (محمد بن إبراهيم يضع الحديث ، ويروي ما لا أصل له من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا تحل الرواية عنه إلا اعتباراً)[2] .

قال السيوطي : (قال ابن ماجه : حدثنا هشام بن عمار ، حدثنا إسماعيل بن عياش ، حدثنا عباد بن كثير ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تعزروا فوق عشرة أسواط »[3] .

---

(١) لسان (٣١٥/٩) .

(٢) الموضوعات (٩٦/٣) نقلاً عن ابن حبان . انظر « مجروحين » (٢٩٥/٢) .

(٣) اللآلىء (١٨٣/٢) .

فالسيوطي تعقب ابن الجوزي : بأن الحديث أخرجه ابن ماجه من غير طريق محمد بن إبراهيم .

وقال ابن عِراق : (تُعُقّب بأن عند ابن ماجه من حديث أبي هريرة : « لا تعزير فوق عشرة أسواط » قلت ـ أي : ابن عِراق ـ : في سنده ضعف ؛ لأنه من رواية عباد بن كثير ، لٰكن له شاهد من حديث أبي بردة بن نيار في « الصحيحين » وغيرهما ، ولحديث أبي هريرة المذكور شاهدٌ أخرجه ابن المنذر عن ابن الخطاب أنه كتب إلىٰ أبي موسىٰ : « لا يبلغ النكال أكثر من عشرين سوطاً »)[1] .

أما ابن ماجه فقال : حدثنا هشام بن عمار ، حدثنا إسماعيل بن عياش ، حدثنا عباد بن كثير ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تعزروا فوق عشرة أسواط »[2] .

قلت : مدار الروايتين ـ كما هو ظاهر ـ علىٰ يحيى بن أبي كثير ، وهو عدل صادق ، إلا أنه يدلس[3] .

وقد روى الحديث عن يحيى بن أبي كثير : عباد بن كثير في رواية ابن ماجه ، وقد اتفق الأئمة علىٰ تجريحه ، وقد رماه الإمام أحمد والبخاري والنسائي بالكذب[4] ، بخلاف رواية ابن حبان فإنها عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، وقد رواها عن الأوزاعي : الوليد بن مسلم ، وعنه محمد بن إبراهيم الشامي ، فقد اتهمه ابن حبان بهٰذه الرواية ، ومحمد بن

---

(١) تنزيه الشريعة (٢/٢٢٤) .

(٢) جه : (الحدود ، باب التعزير) ، ح (٢٦٠٢) .

(٣) ميزان (٥/١٣٨) .

(٤) راجع ترجمته في « ميزان » (٢/٣٣٧) ، و« تهذيب » (٥/١٠٠ ـ ١٠٢) .

إبراهيم هٰذا كذبه الدارقطني ، وقال ابن عدي : (منكر الحديث ، وعامة أحاديثه غير محفوظة) ، وقال أبو نعيم والحاكم والنقاش : (روىٰ أحاديث موضوعة) ، وقال ابن حبان : (يضع الحديث)[1] ، وهٰذا كاف في عد حديثه في الموضوعات إلا أن الذي يظهر لي والله أعلم : أن آفة الحديث غيره ؛ لأن الحديث رواه محمد بن إبراهيم عن الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، والوليد بن مسلم مشهور بتدليس التسوية ، فقد كان يسوي حديث الأوزاعي ، قال صالح جزرة : (سمعت الهيثم بن خارجة يقول : قلت للوليد بن مسلم : قد أفسدت حديث الأوزاعي ، قال : فكيف ؟ قلت : تروي عنه عن نافع ، وعنه عن الزهري ، وعنه عن يحيى بن أبي كثير ، وغيرك يدخل بين الأوزاعي ونافع : عبد الله بن عامر الأسلمي ، وبينه وبين الزهري : إبراهيم بن مرة ، وقرة ، فقال : أنبل الأوزاعي أن يروي عن مثل هٰؤلاء ، قلت : فإذا روى الأوزاعي عن هٰؤلاء المناكير وهم ضعفاء فأسقطتهم أنت وصيرتها ، عن الأوزاعي ، عن الأثبات ضُعِّف الأوزاعي ، فلم يلتفت إلي)[2] .

فالوليد بن مسلم عنعن الحديث ، ولم يصرح بالسماع ، فاحتمال إسقاط الضعيف قوي ، وقد يكون الساقط هو عباد بن كثير ، فتكون الطريق واحدة .

وإذا ألقينا نظرة أخرىٰ علىٰ متن الحديث نجد اختلافاً بين الروايتين ، وهو اضطراب في المتن وعلة تقتضي التوقف فيه ؛ إذ رواية الوليد بن مسلم تصرح بأن التعزير لا يزيد عن عشرين سوطاً ، في حين أن رواية ابن

(١) انظر ترجمته في « ميزان » (٤/ ٢٦) ، و« تهذيب » (٩/ ١٤ ـ ١٥) .
(٢) جامع التحصيل (١٠٣) ، تهذيب (١٥٤/١) .

ماجه تقتصر علىٰ عشرة أسواط ، وفرق بين عشرين وعشرة ، اللهم إلا أن يكون أحد الرواة وهم .

وأما الشاهد الذي أشار إليه ابن عِراق وأن ابن المنذر أخرجه : فلم يورد سنده حتىٰ يمكن معرفته ، بالإضافة إلىٰ أن الرواية موقوفة علىٰ عمر .

وأما حديث أبي بردة بن نيار الأنصاري : فقد أخرجه البخاري [1] ، ومسلم [2] ، وابن ماجه [3] والدارمي [4] ، وأحمد [5] .

ولفظ البخاري : حدثنا عبد الله بن يوسف ، حدثنا الليث ، حدثني يزيد بن أبي حبيب ، عن بكير بن عبد الله ، عن سليمان بن يسار ، عن عبد الرحمٰن بن جابر بن عبد الله ، عن أبي بردة رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله » ، لٰكن يلاحظ أنه لا يصلح أن يكون شاهداً لحديث الباب ؛ لاختلافهما كما أسلفت ، بل إنه قرينة تؤكد وضعه لمخالفته الصريحة للحديث الصحيح .

وقد أشرت إلىٰ أن من القرائن التي تدل علىٰ وضع الحديث : مخالفته الصريحة للسنة الصحيحة ، والله أعلم .

ومن الجدير بالذكر أن الظاهر من صنيع السيوطي إقراره بوضع الحديث ؛ حيث لم يورد الحديث في « التعقبات » ، واكتفىٰ في « اللآلىء » بالإشارة إلىٰ أن الحديث أخرجه ابن ماجه ، والله أعلم .

---

(١) خ : (مرتدين ، باب كم التعزير والأدب ؟) ، (٢١٥/٨) .

(٢) م : (الحدود ، باب قدر أسواط التعزير) ، ح (١٧٠٨) .

(٣) جه : (الحدود ، باب التعزير) ، ح (٢٦٠١) .

(٤) دي : (الحدود ، باب التعزير في الذنوب) ، (١٧٦/٢) .

(٥) حم (٤٥/٤) .

الحديث العاشر :

قال ابن الجوزي : (باب إثم قتل النفس المحرمة ، فيه عن عمر ، وابن عباس ، وأبي سعيد ، وأبي هريرة) .

ثم قال : (وأما حديث أبي هريرة ـ ثم رواه بسنده إلى ابن عدي قال ـ : حدثنا محمد بن إبراهيم الأنماطي ، حدثنا محمود بن خداش ، حدثنا مروان بن معاوية الفزاري ، حدثنا يزيد بن أبي زياد الشامي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أعان علىٰ قتل امرئ مسلم بشطر كلمة لقي الله يوم القيامة مكتوب بين عينيه : آيس من رحمة الله ») .

قال ابن الجوزي : (وأما حديث أبي هريرة : ففيه يزيد ، قال ابن المبارك : ارم به ، وقال النسائي : متروك ، وقال أحمد بن حنبل : ليس هٰذا الحديث بصحيح ، وقال أبو حاتم ابن حبان : هٰذا حديث موضوع ، لا أصل له من حديث الثقات)[١] .

قال السيوطي : (حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه والبيهقي في « سننهما » ، وقال البيهقي : يزيد متروك الحديث[٢] ، وعطية يحسن له الترمذي[٣] ، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة حافظ عالم بصير بالحديث

(١) الموضوعات (٣/١٠٤ ـ ١٠٥) .

(٢) هٰكذا في « الموضوعات » ، والذي في « السنن » : (منكر الحديث) انظر « السنن الكبرىٰ » (٨/٢٣) .

(٣) قوله : (وعطية يحسّن له الترمذي) ، هو قول السيوطي وليس بقول البيهقي ، وفيه إشارة إلىٰ حديث أبي سعيد الذي أورده ابن الجوزي في « موضوعاته » ولفظه : أنبأنا أبو منصور القزاز ، أنبأنا أبو بكر ابن ثابت ، أنبأنا أبو نعيم الحافظ ، حدثنا طلحة وسعد ابنا محمد بن إسحاق الناقد ، حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا محمد بن عمران بن أبي ليلىٰ ، حدثنا أبي ، حدثنا ابن أبي ليلىٰ ، عن عطية ، عن أبي سعيد ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يجيء ←

والرجال ، له تآليف مفيدة ، وثقه صالح جزرة ، وقال ابن عدي : لم أر له حديثاً منكراً ، وهو علىٰ ما وصفه لي عبدان : لا بأس به .

وقد ورد هٰذا الحديث أيضاً من رواية ابن عباس[1] ، وابن عمر .

قال الطبراني ، وقال البيهقي في « شعب الإيمان » : حدثنا أبو بكر أحمد بن الحسن القاضي ، حدثنا أبو أحمد عبد الله ابن عدي ، حدثنا عبد الله بن موسى بن الصقر السكري ، حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي ، حدثنا عبيد الله بن حفص بن مروان ، حدثنا سلمة بن العيار أبو مسلم الفزاري ، عن الأوزاعي ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أعان علىٰ دم امرئ مسلم ولو بشطر كلمة ، كتب بين عينيه يوم القيامة : آيس من رحمة الله » .

قال البيهقي في « السنن » : وروي من وجه آخر عن الزهري مرسلاً ، أنبأنا أبو الخير ابن الفضل القطان ، أنبأنا أبو بكر محمد بن عثمان بن

← القاتل يوم القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله عز وجل » ، فقد سبق أن الترمذي أخرج حديثاً من طريق عطية عن أبي سعيد ، وقال : (حسن) ، لٰكن قال الذهبي : (حسَّن له الترمذي فلم يُحسن) لأن عطية كان يسمع الحديث من الكلبي ، وقد كناه بأبي سعيد ، فكان يروي عنه فيقول : عن أبي سعيد ، فوهم بعضهم وظن أن أبا سعيد هو الخدري ، فالترمذي وإن حسّن رواية عطية لٰكن الكلبي قد أجمعوا علىٰ أنه كذاب ، فلا عبرة بتحسينه .

(١) لم يشر السيوطي إلىٰ من أخرج حديث ابن عباس ، كما لم يذكر إسناده ، لٰكن قال ابن عراق نقلاً عن ابن حجر : (وفي الباب عن ابن عباس ، أخرجه الطبراني من رواية عبد الله بن خراش ، عن العوام بن حوشب ، عن مجاهد عنه) .

أقول : وعبد الله بن خراش متهم بالكذب ، قال أبو زرعة : (ليس بشيء ، ضعيف) ، وقال أبو حاتم : (منكر الحديث ، ذاهب الحديث ، ضعيف الحديث) ، وقال البخاري : (منكر الحديث) ، وقال ابن عدي : (عامة ما يرويه غير محفوظ) ، وقال الساجي : (ضعيف الحديث جداً ، وليس بشيء ، كان يضع الحديث) ، وقال النسائي : (ليس بثقة) ، وقال محمد بن عمار الموصلي : (كذاب) .

انظر « تهذيب » (١٩٨/٥) ، فهٰذه الرواية لا تصلح للاعتبار أو تكون شاهداً .

ثابت الصيدلاني ، حدثنا عبيد بن شريك البزار ، أنبأنا نوح بن الهيثم ـ ختن آدم بن أبي إياس علىٰ أخته ـ بعسقلان سنة « ٢١٠ هـ » ، حدثنا الفرج بن فضالة ، عن الضحاك ، عن الزهري قال : « من أعان علىٰ قتل مؤمن بشطر كلمة لقي الله عز وجل يوم القيامة ، مكتوب بين عينيه : آيس من رحمة الله »)[١] .

زاد في « التعقبات » : (قلت : حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه ، ويزيد ضعيف من قبل حفظه ، فحديثه حسن إذا توبع ، وعطية يحسّن له الترمذي إذا توبع .

ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة ، حافظ عالم بصير بالحديث ، والرجل له تواليف مفيدة ، وثقه صالح جزرة ، وقال ابن عدي : لم أر له حديثاً منكراً ، وهو علىٰ ما وصف لي عبدان لا بأس به ، وقال الخطيب : له تاريخ كبير ، ومعرفة ، وفهم ، وقال غيره : كان بينه وبين مطين ، فكان كل منهما يحط على الآخر ، ويتعصب عليه)[٢] .

قلت : يتلخص تعقب السيوطي فيما يلي :

١ ـ حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه ، وفيه يزيد ضعيف من قبل حفظه ولم يرم بكذب ، فلا يقتضي ضعفه أن يحكم علىٰ حديثه بالكذب .

٢ ـ أن الحديث له شواهد :

أ ـ فقد روي من حديث أبي سعيد ، وفيه عطية ، أخرج له الترمذي وحسن حديثه ، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة حافظ مشهور ، له تآليف

(١) اللآلىء (٢/١٨٧ ـ ١٨٨) ، التعقبات رقم (١٤٦) ، (ص ١٨٤ ـ ١٨٥) انظر « تنزيه الشريعة » (٢/٢٢٥ ـ ٢٢٦) .

(٢) التعقبات رقم (١٤٦) ، (ص ١٨٤ ـ ١٨٥) .

كثيرة ، وقد وثقه جماعة ، فكيف يعد كذاباً ويُرد حديثه .

ب ـ حديث ابن عمر ، أخرجه الطبراني ، والبيهقي في « شعب الإيمان » .

ج ـ مرسل الزهري ، والقاعدة أن المرسل إذا اعتضد بمسند تقوَّىٰ به ، ودل ذٰلك علىٰ أن له أصلاً .

د ـ حديث ابن عباس .

وقبل مناقشة آراء الفريقين أورد حديث ابن ماجه كما جاء في « سننه » :

قال رحمه الله : حدثنا عمرو بن رافع ، حدثنا مروان بن معاوية ، حدثنا يزيد بن أبي زياد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أعان علىٰ قتل مؤمن بشطر كلمة لقي الله عز وجل مكتوب بين عينيه : آيس من رحمة الله »[1] .

قلت : والحديث مداره علىٰ يزيد بن أبي زياد الشامي ، وقد جرحه الأئمة وتكلموا فيه ، فقال البخاري عن الزهري : (حديثه منكر)[2] ، وقال أبوحاتم الرازي : (ضعيف الحديث ، كأن حديثه موضوع)[3] ، وقال مرة : (منكر الحديث) ، وقال : (ذاهب الحديث)[4] ، وقال ابن نمير : (ليس بشيء)[5] ، وقال الترمذي : (ضعيف الحديث)[6] ، وقال النسائي : (متروك الحديث)[7] .

فقول البخاري والنسائي وأبي حاتم الرازي يقتضي اتهامه بالكذب ـ كما

(١) جه : (الديات ، باب التغليظ في قتل المسلم ظلماً) ، ح (٢٦٢٠) .
(٢) التاريخ الكبير (٣٣٤/٤) ، ميزان (١٥٦/٥) ، تهذيب (٣٢٩/١١) .
(٣) الجرح (٢٦٣/٤) .
(٤) تهذيب (٣٢٩/١١) .
(٥) الجرح (٢٦٣/٤) .
(٦) تهذيب (٣٢٩/١١) .
(٧) الضعفاء (٢٥٤) ، تهذيب (٣٢٩/١١) .

هو معروف من اصطلاحاتهم ـ وهو مخالف لما قال السيوطي من أنه ضعف من قبل حفظه ، وأن حديثه يحكم بحسنه إذا توبع .

قلت : قد سبق أن البخاري إذا قال في راو : (منكر الحديث) ، فهو اتهام للراوي ، وكذلك هو صنيع النسائي وأبي حاتم الرازي ، فقول السيوطي يحتاج إلىٰ بينة ، وإذا كان هـٰذا شأن يزيد هـٰذا ، فإن ابن الجوزي لم يشذ عن قواعد المحدثين في الحكم على الحديث بالوضع إذا تفرد به راو كذاب أو متهم كما هو الحال في هـٰذه الرواية ، والله أعلم .

ـ أما الشواهد التي أشار إليها السيوطي رحمه الله :

أ ـ فحديث أبي سعيد ، قد أخرجه ابن الجوزي في « موضوعاته » ، وأعله بعطية ، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة ، وقد تعقبه السيوطي بأن عطية حسن الترمذي حديثه .

وقد سبق أنه لا عبرة بتحسينه بعد معرفة آفة الحديث وهو الكلبي ، وتلبيس عطية العوفي له وتدليسه حيث يكنيه أبا سعيد ويروي عنه فيقول : قال أبو سعيد ، فيوهم الناس أنه أبو سعيد الخدري .

وأما محمد بن عثمان بن أبي شيبة : فقد اختلفت فيه أقوال أئمة الجرح والتعديل ، والأكثر علىٰ تجريحه ، بل إن جرحه مقدم علىٰ تعديله حسب قواعد المحدثين ؛ لأن الجرح سيق مفسراً ، فقد وثقه صالح جزرة ، وقال الخطيب : (كان كثير الحديث ، واسع الرواية ، ذا معرفة وفهم ، وله تاريخ كبير) ، وقال عبدان : (ما علمنا إلا خيراً ، كتبنا عن أبيه المسند بخط ابنه ، الكتاب الذي يقرأ علينا)[1] .

---

(١) تاريخ بغداد (٤ /٦٨ ـ ٦٩) ، ميزان (٤/٢٠١) ، لسان (٧/٣٤٠ ـ ٣٤١) .

ومن جرحه من الأئمة فقد صرح بكذبه ، قال عبد الله بن أسامة الكلبي : (كذاب ، أخذ كتب ابن عبدوس الرازي ، ما زلنا نعرفه بالكذب) ، وقال إبراهيم بن إسحاق الصواف : (كذاب يسرق حديث الناس ، ويحيل علىٰ أقوام بأشياء ليست من حديثهم) ، وقال داود بن يحيىٰ : (كذاب ، وقد وضع أشياء كثيرة ، يحيل علىٰ أقوام أشياء ما حدثوا بها قط) ، وقال عبد الرحمـٰن بن يوسف بن خراش : (كذاب ، بيّن الأمر ، يزيد في الأسانيد ، ويوصل ، ويضع الحديث) ، وقال محمد بن عبد الله الحضرمي : (كذاب ، ما زلنا نعرفه بالكذب مذ هو صبي) ، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : (كذاب ، بيّن الأمر ، يقلب هـٰذا علىٰ هـٰذا) ، ويعجب ممن يكتب عنه ، وقال جعفر بن محمد بن أبي عثمان الطيالسي : (هـٰذا كذاب يجيء عن قوم بأحاديث ما حدثوا بها قط ، متىٰ سمع ؟ أنا عارف به جداً) ، وقال عبد الله بن إبراهيم بن قتيبة : (أخذ كتب ابن عبدوس وادعاها ، ما زلنا نعرفه بالتزيد) ، وقال محمد بن أحمد العدوي : (كذاب مذ كان ، متىٰ سمع هـٰذه الأشياء التي يدعيها) ، وقال جعفر بن هذيل : (كذاب) ، وقال الدارقطني : (كان يقال : أخذ كتب أبي أنس وكتب نمير فحدث)[1] .

فظاهر من كلام الأئمة النقاد تكذيبه ، وقد فسروا جرحهم ، حيث اتهموه بسرقة الحديث وقلبه وتركيبه ، فجرحهم مقدم علىٰ تعديل من عدله ؛ لأن فيه زيادة معرفة على المعدل ، ثم إنه بعد تصريح هـٰؤلاء النقاد جميعهم بكذبه يضرب صفحاً عن هـٰذا ويقال : إنه كان بينه وبين مطين نفرة ، فكان كل منهما يحط على الآخر ويتعصب عليه ، فلو سلم ذٰلك وأسقطنا من اعتبارنا قول مطين فيه ، فهل يمكن إسقاط أقوال البقية ؟

(١) تاريخ بغداد (٤/٦٨ ـ ٦٩) ، ميزان (٤/٢٠١) ، لسان (٧/٣٤٠) .

والذي يظهر لي والله أعلم : أن محمد بن عثمان متهم بالكذب ، مردود في الرواية ، وأن توثيق صالح جزرة له لا يقوىٰ علىٰ دفع التهمة عنه ، ولو فرضنا أن محمد بن عثمان غير متهم فالحديث لا يعدو كونه موضوعاً ؛ لأنه من رواية الكلبي ، وفيه أيضاً تدليس عطية مع ضعفه ، فابن الجوزي أشار إلى العلل والآفات القائمة في الحديث ، بحيث إنه لو سلم من واحدة لم ينج من الأخرىٰ ، فإذا كان هـٰذا شأن حديث أبي سعيد فلا يصلح أن يكون شاهداً ، والله أعلم .

ب ـ وأما حديث ابن عمر الذي أخرجه الطبراني ، والبيهقي في « الشعب » : ففيه سلمة بن العيار أبو مسلم الفزاري ، ذكره البخاري[1] ، وأبو حاتم الرازي[2] ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وفيه أيضاً : عبيد الله بن حفص بن مروان ، مجهولٌ لم أقف له علىٰ ترجمة فيما بين يدي من مراجع .

ج ـ وأما مرسل الزهري : فقد أخرجه البيهقي في « سننه »[3] .

وفيه : نوح بن الهيثم ، قال أبو حاتم الرازي : (لا أعرفه)[4] ، فهو مجهول ، وفيه : الفرج بن فضالة ، وهو ضعيف[5] ، وفيه أيضاً : عبيد بن شريك البزار ، ولم أقف له علىٰ ترجمة فيما وقفت عليه من مصادر[6] .

وزيادة علىٰ هـٰذا : فإن مرسل الزهري لا يعتد به ؛ لأن الزهري من صغار

---

(١) التاريخ الكبير (٨٤/٢) .
(٢) الجرح (١٦٧/٢) .
(٣) السنن الكبرىٰ (٢٣/٨) .
(٤) الجرح (٤٨٥/٤) ، لسان (٢٩٩/٨) .
(٥) انظر ترجمته في « ميزان » (٣٤٣/٣ ـ ٣٤٥) .
(٦) له ترجمة في « تاريخ بغداد » (٢٨٧/٧) ، وذكر أنه صدوق تغير في آخر عمره . د . حميد نعيجات .

التابعين ، فغالباً ما تكون روايته عن غير الصحابي ، وجهالة غير الصحابي تضر ، ولأن الزهري ـ رحمه الله ـ كان يروي عن كل ضرب ، ويرسل عن كل أحد ، فلذا لم يقبل مرسله ، فحديثه لا يصلح للاعتبار .

والذي يظهر لي والله أعلم : أن الحديث موضوع ، وأن هناك قرائن تدل علىٰ وضعه ؛ منها : أن الحديث تفرد بروايته الكذبة الوضاعون ، كما في رواية عمر ؛ حيث تفرد بها عمر بن محمد الأعثم وهو كذاب ، وفي حديث ابن عباس تفرد بها جعفر بن جعفر بن أحمد بن علي بن بيان ، وهو وضاع ، وفي حديث أبي سعيد حيث تفرد بها الكلبي ، وهو مختلق ، ويظهر أن أحدهم وضع الحديث ، وسرقه الآخرون منه فرووه بعد أن ركبوا له أسانيد ، وقلبوا إسناده .

وقد وافق بعض الأئمة ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع ، وممن أقر بذٰلك : الحافظ البوصيري ، قال في « الزوائد » : (في إسناده يزيد بن أبي زياد ، بالغوا في تضعيفه حتىٰ قيل : كأنه موضوع)[1] ، والذهبي في « الميزان » قال : (سئل أبو حاتم عن هٰذا الحديث فقال : باطل موضوع)[2] ، والنعماني ـ وحكىٰ قول البوصيري والذهبي ـ[3] ، والله أعلم .

الحديث الحادي عشر :

روى ابن الجوزي بسنده إلىٰ عمر بن محمد بن علي ، حدثنا محمد بن علي الحفار ، حدثنا هارون بن عبد الله ، حدثنا هاشم بن القاسم ، حدثنا

---

(١) جه : (الديات ، باب التغليظ في قتل مسلم ظلماً) ، ح (٢٦٢٠) .

(٢) ميزان (١٥٦/٥) .

(٣) ما تمس إليه الحاجة (٤١) .

زياد بن عبد الله بن علاثة عن أبيه[1] ، عن موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله وأنس قالا : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على الجراد : « اللهم ؛ واقتل كباره ، وأهلك صغاره ، وأفسد بيضه ، واقطع دابره ، وخذ بأفواهه عن معايشنا وأرزاقنا ، إنك سميع الدعاء » ، فقال رجل : يا رسول الله ؛ تدعو علىٰ جند من أجناد الله بقطع دابره ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما الجراد نثرة حوت في البحر » ، قال زياد : فحدثني من رأى الحوت ينثره .

قال ابن الجوزي : (هـٰذا لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال يحيىٰ : موسى بن محمد ليس بشيء ، ولا يكتب حديثه ، وقال النسائي : منكر الحديث ، وقال الدارقطني : متروك)[2] .

وقال السيوطي : (أخرجه ابن ماجه عن هارون به ، وأسقط والد زياد ، والله أعلم)[3] .

فاعتراض السيوطي مقصور علىٰ أن ابن ماجه أخرجه .

قلت : ولا يلزم من إخراجه ألا يكون موضوعاً ؛ لأنه لم يشترط إخراج الصحيح ، بل أخرج من كل الأنواع ، والمتقدمون لا يرون حرجاً في ذكر الحديث إذا اقترن بذكر الإسناد ؛ لأن إيراد الإسناد عندهم يسوّغ ذكر الحديث وإن كان موضوعاً ؛ لاعتباره كافياً عن البيان .

---

(١) هـٰكذا في « الموضوعات » ، وفي ابن ماجه بدون قوله : (عن أبيه) ، وقال السيوطي في « اللآلىء » : (أخرجه ابن ماجه عن هارون به ، وأسقط والد زياد ، ولم أقف علىٰ ترجمة لعبد الله بن علاثة ، وأظن أن قوله : عن أبيه ، إنما هو من المزيد في متصل الأسانيد ، وهو وهم من الراوي ، والله أعلم) .

(٢) الموضوعات (٣/١٤ ـ ١٥) .

(٣) اللآلىء (٢/٢٣٢) ، تنزيه الشريعة (٢/٢٥١ ـ ٢٥٢) ، الفوائد المجموعة (١٨٤) .

فابن ماجه روى الحديث فقال : حدثنا هارون بن عبد الله الحمال ، حدثنا هاشم بن القاسم ، حدثنا زياد بن عبد الله بن علاثة ، عن موسى بن محمد بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن جابر وأنس بن مالك : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دعا على الجراد قال : « اللهم ؛ أهلك كباره ، واقتل صغاره ، وأفسد بيضه ، واقطع دابره ، وخذ بأفواهها عن معايشنا وأرزاقنا ، إنك سميع الدعاء » ، فقال رجل : يا رسول الله ؛ كيف تدعو علىٰ جند من أجناد الله بقطع دابره ؟ قال : « إن الجراد نثرة الحوت في البحر » .

قال هاشم : قال زياد : فحدثني من رأى الحوت ينثره[1] .

والحديث فيه موسى بن محمد بن إبراهيم ، وهو مجمع علىٰ ضعفه وتجريحه ، قال البخاري : (حديثه مناكير)[2] ، وقال أبو حاتم الرازي : (ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، وأحاديث عقبة بن خالد التي رواها عنه فهي من جناية موسىٰ ، ليس لعقبة فيها جرم) ، وقال ابن معين : (ضعيف) ، وقال أبو زرعة الرازي : (منكر الحديث)[3] ، وقال النسائي : (منكر الحديث)[4] ، وقال يحيىٰ أيضاً : (ليس بشيء ، ولا يكتب حديثه) ، وقال الآجري عن أبي داود : (كان أحمد يضعفه) ، وقال أبو داود : (لا يكتب حديثه) ، وقال الجوزجاني : (ينكر عليه الأئمة حديثه) ، وقال أبو أحمد الحاكم : (منكر الحديث) ، وقال الدارقطني : (متروك الحديث) ، وقال ابن سعد : (كان كثير الحديث ، وله أحاديث منكرة)[5] .

---

(١) جه : (الصيد ، باب صيد الحيتان والجراد) ، ح (٣٣٢١) .

(٢) التاريخ الكبير (٤/٢٩٥) ، الضعفاء الصغير (١١٢) ، وقال : (حديثه منكر) .

(٣) الجرح (٤/١٦٠) .

(٤) الضعفاء والمتروكون (٢٢٥) .

(٥) تهذيب (١٠/٣٦٨ ـ ٣٦٩) .

قلت : فظاهر من كلام الأئمة فيه أن جرحه شديد ، وإن لم يصرح أحد منهم بكذبه ، لـٰكن هو علىٰ قول أبي حاتم الرازي والدارقطني متَّهمٌ ، وتفرد مثله لا يحتمل ، ولذا حكم علىٰ حديثه بالوضع .

ثم إن هناك قرينة أخرىٰ في متن الحديث تشير إلىٰ كذبه ، وهي قوله : (إن الجراد نثرة الحوت في البحر) ، وهو خلاف الواقع ؛ إذ الجراد ينشأ في البر لا في البحر ، وكذٰلك زعمه أن الرسول صلى الله عليه وسلم دعا عليه بقطع دابره ، ولو وقع ذٰلك منه صلى الله عليه وسلم لم يبق للجراد بقية نتيجة لدعائه صلى الله عليه وسلم ، والواقع يكذب هـٰذا ، والله أعلم .

وقد وافق جماعة من الأئمة ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع ؛ منهم الشوكاني [١] ، وابن عراق [٢] ، والغماري [٣] ، والألباني [٤] ، والنعماني [٥] ، والظاهر من صنيع السيوطي إقراره بالوضع ؛ حيث لم يورد الحديث في « التعقبات » .

الحديث الثاني عشر :

روى ابن الجوزي بسنده إلىٰ إبراهيم بن سعيد الجوهري ، حدثنا أبو اليمان ، عن إسماعيل بن عياش ، عن محمد بن طلحة ، عن عثمان بن يحيىٰ ، عن ابن عباس قال : (أول ما سمعت أنا بالفالوذج : أن جبريل

---

(١) انظر « الفوائد المجموعة » (١٧٤) .

(٢) تنزيه الشريعة (٢/٢٥١ ـ ٢٥٢) .

(٣) حيث علق في هامش « تنزيه الشريعة » (٢/٢٥٢) علىٰ حديث ابن عمر بقوله : (وهو موضوع كحديث جابر وأنس قبله) .

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢/١٢) ، وقال : (موضوع ، ويشبه أن يكون هـٰذا الحديث من الإسرائيليات) .

(٥) ما تمس إليه الحاجة (٤٢) .

أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن أمتك تفتح لهم الأرض ، ويفاض عليهم من الدنيا حتىٰ إنهم ليأكلون الفالوذج ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « وما الفالوذج » ؟ قال : يخلطون السمن والعسل جميعاً) .

قال المصنّف : (وقد حدثنا بهٰذا الحديث المبارك بن علي الصيرفي ، من طريق أبي الحسن بن اللبياني ، عن ابن أبي الدنيا فزاد فيه : « فشهق النبي صلى الله عليه وسلم شهقة » .

ثم ساق الرواية الأخرىٰ بسنده إلىٰ أبي الفتح الحافظ : أنبأنا القاسم بن إسماعيل ، حدثنا يحيى بن الورد ، حدثنا أبي ، حدثنا محمد بن طلحة ، عن عثمان بن يحيىٰ ، عن ابن عباس قال : « أول ما سمعت . . . ») الحديث .

قال ابن الجوزي : (وهٰذا حديث باطل لا أصل له ، ومحمد بن طلحة قد ضعفه يحيى بن معين ، وقال أبو كامل : ليس هو بشيء ، قال أبو الفتح الأزدي : وعثمان بن يحيىٰ : هو الحضرمي ، لا يكتب حديثه عن ابن عباس ، قال النسائي : وإسماعيل بن عياش ضعيف ، وقال أحمد بن حنبل : روىٰ إسماعيل عن كل ضرب ، وقال ابن حبان : لما كبر تغير حفظه ، وكثر الخطأ في حديثه وهو لا يعلم ، حتىٰ خرج عن حد الاحتجاج به)[١] .

قال السيوطي متعقباً : (قال في « الميزان » : عثمان بن يحيى الحضرمي عن ابن عباس ، صدوق إن شاء الله ، روىٰ عنه محمد بن طلحة وحده ، ومحمد بن طلحة صدوق مشهور محتج به في « الصحيحين » ، وإن ضعفه المذكوران ، والحديث أخرجه ابن ماجه)[٢] .

زاد في « التعقبات » : (ومحمد بن طلحة : روىٰ عنه علي بن المديني ،

---

(١) الموضوعات (٣/٢١ ـ ٢٢) ، اللآلئ (٢/٢٣٩) .

(٢) اللآلئ (٢/٢٣٩ ـ ٢٤٠) ، تنزيه الشريعة (٢/٢٥٤ ـ ٢٥٥) .

وغيره ، وُثِّق ، وأخرج له النسائي وابن ماجه ، فالحديث قريب من الحسن ، وإن وجدت له متابعاً جزمت بحسنه)[1] .

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يلي :

١ ـ أن عثمان بن يحيى الذي عليه مدار الحديث قد قوَّاه الذهبي ، وقال فيه : (صدوق) ، والصدوق يحسن الأئمة حديثه .

٢ ـ أما محمد بن طلحة ـ وإن ضعفه ابن معين وأبو كامل ـ فهو صدوق مشهور مخرج له في « الصحيحين » .

٣ ـ أما إسماعيل بن عياش ـ فمع ضعفه ـ تابعه الورد بن عبد الله التيمي ، عن محمد بن طلحة فبرئ من عهدته .

٤ ـ أن الحديث أخرجه ابن ماجه ، فإذا كان هٰذا شأن الحديث فلم يصب ابن الجوزي في عده من الموضوعات ، كما أشار إلىٰ ذٰلك الحافظ ابن حجر[2] .

أما رواية ابن ماجه فقال : حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك السلمي أبو الحارث ، حدثنا إسماعيل بن عياش ، حدثنا محمد بن طلحة ، عن عثمان بن يحيىٰ ، عن ابن عباس قال : (أول ما سمعنا بالفالوذج : أن جبريل عليه السلام أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن أمتك تفتح عليهم الأرض فيفاض عليهم من الدنيا حتىٰ إنهم ليأكلون الفالوذج ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « وما الفالوذج » ؟ قال : يخلطون السمن والعسل جميعاً ، فشهق النبي صلى الله عليه وسلم لذٰلك شهقة)[3] .

---

(١) التعقبات رقم (١٥٥) ، (ص ١٩٤) ، تذكرة الموضوعات (١٥٠ ـ ١٥١) .
(٢) انظر كلام ابن حجر في ترجمة عثمان بن يحيىٰ في « التهذيب » (١٥٩/٧) .
(٣) جه : (الأطعمة ، باب الفالوذج) ، ح (٣٣٤٠) .

قلت : الحديث مداره على عثمان بن يحيى ، ورواه عنه محمد بن طلحة ، فقد تفردا به ، ورواه عنهما إسماعيل بن عياش ، وقد ضعف لاختلاطه وتغيره ، لكنه متابع بالورد بن عبد الله التيمي ـ كما أشار إلى ذلك ابن حجر ـ وقد أورد روايته ابن الجوزي في « موضوعاته » أيضاً ، والورد وثقه السعدي [١] ، فبرئ إسماعيل بن عياش من عهدته .

أما محمد بن طلحة : فحديثه مخرج في « الصحيحين » إلا أن بعض الأئمة تكلم فيه ـ كما قال السيوطي رحمه الله ـ قال ابن معين : (ثلاثة يتقى حديثهم : محمد بن طلحة ، وأيوب بن عتبة ، وفليح بن سليمان) ، وقال أيضاً : (ضعيف) ، وقال النسائي : (ليس بقوي) ، وذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : (كان يخطئ) ، وقال ابن سعد : (كانت له أحاديث منكرة) ، وقال عفان : (كان محمد بن طلحة يروي عن أبيه ، وأبوه قديم الموت ، وكان الناس كأنهم يكذبونه ، ولكن من يجترئ أن يقول له : أنت تكذب ، كان من فضله وكان) ، وقال أبو داود : (كان يخطئ) [٢] ، ومع هذا فهو بريء من التهمة في هذا الحديث .

أما عثمان بن يحيى : فالظاهر والله أعلم : أنه المتهم بهذا الحديث ؛ فهو مجهول العين ؛ إذ لم يرو عنه إلا محمد بن طلحة ، ولم يعرف إلا بهذا الحديث ، والذهبي وإن قال فيه : (صدوق إن شاء الله) ، إلا أنه اضطربت أقواله فيه ، فقد قال في « الميزان » : (صدوق إن شاء الله) [٣] ، وقال في « المغني » : (صدوق ، ليَّنه بعضهم ، وقال الأزدي : لا يكتب حديثه) [٤] ،

---

(١) الخطيب ، تاريخ بغداد (١/٤٩٠) .

(٢) تهذيب (٩/٢٣٨) .

(٣) ميزان (٣/٦٥) .

(٤) المغني (١/٦٠٩) .

وفي « ديوان الضعفاء » حكىٰ قول الأزدي فقط [1] ، وفي « الكاشف » قال : (عثمان بن يحيى الحضرمي ، عن ابن عباس ، وعنه محمد بن طلحة مجهول) [2] .

ويقتضي اضطرابه إسقاط قوله لما فيه من التعارض الذي لا يمكن ترجيح بعضه على البعض ، وأبو حاتم الرازي لم يتبين له أمره ، ولذا فلم يذكره بجرح ولا تعديل ، فلا يلزم من سكوته تعديله ، بل الظاهر أنه مجهول عنده [3] ، ويبقىٰ تجريح الأزدي له لعدم دفعه ، فتجريحه مع جهالة عينه مسوغة لإلحاق التهمة به ، والله أعلم .

فابن الجوزي رحمه الله أضاف إلىٰ قرينة ضعف عثمان كلام بعض النقاد في محمد بن طلحة ، وضعف إسماعيل بن عياش لٰكنهما بريئان من عهدته .

وأما إخراج ابن ماجه له : فلا يغير من أمر الحديث ؛ لأنه لم يلتزم إخراج الصحيح فقط ، بل إن طريق ابن ماجه ساقطة ؛ لأنها من رواية عبد الوهاب بن الضحاك ، وقد صرح الأئمة بأنه كذاب يضع الحديث ، وقد سبق أن الكذاب لا يعتبر بحديثه ، ولا يعتد به وفاقاً أو خلافاً .

الحديث الثالث عشر :

روى ابن الجوزي بسنده إلى الدارقطني وعلي بن عبد العزيز بن مزدك قالا : حدثنا عبد الغافر بن سلامة ، حدثنا يحيى بن عثمان ، حدثنا بقية ، حدثنا يوسف بن أبي كثير ، عن نوح بن ذكوان ، عن الحسن ، عن أنس

---

(١) ديوان الضعفاء والمتروكين (٢١١) .

(٢) الكاشف (٣٩٨/٢) .

(٣) الجرح (١٧٣/٣) .

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من السرف أن تأكل كل ما اشتهيت » .

قال ابن الجوزي : (هٰذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال ابن حبان : يحيى بن عثمان منكر الحديث[١] ، لا يجوز الاحتجاج به ، وقال : يجب التنكب عن حديث نوح)[٢] .

فابن الجوزي أعل الرواية بيحيى بن عثمان ، ونوح بن ذكوان .

قال السيوطي : (يحيىٰ بريء من عهدته ، فإن ابن ماجه أخرجه قال : حدثنا هشام بن عمار[٣] ، ويحيى بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي ، قالا : حدثنا بقية به .

وقال الخرائطي في « اعتلال القلوب » : حدثنا علي بن داود القنطري ، حدثنا محمد بن عبد العزيز الرملي ، حدثنا بقية به ، والله أعلم)[٤] .

وقال في « التعقبات » : (لم ينفرد به يحيىٰ ، فأخرجه ابن ماجه قال : حدثنا هشام بن عمار ويحيى بن عثمان وسويد بن سعيد قالوا : حدثنا بقية به ، فهٰذان متابعان جليلان ، وبقية صرّح بالتحديث .

وأخرجه البيهقي في « الشعب » من طريق سويد بن سعيد وحده .

وأخرجه ثانياً من طريق سليمان بن عمر ، عن بقية ، وهٰذا متابع ثالث .

وقال المزي في « تهذيبه » : رواه أبو بقي هشام بن عبد الملك اليزني ، عن بقية ، فهٰذا متابع رابع)[٥] .

---

(١) في الطبعة الجديدة زيادة : (جداً) .

(٢) الموضوعات (٣/٣٠) ، اللآلىء (٢/٢٤٦) .

(٣) في « السنن » زيادة : (وسويد بن سعيد) ، بين هشام ويحيىٰ .

(٤) اللآلىء (٢/٢٤٦) .

(٥) التعقبات رقم (١٦٠) ، (ص ١٩٨) ، تنزيه الشريعة (٢/٢٥٦) .

زاد ابن عِراق من قوله : (ونوح بن ذكوان صحح له الحاكم في « المستدرك » ، وحسن له غيره ، ورأيت بخط الحافظ ابن حجر علىٰ حاشية « تلخيص الموضوعات » لابن درباس ما نصه : هٰذا الحديث صححه البيهقي كما نقله عنه المنذري في « الترغيب والترهيب »)[١] .

ويتلخص تعقب السيوطي ومن معه فيما يلي :

١ ـ أن يحيى بن عثمان بريء من عهدة هٰذا الحديث حيث تابعه جماعة في روايته عن بقية .

٢ ـ أن بقية صرح بالتحديث والسماع ، فانتفت تهمة التدليس التي عرف بها .

٣ ـ أن نوح بن ذكوان صحح حديثه الحاكم في « المستدرك » ، والبيهقي كما نقل ذٰلك ابن حجر ، وحسن له غيرهما ، ومن كان هٰذا شأنه فيقبل تفرده ، ولا يكون حديثه موضوعاً .

وقبل استعراض الأقوال أورد حديث ابن ماجه ، قال : حدثنا هشام بن عمار ، وسويد بن سعيد ، ويحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي ، قالوا : حدثنا بقية بن الوليد ، حدثنا يوسف بن أبي كثير ، عن نوح بن ذكوان ، عن الحسن ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن من السرف أن تأكل كل ما اشتهيت »[٢] .

وإذا أمعنا النظر في هٰذا الحديث يتضح لنا الآتي :

١ ـ أن الحديث غريب ، وغرابته مطلقة حيث تفرد به بقية بن الوليد

---

(١) تنزيه الشريعة (٢٥٦/٢) .

(٢) جه : (الأطعمة ، باب من الإسراف أن تأكل كل ما اشتهيت) ، ح (٣٣٥٢) .

عن يوسف بن أبي كثير ، وتفرد به يوسف عن نوح بن ذكوان ، وتفرد به نوح عن الحسن ، وتفرد به الحسن عن أنس بن مالك .

٢ ـ قد روىٰ جماعة هٰذا الحديث عن بقية بن الوليد ـ كما أشار إلىٰ ذٰلك السيوطي وابن عِراق ـ فبرئ يحيى بن عثمان من عهدته .

٣ ـ أن بقية بن الوليد قد صرح بالتحديث عن يوسف بن أبي كثير ، فانتفت تهمة التدليس ، كما أشار إلىٰ ذٰلك السيوطي .

٤ ـ الحديث مداره علىٰ يوسف بن أبي كثير وشيخه نوح بن ذكوان .

أما يوسف : فمجهول جهالة عين ؛ إذ لم يرو إلا عن نوح ، ولم يرو عنه إلا بقية .

وقد صرح بجهالته الذهبي في « الكاشف »(١) ، و« الضعفاء »(٢) ، وقال في « الميزان »(٣) و« المغني »(٤) : (لا يعرف) ، ومثله لا يحتمل تفرده ، وجهالته علة في الحديث توجب رده .

ولم يشر إلىٰ هٰذه العلة في الحديث ابن الجوزي ، ولا السيوطي(٥) ، وقال ابن حجر : (هو أحد شيوخ بقية الذين لا يعرفون)(٦) .

وأما نوح بن ذكوان : فقد تكلم فيه الأئمة وأجمعوا علىٰ جرحه

---

(١) الكاشف (٥٤٧/٤) .

(٢) الضعفاء (٣٤٨) .

(٣) ميزان (١٩٥/٥) ، وقال : (له عن نوح بن ذكوان حديثان) .

(٤) المغني (٤٣٩/٢) .

(٥) وقد أشار إلىٰ ذٰلك الألباني فقال : (وفي الحديث علة أخرىٰ خفيت على ابن الجوزي والسيوطي ، قال الحافظ ابن حجر في « التهذيب » : يوسف بن أبي كثير هو أحد شيوخ بقية الذين لا يعرفون ، ونحوه في « الميزان ») ، سلسلة الأحاديث الضعيفة (٤١٥/١) .

(٦) تهذيب (٤٢١/١١) .

وتضعيفه ، فقال أبو حاتم الرازي : (ليس بشيء ، مجهول)[1] ، وقال ابن عدي : (أحاديثه غير محفوظة) ، وقال ابن حبان : (منكر الحديث جداً ، يجب التنكب عن حديثه) ، وقال أبو أحمد الحاكم : (ليس بالقوي) ، وقال الساجي : (يحدث بأحاديث بواطيل) ، وقال الحاكم أبو عبد الله : (يروي عن الحسن كل معضلة) ، وقال أبو سعيد النقاش : (روىٰ عن الحسن مناكير) ، وقال أبو نعيم : (روىٰ عن الحسن المعضلات ، وله صحيفة عن الحسن عن أنس ، لا شيء)[2] .

قلت : والحديث من روايته عن الحسن ، وإذا كان هٰذا حاله فكيف يحكم علىٰ حديثه بالحسن مع شدة ضعفه ونكارة حديثه ؟! وقول ابن عِراق أن الحاكم صحح حديث نوح بن ذكوان في « مستدركه » فيه نظر ؛ لأن ابن حجر نقل عن الحاكم قوله : (يروي عن الحسن كل معضلة) ، فإذا كان يروي عن الحسن المعضلات فكيف يكون حديثه صحيحاً ؟!

فإذا انضم ضعف نوح هٰذا إلىٰ جهالة يوسف[3] ساغ الحكم على الحديث بأنه لا أصل له ، بل إن كل علة منهما كافية في رد الحديث وعدم الاعتداد به ، والله أعلم .

الحديث الرابع عشر :

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان : حدثنا عبد الكبير بن عمر الخطابي ، حدثنا أحمد بن يونس بن المسيب ، حدثنا يعلى بن عبيد ، حدثنا إسماعيل بن أبي خالد ، عن نفيع ، عن أنس قال : قال رسول الله

---

(١) الجرح (٤/٤٨٥) .

(٢) تهذيب (١٠/٤٨٤) .

(٣) أضف إلىٰ ذٰلك كون بقية يدلس تدليس التسوية ، وتدليس الحسن . د . أحمد سردار .

صلى الله عليه وسلم : « ما منكم من أحد غني ولا فقير إلا يود يوم القيامة أنه أوتي في الدنيا قوتاً » .

قال ابن الجوزي : (نفيع هٰذا هو أبو داود الأعمىٰ ، كذبه قتادة ، قال يحيىٰ : لم يكن بثقة ، وقال النسائي ، والدارقطني : متروك)[1] .

قال السيوطي في « التعقبات » : (أخرجه أحمد وابن ماجه ، ونفيع من رجال الترمذي أيضاً)[2] .

وقال في « اللآلئ » : (وله شاهد عن ابن مسعود ، قال الخطيب : أنبأنا عبد الملك بن محمد بن عبد الله الواعظ ، أنبأنا عبد الباقي بن قانع ، حدثنا عمر بن إبراهيم الحافظ ، حدثنا أحمد بن إبراهيم القطيعي ، حدثنا عباد بن العوام ، حدثنا سفيان بن حسين ، عن يسار ، عن أبي وائل ، عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من أحد إلا وهو يتمنىٰ يوم القيامة أنه كان يأكل في الدنيا قوتاً » .

وقال أبو نعيم : حدثنا عبد الله بن محمد بن أبي سهل ، حدثنا عبد الله بن محمد العبسي ، حدثنا عباد بن العوام به ، فذكره موقوفاً »)[3] .

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يلي :

١ ـ الحديث أخرجه أحمد[4] وابن ماجه من طريق يعلى بن عبيد به .

٢ ـ أن نفيعاً هٰذا من رجال الترمذي أيضاً .

---

(١) الموضوعات (١٣١/٣) ، اللآلئ (٣١٣/٢) .

(٢) التعقبات رقم (٢٧٦) ، (ص ٣٠٢) ، وانظر « تذكرة الموضوعات » (١٧٥) .

(٣) اللآلئ (٣١٣/٢) انظر « تنزيه الشريعة » (٣٠١/٢ ـ ٣٠٢) ، و« الفوائد المجموعة » (٢٣٥ ـ ٢٣٦) .

(٤) أما رواية أحمد فانظر : حم (١١٧/٣ ـ ١٦٧) .

٣ ـ أن الحديث له شاهد من حديث ابن مسعود ، وقد روي عنه مرفوعاً وموقوفاً .

أما رواية ابن ماجه فقال : حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا أبي ، ويعلىٰ ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن نفيع ، عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من غني ولا فقير إلا يود يوم القيامة أنه أتي من الدنيا قوتاً »[١] .

فالحديث مداره علىٰ نفيع بن الحارث أبي داود الأعمىٰ ، وهو كذاب رمي بوضع الحديث ، قد أجمع الأئمة علىٰ رد حديثه وعدم اعتباره[٢] .

فحكم ابن الجوزي علىٰ حديثه بالوضع إنما هو وفق قواعد المحدثين .

وكون نفيع من رجال الترمذي ، لا يقتضي ذٰلك صحة حديثه ؛ لأن الترمذي ليس له شرط في الرجال ، بل هو قد صرح بضعفه كما نقل ذٰلك عنه ابن حجر[٣] .

وقد صرح الساجي بسبب وضع نفيع لهٰذا الحديث ؛ حيث إنه كان يتسول به ، فقال : (وهٰذا الحديث يصحح قول قتادة فيه أنه كان سائلاً ؛ لأن هٰذا حديث السؤال)[٤] .

وأما الشاهد الذي ساقه السيوطي عن طريق الخطيب : فأخرجه الخطيب في ترجمة أحمد بن إبراهيم القطيعي[٥] ، وهو مجهول .

---

(١) جه : (الزهد ، باب القناعة) ، ح (٤١٤٠) .

(٢) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (١١٤/٤/٢) ، و« الضعفاء » (٢٧٨) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٥) ، و« الجرح » (٤٨٩/٤/١ ـ ٤٩٠) ، و« ميزان » (٢٧٢/٤ ـ ٢٧٣) ، و« تهذيب » (٤٧١/١ ـ ٤٧٢) .

(٣) تهذيب (٤٧١/١) .

(٤) تهذيب (٤٧١/١ ـ ٤٧٢) .

(٥) تاريخ بغداد (١١/٥) .

وفي إسناده : يسار ، مجهول أيضاً ، ليس له ذكر في كتب التراجم[1] ، فحديثه لا يصلح للاعتبار ولا يكون شاهداً لحديث نفيع ، والله أعلم .

الحديث الخامس عشر :

روى ابن الجوزي بسنده إلىٰ عبد الله بن محمد البغوي ، حدثنا كامل بن طلحة ، حدثنا عباد بن عبد الصمد ، حدثنا أنس بن مالك : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « طبقات أمتي خمس طبقات ، كل طبقة منها أربعون سنة ، فطبقتي وطبقة أصحابي أهل العلم والإيمان ، والذين يلونهم إلى الثمانين أهل البر والتقوىٰ ، والذين يلونهم إلى العشرين ومائة أهل التراحم والتواصل ، والذين يلونهم إلى الستين ومائة أهل التقاطع والتدابر ، والذين يلونهم إلى المائتين أهل الهرج والحرب » .

وقد رواه غالب بن وزير ، عن المؤمل بن عبد الرحمـٰن ، عن عباد .

قال ابن الجوزي : (المتهم به عباد بن عبد الصمد ، قال البخاري : منكر الحديث ، وقال العقيلي : يروي عن أنس نسخة عامتها مناكير)[2] .

قال السيوطي : (حديث أنس : أخرجه ابن ماجه من طريقين ، فبرئ منه عباد) ، ثم ساق الطريقين ، ثم قال : (وله شواهد :

قال الحسن بن سفيان في « مسنده » : حدثنا علي بن حجر ، حدثنا إبراهيم بن مطهر الفهري ، عن أبي المليح ، عن الأشيب بن دارم ، عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أمتي علىٰ خمس

---

(١) قال المعلمي : (خبر ابن مسعود فيه أحمد بن إبراهيم القطيعي ، وظاهر ترجمة القطيعي في « تاريخ بغداد » أنه مجهول لا يذكر إلا في هـٰذا الخبر ، ويسار لم أقف له علىٰ أثر) ، هامش الفوائد المجموعة (٢٣٥ ـ ٢٣٦) .

(٢) الموضوعات (١٩٦/٣) ، اللآلئ (٣٩٣/٢) .

طبقات . . . » الحديث ، ذكره ابن عبد البر في ترجمة دارم ، وقال : في إسناده نظر ، وقال الذهبي في « ذيل المغني » : إبراهيم بن المطهر لا يدرىٰ من ذا ؟

قال ابن عساكر : أنبأنا أبو الحسن ابن الفرضي ، أنبأنا أبو محمد فضيل ، أنبأنا أبو الحسن ابن عوف ، أنبأنا أبو علي ابن منير ، أنبأنا أبو بكر ابن حريم ، حدثنا هشام بن عمار بن نصير ، عمن حدّثه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أمتي علىٰ خمس طبقات . . . » الحديث .

قال : وحدثنا هشام ، حدثنا أبو الوزير ابن النعمان بن المنذر الغساني ، عن أبيه ، عن مكحول ، بمثل هٰذا الحديث سواء .

وقد أورد الحافظ ابن حجر في « عشارياته » حديث أنس وقال : (هٰذا حديث ضعيف ، وعباد ويزيد الرقاشي ضعيفان ، وله شواهد كلها ضعاف ؛ منها : أن علي بن حجر رواه عن إبراهيم بن مطهر الفهري ـ وليس بعمدة ـ عن أبي المليح ابن أسامة الهذلي القرشي ـ وهو تالف ـ عن الثوري ، عن محمد بن المنكدر ، عن ابن عباس نحوه ، وقال : إنما أوردته لأن له متابعات ، ولكونه من إحدى السنن)(١) .

وقال في « التعقبات » : (حديث أنس أخرجه ابن ماجه من طريقين آخرين عن أنس فزالت تهمة عباد)(٢) .

قلت : ويتلخص اعتراض السيوطي فيما يأتي :

١ ـ أن الحديث أخرجه ابن ماجه من طريقين من غير رواية عباد ، فبرئ عباد منه ؛ إذ توبع فيه .

---

(١) اللآلئ (٢/٣٩٣ ـ ٣٩٤) .

(٢) التعقبات رقم (٢٤٠) ، (ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨) .

٢ ـ أن الحديث له شواهد :

أ ـ فقد أخرجه ابن عبد البر من حديث دارم .

ب ـ وأخرجه ابن عساكر من حديث هشام بن عمار بن نصير عمن حدثه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ج ـ كذلك رواه ابن عساكر من حديث مكحول مرسلاً .

د ـ أخرجه ابن حجر من حديث ابن عباس ، من رواية علي بن حجر .

وهذه الشواهد وإن كانت ضعيفة فهي محتملة في المتابعات .

قلت : أما رواية ابن ماجه فقال :

أ ـ الطريق الأول :

حدثنا نصر بن علي الجهضمي ، حدثنا نوح بن قيس ، حدثنا عبد الله بن معقل ، عن يزيد الرقاشي ، عن أنس بن مالك ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أمتي على خمس طبقات ، فأربعون سنة أهل بر وتقوى ، ثم الذين يلونهم إلى عشرين سنة ومائة أهل تراحم وتواصل ، ثم الذين يلونهم إلى ستين ومائة أهل تدابر وتقاطع ، ثم الهرج الهرج ، النجا النجا » .

ب ـ الطريق الثاني :

قال ابن ماجه : حدثنا نصر بن علي ، حدثنا خازم أبو محمد العنزي ، حدثنا المسور بن الحسن ، عن أبي معن ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أمتي على خمس طبقات ، كل طبقة أربعون عاماً ؛ فأما طبقتي وطبقة أصحابي فأهل علم وإيمان ، وأما الطبقة

الثانية ما بين الأربعين إلى الثمانين فأهل بر وتقوىٰ . . . » ، ثم ذكر نحوه[1] .

فالراوي عن أنس في الرواية الأولىٰ : يزيد الرقاشي ، وفي الرواية الثانية : أبو معن ، فالسيوطي ـ رحمه الله ـ يرىٰ أنهما تابعا عباد بن عبد الصمد ـ كما في رواية ابن الجوزي ـ فبرئ عباد من تهمة الحديث لوجود المتابع .

قلت : وإذا أمعنا النظر في روايتي ابن ماجه نرىٰ ما يلي :

أما الرواية الأولىٰ : ففيها يزيد الرقاشي ، وهو تالف ، قد تكلم فيه الأئمة ، قال فيه شعبة : (لأن أقطع الطريق أحب إليّ من أن أروي عن يزيد) ، وفي رواية أخرىٰ : (لأن أزني أحب إلي من أن أروي عن يزيد)[2] ، وقال أحمد بن حنبل : (كان منكر الحديث ، وكان شعبة يحمل عليه ، وكان قاصاً) ، وقال يحيىٰ : (ضعيف) ، وقال أبو حاتم الرازي : (كان واعظاً كثير الرواية عن أنس بما فيه نظر ، صاحب عبادة ، وفي حديثه صنعة)[3] ، وقال النسائي : (متروك ، بصري)[4] ، وقال الساجي : (كان يهم ولا يحفظ ، ويحمل حديثه لصدقه وصلاحه) ، وقال ابن حبان : (كان من خيار عباد الله من البكائين بالليل ، لٰكنه غفل عن حفظ الحديث شغلاً بالعبادة حتىٰ كان يقلب كلام الحسن فيجعله عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا تحل الرواية عنه إلا علىٰ جهة التعجب)[5] .

---

(١) جه : (الفتن ، باب الآيات) ، ح (٤٠٥٨) .
(٢) تهذيب (١١/٣١٠) .
(٣) الجرح (٤/٢٥١ ـ ٢٥٢) .
(٤) الضعفاء والمتروكون (٢٥٣) .
(٥) تهذيب (١١/٣١٠ ـ ٣١١) .

فرواية يزيد مثل رواية عباد بن عبد الصمد من حيث الضعف ، ويزيد وإن كان زاهداً عابداً قاصّاً إلا أنه ليس بحجة في الحديث ، وكان ـ كما قال يحيى بن سعيد في الغَفَلَة من الصالحين ـ : (يجري الكذب في حديثهم دون تعمد) ، وظاهر من الرواية أنها أشبه بحديث القصاص منها بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد رواها عن يزيد : عبد الله بن معقل ، وهو مجهول ، قال الذهبي في ترجمته : (بصري ، عن يزيد الرقاشي بحديث : « طبقات أمتي علىٰ خمس » ، لا يدرىٰ من ذا ، روىٰ عنه نوح بن قيس فقط)[1] ، وقال المزي : (بصري ، مجهول)[2] .

وأما الرواية الثانية : ففيها كل من : أبي معن ، والمسور بن الحسن ، وخازم أبي محمد العنزي ، وهم مجاهيل ، وقال أبو حاتم الرازي في خازم : (مجهول ، منكر الحديث ، الحديث الذي رواه باطل)[3] ، وقال الذهبي في ترجمة المسور بن الحسن : (عن أبي معن ، لا يعرف ، وحديثه منكر : « أمتي علىٰ خمس طبقات »)[4] ، وقال ابن حجر : (ذكر المزي في « الأطراف » أبا معن هٰذا فقال فيه : أحد المجاهيل)[5] .

وهٰذه الرواية عند أئمة الحديث لا يعتد بها ، بل صرح أبو حاتم الرازي ، والذهبي أنها باطلة منكرة ، فتبين أن كلا الطريقين اللذين أخرجهما ابن ماجه : باطلان ، مثل الطريق التي أخرج بها ابن الجوزي ، والتي هي من

---

(١) ميزان (٢/٤٥٢) ، تهذيب (٦/٤١) .
(٢) تهذيب (٦/٤١) .
(٣) الجرح (١/٣٩٣) ، ميزان (١/٦٢٧) ، تهذيب (٣/٧٩ ـ ٨٠) .
(٤) ميزان (٤/٣٢٣) ، تهذيب (١/١٥٠) .
(٥) تهذيب (١٢/٢٤٤) .

طريق عباد بن عبد الصمد ، ومتابعة هـٰؤلاء الرواة بعضهم لبعض يزيد الحديث نكارة ، ويقوي الحكم عليه بالوضع والكذب .

وأما الشواهد التي ذكرها : فقد صرح ابن حجر بأنها كلها ضعاف لما فيها من المجاهيل(١) ، ومن رمي بالكذب(٢) ، وبعضها منقطعة(٣) ، أو مرسلة(٤) ، وكلها لا تصلح للاعتبار ، والله أعلم .

الحديث السادس عشر :

روى ابن الجوزي بسنده إلىٰ جعفر بن محمد الواسطي ، حدثنا محمد بن يونس الكديمي ، حدثنا عون بن عمارة ، حدثنا عبد الله بن المثنىٰ ، عن أبيه ، عن جده أنس بن مالك ، عن أبي قتادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الآيات بعد المائتين » .

قال : (هـٰذا حديث موضوع علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعون وابن المثنىٰ ضعيفان ، غير أن المتهم به الكديمي ، قال ابن حبان : كان يضع الحديث على الثقات)(٥) .

قال السيوطي : (هو بريء منه ـ أي : الكديمي ـ فقد أخرجه ابن ماجه :

---

(١) كما في رواية الحسن بن سفيان ، ففي الرواية إبراهيم بن مطهر الفهري وأبو المليح ، وهما مجهولان .

(٢) كما في رواية ابن عساكر الثانية التي رواها من طريق هشام ، ففيها النعمان بن المنذر ، قال أبو داود : (شامي وضع كتاباً في القدر) انظر « ميزان » (٤/٢٦٦) .

(٣) وهي رواية ابن عساكر الأولىٰ ، فقد قال فيها هشام بن عمار : عمن حدثه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والانقطاع علة مؤثرة توجب رد الرواية .

(٤) وهي رواية ابن عساكر الثانية فقد انتهىٰ إسنادها إلىٰ مكحول فقط ، فهي مقطوعة أو مرسلة ، والظاهر أنها مرسلة لرفعه لها ، فقول السيوطي بمثل الحديث سواء مشعر بذٰلك ، والله أعلم .

(٥) الموضوعات (٣/١٩٧ ـ ١٩٨) .

حدثنا الحسن بن علي الخلال ، حدثنا عون به .

وأخرجه الحاكم من طريق عون وقال : صحيح ، وتعقبه الذهبي فقال : عون ضعفوه)[1] .

ويتلخص تعقبه :

١ ـ أن الحديث أخرجه ابن ماجه .

٢ ـ أن الحديث لم ينفرد به الكديمي ، وإنما تابعه فيه غيره ، فبرئ من تهمته .

٣ ـ أن الحاكم أخرج الحديث في « مستدركه » وصححه ، ولم ينقل عن الذهبي سوىٰ تعقبه بتضعيف الأئمة لعون .

أما طريق ابن ماجه فقال : حدثنا الحسن بن علي الخلال ، حدثنا عون بن عمارة ، حدثنا عبد الله بن المثنى بن ثمامة بن عبد الله بن أنس ، عن أبيه[2] ، عن جده ، عن أنس بن مالك ، عن أبي قتادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الآيات بعد المائتين »[3] .

فالحديث مداره علىٰ عون بن عمارة ، وقد رواه عنه الكديمي ـ كما في رواية ابن الجوزي ـ والحسن بن علي الخلال ، كما في رواية ابن ماجه .

أما الكديمي : فقد رماه الأئمة بالكذب ووضع الحديث .

---

(١) اللآلئ (٢/٣٩٤) ، وانظر « تنزيه الشريعة » (٢/٣٤٩) .

(٢) هٰكذا ورد في « سنن ابن ماجه » ، وقد صحح ذٰلك ابن حجر بقوله : (المثنى بن ثمامة بن عبد الله بن المثنىٰ ، قاله ابن ماجه ، عن الحسن بن علي الخلال عن عون بن عمارة عن عبد الله ، وهو وهم ، ورواه غيره عن عون عن عبد الله بن المثنىٰ عن عمه ثمامة عن أنس ، وهو الصواب ، وليس ثمامة جَدّاً لعبد الله ، وإنما هو عمه ، وهو معروف ومشهور أيضاً ، فلا يعرف لعبد الله رواية عن أبيه ، لا في هٰذا الحديث ولا في غيره) ، تهذيب التهذيب (٢/٦٨٧) . د . أحد سردار .

(٣) جه : (الفتن ، باب الآيات) ، ح (٤٠٥٧) .

وأما الحسن بن علي الخلال : فقد وُثّق ، وأخرج له الأئمة .

وأما عون بن عمارة : فقد جرحه الأئمة ، بل اتهمه بعضهم ، وتكلموا في حديثه .

قال أبو حاتم الرازي : (أدركته ولم أكتب عنه ، وكان منكر الحديث ، ضعيف الحديث) ، وقال أبو زرعة الرازي : (منكر الحديث)[1] ، وقال البخاري : (تعرف وتنكر) ، وقال ـ لما ذكر حديثه من طريق أبي قتادة : « الآيات بعد المائتين » : (قد مضىٰ مائتان ولم يأت من الآيات شيء) ، وقال أبو داود : (ضعيف) ، وقال ابن عدي : (ومع ضعفه يكتب حديثه) ، وقال الساجي : (صدوق فيه غفلة ، يَهم) ، وقال الحاكم أبو أحمد : (في حديثه بعض المناكير) ، وقال الحاكم أبو عبد الله وأبو نعيم : (يحدث عن حميد وهشام بن حسان بالمناكير)[2] .

فالرجل وإن لم يصرح الأئمة بكذبه فقد ضعفوه تضعيفاً شديداً ، ومن قوّىٰ من أمره يرىٰ أن حديثه يصلح للمتابعة والاعتبار ، أما أن يتفرد بالرواية فلا ، كما قال ابن عدي والساجي .

وقد أشار الإمام البخاري رحمه الله إلىٰ قرينة تدل علىٰ كذب الحديث ، وهي مخالفته للواقع ، فقد أشار إلىٰ أنه مضى الأجل المضروب ولم يقع ما ذكر في الرواية ، وهـٰذه القرينة كثيراً ما يحكم بها الأئمة علىٰ كذب الرواية ، كما سبق بيان ذٰلك .

والرجل ـ أعني : عون بن عمارة ـ فيه غفلة ، ولا يبعد ما قال ابن الجوزي من أن آفة الحديث هو الكديمي ، وأن الكديمي لقنه عوناً ، فرواه

(١) الجرح (٣/٣٨٨) .

(٢) تهذيب (٨/١٧٣) ، ميزان (٣/٣٠٦) .

عون فجرى الكذب على لسانه وحدث به ، فرواه عنه الحسين بن علي الخلال وغيره ، وظن أنهم تابعوه ، والحال أن مصدر الرواية هو الكديمي ، والله أعلم .

وأما الحاكم : فقد أخرج الحديث فقال : (حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني ، حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن سليمان السعدي ، حدثنا عون بن عمارة العنبري به .

هٰذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه)[1] .

قلت : في قوله هٰذا نظر ، فإن عوناً ضعيف الحديث ـ كما ظهر ذٰلك ـ وليس هو من رجال الشيخين ، بل لم يخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه ، وقد تعقب الذهبي الحاكم بقوله : (أحسب موضوعاً ، وعون ضعفوه) ، واكتفى السيوطي ـ غفر الله له ـ بنقل الشطر الثاني فقط .

ومعلوم أن تصحيح الحاكم لا يؤخذ به دائماً ، لا سيما مع مثل هٰذا التعقب من الذهبي رحمهما الله تعالى .

وظاهر من كلام الإمام البخاري والذهبي أنهما يريان الحكم على الحديث بالكذب ، وممن ذهب إلى ذٰلك الحافظ ابن كثير فقال : (هٰذا الحديث لا يصح)[2] ، فلم ينفرد ابن الجوزي في الحكم على الحديث بالكذب والوضع ، والله أعلم .

الحديث السابع عشر :

روى ابن الجوزي بسنده إلى العقيلي : (حدثنا إدريس بن عبد الكريم المقري ، حدثنا أبو الربيع الزهراني ، حدثنا سعيد بن زكريا المدائني ،

---

(١) تلخيص المستدرك (١٠/٢١٠) .

(٢) ما تمس إليه الحاجة (٤٣) .

حدثنا الزبير بن سعيد ، عن عبد الحميد بن سالم ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لعق العسل ثلاث غدوات في كل شهر لم يصبه عظيم من البلاء » .

هٰذا حديث لا يصح ، قال يحيى : الزبير ليس بشيء ، قال العقيلي : وليس لهٰذا الحديث أصل عن ثقة)[1] .

قال السيوطي : (أخرجه من هٰذا الطريق ابن ماجه في « سننه » ، والبيهقي في « شعبه » .

وله شاهد ، قال أبو الشيخ في « الثواب » : حدثنا أحمد بن الحسن بن عبد الملك ، حدثنا أبو أمية الحراني ، حدثنا عثمان بن عبد الرحمٰن ، عن علي بن عروة ، عن عبد الملك ، عن عطاء ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « من شرب العسل ثلاثة أيام في كل شهر على الريق ، عوفي من الداء الأكبر : الفالج ، والجذام ، والبرص »)[2] .

وقال في « التعقبات » ـ بعد ذكر الحديث ـ : (فيه الزبير بن سعيد الهاشمي : ليس بشيء .

قلت : وثقه أبو زرعة وأحمد ، والحديث أخرجه البخاري في « التاريخ » ، وابن ماجه ، والبيهقي في « شعب الإيمان » .

وله طريق آخر عن أبي هريرة أخرجها أبو الشيخ وابن حبان في « كتاب الثواب »)[3] .

وقال ابن عِراق : (تعقب بأن أبا زرعة وأحمد وثقاه ، قلت : رأيت بخط

---

(١) الموضوعات (٣/٢١٥) ، اللآلئ (٢/٤١٣) .
(٢) اللآلئ (٢/٤١٣) ، تذكرة الموضوعات (١٥٠) .
(٣) التعقبات رقم (١٨٦) ، (ص ١٢٨) ، وانظر « تنزيه الشريعة » (٢/٣٦٠) .

الحافظ ابن حجر علىٰ هامش « تلخيص الموضوعات » لابن درباس ما نصه : الزبير بن سعيد لم يتهم ، فكيف يحكم علىٰ حديثه بالوضع ؟)[1] .

ويتلخص التعقب على ابن الجوزي بما يلي :

١ ـ أن الحديث أخرجه ابن ماجه .

٢ ـ أن الزبير بن سعيد أحد رواته لم يتهم بالوضع أو الكذب ، بل إن أحمد وأبا زرعة وثقاه .

٣ ـ أن للحديث شاهداً ، أخرجه أبو الشيخ في « الثواب » ، وكذٰلك أخرجه ابن حبان .

أما رواية ابن ماجه فقال فيها : حدثنا محمود بن خداش ، حدثنا سعيد بن زكريا القرشي ، حدثنا الزبير بن سعيد الهاشمي ، عن عبد الحميد بن سالم ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لعق العسل ثلاث غدوات كل شهر ، لم يصبه عظيم من البلاء »[2] .

فالحديث مداره على الزبير بن سعيد الهاشمي ، وقد ضعفه الأئمة ، وجرحه النقاد ، إلا ابن حبان فقد ذكره في « ثقاته » ، والنقل عن ابن معين فيه اضطراب ، فقد روى الدوري عن ابن معين أنه قال : (ثقة) ، وقال مرة : (ليس بشيء) ، وقال الآجري عن أبي داود : (في حديثه نكارة ، لا أعلم إلا أني سمعت ابن معين يقول : هو ضعيف ، وقال مرة : بلغني عن يحيىٰ أنه ضعفه)[3] .

وسائر الأئمة علىٰ تضعيفه ، قال المروزي : (سألت أبا عبد الله عنه

---

(١) تنزيه الشريعة (٢/٣٦٠) ، وانظر « ما تمس إليه الحاجة » (٤٣) .

(٢) جه : (الطب ، باب في العسل) ، ح (٣٤٥٠) .

(٣) تهذيب (٣/٣١٥) .

فليّن أمره) ، وقال أبو زرعة : (شيخ) ، وقال النسائي وزكريا الساجي : (ضعيف) ، وقال صالح بن محمد البغدادي : (كان يكون في البصرة ، وروىٰ حديثين أو ثلاثة ، مجهول) ، وقال الدارقطني : (يعتبر به) ، وقال أبو أحمد الحاكم : (ليس بالقوي عندهم) ، وقال ابن أبي خيثمة : (يروي عن ابن المنكدر مناكير) ، وقال ابن المديني : (ضعيف) ، وقال العجلي : (روىٰ حديثاً منكراً في الطلاق)[١] .

فقول السيوطي : إن أحمد وأبا زرعة وثقاه فيه نظر ؛ إذ المنقول عن أحمد خلافه كما أشرت إليه ، ولعل توثيقهما في غيره .

وتضعيف الأئمة للزبير بن سعيد لا يلزم منه الحكم علىٰ حديثه بالوضع ؛ إذ لم يُتهم من أحد بالكذب ، لٰكن تفرده أيضاً بالرواية لا يحتمل ، بل يعد الحديث الذي ينفرد به منكراً لضعفه ، وإنما يعتبر بحديثه فيما إذا توبع من الثقات ووافقهم ، وزيادة علىٰ ذٰلك فإن في الحديث علتين أخريين كل منهما توجب رد الحديث ، وتزيد في نكارته .

أما العلة الأولىٰ : فقد أشار إليها الإمام البخاري عقب روايته الحديث في « تاريخه » ، وهي وجود انقطاع في إسناده ، قال البخاري : (قال ابن الطباع : حدثنا سعيد بن زكريا مدائني ، حدثنا الزبير بن سعيد الهاشمي ، عن عبد الحميد ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « من لعق العسل ثلاث غدوات كل شهر لم يصبه عظيم من البلاء » ، ولا نعرف سماعه عن أبي هريرة)[٢] .

وكذٰلك قال أبو حاتم الرازي : (روىٰ عن أبي هريرة ، ولا يُعرف

---

(١) تهذيب (٣/٣١٥) .

(٢) التاريخ الكبير (٣/٥٤ ـ ٥٥) .

سماعه من أبي هريرة)[1] ، والانقطاع علة توجب ردّ الرواية لجهالة الراوي الساقط .

أما العلة الثانية : فهي جهالة عبد الحميد بن سالم جهالة عين ؛ حيث لم يرو عنه إلا الزبير بن سعيد ، وجهالته علة تؤثر في قبول الرواية ، ولا يلتفت لذكر ابن حبان له في « الثقات » ؛ فإن ابن حبان كثيراً ما يذكر المجهولين في « ثقاته » حسب قاعدته المعروفة .

فكل هٰذه القرائن ، وهي : ضعف الزبير ، وجهالة عبد الحميد ، وانقطاع الإسناد بين عبد الحميد وأبي هريرة تدل علىٰ مكانة الحديث وموقف الأئمة من قبوله .

أما الشاهد الذي أخرجه أبو الشيخ : ففيه علي بن عروة ، وهو كذاب يضع الحديث ، فلا يصلح حديثه للاعتبار ، وبهٰذا ظهر أن الحديث لا يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع له ما يبرره إلا أنه كان ينبغي له أن يشير إلى العلل القائمة في الرواية ، وأن مجموع هٰذه العلل مسوغ للحكم عليه بالوضع ، أما الاقتصار علىٰ ذكر بعضها فهو غير كاف ، والله أعلم .

الحديث الثامن عشر :

روى ابن الجوزي بأسانيد إلى ابن جريج ، عن إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء ، عن موسى بن وردان ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من مات مريضاً مات شهيداً ، وَوُقِي فتان القبر ، وغُدِي عليه ورِيحَ برزقه من الجنة » .

---

(١) الجرح (١٣/٣) .

وروىٰ بإسناد آخر عن ابن جريج ، عن أبي الذيب ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من مات مريضاً مات شهيداً » .

قال ابن الجوزي : (هـٰذا حديث لا يصح ، ومدار الطرق علىٰ إبراهيم ، وهو ابن أبي يحيىٰ ، وقد كانوا يدلسونه لأنه ليس بثقة ، وكان ابن جريج يقول : إبراهيم بن أبي عطاء ، وتارة يقول : إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء ، وتارة يقول : حدثنا أبو الذيب .

وكان يحيى بن آدم يقول : حدثنا إبراهيم بن أبي يحيى المديني ، وكان الواقدي يقول : حدثنا أبو إسحاق ابن محمد ، وربما قال : إسحاق بن إدريس ، وكان مروان بن معاوية يقول : عبد الوهاب المقري ، إلىٰ غير ذٰلك ، وهـٰذا الرجل هو إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي واسم أبي يحيىٰ سمعان ، قال مالك ويحيى بن سعيد وابن معين : هو كذاب ، وقال أحمد بن حنبل : قد ترك الناس حديثه ، وقال الدارقطني : متروك .

قال أحمد : إنما هو من مات مرابطاً ، وليس هـٰذا الحديث بشيء .

وقد أنبأنا ابن ناصر ، أنبأنا المبارك بن عبد الجبار ، حدثنا محمد بن عبد الواحد ، حدثنا الدارقطني ، حدثنا ابن مخلد ، حدثنا أحمد بن علي الأبار ، حدثنا ابن أبي سكينة الحلبي قال : سمعت إبراهيم بن أبي يحيىٰ يقول : حدثت ابن جريج بهـٰذا الحديث : « من مات مرابطاً » ، فروىٰ عني : « من مات مريضاً » ، وما هـٰكذا حدثته .

قال المصنف : قلت : ابن جريج هو الصادق)[١] .

قال السيوطي : (أخرجه ابن ماجه في « سننه » ، حدثنا أحمد بن يوسف ، حدثنا عبد الرزاق به .

---

(١) الموضوعات (٣/٢١٦ ـ ٢١٧) .

وله طريق آخر عن أبي هريرة ، أخرجه أبو نعيم في « الحلية » من طريق الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » : حدثنا الحسن بن قتيبة ، عن عبد العزيز بن أبي رواد ، عن محمد بن عمرو بن عطاء ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

وقال أبو نعيم : حدثنا أبو جعفر محمد بن محمد بن أحمد المقرئ ، حدثنا الحسن بن محمد بن أبي حاتم ، حدثنا عبيد ، حدثنا محمد بن عبد العزيز البـاروزي [١] ، حدثنا حفص بن أبي عمر البصري ، عن عبد العزيز بن أبي رواد ، عن طلق ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من مات غريباً أو مريضاً مات شهيداً » .

قال أبو نعيم : غريب من حديث الباروزي ، عن حفص) [٢] .

وقال في « التعقبات » ـ بعد ذكر الحديث ـ : (فيه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي : متروك .

قلت : كان الشافعي يوثقه ، والحديث أخرجه ابن ماجه ، والحق أنه ليس بموضوع وإنما وهم راويه في لفظ منه ، فقد روى الدارقطني أن إبراهيم بن محمد أنكر على ابن جريج هٰذا الحديث عنه وقال : إنما حدثته : « من مات مرابطاً » ، فروىٰ عني : « من مات مريضاً » ، وما هٰكذا حدثته ، وكذا قال أحمد بن حنبل : إنما الحديث : « من مات مرابطاً ») ، فالحديث إذن من نوع المعلل والمصحف) [٣] .

---

(١) هٰكذا ورد في « الحلية » ، وورد في « شرح أصول اعتقاد أهل السنة » للالكائي : (البارودي) ، والله أعلم بالصواب .

(٢) اللآلئ (٢/٤١٤) .

(٣) التعقبات رقم (٨٧) ، (ص ١٢٩) انظر « تنزيه الشريعة » (٢/٣٦٤) .

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يأتي :

١ ـ أن الحديث أخرجه ابن ماجه .

٢ ـ أن إبراهيم بن أبي يحيى الذي عليه مدار الحديث قد وثقه الإمام الشافعي ، فتعارضت فيه أقوال الأئمة .

٣ ـ أن للحديث شواهد تدل علىٰ أن له أصلاً .

٤ ـ أن الحديث وقع فيه وهم في بعض ألفاظه ومنشؤه التصحيف والتحريف .

وإذا عرف ذٰلك خرج الحديث عن دائرة الوضع ، وأدخل دائرة الحديث المعلل .

أما ابن ماجه فقال : حدثنا أحمد بن يوسف ، قال حدثنا عبد الرزاق ، أنبأنا ابن جريج ، ح وحدثنا أبو عبيدة بن أبي السفر ، حدثنا حجاج بن محمد قال : قال ابن جريج : أخبرني إبراهيم بن محمد بن عطاء ، عن موسى بن وردان ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من مات مريضاً مات شهيداً ، ووُقي فتنة القبر ، وغُدي ورِيح عليه برزقه من الجنة »[١] .

فرواية ابن ماجه من طريق إبراهيم بن أبي يحيىٰ ، وقد تفرد بها ، ورواها عنه ابن جريج ، وإبراهيم بن أبي يحيىٰ رماه أئمة الحديث ونقاده بالكذب ، وقد اشتهر به ، وتفرده بالرواية كاف في رد حديثه ، والحكم عليه بالوضع ، وإخراج ابن ماجه حديثه لا يخرجه عن دائرة الكذب ، وكان الأولىٰ به أن يتنكب حديثه ، ولا يخرجه في « سننه » ، لأن غالب الأئمة جرحوه وطعنوا في روايته ، بل صرحوا بكذبه .

---

(١) جه : (الجنائز ، باب ما جاء فيمن مات مريضاً) ، ح (١٦١٥) .

وشذ الشافعي رحمه الله فوثقه ، وقوله مرجوح ، فقد أنكر الأئمة على الشافعي توثيقه له وروايته عنه ، قال إسحاق بن راهويه : (ما رأيت أحداً يحتج بإبراهيم بن أبي يحيىٰ مثل الشافعي ، قلت للشافعي : وفي الدنيا أحد يحتج بإبراهيم بن أبي يحيىٰ ؟)[1] .

ولأن جرحهم جاء مفسراً ، ففيه زيادة علىٰ من وثقه ، لذا يُقدم الجرح حسب القاعدة .

ثم إن في الحديث قرينة أخرىٰ تدل علىٰ وضعه ، وهي وإن برأت إبراهيم بن أبي يحيىٰ من تهمته إلا أنها تدل علىٰ أن الحديث روي علىٰ خلاف ما هو عليه ، وهٰذه القرينة هي ما روى الدارقطني عن ابن مخلد : حدثنا أحمد بن علي الأبار ، حدثنا ابن أبي سكينة الحلبي ، قال : سمعت إبراهيم بن أبي يحيىٰ ، يقول : حدثت ابن جريج بهٰذا الحديث : « من مات مرابطاً » ، فروىٰ عني : « من مات مريضاً » ، وما هٰكذا حدثته[2] ، فقول إبراهيم يدل علىٰ أن الرواية رويت علىٰ خلاف ما هي عليه ، وهو يعد في نظر بعض الأئمة كذباً ، ويحكم على الرواية بأنها موضوعة أو شبه موضوعة لمخالفتها الواقع ، فحكمها وحكم الرواية الموضوعة واحد إلا أنها تختلف عنها في عدم التعمد .

وقول إبراهيم هٰذا كاف في رد الشواهد التي ساقها السيوطي ؛ لأن في كلامه إقراراً بعدم صحة الرواية علىٰ هٰذا النهج ، وإن كان ابن الجوزي رد

---

(١) تهذيب (١٦١/١) .

(٢) الموضوعات (٢١٧/٣) ، وقد ذكرت الرواية مفصلة أكثر من رواية ابن الجوزي ، قال إبراهيم : (حكم الله بيني وبين مالك ، وهو سماني قدري ، وأما ابن جريج فإني حدثته عن موسى بن وردان ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من مات مرابطاً مات شهيداً » ، فنسبني إلىٰ جدي من قبل أمي ، وروىٰ عني : « من مات مريضاً مات شهيداً ») .

ذٰلك ، واعتبر رواية ابن جريج عن إبراهيم هي الصواب[1] .

ومع ذٰلك فالشاهد الأول رواه أبو نعيم قال : حدثنا أبو بكر ابن خلاد ، حدثنا الحارث بن أبي أسامة ، حدثنا الحسن بن قتيبة ، حدثنا عبد الرحمٰن بن أبي رواد ، عن محمد بن عمرو بن عطاء ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من مات مريضاً مات شهيداً ، ووُقي فتن القبر ، وغدا برزقه ، وراح برزقه من الجنة » .

قال أبو نعيم : (غريب من حديث عبد العزيز ، عن محمد ، ما كتبناه عالياً إلا من حديث الحسن)[2] .

قلت : في سند الرواية الحسن بن قتيبة ، قال فيه الذهبي : (هو هالك) ، وقال الدارقطني : (متروك الحديث) ، وقال أبو حاتم : (ضعيف) ، وقال الأزدي : (واهي الحديث) ، وقال العقيلي : (كثير الوهم)[3] .

فمثله لا يصلح حديثه للمتابعة ، ولا أن يكون شاهداً .

أما الرواية الثانية : فقد رواها أبو نعيم أيضاً قال : حدثنا أبو جعفر محمد بن محمد بن أحمد المقري ، حدثنا الحسين بن محمد بن أبي حاتم ، حدثنا عبيد ، حدثنا محمد بن عبد العزيز الباروزي ، حدثنا حفص بن أبي عمر البصري ، عن عبد العزيز بن أبي رواد ، عن طلق ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من مات غريباً أو مريضاً مات شهيداً » .

قال أبو نعيم : (غريب من حديث الباروزي ، عن حفص)[4] .

---

(١) الموضوعات (٣/٢١٧) .

(٢) حلية الأولياء (٨/٢٠٠ ـ ٢٠١) ، اللآلئ (٣/١٠٦) .

(٣) ميزان (١/٤٧٣) ، لسان (٣/١٠٦) .

(٤) اللآلئ (٢/٤١٤) .

قلت : في سنده الحسين بن محمد بن أبي حاتم ، وعبيد ، ومحمد بن عبد العزيز الباروزي ، وحفص بن أبي عمر ، لم أقف لهم علىٰ ترجمة فيما بين يدي من مصادر ، والله أعلم .

الحديث التاسع عشر :

روى ابن الجوزي بسنده إلىٰ أبي سعيد حاتم بن الحسن الشاسي[1] ، حدثنا أبو داود السنجي ، حدثنا يعقوب بن محمد الزهري ، حدثنا عبد الله بن عصمة النصيبي ، حدثنا بشر بن حكيم ، عن سالم بن كثير ، عن معاوية بن قرة ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من حضره الموت فوضع وصيته علىٰ كتاب الله كان ذٰلك كفارة لما ضيع من زكاته في حياته » .

هٰذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال أحمد بن حنبل : (يعقوب لا يساوي شيئاً)[2] .

قال السيوطي : (قلت : ما ليعقوب ولهٰذا الحديث ؟ فقد أخرجه الطبراني عن عبدان بن محمد المروزي ، عن إسحاق بن راهويه ـ وناهيك بجلالته ـ عن عبد الله بن عصمة به .

وأخرجه ابن ماجه في « سننه » : حدثنا يحيى بن عثمان بن سعيد الحمصي ، حدثنا بقية ، عن أبي حلبس ، عن خليد بن أبي خليد ، عن معاوية ، عن أبيه به .

وله شاهد ، قال الطبراني : حدثنا الحسين بن جعفر القتات الكوفي ، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا عون بن سلام ، حدثنا عمرو بن

---

(١) في الطبعة الجديدة : (الشاشي) .

(٢) الموضوعات (٣/٢٢١) .

شـــمر ، عن الأعمش ، عن أبي وائل ، عن عبد الله بن مســعود رفعه : « إن الرجل المسلم ليضع ثلث ما عنده عند موته خيراً فيوفي الله زكاته » .

وقال عبد الرزاق في « المصنف » : عن إسماعيل ، عن داود بن أبي هند ، عن الشعبي قال : « إنما الوصية تمام لما ترك من الصدقة » .

وقال : عن إسماعيل ، عن داود أيضاً ، عن القاسم بن فلان ـ أو فلان بن القاسم ـ قال : قال ابن جزي القشيري : « إن الوصية تمام لما ترك من الزكاة »)[1] .

وقال في « التعقبات » : (فيه يعقوب بن محمد الزهري ، ليس بشيء ، قلت : وثّقه الأكثر ، قال ابن سعد : جالس العلماء ، وكان حافظاً ، وقال ابن معين : ما حدث عن الثقات فاكتبوه ، وقال حجاج بن الشاعر : ثقة ، وقال أبو حاتم : عدل ، وقال الذهبي : مشهور مكثر .

ثم إنه لم ينفرد به ، بل تابعه عن عبد الله بن عصمة : إسحاق بن راهويه ـ وناهيك به ـ أخرجه الطبراني ، وله طريق آخر عن قرة ، أخرجه منها ابن ماجه)[2] .

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يلي :

١ ـ أن الحديث رواه ابن ماجه من غير طريق يعقوب .

٢ ـ أن إسحاق بن راهويه تابع يعقوب بن محمد الزهري ، فبرئ يعقوب من تهمته ، ويعقوب الأكثر على توثيقه .

٣ ـ أن للحديث شواهد من حديث ابن مسعود ، ومن حديث الشعبي ، وابن جزي القشيري .

---

(١) اللآلىء (٢/٤١٧) ، تذكرة الموضوعات (٢١٠) .

(٢) التعقبات رقم (٩٢) ، (ص ١٣٤) ، وانظر « تنزيه الشريعة » (٢/٣٦٥) .

قلت : أما رواية ابن ماجه فقال : حدثنا يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي ، حدثنا بقية بن الوليد ، عن أبي حلبس ، عن خليد بن أبي خليد ، عن معاوية بن قرة ، عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من حضرته الوفاة فأوصىٰ وكانت وصيته علىٰ كتاب الله كانت كفارة لما ترك من زكاته في حياته »[1] .

وحديث ابن ماجه من رواية بقية ، وهو مشهور بالتدليس عن المجهولين والهلكىٰ والضعفاء ، وقد رواه عن أبي حليس وهو مجهول ، قال الذهبي : (أحد المجاهيل عن خليد بن أبي خليد ، تفرد عنه بقية)[2] ، وقد رواه عن خليد بن أبي خليد وهو مجهول أيضاً قاله الذهبي[3] ، وابن حجر[4] .

وجهالة هٰؤلاء علة قوية توجب رد الحديث ، لا سيما وقد اشتهر أن بقية كان يتعمد تعمية الضعفاء الهلكىٰ في رواياته بتدليسهم ، وربما سوّى الإسناد .

ولذا فإن رواية ابن ماجه لا تصلح للاعتبار لجهالة بعض رجال الإسناد .

وأما رواية الطبراني التي تابع فيها إسحاق بن راهويه يعقوب الزهري : فهي تبرئ يعقوب لا شك من إلحاق التهمة به ، إلا أن هٰذه الرواية مدارها علىٰ عبد الله بن عصمة شيخ إسحاق ويعقوب ، قال فيه أبو الحجاج المزي : (هو أحد المجاهيل)[5] .

عن بشر بن حكيم ، عن سالم بن كثير ، وهذان الراويان لم أقف لهما

---

(١) جه : (الوصايا ، باب الحيف في الوصية) ، ح (٧٠٥) .
(٢) ميزان (٢٣٥/٥) ، تهذيب (٧٨/١٢) .
(٣) ميزان (٦١١/١) .
(٤) تهذيب (١٥٨/٣) .
(٥) ميزان (٤١٢/٢) ، تهذيب (٣٢٢/٥) .

علىٰ ترجمة فيما فتشت من مراجع ، وإني أخشىٰ أن يكونا شيخ بقية وشيخ شيخه ، وقد دلسهما بقية ، فيكون مخرج الحديث واحداً .

وهٰذه الجهالة في الرواة تزيد في نكارة الحديث .

وهنا نقطتان تجدران بالملاحظة :

الأولىٰ : هي أن ابن الجوزي ضعّف يعقوب ، ونقل عن أحمد قوله : (لا يساوي شيئاً) ، وقد تعقبه السيوطي فقال : (قد وثقه الأكثر) ، ثم نقل عن ابن سعد قوله : (جالس العلماء ، وكان حافظاً) ، ونقل عن ابن معين قوله : (ما حدث عن الثقات فاكتبوه) ، وعن حجاج الشاعر قوله : (ثقة) ، وعن أبي حاتم الرازي : (عدل) ، وعن الذهبي : (مشهور مكثر) ، وفي بعض ما نقله عن هٰؤلاء فيه نظر .

أما ما نقله عن ابن سعد[١] وحجاج الشاعر[٢] : فهو كما قال .

وأما ما نقله عن أبي حاتم الرازي : فالذي في « الجرح والتعديل » : (قال عبد الرحمٰن : سألت أبي عن يعقوب بن محمد الزهري ؟ فقال : هو علىٰ يدي عدل ، أدركته ولم أكتب عنه)[٣] .

وهٰذه العبارة من أبي حاتم جرح وتهمة ـ كما سبق بيانها ـ فما حكاه السيوطي فيه نظر ، ولعل الخطأ الذي وقع فيه من تصرف بعض النساخ لم يدر ما مقصد أبي حاتم فحرف في النسخة ، ويؤيد ذٰلك

(١) الطبقات الكبرىٰ (٥/ ٣٢٧) .

(٢) الذي في « الميزان » : (وقال حجاج بن الشاعر : غير ثقة) ، ميزان (٤/٤٥٤) ، ويظهر أن النقل فيه تحريف ، فقد روى ابن أبي حاتم : (حدثنا علي بن الحسين بن الجنيد ، حدثنا حجاج بن الشاعر ، حدثنا يعقوب بن محمد الزهري الثقة) انظر « الجرح » (٤/٢١٥) ، وكذا حكاه ابن حجر . انظر « تهذيب » (١١/٣٩٧) .

(٣) الجرح (٤/٢١٥) .

أن ابـن حجـر حكـىٰ قـول أبـي حاتـم الـرازي فـي « التهذيب » بمـا يلي : (هـو عنـدي عدل أدركتـه فلم أكتب عنه)[1] ، وهو خـلاف الموجود في « الجـرح والتعديـل » ، فالسـيوطي رحمه الله اعتمد في نقلـه علىٰ ما وقع فيه التحريف والوهم .

وأما ما نقله عن ابن معين : ففيه نقص يخل بالمعنىٰ ، فقد روى ابن أبي حاتم قال : سمعت أحمد بن سنان الواسطي قال : سئل يحيى بن معين عن يعقوب بن محمد الزهري فقال : (ما حدثكم عن شيوخه الثقات فاكتبوه ، وما لم يعرف من شيوخه فدعوه)[2] .

وأما ما نقله عن الذهبي : ففيه حذف أخلّ بالمقصد ؛ فقد قال الذهبي : (وقال ابن عدي ـ بعد أن ذكر ترجمته في سطرين ـ : ويعقوب الزهري مديني ، ليس بمعروف) .

قلت : سبب عدم معرفة ابن عدي به أنه ما لحق أصحابه ، ولا نشط لكتابة حديثه عن أصحاب أصحابه ، وإلا فالرجل مشهور مكثر[3] ، وعبارته ـ كما ترىٰ ـ ليس فيها تعديل ، وغالب الأئمة علىٰ تضعيفه ، فقد ضعفه ـ بالإضافة إلىٰ أحمد وأبي حاتم الرازي ويحيى بن معين ـ : أبو زرعة الرازي فقال : (واهي الحديث) ، وقال مرة : (ليس عليه قياس : يعقوب بن محمد الزهري وابن زبالة والواقدي وعمر بن أبي بكر المؤملي يتقاربون في الضعف) ، وقال الساجي : (منكر الحديث ، وكان ابن المديني يتكلم فيه) ، وقال العقيلي : (في حديثه وهم كثير ، ولا يتابعه عليه إلا من هو

(١) تهذيب (١١/٣٩٧) .
(٢) الجرح (٤/٢١٥) ، تهذيب (١١/٣٩٧) .
(٣) ميزان (٥/١٨٠) .

نحوه) ، وقال ابن معين : (صدوق ، ولـٰكن لا يبالي عمن حدث ، حدث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً قال : « من لم يكن عنده صدقة فليلعن اليهود » ، هـٰذا كذب وباطل ، ولا يحدث بهـٰذا أحد يعقل ، وقال أيضاً : أحاديثه تشبه أحاديث الواقدي)[1] ، ولم يوثقه إلا حجاج بن الشاعر والحاكم وقال : (ثقة ، مأمون)[2] .

أما النقطة الثانية : وهي أن ابن الجوزي ألقى التهمة في الرواية التي ساقها علىٰ يعقوب ، ويعقوب ـ كما يتبين ـ بريء من هـٰذه التهمة ؛ إذ توبع ، وتابعه إسحاق بن راهويه ، لـٰكن الرواية فيها مجاهيل لم يشر إليهم ابن الجوزي ، وهـٰذا يعد منه ـ رحمه الله ـ تقصيراً في بيان العلة الحقيقية التي يُرد الحديث من أجلها ، وهي جهالة ثلاثة من رجال سند الحديث ، وهي علة قادحة .

أما الشواهد التي أوردها السيوطي للحديث :

فالشاهد الأول : من حديث ابن مسعود ، أخرجه الطبراني قال : حدثنا الحسين بن جعفر القتات الكوفي ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا عون بن سلام ، حدثنا عمرو بن شمر ، عن الأعمش ، عن أبي وائل ، عن عبد الله بن مسعود رفعه : « إن المسلم ليضع ثلث ما عنده عند موته خيراً فيوفي الله زكاته » ، هـٰذا الحديث أورده الهيثمي في « مجمعه » وقال : (رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح)[3] .

قلت : وفيه عمرو بن شمر الجعفي الكوفي ، قال فيه يحيىٰ : (ليس

---

(١) تهذيب (٣٩٧/١١) .
(٢) تهذيب (٣٩٧/١١) .
(٣) مجمع الزوائد (١٨/١٠) .

بشـيء) ، وقـال الجوزجانـي : (زائغ كـذاب) ، وقال ابن حبـان : (رافضي يشـتم الصحابـة) ، وقـال البخـاري : (منكـر الحديـث) ، وقـال النسـائي والدارقطني وغيرهما : (متروك الحديث) ، وقال السـليماني : (كان عمرو يضـع علـىٰ[1] الروافـض)[2] ، وقـال أبو حاتم الـرازي : (منكـر الحديث جداً ، ضعيف الحديث ، لا يشتغل به ، تركوه) ، وقال أبو زرعة : (ضعيف الحديـث) ، وقـال النسـائي فـي « التمييـز » : (ليـس بثقـة ، ولا يكتـب حديثـه) ، وقـال أبو أحمد الحاكم : (ليس بالقوي عندهم) ، وقال الحاكم أبو عبد الله : (كان كثير الموضوعات عن جابر الجعفي ، وليس يروي تلك الموضوعـات الفاحشـة عن جابر غيره) ، وقـال أبو نعيم : (يروي عن جابر الجعفـي الموضوعـات المناكير) ، وذكره العقيلـي والدولابي وابن الجارود وابن شاهين في الضعفاء[3] .

ومع وجود هٰذا الكذاب في سنده كيف يقال : رجاله رجال الصحيح ، فالرواية لا تصلح أن تكون شاهداً ، ولا تقوىٰ على الاعتبار لما فيها من الوهن البين .

أما الشاهد الثاني : فرواه عبد الرزاق في « مصنفه » ، قال عبد الرزاق : عن إسماعيل ، عن داود بن أبي هند ، عن الشعبي قال : « إنما الوصية تمام لما ترك من الصدقة » .

وقال أيضاً : عن إسماعيل ، عن داود أيضاً ، عن القاسم بن فلان ، أو فلان بن القاسم قال : قال لي ابن جزي القشيري : (أوصىٰ أبوك ؟ قلت :

---

(١) في « اللسان » (٦/٢١٠ ، ٢١١) : (يضع للروافض) .
(٢) ميزان (٣/٢٧٣) ، لسان (٦/٢١٠ ، ٢١١) .
(٣) لسان (٦/٢١٠ ، ٢١١) .

لا ، قال : فلا تدعه حتىٰ توصي عنه ، قال لي : إن الوصية تمام لما ترك من الزكاة أو الصدقة) .

ويلاحظ أن الأثرين مقطوعان ، الأول على الشعبي ، والثاني على القشيري ، وهما غير مرفوعين ، وهما ثابتان عنهما ، وكل ما يمكن قوله : إن الحديث من كلام بعض التابعين أو تابعيهم ، أما رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم : فلا يثبت بحال من الأحوال ؛ لما في الأحاديث المرفوعة من العلل القوية التي لا يثبت معها رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

وبهٰذا يظهر أن الحديث يصح مقطوعاً ؛ أما رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ففيه نكارة ، والله أعلم .

الحديث العشرون :

روى ابن الجوزي بأسانيد إلىٰ عبد الله بن عبيد الله أبي عاصم العباداني ، حدثنا الفضل الرقاشي ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بينما أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور فرفعوا رؤوسهم ، فإذا الرب قد أشرف عليهم من فوقهم فقال : السلام عليكم يا أهل الجنة ؛ فذٰلك قوله : ﴿ سَلَٰمٌ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ ﴾[1] ، فلا يزالون كذٰلك حتىٰ يحتجب ويبقىٰ نوره وبركته عليهم وفي داره » .

ثم قال : (هٰذا حديث موضوع علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ومدار طرقه كلها على الفضل بن عيسى الرقاشي ، قال يحيىٰ : كان رجل

(١) سورة يس : (٥٨) .

سوء ، ثم في طريقه الأول والثاني عبد الله بن عبيد الله قال العقيلي : لا يعرف إلا به ، ولا يتابع عليه .

وفي طريقه الثالث محمد بن يونس الكديمي ، وقد ذكرنا أنه كذاب ، وقال ابن حبان : كان يضع الحديث)[1] .

قال السيوطي متعقباً : (قلت : أخرجه ابن ماجه في « سننه » : حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ، حدثنا أبو عاصم العباداني ـ وهو عبد الله بن عبيد الله ـ حدثنا الفضل الرقاشي به .

وورد من حديث أبي هريرة ، أخرجه ابن النجار ـ ثم ساق إسناده ـ إلىٰ سليمان بن أحمد الطبراني ، حدثنا بكر بن سهل الدمياطي ، حدثنا عمرو بن هاشم البيروتي ، حدثنا سليمان بن أبي كريمة ، عن ابن جريج ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بينما أهل الجنة في مجلس لهم إذ لمع لهم نور غلب علىٰ نور الجنة . . . » الحديث .

سليمان بن أبي كريمة ، قال ابن عدي : عامة أحاديثه مناكير ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً)[2] .

وقال في « التعقبات » : (قلت : أخرجه ابن ماجه ، والآجري في « الرؤية » ، والبيهقي في « البعث »)[3] .

زاد ابن عِرَاق : (قلت : وأورده الشيخ تقي الدين ابن تيمية في « رسالته » في أن النساء يرين الله تعالىٰ في الدار الآخرة ، وأعله بالفضل الرقاشي) ،

---

(١) الموضوعات (٣/٢٦٠ ـ ٢٦١) .

(٢) اللآلىء (٢/٤٦٢) .

(٣) التعقبات رقم (٢٨٧) ، (ص ٣١١) ، تنزيه الشريعة (٢/٣٨٤) ، لكن قال : (والبيهقي في « الشعب ») وهو خطأ ، والصواب كما قال السيوطي ؛ لأن الرواية ليست في « الشعب » .

ثم قال : (وقد رويناه من طريق أخرىٰ) فذكرها ، ثم قال : (وهٰذه الطريق تنفي أن يكون الفضل قد تفرد به)[1] .

ويتلخص اعتراض السيوطي ومن تبعه فيما يلي :

١ ـ أن الحديث أخرجه ابن ماجه .

٢ ـ أن للحديث شاهداً من حديث أبي هريرة أخرجه ابن النجار في « تاريخه » .

٣ ـ أن الحديث لم ينفرد به الفضل بل توبع فيه ، قاله ابن تيمية في « رسالة » له .

أما حديث ابن ماجه فقال : حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ، حدثنا أبو عاصم العباداني ، حدثنا الفضل الرقاشي ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور ، فرفعوا رؤوسهم فإذا الرب قد أشرف عليهم من فوقهم فقال : السلام عليكم يا أهل الجنة ؛ قال : وذٰلك قول الله : ﴿ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾[2] ، قال : فينظر إليهم وينظرون إليه ، فلا يلتفتون إلىٰ شيء من النعيم ما داموا ينظرون إليه حتىٰ يحتجب عنهم ، ويبقىٰ نوره وبركته عليهم في ديارهم »[3] .

وحديثه من رواية عبد الله بن عبيد الله أبو عاصم العباداني ، عن الفضل الرقاشي الذي عليه مدار الرواية ، فقد أخرج الحديث غير ابن ماجه : البيهقي

---

(١) تنزيه الشريعة (٢/٣٨٤) .

(٢) سورة يسٓ : (٥٨) .

(٣) جه : (مقدمة ، السنة ، باب فيما أنكرت الجهمية) ، ح (١٨٤) .

في كتابه « البعث » ، والآجري في « كتاب الشريعة »[1] وكلهم من طريق عبد الله بن عبيد الله ، عن الفضل الرقاشي .

والفضل الرقاشي أجمع النقاد من المحدثين علىٰ تضعيفه وتوهين حديثه ، فقال أيوب السختياني : (لو أن فضلاً ولد أخرس لكان خيراً له) ، وقال أحمد بن حنبل : (ضعيف) وقال ابن معين : (كان قاصاً ، وكان رجل سوء ، قلت : كيف حديثه ؟ قال : لا تسأل عن القدري الخبيث) ، وقال أيضاً : سئل عنه ابن عيينة فقال : (لا شيء) ، وقال أبو زرعة : (منكر الحديث) ، وقال أبو حاتم الرازي : (منكر الحديث ، في حديثه بعض الوهن ، ليس بقوي) ، وقال الآجري : قلت لأبي داود : (أكتب حديث الفضل الرقاشي ؟ قال : لا ، ولا كرامة) ، وقال مرة : (كان هالكاً) ، وقال مرة : (حدّث حماد بن عدي عن الفضل بن عيسىٰ ، وكان من أخبث الناس قولاً) ، وقال في حديث رواه الفضل عن ابن المنكدر ، عن جابر : (هٰذا حديث يشبه وجه فضل) ، وقال النسائي : (ضعيف) ، وقال في موضع آخر : (ليس بثقة) ، وقال ابن عدي : (الضعف بيّن علىٰ ما يرويه) ، وقال ابن عيينة : (كان يرى القدر ، وكان أهلاً ألا يروىٰ عنه) ، وقال الساجي : (كان ضعيف الحديث قدرياً)[2] ، فنرىٰ أن ابن معين وأبا داود قد اتهماه في الرواية وإن لم يصرحا بكذبه .

وإذا كان هٰذا شأن الفضل فإن الأئمة يدرجون حديثه في الموضوعات ، ويحكمون عليه بالوضع لا سيما إذا وضعنا في اعتبارنا أن الفضل ـ بالإضافة إلىٰ ضعفه ـ كان قاصاً ، وكم يجري علىٰ ألسنة القصاص من الأحاديث التي لا أصل لها .

---

(١) الشريعة للآجري (٢٦٧) .

(٢) انظر ترجمته في « تهذيب » (٨/٢٨٣ ـ ٢٨٤) ، و« ميزان » (٣/٣٥٤) .

أما عبد الله بن عبيد الله أبو عاصم العباداني : فاختلف الأئمة في توثيقه وتجريحه ، فقد وثقه أبو زرعة وعمرو بن علي وابن حبان ، وقال ابن معين : (لم يكن به بأس ، صالح الحديث) ، وقال أبو حاتم : (ليس به بأس) .

أما من جرحه : فقد قال فيه العقيلي : (منكر الحديث) ، وقال أبو داود : (لا أعرفه)[1] ، وعلىٰ كل حال فهو بريء من تهمة الحديث ، وإنما آفة الحديث شيخه الفضل بن عيسى الرقاشي .

وأما الطريق الأخرى التي أوردها شيخ الإسلام ابن تيمية وعقبها بقوله : (وهٰذه الطريق تنفي أن يكون قد تفرد به الفضل الرقاشي)[2] .

فقد قال في « رسالته » : أن النساء يرين الله في الجنة : (أنه قد جاءت الأحاديث برؤية الله في غير هٰذين الموطنين ؛ منها ما رواه ابن ماجه في « سننه » ، والدارقطني في « الرؤية » عن الفضل بن عيسى الرقاشي ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله . . .) فذكر الحديث ، ثم قال : (ورويناه من طريق أخرىٰ معروفة إلىٰ سلمة بن شبيب ، حدثنا بشر بن حجر ، حدثنا عبد الله بن عبيد الله ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله . . .) فذكر الحديث[3] .

قلت : الذي يبدو لي والله أعلم : أن هٰذه الطريق هي الأولىٰ بعينها ، إلا أنه سقط من إسنادها شيخ عبد الله بن عبيد الله وهو الفضل الرقاشي ؛ لأن سائر الرواة الذين رووا الحديث عن عبد الله بن عبيد الله أبي عاصم العباداني رووه عنه عن الفضل إلا في هٰذه الرواية ، فرواها عبد الله ، عن محمد بن

---

(١) انظر « جرح » (٥/١٠٠) ، و« ضعفاء العقيلي » (٢/٢٧٤) ، و« ميزان » (٣/٣١٤) .
(٢) مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٦/٤٤٩) ، تنزيه الشريعة (٢/٣٨٤) .
(٣) مجموع الفتاوىٰ (٦/٤٤٨ ـ ٤٤٩) .

المنكدر ، والأخير شيخ الفضل ، وعبد الله بن عبيد الله لا يروي عن ابن المنكدر مباشرة ، إلا بواسطة الفضل ، فكأن الرواية التي اعتمد عليها شيخ الإسلام وقع فيها هٰذا السقط فلم يتنبه له ، وظن أن عبد الله بن عبيد الله تابع الفضل في رواية هٰذه الأحاديث ، والحال أنه يروي عنه ولم يتابعه .

وإذا ظهر هٰذا عرف أن مخرج الرواية واحد ، وأن الحديث مداره على الفضل الرقاشي وليس له فيه متابع ، والله أعلم .

وأما الشاهد الذي ساقه السيوطي في « اللآلىء » من حديث أبي هريرة ، وأن ابن النجار أخرجه من طريق الطبراني ، حدثنا بكر بن سهل الدمياطي ، حدثنا عمرو بن هاشم البيروتي ، حدثنا سليمان بن أبي كريمة ، عن ابن جريج ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة به .

فقد كشف حاله ؛ إذ بيّن أن فيه سليمان بن أبي كريمة ، قال فيه ابن عدي : (عامة أحاديثه مناكير)[1] ، وقال أبو حاتم الرازي : (ضعيف الحديث)[2] ، وقال العقيلي : (يحدث بمناكير) ثم أورد له حديثاً وقال عقبه : (ولا يتابع عليه)[3] ، فحديثه لا يصلح أن يكون شاهداً ولم يشر إليه في « التعقبات » ، بل اقتصر علىٰ قوله : (أخرجه من طريقه ابن ماجه ، والآجري في « الرؤية » ، والبيهقي في « البعث ») .

كما أنه يظهر من صنيعه في « مصباح الزجاجة » إقراره بوضع الحديث ؛ إذ قال : (الذي رأيته أنا في « كتاب العقيلي » ما نصه : عبد الله بن عبيد الله أبو عاصم العباداني ، منكر الحديث ، وكان الفضل يرى القدر ، كاد أن

---

(١) اللآلىء (٤٦١/١) ، ميزان (٢٠٦/٢) ، لسان (١٧٠/٤) .

(٢) الجرح (١٣٨/٢) .

(٣) لسان (١٧٠/٤) .

يغلب علىٰ حديثه الوهم)[1] ، فحكىٰ قول العقيلي ولم يتعقبه بشيء ، والله أعلم .

الحديث الحادي والعشرون :

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن ماجه : حدثنا إسماعيل بن أسد ، حدثنا داود بن المحبر ، حدثنا الربيع بن صبيح ، عن يزيد بن أبان الرقاشي ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ستفتح عليكم الآفاق ، وستفتح عليكم مدينة يقال لها قزوين ، من رابط فيها أربعين يوماً ، أو أربعين ليلة كان له في الجنة عمود من ذهب ، عليه زبرجدة خضراء ، عليها قبة من ياقوتة حمراء لها سبعون ألف مصراع من ذهب ، علىٰ كل مصراع زوجة من الحور العين » .

قال ابن الجوزي : (هٰذا حديث موضوع بلا شك فيه ، **فأول من فيه من الضعفاء** : يزيد بن أبان ، قال شعبة : لأن أزني أحب إلي من أن أحدث عنه ، وقال أحمد : لا يكتب عنه شيء ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال ابن حبان : لا تحل الرواية عنه .

والثاني : الربيع بن صبيح ، قال عفان : أحاديثه كلها مقلوبة ، وضعفه يحيىٰ ، وقال ابن حبان : لم يكن الحديث من صناعته ، فوقعت المناكير في حديثه من حيث لا يشعر .

والثالث : داود بن المحبر ، قال أحمد والبخاري : هو شبه لا شيء ، وقال ابن المديني : ذهب حديثه ، وقال أبو حاتم الرازي : غير ثقة ، وقال الدارقطني : متروك ، قال ابن حبان : كان يضع الحديث على الثقات ، قال المصنف ـ أي : ابن الجوزي ـ : ولا أتهم بوضع هٰذا الحديث غيره ،

---

(١) جه : (مقدمة) ، ح (١٨٤) بتصرف .

والعجب من ابن ماجه ـ مع علمه ـ كيف استحل أن يذكر هٰذا في كتاب « السنن » ولا يتكلم عليه ، أتراه ما سمع في « الصحيحين » عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من روىٰ عني حديثاً يرىٰ أنه كذب فهو أحد الكاذبين »[1] ، أما علم أن العوام يقولون : لولا أن هٰذا صحيح ما ذكره مثل ذٰلك العالم فيعملون بمقتضاه ، ولٰكن غلبه الهوىٰ بالعصبية للبلد والوطن)[2] .

فابن الجوزي حصر تهمة الحديث في داود بالإضافة إلىٰ ضعف كل من يزيد بن أبان والربيع بن صبيح ، فالحديث مسلسل بالضعفاء .

وعلق السيوطي علىٰ كلام ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع بقوله : (موضوع ، داود : وضاع ، وهو المتهم به ، والربيع : ضعيف ، ويزيد : متروك ، قلت : قال المزي : هو حديث منكر لا يعرف إلا من رواية داود)[3] .

وقال في « التعقبات » ـ بعد ذكر الحديث ـ : (أخرجه ابن ماجه ، وقال المزي في « التهذيب » : إنه حديث منكر لا يعرف إلا من رواية داود ، والمنكر من قسم الضعيف ، وهو محتمل في الفضائل)[4] .

ويتلخص تعقبه فيما يلي :

١ ـ أن الحديث أخرجه ابن ماجه .

٢ ـ أن المزي قال فيه أنه : (حديث منكر) ، والمنكر أحد أقسام

---

(١) الحديث أخرجه : م ، مقدمة (١/٨) .

(٢) الموضوعات (٢/٥٥ ـ ٥٦) .

(٣) اللآلىء (١/٤٦٣) .

(٤) التعقبات رقم (٣٣٦) ، (ص ٣٥٦) .

الضعيف ، وهو محتمل في الفضائل ، ولا يقتضي كونه منكراً أن يكون موضوعاً .

أما ابن ماجه فقال : حدثنا إسماعيل بن أسد ، حدثنا داود بن المحبر ، أنبأنا الربيع بن صبيح ، عن يزيد بن أبان ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ستفتح عليكم الآفاق . . . » الحديث ، والحديث من رواية داود بن المحبر وقد رمي بالوضع والكذب ، وقد مر ذكره[1] ، وقد رواه عن الربيع بن صبيح وقد اختلف فيه ، وأقصىٰ ما يقال فيه : إنه ضعيف يصلح حديثه للمتابعة[2] .

وقد رواه عن يزيد بن أبان الرقاشي ، وقد ضعفه الأئمة وتركوا حديثه[3] .

ويكفي في الحكم علىٰ حديثه بالوضع أنه من طريق داود ؛ لأن الحديث يعتبر موضوعاً إذا تفرد بروايته كذاب ، فكيف إذا ضمت إلىٰ هـٰذه العلة العلل الأخرىٰ ؟ فهي تزيده نكارة وتركاً ، وقد وافق ابنَ الجوزي في الحكم على الحديث بالوضع : الذهبيُّ ؛ فقال في ترجمة داود بعد ذكر الحديث : (فلقد شان ابن ماجه « سننه » بإدخاله هـٰذا الحديث الموضوع فيها)[4] .

وكذٰلك المزي ، وقد أورد السيوطي قوله في « اللآلىء » ، وكذٰلك النعماني[5] .

وقول السيوطي : (إن المنكر أحد أقسام الضعيف ، وهو محتمل في الفضائل) ، فيه نظر ؛ لأن المنكر عند كثير من المحدثين يطلقونه على

(١) انظر (٢/٥٨٨) .
(٢) انظر ترجمته في « ميزان » (٢/٣٩) ، و« تهذيب » (٣/٢٤٧ ـ ٢٤٨) .
(٣) انظر ترجمته في « ميزان » (٥/١٥٠) ، و« تهذيب » (١/ ٣٠٩ ـ ٣١١) .
(٤) ميزان (٢/٢٠) .
(٥) ما تمس إليه الحاجة (٤١ ـ ٤٢) .

الموضوع أحياناً ، وهم يقصدون بذٰلك ما هو أعم من المعنى الاصطلاحي الذي عناه الحافظ السيوطي ، ثم إنا لو سلمنا أن المزي يقصد بالمنكر المعنى الاصطلاحي الذي هو تفرد الضعيف ، أو مخالفته للثقة فالإطلاق علىٰ هـٰذا المعنىٰ لا ينطبق على الحديث ؛ لأن الرواية تفرد بها من رمي بالكذب ووضع الحديث ، وهو الموضوع عند المحدثين ، وظاهر من صنيع السيوطي رحمه الله في « اللآلىء » أنه وافق ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع ، ثم نكص عن ذٰلك في « التعقبات » متعلقاً بكلام المزي الذي وجد فيه شبهة يدافع بها عن ابن ماجه ، وكان الأولىٰ به والأجدر أن ينتصر لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بدفع الزيف والكذب عنه .

وأما قوله : (وهو محتمل في الفضائل) : فقد سبق تقرير أن المنكر من أنواع الحديث الضعيف الذي لا يتقوىٰ لشدة ضعفه ، وأنه لا يعمل به لا في الأحكام ولا في الفضائل ، وإنما ذٰلك خاص بالحديث الذي يتقوىٰ وينجبر ضعفه ، والله أعلم .

الحديث الثاني والعشرون :

روى ابن الجوزي بسنده إلىٰ محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي ، حدثنا محمد بن شداد ، حدثنا يحيى بن محمد بن قيس أبو زكير ، حدثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كلوا البلح بالتمر ، فإن الشيطان إذا رآه غضب وقال : عاش ابن آدم حتىٰ أكل الجديد بالخلق » .

ورواه من طريق آخر بسنده إلىٰ عثمان الدارمي ، حدثنا نعيم بن حماد ، حدثنا يحيى بن محمد بن قيس ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة

قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . الحديث .

قال الدارقطني : (تفرد به أبو زكير عن هشام) ، قال العقيلي : (لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به) ، قال ابن حبان : (وهو يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل من غير تعمد ، فلا يحتج به ، روىٰ هـٰذا الحديث ، لا أصل له من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

قال المصنف ـ أي : ابن الجوزي ـ : (قلت : هـٰذا قدح ابن حبان في يحيىٰ ، وقد أخرج عنه مسلم بن الحجاج ، ولعل الزلل من قبل ابن شداد ، وقد قال الدارقطني : محمد بن شداد المسمعي : لا يكتب حديثه .

وأما طريق نعيم بن حماد : فإن يحيى بن معين سئل عن حديثه فقال : ليس له أصل ، فقيل له : يرويه نعيم بن حماد ؟ فقال : شبّه له ، وقال يحيىٰ مرة : ليس في الحديث بشيء ، وقال النسائي : ضعيف ، ليس بثقة ، وقال الدارقطني : كثير الوهم)[1] .

ويتلخص كلام ابن الجوزي في :

أ ـ أن الحديث موضوع .

ب ـ أن بعض الأئمة أعل الحديث بأبي زكير يحيى بن محمد بن قيس ، لـٰكن يحيىٰ هـٰذا أخرج له مسلم ، وهـٰذا ينافي الحكم علىٰ حديثه بالوضع .

ج ـ أن الأولىٰ بالتهمة في الحديث : محمد بن شداد المسمعي ، ونعيم بن حماد : الراويان عن يحيى بن محمد بن قيس .

قال السيوطي متعقباً : (محمد بن شداد ونعيم بريئان من عهدته ، لـٰكن

---

(١) الموضوعات (٣/٢٦) ، اللآلئ (٢/٢٤٣) .

الحديث أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن أبي زكير ، وأخرجه ابن ماجه عن أبي بشر ابن بكر بن خلف عن أبي زكير ، وأخرجه الحاكم في « المستدرك » من طريق عن أبي زكير إلا أنه لم يصححه ، وقال الذهبي في « مختصره » : إنه حديث منكر ، وأخرجه العقيلي من طريق القاسم بن أمية الحذاء عن أبي زكير ، وأخرجه البيهقي في « الشعب » من طريق قاسم بن أمية ، وعبيد الله بن محمد ، ومحمد بن شداد ثلاثتهم عن أبي زكير ، وأخرجه ابن السني في الطب من طريق محمد بن المثنىٰ وعمرو بن علي كلاهما عن أبي زكير ، وأخرجه أبو نعيم في « الطب » من طريق محمد بن عمر المقدسي عن أبي زكير ، والله أعلم)[1] .

زاد في « التعقبات » : (وقال الذهبي في « مختصره » : إنه حديث منكر ، وكذا قال غيره من الحفاظ ، والمنكر نوع آخر غير الموضوع ، وهو من قسم الضعيف)[2] .

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يلي :

١ ـ الحديث أخرجه النسائي وابن ماجه .

٢ ـ أن ابن شداد ونعيم بن حماد بريئان من تهمته ، فقد تابعه جماعة في روايته عن يحيىٰ ، وأن مدار الحديث عليه .

٣ ـ أن الأئمة عدوا هٰذا الحديث من منكراته ، والمنكر من أقسام الحديث الضعيف لا الموضوع ، ولذا قال الذهبي : (ينبغي أن يخرج عن الموضوعات) .

قلت : الظاهر أن النسائي أخرج الحديث في « السنن الكبرىٰ » ، إذ لم

---

(١) اللآلئ (٢/٢٤٣ ـ ٢٤٤) .

(٢) التعقبات رقم (١٥٣) ، (ص ١٩٢ ـ ١٩٣) .

أجده في « المجتبىٰ » ، وقد رجح ذٰلك الألباني فقال : (وقد عزاه للنسائي ابن القيم في « زاد المعاد » فالظاهر أنه في « سننه الكبرىٰ »)[1] .

وأما ابن ماجه : فقد رواه في « سننه » فقال : حدثنا أبو بشر بكر بن خلف ، حدثنا يحيى بن محمد بن قيس المدني ، حدثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كلوا البلح بالتمر ، كلوا الخلق بالجديد ، فإن الشيطان يغضب . . . » الحديث[2] .

قلت : حقاً ما قال السيوطي رحمه الله من أن نعيم بن حماد ومحمد بن شداد بريئان من تهمته ؛ فقد رواه جماعة عن أبي زكير تابعوا فيه ابن شداد ، وهم : بكر بن خلف[3] ، وعلي بن عاصم[4] ، وأبو عبد الله محمد التيمي ، وسليمان بن داود العتكي أبو الربيع ، ونصر بن علي الجهضمي[5] ، والقاسم بن أمية ، وعبيد الله بن محمد[6] ، كلهم عن أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس ، فتبين من هٰذا أن أبا زكير حدّث به وعليه مداره ، فبرئت تهمة كل من محمد بن شداد ونعيم بن حماد .

إنما ألصق ابن الجوزي رحمه الله تهمة الحديث بهما ، وبرأ أبا زكير من تهمته ؛ لأن مسلماً أخرج له كما صرح بذٰلك[7] ، وإنما أخرج له

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٤٠٢/١) ، قلت : وهو فيها (١٦٦/٤) .

(٢) جه : (الأطعمة ، باب أكل البلح بالتمر) ، (١١٠٥/٢) حديث (٣٣٣٠) .

(٣) وقد أخرج حديثه ابن ماجه ، ح (٣٣٣٠) .

(٤) وقد أخرج حديثه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١٣٤/١) .

(٥) وقد أخرج حديثهم عن أبي زكير الحاكم في « المستدرك » (١٢١/٤) .

(٦) وقد أخرج حديثهما عن أبي زكير البيهقي في « شعب الإيمان » انظر « التعقبات » (ص ١٩٣) .

(٧) الموضوعات (٢٦/٣) .

مسلم حديثاً واحداً في المتابعات[1] ، ومن عادة الإمام مسلم التساهل في المتابعات لا في الأصول .

وأبو زكير يحيى بن محمد بن قيس متكلم فيه ، لم يوثقه أحد من أئمة الجرح والتعديل ، وهم متفقون علىٰ سوء حفظه ، وكثرة خطئه ، ولذا قال ابن حجر في « التقريب » : (صدوق يخطئ كثيراً)[2] ، وقد شنعوا عليه بروايته لهٰذا الحديث وتفرده به ، وصرحوا بأن حديثه حديث منكر ، وممن صرح بنكارة الحديث النسائي[3] .

وقال العقيلي : (لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به)[4] ، وقال ابن حبان : (روىٰ هٰذا الحديث ولا أصل له من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم)[5] ، وقال ابن عدي بعد أن أورد له أربعة أحاديث ؛ منها : حديث عائشة هٰذا : (وعامة أحاديثه مستقيمة إلا هٰذه الأربعة)[6] .

وقال الذهبي في « تلخيص المستدرك » : (وهٰذا حديث منكر)[7] ، فكلهم صرحوا بنكارة هٰذه الرواية ، وقد حمل الذهبي والسيوطي النكارة في هٰذا الحديث على المعنى الاصطلاحي ، فقال الذهبي في « ترتيب الموضوعات » بعد ذكر الحديث : (ينبغي أن يخرج عن الموضوعات)[8] .

---

(١) م : (الإيمان ، باب بيان خصال النفاق) ، (١/٧٨) ، ح (١٠٩) .

(٢) تقريب (٦٢٧) .

(٣) حاشية سنن ابن ماجه للسندي نقلاً عن الزوائد . انظر : جه : (١١٠٥) ، ما تمس إليه الحاجة (٤٢) ، سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/٣٤) .

(٤) الموضوعات (٣/٢٦) ، حاشية سنن ابن ماجه (١١٠٥) .

(٥) الموضوعات (٣/٢٦) .

(٦) ميزان (٥/١٤١) ، تهذيب (٩/٧٩) .

(٧) تلخيص المستدرك ، هامش المستدرك (٩/٧٩) .

(٨) ترتيب الموضوعات رقم (٧٦٧) ، (ص ٢٢٤) ، تنزيه الشريعة (٢/٢٥٥) .

وقال السيوطي : (وقال الذهبي في « مختصره » : إنه حديث منكر ، وكذا قال غيره من الحفاظ ، والمنكر نوع آخر غير الموضوع ؛ وهو من قسم الضعيف)[1] .

وهما يهدفان بصنيعهما إخراج الحديث من دائرة الوضع إلىٰ دائرة الضعف .

قلت : وهٰذا يسلم لهما لو أن من أطلق على الحديث وصف المنكر عنىٰ مرادهما ، لٰكن من المعلوم أن بعض المحدثين يطلقون وصف المنكر علىٰ معنىً أعم من المعنى الاصطلاحي ، ويدخل في ذٰلك الموضوع ، لا سيما علىٰ معنىٰ تفرد الضعيف ، ومنه هٰذا الحديث .

وقد نبه الحافظ العراقي رحمه الله إلىٰ قرينة في الحديث ترجح وضعه وهي ركة معناه ، فقال رحمه الله : (هٰذا الحديث معناه ركيك لا ينطبق علىٰ محاسن الشريعة ؛ لأن الشيطان لا يغضب من حياة ابن آدم ، بل من حياته مؤمناً مطيعاً)[2] .

قلت : وهو حق ، بل إن في امتداد حياته طمعاً له في غوايته وإضلاله ، والله أعلم .

وأئمة الحديث لا يتهمون أبا زكير في تعمد وضعه ، وإنما سمعه من بعض القصاص ، فتخيل له أنه سمعه بهٰذا الإسناد فرواه خطأ دون تعمد .

قال المعلمي رحمه الله : (والحديث ثابت عن أبي زكير ، وهو بصري أعمىٰ ضعفوه) ، ثم قال : (فأما حديث : « كلوا البلح . . . » إلخ ، فلم يروه غيره ، وهو بسند كالشمس ، ومتنه ركيك ، فالظاهر أن أبا زكير غلط في

---

(١) التعقبات (ص ١٩٣) ، وانظر « تنزيه الشريعة » (٢/٢٥٥) .

(٢) ما تمس إليه الحاجة (٤٢) ، نقلاً عن العزيزي في « شرح الجامع الصغير » .

إسناده ، سمعه من بعض القصاص ، فتوهم أنه سمعه بذاك السند)[1] .

وقد صرح بوضع هٰذا الحديث غير ابن الجوزي : المعلمي[2] ، والألباني[3] من المتأخرين ، وهو ظاهر مراد العراقي[4] ، كما يحمل عليه كلام ابن حبان[5] ، والعقيلي[6] ، وابن عدي ، والله أعلم .

الحديث الثالث والعشرون :

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان : حدثنا محمد بن العباس الدمشقي ، حدثنا محمد بن عبد الرحمٰن الجعفي ، حدثنا يحيى بن صالح الوحاظي ، حدثنا سليمان بن عطاء ، عن مسلمة بن عبد الله الجهني ، عن عمه أبي مشجعة ، عن أبي الدرداء قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سيد طعام أهل الجنة اللحم » .

وروىٰ أيضاً بسنده إلى العقيلي : حدثنا محمد بن داود بن خزيمة الرملي ، حدثنا إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي ، حدثنا أبي ، عن أبي سنان الشيباني ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن أبي سلمة ، عن ربيعة بن كعب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سيد طعام الدنيا والآخرة اللحم » .

(هذان حديثان لا يصحان .

أما الأول : فقال ابن حبان : سليمان بن عطاء يروي عن مسلمة أشياء

---

(١) هامش الفوائد المجموعة (١٨١) .

(٢) هامش الفوائد المجموعة (١٨١) .

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/٣٤ ـ ٣٥) .

(٤) ما تمس إليه الحاجة (٤٢) .

(٥) الموضوعات (٣/٤٢) .

(٦) الموضوعات (٣/٤٢) .

موضوعة ، فلا أدري التخليط منه أو من مسلمة .

وأما الثاني : فقال العقيلي : لا يعرف هٰذا الحديث إلا بعمرو بن بكر ، ولا يصح في هٰذا المتن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء ، قال ابن حبان : عمرو بن بكر يروي عن الثقات الطامات ، لا يحل الاحتجاج به)[1] .

قال السيوطي متعقباً : (سليمان روىٰ له ابن ماجه ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوي ، وقال البخاري : في حديثه بعض المناكير ، وقال ابن حجر : لم يتبين لي الحكم علىٰ هٰذا المتن بالوضع ، فإن مسلمة غير مجروح ، وسليمان بن عطاء ضعيف) .

ثم قال ـ بعد ذكر حديث ربيعة بن كعب ـ : (قلت : له طريق آخر ، قال البيهقي في « الشعب » : حدثنا أبو عبد الرحمٰن السلمي إملاء ، حدثنا محمد بن أحمد بن هارون الشافعي ، حدثنا محمد بن زياد بن قيس ، حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا العباس بن بكار ، حدثنا أبو هلال الراسبي ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سيد الإدام في الدنيا والآخرة اللحم ، وسيد الشراب في الدنيا والآخرة الماء ، وسيد الرياحين في الدنيا والآخرة الفاغية » يعني : الحناء .

قال البيهقي : ورواه جماعة عن أبي هلال الراسبي ، تفرد به أبو هلال محمد بن سليم .

وهو من رجال الأربعة ، وثقه أبو داود ، وقال ابن معين : صدوق ، وقال النسائي وغيره : ليس بقوي .

---

(١) الموضوعات (٢/٣٠١ ـ ٣٠٢) .

وقال البيهقي : أنبأنا أبو الحسين بن الفضل القطان ، أنبأنا إسماعيل بن محمد الصفار ، حدثنا محمد بن عبد الله بن المنادي ، حدثنا روح بن عبادة ، حدثنا المجاشعي هشام بن سلمان ، حدثنا يزيد الرقاشي ، عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خير الإدام اللحم ، وهو سيد الإدام » .

وورد أيضاً من حديث علي ، أخرجه أبو نعيم في « الطب » : حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ، حدثنا عبد الله بن أحمد بن عامر الطائي ، حدثنا أبي ، حدثنا علي بن موسىٰ ، عن آبائه بلفظ : « سيد طعام الدنيا والآخرة اللحم »)[1] .

وقال في « التعقبات » : (حديث أبي الدرداء أخرجه ابن ماجه ، وورد أيضاً من حديث أنس ؛ أخرجه البيهقي في « الشعب » ، وبريدة ؛ أخرجه الطبراني والبيهقي)[2] .

زاد ابن عراق : (وأخرجه الطبراني في « الأوسط » ، والبيهقي في « الشعب » ، قلت : قال الهيثمي : في سند الطبراني سعيد بن عتبة القطان : لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات ، وفي بعضهم كلام لا يضر ـ يعني : أبا هلال الراسبي ـ وشاهده في الصحيح حديث : « فضل عائشة على النساء كفضل الثريد علىٰ سائر الطعام » ، وقال شيخ شيوخنا الشمس السخاوي : ومن شواهده حديث علي : « سيد طعام الدنيا اللحم والأرز » ، أخرجه أبو نعيم في « الطب النبوي » بسند ضعيف)[3] .

---

(١) اللآلئ (٢/٢٢٤ ـ ٢٢٥) .

(٢) التعقبات رقم (١٥٦) ، (ص ١٩٥) .

(٣) تنزيه الشريعة (٢/٢٤٨) ، وانظر « الفوائد المجموعة » (١٦٧ ـ ١٦٨) ، فقد زاد قوله : (وليس في شيء من هٰذه الطرق ما يوجب الحكم بالوضع) .

قلت : ويتلخص تعقب السيوطي ومن تبعه فيما يلي :

١ ـ حديث أبي الدرداء أخرجه ابن ماجه ، وسليمان لم يرم بالوضع .

٢ ـ أن للحديث شواهد :

أ ـ الشاهد الأول من حديث بريدة ، أخرجه البيهقي في « الشعب » .

ب ـ الشاهد الثاني من حديث أنس بن مالك ، رواه البيهقي في « الشعب » .

ج ـ الشاهد الثالث من حديث علي بن أبي طالب ، رواه أبو نعيم في « الطب » .

د ـ الشاهد الرابع من حديث فضل عائشة ، وهو في الصحيح .

أما ابن ماجه : فقد روى الحديث في « سننه » قال : حدثنا العباس بن الوليد الخلال الدمشقي ، حدثنا يحيى بن صالح ، حدثني سليمان بن عطاء الجزري ، حدثني مسلمة بن عبد الله الجهني ، عن عمه أبي مشجعة ، عن أبي الدرداء قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سيد طعام أهل الدنيا وأهل الجنة اللحم »[١] .

وفي سند ابن ماجه : سليمان بن عطاء الجزري ؛ وهو مجمع علىٰ ضعفه ، قال البخاري : (في حديثه مناكير) ، وقال أبو زرعة : (منكر الحديث) ، وقال أبو حاتم : (منكر الحديث ، يكتب حديثه)[٢] ، وقال ابن حبان : (يروي عن مسلمة بن عبد الله الجهني ، عن عمه أبي مشجعة أشياء موضوعة ، لا تشبه حديث الثقات ، فلست أدري التخليط فيها منه أو من مسلمة)[٣] .

---

(١) جه : (الأطعمة ، باب اللحم) ، ح (٣٣٠٥) .

(٢) ميزان (٢٠١/٢) ، تهذيب (٢١١/٤) ، الجرح (١٣٣/٢) .

(٣) مجروحين (٣٢٩/١) .

قلت : الظاهر أن التخليط منه ، فإن مسلمة لم يجرحه أحد بخلاف هٰذا ، فسليمان ضعفه شديد ، ولا يحتمل تفرده ، وقد صرح الأئمة بنكارة حديثه ، وجعلوه هو الآفة في ذٰلك .

وفي سند الحديث أيضاً : أبو مشجعة ، وهو مجهول ؛ إذ لم يرو عنه سوىٰ مسلمة بن عبد الله ، فجهالته جهالة عين ، وهي علة أخرىٰ تطعن في ثبوت الحديث .

ومما يزيد في نكارة الحديث ويرجح القول بوضعه : أن كافة الروايات التي ورد بها روايات ساقطة كما سيأتي بيانها .

وابن حبان حكم على الرواية بالوضع ، لٰكنه لم يقطع بإلقاء التهمة علىٰ رواة الحديث ، وابن الجوزي تبعه في ذٰلك ، لٰكن الظاهر أنه أناطها بسليمان هٰذا .

وتعليل ابن حجر في توقفه عن الحكم على الحديث بالوضع : بأن مسلمة غير مجروح ، وأن سليمان ضعيف فقط ؛ فيه نظر ؛ أما مسلمة فكما قال : لم يجرحه أحد ، لٰكنه يعتبر حسب قواعد المحدثين مجهول الحال بالنسبة للرواية .

وأما سليمان بن عطاء : فقد انحدر عن درجة الضعف إلىٰ درجة الترك ، خصوصاً إذا علم أن أبا زرعة وأبا حاتم الرازيين تعتبر كلمة : (منكر الحديث) عندهم من أشد درجات الجرح [١] .

---

(١) أما البخاري هنا فقال : (في حديثه مناكير) ، ولم يقل : (منكر الحديث) ، وفرق بين العبارتين ؛ فإن الثانية تفيد الديمومة ، وأما الأولىٰ : فمشعرة بأن ذٰلك ليس وصفاً لازماً لجميع مروياته . انظر « ضوابط الجرح والتعديل » (ص ١٤٤) ، وأما أبو حاتم فقال : (منكر الحديث ، ويكتب حديثه) ، فكيف يكتب حديثه وهو متروك ؟ وانظر كلام أبي زرعة في « سؤالات البردعي » (ص ٣٥٦) . د . أحمد سردار .

وقد أغفل ابن حجر رحمه الله جهالة أبي مشجعة ، وهناك نقطة يجدر ذكرها هي أن المتقدمين من المحدثين يطلقون لفظ : (منكر) على الموضوع ، بخلاف المتأخرين من المحدثين الذين يفرقون بين اللفظين ـ وابن حجر منهم ـ فكأنه رحمه الله حمل لفظ الأئمة على اصطلاح المتأخرين ، فكان توقفه .

وأما حديث ربيعة بن كعب : فالظاهر أن السيوطي مقِرٌّ بوضعه ؛ لأنه لم يتعقب فيه ابن الجوزي ، ولم يورده في شواهده التي ساقها .

أما الشواهد الأخرى التي أوردها ليعتبر بها حديث أبي الدرداء : فأولها : حديث بريدة ، أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » قال : حدثنا أبو عبد الرحمٰن السلمي إملاء ، حدثنا محمد بن أحمد بن هارون الشافعي ، حدثنا محمد بن زياد بن قيس ، حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا العباس بن بكار ، حدثنا أبو هلال الراسبي ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سيد الإدام في الدنيا والآخرة اللحم ، وسيد الشراب في الدنيا والآخرة الماء ، وسيد الرياحين في الدنيا والآخرة الفاغية » يعني : الحناء .

قال البيهقي : (رواه جماعة عن أبي هلال الراسبي ، تفرد به أبو هلال محمد بن سليم [١] وهو مختلف فيه ، الأكثر علىٰ ضعفه ، وقد وثقه أبو داود ، وقال ابن معين : لا بأس به ، وقال أبو حاتم الرازي : صدوق ، وبقية الأئمة علىٰ ضعفه ، وأن له أحاديث منكرة اضطرب فيها وخولف في بعضها [٢] ، وعلىٰ كلٍّ فليس هو آفة الحديث ، بل آفته الراوي عنه

(١) شعب الإيمان ، الشعبة التاسعة والثلاثون .

(٢) انظر ترجمته في « ميزان » (٤/١٤٠) ، و« تهذيب » (٩/١٩٥ ـ ١٩٦) .

العباس بن بكار وهو كذاب ، رماه بذٰلك الدارقطني)[1] .

وذكر البيهقي أن الحديث رواه جماعة عن أبي هلال ، لٰكن قال المعلمي : (إذا كان رواه جماعة عن أبي هلال ، فالظاهر أن يسوق البيهقي أقوى الطرق ، وهٰذه الطريق التي ساقها ساقطة ألبتة ؛ فإن العباس بن بكار كذاب يضع ، وإن كانت هٰذه أقوى الطرق عنده فما ظنك بالباقي ؟)[2] .

قلت : فهٰذه الرواية لا تصلح أن تكون شاهداً ؛ لسقوطها عن الاحتجاج لوجود الكذاب في سندها .

وأما حديث أنس : فقد رواه البيهقي أيضاً في « شعبه » قال : أخبرنا أبو الحسين ابن الفضل القطان ، أنبأنا إسماعيل بن محمد الصفار ، حدثنا محمد بن عبيد الله بن المنادي ، حدثنا روح بن عبادة ، حدثنا المجاشعي هشام بن سلمان ، حدثنا يزيد الرقاشي ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خير الإدام اللحم ، وهو سيد الإدام »[3] .

قلت : وحديثه في إسناده يزيد الرقاشي ، وهو مجمع علىٰ ضعفه ، وحكم الأئمة علىٰ حديثه بالترك ، وقال أبو حاتم : (كان واعظاً بكاءً ، كثير الرواية عن أنس بما فيه نظر)[4] .

والراوي عنه هشام بن سلمان قال الذهبي : (صدوق ، ضعفه موسىٰ

(١) انظر « ميزان » (٢/٣٤٦) ، و« لسان » (٤/ ٤٠٢) .
(٢) هامش الفوائد المجموعة (١٦٧ ـ ١٦٨) .
(٣) شعب الإيمان ، الشعبة التاسعة والثلاثون .
(٤) تهذيب (١١/٣١٠) .

بن إسماعيل المنقري)[1] ، وقال ابن عدي : (أحاديثه عن يزيد غير محفوظة)[2] ، فحديثه لا يصلح أن يكون شاهداً ؛ لما فيه من الضعف الشديد حيث لا يصلح للاعتبار .

وأما حديث علي : فأخرجه أبو نعيم في « الطب » قال : حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ، حدثنا عبد الله بن أحمد بن عامر الطائي ، حدثنا أبي ، حدثنا علي بن موسى الرضا ، عن آبائه بلفظ : « سيد طعام الدنيا والآخرة اللحم »[3] .

قلت : هٰذا إسناد لا يفرح به ، وعبد الله بن أحمد بن عامر وأبوه متهمان بالكذب والوضع ، وعبد الله يروي عن أبيه ، عن علي بن موسىٰ نسخة موضوعة سبق ذكرها[4] ، فحديثه لا يصلح أن يكون شاهداً لانحطاطه عن درجة الاعتبار .

وأما حديث : « فضل عائشة على النساء كفضل الثريد علىٰ سائر الطعام » : فقد أخرجه البخاري[5] ، ومسلم[6] من حديث أنس إلا أنه لا يصلح أن يكون شاهداً ؛ لأن الفضيلة حصلت للثريد بمجموع أجزائه ، والمقصود بالحديث الثريد الذي مع اللحم وليس عين الثريد[7] ، ولا يلزم من حصول الفضل للكل مجتمعاً حصوله لكل فرد من أفراد أجزائه .

وبهٰذا يتبين أن سائر الشواهد التي أوردها السيوطي لا تصلح للاعتبار ؛

---

(١) ميزان (٥٦/٥) ، لسان (٣٣٥/٨) .

(٢) لسان (٣٣٥/٨) .

(٣) اللآلئ (٢٢٥/٢) نقلاً عن أبي نعيم .

(٤) انظر (١٤٦/٢) .

(٥) خ : (الأطعمة ، باب الثريد) (٩٧/٧ ـ ٩٨) ، (باب ذكر الطعام) ، (٩٩/٧ ـ ١٠٠) .

(٦) م : (فضائل الصحابة ، باب فضل عائشة) ، ح (٢٤٤٦) .

(٧) انظر « النهاية في غريب الحديث » (٢٠٩/١) ، وغيره .

لما فيها من الضعف البيِّن الذي يقصر بها عن درجة الاحتجاج ، والله أعلم[1] .

❁ ❁ ❁

سابعاً : الأحاديث الواردة في « جامع الترمذي » « وسنن ابن ماجه » :

الحديث الأول : روى ابن الجوزي بسنده إلى الترمذي : حدثنا علي بن عيسى بن يزيد البغدادي ، حدثنا عبد الله بن بكر السهمي ، عن فائد بن عبد الرحمٰن ، عن عبد الله بن أبي أوفىٰ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كانت له حاجة إلى الله أو إلىٰ أحد من بني آدم : فليتوضأ وليحسن الوضوء ، ثم ليصل ركعتين ، ثم ليثن على الله ، ثم ليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم ليقل : لا إلٰه إلا الله الحليم الكريم ، سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين ، أسألك موجبات رحمتك ، وعزائم مغفرتك ، والغنيمة من كل بر ، والسلامة من كل إثم ، لا تدع لي ذنباً إلا غفرته ، ولا هماً إلا فرجته ، ولا حاجة هي لك رضاً إلا قضيتها ، يا أرحم الراحمين » .

قال الترمذي : (هٰذا حديث غريب ، وفائد : هو أبو الورقاء ، يضعف في الحديث) .

قال المصنف ـ أي : ابن الجوزي ـ : (قلت : قال أحمد بن حنبل : فائد : متروك الحديث ، وقال يحيىٰ : ليس بثقة ، وقال الرازي : ذاهب الحديث ، وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به)[2] .

---

(١) ولمزيد من التفصيل انظر « تنزيه الشريعة » (٢/٢٤٨) ، و« الفوائد المجموعة » (١٦٧ ـ ١٦٨) ، و« مجمع الزوائد » (٥/٣٥ ـ ٣٦) ، و« المقاصد الحسنة » (٢٤٤ ـ ٢٤٥) ، و« كشف الخفا » (١/٥٥٩ ـ ٥٦١) ، و« ما تمس إليه الحاجة » (٤٢) .

(٢) الموضوعات (٢/١٤٠) ، اللآلئ (٢/٤٥) .

قال السيوطي : (قلت : أخرجه الحاكم في « المستدرك » وقال : أبو الورقاء فائد : مستقيم الحديث ، وقد أخرجه ابن النجار في « تاريخ بغداد » من وجه آخر عن فائد بزيادة في آخره ، وقال الحافظ ابن حجر في « أماليه » : وجدت له شاهداً من حديث أنس وسنده ضعيف أيضاً ، قال الطبراني في « الدعاء » : حدثنا جبرون بن عيسىٰ ، حدثنا يحيى بن سليمان المغربي ، حدثنا أبو معمر عباد بن عبد الصمد ، عن أنس بن مالك به .

وقال الحافظ أيضاً : وللحديث طريق آخر عن أنس في « مسند الفردوس » من رواية شقيق بن إبراهيم البلخي ، عن أبي هاشم ، عن أنس بمعناه وأتم منه ، لٰكن أبو هاشم واسمه كثير بن عبد الله كأبي معمر في الضعف وأشد) .

قال : (وجاء عن أبي الدرداء مختصراً بسند حسن ، أخرجه أحمد : حدثنا محمد بن بكر ، حدثنا ميمون أبو محمد التميمي ، عن يوسف بن عبد الله بن سلام ، عن أبي الدرداء قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من توضأ فأسبغ الوضوء ، ثم صلىٰ ركعتين يتمهما أعطاه الله ما سأل معجلاً أو مؤخراً » .

وأخرجه أحمد أيضاً ، والبخاري في « التاريخ » من وجه آخر عن يوسف بنحوه .

وأخرجه الطبراني من وجه ثالث عنه أتم منه ، لٰكن سنده أضعف)[1] .

وقال في « التعقبات » : (أخرجه الترمذي وقال : غريب ، في إسناده مقال : وفائد يضعّف في الحديث ، وأخرجه ابن ماجه ، والحاكم ، وقال : فائد مستقيم الحديث .

---

(١) اللآلىء (٢/٤٥ ـ ٤٨) .

وله شاهد من حديث أنس ، أخرجه الطبراني في « الدعاء » وفيه عباد بن عبد الصمد ضعيف .

وأخرجه الديلمي من وجه أخر عن أنس ، وفيه أبو هاشم كثير بن عبد الله ضعيف .

وله شاهد آخر من حديث أبي الدرداء ، أخرجه أحمد بسند حسن .

وأخرجه أحمد أيضاً ، والبخاري في « التاريخ » من وجه آخر عن أبي الدرداء .

وأخرجه الطبراني من وجه ثالث عنه بسند ضعيف ، وله شاهد آخر عن ابن مسعود موقوفاً أنه كان يقول إذا فرغ من الصلاة : « اللهم ؛ إني أسألك موجبات رحمتك . . . » الحديث ، أخرجه سعيد بن منصور[1] .

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يلي :

١ ـ أن الحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه .

٢ ـ أن فائد بن عبد الرحمـٰن قال فيه الحاكم : (مستقيم الحديث) .

٣ ـ أن للحديث شواهد :

أ ـ فقد رواه الطبراني والديلمي في « مسند الفردوس » عن أنس من طريقين مختلفين .

ب ـ وأخرج أحمد ، والبخاري في « التاريخ » عن أبي الدرداء بسند حسن الحديث ، لـٰكنه مختصر من حديث ابن أبي أوفىٰ .

ج ـ ورواه الطبراني من وجه ثالث عن أبي الدرداء ، وهو أتم من حديث أحمد ، وإن كان سنده ضعيفاً .

---

(١) التعقبات رقم (٦٠) ، (ص ١٠٢ ـ ١٠٤) ، تذكرة الموضوعات (٥٠) .

د ـ ورواه سعيد بن منصور من حديث ابن مسعود موقوفاً .

قلت :

١ ـ أما حديث ابن أبي أوفىٰ : فقد أخرجه الترمذي في « جامعه » وقال عقبه : (هٰذا الحديث حسن غريب ، وفي إسناده مقال ، فائد بن عبد الرحمٰن يضعف في الحديث ، وفائد هو أبو الورقاء)[١] .

ومن طريقه أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » ، ونقل قول الترمذي في إعلاله الحديث بفائد .

وكذٰلك أخرجه ابن ماجه في « سننه » فقال : حدثنا سويد بن سعيد ، ثنا أبو عاصم العباداني ، عن فائد بن عبد الرحمٰن ، عن عبد الله بن أبي أوفى الأسلمي قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « من كانت له حاجة إلى الله أو إلىٰ أحد من خلقه : فليتوضأ وليصل ركعتين ثم ليقل : لا إلـٰه إلا الله الحليم الكريم ، سبحان الله رب العرش العظيم ، الحمد لله رب العالمين ، اللهم ؛ إني أسألك موجبات رحمتك ، وعزائم مغفرتك ، والغنيمة من كل بر ، والسلامة من كل إثم ، أسألك ألا تدع لي ذنباً إلا غفرته ، ولا همّاً إلا فرجته ، ولا حاجة هي لك رضاً إلا قضيتها لي ، ثم يسأل الله من أمر الدنيا والآخرة ما شاء ، فإنه يقدر »[٢] .

قلت : ومدار الحديث علىٰ فائد بن عبد الرحمٰن ، وقد سبق الكلام عليه ، وأن الأئمة يعدون ما تفرد به من الأحاديث من الموضوعات بما يغني عن إعادة ذٰلك ، فحكم ابن الجوزي على الحديث بأنه موضوع إنما هو علىٰ وفق قواعد المحدثين .

---

(١) ت : (الصلاة ، باب ما جاء في صلاة الحاجة) ، (٣٤٤/٢) ح (٤٧٩) .

(٢) جه : (باب ما جاء في صلاة الحاجة) ، ح (١٣٨٤) .

٢ ـ وأما إخراج الحاكم للحديث في « المستدرك » وقوله عقبه : (فائد بن عبد الرحمٰن ، كوفي عداده في التابعين ، وقد رأيت جماعة من أعقابه ، وهو مستقيم الحديث إلا أن الشيخين لم يخرجا عنه)[١] فلا يعتد به ؛ لأن الحاكم صحح الحديث بناء علىٰ توثيق فائد ، وفائد هالك متروك الحديث ، وتوثيقه متعارض مع جرح الجمهور له ، وجرحهم مقدم لإجماعهم علىٰ ذٰلك قبله ، ولذا تعقب الذهبي الحاكم في « التلخيص » بقوله : (بل متروك)[٢] ، ويعتبر توثيق الحاكم لفائد هٰذا مما شذ به الحاكم في تصحيحه الذي أفقد الثقة في « مستدركه » لهٰذا الحديث وأمثاله ، والله أعلم .

وأما الشواهد التي ذكرها السيوطي : فأولها شاهد من حديث أنس ، وقد روي الحديث عن أنس من طرق ثلاثة :

١ ـ قال الطبراني : حدثنا جرون بن عيسى المغربي بمصر ، حدثنا يحيى بن سليمان الحفري ، حدثنا عباد بن عبد الصمد أبو معمر ، عن أنس بن مالك ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا طلبت حاجة فأحببت أن تنجح فقل : لا إلـٰه إلا الله وحده لا شريك له العلي العظيم ، لا إلـٰه إلا الله وحده لا شريك له الحليم الكريم ، بسم الله الذي لا إلـٰه إلا هو الحي الحليم ، سبحان الله رب العرش العظيم ، الحمد لله رب العالمين ، كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها ، اللهم ؛ إني أسألك موجبات رحمتك ، وعزائم مغفرتك ، والغنيمة من كل بر ، والسلامة من كل إثم ، اللهم ؛ لا تدع لي ذنباً إلا غفرته ، ولا هماً إلا فرجته ، ولا ديناً

---

(١) المستدرك (١٠٢/٢) .

(٢) تلخيص المستدرك (١٠٢/٢) .

إلا قضيته ، ولا حاجة من حوائج الدنيا والآخرة إلا قضيتها برحمتك يا أرحم الراحمين » .

قال الطبراني : (لا يروىٰ هٰذا الحديث عن أنس إلا بهٰذا الإسناد ، تفرد به يحيى بن سليمان)[1] .

وفيه عباد بن عبد الصمد وهو واهٍ جداً ، يروي عن أنس نسخة موضوعة ؛ منها هٰذا الحديث[2] ، فروايته لا تصلح للاعتبار .

٢ ـ أما الطريق الثاني : فقد أخرج الديلمي في « مسند الفردوس » : أنبأنا أبي ، أنبأنا أبو الحسن الهكاري ، حدثنا علي بن الحسين بن علي الحسيني ـ وذكر أن له مائة وخمسين سنة ـ حدثني شيخي شقيق بن إبراهيم البلخي ، حدثنا أبو هاشم الأبلي كثير بن عبد الله ، عن أنس بن مالك رفعه : « من كانت له حاجة إلى الله فليسبغ الوضوء ، وليصل ركعتين يقرأ في الأولىٰ بالفاتحة وآية الكرسي ، وفي الثانية بالفاتحة وآمن الرسول ، ثم يتشهد ويسلم ويدعو بهٰذا الدعاء : اللهم ؛ يا مؤنس كل أنيس ، ويا صاحب كل فريد ، ويا قريباً غير بعيد ، ويا شاهداً غير غائب ، ويا غالباً غير مغلوب ، يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والإكرام ، يا بديع السمٰوات والأرض ؛ أسألك باسمك الرحمٰن الرحيم الحي القيوم الذي عنت له الوجوه وخشعت له ، ووجلت له القلوب من خشيته : أن تصلي علىٰ محمد ، وعلىٰ آل محمد ، وأن تفعل بي كذا وكذا ، فإنه تقضىٰ حاجته »[3] .

---

(١) المعجم الصغير (٢١٣/١) ، اللآلئ (٤٥/٢ ـ ٤٦) .
(٢) انظر « ميزان » (٣٣٥/٢) .
(٣) اللآلئ (٤٧/٢ ـ ٤٨) .

وهٰذه الرواية من طريق كثير بن عبد الله أبي هاشم الأبلي ، وقد أجمع الأئمة علىٰ جرحه ، قال البخاري : (منكر الحديث) ، وقال النسائي : (متروك الحديث) ، وقال الدارقطني : (ضعيف) ، وقال أبو حاتم الرازي : (منكر الحديث ، شبه المتروك)[1] ، وقد سبق أن البخاري يطلق لفظ : منكر الحديث علىٰ من يتهمه ، وكذٰلك النسائي فإنه يقول فيمن يتهم : (متروك الحديث) .

والراوي عن كثير هو شقيق البلخي ، قال فيه الذهبي : (منكر الحديث)[2] .

والحديث مع نكارته لا يصلح أن يكون شاهداً لحديث الباب ؛ لما فيه من الاختلاف في لفظه وهيئته .

٣ ـ وأما الطريق الثالث : فقد أشار إليها الشوكاني بقوله : (وفي لفظ آخر لحديث أنس : « من كانت له حاجة عاجلة أو آجلة فليقدم بين يدي نجواه صدقه ، وليصم الأربعاء والخميس والجمعة . . . إلخ » ، ثم قال : وفي إسناده أبان بن أبي عياش وهو متروك)[3] .

قلت : وأبان قد سبق الكلام عليه ، وهو في عداد من اتهم بوضع الحديث ، فحديثه لا يصلح للمتابعة أو الاعتبار ، وهٰكذا يتبين أن حديث أنس لا يصلح أن يكون شاهداً ، سواء اجتمعت الطرق الثلاثة أو انفردت ؛ لأنها لا تصلح للمتابعة أو الاعتبار متفقة أو مفترقة ؛ لما فيها من الضعف البين الذي لا ينجبر ولا يتقوىٰ .

---

(١) ميزان (٣/٤٠١) .
(٢) ميزان (٢/٢٥٨) ، لسان (٤/٢٥٧) .
(٣) الفوائد المجموعة (٤١) .

وأما الشاهد الثاني : فهو حديث أبي الدرداء .

فقد رواه أحمد في « مسنده » بصورتين مختلفتين .

أما الصورة الأولىٰ : فقال أحمد : (حدثنا محمد بن بكر قال : حدثنا ميمون ـ يعني : أبا محمد المرائي التميمي ـ قال : حدثنا يحيى بن أبي كثير ، عن يوسف بن عبد الله بن سلام قال : صحبت أبا الدرداء أتعلم منه ؛ فلما حضره الموت قال : آذن الناس بموتي ، فآذنت الناس بموته ، فجئت وقد ملئ الدار وما سواه ، قال : فقلت : قد آذنت الناس بموتك ، وقد ملئ الدار وما سواه ، قال : أخرجوني ، فأخرجناه ، قال : أجلسوني ، قال : فأجلسناه ، قال : أيها الناس ؛ إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من توضأ فأسبغ الوضوء ، ثم صلىٰ ركعتين يتمهما ؛ أعطاه الله ما سأل معجلاً أو مؤخراً » ، قال أبو الدرداء : يا أيها الناس ؛ إياكم والالتفات ، فإنه لا صلاة للملتفت ، فإن غلبتم في التطوع فلا تغلبن في الفريضة)[1] .

وأما الصورة الثانية : فقال أحمد : حدثنا أحمد بن عبد الملك ، حدثني سهل بن أبي صدقة قال : حدثني كثير أبو الفضل الطفاوي[2] ، حدثني يوسف بن عبد الله بن سلام قال : أتيت أبا الدرداء في مرضه الذي قبض فيه فقال لي : يا ابن أخي ؛ ما أعمدك إلىٰ هـٰذا البلد ، أو ما جاء

---

(١) حم (٦/٤٤٢ ـ ٤٤٣) .

(٢) **فائدتان** : **الأولىٰ** : ذكر الحافظ في « تعجيل المنفعة » (١/٦٦٢ ـ ٦٦٣) أن صدقة بن أبي سهل هو غير صدقة أبي سهل ، ثم عاد في (٢/١٤٩) فذكر أنهما واحد ، والصواب هو التفرقة بينهما ـ كما رجحه المعلمي ـ انظر « الجرح والتعديل » (٤/٤٣٥) .

الثانية : ترجم الحافظ لكثير بن يسار أبي الفضل الطفاوي في « التعجيل » (٢/١٤٩ ـ ١٥٠) ، ولـٰكنه وهم قبل ذلك ، حيث قال (٢/١٤٥) : (كثير بن الفضل الطفاوي عن يوسف بن عبد الله بن سلام ، وعنه سهل بن أبي صدقة : مجهول) ، قلت : والواقع أنهما واحد . د . حميد نعيجات .

بك ؟ قال : قلت : لا إلا صلة ما كان بينك وبين والدي عبد الله بن سلام ، فقال أبو الدرداء : بئس ساعة الكذب هٰذه ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من توضأ فأحسن وضوءه ، ثم قام فصلىٰ ركعتين أو أربعاً ـ شك سهل ـ يحسن فيهما الذكر والخشوع ، ثم استغفر الله عز وجل غفر له » .

قال عبد الله : حدثنا سعيد بن أبي الربيع السمان قال : حدثنا صدقة بن أبي سهل الهنائي ، قال عبد الله : (وأحمد بن عبد الملك وهم في اسم الشيخ ، فقال : سهل بن أبي صدقة ، وإنما هو صدقة بن أبي سهل الهنائي)[1] .

وحديث أبي الدرداء لا يصلح أن يكون شاهداً للرواية ؛ لمغايرته للهيئة التي ورد بها حديث ابن أبي أوفىٰ ، وحديث أنس ؛ لأن حديث أبي الدرداء لا يشترط صلاة معينة ولا دعاء مخصوصاً ، بل يكفي في الإجابة مجرد إسباغ الوضوء وأداء الصلاة تامة باستحضار ، بخلاف حديث ابن أبي أوفىٰ وحديث أنس فقد اشترطا صلاة خاصة والتزما دعاء معيناً ، وهي زيادة علىٰ ما في حديث أبي الدرداء ، وقد سبق عند الكلام علىٰ أنواع الموضوعات أن من الوضاعين من كان يعمد إلىٰ حديث صحيح ثابت فيزيد فيه ، فيحكم على الحديث بالوضع من أجل الزيادة التي ألحقت بالرواية ، وهٰذا الحديث من ذٰلك النوع[2] ، والله أعلم .

وقد أورد البخاري في « تاريخه » طرفاً من حديث أبي الدرداء في

---

(١) حم (٦/٤٥٠) ، وقال المعلمي : (وفي الرواية ما ينكر ؛ فإن فيها عن يوسف أن أبا الدرداء سأله عن سبب قدومه فقال : فقلت : لا ، إلا صلة ما كان بينك وبين والدي عبد الله بن سلام ، مع أن عبد الله بن سلام عاش بعد أبي الدرداء مدة) ، هامش الفوائد المجموعة (٤١) .

(٢) انظر (١/٢٣٠) .

ترجمة صدقة بن أبي سهل[1] ، وقد أخرجه الطبراني في « معجمه الكبير » من وجه ثالث عن أبي الدرداء ، وهو أتم من حديث أحمد ، لٰكن قال السيوطي[2] ، والشوكاني[3] : (لٰكن سنده أضعف) .

قلت : وظاهر أنها طريق لا يعول عليها ولا تقوم بها حجة ، وإلا لما أغفلاها .

والشاهد الثالث : حديث موقوف على ابن مسعود ، أخرجه سعيد بن منصور في « سننه » عن ابن مسعود أنه كان يقول إذا فرغ من الصلاة : « اللهم ؛ إني أسألك موجبات رحمتك . . . » الحديث .

قلت : لم يذكر السيوطي إسناد الحديث حتىٰ يمكن معرفة درجته ، كما أن الحديث لا يصلح أن يكون شاهداً ؛ إذ مجرد دعاء ابن مسعود بهٰذا الدعاء عقب الصلاة لا يلزم منه ثبوت فضيلة هٰذا الدعاء الذي جاء في حديث ابن أبي أوفىٰ أو حديث أنس ، والله أعلم .

وبهٰذا يتبين أن الشواهد كلها لا تصلح للاعتبار ، لكون بعضها شديد الضعف لا يتقوىٰ ولا يصلح للمتابعات ، ولأن بعضها الآخر ليس هو في محل النزاع ، والله أعلم[4] .

---

(١) التاريخ الكبير (٢٩٧/٢/٢) .

(٢) اللآلىء (٤٨/٢) ، التعقبات (ص ١٠٢ ـ ١٠٤) .

(٣) الفوائد المجموعة (٤١) ، تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين وقال : (قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » : إسناده حسن) (١٦٣) .

(٤) انظر الكلام على الحديث وبيان طرقه ، وأقوال الأئمة فيه ومنازعتهم لابن الجوزي أو موافقتهم له في « الترغيب والترهيب » للمنذري (٤٧٦/١ ـ ٤٧٧) ، و« تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين » للشوكاني (١٦٢ ـ ١٦٣) ، و« الفوائد المجموعة » (٣٨ ـ ٤١) ، و« تعليقات » المعلمي عليه ، و« ما تمس إليه الحاجة » (٣٩١) ، و« تذكرة الموضوعات » (٥٠) ، و« تنزيه الشريعة » (١١٠/٢) .

الحديث الثاني :

روى ابن الجوزي بسنده إلى الترمذي : حدثنا يحيى بن موسىٰ ، حدثنا محمد بن يعلى الكوفي ، حدثنا عنبسة بن عبد الرحمٰن القرشي ، عن عبد الملك بن علاق ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعشوا ولو بكف من حشف ؛ فإن ترك العشاء مهرمة » .

قال الترمذي : (هٰذا حديث منكر ، لا نعرفه إلا من هٰذا الوجه ، وعنبسة يضعَّف في الحديث ، وعبد الملك بن علاق مجهول) .

قال المصنف ـ أي : ابن الجوزي ـ : (قلت : أما عنبسة فقال يحيىٰ : ليس بشيء ، وقال النسائي : متروك ، وقال أبو حاتم الرازي : كان يضع الحديث ، وقال ابن حبان : لا أصل لهٰذا الحديث)[1] .

قال السيوطي : (ورد من حديث جابر ، قال ابن ماجه : حدثنا محمد بن عبد الله الرقي ، حدثنا إبراهيم بن عبد السلام بن عبد الله بن بابلة المخزومي ، حدثنا عبد الله بن ميمون ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تدعوا العشاء ولو بكف من تمر ؛ فإن تركه يهرم » .

ووجدت لحديث أنس طريقاً آخر ، قال ابن النجار في « تاريخه » ـ ثم ذكر إسناده إلىٰ عبد الصمد بن علي الطستي ـ : حدثنا يعقوب بن مجاهد بن يعقوب أبو محمد الطائي ، حدثني أبو عبد الله جعفر بن محمد بن الوليد الأنماطي ، حدثني أبو شعيب صالح بن دينار بن عبد الرحمٰن السوسي ، حدثنا يحيى بن سعيد القطان ، حدثنا أبو الهيثم القرشي ، عن موسى بن عقبة ، عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله

---

(١) الموضوعات (٣/٣٦) ، اللآلىء (٢/٢٥٥) .

عليه وسلم : « ترك العشاء مهرمة ، تعشوا ولو بكف من حشف »[1] .

وقال في « التعقبات » ـ بعد ذكر الحديث ـ : (أخرجه الترمذي من هٰذا الطريق ، وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله ، أخرجه ابن ماجه)[2] .

وملخص تعقبه فيما يأتي :

١ ـ أن الحديث أخرجه الترمذي .

٢ ـ أن الحديث ورد من طريق آخر عن أنس أخرجه ابن النجار .

٣ ـ أن للحديث شاهداً من رواية جابر بن عبد الله ، أخرجه ابن ماجه .

أما حديث الترمذي : فهو الذي أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » ، وقد ساقه من طريقه ، وقد تعقبه الترمذي بقوله : (هٰذا حديث منكر ، لا نعرفه إلا من هٰذا الوجه ، وعنبسة يضعف في الحديث ، وعبد الملك بن علاق مجهول)[3] .

فقد أعلّه الترمذي ـ رحمه الله ـ بعلتين : الأولى : الطعن في عنبسة ، والثانية : جهالة عبد الملك ، أما عنبسة : فقد اتفق الأئمة علىٰ جرحه ، ورماه بعضهم بالوضع ، قال البخاري : (تركوه)[4] .

وقد سبق أن هٰذه العبارة يطلقها البخاري فيمن يرميه بالوضع[5] ، وقال أبو حاتم الرازي : (متروك الحديث ، كان يضع الحديث ، وكان عند أحمد بن يونس عنه شيء ، فلم نكتب عنه على العمد)[6] ، وقال

---

(١) اللآلىء (٢/٢٥٥) .

(٢) التعقبات رقم (١٦١) ، (ص ١٩٩) ، تذكرة الموضوعات (١٤٢ ـ ١٤٣) .

(٣) ت : (الأطعمة ، باب في فضل العشاء) ، (٤/٢٨٧) حديث رقم (١٨٥٦) .

(٤) التاريخ الكبير (٤/٣٩) ، الضعفاء (٢٧٢) .

(٥) انظر (١/١٩٣) .

(٦) الجرح (٣/٤٠٣) .

النسائي : (متروك الحديث)[1] ، وقال ابن معين : (لا شيء) ، وقال أبو زرعة : (واهي الحديث ، منكر الحديث) ، وقال أبو داود والنسائي والدارقطني : (ضعيف) ، وقال الأزدي : (كذاب) ، وقال ابن حبان : (هو صاحب أشياء موضوعة ، لا يحل الاحتجاج به) ، وقال ابن معين أيضاً : (لا أعرفه ، منكر الحديث) ، وكذا قال ابن عدي[2] .

وأما عبد الملك بن علاق : فقال فيه الترمذي ـ كما مر ـ : (مجهول) ، وقال الأزدي : (متروك)[3] .

قلت : تفرد عنبسة كاف في جعل الحديث في عداد الموضوعات ؛ لرميه بالكذب ووضع الحديث ، فكيف إذا أضيف إلىٰ ذٰلك جهالة أو تهمة عبد الملك ؟ فهي مما يزيد الحديث نكارة ويرجح الحكم بوضعه .

وثمة علة أخرىٰ في إسناد هٰذا الحديث ذكرها الألباني فقال : (والحديث رواه أبو نعيم في « الحلية »[4] ، والخطيب[5] من طريق عنبسة بن عبد الرحمٰن عن مسلم ـ كذا ـ عن أنس به ، وأورده ابن أبي حاتم في « العلل »[6] من طريق عنبسة بن عبد الرحمٰن ، عن علاق بن مسلم ـ كذا ـ عن أنس بن مالك به ، وفي « الكامل » لابن عدي : رواه علىٰ وجه آخر من طريق عبد الرحمٰن بن مسهر البغدادي ، عن عنبسة بن عبد الرحمٰن ، عن موسى بن عقبة ، عن ابن أنس بن مالك ، عن أبيه[7] ، **قلت** : فتبين من

---

(١) الضعفاء والمتروكون (١٧٨) .
(٢) تهذيب (١٦١/٨) .
(٣) ميزان (٥٧٤/٢) ، تهذيب (٤١٣/٦) .
(٤) حلية الأولياء (٢١٤/٨ ـ ٢١٥) .
(٥) تاريخ بغداد (٣٩٦/٣) .
(٦) علل الحديث (١١/٢) .
(٧) الكامل (٢٩٤/٤) ، وفيه : (وهٰذه الأحاديث لعله لم يؤت من قبل عبد الرحمٰن بن مسهر ، ←

الروايات أن عنبسة كان يضطرب في إسناده ؛ فتارة يقول : عبد الملك بن علاق ، ومرة : مسلم ، ولا ينسبه ، وأخرىٰ : علاق بن مسلم ، وتارة : موسىٰ بن عقبة عن ابن أنس ، وهٰذا ضعف آخر في الحديث ؛ وهو الاضطراب بسنده)[1] .

٢ ـ وأما الطريق الأخرىٰ عن أنس : فقد ذكر السيوطي أن ابن النجار أخرجها ، ثم ساقها بسند ابن النجار إلىٰ عبد الصمد بن علي الطستي ، حدثنا يعقوب بن مجاهد بن يعقوب أبو محمد الطائي ، حدثني أبو عبد الله جعفر بن محمد بن الوليد الأنماطي البغدادي ، حدثني أبو شعيب صالح بن دينار بن عبد الرحمٰن السوسي ، حدثنا يحيى بن سعيد القطان ، حدثنا أبو الهيثم القرشي ، عن موسى بن عقبة ، عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ترك العشاء مهرمة ، تعشوا ولو بكف من حشف »[2] .

وهٰذه الطريق فيها أبو الهيثم القرشي ، قال الذهبي : (أبو الهيثم القرشي عن موسى بن عقبة ، قال أبو الفتح الأزدي : كذاب)[3] ، وهٰذا الإسناد ـ كما قال الألباني ـ : لا يفرح به[4] ؛ لاشتماله علىٰ كذاب .

٣ ـ وأما الشاهد الذي من حديث جابر :

فقد أخرجه ابن ماجه في « سننه » قال : حدثنا محمد بن عبد الله

← وإنما أتىٰ من قبل عنبسة بن عبد الرحمٰن ، عن موسى بن عقبة ؛ لأن عنبسة ضعيف . . . والحديث الثالث ـ أي : حديثنا هٰذا ـ قد أتىٰ من قبل عنبسة ومحمد بن زاذان وجميعاً ضعيفان) .

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/٢٣٥ ـ ٢٣٦) .

(٢) اللآلىء (٢/٢٥٥) .

(٣) ميزان (٥/٢٩٨) ، لسان (٧/١٢٠) .

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/٢٣٦) .

الرقـي ، حدثنـا إبراهيم بـن عبد السـلام بن عبد الله بن بابـاه المخزومي ، حدثنـا عبد الله بن ميمون ، عـن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تدعوا العشاء ولو بكف من تمر ، فإن تركه يهرم »[1] .

وإسناد ابن ماجه فيه إبراهيم بن عبد السلام المكي ، قال فيه ابن عدي : (ليس بمعروف حدث بالمناكير ، وعندي أنه ممن يسرق الحديث) ، وقال الدارقطني : (ضعيف)[2] .

قلت : وسرقة الحديث نوع من الكذب ، وقد رواه إبراهيم عن عبد الله بن ميمون ـ والظاهر أنه القداح ـ وهو متروك الحديث مجمع علىٰ جرحه واتهامه[3] ، وقد ذهب الحافظ ابن حجر إلىٰ أنه غير القداح ، واعتبره مجهولاً ، وأيد قوله : بأن القداح لم يدرك ابن المنكدر[4] ، وإذا كان هو القداح ففي الحديث علة أخرىٰ ؛ وهي الانقطاع بين القداح وبين ابن المنكدر ، والحديث في عداد الموضوعات ؛ لشدة ضعف كل من إبراهيم وعبد الله واتهامهما ، ولذا فهو لا يصلح أن يكون شاهداً لحديث أنس ، والله أعلم .

الحديث الثالث :

روى ابـن الجـوزي بسـنده إلـىٰ أبـي سـعيد الأشـج : حدثنـا أبـو خالد الأحمـر ، عن يزيد بن سـنان ، عن أبـي المبارك ، عن عطاء بن أبي رباح ،

---

(١) جه : (الأطعمة ، باب ترك العشاء) ، (١١١٣/٢) ح (٣٣٥٥) .

(٢) ميزان (٨٢/١) ، تهذيب (١٤١/١) .

(٣) ميزان (٤٥٦/٢) ، تهذيب (٤٩/٦) .

(٤) تهذيب (٤٩/٦) ، وانظر « سلسلة الأحاديث الضعيفة » (٢٣٦/١) .

عن أبي سعيد الخدري قال : أحبوا المساكين ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم ؛ أحيني مسكيناً ، واحشرني في زمرة المساكين » .

هٰذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال أبو حاتم الرازي : (أبو مبارك رجل مجهول) ، قال يحيى بن معين : (ويزيد بن سنان ليس بشيء) ، وقال ابن المديني : (ضعيف الحديث) ، وقال النسائي : (متروك الحديث)[1] .

وروىٰ أيضاً بسنده إلى الترمذي : حدثنا عبد الأعلى بن واصل الكوفي ، حدثنا ثابت بن محمد العابد الكوفي ، حدثنا الحارث بن النعمان ، عن أنس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم ؛ أحيني مسكيناً ، وأمتني مسكيناً ، واحشرني في زمرة المساكين يوم القيامة » ، فقالت عائشة : لم يا رسول الله ؟ قال : « إنهم يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفاً ، يا عائشة ؛ لا تردي المسكين ولو بشق تمرة ، يا عائشة ؛ أحبي المساكين وقربيهم فإن الله يقربك يوم القيامة » .

قال البخاري : (الحارث بن النعمان منكر الحديث)[2] .

فقد أعل ابن الجوزي الحديث الأول بعلتين :

١ ـ جهالة عين أبي المبارك .

٢ ـ جرح يزيد بن سنان .

أما الحديث الثاني : فقد ذكر له علة واحدة ؛ وهي جرح الحارث بن النعمان .

---

(١) الموضوعات (٣/١٤١) ، اللآلئ (٢/٣٤٢) .

(٢) الموضوعات (٣/١٤٢) .

وقـد تعقب الحافـظ السـيوطي ابن الجـوزي في « اللآلـئ » ، وفي « التعقبات » بما مجمله :

١ ـ أن حديث أبي سـعيد أخرجه ابن ماجه في « سـننه » قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شـيبة وعبد الله بن سـعيد ، قالا : حدثنا أبو خالد الأحمر ، عن يزيد بن سنان به .

ويزيد بن سنان قال فيه أبو حاتم : (محله الصدق) .

٢ ـ للحديـث طريـق آخـر عـن أبـي سـعيد ، قـال الحاكـم : حدثنـي إبراهيم بـن إسـماعيل القـارئ ، حدثنـا عثمان بن سـعيد الدارمـي ، حدثنا أبـو أيـوب سـليمان بن عبد الرحمٰن الدمشـقي ، حدثنا خالد بـن يزيد بن عبد الرحمٰن بن أبي مالك الدمشـقي ، عـن أبيه ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن أبي سـعيد : سـمعت رسـول الله صلى الله عليه وسـلم يقول : « اللهم ؛ أحيني مسـكيناً ، واحشـرني في زمرة المسـاكين ، وإن أشقى الأشـقياء من اجتمع عليه فقر الدنيا وعذاب الآخرة » .

قال الحاكم : (صحيح الإسناد) ، وأقره الذهبي .

وقال البيهقي في « سننه » : أنبأنا أبو الحسين ابن الفضل القطان ، أنبأنا أبـو سـهل ابن زيد القطان ، حدثنـي محمد بن إسـماعيل الترمذي ، حدثنا سـليمان بن شـرحبيل ، حدثنا خالد بن يزيد بن أبي مالك ، عن أبيه ، عن عطاء بـن أبـي رباح قال : سـمعت أبا سـعيد الخـدري يقول : أيهـا الناس ؛ اتقـوا الله ، ولا يحملنكم العسـر علىٰ أن تطلبـوا الرزق من غير حله ، فإني سـمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم ؛ احشرني في زمرة المساكين ، ولا تحشرني في زمرة الأغنياء ؛ فإن أشقى الأشقياء من اجتمع عليه فقر الدنيا وعذاب الآخرة » .

٣ ـ وتعقب حديث أنس بقوله : (هـٰذا لا يقتضي الوضع) .

٤ ـ قد أخرج البيهقي الحديث في « سننه » من وجه آخر عن ثابت به .

٥ ـ أن حديث أبي سعيد شاهد لحديث أنس .

٦ ـ أن للحديث شاهداً آخر رواه تمام في « فوائده » : أنبأنا أبو زرعة محمد ، وأبو بكر أحمد ، أنبأنا عبد الله بن أبي دجانة ، حدثنا محمد بن أمية القرشي ، حدثنا محمد بن صفي ، سمعت بقية بن الوليد يحدث عن الهقل بن زياد ، عن عبيد بن زياد الأوزاعي ، عن جنادة بن أبي أمية ، عن عبادة بن الصامت به .

أخرجه ابن عساكر في « تاريخه » ، وقال أبو سعيد علي بن موسى السكري [1] الحافظ النيسابوري : عبيد ، شامي عزيز الحديث ، قيل : إنه ثقة ، ووجد بخط أبي الحسين محمد بن عبد الله بن جعفر الحافظ : حدثنا محمد بن يوسف بن بشر الهروي ، أخبرني محمد بن عوف بن سفيان الطائي قال : عبيد بن زياد الأوزاعي الذي روىٰ عنه الهقل بن زياد سألت عنه بدمشق فلم يعرفوه ، قلت له : فالحديث الذي رواه : هو منكر ، قال : لا ، ما هو بمنكر ، ما ينكر إلا أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال : اللهم ؛ أمتني مسكيناً .

وقد أخرج الطبراني حديث عبادة بطريق آخر إلىٰ بقية به .

وأخرجه البيهقي في « سننه » قال : أنبأنا أبو علي الروزباري ، أنبأنا إسماعيل بن محمد الصفار ، حدثنا محمد بن إبراهيم الحلواني ، حدثنا موسى بن محمد مولىٰ عثمان بن عفان ، حدثنا هقل بن زياد به .

---

(١) في « تاريخ دمشق » : (السكوني) .

وأخرجه الضياء المقدسي في « المختارة » وصححه .

وله شاهد آخر من حديث ابن عباس ، أخرجه الشيرازي في « الألقاب » : أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الفقيه المروزي ، حدثنا الحسين بن مصعب السنجي المروزي ، حدثنا محمد بن خلف التيمي ، حدثنا أبو يوسف الأعشىٰ يعقوب بن خلف التيمي ، حدثنا منهال بن رضوان ، عن طلحة بن عمرو ، عن عطاء ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اللهم ؛ أحيني مسكيناً ، واحشرني في زمرة المساكين » .

وكأن ابن الجوزي أقدم على الحديث وحكم عليه بالوضع لما رآه مبايناً للحال التي مات عليها صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه كان ليس مسكيناً ، ولذا قال البيهقي : (ووجهه عندي أنه لم يسأل حال المسكنة حتىٰ يرجع معناها إلى الاحتياج ، بل الالتجاء والتواضع)[1] .

أما حديث أبي سعيد : فقد رواه ابن ماجه قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعبد الله بن سعيد ، قالا : حدثنا أبو خالد الأحمر ، عن يزيد بن سنان ، عن أبي المبارك ، عن عطاء عن أبي سعيد به .

وفي سند ابن ماجه : أبو المبارك ، قال ابن أبي حاتم : (روىٰ عن عطاء بن أبي رباح ، وعنه يزيد بن سنان ، سمعت أبي يقول ذٰلك ، وسألته عنه فقال : شبه مجهول)[2] ، وقال الذهبي : (لا يدرىٰ من هو ، وخبره منكر)[3] ، ثم

(١) انظر « اللآلىء » (٣٢٤/٢ ـ ٣٢٦) ، و« التعقبات » رقم (٢٣٥) ، (ص ٢٦٢) ، و« تذكرة الموضوعات » (٥٩ ـ ٦٠) ، و« الفوائد المجموعة » (٢٤٠ ـ ٢٤٢) .
(٢) الجرح (٤٤٦/٤) .
(٣) ميزان (٢٨٣/٥) ، وانظر « تهذيب » (٢٢٠/١٢) .

قال ـ بعد ذكر الحديث ـ : (فأبو المبارك لا تقوم به حجة لجهالته)[1] .

وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » كعادته ، ولا عبرة بذكره بعد معرفة قاعدته .

وقد رواه عنه يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي ، وعامة الأئمة علىٰ ضعفه ، قال أحمد بن حنبل : (ضعيف الحديث) ، وقال ابن معين : (ليس بشيء) ، وقال ابن المديني : (ضعيف الحديث) ، وقال أبو حاتم الرازي : (محله الصدق ، والغالب عليه الغفلة ، يكتب حديثه ولا يحتج به) ، وقال أبو زرعة : (ليس بقوي في الحديث) ، وقال البخاري : (مقارب الحديث إلا أن ابنه محمداً يروي عنه مناكير) ، وقال أبو داود : (ليس بشيء ، وابنه ليس بشيء) ، وقال النسائي : (ضعيف الحديث ، متروك الحديث) ، وقال مرة : (ليس بثقة) ، وقال ابن عدي : (ولأبي فروة الرهاوي هٰذا حديث صالح ، ويروي عن زيد بن أبي أنيسة نسخة ينفرد فيها عن زيد بأحاديث ، وله عن غير زيد أحاديث متفرقة عن الشيوخ ، وعامة حديثه غير محفوظة) ، وقال الدارقطني : (ضعيف) ، وذكره يعقوب بن سفيان في (باب من يرغب عن الرواية عنهم) ، وقال الجوزجاني : (فيه لين) ، وقال محمد بن عبد الله بن عمار الأزدي : (منكر الحديث) ، وقال الحاكم : (روىٰ عن الزهري ويحيى بن أبي كثير وهشام بن عروة المناكير الكثيرة) ، وقال العقيلي : (لا يتابع علىٰ حديثه) .

فيزيد وإن لم يبلغ ضعفه درجة الترك لٰكن لا يحتج بحديثه ، وإنما يصلح للمتابعة ، لٰكنه لم يتابع ، وليس هو الآفة في الرواية ، وإنما الآفة شيخه ، وضعف يزيد علة تزيد من ضعف الحديث وردِّه .

---

(١) ميزان (٥/٢٨٤) .

وقول السيوطي : أن أبا حاتم الرازي قال في يزيد : (محله الصدق) ، فيه حذف لبعض كلام أبي حاتم وقد ذكرته آنفاً ، وهو ظاهر في تجريحه ، لا كما ذكر السيوطي .

وأما الطريق الثاني لحديث أبي سعيد الذي أخرجه الحاكم في « المستدرك » وصحح إسناده وأقره عليه الذهبي : ففي سنده خالد بن يزيد بن عبد الرحمـٰن بن أبي مالك ، غالب الأئمة علىٰ ضعفه وتجريحه ، بل كذبه ابن معين قال : (بالعراق كتاب ينبغي أن يدفن ، وبالشام كتاب ينبغي أن يدفن ؛ فأما الذي بالعراق : فكتاب « التفسير » عن ابن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس ، وأما الذي بالشام : فكتاب « الديات » لخالد بن يزيد بن أبي مالك ، لم يرض أن يكذب علىٰ أبيه حتىٰ كذب علىٰ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

وقال أحمد بن حنبل : (ليس بشيء) ، وقال ابن أبي الحواري : (كنت قد سمعت من خالد بن يزيد كتاب « الديات » ، فأعطيته لابن عبدوس العطار فقطعه وأعطى الناس فيه الحوائج) ، إلىٰ غير ذٰلك من تجريح الأئمة له[١] .

وإذا كان هـٰذا شأن خالد هـٰذا فكيف يصحح حديثه ويحكم عليه بالصحة ؟ وليس غريباً تصحيح الحاكم لهـٰذا الحديث ؛ لما عرف من تساهله رحمه الله في التصحيح ، وإنما المستغرب هو إقرار الذهبي له[٢] مع وجود الكذاب في سنده .

---

(١) انظر ترجمته في « ميزان الاعتدال » (١/٥٩٥) ، و« تهذيب » (٣/١٢٦ ـ ١٢٨) .

(٢) قال الحاكم في « المستدرك » : (حدثني إبراهيم بن إسماعيل القارئ ، حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي ، حدثنا أبو أيوب سليمان بن عبد الرحمـٰن الدمشقي ، حدثنا خالد بن يزيد بن عبد الرحمـٰن بن أبي مالك الدمشقي ، عن أبيه ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن أبي سعيد : سمعت ←

وإذا عرف هٰذا : فرواية الحاكم لا تصلح أن تكون متابعة لرواية ابن ماجه ؛ لاشتمالها علىٰ راوٍ كذاب ، والله أعلم .

وكذٰلك الرواية التي أخرجها البيهقي في « السنن »[1] ؛ لورودها من طريق خالد هٰذا .

٣ ـ وأما حديث أنس : فقد أخرجه الترمذي قال : حدثنا عبد الأعلى بن واصل الكوفي ، حدثنا ثابت بن محمد العابد الكوفي ، حدثنا الحارث بن النعمان الليثي ، عن أنس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم ؛ أحيني مسكيناً وأمتني مسكيناً ، واحشرني في زمرة المساكين يوم القيامة » ، فقالت عائشة : لم يا رسول الله ؟ قال : « إنهم يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفاً ، يا عائشة ؛ لا تردي المسكين ولو بشق تمرة ، يا عائشة ؛ أحبي المساكين وقربيهم فإن الله يقربك يوم القيامة » .

قال أبو عيسىٰ : (هٰذا حديث غريب)[2] ، وقد أورده ابن الجوزي من طريق الترمذي وأعله بالحارث بن النعمان ، قال فيه البخاري : (منكر الحديث)[3] .

وتعقبه السيوطي بقوله : (هٰذا لا يقتضي الوضع) .

أقول : كيف لا يقتضيه وهٰذه العبارة عند البخاري من أشد درجات الجرح ، ولا يطلقها إلا فيمن يتهمه ؟ كما سبق تقريره وبيانه[4] .

← رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم ؛ أحيني مسكيناً ، واحشرني في زمرة المساكين ، وإن أشقى الأشقياء من اجتمع عليه فقر الدنيا وعذاب الآخرة » ، هٰذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) .

(١) السنن الكبرىٰ (١٣/٧) .

(٢) ت : (الزهد ، باب : ما جاء أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم) ح (٢٣٥٢) .

(٣) الضعفاء (٣٢) .

(٤) انظر (١٩٣/١) .

٤ ـ وأما قول السيوطي : (إن الحديث قد أخرجه البيهقي في « سننه » من وجه آخر عن ثابت به) .

قال البيهقي : وحدثنا أبو منصور المظفر بن محمد بن أحمد العلوي ، أنبأنا علي بن عبد الرحمٰن بن ماتي ، حدثنا أحمد بن حازم الغفاري ، حدثنا ثابت بن محمد الكناني ، حدثنا الحارث بن النعمان الليثي ، عن أنس بن مالك به[1] .

قلت : إخراجه له عن ثابت من طريق آخر لا يؤثر في الحكم عليه ؛ لأن التهمة في شيخ ثابت وهي باقية .

٥ ـ وأما قول السيوطي : (إن حديث أبي سعيد شاهد لحديث أنس) ، فقد ظهر ما في الحديثين من علل مؤثرة ؛ حيث أصبح كل حديث لا يصلح أن يكون شاهداً ؛ لاشتمال حديث أبي سعيد علىٰ مجهول ، وحديث أنس علىٰ كذاب ، والله أعلم .

٦ ـ وأما الشاهد الذي ساقه السيوطي من حديث عبادة بن الصامت ، وأن تمام أخرجه في « فوائده » : ففي إسناده عبيد بن زياد الأوزاعي ، لم أقف له علىٰ ترجمة ، وقال فيه المعلمي : (مجهول)[2] ، وقد نقل السيوطي عن الحافظ السكري[3] أنه شامي عزيز الحديث ، ونقل توثيقه بصيغة التمريض ، كما نقل عن محمد بن عوف بن سفيان الطائي جهالته وعدم معرفته ، وهٰذا تعارض لم يرجحه الحافظ نفسه ، بل اكتفىٰ بنقله .

وقد سماه البيهقي في روايته التي ساقها من طريق موسى بن محمد

---

(١) السنن الكبرىٰ (١٢/٧) .

(٢) هامش الفوائد المجموعة (٢٤١) .

(٣) في « تاريخ دمشق » : (السكوني) .

مولىٰ عثمان بن عفان ، عن الهقل ، سماه : عبد الله بن زياد[1] ، وأخشىٰ أن يكون بقية دلس اسمه فقد كان معروفاً بالتسوية ، وقد أورد الهيثمي حديث عبادة وتعقبه بقوله : (رواه الطبراني ، وفيه بقية بن الوليد وقد وثق علىٰ ضعفه ، وشيخ الطبراني ، وعبيد الله بن زياد الأوزاعي لم أعرفهما ، وبقية رجاله ثقات)[2] ، فسماه الهيثمي : عبيد الله بن زياد وجهله ، والله أعلم .

وبهٰذا يظهر أن شيخ الهقل مجهول ، وحديثه لا يصلح للاعتبار ولا أن يكون شاهداً .

٧ ـ وأما الشاهد الآخر ـ وهو حديث ابن عباس الذي ساقه السيوطي من طريق الشيرازي ـ : ففي سنده طلحة بن عمرو المكي ، وهو متروك الحديث مجمع علىٰ ضعفه ، وقد حكىٰ عنه ابن المديني حكاية تدل على اتهامه وإقراره بالتهمة[3] ، وإذا كان هٰذا شأن طلحة فحديثه لا يصلح للمتابعة ، وروايته لا تصلح أن تكون شاهداً لحديث الباب .

وبهٰذا يظهر أن الحكم علىٰ هٰذا الحديث بالوضع حكم سائغ حسب قواعد المحدثين ، وأن ابن الجوزي لم يجانب الصواب عندما أدرج الحديث في « موضوعاته » ، وأن من صحح الحديث أو حسَّنه بحسب طرقه فقد تساهل في ذٰلك ، والله أعلم[4] .

---

(١) السنن الكبرىٰ (٧/ ١٢) .

(٢) مجمع الزوائد (٣١٤/٢١) .

(٣) انظر ترجمته في « ميزان » (٣١١/٢) ، و« تهذيب » (٢٣/٥ ـ ٢٤) .

(٤) وانظر الكلام على الحديث وآراء العلماء فيه خلاف ما ذكرت في « السنن الكبرىٰ » (١٢/٧ ـ ١٣) ، و« شعب الإيمان » ، الشعبة الحادية والستون ، و« المقاصد الحسنة » (٨٤ ـ ٨٥) ، و« تحفة الأحوذي » (٢٧١/٣) ، و« الفوائد المجموعة » (٢٤٠ ـ ٢٤٢) .

الحديث الرابع :

روى ابن الجوزي بسنده إلىٰ محمد بن عبد الله الشافعي ، حدثنا موسىٰ بن سهل الوشاء ، أنبأنا علي بن عاصم ، حدثنا محمد بن سوقة ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من عزىٰ مصاباً فله مثل أجره » .

قال ابن الجوزي : (فيه علي بن عاصم ، قد تفرد به عن محمد بن سوقة ، وقد كذبه شعبة ويزيد بن هارون ويحيى بن معين)[١] .

وتعقبه السيوطي بما حاصله :

١ ـ حديث ابن مسعود من طريق علي بن عاصم ، أخرجه الترمذي وابن ماجه ، وقال الترمذي : (هٰذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث علي بن عاصم ، ورَوىٰ بعضهم عن محمد بن سوقة بهٰذا الإسناد مثله موقوفاً ولم يرفعه ، ويقال : أكثر ما ابتلي به علي بن عاصم هٰذا الحديث ، نقموا عليه) .

وقال الذهبي : (أبلغ ما شنع به عليه هٰذا الحديث ، وهو مع ضعفه في نفسه صدوق ، له صولة كبيرة في زمانه) ، وقد وثقه جماعة فقال يعقوب بن شيبة : (كان من أهل الدين والصلاح والخير البارع ، وكان شديد التوقي ، أنكر عليه كثرة الغلط والخطأ مع تماديه علىٰ ذٰلك) ، وقال وكيع : (ما زلنا نعرفه بالخير ، فخذوا الصحاح من حديثه ، ودعوا الغلط) ، وقال الفلاس : (فيه ضعفاء وكان إن شاء الله من أهل الصدق)[٢] .

---

(١) الموضوعات (٣/٢٢٣ ـ ٢٢٤) .

(٢) لم يذكر الشيخ حفظه الله إحالة علىٰ هٰذه النقولات ، وهي مأخوذة من « ميزان الاعتدال » ، ولٰكن بتصرف فيه نظر .

٢ ـ قد تابعه جماعة إلا أنهم ضعفاء :

أ ـ فقد أخرجه الحاكم ، والبيهقي في « الشعب » من طريق معمر عن ابن سوقة به .

ب ـ وأخرجه البيهقي أيضاً من طريق عبد الحكيم بن منصور الخزاعي عن ابن سوقة ، وعبد الحكيم من رجال الترمذي وهو ضعيف أيضاً .

ج ـ وأخرجه ابن أبي الدنيا من طريق عبد الرحمٰن بن مغول عن ابن سوقه ، وعبد الرحمٰن : متروك .

د ـ وقال الخطيب : تابع علي بن عاصم علىٰ هٰذا الحديث جماعة ؛ منهم : الحارث بن عمران الجعفري ، وقد رواه إبراهيم بن مسلم الخوارزمي ، عن وكيع ، عن قيس بن الربيع ، عن محمد بن سوقة ، وإبراهيم بن مسلم ذكره ابن حبان في « الثقات » ، ولم يتكلم فيه أحد ، وقيس بن الربيع صدوق متكلم فيه ، وحديثه يؤيد رواية علي بن عاصم ، ويخرج به عن أن يكون ضعيفاً واهياً فضلاً عن أن يكون موضوعاً .

هـ ـ وقال الحافظ ابن حجر في « تخريج أحاديث الرافعي » : (كل المتابعين له أضعف منه ، إلا طريق إسرائيل فقد ذكرها صاحب « الكمال » من طريق وكيع عنه ، ولم أقف علىٰ إسنادها بعد) .

٣ ـ ما روي عن جماعة أنهم رأوا النبي صلى الله عليه وسلم ، وسألوه عن حديث علي بن عاصم فصدقه وأقره .

٤ ـ أن للحديث شواهد :

أ ـ فقد روي من حديث جابر ، أخرجه ابن عدي وابن أبي الدنيا ، وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » .

ب ـ وروي من حديث عمرو بن حزم : « ما من مؤمن يعزي أخاه إلا

كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة » ، أخرجه ابن ماجه وحسنه الترمذي ، وقال البيهقي في « شعب الإيمان » : (هو أصح شيء في الباب) .

ج ـ وروي من حديث أبي برزة : « من عزىٰ ثكلىٰ كسي برداً في الجنة » أخرجه الترمذي .

د ـ وحديث أنس : « من عزىٰ أخاه المؤمن في مصيبة كساه الله حلة خضراء يجبر بها » ، قيل : يا رسول الله ؛ وما يجبر بها ؟ قال : « يغبط بها »[1] .

أما رواية الترمذي : فقد أخرجها بقوله : حدثنا يوسف بن عيسىٰ ، حدثنا علي بن عاصم ، حدثنا والله محمد بن سوقة ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عبد الله ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من عزىٰ مصاباً فله مثل أجره » .

قال أبو عيسىٰ : (هٰذا حديث غريب ، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث علي بن عاصم ، وروىٰ بعضهم عن محمد بن سوقة بهٰذا الإسناد مثله موقوفاً ولم يرفعه ، ويقال : أكثر ما ابتلي به علي بن عاصم بهٰذا الحديث نقموا عليه)[2] .

وأما رواية ابن ماجه فقال : حدثنا عمرو بن رافع قال : حدثنا علي بن عاصم ، عن محمد بن سوقة ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عبد الله به[3] .

---

(١) انظر « اللآلىء » (٢/٤٢٢ ـ ٤٢٥) ، و« التعقبات » رقم (٩٦) ، (ص ١٣٧ ـ ١٣٨) ، و« تحفة الأحوذي » (٢/١٦٤) ، و« التلخيص الحبير » (٢/١٣٨) ، و« تنزيه الشريعة » (٢/٣٦٧ ـ ٣٦٨) .
(٢) ت : (الجنائز ، باب ما جاء في أجر من عزىٰ مصاباً) ، (٣/٣٧٦) ح (١٠٧٣) .
(٣) جه : (الجنائز ، باب ما جاء في ثواب من عزىٰ مصاباً) ، ح (١٦٠٢) .

فقد صرح الترمذي رحمه الله بأن الحديث غريب ، وقد أعله بعلي بن عاصم ، ومن طريقه أخرجه ابن ماجه ، وعليٌّ هٰذا مجمع علىٰ ضعفه ، وقد كذبه بعضهم ، وهم متفقون علىٰ أنه كثير الوهم والخطأ ، وأنه يصر علىٰ خطئه ويروي عن المشايخ ما لا يعرفون ، وأنه أتي من قبل كتبه التي اعتمد فيها على الوراقين .

قال يعقوب بن شيبة : (سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه ؛ منهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط ، ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذٰلك ، وتركه الرجوع عما يخالفه فيه الناس ولجاجته فيه ، وثباته على الخطأ ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدّث به من سوء حفظه وتوانيه عن تصحيح ما كتبه الوراقون ، ومنهم من قصته عنده أغلظ من هٰذه القصص)[1] ، وقال عباد بن العوام : (ليس ينكر عليه أنه لم يسمع ، ولٰكنه كان رجلاً موسراً ، فكان الوراقون يكتبون له ، فنراه أتي من كتبه التي كتبوها)[2] ، وقال أبو خيثمة : (أحاديثه الطوال أخذها من الصيادلة)[3] ، وقال يزيد بن هارون : (كانت حلقته بحيال حلقة هشيم ، ولٰكنه كان لا يجالسهم ، وكتب ولم يجالس ، فوقع في كتبه الخطأ)[4] .

وأما خطؤه وإصراره عليه : فقد جاء علىٰ لسان كثير من الأئمة كثرة خطئه ، ومن ذٰلك قول أحمد : (كان يغلط ويخطئ ، وكانت فيه لجاجة ، ولم يكن متهماً بكذب) ، وقال ابن المديني : (كان كثير الغلط ، وكان

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/٤٠٨) .
(٢) تهذيب (٧/٣٤٥) .
(٣) الجرح (٣/١٩٩) .
(٤) تاريخ بغداد (١٣/٤١١) .

إذا غلط فَرُدَّ عليه لم يرجع ، وبلغني أن ابنه قال له : هب لي من حديثك عشرين حديثاً ، فأبىٰ ، قال يعقوب بن شيبة : يعني مما أنكر عليه الناس) ، وقال صالح بن محمد : (ليس هو عندي ممن يكذب ، ولٰكن يهم ، وهو سيئ الحفظ كثير الغلط والوهم ، يغلط في أحاديث يرفعها ويقلبها ، وسائر حديثه صحيح مستقيم)[1] ، وقال يحيى بن معين : (رأيت علي بن عاصم ينظر إلىٰ مد الدجلة في سنة مد الدجلة فيها ، فقلت له : حديث خالد عن مطرف عن عياض بن حمار ، قال : حدثنا خالد عن مطرف بن عبد الله بن عياض بن حمار عن أبيه ، قال : فقلت له : إنما هو مطرف بن عبد الله ، عن عياض بن حمار ، قال : لا ، إنما هو مطرف غير ذاك ، قال : قلت له : انظر في كتابك ، فقال : أنا أحفظ من كتابي ، قال يحيىٰ : فقلت في نفسي : كذبت)[2] .

وأما من رماه بالكذب :

قال ابن أبي خيثمة : (حدثنا يحيى بن أيوب قال : قيل يوماً لابن علية : إن علي بن عاصم قال : كنت أدخل إلىٰ خالد الحذاء وابن علية بالباب ، قال : سبحان الله ، ويكذب ؟ ما سمعت من خالد حديثاً علىٰ بابه ، سبحان الله ويكذب ؟ ما أتيت باب خالد) ، وسئل يزيد بن هارون عن علي بن عاصم : إيش حاله عندك ؟ فقال : (حسبكم ، ما زلنا نعرفه بالكذب)[3] ، وقال يزيد بن زريع : (حدثنا علي بن عاصم عن خالد الحذاء تسعة عشر حديثاً ، فسألنا خالداً عن حديث فأنكره ، ثم آخر فأنكره ، ثم ثالث فأنكره ،

(١) تاريخ بغداد (١٣/٤٠٨ ، ٤١١) ، تهذيب (٧/٣٤٥) .
(٢) تاريخ بغداد (١٣/٤١٧) .
(٣) تاريخ بغداد (١٣/٤١٨ ، ٤١٩) .

فأخبرناه فقال : كذاب فاحذروه)[1] ، وقال ابن محرز : سمعت يحيى بن معين يقول : (علي بن عاصم كذاب ، ليس بشيء)[2] .

وقال أحمد بن زهير : (قيل ليحيى بن معين : إن أحمد بن حنبل قال : إن علي بن عاصم ثقة ليس بكذاب ، قال : لا والله ، ما كان علي عنده قط ثقه ، ولا حدث عنه بحرف قط ، فكيف صار عنده اليوم ثقة ؟)[3] .

قلت : أما رميه بالكذب ممن رماه فصريح في رد روايته لا احتمال فيه ، وأما من قال : إنه يخطئ ويصر علىٰ خطئه ، ولا يذعن عن خطئه ، فقد ذهب بعض المحدثين إلىٰ إطلاق الكذب علىٰ من كان هٰذا سمته ، لا سيما بعد إظهار خطئه وبيانه ، وإن لم يكن متعمداً في الأصل .

ومع هٰذا : فالنقاد يرون أن علي بن عاصم وهِم في روايته هٰذا الحديث عن محمد بن سوقة ، وقد عوتب علىٰ ذٰلك ونُبّه إلى الصواب ، فأصرَّ وأبىٰ أن يرجع .

قال أبو داود : (يخطئ في أحاديث يرويها ؛ منها : حديث ابن مسعود : « من عزىٰ مصاباً . . . » الحديث ، وإنما هٰذا الحديث منقطع ، فوصله علي بن عاصم فعاتبه يحيىٰ فقال : أصحابك الذين سمعوا معك ما أسندوه ، وأنت قد أسندته ؟ فأبىٰ أن يرجع ، فسبه يحيىٰ)[4] .

والذي يبدو لي والله أعلم : أن علياً هٰذا لُقّن هٰذا الحديث فتلقنه ، لا سيما وأنه يقبل التلقين ، وقد روى ابن أبي خيثمة قال : (سمعت يحيىٰ

---

(١) تاريخ بغداد (٤١٦/١٣) ، تهذيب (٣٤٧/٧) .
(٢) تاريخ بغداد (٤١٧/١٣) ، تهذيب (٣٤٧/٧) .
(٣) تاريخ بغداد (٤١٧/١٣) ، تهذيب (٣٤٧/٧) .
(٤) انظر « اللآلئ » (٤٢٣/٢) .

يقـول : لقيـت علي بـن عاصـم على الجسـر ، فسـألته عن حديـث مطرف عـن عامـر : « من زوّج كريمته من فاسـقٍ » فحدثني بـه ، فقلت : اتق الله يا شـيخ ؛ اتق الله ؛ مرتين ، فحول رأس بغلته ، فقال : تراني أكذب ؟ أتراني أكذب ؟)[1] .

وكذا أنكر الأئمة عليه روايته هـٰذا الحديث عن محمد بن سوقة ، كما قاله الترمذي ، وقال الخطيب : (ومما أنكره الناس علىٰ علي بن عاصم ، وكان أكثر كلامهم فيه بسببه : حديث محمد بن سوقة) ، وقد اتفقت أقوالهم علىٰ خطأ عليّ هـٰذا في روايته لهـٰذا الحديث ، ولم يخالَفوا في ذٰلك إلا ما روىٰ عن وكيع ، وسيأتي بيانه عما قريب .

واتفاقهم كاف في إدراج الحديث في الموضوعات ، غاية ما فيه أن علي بن عاصم لا يلحقه الوعيد الذي توعد به الكذابون علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لتوهمه وخطئه وعدم تعمده .

وتعقب الترمذي الحديث بما سبق ذكره يدل علىٰ رده للحديث والطعن فيه ، فكيف يحتج بدفع تهمة الوضع بإخراجه للحديث ، وقد سبق مراراً أن الترمذي وابن ماجه لم يلتزما إخراج الصحيح عندهما في « سننيهما » حتىٰ يلزم من ذكرهما للحديث صحته وعدم الحكم بوضعه ؟!

وأما قول السيوطي رحمه الله بأن علي بن عاصم وثقه جماعة . . . إلخ : فكل ما نقله عن هـٰؤلاء الأئمة لا يدل علىٰ توثيقه ، فقول يعقوب بن شيبة : (كان من أهل الدين والصلاح والخير والورع . . .) إلخ لا ينافي ضعفه ؛ لأن ما وصفه به يعقوب متعلق بعدالته ، وما تكلم فيه الأئمة يتعلق بضبطه ، وهما مفترقان ، وآخر كلام يعقوب يؤيد ما ذهبت إليه ؛ فقد نقل

---

(١) تاريخ بغداد (٤١٨/١٣) .

السيوطي قوله : (وكان شديد التوقي ، أنكر عليه كثرة الغلط مع تماديه علىٰ ذٰلك)[1] ، وفي « تاريخ بغداد » قوله : (وكان رحمة الله علينا وعليه من أهل الدين والصلاح والخير البارع ، شديد التوقي ، وللحديث آفات تفسده)[2] .

وأما قوله : (وقال الفلاس : صدوق)[3] : ففيه حذف مخلّ ، قال الخطيب : (أخبرني ابن الفضل ، أخبرنا عثمان بن أحمد الدقاق ، حدثنا سهل بن أحمد الواسطي ، حدثنا أبو حفص عمرو بن علي قال : وعلي بن عاصم فيه ضعف ، وكان إن شاء الله من أهل الصدق)[4] ، والفرق كبير بين عبارة الفلاس ، واختصار السيوطي رحمه الله .

٣ ـ وأما المتابعات التي ساقها ، وأن علي بن عاصم توبع فيها : فكلها لا تقوم بها الحجة ، قال ابن حجر : (وكل المتابعين لعلي بن عاصم أضعف منه بكثير)[5] ، وقوله يدل علىٰ ما في هٰذه المتابعات من طامات سأوردها بإيجاز .

أما متابعة معمر : فقد أخرجها البيهقي في « الشعب » بسنده : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، نا شافع بن محمد الإسفرائيني ، نا أحمد بن عمير الدمشقي ، نا يعقوب بن إسحاق الطلحي ، نا محمد بن ثور ، عن معمر ، عن محمد بن سوقة ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عبد الله به .

قلت : هٰذا إسناد رجاله كلهم ثقات أعلام سوىٰ يعقوب بن إسحاق

(١) التعقبات (ص ١٣٧) .
(٢) تاريخ بغداد (٤٠٨/١٣) .
(٣) التعقبات (ص ١٣٨) .
(٤) تاريخ بغداد (٤١١/١٣) ، تهذيب (٣٤٧/٧) .
(٥) التلخيص الحبير (٢٧٥/٢) .

فإنني لم أقف له علىٰ ترجمة والله أعلم ، كما أنني لم أجد الحديث في « المستدرك » .

أما متابعة عبد الحكيم بن منصور :

فقد أخرجها البيهقي بسنده إلىٰ عمار بن خلف الواسطي ، حدثنا عبد الحكيم الخزاعي ، عن محمد بن سوقة ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عبد الله بن مسعود به .

قال البيهقي عقبه : (هٰذا حديث يعرف بعلي بن عاصم عن محمد بن سوقة ، وقد رويناه عن غيره ، وليس بالقوي ، وروي من أوجه أخر عن ابن سوقة كلها ضعيفة . . .) إلخ[1] ، وقال العلائي : (وقد تابعه ـ أي : علي بن عاصم ـ عليه عن محمد بن سوقة : عبد الحكيم بن منصور ، لٰكنه ليس بشيء ، قال فيه ابن معين والنسائي : متروك ، فكأنه سرقه من علي بن عاصم)[2] ، فالبيهقي حكم علىٰ هٰذه الرواية بالضعف ؛ لأنها من غير طريق علي بن عاصم ومدارها علىٰ عبد الحكيم وهو هالك ، قال يحيى بن معين والنسائي والدارقطني : (متروك الحديث) ، وقال أبو حاتم الرازي : (لا يكتب حديثه)[3] .

فالحديث لا يصلح للمتابعة لشدة ضعف عبد الحكيم .

وأما متابعة عبد الرحمٰن بن مالك بن مغول :

فقد أخرجها ابن أبي الدنيا ، وقد ذكر السيوطي أن عبد الرحمٰن متروك[4] .

---

(١) شعب الإيمان ، الشعبة الرابعة والستون .
(٢) تحفة الأحوذي (١٨٦/٤) نقلاً عن العلائي .
(٣) ميزان (٤٧٦/٢) ، تهذيب (١٠٨/٦) .
(٤) التعقبات (ص ١٣٨) .

قلت : بل رماه بالكذب أبو داود ، وقال مرة : (يضع الحديث) ، وقال النسائي وغيره : (ليس بثقة)[1] .

وذكر حديثه العقيلي في « ضعفائه » ، وقال أبو حاتم الرازي : (متروك الحديث) ، وقال أحمد : (خرقنا حديثه منذ دهر)[2] ، إلىٰ غير ذٰلك من أقوال أئمة النقد في جرحه .

فحديثه لا يصلح للمتابعة ، وأما متابعة الحارث بن عمران الجعفري : فقد أشار إليها الخطيب بقوله : (وقد روىٰ حديث ابن سوقة : عبد الحكيم بن منصور مثل ما رواه علي بن عاصم ، وروي كذٰلك عن سفيان الثوري ، وشعبة ، وإسرائيل ، ومحمد بن الفضل بن عطية ، وعبد الرحمٰن بن مالك بن مغول ، والحارث بن عمران الجعفري ، كلهم عن ابن سوقة ، وقد ذكرنا أحاديثهم في مجموعنا لحديث محمد بن سوقة ، وليس شيء منها ثابتاً)[3] .

والحارث بن عمران قال فيه ابن حبان : (كان يضع الحديث على الثقات) ، وقال ابن عدي : (الضعف علىٰ رواياته بيِّن) ، وقال أبو حاتم الرازي : (ليس بالقوي) ، وقال أبو زرعة : (ضعيف الحديث ، واهي الحديث) ، وقال الدارقطني : (متروك)[4] .

وبهٰذا يظهر أن روايته لا تصلح للمتابعة .

هـ ـ وأما قول ابن حجر : (كل المتابعين له أضعف منه إلا طريق إسرائيل ؛ فقد ذكرها صاحب « الكمال » من طريق وكيع عنه ، ولم أقف

---

(١) ميزان (٢/٥١٤) ، لسان (٥/١٢١) .

(٢) لسان (٥/١٢٣) .

(٣) تاريخ بغداد (١٣/٤١٥) .

(٤) ميزان (١/٤٠٣) ، تهذيب (٢/١٥٢) .

علىٰ إسنادها بعد)[1] ، قال ذٰلك في « التلخيص »[2] .

وقال في « التهذيب » : (وقال ـ أي : الخطيب ـ : إنه أنكر عليه ؛ أي : علىٰ علي بن عاصم ، ثم أورد من طريق وكيع عن قيس بن الربيع وإسرائيل كلاهما عن محمد بن سوقة مثله ، ولٰكن الإسناد إلىٰ وكيع غير ثابت)[3] ، ولم يتعقبه بشيء ، وهو إقرار منه رحمه الله للخطيب ، وعلىٰ قول الخطيب في الحديث لا يصلح أن يكون متابعاً لرواية علي بن عاصم .

٣ ـ وأما المنامات المروية في إقرار النبي صلى الله عليه وسلم وتصديقه لعلي بن عاصم ؛ فقد ذكر السيوطي ثلاث منامات عن حسن بن صالح ، ومحمد بن المعافى العابد ، وأبي علي الفلوج الزمن ، وأن كلّاً رأى النبي صلى الله عليه وسلم وسأله عن حديث علي بن عاصم ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم صدَّق علياً فيما روىٰ[4] ، وهٰذه المنامات رويت بأسانيد فيها مجاهيل ، ومهما يكن من أمر فإن مثل هٰذه المنامات لا يعتد بها في تصحيح الأحاديث ، وخاصة إذا كانت الأحاديث تروىٰ من طرق ساقطة ، وإثبات الأحكام لا يكون بالمنامات أو المكاشفات ، وقد سبق الكلام في مبحث أنواع الموضوعات : أن الحديث لا يصحح بالمنامات أو المكاشفات ، وهٰذا الأمر مع ثبوت الرؤيا وترجيح صحتها ؛ أما مع جهالة طريقها فمن الأولىٰ عدم الاعتماد عليها لا إثباتاً ولا استئناساً .

---

(١) ذكر الألباني هٰذا الإسناد وتكلم عليه في « الإرواء » (٢١٩/٣ ـ ٢٢٠) ، وليس فيه علة إلا جهالة الراوي عن وكيع . د . أحمد سردار .

(٢) التلخيص الحبير (٢٧٥/٢) .

(٣) تهذيب (٣٤٦/٧) .

(٤) انظر هٰذه الروايات في « اللآلئ » (٤٢٢/٢ ـ ٤٢٣) نقلاً عن الخطيب ، وانظر « تاريخ بغداد » (٤٥٢/١١ ـ ٤٥٣) .

٤ ـ وأما الشواهد التي ساقها للحديث :

أ ـ أما حديث جابر : فقد رواه ابن عدي وابن أبي الدنيا ، وأورده ابن الجوزي من طريق ابن عدي : حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن بن ميمون ، حدثنا يحيى بن السري ، حدثنا علي بن يزيد الصدائي ، عن محمد بن عبيد الله ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : قال رسول الله : « من عزىٰ مصاباً فله مثل أجره »[١] .

وقد أعله ابن الجوزي بمحمد بن عبيد الله العرزمي ، وهو مجمع علىٰ تركه[٢] ، فحديثه لا يصلح أن يكون شاهداً .

ب ـ وأما حديث عمرو بن حزم : فقد رواه ابن ماجه في « سننه » فقال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا خالد بن مخلد ، حدثني قيس أبو عمارة مولى الأنصار قال : سمعت عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يحدث عن أبيه ، عن جده ، عن النبي صلى الله عليه وسلم[٣] .

ورواه البيهقي في « شعب الإيمان » ثم تعقبه بقوله : (هٰذا حديث يعرف بعلي بن عاصم عن محمد بن سوقة ، وقد رويناه عن غيره ، وهو ليس بالقوي ، وروي من أوجه أخر عن ابن سوقة ، وكلها ضعيفة ، وأصح شيء في معناه حديث ابن حزم الذي تقدم)[٤] .

قلت : وحديث ابن ماجه في سنده قيس أبو عمارة الفارسي ، قال البخاري : (فيه نظر) ، وهي من أشد عبارات الجرح عنده رحمه الله ،

---

(١) الموضوعات (٣/٢٢٣) .

(٢) انظر ترجمته في « ميزان » (٤/١٩٥) ، و« تهذيب » (٩/٣٢٢ ـ ٣٢٤) .

(٣) جه : (الجنائز ، باب ما جاء في ثواب من عزىٰ مصاباً) ، ح (١٦٠١) .

(٤) شعب الإيمان ، الشعبة الرابعة والستون .

وذكره العقيلي في « الضعفاء » ، وقد وثقه ابن حبان على قاعدته[1] .

وثمة علة أخرى في الحديث ذكرها العلائي ، وهي وجود انقطاع في سند الحديث[2] ، ومع وجود هـٰذه العلل في الحديث فلا يصلح للاعتبار ، ولا يكون شاهداً للحديث ، والله أعلم .

ثم إن حديث عمرو بن حزم يختلف في معناه عن حديث ابن مسعود ، ولا يتفقان إلا في إثبات ثواب للمعزي في كل منهما ، وهـٰذا لا مرية فيه ، وعمومات الأدلة تدل عليه ؛ أما إثبات ثواب خاص للمعزي فحديث عمرو بن حزم يخالف حديث ابن مسعود في نوعية الثواب ، ولذا فهو لا يصلح أن يكون شاهداً .

وإذا كان حديث عمرو بن حزم هو أصح حديث في الباب ، وقد عرف ما فيه من العلل التي تبين ضعفه ، وتحطه عن درجة العمل والمتابعة ؛ فسائر الأحاديث من باب أولى .

ج ـ وأما حديث أبي برزة الأسلمي : فقد رواه الترمذي في « جامعه » قال : حدثنا محمد بن حاتم المؤدب ، حدثنا يونس بن محمد قال : حدثتنا أم الأسود ، عن منية بنت عبيد بن أبي برزة ، عن جدها أبي برزة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من عزى ثكلى كسي برداً في الجنة » .

قال أبو عيسى : (هـٰذا حديث غريب ، وليس إسناده بالقوي)[3] .

قلت : في سنده منية ، وهي مجهولة العين ، لم يرو عنها سوى أم الأسود[4] .

---

(١) ميزان (٣/٣٩٥) ، تهذيب (٨/٤٠٦) .

(٢) تحفة الأحوذي (٢/١٦٤) .

(٣) ت : (الجنائز ، باب فضل التعزية) ، ح (١٠٧٦) .

(٤) انظر ترجمتها في « ميزان » (٥/٣٢٣) ، و« تهذيب » (١/٤٥٣) .

وفيه أيضاً : أم الأسود ، قال عنها النسائي : (ليست بثقة)[1] ، فالحديث لا يصلح أن يكون شاهداً ؛ لما فيه من جهالة منية ، وضعف أم الأسود .

د ـ وأما حديث أنس : « من عزىٰ أخاه المؤمن في مصيبته كساه الله حلة خضراء يجبر بها » ، قيل : يا رسول الله ؛ وما يجبر بها ؟ قال : « يغبط بها » .

قلت : لم يشر السيوطي إلىٰ من أخرجه ، وساقه هٰكذا دون إسناد في « التعقبات »[2] ، ولم يشر إليه في « اللآلئ » ، والظاهر والله أعلم : أن الرواية ساقطة ؛ إذ لو كانت تصلح للاعتبار لما أغفلها ، ولنوّه عنها ، والله أعلم .

وهٰكذا يظهر أن كل المتابعات التي أوردها السيوطي وغيره ، وكذٰلك الشواهد التي سيقت لا تصلح للاعتبار أو الاعتضاد ؛ لما فيها من الضعف الشديد البين ، والله أعلم .

الحديث الخامس :

روى ابن الجوزي بسنده إلىٰ مالك بن إسماعيل ، حدثنا عمار بن سيف ، عن معان ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعوذوا بالله من جب الحزن » ، قالوا : يا رسول الله ؛ ما جب الحزن ؟ قال : « واد في جهنم يدخله القراء المراؤون ، وأبغضهم إلى الله عز وجل الزوّارون للأمراء » .

قال ابن الجوزي : (وأما حديث أبي هريرة : فإن عمار بن سيف ليس بشيء ، قال الدارقطني : هو متروك ، وقال ابن حبان : معان يستحق الترك)[3] .

---

(١) الضعفاء والمتروكون (٢٦٥) .

(٢) التعقبات (ص ١٣٩) .

(٣) الموضوعات (٢٦٣/٣ ـ ٢٦٤) ، اللآلئ (٤٦٢/٢) .

وقد تعقبه السيوطي بقوله : (الحديث أخرجه الترمذي : حدثنا أبو كريب المحاربي عن عمار بن سيف به ، بلفظ : « واد في جهنم تتعوذ منه جهنم كل يوم مائة مرة » ، قيل : يا رسول الله ؛ من يدخله ؟ قال : « القراء المراؤون بأعمالهم » ، وقال : حديث غريب .

وقال الطبراني : حدثنا يحيى بن عبد الله بن عبدويه البغدادي ، حدثني أبي ، حدثنا عبد الله بن عطاء [١] ، عن يونس ، عن الحسن ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن في جهنم وادياً تستعيذ جهنم من ذٰلك الوادي في كل يوم أربعمائة مرة ، أُعد ذٰلك الوادي للمرائين من أمة محمد ، لحامل كتاب الله ، وللمصدق في غير ذات الله ، وللحاج إلىٰ بيت الله ، وللخارج في سبيل الله » [٢] .

وقال في « التعقبات » : « حديث أبي هريرة أخرجه البخاري في « تاريخه » ، والترمذي ، وابن ماجه ، والبيهقي في « الشعب » ، وعمار وثقه أحمد والعجلي ، قال يحيىٰ : ثقة صدوق ، وضعفه أبو زرعة وأبو حاتم ، وقال الذهبي : يقال : لم يكن بالكوفة أفضل منه ، وقال العجلي : ثقة ثبت متعبد صاحب سنة ، وقال أبو داود : كان مغفلاً ، ومن يوصف بهٰذا لا يحكم علىٰ حديثه بالوضع ، بل بالحسن إذا توبع ، وله شاهد عن ابن عباس .

وعن عمران قال : بلغني ـ فذكره ـ أخرجه البيهقي في « الشعب ») [٣] .

---

(١) هٰكذا في « اللآلىء » ، والظاهر ـ والله أعلم ـ أنه : عبد الوهاب بن عطاء ؛ لأن عبد الله بن عبدويه لم يرو إلا عن عبد الوهاب بن عطاء ، وقد روى الطبراني لعبد الله بن عبدويه عن عبد الوهاب بن عطاء حديثاً آخر . انظر « المعجم الصغير » للطبراني (٢٤٤) .

(٢) اللآلىء (٢/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣) .

(٣) التعقبات رقم (٢٣٧) ، (ص ٢٦٥) .

وقال ابن عراق : (تعقب بأن الحديث في الطريق الثاني ـ أي : طريق أبي هريرة ـ أخرجه الترمذي وقال : حديث غريب ، وله شاهد من حديث ابن عباس أخرجه الطبراني ، قلت : وقد توبع عمار ومعان ، قرأت بخط الحافظ ابن حجر علىٰ هامش « تلخيص الموضوعات » لابن درباس ما نصه : حديث أبي هريرة رواه رواد بن الجراح ، عن بكير بن معروف ، عن محمد ، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : « إن في جهنم وادياً تستعيذ منه جهنم كل يوم سبعين مرة ، أعده الله للقراء المرائين » .

وبكير : أخرج له مسلم[1] ، ووثقه بعضهم ، وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به ، ليس حديثه بالمنكر جداً ، وقال ابن المبارك : ارم به)[2] .

ويتلخص تعقب السيوطي ومن تبعه فيما يلي :

١ ـ أن حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي وابن ماجه ، والبخاري في « التاريخ » ، والبيهقي في « الشعب » من طريق عمار .

٢ ـ أن عمار بن سيف وثقه جماعة من الأئمة ، فحديثه لا يعد موضوعاً ، وأقل ما يقال فيه : إنه ضعيف محتمل .

٣ ـ عمار بن سيف وشيخه توبعا ، فقد رواه رواد بن الجراح عن بكير بن معروف ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، وبكير أخرج له مسلم ، ووثقه جماعة من الأئمة وإن ضعفه ابن المبارك .

٤ ـ أن للحديث شاهداً من حديث ابن عباس أخرجه الطبراني .

٥ ـ كما أن له شاهداً من حديث عمران القصير أخرجه البيهقي في « الشعب » .

---

(١) لم يرمز له الحافظ في « التهذيب » ، ولا في « التقريب » برمز مسلم . د . أحمد سردار .

(٢) تنزيه الشريعة (٢/٣٨٥) .

قلت :

١ ـ أما حديث الترمذي : فقد أخرجه في « جامعه » قال : حدثنا أبو كريب ، حدثني المحاربي ، عن عمار بن سيف الضبي ، عن أبي معان البصري ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعوذوا بالله من جب الحزن » ، قالوا : يا رسول الله ؛ وما جب الحزن ؟ قال : « واد في جهنم تتعوذ منه جهنم كل يوم مائة مرة » ، قلنا : يا رسول الله ؛ من يدخله ؟ قال : « القراء المراؤون في أعمالهم » .

قال أبو عيسىٰ : (هٰذا حديث غريب)[1] .

وأما ابن ماجه فقال : حدثنا علي بن محمد ، ومحمد بن إسماعيل قالا : حدثنا عبد الرحمٰن بن محمد المحاربي ، حدثنا عمار بن سيف عن أبي معاذ .

وحدثنا علي بن محمد ، حدثنا إسحاق بن منصور ، عن عمار بن سيف ، عن أبي معاذ ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يتعوذ بالله من جب الحزن » ، قالوا : يا رسول الله ؛ وما جب الحزن ؟ قال : « واد في جهنم تتعوذ منه جهنم كل يوم أربعمائة مرة » ، قالوا : يا رسول الله ؛ ومن يدخله ؟ قال : « أعد للقراء المرائين بأعمالهم ، وإن من أبغض القراء إلى الله الذين يزورون الأمراء » ، قال المحاربي : الجورة .

قال أبو الحسن : حدثنا حازم بن يحيىٰ ، حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ومحمد بن نمير قالا : حدثنا ابن نمير ، عن معاوية النصري ـ وكان ثقة ـ ثم ذكر الحديث نحوه بإسناده .

---

(١) ت : (الزهد ، باب ما جاء في الرياء والسمعة) ، (٤/ ٥٩١) ح (٢٣٨٣) .

حدثنا إبراهيم بن نصر ، حدثنا أبو غسان مالك بن إسماعيل ، حدثنا عمار بن سيف عن أبي معان ، قال مالك بن إسماعيل : قال عمار : لا أدري محمد أو أنس بن سيرين[1] .

قلت : مدار الروايات علىٰ أبي معان ، والراوي عنه وهو عمار بن سيف .

أما أبو معان ـ ويقال : أبو معاذ[2] ـ : فشيخ مجهول ، لم يرو عنه إلا عمار بن سيف ، وجهالته جهالة عين ، قال الذهبي : (لا يعرف ، له عن أنس ، تفرد عنه عمار بن سيف ، له حديث : « تعوذوا من جب الحزن »)[3] .

وقد نقل ابن الجوزي عن ابن حبان أنه متروك .

وأما عمار بن سيف : فقد اختلف فيه علماء الجرح والتعديل ، فوثقه قوم وجرحه آخرون ، فمِمَّن وثقه : العجلي ، قال : (ثقة ثبت متعبد ، وكان صاحب سنة ، كان يقال : إنه لم يكن بالكوفة أفضل منه) ، وقال ابن معين من رواية عثمان الدارمي والليث بن عبدة : (ثقة) ، وقال أبو غسان : (كان من خيار الناس) ، وأثنىٰ عليه خيراً ابن المبارك ، وقال عبيد بن إسحاق : (شيخ صدوق) .

وأما من تكلم فيه : فابن معين في رواية ابن أبي خيثمة قال : (ليس بشيء) ، وقال أبو زرعة : (ضعيف) ، وقال أبو حاتم : (كان شيخاً صالحاً ، وكان ضعيف الحديث ، منكر الحديث) ، وقال أبو داود : (كان مغفلاً) ، وقال الدارقطني : (كوفي متروك) ، وقال الحاكم : (يروي عن

---

(١) جه : (باب الانتفاع بالعلم والعمل به) ، ح (٢٥٦) .

(٢) صحح المزي في « تهذيب الكمال » (٣٦٣/٣) أنه بالنون وليس بالذال ، وكذا الذهبي في « الميزان » (٤٢٨/٧) ، وابن حجر في « اللسان » (٤٨٣/٧) ، و« التهذيب » (٢٣٩/١٢) .

(٣) ميزان (٢٩٠/٥) ، وانظر : « تهذيب » (٢٣٩/١٢) .

إسماعيل بن خالد والثوري المناكير) ، وقال البخاري : (لا يتابع ، منكر الحديث ، ذاهب) ، وقال البزار : (ضعيف) ، وقال أبو نعيم الأصبهاني : (روى المناكير ، لا شيء) ، وقال ابن عدي ـ بعد أن ذكر له حديثاً ـ : (هو منكر لا يروي إلا عن عمار هـٰذا ، والضعف علىٰ حديثه بيّن) ، وذكره العقيلي في « الضعفاء » ، وذكر له هـٰذا الحديث ، ثم أسند عن المخرمي ، عن يحيى بن معين قال : (سمعت يحيى بن آدم يقول لنا : إنما أصاب عمار هـٰذا علىٰ ظهر كتاب فرواه)(١) .

فعمار هـٰذا تعارضت فيه أقوال أئمة الجرح والتعديل ، إلا أن الراجح حسب قواعدهم جرحه ؛ لأن جرحه مفسر ، كما أن الروايات فيه عن ابن معين متعارضة يتعذر فيها الجمع أو الترجيح ، وعمار هـٰذا وإن لم يصرح أحد بكذبه إلا أن نكارة حديثه من جهة غفلته وعدم ضبطه وروايته ما لم يسمع ، وقد قال فيه البخاري وأبو حاتم الرازي : (منكر الحديث) ، والعبارة عندهما من أشد درجات الجرح ، فنكارة عمار بن سيف بالإضافة إلىٰ جهالة أبي معان وتفردهما بروايته تسوغ إدراج حديثهما في كتب الموضوعات ، وقد سبق أن من الأحاديث التي يطلق عليها الوضع أن ينفرد بروايتها مجهول .

وفي الحديث علة أخرىٰ ذكرها البيهقي عن البخاري قال : (أبو معان مجهول ، لا يعرف له سماع من ابن سيرين ، وهو مجهول)(٢) .

فالحديث فيه انقطاع بين أبي معان وابن سيرين ، وهي علة مؤثرة تزيد في نكارة الحديث إذا أضيفت إلى العلتين السابقتين .

---

(١) تهذيب (٤٠٢/٧ ـ ٤٠٣) ، وانظر « ميزان » (١٧٥/٣) .

(٢) شعب الإيمان ، الشعبة الخامسة والأربعون .

وأما المتابعة التي ذكر ابن عراق أن ابن حجر أشار إليها : فلم يشر إلىٰ من أخرجها ، ولم يسق إسنادها حتىٰ يعرف صحته من عدمه ، وقد رواها من طريق رواد بن الجراح عن بكير بن معروف .

أما بكير : فالأكثر علىٰ تعديله وتوثيقه ، وتعارضت فيه الأقوال عن أحمد ، فقال البخاري عنه ، والأصم عن عبد الله عن أبيه : (لا بأس به) ، وقال أبو بكر بن بالويه عن عبد الله عن أبيه : (ذاهب الحديث) ، وقال ابن المبارك : (ارم به)[1] .

والظاهر والله أعلم : ترجيح عدالته ؛ لأن جرحه غير مفسر ، ولكثرة المعدلين له .

والراوي عن بكير هو رواد بن الجراح ، فغالب أئمة الجرح والتعديل علىٰ تضعيف أمره ، وأنه روىٰ أحاديث منكرة ، وقد اختلط وتغير وروىٰ أحاديث منكرة أخطأ وخالف فيها[2] ، ولذا فحديثه لا يصلح للمتابعة لا سيما مع وجود النكارة والجهالة ، وضعف السند ناشئ من قبل رواد لا من قبل شيخه ، ولذا فإخراج مسلم لحديث بكير لا يقوي من أمر هٰذه الرواية لوجود رواد فيها ، وهو من رجال ابن ماجه فقط .

٤ ـ وأما الشاهد من حديث ابن عباس : فقد أخرجه الطبراني ، وفي سنده عبد الله بن عبدويه الصفار ، وهو مجهول لم يرو عنه إلا ابنه يحيىٰ[3] ، وفيه اختلاف في متن الحديث من حيث اللفظ والمعنىٰ ، فالحديث لا يصلح أن يكون شاهداً لحديث أبي هريرة .

---

(١) تهذيب (٤٩٥/١ ـ ٤٩٦) .

(٢) انظر ترجمته في « ميزان » (٥٢/٢) ، و« تهذيب » (٢٨٨/٣ ـ ٢٩٠) .

(٣) انظر « تاريخ بغداد » (٢٢١/١١) .

٥ ـ وأما الشاهد الثاني ـ وهو حديث عمران القصير ـ: فقد أخرجه البيهقي في « الشعب » قال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ومحمد بن موسىٰ قالا : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، حدثنا يحيى بن أبي طالب ، أنبأنا عبد الوهاب بن عطاء ، أنبأنا عثمان بن سلمة ، عن عمران القصير قال : (بلغني أن في جهنم وادياً تعوذ منه جهنم كل يوم أربعمائة مرة ، أعد ذٰلك للمرائين من القراء)[١] .

قلت : حديث عمران منقطع ، ولم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي إسناده عثمان بن سلمة ولم أقف له علىٰ ترجمة فيما تتبعته من مصادر ، وفي إسناده يحيى بن أبي طالب وثقه الدارقطني ، وكذبه موسى بن هارون في حديث الناس ، وقال الآجري : (خط أبو داود علىٰ حديث يحيى بن أبي طالب)[٢] ، ووجود هٰذه العلل في الحديث تصيّره لا يصلح أن يكون شاهداً ، والله أعلم .

وقد روى الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعوذوا بالله من جب الحزن » ، قالوا : يا رسول الله ؛ وما جب الحزن ؟ قال : « واد في جهنم ، إن جهنم لتعوذ بالله من شر ذٰلك الوادي في كل يوم أربعمائة مرة ، يلقىٰ فيه الغرارون » ، قيل : يا رسول الله ؛ وما الغرارون ؟ قال : « المراؤون بأعمالهم في الدنيا » .

قال الهيثمي : (وفيه محمد بن الفضل بن عطية وهو مجمع علىٰ ضعفه)[٣] ، قلت : بل صرحوا بكذبه[٤] .

(١) شعب الإيمان ، الشعبة الخامسة والأربعون .
(٢) ميزان (٥/١٢٥) .
(٣) مجمع الزوائد (٢٢/٢٢٦) .
(٤) انظر ترجمته في « ميزان » (٤/٢٣٨) ، و« تهذيب » (٩/٤٠١ ـ ٤٠٢) .

الحديث السادس :

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان : حدثنا محمد بن إسحاق الثقفي ، حدثنا محمد بن رافع ، حدثنا ابن أبي فديك ، حدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قال الرجل للرجل : يا يهودي ؛ فاجلدوه عشرين ، وإذا قال : يا مخنث ؛ فاجلدوه عشرين » .

وفي رواية أخرىٰ : « وإذا قال : يا لوطي ؛ فاجلدوه عشرين » .

قال أبو حاتم ابن حبان : (هٰذا حديث باطل لا أصل له ، وإبراهيم كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ، وداود حدّث عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات ، تجب مجانبة روايته)[1] .

وقد تعقبه السيوطي فقال : (إبراهيم هو ابن أبي حبيبة الأشهلي ، قال أحمد : ثقة ، وقال ابن معين : صالح الحديث ، وقال الدارقطني : ليس بالقوي .

وداود بن الحصين ثقة أخرج له الأئمة الستة .

والحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه ، والبيهقي في « سننه » وقال : تفرد به إبراهيم الأشهلي ، وليس بالقوي ، قال : وهو إن صح محمول على التعزير)[2] .

ويتلخص تعقبه بما يلي :

١ ـ أن الحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه .

٢ ـ أن إبراهيم قد وثقه الإمام أحمد ، وقال ابن معين : (صالح

---

(١) الموضوعات (٣/١٢٩ ـ ١٣٠) .

(٢) اللآلئ (٢/٢٠٠) .

الحديث) ، وقال الدارقطني : (ليس بالقوي) ، ولم يرم بكذب .

٣ ـ أن داود بن الحصين ثقة أخرج له أصحاب الكتب الستة .

قلت :

١ ـ أما الترمذي فقال : (حدثنا محمد بن رافع ، حدثنا ابن فديك ، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قال الرجل للرجل : يا يهودي ؛ فاضربوه عشرين ، وإذا قال : يا مخنث ؛ فاضربوه عشرين ، ومن وقع علىٰ ذات محرم فاقتلوه » ، هٰذا حديث لا نعرفه إلا من هٰذا الوجه . . . وإبراهيم بن إسماعيل يضعف في الحديث)[١] .

وأما ابن ماجه فقال : حدثنا عبد الرحمٰن بن إبراهيم ، حدثنا ابن أبي فديك ، حدثني ابن أبي حبيبة ، عن داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم به[٢] .

والترمذي وابن ماجه أخرجا الحديث من طريق واحدة ، والحديث كما يظهر والله أعلم فردٌ ، لم يرد من طريق آخر ، وليس له شواهد ؛ إذ لم يشر إلىٰ ذٰلك السيوطي حسب عادته عندما يتعقب ابن الجوزي .

والظاهر والله أعلم : أن السيوطي رحمه الله أقر ابن الجوزي في الحكم على الرواية بالوضع ؛ إذ لم يذكر الحديث في « تعقباته » ، بل اقتصر في ذكره على « اللآلئ » .

وابن الجوزي قد أعل الحديث بعلتين :

الأولىٰ : هي وجود إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي في

---

(١) ت : (الحدود ، باب ما جاء فيمن يقول لآخر : يا مخنث) ، (٦٢/٤) ح (١٤٦٢) .

(٢) جه : (الحدود ، باب حد القاذف) ، ح (٢٥٦٨) .

سنده ، وتفرده بروايته ، وقد نقل طعن ابن حبان في إبراهيم بقوله : (كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل)[1] .

وقد تعقبه السيوطي بأن أحمد وثقه ، وقال ابن معين : (صالح الحديث) ، وقال الدارقطني : (ليس بالقوي) .

قلت : إبراهيم : الغالب من أئمة الحديث علىٰ تجريحه ، بل قال فيه البخاري : (منكر الحديث)[2] ، وهي صيغة اتهام يستعملها البخاري رحمه الله ، وقال أبو حاتم الرازي : (شيخ ليس بالقوي ، يكتب حديثه ولا يحتج به ، منكر الحديث)[3] .

فقول أبي حاتم : (إنه يقبل حديثه إذا توبع ، أما إذا تفرد فيكون حديثه منكراً) ، وقال النسائي : (ضعيف)[4] ، وقال الدارقطني : (متروك) ، وقال أبو أحمد الحاكم : (حديثه ليس بالقائم) .

وقال العقيلي : (له غير حديث لا يتابع علىٰ شيء منها) ، وقال الترمذي : (يضعف في الحديث) ، وقال الحربي : (شيخ مدني صالح ، له فضل ، ولا أحسبه حافظاً)[5] ، وقال ابن حبان : (كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل)[6] .

وقد خالف في ذٰلك الإمام أحمد فقال : (ثقة)[7] ، وكذٰلك وثقه

---

(١) الموضوعات (٣/١٣٠) .
(٢) التاريخ الكبير (١/٢٧١) ، الضعفاء (٢٥١) .
(٣) الجرح (١/٨٣) .
(٤) الضعفاء والمتروكون (٣٩) .
(٥) تهذيب (١/١٠٤ ـ ١٠٥) .
(٦) مجروحين (١/١٠٩) .
(٧) الجرح (١/٨٤) .

العجلي ، وقال ابن معين : (صالح) ، وقال ابن عدي : (هو صالح في باب الرواية كما حكي عن يحيى بن معين ، ويكتب حديثه مع ضعفه) ، وقال ابن سعد : (كان مصلياً عابداً ، صام ستين سنة ، وكان قليل الحديث)[١] .

قلت : الظاهر أن ابن معين قصد بقوله : (صالح) الصلاح الذاتي لا الصلاح الاصطلاحي ، وقد ظن السيوطي رحمه الله أنه قصد المعنى الاصطلاحي ، ولذا زاد في عبارته فقال : (صالح الحديث) ، وفي عمله تجاوز[٢] .

فإبراهيم متهم حسب اصطلاح البخاري رحمه الله ، وأما على رأي غيره فضعيف ، إلا أن حديثه منكر لضعفه وتفرده ، حيث لم يتابع حديثه .

أما العلة الثانية التي أعل بها ابن الجوزي الحديث : فهي وجود داود بن الحصين في سنده ونقل فيه كلام ابن حبان[٣] ، وتعقبه السيوطي بأن داود ثقة ، أخرج له الأئمة الستة .

وداود مختلف فيه ، قد وثقه جماعة وضعفه آخرون ، إلا أنهم متفقون على أن روايته عن عكرمة بالذات منكرة ، قال يحيى بن معين :

---

(١) تهذيب (١٠٤/١) .

(٢) قال الذهبي : (قال ابن معين : صالح الحديث) ، فهٰذا الذي نقله الذهبي عن ابن معين يصوِّب نقل الحافظ السيوطي .

وهٰهنا أمر ينبغي التنبيه إليه ، وهو : أن ابن معين له في إبراهيم ثلاثة أقوال : (صالح الحديث) ، (ليس بشيء) ، (يكتب حديثه ولا يحتج به) ، والجمع بينها ممكن : أما (ليس بشيء) : فالمراد هنا أن أحاديثه قليلة بقرينة قول ابن سعد : (وكان قليل الحديث) ، وأما قوله : (يكتب حديثه) : فابن معين يقصد بذٰلك : أنه من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم ، كما هو اصطلاحه ، وقوله : (صالح الحديث) أي : إن حديثه صالح لأن يكتب ويعتبر وإن كان لا يحتج به على انفراده ، وبهٰذا يظهر أن ابن معين جعله في المرتبة الأولىٰ من مراتب الضعف . د . أحمد سردار .

(٣) مجروحين (٢٩١/١) .

(داود ثقة ، وإنما كره مالك له ؛ لأنه كان يحدث عن عكرمة ، وكان يكره مالك عكرمة) ، وقال ابن المديني : (ما روىٰ عن عكرمة فمنكر الحديث ، ومالك روىٰ عن داود بن الحصين عن غير عكرمة)[1] ، وقال ابن المديني : (مرسل الشعبي أحب إلي من داود ، عن عكرمة ، عن ابن عباس)[2] .

قلت : والحديث من روايته عن عكرمة ، فهو من أحاديثه المنكرة خصوصاً وأنه انفرد بها ولم يتابع عليها .

وقول السيوطي : (إن داود أخرج له الأئمة الستة) في إطلاقه هٰذا نظر ، أما توثيقه فقد نازع فيه جماعة ، قال أبو حاتم : (ليس بقوي ، لولا أن مالكاً روىٰ عنه لترك حديثه) ، وقال الجوزجاني : (لا يحمدون حديثه) ، وقال الساجي : (منكر الحديث ، متهم برأي الخوارج)[3] .

وأما إخراج الستة له : فالبخاري أخرج له حديثاً واحداً من رواية مالك عنه ، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد ، عن أبي هريرة في العرايا ، وله شواهد[4] ، فلم يخرج له من روايته عن عكرمة المتكلم فيه من أجلها ، فبعض أصحاب الكتب الستة تجنب روايته عن عكرمة ، ولا يلزم من إخراج بعض حديثه الحكم علىٰ سائره بالصحة بعد التصريح بالتفريق بين روايته عن عكرمة ، وبين روايته عن غيره .

واجتماع العلتين في الحديث تنزله عن درجة الاعتبار إلىٰ درجة الترك

---

(١) الجرح (١/ ٤٠٩) .

(٢) تهذيب (٣/١٨١ ـ ١٨٢) .

(٣) تهذيب (٣/١٨١ ـ ١٨٢) ، هدي الساري (٤٠١) .

(٤) هدي الساري (٤٠١) .

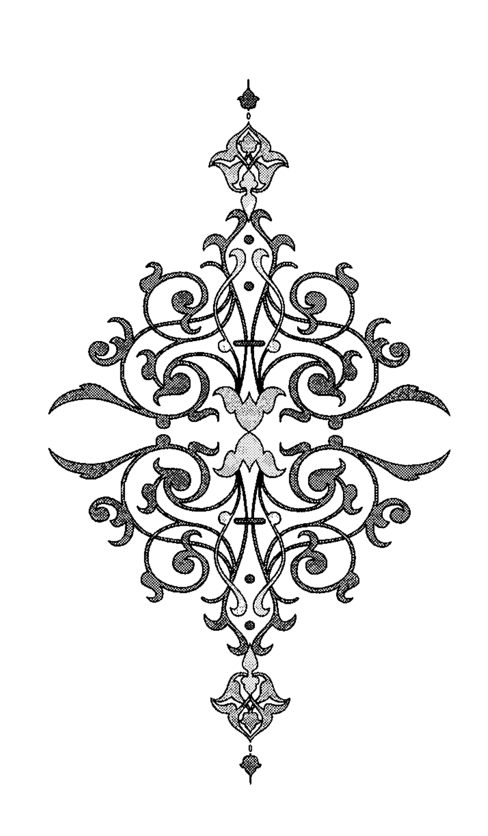
والطرح إن لم يكن الوضع ؛ إذ إن وجود واحدة منها بمفردها كافية في إلحاق الحديث بالمنكر ، فكيف باجتماعها ؟! ولو فرضنا أنه لا يبلغ درجة الوضع ، فهو أيضاً لا يتجاوز درجة الترك ، وحينئذ فالنتيجة واحدة حيث إن كلّاً منهما لا يجوز العمل به ، وتحرم روايته من غير بيان ، والله أعلم .

* * *





الفهارس





فهرس الآيات

❋ ❋ ❋

فهرس الأحاديث والآثار

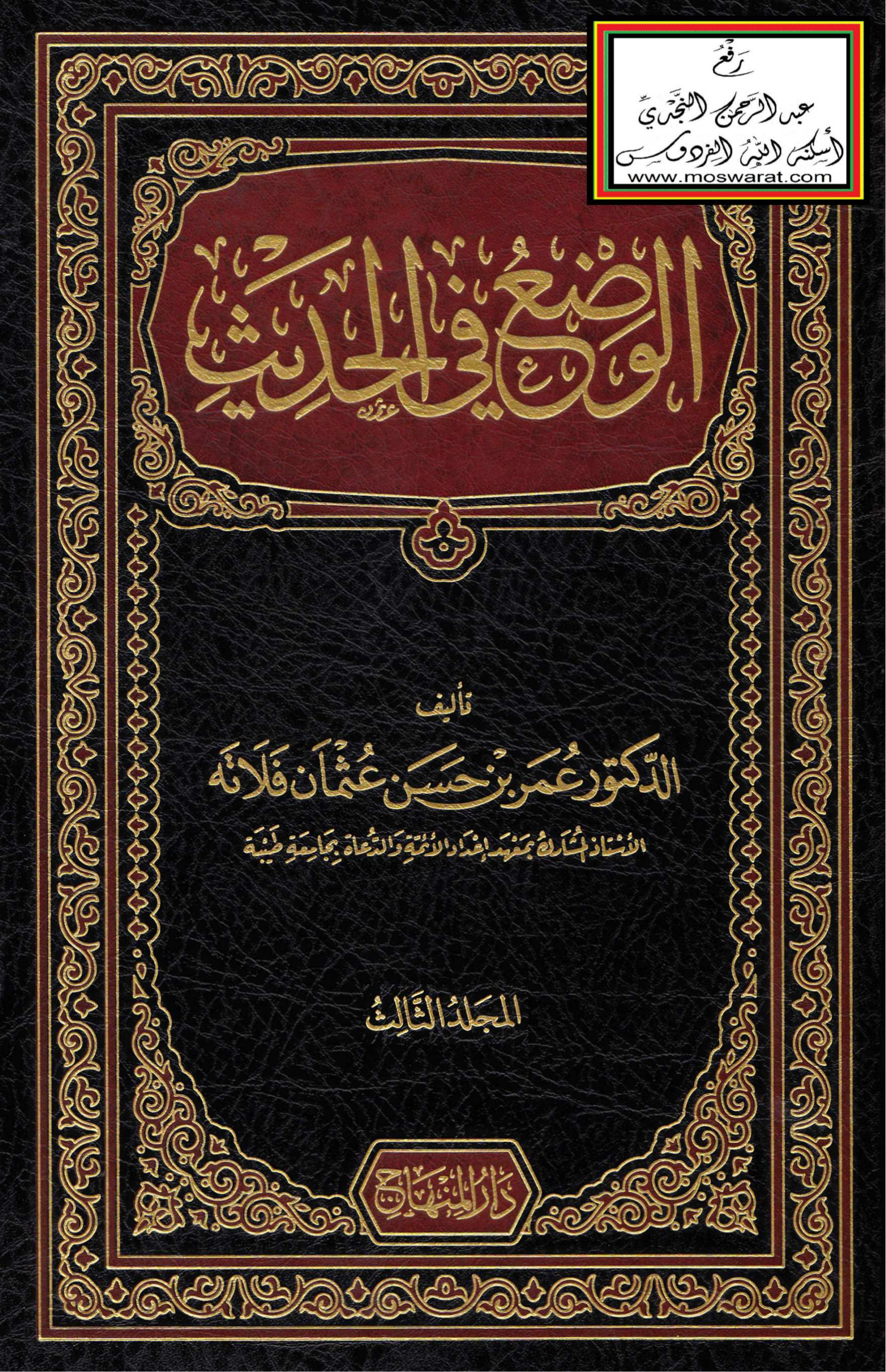
* * *



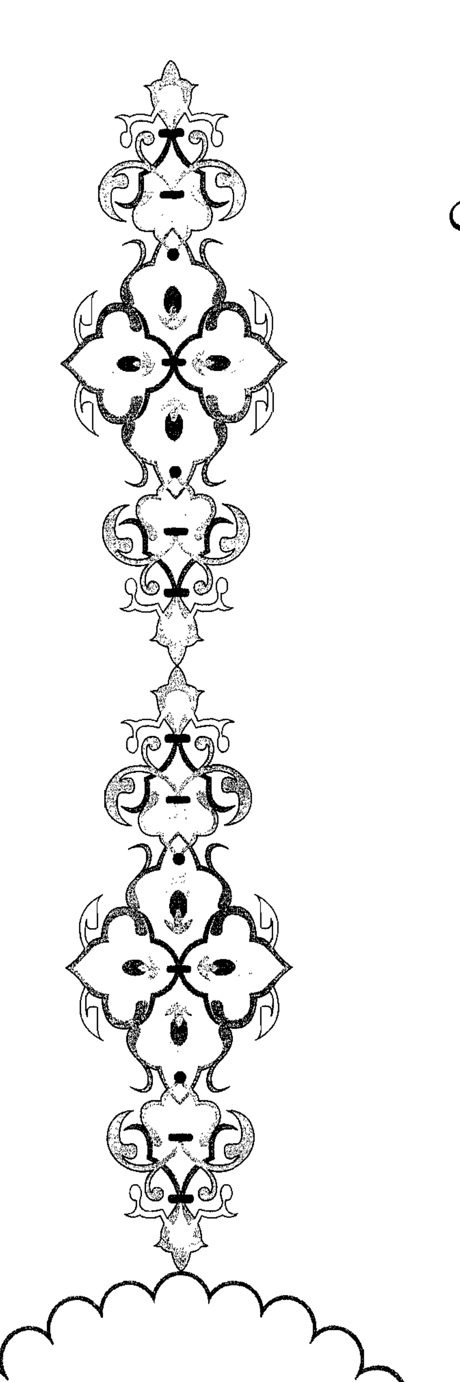
فهرس الموضوعات

❋ ❋ ❋


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

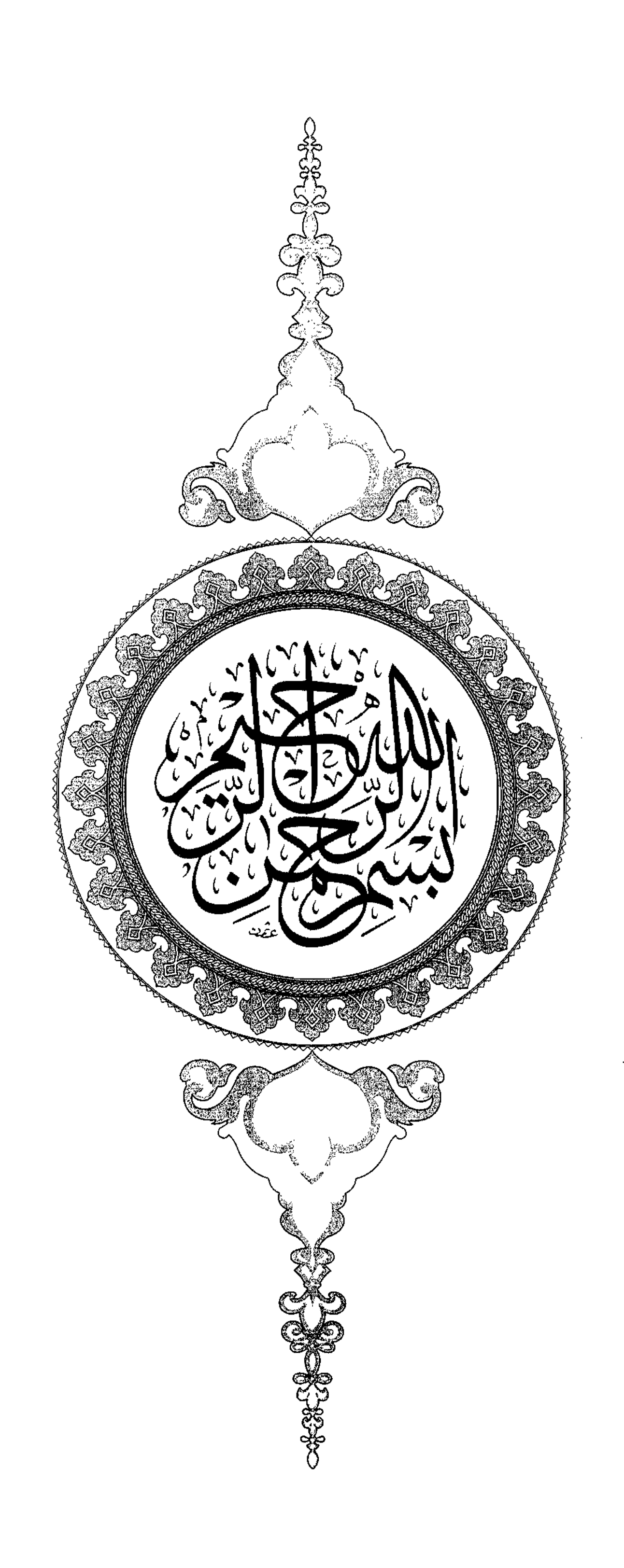

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
الوضع في الحديث
تأليف
الدكتور عمر بن حسن عثمان فلاته
الأستاذ المشارك بمعهد إعداد الأئمة والدعاة بجامعة طيبة
المجلد الثالث
دار المنهاج


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



الوضع في الحديث

٣

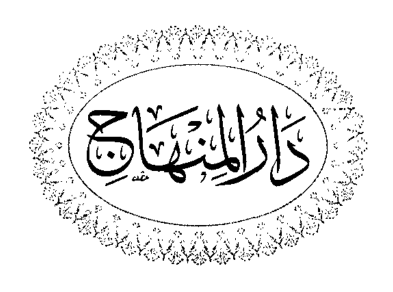

بسم الله الرحمن الرحيم

الوضع في الحديث

تأليف

الدكتور عمر بن حسن عثمان فلاته
الأستاذ المشارك بمعهد إعداد الأئمة والدعاة بجامعة طيبة





الطَّبْعَة الأولى ـ الإصدار الثّاني
مصححة ومزيدة ومنقحة
١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م



المملكة العربية السعودية ـ جدة
حي الكندرة ـ شارع أبها تقاطع شارع ابن زيدون
هاتف رئيسي 6326666 ـ الإدارة 6300655
المكتبة 6322471 ـ فاكس 6320392
ص . ب 22943 ـ جدة 21416
www.alminhaj.com
E-mail: info@alminhaj.com
ISBN: 978 - 9953 - 541 - 80 - 8

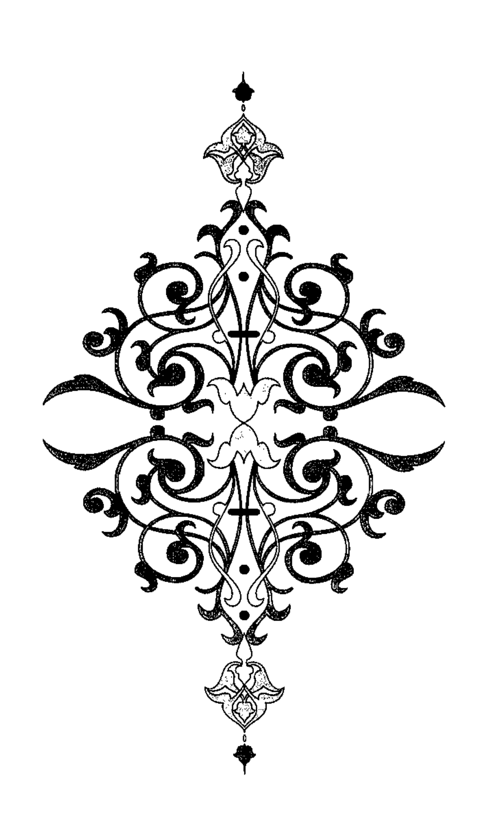


الباب الثالث
في معرفة الوضاعين
ويشتمل على ثلاثة فصول

الفصل الأول : في الرواة المتفق على الحكم عليهم بالكذب .

الفصل الثاني : في الرواة المختلف في الحكم عليهم بالوضع .

الفصل الثالث : في الرواة الذين رموا بالكذب وهم رواة في أحد الكتب الستة .



تمهيد

تناولت في الباب السابق المسائل المتعلقة بالوضع في الحديث من حيث وقوعه في السند والمتن ، واستتبع ذٰلك الكلام على السند وأهميته في رواية الحديث ، وبدايته وشيوعه ، وكيفية معرفة الوضع فيه ، وأمثلة للوضع في السند .

كما تعرضت للكلام على المتن ، والضوابط التي يعرف بها الوضع في المتن ، وأنواع الوضع فيه ، وعرفت في الفصل الثاني الكلام على النسخ الموضوعة من حيث معناها ، ومراد المحدثين من وصفها بذٰلك ، وأنواعها .

وتناولت في الفصل الثالث من الباب الثاني الكلام على الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في « موضوعاته » ، وهي في أحد الكتب الستة ، بينت فيها ما ترجح لي من الحكم عليها بالوضع أو عدمه .

وأرىٰ من المناسب إفراد هٰذا الباب للكلام على الوضاعين المتفق على الحكم عليهم بالوضع ، والتعريف بهم من حيث تعمدهم للوضع وعدمه ، كما أتناول الحديث عن الرجال المختلف في الحكم عليهم بالوضع ، وأبيّن أصنافهم ، وما ترجح لي من أمرهم .

وحيث إن رواة الكتب الستة اهتم بهم المحدثون اهتمامهم بأحاديثها ؛ فأرىٰ أن أفرد لهم فصلاً للكلام على الرواة الذين رموا بالكذب أو الوضع ، ولهم رواية في أحد الكتب الستة ، أعرض فيه لمن وصفهم بالكذب ، وأوضح ما ظهر لي من شأنهم ، ويقتضي البحث في هٰذه المسائل أن

أقسم الباب إلىٰ ثلاثة فصول :

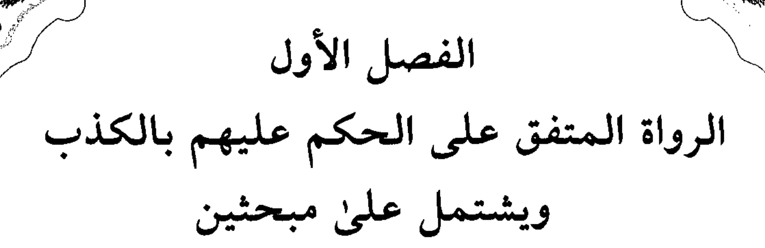
الفصل الأول : في الرواة المتفق على الحكم عليهم بالكذب .

الفصل الثاني : في الرواة المختلف في الحكم عليهم بالوضع .

الفصل الثالث : في الرواة الذين رموا بالكذب ولهم رواية في أحد الكتب الستة .

❋ ❋ ❋





الفصل الأول
الرواة المتفق على الحكم عليهم بالكذب
ويشتمل علىٰ مبحثين

المبحث الأول : الرواة المتعمدون للوضع :

ـ الكذابون الذين ادعوا صحبة النبي صلى الله عليه وسلم .

ـ الرواة المقرون بالوضع .

ـ الرواة المتعمدون للوضع والكذب الذين أثبت النقاد كذبهم بقرائن تتنزل منزلة الإقرار .

المبحث الثاني : في الرواة الذين جرى الكذب علىٰ لسانهم دون قصد أو تعمد :

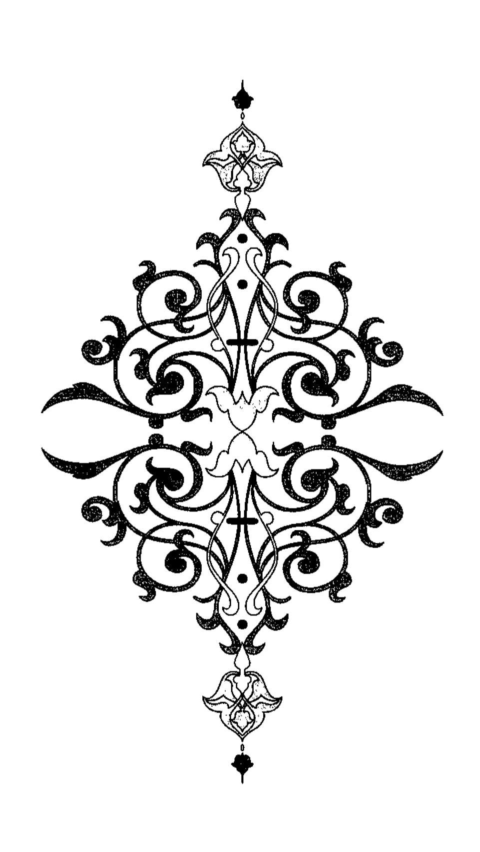
ـ الجهلة .

ـ الصالحون .

ـ المختلطون .

ـ فاحشو الغلط ، كثيرو الخطأ .

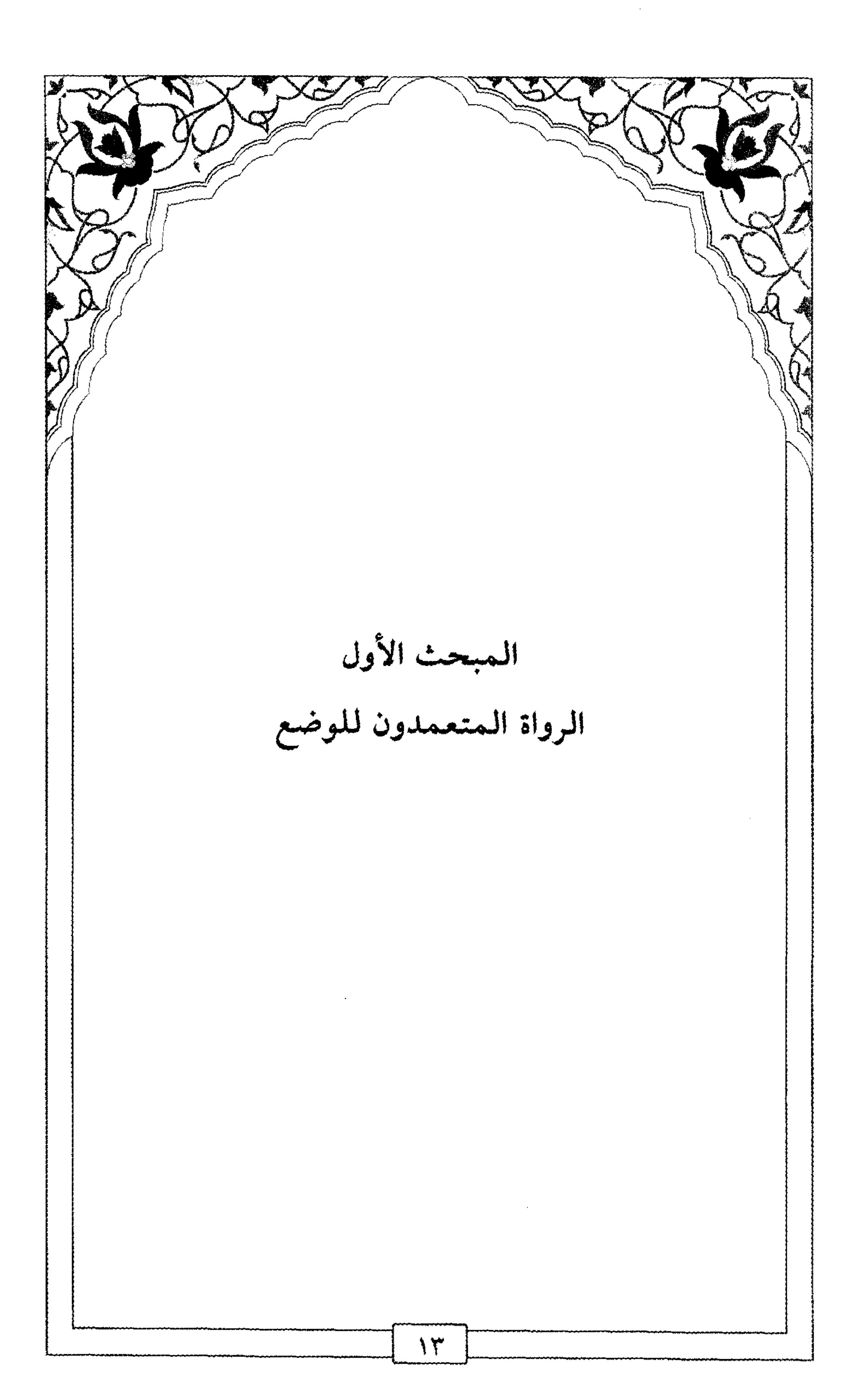
ـ المغفلون .



سبق عند الكلام علىٰ أسباب الوضع في الحديث أن ثمة جماعة من الرواة وقعوا في الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهٰؤلاء الوضاعون ؛ **منهم** من كان قاصداً التقول عليه صلى الله عليه وسلم ؛ لأن الغرض الذي حمله على الكذب كان هدفه الأول ، وشغله المقدم .

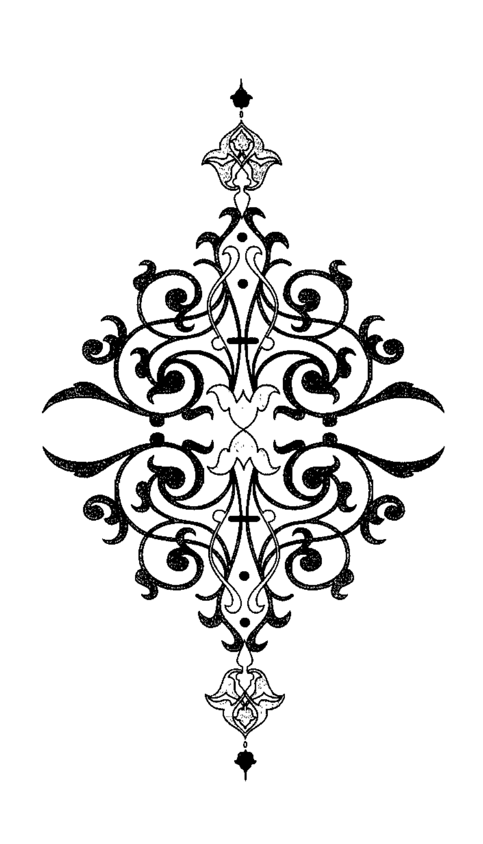
ومنهم من قال علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل ، وألصق به من الكذب ما لم يُرو عنه دون تعمد أو قصد ، وكل من الطائفتين أقسام وأنواع ، لذا فإني سأتعرض لبيان أقسامهم ومذاهبهم في هٰذا الفصل ، مفرداً كل طائفة من هاتين الطائفتين بمبحث خاص ، فأقول وبالله التوفيق :





المبحث الأول

الرواة المتعمدون للوضع



الرواة المتعمدون للوضع

وهٰذا الصنف من الوضاعين هم المستوجبون للعنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والمستحقون لوعيده حيث قال صلى الله عليه وسلم : « من كذب علي متعمداً ؛ فليتبوأ مقعده من النار » ، في حديث بلغ درجة التواتر في النقل عنه صلى الله عليه وسلم ، وقد اختلف العلماء فيهم ؛ فحكم بكفرهم والد إمام الحرمين الإمام الجويني ، وأخرجهم من الملة ، وجمهور العلماء علىٰ أنهم مرتكبون لكبيرة بفعلهم ذٰلك ، وأمرهم موكول إلىٰ خالقهم ، كما اختلفوا في قبول توبتهم أو عدم قبولها ؛ **فمنهم** من قطع بعدم قبولها ، **ومنهم** من قال بقبولها ، وقد بيّنت أن الذي ظهر لي من ذٰلك أنها لا تقبل توبته عند أهل الحديث عقوبةً لاقترافه هٰذا الإثم العظيم ، حيث يترتب عليه فساد كبير ، وقد سبق تفصيل المسألة في الباب الأول بما يغني عن الإعادة .

وهٰؤلاء المتعمدون للكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أصناف تباينت غاياتهم وتعددت أهدافهم .

فمنهم المفسد على الناس دينهم ، المغير المبدل لأحكام الله وشريعته ؛ أعني بهم : الزنادقة الذين كان هدفهم الإفساد في الدين والتلبيس على المسلمين ، وقد بينت دورهم في وضع الحديث عند الكلام علىٰ أسباب الوضع .

ومنهم الجهلة المتعصبون الذين أعمى الله أبصارهم ، وظنوا أن ما ذهبوا إليه من رأي ، وما قلدوا من مذهب ، وما تبعوا من أشخاص : هو الحق

والغاية ، فأخذوا ينتصرون لما ذهبوا إليه من غير علم ؛ إذ لم يكتفوا بتأويل الأدلة ، وتحميلها ما لا تحتمل في الاستدلال بها إلىٰ حيث يعتقدون ، أو في دفعها إذا كانت نصاً فيما لا يعتقدون ، بل تجرؤوا بأن اختلقوا علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ووضعوا من عندهم أقوالاً نسبوها إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ظناً منهم أنهم يحسنون صنعاً ، وأن تأييد ما ذهبوا إليه يخول لهم أن يكذبوا عليه صلى الله عليه وسلم ، فكأن ما يعتقدون هو الأصل ، عليه يحمل كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومن أجله تحمل الأدلة كل محمل ، بل يختلق منها ويوضع عليه صلى الله عليه وسلم نصرة لدينهم .

ومنهم قوم لبسوا ثياب الزهد بجهالة ، وتأزروا بأزر التقشف عن عماية ، وظنوا أن الدين ما هم فيه ، وسوّل لهم الشيطان المنهج الذي يعمهون فيه ، فرأوا حمل الناس علىٰ مذهبهم ، ودفعهم إلىٰ مقصدهم ، فيمَّمُوا شطر الكتاب والسنة ، فيها يتلمسون عن أدلة لطريقتهم ، فلم يكتفوا بما فيها مما يرشد إلى الطريق الحق ، بل وجدوا باب الوضع لهم سبيلاً ، والكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيلة لغايتهم ، وطريقاً لبغيتهم .

ومنهم من كان هدفه الدنيا والوصول إلى العرض الأدنىٰ ، فوجد أن أهدىٰ سبيل للوصول إلىٰ غايته ـ بعد أن تحلىٰ بزي العلماء ، ولبس ثياب الحكماء ـ : أن يتقرب إلى الخاصة والعامة بالكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم حسب ما يشتهون ، فوسيلته في ذٰلك التقرب بالكذب إلىٰ ما عند السلاطين والولاة ، بتزيين ما يفعلون وإثبات شرعية ما يعملون ، أو بالوصول إلىٰ ما عند العامة بالتسول في الطرقات والجوامع ، وانتحال

مهنة الوعظ والقصص ، فهما مرتع خصب يساعد علىٰ تحقيق سلعته ، وبلوغ مأمله ومطلوبه .

ومنهم من كان حب الظهور والتطلع إلى الرياسة غايته ، والتشبع بما لم يعط أمنيته ، ودعوى الإحاطة بالرواية ، والتفرد بطرق الأسانيد لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كي يولي الطلاب إليه شطرهم ، ويشدوا له رواحلهم ، فوجد في اختلاق الأحاديث وادعاء التفرد والإغراب ، وتركيب الأسانيد أو قلبها وسيلة للوصول إلىٰ مرامه ، وطريقاً لبلوغ نواله .

هٰؤلاء أهم الأصناف الذين كذبوا علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم متعمدين قاصدين ، وقد سبق أن فصلت الكلام فيهم عند تناول أسباب الوضع في الحديث[1] ، ولولا التكرار وما يستتبعه من ملل وإسهاب لا يليق بالمقام لأعدت الكلام فيهم ، ولٰكن يمكن الرجوع إليهم فيما أشرت ، ومع هٰذا فإني **أجملهم في هٰذه العجالة** :

١ ـ الزنادقة والملحدون الذين استهدفوا هدم الإسلام والحط من شأنه .

٢ ـ الجهلة المتعصبون لمعتقد معين ، أو مذهب معين ، أو الانتماء إلىٰ شخص معين ، ويلحق بهٰؤلاء : المتعصبون لجنس ، أو قبيلة ، أو لون ، أو مدينة .

٣ ـ المتزهدون المتقشفون عن جهل ، الذين أرادوا حمل الناس علىٰ ما هم فيه ، فوضعوا في الترغيب والترهيب ، أو لفقوا إسناداً إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل ما هو حسن من الكلام .

---

(١) انظر (٣٠٥/١) .

٤ ـ المغرضون الذين كانوا يستهدفون الوصول إلىٰ ما في أيدي الناس ، أو التزلف والتقرب لذوي الجاه والسلطان عن طريق القصص والتسول ، أو الفتوىٰ .

٥ ـ المغربون ومدعو التفرد ، أو الإحاطة ، أو السماع .

وقد تكشفت نوايا هٰؤلاء الكذابين ، وافتضح أمرهم لدىٰ علماء النقد من المحدثين ، وتبينت غاياتهم بطرائق سلكها الأئمة النقاد ، ومناهج دقيقة ساروا عليها للتمييز بين الحق والباطل ، وقواعد منضبطة طبقوها علىٰ أحاديث الرواة ؛ فعرفوا الجيد منها والزيف ، فكشفوا أمر هٰؤلاء الكذابين ، وبينوا فعلهم للناس ، وشهروا بهم ، وأفصحوا عن أسمائهم وكناهم ؛ ليُعرفوا فيُتجنبوا ، فأصابهم خزي الدنيا ، ويلحقهم مقت الله ولعن رسوله صلى الله عليه وسلم في العقبىٰ ، نسأل الله السلامة والعافية .

وأهم الطرق التي سلكها هٰؤلاء المبطلون في وضع الأحاديث علىٰ سيد المرسلين ما يلي :

أولاً : الكذابون الذين ادعوا صحبة النبي صلى الله عليه وسلم .

ادعىٰ جماعة من الكذابين صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وذٰلك بمشاهدته والتلقي عنه ، فجاؤوا بأحاديث اختلقوها ، وأقوال افتأتوها عليه صلى الله عليه وسلم زوراً وبهتاناً ، ولٰكن أمرهم لم يتم ، وبان كذبهم ، فافتضحوا لدى العامة قبل الخاصة ، وأدرجت أسماؤهم في قائمة الكذابين ، بدلاً من انتمائهم إلىٰ جملة الصحابة رضوان الله عليهم ، وقبل أن أتناولهم وأبين من أمرهم ، أرىٰ من المناسب التعرض لبيان معنى الصحبة ، والضوابط التي يعرف بها الصحابي .

معنى الصحبة ، ومن هم الصحابة : ذهب جمهور المحدثين إلىٰ أن الصحابي هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم ، مؤمناً به ، ومات على الإسلام .

وهٰذا التعريف جامع مانع ، فيدخل بقوله : (من لقي النبي صلى الله عليه وسلم) : كل من التقىٰ به صلى الله عليه وسلم ؛ طالت مدة مجالسته له أو قصرت ، ومن روىٰ عنه ومن لم يرو عنه ، ومن غزا معه أو لا ، ومن رآه ببصره أو لم يره لعارض كعمىً ، كما يخرج من عداهم .

ويدخل بقوله : (مؤمناً به) : كل مكلف من الجن والإنس ، آمن به ولزمه اتباعه ، فيخرج بذٰلك كل من لم يؤمن به ، سواء كان من أهل الكتاب ، أو المشركين ، أو المنافقين .

ويخرج بقوله : (ومات على الإسلام) : من لقيه مؤمناً به ثم ارتد ومات علىٰ ردته ، لا من أسلم بعد ذٰلك .

وهٰذا التعريف ذهب إليه المحققون من المحدثين ، وأئمة هٰذا الشأن ؛ كالإمام أحمد ، والبخاري ، وغيرهم كثير[١] .

وذهب بعضهم إلىٰ أن الشخص لا يعد صحابياً إلا إذا وصف بأحد أوصاف أربعة :

١ ـ طول مجالسته للنبي صلى الله عليه وسلم .

٢ ـ روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٣ ـ خروجه معه صلى الله عليه وسلم في غزوة واحدة على الأقل .

---

(١) الإصابة (٦/١ ـ ٧) ، إحكام الأحكام للآمدي (١٣٠/١) .

٤ ـ استشهاده بين يديه صلى الله عليه وسلم[١] .

وذهب آخرون إلىٰ أن اسم الصحبة يشمل كل من رأى النبي صلى الله عليه وسلم مطلقاً[٢] .

هـٰذه أهم الآراء في تعريف الصحابي .

والذي يتبين لي والله أعلم : أن التعريف الأول هو أصح التعاريف ؛ لأنه يدخل فيه كل من تشرف بلقب الصحبة ، وفاز بفضيلة المعاصرة ، سواء كان صغيراً أو كبيراً ، حضرياً أو بدوياً ، ممن رأى النبي صلى الله عليه وسلم ، ورآه النبي صلى الله عليه وسلم ، لا سيما وأن كثيراً من الأعراب كان يقدم إلى النبي صلى الله عليه وسلم ويلتقي به فترة قصيرة ، ثم يعود إلىٰ قومه ، ولأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا ولد لهم جاؤوا بالمولود إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا له وبرك عليه[٣] .

فعلى التعريف الثاني يخرج هـٰؤلاء من حد الصحبة ؛ إذ إن كثيراً منهم لم تكن له رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كما لم يشهدوا غزواته ، كما لم تطل مجالسته لهم ، فضلاً عن أن يستشهدوا بين يديه ، كما أن التعريف الثالث يدخل فيه من رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو كافر ، أو رآه ثم ارتد ومات مرتداً ، وهـٰؤلاء لا يستحقون شرف الصحبة ، ولا ينبغي لهم أن يطلق علىٰ أحدهم أنه صحابي ؛ فإذا عرف هـٰذا فمن المعلوم أن الصحابة كثيرون ، فيهم المعروف وفيهم المغمور ، وفيهم من اشتهر باسمه ومن تميز بكنيته أو لقبه ، ومنهم من كان مقيماً بالمدن وآخرون

---

(١) الإصابة (١/٧) .

(٢) الإصابة (١/٧) .

(٣) الإصابة (١/٨) .

أقاموا بالبوادي ، لذا فلا بد من علامات تضبطهم وصفات تميزهم ، وقد تنبه علماء الأمة رضوان الله عليهم إلىٰ ذٰلك فوضعوا علامات وضوابط يميز بها الصحابي من غيره ، ويفرق بها بينه وبين من عداه من الناس ؛ لأن الوصف بالصحبة ليس بالأمر اليسير ، ولذا فإني أجمل هٰذه الضوابط فيما يلي :

الضوابط التي يعرف بها الصحابي :

١ ـ أن يثبت كون الرجل صحابياً عن طريق النقل المتواتر ، أو المستفيض المشهور ، أو الآحاد ؛ بأن يروىٰ عن آحاد الصحابة ، أو التابعين أن فلاناً له صحبة .

٢ ـ أن يصرح الرجل بأنه صحابي ، لٰكن في هٰذه الحالة لا يقبل قوله مطلقاً ، بل لا بد من توفر شرطين في إثبات صحبته :

الشرط الأول : أن يكون القائل بذٰلك عدلاً عرفت عدالته ، واشتهرت بين الناس ؛ لأن دعواه الصحبة يترتب عليها إثبات عدالته ؛ إذ الصحابة كلهم عدول ـ كما سيأتي بيانه ـ ولمنع الدور والتسلسل ؛ فلا بد من إثبات عدالته والوقوف عليها قبل الإقرار بكونه صحابياً .

الشرط الثاني : المعاصرة ؛ أي : معاصرته للنبي صلى الله عليه وسلم ، وأقصىٰ سني المعاصرة : سنة عشر ومائة من الهجرة النبوية ؛ إذ بنهايتها انقرض عصر الصحابة رضوان الله عليهم ، ومات كل من شرف بالنظر لطلعته البهية صلى الله عليه وسلم ، وكان في ذٰلك تحقيقٌ لمعجزته ؛ فقد أخرج البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء في آخر حياته ؛ فلما سلم قام النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « أرأيتكم ليلتكم هٰذه ، فإن رأس

مائة لا يبقىٰ ممن هو اليوم علىٰ ظهر الأرض أحد » ، فوهل الناس في مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلىٰ ما يتحدثون من هٰذه الأحاديث عن مائة سنة ، وإنما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يبقىٰ ممن هو اليوم علىٰ ظهر الأرض » ، يريد بذٰلك أنها تخرم ذٰلك القرن[1] .

وأخرج مسلم من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ـ قبل أن يموت بشهر ـ : « تسألوني عن الساعة ، وإنما علمها عند الله ، وأقسم بالله ما على الأرض من نفس منفوسة تأتي عليها مائة سنة » ، وفي رواية : « ما من نفس منفوسة اليوم تأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ »[2] .

وروىٰ مسلم أيضاً من حديث أبي سعيد قال : لما رجع النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك سألوه عن الساعة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم »[3] .

فهٰذه الأحاديث كلها تنص علىٰ أن من كان علىٰ قيد الحياة إبان قول النبي صلى الله عليه وسلم مقالته بأنه لن يبقىٰ أكثر من مائة سنة ، وقد انتهت السنة العاشرة بعد المائة من هجرته صلى الله عليه وسلم ؛ حيث قال ذٰلك في السنة العاشرة من هجرته ، ولذا اعتبروا كل من ادعى الصحبة بعد سنة عشر ومائة كاذباً في دعواه ، كما سيأتي بيانهم .

قال ابن حجر ـ في ترجمة سليم بن عامر الخبائري ، بعد أن نفىٰ

(١) خ : (مواقيت الصلاة ، باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء) ، (١/١٥٦) ، وانظر (العلم ، باب السمر في العلم) .

(٢) م : (فضائل الصحابة ، باب قوله صلى الله عليه وسلم : لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم) ، حديث رقم (٢٣٥٧) .

(٣) م : (فضائل الصحابة ، باب) ، حديث رقم (٢٥٣٨) .

صحبته ـ : (وأرخوا وفاته سنة ثلاثين ـ أي : بعد المائة ـ وقد تقرر عند أهل الحديث أنه لم يبق أحد من الناس علىٰ رأس المائة ، من يوم قال النبي صلى الله عليه وسلم ـ قبل وفاته بشهر ـ : « لا يبقىٰ على الأرض ممن هو عليها اليوم أحد » ، فكان آخر من ضبطت وفاته ممن رأى النبي صلى الله عليه وسلم : أبو الطفيل عامر بن واثلة ، واختلف في سنة وفاته ، فأنهىٰ ما قيل فيها : سنة عشر ومائة ، وذٰلك عند تكملة المائة سواء)[١] .

هٰذه هي الضوابط التي يعرف بها كون الشخص صحابياً ، وثمة قرائن وأمارات تدل علىٰ صحبة بعض الأشخاص ، وإن لم تكن قاطعة لما فيها من الاحتمال ، وهٰذه القرائن هي :

١ ـ أولاد الصحابة الذين ولدوا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد ذكر كثير منهم في الصحابة ؛ لغلبة الظن بأن النبي صلى الله عليه وسلم رآهم ، لما قد توفر من دواعي ذٰلك ؛ لأن الصحابة رضوان الله عليهم كانت السنة عندهم إحضار أولادهم عقب ولادتهم للنبي صلى الله عليه وسلم ؛ ليدعو لهم ويحنكهم ، ويسميهم ويبرك عليهم ؛ فقد أخرج الإمام مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتىٰ بالصبيان فيبرك عليهم ويحنكهم ، فأتي بصبي فبال عليه ، فدعا بماء فأتبعه بوله ولم يغسله)[٢] .

وأخرج الحاكم من حديث عبد الرحمٰن بن عوف ، قال : (كان لا يولد لأحد مولود إلا أتي به النبي صلى الله عليه وسلم فدعا له)[٣] .

---

(١) الإصابة (٣/١٨٦) .
(٢) م : (الطهارة ، باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله) ، حديث رقم (٢٨٦) .
(٣) الإصابة (١/١٠) .

ولـذا ذكـر كثيـر ممـن ألـف فـي الصحابـة كل من ولـد في عهـد النبي صلى الله عليه وسـلم ؛ من أولاد المهاجرين والأنصار في كتبهم ، وعدهم من الصحابة ؛ منهم ابن عبد البر ؛ قال في مقدمة كتابه في ذكر من أدخلهم فـي كتابـه : (وكذٰلك ذكرنـا من ولد علىٰ عهده من أبوين مسـلمين ، فدعا له ، أو نظر إليه ، وبارك عليه ، ونحو هٰذا)[1] .

وقد سلك ابن حجر في هٰؤلاء مسلكاً آخر ؛ إذ أوردهم في قسم خاص بهم ضمن الحروف ، فقد جعل القسم الأول فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه ، أو عن غيره ، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان .

أما القسم الثاني : فساق فيه من ذكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا علىٰ عهد النبي صلى الله عليه وسلم لبعض الصحابة ممن مات النبي صلى الله عليه وسلم وهو في سن دون التمييز[2] .

وذكر هٰؤلاء في الصحابة إنما هو علىٰ سبيل الإلحاق ؛ لغلبة الظن علىٰ أنه صلى الله عليه وسلم رآهم كما جرت العادة بذٰلك ، فيدخلون في مفهوم الصحبة على التعريف المختار .

٢ ـ الأمراء الذين قادوا الجيوش في المغازي والفتوح في عصر الخلافة الراشدة ، فقد جرت العادة علىٰ أنهم لا يؤمرون إلا الصحابي ، فقد أخرج ابن أبي شيبة قال : « كانوا لا يؤمرون في المغازي إلا الصحابة »[3] .

٣ ـ ما حكاه ابن عبد البر من أنه لم يبق بمكة والطائف أحد في سنة

---

(١) الاستيعاب (١/٢٦) .
(٢) الإصابة (١/٣ ـ ٤) .
(٣) الإصابة (١/٩ ـ ١٠) .

عشر من الهجرة إلا أسلم وشهد حجة الوداع[1] ، فمن أجل هٰذا يدرجون في الصحابة لرؤيتهم النبي صلى الله عليه وسلم .

هٰذه أهم القرائن التي يعرف بها صحبة الشخص ، إلا أنها كما ترىٰ متفاوتة في دلالتها على الصحبة ؛ لتطرق الاحتمال إليها ، وخاصة في القسم الثالث ؛ لأنه مما لا شك فيه أن جماعة من أهل مكة والطائف لا بد وأن يكونوا قد تخلفوا عن حضور حجة الوداع ؛ إما لعذر أو خلافه ، وهٰؤلاء لا يمكن اعتبارهم من الصحابة قطعاً ؛ لفقدهم شرط شرف الصحبة ، وهي رؤية النبي صلى الله عليه وسلم .

وبعد أن عرفنا من هو الصحابي ، وما هي الضوابط والقرائن التي يعرف بها ، نورد أسماء الكذابين الذين ادعوا الصحبة زوراً علىٰ حروف المعجم ، وهم علىٰ ضربين :

الضرب الأول : جماعة صرحوا بسماعهم من النبي صلى الله عليه وسلم ، وادعوا الصحبة كذباً وزوراً ، وقد تبين كذبهم ، وظهر بهتانهم ، بتأخر وفياتهم عن الأجل المضروب ، والزمن الذي انقرض فيه الصحابة ، فعرف من حديثه صلى الله عليه وسلم أن كل من ادعى الصحبة بعد سنة عشر ومائة فدعواه باطلة ، وقوله عليه رد .

أما الضرب الثاني : فقوم اختلقهم بعض الكذابين ، وادعاهم بعض الأفاكين ، فزعموا أنهم ممن صحب النبي صلى الله عليه وسلم وروىٰ عنه ، فوضعوا علىٰ ألسنتهم أحاديث ، واختلقوا عليهم روايات ، وهم في الحقيقة لا وجود لهم ، ولا يعرفون بين الصحابة رضوان الله عليهم .

وإنما ذكرت هٰذا الضرب في هٰذا المبحث لدخولهم في دائرة ما كذب

(١) الإصابة (١/١٠) .

علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورميهم بصفة الكذب ، وإن كانت التبعة علىٰ من اختلقهم ، والإثم علىٰ من اخترعهم بخلاف الضرب الأول ، والله أعلم .

١ ـ أسد بن القامس [١] التركي :

قال الذهبي ـ في ترجمة موسى بن يعقوب الحامدي ـ : (روىٰ عن أسد التركي ، عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً ، وعنه بهرام المرغيناني ، وهٰذا إفك مبين ؛ فما في الصحابة تركي ، والآفة من موسىٰ وإلا من بهرام ، رواه النسفي في « تاريخ سمرقند » عن بهرام) [٢] ، وقال ابن حجر : (جاء ذكره في خبر مكذوب ، ذكره الذهبي في « التجريد » [٣] ، وقد وقفت علىٰ ذكره في ترجمة الراوي عنه بهرام بن حمزة ، قال عمر النسفي في « تاريخ سمرقند » : أخبرنا بهرام بن حمزة المرغيناني بسرخس ، أخبرنا موسى بن يعقوب بن محمد الحامدي ، عن ابن القامش التركي ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول » ، قال أبو سعد ابن السمعاني : سلوا الله الثبات على الصدق ، فليس العجب من رواية بهرام عن الحامدي ، إنما العجب من رواية عمر النسفي هٰذا في كتابه غير منكر عليه ، بل رواية من يظن أنه حديث) ، ثم قال ابن حجر : (قلت : فهو من باب رتن ومكلبة بن ملكان ونحوهما) [٤] .

---

(١) في نسختين من نسخ « الميزان » : (العامش) ، وفي نسخة منه : (العامس) ، كما نبه إلىٰ ذٰلك البجاوي ، وفي الهندية من « اللسان » : (القامس) ، وفي طبعة المرعشلي : (القامش) ، فالله أعلم . د . أحمد سردار .

(٢) ميزان (٤١٦/٤) ، لسان (٢٣٢/٨) .

(٣) انظر « التجريد » (١٤/١) .

(٤) الإصابة (١٢٣/١) .

٢ ـ الأشج :

قال ابن حجر : (جاء ذكره في خبر موضوع ، افتراه محمود بن علي الطرازي ، أحد الكذابين بعد الخمسمائة ، قال : حدثنا الأشج صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : خرجنا أربعمائة وخمسين رجلاً للتجارة ، فأسلمت علىٰ يد علي ، فذهب بي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقسم غنائم بدر . . . الحديث) ، ثم قال : (وقفت علىٰ نسخة تزيد علىٰ أربعين حديثاً ، من طريق أخرىٰ ، عن قيس بن تميم ، عن الأشج ، فذكر هٰذه القصة وأحاديث أخرىٰ غالبها موضوع ، والوضع فيها ظاهر جداً)[١] .

٣ ـ جبير بن الحارث :

روى ابن حجر بسنده إلى الأمير أبي المكارم عبد الكريم بن الأمير نصر الديلمي ، قال : (كنت في خدمة الإمام الناصر أبي العباس أحمد بن المستضيء ، فخرج إلىٰ بعض متنزهاته بآلة الصيد ، فركض فرسه في أثر صيد ، وتبعه خواصه ، فانتهينا إلىٰ أرض قفر ، فإذا هناك بعض العرب ، فاستقبلنا مشايخهم ، وعرفوا الخليفة فقبلوا له الأرض ، ثم أسرعوا بما أمكنهم من الطعام والماء ، ثم قالوا : يا أمير المؤمنين ؛ عندنا تحفة نتحفك بها ، قال : وما هي ؟ قالوا : إننا كلنا أبناء رجل واحد وهو حي يرزق ، وقد أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحضر معه الخندق ، قال : ما اسمه ؟ قالوا : جبير بن الحارث ، فقال : أروني إياه ، فمشوا أمامه حتىٰ جئنا إلىٰ خيمة من أدم ، وإذا في عمود الخيمة شيء معلق ، فأنزلوا فإذا شن[٢] طفل ، فتقدم شيخ العرب وكشف عن وجهه ، وتقرب من أذنه ،

---

(١) الإصابة (١/١٢٧ ـ ١٢٨) .

(٢) في طبعتي من « اللسان » : (فأنزلوه فإذا هو مثل هيئة طفل) ، وفي طبعتي من « الإصابة » : ←

فقال : أبتاه ففتح عينيه ، فقال : من هٰذا ؟ فقال : هٰذا الخليفة جاء يزورك ، فقال : عليه السلام ، فقال : حدثهم بما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : حضرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخندق ، فقال لي : احفر يا جبير جبرك الله ، وصنع [1] بك ، فقلت : أوصني يا رسول الله ؛ قال : عليك بالقواقل ، قل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد ، والمعوذتين ، قال : فصافحه الخليفة وصافحناه ، وذٰلك في جمادى الأولىٰ سنة سبع وسبعين وخمسمائة) [2] .

وزاد الفتني ـ بعد أن نقل كلام ابن حجر ـ : (وعن هناد بن إبراهيم ، قال : بينا أنا في الطواف إذا أنا بشيخ كبير ينادي : يا مسلمين ؛ أعطوني شيئاً فإن لي والداً أحب أن أرجع إليه ، فقلت : أريد أن أنظر إلىٰ والدك ، فدخلنا عليه فإذا هو كهيئة لحم مرمىٰ ، وله أربعون سنة لم يتكلم ؛ فلما رآنا فتح فاه وكان آخر كلامه : يا ولدي ؛ احفظني ولا تضيعني ، فقد كنت ممن حضر حفر الخندق) [3] .

٤ ـ جعفر بن نسطور الرومي :

قال الذهبي : (الإسناد إليه ظلمات ، والمتون باطلة ، وهو دجال أو لا وجود له) [4] .

وقال ابن حجر : (أحد الكذابين الذين ادعوا الصحبة بعد النبي صلى الله عليه وسلم بمائتين من السنين ، قرأته بخط مغلطاي مستدركاً على ابن

← (فأنزلوه في مهد كهيئة طفل) . د . أحمد سردار .

(١) في نسختي من « الإصابة » : (ومتع بك) .

(٢) لسان (٤٢٢/٢) ، الإصابة (٢٧٨/١) ، تذكرة الموضوعات (١٠٢ ـ ١٠٣) .

(٣) تذكرة الموضوعات (١٠٣) .

(٤) التجريد (٨٥/١ ـ ٨٦) ، وانظر « لسان » (٤٧٨/٢) .

الأثير ، وكذا استدركه ابن الدباغ على ابن عبد البر ، وكذا استدركه الذهبي في « التجريد » ، لٰكن قال : الإسناد إليه ظلمات . . . إلخ ، رئي بناحية فاراب من أرض الترك في سنة (٣٥٠ هـ) .

قلت : لم تطب نفسي بإخراجه في القسم الأول ، وقد وقعت لنا نسخة من طريق منصور بن الحكم الزاهد الفرغاني عنه ؛ فمنها : حدثني جعفر بن نسطور الرومي ، قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ، فسقط السوط من يده ، فنزلت عن جوادي وأخذته ، فدفعته إليه ، فقال : مد الله في عمرك مداً ، فعشت بعدها ثلاثمائة وعشرين سنة)[١] .

ثم ساق ابن حجر له بعض الأحاديث ، وذكر أن نسخة تروىٰ عنه ، عدد أحاديثها أحد عشر حديثاً .

٥ ـ حاتم :

هٰكذا غير منسوب ، قال ابن حجر : (اختلقه بعض الكذابين ، فروىٰ أبو إسحاق المستملي وأبو موسىٰ من طريقه أنه سمع نصر بن سفيان بن أحمد بن نصر يقول : سمعت حاتماً يقول : اشتراني النبي صلى الله عليه وسلم بثمانية عشر ديناراً فأعتقني ، فكنت معه أربعين سنة .

قال المستملي : كان نصر يقول : إنه أتي عليه مائة وخمس وستون سنة ، قلت : فعلىٰ زعمه يكون حاتم المذكور عاش إلىٰ رأس المائتين ، وهٰذا هو المحال بعينه)[٢] .

قلت : أما كونه محالاً : فلما عرف من أن في بقائه حتىٰ رأس المائتين

---

(١) الإصابة (١/٥٥١ ـ ٥٥٢) ، وانظر ترجمته في كل من « ميزان » (١/٤١٩) ، و« لسان » (٢/٤٧٨) ، و« اللآلئ » (١/١٩٥ ـ ١٩٦) ، و« تذكرة الموضوعات » (١٠٨) .

(٢) الإصابة (٢/٦٩) .

مناقضة لما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ، وتكذيب لمعجزته صلى الله عليه وسلم .

٦ ـ حوط بن مرة بن علقمة الأعرابي :

قال ابن حجر : (استدركه أبو موسىٰ ، وأخطأ في ذٰلك ؛ فإنه لم يجئ إلا من طريق موضوعة .

أخرج أبو عبد الرحمٰن السلمي في « كتاب الأطعمة » له عن أحمد بن نصر الدارع ـ أحد الكذابين ـ : سمعت أبا بكر غلام فرج يقول : سمعت ياسين بن الحسن ابن ياسين يقول : حججت سنة ست وأربعين ومائتين ، فذكر حديثاً ، وفيه : فرأيت أعرابياً في البادية اسمه حوط بن مرة بن علقمة ، فقلت له : هل سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ؟ قال : نعم ، شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل له : هل أتيت من طعام الجنة بشيء ؟ فقال : نعم ، أتاني جبريل بخبيصة من خبيص الجنة فأكلتها)[١] .

٧ ـ الربيع بن محمود المارديني :

ادعى الصحبة والتعمير في سنة (٥٩٩ هـ) .

قال الذهبي : (دجال مفتر ، ادعى الصحبة والتعمير في سنة « ٥٩٩ هـ »)[٢] .

قال الحافظ ابن حجر : (قرأت بخط العلامة تقي الدين ابن دقيق العيد : كتب إليّ أبو القاسم عمر بن أحمد ـ يعني : ابن أبي جرادة ـ أن عمه

(١) الإصابة (٨٢/٢) .

(٢) ميزان (٤٠/٢) ، لسان (٤٥١/٣) .

أخبره ، قال : وقال لي أيضاً ـ يعني : الشيخ ربيع بن محمود ـ قال : كنت بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتيته أستشيره في شيء فنمت ، فقال لي : أفلحت دنيا وآخرة ، ثم انتبهت فسمعته يقول لي وأنا مستيقظ : أفلحت دنيا وآخرة) ، قال ابن حجر : (وفي الحكاية طول ، وذكر أشياء من هٰذا الجنس) .

ثم قال ابن حجر : (وفي سياقه ما يشعر أن ربيعاً لم يكن يدعي التعمير ، وأما الصحبة : فلعل من نقلها عنه أخذها من لازم دعواه أنه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في اليقظة)[1] .

وقال في « الإصابة » : (الذي ظهر لي من أمره : أن المراد بالصحبة التي ادعاها ما جاء عنه : أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم ، وهو بالمدينة الشريفة ، فقال له : أفلحت دنيا وأخرىٰ ، فادعىٰ أنه بعد أن استيقظ أنه سمعه وهو يقول ذٰلك)[2] .

٨ ـ رتن الهندي :

شيخ دجال ادعى الصحبة بعد الستمائة ، وقد اختلف في اسمه واسم أبيه ، فقيل : هو رطن بالطاء بدلاً من التاء ، وقيل : هو رتن بن عبد الله الهندي التيرندي ، ويقال : المرندي ، وقيل : رتن بن ساهوك بن جكندريو ، وقيل : جنكدريق ، وقيل : رتن بن نصر بن كربال ، وقيل : رتن بن مندن بن هندي[3] ، وسماه بعضهم : خواجة رتن ، وبابا رتن .

قال الذهبي : (رتن ، وما أدراك ما رتن ؟ شيخ دجال بلا ريب ، ظهر بعد

---

(١) لسان (٤٥١/٢ ـ ٤٥٢) .
(٢) الإصابة (٢٢٣/٢) .
(٣) الإصابة (٢٢٥/٢) .

السَتمائة ، فادعى الصحبة ، والصحابة لا يكذبون ، وهٰذه جراءة على الله ورسوله)[١] .

وقال ابن حجر : (شيخ خفي خبره بزعمه دهراً طويلاً ، إلىٰ أن ظهر علىٰ رأس القرن السادس الهجري ، فادعى الصحبة[٢] ، وأنه التقىٰ بالنبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة وبعدها ، فقال : سافرت مع أبي وأنا شاب من هٰذه البلاد إلى الحجاز في تجارة ؛ فلما بلغنا بعض أودية مكة ، وكان المطر قد ملأ الأودية ، فرأيت غلاماً أسمر اللون ، مليح الكون ، حسن الشمائل ، وهو يرعىٰ إبلاً في تلك الأودية ، وقد حال السيل بينه وبين إبله ، وهو يخشىٰ من خوض الماء لقوة السيل ، فعلمت حاله ، فأتيت إليه وحملته ، وخضت السيل إلىٰ عند إبله ، من غير معرفة سابقة ؛ فلما وضعته عند إبله نظر إلي وقال بالعربية : بارك الله في عمرك ، بارك الله في عمرك ، بارك الله في عمرك ، فتركته ومضيت إلىٰ حال سبيلي إلىٰ أن دخلنا مكة ، وقضينا ما أتينا له من أمر التجارة ، وعدنا إلى الوطن ؛ فلما تطاولت المدة علىٰ ذٰلك كنا جلوساً في فناء ضيعتنا هٰذه في ليلة مقمرة ليلة البدر ، والبدر في كبد السماء إذ نظرنا إليه وقد انشق نصفين ، فغرب نصف في المشرق ونصف في المغرب ساعة زمانية ، وأظلم الليل ، ثم طلع النصف الأول من المشرق والنصف الثاني من المغرب ، إلىٰ أن التقيا في وسط السماء كما كان أول مرة ، فتعجبنا من ذٰلك غاية العجب ، ولم نعرف لذٰلك سبباً ، فسألنا الركبان عن خبر ذٰلك وسببه فأخبرونا أن رجلاً هاشمياً ظهر بمكة ، وادعىٰ أنه رسول الله إلىٰ كافة العالم ، وأن

---

(١) ميزان (٤٥/٢) ، لسان (٤٥٠/٢) .

(٢) الإصابة (٢٢٥/٢) .

أهل مكة سألوه معجزة كمعجزات سائر الأنبياء ، وأنهم اقترحوا عليه أن يأمر القمر أن ينشق في السماء ، ويغرب نصفه في المشرق ، ونصفه في المغرب ، ثم يعود إلىٰ ما كان عليه ، ففعل لهم ذٰلك بقدرة الله تعالىٰ ؛ فلما أن سمعنا ذٰلك من السفار اشتقت إلىٰ أن أرى المذكور ، فتجهزت في تجارة وسافرت إلىٰ أن دخلت مكة ، فسألت عن الرجل الموصوف ، فدلوني علىٰ موضعه ، فأتيت إلىٰ منزله فاستأذنت عليه فأذن لي ، فدخلت عليه فوجدته جالساً في وسط المنزل ، والأنوار تتلألأ في وجهه ، وقد استنارت محاسنه ، وتغيرت صفاته التي كنت أعهدها في السفرة الأولىٰ ، فلم أعرفه ؛ فلما سلمت عليه نظر إلي وتبسم وعرفني ، وقال : وعليك السلام ، ادن مني ، وكان بين يديه طبق فيه رطب ، وحوله جماعة من أصحابه يعظمونه ويبجلونه ، فتوقفت لهيبته ، فقال : يا أبانا ادن مني وكل ، الموافقة من المروءة ، والمنافقة من الزندقة ، فتقدمت وجلست وأكلت معهم من الرطب ، وصار يناولني الرطب بيده المباركة ، إلىٰ أن ناولني ست رطبات سوىٰ ما أكلت بيدي ، ثم نظر إلي وتبسم ، وقال لي : ألم تعرفني ؟ قلت : كأني ، غير أني ما أتحقق ، فقال : ألم تحملني في عام كذا ، وجاوزت بي السيل ، حين حال السيل بيني وبين إبلي ؟ فعرفته بالعلامة ، وقلت : بلىٰ يا صبيح الوجه ، فقال لي : امدد يدك ، فمددت يدي اليمنىٰ إليه فصافحني بيده اليمنىٰ ، وقال : قل : أشهد أن لا إلـٰه إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ، فقلت ذٰلك كما علمني ، فسر بذٰلك ، وقال لي عند خروجي من عنده : بارك الله في عمرك ، بارك الله في عمرك ، بارك الله في عمرك ، فودعته وأنا مستبشر بلقائه وبالإسلام ، فاستجاب الله دعاء نبيه ، وبارك في عمري بكل دعوة مائة سنة ، وها عمري اليوم ستمائة وزيادة ، وجميع من في هـٰذه الضيعة العظيمة أولادي وأولاد

أولادي ، فتح الله علي وعليهم بكل خير ، وبكل نعمة ببركة رسول الله صلى الله عليه وسلم)[1] .

وثم روايات أخرىٰ ذكر فيها أنه حضر الخندق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم[2] إلىٰ غير ذٰلك ، وقد رويت عنه أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمعت في نسخة فبلغت نحو ثلاثمائة حديث ، رواها عنه موسى بن مجلي الدنيسيري بخوارزم ، وقد ذكرها الذهبي في جزء ألفه في كشف كذبه وإظهار بهتانه ، وأوله :

(بسم الله الرحمٰن الرحيم ، سبحانك هٰذا بهتان عظيم) ، ثم ذكر أحاديث إلىٰ أن قال : (وأظن أن هٰذه الخرافات من وضع هٰذا الجاهل موسى بن مجلي ، أو وضعها له من اختلق ذكر رتن ، وهو شيء لم يخلق ، ولئن صححنا وجوده وظهوره بعد سنة ستمائة ، فهو إما شيطان تبدىٰ في صورة بشر ، فادعى الصحبة وطول العمر المفرط ، وافترىٰ هٰذه الطامات ، وإما شيخ ضال أسس لنفسه بيتاً في جهنم بكذبه على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو نسبت هٰذه الأخبار لبعض السلف لكان ينبغي لنا أن ننزهه عنها فضلاً عن سيد البشر ، لٰكن ما زال عوام الصوفية يروون الواهيات ، وإسناد فيه هٰذا الكاشغري ، والطيبي ، وموسى بن مجلي ، ورتن ، سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب)[3] ، إلىٰ أن قال : (وينبغي أن تعلموا همم الناس ودواعيهم متوفرة علىٰ نقل الأخبار العجيبة ، فأين كان هٰذا الهندي مطموراً في هٰذه الستمائة سنة ؟ أما كان أهل الأطراف يتسامعون به ،

---

(١) الإصابة (٢/٢٢٩) .

(٢) انظر « الإصابة » (٢/٢٢٩) ، و« لسان » (٢/٤٥٣ ـ ٤٥٥) ، و« تذكرة الموضوعات » (١٠٦ ـ ١٠٧) .

(٣) الإصابة (٢/٢٢٥ ـ ٢٢٦) .

وبطول عمره ، فيرحلون إليه في زمن المنصور والمهدي ؟ أما كان متولي الهند يتحف به المأمون)[1] .

ثم قال : (ثم مع هٰذا تتطاول عليه الأعمار ، ويكر عليه الليل والنهار إلىٰ عام ستمائة ، ولا ينطق بوجوده تاريخ ، ولا جوال ، ولا سفار ، فمثل هٰذا لا يكفي في قبول دعواه خبر واحد ؛ إذ لو كان لتسامع بشأنه كل تاجر ، ولو كان الذي زعم أنه رآه لم ينقل عنه شيئاً من هٰذه الأحاديث لكان الأمر أخف) .

ثم قال : (ولعمري ؛ ما يصدق بصحبة رتن إلا من يؤمن بوجود محمد بن الحسن في السرداب ، ثم بخروجه إلى الدنيا فيملأ الأرض عدلاً ، أو يؤمن برجعة علي ، وهٰؤلاء لا يؤثر فيهم علاج .

وقد اتفق أهل الحديث علىٰ أن آخر من رأى النبي صلى الله عليه وسلم موتاً أبو الطفيل عامر بن واثلة ، وثبت في « الصحيح » : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قبل موته بشهر أو نحوه : « أرأيتكم ليلتكم هٰذه ؛ فإنه علىٰ رأس مائة سنة منها لا يبقىٰ علىٰ وجه الأرض ممن هو اليوم عليها أحد » ، فانقطع المقال ، وماذا بعد الحق إلا الضلال »[2] .

٩ ـ سَرْبَاتَك الهندي :

ملك الهند ، ادعى الصحبة ، وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أنفذ إليه حذيفة بن اليمان ، وأسامة بن زيد ، وسفينة ، وصهيباً ، وأبا

---

(١) قال ابن حجر معقباً : (يعني : مع تطلعه إلى المستغربات ، أما كان بعد ذٰلك بمدة متطاولة يعرف به محمود بن سبكتكين ، لما افتتح بلاد الهند ، ووصل إلى البلد الذي فيه البد ـ وهو الصنم المعظم عندهم ـ وقضيته في ذٰلك مشهورة مدونة في التواريخ ، ولم يتعرض أحد ممن صنفها إلىٰ ذكر رتن) الإصابة (٢/٢٢٧) .

(٢) الإصابة (٢/٢٢٧) .

موسى الأشعري ، يدعونه إلى الإسلام ، فأسلم وقبل كتاب النبي صلى الله عليه وسلم[1] ، وقد تعقب الذهبي ذلك فقال : (هٰذا كذب واضح)[2] .

وروىٰ عنه أنه قال : رأيت محمداً صلى الله عليه وسلم بمكة مرتين ، وبالمدينة مرة ، قدمت عليه رسولاً من ملك الحبشة ، وكان لي حين قدمت عليه ستون وأربعمائة سنة ، وكان ربعة من الرجال ، ليس بطويل باين ولا بقصير ، أحسن الناس وجهاً[3] .

قال مظفر : (مات سرباتك سنة « ٣٣٦ هـ » ، وهو ابن أربع وتسعين وثمانمائة) ، قال ابن حجر : (وإذا أضيف ما ذكروه من عمره عند وفادته إلى المدة التي من سنة الهجرة إلىٰ سنة وفاته ظهرت مجازفة مظفر بن أسد وغفلته عن تناقضه في مقدار عمره ، فإنه إنما يكون ابن سبع مائة وبضع وتسعين سنة ، فكأنه غلط بمائة سنة)[4] .

وقال إسحاق بن إبراهيم القوسي[5] : (رأيت سرباتك ملك الهند في بلدة قنوج بقاف ونون ثقيلة ، فقلت له : كم أتىٰ عليك من السنين ؟ فقال : سبعمائة وخمس وعشرون سنة)[6] .

١٠ ـ قيس بن تميم الطائي الكيلاني الأشج :

من شاكلة سرباتك ورتن ، ادعى الصحبة سنة سبع عشرة وخمسمائة .

قال ابن حجر : (قرأت في « تاريخ اليمن » للجندي أنه حدثه سنة

---

(١) الإصابة (١٧٧/٣) ، لسان (٢٠/٤) .

(٢) التجريد (٢١٠/١) ، لسان (٢٠/٤) ، الإصابة (١٧٧/٣) .

(٣) لسان (٢٠/٤) ، الإصابة (١٧٧/٣) .

(٤) لسان (٢٠/٤) .

(٥) في طبعتي من « الإصابة » ، و« اللسان » : (الطوسي) .

(٦) الإصابة (١٧٧/٣) .

« ٥١٧ هـ » عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن علي بن أبي طالب ، قال : خرجت من بلدي وكنا أربعمائة وخمسين رجلاً فضللنا الطريق ، فلقينا رجل فصال علينا ثلاث صولات ، فقتل منا في كل مرة أزيد من مائة رجل ، فبقي منا ثلاثة وثمانون رجلاً ، فاستأمنوه فأمّنهم فإذا هو علي بن أبي طالب ، فأتىٰ بنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقسم غنائم بدر ، فوهبني لعلي فلزمته ، ثم استأذنته في الذهاب إلىٰ أهلي فأذن لي ، فتوجهت ، ثم رجعت إليه بعد قتل عثمان فلزمت خدمته ، فكنت صاحب ركابه ، فرمحتني بغلته فسال الدم علىٰ رأسي ، فمسح علىٰ رأسي وهو يقول : مد الله يا أشج في عمرك مداً ، قال : فرجعت بعده إلىٰ بلدي ، فاشتغلت بالعبادة إلىٰ أن ملك ألب أرسلان فسمع بي ، فأرسل إلي ، فرأيت علياً في النوم وهو ينهاني ، فهربت إلى المدينة ، ثم إلىٰ طبرستان ، ثم رجعت إلىٰ كيلان ، ثم ساق أكثر من أربعين حديثاً زعم أنه سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم)[١] .

١١ ـ معمّر بن بريك :

ضبط ابن حجر اسم بريك أنه بموحدة ومهملة وكاف[٢] مصغراً[٣] .

أورده الذهبي في « الميزان » وقال : (رأيت ورقة فيها أحاديث سئلت عن صحتها فأجبت ببطلانها ، وأنها كذب واضح ، وفيها : أخبرنا أحمد بن إبراهيم الشيباني ، حدثنا عبد الله بن إسحاق السنجاري ، أخبرنا عبد الله بن موسى السنجاري ، سمعت علي بن إسماعيل السنجاري يقول

---

(١) الإصابة (٢٨٧/٥) .

(٢) في « الإصابة » (وكان) ، والمثبت أولىٰ .

(٣) الإصابة (٢٠٧/٦) .

بسنجار سنة « ٦٢٩ هـ » ، قال : سمعت معمر بن بريك ، سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : يشيب المرء وتشب منه خصلتان : الحرص والأمل ، وبه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أربعة يصلبون علىٰ شفير جهنم : الجائر في حكمه ، والمعتدي علىٰ رعيته ، والمكذب بالقدر ، وباغض آل محمد .

قال الشيباني المذكور : وأخبرنا عبد المحمود المؤذن بسنجار : أخبرنا صدر الدين عبد الوهاب ، سمعت علي بن إسماعيل السنجاري ، سمعت معمر بن بريك مرفوعاً : من شم الورد ولم يصل عليّ فقد جفاني ، فهٰذا من نمط رتن الهندي ، فقبح الله من يكذب)[1] .

ثم قال ابن حجر في « لسان الميزان » : (وقد وقع نحو هٰذا في المغرب ، فحدث شيخ يقال له : أبو عبد الله محمد الصقلي قال : صافحني شيخي أبو عبد الله معمّر ، وذكر أنه صافح النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه دعا له فقال له : عمّرك الله يا معمر ، فعاش أربعمائة سنة ، ثم ساقه من طريق آخر إلى الصقلي مثله ، ثم قال : فهٰذا كله لا يفرح به من له عقل)[2] .

وقد جعلهما اثنين في « الإصابة » فترجم للأول بنحو ما هو في « الميزان » ، وأفرد الثاني فقال : معمر ـ بضم أوله والتشديد ـ : شخص اختلق اسمه بعض الكذابين من المغاربة ، ثم ساق سنده إلى الصقلي قال : صافحني أبو عبد الله معمر ، وكان عمره أربعمائة سنة ، قال : صافحني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ودعا لي فقال : عمرك الله يا معمر ، ثلاث مرات .

---

(١) ميزان (٣٦٣/٤) ، لسان (١١٨/٨) ، الإصابة (٢٠٧/٦) .

(٢) لسان (١١٨/٨) .

ثـم قـال : (وهـٰذا مـن جنس رتـن ، وقيس بـن تميم ، وأبـي الخطاب ، ومكلبة ، ونسطور) .

ثـم قـال : (وقـد وجـدت للمعمر خبراً آخـر ذكرته في حـرف العين في عمـار[1] ، وقصتـه تشـبه قصـة رتـن الهنـدي ، وكان فـي زمانـه ، ذكـر أبو الحسـن بن أبـي نصـر البجاني أنه رآه في بلد تسـمىٰ قطنـة ، من آخر بلاد الترك)[2] .

١٢ ـ مكلبة بن ملكان الخوارزمي :

قال الذهبي : (زعم أنه صحابي ، فإما افترىٰ ، وإما هو شيء لا وجود له)[3] .

قـال ابـن حجر : (شـخص كـذاب أو لا وجـود له ، زعـم أن له صحبة ، فأخـرج له الخطيب ، وأبو إسـحاق المسـتملي ، والمسـتغفري ، من طريق المظفر بـن عاصم بن أبي الأغر العجلي ، ويكنىٰ أبا القاسـم ، وكان قدومه من سامراء إلىٰ خوارزم في سنة « ٣١١ هـ » ، أحد الكذابين ، وزعـم أنه لقي مكلبة بن ملكان ، فحدثه أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعاً وعشرين غزوة ، ومع سراياه ، وذكر قصة)[4] .

قلـت : قصتـه أوردهـا الخطيـب بسـنده إلى المظفر بـن عاصـم قـال : (حدثنـا مكلبة بـن ملـكان ، قـال : غزوت مع رسـول الله صلـى الله عليه وسـلم فقاتله المشركون قتالاً شديداً ، حتىٰ حالوا بينه وبين الماء ، ونزلوا

---

(١) انظر « الإصابة » (٦/٦٠) .

(٢) الإصابة (٦/٢٠٨) ، تذكرة الموضوعات (١٠٧) .

(٣) ميزان (٤/٣٧٩) ، لسان (٦/٨٥) .

(٤) الإصابة (٦/٢١٣) .

هـم على المـاء ، فرأيـت النبـي صلـى الله عليـه وسـلم عطشـان رجفان ، قـد خلـع ثيابـه ، واتزر برداء له ، واسـتلقىٰ علىٰ ظهـره ، فأخذت إداوة لي ومضيـت فـي طلـب الماء حتـىٰ أتيت أرضـاً ذات رمل ، فـإذا طائر يبحث في الأرض شبه الدرَّاج أو القبج ، فدنوت منه فطار ، فنظرت إلىٰ موضعه فـإذا فيـه نـداوة تندىٰ ، فخرقت بيـدي خرقاً عميقاً فنبع ماء فشـربت حتىٰ رويـت وتوضأت وملأت الإداوة ، وأقبلت حتىٰ أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فلما رآني قال لي : يا مكلبة أمعك ماء ؟ قلت : نعم يا رسول الله ، فقـال : إلـيّ إليّ ، فدنوت منه ، فناولته الإداوة فشـرب حتىٰ روي ، وتوضأ وضوءه للصلاة ، ثم قال لي : يا مكلبة ؛ ضع يدك علىٰ فؤادي حتىٰ يبرد ، فوضعـت يـدي علىٰ فؤاده حتىٰ برد ، ثم قال لي : يا مكلبة ؛ عرف الله لك هٰذا ، فنحيـت يـدي عن فؤاده ، فإذا هي تسـطع نوراً ، فكان مكلبة يواري يـده بالنهـار كراهـة أن تجتمع النـاس عليه فيتأذىٰ ، فـإذا رآه من لا يعرفه حسب أنه أقطع)[1] .

وثـم روايات أخرىٰ ساقها السيوطي[2] .

قال ابن الجوزي ـ بعد أن أورد حديثه في « موضوعاته » ـ : (ولا يعرف في الصحابة من اسمه مكلبة)[3] .

وقال الحافظ ابن كثير في « جامع المسانيد » : (أعجوبة من العجائب مكلبة بن ملكان ، أمير خوارزم بعد الثلاثمائة بقليل ، ادعى الصحبة وأنه غزا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعاً وعشرين غزوة ، فإذا

---

(١) تاريخ بغداد (١٥/١٦١) ، الموضوعات (٢/٤٠) ، اللآلئ (١/٤٣٩ ـ ٤٤٠) .

(٢) اللآلئ (١/٤٤٠ ـ ٤٤١) ، لسان (٦/٨٥ ـ ٨٦) .

(٣) الموضوعات (٢/٤٠) .

كان قد صح السند إليه بهذه الدعوىٰ فقد افترىٰ في هذه الدعوىٰ ، وإذا لم يكن السند إليه صحيحاً ـ وهو الأغلب على الظن ـ فقد ائتفكه بعض الرواة)[1] .

١٣ ـ موسى الأنصاري :

قال ابن حجر : (شخص كذاب ، أو اختلقه بعض الكذابين)[2] .

وأورد له ابن الجوزي حديثاً في « موضوعاته » ، والحديث يعرف بحرز أبي دجانة ، وفيه ذكر قصة الشيطان الذي اعترض أبا دجانة وهو نائم ، فجاء فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كتب له حرزاً ، فقد رواه ابن الجوزي بسنده إلىٰ أبي محمد عبد الله بن عبد الوهاب الخوارزمي ، حدثني محمد بن بكر البصري ، حدثنا محمد بن أدهم القرشي ، عن إبراهيم بن موسى الأنصاري ، عن أبيه . . . الحديث .

قال ابن الجوزي : (هذا حديث موضوع بلا شك ، وإسناده منقطع ، وليس في الصحابة من اسمه موسىٰ أصلاً ، وأكثر رجاله مجاهيل لا يعرفون)[3] .

١٤ ـ نسطور :

سبق الكلام عليه في جعفر بن نسطور ، فقد أعاده ابن حجر في حرف النون باعتبار أن الصحبة لنسطور وليست لابنه ، فقال : (أحد الكذابين زعم أنه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من ثلاثمائة سنة)[4] .

---

(١) اللآلئ (١/٤٤١) .

(٢) الإصابة (٦/٢١٧) .

(٣) الموضوعات (٣/١٦٨ ـ ١٦٩) ، الإصابة (٦/٣٨٩) باختصار .

(٤) الإصابة (٦/٢٧١) .

وذكره الذهبي في « الميزان » فقال : (نسطور الرومي ، وقيل : جعفر بن نسطور ـ كما تقدم ـ هالك ، أو لا وجود له أبداً ، وعند خطيب الموصل أحاديث في نسخة نحو ستة أحاديث سمعها بترمذ سنة « ٥١٢ هـ » من أبي المظفر ميمون بن محمود ، حدثنا إبراهيم بن إسحاق المرغيناني ، قال : حدثنا أبو القاسم الحكيم الأشبارياني ، حدثنا نسطور الرومي بأرض فاراب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم هٰذا الدعاء : نبهني إلٰهي للخطر العظيم ، وأمني من عذابك الأليم) .

ثم أورد قصة سقوط سوط النبي صلى الله عليه وسلم ، ونزوله ومناولته له ، ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم له[١] ، والظاهر والله أعلم : أنه وجعفر الذي سبق ذكره واحد[٢] .

١٥ ـ يسر بن عبد الله :

قال الذهبي : (عن النبي صلى الله عليه وسلم بطامات وبلايا ، والآفة ممن بعده ، أو لا وجود له ، روىٰ عنه حسن بن خارجة ، وقال : كان بمصر وكان له ثلاثمائة سنة ، والإسناد إلى ابن خارجة ظلمات ، روىٰ أحاديثه أبو القاسم ابن عساكر)[٣] .

زاد ابن حجر : (ومن أحاديثه : ما أخرجه من طريق عبد العزيز بن علي بن يحيىٰ ، ثنا أبي ، ثنا الزاهد أبو علي الحسن بن خارجة ، سمعت يسراً خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم بمصر ـ وكان موضوعاً بين قطن مندوف ـ يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الدنيا

---

(١) ميزان (١٣/٥) ، لسان (١٥٠/٦) .
(٢) انظر : (٢٨/٣) .
(٣) ميزان (٧٢/٥) ، لسان (٥١٣/٨) .

ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله ، ومن آوىٰ إلىٰ ذكر الله تعالىٰ)[1] .

١٦ ـ أبو الحسن ابن نوفل الراعي :

ادعى الصحبة ، وقال : حملت النبي صلى الله عليه وسلم ليلة انشق القمر .

قال الذهبي : (قال علي بن غوث السنبستي : لقيته بتركستان ، يعني : بعد الستمائة ، فلعن الله الكاذب)[2] .

قال ابن حجر : (وهٰذا من بابة رتن الهندي ، وقد قال المصنف ـ أي : الذهبي ـ في « تجريد الصحابة » : (روىٰ صدر الدين بن حمويه عن المؤيد محمد بن علي المجلي عنه ظلمات ، فهو بلاء[3] كذاب)[4] .

وقال في « الإصابة » : (ذكره الذهبي في « التجريد » فقال : كذاب ، ادعى الصحبة ، أو لا وجود له ، تفرد عنه علي بن عون ، روىٰ عنه صدر الدين . . . إلخ)[5] .



ثانياً : الرواة المقرون بالوضع .

القسم الثاني من أقسام الرواة الذين تعمدوا الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقصدوا الوضع في حديثه : جماعة من الرواة قد أقروا بأنهم كذبوا عليه صلى الله عليه وسلم ، والإقرار ـ كما يقال ـ

(١) لسان (٥١٣/٨) وفيه يسر بن عبيد الله .
(٢) ميزان (٢٣٣/٥) ، لسان (٤٨/٩) .
(٣) لسان (بتحقيق أبي غدة) ، فيه : (فهو ثلاثي كذاب) .
(٤) لسان (٩/ ٤٨) .
(٥) التجريد (٢/ ١٥٩) ، الإصابة (٧/ ٤٨) .

سيد الأدلة ، وقد جعل أئمة الجرح والتعديل إقرار الراوي بالكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم من أقوى الأدلة والقرائن في الحكم علىٰ حديثه بالوضع ، وقد سبق الكلام علىٰ ما يتعلق بهٰذه المسألة في الباب الأول [١] .

وثمة دوافع تدفع الرواة للإقرار بالكذب في الحديث ، واختلاقه علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبعد استقراء تلك الدوافع ـ حسب الأخبار التي بين يدي ـ **أجدها تنحصر فيما يلي** :

١ ـ التوبة والندم :

فقد استيقظ ضمير بعض الوضاعين ، وظهر لهم الوعيد الذي ينتظرهم ، فهرعوا إلى الله تعالىٰ يتوبون ، ومن ذنوبهم يستغفرون ، ولذٰلك كشفوا أمرهم ، وأظهروا كذبهم ، وأقروا بما وضعوا أملاً في قبول توبتهم ، ورغبة في الخلاص من الآثام التي لحقتهم ، وتطلعاً إلىٰ راحة ضمائرهم ؛ فمن ذٰلك : ما روى ابن الجوزي بسنده إلىٰ أبي شيبة قال : (كنت أطوف بالبيت ورجل من قدامي يقول : اللهم ؛ اغفر لي ، وما أراك تفعل ، فقلت : يا هٰذا ؛ قنوطك أكثر من ذنبك ، فقال لي : دعني ، فقلت له : أخبرني ، فقال : إني كذبت علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسين حديثاً ، وطارت في الناس ما أقدر أن أرد منها شيئاً) [٢] .

إلىٰ غير ذٰلك من الرجال الذين أفصحوا عن كذبهم ، وكان الدافع لذٰلك هو الندامة والرغبة في التوبة .

---

(١) انظر (٣٩٥/١) .

(٢) الموضوعات (٤٩/١) .

٢ ـ الامتحان والسؤال :

فقد تكشف لبعض الأئمة النقاد أن بعض الرواة يختلق الحديث ، ويضع في الرواية ، فتوجهوا إليهم ، وسألوهم من أين حصلوا علىٰ ما رووا ، وممن أخذوا وتحمّلوا ، فأفصح الرواة عن مصادرهم ، وبيّنوا للناس أنها كانت من عند أنفسهم ، وأن الشيطان سول لهم ، وأملىٰ لهم ؛ حيث وضعوا تلك الأحاديث علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٣ ـ التشكيك في سنة المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم :

القسم الثالث قوم أقروا بالوضع لتشكيك الناس في دينهم ، وإدخال الريب من جهة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفوسهم ، وأعني بهٰؤلاء : الزنادقة الذين كُشف أمرهم وتبيّن حالهم ؛ فلما أيقنوا بالموت وعلموا أنهم لن يفلتوا من أيدي الأئمة والخلفاء ، أرادوا أن يتركوا الناس في شك من الأحاديث التي في أيديهم ، فأقروا بأنهم وضعوا أحاديث علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنهم أدخلوها في برنامج الناس ، وأحلوا بها الحرام ، وحرّموا بها الحلال ، فلم يكتفوا بمجرد الإقرار بالكذب والاعتراف بالوضع حتى ادعوا الكثرة في ذٰلك ، وزعموا أنها محصورة في الحلال والحرام ، ومما يدل علىٰ كذبهم في ذٰلك ، وأنهم قصدوا التشكيك وبلبلة الفكر : زعمهم أن وضعهم للأحاديث كان مقتصراً على الوضع في الحلال والحرام بأعداد هائلة تفوق العشرات ، بل المئات ، بل الألوف ، ونحن لو تتبعنا الأحاديث الموضوعة في الأحكام نجدها لا تبلغ ما ادّعاه فرد منهم ، فضلاً أن تبلغ أحاديث مجموعهم .

كل هٰذا يرجح لنا القول : بأن الإقرار الذي صرّح به الزنادقة في

وضعهم الحديث إنما كان القصد منه التشكيك ، وسوء الظن في حديث المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم ؛ حيث إنهم لم يبلغوا مقصدهم في إغواء الناس والتلبيس عليهم في دينهم عندما كانوا يزاولون نشاطهم ، وينشرون أفكارهم ؛ فلما حيل بينهم وبين ما يشتهون ؛ وأُخذوا وشُرّدوا وقدموا للقتل ، وتنفيذ حكم الله فيهم ، لجأوا إلىٰ هـٰذا الأسلوب الدنيء ؛ إكمالاً لمخططهم ورغبة في الوصول إلىٰ غايتهم ، ومن هـٰؤلاء : ما أخرج ابن عساكر بإسناده عن الرشيد أنه جيء إليه بزنديق ، فأمر بقتله فقال : يا أمير المؤمنين ؛ أين أنت من أربعة آلاف حديث وضعتها فيكم ، أحرم فيها الحلال ، وأحل فيها الحرام ، ما قال النبي صلى الله عليه وسلم منها حرفاً ؟ فقال له الرشيد : أين أنت يا زنديق من عبد الله بن المبارك ، وأبي إسحاق الفزاري ، ينخلانها ؛ فيخرجانها حرفاً حرفاً ؟)[1] .

وقال ابن عدي : (لما أخذ عبد الكريم بن أبي العوجاء لتضرب عنقه قال : لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث ، أحرم فيها الحلال ، وأحلل الحرام)[2] .

هـٰذه هي الدوافع التي من أجلها أقر بعض الرواة بالوضع ، واعترفوا بالكذب ، وأرىٰ من المناسب ذكرهم مرتبين علىٰ حروف المعجم ليسهل الكشف عنهم ، بصرف النظر عن أغراضهم ومقاصدهم :

١ ـ إبراهيم الحوات :

ويقال : ابن الحوات ، وهو إبراهيم السماك .

قال الساجي : (كذاب) ، وقال الواقدي : (سمعته يقول لابن أبي ذئب :

(١) تحذير الخواص (٢١٤) .

(٢) تحذير الخواص (٢١٥) .

ربما وضعت أحاديث)[1] ، زاد ابن حجر : (والقصة التي ذكرها الواقدي حكاها الساجي عنه ، وفي آخرها : فأفرقها في الناس ، ثم أصبح الناس يتحدثون بها)[2] .

٢ ـ أبرد بن أشرس :

قال ابن خزيمة : (كذاب وضاع)[3] .

قال الواقدي : (سمعته يقول لابن أبي ذئب : وضعت أحاديث)[4] .

٣ ـ أحمد بن عبيد الله ، أبو العز بن كادش :

من شيوخ ابن عساكر ، قال البرهان الحلبي : (أقر بوضع حديث ، وتاب وأناب)[5] .

٤ ـ أحمد بن محمد بن غالب الباهلي :

المعروف بـ (غلام خليل) ، قال ابن عدي : (سمعت أبا عبد الله النهاوندي بحران في مجلس أبي عروبة يقول : قلت لغلام الخليل : هٰذه الأحاديث الرقائق التي تحدّث بها ؟ قال : وضعناها لنرقق بها قلوب العامة)[6] .

٥ ـ إسماعيل بن أبي أويس :

روى البرقاني قال : (ثنا الدارقطني : ذكر محمد بن موسى الهاشمي ـ

---

(١) ميزان (١٠٩/١) ، لسان (٣٩١/١) .
(٢) لسان (٣٩١/١) .
(٣) المغني (٦٩/١) .
(٤) لسان (٣٩٢/١) ، وفي طبعتي : (ربما وضعت أحاديث) .
(٥) الكشف الحثيث (٤٩) .
(٦) تاريخ بغداد (٢٤٧/٦) ، ميزان (١٤١/١) ، لسان (٢٧٢/١) .

وهو أحد الأئمة ، وكان النسائي يخصه بما لم يخص به ولده ـ فذكر عن أبي عبد الرحمـٰن ، قال : حكىٰ لي سلمة بن شبيب ، قال : ثم توقف أبو عبد الرحمـٰن ، قال : فما زلت بعد ذٰلك أداريه أن يحكي لي الحكاية ، حتىٰ قال : قال لي سلمة بن شبيب : سمعت إسماعيل بن أبي أويس : ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم) .

قال البرقاني : (قلت للدارقطني : من حكىٰ لك هـٰذا عن محمد بن موسىٰ ؟ قال : الوزير ، كتبتها من كتابه وقرأتها عليه ، يعني بالوزير : الحافظ الجليل جعفر بن خزابة)[١] .

٦ ـ باذام ، ويقال : باذان أبو صالح مولىٰ أم هانئ :

قـال ابـن المديني ، عن القطان ، عن الثوري ، عن الكلبي : (قال لي أبو صالح : كل ما حدثتك كذب)[٢] .

٧ ـ جابر بن مرشد الحنفي الكوفي :

عالم الشيعة ، تركه يحيىٰ والنسائي ، ووثقه شعبة وسفيان الثوري ، قال أبو العيناء ـ بعد توبته ـ : (وضعت أنا وهو حديث فدك ، وأدخلناه على الشيوخ ببغداد ، فقبلوه إلا ابن شيبة العلوي)[٣] .

قلت : ثم روايةٌ تصرح بأن شريك أبي العيناء هو الجاحظ لا جابر .

قال الحاكم : (سمعت عبد العزيز بن عبد الله الأموي ، يقول : سمعت إسماعيل بن محمد النحوي ، يقول : سمعت المحاملي ، يقول : سمعت

---

(١) تهذيب (١/٢٨٢) .

(٢) ميزان (١/٢٨٢) ، تهذيب (١/٤١٧) .

(٣) قانون الضعفاء والموضوعات للفتني (٢٤٦) .

أبا العيناء ، يقول : أنا والجاحظ وضعنا حديث فدك ، قال إسماعيل : وكان أبو العيناء يحدث بذٰلك بعد ما تاب)[1] .

٨ ـ زياد بن ميمون الثقفي الفاكهي :

قال أبو داود : (أتيته ، فقال : أستغفر الله ، وضعت هٰذه الأحاديث) .

وقال بشر بن عمر الزهراني : (سألت زياد بن ميمون أبا عمار عن حديث لأنس ، فقال : احسبوني كنت يهودياً أو نصرانياً ؟ قد رجعت عما كنت أحدّث به عن أنس ، لم أسمع من أنس شيئاً) .

وقال أبو داود : (فأنا لقيت زياد بن ميمون وعبد الرحمٰن بن مهدي فسألناه ، فقلنا : هٰذه الأحاديث التي ترويها عن أنس ؟ فقال : أرأيتما من تاب أليس يتوب الله عليه ؟ قلنا : نعم ، قال : ما سمعت من أنس من ذا قليلاً ولا كثيراً ، فأنتما لتعلمان[2] أني لم ألق أنساً إذا لم يعلم الناس ، قال أبو داود : فبلغنا بعدُ أنه يروي ، فأتيناه أنا وعبد الرحمٰن فقال : أتوب ، ثم بلغنا أنه يحدث فتركناه)[3] .

٩ ـ شيخ بن أبي خالد :

روى الذهبي بسنده إلىٰ إسماعيل بن أحمد الجرجاني ، قال : (ثنا أبو نعيم ، حدثنا عمار بن رجاء ، عن سليمان بن حرب ، قال : دخلت علىٰ شيخ وهو يبكي ، فقلت له : ما يبكيك ؟ قال : وضعت أربعمائة حديث ، وأدخلتها في برنامج الناس ، فلا أدري كيف أصنع) .

---

(١) لسان (٧/ ٤٤٨) .

(٢) في « الميزان » ، و« اللسان » : (لا تعلمان) .

(٣) ميزان (٨٨/٢) ، لسان (٥٣٧/٣) .

قال الذهبي : (هٰذا هو شيخ بن أبي خالد)[1] .

قال ابن حجر : (ليس كما ظن ـ أي : الذهبي ـ بل هٰذا رجل مبهم ، وليس « شيخ » اسمه ، بل وصفه)[2] .

قلت : لهٰذا أفرد ابن حجر ترجمة باسم (شيخ) مبهمة ، غير شيخ بن أبي خالد .

١٠ ـ عبد العزيز بن الحارث أبو الحسن التميمي الحنبلي :

قال الذهبي : (من رؤساء الحنابلة ، وأكابر البغاددة ، إلا أنه آذىٰ نفسه ، ووضع حديثاً أو حديثين في « مسند الإمام أحمد »)[3] .

وقال الخطيب : (حدثنا أبو القاسم عبد الواحد بن علي العكبري ، قال : حدثني الحسن بن شهاب ، عن عمر بن المسلم ، قال : حضرت مع عبد العزيز بن الحارث الحنبلي بعض المجالس ، فسئل عن فتح مكة أكان صلحاً أو عنوة ؟ فقال : عنوة ، فقيل : ما الحجة في ذٰلك ؟ فقال : حدثنا أبو علي محمد بن أحمد بن الصواف ، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثني أبي ، حدثنا عبد الرزاق ، عن مالك أو معمر ـ قال عبد الواحد : أنا أشك ـ عن الزهري ، عن أنس : أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في فتح مكة أكان صلحاً أو عنوة ؟ فسألوا عن ذٰلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : كان عنوة .

قال ابن المسلم : فلما خرجنا من المجلس قلت له : ما هٰذا الحديث ؟ فقال : ليس بشيء ، وإنما صنعته في الحال ، أدفع به عني حجة الخصم) .

---

(١) ميزان (٢٦٤/٢) ، لسان (٢٧١/٤) .
(٢) لسان (٢٧١/٤) .
(٣) ميزان (٥٤٦/٢) .

وقال الخطيب : (حدثني الأزهري قال : قال لي أبو الحسن بن رزقويه : وضع أبو الحسن التميمي في « مسند أحمد بن حنبل » حديثين ، فأنكر أصحاب الحديث عليه ذلك ، وكتبوا محضراً أثبتوا فيه خطوطهم بشرح حاله) .

قال الأزهري : (ورأيت المحضر عند ابن رزقويه ، وفيه خط الدارقطني وابن شاهين وغيرهما)(١) .

١١ ـ عبد الكريم بن أبي العوجاء :

خال معن بن زائدة ، قال الذهبي : (زنديق معثر ، قال ابن عدي : لما أخذ لتضرب عنقه قال : لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث ، أحرم فيها الحلال ، وأحلل فيها الحرام)(٢) .

١٢ ـ العلاء بن عبد الرحمٰن :

روى ابن الجوزي بسنده إلى العقيلي قال : حدثنا أبو أسامة النصيبي ، قال : سمعت أبا داود السجستاني يقول : (سمعت يحيى بن معين ـ وسئل عن العلاء بن عبد الرحمٰن ـ فقال : أحسن أحواله عندي أنه قيل له عند موته : ألا تستغفر الله ؟ فقال : لا أرجو أن يغفر الله لي ، فقد وضعت في فضل علي بن أبي طالب سبعين حديثاً)(٣) .

١٣ ـ عمر بن الصبح :

قال البخاري في « التاريخ الأوسط » : حدثني يحيى اليشكري ، عن

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/٢٣٣ ـ ٢٣٤) .
(٢) ميزان (٢/٥٦٢) ، لسان (٥/٢٤١) .
(٣) الموضوعات (١/٣٣٩) .

علي بن جرير : سمعت عمر بن الصبح يقول : (أنا وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم)[1] .

وقال الذهبي : (كذاب ، اعترف بوضع الحديث)[2] .

١٤ ـ محرز أبو رجاء :

روىٰ زهير بن معاوية قال : (أخبرنا محرز أبو رجاء وكان يرىٰ رأي القدر فتاب منه ، فقال : لا ترووا عن أحد من أهل القدر شيئاً ؛ فوالله لقد كنا نضع الأحاديث ، ندخل بها الناس في القدر نحتسب بها ، ولقد أدخلت أربعة آلاف من الناس ، قال زهير : فقلت له : كيف تصنع بمن أدخلتهم ؟ قال : ها أنا ذا أخرجهم الأول فالأول)[3] .

١٥ ـ محمد بن إسحاق بن إبراهيم الأهوازي :

لقبه سر كره ، قال أبو بكر ابن عبدان الشيرازي : (أقر بالوضع)[4] .

١٦ ـ محمد بن إسماعيل ، أبو عبد الله البخاري :

قال ابن حجر : (حكىٰ أبو القاسم السمرقندي أنهم كتبوا عليه محضراً بأنه كذاب ، وقال : بلغني أنه قيل له : ألم يقل النبي صلى الله عليه وسلم : من كذب علي متعمداً . . . الحديث ؟ فقال : إنما أنا أكذب على الشيوخ)[5] .

---

(١) التاريخ الأوسط (١٩٢/٢) .

(٢) المغني (٤٥/٢) ، ديوان الضعفاء (٢٢٨) ، الخلاصة (٢٨٤) .

(٣) السنة قبل التدوين (٢١٦) نقلاً عن « الجرح » .

(٤) ميزان (٥٤/٤) ، لسان (٦٩/٥) .

(٥) لسان (٥٧٧/٦) .

١٧ ـ محمد بن السائب الكلبي :

قال ابن أبي حاتم : (نا عمر بن شبة ، ثنا أبو عاصم ـ يعني : الضحاك بن مخلد النبيل ـ قال : زعم لي سفيان الثوري قال : قال لنا الكلبي : ما حدثت عني عن أبي صالح ، عن ابن عباس فهو كذب ، فلا تروه)[١] .

١٨ ـ محمد بن سعيد الشامي المصلوب :

هالك ، صُلب لزندقته ، قال ابن حبان : حدثني محمد بن المنذر ، ثنا أبو زرعة ، ثنا عبد الرحمٰن بن إبراهيم[٢] ، عن أبي محمود ابن خالد أنه سمع محمد بن سعيد يقول : (إني لأسمع الكلمة الحسنة فلا أرىٰ بأساً أن أنشئ لها إسناداً)[٣] .

١٩ ـ محمد بن القاسم بن الحسن البرزاطي :

قال أبو بكر بن عبدان الشيرازي : (كذاب ، وأقر بالوضع)[٤] .

٢٠ ـ محمد بن القاسم أبو العيناء :

سبق الكلام عنه ، وأنه أقر بوضع حديث فدك بالاشتراك مع الجاحظ[٥] .

٢١ ـ معلى بن عبد الرحمٰن الواسطي :

قال أبو داود : (سمعت يحيى بن معين ـ وسئل عن معلى بن عبد الرحمٰن

---

(١) الجرح (٢٧١/٣) ، مجروحين (٢٥٣/٢) .

(٢) في طبعة من « المجروحين » : (عبد الرحمٰن بن إبراهيم بن محمود بن خالد) .

(٣) مجروحين (٢٤٧/٢) .

(٤) ميزان (٢٤٤/٤) ، لسان (٤٤٦/٧) .

(٥) انظر (٤٩/٣) .

ـ فقال : أحسن أحواله أنه قيل له عند موته : ألا تستغفر الله ؟ فقال : ألا أرجو أن يغفر لي وقد وضعت في فضل علي رضي الله عنه تسعين حديثاً ، أو قال : سبعين حديثاً)[1] .

٢٢ ـ ميسرة بن عبد ربه الفارسي :

قال محمد بن عيسى الطباع : (قلت لميسرة بن عبد ربه : من أين جئت بهٰذه الأحاديث : من قرأ كذا كان له كذا ؟ قال : وضعته أرغب الناس) .

وقال أبو داود : (أقر بوضع الحديث) ، وقال أبو زرعة : (وضع في فضل قزوين أربعين حديثاً ، وكان يقول : إني أحتسب في ذٰلك)[2] .

٢٣ ـ نصر بن طريف أبو جزء القصاب :

عن عبد الرحمٰن بن مهدي قال : (مرض أبو جزء فدخلنا عليه نعوده ، فقال : أسندوني ، فأسندوه فقال : كل ما حدثتكم عن فلان وفلان فليس كذٰلك ، وإنما حدثني به فلان ، قال ابن مهدي : فقلنا : جزاك الله خيراً ، وخرجنا وإنه لأجلّ الناس عندنا ، ثم عوفي بعد ذٰلك فحدثنا بتلك الأحاديث عن فلان وفلان التي قال إنه ليست عنده عنهما) .

وقال أيضاً : (بعث إليّ أبو جزء وهو مريض ، فقال : حديث كذا وكذا كيف كنت كتبته عني ؟ قلت : حدثتني عن قتادة ، فقال : اجعله عن سعيد عن قتادة ، حتىٰ أملىٰ عليّ أحد عشر حديثاً قد كتبتها عنه عن قتادة ، يُدخل بينه وبين قتادة رجلاً ، فقلت له : جزاك الله عن

---

(١) ميزان (٣٥٨/٤) ، تهذيب (٢٣٨/١٠) .

(٢) ميزان (٤١٨/٤) ، لسان (١٣٨/٦) .

نفسك خيراً ما أحسن ما صنعت ، قال : فلما صحّ من مرضه أنكر ذٰلك وعاد في روايته عن قتادة ، فتركه عبد الرحمٰن وأخبر الناس بقصته فذهب) [1] .

وقال البلخي : وحدثني أبو عزيز الصغاني ، قال : سمعت أبا سنان يقول : سمعت محمد بن عمرو السوري جار علي بن المديني يقول : سمعت عمي عبد الصمد بن عبد الوارث يقول : (دخلنا علىٰ أبي جزي وهو مريض فقال لنا : لولا أنه حضرني من الله ما ترون ما كنت خليقاً ألا أقر ولا أعترف ، ولٰكني أشهدكم أني قد وضعت من الحديث كذا وكذا ، وأني أستغفر الله منها وأتوب إليه ، فقالوا : قد أحسنت إذا أقررت ، قال : فلم يمت من مرضه وقام ، فمر علىٰ تلك الأحاديث كلها وحدث بها) [2] .



ثالثاً : الرواة المتعمدون للوضع ، الذين أثبت النقاد كذبهم بقرائن تتنزل منزلة الإقرار .

وثمة صنف من الرواة تعمدوا الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واستهدفوا الوضع والاختلاق في حديثه ، وظنوا أنهم نالوا أوطارهم ، وبلغوا مآربهم دون أن يكشف أمرهم أحد ، أو يظهر ذٰلك منهم ناقد .

لٰكن علماء الحديث وجهابذة النقاد كانوا لهم بالمرصاد ؛ فقد كشفوا أمرهم ، وأظهروا كذبهم ، وقد سلكوا في ذٰلك مسالك بها **توصلوا**

---

(١) لسان (٨/٢٦٢) .

(٢) الكشف الحثيث (٢٦٦) .

إلى الوقوف علىٰ قرائن دلت علىٰ كذب هٰؤلاء الرواة ، وأسفرت عما يكتمون من وضع ، وأبدت عما يخفون من دس .

وقد تعرضت لذكر هٰذه القرائن عند الكلام علىٰ مبحث (ما يثبت به الوضع) ، **وتتلخص فيما يلي** :

١ ـ قرائن بها يعرف كذب الراوي فيما يدعيه من السماع ، ويزعمه من لقي بعض الشيوخ .

٢ ـ قرائن يعرف بها كذب الراوي فيما يسنده أو ينسبه إلىٰ شيوخه ، أو يلصقه بكتبهم و مدوناتهم ، أو يدخله في حديثهم .

٣ ـ قرائن تتعلق بذات الراوي ، تؤكد وضعه للحديث ؛ كأن يشير إلىٰ سبب كذبه ، أو يظهر الدافع الذي من أجله اختلق الحديث ، أو يصاحب الرواية من الظروف والملابسات ما يرجح اختلاقه وكذبه .

وقد عرضت هٰذه القرائن بالتفصيل ثَمَّ ، وأرىٰ من المناسب أن أعرض للكلام علىٰ أنواع الوضاعين من حيث الطرق التي سلكوها في وضعهم ، والكيفية التي استخدموها للوصول إلىٰ غرضهم ، مجملاً ما سبق تفصيله ، مبيناً ما لم أتناوله من قبل :

١ ـ دعوى السماع من الشيوخ : حيث صرح الكذابون بالسماع من شيوخ ؛ فلما سئلوا عن تاريخ ولادتهم ظهر أنهم ولدوا بعد موت أولٰئك الشيوخ ، أو ادعوا السماع في وقت معين كان الشيوخ قد ماتوا قبله ، أو زعموا السماع في بلدة معينة علم يقيناً أن الشيوخ لم يدخلوها ، أو سئلوا وصف مشايخهم الذين ادعوا السماع منهم فلم يعرفوهم ، وتارة يكون السائل هو الشيخ المروي عنه ، فكل هٰذا يدل علىٰ كذب هٰؤلاء في سماع ما ادعوه ، وسأذكر من رمي بالوضع بهٰذا النوع مرتبين علىٰ حروف

المعجم ، وقد سبق أن ذكرت بعضهم عند الكلام على القرائن التي يثبت بها المحدثون الوضع [١] .

لذا فإني سأقتصر علىٰ ذكر أسمائهم ، وعلىٰ شيء من الكلام فيهم ، وأحيل إلىٰ ما سبق .

ـ أحمد بن محمد بن الأزهر بن حريث السجستاني :

سبق أن ابن حبان ذكر أنه حدّث عن محمد بن المصفىٰ ؛ فلما سئل في أي سنة سمع منه ، ذكر سنة كان ابن المصفىٰ مات قبلها [٢] .

ـ إسحاق بن بشر أبو حذيفة البخاري :

سبق ذكره ، وأنه حدّث عن ابن جريج وابن طاوس ، فسألوه عن سنّه ومتىٰ بدأ في السماع فأخبرهم ، فكذبوه ؛ لأن عبد الله بن طاوس مات قبل أن يولد بسنين [٣] .

ـ بهلوان بن شهرمزان أبو البشر اليزدي :

قال الذهبي : (كذاب ، قال عبد العزيز بن هلالة : حدث بـ « صحيح البخاري » بنيسابور عن شيخ لا يعرف ، عن طريق أبي الحسن الداودي فكذبوه ؛ لأنه قال : ولدت سنة « ٥٦٥ هـ » ، ثم قال : رأيت أبا الوقت السجزي وكان عامياً) .

زاد ابن حجر : (قال ابن هلالة : فقلت له : أنت رأيت أبا الوقت بعد موته باثنتي عشر سنة) [٤] .

---

(١) انظر (١/٣٩٥) .

(٢) انظر (١/٤٠١) .

(٣) انظر (١/٤٠٠) .

(٤) ميزان (١/٣٣٠) ، لسان (٢/٣٦٧) .

ـ الحسن بن عمارة :

سبق ذكره ، وأنه حدّث عن الحكم ، فسئل الحكم عن ذٰلك فقال : (ما حدثت بشيء منها)[1] .

ـ الحسين بن داود أبو علي البلخي :

قد مر قول الحاكم فيه : أنه روىٰ عن جماعة ؛ مثل ابن المبارك وأبي بكر بن عياش ، وأن سنه لا تحتمل ذٰلك[2] .

ـ سهيل بن ذكوان أبو السندي :

زعم أن عائشة حدثته بواسط ؛ فلما سئل أن يصفها قال : (كانت أدماء) ، وقد سبق أن الذهبي كذبه في ذٰلك[3] .

ـ العباس بن عبد الله بن عصام الفقيه :

مر قول ابن حجر في تكذيبه ، وأنه حدّث عن ابن ديزل ولم يره[4] .

ـ عبد الله بن زياد بن سمعان :

مضى الكلام فيه ، وأنه حدّث عن شهر بن حوشب ؛ فلما سئل عنه قال : (هو بعض العجم من أهل خراسان)[5] .

علي بن عاصم بن صهيب الواسطي :

سبق أنه حدث عن خالد بضعة عشر حديثاً ؛ فلما سئل عنها أنكرها ،

---

(١) انظر (١/٤٠٤) .

(٢) انظر (١/٤٠٠) .

(٣) انظر (١/٤٠٣) .

(٤) انظر (١/٤٠٢) .

(٥) انظر (١/٤٠٤) .

وقال : (إنه يكذب)[1] .

عمر بن موسى الوجيهي الحمصي الأنصاري :

قال يحيى الوحاظي : (حدثنا عفير بن معدان ، قال : قدم علينا عمر بن موسىٰ حمص ، فاجتمعنا إليه فجعل يقول : حدثنا شيخكم الصالح ، فقلنا : من هٰذا ؟ فقال : خالد بن معدان ، قلت له : في أي سنة لقيته ؟ قال : في سنة ثمان ومائة[2] في غزاة أرمينية ، قلت : اتق الله يا شيخ ولا تكذب ، مات خالد في سنة أربع ومائة[3] ، وأزيدك أنه لم يغز أرمينية قط)[4] .

ـ عيسى بن زيد الهاشمي :

سبق أن ابن المبارك غمزه في سماعه عن جعفر بن محمد ، وأنه قدم مكة وحدث عنه مدعياً السماع منه بعد موته[5] .

قال الذهبي : (كذاب ، لحقه الحاكم) .

قال ابن حجر : (كان شافعي المذهب ، سمع كتب علي بن عبد العزيز بمكة عنه ، قال الحاكم : أبىٰ إلا أن يرتقي إلىٰ قوم لعل بعضهم مات قبل أن يولد ، وحدّث بـ « المختصر » عن المزني نفسه ، وروىٰ عن جماعة ، مات قبل المزني)[6] ، قلت : منهم يونس بن عبد الأعلىٰ وابن عبد الحكم .

قال الحاكم : وسمعته يقول : سمعت من يعقوب بن سفيان أكثر

---

(١) انظر (١/٤٠٥) .

(٢) هٰكذا في « الميزان » ، وفي « اللسان » : (في سنة ثمان وخمسين ومائة) .

(٣) هٰكذا في « الميزان » ، وفي « اللسان » : (في سنة أربع وخمسين ومائة) .

(٤) ميزان (٣/٢٣٤) ، لسان (٦/١٤٨) .

(٥) انظر (١/٤٢٠) .

(٦) هٰكذا في « اللسان » ، والظاهر أن العبارة خطأ ، وصوابها : (وروىٰ عن جماعة ماتوا قبل المزني) .

مصنفاته ، قال الحاكم : (كنت أتورع عن الرواية عنه)[1] .

ـ الفضل بن عبيد الله الحميري :

متهم بالكذب ، وقال الإسماعيلي : (كتبت عنه قديماً وكان مرمياً بالكذب . . . سمعت أبا عمران ـ يعني : الجوني ـ يقول : سمعت هـٰذا ـ يعني : الحميري ـ يقول : ثنا محمد بن يوسف الفريابي ، قال : وظننته غلط ، فقلت : لعلك أردت إبراهيم بن محمد بن يوسف ؟ فقال : لا ، محمد بن يوسف ، قال : وأظن أبا عمران قال : إن محمد بن يوسف الفريابي مات قبل مولد هـٰذا)[2] .

ـ مأمون بن أحمد السلمي الهروي :

قال ابن حبان : (سألته : متىٰ دخلت الشام ؟ قال : سنة خمسين ومائتين ، قلت : إن هشام الذي تروي عنه مات سنة خمس وأربعين ومائتين ، فقال : هـٰذا هشام بن عمار آخر)[3] .

ـ محمد بن أحمد بن إسماعيل أبو المناقب القزويني :

نقل ابن حجر عن الرشيد العطار قال : (قدم علينا مصر فحدَّثنا بـ « ثلاثيات البخاري » عن أبي الوقت سماعاً ، ثم نظرنا فوجدناه لا يصح ؛ لأن مولده فيما قيده من يوثق به كان في سنة ثمان وأربعين وخمسمائة ، وقدم مع والده إلىٰ بغداد سنة ست وخمسين وخمسمائة ، بعد موت أبي الوقت بثلاث سنين ، فعلىٰ هـٰذا لا يصح سماعه عنه)[4] .

---

(١) لسان (٦/٢٦٣) .

(٢) لسان (٦/٣٤٥) .

(٣) ميزان (٤/١٠) ، لسان (٦/٤٤٧) .

(٤) لسان (٦/٥٣١) .

ـ محمد بن إسماعيل بن موسى بن هارون :

سبق تكذيب الذهبي له واتهامه في سماعه من موسى بن نصر الرازي (١) .

ـ محمد بن عبد الله أبو المفضَّل الشيباني :

قال حمزة بن محمد بن طاهر : (كان يضع الحديث ، وقد كتبت عنه ، وكان له سمت ووقار) ، قال : (وسمعت من يذكر أنه لما حدث عن ابن العرَّاد قيل له : متىٰ سمعت منه ؟ فذكر وقتاً مات ابن العرَّاد قبله بمدة ؛ لأنه زعم أنه سمع منه سنة عشر وثلاثمائة ، وكان ذٰلك قد مات سنة اثنتين وثلاثمائة ، فكذبه الدارقطني في ذٰلك ، وسقط حديثه) (٢) .

ـ يحيى بن عبد الحميد الحماني :

سبق ذكره ، وأنه حدث عن أحمد بن حنبل ، فأنكر أحمد أن يكون قد حدثه (٣) .

٢ ـ دعوى السماع للكتب : من السبل التي سلكها بعض الكذابين : أن يعمدوا إلىٰ بعض الكتب فيروونها دون أن يكون لهم الحق في ذٰلك حيث يدعون سماعها ، بل إن بعضهم زور سماعه عليها ، وهٰذا النوع من الوضع في المتأخرين أكثر منه في المتقدمين ؛ حيث اقتصر الإسناد عند المتأخرين على السماعات فقط ، فلجأ الكذابون منهم إلىٰ تزوير ذٰلك السماع ، وإلحاق أسمائهم بسلسلة الإسناد ، ومع ذٰلك فقد تعرض لهم النقاد وكشفوا كذبهم ، وأظهروا تزويرهم ، **وممن عرف**

(١) انظر (١/٤٠٠) .
(٢) لسان (٧/٢٥٤) .
(٣) انظر (١/٤٠٥) .

لدى العلماء متلبساً بتهمة التزوير :

ـ أحمد بن الحسين بن إقبال المقدسي :

قال ابن حجر : (سمع الكثير من أصحاب أبي عمر بن مهدي ، وابن شاذان ، وابني بشران ، والبرقاني ، ثم لم يقنع بذلك فادعىٰ سماعاً من شيوخ لم يدركهم ؛ كأبي نصر الزينبي ، وأبي الحسين ابن النقور ، وغيرهما ، وظهر كذبه فتركه الناس ، وكان يحكُّ أسماء غيره في الأجزاء ويثبت اسمه ، ويشتري كتباً وينقل اسمه وأسماء جماعة كانوا معه ، ويعطيها لمن قد نقل اسمه مع القوم ، فيقول : أثبت هٰؤلاء في هٰذا الجزء فيفعلون ويتغفلهم ، ومنهم من يرجع عن ذٰلك ، ومن جملة من صنع معه ذٰلك : أحمد بن علي السمين ، ومحمد بن محمد بن دلال ، والمبارك بن المبارك بن نصر السراج [١] ، فصاروا يتجنبون ذٰلك) [٢] .

ـ أحمد بن الحسين أبو الحسين ابن السماك :

قال الخطيب : (وقد حدثنا عن أبي عمرو ابن السماك حديثاً مظلم الإسناد ، منكر المتن ، فذكرت روايته عن ابن السماك لأبي القاسم عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي ، فقال : لم يدرك أبا عمرو ابن السماك ، هو أصغر من ذاك ، لٰكنه وجد جزءاً فيه سماع أبي الحسين ابن أبي عمرو بن السماك عن أبيه ، وكان لأبي عمرو بن السماك ابن يسمىٰ محمداً ويكنىٰ أبا الحسين ، فوثب علىٰ ذٰلك السماع وادعاه لنفسه) [٣] .

---

(١) في طبعتي من « اللسان » : (والمبارك بن المبارك بن نصر السراج) .
(٢) لسان (٤٣٩/١) .
(٣) تاريخ بغداد (١٧٧/٥) ، وانظر « لسان » (٤٣٦/١) .

ـ أحمد بن علي بن عبد الله بن سلامة أبو المعالي ابن السمين :

قال ابن حجر : (سمّع نفسه من ابن البطر والطبقة ، وكتب بخطه كثيراً ، وكانت فيه غفلة) .

قال ابن ناصر : (أفسد سماعاته بأخرة ، وكان أحمد بن إقبال يشتري الأجزاء غير مسموعة ، ويكتب اسم جماعة وهو منهم علىٰ ورقة ، ويعطيها لابن السمين حتىٰ ينقلها إلى الجزء ، فدرج أحدهما وهو ابن إقبال ، وبقي الآخر ، فلا يجوز السماع منه)(١) .

ـ أحمد بن الفرج بن سليمان أبو عتبة الكندي الحمصي ، المعروف بالحجازي :

قال الخطيب : (قرأت في كتاب أبي الفتح أحمد بن الحسن بن محمد بن سهل المالكي ، أخبرنا أبو هاشم ثم عبد الغفَّار بن سلامة بحمص ، قال : قال محمد بن عوف : والحجازي كذاب ، كتبه التي عنده لضمرة وابن أبي فديك ، من كتب أحمد بن النضر ، وقعت إليه ، وليس عنده في حديث بقية بن الوليد الزبيدي أصل ، هو فيها أكذب خلق الله ، إنما هي أحاديث وقعت إليه في ظهر قرطاس كتاب صاحب حديث ، في أولها مكتوب : حدثنا يزيد بن عبد ربه قال : حدثنا بقية) ، وقال أيضاً : (وحدّث عن عقبة بن علقمة : بلغني أن عنده كتاباً وقع إليه فيه مسائل ليست من حديثه ، فوقفه عليها فتىً من أصحاب الحديث ، وقال : اتق الله يا شيخ)(٢) .

---

(١) لسان (١/٥٤٨) .

(٢) تاريخ بغداد (٥/٥٥٩) ، وانظر « لسان » (١/٥٧٥) .

ـ **بقاء بن أحمد أبي شاكر بن بقاء الحريمي :**

قال الذهبي : (كذاب دجال ، زوّر ألف طبقة) ، (جمع أجزاء كثيرة ، وادعى السماع من أبي منصور ابن خيرون وطبقته ، ووقع بإجازات » ونقل عن ابن النجار قوله : » فكشط ، وأثبت اسمه مكان الكشط ، وألقاها في الزيت فخفي الكشط ، ثم حمل ذٰلك إلى ابن الجوزي فنقله له ولم يفهم ، وكذا نقل له عبد الرزاق الجيلي ، فاعتمد الناس علىٰ نقلهما وأخفى الأصول ، فقرأ عليه أحمد بن سلمان الحربي كثيراً بإجازة قاضي المارستان وغيره ، ثم ظهرت أصول الإجازات فافتضح وبان كذبه ، وقد ألحق اسمه في أكثر من ألف جزء لا تحل الرواية عنه)[1] .

زاد ابن حجر : (قال ابن النجار : اشتريت تركته فرأيت في كتبه من التزوير ما لم يبلغه كذاب)[2] .

ـ **ثابت بن جعفر بن أحمد النهاوندي :**

قال ابن حجر : (قال القطب الحلبي : رأيت في أصوله حكاً وضرباً كثيراً ، ثم تبين لي أنه وقعت له أجزاء من رواية ثابت بن عبيد الله بن المظفر النهاوندي ، فحك اسم أبيه وجده ، وجعل السماع لنفسه زوراً وكذباً)[3] .

ـ **الحسين بن أحمد القادسي :**

قال الذهبي : (كذبه أبو الفضل بن خيرون ، وقال أُبَيّ النرسي : كان يسمّع لنفسه فيما لم يسمعه ، وكان له سماع صحيح منه جزء محمد بن

---

(١) ميزان (٣١٦/١) ، لسان (٣٢٧/٢) .
(٢) لسان (٣٢٧/٢) .
(٣) لسان (٣٨٤/٢) .

يونس الكديمي ، وجزء القعنبي ، وأجزاء من « مسند أحمد » ، سمعنا منه)[1] .

❀ ❀ ❀

رابعاً : الرواة الذين وضعوا أحاديث وألصقوها ببعض المؤلفات .

ومن أنواع الوضاعين الذين تعمدوا الكذب في الحديث والاختلاق فيه : جماعة من الرواة وضعوا أحاديث وألصقوها ببعض المؤلفات ، أو زادوها في النسخ ، إلا أن علماء الحديث وجهابذة النقد كشفوا حالهم ، وبينوا أمرهم ، ونبهوا إلىٰ زيادتهم التي زادوا ، وأحاديثهم التي ألصقوا ، وقد عدوا بفعلهم هـٰذا كذبة ، وضُمنوا قائمة الوضاعين ، **وممن عرف عنه ذٰلك :**

ـ إبراهيم بن أحمد العجلي :

قال الذهبي : (ممن يضع الحديث) ، زاد ابن حجر : (وأرخ المصنف ـ أي : الذهبي ـ وفاته في « تاريخ الإسلام » سنة إحدىٰ وثلاثين وثلاثمائة ، وقال : رحل ثم وضع أحاديث فافتضح وترك ، وقد ذكره أبو الحسن بن سفيان في « تاريخه » وقال : يعرف بالأبزاري ، ويعرف بابن أخت الأشل ، وكتبنا عنه أجزاء كثيرة من حديث البغداديين ، من حديث أبي قلابة وغيره سماعاً صحيحاً ، ثم إنه بعد **ذٰلك** وضع أحاديث بخط طري لا أصل لها ؛ منها عن أبي قلابة ، عن يزيد بن هارون ، عن شعبة ، عن عمرو بن دينار)[2] .

---

(١) ميزان (٤٨٣/١) ، لسان (١٣٦/٣) .

(٢) لسان (٢٣٣/١) .

ـ **خالد بن نجيح المصري :**

قال ابن أبي حاتم : (كان يصحب عثمان بن صالح المصري ، وأبا صالح كاتب الليث ، وابن أبي مريم ، سمعت أبي يقول ذٰلك ، ويقول : هو كذاب كان يفتعل الأحاديث ، ويضعها في كتب ابن أبي مريم وأبي صالح ، وهٰذه الأحاديث التي أنكرت علىٰ أبي صالح يتوهم أنه من فعله)[1] .

ـ **عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني الفقيه القاضي :**

قال ابن يونس : (كان محموداً في القضاء ، فقيهاً علىٰ مذهب الشافعي ، كانت له حلقة بمصر ، وكان يظهر عبادة وورعاً ، وثقل سمعه جداً ، وكان يفهم الحديث ويحفظه ، ويملي ويجتمع إليه الخلق ، تخلط في الآخر ، ووضع أحاديث علىٰ متون معروفة ، وزاد في نسخ مشهورة فافتضح ، وحرقت الكتب في وجهه) .

وقال الحاكم عن الدارقطني : (ألف كتاب « سنن الشافعي » ، وفيها نحو مائتي حديث لم يحدث بها الشافعي)[2] .

ـ **عبد العزيز بن الحارث أبو الحسن التميمي :**

سبق ذكره في مبحث من أقر بوضع الحديث ، وأنه زاد حديثاً أو حديثين في « مسند أحمد »[3] .

ـ **عمرو بن مالك :**

قال الترمذي : قال محمد بن إسماعيل : (هٰذا كذاب ، كان استعار

---

(١) الجرح (١/٣٥٥) ، وانظر « الكشف الحثيث » (٨١) ، و« ميزان » (١/٦٤٤) .

(٢) الكشف الحثيث (١٥٨) .

(٣) انظر (٣/٥٠) ، وانظر « الكشف الحثيث » (١٣٧ ـ ١٣٨) .

كتاب أبي جعفر المسندي فألحق فيه أحاديث)[1] .

ـ **محمد بن أيوب بن سويد الرملي :**

قال ابن حيان : (كان أبو زرعة يقول : رأيت هـٰذا الشيخ أدخل في كتب أبيه أشياء موضوعة بخط طري وكان يحدث بها)[2] .

ـ **محمد بن محمد بن أحمد بن عثمان ، أبو بكر البغدادي الطرازي :**

قال الذهبي : قال الخطيب : (ذاهب الحديث ، روىٰ مناكير وأباطيل ، وزاد في نسخة خراش ما ليس منها)[3] ، زاد ابن حجر : (وقال الخطيب : ونسخة خراش التي رواها العدوي ليس فيها شيء من هـٰذه الأحاديث ، وكأنه سلك في هـٰذه الأحاديث السهولة ، واتبع في روايتها المخرج ؛ فإنه كان يحدث كثيراً من حفظه)[4] .

❁ ❁ ❁

خامساً : طائفة من الوراقين والكتبة والأبناء والربائب لبعض الرواة دسوا في كتبهم ما ليس من حديثهم .

ويلحق بهـٰذا النوع من الوضاعين ـ أي : النوع السابق في ثالثاً ـ : طائفة من الوراقين ، والكتبة ، والأبناء ، والربائب لبعض الرواة ، دسوا في كتبهم ما ليس من حديثهم ، فكان من نتيجة ذٰلك أن ضعف هـٰؤلاء الرواة ، بل اتهموا ، أو رموا بالكذب ، وهم براء من ذٰلك ، وإنما أتوا من قبل هـٰؤلاء

---

(١) ميزان (٣/٢٨٨) ، لسان (٤/٤٧٤) .

(٢) مجروحين (٢/٣٠٠) ، ميزان (٣/٤٨٧) ، لسان (٥/٨٧) .

(٣) ميزان (٤/٢٥٩) ، لسان (٧/٤٧٧) .

(٤) لسان (٧/٤٧٨) ، وانظر « تاريخ بغداد » (٤/٣٦٧) ، فقد ساق شيئاً من الأحاديث التي زادها في النسخة .

الوراقين والكتبة والأبناء والربائب ، وقد كشف الجهابذة النقاد عن الكذابين الحقيقيين ، وأسفروا عن حقيقة الأمر ، وبينوا أن هـٰؤلاء الرواة لا ذنب لهم في هـٰذه الأحاديث الموضوعة ، وإنما مُنُوا من قبل هـٰؤلاء الأتباع ، إلا أن الذي يؤخذ عليهم هو تمكينهم هـٰؤلاء الكذابين من كتبهم حتى استطاعوا أن يدسوا فيها ، ويتقولوا عليها بين طياتها ، **وممن ذكره العلماء بذٰلك** :

ـ إبراهيم بن العلاء بن الضحاك بن المهاجر بن عبد الرحمـٰن بن زيد :

قال ابن عدي : (سمعت أحمد بن عمير ، سمعت محمد بن عوف يقول ـ وذكرت له حديث إبراهيم بن العلاء ، عن بقية عن محمد بن زياد ، عن أبي أمامة رفعه : « استعتبوا الخيل فإنها تعتب » ـ قال : رأيته علىٰ ظهر كتابه ملحقاً فأنكرته ، فقلت له فتركه) .

قال ابن عوف : (وهـٰذا من عمل ابنه محمد بن إبراهيم ، وكان يسوي الأحاديث ، أما أبوه فشيخ غير متهم ، لم يكن يفعل من هـٰذا شيئاً) .

قال ابن عدي : (وإبراهيم حديثه مستقيم ، ولم يرم إلا بهـٰذا الحديث ، ويشبه أن يكون من عمل ابنه كما ذكر محمد بن عوف)[١] .

ـ جبارة بن المغلس :

قال صالح جزرة : قال ابن نمير : (أظن بعض جيرانه أفسد عليه كتبه ، فقلت له : تعني يحيى الحماني ؟ قال : لا أسمي أحداً)[٢] .

وقال نصر بن أحمد البغدادي : (جبارة في الأصل صدوق ، إلا أن ابن الحماني أفسد عليه كتبه)[٣] .

---

(١) تهذيب (١٤٩/١) .

(٢) مجروحين (٢٢١/١) .

(٣) تهذيب (٥٩/٢) .

ـ حبيب ابن أبي حبيب ، واسم أبي حبيب : زريق ، كاتب مالك بن أنس :

قال ابن حبان : (كان يورق بالمدينة على الشيوخ ، ويروي عن الثقات الموضوعات ، كان يدخل عليهم ما ليس من أحاديثهم)(١) .

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : (سمعت أبي وذكر حبيباً الذي كان يقرأ علىٰ مالك فقال : ليس بثقة ، قدم علينا رجل ـ أحسبه قال من خراسان ـ كتب عنه كتاباً عن ابن أخي ابن شهاب ، عن عمه ، عن سالم والقاسم فإذا هي أحاديث ابن لهيعة ، عن خالد بن أبي عمران ، عن القاسم وسالم) .

قال أبي : (أحالها على ابن أخي ابن شهاب) ، قال أبي : (كان يكذب) ، ولم يكن أبي يوثقه ولا يرضاه ، وأثنىٰ عليه شراً وسوءاً(٢) .

ـ وراق سفيان بن وكيع بن الجراح :

قال ابن أبي حاتم : (سمعت أبي يقول : كلمني فيه ـ أي : في سفيان ـ مشايخ من أهل الكوفة ، فأتيته مع جماعة من أهل الحديث ، فقلت له : إن حقك واجب علينا ، لو صنت نفسك ، واقتصرت علىٰ كتب أبيك ، لكانت الرحلة إليك في ذٰلك ، فكيف وقد سمعت ؟ فقال : وما الذي ينقم علي ؟ قلت : قد أدخل وراقك ما ليس من حديثك بين حديثك ، قال : فكيف السبيل في هٰذا ؟ قلت : ترمي بالمخرجات ، وتقتصر على الأصول ، وتنحي هٰذا الوراق ، وتدعو بابن كرامة وتوليه أصولك ، فإنه يوثق به ، قال : مقبول منك ، فما فعل شيئاً مما قاله ، وبلغني أن وراقه كان يستمع علينا الحديث ، فبطل الشيخ ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التي أدخلت بين حديثه)(٣) .

---

(١) مجروحين (٢٦٥/١) .

(٢) تهذيب (١٨١/٢) .

(٣) الجرح (٢٣١/٢ ـ ٢٣٢) بتصرف ، وانظر « ميزان » (١٦٣/٢) ، و« تهذيب » (١٢٣/٤ ـ ١٢٤) .

وقال ابن حبان : (كان شيخاً فاضلاً صدوقاً ، إلا أنه ابتلي بوراق سوء ، كان يدخل عليه الحديث ، وكان يثق به ، فيجيب فيما يقرأ عليه ، وقيل له بعد ذٰلك في أشياء منها فلم يرجع ، فمن أجل إصراره علىٰ ما قيل له استحق الترك ، وكان ابن خزيمة يروي عنه ، وسمعته يقول : حدثنا بعض من أمسكنا عن ذكره ، وهو من الضرب الذي ذكرته مراراً ، أن لو خر من السماء فتخطفه الطير أحب إليه من أن يكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولٰكنهم أفسدوه)[1] .

عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني ، كاتب الليث :

قال أبو حاتم : (أخرج أحاديث في آخر عمره ، أنكروها عليه ، نرىٰ أنها مما افتعل خالد بن نجيح ، وكان أبو صالح يصحبه ، كان سليم الناحية ، لم يكن وزن أبي صالح الكذب ، كان رجلاً صالحاً)[2] .

قال البردعي : (قلت لأبي زرعة : رأيت بمصر أحاديث لعثمان بن صالح عن ابن لهيعة ـ يعني : منكرة ـ فقال : لم يكن عثمان عندي ممن يكذب ، ولٰكن كان يسمع الحديث مع خالد بن نجيح ، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملىٰ عليهم ما لم يسمعوا ؛ فبلوا به ، وبُلي به أبو صالح أيضاً في حديث زهرة بن معبد ، عن سعيد بن المسيب ، عن جابر ، ليس له أصل ، وإنما هو من خالد بن نجيح)[3] .

قلت : قد مضىٰ من قبل القول في خالد بن نجيح بأنه كان يلصق الموضوعات ويدسها في كتب الناس .

---

(١) مجروحين (١/٣٥٩) .
(٢) الجرح (٢/٨٦ ـ ٨٧) ، ميزان (٢/٣٩٥) ، تهذيب (٥/٢٥٧) .
(٣) الجرح (٢/٨٦ ـ ٨٧) ، ميزان (٢/٤٤١) .

ـ عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي :

قال الذهبي : (أحد الضعفاء ، أتىٰ عن مالك بمصائب)[1] .

قال البرهان الحلبي : (ذكره شيخنا العراقي في « شرح ألفيته في علوم الحديث » في الضرب الذين امتحنوا بأولادهم ، أو وراقين فوضعوا لهم أحاديث ودسوها فحدثوا بها من غير أن يشعروا ، وهٰذا الضرب لا ينبغي أن يذكروا مع هٰؤلاء ؛ لأنهم لا علم لهم ، ولا يقال للواحد منهم : وضاع ؛ لأنه لم يضع شيئاً ، إلا أنه ليس بعمدة وإن كان عدلاً ؛ لأنه قبل التلقين)[2] .

ـ ابن قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي :

قال عفان : (كنت أسمع الناس يذكرون قيساً فلم أدر ما علته ؛ فلما قدمت الكوفة أتيناه فجلسنا إليه فجعل ابنه يلقنه) .

وقال ابن نمير : (كان له ابن هو آفته ، نظر أصحاب الحديث في كتبه فأنكروا حديثه ، وظنوا أن ابنه غيرها)[3] .

وذكر الساجي أن أحمد بن حنبل قال : (كان له ابن يأخذ حديث مسعر وسفيان والمتقدمين فيدخلها في حديث أبيه وهو لا يعلم) .

وحكى البخاري في « تاريخه الأوسط » عن أبي داود ـ أي : الطيالسي ـ قال : (إنما أتي قيس من ابنه ، كان يأخذ حديث الناس فيدخلها في فُرَج كتاب قيس ، ولا يعرف الشيخ ذٰلك)[4] .

وقال عبد الله بن علي بن المديني : (سألت أبي عنه فضعفه جداً ،

---

(١) ميزان (٤٣٦/٢) ، لسان (٣٣٤/٣) .

(٢) الكشف الحثيث (١٥٧) .

(٣) ميزان (٣٩١/٣) ، تهذيب (٣٩٤/٨) .

(٤) ميزان (٣٩٣/٣) ، تهذيب (٣٩٤/٨) .

قال : وسمعت أبي يقول : حدثني إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن مهدي ، عن أبيه : أن قيس بن الربيع وضعوا في كتابه عن أبي هاشم الرماني حديث أبي هاشم عن إسماعيل بن كثير عن عاصم بن لقيط في الوضوء فحدث به ، فقيل له : من أبو هاشم ؟ فقال : صاحب الرمان ، قال أبي : وهٰذا الحديث لم يروه صاحب الرمان ، ولم يسمع قيس من إسماعيل بن كثير شيئاً ، وإنما أهلكه ابن له قلب عليه أشياء من حديثه)[١] .

وقال ابن حبان : (تتبعت حديثه فرأيته صادقاً ، إلا أنه لما كبر ساء حفظه ، وامتحن بابن سوء فكان يدخل عليه ابنه فيحدث منه ثقة به ، فوقعت المناكير في روايته فاستحق المجانبة) .

وقال العجلي : (الناس يضعفونه ، وكان شعبة يروي عنه ، وكان معروفاً بالحديث صدوقاً ، ويقال : إن ابنه أفسد كتبه بآخره فترك الناس حديثه)[٢] .

ـ ابن أخت معمر بن راشد :

قال ابن حجر ـ في ترجمة أحمد بن الأزهر النيسابوري ـ : (وقال أحمد بن يحيى بن زهير التستري : لما حدث أبو الأزهر بحديث عبد الرزاق في الفضائل ؛ يعني : عن معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، قال : نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلىٰ علي رضي الله عنه فقال : « أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة . . . » الحديث ، أخبر بذٰلك يحيى بن معين ، فبينا هو عنده في جماعة من أهل الحديث إذ قال يحيىٰ : من هٰذا الكذاب النيسابوري الذي يحدث عن عبد الرزاق بهٰذا الحديث ؟ فقام أبو الأزهر فقال : هو ذا أنا ، فتبسم يحيىٰ ، فقال : أما إنك لست بكذاب ،

---

(١) تهذيب (٣٩٣/٨) .

(٢) تهذيب (٣٩٤/٨ ـ ٣٩٥) .

وتعجب من سلامته ، وقال : الذنب لغيرك في هـٰذا الحديث) .

قال أبو حامد ابن الشرقي : (هو حديث باطل ، والسبب فيه أن معمراً كان له ابن أخ رافضي ، وكان معمر يمكنه من كتبه ، فأدخل عليه هـٰذا الحديث)[1] .

ـ **محمد بن يونس البغدادي المخرمي الجمال :**

قال ابن عدي : (كان يسرق الحديث) .

وقال : (حدثنا ابن ناجية ؛ حدثنا محمد بن يونس ، حدثنا ابن عيينة ، عن عمرو ، عن جابر مثله ؛ يعني : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اذهبوا بنا إلى البصير الذي في بني واقف نعوده » ، قال : وكان رجلاً أعمىٰ . . . ، فهـٰذا حديث حسين الجعفي عن ابن عيينة ، سرقه محمد ، وادعاه محمد بن الجهم ، حدثنا محمد بن يونس الجمال ، وهو عندي متهم ، وقالوا : كان له ابن يدخل عليه الأحاديث)[2] .



سادساً : جماعة من الرواة ألفوا كتباً ونسبوها إلىٰ غيرهم من الأئمة الذين اشتهروا بالحديث والرواية .

ومن أنواع الوضاعين الذين تعمدوا الوضع والكذب في الحديث : جماعة من الرواة ألفوا كتباً ، ونسبوها إلىٰ غيرهم من الأئمة الذين اشتهروا بالحديث والرواية ، ويظهر أن الغرض من صنيعهم هـٰذا هو ترويج موضوعاتهم ، وتنفيقها لدى المحدثين والرواة ، إلا أن صنيعهم هـٰذا لم

---

(١) تهذيب (١/١٢ ـ ١٣) ، وانظر « ميزان » (١/٨٢) .

(٢) ميزان (٤/٢٩٩) .

يخف على المحدثين ، بل استطاعوا كشفه ، وأظهروا زيفه ، وأناطوا الكذب بصاحبه ، وبرَّؤوا منه هٰؤلاء الأئمة الذين نسبت إليهم تلك المؤلفات ، وألحقت بهم كذباً تلك الكتب ، **وممن رماه المحدثون بالكذب مقترفاً هٰذا النوع من الكذب :**

ـ محمد بن جعفر بن بديل ، أبو الفضل الخزاعي :

قال الذهبي : (مات سنة سبع أو ثمان وأربعمائة ، أخذ عن أبي علي بن حبش المطوعي ، وسمع من القطيعي ، وألّف كتاباً في قراءة أبي حنيفة ، فوضع الدارقطني خطّه بأن هٰذا موضوع لا أصل له ، وقال غيره : لم يكن ثقة)[1] .

ـ محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي ، أبو الحسن :

قال ابن عدي : (كتبت عنه بمصر ، وحمله شدة تشيعه أن أخرج إلينا نسخة قريباً من ألف حديث عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جده ، عن آبائه بخط طري ، عامتها مناكير ، فذكرنا ذٰلك للحسين بن علي بن الحسين بن عمر بن علي بن الحسين العلوي شيخ أهل البيت بمصر فقال : كان موسىٰ هٰذا جاري بالمدينة أربعين سنة ، ما ذكر قط أن عنده رواية ؛ لا عن أبيه ، ولا عن غيره ؛ فمن النسخة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « نعم الفص البلور » .

ومنها : « شر البقاع دور الأمراء الذين لا يقضون بالحق » .

ومنها : « ثلاثة ذهبت منهم الرحمة : الصياد والقصاب وبائع الحيوان » .

ومنها : « لا خيل أبقىٰ من الدهم ، ولا امرأة كابنة العم » .

---

(١) ميزان (٤/٧٦) ، لسان (٥/١٠٧) .

ومنها : « اشتد غضب الله علىٰ من أهراق دمي وآذاني في عترتي ») .

وقال السهمي : (سألت الدارقطني عنه ، فقال : آية من آيات الله ؛ وضع ذٰلك الكتاب ؛ يعني : « العلويات »)[1] .

قال ابن حجر : (وقد وقفت علىٰ بعض الكتاب المذكور ، وسماه « السنن » ورتبه على الأبواب ، وكله بسند واحد)[2] .

ـ موسى بن عبد الرحمـٰن الصنعاني الثقفي :

قال ابن حبان : (شيخ دجال يضع الحديث ، وضع على ابن جريج عن عطاء ، عن ابن عباس كتاباً في التفسير ، جمعه من كلام الكلبي ومقاتل بن سليمان ، وألزقه بابن جريج عن عطاء عن ابن عباس)[3] .



سابعاً : جماعة من الرواة كانوا يضعون الحديث علىٰ لسان طائفة معينة .

ومن أنواع الوضاعين الذين قصدوا الكذب في الحديث : جماعة من الرواة كانوا يضعون الحديث علىٰ لسان طائفة معينة ، وفي الغالب ما تكون مخالفة لهم في رأي أو مذهب ، وغرضهم من هـٰذا الكذب شين مخالفيهم ، وإظهار مخالفيهم بأنهم ممن يضع الحديث ؛ نصرة لما يرون حتىٰ يترك الناس رأيهم ، ويتجنبوهم إذا علموا أن تلك الأحاديث التي تؤيد مذهبهم أحاديث موضوعة مختلقة ، مكذوبة علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

---

(١) ميزان (٤/٢٥٨ ـ ٢٥٩) ، لسان (٧/٤٧٧) .

(٢) لسان (٧/٤٧٧) .

(٣) مجروحين (٢/٢٤٢) ، ميزان (٤/٢١١) ، لسان (٦/١٢٤) .

لـٰكن علماء الحديث ونقاده تمكنوا من كشف ألاعيب هـٰؤلاء الكذابين ، واستطاعوا أن يتطلعوا إلىٰ نواياهم التي كانوا يبيتون ، فكشفوا أمرهم ، وكانت عاقبة الدائرة عليهم ، وجوزوا بما فعلوا ، وعلىٰ نفسها جنت براقش .

وممن عرف بذٰلك من الرواة :

ـ محمد بن شجاع ابن الثلجي : الفقيه البغدادي ، أبو عبد الله :

قال ابن عدي : (كان يضع أحاديث في التشبيه ؛ ينسبها إلىٰ أصحاب الحديث ، يثلبهم بها) .

روى ابن الثلجي عن حبان بن هلال ـ وحبان ثقة ـ عن حماد بن سلمة ، عن أبي المهزم ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت ، ثم خلق نفسه منها »[1] .



ثامناً : جماعة من الرواة كانوا يضعون الأحاديث ، ويروونها عن شيوخ لم يعرفوا بين أصحاب الحديث ، بل لا وجود لهم .

ومن أنواع الوضاعين الذين تعمدوا الوضع في الرواية ، وكذبوا علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم : جماعة من الرواة كانوا يضعون الأحاديث ، ويروونها عن شيوخ لم يعرفوا بين أصحاب الحديث ، بل لا وجود لهم ، بل لم يخلقوا ، فكانوا يسمونهم ويروون عنهم ، **وممن عرف بسلوك هـٰذه الطريقة في الوضع :**

ـ أباء بن جعفر أبو سعيد ، شيخ بصري :

قال حمزة عن الحسن بن علي بن غلام الزهري : (أباء بن جعفر كان

(١) ميزان (٤/١٤٤) .

يضع ، وحدّث بنسخة نحو المائة عن شيخ له مجهول ، زعم أن اسمه أحمد بن سعيد بن عمرو المطوعي ، عن ابن عيينة ، عن إبراهيم بن ميسرة ، عن أنس ، وفيها مناكير لا تعرف)[١] .

ـ إبراهيم بن علي أبو الفتح البغدادي :

فقد روىٰ عن موسى بن نصر بن جرير : حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، عن عبد الرزاق ، حدثنا بكار بن عبد الله بن وهب ، سمعت ابن أبي مليكة يقول : سمعت عائشة تقول : (كانت عندي امرأة تسمعني ، فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي علىٰ تلك الحال ، ثم دخل عمر ففرت ، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال عمر : ما يضحكك يا رسول الله ؟ فحدثه ، فقال : والله لا أخرج حتىٰ أسمع ما سمع رسول الله ، فأسمعته) .

قال الخطيب : (أبو الفتح البغدادي ، واهي الحديث ، ساقط الرواية ، وأحسب موسى بن نصر بن جرير اسماً ادعاه ، وشيخاً اختلقه)[٢] .

ـ محمد بن أحمد بن هارون الريوندي :

شيخ لأبي عبد الله الحاكم ، متهم بالوضع ، ويعرف بأبي بكر الشافعي ، شهد له الإمام أبو بكر الصبغي بأنه سمع معه علىٰ محمد بن أيوب الصبغي وأقرانه بالري .

قال الحاكم : (فلم يقتصر علىٰ ذٰلك ، وعرض علي من حديثه المناكير الكثيرة ، وروايته عن قوم لا يعرفون ؛ مثل أبي العكوك ، والحجازي ،

---

(١) لسان (٢٣١/١) .

(٢) الموضوعات (١١٦/٣) ، اللآلىء (١٠٧/٢) ، ميزان (٥٠/١) ، لسان (٨٤/١) .

وأحمد بن عمر الزنجاني ، فدخلت يوماً على أبي محمد عبد الله بن أحمد الثقفي المزكي ، فعرض عليَّ حديثاً عنه بإسناد مظلم ، عن الحجاج بن يوسف ، قال : سمعت سمرة بن جندب رفعه : « من أراد الله به خيراً فقهه في الدين » ، فقلت : هـٰذا باطل ، وإنما تقرب به إليك أبو بكر الشافعي ؛ لأنك من ولد الحجاج ، قال : ثم اجتمع بي فقال : جئت لأعرض عليك حديثي ، فقلت : دع أولاً أبا العكوك وأحمد بن عمر ، فعندي أن الله لم يخلقهما بعد ، فقال : الله الله فيّ[1] ؛ فإنهما رأس المال ، فقلت : أخرج إلي أصلك ، ففارقني على هـٰذا ، فكأني قلت له : زد فيما ابتدأت به ، فإنه زاد عليه)[2] .

قال ابن حجر : (وأورد له ابن الجوزي حديثاً عن أحمد بن عمر بن عبيد الزنجاني متنه : ثلاث يزدن في البصر : الماء والخضرة والوجه الحسن ، قال ابن الجوزي : وأظن أنه اختلق اسم شيخه)[3] .

ـ محمد بن الحسن بن كوثر أبو بحر البربهاري :

قال البرقاني : (كان كذاباً) .

قال الخطيب : حدثنا البرقاني قال : حضرت يوماً عند ابن كوثر ، فقال لنا ابن السرخسي : سأريكم أن الشيخ كذاب ، وقال لأبي بحر ابن كوثر : أيها الشيخ ؛ فلان بن فلان بن فلان كان ينزل في الموضع الفلاني ، هل سمعت منه ؟ قال أبو بحر : نعم سمعت منه ، قال البرقاني : وكان ابن السرخسي قد اختلق ما سأله عنه ، ولم يكن للمسألة أصل)[4] .

---

(١) هـٰكذا بياض في « اللسان » .

(٢) لسان (٦/٥٠٨) .

(٣) لسان (٦/٥٠٨) .

(٤) تاريخ بغداد (٢/٦١٤) ، ميزان (٣/٥١٩) ، لسان (٥/١٣١) .

ـ محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصلي ثم البغدادي ، أبو بكر النقاش :

قال الذهبي ـ في ترجمة القاسم بن داود البغدادي ـ : (طير غريب أو لا وجود له ، انفرد عنه أبو بكر النقاش ذاك التالف ، فقال : سمعته يقول : كتبت عن ستة آلاف شيخ)[1] .

ـ لاحق بن الحسين المقدسي ، وهو لاحق بن أبي الورد :

قال الإدريسي : (كان كذاباً أفاكاً ، يضع الحديث على الثقات ، ويسند المراسيل ، ويحدث عمن لم يسمع منهم ، حدثنا يوماً عن الربيع بن حسان والمفضل بن محمد الجندي ، فقلت : أين كتبت عنهما ؟ قال : بمكة ، بعد العشرين وثلاثمائة ، قال الإدريسي : وقد ماتا قبل العشرين .

ووضع نسخاً لأناس لا نعرف أساميهم مثل : طرغال ، طربال ، وكركدّن ، وشعبوب ، ومثل هـٰذا أشياء غير قليل ، لا نعلم له ثانياً في عصرنا مثله في الكذب والوقاحة مع قلة الرواية)[2] .

❁ ❁ ❁

تاسعاً : من كان يدعي التعمير ، ويزيد في سنّه ، ويدعي أنه تشرف بلقي الصحابة .

والنوع التاسع من أنواع الوضاعين : من كان يدعي التعمير ، ويزيد في سنّه ، ويدعي أنه تشرف بلقي الصحابة ، وتطلع إلىٰ محياهم ، بل جالسهم ولازمهم ، بل أخذ منهم أحاديث رووها عن النبي صلى الله عليه

---

(١) ميزان (٣/٣٦٩) ، لسان (٤/٤٦٠) .

(٢) لسان (٨/٤٠٧) .

وسلم ، وهم كاذبون في دعواهم ، بل إن أعمارهم لا تدل على لقائهم التابعين فضلاً عن الصحابة ، لا سيما وأنهم ظهروا بدعواهم هٰذه بعد سنة ثلاثمائة من هجرة المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم ؛ حيث انقرض عصر تابعي التابعين فضلاً عن التابعين ، وإنما استهدفوا بدعواهم هٰذا العلو في الرواية ، والشرف بلقي الصحابة ، فما كان من الجهابذة النقاد إلا أنهم كشفوهم وأظهروا كذبهم ، وبينوا زيفهم ، **وممن رمي بالكذب في دعواه لقي الصحابة وروايته عنهم :**

ـ الحسن بن زكردان الفارسي :

قال ابن حجر : (قيل : حدث بواسط في سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة عن عليّ رضي الله عنه ، وزعم أنه ابن ثلاثمائة وبضع وعشرين سنة ، روىٰ عنه علي بن عثمان صاحب الديباجي ، شيخ لأبي الجوائز الحسن بن علي الواسطي الكاتب ، وأظن صاحب الديباجي وضع ذٰلك)[1] .

ـ عثمان بن خطاب ، أبو عمرو الأشج ، أبو الدنيا المغربي :

قال الذهبي : (كذاب طرقي ، كان بعد الثلاثمائة ، ادعى السماع من علي بن أبي طالب ، حدث عنه محمد بن أحمد المفيد بأحاديث ؛ منها : سمعت علياً رضي الله عنه يقول : لما نزلت : ﴿ لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ ﴾[2] ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : سألت الله أن يجعلها أذنك يا علي ، وأكثر الأحاديث متون معروفة ملصوقة بعلي .

وبعضهم سماه أبا الحسن علي بن عثمان البلوي ، وبكل حال فالأشج

---

(١) لسان (٣/٤٧) .

(٢) سورة الحاقة : (١٢) .

المعمر كذاب من بابة رتن الدجال ، وجعفر بن نسطور الأفاك ، وخراش ، وربيع بن محمود المارديني ، وما يعتني برواية هٰذا الضرب ويفرح بعلوها إلا الجهلة)[١] .

وقال ـ في ترجمة عثمان بن خطاب أبو عمرو البلوي ـ : (أبو الدنيا الأشج ، ويقال : ابن أبي الدنيا ، طير طرأ علىٰ أهل بغداد ، حدث بقلة حياء بعد الثلاثمائة عن علي بن أبي طالب فافتضح بذٰلك ، وكذبه النقاد ، روىٰ عنه المفيد وغيره ، قال الخطيب : علماء النقل لا يثبتون قوله ، ومات سنة سبع وعشرين وثلاثمائة ، قال المفيد : سمعته يقول : ولدت في خلافة الصديق ، وأخذت لعلي بركاب بغلته أيام صفين ، وذكر قصة طويلة)[٢] .

قلت : أوردها ابن حجر ، وذكر غيرها من قصصه التي تدل علىٰ كذبه[٣] ، ثم قال في آخر ترجمته : (وسيأتي في المحمدين ذكر من سماه محمد بن أبي الدنيا ، فإذا تأملت هٰذه الروايات ظهرت علىٰ تخليط هٰذا الرجل في اسمه ونسبه ومولده وقدر عمره ، وأنه كان لا يستمر علىٰ نمط واحد في ذٰلك كله ، فلا يغتر بمن حسن الظن به)[٤] .

ـ المظفر بن عاصم العجلي :

قال ابن الجوزي : (زعم أنه أدرك بعض الصحابة فكذب) .

قال الذهبي : (حدّث بسامراء بعد العشرين وثلاثمائة ، فقال : حدثني

(١) ميزان (٥/٢٣٩) ، لسان (٩/٦٦) .
(٢) ميزان (٣/٣٨ ـ ٣٩) ، لسان (٥/٣٨٦ ـ ٣٨٧) .
(٣) انظر « لسان » (٥/٣٨٦ ـ ٣٨٧) .
(٤) لسان (٥/٣٨٦ ـ ٣٨٧) .

مكلبة ابن ملكان بخوارزم في آخر أيام بني أمية ، قال : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر خبراً مفتعلاً)[1] .

قال ابن حجر : (زعم أنه حج سنة ست وأربعين ومائتين فلقي رجلاً من الصحابة اسمه حوط بن مرة بن علقمة ، زعم أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أتاني جبريل عليه السلام بخبيص ، فهٰذا كذب من هٰذا الرجل أو من أحد رواته ، أخرجه أبو عبد الرحمٰن السلمي في كتاب الأطعمة)[2] .



عاشراً : قوم من الرواة التزم كل واحد منهم وضع الأحاديث في معنىً معين .

والنوع العاشر من أقسام الوضاعين الذين تعمدوا الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم : قوم من الرواة التزم كل واحد منهم وضع الأحاديث في معنىً معين ، **والدافع لالتزام هٰؤلاء في وضع هٰذا النوع من الحديث أمور** :

١ ـ قوم كان غايتهم حمل الناس ودفعهم على العمل في وجوه الخير والتزام الآداب ، فكانوا يضعون الأحاديث في فضائل الأعمال وحسن الأدب .

٢ ـ قوم دفعهم التعصب والجهل وادعاؤهم حب آل البيت ، أو بغضهم إلىٰ وضع أحاديث في فضائل علي رضي الله عنه وآل بيته ، وقوم علىٰ نقيضهم فقد وضعوا أحاديث في فضائل معاوية وبني مروان .

---

(١) ميزان (٣٤٥/٤) ، لسان (٩٢/٨) .

(٢) لسان (٤١٠/٨) .

٣ ـ قوم كانوا يتاجرون في أشياء أو سلع معينة ، فكانوا يضعون الأحاديث لتنفيق سلعهم وترغيب الناس فيها .

وقد أظهر النقاد نواياهم ، وكشفوا عن دوافعهم وأهدافهم ، ورموهم بالكذب لأفعالهم الشنيعة هٰذه ، ولتجرئهم في التخرص علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وممن رمي بذٰلك :

ـ جعفر بن أحمد بن علي بن بيان بن يزيد الغافقي :

وضع عدة أحاديث في فضائل النخلة والطين ، ووضع مجموعة من الأحاديث في النهي عن السرقة والوعيد فيها ، وقد ساق ابن عدي أحاديثه هٰذه في « كامله » ، وقال عقب ذكر أحاديث السرقة : (ولم يرض أن يضع في السرقة حديثاً واحداً ، حتىٰ وضع هٰذه الأحاديث وصيرها باباً)[١] .

وقال عقب ذكر أحاديث الطين : (ما أتىٰ بهما غير جعفر هٰذا ، وكان بيّن الأمر في وضع الحديث أن يضع في الإسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأراد جعفر هٰذا أن يجعل باباً في الطين كما جعل في السرقة ، وكان يضع الحديث علىٰ أهل البيت)[٢] .

ـ عبد الله بن المسور بن عون بن جعفر الهاشمي :

قال ابن المديني : (كان يضع الحديث علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يضع إلا ما فيه أدب أو زهد ، فيقال له في ذٰلك ، فيقول : إن فيه أجراً)[٣] .

---

(١) الكامل (٢/١٥٧) .

(٢) الكامل (٢/١٥٨) .

(٣) لسان (٥/١٤) .

ـ محمد بن أحمد السبحي ، أبو بكر الشاهد :

قال ابن حجر : (حدّث ببيت المقدس عن أبي إسماعيل حسين ـ غير منسوب ـ عن دحيم ـ وهو عبد الرحمٰن بن إبراهيم ـ عن الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لأصحابه : ادخروا لأنفسكم خيراً الحناء المدقوق .

فذكر بهٰذا السند أحاديث في فضل الحناء ، كلها كذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلىٰ من دونه إلىٰ دحيم .

وبهٰذا السند إلى الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير ، عن سعيد بن المسيب ، عن سعد بن أبي وقاص وأبي هريرة رضي الله عنه قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المختضب من أمتي بالحناء ، كالمقتول في الجهاد بين الصفين في سبيل الله ، وهٰذا كالذي قبله .

وبه إلىٰ يحيىٰ ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة رفعه : غيروا أظفاركم وشعوركم ينمي الله لكم الحسنات ، ويرفع لكم الدرجات ، وينزل عليكم البركات متتابعات) .

قال ابن حجر : (وفي التحني عدة أحاديث من هٰذا النمط كلها مكذوبة)[1] .

ـ محمد بن أحمد بن علي بن الحسين بن شاذان :

كذاب ، وضع أحاديث في فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه خاصة .

---

(١) لسان (٦/٥١٠) .

فمما روي عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو أن الغياض أقلام ، والبحر مداد ، والجن حسّاب ، والإنس كتّاب ما أحصوا فضائل علي » .

وروىٰ عنه : « إن الله جعل لأخي علي فضائل لا تحصىٰ ؛ فمن أقر بفضيلة له غفر الله له ما تقدم من ذنبه ، ومن كتب فضيلة له لم تزل الملائكة تستغفر له ما بقي الكتاب ، ومن استمع إلىٰ فضيلة من فضائله غفر الله له الذنوب التي اكتسبها بالنظر ، النظر إلىٰ عليّ عبادة ، ولا يقبل الله إيمان عبدٍ إلا بولائه له ، والبراءة من أعدائه » .

قال الذهبي : (وقد ساق أخطب خوارزم من طريق هـٰذا الدجال ابن شاذان أحاديث كثيرة باطلة سمجة ركيكة في مناقب السيد علي رضي الله عنه)[1] .

ـ محمد بن الحجاج اللخمي الواسطي ، أبو إبراهيم ، نزيل بغداد :

كذاب ، وضع أحاديث في فضائل الهريسة .

قال ابن عدي : (هو وضع حديث الهريسة) ، وقال الدارقطني : (كذاب) ، وقال ابن طاهر : (كذاب ، وبحديث الهريسة يُعرف)[2] .

ـ محمد بن الحسن :

قال الذهبي : (روىٰ عنه إسحاق بن محمد السوسي أحاديث مختلقة في فضل معاوية ، ولعله النقاش صاحب التفسير ؛ فإنه كذاب ، أو هو آخر من الدجاجلة .

---

(١) ميزان (٤/٤٥) ، لسان (٦/٥٤٠) .

(٢) ميزان (٤/٨٢) ، لسان (٧/٥٣) .

فمن ذٰلك قال : حدثنا إبراهيم بن الهيثم ، حدثنا عفان ، حدثنا همام ، عن قتادة ، عن ابن المسيب ، عن سعد : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاوية : « إنه يحشر وعليه حلة من نور ، ظاهرها من الرحمة وباطنها من الرضا ، يفتخر بها في الجمع ، لكتابة الوحي » .

ومن ذٰلك بإسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إن معاوية يُبعث نبياً من حلمه وائتمانه علىٰ كلام ربي »(١) .

ـ محمد بن الحسين ، أبو عبد الرحمٰن السلمي النيسابوري :

شيخ الصوفية ، وصاحب تاريخهم وطبقاتهم وتفسيرهم .

قال الخطيب : (كان أبو عبد الرحمٰن السلمي غير ثقة ، وكان يضع للصوفية الأحاديث)(٢) .

ـ هناد بن إبراهيم النسفي :

أورد له ابن الجوزي حديثاً فيٰ فضل البطيخ ، ثم قال : (هٰذا حديث لا تشك أنه موضوع ، وما أبرد الذي وضعه ، وفيه مجاهيل ، وأنا أتهم به هناداً ؛ فإنه لم يكن بثقة ، وقد سمعنا عنه أحاديث كثيرة ؛ منها مرفوع ، ومنها من الصحابة والتابعين كلها في فضائل البطيخ ، لم نجدها عند غيره ، ولم نطل بذكرها هٰهنا لأنها كلها محال ، ولا يصح في فضل البطيخ شيء إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكله)(٣) .



---

(١) ميزان (٤/٩٠ ـ ٩١) ، لسان (٧/٦٧) .
(٢) تاريخ بغداد (٣/٤٣) ، ميزان (٤/٩٦) ، لسان (٥/١٤٠) .
(٣) الموضوعات (٢/٢٨٦) ، اللآلىء (٢/٢١٠) .

الحادي عشر : جماعة من الكذابين كانوا يضعون الحديث ويختلقونه ، ويلتزمون في روايته بإسنادٍ واحد .

والقسم الحادي عشر من أنواع الوضاعين : جماعة من الكذابين كانوا يضعون الحديث ويختلقونه ، ويلتزمون في روايته بإسنادٍ واحد ، وقد سبق أن أشرت إلىٰ كثير منهم في معجم النسخ الموضوعة [1] .

وثم رواة آخرون عرفوا بالوضع علىٰ هـٰذه الهيئة ؛ منهم :

ـ عبد الغفور بن عبد العزيز ، أبو الصباح الواسطي الأنصاري :

قال ابن معين : (ليس حديثه بشيء) ، وقال ابن حبان : (كان ممن يضع الحديث) ، وقال البخاري : (تركوه) ، وقال ابن عدي : (منكر الحديث) ، ثم روىٰ له حديثاً بسنده إليه عن عبد العزيز بن سعيد ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يجتمع الإيمان والبخل في قلب رجل ، ومن أوتي السماحة والإيمان فقد أوتي أخلاق الأنبياء » .

قال ابن عدي : (وبهـٰذا الإسناد اثنان وعشرون حديثاً) [2] .

ـ عمرو بن جرير أبو سعيد البجلي :

قال الذهبي : (كذبه أبو حاتم ، وقال الدارقطني : متروك الحديث ، وروىٰ عنه أبو عصيدة أحمد بن عبيد ثلاثة أحاديث بسند واحد : عن إسماعيل ، عن قيس ، عن جرير ، مرفوعاً : « من صلىٰ أربعاً قبل الزوال بالحمد وآية الكرسي بنى الله له بيتاً في الجنة ، لا يسكنه إلا صديقٌ أو شهيدٌ » .

وبه : « من صلىٰ بين المغرب والعشاء عشرين ركعة . . . » الحديث .

---

(١) انظر (٢/١١٣) .

(٢) ميزان (٢/٥٥٩) ، لسان (٤/٤٣ ـ ٤٤) .

وبه : « من صلىٰ بعد العشاء ركعتين بثلاثين : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، بنى الله له ألف قصر في الجنة ، فهٰذه أباطيل »)[1] .

قال ابن حجر : (وأورد له العقيلي عن زكريا الساجي ، عن داود بن سليمان المؤدب ، عنه بالسند المذكور ، عن قيس في قوله تعالىٰ : ﴿ مَعِيشَةً ضَنكًا ﴾[2] ، قال : رزقاً في معصية)[3] .

ـ محمد بن القاسم بن مجمع الطايقاني أو الطايكاني :

من أهل بلخ ، قال ابن حبان : (روىٰ عنه أهل خراسان أشياء لا يحل ذكرها في الكتب) ، وقال الحاكم : (كان يضع الحديث) ، قال عبد الله : الأستاذ في « المسند » جمعه : ثنا أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني ، حدثنا محمد بن أحمد الطالقاني ، ثنا محمد بن القاسم أبو جعفر ، ثنا أبو مقاتل ، عن أبي حنيفة ، عن إسماعيل بن عبد الملك ، عن أبي صالح ، عن أم هانئ . . . ثم ساق له الذهبي بهٰذا الإسناد تسعة أحاديث وقال : (فهٰذا من اختلاق الطايقاني مع أن شيخه حفصاً كذاب)[4] .

ـ محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي ، أبو الحسن :

سبق ذكره في « معجم النسخ الموضوعة » ، وأن له نسخة موضوعة[5] .

قال ابن حجر ـ بعد أن ذكر نسخته وأورد شيئاً من أحاديثها ـ : (وقد

---

(١) ميزان (٢٥٩/٣) ، لسان (١٩٦/٦) .
(٢) سورة طٰه : (١٢٤) .
(٣) لسان (١٩٦/٦) .
(٤) ميزان (٢٤٣/٤) ، لسان (٤٤٤/٧) .
(٥) انظر (١٦٥/٢) .

وقفت علىٰ بعض الكتاب المذكور ، وسماه « السنن » ، ورتبه على الأبواب ، وكله بسند واحد)[1] .

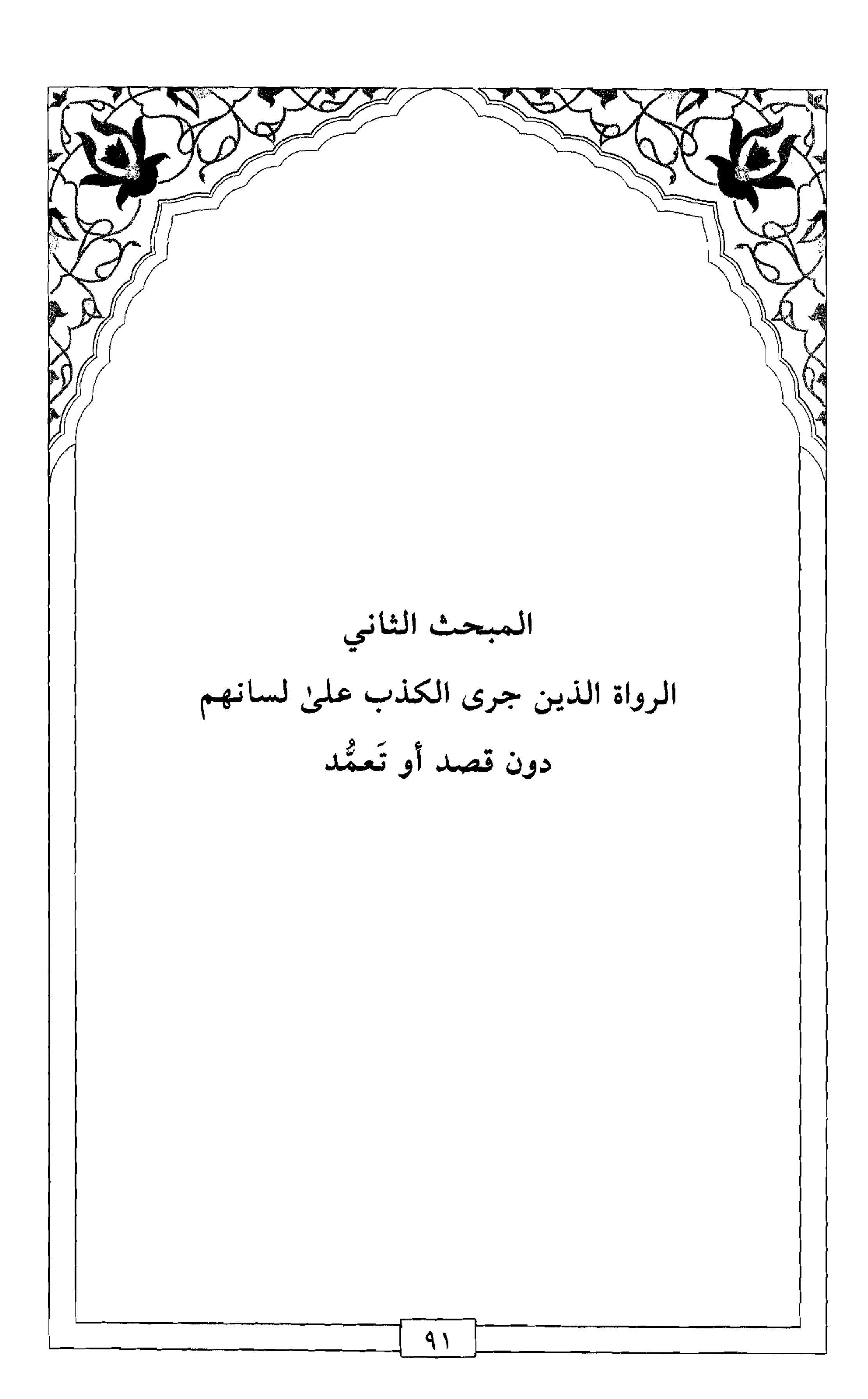
ـ رجل مجهول ـ وقف عليه ابن حبان ـ :

قال ابن حبان : (وقد دخلت باجروان ـ مدينة بين الرقة وحران ـ فحضرت مسجد الجامع ؛ فلما فرغنا من الصلاة قام بين أيدينا شاب فقال : ثنا أبو خليفة ، ثنا أبو الوليد ، ثنا شعبة ، عن قتادة ، عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قضىٰ لمسلم حاجة فعل الله به كذا وكذا » ، وذكر كلاماً طويلاً ؛ فلما فرغ من كلامه دعوته فقلت : من أين أنت ؟ قال : من أهل بردعة ، قلت : دخلت البصرة ، قال : لا ، قلت : رأيت أبا خليفة ، قال : لا ، قلت : فكيف تروي عنه وأنت لم تره ؟ فقال : إن المناقشة معنا من قلة المروءة ، أنا أحفظ هـٰذا الإسناد الواحد ؛ فكلما سمعت حديثاً ضممته إلىٰ هـٰذا الإسناد فرويت ، فقمت وتركته)[2] .

❋ ❋ ❋

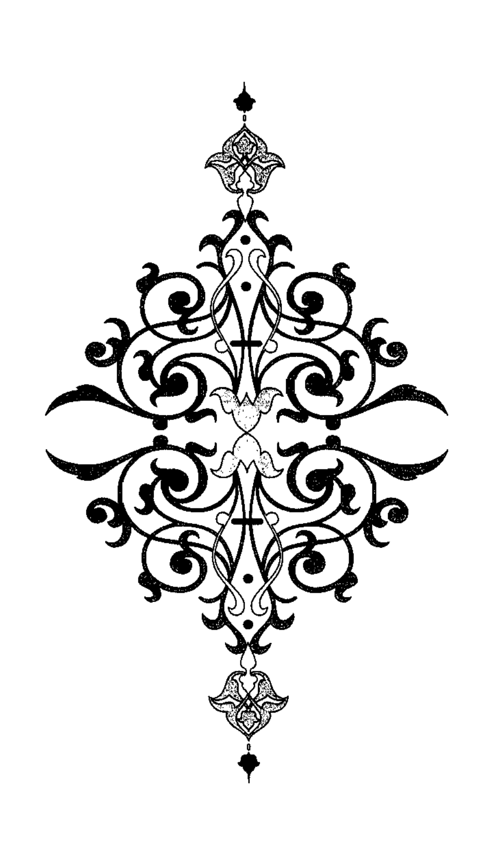
(١) لسان (٤٧٧/٧) .

(٢) مجروحين (١/ ٨٥) .



المبحث الثاني

الرواة الذين جرى الكذب علىٰ لسانهم دون قصد أو تَعمُّد



الرواة الذين جرى الكذب علىٰ لسانهم دون قصد أو تعمد

لقد ابتلي الحديث برواة أقحموا أنفسهم في الرواية ، واندسوا بين صفوف حملة سنة المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم ، وادّعوا أنهم من نقلة حديثه صلى الله عليه وسلم ، دون أن يعدوا للأمر عدته ، ويأخذوا لنقل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أهبتها ، فكانوا كمن دخل المعركة من غير سلاح ، وذهب إلىٰ ساحة الوغىٰ دون استعداد ، فكان إفسادهم للرواية أكثر من إصلاحهم ، وتطرق الخطأ والقلب في الرواية بل دخول الموضوع في حديثهم أكثر من غيرهم ؛ لأنهم يجهلون المسائل البديهية التي يتحتم علىٰ طالب الحديث معرفتها .

وكان من نتيجة ذٰلك أن أخطؤوا فيما تحملوا ، وتوهموا فيما أدّوا ، بل إن كثيراً من فسقة الرواة والكذبة وأصحاب الأهواء والزنادقة انتهزوا فرصة وجود هٰذا النوع من الرواة ؛ فدس عن طريقهم ما أراد ، ولقنهم من كذبه وما تهواه نفسه أو تمليه عليه تعاليم زندقته ، فأخذها هٰؤلاء ورووها عن حسن نية وطيبة خاطر .

وهٰؤلاء يتمثلون في :

أ ـ الجهلة من الرواة الذين تقمصوا ثياب العلماء .

ب ـ جماعة من الرواة غلب عليهم الصلاح والعبادة ، وغفلوا عن الحفظ والإتقان والتمييز بين الصحيح وغيره ، فرووا كل ما وقع في أيديهم .

وثم جماعة من الرواة اعتمدوا في تحملهم علىٰ ما كتبوا ، وكان جلّ اهتمامهم علىٰ ما سطروا وسوّدوا ، وبالتالي كان جلّ اعتمادهم في الأداء

علىٰ كتبهم وصحائفهم ونسخهم إلا أن هـٰؤلاء الرواة ابتلوا في كتبهم هـٰذه ببعض المصائب ، فبعضهم ضاعت كتبه ، وآخرون احترقت كتبهم ، وجماعة من الرواة خافوا علىٰ كتبهم فدفنوها ، وآخرون اختلطت عليهم صحائفهم ونسخهم ، ولما اضطروا إلى الرواية أدّوها على اختلاط ودون ضبط ، فوقع القلب في أسانيدهم ، ودخل الغلط في روايتهم ، وأدّوا الحديث علىٰ غير ما هو عليه ، ورووا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير ما تحملوا ، فكان الكذب والوضع ؛ وهـٰؤلاء ينحصرون فيما يلي :

١ ـ المختلطون .

٢ ـ فاحشو الغلط وكثيرو الخطأ .

٣ ـ المغفلون الذين كانوا يلقنون .

وأحاول أن أتناول في هـٰذا المبحث شيئاً من أمورهم ، وكيف أن الكذب في الحديث سرىٰ من قبلهم ، وأن الوضع دخل في حديثهم دون أن يشعروا بذٰلك .

أولاً : الجهلة من الرواة .

لقد مني الحديث بجماعة من الجهلة انتحلوا صفة الرواة ، وتقمصوا شخصية المحدثين فانكبوا علىٰ أحاديث الشيوخ ومروياتهم ، وعلىٰ نسخ الرواة ، وأخذوا كتب المحدثين ، وجلسوا للعامة يقرؤونها عليهم ، ويروونها لهم ، دون علم أو تمييز ، فوقع منهم التصحيف والتحريف والقلب والتركيب ، وظهرت منهم المضحكات المبكيات التي تدل علىٰ مدىٰ جهالتهم وغاية علمهم ومعرفتهم ، فوقع منهم الكذب دون أن يعلموا ؛ إذ لم يكن العلم صناعتهم ، ولا غبروا فيه أقدامهم .

فقد روى ابن حبان قال : (كان بالعوقة شيخ عنده صحيفة عن حميد عن أنس ، وكان مؤذنهم ؛ فلما مات قيل لي : إن في ذٰلك المسجد شيخاً يحدث بتلك الصحيفة عن حميد نفسه ، قال : فأتيته فإذا شيخ عليه سجادة وأثر الخير فيه بيّن ، فقلت له : صحيفة حميد ، فأخرجها إليّ ، وإذا هي تلك الصحيفة نفسها ، فقلت : اقرأ ، فأخذ يقول : ثنا حميد ، حتىٰ أتىٰ علىٰ آخرها ، فقلت له : أي موضع رأيت حميد ؟ قال : لم أره ، قلت : فكيف تحدث عمن لم تره ؟ قال : هٰذا لا يجوز ، قلت : لا ، قال : كان في هٰذا المسجد شيخ يؤذن ويحدّث بهٰذه الصحيفة ؛ فلما مات ولوني الأذان مكانه ، وأعطوني الصحيفة ، وقالوا : أذن كما كان يؤذن ، وحدّث كما كان يحدث ، فأنا أؤذن كما كان يؤذن ، وأحدّث كما كان يحدّث)[1] .

قلت : فهٰذا الجاهل لا يدري أنه لا يجوز له أن يروي حديثاً دون أن يتحمله ، فاقتحم باب الرواية ، وأخذ الصحيفة وحدّث بها دون أن يعلم .

وروىٰ أيضاً بسنده إلىٰ يزيد بن هارون قال : (كان بواسط رجل يروي عن أنس بن مالك أحرفاً ، ثم قيل : إنه أخرج كتاباً عن أنس ، فأتيناه فقلنا له : هل عندك سوىٰ تلك الأحرف ؟ فقال : نعم عندي كتاب عن أنس ، فقلنا : أخرجه إلينا ، فأخرجه إلينا فنظرنا فيه ، فإذا هي أحاديث شريك بن عبد الله النخعي ، فجعل يقول : ثنا أنس بن مالك ، فقلنا له : هٰذه أحاديث شريك ، فقال : صدقتم ، ثنا أنس بن مالك عن شريك ، قال : فأفسد علينا تلك الأحرف التي سمعناها منه ، وقمنا عنه)[2] .

---

(١) مجروحين (١/٧٠) .

(٢) مجروحين (١/٧٠) ، وقد أوردها الخطيب في « الكفاية » بسنده إلىٰ يزيد بن هارون : (كان عندنا شيخ بواسط يحدث بحديث واحد عن أنس بن مالك ، فخدعه بعض أصحاب الحديث ، فاشترىٰ له كتاباً من السوق ، في أوله : حدثنا شريك ، وفي آخره : أصحاب شريك : الأعمش ←

قلت : فهـٰذا الشيخ أقحم نفسه في الرواية دون معرفة بأدنىٰ أصولها ، حيث إنه لم يفرق بين الصحابي والتابعي ، بل لم يدر هل شريك يروي عن أنس أو العكس .

وقد تطرق كثير من الأحاديث الموضوعة إلىٰ دواوين السنة عن طريق هـٰؤلاء الجهال ، حيث استغلهم الفسقة من الكذابين والمزورين ؛ فأدخلوا عليهم الأحاديث ولقنوهم إياها ، فرووها علىٰ أنها من حديثهم بلفظ : حدثنا وسمعنا ، وهم أبعد الناس عن السماع ، وأقصاهم عن التحديث ، وثم أمثلة أوردها النقاد ، وإن كان الهدف منها أنهم كثيراً ما يمنحون بعض الرواة الذين أقحموا أنفسهم في الرواية ، وتطفلوا علىٰ موائدها ؛ لكشفهم للناس ، وإظهار كذبهم ، إلا أن هـٰذه الأمثلة تبيّن مدىٰ غفلة هـٰؤلاء ، وأنهم يقعون فريسة لهـٰؤلاء الدساسين والملقنين ؛ يلقنونهم من الروايات ما شاؤوا ، ويدسون من الأحاديث ما أرادوا ، ومن ذٰلك :

ما روى الخطيب بسنده إلىٰ أبي داود سليمان بن الأشعث قال : (عطاء بن عجلان بصري ، يقال له : عطاء العطار ، ليس بشيء ، قال أبو معاوية : وضعوا له حديثاً من حديثي ، وقالوا له : قل : حدثنا محمد بن خازم ، فقال : ثنا محمد بن خازم ، فقلت : يا عدو الله ؛ أنا محمد بن خازم ، ما حدثتك بشيء)[1] .

وروىٰ أيضاً بسنده إلىٰ أبي أسامة عن الأعمش قال : (كان بالكوفة

← ومنصور وهـٰؤلاء ، فجعل يحدّث يقول : حدثنا منصور ، حدثنا الأعمش ، فقيل له : أين لقيت هـٰؤلاء ؟ فأخذ كتابه ، فقيل له : لعلك سمعت هـٰذا من شريك ؟ فقال الشيخ : حتىٰ أقول لكم الصدق ، سمعت هـٰذا من أنس بن مالك ، عن شريك) الكفاية (١٥٠) .

(١) الكفاية (١٤٩) .

شيخ يقول : سمعت علي بن أبي طالب يقول : إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد ترد إلىٰ واحدة ، والناس عنقاً واحداً في ذٰلك ، يأتونه ويسمعون منه ، قال : فأتيته فقرعت عليه الباب فخرج إلي شيخ ، فقلت له : كيف سمعت من علي بن أبي طالب يقول : إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد ؟ قال : سمعت علي بن أبي طالب : فإنه يرد إلىٰ واحدة ، قال : فقلت له : أنت سمعت هٰذا من علي ؟ فأخرج إلي كتابه فإذا فيه : بسم الله الرحمٰن الرحيم : هٰذا ما سمعت من علي بن أبي طالب يقول : إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فقد بانت منه ولا تحل له حتىٰ تنكح زوجاً غيره ، قال : قلت : ويحك ؛ هٰذا غير الذي تقول ؟ قال : الصحيح هو هٰذا ، لٰكن هٰؤلاء أرادوني علىٰ ذٰلك)[1] .

قلت : فلجهل هٰذا الشيخ لقن علىٰ خلاف ما عنده ، وروىٰ بعكس ما كتب ، ولم يحمله علىٰ ذٰلك إلا جهله بشروط الرواية ، بل بالبديهيات من شروطها .

وهٰكذا أدى اقتحام الجهلة باب الرواية ، وانتحالهم نهج الشيوخ ، وتقمصهم ثياب المحدثين ، إلىٰ جر بلايا على الحديث ، وإدخال الشيء الكثير من الموضوعات فيه ، لٰكن أبى الله تعالىٰ إلا أن يصون سنته ، ويحفظ حديث رسوله صلى الله عليه وسلم ، فقيض لهٰؤلاء الجهلة من يكشف أحوالهم ، وينقد رواياتهم ، ويميز بين جيدها من زيفها ، وصحيحها من باطلها .



---

(١) الكفاية (١٥٠) .

ثانياً : الصالحون الذين غلبت عليهم العبادة ، ولم يكونوا من أهل الرواية .

والطائفة الثانية من الرواة الذين جرى الكذب علىٰ لسانهم دون علم منهم ، ومن غير أن يشعروا : طائفة من الصالحين أداهم انشغالهم بالعبادة ، والانقطاع إليها ، والتبتل بالنوافل ، إلىٰ عدم المبالاة بشروط الرواية ، والتساهل في التحمل والأداء ؛ إذ أخذوا الحديث عن كل ضرب ، ونقلوا الرواية عن كل ناعق ، لا سيما إذا كان فيها ما يوافق هواهم ، فرووا الغث والسمين ، والصحيح والسقيم .

ولهٰذه الغفلة التي اعترتهم ، والسلامة التي صحبتهم ولازمتهم توقف الجهابذة النقاد عن الأخذ والرواية عنهم ؛ لأنهم ليسوا أهلاً للرواية ، حتىٰ قال ربيعة بن عبد الرحمٰن : (إن من إخواننا من نرجو بركة دعائه ، ولو شهد عندنا بشهادة ما قبلناها)[1] .

وقال يحيى بن سعيد : (ما رأيت الصالحين في شيء أشد فتنة منهم في الحديث)[2] .

وروىٰ مسلم بسنده إلىٰ يحيى بن سعيد القطان قال : (لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث ، وفي رواية : لم نر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث) .

قال مسلم : (يقول : يجري الكذب علىٰ لسانهم ، ولا يتعمدون الكذب)[3] .

---

(١) الكفاية (١٥٨) .

(٢) الكفاية (١٥٨) .

(٣) م : مقدمة (١/١٧ ـ ١٨) .

وقال أيضاً : (آتمن الرجل علىٰ مائة ألف ، ولا آتمنه علىٰ حديث)[1] .

وقال أبو الزناد : (أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ، ما يؤخذ عنهم شيء من الحديث ، يقال : ليس من أهله)[2] .

وقال الإمام مالك : (أدركت مشايخ بالمدينة أبناء سبعين وثمانين لا يؤخذ عنهم ، ويقدم ابن شهاب وهو دونهم في السن ، فتزدحم الناس عليه)[3] .

وقال أيضاً : (إن هٰذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم ، لقد أدركت سبعين عند هٰذه الأساطين ـ وأشار إلىٰ مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ، يقولون : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فما أخذت عنهم شيئاً ، وإن أحدهم لو اؤتمن علىٰ بيت مال لكان به أميناً ، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هٰذا الشأن ، ويقدم علينا محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب ، وهو شاب فنزدحم علىٰ بابه)[4] .

إلىٰ غير ذٰلك من أقوالهم التي تحذر من الأخذ عن الصالحين ، وقد أظهر الأئمة العلة التي من أجلها منع الأخذ عنهم ، وهي أنهم لا يبالون بما يروون ؛ لانشغالهم بالعبادة والصلاح عن التنقير والتفتيش ، والاقتصار علىٰ تحمل الصحيح ، بل إنهم يروون عن كل ضرب ، ويأخذون عن كل أحد .

وقد أشار ابن حبان رحمه الله إليهم بقوله : (ومنهم من كتب ، وغلب عليه الصلاح والعبادة ، وغفل عن الحفظ والتمييز ، فإذا حدّث رفع

(١) الكفاية (١٥٨) .
(٢) الكفاية (١٥٩) .
(٣) الكفاية (١٥٩) .
(٤) الكفاية (١٥٩) .

المرسل ، وأسند الموقوف ، وقلب الأسانيد ، وجعل كلام الحسن عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وما شبه هٰذا ، حتىٰ خرج عن حد الاحتجاج به)[1] .

قلت : يعني أنهم يخلطون في مروياتهم ، ولا يميزون بين المرفوع والموقوف ، وغيره من المصطلحات التي وضعت للتمييز بين الأحاديث .

وقد ترك جماعة من المحدثين شيوخاً من الرواة كانوا قبل الوقوف علىٰ أحوالهم أمنيتهم في اللقاء ؛ فلما تكشف لهم حالهم تركوا الرواية عنهم ، وتمنوا لو أنهم لم يلقوهم .

يقول ابن المبارك : (لو خيرت بين أن أدخل الجنة وبين أن ألقىٰ عبد الله بن محرَّر لاخترت أن ألقاه ثم أدخل الجنة ؛ فلما رأيته كانت بعرة أحب إلي منه)[2] .

وسأل رجل وكيع بن الجراح فقال : (يا أبا سفيان ؛ تعرف حديث سعيد بن عبيد الطائي ، عن الشعبي في رجل حج عن غيره ثم حج عن نفسه ؟ فقال : من يرويه ؟ **قلت** : وهب بن إسماعيل ، قال : ذاك رجل صالح وللحديث رجال)[3] .

فوكيع لم يلتفت إلىٰ حديث وهب بن إسماعيل ؛ لأن صلاحه وغفلته غلبت عليه ، فلم يدر ما هي سبل الرواية المشروعة .

إلىٰ غير ذٰلك من الأمثلة التي تظهر مواقف أئمة الحديث وجهابذة النقد من حديث من غلب عليه الصلاح ومروياتهم ؛ لما قد تسرب من طريقهم

---

(١) مجروحين (١/٦٧) .

(٢) مجروحين (١/٦٧) ، م : مقدمة (١/٢٧) .

(٣) م : مقدمة (١/١٧ ـ ١٨) .

إلى الرواية من موضوعات ، وأوهام ، وأخطاء رووها دون معرفة ، وبحسن نية ، وطيب قصد .

❁ ❁ ❁

ثالثاً : المختلطون من الرواة .

وهٰؤلاء جماعة من الرواة تحملوا الحديث ، واشتغلوا بالرواية ، إلا أنه طرأت لهم طوارئ أفسدت مروياتهم ؛ حيث اختلط حديثهم ، وتغيرت عقولهم ، فحدثوا علىٰ غير الجادة ، وقلبوا في الأسانيد ، وأسندوا المرسل ، ورفعوا الموقوف ، ووصلوا المنقطع .

واختلاط الراوي يكون في حفظه ، وفي كتابه .

أما في الحفظ : فبأن يصاب بداء النسيان ، أو بداء الخرف ، فيخطئ في الرواية ، أو يقلب الإسناد ، أو يرفع الموقوف ، ويصل المرسل .

وأما اختلاط الكتاب : فيؤدي إلىٰ قلب الإسناد وتركيبه ، وقد اختلط جماعة من الرواة ، وكان اختلاطهم متفاوتاً ؛ فمنهم من كان اختلاطه مؤثراً في روايته عامة ، ومنهم من اختلط ثم زال عنه الاختلاط .

وقد قسم العلماء الرواة المختلطين إلىٰ أقسام :

١ ـ من اختلط ثم ذهب عنه الاختلاط ، وغالباً ما يكون سبب اختلاط هٰؤلاء اختلاط كتبهم ، فإذا هيئ لهم من يبصرهم ويرشدهم زال اختلاطه .

٢ ـ ومنهم من اختلط وظل مختلطاً حتىٰ وفاته ، وقد كان منهم جماعة قَدّروا الرواية حق قدرها ؛ فتوقفوا عن الرواية بمجرد ما اعتراهم الاختلاط ، وامتنعوا من التحديث من تلقاء أنفسهم ؛ حتىٰ لا يقعوا في الكذب أو الخطأ أو الوهم دون أن يشعروا ، وثمة جماعة من الرواة حبسهم أهلوهم

وذووهم ، ومنعوهم من التحديث والرواية للغرض نفسه .

وبقي آخرون حدثوا بعد اختلاطهم ، ونظرة المحدثين إلىٰ هـٰذا النوع متوقفة علىٰ معرفة تاريخ اختلاطه ، ومعرفة من أخذ عنه قبل الاختلاط ، ومن أخذ عنه بعد الاختلاط ، فتقبل رواياته قبل اختلاطه ، وترد بعد الاختلاط ، فإن جهل تاريخ اختلاطه والتبس الأمر في الرواة عنه ، هل أخذوا قبل الاختلاط أو بعده ؟ رد حديثه ولم يقبل ؛ لتطرق الخلل في روايته ، واحتمال وجود الوهم فيها ، أو الخطأ بل الكذب .

وقد ألف الحافظ البرهان الحلبي سبط ابن العجمي رسالة أورد فيها من اختلط ، رتبهم علىٰ حروف المعجم ، وقد سمىٰ رسالته « الاغتباط بمن رمي بالاختلاط »[1] .

واختلاط الرواة أيضاً درجات ؛ فمنهم من كان اختلاطه يسيراً ، وتعثره كبوة أمكن تداركها .

ومنهم من كان اختلاطه شديداً ، وتعثره كان سقوطاً لم يتمكن من الوقوف بعده ، وقد وقع بعض هـٰذا الصنف في الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورووا الأحاديث علىٰ غير ما هي عليه دون أن يشعروا بذٰلك ، أو يكون لهم قصد أو إرادة فيه .

وقد عد ابن حبان المختلطين ضمن الرواة الذين وقع في حديثهم الكذب دون علم أو قصد ، فقال : (ومنهم جماعة ثقات اختلطوا في أواخر أعمارهم ، حتىٰ لم يكونوا يعقلون ما يحدثون ؛ فأجابوا فيما سئلوا ،

---

(١) وقد طبعت الرسالة مع رسالتين أخريين له هما : « تذكرة الطالب المعلم بمن يقال أنه مخضرم » ، و : « التبيين لأسماء المدلسين » ، وقد طبعت هـٰذه الرسائل بتصحيح وإشراف : محمد راغب الطباخ في المطبعة العلمية بحلب ، سنة (١٣٥٠هـ) .

وحدّثوا كيف شاؤوا ، فاختلط حديثهم الصحيح بالسقيم فلم يتميز ، فاستحقوا الترك)[1] .

وممن عرف بالاختلاط من الرواة :

ليث بن أبي سليم :

قال عيسى بن يونس : (قد رأيته وكان قد اختلط ، وكنت ربما مررت به ارتفاع النهار وهو على المنارة يؤذن) .

سعيد بن أبي عروبة :

قال أبو عمر الحوضي : (دخلت علىٰ سعيد بن أبي عروبة أريد أن أسمع منه فسمعت منه كلاماً ما سمعته ، قال : الأزد ، أزد عريضة ، ذبحوا شاة مريضة ، أطعموني فأبيت ، ضربوني فبكيت ، فعلمت أنه مختلط فلم أسمع منه)[2] .

وقال ابن الجوزي ـ في بيان أقسام الرواة الذين وقع الكذب في حديثهم ـ : (القسم الثالث : قوم ثقات ، لٰكنهم اختلطت عقولهم في أواخر أعمارهم فخلطوا في الرواية)[3] .

ويلحق بالمختلطين : من ساء حفظه من الرواة لعارض عرض له ؛ كأن فقدت كتبه وحدّث من حفظه ، فوقع في الوهم والخطأ .

وفقد كتب الراوي يكون إما بضياع كتبه ، أو احتراقها ، ونحو ذٰلك ، أو يعمد الراوي إلىٰ كتبه فيدفنها لسبب من الأسباب يراها ، ثم بعد ذٰلك يعتمد

---

(١) مجروحين (١/٦٨) .

(٢) ميزان (٢/١٤٤) ، مجروحين (١/٦٨) .

(٣) الموضوعات (١/٣٦) .

في روايته علىٰ ذاكرته ، وكثيراً ما تخونه الذاكرة فيحدث بالوهم والخطأ ، فيرفع الموقوف ويصل المرسل والمنقطع ، أو يقلب الحديث أو يركب الإسناد ، فيجري الكذب علىٰ لسانه دون أن يتعمد ، وقد عد ابن الجوزي هٰذه الطائفة من الرواة الذين وقع الكذب في حديثهم دون تعمد أو قصد ، فقال : (ومنهم من ضاعت كتبه ، أو احترقت ، أو دفنها ، ثم حدّث من حفظه فغلط ، فهٰؤلاء تارة يرفعون المرسل ، وتارة يسندون الموقوف[1] ، وتارة يقلبون الإسناد ، وتارة يدخلون حديثاً في حديث)[2] .



رابعاً : فاحشو الغلط ، وكثيرو الخطأ .

النوع الرابع من أنواع الرواة الذين وقع الكذب في حديثهم وجرىٰ علىٰ ألسنتهم دون قصد أو تعمد : جماعة من الرواة كانت تنقصهم الأهلية ، وكان استعدادهم الفطري يقصر عن تحمل رواية الحديث ، حيث إن ذاكرتهم كانت تعجز عن استيعاب الرواية متناً وسنداً ؛ فلما أرادوا أن يؤدوا ما تحملوا كان جل مروياتهم يحمل الخطأ والوهم ، وجاءت أحاديثهم علىٰ خلاف ما هي عليه ، فأدىٰ ذٰلك إلىٰ قلب في الأسانيد وتركيب لها ، وخطأ في المتون ، وتحريف أو تصحيف فيها ، ومرد ذٰلك كله إلىٰ عدم الضبط أو القدرة عليه ، وقد وقع كثير من الوضع في الحديث بسبب عدم ضبط الراوي وسوء حفظه .

وقد أدخل ابن حبان هٰذا النوع من الرواة في دائرة من وقع الكذب في

---

(١) هٰكذا جاءت عبارة ابن الجوزي ، وفيها نظر ، ولو قال : (يسندون المرسل ، ويرفعون الموقوف) لكان أولىٰ ؛ لأن المرسل مرفوع بطبيعته ، والموقوف مسند في الأصل ، ولو جاؤوا به علىٰ حسب وصفه ما وصفوا بسوء الحفظ .

(٢) الموضوعات (٣٦/١) .

حديثهم وجرىٰ علىٰ ألسنتهم وإن لم يكن ذٰلك قصدهم وهدفهم ، فقال : (ومنهم من كثر خطؤه وفحش ، وكاد أن يغلب علىٰ صوابه ، فاستحق الترك من أجله)[1] .

وقال ابن الجوزي : (القسم الثاني : قوم لم يعانوا على النقل فكثر خطؤهم وفحش)[2] .

وقد وضع أئمة النقد معياراً للحكم على الراوي بسوء حفظه وفحش خطئه أو العكس ، وذٰلك بمقارنة مروياته بمرويات غيره من الحفاظ الضابطين ؛ فإن وافقهم في الغالب كان جيد الحفظ ، وإن خالفهم في الأكثر كان سيئ الحفظ ، فاحش الغلط .

سأل عبد الرحمٰن بن مهدي شعبة : (من الذي تترك الرواية عنه ؟ قال : إذا أكثر عن المعروفين من الرواية ما لا يعرف ، أو أكثر الغلط)[3] .



خامساً : المغفلون .

وهم جماعة من الرواة كانت لهم سماعات ورواية ، إلا أنهم استُغِلّوا أبشع استغلال من جماعة من الكذابين والوضاعين ، وذٰلك بأن كانوا يلقنونهم ويدسون في أحاديثهم ما ليس منها ، وهم يروون ذٰلك علىٰ غير دراية ولا علم ، فيروون الموضوعات ، وقد سلف أن أشرت إلى الكذابين من الرواة الذين تسلطوا علىٰ هـٰذا النوع ولقنوهم ، أو دسوا في كتبهم بما يغني عن الإعادة .

---

(١) مجروحين (٧٦/١) .

(٢) الموضوعات (٣٦/١) .

(٣) مجروحين (٧٧/١) .

وسلك جماعة آخرون مسلكاً آخر لا يقل فساداً عن التلقين ، وذٰلك بأن يأتوا بصحف ونسخ وأحاديث فيعطونها هٰؤلاء الشيوخ فيقرأونها عليهم ، ثم يرويها الآخرون عنهم علىٰ أنها من حديثهم ، ومن هٰذا الطريق أدخلوا علىٰ هٰؤلاء المحدثين كثيراً من الموضوعات والأحاديث المختلقة .

فمن ذٰلك : ما روى ابن حبان بسنده إلىٰ يحيى بن حسان قال : (جاء قوم ومعهم جزء ، فقالوا : سمعناه من ابن لهيعة ، فنظرت فيه فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة ، فقمت فجلست إلى ابن لهيعة ، فقلت : أي شيء ذاك الكتاب الذي حدثت به ، ليس هٰهنا في هٰذا الكتاب حديث من حديثك ، ولا سمعتها أنت قط ؟ قال ـ أي : ابن لهيعة ـ : ما أصنع بهم يجيئون بكتاب فيقولون : هٰذا من حديثك فأحدثهم به)[1] .

وروىٰ أيضاً بسنده إلىٰ يحيى بن سعيد قال : (كنا عند شيخ من أهل مكة أنا وحفص بن غياث فإذا أبو شيخ جارية بن هرم يكتب عنه ، فجعل حفص يضع له الحديث ، ويقول : حدثتك عائشة بنت طلحة عن عائشة بكذا ، فيقول : حدثتني عائشة بنت طلحة ، عن عائشة بكذا ، ثم يقول له : وحدثك القاسم بن محمد ، عن عائشة بكذا ، فيقول : ثنا القاسم ، عن عائشة بكذا ، ويقول : حدثك سعيد بن جبير ، عن ابن عباس بمثله ، فيقول : حدثني سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ؛ فلما فرغ ضرب حفص بيده إلىٰ ألواح جارية فمحاها ، فقال : تحسدوني ؟ فقال له حفص : لا ، ولٰكن هٰذا كذب ، فقلت ليحيىٰ : من الرجل ؟ فلم يسمه ، فقلت له يوماً : يا أبا سعيد ؛ لعل عندي عن هٰذا الشيخ ولا أعرفه ، قال : هو موسى بن دينار)[2] .

---

(١) مجروحين (٦٩/١) .

(٢) مجروحين (٦٩/١) .

وروى الخطيب بسنده إلى الواقدي قال : (خرجت في فتية إلى العقيق أتنزه ، فرأينا قلة علىٰ جدار ، فقال بعضنا لبعض : نتحذفها وللناضل سبق ، قال : فتحاذفناها ، قال : فقلت لهم : هٰذا الكلام يشبه الحديث ، فمروا بنا حتىٰ ندخل علىٰ إبراهيم بن أبي يحيىٰ ، قال : فدخلنا عليه ، قال : فقلت له : أحدثك صدقة بن يسار عن ابن عمر : أن فتية خرجوا إلى العقيق ، فرأوا قلة علىٰ جدار ، فتحاذفوها وللناضل سبق ؟ قال : فقال : حدثني صدقة بن يسار ، عن ابن عمر به)[1] .

قلت : فالخبران السابقان وإن قصد منهما امتحان الرواة والكشف عن أحوالهم ، ومدى استعداد بعضهم لقبول التلقين ورواية كل ما سمع ، إلا أنهما يدلان علىٰ وجود هٰذا النوع ـ أعني : المغفلين ـ في صفوف رواة الحديث ، وبين رجاله .

وبعد : فهٰؤلاء هم غالب الرواة الذين وقع الكذب في حديثهم ، وجرىٰ علىٰ لسانهم الوضع في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، دون أن يتعمدوا ، أو يكون الوضع مستهدفاً لهم عند روايتهم له .

وموقف العلماء من هٰذه الأصناف : أن ترد رواياتهم ، وتنحط عن درجة الاحتجاج ، ولا يعمل بها ، وتحرم روايتها لمن عرف وضعها ، شأنها في ذٰلك شأن روايات من تعمد الكذب ، إلا أن الفارق بينهما ـ كما أشرت إليه ـ أن المتعمدين للوضع آثمون علىٰ صنيعهم ، مستحقون للعنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بخلاف القسم الثاني حيث إنهم لا يأثمون ، ولا تلحقهم اللعنة إن شاء الله ، والله أعلم .

وقبل أن أختم هٰذا الفصل أرىٰ من المناسب الإشارة إلىٰ مسألة كثيراً

---

(١) الكفاية (١٥٠) .

ما تعرض لها النقاد وأشار إليها أئمة الحديث .

هي أن جماعة من الرواة وصفوا بكثرة الوضع في الحديث ، وقيل فيهم : إنهم وضعوا أعداداً كثيرة من الأحاديث ، وقبل الكلام في هٰذه المسألة ، وإبداء وجهة نظر العلماء فيها ، ومناقشتها ، أرىٰ من المستحسن ذكر هٰؤلاء الرواة الذين وصفوا بهٰذا الوصف ، ثم أعقب علىٰ ذٰلك بالمراد من قول الأئمة فيهم .

ـ أبان بن أبي عياش :

قال ابن حبان : (سمع عن أنس أحاديث ، وجالس الحسن ، فكان يسمع كلامه ويحفظه ، فإذا حدَّث ربما جعل كلام الحسن الذي سمعه من قوله عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يعلم ، ولعله روىٰ عن أنس أكثر من ألف وخمسمائة حديث ، ما لكبير شيء منها أصل يرجع إليه)[١] .

ـ أحمد بن عبد الله الهروي الجويباري :

يعرف بستوق ، قال ابن عدي : (حدث عن جرير والفضل بن موسىٰ وغيرهما بأحاديث وضعها عليهم ، وكان يضع الحديث لابن كرام علىٰ ما يريده) .

ثم ساق ابن عدي جملة من موضوعاته ، وقال : (ولأحمد بن عبد الله الهروي مما وضعه أحاديث كثيرة لم أخرجها هٰهنا)[٢] .

وقال ابن حبان : (دجال من الدجاجلة ، كذاب ، روىٰ عن ابن عيينة

---

(١) مجروحين (٩٦/١) .

(٢) الكامل (١٧٨/١) .

ووكيـع وأبي ضمرة وغيرهم من ثقـات أصحاب الحديث ، ويضع عليهم ما لم يحدثوا ، وقد روىٰ عن هـٰؤلاء الأئمة ألوف حديث ما حدثوا بشـيء منهـا ، وكان يضعهـا عليهم ، لا يحـل ذكره في الكتب إلا علىٰ سـبيل الجرح فيه)[١] .

وقال الذهبي : (الجويباري ممن يضرب المثل بكذبه)[٢] .

وقـال البيهقـي : (أمـا الجويبـاري : فإنـي أعرفـه حـق المعرفـة بوضـع الأحاديث علىٰ رسـول الله صلى الله عليه وسـلم ، فقد وضع عليه أكثر من ألف حديث ، وسـمعت الحاكم يقول : هـٰذا كذاب خبيث ، وضع كثيراً في فضائل الأعمال ، لا تحل رواية حديثه بوجه)[٣] .

وقال أبو سعيد النقاش : (لا نعرف أحداً أكثر وضعاً منه)[٤] .

ـ أحمد بن محمد بن الفضل القيسي ، أبو بكر الأيلي :

قال ابن حبان : (سكن جنديسابور ، في قرية من قراها ، خرجت إليه فرأيته فيها ، واسم القرية نوكَنْد ، فكتبت عنه شبيهاً بخمسمائة حديث كلها موضوعة ، بعضها نسخة عن الثقات ، حدثنا بهـٰذه النسخة من لفظه ، حدثنا نصر بن علي الجهضمي ، حدثنا سفيان ، عن الزهري ، عن أنس ، ولعل هـٰذا الشيخ قد وضع على الأئمة المرضيين أكثر من ثلاثة آلاف حديث ، لولا كراهية التطويل لذكرت بعضها ، وفيما ذكرنا غنية)[٥] .

---

(١) مجروحين (١/١٤٢) .

(٢) ميزان (١/١٣٣) ، لسان (١/١٩٣) .

(٣) ميزان (١/١٣٤) ، لسان (١/٤٩٦) .

(٤) لسان (١/٤٩٦) .

(٥) مجروحين (١/١٥٥ ـ ١٥٦) ، وانظر « ميزان » (١/١٤٨) ، و« لسان » (١/٢٨٩) ، و« الكشف الحثيث » (٣٣ ـ ٣٤) .

ـ أحمد بن محمد[1] بن مصعب بن بشر بن فضالة بن عبد الله بن راشد بن مروان ، أبو بشر الفقيه :

قال ابن حبان : (من أهل مرو ، كان يضع المتون للآثار ، ويقلب الأسانيد للأخبار ، حتىٰ غلب قلبه أخبار الثقات ، وروايته عن الأثبات بالطامات علىٰ مستقيم حديثه ، فاستحق الترك ، ولعله قد قلب على الثقات أكثر من عشرة آلاف حديث ، كتبت أنا منها أكثر من ثلاثة آلاف حديث لم أشك أنه قلبها) .

قال ابن حبان : (سمعت أبا بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الضبعي يقول : كنت في دار أحمد بن سهل ننتظر الإذن مع محمد بن إسحاق بن خزيمة وجماعة من المشايخ ، ومعنا أبو بشر المروزي ، فذكر أبو علي الجباري باب اليمين مع الشاهد ، فذكر كل واحد منا بعض ما فيه ، فقال أبو بشر : روىٰ نافع بن عمر ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قضىٰ باليمين مع الشاهد .

فقال محمد بن خزيمة : ليس من هـٰذا شيء ، إنما هو البينة على المدعي ، واليمين علىٰ من أنكر ، فقلت : قليلاً قليلاً لمحمد بن إسحاق : روىٰ شيخ هـٰذا الحديث عن القعنبي ، عن نافع بن عمر بهـٰذا اللفظ ، فقال : من هو ؟ فقلت : حدثنا موسى بن الحسن بن عباد ، حدثنا القعنبي ، حدثنا نافع بن عمر ، فسمعه أبو بشر فقال : هـٰذا الحديث ؛ فلما افترقنا حضر أبو بشر داري فقال : أحب أن تعطيني كل ما سمعت من موسى بن الحسن ببغداد حتىٰ أنسخه ، فقلت : وكيف تنسخه ؟ قال : قد سمعت حديث هـٰذا الشيخ

---

(١) في بعض نسخ « الميزان » ، و« اللسان » ، و« تنزيه الشريعة » : زيادة : (بن عمرو) . د . أحمد سردار .

كله على الوجه ، فجعلت أعتل عليه وجعل يلح ؛ فلما اضطرني الأمر قلت له : أدلك علىٰ رجل دخل بغداد قبلك وبعدك وكتب الكثير بها ، فقال : من ؟ فقلت : أبو علي الثقفي ، فقال : أحب أن تقوم معي إليه وتسأله ، وأردت أن أخلص نفسي منه حيث أحلته علىٰ غيري ، فلم يزل يسألني حتىٰ ذهبت معه إلىٰ أبي علي الثقفي ، فقال له : أحب أن تخرج إلي كل ما سمعت ببغداد من موسى بن الحسن ، وبشر بن موسىٰ وغيرهما من مشايخ بغداد حتىٰ أنسخه على الوجه ، فإني قد سمعت حديث مشايخ بغداد على الوجه ، وتوهمت أن أبا علي الثقفي يقول له من جهة التقوىٰ : إنه لا يحل هـٰذا ، فقال أبو علي : كتبي مختلطة بعضها ببعض ؛ فلما رأيته لم يصرح له بالحق غضبت وقلت : أنا أدخل وأميّز حديث أهل بغداد من حديث غيرهم ، فقال : افعل ، فدخلت وميّزت مقدار مائتي جزء من حديث مشايخ بغداد ، فكان يأخذ عشرة وينسخها ويردها ، ويأخذ عشرة ، حتىٰ أتىٰ علىٰ جوامعها ، وَمَا ظننت أن مسلماً يستحل مثل هـٰذا)[١] .

وقال ابن عدي : (وسمعت محمد بن عبد الرحمـٰن الدغولي يقول : أنا أكبر من أبي بشر بعشر سنين ، وليس عندي عن ابن قهزاد شيء ، وهو يحدث عنه ، ورأيت الدغولي ينسبه إلى الكذب) .

قال : (وروىٰ عن إسماعيل بن أحمد والي خراسان أحاديث بواطيل ، وحدّث بأحاديث أنكرت عليه ، وكان يحدث عن أمراء خراسان : إسماعيل بن أحمد ، ونصر بن أحمد ، وخالد أمير بخارىٰ ، وحدّث عن خالد بن أحمد بن خالد هـٰذا ، عن أبيه ، عن سعيد بن مسلم ، عن ابن جريج ، عن حماد بن سلمة ، حديث أبي العشراء في الذكاة) .

---

(١) مجروحين (١/١٥٦ ـ ١٦٣) انظر « الكشف الحثيث » (٣٤) .

قال ابن عدي : (وهٰذا لم يروه هٰكذا عن ابن جريج ، عن حماد بن سلمة غير أبي بشر)[1] .

- جعفر بن الزبير الشامي الدمشقي :

قال ابن حبان : (روىٰ جعفر بن الزبير عن القاسم ، عن أبي أمامة نسخة موضوعة أكثر من مائة حديث)[2] .

وقال غندر : (رأيت شعبة راكباً علىٰ حمار فقيل له : أين تريد يا أبا بسطام ؟ قال : أذهب أستعدي علىٰ هٰذا ـ يعني : جعفر بن الزبير ـ وضع علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعمائة حديث كذباً)[3] .

- عبد الرحيم بن حبيب الفريابي :

قال ابن حبان : (كان يضع الحديث على الثقات وضعاً ، حدثنا عنه محمد بن إسحاق بن سعيد السعدي وغيره من شيوخنا ، لا يحل الرواية عنه ، ولا كتابة حديثه إلا للمتبحر . . . ولعل هٰذا الشيخ قد وضع أكثر من خمسمائة حديث علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم)[4] .

- عبد الكريم بن أبي العوجاء :

خال معن بن زائدة ، قال الذهبي : (زنديق معثر ، قال ابن عدي : لما أخذ لتضرب عنقه قال : لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث ؛ أحرم فيها الحلال ، وأحلل الحرام)[5] .

---

(١) الكامل (٢٠٧/١) ، ميزان (١٦٥/١) ، لسان (٦٤٢/١ ـ ٦٤٣) .
(٢) مجروحين (٢١٢/١) ، تحذير الخواص (١٦٥) .
(٣) تهذيب (٩١/٢) .
(٤) مجروحين (١٦٣/٢) ، ميزان (٦٠٣/٢) ، لسان (٤/٤) ، الكشف الحثيث (١٣٥) .
(٥) ميزان (٥٦٢/٢) ، لسان (٥١/٤) .

- محمد بن تميم الفرياني .

- محمد بن محصن بن عكاشة :

قال سهل بن السري الحافظ : (وضع أحمد الجويباري ، ومحمد بن تميم الفرياني ، ومحمد بن عكاشة علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف حديث)[1] .

- محمد بن سعيد المصلوب :

قال ابن رشدين : (سألت أحمد بن صالح المصري عنه فقال : زنديق ، ضربت عنقه ، وضع أربعة آلاف حديث عند هٰؤلاء الحمقىٰ ، فاحذروها)[2] .

- محمد بن يونس الكديمي :

قال ابن حبان : (كان يضع على الثقات الحديث وضعاً ، ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث)[3] .

- معلى بن عبد الرحمٰن الواسطي :

قال أبو داود : سمعت يحيى بن معين وسئل عن معلى بن عبد الرحمٰن فقال : أحسن أحواله أنه قيل له عند موته : ألا تستغفر الله ؟ فقال : ألا أرجو أن يغفر لي ، وقد وضعت في فضل علي رضي الله عنه تسعين حديثاً ، أو قال : سبعين)[4] .

---

(١) لسان (٣٥٤/٧) ، تحذير الخواص (١٦٥) .
(٢) تهذيب (١٨٦/٩) .
(٣) مجروحين (٣١٣/٢) .
(٤) ميزان (٣٥٨/٤) ، تهذيب (٢٣٨/١) .

ـ **رجل غير معروف :**

قال الخطيب : (أخبرنا أبو طالب عمر بن إبراهيم بن سعيد الفقيه ، قال : ثنا محمد بن خلف بن جيان الخلال ، قال : ثنا الحسين بن إسماعيل ، قال : ثنا أبو أمية الطرسوسي ، قال : ثنا سليمان بن حرب ، قال : ثنا حماد بن زيد ، عن جعفر بن سليمان ، قال : سمعت المهدي يقول : أقر رجل عندي من الزنادقة أنه وضع أربعمائة حديث ، فهي تجول في أيدي الناس)[1] .

❁ ❁ ❁

سادساً : الزنادقة .

قال الخطيب : (أخبرني محمد بن الحسين القطان قال : أنا دعلج بن أحمد قال : أنا أحمد بن علي الأبار ، قال : حدثني عبد الرحيم بن خازم البلخي ، قال : ثنا الحكم الخاستي ، قال : سمعت حماد بن زيد يقول : وضعت الزنادقة علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم اثني عشر ألف حديث)[2] .

شيخ يروي عن نافع :

قال ابن عدي : (حدثنا محمد بن أحمد بن حماد الدولابي بمصر ، ثنا محمد بن خلف ، ثنا يحيى بن بكير قال : سمعت الليث بن سعد يقول : قدم علينا شيخ بالإسكندرية يروي لنافع ، ونافع يومئذ حي ، فكتبنا عنه قنداقين عن نافع ؛ فلما خرج الشيخ أرسلنا بالقنداقين إلىٰ نافع ، فما عرف منها حديثاً واحداً ، فقال أصحابنا : ينبغي أن يكون هـٰذا من الشياطين الذين حبسوا)[3] .

---

(١) الكفاية (٤٣١) .

(٢) الكفاية (٤٣١) .

(٣) تحذير الخواص (٢١٧) .

إلىٰ غير ذٰلك من النصوص التي وردت عن الأئمة يصرحون فيها بأن جماعة من الكذابين وضعوا أعداداً هائلة من الأحاديث واختلقوها .

وإذا ألقينا نظرة علىٰ هٰذه الأعداد الضخمة ، وقارناها بما بين أيدينا من الأحاديث المحكوم عليها بالوضع نرىٰ أنها تمثل جزءاً يسيراً من مجموع تلك الأعداد التي ذكرها العلماء عن هٰؤلاء الوضاعين ، فلو أخذ قول هٰؤلاء الأئمة علىٰ ظاهره لأدىٰ إلى القول بوضع أكثر الأحاديث التي بين أيدينا ، سواء التي حكم عليها الأئمة بالصحة والحسن أو الضعف فضلاً عن الأحاديث المحكوم عليها بالوضع ؛ لأن مجموع الأحاديث التي بين أيدينا يقل عن مجموع تلك الأحاديث التي أشاروا إلىٰ أن هٰؤلاء الرواة وضعوها .

وهٰذا القول له نتائجه الخطيرة على الحديث ، بل إنه قد يهدم مبدأ الاحتجاج بالسنة من أساسه .

ولذا فلا بد من تبيين مراد المحدثين من ذكر هٰذه الأعداد ، وإظهار قصدهم في أن فلاناً وضع كذا وكذا حديثاً .

والذي يظهر لي والله أعلم : أن مراد المحدثين بقولهم : فلان وضع كذا حديثاً أمور كثيرة ؛ منها :

١ ـ أن بعضهم يطلق ذٰلك ويريد به المبالغة في الكثرة ، ولا يقصد منطوق العدد ؛ إذ لو استهدف ذٰلك لما كان الاقتصار علىٰ ذكر العقود دون غيرها ، وكلام حماد بن زيد في وضع الزنادقة ، وابن حبان في الكديمي ، وسهل بن السري في الجويباري ، ومحمد بن تميم ومحمد بن عكاشة لا يحتمل غير ذٰلك .

٢ ـ أن بعضهم يقصد من قوله : إن فلاناً وضع كذا وكذا حديثاً : أن

العدد الذي ذكره إنما هو عدد مروياته من الأحاديث ، وهي محكوم عليها جميعاً بالوضع ، سواء صدق فيها أو كذب ؛ لأن الراوي إذا ثبت كذبه في حديث حكم علىٰ سائر حديثه بالكذب ، وردت مروياته ، فالحكم هنا حكم اصطلاحي ، لا يراد به أن الراوي اختلق ذٰلك العدد كله ، ووضعه من قبل نفسه ، بل المراد به : أن مرويات هـٰذا الراوي بلغت كذا ، وهي محكوم عليها بالوضع تبعاً للحكم على الراوي ، ويدل علىٰ ذٰلك قول ابن حبان في أحمد بن محمد بن الفضل القيسي : (كتبت عنه شبيهاً بخمسمائة حديث كلها موضوعة ، بعضها نسخة عن الثقات . . . إلخ) ؛ فتصريح ابن حبان بأن بعض تلك الأحاديث التي حكم عليها بالوضع نسخها أحمد هـٰذا من الثقات دليل علىٰ أن لتلك الأحاديث أصولاً ، لـٰكنها لما كانت من رواية أحمد هـٰذا ، وهو محكوم علىٰ حديثه بالوضع ، اعتبرت من الموضوعات تبعاً له .

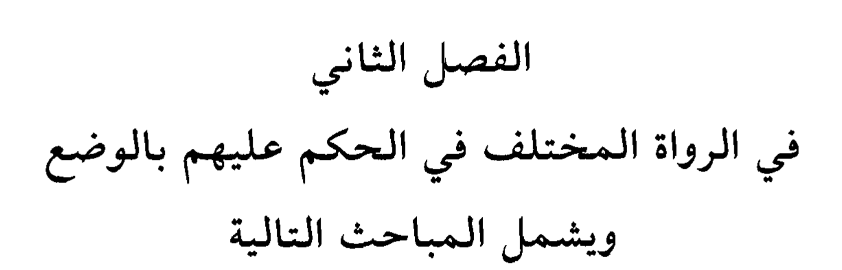
٣ ـ أن بعضهم يقصد بالوضع الوضع الاصطلاحي ، وذٰلك بأن يكون في الأسانيد علة تخول الحكم عليه بالوضع ؛ كقلب الإسناد أو تركيبه ، وهي وإن كانت موضوعة بالنسبة لهـٰذا الطريق فهي ثابتة من طريق آخر ، وقول ابن حبان في أحمد بن محمد بن مصعب يشير إلىٰ ذٰلك ، فقد قال فيه : (كان يضع المتون للآثار ، ويقلب الأسانيد للأخبار ، حتىٰ غلب قلبه أخبار الثقات ، وروايته عن الأثبات بالطامات ، علىٰ مستقيم حديثه ؛ فاستحق الترك ، ولعله قد قلب على الثقات أكثر من عشرة آلاف حديث) .

فقلب الأسانيد وتركيبها وإن اعتبر لدى المحدثين نوعاً من الوضع إلا أنه وضع اصطلاحي كما سبق بيانه .

٤ ـ قد يراد بذكر العدد الوضع الحقيقي ، وأن الراوي المتهم قد اختلق

ذٰلك العدد من الأحاديث ، ونسبها إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهٰذه الأحاديث منها ما ألفه من قبله ، ومنها ما كان من أقوال غيره من الصحابة أو التابعين أو الحكماء أو غيرهم فرفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فالحكم عليها بالوضع إنما هو من أجل رفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن كانت الآثار ثابتة عن غيره ، وهٰذا يترجح فيما إذا كان الراوي ذكر ذٰلك في معرض الإقرار ، ولا ينبغي أن يسلم له ذٰلك ؛ إذا كان الغرض من إقراره هو التشكيك فيما في أيدي الناس من حديث المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم ، كما نبهت إلىٰ ذٰلك من حال الزنادقة ، والله أعلم .





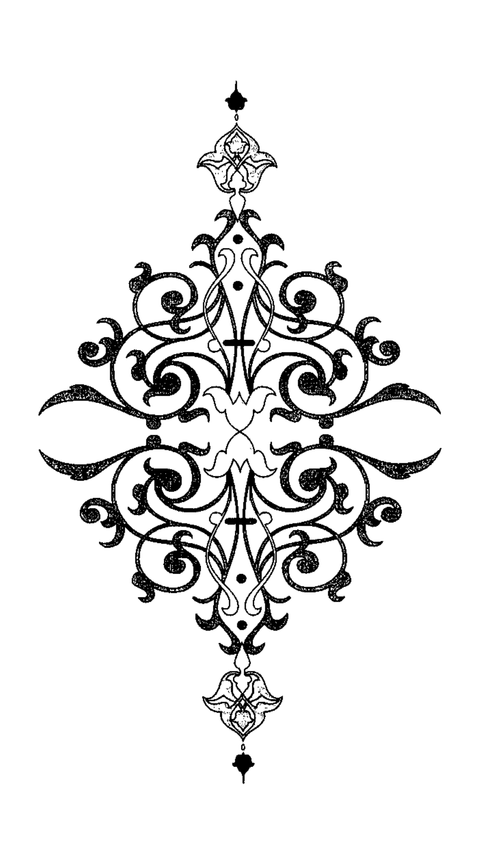
الفصل الثاني
في الرواة المختلف في الحكم عليهم بالوضع
ويشمل المباحث التالية

المبحث الأول : الأقران الذين اتهم بعضهم بعضاً بالكذب .

المبحث الثاني : من دفع عنه الأئمة تهمة الوضع والكذب .

المبحث الثالث : المجهولون الذين رويت عنهم أحاديث موضوعة .

المبحث الرابع : ما قيل فيه : فلان عن فلان بخبر موضوع ونحوه .



تمهيد

تناولت في الفصل السابق الكلام على الرواة المتفق في الحكم عليهم بالوضع ، بقسميهم المتعمد منهم ، وغير المتعمد ، وأنواع الوضاعين لكل قسم ، وموقف الأئمة من أحاديثهم .

وأرىٰ من المناسب تخصيص هٰذا الفصل للكلام على الرواة المختلف في الحكم عليهم بالوضع ، وأعني بذٰلك : الرجال الذين تفاوتت آراء النقاد فيهم بين رمي بالكذب ، وتبرئة لهم منه ، أو تعديل لهم ، وهٰؤلاء الرواة ؛ **منهم** : من رمي بالكذب لسبب ليس له فيه دخل ، وهو في نفسه عدل ، وإنما نسب إلى الكذب وألصق به ، فتوهم بعض النقاد أنه مصدره ، ومنه خرج الحديث الموضوع ، فرموه بالكذب بناء علىٰ ذٰلك الوهم ، لٰكن قيض الله لهم نفراً آخرين من الجهابذة النقاد نفوا عنهم الكذب ، ودفعوا عنهم التهمة به .

ومنهم : من كان له قرين أو مدبج ، تنافسا في الرواية ، وتنازعا في الشيوخ ، واشتركا في العصر والطبقة ، وصادف ذٰلك التنافس ضعفاً في بعض النفوس ، وهوىً في بعض الأشخاص دفعهم إلى اتهام بعضهم البعض ، ورمىٰ كل واحد منهم الآخر بالكذب والاختلاق لشبهة ظهرت ، أو زلة تكشفت ، وكان الأولىٰ والأحرىٰ بهم أن يقيل كلٌّ منهم عثرة قرينه ، ويصلح خطأ زميله ، وينصح له .

ومنهم : جماعة من الرواة أسرفوا علىٰ أنفسهم وأطلقوا لها العنان وتدخلوا فيما لا يعنيهم ، فوقعوا في الكذب على الناس وفي أحاديثهم ،

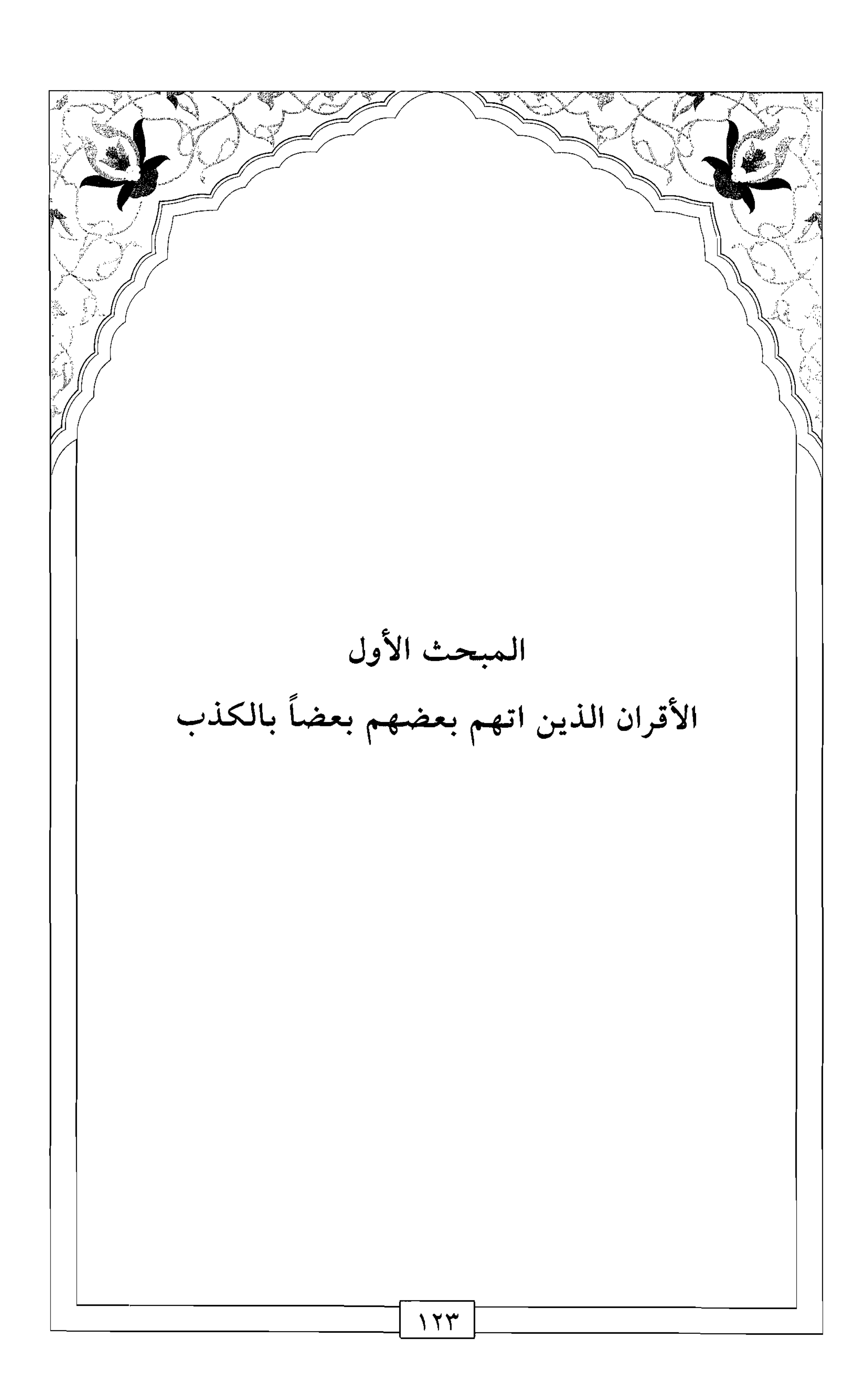
إلا أنه لم يمسك عليهم أنهم تهاونوا في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كذبوا عليه .

ومنهم : طائفة عرفت في الرواة ، وذكرت في أسانيدهم ومصنفاتهم إلا أنه لا يعرف عن شخصياتها غير أسمائها ، جاء علىٰ ألسنتها أحاديث مشهود لها بالكذب والاختلاق ، وأعني بهم : المجهولين الذين رويت عنهم أحاديث موضوعة .

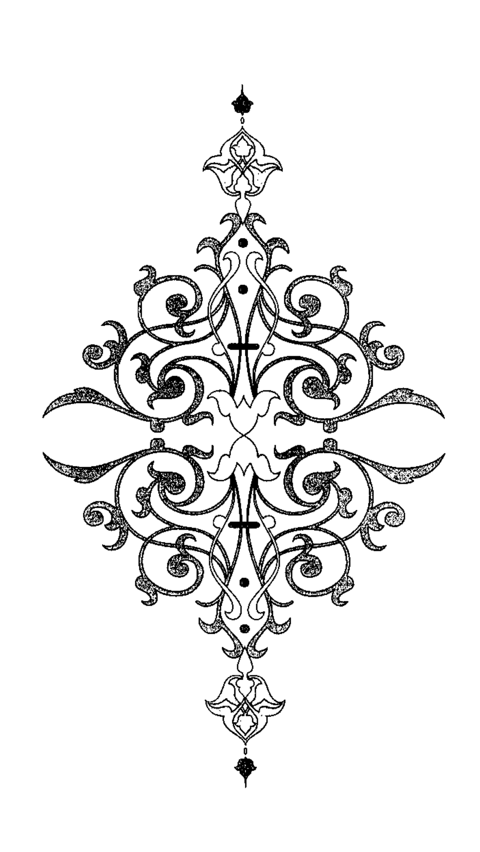
ومنهم : جماعة من الرواة أطلق النقاد عليهم عبارة التهمة دون أن يقيدوها ، وأجملوها هٰكذا دون أن يفصلوها .

ومنهم : آخرون أدرجوا في كتب الضعفاء وتكلم فيهم ، ووصفهم النقاد بعبارات ؛ منها : روىٰ أحاديث موضوعة ، أو أتىٰ بأخبار مكذوبة ، أو فلان عن فلان حديث موضوع ، أو هٰذا حديث موضوع علىٰ فلان .

وسأحاول في هٰذه الدراسة ذكر أقوال الأئمة في تلك المسائل ، وبيان ما يترجح لي فيها :



المبحث الأول
الأقران الذين اتهم بعضهم بعضاً بالكذب



الأقران الذين اتهم بعضهم بعضاً

وأعني بهم : جماعة من الرواة تعاصروا وتزاملوا واشتركوا في بعض الشيوخ ، وتساووا في الطبقة ، إلا أنه لسبب من الأسباب ؛ كاختلاف في المعتقد ، أو تباين في المذهب ، أو تضارب في الرأي وقع بينهم الجفاء ، وامتلأت نفوسهم بالضغينة والشحناء ، وساء كل منهم رأيه في الآخر ، فتراموا بالكذب ، وتبادلوا التهم ، فكان سبب الجرح في نفوسهم التحامل ، ودافع التهمة التباغض والتحاسد .

وقد راعىٰ أئمة النقد أحوال من جرّح وعدّل ، وتتبعوا الأسباب والدوافع التي من أجلها أطلقوا أحكامهم ، فقبلوا ما كان الجرح فيه من أجل سبب يعتد به ، وأمارة تسوغه ، وقرينة تخوله ، وردّوا ما كان دافعه نزغ الشيطان ، وسببه البغض والشحناء ، ونبهوا إلىٰ أن ثمة جماعة من الرواة اتهم بعضهم بعضاً ، وكذّب بعضهم بعضاً بتهمة لا تتعلق بالتحمل أو الأداء ، أو الضبط والعدالة ، وإنما كان سببها الهوىٰ فحذّروا من قبول الجرح في ذٰلك ، قال أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج : (احذروا غيرة أصحاب الحديث بعضهم علىٰ بعض ، فلهم أشد غيرة من التيوس) [1] ، **وممن أشاروا إليه ، ونبّهوا عليه :**

ـ أحمد بن صالح ، أبو جعفر المقرئ المصري :

طبري الأصل ، كان أحد حفاظ الأثر ، عالماً بعلل الحديث ، بصيراً باختلافه ، قال أبو نعيم : (ما قدم علينا أحد أعلم بحديث أهل الحجاز

---

(١) الكفاية (١٠٩) .

مـن هـٰذا الفتـىٰ) ، يعني : أحمد بن صالح ، وقال ابـن نمير : (إذا جاوزت الفرات فليس مثله أحد) ، وقال أيضاً : (هو واحد الناس في علم الحجاز ، والمعـرب فيهـم) ، وقـال محمد بـن مسـلم بن وارة : (أحمد بـن صالـح بمصـر ، وأحمد بـن حنبل ببغـداد ، وابن نمير بالكوفـة ، والنفيلي بحران ، هـٰؤلاء أركان الديـن) ، وقـال يعقوب بـن سـفيان : (حجتـي فيمـا بينـي وبين الله رجلان : أحمد بن حنبل ، وأحمد بن صالح المصري)[1] ، وقال البخـاري : (ثقـة صدوق ، مـا رأيت أحداً تكلم فيـه بحجة ، كان أحمد بن حنبل وعلي وابن نمير وغيرهم يثبتون أحمد بن صالح ، وكان يحيىٰ يقول : سـلوا أحمـد ؛ فإنـه أثبت) ، وقـال العجلـي : (ثقة صاحب سـنة) ، وقال أبـو حاتـم : (ثقـة ، كتبـت عنـه) ، وقـال أبـو داود : (كان يقـوّم كل لحن فـي الحديـث) ، وقال محمد بن عبد الرحمـٰن بن سـهل : (كان من حفاظ الحديث ، رأسـاً في العلل ، وكان يصلي بالشافعي ، ولم يكن في أصحاب ابن وهب أعلم منه بالآثار) ، وقال ابن عدي : (أحمد بن صالح من حفاظ الحديث ، ومن المشهورين بمعرفته ، وحدّث عنه البخاري والذهلي)[2] .

قلت : أكثر الأئمة علىٰ توثيقه والثناء عليه إلا الإمام النسائي ؛ فإنه أساء القول فيه ، وبالغ في الإساءة ، فقال : (ليس بثقة)[3] ، وفي رواية : (ليس بثقة ولا مأمون)[4] ، وقال ابن يونس : (ذكره النسائي فرماه وأساء الثناء عليه ، وقال : حدثنا معاوية بن صالح ، سمعت يحيى بن معين يقول : أحمد بن صالح كذاب يتفلسف)[5] .

(١) تاريخ بغداد (٣١٩/٥) ، ميزان (١٣١/١) .
(٢) تاريخ بغداد (٣٢٩/٥) .
(٣) الضعفاء والمتروكون (٢٨٦) ، تهذيب (٤١/١) .
(٤) ميزان (١٣١/١) ، تهذيب (٤١/١) .
(٥) تاريخ بغداد (٣٢٩/٥) ، تهذيب (٤١/١) .

وقال عبد الكريم بن النسائي ، عن أبيه : (ليس بثقة ولا مأمون ، تركه محمد بن يحيىٰ ، ورماه يحيىٰ بالكذب)[1] .

قلت : فالنسائي قال فيه : (إنه ليس بثقة ولا مأمون) ، ونقل عن يحيىٰ بن معين أنه كذبه .

قلت : أما تجريح النسائي له : فقد عدّ العلماء كلامه في أحمد بن صالح هـٰذا تحاملاً لجفاء وقع بينهما ، ذٰلك أن أحمد بن صالح كان موصوفاً بالصلف والتيه والكبر وشراسة في الخلق ، قال ابن حبان : (أحمد بن صالح كان في حفظه عند أهل مصر كأحمد بن حنبل عند أهل العراق ، ولـٰكنه كان صلفاً تياهاً)[2] ، وأن النسائي جاء إليه فطرده من مجلسه ، فقد روى ابن عدي قال : (سمعت محمد بن هارون بن حسان البرقي يقول : هـٰذا الخراساني ـ يعني : النسائي ـ يتكلم في أحمد بن صالح ، وحضرت مجلس أحمد بن صالح وطرده من مجلسه[3] ؛ لأنه كان لا يحدث أحداً حتىٰ يسأل عنه ، فجاء النسائي وقد صحب قوماً من أصحاب الحديث ليسوا هناك ، فأبىٰ أحمد أن يأذن له ، فكل شيء قدر عليه النسائي أن جمع أحاديث قد غلط فيها ابن صالح فشنع بها)[4] ، قاله العقيلي .

وأما ما نقله عن يحيى بن معين : فقد كان رحمه الله مخطئاً في ذٰلك ؛ إذ إن كلام يحيىٰ كان في أحمد بن صالح الشمومي ؛ لأن يحيىٰ بن معين ثبت أحمد بن صالح المصري ، كما ثبته أحمد بن حنبل ، فقد قال ابن حبان : (والذي يرویٰ عن معاوية بن صالح ، عن يحيى بن معين

---

(١) تهذيب (١/ ٤١) .

(٢) تهذيب (١/ ٤٢) .

(٣) تاريخ بغداد (٥/ ٣٢٨) .

(٤) تهذيب (١/ ٤٢) .

أن أحمد بن صالح كذاب ؛ فإن ذاك أحمد بن صالح الشمومي ، شيخ كان بمكة يضع الحديث ، يسأل معاوية بن صالح عنه يحيىٰ ؛ فأما هٰذا ـ أي : أحمد بن صالح المصري ـ فهو يقارن ابن معين في الحفظ والإتقان ، قال ابن حجر معلقاً : (ويقوي ما قاله ابن حبان أن يحيى بن معين لم يرد صاحب الترجمة : ما تقدم عن البخاري أن يحيى بن معين ثبت أحمد بن صالح المصري صاحب الترجمة)(١) .

قلت : وهٰكذا يتبين أن رمي أحمد بن صالح المصري بالكذب إنما هو خطأ نشأ من التباس اسمه باسم غيره ، وأن الدافع للنسائي رحمه الله علىٰ ذٰلك هو تحامله علىٰ أحمد ، وقد شنع العلماء على النسائي في فعلته هٰذه ، فقد سبق قول البرقي ، وقول ابن حبان والعقيلي ، وقال الذهبي : (آذىٰ نفسه بكلامه فيه)(٢) ، وقال ابن عدي ـ بعد أن حكىٰ قول البرقي ـ : (ولولا أني شرطت في كتابي أن أذكر كل من تكلم فيه لكنت أجل أحمد بن صالح أن أذكره)(٣) .

ـ **أحمد بن عبد الله الحافظ ، أبو نعيم الأصبهاني .**

ـ **محمد بن إبراهيم بن المنذر ، الحافظ العلامة ، أبو بكر النيسابوري :**

قال الذهبي : (صاحب التصانيف ، عدل صادق فيما علمت) .

قال فيه مسلمة بن قاسم الأندلسي : (كان لا يحسن الحديث) .

ونسب إلى العقيلي أنه كان يحمل عليه وينسبه إلى الكذب ، وكان

(١) تهذيب (٤٢/١) .

(٢) ميزان (١٣١/١) .

(٣) ميزان (١٣١/١) .

يروي عن الربيع بن سليمان عن الشافعي ، ولم ير الربيع ولا سمع منه[1] ، وقال الذهبي : (ولا عبرة بقول مسلمة ، وأما العقيلي : فكلامه من قبيل كلام الأقران بعضهم في بعض ، مع أنه لم يذكره في كتاب « الضعفاء » .

وقال أبو الحسن بن القطان : (لا يلتفت إلىٰ كلام العقيلي فيه)[2] .

قلت : الظاهر أن كلام مسلمة مستند علىٰ قول العقيلي ، وحمل العقيلي عليه إنما هو لروايته عن الربيع دون أن يسمع منه .

وقد أجاب ابن حجر عن هـٰذا فقال : (وروايته عن الربيع عن الشافعي يحتمل أن تكون بطريق الإجازة ، وغاية ما فيه أنه تساهل في ذٰلك بإطلاق : أخبرنا)[3] .

ـ محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده ، أبو عبد الله ، العبدي الأصبهاني :

قال الذهبي : (الحافظ الجوال ، صاحب التصانيف ، كان من أئمة هـٰذا الشأن)[4] .

وقال الحاكم ، قال أبو علي الحافظ : (بنو مندة أعلام الحفاظ في الدنيا) ، قال : (وأبو عبد الله من ثبتة الحديث والحفظ ، وأحسن الثناء عليه)[5] .

لـٰكن قال فيه أبو نعيم : (هو حافظ من أولاد المحدثين ، مات في سلخ

---

(١) ميزان (٤/٣٠) ، لسان (٦/٤٨٣) .
(٢) ميزان (٤/٣٠) ، لسان (٦/٤٨٣) .
(٣) لسان (٦/٤٨٣) .
(٤) ميزان (٤/٥٥) ، لسان (٦/٥٥٥) .
(٥) لسان (٦/٥٥٥) .

ذي القعدة ، سنة خمس وتسعين وثلاثمائة ، اختلط في آخر عمره ، فحدث عن أبي أسيد ، وعبد الله ابن أخي أبي زرعة ، وابن الجارود بعد أن سمع منه أن له عنهم إجازة ، وتخبط في « أماليه » ، ونسب إلىٰ جماعة أقوالاً في المعتقدات لم يعرفوا بها)[1] .

قال الذهبي : (أقذع الحافظ أبو نعيم في جرحه لما بينهما من الوحشة ، ونال منه واتهمه ، فلم يلتفت إليه لما بينهما من العظائم ، نسأل الله العفو ، فلقد نال ابن منده من أبي نعيم وأسرف أيضاً)[2] ، وقال ـ بعد أن حكىٰ قول أبي نعيم ـ : (قلت : البلاء الذي بين الرجلين هو الاعتقاد)[3] .

ـ محمد بن الحسين بن حميد بن الربيع الكوفي اللخمي :

قال فيه ابن عدي : (رأيت أنا ابن الحسين كان شيخاً وراقاً علىٰ باب الكوفة ، وقال أبو يعلى الطوسي : كان ثقة صاحب مذهب حسن وجماعة ، وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر ، وكان ممن يطلب للشهادة فيأبىٰ)[4] .

وقد تكلم فيه ابن عقدة فقال الحاكم أبو أحمد : (كان ابن عقدة سيئ الرأي فيه) ، وقال ابن عدي : (كنت عند المطين ، فمر عليه ابن الحسين بن حميد فقال : هـٰذا كذاب بن كذاب)[5] .

وقال الحافظ ابن حجر : (الظاهر أن جرح ابن عقدة لا يؤثر فيه ؛ لما بينهما من المباينة في الاعتقاد ، والله أعلم)[6] .

---

(١) ميزان (٤/٥٥) ، لسان (٦/٥٥٥) .
(٢) ميزان (٤/٥٥) ، لسان (٦/٥٥٥) .
(٣) ميزان (٤/٥٥) ، لسان (٦/٥٥٥) .
(٤) لسان (٧/٨٨ ـ ٨٩) .
(٥) لسان (٧/٨٨ ـ ٨٩) .
(٦) لسان (٧/٨٨ ـ ٨٩) .

ـ **محمد بن عثمان بن أبي شيبة ، أبو جعفر ، العبسي الكوفي :**

قال الذهبي : (كان بصيراً بالحديث والرجال ، له تواليف مفيدة ، وثقه صالح جزرة ، وقال ابن عدي : لم أر له حديثاً منكراً ، وهو علىٰ ما وصفه لي عبدان لا بأس به) .

وقد كذبه جماعة ؛ فقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : (كذاب) ، وقال ابن خراش : (كان يضع الحديث) ، وقال مطين : (هو عصا موسىٰ تلقف ما يأفكون) ، وقال الدارقطني : (يقال : إنه أخذ كتاب غير محدِّثٍ) .

وقال البرقاني : (لم أزل أسمعهم يذكرون أنه مقدوح فيه) .

وقال ابن عقدة : (سمعت عبد الله بن أسامة الكلبي وإبراهيم بن إسحاق الصواف وداود بن يحيىٰ يقولون : محمد بن عثمان كذاب) ، وفيهما أيضاً : (وزاد داود : قد وضع أشياء علىٰ قوم ما حدثوا بها قط)[١] .

وقال جعفر بن محمد الطيالسي : (كان كذاباً ، يجيء عن قوم بأحاديث ما حدثوا بها قط ، متىٰ سمع ؟ أنا به عارف جداً) ، وقال ابن المنادي : (قد أكثر الناس عنه على اضطراب فيه)[٢] .

وقد أشار بعض الحفاظ إلىٰ أن تجريح مطين له إنما كان لتعصب بينهما .

قال أبو نعيم ابن عدي : (رأيت كلّاً منه ومن مطين يحط أحدهما على الآخر ، قال لي مطين : من أين لقي محمدُ بن عثمان ابنَ أبي ليلىٰ ؟ فعلمت أنه يحمل عليه ، فقلت له : ومتىٰ مات محمد ؟ فقال : سنة أربع وعشرين ، فقلت لابني : اكتب هٰذا ، فرأيته قد ندم ، فقال : مات بعد هٰذا

---

(١) ميزان (٤/٢٠٢) ، لسان (٧/٣٤٠ ـ ٣٤٢) .

(٢) لسان (٧/٣٤٠ ـ ٣٤٢) .

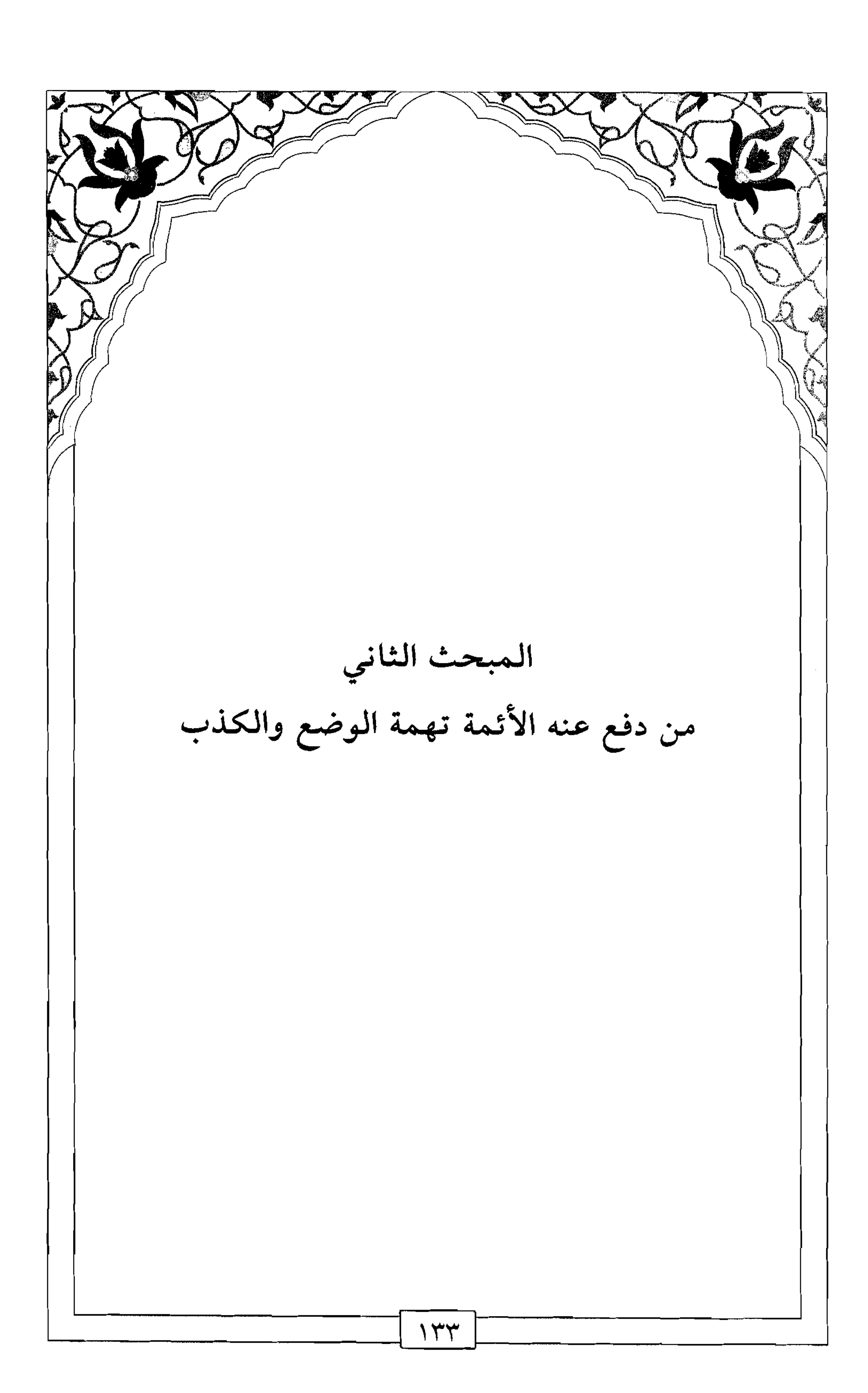
بسنين ، ورأيته قد غلط في موت ابن أبي ليلىٰ ، ورأيته أنكر علىٰ محمد بن عثمان أحاديث ، فذكرت لمحمد بن عثمان مطيناً ، فذكر أحاديث تنكر عليه ، وقد كنت وقفت علىٰ تعصب وقع بينهما بالكوفة سنة سبعين ، وعلىٰ أحاديث ينكرها كل منهما على الآخر)[1] .

وقال أبو نعيم ابن عدي أيضاً : (وقفت علىٰ تعصب بين مطين وبين محمد بن عثمان بن أبي شيبة حتىٰ ظهر لي أن الصواب الإمساك عن قبول كل واحد منهما في صاحبه)[2] .

❋ ❋ ❋

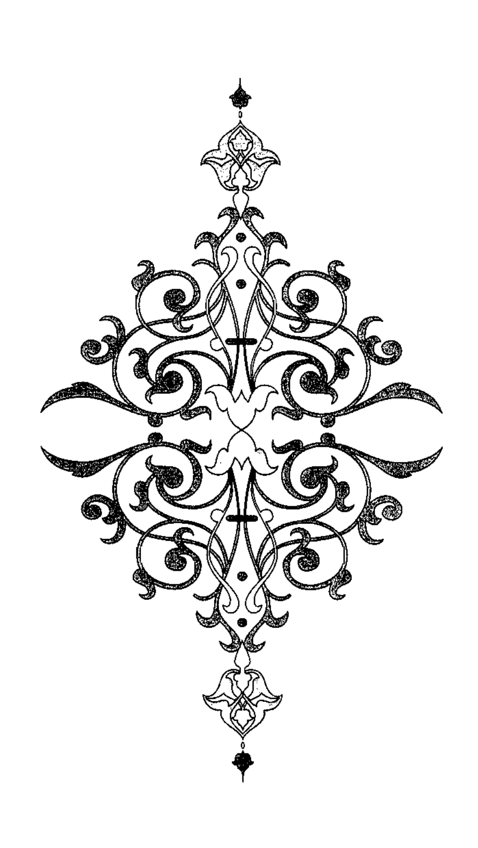
(١) ميزان (٢٠٢/٤) .

(٢) لسان (٣٤٠/٧ ـ ٣٤٢) .



المبحث الثاني

من دفع عنه الأئمة تهمة الوضع والكذب



من دفع عنه الأئمة تهمة الوضع والكذب

وقريب من القسم الأول جماعة من الشيوخ الثقات ، والأئمة الأعلام كدر صفو حديثهم قوم من النقاد رموهم بالكذب ، وشنعوا عليهم ، وتكلموا في روايتهم ، ولم يكونوا مصيبين فيما قالوا ، ولا محقين فيما ادّعوا ، **ودافعهم إلىٰ ذٰلك أمور** :

منها : الخطأ في الراوي الذي رموه بالكذب ، وذٰلك بأن يتفق اسم راويين ؛ أحدهما ثقة والآخر ضعيف ؛ فيأتي أحد النقاد ويرمي الثقة بالكذب ، إما نقلاً عن غيره ، أو اجتهاداً منه ، أخطأ في ظنه أن الراويين واحد .

ومنها : أن يلصق جماعة من الكذابين أحاديث بشيخ ثقة إمام روي عنه ، وكأنه هو المنفرد بها ، فيظن بعض الرواة أن الشيخ هو الآفة ، فيصمونه بالكذب ، ويرمونه بالوضع ، والحال أنه بريء من ذٰلك ، وأن الآفة من الرواة الذين ألصقوا به تلك الموضوعات .

ومنها : أن يخطىء أحد الرواة الثقات فيروي حديثاً يهم فيه ، ويورده علىٰ غيره ما ورد به ، فيتحامل عليه بعض النقاد ويسقطونه بتلك العثرة ، ويحطونه بتلك الكبوة ، فيرمونه بالكذب ، ويلحقونه بعداد من يتقول علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والحال أنه خطأ وقع فيه ، ووهم تطرق إليه ، ولم يكن ذٰلك جل حديثه ، بل كان بمثابة كبوة جواد ، والخطأ غير معصوم منه الإنسان ، وغاية ما يمكن قوله : هو أن الراوي قد قصر في ضبطه ، وتهاون في حفظه ، أما أن يرمىٰ بالكذب بمجرد خطأ أو وهم ؛ فذٰلك إجحاف في حقه .

وقد لاحظ أئمة النقد وعلماء الحديث كثيراً من هٰذه الأمور ، فدفعوا عن هٰؤلاء الرواة تهمة الكذب ، ورفعوا عنهم سمة الوضع ، وأظهروا مكانتهم من الرواية ، ومنزلتهم من رجال الحديث ، **وممن دفع عنه العلماء الوضع :**

- **الحسن بن مدرك بن بشير السدوسي :**

قال أبو داود : (كذاب ، كان يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقلبها علىٰ يحيى بن حماد)[1] .

وقد دفع عنه العلماء تهمة الكذب ، وأجابوا عن صنيعه ، وسيأتي تفصيل ذٰلك في الفصل التالي .

- **عبد الله بن معاذ الصنعاني :**

كذبه **عبد** الرزاق[2] ، ودفع عنه العلماء ، وسيأتي تفصيل ذٰلك في الفصل الثالث عند الكلام علىٰ رجال الكتب الستة الذين رموا بالكذب[3] .

- **عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن أويس ، أبو بكر المدني :**

قال فيه الأزدي : (يضع الحديث)[4] .

وقد دفع عنه العلماء ذٰلك ، وسيأتي تفصيله في حينه[5] .

- **عبد الرزاق بن همام الصنعاني :**

كان عباس العنبري رحل إليه ، وقال : (إنه لكذاب)[6] .

---

(١) ميزان (١/٤٧٧) ، تهذيب (٢/٢٢١) .
(٢) ميزان (٢/٤٥١) .
(٣) انظر (٣/٢٧٩) .
(٤) تهذيب (٦/١١٨) ، هدي الساري (٢/٤١٦) .
(٥) انظر (٣/٢٨٢) .
(٦) المغني (٢/٣٩٣) ، ميزان (٢/٥٣٤) .

وقد دفع عنه العلماء تكذيب عباس هٰذا له ، وسيأتي في الفصل القادم[1] .

ـ **عثمان بن عبد الرحمٰن الطرائفي :**

أسرف فيه محمد بن عبد الله بن نمير فقال : (كذاب)[2] .

وقد أجاب العلماء عن ذٰلك ، وسيأتي .

ـ **علي بن عاصم بن صهيب أبو الحسن الواسطي :**

روي عن يزيد بن هارون أنه قال : (ما زلنا نعرفه بالكذب)[3] .

وقد رد النقاد علىٰ يزيد بن هارون قوله ، وسيأتي تفصيله في موضعه إن شاء الله .

ـ **علي بن موسى بن جعفر بن محمد الهاشمي العلوي الرضا :**

غمزه ابن طاهر فقال : (يأتي عن آبائه بعجائب)[4] .

وقد أجاب العلماء عنه ذٰلك .

ـ **فطر بن محمد العطار الأحدب :**

قال الدارقطني : (كذاب ، حدثونا عنه)[5] .

قال ابن حجر : (وهٰذا وهم محض ، وإنما نقل البرقاني عن الدارقطني ذٰلك في فضل بن محمد)[6] .

---

(١) انظر (٣/٢٨٨) .
(٢) ميزان (٣/٥٠) ، تهذيب (٧/١٣٥) .
(٣) ميزان (٣/١٤٧) .
(٤) ميزان (٣/١٦٨) .
(٥) الضعفاء والمتروكون (٢٠٥) ، ميزان (٣/٣٦٣) ، لسان (٦/٣٦١) .
(٦) لسان (٦/٣٦١) .

قلت : وسبب الوهم أن اسم فطر تصحف إلىٰ فضل ، فظنه فضل بن محمد العطار ، فرماه بالكذب ؛ لأن فضل بن محمد هٰذا معروف بالكذب ، قال فيه ابن عدي : (كان أحد من كتبنا عنه بأنطاكية ، حدثنا بأحاديث لم نكتبها عن غيره ، ووصل أحاديث ، وسرق أحاديث ، وزاد في المتون)[١] .

ـ محمد بن إسحاق بن يسار :

كذبه سليمان التيمي ، ويحيى بن سعيد القطان ، ووهيب بن خالد ، ومالك بن أنس ، وهشام بن عروة[٢] .

وقد أجاب النقاد علىٰ ذٰلك ودفعوا عنه تهمة الكذب والوضع ، وسيأتي تفصيل ذٰلك عند ذكر ترجمته .

ـ محمد بن بشار البصري ، بندار :

كذبه الفلاس ، قال محمد بن عبد الله بن سيار : سمعت عمرو بن علي ـ أي : الفلاس ـ يحلف أن بنداراً يكذب فيما يروي عن يحيىٰ[٣] .

وقد أجاب عن ذٰلك الذهبي ، ودفع عنه قول الفلاس فقال : (فما أصغىٰ أحد إلىٰ تكذيبه ؛ لتيقنهم أن بنداراً صادق أمين)[٤] ، وسيأتي مزيد تفصيل في ترجمته .

ـ محمد بن جرير الطبري :

كذبه السليماني فقال : (كان يضع للروافض) .

قال الذهبي مدافعاً عنه : (أقذع أحمد بن علي السليماني الحافظ فقال :

---

(١) ميزان (٣/٣٥٦) ، لسان (٦/٣٥١) .

(٢) الضعفاء لابن الجوزي (٣/٤١) .

(٣) تهذيب (٩/٧١) .

(٤) ميزان (٤/٦٥) .

كان يضع للروافض ، كذا قال السليماني ، وهٰذا رجم بالظن الكاذب ، بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين ، وما ندعي عصمته من الخطأ ، ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوىٰ ؛ فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يتأنىٰ فيه ، ولا سيما في مثل إمام كبير ، فلعل السليماني أراد الآتي)[1] .

قال ابن حجر : (ولو حلفت أن السليماني ما أراد إلا الآتي لبررت ، والسليماني حافظ متقن ، كان يدري ما يخرج من رأسه ، فلا أعتقد أنه يطعن في مثل هٰذا الإمام بهٰذا الباطل)[2] .

قلت : ومنشأ الخلاف اتفاق الرجلين في الاسم واسم الأب والكنية والنسبة والعمر وكثرة التصانيف ، فظن السليماني أنهما واحد .

ـ محمد بن خلف المروزي :

حكى ابن الجوزي أن يحيى بن معين كذبه ، فقد أورد في « موضوعاته » بسنده أن الخطيب قال : أخبرني علي بن الحسن بن محمد الدقاق ، قال : حدثنا محمد بن إسماعيل الوراق ، قال : حدثنا إبراهيم بن الحسين بن داود العطار ، قال : حدثنا محمد بن خلف المروزي ، قال : حدثنا موسىٰ بن إبراهيم ، قال حدثنا موسى بن جعفر ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خلقت أنا وهارون بن عمران ويحيى بن زكريا وعلي بن أبي طالب من طينة واحدة » .

---

(١) ميزان (٧٣/٤) ، ويقصد بالآتي : هو : (محمد بن جرير بن رستم أبو جعفر الطبري ، رافضي ، له مؤلفات ؛ منها : « كتاب الرواة عن أهل البيت » ، فقد شارك الإمام في الاسم واسم الأب والكنية ، وافترقا في اسم الجد) انظر « لسان » (٢٩/٧) .

(٢) لسان (٢٩/٧) .

قال ابن الجوزي : (هٰذا حديث موضوع علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والمتهم به المروزي قال يحيى بن معين : إنه كذاب)[1] .

قال ابن حجر : (ولهم شيخ آخر يقال له : محمد بن خلف المروزي متأخر عن هٰذا ، روىٰ عن عاصم بن علي وغيره ، وثقه الدارقطني ، ثم ظهر لي أنه هو .

وابن معين ما كذبه ، وإنما كذّب شيخه ، وذٰلك أن ابن الجوزي قال في « الموضوعات » في مناقب علي : الحديث الأول فيما خلق منه ، فَسَاق الحديث المذكور في هٰذه الترجمة من طريق إبراهيم بن الحسين بن داود العطار ، قال : حدثنا محمد بن خلف المروزي ، قال : ثنا موسى بن إبراهيم المروزي ، قال : ثنا موسى بن جعفر ، فكأن النسخة التي وقف عليها الذهبي سقط منها من موسىٰ إلىٰ موسىٰ ، وذٰلك أن ابن الجوزي قال : هٰذا حديث موضوع والمتهم به المروزي ، وأراد موسى بن إبراهيم ، فظن الذهبي لما سقط موسى بن إبراهيم من نسخته أن مراد ابن الجوزي بالمروزي محمد بن خلف)[2] .

قلت : منشأ الخطأ أن الذهبي نقل عن ابن الجوزي أن يحيى بن معين كذّب المروزي ، وأن في السند رجلين مروزيين هما محمد بن خلف وموسىٰ بن إبراهيم ، لٰكن صرّح بنسبة محمد بن خلف ، ولم يصرح بنسبة موسىٰ

---

(١) ميزان (١٠٩/٤) ، لسان (١٢١/٧) .

(٢) لسان (١٢١/٧) ، **قلت** : ما ذكره الحافظ محتمل ، وأقرب منه أن النسخة التي وقف عليها الذهبي لا سقط فيها ، وهي مثل النسخة المطبوعة من « الموضوعات » ، وكل الذي أوقع الالتباس والإشكال أن ابن الجوزي نسب محمد بن خلف ، ولم ينسب موسى بن إبراهيم ، ثم لما حكىٰ قول يحيىٰ عن المروزي ؛ تبادر إلى الذهبي أنه عنىٰ محمد بن خلف لا موسى بن إبراهيم ؛ لأن المنسوب في السند هو محمد بن خلف ، والله أعلم .

بن إبراهيم ، وابن الجوزي إنما أراد موسى بن إبراهيم لا محمد بن خلف ، ولكن لما لم ينسبه ونسب محمد بن خلف ظن الذهبي أن محمد بن خلف هو المقصود بكلام يحيى بن معين ، فحكىٰ تكذيبه .

ـ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم :

حكى ابن الجوزي أن الربيع بن سليمان كذبه[1] ، قال الربيع : (كذب محمد والله الذي لا إلـٰه إلا هو ، لقد نص الشافعي علىٰ تحريمه في ستة كتب)[2] ؛ أي : إتيان المرأة في دبرها .

قلت : قد أجاب العلماء عن ذٰلك وبينوا المراد ، وسيأتي تفصيل ذٰلك في ترجمته إن شاء الله .

ـ محمد بن عبد الله بن علاثة :

قال فيه الأزدي : (حديثه يدل علىٰ كذبه)[3] .

وقد دفع عنه الخطيب تكذيب الأزدي له ، ويأتي تفصيل ذٰلك في ترجمته في الفصل التالي .

ـ محمد بن محمد بن سليمان الباغندي :

قال ابن عدي : (حدثنا موسى بن القاسم بن موسى بن الأشيب ، حدثني أبي ، سمعت إبراهيم الأصبهاني ، يقول : أبو بكر الباغندي كذاب)[4] .

ثم تعقب الذهبيُّ إبراهيمَ ، ونافح عن الباغندي ، فقال : (قلت : بل هو

---

(١) ميزان (١٧٣/٤) .

(٢) تهذيب (٢٦١/٩) .

(٣) ميزان (١٥٨/٤) ، تهذيب (٢٧٠/٩) .

(٤) ميزان (٢٥٦/٤) ، لسان (٣٦٠/٥) .

صدوق من بحور الحديث ، قيل : إنه أجاب في ثلاثمائة ألف مسألة في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم)[1] .

ـ نعيم بن حماد :

قال الأزدي : (كان ممن يضع الحديث في تقوية السنة ، وحكايات مزورة في ثلب النعمان كلها كذب)[2] .

وقد أجاب ابن حجر عن ذلك وسيأتي تفصيل القول في ترجمته .

ـ يحيى بن ميمون أبو معلى العطار :

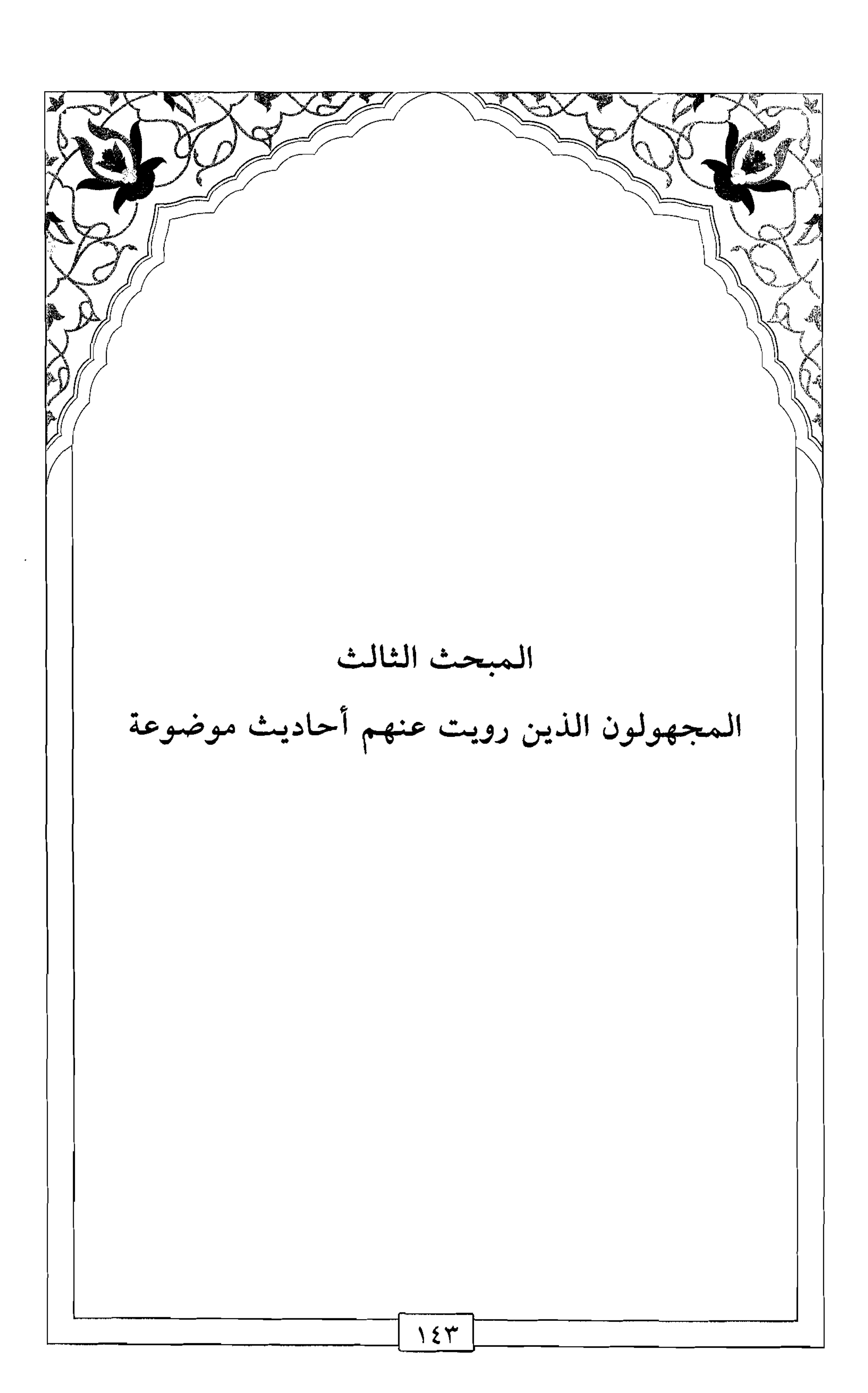
قال الذهبي : (كذبه الفلاس)[3] .

وقد رد ابن حجر ذلك وسيأتي في ترجمته .

❋ ❋ ❋

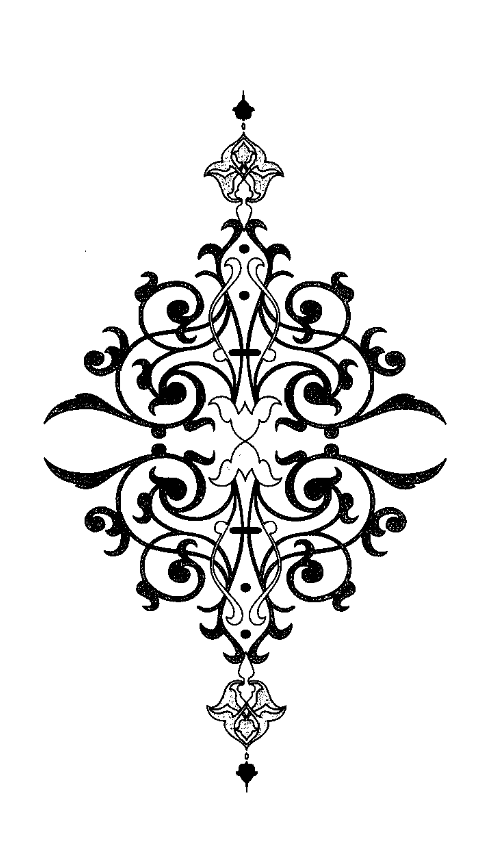
---

(١) ميزان (٤/٢٥٦) ، لسان (٥/٣٦٠) .
(٢) ميزان (٥/ ٣١) ، تهذيب (١٠/٤٦٢) .
(٣) ميزان (٥/١٤٥) .



المبحث الثالث

المجهولون الذين رويت عنهم أحاديث موضوعة



المجهولون الذين رويت عنهم أحاديث موضوعة

قوم من الرواة جهلت أعيانهم ولم تعرف أحوالهم ، ولم يصدح أحد من أئمة النقد بتجريحهم أو تعديلهم ، وقد رويت عنهم أحاديث موضوعة المتون ، فحكم بعض النقاد علىٰ بعضهم بالوضع بسبب تلك الأحاديث ، وجعلوهم هم آفة تلك الموضوعات ، واعتمادهم في توجيه تلك التهمة خلو السند ممن يمكن اتهامه إلا من هـٰذا الراوي المجهول أحياناً ، فكان تفرده في السند قرينة تسوغ توجيه التهمة إليه ، وإلصاق الوضع به .

وثم نقطة هامة أود الإشارة إليها هي أننا لو استعرضنا وتفحصنا السبل التي يسلكها بعض الوضاعين ، والمداخل التي يدخل منها بعض الكذابين في الحديث لرأينا أنها مسالك شتىٰ ومداخل متنوعة ؛ منها : أنهم يلجؤون إلىٰ إلصاق موضوعاتهم برواة مجهولين قد لا يكون لهم وجود أصلاً ، ثم يروونها عنهم أو يدخلونها علىٰ غيرهم ، أو يلقنونها بعض مشايخهم ، فترویٰ تلك الأحاديث عن هـٰؤلاء المجهولين ، وتكون مدارها عليهم ، وغالباً ما يسلك هـٰؤلاء الكذابون هـٰذا الطريق ؛ توعيراً على النقاد أن يكشفوهم ، وإبعاداً للتهمة عن أن تلحقهم ، وقد سبق أن أشرت إلىٰ طائفة من الكذابين كان ذٰلك عملهم .

فترویٰ تلك الأحاديث عن هـٰؤلاء المجهولين علىٰ أنها من رواياتهم ، ويتتبع النقاد تلك الأحاديث فلا يجدون من يرتابون فيه سوىٰ هـٰؤلاء المجهولين ، فيوجهون التهمة إليهم ويلقون بالتبعة عليهم ، وهم في الواقع برآء من تلك التهمة ، بل كانوا ضحية لهـٰذا النوع من الكذابين .

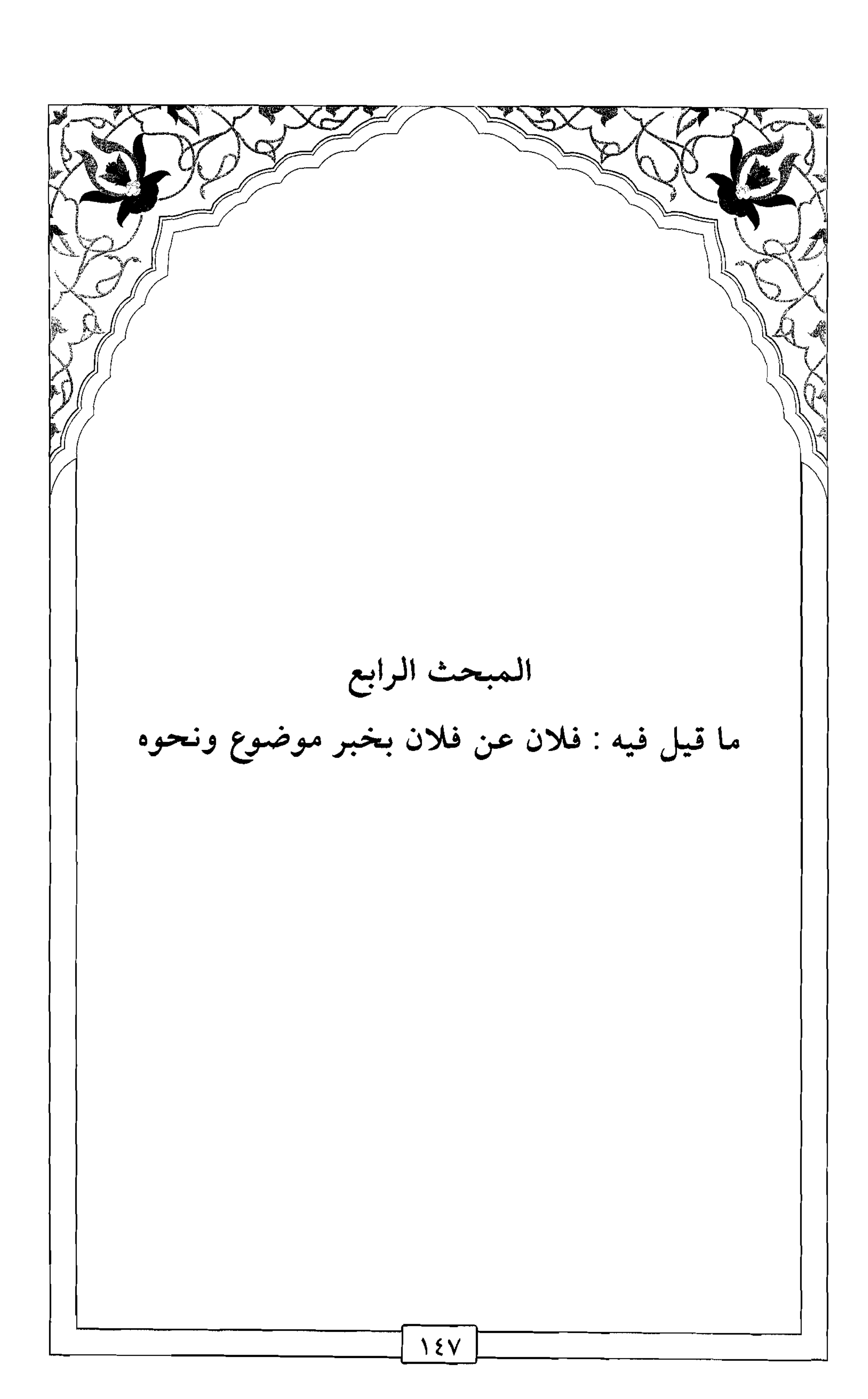
وهٰذا لا يمنع القول من أن المجهولين هم أنفسهم اختلقوا تلك الأحاديث ووضعوا تلك الروايات ، إلا أن الاحتمال الأول يكشف لنا عن أمر خطير هو ظهور بصمات تلك الأيادي الخبيثة الملوثة بالقذر ، التي حاولت أن تلمس حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكدرت من صفوه ، ونالت من ناصع بياضه ، ببثها تلك الموضوعات علىٰ تلك الحال في جنبات حديثه صلى الله عليه وسلم ، إلا أن الله تعالىٰ قيض له جحفلاً من الجهابذة النقاد أزالوا درنه ، وأعادوا إليه صفاءه .

والذي دفعني إلى التنبيه علىٰ هٰذه المسألة هو وجود جماعة من الوضاعين سلكوا هٰذا السبيل ، وساروا علىٰ ذٰلك النهج .

وحيث إن احتمال كل من أن الراوي المجهول هو مختلق الحديث وواضعه ، أو أنه ألصق به وركب عليه أمر قائم ؛ فمن غير الإنصاف الحكم علىٰ هٰؤلاء الرواة المجهولين بأنهم رواة وضاعون كذابون .

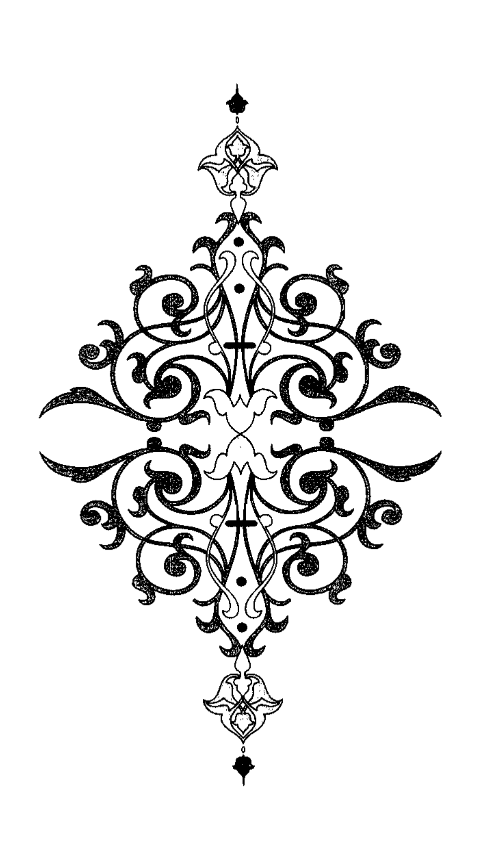
ومما تجدر الإشارة إليه أن جل رواية هٰؤلاء المجهولين هي في الفضائل والمناقب والمثالب ، وقد أجريت دراسة إحصائية علىٰ هٰؤلاء الرجال ، وحصرت الروايات المقطوع بوضعها مما جاء في رواياتهم ، فكان مجموع هٰؤلاء الرجال (٧٤) رجلاً ؛ رويت عنهم (٣٥) حديثاً موضوعاً ؛ منها واحد وعشرون حديثاً في الفضائل والمناقب ، والباقي في أغراض شتىٰ .

❋ ❋ ❋



المبحث الرابع

ما قيل فيه : فلان عن فلان بخبر موضوع ونحوه



ما قيل فيه : فلان عن فلان بخبر موضوع ونحوه

كثيراً ما نجد في كتب الجرح والتعديل بعض العبارات يطلقها بعض النقاد علىٰ جماعة من الرواة ؛ كقولهم : فلان عن فلان ، حديث موضوع ، أو خبر باطل .

وكقولهم : (فلان روي عنه حديث موضوع) ، وكذٰلك من عباراتهم : (فلان روىٰ خبراً باطلاً) ، أو (أتىٰ بحديث موضوع) ، ونحوها من العبارات ، وقد اعتمدها بعض النقاد في الحكم علىٰ هٰؤلاء الرواة الذين وصفوا بذٰلك بأنهم وضاعون ، وضمنهم كتب الموضوعات ، ونظمهم في سلك الأفاكين لذٰلك [1] ، إلا أن هٰذه العبارات التي جرح بها هٰؤلاء الرواة لا تصرح بأنهم هم الذين وضعوا تلك الأحاديث واختلقوها ؛ لظهور التردد في إلقاء التهمة فيها علىٰ أكثر من راو ، وذٰلك كاف في إيراد الاحتمال الذي يسقط به الاستدلال .

ثم إن هٰذه العبارات كما هو ملاحظ مختلفة من جهة دلالتها .

فبعضها يلقي التهمة علىٰ راو بعينه ؛ كقولهم : (فلان أتىٰ بخبر كذب) ، أو (روىٰ حديثاً موضوعاً) ، **ومنها** : ما تكون التهمة فيه مترددة بين راويين ؛ كقولهم : فلان عن فلان : حديث كذب ، أو خبر موضوع ، بل أحياناً يصرح الناقد بهٰذا التردد فيعقب قوله ذٰلك : لا يدرىٰ من اختلقه منهما ، أو لا يدرىٰ من آفته .

---

(١) وهٰذه العبارة أكثر من استعمالها الحافظ الذهبي في كتبه ، وابن عراق في مقدمة كتابه « تنزيه الشريعة » .

ومنها : ما تكون التهمة فيه بعيدة عن الراوي الذي أورد الحديث في ترجمته ؛ لأن ذٰلك الحديث روي عنه ؛ كقولهم : فلان روي عنه حديث باطل .

ونحوها من العبارات التي تثبت أن الخبر المروي حديث موضوع مكذوب ؛ أما من جهة الراوي : فغاية ما تدل عليه هو مشاركته في رواية الحديث الموضوع .

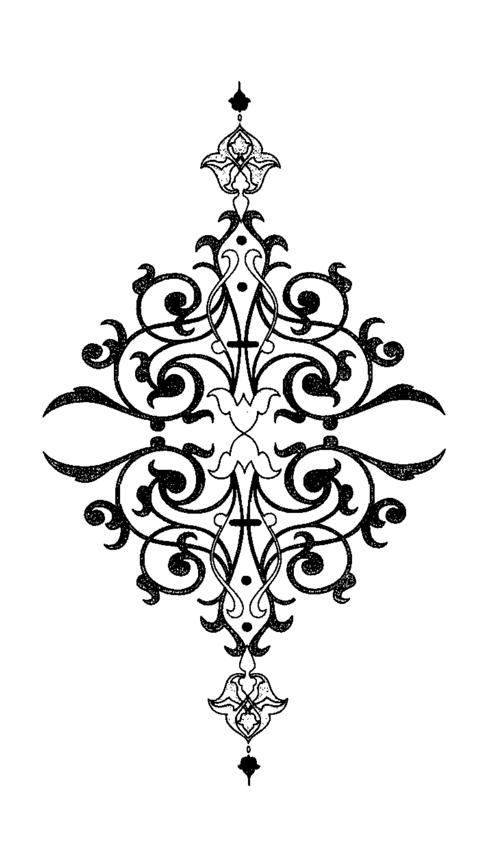
أما أن تتخذ دليلاً في رمي الرجل بالكذب والحكم عليه بأنه كذاب فهٰذا ما تقصر عنه ؛ إذ الحكم على الراوي بأنه كذاب يفتقر إلىٰ أدلة وقرائن لا يتطرق إليها الاحتمال .





الفصل الثالث

الرواة الذين رموا بالكذب
ولهم رواية في واحد أو أكثر من الكتب الستة



تمهيد

تعرضت في الفصل الأول من هٰذا الباب للكلام على الرواة المتفق على الحكم عليهم بالوضع ، وخصصت الفصل الثاني للرواة المختلف في الحكم عليهم بالوضع ، وأرىٰ من المناسب إفراد هٰذا الفصل للكلام على الرواة الذين جرحوا بالكذب ولهم رواية في واحد أو أكثر من الكتب الستة ، والذين يدعوني إلىٰ تخصيص هٰؤلاء الرواة بالذكر دون غيرهم أمور :

لا يشك أحد في أن أحاديث الكتب الستة تبوأت في نفوس الخاصة قبل العامة مكانة عظيمة ، وبذلت لها عناية فائقة ، سواء من ناحية مؤلفيها أو من جهة من جاء بعدهم .

أما مؤلفوها : فقد بذلوا في تأليفها وتدوينها جهداً عظيماً لا يزال الناس يشهدون لهم فيه ، فكم من مشاق ومتاعب بذلوها في سبيل انتقاء هٰذه الأحاديث التي ضمنوها هٰذه الكتب ، ولما كان غايتهم من عملهم ذٰلك وجه الله تعالىٰ ، ونشدان الحق ، والتيسير للناس كي يجدوا أحاديث المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم بين أيديهم منتقاة من كل ما شابها من دخن ، أو التصق بها من دخيل عليها ، وهبها الله تعالى القبول أكثر من غيرها من كتب السنة ـ وكلها خير ـ فسخر الله من الرجال الأفذاذ والجهابذة النقاد من تناول متونها بالفحص والتمحيص ، والشرح والاختصار ، والتتبع والاستخراج والاستدراك ، والجمع والزوائد ، والمعاجم والأطراف .

ولم يقتصر جهدهم علىٰ متونها ، بل تناولوا رجالها وأسانيدها ،

فتخصص قوم في رواياتها وتتبعوا أسانيدها ، واشتغل جماعة برجالها ؛ فتناولوهم تعديلاً وتجريحاً ، وصنفوا في ذٰلك المؤلفات الخاصة في رجال هٰذه الكتب ، وجمعوا فيها ما قيل فيهم توثيقاً وتضعيفاً ، وتعديلاً وتجريحاً ، وائتلافاً واختلافاً ، وأسماء وكنىً ، وتلاميذ وشيوخ ، ومواليد ووفيات ، وعصوراً وطبقات ، إلىٰ غير ذٰلك من المؤلفات التي تناولت الكلام علىٰ أحاديث الكتب الستة مجتمعة أو مفردة ، كلها تدل على العناية القصوىٰ والاهتمام الشديد بهٰذه الكتب ، وبعد أن ساد بين الناس أن عصر الاجتهاد قد انقرض ، ولا للناس أن يلتزموا باب التقليد ؛ نال أحاديث الكتب الستة ما نال غيرها ، حيث أحيطت بهالة من التقديس ، وأطلق عليها اسم : الصحاح الستة ، بل ظهرت دعوات تقصر الناس عليها ، فلا يلتفت إلىٰ غيرها ، بل غدا من الصعوبة بمكان أن يضعف أحد حديثاً من أحاديثها ، وأن من تجرأ علىٰ ذٰلك رمي بشتى التهم من وهم إلىٰ خطأ إلىٰ غفلة إلىٰ غير ذٰلك .

وكان في مقابل هٰؤلاء جماعة أطلقوا لأنفسهم العنان ، وفتحوا باب الاجتهاد علىٰ مصراعيه ، وتعلقوا بشبه واهية ، وادعوا الاجتهاد دون أن يكونوا أهلاً له ، وكان مما اجتهدوا فيه أحاديث هٰذه الكتب ، فطعنوا فيها بحجج واهية ؛ منها : أن ثمة رواة رموا بالكذب وقد قبل أصحاب هٰذه الكتب أحاديثهم ، وخرجوا لهم في مؤلفاتهم ، دون أن يتحققوا من ذٰلك التجريح ، أو يفهموا مأرب المحدثين في إطلاقهم تلك العبارات ، فكان منهم التفريط ، كما كان ممن سبقهم الإفراط ، لذا رأيت من المناسب دراسة هٰؤلاء الرواة الذين رموا بالكذب ، ومعرفة السبب الذي وصفوا من أجله ، والتحقق من ذٰلك التجريح قبولاً ورداً ، إحقاقاً للحق ، ودفعاً للباطل .

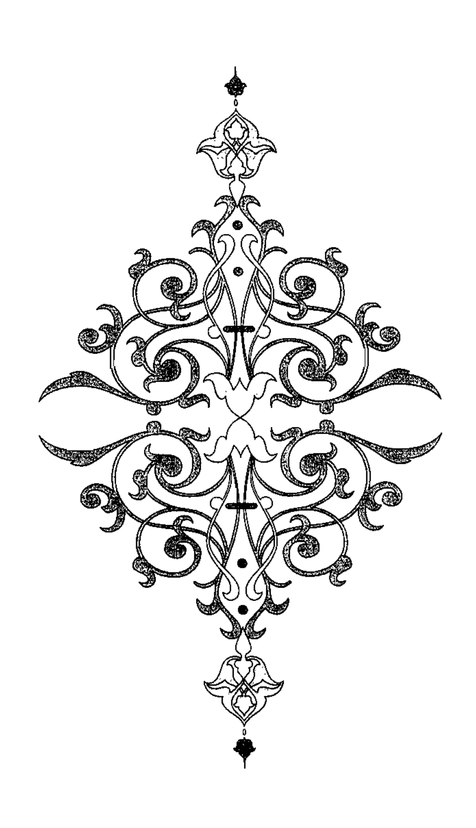
ولما كان إطلاق الكذب من النقاد دوافعه مختلفة ، ومقاصده متباينة ، قد أشرت إليها عند الكلام علىٰ مبحث : (علىٰ أي شيء يطلق المحدثون الكذب ؟) ، رأيت أن خير مجال لتجسيد ذٰلك الإطلاق ، وتحديد تلك المعاني في رواة الكتب الستة ممن أطلق عليه لفظ الكذب .

وحيث إني أفردت في الباب الثاني فصلاً تناول الأحاديث التي وصمت بالوضع وهي في أحد الكتب الستة ؛ رأيت من المناسب ـ إكمالاً للبحث ـ أن أفرد فصلاً في تناول الرجال الذين رموا بالكذب ، وتتبع أقوال أئمة النقد فيهم ، ومعرفة الدافع الذي من أجله وصموا بما وصموا به ، ومدىٰ صحة ذٰلك القول من عدمه ، ونسبته إلىٰ قائله .

لكل هٰذه الأسباب أذكر أسماء هٰؤلاء الرواة مرتبين علىٰ حروف المعجم ، مقتصراً في ذكرهم على : اسم الراوي ، وتاريخ وفاته ، وأقوال أئمة الجرح والتعديل ، ومن رماه بالكذب ، ومدىٰ صحة ذٰلك عنه ، ومراده ، وهل دفعت تلك التهمة أم لا ؟ والنتيجة ، كل ذٰلك في عبارة موجزة قصيرة ، إلا ما استوجب الإطناب والتطويل .



الأسماء



الأسماء

حرف الألف

١ ـ (د) : أبان بن أبي عياش (فيروز) ، البصري ، أبو إسماعيل :

يروي عن أنس والحسن وسعيد بن جبير ، من صغار التابعين ، يكاد يجمع علىٰ ضعفه ، لم يقو من شأنه أحد إلا ما يرویٰ عن أيوب السختياني أنه قال : (ما نزال نعرفه بالخير منذ كان)[١] ، وعبارته هٰذه لا تدل علىٰ توثيق ، وسائر الأئمة علىٰ تضعيف شأنه وترك أمره[٢] ، وقد كذبه شعبة ، فقد روىٰ يزيد بن هارون قال : (قال شعبة : داري وحماري[٣] في المساكين صدقة إن لم يكن ابن أبي عياش يكذب في الحديث)[٤] ، وروىٰ حماد بن زيد قال : (جاءني أبان بن أبي عياش فقال : أحب أن تكلم شعبة أن يكف عني ، قال : فكلمته ، فكف عنه أياماً ، ثم أتاني في الليل فقال : إنه لا يحل الكف عنه ، إنه يكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم)[٥] .

---

(١) ميزان (١/٥٣) ، تهذيب (١/٩٩) ، إلا أنه قال : (ما زلنا نعرفه بالخير منذ دهر) .

(٢) انظر « التاريخ الكبير » (١/٤٥٤) ، و« الجرح » (١/٢٩٥ ـ ٢٩٦) ، و« مجروحين » (١/٨١ ـ ٨٣) ، و« ميزان » (١/١٠ ـ ١٢) ، و« تهذيب » (١/٩٧ ـ ١٠١) ، و« ديوان الضعفاء » (٧) ، و« المغني » (١/٧) ، و« الخلاصة » (١٥) .

(٣) هٰكذا في « التهذيب » ، وفي « ميزان » : (داري وحماري) .

(٤) ميزان (١/٥٤) ، تهذيب (١/٩٩) .

(٥) مجروحين (١/٩٦) ، ميزان (١/٥٣) ، وقد أغلظ القول فيه شعبة ، فقد روي عنه قوله : (لأن أزني ـ وفي رواية : يزني الرجل ـ أحب إلي من أن أحدث ـ يحدث ـ عن أبان بن أبي عياش) ، وروي عنه قول : (لأن أشرب من بول حماري حتىٰ أرویٰ ، أحب إلي من أن أقول : حدثنا بن أبي عياش) ، وقال أيضاً : (لولا الحياء من الناس ما صليت علىٰ أبان) ، وقد توسط عباد بن عباد ←

وكذبه أيضاً الإمام أحمد ، فقد روى الخليلي في « الإرشاد » بسند صحيح أن أحمد قال ليحيى بن معين ـ وهو يكتب عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن أبان نسخة ـ : (تكتب هٰذه النسخة وأنت تعلم أن أبان كذاب ؟ فقال : يرحمك الله يا أبا عبد الله ؛ أكتبها وأحفظها ، حتىٰ إذا جاء كذاب يرويها عن معمر ، عن ثابت ، عن أنس ؛ أقول له : كذبت ، إنما هو عن أبان)[١] .

وقد كشف الأئمة رحمهم الله عن الأسباب التي رمي من أجلها بالكذب ؛ ذٰلك أنه كان يقلب الأحاديث دون أن يتعمد ، فقد قال ابن حبان : (يحدث عن أنس والحسن ، روىٰ عنه الثوري والناس ، وكان من العباد الذين يسهر الليل بالقيام ، ويطوي النهار بالصيام ، سمع من أنس أحاديث ، وجالس الحسن ، فكان يسمع كلامه ويحفظه ؛ فإذا حدث ربما جعل كلام الحسن الذي من قوله : عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يعلم)[٢] ، وسئل أبو زرعة عنه فقال : (ترك حديثه ، ولم يقرأه علينا ، فقيل له : كان يتعمد الكذب ، قال : لا ، كان يسمع الحديث من أنس ، ومن شهر بن حوشب ، ومن الحسن ، فلا يميز بينهم)[٣] .

وكان أيضاً يقبل التلقين :

وحماد بن زيد لدىٰ شعبة أن يكف عن أبان ولا يصرح بجرحه ، فوافقهم في بداية أمره ، ثم لقيهم بعد فقال : (ما أراني يسعني السكوت عنه) ، وفي رواية : (إني قد رجعت عن ذٰلك ، لا يحل الكف عنه ؛ لأن الأمر دين) .

(١) تهذيب (١/١٠١) .

(٢) مجروحين (١/٩٦) ، ميزان (١/٥٣) .

(٣) تهذيب (١/٩٨) .

قال أحمد بن حنبل : (قال عفان : أول من أهلك أبان بن أبي عياش : أبو عوانة ، جمع أحاديث الحسن فجاء به إلىٰ أبان فقرأه عليه)[1] ، وقال البخاري : (قال لي يحيى بن معين عن عفان عن أبي عوانة : لما مات الحسن اشتهيت كلامه ، فجمعته من أصحاب الحسن ، فأتيت أبان بن أبي عياش فقرأه عليَّ عن الحسن ، فما أستحل أن أروي عنه شيئاً)[2] .

وقال ابن أبي حاتم : (نا عمر بن شبة النميري ، نا موسى بن إسماعيل ، نا أبو عوانة ، قال : أتيت أبان بن أبي عياش بكتاب فيه حديث من حديثه ، وفي أسفل الكتاب حديث رجل من واسط ، فقرأه عليَّ أجمع)[3] .

وقال يزيد بن زريع : (إنما تركت أباناً لأنه روىٰ حديثاً عن أنس ، فقلت له : عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : وهل يروي أنس إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟)[4] .

قلت : وكلٌّ من قلب الحديث وقبول التلقين يسوغ الحكم على الراوي بالكذب وإن لم يتعمد ؛ لدلالتهما علىٰ عدم ضبط حديثه ، وقد **أخرج له أبو داود حديثاً واحداً** مقروناً بقتادة في الصلاة : حدثنا خليد العصري ، عن أبي الدرداء : « خمس من جاء بهن . . . » الحديث ، وذٰلك في رواية ابن الأعرابي خاصة[5] ، والرواية التي بين أيدينا هي رواية اللؤلؤي ، وقد خلت من حديث أبان هـٰذا .



---

(١) ميزان (١/٥٤) .

(٢) التاريخ الكبير (١/٤٥٤) .

(٣) الجرح (١/٢٩٥) .

(٤) ميزان (١/٥٤) .

(٥) الخلاصة (١٥) ، تهذيب (١/٩٩) .

٢ ـ (ت ، ق) : إبراهيم بن عثمان ، أبو شيبة ، العبسي ، الكوفي : قاضي واسط ، مجمع علىٰ ضعفه .

قال فيه البخاري : (سكتوا عنه)[١] ، وقال النسائي : (متروك الحديث)[٢] ، وقال أحمد : (منكر الحديث ، قريب من الحسن بن عمارة ، والحسن بن عمارة متروك الحديث) ، وقال ابن معين : (ليس بثقة) ، وقال أبو حاتم الرازي : (ضعيف الحديث ، سكتوا عنه ، وتركوا حديثه)[٣] ، وقد صرح بكذبه شعبة لكونه روىٰ عن خاله الحكم بن عتبة ، فقد روى المثنى بن معاذ قال : (كنت ببغداد ، فكتبت إلىٰ شعبة أن أروي عن أبي شيبة القاضي ، فقال : لا ترو عنه شيئاً فإنه مذموم ، وإذا قرأت كتابي هٰذا فمزقه)[٤] ، وروىٰ صلة بن سليمان قال : (سمعت شعبة يقول لمحمد بن أبي شيبة : أبوك يحدث عن الحكم ، قال : نعم ، قال : أنا رأيته عند الحكم وفي أذنه قرط أو شنف[٥] ، فقلت للحكم : من هٰذا ؟ فقال : ابن أخت لي)[٦] .

قلت : وسبب الحكم عليه بالكذب أنه روىٰ أحاديث عن الحكم لم يسمعها منه ، وقد أورد له النقاد مجموعة من الأحاديث منكرة المتن[٧] ،

---

(١) الضعفاء الصغير (١٧٠) ، التاريخ الكبير (٣١٠/١) .

(٢) الضعفاء والمتروكون (٤٢) .

(٣) الجرح (١١٥/١) .

(٤) مجروحين (١٠٤/١) .

(٥) قول شعبة كأنه عنىٰ أن عثمان كان صغيراً لا يصلح للتحمل .

(٦) مجروحين (١٠٤/١) .

(٧) من هٰذه الأحاديث : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في شهر رمضان في غير جماعة بعشرين ركعة والوتر) ، وحديث : (ما أهلكت أمة إلا في آذار ، ولا تقوم الساعة إلا في آذار) ميزان (٨٤/١) ، إلىٰ غير ذٰلك من الأحاديث التي حكم عليها المحدثون بالنكارة والوضع ، ←

وقد صرح فيها بالسماع من الحكم[1] ، علماً بأنه روي عنه بأنه لم يسمع من الحكم إلا حديثاً واحداً ، فقد قال عبد الرحمـٰن بن معاوية العتبي : (سمعت عمرو بن خالد الحراني يقول : سمعت أبا شيبة يقول : ما سمعت من الحكم إلا حديثاً واحداً)[2] ، فتكذيب شعبة له إنما هو لادعائه سماع مجموعة من الأحاديث من الحكم وتصريحه بالسماع ، في حين أنه لم يسمع منه إلا حديثاً واحداً ، فكذبه ظاهر بادعاء السماع ، وادعاءُ السماع والتصريحُ به من غير أن يسمع : كذبٌ يسوغ إطلاق الكذب على الراوي ، والله أعلم .

❁ ❁ ❁

٣ ـ (ق) : إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ ـ سمعان ـ الأسلمي :

من أهل المدينة ، روىٰ عنه الإمام الشافعي وابن جريج وجامعة ؛ أجمع الأئمة علىٰ ضعفه ، وصرح كثير منهم بكذبه ، وممن صرح بكذبه : يحيىٰ بن سعيد القطان ، قال : (لم يُتْرَك إبراهيم بن أبي يحيىٰ للقدر ، إنما ترك للكذب) ، وقال : (أشهد علىٰ إبراهيم بن أبي يحيىٰ أنه يكذب)[3] ،

← وأنه لا أصل لها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال ابن حبان : (كان إذا حدث عن الحكم جاء بأشياء معضلة) مجروحين (١/١٠٤) .

(١) **قلت** : لو كانت الرواية بالعنعنة أو ما في حكمها لما ساغ لأحد تكذيبه ، أما تصريحه بالسماع مع ثبوت اللقاء ـ فضلاً عن المعاصرة ـ فكافٍ في إثبات السماع في بقية الأحاديث ، لولا قرينة إقراره بأنه لم يسمع من الحكم إلا حديثاً واحداً ، فكان تصريحه بالسماع من الحكم في أثر من حديث يتنزل منزلة إقراره بالكذب .

(٢) ميزان (١/٨٤) ، وقد عزا الذهبي تكذيب شعبة له لروايته عن الحكم عن ابن أبي ليلىٰ أنه قال : (شهد صفين من أهل بدر سبعون) ، فقال شعبة : (كذب ، والله لقد ذاكرت الحكم فما وجدنا شهد صفين أحد من أهل بدر غير خزيمة) ، قال الذهبي : (سبحان الله ؛ أما شهدها علي ؟ أما شهدها عمار ؟) ، ميزان (١/٨٤) .

(٣) مجروحين (١/١٠٥) ، الموضوعات (١/٢١٧) .

وقال علي بن المديني : (ما رأيت أحداً ينص يحيى بن سعيد بالكذب إلا إبراهيم بن أبي يحيىٰ ونفسين آخرين)[1] ، وقال البخاري : (قال يحيىٰ : كنا نتهمه بالكذب)[2] .

وكذٰلك الإمام أحمد ؛ قال أبو طالب : (قال أحمد بن حنبل : إبراهيم بن أبي يحيىٰ لا يكتب حديثه ، ترك الناس حديثه ، كان يروي أحاديث منكرة ليس لها أصل ، وكان يأخذ حديث الناس يضعها في كتبه)[3] .

وقال عبد الله بن أحمد : (قال أبي : قدري جهمي ، كل بلاء فيه) يعني : إبراهيم بن أبي يحيىٰ .

وقال : (سألت أبي عن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ، فقال : ثقة ، ولٰكن ابنه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ ترك الناس حديثه) وقال أحمد بن محمد : (سمعت أبا عبد الله ـ وذكر إبراهيم بن أبي يحيىٰ ـ فقال : أخذ حديث الناس فجعله في كتبه يرويه عنهم يدلسه ، فقيل له : من ؟ فقال : إبراهيم بن أبي يحيىٰ)[4] .

وكذٰلك ممن صرح بكذبه : علي بن المديني .

قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة : (سمعت علياً ـ يعني : ابن المديني ـ يقول : إبراهيم بن أبي يحيىٰ كذاب ، وكان يقول بالقدر ، وأخوه أنيس ثقة)[5] .

---

(١) الجرح (١٢٦/١) .

(٢) التاريخ الكبير (٣٢٣/١) ، وانظر « الضعفاء للعقيلي » (٢١/١) فقد روىٰ ذٰلك عن المعطي عن يحيى بن سعيد .

(٣) الجرح (١٢٧/١) ، ميزان (٥٧/١ ـ ٥٨) ، تهذيب (١٥٨/١) .

(٤) الضعفاء للعقيلي (٦٣/١) ، وانظر « ميزان » (٩٢/١) .

(٥) ميزان (٩٢/١) ، وتهذيب (١٥٨/١) .

ويحيى بن معين ، قال عباس الدوري : (سمعت يحيى بن معين يقول : إبراهيم بن أبي يحيىٰ كذاب ، وكان رافضياً قدرياً)[1] .

وقال ابن أبي مريم : (قلت له ـ أي : ليحيى بن معين ـ فابن أبي يحيىٰ ؟ قال : كذاب في كل ما روىٰ) ، قال : (وسمعت يحيىٰ يقول : كان فيه ثلاث خصال : كان كذاباً ، وكان قدرياً ، وكان رافضياً)[2] .

وكذٰلك أبو حاتم الرازي ، قال ابن أبي حاتم : (سمعت أبي يقول : إبراهيم بن أبي يحيىٰ كذاب متروك الحديث ، ترك ابن المبارك حديثه)[3] .

وكذٰلك أبو داود السجستاني ، قال العقيلي : (حدثني زكريا بن يحيى الحلواني ، قال : سمعت أبا داود صاحب أحمد بن حنبل يقول : إبراهيم بن أبي يحيىٰ قدري رافضي كذاب)[4] .

وجاء ذٰلك عن يزيد بن هارون .

قال أبو محمد الدارمي : (سمعت يزيد بن هارون يُكَذِّبُ إبراهيم بن أبي يحيىٰ)[5] .

وكذٰلك أبو حاتم ابن حبان ، قال : (كان مالك وابن المبارك ينهيان عنه ، وتركه يحيى القطان وابن مهدي ، وكان الشافعي يروي عنه ، كان إبراهيم يرى القدر ، ويذهب إلىٰ كلام جهم ، ويكذب مع ذٰلك في الحديث)[6] .

---

(١) مجروحين (١/١٠٧) ، الضعفاء للعقيلي (١/٢٢) ، ميزان (١/٥٧) .
(٢) تهذيب (١/١٥٨) .
(٣) الجرح (١/١٢٦) .
(٤) الضعفاء للعقيلي (١/٦٣ ـ ٦٤) .
(٥) ميزان (١/٩٤) .
(٦) مجروحين (١/١٠٥) .

ومن صرح بكذبه : البزار ، قال : (كان يضع الحديث ، وكان يوضع له مسائل فيضع لها إسناداً ، وكان قدرياً ، وهو من أستاذي الشافعي ، وعز علينا)[1] .

فقهاء أهل المدينة :

قال بشر بن المفضل : (سألت فقهاء أهل المدينة عنه ، فكلهم يقولون : كذاب)[2] .

وسائر الأئمة علىٰ تضعيفه وترك حديثه ، كمالك ، وابن المبارك ، والنسائي ، وأبي زرعة ، وابن سعد ، وابن راهويه ، وابن عيينة ، ويعقوب بن سفيان ، وغيرهم[3] .

وقد شذَّ الإمام الشافعي رحمه الله فوثقه ، قال الربيع : (سمعت الشافعي يقول : كان قدرياً) .

وقال يحيىٰ زكريا بن حيويه : (فقلت للربيع : فما حمل الشافعي على الرواية عنه ؟ فقال : لأن يخر من السماء ـ أو قال : من بعد ـ أحب إليه من أن يكذب ، وكان ثقة في الحديث)[4] ، وقال الربيع : (كان الشافعي إذا قال : حدثنا من لا أتهم ؛ يريد به إبراهيم بن أبي يحيىٰ)[5] .

وقد تبع الإمام الشافعي علىٰ تحسين القول فيه : حمدان بن الأصبهاني ،

(١) تهذيب (١/١٦٠ ـ ١٦١) .
(٢) تهذيب (١/١٥٨) ، الجرح (١/١٢٧) .
(٣) انظر أقوال الأئمة في « الجرح » (١/١/١٢٥ ـ ١٢٧) ، و« التاريخ الكبير » (١/١/٣٢٣ ـ ٣٢٤) ، و« مجروحين » (١/٩٢ ـ ٩٤) ، و« الضعفاء » للعقيلي (١/٢٢ ـ ٢٣) و« ميزان » (١/٩٢) ، و« تهذيب » (١/١٥٨ ـ ١٦١) ، و« الكامل » (١/٢١٧) .
(٤) ميزان (١/٩٢) ، تهذيب (١/١٥٩) .
(٥) ميزان (١/٩٢) .

فقد قال ابن عدي : (سألت أحمد بن محمد بن سعيد ـ يعني : ابن عقدة ـ فقلت له : تعلم أحداً أحسن القول في إبراهيم غير الشافعي ، فقال : نعم ، حدثنا أحمد بن يحيى الأودي ، سمعت حمدان بن الأصبهاني ، قلت : أتدين بحديث إبراهيم بن أبي يحيىٰ ؟ قال : نعم)[1] .

وقد عتب بعض الأئمة على الشافعي روايته عن إبراهيم ، فقد قال إسحاق بن راهويه : (ما رأيت أحداً يحتج بإبراهيم مثل الشافعي ، قلت للشافعي : وفي الدنيا أحد يحتج بإبراهيم بن أبي يحيىٰ ؟)[2] .

كما اعتذر له آخرون في روايته عنه ، فقد قال ابن حبان : (وأما الشافعي فإنه كان يجالسه ـ أي : ابن أبي يحيىٰ ـ في حداثته ، ويحفظ عنه حفظ الصبي ، والحفظ في الصغر كالنقش في الحجر ؛ فلما دخل مصر في آخر عمره فأخذ يصنف الكتب المبسوطة احتاج إلى الأخبار ، ولم تكن معه كتب ، فأكثر ما أودع الكتب من حفظه ، فمن أجله ما روىٰ عنه ، وربما كنَّىٰ عنه ، ولا يسميه في كتبه)[3] .

وقال الساجي : (لم يخرج الشافعي عنه حديثاً في فرض ، وإنما أخرج عنه في الفضائل) ، قال الحافظ ابن حجر متعقباً : (قلت : هـٰذا خلاف الموجود المشهود)[4] .

قلت : قد جاء كلام الشافعي رحمه الله تعالىٰ صريحاً في سبب الرواية عنه ، وهو أنه وثق به ، واستبعد جداً أن يكون ابن أبي يحيىٰ يكذب ، ولذا

---

(١) تهذيب (١/١٥٩) .
(٢) تهذيب (١/١٦١) .
(٣) مجروحين (١/١٠٧) .
(٤) تهذيب (١/١٦١) .

رویٰ عنه ، وهٰذا لا ينافي حكم الأئمة عليه بالكذب ؛ لأن معهم زيادة علىٰ ما عند الشافعي رحمه الله ، بل إنه يدل على استقلال الشافعي رحمه الله واجتهاده ، حيث لم يقلد فيه غيره ، إلا أنه رحمه الله تعالىٰ كان له أجر واحد .

وقد أوضح الأئمة رحمهم الله تعالىٰ كذبه :

فقد جاء في قول أحمد رحمه الله تعالىٰ : أنه كان يأخذ أحاديث الناس فيضعها في كتبه ، وهٰذه سرقة الأحاديث .

وقول البزار : إنه كان يوضع له مسائل فيضع لها إسناداً ، وهٰذا هو وضع السند ، وقلب الحديث ؛ إذ يجعل المسائل أحاديث مرفوعة .

وكذٰلك قول أبي همام السكوني : (سمعت إبراهيم بن أبي يحيىٰ يشتم السلف) ، وقد سبق أن ممن يطلق عليه المحدثون لفظ الكذب : من يشتم الصحابة رضوان الله عليهم .

روي له في الكتب الستة حديث واحد ، وهو حديث : « من مات مريضاً مات شهيداً » ، أخرجه ابن ماجه ، وقد سبق الكلام عليه في الفصل الثاني .

❀ ❀ ❀

٤ ـ (خ ، م ، س ، ق) : أحمد بن عيسى بن حسان ، المصري ، التستري :

روىٰ عن ابن وهب والمفضل بن فضالة وغيرهم ، **روىٰ عنه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وغيرهم** .

قال الآجري محمد بن علي أبو عبيد : (سألت أبا داود سليمان بن الأشعث عن أحمد بن عيسى المصري ، قال : هو أهوازي ، ويعرف بالمصري ،

سمعت يحيى بن معين يحلف بالله الذي لا إلـٰه إلا هو : أنه كذاب)[1] .

وقال سعيد بن عمرو البرذعي : (قال لي أبو زرعة : ما رأيت أهل مصر يشكُّون في أن أحمد بن عيسىٰ ـ وأشار أبو زرعة إلىٰ لسانه ـ كأنه يقول : الكذب)[2] ، وقال أبو حاتم الرازي : (قيل بمصر : إنه قدمها واشترىٰ كتب ابن وهب وكتاب المفضل بن فضالة ، ثم قدمت بغداد فسألت : هل يحدث عن المفضل ؟ قالوا : نعم ، فأنكرت عليه ذٰلك ، وذٰلك أن الرواية عن ابن وهب والمفضل لا يستويان) ، وقال ابن أبي حاتم : (وسئل عنه أبي ، فقال : تكلم الناس فيه)[3] ، قال الخطيب ـ عقب ذكر كلام ابن أبي حاتم ـ : (قلت : ما رأيت لمن تكلم في أحمد بن عيسىٰ حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه)[4] .

قلت : لم يظهر لي والله أعلم : سبب تكذيب ابن معين له ، وما أظنه اعتمد علىٰ كلام أبي حاتم ، وظاهر كلامه أن أحمد بن عيسىٰ روىٰ كتب ابن وهب والمفضل بن فضالة دون أن يسمع منهما ، فكان ذٰلك سبب الإنكار عليه وتكذيبه ؛ لأن رواية الراوي ما لم يسمع وخاصة إذا كان بصريح السماع تسوغ الحكم عليه بالكذب .

لـٰكن الظاهر أن أحمد سمع من ابن وهب ، وقد صرح البخاري بذٰلك فقال : (أحمد بن عيسى التستري ، أبو عبد الله : سمع ابن وهب)[5] ، ويبدو أن أبا حاتم الرازي يرىٰ ذٰلك ، حيث لم ينكر عليه إلا روايته عن

(١) تاريخ بغداد (٤٥١/٥) ، تهذيب (٦٥/١) .
(٢) تاريخ بغداد (٤٥١/٥) ، تهذيب (٦٥/١) .
(٣) تاريخ بغداد (٤٥٣/٥) .
(٤) تهذيب (٦٥/١) .
(٥) الجرح (٦٤/١) ، تاريخ بغداد (٢٧٥/٤) .

المفضل ، بل إنه فرق بين روايته عن ابن وهب وبين روايته عن المفضل ، فقد صرح بذلك في قوله : (وذلك أن الرواية عن ابن وهب والرواية عن المفضل لا يستويان) .

ولذا قال ابن حجر : (قلت : إنما أنكروا عليه ادعاء السماع ، ولم يتهم بالوضع ، وليس في حديثه شيء من المناكير)[1] .

قلت : أما إذا كانت روايته عن المفضل بصريح السماع دون أن يكون له منع سماع ؛ فهو مسوغ لرميه بالكذب ، ويكون قول ابن معين فيه ظاهراً ، والله أعلم .

❀ ❀ ❀

٥ ـ (ق) : إسماعيل بن زياد ـ وقيل : ابن أبي زياد ـ السكوني ، قاضي الموصل .

روىٰ عن ابن جريج وشعبة والثوري ، وثور بن يزيد ، وغيرهم .

وعنه : نائل بن نجيح ، ومسعود بن جويرية ، وعيسى بن موسىٰ غنجار ، وغيرهم .

صرح بكذبه ابن حبان فقال : (شيخ دجال ، لا يحل ذكره في كتب الحديث إلا علىٰ سبيل القدح فيه)[2] ، وقال ابن عدي : (منكر الحديث . . . عامة ما يرويه ما يتابعه عليه أحد إما إسناداً وإما متناً)[3] ، وفي سؤالات سعيد بن عمرو البرذعي لأبي زرعة الرازي : (أن إسماعيل بن أبي زياد روىٰ أحاديث مفتعلة ، قلت : من أين هو ؟ قال : كوفي) ، قال ابن حجر :

---

(١) تهذيب (١/٦٥) .

(٢) مجروحين (١/١٢٩) .

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٣١٤ ـ ٣١٥) .

(فهٰذا هو السكوني)[1] ، وقال الذهبي : (كذاب)[2] .

وقد ذهب الخطيب إلىٰ أن إسماعيل بن زياد ، أو ابن أبي زياد : رجلان ؛ أحدهما السكوني ، والآخر قاضي الموصل ، ومال إلىٰ ذٰلك الحافظ ابن حجر[3] ، والغالب علىٰ أنهما واحد ، وقد ساق له ابن حبان حديث : « أبغض الكلام إلى الله الفارسية . . . » الحديث ، وحكم بأنه من وضعه[4] .

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً ، هو : « نهىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس السلاح يوم العيد إلا أن يكون بحضرة العدو »[5] .



٦ ـ (خ ، م ، د ، ت ، ق) : إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أبي أويس ، المدني : أبو عبد الله ، ابن أخت مالك ، روىٰ عنه .

اختلفت فيه أقوال الأئمة ؛ وصرح بكذبه سيف بن محمد ، قال أبو الفتح الأزدي : (حدثني سيف بن محمد أن ابن أبي أويس كان يضع الحديث)[6] .

وروى الدارقطني قال : (ذكر محمد بن موسى الهاشمي[7] ـ وهو

---

(١) تهذيب (١/٣٠٠) .

(٢) المغني (١/١٣٤) .

(٣) انظر « تهذيب » (١/٢٩٩ ـ ٣٠٠) .

(٤) مجروحين (١/١٠٧) .

(٥) جه : (الصلاة باب ما جاء في لبس السلاح في يوم العيد) ، ح (١٣١٤) .

(٦) تهذيب (١/٣١١ ـ ٣١٢) .

(٧) هٰكذا في « التهذيب » ، وفي « تذكرة الحفاظ » : (محمد بن موسى المأموني صاحب النسائي) .

أحـد الأئمـة ، وكان النسـائي يخصـه بمـا لـم يخـص بـه ولـده ـ فذكر عن أبـي عبـد الرحمـٰن قـال : حكىٰ لي سـلمة بن شـبيب ، قال : ثـم توقف أبو عبـد الرحمـٰن ، قـال : فما زلت بعد ذٰلك أداريـه أن يحكي لي حكاية حتىٰ قـال : قال لي سـلمة بن شـبيب : سـمعت إياس بن أبي أويـس يقول : ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم)[1] .

وقال البرهان الحلبي : (قال شـيخنا الحافظ سـراج الدين الشـهير بابن الملقـن فـي أول « شـرحه على البخـاري » فيما قرأته عليـه : إنه أقر علىٰ نفسـه بالوضع كما حكاه النسـائي عن سـلمة بن شـبيب عنه)[2] ، وقال اللالكائـي : (بالـغ النسـائي فـي الـكلام عليـه إلـىٰ أن يؤدي إلـىٰ تركه ، ولعلـه بـان لـه مـا لـم يبـن لغيـره ؛ لأن كلام هـٰؤلاء كلهم يـؤول إلىٰ أنه ضعيف)[3] .

وممـن صـرح بذكر كذبـه : النضر بن سـلمة المروزي ، قـال ابن عدي : (سمعت ابن حماد يقول : سمعت النضر بن سلمة المروزي يقول : ابن أبي أويس كذاب ، يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب)[4] .

واختلف فيه قول يحيى بن معين : قال ابن عدي : (ثنا ابن أبي عصمة ، ثنـا أحمد بـن أبـي يحيىٰ ، قال : سـمعت يحيى بـن معين يقـول : ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث)[5] .

وقـال ابـن أبـي خيثمـة عـن يحيىٰ : (صـدوق ، ضعيـف العقـل ، ليس

---

(١) تهذيب (١/٣١٢) .

(٢) الكشف الحثيث (٦٨) .

(٣) تهذيب (١/٣١١) .

(٤) الكامل (١/٣٢٣) .

(٥) الكامل (١/٣٢٣) ، ميزان (١/٢٢٣) ، تهذيب (١/٣١٠ ـ ٣١١) .

بذاك)[1] ، زاد ابن حجر : (يعني : أنه لا يحسـن الحديث ، ولا يعرف أن يؤديه ، ويقرأ من غير كتابه)[2] .

وقال العقيلي : (حدثني أسامة الدقاق البصري ، سمعت يحيى بن معين يقول : إسماعيل بن أبي أويس يسوىٰ فلسين)[3] .

وقال إبراهيم بن الجنيد عن يحيىٰ : (مخلِّط ، يكذب ، ليس بشيء)[4] .

وقال ابن عدي : (ثنا محمد بن علي المروزي ، ثنا عثمان بن سعيد ، قال : قلت ليحيى بن معين : فابن أبي أويس هٰذا الحي ـ يعني : إسماعيل ـ قال : لا بأس به)[5] .

وسائر الأئمة علىٰ تليين حديثه .

وارتضاه صاحبا « الصحيحين » فأخرجا له ، وتبعهما أصحاب السنن إلا النسائي فلم يخرج له شيئاً ، وانتُقد الإمامان البخاري ومسلم علىٰ إخراج حديثه ، وقد حاول ابن حجر الدفاع عنهما فقال ـ بعد أن حكىٰ قول إسماعيل ـ : (ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء بينهم) .

وقال البرقاني : (قلت للدارقطني : من حكىٰ لك هٰذا عن محمد بن موسىٰ ؟ فقال : الوزير ، كتبتها من كتابه وقرأتها عليه ؛ يعني بالوزير : الحافظ الجليل جعفر بن حِنزابة[6] .

---

(١) ميزان (١/٢٢٢) ، تهذيب (١/٣١٠) .
(٢) تهذيب (١/٣١٠) .
(٣) ميزان (١/٢٢٢) .
(٤) تهذيب (١/٣١١) .
(٥) الكامل (١/٣٢٣) ، تهذيب (١/٣١٠) .
(٦) تاريخ بغداد (٨/١٥٦) .

قلت ـ أي : ابن حجر ـ : وهـٰذا الذي بان للنسائي منه حتىٰ تجنب حديثه ، وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة ، ولعل هـٰذا كان من إسماعيل في شبيبته ، ثم انصلح .

وأما الشيخان : فلا يُظَن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات ، وقد أوضحت ذٰلك في مقدمة « شرحي على البخاري »)[1] .

قال في مقدمة « فتح الباري » : (احتج به الشيخان ، إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه ، ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوىٰ حديثين ، وأما مسلم : فأخرج له أقل مما أخرج له البخاري ، وروىٰ له الباقون سوى النسائي ، فإنه أطلق القول بضعفه ، وروىٰ عن سلمة بن شبيب ما يوجب طرح روايته ، واختلف فيه قول ابن معين . . . قلت : وروينا في « مناقب البخاري » بسند صحيح : أن إسماعيل أخرج له أصوله ، وأذن له أن ينتقي منها ، وأن يعلم له علىٰ ما يحدث به ويعرض عما سواه ، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه ؛ لأنه كتب من أصوله ، وعلىٰ هـٰذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره ، إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه)[2] .

قلت : أما اعتذار الحافظ ابن حجر عن إسماعيل بأن ذٰلك ربما كان في شبيبته ثم انصلح : فليس بعذر ؛ لأنه من المعلوم أن أئمة الجرح والتعديل يذهبون إلىٰ أن من جرح بكذب فإنه لا يقبل حديثه وإن تاب ، والذي أقطع

---

(١) تهذيب (٣١٢/١) .

(٢) هدي الساري (٣٩١) .

به أن الشيخين وسائر من أخرج حديثه لم يتبين لهم جرحه ؛ إذ لو وقفوا علىٰ ذٰلك ردوا روايته .

كما يظهر في هٰذه مكانة الحافظ النسائي واجتهاده ، فإنه رحمه الله لم يقلد الأئمة في الرواية عنه ، بل بمجرد وقوفه علىٰ جرحه ردَّ حديثه ولم يقبله .

وأما قوله : (إنه لا يحتج بشيء من حديثه إلا بما أخرجه عنه البخاري أو وافقه فيه غيره من الثقات) ففيه نظر ؛ لأنه بمجرد ثبوت كذب الراوي يجب رد حديثه ، ولا يعتد به ولا يعتبر بحديثه ، سواء وافق غيره أو لم يوافق ، وأما الأئمة الذين رووا عنه فهم معذورون لعدم وقوفهم علىٰ جرحه ، بل ظنوا أنه مرضي عدل ، فأخرجوا له بناء علىٰ ذٰلك .

والإمام البخاري رحمه الله إنما اعتمد في حديثه عنه علىٰ كتبه ، حيث انتقىٰ منها ، ولا ريب في أن انتقاءه إنما كان فيما هو معروف من حديثه ، ولذا فيمكن القطع بأن ما رواه عنه البخاري إنما هو من صحيح حديثه ، ولا شك أن البخاري ومسلماً رحمهما الله عدَّلا إسماعيل ، لذا أخرجا له ، ووقف النسائي علىٰ جرحه فردَّ حديثه ، والتعديل والتجريح أمران نسبيان قائمان على اجتهاد الأئمة ، فكلٌّ اجتهد ، والله أعلم .



٧ ـ (ق) : إسماعيل بن يحيى الشيباني ، يعرف بالشعيري :

يروي عن عبد الله بن عمر العمري ، كذبه يزيد بن هارون .

قال العقيلي : (حدثنا محمد بن إسماعيل ، قال : حدثنا الحسن بن علي ، قال : سمعت يزيد بن هارون يقول : كان إسماعيل الشعيري

كذاباً)[1] ، وقال ابن حبان : (لا تحل الرواية عنه)[2] ، وسار الأئمة علىٰ تجريحه ، **روىٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً** في قصة المرأة التي تحصب تنورها[3] .

❁ ❁ ❁

٨ ـ (خ) مقروناً : أسيد بن زيد بن نجيح ، الجمال ، أبو محمد الكوفي ، مولىٰ صالح بن علي الهاشمي :

روىٰ عن هشيم ، والحسن بن صالح ، وشريك ، والليث ، وابن المبارك ، وغيرهم .

مجمع علىٰ ضعفه ، قال ابن حجر : (لم أر لأحد فيه توثيقاً)[4] ، كذبه يحيى بن معين .

قال ابن الجنيد عن ابن معين : (كذاب ، أتيته ببغداد فسمعته يحدث بأحاديث كذب)[5] ، وروىٰ عباس الدوري : (سمعت يحيى بن معين يقول : أسيد بن زيد الجمال : كذاب ، ذهبت إليه إلى الكرخ ، ونزل في دار الحذائين ، فأردت أن أقول له : يا كذاب ؛ ففرقت من شفار الحذائين)[6] ، وقال النسائي : (متروك)[7] ، وقال ابن عدي : (أسيد بن

---

(١) الضعفاء للعقيلي (١/٩٦) ، ميزان (١/٢٤٦) .

(٢) ميزان (١/٢٤٦) ، تهذيب (١/٣٣٦) .

(٣) جه : (الزهد ، باب ما يرجىٰ من رحمة الله يوم القيامة) ، ح (٤٢٩٧) .

(٤) هدي الساري (٣٩١) .

(٥) تهذيب (١/٣٤٥) .

(٦) التاريخ لابن معين (٣١٦) ، مجروحين (١/١٨٠) ، الجرح (١/٣١٨) ، الكامل (١/٤٠٠) ، ميزان (١/٢٤٨) ، قبول الأخبار (١٧٤) .

(٧) ميزان (١/٢٤٨) .

زيد هٰذا يتبين علىٰ رواياته ضعف ، وله غير ما ذكرت من الروايات ، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه)[1] ، وقال ابن حبان : (يروي عن شريك والليث بن سعد وغيره من الثقات : المناكير ، ويسرق الحديث ويحدث به)[2] ، وقال أبو حاتم الرازي : (قدم إلى الكوفة من بعض أسفاره ، فأتاه أصحاب الحديث ولم آته ، وكانوا يتكلمون فيه)[3] ، وسائر الأئمة علىٰ تجريحه ، وضعف حديثه[4] ، وقد **أخرج البخاري له حديثاً واحداً** مقروناً بغيره ، قال : (حدثنا عمران بن ميسرة ، حدثنا محمد بن فضيل ، أخبرنا حصين ، ح وحدثني أسيد بن زيد ، حدثنا هشام ، عن حصين ، قال : كنت عند سعيد بن جبير فذكر عن ابن عباس حديث : عرضت عليَّ الأمم . . . الحديث)[5] .

قلت : الظاهر أن أسيداً لم يبلغ درجة الكذب عند البخاري ؛ لأنه لو بلغ ذٰلك لما أخرج حديثه أصلاً ؛ لأن حديث الكذاب لا يعتد به ، سواء وافق غيره أو تفرد ، كما أنه لم يبلغ درجة الثقة عنده ، ولذا قرن حديثه ، وصحة الحديث لا شك فيها لثبوتها بغير طريق أسيد ، لٰكن السند الذي جاء من طريق أسيد هٰذا هو الذي كان ينبغي للبخاري رحمه الله تعالىٰ أن يتنزه عنه ؛ لاشتراط الصحة في حديثه ، والله أعلم .

❁ ❁ ❁

---

(١) الكامل (١/٤٠٠) ، ميزان (١/٢٤٨) .
(٢) مجروحين (١/١٨٠) ، ميزان (١/٢٤٨) .
(٣) الجرح (١/٣١٨) .
(٤) انظر « ميزان » (١/٢٥٦ ـ ٢٥٧) ، و« تهذيب » (١/٣٤٤ ـ ٣٤٥) ، و« الجرح » (١/٣١٨) .
(٥) خ : (الرقاق ، باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب) ، (٨/١٤٠) ، وانظر « هدي الساري » (١/٣٩١) .

٩ ـ (ت ، ق) : أشعث بن سعيد ، السمان ، أبو الربيع :

بصري ، يروي عن هشام بن عروة وذويه ، وحدث عنه وكيع وأبو نعيم .

مجمع علىٰ ضعف حديثه ، لم يرو عن أحد من النقاد أنه قوَّىٰ شأنه [١] ، وكذبه شعبة وهشيم وابن حبان .

قال ابن حبان : (وقد رأىٰ شعبة راكباً علىٰ حمار ، فقيل له : أين يا أبا بسطام ؟ قال : اذْهَبْ إلىٰ أبي الربيع السمان قُلْ له : لا تكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم) [٢] .

وقال ابن عدي : (حدثني ابن أبي عصمة ، حدثنا أحمد بن أبي يحيىٰ ، قال : سمعت يحيى بن أيوب يقول : سمعت هشيماً يقول : أبو الربيع السمان كان يكذب) [٣] .

وقال ابن حبان [٤] : (يروي عن الأئمة الثقات : الأخبار الموضوعات ،

---

(١) انظر كلام الأئمة فيه في « مجروحين » (١٧٢/١) ، و« الكامل » (٣٧٦/١) ، و« التاريخ الكبير » (٤٣٠/١/١) ، و« الجرح » (٢٧٢/١/١) ، و« الخلاصة » (٣٨) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٥٨) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٤) ، و« المغني » (٩١/١) ، و« أسماء الضعفاء » (١٧) ، و« ميزان » (٢٦٣/١) ، و« تهذيب » (٣٥١/١ ـ ٣٥٢) .

(٢) مجروحين (١٧٢/١) انظر « تهذيب » (٣٥١/١) .

(٣) الكامل (٣٧٦/١) ، ميزان (٢٦٣/١) ، تهذيب (٣٥١/١) .

(٤) ناقش الشيخ عبد العزيز العبد اللطيف رحمه الله تكذيب كل من هشيم وابن حبان لأشعث بما حاصله : أما هشيم فقال : (كان يكذب) وقال : (بلغني أن شعبة يغمزه) ، فدل علىٰ أن هشيماً بنىٰ تكذيبه علىٰ ما بلغه عن شعبة ، ولـٰكننا لا نعلم من هو الذي أبلغ هشيماً ذٰلك عن شعبة ، فالسند لم يصح إلىٰ شعبة .

وأما ابن حبان فقال : (وقد رئي شعبة . . .) فلا نعلم من هو الذي رأىٰ شعبة ، ولا نعلم أيضا سند ابن حبان إلىٰ شعبة .

فظهر من هـٰذا : أن تكذيب هشيم وابن حبان لأشعث مبني ومعتمد علىٰ تكذيب شعبة له ، ولـٰكن السند إلىٰ شعبة لا يصح ، ومن ضوابط الجرح والتعديل : أنه لا عبرة بجرح لم يصح سنده إلىٰ قائله ، وبهـٰذا سقط تكذيب أشعث ، وبان أنه غير مقدوح فيه من جانب عدالته ، كما أن الناظر ◄

وبخاصة عن هشام بن عروة ، كأنه ولع بقلب الأخبار عليه)[1] .

❁ ❁ ❁

١٠ ـ (د ، ق) : أيوب بن خوط ، أبو أمية ، البصري ، الحبطي :

روىٰ عن نافع مولى ابن عمر ، وعامر الأحول ، وليث بن أبي سليم ، وقتادة ، وجماعة ، وعنه : الحسين بن واقد ، ومحمد بن مصعب ، وغيرهم .

اتفق الأئمة علىٰ جرحه ونكارة حديثه ، وقال جماعة بتركه ، وقال الساجي : (أجمع أهل العلم علىٰ ترك حديثه ، كان يحدث بأحاديث بواطيل ، وكان يرمىٰ بالقدر ، وليس هو بحجة ، لا في الأحكام ولا في غيرها)[2] ، ورماه بالكذب عيسى بن يونس ، قال أحمد : (كان عيسى بن يونس يرميه بالكذب ، قيل له : فإيش حاله كان ؟ قال : رأوا لحوقاً في كتابه)[3] .

وقال الأزدي : (كذاب ، لا تحل الرواية عنه)[4] .

وذكر ابن قتيبة في « مختلف الحديث عن أهل الحديث » : أنه وضع حديث أنس : (لا يزال الرجل راكباً ما دام منتعلاً)[5] .

قلت : وظاهر كلام أحمد وابن قتيبة أنه ممن يتعمد الوضع .

وذهب قوم إلىٰ أنه وقع في الكذب بسبب الوهم والخطأ ، ولم يكن ممن يتعمد .

← لأقوال الأئمة في أشعث يجد أنها تمس جانب الضبط لا جانب العدالة ، والخلاصة : أن أشعث بريء من تهمة الكذب . د . أحمد سردار .

(١) مجروحين (١٧٢/١) ، تهذيب (٣٥٢/١) .

(٢) تهذيب (٤٠٢/١ ـ ٤٠٣) .

(٣) تهذيب (٤٠٢/١) .

(٤) أسماء الضعفاء (١٣٠/١) .

(٥) تهذيب (٤٠٣/١ ـ ٤٠٤) .

قال عمرو بن علي : (كان أيوب أمياً لا يكتب ، وهو متروك الحديث ، ولم يكن من أهل الكذب ، كان كثير الغلط كثير الوهم)[1] .

وقال ابن عدي : (هو كثير الغلط ، وليس بكذاب)[2] .

قلت : وعلىٰ كلٍّ فالنزاع ينحصر في التعمد وعدمه ؛ أما من حيث روايته الموضوع فأمر متفق عليه ، ولذا فإن غالب الأئمة علىٰ ترك حديثه ، والمتروك في اصطلاح غالبهم من اتهم بالكذب .

أخرج له أبو داود وابن ماجه حديثاً في (الأطعمة) ، قال أبو داود : حدثنا محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة ، قال : أخبرنا الفضل بن موسىٰ ، عن حسين بن واقد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وددت أن عندي خبزة بيضاء من برة سمراء . . . » الحديث ، قال أبو داود : (هـٰذا حديث منكر)[3] .

وقال ابن ماجه : حدثنا هدبة بن عبد الوهاب ، حدثنا الفضل بن موسى السناني به[4] .



(١) تهذيب (١/٤٠٢) ، الجرح (١/٢٤٦) .
(٢) أسماء الضعفاء (١/١٣٠) .
(٣) د : (الأطعمة ، باب في الجمع بين لونين من الطعام) (٢/٣٢٣) .
(٤) جه : (الأطعمة ، باب الخبز الملبق بالسمن) ، ح (٣٣٤١) .

حرف الباء

١١ ـ (٤) : باذام ، ويقال : باذان ، أبو صالح ، مولىٰ أم هانئ :

روىٰ عن علي وابن عباس وأبي هريرة ومولاته أم هانئ ، وعنه : الأعمش والسدي والكلبي وسفيان الثوري وسماك بن حرب ومحمد بن جحادة وغيرهم .

اختلف فيه ، فوثقه العجلي وحده ، وقوّىٰ شأنه يحيى بن سعيد القطان ، فقال : (لم أر أحداً من أصحابنا تركه ، وما سمعت أحداً من الناس يقول فيه شيئاً) ، وقال ابن معين : (ليس به بأساً ، فإذا روىٰ عنه الكلبي فليس بشيء ، وإذا روىٰ عنه غير الكلبي فليس به بأساً ؛ لأن الكلبي يحدث به مرة من رأيه ، ومرة عن أبي صالح ، ومرة عن أبي صالح عن ابن عباس) .

وقال أبو حاتم : (صالح الحديث ، يكتب حديثه ، ولا يحتج به)[١] .

وسائر الأئمة علىٰ تضعيف حديثه[٢] ، وقد صرح بعضهم بكذبه ، بل روي عنه ما يشعر بإقراره بالكذب ، قال ابن المديني ، عن يحيى بن سعيد القطان ، عن الثوري : (قال الكلبي : قال لي أبو صالح : كل ما حدثتك كذب)[٣] ، وقال أبو الفتح الأزدي : (كذاب)[٤] .

---

(١) تهذيب (٤١٦/١ ـ ٤١٧) ، الجرح (٤٣٢/١) .

(٢) انظر أقوال الأئمة فيه في كلٍّ من « مجروحين » (١٧٥/١ ـ ١٧٦) ، و« الجرح » (٤٣١/١/١ ـ ٤٣٢) ، و« أسماء الضعفاء » (١٣٠/١) ، و« الضعفاء » (٢٥٤) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٨٦) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٨) ، و« المغني » (١٠٠/١) ، و« ميزان » (٢٩٦/١) ، و« تهذيب » (٤١٦/١ ـ ٤١٧) .

(٣) تهذيب (٤١٧/١) .

(٤) أسماء الضعفاء (١٣٠/١) ، وانظر « تهذيب » (٤١٧/١) ، و« مجروحين » (١٨٥/١) .

قلت : أما إقرار أبي صالح : ففي النفس منه شيء ؛ لأنه جاء من رواية الكلبي ، وهو معروف بالكذب ، فالخبر لا يثبت عنه ، بل الظاهر أنه من كذب الكلبي ، وقد أوضح ذٰلك ابن معين كما مرَّ آنفاً ، والظاهر أن الأزدي إنما كذب أبا صالح تبعاً لما حُكي عن الكلبي ، وأبو صالح وإن ضعف حديثه فإنه لم يبلغ درجة الكذب والوضع ، وإنما الكذب كان من الراوي عنه ؛ وهو الكلبي ، فحكم بعض النقاد علىٰ حديثه بالنكارة ، وإنما أتي من قبل الكلبي ؛ لأن المناكير من حديثه خاصةٌ بما روىٰ عنه الكلبي ، أما سائر من روىٰ عنه فلم يكن في حديثه ذٰلك .

وقد اشتهر رحمه الله بالتفسير ، وقد أخذ عليه بعض الأئمة تصديه لتفسير كل القرآن في حين أن المرفوع منه شيء قليل ، ولذا أنكروا عليه وضعفوا حديثه ، قال زكريا بن أبي زائدة : (كان الشعبي يمر بأبي صالح فيأخذ بأذنه فيهزها ، ويقول : ويلك تفسر القرآن وأنت لا تحفظ القرآن ؟) .

وفي رواية عن الحميدي قال : (حدثنا سفيان ، عن ابن أبي خالد قال : رأيت الشعبي وأتىٰ أبو صالح ـ أو مر بأبي صالح ـ فأخذ بأذنه فعركها ، ثم قال : يا مخبثان ؛ تفسر القرآن وأنت لا تقرؤه)[١] .

قال إسماعيل بن أبي خالد : (كان أبو صالح يكذب ، فما سألته عن شيء إلا فسره لي)[٢] .

وذهب بعضهم إلىٰ أن كتباً وقعت له ، فمنها كان يفسر ، فقد روىٰ يحيى بن آدم قال : (حدثنا مفضل ، عن مغيرة أنه كان يقول : إنما كان

(١) الضعفاء للعقيلي (١/١٦٦) ، وانظر « تهذيب » (١/٤١٧) .
(٢) هامش مجروحين (١/١٨٥) .

أبو صالح صاحب الكلبي يعلم الصبيان ، قال : ويضعف « تفسيره » ، قال : كتب أصابها ، ويعجب ممن يروي عنه)[1] .

قلت : وجهة الإنكار : روايته لها دون أن يكون له حق الرواية ، ولعله رواها علىٰ أنها وجادة ، لـٰكن ذٰلك يتطلب معرفة الأداة التي روىٰ بها ، فإن كانت تصريحاً بالسماع عُدَّ ذٰلك كذباً ، وإلا فلا ؛ لأن الوجادة أحد طرق التحمل .

ومجمل القول : أن إقراره بالكذب لا يثبت ؛ لكذب الكلبي ، وأن تكذيب الأزدي وإسماعيل بن أبي خالد محمول علىٰ روايته ما لم يسمع ، وإن كان الأئمة أنكروا عليه تفسير القرآن كله ؛ لأن المرفوع من التفسير قليل .

❁ ❁ ❁

١٢ ـ (ق) : البختري بن عبيد بن سلمان ، الطابخي ، الشامي :

يروي عن أبيه عبيد بن سلمان ، وعنه : هشام بن عمار وسليمان ابن بنت شرحبيل ، **مجمع علىٰ ضعفه وجرحه وترك حديثه** ، قال ابن حبان : (يروي عن أبيه عن أبي هريرة نسخة فيها عجائب ، لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد لمخالفته الأثبات في الروايات)[2] .

وقد كذبه الأزدي فقال : (كذاب ساقط)[3] .

وقال أبو نعيم : (روىٰ عن أبيه موضوعات)[4] .

---

(١) الضعفاء للعقيلي (١٦٦/١) ، تهذيب (٤١٧/١) .
(٢) مجروحين (٢٠٢/١ ـ ٢٠٣) .
(٣) أسماء الضعفاء (١٣٦/١) ، تهذيب (٤٢٣/١) .
(٤) ميزان (٢٨٤/١) ، تهذيب (٤٢٣/١) .

وقال أبو حاتم الرازي : (هو ضعيف الحديث ، ذاهب)[1] .

وقال ابن عدي : (روىٰ عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قدر عشرين حديثاً عامتها مناكير)[2] .

قلت : روىٰ له ابن ماجه حديثين ؛ الأول : قال : (حدثنا سويد بن سعيد ، ثنا الوليد بن مسلم ، عن البختري بن عبيد ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أعطيتم الزكاة فلا تنسوا ثوابها ، أن تقولوا : اللهم ؛ اجعلها مغنماً ، ولا تجعلها مغرماً »)[3] .

والثاني : قال : (ثنا هشام بن عمار ، ثنا البختري بن عبيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صلوا علىٰ أطفالكم ؛ فإنهم من أفراطكم »)[4] .

❁ ❁ ❁

١٣ ـ (ق) : بشر بن نمير ، القشيري ، البصري :

يروي عن القاسم بن عبد الرحمـٰن ، وعنه : حماد بن زيد ، ويزيد بن زريع .

مجمع علىٰ ضعفه ونكارة حديثه ، وقال يحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل وأبو حاتم الرازي وعلي بن المديني : (متروك الحديث ، روىٰ عن القاسم بن عبد الرحمـٰن نسخة ساقطة)[5] .

---

(١) الجرح (٤٢٧/١) ، تهذيب (٤٢٣/١) .

(٢) الكامل (٥٧/٢) ، ميزان (٢٨٤/١) ، تهذيب (٤٢٢/١) .

(٣) جه : (الزكاة ، ما يقال عند إخراج الزكاة) ، ح (١٧٩٧) .

(٤) جه : (الجنائز ، باب ما جاء في الصلاة على الطفل) ، ح (١٥٠٩) .

(٥) انظر أقوال الأئمة فيه في « مجروحين » (١٨٧/١) ، و« ديوان الضعفاء » (٤٩) ، و« المغني » (١٠٧/١) ، و« ميزان » (٣٠٥/١) ، و« تهذيب » (٤٦٠/١ ـ ٤٦١) .

صرح بكذبه يحيى بن سعيد القطان ، فقد روىٰ عن يحيى بن سعيد غير علي بن المديني : (كان ركناً من أركان الكذب)[1] .

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : (ترك الناس حديثه) ، وقال غيره ـ أي : غير عبد الله ـ عن أحمد : (يحيى بن العلاء : كذاب يضع الحديث ، وبشر بن نمير أسوأ حالاً منه)[2] .

وقال محمد بن إسماعيل الصائغ : (حُدِّثت عن شعبة أنه كان يدخل المسجد ، فيرىٰ بشر بن نمير يحدث ، وعمران بن حدير يصلي ، فيقول : احذروا هٰذا ـ يعني : بشراً ـ وعليكم بهٰذا ـ يعني : عمران ـ قال : وكان بشر بن نمير لو قيل له ما شاء الله تعالىٰ ، لقال : القاسم عن أبي أمامة)[3] .

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً ؛ قال : (حدثنا الحسن بن أبي الربيع الجرجاني ، أنبأنا عبد الرزاق ، أخبرني يحيى بن العلاء ، أنه سمع بشر بن نمير ، أنه سمع مكحولاً يقول : إنه سمع يزيد بن عبد الله ، أنه سمع صفوان بن أمية قال : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجاء عمرو بن قرة فقال : يا رسول الله ؛ إن الله قد كتب عليَّ الشقوة ، فما أراني أُرزق إلا من دُفِّي بِكَفِّي ، فَأْذَن لي في الغناء في غير فاحشة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا آذن لك ولا كرامة . . . »)[4] .

❁ ❁ ❁

(١) أسماء الضعفاء (١/١٤٤) .

(٢) أسماء الضعفاء (١/١٤٤) ، تهذيب (١/٤٦١) .

(٣) تهذيب (١/٤٦١) .

(٤) جه : (الحدود ، باب المخنثين) ، ح (٢٦١٣) .

١٤ ـ (ق) : **بشير بن ميمون ، الخراساني ثم الواسطي ، أبو صيفي :**

روىٰ عن مجاهد ، وسعيد المقبري .

وعنه : علي بن حجر ، والحسن بن عرفة ، وغيرهما .

مجمع علىٰ تركه وضعفه(١) .

وقال البخاري : (يتهم بالوضع)(٢) ، وقال أيضاً : (منكر الحديث)(٣) .

وقال النسائي : (متروك الحديث)(٤) ، وقال ابن معين (اجتمع الناس علىٰ طرح هٰؤلاء النفر) ، فذكر منهم ميمون(٥) .

وقال ابن عدي : (وأبو صيفي هٰذا قد روىٰ عن سعيد المقبري أيضاً أحاديث غير محفوظة ، وعامة ما يرويه غير محفوظ ، وروىٰ عن مجاهد وعكرمة وعطاء وغيرهم أحاديث يرويها عنهم لا يتابعه أحد عليها ، وهو ضعيف كما ذكره أحمد والبخاري والنسائي وغيرهم)(٦) .

قلت : وبشير بن ميمون هٰذا وإن لم يصرح أحد من الأئمة بكذبه إلا أنه قد سبق في مبحث الألفاظ التي يطلقها الأئمة على الرمي بالكذب : قول البخاري : (منكر الحديث) ، وقول النسائي : (متروك الحديث) ، وقول ابن عدي : (لا يتابع عليه) ، إلىٰ غير ذٰلك ، وكل هٰذه العبارات أطلقت

---

(١) انظر أقوال الأئمة فيه في « مجروحين » (١/١٨٧) ، و« الجرح » (١/١/٣٧٩) ، و« التاريخ الكبير » (٢/١/٥) ، و« الضعفاء » (٢٥٤) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٨٦) ، و« الكامل » (٢/١٩) ، و« أسماء الضعفاء والمتروكين » لابن الجوزي (١/١٤٥) .

(٢) ميزان (١/٣٠٩) ، أسماء الضعفاء (١/١٤٥) ، الخلاصة (٥٠) .

(٣) التاريخ الكبير (١/١٠٥) ، الضعفاء (٢٥٤) ، الكامل (٢/١٩) .

(٤) الضعفاء والمتروكون (٦٣) .

(٥) ميزان (١/٣٠٩) ، الكامل (٢/١٩) .

(٦) الكامل (٢/١٩) ، تهذيب (١/٤٦٩ ـ ٤٧٠) ، أسماء الضعفاء (١/١٤٥) .

علىٰ بشير هٰذا من هٰؤلاء الأئمة ، فهي عبارات قصد بها الرمي بالكذب ، ولذا أوردته فيمن رمي بالكذب .

رویٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً ، قال : (حدثنا أحمد بن عاصم العباداني ، ثنا بشير بن ميمون ، قال : سمعت أشعث بن سوار ، عن ابن سيرين ، عن حذيفة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تعلموا العلم لتباهوا به العلماء ، أو لتماروا به السفهاء ، أو لتصرفوا وجوه الناس إليكم ، فمن فعل ذٰلك فهو في النار »)[1] .



(١) جه : (مقدمة ، باب الانتفاع بالعلم والعمل به) ، ح (٢٥٩) .

حرف التاء

١٥ ـ (ت) : تليد بن سليمان ، الحارثي ، أبو إدريس ، الكوفي :

يروي عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف .

كان شيعياً يشتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أجمع الأئمة علىٰ تضعيفه ، وترك حديثه[١] ، وصرح بكذبه الإمام أحمد ويحيى بن معين والساجي .

قال الجوزجاني : (سمعت أحمد بن حنبل يقول : تليد بن سليمان هو عندي كان يكذب)[٢] ، لٰكن قال المروزي عن أحمد : (كان مذهبه التشيع ، ولم نر به بأساً)[٣] .

وقال ابن حماد : (سمعت يحيىٰ يقول : تليد بن سليمان كان كذاباً ، وكان يشتم عثمان بن عفان ، وكل من شتم عثمان أو أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : دجال فاسق ملعون ، لا يكتب حديثه ، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين)[٤] .

وقال الساجي : (كذاب) ، وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش : (رديء المذهب ، منكر الحديث ، روىٰ عن أبي الجحاف أحاديث موضوعة) ، زاد الحاكم : (كذبه جماعة من العلماء)[٥] .

---

(١) انظر كلام الأئمة فيه في « مجروحين » (١/١٩٥ ـ ١٩٦) ، و« الكامل » (٢/٨٦) ، و« ميزان » (١/٣٥٨) ، و« تهذيب » (١/٥٠٩ ـ ٥١٠) .

(٢) تهذيب (١/٥٠٩) ، الكامل (٢/٨٦) .

(٣) تهذيب (١/٥٠٩) .

(٤) الكامل (٢/٨٦) ، تهذيب (١/٥٠٩) .

(٥) تهذيب (١/٥١٠) .

قلت : ظاهر كلام ابن معين أنه كذبه بشتمه الصحابة رضوان الله عليهم ، وقد سبق أن من الأسباب التي يرمىٰ بها الراوي بالكذب : شتمه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أخرج له الترمذي حديثاً واحداً في (المناقب) .

* * *

حرف الثاء

١٦ ـ (ق) : ثابت بن موسىٰ ، الضبي ، الكوفي ، الضرير ، العابد ، أبو إسماعيل ، الشيباني :

روىٰ عن : الثوري وزائدة ، وعنه : هناد بن السري ، والكوفيون .

غالب الأئمة علىٰ ضعفه لكثرة خطئه[١] ، وانفرد مطين فقال : (ثقة)[٢] .

وكذبه يحيى بن معين ، قال أبو معين الرازي : (سمعت يحيى بن معين يقول : ثابت أبو يزيد كذاب)[٣] .

والظاهر أن كذبه بمعنىٰ أنه جرى الكذب علىٰ لسانه دون أن يتعمد ؛ لأنه أخطأ فجعل قول شريك قول النبي صلى الله عليه وسلم ، قال ابن عدي : (وبلغني عن محمد بن عبد الله بن نمير أنه ذكر له هٰذا الحديث ـ يعني : حديث : من كثرت صلاته بالليل ـ عن ثابت ، فقال : باطل ، شبه علىٰ ثابت ، وذٰلك أن شريكاً كان مزاحاً ، وكان ثابت رجلاً صالحاً ، فيشتبه أن يكون ثابت دخل علىٰ شريك ، وكان شريك يقول : الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فالتفت فرأىٰ ثابتاً ، فقال يمازحه : من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار ، فظن ثابت

---

(١) انظر ترجمته في « مجروحين » (١/١٩٨ ـ ١٩٩) ، و« الكامل » (٢/٩٩) ، و« ميزان » (١/٣٤١ ـ ٣٤٢) ، و« تهذيب » (٢/١٦) ، و« ديوان الضعفاء » (٣٩) ، و« المغني » (١/١٢١) ، و« أسماء الضعفاء » (١/١٥٩) .

(٢) ميزان (١/٣٤٢) ، تهذيب (٢/٦) .

(٣) ميزان (١/٣٤٢) .

لغفلته أن هٰذا الكلام الذي قال شريك هو متن الإسناد الذي قرأه ، فحمله علىٰ ذٰلك)[1] .

رویٰ له ابن ماجه هٰذا الحديث[2] .

❁ ❁ ❁

١٧ ـ (ت) : ثوير بن سعيد (أبي فاختة) بن علاقة الأزدي ، مولىٰ أم هانیء ، أبو الجهم :

من أهل الكوفة ، يروي عن ابن عمر وابن الزبير ، وعنه : الثوري وإسرائيل ، **أجمع الأئمة علىٰ ضعفه ورد حديثه**[3] .

وصرح الثوري بكذبه ، فقد روىٰ محمد بن عثمان بن أبي صفوان الثقفي قال : (سمعت أبي يقول : سمعت سفيان الثوري يقول : ثوير بن أبي فاختة ركن من أركان الكذب)[4] .

وقال البخاري : (ثوير بن أبي فاختة ، أبو جهم : كوفي ، كان ابن عيينة يغمزه) ، وتركه يحيى بن سعيد وعبد الرحمـٰن ، لا يحدثان عنه[5] .

وقال ابن حبان : (كان يقلب الأسانيد حتىٰ يجيء في روايته أشياء كأنها موضوعة)[6] .

رویٰ له الترمذي فقط .

---

(١) الكامل (٩٩/٢) ، ميزان (٢٦٧/١) .

(٢) سبق الكلام علىٰ هٰذا الحديث في الفصل الثالث من الباب الثاني .

(٣) انظر ترجمته في « مجروحين » (٢٠٥/١) ، و« الكامل » (١٠٥/٢) ، و« أسماء الضعفاء » (١٦١/١) ، و« ميزان » (٣٧٥/١ ـ ٣٧٦) ، و« تهذيب » (٣٦/٢ ـ ٣٧) .

(٤) مجروحين (٢٠٥/١) ، الكامل (١٠٥/٢) ، ميزان (٣٧٥/١) ، تهذيب (٣٦/٢) .

(٥) الكامل (١٠٥/٢) ، تهذيب (٣٦/٢) .

(٦) مجروحين (٢٠٥/١) .

حرف الجيم

١٨ ـ (د ، ت ، ق) : جابر بن يزيد الجعفي ، أبو يزيد ـ ويقال : أبو عبد الله ـ الكوفي :

أحد علماء الشيعة ، روىٰ عن أبي الطفيل والشعبي وخلق ، وعنه : شعبة وأبو عوانة وغيرهم .

اختلفت فيه أقوال الأئمة :

فوثقه وكيع ، قال : (ما شككتم في شيء ، فلا تشكوا أن جابراً الجعفي ثقة)[١] ، وقوىٰ أمره سفيان الثوري ، فقد روى ابن مهدي ووكيع قالا : (سمعنا سفيان يقول : ما رأيت أورع في الحديث من جابر الجعفي)[٢] .

كما دافع عنه ، فقد روى الإمام الشافعي قال : (سمعت الثوري قال لشعبة : فإن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلمنَّ فيك)[٣] .

وكذلك شعبة قوىٰ من أمره ، فقد روى ابن مهدي قال : (سمعت ابن علية يقول : شعبة يقول : أما جابر ومحمد بن إسحاق : فصدوقان في الحديث)[٤] .

بل حكي عنه توثيقه ، قال ابن عدي : (ثنا عبد الله بن محمد بن مسلم ، ثنا الصغاني ، ثنا يحيى بن أبي بكير ، ثنا شعبة ، عن جابر ، سمعت مجاهداً يقول : « إن الله عز وجل لا يحب الفرحين » ، قال : الأشرين

---

(١) ميزان (١/٣٥١) .
(٢) الكامل (٢/١١٧) ، ميزان (١/٣٥١) .
(٣) الكامل (٢/١١٧) .
(٤) الكامل (٢/١١٨) .

البطرين البذخين ، فقال له رجل : يا أبا بسطام ؛ جابر ، فقال : جابر ، كان جابر إذا قال : ثنا وسمعت ؛ فهو من أوثق الناس)[1] ، وقال أبو داود عنه : (قال : لا تنظروا إلىٰ هٰؤلاء المجانين الذين يقعون في جابر ، هل جاءكم بأحد لم يلقه ؟)[2] ، وغالب الأئمة علىٰ ضعفه وترك حديثه[3] ، وقد رماه بعضهم بالكذب وصرح بذٰلك ؛ فممن كذبه : الإمام أبو حنيفة ، قال ابن عدي : (ثنا الحسين بن عبد الله القطان ، ثنا أحمد بن أبي الحواري ، سمعت أبا يحيى الحماني يقول : سمعت أبا حنيفة يقول : ما رأيت فيمن رأيت أفضل من عطاء ، ولا لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي ، ما أتيته قط بشيء من رأيي إلا جاءني فيه بحديث ، وزعم أن عنده كذا وكذا ألف حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يظهرها)[4] .

وكذٰلك كذبه أيوب السختياني ، وكذبه أيضاً سعيد بن جبير ، قال العقيلي : (حدثنا الحسين بن أحمد بن منصور ، قال : حدثنا داود بن رشيد ، قال : حدثنا ابن علية ، حدثنا أيوب قال : قلت لسعيد بن جبير : إن جابر بن يزيد يقول : كذا وكذا ، فقال : كذب جابر)[5] .

وكذبه كذٰلك أحمد بن حنبل ؛ قال الميموني : (قلت لأحمد بن حنبل : أكان جابر يكذب ؟ قال : إي والله ، وذٰلك في حديثه بيِّن)[6] .

---

(١) الكامل (١١٨/٢) .

(٢) ميزان (٣٥٣/١) .

(٣) انظر كلام الأئمة فيه في كل من « الكامل » (١١٣/٢) ، و« مجروحين » (٢٠٢/١ ـ ٢٠٣) ، و« ميزان » (٣٧٩/١ ـ ٣٨٤) ، و« تهذيب » (٤٦/٢ ـ ٥١) ، و« قبول الأخبار » (١٧٧) .

(٤) الكامل (١١٣/٢) ، ميزان (٣٨٠/١) .

(٥) الضعفاء للعقيلي (١٩١/١) ، تهذيب (٤٩/٢) .

(٦) تهذيب (٤٩/٢) ، وانظر « علل الحديث » (ص ١٩٠) .

قال ابن عدي : (حدثنا أحمد بن علي المدائني ، ثنا أبو أمية محمد بن إبراهيم ، ثنا موسى بن إسماعيل ، ثنا سلام بن أبي مطيع ، قال : قال لي جابر الجعفي : عندي خمسون ألف باب من العلم ، ما حدثت به أحداً ، قال : فأتيت أيوباً فذكرت له ذٰلك ، فقال : أما الآن فهو كذاب)[1] ، وفي رواية : (عندي خمسون ألف حديث لم أحدث منها بشيء)[2] ، وكذبه أيضاً ليث بن أبي سليم .

قال ابن عدي : (ثنا عمران بن موسىٰ ، ثنا أبو معمر ، قال : ثنا جرير ، عن ثعلبة قال : أردت جابراً الجعفي ، فقال ليث بن أبي سليم : لا تأته ؛ فإنه كذاب)[3] .

وزائدة أيضاً ؛ فقد روىٰ يحيى بن يعلى المحاربي عن زائدة قال : (كان جابر الجعفي كذاباً يؤمن بالرجعة)[4] .

وكذٰلك كذبه يحيى بن معين : قال عباس الدوري : (سمعت يحيىٰ يقول : لم يدع جابراً الجعفي ممن رآه إلا زائدة ، وكان جابر كذاباً)[5] ، قال ابن عدي : (لا تكتب حديثه ولا كرامة ، ليس بشيء) ، وكذبه السعدي أيضاً (الجوزجاني) ؛ قال ابن عدي : (سمعت ابن حماد يقول : قال السعدي : جابر بن يزيد كذاب)[6] .

وكذبه أيضاً سفيان بن عيينة : قال الحميدي عن سفيان : (سمعت رجلاً

---

(١) الكامل (٢/١١٣) ، ميزان (١/٣٨٠) ، الضعفاء للعقيلي (١/٦٨) .

(٢) مجروحين (١/٢٠٨) .

(٣) الكامل (٢/١١٣) ، ميزان (١/٣٨٠) .

(٤) الكامل (٢/١١٤) ، التاريخ (ص ٢٤٠) ، ميزان (١/٣٧٠) .

(٥) التاريخ (ص ٢٣٩) ، الكامل (٢/١١٤) ، ميزان (١/٣٨١) .

(٦) الكامل (٢/١١٤) .

سأل جابراً الجعفي عن قوله تعالىٰ : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِي ﴾ [(١)] ، قال : لم يجئ تأويلها ، قال سفيان : كذب ، قلت : وماذا أراد بهٰذا ؟ قال الرافضة تقول : إن علياً في السماء ، لا يخرج مع من يخرج من ولده حتىٰ ينادي مناد من السماء : اخرجوا مع فلان ، قال جابر : هٰذا تأويل هٰذا ، لا ترو عنه ، كان يؤمن بالرجعة ، كذب ، بل كانوا إخوة يوسف) [(٢)] .

قلت : يظهر أن تكذيب الأئمة له قائم علىٰ أمور :

الأمر الأول : قوله بالرجعة ، وزعمه أن علياً رضي الله عنه سيرجع إلى الدنيا ، وأنه في السحاب ، وتأويله الآية الكريمة علىٰ ذٰلك ، ونحو من ذٰلك ما قال الشافعي : (سمعت سفيان بن عيينة يقول : سمعت من جابر الجعفي كلاماً ، فبادرت ، خفت أن يقع علينا السقف ، قال سفيان : كان يؤمن بالرجعة) [(٣)] .

وقال أبو أحمد الحاكم : (يؤمن بالرجعة ، اتهم بالكذب) [(٤)] .

الأمر الثاني : زعمه أن لديه نحو خمسين ألف حديث عن آل البيت لم يطلع عليها أحد ، ولذا كذبه أيوب السختياني .

الأمر الثالث : كذبه بعضهم ؛ لأنه كان يشتم الصحابة ، قال يحيى بن يعلىٰ : (سمعت زائدة يقول : جابر الجعفي رافضي يشتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) [(٥)] .

---

(١) سورة يوسف : (٨٠) .
(٢) ميزان (٣٥٣/١) .
(٣) تهذيب (٤٩/٢) .
(٤) تهذيب (٥٠/٢) .
(٥) تهذيب (٤٩/٢) .

الأمر الرابع : أنه كُذِّب لوضعه الحديث ، وكذبه علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلىٰ غيره ، وكلام الإمام أبي حنيفة فيه ظاهر ، وكذلك ما روى العقيلي قال : (حدثني الخضر بن داود ، قال : حدثنا أحمد بن هانئ الأثرم ، قال : قيل لأبي عبد الله : حديث جابر كيف هو عندك ، نفس حديثه ؟ قال : ليس له حكم يضطر إليه ، ويروي مسائل يقول : سألت وسألت ، ولعله قد سأل ، فقال أبو بكر الأحول أحمد بن الحكم لأبي عبد الله ـ أي : أحمد بن حنبل ـ كتب هٰذا عن علي بن بحر أنا وأنت ، عن محمد بن الحسن الواسطي ، عن مسعر قال : كنت عند جابر ، فجاءه رسول أبي حنيفة فقال : ما تقول في كذا وكذا ؟ فقال : سمعت القاسم بن محمد وفلاناً وفلاناً ـ حتىٰ عدَّ سبعة ـ يقولون : كذا وكذا ؛ فلما مضى الرسول قال : إن كانوا قالوا ، فقيل لأبي عبد الله : بعد هٰذا ، ما تقول فيه ؟ فقال : ما كان هٰذا عندي بمرة ، هٰذا شديد واستعظمه)[1] .

وهٰذه الأمور الأربعة كل واحد منها مسوغ لرميه بالكذب ، فكيف يجمعها ؟ لا سيما الأمر الأخير منها ، وهي ترجح قول من جرحه علىٰ قول من عدله ووثقه ؛ لأن الجرح جاء مفسراً بأمر يسوغه ، والله أعلم .

أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه ؛ أما أبو داود : فروىٰ له حديثاً واحداً ، قال : (حدثنا الحسن بن عمرو ، عن عبد الله بن الوليد ، عن سفيان ، عن جابر ـ يعني : الجعفي ـ قال : ثنا المغيرة بن شبيل الأحمسي عن قيس بن أبي حازم عن المغيرة بن شعبة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا قام الإمام في الركعتين . . . ») الحديث ، ثم تعقبه بقوله :

---

(١) الضعفاء للعقيلي (١/٦٩ ـ ٧٠) ، تهذيب (٢/٥٠ ـ ٥١) .

قال أبو داود : (وليس في كتابي عن جابر الجعفي إلا هٰذا الحديث)[1] .

❁ ❁ ❁

١٩ ـ (ق) : جبارة بن المغلس ، أبو محمد ، الحماني :

كوفي ، روىٰ عن محمد بن طلحة ، وأبي بكر النهشلي ، وقيس بن الربيع ، وعنه : أبو سعيد الأشج وغيره ، **غالب الأئمة علىٰ ضعفه وترك حديثه .**

وقال مطين فيه : (صدوق) ، وفي رواية : (ثقة)[2] ، وكذٰلك قال فيه مسلمة بن قاسم : (روىٰ عنه أهل بلدنا بقي بن مخلد وجبارة : ثقة إن شاء الله)[3] .

وصرح جماعة من الأئمة بكذبه ؛ منهم : يحيى بن معين ، قال ابن أبي حاتم : (ثنا حسين بن الحسن ، قال : سمعت يحيى بن معين يقول : جبارة كذاب)[4] .

وكذٰلك أبو حاتم الرازي ، قال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عن جبارة فقال : هو علىٰ يدي عدل)[5] .

وكذٰلك ابن حبان ، قال : (كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ، أفسده يحيى الحماني حتىٰ بطل الاحتجاج بأحاديثه المستقيمة لِمَا شابها من الأشياء المستفيضة عنه التي لا أصول لها ، فخرج بها عن حد التعديل إلى الجرح)[6] .

---

(١) د : (الصلاة ، باب من نسي أن يتشهد وهو جالس) ، (١/٢٣٨) .
(٢) تهذيب (٢/٥٧) .
(٣) تهذيب (٢/٥٨) .
(٤) الجرح (١/٥٥٠) ، ميزان (١/٣٨٧) ، تهذيب (٢/٥٨) .
(٥) الجرح (١/٥٥٠) ، ميزان (١/٣٨٧) ، تهذيب (٢/٥٨) .
(٦) مجروحين (١/٢٢١) .

قلت : الظاهر أن جبارة هـٰذا جرى الكذب علىٰ لسانه دون تعمد وإدراك ، وكان ممن أدخل عليه الموضوعات ، قال ابن أبي حاتم : (كان أبو زرعة حدث عنه في أول أمره وكناه ، قال : حدثنا أبو محمد الحماني ، ثم ترك حديثه بعد ذٰلك فلم يقرأ علينا حديثه . . . قلت : كتبت عنه ؟ قال : نعم ، قلت : تحدث عنه ؟ قال : لا ، قلت : ما حاله ؟ قال : كان يوضع الحديث فيحدث به ، وما كان عندي ممن يتعمد الكذب)[1] .

وقال ابن حبان : (سمعت يعقوب بن إسحاق يقول : سمعت صالح بن محمد يقول : سألت ابن نمير عن جبارة بن مغلس ، قال : ثقة ، فقلت : إنه حدثنا عن ابن المبارك ، عن حميد ، عن ابن الورد ، عن أبيه قال : رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً أحمر فقال : أنت الورد ، قال ابن نمير : هـٰذا منكر ، قال : وقلت : حدثنا عن حماد بن زيد ، عن إسحاق بن سويد ، عن يحيى بن يعمر ، عن ابن عمر : أن رجلاً نادى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لبيك ، فقال : وهـٰذا منكر ، ثم قال ابن نمير : حسبك ، ثم قال : أظن بعض جيرانه أفسد عليه كتبه ، فقلت له : تعني يحيى الحماني ، فقال : لا أسمي أحداً)[2] .

وقال ابن عدي : (في بعض حديثه ما لا يتابعه عليه أحد ، غير أنه كان لا يتعمد الكذب ، إنما كانت غفلة فيه)[3] .

---

(١) الجرح (١/٥٥٠) ، ميزان (١/٣٨٧) .

(٢) مجروحين (١/٢١٦) ، تهذيب (٢/٥٨) ، لـٰكن جاءت العبارة هـٰكذا : (وقال صالح جزرة : كان رجلاً صالحاً ، سألت ابن نمير عنه ، فقال : كان لأَن يخر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يكذب ، قلت له : كان أصحاب الحديث يتكلمون فيه ، فسألني عما أنكروا من حديثه ، فذكرت له خمسة أو ستة ، فأنكرها ثم قال : لعله أفسد حديثه بعض جيرانه ، فقلت له : لعله الحماني ، قال : لا أسمي أحداً) .

(٣) تهذيب (٢/٥٨) .

وقال نصر بن أحمد البغدادي : (جبارة في الأصل صدوق ، إلا أن ابن الحماني أفسد عليه كتبه)[1] .

أخرج له ابن ماجه فقط .

❁ ❁ ❁

٢٠ ـ (ق) : جعفر بن الزبير ، الشامي ، الدمشقي :

روىٰ عن القاسم ، وسعيد بن المسيب ، ومسلم بن مِشْكَم ، وغيرهم ، وعنه : عيسى بن يونس ، ومروان بن معاوية ، ومعتمر بن سليمان ، وغيرهم .

مجمع علىٰ ضعفه وترك حديثه[2] .

وصرح بعض الأئمة بكذبه ، وممن قال بذٰلك : شعبة ، قال ابن عدي : (حدثنا ابن حماد ، ثنا أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن أبي بزة ، ثنا عبد الملك بن إبراهيم الجدي الثقة المأمون ، قال : رأيت شعبة مغضباً مبادراً ، فقلت : مه يا أبا بسطام ؛ فأراني طينة في يده وقال : أستعدي علىٰ جعفر بن الزبير ، فإنه يكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم)[3] ، وقال شعبة : (أصدق الناس وأكذب الناس في مسجد واحد) ـ يريد : عمران بن حدير ، وجعفر بن الزبير ـ وكذبه أيضاً عثمان بن الهيثم ، قال ابن

---

(١) تهذيب (٥٩/٢) .

(٢) انظر أقوال الأئمة فيه في كلٍّ من « مجروحين » (٢٠٦/١) ، و« الكامل » (١٣٤/٢) ، و« الجرح » (٤٧٩/١/١) ، و« الضعفاء » (٢٢٥) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٨٧) ، و« أسماء الضعفاء » (١٧١/١) ، و« ديوان الضعفاء » (٤٤) ، و« المغني » (١٣٢/١) ، و« ميزان » (٤٠٦/١ ـ ٤٠٧) ، و« تهذيب » (٩٠/٢ ـ ٩٢) .

(٣) الكامل (١٣٤/٢) ، ميزان (٤٠٧/١) ، تهذيب (٩١/٢) ، إلا أن العبارة فيهما : (قال غندر : رأيت شعبة راكباً علىٰ حمار ، فقيل له : أين تريد يا أبا بسطام ؟ قال : أذهب فأستعدي علىٰ هٰذا ـ يعني : جعفر بن الزبير ـ وضع علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعمائة حديث كذب) .

عدي : (سمعت عبد الملك يقول : سمعت أبا حازم الرازي يقول : سمعت عثمان بن الهيثم يقول : دخلت علىٰ جامع البصرة ، وإذا جعفر بن الزبير قد اجتمع عليه الناس ، وأصدق الناس قاعد وحده)[١] ، وقال النسائي : (متروك)[٢] .

وقال البخاري : (عن القاسم ، وهو متروك الحديث ، تركوه)[٣] .

وقال ابن حبان : (يروي عن القاسم مولىٰ معاوية وغيره أشياء كأنها موضوعة ، وكان ممن غلب عليه التقشف حتىٰ صار وهمه شبيهاً بالوضع)[٤] .

وقال الجوزجاني : (نبذوا حديثه)[٥] ، وقال أبو حاتم : (كان ذاهب الحديث ، لا أرىٰ أن أحدث عنه ، وهو متروك الحديث)[٦] .

وقال ابن عدي : (ولجعفر أحاديث ، وعامتها لا يتابع عليها ، والضعف علىٰ حديثه بيِّن)[٧] .

روىٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً ، قال : (حدثنا عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي ، ثنا مروان بن معاوية ، عن جعفر بن الزبير ، عن القاسم ، عن أبي أمامة ، قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مس الذكر ؟ فقال : « إنما هو جزء منك »)[٨] .

❋ ❋ ❋

---

(١) الكامل (١٣٤/٢) .
(٢) الضعفاء والمتروكون (٧٤) .
(٣) التاريخ الكبير (١٩٢/١) ، الضعفاء (٢٥٥) .
(٤) مجروحين (٢١٢/١) .
(٥) تهذيب (٩١/٢) .
(٦) تهذيب (٩١/٢) .
(٧) تهذيب (٩١/٢) .
(٨) جه : (الطهارة وسننها ، الرخصة في الوضوء من مس الذكر) ، ح (٤٨٤) .

حرف الحاء

٢١ ـ (٤) : الحارث بن عبد الله ، الهمداني ، الأعور ، أبو زهير ، الكوفي :

روىٰ عن علي وعبد الله بن مسعود ، روىٰ عنه عبد الله بن مرة ، وأبو إسحاق السبيعي ، والضحاك بن مزاحم ، وغيرهم .

مختلف فيه :

وثقه جماعة ؛ منهم : يحيى بن معين ، قال ابن عدي : (ثنا محمد بن علي المروزي ، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي ، سألت يحيى بن معين فقلت : أي شيء حال الحارث في علي ؟ قال : ثقة ، قال ابن عدي : قال عثمان : ليس يتابع عليه)[١] .

وقال أيضاً : (أنا ابن أبي بكر ، عن عباس ، عن يحيىٰ قال : الحارث الأعور قد سمع من ابن مسعود ، وهو الحارث بن عبد الله ، وليس به بأس)[٢] ، وقال ابن أبي خيثمة : (قيل ليحيىٰ : يحتج بالحارث ، فقال : ما زال المحدثون يقبلون حديثه)[٣] ، وقواه ابن سيرين .

قال ابن عدي : (ثنا محمد بن جعفر بن يزيد المطيري بالمطيرة ، ثنا نجيح بن إبراهيم ، نا علي بن حكيم ، نا حفص ، عن أشعث ، عن ابن سيرين ، قال : أدركت الكوفة وهم يقدمون خمسة ، من بدأ بالحارث الأعور ثنىٰ بعبيدة ، ومن بدأ بعبيدة ثنىٰ بالحارث ، ثم علقمة الثالث لا

---

(١) الكامل (٢/١٨٦) ، ميزان (١/٤٣٥) ، تهذيب (٢/١٤٦) .
(٢) الكامل (٢/١٨٦) ، تهذيب (٢/١٤٦) .
(٣) تهذيب (٢/١٤٧) .

شك فيه ، ثم مسروق ، ثم شريح ، قال : وإن قوماً آخرهم شريح لقوم لهم شأن)[1] .

وقال قرة بن خالد : (أنبأنا محمد بن سيرين قال : كان من أصحاب ابن مسعود خمسة يؤخذ منهم ، أدركت منهم أربعة ، وفاتني الحارث ، فلم أره ، وكان يفضل عليهم ، وكان أخسَّهم ، ويختلف في هٰؤلاء الثلاثة أيهم أفضل : علقمة ومسروق وعبيدة)[2] .

وقوىٰ أمره أبو بكر بن أبي داود ، قال : (كان الحارث الأعور أفقه الناس ، وأفرض الناس ، وأحسب الناس ، تعلم الفرائض من علي)[3] .

ووثقه أحمد بن صالح المصري ، قال ابن شاهين : (قال أحمد بن صالح المصري : الحارث الأعور ثقة ، ما أحفظه ! وما أحسن ما روىٰ عن علي ! وأثنىٰ عليه ، قيل له : فقد قال الشعبي : كان يكذب ، قال : لم يكن يكذب في الحديث ، إنما كان كذبه في رأيه)[4] .

وسائر الأئمة علىٰ ضعفه وعدم الاحتجاج بحديثه[5] .

وصرح بعض النقاد بكذبه ، فممن كذبه : الشعبي : قال ابن أبي حاتم : (نا أبو سعيد الأشج ، نا أبو أسامة ، حدثني مفضل بن مهلهل ، قال :

---

(١) الكامل (١٨٦/٢) .

(٢) ميزان (٤٠٠/١) وفي تهذيب الكمال عوض « أخسَّهم » ، « آخرهم » .

(٣) ميزان (٤٠٠/١) ، تهذيب (١٤٦/٢) .

(٤) تهذيب (١٤٧/٢) .

(٥) انظر أقوال الأئمة فيه في كلٍّ من « الجرح » (٧٨/٢/١ ـ ٧٩) ، و« مجروحين » (٢١٦/١ ـ ٢١٧) ، و« الكامل » (١٨٦/٢) ، و« التاريخ الكبير » (٢٧٣/١/٢) ، و« الضعفاء » (٢٥٦) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٨٧) ، و« أسماء الضعفاء » (١٧١/١) ، و« المغني » (١٤١/١) ، و« ميزان » (٤٣٥/١ ـ ٤٣٧) ، و« تهذيب » (١٤٥/٢ ـ ١٤٧) .

حدثني مغيرة ، قال : سمعت الشعبي يقول : حدثني الحارث وأنا أشهد أنه أحد الكذابين)[١] .

واتهمه إبراهيم النخعي ، فقد روى ابن أبي حاتم قال : (نا أبي ، نا أحمد بن يونس ، نا زائدة ، عن منصور ، عن إبراهيم قال : أتهم الحارث الأعور)[٢] .

وكذبه كذلك أبو إسحاق السبيعي ، قال ابن أبي حاتم : (نا أبو سعيد الأشج ، نا أبو معاوية ، عن محمد بن شيبة الضبي ، عن أبي إسحاق قال : زعم الحارث وكان كذوباً)[٣] .

وكذبه أيضاً أبو خيثمة زهير بن حرب ، قال ابن أبي حاتم : (نا ابن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال : سمعت أبي يقول : الحارث الأعور كذاب)[٤] .

والسعدي أيضاً ، قال ابن عدي : (سمعت ابن حماد يقول : قال السعدي : سألت علي بن المدني عن عاصم والحارث ، فقال : مثلك يسأل عن ذا ، الحارث كذاب)[٥] .

وكذلك علي بن المديني ، قال الذهبي : (وقال ابن المديني : كذاب)[٦] .

وجرير بن عبد الحميد ، قال الذهبي : (وقال جرير بن عبد الحميد : كان زيفاً)[٧] .

---

(١) الجرح (١/٧٨) ، العلل ومعرفة الرجال (١/٥٥ ، ١٤٧ ، ١٧٢) ، مجروحين (١/٢١٦) ، الكامل (٢/١٨٥) .
(٢) الجرح (١/٧٨) ، التاريخ الكبير (٢/١/٢٧٣) ، الضعفاء (٢٥٦) ، تهذيب (٢/١٤٥) .
(٣) الجرح (١/٧٨) ، الكامل (٢/١٨٥) .
(٤) الجرح (١/٧٩) .
(٥) الكامل (٢/١٨٥) .
(٦) ميزان (١/٣٩٩) .
(٧) ميزان (١/٣٩٩) ، تهذيب (٢/١٤٥) ، تنزيه الشريعة (١/٤٧) .

وقد أشار بعضهم إلىٰ سبب تكذيب المحدثين له : بأن ذٰلك متعلق برأيه لا بحديثه ؛ لأنه كان ممن يغلو في التشيع ، وكانت له آراء خاصة في علي ، وهو قول ابن سعد وأحمد بن صالح المصري والذهبي ، قال الدوري : (سمعت يحيىٰ يقول : حدثنا جرير ، عن حمزة الزيات ، قال : سمع مرة الهمداني من الحارث الأعور شيئاً فأنكره ، فقال له : اقعد حتىٰ أخرج إليك ، فدخل مرة واشتمل علىٰ سيفه ، وأحس الحارث الأعور بالشر فذهب)[١] .

وقال ابن سعد : (كان له قول سوء ، وهو ضعيف في روايته)[٢] .

وقد سبق آنفاً توجيه أحمد بن صالح المصري لتكذيب الشعبي له .

وقال ابن عبد البر لما حكىٰ عن إبراهيم أنه كذبه الشعبي : (أظن الشعبي عوقب بقوله : الحارث كذاب ، ولم يبن من الحارث كذبه ، وإنما نقم عليه إفراطه في حب علي)[٣] .

ولذا قال الذهبي : (وحديث الحارث في السنن الأربعة ، والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به وقوىٰ أمره ، والجمهور علىٰ توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب ، فهٰذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه ، والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته ، وأما في الحديث النبوي فلا ، وكان من أوعية العلم)[٤] .

وذهب آخرون إلىٰ أن كذبه إنما هو لادعائه السماع من علي ما لم يسمع ، فقد ذكروا أنه لم يسمع من علي إلا أربعة أحاديث ، وما عدا ذٰلك

---

(١) مجروحين (١/٢٢٢) .

(٢) الطبقات الكبرىٰ (٨/٢٨٨) ، تهذيب (٢/١٤٧) .

(٣) تهذيب (٢/١٤٧) .

(٤) ميزان (١/٤٠٠) .

أخـذه من كتاب ، فادعىٰ فيه السـماع ، فلذا كـذب ، وإليه ذهب أبو نعيم ، وأبو بكر بن عياش ، وعلي بن الجنيد .

قال ابن حبان : (سمعت محمد بن إسحاق الثقفي يقول : سمعت محمد بن عثمان بن كرامة يقول : سمعت أبا نعيم يقول : سمع الحارث من علي رضي الله عنه أربعة أحاديث)[١] .

وقال ابن أبي حاتم : (أنا ابن أبي خيثمة ـ فيما كتب إلي ـ ثنا أبي ، قال أبو بكر بن عياش : لم يكن الحارث بأرضاهم ، كان غيره أرضىٰ منه ، كانوا يقولون : إنّه صاحب كتب)[٢] .

وقال علي بن الجنيد الرازي : (الحارث عن علي ، أخذ الأحاديث من كتاب)[٣] .

وذهب قوم إلىٰ أنه كان يكذب علىٰ عليٍّ في الحديث .

فقد روىٰ أبو بكر بن عياش عن مغيرة قال : (لم يكن الحارث يصدق عن علي في الحديث)[٤] .

أخرج له أصحاب السنن الأربعة ، إلا أن النسائي أخرج له حديثاً واحداً في « المجتبىٰ » مقروناً بابن ميسرة ، وأخرج له حديثاً واحداً متابعة في « عمل اليوم والليلة »[٥] .



---

(١) مجروحين (١/٢٢٢) .

(٢) الجرح (١/٧٨) .

(٣) أسماء الضعفاء لابن الجوزي (١/١٨١) .

(٤) ميزان (١/٣٩٩) .

(٥) تهذيب (٢/١٤٧) .

٢٢ ـ (ق) : الحارث بن عمران ، الجعفري ، المدني :

يروي عن هشام بن عروة ، وحنظلة بن أبي سفيان .

وعنه : أحمد بن سليمان ، وعلي بن حرب .

مجمع علىٰ ضعفه وترك حديثه[1] .

ورماه ابن حبان فقال : (كان يضع الحديث على الثقات ، روىٰ عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تخيروا لنطفكم ، وانكحوا الأكفاء ، وأنكحوا إليهم »)[2] .

قلت : أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً ، قال : (ثنا عبد الله بن سعيد ، ثنا الحارث بن عمران الجعفري ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تخيروا لنطفكم ، وانكحوا الأكفاء ، وأنكحوا إليهم »)[3] .



٢٣ ـ (ق) : حبيب بن أبي حبيب ـ رزيق ـ كاتب مالك ، أبو محمد ، المصري :

من أهل خراسان ، يروي عن مالك وربيعة ، **مجمع علىٰ ضعفه وترك حديثه** ، وصرح جماعة من النقاد بكذبه ووضعه الحديث ؛ منهم : الإمام أحمد .

---

(١) انظر كلام الأئمة فيه في كلٍّ من « المجروحين » (٢٢٠/١) ، و« الكامل » (١٩٥/٢) ، و« الضعفاء » لابن الجوزي (١٨٢/١) ، و« ميزان » (٤٣٩/١) ، و« المغني » (٢٤٢/١) ، و« الخلاصة » (٦٨) ، و« تهذيب » (١٥٢/٢) .

(٢) مجروحين (٢٢٥/١) .

(٣) جه : (النكاح باب الأكفاء) ، ح (١٩٦٨) .

قال ابن أبي حاتم : (أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل ـ فيما كتب إليَّ ـ قال : سمعت أبي ذكر حبيباً الذي كان يقرأ لهم علىٰ مالك بن أنس فقال : ليس بثقة ، قدم علينا رجل ـ أحسبه قال : من أهل خراسان ـ كتب عن حبيب كتاباً ، عن ابن أخي ابن شهاب الزهري ، عن عمه ، عن سالم والقاسم ، فإذا هي أحاديث ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران ، عن القاسم وسالم ، فقال أبي : أحالها على ابن أخي ابن شهاب عن عمه ، قال أبي : كان حبيب يحيل الحديث ويكذب ، ولم يكن أبي يوثقه ولا يرضاه ، وأثنىٰ عليه شراً وسوءاً)[١] .

وكذبه كذٰلك أبو حاتم الرازي ؛ قال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عن حبيب بن رزيق كاتب مالك ، فقال : متروك الحديث ، روىٰ عن ابن أخي الزهري أحاديث موضوعة)[٢] .

وكذبه أيضاً علي بن المديني ، قال محمد بن سهل بن عسكر : (كتبنا عنه عشرين حديثاً ، وعرضناها على ابن المديني فقال : هٰذا كله كذب)[٣] .

والنسائي أيضاً ، قال ابن عدي : (وقال النسائي ـ فيما أخبرني محمد بن العباس عنه قال ـ : حبيب كاتب مالك متروك الحديث ، وحبيب هٰذا أحاديثه كلها موضوعة عن مالك وعن غيره)[٤] .

وابن عدي :

قال ابن عدي ـ بعد أن أورد له أحاديث عن مالك ـ : (ويكثر حديث

---

(١) الجرح (١/١٠٠) ، تهذيب (٢/١٨١) .
(٢) الجرح (١/١٠٠) ، ميزان (١/٤٥٢) ، تهذيب (٢/١٨١) .
(٣) تهذيب (٢/١٨٢) .
(٤) الكامل (٢/٤١١) .

حبيب عن مالك الأحاديث الذي وضعها عليه فاستغنيت بمقدار ما ذكرته من رواياته عن مالك ؛ ليستدل بهٰذا القليل عن الكثير ، وهٰذه الأحاديث التي ذكرتها عن مالك مع غيرها من رواياته عنه كلها موضوعة)[1] ، ثم قال ـ بعد أن أورد له أحاديث يرويها عن شبل ـ : (وهٰذه الأحاديث التي ذكرتها عن حبيب عن شبل عن مشايخ شبل : كلها موضوعة علىٰ شبل ، وشبل عزيز المسند)[2] ، ثم قال : (وعامة حديث حبيب موضوع المتن ، مقلوب الإسناد ، ولا يحتشم حبيب في وضع الحديث على الثقات ، وأمره بيِّن في الكذابين ، وإنما ذكرت طرفاً منه ليستدل به علىٰ ما سواه)[3] .

وكذبه أيضاً ابن حبان ، قال : (كان يورق بالمدينة على الشيوخ ، ويروي عن الثقات الموضوعات ، كان يدخل عليهم ما ليس من حديثهم ، فكل من سمعه بعرضه فسماعه ليس بشيء)[4] .

وكذبه أبو داود ، قال الذهبي : (وقال أبو داود : كان من أكذب الناس)[5] .

وقال ابن حجر : (قال أبو داود : كان حبيب يضع الحديث) ، وقال أبو أحمد الحاكم : (ذاهب الحديث)[6] .

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً ، قال : (حدثنا الفضل بن يعقوب الرخامي ، ثنا حبيب بن أبي حبيب أبو محمد كاتب مالك بن أنس ، ثنا

---

(١) الكامل (٢/٤١٢) .
(٢) الكامل (٢/٤١٣) .
(٣) الكامل (٢/٤١٤) .
(٤) مجروحين (١/٢٦٥) .
(٥) ميزان (١/٤١٥) .
(٦) تهذيب (٢/١٨٢) .

عبد الله بن عامر الأسلمي ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهىٰ عن بيع العربان)[١] .

❁ ❁ ❁

٢٤ ـ (ت ، ق) : الحسن بن عمارة ، أبو محمد ، مولىٰ بَجيلة :

روىٰ عن ابن أبي مليكة ، وعمرو بن مرة ، والحكم بن عتيبة ، وغيرهم ، وعنه : السفيانان ، ويحيى القطان ، وشبابة ، وعبد الرزاق ، وغيرهم .

متفق علىٰ ضعفه ، وغالب الأئمة علىٰ أنه متروك[٢] .

وصرح جمع بكذبه ؛ منهم : شعبة بن الحجاج .

قال شعبة : (روى الحسن بن عمارة عن الحكم ، عن يحيى الجزار سمع أحاديث ، فلقيت الحكم فسألته عنها ، فقال : ما حدثت بحديث منها) ، وقال أيضاً : (أفادني الحسن بن عمارة عن الحكم ـ قال أحسب سبعين حديثاً ـ فلم يكن لها أصل)[٣] .

وقال ابن عدي : (حدثنا محمد بن جعفر المطيري ، ثنا محمد بن يونس ، ثنا أبو الربيع الزهراني ، حدثني وهب بن جرير ، قال : كنت علىٰ بابنا ، فمر بي شعبة علىٰ حميرة ، فقال : يا أبا العباس ؛ قل لأبيك يخرج إليَّ ، فدخلت علىٰ أبي فقلت : شعبة بالباب ، فقال : ما جاء إلا في عجيبة ، فخرج إليه ، فقال : يا أبا النضر ؛ لا تحدثني عن الحسن بن عمارة بشيء ؛ فإنه جاء عن الحكم بن عتيبة بأحاديث ليس منها شيء قد وضعها)[٤] .

---

(١) جه : (التجارات ، باب بيع العربان) ، ح (٢١٩٣) .

(٢) **قلت** : ممن حكم بأنه متروك : أحمد ، وأبو حاتم الرازي ، والنسائي ، والفلاس ، ومسلم بن الحجاج ، ويعقوب بن شيبة ، وعلي بن الجنيد ، والدارقطني . انظر « أسماء الضعفاء » (٢٠٧/١) .

(٣) الكامل (٢٨٣/٢) .

(٤) الكامل (٢٨٤/٢) .

وقال شعبة : (من أراد أن ينظر إلىٰ أكذب الناس فلينظر إلى الحسن بن عمارة)[1] .

وممن كذبه : يحيى بن معين ، قال ابن عدي : (أنا ابن أبي عصمة ، نا أحمد بن أبي يحيىٰ ، سمعت يحيى بن معين يقول : أبو محمد الكناني الحسن بن عمارة يكذب)[2] .

وكـذٰلك أحمد بـن حنبـل ، قـال ابن عـدي : (نـا عبد الوهاب بـن أبي عصمـة ، نـا أبو طالـب أحمد بن حميد ، سـمعت أحمد بـن حنبل يقول : الحسـن بن عمارة متروك الحديث ، قلت : كان له هوىً ، قال : لا ، ولٰكن كان منكر الحديث ، أحاديثه موضوعة ، ولا يكتب حديثه)[3] .

وكـذٰلك السـعدي ، قـال ابـن عـدي : (سـمعت ابن حمـاد يقـول : قال السعدي : الحسن بن عمارة ساقط)[4] .

وابـن المدينـي أيضـاً ، قـال : (مـا أحتـاج إلـىٰ شـعبة فيـه ، أمـره أبين مـن ذٰلك) ، قيـل : أكان يغلـط ؟ قـال : أيش يغلـط ؟ وذهـب إلـىٰ أنه كان يضع)[5] .

وسـفيان بن عيينـة ، قـال ابـن عـدي : (قـال عبد الله بـن محمد بـن عبد العزيـز : أخبرنـي أبـي ، عن عبـد الله ، عن ابن عيينة ، قـال : كنت إذا سمعت الحسن بن عمارة يروي عن الزهري ، جعلت إصبعي في أذني)[6] .

---

(١) الكامل (٢/٢٨٥) .

(٢) الكامل (٢/٢٨٥) .

(٣) الكامل (٢/٢٨٦) .

(٤) الكامل (٢/٢٨٦) .

(٥) ميزان (١/٤٦٩) .

(٦) الكامل (٢/٢٨٣) ، الجرح (١/٢٨) .

وكذٰلك الحميدي ، قال ابن أبي حاتم : (سمعت أبي يقول : سمعت الحميدي يقول : دمر على الحسن بن عمارة)[1] .

والظاهر أن شعبة إنما بنىٰ حكمه في تكذيبه علىٰ عدة أحاديث رواها الحسن بن عمارة عن الحكم علىٰ خلاف ما سمع شعبة من الحكم ، يستبعد أن يكون الحسن بن عمارة وهم فيها ، يرىٰ أنه كذب فيها على الحكم .

قال ابن عدي : (محمد بن جعفر الشعيري ، ثنا محمد بن عبد الله المخرمي ، ثنا أبو داود الطيالسي ، قال : قال شعبة : ألا تعجبون من جرير بن حازم هٰذا المجنون ؟ أتاني هو وحماد بن زيد فكلماني أن أكف عن ذكر الحسن بن عمارة ، أنا أكف عن ذكره ، لا والله لا أكف عن ذكره . . . وأنا والله سألت الحكم عن قتلىٰ بدر : هل غُسِّلوا ؟ هل صُلِّي عليهم ؟ قال : ما غُسلوا ولا صُلي عليهم ، قال : قلت : ممن سمعته ؟ قال : بلغني عن الحسن .

وهٰذا الحسن بن عمارة يحدث عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم غسَّلهم وصلَّىٰ عليهم) .

وقال ـ أي : شعبة ـ : (أنا والله سألت الحكم عن الصدقة تجعل في صنف واحد مما سماه الله عز وجل ، فقال : لا بأس به ، قلت : ممن سمعت ؟ قال : كان إبراهيم يقوله ، وهٰذا الحسن بن عمارة يحدث عن الحكم ، عن يحيىٰ بن الجزار ، عن علي ، وعن الحكم ، عن مجاهد ، عن ابن عباس .

قال : وقلت للحكم : ولد الزنا حر هو أو عبد ؟ قال : حر ، قلت : عمَّن ؟ قال : عن علي ، قلت : من أخبرك عن علي ؟ قال : يروىٰ عن

---

(١) الجرح (١/٢٨) .

الحسن البصري عن علي ، قال : وهو يعني : الحسن بن عمارة ، يروي عن الحكم ، عن يحيى بن الجزار ، عن علي)[1] .

وحكى ابن أبي حاتم القصة بشكل آخر ، قال : (نا محمد بن يحيىٰ ، أنا محمود بن غيلان ، نا أبو داود قال : قال لي شعبة : ائت جرير بن حازم فقل له : لا ترو عن الحسن بن عمارة ؛ فإنه يكذب ، قلت : وأي شيء ذٰلك ؟ قال : سألت الحكم بن عتيبة عن أحاديث فلم يكن عنده فيها حديث ، فإذا الحسن بن عمارة قد حكىٰ عن الحكم في بعض ذٰلك عن يحيى بن الجزار عن علي ، وبعضاً عن الحكم ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس) ، وقال ابن أبي حاتم : (نا ابن أبي خيثمة ـ فيما كتب إليَّ ـ قال : نا ابن أبي رزمة ، نا عبدان ، عن أبيه ، عن شعبة ، قال : روى الحسن بن عمارة ، عن الحكم ، عن يحيى بن الجزار ، عن علي سبعة أحاديث ، فلقيت ـ أراه الحكم ـ فسألته عنها ، فقال : ما حدثت بشيء منها)[2] .

كل هٰذه الأخبار تشير إلىٰ أن شعبة إنما كذبه لوضعه على الحكم ما لم يحدث به أو يقله ، حيث إن الحكم أنكر أن يكون حدث الحسن بن عمارة ، وإن شعبة سأل الحكم عن تلك الأحاديث فلم يكن عنده منها شيء ، وإن شعبة سأل الحكم عن أشياء فأجاب بخلاف ما روى الحسن بن عمارة عن الحكم ، وهٰذه أمور يثبت بها الوضع ، كما سبق بيانه .

وقد أوضح ابن حبان أن سبب تكذيب شعبة له إنما كان من أجل تدليسه ، وتسويته الحديث ، وإسقاط الضعفاء ، وجعل الحديث عن الثقات ، وهٰذا فيه إلصاق الموضوعات بالثقات ، وهو نوع من أنواع الوضع والكذب .

---

(١) الكامل (٢/٢٨٣ ـ ٢٨٤) .

(٢) الجرح (١/٢٧ ـ ٢٨) .

قال ابن حبان : (كان بليَّة الحسن بن عمارة أنه كان يدلس عن الثقات مما وضع عليهم الضعفاء ، كان يسمع من موسى بن مطير وأبي العطوف وأبان بن أبي عياش وأضرابهم ، ثم يسقط أسماءهم ويرويها عن مشايخهم الثقات ؛ فلما رأىٰ شعبة تلك الأحاديث الموضوعة التي يرويها عن أقوام ثقات أنكرها عليه وأطلق عليه الجرح ، ولم يعلم أن بينه وبينهم هٰؤلاء الكذابين ، فكان الحسن بن عمارة هو الجاني علىٰ نفسه بتدليسه عن هٰؤلاء ، وإسقاطهم من الأخبار ، حتى التزق الموضوعات به ، وأرجو أن الله عز وجل يرفع لشعبة في الجنان درجات لا يبلغها غيره إلا من عمل عمله بذبه الكذب عمن أخبر الله عز وجل أنه لا ينطق عن الهوىٰ إن هو إلا وحي يوحىٰ)[1] .

قلت : والذي يظهر لي والله أعلم : أن الحسن بن عمارة إنما رمي بالكذب من قبل الأئمة لروايته المناكير ، وقلبه الأسانيد ، ووضعه على الثقات ، والله أعلم .

روىٰ له الترمذي وابن ماجه .



٢٥ ـ (خ ، س ، ق) : الحسن بن مدرك بن بشير ، السدوسي ، أبو علي ، الحافظ ، البصري ، الطحان :

روىٰ عن يحيى بن حماد ، ومحبوب بن الحسن ، وعبد العزيز الأويسي ، وعنه : **البخاري ، والنسائي ، وابن ماجه** ، وغيرهم .

غالب الأئمة علىٰ توثيقه وصدق حديثه ، قال أحمد بن الحسين

---

(١) مجروحين (٢٢٩/١) .

الصوفي : (كان ثقة) ، وقال النسائي : (لا بأس به) ، وقال ابن عدي : (كان من حفاظ أهل البصرة) ، وقال : أبو حاتم : (شيخ) ، وقال أبو زرعة الرازي : (كتبنا عنه)[1] .

وانفرد أبو داود بتكذيبه ، فقد روىٰ أبو عبيد الآجري عن أبي داود قال : (كذاب ، كان يأخذ أحاديث فهد بن عوف ، فيقلبها[2] علىٰ يحيى بن حماد)[3] ، وقد فسر مراد أبي داود بأن الحسن بن مدرك كان يلقن يحيىٰ بن حماد أحاديث فهد بن عوف[4] .

وقد عتب ابن حجر علىٰ أبي داود في تكذيبه ، ودفع عن الحسن بن مدرك تهمة الكذب ، قال : (إن كان مستند أبي داود في تكذيبه هٰذا الفعل فهو لا يوجب كذباً ؛ لأن يحيى بن حماد وفهد بن عوف جميعاً من أصحاب أبي عوانة ، فإذا سأل الطالب شيخه عن حديث رفيقه ليعرف إن كان من جملة مسموعه فحدثه به أولاً ؛ فكيف يكون بذٰلك كذاباً ؟ وقد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم ولم يذكرا فيه جرحاً ، وهما ما هما في النقد ، وقد أخرج عنه البخاري أحاديث يسيرة من روايته عن يحيىٰ بن حماد ، مع أنه شاركه في الحمل عن يحيى بن حماد وفي غيره من شيوخه)[5] .

---

(١) الجرح (١/٣٨ ـ ٣٩) .

(٢) هٰكذا في « الميزان » ، وفي « تهذيب » : (يلقيها) ، وفي « هدي الساري » : (يقلبها) فكأنه الصواب .

(٣) انظر توثيق الأئمة له في « ميزان » (١/٤٧٧) ، و« تهذيب » (٢/٢٢١ ـ ٢٢٢) ، و« هدي الساري » (٣٩٧) ، و« الجرح » (١/٣٨ ـ ٣٩) .

(٤) انظر هامش « ديوان الضعفاء » (٨٦) ، وهامش « المغني » (١/٢٤٨) .

(٥) هدي الساري (٣٩٧) .

ويتلخص رأي ابن حجر رحمه الله في مسائل ثلاثة :

١ ـ أن ما فعله الحسن بن مدرك لا يعتبر تلقيناً ، وإنما هو مجرد سؤال ليحيى بن حماد ؛ الغرض منه استكشاف حديثه ، والوقوف على الفرق بين روايته وروايات قرينه فهد بن عوف .

٢ ـ أن الحسن بن مدرك ثقة ، لم يتكلم فيه أحد بجرح ، بل الغالب علىٰ قبول حديثه ، ويكفيه أن الإمامين أبا حاتم وأبا زرعة كتبا عنه ، وهما من هما .

٣ ـ أن الإمام البخاري روىٰ حديث يحيى بن حماد نازلاً من طريق الحسن بن مدرك ، علماً بأنه شارك يحيى بن حماد في كثير من شيوخه ، فنزوله في الرواية مشعر بتوثيق الحسن .

قلت : لا يختلف في أن فعل الحسن في أحاديث فهد بن عوف مع يحيى بن حماد هو ما يعرف لدى المحدثين بالتلقين ، وذٰلك بأن يقول الطالب للشيخ مثلاً : أحدثك فلان عن فلان كذا ، أو نحو ذٰلك ، لٰكن يلاحظ أنه ليس كل التلقين كذب ، بل إن منه ما ليس بكذب ، ويعتبر طريقة من طرق القراءة على الشيخ ، ويشترط فيه شرطان :

الأول : أن يكون المقروء من حديث الشيخ .

الثاني : أن يكون الشيخ عارفاً لما يقرأ عليه ، ضابطاً لحديثه ، حافظاً له ، لم يعرف بالتلقين ، ويحيى بن حماد كان كذٰلك ، وفهد بن عوف كان قريناً ليحيىٰ ، فهما شريكان في الأخذ عن المشايخ ، والغالب أن أحاديث فهد بن عوف يرويها يحيى بن حماد ، وأن الحسن بن مدرك كانت عنده أحاديث فهد بن عوف ، ولم تكن عنده أحاديث يحيى بن حماد ، ولذا قرأها عليه ، فظن أبو داود أن الحسن كان يلقنها يحيى بن

حماد وهي ليست من حديثه ، فحكم عليه بالكذب ، والله أعلم .

❀ ❀ ❀

٢٦ ـ (س) : الحسين بن الحسن ، الأشقر ، الكوفي : شيعي غال ، روىٰ عن شريك وزهير ، وابن حي ، وابن عيينة :

وعنه : أحمد بن عبدة الضبي ، وأحمد بن حنبل ، وابن معين ، والفلاس ، وابن سعد ، وغيرهم .

الغالب علىٰ ضعفه وترك حديثه ، وأما ابن معين في رواية ابن الجنيد : فقوَّىٰ من أمره ، قال ابن الجنيد : (سمعت ابن معين ذكر الأشقر فقال : كان من الشيعة الغالية ، قلت : فكيف حديثه ؟ قال : لا بأس به ، قلت : صدوق ، قال : نعم ، كتبت عنه)[١] .

وذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : (مات سنة ثمان ومائتين)[٢] .

وصرح بكذبه جمع .

منهم : أبو معمر الذهلي ، قال الأزدي : (ضعيف ، وسمعت أبا يعلىٰ يقول : سمعت أبا معمر الهذلي يقول : حسين الأشقر كذاب)[٣] .

والإمام البخاري ، قال : (حسين بن حسن أبو عبد الله : سمع زهير بن معاوية ويعقوب القمي ، فيه نظر)[٤] .

وابن عدي : قال : (جماعة من الضعفاء يحيلون بالروايات علىٰ حسين

---

(١) تهذيب (٣٣٧/٢) .
(٢) ميزان (٤٨٥/١) ، تهذيب (٣٣٧/٢) .
(٣) أسماء الضعفاء (٢١١/١) ، ميزان (٤٨٥/١) ، تهذيب (٣٣٧/٢) .
(٤) التاريخ الكبير (٣٨٥/١) ، ميزان (٤٨٥/١) ، تهذيب (٣٣٧/٢) .

الأشقر ، علىٰ أن في حديثه بعض ما فيه) ، وذكر له مناكير قال في أحدها : (والبلاء عندي من الأشقر)[1] .

والظاهر أنه رمي بالكذب لسببين :

أولاً : شدة غلوه في التشيع ، وشتمه الصحابة رضي الله عنهم ، وروايته أحاديث في معايبهم ، فقد قال الجوزجاني : (غالٍ ، من الشتامين للخيرة)[2] .

وقال أحمد بن محمد بن هانئ المروزي : (قلت لأبي عبد الله ـ يعني : أحمد بن حنبل ـ : تحدث عن حسين الأشقر ، قال : لم يكن عندي ممن يكذب ، وذكر عنه التشيع ، فقال له العباس بن عبد العظيم : إنه يحدث في أبي بكر وعمر ، وقلت أنا : يا أبا عبد الله ؛ إنه صنف باباً في معايبهما ، فقال : ليس هٰذا بأهل أن يحدث عنه ، وقال له العباس : إنه روىٰ عن ابن عيينة ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن حجر المدري قال : قال لي علي : إنك ستعرض علىٰ سبي فسبني ، وتعرض على البراءة مني فلا تتبرأ مني ، فاستعظمه أحمد وأنكره ، وقال ـ أي : العباس ـ : ونسبه إلىٰ طاوس : أخبرني أربعة من الصحابة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي : « اللهم ؛ وال من والاه ، وعاد من عاداه » ، فأنكره جداً ، وكأنه لم يشك أن هٰذين كذب)[3] .

ثانياً : أنه وضع أحاديث في فضائل آل البيت ؛ **منها** : « علي باب حطة ، من دخل منه كان مؤمناً ، ومن خرج منه كان كافراً » .

ومنها : « إذا كان يوم القيامة نادىٰ منادٍ يا أهل الجمع ؛ غضوا أبصاركم

---

(١) ميزان (١/٤٨٥) ، تهذيب (٢/٢٣٧) .
(٢) تهذيب (٢/٢٣٦) .
(٣) تهذيب (٢/٢٣٦) .

حتىٰ تمر فاطمة ، فتمر ومعها سبعون من الحور العين كالبرق اللامع »[1] .

أخرج له النسائي حديثاً في (الصوم) .

❀ ❀ ❀

٢٧ ـ (ق) : الحسين بن المتوكل بن عبد الرحمـٰن بن حسن ، ابن أبي السري ، العسقلاني : أخو محمد بن أبي السري العسقلاني .

وعنه : ابن ماجه ، وابن سعد ، والحسين بن إسحاق التستري ، وغيرهم .

متفق علىٰ ضعفه ، وشذَّ ابن حبان فذكره في « الثقات » ، وقال : (يخطىء ويغرب)[2] .

وصرح بكذبه أخوه محمد ، قال جعفر بن محمد القلانسي : (سمعت محمد بن أبي السري يقول : لا تكتبوا عن أخي ، فإنه كذاب)[3] .

وكذٰلك أبوعروبة الحراني ، قال : (هو خال أمي ، وهو كذاب) .

أخرج له ابن ماجه فقط .

❀ ❀ ❀

٢٨ ـ (ت) : حصين بن عمر ، أبو عمر ، الأحمسي ، الكوفي :

روىٰ عن إسماعيل بن أبي خالد ، والأعمش ، وأبي الزبير .

وعنه : الحسن بن أيوب الخثعمي ، وعبد الله بن عبد الله بن الأسود ، وعثمان بن زفر ، وغيرهم .

اختلف فيه قول العجلي ، فقد روي عنه توثيقه ، ونقل أبو العرب عنه

---

(١) ميزان (٤٨٥/١) .

(٢) تهذيب (٣٦٦/٢) .

(٣) ميزان (٤٨٩/١) ، تهذيب (٣٦٦/٢) .

أنه ضعفه[1] ، وسائر الأئمة علىٰ ضعفه وترك حديثه[2] .

وبعضهم صرح بكذبه ؛ منهم : الإمام أحمد .

قال ابن أبي حاتم : (سمعت أبي يقول : قال لي دلويه ـ يعني : زياد بن أيوب ـ : نهاني أحمد بن حنبل أن أحدث عن حصين بن عمر ، وقال : إنه كان يكذب)[3] .

والإمام البخاري ؛ قال : (كوفي ، منكر الحديث)[4] .

ويعقوب بن شيبة ؛ قال : (ضعيف الحديث جداً ، ومنهم من تجاوز به الضعف إلى الكذب)[5] .

وابن خراش ؛ قال : (كذاب)[6] .

رویٰ له الترمذي حديثاً واحداً .



٢٩ ـ (ت ، ق) : حفص بن سليمان ، الأسدي ، القارئ ، أبو عمر ، البزاز : ويقال له : حفص بن أبي داود ، ويقال له : حفيص ، صاحب القراءة ، وابن امرأة عاصم .

رویٰ عن شيخه عاصم في القراءة ، وكان ثبتاً فيها ، وواهياً في الحديث ؛

---

(١) تهذيب (٣٨٥/٢ ـ ٣٨٦) .

(٢) انظر كلام الأئمة فيه في كلٍّ من « الجرح » (١٩٤/١/٢) ، و« مجروحين » (٢٦٨/١) ، و« التاريخ الكبير » (١٠/١/٢) ، و« الضعفاء » لابن الجوزي (٢١٩/١) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٨٨) ، و« الخلاصة » (٨٦) ، و« تهذيب » (٣٨٥/٢ ـ ٣٨٦) .

(٣) الجرح (١٩٤/١) .

(٤) التاريخ الكبير (١٠/٢) ، الضعفاء (٢٥٧) .

(٥) أسماء الضعفاء (٢١٩/١) ، تهذيب (٣٨٥/٢) .

(٦) تهذيب (٣٨٦/٢) .

لأنه كان لا يتقن الحديث ، ويتقن القراءة ويجودها ، وروىٰ أيضاً عن قيس بن مسلم ، وعلقمة بن مرثد ، ومحارب بن دثار ، وغيرهم ، وعنه : لوين ، وعلي بن حجر ، وجماعة .

مختلف فيه ؛ قال وكيع : (كان ثقة)[1] .

واختلف فيه قول أحمد : ففي رواية حنبل بن إسحاق عنه قال : (ما به بأس) ، وفي رواية أبي علي بن الصواف عن عبد الله عن أبيه قال : (صالح)[2] ، وفي رواية عبد الله من طريق ابن أبي حاتم عنه عن أبيه قال : (متروك الحديث)[3] .

وغالب الأئمة علىٰ ضعفه وترك حديثه[4] .

وصرح جماعة بكذبه ، قال ابن خراش : (كذاب ، متروك ، يضع الحديث)[5] .

وروى الساجي : (نا أحمد بن محمد البغدادي ، قال : سمعت يحيىٰ بن معين يقول : كان حفص بن سليمان وأبو بكر بن عياش من أعلم الناس بقراءة عاصم ، وكان حفص أقرأ من أبي بكر ، وكان أبو بكر صدوقاً ، وكان حفص كذاباً)[6] .

---

(١) ميزان (١/٥١١) .

(٢) ميزان (١/٥١١) ، تهذيب (٢/٤٠٠) .

(٣) الجرح (١/١٧٣) ، الكامل (٢/٣٨١) .

(٤) انظر كلام الأئمة فيه في كلٍّ من « مجروحين » (١/٢٥٠ ـ ٢٥١) ، و« الجرح » (٢/١/١٧٣ ـ ١٧٤) ، و« التاريخ الكبير » (٢/١/٣٦٣) ، و« الضعفاء » (٢٥٧) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٨٨) ، و« أسماء الضعفاء » (١/٢٢١) ، و« ديوان الضعفاء » (٦٧) ، و« المغني » (١/١٧٩) ، و« الكامل » (٢/٣٨١) ، و« الضعفاء » للعقيلي (١/٩٨) ، و« الخلاصة » (٨٧) ، و« تهذيب » (٢/٤٠٠ ـ ٤٠٢) .

(٥) ميزان (١/٥١١) ، تهذيب (٢/٤٠١) ، أسماء الضعفاء (١/٢٢١) .

(٦) الكامل (٢/٣٨٠) ، تهذيب (٢/٤٠١) .

وروى ابـن الجنيـد : (نـا البخـاري ، قـال : حفص بن سـليمان أبو عمر الأسـدي ـ وهـو حفص بن أبـي داود ، أراه القارئ ـ : عن عاصم وعلقمة بن مرثد ، سكتوا عنه)[1] .

وقـال البخـاري أيضـاً : (حفص بن سـليمان الأسـدي ، أبـو عمر ، عن علقمة ابن مرثد : تركوه)[2] .

وقال ابن عدي : (سمعت ابن حماد يقول : قال السعدي : حفص بن سليمان أبو عمر الأسدي : قد فرغ منه منذ دهر)[3] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[4] .

وقال ابن عدي : (عامة حديثه عمن روىٰ عنهم غير محفوظ)[5] .

وقال الساجي : (يحدث عن سماك وغيره أحاديث بواطيل)[6] ، وقال : (حفص ممن ذهب حديثه)[7] ، وقال أبو أحمد الحاكم : (ذاهب الحديث)[8] .

وقال ابن حبان : (كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل)[9] .

وقال ابن مهدي : (والله ما تحل الرواية عنه) ، حكاه ابن الجوزي في « الموضوعات » عن ابن مهدي[10] .

---

(١) الكامل (٢/٣٨٠) .

(٢) التاريخ الكبير (١/٣٦٣) ، الضعفاء (٢٥٧) ، ميزان (١/٥٥٨) ، تهذيب (٢/٤٠١) .

(٣) الكامل (٢/٣٨٠) .

(٤) الضعفاء (٨٢) ، الكامل (٢/٣٨٠) ، ميزان (١/٥٥٨) ، تهذيب (٢/٤٠١) .

(٥) الكامل (٢/٣٨٣) ، ميزان (١/٥٥٨) ، تهذيب (٢/٤٠١) .

(٦) تهذيب (٢/٤٠١) .

(٧) تهذيب (٢/٤٠١ ـ ٤٠٢) .

(٨) تهذيب (٢/٤٠١) .

(٩) مجروحين (١/٢٥٥) .

(١٠) تهذيب (٢/٤٠١) .

قلت : ويظهر أن تكذيب الأئمة له إنما هو لادعائه سماع أحاديث لم يسمعها ، ورواية أحاديث لم يتحملها ؛ لأنه كان يستعير الكتب وينسخها ويرويها من غير سماع .

قال ابن أبي حاتم : (حدثني أبي ، قال : قال أحمد بن حنبل : قال يحيى بن سعيد : أخبرني شعبة ، قال : أخذ مني حفص بن سليمان كتاباً فلم يرده ، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها)[1] .

وقال ابن حبان : (كان يأخذ كتب الناس فينسخها ويرويها من غير سماع)[2] .

أخرج له الترمذي وابن ماجه .



٣٠ ـ (ت) : الحكم بن ظُهَير ، الفَزَاري ، الكوفي ، أبو محمد بن أبي ليلىٰ ، وقال بعضهم : الحكم بن أبي خالد :

روىٰ عن السدي ، وأبي الزناد موج بن علي الكوفي ، وعاصم بن أبي النجود ، وغيرهم .

وعنه : الثوري ـ وهو أكبر منه ـ وابنه إبراهيم بن الحكم ، وأبو معمر القطيعي ، وغيرهم ، **مجمع علىٰ ضعفه وترك حديثه**[3] ، وصرحت طائفة من النقاد بكذبه .

---

(١) الجرح (١/١٧٣) ، ميزان (١/٥٥٨) ، تهذيب (٢/٤٠١) ، الكامل (٢/٣٨٠) .

(٢) مجروحين (١/٢٥٥) ، ميزان (١/٥٥٨) .

(٣) انظر ترجمته في « المجروحين » (١/٢٤٥ ـ ٢٤٦) ، و« الجرح » (٢/١/١١٨ ـ ١١٩) ، و« التاريخ الكبير » (٢/١/٣٤٥) ، و« الضعفاء والمتروكين » (٢٨٨) ، و« الضعفاء » للعقيلي (١/٩٤) ، و« أسماء الضعفاء » (١/٢٢٦) ، و« ميزان » (١/٥٧١ ـ ٥٧٢) ، و« تهذيب » (٢/٤٢٧ ـ ٤٢٨) .

قال ابن حبان : (كان يشتم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، ويروي عن الثقات الأشياء الموضوعة)[1] .

وقال صالح جزرة : (كان يضع الحديث) ، وقال يحيى بن معين : (كذاب) رواه ابن عدي[2] ، وقال البخاري : (تركوه ، منكر الحديث)[3] ، وقال النسائي : (متروك الحديث)[4] ، وقال الجوزجاني : (ساقط لِمَيْلِهِ ، وأعاجيب حديثه ، وهو صاحب حديث نجوم يوسف) ، وقال ابن عدي : (عامة أحاديثه غير محفوظة)[5] .

قلت : سبب تكذيب الأئمة له ظاهر في شتمه الصحابة رضوان الله عليهم ، وتفرده بأحاديث لا تصح عن النبي صلى الله عليه وسلم[6] .

روىٰ له الترمذي حديثاً واحداً .



٣١ ـ (ق) : الحكم بن عبد الله بن خُطَّاف ، أبو سلمة ، العاملي ، الشامي ، الأزدي ، ويقال : الأردني ، وقيل : اسمه عبد الله بن سعد ، وهو بكنيته أشهر :

روىٰ عن عبادة بن نُسَيّ ، والزهري ، وأُنيسة بنت الحسين ، وغيرهم .

---

(١) مجروحين (١/٢٥٠) .

(٢) تهذيب (٢/٤٢٨) .

(٣) التاريخ الكبير (١/٣٤٥) .

(٤) الضعفاء (٨١) .

(٥) تهذيب (٢/٤٢٨) .

(٦) أورد له العقيلي ثلاثة أحاديث ؛ الأول : حديث بستاني اليهودي ، وهو أسماء النجوم التي رآها يوسف ، والحديث الثاني : « إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما » ، والثالث : « إذا رأيتم فلاناً على المنبر فاقتلوه » ، قال العقيلي معقباً : (وله عن عاصم مناكير ، ولا تصح هـٰذه المتون عن النبي صلى الله عليه وسلم) الضعفاء (١/٩٤) .

وعنه : الثوري ، وشيبان ، وعبد الله الخبائري ، والوليد بن مسلم ، وجماعة .

مجمع علىٰ ضعفه وترك حديثه[1] .

وصرح قوم بكذبه ؛ منهم : أبو حاتم الرازي ، قال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عنه ، فقال : كذاب ، متروك الحديث ، والحديث الذي رواه باطل)[2] .

والدارقطني : قال : (الحكم بن عبد الله بن خطاف : كان يضع الحديث ، روىٰ عن الزهري عن ابن المسيب نسخة خمسين حديثاً أو أكثر منكرة لا أصل لها)[3] .

وأبو مسهر : قال ابن حجر : (وكذبه أبو مسهر)[4] .

قلت : روىٰ له ابن ماجه فقط .

❁ ❁ ❁

٣٢ ـ (ت) : حمزة بن أبي حمزة ، واسم أبي حمزة : ميمون ، الجعفي :

روىٰ عن عمرو بن دينار ، وأبي الزبير ، وابن أبي مليكة ، وغيرهم .

وعنه : حمزة الزيات ، وبكر بن مضر ، وشبابة بن سوار ، وجماعة .

متفق علىٰ تركه ، وضعف حديثه[5] ، وصرح بعض أئمة الحديث

---

(١) انظر ترجمته في كلٍّ من « أسماء الضعفاء » (٢٢٧/١) ، و« ميزان » (٥٧٢/١) ، و« تهذيب » (١١٨/١٢ ـ ١١٩) ، و« المغني » (١٨٣/١) ، و« ديوان الضعفاء » (٦٩) ، و« تنزيه الشريعة » (٥٤/١) ، و« الجرح » (٣٨٣/٤ ـ ٣٨٤) .

(٢) الجرح (٣٨٣/٤ ـ ٣٨٤) ، تهذيب (١١٩/١٢) ، ميزان (٥٧٢/١) ، أسماء الضعفاء (٢٢٧/١) .

(٣) ميزان (٥٢٤/١) ، تهذيب (١١٩/١٢) .

(٤) تهذيب (١١٩/١٢) .

(٥) انظر ترجمته في « مجروحين » (٢٦٧/١ ـ ٢٦٨) ، و« الكامل » (٣٧٦/٢) ، و« تهذيب » ←

بكذبه ووضعه الحديث ؛ منهم : الإمام أحمد ؛ قال محمد بن عوف عن أحمد بن حنبل : (مطروح الحديث)[1] .

وقال البخاري : (منكر الحديث)[2] ، وقال النسائي : (متروك الحديث)[3] ، وقال ابن عدي : (يضع الحديث ، وعامة ما يرويه مناكير موضوعة ، البلاء منه)[4] ، وقال الحاكم : (يروي أحاديث موضوعة)[5] .

وابن حبان ، قال : (ينفرد عن الثقات بالأشياء الموضوعات كأنه كان المتعمد لها ، لا تحل الرواية عنه)[6] .

قلت : روىٰ له الترمذي حديثاً واحداً[7] .



(٢٨/٣ ـ ٢٩) ، و« ميزان » (٦٠٦/١ ـ ٦٠٧) .

(١) تهذيب (٢٩/٣) .

(٢) التاريخ الكبير (٥٣/٢) ، ميزان (٦٠٦/١) ، الكامل (٣٧٦/٢) .

(٣) الكامل (٣٧٦/٢) ، تهذيب (٢٩/٣) .

(٤) الكامل (٣٧٧/٢) .

(٥) تهذيب (٢٩/٣) .

(٦) مجروحين (٢٧٠/١) ، تهذيب (٢٩/٣) .

(٧) في « تهذيب التهذيب » : (له في الترمذي حديث واحد في تتريب الكتاب ، وهو غير منسوب عنده ، وقال بإثره : « حمزة هو ابن عمرو النصيبي » ، قال المزي : لا نعلم أحداً قال فيه : حمزة بن عمرو النصيبي إلا الترمذي ، وكأنه اشتبه عليه بحماد بن عمرو النصيبي) ، ثم ذكر أن العقيلي قد أورد الحديث الذي رواه الترمذي في ترجمة حمزة بن أبي حمزة النصيبي ، وهو حمزة بن ميمون .
د . أحمد سردار .

حرف الخاء

٣٣ ـ (ت ، ق) : خارجة بن مصعب ، الضبعي ، أبو الحجاج ، السرخسي ، الخراساني :

روىٰ عن زيد بن أسلم ، وسهيل بن أبي صالح ، وأبي حازم سلمة بن دينار ، وغيرهم .

وعنه : الثوري ـ ومات قبله ـ وأبو داود الطيالسي ، وعلي بن الحسن بن شقيق ، وجماعة .

متفق علىٰ ضعفه وترك حديثه ، لا سيما ما دلسه عن غياث بن إبراهيم[1] .

ورماه بعضهم بالكذب ؛ منهم :

ابن معين ؛ قال عباس الدوري عنه : (كذاب)[2] .

وأبو معمر الهذلي ، قال الحسن بن محمد القباني : (قال لي أبو معمر الهذلي : أتدري لم ترك حديث خارجة ؟ فقلت : لمكان رأيه ، قال : لا ، ولٰكن كان أصحاب الرأي عمدوا إلىٰ مسائل لأبي حنيفة فجعلوا لها أسانيد ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، فوضعوها في كتبه ، فكان يحدث بها)[3] .

---

(١) انظر ترجمته في « مجروحين » (١/٢٨٢ ـ ٢٨٣) ، و« الجرح » (١/٢/٣٧٥ ـ ٣٧٦) ، و« التاريخ الكبير » (١/٢/٢٠٥) ، و« الضعفاء » (٢٥٩) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٨٩) ، و« أسماء الضعفاء » (١/٢٤٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٧٨) ، و« المغني » (١/٢٠١) ، و« ميزان » (١/٦٢٥ ـ ٦٢٦) ، و« تهذيب » (٣/٧٦ ـ ٧٨) ، و« الخلاصة » (٩٩) .

(٢) تهذيب (٣/٧٧) ، ميزان (١/٦٢٥) .

(٣) تهذيب (٣/٧٧) .

والبخاري ، قال : (تركه ابن المبارك ووكيع)[1] .

والنسائي ، قال : (متروك الأحاديث)[2] .

قلت : وغالب الأئمة علىٰ أن الكذب جرىٰ علىٰ لسانه دون تعمد أو قصد ، وإنما كان ذٰلك من قبيل الخطأ والوهم ، وأن بعض الرواة أدخل في حديثه ما ليس منه فرواه ، وقول أبي معمر الهذلي يشير إلىٰ ذٰلك ، وكذٰلك قول أبي داود : (خارجة أودع كتبه عند غياث بن إبراهيم ، فأفسدها عليه)[3] .

وقال ابن حبان : (كان يدلس عن غياث وغيره ، ويروي ما يسمع منهم مما وضعوه على الثقات عن الثقات الذين رآهم ، فمن هنا وقع في حديثه الموضوعات عن الأثبات ، لا يحل الاحتجاج بخبره)[4] .

وقول ابن المبارك أيضاً : (رأيت منه سهولة في أشياء ، فلم آمن أن يكون أخذه للحديث علىٰ ذٰلك)[5] .

رویٰ له الترمذي وابن ماجه .



٣٤ ـ (د ، ق) : خالد بن عمرو ، القرشي ، الأموي ، السعيدي :

من ولد سعيد بن العاص ، وابن عم عبد العزيز بن أبان .

متفق علىٰ ضعفه ، وترك حديثه ، وذهب جماعة إلىٰ أنه يكذب ويضع الأحاديث[6] .

---

(١) التاريخ الكبير (٢/٢٠٥) ، الضعفاء (٢٥٩) ، تهذيب (٣/٧٧) ، ميزان (١/٦٢٥) .

(٢) الضعفاء (٩٧) ، ميزان (١/٦٢٥) ، تهذيب (٣/٧٧) .

(٣) تهذيب (٣/٧٨) .

(٤) مجروحين (١/٢٨٨) ، تهذيب (٣/٧٨) .

(٥) تهذيب (٣/٧٨) .

(٦) انظر ترجمته في « مجروحين » (١/٢٧٦) ، و« الجرح » (٢/١/٣٤٣ ـ ٣٤٤) ، و« التاريخ ←

قال صالح بن محمد البغدادي ـ جزرة ـ : (يضع الحديث)[1] .

وأورد له ابن عدي أحاديث مناكير من روايته عن الليث بن سعد ، عن يزيد بن أبي حبيب ، ثم قال : (وهٰذه الأحاديث كلها باطلة ، وعندي أنه وضعها على الليث ، ونسخة الليث عن يزيد عندنا من رواية يحيى بن بكير ، وقتيبة ، ويزيد بن موهب ، وزغبة ، ما فيها شيء من هٰذا) ، زاد ابن حجر : (وله غير ما ذكرت ، وعامتها أو كلها موضوعة ، وهو بيِّن الأمر من الضعفاء)[2] .

وقال الحسين بن حبان عن يحيىٰ : (كان كذاباً ، يكذب)[3] .

وقال البخاري : (منكر الحديث)[4] .

وقال ابن حبان : (كان ممن ينفرد عن الثقات بالموضوعات ، لا يحل الاحتجاج بخبره)[5] .

وقال ابن أبي حاتم : (نا أحمد بن سنان قال : بعثت إلىٰ أحمد بن حنبل رقعة أسأله عن حديث رواه خالد بن عمرو القرشي ، فوقع فيها : نظرنا في هٰذا الحديث فلم نجد له أصلاً ، وهٰذا الشيخ منكر الحديث) .

وقال : (أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ فيما كتب إلي ـ قال : سألت أبي

← الكبير » (١٦٤/٢/١) ، و« الضعفاء » (٢٥٩) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٨٩) ، و« أسماء الضعفاء » (٢٤٩/١) ، و« ديوان الضعفاء » (٨٣) ، و« المغني » (٢٠٥/١) ، و« ميزان » (٦٣٥/١ ـ ٦٣٦) ، و« تهذيب » (١٠٩/٣ ـ ١١٠) ، و« الخلاصة » (١٠٢) .

(١) ميزان (٥٨٦/١) ، تهذيب (١٠٩/٣) .

(٢) ميزان (٥٨٦/١) ، تهذيب (١٠٩/٣ ـ ١١٠) .

(٣) تهذيب (١٠٩/٣) .

(٤) التاريخ الكبير (١٦٤/٢) ، الضعفاء (٢٥٩) .

(٥) مجروحين (٢٨٣/١) ، تهذيب (١٠٩/٣) .

عن خالد بن عمرو القرشي ، فقال : ليس بثقة ، وهو ابن عم عبد العزيز بن أبان ، يروي أحاديث بواطيل)[1] .

روىٰ له أبو داود وابن ماجه .

❁ ❁ ❁

٣٥ ـ (ق) : خالد بن يزيد بن عبد الرحمـٰن بن أبي مالك ، الدمشقي :

روىٰ عن أبيه ، وأبي روق الهمداني ، وجماعة .

وعنه الوليد بن مسلم ، وابن المبارك ، والهيثم بن خارجة وغيرهم .

مختلف فيه :

وثقه أحمد بن صالح العجلي ، وأبو زرعة الدمشقي[2] ، وقال أبو زرعة الرازي : (لا بأس به ، حدث عنه ابن المبارك)[3] .

وسائر الأئمة علىٰ ضعفه ، وترك حديثه[4] .

بل جاء تكذيبه عن ابن معين ؛ قال ابن أبي الحواري : (سمعت ابن معين يقول : بالعراق كتاب ينبغي أن يدفن ، « تفسير الكلبي » عن أبي صالح ، وبالشام كتاب ينبغي أن يدفن ، « كتاب الديات » لخالد بن يزيد بن أبي مالك ، لم يرض أن يكذب علىٰ أبيه حتىٰ كذب على الصحابة ، قال

---

(١) الجرح (١/٣٤٤) .

(٢) ميزان (١/٥٩٤) ، تهذيب (٣/١٣٧) .

(٣) الجرح (١/٣٥٩) .

(٤) انظر ترجمته في « المجروحين » (١/٢٧٧ ـ ٢٧٨) ، و« الجرح » (٢/١/٢٥٩) ، و« الضعفاء » للنسائي (٣٨٩) ، و« أسماء الضعفاء » (١/١٥١) ، و« الضعفاء للذهبي » (٨٤) ، و« المغني » (١/٢٠٧) ، و« ميزان » (١/٥٩٤) ، و« تهذيب » (٣/١٣٦ ـ ١٣٨) ، و« خلاصة » (١٠٣) .

ابن أبي الحواري : سمعت هٰذا الكتاب من خالد ثم أعطيته للعطار ، فأعطىٰ للناس فيه حوائج)[1] .

وقد ذهب ابن حبان إلىٰ أن خالداً هٰذا ما كان يتعمد الكذب وقصده ، وإنما أوقعه في الكذب كثرة خطئه ، قال : (كان صدوقاً في الرواية ، ولٰكنه كان يخطئ كثيراً ، وفي حديثه مناكير ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد عن أبيه)[2] .

أخرج له ابن ماجه فقط ثلاثة أحاديث[3] .



٣٦ ـ (ق) : الخليل بن زكريا ، الشيباني ـ ويقال : العبدي ـ البصري :

روىٰ عن عوف الأعرابي ، وابن جريج ، وهشام بن حسان ، وغيرهم .

وعنه : عبد العزيز بن أبان ، وأبو جعفر أحمد بن الهيثم البزار ، والحارث بن أبي أسامة ، وغيرهم .

مختلف فيه :

وثقه جعفر الصائغ ؛ قال أبو بكر الشافعي : (سمعت جعفر الصائغ يقول : سمعت الخليل يقول : وكان ثقة مأموناً)[4] .

وسائر الأئمة علىٰ أنه ضعيف متروك[5] .

---

(١) ميزان (١/٥٩٤) ، تهذيب (٣/١٣٦ ـ ١٣٧) .

(٢) مجروحين (١/٢٨٤) .

(٣) الأول في (الطهارة وسننها ، باب الوضوء مما غيرت النار) ، ح (٤٨٧) ، والثاني في (الصدقات ، باب القرض) ، ح (٣٢٣١) ، والثالث في (الزهد ، باب صفة الجنة) ، ح (٤٣٣٧) .

(٤) تهذيب (٣/١٦٦) ، الضعفاء للعقيلي (١/١٢٢) .

(٥) انظر ترجمته في « أسماء الضعفاء » (١/٢٥٧) ، و« الضعفاء » للعقيلي (١/١٢٢) ، و« الضعفاء » للذهبي (٨٩) ، و« المغني » (١/٢١٤) ، و« ميزان » (١/٦٦٧) ، و« الخلاصة » ←

وكذبه القاسم المطرز ، قال : (حدثنا جعفر الصائغ ، قال : ثنا الخليل بن زكريا ، قال القاسم : وهو والله كذاب)[1] .

وقال العقيلي : (يحدث بالبواطيل عن الثقات)[2] .

وقال ابن عدي ـ بعد أن أورد له أحاديث ـ : (وهٰذه الأحاديث مناكير كلها من جهة الإسناد والمتن جميعاً ، ولم أر لمن تقدم فيه قولاً ، وقد تكلموا فيمن كان خيراً منه بدرجات ؛ لأن عامة أحاديثه مناكير) ، وقال أيضاً : (عامة حديثه لم يتابعه عليها أحد)[3] .

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً قال : (حدثنا محمد بن عقيل ، حدثنا الخليل بن زكريا ، ثنا هشام بن حسان ، عن الحسن ، عن أبي بكر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول »)[4] .



(١٠٧) ، و« تهذيب » (٣/١٦٦ ـ ١٦٧) ، و« تنزيه الشريعة » (١/٥٨) .

(١) تهذيب (٣/١٦٦) .

(٢) الضعفاء (٢/٢٠) .

(٣) تهذيب (٣/١٦٦) .

(٤) جه : (الطهارة ، باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور) ، ح (٢٧٤) ، قال ابن حجر : (قد توبع عليه) ، تهذيب (٣/١٦٦) .

حرف الدال

٣٧ ـ (ت ، ق) : داود بن الزبرقان ، الرقاشي ، أبو عمرو ، البصري ، نزيل بغداد :

روىٰ عن إسماعيل بن أبي خالد ، وأيوب ، وإسماعيل بن مسلم ، وغيرهم .

وعنه : سعيد بن أبي عروبة ، وشعبة بن الحجاج ، وبقية بن الوليد ، وجمع .

مختلف فيه ؛ قوىٰ أمره الإمام أحمد ؛ قال ابن حبان : (ثنا محمد بن محمود النسائي ، سمعت علي بن سعيد بن جرير يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : داود بن الزبرقان لا أتهمه في الحديث)[١] ، وقال البخاري : (حديثه مقارب)[٢] .

وسائر الأئمة علىٰ ضعفه ورد حديثه[٣] .

وصرح الجوزجاني بكذبه فقال : (كذاب)[٤] .

قلت : يظهر أن من كذبه أو حكم بترك حديثه فإنما ذٰلك لكثرة خطئه ، وروايته المناكير ، دون تعمد أو قصد ، ولذا قال ابن حبان : (وكان داود بن الزبرقان شيخاً صالحاً يحفظ الحديث ويذاكر به ، ولٰكنه كان يهم في المذاكرة ، ويغلط في الرواية إذا حدث من حفظه ، ويأتي عن الثقات بما

---

(١) مجروحين (٢٩٢/١) .

(٢) ميزان (٩/٢) .

(٣) انظر ترجمته في « مجروحين » (٢٩٢/١) ، و« الجرح » (٤١٢/١/٢ ـ ٤١٣) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٨٩) ، و« أسماء الضعفاء » (٢٦٢/١) ، و« ديوان الضعفاء » (٩٢) ، و« المغني » (٢١٧/١) ، و« ميزان » (٩/١) ، و« تهذيب » (١٨٥/٣ ـ ١٨٦) ، و« خلاصة » (١٠٩) .

(٤) ميزان (٩/٢) تهذيب (١٨٥/٣) .

ليس من أحاديثهم ؛ فلما نظر يحيىٰ إلىٰ تلك الأحاديث أنكرها ، وأطلق عليه الجرح بها ، وأما أحمد بن حنبل : فإنه علم ما قلنا أنه لم يكن بالمتعمد في شيء من ذٰلك ، فلا يستحق الإنسان الجرح بالخطأ يخطئ ، أو الوهم يهم ما لم يفحش ذٰلك ، حتىٰ يكون ذٰلك الغالب علىٰ أمره ، فإذا كان كذٰلك استحق الترك ، وداود بن الزبرقان عندي صدوق فيما وافق الثقات ، إلا أنه لا يحتج به إذا انفرد)[1] .

أخرج له الترمذي وابن ماجه .

❁ ❁ ❁

٣٨ ـ (ق) : داود بن المحبر بن قحذم ، أبو سليمان ، البصري ، الطائي ، ويقال : الثقفي .

روىٰ عن شعبة ، وهمام ، والحمادين ، وجماعة .

وعنه : الفضل بن سهل الأعرج ، وأبو أمية الطرسوسي ، والحسين بن عيسىٰ ، وغيرهم .

صاحب « كتاب العقل » ، قال الذهبي : (ليته لم يصنفه)[2] .

مختلف فيه :

روي عن ابن معين وأبي داود توثيقه .

قال الدوري ، سمعت يحيىٰ يقول : (داود بن محبر ، ليس بكذاب ، قال يحيىٰ : وقد كتبت عن أبيه المحبر بن قحذم ، وكان داود ثقة ، ولٰكنه جفا الحديث ، ثم حدث)[3] .

---

(١) مجروحين (١/٢٩٢) .

(٢) ميزان (٢/٢٠) .

(٣) التاريخ (٣٨٨/٤) ، وهٰكذا جاءت فيه الرواية ، وفي « التهذيب » : (ولٰكنه جفا الحديث ←

وقال الدوري عن يحيىٰ أيضاً : (ما زال معروفاً بالحديث ، يكتب الحديث ، وترك الحديث ثم ذهب فصحب قوماً من المعتزلة فأفسدوه ، وهو ثقة)[1] .

وقال أبو داود : (ثقة شبه الضعيف ، بلغني عن يحيىٰ فيه كلام أنه يوثقه)[2] .

وسائر الأئمة من المحدثين والنقاد علىٰ أنه ضعيف ، وقال بعضهم : (متروك)[3] ، وصرح البعض بكذبه .

وحكى ابن حبان عن أحمد بن حنبل تكذيبه ، قال : (كان يضع الحديث على الثقات ، ويروي عن المجاهيل المقلوبات ، كان أحمد بن حنبل رحمه الله يقول : هو كذاب)[4] .

وقال عبد الله بن أحمد : (سألت أبي عن داود بن المحبر ، فضحك ، وقال : شبه لا شيء ، كان لا يدري أي شيء الحديث)[5] ، وقال البخاري : (منكر الحديث ، شبه لا شيء)[6] .

← وكان يتنسك) ، تهذيب (٣/١٩٩ ـ ٢٠٠) ، وفي « أسماء الضعفاء » (١/٢٦٧ ـ ٢٦٨) : (لٰكنه ترك الحديث وتنسك ؛ فلما كبر حدث فصحف وأخطأ) .

(١) تهذيب (٣/١٩٩) .

(٢) تهذيب (٣/٢٠٠) .

(٣) انظر ترجمته في « مجروحين » (١/٢٩١) ، و« الجرح » (٢/١/٤٢٤) ، و« التاريخ الكبير » (١/٢/٢٤٤) ، و« الضعفاء » (٢٥٩) ، و« أسماء الضعفاء » (١/٢٦٨) ، و« ديوان الضعفاء » (٩٤) ، و« المغني » (١/٢٢٠) ، و« ميزان » (٢/٢٠) ، و« تهذيب » (٣/١٩٩ ـ ٢٠١) ، و« الخلاصة » (١١٠ ـ ١١١) ، و« تنزيه الشريعة » (٥٩) .

(٤) مجروحين (١/٢٩١) .

(٥) الجرح (١/٤٢٤) .

(٦) الضعفاء (٤٥) ، التاريخ الكبير (٢/٢٤٤) ، لٰكن قوله : (شبه لا شيء) حكاه عن أحمد .

وقال علي بن المديني : (داود بن المحبر ذهب حديثه)[1] ، وقال صالح جزرة : (صاحب مناكير ، يكذب)[2] .

وقال أبو حاتم الرازي : (داود بن المحبر : غير ثقة ، ذاهب الحديث ، منكر الحديث)[3] .

وروىٰ عبد الغني بن سعيد عن الدارقطني قال : (« كتاب العقل » وضعه ميسرة بن عبد ربه ، ثم سرقه منه داود بن المحبر ، فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة ، وسرقه منه عبد العزيز بن أبي رجاء ، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي)[4] .

وقال ابن حجر : (أسقطه أبو خيثمة)[5] .

وقال الحاكم : (حدث ببغداد عن جماعة من الثقات بأحاديث موضوعة ، حدثونا عن الحارث بن أبي أسامة عنه بـ « كتاب العقل » ، وأكثر ما أودع ذٰلك الكتاب من الحديث الموضوع علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كذبه أحمد بن حنبل)[6] .

وقال النقاش : (حدث بـ « كتاب العقل » ، وأكثره موضوع)[7] .

وقال الدارقطني : (داود بن محبر : يضع ، بصري ، كان ببغداد ، متروك)[8] .

---

(١) الجرح (١/٤٢٤) .

(٢) تهذيب (٣/٢٠٠) .

(٣) الجرح (١/٤٢٤) .

(٤) ميزان (٢/٢٠) ، تهذيب (٣/٢٠٠) .

(٥) تهذيب (٣/٢٠٠ ـ ٢٠١) .

(٦) تهذيب (٣/٢٠٠ ـ ٢٠١) .

(٧) تهذيب (٣/٢٠١) .

(٨) الضعفاء والمتروكين للدارقطني (١٢٢) .

وقال أيضاً : (داود بن محبر ، عن أيوب بن خوط : متروك ، يضع الحديث)[1] .

وقال ابن عدي : (وعن داود كتاب قد صنفه في فضل العقل ، وفيه أخبار كلها أو عامتها غير محفوظات ، وله أحاديث صالحة غير « كتاب العقل » ، ويشبه أن تكون صورته ما ذكره يحيى بن معين أنه كان يخطئ ، ويصحف الكثير ، وفي الأصل أنه صدوق)[2] .

قلت : مراد ابن عدي : أنه جرى الكذب علىٰ لسانه دون تعمد أو قصد .

ويؤيد ذٰلك قول ابن حجر : (روىٰ له ابن ماجه حديثه عن الربيع بن صبيح ، عن يزيد الرقاشي ، عن أنس ، في « فضل قزوين » ، وهو منكر ، يقال : إنه أدخل عليه)[3] .

لٰكن كلام الدارقطني يخالف ذٰلك ؛ إذ يرىٰ أنه كان ممن يتعمد الوضع .

روىٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً[4] .

قال الذهبي : (فلقد شان ابن ماجه « سننه » بإدخاله هٰذا الحديث الموضوع فيها)[5] .

وقد سبق الكلام عليه في الباب السابق .



---

(١) من تكلم فيه الدارقطني (١٩٥) .

(٢) تهذيب (٣/٢٠٠) .

(٣) تهذيب (٣/٢٠٠) .

(٤) جه : (الجهاد ، باب ذكر الديلم وفضل قزوين) ، ح (٢٧٨٠) .

(٥) ميزان (٢/ ٢٠) .

حرف الراء

٣٩ ـ (ت) : روح بن أسلم ، الباهلي ، أبو حاتم ، البصري :

روىٰ عن أبي طلحة الراسبي ، ووهيب بن خالد ، وهمام بن يحيىٰ ، وغيرهم .

وعنه : أبو خيثمة ، وعبد الله بن عبد الرحمـٰن الدارمي ، وأبو جعفر المسندي ، وآخرون .

غالب الأئمة علىٰ أنه ضعيف ، لين الحديث[١] .

وذهب البزاز إلىٰ توثيقه ، قال : (حدثنا محمد بن معمر ، ثنا روح بن أسلم ومات قديماً ، سنة مائتين ، وهو ثقة)[٢] ، وكذلك وثقه ابن حبان[٣] .

وصرح بكذبه عفان ، قال ابن أبي حاتم : (ثنا أبي ، ثنا ابن أبي الثلج ، قال : سمعت عفان يقول : روح بن أسلم كذاب)[٤] .

روىٰ له الترمذي فقط .



(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٣١٠/٢/١) ، و« الضعفاء » (٢٦٠) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٩٢) ، و« الجرح » (٤٩٩/١/٢) ، و« أسماء الضعفاء » (٢٨٧/١) ، و« ديوان الضعفاء » (١٠٤) ، و« المغني » (٢٣٣/١) ، و« ميزان » (٥٧/٢) ، و« تهذيب » (٢٩١/٣ ـ ٢٩٢) ، و« الخلاصة » (١١٨) .

(٢) تهذيب (٢٩٢/٣) .

(٣) ميزان (٥٣/٢) ، المغني (٢٣٣/٢) ، خلاصة (١١٨) .

(٤) الجرح (٤٩٩/١) ، أسماء الضعفاء (٣٠١/١) ، ميزان (٥٧/٢) ، تهذيب (٢٩١/٣) .

حرف الزاي

٤٠ ـ (ت) : زياد بن المنذر ، الهمداني ، ويقال : الثقفي ، ويقال : النهدي ، أبو الجارود ، الأعمىٰ ، الكوفي :

إليه تنسب الجارودية .

روىٰ عن عطية العوفي ، وداود بن أبي عوف ، والأصبغ بن نباتة ، وآخرين .

وعنه : مروان بن معاوية ، ويونس بن بكير ، وعلي بن هاشم بن البريد ، وغيرهم .

مجمع علىٰ ضعفه ، وترك حديثه[١] ، قال ابن عبد البر : (اتفقوا علىٰ أنه ضعيف الحديث ، منكره ، ونسبه بعضهم إلى الكذب)[٢] .

وممن صرح بكذبه : يحيى بن معين ، قال الدوري : (سمعت يحيىٰ يقول : زياد بن المنذر ، أبو الجارود : كذاب ، يحدث عنه الفزاري بحديث أبي جعفر : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر علياً أن يثلم الحيطان)[٣] .

وروىٰ معاوية بن صالح عن ابن معين قال : (كذاب ، عدو الله ، ليس يسوىٰ فلساً)[٤] .

---

(١) انظر ترجمته في « مجروحين » (٣٠٤/١ ـ ٣٠٥) ، و« الجرح » (٥٤٦/١/٢) ، و« التاريخ الكبير » (٢٧١/٢/١) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٩٣) ، و« أسماء الضعفاء » (٣٠١/١) ، و« ديوان الضعفاء » (١١٢) ، و« المغني » (٢٤٤/١) ، و« ميزان » (٩٣/٢ ـ ٩٤) ، و« تهذيب » (٣٨٦/٣ ـ ٣٨٧) .

(٢) تهذيب (٣٨٧/٣) .

(٣) التاريخ (٣٦٦/٣) ، وانظر « القسم المرتب » (١٣٩ ـ ١٤٠) ، و« قبول الأخبار » (٢٠٩) ، و« ميزان » (٨٧/٢) .

(٤) ميزان (٨٧/٢) ، دون قوله : (ليس يسوىٰ فلساً) ، تهذيب (٣٨٦/٣) .

وقال الآجري عن أبي داود : (كذاب ، سمعت يحيىٰ يقوله)[1] .

والنسائي ، قال : (متروك)[2] .

والبخاري ، قال : (يتكلمون فيه)[3] .

وقال ابن حبان : (كان رافضياً ، يضع الحديث في مثالب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ويروي في فضائل أهل البيت أشياء ما لها أصول ، لا تحل كتابة حديثه)[4] .

وقال يحيى بن يحيى النيسابوري : (يضع الحديث) ، حكاه الحاكم في « التاريخ »[5] .

وقال ابن عدي : (عامة أحاديثه غير محفوظة ، وعامة ما يرويه في فضائل أهل البيت ، وهو من المعدودين من أهل الكوفة الغالين ، وأحاديثه عمن يروي عنه فيها نظر)[6] .

أخرج له الترمذي حديثاً واحداً .

* * *

---

(١) تهذيب (٣/٣٨٦) .

(٢) الضعفاء (١١٤) ، ميزان (٢/٨٧) ، تهذيب (٣/٣٩٦) .

(٣) التاريخ الكبير (٢/٣٧١) ، ميزان (٢/٨٧) ، تهذيب (٣/٣٩٦) .

(٤) المجروحين (١/٣٠٦) ، ميزان (٢/٨٧) ، تهذيب (٣/٣٩٦) .

(٥) تهذيب (٣/٣٩٧) .

(٦) تهذيب (٣/٣٩٦) .

حرف السين

٤١ ـ (ق) : السري بن إسماعيل ، الكوفي ، صاحب الشعبي : مجمع علىٰ ضعفه ونكارة حديثه [١] .

وصرح يحيى القطان بكذبه ؛ فقال : (استبان لي كذبه في مجلس واحد) [٢] ، وقال الآجري عن أبي داود : (ضعيف ، متروك الحديث ، يجيء عن الشعبي بأوابد) ، وقال ابن عدي : (وأحاديثه التي يرويها لا يتابعه عليها أحد خاصة عن الشعبي ؛ فإن أحاديثه عنه منكرات وهو إلى الضعف أقرب) [٣] .

وقال النسائي : (متروك) [٤] ، وقال ابن حبان : (كان يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل) [٥] .

روىٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً ، قال : (حدثنا محمد بن رمح ، أنبأنا الليث بن سعد ، عن يزيد بن أبي حبيب ، أن خالد بن كثير الهمداني حدثه ، أن السري بن إسماعيل حدثه ، أن الشعبي حدثه ، أنه سمع النعمان بن بشير يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن من الحنطة خمراً ،

---

(١) انظر ترجمته في « مجروحين » (٣٥١/١ ـ ٣٥٢) ، و« التاريخ الكبير » (١٧٦/٣/٢) ، و« الضعفاء » (٢٦٢) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٩٢) ، و« أسماء الضعفاء » (٣١٠/١) ، و« ديوان الضعفاء » (١١٦) ، و« المغني » (٢٥٢/١ ـ ٢٥٣) ، و« ميزان » (١١٠/٢) ، و« تهذيب » (٤٥٩/٣ ـ ٤٦٠) ، و« خلاصة » (١٣٣) ، و« تنزيه الشريعة » (٦٢/١) .

(٢) التاريخ الكبير (١٧٦/٢) ، الضعفاء (٢٦٢) ، ميزان (١١٠/٢) ، تهذيب (٤٥٩/٣) .

(٣) تهذيب (٤٦٠/٣) .

(٤) الضعفاء والمتروكون (١٢٥) ، ميزان (١١٠/٢) ، تهذيب (٤٦/٣) .

(٥) مجروحين (٣٥٥/١) .

ومن الشعير خمراً ، ومن الزبيب خمراً ، ومن التمر خمراً ، ومن العسل خمراً ») [١] .

قال الذهبي : (ومن مناكيره : حدثنا الشعبي ، سمعت النعمان ، سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : الخمر من خمس . . . الحديث) [٢] .

❁ ❁ ❁

٤٢ ـ (ت ، ق) : سعد بن طريف ، الإسكاف ، الحذاء ، الحنظلي ، الكوفي :

روىٰ عن الأصبغ بن نباتة ، والحكم بن عتيبة ، وأبي إسحاق السبيعي ، وآخرين .

وعنه : إسرائيل ، وخلف بن خليفة ، وعلي بن مسهر ، وغيرهم .

كان ممن يفرط في التشيع ، مجمع علىٰ ضعفه ، ونكارة حديثه [٣] .

وصرح جماعة بكذبه ؛ منهم ابن حبان ، قال : (كان يضع الحديث على الفور) [٤] ، وقال النسائي : (متروك الحديث) [٥] ، وقال الجوزجاني : (مذموم) [٦] .

---

(١) جه : (الأشربة ، باب ما يكون منه الخمر) ، ح (٣٣٧٩) .
(٢) ميزان (١١٠/٢) .
(٣) انظر ترجمته في « مجروحين » (٣٥٧/١) ، و« الجرح » (٨٧/٢/١) ، و« التاريخ الكبير » (٥٩/٢/٢) ، و« الضعفاء » (٢٦٢) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٩٣) ، و« أسماء الضعفاء » (٣١٢/١) ، و« ديوان الضعفاء » (١١٧) ، و« المغني » (٢٥٥/١) ، و« ميزان » (١١٦/٢ ـ ١١٨) ، و« تهذيب » (٤٧٣/٣ ـ ٤٧٤) ، و« خلاصة » (١٣٤) ، و« تنزيه الشريعة » (٦٢/١) .
(٤) مجروحون (٣٥٧/١) .
(٥) الضعفاء والمتروكون (١٣٠) ، ميزان (١٢٣/٢) ، تهذيب (٤٧٤/٣) .
(٦) تهذيب (٤٧٤/٣) ، أسماء الضعفاء (٣١٢/١) .

وقال ابن معين : (لا يحل لأحد أن يروي عنه)[1] .

قلت : اشتهر أنه الذي وضع حديث : « معلمو صبيانكم شراركم ؛ أقلهم رحمة باليتيم . . . » الحديث .

وساق الذهبي له أحاديث من منكراته[2] .

روىٰ له الترمذي وابن ماجه .

❀ ❀ ❀

٤٣ ـ (ق) : سعيد بن سنان ، أبو مهدي ، الحنفي ، ويقال : الكندي ، الحمصي :

روىٰ عن أبيه ، وأبي الزاهرية ، ويزيد بن عبد الله بن عريب ، وجماعة .

وعنه : بقية بن الوليد ، وبشر بن بكر التنيسي ، وابن المبارك ، وغيرهم ، **مجمع علىٰ ضعفه ، وترك حديثه**[3] .

وصرح الدارقطني بكذبه ؛ فقال : (سعيد بن سنان اثنان : أبو مهدي : حمصي ، يضع الحديث ، وأبو سنان : كوفي ، سكن الري ، من الثقات)[4] .

وقال البخاري : (منكر الحديث)[5] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[6] .

---

(١) ميزان (٢/١١٦) ، تهذيب (٣/٤٧٣) .

(٢) ميزان (٢/ ١١٧ ـ ١١٨) .

(٣) انظر ترجمته في « مجروحين » (١/٣١٩) ، و« الجرح » (١/٢/٢٨ ـ ٢٩) ، و« التاريخ الكبير » (١/٢/٤٧٧ ـ ٤٧٨) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٩٢) ، و« أسماء الضعفاء » (١/٣٢٠) ، و« ديوان الضعفاء » (١٢١) ، و« المغني » (١/٢٦١) ، و« ميزان » (٢/١٤٣ ـ ١٤٥) ، و« تهذيب » (٤/٤٦ ـ ٤٧) ، و« خلاصة الشريعة » (١/٦٣) .

(٤) تهذيب (٤/٤٦) .

(٥) التاريخ الكبير (٢/٤٧٨) ، ميزان (٢/١٤٣) ، تهذيب (٤/٤٧) .

(٦) الضعفاء (١٢٦) .

وقال الجوزجاني : (أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة ، لا تشبه أحاديث الناس ، وكان أبو اليمان يثني عليه في فضله وعبادته ، فنظرت في أحاديثه فإذا أحاديثه معضلة ؛ فلما رجعت إلى العراق قال لي ابن معين : لعلك كتبتها يا أبا إسحاق ، قلت : كتبت منها شيئاً يسيراً لأعتبر به ، فقال : تلك لا يعتبر بها ، هي بواطيل)[1] .

وقال أحمد بن صالح المصري : (منكر الحديث ، ما أعرف من حديثه إلا حديثين أو ثلاثة) .

وقال ابن عدي : (وعامة ما يرويه غير محفوظ ، وكان من صالحي أهل الشام ، إلا أن في بعض روايته ما فيه)[2] .

وقال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عن أبي مهدي سعيد بن سنان الحمصي ، فقال : ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، يروي عن أبي الزاهرية ، عن كثير بن مرة ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بنحو من ثلاثين حديثاً ، أحاديث منكرة)[3] .

وقال ابن حبان : (منكر الحديث ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، له نسخة كتبناها عنه أكثرها مقلوبة ، لا يحل ذكرها في الكتب إلا علىٰ سبيل القدح في ناقليها)[4] .

قلت : والذي يظهر لي والله أعلم : أن سعيداً هٰذا لم يكن ممن يتعمد الكذب في الرواية ، وإنما جرى الكذب علىٰ لسانه دون تعمد أو قصد ؛ لغفلته ، وانشغاله بالصلاح ، والله أعلم .

---

(١) تهذيب (٤/٤٦ ـ ٤٧) .
(٢) تهذيب (٤/٤٧) .
(٣) الجرح (٢/٢٨) .
(٤) مجروحين (١/٣٢٢) ، تهذيب (٤/٤٧) .

روىٰ له ابن ماجه ثلاثة أحاديث[١] .

❁ ❁ ❁

٤٤ ـ (ت ، ق) : سفيان بن وكيع بن الجراح ، أبو محمد ، الرواسي :
روىٰ عن أبيه ، وابن إدريس ، وابن نمير ، وأبي معاوية ، وغيرهم .

وعنه : الترمذي ، وابن ماجه ، وبقي بن مخلد ، وابن وارة ، وآخرون .

مجمع علىٰ ضعفه ، وترك حديثه ، وقد اشتهر بين المحدثين بإدخال وراقه عليه من الموضوعات ، وتلقينه إياها ، **ففسد لذٰلك حديثه**[٢] .

قال البخاري : (يتكلمون فيه لأشياء لقنوه) .

وقال أبو زرعة : (لا يشتغل به ، قيل له : كان يكذب ، قال : كان أبوه صالحاً ، قيل له : كان سفيان يتهم بالكذب ، قال : نعم) .

وقال أبو حاتم الرازي : (جاءني جماعة من مشيخة الكوفة ، فقالوا : بلغنا أنك تختلف إلىٰ مشايخ الكوفة تكتب عنهم ، وتركت سفيان بن وكيع ، أما كنت ترعىٰ له في أبيه ؟ فقلت لهم : إني أوجب له ، وأحب أن تجري أموره على الستر ، وله وراق قد أفسد حديثه ، فقالوا : فنحن نقول له أن يبعد الوراق من نفسه ؛ فوعدتهم أن أجيئه فأتيته مع جماعة من أهل الحديث ، وقلت له : إن حقك واجب علينا في شيخك ، وفي نفسك ؛ فلو صنت نفسك ، وكنت تقتصر علىٰ كتب أبيك ، لكانت الرحلة

---

(١) أما الحديث الأول : فأخرجه مختصراً في (إقامة الصلاة ، باب ما جاء في القراءة في الصلاة يوم الجمعة) ، ح (١١٢٠) ، وأما الحديث الثاني : فأخرجه في (الحدود ، باب إقامة الحدود) ، ح (٢٥٣٧) ، وأما الحديث الثالث : فأخرجه في (الفتن ، باب ذهاب الأمانة) ، ح (٤٠٥٤) .

(٢) انظر ترجمته في « مجروحين » (٣٥٥/١ ـ ٣٥٦) ، و« الجرح » (٢٣١/١/٢ ـ ٢٣٢) ، و« أسماء الضعفاء » (٤/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (١٢٥) ، و« المغني » (٢٦٩/١) ، و« ميزان » (١٧٣/٢) ، و« تهذيب » (١٢٣/٤ ـ ١٢٥) ، و« خلاصة » (١٤٦) ، و« تنزيه الشريعة » (٦٣/١) .

إليك في ذٰلك ، فكيف وقد سمعت ؟ فقال : ما الذي ينقم علي ؟ فقلت : قد أدخل وراقك في حديثك ما ليس من حديثك ، فقال : فكيف السبيل إلىٰ ذٰلك ؟ قلت : ترمي بالمخرجات ، وتقتصر على الأصول ، ولا تقرأ إلا من أصولك ، وتنحي هٰذا الوراق عن نفسك ، و تدعو بابن كرامة توليه أصولك ؛ فإنه يوثق به ، فقال : مقبول منك ، وبلغني أن وراقه كان قد أدخلوه بيتاً يتسمع علينا الحديث ، فما فعل شيئاً مما قاله ، فبطل الشيخ ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التي قد أدخلت بين حديثه ، وقد سرق من حديث المحدثين)[1] .

قلت : فمن رماه بالكذب إنما قال ذٰلك لقبوله التلقين ، وإدخال ما ليس من حديثه في حديثه .

قال ابن عدي : (إنما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لقن ، ويقال : كان له وراق يلقنه من حديث موقوف فيرفعه ، وحديث مرسل فيوصله ، أو يبدل قوماً بقوم في الإسناد)[2] .

وقال ابن حبان : (كان شيخاً فاضلاً صدوقاً ، إلا أنه ابتلي بوراق سوء كان يدخل عليه الحديث ، وكان يثق به ؛ فيجيب فيما يقرأ عليه ، وقيل له بعد ذٰلك في أشياء منها فلم يرجع ؛ فمن أجل إصراره علىٰ ما قيل له استحق الترك)[3] .

روىٰ له الترمذي وابن ماجه .



---

(١) الجرح (٢/١/٢٣١ ـ ٢٣٢) .
(٢) تهذيب (٤/١٢٥) .
(٣) مجروحين (١/٣٥٩) .

٤٥ ـ (ق) : سـلام بن سـلم ، ويقال : ابن سليم ، التميمي ، السعدي ، الخراساني ، ثم المدائني ، الطويل :

روىٰ عـن حميـد الطويـل ، وثور بـن يزيـد الرحبـي ، وجعفر بن محمد الصادق ، وآخرين .

وعنـه : عبد الرحمٰن بـن ثابت بـن ثوبـان ، وعبد الرحمٰن بـن محمـد المحاربي ، وقبيصة بن عرفة ، وغيرهـم ، **مجمع علىٰ ضعفه ، وترك حديثه**[١] .

وصرح ابن خراش بكذبه فقال : (كذاب)[٢] .

وقال البخاري : (تركوه)[٣] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[٤] .

وقال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عن سلام بن سلم ، فقال : هو سلام الطويل ، ضعيف الحديث ، تركوه)[٥] .

وقال ابن حبان : (يروي عن الثقات الموضوعات ؛ كأنه كان المتعمد لها)[٦] .

وقال أحمد : (روىٰ أحاديث منكرة) .

وقال ابن أبي مريم عن ابن معين : (له أحاديث منكرة) .

---

(١) انظر ترجمته في « مجروحين » (٣٣٩/١) ، و« الجرح » (٢٦٠/٢/١) ، و« التاريخ الكبير » (١١٣/٢/٢) ، و« الضعفاء » (٢٦٣) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٩٣) ، و« أسماء الضعفاء » (٦/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (١٢٥ ـ ١٢٦) ، و« المغني » (٢٧٠/١) ، و« ميزان » (١٧٥/٢ ـ ١٧٦) ، و« تهذيب » (٢٨١/٤ ـ ٢٨٢) ، و« خلاصة » (١٦٠) .

(٢) تهذيب (٢٨٢/٤) .

(٣) التاريخ الكبير (١٣٣/٢) .

(٤) الضعفاء (١١٧) .

(٥) الجرح (٢٦٠/٢) .

(٦) مجروحين (٣٣٩/١) .

وقال ابن عدي ـ بعد أن روىٰ له أحاديث ـ : (لا يتابع علىٰ شيء منها) ، وقال ـ بعد أن روىٰ له حديثاً ـ : (لعل البلاء فيه منه ، أو من زيد العمي) ، وقال الحاكم : (روىٰ أحاديث موضوعة)[1] .

روىٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً ، قال : (ثنا عبد الله بن سعيد ، ثنا المحاربي ، عن سلام بن سليم ـ أو : سلم ، شك أبو الحسن ـ وأظنه هو أبو الأحوص ، عن حميد ، عن أنس ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقَّت للنفساء أربعين يوماً ، إلا أن ترى الطهر قبل ذٰلك)[2] .

٤٦ ـ (د ، ق) : سلم بن إبراهيم ، الوراق ، أبو محمد ، البصري :

روىٰ عن عكرمة بن عمار ، وأبان بن يزيد العطار ، ومبارك بن فضالة ، وآخرين .

وعنه : إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد ، وأحمد بن إسحاق بن صالح الوراق ، والذهلي ، وآخرون .

ذكره ابن حبان في « الثقات »[3] ، وسائر الأئمة علىٰ ضعفه[4] .

وقال الصغاني عن ابن معين : (كذاب)[5] .

أخرج له أبو داود وابن ماجه .



---

(١) تهذيب (٤/٢٨٢) .

(٢) جه : (الطهارة وسننها ، باب النفساء كم تجلس ؟) ، ح (٦٤٩) .

(٣) تهذيب (٤/١٣٧) .

(٤) انظر ترجمته في « أسماء الضعفاء » (٢/٨) ، و« ديوان الضعفاء » (١٢٦) ، و« المغني » (١/٢٧٢) ، و« ميزان » (٢/١٨٤) ، و« تهذيب » (٤/١٣٧) ، و« خلاصة » (١٤٦) ، و« تنزيه الشريعة » (١/٦٤) ، و« تاريخ بغداد » (٩/١٤٥) .

(٥) أسماء الضعفاء (٢/٨) ، تهذيب (٤/١٣٧) ، ميزان (٢/١٨٤) ، تاريخ بغداد (٩/١٤٥) .

٤٧ ـ (ق) : سهل بن صقير ، أبو الحسن ، الخلاطي :

بصري الأصل ، روىٰ عن مالك ، ومبارك بن فضالة ، وابن إدريس ، وغيرهم .

وعنه : سهل بن أبي الصفدي ، وإسحاق بن إدريس النصيبي ، والقاسم بن عبد الرحمـٰن ، وجماعة .

متفق علىٰ ضعفه[١] ، وذهب الخطيب إلىٰ تكذيبه ، قال : (يضع الحديث)[٢] .

وقال ابن عدي : (حدثنا عنه القاسم بن عبد الرحمـٰن الفارقي بأحاديث فيها بعض الإنكار ، وسهل ليس بالمشهور ، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب ، وإنما يغلط أو يشتبه عليه الشيء فيرويه)[٣] .

قلت : يعني : ابن عدي : إنه يجري علىٰ لسانه دون قصد أو تعمد ، وإنما سببه الخطأ والوهم .

روىٰ له ابن ماجه فقط .



٤٨ ـ (م ، ق) : سويد بن سعيد ، الهروي ، الحدثاني ، الأنباري ، أبو محمد :

روىٰ عن مالك ، وحفص بن ميسرة ، ومسلم بن خالد الزنجي ، وآخرين .

وعنه : مسلم ، وابن ماجه ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم الرازيان ، وغيرهم .

---

(١) انظر ترجمته في « ديوان الضعفاء » (١٣٦) ، و« المغني » (٢٨٧/١) ، و« ميزان » (٢٣٨/٢) ، و« تهذيب » (٢٥٤/٤) ، و« خلاصة » (١٥٧) ، و« تنزيه الشريعة » (٦٦/١) .

(٢) ميزان (٢٢١/٢) ، تهذيب (٢٥٤/٤) ، خلاصة (١٥٧) ، تنزيه الشريعة (٦٦/١) .

(٣) تهذيب (٢٥٤/٤) .

مختلف فيه .

وثقه العجلي فقال : (ثقة ، من أروى الناس عن علي بن مسهر)[1] ، وقال مسلمة في « تاريخه » : (سويد ثقة ثقة)[2] .

وقال الدارقطني : (ثقة ، ولما كبر ربما قرئ عليه ما فيه بعض النكارة فيجيزه)[3] .

واختلف فيه قول أحمد بن حنبل ؛ فقال الميموني عن أحمد : (ما علمت إلا خيراً)[4] ، وقال عبد الله بن أحمد : (عرضت علىٰ أبي أحاديث سويد عن ضمام بن إسماعيل ، فقال لي : اكتبها كلها ؛ فإنه صالح ، أو قال : ثقة)[5] .

وقال البغوي : (كان أحمد ينتقي عليه لولديه فيسمعان منه)[6] .

وقال أبو داود عن أحمد : (أرجو أن يكون صدوقاً) ، وقال : (لا بأس به)[7] .

وروى ابن الجوزي عن أحمد أنه قال : (متروك الحديث)[8] .

وغالب الأئمة علىٰ أنه ضعيف لتدليسه ، وأنه كان يتلقن بعدما كبر وتغير[9] .

---

(١) تهذيب (٢٧٥/٤) .
(٢) تهذيب (٢٧٥/٤) .
(٣) ميزان (٢٤٨/٢) .
(٤) ميزان (٢٣٠/٢) ، تهذيب (٢٧٣/٤) .
(٥) تهذيب (٢٧٢/٤ ـ ٢٧٣) .
(٦) ميزان (٢٣٠/٢) ، تهذيب (٢٧٣/٤) .
(٧) تهذيب (٢٧٣/٤) .
(٨) أسماء الضعفاء (٣٢/٢) ، ميزان (٢٣٠/٢) .
(٩) انظر ترجمته في « مجروحين » (٣٤٩/١) ، و« الجرح » (٢٤٠/٢/١) ، و« الضعفاء ←

وحمل يحيى بن معين عليه حملاً شديداً .

قال الذهبي : (وأما ابن معين : فكذبه وسبه)[1] .

وقال النسائي : (ليس بثقة ولا مأمون ، أخبرني سليمان بن الأشعث ، قال : سمعت يحيى بن معين ، يقول : سويد بن سعيد حلال الدم)[2] .

وروىٰ حسين بن فهم عن يحيىٰ قال : (لا صلى الله عليه)[3] .

وقال الحاكم : (أنكر علىٰ سويد حديثه فيمن عشق وعف وكتم ومات ، فهو شهيد ، ثم قال : يقال : إن يحيىٰ لما ذكر له هـٰذا الحديث قال : لو كان لي فرس ورمح غزوت سويداً)[4] .

وقال البرذعي : (سمعت أبا زرعة يقول : قلنا لابن معين : إن سويداً يحدث عن ابن أبي الرجال ، عن ابن أبي رواد ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قال في ديننا برأيه فاقتلوه » ، قال يحيىٰ : ينبغي أن يبدأ بسويد فيقتل)[5] .

وقال محمد بن يحيى الخراز : (سألت ابن معين عنه ، فقال : ما حدثك فاكتب عنه ، وما حدث به تلقيناً فلا)[6] .

وقال أبو داود : (سمعت يحيى بن معين ـ وقال له الفضل بن سهل

← والمتروكين » (٢٩٢) ، و« أسماء الضعفاء » (٢/٣٢) ، و« ديوان الضعفاء » (١٣٩) ، و« المغني » (١/٢٩٠) ، و« ميزان » (٢/٢٤٨ ـ ٢٥١) ، و« تهذيب » (٤/٢٧٢ ـ ٢٧٥) ، و« خلاصة » (١٥٩) .

(١) ميزان (٢/٢٣٠) .

(٢) تهذيب (٤/٢٧٣) ، ميزان (٢/٢٣٠) .

(٣) ميزان (٢/٢٣٠) .

(٤) تهذيب (٤/٢٧٣) .

(٥) تهذيب (٤/٢٧٥) .

(٦) تهذيب (٤/٢٧٣) .

الأعرج : يا أبا زكريا ؛ سويد ، عن مالك ، عن الزهري ، عن أنس ، عن أبي بكر : أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدىٰ فرساً لأبي جهل ، فقال يحيىٰ : لو أن عندي فرساً خرجت أغزوه)[1] .

وقال البخاري : (حديثه منكر) ، وروى الترمذي عن البخاري أنه ضعيف جداً[2] .

وروى الجنيدي عن البخاري قال : (فيه نظر ، عمي فتلقن ما ليس من حديثه)[3] .

وقال صالح بن محمد ـ جزرة ـ : (صدوق ، إلا أنه كان عمي ؛ فكان يلقن أحاديث ليست من حديثه)[4] .

وقال البرذعي : (رأيت أبا زرعة يسيء القول فيه ، فقلت له : فإيش حاله ؟ قال : أما كتبه فصحاح ، وكنت أتتبع أصوله ، فأكتب منها ، فأما إذا حدث من حفظه فلا)[5] .

وقال الحاكم أبو أحمد : (عمي في آخر عمره ؛ فربما يلقن ما ليس من حديثه ؛ فمن سمع منه وهو بصير فحديثه عنه أحسن)[6] .

وقال ابن حبان : (يأتي عن الثقات بالمعضلات ، روىٰ عن علي بن مسهر ، عن أبي يحيى القتات ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من عشق فعف فكتم فمات مات شهيداً » ،

---

(١) ميزان (٢/٢٣٠) .
(٢) تهذيب (٤/٢٧٣) .
(٣) ميزان (٢/٢٣٠) .
(٤) تهذيب (٤/٢٧٣) .
(٥) تهذيب (٤/٢٧٣) .
(٦) مجروحين (١/٢٥٢) .

قال ابن حبان : ومن روىٰ مثل هٰذا الخبر الواحد عن علي بن مسهر يجب مجانبة رواياته ، هٰذا إلىٰ ما لا يحصىٰ من الآثار ، وتلك الأخبار)[1] .

قلت : وهٰذه الآثار تكشف لنا أن من كذبه فإنما كان ذٰلك لقبوله التلقين ، وروايته ما ليس من حديثه ، وإجازته أحاديث منكرة ، لا أنه كان ممن تعمد الكذب والوضع في الحديث .

روىٰ له مسلم ، وابن ماجه ، وإنما اعتمد مسلم من روايته علىٰ أحاديث معروفة ، وهي أحاديث حفص بن ميسرة ، وجد نسختها عنده فاضطر إلىٰ أن يرويها عنه ، قال إبراهيم بن أبي طالب : قلت لمسلم : كيف استجزت الرواية عن سويد في « الصحيح » ؟ فقال : ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة[2] ، فأحاديث حفص بن ميسرة معروفة عنده ، لٰكنه لم يجدها إلا عنده ؛ فرواها عنه حيث عرف أنه لم يخطئ ، أو يغير فيها .

❁ ❁ ❁

٤٩ ـ (ت) : سيف بن عمر ، التميمي ، الضبي ، الأسدي ، البرجمي[3] ، صاحب « كتاب الردة » ، و« كتاب الفتوح » :

روىٰ عن عبيد الله بن عمر العمري ، وأبي الزبير ، وابن جريج .

وعنه : النضر بن حماد العتكي ، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد ، وعبد الرحمٰن بن محمد .

---

(١) تهذيب (٢٧٣/٤) .

(٢) ميزان (٢٣٠/٢) ، تهذيب (٢٧٥/٤) .

(٣) قال في « التهذيب » : (سيف بن عمر التميمي البرجمي ، ويقال : السعدي ، ويقال : الضبي ، ويقال : الأسيدي) .

أخباري ، عمدة في التاريخ ، **مجمع على ضعفه في الحديث** ، ترك الأئمة حديثه[1] .

وصرح قوم بكذبه ؛ منهم ابن نمير .

قال مكحول البيروتي : (سمعت جعفر بن أبان ، سمعت ابن نمير ، يقول : سيف الضبي تميمي ، كان جميع يقول : حدثني رجل من تميم ، وكان سيف يضع الحديث ، وقد اتهم بالزندقة)[2] .

وابن حبان ، قال : (كان أصله من الكوفة ، يروي الموضوعات عن الأثبات)[3] .

وكذلك الحاكم ، قال : (اتهم بالزندقة ، وهو في الرواية ساقط)[4] .

وقال ابن عدي : (بعض أحاديثه مشهورة ، وعامتها منكرة لم يتابع عليها)[5] .

وقال أبو حاتم الرازي : (متروك الحديث ، يشبه حديثه حديث الواقدي)[6] .

روىٰ له الترمذي حديثاً واحداً .



(١) انظر ترجمته في « مجروحين » (٣٤٣/١) ، و« الجرح » (٢٧٨/٢/١) ، و« الضعفاء والمتروكين » (٢٩٢) ، و« أسماء الضعفاء » (٣٥/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (١٤٠) ، و« المغني » (٢٩٢/١) ، و« ميزان » (٢٥٥/٢ ـ ٢٥٦) ، و« تهذيب » (٢٩٥/٤ ـ ٢٩٦) ، و« خلاصة » (١٦١) .

(٢) مجروحين (٣٤٣/١) ، ميزان (٢٥٦/٢) ، قال د . العتر : (ليس ثمة دليل علىٰ زندقته ، بل الروايات تدل علىٰ خلاف ذٰلك) اهـ هامش « المغني » (٢٩٢/١) .

(٣) مجروحين (٣٤٥/١) ، أسماء الضعفاء (٣٥/٢) .

(٤) تهذيب (٢٩٦/٤) .

(٥) تهذيب (٢٩٦/٤) .

(٦) الجرح (٢٧٨/٢) ، أسماء الضعفاء (٣٥/٢) .

٥٠ ـ (ت) : سيف بن محمد ، الثوري ، ابن أخت سفيان الثوري ، الكوفي :

روىٰ عن عاصم الأحول ، وخاله سفيان الثوري ، والأعمش ، وطائفة .

وعنه : محمود بن خداش ، وأحمد بن سريج ، وجماعة .

متفق علىٰ ضعفه ، وترك حديثه[١] ، وصرح جماعة بكذبه ، ووضعه الحديث ؛ منهم الإمام أحمد .

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : (لا يكتب حديثه ، ليس بشيء ، كان يضع الحديث)[٢] .

وقال عبد الله : (ذكر أبي قال : حدثنا المحاربي ، عن عاصم ، عن أبي عثمان ، عن جرير ، قال : تبنىٰ مدينة بين دجلة ودجيل . . . الحديث ، فقال ـ أي : أحمد ـ : كان المحاربي جليساً لسيف بن محمد ابن أخت الثوري ، وكان سيف كذاباً ، قال : وأظن المحاربي سمعه منه ، قيل له : إن عبد العزيز بن أبان رواه عن سفيان ، فقال : كل من حدث به عن سفيان فهو كذاب ، قلت له : إن لويناً حدثنا عن محمد بن جابر ، فقال : كان محمد بن جابر ربما ألحق بكتابه ، قال : وهٰذا الحديث كذب)[٣] .

وقال ابن أبي حاتم : (أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ فيما كتب

---

(١) انظر ترجمته في « المجروحين » (١/٣٤٣ ـ ٣٤٤) ، و« الجرح » (٢/١/٢٧٧) ، و« التاريخ الكبير » (٢/٢/١٧٢) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٩٢) ، و« أسماء الضعفاء » (٢/٣٥) ، و« ديوان الضعفاء » (١٤٠) ، و« المغني » (١/٢٩٢) ، و« ميزان » (٢/٢٥٦ ـ ٢٥٧) ، و« تهذيب » (٤/٢٩٦ ـ ٢٩٧) ، و« خلاصة » (١٦١) ، و« تنزيه الشريعة » (١/٦٦) .

(٢) تهذيب (٤/٢٩٦) .

(٣) تهذيب (٤/٢٨٦ ـ ٢٨٧) .

إليّ ـ قال : سمعت أبي يقول : سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري كذاب)[1] .

وكذلك يحيى بن معين ؛ قال ابن أبي حاتم : (أنا يعقوب بن إسحاق الهروي ـ فيما كتب إليّ ـ قال : نا عثمان بن سعيد ، قال : سمعت يحيىٰ بن معين ، يقول : سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري كان شيخاً هـٰهنا كذاباً خبيثاً)[2] .

وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : (كان شيخاً هـٰهنا كذاباً خبيثاً)[3] .

وقال إبراهيم البرلسي عن يحيىٰ : (كان كذاباً ، ولـٰكن أخوه عمار ثقة)[4] .

وأبو داود ، قال : (كذاب)[5] .

وابن حبان ، قال : (كان شيخاً صالحاً متعبداً ، إلا أنه يأتي عن المشاهير بالمناكير ، كان ممن يدخل عليه فيجيب ، إذا سمع المرء حديثه شهد عليه بالوضع)[6] .

وقال الساجي : (كان يضع الحديث) ، وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب في الرواية عنهم[7] .

وقال ابن عدي : (ولسيف أحاديث عن الثوري ، وعن غيره ، وكل من

---

(١) الجرح (٢٧٧/١) .
(٢) الجرح (٢٧٧/١) .
(٣) ميزان (٢٣٧/٢) ، تهذيب (٢٩٧/٤) .
(٤) تهذيب (٢٩٧/٤) .
(٥) تهذيب (٢٩٧/٤) .
(٦) مجروحين (٣٤٦/١) .
(٧) تهذيب (٢٩٧/١) .

رویٰ عنه سيف فإنه يأتي عنه بما لا يتابعه عليه أحد ، وهو بيِّن الضعف جداً) ، وأورد له حديثاً ، وقال : (هٰذا باطل عن الثوري)[1] .

وقال النسائي : (ليس بثقة ولا مأمون ، متروك)[2] .

وقال أبو حاتم الرازي : (ضعيف ، لا يكتب حديثه ، ذاهب الحديث)[3] .

رویٰ له الترمذي حديثاً واحداً فقط ، سبق الكلام عليه في الفصل الثاني .

❋ ❋ ❋

(١) تهذيب (١/٢٩٧) .
(٢) الضعفاء والمتروكون (١٢٣) .
(٣) الجرح (١/٢٧٧) .

حرف الطاء

٥١ ـ (ت) : طريف بن سليمان ، أبو عاتكة ، كوفي ، ويقال : بصري :

يروي عن أنس بن مالك .

روىٰ عنه : الحسن بن عطية ، وحفص بن عمر البخاري ، وعلي بن يزيد الصدائي ، وغيرهم .

مجمع علىٰ ضعفه ، ونكارة حديثه(١) .

ورماه جماعة بالكذب .

ذكره السليماني فيمن عرف بوضع الحديث(٢) .

وقال البخاري : (منكر الحديث)(٣) .

وقال أبو حاتم الرازي : (ذاهب الحديث ، ضعيف الحديث)(٤) .

وقال ابن حبان : (منكر الحديث جداً ، يروي عن أنس ما لا يشبه حديثه ، وربما روىٰ عنه ما ليس من حديثه)(٥) .

قال ابن حجر : (أخرج النسائي والدولابي في « الكنىٰ » من طريق

---

(١) انظر ترجمته في « مجروحين » (٣٨٢/١) ، و« الجرح » (٤٩٤/٢/١) ، و« التاريخ الكبير » (٣٥٧/٢/٢ ـ ٣٥٨) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٩٤) ، و« أسماء الضعفاء » (٦٣/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (١٥٤) ، و« المغني » (٣١٥/١) ، و« ميزان » (٣٣٥/٢) ، و« تهذيب » (١٤١/١٢ ـ ١٤٢) .

(٢) تهذيب (١٤٢/١٢) .

(٣) التاريخ الكبير (٣٥٧/٢ ـ ٣٥٨) .

(٤) الجرح (٤٩٤/٢) .

(٥) مجروحين (٣٨٢/١) .

حماد بن مالك[1] ، سألت شيخاً يقال له : طريف بن سلمان أبو عاتكة ـ وكان قد أتىٰ عليه مائة وأربع وستون سنة ـ فقلت : ربما اختلط عليك عقلك ، قال : نعم)[2] .

روىٰ له الترمذي .

❁ ❁ ❁

٥٢ ـ (ق) : طلحة بن زيد ، القرشي ، أبو مسكين ، ويقال : أبو محمد الرقي :

روىٰ عن ثور بن يزيد الكلاعي ، وجعفر الصادق ، والأوزاعي ، وآخرين .

وعنه : عبد الله بن عثمان بن عطاء الخراساني ، وعيسىٰ بن موسىٰ غنجار ، والمعافى بن عمران الموصلي ، وآخرون .

متفق علىٰ ضعفه ، ونكارة حديثه[3] .

وصرح جماعة من النقاد بكذبه ووضعه الحديث .

منهم : علي بن المديني ، قال : (كان طلحة بن زيد سيئاً ، يضع الحديث)[4] .

وأحمد بن حنبل ، قال المروزي عن أحمد : (ليس بذاك ، قد حدث

---

(١) في طبعتي من « التهذيب » : (حماد بن خالد) ، وفيها أنه ممن روىٰ عنه ، وفيها أيضاً أن سنَّه مائة وأربع سنين . د . أحمد سردار .

(٢) تهذيب (١٤٢/١٢) .

(٣) انظر ترجمته في « مجروحين » (٣٨٣/١) ، و« الجرح » (٤٨٠/٢/١) ، و« التاريخ الكبير » (٣٥١/٢/٢) ، و« الضعفاء » (٢٦٤) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٩٤) ، و« أسماء الضعفاء » (٦٤/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (١٥٥) ، و« المغني » (٣١٦/١) ، و« ميزان » (٣٠٩/٢ ـ ٣١٠) ، و« تهذيب » (١٥/٥ ـ ١٦) ، و« خلاصة » (١٧٩) ، و« تنزيه الشريعة » (٦٩) .

(٤) ميزان (٣٠٩/٢) .

بأحاديث مناكير) ، وقال في موضع آخر عنه : (ليس بشيء ، كان يضع الحديث)[1] .

وقال البخاري : (منكر الحديث)[2] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[3] .

وقال الآجري عن أبي داود : (يضع الحديث)[4] .

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً ، قال : (ثنا إبراهيم بن محمد بن يوسف ، ثنا عبد الله بن عثمان بن عطاء ، ثنا طلحة بن زيد ، عن راشد ، سمعت وابصة بن معبد ، يقول : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ، وكان إذا ركع سوىٰ ظهره حتىٰ لو صب عليه الماء لاستقر)[5] .

❋ ❋ ❋

---

(١) تهذيب (١٥/٥) .

(٢) التاريخ الكبير (٣٥١/٢) ، الضعفاء (٢٦٤) .

(٣) الضعفاء والمتروكون (١٤٢) .

(٤) تهذيب (١٦/٥) .

(٥) جه : (إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب الرجوع في الصلاة) ، ح (٨٧٢) .

حرف العين

٥٣ ـ (ت) : عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن الزبير بن العوام :

روىٰ عن عمه سالم بن عبد الله بن عروة بن الزبير بن العوام ، وعم أبيه هشام بن عروة ، ومالك ، وآخرين .

وعنه : أحمد بن حنبل ، ومحمد بن حاتم الزمي ، ومصعب بن عبد الله الزبيري ، وغيرهم .

مختلف فيه .

وثقه أحمد بن حنبل ، قال ابن أبي حاتم : (أنا عبد الله بن أحمد ـ فيما كتب إليّ ـ قال : قال أبي : عامر بن صالح الزبيري ثقة ، لم يكن صاحب كذب)[1] .

وقوىٰ أمره أبو حاتم الرازي ، قال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عن عامر بن صالح بن عبد الله الزبيري ، فقال : صالح الحديث ، ما أرىٰ بحديثه بأساً ، كان يحيى بن معين يحمل عليه ، وأحمد بن حنبل يروي عنه)[2] .

وسائر الأئمة علىٰ ضعفه ، وقال بعضهم : متروك[3] .

وصرح قوم بكذبه ؛ منهم ابن معين ، قال ابن محرز عن يحيى بن معين :

---

(١) الجرح (٣/٣٢٤) ، ميزان (٢/٣٦٠) ، تهذيب (٥/٧١) .

(٢) الجرح (٣/٣٢٤) ، ميزان (٢/٣٦٠) ، تهذيب (٥/٧١) .

(٣) انظر ترجمته في « مجروحين » (٢/١٧٦ ـ ١٧٧) ، و« الجرح » (١/٣/٣٢٤) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٩٩) ، و« أسماء الضعفاء » (٢/٧٢) ، و« ديوان الضعفاء » (١٥٨) ، و« المغني » (١/٣٢٣) ، و« ميزان » (٢/٣٦٠) ، و« تهذيب » (٥/٧١ ـ ٧٢) .

(عامر بن صالح : كذاب خبيث عدو الله ، قال : فقلت له : إن أحمد يحدث عنه ، فقال : لمه ، وهو يعلم أنا تركنا هـٰذا الشيخ في حياته ، قال : فقلت له : ولم ؟ قال ، قال لي حجاج الأعور : أتاني فكتب عني حديث هشام بن عروة عن ابن لهيعة وليث بن سعد ، ثم ذهب فادعاها فحدث بها عن هشام) .

وقال ابن أبي خيثمة : (كان كذاباً ، يروي عن هشام بن عروة كل حديث سمعه ، وقد كُتِبَتْ عامة هـٰذه الأحاديث عنه) .

وقال أبو داود : (وقيل لابن معين : إن أحمد حدث عن عامر ، فقال : ما له ؟ جن ـ زاد الذهبي ـ يحدث عن عامر بن صالح ، قال أبو داود : وحدث عنه أحمد بثلاثة أحاديث) [١] .

وقال عبد الله بن علي بن المديني : (قال أبي : عامر بن صالح قد رأيته وكأنه غمزه ، وأنكر حديثه) .

وقال ابن عدي : (عامة حديثه مسروق من الثقات ، وأفراد ينفرد بها) .

وقال الأزدي أبو الفتح : (ذاهب الحديث) [٢] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، لا يحل كتبة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب) [٣] .

رویٰ له الترمذي فقط .



---

(١) ميزان (٢/٣٢١) ، تهذيب (٥/٧١) .
(٢) تهذيب (٥/٧١) .
(٣) مجروحين (٢/١٧٦) .

٥٤ ـ (د ، ق) : عباد بن كثير ، الثقفي ، البصري :

روىٰ عن أيوب السختياني ، ويحيى بن أبي كثير ، وعمرو بن خالد الواسطي ، وآخرين .

وعنه : إبراهيم بن طهمان ، وأبو خيثمة زهير بن حرب ، وإسماعيل بن أبي عياش ، وآخرون .

كان مشهوراً بالصلاة والعبادة .

مجمع علىٰ ضعفه ونكارة حديثه(١) ، وصرح جمع من النقاد بكذبه ؛ منهم الإمام أحمد .

قال أبو طالب عن أحمد بن حنبل : (هو أسوأ حالاً من الحسن بن عمارة ، وأبي شيبة ، روىٰ أحاديث كذب لم يسمعها ، وكان صالحاً ، قلت : فكيف روىٰ ما لم يسمع ؟ قال : البله والغفلة) .

وقال الدوري عن ابن معين : (عباد بن كثير البصري ضعيف الحديث ، ليس بشيء)(٢) .

وقال البخاري : (تركوه)(٣) ، وفي « التاريخ الأوسط » : (سكتوا عنه) .

وقال الحاكم وأبو نعيم : (أبو عبد الله ، شيخ قديم ، كان الثوري

---

(١) انظر ترجمته في « الجرح » (٨٤/٣/١ ـ ٨٥) ، و« مجروحين » (١٥٨/٢ ـ ١٦٠) ، و« التاريخ الكبير » (٤٣/٣/٢) ، و« الضعفاء » (٢٦٨) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٩٨) ، و« أسماء الضعفاء » (٧٥/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (١٦٠) ، و« المغني » (٣٢٧/١) ، و« ميزان » (٣٧١/٢ ـ ٣٤٧) ، و« تهذيب » (١٠٠/٥ ـ ١٠٢) ، و« خلاصة » (١٨٧) ، و« تنزيه الشريعة » (٧٠/١) .

(٢) الجرح (٨٥/٣) .

(٣) التاريخ الكبير (٤٣/٣) ، الضعفاء (٢٦٨) .

يكذبه ، ولما مات لم يصل عليه ، حدث عن هشام والحسن وابن عقيل ونافع بالمعضلات)[1] .

وقال عبد الله بن إدريس : (كان شعبة لا يستغفر له)[2] .

وقال ابن المبارك : (انتهيت إلىٰ شعبة فقال : هٰذا عباد بن كثير فاحذروه) .

وقال أيضاً : (قلت للثوري : إن عباداً من تعرف حاله ، وإذا حدث جاء بأمر عظيم ؛ فترىٰ أن أقول للناس : لا تأخذوا عنه ، قال : بلىٰ)[3] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[4] .

وقال ابن عدي : (حدث من المناهي بمقدار ثلاثمائة حديث ، ومقدار ما أمليت من حديثه لا يتابع عليه) .

وقال إبراهيم الجوزجاني : (لا ينبغي لحكيم أن يذكره في العلم ، حسبك بحديث النهي) .

قال ابن حجر : (وحديث النهي الذي أشار إليه الجوزجاني هو الذي ذكره ابن عدي أنه مقدار ثلاثمائة حديث ، وصدق ابن عدي ، فقد رأيتها ، وكأنه لم يترك متناً صحيحاً ولا سقيماً فيه : نهىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كذا ، إلا ساقه علىٰ ذٰلك الإسناد الذي ركبه ، وهو : حدثني عثمان الأعرج ، حدثني يونس ، عن الحسن البصري ، قال : حدثني سبعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن

---

(١) تهذيب (٥/١٠١) .

(٢) تهذيب (٥/١٠٢) .

(٣) تهذيب (٥/١٠٠) .

(٤) الضعفاء (٢٩٨) .

عمرو ، وجابر ، وأبي هريرة ، ومعقل بن يسار ، وعمران بن حصين ، فساق الحديث عنهم ، وافترىٰ في زعمه أن الحسن سمع من هٰؤلاء ، نعم : سمع من معقل بن يسار ، وعمران ، واختلف في سماعه من أبي هريرة) [1] .

وقال ابن أبي حاتم : (سألت أبا زرعة عن عباد بن كثير ، قلت : يكتب حديثه قال : لا ، ثم قال : كان شيخاً صالحاً ، وكان لا يضبط الحديث ، وكان في كتاب أبي زرعة حديث عن أحمد بن يونس ، عن زهير ، عن عباد بن كثير ، فقال : اضربوا عليه ، ولم يحدثنا به) [2] .

رویٰ له أبو داود وابن ماجه .



٥٥ ـ (د ، ت) : عبد الله بن إبراهيم ، الغفاري :

وهو : عبد الله بن أبي عمرو المدني ، يدلسونه بذٰلك لوهنه .

روىٰ عن عبد الله بن أبي بكر ، وعن أبيه ، وإسحاق بن محمد الأنصاري ، ومالك ، وآخرين .

وعنه : سلمة بن شبيب ، والحسن بن عرفة ، وأحمد بن عبد الرحمٰن بن المفضل الكزبراني ، وغيرهم .

متفق علىٰ تركه ونكارة حديثه [3] .

ورماه بعضهم بالكذب ووضع الحديث .

---

(١) تهذيب (١٠١/٥) .

(٢) الجرح (٨٥/٣) .

(٣) انظر ترجمته في « مجروحين » (٣٩/٢ ـ ٤٠) ، و« الضعفاء » للعقيلي (١٨٧/١) ، و« أسماء الضعفاء » (١٣٤/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (١٦٣) ، و« المغني » (٣٣٠/١) ، و« ميزان » (٣٨٨/٢ ـ ٣٨٩) ، و« تهذيب » (١٣٧/٥ ـ ١٣٨) ، و« خلاصة » (١٩٠) .

قال ابن عدي : (عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات)[1] .

وقال ابن حبان : (كان يأتي عن الثقات المقلوبات ، وعن الضعفاء الملزقات ، روىٰ عن عبد الرحمـٰن بن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : ما جزت ليلة أسري بي من سماء إلىٰ سماء إلا رأيت اسمي مكتوباً ، محمد رسول الله ، أبو بكر الصديق ، وهـٰذا خبر باطل ، فلست أدري البلية فيه منه ، أو من عبد الرحمـٰن بن زيد بن أسلم ، علىٰ أن عبد الرحمـٰن بن زيد ليس هـٰذا من حديثه بمشهور ، فكأن القلب إلىٰ أنه من عمل عبد الله بن أبي عمرو أميل)[2] .

وقال الحاكم : (روىٰ عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة لا يرويها غيره)[3] .

قلت : أخرج له أبو داود والترمذي .



٥٦ ـ (ق) : عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان ، المخزومي ، أبو عبد الرحمـٰن ، المدني ، مولىٰ أم سلمة :

روىٰ عن الزهري ، ومجاهد بن جبر ، وزيد بن أسلم ، وآخرين .

وعنه : روح بن القاسم ، وعبد الرزاق ، وعبد الله بن وهب ، وآخرون .

مجمـع علىٰ تركه ونـكارة حديثـه[4] ، مع صلاحـه وعبادته وزهده

---

(١) تهذيب (١٣٨/٥) ، ميزان (٣٨٨/٢) .

(٢) مجروحين (٣٧/٢) ، تهذيب (١٣٨/٥) .

(٣) تهذيب (١٣٨/٥) ، ميزان (٣٨٩/٢) .

(٤) انظر ترجمته في « الجرح » (٦٠/٢/٢ ـ ٦٢) ، و« التاريخ الكبير » (٣٦/٣/١) ، و« الضعفاء » (٢٦٥) ، و« الضعفاء والمتروكين » (٢٩٥) ، و« مجروحين » (١٤/٢ ـ ١٥) ، و« أسماء الضعفاء » ←

وتقشفه ، وصرح جمع من الأئمة بكذبه .

منهم ؛ الإمام مالك ، قال عمر بن عبد الواحد : (سألت مالكاً عنه ، فقال : كان كذاباً)[1] .

وقال عبد الرحمٰن بن القاسم : (سألت مالكاً عنه ، فقال : كذاب ، قلت : فيزيد بن جعدبة ، قال : أكذب وأكذب)[2] .

وهشام بن عروة ؛ قال : (حدث عني بأحاديث والله ما حدثته بها ، ولقد كذب علي)[3] .

وإبراهيم بن سعد ؛ قال ابن أبي حاتم : (أنا حرب بن إسماعيل الكرماني ـ فيما كتب إلي ـ قال : سألت أحمد بن حنبل عن عبد الله بن سمعان ، فقال : هو متروك الحديث ، كان إبراهيم بن سعد يرميه بالكذب) ، وقال : (نا محمد بن حمويه بن الحسن ، قال : سمعت أبا طالب ، قال : سألت أحمد بن حنبل عن ابن سمعان ، قال : سمعت إبراهيم بن سعد يقول : هو كذاب)[4] وفي رواية : (سمعت إبراهيم بن سعد يحلف أن ابن سمعان يكذب)[5] .

وابن إسحاق ؛ قال ابن أبي حاتم : (نا محمد بن عوف ، قال : قال : يحيى بن معين ، ثنا الحجاج بن محمد الأعور ، عن أبي عبيدة ـ يعني :

(١٢٣/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (١٦٧) ، و« المغني » (٣٣٩/١) ، و« ميزان » (٤٢٣/٢ ـ ٤٢٤) ، و« تهذيب » (٢١٩/٥ ـ ٢٢١) ، و« خلاصة » (١٩٨) ، و« تنزيه الشريعة » (٧٣/١) .

(١) مجروحين (٨/٢) ، تهذيب (٢١٩/٥) .

(٢) الجرح (٦١/٢) ، تهذيب (٢١٩/٥) .

(٣) تهذيب (٢١٩/٥) .

(٤) الجرح (٦١/٢) ، تهذيب (٢١٩/٥) ، ميزان (٤٢٣/٢) .

(٥) ميزان (٣٨١/٢) ، تهذيب (٢١٩/٥) .

عبد الواحد بن واصل ـ قال : كان عنده ابن سمعان ومحمد بن إسحاق ، فقال ابن سمعان : حدثني مجاهد : فقال ابن إسحاق : كذاب والله ؛ أنا أكبر منه وما رأيت مجاهداً)[1] .

وابن معين ؛ قال ابن حبان : (سمعت إبراهيم بن محمد بن يعقوب يقول : سمعت عبيد بن محمد الكشوري يقول : سألت يحيى بن معين عن ابن سمعان ، فقال : ليس هٰذا من أهل صنعاء فلم تسألني عنه ؟ قلت : قد روىٰ عنه أصحابنا ، فقال : إنه كذاب)[2] .

وقال ابن حجر : (وقال عبيد بن محمد الكشوري : سألت أبا مصعب عنه ، فقال : كان مرمِّداً ، وسألت ابن معين عنه فقال : كان كذاباً)[3] .

وأحمد بن صالح ؛ قال : (كان يغير الأسماء يقول : حدثنا عبد الله بن عبد الرحمـٰن ، قال أحمد : وهو كذاب)[4] ، وقال ابن أبي حاتم : (نا علي بن الحسن الهسنجاني ، قال : سمعت أحمد بن صالح يقول : أظن ابن سمعان كان يضع للناس ؛ يعني : الحديث)[5] .

والبخاري ؛ قال : (سكتوا عنه)[6] .

وأبو داود ؛ قال : (كان من الكذابين ، ولي قضاء المدينة)[7] .

---

(١) الجرح (٦٠/٢/٢ ـ ٦١) ، ميزان (٣٨١/٢) ، تهذيب (٢٢٠/٥) ، لـٰكنه قال : (وقال ابن المديني وعمرو بن علي : ضعيف الحديث جداً ، سمعه ابن إسحاق يقول : سمعت مجاهداً ، فقال : والله ؛ أنا أكبر منه ، ما رأيت مجاهداً ، ولا سمعت منه) .

(٢) مجروحين (١٥/٢) .

(٣) تهذيب الكمال (٥٢٩/١٤) .

(٤) تهذيب (٢٢٠/٥) .

(٥) الجرح (٦١/٢) .

(٦) التاريخ الكبير (٩٦/٣) ، الضعفاء (٢٦٥) ، تهذيب (٢٢٠/٥) .

(٧) تهذيب (٢٢٠/٥) .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[1] .

وقال أبو حاتم الرازي : (ضعيف الحديث ، سبيله سبيل الترك) ، قال ابن أبي حاتم : (امتنع أبو زرعة من أن يقرأ علينا حديث ابن سمعان ، وقال : هو لا شيء)[2] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يروي عمن لم يره ، ويحدث بما لم يسمع)[3] .

وقال الجوزجاني ـ السعدي ـ : (ذاهب الحديث ، كان كذاباً وضاعاً) .

وذكره ابن البرقي في (باب من اتهم في روايته وترك حديثه) .

وقال أبو أحمد الحاكم : (ذاهب الحديث) .

وذكره يعقوب بن سفيان في (باب من يرغب عن الرواية عنهم)[4] .

قلت : وقد أشار بعض النقاد إلىٰ أن أسباب رميه بالكذب هي :

١ ـ ادعاؤه السماع من شيوخ لم يدركهم ، أو لم يعرفهم ؛ لأنه كان يأخذ أحاديث الناس فيرويها علىٰ أنها حديثه .

٢ ـ قبوله التلقين ؛ حيث دس له بعض الطلاب أحاديث في كتبه ، ورواها دون تمييز .

٣ ـ تغييره أسماء بعض الشيوخ الذين يروي عنهم ، وتدليسهم .

فقد سبق آنفاً تكذيب ابن إسحاق له روايته عن مجاهد ، وقوله : إنه ـ أي : ابن إسحاق ـ أكبر منه ولم يدرك مجاهداً .

---

(١) الضعفاء (١٥١) .

(٢) الجرح (٣/٦٢) .

(٣) المجروحين (٢/٧) .

(٤) تهذيب (٥/٢٢١) .

وقال ابن أبي حاتم : (نا أبي ، قال : سمعت أيوب بن سليمان بن بلال ، قال : أخبرني أبو بكر بن أبي أويس ، قال : أتيت ابن سمعان فأخرج إلي كتاباً فجعل يقرؤه فيقول : حدثني فلان ، فمر على حديث فقال : حدثني شهر بن حوشب ، فقلت : من هٰذا ؟ فقال : هٰذا رجل من أهل خراسان مر علينا ، فقلت : لعلك تريد شهر بن حوشب ، فقال : نعم ، فعلمت أنه يأخذ كتباً من غير سماع فيحدث به ، ولم أعد إليه)[1] .

وقال ابن وهب : (قلت لابن سمعان : أين لقيت عبد الله بن عبد الرحمٰن الذي رويت عنه ؟ قال بالبحر)[2] .

وقال أبو مسهر : (سمعت سعيد بن عبد العزيز يقول : أتى ابن سمعان العراق ، فأمكنهم من كتابه ، فزادوا فيها ، فقرأه عليهم ، فقالوا : كذاب)[3] .

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً مقروناً مع غيره ، قال : (حدثنا أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح المصري ، ثنا عبد الله بن وهب ، وأنبأنا يونس وابن سمعان ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن أم قيس بنت محصن ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : عليكم بالعود الهندي ـ يعني : الكست ـ فإن فيه سبعة أشفية ؛ منها : ذات الجنب ، قال ابن سمعان في هٰذا الحديث : فإن فيه شفاء

---

(١) الجرح (٦١/٢) ، تهذيب (٢٢٠/٥) ، إلا أن الخبر جاء فيه هٰكذا : (وقال أبو بكر بن أبي أويس : حدث ابن سمعان مرة ، فقال : حدثني شهر بن جوست ، فقلت : من هٰذا ؟ قال : بعض العجم من أهل خراسان قدم علينا ، فقلت : لعلك تريد شهر بن حوشب ، فسكت ، قال أبو معشر : إنما أخذ كتبه من الدواوين والصحف) .

(٢) تهذيب (٢٢١/٥) .

(٣) ميزان (٣٨١/٢) ، تهذيب (٢٢٠/٥) .

من سـبعة أدواء ؛ منها : ذات الجنب)[1] .

❁ ❁ ❁

٥٧ ـ (ت ، ق) : عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد ـ كيسان ـ المقبري أبو عباد ، الليثي مولاهم ، المدني :

روىٰ عن أبيه ، وجده ، وعبد الله بن أبي قتادة .

وعنه : حفص بن غياث ، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير ، وهشيم ، وغيرهم .

مجمع علىٰ تركه وضعفه ونكارة حديثه[2] .

وصرح بعضهم بكذبه ؛ قال يحيى بن سعيد : (استبان لي كذبه في مجلس)[3] ، وقال ابن حجر : (وقال أبو قدامة عن يحيى بن سعيد : جلست إليه مجلساً فعرفت فيه ؛ يعني : الكذب)[4] .

وقال البخاري : (تركوه)[5] ، وقال النسائي : (متروك الحديث)[6] .

وقال أحمد بن حنبل : (عبد الله بن سعيد المقبري أبو عباد : منكر الحديث ، متروك الحديث)[7] .

---

(١) جه : (الطب ، باب دواء ذات الجنب) ، ح (٣٤٦٨) .

(٢) انظر ترجمته في « مجروحين » (١٦/٢) ، و« الجرح » (٧١/٢/٢) ، و« التاريخ الكبير » (١٠٥/٣/١) ، و« الضعفاء » (٢٦٥) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٩٥) ، و« أسماء الضعفاء » (١٢٤/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (١٦٨) ، و« المغني » (٣٤٠/١) ، و« الميزان » (٤٢٩/٢) ، و« تهذيب » (٢٣٧/٥ ـ ٢٣٨) .

(٣) التاريخ الكبير (١٠٥/٣) ، الضعفاء (٢٦٥) ، ميزان (٤٢٩/٢) .

(٤) تهذيب (٢٣٧/٥) .

(٥) تهذيب (٢٣٨/٥) .

(٦) الضعفاء (١٥٢) .

(٧) الجرح (٧١/٢) .

وقال ابن حبان : (كان ممن يقلب الأخبار ، ويهم في الآثار حتىٰ يسبق إلىٰ قلب من يسمعها أنه كان المتعمد لها)(١) .

وقال الدارقطني : (متروك ، ذاهب الحديث) .

وقال ابن عدي : (عامة ما يرويه الضعف عليه بين) .

وقال الحاكم أبو أحمد : (ذاهب الحديث)(٢) .

قلت : روىٰ له الترمذي وابن ماجه .



٥٨ ـ (س) : عبد الله بن شريك العامري ، الكوفي :

روىٰ عن ابن عمر ، وابن عباس ، وابن الزبير ، وآخرين .

وعنه : إسرائيل ، وفطر بن خليفة ، والسفيانان ، وجماعة .

مختلف فيه ؛ وثقه جماعة ؛ قال ابن أبي حاتم : (نا محمد بن حمويه بن الحسن ، قال : سمعت أبا طالب ، قال : سألت أحمد بن حنبل ، عن عبد الله بن شريك ، فقال : كوفي ثقة) .

وقال أيضاً : (ذكر أبي ، عن إسحاق بن منصور ، عن يحيى بن معين أنه قال : عبد الله بن شريك ثقة) .

وقال : (سئل أبو زرعة عن عبد الله بن شريك العامري ، فقال : كوفي ثقة)(٣) .

وتكلم فيه جماعة(٤) ، وصرح بكذبه الجوزجاني السعدي ، قال :

---

(١) مجروحين (٢/٩) .

(٢) تهذيب (٥/٢٣٨) .

(٣) الجرح (٢/٨١) انظر « ميزان » (٢/٤٣٩) ، و« تهذيب » (٥/٢٥٣) .

(٤) قد اختلف فيه قول النسائي ؛ فذكره في « ضعفائه » ، وقال : (ليس بالقوي) ، وقال ابن ←

(مختاري كذاب)[1] .

والذي يبدو لي : أن السعدي فسر جرحه فيه بأنه كان مختارياً ، ممن يغلو في التشيع ، ويسلك نهج المختار الثقفي في ادعائه ، وقد جرحه ابن مهدي بذلك ، وترك حديثه سفيان بن عيينة من أجل غلوه ، قال ابن أبي حاتم : (أنا أبو بكر بن أبي خيثمة ـ فيما كتب إلي ـ قال : سمعت ابن عرعرة ، قال : كان عبد الرحمن بن مهدي قد ترك الحديث عن عبد الله بن شريك ، قال أبو محمد : لمذهبه ؛ فإنه كان مختارياً على ما حكاه ابن عيينة ، أخبرنا بذلك أبو بكر بن أبي خيثمة ، قال إبراهيم بن عرعرة بن البرند ، قال : قال سفيان بن عيينة : كان عبد الله بن شريك مختارياً ، وكان لا يحدث عنه)[2] .

وكذلك النسائي ؛ قال : (ليس بالقوي ، مختاري)[3] ، فتبين من هذا أن تجريحه مِن قبل مَن جرحه إنما كان من أجل غلوه في التشيع ، وسلوكه نهج المختار الثقفي ، وقد حكى الإمام الذهبي توبته ، ورجوعه ، وتركه مصاحبة المختار ، فقال : (وكان في أوائل أمره من أصحاب المختار ،

حجر : (قال في موضع آخر : ليس به بأس) ، وقال العقيلي : (أسدي كوفي ، كان ممن يغلو) ، وقال الدارقطني : (لا بأس به) ، وقال أبو حاتم الرازي : (ليس بقوي) ، وقال ابن حبان : (كان غالياً في التشيع ، يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات ، فالتنكب عن حديثه أولى من الاحتجاج به ، وقد كان مع ذلك مختارياً) انظر ترجمته في « الجرح » (٨١/٢/٢) ، و« التاريخ الكبير » (١١٥/٣/١) ، و« مجروحين » (٣١/٢) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٩٦) ، و« الضعفاء » للعقيلي (٢٠٩/١) ، و« أسماء الضعفاء » (١٢٧/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (١٦٩) ، و« المغني » (٣٤٢/١) ، و« ميزان » (٣٩٣/٢) ، و« تهذيب » (٢٥٢/٥ ـ ٢٥٣) ، و« خلاصة » (٢٠١) .

(١) ميزان (٣٩٣/٢) ، تهذيب (٢٥٣/٥) .

(٢) الجرح (٨١/٢) .

(٣) الضعفاء (١٥٤) .

ولـٰكنه تاب)[1] ، وهـٰذا كله يظهر أن جرحه غير مؤثر ، وأن تكذيب الجوزجاني له غير معتد به .

روىٰ له النسائي فقط .

❁ ❁ ❁

٥٩ ـ (خ ، د ، ت ، ق) : عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم ، الجهني ، المصري ، أبو صالح ، كاتب الليث بن سعد :

روىٰ عن الليث بن سعد ، ومعاوية بن صالح ، وموسى بن علي بن رباح ، وآخرين .

وعنه : أبو داود ، والترمذي ، والحسن بن علي الخلال ، وآخرون .

مختلف فيه ، وكثير من الأئمة علىٰ توثيقه وتقوية أمره ، وخاصة في روايته عن الليث ، وتكلم فيه بعضهم[2] .

وصرح بكذبه صالح بن محمد جزرة ؛ قال : (كان ابن معين يوثقه ، وهو عندي يكذب في الحديث)[3] .

وقال ابن المديني : (ضربت علىٰ حديثه ، ولا أروي عنه شيئاً)[4] .

وقال أحمد بن صالح المصري : (أخرج أبو صالح درجاً قد ذهب أعلاه ولم يدر حديث من هو ؟ فقيل له : هـٰذا حديث ابن أبي ذئب ، فرواه عن

---

(١) ميزان (٣٩٣/٢) .

(٢) انظر ترجمته في « الجرح » (٨٦/٢/٢ ـ ٨٧) ، و« التاريخ الكبير » (١٢١/٣/١) ، و« مجروحين » (٤١/٢ ـ ٤٤) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٩٥) ، و« أسماء الضعفاء » (١٢٧/٢ ـ ١٢٨) ، و« ديوان الضعفاء » (١٧٠) ، و« المغني » (٣٤٢/١ ـ ٣٤٣) ، و« ميزان » (٣٩٤/٢ ـ ٣٩٨) ، و« تهذيب » (٢٥٦/٥ ـ ٢٦١) .

(٣) ميزان (٣٩٥/٢) ، تهذيب (٢٥٧/٥) .

(٤) تهذيب (٢٥٧/٥) .

الليث عن ابن أبي ذئب ، قال أحمد : ولا أعلم أحداً روىٰ عن الليث عن ابن أبي ذئب إلا أبا صالح)[1] .

وقال أيضاً : (متهم ليس بشيء)[2] .

وقال أبو أحمد الحاكم : (ذاهب الحديث)[3] .

وقال ابن أبي حاتم : (أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ فيما كتب إلي ـ قال : سألت أبي عن عبد الله بن صالح كاتب الليث ، فقال : كان أول أمره متماسكاً ثم فسد بآخره) .

وقال أيضاً : (نا صالح بن أحمد بن حنبل ، قال : قال أبي : كاتب الليث كتبت عنه ، يروي عن ليث بن سعد ، عن ابن أبي ذئب ، ولم يسمع الليث من ابن أبي ذئب شيئاً) .

وقال أيضاً : (سمعت أبي يقول : الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه ؛ نرىٰ أن هـٰذه مما افتعل خالد بن نجيح ، وكان أبو صالح يصحبه ، وكان سليم الناحية ، وكان خالد بن نجيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس ، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب ، كان رجلاً صالحاً)[4] .

وقال ابن حبان : (منكر الحديث جداً ، يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات ، وعنده المناكير الكثيرة عن أقوام مشاهير وأئمة ، وكان في نفسه صدوقاً ، يكتب لليث بن سعد الحساب ، وكان كاتبه على الغلات ،

---

(١) تهذيب (٢٥٦/٥) .
(٢) تهذيب (٢٥٧/٥) .
(٣) تهذيب (٢٦٠/٥) .
(٤) الجرح (٨٦/٢ ـ ٨٧) .

وإنما وقع المناكير في حديثه من قبل جار له رجل سوء ، سمعت ابن خزيمة يقول : كان له جار بينه وبينه عداوة ؛ فكان يضع الحديث علىٰ شيخ عبد الله بن صالح ، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح ، ويطرح في داره في وسط كتبه ، فيجده عبد الله فيحدث به ؛ فيتوهم أنه خطه وسماعه ، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره)[1] .

وقال أحمد بن محمد التستري : (سألت أبا زرعة عن حديث زهرة بن معبد في الفضائل ، فقال : باطل ، وضعه خالد المصري ـ يعني : ابن نجيح ـ ودسه في كتاب أبي صالح ، فقلت : فمن رواه عن سعيد بن أبي مريم ؟ فقال : هٰذا كذاب ، قد كان محمد بن الحارث العسكري حدثني به عن أبي صالح وسعيد)[2] ، قال الحاكم : (قد شفىٰ أبو زرعة في علة هٰذا الحديث ، فكل ما أتي أبو صالح كان من أجل هٰذا الحديث ، فإذا وضعه غيره وكتبه في كتاب الليث ؛ كان المذنب غير أبي صالح)[3] .

وقال سعيد البرذعي : (قلت لأبي زرعة : أبو صالح كاتب الليث ، فضحك ، وقال : ذاك رجل حسن الحديث ، قلت : أحمد يحمل عليه ، قال : وشيء آخر ، سمعت عبد العزيز بن عمران يقول : قرأ علينا أبو صالح كتاب عقيل فإذا في أوله : حدثني أبي ، عن جدي ، فإذا هو كتاب عبد الملك بن شعيب بن الليث) .

وقال البرذعي أيضاً : (قلت لأبي زرعة : رأيت بمصر أحاديث لعثمان بن

---

(١) مجروحين (٢/٤٢) .

(٢) ميزان (٢/٣٩٦) ، تهذيب (٢/٢٥٧) ، إلا أنه قال : (وكذا قال أحمد بن محمد التستري ، عن أبي زرعة في حديث الفضائل ، وزاد : وكان خالد يضع في كتب الشيوخ ما لم يسمعوا ، ويدلس لهم ، وله غير هٰذا) .

(٣) تهذيب (٥/٢٥٨) .

صالح عن ابن لهيعة ـ يعني : منكرة ـ فقال : لم يكن عثمان عندي ممن يكذب ، ولٰكن كان يسمع الحديث مع خالد بن نجيح ، وكان خالد إذا سمعوا عن الشيخ أملىٰ عليهم ما لم يسمعوا فبلوا به ، وبلي به أبو صالح أيضاً في حديث زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب عن جابر ، ليس له أصل ، وإنما هو من خالد بن نجيح)[١] .

وقال ابن عدي : (هو عندي مستقيم الحديث ، إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط ، ولا يتعمد الكذب)[٢] .

قلت : يتبين من جميع ما سبق أن من قال بتكذيب أبي صالح إنما هو لجريان الكذب علىٰ لسانه ، دون أن يتعمد ذٰلك أو يقصده ، ويدل علىٰ ذٰلك أمور :

١ ـ أنه ممن دس له الحديث في كتبه ، ورواها دون أن يتبين أنها ليست من حديثه .

٢ ـ أنه ادعىٰ سماع الليث بن سعد من ابن أبي ذئب ، وسائر الأئمة علىٰ خلاف ذٰلك ؛ إذ لا يعرف لليث رواية عن ابن أبي ذئب .

٣ ـ أنه انقلبت عليه أحاديث عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد ، عن أبيه ، عن جده ؛ فرواها عن عقيل ، وكل سبب من هٰذه الأسباب يسوغ الحكم على الراوي بالكذب ، كما سبق بيانه في مبحث : (علىٰ أي شيء يطلق المحدثون الكذب ؟) .

أخرج له البخاري ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه .

❁ ❁ ❁

(١) تهذيب (٥/٢٥٧ ـ ٢٥٨) .

(٢) ميزان (٢/٣٩٥) ، تهذيب (٥/٢٥٨) .

٦٠ ـ (ق) : عبد الله بن محرّر ، الجزري ، العامري ، مولىٰ بني عقيل ، ويقال : الرقي ، قاضي الجزيرة :

رویٰ عن قتادة ، والزهري ، ونافع بن عبد الكريم الجزري ، وآخرين .

وعنه : الثوري ، وإسماعيل بن عياش ، وعبد الرزاق ، وآخرون .

مجمع علىٰ تركه ونكارة حديثه[1] ، مع صلاحه وعبادته .

وصرح ابن حبان بكذبه ؛ فقال : (كان من خيار عباد الله ، ممن يكذب ولا يعلم ، ويقلب الأخبار ولا يفهم)[2] .

وقال البخاري : (منكر الحديث)[3] ، وقال النسائي : (متروك الحديث ، مكي)[4] .

وقال ابن المبارك : (لو خيرت بين أن أدخل الجنة وبين أن ألقىٰ عبد الله بن محرر ، لاخترت أن ألقاه ثم أدخل الجنة ؛ فلما رأيته كانت بعرة أحب إلي منه)[5] .

وقال الجوزجاني : (هالك)[6] .

وقال ابن عدي : (روايته عمن يروي عنه غير محفوظة)[7] .

---

(١) انظر ترجمته في « مجروحين » (٢/٢٢ ـ ٢٣) ، و« الجرح » (٢/٢/١٧٦) ، و« التاريخ الكبير » (١/٣/٢١٢) ، و« الضعفاء » (٢٦٦) ، و« الضعفاء والمتروكين » (٢٩٥) ، و« أسماء الضعفاء » (٢/١٣٧) ، و« ديوان الضعفاء » (١٧٧) ، و« المغني » (١/٣٥٦) ، و« ميزان » (٢/٥٠٠ ـ ٥٠١) ، و« تهذيب » (٥/٣٨٩ ـ ٣٩٠) ، و« خلاصة » (٢١٢) ، و« تنزيه الشريعة » (١/٧٤) .

(٢) مجروحين (٢/٢٣) .

(٣) التاريخ الكبير (٣/٢١٢) ، الضعفاء (٢٦٦) .

(٤) الضعفاء والمتروكون (١٤٨) .

(٥) مجروحين (٢/٢٣) ، ميزان (٢/٥٠٠) ، تهذيب (٥/٣٨٩) .

(٦) ميزان (٢/٤٤٦) ، تهذيب (٥/٣٨٩) ، أسماء الضعفاء (٢/١٣٧) .

(٧) تهذيب (٥/٣٩٠) .

وقال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عن عبد الله بن محرر ، فقال : متروك الحديث ، منكر الحديث ، ضعيف الحديث ، ترك حديثه عبد الله بن المبارك)[1] .

قلت : روىٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً ، قال : (ثنا هشام بن عمار ، ثنا بقية ، عن عبد الله بن محرر ، عن قتادة ، عن أنس قال : سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يقول : أنا إذًا ليهودي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وجبت)[2] .

❁ ❁ ❁

٦١ ـ (ق) : عبد الله بن محمد ، العدوي ، أبو الحباب ، التميمي :

روىٰ عن علي بن زيد بن جدعان ، وعمر بن عبد العزيز ، وغيرهما .

وعنه : الوليد بن بكير أبو الخباب .

مجمع علىٰ تركه ونكارة حديثه[3] ، وصرح بكذبه ووضعه الحديث وكيع بن الجراح ؛ قال : (يضع الحديث)[4] .

وقال البخاري : (منكر الحديث)[5] ، وقال أيضاً : (لا يتابع علىٰ حديثه) .

وقال ابن عبد البر : (أهل العلم بالحديث يقولون : إن هٰذا الحديث ـ

---

(١) الجرح (١٧٦/٢) .

(٢) جه : (الكفارات ، باب من حلف بملة غير الإسلام) ، ح (٢٠٩٩) .

(٣) راجع ترجمته في « مجروحين » (١٦/٢ ـ ١٧) ، و« الجرح » (١٥٦/٢/٢) ، و« التاريخ الكبير » (١٩٠/٣/١) ، و« الضعفاء » (٢٦٦) ، و« أسماء الضعفاء » (١٣٨/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (١٧٦) ، و« المغني » (٣٥٥/١) ، و« ميزان » (٤٨٥/٢ ـ ٤٨٦) ، و« تهذيب » (٢١/٦) ، و« خلاصة » (٢١٣) ، و« تنزيه الشريعة » (٧٤/١) .

(٤) ميزان (٤٣٣/٢) ، تهذيب (٢١/٦) .

(٥) التاريخ الكبير (١٩٠/٣) ، الضعفاء (٢٦٦) .

يعني : الذي أخرجه ابن ماجه ـ من وضع عبد الله بن محمد العدوي ، وهو عندهم موسوم بالكذب)[1] .

روىٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً ، قال : (ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، ثنا الوليد بن بكير أبو خباب ، ثنا عبد الله بن محمد العدوي ، عن علي بن زيد ، عن سعيد بن المسيب ، عن جابر بن عبد الله ، قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يا أيها الناس ؛ توبوا إلى الله . . . » الحديث)[2] .

❁ ❁ ❁

٦٢ ـ (ت ، ق) : عبد الله بن معاذ ، الصنعاني ، اليماني :

روىٰ عن معمر ، ويونس بن يزيد .

وعنه : إبراهيم بن المنذر الحزامي ، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر ، وأبو عبيدة ابن فضيل بن عياض ، وغيرهم .

غالب الأئمة علىٰ توثيقه وقبول حديثه[3] ، وشذَّ عبد الرزاق فكذبه[4] .

وقد دفع عنه الأئمة تهمة الكذب ، بل فضلوه علىٰ عبد الرزاق .

قال البخاري : (كان ثقة ، وعبد الرزاق كان يكذبه ، وقال هشام بن يوسف : هو صدوق)[5] .

---

(١) تهذيب (٢١/٦) .

(٢) جه : (إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب فرض الجمعة) ، ح (١٠٨١) .

(٣) انظر ترجمته في « الجرح » (١٧٣/٢/٢) ، و« التاريخ » (٢١٢/٣/١) ، و« أسماء الضعفاء » (١٤٣/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (١٧٨) ، و« المغني » (٣٥٨/١) ، و« ميزان » (٤٥١/٢) ، و« تهذيب » (٣٧/٦ ـ ٣٨) ، و« خلاصة » (٢١٥) .

(٤) ميزان (٤٥١/٢) ، تهذيب (٣٨/٦) .

(٥) التاريخ الكبير (٢١٢/٣) .

وقال أبو زرعة : (قال ابن معين : كان عبد الرزاق يكذبه ، قال أبو زرعة : وأنا أقول هو أوثق من عبد الرزاق)[1] .

روىٰ له الترمذي وابن ماجه .

❁ ❁ ❁

٦٣ ـ (ق) : عبد الأعلى بن أبي المساور ، الكوفي ، الجرار ، الفاخوري :

روىٰ عن الشعبي ، وزياد بن علاقة ، وعطاء بن أبي رباح .

وعنه : وكيع ، ويزيد بن هارون ، وشبابة .

مجمع علىٰ ضعفه ، وترك حديثه[2] ، وصرح ابن معين بكذبه في رواية ابن الجنيد .

قال ابن حجر : (قال إبراهيم بن الجنيد وعباس الدوري عن ابن معين : ليس بشيء ، وزاد إبراهيم : كذاب)[3] .

وقال البخاري : (منكر الحديث)[4] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[5] ، وفي موضع آخر : (ليس بثقة ولا مأمون)[6] .

---

(١) تهذيب (٣٨/٦) ، لكن جاء في كتب الذهبي الرواية عن أبي حاتم الرازي بدل أبي زرعة . انظر « ميزان » (٥٠٦/٢) ، و« الضعفاء » (١٧٨) ، و« المغني » (٣٥٨/١) .

(٢) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٧٤/٣/٢) ، و« الجرح » (٢٧/٣/٢) ، و« مجروحين » (١٤٨/٢) ، و« الضعفاء » (٢٦٨) ، و« المتروكون » (٢٩٧) ، و« أسماء الضعفاء » (٨١/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (١٨٢) ، و« المغني » (٣٦٥/١) ، و« ميزان » (٥٣١/٢ ـ ٥٣٢) ، و« تهذيب » (٩٨/٦) ، و« خلاصة » (٢٢١) .

(٣) تهذيب (٩٨/٦) .

(٤) التاريخ الكبير (٧٤/٣) ، الضعفاء (٢٦٨) .

(٥) الضعفاء والمتروكون (١٦٥) ، تهذيب (٩٨/٦) .

(٦) تهذيب (٩٨/٦) .

وقال أبو حاتم الرازي : (عبد الأعلى بن أبي المساور : ضعيف الحديث ، شبه المتروك)[1] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات ، حتىٰ إذا سمعها المبتدئ في هٰذه الصناعة علم أنها معمولة)[2] .

وقال ابن عدي : (حديثه لا يتابعه عليه الثقات)[3] .

أخرج له ابن ماجه حديثين فقط[4] .

❀ ❀ ❀

٦٤ ـ (ت) : عبد الجبار بن العباس ، الشبامي :

روىٰ عن أبي إسحاق السبيعي ، وعدي بن ثابت ، وسلمة بن كهيل ، وغيرهم .

وعنه : ابن المبارك ، وإسماعيل بن محمد بن جحادة ، وأبو قتيبة سَلْم بن قتيبة ، وآخرون .

مختلف فيه ؛ وثقه أبو حاتم الرازي ؛ قال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عن عبد الجبار بن العباس الشبامي ، فقال : ثقة ، قلت : لا بأس به قال : ثقة)[5] .

وقوىٰ شأنه قوم ، وضعفه آخرون[6] .

---

(١) الجرح (٣/٢٧) .

(٢) مجروحين (٢/١٥٧) .

(٣) أسماء الضعفاء (٢/٨١) .

(٤) أما الحديث الأول : جه : (المقدمة ، باب في القدر) ، ح (٨٧) ، وأما الحديث الثاني : جه : (الزهد ، باب صفة أمة محمد صلى الله عليه وسلم) ، ح (٤٢٩١) .

(٥) الجرح (٣/٣١) ، ميزان (٢/٥٣٣) ، تهذيب (٦/١٠٣) .

(٦) انظر ترجمته في « مجروحين » (٢/١٥٥) ، و« الجرح » (١/٣/٣١) ، و« التاريخ الكبير » ←

وكذبه أبو نعيم الفضل بن دكين ؛ فقال : (لم يكن بالكوفة أكذب منه)[1] .

وقال العقيلي : (لا يتابع علىٰ حديثه ، وكان يتشيع)[2] .

وقال الجوزجاني : (كان غالياً في سوء مذهبه ؛ يعني : التشيع)[3] .

قلت : الظاهر أن تكذيب أبي نعيم له إنما هو من أجل مذهبه .

روىٰ له الترمذي فقط ، وأخرج له البخاري في « الأدب المفرد » ، وأبو داود في « القدر » .



٦٥ ـ (خ ، م ، د ، س ، ت) : عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن أويس ، أبو بكر ، المدني ، حليف بني تميم ، الأعشىٰ ، أخو إسماعيل :

روىٰ عن أبيه ، وعم جده الربيع بن مالك ، ومالك بن أنس ، وابن أبي ذئب ، وآخرين .

وعنه : أخوه إسماعيل ، وأيوب بن سليمان ، وإسحاق بن راهويه ، وغيرهم .

غالب الأئمة علىٰ توثيقه ؛ فقد وثقه : ابن معين ، وأبو داود ، وابن حبان ، والدارقطني[4] .

← (١٠٨/٣/٢) ، و« أسماء الضعفاء » (٨٢/٢) ، و« الضعفاء » للعقيلي (٢٦٠) ، و« ديوان الضعفاء » (١٨٢) ، و« المغني » (٣٦٦/١) ، و« ميزان » (٥٣٣/٢) ، و« تهذيب » (١٠٣/٦) ، و« خلاصة » (٢٢١) ، و« تنزيه الشريعة » (٧٧/١) .

(١) مجروحين (١٥٩/١) ، أسماء الضعفاء (٨٢/٢) .

(٢) الضعفاء (٨٨/٣) ، ميزان (٥٣٣/٢) ، تهذيب (١٠٣/٦) .

(٣) تهذيب (١٠٣/٦) ، ميزان (٥٣٣/٢) .

(٤) انظر ترجمته في « الجرح » (١٥/٣/١) ، و« التاريخ الكبير » (٥٠/٣/٢ ـ ٥١) ، ←

وشذ الأزدي ؛ فقال في « ضعفائه » : (أبو بكر الأعشىٰ يضع الحديث)[1] ، وقد دفع عنه العلماء تهمة الوضع ، واعتبروا ذٰلك من زلات الأزدي وعثراته ، وممن بالغ في رده ابن عبد البر فقال : (هٰذا رجم بالظن الفاسد وكذب محض . . . إلخ)[2] ، وقال الذهبي : (وهٰذه زلة قبيحة)[3] .

وقد اعتذر بعضهم للأزدي بأنه ظنه غيره .

قال ابن حجر ـ بعد أن حكىٰ قول الأزدي : أبو بكر الأعشىٰ يضع الحديث ـ : (فكأنه ظن أنه آخر غير هٰذا)[4] .

وقال في « التهذيب » : (وقال الأزدي : وما أظنه ظن إلا أنه غيره ؛ فإنه إنما أطلق ذٰلك في أبي بكر الأعشىٰ ، وهو هو)[5] .



٦٦ ـ (ق) : عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عمر بن حفص ، العمري ، المدني :

روىٰ له البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي .

روىٰ عن أبيه ، وعمه عبيد الله ، وهشام بن عروة ، وآخرين .

وعنه : أبو الربيع الزهراني ، وسريج بن يونس ، وعبد العزيز الأويسي ، وآخرون .

← و « ميزان » (٥٣٨/٢) ، و« تهذيب » (١١٨/٦) ، و« هدي الساري » (٤١٦) ، بل نقل الحاكم عن الدارقطني أنه قال : (حجة) .

(١) هدي الساري (٤١٦) ، ميزان (٤٧٧/٢) .

(٢) هدي الساري (٤١٦) .

(٣) ميزان (٤٧٧/٢) .

(٤) هدي الساري (٤١٦) .

(٥) تهذيب (١١٨/٦) .

متفق علىٰ تركه ونكارة حديثه[1] ، وصرح جمع بكذبه .

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : (أحاديثه مناكير ، كان كذاباً)[2] .

وقال ابن أبي حاتم : (نا محمد بن حمويه بن الحسن ، قال : سمعت أبا طالب ، قال : قال أحمد بن حنبل : عبد الرحمٰن بن عبد الله ابن عمر العمري : ليس بشيء ، وقد سمعت أنا منه ثم مزقته ، وكان يقلب حديث نافع عن ابن عمر ؛ يجعله عبد الله بن دينار عن ابن عمر) .

وقال أيضاً : (سمعت أبي يقول : عبد الرحمٰن بن عبد الله العمري متروك الحديث ، أضعف من أخيه القاسم كان يكذب)[3] .

وقال البخاري : (سكتوا عنه)[4] ، وقال : (هو وأخوه القاسم يتكلمون فيهما)[5] ، وقال أيضاً : (ليس ممن يروىٰ حديثه)[6] ، وقال النسائي : (متروك)[7] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يروي عن عمه ما ليس من حديثه ، وذاك

---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٣١٦/٣/١) ، و« الجرح » (٢٥٣/٢/٢) ، و« مجروحين » (٥٦/٢) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٩٦) ، و« أسماء الضعفاء » (٩٧/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (١٨٩) ، و« المغني » (٣٨٢/١) ، و« ميزان » (٥٧١/٢ ـ ٥٧٢) ، و« تهذيب » (٢١٣/٦ ـ ٢١٤) ، و« خلاصة » (٢٣٠) ، و« تنزيه الشريعة » (٧٨/١) .

(٢) تهذيب (٢١٤/٦) .

(٣) الجرح (٢٥٣/٢) ، تهذيب (٢١٤/٦) ، ميزان (٥٧١/٢) .

(٤) ميزان (٥٠٤/٢) ، تهذيب (٢١٤/٦) .

(٥) ميزان (٥٠٤/٢) ، تهذيب (٢١٤/٦) .

(٦) تهذيب (٢١٤/٦) .

(٧) الضعفاء (١٥٦) .

أنه كان يهم فيقلب الإسناد ويلزق المتن بالمتن ، ففحش ذٰلك في روايته ، فاستحق الترك)[1] .

وقال الذهبي : (هالك)[2] .

وقال ابن عدي : (عامة ما يرويه مناكير إما متناً وإما إسناداً)[3] .

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً ، فقال : (حدثنا محمد بن الصباح ، أنبأنا عبد الرحمٰن بن عبد الله العمري ، عن أبيه وعبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج إلى العيد ماشياً ويرجع ماشياً)[4] .

❁ ❁ ❁

٦٧ ـ (د ، ق) : عبد الرحمٰن بن هانئ ، أبو نعيم ، النخعي ، سبط إبراهيم النخعي ، كوفي :

روىٰ عن مسعر ، والثوري ، وشريك .

وعنه : عباس بن عبد العظيم ، ومحمد بن ثواب الهباري ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم الرازيان ، وغيرهم .

غالب الأئمة علىٰ ضعفه ، ووثقه العجلي[5] ، وكذبه يحيى بن معين .

قال ابن أبي حاتم : (نا علي بن الحسن الهسنجاني ، قال سمعت :

---

(١) مجروحين (٢/٥٣) .

(٢) ميزان (٢/٥٠٤) .

(٣) ميزان (٢/٥٠٤) ، تهذيب (٦/٢١٤) .

(٤) جه : (إقامة الصلاة ، باب ما جاء في الخروج إلى العيد ماشياً) ، ح (١٢٩٥) .

(٥) انظر ترجمته في « الجرح » (٢/٢/٢٩٨) ، و« التاريخ الكبير » (١/٣/٣٦٢) ، و« أسماء الضعفاء » (٢/١٠١) ، و« ديوان الضعفاء » (١٩١) ، و« المغني » (٢/٣٨٨) ، و« ميزان » (٢/٥٩٥) ، و« تهذيب » (٦/٢٨٩ ـ ٢٩٠) ، و« خلاصة » (٢٣٦) .

يحيى بن معين يقول : بالكوفة كذابان ؛ أبو نعيم النخعي ، وأبو نعيم ضرار بن صرد)[1] .

وقال البخاري : (فيه نظر ، وهو في الأصل صدوق) .

وقال ابن عدي : (عامة ما له لا يتابعه عليه الثقات)[2] .

روىٰ له أبو داود وابن ماجه .

❀ ❀ ❀

٦٨ ـ (ق) : عبد الرحيم بن زيد ، الحواري ، العَمّي ، البصري :

روىٰ عن أبيه ، ومالك بن دينار .

وعنه : أحمد بن محمد بن الوليد الأزرق ، والحسن بن قزعة ، والحسن بن حريث ، وغيرهم .

مجمع علىٰ ضعفه ، ومتفق علىٰ نكارة حديثه[3] .

وكذبه يحيى بن معين ؛ قال ابن حجر : (وقال العقيلي : قال ابن معين : كذاب خبيث)[4] ، وقال الذهبي : (قال يحيىٰ : كذاب) ، وقال مرة : (ليس بشيء)[5] .

---

(١) الجرح (٢٩٨/٢) ، ميزان (٥٩٥/٢) ، تهذيب (٢٨٩/٦) .

(٢) تهذيب (٢٩٠/٦) .

(٣) انظر ترجمته في « مجروحين » (١٥٢/٢ ـ ١٥٣) ، و« جرح » (٣٤٠/٢/٢) ، و« التاريخ الكبير » (١٠٤/٣/٢) ، و« الضعفاء » (٢٦٩) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٩٦) ، و« أسماء الضعفاء » (٢٤٨/١) ، و« ديوان الضعفاء » (١٩٢) ، و« المغني » (٣٩١/٢) ، و« ميزان » (٦٠٥/٢) ، و« تهذيب » (٣٠٥/٦ ـ ٣٠٦) ، و« خلاصة » (٢٣٧) ، و« تنزيه الشريعة » (٧٩/١) ، و« الضعفاء » للعقيلي (٢٥٧) .

(٤) تهذيب (٣٠٥/٦) ، قلت : لم أقف علىٰ قول يحيىٰ في « الضعفاء » للعقيلي . انظر (٢٥٧) .

(٥) ميزان (٥٣١/٢) ، تهذيب (٣٠٥/٦) .

وقال البخاري : (تركوه)[١] .

وقال ابن أبي حاتم : (سمعت أبي يقول : عبد الرحيم بن زيد العمي ترك حديثه ، كان يفسد أباه ، يحدث عنه بالطامات)[٢] .

وقال النسائي : (متروك)[٣] ، وقال مرة : (ليس بثقة ولا مأمون ، ولا يكتب حديثه) .

وقال ابن عدي : (يروي عن أبيه ، عن شقيق ، عن عبد الله غير حديث منكر ، وله أحاديث لا يتابعه عليها الثقات)[٤] .

وقال ابن حبان : (يروي عن أبيه العجائب ، مما لا يشك من الحديث صناعته أنها معمولة ، أو مقلوبة كلها)[٥] .

روىٰ له ابن ماجه ثلاثة أحاديث[٦] .



٦٩ ـ (ت) : عبد الرحيم بن هارون ، الغساني ، الواسطي ، أبو هشام :

روىٰ عن عبد العزيز بن أبي رواد ، وابن عون ، وعوف الأعرابي ، وجماعة .

---

(١) التاريخ (٣/١٠٤) ، الضعفاء (٢٦٩) .
(٢) الجرح (٢/٣٤٠) .
(٣) الضعفاء والمتروكون (١٦١) .
(٤) تهذيب (٦/٣٠٥) .
(٥) مجروحين (٢/١٦١) .
(٦) أما الحديث الأول : فأخرجه في (الطهارة ، باب ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثة) ، ح (٤١٩) ، وأما الحديث الثاني : فأخرجه في (الوصايا ، باب الحيف في الوصية) ، ح (٢٧٠٣) ، وأما الحديث الثالث : فأخرجه في (المناسك ، باب صيام شهر رمضان بمكة) ، ح (٣١١٧) .

وعنه : يحيى بن موسىٰ ، وإبراهيم بن عبد الله السعدي ، وعبد بن حميد ، وآخرون .

ذكره ابن حبان في « ثقاته » ، وقال : (يعتبر بحديثه إذا حدث عن الثقات من كتابه ، فإن فيما حدث من حفظه بعض المناكير)[1] .

وسائر الأئمة علىٰ ضعفه[2] ، وقال أبو حاتم الرازي : (مجهول)[3] .

وكذبه الدارقطني ؛ قال : (متروك الحديث يكذب)[4] .

وقال ابن عدي ـ بعد أن أورد له حديثاً ـ : (وله غير ما ذكرت ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً ، وإنما ذكرته لأحاديث رواها مناكير عن قوم ثقات)[5] .

أخرج له الترمذي فقط .



٧٠ ـ (ع) : عبد الرزاق بن همام بن نافع ، الصنعاني ، أبو بكر ، مولىٰ حمير اليماني :

روىٰ عن معمر ، وابن جريج ، وهشام بن حسان ، وغيرهم .

أجمع الأئمة علىٰ ثقته وصحة حديثه ، وحكي عن كثير منهم توثيقه[6] ،

---

(١) تهذيب (٦/٣٠٨ ـ ٣٠٩) .

(٢) انظر ترجمته في « الجرح » (٢/٣٤٠) ، و« التاريخ الكبير » (٢/٣/١٠٣) ، و« أسماء الضعفاء » (٢/١٠٣) ، و« ديوان الضعفاء » (١٩٣) ، و« المغني » (٢/٣٩٢) ، و« ميزان » (٢/٦٠٧ ـ ٦٠٨) ، و« الخلاصة » (٢٣٧) ، و« تنزيه الشريعة » (١/٧٩) .

(٣) الجرح (٢/٣٤٠) .

(٤) تهذيب (٦/٣٠٩) ، ميزان (٢/٦٠٧) .

(٥) تهذيب (٦/٣٠٨) .

(٦) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٢/٣/١٣٠) ، و« جرح » (١/٢/٣٨ ـ ٣٩) ، و« الضعفاء » ←

إلىٰ أن أصيب بالعمىٰ ؛ فإنه تغير وساء حفظه ، وصار يتلقن من غير حديثه ، قال أبو زرعة الدمشقي : (قلت لأحمد بن حنبل : كان عبد الرزاق يحفظ حديث معمر ، قال : نعم ، قيل له : من أثبت في ابن جريج ، عبد الرزاق أو البرساني ؟ قال : عبد الرزاق ، وقال لي : أتينا عبد الرزاق قبل المائتين وهو صحيح البصر ، ومن سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع)[1] .

وقال الأثرم : (سمعت أبا عبد الله يسأل عن حديث : النار جبار ، فقال : هٰذا باطل ، من يحدث به عن عبد الرزاق ؟ قلت : حدثني أحمد بن شبويه ، قال : هٰؤلاء سمعوا منه بعد ما عمي ، كان يلقن فلقنه ، وليس هو في كتبه ، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه كان يلقنها بعدما عمي)[2] ، وقال حنبل بن إسحاق عن أحمد نحو ذٰلك ، وزاد : (من سمع من الكتب فهو أصح)[3] .

قال ابن الصلاح ـ عقيب قول أحمد : من سمع عبد الرزاق بعد العمىٰ لا شيء ـ : (وجدت أحاديث رواها الطبراني عن الدبري عن عبد الرزاق استنكرتها ، فأحلت أمرها علىٰ ذٰلك)[4] .

وقال النسائي : (فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة)[5] .

← للعقيلي (٢٦٥ ـ ٢٦٦) ، و« أسماء الضعفاء » (٢/١٠٤) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٩٧) ، و« ديوان الضعفاء » (١٩٣) ، و« المغني » (٢/٣٩٣) ، و« ميزان » (٢/٦٠٩ ـ ٦١٤) ، و« تهذيب » (٦/٣١٠ ـ ٣١٥) ، و« خلاصة » (٢٣٨) .

(١) ميزان (٢/٥٣٤) .

(٢) ميزان (٢/٥٣٤) ، تهذيب (٦/٣١٢) .

(٣) تهذيب (٦/٣١٢) .

(٤) ميزان (٢/٥٣٦) .

(٥) الضعفاء والمتروكون (١٦٤) .

وقد أورده الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي فيمن رمي بالاختلاط في كتابه « الاغتباط »[1] .

قلت : وثمة أمر آخر تكلم فيه من أجله ، ذلك هو التشيع وإفراطه فيه .

قال ابن أبي خيثمة : (سمعت يحيى بن معين وقيل له : إن أحمد يقول : إن عبيد الله بن موسىٰ يُرَدُّ حديثه للتشيع ، فقال : كان عبد الرزاق ـ والله الذي لا إلـٰه إلا هو ـ أغلا في ذلك منه مائة ضعف)[2] .

وقال أبو زرعة ـ عبيد الله ـ : (حدثنا عبد الله المسندي ، قال : ودعت ابن عيينة قلت : أريد عبد الرزاق ، قال : أخاف أن يكون من الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا)[3] .

ومما روي عنه مما يدل علىٰ تشيعه :

قال العقيلي : (حدثني أحمد بن زكير الحضرمي ، قال : حدثنا محمد بن إسحاق بن يزيد البصري ، قال : سمعت مخلد الشعيري يقول : كنت عند عبد الرزاق فذكر رجل معاوية ، فقال : لا تقذر مجلسنا بذكر ولد أبي سفيان)[4] .

وقال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي : (سمعت ابن معين يقول : سمعت من عبد الرزاق كلاماً يوماً ، فاستدللت به علىٰ تشيعه فقلت : إن أستاذيك الذين أخذت عنهم كلهم أصحاب سنة ، معمر ومالك وابن جريج وسفيان والأوزاعي فعمن أخذت هـٰذا المذهب ؟ فقال : قدم علينا جعفر بن سليمان

---

(١) الاغتباط بمن رمي بالاختلاط (١٦ ـ ١٧) .
(٢) ميزان (٢/٥٣٦) .
(٣) الضعفاء للعقيلي (٣/١٠٩) ، ميزان (٢/٥٣٥) .
(٤) الضعفاء للعقيلي (٣/١٠٩) ، ميزان (٢/٥٣٥) .

الضبعي فرأيته فاضلاً حسن الهدي فأخذت هٰذا عنه)[1] .

وقد روي تكذيبه عن العباس بن عبد العظيم العنبري ؛ قال العقيلي : (حدثنا محمد بن أحمد بن حماد ، سمعت محمد بن عثمان الثقفي البصري ، قال : لما قدم العباس بن عبد العظيم من صنعاء من عند عبد الرزاق ـ وكان رحل إليه للحديث ـ أتيناه نسلم عليه ، فقال لنا ـ ونحن جماعة عنده في البيت ـ : ألست قد تجشمت الخروج إلىٰ عبد الرزاق ، فدخلت إليه ، وأقمت عنده حتىٰ سمعت منه ما أردت : والله الذي لا إلٰه إلا هو ؛ إن عبد الرزاق كذاب ، ومحمد بن عمر الواقدي أصدق منه)[2] .

وقد دفع العلماء هٰذه التهمة عن عبد الرزاق وفي مقدمتهم الذهبي قال : (هٰذا ما وافق العباسَ عليه مسلمٌ ، بل سائر الحفاظ وأئمة العلم يحتجون به ، إلا في تلك المناكير المعدودة في سعة ما روىٰ)[3] .

وكذبه أيضاً زيد بن المبارك ؛ قال ابن حجر : (ذكر الإسماعيلي في « المدخل » عن الفرهياني أنه قال : حدثنا عباس العنبري ، عن زيد بن المبارك ، قال : كان عبد الرزاق كذاباً يسرق الحديث ، وعن زيد قال : لم يخرج أحد من هٰؤلاء الكبار من هٰهنا إلا وهو مجمع ألا يحدث عنه)[4] .

قلت : أئمة الحديث متفقون علىٰ توثيق عبد الرزاق ، وصحة حديثه قبل أن يعمىٰ ، والذي يظهر لي والله أعلم : أن عباساً العنبري كذب عبد الرزاق تبعاً لزيد بن مبارك ؛ حيث إنه هو الذي روىٰ تكذيب زيد ، وتكذيب زيد

---

(١) ميزان (٢/٥٣٥) .
(٢) الضعفاء (٣/١٠٩) ، ميزان (٢/٥٣٥) .
(٣) ميزان (٢/٥٣٥) .
(٤) تهذيب (٦/٣١٥) .

له إنما يتعلق ـ فيما يظهر لي ـ بتشيعه وتجرئه على الصحابة ، لا أنه كان يكذب في الحديث ويختلق ، وإنما يقبل التلقين الذي جعل العنبري يتهمه بسرقة الحديث ، ويدل علىٰ ذٰلك ما روى العقيلي قال : (سمعت علي بن عبد الله بن المبارك الصنعاني يقول : كان زيد بن المبارك لزم عبد الرزاق ، فأكثر عنه ثم خرق كتبه ولزم محمد بن ثور ، فقيل له في ذٰلك فقال : كنا عند عبد الرزاق فحدثنا بحديث معمر ، عن الزهري ، عن مالك بن أوس بن الحدثان ، الحديث الطويل ؛ فلما قرأ قول عمر لعلي والعباس : فجئت أنت تطلب ميراثك من ابن أخيك ، وجاء هٰذا يطلب ميراث امرأته من أبيها ، قال عبد الرزاق : انظروا إلى الأنوك يقول : تطلب أنت ميراثك من ابن أخيك ، ويطلب هٰذا ميراث امرأته من أبيها ، لا يقول : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال زيد بن المبارك : فقمت فلم أعد إليه ، ولا أروي عنه حديثاً أبداً)[1] .

فتكذيب زيد بن المبارك والعباس إنما يتعلق بقبوله التلقين وتجرئه علىٰ عمر رضي الله عنه ، وقبول التلقين إنما حصل له بعد العمىٰ والتغير ، ولهٰذا حمل ابن الصلاح[2] تكذيب عباس بن عبد العظيم له علىٰ أنه سمع منه بعد العمىٰ والتغير ، ونقل ذٰلك ابن الكيال في « الكواكب النيرات »[3] دون تعقب ، وهذان الأمران يسوغان عند المحدثين رمي الراوي بالكذب كما سبق بيانه[4] .

---

(١) الضعفاء (٣/١١٠) ، ميزان (٢/٥٣٥) ، قال الذهبي : (في هٰذه الحكاية إرسال ، والله أعلم بصحتها ، ولا اعتراض على الفاروق رضي الله عنه فيها ؛ فإنه تكلم بلسان قسمة التركات) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ، النوع الثاني والستون .

(٣) الكواكب النيرات (٢٦٦) .

(٤) انظر مبحث : (علىٰ أي شيء يطلق المحدثون وصف الكذب ؟) (١/١٩٩) .

ومما يدل على ذلك قول ابن عدي : (ولعبد الرزاق أصناف وحديث كثير ، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم ، وكتبوا عنه ، إلا أنهم نسبوه إلى التشيع ، وقد روى أحاديث في الفضائل لم يتابع عليها ، فهذا أعظم ما ذموه من روايته ، ولما رواه في مثالب غيرهم ، وأما في باب الصدق : فأرجو أنه لا بأس به)[1] .

قلت : واختلاط عبد الرزاق وتغيره بعد أن عمي لا يضر في سالف حديثه الذي نقله عنه الثقات الأثبات وما صح من كتبه ؛ لأن العلماء ميزوا بين حديثه قبل العمى وبين حديثه بعد العمى ، فأصبح اختلاطه مؤثراً على حديثه بعد العمى فحسب ، وقول أحمد والنسائي مشعر بذلك ، وهو صريح كلام ابن الصلاح في توجيه تكذيب زيد بن المبارك له .

أخرج حديثه أصحاب الكتب الستة ، والله أعلم .



٧١ ـ (ق) : عبد السلام بن صالح بن سليمان بن أيوب بن ميسرة ، القرشي ـ مولاهم ـ أبو الصلت ، الهروي :

روى عن عبد السلام بن حرب ، وعبد الله بن إدريس ، وعباد بن العوام ، وجماعة .

وعنه : ابنه محمد بن عبد السلام ، ومحمد بن إسماعيل الأحمسي ، وسهل بن زنجلة ، وآخرون .

غالب الأئمة على تضعيفه ونكارة حديثه[2] ، وانفرد ابن معين فوثقه ؛

---

(١) تهذيب (٦/ ٣١٣ ـ ٣١٤) .

(٢) انظر ترجمته في « الجرح » (٤٨/٣/١) ، و« مجروحين » (١٤٣/٢ ـ ١٤٤) ، و« الضعفاء » للعقيلي (٢٥٥) ، و« أسماء الضعفاء » (١٠٦/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (١٩٣) ، و« المغني » ←

فقد روى الحسن بن علي بن مالك قال : (سألت ابن معين عن أبي الصلت ، فقال : ثقة صدوق ، إلا أنه يتشيع)[1] .

ورماه جماعة بالكذب ؛ قال محمد بن طاهر : (كذاب)[2] .

وقال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عنه ، فقال : لم يكن عندي بصدوق ، وهو ضعيف ، ولم يحدثني عنه ، وأما أبو زرعة فأمر أن يضرب علىٰ حديث أبي الصلت ، وقال : لا أحدث عنه ولا أرضاه)[3] .

وقال العقيلي : (رافضي خبيث ، غير مستقيم الأمر)[4] ، وقال مسلمة عن العقيلي : (كذاب) .

وقال البرقاني عن الدارقطني : (كان رافضياً خبيثاً . . . قال أبو الحسن ـ أي : الدارقطني ـ : وروىٰ حديث : الإيمان إقرار بالقول ، وهو متهم بوضعه ، لم يحدث به إلا من سرقه منه ، فهو الابتداء في هٰذا الحديث ، وقال البرقاني : وحكىٰ لنا أبو الحسن أنه سمع يقول : كلب للعلوية خير من جميع بني أمية ، فقيل له : إن فيهم عثمان ، فقال : فيهم عثمان) .

وقال الجوزجاني : (كان ماثلاً عن الحق) .

وقال ابن عدي : (له أحاديث مناكير في فضائل أهل البيت ، وهو متهم فيها)[5] .

← (٣٩٤/٢) ، و« ميزان » (٦١٦/٢) ، و« تهذيب » (٣١٩/٦ ـ ٣٢٢) ، و« خلاصة » (٢٣٨) ، و« تنزيه الشريعة » (٧٩/١) .

(١) تهذيب (٣٢٠/٦) .

(٢) تهذيب (٣٢٢/٦) .

(٣) الجرح (٤٨/٣) .

(٤) الضعفاء (٧٠/٣ ـ ٧١) .

(٥) تهذيب (٣٢١/٦) .

وقال الحاكم والنقاش وأبو نعيم : (روىٰ مناكير)[1] .

وقال ابن حبان : (يروي عن حماد بن زيد وأهل العراق العجائب في فضائل علي وأهل بيته ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد)[2] .

قلت : قد سبق الكلام عليه مستوفىً عند ذكر حديث : « أنا مدينة العلم وعلي بابها » ، من (الفصل الثاني) .

روىٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً قال : (حدثنا سهل بن أبي سهل ومحمد بن إسماعيل ، قالا : ثنا عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي ، ثنا علي بن موسى الرضا ، عن أبيه ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الإيمان معرفة بالقلب ، وقول باللسان ، وعمل بالأركان ، قال أبو الصلت : لو قرئ هٰذا الإسناد علىٰ مجنون لبرأ)[3] .



٧٢ ـ (ت) : عبد العزيز بن أبان بن محمد بن عبد الله بن سعيد بن العاص ، السعيدي ، أبو خالد ، الكوفي :

روىٰ عن فطر بن خليفة ، وهارون بن سليمان الفراء ، وإبراهيم بن طهمان ، وغيرهم .

وعنه : محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي ، وأبو سعيد الأشج ، وعلي بن محمد الطنافسي ، وآخرون .

---

(١) تهذيب (٦/٣٢٢) .

(٢) مجروحين (٢/١٥١) .

(٣) جه : (مقدمة ، باب في الإيمان) ، ح (٦٥) .

مجمع على ضعفه ، وترك حديثه[1] ، وصرح جماعة من الأئمة بكذبه ؛ قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد : (سمعت يحيى بن معين ـ وسئل عن عبد العزيز بن أبان ـ فقال : كذاب خبيث يضع الحديث)[2] .

وقال ابن أبي خيثمة : (سمعت يحيىٰ ـ وسئل عن عبد العزيز بن أبان ـ فقال : وضع أحاديث عن سفيان ، لم يكن بشيء)[3] .

وقال أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز ، سمعت يحيى بن معين يقول : (عبد العزيز بن أبان ليس حديثه بشيء ، كان يكذب ، وسمعت يحيى بن معين مرة أخرىٰ يقول : عبد العزيز بن أبان كان يحدث بأحاديث موضوعة ، وأتوه بحديث أبي داود الطيالسي عن الأسود بن شيبان ـ حديث أم معبد ـ فقرأه عليهم وحدثهم به)[4] .

وقال الخطيب : (أنبأنا أحمد بن محمد الكاتب ، أخبرنا محمد بن حميد المخرمي ، حدثنا ابن حبان قال : وجدت في كتاب أبي بخط يده : سألت أبا زكريا عن الواقدي ، فقال : كان كذاباً ، قلت لأبي زكريا : فعبد العزيز بن أبان مثله ، قال : لا ليس هو مثله ، ولٰكنه ضعيف واه ليس بشيء ، قلت له : ما تنقم علىٰ عبد العزيز ، قال : غير شيء ؛ أحاديث كذب ليس لها أصل ؛ **منها** : حديث سفيان ، عن مغيرة ، عن إبراهيم أن

---

(١) انظر ترجمته في « الجرح » (٣٧٧/٢/٢ ـ ٣٧٨) ، و« التاريخ الكبير » (٣٠/٣/٢) ، و« مجروحين » (١٣٤/٢) ، و« الضعفاء » (٢٦٨) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٩٧) ، و« الضعفاء » للعقيلي (٢٤٤ ـ ٢٤٥) ، و« أسماء الضعفاء » (١٠٨/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (١٩٥) ، و« المغني » (٣٩٦/٢) ، (٦٢٢/٢ ـ ٦٢٣) ، و« تهذيب » (٣٢٩/٦ ـ ٣٣١) ، و« تاريخ بغداد » (٤٤٢/١٠ ـ ٤٤٧) .

(٢) تاريخ بغداد (٢٠٣/١٢) ، تهذيب (٣٢٩/٦) .

(٣) الجرح (٣٧٧/٢) ، تاريخ بغداد (٢٠٣/١٢) ، تهذيب (٣٢٩/٦) .

(٤) تاريخ بغداد (٢٠٣/١٢) ، تهذيب (٣٢٩/٦) .

النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس : « يكون من ولدك من يملك كذا ، ويفعل كذا . . . » الحديث .

ومنها : حديث سفيان ، عن الأعمش ، عن أبي وائل ، عن حذيفة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : « تخرج رايات من المشرق . . . » الحديث .

قال أبو زكريا هٰذه أحاديث كذب لم يحدث بها أحد قط إلا سقط حديثه)[1] .

وقال محمد بن عبد الله بن نمير : (ما رأيت أحداً أبين أمراً منه ـ أي : عبد بن أبان ـ وقال : هو كذاب)[2] ، وقال ابن أبي حاتم : (نا أبو زرعة ، قال : سمعت ابن نمير يقول : ما مات عبد العزيز بن أبان حتىٰ قرأ ما ليس من حديثه)[3] ، وقال البخاري : (تركوه)[4] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[5] ، وقال مرة : (ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه)[6] .

وقال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عن عبد العزيز بن أبان ، فقال : لا يشتغل به ، تركوه ، لا يكتب حديثه)[7] ، وقال عبد الله بن علي بن المديني ، عن أبيه : (ليس هو بذاك ، وليس هو في شيء من كتبي)[8] .

---

(١) تاريخ بغداد (٢٠٣/١٢) ، تهذيب (٣٢٩/٦) .
(٢) تاريخ بغداد (٢٠٨/١٢) ، تهذيب (٣٣١/٦) .
(٣) الجرح (٣٧٧/٢) .
(٤) الضعفاء (٧٨) .
(٥) الضعفاء (١٦٨) ، وفي « التاريخ الكبير » (٣٠/٣) : (تركه أحمد) .
(٦) تهذيب (٣٣١/٦) .
(٧) الجرح (٣٧٧/٢) .
(٨) تاريخ بغداد (٢٠٧/١٢) .

وقال ابن عدي : (روىٰ عن الثوري غير ما ذكرت من البواطيل ، وعن غيره) .

وقال الحاكم : (روىٰ أحاديث موضوعة) ، وكذا قال أبو سعيد النقاش .

وقال الخليلي : (ضعفوه ، والحمل عليه)[(١)] .

وقال ابن أبي حاتم : (سمعت أبي يقول : عبد العزيز بن أبان تركه أحمد بن حنبل ويقول : أسقطوا حديثه)[(٢)] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يأخذ كتب الناس فيرويها من غير سماع ، ويسرق الحديث ، ويأتي عن الثقات بالأشياء المعضلات)[(٣)] .

قلت : أخرج الترمذي حديثه[(٤)] .



٧٣ ـ (ت) : عبد الواحد بن سليم ، المالكي ، البصري :

روىٰ عن عطاء ، وواقد بن عبد الله ، ويزيد الفقير .

وعنه : أبو داود الطيالسي ، وعباد بن العوام ، وعاصم بن علي ، وغيرهم .

مجمع علىٰ ضعفه ونكارة حديثه[(٥)] .

---

(١) تهذيب (٦/٣٣١) .

(٢) الجرح (٢/٣٧٨) .

(٣) مجروحين (٢/١٤٠) .

(٤) قال ابن حجر : « قال صاحب الكمال : روىٰ له الترمذي . قال المزي : لم أقف علىٰ روايته له » . تهذيب (٦/٣٣١) .

(٥) انظر ترجمته في « الجرح » (١/٣/٢١) ، و« التاريخ الكبير » (٢/٣/٥٧) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٩٧) ، و« الضعفاء » للعقيلي (٢٥١) ، و« أسماء الضعفاء » (٢/١٥٥) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٠٣) ، و« المغني » (٢/٤١٠) ، و« ميزان » (٢/٥٨٦) ، و« تهذيب » (٦/٤٣٥ ـ ٤٣٦) ، و« خلاصة » (٢٤٧) ، و« تنزيه الشريعة » (١/٨٢) .

قال ابن أبي حاتم : (أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل ـ فيما كتب إلي ـ قال : سمعت أبي يقول : عبد الواحد بن سليم حدثنا حديثاً منكراً ، أحاديثه موضوعة)[1] .

وقال البخاري : (فيه نظر)[2] .

وقال الذهبي : (هالك)[3] .

وقال العقيلي : (مجهول في النقل ، وحديثه غير محفوظ ، ولا يتابع عليه)[4] .

روىٰ له الترمذي حديثاً واحداً في « القدر » .

قال ابن حجر : (روىٰ له الترمذي حديثاً واحداً في القدر وصححه) .

قال الدكتور نور الدين عتر : (الترمذي لم يصححه ، فقد رجعنا إلىٰ كتاب الترمذي فوجدنا قوله : غريب من هٰذا الوجه . انظر طبعة بولاق « ٢٢/٢ » ، وطبعة الهند « ٣٨/٢ »)[5] .

قلت : كلام ابن حجر منقول بالمعنىٰ من قول المزي في « تهذيب الكمال »[6] : (روىٰ له الترمذي حديثاً واحداً ـ ثم ساقه بسنده وقال : ـ وقع لنا بدلاً عالياً بدرجتين ، وقال ـ أي : الترمذي ـ : حسن صحيح غريب) ، فلعل نسخة المزي تختلف عن التي اعتمدها د . العتر ، مع احتمال التصحيف لا سيما في أحكام الترمذي .



(١) الجرح (٢١/٣) ، ميزان (٥٨٦/٢) ، تهذيب (٤٣٥/٦) .
(٢) تهذيب (٤٣٦/٦) .
(٣) ميزان (٥٨٦/٢) .
(٤) الضعفاء (٥٣/٣) .
(٥) هامش المغني (٥٨١/١) .
(٦) تهذيب الكمال (٤٥٧/١٨) .

٧٤ ـ (ق) : عبد الوهاب بن الضحاك بن أبان ، السلمي ، العرضي ، أبو الحارث ، الحمصي :

رویٰ عن إسماعيل بن عياش ، وبقية بن الوليد ، وعيسى بن يونس ، وآخرين .

وعنه : ابن ماجه ، وعبد الوهاب بن نجدة ، وابن أبي عاصم ، وغيرهم .

متفق علىٰ تركه ونكارة حديثه[١] .

وكذبه جماعة من أئمة الحديث ؛ قال ابن أبي حاتم : (سمع منه أبي بالسلمية وترك حديثه والرواية عنه ، وقال : كان يكذب) ، وقال : (سمعت أبي يقول : سألت أبا اليمان عنه ، فقال : لا يكتب عنه ؛ هٰذا قاص ، ثم أتيناه فأخرج إلينا شيئاً من الحديث ، فقال : هٰذا جميع ما عندي ، ثم بلغني أنه أخرج بعدنا حديثاً كثيراً) .

وقال أيضاً : (سمعت أبي يقول : قال محمد بن عوف : وقيل لي : إنه أخذ فوائد أبي اليمان فكان يحدث بها عن إسماعيل بن عياش ، وحدث بأحاديث كثيرة موضوعة ، فخرجت إليه فقلت : ألا تخاف الله عز وجل ، فضمن لي ألا يحدث بها ، فحدث بها بعد ذٰلك)[٢] .

وقال البخاري : (عنده عجائب)[٣] ، وكذٰلك قال النسائي[٤] .

---

(١) انظر ترجمته في « الجرح » (٧٤/٣/١) ، و« التاريخ الكبير » (١٠٠/٣/٢) ، و« مجروحين » (١٤٠/٢) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٩٧) ، و« الضعفاء » للعقيلي (٢٥٧) ، و« أسماء الضعفاء » (١٥٧/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٠٤) ، و« المغني » (٤١٢/٢) ، و« ميزان » (٥٩١/٢) ، و« تهذيب » (٤٤٦/٦ ـ ٤٤٨) ، و« خلاصة » (٢٤٨) ، و« تنزيه الشريعة » (٨٢/١) .

(٢) الجرح (٧٤/٣) ، تهذيب (٤٤٦/٧) .

(٣) التاريخ الكبير (١٠٠/٣) .

(٤) الضعفاء (١٦٣) .

وقال الذهبي وابن حجر ، قال النسائي : (متروك)[1] ، وزاد ابن حجر : (ليس بثقة) .

وقال صالح ـ جزرة ـ بن محمد الحافظ : (منكر الحديث ، عامة حديثه كذب) .

وقال أبو داود : (كان يضع الحديث ، قد رأيته)[2] ، وقال الآجري عن أبي داود : (غير ثقة ولا مأمون)[3] .

وقال الجوزجاني : (أقدم وجسر فأراح الناس)[4] .

وقال الحاكم وأبو نعيم : (روىٰ أحاديث موضوعة)[5] .

وقال العقيلي : (متروك الحديث)[6] ، وكذٰلك قال الدارقطني والبيهقي .

وقال ابن عدي : (وبعض حديثه لا يتابع عليه)[7] .

وقال ابن حبان : (كان يسرق الحديث ويرويه ، ويجيب فيما يسأل ، ويحدث بما يقرأ عليه ؛ لا يحل له الاحتجاج ولا الذكر عنه إلا علىٰ جهة الاعتبار)[8] .

روىٰ له ابن ماجه فقط .



(١) ميزان (٥٩١/٢) ، تهذيب (٤٤٧/٦) .
(٢) تهذيب (٤٤٧/٦) .
(٣) تهذيب (٤٤٧/٦ ـ ٤٤٨) .
(٤) تهذيب (٤٤٧/٦) .
(٥) تهذيب (٤٤٨/٦) .
(٦) الضعفاء (٧٨/٣) .
(٧) تهذيب (٤٤٧/٦) .
(٨) مجروحين (١٤٨/٢) .

٧٥ ـ (ق) : عبيد بن القاسم ، الأسدي ، التيمي ، الكوفي :

يقال : إنه ابن أخت سفيان الثوري .

روىٰ عن إسماعيل بن أبي خالد ، وهشام بن عروة ، والأعمش ، وغيرهم .

وعنه : أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، ومحمد بن عيسى الطباع ، وآخرون .

مجمع علىٰ ضعفه وتركه ، ونكارة حديثه(١) .

وصرح بكذبه جمع من الأئمة ؛ قال الدوري : (سمعت يحيى بن معين يقول : عبيد بن القاسم كان يكون في المسجد الجامع ، وكانت له هيئة وكان كذاباً)(٢) .

وقال ابن الجنيد عن ابن معين : (كذاب) .

وقال عبد الخالق بن منصور : (سئل ابن معين عنه ، فقال : لا ، ولا كرامة ، وكان من أحسن الناس سمتاً) .

وقال الحسين بن حبان : (عن ابن معين : عبيد بن القاسم قرابة سفيان ، كان كذاباً خبيثاً) .

وقال صالح بن محمد : (كذاب ، يضع الحديث ، وله أحاديث منكرة ، وهو ابن أخت سفيان) .

وقال الآجري عن أبي داود : (كان يضع الحديث ، وما علمته قريباً لسفيان ، قلت له : هٰكذا قال ابن معين فسكت) ، وقال أبو بكر الجعابي :

---

(١) انظر ترجمته في « الجرح » (٤١٢/٢/٢) ، و« مجروحين » (١٦٥/٢) ، و« قبول الأخبار » (١٩٥) .

(٢) تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري (٣٩٦/٤) ، الجرح (٤١٢/٢) ، الضعفاء للعقيلي (١١٦/٣) .

(متروك الحديث) ، وقال أبو نعيم الأصبهاني : (لا شيء ، متروك)[1] وقال النسائي : (متروك الحديث)[2] .

وقال ابن أبي حاتم : (سألت أبا زرعة عن عبيد بن القاسم ، فقال : كوفي قدم البصرة ، حدث بأحاديث منكرة ، لا ينبغي أن يحدث عنه)[3] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يروي المعضلات عن الثقات ، روىٰ عن هشام بن عروة بنسخة موضوعة ، لا يحل كتبة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب)[4] .

روىٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً ؛ قال : (ثنا أحمد بن المقدام أبو الأشعث العجلي ، ثنا عبيد بن القاسم ، ثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، أن عمرة بنت الجون تعوذت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أدخلت عليه ، فقال : لقد عذت بمعاذ ؛ فطلقها ، وأمر أسامة أو أنساً فمتعها بثلاثة أثواب رازقية)[5] .



٧٦ ـ (ت) : عثمان بن عبد الرحمـٰن بن عمر بن سعد بن أبي وقاص ، الزهري ، الوقاصي ، أبو عمرو ، المدني ، ويقال له : المالكي :

روىٰ عن عمة أبيه عائشة بنت سعد بن أبي وقاص ، وابن أبي مليكة ، والزهري ، وغيرهم .

---

(١) تهذيب (٧٣/٧) .

(٢) الضعفاء والمتروكون (١٧١) .

(٣) الجرح (٤١٢/٢) ، ميزان (٣١/٣) .

(٤) مجروحين (١٧٥/٢) ، ط دار الوعي ، ميزان (٣١/٣) ، تهذيب (٧٣/٧) .

(٥) جه : (الطلاق ، باب متعة الطلاق) ، ح (٢٠٣٧) .

وعنه : يونس بن بكير الشيباني ، وحجاج بن نصير ، والهذيل بن إبراهيم الجماني ، وآخرون .

متفق على ضعفه ونكارة حديثه[1] .

وصرح بعض الأئمة بكذبه ؛ قال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عنه ، فقال : متروك الحديث ، ذاهب الحديث ، كذاب) .

وقال البخاري : (تركوه)[2] ، قال ابن حجر : (وقال البخاري في « تاريخه » : سكتوا عنه)[3] .

وقال ابن معين : (لا يكتب حديثه ، وكان يكذب) ، وقال مرة : (ضعيف) ، وقال مرة : (ليس بشيء)[4] .

وقال الجوزجاني : (ساقط)[5] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[6] ، وقال مرة : (ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه) .

وقال الساجي : (يحدث بأحاديث بواطيل) .

وقال ابن عدي : (عامة حديثه مناكير ؛ إما إسناداً وإما متناً)[7] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات ؛ لا

---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٢٢٨/٣/٢) ، و« ميزان » (٤٨/٣ ـ ٥٠) ، و« ديوان الضعفاء » (٢١٠) ، و« المغني » (٤٢٦/٢) ، و« تهذيب » (١٣٣/٧ ـ ١٣٤) .

(٢) التاريخ الكبير (٢٣٨/٣) ، ميزان (٤٩/٣) .

(٣) تهذيب (١٣٤/٧) .

(٤) ميزان (٤٩/٣) ، تهذيب (١٣٣/٧ ـ ١٣٤) .

(٥) تهذيب (١٣٤/٤) .

(٦) ميزان (٤٩/٣) ، تهذيب (١٣٤/٧) .

(٧) تهذيب (١٣٤/٧) .

يجوز الاحتجاج به)[1] .

رویٰ له الترمذي حديثاً واحداً .

❁ ❁ ❁

٧٧ ـ (د ، س ، ق) : عثمان بن عبد الرحمـٰن ، الطرائفي ، المؤدب :

رویٰ عن أيمن بن نابل ، وفطر بن خليفة ، وابن أبي ذئب .

وعنه : بقية بن الوليد ، وعبد الله بن محمد النفيل ، وسليمان بن عبد الرحمـٰن الدمشقي .

مختلف فيه[2] .

وثقه ابن معين ؛ قال ابن أبي حاتم : (ذكر أبي ، عن إسحاق بن منصور ، عن يحيى بن معين أنه قال : عثمان بن عبد الرحمـٰن التيمي ثقة) .

وقویٰ أمره أبو حاتم الرازي ، وأنكر على البخاري إدخاله في الضعفاء ، قال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عنه ، فقال : صدوق ، وأنكر على البخاري إدخال اسمه في « كتاب الضعفاء » ، قال : يحول منه ، وقال : يروي عن الضعفاء يشبه ببقية في روايته عن الضعفاء)[3] .

وسائر الأئمة علىٰ تليينه وتضعيف حديثه .

وصرح بعضهم بكذبه ؛ قال محمد بن عبد الله بن نمير : (كذاب)[4] .

وقال ابن حبان : (كان معلماً ، يروي عن أقوام ضعاف أشياء يدلسها عن

---

(١) مجروحين (٩٨/٢) ط دار الوعي ، ميزان (٤٩/٣) .

(٢) انظر ترجمته في « الجرح والتعديل » (١٥٧/٦/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٣١٠) ، و« المغني » (٤٢٦/٢) ، و« ميزان » (٥٠/٣ ـ ٥٢) ، و« تهذيب » (١٣٤/٧ ـ ١٣٥) .

(٣) ميزان (٥٠/٣) ، تهذيب (١٣٥/٧) .

(٤) ميزان (٥٢/٣) ، تهذيب (١٣٥/٧) .

الثقات ، حتىٰ إذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها ؛ فلما كثر ذٰلك في أخباره ألزقت به تلك الموضوعات ، وحمل عليه الناس في الجرح ، فلا يجوز الاحتجاج عندي بروايته كلها علىٰ حالة من الحالات ؛ لما غلب عليها من المناكير عن المشاهير ، والموضوعات عن الثقات)[١] .

قلت : وقد أنكر الذهبي على ابن نمير وابن حبان تكذيبهما لعثمان هٰذا ؛ فقال : (وكذا أسرف فيه محمد بن عبد الله بن نمير فقال : كذاب) ، وقال في ابن حبان : (وأما ابن حبان : فإنه يقعقع كعادته ؛ فقال فيه : يروي عن قوم . . . إلخ)[٢] ، ثم قال : (لم يرو ابن حبان في ترجمته شيئاً ، ولو كان عنده له شيء موضوع لأسرع بإحضاره ، وما علمت أن أحداً قال في عثمان بن عبد الرحمٰن هٰذا : إنه يدلس عن الهلكىٰ ، إنما قالوا : يأتي عنهم بمناكير ، والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع)[٣] .

قلت : والذي يظهر لي والله أعلم : أن إطلاق الكذب عليه إنما هو لروايته المناكير عن الضعفاء والمجهولين ، وقد عرف عنه ذٰلك ـ كما قال الذهبي آنفاً ـ وكذٰلك قال أبو أحمد الحاكم : (إنما لقب بالطرائفي ؛ لأنه كان يتبع طرائف الحديث ، يروي عن قوم ضعاف ، حديثه ليس بالقائم) .

وقال أيضاً : (وتلك العجائب من جهة المجهولين ، وما يقع في حديثه من الإنكار فإنما يقع من جهة من يروي عنه)[٤] .

وقال ابن عدي : (سمعت أبا عروبة ينسبه إلى الصدق ، وقال : لا بأس

---

(١) ميزان (٣/٥١) ، تهذيب (٧/١٣٥) .
(٢) ميزان (٣/٥١) .
(٣) ميزان (٣/٥٢) .
(٤) تهذيب (٧/١٣٥) .

به ، متعبد ، ويحدث عن قوم مجهولين بالمناكير ، وعنده عجائب ، وهو في الجزريين كبقية في الشاميين)[1] .

وبعض الأئمة من النقاد أطلق الكذب علىٰ جماعة من الرواة لروايتهم عن الكذابين كما سبق بيانه[2] ، فلعل إطلاق ابن نمير علىٰ عثمان هٰذا الكذب من هٰذا السبيل ، والله أعلم .

رویٰ له أبو داود والنسائي وابن ماجه .

❀ ❀ ❀

٧٨ ـ (ق) : عثمان بن فائد ، القرشي ، أبو لبابة ، البصري :

رویٰ عن عاصم بن رجاء بن حيوة ، وجعفر بن برقان ، وأشعث الطابع ، وغيرهم .

وعنه : سليمان بن عبد الرحمٰن ، ويحيى بن عاصم اليشكري .

متفق علىٰ ضعفه ونكارة حديثه[3] .

ورماه بالكذب جماعة ؛ قال البخاري : (في حديثه نظر)[4] .

وقال الذهبي ـ بعد أن رویٰ له أحاديث ـ : (قلت : المتهم بوضع هٰذه الأحاديث عثمان ، وقلّ أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم)[5] .

---

(١) ميزان (٣/٥٢) ، تهذيب (٧/١٣٥) .

(٢) انظر (١/١٩٩) .

(٣) انظر ترجمته في « مجروحين » (٢/١٠٠ ـ ١٠١) ، و« أسماء الضعفاء » (٢/١٧١) ، و« ديوان الضعفاء » (٢١١) ، و« المغني » (٢/٢٤٨) ، و« ميزان » (٣/٥١ ـ ٥٢) ، و« تهذيب » (٧/١٥٧ ـ ١٥٨) ، و« خلاصة » (٢٦٢) ، و« تنزيه الشريعة » (١/٨٤) .

(٤) ميزان (٣/٥٧) ، تهذيب (٧/١٤٨) .

(٥) ميزان (٣/٥٨) .

وقال ابن عدي : (قليل الحديث ، وعامة ما يرويه ليس بالمحفوظ)[1] .

وقال ابن حبان : (يأتي عن الثقات بالأشياء المعضلات ، حتىٰ يسبق إلى القلب أنه كان يعملها تعمداً ، لا يجوز الاحتجاج به)[2] .

روىٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً ، قال : (حدثنا محمد بن يحيىٰ ، ثنا سليمان بن عبد الرحمـٰن الدمشقي ، ثنا عثمان بن فائد ، ثنا عاصم بن رجاء بن حيوة ، عن المهدي بن عبد الرحمـٰن بن عيينة بن خاطر ، قال : حدثتني عمتي أم الدرداء ، عن أبي الدرداء ، قال : سجدت مع النبي صلى الله عليه وسلم إحدىٰ عشرة سجدة ، ليس فيها من المفصل شيء : الأعراف ، والرعد ، والنحل ، وبني إسرائيل ، ومريم ، والحج ، وسجدة الفرقان ، وسليمان سورة النمل ، والسجدة ، وفي ص ، وسجدة الحواميم)[3] .

❁ ❁ ❁

٧٩ ـ (ت) : عطاء بن عجلان ، الحنفي ، البصري :

روىٰ عن أنس ، والحسن ، وابن سيرين ، وعكرمة بن خالد .

وعنه : هشام بن حسان ، وسعيد بن الصلت ، وآخرون .

متفق علىٰ تركه ونكارة حديثه[4] .

---

(١) تهذيب (١٤٨/٧) .

(٢) مجروحين (٢/ ١٠١) .

(٣) جه : (إقامة الصلاة ، باب عدد سجود القرآن) ، ح (١٠٥٦) .

(٤) راجع ترجمته في « الجرح » (٣٣٥/٣/١) ، و« التاريخ الكبير » (٤٧٦/٣/٢) ، و« الضعفاء » (٢٧٢) ، و« مجروحين » (١٢٥/٢ ـ ١٢٦) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٤٠١) ، و« أسماء الضعفاء » (١٧٧/٢) ، و« ديوان الضعفاء والمتروكون » (٤٠١) ، و« ديوان الضعفاء » (٢١٤) ، و« المغني » (٤٣٥/٢) ، و« ميزان » (٧٥/٣) ، و« تهذيب » (٢٠٨/٧ ـ ٢١٠) ، و« خلاصة » (٢٦٦) ، و« تنزيه الشريعة » (٨٥/١) .

وصرح جمع من الأئمة بكذبه ؛ قال الدوري : (سمعت يحيىٰ يقول : عطاء بن عجلان الذي يحدث عنه مروان بن معاوية كذاب ، وهو كوفي) .

وقال أيضاً : (سئل يحيىٰ عن عطاء بن عجلان الذي يروي عنه إسماعيل بن عياش ، فقال : لم يكن بشيء ، وكان يوضع له الحديث : حديث الأعمش عن أبي معاوية الضرير وغيره ، فيحدث بها)[1] .

وقال عمرو بن علي الفلاس : (إن عطاء بن عجلان كان كذاباً)[2] .

وقال أسيد بن زيد عن زهيد بن معاوية : (ما اتهمت إلا عطاء بن عجلان) ، وذكر آخر ، قال : (فذكرت ذٰلك لحفص بن غياث فصدقه في عطاء) .

وقال أبو معاوية : (وضعوا له حديثاً من حديثي ، وقالوا له : قل : حدثنا محمد بن خازم ، فقال : حدثنا محمد بن خازم ، فقلت : يا عدو الله ؛ أنا محمد بن خازم ، ما حدثتك) .

وقال أحمد بن علي الأبار عن العوام بن إسماعيل : (سمعت أبا بدر يقول : جاء علي بن غراب والسمتي وأبو معاوية ، فقال : يشكون في أمره ، فأخذوا فكتبوا : أنفسهم عن الرجال ، ودفعوا إليه ، فقرأ عليهم ، فقال : أتشكون في شيء ؟ قال : قلت للعوام : كيف كتبوا ؟ قال : كتبوا : حدثنا أبو معاوية عن فلان ، وحدثنا السمتي عن فلان)[3] .

وقال البخاري : (منكر الحديث) .

---

(١) التاريخ القسم المرتب ، الجرح (٣/٣٣٥) ، تهذيب (٧/٢٠٩) .
(٢) الجرح (٣/٣٣٥) ، ميزان (٣/٧٥) ، تهذيب (٧/٢٠٨) .
(٣) تهذيب (٧/٢٠٩) .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[1] ، وفي موضع آخر : (ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه) .

وقال الجوزجاني : (كذاب) .

وقال ابن عدي ـ بعد أن أورد له أحاديث ـ : (عامة روايته غير محفوظة)[2] .

وقال أبو حاتم الرازي : (عطاء بن عجلان ، ضعيف الحديث ، منكر الحديث جداً ؛ مثل أبان بن أبي عياش وذا الضرب ، هو متروك الحديث)[3] .

وقال ابن حبان : (كان قد سمع الحديث فكان لا يدري ما يقول ، يتلقن كل ما تلقن ، ويجيب فيما يسأل ، حتىٰ صار يروي الموضوعات عن الثقات ، لا يحل كتابة حديثه إلا علىٰ جهة الاعتبار)[4] .

قلت : يظهر من قول ابن حبان وأبي معاوية أنه كان يجري علىٰ لسانه الكذب دون أن يتعمد أو يقصد ، وكان يروي ما لم يسمع .

روىٰ له الترمذي حديثاً واحداً .



٨٠ ـ (ع) : عكرمة البربري ، أبو عبد الله ، المدني ، مولى ابن عباس :

روىٰ عن مولاه ابن عباس ، وعلي بن أبي طالب ، والحسن بن علي ، وأبي هريرة ، وغيرهم .

---

(١) الضعفاء والمتروكون (١٩٣) ، ميزان (٣/٧٥) .
(٢) تهذيب (٧/ ٢٠٩) .
(٣) الجرح (٣/ ٣٣٥) .
(٤) مجروحين (٢/ ١٣٠) .

وعنه : إبراهيم النخعي ، وأبو الشعثاء جابر بن زيد ، والشعبي ، وأبو إسحاق السبيعي ، وغيرهم .

غالب الأئمة علىٰ توثيقه ، والاحتجاج بحديثه ، حتىٰ قال البخاري : (ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة)[1] ، وقال أبو جعفر بن جرير : (ولم يكن أحد يدفع عكرمة عن التقدم في العلم بالفقه والقرآن وتأويله ، وكثرة الرواية للآثار ، وأنه كان عالماً بمولاه ، وفي تقريظ جلة أصحاب ابن عباس إياه ، ووصفهم له بالتقدم في العلم ، وأمرهم الناس بالأخذ عنه ، ما بشهادة بعضهم تثبت عدالة الإنسان ، ويستحق جواز الشهادة ، ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح ، وما تسقط العدالة بالظن)[2] .

ورويت أقوال عن بعض الأئمة في ظاهرها رميه بالكذب[3] .

فقد روي عن ابن عمر أنه قال لنافع : (لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس) .

وروىٰ إبراهيم بن سعد بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن سعيد بن المسيب ، أنه قال لمولاه برد : (لا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة على ابن عباس) .

وقال إسحاق بن عيسى بن الطباع : (سألت مالكاً أبلغك أن ابن عمر قال لنافع : لا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة على ابن عباس ؟ قال : لا ، ولـٰكن بلغني أن سعيد بن المسيب قال ذٰلك لبرد مولاه) .

وقال جرير بن عبد الحميد ، عن يزيد بن أبي زياد : (دخلت علىٰ

---

(١) التاريخ الكبير (٤٩/٤) .

(٢) هدي الساري (٤٢٩) .

(٣) انظر أقوال الأئمة فيه في « الجرح » (٢/٣/٧ ـ ٩) ، و« التاريخ الكبير » (١/٤/٤٩) ، و« أسماء الضعفاء » (١٨٢/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (٢١٧) ، و« المغني » (٤٣٩/٢) ، و« ميزان » (٩٣/٣ ـ ٩٧) ، و« تهذيب » (٢٦٣/٧ ـ ٢٧٣) ، و« هدي الساري » (٤٢٥ ـ ٤٣٠) .

علي بن عبد الله بن عباس وعكرمة مقيد عنده ، فقلت : ما لهٰذا ؟ قال : إنه يكذب علىٰ أبي) .

وروىٰ هٰذا أيضاً عن عبد الله بن الحارث أنه دخل علىٰ علي .

وسئل ابن سيرين فقال : (ما يسوءني أن يدخل الجنة ، ولٰكنه كذاب) .

وقال عطاء الخراساني : (قلت لسعيد بن المسيب : إن عكرمة يزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم ، فقال : كذب مخبثان) .

وقال فطر بن خليفة : (قلت لعطاء : إن عكرمة يقول : سبق الكتاب الخفين ، فقال : كذب ؛ سمعت ابن عباس يقول : امسح على الخفين وإن خرجت من الخلاء) .

وقال عبد الكريم الجزري : (قلت لسعيد بن المسيب : إن عكرمة كره كري الأرض ، فقال : كذب ؛ سمعت ابن عباس يقول : إن أمثل ما أنتم صانعون استئجار الأرض البيضاء) .

وقال وهب بن خالد : (كان يحيى بن سعيد الأنصاري يكذبه) .

وقال عثمان بن مرة : (قلت للقاسم : إن عكرمة قال كذا ، فقال : يا ابن أخي ؛ إن عكرمة كذاب ؛ يحدث غدوة بحديث يخالفه عشية)[1] .

هٰذه هي الأقوال التي نقلت عن بعض الأئمة ، ورويت عنهم في اتهامه بالكذب ورميه به .

وقد دفع عنه العلماء تهمة الكذب ، وأنكروا علىٰ من اتهمه ، وردوا ذٰلك ، وممن دفع عنه تهمة الكذب وأنكر علىٰ من رماه بها الإمام

---

(١) هدي الساري (٤٢٦) .

البخـاري ، وأبو حاتم الـرازي ، ومحمد بن جرير الطبري ، ومحمد بن نصر المـروزي ، وأبـو عبد الله بن منده ، وأبو حاتم ابن حبان ، وابن عدي ، وأبو عمـر ابـن عبد البـر ، والذهبي ، وابـن حجر ، وقـد ردوا تلك الأقـوال بعدم صحـة إسـناد بعضها ، وتأويل البعض الآخر بمـا لا يوجب قدحاً ، وحملوا أقوالهـم : (يكـذب) ، بمعنىٰ : يخطئ ، لا أنه يتعمـد الوضع والاختلاق ، والكـذب بمعنى الخطـأ معروف في لغة أهل الحجـاز ، وقد أجمل الحافظ ابـن حجـر أقـوال الأئمة قبله في دفـع الكذب عن عكرمة فـي مقدمة كتاب « فتح الباري » ، وفي « تهذيب التهذيب » ، بما لا مجال لذكره ، فليراجع .

روىٰ له أصحاب الكتب الستة إلا الإمام مسلماً ؛ فقد روىٰ له حديثاً واحداً قرنه فيه بسعيد بن جبير .

❁ ❁ ❁

٨١ ـ (ق) : علي بن ظبيان بن هلال بن قتادة بن حزن بن حارثة بن معقل بن عبيد بن ربيعة ، العبسي ، أبو الحسن ، قاضي بغداد :

روىٰ عن إسماعيل بن أبي خالد ، وعبيد الله بن عمر ، وداود بن أبي هند .

وعنه : الشافعي ، وعلي بن المديني ، وداود بن رشيد ، وغيرهم .

متفق علىٰ ضعفه ونكارة حديثه مع إقلاله من الرواية[١] .

وصرح بعضهم بكذبه ؛ قال أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز : (حدثنا يحيى بن معين ـ وقيل له : علي بن ظبيان ـ فقال : كذاب خبيث ،

---

(١) انظـر ترجمتـه فـي « الجـرح » (١٩١/٣/١) ، و« الضعفـاء والمتروكـون » (٢٢٩) ، و« المجروحين » (١٠٤/٢) ، و« أسماء الضعفاء » (١٩٥/٢) ، و« تاريخ بغداد » (٤٠٣/١٣) ، و« ديـوان الضعفـاء » (٢٢٠) ، و« المغني » (٤٥٠/٢) ، و« ميـزان » (١٣٤/٣) ، و« تهذيب » (٣٤١/٣ ـ ٣٤٣) ، و« خلاصة » (٢٧٥) .

ليس بثقة) ، وروى الدوري عن يحيى بن معين أنه قال : (ليس بشيء)[1] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[2] ، وفي موضع آخر : (ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه) .

وقال البخاري : (منكر الحديث) .

وقال علي بن المديني : (حدثنا بثلاثة أحاديث مناكير)[3] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يقلب الأخبار ولا يعلم ، ويخطئ في الآثار ولا يفهم ؛ فلما كثر ذٰلك في رواياته سقط الاحتجاج بأخباره)[4] .

رویٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً قال : (ثنا عثمان بن أبي شيبة ، ثنا علي بن ظبيان ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المدبر من الثلث ») .

قال ابن ماجه : (سمعت عثمان ـ يعني : ابن أبي شيبة ـ يقول : هٰذا خطأ ـ يعني : حديث : « المدبر من الثلث » ـ قال أبو عبد الله : ليس له أصل)[5] .



٨٢ ـ (د ، ت ، ق) : علي بن عاصم بن صهيب ، الواسطي ، أبو الحسن ، التيمي ـ مولاهم ـ :

رویٰ عن سليمان التيمي ، وحميد الطويل ، وعطاء بن السائب ، وآخرين .

---

(١) تاريخ بغداد (٤٠٣/١٣) ، ميزان (١٤٣/٣) ، تهذيب (٣٤٢/٧) .
(٢) الضعفاء والمتروكون (١٨٠) .
(٣) تهذيب (٣٤٢/٧) .
(٤) مجروحين (١٠٥/٢) .
(٥) جه : (العتق ، باب المدبر) ، ح (٢٥١٤) .

وعنـه : يزيد بن زريـع ، وعفان ، وأحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني ، وآخرون .

مختلف فيه ، وغالب الأئمة علىٰ تليينه وضعف حديثه ؛ لكثرة خطئه ، وإصراره علىٰ ذٰلك ، ولجاجته [1] .

وقـول يعقوب بـن شـيبة فيـه يبيـن مدى اختلاف أئمـة النقد فيـه ؛ قال يعقوب بن شـيبة : (سـمعت علي بـن عاصم على اختـلاف أصحابنا فيه ؛ **منهـم** مـن أنكر عليـه كثرة الخطـأ والغلط ، **ومنهـم** من أنكر عليـه تماديه فـي ذٰلك ، وتركـه الرجـوع عمـا يخالفه الناس فيـه ، ولجاجته فيـه ، وثباته على الخطأ ، **ومنهم** من تكلم في سوء حفظه ، واشتباه الأمر عليه في بعض مـا حدث به ؛ من سـوء ضبطه ، وتوانيه عـن تصحيح ما كتب الوراقون له ، **ومنهـم** مـن قصته عنده أغلظ مـن هٰذه القصص ، وقد كان رحمة الله علينا وعليه ، من أهل الدين والصلاح ، والخير البارع ، شديد التقوىٰ ، وللحديث آفات تفسده) [2] .

وصرح بعضهم بكذبه ؛ قال البخاري : (وقال وهب بن بقية : سمعت يزيد بن زريع ، قال : حدثنا علي ، عن خالد ببضعة عشر حديثاً ، فسألنا خالداً عن حديث فأنكره ، ثم آخر فأنكره ، ثم ثالث فأنكره ، فأخبرناه فقال : كذاب فاحذروه) [3] .

---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٢٩٠/٣/٢ ـ ٢٩١) ، و« الجرح » (١٩٨/٣/١ ـ ١٩٩) ، و« مجروحين » (١١٠/٢) ، و« الضعفاء » للبخاري (٢٧٠) ، و« الضعفاء والمتروكون » (ص ٧٦ رقم (٤٣٠) ، و« الضعفاء » للعقيلي (٢٩٨ ـ ٢٩٩) ، و« أسماء الضعفاء » (١٩٥/٢) ، و« المغني » (٤٥٠/٢) ، و« ميزان » (١٣٥/٣ ـ ١٣٨) ، و« تهذيب » (٣٤٤/٧ ـ ٣٤٨) ، و« تاريخ بغداد » (٤٤٦/١١ ـ ٤٥٨) .

(٢) تاريخ بغداد (٤٠٨/١٣) ، تهذيب (٣٤٤/٧ ـ ٣٤٥) .

(٣) التاريخ الكبير (٢٩٠/٣ ـ ٢٩١) ، الضعفاء للعقيلي (٢٤٦/٣) .

وقال أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز : (سمعت يحيى بن معين يقول : علي بن عاصم كذاب ، ليس بشيء)[1] .

وقال ابن أبي خيثمة : (حدثنا يحيى بن أيوب ، قال : قيل يوماً لابن علية : إن علي بن عاصم قال : كنت أدخل إلىٰ خالد الحذاء وابن علية بالباب ، قال : سبحان الله ؛ ويكذب ، ما سمعت من خالد حديثاً علىٰ بابه ، سبحان الله ؛ ويكذب ، ما أتيت باب خالد)[2] .

وقال العقيلي : (حدثنا جعفر بن محمد ، قال : حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، قال : كنا عند يزيد بن هارون أنا وأخي أبو بكر ، فقلنا يا أبا خالد ؛ علي بن عاصم أيش حاله عندك ؟ قال : حسبكم ، ما زلنا نعرفه بالكذب)[3] .

وقال الخطيب : (أخبرنا عبيد الله بن عمر الواعظ ، حدثنا أبي ، حدثنا ابن الحسن ـ وهو النقاش ـ حدثنا حسين بن إدريس ، قال : سمعت عثمان بن أبي شيبة يقول : سألت يزيد بن هارون عن علي بن عاصم ، فقال : ما زلنا نعرفه بالكذب)[4] .

قلت : ذهب غالب الأئمة إلىٰ أن علي بن عاصم ما كان يتعمد الكذب ، وإنما كان يخطئ ويهم ، بمعنىٰ أن الكذب يجري عليه دون أن يعلم ، وكان سبب ذٰلك كثرة أحاديثه ، واعتماده على الوراقين ؛ حيث كانوا يكتبون له ، وكان لا يرجع عن خطئه ويصر عليه ، حتى اشتهر بين أقرانه باللجاجة ، ولعل بعض الوراقين أدخل عليه ما ليس من حديثه ، فرواه دون علم ، فوصم بالكذب .

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/٤١٧) .
(٢) تاريخ بغداد (١٣/٤١٨) .
(٣) الضعفاء (٣/٢٤٦) ، تاريخ بغداد (١٣/٤١٨) .
(٤) تاريخ بغداد (١٣/٤١٩) .

رویٰ له أبو داود والترمذي وابن ماجه .

❁ ❁ ❁

٨٣ ـ (ق) : علي بن عروة ، الدمشقي :

روىٰ عن سعيد المقبري ، وعبد الملك بن أبي سليمان ، ويونس بن يزيد ، وآخرين .

وعنه : العلاء بن برد بن سنان ، وخالد بن حيان الرقي ، وعثمان بن عبد الرحمـٰن الطرائفي ، وغيرهم .

متفق علىٰ تركه ونكارة حديثه[١] .

وصرح بعضهم بكذبه ، ووضعه للحديث ، علىٰ قلة روايته ؛ قال : صالح ـ جزرة ـ بن محمد : (عثمان بن عبد الرحمـٰن الوقاصي كان يضع الحديث ، وعلي بن عروة أكذب منه) ، وقال مرة : (حديثه كله كذب) .

وقال الأزدي : (لا يكتب حديثه) .

وقال ابن عدي : (إنه منكر الحديث)[٢] .

وقال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عنه فقال : متروك الحديث)[٣] .

وقال ابن حبان : (روىٰ عنه العراقيون ، كان ممن يضع الحديث علىٰ قلة روايته)[٤] .

---

(١) انظر ترجمته في « الجرح » (١٩٨/٣/١) ، و« مجروحين » (١٠٥/٢ ـ ١٠٦) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٢٠) ، و« المغني » (٤٥٢/٢) ، و« ميزان » (١٤٥/٣ ـ ١٤٦) ، و« تهذيب » (٣٦٥/٧) ، و« خلاصة » (٢٧٦) .

(٢) تهذيب (٣٦٥/٧) .

(٣) الجرح (١٩٨/٣) .

(٤) مجروحين (١٠٧/٢) .

رویٰ له ابن ماجه حديثين [1] .

❁ ❁ ❁

٨٤ ـ (ت) : علي بن مجاهد بن مسلم بن رفيع ، الكابلي ، أبو مجاهد ، الرازي ، الكندي ، ويقال : العبدي ـ مولاهم ـ القاضي :

روىٰ عن أبي معشر المدني ، وموسى بن عبيدة الربذي ، ومسعر ، وآخرين .

وعنه : جرير بن عبد الحميد ، ومحمد بن عيسى الطباع ، وأبو صالح سلمويه ، وآخرون .

مختلف فيه ؛ وثقه جرير بن عبد الحميد الضبي [2] ، وذكره ابن حبان في « الثقات » [3] ، ونقل عن أحمد تقوية أمره ، قال أبو داود عنه : (كتبت عنه ، ما أرىٰ به بأساً) [4] .

وصرح بعضهم بكذبه ؛ قال ابن أبي حاتم : (نا أبي قال : سمعت محمد بن مهران الجمال ، يقول : قال يحيى بن الضريس : علي بن مجاهد كذاب) ، وقال أيضاً : (نا علي بن الحسن الهسنجاني ، قال : سألت أبا جعفر عن علي بن مجاهد ، فقال : كذاب) [5] .

وقال صالح بن محمد : (سمعت يحيى بن معين سئل عن علي بن

---

(١) أما الحديث الأول : فأخرجه في (التجارات ، باب اتخاذ الماشية) ، ح (٢٣٠٧) ، وأما الحديث الثاني : فأخرجه في (الأطعمة ، باب الضيافة) ، ح (٣٣٥٨) .

(٢) ت : (أبواب الطهارة ، ما جاء في التمندل بعد الوضوء) ، ح (٥٣) .

(٣) تهذيب (٧/٣٧٨) .

(٤) تهذيب (٧/٣٧٨) .

(٥) الجرح (٣/٢٠٥) ، تهذيب (٧/٣٧٨) .

مجاهد ، قال : كان يضع الحديث ، وكان صنف كتاب المغازي ، فكان يضع للكل إسناداً) .

وقال أحمد بن علي الآبار : (سألت أبا غسان محمد بن عمرو ـ يعني : زنيجاً ، فقال : تركته ، ولم يرضه)[1] .

وقال السليماني : (فيه نظر)[2] .

روىٰ له الترمذي حديثاً واحداً .

❁ ❁ ❁

٨٥ ـ (ت ، ق) : عمارة بن جوين ، أبو هارون ، العبدي ، البصري :

روىٰ عن أبي سعيد الخدري ، وابن عمر .

وعنه : عبد الله بن عون ، وعبد الله بن شوذب ، والثوري ، والحمادان ، وآخرون .

متفق علىٰ ضعفه وترك حديثه[3] ؛ قال ابن عبد البر : (أجمعوا علىٰ أنه ضعيف الحديث)[4] .

وقد صرح جماعة بكذبه ؛ قال السليماني : (سمعت أبا بكر بن حامد يقول : سمعت صالح بن محمد أبا علي ـ وسئل عن أبي هارون العبدي ـ فقال : أكذب من فرعون)[5] .

---

(١) تهذيب (٣٧٨/٧) .

(٢) ميزان (١٦٣/٣) .

(٣) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٤٩٩/٣/٢) ، و« الجرح » (٢٦٤/٣/١) ، و« مجروحين » (١٧٧/٢) ، و« الضعفاء » (٢٧٢) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٤٠٠) ، و« أسماء الضعفاء » (٢٠٥/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٢٣) ، و« المغني » (٤٦٠/٢) ، و« الكاشف » (٣٠١/٢) ، و« ميزان » (١٧٣/٣ ـ ١٧٤) ، و« تهذيب » (٤١٢/٧ ـ ٤١٤) ، و« خلاصة » (٢٨٠) .

(٤) تهذيب (٤١٣/٧) .

(٥) ميزان (١٨٢/٣ ـ ١٨٣) .

وقال خالد بن خداش عن حماد بن زيد : (كان كذاباً ؛ بالغداة شيء ، وبالعشي شيء) .

وقال الجوزجاني ـ السعدي ـ : (كذاب مفتر) .

وقال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين : (كان غير ثقة ، يكذب) .

وقال ابن علية : (كان يكذب) .

وقال ابن شاهين : (قال عثمان بن أبي شيبة : كان كذاباً)[1] .

وقال البخاري : (تركه يحيى القطان)[2] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[3] ، وفي موضع آخر : (ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه) ، وقال شعيب بن حرب عن شعبة : (لأن أقدم فتضرب عنقي أحب إلي من أن أحدث عنه)[4] . وقال شعبة : (لو شئت أن يحدثني أبو هارون العبدي عن أبي سعيد بكل شيء أرىٰ أهل واسط يصنعون بالليل لفعلت)[5] .

وقال علي بن المديني : (لست أروي عنه)[6] .

قلت : الظاهر أنه كذب لغلوه في التشيع ، وروايته المثالب في عثمان ، بالإضافة إلىٰ تفرده بروايات منكرة ، كما أنه كان يتلقن ويروي كل ما يؤتىٰ به .

أما ما يدل علىٰ روايته في مثالب الصحابة : فما روى ابن عدي عن

---

(١) تهذيب (٤١٣/٧) .

(٢) التاريخ الكبير (٤٩٩/٣) ، الضعفاء (٢٧٢) .

(٣) الضعفاء والمتروكون (١٩٢) .

(٤) تهذيب (٤١٣/٧) .

(٥) ميزان (١٨٣/٣) .

(٦) تهذيب (٤١٣/٧) .

الحسـن بن سـفيان ، عـن عبد العزيز بن سـلام ، عن علي بـن مهران ، عن بهز بن أسد ، قال : أتيت أبا هارون العبدي ، فقلت : أخرج إليَّ ما سمعت من أبي سعيد الخدري ، فأخرج إلي كتاباً ، فإذا فيه : حدثنا أبو سعيد : أن عثمـان أدخـل حفرتـه وإنه لكافر بالله ، قال : فقلـت : تقر بهـٰذا ؟ قال : هو كمـا تـرىٰ ، قال : فدفعـت الكتاب في يده وقمت ، قـال ابن حجر : (فهـٰذا كذب ظاهر علىٰ أبي سعيد)[1] .

وقـال يحيى القطـان : (قال شـعبة : كنت ألقى الركبان أسـأل عن أبي هـارون العبـدي ؛ فلمـا قـدم أتيتـه ، فرأيت عنـده كتابـاً فيه أشـياء منكرة فـي علـي رضـي الله عنه ، فقلـت : مـا هـٰذا الكتاب ؟ قـال : هـٰذا الكتاب حق)[2] .

وأما ما يتعلق بتفرده في رواية أحاديث مناكير : فقد قال ابن حبان : (كان يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه)[3] ، وأما غفلته وروايته كل ما لقن : فقد مر قول شعبة فيه .

روىٰ له الترمذي وابن ماجه .



٨٦ ـ (ت) : عمر بن إسماعيل بن مجالد بن سعيد ، الهمداني :

روىٰ عن أبيه ، وسعيد بن مسلمة الأموي ، وأسود بن عامر بن شاذان ، وأبي معاوية الضرير ، وآخرين .

وعنه : الترمذي ، وأبو الأزهر النيسابوري ، وابن ناجية .

---

(١) تهذيب (٤١٤/٧) .
(٢) الجرح (٣٦٤/٣) .
(٣) المجروحين (١٧٧/٢) .

مجمع علىٰ ضعفه ونكارة حديثه[1] .

وصرح بكذبه جماعة ؛ قال ابن أبي حاتم : (أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل ـ فيما كتب إلي ـ قال : سمعت يحيى بن معين يقول : رأيت عمر بن إسماعيل بن مجالد ، ليس بشيء كذاب ، رجل سوء خبيث ، حدث عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وعلي بابها » ، وهو حديث ليس له أصل ، قال عبد الله : سألت أبي عنه ، فقال : ما أراه إلا صدق) .

وقال أيضاً : (سئل أبو زرعة عن عمر بن إسماعيل بن مجالد ، فقال : أملىٰ علينا عن أبي معاوية ، عن الأعمش . . . الحديث ، فأتيت يحيى بن معين فذكرت ذٰلك له ، فقال : قل يا عدو الله ؛ متىٰ كتبت أنت هٰذا عن أبي معاوية ؟ إنما كتبت أنت عن أبي معاوية ببغداد ، ولم يحدث أبو معاوية هٰذا الحديث ببغداد)[2] .

وقال إدريس بن عبد الكريم : (وسألت يحيى بن معين عن المجالدي ، فقال : كذاب) .

وقال إبراهيم بن الجنيد : (سمعت يحيى بن معين ـ وسئل عن عمر بن إسماعيل بن مجالد ـ فقال : كذاب ، يحدث أيضاً بحديث أبي معاوية عن الأعمش الحديث ، قال ابن معين : وهٰذا كذب ، ليس له أصل) .

وقال أبو زرعة ـ أي : الرازي ـ : (حديث أبي معاوية عن الأعمش ، عن

---

(١) انظر ترجمته في « الجرح » (٩٩/٣/١) ، و« مجروحين » (٩٣/٢) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٤٠٠) ، و« أسماء الضعفاء » (١١٤) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٢٤) ، و« المغني » (٤٦٢/٢) ، و« ميزان » (١٨٢/٣ ـ ١٨٣) ، و« تهذيب » (٤٢٧/٧ ـ ٤٢٨) ، و« خلاصة » (٢٨١) .

(٢) الجرح (٩٩/٣) .

مجاهد ، عن ابن عباس . . . الحديث ، كم من خلق قد افتضحوا فيه ، أتينا شيخاً ببغداد يقال له : عمر بن إسماعيل بن مجالد ، فأخرج إلينا كراسة لأبيه فيها أحاديث جياد عن مجالد وبيان والناس ، فكنا نكتب إلى العصر فيقرأ علينا ؛ فلما أردنا أن نقوم قال : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش بهٰذا الحديث ، فقلت له : ولا كل هٰذا بمرة ، فأتيت يحيى بن معين فذكرت ذٰلك له ، فقال : قل له : يا عدو الله ؛ إنما كتبت أنت عن أبي معاوية ببغداد ، فمتىٰ روىٰ هٰذا الحديث ببغداد ؟) .

وقال العقيلي : (حدثنا عبد الله بن أحمد ، قال : سمعت يحيى بن معين يقول : كتبت عن إسماعيل بن مجالد ، وليس به بأس ، وكنت أرىٰ أن ابنه هٰذا عمر بن إسماعيل شويطر ، ليس بشيء ، كذاب ، رجل سوء ، خبيث ، حدث عن أبي معاوية بحديث ليس له أصل)[١] .

وقال ابن عدي : (يسرق الحديث ، روىٰ عن أبي معاوية عن الأعمش . . . الحديث ، سرقه من أبي الصلت)[٢] .

وقال النسائي : (ليس بثقة ، متروك الحديث)[٣] .

قلت : سبق الكلام علىٰ هٰذا الحديث من رواية عمر بن إسماعيل في الفصل الثالث من الباب الثاني[٤] .

روىٰ له الترمذي فقط .



(١) تاريخ بغداد (١٣/٤٠ ـ ٤١) .
(٢) ميزان (٣/١٩١) ، تهذيب (٧/٤٢٨) .
(٣) الضعفاء والمتروكون (١٩٩) .
(٤) انظر (٢/٤٢٠)وما بعدها .

٨٧ـ (ق) : عمر بن حبيب بن محمد بن مجالد بن سبيع بن الحارث ، العدوي ، قاضي البصرة :

روىٰ عن حميد الطويل ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وهشام بن عروة .

وعنه : حفص بن عمرو الربالي ، ومحمد بن الصباح الجرجرائي ، وخشيش بن أصرم .

مجمع علىٰ ضعفه (١) .

وكذبه يحيى بن معين ؛ قال ابن أبي حاتم : (قرئ على العباس بن محمد الدوري ، عن يحيى بن معين أنه قال : عمر بن حبيب ضعيف ، كان يكذب) (٢) .

وقال البخاري : (يتكلمون فيه) (٣) .

روىٰ له ابن ماجه فقط .



٨٨ـ (ق) : عمر بن رياح ، أبو حفص ، العبدي ، الضريري ، وهو : عمر بن أبي عمر ، مولىٰ عبد الله بن طاوس :

روىٰ عن عبد الله بن طاوس ، وعمرو بن شعيب ، وثابت البناني .

وعنه : يحيى بن حسان ، وأيوب بن محمد الهاشمي ، ومعلى بن أسد العمي .

---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (١٤٨/٣/٢) ، و« الجرح » (١٠٤/٣/١ ـ ١٠٥) ، و« مجروحين » (٩٠/٢) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٤٠٠) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٢٥) ، و« المغني » (٤٦٤/٢) ، و« الكاشف » (٣٠٦/٢) ، و« ميزان » (١٨٤/٣) ، و« تهذيب » (٤٣١/٧ ـ ٤٣٣) .

(٢) الجرح (١٠٥/٣) ، ميزان (١٨٤/٣) ، تهذيب (٤٣٢/٧) .

(٣) التاريخ الكبير (١٤٨/٣) .

مجمع علىٰ ضعفه ونكارة حديثه[1] .

قال عمرو بن علي الفلاس : (هو دجال)[2] .

وقال ابن أبي حاتم : (سمعت أبي يقول : قال أبو حفص الصيرفي : هو رد)[3] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[4] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، لا يحل كتابة حديثه إلا على التعجب)[5] .

وقال الحاكم أبو أحمد : (ذاهب الحديث) .

وقال الساجي : (يحدث ببواطيل ومناكير ، وسمعت الصالحي يحدث عنه بمناكير) .

وقال ابن عدي : (يروي عن ابن طاوس البواطيل ما لا يتابعه أحد عليه ، والضعف بين علىٰ حديثه)[6] .

روىٰ له ابن ماجه .



---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (١٥٦/٣/٢) ، و« الجرح » (١٠٨/٣/١) ، و« مجروحين » (٨٦/٢ ـ ٨٧) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٤٠٠) ، و« أسماء الضعفاء » (٢٠٩/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٢٦) ، و« المغني » (٤٦٧/٢) ، و« الكاشف » (٣١٠/٢) ، و« ميزان » (١٩٧/٣) ، و« تهذيب » (٤٤٧/٧ ـ ٤٤٨) ، و« خلاصة » (٢٨٢) ، و« تنزيه الشريعة » (٩١/١) .

(٢) التاريخ الكبير (١٥٦/٣) ، ميزان (١٩٧/٣) ، تهذيب (٤٤٧/٧) .

(٣) الجرح (١٠٨/٣) .

(٤) الضعفاء والمتروكون (١٩٠) .

(٥) مجروحين (٨٦/٢) .

(٦) تهذيب (٤٤٨/٧) .

٨٩ ـ (ق) : عمر بن الصبح بن عمران ، التميمي ، العدوي ، أبو نعيم ، الخراساني ، السمرقندي :

روىٰ عن قتادة ، وأبي الزبير ، والأوزاعي ، وآخرين .

وعنه : مخلد بن زيد الحراني ، ومسلمة بن علي الخشني ، وأبو قتادة الحراني ، وغيرهم .

مجمع علىٰ تركه ونكارة حديثه .

وصرح جماعة من النقاد بكذبه ، بل روي عنه أنه أقر بوضع حديث ؛ قال البخاري : (حدثني يحيى اليشكري ، عن علي بن جرير ، سمعت عمر بن الصبح يقول : أنا وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم) .

وقال إسحاق بن راهويه : (أخرجت خراسان ثلاثة لم يكن لهم في الدنيا نظير في البدعة والكذب ، جهم بن صفوان ، وعمر بن الصبح ، ومقاتل بن سليمان) .

وقال الأزدي : (كذاب) .

وقال أحمد بن علي السليماني : (عمر بن الصبح الذي وضع آخر خطبة النبي صلى الله عليه وسلم) .

وقال ابن عدي : (منكر الحديث ، عامة ما يرويه غير محفوظ لا متناً ولا إسناداً) .

وقال أبو نعيم الأصبهاني : (روىٰ عن قتادة ومقاتل الموضوعات)[١] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يضع الحديث على الثقات ؛ لا يحل كتبة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب لأهل الصناعة)[٢] .

---

(١) تهذيب (٧/٤٦٤) ، وانظر « ميزان » (٣/٢١٥) .

(٢) مجروحين (٢/٨٨) .

وقال ابن الجوزي : (قال الأزدي : كذاب دامر)[1] .

روىٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً ؛ قال : (حدثنا محمد بن إسماعيل بن سمرة ، حدثنا محمد بن يعلى السلمي ، ثنا عمر بن صبح ، عن عبد الرحمٰن بن عمرو ، عن مكحول ، عن أبي بن كعب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لرباط يوم في سبيل الله من وراء عورة المسلمين محتسباً من غير شهر رمضان أعظم أجراً من عبادة مائة سنة صيامها وقيامها ، ورباط يوم في سبيل الله من وراء عورة المسلمين محتسباً من شهر رمضان أفضل عند الله وأعظم أجراً ـ أراه قال ـ : من عبادة ألف سنة صيامها وقيامها ، فإن رده الله إلىٰ أهله سالماً لم تكتب عليه سيئة ألف سنة ، وتكتب له الحسنات ، ويجرىٰ له أجر الرباط إلىٰ يوم القيامة »)[2] .



٩٠ ـ (ت ، ق) : عمر بن هارون بن يزيد بن جابر بن سلمة ، الثقفي ـ مولاهم ، أبو حفص ، البلخي :

روىٰ عن أيمن بن نابل ، وحريز بن عثمان ، وسلمة بن وردان ، وآخرين .

---

(١) انظر ترجمته في « الجرح » (١/٣/١١٦ ـ ١١٧) ، و« مجروحين » (٢/٨٨) ، و« ضعفاء ابن الجوزي » (٢/٢١١) ، و« ديوان الضعفاء » (ص ٢٢٨) ، و« المغني » (٢/٤٦٩) ، و« الكاشف » (٢/٣١٤) ، و« ميزان » (٣/٢١٥) ، و« تهذيب » (٧/٤٦٣ ـ ٤٦٤) ، و« خلاصة » (ص ٢٨٤) .

(٢) جه : (الجهاد ، باب فضل الرباط في سبيل الله) ، ح (٢٧٦٨) ، وتعقبه السيوطي بقوله : (قال الحافظ زكي الدين المنذري في « الترغيب » : آثار الوضع لائحة علىٰ هٰذا الحديث ، ولا يحتج برواية عمر بن صبيح) ، وقال الحافظ ابن كثير في « جامع المسانيد » : (أخلق بهٰذا الحديث أن يكون موضوعاً ؛ لما فيه من المجازفة ، ولأنه من رواية عمر بن صبيح أحد الكذابين المعروفين بوضع الحديث) .

وعنه : أحمد بن حنبل ، وأبو الحسن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي والد البخاري ، وهناد بن السري ، وغيرهم .

كان شديداً على المرجئة ، ومن أعلم الناس بالقراءات .

غالب الأئمة على ضعفه والطعن في حديثه[1] ، وتفرد قتيبة فوثقه ؛ قال أحمد بن سيَّار : (عمر بن هارون : كان كثير السماع ، روىٰ عنه عفان ، وقتيبة ، وغير واحد ، ويقال : إن مرجئة بلخ كانوا يقعون فيه ، وكان أبو رجاء ـ يعني : قتيبة ـ يطريه ويوثقه)[2] .

وصرح بعضهم بكذبه ؛ فقد روى ابن أبي حاتم قال : (نا علي بن الحسين بن الجنيد ، قال : سمعت يحيى بن معين يقول : عمر بن هارون كذاب ، قدم مكة وقد مات جعفر بن محمد فحدث عنه) .

وقال : (سألت أبي عن عمر بن هارون ، فقال : تكلم ابن المبارك فيه فذهب حديثه ، قلت لأبي : إن أبا سعيد الأشج حدثنا عن عمر بن هارون البلخي ، فقال : هو ضعيف الحديث ، نخسه ابن المبارك نخسة ، فقال : إن عمر بن هارون يروي عن جعفر بن محمد ، وقد قدمت قبل قدومه وكان قد توفي جعفر بن محمد)[3] .

وقال الحسين بن حبان : (قال أبو زكريا ـ يعني : يحيى بن معين ـ : عمر بن هارون البلخي كذاب خبيث ، ليس حديثه بشيء ، قد كتبت

---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٢٠٤/٣/٢ ـ ٢٠٥) ، و« الجرح » (١٤٠/٣/١ ـ ١٤١) ، و« مجروحين » (٩١/٢) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٤٠٠) ، و« أسماء الضعفاء » (٢١٨/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٣١) ، و« المغني » (٤٧٥/٢) ، و« الكاشف » (٣٢٢/٢) ، و« ميزان » (٢٢٨/٣ ـ ٢٢٩) ، و« تهذيب » (٥٠١/٧ ـ ٥٠٥) ، و« خلاصة » (٢٨٦) .

(٢) تهذيب (٥٠٣/٧) .

(٣) الجرح (١٤١/٣) ، انظر « ميزان » (٢٢٩/٣) ، و« تهذيب » (٥٠٣/٧) .

عنـه ، وبت علىٰ بابه ، وذهبنـا معه إلى النهروان ، ثم تبين لنا أمره فحرقت حديثـه ، مـا عنـدي عنـه كلمة ، فقلت : مـا تبين لكم من أمـره ؟ قال : قال عبد الرحمٰن بـن مهـدي : قدم علينا فحدثنا عـن جعفر بن محمد ، فنظرنا إلىٰ مولده وإلىٰ خروجه إلىٰ مكة ، فإذا جعفر مات قبل خروجه)[1] ، وقال قتيبـة : (قلـت لجريـر : إن عمر بـن هارون حدثنـا عن القاسـم بن مبرور ، قـال : نـزل جبريل على النبي صلى الله عليه وسـلم فقـال : إن كاتبك هـٰذا أميـن ـ يعنـي : معاويـة ـ فقـال جرير : اذهب إليه فقل لـه : كذبت) ، رواها العقيلي[2] .

وقال صالح جزرة : (كذاب)[3] .

وقال البخاري : (تكلم فيه يحيى بن معين)[4] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[5] .

وقال محمد بن عمرو السويقي : (شهدت عمر بن هارون ببغداد سئل عن حديث لابن جرير رواه الثوري لـم يشارك فيه ، فحدثهـم به ، فرأيتهم مزقوا عليه الكتب)[6] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يروي عن الثقات المعضلات ، ويدعي شيوخاً لم يرهم)[7] .

---

(١) تهذيب (٧/٥٠٤) .

(٢) تهذيب (٧/٥٠٣) ، **قلت** : لم أجد هـٰذه الرواية في « الضعفاء » للعقيلي في ترجمة عمر بن هارون . انظر « الضعفاء » (١/٢٨٨) .

(٣) ميزان (٣/٢٣٨) .

(٤) التاريخ الكبير (٣/٢٠٥) .

(٥) الضعفاء والمتروكون (١٩١) .

(٦) مجروحين (٢/٩٠) .

(٧) مجروحين (٢/٩٠) .

قلت : ظاهر أن رميه بالكذب إنما هو لادعائه سماع ما لم يسمع ، وروايته عن شيوخ لم يدركهم .

روىٰ له الترمذي وابن ماجه .

❀ ❀ ❀

٩١ ـ (ت ، ق) : عمرو بن جابر ، الحضرمي ، أبو زرعة ، المصري :

روىٰ عن جابر بن عبد الله ، وسهل بن سعد ، وعبد الله بن الحارث بن جزء ، وعمر بن علي بن أبي طالب ، وغيرهم .

وعنه : ابنه عمران ، وعكرمة بن عمار ، وابن لهيعة ، وبكر بن مضر ، وآخرون .

غالب الأئمة علىٰ ضعفه في روايته وإنكار رأيه [١] ، وقوىٰ أمره أبو حاتم الرازي ؛ قال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عن عمرو بن جابر الحضرمي ، فقال : عنده نحو عشرين حديثاً ، هو صالح الحديث) [٢] .

وكذبه بعضهم ؛ قال أحمد : (روىٰ عن جابر مناكير ، وبلغني أنه كان يكذب ، يروي عنه سعيد بن أبي أيوب وابن لهيعة) [٣] .

وقال الأزدي : (كذاب) [٤] .

وقال النسائي : (ليس بثقة) [٥] .

---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٣١٩/٣/٢) ، و« الجرح » (٢٢٤/٣/١) ، و« مجروحين » (٦٧/٢) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٩٩) ، و« أسماء الضعفاء » (٢٢٤/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٣٤) ، و« المغني » (٤٨٤/٢) ، و« الكاشف » (٣٢٥/٢) ، و« ميزان » (٢٥٠/٣) ، و« تهذيب » (١/٨) ، و« خلاصة » (٢٨٧) .

(٢) الجرح (٢٢٤/٣) .

(٣) ميزان (٢٥٨/٣) ، تهذيب (١١/٨) .

(٤) أسماء الضعفاء (٢٢٤/٢) .

(٥) الضعفاء والمتروكون (١٨٤) .

وقال ابن حبان : (ينفرد عن جابر بأشياء ليست من حديثه ، لا يحل الاحتجاج بخبره ولا الرواية عنه إلا علىٰ جهة التعجب)[1] .

قلت : هٰكذا أطلق عليه الكذب ، ولعلهم أرادوا كذبه فيما كان يرىٰ في علي رضي الله عنه من معتقد فاسد ، فقد كان يزعم أن علياً في السحاب .

فقد قال سعيد بن أبي مريم : (سمعت ابن لهيعة يقول : عمرو بن جابر كان ضعيف العقل ، كان يقول : علي في السحاب ، كان يجلس معنا فيبصر سحابة فيقول : هٰذا علي قد مر في السحاب ، كان شيخاً أحمق)[2] .

وقال ابن حبان : (كان سحابياً يزعم أن علياً في السحاب ، كان جالس الكوفيين فأخذ هٰذا عنهم)[3] .

روىٰ له الترمذي وابن ماجه .



٩٢ ـ (ق) : عمرو بن خالد ، القرشي ، أبو خالد ـ مولىٰ بني هاشم ـ أصله من الكوفة :

روىٰ عن زيد بن علي بن الحسين ، وجعفر بن محمد بن علي بن الحسين ، وفطر بن خليفة ، وغيرهم .

وعنه : إسرائيل بن يونس ، وعباد بن كثير البصري ، والحجاج بن أرطاة ، وآخرون .

مجمع علىٰ تركه ونكارة حديثه[4] .

---

(١) مجروحين (٦٨/٢) .

(٢) ميزان (٢٥٨/٣) .

(٣) مجروحين (٦٨/٢) .

(٤) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٣٢٨/٣/٢) ، و« الجرح » (٢٣/٣/١) ، و« مجروحين » ←

وصرح جمع من الأئمة بكذبه ووضعه الحديث ؛ قال وكيع بن الجراح : (كان جارنا ، فظهرنا منه علىٰ كذب ، فانتقل) ، وروىٰ عنه أيضاً أنه قال : (كان في جوارنا يضع الحديث ؛ فلما فطن له تحول إلىٰ واسط)[١] .

وقال ابن أبي حاتم : (أنا حرب بن إسماعيل ـ فيما كتب إلي ـ قال : سمعت إسحاق بن راهويه يقول : كان عمرو بن خالد الواسطي يضع الحديث) .

وقال : (سألت أبي عن عمرو بن خالد ، فقال : متروك الحديث ، ذاهب الحديث ، لا يشتغل به) .

وقال : (سألت أبا زرعة عن عمرو بن خالد الواسطي ، فقال : كان واسطياً ، وكان يضع الحديث ، ولم يقرأ علينا حديثه ، وقال : اضربوا عليه)[٢] .

وقال الدوري : (سمعت يحيىٰ يقول : عمرو بن خالد كوفي كذاب ، حدث عنه أبو حفص الأبار وغيره) ، وقال : (سمعت يحيىٰ يقول : عمرو بن خالد كوفي ، يروي عن زيد بن علي عن آبائه ، ويروي عن عمرو بن خالد عن الحسين بن ذكوان ، ويروي عنه أبو حفص الأبار ، وهو غير ثقة ولا مأمون)[٣] .

وقال هاشم بن مرثد ، عن يحيى بن معين : (كذاب ليس بشيء) .

← (٧٥/٢) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٠) ، و« أسماء الضعفاء » (٢٢٥/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٣٤) ، و« المغني » (٤٨٣/٢) ، و« الكاشف » (٣٢٨/٢) ، و« ميزان » (٢٥٧/٣ ـ ٢٥٨) ، و« تهذيب » (٢٦/٨ ـ ٢٧) ، و« خلاصة » (٢٨٨) .

(١) تهذيب (٢٧/٨) ، ميزان (٢٥٧/٣) .

(٢) تهذيب (٢٧/٨) ، ميزان (٢٥٧/٣) .

(٣) التاريخ القسم المرتب (٣١٥/٣ ، ٣٧٥) ، قبول الأخبار (١٨٨) .

وقال الأثرم عن أحمد : (كذاب ، يروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعة ، يكذب) ، وقال الأثرم : (لم أسمع أبا عبد الله يصرح في أحد ما صرح به عمرو بن خالد من التكذيب) .

وقال الآجري : (سألت أبا داود عن عمرو بن خالد الذي يروي عنه أبو حفص الأبار ، فقال : هٰذا كذاب) ، وقال أيضاً عن أبي داود : (ليس بشيء) .

وقال الجوزجاني : (غير ثقة) ، ورماه ابن البرقي بالكذب .

وقال الحاكم : (يروي عن زيد بن علي الموضوعات) .

وقال ابن صاعد : (لا يكتب حديثه) [١] .

وقال البخاري : (منكر الحديث) [٢] .

وقال النسائي : (متروك الحديث) [٣] .

وقال الدارقطني : (عمرو بن خالد أبو خالد : كذاب ، عن أبي هاشم الرماني وزيد بن علي) [٤] .

قلت : سبق ذكره بأنه ممن يروي نسخة موضوعة عن زيد بن علي .

روىٰ له ابن ماجه حديثين [٥] .



---

(١) تهذيب (٨/٢٦ ـ ٢٧) .

(٢) التاريخ الكبير (٣/٣٢٨) ، الضعفاء (٢٨٠) .

(٣) الضعفاء والمتروكون (١٨٥) .

(٤) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (١٩٢) .

(٥) أما الحديث الأول : جه : (الطهارة وسننها ، باب المسح على الجبائر) ، ح (٦٥٧) ، أما الحديث الثاني : جه : (الجنائز ، باب في غسل الميت) ، ح (١٤٦٢) .

٩٣ ـ (ت ، ق) : عمرو بن واقد ، الدمشقي ، القرشي ، أبو حفص ، مولىٰ بني أمية أو بني هاشم :

رویٰ عن يونس بن ميسرة بن حلبس ، وثور بن يزيد ، وزيد بن واقد .

وعنه : الوليد بن مسلم ، ومحمد بن المبارك الصوري ، وعبد الله بن محمد النفيلي ، وآخرون .

متفق علىٰ ضعفه ونكارة حديثه[١] .

ورماه جماعة من المحدثين بالكذب ؛ فقد روى الفسوي عن دحيم قال : (لم يكن شيوخنا يحدثون عنه) ، قال : (وكأنه لم يشك أنه يكذب)[٢] .

وقال يزيد بن محمد بن عبد الصمد : (قال أبو مسهر : كان يكذب من غير أن يتعمد) .

قال : (وقال عبد الله بن أحمد . . . كان ـ يعني : محمد بن المبارك الصوري ـ لا يحدث عن عمرو بن واقد حتىٰ مات مروان الطاطري ، وكان مروان يقول : عمرو بن واقد كذاب) .

وقال إبراهيم الجوزجاني : (سألت محمد بن المبارك عنه ، فقال : كان يتبع السلطان ، وكان صدوقاً) ، قال إبراهيم : (ما أدري ما قال الصوري ، أحاديثه معضلة منكرة ، كنا قديماً ننكر حديثه)[٣] .

---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٣٧٩/٣/٢ ـ ٣٨٠) ، و« الجرح » (٢٦٧/٣/١) ، و« مجروحين » (٧٥/٢ ـ ٧٦) ، و« الضعفاء للبخاري » (٢٧١) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٠) ، و« أسماء الضعفاء » (٢٣٣/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٣٧) ، و« المغني » (٤٩١/٢) ، و« الكاشف » (٤٣٦/٢) ، و« ميزان » (٢٩١/٣ ـ ٢٩٢) ، و« تهذيب » (١١٥/٨ ـ ١١٦) ، و« خلاصة » (٢٩٤) .

(٢) ميزان (٢٩٣/٣) ، تهذيب (١١٥/٨ ـ ١١٦) .

(٣) تهذيب (١١٦/٨) .

وقال البخاري : (منكر الحديث)[1] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[2] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يقلب الأسانيد ، ويروي المناكير عن المشاهير ، فاستحق الترك ، كان أبو مسهر سيئ الرأي فيه)[3] .

قلت : الظاهر أن من رماه بالكذب فإنما أطلق ذٰلك عليه ؛ لأن الكذب جرىٰ علىٰ لسانه دون تعمد كما قال أبو مسهر .

روىٰ له الترمذي وابن ماجه .



٩٤ ـ (ت ، ق) : عنبسة بن عبد الرحمٰن بن عنبسة بن سعيد بن العاص ، القرشي ، الأموي :

روىٰ عن زيد بن أسلم ، وعبد الله بن نافع مولى ابن عمر ، وعلاق بن أبي مسلم ، والجماعة .

وعنه : الوليد بن مسلم ، وعبد الله بن الحارث المخزومي ، ومحمد بن يعلىٰ زنبور السلمي ، وآخرون .

متفق علىٰ ضعفه وترك حديثه[4] ، بل رماه بعضهم بالكذب ، ووصمه بوضع الحديث ؛ قال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عن عنبسة بن

---

(١) التاريخ الكبير (٣/٣٧٩ ـ ٣٨٠) ، الضعفاء (٢٧١) .

(٢) الضعفاء والمتروكون (١٨٦) .

(٣) مجروحين (٢/٧٧) .

(٤) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (١/٤/٣٩) ، و« الجرح » (١/٣/٤٠٣) ، و« مجروحين » (٢/١٦٨ ـ ١٦٩) ، و« أسماء الضعفاء » (٢/٢٣٥) ، و« الضعفاء » للبخاري (٢٧٢) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٢٩٩) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٣٩) ، و« المغني » (٢/٤٩٤) ، و« الكاشف » (٢/٣٥٥) ، و« ميزان » (٣/٣٠٣) ، و« تهذيب » (٨/١٦٠ ـ ١٦١) ، و« خلاصة » (٢٩٧) .

عبد الرحمٰن القرشي ، فقال : هو متروك الحديث ، كان يضع الحديث ، وكان عند أحمد بن يونس عنه شيء فلم نكتب عنه على العمد)[١] .

وقال الأزدي : (كذاب)[٢] .

وقال البخاري : (تركوه)[٣] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[٤] .

وقال ابن حبان : (صاحب أشياء موضوعة ، وما لا أصل له مقلوبة ، لا يحل الاحتجاج به)[٥] .

قلت : روىٰ له الترمذي وابن ماجه .



٩٥ ـ (ت) : العلاء بن خالد ، القرشي ، ويقال : الرياحي ـ مولاهم ـ الواسطي ، ويقال : البصري :

روىٰ عن أخيه ربعي بن خالد ، والحسن البصري ، وعطاء ، وغيرهم .

وعنه : يونس بن محمد ، وحبان بن هلال ، وقتيبة ، وآخرون .

مجمع علىٰ ضعفه[٦] ، وإنما ذكره ابن حبان وابن شاهين في « الثقات » لأنه اشتبه عليهما بالعلاء بن خالد الأسدي الكاهلي[٧] .

---

(١) الجرح (٤٠٣/٣) ، ميزان (٣٠٣/٣) ، تهذيب (١٦١/٨) .

(٢) تهذيب (١٦١/٨) .

(٣) التاريخ الكبير (٣٩/٤) ، الضعفاء (٢٧٢) .

(٤) الضعفاء والمتروكون (١٧٨) .

(٥) مجروحين (١٧٨/٢) .

(٦) انظر ترجمته في « الجرح » (٣٥٥/٣/١) ، و« التاريخ الكبير » (٥١٧/٣/٢ ـ ٥١٨) ، و« مجروحين » (١٧٢/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (٢١٧) ، و« المغني » (٤٣٩/٢) ، و« ميزان » (٩٨/٣) ، و« تهذيب » (١٧٩/٨ ـ ١٨٠) ، و« خلاصة » (٢٩٩) ، و« تنزيه الشريعة » (٨٥/١) .

(٧) قال ابن حجر : (وذكره ابن حبان في « الثقات ») ، ثم قال : (وقال ابن شاهين في « الثقات » ، ←

وقد رماه بالكذب أبو سلمة التبوذكي [١] .

وقال ابن حبان : (كان يعرف بأربعة أحاديث ، ثم زاد الأمر وجعل يحدث بكل شيء يسأل ، فلا يحل ذكره في الكتاب إلا علىٰ سبيل القدح فيه) [٢] .

وقال ابن حجر : (كان عنده أربعة أحاديث ، ثم أخرج كتاباً ، ورماه بالكذب) أي : موسى بن إسماعيل [٣] .

قلت : الظاهر من رميه بالكذب روايته ما ليس من حديثه ، وادعاؤه سماع ما لم يسمع .

رویٰ له الترمذي حديثاً واحداً .



٩٦ ـ (ق) : العلاء بن زيد ، ويعرف بابن زيدل ، الثقفي ، أبو محمد ، البصري :

رویٰ عن أنس ، وشهر بن حوشب .

وعنه : عثمان بن مطيع السلمي ، ويحيى بن سعيد العطار ، وآخرون .

مجمع علىٰ تركه ونكارة حديثه [٤] .

← قال يحيىٰ : ليس به بأس ، كأنه اشتبه على ابن شاهين بالذي قبله) تهذيب (١٨٠/٨) ، **قلت** : هو ما وقع ؛ فإن قول يحيىٰ إنما هو في العلاء بن خالد الأسدي ، والله أعلم .

(١) ميزان (١٠٨/٣) .

(٢) مجروحين (١٨٣/٢) .

(٣) تهذيب (١٨٠/٨) .

(٤) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٥٢٠/٣/٢) ، و« الجرح » (٣٥٥/٣/١ ـ ٣٥٦) ، و« مجروحين » (١٦٩/٢ ـ ١٧١) ، و« أسماء الضعفاء » (١٦٣/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (٢١٧) ، و« المغني » (٤٣٩/٢) ، و« ميزان » (١٠٩/٣) ، و« تهذيب » (١٨٢/٨ ـ ١٨٣) ، و« خلاصة » ←

ورماه بعضهم بالكذب ووضع الحديث ؛ قال ابن المديني : (يضع الحديث)[1] .

وقال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عنه ، فقال : منكر الحديث ، متروك الحديث ، بابه باب أبي هدبة زياد بن ميمون ، كان أحمد بن حنبل يتكلم فيه)[2] .

وقال البخاري : (منكر الحديث)[3] .

وكذلك قال ابن عدي : (منكر الحديث) .

وقال الحاكم : (يروي عن أنس أحاديث موضوعة) ، وكذا قال أبو نعيم .

وقال العقيلي : (نسبه أبو الوليد الطيالسي إلى الكذب)[4] .

وقال ابن حبان : (يروي عن أنس بن مالك نسخة موضوعة ، لا يحل ذكره في الكتب إلا علىٰ سبيل التعجب)[5] .

قلت : سبق ذكره فيمن روىٰ نسخة موضوعة[6] .

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً ، قال : (حدثنا الحسن بن محمد الصباح ، حدثنا يزيد بن هارون ، أنبأنا العلاء أبو محمد ، قال : سمعت أنس بن مالك ، يقول : قال لي النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا رفعت

← (٣٩٩) ، و« تنزيه الشريعة » (٨٥/١) .

(١) ميزان (١٠٩/٣) ، تهذيب (١٨٣/٨) .

(٢) الجرح (٣٥٥/٣ ـ ٣٥٦) .

(٣) التاريخ الكبير (٥٢٠/٣) .

(٤) تهذيب (١٨٣/٨) .

(٥) مجروحين (١٦٩/٢) .

(٦) انظر (١٥٣/٢) .

رأسك من السجود : فلا تقع كما يقعي الكلب ، ضع إليتيك بين قدميك ، وألزق ظاهر قدميك على الأرض »)[1] .

❀ ❀ ❀

٩٧ ـ (ت) : العلاء بن مسلمة بن عثمان بن محمد بن إسحاق ، الرواس ، أبو سالم ، البغدادي :

روىٰ عن عبد المجيد بن أبي رواد ، وكثير بن هشام ، ومحمد بن مصعب القرقساني ، وغيرهم .

وعنه : الترمذي ، وإسحاق بن إبراهيم بن بشير الحنبلي ، ومحمد بن علي بن الحكم ، وآخرون .

متفق علىٰ ضعفه وترك حديثه[2] .

وصرح بعضهم بكذبه ؛ قال ابن حبان : (يروي عن العراقيين المقلوبات ، وعن الثقات الموضوعات ، لا يحل الاحتجاج به بحال)[3] .

وقال الأزدي : (كان رجل سوء ، لا يبالي ما روىٰ ، ولا علىٰ ما أقدم ، لا يحل لمن عرفه أن يروي عنه) ، وقال ابن طاهر المقدسي : (كان يضع الحديث)[4] .

روىٰ له الترمذي فقط .

❋ ❋ ❋

---

(١) جه : (الصلاة ، باب الجلوس بين السجدتين) ، ح (٨٩٦) .

(٢) انظر ترجمته في « مجروحين » (١٧٤/٢) ، و« أسماء الضعفاء » (١٨٨/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (٢١٨) ، و« المغني » (٤٤٠/٢) ، و« ميزان » (١٠٥/٣) ، و« تهذيب » (١٩٢/٨) ، و« خلاصة » (٣٠٠) ، و« تنزيه الشريعة » (٨٥/١) .

(٣) مجروحين (١٨٥/٢) ، ميزان (١٠٥/٣) ، تهذيب (١٩٢/٨) .

(٤) ميزان (١١٥/٣) ، تهذيب (١٩٢/٨) .

حرف القاف

٩٨ ـ (ق) : القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، العدوي ، العمري ، المدني :

روىٰ عن عمه عبيد الله بن عمر ، ومحمد بن المنكدر ، وجعفر بن محمد الصادق ، وغيرهم .

وعنه : محمد بن الحسن بن زبالة المدني ، وعبد الله بن وهب ، وسعيد بن أبي مريم ، وآخرون .

مجمع علىٰ تركه ونكارة حديثه[١] .

وصرح بعضهم بكذبه ؛ قال ابن أبي حاتم : (نا محمد بن حمويه بن الحسن ، قال : سمعت أبا طالب ، قال : قال أحمد بن حنبل : القاسم بن عبد الله العمري مديني ، كذاب ، كان يضع الحديث ، ترك الناس حديثه) .

وقال : (سألت أبي عن القاسم بن عبد الله بن عمر العمري ، فقال : متروك الحديث) .

وقال : (سئل أبو زرعة عن القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص ، فقال : ضعيف لا يساوي شيئاً ، متروك الحديث ، منكر الحديث)[٢] .

---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٨٦٤/٤/١) ، و« الجرح » (١١٢/٣/٢) ، و« مجروحين » (٢٠٩/٢ ـ ٢١٠) ، و« الضعفاء » (٢٧٣) ، و« أسماء الضعفاء » (١٤/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٥١) ، و« المغني » (٥١٩/٢) ، و« الكاشف » (٣٩١/٢) ، و« ميزان » (٣٧١/٣ ـ ٣٧٢) ، و« تهذيب » (٣٢٠/٨ ـ ٣٢١) ، و« خلاصة » (٣١٢) ، و« تنزيه الشريعة » (٩٧/١) .

(٢) الجرح (١١٢/٣) .

وقال يحيى بن معين : (ليس بشيء ، وقال مرة : كذاب)[1] .

وقال البخاري : (سكتوا عنه)[2] .

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ، عن أبيه : (أف أف ؛ ليس بشيء) ، قال : وسمعت أبي مرة أخرىٰ يقول : (هو عندي كان يكذب) ، وقال أبو طالب عن أحمد : (كذاب ، كان يضع الحديث ، ترك الناس حديثه)[3] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[4] .

وقال ابن حبان : (كان رديء الحفظ ، كثير الوهم ، ممن يقلب الأسانيد حتىٰ يأتي بالشيء الذي يشبه المعمول ، كان أحمد بن حنبل يرميه بالكذب ، سمعت محمد بن المنذر يقول : سمعت عباس بن محمود يقول : سمعت يحيى بن معين يقول : القاسم بن عبد الرحمٰن بن عمر ليس بشيء ، سمعت محمد بن محمود يقول : سمعت الدارمي يقول : سمعت يحيى بن معين يقول : قاسم العمري كذاب خبيث)[5] .

وقال الآجري عن أبي داود : (ما كتبت له حديثاً قط ، ولا هممت به)[6] .

روىٰ له ابن ماجه حديثين[7] .

❋ ❋ ❋

---

(١) ميزان (٣/٣٧٠) .

(٢) التاريخ الكبير (٤/١٦٤) ، الضعفاء (٢٧٣) ، تهذيب (٨/٣٢٠) ، ميزان (٣/٣٧٠) .

(٣) تهذيب (٨/٣٢٠) .

(٤) ميزان (٣/٣٧٠) ، تهذيب (٨/٣٢٠) .

(٥) مجروحين (٢/٢١٢) .

(٦) تهذيب (٨/٣٢١) .

(٧) أما الحديث الأول : فقد أخرجه جه : (المناسك ، باب الإفراد بالحج) ، ح (٢٩٦٧) ، وأما الحديث الثاني : فقد أخرجه جه : (المناسك ، باب الموقف بعرفات) ، ح (٣٠١٢) .

حرف الكاف

٩٩ ـ (د ، ت ، ق) : كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف بن زيد بن طلحة ، اليشكري ، المزني ، المدني :

روىٰ عن أبيه ، ومحمد بن كعب القرظي ، ونافع مولى ابن عمر ، وآخرين .

روىٰ عنه : يحيى بن سعيد الأنصاري ، وأبو أويس ، وزيد بن الحباب ، وآخرون .

متفق علىٰ ضعفه ونكارة حديثه[١] .

وصرح بعضهم بكذبه ؛ قال الآجري : (سئل أبو داود عنه ، فقال : كان أحد الكذابين ، سمعت محمد بن الوزير المصري يقول : سمعت الشافعي ـ وذكر كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ـ فقال : ذاك أحد الكذابين ، أو أحد أركان الكذب)[٢] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[٣] .

وقال إبراهيم بن المنذر عن مطرف : (رأيته وكان كثير الخصومة ، ولم يكن أحد من أصحابنا يأخذ عنه ، وقال له ابن عمران القاضي : يا كثير ؛

---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٢١٧/٤/١) ، و« الجرح » (١٥٤/٣/٢) ، و« مجروحين » (٢٢١/٢ ـ ٢٢٢) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٢) ، و« أسماء الضعفاء » (٢٣/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٥٦) ، و« المغني » (٥٣١/٢) ، و« الكاشف » (٥/٣) ، و« ميزان » (٤٠٦/٣ ـ ٤٠٨) ، و« تهذيب » (٤٢١/٨ ـ ٤٢٣) ، و« خلاصة » (٢٢٠) ، و« تنزيه الشريعة » (٩٨/١) .

(٢) تهذيب (٤٢٢/٨) ، ميزان (٤٠٢/٣) .

(٣) الضعفاء والمتروكون (٢٠٥) .

أنت رجل بطال تخاصم فيما لا تعرف ، وتدعي ما ليس لك ، وليس عندك ما يطلب)[1] .

وقال ابن السكن : (يروي عن أبيه عن جده أحاديث فيها نظر) .

وقال الحاكم : (حدث عن أبيه عن جده نسخة فيها مناكير) .

وقال ابن عدي : (عامة ما يرويه لا يتابع عليه)[2] .

وقال ابن حبان : (منكر الحديث جداً ، يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة ، لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا علىٰ جهة التعجب ، وكان الشافعي رحمه الله يقول : كثير بن عبد الله المزني ركن من أركان الكذب)[3] .

روىٰ له أبو داود والترمذي وابن ماجه ، وقد سبق ذكره فيمن رويت عنه نسخة موضوعة .

* * *

(١) ميزان (٤٠٢/٣) ، تهذيب (٤٢٣/٨ ـ ٤٢٤) .

(٢) تهذيب (٤٢٣/٨ ـ ٤٢٤) .

(٣) مجروحين (٢٢١/٢ ـ ٢٢٢) .

حرف الميم

١٠٠ ـ (بخ ، ق) : مبارك بن حسان ، السلمي ، أبو يونس ، ويقال : أبو عبد الله ، البصري ثم المكي :

روىٰ عن عطاء بن أبي رباح ، والحسن ، ونافع مولى ابن عمر ، وآخرين .

وعنه : الثوري ، وإسماعيل بن صبيح ، وإسماعيل بن عياش ، وجماعة .

مختلف فيه(١) ؛ وثقه ابن معين ، قال ابن أبي حاتم : (أنا أبو بكر ابن أبي خيثمة ـ فيما كتب إلي ـ قال : سمعت يحيى بن معين يقول : مبارك بن حسان ثقة)(٢) .

وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : (يخطئ ويخالف)(٣) .

وسائر من ذكره من الأئمة علىٰ تجريحه ، وتضعيف حديثه .

ورماه الأزدي بالكذب ؛ فقال : (متروك ، لا يحتج به ، يرمىٰ بالكذب)(٤) .

وقال ابن عدي : (روىٰ أشياء غير محفوظة) .

---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٤٢٦/٤/١) ، و« الجرح » (٣٤٠/٤/١) ، و« أسماء الضعفاء » (٣٢/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٦١) ، و« المغني » (٥٣٩/٢) ، و« الكاشف » (١١٧/٣) ، و« ميزان » (٤٣٠/٣) ، و« تهذيب » (٢٦/١٠ ـ ٢٧) ، و« خلاصة » (٣٦٨) ، و« تنزيه الشريعة » (٩٨/١) .

(٢) الجرح (٣٤٠/٤/١) ، ميزان (٤٣٠/٣) ، تهذيب (٢٦/١٠) .

(٣) تهذيب (٢٧/١٠) .

(٤) أسماء الضعفاء (٣٢/٣) ، وانظر « ميزان » (٤٣٠/٣) ، و« تهذيب » (٢٧/١٠) .

والظاهر أن رميه بالكذب إنما هو لمخالفته وخطئه ، وأن الكذب جرىٰ عليه دون أن يتعمد .

أخرج له ابن ماجه .

❁ ❁ ❁

١٠١ ـ (ق) : مبشر بن عبيد ، القرشي ، أبو حفص ، الحمصي ، كوفي الأصل :

روىٰ عن زيد بن أسلم ، وقتادة ، وأبي الزبير ، والزهري ، وخلق .

وعنه : بقية بن الوليد ، ومحمد بن شعيب بن شابور ، والخليل بن مرة ، وآخرون .

متفق علىٰ تركه ونكارة حديثه[١] .

وصرح بعضهم بكذبه ووضعه للحديث ؛ قال ابن أبي حاتم : (أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل ـ فيما كتب إلي ـ قال سمعت أبي يقول : مبشر بن عبيد كان يكون بحمص ، وأصله كوفي آري ، روىٰ عنه بقية وأبو المغيرة أحاديث موضوعة كذب)[٢] .

وقال أحمد مرة : (يضع الحديث)[٣] ، وقال ابن حبان : (يروي عن الثقات الموضوعات لا يحل كتابة حديثه إلا تعجباً)[٤] .

---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (١١/٤/٢) ، و« الجرح » (٣٤٣/٤/١) ، و« الضعفاء » للدارقطني (٣٥٦) ، و« أسماء الضعفاء » (٣٣/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٦٢) ، و« المغني » (٥٤١/٢) ، و« الكاشف » (١١٨/٣) ، و« ميزان » (٤٣٣/٣ ـ ٤٣٤) ، و« تهذيب » (٣٢/١٠ ـ ٣٣) ، و« خلاصة » (٣٦٨) ، و« تنزيه الشريعة » (٩٩/١) .

(٢) الجرح (٣٤٣/٤) ، ميزان (٤٣٣/٣) ، تهذيب (٣٣/١٠) .

(٣) تهذيب (٣٣/١٠) .

(٤) مجروحين (٣٠/٣) .

وقـال الدارقطنـي : (مبشـر بن عبيـد الحمصـي ، يكـذب عـن الزهـري وزيد بن أسلم وحجاج بن أرطاة) [1] .

وقال البخاري : (منكر الحديث) [2] .

وقـال ابـن أبي حاتم : (سـألت أبي عنـه ، فقال : منكـر الحديث جداً ، ضعيف الحديث) [3] .

وقال ابن عدي : (هو بين الأمر في الضعف ، وعامة ما يرويه غير محفوظ من حديث الكوفة من شيوخهم وشيوخ البصرة وغيرهم) [4] .

روىٰ له ابن ماجه حديثين [5] .



١٠٢ ـ (ق) : محمد بـن إبراهيم بـن العـلاء ، الشـامي ، الدمشـقي ، السائح ، نزيل عبادان :

كان مـن الزهـاد ، روىٰ عـن عبيد الله بـن عمـرو الرقي ، وإسـماعيل بن عياش ، والوليد بن مسلم ، وآخرين .

وعنـه : ابـن ماجـه ، وأبـو بكر بـن علـي المـروزي ، وأسـلم بن سـهل الواسطي ، وآخرون .

مجمع علىٰ ضعفه ونكارة حديثه [6] .

---

(١) الضعفاء للدارقطني (٢٢٦) .

(٢) التاريخ الكبير (١١/٤) .

(٣) الجرح (٣٤٣/٣) .

(٤) تهذيب (٣٣/١٠) .

(٥) أما الحديـث الأول : فأخرجه : جه : (إقامة الصلاة والسـنة فيها ، باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة) ، ح (١١٢٩) ، وأما الحديث الثاني : فأخرجه : جه : (الجنائز ، باب ما جاء في غسـل الميت) ، ح (١٤٦١) .

(٦) انظر ترجمته في « الجرح » (١٨٧/٣/١) ، و« مجروحين » (٢٩٥/٢ ـ ٢٩٦) ، و« أسماء ←

وصرح بعضهم بكذبه ، ورماه بوضع الحديث ؛ قال ابن حبان : (يضع الحديث على الشاميين ، ثنا عنه أبو يعلىٰ والحسن بن سفيان وغيرهما ، لا تحل الرواية عنه إلا عند الاعتبار)[1] .

وقال الدارقطني : (كذاب) .

وقال أبو نعيم : (روىٰ عن الوليد بن مسلم ، وشعيب بن إسحاق ، وبقية ، وسويد بن عبد العزيز موضوعات) .

وقال الحاكم والنقاش : (روىٰ أحاديث موضوعة) .

وقال ابن عدي : (منكر الحديث ، وعامة أحاديثه غير محفوظة)[2] .

روىٰ له ابن ماجه حديثين[3] .

❁ ❁ ❁

١٠٣ ـ خت (م) متابعة (٤) : محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار ، ويقال : كوثان ، المدني ، أبو بكر ، ويقال : أبو عبد الله ، المطلبي ـ مولاهم ـ نزيل العراق :

روىٰ عن أبيه وعميه عبد الرحمـٰن وموسىٰ ، والأعرج ، وعبيد الله بن عبد الله بن عمر ، وغيرهم .

وعنه : يحيى بن سعيد الأنصاري ، ويزيد بن أبي حبيب ، وجرير بن حازم ، وعبد الله بن سعيد بن أبي هند ، وآخرون .

← الضعفاء » (٣٨/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٦٤) ، و« المغني » (٥٤٤/٢) ، و« الكاشف » (١٦/٣) ، و« ميزان » (٤٤٥/٣ ـ ٤٤٦) ، و« تهذيب » (١٤/٩) ، و« خلاصة » (٣٢٤) ، و« تنزيه الشريعة » (٩٩/١) .

(١) مجروحين (٣٠١/٢) .

(٢) تهذيب (١٤/٩) ، وانظر : « ميزان » (٤٤٥/٣ ـ ٤٤٦) .

(٣) أما الحديث الأول : فأخرجه : جه : (مقدمة ، باب من بلغ علماً) ، ح (٢٣٦) ، أما الحديث الثاني : فأخرجه : جه : (المساجد والجماعات ، باب المواضع التي تكره فيها الصلاة) ، ح (٧٤٦) .

غالب الأئمة علىٰ توثيقه وقبول حديثه ، وتكلم فيه بعضهم ، بل أطلق بعضهم القول بكذبه .

قال ابن أبي حاتم : (أنا أبو بكر بن أبي خيثمة ـ فيما كتب إلي ـ أنا إبراهيم بن المنذر ، عن ابن عيينة أنه قال : ما يقول أصحابك في محمد بن إسحاق ؟ قال : قلت : يقولون إنه كذاب ، قال : لا تقل ذٰلك)[1] .

وقال ابن أبي حاتم : (نا أبو سعيد ، نا ابن إدريس ، قال : قلت لمالك بن أنس ـ وذكر المغازي ـ فقلت : قال ابن إسحاق : أنا بيطارها ، فقال : قال لك : أنا بيطارها ، نحن نفيناه من المدينة) .

وقال ابن أبي حاتم : (نا مسلم بن الحجاج النيسابوري ، قال : حدثني إسحاق بن راهويه ، قال : نا يحيى بن آدم ، قال : نا ابن إدريس ، قال : كنت عند مالك بن أنس وقال له رجل : يا أبا عبد الله ؛ إني كنت بالري عند أبي عبيد الله ، وثم محمد بن إسحاق ، فقال محمد بن إسحاق : اعرضوا عليَّ علم مالك فإني أنا بيطاره ، قال مالك : دجال من الدجاجلة ، يقول : اعرضوا علي علمي) .

وقال أيضاً : (نا أبي ، حدثني مقاتل بن محمد الرازي ، عن أبي داود ـ يعني : الطيالسي ـ قال : نا عمر بن حبيب ، قال : قلت لهشام بن عروة : حدثنا محمد بن إسحاق ، قال : ذاك كذاب)[2] .

وقال ابن أبي حاتم أيضاً : (نا أبي ، قال : سمعت أبا حفص الفلاس ، قال : كنا عند وهب بن جرير فانصرفنا من عنده ، فمررنا بيحيى بن سعيد القطان ، فقال : أين كنتم ؟ قلنا : كنا عند وهب بن جرير ـ يعني : يقرأ

---

(١) الجرح (١٩٢/٣) .
(٢) الجرح (١٩٢/٣ ـ ١٩٣) .

علينا « كتاب المغازي » عن أبيه ، عن ابن إسحاق ـ قال : تنصرفون من عنده بكذب كثير)[١] .

وقال ابن الجوزي : (قال سليمان التيمي : هو كذاب)[٢] .

وقال أبو قلابة الرقاشي : (حدثني أبو داود سليمان بن داود قال : قال يحيى بن سعيد القطان : أشهد أنه كذاب ، قيل له : ما يدريك ؟ فقال : قال لي وهيب بن خالد : إنه كذاب ، قلت لوهيب : ما يدريك ؟ قال : قال لي مالك بن أنس : أشهد أنه كذاب ، قلت لمالك : ما يدريك ؟ قال : قال لي هشام بن عروة : أشهد أنه كذاب ، قلت لهشام : ما يدريك ؟ قال : حدث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر ، وأدخلت علي وهي بنت تسع سنين ، وما رآها رجل حتىٰ لقيت الله)[٣] .

هٰذه هي الأقوال التي أثرت عمن رماه بالكذب .

وقد تصدىٰ لها العلماء قديماً ، ودفعوا عن ابن إسحاق تهمة الكذب ، وتأولوها في أمور غير الحديث ، وقد جاءت أقوالهم في دفع التهمة عنه مجملة ومفصلة ، وسأجتزئ بعضاً من أقوالهم هنا بقدر المطلوب .

أما ما يتعلق بالرد الإجمالي : فقد سبق قول ابن عيينة لإبراهيم بن المنذر : (لا تقل هٰذا) ، تعقيباً علىٰ قوله : (يقولون : إنه كذاب) .

وقال ابن أبي حاتم : (نا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل ، نا علي ؛ يعني : ابن المديني ، قال : سمعت سفيان بن عيينة سئل عن محمد بن إسحاق ، فقيل له : لم يرو أهل المدينة عنه ، قال : جالست ابن إسحاق

---

(١) الجرح (١٩٣/٣) .

(٢) ميزان (٤٦/٤) .

(٣) ميزان (٤٨/٤) .

منذ[1] بضعاً وسبعين سنة وما يتهمه من أهل المدينة أحد ، ولا يقول فيه شيئاً)[2] .

إلىٰ غير ذٰلك من الأقوال المأثورة عن بعض الأئمة في توثيقه ووصفه بالصدق في حديثه .

أما الرد التفصيلي : فقد ذهبوا إلىٰ أن تكذيب وهيب ويحيى بن سعيد القطان ومالك بن أنس إنما هو تبع لتكذيب هشام بن عروة ، وتكذيب هشام إنما هو لرؤية محمد بن إسحاق لزوجه ، فقد قال عبد الله بن أحمد : (حدثنا أبو بكر بن خلاد الباهلي ، سمعت يحيى بن سعيد يقول : سمعت هشام بن عروة يقول : يحدث ابن إسحاق عن امرأتي فاطمة بنت المنذر ، والله إن رآها قط)[3] .

وقد أجاب العلماء عن ابن إسحاق في ذٰلك بتصديق ابن إسحاق ، وأن سماعه منها ممكن ، ولا يلزم من سماعه منها رؤيتها ، بل يجوز أن يسمع منها دون علم هشام .

قال عبد الله : (فحدثنا أبي بذٰلك ، فقال : لم ينكر هشام ؟ لعله جاء فاستأذن عليها فأذنت له ، أحسبه قال : ولم يعلم هشام)[4] .

وقال علي بن المديني : (وقال لي بعض أهل المدينة : إن الذي يذكر عن هشام بن عروة قال : كيف يدخل ابن إسحاق على امرأتي ؟ لو صح عن

---

(١) وقوله « منذ » ذكرها ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه « الجرح والتعديل » ، باب ما ذكر من معرفة ابن عيينة بالعلم وكلامه في رواة العلم وناقليه (المقدمة/٣٨) قلت : لايستقيم الكلام إلا بإضافة منذ .

(٢) الجرح (٣/١٩٢) .

(٣) تهذيب (٩/٤٠ ـ ٤١) .

(٤) تهذيب (٩/٤١) .

هشام جائز أن تكتب إليه ؛ فإن أهل المدينة يرون الكتاب جائزاً ، وجائز أن يكون سمع منها وبينهما حجاب)[1] .

وقال الذهبي : (وما يدري هشام بن عروة ؟ فلعله سمع منها في المسجد ، أو سمع منها وهو صبي ، أو أدخل عليها فحدثته من وراء حجاب ، فأي شيء في هٰذا ؟ وقد كانت امرأة قد كبرت وأسنت)[2] ، وقال أيضاً : (ثم ما قيل من أنها أدخلت عليه وهي بنت تسع غلط بين ، ما أدري ممن وقع من رواة الحكاية ؛ فإنها أكبر من هشام بثلاث عشرة سنة ، ولعلها ما زفت إليه إلا وقد قاربت بضعاً وعشرين سنة ، وأخذ عنها ابن إسحاق وهي بنت بضع وخمسين سنة أو أكثر)[3] ، وقال ابن حبان في « الثقات » : (تكلم فيه رجلان : هشام ومالك ، فأما قول هشام : فليس مما يجرح به الإنسان ، وذٰلك أن التابعين سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها ، وكذٰلك ابن إسحاق ، كان سمع من فاطمة والستر بينهما مسبل)[4] .

وقال علي بن المديني : (قلت لسفيان : كان ابن إسحاق جالس فاطمة بنت المنذر ، فقال : أخبرني ابن إسحاق أنها حدثته ، وأنه أدخل عليها)[5] .

وأما تكذيب مالك له : فقد أجاب عنه بعضهم جواباً آخر هو : أن قول مالك كان نتيجة لما وقع بينهما من تنافس وتنافر يقع بين الأقران ؛ حيث طلب ابن إسحاق أن يعرض عليه حديث مالك لينقده ، ويبين لهم درجته ،

---

(١) تهذيب (٤٣/٩) .
(٢) ميزان (٤٧/٤) .
(٣) ميزان (٤٨/٤) .
(٤) تهذيب (٤٥/٩) .
(٥) تهذيب (٤٠/٩) .

فأجاب مالك عن ذٰلك بقوله : دجال من الدجاجلة ، فرمي مالك له إنما يتعلق بغير الرواية كما هو ظاهر من النص ، وذهب بعضهم إلىٰ أن قول مالك إنما هو لاتهامه بالقدر ، قال أبو زرعة الدمشقي : (وذاكرت دحيماً قول مالك فيه فرأىٰ أن ذٰلك ليس للحديث ، إنما هو لأنه اتهم بالقدر)[1] .

وذهب بعضهم إلىٰ أن تكذيب مالك له إنما هو لأنه كان يروي عن أولاد اليهود المغازي ، وكان مالك رحمه الله لا يرى الرواية عنهم .

قال ابن حبان ـ عن الإمام مالك ـ : (لم يكن يقدح فيه من أجل الحديث ، إنما كان ينكر تتبعه غزوات النبي صلى الله عليه وسلم من أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خيبر وغيرها ، وكان ابن إسحاق يتتبع هٰذا منهم من غير أن يحتج بهم ، وكان مالك لا يرى الرواية إلا عن متقن)[2] ، إلىٰ غير ذٰلك من الأمور التي أولوا بها تكذيب مالك وهشام لابن إسحاق .

وأما تكذيب القطان له : فلأنه كان يلحق بالمغازي شعراً ، كأن يكلف بعض الشعراء فينتحلونه .

قال أبو بكر بن أبي داود : (حدثني أبي ، حدثنا ابن أبي عمرو الشيباني ، سمعت أبي يقول : رأيت محمد بن إسحاق يعطي الشعراء الأحاديث يقولون عليها الشعر) .

وقال الخطيب : (روي أن ابن إسحاق كان يدفع إلىٰ شعراء وقته أخبار المغازي ، ويسألهم أن يقولوا فيها الأشعار ليلحقها بها)[3] .

وأما تكذيب سليمان التيمي : فلم يلق له العلماء بالاً ، لا سيما وأن

---

(١) تهذيب (٩/٤٢) .

(٢) تهذيب (٩/٤٥) .

(٣) ميزان (٤/٤٨) .

سليمان هٰذا ليس من أهل الجرح ، قال ابن حجر : (وأما سليمان التيمي : فلم يتبين لي لأي شيء تكلم فيه ، والظاهر أنه لأمر غير الحديث ؛ لأن سليمان ليس من أهل الجرح والتعديل)[1] .

قلت : لعله تبع في تكذيبه له مالكاً أو هشام بن عروة ، وهٰكذا ترىٰ أنهم دفعوا عن ابن إسحاق تهمة الكذب ، وحملوها علىٰ غير الوضع ، أو الكذب في الحديث .

روىٰ له البخاري تعليقاً ، واستشهد به مسلم في خمسة أحاديث ، وروىٰ له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .



١٠٤ ـ (ق) : محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عكاشة بن محصن ، الأسدي ، وبعضهم يسميه : محمد بن محصن :

روىٰ عن إبراهيم بن أبي عبلة ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، والأعمش ، وآخرين .

وعنه : محمد بن أبي خداش الموصلي أبو هاشم ، ومعلل بن نفيل ، وأبو خيثمة مصعب بن سعيد ، وغيرهم .

متفق علىٰ تركه ونكارة حديثه[2] .

وصرح جمع بكذبه ؛ قال ابن أبي حاتم : (سمعت أبي يقول : هو كذاب ، ورأىٰ في كتابي ما كتب إلي هاشم بن القاسم الحراني أحاديثه ،

---

(١) تهذيب (٩/٤٥) .

(٢) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (١/١/٤٠) ، و« الجرح » (٢/٣/١٩٥) ، و« مجروحين » (٢/٢٧٩ ـ ٢٨٠) ، و« أسماء الضعفاء » (٣/٤٠) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٦٦) ، و« الكاشف » (٣/٥٥٣) ، و« ميزان » (٣/٤٧٦ ـ ٤٧٧) ، و« تهذيب » (٩/٤٣٠ ـ ٤٣١) ، و« خلاصة » (٣٥٧ ـ ٣٥٨) ، و« تنزيه الشريعة » (١/١٠٠) .

فقال : هٰذه الأحاديث كذب موضوعة)[1] .

وقال البخاري عن يحيى بن معين : (كذاب)[2] .

وقال البخاري : (هو منكر الحديث)[3] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يضع الحديث على الثقات ، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا علىٰ جهة التعجب عند أهل الصناعة)[4] .

وقال الدارقطني : (متروك يضع)[5] .

رویٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً ، قال : (حدثنا داود بن سليمان العسكري ، ثنا محمد بن علي أبو هاشم بن أبي خداش الموصلي ، قال : حدثنا محمد بن محصن ، عن إبراهيم بن أبي عبلة ، عن عبد الله بن الديلمي ، عن حذيفة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يقبل الله لصاحب بدعة صوماً ولا صلاة ، ولا صدقة ولا حجاً ولا عمرة ، ولا جهاداً ولا صرفاً ولا عدلاً ، يخرج من الإسلام كما تخرج الشعرة من العجين »)[6] .



١٠٥ ـ (ع) : محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان ، العبدي ، أبو بكر ، الحافظ ، البصري ، بندار :

روىٰ عن عبد الوهاب الثقفي ، وغندر بن روح بن عبادة ، وحرمي بن عمارة ، وغيرهم .

---

(١) الجرح (١٩٥/٣) .

(٢) تهذيب (٤٣٠/٩) .

(٣) التاريخ الكبير (٤٠/١) ، ميزان (٤٧٦/٣) ، تهذيب (٤٣٠/٩) .

(٤) مجروحين (٢٨٤/٢) ، تهذيب (٤٣٠/٩) .

(٥) تهذيب (٤٣٠/٩) ، ميزان (٤٧٩/٣) .

(٦) جه : (مقدمة : باب اجتناب البدع والجدل) ، ح (٤٩) .

وعنه : أصحاب الكتب الستة ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم الرازيان ، وبقي بن مخلد ، وعبد الله بن أحمد ، وآخرون .

غالب الأئمة علىٰ توثيقه وقبول حديثه ، وقد أكثر عنه صاحبا « الصحيحين »[1] .

وقد كذبه عمرو بن علي الفلاس ، وعلي بن المديني .

قال عبد الله بن محمد بن سيار : (سمعت عمرو بن علي يحلف أن بنداراً يكذب فيما يروي عن يحيىٰ) .

وقال عبد الله بن علي بن المديني : (سمعت أبي وسألته عن حديث رواه بندار ، عن ابن مهدي ، عن أبي بكر بن عياش ، عن عاصم ، عن زر ، عن عبد الله ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تسحروا فإن في السحور بركة » ، فقال : هٰذا كذب ، وأنكره أشد الإنكار ، وقال : حدثني أبو داود موقوفاً)[2] .

وقد أنكر العلماء على الفلاس تكذيبه لبندار وردوا عليه قوله ؛ فإن الرجل ثقة ، قال ابن سيار ـ عقب ذكر قول الفلاس ـ : (وبندار وأبو موسىٰ ثقتان ، وأبو موسىٰ أصح ؛ لأنه كان لا يقرأ إلا من كتابه ، وبندار يقرأ من كل كتاب)[3] .

قلت : لعله بقوله هٰذا يومئ إلىٰ سبب تكذيب الفلاس له ، وهو أنه كان يقرأ من كل كتاب ؛ فإن كان هٰذا هو سبب تكذيب الفلاس له ،

---

(١) انظر ترجمته في « الجرح » (٢/٣/٢١٤) ، و« ميزان » (٣/٤٩٠ ـ ٤٩١) ، و« المغني » (٢/٥٥٩) ، وقال : (لم أذكر بنداراً وأمثاله في كتابي للين فيه عندي ، ولٰكن لئلا يتعقب علي فيهم ؛ فيقول قائل : فيهم مقال) تهذيب (٩/٧٠ ـ ٧٣) .

(٢) تهذيب (٩/٧١) .

(٣) تهذيب (٩/٧١) .

فإنه تجريح لا يؤثر ، إذا كان بنداراً له رواية فيما يقرأ ، عارفاً لما يقرأ به ، لا سيما وأنه كان حافظاً ضابطاً ، إنما يؤثر ذٰلك مع أهل الضعف والغفلة ، ولذا قال الذهبي : (ثقة ، صدوق ، كذبه الفلاس فما أصغىٰ أحد إلىٰ تكذيبه ؛ لتيقنهم أن بنداراً صادق أمين) ، إلىٰ أن قال : (قد احتج به أصحاب الصحاح كلهم ، وهو حجة بلا ريب)[1] .

وأما تكذيب علي بن المديني له : فالظاهر أنه أراد بذٰلك أنه أخطأ في رفع الحديث ، والمحفوظ وقفه علىٰ عبد الله ، والله أعلم .

روىٰ له أصحاب الكتب الستة .



١٠٦ ـ (م ، د) : محمد بن حاتم بن ميمون ، أبو عبد الله ، يعرف بالسمين :

روىٰ عن سفيان بن عيينة ، وعبد الرحمٰن بن مهدي ، ويزيد بن هارون ، وآخرين .

وعنه : أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان ، ومسلم بن الحجاج ، وأحمد بن الحسن بن عبد الجبار ، وغيرهم .

غالب الأئمة علىٰ توثيقه وقبول حديثه ، وتكلم فيه بعضهم[2] .

وروي عن ابن معين تكذيبه ؛ روى الخطيب بسنده إلىٰ محمد بن إسحاق

---

(١) ميزان (٤/٦٥) .

(٢) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (١/١/٧٠) ، و« الجرح » (٢/٣/٢٣٧) ، و« تاريخ بغداد » (٢/٢٦٦ ـ ٢٦٨) ، و« أسماء الضعفاء » (١٥٢) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٦٩) ، و« المغني » (٢/٥٦٣) ، و« الكاشف » (٣/٣٠) ، و« تهذيب » (٩/١٠١ ـ ١٠٢) ، و« خلاصة » (٣٣١) .

الثقفي ، قال : (سمعت أحمد بن محمد الجعفي أبا عبد الله قال : سمعت يحيىٰ ـ يعني : ابن معين ـ يقول : محمد بن حاتم بن ميمون كذاب)[1] .

وروىٰ عبد الله بن علي بن عبد الله المديني قال : (قلت لأبي : شيء رواه ابن حاتم ، عن عبد الرحمٰن بن مهدي ، عن شعبة ، عن سالم ، عن قبيصة بن هلب ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : لا يأتي أحدكم بشاة لها يعار . . . الحديث ، قال : هٰذا كذب ، إنما روىٰ هٰذا أبو داود)[2] .

أخرج له مسلم وأبو داود .



١٠٧ ـ (ت) : محمد بن الحسن بن أبي يزيد ، الهمداني ، ثم المعشاري ، أبو الحسن ، الكوفي ، نزيل واسط :

روىٰ عن عمته حبيبة بنت أبي يزيد ، والأعمش ، والثوري ، وثور بن يزيد الحمصي ، وآخرين .

وعنه : أبو إبراهيم إسماعيل بن إبراهيم الترجماني ، والحسن بن حماد الحضرمي سجادة ، وسريح بن يونس ، وشهاب بن عباد ، وغيرهم .

مجمع علىٰ ضعفه وترك حديثه[3] .

---

(١) تاريخ بغداد (٦٩/٣) ، تهذيب (١٠٢/٩) .

(٢) تاريخ بغداد (٦٩/٣) ، تهذيب (١٠٢/٩) .

(٣) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٦٦/١/١) ، و« الجرح » (٢٢٥/٣/٢) ، و« مجروحين » (٢٧٢/٢ ـ ٢٧٣) ، و« تاريخ بغداد » (١٧٠/٢ ـ ١٧٢) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٣) ، و« أسماء الضعفاء » (٥٢/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٦٩) ، و« المغني » (٥٦٩/٢) ، و« الكاشف » (٣٣/٣ ـ ٣٤) ، و« ميزان » (٥١٤/٣ ـ ٥١٥) ، و« تهذيب » (١٢٠/٩ ـ ١٢١) ، و« خلاصة » (٣٣٣) ، و« تنزيه الشريعة » (١٠٣/١) .

وصرح بعضهم بكذبه ؛ قال الدوري عن ابن معين : (محمد بن الحسن بن أبي يزيد يكذب)[1] .

وقال الآجري : (سألت أبا داود سليمان بن الأشعث قلت له : محمد بن الحسن بن أبي يزيد ، قال : هٰذا كذاب ، وثب علىٰ كتب أبيه)[2] .

وقال البخاري : (يذكر عن أحمد أنه سئل عن محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني ، فقال : ما أراه يسوىٰ شيئاً ، كان ينزل عند مقابر الخيزران ، جعل يحدثنا بأحاديث يجيء بها كما يحدث بها ابن أبي زائدة وأبو معاوية)[3] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[4] .

وقال ابن حبان : (منكر الحديث ، يروي عن الثقات المعضلات)[5] .

روىٰ له الترمذي فقط .



١٠٨ ـ (د ، ت ، ق) : محمد بن حميد بن حيان ، التميمي ، الحافظ ، أبو عبد الله ، الرازي :

روىٰ عن يعقوب بن عبد الله القمي ، وإبراهيم بن المختار بن مهاجر ، وجرير بن عبد الحميد ، وآخرين .

وعنه : أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وغيرهم .

---

(١) التاريخ القسم المرتب (٣٧٢/٣) ، الجرح (٢٢٥/٣/٢) ، تاريخ بغداد (٥٦٠/٢) .
(٢) تاريخ بغداد (٥٦٠/٢) ، تهذيب (١٢٠/٩) .
(٣) تاريخ بغداد (٥٥٩/٢) ، تهذيب (١٢٠/٩) .
(٤) الضعفاء (٢١٩) ، تاريخ بغداد (٥٦٠/٢) .
(٥) مجروحين (٢٧٦/٢) .

مختلف فيه ؛ وثقه ابن معين ، وقوىٰ أمره أحمد بن حنبل ، وسائر الأئمة ممن تكلم فيه علىٰ ضعفه وتركه[1] .

وصرح جمع من النقاد بكذبه ؛ قال البخاري : (فيه نظر ، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين ، وسئل أبو عبد الله عن محمد بن حميد الرازي لماذا تكلم فيه ؟ فقال : كأنه أكثر علىٰ نفسه)[2] .

وقال ابن أبي حاتم : (سمعت أبي يقول : حضرت حانوت عبدك ختن أبي عمران الصوفي أنا وأحمد بن السندي ، وعنده جزءان ، فقلت : هذان الجزءان لك ، قال : نعم ، قلت : ممن سمعت ؟ قال من أبي زهير عبد الرحمـٰن بن مغراء ، فإذا مكتوب في أول الجزء أحاديث لمحمد بن إسحاق ، ثم علىٰ أثر ذٰلك شيوخ علي بن مجاهد والآخر[3] أحاديث سلمة بن الفضل ، فقلت : أحد الجزأين هو من حديث علي بن مجاهد ، والآخر من حديث سلمة بن الفضل ، فقال : لا ، حدثنا به أبو زهير ، فعلمت علىٰ أحاديث منها غرائب حسان ؛ فلما رأيته قد لج تركت الجزأين عنده وخرجت ، ثم دخلت أنا وابن السندي بعد أيام على ابن حميد ، فقال : هـٰهنا أحاديث لم ننظر فيه ، فأخرج إلي جزأين ، فإذا أحاديث قد كتبه ، وقرأ مشاهير مما مر بي في ذينك الجزأين ، وإذا قد كتب تلك الغرائب ، وإذا هو يحدث بما كان في الجزء الذي ذكرت أنا لعبدك أنه من حديث

---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٧٠/١/١) ، و« الجرح » (٢٣٢/٣/٢ ـ ٢٣٣) ، و« مجروحين » (٢٩٦/٢ ـ ٢٩٧) ، و« أسماء الضعفاء » (٥٤/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٧٠) ، و« المغني » (٥٧٣/٢) ، و« الكاشف » (٣٥/٣) ، و« ميزان » (٥٣٠/٣ ـ ٥٣١) ، و« تهذيب » (١٢٧/٩ ـ ١٣١) .

(٢) التاريخ الكبير (٧٠/١) .

(٣) أي : الجزء الآخر .

علي بن مجاهد عن علي بن مجاهد ، والذي ذكرت أنه عن سلمة بن الفضل يحدث به عن سلمة على الاستواء ، فقلت لابن السندي : ترىٰ هٰذه الأحاديث هي الأحاديث التي رأيت في الجزأين اللذين كانا عند عبدك ؛ فلما خرجنا من عند ابن حميد ، وقد كتبت تلك الأحاديث الغرائب التي كنت اشتهيت أن أسمعه من عبدك ، سمعته من ابن حميد ، ومررت علىٰ عبدك فقلت : هات ذٰلك الجزأين لأطالعه ، فقال : مر بي ابن حميد ورآهما في حانوتي فأخذهما وذهب بهما) .

وقال ابن أبي حاتم أيضاً : (حدثني جعفر بن محمد بن محمد بن حماد العطار ، قال : سمعت محمد بن عيسى بن الدامغاني ، قال : لما مات هارون بن المغيرة سألت محمد بن حميد أن يخرج إلي جميع ما سمع منه ، فأخرج إلي جزازات ، فأحصيت جميع ما فيه ثلاثمائة ونيفاً وستين حديثاً ، قال جعفر بن محمد بن حماد : وأخرج ابن حميد عن هارون بعد بضعة عشر ألف حديث)[1] .

وقال صالح بن أحمد : (قال أبو زرعة وابن وارة : صح عندنا أنه ـ أي : ابن حميد ـ يكذب)[2] .

وروىٰ محمد بن شاذان عن إسحاق الكوسج قال : (قرأ علينا ابن حميد « كتاب المغازي » عن سلمة الأبرش ، فقضي أني صرت إلىٰ علي بن مهران ، فرأيته يقرأ « كتاب المغازي » عن سلمة ، فقلت له : قرأه علينا ابن حميد ـ يعني : عن سلمة ـ فتعجب علي وقال : سمعه محمد بن حميد مني) ، وعن الكوسج قال : (أشهد أنه كذاب)[3] .

---

(١) الجرح (٢٣٢/٣ ـ ٢٣٣) انظر « ميزان » (٥٣٠/٣ ـ ٥٣١) ، و« تهذيب » (١٢٩/٩) .
(٢) المجروحين (٣٠٤/٢) ، ميزان (١٠٢/٤) ، تهذيب (١٢٩/٩) .
(٣) ميزان (١٠٢/٤) ، تهذيب (١٢٩/٩) .

وقال صالح ـ جزرة ـ بن محمد الأسدي : (ما رأيت أحذق بالكذب من رجلين ـ أي : ابن حميد ـ ومن الشاذكوني) .

وقال أيضاً : (كنا نتهم ابن حميد في كل شيء يحدثنا ، ما رأيت أجرأ على الله منه ، كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضه علىٰ بعض)[1] .

وقال صالح أيضاً : (كان كلما بلغه عن سفيان يحيله علىٰ مهران ، وما بلغه عن منصور يحيله علىٰ عمرو بن أبي قيس)[2] .

وقال أبو القاسم ابن أخي أبي زرعة : (سألت أبا زرعة عن محمد بن حميد فأومىٰ بإصبعه إلىٰ فمه ، فقلت له : كان يكذب ، فقال برأسه : نعم ، قلت له : كان قد شاخ ، لعله كان يعمل عليه ، ويدلس عليه ، فقال : لا يا بني ؛ كان يتعمد) .

وقال أبو نعيم بن عدي : (سمعت أبا حاتم الرازي في منزله وعنده ـ ابن خراش وجماعة من مشايخ أهل الري وحفاظهم ـ فذكروا ابن حميد ، فأجمعوا علىٰ أنه ضعيف في الحديث جداً ، وأنه يحدث بما لم يسمعه ، وأنه يأخذ أحاديث أهل البصرة والكوفة فيحدث بها عن الرازيين) .

وقال ابن خراش : (حدثنا ابن حميد وكان والله يكذب)[3] .

وقال النسائي : (محمد بن حميد كذاب)[4] .

وقال أبو أحمد العسال : (سمعت فضلك الرازي يقول : دخلت علىٰ محمد بن حميد وهو يركب الأسانيد على المتون) ، قال الذهبي : (وجاء

---

(١) تهذيب (١٢٩/٩) .
(٢) تهذيب (١٣١/٩) .
(٣) تهذيب (١٣٠/٩) .
(٤) تهذيب (١٣٠/٩) .

عن غير واحد أن ابن حميد كان يسرق الحديث)[1] .

قلت : وهٰذه الأقوال عن هٰؤلاء النقاد كلها تشير إلىٰ أن كذبه إنما هو في قلبه الأسانيد والمتون وتركيبها ، وادعاء السماع ممن لم يسمع ، والرواية عن شيوخ لم يتلق عنهم .

روىٰ له أبو داود والترمذي وابن ماجه .

❀ ❀ ❀

١٠٩ ـ (ق) : محمد بن خالد بن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن يزيد ، الواسطي ، الطحان ، مولى النعمان بن مقرن :

مجمع علىٰ ضعفه ونكارة حديثه[2] ، وشذ ابن حبان فذكره في « ثقاته » ، وقال : (يخطئ ويخالف)[3] .

وصرح بعضهم بكذبه ؛ قال ابن أبي حاتم : (ثنا أبي قال : سألت يحيى بن معين عن محمد بن خالد بن عبد الله هٰذا ، قال : ذاك رجل سوء كذاب)[4] ، وقال ابن عدي : (سمعت محمد بن سعد يقول : سمعت ابن الجنيد أو صالح جزرة يقول : سمعت يحيى بن معين يقول : محمد بن خالد بن عبد الله كذاب ، إن لقيتموه فاصفعوه)[5] .

---

(١) ميزان (١٠٢/٤) .

(٢) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٧٤/١/١) ، و« الجرح » (٢٤٣/٣/٢ ـ ٢٤٤) ، و« أسماء الضعفاء » (٥٥/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٧١) ، و« الكاشف » (٣٨/٣) ، و« المغني » (٥٣٥/٢) ، و« ميزان » (٥٣٣/٣) ، و« تهذيب » (١٤١/٩ ـ ١٤٣) ، و« خلاصة » (٣٣٤) ، و« تنزيه الشريعة » (١٠٤/١) .

(٣) خلاصة (٣٣٤) ، تهذيب (١٤٢/٩) .

(٤) الجرح (٢٤٣/٣) ، تهذيب (١٤١/٩) ، ميزان (١٠٥/٤) .

(٥) ميزان (١٠٥/٤) .

وقال ابن أبي حاتم : (سئل أبي عنه فقال : هو علىٰ يدي عدل)[1] .

وقال : سمعت أبا زرعة يقول : (أخبرني وهب الفامي قال : سمعت محمد بن خالد الواسطي يقول : لم أسمع من أبي إلا حديثاً واحداً ؛ خالد ، عن بيان ، عن الشعبي : لا أدري أيهما أكبر في الناس : البخل أو الكذب ، ثم حدث عنه حديثاً كثيراً) .

وقال أيضاً : (سمعت أبا زرعة يقول : أخبرني أبو عون بن عمرو بن عون ، قال : أخرج ابن خالد الواسطي عن أبيه عن الأعمش كتاباً ، قال أبو زرعة : ولم يسمع أبوه من الأعمش حرفاً) .

وقال أيضاً : (سألت أبي عن محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي ، قال : بلغني عن يحيى بن معين أنه قال : أخرج محمد بن خالد لأبيه عن الأعمش ولم يسمع أبوه من الأعمش ، وأخرج أصناف ابن أبي عروبة ، وأخرج أشياء منكرة)[2] .

وقال سعيد بن عمرو البرذعي : (وسألته ـ يعني : أبا زرعة ـ عنه ، فقال : رجل سوء)[3] .

وقال البخاري : (قال ابن معين : لا شيء ، وأنكر روايته عن أبيه عن ابن أبي عروبة والأعمش ، قال يحيىٰ : قال خالد بن عبد الله كتبت حديث الأعمش ولم أسمع منه)[4] .

قلت : ظاهر أن تكذيب يحيىٰ له إنما هو لادعائه سماع أحاديثه من أبيه

---

(١) الجرح (٢٤٣/٣ ـ ٢٤٤) ، تهذيب (١٤١/٩ ـ ١٤٢) .

(٢) الجرح (٢٤٣/٣ ـ ٢٤٤) .

(٣) تهذيب (١٤٢/٩) .

(٤) التاريخ الكبير (٧٤/١) .

وروايتها وهو لم يسمعها ، وكذٰلك ادعاؤه سماع أبيه عن الأعمش ، ولم يسمع أبوه من الأعمش شيئاً .

رویٰ له ابن ماجه حديثين[1] .

❀ ❀ ❀

١١٠ ـ (ق) : محمد بن داب ، المديني :

رویٰ عن صفوان بن سليم ، وابن أبي ذئب .

وعنه : محمد بن سلام الجمحي ، وعبد الله بن عاصم الحماني ، وغسان بن مالك السلمي .

مجمع علىٰ ضعفه وترك حديثه[2] .

وصرح بكذبه أبو زرعة ؛ قال ابن أبي حاتم : (سمعت أبا زرعة يقول : هو ضعيف الحديث كان يكذب)[3] .

وقال ابن حجر : (قال الأصمعي ، قال لي خلف الأحمر : ابن داب يضع الحديث بالمدينة ، وابن شول يضع الحديث بالسند)[4] .

---

(١) أخرج الحديث الأول في (الأذان والسنة فيها ، باب بدء الأذان) ، ح (٧٠٧) ، وأخرج الحديث الثاني في (الصيام ، باب ما جاء في المباشرة للصائم) ، ح (١٦٨٨) .

(٢) انظر ترجمته في « الجرح » (٢٥٠/٣/٢) ، و« أسماء الضعفاء » (٥٦/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٧١) ، و« المغني » (٥٧٧/٢) ، و« الكاشف » (٤٠/٣) ، و« ميزان » (٥٤٠/٣) ، و« تهذيب » (١٥٣/٩) ، و« خلاصة » (٣٣٥) ، و« تنزيه الشريعة » (١٠٤/١) .

(٣) الجرح (٢٥٠/٣) ، ميزان (٥٤٠/٣) ، تهذيب (١٥٣/٩) .

(٤) تهذيب (١٥٣/٩) ، وقال عقب ذٰلك : (وقيل : إن ابن داب الذي ذكره خلف هو : عيسىٰ بن يزيد) ، ثم تعقب ابن حجر ذٰلك بقوله : قلت : عيسىٰ من بغداد كان ينادم المهدي ، فلعل خلفاً إن كان قصده عنىٰ مدينة المنصور ، وإلا فظاهر الإطلاق يدل علىٰ أنه أراد الأول ، وفي عيسىٰ يقول الشاعر :

خذوا عن مالك وعن ابن عون ... ولا تروروا أحاديث ابن داب

رویٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً ، قال : (حدثنا إسماعيل بن حبان بن واقد الثقفي أبو إسحاق الواسطي ، ثنا عبد الله بن عاصم ، ثنا محمد بن داب ، عن صفوان بن سليم ، عن عبد الرحمٰن بن أبي سعيد الخدري ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كتم علماً مما ينفع الله به في أمر الناس ، في الدين ؛ ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار »)[١] .



١١١ ـ (ت) : محمد بن زياد ، اليشكري ، الطحان ، الكوفي ، ويقال : الجندي ، الأعور ، الفأفاء ، المعروف بالميموني ، الرقي :

رویٰ عن محمد بن عجلان ، وميمون بن مهران ، ومعلى بن زياد القردوسي ، وغيرهم .

وعنه : عثمان بن زفر التيمي ، وإسماعيل بن صبيح ، وخلاد بن يحيىٰ ، وآخرون .

مجمع علىٰ تركه ونكارة حديثه[٢] .

وصرح جمع بكذبه ووضعه الحديث ؛ قال ابن أبي حاتم : (أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل ـ فيما كتب إلي ـ قال : سألت أبي عن محمد بن زياد الميموني ، قال : كان أعور كذاباً خبيثاً ، يضع الحديث) .

---

(١) جه : (مقدمة ، باب من سئل عن علم فكتمه) ، ح (٢٦٥) ، وقال السيوطي معقباً : (في إسناده محمد بن داب ؛ كذبه أبو زرعة وغيره ، نسب إلى الوضع) .

(٢) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٨٣/١/١) ، و« الجرح » (٢٥٨/٣/٢) ، و« مجروحين » (٢٤٩/٢ ـ ٢٥٠) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٣) ، و« أسماء الضعفاء » (٦٠/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٧٣) ، و« المغني » (٥٨١/٢) ، و« الكاشف » (٤٤/٣) ، و« ميزان » (٥٥٢/٣ ـ ٥٥٣) ، و« تهذيب » (١٧٠/٩ ـ ١٧٢) ، و« خلاصة » (٣٣٧) ، و« تنزيه الشريعة » (١٠٥/١) .

وقال ابن أبي حاتم : (نا محمد بن إبراهيم ، نا عمرو بن علي : أن محمد بن زياد صاحب ميمون بن مهران كان كذاباً متروك الحديث)[1] .

وقال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين : (ليس بشيء كذاب) .

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة : (سمعت ابن معين يقول : كان ببغداد قوم كذابون يضعون الحديث ؛ منهم : محمد بن زياد ، كان يضع الحديث) .

وقال عبد الله بن علي المديني ، عن أبيه : (كتبت عنه كتاباً فرميت به) ، وضعفه جداً ، وقال أبو زرعة : (كان يكذب) .

وقال الجوزجاني : (كان كذاباً)[2] .

وذكره ابن البرقي في طبقة الكذابين .

وقال الدارقطني : (كذاب) .

وقال الحاكم : (روىٰ عن ميمون بن مهران وغيره الموضوعات)[3] .

وقال البخاري : (قال لي عمرو بن زرارة : كان محمد بن زياد يتهم بوضع الحديث)[4] .

وقال أيضاً : (متروك الحديث)[5] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[6] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يضع الحديث على الثقات ، ويأتي عن

---

(١) الجرح (٣/٢٥٨) .

(٢) تهذيب (٩/١٧١) .

(٣) تهذيب (٩/١٧٢) .

(٤) التاريخ الكبير (١/٨٣) .

(٥) الضعفاء (١٠٤) .

(٦) الضعفاء والمتروكون (٢٢٢) .

الأثبات بالأشياء المعضلات ، لا يحل ذكره في الكتب إلا علىٰ جهة القدح فيه ، ولا الرواية عنه إلا علىٰ سبيل الاعتبار عند أهل الصناعة خصوصاً دون غيرهم)[1] .

وقال إبراهيم بن الجنيد : (قال لنا هارون بن مروة ـ ويحيى بن معين يسمع ـ : جاء كتاب البغداديين إلىٰ أبي المليح ـ يعني : الرقي ـ وأنا حاضر ، يسألونه عن محمد بن زياد ، فقال : جاءنا محمد بن زياد الطحان الأعور بعد ما مات ميمون بن مهران) .

وقال أبو داود : (سمعت أحمد يقول : ما كان أجرأه ، يقول : حدثنا ميمون بن مهران في كل شيء)[2] .

رویٰ له الترمذي فقط .



١١٢ ـ (ت) : محمد بن السائب بن بشر بن عمرو بن عبد الحارث بن عبد العزىٰ ، الكلبي ، أبو النضر ، الكوفي ، النسابة ، المفسر :

رویٰ عن أبي صالح باذام مولىٰ أم هانئ ، وعامر الشعبي ، والأصبغ بن نباتة .

وعنه ابنه هشام وحماد بن سلمة والسفيانان وابن المبارك وابن جريج وآخرون .

متفق علىٰ تركه ونكارة حديثه[3] .

---

(١) مجروحين (٢/٢٥٠) .

(٢) تهذيب (٩/ ١٧١) .

(٣) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (١/١/١٠١) ، و« الجرح » (٢/٣/٢٧٠ ـ ٢٧١) ، و« مجروحين » (٢/٢٥٢ ـ ٢٥٤) ، و« الضعفاء » (٢٧٥) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٢) ، ←

وصرح قوم بكذبه ، بل نقلوا عنه إقراره بالكذب فيما يرویٰ عنه .

قال ابن أبي حاتم : (نا عمر بن شبه ، نا أبو عاصم ـ يعني : الضحاك بن مخلد النبيل ـ قال : زعم لي سفيان الثوري ، قال : قال لنا الكلبي : ما حدثت عني عن أبي صالح ، عن ابن عباس فهو كذب ، فلا ترووه)[1] .

وقال ابن أبي حاتم : (نا عمر بن شبه النميري البصري بسامراء ، حدثني أبو بكر ابن خلاد ، نا معتمر ، عن أبيه ، قال : كان بالكوفة كذابان ؛ أحدهما الكلبي)[2] .

وقال أيضاً : (حدثني أبي ، نا نصر بن علي وسليمان بن معبد المروزي ، قالا : حدثنا الأصمعي ، نا قرة بن خالد ، قال : كانوا يرون أن الكلبي يزرف ؛ يعني : يكذب)[3] .

وقال أيضاً : (سألت أبي عن محمد بن السائب الكلبي ، فقال : الناس مجتمعون علىٰ ترك حديثه ، لا يشتغل به ، هو ذاهب الحديث)[4] .

وقال ليث بن أبي سليم : (بالكوفة كذابان : أحدهما الكلبي ، والآخر السدي)[5] .

وقال الجوزجاني : (كذاب ساقط)[6] .

← و« أسماء الضعفاء » (٦٢/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٣٧) ، و« المغني » (٥٨٤/٢) ، و« الكاشف » (٤٦/٣) ، و« ميزان » (٥٥٦/٣ ـ ٥٥٩) ، و« تهذيب » (١٧٨/٩ ـ ١٨١) ، و« خلاصة » (٣٣٧) ، و« تنزيه الشريعة » (١٠٥/١) .

(١) الجرح (١٧١/٣) ، مجروحين (٢٥٤/٢) .

(٢) الجرح (١٧٠/٣) .

(٣) الجرح (٢٧١/٣) .

(٤) الجرح (٢٧١/٣) .

(٥) مجروحين (٢٥٤/٢) ، تهذيب (١٧٨/٩) .

(٦) تهذيب (١٨٠/٩) ، ميزان (٥٥٩/٣) .

وقال الحاكم أبو عبد الله : (روىٰ عن أبي صالح أحاديث موضوعة)[1] .

وقال ابن حبان : (الكلبي هٰذا مذهبه في الدين ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه ، يروي عن أبي صالح عن ابن عباس التفسير ، وأبو صالح لم ير ابن عباس ولا سمع منه شيئاً ، ولا سمع الكلبي عن أبي صالح إلا الحرف بعد الحرف ، فجعل لما احتيج إليه تخرج له الأرض أفلاذ كبدها ، لا يحل ذكره في الكتب ، فكيف الاحتجاج به ؟)[2] .

وقال ابن الجوزي : (قال يحيىٰ : ليس بشيء ، كذاب ساقط)[3] .

وقال البخاري : (تركه يحيى بن سعيد وابن مهدي ، وقال لنا علي : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن سفيان ، قال : قال لي الكلبي : قال لي أبو صالح : كل شيء حدثتك فهو كذب)[4] .

قال النسائي : (متروك الحديث ، كوفي)[5] ، ونقل ابن حجر عنه أنه قال : (ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه)[6] .

قلت : ويظهر أن تكذيب الأئمة له إنما هو لأسباب :

١ ـ روايته الكذب وإقراره بذٰلك ، كما روىٰ ذٰلك سفيان الثوري عنه مما ذكرته آنفاً ، وكذٰلك إنكار أبي صالح تحديث الكلبي بشيء من التفسير ، فقد روى ابن أبي حاتم ، (نا وهب بن إبراهيم الفامي ، نا زكريا بن عدي ،

---

(١) تهذيب (٩/١٨١) .

(٢) مجروحين (٢/ ٢٥٤) .

(٣) أسماء الضعفاء (٣/٦٢) .

(٤) التاريخ الكبير (١/١/١٠١) ، الضعفاء (٢٧٥) ، ميزان (٣/٥٥٧) .

(٥) الضعفاء والمتروكون (٢١١) .

(٦) تهذيب (٩/١٨٠) .

نـا علي بـن مسـهر ، عـن أبي جنـاب ، قال : حلـف أبو صالح أنـي لم أقرأ على الكلبي من التفسير شيئاً)[1] ، كل هٰذا يلقي التهمة على الكلبي في وضعه هٰذه الأحاديث ، ولذا روي عن الأئمة الحكم علىٰ تفسيره بالبطلان ، وعدم جواز النظر فيه .

فقد روى ابن أبي حاتم عن أبيه قال : (نا أحمد بن أبي الحواري ، قال : قال لي مروان بن محمد : « تفسير الكلبي » باطل)[2] .

وقال ابن حبان : (سـمعت محمد بن يحيى السجستاني يقول : سمعت عبد الصمد بـن الفضـل يقـول : سـمعت أحمد بـن زهيـر يقـول : سـألت أحمد بـن حنبـل عن « تفسـير الكلبي » ، فقال : كذب ، قلـت : يحل النظر فيه ، قال : لا)[3] .

٢ ـ سوء مذهبه في انتحاله مذهب السبئية ، وادعائه أن جبريل أوحىٰ إلىٰ علي رضي الله عنه كما أوحىٰ إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وغلوه في التشيع ، وادعائه أموراً باطلة يستحيل وقوعها .

فقد قال ابن حبان : (وكان الكلبي سبئياً من أصحاب عبد الله بن سبأ ، من أولـٰئك الذين يقولون : إن علياً لم يمت ، وإنه راجع إلى الدنيا قبل قيام الساعة فيملؤها عدلاً كما ملئت جوراً ، وإن رأوا سحابة قالوا : أمير المؤمنين فيها)[4] .

وقال : (حدثنا محمد بن إسـحاق الثقفي ، سمعت أبا يحيىٰ محمد بن

---

(١) الجرح (٢٧١/٣) .

(٢) الجرح (٢٧١/٣)

(٣) مجروحين (٢٥٤/٢) ، ميزان (١٢٦/٤) .

(٤) مجروحين (٢٥٣/٢) ، ميزان (١٢٦/٤) .

عبد الرحيم يقول : سمعت أبا سلمة يقول : سمعت هماماً يقول : سمعت الكلبي يقول : أنا سبئي)[1] ، وقال يزيد بن زريع : (حدثنا الكلبي ـ وكان سبئياً ـ قال أبو معاوية : قال الأعمش : اتق هٰذه السبئية ؛ فإني أدركت الناس وإنما يسمونهم الكذابين)[2] .

وأما ادعاؤه نزول الوحي علىٰ علي : فقد روى ابن حبان : (حدثني أحمد بن يحيى بن زهير ، ثنا الحسن بن يحيى الرزي ، ثنا علي بن المديني ، ثنا بشر بن المفضل ، عن أبي عوانة ، سمعت الكلبي يقول : كان جبريل يملي الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فلما دخل النبي صلى الله عليه وسلم الخلاء جعل يملي علىٰ علي)[3] .

وأما زعمه ما يستحيل وقوعه من الأمور الباطلة :

فقد روى ابن أبي حاتم والرازي ، وابن حبان قالا : (نا العباس بن محمد الدوري ، نا يحيى بن يعلى بن الحارث المحاربي ، قال : قيل لزائدة : لم لا تروي عن الكلبي ؟ قال : كنت أختلف إليه فسمعته يوماً وهو يقول : مرضت مرضة فنسيت ما كنت أحفظ ، فأتيت آل محمد صلى الله عليه وسلم فنفثوا في فيَّ فحفظت ما كنت نسيت ، فقلت ـ أي : زائدة ـ : لا والله ؛ لا أروي عنك بعد هٰذا شيئاً ، فتركته)[4] .

وقال ابن حبان : (ثنا يعقوب بن يوسف بن عاصم ببخارىٰ ، ثنا السري بن يحيىٰ أبو عبيدة ، ثنا يحيى بن يعلى المحاربي ، ثنا زائدة بن

---

(١) مجروحين (٢/٢٥٣) .

(٢) ميزان (٤/١٢٥) .

(٣) مجروحين (٢/٢٥٣ ـ ٢٥٤) ، ميزان (٤/١٢٦) .

(٤) الجرح (٣/٢٧٠) ، مجروحين (٢/٢٥٣) انظر « ميزان » (٤/١٢٦) ، و« تهذيب » (٩/١٧٩) .

قدامة ، قال : أتيت الكلبي فسمعته يقول : أنسيت علمي فأتيت آل محمد صلى الله عليه وسلم فسقوني قعباً من لبن فراجعني علمي ، فقلت : يا كذاب ؛ لا أسمع منك شيئاً أبداً)[1] .

٣ ـ اختلاطه وتغيره بعد كبره ، حتىٰ إنه لا يدري ما يقول .

فقد قال ابن أبي حاتم : (نا أحمد بن سنان الواسطي ، قال : سمعت يزيد بن هارون يقول : كبر الكلبي وغلب عليه النسيان ، فجاء إلى الحجام وقبض علىٰ لحيته فأراد أن يقول : خذ من هٰهنا ـ يعني : ما جاوز القبضة ـ فقال : خذ ما دون القبضة)[2] .

قلت : روىٰ له الترمذي فقط .



١١٣ ـ (ت ، ق) : محمد بن سعيد بن حسان بن قيس ، الأسدي ، المصلوب :

روىٰ عن عبد الرحمٰن بن غنم ، وعبادة بن نسي ، وربيعة بن يزيد ، وآخرين .

وعنه : ابن عجلان ، والثوري ، وسعيد بن أبي هلال ، وغيرهم .

متفق علىٰ تركه ونكارة حديثه ، متهم بالزندقة ، صلبه أبو جعفر علىٰ ذٰلك ، وكانوا يغيرون اسمه تمويهاً وإخفاء لأمره[3] .

---

(١) مجروحين (٢/٢٥٣) .

(٢) الجرح (٣/٢٧١) انظر : « ميزان » (٤/١٢٦) .

(٣) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (١/١/٩٤) ، و« الجرح » (٢/٣/٢٦٢ ـ ٢٦٤) ، و« مجروحين » (٢/٢٤٧) ، و« الضعفاء » (٢٧٤) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٢) ، و« أسماء الضعفاء » (٣/٦٥) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٧٣) ، و« المغني » (٢/٥٨٥) ، و« الكاشف » ←

وقد صرح جمع من المحدثين بكذبه ، بل روي عنه ما يشعر بإقراره بالوضع : فقد روى ابن أبي حاتم وابن حبان عن خالد بن يزيد الأزدي قال : (سمعت محمد بن سعيد الأزدي يقول : إذا كان الكلام حسناً لم أر بأساً أن أجعل له إسناداً)[1] .

وقال ابن أبي حاتم : (نا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل ـ فيما كتب إلي ـ قال : سمعت أبي يقول : محمد بن سعيد : قتله أبو جعفر في الزندقة ، حدث بحديث موضوع)[2] .

وقال ابن حبان : (حدثني محمد بن المنذر ، ثنا أبو زرعة ، أخبرني أحمد بن حنبل : أن محمد بن سعيد كان كذاباً)[3] .

وروىٰ أبو داود عن أحمد بن حنبل قال : (عمداً كان يضع الحديث)[4] .

وقال النسائي : (والكذابون المعروفون بوضع الحديث : ابن أبي يحيىٰ بالمدينة ، والواقدي ببغداد ، ومقاتل بن سليمان بخراسان ، ومحمد بن سعيد بالشام)[5] ، وقال أيضاً : (متروك الحديث)[6] ، وقال أبو مسهر : (هو من كذابي الأردن)[7] .

وقال ابن أبي حاتم : (نا محمد بن إبراهيم ، نا عمرو بن علي ـ يعني :

← (٤٧/٣) ، و« ميزان » (٥٦١/٣ ـ ٥٦٣) ، و« تهذيب » (١٨٤/٩ ـ ١٨٦) ، و« خلاصة » (٣٣٨) ، و« تنزيه الشريعة » (١٠٥/١) .

(١) الجرح (٢٦٢/٣) ، مجروحين (٢٤٧/٢) .

(٢) الجرح (٢٦٢/٣) ، ميزان (١٣٠/٤) .

(٣) مجروحين (٢٤٨/٢) .

(٤) ميزان (١٣٠/٤) ، تهذيب (١٨٥/٩) .

(٥) تهذيب (١٨٥/٩) .

(٦) تهذيب (١٨٥/٩) ، ميزان (١٣٠/٤) .

(٧) تهذيب (١٨٦/٩) .

الفلاس ـ أن محمد بن سعيد الأزدي يحدث بأحاديث موضوعة)[1] ، وقال ابن حبان : (حدثنا أحمد بن علي بن الحسن المدائني بمصر ، ثنا أبو أمية ، ثنا أبو مسهر ، ثنا عيسى بن يونس ، قال : دخل سفيان الثوري على محمد بن سعيد بن أبي قيس الأردني فاحتبس عنده هنيهة ثم خرج إلينا فقال : إنه كذاب) ، قال أبو مسهر : (وقتله أبو جعفر في الزندقة)[2] .

وقال ابن رشدين : (سألت أحمد بن صالح المصري عنه ، فقال : زنديق ، ضربت عنقه ، وضع أربعة آلاف حديث عند هٰؤلاء الحمقىٰ فاحذروها) .

وقال أبو أحمد الحاكم : (كان يضع الحديث ، صلب على الزندقة) .

وقال الجوزجاني : (مكشوف الأمر هالك) .

وقال الحاكم ـ يعني : أبا عبد الله ـ : (هو ساقط لا خلاف بين أهل النقل فيه)[3] .

وقال البخاري : (قتل في الزندقة وصلب ، متروك الحديث)[4] .

وقال ابن حبان : (وكان محمد بن سعيد هٰذا يضع الحديث على الثقات ، ويروي عن الأثبات ما لا أصل له ، لا يحل ذكره ولا في الكتب إلا علىٰ سبيل القدح فيه ، ولا الرواية عنه بحال من الأحوال)[5] .

روىٰ له الترمذي وابن ماجه .



(١) الجرح (٢٦٣/٣) ، تهذيب (١٨٦/٩) .
(٢) مجروحين (٢٤٧/٢) .
(٣) تهذيب (١٨٦/٩) .
(٤) التاريخ الكبير (١/ ٩٤) ، الضعفاء (٢٧٤) .
(٥) مجروحين (٢/ ٢٤٧) .

١١٤ ـ (ق) : محمد بن سليمان بن هشام بن سليمان بن عمرو بن طلحة ، اليشكري ، أبو جعفر ، ويقال : أبو علي ، الشطوي ، البغدادي ، الخزاز ، ابن سعيدة ، بنت مطر الوراق ، يعرف بأخي هشام :

روىٰ عن إسماعيل بن علية ، وعبد الله بن نمير ، ومحمد بن إدريس الشافعي .

وعنه : ابن ماجه ، وابن خزيمة ، وأبو عوانة ، وآخرون .

مجمع علىٰ ضعفه وضعف حديثه [١] .

وصرح الذهبي بتكذيبه ؛ فقال : (ومن أكاذيبه علىٰ وكيع ، عن مالك ، عن الزهري ، عن أنس ، مرفوعاً : ما أوذي أحد ما أوذيت) [٢] .

وقال الخطيب ـ بعد أن أورد حديثاً من طريقه ـ : (هٰذا الحديث منكر بهٰذا الإسناد ، وكل رجاله ثقات سوىٰ محمد بن سليمان بن هشام ، والحمل فيه عليه ، والله أعلم) [٣] .

وقال ابن عقدة : (في أمره نظر) [٤] .

وقال ابن عدي : (أحاديثه مسروقة ، سرقها من قوم ثقات ، ويوصل الأحاديث) [٥] .

وقال ابن حبان : (منكر الحديث عن الثقات ، كأنه كان يسرق الحديث ،

---

(١) انظر ترجمته في « مجروحين » (٢/٢٩٧ ـ ٢٩٨) ، و« أسماء الضعفاء » (٣/٦٩) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٧٤) ، و« المغني » (٢/٥٨٨) ، و« الكاشف » (٣/٥٠) ، و« ميزان » (٣/٥٧٠ ـ ٥٧١) ، و« تهذيب » (٩/٢٠١ ـ ٢٠٢) ، و« خلاصة » (٣٣٩) .

(٢) ميزان (٤/١٣٧) .

(٣) تاريخ بغداد (٣/٢٢٢) ، تهذيب (٩/٢٠٢) .

(٤) ميزان (٤/١٣٧) ، تهذيب (٩/٢٠٢) .

(٥) تهذيب (٩/٢٠٢) ، وانظر « ميزان » (٤/١٣٧) .

فعمد إلىٰ أحاديث معروفة لأقوام بأعيانهم حدث بها عن شيوخهم ، لا يجوز الاحتجاج به بحال)[1] .

روىٰ له ابن ماجه فقط .

❁ ❁ ❁

١١٥ ـ (د ، س ، ق) : محمد بن عبد الله بن علاثة ، الحراني ، القاضي ، أبو اليسير ، العقيلي :

روىٰ عن عبدة بن أبي لبابة ، وعبد الكريم الجزري .

وعنه : حرمي بن حفص ، وعبد العزيز الأويسي ، وعمرو بن حصين .

مختلف فيه[2] .

وثقه ابن معين ، وابن سعد ، وقوىٰ أمره أبو حاتم الرازي[3] .

وسائر من تكلم فيه من الأئمة علىٰ ضعفه وتليينه .

وقد كذبه بعضهم ؛ قال ابن حبان : (كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات ، ويأتي بالمعضلات عن الأثبات ، لا يحل ذكره في الكتب إلا علىٰ جهة القدح فيه ، ولا كتابة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب)[4] .

وقال الأزدي : (حديثه يدل علىٰ كذبه ، وكان أحد العضل في التزيد)[5] .

---

(١) مجروحين (٢/٣٠٤ ـ ٣٠٥) .

(٢) انظر ترجمته في « مجروحين » (٢/٢٧٥) ، و« التاريخ الكبير » (١/١/١٣٢ ـ ١٣٣) ، و« الجرح » (٢/٣/٣٠٢) ، و« أسماء الضعفاء » (٣/٨٠) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٧٧) ، و« الكاشف » (٣/٦٣) ، و« المغني » (٢/٥٩٧) ، و« ميزان » (٣/٥٩٤ ـ ٥٩٥) ، و« تهذيب » (٩/٢٦٩ ـ ٢٧١) .

(٣) انظر « الجرح » (٣/٣٠٢) ، و« تهذيب » (٩/٢٧٠) ، و« ميزان » (٤/١٥٨) .

(٤) مجروحين (٢/٢٧٩) ، ميزان (٤/١٥٨) .

(٥) تهذيب (٩/٢٧٠) ، ميزان (٤/١٥٨) .

وقال الدارقطني : (عمرو بن الحصين وابن علاثة جميعاً متروكان)[1] .

وقال الحاكم : (يروي عن الأوزاعي وخصيف والنضر بن عربي أحاديث موضوعة ، ومدار حديثه علىٰ عمرو بن الحصين) ، وفي « سؤالات مسعود » : (ذاهب الحديث ، له مناكير عن الأوزاعي وعن أئمة المسلمين)[2] .

وقد استشكل بعض الأئمة تكذيبه ورأىٰ أنه غير مقبول ، لا سيما وأن الرجل سبق توثيق بعض الأئمة الكبار له ؛ مثل يحيى بن معين ، فرجعوا إلىٰ حديثه فرأوا أن من أطلق عليه الكذب إنما التبس عليه الأمر ؛ لأن المنكرات التي نسبت إليه لا دخل له فيها ، إنما هي ممن روىٰ عنه من الضعفاء والهلكىٰ ، قال الذهبي ـ بعد أن أورد له حديثاً من طريق عمرو بن حصين عنه ـ : (فهٰذا لعل آفته من عمرو ؛ فإنه متروك)[3] .

وقال أيضاً ـ بعد ذكر حديث آخر ـ : (الظاهر أنه من وضع ابن حصين)[4] .

وقال الخطيب : (أفرط الأزدي في الحمل على ابن علاثة ، وأحسبه وقعت له روايات لعمرو بن الحصين عنه ، فنسبه إلى الكذب لأجلها ، والعلة في تلك من جهة عمرو بن الحصين ؛ فإنه كان كذاباً ، وأما ابن علاثة فوصفه ابن معين بالثقة ، ولم أحفظ لأحد من الأئمة خلاف ما وصفه به يحيىٰ)[5] .

---

(١) تهذيب (٩/٢٧٠) ، ميزان (٤/١٥٨) .

(٢) تهذيب (٩/٢٧١) .

(٣) ميزان (٤/١٥٨) .

(٤) ميزان (٤/١٥٩) .

(٥) تهذيب (٩/٢٧٠) ، وانظر « ميزان » (٤/١٥٨) .

وقال ابن عدي : (حسن الحديث ، وأرجو أنه لا بأس به)[1] .

قلت : روىٰ له أبو داود والنسائي وابن ماجه .

❀ ❀ ❀

١١٦ ـ (ق) : محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة بن أبي رهم ، القرشي ، العامري ، المدني ، أبو بكر ، وهو بكنيته أشهر :

روىٰ عن الأعرج ، وزيد بن أسلم ، وصفوان بن سليم ، وموسى بن عقبة ، وغيرهم .

وعنه : عبد الرزاق ، وأبو عاصم ، وجماعة .

مجمع علىٰ ضعفه ونكارة حديثه[2] .

وصرح بعضهم بكذبه ووضعه الحديث ؛ قال ابن أبي حاتم : (نا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل ، قال : قال أبي : محمد بن عبد الله بن أبي سبرة يضع الحديث)[3] .

وقال عبد الله بن أحمد ، عن أبيه : (ليس بشيء ، كان يضع الحديث ويكذب)[4] .

وقال ابن المديني : (كان ضعيفاً في الحديث) ، وقال مرة : (كان منكر الحديث ، هو عندي مثل ابن أبي يحيىٰ) ، وقال ابن عدي : (عامة ما يرويه

---

(١) تهذيب (٩/٢٧٠) .

(٢) انظر ترجمته في « الجرح » (٢/٣/٢٩٨) ، و« مجروحين » (٣/١٤٧) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٨) ، و« أسماء الضعفاء » (٣/٨٠) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٧٨) ، و« الكاشف » (٣/٣١٤) ، و« المغني » (٢/٥٩٧) ، و« ميزان » (٣/٥٩٦) ، (٤/٥٠٣ ـ ٥٠٤) ، و« تهذيب » (١٢/٢٧ ـ ٢٨) ، و« خلاصة » (٤٤٤) .

(٣) الجرح (٣/٢٩٨) انظر « ميزان » (٤/٥٠٣ ـ ٥٠٤) .

(٤) تهذيب (١٢/٢٧) .

غير محفوظ ، وهو في جملة من يضع الحديث) .

وقال البخاري : (ضعيف) ، وقال مرة : (منكر الحديث)[1] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[2] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، لا يحل كتابة حديثه ، ولا الاحتجاج به بحال ، كان أحمد بن حنبل يكذبه)[3] .

روىٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً : (حدثنا الحسن بن علي الخلال ، ثنا عبد الرزاق ، أنبأنا ابن أبي سبرة ، عن إبراهيم بن محمد ، عن معاوية بن عبد الله بن جعفر ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا كانت ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها ، وصوموا نهارها ؛ فإن الله ينزل فيها لغروب الشمس إلىٰ سماء الدنيا ، فيقول : ألا من مستغفر فأغفر له ، ألا مسترزق فأرزقه ، ألا مبتلىً فأعافيه ، ألا كذا ألا كذا ، حتىٰ يطلع الفجر »)[4] .



١١٧ ـ (ق) : محمد بن عمر بن واقد ، الواقدي ، الأسلمي ـ مولاهم ـ أبو عبد الله ، المدني ، القاضي :

أحد الأعلام ، كان إليه المنتهىٰ في الأخبار والسير والمغازي والحوادث وأيام الناس والفقه .

---

(١) تهذيب (١٢/٢٨) .

(٢) الضعفاء (٢٦٢) ، تهذيب (١٢/٢٨) .

(٣) مجروحين (٣/١٤٧) .

(٤) جه : (إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان) ، ح (١٣٨٨) .

رویٰ عن محمد بن عجلان ، والأوزاعي ، وابن جريج ، وابن أبي ذئب ، وغيرهم .

وعنه : سليمان بن داود الشاذكوني ، وأبو عبيد ، والقاسم بن سلام ، ومحمد بن سعد الكاتب ، وآخرون .

مختلف فيه[١] ؛ وثقه محمد بن إسحاق الصغاني ، ومصعب الزبيري ، ومعن الفزاري ، ويزيد بن هارون ، وأبو عبيد[٢] .

وسائر الأئمة علىٰ تليينه ، وتضعيف حديثه ، بل صرح جمع منهم بكذبه ورميه بوضع الحديث ؛ قال ابن أبي حاتم : (نا أحمد بن سلمة النيسابوري ، نا إسحاق بن منصور ، قال : قال أحمد بن حنبل : كان الواقدي يقلب الأحاديث ؛ يلقي حديث ابن أخي الزهري علىٰ معمر ونحو هٰذا ، قال إسحاق بن راهويه : كما وصف وأشد ؛ لأنه عندي ممن يضع الحديث) .

وقال : (سألت أبي عن محمد بن عمر الواقدي المديني ، فقال : متروك الحديث ، قال يحيى بن معين : نظرنا في حديث الواقدي ؛ فوجدنا حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين أحاديث مناكير ، فقلنا : يحتمل أن تكون تلك الأحاديث المناكير منه ، ويحتمل أن تكون منهم ، ثم نظرنا إلىٰ حديثه عن ابن أبي ذئب ومعمر ؛ فإنه يضبط حديثهم ، فوجدناه قد حدث عنهما بالمناكير ، فعلمنا أنه منه فتركنا حديثه)[٣] .

---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (١٧٨/١/١) ، و« الجرح » (٢٠/٤/١ ـ ٢١) ، و« مجروحين » (٢٨٤/٢ ـ ٢٨٥) ، و« الضعفاء » للبخاري (٢٧٥) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٣) ، و« أسماء الضعفاء » (٨٧/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٨٣) ، و« الكاشف » (٨٢/٣) ، و« المغني » (٦١٩/٢) ، و« الخلاصة » (٣٥٣) ، و« ميزان » (٦٦٢/٣ ـ ٦٦٦) ، و« تهذيب » (٣٦٣/٩ ـ ٣٦٨) .

(٢) انظر « ميزان » (٦٦٥/٣) ، و« تهذيب » (٣٦٥/٩ ـ ٣٦٦) .

(٣) الجرح (٢١/٤) انظر « تهذيب » (٣٦٤/٩) .

وقال ابن حبان : (سمعت ابن المنذر يقول : سمعت عباس بن محمد ، سمعت يحيى بن معين يقول : الواقدي ليس بشيء)[1] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يحفظ أيام الناس وسيرهم ، وكان يروي عن الثقات المقلوبات ، وعن الأثبات المعضلات ، حتىٰ ربما سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لذٰلك ، كان أحمد بن حنبل رحمه الله يكذبه)[2] .

وقال معاوية بن صالح : (قال لي أحمد بن حنبل : الواقدي كذاب) .

وقال ابن أبي حاتم : (نا يونس بن عبد الأعلىٰ ، قال : قال لي الشافعي : كتب الواقدي كذب)[3] .

وحكىٰ أبو العرب عن الشافعي قال : (كان بالمدينة سبعة رجال يضعون الأسانيد ؛ أحدهم الواقدي)[4] .

وقال النسائي : (الكذابون المعروفون بالكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة ؛ الواقدي بالمدينة ، ومقاتل بن سليمان بخراسان . . . إلخ) .

وقال ابن المديني : (عنده عشرون ألف حديث ؛ يعني : ما لها أصل) ، وقال في موضع آخر : (ليس هو بموضع للرواية ، وإبراهيم بن أبي يحيىٰ كذاب ، وهو عندي أحسن حالاً من الواقدي) .

وقال أبو داود : (لا أكتب حديثه ، ولا أحدث عنه ، ما أشك أنه كان يفتعل الحديث ، ليس ننظر للواقدي في كتاب إلا تبين أمره ، ورَوىٰ في فتح

---

(١) مجروحين (٢/٢٨٤) .
(٢) مجروحين (٢٨٤) .
(٣) الجرح (٤/٢١) انظر « تهذيب » (٩/٣٦٦) .
(٤) تهذيب (٩/٣٦٧) .

اليمن ، وخبر العنسي ، أحاديث عن الزهري ليست من حديث الزهري) .

وقال بندار : (ما رأيت أكذب منه) .

وقال الساجي : (في حديثه نظر واختلاف) .

وقال أحمد بن محمد بن محرز : (ثنا عمرو الناقد ، قال : قلت للواقدي : تحفظ عن الثوري ، عن ابن خُثيم ، عن عبد الرحمٰن بن نبهان ، عن عبد الرحمٰن بن حسان بن ثابت ، عن أبيه ، في لعن زوارات القبور . . . فقال : حدثناه سفيان ، فقلت : أمله علي ، فأملاه علي بالسند ، فقال : نا عبد الرحمٰن بن ثوبان . . . إلخ ، فقلت : الحمد لله الذي أوقعك ، أنت تعرف أنساب الجن مثل هٰذا يخفىٰ عليك)[1] .

وقال البخاري : (سكتوا عنه ؛ تركه أحمد وابن نمير)[2] .

وقال أيضاً : (متروك الحديث)[3] ، وقال في موضع آخر : (كذبه أحمد)[4] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[5] .

وقال ابن عدي : (أحاديثه غير محفوظة ، والبلاء منه)[6] .

روىٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً ؛ قال : (حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ثنا شيخ لنا[7] ، عن عبد الحميد بن جعفر ، عن محمد بن يحيى بن حبَّان ،

---

(١) تهذيب (٩/٣٦٦ ـ ٣٦٧) .

(٢) التاريخ الكبير (١/١٧٨) .

(٣) الضعفاء (١٠٩) .

(٤) تهذيب (٩/٣٦٤) .

(٥) الضعفاء والمتروكون (٢١٧) .

(٦) ميزان (٤/٢١٨) .

(٧) نبه المزي في « تهذيب الكمال » (٣٥/١١٧) أن الشيخ المبهم هنا هو الواقدي .

عن يوسف بن عبد الله بن سلام ، عن أبيه ، قال : خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم . . . الحديث)[1] .

❁ ❁ ❁

١١٨ ـ (ق) : محمد بن الفرات ، التميمي ، ويقال : الجرمي ، أبو علي ، الكوفي :

روىٰ عن أبيه ، وأبي إسحاق السبيعي ، ومحارب بن دثار ، وأبي سلمة بن عبد الرحمٰن ، وغيرهم .

وعنه : يونس بن محمد المؤدب ، ويحيى بن يحيى النيسابوري ، وسويد بن سعيد ، وغيرهم .

مجمع علىٰ تركه ونكارة حديثه[2] .

وصرح جمع من الأئمة بكذبه ؛ قال أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن عمار : (كذاب)[3] .

وقال ابن الجوزي : (رماه أحمد بالكذب) ، وقال ابن أبي شيبة : (كذاب)[4] .

وقال الآجري عن أبي داود : (روىٰ عن محارب أحاديث موضوعة)[5] .

---

(١) جه : (إقامة الصلاة ، باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة) ، ح (١٠٩٥) .

(٢) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٢٠٨/١/١) ، و« الجرح » (٥٩/٤/١ ـ ٦٠) ، و« مجروحين » (٢٧٦/٢/٢) ، و« الضعفاء » (٢٧٦) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٣) ، و« أسماء الضعفاء » (٩١/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٨٥) ، و« المغني » (٦٢٣/٢) ، و« الكاشف » (٨٨/٣) ، و« ميزان » (٢٣٥/٤) ، و« تهذيب » (٣٩٦/٩ ـ ٣٩٧) ، و« خلاصة » (٣٥٥) .

(٣) تهذيب (٣٩٧/٩) انظر « ميزان » (٢٣٥/٤) .

(٤) أسماء الضعفاء (٩١/٣) .

(٥) ميزان (٢٣٥/٤) ، تهذيب (٣٩٧/٩) .

وقال البخاري : (منكر الحديث)[1] ، وقال النسائي : (متروك الحديث)[2] ، وقال مرة : (ليس بثقة ولا يكتب حديثه)[3] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يروي المعضلات عن الأثبات ، حتىٰ إذا سمعها من الحديث صناعته علم أنها موضوعة ، لا يحل الاحتجاج به)[4] .

وقال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عن محمد بن الفرات ، فقال : ضعيف الحديث ، ذاهب الحديث)[5] ، وقال ابن عدي : (الضعف علىٰ ما يرويه بيِّن)[6] .

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً ؛ قال : (حدثنا سويد بن سعيد ، ثنا محمد بن الفرات ، عن محارب بن دثار ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لن تزول قدم شاهد الزور حتىٰ يوجب الله له النار »)[7] .



١١٩ ـ (ت ، ق) : محمد بن الفضل بن عطية بن عمر بن خالد ، العبسي ـ مولاهم ـ أبو عبد الله ، الكوفي ، ويقال : المروزي :

روىٰ عن أبيه ، وأبي إسحاق السبيعي ، وزيد بن أسلم ، وعمرو بن دينار ، وغيرهم .

---

(١) التاريخ الكبير (٢٠٨/١) ، الضعفاء (٢٧٦) .
(٢) الضعفاء والمتروكون (٢٢١) .
(٣) تهذيب (٣٩٧/٩) .
(٤) مجروحين (٢٨١/٢) .
(٥) الجرح (٦٠/٤) .
(٦) تهذيب (٣٩٧/٩) .
(٧) جه : (الأحكام ، باب شهادة الزور) ، ح (٢٣٧٣) .

وعنه : قيس بن الربيع ، وسالم بن عجلان الأفطس ، وبقية ، وأبو أسامة ، وآخرون .

متفق على تركه ونكارة حديثه[1] .

وصرح طائفة من الأئمة بكذبه ؛ قال ابن حبان : (سمعت الحنبلي يقول : سمعت أحمد بن زهير ، سمعت يحيى بن معين يقول : الفضل بن عطية الخراساني ثقة ، وهو والد محمد بن الفضل بن عطية ، ولم يكن محمد بثقة ، كان كذاباً)[2] ، وقال ابن أبي حاتم : (نا الحسين بن الحسن ، قال : سئل يحيى بن معين عن الفضل بن عطية ، فقال : هو والد محمد بن الفضل الكذاب)[3] .

وقال عبد الله بن أحمد ، عن أبيه : (ليس بشيء ؛ حديثه حديث أهل الكذب)[4] .

وقال ابن أبي حاتم : (نا محمد بن يحيىٰ ، قال : أخبرني صالح بن الضريس ، قال : سمعت يحيى بن الضريس يقول لعمرو بن عيسىٰ ـ وحدث عن محمد بن الفضل ـ : ألم أنهك عن هٰذا الكذاب ؟) .

وقال أيضاً : (نا محمد بن يحيىٰ ، أخبرني عبد السلام بن عاصم ، قال : سمعت إسحاق بن سليمان ـ وسئل عن حديث من حديث محمد بن

---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٢٠٨/١/١) ، و« الجرح » (٥٦/٤/١ ـ ٥٧) ، و« مجروحين » (٢٧٤/٢) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٣) ، و« أسماء الضعفاء » (٩٢/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٨٥) ، و« المغني » (٦٢٤/٢) ، و« الكاشف » (٨٩/٣) ، و« ميزان » (٦/٤ ـ ٧) ، و« تهذيب » (٤٠١/٩ ـ ٤٠٢) .

(٢) مجروحين (٢٧٨/٢) .

(٣) الجرح (٥٧/٤) .

(٤) أسماء الضعفاء (٩٢/٣) ، ميزان (٢٣٨/٤) .

الفضل الخراساني ـ فقال : تسألوني عن حديث الكذابين) .

وقال أيضاً : (نا محمد بن إبراهيم ، نا أبو حفص عمرو بن علي ـ يعني : الفلاس ـ قال : محمد بن الفضل متروك الحديث كذاب) .

وقال أيضاً : (سألت أبي عن محمد بن الفضل بن عطية ، فقال : ذاهب الحديث ترك حديثه)[١] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ؛ لا يحل كتابة حديثه إلا علىٰ سبيل الاعتبار ، كان أبو بكر بن أبي شيبة شديد الحمل عليه)[٢] .

وقال الجوزجاني : (كان كذاباً ، سألت ابن حنبل عنه ، فقال : ذاك عجيب يجيئك بالطامات ، وهو صاحب ناقة ثمود ، وبلال المؤذن) .

وقال ابن المديني : (روىٰ عجائب) .

وقال صالح بن محمد : (كان يضع الحديث)[٣] .

وقال البخاري : (رماه ابن أبي شيبة)[٤] ، وقال : (سكتوا عنه)[٥] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[٦] .

وقال الحاكم أبو أحمد : (ذاهب الحديث) .

وقال أبو عبد الله الحاكم : (روىٰ عن أبي إسحاق وداود بن أبي هند أحاديث موضوعة) .

---

(١) الجرح (٥٧/٤) ، تهذيب (٤٠٢/٩) .

(٢) مجروحين (٢٧٨/٢) .

(٣) تهذيب (٤٠٢/٩) .

(٤) التاريخ الكبير (٢٠٨/١) .

(٥) الضعفاء (١٠٩) .

(٦) الضعفاء والمتروكون (٢٢٠) .

وقال ابن عدي : (وعامة حديثه مما لا يتابعه الثقات عليه)[1] .

قلت : خرج له الترمذي وابن ماجه .

❁ ❁ ❁

١٢٠ ـ (ت) : محمد بن القاسم ، الأسدي ، أبو إبراهيم ، الكوفي ، شامي الأصل ، قيل : إن لقبه كاو :

روىٰ عن مسعر ، ومالك بن مغول ، والفضل بن دلهم ، والأوزاعي ، وآخرين .

وعنه : أبو معمر القطيعي ، وإبراهيم بن موسى الرازي ، وأحمد بن يونس اليربوعي ، وغيرهم .

غالب الأئمة علىٰ ضعفه[2] ، وانفرد يحيى بن معين بتوثيقه .

قال ابن أبي حاتم : (نا أبو بكر بن أبي خيثمة ـ فيما كتب إلي ـ قال : سمعت يحيى بن معين يقول : محمد بن القاسم الأسدي ، ثقة قد كتبت عنه)[3] .

وقد رماه بعض الأئمة بالكذب ؛ قال البخاري : (سمع الأوزاعي ، رماه أحمد)[4] .

---

(١) تهذيب (٤٠٢/٩) .

(٢) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٢١٤/١/١) ، و« الجرح » (٦٥/٤) ، و« مجروحين » (٢٨٢/٢) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٣) ، و« الضعفاء » للدارقطني (٣٤٨) ، و« أسماء الضعفاء » (٩٣/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٨٥) ، و« المغني » (٦٢٥/٢) ، و« الكاشف » (٩٠/٣) ، و« ميزان » (١١/٤) ، و« تهذيب » (٤٠٧/٩ ـ ٤٠٨) ، و« خلاصة » (٣٥٦) ، و« تنزيه الشريعة » (١١٢/١) .

(٣) الجرح (٦٥/٤) .

(٤) التاريخ الكبير (٢١٤/١) .

قال عبد الله بن أحمد : (ذكرت لأبي ما حدثني أبو معمر ، عن محمد بن القاسم الأسدي ، حدثنا سعيد بن عبيد الطائي ، عن علي بن ربيعة ، عن علي ، ولا أعلمه إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا هاج بأحدكم الدم ؛ فليهرقه ولو بمشقص » ، فقال أبي : محمد بن القاسم أحاديثه موضوعة ، ليس بشيء)[1] .

وقال النسائي : (ليس بثقة ، كذبه أحمد) .

وقال الآجري عن أبي داود : (غير ثقة ولا مأمون ، أحاديثه موضوعة) .

وقال ابن عدي : (عامة ما يرويه لا يتابع عليه) .

وقال البراء : (حدث بأحاديث لم يتابع عليها)[2] .

وقال الدارقطني : (محمد بن القاسم الأسدي أبو إبراهيم : كوفي ، يكذب عن الثوري والأوزاعي)[3] .

وقال النسائي : (يروي عن الأوزاعي عن حسان بن عطية ، متروك الحديث)[4] .

روىٰ له الترمذي فقط .



١٢١ ـ (د) : محمد بن يونس بن موسى بن سليمان بن عبيد بن ربيعة بن كديم ، السامي ، الكديمي ، أبو العباس ، البصري :

روىٰ عن روح بن عبادة ، وأبي عامر العقدي ، وأزهر بن سعد السمان ، وغيرهم .

---

(١) ميزان (٢٤٢/٤) ، تهذيب (٤٠٨/٩) .

(٢) تهذيب (٤٠٧/٩ ـ ٤٠٨) .

(٣) الضعفاء والمتروكون (٢٢٠) .

(٤) الضعفاء (٢٢١) .

وعنه : أبو بكر بن أبي الدنيا ، وإسماعيل الصفار ، وأبو عمرو السماك ، وأبو سهل بن زياد القطان ، وغيرهم .

غالب الأئمة علىٰ تركه ونكارة حديثه ، مع كثرة حديثه وسماعاته ، وشهرته بالطلب[1] ، وقد جاء توثيقه عن جعفر الطيالسي ، ومحمد بن الهيثم[2] .

وسائر الأئمة علىٰ ضعفه ، وصرح بعضهم بكذبه ، ووضعه الحديث ؛ قال ابن أبي حاتم : (سمعت أبي ـ وعرض عليه شيء من حديثه ـ فقال : ليس هٰذا حديث أهل الصدق)[3] .

وقال الآجري : (سمعت أبا داود يتكلم في محمد بن سفيان وفي محمد بن يونس يطلق عليهما الكذب) ، وقال أبو بكر بن وهب التمار : (ما أظهر أبو داود بكذب أحد إلا الكديمي وغلام خليل) .

وقال أبو سهل بن زياد القطان : (كان موسى بن هارون ينهى الناس عن السماع من الكديمي) ، وقال : (تقرب إلي بالكذب ؛ قال لي : كتبت عن أبيك في مجلس محمد بن القاسم النهدي ، قال موسىٰ : لم يحدث أبي عن محمد بن القاسم قط)[4] .

وقال ابن عدي : (سمعت موسى بن هارون يقول : تقرب الكديمي إلي

---

(١) انظر ترجمته في « الجرح » (١٢٢/٤/١) ، و« مجروحين » (٣٠٥/٢ ـ ٣٠٧) ، و« أسماء الضعفاء » (١٠٩/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٩٢) ، و« المغني » (٦٤٦/٢) ، و« ميزان » (٧٤/٤ ـ ٧٦) ، و« تهذيب » (٥٣٩/٩ ـ ٥٤٤) ، و« تنزيه الشريعة » (١١٦/١) .

(٢) انظر « ميزان » (٧٤/٤) ، و« تهذيب » (٥٤٠/٩ ـ ٥٤١) .

(٣) الجرح (١٢٢/٤) .

(٤) تهذيب (٥٤١/٩) ، قال ابن حجر : (قال الخطيب : لا حجة فيه علىٰ تكذيب الكديمي ؛ لاحتمال أن يكون هارون سمع من محمد بن القاسم ولم يحدث عنه) .

بالكذب ؛ وقال لي : كتبت عن أبيك في مجلس محمد بن سابق ، وقد سمعت أبي يقول : ما كتبت عن محمد بن سابق شيئاً ولا رأيته)[1] .

وقال ابن حبان : (كان يضع على الثقات الحديث وضعاً ، ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث)[2] .

وقال حمزة السهمي : (سمعت الدارقطني يقول : كان الكديمي يتهم بوضع الحديث)[3] ، زاد الذهبي : (وما أحسن فيه القول إلا من لم يخبر حاله) .

وقال ابن عدي : (قد اتهم بالوضع ، وادعى الرواية عمن لم يرهم ، ترك عامة مشايخنا الرواية عنه ، ومن حدث عنه نسبه إلىٰ جده لئلا يعرف)[4] .

وقال أيضاً : (روى الكديمي ، عن أزهر ، عن ابن عون ، عن نافع بن عمر ، غير حديث باطل ، وكان مع وضعه الحديث وادعائه ما لم يسمع علق لنفسه شيوخاً ، وكان ابن صاعد وعبد الله بن محمد لا يمتنعان من الرواية عن كل ضعيف كتبا عنه إلا عن الكديمي ؛ فإنهما كانا لا يرويان عنه لكثرة مناكيره ، ولو ذكرت كل ما أنكر عليه وادعائه ووضعه لطال ذٰلك)[5] .

وقال الذهبي ـ بعد أن أورد حديث : « أكذب الناس الصباغون والصواغون » من طريق الكديمي عن أبي نعيم ـ : (ومن افترىٰ هـٰذا علىٰ أبي نعيم ؟)[6] ؛ يعني : الكديمي .

---

(١) تهذيب (٩/٥٤٣) ، قال ابن حجر : (وهـٰذا أصرح مما تقدم ، ولا يستطيع الخطيب أن يرد هـٰذا أيضاً بذٰلك الاحتمال) .
(٢) مجروحين (٢/٣٠٥ ـ ٣٠٦) .
(٣) تهذيب (٩/٥٤٢) ، ميزان (٤/٣٠٠) .
(٤) تهذيب (٩/٥٤٢) ، ميزان (٤/٣٠٠) .
(٥) تهذيب (٩/٥٤٣) .
(٦) ميزان (٤/٣٠٠) ، تهذيب (٩/٥٤٣) .

وقال أبو أحمد الحاكم : (الكديمي ذاهب الحديث) .

وقال الدارقطني : (قال لي أبو بكر أحمد بن المطلب الهاشمي : كنا يوماً عند القاسم بن زكريا المطرز ، وكان يقرأ علينا مسند أبي هريرة ، فمر في كتابه حديث عن الكديمي ، فامتنع عن قراءته ، فقام إليه محمد بن عبد الجبار ـ وكان أكثر عن الكديمي ـ فقال : أيها الشيخ أحب أن تقرأه ، فأبىٰ وقال : أجاثيه بين يدي الله غداً ، وأقول : إن هـٰذا كان يكذب علىٰ رسولك وعلى العلماء)[1] .

روىٰ له أبو داود حديثاً واحداً ؛ قال ابن حجر : (وعنه أبو داود فيما وقع في الطلاق عقب حديث عائشة أنها أرادت أن تعتق مملوكين . . . الحديث ، أخرجه عن ابن أبي خيثمة ونصر بن علي ، كلاهما عن أبي علي الحنفي ، عن ابن موهب ، عن القاسم ، عن عائشة[2] ، قال أبو داود : وحدثنا محمد بن موسى الكديمي ، ثنا أبو علي الحنفي ، فذكر بإسناده مثله)[3] ، قال المزي : (والظاهر أن هـٰذا من زيادات الراوي علىٰ أبي داود ؛ فإن أبا داود كان سيئ الرأي في الكديمي)[4] .

وقال الحافظ في ترجمة الكديمي في « التقريب » : (لم يثبت أن أبا داود روىٰ عنه) .



---

(١) تهذيب (٥٤٢/٩ ـ ٥٤٣) ، ميزان (٧٥/٤) .

(٢) د : (الطلاق ، باب في المملوكين يعتقان معاً هل تخير امرأته ؟) ، (٥١٨/١) .

(٣) ليس في النسخة التي بين أيدينا ، والمذكور بها : (قال نصر : أخبرني أبو علي الحنفي ، عن عبيد الله) .

(٤) تهذيب (٥٣٩/٩ ـ ٥٤٠) .

١٢٢ ـ (ق) : **مروان بن سالم ، الغفاري ، أبو عبد الله ، الشامي ، الجزري ، مولىٰ بني أمية :**

رویٰ عن صفوان بن عمرو ، وعبيد الله بن عمر ، والأعمش ، وابن جريج ، وآخرين .

وعنه : بقية ، وعبد المجيد بن أبي رواد ، وعبد الصمد بن عبد الوارث ، والوليد بن مسلم ، وغيرهم .

مجمع علىٰ ضعفه ونكارة حديثه[١] .

وصرح جماعة بكذبه ؛ قال أبو عروبة الحراني : (كان يضع الحديث) .

وقال الساجي : (كذاب يضع الحديث)[٢] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يروي عن المشاهير المناكير ، ويأتي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات ، فلما كثر ذٰلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره)[٣] .

وقال البخاري : (منكر الحديث)[٤] ، وقال النسائي : (متروك الحديث)[٥] .

---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٣٧٣/٤/١) ، و« الجرح » (٢٧٥/٤/١) ، و« مجروحين » (٣١٧/٢) ، و« الضعفاء » (٢٧٧) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٤) ، و« أسماء الضعفاء » (١١٣/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٩٥) ، و« المغني » (٦٥١/٢) ، و« الكاشف » (١٣٢/٣) ، و« ميزان » (٩٠/٤ ـ ٩١) ، و« تهذيب » (٩٣/١٠ ـ ٩٤) ، و« خلاصة » (٣٧٣) ، و« تنزيه الشريعة » (١١٧/١) .

(٢) ميزان (٣١٣/٤) ، تهذيب (٩٣/١٠) .

(٣) مجروحين (١٣/٣) .

(٤) التاريخ الكبير (٣٧٣/٤) ، الضعفاء (١١٣) .

(٥) الضعفاء والمتروكون (٢٢٥) .

وقال ابن عدي : (عامة حديثه لا يتابعه عليه الثقات) .

وقال البغوي : (منكر الحديث ، لا يحتج بروايته ، ولا يكتب أهل العلم حديثه إلا للمعرفة)[1] .

روىٰ له ابن ماجه حديثين[2] .



١٢٣ ـ (ق) : معلى بن عبد الرحمـٰن ، الواسطي :

روىٰ عن جرير بن حازم ، وابن أبي ذئب ، والأعمش ، والثوري ، ومبارك بن فضالة ، وغيرهم .

وعنه : محمد بن موسى القطان ، وإبراهيم بن عبد الرحيم دنوقا ، وإسحاق ابن شاهين الواسطي ، وآخرون .

مجمع علىٰ تركه ونكارة حديثه[3] .

وصرح قوم بكذبه ووضعه الحديث ، بل نقلوا عنه ما يدل علىٰ إقراره بوضع الحديث ؛ قال العقيلي : (حدثنا أبو أسامة البصري ، قال : سمعت أبا داود السجستاني يقول : سمعت يحيى بن معين ـ وسئل عن المعلىٰ بن عبد الرحمـٰن ـ فقال : أحسن أحواله عندي أنه قيل له عند موته : ألا

---

(١) تهذيب (١٠/٩٣ ـ ٩٤) .

(٢) الحديث الأول أخرجه في (الأذان والسنة فيها ، باب السنة في الأذان) ، ح (٧١٢) ، والحديث الثاني أخرجه في (اللباس ، باب البياض من الثياب) ، ح (٣٥٦٨) .

(٣) انظر ترجمته في « الجرح » (١/٤/٣٣٤) ، و« مجروحين » (٢/٣٢١) ، و« الضعفاء » للعقيلي (٤٢٢) ، و« أسماء الضعفاء » (٣/١٣١) ، و« ديوان الضعفاء » (٣٠٤) ، و« المغني » (٢/٦٧٠) ، و« الكاشف » (٣/١٦٤) ، و« ميزان » (٤/١٤٨ ـ ١٤٩) ، و« تهذيب » (١٠/٢٣٨) ، و« تنزيه الشريعة » (١/١١٩) .

تستغفر الله ؟ فقال : ألا أرجو أن يغفر لي وقد وضعت في فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه سبعين حديثاً)[١] .

وقال عبد الله بن علي بن عبد الله المديني عن أبيه : (ضعيف الحديث) ، وذهب إلىٰ أنه كان يضع الحديث ، قال : (ورميت بحديثه) ، وضعفه جداً ، وقال في موضع آخر : (أخذ أحاديث من حديث أبي الهيثم عن الليث) ، وذهب إلىٰ أنه كان يكذب[٢] .

وقال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عنه ، فقال : ضعيف الحديث ، كان حديثه لا أصل له) ، وقال مرة : (متروك الحديث)[٣] .

وقال ابن حبان : (يروي عن عبد الحميد بن جعفر المقلوبات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد)[٤] .

وقال الدارقطني : (ضعيف كذاب) .

وقال أبو زرعة : (ذاهب الحديث)[٥] .

روىٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً ، قال : (حدثنا محمد بن موسى الواسطي ، ثنا المعلى بن عبد الرحمـٰن ، ثنا ابن أبي ذئب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة ، وأبوهما خير منهما »)[٦] .



(١) الضعفاء للعقيلي (٢١٥/٤) ، ميزان (١٤٩/٤) ، تهذيب (٢٣٨/١٠) .
(٢) تهذيب (٢٣٨/١٠) .
(٣) الجرح (٣٣٤/٤) ، تهذيب (٢٣٨/١٠) .
(٤) مجروحين (١٧/٣) .
(٥) تهذيب (٢٣٨/١٠) ، ميزان (١٤٩/٢) .
(٦) جه : (مقدمة ، فضل علي بن أبي طالب) ، ح (١١٨) .

١٢٤ ـ (ق) : معلى بن هلال بن سويد ، الحضرمي ، ويقال : الجعفي ، أبو عبد الله ، الطحان ، الكوفي :

روىٰ عن أبي إسحاق السبيعي ، ومنصور بن المعتمر ، وسهيل بن أبي صالح ، وسلمان التيمي ، وغيرهم .

وعنه : عبد السلام بن حرب ، وقتيبة بن سعيد ، وسهل بن عثمان العسكري ، وآخرون .

مجمع علىٰ تركه ونكارة حديثه[١] .

وصرح جمع من الأئمة بكذبه ؛ قال البخاري : (قال ابن المبارك لوكيع : عندنا شيخ وهو أبو عصمة نوح بن أبي مريم كان يضع كما يضع معلىٰ)[٢] .

وقال ابن أبي حاتم : (حدثنا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل ، نا علي ـ يعني : ابن المديني ـ قال : سمعت أبا أحمد ـ يعني : الزبيري ـ يقول : حدثت سفيان بن عيينة عن معلى الطحان في بعض حديث ابن أبي نجيح فقال : ما أحوج صاحب هٰذا إلىٰ أن يقتل)[٣] .

وقال أبو عبيد الآجري ، عن أبي داود : (غير ثقة ولا مأمون ، حدثني أبو زرعة الدمشقي ، ثنا أبو نعيم ، قال : كنت أمشي مع ابن عيينة ، فمررنا

---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٣٩٦/٤/١) ، و« الجرح » (٣٣٢/٤/١ ـ ٣٣٣) ، و« مجروحين » (٣٢٠/٢ ـ ٣٢١) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٤) ، و« الضعفاء » للدارقطني (٣٥٨ ـ ٣٥٩) ، و« أسماء الضعفاء » (١٣٢/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٣٠٤) ، و« المغني » (٦٧١/٢) ، و« الكاشف » (١٦٤/٣) ، و« ميزان » (١٥٢/٤ ـ ١٥٣) ، و« تهذيب » (٢٤٠/١ ـ ٢٤٣) ، و« خلاصة » (٣٨٤) ، و« تنزيه الشريعة » (١١٩/١) .

(٢) التاريخ الكبير (٣٩٦/٤) ، ميزان (١٥٢/٤) ، تهذيب (٢٤٢/١٠) .

(٣) الجرح (٢٣٢/٤/١) ، ميزان (١٥٢/٤) .

بمعلى بن هلال ، فقال لي سفيان : هٰذا من أكذب الناس) ، وقال في موضع آخر : (كان كذاباً)[1] ، وروىٰ نحوه ابن حبان[2] .

وقال ابن حبان : (ثنا عبد الملك بن محمد ، ثنا يوسف بن سعيد بن مسلم ، سمعت سعيد بن مهران يقول : قال الحجاج : جئت إلىٰ سفيان بن عيينة بالكوفة ، فاحتبست عنه يوماً ، فقال لي : أين كنت ؟ عسىٰ كنت عند الطحان المعلى بن هلال ، قلت : نعم ، قال : فلا تأته ؛ فإنه كذاب)[3] .

وقال زكريا بن يحيى الساجي ، عن أحمد بن العباس الجنديسابوري : (سمعت أبا نعيم يقول : كان سفيان الثوري لا يرمي أحداً بالكذب إلا معلى بن هلال)[4] .

وقال ابن أبي حاتم : (نا أبي ، نا علي بن محمد الطنافسي ، قال : سمعت أبا أسامة يقول : وقع في يدي كتاب للمعلى بن هلال والتنور يسجر ، قال : فرميت به فيه)[5] .

وقال أيضاً : (نا أبي ، قال : سمعت عمرو بن محمد الناقد يقول : رأيت وكيعاً يعرض عليه أحاديث لمعلى بن هلال فجعل يقول : قال أبو بكر الصديق رضوان الله عليه : الكذب مجانب للإيمان ، قال أبو محمد : يعرّض بأنه كان يكذب)[6] .

وقال أيضاً : (نا أبي ، سمعت علي بن المديني يقول : ما رأيت يحيىٰ

---

(١) تهذيب (١٠/٢٤١) .

(٢) مجروحين (٣/١٧) .

(٣) مجروحين (٣/١٧) .

(٤) تهذيب (١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢) .

(٥) الجرح (٤/٣٣١) .

(٦) الجرح (٤/٣٣٢) ، تهذيب (١٠/٢٤١) .

بـن سـعيد يصـرح في أحـد بالكـذب إلا معلى بـن هـلال وإبراهيم بن أبي يحيىٰ ؛ فإنه قال : كانا يكذبان)[1] .

وقال أبو الوليد الطيالسي : (رأيت معلى بن هلال يحدث بأحاديث قد وضعها ، فقلت : بيني وبينك السلطان ، فكلموني فيه ، فأتيت أبا الأحوص ، فقال : ما لك ولذٰلك البائس ، فقلت : هو كذاب ، فقال : هو يؤذن علىٰ منارة طويلة)[2] .

وقال ابن أبي حاتم : (نا محمد بن حمويه بن الحسـن ، قال : سـمعت أبـا طالـب ، قـال : قال أحمد بن حنبـل : معلى بن هلال متـروك الحديث ، حديثه موضوع كذب) .

وقـال أيضـاً : (أخبرنـا عبد الله بن أحمد بـن محمد بن حنبـل ـ فيما كتـب إلـي ـ قـال : سـمعت أبي ، قـال : المعلى بـن هلال الطحـان كوفي كذاب)[3] .

وقال ابن أبي حاتم : (قرئ على العباس بن محمد الدوري ، عن يحيىٰ بن معين أنه قال : معلى بن هلال ليس بثقة ، كذاب)[4] .

وقال أحمد بن أبي مريم ، عن ابن معين : (هو من المعروفين بالكذب ووضع الحديث) .

وقال النسائي : (كذاب) ، وقال مرة : (يضع الحديث)[5] .

---

(١) الجرح (٤/٣٣٢ ـ ٣٣٣) .
(٢) تهذيب (١٠/٢٤٢) .
(٣) الجرح (٤/٣٣٣) ، تهذيب (١٠/٢٤١) .
(٤) الجرح (٤/٣٣٣) ، التاريخ القسم المرتب (٤٧٧) ، تهذيب (١٠/٢) .
(٥) تهذيب (١٠/٢٤٢) .

وقال ابن أبي حاتم : (سئل أبو زرعة عن المعلى بن هلال : ما كان ينقم عليه ؟ فقال : الكذب)[1] .

وقال الآجري عن أبي داود : (روىٰ أربعين حديثاً عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، كلها مختلقة) .

وقال أبو أحمد ابن عدي : (هو في عداد من يضع الحديث) .

وقال الجوزجاني ، والعجلي ، وعلي بن الحسين بن الجنيد : (كذاب) .

وذكره ابن البرقي في : (باب من رمي بالكذب) ، وقال : (كان قدرياً)[2] .

وقال الدارقطني : (معلى بن هلال بن سويد الطحان كوفي يكذب)[3] .

وقال البخاري : (تركوه)[4] ، وقال النسائي : (متروك الحديث)[5] .

وقال ابن حبان : (كان يروي الموضوعات عن أقوام ثقات ، وكان أمياً لا يكتب ، وكان غالياً في التشيع ؛ يشتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لا يحل الرواية عنه بحال ، ولا كتابة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب)[6] .

روىٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً ، قال : (حدثنا عبد الله بن عامر بن زرارة ، ثنا المعلى بن هلال ، عن إسماعيل ، قال : دخلنا على الحسن نعوده حتىٰ ملأنا البيت ، فقبض رجليه ، ثم قال : دخلنا علىٰ أبي هريرة

---

(١) الجرح (٣٣٣/٤) ، تهذيب (٢٤٢/١٠) .

(٢) تهذيب (٢٤٢/١٠) .

(٣) الضعفاء (٢٢٧) .

(٤) التاريخ الكبير (٣٩٦/٤) .

(٥) الضعفاء والمتروكون (٢٢٦) .

(٦) مجروحين (١٦/٣) .

نعوده حتىٰ ملأنا البيت ، فقبض رجليه ، ثم قال : دخلنا علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم حتىٰ ملأنا البيت وهو مضطجع لجنبه ؛ فلما رآنا قبض رجليه ، ثم قال : « إنه سيأتيكم أقوام من بعدي يطلبون العلم ، فرحبوا بهم وحيوهم وعلموهم »)[1] .

❁ ❁ ❁

١٢٥ ـ (ق) : معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع ، النبوي ، الهاشمي ، المدني ، مولى النبي صلى الله عليه وسلم :

روىٰ عن أبيه ، وعن جده **عبيد الله** ، وعمه معاوية .

وعنه : زياد بن يحيى الحساني ، وأبو بدر عباد بن الوليد الغبري ، وأبو قلابة الرقاشي ، وآخرون .

مجمع علىٰ ضعفه ونكارة حديثه[2] .

وصرح جماعة بكذبه ؛ قال ابن أبي حاتم : (سمعت أبي يقول : رأيته ولم أكتب عنه في سنة « ٢١٣ هـ » ، أتيته فخرج علينا وهو مخضوب الرأس واللحية ، فلم أسأله عن شيء ، ودخل البيت ، فرآني بعض أهل الحديث وأنا قاعد علىٰ بابه ، فقال : ما يقعدك ؟ قلت : أنتظر الشيخ أن يخرج ، فقال : هـٰذا كذاب ، كان يحيى بن معين يقول : ليس هـٰذا بشيء ، ولا أبوه بشيء)[3] .

---

(١) جه : (مقدمة ، باب الوصاة بطلبة العلم) ، ح (٢٤٨) .
(٢) انظر ترجمته في « الجرح » (٣٧٣/٤/١) ، و« مجروحين » (٣٨/٣ ـ ٣٩) ، و« أسماء الضعفاء » (١٣٣/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٣٠٥) ، و« المغني » (٦٧١/٢) ، و« الكاشف » (١٦٥/٣) ، و« ميزان » (١٥٦/٤ ـ ١٥٧) ، و« تهذيب » (٢٥٠/١ ـ ٢٥١) ، و« خلاصة » (٣٨٤) .
(٣) الجرح (٣٧٣/٤) ، تهذيب (٢٥٠/١٠ ـ ٢٥١) .

وقال ابن حبان : (ينفرد عن أبيه بنسخة أكثرها مقلوبة ؛ لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا علىٰ جهة التعجب)[١] .

وقال البخاري : (منكر الحديث) .

وقال عبد الخالق بن منصور ، عن ابن معين : (لم يكن من أهل الحديث لا هو ولا أبوه كان يلعب بالحمام) .

وقال إبراهيم بن الجنيد : (سئل ابن معين عن أبي رافع فقال : قال لي معمر : هو الذي من ولده أن اسمه إبراهيم ، قلت ليحيىٰ : فمعمر ثقة ، فقال : ما كان بثقة ولا مأمون) .

وقال ابن عدي : (مقدار ما يرويه لا يتابع عليه)[٢] ، وقال ابن خزيمة : (أنا أبرأ من عهدته)[٣] .

روىٰ له ابن ماجه حديثين[٤] .

❁ ❁ ❁

١٢٦ ـ (ت) : ميناء بن أبي ميناء ، الزهري ، الخزاز ، مولىٰ عبد الرحمـٰن بن عوف :

روىٰ عن مولاه ، وعثمان ، وعلي ، وابن مسعود ، وأبي هريرة ، وعائشة رضي الله عنهم .

روىٰ عنه همام والد عبد الرزاق فقط .

---

(١) مجروحين (٣/٣٨) .

(٢) تهذيب (١٠/٢٥٠ ـ ٢٥١) ، ميزان (٤/١٥٧) .

(٣) تهذيب (١٠/٢٥١) .

(٤) الحديث الأول : أخرجه جه : (الطهارة وسننها ، باب تخليل الأصابع) ، ح (٤٤٩) ، والحديث الثاني : أخرجه جه : (الأذان والسنة فيها ، باب إفراد الإقامة) ، ح (٧٣٢) .

مجمع علىٰ ضعفه[1] ، وأخطأ الحاكم فزعم أن له صحبة وسماعاً[2] .

ورماه بعضهم بالكذب ؛ قال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عنه فقال : منكر الحديث ، وروىٰ أحاديث في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مناكير ؛ لا يعبأ بحديثه ، كان يكذب)[3] .

وقال يعقوب بن سفيان : (غير ثقة ولا مأمون ؛ يجب ألا يكتب حديثه) .

وقال ابن عدي : (ويتبين علىٰ أحاديثه أنه يغلو في التشيع)[4] .

وقال عباس الدوري : (سمعت يحيىٰ يقول : ومن ميناء ـ الماص بظر أمه ـ حتىٰ يتكلم في الصحابة ؟ ، وسمعته أيضاً يقول : روىٰ عبد الرزاق عن أبيه عن ميناء ـ مولىٰ عبد الرحمـٰن بن عوف ـ وميناء ليس بثقة)[5] .

روىٰ له الترمذي حديثاً واحداً .

❋ ❋ ❋

(١) انظر ترجمته في « الجرح » (٣٩٥/٤/١) ، و« التاريخ الكبير » (٣١/٤/١) ، و« مجروحين » (٣٢٥/٣) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٤) ، و« ديوان الضعفاء » (٣١٤) ، و« المغني » (٦٩١) ، و« الكاشف » (١٩٤/٣) ، و« ميزان » (٤٢٣/٤) ، و« تهذيب » (٣٩٧/١٠) ، و« خلاصة » (٣٩٩) ، و« تنزيه الشريعة » (١٢١/١) .

(٢) انظر « تهذيب » (٣٩٧/١٠) .

(٣) الجرح (٣٩٥/٤) ، تهذيب (٣٩٧/١٠) ، ميزان (٤٢٣/٤) .

(٤) تهذيب (٣٩٧/١٠) .

(٥) ميزان (٤٢٣/٤) .

حرف النون

١٢٧ ـ (ق) : نصر بن حماد بن عجلان ، البجلي ، أبو الحارث ، الحافظ ، الوراق ، البصري :

روىٰ عن شعبة ، ومسعر ، والمسعودي ، وهمام ، وآخرين .

وعنه : ابناه أحمد ومحمد ، والحسن بن علي الحلواني ، ومحمد بن رافع النيسابوري ، وغيرهم .

مجمع علىٰ ضعفه ونكارة حديثه[١] .

وصرح بعضهم بكذبه ؛ قال عبد الله بن أحمد ، عن يحيى بن معين : (كذاب) .

وقال البخاري : (يتكلمون فيه) .

وقال مسلم : (ذاهب الحديث)[٢] .

وقال أبو الفتح الأزدي ـ بعد أن أورد له حديث : « إن الله تعالىٰ ليس بتارك يوم الجمعة أحداً إلا غفر له » ـ : (ليس له أصل عن شعبة ، وإنما وضعه نصر بن حماد)[٣] .

قلت : **روىٰ له ابن ماجه حديثاً** ، قال : (حدثنا روح بن الفرج ، ثنا نصر بن حماد ، ثنا موسى بن كردم ، عن محمد بن قيس ، عن أبي بردة ،

---

(١) انظر ترجمته في « الجرح » (٤٧٠/٤/١) ، و« مجروحين » (٥٤/٣) ، و« أسماء الضعفاء » (١٥٨/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٣١٦) ، و« المغني » (٦٩٥/٢) ، و« الكاشف » (٢٠٠/٣) ، و« ميزان » (٢٥٠/٤ ـ ٢٥١) ، و« تهذيب » (٤٢٥/١٠ ـ ٤٢٦) ، و« خلاصة » (٤٠٠) ، و« الضعفاء » (٢٧٨) .

(٢) انظر « ميزان » (١٤/٥ ـ ١٥) ، و« تهذيب » (٤٢٥/١٠) .

(٣) تهذيب (٤٢٦/١٠) .

عن أبي موسىٰ ، قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : متىٰ تنقطع معرفة العبد من الناس ؟ قال : « إذا عاين »)[١] .

❁ ❁ ❁

١٢٨ ـ (د) : نصر بن عاصم ، الأنطاكي :

روىٰ عن أبي ضمرة ، والوليد بن مسلم ، ويحيى القطان ، ومبشر بن إسماعيل ، وغيرهم .

وعنه : أبو داود ، وعثمان بن خرزاد ، وأحمد بن محمد بن عاصم الرازي ، وآخرون .

غالب الرواة الذين ذكروه علىٰ ضعفه[٢] ، وانفرد ابن حبان فذكره في « الثقات »[٣] .

وكذبه الذهبي ؛ فقال ـ بعد أن ذكر حديثه الذي أورده العقيلي من طريقه ـ : (كان بين آدم ونوح عشرة قرون . . . الحديث ، قلت : ـ أي : الذهبي ـ : نصر بن عاصم محدث رحَّال)[٤] ، وقال العقيلي : (نصر بن علي الأنطاكي ، عن الوليد ، ولا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به)[٥] .

روىٰ له أبو داود فقط .

❁ ❁ ❁

١٢٩ ـ (خ) مقروناً ، (مق ، د ، ت ، ق) : نعيم بن حماد بن معاوية بن

---

(١) جه : (الجنائز ، باب ما جاء في المؤمن يؤجر في النزع) ، ح (١٤٥٣) .

(٢) انظر ترجمته في « الضعفاء » للعقيلي (٤٣٧) ، و« ميزان » (٢٥٢/٤) ، و« الكاشف » (٢٠٠/٣) ، و« المغني » (٦٩٦/٢) ، و« تهذيب » (٤٢٧/١٠ ـ ٤٢٨) .

(٣) ميزان (١٦/٤) ، تهذيب (٤٢٧/١٠) .

(٤) ميزان (١٦/٤) .

(٥) الضعفاء (٢٩٨/٤) .

الحارث بن همام بن سلمة بن مالك ، الخزاعي ، أبو عبد الله ، المروزي ، الفارض :

رویٰ عن إبراهيم بن طهمان ، وعن أبي عصمة نوح بن أبي مريم ، وأبي حمزة السكري ، وهشيم ، وآخرين .

وعنه : البخاري مقروناً ، والحسن بن علي الحلواني ، وعبد الله بن قريش البخاري ، وعبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي ، وغيرهم .

مختلف فيه ، والغالب علىٰ أنه صدوق [١] ، وقد وثقه أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين في رواية ابن الجنيد ، والعجلي [٢] .

وقد رماه بالكذب الدولابي ـ فيما نقل ابن عدي ـ قال : (قال لنا ابن حماد ـ يعني : الدولابي ـ : نعيم روىٰ عن ابن المبارك ، قال النسائي : ضعيف ، وقال غيره : كان يضع الحديث في تقوية السنة ، وحكايات في ثلب أبي حنيفة ، كلها كذب) [٣] .

وكذٰلك نقل عن الأزدي أنه قال : (كان نعيم ممن يضع الحديث في تقويه السنة ، وحكايات مزورة في ثلب النعمان ، كلها كذب) [٤] .

وقد دفع العلماء التهمة عن نعيم بن حماد ، وبرأوه من الكذب والوضع .

فقال ابن عدي ـ عقب كلام الدولابي ـ : (وابن حماد متهم فيما يقوله

---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٢/٤/١٠٠) ، و« الجرح » (١/٤/٤٦٣ ـ ٤٦٤) ، و« ميزان » (٤/٢٦٧ ـ ٢٧٠) ، و« تهذيب » (١٠/٤٥٨ ـ ٤٦٣) ، و« هدي الساري » (٤٤٧) .

(٢) انظر « تهذيب » (١٠/٤٥٩) .

(٣) تهذيب (١٠/٤٦١ ـ ٤٦٢) .

(٤) ميزان (٥/٣١) ، هٰكذا في « الميزان » ، وفي « تهذيب » : (قال أبو الفتح الأزدي : قالوا : كان يضع الحديث في تقوية السنة ، وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة ، كلها كذب) (١٠/٤٦٣) ، **قلت** : وفي هٰذا احتمال كبير أن مخرج القولين واحد .

عن نعيم ؛ لصلابته في أهل الرأي)[1] .

وأيد ذٰلك ابن حجر في مقدمة « الفتح »[2] .

وقال ابن حجر ـ بعد حكاية كلام الأزدي ـ : (وقد تقدم نحو ذٰلك عن الدولابي ، واتهمه ابن عدي في ذٰلك ، وحاشا الدولابي أن يتهم ، وإنما الشأن في شيخه الذي نقل ذٰلك عنه ؛ فإنه مجهول متهم ، وكذٰلك من نقل عنه الأزدي بقوله : قالوا ؛ فلا حجة في شيء من ذٰلك لعدم معرفة قائله ، وأما نعيم فقد ثبتت عدالته ، وصدقه ، ولٰكن في حديثه أوهام معروفة ، وقد قال فيه الدارقطني : إمام في السنة ، كثير الوهم ، وقال أبو أحمد الحاكم : ربما يخالف في بعض حديثه ، وقد مضىٰ أن ابن عدي يتتبع ما وهم فيه فهٰذا فصل القول فيه)[3] .

أخرج له البخاري مقروناً في موضع أو موضعين من « صحيحه » ، وأكثر من التعليق عنه ، وروىٰ له مسلم في المقدمة موضعاً واحداً ، كما روىٰ له أبو داود والترمذي وابن ماجه .



١٣٠ ـ (ت ، ق) : نفيع بن الحارث ، أبو داود ، الأعمىٰ ، الهمداني ، الدارمي ، ويقال : السبيعي ، الكوفي ، القاص :

روىٰ عن عمران بن حصين ، ومعقل بن يسار ، وأبي برزة الأسلمي ، وبريدة بن الحصيب ، وآخرين .

---

(١) تهذيب (١٠/٤٦٢) .

(٢) قال ابن حجر : (وتعقب ذٰلك ابن عدي بأن الدولابي كان متعصباً ؛ لأنه كان شديداً علىٰ أهل الرأي ، وهٰذا هو الصواب ، والله أعلم) هدي الساري (٤٤٧) .

(٣) تهذيب (١٠/٤٦٣) .

وعنه : أبو إسحاق السبيعي ، ويونس بن أبي إسحاق ، وإسماعيل بن أبي خالد ، والأعمش ، وغيرهم .

مجمع علىٰ ضعفه ونكارة حديثه[1] ؛ قال ابن عبد البر : (أجمعوا علىٰ ضعفه ، وكذبه بعضهم ، وأجمعوا علىٰ ترك الرواية عنه)[2] .

قلت : ممن كذبه قتادة ؛ قال ابن أبي حاتم : (نا عمر بن شبه ، حدثني عفان بن مسلم ، ثنا همام ، قال : قدم علينا أبو داود الأعمىٰ ، فجعل يحدثنا عن البراء وزيد بن الأرقم ، فأتينا قتادة فأخبرناه ، فقال : كذب ، إنما كان هٰذا سائلاً يتضيف الناس في الطاعون الجارف)[3] ، وقال الخلال ، عن يزيد بن هارون ، عن همام : (دخل أبو داود الأعمىٰ علىٰ قتادة ، فلما قام قيل له : إن هٰذا يزعم أنه لقي ثمانية عشر بدرياً ، فقال قتادة : كان هٰذا سائلاً قبل الجارف ، لا يعرض في شيء من هٰذا ، ولا يتكلم فيه)[4] .

وقال ابن أبي حاتم : (نا علي بن الحسن الهسنجاني ، نا منجاب بن الحارث ، قال : حدثني طلق بن غنام ، قال ، قال لي شريك : جلست إلىٰ أبي داود الأعمىٰ ، فجعل يقول : سمعت ابن عمر ، وسمعت ابن عباس ، وسمعت أبا سعيد ، وسمعت أنس بن مالك ، وجلست إليه مجلساً آخر

---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (١١٤/٤/٢) ، و« الجرح » (٤٨٩/٤/١ ـ ٤٩٠) ، و« مجروحين » (٥٥/٣ ـ ٥٦) ، و« الضعفاء » (٢٧٨) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٥) ، و« أسماء الضعفاء » (١٦٥/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٣١٩) ، و« المغني » (٧٠١/٢) ، و« الكاشف » (٢٠٨/٣ ـ ٢٠٩) ، و« ميزان » (٢٧٢/٤ ـ ٢٧٣) ، و« تهذيب » (٤٧٠/١٠ ـ ٤٧٢) ، و« خلاصة » (٤٠٤) .

(٢) تهذيب (٤٧٢/١٠) .

(٣) الجرح (٤٨٩/٤ ـ ٤٩٠) ، تهذيب (٤٧٠/١٠ ـ ٤٧١) .

(٤) تهذيب (٤٧١/١٠) .

فجعل حديث ذا لذا ، وحديث ذا لذا ، ولو شئت أن يقول : سمعت عبد الله بن مسعود لقاله)[1] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات توهماً ؛ لا يجوز الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه إلا علىٰ جهة الاعتبار)[2] .

وقال أحمد بن أبي يحيىٰ : (سمعت أحمد بن حنبل يقول : أبو داود الأعمىٰ ، يقول : سمعت العبادلة ، ولم يسمع منهم شيئاً) ، وقال أيضاً ـ أي : أحمد بن أبي يحيىٰ ـ : (سمعت ابن معين يقول : أبو داود الأعمىٰ يضع ؛ ليس بشيء)[3] .

وقال الساجي : (منكر الحديث يكذب ؛ ثنا أحمد ، ثنا معاوية ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن أبي داود ، عن أنس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من ذي غنىً إلا سيود أنه كان أعطىٰ قوتاً في الدنيا ، قال الساجي : وهـٰذا الحديث يصحح قول قتادة فيه أنه كان سائلاً ؛ لأن هـٰذا حديث السؤال)[4] .

قلت : أراد أن السؤال دفعه إلىٰ وضع واختلاق هـٰذا الحديث ، وقد سبق الكلام علىٰ حديثه في الباب الثاني من الجزء الثالث .

وقال الحاكم : (روىٰ عن بريدة وأنس أحاديث موضوعة)[5] .

وقال البخاري : (يتكلمون فيه)[6] .

---

(١) الجرح (٤/٤٩٠) ، تهذيب (١٠/٤٧١) .
(٢) مجروحين (٣/٥٥) .
(٣) تهذيب (١٠/٤٧١) .
(٤) تهذيب (١٠/٤٧١ ـ ٤٧٢) .
(٥) تهذيب (١٠/٤٧٢) .
(٦) التاريخ الكبير (٤/١١٤) ، الضعفاء (٢٧٨) ، ميزان (٤/٢٧٢) ، تهذيب (١٠/٤٧١) .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[1] .

أخرج حديثه الترمذي وابن ماجه .

❁ ❁ ❁

١٣١ ـ (ق) : نهشل بن سعيد بن وردان ، الورداني ، أبو سعيد ، ويقال : أبو عبد الله ، الخراساني ، النيسابوري ، ويقال : الترمذي ، بصري الأصل :

روىٰ عن الضحاك بن مزاحم بن أبي هند ، والربيع بن النعمان ، وآخرين .

وعنه : الثوري ، وأبو عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن نمير ، وآخرون .

مجمع علىٰ ضعفه ونكارة حديثه[2] .

وكذبه بعضهم ؛ قال ابن أبي حاتم : (نا أسيد بن عاصم ، قال : سمعت عامر بن إبراهيم ، قال : قال أبو داود الطيالسي : نهشل كذاب) .

وقال أيضاً : (سمعت أبي يقول : قال إسحاق بن راهويه : نهشل كذاب)[3] .

وقال البخاري : (قال إسحاق بن إبراهيم : كان نهشل كذاباً) .

وقال البخاري : (روىٰ عنه معاوية النضري أحاديث مناكير)[4] .

وقال النسائي : (متروك الحديث) ، وقال في موضع آخر : (ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه) .

---

(١) الضعفاء والمتروكون (٢٣٥) ، ميزان (٢٧٢/٤) ، تهذيب (٤٧١/١٠) .

(٢) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (١١٥/٤/٢) ، و« الجرح » (٤٩٦/٤/١) ، و« مجروحين » (٥٢/٣) ، و« الضعفاء » (٢٧٨) ، و« أسماء الضعفاء » (١٦٦/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٣٢٠) ، و« المغني » (٧٠٢/٢) ، و« الكاشف » (٢١٠/٣) ، و« ميزان » (٢٧٥/٤) ، و« تهذيب » (٤٧٩/١٠) ، و« تنزيه الشريعة » (١٢٢/١) ، و« خلاصة » (٤٠٤) .

(٣) الجرح (٤٩٦/٤) .

(٤) التاريخ الكبير (١١٥/٤) ، الضعفاء (٢٧٨) .

وقال الجوزجاني : (غير محمود في حديثه) .

وقال الحاكم : (روىٰ عن الضحاك المعضلات ، وعن داود بن أبي هند حديثاً منكراً) .

وقال أبو سعيد النقاش : (روىٰ عن الضحاك الموضوعات) .

وقال ابن حبان : (كان ممن يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ؛ لا يحل كتابة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب)[1] .

روىٰ له ابن ماجه حديثين[2] .



١٣٢ ـ (ت) : نوح بن يزيد بن جعونة ، المروزي ، أبو عصمة ، القرشي ـ مولاهم ـ قاضي مرو ، يعرف بالجامع :

روىٰ عن أبيه ، والزهري ، وثابت البناني ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وآخرين .

وعنه : عيسى بن موسىٰ غنجار ، وعلي بن الحسين بن واقد ، وزيد بن الحباب ، وغيرهم .

قال العباس بن مصعب : (وإنما سمي بالجامع ؛ لأنه أخذ الفقه عن أبي حنيفة وابن أبي ليلىٰ ، والحديث عن حجاج بن أرطاة وطبقته ، والمغازي عن ابن إسحاق ، والتفسير عن الكلبي ومقاتل ، وكان مع ذٰلك عالماً بأمور الدنيا فسمي الجامع) .

---

(١) تهذيب (١٠/٤٧٩) .

(٢) الحديث الأول : أخرجه جه : في (المقدمة ، باب الانتفاع بالعلم والعمل به) ، ح (٢٥٧) ، وأورده في (الزهد ، باب الهم بالدنيا) ، ح (٤١٠٥) ، الحديث الثاني : أخرجه في (الأطعمة ، باب الضيافة) ، ح (٣٣٥٧) .

مجمع علىٰ ضعفه ونكارة حديثه[1] .

ورماه بعضهم بالكذب ووضع الحديث ؛ قال البخاري : (قال ابن المبارك لوكيع : عندنا شيخ يقال له : أبو عصمة ، كان يضع الحديث كما يضع المعلى بن هلال)[2] .

وقال الحاكم أبو عبد الله : (إنه وضع حديث فضائل القرآن)[3] ، وقال أيضاً : (أبو عصمة مقدم في علومه ، إنه ذاهب الحديث بمرة ، وقد أفحش أئمة الحديث القول فيه ببراهين ظاهرة) ، وقال أيضاً : (لقد كان جامعاً رزق كل شيء إلا الصدق ، نعوذ بالله تعالىٰ من الخذلان) .

وقال أبو علي النيسابوري : (كان كذاباً) .

وقال أبو سعيد النقاش : (روى الموضوعات) .

وقال الساجي : (متروك الحديث ، عنده أحاديث بواطيل) .

وقال الخليلي : (أجمعوا علىٰ ضعفه ، وكذبه ابن عيينة) .

وقال الحاكم أبو أحمد : (ذاهب الحديث)[4] .

وقال البخاري : (قاضي مرو ، ذاهب الحديث جداً)[5] .

---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (١١١/٤/٢) ، و« الجرح » (٤٨٤/٤/١) ، و« مجروحين » (٤٨/٣ ـ ٤٩) ، و« أسماء الضعفاء » (١٦٨/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٣٢٠) ، و« المغني » (٧٠٣/٢) ، و« الكاشف » (٢١١/٣ ـ ٢١٢) ، و« ميزان » (٢٧٩/٤ ـ ٢٨٠) ، و« تهذيب » (٤٨٦/١٠ ـ ٤٨٩) ، و« خلاصة » (٤٠٥) ، و« تنزيه الشريعة » (١٢٢/١) .

(٢) تهذيب (٤٨٧/١٠) .

(٣) تهذيب (٤٨٨/١٠) .

(٤) تهذيب (٤٨٨/١٠ ـ ٤٨٩) ، وانظر « ميزان » (٢٧٩/٤) .

(٥) التاريخ الكبير (١١١/٤) .

وقال نعيم بن حماد : (سئل ابن المبارك عنه ، فقال : هو يقول : لا إلـٰه إلا الله) .

وقال الجوزجاني : (سقط حديثه)[1] .

قال ابن حبان : (كان ممن يقلب الأسانيد ، ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات ؛ لا يجوز الاحتجاج به بحال)[2] .

رویٰ له الترمذي .

❋ ❋ ❋

---

(١) تهذيب (١٠/٤٨٧) .

(٢) مجروحين (٣/٤٨) ، تهذيب (١٠/٤٨٨) .

حرف الواو

١٣٣ ـ (د ، ت ، ق) : الوليد بن عبد الله بن أبي ثور ، الهمذاني ، المرهبي ، الكوفي :

روىٰ عن عبد الملك بن عمير ، وسماك بن حرب ، وزياد بن علاقة ، والسدي ، وغيرهم .

وعنه : يونس بن محمد المؤدب ، ومحمد بن بكار بن الريان ، ومحمد بن الصباح الدولابي ، وآخرون .

متفق علىٰ ضعفه[١] ، وانفرد شريك فزكاه ؛ قال يعقوب الدورقي ، عن الوليد بن صالح : (سألت شريكاً عنه فزكاه)[٢] .

وصرح بعضهم بكذبه ؛ قال محمد بن عبد الله بن نمير : (كذاب)[٣] .

روىٰ له أبو داود والترمذي وابن ماجه .



١٣٤ ـ (ت ، ق) : الوليد بن محمد ، الموقري ، البلقاوي ، القرشي ، أبو بشر ، شامي ، مولىٰ يزيد بن عبد الملك :

روىٰ عن عطاء الخراساني ، والزهري ، وثور بن يزيد ، والضحاك بن مسافر ، وغيرهم .

---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (١٤٢/٤/٤) ، و« الجرح » (٢/٤/٢ ـ ٣) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٥) ، و« أسماء الضعفاء » (١٨٥/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٣٣٠) ، و« ميزان » (٨٨/٥) ، و« تهذيب » (١٣٧/١١ ـ ١٣٨) ، و« خلاصة » (٤١٦) .

(٢) تهذيب (١٣٨/١١) .

(٣) ميزان (٨٨/٥) ، تهذيب (١٣٨/١١) .

وعنه : أبو مسهر ، وعلي بن حجر ، والحكم بن موسىٰ ، وعدة .

مجمع علىٰ ضعفه[1] .

ورماه بعضهم بالكذب ؛ قال ابن أبي حاتم : (نا علي بن الحسن الهسنجاني ، قال : سمعت يحيى بن معين يقول : الموقري كذاب) .

وقال أيضاً : (نا عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ فيما كتب إليّ ـ قال : قلت لأبي : الموقري يروي عن الزهري بالعجائب ، قال : آه ، ليس ذٰلك بشيء)[2] .

وقال حنبل بن إسحاق ، عن أحمد : (ما رأيت أحداً يحدث عنه ، قال : فكيف هو ؟ قال : لا أدري ، إلا أن رجلاً قدم عليه فغير كتبه وهو لا يعلم ، فمن ذٰلك) .

وقال الجوزجاني : (كان غير ثقة ، يروي عن الزهري عدة أحاديث ليس لها أصول ، ويروي عن محمد بن عوف ، قال : الموقري ضعيف كذاب)[3] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[4] ، وقال مرة : (ليس بثقة ، منكر الحديث)[5] .

---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (١٥٥/٤/٢) ، و« الجرح » (١٥/٤/٢) ، و« مجروحين » (٧٦/٣ ـ ٧٨) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٥) ، و« الضعفاء » (٢٧٨) ، و« أسماء الضعفاء » (١٨٦/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٢٣٢) ، و« المغني » (٧٢٤/٢) ، و« الكاشف » (٢٤٢/٣) ، و« ميزان » (٣٤٦/٤) ، و« تهذيب » (١٤٨/١١ ـ ١٥٠) ، و« تنزيه الشريعة » (١٢٥/١) ، و« خلاصة » (٤١٧) .

(٢) الجرح (١٥/٤) ، تهذيب (١٤٩/١١) .

(٣) الضعفاء (٣١٨/٤) ، تهذيب (١٤٩/١١) .

(٤) تهذيب (١٤٩/١١) .

(٥) تهذيب (١٤٩/١١) .

وقال ابن حبان : (كان ممن لا يبالي ، ما دفع إليه قرأه ، روىٰ عن الزهري أشياء موضوعة ، لم يحدث بها الزهري قط كما روىٰ عنه ، وكان يرفع المراسيل ، ويسند الموقوف ، ولا يجوز الاحتجاج به بحال)[1] .

وقال البخاري : (في حديثه مناكير ، قال علي بن حجر : كان لا يقرأ من كتابه ، وإذا دفع إليه كتاب قرأه)[2] .

والظاهر أن رميه بالكذب إنما هو لإدخال الموضوعات عليه ، وروايته لها ؛ حيث كان يتساهل في القراءة من الكتب التي تدفع إليه ، ولا يقرأ من كتابه .

روىٰ له الترمذي وابن ماجه .



---

(١) مجروحين (٧٦/٣) .

(٢) التاريخ الكبير (١٥٥/٤) ، الضعفاء (٣١٨/٤) .

حرف الياء

١٣٥ ـ (ت) : يحيى بن أبي أنيسة ، الغنوي ـ مولاهم ، أبو زيد ، الجزري ، يقال : اسم أبيه زيد ، وقيل : أسامة .

روىٰ عن عمرو بن شعيب ، وجابر الجعفي ، والحكم بن عتيبة الزهري ، وآخرين .

وعنه : الأعمش ، وابن إسحاق ، وأبو خيثمة ، وغيرهم .

مجمع علىٰ ضعفه وتليين حديثه[1] ؛ قال عمرو بن علي الفلاس : (كان يحيى بن أبي أنيسة ضعيفاً في الحديث ، واجتمع أصحاب الحديث علىٰ ترك حديثه ، إلا من لا يعلم)[2] .

ورماه بالكذب أخوه زيد بن أبي أنيسة ؛ قال ابن أبي حاتم : (نا أبي ، قال : أنا أبو العباس محمد بن إسحاق الثقفي النيسابوري ، قال : نا هارون بن سفيان المستملي ، نا عبد الله بن جعفر ـ يعني : الرقي ـ حدثنا عبيد الله بن عمرو ، قال : قال لي زيد بن أبي أنيسة : لا تحدث عن أخي يحيى بن أبي أنيسة ؛ فإنه كذاب)[3] .

---

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٢٦٢/٤/٢) ، و« الجرح » (١٢٩/٤/٢ ـ ١٣٠) ، و« مجروحين » (١١٠/٣ ـ ١١١) ، و« الضعفاء » (٢٧٩) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٧) ، و« أسماء الضعفاء » (١٩١/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٣٣٥) ، و« المغني » (٧٣١/٢) ، و« الكاشف » (٢٥٠/٣) ، و« ميزان » (٣٦٥/٤ ـ ٣٦٦) ، و« تهذيب » (١٨٣/١١ ـ ١٨٥) ، و« خلاصة » (٤٢١) .

(٢) الجرح (١٣٠/٤) ، ميزان (٣٦٦/٤) ، تهذيب (١٨٤/١١) .

(٣) الجرح (١٣٠/٤) .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[1] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل ، حتىٰ إذا سمعها المبتدئ في الصناعة لم يشك أنها معمولة ، لا يجوز الاحتجاج به بحال)[2] .

روىٰ له الترمذي .

❀ ❀ ❀

١٣٦ ـ (ت) : يحيى بن طلحة بن أبي كثير ، اليربوعي ، أبو زكريا ، الكوفي :

روىٰ عن قيس بن الربيع ، وأبي بكر بن عياش ، وهشيم بن بشير ، وأبي معاوية الضرير ، وغيرهم .

وعنه : الترمذي ، وعلي بن الجنيد ، ومحمد بن إسحاق الصغاني ، وآخرون .

مختلف فيه[3] ؛ ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : (كان يغرب عن أبي نعيم وغيره)[4] .

وقال الذهبي : (صويلح)[5] .

وسائر من ذكره علىٰ ضعفه .

---

(١) الضعفاء والمتروكون (٢٥٢) .

(٢) مجروحون (١١٠/٣) ، تهذيب (١٨٥/١١) .

(٣) انظر ترجمته في « الجرح » (١٦٠/٤/٢) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٧) ، و« ديوان الضعفاء » (٣٣٧) ، و« المغني » (٧٣٨/٢) ، و« الكاشف » (٢٥٩/٣) ، و« ميزان » (٣٨٧/٤) ، و« تهذيب » (٢٣٣/١١) ، و« خلاصة » (٤٢٤) .

(٤) تهذيب (٢٣٤/١١) .

(٥) ميزان (١٢٦/٥) .

ورماه علي بن الحسين بن الجنيد بالكذب ؛ قال الذهبي : (أفحش علي بن الجنيد فقال : كذب وزوَّر)[(١)] .

وقال ابن حجر : (كذبه علي بن الحسين بن الجنيد ، وخطأه الصغاني)[(٢)] .

روىٰ له الترمذي .



١٣٧ ـ (م) : يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمـٰن بن ميمون بن عبد الرحمـٰن ، الحماني ، أبو زكريا ، الحافظ ، الكوفي :

روىٰ عن أبيه ، وسليمان بن بلال ، وقيس بن الربيع ، وآخرين .

وعنه : أبو حاتم ، ومطين ، وموسى بن هارون ، ومحمد بن إبراهيم البوشنجي ، وغيرهم .

مختلف فيه[(٣)] ؛ وثقه يحيى بن معين[(٤)] .

غالب الأئمة علىٰ ضعفه ، وكذبه بعضهم .

قال ابن أبي حاتم : (أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل ـ فيما كتب إلي ، قال : قلت لأبي : إن ابني أبي شيبة ذكرا أنهما يقدمان بغداد ، قال : قد جاء ابن الحماني إلىٰ هـٰهنا ، فاجتمع عليه الناس ، وكان يكذب

(١) ميزان (١٢٦/٥) .
(٢) تهذيب (٢٣٤/١١) .
(٣) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٢٩١/٤/٢) ، و« الجرح » (١٦٨/٤/٢ ـ ١٧٠) ، و« الضعفاء » (٢٧٩) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٦) ، و« ديوان الضعفاء » (٣٣٨) ، و« المغني » (٧٣٩/٢) ، و« ميزان » (٣٩٢/٤ ـ ٣٩٣) ، و« تهذيب » (٢٤٣/١١ ـ ٢٤٩) ، و« خلاصة » (٤٢٥) ، و« تنزيه الشريعة » (١٢٧/١) .
(٤) انظر « تهذيب » (٢٤٧/١١) ، و« الجرح » (١٦٩/٤) .

جهاراً ، قلت لأبي : ابن الحماني حدث عنك ، عن إسحاق الأزرق ، عن شريك ، عن بيان عن قيس ، عن المغيرة بن شعبة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أبردوا للصلاة ؟ » فقال : كذب ، ما حدثته به ، فقلت : إنهم حكوا عنه أنه قال : سمعت منه في المذاكرة علىٰ باب إسماعيل بن علية ، فقال : كذب ، إنما سمعته بعد ذٰلك من إسحاق الأزرق ، وأنا لم أعلم تلك الأيام أن هٰذا الحديث غريب حتىٰ سألوني عنه بعد ذٰلك هٰؤلاء الشباب أو هٰؤلاء الأحداث ، وقال : أي وقت التقينا علىٰ باب ابن علية ؟ إنما كنا نتذاكر الفقه والأبواب ، لم نكن تلك الأيام نتذاكر المسند ، وما زلنا نعرفه أنه كان يسرق الأحاديث ، أو يلتقطها ، أو يتلقنها)[(١)] .

وقال الآجري ، عن أبي داود : (حدث يحيى بن عبد الحميد ، عن أحمد بحديث إسحاق الأزرق ، فأنكره أحمد ، وقال يحيىٰ : ثنا به علىٰ باب إسماعيل بن علية ، قال أحمد : ما سمعناه من إسحاق إلا بعد موت إسماعيل)[(٢)] .

وقال عبد الله بن أحمد : (قلت لأبي : أخبرني رجل أنه سمع ابن الحماني يحدث عن شريك عن منصور بحديث ، فقال له رجل : إن هٰذا الحديث في كتب ابن المبارك عن شريك ، عن الحكم البصري ، عن منصور ، فقال ابن الحماني ثناه شريك ، عن الحكم البصري ، عن منصور ، قال أبي : هٰذه جرأة شديدة ؛ ما كان أجرأه ، وقال : ما زلنا نعرفه أنه يسرق الأحاديث أو يلتقطها أو يتلقفها ، قال : وسمعت أبي مرة أخرىٰ يقول : قد طلب وسمع ، ولو اقتصر علىٰ ما سمع لكان له فيه كفاية) .

---

(١) الجرح (٤/١٦٨ ـ ١٦٩) ، تهذيب (١١/٢٤٤ ـ ٢٤٥) .
(٢) تهذيب (١١/٢٤٤) .

وقال عبد الله : (قلت لأبي : إن ابن الحماني حدث عن شريك ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة في النظر إلى الحمام ، فأنكروه عليه ، فرجع عن رفعه ، فقال أبي : هٰذا كذب ، إنما كنا نعرفه لحسين بن علوان ، يقولون : إنه وضعه علىٰ هشام)[1] ، إلىٰ غير ذٰلك من الأقوال التي تروىٰ عن أحمد في تكذيبه[2] .

وقال عبد الله بن عبد الرحمـٰن الدارمي : (قدمت الكوفة فنزلت بالقرب من يحيى الحماني ، فذاكرته بأحاديث من حديث سليمان بن بلال ، فكان يستغربها ويقول : ما سمعت هٰذا من سليمان ، قال الدارمي : ثم خرجت إلى الشام ، فأودعته كتبي ، وختمت عليها ؛ فلما انصرفت وجدت تلك الخواتيم قد كسرت ، ووجدت تلك الأحاديث التي كنت ذاكرته بها قد أخرجها في مصنفاته) ، ورواها ابن خراش عن الذهلي ، عن الدارمي ، وزاد فيها : (وكنت سمعت منه « المسند » ، ولم يكن فيه من حديث خالد بن عبد الله الواسطي وسليمان بن بلال حديث واحد ، فقدمت ، فإذا كتبي علىٰ خلاف ما كنت تركتها ، وإذا به قد نسخ حديث خالد وسليمان ووضعه في « المسند ») ، قال الذهلي : (فما أستحل الرواية عنه)[3] .

وقال السليماني : (سمعت الحسين بن إسماعيل البخاري يقول : سمعت محمد بن عبيد يقول : سمعت شيخاً يقال له : عيسى بن الجنيد يقول : خلفت عند ابن الحماني كتباً من أحاديث الواسطيين وخرجت إلىٰ مكة ؛ فلما قدمت وجدته قد انتسخ من كتبي أحاديث ورواها)[4] .

---

(١) تهذيب (١١/٢٤٥) .

(٢) انظر « تهذيب » (١١/٢٤٣ ـ ٢٤٦) .

(٣) تهذيب (١١/٢٤٧) ، وانظر : « الجرح » (٤/١٦٩) .

(٤) تهذيب (١١/٢٤٨) .

وقال ابن أبي حاتم : (حدثنا علي بن الحسين بن الجنيد ، قال : سمعت إسماعيل بن موسىٰ ـ نسيب السدي ـ يقول : جاءني يحيى الحماني ، وسألني عن أحاديث عن شريك ، فذهب فرواها عن شريك ، وقال : هو كذاب)[1] ، وقال أبو طالب ، عن الحسن بن الربيع : (جاءني يحيى الحماني فسألني عن حديثين من حديث ابن المبارك ، فأمليتهما عليه ، ثم بلغني أنه حدث بهما عن ابن المبارك)[2] .

وقال ابن عدي : (قال لنا عبدان : قال ابن نمير : الحماني كذاب)[3] .

وقال ابن عمار : (قد سقط حديثه ، قيل : فما علته ؟ قال : لم يكن لأهل الكوفة حديث جيد غريب ، ولا لأهل المدينة ، ولا لأهل بلد حديث جيد غريب إلا رواه ، فهٰذا يكون هٰكذا) .

وقال إبراهيم الجوزجاني : (يحيى الحماني : ساقط متلون ، ترك حديثه فلا ينبعث) .

وقال ابن خزيمة : (سمعت محمد بن يحيىٰ ـ وذكر يحيى بن عبد الحميد ـ فقال : ذهب كأمس الذاهب) .

وقال ابن المسيب الأرغياني : (سمعت محمد بن يحيىٰ يقول : اضربوا علىٰ حديث الحماني بستة أقلام) .

وقال محمد بن عبد الرحيم البزار : (إذا قعدنا إلى الحماني تبين لنا منه بلايا) ، وقال أبو شيخ الأصبهاني ، عن زياد بن أيوب الطوسي دلويه :

---

(١) الجرح (٤/١٦٩) .
(٢) تهذيب (١١/٢٤٨) .
(٣) تهذيب (١١/٢٤٦) .

(سمعت يحيى بن عبد الحميد يقول : كان معاوية علىٰ غير ملة الإسلام ، قال أبو شيخ : قال دلويه : كذب عدو الله)[1] .

وقال البخاري : (يتكلمون فيه ؛ رماه أحمد وابن نمير)[2] .

وقال أيضاً : (يتكلمون فيه ، عن شريك وغيره ، سكتوا عنه)[3] .

ويتبين مما سبق أن رميه بالكذب إنما هو للأمور الآتية :

١ ـ ادعاؤه سماع أحاديث من مشايخ لم يسمع منهم ، كما نقل عن الإمام أحمد .

٢ ـ سرقته أحاديث وروايته لها دون أن يكون له حق الرواية ، كما أشار إلىٰ ذٰلك الدارمي ، وإسماعيل بن موسىٰ ، والحسن بن الربيع .

٣ ـ شتمه للصحابة رضوان الله عليهم ، كما قال عنه ذٰلك دلويه .

وكل واحد من هٰذه الأمور الثلاثة مسوغ لرميه بالكذب ، كما سبق بيانه .

له ذكر في « صحيح مسلم » ، في حديث عبد الملك بن سعيد بن سويد ، عن أبي حميد أو أبي أسيد ، في القول عند دخول المسجد ؛ قال مسلم : (حدثنا يحيى بن يحيىٰ ، أخبرنا سليمان بن بلال ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن ، عن عبد الملك بن سعيد ، عن أبي حميد أو عن أبي أسيد ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا دخل أحدكم المسجد فليقل : اللهم ؛ افتح لي أبواب رحمتك ، وإذا خرج فليقل : اللهم ؛ إني أسألك من فضلك » ، قال مسلم : سمعت يحيى بن يحيىٰ يقول : كتبت

---

(١) تهذيب (١١/٢٤٦ ـ ٢٤٧) .

(٢) التاريخ الكبير (٤/٢٩١) .

(٣) الضعفاء (١٢٤) .

هٰذا الحديث من كتاب سليمان بن بلال ، قال : بلغني أن يحيى الحماني يقول : وأبي أسيد)[1] .

قلت : وهٰذا لا ينبغي أن يعد من رجال مسلم ، بل ينبغي أن يقال : إن له ذكراً في « صحيح مسلم » .

❁ ❁ ❁

١٣٨ ـ (د ، ق) : يحيى بن العلاء ، البجلي ، أبو سلمة ، ويقال : أبو عمرو ، الرازي :

روىٰ عن عمه شعيب بن خالد ، والزهري ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وآخرين .

وعنه : عبد الرزاق ، ومعاذ بن هشام ، وسعيد بن الصلت ، ومحمد بن ربيعة ، وغيرهم .

مجمع علىٰ ضعفه ونكارة حديثه[2] .

وصرح جمع من الأئمة بكذبه ووضعه ؛ قال إسحاق بن منصور عن عبد الرحمٰن : (سمعت وكيعاً ـ وذكر يحيى بن العلاء ـ فقال : كان يكذب ، حدث في خلع النعلين نحو عشرين حديثاً)[3] .

وقال ابن أبي حاتم : (نا أبي ، نا أبو عقيل محمد بن حاجب المعروف

---

(١) م : (كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب ما يقول إذا دخل المسجد) ، ح (٧١٣) .

(٢) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٢٩٧/٤/٢) ، و« الجرح » (١٨٠/٤/٢) ، و« مجروحين » (١١٥/٣ ـ ١١٦) ، و« الضعفاء » (٢٧٩) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٦) ، و« ديوان الضعفاء » (٣٣٩) ، و« المغني » (٧٤١/٢) ، و« الكاشف » (٢٦٥/٣) ، و« ميزان » (٣٩٧/٤ ـ ٣٩٨) ، و« تهذيب » (٢٦١/١١ ـ ٢٦٢) ، و« خلاصة » (٤٢٧) ، و« تنزيه الشريعة » (١٢٧/١) .

(٣) تهذيب (٢٦٢/١١) .

بشاه ، قال : سمعت عبد الرزاق ، قال : قلت لوكيع : ما تقول في يحيى بن العلاء الرازي ؟ فقال : ما ترىٰ ، ما كان أجمله ، ما كان أفصحه ، فقلت : ما تقول فيه ؟ فقال : ما أقول في رجل حدث بعشرة أحاديث في خلع النعل إذا وضع الطعام ؟)[1] .

وقال البخاري : (كان وكيع يتكلم فيه)[2] .

وقال أحمد بن حنبل : (كذاب يضع الحديث)[3] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[4] .

وقال ابن عدي : (له غير ما ذكرت ، والذي ذكرت مع ما لم أذكره كله لا يتابع عليه ، وكلها غير محفوظة ، والضعف علىٰ رواياته وحديثه بيِّن ، وأحاديثه موضوعة)[5] .

أخرج حديثه أبو داود وابن ماجه .



١٣٩ ـ (ت) : يحيى بن عمرو بن مالك ، النكري ، البصري :

روىٰ عن أبيه ، ومهدي بن ميمون .

وعنه : ابنه مالك ، ومحمد بن سليمان بن أبي داود الحراني ، وأبو سلمة ، وغيرهم .

مجمع علىٰ ضعفه وتليينه .

---

(١) الجرح (٤/١٨٠) .
(٢) التاريخ الكبير (٤/٢٩٧) ، الضعفاء (٢٧٩) .
(٣) ميزان (٥/١٣٤) ، تهذيب (١١/٢٦١) .
(٤) الضعفاء (٢٤٩) ، تهذيب (١١/٢٦٢) .
(٥) تهذيب (١١/٢٦٢) .

ورماه بالكذب حماد بن زيد ؛ قال الذهبي : (رماه حماد بن زيد بالكذب)[1] .

وقال ابن حجر : (كان حماد بن زيد يرميه بالكذب)[2] .

أخرج حديثه الترمذي .

❀ ❀ ❀

١٤٠ ـ (س ، ق) : يحيى بن ميمون ، أبو معلىٰ ، العطار ، الضبي ، الكوفي :

روىٰ عن أبي عثمان النهدي ، وسعيد بن جبير ، وإبراهيم النخعي ، وغيرهم .

وعنه : شعبة ، ووهيب ، وسالم بن نوح ، ومحمد بن إسماعيل الضبي ، وآخرون .

غالب الأئمة علىٰ توثيقه ، وقبول حديثه[3] .

وقال ابن حبان : (منكر الحديث جداً ، يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، وكان عمرو بن علي الفلاس يقول : هو كذاب)[4] .

وقد تعقب ابن حبان فيما نقله عن الفلاس ؛ بأن الفلاس إنما كذب يحيى بن ميمون أبا أيوب التمار لا هٰذا .

---

(١) ميزان (١٣٥/٥) .

(٢) تهذيب (٢٦٠/١١) .

(٣) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٣٠٦/٤/٢) ، و« الجرح » (١٨٨/٤/٢) ، و« ديوان الضعفاء » (٣٤٠) ، و« المغني » (٧٤٤/٢) ، و« الكاشف » (٢٧٠/٣) ، و« ميزان » (٤١١/٤) ، و« تهذيب » (٢٩٢/١١) ، و« مجروحين » (١٢٠/٣) ، و« خلاصة » (١٢٨) ، و« تنزيه الشريعة » (١٢٨/١) .

(٤) مجروحين (١٢٠/٣) .

قال الذهبي ـ بعد أن أورد قول ابن حبان ـ : (قلت : بل صدوق ؛ حدث عنه مثل شعبة وابن علية ، واحتج به النسائي)[1] .

وقال ابن حجر : (زعم ابن الجوزي أن ابن حبان قال فيه : يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، وإنما قال ابن حبان ذلك في أبي أيوب)[2] .

قلت : ما قاله ابن الجوزي عن ابن حبان هو الصواب ، والوهم في ذلك من ابن حبان ، وابن الجوزي لم يخطئ فيما نقل .

وقال ابن عراق : (والذي في « التهذيب » ، و« التقريب » أنه ثقة ، ونقلا كلام الفلاس في الذي بعده ؛ يعني : أبا أيوب)[3] .



١٤١ ـ (د) : يحيى بن ميمون بن عطاء بن زيد ، القرشي ، أبو أيوب ، التمار ، البصري ، البغدادي :

روىٰ عن ثابت ، وعاصم الأحول ، وأبي الأشهب العطاردي ، وابن جريج ، وغيرهم .

وعنه : معتمر بن سليمان ، والحسن بن الصباح البزار ، وعبد الأعلى بن حماد ، وآخرون .

مجمع علىٰ ضعفه ونكارة حديثه[4] .

وهم ابن حبان فذكره في « الثقات » ، كما ذكره في « المجروحين » ظناً

---

(١) ميزان (١٤٥/٥) .

(٢) التهذيب (٢٩٢/١١) .

(٣) تنزيه الشريعة (١٢٨/١) .

(٤) انظر ترجمته في « الجرح » (١٨٨/٤/٢ ـ ١٨٩) ، و« مجروحين » (١٢١/٣) ، و« ديوان الضعفاء » (٣٤٠) ، و« المغني » (٧٤٤/٢) ، و« الكاشف » (٢٧٠/٣) ، و« ميزان » (٤١١/٤) ، و« تهذيب » (٢٩٠/١١ ـ ٢٩١) ، و« خلاصة » (٤٢٨) ، و« تنزيه الشريعة » (١٢٨/١) .

منه أنهما اثنان ، والحال أنهما واحد[1] .

وصرح بعضهم بكذبه ؛ قال ابن أبي حاتم : (نا محمد بن إبراهيم بن شعيب ، نا عمرو بن علي ، قال : يحيى بن ميمون بن عطاء التمار يكنىٰ بأبي أيوب ، كتبت عنه وكان كذاباً ، حدث عن علي بن زيد بأحاديث موضوعة)[2] .

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : (ليس بشيء ، حرقنا حديثه ، وكان يقلب الأحاديث) .

وقال الساجي : (كان يكذب ، حدث عن علي بن زيد أحاديث بواطيل) .

وقال أبو أحمد الحاكم : (سكتوا عنه)[3] ، وقال ابن عراق : (اتهمه ابن عدي)[4] .

وقال ابن حبان : (قدم بغداد وحدثهم بها ، فعند أهل العراق منه العجائب التي يرويها مما لم يتابع عليها ، حتىٰ إذا سمعها من الحديث صناعته لم يشك أنها معمولة ، لا تحل الرواية عنه ، ولا الاحتجاج به بحال)[5] .

روىٰ له أبو داود ، قال ابن حجر : (ذكر صاحب « الكمال » أن أبا داود روىٰ له ، وأنكر ذٰلك المزي)[6] .



(١) انظر « تهذيب » (٢٩١/١١) .
(٢) الجرح (١٨٨/٤ ـ ١٨٩) ، تهذيب (٢٩١/١١) ، ميزان (٤١١/٤) .
(٣) تهذيب (٢٩١/١١) .
(٤) تنزيه الشريعة (١٢٨/١) .
(٥) مجروحين (١٢١/٢) انظر « تهذيب » (٢٩١/١١) .
(٦) تهذيب (٢٩١/١١) ، نقل قول المزي د . بشار عواد في طبعته لـ « تهذيب الكمال » (١٠/٣٢) ←

١٤٢ ـ (ت ، ق) : يزيد بن عياض بن جعدبة ، الليثي ، أبو الحكم ، المدني ، نزل البصرة :

روىٰ عن الأعرج ، وأبي ثفال المري ، وابن المنكدر ، وعاصم بن عمر بن قتادة ، وآخرين .

وعنه : ابنه الحكم بن يزيد ، وهشام بن سعد ، وابن وهب ، وابن أبي فديك ، وعدة .

مجمع علىٰ تركه ونكارة حديثه[1] .

وصرح جمع من الأئمة بكذبه ؛ قال ابن أبي حاتم : (نا أبو زرعة ، نا عبد العزيز بن عمران ، نا عبد الحميد بن الوليد ـ ولقبه : كبد ـ عن عبد الرحمٰن بن القاسم ، قال : سألت مالكاً عن ابن سمعان ، فقال : كذاب ، قلت : يزيد بن عياض ، قال : أكذب وأكذب)[2] .

وقال أيضاً : (نا علي بن الحسن الهسنجاني ، قال : سمعت أحمد بن صالح يقول : أظن يزيد بن عياض كان يضع للناس ؛ يعني : الحديث)[3] .

وروىٰ يزيد بن الهيثم عن يحيى بن معين : (كان يكذب)[4] .

وقال حسين بن حبان : (قلت لابن معين : كيف قصته ؟ فقال : أفسدوه

← حاشية ، فقال : (لم يرقم المؤلف علىٰ أحد من شيوخ المترجم ، ولا علىٰ أحد من الرواة عنه ؛ لعدم وقوفه علىٰ روايته عنه ، لذا قال في حاشية نسخته متعقباً قوله : « روىٰ له أبو داود » بقوله : كذا قال ، وإنما روىٰ أبو داود للذي بعده) . د . أحمد سردار .

(١) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٢/٤/٢٥١ـ٢٥٢) ، و« الجرح » (٢/٤/٢٨٣) ، و« الضعفاء » (٢٨٠) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٧) ، و« ديوان الضعفاء » (٣٤٣) ، و« المغني » (٢/٧٥٢) ، و« الكاشف » (٣/٢٨٤) ، و« ميزان » (٤/٤٣٨) ، و« تهذيب » (١١/٣٥٢ ـ ٣٥٤) .

(٢) الجرح (٤/٣٨٣) ، ميزان (٤/٤٣٨) ، تهذيب (١١/٣٥٣) .

(٣) الجرح (٤/٣٨٣) ، تهذيب (١١/٣٥٣) .

(٤) ميزان (٥/١٦٦) ، تهذيب (١١/٣٥٣) .

جعلوا يدخلون له الأحاديث فيقرؤها ، وإن كان لا يعقل ما سمع مما لم يسمع ، فكيف يكتب عنه ؟)[1] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[2] ، وقال في موضع آخر : (كذاب) ، وقال مرة : (ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه)[3] .

وقال البخاري : (منكر الحديث)[4] .

وقال ابن عدي : (عامة ما يرويه غير محفوظ) .

وقال الجوزجاني : (ذهب حديثه ، سكت الناس عنه)[5] .

قلت : روىٰ له الترمذي وابن ماجه .



١٤٣ ـ (ت ، ق) : يعقوب بن الوليد بن عبد الله بن أبي هلال ، الأزدي ، أبو يوسف ـ وقيل : أبو هلال ـ المدني :

روىٰ عن هشام بن عروة ، وأبي حازم بن دينار ، وعبيد الله وعبد الله ابني عمر العمريين ، وآخرين .

وعنه : الصلت بن مسعود الجحدري ، وأحمد بن منيع ، وعمرو بن رافع القزويني ، وغيرهم .

متفق علىٰ تركه ونكارة حديثه[6] .

---

(١) تهذيب (٣٥٣/١١) .

(٢) الضعفاء (٢٥٥) ، تهذيب (٣٥٣/١١) .

(٣) تهذيب (٣٥٣/١١) .

(٤) التاريخ الكبير (٢٥١/٤ ـ ٢٥٢) ، الضعفاء (٢٨٠) .

(٥) تهذيب (٣٥٣/١١) .

(٦) انظر ترجمته في « الجرح » (٢١٦/٤/٢ ـ ٢١٧) ، و« مجروحين » (١٣٧/٣ ـ ١٣٨) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٦) ، و« ديوان الضعفاء » (٣٤٦) ، و« المغني » (٧٥٩/٢) ، ←

وصرح بعضهم بكذبه ؛ قال ابن أبي حاتم : (نا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل ـ فيما كتب إليّ ـ قال : سمعت أبي يقول : يعقوب بن الوليد من أهل المدينة ، كان من الكذابين الكبار ، يحدث عن أبي حازم ، عن سهل بن سعد : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأكل البطيخ بالرطب ، وكان يضع الحديث)[1] ، وقال أحمد : (مزقنا حديثه)[2] .

وقال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عن يعقوب بن الوليد المديني ، فقال : منكر الحديث ، ضعيف الحديث ، كان يكذب ، والحديث الذي رواه موضوع ، وهو متروك الحديث)[3] .

وقال الغلابي عن ابن معين : (كذاب)[4] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[5] ، وقال مرة : (ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه)[6] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يضع الحديث على الثقات ، لا يحل كتابة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب)[7] .

رویٰ له الترمذي وابن ماجه .



← و« الكاشف » (٢٩٧/٣) ، و« ميزان » (٤٥٥/٤) ، و« تهذيب » (٣٩٧/١١ ـ ٣٩٨) ، و« خلاصة » (٤٣٧) ، و« تنزيه الشريعة » (٣٩٨/١) .

(١) الجرح (٢١٦/٤) ، ميزان (٤٥٥/٤) ، تهذيب (٣٩٨/١١) .

(٢) ميزان (١٨١/٥) .

(٣) الجرح (٢١٦/٤) .

(٤) تهذيب (٣٩٨/١١) .

(٥) الضعفاء والمتروكون (٢٤٥) .

(٦) تهذيب (٣٩٨/١١) .

(٧) مجروحين (١٣٧/٣) ، تهذيب (٣٩٨/١١) .

١٤٤ ـ (ق) : يوسف بن خالد بن عمير ، السمتي ، أبو خالد ، البصري ، مولىٰ صخر بن سهل الليثي :

روىٰ عن أبيه ، وأبي جعفر الخطمي ، وجعفر بن سعد بن سمرة ، وآخرين .

وعنه : ابنه خالد ، وعبيد الله القواريري ، وأبو بكر بن الأسود ، وخليفة بن خياط ، وجماعة .

متفق علىٰ ضعفه ونكارة حديثه[١] .

ورماه بعض الأئمة بالكذب ؛ قال ابن أبي حاتم : (أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل ـ فيما كتب إليّ ـ قال : سمعت يحيى بن معين يقول ـ وذكر يوسف بن خالد السمتي ـ فقال : كذاب خبيث ، عدو الله ، رجل سوء ، رأيته بالبصرة ما لا أحصي لا يحدث عنه أحد فيه خير) .

وقال : (قرئ على العباس بن محمد الدوري ، قال : سمعت يحيى بن معين يقول : يوسف بن خالد السمتي كذاب زنديق ، لا يكتب حديثه) .

قال ابن أبي حاتم : (سمعت أبي ـ وسألته عن يوسف بن خالد السمتي ـ فقال : أنكرت قول يحيى بن معين فيه : إنه زنديق ، حتىٰ حمل إلىٰ كتاب قد وضعه في التجهم باباً باباً ، ينكر الميزان في القيامة ، فعلمت أن يحيىٰ بن معين كان لا يتكلم إلا علىٰ بصيرة وفهم ، قلت : ما حاله ؟ فقال : ذاهب الحديث ، سمعت أبا زرعة وسألته عن يوسف بن خالد السمتي فقال : ذاهب الحديث ، ضعيف الحديث ، اضرب علىٰ حديثه ، كان يحيىٰ

---

(١) انظر ترجمته في « الجرح » (٢٢١/٤/٢ ـ ٢٢٢) ، و« التاريخ الكبير » (٣٨٨/٤/٢) ، و« مجروحين » (١٣١/٣) ، و« الضعفاء » (٢٨٠) ، و« ديوان الضعفاء » (٣٤٧) ، و« المغني » (٧٦٢/٢) ، و« ميزان » (٤٦٣/٤ ـ ٤٦٤) ، و« تهذيب » (٤١١/١١ ـ ٤١٣) ، و« خلاصة » (٤٣٨) ، و« تنزيه الشريعة » (١٣٠/١) .

بن معين يقول : كان يكذب)[1] .

وقال الدوري عن ابن معين : (كان يكذب) ، وقال أيضاً : (يوسف بن خالد السمتي : زنديق كذاب لا يكتب عنه شيء) ، وقال : (السمتي كان يكذب ، ويخاصم اليهود والنصارىٰ)[2] .

وقال عمرو بن علي الفلاس : (يكذب) .

وقال البخاري : (سكتوا عنه ، قال ابن معين وعمرو بن علي : يوسف يكذب)[3] .

وقال الآجري عن أبي داود : (كذاب ، وكان طويل الصلاة)[4] .

وقال النسائي : (متروك الحديث ، يكذب)[5] ، وقال : (ليس بثقة ولا مأمون)[6] .

وقال ابن حبان : (كان مرجئاً ، من علماء أهل زمانه بالشروط ، وكان يضع الحديث على الشيوخ ، ويقرأ عليهم ثم يرويها عنهم ، لا تحل الرواية عنه بحيلة ، ولا الاحتجاج به بحال)[7] .

روىٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً ، قال : (**حدثنا نصر بن علي الجهضمي** ، ثنا يوسف بن خالد السمتي ، ثنا أبو جعفر الخطمي ، عن عبد الرحمـٰن بن عقبة بن الفاكه بن سعد ، عن جده الفاكه بن سعد ـ وكانت له صحبة ـ أن

---

(١) الجرح (٤/٢٢١ ـ ٢٢٢) ، وانظر « ميزان » (٤/٤٦٤) ، و« تهذيب » (١١/٤١١) .
(٢) التاريخ القسم المرتب (٤/٢٤٥) .
(٣) التاريخ الكبير (٤/٣٨٨) ، الضعفاء (٢٨٠) .
(٤) تهذيب (١١/٤١٢) .
(٥) المغني (٢/٤٣٧) .
(٦) تهذيب (١١/٤١٢) .
(٧) مجروحين (٣/١٣١) .

رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة ، وكان الفاكه يأمر أهله بالغسل في هٰذه الأيام)[1] .

❁ ❁ ❁

١٤٥ ـ (د ، ت ، س ، ق) : يونس بن خباب ، الأسيدي ـ مولاهم ـ أبو حمزة ـ ويقال : أبو الجهم ـ الكوفي :

روىٰ عن نافع بن جبير بن مطعم ، ومجاهد بن جبر ، والمنهال بن عمرو الأسدي ، وآخرين .

وعنه : ابنه محمد ، وأبو الزبير ، ومنصور بن المعتمر ، وغيرهم .

مختلف فيه[2] ؛ غالب الأئمة علىٰ ضعفه ، ووثقه ابن شاهين ، وحكي عن عثمان بن أبي شيبة توثيقه[3] ، واختلف النقل فيه عن ابن معين ؛ فأكثر من نقل عنه تضعيفه ، وقال ابن حجر : (قال ابن معين : كان ثقة يشتم عثمان)[4] .

ورماه بعضهم بالكذب ؛ قال يحيى بن سعيد : (كان كذاباً)[5] .

وقال الجوزجاني : (كذاب مفتر)[6] .

قلت : والذي يظهر لي والله أعلم : أن من رماه بالكذب إنما قال ذٰلك ؛

---

(١) جه : (إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في الاغتسال في العيدين) ، ح (١٣١٦) .

(٢) انظر ترجمته في « التاريخ الكبير » (٢/٤/٤٠٤) ، و« الجرح » (٢/٤/٢٣٨) ، و« مجروحين » (١٣٩/٣ ـ ١٤٠) ، و« الضعفاء والمتروكون » (٣٠٦) ، و« ديوان الضعفاء » (٣٤٩) ، و« المغني » (٧٦٦/٢) ، و« الكاشف » (٢٠٣/٣) ، و« ميزان » (٤٧٩/٤ ـ ٤٨٠) ، و« تهذيب » (٤٣٧/١١ ـ ٤٣٩) ، و« خلاصة » (٤٤١) ، و« تنزيه الشريعة » (٤٣٨/١) .

(٣) انظر « تهذيب » (٤٣٨/١١) .

(٤) هٰكذا جاءت العبارة في « التهذيب » ، ولعل فيها نقصاً ، والصواب : (غير ثقة) .

(٥) ميزان (٢٠١/٥) ، تهذيب (٤٣٨/١١) ، ديوان الضعفاء (٣٤٩) ، الكاشف (٣٠٣/٣) .

(٦) تهذيب (٤٣٨/١١) .

لأنه تطاول فتناول عثمان رضي الله عنه بالشتم ؛ فقد قال الدوري عن ابن معين : (كان يونس بن خباب يشتم عثمان) ، وقال أيضاً : (رجل سوء)[١] ، وقال الدارقطني : (رجل سوء ، فيه شيعية مفرطة ، كان يسب عثمان)[٢] .

وقال الآجري عن أبي داود : (يونس بن خباب شتام الصحابة ، حدثني من سمع علياً ـ يعني : ابن المديني ـ يقول : لا أحدث عنه حتىٰ أتوسد يميني) ، وقال الحاكم أبو أحمد : (تركه يحيىٰ وعبد الرحمٰن وأحسنا في ذٰلك ؛ لأنه كان يشتم عثمان ، ومن سب أحداً من الصحابة فهو أهل ألا يروىٰ عنه)[٣] .

وقال إبراهيم بن زياد سبلان : (حدثنا عباد بن عباد ، قال : أتيت يونس بن خباب فسألته عن حديث القبر ، فحدثني به ، فقال : هنا كلمة أخفوها الناصبة ، قلت : ما هي ؟ قال : إنه ليسأل في قبره من وليك ؟ فإن قال : علي ، نجا ، فقلت : والله ؛ ما سمعنا بهٰذا في آبائنا الأولين ، فقال لي : من أين أنت ؟ قلت : من أهل البصرة ، قال : أنت عثماني خبيث ، أنت تحب عثمان ، وإنه قتل بنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلت : قتل واحدة ، فلم زوجه الأخرىٰ ؟ فأمسك)[٤] .

قلت : قد سبق أن من الأمور التي يطلق المحدثون على الراوي الكذب من أجلها شتم الصحابة رضي الله عنهم .

روىٰ له أصحاب السنن الأربعة .

* * *

---

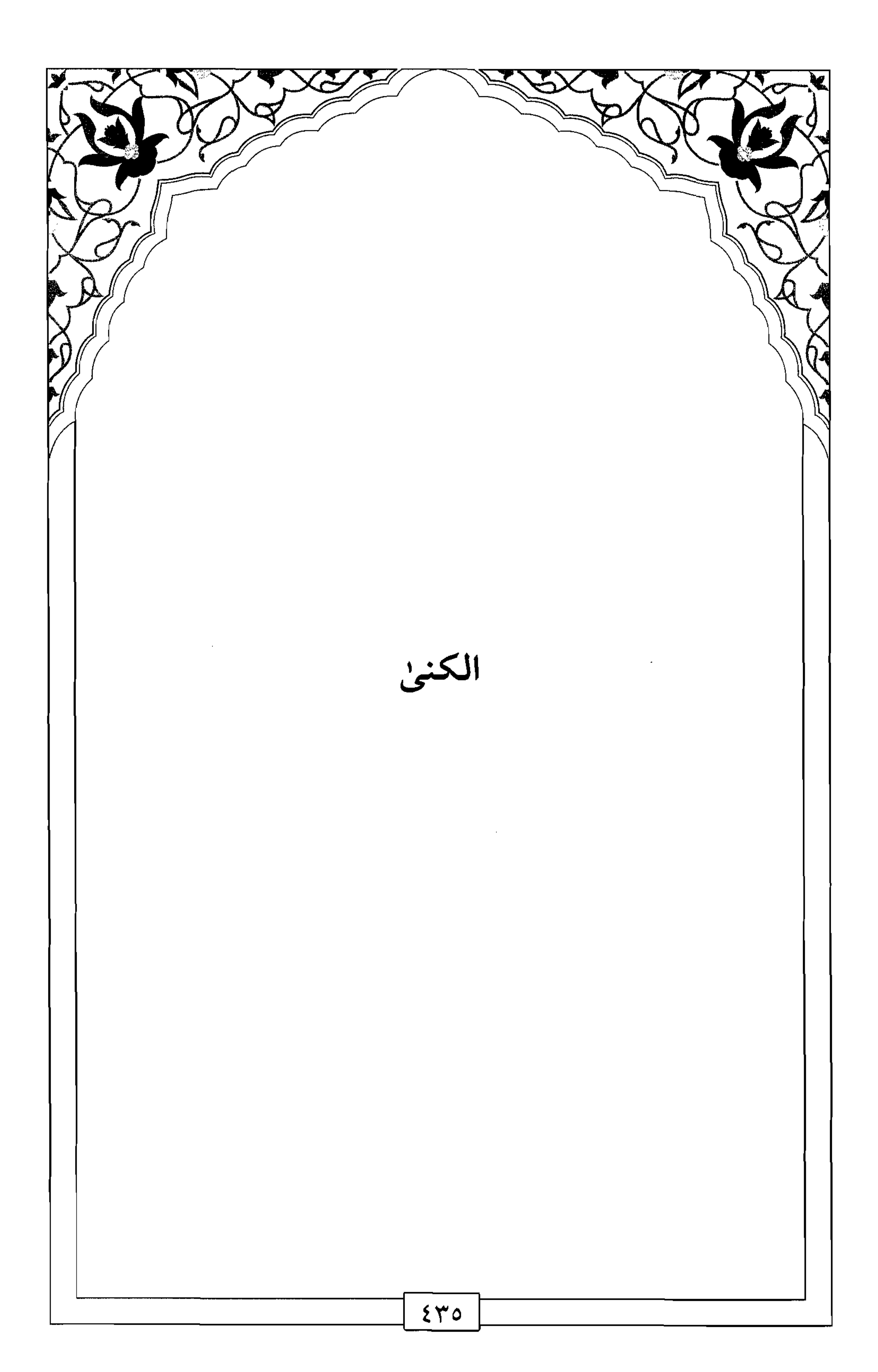
(١) التاريخ القسم المرتب (٣/٤٧٠) ، ميزان (٥/٢٠١) ، تهذيب (١١/٤٣٨) .

(٢) تهذيب (١١/٤٣٨) ، ميزان (٥/٢٠١) .

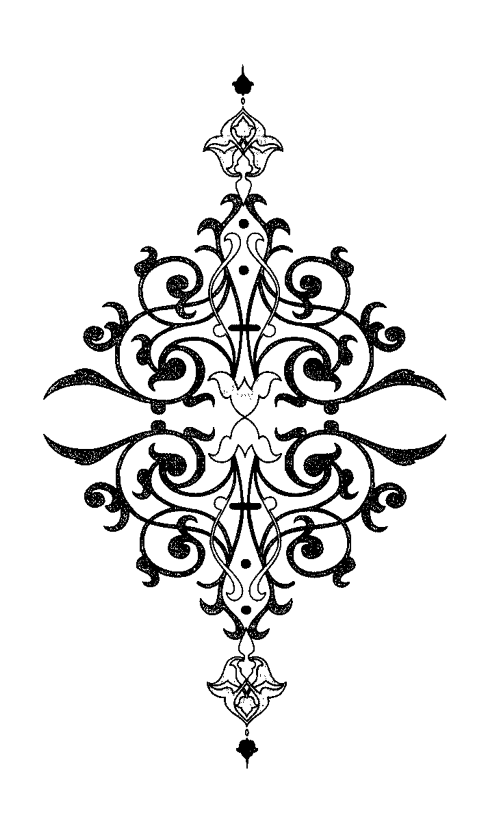
(٣) تهذيب (١١/٤٣٨) .

(٤) ميزان (٥/٢٠١) ، تهذيب (١١/٤٣٩) .





الكنىٰ



الكنىٰ

١ ـ (ق) : أبو خلف الأعمىٰ ، خادم أنس ، نزل الموصل ، قيل : اسمه حازم بن عطاء :

روىٰ عن أنس بن مالك .

وعنه : سابق البربري ، ومعان بن رفاعة السلامي ، وأبو عبد الله البكاء ، وغيرهم .

مجمع علىٰ ضعفه[١] .

ورماه بعضهم بالكذب ؛ قال ابن حجر : (ونقل ابن الجوزي عن ابن معين أنه قال في الأعمى الراوي عن أنس : كذاب)[٢] .

روىٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً ، قال : (حدثنا العباس بن عثمان الدمشقي ، ثنا الوليد بن مسلم ، ثنا معان بن رفاعة السلامي ، حدثني أبو خلف الأعمىٰ ، قال : سمعت أنس بن مالك يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن أمتي لا تجتمع علىٰ ضلالة ، فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم »)[٣] .



٢ ـ (ق) : أبو سعد ، الساعدي :

روىٰ عن أنس .

---

(١) انظر ترجمته في « الضعفاء » للذهبي (٣٥٥) ، و« المغني » (٧٨٢/٢) ، و« الكاشف » (٣٣٢/٣) ، و« ميزان » (٥٢١/٤) ، و« تهذيب » (٨٧/١٢ ـ ٨٨) ، و« خلاصة » (٤٤٩) .

(٢) تهذيب (٨٧/١٢) .

(٣) جه : (الفتن ، باب السواد الأعظم) ، ح (٣٩٥٠) .

وعنه : رواد بن الجراح العسقلاني .

مجهول[1] ؛ ذكره أحمد بن علي السليماني فيمن يضع الحديث[2] .

روىٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً ، قال : (حدثنا أبو نصر محمد بن خلف العسقلاني ، ثنا رواد بن الجراح ، ثنا أبو سعد الساعدي ، عن أنس بن مالك ، قال : رأىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يتبع حماماً ، فقال : « شيطان يتبع شيطاناً »)[3] .

❁ ❁ ❁

٣ ـ (د ، ق) : أبو طعمة ، الأموي ـ مولىٰ عمر بن عبد العزيز ، قيل : اسمه هلال ، شامي سكن مصر :

روىٰ عن مولاه عمر بن عبد العزيز ، وعبد الله بن عمر .

وعنه : عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز ، وعبد الرحمٰن ويزيدِ ابنا جابر ، وعبد الله بن لهيعة .

مختلف فيه[4] ؛ وثقه ابن عمار ، قال الحاكم : (قال محمد بن عبد الله بن عمار : ثقة) .

ورماه مكحول بالكذب ؛ قال أبو أحمد الحاكم : (رماه مكحول بالكذب)[5] .

---

(١) انظر ترجمته في « الجرح » (٣٧٨/٤/٢) ، و« المغني » (٧٨٦/٢) ، و« الكاشف » (٣٣٩/٣) ، و« ميزان » (٢٤٤/٥) ، و« تهذيب » (٨٧/١٢) .

(٢) ميزان (٢٤٤/٥) ، تنزيه الشريعة (١٣٢/١) .

(٣) جه : (الأدب ، باب اللعب بالحمام) ، ح (٣٧٦٧) .

(٤) انظر ترجمته في الكنىٰ من « التاريخ الكبير » (٤٧) ، و« الجرح » (٣٩٨/٤/٢) ، و« الكاشف » (٣٥٠/٣) ، و« ميزان » (٢٥٧/٥) ، و« تهذيب » (١٣٧/١٢) ، و« خلاصة » (٤٥٣) .

(٥) ميزان (٢٥٧/٥) ، تهذيب (١٣٧/١٢) .

قال ابن حجر : (لم يكذبه مكحول التكذيب الاصطلاحي ، وإنما روى الوليد بن مسلم عن ابن جابر : أن أبا طعمة حدث مكحولاً بشيء فقال : ذروه يكذب) .

قال ابن حجر : (هـٰذا محتمل أن يكون مكحول طعن فيه علىٰ من فوق أبي طعمة ، والله أعلم)[1] .

روىٰ له أبو داود وابن ماجه .



٤ ـ (ت ، ق) : أبو عمر ، البصري .

روىٰ عن ابن لهيعة .

وعنه : نعيم بن حماد .

قال الذهبي : (أحسبه يضع الحديث ، له بلايا ، وهو الذي ضعفه يحيىٰ بن معين)[2] .

❋ ❋ ❋

---

(١) تهذيب (١٣٧/١٢) .

(٢) ميزان (٢٧٠/٥) .

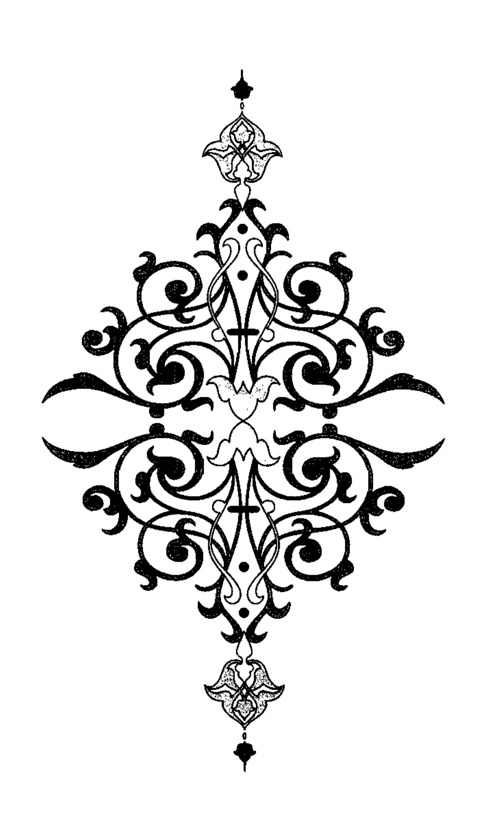


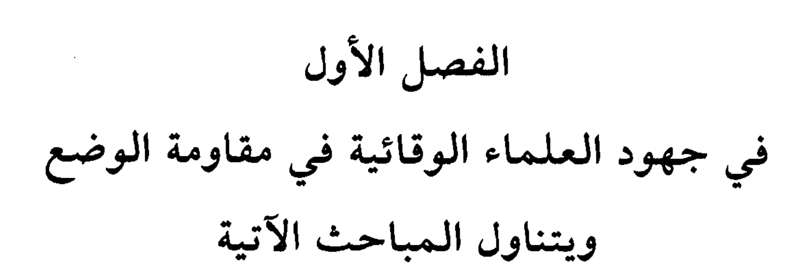


الباب الرابع
جهود العلماء في مقاومة الوضع
ويشتمل على فصلين

الفصل الأول : في جهود العلماء الوقائية في مقاومة الوضع .

الفصل الثاني : في جهود العلماء العلاجية في مقاومة الوضع .





الفصل الأول

في جهود العلماء الوقائية في مقاومة الوضع

ويتناول المباحث الآتية

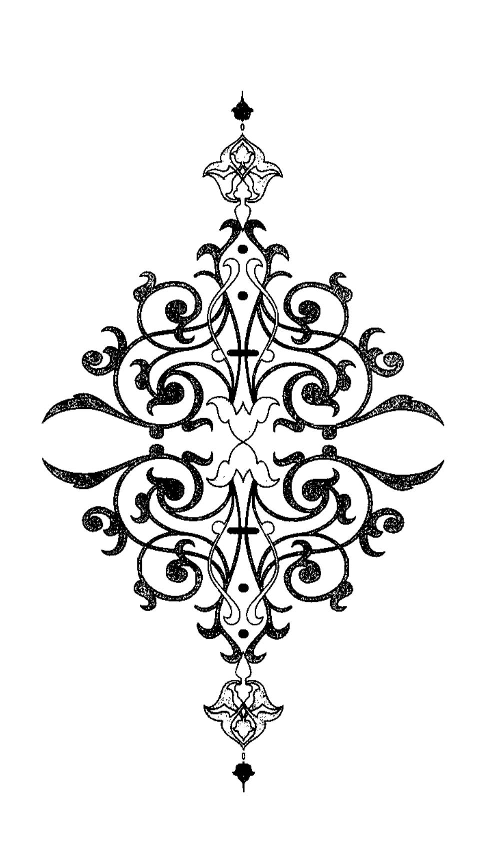
المبحث الأول : الحث على التثبت في الرواية وعدم أخذها إلا ممن كان أهلاً لها .

المبحث الثاني : حكم الرواية عن أهل البدع والأهواء .

المبحث الثالث : حكم الرواية عن الضعفاء .

المبحث الرابع : حكم الرواية عن القصاص .

المبحث الخامس : كتابة حديث الضعفاء وحفظه لمعرفته ؛ خشية من التلبيس به على بعض الرواة بقلبٍ أو سرقةٍ أو تركيبٍ .



تمهيد

سبق أن أشرت فيما مضىٰ إلىٰ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتحلىٰ بالصدق ، وقد غرس في نفوس أصحابه الصدق ، وعوَّدهم علىٰ ذٰلك ، كما نبههم إلىٰ منزلة السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ، وقد عرف ذٰلك أصحابه رضوان الله عليهم ، والتزموه في حياتهم العملية ؛ حيث اعتمدوا على القرآن والسنة في معرفة الأحكام والتشريعات ، ولذا فإنهم لم يألوا جهداً في حفظهما وضبطهما ، فكان صنيع أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما في جمع القرآن مشهوراً ، وكذٰلك منهج الشيخين وعلي رضي الله عنهم في السنة من حيث التثبت في أخذها ، والتحري في ضبطها ، والتحقق من ضبط رواتها ، كما سبق بيانه ، وهٰكذا سار الرعيل الأول علىٰ هٰذا المنهج السديد حتىٰ وقعت الفتنة التي أدَّت إلىٰ تفرق المسلمين شيعاً وأحزاباً ، فكان من نتيجة ذٰلك أن فقد الناس ثقتهم في بعض ، وبدأ يعرض من لا خلاق له ـ ممن انتحل بعض تلك البدع ـ الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان من نتيجة ذٰلك أن أحكم علماء الأمة وجهابذة المحدثين الأمر في الرواية ، وشددوا في التفتيش عن الرواة ؛ حيث قصروا قبول الروايات على الثقات ، وردوا رواية من عداهم ، وفي هٰذا يقول ابن سيرين : (كانوا لا يسألون عن الإسناد حتىٰ وقعت الفتنة ، فقالوا : سموا لنا رجالكم ؛ فينظر إلىٰ أهل السنة فيؤخذ كلامهم ، وينظر إلىٰ أهل البدع فلا يؤخذ كلامهم)[١] .

---

(١) المحدث الفاصل (٤١٤) ، الكفاية (١٢٢) .

وقد جعل أئمة الحديث مدار قبول الرواية على الثقات خاصة دون غيرهم ؛ فقد روى الخطيب بسنده إلىٰ عامر بن سعد ، عن عقبة بن نافع القرشي ، أنه حين حضره الموت قال لبنيه : (أوصيكم بثلاث : لا تأخذوا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عن ثقة ، ولا تدانوا وإن لبستم العباء ، ولا يكتب أحدكم شعراً ليشغل قلبه عن القرآن)[1] .

وكذٰلك ما روىٰ بسنده أيضاً إلى ابن عيينة عن مسعر ، قال : (سمعت سعد بن إبراهيم يقول : لا يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الثقات)[2] .

وقال الخطيب : (إن أهل العلم أجمعوا علىٰ أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون علىٰ ما يخبر به)[3] .

ونتيجة لهٰذا الالتزام فقد وضعوا خطوات رئيسية ، الغاية منها هو تجنب رواية غير الثقة ؛ صيانة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتطرق إليه الشك والوهم والخطأ ، فضلاً عن الكذب والوضع ، وهٰذه الخطوات الرئيسية هي ما سأتناوله في هٰذا الفصل تحت عنوان : الجهود الوقائية في مقاومة الوضع ، **وتشمل المباحث الآتية :**

١ ـ الحث على التثبت في الرواية وعدم أخذها إلا ممن كان أهلاً لها .

٢ ـ حكم الرواية عن أهل البدع والأهواء .

٣ ـ حكم الرواية عن الضعفاء .

---

(١) الكفاية (٣٢) .

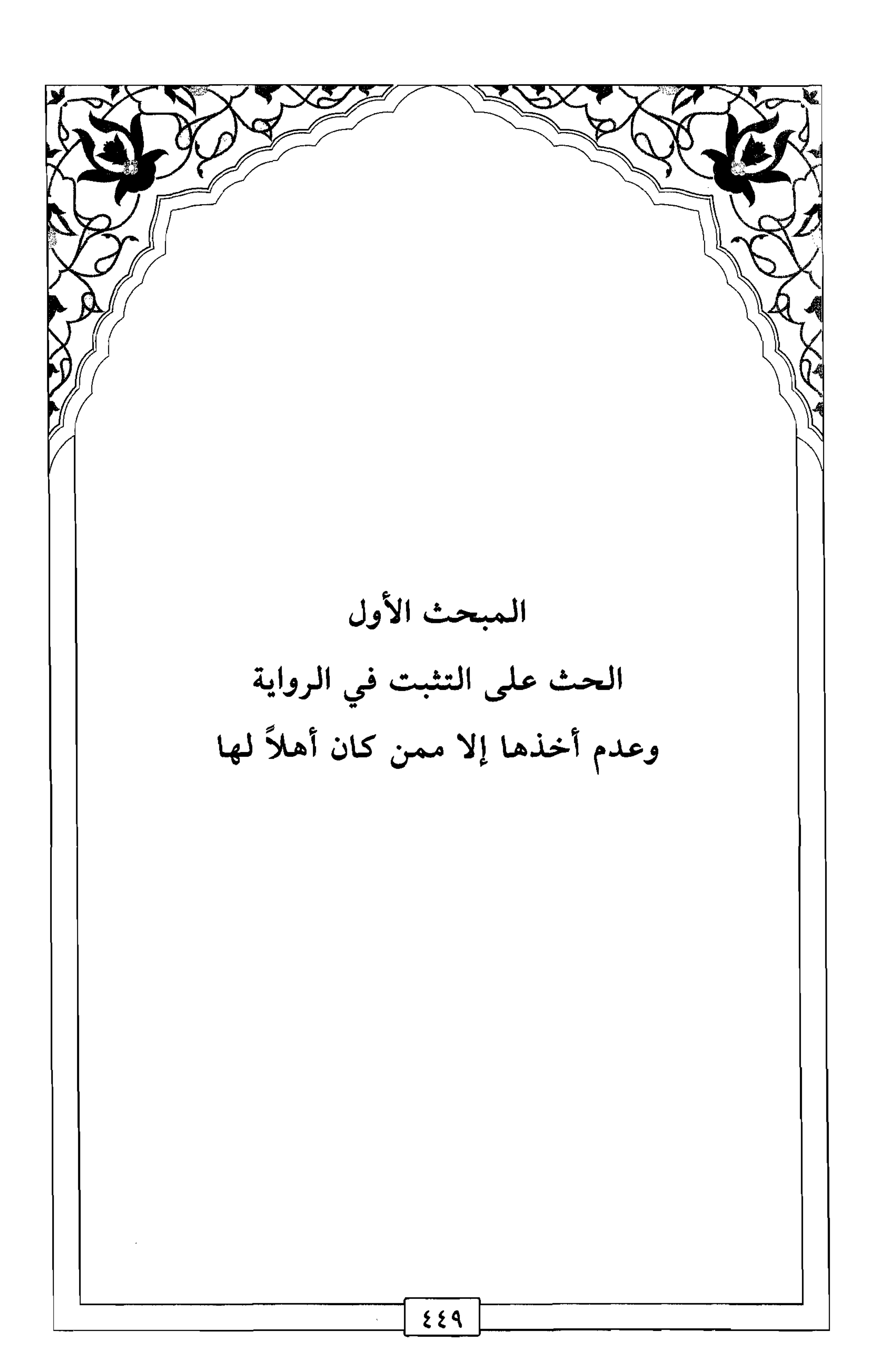
(٢) الكفاية (٣٢) .

(٣) الكفاية (٣٨) .

٤ ـ حكم الرواية عن القصاص .

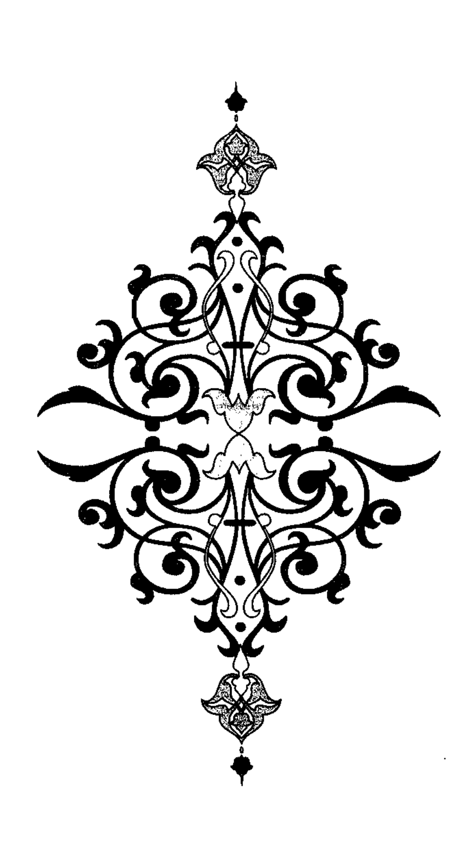
٥ ـ كتابة حديث الضعفاء وحفظه ؛ خشية من التلبيس به على الناس من قبل بعض الرواة بسرقة أو قلب .

* * *



المبحث الأول

الحث على التثبت في الرواية
وعدم أخذها إلا ممن كان أهلاً لها



الحث على التثبت في الرواية
وعدم أخذها إلا ممن كان أهلاً لها

كان الصحابة رضوان الله عليهم يثق بعضهم في بعض ؛ إذ لم يكن منهم من يتهم بالكذب ؛ لعدم وقوعه بينهم ، لذا كان بعضهم يروي عن بعض دون الحاجة إلى السؤال عمن أخذ إذا أمن اللبس والخطأ والوهم ، وفي هـٰذا يقول البراء بن عازب : (ليس كلنا سمع الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كانت لنا ضيعة . . . إلخ) ، كما سبق ذكره[١] ، وكان السبب في ذٰلك هو الثقة فيما بينهم ؛ فلما وقعت الفتنة التي أدت إلىٰ تفرق المسلمين ؛ كان من أول نتائجها نقص هـٰذه الثقة ، مما أدىٰ إلىٰ توقف العلماء في قبول الرواية عن كل أحد ، بل لا بد من التثبت والتحري حتىٰ يمكن أن يؤخذ الحديث من أهله ، وقد سبق ذكر ما وقع بين ابن عباس وبشير بن كعب ، وتعليل ابن عباس رضي الله عنهما عدم قبول الحديث من كل أحد[٢] ، وقد غدا التثبت والتحري في قبول الرواية قاعدة عامة يعرفها جل العلماء المشتغلين بالرواية ؛ فقد روى الرامهرمزي بسنده إلىٰ بشر بن عمر قال : (سألت مالكاً عن رجل فقال : رأيته في كتبي ، قلت : لا ، فقال : لو كان ثقة رأيته في كتبي)[٣] .

وقال الإمام الجويني : (الثقة هي المعتمد عليها في الخبر ؛ فمتىٰ حصلت الثقة بالخبر قُبل)[٤] .

---

(١) انظر (٢/٢٨) .

(٢) انظر (١/٢٦٥) .

(٣) المحدث الفاصل (٤١٠) .

(٤) توجيه النظر (٢٧) .

وروى الخطيب بسنده إلىٰ معن بن عيسىٰ قال : (كان مالك بن أنس يقول : لا تأخذ العلم من أربعة ، وخذ ممن سوىٰ ذٰلك ، لا تأخذ من سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس ، ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جرب ذٰلك عليه وإن كان لا يتهم أن يكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا من صاحب هوىً يدعو الناس إلىٰ هواه ، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث)[1] .

إلىٰ غير ذٰلك من الآثار التي جاءت عنهم مصرحة بأن مدار قبول الرواية هي الثقة بالراوي ، وقد عللوا ذٰلك بأن الحديث والرواية دين ، فلا بد من التحري والنظر فيمن يؤخذ عنه ذٰلك ، وقد سلفت الإشارة إلىٰ من نقل عنه ذٰلك[2] .

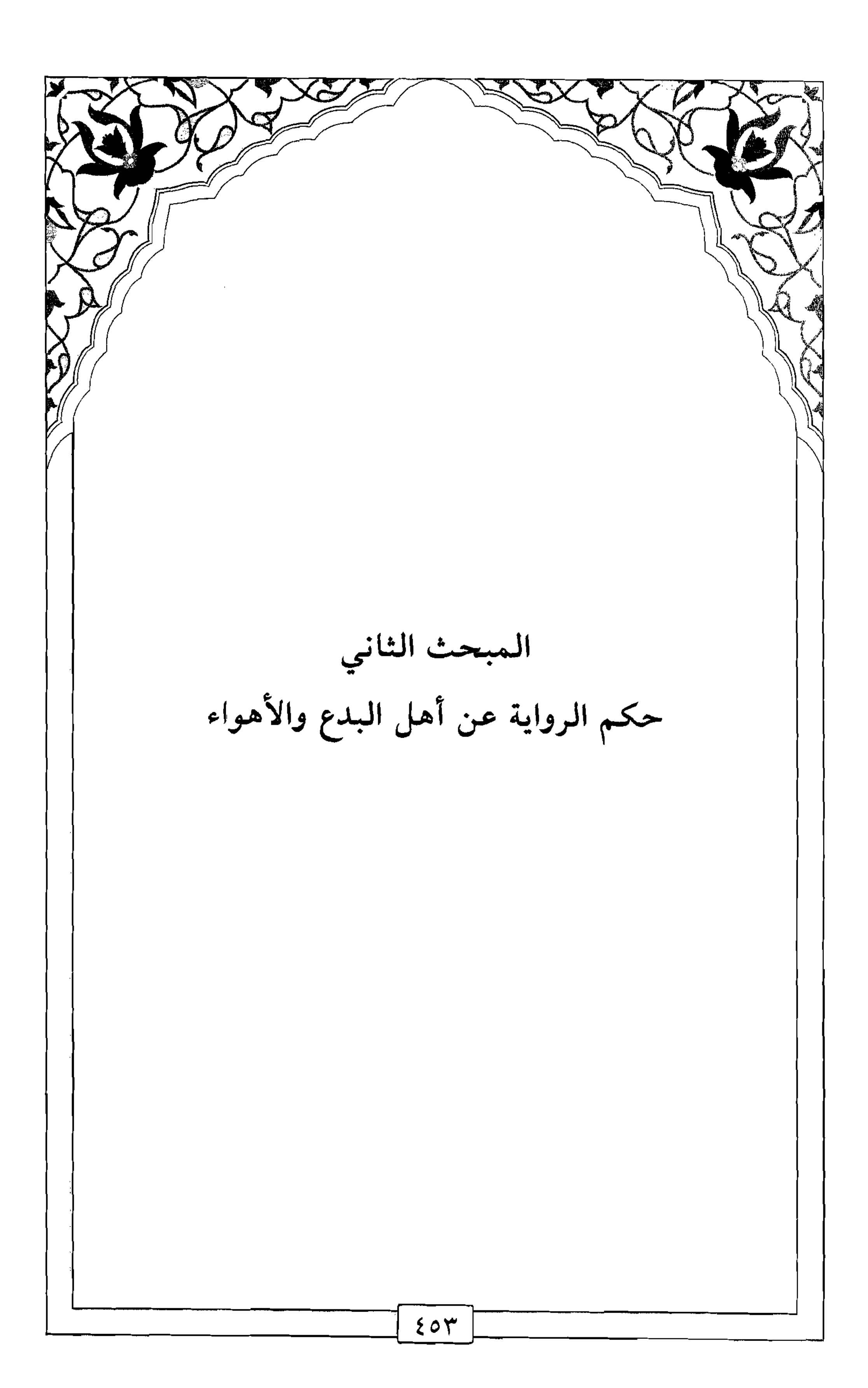
وإذا كان مبدأ الحث على التثبت في الرواية وقصرها على الثقات هو شأن المحدثين ، فإنما استهدفوا من ذٰلك أخذ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من معادن يمكنها حفظه وضبطه أثناء تحمله وإبَّان أدائه ، فلا يتطرق إليه خطأ أو وهم ، فضلاً عن تخرص أو كذب .

ولهٰذا وجه علماء الحديث جل اهتمامهم في السير علىٰ هٰذا السبيل ؛ حيث منعوا الأخذ والرواية عن طوائف يتطرق الخطأ والوهم ، بل الكذب والوضع من قبلهم ، وأعني بهٰذه الطوائف : المبتدعة والضعفاء والقصاص ، وهٰذا ما أبينه موضحاً جهود العلماء في مرويات هٰذه الطوائف .

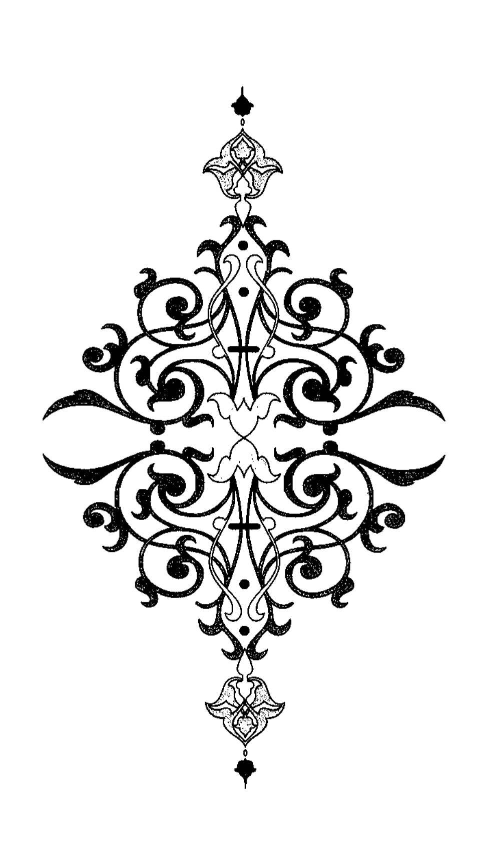


(١) الكفاية (١١٦) .

(٢) انظر (١/٣٢٢) وما بعدها .



المبحث الثاني
حكم الرواية عن أهل البدع والأهواء



حكم الرواية عن أهل البدع والأهواء

البدع : ج : بدعة اسم هيئة من : بدع ، بمعنىٰ : أنشأ وبدأ ، والبدعة الحدث ، وما ابتدع من الدين بعد الإكمال [1] .

وقيل : هي كل شيء أحدث علىٰ غير مثال سابق ، سواء كان محموداً أو مذموماً [2] .

وفي الاصطلاح : اختلفت نظرات علماء المسلمين في تحديد معنى البدعة والمراد منها في الشريعة ، ولذا جاء تعريفهم للبدعة تبعاً لهٰذا الاختلاف علىٰ ثلاثة أضرب :

الضرب الأول :

ذهبت طائفة في تعريفها الاصطلاحي للبدعة للمعنى اللغوي ؛ حيث جعلت البدعة تشمل كل ما أحدث ، سواء كان حسناً أو سيئاً ، ولذا فهي تقسم البدعة إلىٰ قسمين : بدعة حسنة وبدعة سيئة ، ولذا عرَّفوا البدعة بأنها : فعل ما لم يعهد علىٰ عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سواء كان حسناً أو سيئاً ، وقد ذهب إلىٰ هٰذا التعريف كل من الإمام الشافعي ، وابن حزم ، والغزالي ، وابن الأثير .

الضرب الثاني :

كانت نظرتها أخص من الطائفة الأولىٰ حيث جعلت البدعة خاصة فيما أحدث في الشريعة الإسلامية مما لا أصل له يدل عليه ، وممن ذهب إلىٰ

---

(١) لسان (٦/٨) .

(٢) البدعة (١٥٧) .

هٰذا التعريف ابن رجب ، وابن حجر العسقلاني ، وابن حجر الهيتمي ، والزركشي[1] .

الضرب الثالث :

وذهبت الطائفة الثالثة في تعريف البدعة إلىٰ مفهوم أخص من الطائفتين السابقتين ؛ حيث جعلت البدعة خاصة فيما خالف السنة ، قال ابن حجر : (وتطلق ـ أي : البدعة ـ في الشرع في مقابل السنة)[2] ، ولذا عرفوها بقولهم : (طريقة في الدين مخترعة تضاهي الطريقة الشرعية ، يقصد السلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالىٰ)[3] وممن ذهب إلىٰ هٰذا التعريف الإمام الشاطبي[4] .

والظاهر أن مراد المحدثين من البدعة هو رأي الفريق الثاني ؛ حيث يدخلون تحت مفهوم البدعة كل من أحدث في الشرع ما لا أصل له ، سواء خالف أو لم يخالف ، كما أنهم لا يدخلون ما استحسن ، وألحق بأصل من أصول الشريعة ، حيث يقتصرون في إطلاق البدعة علىٰ ما هو مذموم فقط ، وهم يعنون من هٰذا الإطلاق : كل من سلك طريقة محدثة في الشريعة الإسلامية مما لا أصل له فيها .



وقد سبقت الإشارة إلىٰ أن لأصحاب البدع أثراً بارزاً في الوضع في الحديث ، ومن أجل هٰذا كان لأئمة الحديث والنقد مواقف من مروياتهم ،

---

(١) البدعة (١٦٠ ـ ١٦٣) .

(٢) البدعة (١٦٣) .

(٣) البدعة (١٦٤) .

(٤) البدعة (١٦٤) .

تختلف باختلاف نظرتهم لأصحاب البدع من حيث مخالفتهم لتعاليم الشريعة الإسلامية صراحة أو تأويلاً .

ولذا فهم متفقون علىٰ تقسيم أهل البدع إلىٰ قسمين :

القسم الأول : اتفقوا على الحكم بكفرهم ، وخروجهم من الملة ، وهم الذين أنكروا الضروري من الشريعة ؛ كغلاة الروافض القائلين بإلـٰهية علي رضي الله عنه ، أو المعطلين لصفات الله تعالىٰ ، ونحوهم مما بسط القول فيهم المؤلفون في كتب الفرق ، وهـٰؤلاء قد أجمع الأئمة علىٰ عدم قبول روايتهم ، لا للحكم ببدعتهم بل للحكم بكفرهم ؛ لأن شرط قبول الرواية الإسلام .

القسم الثاني : قوم أحدثوا في دين الله وشرعه ما لم يأذن به الله ، إلا أنهم متأولون لذٰلك ، سواء كان تأويلهم محتملاً أو متعسفاً ، وهـٰؤلاء يحكم عليهم النقاد بالفسق ، **وقد اختلف العلماء في قبول حديثهم أو ردِّه إلىٰ ثلاثة مذاهب :**

المذهب الأول : رد روايتهم مطلقاً وعدم قبولها :

قال الخطيب : (اختلف أهل العلم في السماع من أهل البدع والأهواء ؛ كالقدرية والخوارج والرافضة ، وفي الاحتجاج بما يروونه ؛ فمنعت طائفة من السلف صحة ذٰلك لعلة أنهم كفار عند من ذهب إلىٰ إكفار المتأولين ، وفساق عند من لم يحكم بكفر المتأول .

وممن يروىٰ عنه ذٰلك الإمام مالك بن أنس ، وقد قال من ذهب إلىٰ هـٰذا المذهب : إن الكافر والفاسق بالتأويل بمثابة الكافر المعاند ، والفاسق المعاند ، فيجب ألا يقبل خبرهما ، ولا تؤخذ روايتهما) ، هـٰكذا عزا الخطيب هـٰذا المذهب إلى الإمام مالك رحمه الله ، والمشهور عنه أنه يرد

رواية المبتدع الذي يدعو إلىٰ بدعته دون غيره ، كما نقل عنه ذٰلك ، فقد روى الخطيب بسنده إلىٰ معن بن عيسىٰ قال : (كان مالك بن أنس يقول : لا تأخذوا العلم عن أربعة . . . ولا من صاحب هوىً يدعو الناس إلىٰ هواه . . .)[1] ، فقد صرح رحمه الله بأن من ترد روايته من أصحاب البدع هو الداعية فقط لا كل مبتدع .

وممن ذهب إلىٰ رد رواية المبتدع مطلقاً علي بن حرب ، فقد روى الخطيب بسنده إلىٰ محمد بن الحسن بن الفرج الأنماطي قال : (قال علي بن حرب : من قدر ألا يكتب الحديث إلا عن صاحب سنة ؛ فإنهم يكذبون ؛ كلُّ صاحب هوىً يكذب ولا يبالي)[2] .

وكذٰلك الإمام سفيان الثوري ؛ قال الخطيب عن شعيب بن حرب قال : (سمعت الثوري يقول : من سمع من مبتدع لم ينفعه الله بما سمع ، ومن صافحه فقد نقض الإسلام عروة عروة)[3] .

وقد استدل أصحاب هٰذا المذهب بالأثر المذكور عن كثير من التابعين وعلماء الأئمة : من أن الحديث دين ؛ فانظروا عمن تأخذون دينكم ، ويقول ابن سيرين : (كان في زمن الأول الناس لا يسألون عن الإسناد حتىٰ وقعت الفتنة ؛ فلما وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد ليحدث حديث أهل السنة ، ويترك حديث أهل البدعة)[4] .

وقد استبعد علماء الحديث هٰذا المذهب وردّوه ، قال ابن الصلاح : (والأول ـ أي : هٰذا المذهب ـ بعيد ، مباعد للشائع عن أئمة الحديث ؛

---

(١) الكفاية (١١٦) .
(٢) الكفاية (١٢٣) .
(٣) الجامع (١/٢١٠) .
(٤) الكفاية (١٢٢) .

فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة ، وفي « الصحيحين » كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول)[1] .

المذهب الثاني : قبول رواية أهل البدع والأهواء مطلقاً :

قال الخطيب : (وقال جماعة من أهل النقل والمتكلمين : أخبار أهل الأهواء كلها مقبولة ، وإن كانوا كفاراً وفساقاً بالتأويل)[2] .

وممن ذهب إلىٰ ذٰلك العز بن عبد السلام فقال : (تقبل شهادة عدول أهل الأهواء ؛ لأن الثقة حاصلة بشهادتهم حصولها بشهادة أهل السنة ، ومدار قبول الشهادة والرواية على الثقة بالصدق ، وذٰلك متحقق في أهل الأهواء تحققه في أهل السنة ، والأصح أنهم لا يكفرون ببدعهم ، وكذٰلك تقبل شهادة الحنفي إذا حددناه في شرب النبيذ ؛ لأن الثقة بقولهم لم تنخرم بشربه لاعتقاده إباحته ، وإنما ردت شهادة الخطابية لأنهم يشهدون ؛ بناء علىٰ إخبار بعضهم بعضاً ، فلا تحصل الثقة بشهادتهم ؛ لاحتمال بنائها علىٰ ما ذكرناه)[3] .

قال الخطيب : (وقد احتج من ذهب إلىٰ قبول أخبارهم : بأن مواقع الفسق عامداً والكافر الأصلي معاندان ، وأن أهل الأهواء متأولون غير معاندين ، وبأن الفاسق العامد أوقع الفسق مجانةً ، وأهل الأهواء اعتقدوا ما اعتقدوا ديانة)[4] ؛ أي : فلذا يفرق بينهما ، فيقبل حديث أهل الأهواء بخلاف غيرهم .

---

(١) التقييد والإيضاح (١٥٠) .

(٢) الكفاية (١٢١) .

(٣) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٧٢/٢) ، وانظر « توجيه النظر » (٢٧) .

(٤) الكفاية (١٢٤) .

وممن روي عنه قبول رواية أهل الأهواء والبدع : يحيى بن سعيد القطان ، فقد روى الخطيب بسنده إلىٰ علي بن المديني قال : (قلت ليحيى بن سعيد القطان : إن عبد الرحمـٰن بن مهدي قال : أنا أترك من أهل الحديث كل من كان رأساً في البدعة ، فضحك يحيى بن سعيد ، وقال : كيف يصنع بقتادة ، كيف يصنع بعمر بن ذر الهمداني ، كيف يصنع بابن أبي رواد ، وعد يحيىٰ قوماً أسكت عن ذكرهم ، ثم قال يحيىٰ : إن ترك عبد الرحمـٰن هـٰذا الضرب ترك كثيراً)[1] .

وكذٰلك علي بن المديني ؛ فقد روى الخطيب بسنده إلىٰ أحمد بن يحيى بن الجارود قال : (قال علي بن المديني : لو تركت أهل البصرة لحال القدر ، ولو تركت أهل الكوفة لذٰلك الرأي ـ يعني : التشيع ـ خربت الكتب . . . يعني : لذهب الحديث)[2] .

وممن ذهب إلىٰ هـٰذا الرأي عبد الرحمـٰن بن مهدي ، روى الخطيب بسنده إلىٰ سليمان بن أحمد الواسطي قال : (قلت لعبد الرحمـٰن بن مهدي : سمعتك تحدث عن رجل من أصحابنا يكرهون الحديث عنه قال : من هو ؟ قلت : محمد بن راشد الدمشقي ، قال : ولم ؟ قلت : كان قدرياً ، فغضب ، وقال : ما يضره)[3] .

ومنهم : محمد بن عبد الله بن حماد الموصلي : روى الخطيب بسنده إلى الحسين بن إدريس قال : (سألت محمد بن عبد الله بن حماد الموصلي عن علي بن غراب ، قال : إنه كان يتشيع ، ولست أنا بتارك الرواية عن

---

(١) الكفاية (١٢٨ ـ ١٢٩) .
(٢) الكفاية (١٢٩) .
(٣) الكفاية (١٢٩) .

رجل صاحب حديث ، يبصر الحديث ـ بعد ألا يكون كذوباً ـ للتشيع أو القدر ، ولست براوٍ عن رجل لا يبصر الحديث ولا يعقله ، ولو كان أفضل من فتح ؛ يعني : الموصلي)[1] .

وقد اعترض علىٰ هٰذا المذهب : بأن صنيع كثير من الأئمة يخالف قبول رواية أصحاب البدع ؛ حيث صرح كثير منهم بعدم قبول مروياتهم وردوها من أجل بدعهم ، ولأن الأصل في رد رواياتهم تجنب الوقوع في الكذب والاختلاق ، حيث تجرأ بعضهم على الكذب تأييداً لبدعهم وانتصاراً لها ، وقبول رواياتهم ينقض ذٰلك الاحتياط ، ويوقع في المحذور الذي من أجله تنكب الأئمة طريق روايتهم .

المذهب الثالث : التفصيل في قبول رواياتهم :

ذهب كثير من أئمة الحديث إلى التفصيل بين أصحاب الأهواء ، والتفريق بين نحلهم ؛ حيث ردوا بعض مرويات أهل الأهواء لمسائل لا تتعلق بالبدعة لذاتها ، وإنما تتعلق ببعض مبادئها ، فقبلوا رواية أهل الأهواء إلا طائفة من الرافضة هم الخطابية ؛ وذٰلك لأن من مبادئ مذهبهم قبول شهادة الزور لموافقيهم علىٰ غيرهم ، وقد صرح الأئمة بذٰلك في رد مروياتهم ، وممن صرح بذٰلك الإمام الشافعي ، وأبو يوسف القاضي ، وحكى الخطيب أنه مذهب ابن أبي ليلىٰ ، وسفيان الثوري ، قال الشافعي : (وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة ؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم)[2] ، وروى الخطيب بسنده إلى ابن أبي حاتم قال : (حدثني أبي ، قال : أخبرني حرملة بن يحيىٰ ، قال : سمعت الشافعي

---

(١) الكفاية (١٣٠) .

(٢) الكفاية (١٢٠) .

يقول : لم أر أحداً من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة)[1] .

كما روىٰ بسنده إلىٰ أبي أيوب سليمان بن إسحاق الجلاب ، قال : (سمعت إبراهيم الحربي يقول : سمعت علي بن الجعد يقول : سمعت أبا يوسف يقول : أجيز شهادة أهل الأهواء ، أهل الصدق منهم إلا الخطابية والقدرية الذين يقولون : إن الله لا يعلم الشيء حتىٰ يكون ، قال أبو أيوب : سئل إبراهيم عن الخطابية فقال : صنف من الرافضة وصفهم إبراهيم فقال : إذا كان لك علىٰ رجل ألف درهم ثم جئت إليّ فقلت : إن لي علىٰ فلان ألف درهم ، وأنا أعرف فلاناً ، فأقول لك : وحق الإمام إنه هٰكذا ؛ فإذا حلفت ذهبت فشهدت لك ، هٰؤلاء الخطابية) .

قلت : ولما كان هٰذا شأنهم في الشهادة لموافقيهم فيما يتعلق بالمسائل الدنيوية رد الأئمة حديثهم ؛ خشية تأثير هٰذا المبدأ علىٰ رواياتهم .

وقد ذهب الحافظ الذهبي إلىٰ أن الرافضة لا تقبل روايتها عموماً ؛ لأن من شأنهم الكذب نصرة لمذهبهم ، ولمبدأ الأخذ بالتقية التي يستبيحون الكذب من أجلها ، قال في تقسيم البدعة : (. . . ثم بدعة كبرىٰ ؛ كالرفض الكامل والغلو فيه ، والحط علىٰ أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، والدعاء إلىٰ ذٰلك ، فهٰذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة ، وأيضاً فما أستحضر الآن في هٰذا الضرب رجلاً صالحاً ولا مأموناً ، بل الكذب شعارهم ، والتقية والنفاق دثارهم ، فكيف يقبل نقل من هٰذا حاله ؟ حاشا وكلا)[2] .

وقال أشهب : (سئل مالك عن الرافضة ، فقال : لا تكلموهم ، ولا ترووا عنهم)[3] .

---

(١) الكفاية (١٢٦) .

(٢) ميزان (١/٤٩ ـ ٥٠) انظر « الباعث الحثيث » (١٠٠ ـ ١٠١) .

(٣) تدريب الراوي (١/٣٨٧) .

وقال يزيد بن هارون : (يكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إلا الرافضة) ، وقال شريك : (أحمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة)[١] .

بل نقل عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله إطلاق هٰذا القول ـ أعني : عدم قبول الرواية ـ على الشيعة مطلقاً للغرض نفسه ، فقد روى الخطيب بسنده إلى ابن المبارك ، قال : (سأل أبو عصمة أبا حنيفة ممن تأمرني أن أسمع الآثار ؟ قال : من كل عدل في هواه إلا الشيعة ؛ فإن أصل عقدهم تضليل أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم)[٢] .

وقد رأىٰ بعضهم أن الأمر لا يقتصر على الرافضة أو الشيعة ، بل يتجاوز ذٰلك لكل أصحاب البدع الذين يعلم من مبادئهم استجازة الكذب واستباحته ، فجعلوا الموجب لرد رواية أهل الأهواء هو استباحة الكذب والتساهل فيه ، قال الخطيب : (وذهبت طائفة من أهل العلم إلىٰ قبول أخبار أهل الأهواء الذين لا يعرف منهم استحلال الكذب ، أو الشهادة لمن وافقهم مما ليس عندهم فيه شهادة)[٣] .

وقال النووي : (وقيل : يحتج به ـ أي : المبتدع ـ إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه ، أو لأهل مذهبه) ، وشرحه السيوطي بقوله : (سواء كان داعية أم لا ، ولا يقبل إن استحلَّ ذٰلك)[٤] .

وقد اعترض علىٰ هٰذا القيد ـ أعني : استحلال الكذب ـ من قبل بعض العلماء بأنه لا داعي له ؛ لأنه شرط معلوم في رواية كل راوٍ ؛ سواء

---

(١) تدريب الراوي (١/٣٨٧) .

(٢) الكفاية (١٢٦) .

(٣) الكفاية (١٢٠) .

(٤) تدريب الراوي (١/٣٨٤) .

كان مبتدعاً أم لا ، فلا داعي لتقييد رواية المبتدع به ، قال أحمد شاكر : (وهٰذا القيد ـ أعني : عدم استحلال الكذب ـ لا أرىٰ داعياً له ؛ لأنه قيد معروف بالضرورة في كل راوٍ ، فإنا لا نقبل رواية الراوي الذي يعرف عنه الكذب مرة واحدة ، فأولىٰ أن ترد رواية من يستحل الكذب أو الشهادة الزور)[١] .

وقد علق كثير من الأئمة قبول رواية أصحاب البدع ، أو ردها علىٰ كونهم دعاة لبدعهم أو لا ؛ فقبلوا رواية صاحب البدعة إذا لم يكن داعياً لبدعته ، وردوا رواية المبتدع الداعية .

قال الخطيب : (وقال كثير من العلماء : تقبل أخبار غير الدعاة من أهل الأهواء ؛ فأما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم ، وممن ذهب إلىٰ ذٰلك : أبو عبد الله أحمد بن حنبل)[٢] ؛ فقد روى الخطيب بسنده إلىٰ عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : (قلت لأبي : ما تقول في أصحاب الحديث يأتون الشيخ لعله أن يكون مرجئاً أو شيعياً ، أو فيه شيء من خلاف السنة ؟ أيسعني أن أسكت عنه أم أحذر عنه ؟ فقال أبي : إن كان يدعو إلىٰ بدعة ، وهو إمام فيه ويدعو إليها ، قال نعم تحذر عنه)[٣] .

وروىٰ أيضاً بسنده إلىٰ عثمان بن عبدويه الحربي ، قال : (سمعت إبراهيم الحربي يقول : قيل لأحمد بن حنبل : يا أبا عبد الله ؛ سمعت من أبي قطن القدري ، قال : لم أره داعية ، ولو كان داعية لم أسمع منه)[٤] .

---

(١) الباعث الحثيث (١٠٠) .
(٢) الكفاية (١٢١) .
(٣) الكفاية (٤٦) .
(٤) الكفاية (١٢٨) .

وكذٰلك ما رویٰ بسنده إلیٰ محمد بن عبد العزيز الأبيوردي ، قال : (سألت أحمد بن حنبل أيكتب عن المرجئ والقدري ؟ قال : نعم ، يكتب عنه إذا لم يكن داعياً)[1] .

وروى الخطيب بسنده أيضاً إلى الحسين بن إدريس الأنصاري ، قال : (أنا أبو داود سليمان بن الأشعث السجزي ، قال : قلت لأحمد بن حنبل : يكتب عن القدري ، قال : إذا لم يكن داعياً) ، (إنما منعوا أن يكتب عن الدعاة خوفاً من أن تحملهم الدعوة إلى البدعة والترغيب فيها علیٰ وضع ما يحسنها)[2] ، كل هٰذه الآثار تدل علیٰ أن أحمد بن حنبل إنما يرد رواية الدعاة من أهل البدع فقط .

وممن روي عنه هٰذا المذهب : عبد الرحمٰن بن مهدي ؛ فقد أخرج الخطيب بسنده إلیٰ محمد بن أبان ، قال : (سمعت عبد الرحمٰن بن مهدي يقول : من رأیٰ رأياً ولم يدع إليه احتمل ، ومن رأیٰ رأياً ودعا إليه فقد استحق الترك)[3] .

وكذٰلك عبد الله بن المبارك ؛ فقد روى الخطيب من طريق علي بن الحسن بن شقيق قال : (قلت لعبد الله بن المبارك : سمعت من عمرو بن عبيد ، فقال بيده هٰكذا ؛ أي : كثرة ، قلت : فلم لا تسميه وأنت تسمي غيره من القدرية ؟ قال : لأن هٰذا كان رأساً)[4] .

ورویٰ أيضاً بسنده إلیٰ نعيم بن حماد ، قال : (سمعت ابن المبارك

---

(١) الكفاية (١٢٨) .
(٢) الكفاية (١٢٨) .
(٣) الكفاية (١٢٦) .
(٤) الكفاية (١٢٧) .

يقول ـ وقيل له : تركت عمرو بن عبيد ، وتحدث عن هشام الدستوائي وسعيد ، وفلان ، وهم كانوا في عداده ـ قال : إن عمرواً كان يدعو)[١] .

وممن ذهب إلىٰ هٰذا الرأي : يحيى بن معين ؛ أخرج الخطيب بسنده إلىٰ عباس بن محمد الدوري ، قال : (سمعت يحيى بن معين يقول : ما كتبت عن عباد بن صهيب وقد سمع عباد من أبي بكر بن نافع ، وأبو بكر بن نافع قدري يروي عنه مالك بن أنس ، قلت ليحيىٰ : هٰكذا تقول في كل داعية ؛ لا يكتب حديثه إن كان قدرياً أو رافضياً ، أو كان غير ذٰلك من الأهواء ممن هو داعية ، قال : لا نكتب عنهم إلا أن يكونوا ممن يظن به ذٰلك ولا يدعو إليه ؛ كهشام الدستوائي وغيره ممن يرى القدر ولا يدعو إليه)[٢] .

قلت : وهٰذا المذهب هو المشهور عن مالك رحمه الله ؛ فقد صرح به في قوله فيمن يرد حديثهم ولا يقبل ؛ حيث ذكر منهم من كان ذا هوىً ودعا الناس إلىٰ هواه ، بخلاف ما عزاه إليه الخطيب من أنه ذهب إلىٰ رد رواية أهل الأهواء والبدع مطلقاً ، وعلىٰ هٰذا المذهب جمهور أهل الحديث وأئمته ، بل حكى ابن حبان الاتفاق عليه بينهم ؛ فقد قال في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي من كتابه « الثقات » : (ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز ؛ فإذا دعا إلىٰ بدعته سقط الاحتجاج بأخباره)[٣] .

---

(١) الكفاية (١٢٧) .

(٢) الكفاية (١٢٧) .

(٣) الثقات (٦/١٤٠) ، وانظر « التقييد والإيضاح » (١٥٠) .

وقال ابن الصلاح : (إن هٰذا المذهب أعدلها ـ أي : الأقوال في رد رواية أهل البدع أو قبولها ـ وأولاها)[1] .

وقد اعترض علىٰ هٰذا المذهب وادعاء الاتفاق عليه باعتراضين :

الاعتراض الأول : دفع دعوى الإجماع ؛ حيث ثبت عن بعض الأئمة والمحدثين القول بخلافه ، فلا يصح الإجماع مع وجود المخالف .

الاعتراض الثاني : ما جاء من صنيع صاحبي « الصحيحين » من إخراجهم لطائفة من رؤساء أهل البدع ، ممن عرف عنه الدعوة إلىٰ بدعته ؛ كرواية البخاري لعمران بن حطان الخارجي ، مادح عبد الرحمـٰن بن ملجم الذي باء بقتل الإمام علي رضي الله عنه ، ورواية البخاري ومسلم لعبد الحميد بن عبد الرحمـٰن الحماني ، وكان من الدعاة إلى الإرجاء ، إلىٰ غيرهما من الرواة الذين عرف عنهم مخالفتهم لمذهب أهل السنة والجماعة ، وانحرافهم عنهم ، بل ودعوتهم غيرهم إلىٰ بدعهم .

وقد سلك بعض المحققين من الأئمة مسلكاً آخر في قبول رواية أهل البدع والأهواء أو ردها ، وهو أنه تقبل روايتهم إلا فيما يؤيد بدعتهم ، أما إذا رووا ما يؤيد بدعتهم فإنه لا يقبل حديثهم ، وإلىٰ هٰذا الرأي ذهب الحافظ أبو إسحاق الجوزجاني ـ شيخ أبي داود والنسائي ـ فقال : (ومنهم زائغ عن الحق ـ أي : عن السنة ـ صادق اللهجة ، فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكراً ، إذا لم يقوِّ بدعته)[2] .

وقد جزم بذٰلك الحافظ ابن حجر في « النخبة » ، وقال في « شرحها » : (ما قاله الجوزجاني متجه ؛ لأن العلة التي بها رد حديث الداعية واردة فيما

---

(١) التقييد والإيضاح (١٥٠) .

(٢) تدريب الراوي (١/٣٨٥) .

إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية)[1] .

هٰذه أهم أقوال الأئمة ومذاهبهم في الرواية عن أهل البدع والأهواء ، وهي كما ترىٰ مختلفة متباينة ، والذي يظهر لي والله أعلم : أن القائلين برد رواية أهل البدع أو قبولها لا يقتصرون في ذٰلك علىٰ كون رواتها ممن انتحل مذهباً معيناً ، أو ابتغىٰ غير سبيل أهل السنة ، بل الأصل في ذٰلك حصول الثقة بهم أو عدمها ؛ فإذا حصلت الثقة بهم قبل حديثهم ، وإذا انعدمت الثقة أو تضعضعت رد حديثهم ، وإنما جعلت البدعة وعدمها قرينة تقوي حصول الثقة أو تضعفها ، كغيرها من القرائن التي تعتبر وتلاحظ في توثيق الراوي أو تضعيفه .

فالغاية من ترك حديث أهل البدع إنما هو من باب الاحتياط والوثوق لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من أن يتطرق إليه شيء مما ليس منه عن طريق هٰؤلاء الرواة الذين مالوا عن الحق وانحرفوا عن الطريق المستقيم ، خصوصاً وأن هٰذه البدع قد دفعت بعض منتحليها إلى التقول علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم والتزيد عليه بما يؤيد بدعتهم ، وقد سبق بيان بعض ذٰلك عند الكلام علىٰ أسباب الوضع في الحديث .

كما أن ثم دافعاً لكثير من الأئمة في رد مرويات جماعة من أهل البدع والأهواء ذٰلك هو التنكيل بهم ، والحط من شأنهم حتىٰ يحملهم ذٰلك على الإقلاع عن بدعتهم ، والعودة بهم إلىٰ سبيل أهل السنة ، فرد حديثهم ليس غاية في ذاته ، وإنما هو وسيلة لصيانة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحفظه من كل دخل أو دخن ، فالعبرة في قبول حديثهم أو

---

(١) تدريب الراوي (٣٨٦/١) .

رده إنما هو الوثوق برواياتهم أو عدمها فحسب .

وقد فطن كثير من أئمة الحديث إلىٰ ذٰلك فنبهوا إليه ؛ منهم الإمام الجويني ـ الذي سبق أن ذكر بعض كلامه ـ حيث يقول : (الثقة هي المعتمد عليها في الخبر ، فمتىٰ حصلت الثقة بالخبر قُبِلَ .

وهٰذا القول وأمثاله وإن كان مخالفاً لما عليه الجمهور في الظاهر ، فهو المعول عليه عند الجهابذة في الباطن ، وقد انتبه لذٰلك بعض المتأخرين فقال ما لبابه : قد نقل عن كثير من الرواة المأخوذ بروايتهم الإصرار على الصغائر من الغيبة ، والنميمة ، وهجران الأخ من غير موجب في الشرع ، ونحو ذٰلك من حسد الأقران ، والبغي عليهم ، بل وصل الأمر ببعضهم إلىٰ أن يدعو إلى اعتقاد ما لا يدل عليه نقل أو عقل ، أو نسبة من لا يقول به إلى البدعة ، بل إلى الكفر ، والظاهر أن المعتبر في عدالة الراوي هو كونه بحيث لا يظن به الاجتراء على الافتراء على النبي صلى الله عليه وسلم)[1] .

وقال الخطيب : (والذي يعتمد عليه في تجويز الاحتجاج بأخبارهم ـ يعني : أصحاب البدع ـ ما اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهادتهم ، ومن جرىٰ مجراهم من الفساق بالتأويل ، ثم استمرار عمل التابعين والخالفين بعدهم علىٰ ذٰلك ؛ لما رأوا من تحريهم الصدق ، وتعظيمهم الكذب ، وحفظهم أنفسهم عن المحظورات من الأفعال ، وإنكارهم علىٰ أهل الريب والطرائق المذمومة ، ورواياتهم الأحاديث التي تخالف آراءهم ، ويتعلق بها مخالفوهم في الاحتجاج عليهم ، فاحتجوا برواية عمران بن حطان وهو من الخوارج ، وعمرو بن دينار وكان ممن

---

(١) توجيه النظر (٢٧) .

يذهب إلى القدر والتشيع ، وكان عكرمة إباضياً ، وابن أبي نجيح وكان معتزلياً ، وعبد الوارث بن سعيد ، وشبل بن عباد ، وسيف بن سليمان ، وهشام الدستوائي ، وسعيد بن أبي عروبة ، وسلام بن مسكين ، وكانوا قدرية ، وعلقمة بن مرثد ، وعمرو بن مرة ، ومسعر بن كدام ، وكانوا مرجئة ، وعبيد الله بن موسىٰ ، وخالد بن مخلد ، وعبد الرزاق بن همام ، وكانوا يذهبون إلى التشيع ، في خلق كثير يتسع ذكرهم ، دوَّن أهل العلم قديماً وحديثاً رواياتهم ، واحتجوا بأخبارهم ، فصار ذٰلك كالإجماع منهم) [١] .

وقال أحمد شاكر ـ بعد أن حكىٰ مذاهب العلماء في الرواية عن أهل البدع والأهواء ـ : (وهٰذه الأقوال كلها نظرية ، والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه ، والمتتبع لأحوال الرواة يرىٰ كثيراً من أهل البدع موضعاً للثقة والاطمئنان ، وإن رووا ما يوافق رأيهم ، ويرىٰ كثيراً منهم لا يوثق بأي شيء يرويه) [٢] .

وهٰكذا نرىٰ أن بعض العلماء لم يتلفت إلىٰ رمي بعض الرواة بالبدع ، بل قبل حديثهم لحصول الثقة بهم ، كما مر ذٰلك عن عبد الرحمٰن بن مهدي ، وعلي بن المديني ، ويحيى بن سعيد القطان ، وغيرهم من أئمة الحديث ، بل قبلوا مرويات بعض أهل البدع ، وأنكروا علىٰ من رد حديثهم ؛ فقد سبقت قصة عبد الرحمٰن بن مهدي مع سليمان بن أحمد الواسطي ، وقوله : (سمعتك تحدث عن رجل ، أصحابنا يكرهون الحديث عنه ، قال : من هو ؟ قلت : محمد بن راشد الدمشقي ، قال : ولم ؟ قلت : كان قدرياً ،

---

(١) الكفاية (١٢٥) .

(٢) الباعث الحثيث (١٠٠) .

فغضب ـ أي : ابن مهدي ـ وقال : ما يضره)[1] .

وكذٰلك روى الخطيب بسنده إلى الحميدي ، قال : (قال سفيان : كان ابن أبي لبيد من عباد أهل المدينة ، وكان ثبتاً ، وكان يرىٰ ذٰلك الرأي ؛ يعني : القدر)[2] ، فقد صرح بتوثيقه بالرغم من معرفته ببدعته .

وكذٰلك ما روى الخطيب بسنده إلىٰ أحمد بن زهير ، قال : (سمعت يحيى بن معين ـ وقيل له : إن أحمد بن حنبل قال : إن عبيد الله بن موسىٰ يرد حديثه للتشيع ـ فقال : كان ـ والله الذي لا إلـٰه إلا هو ـ عبد الرزاق أغلا في ذٰلك منه مائة ضعف ، ولقد سمعت من عبد الرزاق أضعاف ما سمعت من عبيد الله)[3] .

وكذٰلك ما روى الخطيب بسنده إلىٰ إبراهيم بن الجنيد الحتلي ، قال : (سمعت يحيى بن معين ذكر حسيناً الأشقر فقال : كان من الشيعة الغالية الكبار ، قلت : وكيف حديثه ؟ قال : لا بأس به ، قلت : صدوق ، قال : نعم ؛ كتبت عنه عن أبي كدينة ، ويعقوب القمي)[4] .

فهـٰذا يحيى بن معين بالرغم من تبديعه كلّاً من عبد الرزاق وحسين الأشقر فقد صرح بالأخذ عنهما ؛ لوثوقه بأحاديثهما ، وتصريحه بتوثيقهما ، فقبول روايتهم إنما هو لتوثيقهم وصدقهم دون النظر إلىٰ بدعهم وكونهم دعاة أو لا .

وهـٰكذا نرىٰ أن موقف علماء الحديث من أهل البدع والتردد في قبول

---

(١) الكفاية (١٢٩) .

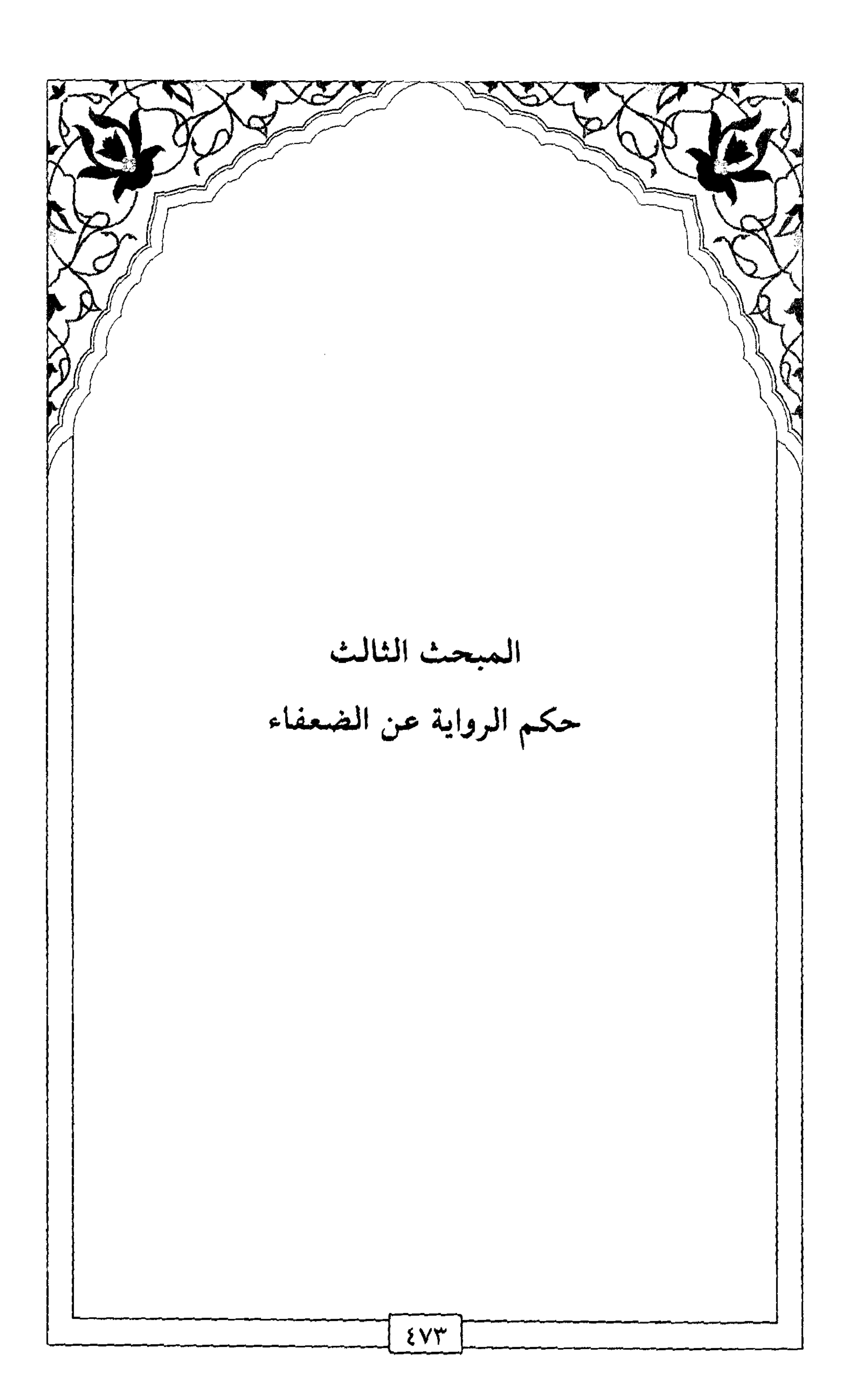
(٢) الكفاية (١٣٠) .

(٣) الكفاية (١٣٠) .

(٤) الكفاية (١٣٠) .

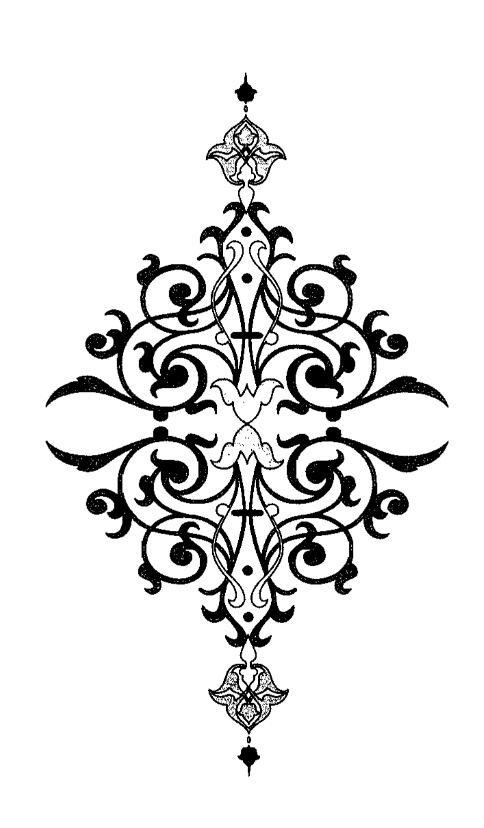
رواياتهم إنما استهدف تنقية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وصيانته من كل شائبة يحتمل أن تتطرق إليه ، فبعضهم أوصد الباب أمام أهل البدع والأهواء جميعهم ، ومن تسمح في قبول رواياتهم وأذن لهم في ولوج باب الرواية فقد اتخذ الحيطة والحذر الشديدين في ذلك ، وهـٰذا كله يكشف لنا عن مدى الجهد الذي بذله هـٰؤلاء الجهابذة النقاد في مقاومة الوضع حيث حالوا بين الوضاعين وبين حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن يصلوا إليه ، وحصنوه من كل طريق حاولوا الوصول إليه ، فجزاهم الله عن هـٰذه الأمة خير الجزاء .

* * *



المبحث الثالث

حكم الرواية عن الضعفاء



حكم الرواية عن الضعفاء

والمراد بالضعفاء من الرواة : ما قامت بهم علة تحط حديثهم عن درجة الاحتجاج عند الانفراد ، **وقد سبق أن أشرت إلىٰ أن أسباب الضعف في الرواة منشؤه أحد ثلاثة أمور** ؛ هي :

ـ طعن في ضبط الراوي .

ـ طعن في عدالة الراوي .

ـ جهالة الراوي .

وقد تناولت أحكام كل قسم من هٰذه الأقسام ، وتعرضت لتعريفها ، وما يصلح منها للاعتبار والانجبار ، وما لا يصلح ، بما يغني عن إعادته .

وسأحاول تناول الكلام في هٰذا البحث ضمن جهود العلماء في مقاومة الوضع ببيان موقفهم من الرواية عن الضعفاء ، وأعني بهم : من طعن في ضبطه ، أو من طعن في عدالته ؛ لأن لأئمة الحديث موقفاً من رواية هٰؤلاء الضعفاء استهدفوا منه صيانة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن يتطرق إليه ما ليس منه ، سواء تُعُمِّد في ذٰلك أم كان مصدره الوهم ، وللكلام علىٰ هٰذا الموقف أرىٰ من المناسب تناوله في نقطتين :

الأولىٰ : موقفهم من الضعفاء الذين طعن فيهم من قبل ضبطهم .

الثاني : موقفهم من الضعفاء الذين طعن فيهم من قبل عدالتهم .

أ ـ الرواية عمن طعن في ضبطه :

من المعلوم أن منشأ عدم الضبط إما أن يكون فطرياً ؛ إذ قد يجبل

المرء علىٰ عدم استعداد للضبط والحفظ ، وذٰلك بأن يكون مغفلاً ضعيف العقل ، وهٰذه الطائفة من الناس يتعسر عليها الحفظ ، وغالباً ما تخطىء وتهم ، وهٰذا الصنف منهم من يكثر خطؤه ويفحش حتىٰ يغلب ذٰلك علىٰ حديثه ، ومنهم من يكون أمره أخف من ذٰلك .

وإما أن يكون ناشئاً عن تقصير وتفريط في أداء أو تحمل ، أما التقصير في التحمل : فذٰلك بأن يعتمد الراوي على الوراقين ، أو يتشاغل إبان السماع ، أو غير ذٰلك من الأمور التي يأخذها النقاد على الرواة ، ويعدونها قوادح في التحمل .

وأما تقصيره في الأداء : فكأن يروي من حفظه وهو غير ضابط ، أو يتساهل في كتابه ، أو يفقد كتابه ، أو يحدث من غير كتابه ، أو ينسخه ولا يقابله بأصوله ، إلىٰ غير ذٰلك من الأمور التي تؤدي إلىٰ روايته الحديث علىٰ خلاف ما هو ، فيعتبر هٰذا الراوي لدى العلماء من الضعفاء .

وحيث إن بعضاً من الكذابين كان يستغل فرصة عدم حفظ هٰؤلاء الرواة لحديثهم ؛ فيدخل عليهم الموضوعات ، أو يلقنهم إياها ، أو يقلب الأخبار عليهم ، فيتسرب الوضع إلىٰ حديثهم دون إدراك منهم ، فقد وقف علماء الجرح والتعديل من رواية هٰؤلاء الضعفاء مواقف معينة ، وقد سبقت الإشارة إلىٰ ذٰلك عند الكلام علىٰ حكم رواية الحديث الضعيف ، إلا أن الكلام هناك كان يشمل أنواع الحديث الضعيف ، وحديثنا في هٰذا الموضع يتعلق برواية الحديث الضعيف الناشىء ضعفه من جهة ضبط الراوي ، وقد ذهب العلماء في هٰذه المسألة إلىٰ قولين :

١ ـ منع قبول رواياتهم مطلقاً : فقد ذهب بعض أئمة الجرح والتعديل إلىٰ منع الرواية عن الضعفاء مطلقاً ، وممن عرف عنه ذٰلك الإمام مالك ،

روى ابن أبي حاتم قال : (نا حماد بن الحسن ، نا بشر بن عمر ، قال : وسألت مالكاً عن رجل أخرت اسمه ، فقال : هل رأيته في كتبي ؟ قلت : لا ، قال : لو كان ثقة رأيته في كتبي)[1] .

وكذٰلك سفيان بن عيينة ؛ قال ابن أبي حاتم : (نا أبو بكر بن أبي خيثمة ـ فيما كتب إلي ـ نا ابن أبي رزمة ، قال : أخبرني أبي ، نا ابن عيينة ، قال : كنت إذا سمعت الحسن بن عمارة يروي عن الزهري وعمرو بن دينار جعلت إصبعي في أذني)[2] .

وهو مذهب شعبة بن الحجاج ؛ قال ابن أبي حاتم : (نا صالح بن أحمد ، نا علي ـ يعني : ابن المديني ـ قال : ذكرنا ليحيى بن سعيد القطان القاسمَ بنَ عوف الشيباني ، فقال يحيىٰ : قال شعبة : دخلت عليه وحرك يحيىٰ رأسه ، قلت ليحيىٰ : ما شأنه ؟ فجعل يحيد ، قلت ليحيىٰ : ضعفه في الحديث ، قال : لو لم يضعفه لروىٰ عنه)[3] .

كل هٰذه الروايات تدل علىٰ أن هٰؤلاء الأئمة كانوا يمتنعون من رواية حديث من ضعفوه .

٢ ـ ذهب كثير من المحدثين إلىٰ أن الراوي إن كان الغالب علىٰ حديثه الوهم والخطأ ترك حديثه ومنعت الرواية عنه ، أما إذا لم يفحش خطؤه ، ولم يغلب ذٰلك علىٰ حديثه ؛ فإنهم يروون حديثه ويكتبونه لا علىٰ سبيل الاحتجاج ، بل علىٰ سبيل الاعتبار والمتابعة ، فيأخذون ما وافق فيه حديث الثقات ، ويردون من حديثه ما خالف فيه غيره أو تفرد به ، وهٰذا هو ما

---

(١) مقدمة الجرح (٢٤) .
(٢) مقدمة الجرح (٤٤) .
(٣) مقدمة الجرح (١٥٠) .

عليه جمهور أئمة الحديث والنقد ؛ كالإمام أحمد ، وأبي حاتم الرازي ، وأبي زرعة ، وغيرهم من أئمة النقد ، وأقوالهم في هٰذا طافحة في كتبهم مما يغني عن التمثيل .

والغرض من مجانبة حديث الضعفاء وترك الرواية عنهم هو صيانة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من طرق الوهم والخطأ إليه ، لا سيما أن جماعة من الضعفاء قبلوا التلقين وقلبت عليهم أحاديث ، بل إن جماعة من الكذابين كانوا يتتبعون بعض الضعفاء فيدخلون عليهم موضوعاتهم فيروونها ظناً منهم أنها من حديثهم ، فيقعون في الكذب ، لذا كانت نظرة النقاد ثاقبة سديدة عندما امتنعوا عن الرواية عنهم ، وأخذ أحاديثهم ، فاحتاطوا في ذٰلك بحيث لا يؤخذ من حديثهم إلا ما عرف أن له أصلاً يركن إليه ، وهٰذا يدل علىٰ عظيم جهدهم في مجانبة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من موارد الخطأ والوهم ، بل الكذب والوضع .

ب ـ الرواية عمن طعن فيه من جهة عدالته :

سبقت الإشارة إلىٰ أن الطعن في العدالة يقتضي رد حديث الراوي وعدم الاعتبار به ، إلا أن الطعن في العدالة متفاوت الدرجات ؛ منه ما يستوجب الحكم بالكفر كما هو الشأن في طوائف من أهل البدع ؛ كغلاة الرافضة ، ومن أنكر أمراً ضرورياً من الدين ، ومنه ما يستوجب الحكم بالفسق ، وهو الغالب ، كما هو الشأن في عموم أهل البدع ومقترفي الكبائر والمعاصي ، أو المصرين على الصغائر ، أما أصحاب البدع والأهواء فقد سبق الكلام عليهم مفصلاً من قبل .

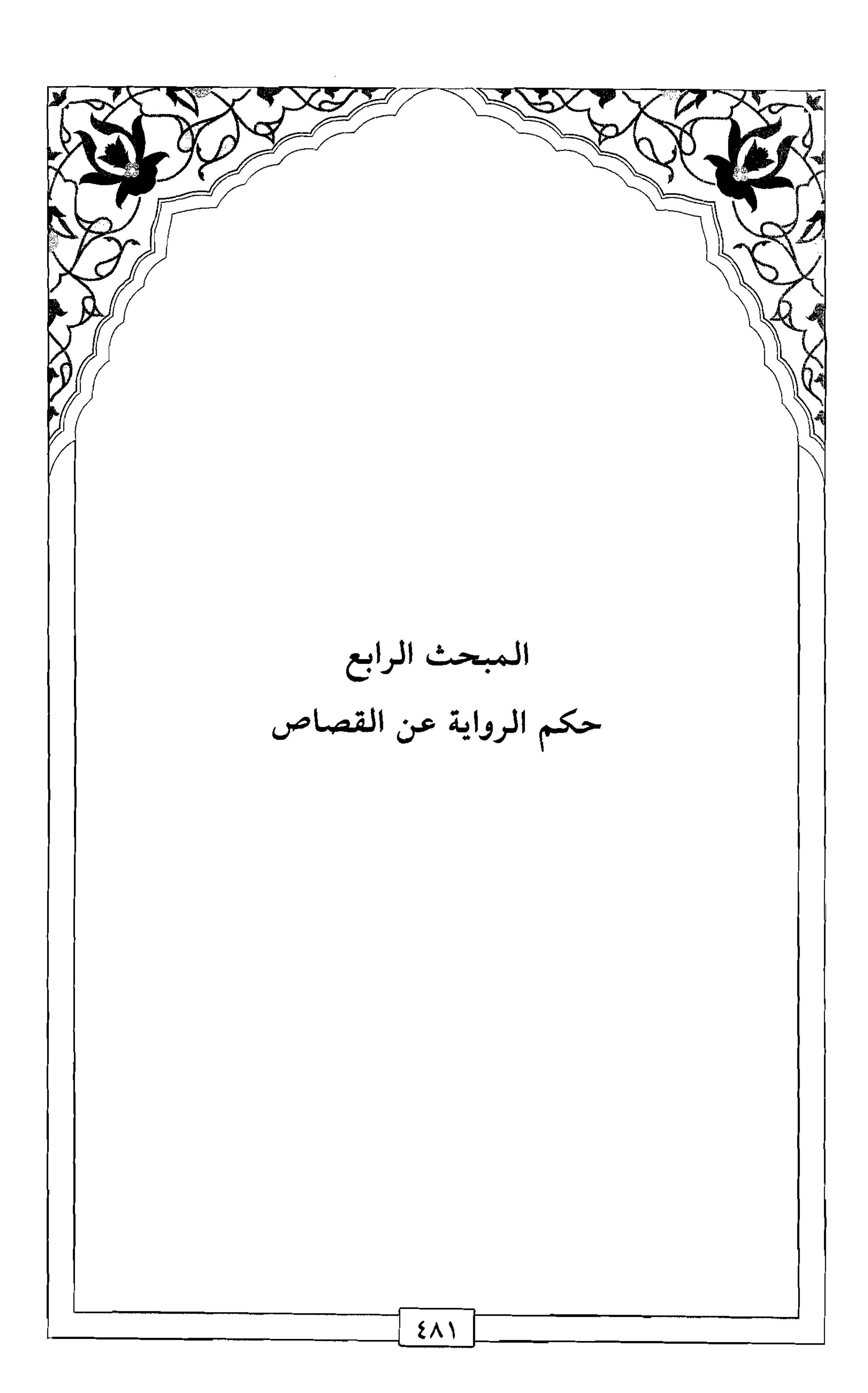
وأما من فسق بسبب ارتكاب المعاصي : فإن أئمة الحديث يردون روايتهم لاجترائهم على الله عز وجل ، وتعدي حدوده ، وإن لم يؤثر عنهم كذب ،

فرد رواياتهم إنما منشؤه اقتراف المعصية ، وتهاونهم في التزام أوامر الله ، وهٰذا قد يحمل البعض على التجرؤ على الكذب ؛ فقبول رواياتهم يقتضي قبول بعض الروايات الموضوعة علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لذا أوصد أئمة النقد هٰذا الباب في وجوه من تسول لهم أنفسهم أن يلحقوا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس منه ، وزيادة علىٰ ذٰلك فقد اقتصر الأئمة رحمهم الله تعالىٰ في أخذ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من المعادن النقية ، والأيدي النظيفة ؛ لأن ذٰلك أكثر طمأنينة ، وأبعد في الاحتمال .

لكل هٰذا منع أئمة الحديث قبول الرواية عن الضعفاء ، وخاصة من قدح في عدالته ، أو خدش في مروءته ، فمنع العلماء من قبول رواياتهم إنما هو من قبل الوقاية وصيانة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن تشوبه شائبة ، أو يتطرق إليه شك .

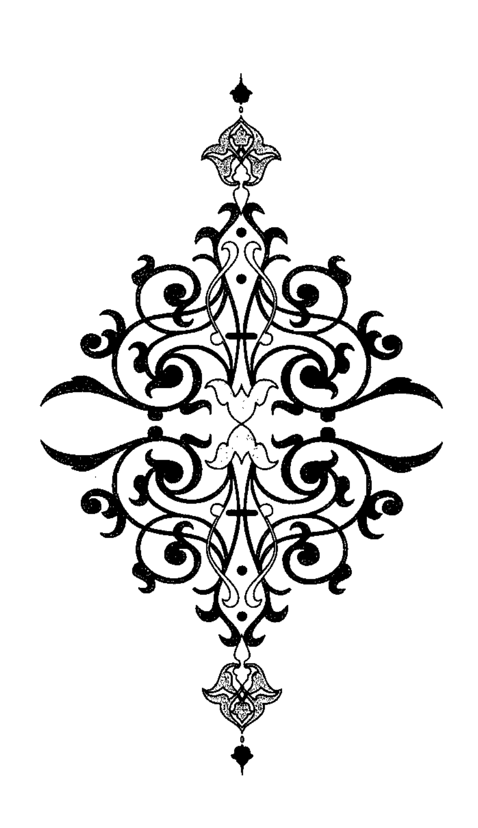






المبحث الرابع

حكم الرواية عن القصاص



حكم الرواية عن القصاص

سبق الكلام علىٰ تعريف القصاص ، والمراد بهم لدى المحدثين ، وبيان دورهم في وضع الحديث ، والكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مما يغني عن الإعادة .

وسأتناول الكلام في هٰذا المبحث عن جهود العلماء في كشف زيف هٰؤلاء القصاص ، وبيان أحوالهم ، وما عانوه من مصائب وبلايا في سبيل منعهم من الكذب ، وزجرهم عن الوضع ، فقد عرف أن السلف رحمهم الله كانت نظرتهم إلى القصص أنه بدعة محدثة ، لذا كان موقفهم من القصاص موقف المقت والكراهة ، ولذا أثر عنهم رحمهم الله الإنكار على القصاص ، وقد بدأ إنكار السلف للقصص منذ بدايته ، فقد سبق أن أول من قص هو تميم الداري عندما أذن له عمر رضي الله عنه بعد أن تأبىٰ عليه مراراً ، وفي الحقيقة أن فعل تميم رضي الله عنه إنما هو الوعظ والتذكير ، ولم يكن قصصاً بالمعنى الذي استقر عليه أمرهم .

ثم لما هاجت الفتنة بدأ القصاص يلعبون دوراً هاماً ، فقابلهم السلف بالإنكار ؛ فقد روى الإمام أحمد في « مسنده » ، قال : (حدثنا يزيد بن هارون ، أنا العوام ، أنا عبد الجبار الخولاني ، قال : دخل رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المسجد ، فإذا كعب يقص ، فقال : من هٰذا ؟ قالوا كعب يقص ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يقص إلا أمير أو مأمور أو مختال » ، قال : فبلغ ذٰلك كعباً فما رئي يقص بعد)[١] .

---

(١) حم (٢٣٣/٤) ، وانظر « الباعث على الخلاص من حوادث القصاص » (١٢٩) .

وروى الطبراني بسنده عن عمرو بن زرارة ، قال : (وقف عليَّ عبيد الله ـ يعني : ابن مسعود ـ وأنا أقص ، فقال : يا عمرو ؛ لقد ابتدعت بدعة ضلالة ، أو إنك لأهدىٰ من محمد صلى الله عليه وسلم ، قال عمرو بن زرارة : ولقد رأيتهم تفرقوا عني حتىٰ رأيت مكاني ما فيه أحد)[١] .

وكذٰلك روى المروزي والطبراني بسنديهما إلىٰ سعيد بن عبد الرحمٰن الغفاري : (أن سليم بن عِتر بن التجيبي كان يقص على الناس وهو قائم ، فقال له صلة بن الحارث الغفاري ـ وهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ـ : والله ؛ ما تركنا عهد نبينا ، ولا قطعنا أرحامنا ، حتىٰ قمت أنت وأصحابك بين أظهرنا)[٢] .

وروى العقيلي ، وأبو نعيم في « الحلية » بسنديهما إلىٰ عاصم بن بهدلة قال : (كنا نأتي أبا عبد الرحمٰن السلمي ونحن غلمة أيفاع ، فيقول : لا تجالسوا القصاص)[٣] ، وفي رواية : (كنا نجالس أبا عبد الرحمٰن السلمي فكان يقول : لا يجالسنا حروري ، ولا من يجالس القصاص)[٤] ، وفي رواية : كان أبو عبد الرحمٰن السلمي يقول : (اتقوا القصاص)[٥] .

وأخرج ابن المبارك في « الزهد » عن ميمون بن مهران قال : (القاص

---

(١) الباعث على الخلاص (١٣٨) ، وانظر « تحذير الخواص » (١٧٧) ، و« مجمع الزوائد » (٣٤١/٢) .

(٢) مجمع الزوائد (٣٤٠/٢) ، وانظر « الباعث على الخلاص » (١٣٩) ، و« تحذير الخواص » (١٧٨) .

(٣) تحذير الخواص (٢٣٥) .

(٤) تحذير الخواص (٢٣٦) .

(٥) تحذير الخواص (٢٣٦) .

ينتظر المقت من الله) ، وفي رواية أخرىٰ عن يزيد بن أبي حبيب قال : (إن القاص ينتظر المقت)[1] .

وأخرج المروزي عن سعيد بن عبيدة ، أن ابن عمر قال لقاص يقص عنده : (قم عنا فقد آذيتنا)[2] .

وروى ابن أبي شيبة والمروزي عن عقبة بن حريث ، قال : (سمعت ابن عمر ـ وجاء رجل قاص فجلس في مجلسه ـ فقال له ابن عمر : قم من مجلسنا ، فأبىٰ أن يقوم فأرسل ابن عمر إلىٰ صاحب الشرطة : أقم القاص ، قال : فبعث إليه رجلاً ، فأقامه) ، وفي رواية : (دخل قاص فجلس قريباً من ابن عمر ، فقال : قم ، فأبىٰ أن يقوم ، فأرسل إلىٰ صاحب الشرطة ، فأرسل إليه شرطياً فأقامه)[3] .

وروى المروزي عن سالم بن عبد الله بن عمر : (أن ابن عمر كان يُلْفَىٰ خارجاً من المسجد فيقول : ما أخرجني إلا صوت قاصكم هٰذا)[4] .

إلىٰ غير ذٰلك من الآثار والأخبار التي تدل علىٰ مدىٰ إنكار السلف على القصاص .

بل لم يقتصر أمرهم على الإنكار عليهم فحسب ؛ إذ تجاوزه إلىٰ من يجالسهم ويستمع إليهم ؛ فقد روى ابن الجوزي في كتابه « القصاص والمذكرين » بسنده إلىٰ عبد الله بن خباب بن الأرت قال : (مر بي أبي وأنا عند رجل يقص ، فلم يقل لي شيئاً حتىٰ أتيت البيت ، فاتزر وأخذ السوط

---

(١) تحذير الخواص (٢٤٠) .
(٢) تحذير الخواص (٢٤٠) .
(٣) تحذير الخواص (٢٤٧ ـ ٢٤٨) .
(٤) تحذير الخواص (٢٤٥) .

يضربني حتىٰ حجزه الزرنوقان ، وهو يقول : أمع العمالقة ؟ أمع العمالقة ؟ ـ ثلاثاً ـ إن هـٰذا قـرن قد طلـع ، إن هـٰذا قرن قد طلع ، يقولها ثلاثاً)[1] ، وقد سلف آنفاً قول أبي عبد الرحمـٰن السلمي : (لا يجالسنا حروري ، ولا يجالسنا من يجالس القصاص) .

ومع مرور الزمن فقد استمرأ الناس أمر القصاص ، وألفوا السماع منهم بالرغم من الإنكار الشديد من السلف عليهم ، وتتبعهم والتشهير بهم ، وبيان أن فعلهم بدعة محدثة ، وبالرغم من ذٰلك فقد استطاع كثير من القصاص أن يتبوءوا في نفوس العامة مكاناً مرموقاً ، بسبب ما كانوا يلقون عليهم من الغرائب والعجائب التي تستهوي قلوبهم ، فأصبحوا في نظرهم هم العلماء العارفين ، وبناء علىٰ ذٰلك لم يكن لإنكار السلف مكاناً ، بل لم يكونوا يقبلون فيهم قولاً ، ولا يعتدون بمن ينكر عليهم ، مهما كان شأنه ، فكان من نتيجة ذٰلك أن عانى الجهابذة النقاد في سبيل الإنكار على القصاص الأمرين من الشدائد ، وصادفوا من العنت والمشقة ما يندىٰ له الجبين ، بل تعرضوا لألوان من الأذىٰ من شتم وتحقير وصدود ، بل بلغ بهم الأمر في بعض الأحيان إلى الضرب المبرح الشديد ، ولهم في ذٰلك نوادر سطرتها كتب التاريخ ، وسأذكر شيئاً منها ليدل ذٰلك علىٰ مقدار الجهد الذي بذله هـٰؤلاء الأئمة في سبيل حفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتنقيته من كل شائبة .

فقد سبق ذكر قصة الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين مع القاص الذي دخل مسجد الرصافة ، وانتهىٰ به المطاف إلى النيل من يحيى بن معين ، وقذفه إياه بالحماقة[2] .

---

(١) تحذير الخواص (٢٥٣) .

(٢) انظر (١/٣٨٢) .

وكذلك ما تعرض له أبو حاتم بن حبان مع القاص الذي صادفه في بلده تاجروان ، وشتمه أبا حاتم بقوله : (إن المناقشة معنا من قلة المروءة)[1] .

ومما تعرض له الأئمة من الأذىٰ من قبل القصاص : ما روي (أن قاصاً جلس ببغداد ، فروىٰ في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾[2] أنه يجلسه معه علىٰ عرشه ، فبلغ ذٰلك الإمام محمد بن جرير الطبري ، فاحتد من ذٰلك ، وبالغ في إنكاره ، وكتب علىٰ باب داره :

سبحان من ليس له أنيس ... ولا له في عرشه جليس

فثارت عليه عوام بغداد ، ورجموا بيته بالحجارة ، حتى استد بابه بالحجارة ، وعلت عليه)[3] .

ولم يقتصر الأمر علىٰ هٰذا بل تجاوزه إلى الضرب ، فقد روى ابن ناصر بسنده إلى الشعبي ، قال : (بينما عبد الملك جالس وعنده وجوه الناس من أهل الشام ، قال لهم : من أعلم أهل العراق ؟ قالوا : ما نعلم أحداً أعلم من عامر الشعبي ، فأمر بالكتاب إلي ، فخرجت إليه حتىٰ نزلت تدمر ، فوافقت يوم الجمعة ، فدخلت أصلي في المسجد ، فإذا إلىٰ جانبي شيخ عظيم اللحية ، قد أطاف به قوم فحدثهم ، فقال : حدثني فلان عن فلان يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم : أن الله تعالىٰ خلق صورين له في كل صور نفختان ، نفخة الصعق ، ونفخة القيامة ، قال الشعبي : فلم أضبط نفسي أن خففت صلاتي ، ثم انصرفت ، فقلت : يا شيخ ؛ اتق الله ، ولا تحدثن بالخطأ ، إن الله تعالىٰ لم يخلق إلا صوراً واحداً ، وإنما هي نفختان : نفخة

(١) انظر (١/٣٨٣) .
(٢) سورة الإسراء : (٧٩) .
(٣) تحذير الخواص (٢١١ ـ ٢١٢) .

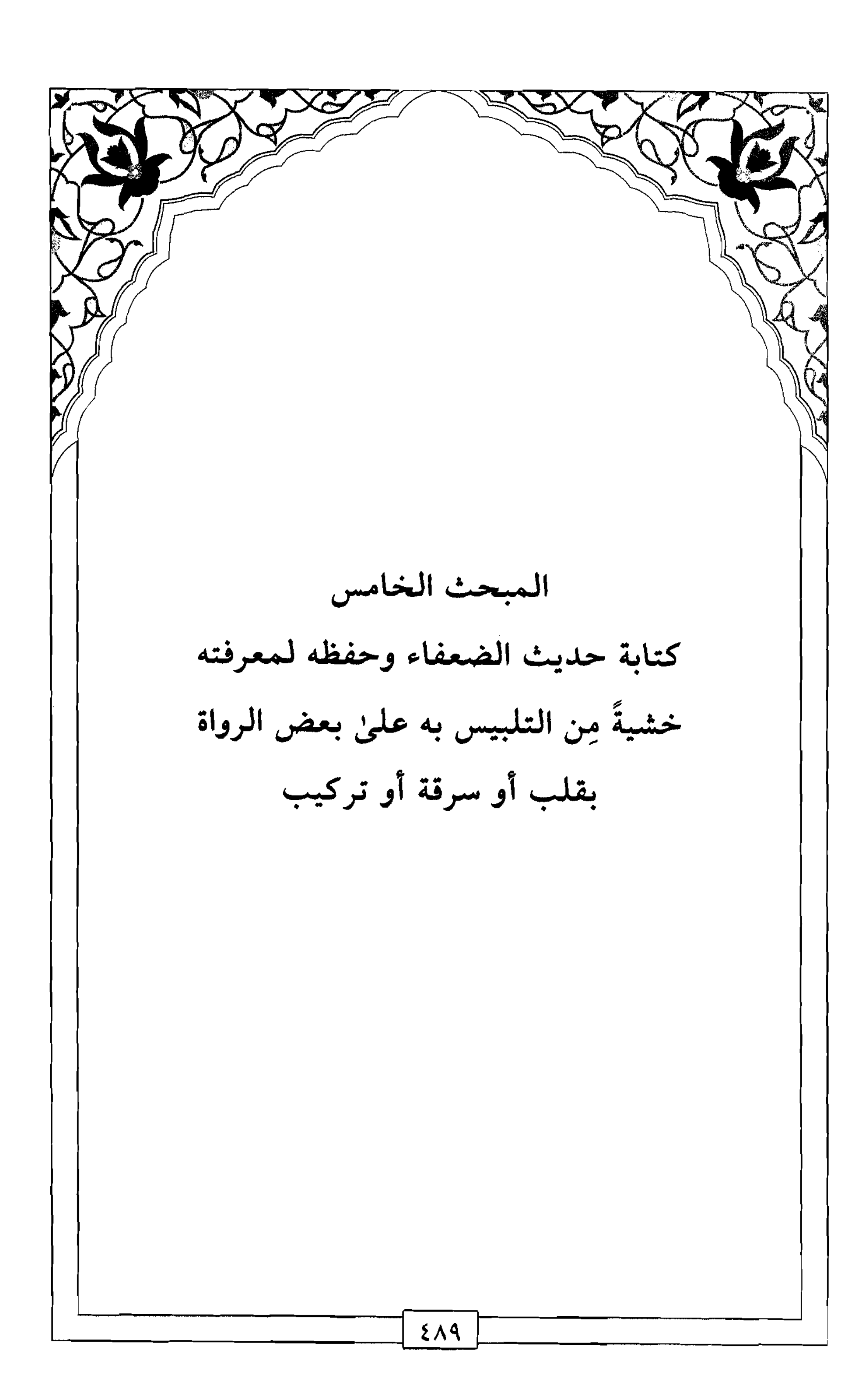
الصعق ، ونفخة القيامة ، فقال لي : يا فاجر ؛ إنما حدثني فلان وفلان وترد علي ، ثم رفع نعله فضربني بها ، وتتابع القوم عليَّ ضرباً معه ، فوالله ؛ ما أقلعوا عني حتىٰ حلفت لهم : أن الله تعالىٰ خلق ثلاثين صوراً ، وله في كل صور نفخة ، فأقلعوا عني ، فرحلت حتىٰ دخلت دمشق ، ودخلت علىٰ عبد الملك فسلمت عليه ، فقال لي : يا شعبي ؛ بالله حدثني بأعجب شيء رأيته في سفرك ، فحدثته حديث التدمريين ، فضحك حتىٰ ضرب برجليه)[1] .

إلىٰ غير ذٰلك من المواقف التي تكشف عن مدىٰ ما لقي القوم من المتاعب ، وما تحملوا من مشاق في سبيل الإنكار علىٰ هٰؤلاء القصاص .

ودافعهم لهٰذا الإنكار أن غالب القصاص من أنصاف المتعلمين ، بل من الجهلة بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وغاية مرامهم ما في أيدي الناس من أعطيات وهبات ، أو التطلع إلىٰ ثناء العامة عليهم ، ووصفهم بأنهم أعلم من في الأرض ، فدفعهم ذٰلك إلى الإغراب ، وإتيان كل ما هو غريب ، والحديث الصحيح يقل فيه ذٰلك ، فلجؤوا إلى الكذب والاختلاق ، فكان موقف العلماء وجهابذة النقد من ذٰلك المنع ؛ خشية تسرب ما ليس من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل هٰؤلاء القصاص .

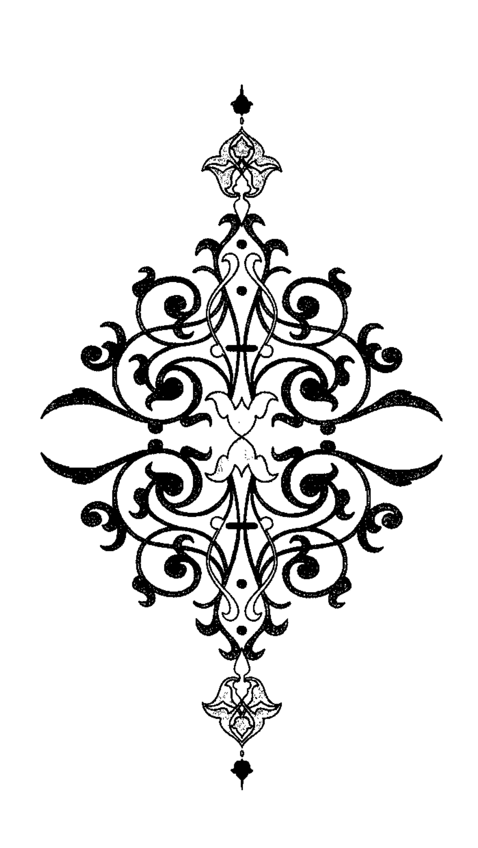


(١) تحذير الخواص (٢٠٣ ـ ٢٠٤) .



المبحث الخامس

كتابة حديث الضعفاء وحفظه لمعرفته خشيةً مِن التلبيس به علىٰ بعض الرواة بقلب أو سرقة أو تركيب



كتابة حديث الضعفاء وحفظه لمعرفته خشية من التلبيس به علىٰ بعض الرواة بقلب أو سرقة أو تركيب

من الجهود الوقائية التي بذلها أئمة الحديث ونقاده أنهم سلكوا مسلكاً يعد فريداً من نوعه ، وهٰذا المسلك كان بمثابة رد فعل لبعض الطرق الملتوية التي سلكها طائفة من الكذابين والوضاعين ؛ حيث كانوا يأخذون الأحاديث الموضوعة فيقلبون أسانيدها ويركبونها ، وقد فطن جماعة من النقاد لفعلتهم هٰذه فاتخذوا حيالها ما يلزم من تدبير ؛ فبذلوا جهدهم في حفظ هٰذه الأحاديث الموضوعة ، وعرفوا متونها وإسنادها ، وتنبهوا لمكامن الطعن والغمز فيها ؛ فإذا ما أراد بعض الكذابين التغيير والتبديل في هٰذه الأحاديث ، وذٰلك بإبدال الضعيف فيها بقوي ، والمجروح بثقة ؛ أوقفوه عند حده ، وكشفوا زيفه وباطله ، وقد سلك جماعة من النقاد الكبار هٰذا المسلك فحفظوا مئات ، بل آلاف من الأحاديث الضعيفة والموضوعة لهٰذا الغرض وغيره ، وممن كانت له اليد الطولىٰ في هٰذا المجال شيخ النقاد يحيى بن معين ، وقد سبق ذكر قصته مع الإمام أحمد بن حنبل ، حينما رآه بصنعاء يكتب صحيفة معمر ، عن أبان ، عن أنس ، وإنكاره عليه ، ورد ابن معين بأنه إنما كتبها ويعرفها ، حتىٰ لا يجيء إنسان فيجعل ثابتاً بدلاً من أبان [١] .

---

(١) انظر (٤٦٥/١) .

إلىٰ غيرها من الأمثلة التي أضربنا عنها خشية التطويل ، بالإضافة إلى اشتهارها لدىٰ أوساط المحدثين .

وحفظ حديث الضعفاء ومعرفته أصبح أمراً شائعاً لدىٰ كثير من المحدثين والنقاد وأئمة الحديث ؛ حيث كان الواحد منهم يحفظ عدداً من الأحاديث الصحيحة ، ومثلها من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، فقد روى الخطيب بسنده إلى العقيلي قال : (ثنا يحيى بن عثمان ، قال : ثنا نعيم بن حماد ، حدثني حاتم القاص ـ وكان ثقة ـ قال : سمعت سفيان الثوري يقول : إني لأروي الحديث علىٰ ثلاثة أوجه ، أسمع الحديث من الرجل أتخذه ديناً ، وأسمع من الرجل أقف حديثه ، وأسمع من الرجل لا أعبأ بحديثه ، وأحب معرفته)[1] .

ورویٰ أيضاً بسنده إلىٰ محمود بن غيلان ، قال : (سمعت ابن المبارك يقول : إني لأسمع الحديث فأكتبه وما من رأيي أن أعمل به ، ولا أن أحدث به ، ولٰكن أتخذه عدة لبعض أصحابي ؛ إن عمل به أقول : عمل بالحديث)[2] .

بل إن بعضهم كان يأمر تلاميذه بحفظ ومعرفة الأحاديث الضعيفة ، كما يعرف الأحاديث الصحيحة للغرض نفسه ، فقد روى الخطيب بسنده إلىٰ بقية بن الوليد ، قال : (قال لي الأوزاعي : تعلم من العلم ما لا يؤخذ به ، كما تتعلم ما يؤخذ به)[3] .

إلىٰ غير ذٰلك من الأخبار التي يذكر فيها أن كثيراً من أئمة الحديث

---

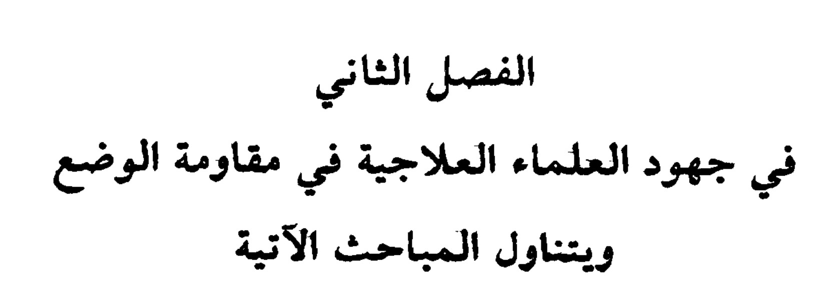
(١) الكفاية (٤٠٢) .
(٢) الكفاية (٤٠٢) .
(٣) الكفاية (٤٠٢) .

كان يحفظ أحاديث الضعفاء وغيرهم ؛ لمعرفتها وكشف حالها من غير أن يحتج بها .

هٰذه أهم الجهود الوقائية التي بذلها أئمة الجرح والتعديل بقصد بقاء حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالياً من كل شائبة تحاول العلوق به ، وهي لا شك جهود مضنية ، تدل علىٰ مدىٰ إدراك هٰؤلاء لمكانة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما تدل علىٰ مدى الخطر الداهم الذي كان ينتظر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أن هٰؤلاء الأئمة تهاونوا وقصروا من جهدهم في المحافظة علىٰ نقاء السنة النبوية من أن يتطرق إليها الدخيل والطفيلي ، مما ليس منها ، وفي هٰذا كله تحقيق لوعد الله تعالى الذي أخذه علىٰ نفسه من صيانة وحيه ، وحفظ ذكره ، والله أعلم .

* * *





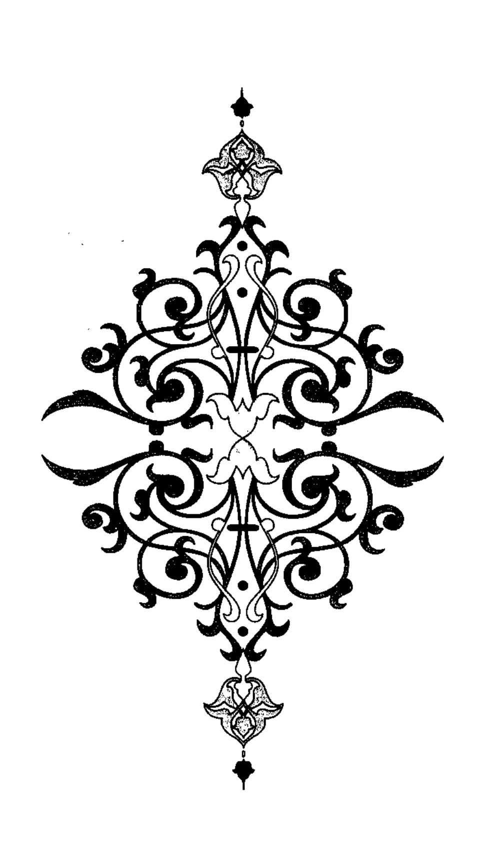
الفصل الثاني
في جهود العلماء العلاجية في مقاومة الوضع
ويتناول المباحث الآتية

المبحث الأول : الامتناع من الرواية عن الكذابين .

المبحث الثاني : كشف أحوال الكذابين وإظهار أمرهم .

المبحث الثالث : تعنيف الكذابين .

المبحث الرابع : تأليف الكتب في الكذابين .



تمهيد

ونعني بهٰذا الفصل : المسائل التي قام بها العلماء تجاه الكذابين والوضاعين عقب تحققهم من ارتكاب هٰؤلاء الكذابين جريمة التقول والتزوير علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد قاموا رحمهم الله تعالىٰ بجهود لا تخفىٰ ، كشفوا فيها للناس عن هٰؤلاء الكذابين أحوالهم ، والطرائق التي سلكوها في بث سمومهم ، بل لم يكتفوا في ذٰلك حتىٰ أوقفوهم عند حدهم ؛ وذٰلك بتعنيفهم تارة ، وبالاستعداء عليهم أخرىٰ ، بل ذهب بعضهم إلىٰ هجر الكذبة ، وعدم السلام عليهم ، بل ترك بعضهم الصلاة عليهم ، وتشييعهم بعد موتهم ، كما نبزوهم بألقاب تشعر بصنيعهم ، وخاتمة المطاف أنهم خلدوا ذكرهم ، وأفردوا في التأليف فيهم أسفاراً تقرأ مدى الدهر ، تصف أحوالهم وتظهر جريمتهم عبر الأجيال المتتالية ، هٰذه أهم المسائل التي أحاول عرضها في هٰذا الفصل ، ويمكن تلخيصها في المباحث التالية :

١ ـ الامتناع من الرواية عن الكذابين .

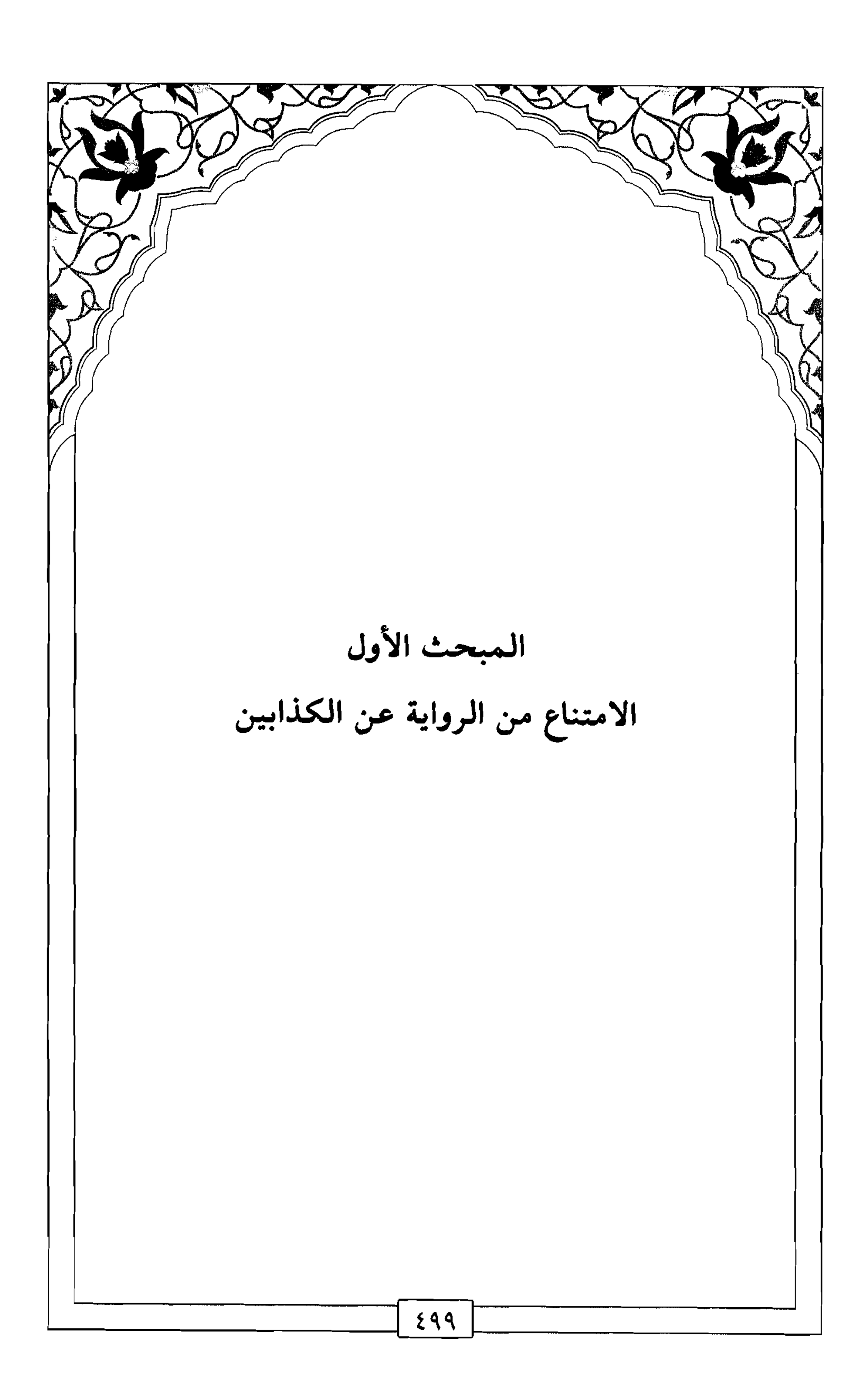
٢ ـ كشف أحوال الكذابين وإظهار أمرهم .

٣ ـ تعنيف الكذابين .

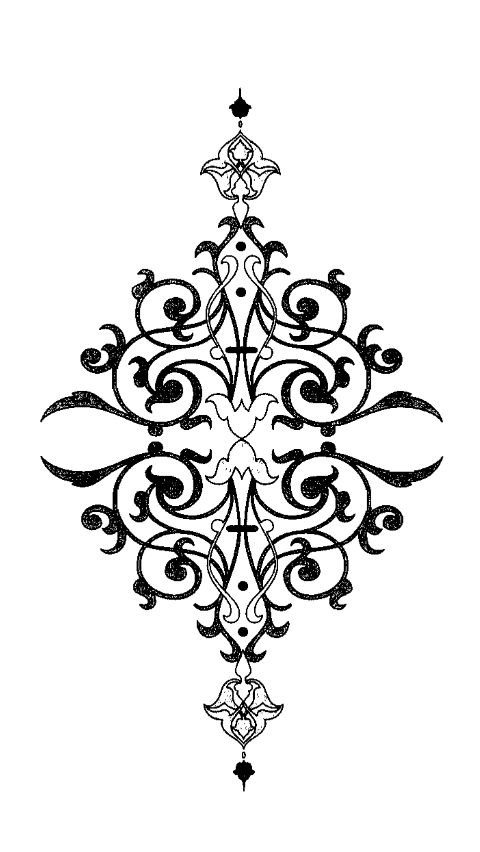
٤ ـ تأليف الكتب في الكذابين .

* * *





المبحث الأول
الامتناع من الرواية عن الكذابين



الامتناع من الرواية عن الكذابين

سبق أن أشرت إلىٰ أن علماء الأمة أطبقوا علىٰ حرمة رواية الحديث الموضوع في أي معنىً كان ، إلا إذا كانت الرواية له مقرونة ببيان وضعه وإظهار كذبه ، ولهٰذا كان دأب السلف رضوان الله عليهم الامتناع عن رواية أحاديث من ثبت كذبهم لديهم ، وعدم كتابتها ، وأمرهم تلاميذهم بالضرب عليها ، وقد اشتهرت عنهم عبارات تدل علىٰ ذٰلك ؛ كقولهم : فلان لا يكتب حديثه ، وفلان لا تحل الرواية عنه ، فلان اضرب علىٰ حديثه ، أو فلان كتبت عنه ولا أستحل الرواية عنه ، أو كتب عنه فلان وضرب علىٰ حديثه ولم يقرأه علينا ، وقد مضىٰ معنا من عباراتهم هٰذه الشيء الكثير في مواضع شتىٰ ، وهٰذه العبارات كلها تشعر بامتناعهم من الرواية عن الكذابين .

والامتناع عن الرواية عن الكذابين قد يكون ابتداءً ، وذٰلك فيما إذا تبين أمر الراوي قبل الأخذ عنه ، وتارة يأخذ الرواة عنه ؛ فإذا انكشف كذبه ووضح توقفوا عن الأخذ عنه ، وتوقفهم عن الرواية عنه موجبه ما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من روىٰ عني حديثاً يرىٰ أنه كذب فهو أحد الكذابين »[1] ، يؤيد ذٰلك ما روى الدارقطني قال : (قال لي أبو بكر أحمد بن محمد بن المطلب الهاشمي : كنا يوماً عند القاسم بن زكريا المطرز ، فمر في كتابه حديث عن الكديمي ، فامتنع عن قراءته ، فقام إليه محمد بن عبد الجبار ـ وكان أكثر عن الكديمي ـ فقال له : أيها الشيخ ؛

(١) سبق تخريجه (١١٢/١) .

أحب أن تقرأه ، فأبىٰ ، وقال : أخاصمه بين يدي الله غداً ، وأقول : إن هـٰذا كان يكذب علىٰ رسولك وعلى العلماء)[1] .

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : (سألت يحيى بن معين عن زكريا بن يحيى الكسائي الكوفي ، فقال : رجل سوء ، يحدث بأحاديث سوء ، فقلت : فقد قال لي أنك كتبت عنه ، فحول وجهه وحلف بالله أنه لا أتاه ولا كتب عنه ، وقال : يستأهل أن يحفر له بئر فيلقىٰ فيها)[2] .

فخلوصاً من هـٰذا الأمر كان بعضهم يمتنع عن الرواية عن الكذاب تحملاً وأداءً ، وبعضهم كان يمتنع أداءً فقط ، فإذا روىٰ عنه قرن ذٰلك ببيان حاله ، وجل من امتنع من الرواية عن الكذابين إنما استهدف إهمال حديثهم وهجره حتىٰ ينسىٰ ويندثر فلا تقوم له قائمة ؛ لأنهم يرون أن في الرواية عنه إظهاراً له وترويجاً لأحاديثه ، فترك الرواية عنه طريق من طرق القضاء علىٰ حديثه ، وعدم التفات الناس إليه ، وهـٰذا لا شك مسلك من المسالك العلاجية التي وضعها العلماء لمقاومة الوضع ؛ إذ فيه قطع لدابر الأحاديث الموضوعة ، وإلقاء لها في دائرة الإهمال والنسيان ، ولم يكتف أئمة الحديث بالامتناع من الرواية عن الكذابين ، بل تجاوز بعضهم إلىٰ منع تلاميذه من الرواية عنهم ؛ فقد روى ابن أبي حاتم قال : (سئل أبو زرعة عن الحسين بن عبد الله بن ضميرة ، فقال : ليس بشيء ، ضعيف الحديث ، اضرب علىٰ حديثه)[3] .

وروى ابن أبي حاتم أيضاً قال : (أخبرني أبي ، نا محمد بن يحيى بن

---

(١) تحذير الخواص (١٨٩) .

(٢) تحذير الخواص (١٦٨) .

(٣) الجرح (١/٥٨)

حسان التنيسي ، قال : قال أبي : لا تكتب حديث الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي فإنه متروك الحديث)[1] .

وقال أيضاً : (سمعت أبا زرعة ـ وسئل عن الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي ـ فقال : ضعيف ، لا يحدث عنه ، ولم يقرأ علينا حديثه ، وقال : اضربوا عليه)[2] .

وقال الذهبي ـ في ترجمة أحمد بن عبد الرحمٰن البسري أبي الوليد ـ : (قال إسماعيل بن عبد الله السكري القاضي أيضاً : لم يسمع أبو الوليد عن **الوليد بن مسلم شيئاً ، ولو شهد عندي ما قبلته ، وإنما كان محللاً يحلل النساء ، ويعطى الشيء فيطلق ، وكان سيئ الحال بدمشق ؛ فاتقوا الله ، وإياكم والسماع من الكذابين ، وبكار ـ يعني : جد أحمد بن عبد الرحمٰن ـ لم أجز شهادته قط ، وهو الذي بعث إليه ـ أي : إلىٰ إسماعيل السكري ـ الكتب ، وهما جميعاً كذابان)**[3] .

إلىٰ غير ذٰلك من الأخبار التي تصرح بمنع الشيوخ تلاميذهم من الرواية عن الكذابين ، والأمر بترك حديثهم ، أو الضرب عليه ، بل أفرد بعض الأئمة أبواباً خاصة في مؤلفاتهم في الرواة الذين يرغب عن الرواية عنهم ، وهم بصنيعهم ذٰلك يدعون إلىٰ عدم الرواية عنهم ؛ منهم الحاكم أبو عبد الله ، ويعقوب بن سفيان الفسوي .

بل قد تجاوز عند بعضهم من منع تلاميذهم من الرواية عن الكذابين إلى الإنكار عليهم في روايتهم عنهم أو جلوسهم للسماع منهم ؛ فقد

---

(١) الجرح (١/١٢١) .
(٢) الجرح (١/١٢١) .
(٣) ميزان (١/١٣٩) .

روى ابن حبان قال : (ثنا أحمد بن الحسن بن أبي الصغير بالفسطاط ، ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، سمعت الشافعي يقول : من حدث عن أبي جابر البياضي بيض الله عينيه)[1] .

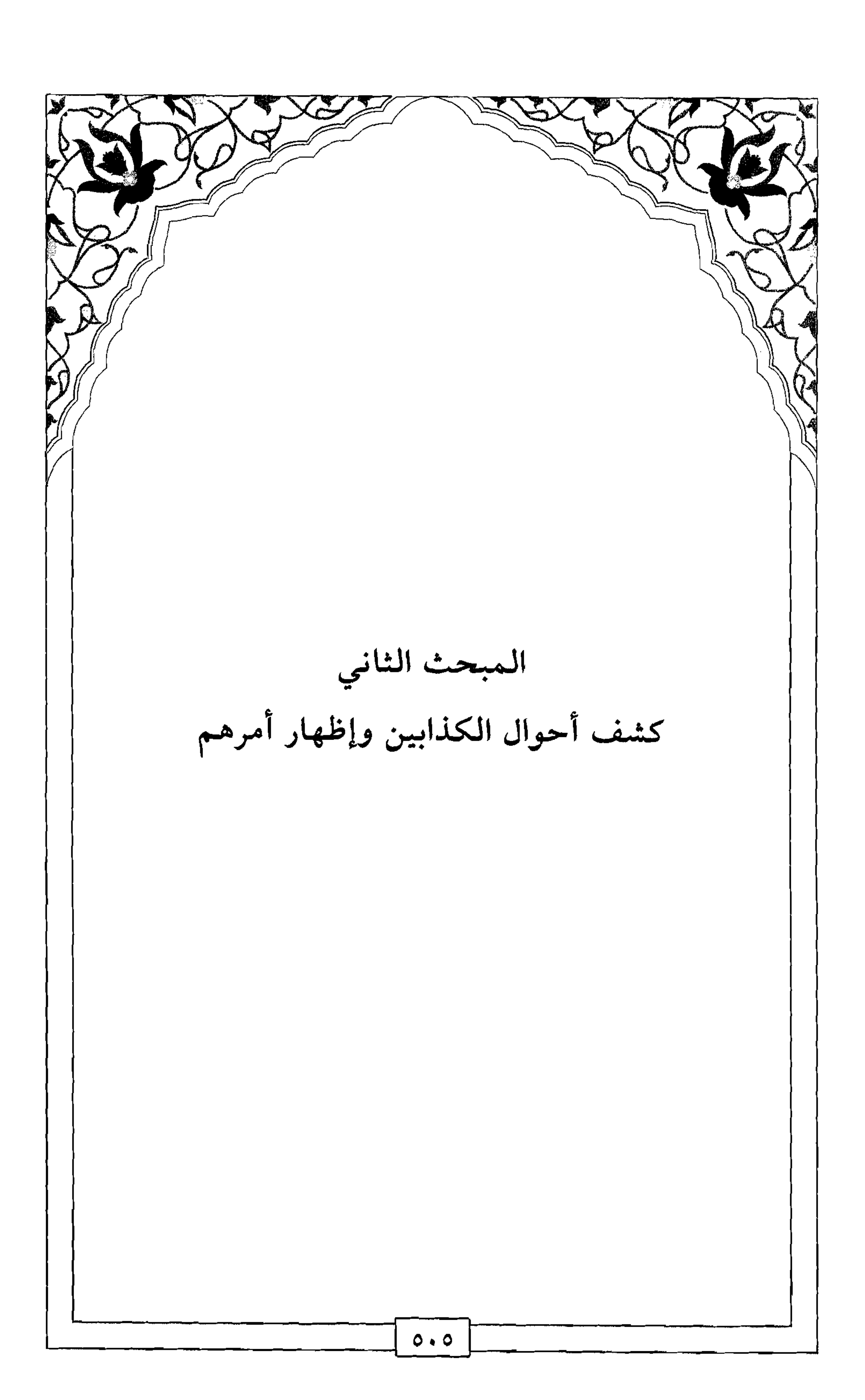
وقال ابن أبي حاتم : (سمعت عبد العزيز الأويسي يقول : لما خرج إسماعيل بن أبي أويس إلىٰ حسين بن ضميرة فبلغ مالكاً ، هجره أربعين يوماً)[2] .

لٰكن هٰذه الطريقة ـ أعني : الامتناع عن رواية حديث الكذابين ـ قد لا تكون علاجاً حاسماً لرد أحاديثهم ؛ لأن الامتناع عن الرواية عند المحدثين لا يقتصر علىٰ من عرف بالكذب ، لذا رأىٰ بعضهم أن الأولىٰ من الامتناع عن رواياتهم وترك حديثهم كشف حالهم ، وفضحهم ، وبيان كذبهم للعامة والخاصة ، حتىٰ يمتنعوا عن الأخذ عنهم ، وهٰذا ما أحاول بيانه في المبحث الآتي .



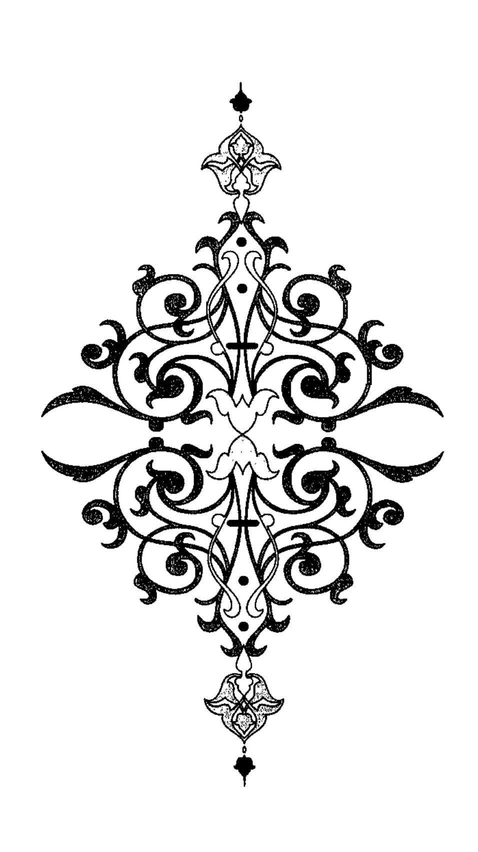
(١) مجروحين (٢/٢٥٨) ، ميزان (٣/٦١٧) ، لسان (٥/٢٤٤) .

(٢) الجرح (١/٥٨) ، فهجر مالك لابن أبي أويس إنما كان لذهابه إلى الحسين بن ضميرة ، وهو ممن اشتهر بوضع الحديث .



المبحث الثاني

كشف أحوال الكذابين وإظهار أمرهم



كشف أحوال الكذابين وإظهار أمرهم

رأىٰ كثير من أئمة الحديث أن الامتناع عن رواية حديث الكذاب وسيلة غير كافية للقضاء علىٰ كذبه ؛ لأنها علاج غير كافٍ من جهة ، ومن جهة أخرىٰ يتطلب الوقوف على الكذابين من الرواة بحثاً وتتبعاً ، بالإضافة إلىٰ ما سبق بيانه من أن ترك الرواية عن الراوي لا يقتصر علىٰ كونه قد يترتب عليه تكذيبه ، لذا فقد سلكوا طريقاً آخر من طرق العلاج يحملون فيه الكذابين علىٰ ترك كذبهم وتجنبه ، فرأوا أن العلاج في ذٰلك هو إظهار حال هٰؤلاء الرواة ، وكشف أمرهم ، وفضحهم ، والتشهير بهم لدى الأوساط ، حتىٰ يعرفوا ويتنكب طريقهم .

وممن عرف عنهم هٰذا الرأي جماعة من كبار أئمة الحديث ونقاده ؛ منهم : سفيان الثوري ، ومالك بن أنس ، وشعبة بن الحجاج ، وسفيان بن عيينة ، وعبد الله بن المبارك ، وأحمد بن حنبل ، وأبو مسهر ، وأبو حاتم الرازي ، وغيرهم .

فقد روى الإمام مسلم في مقدمة « صحيحه » قال : (ثنا عمرو بن علي أبوحفص ، قال : سمعت يحيى بن سعيد ـ يعني : القطان ـ قال : سألت سفيان الثوري وشعبة ومالكاً وابن عيينة عن الرجل لا يكون ثبتاً في الحديث ، فيأتيني الرجل فيسألني عنه ؟ قالوا : أخبر عنه أنه ليس بثبت)[١] .

وقال عبد الرحمٰن بن مهدي : (سألت شعبة وابن المبارك والثوري

---

(١) م : مقدمة (١/١٧) .

ومالك بن أنس عن الرجل يتهم بالكذب ، فقالوا : انشره ؛ فإنه دين)[1] .

وروى ابن الجوزي بسنده ، من طريق الخطيب إلىٰ محمد بن بندار الجرجاني قال : (قلت لأحمد بن حنبل : يا أبا عبد الله ؛ إنه ليشق علي أن أقول : فلان كذاب ، وفلان ضعيف ، فقال لي : إذا سكتَّ أنت وسكتُّ أنا فمتىٰ يعرف الجاهل الصحيح من السقيم ؟)[2] .

وقال الدارقطني : (حدثنا أبو علي محمد بن إسماعيل الفارسي ، حدثنا أبو زرعة عبد الرحمٰن بن عمرو الدمشقي ، قال : سمعت أبا مسهر يسأل عن الرجل يغلط ويهم ويصحف ، قال : بيِّن أمره ، قلت لأبي مسهر : أترىٰ ذٰلك من الغيبة ؟ قال : لا)[3] .

وروى الخطيب بسنده إلىٰ أبي محمد جعفر بن أحمد قال : (سئل أبو حاتم الرازي عن حديث هشيم ، عن سيار أبي الحكم ، عن أبي جعفر الخمطي ، عن أنس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « صنفان من أمتي لا تنالهم شفاعتي المرجئة والقدرية » ، وعن حديث حماد بن قيراط ، عن ابن عجلان ، عن أبي يزيد المدني ، قال : لم يقرأ خلف الإمام تسعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ منهم : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وعبد الله بن عمر وجابر وأبو سعيد الخدري ، وأحاديث موضوعة ، فأجاب أبو حاتم بخطه : ما روىٰ هٰذه الأحاديث إلا كذاب ، ويحتاج إلىٰ أن يبين ضعف هٰذه الأحاديث لهٰذا الرجل الذي حدث بها ، أنها موضوعة لا أصل لها ؛ فإن رجع عنها ، وإلا

(١) السنة قبل التدوين (٢٣٣ ـ ٢٣٤) .
(٢) الموضوعات (١/٥١) .
(٣) تحذير الخواص (١٧٧) .

على السلطان أن ينهاه عن روايتها ؛ فإن انتهىٰ وإلا عاقبه)[1] .

كل هـٰذه الآثار وغيرها مما جاء عن أئمة النقد وأساطينه في وجوب كشف رواية الكذابين وبيانها لدى الناس حتىٰ تعرف ويتجنب روايتها ، وفي هـٰذا يقول ابن الجوزي : (وهـٰذا الكلام من العلماء ظاهر المعنىٰ ؛ فإن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « عليكم بسنتي » ، والمحال ليس من سنته ، فقد نبه بهـٰذا علىٰ معرفة الثقات من غيرهم ، وتخليص الصحيح من السقيم ، وقد كان ينصب منبراً لحسان ليرد عنه ما يتقوله الأعداء عليه مما لا يضر ؛ لأنه قول مشرك لا يدخل بقوله في الدين شيئاً)[2] .

بل ذهب الخطيب إلىٰ أن الأمر لا يقتصر علىٰ من تبين كذبه ، بل يتجاوزه إلىٰ من اتهم في ذٰلك وإن لم يتحقق ، قال : (إذا سلك الراوي طريقاً تلحق به الظنة ، ويلوح ممن سلكها للعلماء أمارات التهمة ؛ لزم أهل المعرفة بيان أمره ، وإظهار حاله ، وإشادة ذكره ؛ ليتوقف عن الاحتجاج به ، وإن كان غير مقطوع علىٰ كذبه)[3] .

ويرىٰ أئمة النقد أن كشف حال الكذابين وافتضاح أمرهم ضرورة دينية ، ودافع شرعي ليس للهوىٰ فيه مدخل ؛ حيث تقرر لديهم أن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب أن يقتصر في حمله على الثقات ، ولذا فقد جاءت عباراتهم كلها تفصح عن ذٰلك وتصرح به .

قال الجوزقاني : (أخبرنا أبو بكر عبد الله بن الحسين بن أحمد بن جعفر النوري ، أنا أبي ، ثنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن عمر الزاهد ،

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٤٤) .
(٢) موضوعات (١/٥١) .
(٣) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٤٢) .

حدثنا محمد بن إسحاق الثقفي ، حدثنا أبو قدامة ، قال : سمعت ابن مهدي يقول : مررت مع سفيان الثوري برجل ، فقال : كذاب ، والله ؛ لولا أنه لا يحل لي أن أسكت لسكت)[1] .

وكان شعبة يقول : (تعالوا حتىٰ نغتاب في الله عز وجل)[2] .

وقال أبو الوفاء علي بن عقيل الحنبلي الفقيه : (قال شيخنا أبو الفضل الهمداني : مبتدعة الإسلام والوضاعون للأحاديث أشد من الملحدين ؛ لأن الملحدين قصدوا إفساد الدين من خارج ، وهـٰؤلاء قصدوا إفساده من داخل ، فهم كأهل بلد سعوا في إفساد أحواله ، والملحدون كالحاصرين من خارج ، فالدخلاء يفتحون الحصن فهو شر على الإسلام من غير الملابسين له)[3] .

وقال الجوزقاني : (أخبرني محمد بن علي بن محمد المروزي ، ثنا أبو بكر محمد بن يحيى بن إبراهيم بن محمد ، ثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله ، حدثنا أبو العباس الأصم ، حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، قال : سمعت الشافعي يقول : إذا علم الرجل من محدثٍ الكذبَ لم يسعه السكوت عليه ، ولا يكون ذٰلك غيبة ؛ فإن مثل العلماء كالنقاد ؛ فلا يسع الناقد في دينه إلا أن يبين الزيوف وغيرها)[4] .

إلىٰ غيرها من الآثار التي صرحت بأن الكشف عن أحوال الكذابين وإظهارها ضرورة دينية يتحتم فعلها ، وقد سبق منها جملة .

---

(١) تحذير الخواص (١٨٣) .

(٢) موضوعات (١/٥٠) ، تحذير الخواص (١٨٤) .

(٣) موضوعات (١/٥١) .

(٤) تحذير الخواص (١٨٣) .

وقد فرق علماء الحديث وأئمة النقد بين الكلام في الرواة ، والطعن عليهم ، وتجريحهم ، بل التصريح بكذبهم ، وفضحهم ، وبين سائر الطعون والكلام في الناس ؛ فاعتبروا القسم الثاني من الغيبة المحرمة ، بخلاف القسم الأول ؛ فإنهم أخرجوه من دائرة الغيبة المحرمة ، واعتبروه من باب النصيحة الواجبة ؛ لأنها وسيلة يتوقف عليها أمر شرعي ، بخلاف الطعن بقصد الانتقاص والحط من شأن المطعون فيه ، ولذا فقد صرحوا بأن الطعن في الرواة لا يعد من الغيبة ، فقد مضىٰ آنفاً قول الإمام الشافعي ، وقول أبي مسهر في ذٰلك .

وروى الدارقطني : (حدثنا محمد بن خلف ، حدثنا عمر بن محمد بن الحكم النسائي ، حدثنا محمد بن يحيىٰ ، عن محمد بن يوسف ، قال : كان سفيان الثوري يقول : فلان ضعيف ، وفلان قوي ، وفلان خذوا عنه ، وفلان لا تأخذوا عنه ، وكان لا يرىٰ ذٰلك غيبة)[(١)] .

وقال أيضاً : (حدثنا علي بن إبراهيم المستملي ، قال : سمعت أبا الحسين محمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي ، يقول : سمعت أبا حفص عمرو بن علي يقول : حدثنا عفان ، قال : كنت عند إسماعيل بن علية فحدث رجل بحديث عن رجل ، فقلت : لا تحدث عن هٰذا ؛ فإنه ليس بثبت ، فقال الرجل : اغتبته ، فقال إسماعيل : ما اغتابه ، ولٰكنه حكم أنه ليس بثبت)[(٢)] .

قال الدارقطني : (وإذا كان الشاهد بالزور في حق يسير تافه حقير يجب كشف حاله ، فالكاذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق وأولىٰ ؛

(١) تحذير الخواص (١٧٦) .

(٢) تحذير الخواص (١٧٦) .

لأن الشاهد إذا كذب في شهادته لم يَعْدُ كذبه المشهود عليه ، والكاذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الحرام ويحرم الحلال ، ويتبوأ مقعده من النار بكذبه علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم)[1] .

ثم قال ـ بعد أن حكىٰ أقوال الأئمة في إباحة تجريح الكذابين وفضحهم ـ : (فهٰؤلاء أئمة المسلمين ، وأهل الفضل والورع في الدين ، قد أباحوا الجرح ، وأمروا بالبيان ، وأخبروا أن ذٰلك ليس بغيبة ، وأنه حكم يلزم القول به العارفين ، وأن السكوت عنه لا يحل لأحد من المؤمنين ، وأن إظهاره أفضل من السكوت عنه لأهل العلم به المتقين)[2] .

وقال الخطيب : (وقد أنكر قوم لم يتبحروا في العلم قول الحفاظ من أئمتنا ، وأولي المعرفة من أسلافنا : إن فلاناً الراوي ضعيف ، وفلاناً غير ثقة ، وما أشبه هٰذا من الكلام ، ورأوا ذٰلك غيبة لمن قيل فيه إن كان الأمر علىٰ ما ذكره القائل ، وإن كان الأمر علىٰ خلافه فهو بهتان) ، ثم ساق بعض الأدلة التي تعلق بها من ذهب إلىٰ هٰذا القول ، ثم تعقبه بقوله : (قلت : وليس الأمر علىٰ ما ذهبوا إليه ؛ لأن أهل العلم أجمعوا علىٰ أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون علىٰ ما يخبر به ، وفي ذٰلك دليل علىٰ جواز الجرح لمن لم يكن صدوقاً في روايته)[3] .

فهٰذه الأقوال وغيرها تصرح بموقف هٰؤلاء الأئمة في التفريق بين الطعن في الرواة بغرض الوصول إلىٰ صحة الحديث والاحتجاج به ، وبين سائر الطعون التي لا تستهدف إلا النيل والحط من المطعون فيه ،

---

(١) تحذير الخواص (١٧٥) .
(٢) تحذير الخواص (١٨٠) .
(٣) انظر « الكفاية » (٣٧ ـ ٣٨) .

بـل لـم يقتصـر الأئمـة علـىٰ ذٰلك حتىٰ أنكـروا علىٰ من ظـن أن ذٰلك من الغيبـة ، فممـا ورد فـي ذٰلك : ما روى الدارقطني قـال : (حدثنا محمد بن مخلـد ، حدثنـا أبو العبـاس محمد بـن عبد الرحمٰن بن يونس السـراج ، قال : سمعت رجلاً يقول : سمعت حماد بن زيد يقول : قلت لشعبة : هٰذا الرجـل يحكـم فـي النـاس أليس هو غيبـة ؟ فقال : يا أحمـق ؛ هٰذا دين ، وتركه محاباة)[1] .

وقال ابن الجوزي : (ومن التغفيل قول المتزهد عند سماع القدح في الكذابين : هٰذه غيبة ، وإنما هو نصيحة للإسلام ، فإن الخبر يحتمل الصدق والكذب ، ولا بد من النظر في حال الراوي)[2] .

وقال الدارقطني : (فإن ظن ظان ، أو توهم متوهم أن التكلم فيمن روىٰ حديثاً مردوداً غيبة له ، يقال له : ليس هٰذا كما ظننت ؛ وذٰلك أن إجماع أهل العلم علىٰ أن هٰذا واجب ديانة ، ونصيحة للدين وللمسلمين)[3] .



وقد سلك الأئمة مسالك شتىٰ في كشف أحوال الكذابين وافتضاحهم ، قد تعرضت لكثير منها عند الكلام علىٰ مبحث الوضع بإسهاب ، **يمكن إجمالها فيما يلي :**

أ ـ مسائل يعرف بها كذب الراوي فيما يدعيه من السماع ، وهي أنواع ؛ منها :

١ ـ أن يروي الكذاب عن شيخ أو مشايخ يدعي السماع منهم مباشرة ،

---

(١) تحذير الخواص (١٧٨) .

(٢) موضوعات (١/٥٠) .

(٣) تحذير الخواص (١٧٣) .

فإذا روجع في ذٰلك ظهر كذبه ، وذٰلك بأن يكون الشيوخ الذين حدث عنهم قد ماتوا قبل أن يولد الراوي بدهر .

٢ ـ **ومنها** : أن يروي الكذاب عن شيخ لم يلقه بلفظ السماع ؛ فإذا سئل عن ذٰلك عرف أنه لم يلقه ، وذٰلك أن يسأل عن وصف الشيخ فيجيب علىٰ خلاف ما هو ، بل ربما كان السائل هو الشيخ الذي ادعىٰ لقاءه .

٣ ـ **ومنها** : أن يروي الكذاب عن شيخ بصريح السماع ؛ فإذا سئل الشيخ عن تحديث ذٰلك التلميذ أنكر حديثه ، وقد وضع العلماء لكشف هٰذه الأنواع من الكذب قواعد ؛ منها : الوقوف علىٰ تواريخ الرواة ؛ ولادتهم وسماعهم ووفياتهم ، وفي هٰذا يقول حسان بن زيد : (لم يستعن على الكذابين بمثل التاريخ ، نقول للشيخ : سنة كم ولدت ؟ فإذا أقر بمولده عرفنا كذبه من صدقه ، قال أبو حسان : فأخذت في التاريخ ، فأنا أعمله من ستين سنة)[1] .

وكم كانت لهٰؤلاء الكذابين من مواقف تحمر لها الوجنات ؛ لما فيها من تشهير بكذبهم ، وكشف لأحوالهم .



ب ـ مسائل يعرف بها كذب الراوي فيما ينسبه إلىٰ شيوخه ؛ وذٰلك فيما يلزقه عليهم من أحاديث يتفرد بروايتها عنهم ، أو يزيدها في نسخهم ومؤلفاتهم ، وقد كشف أئمة الحديث زيفهم ، وأظهروا كذبهم ، وذٰلك بمقارنة أحاديثهم واعتبارها بأحاديث الثقات من أقرانهم ، وتتبع أحاديثهم في أصول مشايخهم ، حتىٰ أصبح أمر الاعتبار والمقارنة قاعدة ثابتة ،

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/١٩٨) .

وطريقة معروفة ، وسبيلاً مشهورة في الحكم علىٰ حديث الراوي ، والوقوف علىٰ صدقه وصوابه وكذبه أو وهمه ، وكم افتضح كثير من الرواة وظهر كذبهم بمقارنة حديثهم بأحاديث الثقات من أقرانهم .

❁ ❁ ❁

ج ـ ومنها : مسائل تتعلق بذات الراوي ؛ حيث يظهر منها كذبه ، **وأهم هٰذه المسائل :**

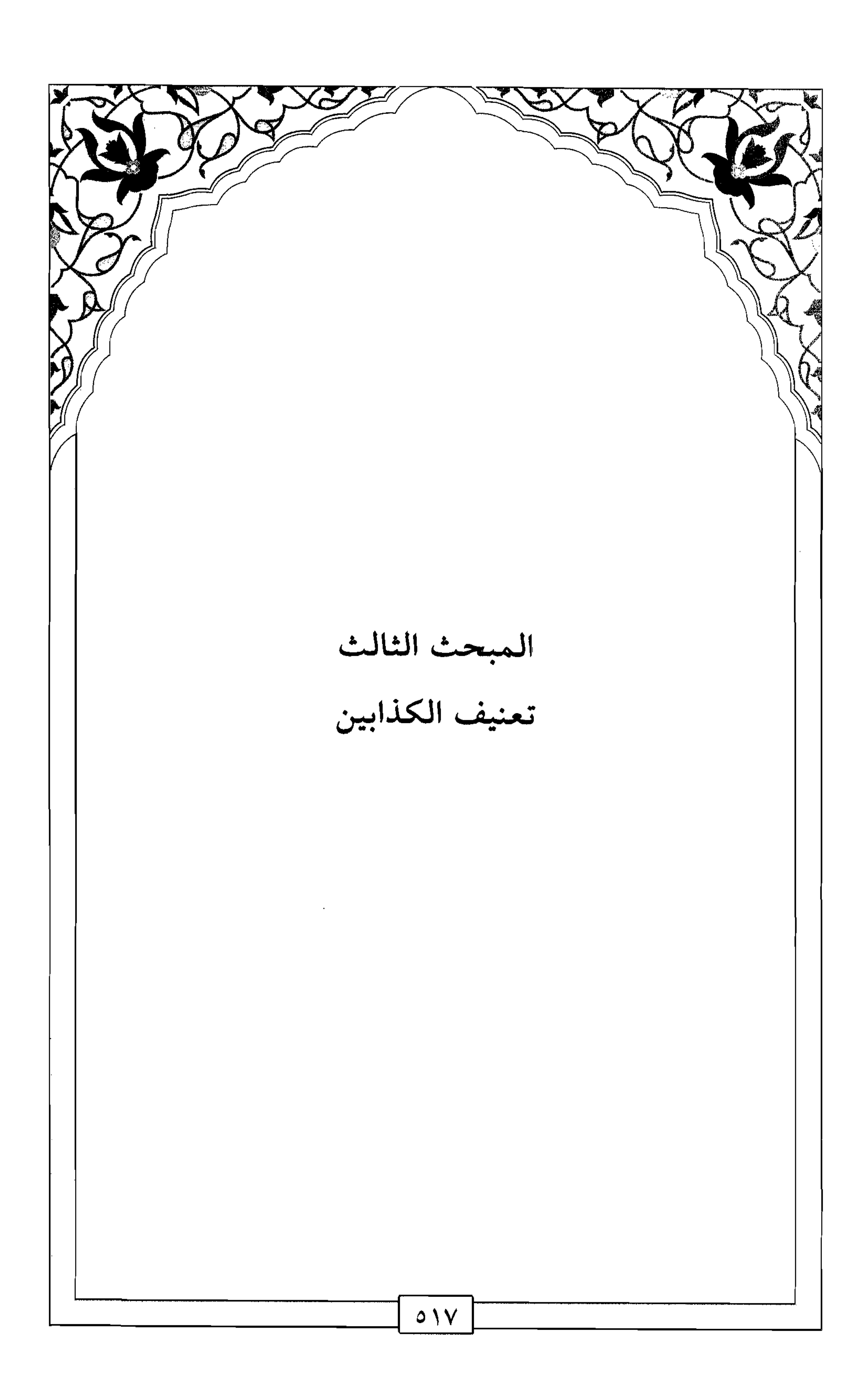
١ ـ إخبار الراوي عن نفسه بأمور يستحيل وقوعها ، ويتعذر فعلها ، ومع هٰذا فهو يدعيها لنفسه ، وينسبها لذاته .

٢ ـ ومنها ما يكون كذب الراوي فيها ظاهراً ؛ حيث الهدف منها مجاراة الهوىٰ ، أو جلب منفعة ذاتية أو غرض دنيوي ، فكم من راو أسقط في يده ، واتضح كذبه ، وفشىٰ أمره ؛ حيث وقف أئمة الحديث على الدافع الذي حمله على الكذب ، والغرض الذي ساقه إلى الوضع ، وقد وضع أئمة الحديث لذٰلك قرائن وضوابط ، ذكرت كثيراً منها مفصلة عند الكلام علىٰ أسباب الوضع في الحديث بما يغني عن إعادتها هنا ، ومن أجل هٰذا اهتم علماء الحديث بمعرفة أعمال الرواة ، ووظائفهم ، وأحوالهم المعيشية ، وشؤونهم الاجتماعية ؛ لأن في ذٰلك عوناً كبيراً علىٰ معرفة صدقهم من كذبهم .

هٰذه أهم المسالك التي تتبع فيها النقاد الكذابين ، وكشفوا بها عن تزويرهم ، وأظهروا بها عوارهم ، وكان غرضهم من ذٰلك هو زجر هٰؤلاء الوضاعين ، وحملهم علىٰ ترك الكذب والوضع علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهٰذا الجهد المبذول منهم رحمهم الله في الحيلولة بين الكذابين وبين الوضع هو أحد الطرق العلاجية التي سلكها هٰؤلاء

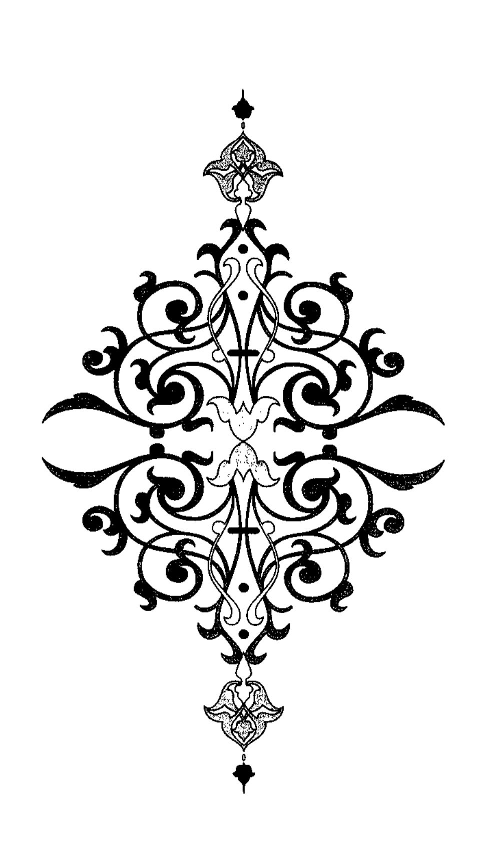
النقـاد فـي تنقية حديث رسـول الله صلى الله عليه وسـلم مما ألصق به من الموضوعات ، وهٰذه الطريقة تعتبر من أعظم الطرق التي سلكها النقاد في حمـل الكذابيـن على الإقلاع عن الوضع ، وإجبارهـم على الكف عنه ، إلا أن ثمـة نفوسـاً مريضـة جبلت علىٰ صفاقـة الوجه ، ووقاحـة الطبع ؛ إذ لم يؤثر فيها الفضيحة ، ولم يردعها إظهار أمرها ، وهتك سترها ، فمضت في سيرتها غير مبالية ، وأصرت على السير علىٰ نهجها دون اكتراث ، ظانة أن أئمة الحديث تتوقف أنفاسهم أمام إصرارهم على الكذب ، وتنقطع أعناق إبلهـم دون مفـاوز وضعهـم ، لٰكن أئمـة الحديـث وعلماء النقد لـم يقفوا مكتوفـي الأيـدي ، ولـم تخر عزائمهم وهو ما أرىٰ من المناسـب عرضه في مبحث خاص تحت عنوان : (تعنيف الكذابين) الآتي .





المبحث الثالث

تعنيف الكذابين



تعنيف الكذابين

لقد اتجه كثير من علماء الحديث إلىٰ طرق باب التعنيف على الكذابين ؛ حيث وجدوا فيه العلاج الحاسم لإيقاف هٰذا المرض الخبيث فيهم ، وإلجائهم إلىٰ ترك الكذب ، وهٰذا النوع من العلاج تعددت وسائله ، وتنوعت مسالكه ؛ حيث روعي فيه نفوس الوضاعين ، ومدى استعدادها للتأثر بهٰذا النوع من العلاج ، ومدىٰ مقاومتها له ، وفي الحقيقة إن سلوك أئمة الحديث لهٰذا الطريق في العلاج كان له أثر كبير ونتائج حسنة في مقاومة الوضع ، ودفع الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو وإن كان طريقاً شاقاً ، ومسلكاً صعباً ، إلا أنه يهون في مقابل ما أدىٰ إليه من نتائج ، ولعل سر نجاحه هو اختلاف أنواعه وتشعب فجاجه ؛ حيث قام علىٰ عدة جهود ـ وإن كانت شخصية من حيث مصدرها ، وفردية من حيث دافعها ـ إلا أنها كوَّنت في مجموعها جهداً قوياً مترابطاً ، وأرىٰ من المناسب ذكرها ، والتعرض لها في هٰذه العجالة ، وهي تتمثل فيما يلي :

١ ـ تذكير الكذاب بالله ، ووعظه ، وتخويفه وعيد الله تعالىٰ ، ومناشدته بالتزام تقوى الله ، وتحري الصدق .

٢ ـ ترك السلام عليهم ، والامتناع من رد السلام عليهم ، ومقابلتهم بغير ما يقابل به غيرهم .

٣ ـ التشهير بهم ، ورفض قبول الوساطة في الكف عنهم .

٤ ـ كتابة المحاضر ، والإشهاد عليها ، بعد أخذ إقرار الكذابين .

٥ ـ تمزيق الكتب في وجوههم ، أو تحريقها ، أو تخريقها بين أيديهم ؛ إنكاراً لمروياتهم .

٦ ـ الاستعداء عليهم .

٧ ـ وصفهم بألقاب تناسب أحوالهم ، وتلائم مقامهم .

٨ ـ هجر الكذابين ، وترك عيادتهم إذا مرضوا ، والصلاةِ عليهم ، وشهودِ جنائزهم إذا ماتوا .

هٰذه أهم وسائل التعنيف التي سلكها أئمة الحديث في سبيل إقلاع الكذابين عن افتراءاتهم ، والحيلولة بينهم وبين تخرصاتهم ، وسأعرض لكل مسألة من هٰذه المسائل بشيء من التفصيل ؛ ليعرف مدى الجهد الذي بذله هٰؤلاء الأئمة الفاضلون في سبيل حفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل ما ألحق به ، فأقول وبالله التوفيق :

١ ـ تذكير الكذاب بالله ، ووعظه ، وتخويفه وعيد الله تعالىٰ ومناشدته بالتزام تقوى الله ، وتحري الصدق :

فقد سلك جماعة من أئمة الحديث هٰذا المسلك ؛ حيث إن بعض النفوس قد تكون غافلة عن الله تعالىٰ ، متلفتة عن وعيده في مقابل دنيا أو عرض ، فإذا ذكرت بالله انتبهت ، وثاب إليها رشدها ، وأذعنت لله تعالىٰ ، وتابت وأنابت ، وقد طرق أئمة الحديث هٰذا المسلك من العلاج رغبة في توبة بعض الكذابين ، ورجوعهم إلى الطريق السوي ، **وممن عولج بذٰلك** :

ـ إبراهيم بن بشار الرمادي :

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : (سألت أبي عنه ، فلم يعجبه ، وقال : كان يكون عند سفيان ، فيقوم فيجيئون إليه الخراسانية ، فيملي عليهم

ما لم يقل ابن عيينة ، فقلت له : أما تتقي الله ؟ أما تراقب الله ؟ أو كما قال)[1] .

ـ إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي :

قال ابن حبان : (أخبرنا محمد بن سليمان بن فارس ، ثنا أحمد بن سعيد الدارمي ، ثنا عبد الله بن قريش ، قال : جاء رشدين بن سعد إلىٰ إبراهيم بن أبي يحيىٰ ، ومعه كتاب قد حمله في كسائه ، فقال لإبراهيم : هٰذه كتبك وحديثك أرويها عنك ، قال : نعم ، قال : بلغني أنك رجل سوء ، فاتقي الله عز وجل وتب إليه ، قال : فإن كنت رجل سوء فلأي شيء تأخذ عني الحديث ؟ قال : ألم يبلغك أنه يذهب العلم ويبقىٰ منه في أوعية سوء ، فأنت من الأوعية السوء)[2] .

ـ عبد الوهاب بن الضحاك :

قال ابن أبي حاتم : (سمعت أبي يقول : قال محمد بن عوف : وقيل لي : إنه يأخذ فوائد أبي اليمان ، فكان يحدث بها عن إسماعيل بن عياش ، وحدث بأحاديث كثيرة موضوعة ، فخرجت إليه ، فقلت : ألا تخاف الله عز وجل ؟ فضمن لي ألا يحدث بها ، فحدث بها بعد ذٰلك)[3] .

فهٰذه النصوص وغيرها تشعر بأن أئمة الحديث إنما قصدوا بتذكير هٰؤلاء الرواة وتخويفهم بالله تعالى التعنيف على اقترافهم الكذب ، ووقوعهم في براثن الوضع .



---

(١) ميزان (١/٦٤) .
(٢) مجروحين (١/١٠٥ ـ ١٠٦) .
(٣) الجرح (٣/٧٤) .

٢ ـ ترك التسليم عليهم ، والامتناع من رد السلام عليهم ، ومقابلتهم بغير ما يقابل به غيرهم :

كما سلك جماعة من أئمة الحديث في تعنيف الكذابين والتنكيل بهم كي يرعوا ويقلعوا عن كذبهم طريقة أخرىٰ ، هي هجرهم ، وعدم التسليم عليهم ابتداء أو رداً ؛ من ذٰلك ما قاله الحافظ الصوري : (قال لي أبو القاسم العنَّابي : كنا يوماً عند أبي أحمد السامري ، فحدثنا عن أبي العلاء الوكيل ، فأخبرت الحافظ عبد الغني فاستعظمه ، وقال : سله متىٰ لقيته ؟ فرجعت إليه ، فقال : سمعته منه بمكة سنة ثلاثمائة ، فأتيت عبد الغني فأخبرته ، فقال : مات أبو العلاء عندنا في أول سنة ثلاثمائة ، ثم عبرت بعد مدة مع عبد الغني ، وأبو أحمد السامري قاعد يُقرئ ، فقلت : ألا تسلم عليه ؟ قال : لا أسلم علىٰ من يكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم)[١] ، فصنيع الحافظ عبد الغني بأبي أحمد السامري إنما كان تعنيفاً له علىٰ كذبه ، وإظهاراً للسخط عليه .

إلىٰ غير ذٰلك من الأخبار المنقولة عن أئمة النقد وعلماء الحديث الذين كانوا يسلكون هٰذا السبيل في ردع الكذابين وتعنيفهم ، وإظهار السخط عليهم .



٣ ـ التشهير بهم ، ورفض قبول الوساطة في الكف عنهم :

كما سلك بعض الأئمة مسلكاً آخر في تعنيف بعض الرواة الكذابين لافترائهم ، فقد تناولهم بلسانه ، وأشهر أمرهم بين أوساط الطلاب ، فشعر المتكلم فيهم بالخطر المحدق بهم بسبب طعن هٰؤلاء في عدالتهم ، ورميهم

---

(١) ميزان (٢/٣٦٨) .

بالكذب ؛ إذ أقض ذلك مضاجعهم ، فهرعوا إلىٰ جماعة من المحدثين والأعيان يلتمسون منهم الوساطة لدىٰ من تكلم فيهم بأن يكفوا عنهم ، ويسكتوا من النيل منهم ، وقد فعل القوم ، وسعوا بالوساطة والشفاعة ، إلا أن عملهم باء بالفشل ، بل كان مردود فعلهم لدى الأئمة المتكلمين أعظم من ذي قبل ؛ لأنهم اعتبروا ذلك محاباة في دين الله ، وسكوتاً عن الحق ، والوساطة في هٰذه الحال لا تجوز ، وممن اشتهر عنه هٰذا الصنيع أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج .

قال ابن حبان : (سمعت محمد بن عبد الرحمٰن يقول : سمعت الحسين بن الفرج يقول : عن سليمان ، عن حماد بن زيد ، قال : جاءني أبان بن أبي عياش فقال : أحب أن تكلم شعبة أن يكف عني ، فكلمته فكف عنه أياماً ، فأتاني في بعض الليل فقال : إنك سألتني أن أكف عن أبان ، وإنه لا يحل الكف عنه ؛ فإنه يكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم)[1] .

وقال أيضاً : (أخبرنا الحسن بن سفيان ، قال : سمعت معاذ بن شعبة يقول : قال أبو داود ـ يعني : الطيالسي ـ : جاء عباد بن صهيب إلىٰ شعبة فقال : إن لي إليك حاجة ، فقال : ما هي ؟ قال : تكف عن أبان بن أبي عياش ، فقال : أنظرني ثلاثة أيام ، قال : ثم جاء بعد الثالث ، فقال : نظرت فيما قلت فرأيت أنه لا يحل السكوت عنه)[2] .

فهٰذا حماد بن زيد وعباد بن صهيب كل قد توسط لدىٰ شعبة في أن يكف عن أبان بن أبي عياش فأبىٰ .

وكذلك ما روى ابن عدي قال : (نا محمد بن جعفر الشعيري ، نا

---

(١) مجروحين (١/٩٦) ، ميزان (١/١٢) .

(٢) مجروحين (١/٩٦) ، ميزان (١/١٢) .

محمد بن عبد الله المخرمي ، ثنا أبو داود الطيالسي قال : قال شعبة : ألا تعجبون من جرير بن حازم هٰذا المجنون ، أتاني هو وحماد بن زيد فكلماني في أن أكف عن ذكر الحسن بن عمارة ، أنا أكف عن ذكره ، لا والله ، لا أكف عن ذكره)[1] .

وقال أيضاً : (أنا ابن حماد ، حدثني صالح بن أحمد ، نا علي بن المديني ، نا عبد الرحمٰن بن مهدي ، نا حماد بن زيد : كلمنا شعبة أنا وعباد بن عباد وجرير بن حازم في رجل ـ أي : الحسن بن عمارة ـ فقلنا : لو كففت عنه ، قال : فكأنه لان وأجابنا ، قال : فذهبت يوماً أريد الجمعة ، فإذا شعبة ينادي من خلفي ، قال : ذاك الذي قلتم لي فيه ، لا أراه يسعني)[2] .

وممن عرف عنه ذٰلك أيضاً : سعيد بن منصور ؛ قال : (كلمني يحيىٰ بن معين ، قال : أحب أن تمسك عن عبد الله بن صالح ـ أي : كاتب الليث ـ فقلت : لا أمسك عنه ، وأنا أعلم الناس به ، إنما كان كاتباً للضياع) .

إلىٰ غير ذٰلك من الآثار التي اشتهرت لدىٰ أئمة الحديث في عدم قبول الوساطة في بعض الكذابين أن يكف عن الطعن فيهم ، وما ذاك إلا تعنيفاً وتنكيلاً لهم حتىٰ يضطروا إلى الإقلاع عما وقعوا فيه من الكذب .



٤ ـ كتابة المحاضر ، والإشهاد عليها ، بعد أخذ إقرار الكذابين :

وقد اتجه جماعة من النقاد إلىٰ طريق آخر في التعنيف على الكذابين والتنكيل بهم ، ذٰلك أنهم كانوا يضطرونهم إلى الإقرار بكذبهم في مجالس يعقدونها لهٰذا الغرض ، وبعد اعتراف الكذابين بجرمهم يكتبون في ذٰلك

---

(١) الكامل (٢/٢٨٣) ، ميزان (١/١٥١) .

(٢) الكامل (٢/٢٨٥) .

محاضر يشهدون عليها أئمة هٰذا الشأن ، زيادة علىٰ تقريعهم وفضحهم ، والتصفيق عليهم ، والتصريح بالكذب في وجوههم ، **وقد نكل بجماعة من الكذابين بهٰذا اللون من التبكيت ؛ منهم :**

ـ حماد المالكي :

فقد أخرج الرامهرمزي عن أبي حفص الفلاس ، قال : (كان حماد المالكي كذاباً ، وسمعت عمراً الأنماطي يقول : أتيته فسمعته يقول : حدثنا الحسن : أن عمر بن الخطاب أتي بسارق فقطع يده ، وقال له : ما حملك علىٰ هٰذا ؟ قال : القدر ، فضربه أربعين سوطاً وقال : قطعت يدك لسرقتك ، وضربتك لفريتك على الله ، فقلت : لو افترىٰ علىٰ عمر كم كان يضربه ؟ قال : ثمانين ، قلت : يفتري على الله يضرب أربعين ، ويفتري علىٰ عمر يضرب ثمانين !! والله ؛ لا تفارقني حتىٰ أستعدي عليك ، فأقر أنه لم يسمعه من الحسن ، وحلف لا يحدث به ، فكتبت عليه كتاباً ، وأشهدت عليه شهوداً)[1] .

ـ عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث ، التميمي :

أحد فقهاء الحنابلة : سبق ذكره ، وأنهم كتبوا عليه محضراً في ذٰلك[2] .

قال الخطيب : (وضع أبو الحسن التميمي في « مسند أحمد » حديثين ، فأنكر أصحاب الحديث عليه ذٰلك ، وكتبوا محضراً أثبتوا فيه خطوطهم بشرح حاله ، قال الأزهري : ورأيت المحضر عند ابن رزقويه ، وفيه خط الدارقطني وابن شاهين وغيرهم)[3] .

---

(١) تحذير الخواص (١٨٧) .

(٢) انظر (٣/٥٠) .

(٣) تاريخ بغداد (١٢/٢٣٤) .

إلىٰ غير ذٰلك من الأخبار التي جاءت تكشف عن موقف علماء الحديث وأئمة النقد في ذكر هٰذا النوع من التنكيل والتبكيت .

❁ ❁ ❁

٥ ـ تمزيق الكتب في وجوههم ، أو تحريقها ، أو تخريقها بين أيديهم ؛ إنكاراً لمروياتهم :

ومن الطرق التي سلكها بعض النقاد والجهابذة في علم الجرح والتعديل في إظهار سخطهم على الكذابين ، وإبراز مقتهم على الوضاعين ؛ أنهم كانوا يعمدون إلىٰ مقابلتهم ومناظرتهم ، حتىٰ إذا ما لاح لهم كذب الراوي مزقوا رواياته بين يديه ، أو حرقوها ، أو خرقوها أمام عينيه ؛ زيادة في التنكيل ، وإغراقاً في التعنيف ، **وممن فعل به ذٰلك من الرواة** :

ـ إسماعيل بن علي بن المثنىٰ ، الإستراباذي ، الواعظ :

قال ابن طاهر : (مزقوا حديثه بين يديه ببيت المقدس) [١] .

ـ عبد الله بن محمد بن جعفر ، أبو القاسم ، القزويني :

قال ابن يونس : (كان محموداً في القضاء ، فقيهاً علىٰ مذهب الشافعي ، كانت له حلقة بمصر ، وكان يظهر عبادة وورعاً ، وثقل سمعه جداً ، وكان يفهم الحديث ، ويحفظ ، ويملي ، ويجتمع إليه الخلق ، فخلط في الآخر ، ووضع أحاديث علىٰ متون معروفة ، وزاد في نسخ مشهورة ، فافتضح ، وخرقت الكتب في وجهه) [٢] .

ـ عثمان بن مقسم البري :

قال محمد بن المنهال الضرير : (حدثني عبد الله بن مخلد قال : كنت

---

(١) ميزان (١/٢٣٥) ، لسان (١/٣٢٢) .

(٢) ميزان (٢/٤٤١) ، لسان (٣/٣٤٥) .

عنـد البـري فذكرنا الميـزان ، فقال : ميزان علف أو تبـن ، فرميت ، ما كتبت عنه)[1] .

ـ **عمر بن هارون البلخي :**

قال محمد بن عمرو السويقي : (شهدت عمر بن هارون ببغداد ، سئل عن حديث لابن جريج رواه الثوري لم يشارَك فيه ، فحدثهم به ، فرأيتهم مزقوا الكتب عليه)[2] .

إلىٰ غير ذٰلك من الآثار التي تصرح بموقف هٰؤلاء النقاد من الكذابين في تمزيق الصحف ، أو تحريقها في وجوههم .



٦ ـ الاستعداء عليهم :

والمـراد بالاسـتعداء : **الاسـتعانة بالسـلطان للانتصـاف والانتقـام مـن الظالم .**

قال في « اللسان » : (**العدوىٰ** : طلبك إلىٰ والٍ ليعديك علىٰ من ظلمك ؛ أي : ينتقم منه ، قال ابن سيده : العدوى : النصرة والمعونة ، وأعداه عليه : نصره وأعانه ، واستعداه : استنصره واستعانه ، واستعدىٰ عليه السلطان ؛ أي : استعان به فأنصفه منه ، وأعداه عليه ؛ أي : قواه وأعانه عليه)[3] .

وقد عمد بعض النقاد إلى الاستعانة بالولاة والأمراء علىٰ بعض الكذابين ، بقصد حملهم على الإقلاع عن الكذب ، **والاستعداء على الرواة من قبل أئمة الحديث كان يتم بأحد أمرين :**

---

(١) ميزان (٦٣/٣) ، لسان (١٥٦/٤) .
(٢) ميزان (٢٣٨/٣) .
(٣) لسان العرب (٣٩/١٠) .

الأمر الأول : أن يستعين النقاد بالولاة في تأديب الكذابين وتعزيرهم ، وكثيراً ما يستجيب الولاة لذٰلك ، ويقومون بما يرونه رادعاً لهٰؤلاء الكذابين من سجن وضرب وغير ذٰلك .

قال ابن حبان : (سمعت جعفر بن أبان المصري يملي بمكة ، حدثنا محمد بن رمح ، حدثنا الليث ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً : « من سر المؤمن فقد سرني ، ومن سرني فقد سر الله . . . » ، وفيه : « ينادي مناد يوم القيامة : أين بغضاء الله ؟ فيقوم سؤال المساجد . . . إلخ » ، فقلت : يا شيخ ؛ اتق الله ، ولا تكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : لست مني في حل ، أنتم تحسدونني لإسنادي ، فلم أزل أزايله حتىٰ حلف ألا يحدث بمكة بعد أن خوفته بالسلطان مع جماعة)[1] .

وقد أسلفت قصة عمرو الأنماطي مع حماد المالكي .

وقال الخطيب : (وأما إذا كشف الراوي قناعه ، وأسقط في تحرُّص الكذب حياءه ؛ فيجب إنهاء أمره إلى السلطان ، والاستعانة في التنكير عليه بمن وجد من الأعوان)[2] .

وقال أيضاً : (أنا أحمد بن أبي جعفر القطيعي ، أنا علي بن عبد العزيز البرذعي ، أنا عبد الرحمٰن بن أبي حاتم ، أنا أبي ، قال : حدثني حرملة بن يحيىٰ ، قال : سمعت الشافعي يقول : لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق ، كان يجيء إلى الرجل فيقول : لا تحدث ، وإلا استعديت عليك بالسلطان)[3] .

---

(١) تحذير الخواص (١٨٧ ـ ١٨٨) .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٤٣) .

(٣) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٤٥) .

وقـال أيضـاً : (أنـا محمد بـن عيسـى الهمداني ، أنا صالح بـن أحمد الحافظ ، أنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد ، قال : حدثني محمد بن الفضل القسـطاني ، قـال : نـا شـيخ قبل ثلاثيـن ومائتين عـن حماد بـن زيد ، عن ثابت ، عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسـلم قال : « لكل شـيء زكاة ، وزكاة الـدار بيت الضيافة » ، فاسـتعدىٰ عليـه أبو حاتم وأبو حفص القاضي وأبـو عبـد الله محمد بن السـندي إلىٰ إبراهيم بن معروف فقال : يا شـيخ ؛ لـولا أنـك حاج لأطلت حبسـك ، فأحلفه ألا يحدث حاجـاً ، ولا قافلاً من حجه)[١] .

وقال ـ أي : محمد بن الفضل القسطاني ـ : (حدث شيخ عن مالك بن أنس ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب : الفُقَّاع[٢] حرام ، فاستعدوا عليه إلى السري بن معاذ ، فقال محمد بن حميد : أقرره بالكذب ، فقال : يا شيخ ؛ سمعت عن مالك ، قال : نعم ، وكتبت بالشام عن ابن لهيعة ، قال : نعم ، وكتبت بمصر عن الليث بن سعد ، وكتبت بحمص عن قرة بن دعموص ، قال : نعم ، قال ـ أي : محمد بن حميد ـ : اعرفوه ؛ فإنه يزعم أنه كتب عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال محمد بن الفضل : وإنما درجه من ابن لهيعة إلىٰ قرة بن دعموص) .

إلىٰ غير ذٰلك من أخبارهم التي تسفر عن لجوئهم إلى الولاة والأمراء في الاستعداء بهم على الكذابين ؛ زيادة في الإنكار عليهم .

الأمر الثاني : قد كان بعض أئمة الحديث وجهابذة النقد لا يرىٰ ضرورة في الاستعانة بالولاة والأمراء ، وإنما كان يباشر الاستعداء على الكذاب

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٤٥) .

(٢) هو شراب يتخذ من الشعير ، يخمر حتىٰ تعلوه فقاعاته ، المعجم الوسيط (٢/٦٩٨) .

من قبل نفسه ، أو بالعون مع جماعة يتولون تأديب الكذاب حتىٰ يرتدع ، ويتوقف عن وضعه .

من ذٰلك : ما روى العقيلي عن عبد الملك الجدي قال : (رأيت شعبة مغضباً ، فقلت : مه يا أبا بسطام ؛ فأراني طينة في يده ، فقال : أستعدي علىٰ جعفر بن الزبير ؛ فإنه يكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم)[١] .

وروى الخطيب قال : (أنا محمد بن الحسين بن الفضل القطان ، أنا أحمد بن عمر بن العباس القزويني ، أنا محمد بن موسى الحلواني ، أنا أحمد بن سنان ، قال : سمعت عبد الرحمٰن بن مهدي يقول : استعديت علىٰ عيسى بن ميمون في هٰذه الأحاديث التي يحدث بها عن القاسم ، فقال : لا أعود)[٢] .

وقال ابن حبان : (حدثنا محمد بن إسحاق الثقفي : سمعت العباس بن محمد يقول : سمعت يحيى بن معين يقول : حدثنا جرير ، عن حمزة الزيات ، قال : سمع مرة الهمداني من الحارث الأعور شيئاً فأنكره عليه ، فقال : اقعد حتىٰ أخرج إليك ، فدخل مرة واشتمل علىٰ سيفه ، وأحس الحارث الأعور بالشر فذهب) .

إلىٰ غير ذٰلك من الآثار التي تدل ع .لىٰ أن بعض الأئمة كان يقوم بالاستعداء والتأديب شخصياً ، ولا يحتاج في ذٰلك إلىٰ تعزير الوالي .



٧ ـ وصفهم بألقاب تناسب أحوالهم ، وتلائم مقامهم :

ومن قبيل التعنيف ، وزيادة في الإنكار ، سلك بعض النقاد مسلكاً مغايراً

---

(١) تحذير الخواص (١٨٦) .

(٢) مجروحين (٢٢٢/١) .

للطرق السالفة ؛ حيث كان يضفي علىٰ بعض الكذابين ألقاباً ، وينعتهم بسجايا تناسب أحوالهم ، وتوافق أعمالهم ، وهٰذه الألقاب عبارات يطلقها النقاد على الراوي الكذاب ، تكشف عن كذبه ، وإن لم تأخذ حد اللقب ومفهومه عند علماء الوضع ، والقصد من نعتهم بهٰذه الألقاب ، ونحلهم بتلك الصفات ، إنما هو زيادة في الإنكار على افتئاتهم ، وكذبهم علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، **وسأحاول في هٰذه العجالة ذكر بعض الألقاب التي أطلقت علىٰ بعض الكذابين ، مبيناً في ذٰلك اسم الراوي ، واللقب الذي أطلق عليه ، ومن وصفه من النقاد ، مرتبين علىٰ حروف المعجم .**

ـ إبراهيم بن هدبة ، أبو هدبة :

قال علي بن ثابت : (هو أكذب من حماري هٰذا)[١] .

ـ أحمد بن الحسن بن القاسم بن سمرة ، الكوفي :

قال الذهبي : (كان يعرف برسول نفسه)[٢] .

ـ إسحاق بن بشر ، أبو حذيفة ، البخاري :

قال الذهبي : (بين الأمر ، لا يخفىٰ حاله على العميان)[٣] .

ـ سويد بن سعيد ، الهروي ، الحدثاني ، الأنباري :

قال أبو داود : (سمعت ـ يعني : ابن معين ـ يقول : هو حلال الدم) .

وقال حسين بن فهم عن يحيىٰ : (لا صلى الله عليه) .

وسئل عنه أبو بكر الأعين ، فقال : (هو سداد من عيش)[٤] .

---

(١) ميزان (١/١٠٤) ، لسان (١/١١٩) .

(٢) ميزان (١/١١٩) ، لسان (١/١٠٥) .

(٣) ميزان (١/١٩٣) ، لسان (١/٣٥٥) .

(٤) ميزان (٢/٢٣١) ، وانظر « تهذيب » (٤/٢٧٢ ـ ٢٧٥) .

ـ عاصم بن سليمان ، أبو شعيب التميمي ، الكوزي :

قال الدارقطني : (كان ضعيفاً ، آية من الآيات في ذٰلك)[1] .

ـ عبد الوهاب بن الضحاك ، الحمصي ، العرضي :

قال الجوزجاني : (أقدم وجسر فأراح الناس)[2] .

ـ عثمان بن مقسم ، البري :

قال محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع : (خالفني معتمر في البري ، فجعلت أضع البري ، فقلت : اجعل بيننا من شئت ، قال : ترضىٰ بأبي عوانة ، قلت : نعم ، فأتينا أبا عوانة أنا ومعتمر ، فقلت : إن هٰذا يخالفني في البري ، فما تقول ؟ قال : فما عسىٰ أن أقول فيه ، أقول : عسل في جلد خنزير)[3] .

ـ عمارة بن جوين ، أبو هارون ، العبدي :

قال السليماني : (سمعت أبا بكر بن حامد يقول : سمعت صالح بن محمد أبا علي ـ وسئل عن أبي هارون العبدي ـ فقال : أكذب من فرعون)[4] .

ـ محمد بن عبد الله بن القاسم ، أبو الحسين ، الحارثي ، النحوي ، الرازي :

قال الذهبي : (كان يقال له : جراب الكذب ، روى الفلكي في « الألقاب »

(١) لسان (٣٧١/٤) .

(٢) تهذيب (٤٤٧/٦) .

(٣) ميزان (٦٢/٣) ، لسان (١٥٥/١) .

(٤) ميزان (١٨٣/٣) .

له ، قال : قيل لمحمد : إنك تلقب جراب الكذب ، فقال : بل أنا جوالق الكذب ؛ فإن شئت فاسمع أو دع)[1] .

وقال الشيرازي في « الألقاب » : (وروي عن أبي حاتم ، وذكر أنه درس النحو على المبرد سنتين ، وعلىٰ ثعلب تسع سنين ، وكان يقعد بالري في زاوية تعرف بزاوية الكذب ، فحدثنا في تلك البقعة في يوم جمعة قال : حدثنا أبو حاتم ، قال : ثنا شاذان وعفان وعارم ، قالوا : ثنا شعبة . . . الحديث ، فعرضناه علىٰ شيخنا أبي علي بن عبد الرحيم فقال : كذب ، فلم يكن عند أبي حاتم عن شاذان شيء ، ولٰكن قولوا : حدثنا جراب الكذب في زاوية الكذب بحديث كذب)[2] .

ـ محمد بن عبد الملك ، الكوفي ، القناطري :

قال الذهبي : (ساقه ابن عساكر في « معجمه » ، وقال : قيل له : القناطري ؛ لأنه كان يكذب قناطري)[3] .

ـ محمد بن الفضل بن عطية ، المروزي :

قال الجوزجاني : (كان كذاباً ، سألت ابن حنبل عنه ، فقال : ذاك عجيب ، يجيئك بالطامات ، وهو صاحب ناقة ثمود ، وبلال المؤذن)[4] .

ـ محمد بن موسى بن أبي نعيم الواسطي :

قال الآجري : (سئل أبو داود عن ابن أبي نعيم ، فقال : سمعت ابن

---

(١) ميزان (١٦٧/٤) ، لسان (٢٢٥/٥) .
(٢) لسان (٢٢٤/٧ ـ ٢٤٥) .
(٣) ميزان (١٩٣/٤) ، لسان (٢٦٧/٥) .
(٤) تهذيب (٤٠١/٩) .

معين يقول : أكذب الناس ، عفر من الأعفار)[1] .

ـ يحيى بن عبد الحميد الحماني :

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : (ذاكرته ـ أي : أباه ـ بحديث فقلت : إن ابن الحماني يرويه ، فقال : ابن الحماني الآن ليس عليه قياس)[2] .

وقال ابن خزيمة : (سمعت محمد بن يحيىٰ ـ وذكر ابن عبد الحميد الحماني ـ فقال : ذهب كأمس الذاهب) .

وقال ابن المسيب الأرغياني : (سمعت محمد بن يحيىٰ يقول : اضربوا علىٰ حديث الحماني بستة أقلام)[3] .

إلىٰ غير ذٰلك من الأخبار التي نقلت عن أئمة النقد وعلماء الحديث ، تحمل بين طياتها الألقاب والنعوت التي وصف بها بعض الكذابين والوضاعين ، وكان الغرض منها تعنيف هـٰؤلاء الكذابين والإنكار عليهم .



٨ ـ هجر الكذابين ، وترك عيادتِهم إذا مرضوا ، والصلاةِ عليهم ، وشهودِ جنائزهم إذا ماتوا :

وقد عبر جمع من أئمة النقد وعلماء الحديث عن إنكارهم على الكذابين بأن نهجوا منهجاً جديداً ، ذٰلك هو هجر الكذابين مطلقاً ؛ فكانوا لا يعودونهم إذا مرضوا ، ولا يشهدون جنائزهم ، ولا يستغفرون لهم ؛ إنكاراً لكذبهم في الحديث ، ووضعهم علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولقد نقلت لنا

---

(١) تهذيب (٩/٤٨١) .

(٢) تهذيب (١١/٢٤٦) .

(٣) تهذيب (١١/٢٤٦) .

كتب الجرح والتعديل كثيراً من صنيعهم ؛ من ذلك ما روى ابن حبان قال : (ثنا الحسن بن عثمان بن زياد بتستر ، ثنا عبد الرحمن بن عمر رسته ، ثنا مجيب بن موسىٰ قال : كنت مع سفيان الثوري بمكة ، فمات عباد بن كثير فلم يشهد سفيان جنازته)[1] .

وقال الحاكم وأبو نعيم : (عباد بن كثير ، أبو عبد الله : شيخ قديم ، كان الثوري يكذبه ، ولما مات لم يصل عليه)[2] .

وقال عبد الله بن إدريس : (كان شعبة لا يستغفر له)[3] .

من ذلك : ما ذكر الذهبي عن محمد بن أحمد بن حماد الكوفي الحافظ في ترجمة أحمد بن محمد بن السري بن يحيى بن أبي دارم أبي بكر الكوفي الرافضي الكذاب ، قال : (كان مستقيم الأمر عامة دهره ، ثم في آخر أيامه كان أكثر ما يقرأ عليه المثالب . . . زعم أنه سمع موسى بن هارون ، عن الحماني ، عن أبي بكر بن عياش ، عن عبد العزيز بن رفيع ، عن أبي محذورة ، قال : كنت غلاماً فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اجعل في آخر أذانك : حي علىٰ خير العمل » ، وهٰذا حدثنا به جماعة ، عن الحضرمي عن يحيى الحماني ، وإنما هو : اجعل في آخر أذانك : « الصلاة خير من النوم » تركته ولم أحضر جنازته)[4] .

وكذلك ما ذكر ابن حجر في ترجمة عبد الله بن محمد بن جعفر أبي القاسم الفقيه القزويني ، قال : (قال مسلمة بن القاسم الأندلسي : كان كثير

---

(١) مجروحين (١٦٧/٢) .
(٢) تهذيب (١٠١/٥) .
(٣) تهذيب (١٠٢/٥) .
(٤) ميزان (١٥٨/١) .

الحديث والرواية ، وكان فيه إباء شديد وإعجاب . . . إلخ .

قلت ـ أي : ابن حجر ـ : ثم ذكر وفاته[1] سنة خمس عشرة وثلاثمائة ، قال : وكانت جنازته مهجورة من أصحاب الحديث)[2] .

إلىٰ غير ذٰلك من الأخبار المنقولة عن أئمة الحديث ، والتي تشير إلىٰ أن أئمة الحديث كان من شأنهم هجر الكذابين إبان حياتهم ، وعند موتهم ؛ عقوبة لهم ، وزجراً علىٰ تجرئهم ، وكذبهم علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

كل هٰذه الأمور السالف ذكرها تظهر الجهود العلاجية التي كان أئمة الحديث يبذلونها تجاه الكذابين بقصد حملهم على الإقلاع عما اقترفوه ، والأوبة عما أتوا ، ومن جهة أخرىٰ تنبه غيرهم حتىٰ يتنكبوا طريقهم ، ويميزوا بين حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ثبت عنه ، وبين ما أضيف إليه كذباً وزوراً ، والله أعلم .

* * *

---

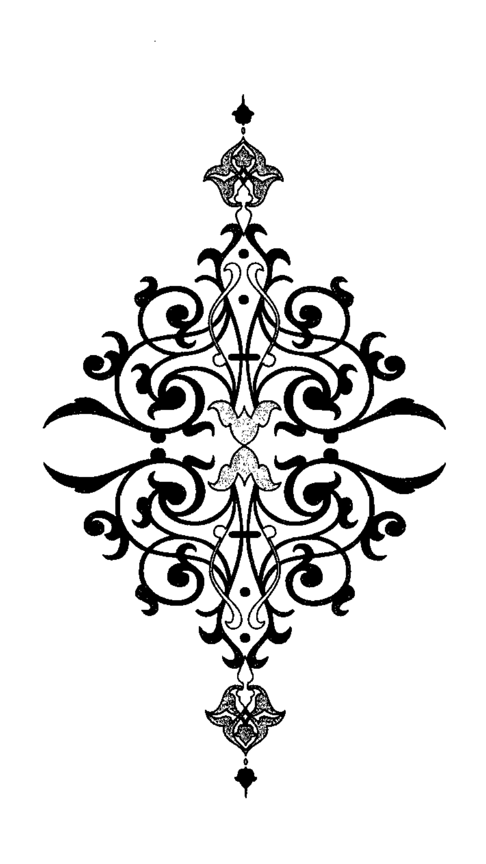
(١) أي : محمد بن قاسم .

(٢) لسان (٤/٥٧٥ ـ ٥٧٦) .



المبحث الرابع

تأليف الكتب في الكذابين



تأليف الكتب في الكذابين

كل هٰذه الصور التي عرضها يلاحظ أنها علاج آني ، ودواء وقتي ، لا يتجاوز عصر الناقد وبيئته ، ولما كان حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم باقياً بقاء الأمة الإسلامية ، يحتاج إليه في كل عصر وحين ، وحيث إن أمر نقله موكول إلىٰ رواته ، وهم متفاوتون ؛ منهم الحجة ، والثقة والضابط ، ومنهم الصدوق والرضا ، ومنهم الضعيف وسيئ الحفظ ، ومنهم المتروك والمتهم ، والكذاب والوضاع ؛ فقد اقتضى الأمر إلىٰ ضرورة بيان ذٰلك لمن يشتغل بهٰذا العلم من الموجودين وغيرهم ، لذا فقد عمد بعض أئمة الحديث وجهابذة النقد إلىٰ إيجاد شيء يبقي هٰذا الجهد ما بقي الحديث ، يكشف عن أحوال هٰؤلاء الكذابين ، ويبين زيف جماعة الوضاعين مدى الدهر ، وذٰلك بتأليف الكتب التي تفردت بذكرهم دون غيرهم من الرواة ؛ ليبقىٰ أمرهم بيناً لدى العامة قبل الخاصة .

وكأني بصنيعهم هٰذا الأمر بالكذابين والوضاعين قد استجاب الله تعالىٰ دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه : « نضر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها . . . » الحديث ، منطوقاً ومفهوماً ، فقد ألف كثير من العلماء كتباً خصوها بذكر الحفاظ والثقات ، فكانت بمثابة نضارة لمن ذكر فيها ، زيادة علىٰ تخليد ذكرهم وإحياء أخبارهم ، والثناء عليهم بالخير والجميل .

كما أفرد بعض النقاد كتباً خاصة بالضعفاء والوضاعين ، والأحاديث التي اختلقوها ووضعوها ، فكان بمثابة البسرة والكلح لوجوههم ؛ إبقاء لذكرهم ، وتخليداً لأخبارهم ، والثناء عليهم بالشر والقبيح .

وقد تنوعت طرق تأليف العلماء في الضعفاء والوضاعين وأحاديثهم ، واختلفت مسالكهم ، وهٰذه الطرق يمكن حصرها تحت قسمين رئيسين ، كل قسم ينطوي تحته أنواع ، والقسمان هما :

١ ـ المؤلفات التي أفردت في تناول الرواة الكذابين .

٢ ـ المؤلفات التي أفردت في تناول الأحاديث الموضوعة .

إلا أن الأمر الذي تجدر الإشارة إليه ، ويلفت نظر الباحث أنه لم ينقل إلينا حسب الاستقراء أن المتقدمين من النقاد وأئمة الحديث أفردوا في التأليف كتباً خاصة بالكذابين من الرواة ، بل إن كل ما أثر عنهم أنهم أفردوا التأليف في الضعفاء ، ومن الطبيعي أن يدخل الكذابون والمتهمون في ذٰلك دخولاً أولياً ، بخلاف المتأخرين ؛ فإن بعضاً منهم أفرد التأليف في الكذابين والمتهمين ، وهٰذا يقتضينا أن نتكلم علىٰ هٰذه المؤلفات التي أفردت في ذكر الضعفاء ؛ حيث إنها تشمل كل الرواة الذين رموا بالكذب والوضع ، أو اتهموا به ، بالإضافة إلىٰ كتب المتأخرين الذين أفردوا ذكر الكذابين في مؤلفاتهم خاصة ، وسأعرض لهم حسب ما يلي :

أولاً : الكتب التي أفردت للكلام عن الضعفاء .

ثانياً : الكتب التي ألفت في الكذابين .

❋ ❋ ❋

أولاً : الكتب المؤلفة في الضعفاء

إن المتتبع لكتب الجرح والتعديل والمستقرئ لها يرىٰ أن الكتب المؤلفة في هـٰذا الشأن كتب كثيرة ، قد ألف بعضها في القرن الثاني الهجري ، مما يدل علىٰ مدى اهتمام العلماء بهـٰذا اللون .

كما أنه يؤكد ما سبق من أن أئمة الحديث إنما عنوا بذٰلك ؛ لأن فيه صيانة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن يتطرق إليه ما ليس منه ، بالإضافة إلىٰ أنه نوع من الجهود العلاجية التي سلكها العلماء لدفع الكذب عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا أنه سبق إفراد المؤلفات بالضعفاء والمتروكين التأليف في الجرح والتعديل مطلقاً ؛ حيث اشتمل كثير منها على الجرح وتضعيف الرواة ، بل التصريح بكذبهم ، ورميهم بالوضع في بعضها .

وهـٰذه الكتب منها ما حفظته الأيام لنا باقياً حسبما وضعه مؤلفه ، ومنها ما قد فقد مع ما ضاع من المكتبة الإسلامية ، إلا أن ما ينفع الناس منها باق ، قد تناقلته الكتب المتأخرة ، وأبقت ذكره بين سطورها .

كما أن من هـٰذه الكتب ما له اسم خاص ، ومنها ما اشتهر باسم الضعفاء .

وسأحاول في هـٰذه العجالة ذكر ما وقفت عليه من الكتب مكتفياً بذكر اسم الكتاب أو ما اشتهر به ، واسم مؤلفه ، وشيء مما يتعلق به من حيث أسباب تأليفه ، وترتيبه ، والطريقة التي سلكها المؤلف فيه ، وأهم مميزاته ، وما يؤخذ علىٰ مؤلفه إذا كنت وقفت عليه ، وإلا فأكتفي باسم الكتاب والمؤلف والمصدر الذي أشار إلىٰ ذكره ، متناولاً هـٰذه الكتب

حسب الترتيب الزمني لمؤلفيها من حيث وفياتهم ؛ إذ الغرض من ذلك بيان الجهد الذي بذله العلماء في كشف زيف الكذابين ، وإبراز تخرصاتهم .

❁ ❁ ❁

الأول : كتاب « الضعفاء » لابن المديني (١٦١ ـ ٢٣٤ هـ) .

ومؤلفه هو : الإمام الحافظ ، أحد الأئمة الأعلام ، وحفاظ الإسلام ، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح ، السعدي ـ مولاهم ـ البصري ، ولد سنة إحدىٰ وستين ومائة ، وسمع من أبيه ، وحماد بن زيد ، وابن عيينة ، وغيرهم ، وعنه : أحمد ، والبخاري ، وأبو داود ، والذهلي ، وأبو حاتم ، والبغوي ، وخلق كثير ، قال أبو حاتم : (كان علماً في الناس ، وفي معرفة الحديث والعلل ، وكان أحمد لا يسميه تبجيلاً له ، إنما يكنيه) ، وقال البخاري : (ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند ابن المديني) ، وقال أبو داود : (ابن المديني أعلم باختلاف الحديث من أحمد بن حنبل) ، وقال عبد الرحمٰن بن مهدي : (أعلم الناس بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة بحديث سفيان بن عيينة) .

توفي في ذي القعدة سنة أربع وثلاثين ومائتين [١] .

وكتابه : مشهور بـ « الضعفاء » ، ذكره الحاكم ضمن مؤلفاته ، فقال : (سمعت الشريف القاضي أبا الحسن محمد بن صالح الهاشمي قاضي القضاة يقول : هٰذه أسامي مصنفات علي بن المديني ، كتاب « الأسامي والكنىٰ » ثمانية أجزاء ، كتاب « الضعفاء » عشرة أجزاء . . . إلخ) [٢] .

كما أشار إليه الدكتور الأعظمي في مقدمته لكتاب « العلل » الذي حققه

---

(١) طبقات الحفاظ (١٨٧) ، تاريخ بغداد (٤٢١/١٣) ، شذرات الذهب (٨١/٢) .

(٢) معرفة علوم الحديث (٧١) .

ونشره ، وجاء فيه أن ابن النديم ذكره في « فهرسته »[1] .

❁ ❁ ❁

الثاني : كتاب « الضعفاء » لابن البرقي (ت ٢٤٩ هـ) .

ومؤلفه : هو الحافظ العالم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعيد ، الزهري ـ مولاهم ـ المصري ، سمع من عمرو بن أبي سلمة التنيسي ، وأسد بن موسىٰ ، وعبد الملك بن هشام ، وطبقتهم ، وأخذ علم الجرح والتعديل من يحيى بن معين وغيره ، وحدث عنه أبو داود ، والنسائي ، ومحمد بن المعافىٰ ، وغيرهم ، وثقه ابن يونس ، وقال النسائي : (لا بأس به ، وإنما عُرف بالبرقي ؛ لأنهم كانوا يتجرون إلىٰ برقة ، توفي سنة تسع وأربعين ومائتين)[2] .

كتابه : ألف كتاباً في الضعفاء أشار إليه الذهبي فقال : (صاحب كتاب « الضعفاء »)[3] .

وذكره الكتاني في « الرسالة المستطرفة » ضمن المؤلفين لكتب الضعفاء[4] ، وقد نقل ابن حجر تضعيفه لبعض الرواة في مواضع ؛ منها : ما جاء في ترجمة عباد بن كثير[5] ، وما جاء في ترجمة عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان ، فقال : (ذكره ابن البرقي في باب من اتهم في روايته ، وترك حديثه)[6] .

---

(١) انظر مقدمة « العلل » لابن المديني (٨) .
(٢) تذكرة الحفاظ (٥٦٩) ، الأعلام (٩٢/٧) .
(٣) تذكرة (٥٦٩) .
(٤) الرسالة المستطرفة (١٤٤) .
(٥) تهذيب (١٠٢/٥) .
(٦) تهذيب (٢٢١/٥) .

الثالث : كتاب « الضعفاء » للبخاري (١٩٤ ـ ٢٥٦ هـ) .

مؤلفه : الإمام الحافظ ، شيخ الإسلام ، وأمير المؤمنين في الحديث ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه ، الجعفي ـ مولاهم ـ البخاري ، ولد سنة أربع وتسعين ومائتين ، وسمع من محمد بن سلام ، والمسندي ، ومحمد بن يوسف البيكندي ، وغيرهم ، روىٰ عنه : الترمذي ، ومحمد بن نصر المروزي ، وصالح جزرة ، وغيرهم ، والتعريف بضبط وإتقان وحفظ الإمام البخاري ، وبيان منزلته لدىٰ علماء الحديث أشهر من أن يذكر ، توفي سنة ست وخمسين ومائتين[١] .

ومؤلفه مشهور باسم « الضعفاء » .

تعريف بالكتاب وبيان لمميزاته :

١ ـ رتب كتابه علىٰ حروف المعجم بالنسبة لأوائل الأسماء ، لٰكنه لم يراع ترتيب الحروف للأسماء المبدوءة بحرف واحد ، وبعد الفراغ من ذكر الأسماء ذكر الكنىٰ علىٰ ذٰلك النهج .

٢ ـ غالباً ما يورد الإمام البخاري اسم الرجل منسوباً إلىٰ بلدته ، ويتبعه بذكر شيخه الذي عرف به .

٣ ـ يستخدم الإمام البخاري في حكمه على الضعفاء عبارات قصيرة ، لا تتجاوز الكلم .

مثال ذٰلك : (إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، المدني ، الأنصاري ، الأشهلي ، عن داود بن حصين ، منكر الحديث)[٢] .

---

(١) تذكرة (٥٥٥) ، وكتابه مطبوع في الهند ، مع كتاب « التاريخ الصغير » ، وكتاب « الضعفاء » للنسائي ، وقد أعيد تصويره قريباً .

(٢) الضعفاء (١٦) .

٤ ـ يستعمل الإمام البخاري للجرح ألفاظاً تفرد بها ، وأكثر من استعمالها ، ولها دلالة خاصة عنده لم يشاركه الأئمة في استعمالها ، للمعنى الذي قصده البخاري ، وهٰذه الألفاظ هي :

قوله : (منكر الحديث) فالإمام البخاري يطلقها في الرمي بالوضع ، أو التهمة به ، وقد سبق ذكرها في أكثر من موضع .

قوله : (سكتوا عنه) .

قوله : (في حديثه نظر) .

قوله : (تركوه) .

قوله : (يتكلمون فيه) ، و : (فيه نظر) .

وقد سبق ذكر هٰذه الألفاظ ، ومراد البخاري في الرمي بالكذب [١] ، هٰذا بالإضافة إلى الألفاظ التي يستعملها علماء الجرح والتعديل في التضعيف ، إلا أن الذي يلاحظ أنه لا يصرح في رمي الراوي بالكذب حكماً منه ، فإذا احتاج الأمر إلى التصريح حكىٰ ذٰلك عن غيره ؛ كقوله في ميسرة بن عبد ربه : (يرمىٰ بالكذب) [٢] .

وقوله في نصر بن باب أبي سهل الخرساني عن إبراهيم الصائغ : (يرمونه بالكذب) [٣] .

٥ ـ يلاحظ أن البخاري يجرح أحياناً بعض الرواة بسبب اتهامهم ببعض البدع ؛ كالإرجاء والقدر ، إلا أنه لم يجرح راوياً قط بالتشيع أو الرفض أو الغلو فيهما في كتابه مطلقاً .

---

(١) انظر (١/١٩١) .

(٢) الضعفاء (١١٤) .

(٣) الضعفاء (١١٨) .

ما يؤخذ على المؤلف :

قال البخاري في ترجمة حيي الليثي : (له صحبة ، روىٰ عنه أبو تميم الجيشاني ، ولم يصح حديثه)[1] .

وقال كذٰلك ـ في ترجمة سعد بن المنذر ـ : (يذكر له صحبة ، يعد في أهل المدينة ، وحديثه ليس من وجه صحيح)[2] .

قلت : الظاهر أن الضمير في كلامه علىٰ حيي الليثي يعود علىٰ أبي تميم الجيشاني ، فإن كان كذٰلك فلا داعي من ذكر الصحابي في كتاب « الضعفاء » إذ لا لوم على الصحابي حتىٰ يسطر اسمه ضمن المجروحين ، وكان الأولىٰ أن يكتفي بذكر الراوي المضعف ، وكذٰلك الحال في ترجمة سعد بن المنذر ؛ إذ الضعف الناشئ في حديثه من غيره وليس له فيه مدخل ، فكان الأولىٰ أن ينزه الصحابة عن ذكرهم في كتب الضعفاء والمتروكين ، حتىٰ لا يكون ذٰلك مدخلاً للتشكيك فيهم أو النيل منهم .



الرابع : « الضعفاء » للجوزجاني السعدي (. . . . ـ ٢٥٠ هـ) .

مؤلفه : الحافظ العلامة الإمام إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق ، السعدي ، الجوزجاني ، أبو إسحاق ، ولد في جوزجان من كور بلخ بخراسان ، وسكن الشام ، روىٰ عن عبد الله بن بكر السهمي ، ويزيد بن هارون ، وعبد الصمد بن عبد الوارث ، وكَاتَبه أحمد بن حنبل ، له عنه مسائل ، وعنه : أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، أكثر من الترحال ، والكتابة ، والتأليف ، كان ممن يتحامل علىٰ علي رضي الله عنه ، توفي في مستهل

---

(١) الضعفاء (٣٩) .

(٢) الضعفاء (٥٦) .

ذي القعدة ، سنة تسع وخمسين ومائتين [١] .

ومصنفه يعرف بـ « الضعفاء » ، قال الذهبي : (له كتاب « الضعفاء ») [٢] .

وقال ابن حجر : (وكتابه في الضعفاء يوضح مقالته) [٣] .

وقال في مقدمة « لسان الميزان » : (وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد ؛ فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب ؛ وذٰلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع ؛ فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذَلْق ، وعبارة طلقة ، حتىٰ أخذ يلين مثل الأعمش ، وأبي نعيم ، وعبيد الله بن موسىٰ ، وأساطين الحديث ، وأركان الرواية ، فهٰذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلاً ضعفه قبل التوثيق) [٤] .

وقد نقل عنه بعض الأئمة تضعيفه لبعض الرواة .

قال ابن عدي ـ في ترجمة حفص بن سليمان البزاز ـ : (سمعت ابن حماد يقول : قال السعدي : حفص بن سليمان أبو عمر ، قد فرغ منه منذ دهر) [٥] .

---

(١) تذكرة الحفاظ (٥٤٩) ، ميزان (١/٧٥ ـ ٧٦) ، تهذيب (١/١٨١ ـ ١٨٢) ، الأعلام (١/٦٧) .

(٢) تذكرة الحفاظ (٥٤٩) ، الرسالة المستطرفة (١٤٧) .

(٣) تهذيب (١/١٨٢) ، قال ذٰلك بعد أن نقل عن بعض الأئمة ما يدل علىٰ أنه كان من الناصبة ، فقال : (وقال ابن حبان في « الثقات » : كان حروري المذهب ، و لم يكن بداعية ، وكان صلباً في السنة ، حافظاً للحديث ، إلا أنه من صلابته ربما كان يتعدىٰ طوره ، وقال ابن عدي : كان شديد الميل إلىٰ مذهب أهل دمشق في الميل علىٰ علي ، وقال السلمي عن الدارقطني ـ بعد أن ذكر توثيقه ـ : لٰكن فيه انحراف علىٰ علي ، اجتمع علىٰ بابه أصحاب الحديث فأخرجت جارية له فروجة لتذبحها فلم تجد من يذبحها ، فقال : سبحان الله ؛ فروجة لا يوجد من يذبحها ، وعلي يذبح في ضحوة نيفاً وعشرين ألف مسلم !!) .

(٤) لسان (١/٢١٢) .

(٥) الكامل (٢/٣٨٠) ، وانظر « تدريب الراوي » (٢/٤١٠) .

وقال ابن الجوزي ـ في ترجمة محمد بن السائب الكلبي ـ : (قال السعدي : كذاب ساقط)[1] .

وقال ابن حجر ـ في ترجمة محمد بن الفضل بن عطية المروزي ـ : (قال الجوزجاني : كان كذاباً ، سألت ابن حنبل عنه ، فقال : ذاك عجيب يجيئك بالطامات ، وهو صاحب ناقة ثمود ، وبلال المؤذن)[2] .



الخامس : « الضعفاء والمتروكون » للبرذعي (. . . . ـ ٢٩٢ هـ) .

ومؤلفه : هو الحافظ الناقد أبو عثمان سعيد بن عمرو ، الأزدي ، البرذعي ، نسبة إلىٰ بلدة من أعمال أذربيجان ، سمع أبا كريب ، وعبدة بن عبد الله ، وأبا سعيد الأشج ، وخلائق آخرين ، وصحب أبا زرعة وتخرج به ، وحدث عنه حفص بن عمر الأردبيلي ، وأحمد بن طاهر الميانجي ، وآخرون ، قال ابن عقدة : (مات سنة اثنتين وتسعين ومائتين)[3] .

وكتابه : موسوم بـ « الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث » .

جاء في عنوانه : (كتاب « الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث » عن أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم ، وأبي حاتم محمد بن إدريس الرازيين رحمهما الله ، مما سألهما عنه ، وجمعه ، وألفه : أبو عثمان

---

(١) الضعفاء لابن الجوزي (٦٢/٣) دار الكتب العلمية .

(٢) تهذيب (٤٠١/٩) .

(٣) تذكرة (٧٤٣) ، وقد قام الدكتور سعدي الهاشمي بتحقيق الكتاب وطبعه ، ضمن رسالته الدكتوراة بعنوان : (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه « الضعفاء » وأجوبته علىٰ أبي زرعة) انظر (١/٢) فما بعدها ، حيث تناول قضية نسبة الكتاب هل هي للشيخ أم للتلميذ ؟ وشرحاً مفصلاً لمحتوى الكتاب وأسلوبه . د . حميد نعيجات .

سعيد بن عمرو بن عمار البرذعي الحافظ رحمه الله)[1] .

والكتاب يتطرق إليه التنازع في نسبة الكتاب إلىٰ أبي زرعة أو إلى البرذعي ؛ حيث إن غالب مادة الكتاب منسوبة إلىٰ أبي زرعة الرازي ـ كما هو ملاحظ ـ وهٰذا قد يسوغ نسبة الكتاب إلىٰ أبي زرعة ؛ حيث إن الكتاب عبارة عن أجوبة لأسئلة وجهت إليه ، وهٰذا كاف في ذٰلك إلا أني أرىٰ أن ينسب الكتاب إلى البرذعي ؛ لما له من دور كبير في الكتاب ؛ حيث قام بجمع مادته ، بل لم يقتصر علىٰ ذٰلك حتىٰ أضاف إليه زيادات هي أجوبة أبي حاتم الرازي ، وهٰذا يرجح نسبة الكتاب إليه من حيث تأليفه وجمعه وترتيبه ، وإن كانت غالبية مادة الكتاب لغيره .

والكتاب عبارة عن مسائل يسأل البرذعي أبا زرعة عن الرجل فيجيب أبو زرعة مبيناً حكمه في الرجل ، ويلاحظ أن جميع الرجال الذين ذكرهم في كتابه هم ممن حكم بضعفهم ؛ حيث لم يورد فيهم راوياً حكم بصحة حديثه .

يلاحظ أن البرذعي لم يراع في كتابه ذكر الأسماء مرتبين ، إلا من حيث أوائل الأسماء ، أو من حيث الطبقات ، أو من حيث البلدان ، وإنما جاءت مسائله حسبما اتفق .

كما يلاحظ أن البرذعي يسأل أبا زرعة عن الراوي من حيث ضبطه أو عدالته ، وتارة من حيث صحة حديثه ، إما مطلقاً ، أو عن شيخ بعينه ، وهو يسير في مسائله وفق المنهج المسلوك في هٰذا النوع من الكتب ، فالكتاب يضم الكلام علىٰ علل الأحاديث ، بالإضافة إلى الكلام على الرجال .

---

(١) الضعفاء والكذابين والمتروكين (٢٧١) .

تارة يسأل المؤلف أبا زرعة عن الرجل ، وبعد إيراد جوابه يتبعه بجواب أبي حاتم عن الرجل المسؤول عنه ، وغالباً ما تكون إجابتهما متقاربة ـ إن لم تكن متفقة ـ إلا أن مسائله لأبي حاتم قليلة بالنسبة لأبي زرعة .

❀ ❀ ❀

السادس : « الضعفاء » لابن الجارود (. . . ـ ٢٩٩ هـ) .

ومؤلفه : هو الحافظ الإمام أبو جعفر أحمد بن علي بن محمد بن الجارود ، الأصبهاني ، الرحالة ، المصنف ، روىٰ عن أبي سعيد الأشج ، وعمر بن شبة ، وهارون بن إسحاق ، وخلق .

وعنه : أبو إسحاق بن حمزة ، وأبو القاسم الطبراني ، وعبد الرحمٰن بن محمد ابن سياه ، وغيرهم .

وتوفي سنة تسع وتسعين ومائتين .

مصنفه : لم تذكر المصادر التي ترجمت له أن له مؤلفاً في الضعفاء ، وكل ما نبهت إليه أن ابن الجارود له مصنفات ، والذي جعلني أرجح أن له مؤلفاً في الضعفاء صنيع الحافظ ابن حجر ؛ حيث قرنه في أكثر من موضع عند الكلام علىٰ تراجم بعض الرواة بأنه ذكرهم في الضعفاء ، وكل الذين قرنهم به لهم مؤلفات أفردوها في الضعفاء ، فمن المستبعد جداً أن يقرن بهم دون أن يكون له صنيع مثل صنيعهم ، ومما ذكره في ذٰلك : ما جاء في ترجمة خالد بن يزيد بن عبد الرحمٰن بن أبي مالك ، قال ابن حجر : (وذكره ابن الجارود والساجي والعقيلي في الضعفاء)[١] .

وقال في ترجمة غياث بن إبراهيم النخعي : (وذكره العقيلي وابن

---

(١) تهذيب (١٢٨/٣) .

الجارود وابن شاهين في الضعفاء)[١] .

وقال في ترجمة نصر بن قُدَيْد أبي صفوان : (وذكره البخاري وابن الجارود في الضعفاء تبعاً لابن معين)[٢] .

وقال في ترجمة الهيثم بن عدي : (وذكره ابن السكن وابن شاهين وابن الجارود والدارقطني في الضعفاء ، وكذٰلك رد الحديث لكون الهيثم فيه جماعة ؛ منهم : الطحاوي في « مشكل الحديث » ، والبيهقي في « السنن » ، والنقاش والجوزقاني فيما صنفا من الموضوعات وغيرهم)[٣] .

وقال في ترجمة يحيى بن عقبة بن أبي العيزار : (وذكره الساجي والعقيلي والدولابي وابن شاهين وابن الجارود في الضعفاء)[٤] ، إلىٰ غير ذٰلك مما ذكره الحافظ ابن حجر عنه ، وقرنه بغيره من الحفاظ الذين صنفوا في الضعفاء ، كل ذٰلك رجح لدي أن ابن الجارود ممن أفرد التأليف في الضعفاء ، والله أعلم .



السابع : « الضعفاء والمتروكون » للنسائي (٢١٥ ـ ٣٠٣ هـ) .

ومصنفه : هو الإمام الحافظ المحدث الفقيه ، أبو عبد الرحمٰن ، أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر ، الخراساني ، النسائي ، صاحب « السنن » ، ولد سنة خمس عشرة ومائتين ، وسمع قتيبة بن سعيد ، وإسحاق بن راهويه ، وهشام بن عمار ، وغيرهم ، وحدث عنه أبو

---

(١) لسان (٣١٢/٦) .

(٢) لسان (٢٦٦/٨) .

(٣) لسان (٣٦٣/٨) .

(٤) لسان (٤٦٥/٨) .

بشر الدولابي ، وأبو علي الحسين بن محمد النيسابوري ، وحمزة الكتاني ، وغيرهم ، وتوفي سنة ثلاث وثلاثمائة [١] ، وقد سبق التعريف به عند الكلام علىٰ « سننه » [٢] .

ومؤلفه : مشهور بين أوساط المحدثين باسم « الضعفاء والمتروكين » [٣] .

تعريف بالكتاب وبيان أهم مميزاته :

١ ـ لم يذكر النسائي لكتابه مقدمة يمكن بموجبها معرفة منهجه في الكتاب ، والغرض الذي من أجله صنف كتابه ، وإنما ابتدأ الكتاب بذكر الأسماء مباشرة .

٢ ـ رتب كتابه علىٰ حروف المعجم ؛ حيث يورد اسم الراوي ، وغالباً ما ينسبه إلىٰ بلده ، إلا أنه لم يراع ترتيب الأسماء المبدوءة بحرف واحد ، بل ساقهم كيفما اتفق ، وهو في صنيعه ذٰلك لم يخرج عن الإطار العام الموجود في عصره .

٣ ـ يورد النسائي اسم الرجل واسم أبيه وجده ، ثم يحكم عليه بما يراه في عبارة قصيرة ؛ كقوله : (ضعيف) ، (ليس بثقة) ، (متروك الحديث) ، ثم يختم الترجمة بنسبة الرجل إلىٰ بلدته .

نماذج من ذٰلك :

(إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع : ضعيف ، مدني) [٤] .

(حُديج بن معاوية : ليس بالقوي ، بصري) [٥] .

---

(١) تذكرة الحفاظ (٦٩٨ ـ ٧٠١) .

(٢) انظر (٢/٢٢٠) .

(٣) وكتابه مطبوع في الهند ، مع « التاريخ الصغير » للإمام البخاري ، وأعيد تصويره قريباً .

(٤) الضعفاء والمتروكون (٣٩) .

(٥) الضعفاء والمتروكون (٧٩) .

(محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير : متروك الحديث مكي)[1] .

٤ ـ قلما يستعمل النسائي التجريح بلفظ : (كذاب) في الرمي بالكذب ، ولم ترد هٰذه العبارة في كتابه إلا في ترجمة ثلاثة رواة هم :

أحمد بن عبد الله الجويباري الهروي ، قال النسائي : (كذاب)[2] .

أحمد بن أخت عبد الرزاق ، قال النسائي : (كذاب)[3] .

أحمد بن عبد الرحمٰن ابن أخي ابن وهب ، قال النسائي : (كذاب)[4] .

٥ ـ غالباً ما يستعمل النسائي في الرمي بالكذب أو الاتهام به عبارة : (متروك الحديث) ، وقد سبق بيان ذٰلك عند الكلام علىٰ مبحث الألفاظ التي يستعملها المحدثون في الرمي بالكذب[5] .

٦ ـ مما يلاحظ أن النسائي ـ رحمه الله ـ نادراً ما يجرح ببدعة ، ولم يرد في كتابه تجريح بالبدعة إلا في راو واحد ، فقد قال في ترجمة عبد الله بن شريك : (ليس بالقوي ، مختاري)[6] .

٧ ـ امتاز كتاب النسائي بأنه غالباً ما ينسب كل راو إلىٰ بلده ، وقلما يهمل ذٰلك .

٨ ـ كذٰلك امتاز كتاب النسائي بأنه اعتمد في تجريح الرواة علىٰ حكمه فقط ، ونادراً ما ينقل النسائي تجريح غيره في الراوي ، أو يعتمد علىٰ غيره في ذٰلك ، كما جاء في ترجمة عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم ، قال :

---

(١) الضعفاء والمتروكون (٢١٤) .
(٢) الضعفاء والمتروكون (٥٩) .
(٣) الضعفاء والمتروكون (٦٠) .
(٤) الضعفاء والمتروكون (٦٠) .
(٥) انظر (١٩٤/١) .
(٦) الضعفاء والمتروكون (١٥٤) .

(متروك الحديث ، شامي ، روىٰ عنه أبو أسامة ، وقال الوليد بن مسلم : هو كذاب)[1] .

ما يؤخذ على المؤلف :

أما الملاحظات التي قد تؤخذ علىٰ كتاب النسائي فهي قليلة جداً ؛ حيث إنه ضعف بعض الحفاظ المشهورين ، لٰكن العلماء ردوا ذٰلك عليه ، ولم يأخذوا بقوله ؛ من ذٰلك : ما جاء في ترجمة أحمد بن صالح المصري ، قال فيه : (ليس بثقة)[2] .

وقد تعقبه الذهبي في « الميزان » بقوله : (الحافظ الثبت ، أحد الأعلام ، آذى النسائي نفسه بكلامه فيه)[3] .

وكذٰلك ما جاء في ترجمته لأبي حنيفة في « ضعفائه » حيث قال : (النعمان بن ثابت أبو حنيفة : ليس بالقوي في الحديث)[4] .

قلت : ما كان ينبغي له أن يورده في الضعفاء .

ختم الإمام النسائي كتابه بذكر الكنىٰ بعد الفراغ من ذكر الأسماء .



الثامن : « الضعفاء » للساجي (. . . ـ ٣٠٧ هـ) .

ومؤلفه : الحافظ الإمام ، أبو يحيىٰ ، زكريا بن يحيى بن عبد الرحمٰن بن بحر بن عدي بن عبد الرحمٰن ، الساجي ، البصري ، سمع عبيد الله بن معاذ العنبري ، وهدبة بن خالد ، وأبا الربيع الزهراني ، وغيرهم ، وروىٰ عنه

(١) الضعفاء والمتروكون (١٥٨) .

(٢) الضعفاء والمتروكون (٥٩) .

(٣) ميزان (١/١٣٠) .

(٤) الضعفاء والمتروكون (٢٣٣) .

أبو أحمد بن عدي ، وأبو بكر الإسماعيلي ، وأبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان ، وآخرون .

كان من الحفاظ المتقنين ، جمع وصنف ، وتوفي سنة سبع وثلاثمائة ، وقد قارب التسعين رحمه الله [١] .

وكتابه : مشهور لدىٰ علماء الحديث بـ « الضعفاء » ، ذكره ابن خير الإشبيلي في « فهرسته » ، قال : (كتاب « الضعفاء والمنسوبين إلى البدعة من المحدثين والعلل » ، لأبي يحيىٰ زكريا بن يحيىٰ ، الساجي ، الفقيه ، البصري ، حدثني به شيخنا أبو الحسن يونس بن محمد بن مغيث رحمه الله . . . إلخ) ، وقد أورد روايته له من طريقين [٢] .

وقد ذكره الشيخ محمد البشير بن ظافر الأزهري في (فصل من ألف في الضعفاء) فقال : (والعلامة الحافظ أبو يحيى الساجي الفقيه البصري ، له كتاب سماه « الضعفاء والمنسوبون إلى البدعة من المحدثين ») [٣] .

وقد عرف الكتاب لدىٰ كثير من العلماء بـ « علل الحديث » ، قال الذهبي في « التذكرة » : (وللساجي كتاب جليل في علل الحديث يدل علىٰ تبحره في هٰذا الفن) [٤] .

وذكره الكتاني ضمن كتب العلل ، فقال : (ولأبي يحيىٰ زكريا بن يحيى الضبي البصري الساجي الحافظ محدث البصرة . . . إلخ) [٥] .

وكذٰلك سماه « علل الحديث » كل من إسماعيل البغدادي صاحب

---

(١) تذكرة الحفاظ (٧٠٩) ، الأعلام (٨١/٣) .

(٢) فهرسة ابن خير الإشبيلي (١٧٨) .

(٣) تحذير المسلمين (٣٣) .

(٤) تذكرة الحفاظ (٧٠٩ ـ ٧١٠) .

(٥) الرسالة المستطرفة (١٤٨) .

« هدية العارفين »[1] ، والزركلي في « الأعلام »[2] .

وقد أفاد كثيراً الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » ـ في تراجم جماعة من الرواة ـ أن الساجي ذكرهم في ضعفائه ، كما جاء عنه في ترجمة كثير بن مروان الفهري[3] ، وفي ترجمة منذر بن زياد الطائي ، قال ابن حجر : (وقال الساجي : يحدث بأحاديث بواطيل ، أحسبه ممن كان يضع الحديث)[4] ، وقال في ترجمة نصر بن باب أبي سهل الخراساني : (وقال الساجي : سمعت سلمة بن شبيب يحدث عنه بمناكير)[5] .

إلىٰ غير ذٰلك من النقول التي استيقت من كتابه ، والله أعلم .



التاسع : « الضعفاء » للدولابي (٢٢٤ ـ ٣١٠ هـ) .

وصاحبه هو : الحافظ العلامة ، أبو بشر ، محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم ، الأنصاري ، الرازي ، الدولابي ، الوراق ، سمع أحمد بن أبي شريح الرازي ، ومحمد بن منصور الحواز ، ومحمد بن بشر ، وهارون بن سعيد الأيلي ، وغيرهم ، وعنه عبد الرحمٰن بن أبي حاتم ، وعبد الله بن عدي ، وابن حبان ، وآخرون ، كان عالماً حافظاً ، صاحب مصنفات ، ولد سنة أربع وعشرين ومائتين ، وتوفي سنة عشر وثلاثمائة[6] .

أما مؤلفه في الضعفاء : فلم يصرح أحد ممن ترجم له ـ حسبما تتبعته

---

(١) هدية العارفين في أسماء المؤلفين (٣٧٣) .
(٢) الأعلام (٤٧/٣) .
(٣) لسان (٤١٣/٦) .
(٤) لسان (١٥٣/٨) .
(٥) لسان (٢٥٨/٨) .
(٦) تذكرة الحفاظ (٧٥٩ ـ ٧٦٠) ، الأعلام (٣٠٨/٥) .

من مصادر ـ أن له مؤلفاً باسم « الضعفاء » ، لكن الحافظ ابن حجر قرنه بجماعة من الحفاظ صنفوا في « الضعفاء » في كثير من التراجم ، وقد سلف بعضها عند الكلام علىٰ كتاب « الضعفاء » لابن الجارود ، وثم نقول أخرىٰ ظاهرها أن للدولابي كتاباً في « الضعفاء » ، قال ابن حجر في ترجمة موسى بن دينار : (ذكره العقيلي والدولابي ويعقوب بن سفيان وابن السكن وابن الجارود وابن شاهين في الضعفاء)[1] .

وقال في ترجمة يوسف بن السفر : (وذكره الدولابي والساجي والعقيلي وغيرهم في الضعفاء)[2] .



العاشر : كتاب « الضعفاء » للعقيلي (. . . ـ ٣٢٢ هـ) .

ومؤلفه هو : الإمام الحافظ ، أبو جعفر ، محمد بن عمرو بن موسىٰ بن حماد العقيلي ، سمع جده لأمه يزيد بن محمد العقيلي ، ومحمد بن إسماعيل الصايغ ، وأبا يحيى ابن أبي ميسرة ، ومحمد بن أحمد بن الوليد بن برد الأنطاكي ، وغيرهم ، وحدث عنه أبو الحسن محمد بن نافع الخزاعي ، ويوسف بن الدخيل المصري ، وأبو بكر بن المقرئ ، وآخرون ، قال مسلمة بن القاسم : (كان العقيلي جليل القدر ، عظيم الخطر ، ما رأيت مثله ، وكان كثير التصانيف ؛ فكان من أتاه من المحدثين قال : اقرأ من كتابك ، ولا يخرج أصله ، فتكلمنا في ذٰلك ، وقلنا : إما أن يكون من أحفظ الناس ، وإما أن يكون من أكذب الناس ، فاجتمعنا إليه ، فلما أتيت بالزيادة والنقص فطن لذٰلك ، فأخذ مني الكتاب ، وأخذ القلم فأصلحها

(١) لسان (١٩٧/٨) .

(٢) لسان (٥٥٨/٨) .

من حفظه ، فانصرفنا من عنده وقد طابت أنفسنا ، وعلمنا أنه من أحفظ الناس) ، وقال أبو الحسن بن القطان : (ثقة جليل القدر ، عالم بالحديث ، مقدم في الحفظ) ، توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة[1] .

وكتابه : مشهور معروف باسم « الضعفاء »[2] ، بدأه بمقدمة صغيرة قال في بدايتها : (بسم الله الرحمٰن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، صلواته علىٰ نبيه محمد ، وآله وسلم ، حسبنا الله وكفىٰ ، ولا حول إلا به) ، ثم ساق طائفة كثيرة من الآثار في معانٍ شتىٰ جعلها موطئة لموضوع الكتاب ، يمكن إجمالها فيما يلي :

١ ـ الآثار التي تدل علىٰ وجوب الكشف عن الرواة ، وبيان أحوالهم ، وضعفهم .

٢ ـ الآثار التي تدل علىٰ أن السلف كانوا يفتشون عن الأسانيد بقصد معرفة الرواة .

٣ ـ الآثار الدالة علىٰ أن بعض السلف كانوا يكرهون الرواية عن أصحاب الأهواء ، وخاصة الدعاة منهم .

٤ ـ الآثار التي تدل على الدوافع التي تحمل صاحبها على الكذب .

٥ ـ الآثار التي تدل علىٰ موقف السلف من الكذابين ، ومعاملتهم لهم عندما يكتشفون كذبهم .

٦ ـ آثار في تقسيم العلماء للرواة حسب ثقتهم وضعفهم ، ومن يقبل حديثه ممن يترك حديثه ، وأن رواية الحديث لا تقتصر على الاحتجاج بها ، بل إن بعضها يروىٰ للمتابعة ، وبعضها للمعرفة فقط .

---

(١) تذكرة الحفاظ (٨٣٣ ـ ٨٣٤) ، الأعلام (٧/٢١٠) .

(٢) وكتابه مخطوط ، وتوجد منه نسخة في ظاهرية دمشق .

هٰذه أهم المسائل التي عرض لها العقيلي في مقدمته ، إلا أن مما يؤخذ عليه فيها أنه أوردها دون ترتيب أو تنسيق ، بل ساقها حسبما اتفق .

تعريف بالكتاب ، وبيان بعض مميزاته ، وأهم الملاحظات عليه :

١ ـ الكتاب مرتب علىٰ حروف المعجم ؛ حيث جمع الأسماء التي تبدأ بحرف واحد في مكان واحد ، وإن لم يلاحظ ترتيبها حسب أسبقيتها .

٢ ـ يورد المؤلف اسم الراوي ، واسم أبيه وجده ، ونسبته وكنيته إن وجدا ، ثم يتبع ذٰلك بذكر حكم أئمة الجرح والتعديل الذين سبقوه في الراوي ، وغالباً ما يقتصر في نقله علىٰ أئمة الشأن ؛ البخاري وأحمد وابن معين وابن المديني ويحيى بن سعيد القطان ، ويلاحظ أنه رحمه الله إذا نقل عن هٰؤلاء الأئمة بدأ بالبخاري ، ولا يتجاوزه إلىٰ غيره إلا إذا لم يجد له قولاً .

٣ ـ كثيراً ما يورد عقب أقوال أئمة الجرح والتعديل بعض حديث الراوي مما أنكر عليه ، ثم يكشف عن علته ، ويورد الطرق السليمة الخالية من العلل للحديث متعقباً بها الطرق المعلة ، وتارة يكتفي بذكر أحاديث الراوي المعلة ثم يتعقبها بقوله : (حديث روي من وجه آخر) ، وهو يعني بذٰلك أن الحديث يثبت من طريق غير ذٰلك الطريق الذي أورده عن الراوي .

٤ ـ كثيراً ما يؤجل العقيلي حكمه على الراوي ، فيورده بعد نقل أقوال الأئمة السابقين ، وتارة يصدر حكمه على الراوي مباشرة عقب ذكر اسمه ، ثم يعقبه بأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه .

٥ ـ أحياناً يضعف العقيلي بعض الرواة بغير الطعن في الرواية ، بل من أجل البدعة ، وخاصة الرفض ؛ حيث يتجرأ بعض منتحليه بشتم بعض الصحابة رضي الله عنهم ، أو يتعرض للنيل منهم .

٦ ـ ختم كتابه بعد الفراغ من ذكر الأسماء الصريحة بذكر من عرف بكنيته .

❁ ❁ ❁

الحادي عشر : كتاب « الضعفاء » للجرجاني (٢٤٢ ـ ٣٢٣ هـ) .

ومؤلفه هو : الحافظ الحجة ، أبو نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي ، الأسترابادي ، الجرجاني ، الفقيه ، ولد سنة اثنتين وأربعين ومائتين ، وسمع من علي بن حرب ، وعمر بن شبة ، والربيع بن سليمان المرادي ، وغيرهم ، قال الحاكم : (كان من أئمة المسلمين) ، وقال الأستاذ أبو الوليد حسان بن محمد : (لم يكن في عصرنا من الفقهاء أحفظ للفقهيات وأقوال الصحابة بخراسان منه) ، وقال أبو علي الحافظ : (كان يحفظ الموقوفات والمراسيل ، كما نحفظ نحن الأسانيد ، وتوفي سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة)[١] .

كتابه : وقد عرف كتابه باسم « الضعفاء » ، قال الذهبي : (وله تصانيف في الفقه ، وكتاب « الضعفاء » في عشرة أجزاء)[٢] .

وذكره الكتاني ضمن المؤلفات في الضعفاء فقال : (ولأبي نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي بن زيد ، الجرجاني ، الأسترابادي ، نسبة إلىٰ أستراباذ بفتح الهمزة والتاء[٣] ، بينهما سين مهملة ساكنة ، وآخره ذال معجمة : بلدة كبيرة مشهورة ، من أعمال طبرستان ، بين سارية وجرجان ، الحافظ ، أحد الأئمة المتوفىٰ بأستراباذ في آخر سنة ثلاث وعشرين

---

(١) تذكرة الحفاظ (٨١٦ ـ ٨١٨) ، الأعلام (٤/٣٠٩) .

(٢) تذكرة الحفاظ (٨١٧) ، الأعلام (٤/٣٠٩) .

(٣) لٰكن قال السمعاني في « الأنساب » (١/١٣٠) طبعة دار الجنان : (بكسر الألف . . . وكسر التاء المنقوطة باثنتين من فوقها) . د . أحمد سردار .

وثلاثمائة ، وهو في عشرة أجزاء)[1] .

❁ ❁ ❁

الثاني عشر : « الضعفاء » لأبي العرب التميمي (... ـ ٣٣٣ هـ) .

ومؤلفه هو : الحافظ المؤرخ ، محمد بن أحمد بن تميم ، المغربي ، الإفريقي ، كان جده من أمراء إفريقيا ، سمع من يحيى بن عمرو أبي داود العطار ، وعيسىٰ ومحمد ابني مسكين ، وغيرهم .

وعنه : ابناه تمام وتميم ، وأبو الحسن الخراط ، وربيع القطان ، وآخرون ، له تصانيف كثيرة ، وكان حافظاً لمذهب مالك ، مفتياً ، عالماً ، غلب عليه علم الحديث والرجال ، توفي سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة[2] .

كتابه : لم يصرح أحد من الأئمة ممن ترجم له بأنه ألف كتاباً اسمه « الضعفاء » ، لـٰكنه يغلب على الظن أن له مؤلفاً أفرده في ذكر الضعفاء ، ولا أدل علىٰ ذٰلك من صنيع الحافظ ابن حجر ؛ حيث قرنه مع غيره ـ في كثير من تراجم الضعفاء ـ بأنهم ذكروهم في الضعفاء ؛ من ذٰلك ما جاء في ترجمة يحيى بن عبد الجبار ، قال الحافظ : (ذكره أبو العرب في الضعفاء ، ونقل عن أبي داود أنه قال فيه : كذاب)[3] .

وقال في ترجمة عامر بن صالح بن عروة : (وقال أبو العرب : قال محمد بن عبد الرحيم : ليس بثقة)[4] .

---

(١) الرسالة المستطرفة (١٤٤) .

(٢) انظر « تذكرة الحفاظ » (٨٨٩ ـ ٨٩٠) ، و« شجرة النور الزكية » (٨٣ ـ ٨٤) ، و« الأعلام » (٦/٢٠٠) .

(٣) لسان (٨/٤٥٧) .

(٤) تهذيب (٥/٧٢) .

وقال في ترجمة حامد بن آدم المروزي : (ذكره أبو العرب في الضعفاء ، وفرق بينه وبين حامد بن آدم التلياني ، وهو هو)[١] .

وقال في ترجمة إبراهيم بن هراسة الشيباني : (ونقل أبو العرب في الضعفاء عن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي أنه قال : إبراهيم بن هراسة متروك كذاب)[٢] ، إلىٰ غير ذٰلك من النقول التي أوردها له مما يدل علىٰ أن له مؤلفاً في ذٰلك .

❁ ❁ ❁

الثالث عشر : كتاب « الضعفاء » لابن السكن (٢٩٤ ـ ٣٥٣ هـ) .

مؤلفه هو : الحافظ الإمام الحجة ، أبو علي ، سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن ، البغدادي ، نزيل مصر ، ولد سنة أربع وتسعين ومائتين ، وسمع أبا القاسم البغوي ، وسعيد بن عبد العزيز الحلبي ، ومحمد بن محمد بن بدر الباهلي ، وآخرين ، وروىٰ عنه أبو عبد الله ابن منده ، وعبد الغني بن سعيد ، وعلي بن محمد الدقاق ، وآخرون .

قال ابن ناصر الدين : (كان أحد الأئمة الحفاظ ، والمصنفين الأيقاظ ، رحل وطوّف ، وجمع وصنف ، له الصحيح المنتقىٰ في الحديث) ، وقع إلىٰ أهل الأندلس ، توفي في المحرم سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة[٣] .

كتابه : عرف كتابه في أوساط المحدثين باسم « الضعفاء » ، ذكره ابن خير الإشبيلي في « فهرسته » ، فقال : (كتاب « الضعفاء والمتروكين » لأبي علي سعيد بن عثمان بن السكن ، حدثني به أبو محمد بن عتاب

---

(١) لسان (٢/٥٣٧) .

(٢) لسان (١/٣٨٠) .

(٣) تذكرة الحفاظ (٩٣٧ ـ ٩٣٨) ، الأعلام (٣/٩٨) .

ـ رحمه الله ـ عن أبي عمر بن عبد البر الحافظ ، عن خلف بن القاسم الحافظ ، عن أبي علي بن السكن ، ولم يتم تأليفه)[1] .

وقد سبقت الإشارة إلىٰ أن ابن حجر ذكره فيمن قرنهم بأنهم ذكروا رواة في ضعفائهم ، عند الكلام علىٰ كتاب كل من ابن الجارود وأبي العرب[2] ، وانظر في ذٰلك ترجمة كل من موسى بن دينار ، والهيثم بن عدي ، ويحيى بن عقبة بن العيزار في « لسان الميزان » .

وقال الشيخ محمد البشير بن ظافر الأزهري في (فصل من ألف في الضعفاء والموضوعات) : (والإمام أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن ، له كتاب سماه « الضعفاء والمتروكون » ولم يتم تأليفه)[3] .



الرابع عشر : كتاب « المجروحين من المحدثين » لابن حبان (. . . ـ ٣٥٤ هـ) .

مؤلفه هو : الإمام الحافظ العلامة ، أبو حاتم ، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد ، التميمي ، البستي ، سمع الحسين بن إدريس الهروي ، وأبا خليفة الجمحي ، وأبا عبد الرحمٰن النسائي ، وخلقاً آخرين ، كان من فقهاء الدين ، وحفاظ الآثار ، عالماً بالطب ، والنجوم ، وفنون العلم ، وصاحب مصنفات ؛ منها : « المسند الصحيح » ، و« التاريخ » ، و« الأنواع والتقاسيم » ، و كتاب « الضعفاء » ، توفي ابن حبان في شوال سنة أربع وخمسين وثلاثمائة[4] .

---

(١) فهرسة ابن خير الإشبيلي (١٧٩) .

(٢) انظر (٣/٥٥١) .

(٣) تحذير المسلمين (٣٣) .

(٤) تذكرة الحفاظ (٩٢٠) ، طبقات الشافعية (٣/١٣١ ـ ١٣٥) ، الأعلام (٦/٣٠٦ ـ ٣٠٧) .

وكتابه هو : « معرفة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين » .

تعريف بالكتاب وبيان بعض مميزاته[1] :

١ ـ بدأه بمقدمة طويلة ، قال في بدايتها ـ بعد الديباجة ـ : (**أما بعد** : فإن أحسن ما يدخر المرء من الخير في العقبىٰ ، وأفضل ما يكتسب به الذخر في الدنيا ، حفظ ما يعرف به الصحيح من الآثار ، ويميز بينه وبين الموضوع من الأخبار ؛ إذ لا يتهيأ معرفة السقيم من الصحيح ، ولا استخراج الدليل من الصريح ، إلا بمعرفة ضعفاء المحدثين والثقات ، وكيفية ما كانوا عليه من الخلاف ، وأما الأئمة المرضيون ، والثقات المحدثون ؛ فقد ذكرناهم بأنسابهم ، وما يعرف من أنبائهم ، وإني ذاكر ضعفاء المحدثين ، وأضداد العدول من الماضين ممن أطلق أئمتنا عليهم القدح ، وصح عندنا فيهم الجرح ، وأذكر السبب الذي من أجله جرح ، والعلة التي بها قدح ؛ ليرفض سلوك الاعوجاج بالقول بإخبارهم عند الاحتجاج ، وأقصد في ذٰلك ترك الإمعان والتطويل ، وألزم الإشارة إلىٰ نفس التحصيل ، وبالله أستعين على السراء في المقالة ، وبه نتعوذ من الحيرة والضلالة ، إنه منتهىٰ رجاء المؤمنين ، وولي جزاء المحسنين)[2] ، ثم ذكر مقدمة طويلة اشتملت علىٰ مسائل ؛ أهمها :

١ ـ الحث علىٰ حفظ السنن ونشرها ، ساق فيها حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نضر الله عبداً سمع مقالتي . . . » الحديث ، من عدة طرق ، وأشار إلىٰ أنه يجب على العباد اتباع سنة النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأن الله تعالىٰ جعله المحكم فيما بينهم ، وعلق الإيمان علىٰ قبول

---

(١) وكتابه مطبوع ، طبع مرة بالهند ، ومرة أخرىٰ بمصر .

(٢) مجروحين (١/٤) .

حكمه ، فالتحكيم إليه إبان حياته وإلىٰ سنته بعد مماته .

٢ ـ التغليظ في الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم :

أورد في هـٰذا المبحث حديث : « من كذب علي متعمداً » ، وقد ساقه من طرق ، مبيناً ما اشتمل عليه من مسائل وأحكام ، وأن المقصود من الحديث ابتداء الكذب ، أو رواية الحديث الذي يترجح كذبه ، مؤيداً ذٰلك بحديث : « من روىٰ عني حديثاً يرىٰ أنه كذب »[١] ، وكذٰلك حديث : « كفىٰ بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع » .

٣ ـ عنون للمبحث الثالث بقوله : (الخبر الدال على استحباب معرفة الضعفاء) ، ذكر فيه حديث العرباض بن سارية : « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة بليغة . . . » الحديث ، وركز جل اهتمامه علىٰ قوله صلى الله عليه وسلم : « فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً ؛ فعليكم بسنتي ، وسنة الخلفاء الراشدين . . . » الحديث ، وأتبعه بذكر حديث : « ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب » ، وفصل معنى الحديثين ، وبين المراد منهما ، ودفع التعارض الظاهر بين ذكر الضعفاء وتناولهم وفضحهم وكشف أحوالهم ، وبين ما يظن أن ذٰلك نوع من الغيبة المحرمة ، وبيَّن أن الكلام في الضعفاء لا يعد غيبة ، بل هو أمر مطلوب ؛ لتوقف كثير من مسائل الشرع عليه ، ثم أتبع ذٰلك بأقوال كثير من أئمة الجرح والتعديل في ضرورة كشف حال الضعفاء ، وهتك سترهم ، وإظهار أحوالهم ، وعدم إخفائها ، ثم تناول الكلام على الإسناد وضرورته في الحديث ؛ إذ عليه يتوقف قبول الحديث أو رده ، وأنه لا غنىٰ للمحدث عنه ، ثم أتبع ذٰلك بأن الكشف عن أحوال

---

(١) الحديث سبق تخريجه (١/١١٢) .

الـرواة خاص بمن دون الصحابة ؛ لأنهـم عدول بتعديل الله لهم .

٤ ـ وفي المبحث الرابع تكلم فيه على التثبت في الرواية ، وضرورة السماع من العدل ، ومنهج الصحابة رضي الله عنهم في قبول الحديث ، والتثبت عند التحمل والأداء .

٥ ـ أما المبحث الخامس : فأفرده للحديث عن مشاهير المحدثين في طبقات الصحابة والتابعين وأتباعهم ، كما تناول بالإسهاب الكلام على المشاهير في كل طبقة .

٦ ـ خصص المبحث السادس للكلام علىٰ جواز القدح في الرواة ، وذكر المجروحين منهم ، وساق الأدلة المبيحة لذٰلك .

٧ ـ خصص المبحث السابع لذكر أنواع جرح الضعفاء ؛ إذ ذكر عشرين نوعاً ، وهٰذه الأنواع كلها تدخل تحت أصناف الكذابين والوضاعين ، سواء تعمدوا الكذب ، أو جرىٰ علىٰ ألسنتهم دون قصد ، ويتلخصون فيما يلي :

١ ـ الزنادقة .

٢ ـ الكذابون المتعمدون .

٣ ـ القصاص .

٤ ـ المغفلون .

٥ ـ الكذابون في السماع ، أو لقي المشايخ .

٦ ـ الكذابون في سماع أحاديث معينة .

٧ ـ من أدخل عليه الأحاديث .

٨ ـ من قبل التلقين .

٩ ـ من ابتلي بابن أو ربيب أو وراق .

١٠ ـ من عرف بسرقة الأسانيد .

١١ ـ من كان يقلب الأسانيد ، أو يركب المتون .

٨ ـ أما المبحث الثامن : فأفرده للكلام علىٰ بعض أصناف من حديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها ، ومن هٰذه الأصناف :

١ ـ أحاديث الرواة الذين يخطئون .

٢ ـ حديث الثقات الذين يروون عن ضعفاء ، أو كذابين يدلسون أسماءهم بكنية أو إيهام .

٣ ـ حديث المدلسين من الثقات .

٤ ـ حديث الحفاظ الثقات غير الفقهاء إذا حدثوا من حفظهم .

٥ ـ حديث الفقهاء غير المحدثين إذا حدثوا من حفظهم .

٦ ـ حديث الثقات الذين عرفوا بتسوية الحديث .

هٰذه أهم المباحث التي عرضها ابن حبان في مقدمة كتابه .

ملاحظات عامة على الكتاب :

١ ـ الكتاب مرتب علىٰ حروف المعجم ، وإن لم يراع ترتيب الأسماء في كل حرف حسب أسبقيتها في الترتيب .

٢ ـ يذكر ابن حبان اسم الراوي ، واسم أبيه ، وكنيته ولقبه إن وجدا ، ثم يذكر بعض مشايخه ، وبعض تلاميذه ، ثم يتعقب ذٰلك ببيان حكمه على الراوي حسب ما يراه .

٣ ـ يورد للراوي حديثاً أو حديثين مما أنكر عليه ، وقد أشار إلىٰ ذٰلك في المقدمة عند الكلام علىٰ منهجه في الكتاب ، وقد التزم بذٰلك إلا في تراجم قليلة .

٤ ـ كثيراً ما يستعمل ابن حبان هٰذه العبارات : (لا يجوز الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه إلا علىٰ سبيل التعجب) ، أو : (. . . إلا علىٰ سبيل الاعتبار) ، أو : (علىٰ أنه لا يجوز الاحتجاج بخبره على الأحوال كلها) ، أو : (لا يجوز ذكر حديثه إلا علىٰ سبيل القدح فيه) ، ونحوها من العبارات ، **والذي ينبغي أن يلاحظ أنه يقصد بهٰذه العبارات أحد أمرين :**

أ ـ أن الراوي قد انحط خبره عن درجة الاحتجاج مطلقاً ، وفي هٰذه الحالة يعبر عنها بقوله : (لا يجوز الاحتجاج به بحال ، ولا ذكر حديثه إلا علىٰ سبيل القدح فيه) ، أو : (لا يجوز الاحتجاج بخبره على الأحوال كلها) ، ونحو ذٰلك .

ب ـ أن الراوي لا يحتج به ، أو بحديثه في حالة التفرد مطلقاً ، أما إذا شركه غيره من الثقات فإنه يقبل حديثه ، ويعتبر به ، فحديثه لا يجوز الاحتجاج به عند التفرد فقط ، أما إذا وافق غيره من الثقات فيقبل حديثه .

٥ ـ في بعض الأحيان يذكر ابن حبان عقب حكمه على الرجل قول بعض الأئمة والنقاد ؛ كيحيى بن سعيد القطان ، وابن معين ، وعلي بن المديني ، وأحمد ، يقوي بها حكمه على الرجل ، وتارة يكتفي بحكمه هو على الراوي .

٦ ـ يورد ابن حبان أحاديث الراوي مما أنكر عليه معلقة أولاً ، ثم يذكر الإسناد .

٧ ـ أحياناً يستدل ابن حبان علىٰ ضعف بعض الأحاديث التي يوردها في تراجم بعض المجروحين ؛ بذكر أحاديث تعارضها ، أو تناقضها ، أو تخالفها .

٨ ـ قلما يورد ابن حبان الضعفاء الذين يحتمل ضعفهم ؛ ممن يقال في

مثلهم : (صدوق يهم) ، أو : (صدوق يخطئ) ، وجل من يذكرهم من الرواة هم المغرقون في الضعف .

٩ ـ ختم ابن حبان كتابه بذكر الكنىٰ ، بعد الفراغ من ذكر الأسماء ، ثم قال : (قد أملينا ما حضرنا من ذكر الضعفاء والمتروكين ، وأضداد العدول من المجروحين ، وفصلنا أنواع القدح فيهم بالبراهين الواضحة التي لا خفاء بها علىٰ ذوي الحجا ، وأنواع الجرح بالدلائل النيرة التي لا ينكرها أولو النهىٰ ، مما أرجو الغنية فيها لمن أراد الوقوف علىٰ معرفتها ، ممن همه أمر دينه من المتفقهة وأصحاب الحديث معاً ، وأنا أسأل الله جل وعلا أن يمن علينا بالتوفيق لما يقربنا من الدنو من باب ربه [١] ، ويباعدنا من مقارنة عدوه ، وبه نتعوذ من سوء وحشة المناقشة في دار الثواب والمحاسبة ، إنه جواد كريم ، رؤوف رحيم ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله علىٰ سيدنا محمد المصطفىٰ ، وآله ، وجميع النبيين والمرسلين وسلم كثيراً) [٢] .

❀ ❀ ❀

الخامس عشر : كتاب « الكامل في ضعفاء الرجال » ، لابن عدي (٢٧٧ ـ ٣٦٥ هـ) :

ومؤلفه هو : الحافظ الكبير أبو عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك الجرجاني ، ويعرف بابن القطان .

ولد سنة سبع وسبعين ومائتين ، وسمع من بهلول بن إسحاق الأنباري ، وأبي عبد الرحمٰن النسائي ، وأبي يعلى الموصلي ، وغيرهم ، وروىٰ عنه

---

(١) كذا في المطبوع ولعلها : (باب رحمته) .

(٢) مجروحين (٣/١٦٠ ـ ١٦١) .

أبو العباس بن عقدة ، وأبو سعد الماليني ، وحمزة بن يوسف السهمي ، وآخرون ، قال ابن عساكر : (كان ثقة علىٰ لحن فيه) ، وقال حمزة السهمي : (سألت الدارقطني أن يصنف كتاباً في الضعفاء ، فقال : ليس عندك كتاب ابن عدي ، فقلت : بلىٰ ، قال : فيه كفاية لا يزاد عليه) ، وقال الخليلي : (كان عديم النظير ، حفظاً وجلالة ، سألت عبد الله بن محمد الحافظ : أيهما أحفظ ابن عدي أو ابن قانع ؟ فقال : زر قميص ابن عدي أحفظ من عبد الباقي بن قانع) .

وقال أيضاً : (سمعت أحمد بن أبي مسلم الحافظ يقول : لم أر أحداً مثل أبي أحمد ابن عدي ، فكيف فوقه في الحفظ ؟) ، توفي في جمادى الآخرة سنة خمس وستين وثلاثمائة [١] .

كتابه : قد سمىٰ كتابه بـ « الكامل في ضعفاء الرجال » ، قال ابن عدي في مقدمة الكتاب ـ بعد الديباجة ـ : (وقد أقام الله عز وجل قوماً من صحابة نبينا صلى الله عليه وسلم والتابعين بعدهم ، وتابعي التابعين وإلىٰ يومنا هـٰذا ، من يبين أحوالهم ، وينبه على الضعفاء منهم ، ويعتبر رواياتهم ؛ تعرف بذٰلك صحيح الأخبار من سقيمها ؛ حسبة منهم في ذٰلك ، وحذراً ألا يكونوا ممن قال صلى الله عليه وسلم : « من حدث بحديث وهو يرىٰ أنه كذب فهو أحد الكاذبين » ، وهم في المرتبة التي يسمع ذٰلك منهم ، ويقبل قولهم فيهم ؛ لمعرفتهم بهم ؛ إذ هو علم يدق ، ولا يحسنه إلا من فهَّمه الله ذاك ، وأنا ذاكر أساميهم ، ومبين فيهم الوجه الذي استحقوا به قبول قولهم في رواة الأخبار ، وذاكر في كتابي هـٰذا كل من ذكر بضرب من الضعف ، ومن اختلف فيهم ، فجرحه البعض وعدله البعض الآخر ،

(١) تذكرة الحفاظ (٩٤٠ ـ ٩٤١) .

ومرجح قول أحدهما مبلغ علمي ، من غير محاباة ، فلعل من قبح أمره أو حسنه تحامل عليه ، أو مال إليه ، وذاكر لكل رجل منهم مما رواه ما يضعف من أجله ، أو يلحقه بروايته وله اسم الضعف ؛ لحاجة الناس إليه ، لأقربه على الناظر فيه ، وصنفته علىٰ حروف المعجم ؛ ليكون أسهل علىٰ من طلب راوياً منه ، ولا يبقىٰ من الرواة الذين أذكرهم إلا من هو ثقة ، أو صدوق ، وإن كان ينسب إلىٰ هوىً وهو فيه متأول ، وأرجو أني أشبع بكتابي هٰذا وأشفي الناظر فيه ، ومضمن ما لم يذكره أحد ممن صنف في هٰذا المعنىٰ شيئاً ، وسميته : « الكامل في ضعفاء الرجال » ، ملتمساً في كل ذٰلك رضا الله عز وجل ، وجزيل ثوابه ، وبه أستعين ، وعليه توكلي ، وبه توفيقي ، وهو حسبي ونعم الوكيل)[1] .

ويظهر من هٰذه السطور التي صدر بها مقدمته رسم منهجه الذي سار عليه في كتابه ، وستأتي الإشارة إلىٰ ذٰلك بشيء من التفصيل عما قريب .

وقد أثنى العلماء علىٰ كتابه أيما ثناء ، واعتبروا اسمه مطابقاً لمضمونه ؛ حيث جعلوه أكمل كتاب سطر في هٰذا الشأن ، قال الكتاني : (ولأبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن المبارك ، الجرجاني ، الحافظ الكبير ، أحد الجهابذة ، المرجوع إليهم في العلل ، والرجال ، ومعرفة الضعفاء ، وكتابه هٰذا هو المعروف بـ« الكامل » ، ذكر فيه كل من تكلم فيه ـ ولو كان من رجال « الصحيحين » ـ وذكر في ترجمة كل واحد حديثاً فأكثر من غرائبه ومناكيره . . . وهو أكمل كتب الجرح ، وعليه الاعتماد فيها ، وإلىٰ ما يقول رجع المتقدمون والمتأخرون)[2] .

---

(١) الكامل (١/٢) .
(٢) الرسالة (١٤٥) .

وقال ابن ظافر الأزهري : (ولأبي أحمد بن عدي كتاب « الكامل » ، هو أكمل الكتب ، وأجلها في ذٰلك)[1] .

وقد وضع لكتابه[2] مقدمة طويلة ، ذكر فيها أموراً هامة ، لها تعلق بالجرح والتعديل ، يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ ـ عقد ثلاثين باباً عنون لها بقوله : (أبواب جامعة في الكذب وتشديد العقوبة فيه) ، وتناول فيها مسائل شتىٰ بيَّن فيها ذم الكذب وتحريمه ، وأنه من أعظم الذنوب ، وخاصة ما كان منه على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن الكذب يهدي بصاحبه إلى النار ، وأنه مؤدٍّ إلى الفجور ، ومنشأه دناءة وخسة من صاحبه ، وأنه مجانب للإيمان ، وأنه لا ينبغي الكذب في الجد أو الهزل إلا في المواطن المرخص فيها ، وأن الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم يتوجب النار ـ بعد لعن الله والملائكة والناس أجمعين ـ وأنه لا يقتصر على الواضع ، بل يتجاوزه إلى الراوي إذا ظن ذٰلك ، وأنه ينبغي للراوي أن يتنكب طريق الكذب وما يجر إليه من تلقين أو تدليس ، حتىٰ لا يقع في الكذب ، وأن الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم من التابعين وأبنائهم قد كانت لهم مواقف استهدفوا منها مجانبة الكذب ، فقد شددوا في الرواية ، بل قلَّلوا منها ؛ مخافة الوقوع في الكذب ، لا سيما من كبر منهم ، أو نسي ، بل كان بعضهم تعتريه حالة من الفزع ، ويمتقع لونه عندما يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل ذهب بعضهم إلى الإنكار علىٰ من أكثر من الرواية ، كما أن بعضهم اقتصر في الرواية علىٰ حفظه ولم يتجاوز ذٰلك ، وذهب بعضهم إلى الاحتياط في الضبط ؛ فاستأذنوا النبي

---

(١) تحذير المسلمين (٣١) .

(٢) طبعته دار الفكر بتحقيق : د . سهيل زكار ، ويحيىٰ غزاوي .

صلى الله عليه وسلم في الكتابة فأذن لهم ، فكتبوا وكانوا يحدثون من كتبهم ، إلىٰ غير ذٰلك من المسائل المتعلقة بذٰلك .

ثم أعقب ذٰلك بمباحث رآها متممة لذٰلك ؛ حيث أورد فصلاً فيمن أطلق عليه عبارة الكذب ، من لدن الصحابة إلىٰ عصر أتباع التابعين ، وذكر فيه كثيراً من آثارهم في ذٰلك ، والناظر في ذٰلك يرىٰ غالب هـٰذه العبارات إنما قصد بها الخطأ ، أو الوقوع فيه .

ثم أورد بعد ذٰلك فصلاً نفيساً ذكر فيه طبقات أئمة الحديث وجهابذته ، الذين اشتهروا بالكلام في الرواة تجريحاً وتعديلاً ، وقاموا بحفظ السنة ، وكتابتها ، وكشف عللها ، ومعرفة طرقها ، فذكر مشاهيرهم رجلاً رجلاً ، مبيناً منزلة كل واحد ، وفضله ، وثناء أئمة الحديث عليه ، وبيان بعض أقواله في الجرح والتعديل ، وقد أوردهم حسب طبقاتهم من لدن الصحابة رضي الله عنهم حتىٰ عصره .

ثم أعقب ذٰلك بفصل بين فيه مراد الأئمة من قولهم : (ما رأيت في الصالحين أكذب منهم في الحديث) .

ثم عقد فصلاً ذكر فيه بعض من رغب في الكذب ، واستمرأه ، واستحلاه .

ثم أتبع ذٰلك بفصل عرض فيه للكلام علىٰ حديث : « يحمل هـٰذا العلم من كل خلف عدوله » ، مبيناً الطرق التي ورد فيها .

وأعقب ذٰلك بفصل آخر ، أورد فيه أثر : (إن هـٰذا العلم دين ؛ فانظروا عمن تأخذون دينكم) ، أورده مرفوعاً ومقطوعاً ، وأشار إلىٰ أنه لا يثبت مرفوعاً .

ثم ختم مقدمته بفصل عنون له بقوله : (صفة من يؤخذ عنه العلم) ،

أورد فيه من الآثار عن أئمة الحديث في بيان الصفات التي يجب توافرها في الراوي حتىٰ يكون أهلاً للرواية ، ومعدناً لحمل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

هٰذه أهم المباحث التي اشتملت عليها مقدمة كتابه ، وهي لا شك مباحث قيمة ، ومما يزيد من أهميتها وقيمتها العلمية أنه ساقها جميعها مسندة إلىٰ مصادرها أو من قالها .

منهجه في كتابه ، وملاحظات هامة تتعلق به :

أشار رحمه الله تعالىٰ إلى المنهج الذي سار عليه فيما سبق ذكره من قوله ، وقد التزم ـ رحمه الله ـ بذٰلك المنهج ، ولذا **جاء كتابه بمنهج يمكن تلخيصه فيما يلي** :

١ ـ الكتاب مرتب علىٰ حروف المعجم ، وإن لم يراع ترتيب الأسماء حسب أسبقية الحروف .

٢ ـ يذكر المؤلف اسم الراوي منسوباً ، ثم يذكر كنيته ولقبه إن وجدا .

٣ ـ يصدر المؤلف الحكم على الراوي مما ينقله من أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه ، ويسوق ذٰلك بأسانيده إلىٰ قائلها ، ثم يورد بعض ما أنكر على الراوي من أحاديث ، مبيناً علتها ، ثم يختم ترجمة الراوي ببيان حكمه فيه .

٤ ـ مما يلاحظ أن ابن عدي ممن يورِّي في حكمه ولا يصرح ، وكثيراً ما يستعمل عبارة : (بيِّن الضعف ، لا يتابع علىٰ حديثه ؛ إما متناً وإما إسناداً) ، ونحو ذٰلك فيمن يحكم علىٰ روايته بالترك .

وعبارة : (وأرجو أنه ممن لا يتعمد) ، فيمن حكم عليه بالضعف لشدة وهمه وخطئه .

وعبارة : (ممن يكتب أحاديثه) فيمن يعتبر بحديثه ، ويصلح حديثه للمتابعة .

٥ ـ كثيراً ما يذكر في ترجمة الراوي بعض شيوخه أو تلاميذه ممن رووا عنه ، وذٰلك للتعريف بطبقة الراوي .

٦ ـ قلما يضعف الراوي بالبدعة ، وغالباً ما يكون حكمه مبنياً علىٰ ما يتعلق بروايته .

٧ ـ ختم كتابه بذكر من عرف بكنيته ، بعد الفراغ من ذكر من عرف باسمه .

❁ ❁ ❁

السادس عشر : كتاب « الضعفاء » للأزدي (. . . ـ ٣٧٤ هـ) :

مؤلفه هو : الحافظ العلامة ، أبو الفتح ، محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة ، الموصلي ، حدث عن أبي يعلىٰ ، ومحمد بن جرير ، والباغندي ، وأحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي ، وغيرهم .

وروىٰ عنه إبراهيم بن عمر البرمكي ، وأبو نعيم الحافظ ، وأحمد بن الفتح فرغان ، وآخرون .

قال الخطيب : (كان حافظاً ، صنف في علوم الحديث ، وسألت البرقاني عنه فضعفه ، حدثني النجيب عبد الغفار الأرموي قال : رأيت أهل الموصل يوهنونه ولا يعدونه شيئاً) ، مات في سنة أربع وسبعين وثلاثمائة [١] .

وكتابه : معروف باسم « الضعفاء والمتروكين » ، ذكره ابن خير الإشبيلي في « فهرسته » فقال : (كتاب « الضعفاء والمتروكين » ، تأليف أبي الفتح

---

(١) تذكرة الحفاظ (٩٦٧) ، وذكر الزركلي أنه توفي سنة (٣٦٧هـ) ، الأعلام (٦/٣٢٩) .

محمد بن الحسين الأزدي الموصلي ، حدثني به أبو الحسن علي بن عبد الله بن موهب ـ رحمه الله ـ قال : ثنا أبو عمر ابن عبد البر ، قال : ثنا إسماعيل بن عبد الرحمـٰن القرشي ، أنا إبراهيم بن بكر الموصلي ، قال : ثنا أبو الفتح مؤلفه رحمه الله)[١] .

وأشار إليه الكتاني في « رسالته » فقال : (ولأبي الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن الحسين بن عبد الله بن يزيد بن النعمان الأزدي ـ نسبة إلىٰ أزد شنوءة ـ الموصلي ، نزيل بغداد ، الحافظ ، المتوفىٰ سنة (٣٧٤ هـ) ، قال الذهبي : له مصنف كبير في الضعفاء ، وهو قوي النَّفَس في الجرح ، وهاه جماعة بلا مستند طائل)[٢] .

وقد وقف الحافظ الذهبي علىٰ كتابه ، وناقشه في بعض آرائه ، فقد جاء في ترجمة أبان بن إسحاق المدني قوله : (وقال أبو الفتح الأزدي : متروك قلت ـ أي : الذهبي ـ : لا يترك ؛ فقد وثقه أحمد العجلي ، وأبو الفتح يسرف في الجرح ، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين ، جمع فأوعىٰ ، وجرح خلقاً بنفسه ، لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم ، وهو متكلم فيه ، سأذكره في المحمدين)[٣] .

وقال في ترجمة إبراهيم بن محمد بن يوسف بن سرج أبي إسحاق الفريابي : (وقال الأزدي : وحدَه ساقط ، قلت ـ أي : الذهبي ـ : لا يلتفت إلىٰ قول الأزدي ؛ فإن في لسانه في الجرح رهقاً)[٤] .

وقال في ترجمة عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن أبي

---

(١) فهرست ابن خير الإشبيلي (١٧٩) .
(٢) الرسالة المستطرفة (١٤٤ ـ ١٤٥) .
(٣) ميزان (١/٤٩) .
(٤) ميزان (١/٩٥) .

أبــي بكر المدني : (وأما الأزدي فقال : كان يضــع الحديث ، قلت ـ أي : الذهبي ـ : وهٰذه زلة قبيحة)[1] .

وقال في ترجمته في « الميزان » : (جمع وصنف ، وله كتاب كبير في الجرح والضعفاء ، عليه فيه مؤاخذات)[2] .



السابع عشر : كتاب « الضعفاء والمتروكين » للدارقطني (٣٠٦ ـ ٣٨٥ هـ) :

ومؤلفه هو : الإمام ، شيخ الإسلام ، حافظ الزمان ، أبو الحسن ، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي ، البغدادي ، الدارقطني الشهير ، ولد سنة ست وثلاثمائة ، وسمع منه البغوي ، وابن أبي داود ، وابن صاعد ، والحضرمي ، وغيرهم ، وحدث عنه الحاكم ، وتمام الرازي ، وعبد الغني بن سعيد ، وأبو بكر البرقاني ، وخلق آخرون .

قال الحاكم : (صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع ، وإماماً في القراء والنحويين) .

وقال الخطيب : (كان فريد عصره وإمام وقته ، وانتهىٰ إليه علم الأثر ، والمعرفة بالعلل ، وأسماء الرجال ، مع الصدق والثقة ، وصحة الاعتقاد ، والاضطلاع من علومٍ كالقراءات . . . إلخ) .

وقال عبد الغني بن سعيد : (أحسن الناس كلاماً على الحديث ابن المديني في زمانه ، وموسى بن هارون في وقته ، والدارقطني في وقته ، من

(١) ميزان (٤٧٧/٢) .
(٢) ميزان (٩٦/٤) .

تصانيفه « السنن » ، و« العلل الواردة في الأحاديث النبوية » ، و« المجتبىٰ من السنن المأثورة » ، و« المختلف والمؤتلف في الحديث » ، و« الضعفاء » ، توفي في ثامن ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة)[١] .

كتابه : أما كتابه : فقد عرف لدى المحدثين والنقاد بـ « الضعفاء » ، والظاهر أن للدارقطني أكثر من كتاب مؤلف في الضعفاء ، فقد ذكر له ابن خير الإشبيلي كتابين :

أما الأول : فقد سماه : (« مقدمة كتاب الضعفاء والمتروكين من المحدثين » ، تأليف أبي الحسن الدارقطني ـ رحمه الله ـ جزء حدثني به الشيخ الفقيه أبو القاسم أحمد بن محمد بن بقي ـ رحمه الله ـ قراءة مني عليه ، قال : حدثني به الشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن منظور القيسي ـ رحمه الله ـ سماعاً عليه بإشبيلية بقراءة أبي علي الغساني ـ رحمه الله ـ قال : نا به أبو ذر عبد بن أحمد الهروي ، عن أبي الحسن الدارقطني مؤلفه رحمه الله)[٢] .

وأما الثاني : فقال فيه : (« كتاب الضعفاء والمتروكين من المحدثين » ، تأليف الدارقطني ـ رحمه الله ـ حدثني به شيخنا أبو الحسن شريح بن محمد المقري ـ رحمه الله ـ عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور المذكور ، عن أبي ذر عبد بن أحمد الهروي ، قال : أنا به أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ ، عن الدارقطني أبي الحسن مؤلفه)[٣] .

---

(١) تذكرة الحفاظ (٩٩١ ـ ٩٩٥) ، الأعلام (٣١٤/٤) .
(٢) فهرست ابن خير الإشبيلي (١٧٨) .
(٣) فهرست ابن خير (١٧٨) .

ويمكن أن يكون الكتابان واحداً ، الأول بمثابة المقدمة ، والثاني هو الكتاب ، إلا أنه لما كان في رواية الكتاب زيادة في الإسناد ، وهو ابن أبي الفوارس ، وكذٰلك تعدد شيخي ابن خير جعلهما كتابين .

وله أيضاً كتاب « الضعفاء والمتروكين » ، من رواية أبي محمد الحسن بن علي بن محمد الجوهري عنه ، وهٰذا الكتاب نتيجة سؤال ومحاورة للدارقطني من تلميذه البرقاني ، كما جاء ذٰلك في مقدمته ، قال أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي البرقاني : (طالت محاورتي مع أبي منصور إبراهيم بن الحسين بن حمكان لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني ـ عفا الله عني وعنهما ـ في المتروكين من أصحاب الحديث ، فتقرر بيننا وبينه علىٰ ترك من أثبته علىٰ حروف المعجم في هٰذه الورقات)[١] .

ومن هٰذه المقدمة يظهر أن هٰذا الكتاب يغاير الكتابين السابقين ؛ إذ إن راويه البرقاني هو الذي قام بترتيبه وتدوينه علىٰ ما اتفق عليه هو ومؤلفه .

تعريف بالكتاب ، وأهم مميزاته :

١ ـ الكتاب مرتب علىٰ حروف المعجم بدأ فيه بالأسماء ، وبعد الفراغ منها أعقبها بالكنىٰ .

٢ ـ يذكر المؤلف اسم الراوي ، واسم أبيه ، ونسبته إلىٰ بلدته ، وتارة يذكر اسم بلدته دون أن ينسبه إليها .

٣ ـ كثيراً ما يذكر بعض شيوخ الراوي ، وكذٰلك أشهر من روىٰ عنه .

٤ ـ قلما يصرح بحكمه على الراوي ، وفي أغلب الأحيان يكتفي بذكر اسم الراوي ، ونسبته ، وبعض شيوخه وتلاميذه ، والذي يظهر : أنه يكتفي

---

(١) الضعفاء (ص ٢٤٩) ، العدد (٥٩) من مجلة الجامعة الإسلامية .

بذٰلك لتصريحه بالحكم على الرواة فيما سبق من المقدمة ؛ إذ حصل الاتفاق بينه وبين الدارقطني في أن من يثبتهم في هٰذا الجزء إنما هم المتروكون .

٥ ـ نادراً ما يحكي المؤلف تضعيف غير الدارقطني للراوي ؛ إذ قد جاء ذٰلك عنه في مواطن قليلة جداً .

٦ ـ نادراً ما يذكر في ترجمة الراوي حديثه ، وفي الغالب يكتفي بذكر الراوي فقط .

وثم جزء آخر معروف باسم « من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين » .

وهٰذا الجزء ألفه محمد بن عبد الرحمٰن بن أحمد بن سليمان بن حسن المقدسي ، والكتاب استله مؤلفه من « سنن الدارقطني » حيث استخرج أسماء الرجال الذين تكلم فيهم الدارقطني في « سننه » ، وجمعهم في هٰذا الجزء ، ورتبهم علىٰ حروف المعجم[1] .

وقد رأيت من المناسب إيراده ضمن كتب الدارقطني ؛ حيث إنه صاحب مادة الكتاب ، وإن كان لواضعه حق الترتيب والتنسيق .

تعريف بالكتاب ، وأهم ما يتميز به :

أ ـ اهتم المؤلف بترتيب الكتاب علىٰ حروف المعجم ، ولم يراع ترتيب الأسماء في كل حرف حسب أسبقية الأحرف الثانية ، بل ساقها دون ترتيب ، وإن كان قد التزم ذكر كل أسماء متجانسة علىٰ حدة .

ب ـ يورد اسم الراوي ثم يتبعه بكلام الدارقطني فيه .

---

(١) والكتاب مخطوط ، وتوجد منه نسخة منه في المكتبة الظاهرية بدمشق .

ج ـ قليلاً ما يورد أحاديث الراوي التي تكلم فيه من أجلها ، ثم يتعقبه بقول الدارقطني ، مبيناً علة الحديث الذي ضعف بموجبه ذٰلك الراوي .

د ـ انفرد المؤلف بنقل كلام الدارقطني فقط ، ولم يورد كلام غيره في أي ترجمة من التراجم التي ساقها .

هـ ـ تارة ينقل عن الدارقطني أكثر من قول في الرجل ، والظاهر أنه إنما يفعل ذٰلك تبعاً لتعدد كلام الدارقطني في الرجل ، وذكره له في أكثر من موضع .

و ـ غالباً ما يورد اسم الرجل منسوباً إلىٰ أبيه وجده ، ويذكر كنيته ولقبه إن وجدا ، مشيراً إلىٰ بعض مشايخ الراوي ، ومن روىٰ عنه ؛ لمعرفة طبقته ، ثم يتبعه بحكم الدارقطني في الراوي ، ثم يختم الترجمة بقوله : (قاله الدارقطني) .

❁ ❁ ❁

الثامن عشر : كتاب « الضعفاء » لابن شاهين (٢٩٧ ـ ٣٨٥ هـ) :

ومؤلفه هو : الحافظ الإمام المفيد ، الكثير التصنيف ، محدث العراق ، أبو حفص ، عمر بن أحمد ، البغدادي ، الواعظ ، المعروف بابن شاهين ، ولد سنة سبع وتسعين ومائتين ، وسمع محمد بن سليمان الباغندي ، ومحمد بن هارون بن المجدر ، وأبا حبيب العباس بن البرتي ، وغيرهم .

وروىٰ عنه أبو سعد الماليني الإمام ، وأبو بكر البرقاني ، وأبو القاسم التنوخي ، وآخرون .

قال ابن ماكولا : (ثقة مأمون ، سمع بالشام وفارس والبصرة ، وجمع الأبواب والتراجم ، وصنف شيئاً كثيراً) ، قال أبو الحسين بن المهتدي بالله : قال لنا ابن شاهين : (صنفت ثلاثمائة مصنف وثلاثين مصنفاً . . . إلخ) ،

قال العتيقي : (مات في ذي الحجة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة)[1] .

مصنفه : وكتابه هو « الضعفاء » ، وهو من الكتب التي أغفل الإشارة إليها ابن خير الإشبيلي ، والكتاني ، وسائر من ترجم له ، وقد جاء عن الحافظ ابن حجر ما يشعر بأن له كتاباً في الضعفاء ؛ حيث قرنه بجماعة من الحفاظ ، كل له كتاب في الضعفاء ، وقد سلفت الإشارة إلىٰ شيء منها فيما سبق ، وثَمَّ نقول أُخَر ؛ منها : ما جاء في ترجمة غياث بن إبراهيم ، قوله : (ذكره العقيلي وابن الجارود وابن شاهين في الضعفاء)[2] .

وقال في ترجمة كثير بن مروان الفهري : (ذكره ابن شاهين والعقيلي والساجي في الضعفاء)[3] .

وقال في ترجمة الهيثم بن عدي : (ذكره ابن السكن وابن شاهين وابن الجارود والدارقطني في الضعفاء)[4] .

وقال في ترجمة يحيى بن عقبة بن أبي العيزار : (ذكره الساجي والعقيلي والدولابي وابن شاهين وابن الجارود في الضعفاء)[5] .

بل جاء عنه ما يدل علىٰ ذٰلك بأصرح مما ذكر ، فقد قال في ترجمة عطاء بن عجلان : (وقال ابن شاهين في « الضعفاء » : قال ابن معين : ليس بثقة ولا مأمون)[6] .

وقال في ترجمة العلاء بن زيد : (ويعرف بابن زيدل ، وقال ابن شاهين

---

(١) تذكرة الحفاظ (٩٨٧ ـ ٩٩٠) ، الأعلام (١٩٦/٥) .
(٢) لسان (٣١١/٦) .
(٣) لسان (٤١٤/٦) .
(٤) لسان (٣٦٣/٨) .
(٥) لسان (٤٦٥/٨) .
(٦) تهذيب (٢٠٩/٧) .

في « الضعفاء » : قال ابن معين : ليس بثقة)[1] .

وقال في ترجمة محمد بن مروان السدي الأصغر : (ذكره ابن شاهين في « الضعفاء »)[2] .

فهٰذه النصوص وغيرها ترجح القول بأن لابن شاهين كتاباً في الضعفاء ، والله أعلم .



التاسع عشر : كتاب « الضعفاء » للحاكم (٣٢١ ـ ٤٠٥ هـ) :

ومؤلفه هو : الحافظ الكبير ، إمام المحدثين ، أبو عبد الله ، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم ، الضبي ، الطهماني ، النيسابوري ، المعروف بابن البيع ، ولد سنة إحدىٰ وعشرين وثلاثمائة ، روىٰ عن أبيه ، ومحمد بن علي بن عمر المذكر ، وأبي العباس الأصم ، وأبي جعفر محمد بن صالح بن هانئ ، وغيرهم .

وحدث عنه : البيهقي ، وأبو الفتح بن أبي الفوارس ، وأبو العلاء الواسطي ، وغيرهم .

كان من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه ، ولي قضاء نيسابور ، وكان ينفذ في الرسائل إلىٰ ملوك بني بويه ، صنف كتباً كثيرة جداً ؛ منها « تاريخ نيسابور » ، و« الإكليل » ، و« المدخل » ، و« تراجم الشيوخ » ، وغيرها ، توفي سنة خمس وأربعمائة في شهر صفر[3] .

كتابه : وقد عرف كتابه باسم « الضعفاء » ، ولم أجد من أشار إليه فيمن

---

(١) تهذيب (١٨٣/٨) .

(٢) تهذيب (٤٣٧/٩) .

(٣) تذكرة الحفاظ (١٠٣٩ ـ ١٠٤٥) ، الأعلام (١٠١/٧) .

ترجم له ، أو تناول الكلام علىٰ مصنفاته ، إلا ما ذكره ابن ظافر الأزهري في (فصل من ألف في الموضوعات) ، فقال : (وهم علىٰ قسمين ؛ قسم جعلوا مصنفاتهم عامة مشتملة علىٰ ذكر الرجال الكذابين و« الضعفاء » . . . ـ إلىٰ أن قال ـ : والضعفاء للحاكم)[١] .

❁ ❁ ❁

تمام العشرين : « تكملة الكامل » لابن طاهر المقدسي (٤٤٨ ـ ٥٠٧ هـ) :

ومؤلفه هو : الحافظ العالم المكثر ، أبو الفضل ، محمد بن طاهر بن علي المقدسي ، ويعرف بابن القيسراني الشيباني ، سمع من الفقيه نصر ، وأبي عثمان بن ورقاء ، وأبي محمد الصريفيني ، وأبي الحسن ابن النقور ، وطبقتهم ، ولد سنة ثمان وأربعين وأربعمائة في شوال ، قال ابن منده : (كان ابن طاهر أحد الحفاظ ، حسن الاعتقاد ، جميل الطريقة ، صدوقاً ، عالماً بالصحيح والسقيم ، كثير التصانيف ، لازماً للأثر) ، وقال ابن طاهر عن نفسه : (بلت الدم في طلب الحديث مرتين ، مرة في بغداد ، ومرة في مكة ، كنت أمشي حافياً في الحر فلحقني ذٰلك ، وما ركبت دابة قط في طلب الحديث ، وكنت أحمل كتبي علىٰ ظهري ، وما سألت في حال الطلب أحداً ، كنت أعيش علىٰ ما يأتي) ، توفي ابن طاهر عند قدومه بغداد من الحج ، يوم الجمعة في ربيع الأول ، وقال أبو المعمر : (في نصف ربيع الأول ، سنة سبع وخمسمائة)[٢] .

وكتابه : مشهور بـ « تكملة الكامل » ، وظاهر من تسميته أنه علىٰ غرار

---

(١) تحذير المسلمين (٢٩) .

(٢) تذكرة الحفاظ (١٢٤٢ ـ ١٢٤٥) .

« الكامل » لابن عدي ، ذيَّل به عليه وأكمله ، وقد أشار إليه الحافظ ابن حجر ، فقال في ترجمة إبراهيم بن حيان الجبيلي من ساحل دمشق : (ذكره ابن طاهر في « تكملة الكامل »)[1] .

وقال ابن ظافر : (وقد ذيل ابن طاهر المقدسي على « الكامل » لابن عدي بكتاب لم أره)[2] .

❀ ❀ ❀

الحادي والعشرون : كتاب « الضعفاء » للحازمي (٥٤٨ ـ ٥٨٤ هـ) :

ومؤلفه هو : الإمام الحافظ البارع النسابة ، أبو بكر ، محمد بن موسىٰ بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم ، الهمداني ، الحازمي ، ولد سنة ثمان وأربعين وخمسمائة ، وسمع من أبي الوقت السجزي ، وأبي زرعة المقدسي ، والحافظ أبي العلاء الهمداني ، وغيرهم .

صنف في الحديث عدة مصنفات ، وأملىٰ عدة مجالس ، وكان كثير المحفوظ ، حلو المذاكرة ، يغلب عليه معرفة أحاديث الأحكام ، قال ابن الدبيثي : (قدم بغداد وسكنها ، وتفقه بها علىٰ مذهب الشافعي ، وجالس العلماء ، وتميز ، وفهم ، وصار من أحفظ الناس للحديث وأسانيده ورجاله ، مع زهد وتعبد) .

وقال ابن النجار : (كان من الأئمة الحفاظ ، العالمين بفقه الحديث ومعانيه ورجاله ، ألف كتاب « الناسخ والمنسوخ » ، وكتاب « عجالة المبتدي » في الأنساب ، و« المؤتلف والمختلف في أسماء البلدان » ، وأسند أحاديث المهذب لأبي إسحاق ، وكان ثقة حجة ، نبيلاً زاهداً ، عابداً

---

(١) لسان (١/٢٧١) .

(٢) تحذير المسلمين (٣٢) .

ورعاً ، ملازماً للخلوة والتصنيف وبث العلم ، أدركه أجله شاباً ، مات في جمادى الأولىٰ ، سنة أربع وثمانين وخمسمائة)[1] .

كتابه : وعرف كتابه باسم « الضعفاء والمجهولين » ، ذكره الكوثري في مقدمته لكتاب « شروط الأئمة الخمسة » ، عند الكلام علىٰ ذكر مؤلفاته[2] .

❁ ❁ ❁

الثاني والعشرون : كتاب « الضعفاء » للشيرازي (٥٢٩ ـ ٥٨٥ هـ) :

ومؤلفه هو : الحافظ الرحال ، أبو يعقوب ، يوسف بن أحمد بن إبراهيم ، الصوفي ، مفيد بغداد ، شيخ الصوفية بالرباط الأرجواني ، وصاحب « الأربعين البلدانية » ، ولد سنة تسع وعشرين وخمسمائة ببغداد ، وسمع من الكروجي ، وابن ناصر ، وطبقتهما ، أجاد تصنيف « الأربعين » ، وأبان عن حفظ ، وله رحلة واسعة ، وكان صدوقاً موثقاً ، كتب عنه أبو المواهب الحافظ ، ووثقه ابن الدبيثي ، وكان ظريفاً ، حلو المحاضرة ، توصل إلى الدولة ، وذهب رسولاً من الخليفة إلى الأطراف ، وارتفعت رتبته ، وكثر ماله ، توفي في شهر رمضان سنة خمس وثمانين وخمسمائة[3] .

وكتابه يسمىٰ بـ « الضعفاء » ، أشار إليه الذهبي في « الميزان » ، فقال في ترجمة أحمد بن بحر العسكري : (ما علمت بالرجل بأساً ، وإنما ذكرته تبعاً ليوسف بن أحمد الشيرازي الحافظ في الجزء الأول من الضعفاء ـ تأليفه ـ فما قال فيه شيئاً يقتضي ليناً ، بل ذكر عن أبي محمد بن أبي حاتم قال : عرضت علىٰ أبي حديثه فقال : صحيح ، وما عرفه)[4] .

---

(١) تذكرة الحفاظ (١٣٦٣ ـ ١٣٦٥) .
(٢) شروط الأئمة الخمسة (٤) .
(٣) تذكرة الحفاظ (١٣٥٦ ـ ١٣٥٧) ، الأعلام (٢٨٤) .
(٤) ميزان (١/١١٤) .

وقال في ترجمة أحمد بن عتاب المروزي : (ما كل من روى المناكير يضعف ، وإنما أوردت هٰذا الرجل ؛ لأن يوسف الشيرازي الحافظ ذكره في الجزء الأول من الضعفاء من جمعه)[1] .

❁ ❁ ❁

الثالث والعشرون : كتاب « الضعفاء » لابن الجوزي (٥١٠ ـ ٥٩٧ هـ) .

ومؤلفه هو : الحافظ الإمام العلامة ، عالم العراق ، وواعظ الآفاق ، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمٰن بن أبي الحسن علي بن محمد بن عبيد الله بن عبد الله بن حمادي ، المعروف بابن الجوزي ، البغدادي ، الحنبلي ، الواعظ المفسر ، صاحب التصانيف السائرة في فنون العلم ، ولد سنة عشر وخمسمائة ، وسمع أبا القاسم ابن حصين ، وعلي بن عبد الواحد الدينوري ، وأبا عبد الله الحسين بن محمد البارع ، وغيرهم ، وحدث عنه ابنه الصاحب محيي الدين ، وسبطه الواعظ شمس الدين يوسف بن فرغل ، والحافظ عبد الغني ، وابن الدبيثي ، وآخرون .

قال الذهبي : (كتب بخطه ما لا يوصف كثرة ، ووعظ في حدود سنة عشرين وخمسمائة إلىٰ أن مات) ، وقال الموفق عبد اللطيف : (كان ابن الجوزي لطيف الصورة ، حلو الشمائل ، رخيم النغمة ، موزون الحركات والنغمات ، لذيذ المفاكهة ، يحضر مجلسه مائة ألف أو يزيدون ، لا يضيع من زمانه شيئاً ، يكتب في اليوم أربعة كراريس ، وله في كل علم مشاركة ، ولـٰكنه كان في التفسير من الأعيان ، وفي الحديث من الحفاظ ، وفي التاريخ من المتوسعين ، ولديه فقه كاف ، وأما السجع الوعظي فله فيه ملكة قوية) ، وقال الذهبي : (وكانت جنازته مشهودة ، شيعه الخلائق

---

(١) ميزان (١٤٢/١) .

في يوم الجمعة ثالث عشر شهر رمضان إلىٰ مقبرة باب حرب ، سنة سبع وتسعين وخمسمائة ، وقد قارب التسعين)[1] .

وكتابه معروف باسم « أسماء الضعفاء والوضاعين » ، وذكر من جرحهم من الأئمة الكبار الحافظين .

قال ابن الجوزي في مقدمة كتابه : (وقد جمعت بحمد الله كتاباً كبيرا ، يحتوي على الأحاديث الواهية ، سميته « كتاب العلل المتناهية في الأحاديث الواهية » ، ثم أفردت للموضوعات كتاباً سميته « كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات » ، وهـٰذا كتاب أسماء الضعفاء والواضعين ، وذكر من جرحهم من الأئمة الكبار الحافظين ؛ مثل : أحمد بن حنبل ، ويحيىٰ بن معين ، وعلي بن المديني ، والبخاري ، ومسلم ، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني السعدي ـ وكان من كبار الحفاظ ، كان أحمد بن حنبل يكاتبه ـ وأبي حفص عمرو بن علي الفلاس ، وعبد الرحمـٰن بن أبي حاتم ، وأبيه ، وأبي زرعة ، وزكريا الساجي ، وأبي جعفر العقيلي ، وأبي الحسن علي بن الجنيد ـ وكان حافظاً من أصحاب محمد بن عبد الله بن نمير ـ وأبي أحمد بن عدي ، وأبي الحسن الدارقطني ، وأبي الفتح الأزدي ، وغيرهم من العلماء ، وقد يقع الخلاف في بعض المجروحين ؛ فيعده بعضهم من الثقات . . .[2] أحد الأمرين إلى المجتهدين من علماء النقل علىٰ أن تقديم الجرح على التعديل متعين .

فصل : وقد اختصرت هـٰذا الكتاب ، ورتبت المذكورين فيه علىٰ حروف

---

(١) تذكرة الحفاظ (١٣٤٢ ـ ١٣٤٧) .

(٢) ذكر المحقق عبد الله القاضي في هـٰذا الموضع نقاطاً ، وقال : (غير واضح بالأصل) . د . حميد نعيجات .

المعجم ، ثم رتبتهم في أنفسهم على الحروف أيضاً ؛ بيانه أني أقدم إبراهيم علىٰ أحمد ؛ لأن الباء قبل الحاء ، ثم رتبت أسماء آبائهم على الحروف أيضاً ؛ بيانه أني أقدم إبراهيم بن بشير علىٰ إبراهيم بن الحكم ؛ لأن الباء قبل الحاء ، كل ذٰلك ليسهل الأمر علىٰ طالب الاسم ، ولا يطول تفتيشه ، وقد جمع كتابي هـٰذا زبد ما ذكره المتكلمون في التضعيف ، وانتقىٰ نقي الكتب المصنفة في ذٰلك ، ومتىٰ رأيت المصنف لا ينتقي ويتوقىٰ فليس بمصنف ، والله الموفق)[1] .

قال الحافظ أبو محمد محمود بن القاسم الدشتي : (جعلت فيه زيادات وجدتها علىٰ حاشية الكتاب بخط شيخنا الإمام الحافظ الناقد العالم العابد محمد بن عبد الواحد أبي عبد الله المقدسي رحمه الله ورضي عنه ، ما أعلم أن أحداً في زمانه كان أعلم بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كأن أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها في لوح بين عينيه ، ولا كان في زمانه أحد مثله في جودة التصانيف مع كثرة العبادة وطول الحزن ، وحسن الأدب في مجلسه ـ رحمه الله ـ وكلما قلت : قال شيخنا فهو مما وجدته بخطه ، وإذا قلت : قال شيخنا وذكرت ما قال ، ثم قلت : وقال ، فهو له أيضاً) .

وظاهر من هـٰذا القول أن الحافظ محمود بن قاسم الدشتي ، أدخل في الكتاب زيادات للحافظ محمد بن عبد الواحد المقدسي ، وهو حواش كانت على الكتاب .

كما يلاحظ أن ابن الجوزي قد رسم منهجه في مقدمة كتابه ، وهـٰذا المنهج يمكن تلخيصه فيما يلي :

---

(١) أسماء الضعفاء (١٢/١) .

١ ـ اهتم بترتيب الأسماء ترتيباً أبجدياً ، وقد راعىٰ في ذٰلك ترتيب أسماء الرواة وآبائهم حسب حروف المعجم .

٢ ـ حاول أن يجمع أقوال الأئمة السابقين له في الراوي بعبارة مختصرة .

٣ ـ إذا تعارضت أقوال أئمة الجرح والتعديل في راو قدم قول من جرحه علىٰ قول من عدله .

تعريف بكتابه ، وبيان لبعض مميزاته :

١ ـ يورد ابن الجوزي اسم الراوي واسم أبيه وجده ، ونسبته وكنيته إن وجدا ، ثم يذكر بعض شيوخه وتلاميذه ؛ لتتميز بذٰلك طبقة الراوي .

٢ ـ صرح ابن الجوزي بأنه رتب أسماء الرواة علىٰ حروف المعجم حسب أوائل الحروف في أسماء الرواة وأسماء آبائهم ، وقد سار علىٰ ذٰلك في معظم الكتاب ، لٰكنه أخل بذٰلك في بعض الأسماء ، وعلىٰ سبيل المثال : فقد أورد من اسمه إسماعيل قبل من اسمه أسباط وإسحاق وأسد ، وكان الشأن أن يقدمهم علىٰ من اسمه إسماعيل .

٣ ـ أفرد ابن الجوزي للأسماء المفردة فصلاً خاصاً ، ختم به كل حرف يبدأ به اسم الراوي ، وكان الأولىٰ أن يوردهم في الموضوع المناسب حسب الترتيب الذي سار عليه .

٤ ـ يذكر المؤلف أقوال الأئمة السابقين له في الراوي مع حذف الأسانيد ، وكثيراً ما يجمع أقوالهم ، وخاصة إذا اتحدت عباراتهم ، وتساوت ألفاظهم ـ وإن تغايرت مصطلحاتهم ـ كما أنه غالباً ما يكتفي بأقوالهم ، ولا يذكر له رأياً .

٥ ـ صرح ابن الجوزي بأنه إذا ما تضاربت أقوال الأئمة في راو فإنه يقدم الجرح على التعديل ، وهو غالب صنيعه ، إلا أنه خالف قاعدته كما جاء

ذلك في ترجمة أحمد بن صالح المصري ، فقال : (يروي عن ابن وهب ، قال النسائي : ليس بثقة ، وقال الدارقطني : ضعيف ، وقال ابن معين : رأيته كذاباً ، قال المصنف : وقد أثنىٰ عليه أحمد بن حنبل وأبو نعيم ، وحدث عنه البخاري ؛ فلا يلتفت حينئذٍ إلى التضعيف المطلق)[1] .

٦ ـ كثيراً ما يورد ابن الجوزي اسم الراوي الضعيف ، ثم يتبعه بذكر من اتفقت أسماؤهم مع ذكر اسم ذلك الراوي واسم أبيه ممن لم يذكروا بجرح ، وهٰذه المسألة تعد من مميزات كتابه ؛ حيث يفرق بين الضعيف وغيره كيلا يخلط بينهما ؛ من ذلك : ما جاء في ترجمة إبراهيم بن مسلم أبي إسحاق الهجري ، قال ابن الجوزي : (كوفي يروي عن ابن أبي أوفىٰ وأبي الأحوص ، روىٰ عنه الثوري قال يحيىٰ : هو ضعيف الحديث ، ليس بشيء ، وكان سفيان بن عيينة يضعفه ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال علي بن الجنيد : متروك ، وقال الأزدي : صدوق ، لٰكنه رفاع ، كثير الوهم ، قال أبو الفرج ـ أي : ابن الجوزي ـ : وإبراهيم بن مسلم ثمانية أنفس ، يأتي ذكرهم في الحديث ، لا يعرف فيهم ضعيف سوىٰ هٰذا)[2] .

وقال في ترجمة إبراهيم بن هانئ : (شيخ مجهول ، يحدث عن ابن جريج بالأباطيل ، قاله ابن عدي .

قال ابن الجوزي : وثم ثلاثة : إبراهيم بن هانئ بن عبد الرحمٰن الشامي ، وإبراهيم بن هانئ النيسابوري ، وإبراهيم بن هانئ بن خالد الجرجاني كلهم ثقات)[3] .

---

(١) الضعفاء والمتروكون (١/٧٣) .
(٢) أسماء الضعفاء (١/٥٣) .
(٣) أسماء الضعفاء (١/٥٨) .

وقد انتقده الذهبي بأشياء ؛ منها : أنه إذا كان الراوي مختلفاً فيه فكثيراً ما يقتصر علىٰ ذكر قول من جرحه ، ويهمل قول من وثقه ، قال في ترجمة أبان بن يزيد العطار : (وقد أورده أيضاً العلامة أبو الفرج ابن الجوزي في الضعفاء ، ولم يذكر فيه أقوال من وثقه ، وهـٰذا من عيوب كتابه ؛ يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق ، ولولا أن ابن عدي وابن الجوزي ذكرا أبان بن يزيد لما أوردته أصلاً)[١] .

❀ ❀ ❀

الرابع والعشرون : « الحافل ذيل الكامل » لابن الرومية (٥٦١ ـ ٦٣٧ هـ) :

ومؤلفه هو : الحافظ الناقد ، أبو العباس ، أحمد بن محمد بن مفرج بن عبد الله ، الأموي ، الأندلسي ، الإشبيلي ، الزهري ، النباتي ، العشاب ، ولد سنة إحدىٰ وستين وخمسمائة ، وسمع من أبي عبد الله ابن زرقون ، وأبي بكر بن الجد ، وأحمد بن جمهور ، ومحمد بن علي التجيبي ، وأبي ذر الخشني ، وغيرهم ، لقيه المنذري ، وكتب عنه ابن نقطة ، قال الأبار : (كان ظاهرياً متعصباً لابن حزم بعد أن كان مالكياً ، وكان بصيراً بالحديث والرجال ، له مجلد مفيد فيه استلحاق على الكامل ، وكان له بالنبات والحشائش معرفة ، فاق بها أهل العصر ، وجلس في دكان يبيعها ، سمع منه جل أصحابنا) ، وقال ابن نقطة : (كان حافظاً ثقة صالحاً) ، وقال ابن فرتون : (أفرد بعض تلاميذه له سيرة فذكر أنه مات فجأة في سلخ ربيع الأول ، سنة سبع وثلاثين وستمائة)[٢] .

---

(١) ميزان (١/٥٧) .

(٢) تذكرة الحفاظ (١٤٢٥) ، الأعلام (١/٢١٠) .

كتابه : وقد عرف كتابه بين أوساط المحدثين باسم « الحافل » ، ذيَّل به علىٰ كتاب « الكامل » لابن عدي ، وقد سبق قول ابن الأبار عن كتابه ، وقال الكتاني : (وذيل عليه ـ أعني : على « الكامل » ـ أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرج ، الأموي ـ مولاهم ـ الأندلسي ، المعروف بابن الرومية ، وذلك في مجلد كبير سماه « الحافل في تكملة الكامل »)[1] .

وقال ابن ظافر الأزهري : (وذيل الحافظ أحمد بن محمد بن المقدسي على « الكامل » لابن عدي بكتاب ، ولأبي الفرج الأندلسي الإشبيلي كتاب « الحافل » ، الذي ذيل فيه علىٰ كتاب « الكامل » لابن عدي ، علىٰ ما رأيته في تواريخ الأندلس للحفاظ ؛ كابن الفرضي ، وابن بشكوال ، وابن الأبار ، وابن خير ، وغيرهم)[2] .



الخامس والعشرون : كتب الحافظ الذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨ هـ) .

ومؤلفها هو : الحافظ الإمام ، شيخ المحدثين ، وقدوة الحفاظ والقراء ، محدث الشام ومؤرخه ومفيده ، شمس الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله ، التركماني ، الفارقي الأصل الدمشقي ، الشافعي ، المعروف بالذهبي ، ولد سنة ثلاث وسبعين وستمائة بدمشق ، وسمع من أبي حفص عمر بن القواص ، وأبي الفضل بن عساكر ، والتاج عبد الخالق ، وغيرهم ، قال الحسيني : (خرج لجماعة من شيوخه ، وجرح وعدل ، وفرَّع ، وصحح وعلَّل ، واستدرك ، وأفاد ، وانتقىٰ واختصر كثيراً من تآليف المتقدمين والمتأخرين ، وكتب علماً كثيراً ، وصنف

(١) الرسالة المستطرفة (١٤٥) .

(٢) تحذير المسلمين (٣٤) .

الكتب المفيدة . . . وكان أحد الأذكياء المعدودين ، والحفاظ المبرزين ، ولي مشيخة الظاهرية قديماً ، ومشيخة النفيسية ، والفاضلية ، والتنكزية ، وأم الملك الصالح ، ولم يزل يكتب وينتقي ويصنف حتىٰ أضر في سنة إحدىٰ وأربعين وسبعمائة ، ومات في ليلة الاثنين ثالث ذي القعدة ، سنة ثمان وأربعين وسبعمائة)[1] .

❁ ❁ ❁

وقد ألف الحافظ الذهبي في الضعفاء أربعة كتب هي :

١ ـ ديوان الضعفاء والمتروكين .

٢ ـ ذيل ديوان الضعفاء .

٣ ـ المغني .

٤ ـ ميزان الاعتدال .

وسأوجز الكلام علىٰ كل مؤلف في هٰذه العجالة فأقول :

١ ـ « ديوان الضعفاء والمتروكين ، وخلق من المجهولين ، وثقات فيهم لين » :

تعريف بالكتاب ، وبيان مميزاته :

قال الذهبي في مقدمة الكتاب ـ بعد الديباجة ـ : (**أما بعد** : فهٰذا « ديوان أسماء الضعفاء والمتروكين ، وخلق من المجهولين ، وأناس ثقات فيهم لين » ، علىٰ ترتيب حروف المعجم ، بأخصر عبارة ، وألخص إشارة ؛ فمن كان في كتاب من الكتب الستة : البخاري ، ومسلم ، وأبي داود ،

(١) ذيل تذكرة الحفاظ (٣٤ ـ ٣٦) ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٣/٣٣٦ ـ ٣٣٨) ، الأعلام (٦/٢٢٢ ـ ٢٢٣) .

والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، له رواية فعليه رمز ذلك الكتاب . . . والله المسؤول أن ينفع به ، إنه سميع الدعاء)[1] .

فقد بين الذهبي في هذه المقدمة المقتضبة المنهج الذي سار عليه في كتابه ، والرواة الذين يوردهم فيه بعبارة ظاهرة ؛ حيث أشار إلىٰ أنه يورد في كتابه كل من طعن فيه بما يضعفه ، وأنه يورد الأقوال فيهم مختصرة .

هذا منهجه في كتابه هذا ، **أما مميزاته فتتمثل فيما يلي :**

١ ـ الكتاب مرتب علىٰ حروف المعجم ، وذلك بالنسبة لأسماء الرواة وأسماء الآباء ، باستثناء من اسمه أحمد ؛ حيث قدمهم علىٰ سائر الأسماء ، وبدأ بهم الكتاب ، وبعد الفراغ من الأسماء أورد الكنىٰ مرتبة حسب أوائل حروف المعجم .

٢ ـ غالباً ما يحكم الذهبي على الراوي بعبارة من عنده ، وأحياناً يكتفي بذكر حكم غيره .

٣ ـ يذكر المؤلف اسم الراوي واسم أبيه وجده ، ونسبته وكنيته إن وجدا ، وبعض شيوخه ، ونادراً ما يذكر بعض تلاميذ الراوي .

٤ ـ تارة يورد بعض الرواة ، ويذكر فيهم أقوال من جرحهم ، ثم يتعقبهم ، وهذا يدل علىٰ أن إيرادهم في الكتاب إنما هو بقصد دفع الضعف عنهم .

٥ ـ قسم الحافظ الذهبي الرواة الذين ذكرهم في « ديوانه » إلىٰ أصناف خمسة ، هم :

---

(١) ديوان الضعفاء . . . ، والكتاب مطبوع في مكة المكرمة ، قام بتحقيقه والتعليق عليه الشيخ حماد الأنصاري .

أ ـ من ذكر في الضعفاء خطأ أو تعنتاً .

ب ـ جماعة من الرواة أحاديثها صحيحة أو حسنة ، وهم محتج بهم مع كلام فيهم .

ج ـ جماعة من الرواة كثر وهمها وغلطها ، مع طلبها وأمانتها .

د ـ جماعة من الرواة مجمع علىٰ ضعفهم ونكارة حديثهم ؛ لسوء حفظهم وضبطهم ، وكثرة خلطهم .

هـ ـ جماعة من الرواة متفق علىٰ تركهم ؛ لكذبهم ، ورواياتهم للموضوعات ، ومجيئهم بالطامات .

٦ ـ تارة يتبع المؤلف الراوي الضعيف بذكر من اتفق معه في الاسم واسم الأب ، ويختلفون معه في الحكم بالتجريح والتوثيق ؛ حيث يكونون ثقات ، ومراده من ذٰلك دفع الالتباس والوهم في توثيق الضعيف أو تضعيف الثقة ؛ من ذٰلك ما جاء في ترجمة إسحاق بن بشر بن مقاتل الكلبي أبي يعقوب ، قال الذهبي فيه : (كذاب ، أما إسحاق بن بشر الرازي عن ابن عيينة فثقة)[١] .

وقال في ترجمة إسماعيل بن مسلم اليشكري عن ابن عون : (مجهول ؛ فأما إسماعيل بن مسلم مولىٰ بني مخزوم ، عن سعيد بن جبير ، وإسماعيل بن مسلم المكي ، والد ابن أبي فديك ، وإسماعيل بن مسلم بن يسار عن محمد بن كعب القرظي ؛ فثقات)[٢] .

❁ ❁ ❁

(١) ديوان الضعفاء (٢٧) .

(٢) ديوان الضعفاء (٣٧) .

٢ ـ « ذيل ديوان الضعفاء »[١] :

تعريف بالكتاب ، وبيان أهم مميزاته :

قال الذهبي في مقدمته : (هٰذا ذيل علىٰ كتابي « ديوان الضعفاء » ، التقطته من عدة تواليف ، وهٰذا شيء لا سبيل إلى استيعابه ، وإنما هو بحسب ما عرفت ، أو اطلعت عليه ، وإن لم يكن للإنسان ذوق النقاد ، وبصر الحفاظ ، وإلا فإنه يضعف الحديث القوي ، ويصحح الحديث الواهي ، مع أن أئمة الشأن تختلف اجتهاداتهم ، وتتفاوت معارفهم وأذواقهم ، لٰكن يقل ذٰلك ، وفيهم يندر ، والله الهادي)[٢] .

ويلاحظ أنه رحمه الله لم يشر إلىٰ منهجه الذي سار عليه في كتابه ، ولم يبين السبيل التي اتبعها في تأليفه ، إلا أن نظرة فاحصة في الكتاب تمكن من تعريفه ، وتكشف عن مميزاته بما مجمله :

١ ـ الكتاب مرتب علىٰ حروف المعجم ؛ من حيث أسماء الرواة وأسماء آبائهم ، إلا أن الملاحظ أنه بدأ كتابه بمن اسمه أحمد .

٢ ـ يورد الذهبي اسم الراوي منسوباً ، ويذكر شيخه الذي عرف به ، ثم يتبع ذٰلك بحكمه على الراوي بعبارة موجزة ، وتارة يكتفي بنقل قول من سبقه .

٣ ـ أورد في كتابه هٰذا كل من ذكر بضعف من المتقدمين والمتأخرين ، ممن لم يذكرهم في « ديوان الضعفاء » ، وهٰذه ميزة للكتاب تكشف عن مدىٰ أهميته ، وحاجة الباحثين إليه .

٤ ـ بعد أن فرغ من ذكر من عرف باسمه أتبعهم بذكر من عرف بكنيته .

---

(١) والكتاب مطبوع أيضاً بتحقيق فضيلة الشيخ حماد الأنصاري رحمه الله .

(٢) ذيل ديوان الضعفاء (١٥) .

٥ ـ ختم الكتاب بقوله : (هـٰذا آخر الذيل المبارك ، والحمد لله وحده ، وصلاته وسلامه علىٰ أشرف الخلق محمد وآله وصحبه إلىٰ يوم الدين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم) .

❀ ❀ ❀

٣ ـ كتاب « المغني »(١) :

قال الذهبي في مقدمته ـ بعد الديباجة ـ : (**أما بعد** : **فهـٰذا** كتاب صغير الحجم ، وكبير القدر ، كثير النفع ، أسأل الله تعالىٰ فيه حسن النية والقصد ، والعفو عن السهو ، والتجاوز عن تجاوز الحد ، هذبته وقربته ، وبالغت في اختصاره ؛ تيسيراً علىٰ طلبة العلم المعتنين بالحديث في معرفة الضعفاء ، وقد احتوىٰ علىٰ ذكر الكذابين والوضاعين ، ثم علىٰ ذكر المتروكين الهالكين ، ثم على الضعفاء من المحدثين والناقلين ، ثم على الكثيري الوهم من الصادقين ، ثم على الثقات الذين فيهم شيء من اللين ، أو تعنَّت بذكر بعضهم أحدٌ من الحافظين ، ثم علىٰ خلق كثير من المجهولين ، ولم يمكنِّي استيعاب هـٰذا الصنف ؛ لكثرتهم في الأولين والآخرين ، فذكرت منهم من نص علىٰ جهالته أبو حاتم الرازي ، وقال : هو مجهول ، وذكرت خلقاً منهم لم أعرف حاله ، ولا روىٰ عنه سوىٰ رجل واحد متناً منكراً ، وكذا لم أذكر فيه من قيل فيه : محلُّه الصدق ، ولا من قيل فيه : يكتب حديثه ، ولا من قيل فيه : لا بأس به ، ولا من قيل فيه : هو شيخ ، أو صالح الحديث ؛ فإن هـٰذا باب التعديل ، ولم أعتن بمن ضعف من الشيوخ ممن كان من المائة الرابعة وبعدها ، ولو فتحت هـٰذا الباب لما سلم أحد إلا النادر من رواة الكتب والأجزاء .

---

(١) الكتاب مطبوع حديثاً ، وقد قام بتحقيقه د . نور الدين عتر .

وقد جمعت في كتابي هٰذا أمماً لا يحصون ، فهو مغن عن مطالعة كتب كثيرة في الضعفاء ؛ فإني أدخلت فيه ـ إلا من ذهلت عنه ـ : « الضعفاء » لابن معين ، وللبخاري ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم ، والنسائي ، وابن خزيمة ، والعقيلي ، وابن عدي ، وابن حبان ، والدارقطني ، والدولابي ، والحاكمَين ، والخطيب ، وابن الجوزي ، وزدت علىٰ هٰؤلاء ملتقطات من أماكن متفرقات ، وأشرت إلىٰ حال الرجل بأخصر عبارة ؛ إذ لو استوفيت حاله ، وما قيل فيه ، وما أنكر من الحديث عليه ، لبلغ الكتاب عدة مجلدات ؛ فمن أراد التبحر في المعرفة فليطالع المؤلفات الكبار ، وليأخذ من حيث أخذت ، وقد رمزت علىٰ من له رواية في كتب الإسلام الستة ـ كما تراه ـ : خ ، م ، د ، ت ، س ، ق ، ع ، عه[1] ، والله حسبي ، وعليه اعتمادي ، وهٰذا مبلغ ما عندي ، ولا آلو جهدي)[2] .

وظاهر من عبارة الذهبي ـ رحمه الله ـ المنهج الذي سار عليه في كتابه ، ويمكن إجماله فيما يلي :

١ ـ الكتاب مفرد في ذكر من طعن فيه وضعف ، سواء صح ذٰلك الطعن عليه أم لا .

٢ ـ الكتاب مختصر العبارة ، وقصد المؤلف ذٰلك تيسيراً علىٰ طلاب الحديث .

٣ ـ الكتاب حصيلة ونتيجة لمجموعة مؤلفات بهٰذا الخصوص لأئمة

---

(١) هٰذه الرموز معروفة لدىٰ أوساط المحدثين ، فـ : خ ، للبخاري في « صحيحه » ، و : م ، لمسلم في « صحيحه » ، و : د ، لأبي داود في « سننه » ، و : ت ، للترمذي في « جامعه » ، و : س ، للنسائي في « سننه » ، و : ق ، لابن ماجه في « سننه » ، وقد استبدل المتأخرون رمز ابن ماجه بـ : جه ، بدلاً من : ق ، و : ع ، للجماعة ـ أي : الكتب الستة ـ و : عه ، للسنن الأربعة .

(٢) المغني (١/ ٣٤ ـ ٣٦) .

النقد وجهابذته ؛ حيث جمع فيه ما تفرق في كتب السابقين .

تعريف بالكتاب ، وذكر بعض مميزاته ، وملاحظات عليه :

١ ـ الكتاب مرتب علىٰ حروف المعجم ، وقد راعىٰ مؤلفه ذٰلك في أسماء الرواة وأسماء آبائهم .

٢ ـ يورد المؤلف اسم الراوي واسم أبيه وجده ، ونسبته ولقبه ، وكنيته إن وجدت ، وكذٰلك يهتم بذكر بعض شيوخ الراوي ، ونادراً ما يذكر بعض تلاميذه .

٣ ـ تارة يبادر المؤلف بذكر حكمه على الراوي ويكتفي به ، وأحياناً ينقل عن بعض من سبقه حكمه في الراوي ويقتصر عليه ، وتارة يتبعه بذكر حكمه ، وتارة يتعقب من سبقه بما يخالف آراءهم ، وهٰذا كله يدل على اجتهاده ـ رحمه الله ـ تعالىٰ في الحكم على الراوي .

٤ ـ أشار الذهبي في مقدمة كتابه ، وكرر ذٰلك في مواضع من تراجم بعض الرواة إلىٰ أنه لم يستوعب ذكر المجهولين ، أو من روىٰ عنهم واحد حديثاً منكراً ؛ حيث أغفل بعضهم ، إلا الرواة الذين ذكرهم ابن أبي حاتم ، ووصفهم بالجهالة ؛ فإنه أوردهم جميعهم .

٥ ـ ميز من له رواية في الكتب الستة أو بعضها ؛ فإنه رمز له برمزه المعروف .

٦ ـ بعد الفراغ من ذكر من عرف باسمه من الرواة ، ساق ذكر من عرف بكنيته ، ثم ختم كتابه بقوله : (آخر كتاب « المغني » والحمد لله وحده ، وصلى الله علىٰ محمد ، وهو محتو على الضعفاء ، وعلى المتهمين ، وعلىٰ كثير من المجهولين ، وخلق من الثقات تكلم فيهم ، جمعه محمد ابن

الذهبي ، العبد الضعيف ، عائذاً بالله من التقصير ، والمحاباة ، والهوىٰ) .

❁ ❁ ❁

٤ ـ « ميزان الاعتدال في نقد الرجال »[١] :

أورد فيه مقدمة طويلة تشتمل علىٰ مسائل ؛ أهمها :

أ ـ ذكر طائفة من الحفاظ الذين ألفوا في الجرح والتعديل قبله ، وكذٰلك الحفاظ الذين أفردوا التأليف في الرواة المتكلم فيهم ، أو من ذيل علىٰ مؤلفاتهم .

ب ـ المنهج الذي سار عليه في تأليف كتابه ، **ويتمثل فيما يلي** :

١ ـ رتب الكتاب علىٰ حروف المعجم ، وقد راعىٰ ذٰلك في أسماء الرواة ، وأسماء آبائهم .

٢ ـ رمز إلى الرواة الذين أخرج لهم أصحاب الكتب الستة برموزهم المشهورة .

٣ ـ أفرد الكتاب في ذكر الرواة المتكلم فيهم مطلقاً ، **ويشمل الأصناف الآتية** :

ـ الكذابين والوضاعين المتعمدين في ذٰلك .

ـ المتهمين في ادعاء السماع مع أنهم لم يسمعوا .

ـ المتهمين بالوضع والتزوير .

ـ الكذابين في لهجتهم ، لا في حديث النبي صلى الله عليه وسلم .

ـ المتروكين .

---

(١) الكتاب مطبوع عدة طبعات ، بل هو من أوائل ما طبع من كتب الضعفاء .

ـ الحفاظ المتهمين في دينهم أو عدالتهم ، أو المبدَّعين .

ـ المحدثين الضعفاء من قبل ضبطهم ؛ إما بسوء حفظ ، أو كثرة غلط ووهم .

ـ الشيوخ المستورين الذين فيهم لين .

ـ المجهولين .

ـ الثقات الذين تعنت بعض أئمة الجرح والتعديل بالطعن عليهم ، أو النيل منهم .

٤ ـ نزه الصحابة ، أو من ثبتت صحبته من ذكرهم في هٰذا الكتاب ؛ بناء على القاعدة المطردة لدىٰ علماء الحديث وأئمته في تعديل الصحابة تبعاً لتعديل الله لهم .

٥ ـ كذٰلك لم يذكر في كتابه الأئمة المتبوعين في الفروع ، وإن اضطر إلىٰ ذكرهم فإنما يفعل ذٰلك انتصافاً لهم ، وانتصاراً ممن طعن فيهم .

٦ ـ أشار إلىٰ أنه لا يبسط الكلام في كتابه عن الرواة بسطاً مملاً ، ولا يوجز العبارة فيه إيجازاً مخلّاً ، بل يسلك في ذٰلك سلوك الوسط ؛ لأنه قد ألف من قبلِ « الميزان » كتابَ « المغني » ، أوجز فيه العبارة ، واكتفىٰ بالإشارة .

ج ـ تناول في مقدمته أيضاً الكلام على البدعة ، والمراد منها ، وقسمتها إلىٰ بدعة صغرىٰ وكبرىٰ .

د ـ أورد المؤلف درجات التوثيق وعباراتها ، أعلاها وأدناها ، وكذٰلك عبارات الجرح ودرجاتها ، أدناها وأعلاها .

هـ ـ أشار المؤلف إلىٰ أن جل اهتمامه موجه للكلام علىٰ قدامى الرواة ،

أما المتأخرون منهم فلا يعبأ بذكرهم إلا من اتضح أمره ، وانكشف ستره ، وظهر ضعفه ؛ فإنه يورده فيهم ، وقد جعل الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين سنة ثلاثمائة من هجرة المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم .

هٰذه أهم المسائل التي عرض لها في مقدمة كتابه ، وهي توضح المنهج الذي سلكه في وضع كتابه ، والطريقة التي سار عليها في تأليفه .

تعريف بالكتاب ، وبعض مميزاته ، وملاحظات عليه :

١ ـ الكتاب مرتب علىٰ حروف المعجم ، وقد راعى الترتيب في أسماء الرواة وأسماء آبائهم فقط ، ولم يراع ذٰلك في أسماء الأجداد عند الاتفاق في الاسم واسم الأب .

٢ ـ يورد الذهبي اسم الراوي منسوباً ، ويذكر كنيته ولقبه إن وجدا ، ثم يذكر بعض شيوخه الذين اشتهر بالأخذ عنهم ، وكذٰلك بعض تلاميذه المعروفين بالأخذ عنه ، وذٰلك بقصد تحديد طبقته .

٣ ـ يذكر بعض أقوال أئمة الجرح والتعديل السابقين له في الراوي ، وتارة يورد بعض الأحاديث التي أنكرت عليه ، وكثيراً ما يعتمد في ذٰلك علىٰ كتابي « الكامل » لابن عدي ، و« المجروحين » لابن حبان ، ويسوق هٰذه الروايات بأسانيدها أحياناً ، وخاصة فيما إذا كان إلى الراوي علو ، وتارة يحذف إسناده إلى الراوي ، ويسوق الخبر معلقاً .

٤ ـ تارة يصدر الذهبي حكمه على الراوي بما يراه مناسباً ، وتارة يكتفي بذكر أحكام من سبقه من أئمة الحديث ، وتارة بذكر أقوال بعض من سبقه ، ثم يتعقبه بما يراه في الراوي .

٥ ـ كثيراً ما يشير إلىٰ مسائل عامة يوردها حسب المناسبات لها في ثنايا تراجم بعض الرواة ، وهي فوائد تتعلق أحياناً بمصطلحات الحديث

وقواعد المحدثين ، وبعضها يتعلق بالمعتقد ، وبعضها يتعلق بطرق الأحاديث وعلله ، وغير ذٰلك ، مما يدل علىٰ سعة اطلاع وغزارة علم .

٦ ـ كثيراً ما يطلق علىٰ بعض الرواة وصف الجهالة ، وتارة ينسب القول عندها إلىٰ قائله ، وتارة يطلق العبارة ، وقد أشار إلىٰ أنه إذا أطلق القول فإنه يعتمد على ابن أبي حاتم ، فقد جاء عنه ما نصه : (**ثم اعلم** : أن من أقول فيه : مجهول ، ولا أسنده إلىٰ قائل ، فإن ذٰلك هو قول أبي حاتم فيه ، وسيأتي من ذٰلك شيء كثير جداً فاعلمه ؛ فإن عزوته إلىٰ قائله ؛ كابن المديني ، وابن معين ، فذٰلك بين ظاهر ، وإن قلت : فيه جهالة ، أو : نكرة ، أو : يجهل ، أو : لا يعرف ، وأمثال ذٰلك ، ولم أعزه إلىٰ قائل ، فهو من قبلي ، وكما إذا قلت : ثقة ، و : صدوق ، و : صالح ، و : لين ، ونحو ذٰلك ، ولم أضفه)[١] .

٧ ـ ذهب المؤلف إلىٰ أن الأصل في كل من لا يعرف أنه ليس بحجة ، إلا من وثق[٢] .

٨ ـ كثيراً ما يعترض المؤلف علىٰ من قبله من الأئمة الذين جرحوا بعض الرواة ، ويرىٰ أن مسلك التجريح غير كاف في تضعيف الراوي ، أورد حديثه ، ولذا فهو يتعقب الأئمة بما يراه مناسباً[٣] ، بل ربما أغلظ القول في الرد مع بيان ما يراه صحيحاً[٤] .

٩ ـ تارة يورد أسماء بعض الرواة ، ولا يذكر فيهم جرحاً ، وإنما يوردهم

(١) ميزان (١/٥٠) .
(٢) انظر « ميزان » (١/٢١٣) .
(٣) انظر « ميزان » (١/٥١) .
(٤) انظر « ميزان » (١/٢٦٢) .

تبعاً لابن عدي حيث يذكرهم في « كامله » ، كما جاء ذٰلك عنه في ترجمة أشعث بن عبد الملك الحمراني [١] .

❁ ❁ ❁

السادس والعشرون : « الضعفاء والمتروكون » لابن التركماني (٦٨٣ ـ ٧٥٠ هـ) :

ومؤلفه هو : الحافظ العلامة ، علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفىٰ ، المارديني ، الحنفي ، قاضي القضاة ، علاء الدين ، الشهير بابن التركماني ، ولد سنة ثلاث وثمانين وستمائة ، وسمع من الأبرهوقي ، والدمياطي ، وابن الصواف وغيرهم ، روىٰ عنه أبو الفضل العراقي ، وولي قضاء الحنفية بمصر ، ودرس بعده تداريس لجماعة الحنفية ، وله تآليف حسنة ، وتوفي سنة خمسين وسبعمائة [٢] .

وكتابه : عرف لدى المحدثين باسم « الضعفاء والمتروكين » ، أشار إليه الكوثري في تعليقه علىٰ « ذيل تذكرة الحفاظ » في ترجمته فقال : (وكتابه « الجوهر النقي في الرد على البيهقي » ، في مجلدين ، يكشف الستار عن وجوه تعسفاته وأوهامه ، لا يستغني عنه من يعنىٰ بعلل أحاديث الأحكام ، وله « بهجة الأريب بما في القرآن من الغريب » ، و« المنتخب في علوم الحديث » ، و« المؤتلف والمختلف » ، و« كتاب الضعفاء والمتروكين » . . . إلخ) [٣] .

كما أشار إليه ابن ظافر الأزهري فقال : (والحافظ علاء الدين علي بن

---

(١) ميزان (١/٢٥٦) .
(٢) الدرر الكامنة (٣/٨٤ ـ ٨٥) ، الأعلام (٥/١٢٥) ، ذيل تذكرة الحفاظ (١٢٦) .
(٣) هامش ذيل تذكرة الحفاظ (١٢٦) .

عثمان الماردیني له مصنف في الضعفاء والمتروكين)[١] .

❀ ❀ ❀

السابع والعشرون : « الضعفاء » لابن كثير (٧٠١ ـ ٧٧٤ هـ) :

ومؤلفه هو : الحافظ العلامة ، المحدث المؤرخ ، الفقيه المفسر ، عماد الدين ، إسماعيل بن عمر بن كثير ، القرشي ، الدمشقي ، ولد سنة إحدىٰ وسبعمائة ، وسمع من القاسم بن عساكر ، والمزي ، وابن تيمية ، وغيرهم ، وبرع في الفقه والتفسير والنحو ، وأمعن النظر في كتب الرجال والعلل ، وله تصانيف مفيدة ، توفي سنة أربع وسبعين وسبعمائة[٢] .

كتابه : وقد ألف الحافظ ابن كثير كتاباً ذيل به علىٰ « ميزان الاعتدال » ، أكمل فيه ذكر الضعفاء المتأخرين الذين لم يذكروا في « الميزان » ، وقد أشار إليه ابن ظافر الأزهري : (قال : والحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر ، المعروف بابن كثير الدمشقي الشافعي ، له تكملة في أسماء الضعفاء ، أضاف إليه ما تأخر في « الميزان » ، قاله العلامة ابن شهبة في « طبقات الشافعية » ، ورأيت مثل ذٰلك أيضاً في كتاب « الكافي في معرفة علماء مذهب الإمام الشافعي » للعلامة البهنيسي)[٣] .

❀ ❀ ❀

الثامن والعشرون : « ذيل ميزان الاعتدال » للعراقي (٧٢٥ ـ ٨٠٦ هـ) :

ومؤلفه هو : الحافظ الكبير ، المحدث الفقيه الأصولي ، أبو الفضل ،

---

(١) تحذير المسلمين (٣٥) .

(٢) ذيل تذكرة الحفاظ (٥٧ ـ ٥٩) ، الدرر الكامنة (٣٧٣/١ ـ ٣٧٤) ، البدر الطالع (١٥٣/١) ، الأعلام (٣١٧ ـ ٣١٨) .

(٣) تحذير المسلمين (٣٥) .

عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن إبراهيم بن الزين ، الكردي الأصل الشافعي ، المعروف بالعراقي ، ولد سنة خمس وعشرين وسبعمائة ، سمع من العلاء ابن التركماني وتخرج به ، ومن القاضي سنجر ، والقاضي تقي الدين الإخبائي المالكي وغيرهم ، وسمع منه ابنه أبو زرعة ، والعلائي ، وآخرون ، كان من الحفاظ المصنفين ، والأئمة المتقنين ، له تصانيف كثيرة سارت بها الركبان ، وشاعت في البلدان ، توفي سنة ست وثمانمائة[1] .

وكتابه معروف باسم « ذيل ميزان الاعتدال » ، قال الحسيني ـ عند الكلام علىٰ مؤلفاته ـ : (. . . « وذيل على الميزان » ، ثم لم يبيضه)[2] .

وقد ضمن الحافظ ابن حجر هٰذا الذيل في كتابه « لسان الميزان » ، ورمز لكل ترجمة أوردها منه بحرف (ذ) ؛ فقد جاء في مقدمة « اللسان » : (ثم وقفت علىٰ مجلد لطيف لشيخنا حافظ الوقت أبي الفضل بن الحسين ـ يعني : العراقي ـ جعله ذيلاً على « الميزان » ، ذكر فيه من تُكلم فيه وفات صاحب « الميزان » ذكرُه ، والكثير منهم من رجال « التهذيب »[3] ، فعلَّمت علىٰ من ذكره شيخنا في هٰذا الذيل صورة « ذ » فيه ، إشارةً إلىٰ أنه من الذيل لشيخنا)[4] .



(١) ذيل تذكرة الحفاظ (٢٢٠ ـ ٢٣٤) ، الأعلام (١١٩/٣) ، البدر الطالع (٣٥٤/١ ـ ٣٥٦) .
(٢) ذيل تذكرة الحفاظ (٢٣١) ، الأعلام (١١٩/٣) .
(٣) يعني : « تهذيب التهذيب » ، وهو كتاب أفرده لذكر رواة الكتب الستة ، اختصره من « تهذيب الكمال » للمزي ، والأخير مختصر أيضاً لكتاب « الكمال في أسماء الرجال » للحافظ عبد الغني المقدسي .
(٤) لسان (١٩٣/١) .

التاسع والعشرون : « بل الهميان في معيار الميزان » ، لسبط ابن العجمي (٧٥٣ ـ ٨٤١ هـ) :

ومؤلفه هو : الحافظ الإمام ، إبراهيم بن محمد بن خليل ، الطرابلسي ، ثم الحلبي ، أبو الوفاء ، برهان الدين ، سبط ابن العجمي ، ولد سنة ثلاث وخمسين وسبعمائة ، وسمع من الزين العراقي ، والبلقيني ، وابن الملقن ، وغيرهم ، وعنه ابن خطيب الناصرية ، والحافظ ابن حجر ، وآخرون من كبار علماء الشافعية ، كان كثير التصانيف ، وصاحب رحلات شهيرة ، توفي سنة إحدىٰ وأربعين وثمانمائة[1] .

أما كتابه : فاسمه « بل الهميان في معيار الميزان » ، ذيل به علىٰ « ميزان الاعتدال » .

قال ابن فهد المكي ـ عند ذكر مؤلفاته ـ : (. . . و« ذيل على الميزان »[2] ، وسمى الزركلي كتابه « بلُّ الهميان في معيار الميزان ») ، قال فيه : (ذيل لميزان الذهبي)[3] .



الثلاثون : « لسان الميزان » ، للحافظ ابن حجر (٧٧٣ ـ ٨٥٢ هـ) :

ومؤلفه هو : إمام الأئمة ، وشيخ الإسلام ، قاضي القضاة ، الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر ، الكناني ، العسقلاني ، أبو الفضل ، شهاب الدين ، العالم الحافظ ، المفسر المحدث ، الفقيه الأصولي ، المؤرخ ، صاحب التصانيف الشهيرة الكثيرة العظيمة ، ولد سنة ثلاث

---

(١) ذيل تذكرة الحفاظ (٣٠٨ ـ ٣١٥) ، البدر الطالع (١/ ٢٨ ـ ٣٠) ، الأعلام (١/ ٦٢) .
(٢) ذيل تذكرة الحفاظ (٣١٤) .
(٣) الأعلام (١/ ٦٥) .

وسبعين وسبعمائة ، وعلت شهرته ؛ فقصده الناس للأخذ ، وأصبح حافظ الإسلام في عصره ، قال السخاوي : (انتشرت مصنفاته في حياته ، وتهادتها الملوك ، وكتبها الأكابر ، وكان فصيح اللسان ، راوية للشعر ، عارفاً بأيام المتقدمين ، وأخبار المتأخرين ، صبيح الوجه ، ولي قضاء مصر مرات ، ثم اعتزل ، له مصنفات كثيرة ، مات في أواخر ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة ، وكان له مشهد لم ير مثله من حضره من الشيوخ فضلاً عمن دونهم ، وشهده أمير المؤمنين والسلطان فمن دونهما ، وقدم الخليفة للصلاة عليه)[1] .

أما كتابه : فمعروف مشهور باسم « لسان الميزان »[2] ، بيَّن مؤلفه في مقدمته الغرض من تأليفه ، وما اشتمل عليه بأوضح عبارة ؛ فقال في الديباجة : (. . . ثم ألف الحفاظ في أسماء المجروحين كتباً كثيرة ، كل منهم علىٰ مبلغ علمه ، ومقدار ما وصل إليه اجتهاده ، ومن أجمع ما وقفت عليه في ذٰلك كتاب « الميزان » الذي ألفه الحافظ أبو عبد الله الذهبي ، وكنت أردت نسخه علىٰ وجهه فطال عليَّ ، فرأيت أن أحذف منه أسماء من أخرج له الأئمة الستة في كتبهم أو بعضهم ؛ فلما ظهر لي ذٰلك استخرت الله تعالىٰ وكتبت منه ما ليس في « تهذيب الكمال » ، **وكان لي من ذٰلك فائدتان** :

أحدهما : الاختصار والاقتصار ؛ فإن الزمان قصير والعمر يسير .

والأخرىٰ : أن رجال « التهذيب » إما أئمة موثقون ، وإما ثقات مقبولون ، وإما قوم ساء حفظهم ولم يطرحوا ، وإما قوم تركوا وجرحوا ؛ فإن كان

---

(١) البدر الطالع (١٠٣) ، الأعلام (١٧٣/١ ـ ١٧٤) .

(٢) الكتاب مطبوع في الهند في حيدر آباد ، وقد أعيد تصويره بالأوفست .

القصد بذكرهم أنه يعلم أنه تكلم فيهم في الجملة فتراجمهم مستوفاة في « التهذيب » ، وقد جمعت أسماءهم ـ أعني : من ذكر منهم في « الميزان » ـ وسردتها في فصل آخر الكتاب ، ثم إنني زدت في الكتاب جملة كثيرة ؛ فما زدته عليه من التراجم المستقلة جعلت قباله أو فوقه « ز » ، ثم وقفت علىٰ مجلد لطيف لشيخنا حافظ الوقت أبي الفضل بن الحسين ، جعله ذيلاً على « الميزان » ، ذكر فيه من تكلم فيه وفات صاحب الميزان ذكره ، والكثير منهم رجال « التهذيب » ، فعلمت علىٰ ما ذكره شيخنا في هـٰذا الذيل صورة « ز » فيه ، إشارة إلىٰ أنه من الذيل لشيخنا .

وما زدته في أثناء ترجمة ختمت كلامه بقول : انتهىٰ ، وما بعدها فهو كلامي ، وسميته « لسان الميزان » ، وها أنا أسوق خطبته علىٰ وجهها[1] ، ثم أختمها بفوائد وضوابط نافعة إن شاء الله)[2] .

ثم ذكر مقدمة « الميزان » بطولها ، وقال عقبها : (هـٰذا آخر الخطبة ، وقد وجدت له في أثناء الكتاب ما يصلح أن يكون في الخطبة ؛ كقوله في ترجمة أبان العطار : إذا كتبت « صح » أول الاسم فهي إشارة إلىٰ أن العمل علىٰ توثيق ذٰلك الرجل)[3] .

ثم ساق بقية المسائل ، وعنون لكل مسألة منها عبارة : (فصل) ، **ويمكن إجمال هـٰذه الفصول فيما يلي :**

١ ـ انتقاد طريقة ابن الجوزي في كتابه « أسماء الضعفاء » حيث كان يقتصر علىٰ ذكر الجرح دون التعديل في الراوي المختلف فيه .

---

(١) يعني : خطبة الذهبي في « ميزان الاعتدال » .

(٢) لسان (١٩٣/١) .

(٣) لسان (٢٠٠/١) ، وانظر « ميزان » (١٦/١) .

٢ ـ إتباعه أبا حاتم في الحكم على الرواة بالجهالة عند الإطلاق ، فإن عزا الحكم بالجهالة إلىٰ قائله فهو تابع لمن صرح بذٰلك .

٣ ـ كلامه على البدعة وتقسيمها إلىٰ صغرىٰ وكبرىٰ ، وبيان موقف الأئمة من رواية أهل البدع ، واختلافهم في قبول روايتهم أو عدمها ، وتفريقهم في المفهوم بين غلاة الشيعة في المتقدمين والمتأخرين ، وبيان مذهب الأئمة في قبول رواية الرافضة خاصة .

هٰذه أهم الآراء التي ألحقها بالمقدمة مما اجتزأه من كلام الذهبي .

ثم ساق بعد ذٰلك فصولاً صدرها بقوله : (وهٰذه فصول يحتاج إليها في هٰذه المقدمة) ، ثم أوردها فصلاً فصلاً ، وسأوجزها في هٰذه العجالة :

الفصل الأول : في الكلام علىٰ تسوية الإسناد ، ومراد المحدثين منه ، وموقفهم منه ، ونهيهم الشديد عنه .

الفصل الثاني : في بيان من لا يروىٰ عنه ، ويجب مجانبة حديثه ، وقد حكىٰ في ذٰلك أقوال أئمة الحديث ؛ مالك ، وابن معين ، وابن مهدي ، ويحيى بن سعيد القطان ، وابن المبارك ، وغيرهم .

الفصل الثالث : ذكر فيه الوجوه التي يتسرب منها الفساد إلى الحديث ، وأشار إلىٰ أن غالبها كان من طريق الزنادقة والقصاص ، وأن أئمة الحديث فطنوا لذٰلك من قديم ، فكشفوا ألاعيبهم وفضحوا أمرهم .

الفصل الرابع : عرض فيه الكلام علىٰ بعض مصطلحات أئمة الحديث ، ومرادهم من بعض العبارات التي يطلقونها ؛ كقول ابن معين : (ليس به بأس) ، وقول الدارقطني : (لين) .

الفصل الخامس : وضح فيه مذهب ابن حبان في التوثيق والتعديل ،

وموقفه من المجهولين ، وأشار إلىٰ مناقشة بعض الأئمة له في مذهبه ، ثم أتبع ذٰلك ببيان مراد المحدثين من الحكم على الراوي بالجهالة ، ومتىٰ يرفع وصف الجهالة ؟ وهل رواية اثنين عن الراوي تكفي في توثيقه ؟ ومذهب أئمة الحديث في ذٰلك ، وهو أن رواية اثنين عن واحد ترفع جهالة عينه ، لٰكنها لا تعتبر توثيقاً له ، إلا إذا التزم الراوي عدم الرواية عن غير الثقات .

الفصل السادس : تكلم في هٰذا الفصل عن مذهب الأئمة في الجرح والتعديل ، وتعارضهما ، وبيَّن أن الراجح من مذهبهم قبول قول الأئمة في التعديل أو التجريح إذا لم يتعارضا ، فإن تعارضا قدم الجرح إذا كان مفسراً ، وإلا قدم التعديل ، ولا يلتفت في الترجيح إلى الكثرة أو القلة .

الفصل السابع : أفرده للكلام علىٰ أن الجرح لا ينبغي أن يقبل من الأقران الذين دب الخلاف بينهم ، أو سرى التنافس والكراهية إلىٰ نفوسهم ؛ بسبب مذهب ، أو معتقد ، أو غرض دنيوي .

الفصل الثامن : خصه للكلام علىٰ أن الإمام من أئمة الجرح والتعديل قد يختلف قوله وحكمه على الراوي ، وقد يكون منشأ ذٰلك إما اختلاف في الاجتهاد ، أو تغير في الموقف ، وذٰلك بأن يكون الحكم نتيجة مقارنة بين الراوي وبين من هو أقوىٰ منه أو أضعف ؛ فيأتي القول بناء علىٰ ذٰلك مختلفاً ، فلذا ينبغي أن ينقل قول الأئمة كاملاً ، ولا يجتزأ منه شيء ، وخاصة في مثل تلك الأحوال .

الفصل التاسع : عرض فيه للكلام بأن الراوي قد يوصف بالوهم في حديث معين ، أو يضعف في شيخ معين ؛ فلا ينبغي أن يجري ذٰلك الوصف

علىٰ حديثه كله ، بل يقتصر علىٰ ما خطئ أو ضعف فيه من أجله ، وكذٰلك تفرد الراوي بحديث لا يقتضي الحكم على الحديث بالشذوذ أو النكارة ، بل يشترط في ذٰلك مخالفته لمن هو أقوىٰ منه .

الفصل العاشر : ذكر فيه شروط الإمام الشافعي في قبول خبر الآحاد ، ثم تعرض إلىٰ ذكر من اشترط تعدد الرواة في قبول الحديث ، وكرَّ عليه ببيان بطلان ذٰلك الرأي .

تعريف بالكتاب ، وبيان بعض مميزاته ، وملاحظات عليه :

١ ـ الكتاب مرتب علىٰ حروف المعجم ، وقد روعي الترتيب فيه في أسماء الرواة ، وأسماء آبائهم .

٢ ـ التزم ابن حجر بذكر كلام الذهبي في ترجمة الراوي من « الميزان » كاملة ، وكثيراً ما يلحق بالترجمة زيادات لم ترد في « الميزان » ، وتارة يستدرك عليه أموراً تركها أو أسقطها ولها أهمية في بيان المراد من العبارة ، بل أحياناً يتعقبه بما يرىٰ أن الذهبي لم يصب فيه ، وهٰذه الزيادة التي يلحقها تتناسب مع المقام ؛ فتارة تطول ويسهب فيها ، وتارة يوجز عبارته ، وتارة يتوسط في ذٰلك .

٣ ـ أشار ابن حجر إلىٰ أنه فرق بين زياداته وزيادات العراقي في الرمز لها بـ (ز) لزياداته ، و(ذ) زيادات العراقي ، إلا أن النسخة المطبوعة التي بين أيدينا كثيراً ما تغفل تلك الرموز ، فأدت إلى الخلط بين زياداته وزيادات العراقي .

٤ ـ كثيراً ما يورد ابن حجر تراجم يقتصر في الكلام عليها بقوله : (ذكره الطوسي) ، أو : (ذكره الليثي في رجال الشيعة) ، دون أن يذكر فيهم

تجريحاً ، كما في ترجمة إبراهيم بن المتوكل ، وإبراهيم بن المثنىٰ[1] ، فلا أدري هل مجرد ذكرهم في كتب الشيعة أو طبقاتهم مسوغ لذكرهم في كتابه ؟

٥ ـ كثيراً ما يورد ابن حجر الأحاديث التي يشير إليها الذهبي في ترجمة الراوي ؛ فيوردها مفصلة ، ويظهر ما فيها من علل إن اقتضى الأمر لذٰلك .

٦ ـ بعد الفراغ من ذكر الأسماء شرع في ذكر الكنىٰ ، لٰكنه قال عند بدايتها : (وقد غيرت الرقم[2] فكل من عليه « ص » فهو من الأصل[3] ، ومن لا رقم عليه فهو زيادة ، ورقم شيخنا علىٰ حاله)[4] .

قلت : لٰكن الذين تولوا الإشراف علىٰ طبع الكتاب لم يراعوا ذٰلك ، ولم يعنوا به ؛ حيث لم يشيروا إلىٰ شيء من ذٰلك ، فخلا الكتاب من هٰذه الفائدة .

٧ ـ بعد أن فرغ من ذكر الكنىٰ عقد فصلاً للمبهمات ، قال في بدايته : (قد أجحف المصنف بهٰذا الباب أكثر مما أجحف بالكنىٰ ، مع الاحتياج إلى استيعابها ، فقال لما فرغ من الكنىٰ : ذكر من عرف بأبيه ، فذكر عدداً قليلاً ، فالزائد منه علىٰ ما في « التهذيب » ثلاثة عشر نفساً .

ثم قال : **فصل** : فذكر قليلاً ممن ذكر بلفظ النسب أو الإضافة ، والذي زاد منه على « التهذيب » اثنان ؛ هما : البزار صاحب « المسند » ، والكلبي ،

---

(١) انظر « لسان » (١/٩٤ ـ ٩٥) .
(٢) أي : الرمز الذي اصطلح عليه .
(٣) أي : « الميزان » .
(٤) أي : إن رمز زيادات العراقي باقٍ كما هو ، وهو : (ذ) .

ومما أضيف إلىٰ غيره واحد هو : غلام خليل ، وقد استوعبت ما اشتمل عليه « اللسان » ، إلا ما شذ عني سهواً ، وجعلته ثلاثة فصول :

الأول : المنسوب .

الثاني : ما اشتهر بلقبه أو صفته .

الثالث : من ذكر بالإضافة .

أما الفصل الأول : فقال فيه : فقد رتبت الأنساب على الحروف ليسهل الكشف منه ، سواء كانت النسبة فيه إلىٰ مكان ، أو قبيلة ، أو جد ، أو حرفة ، أو صناعة)[١] .

وأما الفصل الثاني : فقال فيه : (المضاف ، مثل : غلام زيد ، وهو مرتب على الحروف أيضاً ، وقدمت ذكر ابن فلان)[٢] .

وأما الفصل الثالث : فعنون له بقوله : (في الألقاب والصفات) ، وقد ذكر المصنف كثيراً منها في الأسماء[٣] .

ثم قال ابن حجر ـ بعد أن فرغ من ذكر الفصول الثلاثة ـ : (آخر الكتاب المختصر مع الزيادات والتنبيهات والتحريرات ، قال مؤلفه ـ أبقاه الله تعالىٰ ـ : فرغت منه في شهر رمضان سنة خمس وثمان مئة بالقاهرة ، سوىٰ ما ألحقته بعد ذٰلك ، وسوى الفصل الذي زدته من « التهذيب » ، وهم : من ذكرهم الذهبي في « الميزان » وحذفتهم من « اللسان » ليكون هٰذا المختصر مستوعباً لجميع الأسماء التي في « الميزان » ، والله المستعان)[٤] .

---

(١) لسان (١٩٥/٩) .

(٢) لسان (٢١٦/٩) .

(٣) لسان (٢٤١/٩) .

(٤) لسان (٢٤٦/٩) .

ثـم أتبـع ذٰلك بفصـل عنون لـه بقوله : (فصل في تجريد الأسـماء التي حذفتهـا من « الميزان » اكتفـاء بذكرها في « تهذيب الكمال » ، وقد جعلت لها علاماتها في « التهذيب » ، ومن كتبت قبالته : « صح » ، فهو ممن تكلم فيـه بـلا حجة ، وصـورة : « مخ » فهـو مختلف فيه ، والعمـل علىٰ توثيقه ، ومن عدا ذٰلك فضعيف على اختلاف مراتب الضعف ، ومن كان منهم زائداً علىٰ من اقتصر عليه الذهبي في « الكاشف »[١] ذكرت له ترجمة مختصرة لينتفع بذٰلك من لم يحصل له « تهذيب الكمال » ، وبالله التوفيق)[٢] .

قلـت : وهٰذه العلامـات التـي أشـار إليهـا الحافظ لم يـراع وضعها عند الطبـع ، ممـا ضيـع هٰذه الفائـدة العظمـىٰ ، التـي تظهـر رأي هٰذا الحافظ الجليل في بعض الرواة .



الحادي والثلاثون : كتابا قاسم بن قطلوبغا (٨٠١ ـ ٨٨٩ هـ) :

ومؤلفهما هو : العالم الفاضل ، المحدث الفقيه ، أبو العدل ، قاسم بن قطلوبغا ، زين الدين ، السودوني ـ نسبة إلىٰ معتق أبيه : سودون الشيخوني الجمالي ـ ولد سنة اثنتين وثمانمائة ، وأخذ عن العز بن جماعة ، والعلاء البخاري ، والشرف السبكي ، وابن الهمام ، وقرأ في غالب الفنون ، وتصدر للتدريس والإفتاء قديماً ، وأخذ عنه الفضلاء في متون شتىٰ ، وصار المشار إليه في الحنفية ، له مصنفات عدة ، توفي ليلة الخميس رابع ربيع الآخر ، سنة تسع وثمانين وثمانمائة[٣] .

---

(١) كتاب ألفه الحافظ الذهبي في رواة الكتب الستة خاصة ، قد طبع في مصر .
(٢) لسان (٢٤٧/٩) .
(٣) البدر الطالع (٥٦٤) ، الأعلام (١٤/٦ ـ ١٥) .

وقد ألف كتابين ذيل بهما علىٰ « لسان الميزان » لابن حجر ؛ هما :

١ ـ « تقويم اللسان في الضعفاء » في مجلدين .

٢ ـ « فضول اللسان » .

وقد أشار إليهما الشوكاني لدىٰ ترجمته له[1] .

هٰذا ما وقفت عليه من المؤلفات التي أفردت في ذكر الضعفاء من المحدثين .

❋ ❋ ❋

(١) انظر « البدر الطالع » (٥٦٥) .

ثانياً : الكتب المؤلفة في الكذابين

ذكرت قبل أن المتقدمين من أئمة النقد والحديث لم يؤثر عنهم أنهم أفردوا مؤلفات خاصة في ذكر من رمي من الرواة بالكذب ، وإنما كانوا يوردونهم ضمن الضعفاء من الرواة ؛ إذ اسم الضعف يشملهم ، وقد عرف إفراد هٰذا النوع من التصنيف لدى المتأخرين من النقاد ، وسأحاول في هٰذه العجالة الإلمام بهٰذه المؤلفات ، والتعريف بمؤلفيها بشيء من الإيجاز حسب ما وقفت عليه ، وهي مؤلفات قليلة بالنسبة إلى المؤلفات في الضعفاء ، **فأول من وقفت عليه أنه أفرد الوضاعين في مؤلف خاص هو :**

١ ـ السليماني (٣١١ ـ ٤٠٤ هـ) :

ومؤلفه هو : الحافظ المحدث المعمر ، أبو الفضل ، أحمد بن علي بن عمرو ، البيكندي ، البخاري ، شيخ ما وراء النهر ، ذكره السمعاني في « الأنساب » وقال : (السليماني نسبة إلىٰ جده لأمه أحمد بن سليمان البيكندي ، ولد سنة إحدىٰ عشرة وثلاثمائة ، وسمع من محمد بن حمدويه بن سهل المروزي ، وعلي بن سنجويه ، وعلي بن إبراهيم بن معاوية ، وأبي العباس الأصم ، وغيرهم .

روىٰ عنه الحافظ جعفر بن محمد المستغفري ، وولده أبو ذر محمد بن جعفر ، وغيرهم ، له التصانيف الكبار ، وكان يصنف كل جمعة شيئاً ، ثم يدخل من قرية بيكند إلىٰ بخارىٰ ، ويحدث بما صنف . . . وتوفي في ذي القعدة سنة أربع وأربعمائة ، وله ثلاث وتسعون سنة)[1] .

---

(١) تذكرة الحفاظ (١٠٣٦ ـ ١٠٣٧) .

كتابه : لم يصرح أحد ممن ترجم له بأنه ألف كتاباً في الوضاعين أو الكذابين ، لـٰكن نقل عنه الذهبي وابن حجر في تراجم بعض الرواة ما يشعر بأن له مؤلفاً أفرد فيه ذكر الرواة الذين رموا بالكذب ؛ من ذٰلك : ما جاء في ترجمة طريف بن سلمان أبي عاتكة ، قال ابن حجر : (ذكره السليماني فيمن عرف بوضع الحديث)[1] .

وقال الذهبي في ترجمة عمرو بن حميد قاضي الدينور : (وقد ذكره السليماني في عداد من يضع الحديث)[2] .

وقال في ترجمة محمد بن نمير الفريابي : (لا أعرفه ، عده السليماني فيمن يضع الحديث)[3] .

وقال في ترجمة موسى الأيني : (ذكره السليماني هـٰكذا فيمن يضع الحديث)[4] .

وقال في ترجمة أبو سعد الساعدي عن أنس : (وقد ذكره أحمد بن علي السليماني فيمن يضع الحديث)[5] .

إلىٰ غير ذٰلك من النقول التي ذكرها الحافظان الذهبي وابن حجر ، وفيها ما يشعر بأنه أفرد من عرف بوضع الحديث في مؤلف خاص ، أو في موضع خاص من مصنف على الأقل .



---

(١) تهذيب (١٤٢/١٢) .
(٢) ميزان (٢٦٣/٣) ، لسان (٣٦٢/٤) .
(٣) ميزان (٢٨٤/٤) ، لسان (٤٠٧/٥) .
(٤) ميزان (٤١٧/٤) .
(٥) ميزان (٢٤٤/٥) .

٢ ـ « الكشف الحثيث » لسبط ابن العجمي :

ومؤلفه هو : الحافظ الإمام العلامة ، إبراهيم بن محمد خليل الطرابلسي ، ثم الحلبي ، أبو الوفاء ، برهان الدين ، سبط ابن العجمي ، وقد سبق التعريف به عند الكلام علىٰ كتابه « بلُّ الهميان » ، الذي ذيل به على « الميزان »[١] .

أما كتابه : فسماه بـ « الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث »[٢] .

قال مؤلفه في مقدمته ـ بعد الديباجة ـ : (وقد جمعت في هٰذا الكتاب من وقفت عليه أنه رمي بوضع الحديث علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وغالبهم انتخبته من كتاب « ميزان الاعتدال في نقد الرجال » ، للحافظ المجتهد ، مؤرخ الإسلام ، شمس الدين ، أبي عبد الله ، محمد بن أحمد بن عثمان ابن الذهبي . . . من أماكنهم فيه ، ومن تراجم غيرهم ، وزدت عليه تراجم من موضوعات الحافظ أبي الفرج ابن الجوزي ، ومن « تلخيص المستدرك » للحاكم أبي عبد الله ابن البيع ـ « تلخيص الذهبي » ـ ومن غيرها ، ولم أذكر فيه من قيل فيه أنه : « متهم » ، وذٰلك لأنه يحتمل أن يراد بذٰلك أنه متهم بالكذب ، وهو ظاهر عبارة أهل هٰذا الفن ، وإنما أذكر فيه من صرح في ترجمته بالوضع ، أو ظن حافظ من الحفاظ أنه وضع مع أن غالب من قيل فيه أنه متهم بغير قيد ، رأيته في كلام بعض الأئمة قد صُرِّح فيه بالوضع ، وإذا رأيته كذٰلك قد صرح فيه بالوضع ذكرته ، وربما أذكر من قوي في فهمي من كلام بعضهم أنه وضع فأذكره ، ولا أذكر فيه من اقتصر فيه علىٰ أنه : « دجال » ، أو : « كذاب » ، ولا « يكذب » ، ولا : « متهم بالكذب » ، إنما أذكر فيهم من قد وصفته لك قبل ذٰلك قريباً ، وقد

---

(١) انظر (٣/٦٠٨) .

(٢) طبع بتحقيق صبحي السامرائي بعالم الكتب ، سنة (١٤٠٧هـ) .

رتبته علىٰ حروف المعجم في الاسم واسم الأب ليسهل تناوله ، ومن كانت له رواية منهم في شيء من الكتب الستة رقمت على اسمه رقمه المشهور عند أهل الحديث ، وإذا كان أحد منهم تشبَّه بغيره أذكره في أول من تشبه بالواحد منهم « تمييز » ، وتركت كثيراً ممن يشبه بالواحد منهم خوف الإطالة ، ثم ليعلم أني أذكر تراجمهم مختصرة جداً ، وما أذكر في الترجمة إلا موضع الحاجة غالباً ، وإلا فلو ذكرت كل ما قيل في الواحد منهم لجاء مجلداً ضخماً)[١] .

وفي هٰذا الجزء من المقدمة بين البرهان منهجه الذي سار عليه في تأليف كتابه ، ويمكن تلخيص هٰذا المنهج فيما يلي :

١ ـ الكتاب مرتب علىٰ حروف المعجم ، وقد راعى الترتيب في اسم الراوي واسم أبيه .

٢ ـ أوجز في ذكر التراجم ، بل اقتصر فيها علىٰ محل الشاهد .

٣ ـ اقتصر علىٰ ذكر الرواة المصرح بوضعهم في الحديث وكذبهم في الرواية ، ولم يورد من قيل فيه : متهم ، أو دجال ، أو كذاب ، أو يكذب ؛ لاحتمال مرادها غير الوضع .

٤ ـ أشار إلىٰ مصادره التي اعتمد عليها في تأليف كتابه .

٥ ـ إذا وافق الراوي الكذاب غيره من الرواة في الاسم واسم الأب ذكر الراوي الذي رمي بالوضع ، وأشار إلىٰ من وافقه في الاسم ليعرف .

ثم عرض لمسائل تتعلق بالوضع وأحكامه ، يمكن إجمالها فيما يلي :

أ ـ صدر الكلام علىٰ بعض المسائل بعرض حديث رسول الله صلى الله

---

(١) الكشف الحثيث (٢٤ ـ ٢٥) .

عليه وسلم : « يطبع المؤمن علىٰ كل شيء إلا الخيانة والكذب »[1] ، تكلم علىٰ معنى الحديث ، وأشار إلىٰ طرقه ، ومن أخرجه ، وبين أن الكذب من الصفات التي تنافي الإيمان .

ب ـ كما عرض للكلام علىٰ حكم الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أورد في ذٰلك أقوال أئمة هٰذا الشأن باختصار ، وذهب إلىٰ أن التعمد في الكذب يستوجب الفسق ، وساق من الآثار الواردة في ذٰلك ما يؤيد ما ذهب إليه ، أعقبها بذكر عقوبة الكاذب على النبي صلى الله عليه وسلم .

ج ـ أورد كلام ابن الجوزي في تقسيم الكذابين إلىٰ سبعة أقسام .

د ـ أشار إلىٰ مذهب الكرامية في جواز الوضع .

هـ ـ عرض الأمور التي يعرف بها الكذب والوضع في الحديث .

تعريف بالكتاب ، وذكر بعض مميزاته ، وملاحظات عليه :

١ ـ الكتاب مرتب علىٰ حروف المعجم ، وقد روعي الترتيب في أسماء الرواة وأسماء آبائهم .

٢ ـ يورد البرهان اسم الراوي واسم أبيه منسوباً ، ويذكر كنيته ولقبه إن وجدا ، ثم يذكر بعض شيوخ المترجم له ، وبعض تلاميذه ، ثم يذكر قول من رمى الراوي بالكذب .

٣ ـ بعد الفراغ من ذكر من عرف باسمه أتبعهم بذكر من عرف بكنيته ، وبهم ختم الكتاب .

---

(١) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، قال الحافظ في « الفتح » (١٠/٥٠٨) : (سنده قوي) ، وذكر الدارقطني في « العلل » (٤/٣٣٠) رفعه ووقفه ، وقال : (الموقوف أشبه بالصواب) ، لٰكن ذكر له الحافظ شاهداً مرفوعاً في « الموطأ » من مرسل صفوان بن سليم .

٤ ـ امتاز كتاب البرهان بأنه كثيراً ما ينبه على الرواة المتفقة أسماؤهم ؛ خصوصاً إذا كان بعضهم موثقاً ، فينبه إلى التفريق بين الثقة والوضاع ، كما جاء ذلك في ترجمة خلف بن خالد قال : (خلف بن خالد : بصري لا يكاد يعرف ، اتهمه الدارقطني بوضع الحديث ، خلف بن خالد المصري عن الليث وبكر بن مضر ، وعنه : خ ، وأبو حاتم ، وحبوش بن رزق الله ، توفي قبل الثلاثين ومائتين ، ذكرته تمييزاً)[١] .

٥ ـ مما يؤخذ على البرهان في كتابه هٰذا ما جاء في مقدمته من قوله : (ولم أذكر من قيل فيه أنه : متهم ؛ وذٰلك لأنه يحتمل أن يراد بذٰلك أنه متهم بالكذب ، وهو ظاهر عبارة أهل هٰذا الفن ، وإنما أذكر فيه من صرح في ترجمته بالوضع ، أو ظن حافظ من الحفاظ أنه وضع . . . إلخ)[٢] .

قلت : في كلامه هٰذا ـ رحمه الله ـ تضارب عجيب ، فقد صرح رحمه الله بأن غالب من قال فيه بعض الأئمة : متهم ، قد صرح بكذبه آخرون ، وأن الظاهر من قولهم : متهم ؛ أي : متهم بالوضع ، ومع هٰذا ذهب إلىٰ أنه لا يوردهم ، ولا أدري ما الحجة في ذٰلك إلا الوهم المحتمل في الاتهام بغير الكذب في الحديث ، وهٰذا غير وارد ، لا سيما وأن كلام أئمة الشأن هٰذا من الأمور الاصطلاحية ، التي لا تحتمل إلا معنىً واحداً ، وإذا كان الغالب فيمن اتهم أنه قد صرح بكذبه ، لزمه ذكرهم ؛ لأن الحكم للغالب .

وأعجب من ذٰلك : أنه أشار إلىٰ أنه تارة يذكر الراوي لما يقوىٰ فهمه من كلام بعضهم أنه وضع ، وهو مشعر بأن ما فهمه مما لم يصرح به ، وهٰذا

(١) الكشف الحثيث (١١٠) .

(٢) الكشف الحثيث (٢٥) .

ينقض ما ذهب إليه من عدم قبول إلا ما صرح به ، وفيه عمل بالمفهوم مع ترك العمل بالظاهر .

وأعجب من هٰذين الأمرين معاً : ما صرح فيه بأنه لا يذكر في كتابه من اقتصر فيه علىٰ قولهم : إنه دجال ، أو كذاب ، أو يكذب ، ولا أدري ماذا تدل عليه هٰذه العبارات ، إن لم تفد وضع الراوي الحديث ؟ وهل في هٰذا الاحتمال يصرفها عن المعنى المتبادر ؟ علماً بأن العبارتين الأوليين من صيغ المبالغة التي يعتبرها علماء الحديث من المرتبة الثانية بعد مرتبة أفعل التفضيل ، كذٰلك لم يشر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ إلى السبب الذي حمله علىٰ عدم اعتبار هٰذه العبارات من الألفاظ الصريحة في الرمي بالكذب ، وإذا كانت هٰذه الألفاظ لا تدل على الرمي بالكذب ، فما هي العبارات التي تدل علىٰ ذٰلك ؟

ومما يؤخذ على المؤلف أيضاً : ما جاء في ترجمة إبراهيم بن محمد بن الحسن الأصبهاني ، قال : (حدث عن حسين بن القاسم الزاهد الأصبهاني ، حدث بهمذان ، فأنكروا عليه واتهموه وأخرج)[(١)] .

قال البرهان : (فهٰذا يحتمل أنه اتهموه بالكذب ، ويحتمل بالوضع ، ومع الاحتمال لا يذكر مع هٰؤلاء ، ثم هٰؤلاء الجماعة الذين أنكروا عليه واتهموه إن كانوا محدثين وهو الظاهر فهٰذا إنكار صحيح ، وإن كانوا غير محدثين ، فينبغي أن ينظر في إنكارهم ، والله أعلم)[(٢)] .

قلت : ظاهر كلامه التفريق بين عبارتي الكذب والوضع ، وهٰذه من مفرداته ، ولم أر من سبقه إلىٰ هٰذا التفريق ، بل إن علماء الحديث

---

(١) هٰذا كلام الذهبي . انظر « الكشف » (٣٨) ، و« ميزان » (١/٩٥) .

(٢) الكشف الحثيث (٣٨) .

يستعملون العبارتين بمعنىً واحد ، اللهم إلا أن يكون هٰذا مصطلحاً له تفرد به .

وكذٰلك قوله : (ثم هٰؤلاء الجماعة الذين أنكروا عليه . . . إلخ) ، وقد أقر ـ رحمه الله ـ أن الظاهر أنهم محدثون ، والاحتمال هنا لا أثر له ؛ لأن سياق العبارة يفرض ذٰلك ؛ حيث قال الذهبي في ترجمة الرجل نفسه : (حدث بهمذان) ، وإذا أطلقت هٰذه العبارة انصرفت إلى المعنى المقصود لدىٰ أهل الشأن ، واتهام الأئمة لإبراهيم إنما كان من أجل تحديثه .

وزيادة علىٰ ذٰلك : (أن الذهبي ذكر إبراهيم هٰذا في كتاب « ميزان الاعتدال » ، وهو مؤلف أفرده لذكر الرجال الذين ضعفوا ، وتكلم فيهم ، ممن لهم رواية في الحديث .

كل ذٰلك يدفع الوهم الذي رآه البرهان الحلبي دافعاً للمعنى المتبادر .

ومما يؤخذ عليه أيضاً ما جاء في ترجمة إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي المقدسي ، قال : (وقال الأزدي وحده : ساقط ، قال الإمام الذهبي : لا يلتفت إلىٰ قول الأزدي ؛ فإن في لسانه في الجرح رهقاً ، وقد صحح الذهبي في أول اسمه في « الميزان » ، فالعمل إذاً علىٰ توثيقه كما شرطه ، وقد ذكره أبو الفرج ابن الجوزي في حديث الهريسة من طريق أبي هريرة ثم قال : نرىٰ أن إبراهيم الفريابي سرقه ، وركب له إسناداً ، ثم ذكر كلام الأزدي) ، وقد تقدم أن وضع السند كوضع المتن ، إلا أنه أخف[1] .

قلت : قوله هٰذا فيه نظر ، وكيف يكون الوضع في السند أخف والنتيجة

---

(١) الكشف الحثيث (٣٨) .

واحدة ، بل إنه ربما كانت سرقة الإسناد أو تركيبه أشد وطأة من الوضع في المتن ، وذلك فيما إذا كان متن الحديث موضوعاً ، فسرقه أحد الرواة وركب له إسناداً بقصد تعدد طرقه والاحتجاج به ، وإشعار غيره بأن للحديث أصلاً ، أما إذا كان متن الحديث معروفاً ثابتاً ، وإنما ركب له إسناداً أو قلبه بقصد الإغراب ؛ فهٰذا قد يتساهل فيه البعض ، ويمكن حمل كلامه عليه ، والله أعلم .

❀ ❀ ❀

٣ ـ « اللمع في أسماء من وضع » للسيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١ هـ) :

ومؤلفه هو : الحافظ الإمام ، المحدث الفقيه النحوي ، حافظ زمانه ، ومجتهد عصره ، أبو بكر عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عمر بن خليل بن نصر بن الخضر بن الهمام ، جلال الدين ، السيوطي ، الشافعي ، ولد ليلة مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة ، وأخذ عن محمد بن موسى الحنفي ، وعلم الدين البلقيني ، والشرف المناوي ، والشمني ، وغيرهم ، كان من أكابر علماء عصره ، من سائر الأمصار ، وبرز في جميع الفنون ، وفاق الأقران ، واشتهر ذكره ، وبعد صيته ، وصنف التصانيف المفيدة ، توفي بعد أذان الفجر ، يوم الجمعة ، التاسع من شهر جمادى الأولىٰ ، سنة إحدىٰ عشرة وتسعمائة [١] .

كتابه : وقد سمي كتاب « اللمع في أسماء من وضع » ، ذكره إسماعيل البغدادي في كتابه « هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين » ، ضمن سرد أسماء مؤلفات الحافظ السيوطي [٢] .

---

(١) البدر الطالع (١/٣٣٧ ـ ٣٤٣) .

(٢) هدية العارفين (١/٥٤٢) .

هٰذا ما وقفت عليه من الكتب التي أفردت في ذكر أسماء الكذابين والوضاعين ، وقد لخص ابن عراق كتاب البرهان الحلبي ؛ حيث جرد الأسماء وذكرهم ضمن مقدمة كتابه « تنزيه الشريعة » ، الذي يأتي الكلام عليه قريباً ضمن مبحث (المؤلفات التي أفردت لذكر الأحاديث الموضوعة) .

* * *

ثالثاً : الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعة وقد اشتهرت باسم الموضوعات

وكما أولىٰ أئمة النقد وعلماؤه التصنيف في الكذابين والضعفاء اهتمامهم ، فقد أولوا العناية أيضاً تأليف الكتب في الأحاديث الموضوعة ، لٰكن الذي ينبغي أن يلفت النظر إليه أن التصنيف في هٰذا النوع من الأحاديث أول ما بدئ به كان متداخلاً ضمن كتب العلل ، والتصنيف في العلل قديم عرف عن الجهابذة النقاد ؛ كالإمام أحمد ، وابن معين ، وابن المديني ، ويحيى بن سعيد القطان ، فقد كانت كتب العلل تشتمل علىٰ ذكر كثير من الأحاديث الموضوعة .

ثم أفردت هٰذه الأحاديث بالتأليف ، وهٰذه المؤلفات سلك أئمة الحديث في تأليفها مسالك شتىٰ ؛ حيث لم يسيروا فيها علىٰ منهج واحد ، وإن استهدف الكل بيان الأحاديث الموضوعة ، ويمكن حصر هٰذه الطرائق التي سلكوها في تصنيف الأحاديث الموضوعة إلىٰ أربعة أصناف ، هي :

١ ـ ترتيب الأحاديث الموضوعة حسب ترتيب كتب الجوامع في الحديث .

٢ ـ ترتيب الأحاديث حسب أوائل الحروف .

٣ ـ ذكر الأحاديث تحت كليات مجملة .

٤ ـ تصنيف الأحاديث الموضوعة في معنىً معين من الموضوعات .

وسأحاول عرض هٰذه المؤلفات حسب ما وقفت عليها ، مراعياً في الكلام عليها الترتيب الزمني في تأليفها ، سائراً فيها على النهج الذي

اتبعته عند الكلام على المؤلفات في الضعفاء والوضاعين .

وقبل البدء في المقصود ، أود الإشارة إلىٰ مسألة يجدر ذكرها ، هي أني سأعرض للكلام علىٰ كتاب من الكتب المؤلفة في الموضوعات ، لم أتمكن من إدخاله تحت التقسيم السابق لأمرين :

أولهما : أني لم أقف علىٰ منهج هٰذا الكتاب ؛ حيث لم يعرض أحد ممن كتب عنه إلى المنهج الذي سار عليه مؤلفه .

ثانيهما : أن هٰذا الكتاب من أقدم ما أفرد في التصنيف في الأحاديث الموضوعة ، فدفعني ذٰلك إلىٰ إفراده بالذكر ، والكتاب هو :

*** موضوعات النقاش (. . . ـ ٤١٤ هـ) :**

ومؤلفه هو : الإمام الحافظ ، أبو سعيد ، محمد بن علي بن عمرو بن مهدي ، الأصبهاني ، الحنبلي ، سمع جده لأمه : أحمد بن الحسن بن أيوب التميمي ، وعبد الله بن عيسى الخشاب ، وأحمد بن معبد السمسار ، وغيرهم ، حافظ محدث ، جمع وصنف وأملىٰ ، روى الكثير ، مع الصدق والديانة والجلالة ، وتوفي سنة أربع عشرة وأربعمائة [١] .

كتابه : وعرف مؤلفه باسم « **الموضوعات** » ، ولم يشر إليه أحد ممن ترجم له ، لٰكني وقفت علىٰ نقول للحافظين الذهبي وابن حجر في بعض التراجم من « الميزان » ، و« التهذيب » ، « واللسان » ، تشعر بأن له مؤلفاً مفرداً في الأحاديث الموضوعة [٢] .

من ذٰلك ما جاء في ترجمة أحمد بن عثمان النهراواني أبي الحسن قال : (حدثني عبد الله بن عبد القدوس أبو صالح الكرخي ، حدثنا عاصم بن

---

(١) تذكرة الحفاظ (١٠٥٩ ـ ١٠٦٠) ، ذكر أخبار أصفهان (٣٠٨/٢) ، الأعلام (١٦٠/٧ ـ ١٦١) .

(٢) طبع له كتاب باسم : « فوائد العراقيين » .

علي ، حدثنا شعبة ، عن أنس مرفوعاً : « لكل شيء زكاة ، وزكاة الدار بيت الضيافة » ، قال النقاش في « الموضوعات » له : وضعه أحمد أو شيخه)[1] .

وقال الذهبي في ترجمة السري بن عاصم بن سهل أبي عاصم الهمداني ـ مؤدب المعتز بالله ـ : (ومن مصائبه : حدثنا علي بن عاصم ، عن حميد ، عن أنس مرفوعاً : « لله ملك من ياقوتة علىٰ زمردة كل يوم يسعِّر ، وقال النقاش في « موضوعاته » في الحديث الأخير[2] : وضعه السري)[3] .

وقال ابن حجر في ترجمة عمرو بن جميع : (وقال النقاش في « الموضوعات » ـ عقب حديث عمرو ، عن يحيى بن سعيد ، عن عروة ، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً : « من علم ولده القرآن ، قلده الله بقلادة يغبطه بها الأولون والآخرون يوم القيامة » : لا أعلم رواه عن يحيىٰ غير عمرو ، وأحاديثه موضوعة)[4] .

وقال أيضاً في ترجمة الهيثم بن عدي : (وذكره ابن السكن وابن شاهين وابن الجارود والدارقطني في « الضعفاء » ، وكذٰلك ردَّ الحديث ؛ لكون الهيثم فيه جماعة[5] ؛ منهم : الطحاوي في « مشكل الحديث » ، والبيهقي في « السنن » ، والنقاش والجوزقاني فيما صنفا من الموضوعات ، وغيرهم[6] .

---

(١) ميزان (١/١٤٢) .

(٢) أي : هٰذا الحديث الذي ذكرت .

(٣) ميزان (٢/١١١) ، لسان (٤/٢٣) .

(٤) لسان (٦/١٩٧) .

(٥) أي : وكذٰلك ذكر الحديث جماعة في كتبهم ؛ منهم : الطحاوي والبيهقي والنقاش والجوزقاني ، وقصد بأن الحديث وضعه الهيثم علىٰ هشام بن عروة في تسمية أولاد النبي صلى الله عليه وسلم بعبد العزىٰ ، وعبد مناف ، والقاسم . انظر « لسان » (٨/٣٦٣) .

(٦) لسان (٨/٣٦٣) .

إلىٰ غير ذٰلك من النقول التي نقلاها عنه ، والتي تشير إلىٰ أن للنقاش كتاباً في الموضوعات .

أولاً : الكتب المصنفة حسب ترتيب جوامع كتب الحديث :

١ ـ كتاب « الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير » للحافظ الجوزقاني ـ رحمه الله ـ : (. . . . ـ ٥٤٣ هـ) :

ومؤلفه هو : الحافظ الإمام ، أبو عبد الله ، الحسين بن إبراهيم بن حسين بن جعفر ، الهمذاني ، الجوزقاني ، سمع عبد الرحمٰن بن حمد الدوني ، ويحيى بن أحمد الغضائري ، ومحمد بن طاهر المقدسي ، وإسماعيل بن أبي صالح المؤذن ، وغيرهم ، وتوفي في السادس عشر من شهر رجب ، سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة [(١)] .

تعريف بالكتاب :

١ ـ قدّم كتابه بمقدمة أبان فيها عن منهجه في كتابه ، وسبب تصنيفه له ، مضمّناً ذٰلك كلاماً موجزاً عن المغبّة الوخيمة للكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٢ ـ رتّب كتابه على الكتب والأبواب كترتيب كتب (الجوامع) ، فذكر فيه (١٧) كتاباً تحت كلِّ كتاب ما يناسبه من الأبواب ، متفاوتة في عددها بحسب مادة هٰذه الكتب ، ومجموع الأبواب فيه (١٧٠) باباً ، ولعل المصنف أفاد في تراجمه للأبواب من تراجم الإمام البخاري لأبواب « صحيحه » ، فحاكىٰ صيغها وطرق الاستنباط منها .

٣ ـ يورد المصنف الأحاديث مسندة في الغالب ، وقليلاً ما يعلق

---

(١) تذكرة الحفاظ (١٣٠٨ ـ ١٣٠٩) ، الأعلام (٢/٢٤٧) .

أسـانيدها ، مقدّمـاً الأحاديـث الضعيفة والموضوعة مـن الأباطيل والمناكير في أوائل الأبواب ، ويبين عللها ، ويسرد بعد ذٰلك ـ في مقابلها ـ الصحاح والمشـاهير مسـتدلّاً بمخالفة ما فيها لما سـبقها من الأحاديث علىٰ إعلال تلـك الأولـىٰ ، معنوناً لها بقوله : (في خـلاف ذٰلك) ، وهـٰذا المنهج يمثّل عنـوان كتابـه الـذي سـماه : (الأباطيل والمناكيـر والصحاح والمشـاهير) ، وكـذٰلك صـرح به فـي كتابه حيث قال : (وكل حديث يكون بخلاف السـنة فهو متروك وقائله مهجور)[1] .

٤ ـ يحكم المصنف علىٰ معظم النصوص بالصحة أو بالضعف والبطلان في ضوء أقوال النقاد في الراوي والمروي ، وينقل في أغلب الأحيان أقوال أهل العلم في الرواة من مؤلفاتهم في الجرح والتعديل دون أن يسوق إسناده إليهم .

٥ ـ لم يخلِ المصنف رحمه الله كتابه من الفوائد المتنوعة الخارجة عن موضوع كتابه ، فنراه ترجم لعدد من الصحابة رضوان الله عليهم ولبعض الأئمة كالشافعي رحمه الله ، كما ذكر موجزاً عن تاريخ خلفاء بني أمية ، ويتكلم أحياناً في بعض الأماكن بكلام موجز ومفيد ، وهـٰذا يدل علىٰ فقهه وفهمه للنصوص .

ملحوظات عامة على الكتاب :

١ ـ انتقد على المصنف رحمه الله توسعه واسترساله في بعض المواضع في نقد أحاديث بمعارضة أحاديث أخرىٰ لها ، فقد قال الحافظ الذهبي عن كتابه هـٰذا : (وهو محتوٍ علىٰ أحاديث موضوعة وواهية ، طالعته واستفدت منه مع أوهام فيه ، وقد بين بطلان أحاديث واهية بمعارضة أحاديث صحاح

---

(١) الأباطيل والمناكير (١/٢٨٢) .

لها)[1] ، قال الحافظ ابن حجر معقّباً : (وهـٰذا موضوع كتابه ؛ لأنه سماه « الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير » ، ويذكر الحديث الواهي ويبين علته ثم يقول : باب في خلاف ذٰلك ، فيذكر حديثاً صحيحاً ظاهره يعارض الذي قبله وعليه في كثير منه مناقشات ، والله أعلم بالصواب)[2] ، وبيَّن الحافظ وجه الانتقاد على المصنف بأوضح من هـٰذا حيث قال : (وقد أكثر الجوزقاني في كتابه من الحكم ببطلان أحاديث لمعارضة أحاديث صحيحة لها مع إمكان الجمع ، وهو عمل مردود)[3] .

فالانتقاد على الجوزقاني إنما هو في استرساله في المواضع التي يضعف بها أحاديث بأحاديث أخرىٰ مع إمكان الجمع بينهما ، وليس الاعتراض عليه في أصل منهجه .

٢ ـ ذكر المحقق أن المصنف أكثر من استخدام صيغ التصحيح والتضعيف ، وأنه أعلّ أحاديث بمن لا تبلغ أحاديثهم إلىٰ هـٰذه الدرجة .



٢ ـ « الموضوعات في الأحاديث المرفوعات » ، لابن الجوزي :

سبق التعريف به عند الكلام علىٰ كتاب « الضعفاء »[4] .

أما كتابه : فيعد من أشهر كتب الموضوعات إن لم يكن أشهرها على الإطلاق ، وهو ـ بحسب ما وقفت عليه ـ المصنف الثاني بهـٰذا الترتيب ، وكل من ألف علىٰ هـٰذا النهج حذا حذوه ، ونهجوا سبيله ،

---

(١) تذكرة الحفاظ (١٣٠٨) .

(٢) اللسان (٣/١٤٥) .

(٣) الإصابة (٢/١٩١) ، ترجمة رافع بن يزيد الثقفي ، وينظر « فتح المغيث » (١/٢٥٢ ـ ٢٥٣) .

(٤) انظر (٣/٥٨٧) .

وجعلوا كتابه أصلاً ، وسائر الكتب المؤلفة بعده علىٰ منهجه هي : إما اختصار ، وإما انتقاد ، وإما ذيل ، وقد بدأه مؤلفه بمقدمة طويلة قال فيها ـ بعد الديباجة ـ : (**أما بعد** : فإن بعض طلاب الحديث ألح علي أن أجمع له الأحاديث الموضوعة ، وأعرفه من أي طريق تعلم أنها موضوعة ، فرأيت أن إسعاف الطالب للعلم بمطلوبه متعين ، خصوصاً عند قلة الطلاب ، لا سيما لعلم النقل ، فإنه قد أُعْرِض عنه بالكلية ، حتىٰ إن جماعة من الفقهاء يبنون على العلوم الموضوعة ، وكثيراً من القصاص يروون الموضوعات ، وخلقاً من الزهاد يتعبدون بها ، وها أنا ذا أقدم قبل الشروع في المطلوب فصولاً تكون لذٰلك أصولاً ، والله الموفق)[1] .

فقد أشار رحمه الله تعالىٰ إلىٰ أنه إنما ألف كتابه جواباً لسؤال ، واستجابة لرغبة ، وقد ساق في مقدمته أحد عشر فصلاً ، تناول في كل فصل مسألة من المسائل المتعلقة بالوضع وأحكامه ، يمكن إجمالها فيما يلي :

الفصل الأول : تكلم فيه عن مكانة الأمة الإسلامية ، وأنها خير الأمم وأوسطها ، وأنها ستكون نصف أهل الجنة ، كما أخبر بذٰلك المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم[2] .

الفصل الثاني : عقد هٰذا الفصل للكلام علىٰ ما اختصت به الأمة المحمدية من حفظ شريعتها وكتابها ؛ حيث تكفل الله تعالىٰ بحفظه ، ولم يَكِلْهُ إلى الناس كما كان ذٰلك في الأمم السابقة .

الفصل الثالث : تناول فيه إدراك الأمة الإسلامية لمكانة سنة نبيها ،

---

(١) الموضوعات (١/٢٩) .

(٢) الموضوعات (١/٢٩ ـ ٣٠) .

وقَدْرِهَا حَقَّ قَدْرِهَا من لَدُن الرعيل الأول إلىٰ أن يرث الله الأرض ومن عليها ؛ حيث اهتموا بحفظها ونقلها وتنقيتها من كل شائبة ، ومعرفة صحيحها من سقيمها ، وآحادها من متواترها ، كما اهتموا بجمع القرآن وحفظه وقراءته وتفسيره[1] .

الفصل الرابع : لَخَّصَ فيه تقسيم الحاكم الحديث إلىٰ أقسام ستة ، وعرَّف الحديث الصحيح المتفق علىٰ صحته الذي التزم بإخراجه صاحبا « الصحيحين » (البخاري ومسلم) حسب ما رآه الحاكم ، وناقش فيه قول الحاكم ، وتعقَّب عليه في شروطه التي اشترطها لكل من البخاري ومسلم ، ثم ذكر بقية أقسام الحديث المقبول عنده[2] .

الفصل الخامس : أفرده لتلخيص كلام الحاكم في تعريف الحديث الضعيف ، ومنشأ الضعف ، وأنواع الأحاديث الضعيفة عنده .

الفصل السادس : أما هٰذا الفصل : فأفرده لبيان أقسام الرواة الذين وقع الكذب والوضع في حديثهم ، **وقد جعلهم خمسة أقسام هم** :

أ ـ الزُّهَّاد والمغفَّلون والمتقشِّفون الذين لا يُميِّزون بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف .

ب ـ الجهلة الذين لا يعرفون شروط التحمل والأداء ، فاقتحموا باب الرواية ، فأخطؤوا .

ج ـ الرواة الثقات الذين اختلطوا وتغيَّروا .

د ـ الرواة الذين لُقِّنوا وقبلوا التلقين .

---

(١) الموضوعات (٣١/١) .

(٢) الموضوعات (٣٢/١) .

هـ ـ الكذابون المتعمدون للكذب والوضع ، **وقد قسمهم إلىٰ ثلاثة أقسام ؛ هم :**

١ ـ قوم أخطؤوا ؛ فلما نُبِّهوا إلى الخطأ أَصَرُّوا وكابروا عن العدول إلى الصواب ؛ خوفاً من أن يوصفوا بالخطأ .

٢ ـ قوم ثقات رووا عن كذابين وضعفاء ، فدلَّسُوهم وأسقطوا أسماءهم ، فشاركوهم في رواية الموضوعات ، وهٰؤلاء يلحقون بالكذابين كما نصَّ عليهم قوله صلى الله عليه وسلم : « من روىٰ عني حديثا يرىٰ أنه كذب . . . إلخ »[1] .

٣ ـ جماعة من الرواة تعمدوا الكذب ، وجرحوا به ، **وجعلهم سبعة أنواع :**

أ ـ الزنادقة .

ب ـ المتعصبون لمذهب ، أو لمبدأ ، أو لإمام ، أو فكرة ، أو مدينة أو جنس ، أو لون .

ج ـ قوم وضعوا الأحاديث في الترغيب والترهيب خاصة ، وهم قوم وضعوا الأسانيد والمتون حسبة .

د ـ قوم وضعوا الأسانيد لما يستحسنونه من الكلام .

هـ ـ قوم وضعوا لغرضٍ في أنفسهم .

و ـ قوم وضعوا أحاديث بقصد الإغراب ؛ ليطلبوا وليسمع منهم .

ز ـ جماعة من الرواة احترفوا صناعة القصص ، والسؤال بالحديث ؛ فوضعوا تنفيقاً لسلعة ، أو تطلعاً لما في أيدي الناس .

---

(١) الموضوعات (١/ ٣٦) .

الفصل السابع : أما هٰذا الفصل : فقد ذكر فيه أشهر الوضاعين والكذابين ، ونقل في ذٰلك أقوال أئمة الحديث والنقد .

الفصل الثامن : تناول فيه بيان ما بذله أئمة الحديث من الجهد في مقاومة الكذابين ، وما تحملوه في سبيل الذب عن سنة سيد المرسلين ، ومدىٰ توفيقهم في ذٰلك[1] .

الفصل التاسع : أفرده للكلام علىٰ بعض الكذابين الذين شعروا بعظيم إثمهم ، فندموا علىٰ ذٰلك ، وتابوا ، وأقروا بكذبهم ، واعترفوا بظلمهم[2] .

الفصل العاشر : تكلم فيه عن ضرورة كشف حال الكذابين ، وبيان أمرهم ، وإظهار جرمهم ، وأن ذٰلك ليس بغيبة ، بل هو من الواجبات ؛ لتوقُّف الواجب عليه[3] .

الفصل الحادي عشر : أفرده لبيان منهجه الذي سار عليه في كتابه ؛ من حيث ترتيبه ، وذكره الأحاديثَ مسندةً ، وتعقُّبُهُ كُلَّ حديث ببيان علته ، ومن اتّهم به ، **وأنه قسَّم الكتاب إلىٰ أبواب** :

الباب الأول : في ذم الكذابين ، ذكر فيه بعض الأحاديث والآثار الواردة في الحث على الصدق ، والتحذير من الكذب ، وبيان الوعيد لمن يقترف الكذب[4] .

الباب الثاني : في بيان سبب ورود حديث : « من كذب علي متعمداً » ، وبيان من رواه من الصحابة .

---

(١) الموضوعات (٤٨/١) .

(٢) الموضوعات (٤٩/١) .

(٣) الموضوعات (٤٨/١) .

(٤) الموضوعات (٥٣/١) .

ساق ذلك بأسانيده إليهم ، وقد بلغوا واحداً وستين صحابياً[1] ، ثم أكمل الباب بذكر فصل أورد فيه بعض الروايات التي جاء فيها بعض القيود التي تخصص الإطلاق الوارد في الرواية ، مبيناً بطلان تلك القيود[2] .

الباب الثالث : أفرده للكلام على الأمر بانتقاد الرجال ، والتحذير من الرواية عن الكذابين ، وبيان الطرق التي يتسرب منها الكذب في الحديث .

الباب الرابع : جعله لسرد تراجم الكتاب مرتبة حسب أبواب الفقه ، وقد بلغت خمسين كتاباً ، كل كتاب يشتمل على أبواب وفصول ، بدأت بكتاب التوحيد ، وانتهت بكتاب المستبشع مما وضع على الصحابة رضي الله عنهم .

هذا ما اشتملت عليه المقدمة ، وهي كما ترى مقدمة طويلة جمعت كثيراً من الفوائد التي لا يستغنى عنها في مثل هذا البحث .

منهجه في الكتاب :

١ ـ الكتاب كما أشار إليه مؤلِّفُه مرتَّب على حسب كتب الجوامع ؛ حيث يبدأ بمباحث العقيدة ، ثم الفقه عبادات ومعاملات . . . إلخ ، وكل كتاب منها يجمع عدة أبواب تحت كل باب فصول ومباحث ومسائل ، وغالباً ما يُعَنْوِن لكل مسألة أو مجموعة من المسائل المتشابهة بعنوان خاص ، يورد تحت العنوان مجموعة من الأحاديث المناسبة له .

٢ ـ التزم ابن الجوزي بإيراد أحاديثه مسندة من لدن شيخه الذي أخذ عنه إلى الصحابي الذي روى عنه الحديث ، ونادراً ما يورد الأحاديث معلقة أو بشكل بلاغات .

---

(١) الموضوعات (١/٥٥) .

(٢) الموضوعات (١/٤٩) .

٣ ـ لم يُصَرِّح ابن الجوزي بمصادره التي اعتمد عليها ، لٰكن بالنظر في كتابه يظهر أنه اعتمد كثيراً علىٰ كتب الضعفاء ؛ مثل : كتاب « الكامل » لابن عدي ، و« معرفة المجروحين » لابن حبان ، و« الضعفاء » للعقيلي ، وغيرها من كتب الضعفاء التي عُنِيَت بذكر مناكير الرواة المجروحين ، كما اعتمد أيضاً علىٰ كتب التواريخ ، وخاصة تواريخ المدن ، كـ « تاريخ بغداد » للخطيب ، و« تاريخ الشام » لابن عساكر ، وغيرهما من الكتب الشبيهة بهما ، مما تضم تراجم مشايخ البلدة ورواتها وأحاديثهم التي تروىٰ عنهم .

وكذٰلك معاجم بعض الرواة من المشايخ ، كـ « معاجم الطبراني الكبير » ، و« الأوسط » ، و« الصغير » ، وغيرها من المعاجم ، والكتب التي يمكن معرفتها بالنظر إلىٰ أسانيدها .

٤ ـ التزم ابن الجوزي التعقيب علىٰ كل حديث يورده بالتنبيه على الراوي المتهم بذٰلك الحديث غالباً ، حتىٰ وإن كان الحديث ظاهراً فيه الوضع ، ومتنه يدل علىٰ ذٰلك ، وقد أشار إلى التزامه بذٰلك عند الكلام علىٰ حديث : (ممَّ ربنا ؟) ، قائلاً : (**واعلم** : أنَّا إنما جرَّحنا رواة هٰذا الحديث علىٰ عادة المحدثين ؛ ليتبين أنهم وضعوا هٰذا ، وإلا فمثل هٰذا الحديث لا يحتاج إلى اعتبار رواته ؛ لأن المستحيل لو صدر عن الثقات رد ، ونسب إليهم الخطأ ، ألا ترىٰ أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل سم الخياط لما نفعتنا ثقتهم ، ولا أثرت في خبرهم ؛ لأنهم أخبروا بمستحيل ، فكل حديث رأيته يخالف المعقول ، أو يناقض الأصول ، فاعلم أنه موضوع ، فلا تتكلف باعتباره ، **واعلم** : أنه قد يجيء في كتابنا هٰذا من الأحاديث ما لا يشك في وضعه ، غير أنه لا يتعين لنا الواضع من

الرواة ، وقد يتفق رجال الحديث كلهم ثقات ، والحديث موضوع أو مقلوب أو مدلس ، وهٰذا أشكل الأمور)[1] .

فمن قوله هٰذا يظهر أنه إنما أورد في كتابه الأحاديث الموضوعة حسب المعنى الأعم من الوضع بالتعمد ، بل يشمل كل حديث لم يرد على الهيئة التي قالها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٥ ـ يستدل ابن الجوزي علىٰ كذب الحديث ووضعه أحياناً بذكر آية تناقضه ، أو تدل علىٰ بطلانه ، وتارة يورد حديثاً صحيحاً يناقضه أو يُضَادُّه ، كما جاء ذٰلك عنه في حديث : « الأرواح في خمسة أجناس . . . » الحديث ؛ فقد نقضه بحديث : « من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً . . . » الحديث[2] .

٦ ـ لا يكتفي ابن الجوزي في رد الحديث بتعيين المتهم به ، بل غالباً ما يعطي حكماً في الراوي المتهم ، ثم يُتْبِعُهُ بنقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في جرح الراوي ، مؤيداً بذٰلك حكمه ، وتارة يقتصر علىٰ نقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي .

٧ ـ نادراً ما يتعرض ابن الجوزي لنقد متن الحديث ، وجُلُّ اعتماده علىٰ نقد الإسناد ، وإذا عرض لشيء من نقد المتن فإنما يكون بشيء من الإجمال .

٨ ـ يذكر ابن الجوزي الحديث أحياناً ، ويقتصر في الحكم عليه بالوضع بأن في إسناده ضعفاء أو مجهولين ، وتارة يورد فيهم من التجريح ما لا يكفي في الحكم علىٰ حديثهم بالوضع .

٩ ـ تارة يصرح ابن الجوزي في الحكم على الحديث بالوضع ، ويعين

---

(١) الموضوعات (١/١٠٦) .

(٢) انظر « الموضوعات » (١/١٥١) .

المتهم به ، ولا يقتصر علىٰ ذٰلك ، بل يشتد على المتهم به بعبارات يقذع فيها القول ، كما جاء في حديث نزول الله كل ليلة جمعة إلىٰ دار الدنيا ، وبين يديه لوح من ياقوتة حمراء . . . الحديث ، حيث قال : (هٰذا حديث موضوع ، لعن الله واضعه ، ولا رحم صانعه ؛ فإنه كان من أخس المشبهة ، وأسوئهم اعتقاداً ، وما أظنه كان يظهر هٰذا إلا للطَّغام[1] من المشبهة الذين لم يجالسوا عالماً ، وهو عمل أبي السعادات ، لا أسعده الله ؛ فإنه كان يرمىٰ بسوء المذهب ، وصحبة المتهمين في الدين ، وقلة المبالاة بأمر الإسلام فاختلق الكرخي ، وسماه ، ولا يعرف أصلاً ، وقد نزَّه الله تعالى الطبراني ومن فوقه من رواية مثل هٰذا الحديث)[2] .

١٠ ـ كثيراً ما يورد ابن الجوزي الحديث من عدة طرق ؛ تارة تكون كلها عن صحابي واحد ، وأحياناً تكون عن جماعة من الصحابة ، يروي تارة عن كل صحابي من عدة طرق ، فيورد تلك الطرق ويبين علة كل طريق ، وفي هٰذا العمل فوائد جمة ؛ حيث يكشف عن الواضع الحقيقي ، وعن العلل التي اشتمل عليها الحديث : من قلب ، أو سرقة ، أو تركيب ، أو غير ذٰلك مما هو موضح في موضعه .

١١ ـ تارة يورد ابن الجوزي الحديث ، ويتهم به شخصاً ، وينقل عن الأئمة تضعيفه ، إلا أن أئمة الحديث يتعقبونه بأن الشخص الذي اتهمه ابن الجوزي ليس راوياً ضعيفاً ، وإنما الراوي الضعيف رجل آخر شارك المتهم في الاسم واسم الأب أو الكنية أو النسبة ، ويعدون ذٰلك من هفوات ابن الجوزي ، وغالباً ما يكون ابن الجوزي مقلداً فيه أحد الأئمة ممن سبقه في

---

(١) **الطغام** : أراذل الطير والسباع ، وأراذل الناس وأوغادهم ، لسان العرب (١٢/٣٦٨) (ط غ م) .
(٢) الموضوعات (١/١٣٣) .

تضعيف الحديث لذٰلك الوهم ، وكل ما يؤاخذ عليه في ذٰلك عدم إمعانه النظر وتحققه فيما ينقل .

وقد لقي كتاب ابن الجوزي اهتماماً من قبل كثير من المحدثين ؛ حيث تعرضوا له بالنقد ، والاختصار ، والاستدراك ، والتذييل ، بل انتقدوه وخطؤوه ، وخاصة في الأحاديث الواردة في أحد الكتب الستة ، و« مسند الإمام أحمد » حيث ألف بعضهم في الرد عليه ؛ كالحافظ ابن حجر في كتاب « القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد »[١] ، والحافظ السيوطي في كتابه « النكت البديعات » ، المشهور مختصره باسم « التعقبات » ، وقد سبق أن تناولت الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في « موضوعاته » مما جاءت في أحد الكتب الستة ، وأوردتها حديثاً حديثاً ، وبينت فيها ما ترجح لي في فصل خاص[٢] .

وقد حكم عليه بعض الأئمة بأحكام مجملة ؛ منهم : العلامة ابن الصلاح ؛ حيث قال : (ولقد أكثر الذي جمع في هـٰذا العصر الموضوعات في مجلدين ؛ فأودع فيهما كثيراً مما لا دليل علىٰ وضعه ، وإنما حقه أن يذكر في مطلق الأحاديث الضعيفة)[٣] .

وقال البلقيني ـ تعليقاً علىٰ قول ابن الصلاح ـ : (والاعتراض عليه متوجه كما سبق ، ومن جهة أنه ذكر أشياء فيها حسَنٌ ، بل وصحيح أيضاً)[٤] .

وقال الحافظ ابن كثير : (وقد صنف الشيخ أبو الفرج ابن الجوزي كتاباً

---

(١) والكتاب مطبوع في الهند ، سنة (١٣١٩هـ) ، بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية حيدر آباد .

(٢) انظر (الفصل الثالث من الباب الثاني) .

(٣) علوم الحديث (٩٩) .

(٤) محاسن الاصطلاح (٢٨٣) .

حافلاً في الموضوعات ، غير أنه أدخل فيه ما ليس منه ، وخرج عنه ما كان يلزمه ذكره ، فسقط عليه ولم يهتد إليه)[١] .

وقال الحافظ ابن حجر : (غالب ما في كتاب ابن الجوزي موضوع ، والذي ينتقد عليه بالنسبة إلىٰ ما لا يُنْتَقَد قليل جداً)[٢] .

وقال الكتاني : (وكتاب « الموضوعات الكبرىٰ » لأبي الفرج ابن الجوزي . . . إلا أنه تساهل فيه كثيراً ؛ بحيث أورد فيه الضعيف ، بل والحسن والصحيح ، مما هو في « سنن أبي داود » ، و« الترمذي » ، و« النسائي » ، و« ابن ماجه » ، و« مستدرك الحاكم » ، وغيرها من الكتب المعتمدة ، بل فيه حديث في « صحيح مسلم » . . . فلذٰلك كثر الانتقاد عليه ، ومن العجب أنه أورد في كتابه « العلل المتناهية » كثيراً مما أورد في الموضوعات كما أنَّه أورد في الموضوعات كثيراً من الأحاديث الواهية ، مع أن موضوعهما مختلف ، وذٰلك تناقض ، وقد عابه عليه الحفاظ ، قال ابن حجر : وفاته من نوعي الموضوع والواهي في الكتابين قدر ما كتب)[٣] ، إلىٰ غير ذٰلك من الأقوال المنقولة عن أئمة الشأن حول كتاب ابن الجوزي .

والذي ظهر لي والله أعلم : أن ابن الجوزي استهدف أمراً عند تأليفه كتابه يغاير تصور من انتقده ؛ ذٰلك أن ابن الجوزي إنما راعى اصطلاح

---

(١) اختصار علوم الحديث (٧٩) .

(٢) تدريب الراوي (١/٣٢٩) .

(٣) الرسالة (١٥٠) ، وفي موضع الفراغ ـ المشار إليه بالنقط ـ جملة (بل وآخر في « صحيح البخاري ») ، وهٰذه الجملة خاطئة في مضمونها ، وقد بيَّن خطأها في بحث مخصوص بها د . عبد الباري بن حماد الأنصاري في بحث عنوانه : (جزء في بطلان نسبة الحديث الموضوع : « كيف بك يا ابن عمر إذا بقيت في قوم يخبِّئون رزق سنتهم » ، إلىٰ « صحيح البخاري ») .

علماء الحديث ، والنكات التي يلحظها علماء العلل ، وخاصة فيما يتعلق بالإسناد ، زيادة على استهداف المتن ، في حين أن غيره من الأئمة ـ ممن انتقده ـ إنما استهدف المتن الوارد في كتابه دون مراعاة للعلل الواردة في الإسناد ، ونظرته كانت مقصورة على المتن ، فمن ثم كانت الفجوة بينهما متسعة ، في حين أن المنصفين منهم وافقوا ابن الجوزي في حكمه على كثير من الأحاديث بالوضع .

وما ذهبت إليه لا يعني أن ابن الجوزي مُحِقٌّ في كل أحكامه ، بل إن منها ما ترجح لي أن الحق بجانبه ، ومنها ما جَنَفَهُ فيها ؛ وذلك لأسباب تعرضت لذكرها عند الكلام على الأحاديث الواردة في « موضوعاته » ، مما يغني عن الإعادة .

❀ ❀ ❀

٣ ـ « ترتيب الموضوعات » : للذهبي :

أما الحافظ الذهبي : فقد سلف التعريف به قريباً .

وأما كتابه : فمعروف باسم « ترتيب الموضوعات » ، وهو في الحقيقة اختصار لكتاب « الموضوعات » لابن الجوزي ، وقد اختصر الذهبي كتابي ابن الجوزي « الموضوعات » ، و« العلل المتناهية » ، والذي يُهمنا هو الأول منهما ؛ إذ جاء في آخره ما نصه : (آخر كتاب « الموضوعات » للشيخ أبي الفرج ابن الجوزي نقحه وهذبه ، وخفف من طول أسانيده ابن الذهبي محمد ، واختصر بعض المتون الطوال ، وبعض القول في الرجال ، والحمد لله على كل حال ، وصلى الله وسلم على محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً كثيراً)[١] .

---

(١) ترتيب الموضوعات (ص ٣٢٢) .

فقول الذهبي يوضح ما أشرت إليه من أن الكتاب هو مختصر لموضوعات ابن الجوزي .

تعريف بالكتاب :

١ ـ سار الذهبي في الكتاب علىٰ نهج الأصل ؛ حيث رتبه علىٰ حسب كتب الجوامع .

٢ ـ لم يقدم الذهبي لمختصره بمقدمة ، وشرع في سرد أبواب الكتاب ، ثم يذكر الحديث ، ولم يعرج علىٰ مقدمة ابن الجوزي .

٣ ـ ساق الذهبي متون الأحاديث بعد كلمة (حديث) ، في الغالب ، وقد يضيفها أحياناً إلى المتهم بالوضع ، والذي لعله عليه مدار الرواية ، ثم يذكر من بعده في الإسناد .

٤ ـ يذكر الذهبي ـ أحياناً ، في أول كلامه الحديث ـ بعض رجال سند الحديث ، ثم ينبه علىٰ من هو آفته ممن ورد في أثناء السند بعد أن يذكر متنه ، وقد يستفتح بذكر مخرّجه في أحيان قليلة ، ولا يعرّج علىٰ أسانيد ابن الجوزي .

٥ ـ كثيراً ما يختصر الذهبي تعليق ابن الجوزي على الحديث ، ويورده بعبارة موجزة ، غالباً ما يقتصر عليها ، إلا إذا خالف ابن الجوزي في الحكم على الحديث ؛ فإنه يتعقبه بعبارة مختصرة أيضاً .

٦ ـ إذا أورد ابن الجوزي الحديث من طرق عدة ، وساقها طريقاً طريقاً ، فإن الذهبي يجمعها في طريق واحد ؛ حيث يعلق الحديث ابتداء من الراوي الذي عليه مدار الحديث ، ثم يورد علل الطرق إن كانت مختلفة حسب ما ذكره ابن الجوزي .

٧ ـ قد يذكر الذهبي أصل الحديث ، وينبّه بإجمال علىٰ بطلانه بسائر

طرقه ؛ كحديث : « من قال القرآن مخلوق فقد كفر » ، رواه ابن الجوزي بأسانيده من حديث جابر ، وأنس ، وأبي هريرة ، وابن مسعود ، وأبي الدرداء ، واكتفى الذهبي بقوله : (من وجوه باطلة) .

❁ ❁ ❁

٤ ـ مؤلفات الحافظ السيوطي :

أما التعريف بالحافظ السيوطي : فقد سبق الكلام علىٰ مؤلفه « اللمع في أسماء من وضع » ، في المبحث السابق[١] .

وأما مؤلفه : فقد كان لهٰذا الحافظ نصيب الأسد في التأليف في هٰذا النوع من الأحاديث ؛ حيث تناول كتاب ابن الجوزي من نواحٍ عدة ، فقد ألف أكثر من كتاب[٢] ، كل واحد منها يعرض لكتاب ابن الجوزي من جهة معينة .

١ ـ وأول هٰذه المؤلفات كتاب « اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » .

وقد رسم مؤلفه في مقدمته المنهج الذي سار عليه ، والغرض الذي من أجله صنف الكتاب ، فقال بعد الديباجة : (فإن من مهمات الدين ، التنبيه علىٰ ما وُضِع من الحديث واختلق علىٰ سيد المرسلين صلى الله عليهم وسلم وصحابته أجمعين ، وقد جمع في ذٰلك الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي كتاباً ؛ فأكثر فيه من إخراج الضعيف الذي لم ينحط إلىٰ رتبة الوضع ، بل

---

(١) انظر (٦٢٦/٣) .

(٢) بلغ عددها ستة كتب : « القول الحسن في الذب عن السنن » ، و« ذيل القول المسدد » ، و« اللآلئ المصنوعة » ، و« النكت البديعات » ، و« التعقبات » ، و« الزيادات على الموضوعات » .

ومن الحسن ، ومن الصحيح ، كما نبه علىٰ ذٰلك الأئمة الحفاظ ؛ منهم : ابن الصلاح في « علوم الحديث » ، وأتباعه .

وطالما اختلج في ضميري انتقاؤه وانتقاده ، واختصاره لينتفع به مرتاده ، إلىٰ أن استخرت الله تعالىٰ وانشرح صدري لذٰلك ، وهيأ لي إلىٰ أسبابه المسالك ، فَأُورِدُ الحديث من الكتاب الذي أورده هو منه ؛ كـ « تاريخ الخطيب » ، و« الحاكم » ، و« كامل ابن عدي » ، و« الضعفاء » للعقيلي ، ولابن حبان ، وللأزدي ، و« أفراد » الدارقطني ، و« الحلية » لأبي نعيم ، وغيرهم بأسانيدهم ، حاذفاً إسناد أبي الفرج إليهم ، ثم أُعَقِّبهم بكلامه ، ثم إن كان مُتَعَقَّباً نبهت عليه ، وأقول في أول ما أزيده : **قلت** ، وفي آخره : **والله أعلم** .

ورمزت لما أورده الحافظ أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الجوزقاني صورة « ج » ، إعلاماً بتوافق المُصَنِّفَيْنِ[1] على الحكم بوضع الحديث ، وسميته : « اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » ، وأسأل الله الإعانة عليه ، والتوفيق لما يرضيه ويقربني إليه)[2] .

ففي هٰذه المقدمة القصيرة أشار إلى الغرض الذي حمله علىٰ تأليف كتابه ، وهو اختصاره كتاب ابن الجوزي وتنقيحه ، وهٰذا ظاهر من صنيعه في الكتاب ، كما أنه أشار إلى المنهج الذي سلكه ؛ حيث يورد الحديث الذي أخرجه ابن الجوزي مقتصراً في ذكره من الكتاب الذي أورد منه ابن الجوزي الحديث ، ثم يعقبه بكلام ابن الجوزي مختصراً ، ثم يتعقبه إن رأىٰ ذٰلك .

---

(١) يعني : الجوزقاني وابن الجوزي .

(٢) اللآلىء (١/٢) .

وثمة ملاحظات عامة على الكتاب أحاول ذكر أهمها :

١ ـ كثيراً ما يتعقب السيوطي ابن الجوزي بذكر طرق أخرىٰ للحديث ، وهـٰذه الطرق في غالبها واهية ، إن لم تقل عن الطرق التي ذكرها ابن الجوزي ؛ حيث ينفرد في بعض طرقها كذاب أو متهم ، والظاهر والله أعلم : أن السيوطي إنما قصد بذٰلك التنبيه إلىٰ هـٰذه الطرق التي لم يوردها ابن الجوزي ، لا بقصد دفع الوضع عن الحديث بتعدد تلك الطرق ، وفي بعض الأحيان يتعقب ابن الجوزي بدفع تهمة الوضع عن الحديث ، بذكر طرق يراها صالحة للاحتجاج ، وأحيانا تنحط تلك الطرق عن الاحتجاج ، وكل ما تبلغه هو إثبات أن للحديث أصلاً ، وذٰلك فيما إذا كان كل طريق من تلك الطرق لا يخلو من مقال .

٢ ـ يلاحظ أن السيوطي رحمه الله كثيراً ما يتعقب ابن الجوزي ، وخاصة في الأحاديث التي يوردها وهي في أحد الكتب الستة ، أو « مسند الإمام أحمد » ، وتعقبه يصيب المحز أحياناً ، ويوفق لحصول الأجرين معاً ، وفي بعض الأحيان يضطر إلى التكلف ، وركوب الصعب والذلول ، وتارة يعوزه الأمر فيقتصر تعقبه علىٰ قوله : أخرجه أحد أصحاب الكتب الستة ، أو أن فيه فلانا ، وهو من رجال أحد أصحاب الكتب الستة ، وقد عرضت لكثير من هـٰذه الأحاديث ، وبينت ما ظهر لي من أمرها ، والله أعلم .

٣ ـ تارة يتعقب السيوطي ابن الجوزي بأن للحديث شواهد أو متابعات ، ثم يورد ما يشهد لطرف من الحديث ، أو لعبارة فيه ، أو لجزء منه ، إلا أن النكارة تكون أحياناً مقصورة علىٰ بقية الحديث ، الذي لم يعتبر أو يشهد له غيره ، وهـٰذا لا شك غير كاف في إخراج الحديث عن دائرة الوضع ، لا

سيما إذا عرف أن بعض الوضاعين كان يعمد إلىٰ أحاديث معروفة فيزيد في متونها .

٤ ـ تارة يتهم ابن الجوزي أحد رجال الإسناد في الحديث ، ويحكي تضعيفه ، وينقل عن الأئمة السابقين عباراتهم في تجريحه ، وهٰذه الألفاظ في اصطلاحاتهم تقتضي الاتهام ، أو الرمي بالكذب عندهم ، فيتعقب السيوطي ابن الجوزي بأن الراوي لم يتهمه أحد بالكذب بل بالضعف ، والحديث يخرج عن دائرة الوضع ، ويلحق بدائرة الترك والنكارة ، وهٰذا الذي ذهب إليه إنما هو اعتبار اصطلاح المتأخرين ، وهو غير وارد لدى المتقدمين الذين لم يراعوا هٰذا التفريق ، بل إنهم قصدوا بعبارتهم تلك الحكم على الرواية بالوضع ، وهٰذا ظاهر من كلامهم عند الرجوع إلى الأماكن التي أوردوا فيها تلك الأقوال .

٥ ـ مما يلاحظ على الإمام السيوطي رحمه الله أنه عند تعقبه لابن الجوزي ـ وخاصة في الأحاديث التي يرىٰ ثبوتها ، ويرجح الحكم بالحسن أو بالصحة ـ يغفل بعض كلام أئمة الجرح في الرجل ، وهٰذا الذي يغفله غالباً ما يكون مؤثراً في الحكم على الحديث ، بل هو القرينة التي اعتمد عليها ابن الجوزي في حكمه ، ولا شك أن إغفاله لذٰلك موهم للناظر بأن الراوي لم يجرح قط ، وهو لا شك مناف للأمانة العلمية ، وتغرير لمن يعتمد علىٰ كتابه عند المقارنة بقصد الترجيح ، ولعل الحامل له علىٰ ذٰلك هو الرغبة في الاختصار .

٦ ـ ختم السيوطي كتابه بذكر مقدمة ابن الجوزي التي صدر بها كتابه بعد أن اختصرها ، واقتصر علىٰ ذكر الأهم فيها .

٢ ـ كتاب « النكت البديعات على الأحاديث الموضوعات » :

ومختصره اسمه « التعقبات » ، وعنوان الكتاب صريح في موضوعه ؛ إذ ألفه السيوطي متعقباً فيه ابن الجوزي في كتابه « الموضوعات » في الأحاديث التي غلب علىٰ ظنه أنها ليست بموضوعة ، وأن ابن الجوزي أوردها في « موضوعاته » ، قال السيوطي في مقدمته : (وأما « موضوعات ابن الجوزي » : فلم أقف علىٰ من اعتنىٰ بشأنها ، فاختصرتها معلقاً أسانيدها ، وتعقبت منها كثيراً علىٰ وجه الاختصار ، علىٰ نحو ما صنع الذهبي في « المستدرك »[١] .

ثم جمعت كتاباً حافلاً في الأحاديث المتعقبة خاصة[٢] ، بسطت فيه الكلام علىٰ كل حديث حديث ، مع ذكر طرقها وشواهدها ، وما وقفت عليه من كلام الحفاظ عليها ، وما عثرت أنا عليه في ضمن المطالعة من المتابعات ونحو ذٰلك ، غير أن الهمم عن الاعتناء بتحصيله قواصر ، وأهل هٰذا الفن كانوا في الصدر الأول قليلاً ، فما ظنك بهم في هٰذا العصر الدابر ، فأردت أن ألخص الكتاب المذكور في تأليف وجيز ، فاقتصرت منه علىٰ إيراد الحديث علىٰ طريقة الأطراف ، وأعقبه بذكر من أعله ، ثم أردفه برده ؛ إما بتوثيقه ، أو ذكر متابعه ، أو شاهده ، وأنبه علىٰ من خرجه من الأئمة المعتبرة في شيء من كتبه)[٣] .

وقد أشار رحمه الله تعالىٰ في هٰذه المقدمة إلى الدافع الذي حمله علىٰ تأليف كتابه ؛ إذ استهدف استخلاص الأحاديث التي لا تبلغ درجة الوضع من كتاب ابن الجوزي .

---

(١) يعني بذٰلك كتابه : « اللآلىء المصنوعة » ، في تأليف السيوطي الأول له ، ثم عاد إلىٰ تأليفه علىٰ وجه مبسوط .
(٢) هو كتاب « النكت البديعات » .
(٣) التعقبات (٢٥) .

وقد سلك السيوطي في تعقباته على ابن الجوزي مسالك شتىٰ ؛ أشار إلىٰ بعضها في مقدمته ، وأهمها : منازعته ابن الجوزي في الطعن في الراوي الذي تفرد بالحديث ، والذي اتهمه ابن الجوزي ، وذٰلك بحكاية توثيق من وثقه ، أو تقوية من قوَّىٰ أمره من أئمة النقد ، إن وجد ، وإذا دفع عن الراوي تهمة الكذب أو الوضع ، خرج حديثه من دائرة الوضع .

وتارة ينازعه بدفع تهمة التفرد بالرواية ؛ بذكر متابعين للراوي ، أو شواهد ، أو متابعات للحديث ؛ حيث يبرِّئ الراوي الذي اتهمه ابن الجوزي بالتفرد .

كذٰلك سلك طريقاً أخرىٰ في إثبات الحديث ، أو دفع الوضع عنه ؛ حيث يتعقب ابن الجوزي بأن واحداً من أصحاب « السنن الأربعة » أخرج الحديث ، أو أن البيهقي أخرجه في أحد مؤلفاته ـ وقد اشترط ألا يورد فيها حديثاً موضوعاً ـ أو أن الحاكم أخرجه في « مستدركه » ، ونحوها من الردود المجملة التي لا يصرح فيها بدفع الكذب عن الراوي ، والذي يبدو أن كثيراً من هٰذه الردود يظهر فيها التكلف والتعسف ، وقد نبهت علىٰ كثير منها عند الكلام على الفصل الثالث من الباب الثاني [١] .

تارة يتعقب السيوطي ابن الجوزي بذكر متابعات للحديث ، هي في درجة الحديث الذي أورده ابن الجوزي من حيث النكارة ، أو أنزل منه ، وغرضه من ذٰلك إثبات أن الحديث يرتفع عن درجة الوضع ، وأن له أصلاً ، وإن بقي ضعيفاً ، أو منكراً ، أو مطروحاً ، ففي بعض تعقباته كان ـ رحمه الله ـ يصيب المحز ؛ إذ يشير إلىٰ أن ابن الجوزي ضعف راوياً

---

(١) انظر (١/١٨٧) .

وهو غير ضعيف ، والسبب في ذٰلك وهم ، أو خطأ في اسم ذٰلك الراوي أو شخصه ، أو اختلاف في الحكم ، وتوثيقه أرجح ، أو بذكر طرق أخرىٰ للحديث غير الطرق التي أوردها ابن الجوزي .

يلاحظ أن تعقبات السيوطي كلها محصورة في الدفاع عن متن الحديث ، وذٰلك بإيراد المتابعات أو الشواهد ، أو دفع دعوى التفرد ، وكلها تستهدف المتن ، في حين أن ابن الجوزي كان يعرض للكلام على الأسانيد في كثير من الأحاديث التي ساقها ، وذٰلك لوجود علة تتعلق بالإسناد ؛ كقلب ، أو تركيب ، أو سرقة ، كما يعرض للكلام على المتن حيث تقوم علة بالمتن تقضي بالحكم عليه بالوضع ، هٰذه الملاحظة لم يسترع الانتباه إليها كثير ممن تعقب ابن الجوزي ، ولو لوحظت لقربت كثيراً من وجهات النظر بينه وبين غيره ممن تعقبه .

مما تجدر الإشارة إليه ، وينبغي ملاحظته أن السيوطي ومن وافقه قد استعظموا على ابن الجوزي إيراد أحاديث في « موضوعاته » مما ورد في بعض الكتب كـ « السنن الأربعة » ، و« المسند » ، ومؤلفات البيهقي ، وحجتهم في ذٰلك : أن هٰذه الكتب قد تلقتها الأمة بالقبول ، وقد اشترط مؤلفوها عدم إخراج الأحاديث الموضوعة فيها ، والحقيقة : أن تلقي الأمة لهٰذه الكتب بالقبول إنما هو علىٰ سبيل الإجمال ، لا بحسب أفراد أحاديثها ؛ حيث نوزعوا في بعضها ، ولا يلزم من قبولها مجملة قبول سائر أفرادها ، أما بالنسبة لمن اشترط عدم إخراج الحديث الموضوع في مؤلفه ؛ فإن الحكم بالوضع وعدمه أمر نسبي ، تختلف فيه الأنظار ، ويسوغ فيه التنازع ، والحكم فيه قائم علىٰ ترجيح بعض القرائن علىٰ بعض .

٣ ـ كتاب « الزيادات على الموضوعات » ، ويسمىٰ بـ « ذيل الموضوعات »[١] :

تعريف بالكتاب :

١ ـ قدّم المصنف بمقدمة وجيزة بيّن فيها :

أ ـ **ترتيب كتابه** : فقد رتبه على الأبواب ؛ كترتيب ابن الجوزي في « الموضوعات » ، لٰكنه لم يبوب لجميعها ؛ لا سيما ما كان منها قليل الأحاديث ، فإنه جمع هٰذه الأحاديث آخر كتابه في كتاب الجامع .

ب ـ **شرطه** : وهو أنه يذكر من الأحاديث الموضوعة مما لم يذكره ابن الجوزي في كتابه .

٢ ـ يبتدئ الإسناد بذكر اسم المصنف الذي ينقل منه ، ويتبعه بالإسناد والمتن ، فيقول مثلًا : (ابن عساكر : أخبرنا أبو محمد الأكفاني . . .) ، وقد ينص على اسم الكتاب بعد اسم مصنفه لا سيما إذا تعددت مصنفاته ، كأن يقول : (البيهقي في « شعب الإيمان » : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ . . .) ، وقد يبتدئ بذكر طرف من الإسناد ، ثم يسمي من أخرجه .

٣ ـ يبيّن علة الإسناد غالباً ، فيذكر حال راويه ، وينقل بعض أقوال النقاد فيه ، لا سيما ممن أخرج الحديث ؛ كابن حبان وابن عدي وابن الجوزي ـ أي : في غير « الموضوعات » ، كـ « العلل المتناهية » ـ وغيرهم .

٤ ـ أكثر من النقل عن الحافظين الذهبي في « الميزان » و« الديوان » ، وابن حجر في « اللسان » .

---

(١) بالرغم من أن الكتاب مطبوع في الهند ، إلا أني لم أتمكن من الوقوف عليه ـ مع حرصي وبحثي الشديدين في الوقوف عليه ـ وقد طبع الكتاب في الهند ، ونسخه تعد الآن نادرة ، إن لم تكن مفقودة ، ثم طبع الكتاب طبعة حديثة في مكتبة المعارف ، بتحقيق وافر خالد حاج حسن ، ووصف منهج الكتاب في (ص ١١ ـ ١٢) ، بما هو منقول أعلاه . د . إبراهيم بن محمد نور سيف .

٥ ـ عادة ما يتصرف في الكلام الذي ينقله عمن تقدمه من أهل العلم ، وربما نقله بالمعنىٰ .

٦ ـ نقد المتن ظاهر عند المصنف رحمه الله ؛ إذ بيّض لكثير من الأحاديث فلم يبين علتها لا سيما أحاديث الديلمي ، فإيراده لها مستدركاً بها على ابن الجوزي يفيد نكارة متونها أو وضعها .

ملحوظات على الكتاب :

١ ـ أورد المصنف أحاديث قليلة موجودة في كتاب ابن الجوزي ، وهٰذا يخالف ما نصّ عليه في المقدمة[١] ، ولعل ذٰلك لذهول منه عنها .

٢ ـ ذكر بعض الأحاديث التي لا تبلغ درجة الوضع ، ولعلها مما تختلف فيه وجهات النظر[٢] .

٣ ـ وقع له رحمه الله بعض الأوهام في تعيين الرواة بسبب اتفاقٍ في الاسم ، أو تصحيفٍ وقع في الأسانيد التي ساقها[٣] .



٥ ـ « تجريد الموضوعات » لابن درباس[٤] :

ومؤلفه هو : العالم الفاضل ، جلال الدين ، إبراهيم بن عثمان بن عيسىٰ بن درباس[٥] .

---

(١) ينظر مثلاً ـ حسب ترقيم المطبوع ـ : (٩٠ ، ١٠٦ ، ٢٧٨ ، ٤٤٠ ، ٥٦١ ، ٥٧٠) .

(٢) ينظر مثلاً : (١٢٧ ، ٦٠٤ ، ٧٠٩ ، ٧٤٤ ، ٧٩٠ ، ٨٩٨) .

(٣) ينظر مثلاً : (١٧٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٤٠٠ ، ٤٦٨ ، ٧٥٦ ، ٧٥٨) .

(٤) هٰكذا اسمه في « الفهرس الشامل لآل البيت » (٣٢٩/١) مخطوط في مكتبة (كوبرلي) : (٢٣٥/١) [٤٥٩] .

(٥) سير أعلام النبلاء (٢٩٠/٢٢) .

كتابه : وقد أشار إلىٰ كتابه ابن عراق في مقدمة كتابه « تنزيه الشريعة » حيث ذكره في مصادره التي اعتمد عليها في تصنيفه [1] ، ونقل عنه في أكثر من موضع ؛ من ذٰلك : ما جاء في كلامه علىٰ حديث علي رضي الله عنه في دعاء حفظ القرآن ، قال : (ورأيت بخط الحافظ ابن حجر علىٰ حاشية « مختصر الموضوعات » لابن درباس ما ملخصه : أما قول الدارقطني تفرد به هشام عن الوليد فليس كذٰلك ، بل تابعه عليه سليمان بن عبد الرحمٰن الدمشقي ، ومن طريقه أخرجه الترمذي ، وسليمان وإن تكلم فيه فقد أخرج له البخاري ، قال الذهبي : لو لم يذكره العقيلي في الضعفاء لما ذكرته ؛ فإنه ثقة مطلقاً ، ثم ساق له الذهبي هٰذا الحديث ، وقال عَقِبَه : حديث منكر جداً ، فلعل سليمان شبه له ، وأدخل عليه كما قال أبو حاتم : لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم)[2] .



٦ ـ « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة » ، لابن عراق (٩٠٧ ـ ٩٦٣ هـ) :

ومؤلفه هو : الحافظ العالم الشيخ ، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمٰن بن عراق ، الكناني ، نور الدين ، ولد سنة سبع وتسعمائة ، وكان فقيهاً متصوفاً ، ناقداً للشعر ، وله مصنفات في الحديث والتاريخ ، توفي سنة ثلاث وستين وتسعمائة [3] .

وكتابه : مشهور ، ألفه في مصر ، وأتم تأليفه سنة أربع وخمسين

---

(١) انظر « تنزيه الشريعة » (١/٤) .

(٢) تنزيه الشريعة (٢/١١٢) .

(٣) الأعلام (٥/١٦٥) .

وتسعمائة ، وأهداه إلى السلطان سليمان العثماني[1] .

قال في مقدمته ـ بعد الديباجة ـ : (**وبعد** : فإن من المهمات عند أهل العلم والتقىٰ ، معرفة الأحاديث الموضوعة علىٰ سيد المرسلين لتُتَّقىٰ ، وللإمام الحافظ أبي الفرج ابن الجوزي فيها كتاب جامع ، إلا أن عليه مؤاخذات ومناقشات في مواضع ، وقد اعتنىٰ شيخ شيوخنا الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السيوطي بكتاب ابن الجوزي المذكور ، فاختصره وتعقبه في كتاب سماه « اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » ، ثم عمل ذيلاً ذكر فيه أحاديث موضوعة فاتت ابن الجوزي ، وأفرد أكثر المواضع المتعقبة بكتاب سماه « النكت البديعات » ، وهـٰذا كتاب لخصت فيه هـٰذه المؤلفات ؛ بحيث لم يبق لمحصله إلىٰ ما سواه التفات ، وبالغت في اختصاره وتهذيبه ، وتبعت « اللآلىء » في تراجمه وترتيبه ، وجعلت كل ترجمة ـ غير كتاب المناقب ـ في ثلاثة فصول :

الأول : فيما حكم ابن الجوزي بوضعه ولم يخالف فيه .

الثاني : فيما حكم بوضعه وتعقب فيه .

الثالث : فيما زاده السيوطي على ابن الجوزي ؛ حيث كانت له في تلك الترجمة زيادة ، وقد أخل السيوطي في زياداته ببعض تراجم أصله ، وأورد في الكتاب الجامع ـ آخر الكتاب ـ ما حقه أن يفرد بالترجمة المتروكة ، ويورد فيها ، فأنا نقلت ذلك من الكتاب الجامع ، وأوردته في التراجم اللائق بها في ثالث فصولها ، أما كتاب المناقب ففيه أبواب ، وفي كل باب منها الفصول المذكورة ، وحيث لم يكن في فصل منها شيء قلت : والفصل الفلاني خال .

---

(١) الأعلام (٥/١٦٥) .

وجعلت أوائل الأحاديث في أوائل السطور ؛ تسهيلاً للكشف والظفر بالحديث المطلوب ، وإذا كان الحديث مرفوعاً ، قلت : حديث كذا ، واللفظ المضاف إليه لفظة : « حديث » هو اللفظ المرفوع ، وبعد تخريجه أذكر صحابيه المنسوب إليه بقولي : « من حديث فلان » ، إلا أن يكون في الحديث حكاية مخاطبة منه صلى الله عليه وسلم لمعين ، أو مراجعة بينه وبين غيره ، أو حكاية مخاطبة جبريل له ، والحاكي غير النبي صلى الله عليه وسلم ، أو حكاية قصة ليست من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فأضيف لفظة : « حديث » إلى اسم الصحابي ، أو التابعي الذي نسب إليه الحديث ، وإذا كان الحديث موقوفاً ، قلت : أثر فلان ، وأتبعته لفظه ، ثم أعقب كلّاً بذكر مخرجه ، ثم ببيان علته ، وما في زيادات السيوطي مما لم يبين علته ذكرت علته إن لاحت لي . . . إلخ)[1] .

هٰذا بعض ما ورد في مقدمته مما رسم منهاجه الذي سار عليه ؛ حيث يمكن تلخيصه فيما يلي :

١ ـ سار في تأليف كتابه علىٰ منهج كتاب « اللآلىء المصنوعة » للسيوطي ، تبعاً لكتاب « الموضوعات » لابن الجوزي ؛ حيث رتب الأحاديث حسب كتب الجوامع .

٢ ـ قسم كل كتاب إلىٰ ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع ، وأقر عليها .

الفصل الثاني : في الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع ، وانتقد فيها .

(١) تنزيه الشريعة (١/٣ ـ ٤) .

الفصل الثالث : في الأحاديث التي زادها السيوطي ، وكانت قد فاتت ابن الجوزي .

٣ ـ الترتيب الشكلي لأوائل الأحاديث ؛ حيث بدأ كل حديث ببداية السطر .

٤ ـ فرق بين الأحاديث والآثار ؛ حيث نبه إلىٰ كلٍّ عقب ذكره ؛ فرمز إلى المرفوع بكلمة : (حديث) ، وإلىٰ غيره بكلمة : (أثر) .

٥ ـ التنبيه علىٰ علة الحديث التي من أجلها ألحق الحديث بالموضوعات ، وقد أشار إلىٰ أنه ينقل قول السيوطي إذا وجده ، أو يذكرها من عنده إذا لاحت له في الأحاديث التي لم ينبه لها السيوطي .

٦ ـ ذكر ابن عراق المصادر التي اعتمد عليها كل من ابن الجوزي والسيوطي ، وقد حرص على الإشارة إليها ، بل رمز لها برموز تدل عليها ؛ فرمز (عد) لابن عدي في « الكامل » ، و : (حب) لابن حبان في « المجروحين » ، و : (عق) للعقيلي في « الضعفاء » ، و : (فت) لأبي الفتح الأزدي في « ضعفائه » ، و : (مر) لابن مردويه في « تفسيره » ، و : (طب) للطبراني في « معاجمه » ، و : (قط) للدارقطني في « أفراده » ، و : (خط) للخطيب البغدادي في « تاريخه » ، و : (شا) لابن شاهين في « الضعفاء » ، و : (نع) لأبي نعيم في « الحلية » ، و : (حا) للحاكم في « تاريخه » ، و : (قا) للجوزقاني في « أباطيله » ، وهـٰذه هي الكتب التي اعتمد عليها كل من ابن الجوزي والسيوطي ، وقد استفاد الأخير من مصادر أخرىٰ رمز لها بما يلي : (كر) لابن عساكر في « تاريخه » ، و : (نجا) لابن النجار في « ذيل تاريخ بغداد » ، و : (مي) للديلمي في « مسند الفردوس » ، و : (يخ) لأبي الشيخ في « مؤلفاته » .

كما أشار ابن عراق إلىٰ مصادر اعتمد هو عليها زيادة علىٰ ما سبق ، وهي : « تلخيص الموضوعات » ، و« تلخيص العلل المتناهية » ، وكلاهما للحافظ الذهبي ، و« تلخيص موضوعات الجوزقاني » وهو المعروف بـ « الأباطيل » ، و« ميزان الاعتدال » للذهبي ، و« لسان الميزان » ، و« تخريج أحاديث الرافعي » ، و« تخريج أحاديث الكشاف » ، و« المطالب العالية » ، و« تسديد القوس » ، و« زهر الفردوس » ، وهٰذه الستة للحافظ ابن حجر ، و« تخريج أحاديث الإحياء » للعراقي ، و« تلخيص الموضوعات » لابن الدرباس .

٧ ـ ثم عقد فصولاً ألحقها بالمقدمة ، **تتلخص فيما يلي** :

أ ـ ذكر في **الفصل الأول** تعريف الحديث الموضوع ، وأمارات وضعه ، وحكمه .

ب ـ تكلم في **الفصل الثاني** عن وقوع الوضع ، رد فيه على المنكرين لوقوع الوضع ، وفنَّد شبههم .

ج ـ تعرض في **الفصل الثالث** لذكر حديث : « من كذب علي متعمداً . . . » ، وعدد من رواه من الصحابة ؛ إذ لخص فيه كلام ابن الجوزي .

د ـ **الفصل الرابع** عنون له بقول : (فصل الوضاعون أصناف) ، تعرض في بدايته لذكر أنواعهم ، **وقد حصرهم في سبعة أنواع** ؛ هم :

ـ الزنادقة .

ـ أصحاب الأهواء والبدع .

ـ قوم اتخذوا الوضع صناعة وتسوقاً (المتعمدون للوضع) .

ـ المتزهدون المنسوبون إلى التدين عن جهالة .

ـ أصحاب الأغراض الدنيوية ؛ كالقصاص والشحاذين وأصحاب الأمراء .

ـ الشرهون من المحدثين ، والمحبون للظهور ، والمغربون ، ومدعو التفرد .

ـ المغفلون ، وكثيرو الخطأ ممن كان يجري الكذب علىٰ ألسنتهم دون قصد .

هـ ـ **الفصل الخامس** صدَّره بقوله : (فصل في سرد أسماء الوضاعين والكذابين ومن كان يسرق الأحاديث ويقلب الأخبار ، ومن اتهم بالكذب والوضع من رواة الأخبار ، ملخصاً من « الميزان » ، و« المغني » ، و« ذيله » للذهبي ، و« لسان الميزان » للحافظ ابن حجر ، مع زوائد من « موضوعات ابن الجوزي » . . . إلخ) ، هٰذه أهم مصادره لهٰذا الفصل ، كما أشار في نهاية الفصل إلىٰ أنه اطلع علىٰ كتاب « الكشف الحثيث » ، وأفاد منه [1] .

كما أشار في هٰذا الفصل إلى الغرض الذي من أجله سرد أسماء الكذابين ؛ حيث قال : (وغرضي من ذٰلك أمران :

أحدهما : إذا كان في سند حديث من أحاديث هٰذا الكتاب أحد من المذكورين متفق علىٰ تكذيبه ، فإني أكتفي بقولي ـ بعد تخريج الحديث ـ : فيه فلان ، أو من طريق فلان ، طلباً للاختصار وهرباً من التكرار ، وإن كان غير متفق علىٰ تكذيبه وتركه ذكرت من وثقه .

ثانيهما : عموم النفع بذٰلك في غير هٰذا الكتاب ، حتىٰ إذا مرَّ بطالب الحديث رجل من هٰؤلاء في سند حديث توقف عن العمل به حتىٰ ينظر إلىٰ متابعاته وشواهده) [2] .

---

(١) تنزيه الشريعة (١/١٧ ـ ١٨) .

(٢) تنزيه الشريعة المرفوعة (١/١٨) .

ثم سرد أسماء الكذابين مرتبين علىٰ حروف المعجم ، الأسماء أولاً ، ثم من اشتهر وعرف بكنيته .

هٰذه أهم المسائل التي عرض لها في ذكر المقدمة ، وقد أوضحت منهجه في الكتاب توضيحاً لا يتطلب مزيداً ، وثمة ملاحظات أرىٰ من المناسب ذكرها باختصار :

١ ـ سار ابن عراق على المنهج الذي رسمه في المقدمة ، ولم يخل بشيء منه .

٢ ـ حذف ابن عراق أسانيد الأحاديث ، وساقها معلقة ؛ يبدأها بذكر طرف الحديث ثم يشير إلىٰ صحابيه الذي نسب إليه ، أو من انتهىٰ إليه سند الحديث ، ثم يرمز إلىٰ من أخرجه بحسب رمزه .

٣ ـ غالباً ما يقتصر ابن عراق في ذكر علة الحديث علىٰ قول السيوطي ، وتارة يزيد علىٰ قوله بما يؤيده من أقوال أئمة الحديث ، وخاصة في الأحاديث التي يدفع دعوى الوضع عنها ، وتارة يخالف السيوطي فيذكر أموراً تعارض قوله ، وهي تعتبر انتصاراً لابن الجوزي ، كما تدل علىٰ أنه لم يهدف من تأليفه اختصار كتاب السيوطي فقط .



٧ ـ « تذكرة الموضوعات » للفتني (٩١٠ ـ ٩٨٦ هـ) :

ومؤلفه هو : العالم الفاضل ، العلامة المحدث ، محمد بن طاهر بن علي ، الصديقي ، الفتني ، ولد سنة تسعمائة وأربع عشرة من الهجرة النبوية ، وقيل : سنة عشر وتسعمائة[١] ، عالم بالحديث ورجاله ، كان يلقب بملك

(١) انظر « الأعلام » (٤٢/٧) .

العلماء ، تتلمذ علىٰ مشايخ عصره ؛ منهم : برهان الدين السمهودي ، وابن حجر الهيتمي ، وعلي بن حسام الدين المتقي ، وغيرهم ، وتوفي مقتولاً سنة ست وثمانين وتسعمائة [١] .

وكتابه معروف باسم « تذكرة الموضوعات » ، قال مؤلفه في مقدمته ـ بعد الديباجة ـ : (هٰذا مختصر ، يجمع أقوال العلماء النقاد ، والمحدثين السراد ، في وضع الحديث ، أو ضعفه ، حتىٰ يتبين أن وضعه أو ضعفه متفق ، أو أنه بسبب قصور قاصر ، أو سهو ساه مختلف ، كيلا يتجاسر الكَسِل على الجزم بوضعه بمجرد نظره في كلام قائل : إنه موضوع ، ولا يتسارع إلى الحكم بصحة كل ما نسب إلى الحديث غافل مخدوع ؛ فإن الناس بين إفراط وتفريط ، فمن مفرط يجزم بالوضع بمجرد السماع علىٰ أحد لعله ساه أو ذو تخليط ، ومن مفرط يستبعد كونه موضوعاً ، وظن الحكم به سوء أدب ومخترعاً ، ولم يدر أن ليس حكمه على الحديث بل علىٰ مخترع الكذب الخاذل ، أو ما زل فيه قدم الغافل .

ومما بعثني إليه أنه اشتهر في البلدان « موضوعات الصغاني » وغيره ، وظني أن إمامهم كتاب ابن الجوزي ونحوه ، ولعمري إنه قد أفرط في الحكم بالوضع حتىٰ تعقبه العلماء من أفاضل الكاملين ، فهو ضرر عظيم على القاصرين المتكاسلين ، قال مجدد المائة السيوطي : قد أكثر ابن الجوزي في « الموضوعات » من إخراج الضعيف ، بل ومن الحسان ، ومن الصحاح ، كما نبه عليه الحفاظ ، ومنهم ابن الصلاح ، وقد ميز في حيزه ثلاثمائة حديث ، وقال : « لا سبيل إلىٰ إدراجها في الموضوعات » ، فمنها حديث في « صحيح مسلم » ، وفي « صحيح البخاري » ـ رواية حماد بن

---

(١) مقدمة تذكرة الموضوعات (١) ، الأعلام (٤٢/٧) .

شاكر ـ وأحاديث في بقية الصحاح والسنن ، ونقل فيه عن أحمد بن أبي المجد أنه قال ، ومما لم يصب فيه ابن الجوزي إطلاقه الوضع بكلام قائل في بعض رواته : فلان ضعيف ، أو : ليس بقوي ، أو : لين ، فحكم بوضعه من غير شاهد عقل ونقل ، ومخالفة كتاب أو سنة أو إجماع ، وهـٰذا عدوان ومجازفة انتهىٰ .

وأنا أورد بعض ما وقع في مختصر الشيخ محمد بن يعقوب الفيروزأبادي من كتابه « المغني عن حمل الأسفار » للشيخ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي في تخريج « الإحياء » ، وفي « المقاصد الحسنة » للشيخ العلامة أبي الخير ، شمس الدين السخاوي ، وفي كتاب اللآلىء للشيخ جلال الدين السيوطي ، وفي كتاب الذيل له ، وفي كتاب « الوجيز » له ، و« موضوعات الصغاني » ، و« موضوعات المصابيح » التي جمعها الشيخ سراج الدين عمر بن علي القزويني ، ومؤلف الشيخ علي بن إبراهيم العطار ، وغير ذٰلك ، فأجمع أقوال العلماء في كل حديث كي يتضح لك الحق الحقيق بالقبول ، وقد حثني عليه بعض الأعزة الكرام ، واستبطؤوا حين شرعت الاختتام ، وهو كالتذكرة للموضوعات ، وكاف عن المطولات ، وحين وقع الفراغ عن التسويد تحرك عزمي إلىٰ أن أجمع من أجد من الكذابين والضعاف ؛ ليكون قانوناً في غير ما في هـٰذا الكتاب من الموضوعات والضعاف ، والله الموفق لـهـٰذا المرام ، وبعونه التيسير للاختتام)[1] .

ومقدمة الكتاب تجلىٰ فيها منهجه الذي سار عليه ؛ حيث سلك طريق ابن الجوزي والسيوطي في ترتيبه الأحاديث حسب أبواب الجوامع ، كما

(١) تذكرة الموضوعات (٣ ـ ٤) .

أشار إلىٰ مصادره التي اعتمد عليها في تصنيف كتابه ، زيادة علىٰ كتاب السيوطي .

ثم ذكر بعض المسائل في بقية المقدمة ؛ حيث جعلها في ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ذكر فيه تعريفات لبعض أنواع الحديث ؛ كالصحيح والحسن والضعيف ، والمرفوع والموقوف والمقطوع ، والمتصل والمسند والمنقطع ، والمعضل والمرسل والمعلق ، والغريب والشاذ والمنكر ، ثم أتبع ذٰلك بذكر مراتب الجرح .

الفصل الثاني : ذكر فيه أقسام الوضاعين ؛ حيث لخص فيه الأقسام التي ذكرها الذهبي .

الفصل الثالث : أفرده لذكر الكتب التي اشتملت علىٰ كثير من الأحاديث الموضوعة ، والرواة الذين اشتهروا وعرفوا بالوضع والكذب .

ملاحظات عامة على الكتاب :

١ ـ يورد المؤلف الحديث في كتابه علىٰ طريقة الأطراف ، ثم يذكر من أخرجه من أصحاب الكتب ، ثم يعقب ذٰلك ببيان الراوي المتهم في الحديث ، مبيناً من طعن في الراوي من الأئمة .

وبعد الفراغ من ذكر الأحاديث الموضوعة ، عقد فصلاً ذكر فيه الرجال الضعفاء والكذابين ، وقدم لهٰذا الفصل مقدمة ، قال فيها ـ بعد الديباجة ـ : (لما استرحت من أعباء جمع الموضوعات ، وما فيها من تنقيدات الفضلاء البررة ، حركني بعض الأعزة ، وميز الأحبة ، وصدق الطوية ، وفرط المحبة ، أن أجمع الضعفاء من الرواة الكذابين ، وأسرد الوضاع والمفترين ؛ ليكون قانوناً كلياً في معرفة الأخبار الموضوعات ، وضبط الضعاف والمفتريات ،

فسارعت في ذلك ، ونقحت ما هنالك[1] ـ إلىٰ أن قال ـ : **تنبيه** : « ل » رمز للآلىء ، و : « ذ » لذيله ، و : « ج » للوجيز ، وهٰذه الكتب الثلاثة للشيخ جلال الدين السيوطي ، و : « مق » لمقدمة ابن حجر لـ « فتح الباري » ، و : « غ » لما نقل من « الترغيب والترهيب » للحافظ المنذري ، و : « ت » للترمذي ، والتصريح لغيرها ، وربما أصرح في بعض المواضع بأسمائها ، ونلحق بعد حروف المعجم باباً للنسب والكنىٰ والألقاب ، . . .)[2] .

❁ ❁ ❁

٨ ـ « مختصر اللآلىء المصنوعة » ، للحريشي (١٠٤٢ ـ ١١٤٣ هـ) :

ومؤلفه هو : العالم خاتم المحققين والعلماء العاملين ، المسند المحدث ، الرحال العمدة ، أبو الحسن ، علي بن أحمد ، الحريشي ، المالكي ، المغربي ، ولد سنة اثنتين وأربعين وألف ، وسكن المدينة المنورة ، وأخذ من الشيخ عبد القادر الفاسي ، وأبي سالم العياشي ، والزرقاني .

وعنه : أحمد بن مبارك ، وعمر الفاس ، وأحمد الماكودي ، وغيرهم .

له مؤلفات وتصانيف ؛ منها : « شرح الموطأ » ، و« شرح مختصر خليل » وغيرهما ، توفي سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف[3] .

أما كتابه : « مختصر اللآلىء المصنوعة » : فقد أشار إليه الكتاني ضمن الكلام علىٰ كتب الموضوعات ، فقال : (. . . والحافظ جلال الدين السيوطي ، وهو المسمى « اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » ، وقد اختصرها أبو الحسن علي بن أحمد الحريشي الفاسي المالكي ، نزيل

---

(١) تذكرة الموضوعات (٢٣٠) .

(٢) تذكرة الموضوعات (٢٣٠) .

(٣) شجرة النور الزكية (٢٨٨/٢) ، وأرخ وفاته في سنة (١١٢٠هـ) ، الأعلام (٦٥/٥) .

المدينة المنورة ، المتوفىٰ بها سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف)[١] .

❁ ❁ ❁

٩ ـ « الدرر المصنوعات » للسفاريني (١١١٤ ـ ١١٨٨ هـ) :

ومؤلفه هو : الإمام الحافظ ، أبو العون ، شمس الدين ، بكر بن أحمد بن سالم ، السفاريني ، عالم الحديث والأصول والأدب ، ولد في سفارين من قرىٰ نابلس عام (١١١٤ هـ) ، ورحل إلىٰ دمشق ، فأخذ من علمائها ، وعاد إلىٰ نابلس فدرس وأفتىٰ ، وتوفي بها عام (١١٨٨ هـ) ، وله مؤلفات في الحديث والأدب والفقه[٢] .

وكتابه : عرف باسم « الدرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات » ، وقد أشار إليه الكتاني في رسالته ؛ حيث قال : (وقد اختصر كتابه هـٰذا[٣] جماعة ؛ منهم : الشيخ محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي ، في مجلد ضخم سماه « الدرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات »)[٤] .

وظاهر من قول الكتاني أن الكتاب اختصار لكتاب ابن الجوزي ؛ فمن الطبيعي أن يسير فيه مؤلفه علىٰ نهج مؤلفه .

كما أشار إليه إسماعيل باشا ضمن ذكر مؤلفاته ، فقال : (له من التصانيف : . . . « الدرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات » . . . إلخ)[٥] .

❁ ❁ ❁

---

(١) الرسالة المستطرفة (١٥٠) .
(٢) الأعلام (٦/٢٤٠) .
(٣) أي : كتاب « الموضوعات » لابن الجوزي .
(٤) الرسالة المستطرفة (١٥٠) .
(٥) هدية العارفين (٢/٣٤٠) .

١٠ ـ « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة » ، للشوكاني (١١٧٣ ـ ١٢٥٠ هـ) :

ومؤلفه هو : الإمام الفقيه ، المحدث الحافظ المجتهد ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله ، الشوكاني ، ولد بهجرة شوكان سنة (١١٧٣ هـ) ، ونشأ بصنعاء ، وولي قضاءها ، ومات حاكماً لها ، وكان فقيهاً مجتهداً ، من كبار علماء اليمن ، وله مؤلفات كثيرة مشهورة في التفسير والحديث والفقه والعقيدة ، وغيرها من المعارف ، توفي بصنعاء سنة خمسين ومائتين وألف(١) .

أما كتابه : فقد عرف باسم « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة » .

قال فيه مؤلفه في المقدمة ـ بعد الديباجة ـ : (. . . وقد أكثر العلماء رحمهم الله من البيان للأحاديث الموضوعة ، وهتكوا أستار الكذابين ، ونفوا عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم انتحال المبطلين ، وتحريف الغالين ، وافتراء المفترين ، وزور المزورين ، وهم رحمهم الله تعالىٰ قسمان ؛ قسم جعلوا مصنفاتهم مختصة بالرجال الكذابين والضعفاء ، وما هو أعم من ذٰلك ، وبينوا في تراجمهم ما رووه من موضوع أو ضعيف ؛ كمصنف ابن حبان والعقيلي .

وقسم جعلوا مصنفاتهم مختصة بالأحاديث الموضوعة ؛ كـ « موضوعات ابن الجوزي » ، والصغاني والجوزقاني والقزويني . . . وها أنا بمعونة الله وتيسيره أجمع في هٰذا الكتاب جميع ما تضمنته هٰذه المصنفات من الأحاديث الموضوعة ، وقد أذكر ما لا يصح إطلاق اسم الموضوع عليه ، بل

---

(١) الأعلام (٧/١٩٠ ـ ١٩٢) ، وانظر ترجمته في مقدمة « الفوائد المجموعة » (١١ ـ ١٦) .

غاية ما فيه أنه ضعيف بمرة ، وقد يكون ضعيفاً ضعفاً خفيفاً ، وقد يكون أعلىٰ من ذٰلك ، والحامل علىٰ ذكر ما كان هٰكذا : التنبيه علىٰ أنه قد عد ذٰلك بعض المصنفين موضوعاً كابن الجوزي ؛ فإنه تساهل في « موضوعاته » حتىٰ ذكر فيها ما هو صحيح فضلاً عن الحسن ، فضلاً عن الضعيف ، وقد تعقبه السيوطي بما فيه كفاية ، وقد أشرت إلىٰ تعقباته تارة منسوبة إليه ، وتارة منسوبة إلىٰ كتبه ، واختصرتها اختصاراً لا يخل بالمراد ، ودفعت ما يستحق الدفع منها ، وأهملت ما يكون لا يتعلق به فائدة ، وسميت هٰذا الكتاب « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة »)[1] .

ثم ذكر بقية المقدمة ذكر فيها بعض المسائل التي تتعلق بكتابه ؛ من حيث مكانته ، والطريقة التي سار عليها في تأليفه ، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

١ ـ وضع لكتابه مكانة بين سائر الكتب المؤلفة في هٰذا الشأن ؛ حيث رأىٰ أن كتابه أجمعها ، مع اختصار في العبارة واكتفاء بالإشارة ؛ حيث قال : (فمن كان عنده هٰذا الكتاب فقد كان عنده جميع مصنفات المصنفين في الموضوعات ، مع زيادات وقفت عليها في كتب الجرح والتعديل ، وتراجم رجال الرواية ، وتخريجات المخرجين ، وتصنيفات المحققين)[2] .

٢ ـ إذا كان الحديث مرفوعاً صدره بقوله : (حديث) ، وأضافه إلىٰ صحابيه بعد ذكر متنه ، وإذا كان الحديث موقوفاً أو مقطوعاً صدره بقوله : (قول فلان) ، ثم أعقب ذٰلك بذكر من أخرجه من أصحاب الكتب ؛ فإن لم يقف علىٰ من أخرجه عزاه إلىٰ أحد كتب الموضوعات التي أوردته .

---

(١) الفوائد المجموعة (٣ ـ ٤) .

(٢) الفوائد المجموعة (٤) .

٣ ـ رتب أحاديث كتابه علىٰ حسب أبواب الفقه .

٤ ـ أشار إلىٰ أنه تعرض لذكر مباحث مفيدة أتم فيها بعض الأبواب ؛ كتعرضه للكلام على النسخ الموضوعة في آخر أبواب المناقب ، وإلىٰ كتب التفسير التي تشتمل علىٰ كثير من الموضوعات في آخر أبواب التفسير .

هٰذه أهم المسائل التي شملتها مقدمة كتابه .

تعريف بكتابه ، وملاحظات عامة عليه :

رتب أحاديث كتابه حسب أبواب الفقه ؛ حيث بدأ كتابه بالأحاديث المتعلقة بالطهارة ، فالصلاة ، فالزكاة فالصوم ، فالحج . . . إلخ ، وهو في ذٰلك مشىٰ علىٰ نهج تأليف ابن الجوزي أو السيوطي ، وفي الحقيقة أن الشوكاني ـ وإن وافق من سبقوه في الخطوط الرئيسية في تأليف كتابه ـ إلا أن كتابه يعد من أجمع الكتب ؛ حيث لم يقتصر على الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي أو السيوطي ، بل تجاوزهما ، فساق جل الأحاديث التي تعرض لها السابقون له ، ولذا كان من أجمع الكتب التي ذكرت الأحاديث الموضوعة مرتبة حسب أبواب الفقه .

٢ ـ سلك في ذكر الأحاديث طريقة الأطراف ؛ حيث يورد الحديث ويتلوه بذكر صحابيه الذي نسب إليه ، ثم يحكم على الحديث بما يراه ، ثم يذكر من أخرجه من أصحاب الكتب قبله .

٣ ـ يذكر الشوكاني الحديث ، ويورد فيه قول السيوطي ، وكثيراً ما يقتصر علىٰ قوله حيث يرتضي حكمه ، وتارة يخالفه ، ويبين ما ترجح له من حال الحديث .

كما أن للشوكاني كتاباً آخر في الموضوعات اسمه « التعقبات على الموضوعات » ، أشار إليه الزركلي في ترجمته فقال ـ ضمن الكلام

علىٰ مؤلفاته ـ : (له مائة وأربعة عشر مؤلفاً منها : . . و« التعقبات على الموضوعات » « خ » . . . إلخ)[1] .

والظاهر أن الكتاب ينهج طريقة كتاب السيوطي ؛ حيث تعقب فيه واستدرك علىٰ كتب الموضوعات ، ولعله صنفه بعد كتاب « الفوائد المجموعة » إذ لم يرد له ذكر في كتاب « الفوائد » ، كما أنه لم يشر إليه أحد سوىٰ ما جاء في كتاب الزركلي ، والله أعلم .

هٰذه هي الكتب التي ألفت لبيان الأحاديث الموضوعة ؛ حيث رتبت أحاديثها علىٰ نهج كتب الجوامع ، أو كتب الفقه ، مما وقفت عليه ، وهي لا شك تكشف عن مدى الجهد الذي بذله هٰؤلاء الجهابذة النقاد في تنقية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل دخيل أو ملصق به .



ثانياً : الكتب المصنفة في الأحاديث الموضوعة ، المرتب أوائل أحاديثها حسب حروف المعجم :

وقد سلك جماعة من علماء الحديث مسلكاً آخر في تصنيف كتبهم للأحاديث الموضوعة ؛ حيث اعتمدوا في التصنيف علىٰ أوائل الأحاديث ؛ فرتبوا أحاديثها حسب حروف المعجم ، في حين أن المؤلفين على النهج السالف اعتمدوا في التصنيف علىٰ طريقة كتب الجوامع ، وكتب الفقه ؛ حيث يوردون تحت كل كتاب أبواباً وفصولاً تتناول معنىً معيناً .

ولكل من المسلكين فوائد ومآخذ معروفة ، لا تخفىٰ على الباحثين .

والناظر لهٰذه الكتب يجدها أقل عدداً من كتب النوع الأول ، كما أن

---

(١) الأعلام (٦/٢٩٨) .

التصنيف فيها جاء متأخراً عن التصنيف في النوع الأول ، إذا استثنينا كتاب ابن طاهر المقدسي ، على اعتبار أن بعض الباحثين يرىٰ أنه لم يقصد مؤلفه من تصنيفه إفراد الأحاديث الموضوعة .

وسأحاول في هٰذه العجالة أن أعرض لهٰذه الكتب التي صنفت الأحاديث حسب حروف المعجم ، على النهج الذي سلكته في عرض كتب النوع الأول ، ذاكراً لها حسب الترتيب الزمني لمؤلفيها ، فأقول وبالله التوفيق :

١ ـ « تذكرة الحفاظ » لابن طاهر المقدسي (٤٤٨ ـ ٥٠٧ هـ) :

ومؤلفه هو : الحافظ المكثر الجوال ، أبو الفضل ، محمد بن طاهر بن علي ، المقدسي ، يعرف بابن القيسراني ، الشيباني ، سمع من جماعة من الأفاضل العلماء في شتى البلدان ؛ منهم : أبو عثمان بن ورقاء ، والحسن بن عبد الرحمٰن الشافعي ، وعلي بن الحسين بن الحداد ، وغيرهم .

وقد أثنىٰ عليه جماعة من الأئمة الحفاظ ؛ قال محمد بن إسماعيل الحافظ : (أحفظ من رأيت ابن طاهر) ، وقال أبو زكريا بن منده : (كان ابن طاهر أحد الحفاظ ، حسن الاعتقاد ، جميل الطريقة ، صدوقاً ، عالماً بالصحيح والسقيم ، كثير التصانيف ، لازماً للأثر) ، توفي سنة سبع وخمسمائة [١] .

أما كتابه : فقد اشتهر باسم « تذكرة الحفاظ » [٢] .

ويرى المعلمي رحمه الله أن كتاب ابن طاهر لم يقصد مؤلفه فيه إفراد

---

(١) تذكرة الحفاظ (١٢٤٢ ـ ١٢٤٥) .

(٢) كذا طبع مؤخراً بتحقيق الشيخ حمدي السلفي رحمه الله ، وقد أشار المعلمي إلىٰ أن اسم كتابه هو « التذكرة في غرائب الأحاديث والمنكرة » ، أو ومنكراتها .

الأحاديث الموضوعة ، بل ألفه لبيان الأحاديث الموضوعة والضعيفة ، قال : (وثَمَّ كتب اشتملت على الموضوع والواهي ، ونحوه ، ومنها : كتاب « التذكرة » للحافظ محمد بن طاهر المقدسي ، وهو مطبوع ، وهو من هـٰذا الضرب ، كما يدل عليه تصفُّحُه ، وكما تشعر به مقدمته)[1] .

أما ما قاله ابن طاهر في مقدمته فهو : (هـٰذه أحاديث رواها الكذبة والمجروحون والضعفاء والمتروكون ، يتداولها الناس في احتجاجهم ومناظراتهم ، أوردتها علىٰ ترتيب ألفاظ حروفها ؛ لتكون أقرب علىٰ من أراد معرفة الحديث الذي يريده منها)[2] .

قلت : لـٰكن الذي حملني علىٰ إدراجه ضمن الكتب التي أفردت في الموضوعات أن غالب الأحاديث التي أوردها قد ضمنت كتب الموضوعات ، فاعتبرت في ذٰلك الغالب .

وأصل كتابه هو أنه جرد الأحاديث الواردة في « المجروحين » لابن حبان ، ورتبها علىٰ حروف المعجم .

ملاحظات عامة على الكتاب ، وأهم مميزاته :

١ ـ اهتم المؤلف بترتيب أحاديث الكتاب علىٰ حروف المعجم ؛ حيث لم يقتصر في الترتيب علىٰ أول حرف في الحديث ، بل راعى الحرف الثاني والثالث في الكلمة ؛ فإن اتفقت حروف الكلمة الأولىٰ ، راعى الترتيب في الكلمة الثانية ، وهـٰكذا .

---

(١) مقدمة الفوائد المجموعة (٦) ، وتتمة كلامه : (وكذٰلك اسمه في بعض التراجم : « التذكرة في غرائب الأحاديث والمنكرة » ، أو ومنكراتها ، ولا يعتدُّ بتسميته في المطبوع : « تذكرة الموضوعات » ، و« تذكرة الموضوعات » المنسوبة لابن طاهر لا تصح نسبتها إليه ، ولا يعرف مختصرها) .

(٢) تذكرة الموضوعات (٧) .

٢ ـ سار في ذكر الأحاديث علىٰ طريقة الأطراف ؛ حيث يورد طرف الحديث ، ثم يتبعه بذكر الراوي المتهم به ، أو من هو آفته من الرواة ، ثم يحكي بعد ذٰلك أقوال أئمة الجرح السابقين له في طعن الراوي المتهم ، وقلما يذكر حديثاً ولا يظهر علته .

٣ ـ أفرد المؤلف الأحاديث المبدوءة بالألف واللام في باب خاص ، جعله في آخر الأبواب ، ورتبه علىٰ حسب حروف المعجم بالنسبة للحرف التالي للألف واللام .

٤ ـ تارة يورد ابن طاهر الحديث ويحكم عليه بالبطلان أو النكارة ، ثم يتعقبه بقوله : (إنه ورد من طريق آخر) ، أو : (صح من طريق آخر) ، وهو يعني أن البطلان أو النكارة إنما تتعلق بالسند دون المتن .

٥ ـ تارة يورد ابن طاهر الحديث ويتعقبه بالطعن في بعض رواته ، إلا أن طعنه لا يقتضي الحكم على الحديث بالوضع ، بل غايته الضعف ، وفي الحقيقة إن صنيعه هـٰذا لا يورد عليه استشكالاً ؛ لأنه لم يقتصر علىٰ ذكر الموضوعات ، بل استهدف جمع الأحاديث الواردة في المجروحين ، وهي تشمل الموضوع والمتروك والمنكر والمعل .

٦ ـ يعتبر كتاب ابن طاهر هـٰذا من أوائل الكتب التي رتبت الأحاديث حسب أوائلها حسب حروف المعجم .



٢ ـ « ذخيرة الحفاظ » للحافظ ابن طاهر المقدسي :

تعريف بالكتاب :

١ ـ قدّم المصنف كتابه بمقدمة موجزة أبان فيها عن موضوع كتابه ومنهجه فيه ، وسبب تصنيفه له .

٢ ـ بين في مقدمته أنه جمع الأحاديث التي أوردها ابن عدي في كتاب « الكامل » مما استدل به ابن عدي علىٰ ضعف الراوي المترجم له ، وهو بهٰذا جرّد أحاديث الكتاب من تراجم الرواة .

٣ ـ رتّب أحاديث كتابه بحسب أوائلها علىٰ حروف المعجم مقتصراً علىٰ ذكر أطرافها ، أو القدر الذي يدل عليها مجرِّداً لها من أسانيد ابن عدي .

وقد جمع الأحاديث التي ذكرها ابن عدي في مواضع مختلفة في مكان واحد ، وسهّل بهٰذا جانب مراجعة طرق الحديث فيه ، بينما كان الباحث محتاجاً لتصفح جميع كتاب ابن عدي لو أراد ذٰلك ، وقد أفصح عن هٰذا في مقدمته .

٤ ـ يورد المصنف الأحاديث بادئاً كل واحد منها بقوله : (حديث) ، فيذكر المتن ، ثم يبين علته محدّداً الراوي الذي هو علته ، وأحياناً يذكر جزءاً من السند مبتدئاً من هٰذا الراوي ، ومختصراً هٰذا كله من كلام ابن عدي .

٥ ـ أحياناً يذكر الحديث ولا يعقّب عليه ببيان علته ، فيقول : (ولم يزد ابن عدي علىٰ هٰذا)[١] ، أو : (ولم يذكر عليه كلاماً)[٢] ؛ يعني : ابنَ عدي ، ويتبين بهٰذا أن اعتماده في الإعلال إنما هو على ابن عدي ، رحم الله الجميع .

٦ ـ ينبّه على الأحاديث التي صحّت متونها ، وأن ابن عدي إنما عنىٰ بالإعلال الحديث بالطريق أو الطرق التي ذكرها لا الحديث بجملته[٣] .

---

(١) ينظر ـ مثلاً ـ الحديث رقم (٢٦٧) .

(٢) ينظر ـ مثلاً ـ الحديث رقم (٢٦٩) .

(٣) ينظر ـ مثلاً ـ الحديث رقم (١٩٠) ، و(٩٠١) .

٧ ـ وقعت أوهام في الكتاب لرداءة النسخة الخطية الوحيدة ، إضافةً إلىٰ رداءة نسخة الكامل التي اعتمد عليها المصنف .

❁ ❁ ❁

٣ ـ « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة » ، لشمس الدين الشامي (. . . ـ ٩٤٢ هـ) :

ومؤلفه هو : الإمام الحافظ ، المحدث الفقيه ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف شمس الدين الشامي ، صاحب « السيرة الشامية » ، محدث عالم بالتاريخ ، ولد في صالحية دمشق ، وسكن البرقوقية بصحراء القاهرة إلىٰ أن توفي ، صنف في علوم وفنون شتىٰ ، وتوفي سنة اثنتين وأربعين وتسعمائة[١] .

وكتابه : معروف باسم « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة » ، أشار إليه كل من صاحب « الشذرات »[٢] ، والكتاني في « رسالته »[٣] ، والمعلمي في مقدمته علىٰ كتاب الشوكاني[٤] .

❁ ❁ ❁

٤ ـ مؤلفات الشيخ ملا علي قاري : (. . . ـ ١٠١٤ هـ) :

وهو : العلامة المحدث الفقيه ، علي بن محمد بن سلطان ، الهروي ، المعروف بالقاري ، نور الدين ، اشتهر باسم : ملا علي القاري[٥] ، ولد في

---

(١) انظر ترجمته في « شذرات الذهب » (٨/٢٥٠ ـ ٢٥١) ، و« الأعلام » (٨/٣٠ ـ ٣١) .
(٢) شذرات الذهب (٨/٢٥١) .
(٣) الرسالة المستطرفة (١٩٩) .
(٤) مقدمة الفوائد المجموعة (٥) .
(٥) وقد ورد اسمه علىٰ كثير من كتبه : علي بن سلطان .

هراة ، وسكن مكة ، وكان يكتب في كل عام مصحفاً عليه طرر من القراءات والتفسير ، فيبيعه فيكفيه قوته من العام إلى العام ، وله مصنفات كثيرة في التفسير ، والحديث ، والفقه ، وغيرها من المعارف ، توفي بمكة سنة أربع عشرة وألف هجرية [١] .

وقد عرف له كتابان ألفهما في بيان الأحاديث الموضوعة ، اشتهرت لدىٰ علماء الحديث بـ « الموضوعات الكبرىٰ » ، و« الموضوعات الصغرىٰ » .

١ ـ **أما الكتاب الأول** : فهو : « الموضوعات الكبرىٰ » ، وقد سماه مؤلفه : « الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة » [٢] .

وقال مؤلفه في مقدمته ـ بعد الديباجة ـ : (. . . لـٰكن الأحاديث المبينة للأحكام صارت ظنية عند الأنام لأجل بعد الأيام ، فلهـٰذا وقعت أحاديث موضوعة بين العوام ، لـٰكن العلماء الأعلام قاموا بحق القيام ، وميزوا بين الصحيح والسقيم ، والحسن والضعيف ، والمرفوع والموقوف ، والمقطوع والموضوع) [٣] .

ثم ذكر مقدمة طويلة ، تشتمل علىٰ مسائل عقدها في فصول ، أهمها :

١ ـ ذكر حديث : « من كذب علي متعمداً » ، وساق رواياته وطرقه ؛ حيث بلغت عنده أربعاً وستين رواية ، عزا كل رواية إلىٰ من أخرجها ، وقد استفاد في هـٰذا المبحث من العلماء الذين سبقوه في جمع طرق هـٰذا الحديث من قبل ؛ كابن صاعد ، وابن الجوزي ، ويوسف بن خليل الدمشقي [٤] .

---

(١) الأعلام (٥/١٢) .
(٢) وقد طبع الكتاب أكثر من طبعة ، وقد طبع طبعة محققة أشرف عليها : د . محمد الصباغ .
(٣) الأسرار المرفوعة (٣٨) .
(٤) انظر « الأسرار المرفوعة » (٤٠ ـ ٦٣) .

٢ ـ كما أورد عقب ذٰلك حديث : « من روىٰ عني حديثاً يرىٰ أنه كذب . . . » الحديث ، ذكر في ذٰلك طرقه التي عرف بها الحديث[١] ، ثم أتبع هٰذا المبحث ببيان حكم رواية الحديث الموضوع ، ومذاهب الأئمة في ذٰلك .

٣ ـ تناول المؤلف بيان حكم الكاذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويظهر أنه رحمه الله يميل إلىٰ تكفير الكاذب عليه صلى الله عليه وسلم[٢] .

٤ ـ عرض لمنهج السلف ، وخاصة الخلفاء الراشدين ، وموقفهم من رواية الحديث والتثبت فيه[٣] .

٥ ـ عقد فصلاً خاصاً ، تناول فيه بيان حرمة الرواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم وإسناد الحديث إليه إلا بعد التحقق من صحة ما ينسب إليه[٤] .

٦ ـ كما عقد فصلاً آخر لبيان موقف الأئمة من الكذابين والضعفاء ، وإنكار مروياتهم ، وفضحهم ، وكشف أمرهم[٥] .

٧ ـ عقد فصلاً آخر فيه بيان أن كشف أمر الكذابين لا يعد من الغيبة ، بل هو أمر مطلوب واجب[٦] .

٨ ـ كما عقد فصلاً آخر في بيان كيفية الطرق التي كان الكذابون

---

(١) انظر « الأسرار المرفوعة » (٦٣) .
(٢) انظر « الأسرار المرفوعة » (٦٨) .
(٣) انظر « الأسرار المرفوعة » (٧٣) .
(٤) انظر « الأسرار المرفوعة » (٧٥ ـ ٧٨) .
(٥) انظر « الأسرار المرفوعة » (٧٥ ـ ٧٨) .
(٦) الأسرار المرفوعة (٧٨) .

والقصاص يلجؤون إليها في بث مروياتهم ، والتعمية عن كذبهم[1] .

٩ ـ فصل فيما روي عن الزنادقة وغيرهم من وضع أعداد هائلة من الحديث[2] .

١٠ ـ فصل للكلام على القصاص ، وطريقتهم في القصص ، وبداية القصص ، وموقف أئمة الحديث منهم ، وبعض الحكايات التي تدل علىٰ جهلهم[3] .

١١ ـ وأما الفصل الأخير : فقد عقده لبيان سبب تأليف الكتاب ، والمنهج الذي سار عليه ، ويتلخص سبب تأليفه الكتاب في رغبته في إفراد الحديث الموضوع من الكتب التي ألفت في ذكر الأحاديث المشتهرة والدائرة على الألسنة ، وخاصة كتاب « المقاصد الحسنة » للسخاوي ؛ حيث جرد الأحاديث المتفق على الحكم عليها بالوضع منه .

أما منهجه في تأليف كتابه : فيتلخص فيما يلي :

١ ـ اقتصر علىٰ ذكر الأحاديث المتفق علىٰ وضعها ، أما الأحاديث المختلف في الحكم عليها : فلم يوردها في كتابه ؛ لاحتمال ثبوتها .

٢ ـ رتب أحاديث كتابه علىٰ حروف المعجم من الأفعال والأسماء والحروف ؛ ليسهل الرجوع إليها عند التفتيش عن حديث من أحاديثها .

تعريف بالكتاب ، وذكر لبعض مميزاته :

١ ـ الكتاب قد رتبت أوائل الأحاديث فيه علىٰ حروف المعجم ، وقد حاول المؤلف أن يراعي الترتيب فيه بالنسبة للحرف الأول والثاني ، أو

---

(١) الأسرار المرفوعة (٨١) .

(٢) الأسرار المرفوعة (٨٩) .

(٣) الأسرار المرفوعة (٩٠) .

الكلمة الأولىٰ والثانية ، وقد وفق في ذٰلك ، كما بوب لكل حرف من الحروف باباً خاصاً .

٢ ـ بعد الفراغ من ذكر الأحاديث عقد فصلين ، تناول فيهما بعض المسائل المتعلقة بالوضع ، **وأهم هٰذه المسائل هي :**

أ ـ الفصل الأول : في بيان قصص وضعت علىٰ بعض الأئمة ، وألصقت بهم ؛ كقصة لقاء الشافعي وأحمد بشيبان الراعي ، واجتماع الإمام الشافعي بأبي يوسف القاضي لدى الرشيد .

كما تناول في هٰذا الفصل بيان المراد من قول الإمام أحمد : (ثلاثة كتب لا أصل لها : التفسير ، والمغازي ، والملاحم) .

كما بين أن ثم قبوراً نسبت كذباً لجماعة من الأنبياء والصالحين وبعض الصحابة .

وعرض في هٰذا الفصل أيضاً لبيان بعض النسخ الموضوعة ، والكتب التي اشتملت علىٰ كثير من الأحاديث الموضوعة ، والرواة الذين وقع الكذب والخطأ في أحاديثهم ، وختم الفصل بذكر بعض الأحاديث والقصص المكذوبة والشائعة بين العامة ، وفندها وبين موقف العلماء منها .

ب ـ الفصل الثاني : نقل فيه فصلاً من كتاب « المنار » لابن القيم ، وهو الفصل الخاص بمعرفة الأحاديث الموضوعة دون حاجة إلى النظر في أسانيدها ، وقد أقر ابن القيم في كثير من تلك الأحاديث ، وتارة يتعقبه بما يخالفه ، وجل اعتماده على المخالفة في أن الحديث أخرجه جماعة من الأئمة في كتبهم ؛ كالترمذي ، والبيهقي ، والسيوطي في « الجامع » ، وتارة يزيد عليه بما يؤكد عليه الحكم .

٣ ـ يرى المؤلف رحمه الله أن الحديث إذا حكم عليه بالوضع ، فإنه لا يمكن تصحيحه بالرؤيا ونحوها ، ولا عبرة فيمن ادعىٰ إثبات أحاديث علىٰ رؤيا أو مكاشفة .

٤ ـ غالباً ما يورد المؤلف عقب الحديث أقوال الأئمة ، في الحديث ثم يتبعه برأيه ، فأحياناً يخالف أحكام من سلفه ، وأحياناً لا يبدي في الحديث رأياً .

٥ ـ يلجأ المؤلف أحياناً لإثبات الحديث إلىٰ تأويلات قد تكون متعسفة أحياناً ، وخاصة عندما يكون الحكم على الحديث بالوضع بسبب معارضته لصريح آية ، أو سنة صحيحة .

٦ ـ أشار المؤلف إلىٰ أنه استل كتابه من « المقاصد الحسنة » ، إلا أن الملاحظ أن جل اعتماده علىٰ « مختصر المقاصد » ـ أعني : « كتاب تمييز الطيب من الخبيث » ، لابن الديبع ـ .

٧ ـ كثيراً ما يعترض المؤلف على الحكم على الحديث بالوضع بمجرد وجوده في أحد الكتب الستة ، ويرىٰ وجوده في أحدها كافياً في رفع الوضع عنه .

٢ ـ **وأما الكتاب الثاني** : فقد اشتهر في أوساط أهل الفن باسم « الموضوعات الصغرىٰ » ، وقد سماه مؤلفه « المصنوع »[1] .

وفي الحقيقة أن المؤلف سار في تأليف هٰذا الكتاب على المنهج الذي سار عليه في تصنيف كتابه « الأسرار المرفوعة » ، بل إن المادة في الكتابين واحدة ، إلا أنه حذف البحوث التي أوردها في المقدمة بالنسبة لكتاب

---

(١) قد طبع الكتاب أكثر من مرة ، وآخرها طبعة محققة من قبل الشيخ أبي غدة .

« المصنوع » ، كما حذف الفصل الذي نقله من كتاب « المنار » لابن القيم ، أما بقية مادة الكتاب : فقد اتحدت في الكتابين تقريباً ، ولذا فإن التعريف بكتابه الأول ؛ أعني : « الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة » يغني عن التعريف بالكتاب الثاني الذي هو « المصنوع » .

❁ ❁ ❁

٥ ـ « الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث » ، لأحمد بن عبد الكريم العامري الغزي :

ومؤلفه هو : مفتي الشافعية بدمشق ، وابن مفتيها ، شيخ الإسلام وابن مشايخه ، وأحد ذوي البيوت المشهورة بدمشق ، أبو العباس ، شهاب الدين ، الشيخ الإمام ، العالم العلامة ، الحبر الفقيه ، النحوي ، أحمد بن عبد الكريم بن سعودي ، الشافعي ، الغزي الأصل ، العامري ، الدمشقي ، ولد بدمشق في سنة ثمان وسبعين وألف ، وبها نشأ ، وطلب العلم علىٰ مشايخها الكبار ، كوالده ، والشيخ إسماعيل الحائك المفتي الحنفي ، والشيخ محمد أبي المواهب ، توفي يوم الجمعة ثاني شعبان ، سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف [١] .

واسم كتابه : « الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث » ، أشار مؤلفه في مقدمته إلىٰ أنه استله من أصله الذي اعتمد عليه ، وهو مؤلف لجده نجم الدين الغزي ، اسمه « إتقان ما يحسن من الأخبار على الألسن » حيث أفرد الأحاديث الموضوعة المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم كذباً وزوراً ، قال في مقدمته ـ بعد الديباجة ـ : (فلما كان الكتاب المسمىٰ

---

(١) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر (١/١١٨) ، وانظر « معجم المؤلفين » (١/٢٨٠) .
د . حميد نعيجات .

بإتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة على الألسن لجدنا شيخ الإسلام ، نجم الدين الغزي العامري ـ سقى الله ثراه صيب الرحمة والرضوان ـ كتاباً كمل في بابه ، وفاق علىٰ أترابه يحتوي علىٰ بيان ما دار من الأحاديث على الألسن ، وما يصح فيها وما يحسن ، وعىٰ بيان ما لم يرد عن سيد البشر ، لٰكنه ورد في الأثر ، وما هو كذب وموضوع ومختلق ومصنوع ، أحببت أن أنتقي منه القسمين الأخيرين ؛ أعني : ما ورد في الأثر وما هو كذب عليه ـ صلى الله عليه وسلم ـ ومين ؛ ليعلم أن ما عداهما قد ورد في السنن غير أنه منقسم إلىٰ صحيح وضعيف وحسن ، فهو وإن لم يصح حلّه ، لٰكنه ورد في السنة كله ، فوضعت هٰذا الجزء اللطيف لذٰلك ، وإن كنت لست هنالك ، لٰكنه من قبيل بذل الوسع والهمم ، والاقتداء بالآباء في العلم والحكم ، جعله الله خالصاً لوجهه الكريم ، وسبباً للفوز بالنعيم المقيم ، وقد وسمته بـ « الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث »)[1] .

هٰذا ما جاء في مقدمته مما يتعلق بسبب تأليفه هٰذا الكتاب .

أما ما يتعلق بمنهجه في الكتاب : فقد أشار إليه بقوله : (ورتبته كالأصل علىٰ حروف المعجم لتسهل مطالعته ، وتقرب مراجعته ، وقد وافقت الأصل في مصطلحه من أنه إذا أورد حديثاً مرسلاً أو موقوفاً صرَّح بإرساله أو وقفه ، أو متصلاً مرفوعاً اكتفىٰ بذكر صحابيه)[2] .

ويتلخص منهجه في المسائل الآتية :

١ ـ رتب الأحاديث في ذكرها حسب حروف أوائل كلماته ، وقد سار في

(١) الجد الحثيث (٣٦) .

(٢) الجد الحثيث (٣٦) .

ذلك على نهج كتاب جده الذي اعتمده في تأليف كتابه .

٢ ـ إذا كان الحديث مرفوعاً صدره بكلمة : حديث ، وإن كان موقوفاً أو مقطوعاً نبه إلى ذلك .

تعريف الكتاب ، وبيان لأهم مميزاته :

١ ـ الكتاب رتبت أوائل أحاديثه على حروف المعجم .

٢ ـ يورد المؤلف طرف الحديث ثم يتبعه بالحكم عليه بعبارة موجزة .

٣ ـ كثيراً ما يورد الحديث بلفظ يحكم عليه بالوضع بذلك اللفظ ، ثم يتعقبه بذكر شواهد من أقوال الصحابة أو التابعين تدل على ذلك .

٤ ـ كثيراً ما يورد الحديث ثم يبين أنه لا يصح مرفوعاً ، وإن ثبت موقوفاً أو مقطوعاً ، ثم يعزوه إلى من هو من كلامه ، بل ربما أورد السبب والدافع الذي حمل القائل إلى أن يقوله .

٥ ـ تارة يورد الحديث ويشير إلى أنه في « الجامع الصغير » ، ويتعقب السيوطي بأنه أخل بشرطه في كتابه « الجامع الصغير » حيث أورد فيه أحاديث حكم عليها بالوضع ، مع أنه اشترط صيانة كتابه عنها .

٦ ـ أحياناً يتعقب الحديث بالحكم عليه بالبطلان ، ويسوق له من الأدلة المناقضة له والمخالفة ما يؤيد الحكم بوضعه .

٧ ـ كثيراً ما يحكم على الحديث بالوضع ، ويتعقب من يحاول إثباته برؤيا أو بتجربة أو بنحوها ، ويؤكد بأن سبيل تصحيح الحديث هو سلوك الطرق العلمية ، لا الاعتماد على الرؤية ، أو التجارب .



٦ ـ « تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة علىٰ سيد المرسلين » ، لمحمد البشير ظافر الأزهري (. . . ـ ١٣٥٠ هـ) :

وكتابه : « تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة علىٰ سيد المرسلين » ، من أجمع الكتب المؤلفة في تناول الحديث الموضوع ؛ حيث لم يقتصر علىٰ ذكر الأحاديث الموضوعة ، بل حاول أن يتناول مسائل شتىٰ تتعلق بالحديث الموضوع ؛ من حيث تعريفه ، وحكم روايته ، والأسباب والدوافع التي تحمل عليه ، وأهم الكتب التي ألفت لذكره ، أو أوردته دون أن تشير إلىٰ وضعه ، وأشهر من عرف بالكذب ورمي بالوضع ، والقصاص ودورهم في الكذب والوضع ، والعلامات التي يعرف بها الوضع في الحديث ، وقد عقد لكل مسألة من هٰذه المسائل فصلاً خاصاً ، وسأحاول إعطاء صورة موجزة عن فصول هٰذا الكتاب :

١ ـ بدأ الكتاب بمقدمة جمع فيها مقتطفات من عدة مقالات كان قد نشرها في بعض المجلات والصحف ، صدرها بقوله : (سبق لي أني كتبت في الأحاديث الموضوعة عدة مقالات نشرتها ، وأذكر منها هنا بعضها . . . إلخ) .

ويظهر من اقتطافه لما كتبه أن المقالة الأولىٰ كانت تبحث في أسباب الوضع في الحديث ، والدوافع التي أدت إلى اختلاق الوضاعين ، وعرض لطائفة معينة من الوضاعين ، كان لها دور كبير في الوضع ، هم الذين انتحلوا صفة الزهد عن جهل ، وختم مقالته بالتنبيه على الكتب التي اشتملت علىٰ كثير من الموضوعات ، وأوردتها بين طياتها ، دون أن تشير إلىٰ أنها موضوعة .

أما المقالتان الثانية والثالثة : فقد كانتا بمناسبة الحديث علىٰ شهر

رجب ، وما جاء من أحاديث في فضائله وصومه ، ونبه في هاتين الرسالتين إلىٰ مسألة هامة هي ترديد كثير من الخطباء والوعاظ لهٰذه الأحاديث في خطبهم ومجالسهم ، وتدوينها في كتبهم ودواوين خطبهم ، وختم المقالتين بذكر الأحاديث الواردة في شهر رجب ، وبيَّن أقوال أئمة الحديث الحفاظ فيها ، وحكمهم عليها ، وتنبيههم إلى التحذير من الركون إليها .

أما المقالة الرابعة : فأفردها للكلام علىٰ فضائل شهر شعبان ، وما دسه الوضاعون في فضائل هٰذا الشهر .

٢ ـ ذكر بعد المقدمة فصولاً ؛ عنون للفصلين الأولين بقوله ـ في الأول منهما ـ : لم لا نعتني بالحديث ؟ حث فيه العلماء علىٰ سلوك سبيل الأئمة ، والسلف الصالح في الأخذ بالحديث ، وتتبعه ، وتفهمه ، وتلقيه ، ودراسته دراسة علمية جادة ، ثم صور حال علماء عصره وبعدهم عن الحديث ، والاشتغال به ، وما أدىٰ إليه ذٰلك من نتائج سيئة ؛ من أهمها : تقديم أقوال الرجال وآرائهم على العمل بالحديث ، وعدم معرفة العلماء بالحديث ، فضلاً عن التمييز بين الصحيح والضعيف ، واكتفائهم بدراسة الحديث للتبرك لا للعمل .

أما الفصل الثاني : فخصه للحث على التمسك بالسنة ، وضرورة تتبع كتبها ، ومعرفتها ، والاستفادة منها ؛ حيث إنه لا غنىٰ للناس عنها ، كما أن فيها غنىً عن غيرها ؛ لأنها هي الشارحة والمبينة للقرآن ، فيجب على الناس أن يلتزموها ، ويتتبعوها ، ويقفوا حيث وقفت بهم ؛ إذ لو كان في غيرها خير لسبق السلف إليه ، وما لم يكن في عصرهم ديناً ، فلن يكون اليوم ديناً .

أما الفصل الثالث : فأفرده للكلام علىٰ من ألف في الموضوعات ؛

حيث قسم المؤلفين في الموضوعات قسمين :

القسم الأول : مصنفات عامة ، اشتملت علىٰ ذكر كثير من الرجال الكذابين ، والضعفاء ، وجملة من الأحاديث الموضوعة .

والقسم الثاني : مصنفات مختصة بالأحاديث الموضوعة ، أورد فيها جملة من الكتب التي أفردت ذكر الأحاديث الموضوعة .

إلا أن الذي يلاحظ عليه في ذكر هٰذه الكتب أنه أورد فيها مؤلفات لا يمكن أن تعد من الكتب المؤلفة في الضعفاء والكذابين ، أو الأحاديث الموضوعة ؛ حيث ذكر في القسم الأول مجموعة من كتب الجرح والتعديل ؛ ككتب التجريح والتعديل لابن الجارود ، وابن حزم ، والباجي ، والعجلي .

ومن القسم الثاني : ذكر بعض الكتب التي ألفت لبيان ما اشتهر من الأحاديث على الألسنة ؛ كـ« المقاصد الحسنة » ، ومختصرها « تمييز الطيب من الخبيث » ، و« الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة » ، و« إتقان ما يحسن من الأحاديث الدائرة على الألسن » ، « وكشف الخفا » ، و« الدرة اللامعة في بيان كثير من الأحاديث الشائعة » ، « والنوافح العطرة في الأحاديث المشتهرة » ، وغيرها من الكتب التي تناولت ذكر الأحاديث المشتهرة السائرة ، وهٰذه الأحاديث منها الصحيح وغيره ، فما كان ينبغي أن تذكر في الأحاديث المؤلفة في الموضوعات ، كما أن كتب الجرح والتعديل تورد الرجال الثقات وغيرهم ، فعدها من الكتب المؤلفة في ذكر الضعفاء فيه تجوُّز .

وأما الفصل الرابع : فأفرده لتعريف الحديث الموضوع ؛ نقل فيه تعريفات العلماء للحديث الموضوع .

أما الفصل الخامس : فعنون له بقوله : (فصل في الكتب والرسائل

المشحونة بالموضوعات) ، ساق في هٰذا الفصل جملة من الكتب التي تضم بين دفتيها الأحاديث الموضوعة دون الإشارة إلىٰ أنها موضوعة ، مما يختلط علىٰ غير الحفاظ .

وأما الفصل السادس : فذكر فيه أنواع الرواة الذين وقع في حديثهم الوضع والكذب والقلب ، أورد فيه قول ابن الجوزي نقلاً عن كتاب ابن عراق كما أشار إليه .

وأما الفصل السابع : فقد أورد فيه الرواة المشهورين بالكذب والوضع ، نقل فيه كلام النسائي ، وكلام ابن الجوزي .

وأما الفصل الثامن : فتناول فيه بيان حكم رواية الحديث الموضوع ، وأقوال أئمة الحديث الحفاظ في ذٰلك .

والفصل التاسع : عنون له بقوله : (فيمن نقل الخرافات والإسرائيليات إلىٰ هٰذه الأمة الإسلامية) ، تناول فيه بعض علماء بني إسرائيل الذين أسلموا ؛ ككعب الأحبار ووهب بن منبه .

والفصل العاشر : تعرض فيه للخطباء المتهجمين علىٰ رواية الحديث ، الذين يتناولون الأحاديث ويروونها دون أن يتحملوا ، بل يعتمدون على الصحف والكتب فوقعوا في الخطأ والتصحيف والتحريف .

أما الفصل الحادي عشر : فعرض فيه للكلام على القصاص ، وضرورة التحذير من أحاديثهم ، وقد لخص في هٰذا الفصل كتابي كل من العراقي : « الباعث على الخلاص من حوادث القصاص » ، وكتاب السيوطي : « تحذير الخواص » ، أشاد بالكتابين عند تلخيصه ، وعرض لهما فصلاً فصلاً ، كما أورد مقدمة السيوطي كاملة ؛ حيث أظهر فيها سبب تأليفه كتابه .

وعقد الفصل الثاني عشر : للكلام علىٰ علامات يعرف بها الحديث

الموضوع ، نقل فيه كلام ابن القيم في إمكان معرفة الحديث الموضوع بمجرد النظر إليه ، دون الرجوع إلىٰ سنده ، وقد اعتمد في نقله هٰذا علىٰ كتاب ابن عراق كما أشار إلىٰ ذٰلك .

أما الفصل الثالث عشر : فقد عنون له بقوله : (في الموضوعات علىٰ سبيل الإجمال) ، أورد فيه ما جاء في كتاب « المنار » لابن القيم ، وأضاف إليه ما جاء في كتاب « المغني عن الحفظ والكتاب ، مما لا يوجد في كتاب المنار » ، وكذٰلك من غيرها من المؤلفات علىٰ هٰذا النهج ، كما أشار إلىٰ ذٰلك .

وأما الفصل الرابع عشر : فقد جمع فيه كلمات وحكم وأمثال رفعت إلى النبي صلى الله عليه وسلم كذباً ، وهي من قول غيره ، وقد أوردها مرتبة علىٰ حروف المعجم ؛ حيث ذكر تحت كل حرف الكلمات والأمثال والحكم التي نسبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يصح رفعها إليه ، وإن صحت موقوفة أو مقطوعة ، وكثيراً ما يشير إلىٰ صاحب الحكمة أو الكلمة أو المثل الذي صدرت عنه ، ونادراً ما يشير إلى الوضاع الذي رفع تلك الكلمات إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

وأما الفصل الخامس عشر : فقد جعله في ذكر الأحاديث الموضوعة المشتهرة على الألسنة ، أورد فيها الأحاديث التي حكم عليها الحفاظ بالوضع ، وقد اشتهر أنها أحاديث مرفوعة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وغالباً ما يتعقب الأحاديث بذكر أقوال الأئمة الحفاظ في الحكم عليها بالوضع أو الكذب أو البطلان ، وقد رتب أحاديث هٰذا الفصل بالنسبة لأوائل الأحاديث علىٰ حرف المعجم .

وأما الفصل السادس عشر : فقد صدره بقوله : (في أحاديث جامعة

نقلناها من كتاب « اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع » ، تأليف الأستاذ : محمد أبي المحاسن القاوقجي الحسيني) .

ولو أدمج هٰذا الفصل في الفصل الثالث عشر لكان أولىٰ ؛ لأن كلا الفصلين في موضوع واحد .

وختم الكتاب بخاتمة أورد فيها بعض القصص والحكايات والمكذوبات علىٰ بعض الأئمة ؛ كاجتماع الشافعي وأحمد بشيبان الراعي ، واجتماع الشافعي بأبي يوسف عند الرشيد ، وكذٰلك ذكر أن قبوراً اشتهرت بأنها لبعض الأنبياء والصحابة والتابعين ، وهي كذب في نسبتها إليهم .

وفي الحقيقة أن المؤلف حاول أن يعطي في كتابه صورة مكتملة عن الوضع في الحديث ، كما حاول أن يعطي للقارئ فكرة عن التراث الضخم الذي خلفه السابقون في كشف كذب الوضاعين ، وإظهار زيفهم بالتأليف فيما وضعوا ؛ حيث عقد لذٰلك فصلاً خاصاً .

كما حاول إفراد الحكم والأمثلة والأقوال الكلية التي نسبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم كذباً ، وعزوها إلىٰ قائليها ، وصنيعه هٰذا يعد ميزة لكتابه ؛ حيث حاول فيه إبراز هٰذا النوع من الموضوعات ؛ حيث أورد فيه ما تفرق في سائر كتب الموضوعات .



٧ ـ كتاب « المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير »[١] :

ومؤلفه هو : العالم الفاضل ، أبو الفيض ، أحمد بن محمد بن الصديق : الغماري : الحسني .

---

(١) الكتاب عبارة عن رسالة ، وقد طبعت بمطبعة دار العهد الجديد للطباعة .

أما كتابه : فقد سماه بـ « المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير » .

والتسمية تدل على المسمىٰ ؛ حيث الغرض من تأليفه الاستدراك على السيوطي في « جامعه الصغير » لأن الأخير أخل بشرطه ؛ فأخرج فيه أحاديث موضوعة ، وقد أخذ علىٰ نفسه أن يصونه عما تفرد به وضاع وكذاب ، فقد قال في خطبة كتابه : (وبالغت في تحرير التخريج ؛ فتركت القشر وأخذت اللباب ، وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب)[1] ، ومن ثم يظهر أن الكتاب عني بجمع الأحاديث الموضوعة ، إلا أنه اختص بكتاب معين هو « الجامع الصغير » للسيوطي ، وقد أشار مؤلفه في المقدمة التي ساقها بين يدي كتابه إلى المنهج الذي سلكه في تأليف الكتاب ، والغرض الذي دفعه لتأليفه .

أما الغرض الذي دفعه لوضع كتابه : فلما لاح له من إخلال السيوطي بشرطه في هٰذا الكتاب فرغب في كشف ذٰلك الخلل ، وإظهار ذٰلك الزلل ، علماً بأن كتاب « الجامع » من آخر ما ألف السيوطي .

وأما المنهج الذي سلكه في تأليف كتابه :

فقد رتب الكتاب علىٰ طريقة ترتيب الأصل ؛ يعني : علىٰ حروف المعجم ، حسب أوائل الأحاديث .

كما أنه لم يورد في كتابه إلا الأحاديث التي قطع بكذبها ووضعها ، أما ما لم يبلغ عنده درجة القطع فلم يوردها ، بل إن المؤلف يرىٰ أنه ترك جملة من الأحاديث تقدر بمثل الأحاديث التي ذكر .

---

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير (١/١٩ ـ ٢١) .

كما أنه استخدم الرموز التي استخدمها السيوطي في عزوه الأحاديث إلىٰ من أخرجها .

وقد سلك الغماري في الاستدراك على السيوطي مسالك متعددة ، **يمكن تلخيصها فيما يلي :**

١ ـ أحاديث أوردها السيوطي في « جامعه » ، وقد أقر هو نفسه بكذبها ووضعها ، وذٰلك إما بموافقة ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع في كتابه « اللآلئ » ، وإما بزيادته أو تذييله على ابن الجوزي ، وذٰلك في الأحاديث التي أوردها في « ذيل الموضوعات » .

فمن النوع الأول ـ وهو ما أقر فيه السيوطي ابن الجوزي علىٰ وضعه في كتاب « اللآلئ » ثم ذكره في « الجامع » حديث ـ : (أبغض العباد إلى الله ، من كان ثوباه خير من عمله ، أن تكون ثيابه ثياب الأنبياء وعمله عمل الجبارين ، أخرجه العقيلي ، والديلمي في « مسند الفردوس » عن عائشة) ، قال السيوطي : (ضعيف)[١] .

قال الغماري معقباً : (قلت : حكم ابن الجوزي والذهبي بوضعه ، وأقرهما المؤلف علىٰ ذٰلك)[٢] .

ومن النوع الثاني ؛ أعني : الأحاديث التي أوردها السيوطي في « ذيل الموضوعات » مستدركاً بها على ابن الجوزي ، ثم أوردها في « جامعه » : حديث : (آخر من يدخل الجنة رجل يقال له : جهينة ، فيقول أهل الجنة : عند جهينة الخبر اليقين ، رواه الخطيب في « رواة مالك » عن ابن عمر ، وقال السيوطي : ضعيف)[٣] .

---

(١) فيض القدير (١/٨١) .

(٢) المغير (٧) .

(٣) فيض القدير (١/٤٠) .

قال الغماري : (قلت : هـٰذا أول حديث ذكره في الكتاب ، وهو أول ما نقض فيه رحمه الله شرطه ؛ فإنه ذكره في كتابه « ذيل اللآلئ » ، في الأحاديث التي جزم هو بأنها موضوعة)[1] .

٢ ـ أحاديث ذكرها السيوطي في « جامعه » ، وتعقبه المناوي في شرحه بأن هـٰذه الأحاديث تفرد برواتها بعض الكذابين .

من ذٰلك حديث : (آفة الظرف الصلف ، وآفة الشجاعة البغي ، وآفة السماحة المن ، وآفة الجمال الخيلاء ، وآفة العبادة الفترة ، وآفة الحديث الكذب ، وآفة العلم النسيان ، وآفة الحلم السفه ، وآفة الحسب الفخر ، وآفة الجود السرف) ، أخرجه البيهقي وضعفه عن علي رضي الله عنه ، ورمز له السيوطي بالضعف[2] .

قال الغماري ـ بعد أن ذكر الحديث وحكىٰ قول السيوطي ـ : (المؤلف يعتمد كثيراً علىٰ قول البيهقي أنه لا يخرج في كتبه حديثاً يعلم أنه موضوع ، وليس كذٰلك ، بل يخرج الموضوعات بكثرة ، وقد أخرج هـٰذا الحديث أيضاً القضاعي في « مسند الشهاب » ، والديلمي في « مسند الفردوس » ، وابن بابويه القمي في « كتاب التوحيد » ، والأصل فيه أنه من كلام علي عليه السلام ـ إن صح عنه ـ فرفعه بعض الضعفاء)[3] .

قلت : وقد قال المناوي : (ثم إن اقتصار المؤلف علىٰ عزو تضعيفه للبيهقي يؤذن بأنه غير موضوع ، وقد رواه الطبراني بتقديم وتأخير عازياً لعلي أيضاً ، وتعقبه الهيثمي بأن فيه أبا رجاء الحبطي ، وهو كذاب)[4] .

---

(١) المغير (٦) .

(٢) فيض القدير (١/٤٩ ـ ٥١) .

(٣) المغير (٦) .

(٤) فيض القدير (١/٥١ ـ ٥٢) .

٣ ـ أحاديث ذكرها السيوطي في « جامعه » ، وقد أوردها ابن الجوزي في « موضوعاته » ، وقد نازعه السيوطي في حكمه عليها بالوضع ؛ لوجود شواهد أو متابعات للحديث ، أو لأن الراوي الذي اتهمه ابن الجوزي بوضع الحديث لا يسلم السيوطي باتهامه ، إلا أن الغماري استدرك الحديث على السيوطي ، وعاب عليه ذكر الحديث في « جامعه » لأن الحديث مما ترجح كذبه ، ولأن الشواهد والمتابعات التي اعتمد عليها السيوطي كلها لا تخلو من كذاب ، أو متهم ؛ حيث لا تصلح للاعتبار أو المتابعة .

من ذٰلك حديث : « أتاني جبريل بقدر فأكلت منها ، فأعطيت قوة أربعين رجلاً في الجماع » ، قال السيوطي : (ابن سعد عن صفوان ابن سليم مرسلاً)[١] .

قال المناوي : (والحديث وصله أبو نعيم والديلمي من حديث صفوان ، عن عطاء ، عن أبي هريرة يرفعه ، ورواه الخطيب وابن السني في الطب عن حذيفة مرفوعاً ، ثم إن فيه سفيان بن وكيع ، قال الذهبي عن أبي زرعة : متهم بالكذب ، وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » ، ونازعه المؤلف بما حاصله أن له شواهد)[٢] .

قال الغماري ـ بعد ذكر الحديث ـ : (هٰذا من أحاديث الهريسة وكلها موضوعة ، وقد أفردها الحافظ محمد بن ناصر الدمشقي بجزء سماه « رفع الدسيسة بوضع أحاديث الهريسة » ، والله يقوي رسوله صلى الله عليه وسلم ومن شاء من خلقه على الجماع ، بغير قدر يطبخها جبريل عليه السلام ، وينزل بها من السماء ، وسيذكر المؤلف من أحاديثها ما هو أغرب من

(١) فيض القدير (١/٩٩) .

(٢) فيض القدير (١/١٠٠) .

هٰذا ، وأن القدر كان موجوداً عند النبي صلى الله عليه وسلم كلما احتاج إليه أكل منه ، ووجد فيه لحماً ، وهٰذا مما يعاب به المؤلف رحمه الله أن يتعمد مثل هٰذا الباطل الواضح)[١] .

٤ ـ أحاديث أوردها السيوطي في « جامعه » واستدركها المؤلف عليه بحكمه عليها بالوضع ؛ لورود أحاديث ثابتة تنقضها ، أو تضادها ، أو تخالفها ، حيث يتعذر الجمع بينهما .

من ذٰلك حديث : « أعروا النساء يلزمن الحجال » ، أخرجه الطبراني ، عن مسلمة بن مخلد[٢] .

وقد تعقبه الغماري ـ بعد أن ذكره في كتابه ـ بقوله : (ذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » ، وحاول المؤلف إثباته بتعدد طرقه ، وليس له إلا ثلاثة طرق ، في كل منها متروك ساقط ، لا تفيد متابعته قوة ، وفي السنة الثابتة ما يخالفه ، ففي « المستدرك » وصححه من حديث معاوية بن حيدة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « حق المرأة على الزوج أن يطعمها إذا طعم ، ويكسوها إذا اكتسىٰ . . . » الحديث ، وهو في « سنن أبي داود » بلفظ : « ائت حرثك أنىٰ شئت ، و أطعمها إذا طعمت ، و اكسها إذا اكتسيت »)[٣] .

٥ ـ أحاديث ذكرها السيوطي وانتقده عليها المؤلف ؛ حيث حكم عليها بالوضع ؛ لأنها تحمل في طياتها ما يدل علىٰ كذبها ؛ إذ جاء في متنها ما يشعر بذٰلك .

من ذٰلك : حديث : « إذا كان يوم القيامة نادىٰ مناد : لا يرفعن أحد من

---

(١) المغير (٨) .

(٢) فيض القدير (١/٥٥٩) .

(٣) المغير (٢٣) .

هـٰذه الأمة كتابه قبل أبي بكر وعمر » ، من حديث عبد الرحمـٰن بن عوف ، أخرجه ابن عساكر [1] .

قال الغماري ـ معقباً ـ : (عجباً لعقول تضع مثل هـٰذا ، وعقول ترويه وتنقله للناس ، ولا تدرك بطلانه بالبداهة ؛ فيوم القيامة لا يحتاج إلىٰ من ينادي بمثل هـٰذا ؛ إذ ليس هناك تصرف إلا بإذن الله ، ولا تقدم إلا بأمره تعالىٰ ، ومن قدمه عمله فهو المقدم ، فهل هناك جرأة علىٰ شيء حتىٰ يعلم الناس مثل هـٰذا الإعلام ؟ فما هـٰذا التهور ؟!) [2] .

٦ ـ أحاديث أوردها السيوطي في « جامعه » وقد انتقده المؤلف علىٰ ذٰلك ؛ لأن هـٰذه الأحاديث ليس لها إسناد ، وقد تقرر لدىٰ علماء الحديث أن من مسوغات الحكم على الحديث بالوضع أن يخلو من إسناد ، ومن الأحاديث التي استدركها الغماري على السيوطي : حديث : « السواك شفاء من كل داء إلا السام ، والسام الموت » ، من حديث عائشة ؛ أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » [3] .

قال الغماري : (الديلمي لم يسنده ، فيلام المصنف أولاً علىٰ عزوه إليه ؛ لأنه لا يعزىٰ إلى المصنف إلا ما أسنده في مصنفه . . . إلخ) [4] .

هـٰذه أهم المسالك التي طرقها في الاستدراك على السيوطي رحمه الله ،

---

(١) فيض القدير (٤٢٧/١) .

(٢) المغير (١٧) ، وقال المناوي في « شرحه » لهـٰذا الحديث : (قال في الأصل : وفيه الفضل بن جبير الوراق ، عن داود بن الزبير ، قال : تركه أبو داود ، وقال الجوزقاني : كذاب ، وقال البخاري : مقارب) ، فيض القدير (٤٢٧/١ ـ ٤٢٨) .

(٣) فيض القدير (١٤٩/٤) .

(٤) (المغير (٥٩ ـ ٦٠) ، وقال المناوي : (ظاهر صنيع المصنف أن الديلمي أسنده ، وليس كذٰلك ، بل ذكره هو وولده بلا سند ، فإطلاق المصنف العزو إليه غير صواب) ، فيض القدير (١٤٩/٤) .

وهي كما يبدو منها ما يتصل بالسند ، ومنها ما يتعلق بالمتن .

وقد نبه الغماري إلىٰ نقطة هامة ، وهي : أن السيوطي كان كثيراً ما يسقط من بعض الأحاديث التي يوردها في « جامعه » بعض ألفاظ الحديث ، وهي عبارات منكرة ؛ لأن وجودها في الحديث قرينة تدل علىٰ وضعه ، فكان رحمه الله تعالىٰ يلجأ إلىٰ حذفها من الحديث ، ويورد الحديث بدونها .

من ذٰلك : حديث : « ما قدمت أبا بكر وعمر ، ولٰكن الله قدمهما » ، من حديث أنس ، رواه ابن النجار [١] .

قال الغماري : (قلت ، وأسنده أيضاً الحافظ في « اللسان » ، وقال : إنه باطل ، ورجاله مذكورون بالثقة ، قلت : وله بقية ، وهي : « ومنّ بهما عليّ ؛ فأطيعوهما واقتدوا بهما ، ومن أرادهما بسوء ، فإنما يريد الإسلام ») [٢] .

قلت : وكل ما استدرك به الغماري على السيوطي هو مستدرك وقد أصاب فيه المحز ؛ فإن السيوطي رحمه الله تعالىٰ كان متساهلاً في قبول الحديث ، ويكتفي في قبوله بأدنىٰ شبهة يتعلق بها ، ولا يحكم على الحديث بالوضع ، بل لا يسلم بوضعه إلا إذا وصدت جميع الأبواب أمامه ، فلم يجد للحديث شاهداً ، أو متابعاً من قريب وبعيد ، أو لم يجد للراوي مزكياً ولو بعبارة موهمة ، عندئذ يسلم بوضعه ، وعمله هٰذا مخالف لما عليه جمهور علماء الحديث ؛ حيث إن الأصل عدم قبول الرواية إلا إذا توافرت فيها شروط القبول ، لٰكن صنيع السيوطي رحمه الله تعالىٰ أن

---

(١) فيض القدير (٥/٤٦٠) .

(٢) المغير (٩٢) ، وقال المناوي : (وظاهر صنيع المؤلف أن ذا هو الحديث بتمامه ، والأمر بخلافه ، بل بقيته كما هو في « اللسان » : « ومنَّ بهما علي ؛ فأطيعوهما واقتدوا بهما ، من أرادهما بسوء فإنما يريدني والإسلام ») ، فيض القدير (٥/٤٦١) .

الأصل عنده قبول الرواية إلا إذا تعذرت شروط القبول .

هٰذا ما وقفت عليه من المؤلفات التي أفردت لذكر الأحاديث الموضوعة ، والتي سارت في تأليفها علىٰ ترتيب أوائل الأحاديث علىٰ حروف المعجم ، وهي إن دلت علىٰ شيء فإنما تدل على الجهد المبذول من قبل أئمة الحديث في ذب الكذب والاختلاق عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما أنها تمثل لبنة من اللبنات التي شيد بها الصرح العظيم لمنع تسرب الكذب إلىٰ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .



ثالثاً : الكتب المصنفة في ذكر الأحاديث الموضوعة تحت كليات مجملة :

وهٰذا النوع من التأليف يعد بالنسبة للتأليف في الموضوعات قمة الهرم ؛ إذ إنه نتيجة تتبع واستقراء تامين لسائر أحاديث المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم ؛ مبنىً ومعنىً ، متناً وسنداً ، ولذا قل الإقدام عليه من كثير من المؤلفين ، وخاصة المتقدمين منهم ؛ حيث كانت الأحاديث متفرقة ، وجمعها وتتبعها يعد ضرباً من المحال ، ومع هٰذا فقد جاء عن الجهابذة منهم القول في بعض أبواب أو معانٍ أحكاماً كلية ، أما تأليف كتاب في ذٰلك تناول سائر النواحي التي تطرق لها المتأخرون فهٰذا ما لم أقف عليه ، وحيث إن المتأخرين كفوا مؤونة جمع الأحاديث التي كانت مهمة المتقدمين ، وتيسر لهم الاطلاع علىٰ مجموعة الأحاديث التي تتناول مسألة واحدة ؛ حيث وجدت الأجزاء والكتب التي اهتمت بهٰذا العمل ، فقد تمكنوا من معرفة ما ثبت وما لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في كل مسألة ، ومن ثم تمكنوا من إعطاء أحكام عامة في أن باب كذا لا

يثبت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء ، ونحو ذٰلك مما جاء به مثل هٰذا النوع من الكتب .

وفي هٰذا النوع من التأليف بعض الفوائد ؛ حيث إنه يوفر الجهد للباحث من تقصٍّ وتتبع لمظان الحديث ، بل يعطيه قاعدة كلية يمكنه الاقتصار عليها ، وبالتالي يتمكن من الاطلاع علىٰ أكبر قدر من الأحاديث التي لا تصح نسبتها إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما أنها تنبه إلى النواحي التي تركزت فيها جهود الكذابين ، واتجهت صوبها أنظار الوضاعين ، فبالرجوع إلىٰ هٰذه المؤلفات يمكن تلمس الأبواب والمعاني التي حازت أكبر قدر ممكن من الوضع ، وكذٰلك الأبواب والمعاني التي كان لها النصيب الأقل من ذٰلك .

وهٰذا النوع من التأليف ظاهر فيه أنه مستهدف متون الأحاديث ؛ حيث النقد موجه إليها ، وحيث الغرض من التأليف فيه هو تمكين الناظر من الحكم على الحديث دون النظر في إسناده ، وهو بلا شك رد قاطع علىٰ من ادعىٰ أن علماء المسلمين إنما وجهوا نقدهم في الحديث إلى النقد الخارجي وهو الإسناد ، وأنهم لم يعنوا بنقد المتن عنايتهم بالسند ، فصنيع هٰؤلاء العلماء كاف في الرد علىٰ هٰذا القول ، إذ إنهم تتبعوا الأحاديث ، واستقرؤوا أبوابها ومعانيها ، وأعطوا نتيجة محددة في كل باب أو معنىً من المعاني ، وهي متعلقة بالمتن كما هو ظاهر .

وأول كتاب سار علىٰ هٰذا النوع من التأليف هو :

١ ـ كتاب « المغني عن الحفظ والكتاب » لأبي حفص الموصلي (٥٥٧ ـ ٦٢٢ هـ) :

ومؤلفه هو : العلامة ، أبو حفص ، عمر بن بدر بن سعيد ، الوراني ،

الموصلي ، الحنفي ، ضياء الدين ، عالم الحديث ، مولده بالموصل ، ووفاته بدمشق ، له مصنفات عدة في الحديث ، منها : كتاب « المغني » وغيره ، وتوفي سنة اثنتين وعشرين وستمائة بدمشق [(١)] .

وكتابه سماه مؤلفه « المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم : لم يصح شيء في هٰذا الباب » [(٢)] ، قال مؤلفه في مقدمته : (**وبعد** : فإني صنفت في الموضوعات مصنفات لم أسبق إليها ، ولا دللت عليها ، ومن أبدعها هٰذا الكتاب « المغني عن الحفظ والكتاب » إذ لا متن فيه ولا إسناد ، ولا تكرر فيه الأحاديث ولا تعاد ، وإنما جعلت ترجمة الأبواب تدلك على الخطأ والصواب ، وإنما فعلت ذٰلك لوجوه :

إحداها : مبالغة في إيصال العلم إلى المتعلمين .

ثانيها : أن في الناس من لم يتفرغ للعلم ودراسته ؛ كالأمراء ، والوزراء ، والقضاة ، وأرباب الحرف .

ثالثها : أن الإنسان إذا وجد حلاوة القليل دعاه ذٰلك إلى الكثير) [(٣)] .

وقد صنف ابن بدر كتابه حسب ترتيب كتب الجوامع ؛ إذ بدأه بكتاب الإيمان ، وختمه بكتاب الأشربة .

ويلاحظ أن المؤلف تارة يورد الباب ويحكم بعدم صحة شيء منه مطلقاً ، كما في قوله : (باب المرجئة والجهمية والقدرية والأشعرية) .

---

(١) الأعلام (٥/٤٢) ، الرسالة المستطرفة (١٥٢) .

(٢) وقد طبع كتابه ، وقدم له الشيخ محمد الخضر حسين ، بالمطبعة السلفية سنة (١٣٤٢هـ) ، وعنيت بنشره جمعية الكتب العربية بالقاهرة .

(٣) المغني عن الحفظ والكتاب (٢٣) .

قال المصنف : (لا يصح في هـٰذا الباب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء)[1] .

وتارة يورد الباب ، ثم ينقل عن بعض أئمة الحديث عدم ثبوت شيء من أحاديث ذٰلك الباب دون أن يبدي حكماً .

من ذٰلك : (باب في التسمية بمحمد ومحمود ، قال أبو حاتم الرازي : قد ورد في هـٰذا الباب أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيها ما يصح)[2] .

وتارة يورد الباب ثم يسوق فيه حديثاً ليحكم عليه وعلىٰ أمثاله بعدم الصحة ، ويلاحظ أنه تارة يقتصر علىٰ حكمه ، وتارة ينقل في ذٰلك أقوال بعض الأئمة في تأييد ما ذهب إليه .

من ذٰلك : قوله : (باب في تعمير الخضر وإلياس .

سأل إبراهيم الحربي أحمد بن حنبل عن تعمير الخضر وإلياس ، وأنهما باقيان يُريانِ ، ويروىٰ عنهما ، فقال : من أحال علىٰ غائب لم ينتصف منه ، وما ألقىٰ هـٰذا بين الناس إلا الشيطان .

وسئل البخاري رحمه الله عن الخضر وإلياس : هل هما في الأحياء ؟ فقال : كيف يكون هـٰذا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يبقىٰ علىٰ رأس مائة سنة ممن هو علىٰ ظهر الأرض اليوم أحد » .

وقال ابن الجوزي : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ﴾)[3] .

وتارة يورد الباب ويحكم علىٰ أحاديثه بعدم الصحة ، ثم يستثني من

---

(١) المغني عن الحفظ والكتاب (٢٩) .
(٢) المغني عن الحفظ والكتاب (٥٧) .
(٣) المغني عن الحفظ والكتاب (٧٧) .

ذلك أحاديث ، من ذلك : (باب في فضل بيت المقدس والصخرة وعسقلان وقزوين .

وقال المصنف : لا يصح في هذا الباب شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير ثلاثة أحاديث في بيت المقدس ، أحدها : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد » ، والآخر أنه سئل عن أول بيت وضع في الأرض ، فقال : « المسجد الحرام » ، ثم قيل : ماذا ؟ قال : « ثم المسجد الأقصى » ، قيل : كم كان بينهما ؟ قال : « أربعون عاماً » .

والآخر : أن الصلاة فيه تعدل سبعمائة صلاة)[١] .

وثمة مسألة تجدر الإشارة إليها ، هي أن كتاب « المغني » هذا لفت نظر العلماء فتتبعوا أثر مؤلفه ، بين مؤيد وناقد ، فقد قال فيه السخاوي : (وعليه مؤاخذات كثيرة ، وإن كان له في كل باب من أبوابه سلف من الأئمة ، خصوصاً المتقدمين)[٢] .

وقال السيوطي : (ألف عمر بن بدر الموصلي ـ وليس من الحفاظ ـ كتاباً في قولهم : لم يصح شيء في هذا الباب ، وعليه في كثير مما ذكره انتقاد)[٣] .

بل لم يقتصر بعضهم على النقد حتى ألف كتاباً في نقد ابن بدر الموصلي ، سماه « انتقاد المغني » ، سيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى ، إلا أن الذي ينبغي ملاحظته أن غالب ما انتقد فيه رحمه الله هو أن كثيراً من الأحاديث التي حكم عليها بالبطلان نازعه فيها المنتقدون ، فأخرجوها من

---

(١) المغني عن الحفظ والكتاب (١٥٣) .

(٢) الرسالة المستطرفة (١٥٢) .

(٣) الرسالة المستطرفة (١٥٢) .

دائـرة الوضع إلىٰ دائرة الضعف ، علـىٰ مفهوم المتأخرين ؛ أعني : الضعف الذي لا ينجبر ولا يتقوىٰ ، والله أعلـم .

❁ ❁ ❁

٢ ـ كتاب « المنار المنيف ، في الصحيح والضعيف » ، لابن قيم الجوزية (٦٩١ ـ ٧٥١ هـ) :

ومؤلفه هو : العلامة الفاضل الشهير ، أبو عبد الله ، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ، الزرعي ، الدمشقي ، شمس الدين ، الشهير بابن قيم الجوزية ، من علماء الإصلاح ، وأحد كبار العلماء .

مولده ووفاته في دمشق ، تتلمذ علىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية ، حتىٰ يكاد لا يخرج عن شيء من أقواله ، وهو الذي هذب كتبه ، ونشر علمه ، كان حسن الخلق ، محبوباً ، فتن بحب الكتب ، فجمع منها عدداً كبيراً ، له تصانيف في فنون شتىٰ ، وتوفي سنة إحدىٰ وخمسين وسبعمائة[١] .

وكتابه : معروف باسم « المنار المنيف في الصحيح والضعيف »[٢] .

وعنوان الكتاب لا يشير إلىٰ أنه من المؤلفات التي أفردت ذكر الأحاديث الموضوعة ، والكتاب في الحقيقة تناول أكثر من موضوع ؛ حيث إنه ألف نتيجة سؤالين :

السؤال الأول : كان حول أحاديث معينة ، إلا أنها لا تتعلق بما نحن بصدده .

أما السؤال الثاني : فهو بيت القصيد ، والسؤال كما أورده المؤلف :

---

(١) الأعلام (٦/٢٨٠ ـ ٢٨١) .

(٢) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة ، وقد طبع قريباً بتحقيق الأستاذ عبد الفتاح أبي غدة .

(وسئلت : هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده ؟)[1] .

فكان هٰذا الفصل من الكتاب جواباً عن هٰذا السؤال .

ويتمثل جواب ابن القيم عن هٰذا السؤال في أمرين :

الأمر الأول : أتىٰ بضوابط مجملة يمكن بموجبها الحكم على الحديث بالوضع ، ومن أهمها :

١ ـ اشتمال الحديث على المجازفات التي لا يمكن أن تصدر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخاصة ما يتعلق منها بالوعد و الوعيد .

٢ ـ اشتماله علىٰ ما يكذبه الحس .

٣ ـ سماجة الحديث ، وكونه مما يسخر منه .

٤ ـ مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة .

الأمر الثاني : أتىٰ بكليات عامة ، وضوابط تفصيلية ، تتناول مسائل شتىٰ ، كل كلية منها تتناول مسألة معينة ، وقد صدر كل كلية منها بقوله : (كل حديث . . .) ، وقد سبق أن أوردت مجموعة منها عند الكلام علىٰ معرفة الوضع في المتن بما يغني عن الإعادة[2] .

ملاحظات عامة على الكتاب :

١ ـ قسم ابن القيم كتابه فصولاً خمسة ، أجاب في الفصول الأربعة عن السؤال الأول ، وهو : (سئلت عن حديث : « صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بغير سواك » ، وكيف يكون هٰذا التضعيف ؟ وكذٰلك قوله في حديث جويرية : « لقد قلت بعدك أربع كلمات ، لو وزنت بما قلت

---

(١) المنار (٤٣) .

(٢) انظر (٢/٧٩) .

منـذ اليـوم لوزنتهن » ، وحديث : « صيام ثلاثة أيام في كل شـهر يقوم مقام صيـام الشـهر » ، وحديـث : « من دخل السـوق فقـال : لا إلـه إلا الله . . . » الحديث) .

أما الفصل الخامس : فقد عقده للإجابة عن السؤال الثاني .

٢ ـ أورد الضوابط التفصيلية كيفما اتفق ، ولم يراع ترتيبها حسب أبواب الجوامع في الحديث كما راعىٰ ذٰلك غيره ممن ألف علىٰ هـٰذا المنوال ، بل أوردها حسب ما خطر له ، ولذا تكرر كلامه في بعض الأمور .

٣ ـ غالب الكليات التي أوردها المؤلف سلمت له ، ولم يستدرك بها عليه إلا في النادر ، وغالب ما استدرك عليه فيه نظر ؛ لأنه محكوم بضعفه ، والنزاع بين كونه موضوعاً وكونه ضعيفاً لا يبلغ درجة الوضع .

٤ ـ كثيراً ما يعطي المؤلف حكماً عاماً في أن الأحاديث الواردة في معنىً معين لا تصح أو لا تثبت ، ثم يستثني من ذٰلك الأحاديث الثابتة ، كما جاء في كلامه علىٰ أحاديث الذكر بعد الوضوء[(١)] ، وأحاديث فضل الديك[(٢)] .

٥ ـ ختم الكتاب بعقد فصل في الكلام على المهدي ، تناول فيه بالتفصيل الأحاديث التي وردت عن المهدي ؛ الثابتة منها وغير الثابتة ، واختلاف أهل السنة والشيعة في مراد كلٍّ من المهدي ، وموقف أهل البدع منه ، وكذٰلك المهدي المنتظر عند النصارىٰ واليهود .

وهدف الكتاب ظاهر من عنوانه ؛ حيث قصد الاستيعاب .



---

(١) انظر « المنار » (١٢٠ ـ ١٢٢) .

(٢) انظر « المنار » (١٣٠) .

٣ ـ « انتقـاد المغنـي عـن الحفظ والكتاب بقولهم : لم يصح شـيء من الأحاديث في هٰذا الباب » ، لحسام الدين القدسي :

وهدف الكتاب ظاهر من عنوانه ؛ حيث قصد الاستدراك على ابن بدر الموصلي ونقد كتابه « المغني »(١) ، ولذا فقد سار علىٰ نهجه في تأليف كتابه .

تعريف بالكتاب ، وملاحظات عامة عليه :

١ ـ بدأ الكتاب بمقدمة طويلة ، ذكر أنها إجابة الكوثري له عن سؤاله في سبب خلط ابن بدر الموصلي في كتابه « المغني » ، **وتتلخص المقدمة فيما يلي :**

أ ـ أن كتابه عبارة عن نقول ، جمعها من كتب المتقدمين الذين ألفوا في الضعفاء ، والكذابين ، والأحاديث الموضوعة ؛ حيث صرحوا في بعض الأحاديث والأبواب أنه لا يصح فيها شيء .

ب ـ أن سبب خلط صاحب « المغني » أنه تقبل أقوال أئمة الجرح التي اعتمد عليها قضايا مسلمة ، وظن أنها أحكام عامة ، في حين أن هٰذه الأقوال هي آراء لأصحابها ، وهم متفاوتون في الحفظ والاطلاع ؛ فقد يكون الاستقراء قاصراً ، أو الحكم نسبياً ، إما لطبقة أو لشيخ ، كما هو معروف لدى المتمرس لأقوال أئمة الجرح والتعديل ، فلم يراع ابن بدر هٰذه الاعتبارات ، وأخذ أحكامهم علىٰ أنها عامة كلية .

ج ـ أن إعطاء حكم عام علىٰ باب بأنه لا يصح فيه شيء ، أو لا يثبت فيه حديث ، حكم يفتقر إلىٰ تتبع واستقراء واطلاع ، بل إحاطة

---

(١) الكتاب قد طبع بمطبعة الترقي ، سنة (١٣٤٣ هـ ـ ١٩٢٥ م) .

لكتب الحديث ؛ من : صحاح ، وسنن ، ومسانيد ، وجوامع ، ومعاجم ، ومشيخات ، وأجزاء ، وتواريخ ، على اختلاف القرون ، وتنائي البلدان ، مما قد خرج عن حد الإحصاء ، والإحاطة بهٰذه الكتب يعد ضرباً من المحال ، ولذا كانت الأحكام التي أوردها ابن بدر في كتابه قاصرة .

د ـ أن كتاب ابن بدر علىٰ هٰذه الهيئة التي ألفه بها احتمال ضرره أكثر من نفعه ؛ لأنه قد يعتمد عليه البسطاء ، ومن لا معرفة لهم بالحديث فينفون أحاديث ثابتة ، وما خطر رد الحديث الثابت بأقل من العمل بالموضوع ، ولقد تبع جماعة ابن بدر ، واحتذوا حذوه ، بل سلكوا موطئ نعله حذو القذة بالقذة ، كما صنع المجد الزبيدي صاحب « القاموس » في خاتمة « سفر السعادة » ، وعز الدين محمد بن إبراهيم بن علي المرتضى اليماني في « العواصم من القواصم » وغيرهم .

هـ ـ أن ابن بدر الموصلي تبع في تأليفه كتابه هٰذا ابن الجوزي ؛ حيث اعتمد عليه في جل تأليفه وإن لم يذكره ، ولذا وقع فيما وقع فيه ابن الجوزي ؛ حيث حكم علىٰ أحاديث بالوضع وهي لا تبلغ درجة الموضوع ، بل أقصىٰ ما يقال فيها : إنها ضعيفة ، بل حكم علىٰ أحاديث بالوضع وهي حسنة ، بل صحيحة ، كما نبه إلىٰ ذٰلك الأئمة الحفاظ .

و ـ أن كتاب ابن بدر لم يقابل بالقبول والرضا من العلماء ، بل قوبل بالانتقاد والهجر من كثير منهم ، حتىٰ جاء من أذاعه وقام بنشره ، لذا فإنه قد أذاع بشر مستطير .

هٰذه أهم المسائل التي جاءت في مقدمة الكتاب ، وهي تكشف عن رأي مؤلفها في الكتاب الذي حاول انتقاده في مؤلفه هٰذا ؛ أعني : كتاب « المغني » .

أما الطريقة التي وجه انتقاده فيها لكتاب « المغني » فالناظر في الكتاب يمكنه تلخيصها فيما يلي :

١ ـ كثيراً ما ينتقد علىٰ صاحب « المغني » بإيراد أحاديث ضعيفة ، بل شديدة الضعف ، معترفاً بضعفها ، إلا أنه يرىٰ أن مجموع طرقها تقوي الحديث ، أو في أقل أحواله تدل علىٰ أن للحديث أصلاً ، وأنها تثبت لها السنية .

٢ ـ تارة ينتقده بذكر أحاديث ، إلا أنها في غير محل النزاع ؛ حيث تدل علىٰ معنىً يغاير المعنى الذي نفاه صاحب « المغني » ، أو الباب الذي لم يثبت فيه حديثاً ، كما حدث ذٰلك في انتقاده علىٰ قول ابن بدر : (باب في زيادة الإيمان ونقصانه وأنه قول وعمل ، لا يصح في هٰذا الباب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

فقد انتقده في حكمه هٰذا مستدركاً عليه بحديث معاذ : (الإسلام يزيد ولا ينقص) ، حيث ذكره معاذ في قصة توريث مسلم من أخيه اليهودي ، ولا شك أن الحديث الذي استدرك به ليس في محل النزاع ، والتغاير بينهما ظاهر .

٣ ـ كما أنه ينتقد ابن بدر ويستدرك عليه بأن يذكر أحاديث موقوفة أو مقطوعة ، وهي ـ وإن كانت ثابتة عمن أسندت إليه ـ إلا أنها لا تصلح استدراكاً على ابن بدر ؛ لأنه استهدف نفي الأحاديث المرفوعة ، ولا يلزم من نفي المرفوع نفي الموقوف أوالمقطوع .

٤ ـ كذٰلك من انتقادات القدسي لابن بدر أن يتعقبه في أحاديث ينازعه في تعديل رواة جرحهم ابن بدر ، أو دفع تهمة الكذب عن رواة رماهم ، فَجُلُّ هدفه من ذٰلك إخراج حديث هٰؤلاء من دائرة الكذب والوضع إلىٰ

دائرة النكارة والترك ، أملاً في العثور علىٰ طريق صحيحة أو حسنة حتىٰ يرتقي بها الحديث إلىٰ درجة الحسن أو الصحة .

في الحقيقة أن غالب انتقاداته ظاهر فيها التعسف والتكلف ، بما لا طائل تحته ، فركوب الصعب والذلول من أجل إخراج الحديث من دائرة الكذب ليبقىٰ في دائرة الطرح أو الترك أو النكارة عمل لا فائدة منه ؛ لأن الحديث في كلا الحالين لا يجوز العمل به ، ولا روايته إلا مقروناً ببيان حاله .

هٰذه هي الكتب التي وقفت عليها ، والتي أفردت للتأليف في الأحاديث الموضوعة بطريقة عرض الأحاديث تحت كليات عامة ، وهي لا شك تكشف عن الجهد الذي بذله ويبذله الجهابذة النقاد في خدمة حديثه صلى الله عليه وسلم ، وصيانته من أن تمسه يد عابث تحاول أن تدس فيه ما ليس منه .



رابعاً : الكتب المؤلفة في نوع معين من الموضوعات ، أو الوضاعين :

وهناك جماعة من النقاد ، وأئمة الحديث ، ألفوا في بيان بعض الموضوعات أو الوضاعين كتباً سلكت مسلكاً يختلف عما سبق ، وذٰلك بأن يتصدوا للتأليف في الرد علىٰ أنواع معينة من الموضوعات ، أو جماعة خاصة من الكذابين ، وهٰذا النوع من التأليف لم يغفله علماء الحديث المتقدمون منهم والمتأخرون ، إلا أن كثيراً من هٰذه الكتب فقدت وضاعت ، ولم يبق بين أيدينا إلا ثلة منها .

والتأليف علىٰ هٰذا النحو يقل ويكثر تبعاً لأهمية خطر هٰذا النوع ، وظهور أثره ، ولذا فإن أكثر ما تناوله المؤلفون في هٰذا النوع من التأليف

بالنسبة للكذابين التأليف في القصاص ، وبيان أثرهم في وضع الحديث .

وأول كتاب وقفت عليه ألف في القصاص وأخبارهم :

١ ـ كتاب « القصاص والمذكرين » ، لابن الجوزي :

أما مؤلفه : فقد سبق التعريف به .

وأما كتابه : فهو معروف باسم « القصاص والمذكرين » .

أشار مؤلفه في مقدمته إلىٰ أنه ألفه إجابة عن سؤال سئله ، ومضمون السؤال : اختلف كلام السلف في القصاص بين مادح وحاضٍّ علىٰ حضور مجالسهم ، وبين ذامٍّ ، ومبدع لهم ، ناهٍ عن حضور مجالسهم ، أو الاستماع إليهم .

وجواباً لهٰذا السؤال فقد حاول المؤلف أن يعطي صورة كاملة عن القصاص ، ببيان ما لهم وما عليهم ؛ حيث **بدأ بمقدمة قسمها إلىٰ ثلاثة فصول :**

الفصل الأول : في تعريف القصاص ، وهو الذي يتبع القصة الماضية بالحكاية عنها ، والشرح لها ، وفعله يسمى : القصص ، وهو لا يذم لنفسه ، وإنما لما اعتراه من مسائل جعلت السلف رضي الله عنهم يكرهونه ، وينهون عنه ، ومن الأسباب التي دفعت السلف إلىٰ كراهة القصص : أنه أمر مستحدث لم يكن علىٰ عهد الرعيل الأول ، ولهٰذا فهو يعتبر من البدع ، كما أن قصص السابقين شابها كثير من الكذب والتزيد ، وخاصة ما كان منها على الأنبياء ؛ حيث تنتقصهم وتنال منهم .

أما الفصل الثاني : فعرف فيه التذكير بأنه : تعريف الخلق نعم الله عز وجل ، وحثهم علىٰ شكره ، وتحذيرهم من مخالفته .

أما الفصل الثالث : فتكلم فيه على الوعظ ، وعرفه بأنه : تخويف يرق له القلب ، وأن كلاًّ من التذكير والوعظ أمر محمود ، إلا أن كثيراً من الناس مزج بين الأمور الثلاثة ، وأطلق كل واحد منها على الآخر ، بل شاع إطلاق وصف القصص والقاص على الأمرين الآخرين .

ثم رتب الكتاب في اثني عشر باباً :

الباب الأول : في مدح القصص والوعظ ، نقل فيه أقوالاً عن بعض الأئمة في ثنائهم على الوعاظ والمذكرين .

الباب الثاني : في ذكر أول من قص ، أورد فيه أن أول من قص هو تميم الداري .

الباب الثالث : في ذكر ما ينبغي أن يقص ويذكَّر به ، أشار فيه إلىٰ أنه ينبغي أن يقتصر في ذٰلك علىٰ ما جاء موافقاً فيه للقرآن والسنة ، وأنه لا ينبغي الإغراب أو تتبع ما ينقل من الإسرائيليات ؛ مما فيه نيل برسل الله ، أو حط من شأنهم ، أو إلصاق ما يخدش العصمة بهم .

الباب الرابع : في أنه لا يقص إلا بإذن الأمير .

أورد فيه من الآثار المروية في عدم جواز القصص إلا بعد الحصول علىٰ إذن من ولي الأمر ؛ لأن القصص وظيفة دينية منوط أمرها بإمام المسلمين ، تفتقر إلىٰ إذنه .

الباب الخامس : في التعاهد بالمواعظ وقت النشاط ، أورد فيه الأثر المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم مِن فعله ؛ حيث كان يتخول أصحابه بالموعظة خوف الملل والسأم .

الباب السادس : في ذكر من كان يحضر من الأكابر عند القصاص .

الباب السابع : في ذكر ما يحذر منه على القاص ، أورد في ذلك ما قد يعرض للقاص من جهة ما قد يختلج في نفسه من كبر وعلو على الناس ، أو رغبة في اجتذاب الناس إليه ؛ من إغراب ، وتتبع لغرائب القصص ، ونوادر الأخبار .

الباب الثامن : في ذم من يأمر بالمعروف ولا يأتمر .

الباب التاسع : في ذكر سادات القصاص والمذكرين ، تناول فيه ذكر ثلة من القصاص والمذكرين والوعاظ من كبار التابعين وأتباعهم ، ممن كان لهم أثر كبير في الوعظ والتذكير .

الباب العاشر : في التحذير من أقوام تشبهوا بالمذكرين ، فأحدثوا وابتدعوا حتىٰ أوجب فعلهم إطلاق الذم للقصاص .

بين في هٰذا الباب كثيراً من أخبار الجهلة والكذابين الذين انتحلوا صفة الوعاظ ، ولبسوا ثوب المذكرين ، وكانت الكذب وسيلتهم ، والوضع بضاعتهم ، مما كان له أثر سيئ على المجتمع الإسلامي ؛ حيث بثوا فيه كذبهم ، وأثر سيئ عليهم وعلىٰ سائر القصاص ؛ حيث اقترنت صفة الكذب بهم .

الباب الحادي عشر : في ذكر ما ورد عن السلف من ذم القصاص ، وبيان وجوه ذلك .

أورد في ذلك موقف السلف من القصاص ، وذمهم ، والنهي عن الجلوس إليهم ، ومقاطعتهم ، وطردهم من المساجد ، والإنكار علىٰ من جلس إليهم .

وختم الكتاب بالباب الثاني عشر : في ذكر تعليم القاص كيف يقص ، حاول فيه إرشاد من يرغب في سلوك هٰذا المنهج ؛ حيث رأىٰ أن القصص

أصبح أمراً شائعاً ، وباباً مطروقاً ، فبين فيه ما ينبغي للقاص فعله ، وما يجب عليه أن يتجنبه .

ويلاحظ أن المؤلف حاول في كتابه هـٰذا إعطاء صورة كاملة عن القصاص ، ما لهم وما عليهم بعبارة مختصرة وترتيب بديع .

كما أن كتابه لم يشتمل علىٰ بيان الأحاديث التي دارت علىٰ ألسنتهم ، أو الموضوعة من قبل بعض جهلتهم ، بل اكتفىٰ بالإشارة إليها مجملة بين طيات كتابه .

❁ ❁ ❁

٢ ـ « أحاديث القصاص » لابن تيمية (٦٦١ ـ ٧٣٧ هـ) :

ومؤلفه هو : الحافظ العلامة ، الناقد الفقيه ، المجتهد المفسر البارع ، شيخ الإسلام ، تقي الدين ، أبو العباس ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني ، ولد سنة إحدىٰ وستين وستمائة ، وسمع من ابن عبد الدائم ، وابن أبي اليسر ، والكمال بن عبد ، وابن الصيرفي ، وغيرهم ، وعني بالحديث ، ونسخ الأجزاء ، ودار على الشيوخ ، خرج وانتقىٰ ، وبرع في الرجال وعلل الحديث وفقهه ، وفي علوم الإسلام ، وعلم الكلام ، وغير ذٰلك ، له مصنفات كثيرة ، توفي بدمشق سنة ثمان وعشرين وسبعمائة ، معتقلاً في قلعتها[١] .

وكتابه معروف باسم « أحاديث القصاص »[٢] ، وقد جاء في المقدمة ـ بعد الحمدلة ـ : (هـٰذه أحاديث يرويها القصاص عن النبي صلى الله

---

(١) تذكرة الحفاظ (١٤٩٦) .

(٢) والكتاب مطبوع ، اعتنىٰ بتحقيقه : د . محمد الصباغ ، وقد وضع له مقدمة عرف فيها بالكتاب ، وأعطىٰ دراسة وافية عنه ، وقد نشره المكتب الإسلامي سنة (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م) .

عليه وسلم ، وبعضها عن الله تعالىٰ ، أجاب عنها شيخ الإسلام أبو العباس أحمد ابن تيمية رحمه الله تعالىٰ)[1] .

والظاهر أن هـٰذه المقدمة من غير كلام المؤلف ، وقد رجح المحقق بأن الرسالة إنما هي عبارة عن إجابة علىٰ أسئلة سُئلها المؤلف من قبل بعض معاصريه ، واستدل لذٰلك بأن الأحاديث التي وردت في مجموع الرسائل الكبرىٰ ـ مما ذكره في هـٰذه الرسالة ـ قد صدر مطلع كل تعليق على الحديث بقوله : (فأجاب ، الحمد لله . . .)[2] .

والرسالة من أولها إلىٰ آخرها ذكرت أحاديث شتىٰ ، بلغت تسعة وسبعين حديثاً ؛ بحيث يذكر الحديث ، ثم يتعقبه ابن تيمية بالتعليق ، وجل الأحاديث الواردة في هـٰذه الرسالة من الأحاديث التي حكم الأئمة بوضعها وبطلانها ، أو ضعفها الذي لا ينجبر ، وغالبها من الأحاديث التي يعتمد عليها القصاص في قصصهم ، وتنفيق سلعهم .

ويلاحظ أن أحاديث الكتاب لم تُسَقْ مرتبة ، بل أوردت بدون مراعاة لأي ترتيب .

كما يلاحظ أن المؤلف يورد الحديث ثم يعلق عليه بما يراه بعبارة موجزة ، يتعرض لبيان معنى الحديث والمراد منه ، وكذٰلك حكمه من حيث ثبوته وعدمه .

تارة يشير إلىٰ أن الحديث لا يثبت مرفوعاً ، وإنما هو معروف عن غير النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم ينسبه إلىٰ قائله .

تارة يحكم على الحديث بالوضع ، ويبين بطلانه ؛ إما بالطعن في سنده

---

(١) أحاديث القصاص (٦٧) .

(٢) أحاديث القصاص (١٥) .

بألا يكون له إسناد يعرف ، أو أن في سنده بعض الكذابين ، وإما بالطعن في متنه ، وذلك بأن يكون مناقضاً لما ورد في القرآن أو السنة الصحيحة ، أو أن الحديث يحمل بين جنباته شهادة وضعه من القرائن التي تتعلق بالمتن ، مما يدل على أن الحديث موضوع مختلق ، وقد حاول رحمه الله تعالى الكشف عن كثير من الأحاديث الموضوعة بنقد متونها .

وتارة يورد لفظ الحديث ويحكم بأنه لا يثبت لفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكنه يشير إلى أن معناه صحيح ، قد ورد بذلك آية أو حديث صحيح يشير إليه .



٣ ـ « الباعث على الخلاص من حوادث القصاص » ، للعراقي :

وقد سبق التعريف بمؤلفه عند الكلام على كتابه « ذيل الميزان » ، بما يغني عن الإعادة .

أما كتابه : فقد جاء مرتباً منسقاً عمن سبقه ، **تناول فيه المسائل الآتية** :

١ ـ الأحاديث التي تدل على إباحة الوعظ ، والآثار التي رواها الصحابة في وعظ النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه ، وحثهم فيها على التمسك بالسنة ، والنهي عن البدعة .

٢ ـ تحديد معنى البدعة ، وقد عرفها بأنها : (كل محدث لم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم) .

٣ ـ الآثار التي تدل على حدوث القصص وأنه بدعة ، وذكر أول من قَصَّ .

٤ ـ الآثار التي تبيح القصص ، ومن له الحق في القص .

٥ ـ إنكار الصحابة والسلف على القصاص ، وتحذير الناس منهم ، والنهي عن مجالستهم .

٦ ـ ما كان عليه القصاص في زمن المؤلف ؛ حيث اتصف غالبهم بالجهل ، وتتبع الغرائب ، ورواية ما لم يتحمل .

٧ ـ تنبيهه علىٰ أنه لا يجوز لأحد أن يروي ما لم يتحمله وإن كان الحديث في « الصحيحين » .

❁ ❁ ❁

٤ ـ « تحذير الخواص من أحاديث القصاص » ، للسيوطي[١] :

أشار المؤلف في مقدمة كتابه إلى السبب الذي دفعه لتأليفه ، وهو أنه استفتي في أحاديث تروىٰ عن بعض القصاص وهي موضوعة ، فحثه ذٰلك علىٰ تأليف الكتاب ، **وقد جاء كتابه في عشرة فصول :**

الفصل الأول : في بيان الأحاديث الواردة في تعظيم الكذب عليه صلى الله عليه وسلم ؛ أورد فيه حديث : « من كذب علي . . . » حاول أن يستوفي طرقه ، ومن رواه من الصحابة ، وقد عزا كل رواية إلىٰ من أخرجها ، وقد بلغت سبعاً وتسعين رواية .

الفصل الثاني : في تحريم رواية الحديث المكذوب عنه صلى الله عليه وسلم .

ذكر فيه عدة روايات في هٰذا الغرض ، ثم أتبع ذٰلك ببيان أقوال العلماء في رواية الحديث الموضوع .

---

(١) الكتاب قد حققه د . محمد الصباغ ، وطبعه في مجلة كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

الفصل الثالث : في توقي الصحابة والتابعين من كثرة الحديث ؛ مخافة من الزيادة أو النقص بسبب النسيان ، فيدخلون في الوعيد الذي أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم لو فرَّطوا ، وقد ساق في هٰذا الفصل جملة من الآثار عن جماعة من كبار الصحابة والتابعين ، امتنعوا عن الرواية ، وبرروا سبب امتناعهم بكبرهم أو نسيانهم ، وأن الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم شديد .

الفصل الرابع : عنون له بقوله : (في بيان أنه لا يجوز لأحد رواية حديث حتىٰ يعرضه علىٰ شيخ من علماء الحديث ، يجيزه بروايته ؛ لاحتمال أن يكون ذٰلك الحديث لا أصل له ، فيدخل في حديث : « من كذب علي . . . ») .

أورد فيه قول الحافظ العراقي في عدم جواز نقل الحديث أو روايته من كتاب ، إلا لمن كان له حق روايته ؛ بأن يتحمله بأحد طرق التحمل ، كما نقل فيه عن ابن خير اتفاق العلماء علىٰ أنه لا يجوز لأحد أن يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا إذا كان قد تحمل الحديث بأحد طرق التحمل المعروفة .

الفصل الخامس : ترجم له بقوله : (في بيان أن من أقدم علىٰ رواية الأحاديث الباطلة فإنه يستحق الضرب بالسياط ، ويهدد بما هو أكثر ، ويزجر ، ويهجر ، ولا يسلم عليه ، ويغتاب في الله ، ويستعدىٰ عليه عند الحاكم ، ويحكم عليه بالمنع من الرواية) ، ثم أورد في ذٰلك بعض الآثار .

الفصل السادس : فيمن رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام منكراً لما روىٰ عنه من الأباطيل .

أورد فيه منامات لبعض العلماء رأوا فيها النبي صلى الله عليه وسلم ،

وسألوه عن أحاديث لبعض الرواة ، فأنكرها أو ردَّ أكثرها .

الفصل السابع : عقده لبيان إنكار السلف قديماً وحديثاً على القصاص فيما رووا من الأباطيل ، وما تحملوه من مشاق في سبيل هٰذا الإنكار من قبل القصاص الذين كانوا يؤلبون العامة عليهم .

الفصل الثامن : تعرض في هٰذا الفصل لبيان أن الأحاديث الموضوعة كثيرة ، وقد اعتمد علىٰ بيان ذٰلك بذكر ما روي عن جماعة من الرواة بأنهم أقروا بوضع أعداد هائلة من الأحاديث ، وكذٰلك الأخبار التي تذكر عن بعض العلماء أن جماعة من الرواة وضعوا طائفة كبيرة من الأحاديث .

الفصل التاسع : وعقد هٰذا الفصل لتلخيص كتاب « الباعث على الخلاص من حوادث القصاص » للعراقي .

الفصل العاشر : فقد عنون له بقوله : (في زيادات فاتت الحافظ العراقي فاستدركتها هنا) .

أورد فيه آثاراً كثيرة عن الصحابة والتابعين في إنكارهم على القصاص ، واعتبار أن القصص بدعة أحدثت إبان الفتنة ، كما أن كثيراً ممن ارتاد هٰذه الصناعة هم من الجهلة ، ثم أتبع ذٰلك بتلخيص كتاب « القصاص والمذكرين » لابن الجوزي ، وبه ختم الكتاب .

هٰذا ما وقفت عليه من المؤلفات التي أفردت لذكر القصاص وأحاديثهم ، ودورهم في وضع الحديث ، وهٰذه المؤلفات لا شك تكشف عن دور علماء الحديث في مقاومة الوضع ، كما أنها تمثل لبنة قوية في السد المنيع الذي أقامه الأئمة وعلماء الحديث في وجه الكذابين .



وثمة كتاب يمكن إلحاقه بهٰذا النوع من المؤلفات ؛ حيث يشترك معها

في طريقة التصنيف ؛ لأن مؤلفه أفرده لبيان نوع معين من الموضوعات ، والكتاب هو :

٥ ـ « الوقوف على الموقوف » ، لابن بدر الموصلي :

وقد سبق التعريف بمؤلفه عند الكلام علىٰ كتابه « المغني عن الحفظ والكتاب » .

أما كتابه : فقد جمع فيه الآثار التي أوردها النقاد في كتب الموضوعات ، مما صح وقفه على الصحابة فمن دونهم ، فكتابه مستل من كتب الموضوعات ، وإنما ضمنت تلك الآثار كتب الموضوعات ؛ لأنها رفعت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ونسبت إليه ، وهي من قول غيره ، فإدخالها في كتب الموضوعات إنما هو من أجل عزوها إليه صلى الله عليه وسلم فقط .

وقد اعتبر المؤلف فعل أصحاب كتب الموضوعات هٰذا خطأ ؛ لأنه يترتب عليه منع العمل بهٰذه الآثار ، في حين أن قول الصحابي يوجب العمل ، وهٰذا الدافع هو الذي حمله علىٰ تصنيف كتابه .

قال في المقدمة : (فإن جماعة من المحدثين قد ذكروا الموقوف في موضوعاتهم ، وذٰلك غلط ؛ فإن الموضوع لا يوجب العمل ، والموقوف إذا كان عن الصحابي أوجب العمل ، وإذا علم ذٰلك ظهر الفرق بينهما ، وكذٰلك في الموضوعات صحاح علىٰ من أوقفت عليه ، فأفردت لذٰلك كتاباً ، وسميته « الوقوف على الموقوف »)[١] .

قلت : أما قوله : (إن صنيع المحدثين خطأ ؛ لأنه يلزم منه العمل

---

(١) الوقوف على الموقوف (١/أ) .

بالموقوفات) ففيه نظر ؛ لأن أقوال الصحابة ليست كلها توجب العمل ، والخلاف في ذٰلك مقرر في موضعه ، كما أن علماء الحديث إنما ضمنوا هٰذه الآثار كتب الموضوعات لرفعها وعزوها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد نبه غالبهم علىٰ أنها تصح موقوفة أو مقطوعة ، وإنما وصفت بالوضع باعتبار رفعها ، كما لا يلزم من إيرادها في كتب الموضوعات مع بيان أنها موقوفة منع العمل بعد البيان .

وفي الحقيقة أن صنيعه هٰذا له فائدة غير التي ذكر ، هي تقليل عدد الأحاديث الموضوعة ؛ حيث ميز الكتاب بين الموضوع عليه صلى الله عليه وسلم ، وبين ما نسب إليه خطأ وهو من كلام غيره .

تعريف بالكتاب :

١ ـ الكتاب مرتب حسب كتب الجوامع ؛ حيث بدأه بكتاب التوحيد ، وختمه بكتاب الطب ، والظاهر أن المؤلف تبع في ترتيب كتابه « مسلسل ابن الجوزي » ، وسار علىٰ نهجه .

٢ ـ أورد المؤلف كل حديث حكم عليه النقاد بأنه لا يثبت مرفوعاً ، وإنما يثبت موقوفاً أو مقطوعاً ، ولم يراع صحة ذٰلك الحكم .

٣ ـ يذكر المؤلف الأثر معلقاً عن الصحابي ، أو من دونه ممن أضيف إليه ، ثم يتبع ذٰلك بذكر أقوال أئمة الحديث ممن أعل الحديث برفعه وحكم بوقفه .

٤ ـ لم يقصد المؤلف في إطلاق لفظة : (موقوف) المعنى الاصطلاحي لدىٰ علماء الحديث ، وهو : (ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل) ، وإنما قصد باللفظة كل ما لم يضف إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فدخل في ذٰلك المقطوع .

هٰذا ما وقفت عليه من كتب قام الجهابذة النقاد بتأليفها لمقاومة الوضع [1] ، وهو في الحقيقة جهد يدل علىٰ أنهم استطاعوا أن يحصروا

---

(١) وثمة كتب أفردت للتأليف في الأحاديث الموضوعة ، لم أتمكن من ذكرها ؛ حيث إنها لم تلتزم في تأليفها أية طريقة من الطرق التي عرضت بها هٰذه المؤلفات ؛ منها : كتاب « الدر الملتقط في تبيين الغلط » ، للصغاني ، وقد جمع في هٰذا الكتاب الأحاديث الموضوعة التي ذكرها الشهاب القضاعي ، قال في مقدمته : (فقد وقع في كتاب الشهاب القضاعي رحمه الله كثير من الأحاديث الموضوعة ، فمن ذٰلك . . . إلخ) الدر الملتقط (ص ١) ، ثم أورد هٰذه الأحاديث علىٰ سبيل الأطراف ، إلا أنه لم يراع في ذكرها ترتيباً معيناً ، بل أوردها كما اتفق ، ولعله ذكرها حسب ورودها في كتاب الشهاب القضاعي ؛ إذ الغرض من تأليفه إظهار ما اشتمل عليه كتاب الشهاب القضاعي من أحاديث موضوعة ، ومنها : « رسالة في الموضوعات » لمرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي المتوفىٰ سنة (١٠٣٣هـ) ، ساق فيها جملة من الأحاديث المحكوم عليها بالوضع ، وأورد في ذٰلك أقوال الأئمة الدالة علىٰ حكمهم عليها بالكذب ، وقد جاء كتابه في مقدمة وفصل واحد .

أما المقدمة : فقد نقل فيها مجموعة من أقوال الأئمة في مسائل تتعلق بالحديث الموضوع ، هي :

١ ـ نقل العلائي مقارنته بين المتقدمين والمتأخرين في حكمهم على الحديث بالوضع وعدمه ؛ فذهب إلىٰ أن الحكم على الحديث بالوضع وعدمه لدى المتقدمين أيسر منه لدى المتأخرين ؛ لأن المتقدمين كان لهم الحظ الأوفر في معرفة الحديث وتتبع طرقه ومخارجه ، والوقوف علىٰ علله ؛ حيث كان جل اعتمادهم على الحفظ والتلقي ، بخلاف المتأخرين الذين اعتمدوا في غالب الأحوال على الكتب ، والمدونات والمصنفات ، وقل فيهم الحفظ ؛ ولذا كان الحكم على الحديث بالوضع من قبلهم عسراً جداً ؛ لأنه يقتضي تتبع واستقراء كثير من المصنفات ، وهي متفرقة متشتتة بالإضافة إلىٰ قصر همم الناس .

٢ ـ نقل قول الزركشي في أن جماعة من المتقدمين حكموا علىٰ أحاديث بأنها لا أصل لها ، ثم ظهر الأمر لدى المتأخرين بخلاف ذٰلك ؛ إذ وجد لتلك الأحاديث طرق أخرىٰ لم يقف عليها المتقدمون .

قلت : ولعله استهدف من نقله هاتين المسألتين بيان أن لكل من المتقدمين والمتأخرين مزية تفردوا بها .

٣ ـ كما نقل عن السيوطي قوله : (إن الجرح كان جائزاً في الصدر الأول ؛ حيث كان غالب الأحاديث تؤخذ من صدور الأخيار ، لا من بطون الأسفار ، فاحتيج إلى الجرح والتعديل ، وأصبح ضرورة دينية ؛ لتوقف قبول الحديث علىٰ توثيق نقلته . ←

الكذابين بما لا يدع مجالاً للشك في أنهم لم يتمكنوا من دس حديث واحد ، أو رواية واحدة ، وفي هٰذا تحقيق لوعد الله تعالىٰ ؛ حيث تكفل بحفظ وحيه وذكره ، فتكفل هو سبحانه بحفظ القرآن من كل شائبة ودخيل ، واستحفظ السنة للجهابذة من هٰذه الأمة ؛ فحفظوها ، وقدروها حق قدرها ، ورعوها حق رعايتها ، تأييداً لدين الله ، وتخليداً لشريعته ، حتىٰ يرث الله الأرض ومن عليها .

* * *

أما بالنسبة للمتأخرين : فلم يعد الأمر محتاجاً إليه ؛ حيث أصبح جل الاعتماد على المدونات والكتب ، فما وجد فيها قُبل ـ وإن نقله أفسق الفاسقين ـ وما خلا منها رُدَّ وإن كان راويه من أتقى المتقين) .

٤ ـ نقل قول الإمام أحمد : (ثلاثة كتب لا أصول لها . . . إلخ) ، ثم ذكر أقوال الأئمة في مراد الإمام أحمد ، وذهب إلىٰ أن مراده أن أحاديث هٰذه الكتب الثلاث الغالب فيها ليس لها أسانيد صحيحة ، وما صح منها قليل جداً .

وبعد أن فرغ من المقدمة ، ذكر في الفصل الذي عقده مجموعة من الأحاديث علىٰ طريقة الأطراف ، أعقبها بعبارات موجزة حكم بها علىٰ وضع الحديث ، ثم أتبع حكمه من أقوال الأئمة ما يؤيد به حكمه .

تعريف بكتابه :

١ ـ لم يسلك المؤلف في عرض الأحاديث الموضوعة أحد الطرق التي سار عليها من صنف في الأحاديث الموضوعة ؛ حيث عرضوها مرتبة علىٰ حروف المعجم حسب أوائل الأحاديث ، أو مرتبة علىٰ حسب جوامع الحديث ، بل ساقها كيفما اتفق ، مما يصعب على الباحث الرجوع إليه في أحاديثه .

٢ ـ كثيراً ما يكتفي المؤلف ـ بعد ذكر الحديث ـ بإيراد أقوال الأئمة الذين حكموا عليه بالوضع ، وجل اعتماده في ذٰلك على المتأخرين ؛ كابن تيمية ، وابن القيم ، وابن حجر ، والسيوطي ، وتارة يورد أحاديث حكموا عليها بالضعف ، وينقل في ذٰلك أقوالهم دون إبداء رأيه .

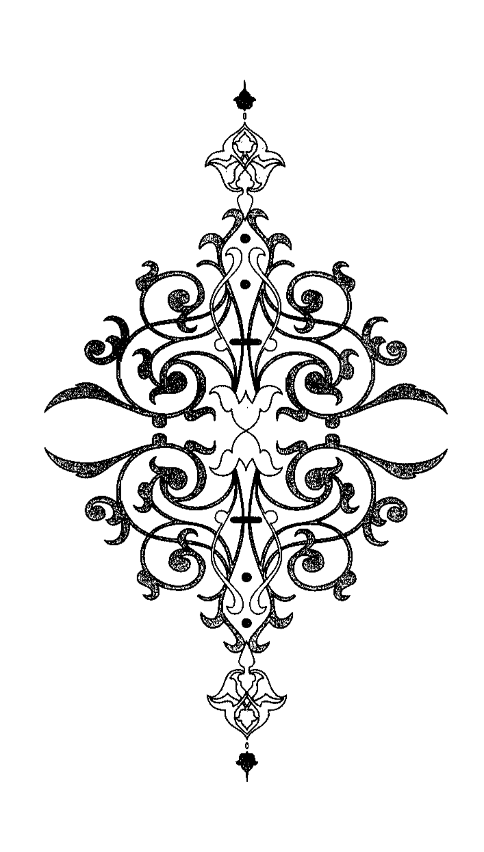
٣ ـ اقتفى المؤلف أثر الإمام السيوطي في تعقبه على ابن الجوزي ؛ حيث يوردها كما هي .

٤ ـ غالباً ما يستخدم المؤلف عبارات في الحكم على الحديث بالوضع ، مثل : (لا أصل له ، لم أجده ، روي بغير سند ، لا يوجد في كلام العلماء ، لا يوجد في كتب المسلمين ، لم ينقله أحد من أهل العلم) .





الخاتمة



الخاتمة

وبعد أن من الله تعالىٰ عليَّ بالتمام أرىٰ من المناسب أن أذيل الرسالة بذكر خاتمة للبحث ، أورد أهم النتائج التي توصل لها البحث ، فهي عبارة عن عصارة للبحث ، تجمع أهم عناصره في عبارات موجزة مركزة .

وقد رأيت إيراد هٰذه النتائج مرتبة حسب ما جاءت في البحث ، مشيراً إلىٰ مكانها في الرسالة ليسهل الرجوع إليه ، أو ما ترجح لي فيما اشتمل علىٰ خلاف ، صارفاً النظر عن ذكر غيره مما تعددت فيها وجهات الأنظار ، فأقول وبالله التوفيق :

أولاً : المقدمة :

المبحث الثاني : في التعريف بالسنة .

نحوت في تعريفها طريق المحدثين ؛ حيث عرفوها بأنها : ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو صفة ، وأنها مرادفة للحديث والخبر والأثر من حيث الإطلاق والاستعمال ، وهو المراد في الرسالة .

المبحث الثالث : في تقسيم الحديث .

أما أهم النتائج التي جاءت في هٰذا المبحث فهي :

١ ـ أن الحديث لدى المتقدمين من العلماء والمحدثين ـ ممن جاء قبل الإمام الترمذي ـ ينقسم إلىٰ قسمين : مقبول ومردود ، أما المتأخرون من لدن الترمذي فمن بعده ؛ فقسموا الحديث إلىٰ ثلاثة أقسام : صحيح وحسن وضعيف ، وأن غالب الحديث الحسن ملحق بالضعيف ، ولذا فإن الضعيف

عندهم قسمان : ضعيف ينجبر ويتقوىٰ ويجوز العمل به ، وضعيف متروك لا يتقوىٰ ولا ينجبر ولا يعمل به ،

٢ ـ أن منشأ الطعن في الحديث يرجع إلىٰ أسباب ثلاثة هي :

أ ـ ما كان الطعن فيه متوجهاً إلىٰ ضبط الراوي .

ب ـ ما كان الطعن فيه متوجهاً إلىٰ عدالة الراوي .

ج ـ ما كان الطعن فيه متوجهاً إلىٰ جهالة الراوي .

والقسمان الأول والثالث : تتقوىٰ أحاديثهما أحياناً ، وذٰلك فيما عرفت عدالة الراوي بعد جهالته ، أو ثبت ضبط الراوي ـ ولو في تلك الرواية بعينها ـ وذٰلك بورود الحديث من طريق آخر يكشف عن المجهول ، أو موافقة ، أو متابعة من الرواة الضابطين لمن طعن في ضبطه .

أما القسم الثاني ـ وهو : ما طعن في عدالة راويه ـ : فإن حديثه لا ينجبر ولا يتقوىٰ ، وافق غيره أو خالف .

٣ ـ فيما يتعلق بحكم العمل بالحديث الضعيف .

إذا كان الحديث الضعيف مما يتقوىٰ وينجبر ؛ فإنه يجوز العمل به في غير الفرائض والأحكام ؛ كالترغيب والترهيب ونحوهما .

أما إذا كان الحديث مما لا ينجبر ، وينحط عن درجة الاعتبار ؛ فلا يجوز العمل به مطلقاً ، وتحرم روايته إلا إذا قرنت بيان ضعفه .

❁ ❁ ❁

ثانياً : **الباب الأول** : في التعريف بالوضع وأحكامه :

الفصل الأول :

١ ـ تعريف الحديث الموضوع ، والألفاظ المستعملة للرمي بالوضع ،

ومن يوصف بالكذب عند المحدثين :

أ ـ ذهبت في تعريفه بأنه : الحديث المختلق المصنوع المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ عمداً أو خطأً .

ب ـ استخدم علماء الحديث وأئمة النقد للرمي بالوضع والكذب ألفاظاً وعبارات ؛ منها ما هو صريح في دلالته ، ومنها ما هو كناية .

كما أن جماعة آخرين من أئمة الحديث والنقد ، استعملوا ألفاظاً انفردوا بها ، وقصدوا منها الرمي بالكذب ، وهٰذه العبارات بعضها صرح الإمام بقصده منها ، وبعضها عرف مراده منها بالاستنباط والاستقراء والتتبع .

كما أن هناك ألفاظاً مشتركة بين الوصف بالكذب وغيره ، وقد استعملها الأئمة في كلٍّ ، إلا أن القرائن هي التي تغلب جانب مراد أحد معنيي المشترك على الآخر .

ج ـ يطلق المحدثون وصف الكذب لخمسة أمور :

١ ـ الاختلاق والوضع ، وهو الأصل المتبادر عند إطلاقه .

٢ ـ إطلاق الكذب على الراوي لأمور تتعلق بإسناد الحديث ، هي :

أ ـ ادعاء السماع من شيخ لم يسمع منه .

ب ـ رواية أحاديث دون أن يتحملها بلفظ السماع ونحوه .

ج ـ تعمد قلب الإسناد .

د ـ إلزاق الأحاديث على الشيوخ .

هـ ـ سرقة الإسناد .

و ـ قبول التلقين .

ز ـ إقرار الشيخ بالحديث الذي أدخل عليه .

٣ ـ من كذب في أحاديث الناس ، وإن لم يعرف كذبه في الحديث .

٤ ـ شتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو التعرض لهم بسوء ، أو النيل منهم وانتقاصهم .

٥ ـ إطلاقه على الخطأ .

الفصل الثاني : في وقوع الوضع في الحديث ، ونشأته ، وأسبابه ، وما يثبت به .

وأهم النتائج التي وصل إليها البحث في هٰذا الفصل هي :

١ ـ أن الوضع قد وقع في الحديث ، وأن إنكار وقوعه إنكار لأمر محسوس .

٢ ـ أن الوضع في الحديث بدأ في الثلث الأخير من القرن الأول ، وأن حامل لوائه هو المختار بن أبي عبيد الثقفي ، خلافاً لمن قال : إن الوضع بدأ قبل ذٰلك .

٣ ـ أن هناك أموراً سبقت الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والوضع عليه ، قد تفشت في العالم الإسلامي ، وانتشرت بين أرجائه ، كانت موطئة ومهيئة لوقوع هٰذه البلية العظمىٰ ، والجريمة البشعة النكراء ؛ منها :

أ ـ انتهاك حرمة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخاصة البارزين منهم ، وذٰلك بإظهار عيبهم ، وتأليب العامة عليهم ، وقتل الخلفاء منهم .

ب ـ تفرق المسلمين وتشتتهم ، وقد أدىٰ ذٰلك إلىٰ تناحرهم وتخاصمهم وتقاتلهم ، مما نتج عنه فقد الثقة فيما بينهم ، وتكذيب بعضهم بعضاً ، والكذب عليهم .

ج ـ تفشي كثير من النظريات ، والآراء الفاسدة ، والمبادئ الغريبة في المجتمع الإسلامي .

٤ ـ بالنسبة لأسباب الوضع في الحديث ودوافعه ، فقد كانت ثم أمور حملت البعض على الوضع في الحديث ، والاختلاق في الرواية ، وأهم هٰذه الأسباب هي :

أ ـ الزندقة والإلحاد في الدين ، بقصد التشكيك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد سلك هٰؤلاء الزنادقة في الوضع مسالك ؛ أهمها أمران :

١ ـ الوضع بقصد الإفساد ، وذٰلك بوضع أحاديث تنتقص الإسلام ونبيه صلى الله عليه وسلم ، وتناقض تعاليمه ، وتكذب قرآنه .

٢ ـ الوضع بقصد التشكيك في السنة ، وذٰلك عن طريق الإقرار والادعاء بوضع أعداد هائلة من الأحاديث تحل الحرام ، وتحرم الحلال .

ب ـ نصرة المذاهب والأهواء ، وتشتمل ثلاثة أمور :

١ ـ المذاهب السياسية .

٢ ـ المذاهب العقدية الكلامية .

٣ ـ المذاهب الفكرية .

وقد كان لكل مذهب من هٰذه المذاهب دور في وضع الحديث .

وأهم نتائج هٰذا البحث :

١ ـ أن الخوارج هم أقل الفرق وضعاً للحديث ، إن لم يكونوا مبرئين من الوضع .

٢ ـ أن الشيعة هم أكثر الفرق الإسلامية وضعاً للحديث ؛ حيث كان لهم دور كبير في الوضع .

٣ ـ أما سائر أصحاب المذاهب : فإن دورهم أقل من دور الشيعة في الوضع .

٤ ـ أن دور المذاهب العقدية الكلامية ودور المذاهب الفقهية الفرعية أقلُّ في الوضع من سائر الفرق والمذاهب .

ج ـ من أهم الأدوار التي سرىٰ منها الوضع إلى الحديث بقصد أو بغير قصد : دور الزهاد ، والراغبين في الخير عن جهل ونقص في الأهلية ، وكثير من الأحاديث الموضوعة كانت من جهتهم ، وأكثر ما مني به المسلمون من هٰذه الطائفة ؛ حيث الصلاح والزهد والعبادة سجاياهم ، والدعوة إلى الخير والحض عليه دعوتهم ، إلا أن أمرهم ظاهر معلوم لدى المحدثين ؛ إذ تجنبوهم ونهوا عن الأخذ منهم .

د ـ من الدوافع التي حملت البعض على الوضع نشدان غرض دنيوي ، أو تطلع إلىٰ منصب أو جاه ، إلا أن هٰذا النوع من الوضع أقل من سابقه ، وخاصة ما كان منه تقرباً إلى الولاة أو الخلفاء ؛ فإنه يعد من الأمور النادرة .

ومن الطوائف التي عرفت بالوضع من أجل غرض أو عرض : طائفة القصاص الذين كان دورهم في وضع الحديث ظاهراً ؛ حيث ينسبون كل قول إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخاصة الغرائب منها .

وكذٰلك منهم ؛ أعني : من كان يضع من أجل أغراض دنيوية : بعض الجهلة من أصحاب الحرف ، أو البائعين لبعض السلع ، وذٰلك بأحد أمرين :

الأمر الأول : وضع أحاديث في فضل سلعة ، أو إعطاؤها صفة علاجية ونحوها .

الأمر الثاني : وضع أحاديث في ذمها ، والإنكار علىٰ فاعلها ، وإلحاق الإثم لمن يأتيها .

هـ ـ وثمة دافعان حملا البعض على الوضع في الحديث ، إلا أنه وضع اصطلاحي يتعلق بالإسناد :

الأول : قلب الإسناد بقصد الإغراب وادعاء التفرد ، ودافعه الشَّرَه والتطلع إلى الشهرة ، والتشبع بما لم يعط .

الثاني : الوضع في الإسناد أو المتن من أجل امتحان بعض الرواة ، واختبارهم في سماعاتهم ، وكل الأسباب الدافعة إلى الوضع في الحديث متفق علىٰ حرمتها ، إلا الوضع من أجل الامتحان ؛ فقد تساهل فيه البعض ، وقيد الجواز بوجوب كشفه بعد انتهاء الغرض منه .

المبحث الثالث : ما يثبت به الوضع :

وأهم النتائج التي توصل إليها البحث هي : أن علماء الحديث وأئمة النقد ـ نتيجة الجهد الجهيد المبذول في التنقير عن الكذابين ، والتفتيش عن الوضاعين ، وكشف ألاعيبهم ، وتزييف حبائلهم ـ قد استطاعوا أن يضعوا قرائن وضوابط يتوصل بها لكشف الوضع في الحديث ، وأهمها :

١ ـ إقامة البينة على الراوي بأنه وضع في حديثه .

٢ ـ إقرار الراوي علىٰ نفسه بالوضع .

٣ ـ قيام قرينة في حديثه تتنزل منزلة إقراره ، وذٰلك بأن يروي عن شيخ أو مشايخ يدعي السماع منهم ، في حين أنه لم يسمع ، بأن يكونوا قد ماتوا

قبل أن يولد ، أو ثبت عدم لقائه لهم ، أو نحو ذٰلك ، وكذٰلك وجود قرائن يعرف بها كذب الراوي فيما يسنده وينسبه إلىٰ شيوخه ، مما عرف أنهم منه براء ، وذٰلك بقلب الإسناد عليهم ، أو إلزاق أحاديث بهم ، أو إدخالها عليهم .

ومنها : قرائن يتوصل بها لمعرفة كذب الراوي ، وذٰلك بإخباره عن أمور مستحيلة ، سواء كانت الاستحالة في الأحاديث التي يرويها ، أم فيما يخبر به عن نفسه .

ومن القرائن الدالة على الكذب والوضع : اشتمال الحديث علىٰ ركة في لفظه ومعناه ، أو تفاهة في أحدهما .

ومنها : عدم معرفة الحديث ، وذٰلك إما لوروده بدون إسناد ، أو ذكر حديث في العصور المتأخرة ولا يوجد في كتب الحديث ودواوين السنة .

الفصل الثالث : في أحكام تتعلق بالوضع والوضاعين :

وقد توصلت في الفصل إلىٰ نتائج ، أوجز أهمها فيما يلي :

١ ـ انعقاد الإجماع ـ ممن يعتد به من علماء الأمة الإسلامية ـ علىٰ حرمة الوضع والكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لأي غرض من الأغراض ، مهما كان الحامل عليه أو الدافع إليه .

٢ ـ أن الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم كبيرة من الكبائر ، يستوجب المتعمد لها الوعيد لذٰلك .

٣ ـ المتعمد في الكذب علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسق ساقط العدالة ، لا تقبل توبته ، ولا تعتبر روايته ، بخلاف غير المتعمد ، فإنه لا يفسق ، وتسقط عدالته ، ولا يعتبر بروايته .

٤ ـ تحرم رواية الحديث الموضوع علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم في أي معنىً من المعاني ، سواء كانت في الأحكام ، أم في الفضائل ، أم في الترغيب والترهيب ، إلا إذا كانت الرواية مقرونة ببيان وضعها وكشف كذبها .

٥ ـ تجوز رواية الإسرائيليات شريطة بيان أنها من الإسرائيليات ، باعتبار أنها الأخبار التي لا حرج في ذكرها ونقلها .

٦ ـ يحرم العمل بالحديث الموضوع لمن يتبين له وضعه في أي معنىً من المعاني ؛ لأن في ذٰلك مخالفة صريحة لأمر النبي صلى الله عليه وسلم .

٧ ـ الحكم على الحديث بالوضع يعتريه ما يعتري الأحكام من حيث قوة الدليل علىٰ وضعه وضعفه ؛ فتارة يكون الحكم على الحديث بالوضع مطابقاً لنفس الأمر ، وتارة يكون بحسب الظاهر ـ وهو الأغلب ـ ولا يلزم منه أن يكون باطلاً في نفس الأمر .

٨ ـ الحديث المحكوم عليه بالوضع لا يصحح إلا بالطرق التي سلكها علماء الحديث ؛ من حيث تعديل رواته ، أو اعتضاده بما يدل أن له أصلاً ، أما تصحيحه بالمكاشفة أو التجربة فأمر لا يلتفت إليه .

❁ ❁ ❁

ثالثاً : **الباب الثاني** : في معرفة الموضوعات :

الفصل الأول : في معرفة الموضوعات :

وقد اشتمل هـٰذا الفصل علىٰ مبحثين :

المبحث الأول : في معرفة الوضع في السند ، وقد انتهى البحث إلىٰ نتائج ، أهمها :

١ ـ أن الإسناد في الحديث أمر ضروري ، عليه ينبني الحكم على الحديث

صحة وضعفاً ، ولذا اهتم به علماء الحديث ، وأولَوه عنايتهم الفائقة .

٢ ـ أن إسناد الحديث بدأ منذ رواية الحديث .

٣ ـ بدأ إلزام الرواة بذكر أسانيدهم في وقت مبكر جداً ، منذ ولاية الصديق أبي بكر رضي الله عنه .

٤ ـ التزام الرواة بذكر أسانيدهم كان هو المرحلة الأخيرة بالنسبة لبداية الإسناد وإلزام الرواة به ، ولذا جاء متأخراً بعض الوقت عن الأمرين السابقين .

٥ ـ وضع أئمة الحديث وعلماء النقد ضوابط تفصيلية ، وأخرىٰ إجمالية ، يمكن بها معرفة الطرائق التي سلكها الكذابون في الوضع في هٰذا القسم من الحديث .

أما بالنسبة للضوابط الإجمالية : فهي ترتكز علىٰ : إثبات السماع وصحته ، وسلامة رواته من الطعن والجهالة .

أما بالنسبة للضوابط التفصيلية : فقد تمكن المحدثون من معرفة أصح الأسانيد وأوهاها ، سواء كان ذٰلك بالنسبة لكل صحابي بعينه ، أو بالنسبة للبلدان الإسلامية التي احتضنت بعض الصحابة ، أو تبنت علومهم وأحاديثهم .

٦ ـ تمكن علماء الحديث وأئمة النقد من كشف حبائل الكذابين ، وإظهار زيفهم في المسالك التي طرقوها في الوضع بالنسبة للسند ؛ فقد كشفوا عن صور لهٰذا النوع من الوضع ، هي :

١ ـ سرقة الإسناد .

٢ ـ قلب الإسناد .

٣ ـ تركيب الإسناد .

المبحث الثاني : في معرفة الوضع في المتن :

١ ـ أن الوضع في المتن ينشأ من أحد طريقين ، هما :

أ ـ أن ينشئ الواضع من قبله كلاماً يعزوه إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ب ـ أن يأخذ الواضع كلام غير النبي صلى الله عليه وسلم فينسبه إليه .

٢ ـ وضع علماء الحديث وأئمة النقد ضوابط إجمالية وتفصيلية ، يمكن بمعرفتها الحكم علىٰ متن الحديث صحة وبطلاناً .

أما الضوابط الإجمالية فهي :

١ ـ أن يكون الحديث مخالفاً لصريح القرآن ؛ بحيث يتعذر الجمع بينهما ولو من وجه .

٢ ـ أن يكون الحديث مخالفاً لصحيح السنة النبوية مخالفة لا يمكن الجمع بين الحديثين بسببها .

٣ ـ أن يكون الحديث ركيكاً ؛ إن في لفظه وإن في معناه .

٤ ـ أن يكون الحديث مخالفاً لمقتضى العقل ؛ بحيث لا يقبل التأويل .

٥ ـ أن يشتمل الحديث علىٰ أمر يدفعه الحس ، ويكذبه الواقع ، كأن يرد في الحديث تاريخ معين لوقوع حادثة ، أو نزول عذاب ، أو وجود نعمة أو زوالها .

٦ ـ أن يرد في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل أمراً ظاهراً ، وأمر بأمر بيّن بمحضر الصحابة كلهم أو جلهم ، ثم يتفق الصحب الكرام رضي الله عنهم علىٰ كتمانه ، بل العمل بخلافه .

٧ ـ أن يشتمل الحديث علىٰ مجازفات ، خاصة فيما يتعلق بالثواب والعقاب ، أو الوعد والوعيد .

٨ ـ أن يرد الحديث في زمن قد استقرئت فيه الأخبار ؛ فيفتش عنه فلا يوجد في صدور الرجال ، ولا في بطون الأسفار .

٩ ـ أن ينفرد بعض أهل البدع برواية أحاديث في فضل بدعهم لا تعرف عن غيرهم .

أما الضوابط التفصيلية : فقد جمع علماء الحديث كل ما يروىٰ عنه صلى الله عليه وسلم ، وعرضوه علىٰ كليات الشريعة الإسلامية وعموماتها ، وقاسوها بمقياس كلامه صلى الله عليه وسلم ، وعرضوها للنقد الداخلي والخارجي ، فنتج عنه ضوابط تفصيلية ، وضعت تحت عمومات تشير إلىٰ أن ما روي عنه تحت تلك الكلية مما ثبت بطلانه ، وفيها رد صريح قاطع على القائلين بأن علماء الحديث أغفلوا النقد في المتن ، وصرفوا طاقة جهدهم في نقد السند ؛ حيث دل عملهم هٰذا علىٰ أن نقدهم للمتن لا يقل عن نقدهم للسند .

الفصل الثاني في النسخ الموضوعة :

وأهم نتائج هٰذا الفصل :

١ ـ الوقوف علىٰ مراد المحدثين من التعبير بنسخة موضوعة ، وأنه يشمل أحد أمور ثلاثة :

أ ـ إطلاق لفظ : (نسخة موضوعة) علىٰ مجموعة من الأحاديث اختلقها بعض الكذابين ، ونسبها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أو أخذ كلام غير النبي صلى الله عليه وسلم ونسبه إليه .

ب ـ إطلاق لفظ : (النسخة الموضوعة) علىٰ مجموعة من المؤلفات جمع فيها أصحابها أحاديث تتناول موضوعاً معيناً ، أو مسائل معينة ، والنقاد إنما يطلقون عليها وصف الكذب ؛ لأن مؤلفيها تصرفوا في رواية أحاديثها ـ تحملاً وأداء ـ تصرفاً لا حقَّ لهم فيه .

ج ـ وصف النسخة بالوضع لقيام علة مؤثرة تتعلق براوي النسخة .

الفصل الثالث :

في ذكر الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في « موضوعاته » ، وقد جاءت في كتاب أو أكثر من الكتب الستة .

وأهم نتائج هٰذا الفصل :

١ ـ أن الكتب الستة قد تفاوت مؤلفوها في الأغراض التي ألفت من أجلها ، ويمكن إجمالها فيما يلي :

أ ـ استهدف كل من الإمام البخاري والإمام مسلم إخراج الأحاديث الصحيحة في مؤلفاتهم .

ب ـ استهدف أبو داود إخراج أحاديث الأحكام التي اعتُمد عليها في استنباط الأحكام ، إلا أنه لم يقتصر علىٰ إخراج الأحاديث الصحيحة ، بل ذكرها وغيرها ، منبهاً في ذٰلك علىٰ بعض الأحاديث الشديدة الضعف .

ج ـ أما الإمام الترمذي : فقد كانت غايته من تأليف كتابه : ذكر الأحاديث التي قال بها من سبقه ، ولذا فقد أورد الصحيح والحسن والضعيف ، بل المنكر ، إلا أنه التزم الإشارة إلىٰ كل حديث ، وبيَّن درجته حسب ما يراه .

د ـ أما ابن ماجه : فالغرض من تأليف كتابه هو : ذكر أحاديث الأحكام ،

ولم يشترط لكتابه شرطاً ، ولعله يرىٰ أن ذكر سند الحديث كاف لمعرفة درجته .

٢ ـ خلا كتاب ابن الجوزي من ذكر أي حديث جاء في « صحيح البخاري » ، وقد تعقبه بعضهم بأنه ذكر حديثاً أخرجه البخاري من رواية حماد بن شاكر ، لـٰكن الحافظ ابن حجر نفىٰ كون الحديث في رواية حماد بن شاكر ، وقد أورد ابن الجوزي الحديث معلقاً ، وحكىٰ فيه قول النسائي بأنه حديث موضوع ، والذي يظهر لي : أن الحديث لم يخرجه البخاري ، كما صرح بذٰلك ابن حجر .

٣ ـ ذكر ابن الجوزي حديثاً من « صحيح مسلم » ، وأعله بعلة تتعلق بسنده ، وقد سار في حكمه ذٰلك تقليداً لابن حبان ، وقد خطأهم القوم ، ووُفِّقوا في ذٰلك .

٧ ـ أورد ابن الجوزي في « موضوعاته » أربعة أحاديث مما انفرد بإخراجها أبو داود رحمه الله ، وقد ظهر لي منها : أن ابن الجوزي له أجر واحد بالنسبة للحديث الأول ؛ حيث بنىٰ حكمه على اتهام راو في إسناده ، والواقع أن الراوي ثقة ، والسبب في توهمه جرحَه اتفاق الراويين في الاسم ؛ فظن ابن الجوزي أنه الراوي المجروح في حين أن الراوي ثقة .

وأما الحديث الثاني : فقد ساقه ابن الجوزي بسند غير سند أبي داود ، وقد اشتمل طريقه علىٰ راو كذاب ، فحكم ابن الجوزي على الحديث متعلق بسند الرواية لا متنها .

أما الحديثان الثالث والرابع : فقد قام بهما من العلل ما يسوغ الحكم عليهما بالوضع ، كما أن الشواهد والمتابعات التي أوردت لتعضد الحديث قصرت عن ذٰلك .

٨ ـ ذكر ابن الجوزي في « موضوعاته » من الأحاديث التي انفرد بإخراجها الترمذي : ثلاثة وعشرين حديثاً ، وقد ترجح لي أن ابن الجوزي مصيب في عشرين منها ، وأن من انتقده أصاب في ثلاثة أحاديث .

٩ ـ أورد ابن الجوزي حديثاً واحداً ذكره النسائي في « سننه » ، وفي الحقيقة أن هـٰذا الحديث ساقه النسائي معلولاً ؛ ليكشف عن علته ، فقول من تعقبه بأن النسائي أخرجه مطلقاً أمر فيه نظر .

١٠ ـ أورد ابن الجوزي في « موضوعاته » من الأحاديث التي انفرد بها ابن ماجه ثلاثة وعشرين حديثاً ، وقد ترجح لي أن جميع هـٰذه الأحاديث فيها من العلل القوادح ما يسوغ الحكم عليها بالوضع .

١١ ـ كما أورد ابن الجوزي في « موضوعاته » من الأحاديث التي اتفق في إخراجها كلٌّ من الترمذي وابن الجوزي ، وقد بلغت ستة أحاديث ، وقد ظهر لي منها أن ابن الجوزي وفق في حكمه علىٰ هـٰذه الأحاديث بالوضع ، والله أعلم .

ومجمل القول : أن الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في « موضوعاته » ـ مما جاء في كتاب أو أكثر من الكتب الستة ـ خمسة وخمسون حديثاً .

منها : حديث واحد قيل إنه في « صحيح البخاري » ، والراجح خلافه ، وأن ستة أحاديث من سائر هـٰذه الأحاديث لم يُصَوَّب ابن الجوزي في اعتبارها من الموضوعات ، والباقي وعددها ثمانية وأربعون حديثاً ، كان لابن الجوزي ما يسوغ له اعتبارها من الموضوعات ، وجل هـٰذه الأحاديث في « جامع الترمذي » ، و« سنن ابن ماجه » ، وأما الحديث الوارد في « سنن النسائي » : فالأولىٰ عدم عزوه إلى النسائي ؛ لأنه أخرجه مغايراً لشرطه ،

وقصد من ذكره التنبيه علىٰ علته ، وكذٰلك حديثا أبي داود فإنه رحمه الله تعالىٰ أشار إلىٰ نكارتهما وضعفهما ، فما كان ينبغي أن يطلق القول بأن أبا داود أخرجهما ، والله أعلم .

❁ ❁ ❁

رابعاً : الباب الثالث في معرفة الوضاعين :

الفصل الأول : في الرواة المتعمدين للكذب :

وهٰذا النوع من الرواة سلك طرائق متعددة لبث كذبه ، ونشر إفكه ، وأهم هٰذه الطرق :

١ ـ ادعاء صحبة النبي صلى الله عليه وسلم ، والتلقي عنه ، وذٰلك بعد انتهاء سنة عشر ومائة هجرية .

٢ ـ ادعاء جماعة من الكذابين لقاء جمع من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والأخذ عنهم ، وذٰلك بعد المائتين من هجرة المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم .

٣ ـ إقرار جماعة من الرواة بالكذب ، والتصريح بالوضع ، وأن الحامل عليه أمور ثلاثة ، هي :

أ ـ الندم والتوبة .

ب ـ الاختبار والسؤال .

ج ـ التشكيك في سنة النبي صلى الله عليه وسلم .

٤ ـ ادعاء سماع ما لم يسمعوا ، أو لقاء من لم يلقوا .

٥ ـ إلصاق أحاديث علىٰ شيوخ ، أو زيادة أحاديث في كتبهم ، أو تأليف الكتب ونسبتها إليهم ، أو وضع أحاديث علىٰ لسان الخصوم بقصد

انتقاصهم ، وحكاية الكذب عنهم ، أو وضعها علىٰ مشايخ مجهولين ، أو لا وجود لهم .

٦ ـ هناك جماعة من الرواة وصفوا بالكذب ورموا به ، دون قصد منهم ، أو تعمد ، بل جرىٰ علىٰ ألسنتهم دون علم منهم ، وهـٰؤلاء الرواة هم :

ـ الجهلة .

ـ الصالحون الذين غلبت عليهم العبادة ، ولم يكونوا أهلاً للرواية .

ـ المختلطون من الرواة .

ـ فاحشو الغلط ، وكثيرو الخطأ .

ـ المغفلون .

٧ ـ كثيراً ما يذكر جماعة من النقاد عن بعض الرواة بأنهم وضعوا أحاديث كثيرة ؛ تارة توصف بالمئات ، وأحياناً بالآلاف ، والذي ظهر لي والله أعلم : أنهم يقصدون من إطلاقهم أحد أمور ثلاثة :

١ ـ المبالغة في الكثرة دون قصد لمنطوق العدد .

٢ ـ أن قصدهم من ذٰلك هو الحكم علىٰ مروياتهم كلها ، ما صدق فيها الراوي أو كذب ؛ لأنهم يجعلون حديث الراوي موضوعاً كله إذا ثبت كذبه في رواية واحدة .

٣ ـ ذكر العدد وقصد حقيقته .

الفصل الثاني : في الرواة المختلف في الحكم عليهم بالوضع :

وأهم نتائج هـٰذا الفصل ما يلي :

أ ـ عدم قبول جرح الأقران بعضهم بعضاً ، خاصة فيما إذا علم أن سبب التجريح هو التنافس .

ب ـ تارة تروىٰ أحاديث موضوعة عن رواة مجهولين ، رماهم بعض النقاد بالوضع والاختلاق من أجل مروياتهم تلك ، إلا أن الذي ينبغي ملاحظته هو أن جماعة من الكذابين كانوا يضعون أحاديث يلصقونها بقوم مجهولين ؛ تنفيقاً لكذبهم ، وتعمية على المحدثين في كشف ألاعيبهم ، ولذا فإن إطلاق الكذب علىٰ هـٰؤلاء المجهولين أمر يفتقر إلى التثبت والتحري .

ج ـ كثيراً ما يحكم النقاد علىٰ أحاديث بالوضع ، إلا أنهم يترددون في اتهام أحد رواتها ؛ كقولهم : فلان عن فلان ، أو عنه فلان : خبر موضوع ، فهـٰذا القول ونحوه غير كاف في رمي الراوي بالكذب .

الفصل الثالث : في الرواة الذي رموا بالكذب ، ولهم رواية أو أكثر في واحد أو أكثر من الكتب الستة .

بلغ عدد الرواة الذين رموا بالكذب ولهم رواية في الكتب مائة وأربعة وخمسين راوياً ؛ **منهم** من كانت التهمة في حقه ثابتة ، **ومنهم** من نافح عنه العلماء تهمة الكذب ، **ومنهم** من رمي بالكذب لغير الاختلاق والوضع ، بل لأمور أخرىٰ يتعلق بعضها بالسماع ، ويتعلق بعضها بالأداء ، **ومنهم** من رمي بالكذب لفساد معتقده ، أو لتطاوله ونيله من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، **ومنهم** من قصد بوصفه بالكذب وصفه بالخطأ ، وقد نبهت علىٰ ما تبين لي من مراد المحدثين من رميهم بالكذب بعض الرواة عند ذكر ترجمة الراوي .

❁ ❁ ❁

خامساً : **الباب الرابع** : في جهود العلماء في مقاومة الوضع :

الفصل الأول : في الجهود الوقائية :

لقد أحكم علماء الحديث أمره ، وتتبعوا المنافذ والمسالك التي

يتطرق منها إلى الحديث ما ليس منه ، فأوصدوها في وجوه كل من تسول له نفسه بإلحاق ما ليس من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ، وقد وضعوا لذٰلك وسائل دقيقة تمكنهم من الحيلولة بين حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الكذب ، وتتلخص هٰذه الوسائل في أمور :

حث التلاميذ علىٰ ضرورة التثبت في الرواية ، والتحري عند أخذها ، بل الاقتصار في الأخذ علىٰ أهل الشأن العارفين به ؛ لأن في الاقتصار على الأخذ منهم سلامة من الوقوع في الوهم والخطأ ، وإكمالاً لهٰذا الأمر فقد منعوا أخذ الرواية من كل سبيل يتطرق منها الخلل إلىٰ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فمنعوا الرواية عن أهل البدع ، ومنعوا من الأخذ عن الضعفاء ، وحظروا الرواية عن القصاص ؛ لأن كل صنف من هٰذه الطوائف مكان احتمال يمكن أن يتطرق منه إلى الحديث ما ليس منه ، بالإضافة إلىٰ أنهم ليسوا أوعية نظيفة تصلح لحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكل هٰذه الأمور منع أئمة الحديث من الرواية عن هٰذه الأصناف ، وزيادة في الاحتياط والتوقي فقد كان بعضهم يتتبع أحاديث الضعفاء فيحفظها لمعرفتها حتىٰ يتجنبها ، ويكشف زيفها إذا ما همَّ أحد بإلحاقها بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

هٰذا المسلك من العلماء كان مسلكاً وقائياً ، استهدف تجنب كل خلل يتطرق إلىٰ حديثه صلى الله عليه وسلم .

أما المسلك الثاني الذي تبعوه في مقاومة الوضع في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : فقد كان مستهدفاً الكذَبَة في حديث

رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ حيث أظهر أمرهم ، وكشف عن أحوالهم ، بــل قعد لهــم كل مرصد ، وعاملوهــم بما هم أهل لــه ؛ إذ منع من قبول مروياتهم ، بل شهَّر بأمرهم ، وأظهر زيفهم ، عقاباً لهم ، وردعاً لمن تسول له نفسه الاختلاق علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل زاد الأمر حتىٰ بلــغ حد تعنيفهــم ؛ بالتذكير تارة ، وبالتغليظ والتأديــب تارة أخرىٰ ، بل لــم يقتصر الأمر علىٰ ذٰلك حتىٰ صنفوا فيهــم الكتب التي تخلد خزيهم ، وتكون شــاهدة عليهم ، وهٰذا المســلك ـ أعني : الجهــود العلاجية ـ هو الفصــل الثاني من الباب الرابع ، وبه تمَّ المراد ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم .



المصادر والمراجع التي اعتمد عليها في البحث

أولاً : في المصادر والمراجع المخطوطة .

١ ـ **الأحاديث الضعيفة** : ابن عبد الهادي ، المكتبة الظاهرية بدمشق .

٢ ـ **أسماء الضعفاء** : ابن الجوزي ، المكتبة الظاهرية بدمشق .

٣ ـ **التتبع** : أبو الحسن الدارقطني ، السعيدية حيدر آباد .

٤ ـ **تلخيص العلل المتناهية** : الذهبي ، المكتبة الظاهرية بدمشق .

٥ ـ **رسالة في الموضوعات** : ابن تيمية ، المكتبة الظاهرية بدمشق .

٦ ـ **الوقوف على الموقوف** : ابن بدر الموصلي ، مصورة عن نسخة بالمكتبة الظاهرية .

ثانياً : المصادر والمراجع المطبوعة .

* ـ **القرآن الكريم .**

١ ـ **أسماء الضعفاء** : ابن الجوزي = الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ، تحقيق : أبو الفدا عبد الله القاضي ، دار الباز للنشر والتوزيع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، (١٤٠٦ هـ) .

٢ ـ **المتروكون الذين تفرد بهم ابن ماجه** : رسالة ماجستير ، إعداد : عبد الله علي مراد ، جامعة الملك عبد العزيز ـ كلية الشريعة .

٣ ـ **الوضع في الحديث** : رسالة دكتوراة ، إعداد محمد محمد أبو شهبة ، جامعة الأزهر ، كلية أصول الدين .

٤ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** : الخطيب البغدادي ، تحقيق : د . عجاج الخطيب ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ ١٩٩١ م .

٥ ـ **جامع التحصيل لأحكام المراسيل** : العلائي ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، عالم الكتب ، ط ٢ ـ ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦ م .

٦ ـ **الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث** : أحمد بن عبد الكريم العامري الغزي ، تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، دار : ابن حزم ط ١ ـ ١٤١٨ هـ .

٧ ـ **السنة** : ابن أبي عاصم ، دار ابن حزم ، بيروت ـ ط ١ ، ١٤٢٤ هـ ، ٢٠٠٤ م .

٨ ـ **شرح علل الترمذي** : ابن رجب الحنبلي ، تحقيق : نور الدين عتر ، دار الملّاح ، د / ط ، ت .

٩ ـ **الضعفاء** : العقيلي ، تحقيق : عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ .

١٠ ـ **فضائل القرآن** : أبو عبيد ، رسالة ماجستير ، تحقيق : جوهري تيجاني ، جامعة الملك عبد العزيز ـ كلية الشريعة .

١١ ـ **قبول الأخبار ومعرفة الرجال** : قاسم البلخي (ت : ٣١٩ هـ) ، تحقيق : أبو عمر الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم ، ط ١ ، (١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م) ، دار : الكتب العلمية ، بيروت .

١٢ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال** ، ابن عدي ، عبد الله بن عدي الجرجاني ، (٣٦٥ هـ) ، تحقيق : يحيىٰ مختار غزاوي وسهيل زكار ، ط ٣ ، ١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٨ م ، دار الفكر ـ بيروت .

١٣ ـ **الكشف الحثيث** عمن رمي بوضع الحديث : سبط ابن العجمي (ت : ٨٤١ هـ) ، تحقيق : صبحي السامرائي ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م ، عالم الكتب .

١٤ ـ **الآداب الشرعية والمنح المرعية** : محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي (ت : ٧٦٣ هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وعمر القيَّام ، ط ٣ ، ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٩ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

١٥ ـ **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير** : الحافظ أبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجوزقاني ، تحقيق وتعليق : د . عبد الرحمٰن الفريوائي ، دار الصميعي ، ط ٤ ، (١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢ م) .

١٦ ـ **الإتقان في علوم القرآن** : جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي ، ط : الثانية ، المطبعة الأزهرية ، (١٣٤٣ هـ ـ ١٩٢٥ م) .

١٧ ـ **الأجوبة الفاضلة** : أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي ، تعليق : الشيخ عبد الفتاح أبو غدة .

١٨ ـ **أجوبة عن أحاديث وقعت في مصابيح السنة ووصفت بالوضع** : ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ، (١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م) .

١٩ ـ **أحاديث القصاص** : شيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق : محمد الصباغ ، المكتب الإسلامي .

٢٠ ـ **الإحكام في أصول الأحكام** : سيف الدين علي بن أبي علي محمد الآمدي ، دار الكتب الخديوية ، مكتبة المعارف (١٣٣٢ هـ ـ ١٩١٤ م) .

٢١ ـ **الإحكام في أصول الأحكام** : علي بن حزم الأندلسي الظاهري (ت : ٤٥٦ هـ) ، تحقيق : أحمد شاكر ، د / ط ، ت ، دار : الأفاق الجديدة ، بيروت .

٢٢ ـ اختصار علوم الحديث : ابن كثير (ت : ٧٧٤) ، ط ٣ ، مطبعة محمد علي صبيح ، (١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥١ م) .

٢٣ ـ **أدب الكاتب** : محمد بن مسلم بن قتيبة ، المطبعة الرحمانية ، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد .

٢٤ ـ **إرشاد الفحول** إلىٰ تحقيق الحق من علم الأصول : محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، ط : الأولىٰ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، (١٣٥٦ هـ ـ ١٩٣٧ م) .

٢٥ ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة** : عز الدين ابن الأثير الجزري ، مطبعة دار الشعب .

٢٦ ـ **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة** : علي بن محمد بن سلطان ، المعروف بملا علي القاري (ت : ١٠١٤ هـ) ، تحقيق : محمد الصباغ ، المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، (١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م) .

٢٧ ـ **الاستيعاب** : ابن عبد البر ، يوسف بن عبد الله بن محمد ، تحقيق : عادل مرشد ، ط ١ ، (١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م) ، دار : الأعلام ، عمّان ، الأردن .

٢٨ ـ **الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير** : محمد محمد أبو شهبة ، ط ٤ ، ١٤٠٨ هـ ، مكتبة السنة ، القاهرة .

٢٩ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة** : ابن حجر العسقلاني ، دار : الكتب العلمية ، مصورة عن النسخة المطبوعة سنة (١٨٥٣ م) في كلكتا .

٣٠ ـ **أصول الحديث** : علومه ومصطلحه ، د . محمد عجاج الخطيب ، الطبعة الأولىٰ ، (١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٦ م) ، دار الفكر ، بيروت ـ لبنان .

٣١ ـ **الأعلام** : خير الدين الزركلي ، طبعة دار العلم للملايين ، ط ١٥ ، (٢٠٠٢ م) .

٣٢ ـ **إعلام الموقعين عن رب العالمين** : ابن القيم ، أبو عبد الله محمد ابن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت : ٧٥١ هـ) ، تقديم : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان وأحمد عبد الله أحمد ، ط ١ ، (١٤٢٣ هـ) ، دار : ابن الجوزي ، الدمام ، السعودية .

٣٣ ـ **الأم** : محمد بن إدريس الشافعي ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، شركة الطباعة الفنية المتحدة .

٣٤ ـ **الإمامة والرد على الرافضة** : أبو نعيم الأصبهاني ، المتوفىٰ (ت ٤٣٠ هـ) ،

تحقيق : علي ناصر الفقيهي ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ط ١ ، (١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م) .

٣٥ ـ **انتقاد المغني** عن الحفظ والكتاب ، بقولهم : لم يصح شيء من الأحاديث في هٰذا الباب : حسام الدين القدسي ، مطبعة الترقي ، (١٣٤٣ هـ ـ ١٩٢٥ م) .

٣٦ ـ **أنساب الأشراف** : أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري ، مكتبة المثنىٰ ببغداد .

٣٧ ـ **الأنوار الكاشفة** لما في كتاب : « أضواء على السنة » من الزلل والتضليل والمجازفة ، للشيخ عبد الرحمٰن المعلمي ، عالم الكتب ، عن المطبعة السلفية ومكتبتها ، (١٤٠٢ هـ) .

٣٨ ـ **الباعث الحثيث** شرح اختصار علوم الحديث : أحمد محمد شاكر ، ط : الثالثة ، مطبعة محمد علي صبيح ، (١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥١ م) .

٣٩ ـ **الباعث على الخلاص من حوادث القصاص** : زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، تحقيق : محمد الصباغ ، نشر ضمن مجلة كلية الشريعة بالرياض .

٤٠ ـ **بحوث في تاريخ السنة المشرفة** : أكرم ضياء العمري ط ٥ (د / ت) ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة .

٤١ ـ **البداية والنهاية** : إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ، تحقيق : رياض عبد الحميد مراد ، ومحمد حسان عبيد ، ط ١ (١٤٢٨ هـ ، ٢٠٠٧ م) ، دار : ابن كثير ـ دمشق .

٤٢ ـ **البدر الطالع** بمحاسن من بعد القرن السابع : محمد بن علي الشوكاني (ت : ١٢٥٠ هـ) ، تحقيق : حسين بن عبد الله العمري ، ط ١ ، (١٤١٩ هـ) ، دار الفكر ، دمشق .

٤٣ ـ **البدعة تحديدها وموقف الإسلام منها** : عزت علي عطية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٢ ، (١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م) .

٤٤ ـ **البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف** : ابن أبي حمزة ، الطبعة الأولىٰ .

٤٥ ـ **تاج العروس** : أبو الفيض محب الدين السيد محمد مرتضى الزبيدي ، دار ليبيا ، للنشر والتوزيع .

٤٦ ـ **التاريخ** : خليفة بن خياط ، تحقيق : د . أكرم ضياء العمري ، مطبعة الأدب ، النجف (١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٧ م) .

٤٧ ـ **تاريخ ابن معين** ـ رواية الدوري ـ تحقيق : أحمد محمد نور سيف ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ـ مكة ط ١ ، (١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م) .

٤٨ ـ **تاريخ الإسلام** للذهبي (٧٤٨ هـ) ، تحقيق : بشار عواد ، دار الغرب ، ط ١ ، (٢٠٠٣ م) .

٤٩ ـ **تاريخ الأمم والملوك « تاريخ الطبري »** : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة .

٥٠ ـ **تاريخ بغداد** : أبو بكر أحمد بن علي بن الخطيب البغدادي ، مكتبة المثنىٰ ، ط : الأولىٰ ، (١٣٤٩ هـ) .

٥١ ـ **تاريخ التراث العربي** : فؤاد سزكين ، ترجمة : فهمي أبو الفضل ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، (١٩٧١ م) .

٥٢ ـ **تاريخ دمشق** لابن عساكر (٥٧١ هـ) ، تحقيق : عمرو بن غرامة (العمروي) ، دار الفكر ، (١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م) .

٥٣ ـ **التاريخ الصغير** : البخاري ، محمد بن إسماعيل ، المكتبة الأثرية ، باكستان .

٥٤ ـ **التاريخ الأوسط** : البخاري ، تحقيق : محمد إبراهيم زايد ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ١ ، (١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م) .

٥٥ ـ **التاريخ الكبير** : البخاري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د / ط ، ت) .

٥٦ ـ **تجريـد أسـماء الصحابة** : الذهبي ، شـمس الدين ، أبـو عبد الله محمد بن أحمـد ، ط : الأولـىٰ ، بمطبعة دار المعارف النظامية ، حيـدر آباد ، (١٣١٥ هـ) واعيد تصويره في دار المعرفة ، بيروت .

٥٧ ـ **تحذير الخواص من أكاذيب القصاص** : جلال الدين عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : محمد الصباغ ، المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، (١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م) .

٥٨ ـ **تحذيـر المسـلمين من الأحاديـث الموضوعة علىٰ سـيد المرسـلين** : محمد بن البشير ظافر الأزهري ، تحقيق : محي الدين مستو ، ط ١ ، (١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م) ، دار ابن كثير ، دمشق ، مكتبة دار التراث ، المدينة المنورة .

٥٩ ـ **تحفة الأحوذي** شرح جامع الترمذي : محمد عبد الرحيم المباركفوري (ت : ١٣٥٣ هـ) ، تحقيق : عبد الرحمـٰن محمد عثمـان وعبد الوهاب عبد اللطيف ، (د / ط ، ت) ، دار الفكر .

٦٠ ـ **تحفة الذاكرين** بعدة الحصن الحصين : محمد بن علي الشوكاني ، مطبعة مصطفى الحلبـي ، (١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٥ م) ، ط : الثانية ، تعليق : محمد محمد زيادة الحسني .

٦١ ـ **تدريب الراوي** ، شـرح تقريب النواوي : السـيوطي ، تحقيق : أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي ، ط ٦ ، (١٤٢٣ هـ) ، دار طيبة ، الرياض .

٦٢ ـ **تدوين السنة** : محمد الطيب البنجار ، المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية .

٦٣ ـ **ترتيب الموضوعات** : الذهبي ، عناية : كمال بسيوني زغلول ، توزيع مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة ، دار الكتب العلمية ، (١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م) .

٦٤ ـ **تذكـرة الحفـاظ** : الذهبـي ، تعليق : محمد زاهد الكوثري ، نشـر دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط : الرابعة .

٦٥ ـ **تذكرة الحفاظ** : ابن طاهر المقدسي ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، دار الصميعي ، ط : الأولىٰ ، (١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م) .

٦٦ ـ **تذكرة الموضوعات** : محمد بن طاهر بن علي الفتني ، مصورة عن الطبعة المنيرية ، ط ١ ، (١٣٤٣ هـ) .

٦٧ ـ **الترغيب والترهيب في الحديث الشريف** : الحافظ المنذري ، عبد العظيم بن عبد القوي ، تحقيق : مصطفىٰ محمد عمارة ، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط : الثانية ، (١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م) .

٦٨ ـ **تعجيل المنفعة** : ابن حجر ، تحقيق : إكرام الله إمداد الحق ، ط ١ ، (١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م) ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

٦٩ ـ **تعقبات السيوطي علىٰ موضوعات ابن الجوزي** ، أو النكت البديعات على الموضوعات للسيوطي ، تحقيق : عبد الله شعبان ، دار مكة المكرمة ، (١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م) ، المنصورة ـ مصر .

٧٠ ـ **تقريب التهذيب** : ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : محمد عوامة ، دار المنهاج ، جدة ، ط ٢ (١٤٣٠ هـ ـ ٢٠٠٩ م) .

٧١ ـ **تفسير القرآن العظيم** : ابن كثير ، تحقيق : حسن عباس وآخرون ، ط ١ ، (١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م) ، مؤسسة قرطبة ، الجيزة ، مصر .

٧٢ ـ **تقييد العلم** : الخطيب البغدادي ، تحقيق : سعد عبد الغفار علي ، ط ١ ، (١٤٢٩ هـ ، ٢٠٠٨ م) ، دار الإستقامة ، القاهرة .

٧٣ ـ **التقييد والإيضاح** لما أغلق وأبهم من مقدمة ابن الصلاح : الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، تحقيق : محمد راغب الطباخ ، ط ١ ، (١٣٥٠ هـ) ، المطبعة العلمية ، حلب ، سوريا .

٧٤ ـ **التلخيص الحبير** في تخريج أحاديث الرافعي الكبير : ابن حجر العسقلاني ،

تحقيق : حسن بن عباس بن قطب ، مؤسسة قرطبة ، الجيزة ، مصر (١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥ م) .

٧٥ ـ **تلخيص العلل المتناهية** للذهبي ، مكتبة الرشد ، تعليق : أبي تميم ياسر بن إبراهيم ، ط ١ ، (١٤١٩ هـ) .

٧٦ ـ **تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على الناس من الحديث** : ابن الديبع ، عبد الرحمٰن بن علي ، مطبعة محمد علي صبيح ، (١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٣ م) ، القاهرة .

٧٧ ـ **تنزيه الشريعة** المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة : علي بن محمد بن علي بن عراق الشافعي ، تحقيق : الغماري وعبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، (١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م) .

٧٨ ـ **تهذيب الأسماء واللغات** : أبو زكريا يحيى بن شرف الدين النووي ، المطبعة المنيرية بمصر .

٧٩ ـ **تهذيب التهذيب** : ابن حجر ، الناشر : دار صادر ، بيروت ، مصورة عن طبعة دائرة المعارف حيدر آباد .

٨٠ ـ **تهذيب اللغة** : محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق أحمد عبد العليم الباروني ، مراجعة : علي محمد البجاوي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب .

٨١ ـ **توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر** : طاهر بن صالح الجزائري (ت : ١٣٣٨ هـ) ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، ط ١ ، (١٤١٦ هـ) .

٨٢ ـ **الجامع** : أبو عيسىٰ محمد بن سورة الترمذي ، تحقيق : أحمد شاكر ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، وأبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية .

٨٣ ـ جامع **بيان العلم وفضله** : يوسف بن عبد الله النمري ، ابن عبد البر ، تحقيق : أبو الأشبال الزهيري ، دار ابن الجوزي ، د / ط ، ت .

٨٤ ـ **جامع البيان في تأويل القرآن** : محمد بن جرير الطبري ، تحقيق : أحمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، د / ط .

٨٥ ـ **الجامع الصحيح** : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، طبعة دار الشعب .

٨٦ ـ **الجامع الصغير** : السيوطي ، الطبعة الأولىٰ ، (١٣٥٦ هـ ـ ١٩٣٨ م) ، مطبعة مصطفىٰ محمد .

٨٧ ـ **الجرح والتعديل** : ابن أبي حاتم ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، (١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م) مصور عن طبعة دائرة المعارف العثمانية ، (١٣٧١ هـ) .

٨٨ ـ **الحديث والمحدثون** : محمد محمد أبو زهو . طبع في إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، الرياض ، ط ٢ ، (١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م) .

٨٩ ـ **الحلية** : أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، مطبعة دار الريان للتراث ، القاهرة ، ودار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٥ ، (١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م) .

٩٠ ـ **حياة الحيوان الكبرىٰ** : كمال الدين الدميري ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة : (١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٤ م) .

٩١ ـ **الخصائص الكبرى** : السيوطي ، دار الكتب الحديثة .

٩٢ ـ **خلاصة تهذيب الكمال** : أحمد بن عبد الله الخزرجي ، مصورة عن الطبعة الأولىٰ .

٩٣ ـ **خلق أفعال العباد** والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل : محمد بن إسماعيل البخاري ، مطبعة ومكتبة النهضة الحديثة بمكة ، الناشر : عبد الوكيل بن عبد الحق الهاشمي .

٩٤ ـ **دائرة المعارف الإسلامية** : ترجمة محمد ثابت الفندي وزملائه ، مصور عن الطبعة الأولىٰ .

٩٥ ـ **الدر الملتقط في تبيين الغلط** : الصاغاني (٦٥٠ هـ) ، تحقيق : أبو الفدا

عبد الله القاضي ، ط ١ ، (١٤٠٥ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٩٦ ـ **ديوان الضعفاء والمتروكين** : الذهبي ، تحقيق : حماد بن محمد الأنصاري ، مطبعة ومكتبة النهضة الحديثة ، (١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م) .

٩٧ ـ **ذخائر المواريث** في الدلالة علىٰ مواضع الأحاديث : عبد الغني النابلسي ، مصورة عن الطبعة الأولىٰ ، طهران ، إيران .

٩٨ ـ **ذكر أخبار أصفهان** : تحقيق : سيغين ديدرنغ ، مصورة عن طبعة ليدن ، (١٩٣١ م) .

٩٩ ـ **الرسالة** : محمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، ط : الأولىٰ ، (١٣٥٨ هـ ـ ١٩٤٠ م) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .

١٠٠ ـ **الرسالة المستطرفة** : السيد محمد جعفر الكتاني ، ط : الثالثة ، دار الفكر ، بيروت ، (١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٤ م) .

١٠١ ـ **الرفع والتكميل** في الجرح والتعديل : أبو الحسنات عبد الحي اللكنوي ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، ط ٨ ، (١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م) ، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب .

١٠٢ ـ **روضة العقلاء ونزهة الفضلاء** : أبو حاتم بن حبان البستي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ورفاقه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م) .

١٠٣ ـ زهر الربىٰ في **شرح المجتبىٰ** « حاشية السيوطي علىٰ سنن النسائي » : السيوطي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث الإسلامي ، دار المعرفة بيروت ، (د / ط ، ت) .

١٠٤ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة** ، وأثرها السيئ في الأمة ، محمد ناصر الدين الألباني ، دار المعارف ، الرياض ، ط ١ جديدة ، (١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م) .

١٠٥ ـ **سنة الرسول صلى الله عليه وسلم** : محمد الحافظ التيجاني ، سلسلة البحوث الإسلامية ، (١٣٧٩ هـ ـ ١٩٦٩ م) .

١٠٦ ـ **السنة قبل التدوين** : محمد عجاج الخطيب ، ط : الأولىٰ ، القاهرة ، (١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م) ، مطبعة أحمد مخيمر ، القاهرة .

١٠٧ ـ **السنة النبوية ومكانتها في التشريع** : عباس متولي حمادة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، (١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٥ م) .

١٠٨ ـ **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي** : مصطفى السباعي ، ط : الأولىٰ ، (٢٠٠٠ م) ، دار الوراق .

١٠٩ ـ **السنن** : سعيد بن منصور بن شعيب الخراساني المكي ، تحقيق : حبيب الرحمٰن الأعظمي ، منشورات المجلس العلمي ، (١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م) .

١١٠ ـ **السنن** : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد ، ط : مصطفىٰ محمد ، (١٣٥٤ هـ) .

١١١ ـ **السنن** : عبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي ، تحقيق : السيد عبد الله هاشم اليماني ، دار المحاسن للطباعة ، (١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م) .

١١٢ ـ **السنن** : علي بن عمر الدارقطني ، ط : الأولىٰ ، دار المحاسن للطباعة ، (١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م) .

١١٣ ـ **السنن الكبرىٰ** : أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، مصور عن الطبعة الأولىٰ ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، (١٣٥٣ هـ) .

١١٤ ـ **السنن** : أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه ، القزويني ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .

١١٥ ـ **سير أعلام النبلاء** : الذهبي (ت : ٧٤٨ هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وصالح السمر ، ط ١١ ، (١٤١٧ هـ ، ١٩٩٦ م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

١١٦ ـ **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية** : محمد محمد مخلوف ، تحقيق : د . علي عمر ، ط ١ ، (١٤٢٨ هـ) ، مكتبة الثقافة الدينية .

١١٧ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** : عبد الحي بن العماد الحنبلي ، مكتبة القدسي بمصر ، سنة (١٣٥٠ هـ) .

١١٨ ـ **شرح الحور العين** : أبو سعيد نشوان الحميري ، مكتبة الخانجي .

١١٩ ـ **شرح الزرقاني على الموطأ** : محمد الزرقاني ، مطبعة مصطفىٰ محمد ، (١٣٥٥ هـ ـ ١٩٣٦ م) .

١٢٠ ـ **الشريعة** : محمد حسين الآجري ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية ، (١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م) .

١٢١ ـ **شروط الأئمة الخمسة** : الحازمي ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، ط ١ ، (١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م) ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب .

١٢٢ ـ **شروط الأئمة الستة** : المقدسي ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، ط ١ ، (١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م) ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب .

١٢٣ ـ **شرف أصحاب الحديث** : الخطيب البغدادي ، تحقيق : محمد سعيد خطيب أوغلي ، دار إحياء السنة النبوية .

١٢٤ ـ **الصحاح ؛** تاج اللغة وصحاح العربية : إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، مطابع دار الكتاب العربي بمصر .

١٢٥ ـ **صحيح الإمام مسلم** : مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة الأولىٰ ، (١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م) .

١٢٦ ـ **الصلة بيت التصوف والتشيع** : د . مصطفى الشيبي ، دار المعارف بمصر .

١٢٧ ـ **الضعفاء** : محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، ط ١ ، (١٤٠٦ هـ) ، دار المعرفة ، بيروت .

١٢٨ ـ **الضعفاء والمتروكون** : النسائي ، تحقيق : بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت ، ط ١ ، (١٤٠٥ هـ) ، مؤسسة الكتب الثقافية .

١٢٩ ـ **طبقات الحفاظ** : السيوطي ، ط ١ ، (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٣٠ ـ **طبقات الشافعية** : تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ، الطبعة الأولىٰ ، مطبعة عيسى الحلبي ، (١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٤ م) .

١٣١ ـ **الطبقات الكبرىٰ** : ابن سعد ، تحقيق : علي محمد عمر ، ط ١ ، (١٤٢٩ هـ ، ٢٠٠٨ م) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

١٣٢ ـ **عبد الله بن سبأ** : مرتضى العسكري ، المطبعة العلمية في النجف الأشرف ، (١٣٧٥ هـ ـ ١٩٦٥ م) .

١٣٣ ـ **علل الحديث** : ابن أبي حاتم ، تحقيق : فريق من الباحثين ، ط ١ ، (١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م) ، مكتبة الملك فهد ، الرياض .

١٣٤ ـ **العلل** : علي بن عبد الله المديني ، تحقيق : د . محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، (١٣٩٢ هـ) .

١٣٥ ـ **العلل ومعرفة الرجال** : أحمد بن محمد بن حنبل ، تحقيق : طلعت قوج بكيت ، والدكتور إسماعيل جراح ، الطبعة الأولىٰ ، أنقرة ـ تركيا ، (١٩٦٣ م) .

١٣٦ ـ **علوم الحديث** : أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن بن الصلاح ، تحقيق : نور الدين عتر ، دار الفكر ، دمشق ، تصوير (١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م) .

١٣٧ ـ **عون المعبود شرح سنن أبي داود** ، محمد شمس الحق العظيم آبادي ، تحقيق : عبد الرحمٰن محمد عثمان ، ط ٢ ، (١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٩ م) ، الناشر : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

١٣٨ ـ **غاية النهاية في طبقات القراء** : شمس الدين محمد بن محمد الجزري ، د / ط ، ت ، مكتبة ابن تيمية .

١٣٩ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري** : ابن حجر ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب ، د / ط ، ت ، دار المعرفة ، بيروت .

١٤٠ ـ **فتح القدير** : محمد بن علي الشوكاني ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثالثة ، (١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٤ م) .

١٤١ ـ **الفتح الكبير في ضم الزيادات إلى الجامع الصغير** : يوسف النبهاني ، دار الكتب العربية الكبرىٰ ، مصطفى البابي الحلبي .

١٤٢ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث** : محمد بن عبد الرحمـٰن السخاوي ، تحقيق : د . عبد الكريم الخضير و د . محمد بن عبد الله آل فهيد ، ط ١ ، (١٤٢٦ هـ) ، دار المنهاج ، الرياض .

١٤٣ ـ **فتح الملك العلي بصحة حديث مدينة العلم علي** : أحمد بن محمد الصديق الغماري ، المطبعة الإسلامية ، (١٣٥٤ هـ) .

١٤٤ ـ **فجر الإسلام** : أحمد أمين ، الطبعة الثالثة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، (١٣٥٤ هـ ـ ١٩٣٠ م) .

١٤٥ ـ **الفرق بين الفرق** : عبد القاهر البغدادي ، منشورات دار الحياة ، بيروت .

١٤٦ ـ الفصل في الملل والنحل : ابن حزم ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، بيروت ، (١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م) .

١٤٧ ـ **فهرست ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في دروب العلم وأنواع المعارف** : أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي ، ط ١ ، (١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٤٨ ـ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة** : محمد بن علي الشوكاني ، تحقيق : عبد الرحمـٰن المعلمي ، ط ٣ ، (١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م) ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

١٤٩ ـ **الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة لمرعي الكرمي** (١٠٣٣ هـ) ،

تحقيق : محمد الصباغ ، ط ٣ ، (١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م) ، دار الوراق ـ الرياض .

١٥٠ ـ **فيض القدير شرح الجامع الصغير** : عبد الرؤوف المناوي ، طبعة مصورة عن المكتبة التجارية الكبرىٰ لدىٰ دار المعرفة ، (١٣٥٧ هـ) .

١٥١ ـ **القاموس المحيط** : مجد الدين الفيروزأبادي ، الطبعة الثالثة ، المطبعة المصرية ، (١٣٥٣ هـ ـ ١٩٣٥ م) .

١٥٢ ـ **القرآن والنبي** : د . عبد الحليم محمود ، دار الكتب الحديثة .

١٥٣ ـ **قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث** : جمال الدين القاسمي ، تحقيق : مصطفىٰ شيخ مصطفىٰ ، مؤسسة الرسالة ناشرون ، ط ١ ، (١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م) .

١٥٤ ـ **قواعد في علوم الحديث** : ظفر أحمد العثماني التهانوي ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط ٥ ، (١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م) .

١٥٥ ـ **القول المسدد في الذب عن مسند أحمد** : ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : عبد الله الدرويش ، ط ١ ، (١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م) ، دار اليمامة ، دمشق .

١٥٦ ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة** : الذهبي ، تحقيق : محمد عوامة ، ط ٢ ، (١٤٣٠ هـ ـ ٢٠٠٩ م) ، دار المنهاج ، جدة .

١٥٧ ـ **الكامل في التاريخ** : عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني ، ابن الأثير ، دار صادر ، بيروت ، (١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٥ م) .

١٥٨ ـ **كشاف اصطلاح الفنون** : محمد علي التهانوي ، تحقيق : د . علي دحروج ، ط ١ ، (١٩٩٦ م) ، مكتبة لبنان ناشرون .

١٥٩ ـ **كشف الخفا** ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث علىٰ ألسنة الناس : إسماعيل بن محمد العجلوني ، تحقيق : يوسف الحاج أحمد ، د / ط ، ت ، مكتبة العلم الحديث .

١٦٠ ـ **الكفاية في أصول السماع والرواية** : الخطيب البغدادي ، الطبعة الهندية (١٣٥٧ هـ) .

١٦١ ـ **اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع** : أبو المحاسن محمد القاوقجي ، تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، ط ١ ، (١٤١٥ هـ) ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

١٦٢ ـ **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة** : السيوطي ، دار المعرفة ، بيروت (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م) .

١٦٣ ـ **لسان العرب** : محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري جمال الدين ، دار صادر ، بيروت ، (١٣٧٥ هـ ـ ١٩٦٩ م) .

١٦٤ ـ **لسان الميزان** : ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط ١ ، (١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م) .

١٦٥ ـ **ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه** : محمد عبد الرشيد النعماني ، أكرم باغ كراجي .

١٦٦ ـ **المجتبىٰ** « سنن النسائي » : أحمد بن شعيب بن علي النسائي ، تحقيق : حسن محمد المسعودي ، الطبعة الأولىٰ ، (١٣٤٨ هـ ـ ١٩٣٠ م) ، المطبعة الأزهرية .

١٦٧ ـ **مجمع الأمثال** : الميداني ، القاهرة ، (١٣١٠ هـ) .

١٦٨ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** : نور الدين الهيثمي ، تحقيق : حسين سليم أسد الداراني ، ط ١ ، (١٤٣٦ هـ ـ ٢٠١٥ م) ، دار المنهاج ، جدة .

١٦٩ ـ **مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية** : جمع : ابن قاسم ، مطابع الرياض .

١٧٠ ـ **محاسن الاصطلاح** : سراج الدين البلقيني ، تحقيق : د . عائشة عبد الرحمٰن (بنت الشاطئ) ، مطبعة دار الكتب ، (١٩٨٤ م) .

١٧١ ـ **محاضرات في السنة** : عبد العظيم عبد السلام شرف الدين ، مطبعة دار التأليف ، (١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠ م) .

١٧٢ ـ **المحدث الفاصل** : محمد بن الحسن الرامهرمزي ، تحقيق : محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر ، بيروت ، (١٣٩١ هـ) .

١٧٣ ـ **المحكم والمحيط الأعظم** : علي بن إسماعيل بن سيده ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولىٰ ، (١٣٧٧ هـ) .

١٧٤ ـ **مختصر سنن أبي داود** : عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي ، مطبعة أنصار السنة المحمدية ، (١٣٦٧ هـ ـ ١٩٤٨ م) .

١٧٥ ـ **المختصر في علم رجال الأثر** : عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الكتب الحديثة .

١٧٦ ـ **المدخل إلىٰ كتاب الإكليل** للحاكم أبي عبد الله النيسابوري ، تحقيق : د . فؤاد عبد المنعم أحمد ، د / ط ، ت ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة .

١٧٧ ـ **المراسيل** : ابن أبي حاتم ، تحقيق : شكر الله قوجاني ، ط ٢ ، (١٤١٨ هـ) ، مؤسسة الرسالة .

١٧٨ ـ **مروج الذهب** : علي بن الحسين بن علي المسعودي ، دار الأندلس ، الطبعة الأولىٰ ، بيروت ، (١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م) .

١٧٩ ـ **المستدرك على الصحيحين** (ومعه تلخيص المستدرك ، للذهبي) : الحاكم ، تحقيق : الفريق العلمي لموسوعة جامع السنة النبوية ، ط ١ ، (١٤٣٥ هـ ـ ٢٠١٤ م) ، دار الميمان ، الرياض .

١٨٠ ـ **المسند** : أحمد بن حنبل ، مصور عن الطبعة الأولىٰ ، المكتب الإسلامي ، دار صادر ، بيروت .

١٨١ ـ **المسند** : أحمد بن حنبل ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر .

١٨٢ ـ **المسند** : سليمان بن داود الجارود الطيالسي أبو داود ، الطبعة الأولىٰ ، مجلس دائرة المعارف النظامية ، (١٣٢١ هـ) .

١٨٣ ـ **المستصفىٰ من علم الأصول** : محمد بن محمد الغزالي ، تحقيق : د . حمزة بن زهير حافظ ، د / ط ، ت .

١٨٤ ـ **مشكل الآثار** : أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي أبو جعفر ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، ط ١ ، (١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م) ، مؤسسة الرسالة .

١٨٥ ـ **مصادر الشعر الجاهلي** : د . ناصر الدين الأسد ، دار المعارف بمصر .

١٨٦ ـ **المصباح في علوم الحديث** : السيد قاسم الأنديجاني ، مطبعة المدني .

١٨٧ ـ **المصباح المنير** : أحمد الفيومي ، المكتبة الأميرية ببولاق .

١٨٨ ـ **المصعد الأحمد** : شمس الدين ابن الجزري ، مكتبة التوبة ، الرياض ، (١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م) .

١٨٩ ـ **المصنف** : أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني ، تحقيق : حبيب الرحمٰن الأعظمي ، المجلس الأعلىٰ ، بيروت ، ط ١ ، (١٣٩٢ هـ) .

١٩٠ ـ **المصنف في الأحاديث والآثار** : أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة ، تحقيق : محمد عوامة ، ط ١ ، (١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م) ، دار القبلة ودار علوم القرآن .

١٩١ ـ **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع** : ملا علي القاري ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، ط ٥ ، (١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م) ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، بيروت .

١٩٢ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث** : تعريب : محمد فؤاد عبد الباقي ، مصور عن الطبعة الأولىٰ .

١٩٣ ـ **معجم مقاييس اللغة** : أحمد بن فارس ، مطبعة الحلبي .

١٩٤ ـ **المعجم الوسيط** ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، نشر دار الدعوة .

١٩٥ ـ **معرفة علوم الحديث** : الحاكم ، ط ٢ ، (١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٩٦ ـ **معرفة المجروحين من المحدثين** : ابن حبان ، المطبعة العزيزية ، حيدر آباد ـ الهند ، تحقيق : عزيز بك القادري .

١٩٧ ـ **معرفة المجروحين من المحدثين** : ابن حبان ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، دار المعرفة ، بيروت ، (١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م) .

١٩٨ ـ **المغني في الضعفاء** : الذهبي ، تحقيق : د . نور الدين عتر ، دار إحياء التراث ، قطر ، د / ت ، ط .

١٩٩ ـ **جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب** : لأبي حفص ، عمر بن بدر الموصلي ، تصنيف وتحقيق : أبو إسحاق الحويني ، دار الكتاب العربي ، ط ٢ ـ ١٤١٤ هـ .

٢٠٠ ـ **المغير على الجامع الصغير** : الغماري (ت : ١٣٨٠ هـ) ، تحقيق : ربيع شاتيلا ، ط ١ ، (١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م) ، دار المشاريع .

٢٠١ ـ **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة** : السيوطي ، تحقيق : مصطفىٰ عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط ١ ـ ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

٢٠٢ ـ **مقاصد الحديث في القديم والحديث** : د . مصطفىٰ أمين التازي ، دار التآليف .

٢٠٣ ـ **المقاصد الحسنة** في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة : السخاوي ، تحقيق : عبد الله محمد الصديق ، وعبد الوهاب عبد اللطيف ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط ٢ (١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م) .

٢٠٤ ـ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين** : أبو الحسن الأشعري ، تحقيق :

محمد عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، (١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م) .

٢٠٥ ـ **الملل والنحل** : محمد عبد الكريم الشهرستاني ، مصطفى البابي الحلبي ، (١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م) .

٢٠٦ ـ **المنار المنيف في الصحيح والضعيف** : ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر الحنبلي ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعة الإسلامية ، حلب ، (١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م)

٢٠٧ ـ **المنار المنيف في الصحيح والضعيف** : ابن قيم الجوزية ، تحقيق : عبد الرحمٰن بن عيسى المعلمي ، دار العاصمة ، ط ١ ، (١٤١٦ هـ) .

٢٠٨ ـ **المنتقىٰ من منهاج السنة النبوية** : الذهبي ، تحقيق : محب الدين الخطيب ، ط ٣ ، (١٤١٣ هـ) ، البحوث العلمية والإفتاء والدعوة ، الرياض .

٢٠٩ ـ **منهاج السنة النبوية** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم الحراني ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، (١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م) .

٢١٠ ـ **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات** : ابن الجوزي عبد الرحمٰن بن علي ، ط الأولىٰ ، (١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م) ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض

٢١١ ـ **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات** : ابن الجوزي ، تحقيق : عبد الرحمٰن محمد عثمان ، مطبعة المجد ، القاهرة ، ط ١ (١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م) .

٢١٢ ـ **الموطأ** : مالك بن أنس ، تحقيق : فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، (١٣٧٠ هـ) .

٢١٣ ـ **ميزان الاعتدال** : الذهبي ، دار إحياء الكتاب العربي ، تحقيق : محمد رضوان العرقسوسي ، ط ١ ، (١٤٣٠ هـ) ، الرسالة العالمية ، دمشق .

٢١٤ ـ **نصب الراية** : عبد الله بن يوسف الزيلعي ، مصور عن الطبعة الأولىٰ .

٢١٥ ـ **النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح** : ابن حجر العسقلاني ، تحقيق :

د . ربيع بن هادي المدخلي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط ١ ، (١٤٠٤ هـ) .

٢١٦ ـ **نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي** : د . علي حسن عبد القادر ، الطبعة الثانية ، مطبعة السعادة دار الكتب الحديثة ، (١٩٦٥ م) .

٢١٧ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري** : ابن حجر العسقلاني ، المطبعة السلفية ومكتبتها .

٢١٨ ـ **هدية العارفين** : إسماعيل البغدادي ، مصور عن الطبعة الأولىٰ ، منشورات مكتبة المثنىٰ .

٢١٩ ـ **الدرة اليتيمية** في السيرة التيمية للذهبي ، رسالة ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام جمعه ووضع فهارسه : محمد عزيز شمس وعلي بن محمد العمران ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة .

٢٢٠ ـ **ديوان الأعشىٰ الكبير** : ميمون بن قيس بن جندل ، تحقيق : د . محمود إبراهيم محمد الرضوائي ، وزارة الثقافة والفنون والتراث ـ الدوحة ـ قطر / ط١ : ٢٠١٠م .

٢٢١ ـ **ديوان ذي الرمّة** : غيلان بن عقبة العدوي (ت : ١١٧) ، شرح الأصمعي ، تحقيق د . عبد الفتاح القدوس ، ط : دار الرشيد (دمشق ـ بيروت) ، مؤسسة الإيمان (بيروت) ، ط٤ : ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .

٢٢٢ ـ **شرح أشعار الهذليين** : أبو سعيد بالحسن بن الحسين السُّكَّري ، تحقيق : عبد الستار أحمد فرّاج ، مراجعة : محمود محمد شاكر ، ط : مكتبة دار العروبة ـ القاهرة (د . ت) .

٢٢٣ ـ **جامع العلوم والحكم** : زين الدين أبي الفرج عبد الرحمٰن بن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب (٧٣٦ ـ ٧٩٥ هـ) ، تحقيق ـ شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس ، مؤسسة الرسالة ـ ط ١٠ ـ ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م .

٢٢٤ ـ **أصول الحديث علومه ومصطلحه** : عجاج الخطيب ، دار الفكر ـ ط٢ ـ ١٣٩١ ـ ١٩٧١م .

٢٢٥ ـ **الخلاصة في أصول الحديث** : الحسين بن عبد الله الطيبي (ت : ٧٤٣هـ) ، تحقيق : صُبيحي السامرائي ، عالم الكتب ـ ط١ ـ ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م .

٢٢٦ ـ **شرح التبصرة والتذكرة** : زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت : ٨٠٦هـ) ، تحقيق : د . عبد اللطيف الهيثم وماهر ياسين الفحل ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٧١هـ ـ ١٩٥٢م .

٢٢٧ ـ **الموقظة في علم مصطلح الحديث** : شمس الدين الذهبي (ت : ٧٤٨هـ) تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب ، ط١ ـ ١٤٠٥ هـ .

٢٢٨ ـ **المغني** : ابن قدامة المقدسي (ت : ٦٢٠ هـ) ، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو ، دار هجر ـ القاهرة ، ط١ ـ ١٤١٠ هـ ، ١٩٨٩ م .

٢٢٩ ـ **الضعفاء والمتروكين** : أحمد بن شعيب النسائي (ت : ٣٠٣هـ) ، تحقيق : بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت ، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ، ط١ ـ ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

٢٣٠ ـ **تاريخ مدينة السلام** (تاريخ بغداد) : الخطيب البغدادي (ت : ٤٦٣هـ) ، تحقيق : بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ، ط١ ـ ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م .

٢٣١ ـ **تذكرة المحتاج** : إلىٰ أحاديث المنهاج : ابن الملقن ، سراج الدين (ت : ٨٠٤ هـ) تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، المكتب الإسلامي ـ بيروت ، ط١ ـ ١٩٩٤ م .

٢٣٢ ـ **حاشية العطار على جمع الجوامع** : للشيخ حسن العطار ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، (١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م) .

٢٣٣ ـ **الضعفاء والمتروكين** : ابن الجوزي ، تحقيق : أبو الفداء ، عبد الله القاضي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

٢٣٤ ـ **تلخيص كتاب موضوعات ابن الجوزي** : لشمس الدين الذهبي ، تحقيق : أبو تميم ياسر بن إبراهيم ، مكتبة الرشد ـ الرياض ، ط١ ـ ١٤١٩هـ .

٢٣٥ ـ **تاريخ الطبري** (تاريخ الأمم والملوك) : ابن جرير الطبري (ت : ٣١٠ هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم : دار المعارف بمصر ـ القاهرة . د . ت .

٢٣٦ ـ **التاريخ الصغير** : البخاري ، محمد بن إسماعيل ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، دار المعرفة ـ بيروت ، ط١ ـ ١٤٠٦هـ .

٢٣٧ ـ **شرح النووي على مسلم** : المطبعة المصرية بالأزهر ـ ط١ ـ ١٣٤٧ هـ ـ ١٩٢٩ م .

٢٣٨ ـ **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين** : فخر الدين الرازي ، مراجعة وتحرير : علي سامي النشار ، مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ـ ١٣٥٦ هـ ـ ١٩٣٨ م .

٢٣٩ ـ **جامع التحصيل** : أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي ، المحقق : حمدي عبد المجيد السلفي ، عالم الكتب ـ بيروت ، ط٢ ، (١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦ م) .

٢٤٠ ـ **الفوائد الموضوعة** : المقدسي ، تحقيق الصباغ ، دار الوراق ـ الرياض ـ ط٣ ـ ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م .

٢٤١ ـ **شرح علل الترمذي** : ابن رجب الحنبلي ، تحقيق : نور الدين عتر ـ دار الملاح ، د . ت .

٢٤٢ ـ **كشـــف الأسرار عن أصول فخر الإســـلام البزدوي** : عبد العزيز البخاري (ت : ٣٧٠ هـــ) ، دار ســـعادات (الســـعادة) شـــركة الصحافـــة العثمانيـــة (١٣٠٨ هـ) .
٢٤٣ ـ **الباعث على إنكار البدع والحوادث** : شـهاب الدين ، أبو شـامة الشـافعي (ت : ٦٦٥ هـ) مطبعة النهضة الحديثة ، مكة ، ١٤٠١ هـ .
٢٤٤ ـ **حسـن الأسـوة بما ثبت من الله ورسـوله في النسوة** : محمد صديق حسن خـان القنوجـي (ت : ١٣٠٧) ، تحقيـق : مصطفى الخن ومحيي الدين مسـتو ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ـ ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م .
٢٤٥ ـ **منهج النقد في علوم الحديث** : نور الدين عتر ، دار الفكر ـ دمشق ، ط٣ ـ ١٤٠١هـ .
٢٤٦ ـ **الخلاصـة في أصول الحديث** : الطيبي (ت : ٧٤٣هـ) ، تحقيق : صبحي السامرائي ، عالم الكتب ، ط١ ـ ١٤٠٥هـ .
٢٤٧ ـ **تاريـخ مدينـة دمشـق** : ابن عسـاكر ، تحقيق : محب الديـن العمري ، دار الفكر ، ط١ ـ ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م .
٢٤٨ ـ **معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة** : محمد بن طاهر المقدسي ، ابن القيسراني (ت : ٥٠٧هـ) تحقيق : عماد الدين حيدر ، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ، ط١ ـ ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥ م .
٢٤٩ ـ **الأنسـاب** : السـمعاني ، تقديم وتعليق : عبد الله البارودي ، دار الجنان ، ط١ ـ ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م .
٢٥٠ ـ **الضعفاء والمتروكين** : الدار قطني (ت : ٣٨٥هـ) ، ت : محمد بن لطفي الصباغ ، المكتب الإسلامي ط ١ ـ ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م .
٢٥١ ـ **ذكـر أخبار أصبهـان** : أبي نعيم ، أحمد بن عبـد الله الأصبهاني (ت : ٤٣٠هـ) دار الكتاب الإسلامي القاهرة ، د . ت .

٢٥٢ ـ **النكت البديعات على الموضوعات** : السيوطي ، تحقيق : عامر أحمد حيدر ، دار الجنان ـ د . م ، ط ١ ـ ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م .

٢٥٣ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** : الحافظ المزي (مطبوع معه النكت الظراف على الأطراف لابن حجر) ، تحقيق : عبد الصمد شرف الدين ، وزهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ـ الدار القيّمة ، د . ت .

٢٥٤ ـ **رسالة أبي داود في وصف تأليفه لكتاب السنن** : أبي داود سليمان بن الأشعث (ت : ٢٧٥هـ) ، تحقيق : محمد زاهر الكوثري ، ط ـ مطبعة الأنوار بالقاهرة ، ١٣٦٩ هـ .

٢٥٥ ـ **فهرسة ابن خير الإشبيلي** : أبو بكر محمد بن خير الأموي (ت : ٥٧٥هـ) ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط ١ ـ ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م .

٢٥٦ ـ **تاريخ التراث العربي** : فؤاد سَزكين ، ترجمة : محمود فهمي حجازي ، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الملك سعود ـ الرياض ، ١٤١١ هـ ١٩٩١ م .

٢٥٧ ـ **الإمامة وللرد على الرافضة** : أبو نعيم ، تحقيق : علي بن محمد الفقيهي ، مكتبة العلوم والحكمة ، المدنية المنورة ، ط ١ ـ ١٤٠٧هـ .

٢٥٨ ـ **التمهيد** : لابن عبد البر ، مجموعة من المحققين .

٢٥٩ ـ **المصنف** : لابن أبي شيبة ، تحقيق : محمد عوامة ، دار القبلة ـ جدة ، مؤسسة علوم القرآن ـ دمشق ، ط ١ ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م .

٢٦٠ ـ **الجامع لشعب الإيمان** : البيهقي ، تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد : ومختار أحمد الندوي ، مكتبة الرشد ـ الرياض ، ط ١ ـ ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م .

٢٦١ ـ **كتاب الصمت وآداب اللسان** : ابن أبي الدنيا (ت : ٢٨١ هـ) ، تحقيق : أبو اسحاق الحويني الأثري ، دار الكتاب العربي ـ بيروت ، ط ١ ـ ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م .

٢٦٢ ـ **عمل اليوم والليلة** : الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد الدينوري المعروف

بابـن السـني (ت : ٣٦٤هـ) ، تحقيـق : بشير محمد عيون ، مكتبة دار البيان ـ دمشق ، ط ٣ ـ ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م .

٢٦٣ ـ **ديوان الضعفاء والمتروكين** : للحافظ الذهبي (٧٤٨ هـ) ، تحقيق : حماد بن محمد الأنصاري ، مكتبة النهضة الحديثة ، مكة ، ط٢ ، (١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م) .

٢٦٤ ـ **ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين** : الذهبي ، تحقيق : حماد بن محمد الأنصاري ، مكتبة النهضة الحديثة ، ط ١ .

٢٦٥ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة** : ابن حجر ، دار الجيل بيروت ، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م .

٢٦٦ ـ **ذخيرة الحفاظ** المخرَّج على الحروف والألفاظ [**الذخيرة في الأحاديث** الضعيفة والموضوعة] لمحمد بن طاهر المقدسي ، تحقيق : عبد الرحمٰن بن عبد الجبار الغريواتي ، دار : الدعوة ، دار السلف ط ١ ، ١٤١٦هـ .

٢٦٧ ـ **تجريد أسماء الصحابة** : الذهبي ، شمس الدين ، دار المعرفة بيروت .

٢٦٨ ـ **من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين** (ضمن ثلاث رسائل في علم الجرح والتعديل) محمد بن عبد الرحمٰن المقدسي المعروف بزريق الحنبلي (ت : ٨٠٣ هـ) ، تحقيق : عامر حسن صبري ، دار البشائر الإسلامية ، سلسلة الأجزاء والكتب الحديثة (٢٣) .

٢٦٩ ـ **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط** من الرواة الثقات : أبو البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال (ت : ٩٣٩ هـ) ، تحقيق : عبد القيوم عبد رب النبي ، المكتبة الإمدادية ـ مكة ، ط ٢ ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .

٢٧٠ ـ **القواعد الكبرىٰ (قواعد الأحكام في إصلاح الأنام)** : عز الدين ،

ابن عبد السلام ، تحقيق : نزيه كمال حماد ومحمد عثمان ضميرية ، دار القلم ـ دمشق ، ط ١ ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .

٢٧١ ـ **الثقات** : ابن حبان ، الطبعة الهندية ـ ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .

٢٧٢ ـ **أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية** مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته علىٰ أسئلة البرذعي : دراسة وتحقيق : د . سعد الهاشمي ، مكتبة ابن القيم ـ المدينة المنورة ، ط ٢ ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .

٢٧٣ ـ **تاريخ الإسلام للذهبي** : تحقيق : د ـ عمر عبد السلام تدمري دار الكتاب العربي ، ط ١ ، ١٤١١هـ .

٢٧٤ ـ **المتفق والمفترق للخطيب البغدادي** ، تحقيق : محمد صادق آيدن الحامدي دار : القادري ط ١ ، ١٤١٧هـ .

٢٧٥ ـ **فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي** : أحمد بن محمد بن الصديق المطبعة الإسلامية ـ الأزهر ـ مصر ، د . ت .

٢٧٦ ـ **حاشية السندي علىٰ سنن ابن ماجة** ، تحقيق : خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة ـ بيروت لبنان ط ١ ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م .

٢٧٧ ـ **الجامع لشعب الإيمان** : البيهقي ، تحقيق : مختار أحمد الندوي ، مكتبة الرشد ناشرون ـ الرياض ، ط ٢ ـ ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م .

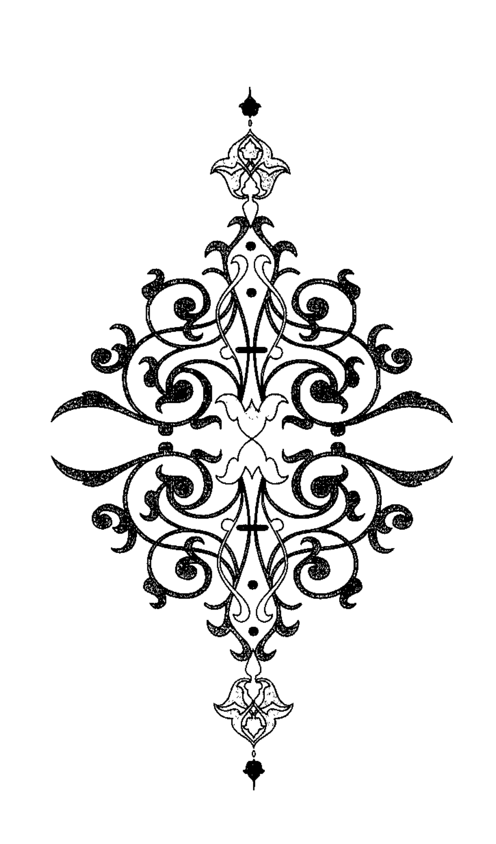
٢٧٨ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر** : مجد الدين ابن الأثير الجزري ، (ت : ٦٠٦هـ) ، تحقيق : محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، د . ت .

٢٧٩ ـ **المعجم الصغير** للطبراني (ت : ٣٦٠هـ) ، تحقيق : محمد شكور محمود الحاج أمرير ، المكتب الإسلامي ـ بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

❋ ❋ ❋



الفهارس



فهرس الآيات

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾	الإسراء	٧٩	٤٨٧
﴿ فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوۡ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ لِي ﴾	يوسف	٨٠	١٩٥
﴿ لِنَجۡعَلَهَا لَكُمۡ تَذۡكِرَةٗ وَتَعِيَهَآ أُذُنٞ وَٰعِيَةٞ ﴾	الحاقة	١٢	٨٠
﴿ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا ﴾	طه	١٢٤	٨٨

❋ ❋ ❋

فهرس الأحاديث

* * *



فهرس الموضوعات





رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com